المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

من التراث الإسلامي

الصفوة الصفية
في
شرح الدرة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور
محسن بن سالم العميري
رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الأول

(القسم الأول)

١٤١٩ هـ

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدرة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (من التراث الإسلامي)

ردمك : ١ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمد ٣٧٥٩ - ١٣١٩

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف

أ - العميري ، محسن سالم (محقق) ب - العنوان ج - السلسلة

ديوي ٤١٥,١ ١٤٠٥ / ١٥

رقم الايداع : ١٤٠٥ / ١٥

ردمك : ١ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمد : ١٤٠٥ - ١٣١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن دعا بدعوته وعمل بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد فإن ما خلفه أسلافنا من تراث ضخم في جميع ميادين المعرفة ليعدّ – بحق – مفخرة لنا نحن أبناء العرب والمسلمين ، فحريّ بنا أن نقف أمام هذا الحشد العظيم وقفة الإجلال والإكبار وألا نبالي بتلك الصيحات والدعاوى التي يرددها أعداء أمتنا وتراثها الأصيل ، غير أن كثيرا من هذه الثروة الضخمة ما يزال مطويا في ظلمات خزائن الكتب فهو بحاجة ماسة إلى أيدي أبنائه الأمينة لتخرجه من تلك الظلمات إلى عالم النور والحياة ، فمن الوفاء لأولئك السلف الصالح إحياء ما تركوه ونفض ما تراكم عليه من غبار السنين .

وإنه لما يثلج صدر كل مؤمن غيور على لغته ودينه أن تتجه طائفة من الباحثين وطلاب الدراسات العليا إلى تحقيق تراثنا الأصيل ، ودراسته دراسة منهجية واعية ، وإخراجه في صورة مشرفة تواكب العصر الحديث .

لكل هذه الأسباب أحببت أن أشارك بجهدي المتواضع في هذا المجال فوقع اختياري – بعد توفيق الله تعالى – على كتاب « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » لتقي الدين النيلي دراسة وتحقيقا ، ليكون موضوع رسالتي للدكتوراه ، وقد دفعني إليه وأغراني بتحقيقه ما يلي :

أولاً : أن هذه المخطوطة تعد من المخطوطات النادرة التي كان يجهلها كثير من المتخصصين في عالم المخطوطات ... وحسبها تقديرا أن البعثة العلمية لمعهد المخطوطات بالجامعة العربية أشادت بها ... وعدّتها من المكاسب العلمية المهمة التي حققتها في رحلتها إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م حيث قالت في التقرير ص ١٢ تحت عنوان : « مكاسب علمية حققتها البعثة » :

« لقد حققت البعثة مكاسب علمية هامة [هكذا] خلال عملها في المملكة ، فقد وفقت إلى تصوير طائفة نفيسة هامة من المخطوطات ، منها ما هو مجهول لم تذكره فهرس المكتبات .. » وذكرت من هذه المخطوطات المجهولة « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » وكان من أعضاء هذه البعثة الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي وقد جاد علينا بتصوير (ميكروفيلم) لهذه المخطوطة من معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، جزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء .

ثانياً : أن النيلي صاحب الصفوة .. كانت له شخصية متميزة في نقده لكثير من آراء النحاة الذين سبقوه .. ولا سيما شراح هذه الألفية ، ولما لم يحظ بأية دراسة علمية ندبت نفسي لهذه المهمة التي أرجو من الله أن تكون لائقة بمكانته العلمية .

ثالثاً : إن تحقيق شرح من شروح الدرة الألفية يعدّ إحياء لألفية ابن معط تلك التي كانت لها مكانتها في حقبة من الزمن ثم أخملتها ألفية ابن مالك وحجبتها عن المحافل العلمية في جميع المراحل التعليمية .

ويتكون هذا البحث من قسمين رئيسين :

القسم الأول : دراسة عن المؤلِّف والمؤلَّفِ .

القسم الثاني : النص تحقيقاً وتعليقاً .

ويشتمل القسم الأول على مباحث متعدّدةٍ ، وهي كما يلي :

أولاً : التعريف بالمؤلِّفِ : تحدَّثْتُ فيه عن اسم النيِّليٍّ ، ولقبه ، ونسبه ، ونسبته ، وشخصيّتهِ ، ووفاته .

ثانيا : مؤلَّفاته : لم يذكر المترجمون للنيليّ إلاّ كتابين في النحو هما :

(أ) التحفة الشافية في شرح الكافية ، وقد تحدثت عنه وعن مخطوطاته العديدة كما سيأتي بالتفصيل .

(ب) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، وهو موضوع البحث .

ثالثاً : كلمة عن الدرة وصاحبها ، وكان حديثي وفق النقاط التالية :

١ ـ الدرة الألفية وفيها أهم السمات التي اتسمت بها ألفية ابن معط .

٢ ـ نبذة موجزة عن صاحب الدرة ، تحدثت فيها بإيجاز مكتفيا بتعريف الشريشي لابن معط .

٣ ـ شروح الدرة الألفية : وقد أحصيت منها ستة عشر شرحاً .

رابعاً : الحديث المستفيض عن « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » .

قد بسطت فيه القول بسطاً يناسب المقام وذلك على النحو التالي :

(أ) وصف المخطوطتين اللتين عثرت عليهما .

(ب) توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

(جـ) الدوافع إلى تأليف النيلي لهذا الشرح .

(د) المنهج الذي سلكه المؤلف في هذا الشرح ، ولما كان هذا الكتاب يمثل مرحلة القمة الفكرية عند النِّيليِّ فقد أودعه ألوان ثقافته المتعددة المشارب كما سيأتي بالتفصيل .

خامساً : الموازنات : عملت موازنة بين شرحي النيلي وابن الخباز ، وكذلك بين شرحي النيلي وابن القواس ، وأثبت أن ابن القواس قد أفاد من النيلي الشيء الكثير وإن لم يشر إلى ذلك ، وختمت الموازنات بموازنة بين شرحي النيلي والشريشي .

سادسا : تحدثت عن موقف النيلي من صاحب الدرة (ابن معط) ويتمثل هذا في موافقته له وفي استدراكاته عليه .

سابعاً : بينت موقفه من ابن الخباز الضرير وأنه كثيراً ما كان يخطئه منتصرا لابن معط الذي تحامل عليه ابن الخباز وأكثر من التشنيع عليه .

ثامناً : قصرت هذا المبحث على المدرسة التي تأثر بها النيلي فألفيته يسير في فلك المدرسة البصرية على الرغم من موافقته للكوفيين في بعض المسائل اليسيرة ولكن الحكم دائماً يكون على الأغلب الأعم .

تاسعاً : بعد معايشتي للنيلي فترة ليست بالقصيرة أخذت عليه بعض المآخذ من أمثال تلك التي لا يسلم منها عمل البشر ، فكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد عليه إلاَّ من عصم الله .

عاشرا : منهجي في تحقيق النص ، وكان هذا المبحث خاتمة المطاف في المباحث التي انتظمها القسم الأول .

القسم الثاني : النص تحقيقاً وتعليقاً :

اعتمدت في التحقيق على نسختين لا غنى لإحداهما عن الأخرى في تكميل النص وقد أفدت كثيراً من كتابه الآخر « التحفة الشافية في شرح الكافية » وبعض شروح الدرة الألفية ، لا سيما الشرح المجهول المؤلف الذي ينقل صاحبه عن النيلي الشيء الكثير .

وبعد : فهذا جهدي المتواضع حاولت فيه أن يخرج هذا البحث على الصورة التي أرادها المؤلف أو هي أقرب ما تكون إليه ، فلم أبخل عليه بشيء استطعته، فإن وفقت فيما أردت فذلك من فضل الله تعالى ، وإن تكن الأخرى فعذري أنني بذلت كل ما أملك وأستطيع .

وفي الختام الله أسأل أن يلهمنا الصواب ويرزقنا السداد في القول والإخلاص في العمل إنه على كل شيء قدير ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

محسن سالم العميري

القسم الأول

دراسة عن المؤلَّف والمؤلِّف

ويشتمل هذا القسم على المباحث التالية :

أولاً : التعريف بالمؤلف :

(أ) حياته : اسمه ، ولقبه ، ونسبه ، ونسبته ، وشخصيته ، ووفاته .

هو أبو اسحاق تقى الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائىِّ البغدادىِّ ، المعروف بالنيلىِّ .

هذه خلاصة ما ذكره المترجمون ، وإليك بعض ما قالوا : ترجم له ابن قاضى شهبة فى طبقاته فقال (١) : " إبراهيم بن الحسين بن عبدالله بن إبراهيم ابن ثابت ، تقى الدين المعروف بالنيلى ، شرح ألفية ابن معط ، والحاجبية وهو من أحسن شروحها قال فيه : إنه لما شرع فيه عرض له فى بصره مرض منعه من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة ، ورجع إلى ما يحضره من النقل ، وسماه " التحفة الشافية في شرح [الكافية] (٢) " ، وترجم له من المحدثين المستشرق كارل بروكلمان فقال : " تقى الدين إبراهيم النيليّ البغدادي " (٣) .

ومن خلال متابعتى لسلسلة نسبه وجدت أن الترجمات على ثلاث فئات :

الأولى : وهى التى جاءت على غلاف نسختى كتاب " الصفوة الصفية فى

---

(١) انظر : طبقات ابن قاضى شهبة لوحة ١٣٩ ، وانظر أيضا دستور الأعلام بمعارف الأعلام لابن عزم التونسى لوحة ١٩٠ ، وبغية الوعاة ٤١٠/١ ، ومفتاح السعادة ١٨٦/١ ، وكشف الظنون ١٣٧٦/٢ ، وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٢) غير واضحة فى الميكروفيلم ، وأكملتها من الكتاب نفسه لوحة ٥ .

(٣) تاريخ الأدب العربى ٣٢٤/٥ .

شـرح الدرة الألفيـة " لم تذكـر هذه الفئـــة اسم أبيـه " الحسين " ولانسبته "النيلي " ، ولكن إسقاطـهما من سلسلة نسبه عل غلاف هاتين النسختين لا يكفى دليلاً على عدم وجودهما لا سيما إذا ورد ذكرهما فى أكثر من مصدر يطمئن إليه الباحث .

الثـــانية : تلك التى جاء فيها اختلاف المترجمين فى اسم جده ، فبعضهم يرويه "عبدالله" ، كابن قاضى شـهبة[1] ، وحـاجى خليـفـة[2] ، وطـاش كـبـــــرى زاده [3] ، وآخـرون يروونه " عـبـيـداللّهِ " على صـيـغـة التصـغير مثل السيوطي [4] ، وابن عـزم التـونسـى [5] ، وهــو الأرجح– فى نظرى – لوروده على غلاف كتابيه "الصفوة الصفية " ، و " التحفة الشافية فى شرح الكافية " .

الفئة الثالثة : تلك التى ذكرت نسبته إلى بغداد وقد جاء ذلك عند المستشرق كارل بروكلمان حيث وجدها مدونة على غلاف نسخة من كتابه (التحفة الشافية فى شرح الكافية) وهى نسخة " سليم أغا " تلك التى وقف عليها وأشار إليها فى كتابه [6] ، وهى نسبة صـحيحة مقبولة يؤيدها ويقويها أن المؤلف قد اشتهر " بالنيـلـيّ " نسبةً إلى " النيل " الذى هو بلدة على الفرات بين بغداد والكوفة " ، أو نهـر حفره الحجاج بن يوسف الثقفيُّ ، وسماه باسم نيل مصر ، هكذا

---

(١) طبقات ابن قاضى شهبة لوحة ١٣٩ .

(٢) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

(٣) مفتاح السعادة ١٨٦/١ .

(٤) بغية الوعاة ٤١٠/١ .

(٥) دستور الأعلام بمعارف الأعلام لوحة ١٩٠ .

(٦) تاريخ الأدب العربى ٣٢٤/٥ .

قال الحافظ المنذرى ، وزاد " وعليه قرى كثيرة ، نسب إليه جماعة من أهل الرواية والأدب " [1] .

ولا غضاضة فى الجمع بين هاتين النسبتين " النيلى ، والبغدادى " في سلسلة نسب المؤلف .

هذا كل ما وقفت عليه فى ترجمة " النيلى " ، فما أقل حظ هذه الشخصية النحوية! لقد أطبق عليها الإهمال والنسيان حتى إنها لم تكن واضحة عند كثير من المهتمين بشئون النحو والنحاة مثل ابن قاضى شهبة والسيوطى مثلاً ، فجاءت ترجمته مقتضبة وجيزة لاتشفى عليلاً ولا تبرد غليلاً ، فلم يفصح المترجمون له - لا من قريب ولا من بعيد - عن سنة ولادته ولا عن نشأته ، ولا عن سنة وفاته ، ولا عمن أخذ وتلقى ، ولا عن تلاميذه .

وأكبر الظن أنه أخذ عن شيوخ عصره ، شأنه فى ذلك شأن غيره من العلماء فى تلك العصور الخوالى .

كما أننى لم أقف - بعد طول عناء - على أسماء محددة لتلاميذه ولكننى وجدت بعض النصوص التى ذكر فيها أن طائفة من أهل العلم قد التمسوا منه أن يشرح لهم " الدرة الألفية فى علم العربية " لابن معط ، و " الكافية " لابن الحاجب ، وإليك ما جاء فى مقدمة كتابيه :

١ - قال فى مقدمة " التحفة الشافية فى شرح الكافية " : " وبعد فإنى رأيت المختصر المسمى بالكافية .. وجيز الألفاظ بسيط المعانى ، ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونه ، جهلاً بما فيه ، وقصوراً عن الوقوف على معانيه ، وشاهدت جماعة من

---

(١) التكملة لوفيات النقلة ٣٨٢/٢ ، وانظر كذلك فى المشترك وضعا والمفترق صقعا ٤١٠ ، ومراصد الاطلاع ١٤١٣/٣ ، واللباب فى تهذيب الأنساب ٣٤٢/٣ ، والأنساب المتفقة ١٦٣ .

أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين ، وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس منى طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه ويبين أغراضه .. (١) .

٢ ــ وقال في مقدمة " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية " : " والتمس منى طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ، ويفصح عن معماها .. فأجبتهم إلى ذلك " (٢) .

(ب) مكانته العلمية :

قد عايشت النيليّ فترةً ليست بالقصيرة ، ومن خلال تلك المعايشة ألفيته صاحب شخصية واضحة متميزة فى آرائه ، وقد وقفت على بعض النصوص التى إن دلت على شئ فإنما تدل على مدى استقلاله فى تفكيره وتحليلاته ، وقد دفعه ذلك إلى أن يكون جريئاً فى مخالفة النحويين القدماء ، استمع إليه يقول(٣) : " ولا بأس بأن نخالف القدماء من أهل العلم فى كشف ما ستروه لا جهلاً به بل ليظهر به فضيلة المجتهد على غيره ، فأنهم لو أرادوا لكشفوا جميع هذه الأشياء حتى يستوى فى فهمها المبرز والمقصر ، فأقول : الأفعال الداخلة على " أن " المخففة المفتوحة هى أفعال القلوب ما لم تكن للتعليل ، فمنها يقين محض كعلمت ، ومنها شك محض كظننت ، ومنها مترقب كرجوت وأردت ، فهي مع الأول مخفَّفةٌ من الثقيلة لملاءمته لمعناها ، ومع الثالثة ناصبة للفعل ، ومع الثاني إن مال الترجيح إلى جانب اليقين جاز الأمران وإلا فهى كالثالث ، وإنما اختصت الناصبة للفعل بالمترقب لملاءمته لمعناها ، لأن المترقب غير واقع فى الحال كما أن ما بعد " أن " من الفعل غير واقع فى الحال .. " .

---

(١) التحفة الشافية فى شرح الكافية لوحة ٥/أ .

(٢) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لوحة / أ .

(٣) انظر كتابه " التحفة الشافية في شرح الكافية " لوحة ١٥٨ .

وإذا كان النِّيـــلِيُّ قد جاهر فى هذا الموضع بمخالفةِ القدماء من أهل هذا الفن فإننا نراه فى موطن آخر يحاول تسويغ أقوالهم بعد اعتراضه عليهم ، وذلك نحو معارضته لهم فى مجئِ الحـــال من النكرة كقول الشاعر :

" لمية موحشاً طَـلَلٌ .. "

فقال [١] : " والذى أراه فى مثل هذا البيت أن الحال هنا ليست من النكرة بدليل أن " طللاً " مبتدأ والعامل فيه الابتداء ، والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، والابتداء لا يعمل فى الفضلات ، وقد تقدم أن الحال فضلة ، وإذا بطل أن يكون الابتداء عاملاً فى الحال من " طلل " فتعين أن يكون الحال هنا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور لأنه خبر ففيه ضمير مرفوع فاعل والحال من ذلك الضمير الفاعل ... ، وعلى هذا تطرد قاعدتهم فى قولهم : " الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به " ، وعلى القول الأول يكون الحال وصف هيئة المبتدأ ... ، ولابد أن يتحيل فى وجه لقول القدماء فنقول : لا يلزم أن يكون العامل فى الحـــال هو العامل فى صاحب الحال بدليـل قوله تعالى : " وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا " فإن "مصدّقًا " حال من "الحقّ" وهو خبر "هو" ، ولايصح أن يكون العامل فيه الابتداء .. ولا المبتدأ ؛ لأنه مضمر ... ، ولا " الحق " ، لأن صاحب الحال لا يعمل فى الحال .... ، فتعين ن يكون العامل شيئاً آخر غير ما ذكرنا ، وهو أثبته أو أحقه ، فاعرفه " .

أما إذا انحجبت عنه الرؤيا فى أمر ما أو لم يقف على ما يؤيد هذا الأمر فأنه لا يتحرج من قوله " لم أقف " مثلاً ، فها هو ذا يقول فى باب الممنوع من الصرف : " فأما " عرب فانه اسم جنس بدليل دخول الألف واللام عليه ، ولم أقف على نقل أنه علم ، ولعل صاحب الأرجـــوزة قـد نقل ذلك ، وهذا – فى

---

(١) انظر لوحة ٧٥ ب ، ٧٦ أ .

نظرى – دليل قوى على ما يتحلى به هذا العالم الجليل من قوة الشخصية والأمانة العلمية ، وسيأتى مزيد من التفصيل لبيـــان مكانته العلمية ، وذلك فى مذهبه النحويِّ ، وموقفه من ابن معط وابن الخباز الضرير– إن شـــاء الله – لنرى ما لهذه الشخصية من بصمات واضحة لا تخشى فى الحق لومة لائم .

(جـ) وفـــاته :

إننى لا أملك نصًا صريحًا فى تحديد سنة الوفاة ولكننى التمس ذلك فى القرن السابع الهجرى فأقول وبالله التوفيق : لقد وفقنى الله فى عام ١٤٠٢ هـ للهجرة أن قمت بزيادة لتركيا ، وفي أثنـــاءِ زيارتى للمكتبة السليمانيَّةِ عثرت على شرح لألفيَّةِ ابْنِ معط لم يذكره أحد من المترجمين – فيما أعلم – ، واسم هذا الشـرح كما يبدو لى من الغلاف " شرح الدِّرَّةِ الألفية فى شرح الدُّرَّة الألفية " [1] ، ولم يظهر اسم شارحه على صفحة الغلاف ولافى الخاتمة كما هى الحـــال فى مـعظـــم المخطوطات ، فلم أتمكن من معرفته على وجه التحديد ، كل ما عرفته أن المخطوطة فرغ من تأليفها وتسويدها عام (٦٨٦) هـ كما جاء فى الخاتمة ، حيث قال المؤلف : " هذا آخر ما أردنا ذكره فى شرح الدرة الألفية ، ولواهب العقل الحمد بلا غاية ولا نهاية ، وكان تأليفه على وجه العجلة ولم يتفق فيه مراجعة النظر ، ولا التنقيح باستعمال الفكر ، فليصلح الناظر ما عليه من الخلل عثر ، وليمهد العذر فيه فاللبيب من عذر ، واتفق

---

(١) الدرة – بكسر الدال – من درة اللبن وهى كثرته ، أو هى التى يضرب بـها ، والدرة – بضـم الدال – : اللؤلؤة . الصحاح (درر) .

الفراغ من تأليفه وتسويده لعشر ليال بقين من شهر الله الأصم [1] رجب المبارك الواقع في سنة ست وثمانين وستمائة " انتهى .

وربما يقال : ما علاقة هذا بتاريخ سنة وفاة النيلي ؟

فأقول : إنَّ هذا الشارح قد أفاد من شرح النيلي على الدرة الألفية وصرح بذلك في مواطن متعددة [2] ، ولعل في تاريخ تأليف هذا الشرح وهو سنة (٦٨٦ هـ) ما يشير إلى القرن الذى وجد فيه النيليِ على وجه الترجيح ، وإذا ما أضفنا إلى هذا أن النيلي هو أحد شراح الكافية لابن الحاجب ، ومعلوم أن سنة تأليف الكافية هى (٦٣٣ هـ) ، كما ذكر حاجى خليفة [3] ، وما جاء أيضاً على لسان ناسخ نسخة الأصل من " الصفوة الصفية " والتى فرغ من نسختها عام (٧٠٨) هـ من قوله فى المقدمة " رحمة الله تعالى " كان ذلك كله دليلاً كافياً على أن النيليِّ من علماء القرن السابع الهجرى فيما أحسب .

ثانياً : مؤلفـــاته

ذكر المترجمون للنِّيليِّ كتابينِ فى النحو هما :

(أ) التحفة الشافية فى شرح الكافية :

إن المترجمين للنيلى – ماعدا ابن قاضى شهبة – لم يعرفوه إلا من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب ، فإذا ما ترجموا له قالوا : شارح الكافية ، أو شارح الحاجبية ، وليس هذا قاصراً على المترجمين ، بل كذلك النحاة الناقلون

---

(١) فى المخطوط " الأصب " .

(٢) انظر مثلاً لوحة ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، وغيرها .

(٣) انظر كشف الظنون ٢/١٣٧٤ .

عنه – ما خلا صاحب الشرح مجهول المؤلف –[1] لا ينقلون عنه إلا من خــــلال كتابه شرح الكافية – كما سيأتي بيان ذلك ، والحقيقة أنه شرح عظيم واف ، قال عنه ابن قاضي شهبة " وهو من أحسن شروحها "[2] ، وهو أقدم في التأليف من " الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية " بدليل أنه أشارإليه في الثاني فقال "وقد حققت الكلام فيها – أي في " إما " – في هذا الموضع في شرح الكافية "[3] ، قال في مقدمة " التحفة الشافية " : " الحمد لله الذي خلق الإنسان ... وبعد فإني رأيت المختصر المسمي بالكافية للشيخ الفاضل .. المعروف بابن الحاجب – رحمه الله – وجيز الألفاظ بسيط المعاني ، ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونه جهلاً بما فيه وقصوراً عن الوقوف على معانيه ، وشاهدت جماعة من أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس مني طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه ويبين أغراضه فاعتذرت إليهم فلم يقبلوا معاذيري ، إذ لم يعرفوا كنه تقصيري ، ومع ذلك حين شرعت فيما ندبت وحثثت عليه عرض لي في بصري مرض منعني من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطه ، فرجعت إلى ما يحضرني من النقل ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مِمَّا

(١) هو أحد شراح الدرة الألفية نقل عن النيلي في شرحه " الصفوة الصفية " ، وسيأتي بيانه إن شاء الله .

(٢) طبقات ابن قاضي شهبة لوحة ١٣٩ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ١٢٩ ب .

أتاه الله من قبل ، وسميته بالتحفة الشافية فى شرح الكافية [1] وممن نقل عنه من الخالفين الرعينى فى شرح الدرة الألفية فى معرض حديثه عن العامل فى التمييز حيث قال : " قد نقل أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسى فى شرحه للجزولية ، والنيلى فى شرح الحاجبية أن العامل المقدار الذى دل عليه الكـــلام ، ألا ترى أن قولك : " عندى رطل زيتاً " معناه " عندى مقدار رطل زيتًا " ، فحذف وجعل " رطل " يدل عليه ، والمقدار مصدر ، وكان الأصل أن يقوى بـ " من " لكن حذفت للعلم بموضعها " [2] ، وهذا هو نص النيلى فى "التحفة الشافية " [3] .

ونقل عنه أيضاً الصَّـفَدِيُّ [4] فقال : " والمفعول به ، قال الشيخ جمال الدين ابن الحاجب : هو ما وقع عليه فعل الفاعل ، قال النيلى فى الشرح : يريد بالوقوع التعلق لا المباشرة وإلا لخرج مثل : أردت الطلاق ؛ لعدم المباشرة واحترز بقوله : " عليه " من الظرف ؛ لأن الفعل يقع فيه لا عليه ، ومن المفعول له ، فإنَّ الفعل يقع لأجله ، ومن المفعول معه ؛ لأنه يقع معه لا عليه ، ومن المفعول المطلق ؛ لأنه نفس الفعل الواقع من الفاعل ، وقيل : المفعول به : هو المقول فى جواب من سأل بمن تعلق هذا الفعل ؟ فيقول المجيب : بزيد ، فلتقييده فى السؤال والجواب بالباء سمى المفعول به " .

---

(١) انظر التحفة الشافية فى شرح الكافية لوحة ٥ .
(٢) شرح الدرة الألفية للرعينى جـ٢ لوحة ٧٧ أ .
(٣) التحفة الشافية لوحة ٦٦ .
(٤) الغيث المسجم ٢٣٣/١ .

وهذا هو نَصُّ عبارة النِّـيلِيِّ فى " التحفة الشافية " [١] .

وممن نقل عنه عن المتأخرين البغدادى [٢] حيث قال : " وقال النيلى فى شرح هذا الكتاب : من جر " سهيل " نصب طالعًا حالاً من حيث ؛ لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة . والتقدير : حيث سهيل طالعًا فيه ، وحيث مفعول ،وأن جعلت " ترى " بمعنى " تعلم " كان " طالعًا " [٣] مفعولاً ثانيًا ، ولا يجوز أن يكونَ حيثُ ظرفاً؛ لفساد المعنى .

غير أن استاذنا الكبير عبدالسلام هارون – رحمه الله – نسب هذا النص للبلى [٤] فى حين أنه أشار فى الهامش أن نسخَة " ط " جاء فيها "النيليّ" ولست أدرى لماذا عدل أستاذنا عن النيليّ إلى اللبلى ؟ مع أن هذا النص ورد للنيلى فى كتابه " التحفة الشـافية فى شرح الكافية " لوحة رقم ١٢٤ ، ومما يؤيد أن هذا النص للنيليّ مانقله البغـدادى نفسه فى " شرح أبيات مغنى اللبيب " منسوباً إلى النيليّ " حيث قال : " ونقل عن النِّيلىِّ أن " طالعاً " حال من " حيث " ، لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة ، والتقدير : حيث سهيل طالعًا فيه ، و " حيث " مفعول " ترى " وأن جعلت " ترى " بمعـنى " تعلم " ، كان " طالعًا " مفعولاً ، ولا يجوز أن يكون " حيث " ظرفًا لفسادِ المعنى "

---

(١) انظر لوحة ٤١ .

(٢) خزانة الأدب ١٥٦/٣ بولاق ، ٦/٧ هارون عند قول الشاعر :
" أما ترى حيث سهيل طالعاً "

(٣) جاء فى الكتاب " طالباً " ، والمثبت من " التحفة الشافية " لوحة ١٢٤ .

(٤) انظر خزانة الأدب ٦/٧ ت / هارون .

انتهى "[1] .

ومِمَّنْ نَقَلَ عنه أيضاً يس العليمى [2] ، والشنقيطى [3] ، وكل ذلك موجود بنصه فى كتابه " التحفة الشافية فى شرح الكافية " ولولا خشية الإطالة المملة لذكرت ذلك بالتفصيل ، ولكننى آثرت الإحالة رفقاً بالقارئ الكريم .

وللتحفة الشافية نسخ عديدة فى أماكن متعددة ، فمنها نسخة يكى جامع باستانبول رقم (١٠٨٧) ، ولدى مصورة منها ، وهى التى اعتمدت عليها فى تقويم نصوص شرح الدرة الألفية ، ومنها كذلك نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٠٠٥) نحو ، ولدى مصورة منها ، ونسخة شستربتى بدبلن رقم (٣٦٣١) ولدى مصورتها ، ونسخة مكتبة الحرم المكى رقم (١٢٨) نحو ، ونسخة سليم أغا بتركيا رقم (١١٥٤) ، ونسخة الأسكوريال رقم ٢١ ، ويوجد الجزء الأول منه فى المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم تحت رقم ٢١٥٣ = ٤١٥ .

ولعل فى كثرة نسَخها واختلاف أمكان وجودها ما يفيد أنها كانت فى يوم من الأيام واسعة الانتشار .

(ب) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية :

وهوموضوع الدرس والتحقيق وسأتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد .

---

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٣/٣ .

(٢) حاشية يس العليمى على التصريح ١٢٧/١ .

(٣) الدرر اللوامع ١٧٣/٢ .

ثالثاً : كلمة عن الدرة وصاحبها

(أ) الدرة الألفية :

تعد الدرة الألفية في علم العربية من أبرز مؤلفات ابن معط ، وذلك لسلاستها وجودة إحكامها في صياغة القواعد النحوية والصرفية ، فكانت بحق ، كما قال فيها الشريشي وهو أحد شراحها : " هذه الأرجوزة البديعة الفصيحة شاهدة له بسعة العلم وجودة القريحة ، إذ نظم فيها علم العربية نظم الجواهر في السلك ، وخلصها من الحشو تخليص الذهب عند السبك ، فهي كما قلنا فيها :

الدرة المنظومة الألفيهْ	أجمل ما في الكتب النحويهْ
لكونها في حجمها صغيرهْ	جليلة في قدرها كبيرهْ
قد ضبطت أصول علم الأدب	واختصرت ما في طوال الكتب
من أجل ذاك لقبت بالدّرهْ	واشتهرت في الناس أي شهرهْ
نظمها الشيخ الإمام يحيى	فذكره يبقى بها ويحيا
على مرور الدهر والأعصار	وحيثما حلت من الأمصار
فرحمة الله مع السلام	عليه من علامةٍ إمامِ [1]

ومن أهم السمات البارزة لهذه الألفية أن مؤلفها كان كثيراً ما يضمن نظمه الشواهد النحوية ، والأمثلة عل ذلك كثيرة ، فمنها قوله في بحث حروف الجر [2] :

وسيبويه جر بعد لولا	لولاك لولاه رآه أولى
كقوله : كم موطن لولايا	وابن يزيد رد هذا الرايا

---

(١) انظر شرح الشريشي ١ ، ٣ ، ٤ (رسالة دكتوراه) .

(٢) انظر الدرة الألفية لوحة ١٥ .

واجرر بحتى نحو حتى مطلع ويعد مذ ومنذ ان شئت ارفـــع

فقوله : " كم موطن لولايا " شاهد معروف ليزيد بن الحكم الثقفى ، وهُو من شواهد الكتاب [١] ، وقوله : " نحو حتي مطلع " وهو نص الآية الخامسة من سورة القدر ، ويطول بنا الحديث لو حاولنا استقصاء هذه السمة ولكن ما ذكرناه فيه كفاية .

ومن السمات البارزة أيضاً أن صاحبها نظمها من بحرى الرجز والسريع وهذه عادة غير مألوفة فى النظم ، يقول ابن القواس : " واعلم أن الطريقة التى ارتكبها يحيى لم تسلكها العرب ، إذ ليس فى نظمها قصيدة من بحرين " [٢] . ولكن اختيار ابن معــط لهذين البحــرين يدل على حسه الموسـيقى المرهف ، فالبحران متقاربان فى الوزن حتى إنه ليقع الخلط بينهما فى بعض الأحيان [٣] حيث إن تفاعيل مشطور الرجز قريبة جداً من تفاعيل مشطـــور السريع وذلك أن مشطور الرجز هو " مستفعلن مستفعلن - مستفعلن " ، ومشطور السريع " مستفعلن - مستفعلن مفعولات " ، ففى كُلِّ واحد منهما ثلاثة أجـزاء ثم أن التفعيلتين الأوليين فى كل منهما متحدتان وإنما الخلاف فى التفعيلة الثالثة ، وما أقرب هذه من تلك ، فنهاية مشطور الرجز " مستفعلن " أوله سببان خفيفان وآخره وتد مجموع ، ونهاية مشطور السريع " مفعولات " أوله سببان خفيفان وآخره وتد مفروق فكل واحد منهما مركب من سببين ووتد وهذا أشد ما يكون من المشـابهة بين هــذين البحــرين ، يقـول الشـريشى : " ولذلك لا يكاد يفـرق بينهـمـا إلا الماهر

---

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ هارون .

(٢) انظر شرح ابن القواس لوحة ٦ .

(٣) انظر الخزانة ٣٦٧/١ بولاق ، والفصول الخمسون ٣٤ .

بالعــروض "[1] .

ب– نبذة موجزة عن صاحب الدرة (الإمام ابن معط) :

كنت أُود أن اسـتـفـيض فى ترجـمـة هذا الإمـام الرائد غـيـر أننى آثرت الإيجاز ، لأن بعض العلماء الأجلاء قد سبقنى إلى ذلك[2] ، ولكن هذا لا يعفى البـاحث من إعطاء صـورة موجـزة عن هذا الرجل العظيم ، وسـأكـتـفى هنا بما ذكره الشريشى فى مقدمة شرحه للدرة حيث قال [3] :

" قائل هذه الأرجوزة هو زين الدين أبو زكريًا يحيى بن معط بن عبدالنور المغربى الأصل والمنشأ ، الزواوى القبيلة ، الجزائريّ البلد ، اشتغل بالعربية فى المغرب على شيخه أبى موسى عيسى بن يللبخت الجزولى فتمهر فيها ، ثم رحل إلى بلاد المشرق فتلقى المشايخ وباحث العلماء وناظر الفضلاء ، ثم أقام بدمشق فـــولاه الملك المعظم النظر فى مـصـــالح الجـامـع ، وفى ذلك الوقت نظم هذه الأرجـوزة ، وكـان مـعـاصـراً لتـاج الدين أبى اليـمن زيد بن الحـسن الكندى البـغدادى فكانا فى عصـرهـما رئيسي أهل الأدب فى دمشـق ، فلمـا توفى الملك المعظم نقل الملك الكامل أبا زكريا إلى مصر فـأقام بـها إلى أن توفى رحـمـه الله بها يوم الاثنين سنة ثمان وعشرين وستمائة آخر يوم من ذى القعدة ، ودفن يوم الثـلاثاء أول يوم من ذى الحـجـة بالقـرافـــة ، وكـان رحـمـه الله مـبرزاً فـى علم

---

(١) انظر شرح الشريشى ٣٣/١ .

(٢) أمـثـال الدكتور مـحـمـود الطناحى فى (الفصـول الخمسـون) صـفـحـة ١١ فما بعدها ، والدكتور عبدالله الحسينى هلال فى (شرح الدرة الألفيـــــــة فى علم العربية) لابن القـواس صفحة ٢ (مـخطوط ، رسـالة دكتوراه) ، والدكتور مـحمد مـحمد سعيد فى شرح الشريشى (مـخطوط ، رسالة دكتوراه) .

(٣) انظر شرح الشريشى ٢/١ ، ٣ (رسـالة دكتوراه) .

الأدب ، قادراً على النظم للعلوم ، نظم هذه الأرجوزة ونظم العروض ، وشرع في نظم كتاب الصحاح للجوهري فتوفي قبل إتمامه ، وله من التآليف غير المنظومة كتاب الفصول ، وهو كتاب حسن ، وتعليقات على أبواب الجزولية وأمثلة لمسائلها ، وغير ذلك من مسائل متفرقة في أبواب العربية (١) ، ومن وقف على تصانيفه المنظومة والمنثورة علم غزارة علمه ، وقوة فهمه ، وجودة طبعه وفصاحة نظمه " .

جـ شروح الدرة الألفية :

الدرة الألفية صغيرة في حجمها كبيرة في قيمتها العلمية ، فقد ضمنها ابن معط جميع أبواب النحو والصرف ، " ولكونها شعراً جاءت الأبواب الواقعة فيها مقفلة ، والفصول والفروع الداخلة تحتها مجملة ، فقارئها إن كان مبتدئا محتاج إلى فتح تلك الأبواب وضبطها ، وإن كان شادياً متشوق إلى تفريع تلك الفصول وبسطها "(٢) فأقبل العلماء على شرحها وتحليلها للراغبين في ذلك . وإليك أسماء هذه الشروح التي عثرت عليها مرتبة - بقدر الإمكان - حسب وفيات المؤلفين :

١- شرح الدرة الألفية لنجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي الموصليّ الشافعيّ المعروف بابن الخباز المتوفى سنة ٦٣١ هـ(٣) .

---

(١) انظر تفصيل مؤلفته في الفصول الخمسون ٢٦ .

(٢) انظر شرح الشريشي ١/١ ، ٢ .

(٣) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤٨ ، وطبقات الشافعية للاسنوي ٤٩٩/١ ، وهدية العارفين ٥٢٣/٢ ، ومعجم المؤلفين ١١٤/٩ ، وتاريخ الأدب العربي في العراق من سنة ٦٥٦-٩٤١هـ) للمحامي عباس العزاوي ص ١٥٧ .

٢- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لشمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد ابن معالى بن منصور بن على بن الخباز الأربلى الموصليٍّ النحويّ الضرير ، المتوفَّى سنة ٦٣٩ هـ ، وقد قام بتحقيقه الدكتور عبدالرحمن أحمد محمود الكبش (رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٥م) وجاء فى شرح الشريشى ما يفيد أن لابن الخباز الضرير شرحين على الدرة حيث قال الشريشيُّ : " وقال ابن الخبَّاز فى أحد شرحيه : إن اللام متعلقة بـ " اقتضوا " وقال فى الشرح الآخر : إنها متعلقة ب " حدا " أو " اقتضوا " أو " أجعل " وهو أولى ، وهذا فيه نظر بل الأولى ألا تتعلق ب " أجعل " البتة ، لأن علمهم هو علة سؤالهم أن يجعل لهم لا علة جعله لهم " (١) . وقد طبع جزء منه بتحقيق حامد محمد العبدلى، دار الأنباء ، بغداد. الرمادى

٣- شرح الدرة الألفية لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوى (٢) ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ (٣) .

٤- شرح الدرة الألفية لعز الدين أبى قرشت الحسن بن عبدالمجيد بن الحسن المعروف بسعفص المراغى المتوفى سنة ٦٦٦ هـ (٤) .

٥- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ، لتقى الدين أبى اسحاق ابراهيم ابن الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي ، من علماء القرن

---

(١) انظر شرح الشريشى ٢٨/١ .

(٢) انظر إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ١٢٠/٣ .

(٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢٦٧/١ .

(٤) انظر تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطى ، القسم الأول من الجزء الرابع ص٧٣ ، ٧٤ .

السابع الهجرى ، وهو موضوع البحث .

٦- التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية ، لجمال الدين أبى بكر محمد بن أحمد ابن محمد بن عبدالله بن سحمان الوائلى البكرى الأندلسى الشريشى ، المتوفى سنة (٦٨٥ هـ) ، وقد قام الدكتور محمد محمد سعيد بتحقيق الجزء الأول منه (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٦ م) .

٧- الدِّرة الألفية فى شرح الدُّرة الألفية لمجهول . ولهذا الشرح نسختان :

الأولى : بمكتبة شهيد على بالمكتبة السليمانية بتركيا تحت رقم (٢٤٠٥) ، نسخت عام (٦٨٦ هـ) ولدى مصورة منها .

الثانية : بالمتحف العراقى تحت رقم (١٣٥٣) [١] ، وهى مبتورة من أولها وآخرها ، ولدى مصورة منها أيضاً .

وقد رمزت له فى أثناء البحث والتحقيق بقولى (شرح مجهول المؤلف) .

٨- شرح الدرة الألفية فى علم العربية لعز الدين أبى الفضل عبد العزيز ابن جمعة بن زيد القواس الموصلى ، المتوفى سنة (٦٩٦ هـ) ، وقد قام بتحقيقه الدكتور عبد الله الحسينى أحمد هلال (رسالة دكتوراه بكلية اللغة بالأزهر عام ١٩٧٨ م) ، وقد طبع بتحقيق الدكتور على موسى الشوملى عام ١٤٠٥ هـ نشر مكتبة الخريجي بالرياض .

---

(١) انظر المخطوطات اللغوية فى مكتبة المتحف العراقى للنقشبندى ٣٨ .

٩- شـرح الدرة لبدر مـحـمـد بن يعـقـوب بن إليـاس الدمـشـقى ، المعـروف بأبن النحوية[١] المتوفى سنة (٧١٨ هـ) ، وسمـاه « حرز الفوائد وقيد الأوابد » وقد أفاد منه الرعيني فى شرحه للدرة الألفية وعول عليه كثيراً . [٢]

١٠- شـرح الدرة الألفيـة لشـهـاب الدين أحـمـد بن مـحـمـد عبـد الوالى بن جبـارة المقدسىّ المرداويّ الصالحيّ ، المتوفىّ سنة (٧٢٨ هـ) . [٣]

١١- شـرح الدرة الألفيـة للجزرى عبد المطلب بن المرتضى الحسينى الشـريف ، المتوفَّى سنة (٧٣٥ هـ) . [٤]

١٢- شرح الدرة الألفية لزين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن الوردىّ الشافعى ، المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) .

واسم هذا الشرح " ضوء الدرة "[٥] ، غير أننى وجدت على غلاف شرح ابن القواس المحفوظ بمكتبة لاله لي بالسليمانية بإستانبول بتركيا رقم (٣٢٧٩) أسمـاء شروح الدرة الألفيـة التى وقف عليـها كاتبـها ، ومنـها شـرح زيـن الدين ابن الورديّ ، وسمَّاه " بالدرة الشفية على الألفيَّة " .

١٣- شرح الدُّرَّةِ الألفيـة للرعينىٌ أحمد بن يوسف بن مالك الألبيريّ الغرناطيّ ،

---

(١) انظر البـغـيــة ١ / ٢٧٢ ، والوافي بالوفـيــات ٥/٢٣٥ ، والدرة الكامنة ٥ / ٥٧ ، وهدية العارفين٦/١٤٣ ، ويعمل على تحقيقه أحد طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى .

(٢) انظر شرح الرعينى لوحة ٦٨ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٩٤ الخ .

(٣) انظر كشف الظنون ١/١٥٥ ، والأعلام ١/٢١٤ ، ومعجم المؤلفين ٢/١٢٥ ، وطبقات المفسرين للداوودى ١/٨١ .

(٤) كشف الظنون الموطن السـابق ، ومـعـجـم المؤلفين ٦/١٧٦ ، والأعـلام ١/٢١٤ ، ودرة الحـجـال ٢/٤١٤ .

(٥) البـغـيـة ٢/٢٢٦ ، والدرر الكامنة ٣/٢٧٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ٣ ، وكشف الظنــون الموضـع السابق ، وهدية العارفين ٥/٧٨٩ .

أبو جعفر الأندلسيّ ، المتوفّى سنة (٧٧٩ هـ) [١] ، وهو كما ذكر المستشرق بروكلمان [٢] موجود بمكتبة برلين الوطنية برقم (٦٥٥٤) ، ولدى مصورة منه، وهو الجزء الثانى من الشرح حيث يبدأ بالظروف وينتهى بمبحث الضمائر ، وهو شرح جليل عول صاحبه على شرح ابن النحوية كثيراً كما سبقت الإشارة إليه ، وذكر بروكلمان أيضاً أنه في بودليانا برقم ١٢٠١/١ ، ١٢٠٩ ، ٢٠٩/٢ ، وفى الأمبروزيانا برقم ٤٤ ، ولم أتمكن من تصوير ما في هاتين المكتبتين .

١٤- شرح الدرة الألفية للهوارى محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسى المالكى ، أبى عبدالله الأعمى النحوى ، المتوفى سنة (٧٨٠ هـ) قيل : إنه فى ثمانية مجلدات ، وقيل : فى ثلاثة مجلدات [٣] .

١٥- الصدفة الملية بالدّرّة الألفيّة ، لأكمل الدين محمد بن محمود بن أحمد البابرتيّ الحنفيّ ، المتوفّى سنة (٧٨٦ هـ) . [٤]

١٦- شرح الدرة الألفية لأبى المحاسن يوسف بن الحسن بن محمد الحمويّ الشافعيّ ، المتوفّى سنة (٨٠٩ هـ) .

وقد اختلف أصحاب التراجم في هذا الشرح ، فبعضهم يجعله شرحاً لألفية ابن معط [٥] ، وآخرون يجعلونه شرحًا لألفية ابن مالك [٦] .

---

(١) البغية ٤٠٣/١ ، ودرة الحجال ٦٢/١ .

(٢) تاريخ الأدب العربى ٣٠٦/٥ .

(٣) انظر كشف الظنون الموضع السابق ، وشذرات الذهب ٢٦٨/٦ .

(٤) طبقات المفسرين للداودى ٢٥١/٢ ، والبغية ٢٣٩/١ ، وكشف الظنون الموضع السابق ، والأعلام ٤٢/٧ .

(٥) انظر الضوء اللامع ٣٠٩/١٠ ، والبدر الصالع ٣٥٢/٢ ، وهدية العارفين ٥٥٩/٦ ، والأعلام ٢٩٢/١٣ .

(٦) البغية ٣٥٥/٢ ، وشذرات الذهب ٨٧/٧ ، وكشف الظنون ١٥٣ .

١٧ ـ نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معطي لزين الدين شعبان بن محمد الأثاري ، المتوفى سنة ٨٢٨ هـ (١) .

وبعد فهذه هى شروح الدرة الألفية فى علم العربية التى عثرت عليها فى كتب التراجم والفهارس العامة للمكتبات ، ولا أزعم أننى قد استقصيت جميع الشروح ، فلعل الأيام تكشف لنا عن شروح أخرى لهذه الألفية ، فالبحث العلمى لا يعرف الكلمة الأخيرة ، فكل يوم بل كل ساعة نسمع أو نرى أشياء مستجدة لم نكن قد سمعنا بها فى آبائنا الأولين .

---

(١) ذكره الدكتور محمد السعيد عبد الله عامر في مجلة عالم الكتب المجلد العاشر / العدد الثاني شوال ١٤٠٩هـ ص ١٩١ .

رابعًا : الصفوة الصفية

الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية هو موضوع البحث وسأتحدث عنه وفق النقاط التالية :

١- وصف المخطوط :

قد اعتمدت فى تحقيق " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية " على نسختين : الأولى : وهى محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة - على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم - تحت رقم (١٤٣) نحو ، ومنها نسخة مصورة ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم (١٦٠) نحو ، وفى مركز إحياء التراث بمكة المكرمة ميكروفيلم عن معهد المخطوطات لهذه النسخة تحت رقم (٥٢) نحو ، وتقع هذه النسخة فى (٢٥٢) لوحة ، ومقاسها (١٦ × ٢٢.٥) سم ، وتحتوى كل صفحة منها على (٢١) سطر فى كل سطر (٢٠) كلمة تقريبًا .

وهى نسخة بقلم معتاد ، كتبها على بن أحمد ، وفرغ منها فى أواخر ربيع الأول سنة (٧٠٨ هـ) ، وعلى هذه النسخة عدة تملكات منها :

١- على بن محمد الشهير بليثى زاده .
٢- ابراهيم أسد الله بن أحمد بيك .
٣- حسن باشا زاده السيد محمد سعيد .
٤- حسين بن على الحسينى ملكها سنة (٧١١ هـ) .
٥- وعليها تملك سنة (٧٩١ هـ) .
٦- وعليها وقفية لأحمد بن عصمة الله الحسينى عل خزانته .
٧- وعليها تملكات أخرى غير واضحة .

٨- وفى أسفل صفحة الغلاف ختم مكتبة عارف حكمت .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف كما يلى : " كتاب الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنحو تأليف الشيخِ الإمام العالم الفاضل العلاّمة تقيّ الدِّين أبى إسحاق ابراهيمَ بن عبيدالله بن إبراهيمَ بن ثابتٍ الطَّائِيِّ المعروف بالتقنيوى [١] رحمه الله .

النسخة الثانية :

عثرت عليها بمكتبة فاتح بالمكتبة السليمانية باستانبول ، وتقع فى جزأين بمجلد واحد ، عدد أوراقها (٣٢٢) ورقة ، ومسطرتها (٢١) سطراً بكل سطر (١٦) كلمة تقرباً ، ومقاسها (١٩ × ٢٨,٥) سم .

وهى بقلم معتاد جميل ، كتبت أبيات الأرجوزة فيها بالمدار الأحمر ، ليغاير الشرح المكتوب بالمداد الأسود ،كتبها نعمت الله بن حمزة العميدى الحسينى النجفى للقاضى السيد محمد أفندى القاضى ببغداد والمشهدين الشريفين والمفتى بالعراقين المنورين ، انتهى من الجزء الأول فى أوائل شهر شوال سنة (٩٩٦ هـ) ، وانتهى من الجزء الثاني في صفر سنة (٩٩٧ هـ) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة غلاف الجزء الأول هكذا " كتاب فيه شرح الألفية المسمى بالصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لابن معط رضى الله عنه" وجاء فى بداية الجزء الثَّاني هكذا :

" الجزء الثاني من كتاب الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية تصنيف المولى الشيخ الإمام العالم الفاضل الكامل العلامة إمام المتقدمين أفضل

---

(١) الحرف الذى يسبق القاف جاء خالياً من الإعجام ، فاجتهدت ورجحت أنه تاء ، والله أعلم .

المتأخرين ، حجة العرب لسان الأدب تقي الملة والحق والدين أبِي إسحاق إبراهيم بن عبيدالله بن ثابت الطائيّ تغمَّده الله برحمته " .

وعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة وقفية للسلطان الغازي محمود خان .

وهِيَ موجودةٌ بمكتبة فاتح بالمكتبة السليمانية باستانبول تحت رقم (٤٩٢٨) . ومما يلاحظ على هذه النسخة كثرة التصحيف والتحريف والسقط مما سترى بعضاً منه فى قابل البحث إن شاء الله .

تبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بما يأتي :

" الحمد لله مانح كل عطية وغافر كل خطية .. ، وبعد فإني رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية دقيقة المعانى وثيقة القواعد والمبانى ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب ولا ترشد إلى نهج الصواب ... ».

وتنتهي بقوله : " ويوجد فى كثير من النسخ " والخمسمائة " بتعريف الخمس وتنكير المائة ،وهو قبيح من جهة إضافة المعرفة إلى النكرة ، وقد حكى الأخفش مثل ذلك عنهم : النصف درهم .. في كتاب المسائل الكبيرة " .

وقد اتخذت نسخة مكتبة عارف حكمت أصلاً ؛ لأنهاأقدم من نسخة "فاتح" حيث تم نسخها عام ٧٠٨ هـ ، فهى أقرب إلى المؤلف ؛ ولأنَّها قد سلمت من كثرة التحريف والتصحيف والسقط الشئ الذى منيت به نسخة " فاتح " كما سترى شيئاً منه فى الحاشية عند المقابلة بينهما إن شاء الله ؛ ولأن نسخة عارف حكمت مقروءة على أحد الشيوخ ومصححة كما يظهر على بعض

صفحاتها ولا سيما الصفحات الأولى منها [1] .

لهذا كله اعتمدتها أصلاً ، ونسخة " فاتح " مكملة لها ، وقد رمزت لها فى تعليقاتى بالرمز " ف " إشارة إلى مكتبة " فاتح " .

على أننى أود أن أشير هنا إلى أننى قد أفدت كثيراً من كتاب النيلي الآخَرِ الموسوم بالتحفة الشافية فى شرح الكافية فى تقويم بعض نصوص شرح الدرة الألفية ، كما أفدت من الشرح مجهول المؤلف ، ذلك الذى نقل صاحبه عن شرح النيلى للدرة الألفية الشئ الكثير ، وقد أشرت إلى كل ذلك فى تعليقاتى بالحاشية .

٢- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

يمكننا أن نستدل على أن كتاب " الصفوة الصفة فى شرح الدرة الألفية " للنيلى بالأدلة الآتية :

١- ذكر ابن قاضى شهبة أن له شرحًا على ألفية ابن معط [2] .

٢- أن الآراء والنصوص التى نقلها صاحب الشرح مجهول المؤلف وعزاها للنيلى موجودة في هذا الشرح مما يدل على أن الكتاب له لا لغيره ولنضرب لذلك أمثلة منها :

(أ) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف فى قول المصنف :

يقول راجى ربه الغفـــور يحيى بن معطٍ بْنُ عبدالنور

" قال ابن الخباز : يجوز أن يكون " راجى " هاهنا مرتفعًا بـ " يقول ":

(١) انظر اللوحات من (١ - ٢٤) .

(٢) طبقات ابن قاضى شهبة لوحة ١٣٩ .

ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وقد سكنت ياؤه للضرورة ، وقال النيليّ : لا يصح جعله حالاً ، لأن ذلك لا يسوغ إلا إذا كان نكرة ، وبتقدير كونه نكرة يلزم أن يكون بمعنى الحال والاستقبال فيلزم أن يكون رجاؤه مختصًا بزمانٍ دون زمانٍ ، وليس مراده ؛ لأن رجاءه ثابت في جميع الأزمان من الماضى والحال والاستقبال ، وأقول : هذا حق ... " [١] .

وهذا موجود في " الصفوة الصفية " [٢] بتصرف يسير .

(ب) وقال أيضًا " جعل ابن الخباز " ابن عبدالنور " صفة لمعط ، وتنوين معط ضرورة ، لأن العلم إذا وصف بابن مضافاً إلى عَلَمٍ وجَبَ حذفُ تنوينهِ لكثرة الاستعمال .. ، وقال النيلى : الأولى أن يكون بدلاً لا صفةً ، لئلا يلزم ارتكاب الضرورة التى هى على خلاف الأصل .. ، أقول : وهذا حق " [٣] .

(جـ) وقال كذلك في قول المصنف :

فقلت غير آمن من حاسد　　أو جاهل أو عالم معـــاند

" وابن الخباز جعل هذا الترديد بين أقسام متداخلة وحكم بأن الصحيح أن يقال : فقلت غير آمن لحاسد من جاهل أو عالم معاند ، وقال النيليّ : ليس فى الأقسام تداخل ، لأن الحاسد قد يخلو من الجهل والجاهل قد يخلو من الحسد ، والمعاند قد يخلو من الحسد " [٤] .

---

(١) انظر : الشرح مجهول المؤلف لوحة رقم (١) .
(٢) انظر لوحة رقم (١) .
(٣) الشرح مجهول المؤلف لوحة رقم (١) .
(٤) المصدر نفسه .

وكل ذلك موجود فى الصفوة الصفية [١] ، وغيره كثير[٢] ، وهو دليل قاطع وبرهان ساطع على أن هذا الشرح للنيلى لا لسواه .

٣- يضاف إلى كل ما سبق أن الكتاب منسوب إلى المؤلف على غلاف نسختي الكتاب .

٣- الدوافع إلى تأليفه :

قد صرح المؤلف فى مقدمته بالدوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الشرح فقال بعد الثناء على الله والصلاة على رسوله : " وبعد فإنِّى رَأَيْتُ الأرجوزَةَ الموسومة بالدرَّةِ الألفية دقيقةَ المعاني وثيقةَ القواعدِ والمباني ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتابِ ، ولا ترشد إلى نهج الصوابِ ، والتمس مني طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ، ويفصح عن معمَّاها ويطابق ألفاظها ، ويغرى بها حفاظها ، فأجبتهم إلى ذلك ، راجيا من الله لا من سواه جزيل الثواب ، إنه يرزق من يشاء بغير حساب .. وسميتها " الصفوة الصفية فى شرح الدّرّة الألفّية " .

٤- المنهج الذى سلكه في هذا الشرح :

من أهم السمات التى اتسم بها كتاب " الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية " ما يلى :

أ- ارتباط شرحه بلفظ الدرة الألفية كما وعد بذلك فى مقدمته ، ولا يعنى هذا أنه لم يفِ موضوعات الألفية حقها من الشرح والتحليل ، وإنما يعنى أن

---

(١) انظر لوحة ١ .

(٢) انظر مثلاً لوحة ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ من الشرح مجهول المؤلف .

المصنف إذا أعطى الموضوع حقه .. فإن الشارح لا يتزيد ولا يستطرد خشية الإطالة المملة ، كما أنه يلتزم بترتيب صاحب الألفية فلا يقدم ولا يؤخر ، فجاء شرحه وسطاً بين شروح الدرة التى وقفت عليها ، فهو خال من التطويل الممل والإيجاز المخل .

ب- الربط بين الأبواب :

حرص النيلى فى كثير من الأحيان على أن يربط بين أبواب الدرة الألفية المتوالية موضحاً الصلات والعلاقات بينها ، ومبيناً حكمة هذا الترتيب وجودة التنسيق ، وإليك بعض النماذج التى تؤكد هذه الحقيقة :

١- قال فى باب الحال : " إنما ذكر الحال بعد الظرف ؛ لشبهها به إذ كانت مقدرة ب " فى " كما أن الظرف كذلك ، وتعمل فيها المعانى كما تعمل فى الظرف كما يأتى ذكره ، والشئ يذكر عقيبَ الشَّئْ ، إذا قاربه أو شاركه فى بعض الأوصاف ، وكذلك ذكر الظرف بعد المصدر ؛ لأن منه ظرف الزمان وهو يدل عليه الفعل بوضعه كما يدل على[١] المصدر بحروفه "[٢] .

٢- وقال فى باب المفعول له :

" وإنما ذكر المفعول له بعد التمييز وحقه التقديم ، لأن التمييز له شَبَهٌ بالحالِ ؛ لتنكيرِهِ .. ، والحال مُشَبَّهٌ بالظرفِ ، والفعل أدلُّ على الظرف من المفعول له " [٣] .

٣- وقال فى مبحث الخبر :

(١) هكذا فى النسختين والأظهر " عليه " لأنَّ الحديث عن الظرف .

(٢) انظر ٧٣ / ب .

(٣) انظر ١٩ .

" لما ذكر المبتدأ وبَيَّنَ أصنافه من المعرفة والنكرة على انفراده ، وَبَيَّن شروط الابتداء في النكرة أخذ يبين أصناف الخبر من كونه مشتقًا أو جامدًا "[1] .

جـ – وقد يجعل النيلى تحت الأبواب فصولاً ومسائل ، وهذه التقسيمات لها نماذج كثيرة في الكتاب ، وسأكتفى بالإشارة إليها إيثارًا للإيجاز[2] .

د- استخدام الأسلوب التعليمي كقوله : " فإن قِيلَ " :

ينتهج هذا الأسلوب الشراح والمؤلفون لتوضيح الأحكام والمذاهب والعلل، ولدفع ما قد يوجه إليها من اعتراضات أو شبهات وبذلك ترسخ في الأذهان بطريقة شائقة جذابة ، وإليك بعض النصوص التى تبين ذلك :

١- قال فى معرض حديثه عن تعريف الفعل[3] : " وقد قيل فى حده : كلمة تدل على معنى فى نفسها وزمان معين من الثلاثة لوجود ذلك المعنى بالوضع ، وهذا لا يرد عليه مثل (الصبوح) ؛ فإنه وإن دل على معنى وزمانه لأن زمانه . ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، فإن قيل : المبهم نحو " يفعل " لا يتعين زمانه . قلت : قد حصل الامتياز عن الماضى ، وأما المضارع فجميع الألفاظ لا تدل لذواتها ، بل بإرادة المطلق لها ، ثم المتكلم بها إذا أطلقها فلابد أن يريد أحد الزمانين بعينه .. ، فإن قيل : (نعم وبئس ، وفعل التعجب) لا يدخل فى هذا التعريف ، قلت : المراد ما كان باقياً على أصالته ، وهذه الأفعال لها دلالة على الزمان فى أصل وضعها " .

---

(١) انظر لوحة ١٢٧ أ .

(٢) انظر مثلا لوحة ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) انظر لوحة ٧ ب .

٢- وقال فى معرض حديثه عن نون التثنية[١] : " فإن قيل : إذا كانت النون عوضًا من الحركة والتنوين فينبغى أن تحذف مع الألف واللام كما يسقط التنوين ، وأن تثبت مع الإضافة كما ثبتت الحركة .

فالجواب أن هذه النون بالنظر إلى كونها عوضًا من الحركة تثبت الألف واللام ثبوت الحركة تغليباً لجانب الحركة ، وبالنظر إلى كونها عوضاً من التنوين تسقط في الإضـــافة سقوط التنوين تغليباً لجانب التنوين فى الإضافة .. ، فإن قيل : فالمبهمات لا تنوين فها ولا حركة ومع ذلك يدخل النون فى تثنيتها نحو (هذان ، واللّذان) .

قلت : النون فى (هذان) عوض من ألف (هذا) الأصلية ، فإنّها سقطت لسكونه وسكون ألف التثـــنية ، وكذلك يـــاء (الّذي) أيضًا سقطت ؛ لسكونها سكون ألف التثنية ، فالنون عِوَضٌ من الحرفِ السَّاقط » .

(هـ) القياس :

القياس كما قيل هو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معنـــاه "[٢] ، ولا يستطيع أحد أن ينكره قال ابْنُ الأنباريّ : " اعلم أنَّ إنكار القياس في النحـــو لا يتحقَّقُ ، لأنَّ النحو كله قيـــاس ، ولهذا قيل فى حده : " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة " [٣] .

---

(١) انظر لوحة ١٩ ب

(٢) انظر الإعراب فى جدل الأعراب ٤٥ ، والاقتراح ٥٥ .

(٣) انظر الفصل الحادى عشر من لمع الأدلة ٩٥ .

وإذا تأملنا كتاب " الصفوة الصفة " وجدناه زاخراً بهذا القياس ، وإليك بعض النصوص :

١- قال في إعراب الأمثلة الخمسة " إنَّ المعنى الذى لأجله أعرب المضارع موجود في هذه الأمثلة من غير مانع فتكون معربة بالقياس على غيرها من الأفعال المعربة " (١) .

٢- وقال في تثنية " خصية وألية" : " أما " خصية ، وألية ، فمن العرب من يقول : " خصي ، وألي " فلا شذوذ في تثنيته بغير تاء على هذه اللغة ، فأما من قال " خصية وألية " فحذف التاء في التثنية شاذ ، والقياس أن يقول " خصيتان وأليتان " مثل " قائمتان " بإثبات التاء ، لأن المثنى يجرى مجرى المفرد في احتياجه إلى علامة التأنيث ، فلو حذفت لوقع لبس بين تثنية المذكر والمؤنث " (٢) .

٣- وقال أيضًا في الأفعال المتعدِّيَة " وأما قوله : " فالحرف حتما ليس عنه يفصل " فليس على إطلاقه ، فإنك تقول : " قمت أن قمت " ، وقمت لأن قمت " قياسًا مطردًا في " أنِ " المصدريَّةِ الخفيفةِ والثقيلةِ (٣) » .

(و) التعليـــــل :

العلل هي التى يستدل ببيانها عند الخلاف حول حكمٍ ما ، فيجعل العلماء وجودها دليلاً على وجودِ الحكمِ كما يجعلونَ عدمَها دليلاً على عَدَمِه ، فهى تدور مع المعلول وجودًا وعدمًا ، إلاَّ أَنَّ الغالبَ في علل النحو العِلَلُ التعليميّةُ

---

(١) انظر لوحة ٣٧/أ .

(٢) انظر لوحة ٢١/ أ .

(٣) انظر لوحة ٦٢ / أ .

والقياسِـيَّةُ (١) ، أما العلل الجدلية فتغلب عادة على الذين لهم نصيب وافر من الثـقافـة المنطقيـة والأصـولية ، والنيلي من أولئك الذين يعللون بهـذه العـلل الثــلاث ، وإليك البيان :

١- ذكر أن جمع المؤنث السالم يشبه جمع المذكر السالم ، ولهذا حمل فى جمع المؤنث السالم الفتح على الكسر ، لأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر ، قال : " فلما كان بين جمع التأنيث وجمع التذكير من المشابهة ما ذكرنا حمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأن جعل له في الرفع علامة تخصه وهى الضمة كما جعل للجمع المذكر فى الرفع علامةً خاصَّةً وهى " الواو " ، ثم حمل نصبه على جره كما حمل نصب جمع التذكير على جره تسوية بين الأصل وفرعه " (٢) .

٢- ذكر الأسباب المانعة للاسم من الصرف ، ثم قال : " فإذا اتصف الاسم بوصفين منها ، أو وصف يقوم مقام وصفين صار فرعًا على الاسم الذى لا يوجد فيه شئ منها أصلاً ، فصار حينئذ بينه وبين الفعل مناسبة ، فإن أرادوا أن يحققوا المشابهة التى بينه وبين الفعْلِ سَوَّوْا بينهما في امتناعه من التنوين والجرِّ لامتناعهِمَا من الفعـل " (٣) .

٣- وقال في حذف حرف العِـلَّةِ من آخر الفعل الأمر : " إنما حذف حرف العلة من آخر الفعل الأمر ، لأنهم حملوا المجزومَ الصَّحِيحَ على الأمرِ فسكنوه ، كذلك حملواً فعل الأمْرِ المعتل فى الحذف على المعتل فى الجزم ، فالسكون فى الجزم حملاً على الأمر ، والحذف فى الأمر حملاً على الجزم (٤) » .

---

(١) انظر الإيضاح فى علل النحو ٦٤ .

(٢) انظر لوحة ٢٣ / ب .

(٣) انظر لوحة ٥٣ / أ .

(٤) انظر لوحة ٢٨ / أ .

٤- وقال فى بيان " الكلمة " و " الكلام " : " وكان الواجب أن يبدأ بتعريف " الكلمة " قبل تعريف " الكلام " ، لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته ، وإنما بدأ بالمركب الذى هو " الكلام " لشرفه ، لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد إذ كان المركب يفيد جميع مايفيده أفرادُه وَزيادة على ذلك، ولأن المركب هو الغرض من وضع المفردات "(١) .

٥- وقال فى مبحث المفعول له : " وأما قوله " جئتُ زيداً قَتْلَهُ " فإن القتل متأخر عن المجئ فكيف يكون علة له ؟ فيقال : إن المفعول له علة غائية ، والعلل الغائية متأخرة عن الفعل لكن تصور القتل فى النفس هو الباعث على المجئ المؤدى إلى القتل ، وكذا إذا قلت : " ضربته تأديبًا " ، فإن تصور التأديب وتعقله هو الباعث على الضرب ، ووجود التأديب هو الحاصل بالضرب ، فتصور التأديب علة فى الفعل ، والفعل علة فى حصول التأديب " (٢) .

وقال كذلك : " وقد ذكر لنصب المفعول له ست شرائط : الأولى : كونه " مقارنا للفعل : يريد فى الوجود كقولك : " جئتك مخافة الشر " ، فإن المخافة مقارنة للمجئ فى الوجود ، وإنما كان المفعول له مقارناً للفعل لأنه علة ، والعلة لا تنفك عن المعلول " (٣) .

هذه العلل التى امتلأ بها شرح النيلي هى نِتاجٌ وأَثَرٌ من آثار الثقافة الفلسفية المنطقية ، فهو لا يكتفى بالتعليل المجرَّدِ وإنما يتعمق بطابع فلسفيّ ومنطقيّ ، استمع إليه يقول في مبحث " خَوَاصِّ الأسماء وعلاماتها " " لما ذكر حدَّ الاسْمِ وعرَّفَـهُ به أراد أن يعرفه بعلاماتٍ تختصُّ به ، ليعرف الشئ بحده وخاصته ، والفرق بين الحد والخاصة أن الحد يكون بذاتيات المحدود حتى لو انتفى شئ منها لانتفى المحدود ، ألا ترى أنه لو انتفت دلالة الاسم على معنًى

(٢) انظر لوحة ٥ / ب .

(٣) انظر لوحة ٧٩ ب .

في نفسه لانتفت حقيقة الاسم ، وأما الخاصة فلا يلزم من انتفائها انتفاءُ الاسم ، ألا ترى أنَّ الألف واللام لو انتفى عن الاسم لمانع لم تنتف حقيقة الاسم ، بل متى وجدت لا توجد إلاَّ فى الاسم دون غيره " (١) .

فعملية التمييز بين الحدود والخـــواص عملية منطقية ، يقول الزجاجى :

" ألا ترى أن الفلاسفة هم معدن هذا العلم - أعنى معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك - .. " (٢) .

(ز) العروض والقافية فى الشرح :

كان النيلي - رحمه الله - على دراية واسعة بعلمي العروض والقافية كما كان عالماً بالنحو ، وقد ظهر ذلك فى أثناء الشرح حيث شرح بعض المصطلحات العروضية كمشطور الرجز ومشطور السريع ومثل لها بأبيات شعرية ، وقطع هذه الأبيات ، وهذا ما لم نعهده فى الكتب النحوية استمع إليه يقـــول : (٣)

" قوله " عدتها ألف خلت " ليس بصحيح إنما عدتها ألفان ، لأن الذى جعله مصراعاً من بيت يجعله العروضيون بيتاً برأسه ، وذلك ظاهر في المشطور من الرجز ؛ لأنه إذا سقط شطره بقى الآخر بيتاً وهو فى الأصل نصف بيت ، لكن يحتمل أن يريد ألف مزدوج أو ألف مماثل للتصريع ، لأن التصريع يكون فى بيت واحد .. ، المشطور : الذى قد ذهب شطره أيْ : نصفه ، وهذا النوع هو العروض الثالثة من أعاريض الرجز ، وبيته :

مَا هَـاجَ أَحْزانًا وشَـجْوًا قَدْ شَـجا

وعدد حروفه أَحَدٌ وعشرونَ حرفًا ، وهى : (مستفعلن / مستفعلن مستفعلن) ثلاث مرات ولا شطر له ولا عروض ، فلما عدم العروض صارت العناية والقصد الضرب ... وقوله (أو ما يضاهيه من السريع) يريد أو ما يشابه مشطور الرجز من مشطور السريع ، وهى أيضاً العروض الثالثة من السريع وهو المشطور منه ، وضربه وعروضه أيضاً واحد كما ذكرنا فى

---

(١) انظر لوحة ٨ / أ .

(٢) انظر الإيضاح فى علل النحو ٤٦ .

(٣) انظر لوحة (٤ ب ، ٥ أ) .

مشطور الرجز ، وأصله على ستة أجزاء فذهب شطره وهو ثلاثة أجزاء فبقى على ثلاثة أجزاء (مستفعلن – مستفعلن – مفعولات) ، فكرهوا الوقف على التاء لحركتها ، والقوافي جوامد للاستراحة فأبدلوا من التاء نونًا بعد سلب حركتها فصار (مفعولان) وبيته :

يا دار سلمى بين دارات العوج

...، ولمشطور السريع نوع آخر ضربه (مفعولن) ويسمى المكسوف ، وتفسير هذا اللقب أن أصله (مفعولات) فكسفوا التـــاء عنه بإذهابها فبقى (مفعولا) فأبدلوا من الألف نوناً فصار (مفعولن) وبيته :

سيروا على اسم الله لا ترتدوا

وتقطيعه (مستفعلن – مستفعل – مفعولن)

.. ومعنى " التصريع " أن يكون حرف الروى من نصف البيت الأول كحرف الرَّوِيِّ من نصف الثانى كما يفعلون فى أوائل القصائد " .

كذلك نجد كثيراً من مصطلحات علم القافية فى شرحه ، وذلك مثل الروى والتأسيس والردف والإيطاء والإقواء وسناد الردف ، وغيرها ، مما ستراه مبثوثًا في هذا الشرح مِمَّا يـدلُّ عل اهتمامِـهِ بهذا العِـلْمِ .

(ح) الحدود والتعريفات :

اهتم النيليّ في شرحه للدرة الألفية بالحدود والتعريفات اهتماماً كبيراً ، فإذا ما ذكر المصنف حدًا أو تعريفاً تناوله بالشرح والتحليل وإخراج المحترزات على طريقة أهل المنطق ، أما الأشياء التي لم يُعَرِّفْها صاحبُ الألفية فَيُعَرِّفها ويحدّها بحدود جامعة مانعة مع ملاحظة ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحيّ مما يدل على تمكنه في اللغة كما كان متمكناً في النحو ، وإليك هذين المثالين :

(١) قال ابن معط في تعريف الحرف :

والحرف لا يفيد معنى إلا   في غيره كهل أتى المعلى

وقال النيليّ في شرحه « هذا من أحسن ماحد به الحرف ، فإنه أتي بهذه العبارة بين النفي والإثبات لغرض الحصر ، فإنه بقوله : « لا يفيد معنى » خرجت الأسماء المناسبة للحروف كَأَيْنَ وكَيْفَ ، وخلص الحدُّ للحرفِ »[1] .

(٢) وقال ابن معط في مبحث الفاعل :

وكل فعل رافع فاعلـــه ولا يكون الفعل إلاَّ قبلـــه

وشرح ذلك النيليُّ فقال[2] « والفاعل كلُّ اسم أسند إليه فعل أو شبهه مقدم عليه أبدًا » .

قولنا : « أسند إليه فعل » ليخرج المفعول ... ، وقولنا « أو شبهه » ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد وغيره من الأسمائ العاملة والظرف المعتمد أيضاً ، وقولنا « مقدم عليه » ليخرج منه « زيد قام » فإنه ليس فاعلاً ، لتقدمه على الفعل، وقولنا « أبدًا » ليخرج منه مثل « قائم زيد » ، فإن تقديم الخبر مجازٌ ليس بواجب .

وقيل: الفاعل : «هو الاسم الذي يجب تقديم خبره عليه لمجرد كونه خبرًا»، فخرج بقوله « الاسم » الأفعال والحروف ، وخرج بقولـه « وجب تقديمـه عليـه » خبر المبتدأ المقدم عليه غير الاستفهام ، وخرج بقوله : « لمجـرد كونـه خبـراً » أسماء الاستفهام التي يجب تقديمها على المبتدأ إذا أخبر عنه بها لكن لا لمجرَّدِ كونه خبراً بل لما تضمنته من معنى الحرفِ » .

(ط) مصادر النيليّ :

مما لا شك فيه أن النيلي من أولئك النحاة النابهين ذوى الثقافة الواسعة ، والمستفيدين من آراء العلماء الأجلاء ، فهو قد تمثل آراءهم وناقشـها ، ووقف منها موقف الناقد الحصيف حين بيّن الضعيف منها والسديد ، يتجلى كل ذلك من نقله عن مختلف الآثار التى خلفها السلف ، وفي قِمَّتِها كتابُ سيبويْهِ إذْ كان من أهم المصادر التى اعتمد عليها حيث يبدو ذلك واضحاً من الصفحات الأولى من الشرح ، ولا غرابة فى ذلك ، فالكتاب ينبوع ثر العطاء ، ولست أرى حاجة للتدليل على مدى اعتماد النيلى على كتاب سيبويه ، فالشرح زاخر بآراء

---

(١) انظر لوحة ٨ أ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ .

سيبويه ينقلها ليعزز بها رأياً [1] ، أو ليناقش آخر[2] ، أو ليحتج بشاهد من شواهده [3] .

ولم تقف مصادر النيلي عند سيبويه ، فالشرح حافل بآراء العلماء من المدارس المتعددة ، فهناك البصري ، والكوفي ، والبغدادي[4] والأندلسي[5] ، والمصرى[6] ، ومن الأعلام البارزة فى الشرح نجد أسماء كأبى الأسود الدؤلى (ت ٦٩ هـ) ، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) ، وأبى عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠هـ) والكسائى (ت ١٨٣هـ) ويونس (ت ١٨٣هـ) ، والفراء (ت ٢٠٧هـ) ، وقطرب (ت ٢٠٦هـ) ، وأبى زيد (ت ٢١٥هـ) ، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) والجرمى (ت ٢٢٥ هـ) ، والمازنى (ت ٢٤٩ هـ) ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) والزجاج (ت ٣١٠ هـ) ، وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، والزجاجى (ت ٣٣٧ هـ) والسيرافى (ت ٣٦٨ هـ) ، والفارسى (ت ٣٧٧ هـ) ، وابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) والجرجانى (ت ٤٧١ هـ) ، والزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ) ، وابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، وغير هؤلاء كثير من مشاهير النحاة واللغويين والقراء أيضاً .

وقد نص النيليّ فى شرحه على بعض الكتب التى اعتمد عليها ، فمنها نوادر أبى زيد [7] ، وكتاب الدمشقيات لأبى على الفارسى [8] ، وكتاب التنبيه فى مشكلات أبيات الحماسة لابن جني[9] ، وكتاب المنهوكة لأبى نواس لابن جنى [10] ، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز [11] ، وشرحه هو على كافية ابن الحاجب [12] ، أما كتاب سيبويه فكان جُلُّ اعتماده عليه كما سلف بذلك البيان .

---

(١) انظر مثلا لوحة ٣١ ، ٥٥ أ ، ٥٦ ب . (٢) انظرمثلا لوحة ٥٩ . (٣) انظر مثلا لوحة ٥٨ ب

(٤) انظر لوحة ١٠ ، ٢٩ ، ١٧٩ ، ٢٠٧ ، ٤١٢ . (٥) انظر لوحة ١٥٧ . (٦) انظر لوحة ١٦٧ .

(٧) انظر لوحة ١١٣ / ب . (٨) انظر لوحة ٣ / أ . (٩) انظر لوحة ١٢٧ / ب .

(١٠) .انظر لوحة ٨٦ / ب . (١١) انظر لوحة ٦ / ب . (١٢) انظر لوحة ١١٩ / ب .

وقصارى القول أن الشرح مشحون بمادةٍ علمية تدل على أنَّ الرجل قد أمعن النظر في كتب اللغة والنحو والقراءات فانتفع بها خير انتفاع .

(ى) شواهد النيلى فى الصفوة الصفية :

إذا ما استعرضنا كتاب الصفوة الصفية وجدناه زاخراً بألوان الاستشهاد المتعددة ، وإليك البيان بالتفصيل :

١- استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته :

قد أكثر النيلي من استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته مما يدل على أنه قد عكف على دراسته وعنى بقراءاته ، وها هى ذى بعض النماذج التى تؤيد ذلك :

أ- تحدث عن الجمل التى لها محل من الإعراب فقال[(١)] :

" والتاسعة فى موضع جزم على خلاف فيه ، وهى الجملة الواقعة بعد الفاء فى جواب الشرط بدليل قوله تعالى ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾ فمن قرأ بالجزم فأنه عطفه على محل الجملة الواقعة جواب الشرط " .

ب- ذكر أن " حاشا " تأتى فعلاً [(٢)] ، والدليل على ذلك دخول الحذف عليها فى قوله تعالى ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ .

جـ- وقال فى بيان أقسام الحال : [(٣)] " والحال أربعة أقسام متنقلة ، ومؤكدة ومقدرة ، وهى التى تذكر قبل وجودها كقوله تعالى : ﴿ وأَمَّا الَّذِينَ سُعِدوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ ، فالخلود غير واقع فى الدنيا بل فى الآخرة

(١) انظر لوحة ١ب ، وانظر أيضا لوحة ٢٩ ب ، ٣١ ، ٣٢ب ، ١٣٢ .

(٢) انظر لوحة ٨٣ ب .

(٣) انظر لوحة ٧٦ ب .

، فهذه حال مقدرة ..، وموطئة كقوله تعالى : " إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرآنًا عَرَبِيّاً " ، فَ« عَربيًا » حال ، و " قرآنا " موطئ لها ، أى ممهد " .

٢- الاستشهاد بالحديث الشريف :

الواقع أن احتجاج النِّيليِّ فى شرحه بالحديث الشريف قليلٌ جداً ، فمن ذلك قوله فى مواضع الابتداء بالنكرة [(١)] : " الثانى الإضافة نحو " غلام رجل فى الدار " ، ومنه قوله عليه السلام " خمس صلوات كتبهن الله على العباد " ، وكذلك قوله فى مبحث الاستثناء[(٢)] " ووقوع " إلا " صفة بعد المعرفة قليل ، ومنه الحديث " الناس هالكن إلا العالمون ، والعالمون هالكون إلا العاملون ، والعاملون هالكون إلا المخلصون ، فجعل " إِلاَّ " في هذا وصفًا فلذلك رفع ما بعدها » .

٣- الاستشهاد بالشعر :

لقد حفل شرح النيلى بكثير من الشواهد الشعرية مما يدل على غزارة مادته ، وأهم ما نلاحظه على استشهاده بالشعر ما يلى :

١- قد احتج بشعر الذين يحتج بشعرهم بلا خلاف كالجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، كما استشهد برجز مشاهير الرجاز المنتمين إلى عصر الاحتجاج ، أما ما ورد فى شرحه من شعر المحدثين كالمتنبى ، وأبى محمد اليزيدي النحوي ومن فى طبقتهما فهو من باب التمثيل والاستئناس بشعرهم ، على أن ابن جنى – وهو الرجل اللغوى الناضج – قد أكثر من

---

(١) انظر لوحة ١٢٦ أ .

(٢) انظر لوحة ٨١ ب .

الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتنبي ، وقال : " والمولدون يحتج بهم في المعاني كما يحتج بالقدماء في الألفاظ "(١) .

وقال أيضاً : " فان المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس – وهو الكثير التعقب لجلة الناس – احتج بشئ من شعر حبيب ابن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه " (٢) .

٢- أن استشهاده بالشعر أخذ صوراً متعددةً ، فتارة يستشهد بنصف البيت، ومرة بجزء أقل من النصف ، وأحياناً بالبيت كاملاً ، وأخرى بالبيتين ، وقد يكرر الشاهد الواحد أكثر من مرة لتعدد موضع الشاهد فيه .

٣- لم يكن استشهاده بالشعر على القواعد النحوية والأحكام الصرفية فحسب ، بل استشهد به كذلك على بعض المعاني اللغوية(٣) .

٤- إذا كان في البيت المستشهد به كلمات غامضة فأنه يشرحها ، ويوضح المراد من البيت (٤) .

٥- كثير من شواهده الشعرية موجود في كتاب سيبويه مِمَّا يدل على أَنَّهُ حَفِيٌّ بالكتاب وصاحبه .

---

(١) انظر كتاب التنبيه في شرح أبيات الحماسة لوحة ١١٧ .

(٢) انظر الخصائص ١/ ٢٤ .

(٣) انظر لوحة ٥٧أ ، ٩٠ / ب ، ١٦ / ب .

(٤) انظر لوحة ٢/ب ، ٣٥/ب ، ٤٧/ب ، ٧٦/ب ، ٨٠ أ .

٦- يهتم بإيراد الروايات الأخرى فى الشاهد إن وجدت [١] ، وقد يذكر موطن الشاهد فيه [٢] .

٧- لم ينسب كثيراً من شواهده الشعرية ، إمَّا اتِّكالاً على أن ذلك معروف ومشهور بين علماءِ عصره ، وإمَّا احترازًا من نسبة البيت إلى غير قائله .

٤- الاستشهاد بالنثر :

اعتاد علماء العربية على أن يحتجوا لقواعدهم النحوية والصرفية واللغوية بالنثر العربى الفصيح لا سيما الأمثال ، ولهذا نرى النيلى ينهج هذا النهج فى شرحه ويستشهد بجملة من أمثالِ العربِ وأقوالهم المشهورة ، وإليك بعض النماذج :

١- ذكر في مبحث الأسماء الستة المثل المشهور "مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلْ" [٣]

٢- وذكر أيضًا فِي خصائصِ النكرةِ قولَهُمْ : " لكلِّ فرعونٍ موسى " [٤]

٣- واحتج فى مبحث أحوال المبتدأ بحسب التقدر والتأخير بالقول المأثور " مشنوءٌ من يشنؤك " ، وبالمثل المعروف " فى بيته يؤتى الحكم " [٥] .

٤- وذكر كذلك فى مبحث المبتدأ قولهم " تسمع بالمعيديِّ خير من أن تراه" [٦] .

---

(١) انظر لوحة ٤٨/ب ، ٧٨/ب .

(٢) انظر لوحة ٨٠/أ ، ١٢٤ /ب .

(٣) انظر لوحة ١٧أ .

(٤) انظر لوحة ٨٨أ .

(٥) انظر لوحة ١٣١ أ .

خامساً : الموازنـــــات

(أ) موازنة بين شرحي النيليّ وابن الخباز :

لتحقيق ذلك سأورد بعض أبيات الدرة الألفية ، ثم اذكر شرح ابن الخباز لها ، ثم أعقبه بشرح النيلي ، لنتمكن جميعاً من معرفة أيهما كان أكثر عمقًا وأبسط شرحًا ، وأدق تعبيراً ، ناشداً في ذلك العدل والإنصاف ، لأن ذلك مما يجب أن يتحلى به الباحث المنصف .

١- قال ابن معط في خواص الاسم :

فالاسم عرفه وأخـبر عنه وثنه وأجمعـه أو نونـــه

واجرره أو ناده أو صغره وانعته أو أنثه أو أضمـره

فقال ابن الخباز في شرحه [(١)] : " هذه إحدى عشرة علامة للاسم :

الأولى : التـعـريف ، والظاهر أنه يريد مـا كـان بالألف واللام ، لأنهم يذكرونه في الاسم معرفين ، ولئلا يكون قوله " اضمره " تكريراً .

الثانية : الإخبار عنه ، كقولنا : قام زيد ، وزيد ذاهب .

الثالثة : التثنية كقولك : رجلان .

الرابعة : الجمع كـقـولك : الزيدون ، وهندات ، ورجـال . **الخامسة** : التنوين كـزيد ورجل ، **السادسة** : النداء كـقـولك : يا زيد ، **السابعة** : الجـر بالحرف أو الاسم كقولك : في الدار ، وغلام زيد ، **الثامنة** : التصغير كرجيل ، **التاسعة** : النعت كـقـولك : مـررت برجل كـاتب . **العاشرة** : التـأنيث كـقـولك : ضاربة ، وحبلى والصحراء . **الحادية عشرة** : الإضمار كقولك : زيد ضربته .

ووجه اختصاص هذه العلامات بالاسم أنها لا تفيد معنى إلاّ فيه ، وقد أوردوا عليها نقوضاً تمر بك في الأبواب إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) انظر شرح ابن الخباز ١/ ٧٥ ، تحقيق حامد محمد العبدلي .

وقال النيلى[1] : " لما ذكر حد الاسم وعرفه به أراد أن يعرفه بعلامات تختص به ، ليعرف الشئ بحده ، وخاصته .. ، وقد ذكر للاسم إحدى عشرة علامة :

أحدها : قوله " عرفه " ، وإنما اختص الاسم بالتعريف ليفيد الإخبار عنه ، ولم يقل باللام لعموم التعريف ، لأن من العرب من يعرف بالميم .

وثانيها : قوله " وأخبر عنه " ، ولو قال : أسند إليه كان أولى ، لأن الاسناد أعم من الأخبار ، فكل إخبار إسناد ، فان قولك :" هل قام زيد ؟ إسناد لا إخبار .

وثالثها : التثنية ، [وهى] [2] مختصة بالاسم ، لأن مدلول الفعل جنس يقع على الكثير والقليل فلا يثنى ، والقول فى الجمع [3] كالقول فى التثنية .

الخامسة : التنوين ، والذى يختص منه بالاسم أربعة أضرب :

تنوين التمكين ، وهو الفارق بين المنصرف وغيره كرجل ، والثانى : تنوين التنكير كما فى " صهٍ " ، وكالتنوين فى العلم إذا طرأ عليه التنكير نحو " مررت بأحمدَ واحمدٍ أخرَ " ، فهذا خاص بالاسم ، لأنه دليل التنكير الطارئ على العلمية المختصة بالاسم .

الثالث : تنوين العوض من المضاف إليه كما فى حينئذٍ ، ويومئذٍ .

الرابع : تنوين المقابلة كما فى " مسلمات " ، لأنه فى مقابلة نون الجمع المختصّ بالاسْم .

---

(١) انظر لوحة ٨ أ ، ب .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) الجمع هو العلامة الرابعة من علامات الأسماء .

السادسة : " الجَرُّ " ، إنما قال : " اجرره " ول يقل : أدخل عليه حرف الجر ، لأنه أعمُّ ؛ لأنَّ الجَرَّ يكون بالإضافة وبحرف الجَرِّ ، ولأنَّ حَرْفَ الجَرِّ قد يدخل على الفعل على سبيلِ الحكايةِ ، قالَ الشَّاعِرُ :

والله ما ليلى بنَـــامَ صاحبُـــه

أي : بمقول فيه نام صاحبُه ، أو بليلٍ نَامَ صاحبُهُ ، فالجملة صفة لموصوف محذوف .

السابعة : النداء ، وهو خاصة بالاسم ، لأن المنادى مفعول ، والمفعول ما يتعلق به الفعل فوجب أن يكون اسما لأن الشئ لا يتعلق بنفسه .

الثامنة ، والتاسعة : التصغير والنعت ، لأنهما يخصصان الاسم فتحصل الفائدة بالإخبار عنه نحو " رجـل كريم " ، وكذلك " دريهم " بمنزلة قـــولك : " درهم صغير " ، لأنه وصف لِلشَّيْءِ بالصغر .

العاشرة : التأنيث ، لأنه إِن كانَ حقيقيًا وهو الَّذِي بإزائه ذكر من الحيوان فلا يكون إلا في الأشخاص وهِيَ الأسماء ، وغير الحقيقى محمول عليه، ولأنَّ مدلولَ الفعْـلِ جنسٌ ، والجنس مذكر .

الحادية عشرة : الإضمـــار ، وهو يختصّ بالاسمِ نحـــو " زيد ضربته " ، فالهاء ضمير زيد ، لأن الفعل لو أضمر ، وهو يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته ، ولفظ المضمر غيرلفظ المظهر ، وإذا تغير لفظ الفعل وصيغته بطلت فعليته .

فهذا آخر علامات الاسم التى ذكرها ، وعلاماته كثيرة تنتهى إلى سبعـــين علامة ولا حاجة إلى الإطالة بذكرها ، فإن فيما ذكره كفاية ، وقد يستدل على الاسم بالتقسيم نحو " كيف " ، فيقـــال : لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، لا يجوز أن تكون حرفاً لافادتها مع الاسم فى غير النداء ، ولا يجوز أن تكون فعلاً ، لعدم دلالتها على الزمان ، فتعين أن تكون اسماً ضرورة الحصر فى الثلاثة " .

وأقول : مما تقدم يتبين لنا أن شرح ابن الخباز هو مضمون كلام ابن معط مع شئ من الإيضاح ،، أما النيلي فقد امتاز بربطه بين أبواب الكتاب ، وبطول نفسه فى الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل .

٢- قال ابن معط فى باب الأفعال :

القول فى أزمنة الأفعـــال الحال والماضي والاستقبال

فقال ابن الخباز (١) : " الأزمنة ثلاثة ، ماض وحاضر ومستقبل ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾ ، وقول زهير :

وأعلم ما فى اليوم والأمس قبله ولكنَّنِي عن علم ما في غَدٍ عم

ولأنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلك وقد علمنا بالضرورة أنَّه لابُدَّ له من حركة وجودية وأن أجزاءها لا توجد دفعةً واحدةً فلابُدَّ من تعاقبها ، فالمنتظر يصير حاضراً ، والحاضر يصير ماضيًا ، والأفعال مشتقة من المصادر ليدلُّوا بها على اقترانِ الأحداث بالأزمنة المحصلة ، هذا فائدة الاشتقاق ، والأفعال على حسب الزمان ماض وحاضر ومستقبل " .

(١) انظر شرح ابن الخباز ١٤٦/١ .

أما النيلى فقال [1] : " أزمنة الأفعال ثلاثة ، دليل الحصر أن الفعل إمّا أَنْ يذكر حين وجوده أَوْ لَيْسَ ، فإن ذكر حين وجوده فهو الحال ، وإن لم يذكر حين وجوده فإما أن يذكر بعد وجوده أو ليس ، فالأول الماضى ، والثانى المستقبل وهو الذى يذكر قبل وجوده ، ومن الناس من أنكر زمن الحال ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً فى الوجود وهو الماضى ، وإلا فهو المستقبل .

والجواب أن بين الماضى والمستقبل فصلاً ، وذاك الفصل هو الحال ، ولأن الزمن الماضى والمستقبل معدومان والأفعال واقعة قطعاً،فإما أن تقع فى الزمن المعدوم وهو محال ، وإما فى غير زمان وهو أيضاً محال ، فتعين وقوعها فى زمن موجود وهو غير الماضى والمستقبل وذلك هو الحال ، واستدل النحويون على زمن الحال بقوله تعالى : " له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك " ، " فما بين أيدينا " هو المستقبل ، " وما خلفنا " هو الماضى ، " وما بين ذلك " هو الحال ، وهو الفاصل بين الماضى والآتى ، واستدلوا أيضا بأن العرب وضعت حروفاً لنفى الماضى ، وهى " لَمْ ، ولمَّا " ، وحروفًا لنفي المستقبل ، وهى "لَنْ ، وَلاَ" ، وحروفاً لنفي الحال وهى "مَا " ، و " كَلاَّ " ، فتعيَّنَ أن الحال ثابت حتى يصح نفيه ، فاعْرِفْهُ " .

وأقول : إنَّ النَّاظِرَ لهذَيْنِ النَّصَّيْنِ يرى أَنَّ ابن الخباز قد أَوْفَى الموضوع حقه من الشرح والاستدلال ، أما النِّيلِيُّ فقد تفوَّقَ عليه بشئ من التفصيل ، وبمناقشة العلماء والرد عليهم فى إنكار زمن الحال .

٣- قال ابن معط فى باب الفاعل :

وكُلُّ فعلٍ رافع فاعلَه ولا يكون الفعل إلاَّ قَبْلَهُ

(١) انظر لوحة ٢٦ ب .

وقال ابن الخباز [1] : بدأ من المتعدى بما لا يتجاوز الفاعل ، وهذا يفسد قسمته ، لأنه لم يتعد فى اللفظ إلى شئ ، وقد مثله بطال واحمر وانصرف ، وهى من الأبنية التى لا تتعدى . وكل فعل لابد له من الفاعل ، لأن الفعل حديث ، والحديث عن غير المحدَّثِ عنه معدومُ الجَدْوَى ، والفاعل عبارة عن كل اسم أسند إليه فعلٌ أواسمٌ يشبهه وقدم عليه ، فالفعل كقولك : قام زيدٌ ، والاسم كقولك : مررت برجل قائم غلامه ، أو شديد ساعده ، وحكمه الرفع ، لأن الفاعل أقوى من المفعول ، والرفع أقوى أنواع الإعراب ، لأن علامته أقوى الحركات .

واختلف في رافعه : فقال الأكثرون : هو المُسْنَدُ إليه ، لأنه المقتضى له فعمل فيه ، وقال قوم : رافعه الفاعلية ، وأبطلوه بقولهم : مات زيد وانقض الجدار ، ويلزم الفعل التقديم لوجهين :

أحدهما : أن الفعل عامل ، والأصل فى العامل التقديم .

والثانى : أن الفاعل كالجزء من الفعل فلا يقدم عليه ».

وقال النيلي [2] : " يريد بقوله " كل فعل " اللازم والمتعدى ، ولو قال : " وكل فعل تام رافع فاعله " لكان أحسن من الإطلاق ، إذِ الفعل الناقص لا يسمى المرفوع به فاعلاً إذْ لا تَتِمُّ الفائدةُ بهِ نحو " كان " وأخواتها ، وإنما كان الفعل مؤثرًا في الفاعل الرفع دون النصب والجر ، لأنَّ الفاعل ركنٌ من أركان الجملة لا يستغنى عنه في التركيب ، والمفعول والمضاف يستغنى عنهما فيه ، فأعطى أقوى الحركات وهِيَ الضَّمَّةُ . وأمَّا قوله " ولا يكون الفعل إلاَّ قبله " أَيْ : قبل الفاعل ، لأنَّه لو تقدَّم الفاعِلُ على الفعل لصار معرضًا لدخول عامل

---

(١) انظر شرح ابن الخباز ١/٢٢٩ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ .

آخر عليه ، وحينئذ يخرج عن كونه فاعلاً فيبقى الفعل بلا فاعل ، فإن قلت : هذا لازم فى المفعول ومع ذلك يجوز تقديمه ، قلت : الفرق بينهما أن الفعل يجوز خلوه عن المفعول ولا يجوز خلوه عن الفاعل ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلت : " زيداً ضربت " ، فزيداً مفعول " ضربت " مقدم عليه ، فإذا أدخلت عليه عاملاً غير الفعل قبله وذلك نحو قولك : " إنَّ زيداً ضربت " ، صار المفعول اسم " إن " ، وبقى الفعل بلا مفعول ، وذلك جائز بخلاف الفاعل ، فامتنع تقديمه لذلك .

والفاعل : " كل اسم أسند إليه فعل أو شبهه ، مقدم عليه أبداً " .

قولنا : " أسند إليه فعل : ليخرج المفعول " فإن الفعل [غير] (١) مسند إلى المفعول .

وقولنا " أو شبهه " ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد وغيره من الأسماء .

والظرف المعتمد أيضاً ، وقولنا : " مقدم عليه " ليخرج منه " زيد قام " ، فأنه ليس فاعلاً ؛ لتقدمه على الفعل ، وقولنا : " أبداً " ليخرج منه مثل : " قائم زيد " ، فإن تقديم الخبر مجاز ليس بواجب .

وقيل : الفاعل هو الاسم الذى يجب تقديم خبره عليه لمجرَّدِ كونهِ خبراً ، فخرج بقوله " الاسم " الأفعال والحروف ، وخرج بقوله : " وجب تقديمه عليه " خبر المبتدأ المقدم عليه غير الاستفهام ، وخرج بقوله : لمجرد كونه خبراً " أسماء الاستفهام التى يجب تقديمها على المبتدأ إذا أخبر عنه بها ، لكن لا لمجرَّدِ كونِهِ خبراً بل لما تضمنته من معنى الحرف " .

وأقول : إن اعتراض ابن الخباز على المصنف وارد ومتجه ، ولكن ليس هذا محله ، فهو متعلق بما قبل هذا البيت ، فكان ينبغى أن يوضع عند قول المصنف :

---

(١) إضافة يوجبها المقام .

القول فى الأفعال فى التعدى وتنتهى لسبعة فى العـــــد

أولها لم يتجاوز فاعــــــلاً إِذْ ليس للمفعول ذاك قابــلاً

كطال واحمر ونحو ظــــرفا ومثل راح واغتدى وانصـرفا

وقد حـاول النيلي دفع هذا الاعـتراض ، فـأجاب بـجوابين[1] يبدو عليهما التكلف والتعسف .

ومن جهة أخرى نرى النيلي قد استدرك على المصنف إصلاقه لفظة "كل" من غير تقـييد للفعـل بكونـه تامًّا ؛ لأن الفـعلَ الناقص لا يسـمى المرفـوع به فاعـلاً ، وهو استدراك وجيه وحسن فات على ابن الخباز .

ونلاحظ أيضـاً أن تعـريف النيلى للفـاعل أشـمل وأوفى من تـعريف ابن الخباز ، ومعالجته للموضـوع أوسع وأكثر تعليلاً وتقصـياً للأحكام ، حيث ذكر للفاعل تعريفاً آخر ، وبين محترزاته كذلك .

(١) انظر الصفوة الصفية لوحة ٥٩ ب .

(ب) " موازنة بين شرحي النيليّ وابن القوّاسِ "

١- قال ابن معط في تعريف الاسم :

فالاسم ما أبان عن مسمى في الشخص والمعنى المسمى عما

فشرح ذلك النيليّ فقال[1] : " قوله " أبان عن مُسَمًّى " ، أي عن معنى مسمى ، فإن قيل : كيف يقول : ما أبان عن معنى ، ومسمى اللفظ يكون جوهراً ومعنًى ؟ قلت : إنَّما قيل لمسمى اللفظ معنى وإن كان جوهراً ، لأن اللفظ يدل على الصور الذهنية ، وتلك الصور الذهنية تدل على ما في الخارج ، والصور الذهنية أعراض فهو أعم من المعنى الذى هو المصدر ، ولذلك قيل : الاسم ما دل على معنى ... ، ...

وقوله "عما" فى موضع جر صفة لمعنى ، أيْ : مادلَّ على معنى مسمى قد عم فى دلالته الشخص والمعنى ، ويعنى " بمسمى " مسمى بالقوة لا بالفعل ، أى على ما له صلاحية أن يدلَّ على مسمى إلى آخر التعريفِ ... حتَّى كَأَنَّهُ قال : الاسم ما من شأنه أن يدلَّ على ما يُسَمَّى بِهِ ، وعلى هذا لا يلزم الدور ، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابْنُ الْخبَّازِ فى شرحِه..." .

وقال ابن القوَّاس في شرحِه [2] " بدأ بتعريف الاسم ، لأنه الأصل لما مرَّ . فقوله " ما أبان عن مسمى " فى موضع الجنس ، وقوله " عن مسمى " ، أى عن معنى مسمى .. ، و "عم" فعل ماض فيه ضمير يعود إلى "معنى" ، ويرتفع به والجملة فى محل الجر صفة لمعنى ، والتقدير : ما دل على معنى مسمى قد عم فى دلالته الشخص والمعنى .. ، وقيل على هذا التعريف : إنَّهُ قد

---

(١) انظر لوحة ٦ ب .

(٢) شرح ابن القواس لوحة ٨ / أ .

أدخل في الحد ما لا يعرف إلاَّ بعد معرفـة المحدود ، وهو قوله " مسمى " ، لأنه مشتق من التسمية التى هى وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور ، وأجيب عنه بأن "مـسـمى" لما كـان صـفـةً لمعنى ، أى مـعنى مـسـمى لم يلزم الدور ، وهذا الجـــــواب فيه نظر ، لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذاً في التعريف في الجملة » .

وأقـول : الشئ الذى أود تقريره قبل الموازنة بينهمـا هو أن الناظر فى شرحيهما يجد التشابه فى الأسلوب ، والتطابق فى الألفاظ كبيراً جداً ، وإذا كنا لا نملك من الشواهد القاطعة ما يدلنا على أن أحدهما قد أفاد من الآخر فهناك أشياء قد تساعد إلى حد كبير على معرفة ذلك ، فمنها :

١- ذكر الخالف لآراء السالف ، ثم التعقيب عليها بالتأييد ، أو التفنيد ، وهذا – فى نظرى – أقواها .

٢- استقصاء الخالف لآراء من سبقه – لاسيما إذا كان الشرح لكتاب معين – مع آرائه التى توصل إليها أو ابتكرها ، فيكون شرحه أشمل وأوفى فى الغالب .

وهذان الشيئان موجودان فى شرح ابن القواس ، فإذا ما نظرنا إلى النصين السابقين نجد أن النيلي قد حاول دفع اعتراض ابن الخباز ، بأنه لما كان " مسمى " صفة لـ " معنى " ، و " مسمى " معناه مسمى بالقوة لا بالفعل لم يلزم الدور ، فى حين أننا نجد ابن القواس يذكر هذا ثم لا يرضى بتخريج النيلي ، بل يقول : " وهذا الجواب فيه نظر ؛ لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذا فى التعريف فى الجملة " .

أما من جهة معالجة الموضوع بشكل عام فابن القواس أبسط شرحاً وتحليـــلاً ، وأكثر استقصاءً وتعليلاً ، ولولا خشية الإطالة لذكرت ذلك بالتفصيل .

٢- قال ابن معط فى باب الأفعال

القول فى أزمنة الأفعـــــال   الحال والماضى والاستقبال

وشرح النيلى لهذا البيت قد تقدم البيت قريبًا فلا داعى لتكراره ، أما ابن القواس فقد قال فى شرحه : (١) " الأفعال تنقسم بالنسبة إلى الزمان إلى ماض وحال ومستقبل .... ، فإن قيل : الحال لا وجود له ، لأنه نهاية الماضى وبداية المستقبل ، فهو حد مشترك ، والحدود المشتركة لا وجود لها بذاتها ، أجيب بأنه لولا وجود زمان الحال ..... لكان الفعل الواقع إما فى زمن معدوم ، لأن الماضى والمستقبل معدومان أولا فى زمان مطلقاً ، والقسمان باطلان .

واعلم أن فى هذا الجواب نظرًا ، لأنَّ المراد بالحال إن كان هو الآن - الَّذِي هو طرف موهوم بين الماضى والمستقبل - فلا وجود له ، لأن الزمان متصل بذاته لاجزء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه المحال المذكور ، لأن الفعل حركة ، وهى غير قارة ، وإن أريد بالحال زمان صغير على جنبي " الأن " المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتى إنكاره ، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم فى قوله تعالى : (له مابين أيدينا وماخلفنا وما بين ذلك) ، ومنه قول زهير .... { البيت } .

(١) انظر شرح ابن القواس لوحة ٣١

وقيل : لأنا جدناهم قد وضعوا " لم ولما " لنفى الماضى ، و " لن ، ولا " لنفى المستقبل ، و " ما " لنفي الحالِ ، ولابُدَّ من وجودِه ليصح نَفْيُهُ وفيه نظر ، لأنَّ المعدومَ يصح نَفْيُهُ كما يُقالُ : " لا شريكَ للبارئ " .

وأقول بالتأمل فى هذين النصين يتضح لنا مايلى :

أولا – ناقش النيليُّ منكرى زمن الحال فقال (١) " ومن الناس من أنكر زَمَنَ الحال ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً فى الوجود ، وهو الماضى ، وإلاّ فهو المستقبل ، والجواب أن بين الماضى والمستقبل فصلاً ، وذلك الفصل هو الحال ، ولأن الزمن الماضى والمستقبل معدومان ، والأفعال واقعةٌ قطعاً ، فإمَّا أَنْ تقع فى الزمن المعدوم وهو محال ، وإما فى غير زمان وهو أيضا محال، فتعين وقوعها فى زمن موجود وهو غير الماضى والمستقبل ، وذلك هو الحال " ، وأشار ابن القواس فى شرحه إلى جواب النيلى فقال " فإن قيل : الحال لا وجود له .. ، أجيب بأنه لولا وجود زمن الحال .. لكان الفعل الواقع أما فى زمن معدوم ، لأن الماضى والمستقبل معدومان ، أو لا فى زمان مطلقا ، والقسمان باطلان " .

هذا هو جواب النيلى على منكر زمن الحال ، ولكن ابن القواس لم يقتنع بهذا الجواب ، فعقب عليه بقوله : " واعلم أن فى هذا الجواب نظراً ، لأن المراد بالحال إن كان هو " الأن " – الذى هو طرف موهوم بين الماضى والمستقبل – فلا وجود له ، لأن الزمان متصل بذاته لا جزء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه المحال المذكور ... ، وأن أريد بالحال زَمَنٌ صغير على جنبى " الأن " المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتى إنكاره ، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم ... " .

---

(١) انظر لوحة ٢٦ ب

ثانيا : ذكر النيلي في شرحه استدلال النحويين على وجود زمن الحال ، فقال : " واستدل النحويون على زمن الحال .. بأن العرب وضعت حروفًا لنفى الماضى ، وهى " لم ولما " ، وحروفًا لنفي المستقبل وهى " لن ، ولا " ، وحروفا لنفى الحال وهى " ما " ، وكلاً " ، فتعين أنَّ الحال ثابت حتى يصح نفيه ... " ، وذكر ذلك ابْنُ القوَّاس في شرحه وعقب عليه كعادته بقوله : " وفيه نظر ، لأن المعدوم يصح نفيه كما يقال : لاَ شريكَ للبارئ " ، وهو تعقيب قويٌّ – فى نظرى – تَفَوَّقَ به على صاحبي النيليِّ رحمه الله ، وقد رأيت من الإنصاف في البحث أن أعطى كل ذى حقٍّ حقَّه .

٣- قال ابن معط فى وجوب تقديم المبتدأ :

وتارة يستوجب التصدرا ان يعتمد أو عرفا أو نكرا

وقال النيلي فى شرحه (١) : " قوله " وتارة يستوجب التَّصَدُّرَا " هذا هو الموضع الذى يجب فيه تقديم المبتدأِ ، وقد ذكر لذلك أربعةَ مواضعَ ... ، ... ، الموضع الثانى قوله " أَوْ عُرِّفا " يريد : إذا كان المبتدأ والخبر جميعًا معرفتين نحو " زَيْدٌ أَخُوكَ " فإنك تجعل الأعرف مبتدأ .. ، وقوله " أو عرفا " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير ، قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فـ " بنو أبنائنا " مبتدأ ، و " بنونا " خبره مقدَّمٌ عليه ، وكلاهما معرفتان ، لأنه أخبر عن بنى أبنائه أنهم بمنزلة أبنائه ... " .

---

(١) انظر لوحة ١٣١ .

وجاء فى شـرح ابن القواس [١] " الثانى – أن يكونا معرفتين متساويي المرتبة نحو : " زَيْـدٌ أَخُوكَ " ... ، وإليه أشَارَ بقوله " أو عُرِّفا " أيْ : يكون المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين ، وأجاز ابن كيسان جعلَ الأخيرِ مبتدأً ، ولا يقال : قوله " أو عُرِّفَا " ليس على إطلاقه ، لأنَّهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنــزَّلُ منزلةَ الخبر جاز تقديم المبتدأِ وتأخيرُه كقولِ الشَّـاعرِ :

بَنُونـــا بنو أبنائنا وبناتنا   بنوهن أبناء الرجـــال الأباعد

لأنا نقول : إنَّما قدم الخبر فيه للضرورة ؛ لأنَّ التقديم واجبٌ كما يُبَيَّنُ بعد " .

وأقول : اعترض النيلى على المصنف صراحة ، فقال : " قوله أو عُرِّفا " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير " ، واحتج لذلك بالبيت المذكور لكن ابن القـــواس لم يعتد بهذا البيت ، لأنه ـ فى نظره ـ داخل فى باب الضرورة ، ولهذا دفع اعتراض النيلي بقوله : " ولا يقال : قوله " أو عُرّفا " ليس على إطلاقه ، لأنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنزَّلُ منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأِ وتأخيره كقولِ الشَّاعِرِ.. ، لأنا نقول : إنما قدم الخبر فيه للضرورة .. " .

من هذه النماذج المتقدمة يظهر لى – والله أعلم – أن ابن القواس قد أفاد من النيلي الشئ الكثير ، وإن لم يشر إليه صراحة ، والحق أن شخصية ابن القواس واضحة قوية فى شرحه ، فهو أبسط فى الشرح وأعمق فى التعليل ، وأكثر فى الاستشهاد والاستدلال ، وأوفى فى استقصاء الأحكام من النيلي فى شرحه ، فرحمة الله عليهما .

---

(١) انظر شرح ابن القواس لوحة ١٥١ .

(جـ) موازنة بين شرحي النيلي والشريشي :

ولتحقيق هذا سأكتفي بنموذج واحد خوفاً من الإطالة المملة ، قال ابن معط :

واللام للتخصيص والتمليـــك	كما تقول : المـــال للمليـك

فقال الشريشي في شرحه(١) : " قال أبو سعيد السيرافي : كسرت اللام والبـــــاء إيذاناً بأن عملَهما مثل حركتِهمَا ، قال أَبُو عَلِيٍّ : هذا منقوض بالكاف ، لأن عملها مثل عملهما ولم تكسر ، ولأبى سعيد أن يجيب بأن هذا ليس بلازم ، وأما دخولها في الكلام فعلى وجوه : منها الملك كقولك : المال لزيد، ومنها الاختصاص كقولك : السرج للدابـة ، والبـــاب للدار ، والأب لزيد ، ومنها الاستحقاق كقولك : الولاء للمعتق ، والقصاص للولي ، ومنها التعليـل كقولك : زرتك لشرفك ، ومنها التعجب ويختص بباب القسم وهو لازم له كقولك : لله لأفعلن ، ومنها الزيادة كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ رَدِفَ لكم ﴾ ، أيْ : ردفكم و ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾، و﴿ هـم لربهم يرهبـون ﴾، فاللام في " الرؤيا " و " ربهم " زائدة ، وحسن دخولها مع أنها زائدة تقديمُ المفعولِ على الفعل ، لأنه إذا تقدَّمَ ضَعُفَ عملُ الفعلِ فيه فَقُوِّيَ باللامِ ، ومن زيادتها قول الشاعر :

وملكت ما بين العـراق ويثربٍ	ملكاً أجار لمسلم ومُعَـــاهَدِ

أى : أجار مسلماً ومعاهداً .

وقول الآخر :

لددتهُمُ النصيحـــة كل لَـــدٍّ	فمجوا النصح ثم ثَنَوا فقاؤوا
فلا والله لا يلفـــى لما بـــى	ولا للمـابهم أبـــــدا دواءُ

(١) انظر شرح الشريشي ١/٤١٣ - ٤١٥ .

فزاد اللام الثانية وهو شاذ ، وأما قول الشاعر :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لى ليـــــلى بكل سبيل

فمنهم من قال:اللام فى " لأنسى " زائدة أراد " أنسى " وأضمر " أن " : فكأنه قال:أريد أن أنسى ذكرها ، ومنهم من قال:أوقع الفعل موقع المصدر فلذلك أدخل اللام ، والتقدير إرادتي لأنسى ذكرها ، ومنهم من قال:الَّلامُ هنا وقعت موقع " أنْ " نَفْسِهَا ونابت عنها كأنَّهُ قَالَ:أريد أن أنسى،وعليه حملوا قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ أى : يريد الله أن يبين لكم ، وأما قولهم : " نصحت زيداً " ، ونصحت لزيدٍ " فليست اللام بزائدة بل هى لغـــــة يقال : نصحت لزيد ، ونصحت زيداً ، ولغة اللام أفصح وبها جاء القرآن قال الله تعـــــالى : ﴿ وَأَنْصَحُ لَكُمْ ﴾ ومن اللغة الأخرى قول الشاعر :

نصحت بنِي عوف فلم يتقبَّلُوا رَسُولِي ولم تنجح لَدَيْهِمْ وسائِلِي

تنبيـــــه : وإذا دخلت اللام على مضمر ليس ياء المتكلم فتحت نحو قولك : له ولهم ولها ولهن ولهما ، وكذلك ضمير المخاطب ، وإنَّمَا فتحت مع المضمر ، لأن أصلها أن تكون مفتوحة ، وانما كسرت مع غير المضمر ، ليفرق بينها وبين لام الابتداء ألا ترى أنَّك إذا قلت : إنَّ هذا العبد لزيد ، فكسرت اللام كان معناه أنَّ العبد ملك زيد ، وإذا فتحتها كان معناه أن العبد هو زيـــد ، فباختــلافِ حركة اللامِ ظهر الفرق ، فإن قيل : لا حاجة إلى حركة اللام ، لأن الفرق يظهر بالإعراب ، فالجواب أن هذا اللبس يقع حيث لا يكون إعراب كالمقصور والمبهم والمبني ، وفى حال الوقف ، وأيضا فإنَّ الإعراب يرفع اللبس بعد وقوعه ، والحركة التى فى اللام تمنعه من الوقوع ، والمنع من الوقوع أولى من الرفع بعده » .

وقال النيلى فى شرحه [1] " اعلم أنَّ الاختصاص هو أعم أحوال اللام وألزم لها ، إذْ لا ينفك عن الاختصاص ، وينفك الاختصاص عن الملك ، فمثال الاختصاص قولك : " السرج للدابة ، والضوء للنهار ، وهذا أخ لزيد ، وابن له " ، ومثال الملك قولك " المال لزيد " أي مالكه ومستحقه وقد تكون لمجاز الملك كقولك " الفرس للسائس " ، وقد تكون زائدة كقوله تعالى : " عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون " ، فالتقدير ردفكم أيْ : لحقكم بعض الذى تستعجلون من العذاب وهو عذابهم يوم بدر بالقتل والأسر ، وقيل " ردف " بمعنى " دنا " ، وأزف ، وذلك مِمَّا يتعدَّى باللامِ فعلى هذا ليست اللامُ زائدةً ، وقد عداها الشاعر بـ " من " فى قوله :

فلما ردفنا من عميرٍ وصحبه

أيْ : دنونا ، فأما لام الاستغاثة فمعناها الاختصاص ، لأنك إذا قلت " يا لزيد " فالمعنى أنه مخصوص بالاستغاثة دون غيره ، وأما قولهم فى القسم : " لله لا يؤخر الأجل " فهو بمعنى الواو ، فإنَّ القسم له اختصاص بالاسم المقسم به ، وكذا لام التعليل نحو : " جئتك لاكرامك " إذ لمجيئك اختصاص بالإكرام ، وكذا لام التعدية التى يجوز إسقاطها نحو " نصحت لك " أى : لك اختصاصٌ بنصحى ، والتى لا يجوز إسقاطها نحو " ما أضرب زيداً لعمروٍ " ، لأنَّ فعل التعجب لا يتعدى إلى غير المتعجب منه إلا بالحرف بخلاف " نصحت " ، فالتعجب من ضرب زيد الذى لعمرو اختصاص به ، واللام فِي قولِ الشَّاعِرِ :

فخرَّ صريعًا لليديْنِ ولِلْفَمِ

يظن أنها بمعنى " على " وهى للاختصاص ، أى كانت الصرعة لهذا العضو وكان هو المخصوص بها ، واللام فى قولهم : " كتبته لعشر خلت ،

---

(١) انظر لوحة ٤٥ .

وخرج لوقته " يظن أنها بمعنى " فى " ، وهى راجعة إلى الاختصاصِ ، والمعنى أنه كان لذلك الوقت اختصاص بالكتابة " .

أقول من النصين السابقين يتضح لي – والله أعلم –– ما يلى :

١- عدم تقيد الشريشى بنظم الدرة فى حدوده الضيقة ، وإنما يتناول النظم على أنه قضية نحوية فيشرع فى شرحها وتحليلها بشكل واسع وعميـــق ، فى حين أن النيلى لا يغفل عن ألفاظ الدرة عندما يتناول ذلك بالشرح مكتفياً بما يوضح المعنى ويزيل اللبس والإبهام

٢- كثرة شواهد الشريشى ، وهذا مما يمتاز به شرحه لا سيما الجزء الأول المحقق ، أما النيلى فلا يسترسل فى إيراد الشواهد بل يكتفى بما يلقى الضوء ويزيل الغموض ولهذا نراه يكثر من ضرب الأمثلة التوضيحية .

٣- ذكر الشريشى فى النص السابق – للاَّمِ ستة أوجه بينما ذكر النيلي لها ثلاثة أوجه – ، وأرجع سائر الأوجه إلى معنى الاختصاص الذى هو أعم أحوال اللام وألزم لها .

٤- يمتاز الشريشى بطول نفسه فى الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل وهذا – والله أعلم – راجع إلى أنه قد عمل هذا الشرح دون أن يطلب منه أحد من تلاميذه أن يشرح له هذه الألفية ، فكأنه عمله خدمة مجردة للعلم فى مستوىً أعلى من مستوى الشادين من الطلاب ، والدليل على ذلك أنه لم يذكر فى مقدمته أن أحداً من طلاب العلم طلب منه ذلك كالَّذِي نجده عند بقية شراح الدرة أمثال ابن الخباز الضرير ، والنيلي ، وابن القَوَّاسِ ، وإنَّما قال في مقدّمته " فعملت هذا الشرح ليفتح من أبوابـــها ما أقفـــل ، ويفصل من قواعدها ما أجمل ، ويوضح من

مسائلها ما أشكل ، وينبه على ما ترك وأهمل ، مستعيناً بالله وشاكراً لما أولاه " (١) .

سادساً : موقف النيلي من ابن معط

لما كان النيلي شارحاً لألفية ابن معط فقد تمخض موقفه منه فيما يأتى :

(أ) موافقته للمصنف :

إن المتأمل فى شرح النيلي يجده فى أكثر الأحيان موافقاً للمصنف فيما ذهب إليه ، ويتضح هذا فى تلمسه المعاذير له فى الوقت الذى نرى فيه ابن الخباز أو غيره من الشراح ينسبون إليه الخطأ أو التخليط ، وإليك بعض النماذج التى تبين ذلك :

١- قال ابن معط فى " مذ ، ومنذ "

تقول ما أكلت مذ يومان ومنذ يومان هما ظرفان

فشرح ذلك النيلى ثم قال : " قوله " هما ظرفان " كأنه يختار مذهب الزجاجى ، فأنه يجعل " مذ " خبراً مقدماً ، وما بعدها مبتدأ "(٢) . بينما نرى ابن الخباز يقول فى ذلك " وأن قصد أنهما مفعولٌ فيهما فهو خَطأٌ " (٣) .

٢- قال ابْنُ معطٍ فى تقديم التمييزِ على عامله المتصرف :

ولا تؤخر عامل التمييز وحكموا فى الفعل بالتجويز

فتناوله النيلي بالشرح حتى وصل إلى قوله " وحكموا فى الفعل بالتجويز" فقال : " التقدير : وحكم بعضهم ، ثم حذف المضاف وأقام الضمير المجرور

---

(١) انظر شرح الشريشى ١/٢ .

(٢) انظر الصفوة الصفية لوحة ٤٣ أ .

(٣) انظر شرح ابن الخباز لوحة ٢٥ .

مقامه فارتفع بالفعل " (١) .

فهو يخرج قول المصنف على إرادة حذف المضاف ؛ ليدفع اعتراض ابن الخباز على المصنف ، حيث قال في شرحه :

" قول يحيى " وحكموا فى الفعل بالتجويز " تخليط في النقل ، لأنَّ كلامه يُؤْذِنُ بالاتفاقِ ، وليس الأمر كذلك " (٢) .

٣- وقال ابن معط فى مبحث الأسماء الستة :

وستة بالواو رفعًا أن تضف والياء فى الجر وفى النصب الألف

فشرح ذلك النيلى ، وافترض وجود اعتراض على المصنف ، أو لعله وجده فعلاً فى بعض شروح الدرة وإن لم يعينه ، فقال : " قوله : " إنْ تُضِفْ " احتراز عن الإفراد ، فإن قيل : يلزم منه جواز استعمالها غير مضافة وهو باطل ، فان " ذو " لا تستعمل إلا مضافة ، وأنها – أعنى هذه الأسماء – إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تعرب بالحروف .

قلت : إنما قال ذلك ، لأن أكثرها يجوز إفراده ، فغلَّبَ جانب الأكثر ، وأما الإضافة إلى ياء المتكلم فلا يرد عليه ، لأن كلامه فى المعرب ، والمضاف إلى ياء المتكلم مبنيٌّ عند الأكثرِ ، فلعلَّه يقول ببنائه " (٣) .

ب- استدراكه على المصنف :

أن موافقة النيلى للمصنف لا تعنى أنه ضعيف الرأى ، والدليل على ذلك أنه استدرك عليه أشياء كثيرة فى أثناء الشرح ، وهذا شئ طبعى ومظهر من

---

(١) انظر الصفوة الصفية لوحة ٧٨ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ٢٧٩/١ .

(٣) انظر لوحة ١٦ .

مظاهر التفكير الحر ، غير أنني أود أن أقرر مسبقاً أن هذه الاستدراكات يسودها طابع الاحترام ، فهى لا تخرج عن قوله مثلاً : " كان ينبغى أن يقول كذا .. " ، أو " هذا ليس على إطلاقه " ، أو " الأولى كذا " ، وما أشبه ذلك من التعبيرات المهذبة ، وإليك بعض النماذج التى توضح هذه الحقيقة :

١- قال ابن معط فى حد الإعراب :

وحَـدُّهُ تَغَـــيُّرٌ في الأخِـرِ   بعـــاملٍ مقـدَّرٍ أَوْ ظَـــاهرِ

فشرحه النِّيليُّ ثم قال : " وكان ينبغى أن يضيف إلى حد المعرب زيادة فيقول " تغير فى الأخر لفظاً أو تقديراً كاللَّفظِ " ليدخل بقوله " تقديراً " المعتلُّ فى الحد ، ويخرج بقوله " كاللَّفظِ " المبنيُّ فإنَّه لا يقدَّرُ على آخره إعرابٌ ، بل يقال في موضع رفعٍ ، أيْ : فى مَوْضِـعٍ مرفوعٍ "(١) .

٢- وقال ابن معط فى الفاعل :

وكان فعل رافـــع فاعله   ولا يكون الفعـــل إلاَّ قَبْـلَـهُ

فقال النيلي : " يريد بقوله : " كلّ فعل " اللازِمَ والمتعدِّيَ ، ولو قال : " وكل فعلٍ تامٍ رافع فاعله " لكان أحسن من الإطلاق ؛ إذ الفعل الناقص لا يُسَمَّى المرفوع به فاعلاً ؛ إذْ لا تتمُّ الفائدةُ به نحو " كَانَ " وأخواتها (٢) .

٣- وقال ابن معط في وجوب تقديمِ المبتدأ :

وتارة يستوجب التصدرا   إنْ يَعْتَمِدْ أو عُرِّفَا أَوْ نُكِّــرا

---

(١) انظر لوحة ١١ أ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ أ .

فشرح ذلك النيلى ثم قال : قوله " أو عرفا " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير "[1] .

وبعد فهذه النماذج تبين لنا كيف تعامل النيليٌّ مع المصنف ، فهو تارة يلتمس له المعاذِيرَ ويدافع عنه ، وأخرى يستدرك عليه ما فاته ، مِمَّا يدل على أنه كان صاحب رأى ونظر ، ولم يكن مقلداً لغيره .

سابعاً : موقف النيلى من ابن الخباز الضرير

النيلي – بلاشك – قد اطلع على بعض شروح الدرة الألفية ، كما ذكر ذلك فى مقدمته ، ولم يصرح بأسمائها سوى شرح ابن الخباز ، فما موقفه من ابن الخباز يا ترى ؟

الحقيقة أن موقف النيلى من ابن الخباز يختلف عن موقفه من المصنف ، وذلك أنه إذا ما أراد الاستدراك على المصنف مثلاً أورده بأسلوب مهذب تشم منه رائحة الاحترام والإجلال كما ذكرنا ذلك آنفاً ، وعلى النقيض من ذلك موقفه من ابن الخباز ، فهو إذا أراد أن يشير إليه فلا يصرح باسمه – ماعداً موضعاً واحداً – ، وإنما يقول : " بعض الناس " ، أو " بعض شراح هذه الأرجوزة " ، كما لا يتحرج من التهكم عليه ، ونسبة الخطأ إليه ، ووصمه بعدم معرفة الأصول ، ولا غرابة فى ذلك متى ما عرفنا أنهما متعاصران ، ومتحدا الموطن ، فكلاهما عراقي ، والأدلة على ذلك كثيرة منها :

١– قال النيلى فى قول ابن معط :

(فقلت غير أمن من حاسد   أو جاهل أوعالم معاند)

: " وليس فى هذا التقسيم تداخل كما ظن بعض الناس ، لأن الحاسد

---

(١) انظر لوحة ١٣١ .

قد يخلو من الجهل ، والجاهل قد يخلو من الحسد ، والعالم قد يخلو من الحسد " (١) .

والظان الذى ألمع إليه النيلى هو ابن الخباز الذى يقول فى شرحه : " الترديد ههنا بأو غير مستقيم ؛ لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند ، ولو قال : من جاهل ، فبين الحاسد به لكان جيداً " (٢) .

٢- قال النيلي (٣) فى قول ابن معط :

(فالاسم ما أبان عن مسمى   فى الشخص والمعنى المسمى عما)

: " قوله " عما " فى موضع جر صفة لـ " معنى " ، أى : ما دل على معنى مسمى قد عم فى دلالته الشخص والمعنى ، ويعنى بمسمى مسمى بالقوة لا بالفعل ، أي : على ماله صلاحية أن يدل على مسمى ، إلى آخر التعريف إذا جعل اسماً له حتى كأنه قال : الاسم ما من شأنه أن يدل على ما يسمى به ، وعلى هذا لا يلزم الدور ، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابن الخباز فى شرحه " (٤) .

٣- وقال فى معرض حديثه عن قول ابن معط :

(والحرف فضلة بلفظ خالى   من علم الأسماء والأفعال)

: " وقوله " خالى من علم الأسماء والأفعال ، أي : من علامات الأسماء والأفعال ، وهى المعرفة لهما ، وسميت علامة ؛ لأن الشئ بها يعلم ويتميز عن

---

(١) انظر لوحة ٥ أ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ١/ ٦٥ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ٦ ب .

(٤) انظر ابن الخباز ١/٧٠ .

غيره ، ومعرفة كل واحد من الاسم والفعـــــل لا تتوقف على الحرف المختص به ، بل يعـرف كل واحـد بكونه يصح الإخـبـار به أو عنه ، وعلى هذا يســقط اعتراض من قال إن علم الأسماء والأفعال هو الحرف فيكون حاصل هذا الكلام الحرف لفظ خال من الحرف ، لما بينا أن علامة الأسماء والأفعـــال ليس هى الحرف فقط ، فيكون المراد خلوه من تلك العلامات التى هى غير الحرف ، فلا يلزم منه ما ذكرتم " (١) .

وهذا الاعتراض ذكره ابن الخبـــاز فى شرحه حيث قـــال : " وهو ردئ ، لأنه عرف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف ، فصار فى التحصيل والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف ، وهذا دور " (٢) .

٤- وشرح النيلى قول ابن معط :

(واشتق الاسم من سما البصريون   واشتقه من وسم الكوفيـــون)

فقال(٣) : " ذهب البصريون إلى أن اشتقاق الاسم من " السمو " وهو الارتفاع ، لأنه سما على قسيميه ، أما لأنـه لا يفتقـــر إلى غيـره فى الإسناد وإما لافتقار غيره فى الإسناد إليه ، قال بعضهم : (لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه [كان] خاملاً ، وبعد وضعه عليه صار نابها) ، وهذا ليس بشئ ، وذلك لأن الخامل لا يعرف ، وما لا يعرف لايشعر الذهن به ، وما لا يشعر

---

(١) انظر لوحة ٩ أ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ١/٨٠ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ٩ ب .

الذهن به لا يتصوره ، وما لا يتصوره الذهن لا يمكن الإشارة إليه حتى يوضع له لفظ يعبر به عنه ، ثم هذا القائل جعله مسمى قبل وضع الاسم عليه ، وقبل وضع الاسم عليه لا يكون مسمى ، لأن لفظ " مسمى " مشتق من التسمية ، والمشتق متأخر عن المشتق منه ، فكيف يعيب على المصنف مثل هذا في حد الاسم ثم يقع فيه " .

وهذا منه رد على ابن الخباز الذى يقول في شرحه : " ذهب البصريون إلى أنه سمى اسماً لوجهين ، أحدهما أنه سما بمسماه لما أوضح معناه ، لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه كان خاملاً ، وبعد وضع الاسم عليه صار نابهاً.. " (١) .

٥- وقال في قول ابن معط :

والواو والياء إذا تحركا   من بعد فتح لازم فليشركا

في الانقلاب ألفا نحو رمى   ونحو مرمى ، ودعا وكالعمى

" احترز بقوله " لازم " عن الفتح العارض في نحو " حَوِلَ وَعَوِرَ " لأنه بمعنى " احْوَلَّ واعْوَرَّ " ، فالفتح عارض لحذف الزوائد ، وقال بعض من شرح هذه الأجوزة : إنَّ قوله : " فتح لازم " يحترز به عن مثل " دعوات " ، فإن الفتح فيه عارض في الجمع ، فإن العين في المفرد ساكنة نحو "دعوة " ، وكذلك " ظبيات " في جمع " ظبية "، وهذا قول من لم يعرف الأصول ، فإنّ الحرف الساكن بعد الواو يمنع من إبدال الواو ألفاً ، ألا ترى أن قولهم " قطوات ، وفتيات " العين مفتوحة في مفرده ، وكذلك أعلت الواو في " قطاة "،

(١) انظر شرح ابن الخباز ٨٤/١ .

والياء فى " فتاة " ومع ذلك لَمْ تُعَلَّ في الجمع ؛ لأجْلِ الألفِ الساكنة "[١] .

والمقصود بمن لا يعرفُ الأصول هو ابن الخباز الذى يقول فى شـرحه : " وقوله : " فتح لازم " يحترز به من قولنا " دعوات ، وظبيات " فى جمع دعـــوة ، وظبية " ، فالواو والياء يصحان ؛ لأن حركة العين عارضة " [٢] .

ويؤيدنى فيما ذكرت من موقفِ النِّيلي من ابنِ الخبَّاز ما قاله أحد شُرَّاحِ هذه الدرة من أَنَّ النِّيلِّي : " نسب ابْنَ الخبَّازِ في قولـــه ذلك [٣] إلى الخطأ وأكثر من التشنيع عليه " [٤] .

ثامنًا :" المدرسة التى تأثر بها النيلى

من خلال معايشتى للنيلى فى شرحيه " الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية " و " التحفة الشافية فى شرح الكافية " أستطيع أن أقول : إِنَّهُ بَصْرِيٌّ

---

(١) انظر صـ .

(٢) انظر شرح ابن الخبَّازِ لوحة ١٣١ .

(٣) أي في قوله : " لأنَّ المســمَّى قبل وضع الاسم عليه كان خاملاً ، وبعد وضع الاسم عليه صار نابهاً " .

(٤) شرح مجهول المؤلف لوحة ١٠ .

المذهب والاتجـــاه ، فـهـو يأخـذ بأقـوال البـصـريين ، ويحتـــج لهم ويدافع عنـــهم ، ولا أدل على ذلك من موافقته لهم فى مسائل الخلاف المشـهـورة بينهم وبين الكوفيين ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

١- اختلف البصريون والكوفيـــون فى اشتقاق الاسم ، فقال البصريون : هو مشتق من "السـمـو" ، وقال الكوفيون : هو مشتق من " الوسم " فـأخذ النيلى بمذهب البـصــريين واحتـــج لهم ، فـقـــال " وهـــذا هـو الحق لأمــــور .. [١] .

ثم ذكر هذه الأمور .

٢- فى كثير من الأحيان يذكر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ، ثم يبين حجج كل فريق ثم يميل إلى المذهب البصرى رادًا على حجج الكوفيين بما يبطلها ، يتجلى هذا فى موقفه من اختلافهم فى اشتقاق الفعل ، حيث ذهب البصريون إلى أنه مشتق من المصدر ، على حين ذهب الكوفِيُّونَ إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل [٢] .

٣- ذهب النيليُّ مذهب البصريين فى مسألة العطف على المضمر المجرور [٣] دون إِعادة الخافض حيث أوجب البصريُّونَ إعادة الجارِّ فى السعة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك بدون شرط إعادة الجار .

٤- اختلف البصريون والكوفيون فى تحديد الضمير حينما تعرضوا لتحليل

---

(١) انظر لوحة ٩/ ب .

(٢) انظر لوحة ١٠/أ .

(٣) انظر لوحة ١٢٢ .

ضمائر النصب المنفصلة ، فقال البصريُّون : الضمير هو " إيًّا " والباقي من الكلمة لواحقُ ، وقال الكوفيون : ما بعد " إيًّا " هو الضمير ، وأما كلمة " إيًّا " فأنها عماد ، ثم انتصر النيلى لرأى البصريين ، فقال : "والقول المنصور أن " إيًّا " اسم مضمر وما بعده من العلامات .. حروف مخلصة للخطاب وغيره مجردة من الاسمية " (١) .

٥- وافق النيلى البصريين على أن " أَيًّا " إِذَا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صِلَتِها تبنى على الضم ، أمَّا الكوفيُّونَ فيعربونها على كل حال (٢) .

٦- ذهب النِّيلِيُّ مذهب البصريين في كون الأمر مبنياً خلافاً للكوفيّينَ القائلين بإعرابِه (٣) .

٧- وقال النيلِيُّ بقول البصريين في عدم المجازاةِ بـ " كيف " مع أنَّ الكوفيين يجيزون المجازاةَ بِهَا (٤) .

٨- كما قال بقولهم فى أن " أيمن الله " (٥) ، اسم مفرد وهمزته همزة وصل، بينما ذهب الكوفِيُّونَ إلى " أيمن " جمع " يمين " ، وهمزته للقطع .

---

(١) انظر لوحة ٩٦ ب .
(٢) انظر لوحة ٩٩ ب .
(٣) انظر لوحة ٢٨ أ .
(٤) انظر لوحة ٣١ ب .
(٥) انظر لوحة ٥٠ ب .

٩- وافق البصريين في أنَّ الناصبَ للمفعول هو الفعل وحده ، أما الكوفيُّونَ فيذهبون إلى أنَّ الناصبَ له هو الفعل والفاعل [١] .

١٠- كذلك ذهب مذهب البصريين فى اشتراط مجيء " قد " مع الماضى المثبت الواقع حالاً ، على حين أن الكوفيين لا يشترطون ذلك فيه [٢] .

١١- فى أحيان كثيرة يصف مذهب البصريين بأنه هو الحق ، أو الأصح أو الأظهر ، وبالمقابل يصم مذهب الكوفيين بالضعف ، أو بقوله :

" وهذا ليس بشيء " ، ثم يعلل ذلك " [٣] .

١٢- يغلب عليه استعمال المصطلحات البصرية ، فهو مثلا يقول فى مبحث "المضمر " : " والبصريون يسمون هذا الضرب من الكلم مضمراً والكوفيون يسمونه الكناية ، وتسميته مضمراً أخص به من الكناية ، لأن الكناية قد تكون بالمظهر نحو " فلان وفلانة " في الأناسى ، و " الفلان والفلانة " فى غيرهم ... " [٤] .

وعلى الرغم من أن النيليّ شديد النزعة إلى مذهب البصريينَ ، فإن ذلك لم يكن عن تعصب ، أو عن هوى فى نفسه ، وإنما كان عن تبصر وأعمال فكر وبعد اقتناع كامل بأن الحق فى جانبهم ، والدليل على ذلك أنه إذا ما لاح له رأى كوفي سديد في نظره – أخذ به ، فمن ذلك :

---

(١) انظر لوحة ٦٢ ب .

(٢) انظر لوحة ٧٥ / أ .

(٣) انظر مثلاً لوحة ٢٨ / أ ، ٩٢ ب .

(٤) انظر لوحة ٩١ / أ .

١- موافقته للكوفيين فى جوازِ إقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به (١) ، ولم ينظر إلى تأويلات البصريين ، بل وصفها بالركاكة ، لأنها مخالفة للسماع ، ومعلوم أنَّ مقياس الترجيح هو السماع الصحيح .

٢- وافق الكوفيين فى جواز إبدال النكرة من المعرفة إذا كانت بلفظها شريطة أن توصف نحو قوله تعالى : ﴿ بالنَّاصيَةِ نَاصيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ، وإذا لم تكن بلفظ المبدل منه لم يلزم وصفها(٢) ، على حين أطلق البصريون الجواز سواء وصفت أم لم توصف نحو " مررت بمحَمّدٍ رجُلٍ (٣) عاقلٍ ، وكذلك " مررت بمُحمَّدٍ رَجُلٍ " .

٣- ومن ذلك أيضاً استعماله لبعض المصطلحات الكوفية ، فهو يقول "الواو التى للصّرفِ" (٤) ، وهو مصطلح كوفى جعله الفراء علة لنصب المضارع بعد واو المعية ، وفاء السببية ، و " أو " (٥) ، ويقول : " النعت "(٦) ، والبصريون يقولون : الوصف ، وكذلك يقول : عطف النسق (٧) ، وهو مصطلح كوفيٌّ ، ويقول أيضاً : يخفض الاسم بكذا ، أو الخافض كذا ، (٨) وكلمة الخفض من المصطلحات الكوفية التى يقابلها الجرُّ عند البصريِّينَ .

---

(١) انظر لوحة ٨٥ أ .
(٢) انظر لوحة ١٢٣ أ .
(٣) انظر البحر المحيط ٨/ ٤٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٦ ، والهمع ٢/١٢٧ .
(٤) انظر لوحة ١٢ ب .
(٥) انظر : معانى القرآن للفرا ١/ ٣٤ ، ٢٣ .
(٦) انظر لوحة ١١١ أ .
(٧) انظر لوحة ١١٧ / ب .
(٨) انظر لوحة ٨٣ / ب ، ١٠٨ .

وإذا كان النيلي قد وافق البصريينَ فى معظم آرائِه النحوية ، ووافق الكوفيين فى قليل منها فإن له بعض الاختيارات المتميزة التى خالف فيها جمهور النحاة وذلك مثل قوله في مبحث الأسماءِ الموصولةِ : " قلت التحقيق في الأسماء الموصولة أنَّها معارف ، وتعريفها بالوضْعِ لا بصلاتِها .. ، وهذا خِلافُ ما عليه الجمهورُ ، ولكنَّ الحقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ " (١) .

علماً بأن جمهور النحاة يرون أن تعريفها بصلاتها (٢) .

وقد سبق الحديث فى بعض هذه الاختيارات في مبحث " مكانته العلمية " فلا داعى لتكراره هنا .

وبعد فمما تقدم يتضح لنا أن النيلي بصرىٌّ المذهب والمنزع في جملة آرائه النحوية ، وإِنْ وافقَ الكوفيّينَ في بعض المسائل القليلة النادرة غير أن الحكم دائماً يكون على الأغلبِ الأعمِّ كما هو معلومٌ في مناهج البحث .

---

(١) انظر لوحة ١٠٠ / أ .

(٢) انظر أسرار العربية ٣٨٠ ، والمرتجل ٣٠٦ .

تاسعاً : بعض المآخـــذ على النيـلى

١- اخطأ النيلى فى نسبة بيت إلى قائـله ، وإليك البيــان :

قـال النيلى فى تعـريف المضـمـر " والمضـمـر مـشـتق من الإضـمـار وهو الإخفـاء من قولهم : " أضـمـر الشئ فى نفسـه " إذا أخفـاه ، ومنـه قـول امرأة :

أرانا إذا أضمرتك البــــــلاد نجفى وتقطع منا الرحــــم

أى : أخفتـك "(١) .

وليس البيت المستـشـهـد به لامـرأة كـمـا نـسب النيلى وإنمـا هو للأعـشى الكبير من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب (٢) ، وقد ذكر فيها بنته التى تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره ورحيله عنها ... ، فهذا البيت حكاية لقول ابنته له ، ومن هنا وقع اللبس .

٢- يعقب النيلى فى بعض الأحيان على رَأْيٍ ما يقوله : "فيه نظر" (٣) ، ثم لا يبيِّنُ لنـا وجـهة نظره وسبب عدم اقتناعه ، مما يجعلنا نحارُ في فهم ما يريد .

٣- ربما لاح له تعقب ابن الخباز في شرح الدرة الألفيـة فلا يبـال بوصـمه بعدم مـعرفة الأصـول كمـا سلف به البيان وكان فى الإمكان أن يصل إلى ما يريد بعبارة أخرى تليق بمكانة العلماء الأجلاء .

٤- ذكر فى مـقدمـته ما يفـيد أن شرحـه مرتبط بلفظ الألفيـــة ، ولكنه خرج على هذا الشرط حيث مثل المصنف لإضمار " رب " بعد الواو بقـول رؤبة

---

(١) انظر لوحة ٩٠ ب .

(٢) انظر الديوان ٤١ .

(٣) انظر لوحة ١/ ب ، ٦٦ / ب .

" وقاتم الأعماق " ، ومثل هو بقول جران العَوْدِ : " وبلدة ليس بها أنيس " [1] دون أن يُشِيرَ إلى الشَّاهدِ الَّذي أَوْرَدَهُ المصنّفُ .

٥- لم يشرح بعض ألفاظ الدرة الألفية ، قال ابن معط فى باب الظروف :

" ومنه تجاه وكذا حذا ومنه تلقاء كذا إزاء "

فشرح ذلك النيلي[2] عدا لفظة " إزاء " ، ومثله أيضاً فى باب الممنوع من الصرف [3] حيث لم يفسر اسم " عفان " .

وبعد فهذه المآخذ الهينة اليسيرة تتلاشى تجاه المحاسن التى اشتمل عليها هذا الشرح العظيم .

---

(١) انظر لوحة ٤٨ / أ .

(٢) انظر لوحة ٧٢ / ب .

(٣) انظر لوحة ٥٥ / ب ، ٥٦ / أ .

عاشراً : منهجـــى فى التحقـــق

١- قومت النص ؛ وحاولت إخراجه إخراجاً سليماً .

٢- حررت النص وفق القواعد الإملائيَّـةِ المعروفة لنا اليوم .

٣- قـارنت بين نسـخـتى المخطوط ، ووضـعت الأشـيـاء الزائدة في إحـدى النسختين أو الساقطة منها أو المحرفة أو المصحّفة بين قوسـين ، وأشرت إلى معظم ذلك فى الحاشية .

٤- خـرجت جـميع الشـواهد الواردة فى الشـرح ، فـحـددت الآيات القـرآنيـة بذكر السـورة ورقم الآية ، وخرجت الأحاديث النبوية ، وخـرجت الشـواهد الشعـرية ذاكراً اسم قائلها – كل ما أمكن ذلك ـ ، وخرجت كذلك الأمـثال والحكم العربية من مظانهاالمتعددة .

٥- وضـعت عناوين مناسبـة للأبواب التى جاءت خاليــةً من العنوان أحياناً ووضـعت ذلك بين مـعـقـوفـين هكذا [ ] ، أمَّـا التِّى جـاءت فى حـاشـيـة الأصل فقد وضعْتُهَا بين قوسين صغيرين هكذا « » .

٦- حققت الآراء النحوية التى نسبها المؤلف إلى من سبقه وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحـابها – إن وجدت – أو إلى أُمَّهاتِ الكتب النحويَّـة والصرفية ما أمكنَ ذَلِكَ .

٧- وضـحـت العـبـاراتِ الغـامـضــة عند الضـرورة ، وبينت مـعـانِيَ بـعض المصطلحات العروضية والبلاغية الواردة فى الشرح .

٨- ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم فى أثناءِ الشَّرْحِ ، عدا المشـهورين منهم .

٩- ضـبطت النص ضـبطاً كاملاً عـمـلاً بمنهج بعض العلمـاء المحـقـقين الذين يرون التزام ذلك ، وإن كنت فى قرارة نفسى أفضل منـهج الفريق الآخر الذى يأخذ بالمبدأ الذى يقول : " شَكِّلْ ما يُشْكِلُ " .

١٠- ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، ونسبت الإحالات إلى مواضعها .

١١- أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بوضعِ خَطّ ٍ مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة فى المكان المقابل حتى يتسير الرجوع إلى الأصل لمن أراد ذلك .

١٢- قمت بعمل فهارس علمية متعددة طبقاً لمنـــاهج البحث الحديث .

والله الموفق والهادي إلي سواء السبيل

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالى
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

من التراث الإسلامي

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور
محسن بن سالم العميري
رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الأول

(القسم الأول)

١٤١٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١]

(قَالَ الرَّاجِي فِي جَمِيعِ حَالاَتِه إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ) [٢] .

الْحَمْدُ لِلَّهِ مانِح كُلِّ عَطِيَّة ، وَغَافِرِ كُلِّ خَطِيَّة ، وَمُنِيلِ كُلَّ أَملٍ ، وَمُزِيلِ كُلِّ وَجَلٍ ، وَمُيَسِّرِ كُلِّ يَسيرٍ ، وَمُسَهِّلِ كُلِّ عَسِيرٍ [٣]، بَاسِطِ النِّعَمِ ، وَدَافِعِ النِّقَمِ ، وَصَلاَتُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ ، مُحَمَّدٍ الْهَادِى إِلَى مَنَاهِجِ الْحَقِّ وَطُرُقِهِ ، وَعَلَى آلِه الطَّاهِرِينَ الأَبْرارِ ، وَصَحْبِهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ .

وَبَعْدُ فإِنِّى رَأَيْتُ الأُرْجُوزَةَ الْمَوْسُومَةَ " بالدُّرةِ الالْفِيَّة " دَقِيقَةَ الْمَعَانِى وَثِيقَةَ الْقَوَاعِدِ وَالْمَبَانِى . وَوَقَفْتُ لَهَا عَلَى شُرُوحٍ [٤] غَيْرِ مُرْتَبِطَةٍ بِلَفْظِ الْكِتَابِ . وَلاَ يُرشِدُ إِلَى نَهْجِ الصَّوَابِ . وَالْتَمَسَ منِّى طَائِفَةٌ مِنْ طَلَبَةِ هَذَا الْعِلْمِ تَأْلِيفَ شَرْحٍ يُوَضِّحُ مَعْنَاهَا . وَيُفْصِحُ عَنْ مُعَمَّاهَا [٥] . وَيُطَابِقُ أَلْفَاظَهَا . وَيُغْرِي بِهَا حُفَّاظَهَا . فَأَجَبْتُهُمْ إِلَى ذَلِكَ رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ لاَ مِنْ سِوَاهُ جَزِيلَ الثَّوَابِ . إِنَّه [٦] يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ، لأَنَّ النَّحْوَ مِيزَانُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقُسْطَاسُ [٧] الأَمْثَالِ الأَدَبِيَّةِ [٨] . وَالشَّيْءُ إِذَا لَمْ يُوزَنْ بِمِيزَانِهِ . لَمْ يُعْرَفْ

---

(١) جاء بعده فى (ف) " وبه ثقتى " .

(٢) ما بين القوسين ليس فى (ف) .

(٣) (ف) " وميسر كل يُسرٍ ومسهل كل عُسرٍ " .

(٤) لم يفصح عن هذه الشروح إلا عن شرح ابن الخباز كما سيأتى بيانه .

(٥) أى عما اختفى والتبس منها .

(٦) فى (ف) " لأنه "

(٧) القسطاس بضم القاف وكسرها : الميزان .

(٨) قوله " الأدبية " فى (ف) معظم حروفها مطموسة .

رُجْحَانُهُ مِنْ نُقْصَانِهِ . لاَ سِيَّمَا كِتَابُ اللَّهِ الْمُبَيِّنُ لِلْحَلاَلِ وَالحَرَامِ . وَالْفُرُوضِ وَالأحكَامِ . الدَّالُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ وَتَوحِيدِهِ . وَالْمَعَادِ وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ . وَلاَ رَيْبَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الأُمُورِ مِنْ أَفْضَلِ الْمَعَارِفِ . (وَأَعلَى رُتْبَةٍ وَصَلَ إِلَيْهَا فَهْمُ الْعَارِفِ) (١) وَيَتَوَقَّفُ تَحْصِيلُ كَمَالِ ذَلِكَ وَتَمَامِهِ عَلَى التَّبَحُّرِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ ، وَسَمَّيْتُهَا " الصَّفْوَةَ الصَّفِيَّةَ فِى شَرْحِ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّةِ " .

" يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ . يَحْيَى بْنُ مُعْطِ بْنِ عَبْدِالنُّورِ .

الرَّاجِي : الآمِلُ ، وَالرَّجَاءُ : الأَمَلُ ، يُقَالُ : رَجَوْتُ فُلاَناً رَجْواً وَرَجَاءً وَرَجَاوَةً (٢) : إِذَا أَمَّلْتَهُ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ " الرَّجَا " الْمَقْصُورِ، وَهُوَ النَّاحِيَةُ ، وَجَمْعُهُ الأَرْجَاءُ ؛ لأَنَّ الرَّاجِي فِي نَاحِيَةٍ وَالْمَرْجُوَّ فِي نَاحِيَةٍ فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " أَرْجُو الشَّيْءَ " أَيْ " : أُرِيدُ أَنْ يَحْصُلَ فِى الرَّجَا الَّذِى أَنَا فِيهِ / أَيْ فِي(٣) / نَاحِيَتِي ، وَكَذَلِكَ " الإِرْجَاءُ " وَهُوَ تَأْخِيرُ الشَّيْءِ عَنْ زَمَانِكَ الَّذِى أَنْتَ فِيهِ إِلَى زَمَانٍ آخَرَ ، وَالرَّجَاءُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَيَيْنِ أَحَدُهُمَا : الأَمَلُ ، وَالثَّانِي : الْخَوْفُ ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ : (٤)

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) انظر : شرح المقصور والممدود لابن دريد ٢٤ ، والممدود والمقصور للوشاء ٤٤ ، واللسان (رجى)

(٣) قوله (أي) سقط من (ف) .

(٤) واسمه خويلد بن خالد الهذلى ، شاعر مخضرم ، ترجمته فى : طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/ ١٢٣ ، ١٣١ ، والمؤتلف والمختلف للأمدي ١٧٣ ، وأبو ذؤيب الهذلى حياته وشعره لنورة الشملان ٣٩ .

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يرجُ لَسْعَهَا وَحَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلِ (١)

أَيْ : لَمْ يَخَفْ لَسْعَهَا ، وَالنُّوبُ : النَّحْـلُ ، جَمْعُ نَائِبٍ كَقَوْلِهِمْ : فَارِهٌ وَفُرْهٌ (٢) ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ "لأَنَّهَا تَرْعَى وَتَنُوبُ إِلَى مَكَانِهَا ، قَالَ الأَصْمَعِيُّ : هُوَ مِنْ النَّوْبَةِ الَّتِي تَنُوبُ النَّاسَ لِوَقْتٍ مَعْرُوفٍ (٣) ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً ﴾(٤) ، أَيْ : لاَ تَخَافُونَ عَظَمَةَ اللَّهِ ، ﴿ وَفِيهِ وَارْجُو الْيَوْمَ الآخِرَ ﴾ (٥) أَيْ : خَافُوه ، وَإِنَّمَا استَعْمَلُوا الرَّجَاءَ بِمَعْنَى الْخَوْفِ ؛ لأَنَّ الرَّجَاءُ) (٦) عِبَارَةٌ عَنِ الطَّمعِ فِي حُصُولِ الْمَرْجُوِّ وَالْخَوْفِ مِنْ فَوَاتِهِ فَجَرَّدُوهُ مِن مَعنَى الطَّمَعِ وَاسْتَعْمَلُوهُ (٦) فِي الْخَوْفِ مَجَازاً ، وَلِهَذَا قَالَ سِيبَوَيْهِ : " لَعَلَّ " فِيهَا طَمَعٌ وإِشْفَاقٌ (٧) ، كَمَا ذَكَرْنَا .

---

(١) الضمير فى " لسعته " يعود على مشتار النحل الماهر الذى ذكره فى البيت السابق لهذا وهو :

تدلى عليها بالحبال موثقا شديد الوصاة نابل وابن نابل

وهو فى ديـوان الهذليين ١/ ١٤٣ :

إذا لسعته الدبر لم يرج لسعها : وخالفها فى بيت نواب عواسل .

ويرو " وخالفها " بالحا غير المعجمة بمعنى لزمها ، وبالخاء المعجمة بمعنى دخل عليها ، وأخذ عسلها وهىَ ترعى ، ويروى " عوامل

ينظر الجيم ٢/ ٤١ ، وتفسير غريب القرآن ٢٧١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٧ "

(٢) الفاره : هو النشيط الحاد القوى .

(٣) انظر الصحاح واللسان فى " نوب " وقيل : سميْت نوباً ، لأنَّها تضرب إلى السواد " .

(٤) سورة نوح ١٣ .

(٥) سورة العنكبوت ٣٦ .

(٦) في الأصل معظم كلماته غير واضحة .

(٧) انظر الكتاب ٤/٢٣٣ ، وروايته : « لعل وعسى : طمع وإشفاق » .

وَ "رَاجِي" فَـاعِلُ "يَقُولُ" ، وَ "يَحْيَي" عَطْفُ بَيانٍ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ جَعْلِه بَدَلاً [1] لافْتِقَارِ [2] الأَوَّلِ إِلَى الْبَيَانِ ، وَلأَنَّ الْبَدَلَ يَحْتَاجُ [3] إِلَى تَقْدِيـــرِ الْعَامِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ خِلاَفُ الأَصْلِ ، وَلاَ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ "يَحْيَى" فَاعِلَ ، يَقُولُ، وَ "رَاجِي رَبِّهِ" حَالُ وَقَدْ أَسْكَنَ "الْيَاءَ" لِلضَّرُورَةِ [4] ؛ لأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّفْ اسْمُ الْفَاعِلِ [5] بِالإِضَافَةِ لِكَوْنِهِ لِلْحَالِ أَوْ لِلاسْتِقْبَالِ ، وَلَيْسَ الأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ رَجَاءَهُ مُقَيَّدُ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، بَلْ إِنَّ شَأْنَهُ / رَجَاءُ رَبِّهِ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ ١ / ب الأَوْقَاتِ فِي الْمَاضِي [6] وَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بِزَمَانٍ [7] فَلَمْ يَتَعَيَّنِ اسْمُ الْفَاعِلِ لِلْحَالِ أَوْ لِلاسْتِقْبَالِ فَلَمْ يَكُنْ نَكِرَةً فَلَمْ يَكُنْ حَالاً ، وَأَيْضًا فَبِتَقْدِيرِ [8] جَعْلِهِ لِلْمَاضِي يَصِحُّ اسْتِمْرَارُهُ إِلَى زَمَنِ الْحَالِ ، وَلاَ يَنْعَكِسُ .

---

(١) هذا رد على ابن الخباز الذى جعله بدلاً ، انظر شرح ابن الخباز لوحة ٢ .

(٢) في الأصل معظم حروفه مطموسة .

(٣) فى (ف) " يفتقر " .

(٤) ذكر ذلك ابن الخباز فى شرحه لوحة ٢أ ، وقد عارضه المؤلف هنا كما ترى .

(٥) في الأصل مطموس .

(٦) في (ف) " من الماضى وغيره " .

(٧) قال صاحب الشرح المجهول فى لوحة ١ : " قال ابن الخبَّاز يجوز أن يكون " راجى " هاهنا مرتفعاً بـ " يقول " ، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وقد سكنت يـاؤه للضرورة ، وقال النيــليّ : لا يصح جعله حالاً ، لأن ذلك لا يسوغ إلا إذا كان نكرة وبتقدير كونه نكرة يلزم أن يكون بمعنى الحال والاستقبال فيلزم أن يكون رجاؤه مختصاً بزمانٍ دون زمان وليس مراده إلاَّ أن رجاءه ثابت في جميع الأزمان من الماضى والحال والاستقبال ، وأقول : هذا حق ، لأن اسم الفاعل إذا لم يرد به زمانٌ معينٌ بل الزمان الثابت المستمر كان معرفة كقوله تعالى : (مالكِ يومِ الدين) ولذلك وقع صفة للمعرفة " .

(٨) فى (ف) " فتقدير " .

قَـوْلُـهُ : " رَبِّهِ " الـرَّبُّ : ٱلْمَـــالِكُ ، وَالـرَّبُّ : ٱلْمُـصْلِحُ ، يُقَـالُ : رَبَّ الضَّيْعَةَ (١) : إِذَا أَصْلَحَـهَـا ، وَالـرَّبُّ : الْمُـرَبِّى ، وَالـرَّبُّ : ٱلإِلَهُ ، وَرَبُّ ٱلْقَـوْمِ : سَـائِسُهُمْ وَسَيِّدُهُـمْ ، فَـإِذَا اُسْتُـعْمِلَ هَذَا اللَّفْظُ فِى " الإِلَهُ " فَـٱلإِلَـهُ جَامِـــعٌ لِجَمِيـعِ مَفْـهُومَـاتِهِ ؛ لأَنَّهُ تَعَـالَى " مَـالِكُ ، وَمُصْـلِحُ ، وَمُـرَبِّى ٱلأَشْيَـاءِ ، وَسَيِّدُ الْمَوْجُودَاتِ " . فَهَـلْ يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ اَسْتِعَمـالاً لِلْمُشْـتَرَكِ فِي إِفَادَةِ جَمِيعِ مَفْهُومَاتِـهِ ؟ وفِيهِ نَظَرٌ (٢) ، وَلاَ يَسْـتَعْمِلُهُ ٱلإِسْلاَمِيُّـونَ فِي غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِلاَّ مُضَـافاً ، وَأَمَّـا الْجَـاهِلِيَّةُ فَـقَدِ اسـتَعْمَلَتْهُ فِي غَيْـرِ " ٱلإِلَهِ " بِمَعْنَى ٱلْمَـالِكِ بِٱلأَلِفِ وَاللَّامِ ، قَال ٱلْحَارِثُ بْنُ حِلِّزَةَ :

وَهُوَ الـرَّبُّ ، وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ ٱلحِـــوَارَيْنِ ، وَالْبَلاَءُ بَلاَءُ (٣)

وَٱلْحَوارَانِ : مَوْضِعَانِ (٤)

---

(١) ف (ف) " الصنعة " وما فى الأصل أوضح .

(٢) فهم صاحب الشرح المجهول من نص المؤلف هذا أنه يُجَوِّزُ أن يكون الرب هاهنا من قبيل استعمال اللفظ المشترك فى مفهوماته الكثيرة ثم اعترضه بقوله فى لوحة ٢ : " ولا يجوز أن يكون هاهنا من قبيل استعمال اللفظ المشترك فى مفهوماته الكثيرة كما جوزه النيليّ ، لأن أسماء الله تعالى موقوفة على السماع مع أن ذلك غير مسلم كما بُيِّنَ فى علم أصول الفقة " .

وأقول : إنَّ المؤلِّفَ لم يجزم بجواز ذلك والا لما قال : " فيه نظر " .

(٣) الرب : عنى به المنذر بن ماء السما ، والرب فى هذا الموضع : السيد ، والشهيد : الحاضر .

(٤) الحواران : مختلف فى روايته ، فقيل : " الحوارين " بلفظ التثنية وكسر الحاء ، وقيل : " الحيارين " بالياء ، وهما بلدان ، وقيل : " الحيارين " بكسر الحاء والراء ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وقيل أيضاً : " حوارين " بلفظ التثنية وكسر أوله ، والجيار : قريتان بالبحرين ضم الجيار إلى حوار وسميا " حوارين " نحو قولهم : القمران (انظر معجم البلدان ٢/ ٣١٥)

وهو موجود فى الديوان ١٢ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٤٧٥ ، والصحاح واللسان " ربب " ، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٣ هارون ، ومعجم البلدان ٢/ ٣١٥ .

قَوْلُهُ " الغَفُور " فَعُولٌ وَهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ المُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ ، فَالْغَفُورُ أَبْلَغُ وَأَعْظَمُ مِنْ " غَافِرٍ " كَمَا أَنَّ " الطَّهُورَ " أَبْلَغُ مِنْ " طَاهِرٍ " ، وَالْغَفُورُ : السَّتُورُ ، وَ " الغَفْرُ " : السَّتْرُ ، يُقَالُ : " اصْبُغْ ثَوْبَكَ فَهُوَ أَغْفَرُ " لِلْوَسَخِ " (١) أَيْ أَسْتَرُ لَهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْبَيْضَةُ الَّتِي تُوضَعُ عَلَى الرَّأْسِ مِغْفَراً ؛ لِأَنَّهَا تَسْتُرُهُ وَتُغَطِّيهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْغَفُورِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ سَتْرُ ذُنُوبِ عِبَادِهِ وَتَغْطِيَتُهَا بِالعَفْوِ عَنِ المُعَاقَبَةِ ، لِأَنَّ عَظَمَةَ عَفْوِهِ تَنْغَمِرُ فِيهَا الذُّنُوبُ وَتَتَغَطَّى (٢) وَلاَ تَظْهَرُ .

قَوْلُهُ : " ابْنِ عَبْدِالنُّورِ " ابْن بَدَلٌ مِنْ " مُعْطٍ " وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ؛ لأَنَّ الْعَلَمَ إِذَا وُصِفَ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ لَمْ يُنَوَّنِ الْمَوْصُوفُ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ وَصْفاً (٣) مَعَ أَنَّهُ نُوِّنَ ضَرُورَةً قَالَ ابْنُ جِنِّي فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَةْ .

---

(١) انظر الصحاح " غفر " ٢/ ٧٧٠ ، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٣٧ .

(٢) غير واضح فى الأصل .

(٣) عنى بهذا المؤلف ابن الخباز حيث قال فى شرحه١/٥٤ وفى هذا البيت من الضرورة تنوين "معط " مع أنه علم ووصف بابن مضافًا إلى علم " .

(٤) الرجز للأغلب العجلى ، كما في الكتاب ٣/ ٥٠٦ هارون ، والمقتضب ٢/ ٣١٣ ، والخصائص ٢/ ٤٩١ ، وابن يعيش ٢/٦ ، وابن الشجرى ١/ ٣٨٢ ، والتصريح ٢/١٧٠ ، الهمع ١/١٧٦ ، والدرر اللوامع ١/١٥٣ ، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢ بولاق .

: " إِنَّ ابْنَ ثَعْلَبَةَ " بِدَلٌ مِنْ " قَيْسٍ " (١) ، لِمَا ذَكَرْنَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " ابْنُ عَبْدِالنُّورِ " عَطْفَ بَيَانٍ ، وَ " عَبْدُالنُّورِ " كَقَوْلِهِمْ : عَبْدُالحَقِّ ، وَعَبْدُالسَّلَامِ وَالمُرَادُ بِذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ ﴾ (٢)، وَكَذَا " عَبْدُالنُّورِ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ (٣) ، وَ " النُّورُ " أَيْضًا جَمْعُ نَارٍ كَقَوْلِهِمْ : دَارٌ وَدُورٌ ، وَالنُّورُ (٤) أَيْضاً جَمْعُ نَوَارٍ ، وَهِيَ النُّفُورُ مِنَ الرِّيبَةِ (٥) ، يُقَالُ : امْرَأَةٌ نَوَارٌ وَنِسَاءٌ نُورٌ ، (وَأَصْلُهُ " نُوُرٌ ") (٦) بِضَمِّ الْوَاوِ ، فَحَذَفُوا الضَّمَّةَ لِثِقَلِهَا عَلَى " الوَاوِ " الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا .

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الذِي هَدَانَا ... بِأَحْمَدٍ دِينًا لَهُ ارْتَضَانَا

المُبْتَدأُ وَالخَبَرُ هُنَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِيَقُولُ ؛ لِأَنَّهُ مَحْكِيٌّ بِالقَوْلِ ، وَالْجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ تِسْعٌ، اثْنَتَانِ مِنها فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَهُمَا

---

(١) هذا أحد رأيين لابن جن ذكرهما فى الخصائص ٢/٩١ ، أما الرأي الثانى وهو الأقوى – فى نظرى – فهو قوله " ويجوز أيضاً أن يكون وصفاً أخرج على أصله ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها " ، وانظر فى خزانة الأدب ١/ ٣٢ بولاق .

(٢) سورة الحشر ٢٣ .

(٣) سورة النور ٣٥ .

(٤) فى الأصل غير واضح .

(٥) انظر نظام الغريب فى اللغة ١٠٤ .

(٦) سقط من (ف) .

الْجُمْـلَةُ الْوَاقِعَـةُ خَبَراً لِلْمُبْتَـدإِ ، وَالجُمْلَةُ الْوَاقعَةُ خَبَـراً لِـ " إِنَّ " ، وَخَمْسٌ مِنْـهَا فِي (مَوْضِعِ نَصْبٍ) [١] ، وَهِيَ الْجُمْلَـةُ الْوَاقعَةُ خَبَراً لِـ "كَانَ " ، وَالْوَاقِعَـةُ مَفْعُولاً ثَانِيًا لِظَنَنْتُ ، وَثَالِثاً لأَعْلَـمْتُ ، وَالْوَاقِعَـةُ حَـالاً ، وَالْمَحْكِيَّـةُ بِعْدَ الْقَوْلِ ، وَالثَّامِنَةُ تَتْبَعُ مَـا قَبْلَهَا ([فِي إِعْرَابِهِ] [٢] وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ ، وَالتَّاسِعَةُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى خِلاَفٍ فِيهِ ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بِعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾[٣] فَمَنْ [٤] قَرَأَ بِالْجَزْمِ فَإِنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَـةِ الْوَاقِعَةِ جَوَابَ الشَّرْطِ [٥] .

وَ " الْحَمْدُ " : الثَّنَـاءُ وَالْمَدْحُ ، وَقِيلَ : " / الْحَمْـدُ " مَقْلُوبٌ مِنَ الْمَـدْحِ ، وَ" الْحَمْدُ " أَعَمُّ مِنَ الشُّكْرِ مِنْ وَجْهٍ وَالشُّكْرُ أَعَمُّ مِنَ الْحَمْدِ مِنْ وَجْـهٍ، أَمَّا وَجْهُ عُمُومِ الْحَمْدِ فَإِنَّهُ قَدْ يَحْمَّـد الرَّجُـلَ عَلَى شَجَاعَتِهِ وَعَلَى عِلْمِهِ مَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِذَلِكَ كَمَا يَحْمَدُ الشَّاعِرَ الْمَجِيدَ بَعْدَ مَوْتِهِ مَنْ لَمْ يَقُلْ فِيـهِ شِعْـراً ، وَالطَّبِيبَ الْحَـاذِقَ مِنْ لَمْ يَسْـتَطِبَّـهُ ، وَقَـدْ يَكُونُ فِي مُقَـابَلَةِ ٢ - أ

(١) بياض من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة الأعراف ١٨٦ .

(٤) فى (ف) " فيمن " .

(٥) قرأ الجمهور بالرفع فى " يذرهم " على القطع والاستئناف إلاَّ حمزة والكسائيّ فقد قرأه بالجزم عطفاً على موضع الفاء وما بعده في قوله : " فلا هاديَ لَهُ " ، لأن موضعها وما بعدها جزم إذْ هى جواب الشرط . راجع / الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ١/ ٤٨٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٠٤ ، وكتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد ٢٩٩ ، وكتاب القطع والائتناف لأبى جعفر النحاس ٣٤٥ .

صَنيعٍ كإِحْسَانٍ ، أَمَّا " الشُّكْرُ " فَهُوَ الثَّنَاءُ عَلَى الْمُحْسِنِ بِمَا أَوْلاَكَهُ (١) من إِحْسَانِهِ لاَ غَيْرُ ، وَأَمَّا وَجْهُ عُمُومِ الشُّكْرِ فَإِنَّ الْحَمْدَ لاَ يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ فِي الْقَوْلِ الْجَمِيلِ ، وَأَمَّا الشُّكْرُ فَيُسْتَعْمَلُ فِي الْقَوْلِ الْجَمِيلِ وفِي الْعَمَلِ أَيْضًا (٢) يُقَالُ : سَجَدْتُ شُكْراً لِلَّهِ ، وَالسُّجُودُ عَمَلٌ (٣) .

قَوْلُهُ : " لِلَّهِ " قيل : اسْمُ اللَّهِ عَلَمٌ (٤) لَيْسَ بِمَنْقُولٍ وَلاَ مُشْتَقٍ (٥) فَلاَ يُطْلَقُ إِلاَّ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ الْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ ، وَأَقُولُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَلْزَمْهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ وَلِذَلِكَ قَالَ سِيبَوِيهِ : اَلأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ عِوَضٌ مِنْ الْهَمْزَةِ فَأَصْلُهُ إِلَهُ (٦) ، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَ سِيبَوِيهِ ـ في أَنَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ فِيهِ عِوَضٌ مِنَ الهَمْزَةِ – قَوْلُهُمْ : " يَا أَللَّهُ " بِقَطْعِ الهَمْزَةِ كَمَا تَقُولُ : " يَا إِلَهُ " ، فَالإِلَهُ فِي الأَصْلِ اسْمُ جِنْسٍ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقٍ أَوْ بَاطِلٍ فَلَمَّا غَلَبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ لِزَمْتُه الأَلِفُ وَاللَّامَ كَمَا لَزِمَتِ " النَّجْمَ " حِينَ غَلَبَ عَلَى " الثُّرَيَّا " (٧) ، وَهُوَ

---

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الفروق في اللغة ٣٩ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١١٢/٤ .

(٣) راجع في ذلك تفسير القرطبي ١/ ١٣٤ .

(٤) قول " الله " سقط من الأصل .

(٥) هو مذهب السهيليِّ وشيخه أبي بكر بن العربي عن بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية /٢٢ ،وانظر ذلك في شرح أسماء الله الحسن للرازى ١٠٨ ، وتفسير القرطبي /١٠٢ ، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٥ .

(٦) الكتاب ٢/ ١٩٥ هارون ، وروايته " وكأن الاسم – والله أعلم إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها " .

(٧) " الثريا " : لا يتكلم بها مكبرة وهي تصغير ثروى ، مشتقة من الثروة في العدد ، وهي الكثرة ، وهي أنثى ثروان ، كعطشى أنثى عطشان ، حقرت لقلتها وصغرها ، والنجم اسم علم لها قد غلب عليها ، يقال : طلع النجم ، وغاب النجم " عن سرور النفس بمدارك الحواس الخمس للتيفاشيّ تهذيب ابن منظور ٢٠٠ .

اسْمُ عَلَمٍ عَلَى الْبَارِئِ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ؛ (لأَنَّهُ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ) [1] بَلْ صِفَاتُ الْبَارِئِ [2] تعَالَى كُلُّهَا جَارِيَةٌ عَلَيْهِ ، وَمَنْ قَالَ بِاشْتِقَاقِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ " لاَهَ الشَّيْءُ " إِذَا خَفِيَ ، قَالَ الشَّاعِرُ [3] :

لاَهَتْ فَمَا عُرِفَتْ يَوْمًا بِخَارِجَةٍ يَا لَيْتَهَا خَرَجَتْ حَتَّى عَرَفْنَاهَا [4]

أَيْ : خَفِيَتْ وَاسْتَتَرَتْ ، وَهَذَا الْمَعْنَى ـ وَهُوَ الْخَفَاءُ ـ مَوْجُودٌ فِي مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمُقَدَّسَةِ ؛ لأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَارِئِ ـ سُبْحَانَهُ ـ خَفِيَتْ عَلَى الْعُقُولِ فَلَمْ تُدْرِكْهَا [5] ، وَأَقُولُ : هَذَا الاشْتِقَاقُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذْ " إِلاهٌ " فَاؤُهُ [6] " هَمْزَةٌ " وَعَيْنُهُ " لاَمٌ " وَلاَمُهُ " هَاءٌ " ، وَأَلِفُهُ الَّتِي قَبْلَ (الْهَاءِ) زَائِدَةٌ وَوَزْنُهُ "فِعَالٌ" ، وَفَاءُ " لاَهَتْ " فِي الْبَيْتِ لاَمٌ وَالأَلِفُ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ ، وَالأَلِفُ فِي " إِلَهٍ " زَائِدَةٌ ، فَإِنْ جَعَلْنَا الأَلِفَ فِي " إِلَهٍ " بَدَلاً مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ كَانَتِ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً ؛ لأَنَّهَا لاَ تَقَعُ أَوَّلاً وَمَعَهَا ثَلاثَةُ أُصُولٍ إِلاَّ زَائِدَةً .

وَقِيلَ : هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ " أَلِهَ " بِوَزْنِ " عَلِمَ " إِذَا تَحَيَّرَ [5] ؛ لأَنَّ الْعُقُولَ تَتَحَيَّرُ فِي مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ سُبْحَانَهُ وَإِنَّمَا تُعْرَفُ صِفَاتُهُ دُونَ حَقِيقَتِهِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ التَّفْخِيمُ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ أَوِ انْضَمَّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ " اللاَّتِ " [7] – أَعْنِي اسْمَ

---

(١) فى الأصل " لأنه لا يوصف ولا يوصف به " وهو سهو .

(٢) فى (ف) " بل صفات الله " .

(٣) لم أهتد إلى قائله ،" وهو فى تفسير القرطبى ١٠١/١٧ غير منسوب .

(٤) صدره فى (ف) " لاهت فلم يرها يوماً بخارجة " .

(٥) قال ابن الأنباري فى البيان في غريب إعراب قرآن ٣٣/١ : " وقيل هو من (لاهت العروس تلوه) : إذا احتجبت ، فهو سبحانه سمى إلهًا لأنه احتجب من جهة الكيفية عن الأوهام " .

(٦) فى النسختين " فاه " .

(٧) راجع تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٩ .

الصَّنَمِ ـ لأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ فَيَقُولُ : " اللاَّهُ " (١) ، وَالأَلِفُ الَّتِى قَبْلَ الْهَاءِ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْقَوْلِ الأَوَّلِ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَوَزْنُهُ " أَفْعَلُ " وَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ فَكَأَنَّ أَصْلَهُ " لَيَهُ " فَقُلِبَتِ " الْيَاءُ " أَلِفاً لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " لَهْيَ أَبُوكَ " . بِسُكُونِ الْهَاءِ وَتَأْخِيرِ الْعَيْنِ إِلَى مَوْضِعِ اللاَّمِ وَتَقْدِيمِ اللاَّمِ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ (٢) ، وَ " لَهْيَ " مَبْنِيٌّ (٣) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ وَهُوَ اللاَّمُ (٤) .

قَوْلُه " هَدَانَا " أَيْ : دَلَّنَا ، وَأَرْشَدَنَا ، وَالْمَصْدَرُ " هُدًى " .

وَقَوْلُهُ : " بِأَحْمَدِ " يُرِيدُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ ـ ، قال صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ : (اسْمِي فِي السَّمَاءِ أَحْمَدُ وَفِي الأَرْضِ مُحَمَّدٌ) (٥) .

---

(١) فى الأصل " إله " .

(٢) قال ابْنُ الأَنْبارِيِّ فى البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٣/١ ، وقيل : أصله " لاه " والألف فيه منقلبة عن ياء كقولهم : لهى أبوك ، يريدون لله أبوك ، فأخَّرَتِ اللَّامُ إلى موضع العين لكثرة الاستعمال ، هكذا مع ما فيه من التقديم والتأخير حيث أصل الكلام – مثل ما ذكر الشارح هنا – " فأخرت العين إلى موضع اللام .. " لأن أصله كما ذكر المؤلف " ليه " فقلبت الياء ألفاً فصارت " لاه " وزاد ابن الأَنْبارِيِّ أنه قد يكون مشتقاً من " أله " إذا عبد ، وهو مصدر بمعنى مألوه : أي : معبود . وقيل مشتق من " ولاه " من الوله ، لأنه يوله إليه فى الحوائج ، فأبدلوا من الواو المكسورة همزة كقولهم فى وشاح إشاح ، وفى وسادة إسادة ، ثم أدخلوا عليه الألف واللام وحذفوا الهمزة ، وأدغموا وفخموا " .

(٣) فى الأصل " مبنية " .

(٤) انظر فى : أمالي ابن الشجرى ١٥/٢ ، وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣ فما بعدها ، والهمع ٣٧/٢ ، وقال ابن يعيش ٥٤/٨ ، " وبنى على الفتح لتضمنه لام التعريف كما بنيت آمين " .

(٥) لم أعثر على هذا الحديث بهذا النص ، وقد جاء فى صحيح مسلم فى باب فى أسمائه صلى الله عليه وسلم ٧/ ٨٩ قريب منه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لي أسماء " أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحى الذى يمحو الله بى الكفر ، وأنا الحاشر الذى يحشر الناسُ علي قدميَّ ، وأنا العاقب الذى ليس بعده أحد " ، وكذلك رواه الترمذيُّ فى سننه ٢١٤/٤ فى كتاب الأدب ، وقال : هذا حديث حسن صحيح " .

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَحْمَدُ أَهْلِ السَّمَاءِ ، أَيْ أَكْثَرُهُمْ حَمْدًا لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " وَفِي الْأَرْضِ مُحَمَّدٌ " أَيْ كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ (فِي الْأَرْضِ) (١) .

وَ " الدِّينُ " هُنَا مِلَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَالدِّينُ : / الطَّاعَةُ ، قَالَ عَمْرُو / بْنُ ٢ - ب كُلْثُومٍ :

عَصَيْنَا الْمَلْكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا " (٢)

أَيْ :أَنْ نُطِيعَ ، وَالدِّينُ : الْجَزَاءُ وَالْمُكَافَأَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " كَمَا تَدِينُ تُدَانُ " (٣) أَيْ كَمَا تُجَازِي تُجَازَى ، وَ " ارْتَضَانَا " اخْتَارَنَا لَهُ أَيْ لِلدِّينِ ، وَإِذَا ارْتَضَانَا لَهُ فَقَدِ ارْتَضَاهُ لَنَا ، وَلَامُ " ارْتَضَى " فِي الْأَصْلِ وَاو لِقَوْلِهِمْ : الرِّضْوَانُ ، وَمَوْضِعُ " لَهُ ارْتَضَانَا " نَصْبٌ نَعْتٌ لِدِينٍ " . هـ .

فَلَمْ يَزَلْ يَنْمِي بِهِ الاسْـلَامُ حَتَّى اسْتَبَانَتْ لِلْهُدَى أَعْلَامُ

يُرِيدُ بِالنَّمَاءِ هُنَا الزِّيَادَةَ وَالارْتِفَاعَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْيَانِ ، وَمِنْهُ " نَمَى الْخِضَابُ يَنْمِي " إِذَا : عَلَا لَوْنُهُ وَارْتَفَعَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ : (٤) .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) هذا عجز بيت من معلقته المشهورة ، يروى صدره : (وَأَيَّامٍ لَنَا غُرٍّ طِوَالٍ) .
وقيل : (وَأَيَّامٍ لَنَا ولهم طِوَالٍ) ، وقيل : (وَأَيَّامًا لَنَا غُرًّا كراماً) .
قوله : " عَصَيْنَا الْمَلْكَ " ، يُرِيدَ الْمَلِكَ : يقول : عصينا الملوك فلسنا نخوف بالوعيد ، وقوله " أن ندين " قال الزوزني في شرحه للمعلقات السبع ١٧٠ " قوله " أن ندين " ، أيْ : كراهية أنْ نَدِينَ فحذف المضاف ، هذا على قول البصريين ، وقال الكوفيُّونَ : تقديره : أن لا ندين ، أيْ : لِئَلا ندين ، فحذف لا " .
والبيت في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباريِّ ٣٨٨ ، ومعلقة عمرو ابن كلثوم بشرح ابن كيسان ٥٨ ، واللسان " دين " .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٥٥ ، والمستقصى ٢/ ٢٣١ ، ومعناه " كما تفعل يفعل بك " .

(٤) هو الذبياني المشهور ، ينظر ديوانه ٥ .

وَأنمِ القَتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجُدِ (١) .

أيْ : أرْفَعْهُ عَلَيْهَا ، وَ : " القُتُودُ " : جَمْعُ " قَتَدٍ " وَهِيَ : خَشَبُ الرَّحْلِ ، وَالأجُدُ : النَّاقَــةُ القَوِيَّةُ عَلَى السَّــيْرِ ، وَرُبَّمَا قَالُوا : " نَمَا الشَّيْءُ يَنْمُو نُمُوًّا " بِالوَاوِ (٢)

وَأمَّا اسْمُ " لَمْ يَزَلْ " فَيَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّأنِ ، وَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ ضَمِيرَ " أحْمَدَ " ، وَالإسْــلامُ عَلَى هَـذَيْنِ الوَجْـهَيْنِ فَـاعِلُ " يَنْمِي " ، وَإنْ جَعَـلْتَهُ (٣) اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " جَعَلْتَ فِي " يَنْمِي " ضَمِيراً هُوَ فَـاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى الإسْلامِ ، وَالوَجْهَـانِ الأوَّلانِ أقْوَى " (٤) .

" وَالإسْلامُ " فِي الأصْلِ التَّفْوِيضُ وَالانْقِيَادُ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّلامَةِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَى دِينِ مُحَمَّـدٍ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وَاسْتَبَانَتْ " هُنَا بِمَعْنَى بَـانَتْ ، أيْ : اتَّضَحَتْ وَظَهَرَتْ ، قَـوْلُــهُ " لِلْهُـدَى " أيْ لِلدلالَةِ عَلَى الحَقِّ .

وَ"الأعْلامُ " : العَلامَاتُ ، و الأعْلامُ : الجِبَالُ ، والأعْلامُ : الرَّايَاتُ ، وَيَجُوزُ أنْ تَكُونَ " الأعَلامُ " هُنَا كِنَايَةً عَنْ رُؤَسَـاءِ الإسْلامِ الَّذِينَ بِهِمْ ظَهَرَ الدِّينُ وَانْكَشَفَ أمْرُهُ بِقَهْرِهِمِ البَـاطِلَ .

مُؤَيَّداً مِنْـهُ بِخَيْرِ الكُتُبِ وَحْياً إلَيْـهِ بِلِسَانٍ عَرَبِي .

---

(١) هذا عجز بيت صدره :

فعد عما ترى إذ لارتجاع له

العيرانة : الناقة تشبه بالعير فى سرعتها ونشاطها .

(٢) راجع ذلك كله فى اللسان " قتد " ، و " أجد " ، و " نما " .

(٣) أى : " الإسلام " .

(٤) لأنَّ فى الوجه الثالث ضميراً يعود على متأخر لفظاً ورتبة ، أو كما قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٢ب بعد ما ذكر الأوجه الثلاثة :

" والوجهان الأولان أولى ، لأن الثالث يحتاج إلى تقدير التقديم والتأخير ، والأصل عدمه " .

التَّأْيِيدُ : التَّقْوِيَةُ ، وَالْمُؤَيِّدُ : الْمُقَوِّي ، يُقَالُ : أَدَ الرَّجُلُ يَئِيدُ أَيْداً ، إِذَا اشْتَدَّ وَقَوِيَ ، وَ " الأَيْدُ وَالأَدُ " : الْقُوَّةُ (١) ، وَأَمَّا نَصْبُ " مُؤَيِّدٍ " ، فَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " ضَمِيرَ " أَحْمَدَ " جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَراً بَعْدَ خَبَرٍ لِقَوْلِهِ : " لَمْ يَزَلْ " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْهَاءِ فِي " بِهِ " ، وَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوِ " الإِسْلاَمَ " تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي " بِهِ " ؛ لأَنَّهُ ضَمِيرُ " أَحْمَدَ " .

وَخَيْرُ الْكُتُبِ : أَفْضَلُهَا وَأَكْثَرُهَا خَيْراً ، وَأَصْلُهُ " أَخْيَرُ " فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ " الْيَاءِ " إِلَى " الْخَاءِ " ، وَلاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ مَا دَامَ لِلتَّفْضِيلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

أَلاَ بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرَيْ بَنِي أَسَدْ ... بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

فَإِنَّمَا ثَنَّى " خَيِّراً " ثُمَّ خَفَّفَهُ كَتَخْفِيفِ (٣) " هَيِّنٍ " (٤) ، وَيَعْنِي بِخَيْرِ الْكُتُبِ : الْقُرْآنَ ، وَيُرِيدُ خَيْرَ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ ، "وَالْكُتُبُ " جَمْعُ

---

(١) انظر اللسان ، والتاج في " أيد " .

(٢) هو سبرة بن عمرو الأسديُّ كما في الصحاح ٢/ ٦٥٢ ، ولسان العرب " خير " ، وكتاب التنبه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بَرِّيّ ٢/١١٩ حيث قال : " هذا الشعر لسبرة بن عمرو الأسديُّ يرثي عمرو بن مسعود وخالد بن فضلة وكان النعمان قتلهما (وقيل : الذي قتلهما كسرى) ، ويروى " بخير بني أسد " على الإفراد وهو الأجود " ، وهو في مختار الصحاح "خير" ، والمخصص ٥/١٥٢ .

(٣) في (ف) : " لتخفيف " تحريف .

(٤) جاء في هامش الأصل " أتى بمثنى " خَيِّرٍ " لا " أَخْيَرَ " الذي هو أفعل التفضيل .

كِتَـابٍ ، وَٱلوَحْيُ : ٱلكِتَابُ ، وَجَمْعُهُ وُحِيٌّ[1] مِثْلُ حَلْيٍ وَحُلِيٍّ ، قَالَ لَبِيدُ :

كَمَـا ضَمَنَ ٱلوُحِيَّ سِلاَمُهَـا [2]

وَالْوَحْيُ : ٱلإِشَارَةُ ، وَالْكِتَابَةُ ، وَالرِّسَالَةُ ، وَالإِلْهَامُ ، وَالْكَلاَمُ الْخَفِيُّ وَكُلُّ مَا أَلْقَيْتَهُ إِلَى غَيْرِكَ عَلَى خَفَاءٍ ، يُقَالُ : وَحَيْتُ إِلَيْهِ ٱلكَلاَمَ وَأَوْحَيْتُ وَهُوَ أَنْ تُكَلِّمَهُ بِكَلاَمٍ خَفِيٍّ ، وَأَوْحَى أَيْضاً : كَتَبَ ، قَالَ الرَّاجِزُ [3] :

" لِقَدَرٍ كَانَ وَحَاهُ ٱلوَاحِي "

أَيْ : كَتَبَهُ ٱلكَاتِبُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ " ٱلوَحْيَ " هُنَـا [4] بِمَعْنَى ٱلكِتَابَةِ أَوْ بِمَعْنَى الإِلْهَامِ أَوْ بِمَعْنَى ٱلكَلاَمِ ٱلخَفِيِّ ، أَوِ ٱلإِشَارَةِ فَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَكَذَا إِنْ جَعَلْتَ ٱلوَحْيَ بِمَعْنَى/ ٱلكِتَابِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ خَيْرَ ٱلكُتُبِ كِتَاباً ٣ - أ
كَمَا تَقُولُ ، هُوَ أَفْضَلُ الآبَاءِ أَباً ، وَهُوَ أَفْضَلُ ٱلكِرَامِ سَخَاءً .

---

(١) بضم الواو وكسر الحاء ثم ياء مشددة مثل " حُلِيّ " ، وهذا النص وما بعده مقتبس من الصحاح ٢٥١٩/٦ مادة (وحى) .

(٢) هذا بعض بيت من معلقته الشهيرة وقد أتم البيت بعض المحشين فى الأصل بدليل تغير الخط وعدم إتمامه فى نسخة "ف" ، والبيت بتمامه :

فمدافعُ الريّـانُ عُرِّيَ رسمُهَـا   خَلَقاً كَمَا ضَمِنَ الْوُحيَّ سِلاَمُهَا

" المدافع " : مجاري الماء ، وهى التلاع . والريان : جبل معروف .

انظر : شرح ديوانه ٢٩٧ ، والصحاح ٢٥١٩/٦ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٥١٩ ، والخصائص ٢٩٦/١ ، وشرح المعلقات السبع للزوزنى ٢١٦ ، واللسان " وحى " .

(٣) هو العجاج كما في الديوان ٤٣٩ ، واللسان " وحى " ، وثرمد " ، ونسبه الزمخشريُّ في أساس البلاغة " وحى " لرؤبة بن العجَّاج وليس في ديوانه ، وجاء في الصحاح " وحى " غير منسوب .

(٤) أي : في قولِ الناظم : " وحيًا إليه بلسان عربيٍّ " .

قَولُهُ : " بِلِسَانٍ " يُرِيدُ بِكَلَامٍ ، وَاللِّسَانُ : الجَارِحَةُ الَّتِي يُتَكَلَّمُ بِهَا .
وَاللِّسَانُ : اللُّغَةُ ، وَاللِّسَانُ : الكَلِمَةُ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

" إِنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أُسَرُّ بِهَا " (٢) .

وَالعَرَبِيُّ : الفَصِيحُ ، أَيْ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ ذِي بَيَانٍ .

لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقْ ... كَمَا الرَّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقْ

اللَّامُ فِي " لِكَوْنِهِ " لِلتَّعْلِيلِ أَعْنِي تَعْلِيلَ تَفْضِيلِ الكِتَابِ الَّذِي أُيِّدَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَعَلَى هَذَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ " خَيْرُ " ، أَيْ زَادَ فِي الخَيْرِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الكُتُبِ ؛ لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ (٣) بِـ " عَرَبِيٍّ " ؛ لِأَنَّ المُرَادَ بِهِ القُرْآنُ وَلَاشَكَّ أَنَّ العَرَبِيَّةَ أَشْرَفُ مِنْ سَائِرِ اللُّغَاتِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ " وَجْياً " ، وَيَضْعُفُ تَعْلِيقُهُ (٤) بِ " مُؤَيِّد " (٥) ؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الأَفْضَلِيَّةِ الأُولَى بِالأَفْضَلِيَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْلَى مِنْ تَعْلِيلِ الثَّانِيَةِ (٦) بِهَا ، وَلِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : أُيِّدَ بِخَيْرِ الكُتُبِ لِكَوْنِ خَيْرِ الكُتُبِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقَ ، وَهَلْ يَكُونُ خَيْرُ الكُتُبِ إِلَّا كَذَلِكَ ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ :

---

(١) وهو أعشى - باهلة - عامر بن الحارث - كما فى إصلاح المنطق ٢٦ ، والمؤتلف والمختلف ١٢ ، تأويل مشكل القرآن ١١١ ، وأمالي المرتضى ٢/٢٠ ، ومختارات ابن الشجريّ ٣١ ، وأمالي اليزيديّ ١٣ ، والمنجد فى اللغة ٣٧ ، والكامل ٤/٦٥ ، والتعازي ، والمراثي ١٤ ، والخزانة ١/٩٢ بـولاق .

(٢) هذا صدر بيت عجزه :

من علو لا عجب منها ولا سخر

(٣) فى (ف) " تتكون " تحريف .

(٤) فى (ف) " تعلقه "

(٥) الذى قال يعلق بمؤيد هو ابن الخباز شرحه ١/ ٥٦ .

(٦) فى (ف) " التائيد " .

إِنَّمَا أُيدَ بِخَيْرِ الْكُتُبِ لِكَوْنِهِ خَيْرَ الْخَلْقِ ، وَصُورَةُ اللَّفْظِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَجْعَلِ اللَّامَ لِلتَّعْلِيلِ لَمْ يَجُزْ تَعْلِيقُهَا بِ " مُؤَيد " أَيْضًا ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ " حرفا جر " وهما " الْبَاءُ فِي " بِخَيْرِ " ، وَ" مِنْهُ " .

وَ" مَا " فِي " كَمَا " كَافَّةٌ ، وَلِذَلِكَ وَقَعَتْ بَعْدَ الْكَافِ الْجُمْلَةُ الابْتِدَائِيَّةُ ، وَيَتَعَلَّقُ - أَعْنِي الْكَافَ - بِـ " أَشْرَفَ " (١) ، لأَنَّهَا نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : (لِكَوْنِ الْكِتَابِ يَزِيدُ شَرَفُ النُّطْقِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِهِ) (٢) زِيَادَةً مِثْلَ زِيَادَةِ فَضْلِ الرَّسُولِ عَلَى الْخَلْقِ .

وَأَمَّا نَصْبُ " أَشْرَفَ " ؛ فَلأَنَّهُ خَبَرٌ لا حَالَ (٣) بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ أَخَاكَ " ، فَلَوْ كَانَ حَالاً لَمْ يَقَعْ مَعْرِفَةً ؛ فَإِنْ قِيلَ : " كَانَ " النَّاقِصَةُ لا مَصْدَرَ لَهَا ، (٤) قُلْتُ : لَهَا فِي الأَصْلِ مَصدرٌ لَكِنْ لا يُذْكَرُ مَعَ خَبَرِهَا ؛ لأَنَّهُ قَدْ صَارَ عِوَضاً مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَلا يَصِحُّ الْعِوَضُ إِلاَّ مِمَّا هُوَ ثَابِتٌ ، وَإِذَا لَمْ يُذْكَرْ مَعَ خَبَرِهَا جَازَ أَنْ يُذْكَرَ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَلِذَلِكَ يُقَدَّرُ بِأَنْ وَالْفِعْلِ لِيُفِيدَ

---

(١) قال الشريشى : " ولا موضع للكاف من الإعراب بعد الجملة ، ولا تتعلق بشئ ، لأنها لم تبق حرف جر ، وإنما هى للتشبيه فقط " .
انظر شرح الشريشى ١/ ١٥ (رسالة دكتوراه) .

(٢) فى (ف) " لكون الكتاب يزيد النطق به شرفاً على غيره من المنطوق به .. " .

(٣) ذكر ابن الخباز فى شرحه ٥٦/١ أن " أشرف " حال .

(٤) قائله ابن الخباز كما فى شرحه ٥٦/١ ، وتعقبه أيضًا صاحب الشرح المجهول / لوحة٣ ، فقال " وابن الخباز جزم بأن " كان " الناقصة لا مصدر لها وهو ضعيف ، لأن نصبها للخبر عوض من المصدر والتعويض لا يكون مما لا ثبوت له ، والنيلي جزم بأن " أشرف " خبر مع حكمه بأن " كان " الناقصة لا يجمع لها بين المصدر والخبر وذلك تناقض فى الكلام ومنع كونه حالاً لمجيئه معرفة كقولك " عجبت من كون زيد أخاك " وجواز تأوله بالنكرة يدفع ذلك " .

الدَّلَالَةَ عَلَى الزَّمَانِ الْمُجَّرد مِنَ الْحَدَثِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ [1] فِي " الدِّمَشْقِيَّاتِ "

صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ ثُمَّ سَلَّمَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَّمَا

" الصَّلَاةُ " فِي اللُّغَةِ هِيَ : الدُّعَاءُ ، وَالصَّلَاةُ مِنَّا عَلَى النَّبِيِّ كَذَلِكَ ، وَصَلَاةُ اللَّهِ : رَحْمَتُهُ وَرِضْوَانُهُ ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ : اسْتِغْفَارٌ وَهُوَ دُعَاءٌ أَيْضاً لِلنَّبِيِّ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ .

وَأَمَّا " السَّلَامُ مِنَ اللَّهِ " فَهُوَ السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ مَحْذُورٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

وَأَصْلُ " آلٍ " أَهْلٌ ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً ، وَمِنَ الْهَمْزَةِ أَلِفاً [2] ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ " الْآلُ " إِلَّا فِي الْأَشْرَفِ [3] الْأَخَصِّ فَلَا يُقَالُ : آلُ الْبَزَّازِ وَلَا آلُ الْعَطَّارِ ، بَلْ يُقَالُ : أَهْلُ الْبَزَّازِ وَأَهْلُ الْعَطَّارِ ، وَيُقَالُ : " آلُ مُحَمَّدٍ ، وَآلُ إِبْرَاهِيمَ [2] ، وَالْمُرَادُ بِالْآلِ - هُنَا - الْأَهْلُ ، لِعَطْفِ الصَّحْبِ عَلَيْهِمْ [4] ، قَالَ

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبالغفار الفارسي ، له مؤلفات كثيرة أوصلها الدكتور عبدالفتاح شلبى إلى ثلاثة وثلاثين مؤلفاً ، منها المسائل الدمشقية ، ولكن ابن القواس فى شرحه لوحة ٣ ذكر أن الدمشقيات لابن جنى فقال " ويؤيده ما ذكره أبو الفتح فى " الدمشقيات " حين سأل أبا على معترضاً على قولهم " كان " لا مصدر لها بنحو " عجبت من كون زيد قائما " أفليس هذا مصدراً لها ؟

فقال : ينبغى أن يكون المصدر فى نحو هذا مجردا عن الحدث كما جردت " كان " نفسها ، وقد نسبه ياقوت فى معجم الأدباء ٢٤/٧ لأبى على الفارسي .

(٢) ينظر : الفائق فى غريب الحديث ٦٧/١ " أهل " .

(٣) فى الأصل : " الأشراف " وهو تحريف .

(٤) وقيل آل محمد : كل مؤمن ومؤمنة ، وقيل : ذريته . عن شرح ابن الخباز ٥٧/١ .

النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ "لاتَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمُحَمَّدٍ وَآلَ مُحَمَّدٍ "(١) .

قَالَ الشَّافِعِيُّ (٢) : "دلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ " آلَ مُحَمَّدٍ " هُمُ الَّذِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ (٣) ، وَعُوِّضُوا (عَنْهَا) (٤) الخُمُسُ ، وَهُمْ صَلِيبَةُ بَنِي هَاشِمٍ (وَبَنِي عَبْدِالْمُطَّلِبِ) (٥) .

وَالتَّكْرِيمُ : التَّعْظِيمُ وَالتَّشْرِيفُ ، وَرَفْعُ / الْمَنْزِلَةِ ، وَهَلِ الصَّحْبُ ٣ ـ ب

اسْمُ/ جَمْعٍ كَالرَّكْبِ أَمْ (٦) هُوَ جَمْعٌ ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَالأَخْفَشِ ، فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَفْظِ الوَاحِدِ ، (٧) وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ (٨) أَنَّ كُلَّ "فَاعِلٍ" جُمِعَ عَلَى " فَعْلٍ " مِثْل " رَكْبٍ " ، وَ " سَفْرٍ " ، وَ " صَحْبٍ " ، فَهُوَ جَمْعٌ يُرَدُّ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى وَاحِدِهِ ، فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ " صَحْبٍ " : صُوَيْحِبُونَ ، وَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : صُحَيْبٌ كَفُلَسٍ وَفُلَيْسٍ ؛ لأَنَّ " فَعْلاً " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ ؛ لأَنَّهَا أَخَفُّ أَبْنِيَةِ الْوَاحِدِ .

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدْرِ ‏‏‏‏‏‏ وَفِي قَلِيلِهِ نَفَادُ الْعُمُرِ

---

(١) ذكر مسلم فى صحيحه ٣/١١٩ ، فى حديث مطول « ... أن هذه الصدقات إنما هى أوساخ الناس وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » وقريب منه ما ذكره البخارى فى صحيحه ٢ /١٣٥ .

(٢) زاد فى (ف) " رحمة الله عليه " .

(٣) ينظر : كتاب الأم ٢/٧٢ .

(٤) زيادة من (ف) .

(٥) فى (ف) " وعبدالمطلب "

والصليبة : خالص النسب . عن أساس البلاغة " صلب " .

(٦) هكذا فى النسختين ، والأولى هنا أن يعادل بأو .

(٧) الكتاب ٣/٦٢٤ هارون .

(٨) انظر فى شرح الشافية للرضى ١/٢٢٦ ، والهمع ٢/١٨٤ .

يُرِيدُ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلاَةِ عَلَى رَسُولِهِ ، فَلَمَّا حَذَفَ الْمُضَافَ بَنَاهَا[1] ، وَ " الْعِلْمُ " هُوَ إِدْرَاكُ الشَّئْ كَمَا هُوَ ، " جَلِيلُ الْقَدْرِ " : عَظِيمُ الْمَبْلَغِ ، وَقَدْرُ الشَّيْءِ : مَبْلَغُهُ ، وَ " نَفَادُ الْعُمْرِ " : فَنَاؤُهُ ؛ لأَنَّ الْعُمْرَ مُنْتَاهٍ وَالْعِلْمُ غَيْرُ مُنْتَاهٍ ، وَأَيُّ نِسْبَةٍ لِلْمُتَنَاهِي إِذَا انْضَمَّ إِلَى غَيْرِ الْمُتَنَاهِي .

فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الأَهَمُّ فَالأَهَمّْ فَالْحَازِمُ الْبَادِئُ فِيمَا يُسْتَتَمّْ

يَقُولُ : إِذَا كَانَتِ الْعُلُومُ لاَ تَتَنَاهَى وَالْعُمْرُ يَتَنَاهَى فَقَدِّمْ مِنْهَا الأَهَمَّ فَالأَهَمَّ عَلَى غَيْرِهِ بِتَرْتِيبٍ ، وَ " الأَهَمُّ " : أَفْعَلُ مِنْ هَمَمْتُ بِالشَّئْ إِذَا أَرَدْتَهُ ، فَالأَهَمُّ مَا كَانَ تَعَلُّقُ الْهِمَّةِ بِهِ أَشَدَّ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَمَسَّ .

وَالْحَازِمُ : الضَّابِطُ أَمْرَهُ الأَخِذُ بِالثِّقَةِ فِي تَصَرُّفِهِ ، وَهُوَ ذُو الرَّأْيِ السَّدِيدِ الصَّائِبِ الْمُرْتَفِعِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الآرَاءِ فَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَرْضٌ حَزْمٌ ، أَيْ مُرْتَفِعَةٌ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْبِقَاعِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الصَّدْرُ حَيْزُوماً لِقُوَّتِهِ وَشِدَّتِهِ وَضَبْطِهِ بِالْعِظَامِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ حِزَاماً لِضَبْطِهِ مَا شُدَّ بِهِ [2] .

وَ" يُسْتَتَمّ " بِمَعْنَى يُتَمَّمُ ، يُقَالُ : أَتْمَمْتُ الشَّيْءَ وَتَمَّمْتُهُ وَاسْتَتْمَمْتُهُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ [3] ، يُرِيدُ أَنَّ الأَهَمَّ مِنَ الْعُلُومِ مَا يُمْكِنُ إِتْمَامُهُ ، وَأَمَّا مُطْلَقُ الْعِلْمِ فَلاَ .

فَإِنَّ مَنْ يُتْقِنْ بَعْضَ الْفَنّْ يُضْطَرُّ لِلْبَاقِي وَلاَ يَسْتَغْنِي

الإِتْقَانُ : الإِحْكَامُ وَإِصْلاَحُ الشَّيْءِ وَإِجَادَتُهُ وَتَهْذِيبُهُ ، وَيُقَالُ :

---

(١) أى : بنى " بعد " .

(٣) راجع اللسان " حزم " .

(٣) راجع الصحاح ، واللسان " تمم " .

" رَجُـلٌ تَقِنٌ " أَيْ حَـاذِقٌ (١) ، وَ " اْلفَنُّ " : النَّـوْعُ ، وَاْلفُنُـونُ : الأَنْـوَاعُ ، وَاْلأَفَانِينُ : اْلأَسَالِيبُ وَهِيَ أَنْوَاعُ اْلكَلَامِ وَطُرُقُه ، وَبَعْضُ اْلفَنِّ : جُـزْءٌ مِنْهُ ، " يُضْـطَرُّ " أَيْ تُحْـوِجُـهُ الضَّـرُورَةُ إِلىَ مَـعْـرِفَـةِ اْلبَـاقِي . وَ " لاَ يَسْتَغْنِي " أَيْ : وَلاَيَسْتَغْنِي(٢) بِمَعْرِفَةِ جُزْءِ الشَّيْءِ عَنْ مَعْرِفَةِ جُزْئِهِ اْلآخَرِ ، مِـثَـالُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عَـرَفَ اْلعَـوَامِـلَ اللَّفْظِيَّـةَ يُضْطَرُّ إِلىَ مَـعْـرِفَـةِ اْلعَـوَامِلِ اْلـمَعْنَوِيَّةِ ، وكَذَلِكَ مَنْ عرَفَ أَنَّ خَبَرَ " إِنَّ " لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْـمِـهَا إِلاَّ إِذَا كَانَ ظَـرْفًا يَحْتَاجُ إِلىَ مَعْرِفَةِ الظَّرْفِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ عرَفَ أَنَّ خَبَرَ اْلـمُبْتَدَإِ إِذَا كَانَ اسْتِفْهَامًا يَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ، يَحْتَاجُ إِلىَ مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ الاسْـتِفْهَامِ لِيُقَدِّمَـهَا عَلَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ خَبَراً عَنْهُ ، وَكَذَا مَنْ عَرَفَ اْلإِدْغَامَ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَخَارِجِ اْلحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا، لِيَعْرِفَ اْلـمُتَقَارِبَ مِنْ غَيْرِهِ .

وَذَا حَدَا إِخْوَانَ صِدْقٍ لِي عَلَى ... أَنِ اْقتَضَوْا مِنِّي لَهُمْ أَنْ أَجْعَـلاَ

" ذَا " هُنَا (٣) إِشَارَةٌ إِلَى مَجْمُوعِ اْلأُمُورِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ كَوْنِ اْلعِلْمِ لاَ يَتَنَاهَى وَاْلبِدَايَةُ بِاْلأَهَمِّ مِنْهُ ، وَاضْطِرَارِ بَعْضِ اْلفَنِّ اْلوَاحِدِ/ إِلَى بَعْضِهِ ٤ - أ اْلآخَرِ أَيْ ذَا الَّذِي هُوَ مَـجْـمُـوعُ هَذِهِ اْلأُمُـورِ حَثَّ اْلمَذْكُورِينَ وَبَعَـثَـهُـمْ عَلَى طَلَبِ مُـخْـتَصَرٍ يُحِيطُ بِاْلأَبْوَابِ اْلـمُشْـتَـمِلَةِ عَلَى وَفْقِ مُرَادِهِـمْ ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَاذَكَرْنَا ـ مِنْ أَنَّ ذَا "إِشَارَةٌ إِلى مَجْمُـوعِ مَا ذَكَرَ – قَوْلُهُ: " أُرْجُوزَةً وَجِيزَةً "(٤) أَيْ مُخْـتَصَرَةً لِيَقْـرُبَ زَمَانُ تَنَـاوُلِهَا وَتَفِي الأَعْمَارُ بِمَعْرِفَتِـهَا(٥)

(١) انظر أساس البلاغة " تقن " .

(٢) فى (ف) " أى لا يستغنى " .

(٣) فى (ف) " هاهنا " .

(٤) سيأتى هذا البيت مباشرة .

(٥) أيْ : ليسهل عليهم تناوله في زمان تَفِي الأَعْمَارُ بِهِ ، كما في شرح ابن القوّاس لوحة ٤ .

فإنْ قلْتَ : فَلْفظ " ذَا " مُفْرَدٌ ومَا ذكَر مَجْمُوعُ أُمورٍ قُلْتُ : قَدْ أُشِير بِاللَّفْظِ الْمُفْرِدِ إِلَى الاثْنَيْنِ فَصَاعِداً بِدَلِيلِ قَوْلِه [تَعَالَى [(١)]] : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[(٢)] ، فأَضَافَ "بيْناً" إلى " ذَلِكَ " ، ولاَ تَصِحُ إِضَافَتُه إلاَّ إِلَى الاثْنَيْنِ فَصاعِداً [(٣)] .

قَوْلُهُ "حَدَا " أَيْ : حَثّ وبَعَث ، وَ " الإِخْوَان " : الأَصْدِقَاءُ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ " الإِخْوَانُ . فِي الأَصْدقاءِ و " الإِخْوَةُ " فِي الوِلاَدَةِ [(٤)] .

قَوْلُهُ " صِدْقٍ " أَيْ صادِقِينَ فِي مَوَدَّتِهِمْ . وَاقْتَضَوْا : طَلَبوا ، أيْ : جَعَلُوا ذَلكَ مِنِّي قَضَاء لحقّ صَدَاقتِهِمْ ، "وَأَجْعَلُ " هُنَا بِمعْنَى أَعْمَل ، قالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَجْعَل لَّنَا إِلهاً ﴾ [(٥)] أَيْ اعْمَلْ .

أرجُوزَةً وَجيزَةً فِي النَّحْو عِدَّتُهَا أَلفٌ خلتْ مِنْ حَشْوِ

" أرجُوزَةً " : أُفْعُولَةٌ مِنَ الرَّجَزِ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشِّعْرِ ، يُقَال : رَجَزَ الشَّاعِرُ وَارْتَجَز ، "وجِيزَةً " أَيْ : قَصِيرَةً مُخْتَصَرَةً ، يُقَالُ [(٦)] : " أَوْجَزْتُ الْكَلاَمَ " إِذَا قَصَّرتهُ ، و " كَلاَمٌ مُوجَزٌ وَوَجِيزٌ " أيْ : قَصِيرٌ [(٧)] .

وَالنَّحْوُ لُغَةً هُوَ الْقَصْدُ ، يُقالُ : نَحَاهُ إِذَا قَصدَهُ ، ثُمَّ غَلبَ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ فَلاَ يُفْهمُ منْهُ عِنْدَ الإِطْلاَقِ غَيْرُه ، (إِمَّا لأَنَّ النَّحْوِيِّنَ) [(٨)] الْقُدَمَاءَ قَصَدُوا كَلاَمَ

---

(١) زيادة يوجبها السياق .

(٢) سورة البقرة ٦٨ .

(٣) قال الفراءُ في معاني القرآن ٤٥/١ : " بين " لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد ، وإنما صلحت مع " ذلك " وحده ، لأنّه في مذهب اثنين " .

(٤) انظر الصحاح " أخو " .

(٥) سورة الأعراف ١٣٨ .

(٦) (ف) " تقول " .

(٧) في الأصل " موجز وجيز قصير " وهو سهو صوابه من (ف) .

(٨) (ف) " أما عند النحويين " .

ٱلْعَرَبِ وَتَتَبَّعُوهُ حَتىَّ اسْتَنْبَطُوا مِنْهُ هَذِهِ ٱلْقَوَانِينَ وَٱلْمَقَايِيسَ ، وَإِمَّا لِأَنَّ ٱلْمُرَاعِيَ لِهَذِهِ ٱلْقَوَانِينِ يَقْصِدُ أَنْ يُشَبِّهَ كَلامَهُ بِكَلامِ ٱلْعَرَبِ إِعْرَاباً وَبِنَاءً ، (وَهُوَ مِنَ ٱلْمَصَادِرِ)(١) ، وَالتَّسْمِيَةُ بِهِ تُسَوِّغُ تَثْنِيَتَهُ وَجَمْعَهُ ، فَيُقَالُ : "أَنْحَاءٌ" فِي جَمْعِ ٱلْقِلَّةِ ، وَ " نُحِيٌّ " ، وَ " نُحُوٌّ " فِي ٱلْكَثْرَةِ (٢) ، وَقِيلَ : إِنَّ إِنْقِلَابَ وَاوِهِ يَمْنَعُ مِنْ تَحْرِيكِ عَيْنِهِ مَعَ كَوْنِهَا حَلْقِيَّةً (٣) ، وَقِيلَ : تَحْرِيكُ حَرْفِ ٱلْحَلْقِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ بَلْ سَمَاعٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُسْمَعِ التَّحْرِيكُ فِي " كَعْبٍ " اسْمِ ٱلْقَبِيلَةِ مَعَ كَوْنِ عَيْنِهِ حَلْقِيَّةً ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ الصِّنَاعِي : النَّحْوُ صِنَاعَةٌ عِلْمِيَّةٌ يُبْحَثُ فِيهَا عَنْ أَحْوَالِ ٱلْكَلِمِ مُفْرَدَةً وَمُرَكَّبَةً ، لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ ٱلْكَلَامِ ٱلْعَرَبِيِّ وَفَهْمِهِ وَالتَّكَلُّمِ بِمِثْلِهِ .

قَوْلُهُ : " عِدَّتُهَا أَلْفٌ خَلَتْ " لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، إِنَّمَا عِدَّتُهَا أَلْفَانِ (٤) ؛ لِأَنَّ الَّذِي جَعَلَهُ مِصْرَاعاً مِنْ بَيْتٍ يَجْعَلُهُ العَرُوضِيُّونَ بَيْتاً بِرَأْسِهِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي ٱلْمَشْطُورِ مِنَ الرَّجَزِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ شَطْرُهُ (بَقِيَ ٱلآخَرُ) (٥) بَيْتاً وَهُوَ فِي ٱلْأَصْلِ نِصْفُ بَيْتٍ ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَلْفَ مُزْدَوَجٍ أَوْ أَلْفَ مُمَاثِلٍ

---

(١) في (ف) " وهو من المصادر مصدر " .

(٢) ينظر الخصائص ٣٤/١ ، واللسان فى (نحا) .

(٣) لأنهم لو حركوا الحاء فى " النحو " لأدى ذلك إلى قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتنب تحريكها لذلك .

انظر (شرح المقدمة المحتسبة ٨٩/١) .

(٤) قال ابن الخباز لوحة ٣ " قال لي بعض من عد هذه القصيدة إنَّ الخطبة وأربعة أبيات من أخرها ليست من الألف " .

(٥) فى (ف) " بقى الشطر الآخر " .

لِلتَّصْرِيعِ[1] ؛ لأَنَّ التَّصرِيعَ يَكُونُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ .

قَوْلُهُ " خَلَتْ مِنْ حَشْوٍ " يُرِيدُ أَنَّهَا [2] لَيْسَ فِيهَا كَلِمَةٌ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ، بَلْ لِزِيَادَةِ قَيْدٍ أَوْ لِتَقْيِيدِ مُهْمَلٍ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ إِفَادَةِ مَعْنىً [3] ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ .

لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ حِفْظَ النَّظْـمِ وَفْقُ الذَّكِيِّ وَالْبَعِيـدِ الْفَهْمِ

اللَّامُ فِي " لِعِلْمِهِمْ " يَتَعَلَّقُ بِـ " اقْتَضَوا " ، وَالْمُرَادُ بِالنَّظْمِ هُنَا الشِّعْرُ ، وَالنَّظْمُ بِمَعْنَى الْمَنْظُومِ ، كَقَوْلِهِمْ : " نَسْجُ الْيَمَنِ " بِمَعْنَى الْمَنْسُوجِ وَ " صَيْدُ الْبَحْرِ " أَيْ مَصِيدُهُ ، وَنَظْمُ الشِّعْرِ : اتِّسَاقُهُ وَحُسْنُ تَأَلُّقِهِ [4] . وَإِنَّمَا كَانَ النَّظْمُ وَفْقاً لاعْتِدَالِ أَوْزَانِهِ فِي تَأْلِيفِهِ ، وَالطَّبْعُ يَمِيلُ / إِلَى طَرَفِ الاعْتِدَالِ طَبْعاً لاَ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلاَّ بِقَاسِرٍ [5] ؛ ٤ـ ب لأَنَّهُ كَمَالُ اللَّذَّةِ وَالْخُرُوجُ عَنْهُ أَلَمٌ وَمَشَقَّةٌ (وَبِحَسَبِ تَزَايُدِ الْخُرُوجِ عَنْهُ يَكُونُ تَزَايُدُ الأَلَمِ) [6] وَبِحَسَبِ الْقُرْبِ مِنْهُ تَتَضَاعَفُ اللَّذَّةُ .

---

(١) قال ابن القوّاس فى شرحه ٥ أ " قوله : " عدتها ألفٌ " فيه نظر .. "
ثم ذكر التعليل الّذي ذكره المؤلف هنا ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤ ب : " وفى البيت نظر من وجهين :
الأول أن هذا الكتاب من بحرين وهما الرجز والسريع والأرجوزة هى ما كانت من الرجز فقط والثاني : أن علماء العروض : اتفقوا على أن المشطور بيت تام ، وعلى ذلك فيكون عدتها ألفين . وأجاب النيلى عن الثانى باحتمال أن يكون المراد ألفاً مزدوجاً ، أو ألفاً مماثلاً للتصريع ، وهو بعيد عن مقتضى اللفظ متعسّف " .

(٢) فى الأصل " أنه " .

(٣) أما صاحب الشرح المجهول فقد ذكر فى لوحة ٥ " أن فى الكتاب زيادات كثيرة لا لتقييد مطلق ولا لغيره من الفوائد " .

(٤) هكذا فى النسختين والمراد " تأليفه " .

(٥) أى بكره ، يقال : قسره على الأمر : أكرهه عليه وقهره .

(٦) فى الأصل مكرر .

قَوْلُه " وَفْقُ الذَّكِيِّ وَالْبَعِيدِ الْفَهِمِ " : أيْ : مُلاَئِمٌ لِلطَّبِيعَتَيْنِ ، وَالْمُوافَقَةُ : " الْمُلاَءَمَةُ ، وَالمُلاَءَمةُ [1] هِي : الْتِئَامُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ وَالْتِحَامُهُ ، وَمِنْهُ " الْتَأَمَ الْجُرْحُ " . إِذَا الْتَحَمَ ، وَ" الذَّكِيُّ " فَعِيلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : " ذَكِيَ الرَّجُلُ يَذْكَى ذَكَاءً " [2] وَهُوَ حِدَّةُ الْفُؤَادِ (وَتَوَقُّدُهُ ، فَهُوَ) [3] مَأْخُوذٌ مِنَ ذَكَاءِ [4] النَّارِ وَهُوَ اتِّقَادُهَا وَاشْتِعَالُهَا ، وَلاَمُهُ وَاوٌ .

وَ " الْبَعِيدُ الْفَهْمِ " : الْبَطِيءُ الْفَهْمِ ، وَهُوَ الْبَلِيدُ فَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْبَلْدَةِ ، وَهِيَ الأَرْضُ لِسُكُونِهَا وَعَدَمِ حَرَكَتِهَا فَكَذَلِكَ ذِهْنُ الْبَلِيدِ سَاكِنٌ غَيْرُ جَوَّالٍ وَلاَ مُتَحَرِّكٍ لإِدْرَاكِ الْمَعَانِي بِسُرْعَةٍ .

لاَ سِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ ... إِذَا بُنِي عَلَى أزيواجٍ مُوجَزِ

أَوْمَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ ... مُزْدَوِجَ الشَّطُورِ كَالتَّصْرِيعِ

" الْمَشْطُورُ " : الَّذِي قَدْ ذَهَبَ شَطْرُهُ أيْ : نِصْفُهُ ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ عَلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ فَلَمَّا ذَهَبَ شَطْرُهُ بَقِيَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَجْزَاءٍ ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَشْطُوراً ، وَكُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ شَطْرُهُ فَهُوَ [مُنْتَصِفٌ] [5] وَكُلُّ شَيءٍ ذَهَبَ نِصْفُهُ فَهُوَ مَشْطُورٌ ، وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ الْعَرُوضُ الثَّالِثَةُ مِنْ أَعَارِيضِ الرَّجَزِ ، وَبَيْتُهُ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر تهذيب اللغة في (ذكى) ، والمقصور والممدود لنفطويه ٣٣ ، والممدود والمقصور للوشاء ٥٠ .

(٣) مسقط من (ف) .

(٤٥) المد هنا رواية الزمخشري في أساس البلاغة " ذكى " ، وقيل : ذكا النار مقصور كما في اللسان " ذكى " والممدود والمقصور للوشاء ٥٠ .

(٥) في كلتا النسختين " متصف " ، والصواب ما أثبته .

" مَا َهاجَ أَحْزَانـًا وَشَجْواً قَدْ شَجَا " (١)

وَعَدَدُ حُروفِهِ أَحَدُ وَعِشْـرُونَ حَرْفاً وَهِـيَ : "مستَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ " ثلاثَ مَرَّاتٍ ، وَلاَ شَطْرَ لَهُ ولاَ عَرُوضَ لَهُ فَلَمَّا عَدِمَ (٢) الْعَرُوضَ صَارَتِ الْعِنَايَةُ وَالْقَصْدُ الضَّرْبَ (٣) فاكْتَفَوا بِهِ كَمَا اكْتَفوا بِالْمَفْعُولِ عِنْدَ عَدَمِ الفَاعِلِ .

وَيَجُوزُ فِي " مَشْطُورِ " الْجَرُّ عَلى أَنْ " تَجْعَلَ " مَا " زَائِدَةً وَتَجُرُّه بِإضَافَةِ " سِيٍّ " إِلَيْهِ ، وَالسِّيُّ : الْمِثْلُ ، وَلَمْ يَتعَرَّف (٤) " السِّيُّ " (٥) بِالإضَافَةِ كَمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ " مِثْلُ " ؛ لأَنَّهُ مُرادفٌ لَهُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا جَعَلْتَ " مَا " مَوْصُولَةً أَيْ : لاَ سِيَّ (٦) الَّذِي هُوَ مَشْطُورٌ ، "(فَيَكُونُ خَبَراً لِمُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ) " (٧) ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِفِعْلٍ دلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ " لا سِيَّمَا " كَأَنَّهُ قَالَ : أَخُصُّ مَشْطُورَ بَحْرِ الرَّجَزِ .

---

(١) البيت للعجاج كما فى ديوانه ٣٤٨ ، والقوافى للمبرد ١١ ؛ والعقد الفريد ٥/ ٤٨٦ ، والكافى فى العروض والقوافى للتبريزى ٧٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٩٣ ، والخزانة ١/ ٨٠ هارون .

(٢) فى الأصل " علم " وصححت فى الهامش ب " عدم " وفى (ف) غير مصححة .

(٣) ينظر : الكافى فى العروض والقوافى ٧٩ ، وفيه " والعروض هى الضرب " .

(٤) فى (ف) " شئ " تصحيف .

(٥) فى الأصل " المنفى " ومثله فى شرح ابن القواس ٥ ب ، والمثبت من (ف) .

(٦) فى الأصل " لا سيَّما " تحريف .

(٧) فى الأصل " فيكون خبر المبتدإ محذوفاً ، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٥٩٧ .

قَوْلُهُ : " أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ " (يُرِيدُ أَوْ مَا يُشَابِهُ) (١) مَشْطُورَ الرَّجَزِ مِنَ مَشْطُورِ السَّرِيعِ ، وَهِيَ أَيْضاً الْعَرُوضُ الثَّالِثَةُ مِنَ السَّرِيعِ ، وَهُوَ الْمَشْطُورُ مِنْهُ ، وَضَرْبُهُ وَعَرُوضُهُ أَيْضاً وَاحِد كَمَا(٢) ذَكَرْنَا فِي مَشْطُورِ الرَّجَزِ ، وَأَصْلُهُ عَلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ فَذَهَبَ شَطْرُهُ وهُوَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ فَبَقِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ " مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتْ " ، فَكَرِهُوا الْوَقْفَ عَلَى " التَّاءِ " لِحَرَكَتِهَا ، وَالْقَوَافِي جَوَامِدُ لِلاسْتِرَاحَةِ فَأَبْدَلُوا مِنَ " التَّاءِ " نُوناً بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا فَصَارَ " مَفْعُولَانْ " (٣) ، وَبَيْتُهُ :

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ الْعُوجْ (٤)

وَمِثْلُهُ :

" جَرَتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ " (٥)

وَمِثْلُهُ :

---

(١) فى الأصل " أى ما يشابهه " تحريف .

(٢) فى الأصل " لما " .

(٣) ينظر العقد الفريد ٤٦٧/٥ ، ٤٨٩ ، والكافى فى العروض والقوافى ٩٥ – ١٨ .

(٤) الرجز لبعض السعديين كما فى اللسان (سمهج ، سهج ، عوج " ، ويروى " بين ذاتي العوج " ، و " بين ذات العوج " ، وهو فى القلب والإبدال لابن السكيت ٣٨ ضمن " الكنز اللغوى " ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٤/١ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٧٠/١ ، والهمع ٤٥/١ ، والدرر اللوامع ١٩/١ ، و" دارات العوج " كأنها موضع ولم يذكره ياقوت وإنَّما قال فى معجم البلدان ٤٢٩/٢ : " دارة عويج : تصغير عوج أو عاج ، وكله معروف " ، وقال في المشترك وضعاً والمفترق صقعاً ١٧٣ ، " دار عويج بلفظ التصغير " ولم يحدد مكانها .

(٥) الرجز لبعض السعديين كما فى القلب والإبدال ٣٨ ، وأمالى القالى ١٦٥/٢ ، والدرر اللوامع ١٩/١ ، وهو في أسرار العربية ٢٥٥ ، والمحاجاة النحوية ١٣٣ ، وابن الشجرى ٢٥٤/٢ ، والريح السيهوج : الشديدة .

يَنْضَحْنَ فِي حَافَاتِهِ بِالأَبْوَالْ " (١)

وَمِثْلُهُ :

فِي مَنْهَلٍ قَدْ جِئْتُهُ طَامٍ خَالْ " (٢)

وَلِمَشْطُورِ السَّرِيعِ نَوْعٌ آخَرُ ، ضَرْبُهُ " مَفْعُولُنْ " ، وَيُسَمَّى الْمَكْسُوفُ (٣) وَتَفْسِيرُ هَذَا اللَّقَبِ أَنَّ أَصْلَهُ " مَفْعُولاتُ " فَكَسَفُوا " التَّاءَ " عَنْهُ بِإِذْهَابِهَا فَبَقِي " مَفْعُولاً " فَأَبْدَلُوا مِنَ الأَلِفِ نُوناً فَصَارَ " مَفْعُولُنْ " ، وَبَيْتُهُ :

" سِيرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ لاَ تَرْتَدُّوا " (٤)

وَتَقْطِيعُهُ : " مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ " ، وَمِثْلُهُ :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي بِالْقَاعِ (٥)

وَالْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ مَشْطُورَ / السَّرِيعِ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ ، وَمَعْنَى ٥ - أ " التَّصْرِيعِ " أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الرَّوِيِّ مِنْ نِصْفِ الْبَيْتِ الأَوَّلِ كَحَرْفِ الرَّوِيِّ مِنْ نِصْفِ الثَّانِي كَمَا يَفْعَلُونَ فِي أَوَائِلِ الْقَصَائِدِ .

---

(١) رجز قبله :

يا صاح ما هاجك من ربع خال .

عزاه ابن سيده فى المحكم ٩٣/٣ إلى العجاج ، وكذا فى اللسان (جلد) وليس فى ديوانه ، وهو فى العروض والقوافي ٩٨ ، والعقد الفريد ٤٨٩/٥ ، والمعيار فى أوزان الأشعار لأبى بكر الشنتريني ٦٤ غير منسوب .

(٢) لم أعثر عل قائل هذا الرجز ، وقد جاء في ابن يعيش ٣٤/٩ برواية :

" ومنهل وردته طام خال "

المنهل : المورد . طام : كثير الماء خال : ليس عليه أحد

(٣) قال فى العقد الفريد ٤٦٧/٥ . : " المكسوف " ما ذهب سابعة المتحرك " . وانظر : الكافى فى العروض والقوافى ٩٩ .

(٤) لم أعثر على قائله ولا تكملته .

(٥) لم أعثر على قائله ولا تكملته .

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَاسِدٍ .. أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِدِ

" غَـيْـرَ آمِنٍ " حَـالٌ مِنَ " التَّـاءِ " فِي " قُلْتُ " ، وَالأَمْنُ : هُوَ الطُّمَـأنِينَةُ وَالسُّكُونُ إِلَى الشَّيْءِ ، وَالْخَوْفُ ضِدُّهُ ، وَغَيْرُ الآمِنِ : هُـوَ الْخَـائِفُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَقُلْتُ (١) خَـائِـفـاً ، وَ " الْحَـاسِـدُ " : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَـةِ الْـمَـحْسُـودِ وَانْـتِـقَالَهَا إِلَيْهِ . وَقِيـلَ : الْحَاسِدُ : هُـوَ الَّذِي يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةِ الْمَحْسُودِ (وَإِنْ لَمْ تَصِلْ إِلَـيْـهِ) (٢)

يُقَالُ : حَسَدَ يَحْسُدُ حُسُوداً ، وَبَعْضُهُمْ (٣) يَقُولُ : " يَحْسِدُ " بِكَسْرِ السِّينِ وَمَصْدَرُهُ " حَسَداً " بِالتَّحْرِيكِ وَ " حَسَـادَةً " .

وَيُقَالُ : حَسَدَهُ عَلَى كَذَا ، (وَحَسَدَهُ كَذَا) (٤) بِمَعْنًى .

وَ " الْغَـابِطُ " : هُـوَ الَّذِي يَتَمَنَّى مِـثْـلَ حَالِ الْـمَـغْبُوطِ مِنْ غَيْـرِ أَنْ يُرِيدَ زَوَالَهَا عَـنْـهُ ، يُقَالُ : غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغْبِطُهُ غَبْطًا وَغِبْطَةً (٥) .

---

(١) (ف) " قلت " .

(٢) زاد في (ف) وانتقالها إليه " وهو تكرار مع ما قبله .

(٣) رواها الأخفش عن بعض العرب كما في الصحاح " حسد " .

(٤) في الأصل " وحسده على كذا " وهو سهو صوابه من (ف) ، وانظر الصحاح " حسد " .

(٥) وليس هذا بحسد .

ينظر الصحاح ومختار الصحاح في " غبط " .

وَ لَيْسَ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ تَدَاخُلٌ كَمَا ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ (١) ؛ لأَنَّ الحاسِدَ قَدْ يَخْلُو مِنَ الجَهْلِ ، وَالْجَاهِلُ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْحَسَدِ ، وَ الْعَالِمُ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْحَسَدِ .

وَ " الْمُعَانِدُ " : هُوَ الْمُخَالِفُ الَّذِي يَرُدُّ الْحَقَّ وَهُوَ يَعْرِفُهُ ، يُقَالُ : عَنَدَ يَعْنِدُ عُنُوداً ، فَهُوَ عَانِدٌ وَعَنِيدٌ ، وَالْجَمْعُ " عُنُدٌ " - بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - ، وَ " عُنَّدٌ " بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ . (٢) .

بِاللهِ رَبِّي فِي الأُمُورِ أَعْتَصِمْ .. الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلامِ وَالْكَلِمْ

" الْبَاءُ " فِي " بِاللهِ " (٣) يَتَعَلَّقُ بِـ " أَعْتَصِمْ " ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (٤) نَصْبٌ ؛ لأَنَّهَا مَحْكِيَّةٌ بِالْقَوْلِ ، وَ " رَبِّي " يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لاسْمِ اللهِ ، وَبَدَلاً مِنْهُ ، وَيَقْبُحُ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ إِذْ لاَ مُشَارِكَ لَهُ فِي هَذَا الاسْمِ

---

(١) هذا رد منه على ابن الخباز الذى يقول فى شرحه ١/٦٥ الترديد ههنا بأو غير مستقيم ، لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند ، ولو قال : " من جاهل " فبين الحاسد به لكان جيداً ، وذكر ذلك صاحب الشرح المجهول فى شرحه لوحة ٥ فقال : " وابن الخباز جعل هذا الترديد بين أقسام متداخلة وحكم بأن الصحيح أن يقال : " فقلت غير آمن لحاسد من جاهل أو عالم معاند ، وقال النيلي : ليس في الأقسامِ تداخُلٌ ، " لأن الحاسد قد يخلو من الجهل ، والجاهل قد يخلو من الحسد ، والعالم قد يخلو من الحسد " ، وأقول : هذا لا يقتضى التباين بين الأقسام لكن الجواب الصحيح عن ذلك هو أن الترديد لم يقع إلاّ بين الحاسد والجاهل والعالم المعاند ، والتباين بين هذه الأقسام ظاهر ، إذ الحاسد قد يكون عالما غير معاند فيكون غير الجاهل والعالم المعاند ، وعلى هذا فلا حاجَةَ إلى التقدر الذى ذكره - [أي ابْنُ الخَبَّازِ] - ، لأنَّ الكلام سديدٌ تام بدونه » .

(٢) ينظر الصحاح (عند) .

(٣) فى (ف) " الله " تحريف .

(٤) " الفعلية " سقط من (ف) .

(حَتَّى يَتَبَيَّنَ بِاسْمٍ آخَرَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً ﴾ [١] أَيْ : هَلْ تَعْلَمُ أَحَداً يُشَارِكُهُ فِي هَذَا الاسْمِ) " [٢] الشَّرِيفِ ؟

وَ " الأُمُورُ " جَمْعُ أَمرٍ ، : وَهُوَ الشَّأْنُ ، وَ " أَعْتَصِمُ " : أَمْتَنِعُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ السَّيْرُ الَّذِي تُربَطُ بِهِ الْقِرْبَةُ عِصَاماً [٣] ؛ لأَنَّهُ يُمْنَعُ مَا فِيهَا أَنْ يَخْرُجَ عَنْهَا وَ يَحْفَظُهُ [٤] .

وَأَمَّا بَيَانُ الْكَلاَمِ وَالْكَلِمِ فَيُذْكَرُ فِيمَا بَعْدُ .

وَ " الْحَدُّ " : قَوْلٌ وَجِيزٌ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِيَّاتِ الشَّيْءِ ، وَ قِيلَ : الْحَدُّ هُوَ الشَّامِلُ الْمَانِعُ ، يَمْنَعُ مَا دَخَلَ فِيهِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ [٥] .

---

(١) سورة مريم ٦٥ .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) انظر أساس البلاغة (عصم) .

(٤) فى (ف) " يحفظها " .

(٥) مثال ذلك " الإنسان حيوان ناطق " فلا يدخل الصاهل ولا الناهق
وللحدِّ شرطانِ ..
أحدهما : الاطِّراد ، وهو أنَّه كلما وجد وجد المحدود .
والثانى : الانعكاس ، وهو أنه كلمَّا انتفى ، انتفى .
راجع: إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٧ ، وشرح اللمحة البدرية ١/٢٠٢ .

[الكـــلام وما يتألف منـــه]

اَلْلفظُ إِنْ يُفِـدْ هُوَ الْكَلَامُ نَحْوُ : مَضَى الْقَوْمُ وَهُمْ كِرَامُ

قَوْلُهُ : " اللَّفْظُ " احتَرَزَ بِهِ عَنِ الإِشَارَةِ ، وَالْكِتَابَةِ ، وَعَنْ كَلَامِ النَّفْسِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ [1] ، ثُمَّ نَقُولُ : اللَّفْظُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا أَوْ لَيْسَ (بِمُرَكَّب)[2] ، وَالثَّانِي : الْكَلِمَةُ، وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرَكَّباً مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَوْأَكْثَرَ، وَالثَّانِي الْكَلِمُ ، وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُفِيداً، وَهُوَ الْكَلَامُ ، وَإِلاَّ فَهُوَ الْقَوْلُ .

قَوْلُهُ : " يُفِدْ " يُرِيدُ بِهِ الْفَائِدَةَ التَّامَّةَ إِذْ لَوْ أَرَادَ مُطْلَقَ الْفَائِدَةِ لانْدَرَجَتِ الْكَلِمَةُ الْمُفْرَدَةُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّهَا تُفِيدُ فَهْمَ مَعْنَاهَا الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ الْفَائِدَةَ التَّامَّةَ الَّتِي يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا ، وَتِلْكَ الْفَائِدَةُ لاَ تَحْصُلُ إِلاَّ بِتَرْكِيبٍ ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الإِفَادَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ ، إِمَّا لِتَضَمُّنِ الإِفَادَةِ[3] التَّرْكِيبَ ، وَإِمَّا/لِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " تَأْلِيفُهُ مِنْ / كَلِمٍ " [4] . ٥ – ب

قَوْلُهُ : " هُوَ الْكَلاَمُ " أَرَادَ (بِهِ) [5] " فَهُوَ الكَلامُ " فَحَذَفَ الْفَاءَ الَّتِي هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لِضَرُورَةِ النَّظْمِ .

وَأَمَّا اشْتِقَاقُ الْكَلاَمِ فَهُوَ مِنَ " الْكَلْمِ " الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ ، لأَنَّ الْجُرْحَ يُؤَثِّر فِي بَدَنِ الْمَجْرُوحِ وَكَذَلِكَ الْكَلامُ إِنْ كَانَ حَسَنًا أَثَّرَ فِي

---

(١) فاللفظ – إذًا – : هو الصوت المعتمد على المقطع ، وهو قسمان مهمل ، ومستعمل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " إفادة " .

(٤) سيأتي هذا قريباً إنْ شاءَ اللَّهُ .

(٥) سقط من (ف) .

نَفْسِ السَّامِعِ سُرُوراً، وَإِنْ كَانَ قَبِيحاً أَثَّرَ فِي نَفْسِهِ هَمّاً وَانْقِبَاضًا ، فَقَدْ وَافَقَ " الْكَلاَمُ " الْمُرَكَّبُ مِنَ اللَّفْظِ " الْكَلْمَ " الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَمَّا اللَّفْظُ فَلأَنَّ الْكَافَ وَاللاَّمَ وَالْمِيمَ – الَّتِي هِيَ حُرُوفُ " الْكَلْمِ " الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ [١] – مَوْجُودَةٌ فِي "الْكَلاَمِ " وَكَذلِكَ مَعْنَاهُ وَهُوَ التَّأْثِيرُ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الاشْتِقَاقِ[٢] وَقَالَ قَوْمٌ : [٣] الْكَلاَمُ مَصْدَرٌ بِدَلِيلِ عَمَلِهِ عَمَلَ الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ : " كَلاَمُكَ زَيْداً حَسَنٌ " ، فَنَصَبُوا " زَيْدًا " بِالْكَلاَمِ كَمَا نَصَبُوهُ بِالتَّكْلِيمِ فِي قَوْلِكَ : "تَكْلِيمُكَ [٤] زَيْداً حَسَنٌ " ، وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ مُسَمَّاهُ ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَصْدَراً (لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً لِكَلَّمْتُ أَوْ لِتَكَلَّمْتُ) [٥] ، وَالأَوَّلُ مَصْدَرُهُ " التَّكْلِيمُ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾[٦] ، وَالثَّانِي مَصْدَرُهُ " التَّكَلُّمُ " ، نَحْوُ " تَكَلَّمْتُ تَكَلُّماً " ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً لِكَلَّمْتُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ ؛ لأَنَّ فِيهِ الأَلِفَ وَهِيَ زَائِدَةٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ " الْكَلاَمُ " اسْمًا لِلتَّكْلِيمِ كَمَا أَنَّ (السَّلاَمَ)[٧] اسْمٌ لِلتَّسْلِيمِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لأَنَّ " الْكَلاَمَ " فِي اصْطِلاَحِ النُّحَاةِ مُسَمَّاهُ الْجُمَلُ الْمُفِيدَةُ ، فَلَوْ قِيلَ : بِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ لَزِمَ الاشْتِرَاكُ ، وَهُوَ خِلاَفُ الأَصْلِ .

(١) بعده في الأصل " في اللفظ والمعنى أمَّا اللَّفْظُ فلأنَّ الكاف " وهو تكرار مع ما قبله .

(٢) انظر : الخصائص ١/١٣ ، ٢٥ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١/٢٠ فما بعدها .

(٤) في (ف) " تكلمك " .

(٥) في (ف) " لكان إمّا لكلّمت أو تكلّمت " وهو اختصار لما بين القوسين .

(٦) سورة النساء ١٦٤ .

(٧) في الأصل " سلاماً " .

وَٱلْحَقُّ ـ عِنْدِي ـ أَنَّ " ٱلْكَلاَمَ " اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ ٱلْمُفِيدَةِ ، وَإِنَّمَا عَمِلَ بِمَا فِيهِ مِنْ حُرُوفِ ٱلْمَصْدَرِ الَّتِي هِيَ مَادَّةُ ٱلْفِعْلِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ ٱلْجُزْءُ ٱلأَوَّلُ مِنَ ٱلْجُمْلَةِ اسْماً فَهِيَ ٱلْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ (كَقَوْلِهِ) (١) : " وَهُمْ كِرَامٌ " ، وَإِنْ كَانَ فِعْلاً فَهِيَ ٱلْجُمْلَةُ ٱلْفِعْلِيَّةُ كَقَوْلِهِ : " مَضَى ٱلْقَوْمُ " ، وَكَانَ ٱلْوَاجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِتَعْرِيفِ " ٱلْكَلِمَةِ " قَبْلَ تَعْرِيفِ " ٱلْكَلاَمِ " ؛ لأَنَّ ٱلْمُرَكَّبَ لاَ يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُ إِلاَّ بَعْدَ تَعْرِيفِ مُفْرَدَاتِهِ ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِٱلْمُرَكَّبِ الَّذِي هُوَ " ٱلْكَلاَمُ " لِشَرَفِهِ (٢) ، لأَنَّ ٱلْمُرَكَّبَ أَفْضَلُ وَأَشْرَفُ مِنَ ٱلْمُفْرَدِ إِذْ (٣) كَانَ ٱلْمُرَكَّبُ يُفِيدُ جَمِيعَ مَا يُفِيدُهُ أَفْرَادُهُ وَزِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ ، وَلأَنَّ ٱلْمُرَكَّبَ هُوَ ٱلْغَرَضُ مِنْ وَضْعِ (٤) ٱلْمُفْرَدَاتِ .

تَـأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدُهَا   كَلِمَةٌ أَقْسَامُهَا أَحَدُهَا

التَّأْلِيفُ أَخَصُّ مِنَ التَّرْكِيبِ ؛ لأَنَّهُ تَرْكِيبٌ ذُو نِسْبَةٍ وَهُوَ بِمَعْنَى ٱلأُلْفَةِ وَهِيَ ٱلْمُلاَءَمَةُ (٥) بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ " تَأْلِيفُهُ " وَلَمْ يَقُلْ تَرْكِيبُهُ ، وَ" ٱلْهَاءُ " ضَمِيرُ " ٱلْكَلاَمِ " .

قَوْلُهُ : " مِنْ كَلِمٍ " ٱلْكَلِمُ أَعَمُّ مِنَ ٱلْكَلاَمِ مِنْ وَجْهٍ ، لأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى ٱلْمُفِيدِ وَغَيْرِهِ مِنَ ٱلْمُرَكَّبِ مِنْ (ثَلاَثَةِ أَلْفَاظٍ) (٦) ، وَلِذَلِكَ أَدْخَلَ عَلَيْهِ لَفْظَةَ

---

(١) في الأصل " كقولهم " تحريف .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) في (ف) " إذا " .

(٤) في (ف) " جمع " .
وقد عيب على ابن معط سلوكه هذا النَّهْجَ ، لنظر شرح اللمحة البدريّة لابْنِ هشام ١/٢٠٠ .

(٥) قوله " الملاءمة " في الأصل غير واضح .

(٦) فى الأصل غير واضح .

" مِنْ " ، لأَنَّ " مِن " الَّتِي لِلْبَيَانِ تَدْخُلُ على (الأَعَمِّ ، يُرِيدُ أَنَّ) تَأْلِيفَ ٱلْكَلَامِ مِنْ بَعْضِ ٱلْكَلِمِ الثَّلَاثِ ؛ لأَنَّ ٱلحَرْفَ يَتِمُّ ٱلْكَلَامُ بِدُونِهِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَالفِعْلُ يَتِمُّ ٱلْكَلَامُ بِدُونِهِ بِحُصُولِ ٱلفَائِدَةِ (١) مِنْ إِسْنَادِ الاسْمِ إِلَى مِثْلِهِ وَلَا يَكُونُ ٱلفِعْلُ (عَلَى هَذَا) (٢) جُزْءَ الكَلَامِ ، قُلْتُ: ٱلفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ ٱلْكَلَامَ الَّذِي فِيهِ فِعْلٌ جُزْؤُهُ ٱلْفِعلُ ، وَٱلْكَلَامُ الَّذِي فِيهِ حَرْفٌ / لَيْسَ جُزْؤُهُ ٱلْحَرْفَ . ٦ - أ

وَٱلْكَلِمُ : جَمْعٌ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ (٣) .

فَٱلْوَاحِدُ " ٱلْكَلِمَةُ " وَهِيَ (٤) اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنًى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ قُيُودٍ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنْ يُقَيِّدَ بِٱلْجِنْسِ ، وَثَلَاثَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ .

ٱلقَيْدُ الأَوَّلُ : " اللَّفْظَةُ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الإِشَارَةِ ، وَٱلْكِتَابَةِ .

ٱلْقَيْدُ الثَّانِي : " الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنًى " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ ٱلْمُهْمَلِ (٥) ، وَٱلْمُهْمَلُ هُوَ اسْمٌ ، وَلَا مُسَمًّى لَهُ كَقَوْلِهِمْ : " ٱلعَنْقَاءُ ، وَٱلْغُولُ " قَالُوا : إِنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَا مُسَمًّى لَهُمَا (٦) .

ٱلْقَيْدُ الثَّالِثُ : " مَعْنًى مُفْرَدٌ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ ٱلْكَلَامِ ٱلْمَنْطُوقِ بِأَحَدِ

---

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) في (ف) " على ذلك " .

(٣) قال ابن القواس في شرحه لوحة ٧ " أما الكلم فاسم جنس يفرق بينه وبين واحدها بالتاء ، وليس بجمع على الأصح إلا أنَّه لا يجوز إطلاقه على النوع الواحد لكونه لفظاً موضوعاً لآحاد بخلاف "الكلمة " .

(٤) في (ف) " هي " .

(٥) في (ف) " المهملة .

(٦) وقيل : المهمل : هو الَّذي لم يوضع لمعنىً كديز مقلوب " زيد " .

جُزْأَيْهِ ، نَحْو " قُمْ ، وَاذْهَبْ " ، فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْمَسْمُوعِ ، وَهُوَ كَلامٌ ؛ لأَنَّ فَاعِلَهُ مَنْوِيٌّ فِيهِ ، أَوْ نَقُولُ : فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمُعَرَّفِ بِاللامِ كَالرجُلِ ؛ فَإِنَّ اللامَ تُفِيدُ التَّعْرِيفَ وَرَجُلٌ يُفِيدُ الذَّاتَ فَهُوَ مُرَكَّبٌ .

الْقَيْدُ الرابِعُ : " بِالْوَضْعِ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَنْقُولِ كَتَأَبَّطَ شَرّاً فَهُوَ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنىً مُفْرَدٍ بِالنَّقْلِ لا بِالْوَضْعِ الأَوَّلِ ، هَذَا إِذَا عَلَّقْتَ (الْبَاءَ) مِنْ قَوْلِكَ : " بِالْوَضْعِ " بِمُفْرَدٍ ، أَمَّا إِذَا عَلَّقْتَهُ بِالدَّالَّةِ (١) أَيْ : الدَّالَّةِ بِالْوَضْعِ عَلَى مَعْنىً مُفْرَدٍ فَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ " أَحّ " ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً مُفْردٍ وَهُوَ أَلَمُ الصَّدْرِ (٢) ، وَلَيْسَتْ كَلِمَةً ؛ لأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَضَعْهَا ، إِذِ الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ (٣) تَخْصِيصُ اللَّفْظِ بِمُسَمَّاهُ ، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ تُطْلَقُ الْكَلِمَةُ عَلَى الْقَصِيدَةِ ، وَالْخُطْبَةِ ، قِيلَ : ذَلِكَ مَجَازٌ مِنْ قَبِيلِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ ، وَإِذَا (٤) أَمْكَنَ جَعْلُهُ مَجَازاً كَانَ أَوْلَى مِن الاشْتِرَاكِ .

فَإِنْ قِيلَ : لابُدَّ فِي الْمَجَازِ مِنْ مُلاحَظَةِ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ ، قُلْتُ : هُوَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْخُطْبَةَ وَالْقَصِيدَةَ بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِهَا تُفِيدُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ إِلَيْهِ

---

(١) في الأصل " بالدلالة " تحريف .

(٢) قال ابن يعيش ١/١٩ : " إنَّ من الألفاظ ما قد تكون دلالته على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم : " أخ " فإنه يفهم منه استغراقه في النوم ، وكذلك قوله عند السعال : " أح أح " فإنه يفهم منه أذى الصدر ، فهذه ألفاظ لأنَّها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح " .

(٣) في الأصل " من الوضع "

(٤) في (ف) " إذا " بدون واو العطف .

الشَّاعِرُ وَالخَاطِبُ (١) كَمَا أَنَّ الْكَلِمَةَ مَجْمُوعُ أَجْزَائِهَا يُفِيدُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَهُ الْوَاضِعُ ، فَاعْرِفْهُ !

وَالْكَلِمَةُ جِنْسٌ بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُصَدَّرُ فِي حَدٍّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، وَالْمَبْدُوءُ بِهِ فِي الْحَدِّ هُوَ " الْجِنْسُ " ، وَالْمُعَقَّبُ بِهِ بَعْدَ الْجِنْس هُوَ " الْفَصْلُ " ، وَالْمُرَكَّبُ مِنَ "الْجِنْسِ " ، وَالْفَصْلِ " هُوَ " النَّوْعُ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَقْسَامُهَا " أَيْ : أَنْوَاعُهَا .

قَوْلُهُ : " أَحَدُهَا " : أَيْ : أَعْرَفُ حَقَائِقِهَا ، إِشْكَالٌ عَلَى قَوْلِهِمْ : " الْكَلِمَةُ جِنْسٌ " وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ بِالاتِّفَاقِ ، فَلَو كَانَتْ جِنْساً لاَ نْدَرَجَ تَحْتَهَا الاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ ، فَيَكُونُ الشَّيْءُ جِنْساً لِنَفْسِهِ أَوْ يَكُونُ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ نَوْعَيْنِ لِلاسْمِ ضَرُورَةَ أَنَّ الْكَلِمَةَ اسْمٌ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ يَصْدُقُ عَلَى النَّوْعِ فَيَجِبُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعلِ وَالْحَرْفِ أَنَّهُ اسْمٌ .

جَوابُهُ : أَنَّ الْمُتَنَوِّعَ (٢) مَعْنَى الْكَلِمَةِ لاَ لَفْظُهَا ، فَافْهَمْهُ .

---

(١) يريد الخطيب .

(٢) (ف) " المتبوع " تحريف .

[أقسام الكلمة]

وَهْيَ ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ   الاسْمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ

" هِيَ " : ضَمِيرُ الأَقْسَامِ ، وَحَذَفَ " التَّاءِ " مِنْ " ثَلَاثٍ " لِتَأْنِيثِ الْمَعْدُودِ مَعْنًى ؛ لأَنَّ كُلَّ قِسْمٍ مِنَ أَقْسَامِ الكَلِمَةِ كَلِمَةٌ ، فَاللَّفْظُ مُذَكَّرٌ ، وَالْمَعْنَى مُؤَنَّثٌ ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ : " ثَلَاثُ شُخُوصٍ " إِذَا أَرَدْتَ بِهِ النِّسَاءَ ، فَاعْرِفْهُ .

قَوْلُـــــهُ : " لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ " أَيْ : لَيْسَ فِي قِسْمَتِهَا إِلَى هَذِهِ (الثَّلَاثَةِ)[1] الأَقْسَامِ خِلَافٌ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ (مُقَامَهُ)[1] ، دَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ الْكَلِمَةَ إِمَّا أَنْ يَصِحَّ / إِسْنَادُهَا إِلَى غَيْرِهَا أَوْلَا ، وَالثَّانِي " الْحَرْفُ " ، وَالأَوَّلُ إِمَّا / أَنْ يَدُلَّ عَلَى الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى أَوْلَا ، وَالثَّانِي " الاسْمُ " ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الاسْـمَ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ عَلَيْهِ مَدَارَ الْكَلَامِ ، أَيْ : لَا يَتِمُّ كَلَامٌ إِلَّا بِهِ ، وَهُوَ يَتِمُّ بِدُونِ أَخَوَيْهِ فَهُوَ أَصْلٌ لِمَا سِوَاهُ ؛ لِتَوَقُّفِ غَيْرِهِ فِي الْفَائِدَةِ عَلَيْهِ ، فَالاسْمُ يَنْتَظِمُ رُكْنَي الْكَلَامِ . وَقَدَّمَ الْفِعْلَ عَلَى الْحَرْفِ ؛ لأَنَّهُ أَحَدُ رُكْنَي الْجُمْلَةِ ، فَالاسْمُ وَالْفِعْلُ هُنَا رُكْنَا الْكَلَامِ[2] ، مَتَى[3] وُجِدَا مَعَ التَّأْلِيفِ - الَّذِي هُوَ الإِسْنَادُ - تَمَّ الْكَلَامُ وَحَصَلَتْ حَقِيقَتُهُ ، وَمَتَى انْتَفَيَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا - أَعْنِي الاسْمَ - انْتَفَتْ حَقِيقَةُ الْكَلَامِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " وقَدَّمَ الفعل على الحرف " وهو تكرار مع ماتَقَدَّمَ .

(٣) في (ف) " ومتى " .

وَأَخَّرَ الْحَرْفَ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ ، فَأَمَّا [١] اعْتِرَاضُهُمْ بِالنِّدَاءِ فَلِنِيَابَةِ الْحَرْفِ عَنِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الَّذِى هُوَ " أَدْعُو " أَمَّا الْمُنَادَى فَمَفْعُولٌ ، وَالْمَفْعُولُ لَيْسَ جُزْءَ الْكَلَامِ مَادَامَ مَنْصُوباً . وَقِيلَ : إِنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ اسْمٌ لِلْفِعْلِ الَّذِى هُوَ " أَدْعُو " ، وَأُنَادِي " فَسَقَطَ الاعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ .

وَقِيلَ : الْفَائِدَةُ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا حَرْفاً ؛ لأَنَّ الْحَرْفَ لإِيقَاعِ الْعُلْقَةِ [٤] بَيْنَ شَيْئَيْنِ . وَلِهَذَا قِيلَ : الْحُرُوفُ رَوَابِطُ ، وَالرَّبْطُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلاَ شَيْئَانِ مُحَالٌ .

---

(١) فى (ف) " وأما "
يتضح الاعتراض في مثل " يا زيد " ؛ فإنَّ حَرْفَ النِّـداءِ كون مع الاسم فائدة .

(٢) فى النسختن " العقلة " ، ولعل الصواب ما أثبت وهو يريد بها الربط بين شيئين ، يقول ابن الخباز فى شرحه ١/٨١ : " أما الرابط فهو الداخل على شيئ ، ليعلق به غيره " .

[تعـريف الاســم]

فَالاسمُ مَا أبَانَ عَنْ مُسَمَّى فِي الشَّخصِ وَالمَعْنَى المسمَّى هَمَّا

لَفْظٌ (١) " مَا " فِي قَوْلِهِ : "مَا أبَانَ " أعَمُّ مِنَ " اللَّفْظِ " الَّذِي هُوَ أعَمُّ مِنَ " الكَلِمَةِ " ، لَكِنَّهُ جَرَى عَلَى المَألُوفِ فِي التَّصْدِيرِ بِالإلفَاظِ العَامَّةِ ثُمَّ التَّقْيِيدِ بِالألفَاظِ الخَاصَّةِ .

وَأقولُ : إنَّ " مَا " مَوْصُولَةٌ لاَ يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهَا إلاَّ بِصِلَتِهَا فَأشْبَهَتْ جُزْءَ " الكَلِمَةِ " فِي أنَّهُ لاَ يُفِيدُ إلاَّ بِتَمَامِهِ .

قَوْلُهُ (٢) : مَا أبَانَ عَنْ مُسَمَّى " فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ : " كَلِمَةٌ "

قَوْلُهُ : " فِي الشَّخْصِ " فَصْلٌ يَخْرُجُ بِهِ الفِعْلُ وَالحَرْفُ ؛ فَإنَّ مُسَمَّاهُمَا لَيْسَ شَخْصاً .

قَوْلُهُ : " أبَانَ عَنْ مُسَمَّى " أيْ عَنْ مَعْنىً مُسَمىً ، فَإنْ قِيلَ : كَيْفَ يَقُولُ : مَا أبَانَ عَنْ مَعْنىً ، وَمُسَمىً اللَّفْظِ يَكُونُ جَوْهَراً (وَمَعْنىً ؟ قُلْتُ : إنَّمَا قِيلَ لِمُسَمىً اللَّفْظِ مَعْنىً - وَإنْ كَانَ جَوْهَراً) (٣) - ؛ لأنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ عَلَى الصُّوَرِ الذِّهْنِيَّةِ وَتِلْكَ الصُّوَرُ الذِّهْنِيَةُ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الخَارِجِ ، وَالصُّوَرُ الذِّهْنِيَّةُ أعْرَاضٌ فَهُوَ أعَمُّ مِنَ المَعْنَى الَّذِي هُوَ المَصْدَرُ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : الاسمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً ، ثُمَّ ذَلِكَ المَعْنَى الذِّهْنِيُّ إنْ دَلَّ فِي الخَارِجِ عَلَى مَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ فَهُوَ العَيْنُ كَالإنْسَانِ وَإلاَّ فَهُوَ المَعْنَى كَالعِلْمِ .

---

(١) في (ف) " لفظة " .

(٢) في (ف) " فقوله " .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَقَوْلُهُ : " عمَّاً " فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ صِفَةً (لِ " مُسَمَّى ")[(١)] أيْ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً مُسَمَّى قَدْ عَمَّ فِي دِلاَلَتِهِ الشَّخْصَ وَالْمَعْنَى . وَيَعْنِي بِ " مُسَمَّى " مُسَمَّى بِالْقُوَّةِ لاَ بِالْفِعْلِ ، أيْ : عَلَى مَا لَهُ صَلاَحِيَّةُ أنْ يَدُلَّ عَلَى مُسَمَّى إِلَى أَخِرِ التَّعْرِيفِ ، إِذَا جُعِلَ اسْمَاً لَهُ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : الاسْمُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أنْ يَدُلَّ عَلَى مَا يُسَمَّى بِهِ ، وَعَلَى هَذَا لاَ يَلْزَمُ الدَّوْرُ ، وَلاَ يُقَدَّمُ الْمُشْتَقُّ عَلَى الْمُشْتَقِّ مِنْهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ [(٢)] .

وَبِقَوْلِهِ : " فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى " خَرَجَ الْفِعْلُ ؛ لأَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ هُوَ الْحَدَثُ وَالزَّمَانُ الْمُعَيَّنُ / وَكِلاَهُمَا مَعْنَى لاَ شَخْصٌ ، فَدِلاَلَةُ الْفِعْلِ خَاصَّةٌ بِالْمَعْنَى ، وَدِلاَلَةُ الاسْمِ عَامَّةٌ فِي الأشْخَاصِ وَالْمَعَانِي .

وَقِيلَ فِي حَدِّ الاَسْمِ : هُوَ الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهَا غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ .

قَوْلُهُمْ : " الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنىً " يَنْدَرِجُ فِيهِ الاسْمُ وَالفِعْلُ وَالْحَرْفُ .

وَقَوْلُهُمْ : " فِي نَفْسِهَا " فَصْلٌ لِلاسْمِ وَالْفِعْلِ عَنِ الْحَرْفِ .

وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ " فَصْلٌ لِلاسْمِ عَنِ الْفِعْلِ ، وَصَارَ الْحَدُّ خَاصَّاً بِالاسْمِ [(٣)] .

---

(١) فى كلتا النسختين " لمعنى " غير أنَّ الَّذِي فِي النظم " المعنى " بالتعريف ، والجمل بعد المعارف أحوال ، فلعلَّ الصَّوابَ ما أثبت ، وجاء فى الشرح المجهول لوحة ٧ ، وقوله " عمّاً " ، أي : عَمَّ الشخص والمعنى ، وموضعه الجَرُّ صِفَةً لِمُسَمَّى " ، وهو كثير النقل عن النيلي .

(٢) جاء فى شرح ابن الخبَّاز ٧٠/١ " الحد الذى ذكره يحيى ذكره طاهر بن أحمد فى مقدمته وليس بجيِّدٍ ، لأنه أدخل فى الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود ، وهو قوله : " مسمى " ؛ لأنه مشتق من التسمية التى هى وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور وهو محال » .
وينظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٩٤/١ .

(٣) ينظر في ذلك ابن يعيش ٢٢/١ .

وَإِذَا كَانَ الْمَنْفِيُّ فِي حَدِّ الاسْمِ هُوَ دِلاَلَتُهُ عَلَى (الْمُعَيَّنِ) (١) فَيَنْدَرِجُ "الصَّبُوحُ ، وَالْغَبُوقُ " (٢) فِي الْحَدِّ ؛ (لأَنَّهُمَا يَدُلاَّنِ)(٣) عَلَى شُرْبٍ فِي عَشِيٍّ أَوْ فِي صَبَاحٍ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُعَيَّناً فِي (٤) الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ ،إِذِ الْمُرَادُ بِالتَّعْيِينِ أَحَدُ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ بِغَبُوقِ أَمْسِ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ ، وَتُضِيفُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلاَثَةِ ، فَتَقُولُ : " صَبُوحُ أَمْسِ ، وَغَبُوقُ الْيَوْمِ ، وَصَبُوحُ غَدٍ ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُفَسَّرَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَبُوحِ أَمْسِ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ دِلاَلَةٌ عَلَى أَحَدِ الأَزْمِنَةِ بِعَيْنِهِ ، وَالْمَنْفِيُّ فِي حَدِّ الاسْمِ هُوَ (٥) الدِّلاَلَةُ عَلَى أَحَدِ الأَزْمِنَةِ بِعَيْنِهِ ، فَلاَ يَرِدُ ذَلِكَ نَقْضاً عَلَى الْحَدِّ (٦) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَضْرِبُ الشَّوْلِ " (٧) ، وَمَقْدَمُ الْحَاجِّ " لاَ يَرِدُ نَقْضاً ": لأَنَّ مَضْرِبَ الشَّوْلِ عِبَارَةٌ عَنْ وَقْتِ مَضْرِبِهَا لاَعِبَارَةٌ عَنْ الضِّرَابِ وَالْوَقْتِ (بِدَلِيلِ قَوْلِكَ) (٨) : " مَضَى مَضْرِبُ الشَّوْلِ وَلَمْ يَقَعْ فِيهِ ضِرَابٌ " ، فَلَوْ كَانَ " مَضْرِبُ الشَّوْلِ " عِبَارَةً عَنِ الْوَقْتِ وَالضِّرَابِ لَكَانَ تَنَاقُضاً ، فَيَكُونُ الْمَضْرِبُ زَمَانَ الضِّرَابِ ، وَالْمَقْدَمُ زَمَانَ الْقُدُومِ ، وَحَصَلَ التَّعْيِينُ بِالإِضَافَةِ إِذْ قَد عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ مَعْلُومٌ بِالْعُرْفِ لاَ مِنْ مَفْهُومِ اللَّفْظِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " أَتَيْتُ مَضْرِباً أَو مَقْدَماً " لَمْ

---

(١) (ف) " الزمان المعين " .

(٢) الصبوح : الشرب بالغداة ، وهو ضد الغبوق الذى هو الشرب بالعشي .

(٣) فى النسختين " لأنه يدل " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) (ف) " من " .

(٥) في الأصل (وهو) بالواو .

(٦) انظر شرح الكافية للرضى ١/١١ .

(٧) الشول : جمع الشائلة ، والشائلة من الإبل : الَّتي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفَّ لبنها ، وهو جَمْعٌ على غير قياسٍ ، وجمع الجمع : أشوال .(اللسان : شول) .

(٨) (ف) " بدليل قولهم " .

يُفْـهَمْ مِنْ ذَلِكَ زَمَانٌ أَصْـلاً ، فَعُلِمَ أَنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ مُـجَرَّدَةٌ عَنِ الاقْتِـــرَانِ فِي أَنْفُسِهَا[1] وَضْعًا، وَلَوْلاَ خَوْفُ الإِطَالَةِ لأَتَيْــنَا بِكُلِّ مَا يَرِدُ نَقْضاً عَلَى حَدِّ الاسْمِ بِجَوَابِــهِ .

« تعريف الفعـــل »[2]

وَالْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَــانِ   وَمَصْدَرٍ دِلاَلَةَ اقْتِـــرَانِ

خَرَجَتْ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ كَأَمْسِ وَالْيَوْمِ وَغَدٍ بِقَوْلِهِ : " وَمَصْدَرٍ " ؛ لأَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَحْدَهُ ، أَمَّا عَلَى[3] الْمَصْدَرِ فَلاَ ، فَإِنْ قِيلَ : " كَانَ " وَأَخَوَاتُهَا لاَ تَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ فَلاَ تَكُونُ أَفْعَالاً ، قُلْتُ : مُرَادُهُ الْفِعْلُ التَّامُّ ، فَأَمَّا " كَانَ " (فَهِيَ نَاقِصَةٌ)[4] ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ بِهَا الْكَلاَمُ مَعَ مَرْفُوعِهَا ، وَأَيْضاً فَإِنَّ خَبَرَهَا قَائِمٌ مَقَامَ الْمَصْدَرِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " دَلاَلَةَ اقْتِرَانِ " اللَّفْظُ الْمُجْمَلُ ، كَالْقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَالطُّهْرِ[5] ، فَإِنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ مَنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ لاَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَجْمُوعَ الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ ، بَلْ أَحَدُهُمَا لاَ بِعَيْنِهِ .

---

(١) في (ف) " نفسها " ، وينظر ابن يعيش ١/٢٣ .

(٢) ورد هذا العنوان بحاشية الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " فناقصة " .

(٥) القرء : من الأضداد يقال : القرء للطهر وهو مذهب أهل الحجاز ، والقرء للحيض ، وهو مذهب أهل العراق ، ويقال في جمعه : أقراء وقرؤ . عن الأضداد لابن الأنباريّ ٢٧ .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّـعْـرِيفِ " الصَّـبُـوحُ ، وَالْغَـبُـوقُ " إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ الاقْتِرَانَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَذْكُوراً فِي لَفْظِهِ .

وَقِيلَ : إِنَّ لِلْفِعْلِ دِلاَلَتَيْنِ ، دِلاَلَةٌ بِمَـادَّتِـــهِ أَيْ : بِحُـرُوفِـهِ ، وَهِيَ دِلاَلَتُـهُ عَلَى الْمَصْدرِ ، وَدِلاَلَةٌ [1] بِصِيغَتِهِ ، وَهِيَ : دِلاَلَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ ، كَمَا أَنَّ الاسْـــمَ الْمُعْرَبَ لَهُ دِلاَلَتَانِ دَلاَلَةٌ بِذَاتِهِ وَدِلاَلَةٌ / بِإِعْرَابِهِ ، وَالدَّلِيلُ ٧ – ب عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ أَنَّ دِلاَلَةَ صِيغَةِ الْمَاضِي غَيْرُ دِلاَلَةِ صِيغَةِ الْمُسْتَقْبَلِ وَضْعاً ، وَلَيْسَتِ الْمُغَايَرَةُ إِلاَّ بِتَعْيِينِ الزَّمَانِ .

وَقَدْ قِيلَ فِي حَدِّهِ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا وَزَمَانٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الثَّلاَثَةِ لِوُجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالْوَضْعِ ، وَهَذَا لاَيَرِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ " الصَّبُوحِ " [2] وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنًى وَزَمَانِهِ – ؛ لأَنَّ زَمَانَهُ لَيْسَ أَحَدَ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُبْهَمُ نَحْوُ " يَفْعَلُ " لاَ يَتَعَيَّنُ زَمَانُهُ .

قُلْتُ : قَدْ حَصَلَ الامْتِيَازُ عَنِ الْمَاضِي ، وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَجَمِيعُ الأَلْفَاظِ لاَتَدُلُّ لِذَوَاتِهَا ، بَلْ بِإِرَادَةِ الْمُطلقِ لَهَا ، ثُمَّ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا إِذَا أَطْلَقَهَا فَلاَبُدَّ أَنْ يُرِيدَ أَحَدَ الزَّمَانَيْنِ بِعَيْنِهِ ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَ أَنَّ دِلاَلَتَهُ مُشْتَرَكَةٌ فَيَلْتَبِسُ عَلَى السَّامِعِ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْهُ ، (أَمَّا دِلاَلَتُهُ فِي نَفْسِهِ) [3] فَهِيَ عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ .

فَإِنْ قِيلَ: " نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ "لاَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ .

قُلْتُ: الْمُرَادُ مَاكَانَ بَاقِياً عَلَى أَصَالَتِهِ ، وَهَذِهِ الأَفْعَالُ لَهَا دِلاَلَةٌ عَلَى

---

(١) في الأصل " ودلالته " .

(٢) بعده في النسختين عبارة "فإنه" ، ولامعنى لها هنا في نظري، فآثرت وضعها في الهامش .

(٣) سقط من (ف) .

الزَّمَانِ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا إِلاَّ أَنَّهَا لَمَّا ضُمِّنَتْ مَا لَيْسَ لَهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهَا وَأُجْرِيَتْ مُجْرَى الْحُرُوفِ بَطَلَتْ دِلاَلَتُهَا عَلَى الزَّمَانِ وَصَارَ الْقَصْدُ بِهَا التَّعَجُّبَ أَوِ الْمَدْحَ أَوِ الذَّمَّ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الأَلْفَاظِ الإِنْشَائِيَّةِ ، نَحْوَ " بِعْتُ ، وَطَلَّقْتُ " ؛ لأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ مَوْضُوعِهَا الأَصْلِيِّ ، وَكَلاَمُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، وَكَذَلِكَ الأَسْمَاءُ (الَّتِي) (١) أَشْبَهَتِ الْحُرُوفَ ، لاَ تَرِدُ (٢) نَقْضاً عَلَى حَدِّ الاسْمِ ؛ لأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ لِمَا كَانَ بَاقِياً عَلَى أَصَالَتِهِ ، (أَوْ لأَنَّ) (٣) هَذِهِ الأَسْمَاءَ الَّتِي شَابَهَتِ الْحُرُوفَ لَهَا دِلاَلَةٌ فِي نَفْسِهَا مَعَ دِلاَلَتِهَا عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهَا .

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الأَسْمَاءِ ، وَبُنِيَتْ لِمَا مَضَى ، وَلِمَا يَكُونُ ، وَلِمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ "(٤) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : (لاَيُعْلَمُ شَيْءٌ) (٥) مِنَ الأَفْعَالِ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلاَّ " لَيْسَ " فَإِنَّهُ لاَ دِلاَلَةَ لَهَا عَلَى الْمُضِيِّ (٦) ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً

(١) في (ف) " الذى " تحريف .
(٢) فى الأصل " ولا ترد " بالواو .
(٣) فى (ف) " ولأن " .
(٤) الكتاب ١٢/١ هارون ، ونصه " ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع " .
(٥) فى (ف) " لا نعلم شَيْئًا " .
(٦) اختلف النحاة في " ليس " هل هيَ فِعْلٌ أوحرفٌ ؟ فالجمهور على أنها فعل ، وزعم بعضهم أنها حرف ، قال ابن هشام " وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة " ما " ، وتابعه الفارسيُّ في الحلبيات وابْنُ شقير وجماعةٌ » عن مغني اللبيب ٣٨٧ .
والَّذِي في الأصول لابن السراج ٩٣/١ " أما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال قولك : لست ، كما تقول : ضربت .. " ، وهو مخالف لما نقله عنه ابن هشام والمرادي في الجني الداني ٤٩٤ ، أو لعلهما نقلا عن كتاب له آخر .

غَدًا" ، وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّهِ : (١) " مَا كَانَ مِنَ الأَلْفَاظِ خَبَرًا وَلَمْ يُخْبَرْ عَنْهُ لَكَانَ جَيِّدًا " قَالَه(٢) أَبُو عَلِيٍّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ قَالَ (٣) لِلْفِعْلِ " أَمْثِلَةٌ " وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ إِلاَّ مِثَالاَنِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ ؟ قِيلَ : لأَنَّ مِثَالَ الْمُضَارِعِ يَأْتِي عَلَى قِسْمَيْنِ : الْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، فَمَدْلُولُ أَحَدِهِمَا غَيْرُ مَدْلُولِ الآخَرِ ، فَاتِّفَاقُهُمَا فِي اللَّفْظِ لاَ يَجْعَلُهُمَا مِثَالاً وَاحِدًا (٤) ، أَوْ نَقُولُ (٥) : الأَمْرُ لَهُ مِثَالٌ يُغَايِرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَهذَا الَّذِي قَالَهُ سِيبَوَيْهِ (٦) هُوَ (٧) أَلْيَقُ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ ، وَاعْتُرِضَ عَلَى قَوْلِهِ : " مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الأَسْمَاءِ بـ " اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ ، وَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ، فَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ " اسْتَنْوَقَ " مَأْخُوذٌ مِنَ الاسْتِنْوَاقِ ، وَ " اسْتَحْجَرَ " مِنَ الاسْتِحْجَارِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ : أَرَادَ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ أَصْحَابِ الأَسْمَاءِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَرَادَ بِ " مَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ " الْحَالَ (٨) .

---

(١) أي : في حد الفعل .

(٢) فى (ف) " قال " .

(٣) أى : سيبويه .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فى الأصل " ونقول " .

(٦) ينظر الكتاب ١٢/١ هارون .

(٧) فى الأصل " وهو " بالواو .

(٨) انظر أقوال العلماء في تحديد معنى " الفعل " ، إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٢١ .

تعريف الحرف

وَالْحَرْفُ لاَ يُفِيدُ مَعْنًى إلاَّ فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى الْـمُعَلَّى

هَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا حُدَّ بِهِ الْحَرْفُ (١) ؛ فَإِنَّه أَتَى بِهذِهِ العِبَارَةِ بَيْنَ ٨ - أ
النَّفْيِ وَالإثْبَاتِ لِغَرَضِ الْحَصْرِ .

فَإِنَّه بِقَولِه (٢) : " لاَ يُفِيدُ مَعْنًى " خَرجَتِ الأَسْمَاءُ المُنَاسِبَةُ لِلْحُرُوفِ كَـ " أَيْنَ " ، وَ " كَيْفَ " ، وَخَلَصَ الْحَدُّ لِلْحَرْفِ : لأَنَّ أَسْمَاءَ الشَّرْطِ ، وَالاستِفْهَامِ لَهَا دِلاَلَتَانِ دَلاَلَةٌ فى نفسِهَا بِحُكْمِ الأسميَّةِ وَدَلالةٌ في غَيْرِهَا بِمَا تَضَمَّنَتْهُ (٣) مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ ، وَالحرْفُ لَيْسَ لَهُ إلاَّ دِلاَلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ فِي غيْرِهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " هَلْ " فِي قَوْلِه: " هَلْ أَتَى الْـمُعَلَّى " تُفِيدُ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ، وَفَائِدَتُهَا لَهُ مُتَوَقِّفَةٌ على اقْتِرَانِهَا بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الجُمْلَةِ ، وَلَوْ أَتَى بِهَا عَلَى انْفِرَادِهَا لَمْ تُفِدْ مَعْنًى أَصْلاً (٤) .

---

(١) قال ابن القواس ١/ ٢٠٠ " هذا حد الحرف وقد كان الأولى أن يقول في تعريفه : " كلمة لاتدل على معنى إلا فى غيرها " ، لأن " الكلمة " جنس يشمل الحرف وغيره فيكون التعريف تاماً ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧ : " هذا حَدُّ الحَرْفِ وقد كان يجب أن يصدِّرَهُ ببعض الألفاظ العامَّة كما فعل في حَدَّيِ الاسم والفعل ، فيقول : " ما لا يفيد معنى إلا فى غيره وترك ذلك مخل بصورة الحَدِّ " ، أمَّا ابْنُ الخَبَّازِ فيرى أَنَّه لا يحتاج فى الحقيقة إلى حَدِّ الحَرْفِ ؛ لأنَّهُ كلم محصورة ، من حصرها علم أنَّ ماعداها أسماء وأفعال . ينظر شرحه ٧٤/١ بتصرف .

(٢) فى (ف) " بقول " تحريف .

(٣) فى (ف) " تضمنه " .

(٤) هذا هو المشهور عند النحويين إلاَّ أنَّ ابن النحاس زعم أنَّ الحرف دالٌّ على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان فى شرح التسهيل ، انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٥ ، والأشباه والنظائر ٥/٢ .

وَقِيلَ : مَعْنَى قَوْلِهِم " إنَّ الحَرْفَ لاَ يُفِيدُ مَعْنًى فِي نَفْسِهِ " أَنَّهُ لاَيُقْتَصَرُ (١) عَلَيهِ فِي الجَوَابِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَجَوابُهُ زَيْدٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : مَا فَعَلَ زَيدٌ ؟ قُلْتَ : انْطَلَقَ ، فَحَسُنَ الاقتصَارُ عَلَى كُلّ وَاحِدٍ مِنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ فِي الْجَوَابِ ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ : أَيْنَ زَيدٌ ؟ لَقُلْتَ (٢) : فِي الدَّارِ ، وَلَوْ اقْتَصَرْتَ عَلَى لَفْظَةِ " في " لَمْ يَجُزْ ، فَإنْ " قِيلَ " : فَإِذَا قُلْتَ : أَقَامَ زَيدٌ ؟ فَجَوابُهُ : نَعَمْ أَوْ لاَ ، فَتَقْتَصِرُ عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ " نَعَمْ " ، أَوْ " لاَ " ، قِيلَ : ذَلِكَ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الجُمْلَةِ ، وَالأَصْلُ : " نَعَمْ قَامَ " ، لَكِنْ حُذِفَتِ الجُمْلَةُ الجَوَابِيَّةُ لِدَلاَلَةِ الحرْفِ مَعَ قَرِينَةِ السُّؤَالِ فِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا (٣) .

---

(١) فى (ف) " لا يقصر " تحريف .

(٢) فى ف) " لقال " .

(٣) راجع تعريف " الحرف " إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٢٨ .

" خواص الأسماء وعلاماتها "

فَالاسْمُ عَرِّفْـهُ وأَخْـبِرْ عَنْهُ ... وَثَنِّـهِ وَاجْمَعْـهُ أَوْ نَوِّنْـهُ
وَاجْرُرْهُ أَوْ نَـادِهِ أَوْ صَغِّرْهُ ... وَانْعَتْهُ أَوْ أَنِّثْهُ أَوْ أَضْمِـرْهُ

لمَّا ذَكَر حَدَّ الاسْمِ وَعرَّفَهُ بِهِ أَرادَ أَن يُعَرِّفَهُ بعَلامَاتٍ تَخْتَصُّ بهِ ، ليُعرَفَ الشَّيْءُ بِحدِّهِ وَخَاصَّتِهِ ، وَالفَرقُ بَيْنَ الحدِّ وَالخَاصَّةِ أَنَّ الحدَّ يكُونُ بِذَاتِيَّاتِ الْمَحْدُودِ حَتَّى لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لانْتَفَى الْمَحْدُودُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَوِ انْتَفَتْ دلالَةُ الاسْمِ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ لانْتَفَتْ حَقِيقَةُ الاسْمِ .

وَأَمَّا الخَاصَّةُ فَلاَ يَلْزمُ مِنْ انتِفَائِهَا انتِفَاءُ الاسْمِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ الأَلفَ وَاللَّامَ لَوِ انْتَفَى [1] عن الاسْمِ لِمَانِعٍ لَمْ تَنْتَفِ حَقِيقَةُ الاسْمِ ، بَلْ مَتَى وُجِدَتْ لاَ تُوجَدُ إِلاَّ فِي الاسْمِ دُونَ غَيْرِهِ .

وَقَدْ ذَكَر للاسْمِ إِحْدَى عَشْرَةَ [2] عَلاَمَةً [3] :

أَحدُهَا : قَولُهُ : " عَرِّفْهُ " وَإِنَّما اخْتَصَّ الاسْمُ بالتَّعْرِيفِ لِيُفِيدَ الإِخْبارُ عنه ، وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّامِ لعمُومِ التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُعَرِّفُ بِالْمِيمِ [4] .

وَثانِيهَا : قَولُهُ " وَاخْبِرْ عَنْهُ " وَلَوْ قَالَ : أَسْنِدْ إِليهِ كَانَ أَوْلَى ، لأَنَّ

(١) قال " انتفى " بالإفراد ولم يقل " انتفيا " لأنَّ المرادَ بهما معاً كلمةٌ واحدةٌ وهى (أَلْ) .

(٢) في (ف) " أحد عشر علامة " وهو خطأ نحوى .

(٣) وكذلك ذكرها المصنف في الفصول الخمسون ١٥١ .

(٤) وهي لغة طيِّ ، ومنه قول النبي عليه السلام : " ليس من أمبر أمصيام في امسفر " ، ولأنَّ المعرف عند سيبويه اللام فقط والهمزة أتى بهما توصلاً إلى النطق بالساكن ، وعند الخليل كلاهما ، فقال " عرفه " ليعم المذهبين .

عن شرح ابن القواس ٢٠٢/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ٧١ .

الإسْنَادَ أعمُّ مِن الإخْبَارِ ، (فَكُلُّ إخْبَارٍ إسْنَادٌ) (١) فَإنَّ قَوْلَكَ : هَلْ قَامَ زَيدٌ ؟ إسْنَادٌ لاَ إخْبَارٌ .

وَثالثُهَا : التَّثْنِيةُ [وَهِيَ] (٢) مُخْتَصَّةٌ بالاسْمِ ، لأنَّ مَدْلُولَ الفِعْلِ جِنْسٌ يَقَعُ عَلَى الكَثِيرِ وَالقَلِيلِ فَلاَ يُثَنَّى (٣) ، وَالْقَوْلُ فِي الجَمْعِ (٤) كَالْقَوْلِ فِى التَّثْنِيَةِ .

الْخَامِسَةُ : التَّنْوِينُ (٥) ، وَالَّذِى يَخْتَصُّ مِنْهُ بِالاسْمِ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ :

تَنْوِينُ التَّمْكِينِ : وَهُوَ الفَارِقُ بَيْنَ المنصَرِفِ وَغَيرِهِ كَرَجُلٍ .

وَالثَّانِي : تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ ، كَمَا فِي " صَهٍ " ، وَكَالتَّنْوِينِ فِى الْعَلَمِ إذَا طَرَأَ عَلَيهِ التَّنْكِيرُ نَحْوَ " مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَأَحْمَدٍ آخَرَ " ، فَهَذَا خَاصٌّ بِالاسْمِ ؛ لأَنَّهُ دَلِيلُ التَّنْكِيرِ الطَّارِئِ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالاسْمِ .

الثَّالِثُ : تَنْوِينُ الْعِوَضِ مِن الْمُضَافِ إِلَيهِ كَمَا فِى "حِينَئِذٍ ، وَيَوْمَئِذٍ" (٦).

الرَّابِعُ : تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ كَمَا فِي " مُسْلِمَاتٍ " ؛ لأَنَّهُ فِى مُقَابَلَةِ نُونِ الْجَمْعِ الْمُخْتَصِّ بِالاسْمِ .

السَّادِسَةُ : الجَرُّ ، وَإِنَّما قَالَ : " اجْرُرْهُ " وَلَمْ يَقُلْ : أَدْخِلْ عَلَيهِ حَرْفَ

---

(١) فى الأصل " فكل إسناد إخبار " ، والمثبت عن (ف) .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) قوله " فلا يثنّى " سقط من الأصل .

(٤) قوله " والقول فى الجمع .. إلخ هي الخاصةُ الرابعة من خَوَاصِّ الأسماء .

(٥) وهو نون ساكنة زائدة تقبل الحركة غالبًا . أفاده ابن القوّاس فى شرحه ٢٠٤/١ .

(٦) فى شرح ابن القواس ٢٠٤/١ " لأن " إذ " تضاف إلى الجملة ، فلمّا حذفت عُوِّضَ منها التَّنوينُ وكان عوضاً عن المضاف إلَيْهِ ، لتعاقبهما على آخر الكلمة » .

الْجَرِّ ، لأنَّه أعمُّ ؛ لأنَّ الْجَرَّ يكُونُ بِالإِضَافَةِ وَبِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَلأنَّ حَرْفَ الجَرِّ قَدْ (يَدْخُلُ) [١] عَلَى الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ . قَالَ الشَّاعِرُ [٢] :

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ

أيْ : بِمَقُولٍ فِيهِ نَامَ صَاحِبُهُ ، أوْ بِلَيْلٍ نَامَ صَاحِبُهُ ، فَالجُمْلَةُ صِفَةٌ لِمَوصُوفٍ [٣] مَحْذُوفٍ .

السَّابِعَةُ : النِّدَاءُ ، وَهُوَ خَاصَةٌ بِالاسْمِ ؛ لأنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ ، وَالمَفْعُولُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الفِعْلُ ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ اسْمًا ، لأنَّ الشَّئَ لاَ يَتَعَلَّقُ (بِنفْسِهِ) [٤] .

الثَّامنةُ ، وَالتَّاسِعةُ : التَّصْغِيرُ ، وَالنَّعْتُ [٥] ؛ لأنَّهُمَا يَخْتَصَّانِ [٦] الاسْمَ فَتَحْصُلُ الفَائِدَةُ بِالإِخْبَارِ عَنْهُ نَحْوُ " رَجُلٌ كَرِيمٌ " ، وَكَذَلِكَ " دُرَيْهِمٌ " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " دِرْهَمٌ صَغِيرٌ " ، لأنَّهُ وَصْفٌ لِلشَّئْ بِالصِّغَرِ .

---

(١) (ف) " يكون " تحريف .

(٢) نسبه ابن السيرافيّ في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦ للقناني ، وهو أبو خالد من قَعَدِ الخوارج ، وهو الذى قال فيه قطريٌّ بن الفجاءة :

أبا خالد انفر فلستَ بخالدٍ وما جعل الرحمن عذراً لقاعد

والقناني نسبه إلى " قنان " وهو جبل لبني أسد ، وبئر القنان موضع آخر ينسب إليه القناني أستاذ الفراء . انظر الكامل ٣/ ١٦٧ ، والمشترك وضعاً والمفترق صقعاً ٣٥٩ ، وكذلك نسبه العيني في هامش شرح الأشمونيّ ٣/٢٧ ، ويلى البيت :

ولا مخالط الليان جانبه

وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٣٦٦ ، وأسرار العربية ٩٩ ، والإنصاف ١/١١٢ .

(٣) (ف) " بموصوف " تحريف .

(٤) (ف) " بنفيه " تصحيف .

(٥) جمع بينهما ؛ لأن التصغير نعت فى المعنى ، فقولنا : رجيل بمنزلة : رجل صغير .

(٦) في الأصل " يخصصان " .

العَاشِرَةُ : التَّأْنِيثُ : لأنَّهُ إنْ كَانَ حَقِيقِيّاً – وَهُوَ الَّذِى بِإزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الحَيَوانِ – فَلاَ يَكُونُ إلاَّ في الأَشْخَاصِ وَهِيَ الأَسْمَاءُ ، وَغَيْرُ الْحَقِيقِيّ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، وَلأَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ جِنْسٌ وَالجِنْسُ مُذَكَّرٌ .

الحَادِيةَ عَشْرةَ : (١) الإِضْمَارُ : وَهُوَ يَخْتَصُّ بِالاسْمِ (٢) نَحْوَ " زَيدٌ ضَرَبْتُهُ " ، فَالهَاءُ ضَمِيرُ زَيدٍ ؛ لأنَّ الْفِعْلَ (لاَ يُضْمَرُ) (٣) وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى المَصْدَرِ بِحُروفِهِ ، وَعَلى الزَّمَانِ بصيغَتِهِ ، وَلَفْظُ الْمُضْمرِ غَيْرُ لَفْظِ المُظْهَرِ ، وَإِذَا تَغَيَّرَ لَفْظُ الفعْلِ وَصِيغَتُهُ بَطَلَتْ فِعْلِيَّتُهُ .

فَهَذَا آخِرُ عَلاَمَاتِ الاسْمِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَعَلاَمَاتُهُ كَثِيرةٌ تَنْتَهِى إِلَى سَبْعِينَ عَلاَمةً (٤) وَلاَ حَاجَةَ إِلَى الإِطَالَةِ بِذِكْرِهَا ؛ فَإِنَّ فِيمَا ذَكَرَهُ كِفَايَةً ، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى الاسْمِ بِالتَّقْسِيمِ نَحْوُ " كَيْفَ " فَيُقَالُ : لاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ اسْماً أَوْ فِعْلاً أَوْ حَرْفاً، لاَيَجُوزُ (٥) أَنْ تكُونَ حَرفًا لإفادَتِهَا مَعَ الاسْمِ فِى غَيْرِ النِّدَاءِ، وَلاَيَجُوزُ أَنْ تكُونَ فِعْلاً ، لِعَدَمِ دِلاَلَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ اسْماً ضَرُورَةَ الْحَصْرِ فِى الثَّلاَثَةِ(٦) .

---

(١) فى الأصل " الحادية عشر " وهو سهو .

(٢) " لأنه لا يكون إلا معرفة ، والفعل وضعه على التنكير فلا يكون مضمراً ، وأمَّا الحرف فبتقدير الجزء من متعلقه وجزء الكلمة لا يتحقَّقُ فيه تَعْريفٌ " ... أفاده ابن القَوَّاسِ ٢٠٩/١ .

(٣) فى النسختن " لو أضمر " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) ذكر منها السيوطى فى الأشباه والنظائر ٥/٢ فوق ثلاثين علامة .

(٥) فى الأصل " لا جائز " .

(٦) راجع الاقتراح فى علم أصول النحو ٨٢ ، والمسألة الثالثة من مسائل خلافية في النحو للعكبرى ٥١ ، حيث أورد خمسةَ أشياءَ تدلُّ على اسميَّتِهَا ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٦٧/١ .

خواصُّ الفِعْـــــــلِ

وَالْفِعْـلُ بِالسِّينِ وَسَوْفَ عُرِّفَـا   وَالأَمْرِ وَالنَّـهْيِ وَقَدْ انْ صُرِّفَا

إِنَّمَا لَقَّبَ هَذَا النَّوعَ فِعْلاً – وَإِن كَانَتِ الأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَفعَـالاً للَّه تَعَالَى – لِيَمْتَـازَ عَنْ قَسِيمَيْهِ بِلَقَبٍ يَخُصُّهُ ، وَاخْتُصَّ بِهَذَا (١) اللَّقَبِ لِدِلاَلَتِه عَلَى الـمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ حَقِيقِيٌّ إِذْ هُوَ فِعْلُ الفَاعِلِ وَقَدْ سَمَّى سيبويهِ – في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتابِهِ – المصْدَرَ بَالْفِعلِ (٢) فَسُمِّيَ باسْمِ مَا دَلَّ عليهِ ، فَهَذِهِ تَسْمِيَةُ الدَّلِيلِ بِاسْمِ الـمَدْلُـولِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالفعْـلُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَـانِ فَهَـلاَّ سَمَّوهُ زَمَـانـًا ؟

قِيلَ : لأَنَّه مَأْخُوذٌ مِن لَفْظِ الـمَصْدَرِ وَلَيْسَ مَأْخُوذًا مِنْ لَفْظِ الزَّمَانِ ، فَلَمَّا دَلَّ عَلَيهِ وَهُوَ مُشْتَقٌ مِنْ لَفْظه كَانَ أَخَصُّ بِه مِنْ (لَفْظ) (٣) الزَّمَانِ . فَإِن قِيلَ : فَهَـلاَّ سَمَّوْهُ عَمَلاً ؟ قُلْتُ : لَفْظُ الفعْـلِ أَعَمُّ ؛ لأَنَّه يُقَـالُ لِـمَنْ تَكَلَّمَ : فَعَلَ وَلاَ يُقَـالُ : عَمِلَ . وَقَولُهُ : " عُرِّفَ " أَيْ : جُعِلَتْ هَذِهِ الحُرُوفُ دَلِيلاً وَمُعَرِّفَـةً لَهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لأَنَّ هَذِهِ الحُروفَ مُخْتَصَّـةٌ بِه ، وَقَدْ ذَكَرنَا الفَرْقَ بيْنَ الحدِّ وَالخَاصَّـةِ (٤) .

وَإِنَّمَـا اخْتَصَّتْ هذه الأَشْيَاءُ بِالفِعْـلِ ؛ لأَنَّ مَعَـانِيَهَا لاَ تَصِحُّ إِلاَّ فِي الْفِعْـلِ أَمَّا " قَدْ " فَلِتَقْرِيبِ الـمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَأَمَّا " السِّينُ ، وَسَوْفَ " فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الـمُبْهَـمِ مِنَ الفِعْلِ خَلَّصَتْه لِلاسْتِقْبَالِ .

---

(١) فى (ف) " هذا " تحريف .

(٢) منها قوله فى الكتاب ١/ ٣٥١ هارون : " ومعنى تثنية " دواليك أنه فعل من اثنين ، كما نص عليه الرضى فى شرح الكافية ٢/١٩٢ ، ١٩٨ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) راجع ص ٤٩ .

أَمَّا الأَسْمَاءُ الجَامِدَةُ فَلَيْسَ فِيهَا مَاضٍ وَلا مُسْتَقْبَلٌ ؛ لأَنَّها أَعْيَانٌ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ فَلاَ يَصِحُّ [1] فِيهَا دُخُولُ / شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ [2] العَلاَمَاتِ ، وَزَمَانُ " سَوْفَ " أَوْسَعُ اسْتِقْبَالاً مِنْ زَمَانِ " السِّينِ " وفي "سَوْفَ " ثَلاثُ لُغَاتٍ ، تَقُولُ : "سَوْفَ أَفْعَلُ ، وَسَوْ أَفْعَلُ، وَسَفْ أَفْعَلُ ". ٩ - أ

وَأَمَّا الأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَهُمَا يَخْتَصَّانِ [3] بِالفِعْلِ ؛ لأَنَّ الأَمْرَ هُوَ طَلَبُ إِدْخَالِ [4] مَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي الوُجُودِ ، وَالنَّهْيُ هُوَ طَلَبُ اسْتِمْرَارِ التَّرْكِ ، وَالأَسْمَاءُ أَعْيَانٌ ثَابِتَةٌ مَوْجُودَةٌ ، فَالأَمْرُ بِإِدْخَالِهَا فِي الْوُجُودِ أَمرٌ بِتَحْصِيلِ الْحَاصِلِ ، وَقِيلَ [5] : أَرَادَ بِقَولِهِ " الأَمْرُ " : حَرْفَ الأَمْرِ ، وَهُوَ اللاَّمُ نَحْوَ " لِيَقُمْ زَيدٌ " ، وَ " بِالنَّهْيِ " : حَرْفَ النَّهْيِ نَحْوَ " لاَ يَقُمْ زَيدٌ " ، فَحَذَفَ المُضَافَ وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيهِ مَقَامَهُ ؛ لأَنَّ الأَمْرَ قَدْ يَكُونُ بِالاسْمِ نَحْوَ "صَهٍ " بِمَعْنَى أُسْكُتْ ، [وَكَذلِكَ النَّهْيُ نَحْو [6]] " إِيهًا " بِمَعْنَى لاَ تَتَكَلَّمْ .

قُلْتَ : هَذَا لَيْسَ بِشَيءٍ ؛ لأَنَّهُ عَلَّقَ دُخُولَ هَذِهِ العَلاَمَاتِ الْخَمْسِ عَلَيْهِ بِشَرْطِ التَّصَرُّفِ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ لاَ تَصَرُّفَ لَهَا، وَالتَّصَرُّفُ هُوَ اخْتِلاَفُ أَبْنِيَةِ الْفِعْلِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ المَصْدَرِ، لاخْتِلافِ أَزْمِنَتِهَا .

---

(١) في الأصل " لا يصح " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " مختصان " .

(٤) من (ف) .

(٥) قائله هو ابن الخباز كما في شرحه ٧٨/١ حيث قال " وإنما حملناه على ذلك لأن الأمر مشترك بين الاسم والفعل فلا يصلح أن يكون علامة كقولك : " مه ، وانطلق " ، وكذلك النهي كقولك : " إيهاً ، ولا تتكلم " ، والحرفان غير مشتركين " .

(٦) زيادة مني ليستقيم المعنى وقد استأنست لذلك بقول ابن الخباز السابق .

(علامات الحـرف)

وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خَالِي مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ
يَجِيءُ إِمَّا رَابِطًا أَوْ نَاقِلاً أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا أَوْ عَامِلاً

إِنَّمَا كَانَ الْحَرْفُ فَضْلَةً ؛ لأَنَّهُ لاَ يُفِيدُ مَعَ الاسْمِ لِعَدَمِ الْمُخْبَرِ بِهِ أَوْ عَنْهُ ، وَلاَ مَعَ (١) الْفِعْلِ لِعَدَمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، لأَنَّ الفَائِدَةَ لاَتَحْصُلُ إِلاَّ بِمُخْبَرٍ بِهِ وَمُخْبَرٍ عَنْهُ ، فَمتَى انْتَفيَا أَوْ أَحَدُهُمَا انْتَفتِ الفَائِدَةُ ، وَمُرادُهُمْ بِكَوْنِ الحَرْفِ فَضْلَةً أَنَّهُ فَضْلَةٌ فِي التَّرْكِيبِ لاَ فِي المَعْنَى .

وَقَولُهُ : " خَالِي مِنْ عَلَمِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ " أَيْ : مِنْ عَلاَمَاتِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ وَهِيَ (٢) المُعَرِّفَةُ لَهُمَا ، وَسُمِّيَتْ عَلاَمَةً ، لأَنَّ الشَّيْءَ بِهَا يُعْلَمُ وَيَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَمَعْرِفَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ لاَ تَتَوَقَّفُ عَلَى الحَرْفِ المُخْتَصِّ بِهِ بَلْ يُعْرَفُ كُلٌّ وَاحِدٍ بِكَوْنِهِ يَصِحُّ الإِخْبَارُ بِهِ أَوْ عَنْهُ ، وَعَلَى هَذَا يَسْقُطُ اعْتِرَاضُ مَنْ قَالَ : إِنَّ عَلَمَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ هُوَ الْحَرْفُ ، فَيَكُونُ حَاصِلُ هَذَا الْكَلاَمِ " الْحَرْفُ لَفْظٌ خَالٍ مِنَ الْحَرْفِ " لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ عَلاَمَةَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ لَيْسَ هِيَ الحَرْفُ فَقَطْ فَيَكُونُ المُرَادُ خُلُوَّهُ مِنْ تِلْكَ الْعَلاَمَاتِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْحَرْفِ ، فَلاَ يَلْزَمُ مِنْهُ مَا ذَكَرْتُمْ (٣) .

---

(١) فى (ف) " فلامع " .

(٢) فى (ف) زياة " علامة الأسماء " بعد واو العطف .

(٣) يريد ابن الخباز الذ يقول فى شرحه ١/٨٠ ، قوله : " خالي من علم الأسماء والأفعال " هو قول ابن جنى " ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وهو ردئ ؛ لأنه عرف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف ، لأنّ بعض علامات الأسماء والأفعال حروفٌ فصار فى التحصيل : والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف وهذا دور ، وينظر قول ابن جنى الذي أشار إليه ابْنُ الخَبَّازِ فى اللمع ٩١ .

ثُمَّ ذَكَر فِي الْبَيتِ الثَّانِي الْغَرَضِ بِمَجِئِ الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ لأَرْبَعَةِ مَعَانٍ ، وَهِيَ " الرَّبْطُ " ، وَالنَّقْلُ ، وَالزِّيَادَةُ ، وَالْعَمَلُ " ؛ لأَنَّ الحرفَ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ فَلاَ يَخْلُو ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ أَنْ يكُونَ اسْماً ، أَوْ فِعْلاً ، أَوْ مُرَكَّباً مِنْهُمَا ـ وَهُوَ الجُمْلَةُ ـ ، وَالْحَرْفُ يَدْخُلُ علىَ كُلّ وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَلاَ يَخْلُو الحَرْفُ إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِمَا دَخَلَ عَلَيه أَوْ لاَ يَخْتَصُّ ، وَالْمُخْتَصُّ إِمَا أَنْ يَخْتَصَّ بِالاسْمِ أَوْ بِالفِعْلِ ، فَالْمُخْتَصُّ بِالاسْمِ إِمَا عَاملٌ كَحُرُوفِ الْجَرِّ – وَهِي الرَّوَابِطَ بَيْنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ – ، وَإِمَّا غيرُ عَامِلٍ كَحَرْفِ التَّعْرِيفِ .

والمُخْتَصُّ بِالفِعْلِ إِمَّا عَامِلٌ كَحُرُوفِ الجَزْمِ ، وَمِنْهَا حَرْفُ الشَّرْطِ ـ وَهُوَ (١) الرَّابِطُ بَيْنَ جُمْلَتَينِ ـ نَحْوُ : " إِنْ يَقمْ أَقُمْ " ، أَوْ غَيْرُ عَامِلٍ كَالسِّينِ وَسَوْفَ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَصِّ كَوَاوِ (٢) الْعَطْفِ ، وَهُوَ يَرْبِطُ إِمّا بَيْنَ اسْمَيْنِ نَحْوُ " قَامَ زَيدٌ وَعَمْروٌ " ، أَوْ بَيْنَ فِعْلَيْنِ – مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفَاعِلِ – نَحْوُ " قَامَ وَقَعَدَ " .

وَأَمَّا الدَّاخِلُ عَلَى الجُمْلَةِ فَعَلَى (٣) ضَرْبَيْنِ (إِمَّا / مُغَيِّرٌ ٩-ب لِمَعْنَاهَا أَوْ مُؤَكِّدٌ لَهُ) (٤) ، وَالْمُغَيِّرُ لِمَعْنَاهَا إِمَّا يُؤَثِّرُ فِي اللَّفْظِ أَوْ لاَ يُؤَثِّرُ ، فَالأَوَّلُ كَـ " لَيْتَ ، ولَعَلَّ " ، وَالثَّانِي : كَحُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الْمُؤَكِّدُ لِمَعْنَى الجُمْلَةِ فَإِمَّا أَنْ يُؤَثِّرَ فِي اللَّفْظِ أَوْلاً ، فَالأَوَّلُ نَحْوَ (٥) "

---

(١) ف (ف) وهي .

(٢) هكذا فى النسختين بإسقاط الفاء من جواب (أما) .

(٣) فى (ف) " على " بدون فاء الربط .

(٤) فى الأصل " إما مغيراً لمعناها أو مؤكدا له " بالنصب ، والمثبت من (ف) .

(٥) فى (ف) " فالأول يجـوز نحو .. " وقوله " يجوز " مقحم من الناسخ .

إنَّ " الْمكسُورَةِ ، وَ " أَنَّ " الْمفَتُوحَةِ .

وَالثَّانِي : وَهُوَ الَّذِي لاَ يُؤَثِّرُ كَلاَمِ الابْتِدَاءِ نَحْوُ " لَزَيدٌ قَائِمٌ " .

وَأَمَّا الزَّائِدُ المؤكّدُ فَنَحْوَ " لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ " فَالبَاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّأكِيدِ ، وكَذلِكَ بِحَسْبِكَ زَيدٌ " فَالبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْمُبْتَدأ ، وَقَدْ يَكُونُ عَامِلاً كَمَا (ذَكَرْنَاهُ) [1] ، وَغَيْر عَامِلٍ نحو : " إذَا مَا جَاءَ زَيدٌ فَأَكْرِمْهُ " فَـ " مَا " زَائِدٌ غَيْرُ عَامِلٍ ، وكَذَلكَ قَوْلُهُ [2] :

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ

وَالمُرادُ : فَمَا طِبُّنَا جُبْنٌ [3] ، وَالزَّائِدُ قَدْ يَكُونُ زَائِداً فى الَّلفظِ دُونَ المَعْنَى كَـ " مِنْ " فى الاسْتِغْرَاقِ نَحْوُ : " هَلْ عِنْدَكَ مِنْ رَجُلٍ " ؟ ، وَقَدْ يَكُونُ زَائِداً (فِي الَّلفْظِ وَالْمَعْنَى) [4] فَيكُونَ الْغَرضُ بِهِ تَكْثِيرَ اللَّفْظِ ، نَحْوُ : " مَا إنْ زَيدٌ قَائِمٌ " .

---

(١) فى (ف) " ذكرنا " .

(٢) القائل هو : فروة بن مسيك المرادي ، وتمام البيت ... ولكن منايانا ودولة آخرينا وهو من شواهد الكتاب ١٥٣/٣ / ٢٢١/٤ ، والمقتضب ١٩٠/١ ، ٢/ ٣٦٠ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والخصائص ١٠٨/٣ ، والمحتسب ٩٢/١ ، والخزانة ١٢١/٢ بولاق .

(٣) فى (ف) " جبر " تحريف .

(٤) فى (ف) " في المعنى واللفظ " .

[الخلاف فى اشتقاق الاسم]

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيُّونْ وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الكُوفِيُّونْ
وَالْمَذْهَبُ المُقَدَّمُ الجَلِيُّ دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ وَالسُّمَيُّ

ذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ اشْتِقَاقَ الاسْمِ مِنَ " السُّمُوِّ " وهُوَ (١) الارتفَاعُ ، لأَنَّه سَمَا عَلَى قَسِيمَيْه (٢) ، إِمَّا لأَنَّهُ لاَ يَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فِي الإِسْنَادِ ، وَإِمَّا لافْتِقَارِ غَيْرِهِ فى الإِسْنَادِ إِلَيْهِ ، قَالَ بَعْضُهُم : " لأَنَّ المُسَمَّى قَبْلَ وَضْعِ الاسْمِ [عَلَيْهِ] (٣) كَانَ خَامِلاً وَبَعْدَ وَضْعِهِ عَلَيه صَارَ نَابِهًا " ، وهَذَا لَيسَ بِشَيْءٍ ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ الخَامِلَ لاَ يُعْرَفُ وَمَا لاَ يُعْرَفُ لاَ يَشْعُرُ الذِّهْنُ بِهِ وَمَا لاَ يَشْعُرُ الذِّهْنُ بِهِ لاَ يَتَصَوَّرُهُ وَمَا لاَ يَتَصَوَّرُهُ الذِّهْنُ لاَ يُمْكِنُ (٤) الإِشَارَةُ إِلَيْهِ حَتَّى يُوضَعَ لَهُ لَفْظٌ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْهُ ، ثُمَّ هَذَا القَائِلُ جَعَلَهُ مُسَمًّى قَبْلَ وَضْعِ الاسْمِ عَلَيهِ ، وَقَبْلَ وَضْعِ الاسْمِ لا يَكُونُ مُسَمًّى ؛ لأَنَّ لَفْظَ مُسَمًّى مُشْتَقٌّ من التَّسْمِيَةِ ، وَالمُشْتَقُّ مُتَأَخِّرٌ عَنِ المُشْتَقِّ مِنْهُ ، فَكَيْفَ يَعِيبُ عَلَى المُصَنِّفِ مِثْلَ هَذَا فِي حَدِّ (٥) الاسْمِ ثُمَّ يَقَعُ فِيهِ .

---

(١) مسألة اشتقاق الاسم مسألة خلافية بين البصرين والكوفيين ، ملخصها كما فى الإنصاف ٦ "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم – وهو العلامة – وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو – وهو العلو " . (المسألة الأولى من الإنصاف ١٦) ، وأسرار العربية ٤ .

(٢) (ف) " قسميه " وهو تحريف .

(٣) إضافة من شرح ابن الخباز ٨٤/١ ، وهو المقصود بقول المؤلف : " قال بعضهم " .

(٤) (ف) " لا يذكر " تحريف .

(٥) ينظر شرح ابن الخباز ٧٠/١ .

وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّه مُشْتَقٌّ مِنَ الوسْمِ الَّذِى هُوَ العَلاَمَةُ ؛ لأَنَّ الاسْمَ عَلاَمَةٌ عَلَى المُسَمَّى يُعْرَفُ بِهِ كَمَا تُعْرَفُ الدَّابَّةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ الْوَسْمِ ، فَالمَحذُوفُ مِنْهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ فَاؤُهُ وَهِيَ الوَاو الَّتِي فِي "وَسَمَ" ، وَأُحِلَّتِ الْهَمْزَةُ مَحَلَّ الْوَاوِ ، ووَزْنَهُ عندهُمْ "إِعْلٌ" ، وَالْمَحْذُوفُ مِنْهُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ لاَمُهُ ، ووَزْنُهُ "إِفْعٌ" ، لأنّهم لَمَّا حَذَفُوا الوَاوَ وبَقِيَتِ (١) المِيمُ سَاكِنَةً جَعَلُوا السُّكُونَ فِي السِّينِ فَصَارَتِ المِيمُ مَحَلاًّ لِحَركَاتِ الإِعْرَابِ ، وَهَذَا هُوَ الحَقُّ لأُمُورٍ :

أَحدُهَا : أَنَّهُ جُمِعَ عَلَى "أَسْمَاءٍ" دُونَ "أَوْسَامٍ" (٢) .

وَثَانِيهَا : التَّصْغِيرُ ؛ لأنَّه صُغِّرَ عَلَى "سُمَيٍّ" دُونَ "وُسَيْمٍ" أَمَّا "أَسْمَاءٌ" فَأَصْلُهَا "أَسْمَاوٌ" (٣) فَوَقَعَتِ الْوَاوُ طَرَفًا بعدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ فَقُلِبَتْ هَمْزَةً ، وَأَمَّا "سُمَيٌّ" فَأَصْلُهُ "سُمَيْوٌ" فَاجْتَمَعَتِ اليَاءُ والْوَاوُ (٤) ، وَالأَوَّلُ فِيهِمَا (٥) سَاكِنٌ فَقُلِبتِ الْوَاوُ ياءً وَأُدْغِمَتْ في الْيَاءِ .

الثَّالِثُ : تَصْرِيفُ الْفِعْلِ (٦).

---

(١) فى الأصل "بقيت" بدون واو العطف .

(٢) أي : أن جمعه على أسماء دليل على أنه مشتق من "السمو" ولو كان مشتقاً من "الوسم" كما ذهب الكوفيون لقالوا فى جمعه "أوسام" ، أو "أواسيم" ، كما في الإنصاف ١٤ المسألة الأولى .

(٣) في (ف) "أسماء" تحريف .

(٤) في (ف) "الواو والياء" .

(٥) في (ف) "منهما" .

(٦) جاء فى حاشية الأصل "يقال فى تصريفه .. تسميت ، وفى المصدر التسمية ولا يقال توسمت" ، قال ابن القواس لوحة ١ "وثانيها تصريف الفعل منه نحو سميته وأسميته وأسميك دون وسمته وأوسمته وأوسمك » .

الرَّابعُ : التَّعْويضُ في الأوّلِ إنَّمَا يكُونُ فى المحذُوفِ اللّامِ غَالبًا نَحْوُ " ابْنٌ وَاثنَانِ " .

وفيهِ (١) خَمْسُ لُغَاتٍ بكسرِ الأولِ وَضَمِّهِ مع الهمزَةِ ، وَبِهِمَا
أَيْضًا مَعَ حَذْفِهَا ، وَضَمِّ السِّينِ مع قَصْرِهِ وَإِتْمَامِهِ ، فَوَزْنُهُ فى الأولى "
إِفْعٌ " بِكَسْرِ / الْهَمزَةِ ، وَفي الثَّانيةِ " أُفْعٌ " بِضَمِّ الْهَمْزَةِ ، وفي ١٠ - أ
الثَّالثةِ " فِعٌ " بكسرِ السّينِ ، وفي الرّابعةِ " فُعٌ " بِضَمِّهَا ، وَفي
الخَامسةِ " فُعًى " بِوَزْنِ هُدًى .

---

(١) أي : في " اسم . ينظر الإنصاف ١٦ ، المسألة الأولى .

[اشتقاق المصدر]

وَاشْتَقَّ كُوفِيُّـونَ أَيْضًا الْمَصْدَرَا مِنْ فِعْلِهِ نَحْوَ نَظَرْتُ نَظَـرَا

ذَهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ المصدَر مشتقٌّ من الفعلِ (١) ، واحتجُّوا بوجُوهٍ :

أحدُهَا : أن الفعلَ عَاملٌ فيهِ ، والعَاملُ سابقٌ علَى المعمُولِ .

والثَّانِي : أنَّه يُؤَكِّدُ بهِ الفعلُ ، وَالتَّأكيدُ تَابعٌ للمؤكَّدِ .

الثَّالثُ : أنَّه يصحُّ بصحّةِ الفعلِ وَيعتلُّ باعْتِلالِه نحو " اسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذًا " ، فَصَحَّتِ الْوَاوُ فِي الْمَصدَرِ لِصحّتِهَا فِي الْفِعْلِ ، وَتقُولُ : "اسْتَقَامَ اسْتِقَامةً " فَتعتلُّ الواوُ ، وَتقلبُهَا أَلفاً فِي الْمَصدَرِ ، كَمَا أُعلَّتْ فِي الفعلِ ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ " اسْتَقْوَمَ " فَقُلبتِ الواو أَلفًا (لِتَحرّكهَا(٢) في الأصْلِ وانفتاح مَا قَبلَهَا الآن).

الرَّابعُ : أَنَّا نَجِدُ أَفعَالاً لاَ مَصَادِرَ لَهَا نحو " نِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَلَيْسَ وَعَسَى " فَلَوْ كَانَ الفعلُ فرعًا لَوجَبَ أن يكُونَ لِهَذهِ الأفعَالِ مَصَادرُ ؛ لأنَّ الفرعَ لاَبدَّ أن يسبقَهُ أَصْلٌ .

وَالجوَابُ عن الأولِ أَنَّ الحُروفَ عَامِلةٌ في الأَسْمَاءِ ، وَلاَ قَائلَ بِأَصَالَتِهَا ، وَأيضًا فَإنَّ الاشتِقَاقَ يُؤْخذُ من جهةِ التَّصريفِ والْمَعنَى لاَ مِنْ

---

(١) ينظر فى هذه المسألة الإنصاف ٢٣٥ (المسألة ٢٨) ، وشرح الكافية للرضى ١٧٨/٢ ، وابن يعيش ١١٠/١ ، والإيضاح فى علل النحو ٥٦ ، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٣٧ المسألة السادسة .

(٢) فى النسختين " لتحركها " وانفتاح ما قبلها فى الأصل والصواب ما أثبت ، ينظر الوجيز فى علم التصريف لابن الأنبارى ٦٠.

جِهَـةِ الْعمَـلِ .

وعن الثَّاني : أنَّه لَيسَ تَأكيـداً صَريحـاً ، بدليلِ جَوَازِ تَقْديمـهِ عَلَى الْفِعْـلِ [1] .

وعن الثالث من وُجُـوهٍ :

أحدُهَا : أنَّ الكَلامَ فى الـمَصادرِ الأصُولِ الَّتِى لَيْسَ فِيهَا زِيَادةٌ ، وهى لا تَكُونُ إلاَّ صَحيحَـةً .

الثَّانى : أنَّه يجُـوزُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ حَمْلُ الأصْلِ عَلَى الْفَرْعِ فى شَىءٍ من الأحكَامِ ؛ فَإنَّ الفـرَّاءَ [2] يقُـولُ : إنَّ الـمَاضِىَ بُنِيَ عَلَى الفتْحِ إذَا كَانَ للوَاحِدِ حَمْـلاً عَلَى فِعْلِ الاثْنَـيْنِ .

الثَّـالثُ : أنَّ المستقبلَ يَعْتَـلُّ بِاْعتلالِ الـمَاضِي ، ولَيسَ فَرعًا عليْـهِ .

وعن الرابع : أنَّـهُ مُعَارِضٌ بالمصَادِرِ الَّتِى لاَ أفْعَـالَ لَهَا نحوُ " وَيْـلٌ وَوَيْـحٌ ، وَوَيْسٌ " [3] .

وَاشْتَقَّ مِنْهُ الفِعْلَ أهْلُ البَصْرَهْ ... وَذَا الَّذِى بِهِ تَلِيـقُ النُّصْرَهْ

إذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِى الأصْـلِ ... وَلَيْسَ فِى الـمَصْدَرِ مَا فِى الْفِعْـلِ

ذَهبَ البصريُّونَ إلى أنَّ الفِعْلَ مُشْتقٌ من الـمصدَرِ لوجُـوهٍ :

أحدُهَا أنَّ الـمَصْدَرَ يَدلُّ عَلَى الحَدثِ – أيْ : عَلَى الحركَاتِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْفَـاعِلِ ، وَالْفِـعْـلُ يَـدلُّ عَلى هَذا الـمـعنَى وَعَلى شَىْءٍ آخـرَ وَهُوَ الزَّمَـانُ

---

(١) أما ابن الخباز فقد أبطل حجة الكوفيين هذه فى شرحه ، بقوله " الجواب عنه أنه باطل بقولنا " قام القوم أجمعون " ، لأن أحدهما غير مشتق من الآخر " .

(٢) ينظر الإنصاف ٢٤٠ المسألة ٢٨ ، حيث نسب هذا للفراء .

(٣) يقال : " (ويح) كلمة رحمة ، و " ويل " كلمة عذاب ، وقيل : هما بمعنى واحد ، و " ويس " كلمة فى موضع رحمة واستملاح .

وانظر : الإيضاح في علل النحو ٥٨ ، وفيه " أن الزجاج كان يستدل به " .

فَالمصدَرُ كَالمفْرَدِ ؛ لأنَّه يَدلُّ علَى شَيْءٍ واحدٍ ، وَالفعلُ كَالْمركَّبِ لأنَّه يدلُّ علَى شَيْئَينِ وَهُمَا الْحَدَثُ وَالزَّمَانُ ، وَالمفردُ جزءُ المركَّبِ وَالجزءُ مُقدَّمٌ علَى الْكُلِّ ، لأنَّ المركَّبَ فِيهِ المفردُ وَزِيَادةٌ ، وَهَذا معنَى قَولِه : " إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيه مَا فِي ٱلأصْلِ " أَيْ الْفعلُ فيهِ مَا فِي المصدَرِ من الدّلاَلَةِ علَى الحدَثِ ، ولَيس فى الْمَصْدَرِ مَا فى الْفعْلِ من الدّلاَلَةِ عَلَى الزَّمَان ، وَهُوَ معنَى قولِه : " وَلَيْسَ فى الْمَصْدَرِ مَا فى الْفعْلِ " فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ هُوَ الأصلُ لَوجَبَ أَن يكُونَ فى المصدَرِ جَمِيعُ مَا في الْفعلِ مِنَ الدّلاَلَةِ عَلَى الحَدَثِ وَالزَّمَانِ المعيَّنِ .

الثَّانِي أَنَّ الاشتقَاقَ : هُوَ أَخْذُ لَفْظٍ فَرْعيٍّ مِنْ لَفظٍ أَصْلىٍّ مُوافقٍ ١٠ – ب
لَهُ فى الحُرُوفِ الأصليّةِ والْمَعْنَى الأَصْليٍّ (١) ، وَهذَا لاَ يتحقَّقُ إلاَّ إِذَا جَعلْنَا المصدَرَ أَصْلاً ، أَمَّا لَوْ جعلْنَا الفعلَ أَصْلاً وَهُوَ يَدلُّ عَلى الزَّمَانِ المعيّنِ فَيَجبُ أَن يكُونَ المصدَرُ دَالاً عليهِ وَلاَ قَائِلَ بِهِ ؛ لأنَّ المصدَرَ أَحدُ مَدْلُولَي الفِعْلِ ، وَلَيسَ الفعلُ أَحَدَ مَدلُولي المصدَرِ .

الثالث : أَنَّ المصدَرَ يَقَعُ للمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَهُوَ كَالعَامّ ، وَالفعلُ مُخْتَصٌّ بِأَحدِ الزَّمَانَيْنِ ، فَأَشْبَه(٢) الخَاصَّ ، وَالْعَامُّ مُقَدّمٌ عَلَى الخَاصّ .

---

(١) حدّ العكبريُّ الاشتقاقَ فقالَ : " أَمَّا الحَدُّ فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرُّمَّانيُّ ، وهو قوله : "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصلٍ يدور فى تصاريفه على الأصل " ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاقِ ولزم منه التعرض للفرق والأصل ، وأمَّا الفرع والأصل : فهما في هذه الصناعة غيرهما فى صناعة الأقيسة الفقهية ، فالأصل هاهنا يـــراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً ، والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف معنوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل " . عن التبيين ١٤٤ .
وانظر أيضًا : ما أحال عليه العكبرى كتاب الحدود للرماني ٣٩ .

(٢) فى (ف) " فاشتبه " تحريف .

القَـوْلُ فِي الإِعْرَابِ وَالْبِنَـاءِ الأَصْـــلُ فِي الإِعْرَابِ لِلأَسْمَاءِ

إِنَّمَا قَدَّمَ الإعرَابَ عَلَى الْمُعْرَبِ ؛ لأَنَّ الْمُعْرَبَ مُشْتَقٌ من الإعْرَابِ ، وَالْمُشْتَقُّ مِنْهُ مُقَدَّمٌ ؛ لأنّه الأصْلُ ، وَإِنَّمَا كَانَ الأَصْلُ في الإعرَابِ للأسمَاءِ ؛ لأَنَّ الاسْمَ صِيغَةٌ وَاحدةٌ وتَتَوارَدُ عليه مَعَانٍ مُخْتلفةٌ ، كالفَاعليّةِ وَالمفعُوليّةِ وَالإضَافةِ ، وَهَذِهِ الْمَعَانِي مَنْفِيَّةٌ عن الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، أَمَّا الْفِعْلُ فَالمَعَانِي الَّتى تَعْتَقِبُ عَلَيْه فَلَيْسَ إلاّ الدّلاَلَةَ عَلَى الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ ، وَاخْتلاَفُ الصِّيغةِ كَافٍ [١] فِي ذَلِكَ . وَأَمَّا الحرْفُ فَسَيَاتِي بَيَانُهُ .

فَاحتِيجَ فِي الاسْمِ إلى مَا يُفَرِّقُ بينَ هذه المعَانِي فَأَتَوا بالإِعْرَابِ وَسَيَأتِي الكَلامَ عليه ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَو قُلتَ : " مَا رَأَيْتُ الْهِلاَلَ " بالنَّصبِ كُنْتَ نَافِياً لرُؤْيَةِ الهلاَلِ ، وَلَوْ رَفَعْتَ " الهلاَلَ " كُنْتَ مُثْبِتًا للرُّؤْيَةِ وَجَعَلْتَ " مَا " موصُولَةً مُبْتَدأً و " رَأيتُ " صِلَتُهَا وَالعَائِدُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَ " الهِلاَلُ " خَبَرُ الْمُبتدأ تَقْديرُهُ [٢] : " الّذِي رَأيتُهُ الهِلاَلُ " ، فَلَوْلاَ الإعْرَابُ لاَلْتَبَسَ النَّفْيُ بالإِثْبَاتِ ، وكَذَا لَو قُلتَ : " مَا أَخَذْتُ مِنْكَ دِرْهَمًا " بالنَّصْبِ كُنْتَ جَاحِداً ، وَلَوْ رَفَعْتَ " الدّرهَمَ " كُنْتَ مُقِراً مُعْتَرِفاً ، وَتَقْدِيرُهُ " الَّذِي أَخَذْتُهُ مِنْكَ دِرْهَمٌ " فَلَوْلاَ الإعْرَابُ لاَلتَبَسَ الإنكَارُ بالإقْرارِ ، وكذلك لو قُلْتَ : " مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ " بِغَيرِ إعْرَابٍ احْتَمَلَ ثَلاَثَةَ أَوْجُهٍ : التَّعَجُّبَ ، وَالنَّفْيَ ، وَالاستِفْهَامَ .

وَفي اشْتِقَاقِ الإعْرَابِ أُصُولٌ :

---

(١) كاف مكرر فى (ف) .

(٢) فى (ف) " وتقديره " بالواو .

أَحدُهَا : منْ " أَعْرَب الرَّجُلُ عَنْ (١)حَاجَته " ، إِذَا أَبَانَ ؛ لأَنَّ الكَلاَمَ إِذَا أُعْرِبَ تَبَيَّنَ مَعْنَاهُ .

الثَّانِي : منْ " أَعْرَبَ الرَّجُلُ " إِذَا تَكَلَّمَ بِالعَرَبِيَّةِ ، فَإِن قيلَ: المتكلِّمُ بالبنَاءِ كَذلكَ ! قُلتُ : البِنَاءُ لا يَخُصُّ لُغَةَ الْعَربِ ، بَلْ هُوَ في كُلِّ لُغَةٍ .

الثَّالثُ : منْ " عَربَتْ مَعدَةُ الْفَصيلِ " (٢) : إِذَا تَغَيَّرت وفَسَدَتْ ، فَالهمزَةُ لِلسَّلْبِ فَكأنَّكَ إذَا أَعْرِبْتَ الكَلامَ أَزَلْتَ عَرَبَهُ أَيْ : فَسَادَهُ ، كَقَولكَ " عَجَمْتُ الكِتَابَ " : إِذَا أَشْكَلْتَهُ ، و " أَعْجَمْتُهُ " أَيْ : سَلَبْتُ عُجْمَتَهُ وَأَزَلْتَهَا .

الرَّابعُ : منْ قَولِهمْ " امْرَأَةٌ عَرُوبٌ " أَيْ : مُتَحَسِّنَةٌ (٣) ، لأَنَّ الكَلاَمَ إِذَا أُعْرِبَ فُهِمَ مَعْنَاهُ وَحَسُنَ عِنْدَ سَامِعِه .

وَحَدُّهُ تَغَيُّرٌ فِي الآخِرِ … بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ أَوْ ظَاهِرِ

بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ أَوْ بِالجَرِّ … كَمَرَّ زَيْدٌ رَاكِبًا بِعَمْرِو

قولُه : " تَغَيُّرٌ فى الآخِرِ ، كَالجِنْسِ يَشْمَلُ الْمُعْرَبَ وَالمبنيَّ ؛ لأَنَّ ١١ – أ الْمَبْنِيَّ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ نَحْوُ : "رُدَّ ، وَغُضَّ "(٤) فإنَّه يُضَمُّ آخرُهُ إِتْبَاعًا لأَوَّلِه ،

---

(١) في (ف) " غير " وهو تصحيف .

(٢) الفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن أمه .

(٣) انظر هذه المعاني في :

وتهذيب اللغة ٢/ ٣٦٠ ، معجم مقاييس اللغة ٢٩٩/٤ ، وتفسير المؤلِّفِ لقولهمُ " امرأة عروب " بمتحسنة لم أجده في المعاجم اللُّغويَّة التي بين يديَّ – وإن كنت لا أستبعده – حيث فسرت المرأة العروب بأنَّها المتحببة إلى زوجها ، وقيل : غير ذلك ، ولولا تعليل المؤلف المؤكد بأنه يقصد بشرحها " متحسنة " لقلت : لعلها محرفة من " متحببة " ولكن تفسيره – فى نظرى – لا غبار عليه إذ المرأة المتحسنة هِيَ المتزيِّنَةُ لزوْجِهَا المتحببة إليه ، وهذا واردٌ في معناها .

(٤) في (ف) " عض " بالعين المهملة .

وَيُفْتَحُ تَخْفِيفاً ، وَيُكْسَرُ عَلَى أَصْلِ التقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، لكِن لاَ لِعَامِلٍ ، وَقَوْلُهُ : "بِعَامِلٍ فَصْلٌ لِلْمُعْرَبِ عَنِ المبْنِيِّ ، لأَنَّ تَغَيُّرَهُ لا لِعَامِلٍ . وَقَوْلُهُ : "فِي الآخِرِ" أَحْسَنُ مِن قَوْلِ الْجَمَاعَة " تَغَيُّرُ الآخِرِ ، لأَنَّ الآخِرَ هُوَ الحَرْفُ ، وَذَاتُ الْحَرْفِ لاَتَتَغَيَّرُ وَلاَ تَتَبَدَّلُ ، بَلِ التَّغَيُّرُ في هَيْئَةِ الْحَرْفِ مَعَ بَقَاءِ ذَاتِهِ .

وَمِثَالُ الرَّفعِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [1] ، فَـ " أَحَدٌ " فَاعِلُ فِعْلٍ مُقَدَّرٍ أَي : إِنِ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ ، وَمِثَالُ النَّصْبِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾ [2] ، أَيْ : وَقَدَّرْنَا الْقَمَرَ [3] ، وَمِثَالُ الْجَرِّ قَوْلُهُم : " في الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو " أَيْ : وَفِي الْحُجْرَةِ ، وَلَوْلاَ تَقْدِيرُ حَرْفِ الْجَرِّ " فِي الْحُجْرَةِ " لَعُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ[4] أَحدُهُمَا مَعْمُولُه مَرْفُوعٌ وَهُوَ " زَيْدٌ " ، وَالآخَرُ مَجْرُورٌ وَهُوَ " الدَّارُ " ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عِندَ سِيبَوَيهِ [5] ، وَأَمَّا الْعَامِلُ الظَّاهِرُ فَقَدْ مُثِّلَ بِهِ في قَوْلِهِ : " مَرَّ زَيدٌ رَاكِبًا بِعَمْرٍو " وَإِنَّمَا قَدَّمَ الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ ؛ لأَنَّ الرَّفْعَ مُقْتَضَى الفَاعِلِيَّةِ وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ فَمُقْتَضَاهَا كَذلِكَ ، وقَدَّمَ النَّصْبَ عَلَى الجَرِّ ، لأَنَّهُ من تَأْثِيرِ الْفِعْلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ غَالِبًا ، وَالْجَرُّ مِنْ تَأْثِيرِ الْفِعْلِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالأَوَّلُ أَقْوَى فَقَدَّمَهُ لِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا خَالَفُوا بَيْنَ أَلْقَابِهَا لاخْتِلاَفِ مَعْنَاهَا ، وَخُصَّت بِهَذِهِ الأَلْقَابِ الَّتِي هِيَ " الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَالْجَرُّ ، وَالْجَزْمُ " لِلْفَرقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرَكَاتِ الْبِنَاءِ إِيجَازًا واخْتِصَارًا ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُم " رَفْعٌ " أَخْصَرُ مِن قَوْلِهِم " ضَمَّةٌ

---

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) سورة يس ٣٩ .

(٣) قال ابن مكى فى الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٦ : " قوله : " والقمر قدرناه " قرأه الكوفيون وابن عامر بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع " ، وانظر تفسير القرطبى ١٥/٢٩ .

(٤) العاملان هما حرف الجَرِّ " في " ، والابتداء الرَّافع لزيدٍ .

(٥) الكتاب ١/٣١ - ٣٢ بولاق مع الهامش ، كما نص عليه السيوطى فى الهمع ٢/١٣٩ .

أَحْدَثَهَا عَامِلٌ " وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُضِيفَ إِلَى حَدِّ الْمُعْرَبِ زِيَادَةً فَيَقُولُ : " تَغَيُّرٌ فِي الآخِرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا كَاللَّفْظِ،لِيَدْخُلَ بِقَوْلِهِ : " تَقْدِيرًا " الْمُعْتَلُّ فِي الْحَدِّ ، وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ : " كَاللَّفْظِ " الْمَبْنِيُّ ، فَإِنَّهُ لاَ يُقَدَّرُ عَلَى آخِرِهِ إِعْرَابٌ ، بَلْ يُقَالُ : هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَيْ : فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ .

وإِنَّمَا كَانَ الإِعْرَابُ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ ؛ لأَنَّهُ عَلَمٌ بِحَالِ الْكَلِمَةِ ، وَعَلَمُ حَالِ الشَّيْءِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِذَاتِهِ ، وَلأَنَّهُ لاَ يَخْلُو منْ أَنْ يكُونَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي وَسَطِهَا أَوْ فِي آخِرِهَا ، وَالأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ لأَنَّ من جُمْلَةِ الإِعْرَابِ الْجَزْمَ وَهُوَ سُكُونٌ ، ولاَ يُبْتَدأُ بِسَاكِنٍ ، وَالثَّانِي - أيضًا - بَاطِلٌ ، لَئِلاَ يَخْتَلَّ (١) [وَزْنُ الْكَلِمَةِ] (٢) عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ (٣) مفتُوحًا فَيُضَمّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، أَوْ (سَاكِنًا) (٤) فَيُحَرَّكُ أَو بِالْعَكْسِ ، فَتَعَيَّنَ الآخِرُ .

وَالْجَزْمُ مِنْ أَلْقَابِهِ كَلَمْ يَرِمْ (٥) وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمْ

وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ فَعُوِّضَتْ جَزْماً بِهَا يُقَرُّ (٦)

لَمَّا اسْتَغْرَقَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ الْحَرَكَاتِ الثَّلاَثَ وَالْحُرُوفَ الْمُشْبِهَةَ لَهَا لَمْ تَبْقَ لِلْجَزْمِ عَلاَمَةٌ لاَ مِنَ الْحَرَكَاتِ ولاَ مِنَ الْحُرُوفِ فَجَعَلَ عَلاَمَتَهُ حَذْفَهَا ، وَيُسَمَّى " سُكُونًا " إِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ حَرَكَةً .

---

(١) في (ف) " يخلّ " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) بعده في الأصل " ساكنًا " ، وأغلب الظَّنِّ أَنَّها زائدةٌ ، ولم تَرِدْ في (ف) .

(٤) في النسختين " ساكن " بالرفع .

(٥) قوله " كلم يرم " أي : لم يبرح .

(٦) البيتان في (ف) غير مرتبين حيث قدم الثاني على الأول ، وهو سهو من الناسخ .

وَلَمَّا كَانَتِ الْحَرَكَاتُ ثَلاَثًا كَانَ الْحَذْفُ رَابِعًا ، فَانْحَصَرَ الإِعْرَابُ فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ [1] ، وَجَعَلَ لِكُلِّ صِنْفٍ لَقَبًا يَخُصُّهُ .

وَ " الهَاءُ " فِي " أَلْقَابِهِ " ضَمِيرُ " الإِعْرَابِ " ، أَيْ [2] وَالْجَزْمُ مِن أَلْقَابِ الإِعْرَابِ .

وَإِنَّمَا / اخْتَصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ ، لِثِقَلِهِ وَخِفَّةِ الْجَزْمِ ، وَاخْتَصَّ ١١ - ب الجَرُّ بِالاسْمِ لِخِفَّتِهِ وَثِقَلِ الجَرِّ ، فَحَصَلَ التَّعَادُلُ ، لأَنَّ الْجَزْمَ حَذْفُ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، فَكَانَ أَخَفَّ .

وَالْجَزْمُ فِي اللُّغَةِ : الْقَطْعُ [3] ، يُقَالُ " جَزَمْتُ يَدَ اللِّصِّ : إِذَا قَطَعْتَهَا ، وَ " خَبَرٌ جَازِمٌ " أَيْ : قَاطِعٌ لِلشَّكِّ وَمُزِيلُهُ ، وَكَذَلِكَ هُنَا هُوَ قَطْعُ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ أَثْقَلَ مِنَ الاسْمِ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الاسْمَ يُضْمَرُ فِي الفِعْلِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ " قُمْ " أَيْ : قُمْ أَنْتَ " ؛ لأَنَّ الإِضْمَارَ هُوَ الاسْتِتَارُ وَالْمُسْتَتِرُ فِي الشَّيْءِ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، وَالْجُزْءُ لا يَكُونُ أَثْقَلَ مِنَ الْكُلِّ وَلاَ مُسَاوِيًا لَهُ .

الثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ " مَثَلاً أَوْ " عَمْرٌو " فُهِمَ مِنْهُ الْمَعْنَى وَلَمْ يَحْتَجْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سُؤَالٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ " فَقَدْ فُهِمَ مِنْهُ حُصُولُ الضَّرْبِ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى أَسْئِلَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يُقَالَ : مَنْ ضَرَبَ ؟ فَيَقُول : زَيْدٌ .

---

(١) هي " الرفع ، والنصب ، والجر ، والجَزْمُ " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) زاد في (ف) "هو" قبل " القطع " .

الثَّانِي : أنْ يُقَالَ : لِمَنْ ضَرَبَ ؟ فَيَقُولُ : لِعَمْرٍو .

الثَّالِثُ : أَيْنَ ؟ ، وَالرَّابعُ : مَتَى ؟ ، وَالْخَامِسُ : لِمَ ؟

إِلَى غَير ذلك (١) مِنَ اللَّوَازِمِ ، وَالشَّيْءُ يَثْقُلُ بِكَثْرَةِ لَوَازِمِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ ضِمنًا ، والْمَصْدَرُ اسْمٌ ، وَهُوَ جُزْؤُهُ ، وَالْجُزْءُ أَخَفُّ مِنَ الْكُلِّ ، فَلِذَلِكَ خُصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَزْمُ الاسْمَ مَعَ خِفَّتِهِ لَكَانَ إِجْحَافًا بِهِ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَرُّ الْفِعْلَ لازْدَادَ الثَّقِيلُ ثِقَلاً ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ " ، وَأَيْضًا فَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ عِوَضٌ (٢) مِنَ الجَرِّ فِي الاسْمِ فَلَوْ (٣) دَخَلَ الجَرُّ الْفِعْلَ لَكَانَ جَمْعًا بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ ، وهَذَا مَعْنَي قَولِهِ : " فَعُوِّضَتْ جَزْمًا بِهَا يُقَرُّ " يَعْنِي : الأَفْعَالُ يَلْزَمُهَا الْجَزْمُ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَزْمُ الاسْمَ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ تُحْذَفَ (٤) الْحَرَكَةُ أَوِ التَّنْوِينُ أَوْ هُمَا ، لاَ جَائِزَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ ؛ لأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الإِعْرَابِ فَلَوْ حُذِفَتْ لالْتَبَسَ الْمُعْرَبُ بِالْمَبْنِيِّ وَكَانَ يَلْزَمُ مِنْ حَذْفِهَا حَذْفُ التَّنْوِينِ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ حَرْفِ الإِعْرَابِ بَعْدَ حَذْفِ الْحَرَكَةِ ، وَلَوْ حُذِفَ التَّنْوِينُ لاَلْتَبَسَ الْمُنْصَرِفُ بِغَيْرِهِ ، وَإِذَا امْتَنَعَ حَذْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا امْتَنَعَ حَذْفُهُمَا مَعًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمُ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا (٥) لَمْ يَنْجَزِمِ الاسْمُ ؛ لأَنَّهُ لاَ مَعْنَى لِعَوَامِلِهِ فِي

---

(١) في الأصل " إلى غيره " .

(٢) (ف) " عوضاً " بالنصب تحريف .

(٣) (ف) " ولو " .

(٤) (ف) " يحذو " تحريف .

(٥) (ف) " إنها " تحريف .

الأسْـــمَاء ، وَالْجَزْمُ أَثَرُ الْعَامِلِ وَإِذَا انْتَفَى الْعَامِلُ انْتَفَى أَثَرُهُ ، وَكَذَا لَمْ يَدْخُلِ الْجَرُّ في الأَفْعَـالِ ؛ لأَنَّهُ لاَ مَعْنَى لِعَوَامِله فِي الأَفْعَـالِ لأَنَّهُ إِمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بإِضَافَةٍ ، وَكِلاَهُمَا لاَ يُفِيـدُ مَعْنَاهُ فِي الْفِعْلِ فَلاَ يُفِيدُ أَثَرًا فِيهِ ، وَعَلَى هَذَا لِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : هَلاَّ انْجَـرَّ الْفِعْلُ بِعَوَامِلَ غَيْرِ عَوَامِلِ الْجَرِّ في الأَسْمَاءِ كَمَا انْتَصَبَ وَارْتَفَعَ بِعَوَامِلَ غَيْرِ عَوَامِلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ في الأَسْمَاءِ ؟ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي دُخولِ الْجَزْمِ الأَسْمَاءَ .

وَالْحَقُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ لِلرَّفْعِ فِي الاسْمِ عَامِلَيْنِ : قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ فَلَمَّا دَخَلَ الرَّفْعُ الْفِعْلَ كَانَ بِأَضْعَفِ الْعَامِلَيْنِ وَهُوَ الْمَعْنَوِيُّ ، وَكَذَلِكَ النَّصْبُ لَهُ فِي الأَسْمَاءِ عَامِلاَنِ قَوِيٌّ وَهُوَ الْفِعْلُ ، وَضَعِيفٌ وَهُوَ الْحَرْفُ ، فَكَانَ نَصْبُهُ(1) بِالْحَرْفِ الَّذِي هُوَ أَضْعَفُ الْعَامِلَيْنِ ، وَأَمَّا الْجَرُّ فَلَيْسَ لَهُ فِي الاسْمِ إِلاَّ عَامِلٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْحَرْفُ (2) فَلَيْسَ لَهُ عَامِلاَنِ : قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْفِعْلَ أَضْعَفُهُمَا ؛ لأَنَّ الْحَرْفَ أَضْعَفُ الْعَــوَامِلِ .

---

(1) أيْ : نصب الفعل المضارع .

(2) وفي شرح ابن القوّاس لوحة ١٣ :

" ولما لم يكن للجر إلاّ عامل واحد وهو حرف الجرّ يعمل إمّا ظاهراً أو مقدّرًا في المضاف إلَيْهِ على رَأْيٍ امتنع دُخُـولُهُ في الفعل ، لِعَدَمِ العاملِ الضّعيفِ "

[البنـــــــــاء]

وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَـــالِ وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَـــاءِ لِلأَفْعَـالِ / ١٢ - أ

لَمَّا كَانَ الْمُقْتَضِى لِلإِعْرَابِ فِى الاسْمِ مَا يَتَوَارَدُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ كَالفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَالْإِعْرَابُ مُنْتَفٍ عَنِ الْحَرْفِ لانْتِفَاءِ الْمُقْتَضِي لَهُ ، وكَذَلِكَ الْكَلامُ فِي الْفِعْلِ .

وَإِنَّمَا قَالَ : " الأَصْلُ " فِي الْبِنَاءِ لِلأَفْعَالِ ، ولَمْ يَقُلْ : هِيَ مَبْنِيَّةٌ بِكُلِّ حَـالٍ كَمَا قَالَ في الْحَرْفِ ؛ لأَنَّ فِيهَا مَا خَرَجَ عن أَصْله فَأُعْرِبَ وَهُوَ الْمُضَارِعُ ، وَالْحَرْفُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَصْلِه ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ خَرَجَ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ وَدَخَلَ فِي حَيِّزِ الأَسْمِيَّةِ ، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِحَرْفِ الْمَعْنَى فَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَبَاءِ الْجَرِّ ، وكَافِ التَّشْبِيهِ ، وَوَاوِ الْعَطْفِ زِدْتَ عَلَيْهِ حَرفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِه وَحرْفًا آخرَ من جِنْسِ الْحَرْفِ الْمُجَانِسِ لِلْحَرَكَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُهُ كَسْرَةً (١) زِدْتَ يَاءً ثُمّ زِدْتَ يَاءً أخرى ، فَتَقُولُ : إِذَا سَمَّيْتَ بِالْبَاءِ : " جَاءَنِي بِيٌّ ، وَرَأَيْتُ بِيًّا " ، وَإِنْ سَمَّيْتَ بِالْكَافِ زِدْتَ أَلِفًا ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ الْكَافِ فَتْحَةٌ ثُمّ أَلِفًا أُخْرَى ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَتَقْلِبُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً ، فَتَقُولُ : " هَذَا كَاءٌ ، وَرَأَيْتَ كَاءً ، وَمَرَرت بِكَاءٍ " ، وكَذَلِكَ وَاوُ الْعَطْفِ تَقُولُ : " هَذَا وَاءٌ " (٢) .

وَإِنَّمَا زِدْتَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الأُحَادِيَّةِ حَرْفَيْنِ ، لِيَلْحَقَ بِالأَسْمَاءِ (٣) الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِلاَّ مَا

---

(١) (ف) " كثيرة " تحريف .

(٢) فى الأصل " واو " .

(٣) انظر الكتاب ٣٢٢/٣ هارون ، والمقتضب ٤٠/٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٥ .

استُعْمِلَ مَحْذُوفًا (١) .

وَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَكَانَ الثَّانِي صَحِيحًا فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : الإِعْرَابُ تَقُولُ : " جَاءَنِي هَلٌ ، وَبَلٌ ، وَقَدٌ " و " رَأَيْتُ هَلاً ، وَبَلاً ، وَقَداً " ، وَ " مَرَرْتُ بِهَلٍ ، وَبَلٍ ، وَقَدٍ " فَتُجْرِيهِ مُجْرَى " يَدٍ ، وَدَمٍ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَحْكِيَهُ وَتُسكّن آخِرَهُ كَمَا كَانَ فَيَجْرِي مَجْرَى "كَمْ" ، وَمَنْ (٢) ، وإن كَانَ مُعْتَلاً (٣) فَوَجْهَانِ أَيْضًا ، الحِكَايَةُ ، وَالإِعْرَابُ ، إِلاَّ أَنَّكَ إِذَا أَعْرَبْتَهُ زِدتَ عَلَيهِ حَرْفًا مِثْلَه فَتَزِيدُ عَلَى الأَلِفِ أَلِفًا نَحْوُ " لاَ " فَتَقُولُ : " جَاءَنِي لاَءٌ " فَتَقْلِبُ الأَلِفَ الأَخِيرَ (٤) هَمْزَةً لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَتَزِيدُ عَلَى الْوَاوِ مِثْلَهَا نَحْوُ " لَوْ " فَتَقُولُ : " جَاءَنِي لَوٌّ " فَتُدْغِمُ الْوَاوَ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ ، وَتَزِيدُ عَلَى اليَاءِ مِثْلَهَا نَحْوُ " كَيْ " فَتَقُولُ : " هَذَا كَيٌّ " ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

إِنَّ لَوًّا وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءُ

وَإِنَّمَا زِيدَ عَلَى مَا ثَانِيهِ مُعْتَلٌ حَرْفٌ (٦) مِثْلُهُ ؛ لأَنَّ ثَانِيَهُ سَاكِنٌ ، فَإِذَا

---

(١) نحو " دم ، ويد " .

(٢) فتقول : " جاءني هَلْ ، وَبَلْ ، وَقَدْ " ، ورأيت هَلْ وَبَلْ وَقَدْ ، ومررت بِهَلْ ، وَبَلْ ، وَقَدْ " .

(٣) نحو " لو " ، وكي " .

(٤) في (ف) " الأخيرة " .

(٥) هو لأبي زُبَيْدٍ الطَّائي وصدره :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ

انظر الكتاب ٣/ ٢٦١ ، والمقتضب ١/٣٧ ، ٤/٣٢ ، ٤٣ ، وابن يعيش ٦/٣٠ ، ١٠/٥٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٥ ، ومقاييس اللغة ٥/١٩٩ ، والديوان ٢٤ ، وكتاب العين ١/٥٥ ؛

(٦) في الأصل " حرفا " بالنصب .

أَعْرَبْتَهُ دَخَلَه التَّنْوِينُ ، وَهُوَ سَاكِنٌ ، فَتَحْذِفُ ثَانِيَهُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَيَبْقَى اسْمًا مُعْرَبًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ .

وَإِن كَانَ (حَرفُ) [1] الْمَعْنَى عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ لَمْ تَزِدْ شَيْئًا ، نَحْوُ: " لَيْتَ " وإِن سَمَّيْتَ بِحَرْفٍ مُرَكَّبٍ مِنْ حَرْفَيْنِ نَحْوَ "إِمَّا"، وَ "إِلاَّ" في الشَّرْطِ – فَإِنَّ " إِلاَّ " مُرَكَّبَةٌ مِنْ " إِنْ " وَ " لاَ " ، وَكَذَا " إِمَّا " مُرَكَّبةٌ مِنْ " إِنْ " ، وَ " مَا " – فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحدُهُمَا : الحِكَايَةُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَالثَّانِي: الإِعْرَابُ وَمَنْعُ الصَّرفِ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّرْكِيبِ ، كَمَعْدِ يَكربَ .

فَإِنْ قِيلَ : لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ ؛ لأَنَّ الحَاجَةَ مَاسَّةٌ إِلَى الإِعْرَابِ فى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ كَمَا هِى مَاسَّةٌ فِي الاسْمِ بِدَلِيلِ أَنَّ صُورَةً وَاحدةً وَهِيَ " لاَ تَأْكُلِ السَّمكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ " تَحْتَمِلُ ثَلاثَة مَعَانٍ [2] لاَ يُفَرِّقُ بَيْنَهَا [3] إِلاّ بِالإِعْرَابِ ؛ لأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ كَانَ الْمَعْنَى النَّهْيَ (عن الشُّرْبِ لِلَّبَنِ فِي حَالِ أَكْلِ السَّمَكِ) [4]، وَإِنْ جَزَمْتَ أَفَادَ النَّهْيَ عَنْهُمَا مَعاً ، وَإِنْ نَصبْتَ أَفَادَ النَّهْيَ عَنْ الْجَمْعِ فَقَطْ .

وَالْجَوَابُ لاَ نُسَلِّمُ أَنَّ الإِعْرَابَ دَخَلَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعَانِى الطَّارِئَةِ عَلَى الْفِعْلِ بَلِ الإِعْرَابُ / أَزَالَ اللَّبْسَ الَّذِى نَشَأَ مِنْ حَذْفِ / ١٢ – ب

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) الأصل " معانى " بإثبات الياء والأولى حذفها .

(٣) (ف) " بينهما " تحريف .

(٤) (ف) " عن أكل السمك فى حال شرب اللبن " تقديم وتأخير .

" أَنْ " النَّاصِبَةِ ، لأَنَّها لَوْ ظَهَرَتْ لارْتَفَعَ اللَّبْسُ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الإِعْرَابِ أَصْلاً ، أَوْ نَقُولُ : الإِعْرَابُ أَزَالَ اللَّبسَ النَّاشِئَ مِنِ احْتِمَالِ الْوَاوِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَ العَاطِفَةِ وَالَّتى لِلْحَالِ وَالَّتى لِلصَّرْفِ (١) ، وَالإِعْرَابُ لَمْ يُوضَعْ لِلفرْقِ بَيْنَ الْمُشْتَرِكَاتِ بالْوَضْعِ ؛ فَإِنَّ القَرائِنَ كَافِيةٌ فِى ذَلِكَ .

---

(١) الواو التى للصرف هى الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول بشرط أن يتقدم الواو نفى أو طلب ، وهو إصطلاح كوفي . انظر ذلك فى مغني اللبيب ٤٧٢ ، ومدرسة الكوفة ٣٠٦ .

[حَدُّ الْبِنَــــاءِ]

وَحَــدُّهُ لُزُومُ آخِرِ الْكَـلِمْ   حَرَكَـةً مَا أَوْ سُكُونًا الْتُـزِمْ

إِذَا كَانَ ٱلإِعْرَابُ هُوَ [1] التَّغَـيُّرُ ، وَالْبِنَـاءُ ضِدُّهُ وَجَبَ أَنْ يكُونَ الْبِنَــاءُ هُوَ اللُّزُومُ ، إِذْ لاَ وَاسِطَةَ بَيْنَ التَّغَـيُّرِ ، وَاللُّزُومِ .

وَ " مَا " فِي قَـوْلِهِ : " حَرَكَـةً مَا " زَائِـدَةٌ ، وَتَحْتَمِلُ أَن تكُونَ صِفَـةً لِحَرَكَةٍ أَيْ : أَيّ حَركَةٍ كَانَتْ [2] .

وَلَيْسَ " الْتُـزِمْ " فى قَـوْلِهِ : " الْتُزِمْ " حَشْوًا [3] بَـلْ فِيهِ تَنْبِيهٌ بِأَنَّ السُّكُونَ أَلْزَمُ للبنَـاءِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَإِنْ كَانَا جَمِيعاً لاَزِمَيْنِ ؛ لأَنَّ الإِعْرَابَ ضِدُّ البناء ، وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الإِعرَابِ بِالْحَرَكَةِ فَوَجَبَ أَن يَكُونَ أَصلُ الْبِنَاءِ بِضِدِّ الْحَرَكَـةِ وَهُوَ السُّكُونُ .

" معنَى البناءِ فى اللّغــةِ "

وَمَعْنَى الْبِنَــاءِ فِي اللُّـغَةِ ، هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ يُرَادُ ثُبوتُهَا ، وَكَذلِكَ هُوَ فى مَعْنَــاهُ الصِّنَاعِيِّ .

وَالْبِـنَاءُ إِنْ كَانَ بِحَرَكةٍ سُــمِّيَ ضَـمًّا وَفَتْــحًا وَكَسْـرًا ، وَإِلاَّ سُـمِّى وَقْـفًا ، وَقِيـلَ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) من الحركات الثلاث .

(٣) قال الشُّرَيْشِيُّ في شرحه ١/٩٠ (رسالة) : " وقوله : " التزم " تكرير لا حاجَـةَ إِلَيْهِ ؛ لأنَّ الحدَّ قد تمَّ بدونِـهِ .

حَـرَكَـاتُ الْبِنَاءِ أَصْلٌ ؛ لأَنَّهَـا أَعَمُّ مِنْ حَـرَكَـاتِ الإعْـرَابِ ، وَالْعَـامُّ أَصْلٌ لِلْخَاصِّ .

كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ فَقِسْ تُصِبْ .. وَعِلَّةُ الْبِنَـاءِ ذِكْرُهَـا يَجِبْ

لَمَّا كَانَتْ أَلْقَـابُ البِنَـاءِ أَربعـةً مَثَّلَ بِأَرْبَعـةِ أَمْثِلَـةٍ :

أَوَّلُهَا " حَيْثُ " ، قِيلَ " : إِنَّهَا بُنِيَتْ ، لافْتِقَارِهَا إلى جُمْلَةٍ كَالْحَرْفِ ، وَقِيـلَ : بُنِيَتْ ؛ لأَنَّهَا خَالَفَتْ جَمِيعَ ظُرُوفِ المَكَانِ ، فَإِنَّه لَيْسَ شَيءٌ مِنهَا يُضَـافُ إلى الجُمَلِ إلاَّ " حَيْثُ " (فَأَشْبَهت " إِذْ " فَبُنِيَتْ)[1] وَقِيلَ : بُنِيَتْ لإِبْهَامِهَا ؛ لأَنَّهَا تَقَعُ عَلَى جَمِـيعِ الجِـهَـــاتِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَىءٍ ؛ لأَنَّ " عِنْدَ " كَـذَلك وَهِيَ مُعْــرَبَةٌ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيتْ لِشَبَـهِهَا بالموصُولِ مِنْ جِهـةِ افتقَـارِهَا إلى جُمْــلَةٍ تُوَضِّحُ مَعْنَاهَا وَخَالفَتِ الْمَوْصُولَ في أَنَّـهَا لاَ تَحْتَـاجُ إِلَى عَائِدٍ من الجُمْلَةِ ، وَبُنِيَتْ على حَرَكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، وَكَانَتِ الحَرَكَةُ ضَمَّةً حَمْلاً عَلَى مَا بُنِى مِنَ الظُّـــرُوفِ كَقَبْـلُ وَبَعْدُ ، وَمِنْــهم مَنْ يَفْتَحُـهَا حَمْـلاً عَلَى "أَيْنَ" ، وَمِنْهُم مَنْ يَكْسِـرُ عَلَى أَصْلِ التـقَـاءِ السَّـاكنيْنِ ، وَتُقَـالُ بالوَاوِ بِهَـذِهِ الْلُّغَـاتِ[2] .

وَأَمَّـا " أَيْنَ " فَـبُنِيَتْ لِتَـضـمُّنِهَـا حَـرْفَ[3] الاسـتـفـهَـامِ إِنْ كَـانتِ اسْتِفْــهَامًا ، وَحَرْفَ الشَّرْطِ إن كَانَتْ شَرْطاً ، وَحُرِّكَتْ لالْتِقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ[4] وَفُتِحَتْ تَخْفِيفًا .

---

(١) ف (ف) " فأشبهت " إذا " إذ بنيت " تحريف .
انظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٢ .

(٢) في " حيث " ست لغات " حيث ، وحوث " مع الحركات الثلاث مع الواو والياء ، انظر الكتاب ٣/٢٩٢ ، ٤/٢٨٦ ، هارون ، ومغنى اللبيب ١٧٦ ، وابن يعيش ٤/٩٠ ، واللسان " حوث " .

(٣) في الأصل " حروف " .

(٤) ينظر : أسرار العربيةِ ٣٢ .

وَأَمَّا " أَمْسِ " فَبُنِيَ لِتَضَمّنِهِ مَعْنَى لاَمِ التَّعْرِيفِ (١) ؛ لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَلَيْسَ أَحَدَ الْمَعَارِفِ الْخَمْسِ(٢) فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَضَمّنِهِ مَعْنَى الَّلامِ ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (وَكُسِرَ عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ) (٣) ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ يُقَالُ " الأَمْسِ " بِالأَلِفِ وَالَّلامِ فَلَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَى الَّلامِ لَمَا صَحَّ ظُهُورُهَا فِيهِ .

قُلْتُ : هَذِهِ الَّلامُ زَائِدَةٌ (٤) بِدَلِيلِ بِنَائِهِ مَعَهَا .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهُ مَعْدُولاً عَنِ الَّلامِ فَيُعْرِبُهُ وَلاَ يَصْرِفُهُ (٥) .

وَأَمَّا " كَمْ " (٦) فَعِلَّةُ بِنَائِهَا ظَاهِرَةٌ فِي الاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى الاسْتِفْهَامِيَّةِ ؛ لأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي الَّلفْظِ وَفِي أَصْلِ الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهَا فِي كِلاَ الْحَالَيْنِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْعَدَدِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٨٣ ، والمقتضب ٣/١٧٣ ، وأسرار العربية ٣٢ .

(٢) التى هى " العلم ، والضمير ، والمبهم ، والألف واللام ، والإضافة " ، وقال ابن يعيش ٤/١٠٦ " وقيل : إنه وقع فى أول أحواله معرفة " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) قال بذلك العبدي كما في شرح الشريشي ١/١٠٣ .

(٥) وهم بنو تميم كما في الكتاب ٣/٢٨٣ ، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ١٠٥ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩٥ ، والمانع له من الصرف التعريفُ والعدلُ ، وقال ابن يعيش ٤/١٠٧ : " حكى بعضهم أن من العرب من يعتقد فيه التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة فيقول : " مَضَى أَمْسٌ بِمَا فِيهِ " على التنكير ، وهُوَ غَرِيبٌ فى الاستعمال دُونَ القياسِ " .

(٦) انظر الكتاب ٢/١٥٦ هارون ، والإيضاح العضديّ ٢١٩ .

[سبب بنـاء الأسـماء]

أعْنِي فِي الاسْمِ وَهْوَ أَنْ يُضَارِعَا الْحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا

لَمَّا ذَكَر حَدَّ الْبِنَـاءِ وكَانَ بَعْضُ الاسْمِ قَدْ دَخَلَهُ الْبِنَـاءُ لِمُنَاسَبَةِ مَا لاَ تَمكُّنَ لَهُ في الأَصْلِ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي سَبَبِ الْبِنَـاءِ في ذَلِكَ الْبَعْضِ/١٣ - أ لأَنَّ الأَصْلَ في الأَسْمَاءِ كُلِّهَا الإِعْرَابُ عَلَى مَاتَقَدَّمَ ثُمَّ ذَكَر لِذَلِكَ عِلَّتَـيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : مُضَارِعتُهُ لِلحَرْفِ .

وَالثَّانِيةُ : كَوْنُـهُ اسْمًا لِلْفِعْـلِ .

أَمَّا الْمُضَارَعَةُ فَقَدْ تَكُونُ بِوَاسِطَةٍ وَقَدْ تكُونُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، أَمَّا الَّتِي بِغَيْرِ وَاسِطَـةٍ فَلِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ بِأَنْ يُؤَدِّيَ مَعْنَاهُ ، كـ " أَيْنَ وَأَمْسِ " وَقَـدْ مَضَى ذِكْرُهُمَـا ، أَوْ بِأَنْ يُشْـبِهَ الْحَرْفَ كَـالْمُبْـهَمَـاتِ وَالْغَايَاتِ ؛ لافْتِقَارِهِ إِلَى مَا يُوَضِّحُهُ مِن لَفْظٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ ، أَوْ قَرِينَـةٍ كَالْمُضْمَرَاتِ .

وَأَمَّا مَاضَارَعَ الْحَرْفَ بِوَاسِطَةٍ فَالْمُنَادَى الْمَضْمُومُ ؛ فَإِنَّهُ أَشْبَهَ (الْمُضْمَرَ ، والْمُضْمَرُ أَشْبَهَ) [1] الْحَرْفَ .

وَأَمَّا الْوَاقِعُ مَوْقِعَ الْفِعْلِ فَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ كَنَزَالِ ، وَبِوَاسِطَةٍ كَفَجَارِ فإِنَّـهُ أَشْبَه :" نَزَالِ " .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْعِلَلُ الْمُوجِبَةُ لِلْبِنَـاءِ في الأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ ، وَالثَّانِيةُ : أَنْ يُشْبِهَ الْحَرْفَ ، الثَّالِثَةُ : أَنْ يُشْبِهَ مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ كَالْمُنَادَى .

الرَّابِعَةُ: أَن يُضَافَ إِلَى مَايُشْبِهُ الْحَرْفَ كَيَوْمَئِذٍ، وَحِينَئِذٍ، وَكَقَوْلِ

---

(١) سقط من " ف " .

الشَّاعِرِ[1] :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْ قَالِ

فَفَتَحَ رَاءَ " غَيْرِ " وَهِيَ فَاعِلَةٌ " يَمْنَعُ " لِإِضَافَتِهَا إِلَى " أَنْ هَتَفَتْ " وَ " أَوْ قَالٌ " : أَوْرَاقٌ .

الْخَامِسَةُ : لِوقُوعِهِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ كَنَزَالِ[2] .

السَّادِسَةُ : لِشَبَهِهِ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ الفِعْلِ كَفَجَارِ وَقَطَامِ .

السَّابِعَةُ : إِضَافَتُهُ إِلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ[3] :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

فَفَتَحَ " حِينَ " بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ لأَنَّه بنَاهَا ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَى " عَاتَبْتُ " لأَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِي بَعْضَ أَحكَامِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

فَإِذَا وَجَدْتَ اسْماً مَبْنِياً فَاسْأَلْ عَنْ بِنَائِهِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ خَالَفَ الأَصْلَ ، فَإِنْ كَانَ سَاكِناً فَفِيهِ سُؤَالٌ وَاحِدٌ وَهُوَ لِمَ بُنِيَ ؟ ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ

---

(١) نسب هذا البيت إلى أبي قيس الأسلت ، عامر ، أو صيفي بن جشم ، وهو في ديوانه ٨٥ ، ونسب أيضاً إلى قيس بن رفاعة ، وإلى رجل من كنانة وإلى الشماخ – معتقل بن ضرار – وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٣٢٩/٢ هارون ، ومعاني القرآن ٣٨٣/١ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ، والإنصاف ٢٨٧ ، ومغني اللبيب ٢١١ ، ٦٧١ ، والأحاجي النحوية للزمخشري ١٤٠ ، والأصول في النحو ٣٣٦/١ .

والضمير في " منها " عائد إلى ناقته التي لم يمنعها من الشرب إلا صوت حمامة على أغصان ذات أوراق .

(٢) نزال : اسم فعل أمر وقع موقع فعل الأمر انْزِلْ .

(٣) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني كما في ديوانه ٤٤ ، وعجزه :

" فقلت : ألما تصح والشيب وازع " .

وهو في الكتاب ٣٣٠/٢ هارون ، والكامل ١٠٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٥١/١ ، والفصول الخمسون ١٦ .

أسئلَةٍ وَهِيَ :

لِمَ بُنِيَ ؟ وَلِمَ حُرِّكَ ، وَلِمَ اختُصَّ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ دُونَ غَيْرِهَا ؟

وَأَمَّا الأفْعَالُ وَالْحُرُوفُ فَلاَ سُؤَالَ عَنْ بِنَائِهَا ؛ لأنَّهَا عَلَى أَصْلِهَا جَاءَتْ ، فَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَفِيهَا سُؤَالاَنِ لِمَ تَحَرَّكَتْ ؟ ، وَلِمَ اخْتَصَّتْ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ ؟ وَالأصْلُ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ لِوَجْهَيْنِ :

أحدُهُمَا : قَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ أَخَفُّ ، وَلاَ يُعْدَلُ عَنِ الأخَفِّ إلاَّ لِمُوجِبٍ ، وَالْمُوجِبُ إِمَّا أَن يَلْتَقِي سَاكِنَانِ [1] ، أَوْ لِئَلاَّ يُبْتَدَأ بِسَاكِنٍ نَحْوُ كَافِ التَّشْبِيهِ وَبَاءِ الْجَرِّ ، أو[2] لأنَّ الْبِنَاءَ عَارِضٌ فِي الْكَلِمَةِ بِأَن يَكُونَ الاسْمُ مُعْرَبًا[3] وَيَعْرِضُ لَهُ البِنَاءُ كَالْمُنَادَى فَيُبْنَى عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيهًا عَلَى تَمَكُّنِهِ فِي الأصْلِ .

وَمَا وَجَبَ تَحْرِيكُهُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَالأصْلُ فِيهِ الْكَسْرُ ؛ لأنَّ الْكَسْرَ لاَ يُوجَدُ إعْرَابًا إلاَّ مَعَ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ) [4] مِنْ أَلِفٍ وَلاَمٍ ، أَوْ إِضَافَةٍ بِخِلاَفِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فَإِنَّهُمَا يُوجَدَانِ إعْرَابًا بِغَيْرِ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ وَذَلِكَ فِيمَا لاَ يَنْصَرِفُ فَإِذَا وَجَبَ التَّحْرِيكُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ حَرَّكْنَاهُ بِحَرَكَةٍ لاَ تُوهِمُ إعْرَابًا ؛ لأنَّهُ لَوْ حُرِّكَ بِالْفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ لاَلْتَبَسَ بِحَرَكَةِ الْمُعْرَبِ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ ؛ لأنَّهُمَا يُوجَدَانِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ .

فَأَمَّا الْكَسْرُ فَإِذَا وُجِدَ عَارِيًا مِنَ التَّنْوِينِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ عُلِمَ أَنَّهُ بِنَاءٌ .

---

(١) (ف) " ساكنا " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) معرضاً " تحريف " .

(٤) (ف) " أو ما قام مقامه " .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : تَنْوِينُ التَّمكِينِ عَنْ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ ؛ فَإِنَّ كَسْرَ الْبِنَاءِ يُوجَدُ مَعَهُ نَحْوَ " صَهٍ ، وَمَهٍ ، وَايهٍ "

كَمَنْ وَإِيهِ وَنَزَالِ وَهَلُمّْ   وَلَفْظُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعُمّْ / ١٣ - ب

لَمَّا ذَكَرَ لِلْبِنَاءِ عِلَّتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا مُضَارَعَةُ الْحَرْفِ ، وَالثَّانِيةُ كَوْنُهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ مَثَّلَ بِمُقْتَضَى الْعِلَّتَيْنِ ، فَأَمَّا " مَنْ " فَمِما ضَارعَ الْحَرْفَ ؛ لأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَوْصُولَةً أَوْ موصُوفَةً فَقَدْ أَشْبَهتِ الْحَرْفَ ، لافْتِقَارِهَا إِلَى الصِّلَةِ أَوِ الصِّفَةِ ، وَإِنْ كَانتْ شَرْطِيَّةً أَوِ اسْتِفْهَامِيَّةً فَلِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَوِالشَّرطِ ، وَقَدْ زَعَمَ قَومٌ أَنَّهَا تَأْتِي زَائِدَةً (١) في قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ   كُلُّ الْقَبَائِلِ وَالأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا (٢)

أَيْ : وَالأَثْرَوْنَ عَدَدَا " ، فَـ " من " زَائِدَةٌ مُشْبِهةٌ لِلْحَرْفِ فِي الزِّيَادَةِ ، أَوْ لأَنَّهَا بِلَفْظِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ وَتِلْكَ مَبْنِيَّةٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا فِي الْبَيْتِ غَيْرَ زَائِدَةٍ (٣) وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيْ : وَالأَثْرَوْنَ مَنْ يَعُدُّ (عَدَدَا) (٤) ، فَحَذَفَ

---

(١) ذهب إلى ذلك الكِسائيُّ كما في مغنى اللبيب ٤٣٤ ، والأزهية ١٠٣ .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو في الأزهيـة ١٠٣ ، ومغنى اللبيب ٤٣٤ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٧٤٢ ، والخزانة ٢/ ٥٤٨ بولاق ، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٣٦٣ .
وقد روى " إن الزبير .. ذاك العشيرة .. " و " ذاك القبائل "
ورواه البصريون " والأثرون مَا عَدَدَا " وزيادة " ما " لاخلاف فيها .
والزبير هو ابن العوام أول من سل سيفًا فى سبيل الله .
والأثرون : جمع أثرى وهو أفعل التفضيل من ثَرِيتُ بك بكسر الراء أي : كثرت بك .

(٣) وهم البصريُّونَ كما في شرح الشريشيِّ ١٠٠/١٠٩ .

(٤) في الأصل " عددٍ " بالكسر تحريف .

الفِعْلَ وَاكْتَفَى بِالْمَصْدَرِ (١) . وَأَمَّا " إِيهِ " وَمَا بَعْدَهَا فَمِثَالٌ لِلْعِلَّةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ اسْمُ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِـ " زِدْ " وَمُسَمَّاهَا لَفْظٌ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " زِدْ " إِذَا أَمَرْتَـهُ بِالزِّيَادَةِ قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهِ يَا أُمَّ سَالِمٍ ... وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلاقِعِ (٢)

وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ يُخَطِّئُ ذَا الرُّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْعَرَبَ لاَ تَقُولُ إِلاَّ " إِيهٍ " بِالتَّنْوِينِ ، وَالْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرُّمَّةِ وَقَالُوا : إِذَا نَوَّنَ أَرَادَ النَّكِرَةَ فَكَأَنَّه قَالَ : زِدْ زِيَادَةً مَا ، وَإِذَا لَمْ يُنَوِّنْ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ فَكَأَنَّهُ قَالَ ، زِدِ الزِّيَادَةَ الْمَعْرُوفَةَ (٣) ، وَكَسْرُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ لِسُكُونِ الهَاءِ وَاليَاءِ قَبْلَهَا ، وَفِي النَّكِرَةِ لِسُكُونِ (٤) الْهَاءِ وَالتَّنْوِينِ بَعْدَهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا دُخُولُ التَّنْوِينِ .

وَأَمَّا "هَلُمَّ" فَاسْمٌ لِقَوْلِكَ : "تَعَالْ" أَوْ " أَقْبِلْ " عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى الاسْمِيَّةِ أَنَّهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي كُلِّ حَالٍ (٥) ، فَتَقُولُ : " هَلُمَّ يَا زَيدُ وهَلُمَّ يَا رِجَالُ وَهَلُمَّ يَا امْرَأَةُ " ، وَلَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَقُلْتَ : "هَلُمُّوا أَوْ هَلُمِّي " كَمَا تَقُولُ : " أَقْبِلُوا وَأَقْبِلِي " إِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةً أَوْ مُؤَنثًا ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ

---

(١) كما تقول : ما أنت إلاّ سيرًا ، تريد ما أنت إلا تسير سيرًا ، قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٣٤ : " هذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، وعددًا : إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العدُّ ، أي : والأثرون قومًا ذوي عَدٍّ ، أي : قومًا معدودينَ ، وإمّا معمول ليعد محذوفًا ، صلة أو صفة لمن ، و" من " بَدَلٌ من الأثرونَ » .

(٢) البيت في ديوانه ٧٧٨/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٢٨/١ ، والمقتضب ١١٩/٣ ، ورصف المباني ٣٤٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٩ .

(٣) راجع الديوان ٧٧٩/٢ بشرح أبي نصر صاحب الأصمعيِّ ، وابن يعيش ٣٢/٤ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر سيبويه ٥٢٩/٣ هارون ، وابن يعيش ٤١/٤ فما بعدها .

الْفِعْـلِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّـاكِنَيْنِ وَهِيَ الْمِيمُ الأُولَى وَالثَّانِيَـةُ ، وَكَانَت الْحَرَكَةُ فَتْحَـةً تَخْفِيـفًا لأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَالدَّلِيـلُ على أَنَّـهَا اسْمٌ لِلْفِعْـلِ أَنَّهَا تَتَعَـدَّى تَـارَةً بِنَفْسِهَا وَتَـارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ كَالْفِعْـلِ ، مِثَالُ الأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَـالَى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾(١) أَيْ : أَحْضِرُوا وَهَـاتُوا (شُهَدَاءَكُم) (٢) ، وَمِثَالُ الثَّـانِي قَوْلُهُ تَعَالَى :﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَـا ﴾(٣) أَيْ : أَقْبِلُوا إِلَيْنَا ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَهِيَ عِنْدَهُمْ فِعْـلٌ (٤) ، فَيَقُـولُونَ : هَـلُمَّ لِلْوَاحِدِ ، وَهَـلُمِّي لِلْوَاحِدَةِ ، وَهَـلُمَّا لِلاثْنَيْنِ ، فَيُلْحِقُونَ بِهَا ضَمِيرَ التَّثْنِيَـةِ وَالْجَمْعِ ، وَعَلامَةَ التَّأْنِيثِ ، وَقِيلَ : إِنَّـها عِنْدَ بَنِي تَمِيم اسْمٌ أَيْضًا ، وَإِنْ أَلْحَقُوهَـا الضَّمَائِرَ ، بِدَلِيلِ تَجْوِيزِهِمْ فِي آخِرِ الأَمْرِ مِنَ الْمُضَاعَفِ ثَلاثَ حَركَاتٍ نَحْوُ : " شُدُّ وَمُدُّ " ، ومنهم مَنْ يُتْبِعُ (٥) وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ (٦) ، وَمِنْهُم مَنْ يَفْتَحُ (٧) ، وَكُلُّهُـمْ مُجْمِعُونَ عَلَى فَتْحِ الْمِيمِ مِنْ " هَلُمَّ " مِنْ غَيْرِ كَسْرٍ وَلاَ ضَمٍّ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى خُرُوجِهَا عَنِ الْفِعْلِيَّـةِ .

وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَا ، وَلُمَّ " فَحَذَفُوا الأَلِفَ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ فَصَارَتْ (٨) " هَلُمَّ " (٩) وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَلْ " مَعَ " أُمَّ "

---

(١) سورة الأنعام ١٥٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة الأحزاب ١٨ .

(٤) ويجعلون الهاء زائدة . أفاده المبرد في المقتضب ٣/٢٥ ، ٢٠٣ ، وانظر الكتاب ٣/٥٩٢ هارون .

(٥) فيقول " شُدُّ ، وَمُدُّ " بالضم للإتباع .

(٦) فيقول " شُدِّ ، وَمُدِّ " بالكسر لالتقاء الساكنين .

(٧) فيقول " شُدَّ ، وَمُدَّ " بالفتح للتخفيف – انظر ابن يعيش ١/٥٠ .

(٨) في (ف) " فصار " .

(٩) وقيل : مركبة من " ها " و " الم " فحذفت همزة الوصل من " الم " فاجتمع ساكنان ألف (ها) ولام (الم) فحذفت ألف (ها) لالتقاء الساكنين ، وألقيت ضمة الميم الأولى على اللام وأدغمت الميم الأولى في الثانية وحركت الثانية لالتقاء الساكنين بالفتح فصار " هلم " .

الَّتِي بِمَعْنَى أقْصِدْ (١) فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ مِنْ " أُمّ " فَصَارَ " هَلُمّ " ، وَحركُوا لاَمَ " هَلْ " لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَقِيلَ : أَلْقَوا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ ثُمَّ حَذَفُوهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ ضَمُّ اللَّامِ . / ١٤ - أ

وَإِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ قُلْتَ : " هَلْمُمْنَ يَا نِسْوَةُ " فَتَفُكُّ الْإِدْغَامَ ؛ لأَنَّ هَذِهِ النُّونَ يَسْكُنُ مَا قَبْلَهَا فَإِذَا سُكِّنَ تَعَذَّرَ الْإِدْغَامُ فِي السَّاكِنِ ، وَأَجَازَ الفَرَّاءُ (٢) " هَلُمَّنَّ يَانِسْوَةُ " فَأَبْقَى الْمِيمَ مَفْتُوحَةً عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَزَادَ نُونًا سَاكِنَةً قَبْلَ نُونِ الضَّمِيرِ لِتَسْكُنَ النُّونُ الزَّائِدَةُ وَتَبْقَى الْمِيمُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَتْحِ .

وَأَمَّا " نَزَالِ " فَاسْمٌ لِقَوْلِكَ : " انْزِلْ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أَنَّهَا يُسْنَدُ إِلَيْهَا الْفِعْلَ (كَمَا) (٣) قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) قال ابن الأنبارى " ولم يريدوا – أي : الكوفون – بـ " هل " الاستفهامة كما غلط أبو عليٍّ عليهم بقوله : " ولا معنى للاستفهاميّةِ هَهُنَا " ، وإنَّما أرادوا بها " هَل " الَّتي في قولهم : حَيَّ هَلَ ، أيْ أقبل ، و " أمّ " بمعنى اقصد ، ثم حذفوا الهمزة من " أم " لكثرة الاستعمال وركبوها مع " هل " فصار " هلم " والأول أصح " يقصد به رأى البصريين . أفاد هذا وسابقه ابن الأنبارى فى البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٤٨/١ باختصار ، وانظر رأى البصرين فى الكتاب ٦٧/٢ ، ١٥٨ بولاق ، والمقتضب ٢٥/٣ وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات فى اللغة العربية ١٠٦ .

(٢) ينظر : معانى القرآن ٢٠٣/١، وابن يعيش ٤ / ٤٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٧٣ .

(٣) سقط من (ف) .

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَـامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْـرِ (١)

فـ " نَزَالِ "(٢) قَائِمَـةٌ مَقَامَ الْفَـاعِلِ ، وَبُنِيَـتْ لِوُقُـوعِهَا مَوْقِعَ الْفِعلِ ، وحُرِّكَتْ لالْتِقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وكَانَتِ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً ؛ لأَنَّهَا الأَصْـلُ بَعْدَ السُّكُونِ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَجميعُ أَسْمَاءِ الأَفْعَـالِ مُسَمَّيَاتُهَا أَلْفَـاظٌ ، فَاسْمُ " هَـلُمَّ " " هَاتِ " أَو " أَقْبِـلْ " وَهُوَ لَفْظٌ ، وَاسمُ " نَزَالِ " " انْزِلْ " وَهُوَ "لَفْظٌ " وَقَـوْلُـهُ : " وَلَفْظُ غَـيْـرِ الْمُـتَمَكِّنِ يَعُـمُّ " يُرِيدُ يَعُـمُّ " يُرِيدُ يَعُـمُّ جَمِيعَ الْمَبْنِيَّاتِ مِنَ الأَسْـمَاءِ وَالأَفْـعَالِ وَالْحُرُوفِ ؛ لأَنَّـهُ إِذَا كَانَ الْمُعْرَبُ هُوَ الْمُتَمَكِّنُ كَانَ غَيْرُ الْمُتَمكِّنِ مَبْنِيًا ، وَيَجُوزُ أَن يَعْـنِيَ بِقَولِـهِ : " غَيْرِ الْمُـتَمَكِّنِ " الْحَـرْفَ وَالْفِعْـلَ أَيْ : غَـيْـرَ الْمُـتَمَكِّنِ فِي الأَصْلِ ، (وَغَيْرُ الْمُتَمكِّنِ فِي الأَصْـلِ) (٣) هُوَ الْحَرْفُ وَالْفِعْلُ ، فَمَا نَاسَبَ مِنَ الأَسْمَاءِ مَالاَ تَمَكُّنَ لَـهُ فِي الأَصْلِ بُنِيَ وَلاَ يَحْتَاجُ عَلَى هَذَا إِلَى تَفْصِيلٍ، فَتَقُولُ : عِلَّةُ بِنَـاءِ الاسْمِ إِمَّا شَبَهُهُ لِلْحَرْفِ ، أَوْ كَوْنُـهُ اسماً لِلْفِعْـلِ .

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى كما فى ديوانه ٨٩ ، وروى صدره برواية أخرى هى : " ولنعم حضو الدرع أنت إذا "

وهو من شواهد الكتاب ٣/٢٧١ ، والإنصاف ٥٣٥ ، والمقتضب ٣/٣٧٠ ، وابن الشجرى ٢/١١١ ، وابن يعيش ٤/٢٦ .

وذكر صاحب الخزانة ٣/٦٢ بولاق أن هذا البيت مركب من بيتن ، فالذى فيه " دعيت نزال " لزهير بن أبى سلمى ، وقوله " لأنت أشجع من أسامة إذ " صدر بيت للمسيب بن علس عجزه : يقع الصراخ ولج فى الذعر " وقال : قد رأيت البيتين فى ديوانيهما ، غير أن ثعلباً شارح ديوان زهير أثبت أن لصدر البيت روايةً ثانيةً هى " ولأنت أشجع من أسامةَ إذْ دعيت .. " فعليه يكون البيت لزهير " ..

(٢) فى (ف) " فنزل " وهو تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

[الأســم المعــرب]

فَالْمُعْرَبُ الاسْمُ الَّذِي تَمَكَّنَا ثُمَّ مُضَـارِعٌ سَيَأْتِي بَيِّنَـــا

الاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ : هُوَ الَّذِي لَمْ يُشَابِهِ الْحَرْفَ [1] ، وَقِيلَ : الْمُتَمَكِّنُ فِي الأَصْلِ هُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِي أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَةٍ مَأْخُوذٌ مِنَ " التَّمْكِينِ " الَّذِي هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ ، وَعَدمُ الْمَانِعِ ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " فِى الأَصْلِ " مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ فَإِنَّ إِعْرَابَهُ لَيْسَ بِأَصِيلٍ [2] فِيهِ إِذْ فِيهِ مَانِعٌ أَصْلِيٌّ وَهُوَ الفِعْلِيَّــةُ ، فَمَعْنَى تَمَكُّنِ الاسْمِ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّهُ لاَ مَانِعَ فِيهِ مِنَ الإِعْرَابِ إِذْ الْمَانِعُ هُوَ شَبَهُ الْحَرْفِ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنِ الْمُتَمَكِّنِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ "الْمُكْنَةِ" وَهُوَ الثُّبُــوتُ ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى شَبَهِ الْحَرْفِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي مَكَانِهِ الأَصْلِيِّ فَمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ الأَسْمَاءِ فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مُعْرَبٌ ، وَلَيْسَ فِي الْكَلاَمِ مُعْرَبٌ إِلاَّ الاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ وَالفِعْلُ الْمُضَارِعُ ، وَالْمُضَارَعَةُ هِيَ الْمُشَابَهَةُ فَأُعْرِبَ لِمُشَابَهَتِهِ الاسْمَ وَقَوْلُهُ : " سَيَأْتِي بَيِّنَا " أَيْ : سَيَأْتِي ذِكْرُهُ مُبَيَّنًا فِيمَا بَعْدُ ، فَالَّذِي يَسْتَوْفِيهَا كُلَّهَا أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ الأَمْكَنُ لاَ مَحَـالَةَ .

فَانْقَسَمَ الاسْمُ لِذَلِكَ ثَلاَثَةَ أَقْسَامٍ : مُتَمَكِّنٌ ، وَهُوَ الْمُعْرَبُ [3] ، وَأَمْكَنُ وَهُوَ الْمُعْرَبُ الْمُنْصَرِفُ ، وَلاَ مُتَمَكِّنٌ وَلاَ أَمْكَنُ وَهُوَ الْمَبْنِيُّ .

---

(١) قال ابن جني في اللمع ٩١ : " فالاسم المتمكن ما تغير لتغير العامل فيه ، ولم يشبه الحرف " .

(٢) في (ف) " بأصل " .

(٣) يريد : المعرب الممنوع من الصرف بدليل ما بعده ، حيث قال : " وأمكن وهو المعرب المنصرف " .

[أنـواع الـمعـــرب]

ٱلقَوْلُ فِي إِعْرَابِ الاسْمِ ٱلوَاحِدِ كُلُّ صَحِيحٍ بِانْصِرَافٍ وَارِدٍ

الغَـرَضُ بِهَذَا ٱلفَصْلِ تَبْيِنُ أَنْواعِ ٱلْـمُعْرَبِ .

وَقَـوْلُهُ : " الاسْـمُ " ٱحْتَرزَ بِهِ مِنَ ٱلفِعْلِ ، وَ " ٱلوَاحِدُ " احْـتَـرَزَ بِهِ مِنَ ٱلْـمُـثَنَّى وَٱلْمـجْـمُـوعِ ، وَ " الصَّـحِـيحُ " ٱحْـتَـرزَ بِهِ مِنَ ٱلْـمُـعْـتَـلِّ ، وَالصَّحِيحُ هُنَـا هُوَ ٱلَّذِى يَعتَـقِبُ عَلىَ آخِرِهِ ٱلحَـرَكَاتُ الثُّلاثُ .

وَٱحتَـرزَ بِقَوْلِهِ: " بِانْصِـرَافٍ " مِنْ / غَيْـرِ ٱلْمُنْصَـرِفِ ، وَيَدْخُـلُ / ١٤ – ب فِي قَـوْلِـهِ : " وَارِدٍ " مَا صُرِفَ لِلضَّـرُورَةِ .

[إعراب الاسم الصحيـــح]

فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ تَبِيـــــنُ وَيَتْبَعُ الحَرَكَةَ التَّنْـــوِينُ

وَالنَّصْبُ فيهِ بِأنفِتَاحِ الآخِرِ وَالجرُّ فِيهِ بانكسَـارٍ ظَاهِرِ

أَيْ : رَفْعُ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفِ بِضَمَّةٍ ظَاهِرَةٍ فِي اللَّفْظِ .

وَقَوْلُهُ : " وَيَتْبَعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينُ " وَلَمْ يَقُلِ "الضَمَّةُ" لِعُمُومِ الْحَرَكَةِ ؛ لأنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمُنْصَرِفِ يَصْحبُ جَمِيعَ الْحَرَكاتِ ، وَالْحَرَكةُ أَقَلُّ مَا يَنْحَلُّ إِلَيْهِ اللفْظُ ، فَهِيَ لِذَلِكَ صَوتٌ ضَعِيفٌ ، وَالسُّكُونُ لَيْسَ بِحَرَكَةٍ فَلَيْس بِصَوتٍ، وَمَعْنَى الْحَرَكَةِ : أَن يُنطَقَ بِالْحَرْفِ مُوَجَّهاً إِلىَ جِهَةٍ مِن جِهَاتِ الأَحْرُفِ الثَّلاَثَةِ – أَعنِي الْوَاوَ ، وَالأَلِفَ ، وَالْيَاءَ – ؛ لأنَّ الْحَرَكَاتِ أَبْعَاضُهَا (١) .

وَالتَّنْوِينُ : مَصْدَرُ " نَوَّنْتُ " ، وَسُمِّيَ تَنْوِيناً لِلفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّونِ التَّي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَإِلاَّ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ " نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدةٌ تَلْحَقُ الاسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ تَفْصِلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَزُولِي"(٢) ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ (٣) : " سَاكِنَةٌ " عَنْ نُونِ " ضَيْفَنٍ " ؛ فَإِنَّهَا نُونٌ زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ سَاكِنَةً ، وَالضَّيْفَنُ : هُوَ الَّذِي يَتْبَعُ الضَّيْفَ (٤) ، وَبِقَوْلِهِ : " زَائِدَةٌ " عَنْ نُونِ

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٣/١ فما بعدها .

(٢) ينظر المقدمة الجزولية ١٥ ، والجزولي هو عيسى بن عبدالعزيز أبو موسى البربري المراكشي ، حج فلقي ابن بري بمصر فلازمه ،وأخذ عنه النحو واللغة والأدب ،وأخذ عنه جماعة ، منهم الشلوبين وابن معط ، وكان إماماً في العربية لايشق غباره .
وتوفي رحمه الله سنة سبع وستمائة ، أو ست وستمائة ، ترجمتهفي البغية ٢٣٦/٢ ، وأنباه الرواة ٣٧٨/٢ ، وشذرات الذهب ٢٦/٥ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٩ ، وشرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفذ ٦٩ .

(٣) يقصد الجزولي .

(٤) ينظر : اللسان ، والقاموس " ضيف " .

"حِصْنٍ " [١] ، وَبِقَولِه : " تَلْحَقُ الاسْمَ " عَنْ نُونِ التَّأْكِيدِ[٢] الْخَفِيفَةِ فَإِنَّهَا نُونٌ سَــاكِنَـةٌ زَائِدَةٌ لَكِنْ تَلْحَقُ الْفِعْلَ ، وبِقَولِهِ : " بَعْدَ كَمَالِهِ " عَنْ نُونِ " عَنْسَلٍ "[٣] فإِنَّهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ لَكِنْ لَمْ تَلْحَقِ الاسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ ، وَقَولُهُ " تَفْصِلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ ، أَيْ:تَقْطَعُهُ عَنِ الإِضَـافَةِ .

وَالتَّنوِينُ يَثْبُتُ لَفْظاً لاَ خَطًّا ، وَوَصْلاً لاَ وَقْفاً .

وَفَـائِدَتُهُ : الدَّلاَلَةُ عَلَـىَ الأَمْكَنِيَّـةِ ، وَمَـعْنَـى الأَمْكَنِيَّـةِ أَنَّ الاسْـمَ بَاقٍ عَلَى أَصَالَتِهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ذَلِكَ لِشَبَهِ الْفِعْلِ [٤] ، قَالَ الْفَرَّاءُ : " فَـائِدَتُهُ الْفَـرْقُ بَيْنَ الْمُنْصَرِفِ وَغَيْرِهِ [٥] فَمَنْ يَرَى أَنَّ الْمُنْصَـرِفَ هُوَ الْمُنَوَّنُ يَكُونُ حَاصِلُ قَوْلِهِ أَنَّ التَّنْوِينَ دَخَلَ لِلْفَرْقِ بَيْـنَ الْـمُنَوَّنِ وَغَيْـرِ الْـمُنَوَّنِ ، وَيَتَّجِهُ عَلَـى قَـوْلِ مَنْ يَـرَى أَنَّ الصَّـرْفَ هُوَ الجَـرُّ وَالتَّنْوِينُ مَعاً .

وَجُمْلَةُ أَصْنَـافِ الإِعْرَابِ تِسْعَـةٌ ، ثَلاثُ حَرَكَاتٍ ، وَأَرْبَـعَةُ أَحْرُفٍ ، وَحَذْفٌ، وَسُكُونٌ ، وَالْحَـرَكَاتُ قَدْ ذَكَرَهَـا ، وَالْحُرُوفُ يَذْكُرُهَـا فِيـمَا بَعْـدُ – وَهِـيَ الأَلِفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالنُّونُ – ، وَأَكْثَرُ هَذِهِ مُشْتَرَكَةٌ فِي الإِعْرَابِ ، فَالْفَتْحَةُ عَلاَمَةُ النَّصْبِ وَعَـلاَمَـةُ الْجَرِّ فِي غَيْرِ الْمُنْصَـرِفِ ، وَالأَلِفُ لِلنَّصْبِ فِي الأَسْـــمَـاءِ السِّتَّةِ ، وَلِلرَّفْعِ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَالْيَاءُ لِلْجَرِّ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ وَلِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ السَّلاَمَةِ وَلِلْجَرِّ فِيهِمَا أَيْضـاً ، وَحَذْفُ النُّونِ لِلْجَزْمِ فِي الأَمْثِلَـةِ الخَمْسَةِ ، وَلِلنَّصْبِ فِيهَا أَيْضـاً .

---

(١) (ف) " حضن " بالضاد المعجمة ، وهم اسم جبل بنجد . معجم البلدان ١٧١/٢ .

(٢) (ف) " التوكيد " .

(٣) العنسل : الناقة السريعة من قولهم " عسل الذئب " : إذا أسرع . اللسان " عسل " .

(٤) انظر التوطئة لأبي علي الشلوبين١١٧ .

(٥) قال ابن الأنبارى فى أسرار العربية ٣٦ " وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف " ولم أجده في معان القرآن للفراء .

[الاسم المقصور]

وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَـلاً ... بِأَلِفٍ نَحْوُ الفَتَى وَحُبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تُقَدَّرُ ... الحَرَكَاتُ كُلُّهَا لاَ تَظْهَرُ

بَدَأَ بِالصَّحِيحِ لأَنَّه الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الإِعْرَابُ ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِالمُعْتَلِّ ، وَالمُعْتَلُّ أَعَمُّ مِنَ المَنْقُوصِ وَالمَقْصُورِ ؛ لِدُخُولِ الفِعْلِ فِيهِ ، وَأَمَّا المَقْصُورُ وَالمَنْقُوصُ فَخَاصَّانِ بِالاسْمِ .

قَوْلُهُ : " آخِرُهُ مُعْتَلاً " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطِهِ ، وَإِنَّمَا خُصَّ الحَرْفُ الأَخِيرُ بِالذِّكْرِ دُونَ الأَوَّلِ وَالأَوْسَطِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَنْظُرُ فِيهِ التَّصْرِيفِيُّ ، أَمَّا النَّحْوِيُّ فَيَنْظُرُ فِي حَرْفِ الإِعْرَابِ دُونَ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : " مُعْتَلاً بِأَلِفٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ المُعْتَلِّ بِاليَاءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ المَنْقُوصُ .

قَوْلُهُ : "نَحْوُ الفَتَى" مِثَالٌ لِمَا أَلِفُهُ / مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ ، وَ "حُبْلَى" مِثَالٌ (لِمَا)[1] أَلِفُهُ زَائِدَةٌ .

وَالمَقْصُورُ لاَ يَخْلُو مِنَ أَنْ تَكُونَ أَلِفُهُ مُنْقَلِبَةً أَوْ زَائِدَةً ؛ لأَنَّه لَيْسَ فِي " الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ أَلِفٌ إِلاَّ زَائِدَةً [أَوْ مُنْقَلِبَةً] [2] . فَالمُنْقَلِبَةُ إِمَّا عَنْ يَاءٍ كَالفَتَى أَوْ عَنْ " وَاوٍ " كَعَصًا ، وَالزَّائِدَةُ إِمَّا لِلتَّأْنِيثِ كَسُعْدَى وَحُبْلَى ، وَإِمَّا

---

(١) الأصل " ما " .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

لِلْإلحَاقِ كَأَرطًى [1] مُلْحقٌ بِجَعْفَرٍ ، وَإمَّا لِلتَّكْثِيرِ كَقَبَعْثَرًى [2] ؛ فَإنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ ؛ لِتَنْوِينَها ، ولَيْسَتْ لِلإلْحَاقِ ؛ لِعَدَمِ مَا تُلْحَقُ بِهِ [3] .

فَإنْ قِيلَ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : كُلُّ اسْمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ ؛ لأنَّ نَحْوَ " لَدَى " ، وَإذَا " - مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ - آخِرُهُ أَلِفٌ وَ لَيْسَ مَقْصُوراً .

قُلْتُ : لاَ حَاجَةَ بِهِ [4] إلَى ذَلِكَ ؛ لأنَّ كَلاَمَهُ فِي تَقْسِيمِ الاسْمِ الْمُعْرَبِ ، وَلاَ حَاجَةَ إلَى قَوْلِهِ : " أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ " ؛ [5] لأنَّ قَوْلَهِ : " آخِرُهُ " يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ .

وَسُمِّيَ الْمَقْصُورُ بِهَذَا الاسْمِ إمَّا لأنَّهُ قُصِرَ عَنِ الإعْرَابِ أيْ : حُبِسَ ، أَوْ لأنَّ الإعْرَابَ قُصِرَ عَنْهُ [6] ، وَإمَّا لأنَّهُ يُقَابِلُهُ الْمَدُودُ ؛ لأنَّ " الألِفَ " هَوَائِيَّةٌ لاَ يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا [7] ؛ لأنَّ الحَرَكَةَ تَقْطَعُ الحَرْفَ وَتَمْنَعُهُ مِنَ الجَرْيِ ، فَتَحْرِيكُهَا يُبْطِلُ حَقِيقَتَهَا ؛ لأنَّهَا لَوْ حُرِّكَتْ فَإمَّا أَنْ تُقْلَبَ وَاواً أَو يَاءً ، وَأَيًّا

---

(١) الأرطى : شجر ينبت فى الرمل له هدب (عن شرح أمثلة سيبويه ٤٣) .

(٢) قبعثرى : الجمل الشديد الضخم الملون الكثير الوبر .
(المصدر السابق ١٥٥) .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٣٧/٦ .

(٤) فى الأصل " بى " تحريف .

(٥) قال ابن جنى في اللمع ٩٩ : " وأما المقصور فكل اسم وقعت فى آخره ألف مفردة " ، وقال محققه فى الحاشية " احترز ابن جنى بقوله " ألف مفردة " عن المدود مثل : حمراء ، وصفراء فإن في آخره ألفين قلبت الثانية منهما همزة " ، وقال ابن القواس في شرحه لوحة ١٦ " وقول أبى الفتح " ألف مفردة " لا حاجة إليه لامتناع اجتماع ألفين إلا أن ينظر إلى الأصل " ، وانظر ابن يعيش ٣٧/٦ .

(٦) ينظر أسرار العربية ٤٠ ، والهمع ١٧٣/٢ .

(٧) ينظر كتاب العين ٦٥/١ .

مَا كَانَ وَجَبَ أَيْضاً قَلْبُهَا أَلِفاً ، وَإِنْ قُلِبَتْ هَمْزَةً بَطلَتْ حَقِيقَةُ الأَلِفِ ، فَوَجَبَ أَنْ تُقَـــدَّرَ الْحَرَكَةُ فِي النِّيَّةِ ، قَالَ الأَخْفَشُ : الْحَـرَكَةُ عَلَى الأَلِفِ كَالْكِتَابَةِ فِي السَّوَادِ ، أَيْ : لاَ تَظْهَرُ ، فَعلَى الأَلِفِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الرَّفْعِ ، وَفَتْحَةٌ فِي النَّصْبِ ، وَكَسْـرَةٌ فِي الْجَرِّ ، إِنْ كَانَ الاسْمُ مُنْصَرِفًا كَالْفَتَى ، وَإِلاَّ قُدِّرَ عَلَيْهِ فِي الْجَرِّ فَتْحَةٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ كَحُبْلَى .

[الاسم المنقوص]

وَإِنْ يَكُنْ يَاءً وَكَسْرٌ قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنْقُوصاً لِنَقْصِ حَلَّهُ
نَحْوُ الشَّجِي وَالنَّصْبُ فِيهِ يَظْهَرُ وَالرَّفْعُ كَالْجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

إِنَّمَا قَيَّدَ الْيَاءَ بِكَسْرِ مَا قَبْلَهُ لِيحْتَرِزَ (بِهِ) [(١)] مِنْ مِثْلِ " ظَبْيٍ " ؛ لأَنَّ قَبْلَ يَائِهِ سَاكِنًا[(٢)] فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ ؛ لأَنَّ الْيَاءَ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَتَحَرَّكَتْ قُلِبَتْ أَلِفاً كَالْفَتَى ، وَالْوَاوُ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا طَرَفاً قُلِبَتْ يَاءً نَحْوُ " غَازٍ " ، وَأَصْلُهُ " غَازِوٌ " أَوْ سُكِّنَتْ فِي غَيْرِ الطَّرَفِ نَحْوُ " مِيقَاتٍ ، وَمِيزَانٍ " لأَنَّهُ مِنَ " الْوَقْتِ ، وَالْوَزْنِ " ، وَالْيَاءُ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنَةً فِي غَيْرِ الطَّرَفِ قُلِبَتْ وَاواً نَحْوُ " مُوسِرٍ " ؛ لأَنَّهُ مِنَ " الْيُسْرِ " .

وَقَوْلِي : " فِي غَيْرِ الطَّرَفِ " (احْتِرَازٌ) [(٣)] مِنْ " أَظْبٍ " جَمْعِ " ظَبْيٍ " فِي الْقِلَّةِ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ " أَظْبُيٌ " فَقُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنْ قَلْبِهَا[(٤)] وَاواً إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلاَمِ اسْمٌ مُعْرَبٌ فِي آخِرِهِ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَإِنْ وُجِدَ أُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَالْوَاوُ يَاءً [(٥)].

وَقَوْلِي: "مُعْرَبٌ " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ " نَزَلْتُ مِنْ عَلُو " ، أَيْ : مِنْ فَوْقٍ ؛ فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَقَوْلِي :" ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ "احْتِرَازٌ مِنَ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ ؛ فَإِنَّ فِي آخِرِهَا وَاواً قَبْلَهَا ضَمَّةٌ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ ثَابِتَةً فِي كُلِّ حَالٍ بَلْ فِي حَالِ الرَّفْعِ .

(١) سقط من (ف) .
(٢) في الأصل (ساكن) .
(٣) في النسختين بالنصب .
(٤) (ف) " قبلها " تحريف .
(٥) ينظر لذلك الإيضاح العضدي ١٩ .

وَسُمِّيَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْمُعْتَلِّ مَنْقُوصاً لِنُقْصَانِه مِنَ ظُهُورِ عَلاَمَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَقِيلَ : لأَنَّهُ يَنْقُصُ / مِنْهُ حَرْفٌ عِنْدَ دُخُولِ التَّنْوِينِ، / ١٥ - ب
وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ ؛ لِشُمُولِه الْمُنَوَّنَ وَغَيْرَهُ ، وَإِلاَّ فَغَيْرُ الْمُنَوَّنِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ حَرْفٌ ، فَلاَ يُسَمَّى عَلَى هَذَا مَنْقُوصاً ، وَالأَمْرُ بِخِلاَفِهِ (١) .

وَأَيْضاً فَلَوْ سُمِّيَ مَنْقُوصاً لِنُقْصَانِ حَرْف مِنْهُ لَوَجَبَ أَنْ يُسَمَّى الْمَقْصُورُ مَنْقُوصاً عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً قَدْ سَمَّوُا الْمَقْصُورَ مَنْقُوصاً مِنْهُمُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَال (٢) فِي بَابِ التَّثْنِيَةِ : " وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُوصُ أَلِفُهُ ثَالِثَةً فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ " (٣) وَإِنَّمَا قُدِّرَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ اسْتِثْقَالاً لَهُمَا ؛ لأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَتِ الْكَسْرَةُ لاَجْتَمَعَ أَرْبَعُ كَسَرَاتٍ مُتَوَالِيَات ، الْيَاءُ بِكَسْرَتَيْنِ وَقَبْلَهَا وَبَعْدَهَا كَسْرَتَان ، وَإِذَا ثَقُلَتِ الْكَسْرَةُ فَالضَّمَّةُ أَثْقَلُ لِلْخُرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ، وَلأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ الْوَاوِ عِنْدَ قَوْمٍ(٤)، وَلِذَلِكَ سَمَّاهَا الْمُتَقَدِّمُونَ الْوَاوَ الصَّغِيرَةَ، وَالْوَاوُ أَثْقَلُ مِنَ الْيَاءِ بِدَلِيلِ قَلْبِ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ إِذَا اجْتَمَعَا وَالأَوَّلُ سَاكِنٌ دُونَ الْعَكْسِ نَحْوُ " طَوَيْتُ طَيّاً " .

وَإِنَّمَا صَحَّ فِي النَّصْبِ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ ، وَلاَ يَلْزَمُ إِذَا ثَبَتَ لِلأَثْقَلِ حُكْمٌ أَنْ يَثْبُتَ مِثْلُهُ فِي الأَخَفِّ ؛ لأَنَّ الْفَتْحَةَ بَعْضُ الأَلِفِ ، وَالأَلِفُ أَخَفُّ حُرُوفِ الْمَدِّ ، وَبَعْضُ الأَخَفِّ فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ .

---

(١) انظر أسرار العربية ٣٧ وما بعدها .

(٢) فى (ف) " قال " .

(٣) ينظر المفصل ١٨٤ ، ونصه : " لا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثةً أو فوق ذلك " ، وانظر ابن يعيش ١٦٤/٤ ، وهامش الكتاب ١٦٢/٢ بولاق .

(٤) قال الرضى في شرح الكافية ٢٣/١ " اعلم أن الحركات فى الحقيقة أبعاض حروف العلة ، فضم الحرف فى الحقيقة إتيانٌ بَعْدَهُ بلا فَصْلٍ ببعض الواو ، وكسره الإتيانُ بعده بجزءٍ مِنَ الياءِ وفتحه الاتيان بعده بشيءٍ من الألفِ وإلاَّ فالحركة والسكون مِنْ صفاتِ الأجسامِ فلا تحل الأصواتَ .. " .

وَالْمَنْقُوصُ إِذَا كَانَ مُنَوَّنًا حُذِفَ مِنْهُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ؛ لِمَا بَيَّنَّا ، وَالْيَاءُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ هِيَ (١) وَالتَّنْوِينُ بَعْدَهَا(٢) ، وَكَانَتِ الْيَاءُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ ؛ لأَنَّ الْكَسْرَةَ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا وَلأَنَّ التَّنْوِينَ دَخَلَ لِمَعْنًى(٣) ، وَهُوَ الصَّرْفُ ، فَفِي إِبْقَائِهِ دَلالَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَالْيَاءُ لا تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى بَلْ هِيَ جُزْءٌ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى وَهُوَ الْكَلِمَةُ بِكَمَالِهَا ، وَتَحْرِيكُ هَذِهِ الْيَاءِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مِن ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ(٤) ، وَتَسْكِينُهَا فِي النَّصْبِ جَائِزٌ فِي الشِّعْرِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ : هُوَ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُورَاتِ إِذْ (٥) كَانَ تَحْرِيكُهَا ثَقِيلاً بِكُلِّ حَالٍ (٦) ، وَلأَنَّهُ حَمْلٌ لأَقَلِّ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَكْثَرِهَا(٧) ، فَإِنْ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ الْمَنْقُوصِ لِشَبَهِ الْفِعْلِ كَجَوَارٍ حُرِّكَتِ " الْيَاءُ " فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ ، وَحُذِفَتْ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَعُوِّضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ ، لِئَلاَّ يُشْبِهَ آخِرُ الْمُعْرَبِ آخِرَ الْمَبْنِيِّ (٩) .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، واللمع ٩٧ .

(٣) (ف) " بمعنى " تحريف .

(٤) ينظر المقتضب ١/٢٨٠ ، وسيأتي بيانه .

(٥) في الأصل " إذا " .

(٦) المقتضب ٤/٢١ ، والكامل ٣/٢١ ، ولم أجد ما نقله المؤلف عن المبرّد نصاً وإن كان المبرد قد ذكر في كتابيه السابقين أن تسكين ياء المنقوص في الشعر كثير جداً ، وقد نص عليه صاحب المرتجل ٤٢ ، وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٦ .

(٧) لأنّ المنقوصَ في حالتي الرفع والجرّ ساكنٌ ، فحملت حالة النصب عليهما .

(٨) يراجع الإيضاح العضدي ٣٠٢ .

[إعراب الأسماءِ المعتَّلةِ والمهموزة]

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا مَا كَانَا فِي اسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا إِسْكَانَا[1]
أَوْ كَانَ مَهْمُوزًا كَمِثْلِ الشَّاءِ وَالظَّبْيِ وَالأَيِ وَكَالْكِسَاءِ
وَالْعَنْوِ وَالْعَدُوِّ وَالْكُرْسِيِّ جِئْتَ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيِّ

قَوْلُهُ : " في اسْمٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ " الْفِعْلِ " ؛ فَإِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ يَسْكُنُ مَاقَبْلَهُمَا في الْمُضَارِعِ وَيَعْتَلُّ مَعَ ذَلِكَ لاعْتِلاَلِ الْمَاضِي بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ ، نَحْوَ " يَقُومُ ، وَيَبِيعُ " .

يَقُولُ : إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ جَرَتَا مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي تَعَاقُبِ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ عَلَيْهِمَا كَقَوْلِكَ : " هَذَا ظَبْيٌ وَعَدُوٌّ " ، وَرَأَيْتُ ظَبْيًا وَعَدُوًّا وَمَرَرْتُ بِظَبْيٍ وَعَدُوٍّ "[2] ؛ لأَنَّ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ إِنَّمَا مُنِعَ مِنْ[3] " قَاضٍ " لأَجْلِ الثِّقَلِ الْحَاصِلِ مِنْ ضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ انْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا وَهَذَا الْمَجْمُوعُ مُنْتَفٍ هُنَا ، أَوْ لأَنَّهُ لَوْ سُكِّنَتِ الْيَاءُ فِي " ظَبْيٍ " لاَلْتَقَى[4] السَّاكِنَانِ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا ، أَوْ لأَنَّهُ إِذَا سُكِّنَ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ كَانَ كَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ الْيَاءُ كَالْمَبْدُوءِ بِهَا وَالابْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ ١٦- أ مُمْتَنِعٌ . وَخَصَّ الْيَاءَ والواوَ بالذِّكْرِ ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لاَ يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلاَّ مَفْتُوحًا . وَكَذَلِكَ مَا آخِرهُ هَمْزَةٌ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ يَجْرِي عَلَيْهِ الإِعْرَابُ .

---

(١) في (ف) " واليا والواو .. حوى قبله اسكانا " .
(٢) ينظر اللمع ١٠١ .
(٣) في (ف) " في " بدل " من " .
(٤) في (ف) " لالتقاء الساكنين .

وَالْمَمْدُودُ (١) لَيْسَ مِنَ الْمُعْتَلِّ فِي شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ ، لِمَا رَأَوْا مِنْ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَجَعْلِهَا " بَيْنَ بَيْنَ " (٢) ، وَيُبْدَلُ مِنْهَا (٣) حَرْفُ الْعِلَّةِ ، ذَكَرُوهَا مَعَ الْمُعْتَلاَّتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (٤) .

فَعَلَى هَذَا الاسْمُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ ، صَحِيحٌ كَرَجُلٍ ، وَمُعْتَلٌّ كَقَاضٍ ، وَعَصاً ، وَمُشَبَّهٌ بِالْمُعْتَلِّ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ ، أَوْ يَاءٌ ، أَوْ وَاوٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ ، وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ سَاكِنًا فَلاَ يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا كَالْبَاءِ مِنْ " ظَبْيٍ " (٥) ، وَالدَّالِ مِنْ " عَدْوٍ " (٦) ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلاًّ ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلاًّ فَإِمَّا أَنْ يُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ كَالْيَاءِ الأُولَى مِنْ " كُرْسِيٍّ " ، وَالْوَاوِ الأُولَى مِنْ " عَدُوٍّ " فَيُدْغَمُ الأَوَّلُ فِي الثَّانِي ، وَإِمَّا أَنْ لاَ

---

(١) الممدود : كل اسم وقعت فى آخره همزة قبلها ألف زائدة نحو : كساء ، وهو يجرى عليه الإعراب كما يجرى على الصحيح . راجع الممدود والمقصور للوشاء ٢٩ ، وابن يعيش ٤/١٥٠ ، والمقصور والممدود لنفطويه ٣١ .

(٢) فى (ف) " بين " بإسقاط بين " الثانية .

ومعنى " بين بين " أيْ : بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة .

(٣) فى (ف) " فيها » .

(٤) انظر : ذلك فى الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٩٥ ، والتيسير فى القراءات السبع ٣٧ ، وقال الشريشيّ في شرحه ١/١٢٥ : " وأما المهموز ممدوداً كان أو مقصوراً فهو صحيح فلا حاجة إلى ذكره مع المعتل .. ولكن بينه وبين المعتل مناسبة لأجلها يذكر معه ، وهيَ أن الهمزة تبدل من حروف العلة ، فتبدل من الألف في مثل " صحراء ، وحمراء " ، ومن الواو في مثل " كساء ، وسماء " ، ومن الياء في مثل " رداءٍ ، وبناءٍ " وما أشبهها ، ويبدل كل واحد منها من الهمزة ، فالألف تبدل منها فى مثل " سال ، وقرا " ، والواو تبدل منها في " صحراوات " ، ومقروٌّ " وشبهها ، والياء تبدل منها في مثل " خطية ، ونبي " ، وتبدل الثلاثة منها فى الوقف فيقال فى الوقف على " الكلا " : " هَذَا الكلُو ، ومررت بالكلِي ، ورأيت الكَلا " ، فلما كان بين المهموز والمعتلّ هذه المناسبة ذكر معه " .

(٥) (ف) " كالياء من طير " تحريف .

(٦) فى كلتا النسختين ضبط " عدو " بتشديد الواو وهو تحريف .

يُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ كَالْأَلِفِ مِنْ " الآي " جَمْعُ " آيَـةٍ " فَلاَ إِدْغَامَ ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لاَ تَدْغَمُ ؛ لاِسْتِطَالَتِهَا بِالْمَـدِّ ، وَلاَ يُدْغَـمُ فِيهَا ؛ لِسُكُونِهَا .

وَالشَّاءُ : جَمْعُ "شَاةٍ "(١) وَلَيْسَ مَمْدُودًا ؛ لأَنَّ أَلِفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ "وَاوٍ"(٢) ، وَأَلِفُ الْمَدِّ تَكُونُ زَائِـدَةً ، وَلَيْسَ مَهْمُوزًا ؛ لأَنَّ هَمْزَتَهُ بَدَلٌ مِنْ " هَاءٍ " كَهَمْزَةِ " مَـاءٍ " لأَنَّ أَصْلَ " شَاةٍ " " شَوْهَةٌ " بِدَلِيـلِ قَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : " شِيَـاهٌ " ، وَفِي التَّصْغِيرِ " شُوَيْهَةٌ " ، فَلَمَّا حُذِفَتْ " الهَاءُ " الَّتِي هِيَ لاَمُ الْكَلِمَةِ وَأُولِيَ تَاءُ التَّأْنِيثِ الْوَاوَ (وَجَبَ)(٣) تَحْرِيكُ الْوَاوِ ؛ لأَنَّ تَاءَ التَّـأْنِيثِ لاَ يَكُونُ مَـا قَبْلَهَا إِلاَّ مُتَحَرِّكًا كَالبَـــاءِ مِنْ " ضَـــارِبَةٍ " فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ قُلِبَتْ أَلِفًا فَصَارَ "شَاةٌ " فَلَمَّا حُذِفَتِ " التَّـاءُ " ؛ لأَجْلِ الْجَمْعِ ، بَقِيَ الاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، ثَانِيهِمَا سَاكِنٌ ، ثُمَّ يَأْتِي التَّنْـوِينُ وَهُوَ سَاكِنٌ فَيُحْذَفُ " الأَلِفُ " لاِلْتِقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَيَبْقَى الاسْمُ الْمُعْرَبُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا اضْطُرُّوا إِلَى الزِّيَادَةِ رَدُّوا "الْهَـاءَ " الْمَحْذُوفَةَ الَّتِي هِيَ لاَمُ الْكَلِمَةِ فَصَارَ "شَاهًا " ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنْ " الْهَاءِ " هَمْزَةً فَصَارَ "شَاءً"؛ لأَنَّهُمَا حَلْقِيَّتَانِ (٤) .

وَقِيلَ : الْمَهْمُوزُ : مَاكَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً سَوَاءً كَانَتْ أَصْلِيَّةً أَوْ مُنْقَلِبَةً ؛ فَكُلُّ مَمْدُودٍ مَهْمُـوزٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَهْمُـوزٍ مَمْدُودًا (٥) .

قَوْلُـهُ : " جِئْتُ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيّ " أَيْ:ظَاهِرٍ فِي اللَّـفْظِ .

قَـوْلُـهُ : " لَهَـا " أَيْ : هَذِهِ الأَمْثِـلَةُ الثَّـلاَثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَمَا أَشْبَهَهَا .

---

(١) قال ابن القواس فى شرحه لوحة ١٧ "وأما " شاء " فاسم جِنْسٍ ، وقيل : جمع " شاة " .

(٢) انظر المنصف ٢/١٤٤ فما بعدها .

(٣) فى النسختين " فوجب " ، والواجب إسقاط الفاء .

(٤) فى (ف) " حَلقيَّانِ " و ينظر سيبويه ٤/٤٣٣ .

(٥) انظر ابن يعيش ٤/١٥٠ .

[الأســـــماء الســـــتة]

وَسِتَّةٌ بِالْوَاوِ رَفْعًا إِنْ تُضِفْ وَالْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ الأَلِفْ

أَخٌ أَبٌ (١) حَـمٌ هَـنٌ وَفُـوهُ ذُو الْمَــالِ قُـلْ وَلاَ يَجُــوزُ ذُوهُ

مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ (٢) أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ الْمُقَدَّرَةِ كَمَا فِي الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : " بِالْوَاوِ رَفْعًا " وَلَمْ يَقُل : الْوَاوُ عَلاَمَةُ الرَّفْعِ .

قَوْلُهُ : " إِنْ تُضِفْ " احْتَرَازٌ (٣) عَنِ الإِفْرَادِ ، فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ فَإِنَّ " ذُو " لاَ تُسْتَعْمَلُ إِلاَّ مُضَافَةً ، وَإِنَّهَا ـ أَعْنِي هَذِهِ الأَسْمَاءَ ـ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ / لَمْ تُعْرَبْ بِالْحُرُوفِ . ١٦ - ب

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لأَنَّ أَكْثَرَهَا يَجُوزُ إِفْرَادُهُ فَغَلَّبَ جَانِبَ الأَكْثَرِ، وَأَمَّا الإِضَافَةُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ(٤) (فَلاَيَرِدُ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ كَلاَمَهُ فِي الْمُعْرَبِ، وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ(٤) مَبْنِيٌّ عِنْدَالأَكْثَرِ(٥)، فَلَعَلَّهُ يَقُولُ

---

(١) فى (ف) " أب أخ " .

(٢) لم أعثر عليه في الكتاب ، وانظر الكتاب ٣٣٨/٣ ، ٤١٢ .
وقد نص عليه فى ابن يعيش ٥٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ٥٧/١ ، والهمع ٣٨/١ .

(٣) فى كلتا النسختين " احترازا " بالنصب .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) قال ابن القواس فى شرحه ٢٥٠/١ ، و " وإن أضيفت إلى ياء المتكلم لزمها البناء فى الأعرف ، أو أعربت بحركات مقدرة على رأى ، أو لا يحكم لها بإعراب ولا بناء " .

بِنَـائِهِ (١) .

قولُه : " وَلاَ يَجُـوزُ ذُوْهُ " ، لأَنَّ " ذُو " وُضِعَتْ وَصْلَةً إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ لِقُبْـحِ الْوَصْفِ بِاْسِمِ الْجِنْسِ بِدُونِ " ذُو " كَـمَـا وُضِـعَتِ " الَّذِى " وُصْـلَةً إِلَى الْوَصْفِ بِالْجُمَلِ (٢) ، فَالْمُضْمَـرُ لاَ يُوصَـفُ بِـهِ فَـلاَ يُضَـافُ إِلَيْـهِ " ذُو " (٣) ؛ لأَنَّ الْمُضْمَـرَ لاَ يُشْعِرُ بِالْجِنْسِيَّةِ .

الْقَـوْلُ في اخْتِـلاَفِ الْعُلَمَـاءِ في هَذِهِ الأَسْمَاءِ :

ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُـرُوفَ حُـرُوفُ إِعْرَابٍ ، وَالإِعْرَابُ مُقَـدَّرٌ (عَلَيْـهَا) (٤) ؛ لِثِقَـلِهِ في " الْوَاوِ ، وَالْيَـاءِ " ، وَلِتَعَـذُّرِهِ فِي " الأَلِفِ " (٥) ، أَمَّا وَجْـهُ ثِقَـلِهِ في " الْوَاوِ " فَلأَنَّ " الْوَاوَ " فِي تَقْدِيرِ ضَـمَّتَيْنِ وَقَبْلَهَا ضَـمَّـةٌ وَتَأْتِي ضَمَّـةُ الإِعْـرَابِ فَتَتَـوالَى أَرْبَـعُ ضَمَّـاتٍ وَذَلِكَ ثَقِيلٌ ، وَكَذَلِكَ الْقَـوْلُ فِي " الْيَـاءِ " لاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ كَسْرَاتٍ مُتَوَالِيَـاتٍ ، وَأَمَّا " الأَلِفُ " فَلَوْ حُرِّكَتْ خَرَجَتْ عَنْ كَونِهَا

---

(١) وفى الشرح المجهول لوحة ١٤ ، وقوله : " إن تضف " احتراز من أن تكون مفردة ، فإنها فى حالة الإفراد معربة بالحركات ، يحتاج إلى زيادة قيدين آخرين :
الأول : أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم .
الثاني : أن تكون مكبرة ، فإنها إذا صغرت إعربت بالحركات .
وقد أجاب النيلى عن الأول بأن ما أضيف إل ياء المتكلم فهو مبنى بعضهم فلعل المصنف ممن يقول ببنائه فلا يحتاج إلى الاحتراز عنه لأن كلامه في المعرب وذلك قرينة مخصصة لا حاجة معها إلى التقييد ، وأقول إن كان مذهبه ذلك فهو مستغن عن التقييد بالإضافة إلى غير ياء المتكلم لكن ذلك مذهب يأباه التحقيق ؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء بدليل قولك " غلامك ، وغلامه " فإنَّهما معربان بالاتفاق ، وإن كان مذهبه أن ما أضيف إلى ياء المتكلم فهو معرب تقديراً لتعذر فلابد له من التقيد بذلك " .
(٢) راجع ابن يعيش ٥٣/١ .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سقط من (ف) .
(٥) ينظر الكتاب ٣٥٨/٣٢ ، ٤١٢ ابن يعيش ، وشرح اللمحة البدرية ٢٦٥/١ ، والهمع ٣٨/ .

أَلِفًا فَتَعَذَّرَ تَحْرِيكُهَا ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرَكَاتِ وَقَدْ أَمْكَنَ هَهُنَا فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا(١) فَإِنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ فِي الإِضَافَةِ كَذَلِكَ .

فَأَمَّا الْحَرَكَاتُ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَاخْتَلَفَ فِيهَا أَصْحَابُ سِيبَوَيْهِ ، فَقَالَ الرَّبَعِيّ : إِنَّ الضَّمَّةَ فِي " الْبَاءِ " مِنْ قَوْلِكَ : " أَبُوكَ " مَنْقُولَةٌ مِنَ "الْوَاوِ" فَفِي الرَّفْعِ نَقْلُ الْحَرَكَةِ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ " الْوَاوِ " بَعْدَ إِسْكَانِهِ (٢) ، وَفِي النَّصْبِ قَلْبٌ وَحَذْفُ حَرَكَةٍ لَفْظاً لاَ تَقْدِيرًا إِذْ أَصْلُهُ "أَبَوٌ ، وَأَخَوٌ" فَتَحَرَّكَتِ " الْوَاوُ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فِي الأَصْلِ ، فَقُلِبَتْ أَلِفًا ، وَفِي الْجَرّ نَقْلُ كَسْرَةِ "الْوَاوِ" إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ إِسْكَانِهِ ، وَقَلْبُهَا "يَاءً" لِسُكُونِهَا ، وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا (٣)[فَإِنْ] (٤) قِيلَ : هَذَا ضَعِيفٌ ؛ لأَنَّ فِي النَّقْلِ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ وَسَطَ الْكَلِمَةِ ، وَلاَ نَظِيرَ لَهُ (٥) .

قُلْتُ : لَهُ نَظِيرٌ فِي الْوَقْفِ رَفْعًا وَجَرًّا إِذَا نُقِلَتِ الْحَرَكَةُ إِلَى السَّاكِنِ الَّذِي

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) يعنى أن الأصل في قولك " جَاءَ أَبُوكَ " : " جَاءَ أَبَوُكَ " فَأُسْكِنَتِ الْبَاءُ وأنتقلت إليها حركةُ الوَاوِ ففي الاسمِ في حَالِ الرفعِ نَقْلٌ فَقَطْ .

(٣) ينظر الانصاف ١٧ (المسألة الثانية) ، والمرتجل ٥٧ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والهمع ٣٨/١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) قد ذكر هذا الاعتراض ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/١ وضعفه من ثلاثة أوجه :

أحدها : النقل فى غير وقف إلى متحرك .

الثانى : جعل حرف الإعراب غير آخرٍ .

والثالث : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية .

قَبْلَ حَرْفِ الإِعْرَابِ فَيَكُونُ قَدْ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُنْقَل[1] فِي النَّصْبِ بَلْ فِيهِ قَلْبٌ فَقَطْ .

وَقِيلَ : الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مَحْذُوفَتَانِ لَفْظًا ، وَضَمُّ مَا قَبْلَ " الْوَاوِ " وَكَسْرُ مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " لِيَصِحَّا .

وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ إِتْبَاعَاتٌ[2] تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ إِذَا أُفْرِدَتْ كَانَ إِعْرَابُهَا فِي عَيْنَاتِهَا ، وَإِنْ رَدَّ اللاَّمَ عَارِضٌ ؛ لأَنَّ الإِفْرَادَ هُوَ الأَصْلُ ، وَقِيلَ : الإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ هِيَ الأَصْلُ[3] لإِيجَابِهَا رَدَّ اللاَّمِ ، وَالْحَذْفُ خِلاَفُ الأَصْلِ ، فَاسْتِعْمَالُهَا مُفْرَدَةً خِلاَفُ الأَصْلِ ، وَالإِضَافَةُ أَوَّلُ أَحْوَالِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ ، هَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابِهِ .

وَذَهَبَ الأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ زَوَائِدُ دَوَالٌّ عَلَى الإِعْرَابِ كَالْحَرَكَاتِ[4] ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ أَبُوكَ " فَالْوَاوُ كَالضَّمَّةِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَ زَيدٌ ، وَكَذَلِكَ الأَلِفُ فِي " رَأَيْتُ أَبَاكَ " كَالْفَتْحَةِ فِي قَوْلِكَ : " رَأَيْتُ زَيْدًا " وَ"الْيَاءُ" فِي قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِأَبِيكَ " كَالْكَسْرَةِ فِي " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، وَرَدُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ " فُوكَ ، وَذُو مَالٍ "(اسْمَانِ مُعْرَبَانِ)[5] عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ[6] .

---

(١) فى (ف) " يقل " تحريف .

(٢) قال ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٩/١ " إذا قلت : قَامَ أَبُوكَ ، فأصلُهُ : أَبَوُكَ فأُتْبِعت حركة الباء لحركة الواو فقيل : أَبُوُكَ ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وكذلك تتبع فى الجر والنصب كما في الرفع ، وهو مذهب سيبويه والفارسيّ وجمهور البصريين » وكذلك قال السيوطيُّ في الهمع ٣٨/١ ، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٦٤/١ .

(٣) راجع التوطئة ١٢١ .

(٤) انظر المقتضب ١٥٢/٢ ، والإنصاف ١٧ ، ٢١ (المسألة الثانية) ، والهمع ٣٩/١ .

(٥) فى كلتا النسختين " اسماً معرباً " ، والأولى ما أثبت .

(٦) راجع الرضى على الكافية ٢٧/١ ، والهمع ٣٩/١ .

وَاحْتَجُّوا لِلأَخْفَشِ بِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ / تَخْتَلِفُ لاِخْتِلاَفِ الْعَامِلِ ١٧ - أ
فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ عَلاَمَةَ الإِعْرَابِ كَمَا فِي الْمُثَنَّى ، فَأَمَّا اعْتِرَاضُهُمْ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْذَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ بَدَلٌ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ الْمِيمَ فِي قَوْلِكَ : " فَمٌ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ : " فُوكَ " فَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي " أَخُوكَ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الأَصْلِيَّةِ وَإِنْ وَافَقَتْ فِي اللَّفْظِ الْمُبْدَلَ مِنْهُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " التَّاءَ "[1] فِي "أُخْتٍ" بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ مَعَ أَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ ، فَلاَ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ فِي "أَبُوكَ" لِلإِعْرَابِ مَعَ كَوْنِهَا بَدَلاً مِنَ الْوَاوِ الأَصْلِيِّ وَكَمَا أَنَّ الأَلِفَ فِي التَّثْنِيَةِ لِلإِعْرَابِ مَعَ كَوْنِهَا لِلتَّثْنِيَةِ.

الثَّانِي : أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْذَرُ فِي الْمُعْرَبِ بِالْحَرَكَاتِ (وَهَذَا) [2] لَيْسَ مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ .

ثُمَّ هَذِهِ الأَسْمَاءُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِضَافَةِ وَالإِفْرَادِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ [3] مِنْهَا مَا لاَ يُفْرَدُ أَصْلاً وَهُوَ " ذُو " ، وَمِنْهَا مَا لاَ يُفْرَدُ إِلاَّ مُعَوَّضًا مِن وَاوِهِ مِيمًا وَهُوَ " فُوكَ " ، وَمِنْهَا مَا يُفْرَدُ مُطْلَقًا وَهِيَ الأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ التَّعْوِيضُ فِي " فُوكَ " ، لأَنَّهُ لَمَّا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الإِفْرَادِ (فَلَوْ) [4] لَمْ يُعَوَّضْ مِن وَاوِهَا شَيْئًا لَلَزِمَ بَقَاؤُهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ عِنْدَ لُحُوقِ التَّنْوِينِ ، لأَنَّهُمْ إِذَا

---

(١) فى (ف) " الواو " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) راجع المرتجل ٥٩ فما بعدها .

(٤) سقط من (ف) .

أَفْرَدُوهَا أَعْرَبُوهَا بِالْحَرَكَاتِ ، فَإِذَا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَمَا قَبْلَهَا (مَفْتُـوحٌ) [(١)] لأَنَّ " فُوكَ " وَزْنُـهُ " فَـعْلٌ " بِفَـتْحِ الْفَـاءِ - فَـتُـقْلَبُ الْوَاوُ أَلِفًـا وَيَلْحَقُ التَّنْـوِينُ فَيُحْـذَفُ الأَلِفُ لالْتِقَـاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَافْهَـمْ هَذَا ! ، وَلاَ يَـلْزَمُ أَنْ تَفْعَـلَ فِي " ذُو " كَمَا فَعَلْتَ فِي " فُوكَ " مِنَ الإِبْدَالِ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ [(٢)] وَكَانَتِ الْمِيمُ أَوْلَـى (بِالْبَدَلِيَّـةِ) [(٣)] مِنْ غَيْرِهَا ؛ لأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ [(٤)] .

وَوَزْنُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ " فَعَـلٌ " ، بِفَتْحِ الْعَـيْنِ ، لِجَمْعِهَا عَلَى " أَفْعَالٍ " [(٥)] إِلاَّ "فُوكَ " فَوَزْنُهُ " فَعْلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ " هَنُوكَ " فَعَـلٌ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - قَوْلُهُمْ : " هَنَا وَهَنَاكَ " بِالْقَصْـرِ وَلاَ تُقْلَبُ الْوَاوُ أَلِفًـا (إِلاَّ) [(٦)] إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَتَحَرَّكَتْ .

وَلاَمَاتُهَا وَاوَاتٌ لِظُهُورِهَا فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوُ " أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ " إِلاَّ "فُـوكَ " فَلاَمُـهُ " هَاءٌ " لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِـهِ : "أَفْوَاهٌ "وَفِي تَصْغِـيرِهِ "فُـوَيْهٌ " ، وَأَمَّـا " ذُو " فَـلاَمُـهُ " يَـاءٌ " ؛ لأَنَّ مَـا عَـيْنُهُ " وَاوٌ " فِي الأَكْـثَـرِ لاَمُـهُ " يَـاءٌ" [(٧)] نَحْوُ "طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ " فَحَمْلُهُ عَلَى الأَكْثَرِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى

---

(١) فى (ف) " مفتوحة " .

(٢) راجع التوطئة ١٢١ .

(٣) فى الأصل " بالبداية " .

(٤) ينظر المقتضب ١٥٨/٣ ، وابن يعيش ٥٣/١ .

(٥) فى وزن هذه الأسماء خلاف ، وما ذكره الشارح هنا مذهب البصريِّينَ .أما الفراء فقد ذهب إلى أن وزنها " فَعْلٌ " بالفتح والإسكان ، و " فوك " " فُعْلٌ " بضم الفاء والإسكان .. إلى آخر ما هنالك من خلافات انظرها فى الهمع ٤٠/١ ، والتوطئة ١٢٣ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) فى (ف) " واو " تحريف .

بَـــــابِ " قُــوَّةٍ ، وَحُـــوَّةٍ (١) ؛ لِقِلّتِــهِ(٢) .

وَفِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ ثَلاَثُ لُغَـاتٍ : الإِفْرَادُ ، وَالإِضَـافَــةُ ، وَالْقَصْرُ فيهَا(٣) ، فَمِثَـالُ الْقَصْرِ قَوْلُهُمْ في الْمَثَلِ : " مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ "(٤) فَتَكُــونُ بِالأَلِفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا مثْل " عَصًا " ، فَتَقُولُ : " هَذَا أَبًا وَأَخًا وَحمًا " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُهَا بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الإِضَافَةِ وَلاَ يَرُدُّ لاَمَاتِهَا(٥) ، فَـيَـقُـولُ : " هَذَا أَبُـكَ ، وَأَخُكَ ، وَحَمُكَ " ، وَهْيَ لُغَـةٌ ضَعِيفَةٌ(٦) .

وَمِنْهُم مَنْ يَجْمَعُهَا جَمْعَ سَلاَمَةٍ وَلاَ يَرُدُّ لاَمَاتِهَا ، فَيَقُــولُ : " هَؤُلاَءِ أَخُـوكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيكَ الصَّالِحِينَ " يُرِيدُ الْجَمْعَ فَحَذَفَ النُّونَ لِلإِضَـافَـةِ ، وَمِنْهُ قَـوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) فى الأصل " ووجوه " تحريف ، وقال الشريشى ١/١٣١ " باب طويت وشويت ... أغلب من باب الحوة والقوة والحمل على الأكثر .. هو القاعدة " .
والحوة : حمرة تضرب إلى السواد ، والحوة سمرة الشفة .

(٢) ينظر في ابن يعيش ١/٥٣ ، والهمع ١/٤٠ ، وشرح الشريشى ١/١٣١ .

(٣) فى (ف) " فيهما " .

(٤) فى الأمثال للميداني ٣/٣٤١ " مكره أخوك لا بطل " قال " هذا من كلام أبى حنش خال بيهس الملقب بنعامة .. يريد أنه محمول على ذلك لا أن فى طبعه شجاعة ، يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه " .
وهو في أمثال أبى عبيد ٢٧١ ، الفاخر ٦٢ ، والوسيط فى الأمثال ١٥٦ ،والمستقصى فى أمثال العرب ٢/٣٤٧ .

(٥) فى (ف) " لاماً ".

(٦) منها قول الشاعر :
بِأَبِهِ اقتدى عدي في الكرم ومَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فما ظلم

فَلَمَّا تَسَمَّعْنَ أَصْوَاتَنَــــــا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَــــا [1]

وَقَالَ الآخَـــرُ :

ضَرَبْتُ أَخِيكَ ضَرْبَةَ لاَ جَبَانٍ ضَرَبْتُ بِمِثْلِهَا قِدْمًا أَبِيكَـا[2]

أَرَادَ : " أَخِينَ لَكَ " فَحَذَفَ النُّـونَ وَأَضَافَ .

وَالْخِلاَفُ فِي هَذِهِ كَثِيـرٌ جِدًّا لاَ يَلِيـقُ بِهَذِهِ النُّبْذَةِ .

---

(١) نسب البيت إلى زياد بن واصل السلمى .
وهو فى الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١ ، والمحتسب ١١٢/١ ، وابن الشجرى ٣٧/٢ ، وابن يعيش ٣٧/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/١ ، والخزانة ٢٧٥/٢ بولاق ، واللسان (أبى) ، وتفسير القرطبى ١٣٨/٢ ، والبحر المحيط ٤٠٢/١ ، واستغرب الأعلم فى حاشية الكتاب ١٠/٢ بولاق أن يجمع " أب " جمع سلامة ، لأن جمع السلامة إنما يكون فى الأعلام ، والصفات المشتقة .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو فى المغنى لابن فلاح لوحة ٢٠ ب ، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٠٩ ، والتحفة الشافية لوحة ٨٤ غير منسوب .

[إعراب الممنوع من الصرف]

وَكُلُّ مَا لَمْ ينْصَرِفْ تَفْتَحُهُ   جَراًّ كَإِسْحَقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

لَمَّا كَانَ الاسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ ثَقُلَ خُفِّفَ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَقُدِّرَ التَّنوِينُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عِلَّةُ ثِقَلِ الْفِعْلِ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ مُشَابَهَةِ الاسْمِ لِلْفِعْلِ فِي مَا لاَ يَنْصَرِفُ ، فَإِذَا لَمْ يَنْصَرِفِ الاسْمُ مُنِعَ مِنْ دُخُولِ التَّنْوِينِ ، وَمُنِعَ مِنَ الْجَرِّ لِوُجُوهٍ : ١٧ – ب

أَحَدُهَا : أَنَّ التَّنْوِينَ خَاصٌّ بِالاسْمِ ، وَالْجَرُّ خَاصٌّ ، فَأُتْبِعَ الْخَاصُّ الْخَاصَّ .

الثَّانِي : مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيّ أَنَّهُ كَانَ يُفْضِي بَقَاءُ الْجَرِّ بَعْدَ حَذْفِ التَّنْوِينِ وَمَا يُعَاقِبُهُ إِلَى الشَّبَهِ بِالْمَبْنِيّ ، نَحْوَ " نَزَالِ " .

الثَّالِثُ : مَا حَكَاه أَبُو عُثْمَانَ (١) أَنَّ لُغَةَ قَوْمٍ حَذْفُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ :

شَرِقَتْ دُمُوعِ بِهِنَّ فَهْيَ سُجُومُ (٢)

أَرَادَ " دُمُوعِي " ، فَلَوْ بَقِيَ الاسْمُ بِغَيْرِ التَّنْوِينِ وَلاَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مَجْرُوراً لاَلْتَبَسَ بِالْمُضَافِ إِلى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، نَحْوُ " هَذَا غُلاَمِ " عَلَى لُغَةِ مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ " .

---

(١) فى (ف) " وكلما ينصرف تفتحه " .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو فى الأشباه والنظائر فى النحو ٢٧١/١ ، ومعجم عبدالسلام هارون ٣٥٦ ، والشرح المجهول لوحة (١٥ – أ) غير منسوب .

[بـــاب الوقـــــف]

وَقِفْ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ الْمَنْصُوبِ ... بِأَلِفٍ عَنْ نُونِـــهِ مَقْلُوبِ

أَرَادَ " بِالْمُتَصَرِّفِ " الْمُنَوَّنَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : " بِأَلِفٍ عَنْ نُونِـــهِ مَقْلُوبِ " وَأَرَادَ " بِالنُّونِ " التَّنْوِينَ ؛ لأَنَّهُ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُوا مِنَ النُّونِ أَلِفًا فِي حَالِ النَّصْبِ ، مَا لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ ، لأَجْلِ الْفَتْحِ ، وَلِمُضَارَعَهِ (١) التَّنْوِينِ لِحُرُوفِ الْمَدِّ ، وَلأَنَّ التَّنْوِينَ زَائِدٌ يَجْرِي مَجْرَى الإِعْرَابِ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَابِعــًا لِحَرَكَاتِ الإِعْرَابِ ، فَكَمَا لاَ يُوقَفُ عَلَى الإِعْرَابِ فَكَذَلِكَ لاَ يُوقَفُ عَلَى التَّنْوِينِ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لاَ يُبْـدِلُ فِي النَّصْبِ كَمَا لاَ يُبْــدِلُ فِي الرَّفْــعِ وَالْجَرِّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

شَئِزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْـــدَأٌ ... جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَرْ (٢)

وَمِنْهُم مَن يُبْدِلُ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الرَّفْعِ " وَاوًا " ، وَفِي الْجَرِّ " يَاءً " وَهُمْ أَزْدُ السَّرَاةِ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا زَيْدُو ، فَيُبْدِلُونَ مِنَ التَّنْوِينِ " وَاوًا " ، " وَمَرَرْتُ بِزَيْدِي " ، فَيُبْدِلُونَ مِنْهُ " يَاءً " (٣) .

وَفِي سِـــوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ ابْدَالِ ... وَاحْذِفْ مِنَ الْمَنْقُوصِ يَا الإِعْـلاَلِ

فَإِنْ تُعَرِّفْهُ فَأَثْبِتْهُ وَقِــــفْ ... وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُورِ حَتْمًا بِالأَلِفْ

يَعْنِي فِي سِوَى الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ وَهُوَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ ، أَمَّا (٤)

---

(١) فى (ف) " ومضارعة " .

(٢) البيت لعدى بن زيد العبادى كما فى ديوانه ٥٩ وهو فى الخصائص ٩٧/٢ ، وابن يعيش ٦٩/٩ ، والمقرب ٢٥/٢ ، ورصف المبانى ٣٥ ، وأساس البلاغة ، واللسان فى " هدأ " .

(٣) ينظر الكتاب ١٦٧/٤ ، وأسرار العربية ٤١٣ ، وابن يعيش ٧٠/٩ .

(٤) فى الأصل " وأما " بالواو .

الْمَرْفُوعُ فَلاَ يُبْـدَلُ مِنْ تَنْوِينِـهِ " وَاوًا " لِثِقَـلِ الْوَاوِ ، وكَذَلِكَ الْمَجْرُورُ لاَ يُبْـدَلُ مِنْ تَنْوِينِـهِ " يَاءً " لَئِـلاَّ يَلْتَـبِسَ بِالْمُـضَافِ إِلَى (يَاءِ)[1] الْمُتَكَلِّمِ فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ[2] .

وَقَـوْلُهُ : بِغَـيْـرِ ابْـدَالِ " يُرِيدُ بِغَـيْـرِ إِبْـدَالٍ مِنْ تَنْوِينِـهِ ، وَلَمْ يُرِدْ مُطْلَقَ الإِبْدَالِ ؛ لأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تُبْدَلُ فِي الْوَقْفِ " هَـاءً " فِي الأَحْوَالِ الثَّلاَثَةِ نَحْـــوُ " قَـائِمَـةٍ " ، وَكَذَلِكَ " الْخَـطَأُ وَالْكَـلأُ " مِنَ الْمَـهْمُـوزِ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُبْـدِلُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي الرَّفْـعِ " وَاوًا " ، وَفِي النَّصْبِ " أَلِفًا " ، وَفِي الجرِّ " يَـاءً " وَيُضَمُّ مَا قَـبْلَ الْوَاوِ ، وَيُكْسَـرُ مَـا قَـبْلَ اليَاءِ ، وَيُفْتَـحُ مَـا قَـبْـلَ الأَلِف [3] ، وَالأَصْـلُ فِـى الْوَقْفِ السُّكُونُ ، لأَنَّهُ ضِـدُّ الابْتِـدَاءِ ، وَكَمَـا لاَ يَكُونُ الْمَـبْـدُوُّ بِهِ إِلاَّ مُتَـحَـرِّكًا فَالْمَوْقُوفُ عَلَيْـهِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ سَاكِنًا لِتَحْصِيلِ غَرَضِ الاسْتِرَاحَةِ . وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ فَإِنْ كَانَتْ يَـاؤُهُ / قَدْ أَسْقَطَهَا التَّنْـوِينُ فَلَكَ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَـا وَجْهَـانِ : ١٨ – أ

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَقِفَ عَلَى مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا ، نَحْـوُ : " هَذَا قَــاضْ – بِغَيْرِ يـاءٍ – وَهُوَ الأَجْـوَدُ ؛ لأَنَّ الْيَـاءَ لَمَّـا لَمْ تَكُنْ ثَابِتَـةً فِي الْوَصْـلِ فَـلاَ تَرُدُّهَا فِي الْوَقْفِ ، لأَنَّهُ مَـحَلُّ الاسْـتِرَاحَـةِ ، أَوْ لأَنَّ الْكَلِمَـةَ مُنْصَـرِفَةٌ فَـحُكْمُ التَّنْـــوِينِ بَــاقٍ ، وَبَقَـاءُ حُكْمِهِ يَمْنَـعُ مِنْ رَدِّ " اليَـاءِ " ، وَيَجُـوزُ أَنْ تَرُدَّ " الْيَـاءَ " فَتَقُـولُ : " هَذَا قَــاضِي " ؛ لأَنَّ (هَذِهِ) [4] " الْيَـاءَ " إِنَّمَـا حُـذِفَتْ فِي الْوَصْـلِ لأَجْـلِ التَّنْـوِينِ وَلاَ تَنْوِينَ فِي الْوَقْفِ فَلاَ حَذْفَ [5] .

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) انظر أسرار العربية ٤١٣ .

(٣) ينظر الكتاب ١٧٧/٤ ، وابن يعيش ٧٣/٩ .

(٤) ساقطة من (ف) .

(٥) انظر : ابن يعيش ٧/٩ ، والكتاب ١٨٣/٤ .

قَوْلُـهُ : " وَإِنْ تُعَرِّفْهُ " يَعْنِي إِنْ تُعَرِّفِ الْمَنْقُوصَ بِاللاَّمِ " فَأَثْبِتْهُ " أَيْ : فَأَثْبِتِ " الْيَـاءَ " فِي الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ (١) ؛ لأَنَّهَا (لَمَّا)(٢) لَمْ تَسْقُطْ وَصْلاً لَمْ تَسْقُطْ وَقْفًا ، وَمِنْهُم مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ "(٣) فَيَقُولُ : " هَذَا الْقَاضْ " كَأَنَّهُمْ أَدْخَلُوا اللاَّمَ بَعْدَ أَنْ وَجَبَ الْحَذْفُ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا حُذِفَتِ " الْيَاءَ " فِي الْمُعَرَّفِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْحَرَكَةِ لِسُكُونِهَا كَمَا حُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ لِحَذْفِ الْحَرَكَةِ ، وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ حُذِفَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَـنِ ﴾ (٤) .

وَكَانَ يَنْبَغِي بَدَلَ قَوْلِهِ : " فَإِنْ تُعَرِّفْهُ " [أَنْ يَقُولَ (٥)] : فَإِنِ امْتَنَعَ دُخُولُ التَّنْوِينِ فَأَثْبِتْ يَاءَهُ ؛ لأَنَّ امْتِنَاعَ التَّنْوِينِ أَعَمُّ مِنَ التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ بِمُشَابَهَةِ الْفِعْلِ(٦) ، نَحْوُ : " هَذِهِ جَوَارِيْ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : فَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِاللاَّمِ ، فَإِنَّكَ إِنْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بِقَاضٍ(٧) فَقَدْ صَارَ مَعْرِفَةً ؛ لأَنَّه عَلَمٌ عَلَيْهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ وُقِفَ عَلَيْهِ لَمْ يُثْبَتِ " الْيَاءُ ". (٨) وَمَنْصُوبُ الْمَنْقُوصِ كَالصَّحِيحِ ؛ لأَنَّ الْوَاقِفَ يَجِدُ " الْيَـاءَ " مُتَحَرِّكَةً فَيَحْذِفُ وَيَقِفُ عَلَى " الْيَاءِ " إِنْ لَمْ يَكُن مُنَـوَّنًا ، نَحْوُ : " رَأَيْتُ الْقَاضِي ، وَرَأَيْتُ جَوَارِي " ، وَيُبْدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ

---

(١) نحو "هذا القاضي ، ومررت بالقاضي " .

(٢) سقط من (ف).

(٣) انظر الكتاب ١٨٣/٤.

(٤) سورة الفجر ١٥ .

(٥) تكملة يوجبها المقام .

(٦) يريد أنّ الممنوع من الصرف مشابهٌ للفعل فلا يُنـوَّنُ .

(٧) فى كلتا النسختين باثبات الياء .

(٨) يقول سيبويه فى الكتاب ٣١٠/٣ : " وسألت الخليل عن رجل يسمى بقاضٍ فقال : هو بمنزلته قبل أن يكون اسماً ، فى الوقف والوصل وجميع الأشياء " .

" أَلِفًا " إِنْ كَانَ مُنَوَّناً نَحْوُ : " رَأَيْتُ قَاضِيًا "(١) .

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ فَالْوَقْفُ عَلَيهِ بِالْأَلِفِ الأَصْلِيَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ (٢) – مَا لَمْ يَكُنْ مُنَوّنًا – نَحْوُ : " هَذِهِ الْعَصَا ، وَهذِهِ حُبْلَى " ، فَإِنْ كَانَ مُنَوّنًا(٣) فَإِنَّ أَلِفَهُ تَسْقُطُ وَصْلاً ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا ، فَإِذَا وَقَفَ عَادَتِ الأَلِفُ بِخِلاَفِ " الْيَاءِ " فِي " قَاضٍ " ، وَذَلِكَ لِخِفَّةِ " الأَلِفِ " وَثِقَلِ " الْيَاءِ " بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يَفِرُّونَ مِنَ " الْوَاوِ " [وَالْيَاءِ](٤) إِلَى " الأَلِفِ " فِي " قَالَ ، وبَاعَ " ، وَمَا ذَلِكَ إِلاَّ لِخِفَّةِ " الأَلِفِ " . ثُمَّ وَقَعَ الْخِلاَفُ فِي الْمَقْصُورِ الْمُنَوّنِ فِي الْوَقْفِ . أَمّا مَذْهَبَ سِيبَوْيهِ (٥) [فَهُوَ (٤)] أَنَّ الْوَقْفَ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى " الأَلِفِ " الأَصْلِيَّةِ الَّتِى هِيَ لاَمُ الْكَلِمَةِ – ، وَفي حَالِ النَّصْبِ يُبْدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ " أَلِفًا " وَتُحْذَفُ " الأَلِفُ " الأَصْلِيَّةُ بِسُكُونِهَا وَسُكُونِ " الأَلِفِ " الَّتِى هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا قِيَاسًا لِلْمُعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ ، " فَالأَلِفُ " فِي قَوْلِكَ " " هَذِهِ عَصًا " غَيْرُ " الأَلِفِ " فِي قَوْلِكَ (: " رَأَيْتُ عَصًا " ؛ لأَنَّهَا فِي النَّصْبِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ كَالأَلِفِ فِي قَوْلِكَ) (٦) : " رَأَيْتُ زَيْدًا "(٧) .

---

(١) ينظر الكتاب ١٨٣/٤ ، وابن يعش ٧٥/٩ .

(٢) ينظر الكتاب ١٨٨/٤ ، وابن يعيش ٧٦/٩ ، ٧٧ .

(٣) نحو : هذه عصاً .

(٤) تكملة يوجبها المقام ، وانظر الكتاب ١٨٧/٤ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٠٩/٣ .

(٦) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٧) إذا قلت : " رأيت عصا " وجد معك في التقدير ألفان بدل من واو وهي لام الكلمة وبدل من التنوين، فحذفت إحداهما ، لأنه لا يجمع بين ألفين ، وكانت الأصلية أولى بالحذف ، لأن الطارئ يزيل حكم الثابت ، عن شرح ابن الخباز ١١٦/١ باختصار ، وانظر أيضًا ابن يعيش ٧٦/٩.

وَمَذْهَبُ الْمَازِنِي[1] أَنَّهَا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْمُوجِبَ لإِبْدَالِ التَّنْوِينِ فِي الصَّحِيحِ فِي حَالِ النَّصْبِ "أَلِفًا " هُوَ الْفَتْحَةُ قَبْلَهُ ، وَتِلْكَ الْفَتْحَةُ زَائِلَةٌ بِزَوَالِ عَامِلِ النَّصْبِ ، وَالْفَتْحَةُ فِي الْمَقْصُورِ لَازِمَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَكَانَ الْمُوجِبُ لِلإِبْدَالِ فِي الْمَقْصُورِ أَقْوَى ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِقَوْلِهِمْ : " هَذَا فَتِي " بِالإِمَالَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ " الْأَلِفُ " بَدَلاً مِنَ التَّنْوِينِ لَامْتَنَعَتِ الإِمَالَةُ إِذْ لاَ سَبَبَ لَهَا [2] .

وَقَالَ قَوْمٌ [3] : تَقِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ (عَلَى " الْأَلِفِ " الْأَصْلِيَّةِ) [4] بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ أَمَالُوهَا وَكَتَبُوهَا بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى/١٨ – ب النَّارِ هُدًى ﴾ [5] وَبِدَلِيلِ وُقُوعِ الْمَنْصُوبِ رَوِيًّا فى الشِّعْرِ مَعَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ [6] .

وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالتَّضْعِيفُ وَالنَّقْلُ حَالَاتٌ بِهَا الْوُقُوفُ

الاسْمُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مُعْتَلاً ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَلاَ يَخْلُو (مِنْ) [7] أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَفِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا : الإِسْكَانُ وَهُوَ الأَصْلُ ؛ لِأَنَّهُ سَلْبُ الْحَرَكَةِ وَوَوَ أَبْلَغُ فِي تَحْصِيلِ غَرَضِ الاسْتِرَاحَةِ .

---

(١) انظر رأى المازني في التكملة للفارسى ٢٦ ، وابن يعيش ٧٧/٩ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٧٦/٩ .

(٣) نسب فى شرح ابن القواس لوحة ٢٦٤/١ إلى الكسائ والمبرد وغيرهما .

(٤) فى (ف) " بالألف الأصلية " .

(٥) سورة طه ١١ .

(٦) انظر ابن يعيش ٧٦/٩ ، والمرتجل ٤٧ .

(٧) سقط من (ف) .

وَالثَّاني : الإِشْمَامُ (وَهُوَ) (١) تهْيِئَـةُ الْعُضْوِ لِلنُّطْقِ (٢) بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ ، بَلْ تَضُمُّ شَفَتَيْكَ بَعْدَ الإسكَانِ وَتَدَعُ بينَهُمَا بَعْضَ الإِنْفِرَاجِ لِيَخْرُجَ (مِنْهُ النَّفَسُ فَيَرَاهُمَا)(٣) الْمُخَاطَبُ مَضْمُومَتَيْنِ ، فَيَعْلَمُ أَنَّا أَرَدْنَا بِضَمِّهِمَا (٤) الْحَرَكَةَ وَهُوَ شَيْءٌ يَخُصُّ الْبَصَرَ دُونَ السَّمْعِ وَلِذَلِكَ يُدْرِكُهُ الْبَصِيرُ دُونَ الأَعْمَى ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ ، بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ تَحْرِيكِ الْيَدِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الأَعْضَاءِ .

وَلا يَكُونُ الإِشْمَامُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّين في جرٍّ وَلاَ نَصْبٍ (٥) ، أَمَّا الْجَرُّ فَلأَجْلِ تَشْوِيهِ الْخِلْقَةِ ، وَأَمَّا النَّصْبُ ؛ فَلِتَعَذُّرِهِ – وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ فِي الْجَرِّ – (٦) لأَنَّ حَرَكَتَيْ " الْجَرِّ وَالنَّصْبِ مِنْ حَرْفَيْنِ مَخْرَجُهُمَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ لِحَاسَّةِ الْبَصَرِ ، فَالْفَتْحَةُ مِنَ " الأَلِفِ " وَهِيَ (٧) مِنَ الْحَلْقِ ، وَالْكَسْرَةُ (٨) مِنَ " الْيَاءِ " وَهِيَ مِنْ وَسَطِ اللسَانِ ، وَاشْتِقَاقُ " الإِشْمَامِ " مِنَ الشَّمِّ ، كَأَنَّكَ أَشْمَمْتَ الْحَرْفَ رَائِحَةَ الْحَرَكَةِ ، وَقِيلَ : مِنْ أَشْمَمْتَ الشَّيْءَ إِذَا أَدْنَيْتَهُ مِنْهُ وَقَرَّبْتَهُ إِلَيْهِ (٩) .

الثَّالِثُ : الرَّوْمُ : وَهُوَ صَوْتٌ ضَعِيفٌ ، تَضُمُّ شَفَتَيْكَ فِي الرَّفْعِ بَعْضَ الضَّمِّ وَتَكْسِرُ فِي الْجَرِّ بَعْضَ الْكَسْرِ كَأَنَّكَ تَرُومُ الْحَرَكَةَ وَلاَ تُتِمُّهَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " المنطق ".

(٣) في النسختين " فيه النفس فيراهم " وهو تحريف بدليل ما بعده ، وانظر أيضاً شرح السيرافي على حاشية الكتاب ١٧٢/٤ ، وابن يعيش ٦٧/٩ ، حيث أفاد منه المؤلف كثيراً .

(٤) فى (ف) " بضمها " .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/٤ وما بعدها ، وابن يعيش ٦٧/٩ .

(٦) الأولى أن تؤخر هذه العبارة إلي ما بعد التعليل كما في ابن يعيش ٦٧/٩ .

(٧) فى (ف) " وهو "

(٨) فى الأصل " والكسر " .

(٩) انظر الصحاح " شمم " .

وَتَخْتَلِسُهَا ، وَذَلِكَ مِمَّا يُدْرِكُهُ الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ؛ لأَنَّ فِيهِ صَوْتًا (يَكَادُ) [1] الْحَرْفُ يَكُونُ بِهِ مُتَحَرِّكًا ، وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ لاَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الإِشْمَامِ وَالرَّوْمِ[2] ، وَسُمِّيَ رَوْمًا ؛ لأَنَّ الرَّوْمَ هُوَ الإِرَادَةُ ، فَكَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَ الْحَرَكَةَ التَّامَّةَ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا وَلَكِنْ بَقَّى عَلَى إِرَادَتِهَا دَلِيلاً وَهُوَ الإِتْيَانُ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ .

الرَّابِعُ : التَّضْعِيفُ وَهُوَ أَن يُشَدَّدَ حَرْفُ الإِعْرَابِ بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَن يَكُونَ صَحِيحًا . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكًا[3] .

وَيَجُوزُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ وَفِي الْمَنْصُوبِ غَيْرِ الْمُنَوَّنِ ، فَتَقُولُ : " هَذَا جَعْفَرّ ، وَهُوَ يَضْرِبّ ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلّ " ، وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّضْعِيفَ عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الإِعْرَابِ ؛ لاهْتِمَامِهِم بِهِ[4] .

وَقَدْ جَعَلَ سِيبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعِ عَلاَمَةً ، فَجَعَلَ عَلاَمَةَ السُّكُونِ "خَاءً" بَعْدَ الْحَرْفِ[5] ، وَعَلاَمَةَ الإِشْمَامِ نُقْطَةً بَعْدَ الْحَرْفِ ، وَعَلاَمَةَ الرَّوْمِ خَطًّا بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ ، وَعَلاَمَةَ التَّضْعِيفِ شِيناً فَوْقَ الْحَرْفِ[6] ، فَمَعْنَى "الْخَاءِ" خَفٌّ أَوْ خَفِيفٌ ؛ لأَنَّ السَّاكِنَ أَخَفُّ مِنْ غَيْرِهِ ، وَبَعْضُ الْكُتَّابِ يَجْعَلُهَا دَائِرَةً ؛ لأَنَّ الدَّائِرَةَ فِي عِلْمِ الْحِسَابِ صِفْرٌ أَيْ : لاَ شَيْءَ لَهَا مِنَ

---

(١) في (ف) " يضاد " تحريف .

(٢) انظر ابن يعيش ٦٧/٩ ، حيث أفاد منه المؤلف دون عزو . رحم الله الجميع .

(٣) وزاد بعضهم شرطاً ثالثا وهو " أن لا يكون الموقوف عليه همزة ، لثقل تضعيف الهزة " عن شرح ابن القواس ٢٢٦/١ ، وابن يعيش ٧٠/٩ .

(٤) انظر ابن يعيش ٦٧/٩ وما بعدها .

(٥) في الأصل " الحذف " تحريف .

(٦) انظر الكتاب ١٦٩/٤ ، والتكملة للفارسي ١٩ ، وابن يعيش ٦٨/٩ .

الْعَدَدِ فَجَعَلُوهَا (عَلاَمَةً[1]) لِلسُّكُونِ لِخُلُوِّهِ مِنَ الْحَرَكَةِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ عَلاَمَةَ الإِشْمَامِ نُقْطَةً بَيْنَ يَدَيْ الْحَرْفِ ، (وَعَلاَمَةَ الرَّوْمِ خطًّا بَيْنَ يَدَيْ الحرفِ)[2]؛ لأَنَّ / الإِشْمامَ أَضْعَفُ مِنَ الرَّوْمِ / لأنه لاَ صَوْتَ فيهِ فَجَعَلُوا لَهُ النُّقْطَةَ ؛ لأَنَّهَا أَوَّلُ الْخَطِّ ، وَبَعْضٌ لَهُ . وَأَمَّا كَوْنُ الشِّينِ عَلاَمَةَ التَّضْعِيفِ فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا "شَدَّدَ" فَاكْتَفَوْا بِأَوَّلِ حَرْفٍ مِنْهُ [3] . ١٩ - أ

وَأَمَّا النَّقْلُ فَيَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا (كَانَ) [4] مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الأَخِيرِ سَاكِناً صَحِيحاً[5] ، فَلاَ يُنْقَلُ فِى " حَكَم" ؛ لأَنَّ "الْكَافَ" مَشْغُولٌ بِالْحَرَكَةِ فَلاَ يَقْبَلُ حَرَكَةً ثَانِيَةً ، وَلاَ يُنْقَلُ فِى " زَيْدٍ " ؛ لأَنَّ " اليَاءَ " إِذَا تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ أَلِفًا ، وَتَقُولُ : " هَذَا عَمُرْ " فَتَنْقُلُ الضَّمَّةَ إِلَى الْمِيمِ ، وَكَذَا الْكَسْرَةُ ، إِلاَّ فِيمَا يُؤَدِّى النَّقْلُ فِيهِ إِلَى الْخُرُوجِ عَنْ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ، فَلاَ تَقُولُ " مَرَرْتُ بِفُعِل " فَتَنْقُلُ كَسْرَةَ اللاَّمِ إِلَى الْعَيْنِ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ مِثْلَ "ضُرِبَ" وَذَلِكَ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ، وَلاَيُنْقَلُ الْكَسْرُ فِيمَا فَاؤُهُ مَضْمُومَةٌ كَقُفْلٍ، وَلاَالضَّمَّةُ فِيمَا فَاؤُهُ مَكْسُورَةٌ كَحِبْرٍ[6] .

فَإِذَا كَانَ الاسْمُ الموقوفُ عليه مُفْرَدًا صَحِيحاً وَقَبْلَ آخِرِه حَرْفٌ سَاكِنٌ جَازَ فِي مَرفُوعِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ : الإِسْكَانُ ، وَالإِشْمَامُ ، وَالرَّوْمُ ، وَالنَّقْلُ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٣) ينظر ابن يعيش ٦٨/٩ مع الهامش .

(٤) سقط من الأصل ،وفي (ف) " إذا ما كان قَبْلَ " حيث قدَّم " ما " على " كان " .

(٥) الكتاب ١٧٣/٤ ، ومثل له بقول العرب " هَذَا بَكُرْ ،ومِن بَكِرْ " ، ولم يقُولُوا: "رَأَيْتُ الْبَكَرْ " ؛ لأنَّه في موضع التنوين " ، هذا مذهب البصريِّين ، وقد أجازه الكوفيُّونَ ، انظر الإنصاف مسألة (١٠٦) ٧٣١ حيث رَجَّحَ ابْنُ الأنباريِّ مذهبَ الكوفيِّينَ في هذه المسألة .

(٦) إذ ليس فى الكلام " فِعُل " بكسر الفاء وضم العين " ابن يعيش ٧٢/٩ .

[بـــاب المثنـــى]

الْقَوْلُ فِي التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّـــهْ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَنْوِيَّـــهْ
لأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِـــدِ فَإِنْ تُثَنِّ خَـالِدًا مَعْ خَالِــدِ
فِي الرَّفْعِ قُلْتَ : خَالِدَانِ بِالأَلِفْ وَالنُّونُ كَالتَّنْوِينِ فَاحْذِفْ إِنْ تُضِفْ
وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بِيَـاءٍ سَـاكِنَهْ وَقَبْلَهَـا الْفَتْحَـةُ فِيهَا بَائِنَـهْ

قَوْلُهُ : " اللَّفْظِيَّهْ " احْتَرَزَ (بِهِ) (١) مِنَ التَّثْنِيَـةِ فِي الْمَعْـنَى دُونَ اللَّفْـظِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَـا ﴾ (٢) ، وَنَحْوُ " كِلا وَكِلْتَا " عِنْدَ الْبَصْرِيِّين (٣) ، وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ : " التَّثْنِيَةُ اللَّفْظِيَّةُ " الْمُثَنَّى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَعًا كَالرَّجُلانِ ، وَالْمُثَنَّى فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ : " عَيْنَانِ " لِعَيْنِ الشَّمْسِ وَعَيْنِ الْمَاءِ ، وَكَالْقَمَرَيْنِ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ؛ لِشُمُولِ التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّةِ النَّوْعَيْنِ جَمِيعًا .

قَوْلُهُ : " الْوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَنْوِيَّهْ " الْمَنْوِيُّ : هُوَ الْمَقْصُودُ ، يَعْنِي : أَنَّ الْمَقْصُودَ بِقَوْلِكَ : " جَاءَنِي (الزَّيْدَانِ) (٤) : زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، إِلاّ أَنَّه عُدِلَ عَنِ الْعَطْفِ إِلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ الْمَخْصُوصَةِ إِيجَازًا وَاخْتِصَارًا ، وَلِهَذَا الشَّاعِرُ إِذَا

---

(١) في (ف) " فيها " .

(٢) سورة التحريم ٤ ، وهي " فقد صغت قلوبكما "

(٣) مذهب البصريين أن " كلا وكلتا " فيهما إفرا لفظي وتثنية معنوية ، والألف فيهما كالألف في "عصاً ورحاً " .
أما الكوفيّونَ فيذهبون إلى أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل " كلا " " كُلّ " فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في " كلتا " للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في " الزيدان والعمران " ، ولزم حذف النون منهما للزومهما الإضافة " انظر الإنصاف مسألة ٦٢ ص ٤٣٩ .

(٤) سقط من (ف) .

لَمْ يَقْدَرْ عَلَى صِيغَةِ التَّثْنِيَةِ (عَطَفَ رُجُوعًا إِلَى الأَصْلِ) [١] كَقَوْلِهِ[٢] :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكٍّ [٣]

أَرَادَ " فَكَّيْهَا " ، وَلأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْعَطْفَ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ كَقَوْلِهِمْ : ثَنَيْتُ الْعُودَ (أي) [٤] : عَطَفْتُهُ .

وَ " الْبَاءُ " (في " بِهَا ") [٥] لِلسَّبَبِيَّةِ لاَ لِلظَّرْفِيَّةِ[٦] كَقَوْلِكَ : " أُخِذَ بِذَنْبِهِ» أَيْ : ذَنْبُهُ سَبَبٌ فِي أَخْذِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " لأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ " أَيْ : الْوَاوُ الْمَنْوِيَّةُ لأَجْلِ اتِّفَاقِ الاسْمَيْنِ فِي اللَّفْظِ ، وَلِهَذَا (لَوِ) [٧] اخْتَلَفَا لَرَجَعْتَ إِلَى الْعَطْفِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو .

فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الْمُثَنَّى مَبْنِيًّا ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهُوَ الْوَاوُ [٨] ؟.

---

(١) فى (ف) " راجع مراجعة الأصل " ،

(٢) نسب هذا الرجز إلى منظور بن مرثد الأسدى ، كما فى اللسان (ذبح) ، والشواهد الشعرية ٥١٤ وقيل لرؤبة كما فى أساس البلاغة (ذبح) ، وليس فى صلب الديوان وإنما هو فى ملحقاته ١٩١ برواية " بالسك " وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/١ ، وأسرار العربية ٤٧ ، وابن يعيش ١٣٨/٤ ، ٩١/٨ ، واللسان (فكك) غير منسوب . فأرة المسك : رائحة المسك أو وعاؤه والسك : الجحر الضيق .

(٣) فى (ف) " شك " .

(٤) فى (ف) " إذا " .

(٥) فى (ف) " فيها " .

(٦) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ١٤ " لئلا يلزم أن تكون التثنية علي رأيه مبنية لِتَضَمّنهَا معنى الحرفِ كما هو رَأيُ الزَّجاجِ ... "

(٧) سقط من (ف) .

(٨) نسب هذا المذهب إلى الزجاج كما في مغنى ابن فلاح لوحة ٢١ والهمع ١٩/١ ، وقيل : ذهب الزجاج إلى أن المثنّى مبني في حال الرفع ومعرب فى حالي النصب والجر . عن رصف المباني ٢١ .

قُلْتُ : قَدْ سَبَقَ أَنَّ مَعْنَى إِرَادَةِ الْوَاوِ هُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ : " جَاءَنِي الزَّيْدَانِ " جَاءَنِي زَيدٌ وَزَيدٌ ؛ لأَنَّ وَاوَ الْعَطْفِ / لاَ يُمْكِنُ إِرَادَتُهَا ١٩ - ب إِلاَّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَإِرَادَتُهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلاَ مُحَالٌ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " الزَّيْدَانِ " كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَإِنَّ أَلِفَ التَّثْنِيَةِ كَتَاءِ التَّأْنِيثِ وَكَيَاءِ النَّسَبِ (فَلاَ يُمْكِنُ)[1] تَقْدِيرُهَا مُنْفَصِلَةً .

وَإِنَّمَا جُعِلَتِ" الأَلِفُ " عَلاَمَةَ الرَّفْعِ فِي التَّثْنِيَةِ لِكَوْنِهَا ضَمِيرَ الْمُثَنَّى الْمَرْفُوعِ فِي نَحْوِ " الزَّيْدَانِ ضَرَبَا " ، أَوْ لأَنَّ الأَلِفَ أَخَفُّ مِنَ الْوَاوِ ، وَالتَّثْنِيَةُ أَعَمُّ مِنَ الْجَمْعِ وَأَكْثَرُ وُجُوداً لِشُمُولِهَا مَا يَعْقِلُ ، نَحْوُ: "الرَّجُلاَنِ " ، وَمَالاَيَعْقِلُ كَالْفَرَسَانِ، وَالْجِدَارَانِ، وَالْجَمْعُ مَخْصُوصٌ بِالْعَلَمِ الْمُذَكَّرِ (الْعَاقِلِ)[2] فَجُعِلَ الْحَرْفُ الأَخَفُّ - وَهُوَ الأَلِفُ - لِلْمُثَنَّى، وَالْحَرْفُ[4] الأَثْقَلُ - وَهُوَ الْوَاوُ - لِلْجَمْعِ؛ لِيَقَعَ التَّعَادُلُ[3] .

قَوْلُهُ : " وَالنُّونُ كَالتَّنْوِينِ " أَيْ : النُّونُ فِي الْمُثَنَّى كَالتَّنْوِينِ فِي الْمُفْرَدِ بِدَلِيلِ حَذْفِهَا فِي الإِضَافَةِ كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِينُ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَتَكُونُ الزَّائِدَةُ الثَّانِيَةُ - يَعْنِي النُّونَ - عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ[4] ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الاسْمَ الْمُفْرَدَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ " فِيهِ حَرَكَةٌ وَتَنْوِينٌ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " العالم ".

(٣) انظر أسرار العربية ٤٩ ، وعلل التثنية لابن جنى ٤٩ .

(٤) ينظر الكتاب ١٧/١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٤٠/٤ .

بِحَقِّ التَّمَكُّنِ وَالاسْمِيَّةِ ، فَلَمَّا ضُمَّ إِلَيْهِ غَيرُهُ وَثُنِّي مَعَهُ زِيدَ عَلَيْهِ حَرْفٌ لِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ ، وَامْتَنَعَ مَا قَبْلَ حَرْفِ التَّثْنِيَةِ مِنَ الإِعْرَابِ وَالتَّنْوِينِ وَلَزِمَ حَرَكَةً وَاحِدَةً وَلَمْ تَزِلِ التَّثْنِيَةُ عَنْهُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّمَكُّنِ فَعُوِّضَ النُّونُ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أَوْجَبَهَا بَاقٍ فِي التَّثْنِيَةِ وَلَوْ دَخَلَ التَّنْوِينُ التَّثْنِيَةَ لَوَجَبَ حَذْفُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ كَمَا فِي الْمَقْصُورِ، (وَلَمَّا)[1] كَانَتْ عَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ تُفِيدُ التَّثْنِيَةَ وَالإِعْرَابَ جَعَلُوا النُّونَ فِيهَا عِوَضًا مِنْ شَيْئَيْنِ ، وَهُمَا الْحَرَكَةُ وَالتَّنْوِينُ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَتِ النُّونُ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فَيَنْبَغِي أَنْ تُحْذَفَ مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ كَمَا يَسْقُطُ التَّنْوِينُ وَأَنْ تَثْبُتَ مَعَ الإِضَافَةِ كَمَا ثَبَتَتْ (مَعَ) [2] الْحَرَكَةِ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ تَثْبُتُ مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ثُبُوتَ الْحَرَكَةِ تَغْلِيبًا لِجَانِبِ الْحَرَكَةِ ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ تَسْقُطُ فِي الإِضَافَةِ سُقُوطَ التَّنْوِينِ تَغْلِيبًا لِجَانِبِ التَّنْوِينِ فِي الإِضَافَةِ [3] . وَبِعَبَارَةٍ أُخْرَى أَنَّهَا تَثْبُتُ مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ لِمَا[4] فِيهَا مِنْ قِسْطِ الْحَرَكَةِ ، وَتَسْقُطُ مَعَ الإِضَافَةِ لِمَا[4] فِيهَا مِنْ قِسْطِ التَّنْوِينِ ، وَحُرِّكَتْ هَذِهِ النُّونُ لاِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكُسِرَتْ لأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عِلَّتُهُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل ، وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٩٠.

(٣) انظر ابن يعيش ٤/١٤٠ ، ١٤٥ .

(٤) ف " بما " .

وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ - بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ - لَوْ ثَبَتَتْ فِي الإِضَافَةِ لَفَصَلَتْ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ اللَّذَيْنِ مِنْ شَأْنِهِمَا الاتِّصَالُ لأَنَّهَا جَارِيَةٌ مُجْرَى التَّنْوِينِ فِي أَحَدِ[1] وَجْهَي تَعْوِيضِهَا[2] أَمَّا الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ فَلاَ يَكُونُ مُضَافًا فَتَقَعُ فِيهِ طَرَفًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْمُبْهَمَاتُ لاَ تَنْوِينَ فِيهَا وَلاَ حَرَكَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَدْخُلُ النُّونُ فِي تَثْنِيَتِهَا ، نَحْوَ " هَذَانِ " ، وَاللَّذَانِ " .

قُلْتُ : النُّونُ فِي " هَذَانِ " عِوَضٌ مِنْ أَلِفِ " هَذَا " الأَصْلِيَّةِ ، فَإِنَّهَا سَقَطَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ ، (وَكَذَلِكَ يَاءُ " الَّذِي " أَيْضًا سَقَطَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ)[3] ، فَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ الْحَرْفِ السَّاقِطِ ، وَقِيلَ : دَخَلَتْ عَلَى / الْمُبْهَمِ الْمُثَنَّى لِئَلاَّ يَخْتَلِفَ ٢٠ / أ لَحَاقُهَا الأَسْمَاءَ[4] ، وَحَمْلاً عَلَى الْمُعْرَبِ وَطَرْدًا لِلْبَابِ فِي الأَسْمَاءِ الْمُثَنَّاه ، وَكَانَ الأَوْلَى أَنْ تُعَوَّضَ حُرُوفُ الْمَدِّ ، لَكِنْ لَوْ زَادُوهَا لَزِمَ التَّغْيِيرُ إِمَّا بِالْحَذْفِ ، أَوْ بِالْقَلْبِ ؛ لِكَوْنِ مَا قَبْلَهَا حَرْفَ مَدٍ أَيْضًا[5] .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ " إِنَّمَا حَمَلَ النَّصْبَ عَلَى الْجَرِّ فِي التَّثْنِيَةِ ؛ لأَنَّ الْجَرَّ يَخْتَصُّ بِالاسْمِ وَلاَ يَقَعُ إِلاَّ فِيهِ ، وَالتَّثْنِيَةُ تَخْتَصُّ بِالاسْمِ وَلا تَقَعُ إِلاَّ فِيهِ فَكَانَ حَمْلُ النَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ عَلَى الْجَرِّ أَوْلَى ، وَأَيْضًا فَإِنَّ

---

(١) في (ف) " إحدى " تحريف .

(٢) انظر ابن يعيش ٤/١٤٥ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/١٩١ .

(٣) سقط من (ف) . سبق نظر ، وانظر علل التثنية ٥٠ .

(٤) يريد إلحاقها بالأسماء المعربة ، وقال الجرجاني في المقتصد ١/١٩١ " هو صيغة مرتجلة للتثنية " .

(٥) ولذلك عدلوا إلى أقرب الحروف شبهاً بحروف المد وهي النون .

الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ – نَحْوُ " نَصَحْتُ زَيدًا ، وَنَصَحْتُ لِزَيدٍ ، وَنَظَرْتُهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ " – مُتَّفِقَانِ فِي الْمَعْنَى فَحُمِلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ لاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَقَدِ اتَّفَقَا فِي الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " إِنَّهُ ، وَ" لَهُ " ، وَ" إِنَّكَ " ، وَ" لَكَ " بِخِلاَفِ الرَّفْعِ ".(١)

قَوْلُهُ : " وَقَبْلَهَا الْفَتْحَةُ فِيهَا بَائِنَةٌ " أَيْ : قَبْلَ " الْيَاءِ " فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَإِنَّمَا فَتَحُوا مَا قَبْلَ يَاءِ التَّثْنِيَةِ لِوُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الأَلِفَ بَعْضُ عَلاَمَاتِ التَّثْنِيَةِ ، وَلاَ يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلاَّ مَفْتُوحًا ، فَفَتَحُوا مَا قَبْلَ غَيْرِهَا حَمْلاً عَلَيْهَا .

الثَّانِي : أَنَّهُم فَتَحُوا مَا قَبْلَ يَاءِ التَّثْنِيَةِ (وَكَسَرُوا مَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ) (٢) لِلْفَرْقِ ، وَاخْتَارُوا الْفَتْحَةَ لِلتَّثْنِيَةِ ؛ لِعُمُومِ التَّثْنِيَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : بِكَسْرِ نُونِ التَّثْنِيَةِ ، وَفَتْحِ نُونِ الْجَمْعِ يَحْصُلُ الْفَرْقُ ؟

قُلْتُ : النُّونُ تُحْذَفُ فِي الإِضَافَةِ ، وَتَسْكُنُ فِي الْوَقْفِ ، فَلاَ يَبْقَى فَرْقٌ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ فِي الْمَقْصُورِ مَفْتُوحٌ كَالْمُثَنَّى فَيَقَعُ اللَّبْسُ فِي الإِضَافَةِ . قُلْتُ : حَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الرَّفْعِ(٣) ، فَكَانَ الْفَرْقُ مِنْ وَجْهٍ يَدُلُّ عَلَى الْوَجْهِ الآخَرِ .

الثَّالِثُ : نُونُ التَّثْنِيَةِ مَكْسُورَةٌ ، فَلَوْ كَسَرُوا مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " لَثَقُلَ ذَلِكَ .

وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْمُثَنَّى بِالْحَرْفِ ؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ فَأَعْرَبُوهُ بِشَيْءٍ

---

(١) انظر ابن يعيش ١٣٨/٤ فما بعدها .

(٢) في (ف) " وكسروا ما كسر ياء الجر " تحريف .

(٣) وذلك نحو " جاء المُصْطَفَيانِ ، والمصْطَفَوْنَ .

أَكْثَرَ مِنْ إِعْرَابِ الْوَاحِدِ ، وَهَذَا الْحَرْفُ هُوَ حَرْفُ الإِعْرَابِ الدَّالُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ الَّذِي بِهِ فَارَقَ الْمُثَنَّى الْمُفْرَدَ وَهُوَ " الألفَ ، وَالْيَاءُ (١) ، وَالنُّونُ كَالتَّنْوِينِ ، وكَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمُفْرَدِ لَيْسَ حَرْفَ الإِعْرَابِ فَالنُّونُ فِي التَّثْنِيَةِ كَذَلِكَ ، وكَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْوَاحِدِ قَبْلَ التَّنْوِينِ عَلاَمَةُ الإِعْرَابِ كَذَلِكَ عَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ قَبْلَ النُّونِ عَلاَمَةُ الإِعْرَابِ .

---

(١) وهو مذهب سيبويه كما فى الكتاب ١/١٧ هـارون ، وابن يعيش ٤/١٣٩ .

[تثنية المقصور الثلاثي]

وَكُلُّ مَقْصُورٍ ثُلاَثِيُّ الْبِنَا فِيهَا بِرَدٍّ أَصْلِهِ تَعَيَّنَا
فَقُلْ بِوَاوٍ عَصَوَانِ كَالْقَنَا وَقُلْ بِيَاءٍ رَحَيَانِ كَالْفَتَى

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الثُّلاَثِيّ " مِنَ الرُّبَاعِيِّ ، فَإِذَا لَحِقَتْ عَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ الْمَقْصُورَ وَهِيَ سَاكِنَةٌ [(١)] وَفِي آخِرِهِ أَلِفٌ سَاكِنَةٌ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ أَلِفُ الْمَقْصُورِ ، وَعَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ فَلاَبُدَّ مِنْ حَذْفٍ أَوْ تَحْرِيكٍ وَلاَ سَبِيلَ إِلَى الْحَذْفِ؛ (لأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى اللَّبْسِ) [(٢)] ، فَإِنَّهُ [(٣)] لَوْ حُذِفَتْ أَلِفُ "عَصًا " وَقِيلَ : " عَصَانِ " فِي التَّثْنِيَةِ ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ لِلإِضَافَةِ فَصَارَ " عَصَاكَ " الْتَبَسَ بِالْمُفْرَدِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَ الْحَذْفُ ، وَتَحْرِيكُ الأَلِفِ مُتَعَذِّرٌ وَجَبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا كَوُجُوبِ [(٤)] الْحَرَكَةِ .

٢٠/ب ثُمَّ لاَيَخْلُو إِمَّا (أَنْ يُعْلَمُ)أَصْلُ الأَلِفِ أَوْ يُجْهَلَ (أَوْ يَكُونَ / فِيهِ لُغَتَانِ، فَإِنْ عُلِمَ أَصْلُهَا رُدَّتْ إِلَيْهِ لاَ غَيْرُ ، فَتَقُولُ فِي "فَتًى" : " فَتَيَانِ " بِالْيَاءِ لِظُهُورِ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِم : " فِتْيَةٌ ، وَفِتْيَانٌ " فِي الْجَمْعِ ، وَتَقُولُ فِي " عَصًا " : "عَصَوَانِ " لِقَوْلِهِم : " عَصَوْتُ الرَّجُلَ " إِذَا ضَرَبْتَهُ بِالْعَصَا . وَصَحَّتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مَعَ تَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا لِوُجُودِ الْمَانِعِ مِنَ الْقَلْبِ ، وَهُوَ سُكُونُ

---

(١) في (ف) " ساكن " .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) في (ف) " لأنه " .
(٤) في (ف) " لوجوب " .

الألف بَعْدَهُمَا كَمَا قَالُوا : " غَزَوَا ، وَرَمَيَا " . وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ " الألف " ، فَإِمَّا أَنْ تُسْمَعَ فِيهِ الإِمَالَةُ أَوْ لاَ ، فَإِنْ سُمِعَتْ فِيهِ الإِمَالَةُ رُدَّتْ أَلِفُهُ إِلَى " اليَاءِ " ، تَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ (مَنْ سَمَّيْتَهُ) (١) بِمَتَى ، وَبَلَى : " مَتَيَانِ وَبَلَيَانِ " ، وَإِنْ لَمْ تُسْمَعْ فِيهِ الإِمَالَةُ نَحوُ " لَدَى ، وَعَلَى ، فَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً لَقُلْتَ : " لَدَوَانِ ، وعَلَوَانِ " تَقْلِبُ أَلِفَهُ وَاوًا .

وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ لُغَتَانِ ثُنِّىَ عَلَى الأَغْلَبِ فِي الاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ تَسَاوَيَا فِي ذَلِكَ جَازَ الْوَجْهَانِ ، فَمِنْ ذَلِكَ " رَحًى " ، فَمَنْ قَالَ : " رَحَوْتُ بِالرَّحَا " أَيْ : طَحَنْتُ - قَالَ : رَحَوَانِ ، وَمَنْ قَالَ : " رَحَيْتُ " " بِالْيَاءِ " قَالَ : رَحَيَانِ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ (٢) فَوَافَقُوا فِي الْمَفْتُوحِ الأَوَّلِ ، نَحْوُ " عَصًا " ، وَخَالَفُوا فِيمَا ضُمَّ أَوَّلُهُ أَوْ كُسِرَ فَكَتَبُوا " الضُّحَى ، وَالزِّنَى (٣) بِالْيَاءِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) ينظر ابن يعيش ٤/ ١٤٩ .

(٣) فى (ف) " والريا " .

[تثنية المقصور الزائد على ثلاثة والمنقوص]

وَإِنْ يَزِدْ فَالْيَـاءُ لاَ تَحُولُ ... وَالْيَـاءُ فِي الْمَنْقُوصِ لاَ تَزُولُ
تَقُولُ: قَاضِيَـانِ أَعْلَيَـانِ ... وَشَذَّ فِي الْمَقْصُورِ مِذْرَوَانِ

إِذَا زَادَ الْمَقْصُورُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ فَإِنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَقْلِبُونَ أَلِفَهُ فِي التَّثْنِيَةِ " يَاءً " مُطْلَقًا ، سَوَاءٌ كَانَتِ الأَلِفُ عَنْ " يَاءٍ " أَوْ عَنْ " وَاوٍ " .

أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ (" يَاءٍ " فَلاَ كَلاَمَ) [1] ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ " وَاوٍ " فَوَجْهُ قَلْبِهَا أَنَّ الأَلِفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً تُقْلَبُ فِي الأَفْعَالِ يَاءً نَحْوُ " أَغْزَيْتُ ، وَأَدْنَيْتُ " مِنَ " الْغَزْوِ ، وَالدُّنُوِّ " ، فَحُمِلَتِ الأَسْمَاءُ عَلَى الأَفْعَالِ ، وَقِيلَ : قُلِبَتْ لِثِقَلِ الْوَاوِ فِيمَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ ، وَأَجْرَوا الأَلِفَ الزَّائِدَةَ مُجْرَى الْمُنْقَلِبِ سَوَاءٌ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ نَحْوُ " حُبْلَيَانِ " ، أَوْ لِلإِلْحَاقِ نَحْوُ " أَرْطَيَانِ " ، أَوْ لِلتَّكْثِيرِ (نَحْوُ) [1] " قَبَعْثَرِيَانِ " [2] ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ [3] فَوَافَقُوا فِي الرُّبَاعِيِّ وَحَذَفُوا الأَلِفَ (مِمَّا زَادَ عَلَيْهِ) [4] ، فَقَالُوا فِيمَا أَلِفُهُ خَامِسَةٌ نَحْوُ " زِبَعْرَى " [5] : زِبَعْرَانِ ، وَفِيمَا أَلِفُهُ سَادِسَةٌ نَحْوُ " قَبَعْثَرَى " : قَبَعْثَرَانِ ، وَلَمْ نَرَهُم احْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِشَيْءٍ سِوَى كَثْرَةِ الْحُرُوفِ ، وَالْقِيَاسُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) القبعثرى : الجمل الضخم .

(٣) انظر ابن يعيش ٤/ ١٤٩ .

(٤) فى (ف) " فيما زاد عليه " .

(٥) رجل زبعرى بكسر الزاى وفتح الباء : السيِّءُ الخُلُقِ والغليظ .

حَذْفُ ٱلأَلِفِ فِي الْمَقْصُورِ (عِندَ) (١) عَلامَةِ التَّثْنِيَةِ إِلاَّ أَنَّهُ عُدِلَ عَنْهُ إِلَى ٱلإِبْـدَالِ خَوْفَ اللَّبْسِ ، أَمَّا فِي الرَّفْعِ فَيَلْتَبِسُ إِذَا أُضِيفَ بِالْمُفْرَدِ ، نَحْـوُ : " عَصَاكَ ، وَحُبْلاَكَ ، وَقَبَعْثَرَاكَ " ، وَأَمَّا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ فَيَلْتَبِسُ بِجَمْعِ الْمَقْصُورِ الصَّحِيحِ .

وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ (فَثُبُوتُ يَائِهِ) (٢) بِطَرِيقِ الأَوْلَى ، إِذْ غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهَا تُحَرَّكُ بِالْفَتْحِ إِذَا ثُنِّيَتْ ، وَالْفَتْحُ يَدْخُلُهَا مُفْرَدَةً فَيَدْخُلُهَا مُثَنَّاةً .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " أَعْلَيَانِ " تَثْنِيَةُ " أَعْلَى " ، فَكَانَ الأَصْلُ أَنْ يَقُولَ : "ٱلأَعْلَيَانِ " بِٱلأَلِفِ وَاللاَّمِ ، أَوْ أَعْلَيَا الْقَوْمِ بِالإِضَافَةِ ؛ لأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ إِلاَّ مُعَرَّفًا بِاللاَّمِ أَوْ مُضَافًا (٣) .

وَأَمَّا " مِذْرَوَانِ " فَهُمَا طَرَفَا ٱلأَلْيَتَيْنِ ، وَقِيَاسُهُ " مِذْرَيَانِ بِالْيَاءِ " ؛ لأَنَّ وَاوَهُ رَابِعَةٌ ، وَاعْتَذَرُوا عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُثَنًّى ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي وَاحِدِهِ " مِذْرًى " ثُمَّ ثُنِّيَ ، لَكِن وُضِعَ بِالْوَاوِ مُثَنًّى فِي ابْتِدَاءِ وَضْعِهِ . / ٢١ ـ أ

الوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُفْرَدْ وَاحِدُهُ صَارَتْ عَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ فِيهِ لاَزِمَةً غَيْرَ مُفَارِقَةٍ فَلَمْ تَقَعْ الْوَاوُ لِذَلِكَ مُتَطَرِّفَةً فَصَحَّتْ كَمَا صَحَّتْ فِي "شَقَاوَةٍ ، وَعَبَايَةٍ " لِلاعْتِدَادِ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ وَبِنَاءِ الْكَلِمَةِ عَلَيْهَا .

---

(١) في (ف) " إليه " .

(٢) في الأصل " فثبوت ياء " ، وفي (ف) " فثبوت ياؤ " ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) قال ابن القواس في شرحه لوحة ٢٤ : " إلا أنه استعمله مجردا عنهما للضرورة " ، وانظر المطبوع ٢٧٨/١ .

مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهِمْ : أَلْيَانِ فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصْيَانِ

أَمَّا " خُصْيَةٌ ، وَأَلْيَةٌ " فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " خُصْيٌ ، وَأَلْيٌ " .

فَلاَ شُذُوذَ فِي تَثْنِيَتِهِ بِغَيْرِ " تَاءٍ " عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : " خُصْيَةٌ ، وَأَلْيَةٌ " فَحَذْفُ التَّاءِ فِي التَّثْنِيَةِ شَاذٌّ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : " خُصْيَتَانِ ، وَأَلْيَتَانِ " مِثْلَ " قَائِمَتَانِ " بِإِثْبَاتِ " التَّاءِ " ؛ لأَنَّ الْمُثَنَّى يَجْرِي مَجْرَى الْمُفْرَدِ فِي احْتِيَاجِهِ إِلَى عَلاَمَةِ التَّأْنِيثِ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لَوَقَعَ لَبْسٌ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَلَوْ حَذَفْنَا[1] " التَّاءَ " مِنَ " قَائِمَتَانِ " فِي التَّثْنِيَةِ لاَلْتَبَسَ بِالْمُذَكَّرِ .

وَقِيلَ : " الْخُصْيَةُ " هِيَ الْبَيْضَةُ ، وَ " الْخُصْيُ "[2] : وِعَاؤُهَا ، وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي تَحْوِيهَا[3] .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ تَاءُ التَّأْنِيثِ حَشْواً ؟

قِيلَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَدُلُّ عَلَى الإِعْرَابِ مِنْ وَجْهٍ وَهِيَ [2] حُرُوفُ إِعْرَابٍ ، جَازَ وُقُوعُ تَاءِ التَّأْنِيثِ قَبْلَهَا ، مِنْ حَيْثُ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى الإِعْرَابِ لاَ مِنْ حَيْثُ هِيَ حُرُوفُ الإِعْرَابِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُحَافَظَةً عَلَى لَفْظِ الْمُفْرَدِ فِي التَّثْنِيَةِ بِخِلاَفِ الْجَمْعِ لاتِّفَاقِ كَمِّيَّةِ الْمُثَنَّى وَاضْطِرَابِ كَمِّيَّةِ الْجَمْعِ ، لأَنَّ الْجَمْعَ لَهُ قِلَّةٌ وَكَثْرَةٌ ، فَتَكُونُ جَمَاعَةٌ أَكْثَرَ مِنْ جَمَاعَةٍ ، وَلاَ يَكُونُ

---

(١) في (ف) « " حذفت " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر الصحاح ، واللسان في " خصي " .

اثْنَانِ أَكْثَرَ من اثْنَيْنِ ، وَثُبُوتُ تَاءِ التَّأْنِيثِ قَبْلَ عَلامَةِ التَّثْنِيَةِ يُقَوِّي مَذْهَبَ مَنْ يَقُـولُ : إِنَّ ٱلأَلِفَ وَالْيَاءَ فِي التَّثْنِيَةِ عَلامَاتُ الإِعْرَابِ ، بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ فِي الْمُفْرَدِ ، وكَذَلِكَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ[1] فِي الْجَمْعِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ قُطْرُبٍ ومَنْ تَابَعَهُ [2] ، لأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تَكُونُ بَعْدَ حَرْفِ الإِعْرَابِ وَقَبْلَ عَلامَةِ الإِعْرَابِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ " ٱلأَلِفَ ، وَالْيَاءَ " في التَّثْنِيَةِ وَ " الْوَاوَ " في الْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَاتِ في " زَيْدٍ ، وَعَمْرٍو " .

وَذَهبَ سِيبَوَيْهِ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفُ إِعْرَابٍ [3] بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ " زَيْدٍ " ، وَٱلأَلِفِ مِنْ " عَصاً " ، ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابِ سِيبَوَيهِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ قَوْمٌ : الْحَرَكَةُ فِيهَا مَنْوِيَّةٌ كَمَا كَانَتْ في الْمَقْصُورِ ؛ لأَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ سُقُوطُ هَذِهِ ٱلأَحْرُفِ ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَاتِ لَجَازَ سُقُوطُهَا وَلَمْ يَخْتَلّ مَعْنَى الْكَلِمَةِ فَلَمَّا كَانَ يَخْتَلُّ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ بِسُقُوطِهَا دَلَّ (ذَلِكَ)[4] عَلَى أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ ، وَإِذَا كَانَتْ حُرُوفَ إِعْرَابٍ وَجَبَ تَقْدِيرُ الْحَرَكَاتِ فِيهَا ، كَمَا فِي : " عَصًا " [5] .

وَقَالَ قَوْمٌ : لَيْسَ فِيهَا إِعْرَابٌ مُقَدَّرٌ ؛ لأَنَّ اخْتِلافَهَا يُغْنِي عَنْ تَقْدِيرِ ٱلإِعْرَابِ ، فَهِيَ عَلامَةُ ٱلإِعْرَابِ وَحَرْفُ ٱلإِعْرَابِ كَيَاءِ النَّسَبِ هِيَ حَرْفُ ٱلإِعْرَابِ

---

(١) فى (ف) " والواو والواو " وهو تكرار .

(٢) وهو مذهب الكوفين ، انظر الإنصاف ٣٣ المسألة الثالثة .

(٣) انظر الكتاب ١/١٧ هارون ، والإنصاف المسألة الثالثة ص ٣٣ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) ونسب هذا الرأي فى الهمع ١/ ٤٨ للخليل وسيبويه ، واختاره الأعلم والسهيليّ .

وَعلاَمَـةُ النَّصْـبِ [١] ، وَمَنْ قَـالَ : بِأَنَّ فيهَا حَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةً كَالْمَقْصُورِ يَلْزَمُـهُ أَنَّـهَا لاَ تَخْتَلِفُ كَمَا لاَ يَخْتَلِفُ الْمَقْصُورُ ، وَالْجَـوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَقْصُورَ إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُهُ أَمْكَنَ كَشْـفُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالتَّأْكِيدِ أَوْ بِأَنْ يُمَـدَّ كَقَولِكَ : " هَذَا فَتًى عَفِيفٌ " ، وَ (رَأَيْتُ فَتًى عَفِيفًا)[٢] ، وَمَـرَرْتُ بِفَـتًى عَـفِـيفٍ " ، أَمَّـا الْمُـثَـنَّى فَـيُوصَفُ وَيُؤَكَّدُ بِالْمُـثَـنَّى وَالإِشْكَالُ فِيهِ كَالإِشْكَالِ فِي الْمَوْصُوفِ وَالْمَتْبُوعِ فَلاَ يُكْشَفُ أَمْـرُهُ / ٢٧ ـ ب
أَبَـدًا ، فَجَعَـلُوا الانْقِـلاَبَ فِيهِ قَائِمًا مَقَـامَ الإِعْرَابِ ، أَوْ عِوَضًا مِنْ فَقْـدِ النَّظِـيرِ أَوْ التَّـابِعِ الدَّالِ عَلَى مِثْـلِ إِعْـرَابِ الْمُثَنَّى ، وَمِمَّا يَـدُلُّ عَلَى أَنَّ تَغْـيِيرَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَيْسَ هُوَ الإِعْرَابَ وَلاَ دَالاً عَلَيْـهِ أَنَّا قَدْ رَأَيْنَـا " الَّذِي ، وَالَّتِي " تَتَغَـيَّرُ حُرُوفُهَـا فِي التَّثْنِيَةِ وَهِيَ مَبْنِيَّـةٌ .

(١) هذا مذهب الجرمي واختاره ابن عصفور ، ورده ابن مالك . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٩ والهمع ١/٤٨ ، والمقرب ١/٤٨ ، وأبو عمر الجرمي ٧٥ (رسالة علمية) .

(٢) سقط من (ف) .

[تثنية الأسماء المعربة إذا كانت على حرفين]

وَارْدُدْ إِلَى الْوَاوِ أَبًا وَإِخْوَتَـهْ   وَفِي سَرو وَبَابِهِ لَنْ تُثْبِتَــــهْ

اعلَمْ أَنَّ في هَذِهِ الْعِبَـارَةِ تَسَـامُـحًا ، وَرُوِيَ : وَارْدُدْ (١) إِلَى الأَصْلِ أَبًا وَإِخْوَتَـهْ (٢) وَعَلَى كِلاَ الْقَـوْلَيْنِ فِـيـهِ تَسَـامُحٌ ؛ لأَنَّ " فُـوكَ " لَمْ تُرَدّ الْوَاوُ في تَثْنِيَتِهِ فَكَانَ يَنْبَغِي (أَنْ يَقُـولَ) (٣) : وَارْدُدْ إِلَى الْوَاوِ أَبًا وَإِخْـوَتَـهُ مَا لَمْ يَكُن قَدْ أُبْـدَلَ مِنَ الْوَاوِ مِيمًا (إِلاَّ " ذُو ") (٤) ؛ فَإِنَّ " فُـوكَ " قَدْ أُبْـدِلَ مِنْ وَاوِهِ مِيـمٌ فِي إِفْـرَادِهِ فَـمَـا لَـزِمَ إِبْـدَالُـهُ فِي الإِفْـرَادِ صَـادَفَـتْـهُ التَّـثْـنِيَـةُ كَـذَلِكَ يُثَـنَّى بِالْمِيـــمِ ، فَيُقَالُ في تَثْنِيَـةِ " فُـوكَ " : " فَمَـانِ " ، فَأَمَّا قَوْلُ الْفَـرَزْدَقِ :

هُمَا نَفَثَـا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا (٥)

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس لوحة ٢٥ " اللهم إلا أن يريد بقوله : " إخوته " أخوك وحموك وهنوك إذ هى إخوة أبوك ؛ لاشتراكها فى كون لاماتها واواً " وانظر المطبوع ١/ ١٨١ .

(٣) فى الأصل " أن يقال " .

(٤) هكذا فى النسختين وهى قلقة فى موضعها .

(٥) هذا صدر بيت ، وعجزه :

على النابح العاوى أشَدُّ رِجَامِ

انظر الديوان ٢/ ٢١٥ ، وفيه " تفلا " ، والكتاب ٣/ ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، والمقتضب ٣/ ١٥٨ ، ومجالس العلماء ٣٥٧ ، والخصائص ١/ ١٧٠ ، ٣/ ١٤٧ ، والإنصاف ٣٤٥ ، والتوطئة ١٥١ ، والمقرب ١٢٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥١/١ .

فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْمُبَدلِ وَالْمُبَدَلِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ في الْبَدَلِ بِخِلَافِ الْعِوَضِ (١) .

وَأَمَّا " ذُو " فَلَامُهُ يَاءٌ وَأَصْلُهُ " ذَوَيٌ " ، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِ : " ذَوَا مَالٍ " فَلاَ يُرَدُّ الَّلامُ ، وَأَيْضًا فَلَامُ " ذُو " لَيْسَتْ " وَاوًا " فَلَوْ أَمْكَنَ رَدُّهَا لَمْ تَكُنْ إلاَّ " يَاءً " .

فَالْمَحْذُوفُ الَّلامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ، ضَرْبٌ يَجِبُ رَدُّهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَهُوَ مَا رُدَّ (لاَمُه) (٢) فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ " أَبُوكَ " تَقُولُ : أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ " .

وَضَرْبٌ لاَ يَجُوزُ رَدُّهُ (وَهُوَ) (٣) مَا عُوِّضَ مِنْهُ فِي الْإِفْرَادِ نَحْوُ " فَمٍ " .

وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ مَا حُذِفَ مِنْهُ لاَمُهُ اعْتِبَاطًا - لاَ لِمُوجِبٍ - وَلَمْ (يُعَوَّضْ) (٤) مِنْهُ ، نَحْوُ " يَدٍ ، وَدَمٍ " ، وَلَمْ تُرَدّ فِي الإِضَافَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ " يَدَانِ ، وَيَدَيَانِ ، وَدَمَانِ ، وَدَمَيَانِ " قَالَ الشَّاعِرُ :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ (٥)

---

(١) قال السيرافيّ بحاشية الكتاب ٣/٣٦٦ " لا ينكر في الضرورة مثل ذلك » أما ابن مالك في شرح التسهيل ١/٥١ فقد أثبت أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " يعرض " بالراء .

(٥) هذا صدر بيت عجزه مختلف في روايته ، وأغلبه

قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَن تُضَامَ وَتُضْهَدَا

كما في حاشية الأصل ، وابن يعيش ٤/ ١٥١ ، والمقرب ٢/ ٤٤ ، والمنصف ١/ ٦٤ ، والبيت مع كثرة دورانه في كتب النحو واللغة لم ينسبه أحد إلى قائل ولا ذكر له سابقا أو لاحقاً . فيما أعلم . محلم : اسم رجل قيل : إنه من ملوك اليمن ، وروى في مكانه " محرق " قيل : عنى به عمرو بن هند ملك الحيرة ؛ لأنه حرق مائة من بني تميم أو عنى الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة لأنه أول من حرق العرب في ديارهم ، وانظر تفصيل ذلك في الخزانة ٧/ ٤٨٢ .

وَقَـالَ الْآخَـرُ :

جَرَى الدَّمَيَـانِ بِالْخَبَـرِ الْيَقِيـنِ (١)

وَقَـوْلُـهُ : " وَفِي دَمٍ وَيَـابِهِ لَنْ تُثْبِـتَـهُ " يُرِيدُ : فِي الْأَكْثَرِ أَوْ وُجُـوبًا .

وَقَوْلُنَـا : " وَلَمْ يُعَوَّضْ " احْتَرَزْنَا بِهِ مِنْ مِثْلِ " ابْنٍ ، وَاسْمٍ ، وَعِدَةٍ ؛ فَإِنَّ الْهَمْـزَةَ فِي " ابْنٍ " عِـوَضٌ مِنَ اللَّامِ الْمَحْذُوفَـةِ ، وَكَذَلِـكَ " التَّـاءُ فِي " عِـدَةٍ " عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ (٢) فِي " وَعْـدٍ " ، فَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَـةِ : "ابْنَـانِ "(٣) وَ "عِدَتَـانِ" فَلَا يُرَدُّ الْمَحْذُوفُ ، لِقِيَـامِ الْعِوَضِ مَقَـامَـهُ .

وَقَوْلُنَـا : " الْمَحْذُوفُ اللَّامِ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَنِ (٤) الْمَحْذُوفِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ " سَـهٍ "(٥) فَإِنَّ تَثْنِيَتَهُ " سَهَانِ " مِنْ غَيْرِ رَدٍّ .

---

(١) هذا عجز بيت صدره :

فلو أنا على حجر ذبحنا

ويروى " على جحر " وهو متنازع فى نسبته ، فقيل : قائله على بن بدال السلمى ، وقيل : الفرزدق وقيل : الأخطل ، وقيل : المثقِّبُ العبديُّ ، وَعَزَاه بعضهم إلى مرداس بن عمرو ، ورَجَّحَ صاحب الخزانة ٧/ ٤٨٩ أن قائله على بن بدال تبعًا لابن دريد فى المجتنى ٩٨ ، لأنه كما قال : " هو المرجع فى هذا الأمر " ، وهو موجـود فى أمالى الزجاجى ٢٠ ، والأزهية ١٤٩ ، وابن الشجرى ٢/٣٤٤ ، وابن يعيش ٤/ ١٥٣ ، ورصف المبانى ٢٤٢ ، والإنصاف ٣٥٧ ، والمقرب ٢/٤٤ ، وديوان المثقب العبدى ٢٨٣ ، واللسـان ، والتـاج " دمى " ، وشرح الشـافية ٢/٦٤ ، والمنصف ٢/ ١٤٨ .

(٢) فى (ف) " من التاء " .

(٣) فى (ف) " اثنتان " .

(٤) فى (ف) " من " .

(٥) سه : لغة فى " الاست " ، وهى ممًا حذفت عينه ، ومن قال : است فإنما حذف موضع اللام . انظر الكتاب ٣/ ٤٥٠ فما بعدها .

[تثنيــة الممـــدود]

وَالْهَمْـزُ إِنْ يُزِدْ فَوَاوًا يُبْــدَلُ وَإِنْ يَكُنْ أَصْلاً فَهَمْزًا يُجْعَـلُ

تَقُولُ فِي الأَصْلِيِّ : قُـرَّاءَانِ بِالْهَمْـزِ ، وَالْمَزِيدُ حَمْـرَاوَانِ

الْهَمْـزَةُ فِي الْمَمْـدُودِ عَلَى أَرْبَعَـةِ أَضْرُبٍ :

أَصْـلِيَّةٌ كَقُـرَّاءٍ ، وَوُضَّـاءٍ ، وَالْوَجْـــهُ إِقْرَارُهَا عَلَى حَالِهَا فِي التَّثْنِيَةِ مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ ، وَالْقُـرَّاءُ : هُوَ الرَّجُـــلُ الْمُتَنَسِّـكُ ، وَقِيلَ : الْمُـــدَاوِمُ عَلَى الْقِـــرَاءَةِ ، وَالْوُضَّـاءُ : الْحَسَـنُ الْوَجْـهِ ، وَمَـعْنَى الأَصْلِيَّةِ أَنَّهَا تُوجَدُ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَـةِ ، نَحْوُ " قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَهُوَ قَـارِئٌ "(١) ، وَكَذَلِكَ تَوَضَّأَتُ أَتَوَضَّـأُ وُضُوءًا .

وَأَمَّا الزَّائِـدَةُ فَتُقْلَبُ وَاوًا كَقَوْلِـهِ : حَمْرَاوَانِ ، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ ؛ لأَنَّ الْهَمْـزَةَ هُنَا بِصُورَةِ الأَلِفِ وَقَبْـلَهَا أَلِفُ الْمَـدِّ وَبَعْدَهَا أَلِفُ التَّثْنِيَـةِ فَكَأَنَّـهُ قَد اجْتَمَـعَ فِيهِ ثَـلاَثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِـدُ (٢) . بِخِـلاَفِ " قُرَّاءَانِ " فَإِنَّه لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ ثَـلاَثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِـدُ ، إِذْ هَمْـزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ ، وَهَمْـزَةُ " / ٢٢ ـ أ
حَمْـرَاءَ " زَائِـدَةٌ لِلتَّأْنِيثِ .

وَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ كَرِدَاءٍ وَكِسَاءٍ فَالأَجْوَدُ إِقْرَارُهَا ، وَيَجُوزُ قَلْبُـهَا؛ لأَنَّ الأَصْـلَ فِـي " رِدَاءٍ " : " رِدَايٌ " بِدَلِيـــلِ قَوْلِهِـــمْ : " هُوَ (حَسَنُ) (٣) الرِّدْيَـــةِ (٤) فَقُلِبَتِ " الْيَـاءُ " هَمْـزَةً ؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا

---

(١) فى (ف) " قار " .

(٢) فى الأصل " زائدة " بالإفراد .

(٣) فى (ف) " جنس " .

(٤) أي : الارتداء ، وَالرِّدْيَـــةُ كَالْجِلْسَةِ من الجلوس ، اللسان " ردي " .

بَعْدَ أَلِفٍ زَائِـدَةٍ ، وَالْأَصْـلُ فِي كِسَـاءٍ : كِسَاوٌ [1] بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّـهُ مِنَ الْكُسْـوَةِ ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْـزَةً كَمَا قُلِبَتْ [الياءُ] فِي رِدَاءٍ .

وَإِمَّـا مُنْقَلِبَـةٌ عَنْ حَـرْفٍ مُلْحَقٍ كَعِلْبَـاءٍ ، فَأَصْلُهُ « عِلْبَـايٌ » فَأُلْحِقَـتِ « الْيَـاءُ » بِالسِّينِ من « قِرْطَاسٍ [2] » ثُمَّ قُلِبَتْ هَمْـزَةً ؛ لِمَـا ذَكَرْنَـا فِي "رِدَاءٍ" ، وَهَذِهِ يَتَسَـاوَى أَمْرُهَا بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْإِقْـرَارِ ، تَقُـولُ : "عِلْبَاوَانِ ، وَعِلْبَاءَانِ "[3] .

وَالْعِلْبَـاءُ : عَـصَبُ الْعُـنُقِ ، فَـالْهَـمْـزَةُ مُنْقَلِبَـةٌ عَن زَائِـدٍ لِقَـوْلِهِمْ : " عَلِبَ الْبَعِـيرُ " : إِذَا أَصَـابَهُ دَاءٌ فِي (جَـانِبَيْ)[4] عُنُقِـهِ ، وَبَعِيرٌ مُعَلَّبٌ أَيْ : مَوْسُـومٌ فِي عِلْبَـائِهِ [5] ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْـهَـمْـزَةَ الْمُنْقَلِبَـةَ مُنْقَلِبَـةٌ عَنْ أَلِفٍ ، وَالْأَلِف بَـدَلٌ مِنَ الْيَـاءِ أَوِ الْوَاوِ [6] .

---

(١) فى (ف) " كساء " .

(٢) في الأصل « فألحقت الياء كما ألحقت السين في قرطاس » سهو من الناسخ .

(٣) فى النسختين " وعلبايان " ، والصواب ما أثبته .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر الصحاح فى (علب) .

(٦) انظر ابن يعيش ٤/ ١٥٠ فما بعدها .

[جمع المذكر السالم]

الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْعَلَمْ ... وَالْوَصْفِ ، وَالْوَاحِدُ فِيهِ قَدْ سَلِمْ
وَالْعَقْلُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعَا ... الاسْمُ إِنْ سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعَا

الْجَمْعُ : هُوَ ضَمٌّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهُ بِشَرْطِ اتِّفَاقِ الأَلْفَاظِ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ عَطْفٍ .

فَقَوْلُنَا : " ضَمٌّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهُ " احْتِرَازٌ مِنَ التَّثْنِيَةِ لأَنَّهَا ضَمٌّ وَاحِدٍ إِلَى مِثْلِهِ ، وَبِقَوْلِنَا : " بِشَرْطِ اتِّفَاقِ الأَلْفَاظِ " : احْتِرَازٌ مِنَ الْمُخْتَلِفِ الأَلْفَاظِ نَحْوَ " زَيدٍ ، وَعَمْرٍو ، وَبَكْرٍ " ؛ فَإِنَّهُ لاَ يُضَمُّ فِيهِ وَاحِدٌ إِلَى مِثْلِهِ فِي التَّثْنِيَةِ وَلاَ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ إِلاَّ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، وَقَوْلُنَا : " بِغَيْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِكَ : " جَاءَنِي زَيدٌ وَزَيدٌ وَزَيدٌ " فَإِنَّهُ ضَمٌّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرَ مِنْهُ لَكِنْ بِحَرْفِ الْعَطْفِ .

وَقِيلَ فِي حَدِّ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ : هُوَ اجْتِمَاعُ مَعْنَيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُمَا بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَهَذَا أَجْوَدُ مَا سَمِعْتُ فِي حَدِّهِمَا .

قَوْلُهُ : " الْمُذَكَّر" إِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا الْجَمْعُ بِالْمُذَكَّرِ لِشَرَفِ الذُّكُورِيَّةِ ، وَأَنَّ الْمُذَكَّرَ أَصْلٌ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَهَذَا الْجَمْعُ إِذَا كَانَ اسْمًا جَامِدًا فَفِيهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :

أَحَدُهَا(١) : الذُّكُورِيَّةُ .

الثَّانِي : قَوْلُهُ : " الْعَلَمْ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الصِّفَاتِ وَالنَّكِرَاتِ ، أَمَّا الصِّفَاتُ فَلِجَمْعِهَا جَمْعَ الصِّحَّةِ شَرْطَانِ : الذُّكُورِيَّةُ ، وَالْعَقْلُ ، وَأَمَّا النَّكِرَاتُ فَلاَ يُقَالُ

---

(١) في (ف) " أحدهما " .

فِي رَجُلٍ : " رَجُلُونَ " وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا يَعْقِلُ ؛ لِفَوَاتِ الْعَلَمِيَّةِ ، فَاشْتَرَطَ الْعَلَمِيَّةَ لِكَثْرَتِهَا فِي مَنْ يَعْقِلُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : الْمُذَكَّرُ الْعَلَمُ الْعَارِي مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ ؛ فَإِنَّ " طَلْحَةَ " مُذَكَّرٌ عَلَمٌ يَعْقِلُ وَلَمْ يُجْمَعْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ – عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ – لِوُجُودِ تَاءِ التَّأْنِيثِ[1] . فَالذُّكُورِيَّةُ وَالْعَقْلُ شَرْطَانِ عَامَّانِ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَالْعَلَمِيَّةُ خَاصَّةٌ بِالأَسْمَاءِ ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْعَقْلِ ؛ فَلِشَرَفِهِ ، وَلِذَلِكَ لاَ يُقَالُ فِي " لاَحِقٍ " : لاَحِقُونَ فِي اسْمِ فَرَسٍ وَإِنْ كَانَ عَلَمًا مُذَكَّرًا ؛ لِفَوَاتِ الْعَقْلِ .

وَلَوْ قَالَ : وَالْعِلْمُ شَرْطٌ فِيهِمَا لَكَانَ أَشْمَلَ ، لِيَنْدَرِجَ فِيهِ صِفَاتُ / الْقَدِيمِ / سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[2] . / ٢٢ – ب

وَإِنَّمَا اختصَّ هَذَا الْجَمْعُ بِمَنْ تُوجَدُ فيه هَذِهِ الأَوْصَافُ ؛ لأَنَّهُ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَكُونُ أَشْرَفَ الْمُسَمَّيَاتِ وَأَفْضَلَهَا ، فَصَانُوا اسْمِيَّتَهُ عَنِ التَّغْيِيرِ عِنْدَ الْجَمْعِ تَنْبِيهًا عَلَى فَضْلِهِ وَإِظْهَارًا لِشَرَفِهِ ، وَقِيلَ: بَلْ خُصَّ الْمُذَكَّرُ الْعَلَمُ الْعَاقِلُ بِهَذَا الْجَمْعِ لِرَفْعِ اللَّبْسِ ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَسَّرْتَهُ لَقُلْتَ مَثَلاً فِي عَمْرٍو : عُمُورٌ (لاَحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ

---

(١) انظر الإنصاف ٤٠ المسألة الرابعة حيث أجازه الكوفيون وابن كيسان .

(٢) اشْتِرَاطُ " الْعِلْمِ " فى جمع المذكر السالم مذهب الزمخشرى كما فى مفصله ١٨٨ ، وابن يعيش ٥/ ٣ ، وقد أنكر ذلك ابن مالك فى شرح التسهيل ١/ ٨٣ حيث قال : " ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم ، لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع ... وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولاَ مُعَوَّلٌ عليه إلا فيما سمع كقوله تعالى (وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ) ، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسماً من أسمائه إذ لا يثنى عليه ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه .. ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع " .

جَمْعَ " عُمَــرَ " وَأَنْ يَكُـــونَ جَمْـعَ " عَمْرٍو ") [١] ، فَإِذَا قُلْتَ: " جَاءَ الْعَمْرُونَ " – بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْمِيمِ – عُلِمَ أَنَّهُ جَمْعُ "عَمْرٍو " وَإِذَا قُلْتَ: "جَاءَ الْعُمَـرُونَ " – بِضَـمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ – عُلِمَ أَنَّهُ جَمْعُ " عُمَـرَ "[٢] ؛ لأَنَّ صُـورَةَ لَفْظِ الْوَاحِـدِ بَاقِيَـةٌ بِحَالِهَا سَـالِمَةٌ مِنَ التَّغْـيِيرِ فِى الْجَمْعِ السَّـالِمِ ، وَهَذَا مَعْـــنَى قَوْلِـهِ : " الاسْمُ إِنْ سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعًا " .

أَلْحَقْتَهُ فِى الرَّفْعِ وَاوًا سَكَنَتْ   وَالنَّصْبُ كَالْجَـــرِّ بِيَــاءٍ لُيِّنَتْ

وَالضَّمُّ قَبْلَ الْوَاوِ كَالزَّيْــدُونَا   وَالْكَسْرُ قَبْلَ الْيَاءِ كَالزَّيْـدِينَا

إِنَّمَا جُعِلَتِ " الْوَاوُ " تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ لِدَلاَلَتِهَا عَلَيْهِ فِى الإِضْمَارِ ، نَحْوُ : " قَـامُـوا " ، أَوْ لأَنَّ مَـعْنَـاهَا[٣] فِى الْعَطْفِ – أَيْضًـا – الْجَـمْعُ ، وَخُصَّ بِهَـا الرَّفْـعُ ؛ لأَنَّهَـا مِنْ جِنْسِ الضَمَّةِ ، وَلأَنَّهَا تَكُونُ ضَمِيرَ الْجَمْعِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ نَحْوَ " قَامُـوا " ، وَجَعَلُوا " الْيَاءَ " فِى الْجَرِّ ؛ لأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْكَسْرَةِ ، وَحَمَلُوا النَّصْبَ فِى الْجَمْـعِ عَلَى الْجَرِّ كَمَا فَعَـلُوا فِى التَّثْنِيَـةِ .

وَإِنَّمَا ضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ (لأَنَّ الضَّـمَّةَ مِنْ جِنْسِ الْوَاوِ ، وَلَوْ فُتِحَ مَا قَبْـلَ الْوَاوِ لاَلْتَبَسَ بِجَمْعِ الْمَقْصُورِ ، وَلَوْ كُسِرَ لاَنْقَلَبَتِ الْوَاوُ)[٤] يَاءً ؛ لِسُكُونِهَـا وَانْكِسَارِ مَا قَبْـلَهَا (كَمِيعَـادٍ – قُلِبَتْ وَاوُهُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبلَهَـا)[٤] لأَنَّهُ مِنَ " الوعْدِ " – ، فَتَعَـيَّنَ الضَّـمُّ وَكُسِرَ مَا قَبْـلَ يَــاءِ الْجَمْعِ ؛ لأَنَّهُ لَـوْ ضُمَّ (لاَنْقَلَبَتِ الْيَـاءُ وَاوًا ؛ لِسُكُونِهَـا) [٥] وَانْضِمَامِ مَـا قَبْلَهَا كَمُوسِرٍ قُلِبَتْ يَاؤُهُ

---

(١) فى (ف) " لاحتمل أن يكون جمع عمرو ، وأن يكون جمع عمر " بالتقديم والتأخير .

(٢) فى (ف) " عمرو " .

(٣) فى الأصل " معناه " .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) فى (ف) " لانقلبت الواو لسكونها " تحريف .

وَاوًا ، لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا(١) ، وَلَوْ فُتِحَ لاَلْتَبَسَ بِالْمُثَنَّى عِنْدَ الإِضَافَةِ وَفِي غَيْرِ الإِضَافَةِ فِي لُغَةِ مَنْ يَفْتَحُ النُّونَ فِي الْمُثَنَّى أَوْ فِي الْوَقْفِ ، فَتَعَيَّنَ الْكَسْرُ .

وَالْفَتْحُ فِي الْمَقْصُورِ نَائِبُ الأَلِفْ ... وَالنُّونُ مَفْتُوحٌ وَإِنْ تُضِفْ حُذِفْ

لَمَّا ذَكَرَ جَمْعَ الاسْمِ الصَّحِيحِ أَخَذَ فِي بَيَانِ جَمْعِ الْمُعْتَلِّ ، فَإِذَا جَمَعْتَ "مُصْطَفَى" جَمْعَ السَّلاَمَةِ قُلْتَ : " مُصْطَفَوْنَ " - بِفَتْحِ مَا قَبْلَ وَاوِ الْجَمْعِ ، لِتَدُلَّ الفَتْحَةُ عَلَى أَلِفِ " مُصْطَفَى " الْمَحْذُوفَةِ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ وَاوِ الْجَمْعِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَ رُدَّ الأَلِفُ إِلَى الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ !

قُلْتُ : لَوْ قُلِبتِ(٢) الأَلِفُ يَاءً لَوَجَبَ ضَمُّهَا فِي الرَّفْعِ وكَسْرُهَا فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ؛ لأَنَّ مَا قَبْلَ وَاوِ الْجَمْعِ يَجِبُ ضَمُّهُ ، وَمَا قَبْلَ يَائِهِ يَجِبُ كَسْرُهُ ؛ وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ثَقِيلَتَانِ عَلَى الْيَاءِ " فَيَجِبُ حَذْفُ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ فَيَسْكُنُ " الْيَاءُ " وَعَلاَمَةُ الْجَمْعِ (بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ : الْيَاءُ وَعَلاَمَةُ الْجَمْعِ) (٣) ، فَيَجِبُ الْحَذْفُ لاِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَلاَ سَبِيلَ إِلَى حَذْفِ عَلاَمَةِ الْجَمْعِ لاِخْتِلاَلِ مَعْنَى الْجَمْعِ بِحَذْفِهَا ، فَيَجِبُ حَذْفُ " الْيَاءِ " ، وَيُضَمُّ مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " بَعْدَ حَذْفِهَا مَعَ الْوَاوِ ، وَيُكْسَرُ مَعَ الْيَاءِ " فَيُشْبِهُ / جَمْعُ الْمَقْصُورِ جَمْعَ / ٢٣ ـ أ

---

(١) لأَنَّ " موسر " مأخوذٌ مِنَ " اليُسْرِ " .

(٢) في (ف) " قلب " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

الْمَنْقُـوصِ ، فَتَعَـيَّنَ حَذْفُ الأَلِفِ وَإِبْقَـاءُ الْفَتْحَـةِ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْـهَا ، فَإِنْ حُذِفَت النُّونُ لِلإِضَـافَةِ وَلَقِيَ (١) عَلاَمَـةَ الْجَمْـعِ الْمَقْصُـورِ سَـاكِنٌ بَعْدَهَا حُرِّكَتْ بِالضَّـمِّ إِذْ لاَ يُمْكِنُ حَـذْفُهَا ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ مَـا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِـهَا فَلَوْ حُذِفَتْ عَلاَمَةُ الْجَمْـعِ فِي الْمَقْصُـورِ لاَلْتَبَسَ بِالْمُثَـنَّى ، فَتَقُولُ : "هَؤُلاَءِ مُصْطَفَوُ اللَّه " فَتَضُمُّ " الْوَاوَ " ، وَمَـرَرْتُ بِمُـصْطَفَيِ اللَّهِ " فَـتَكْسِـرُ "الْيَـاءَ"، لاِلْتِـقَـاءِ السَّـاكِنَيْنِ ، فَكَانَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ ضَمَّةً وَحَرَكَةُ الْيَاءِ كَسْرَةً؛ لِلتَّجَانُسِ، وَإِنَّمَا فُتِحَت النُّونُ فِي الْجَمْعِ ؛ لأَنَّ تَحَـرُّكَـهَـا وَاجِبٌ لأَجْلِ سُكُونِ مَـا قَبْلَهَـا ، (وَالْكَسْـرُ فِي النُّـونِ بَعْدَ الْوَاوِ الْمَضْمُـومِ مَا قَبْلَهَا وَالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا) (٢) ثَقِيـلٌ ، وَإِذَا ثَقُـلَ الْكَسْـرُ فَالضَّمُّ أَثْقَلُ ، فَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ .

وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ فَتَنْقُلُ ضَـمَّةَ يَـائِهِ أَوْ كَسْرَتَهَا إِلَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا ، وَتَحْذِفُهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ " الْوَاوِ " فِي الرَّفْعِ أَوِ " الْيَـاءِ " فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، فَتَـقُـولُ : " هَـؤُلاَءِ قَـاضُـوكَ ، وَرَأَيْتُ قَـاضِـيكَ الصَّـالِحِينَ ،، وَمَـرَرْتُ بِقَـاضِـيكَ الْفُضَـلاَءِ " ، وَالأَصْـلُ : " قَـاضُـونَكَ ، وَقَـاضِـينَكَ " فَـحُذِفَتِ النُّونُ لِلإِضَافَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ حَذْفِ النُّـونِ فِي التَّثْنِيَةِ (٣) .

---

(١) فى (ف) " ويقى " تحريف .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) انظر " باب المثنى " فيما تقدم .

[إعراب جمعي التكسير والتأنيث]

وَأَعْرَبُوا كَالْفَرْدِ جَمْعَ التَّكْسِيرْ   وَسَالِمُ التَّأْنِيثِ يَتْلُو(١) التَّذْكِيرْ
كَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ الْعُلَى   وَفِي السَّمَوَاتِ لِجَرٍّ مُثِّلاَ

يُرِيدُ : أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يُعْرَبُ كَإِعْرَابِ الاسْمِ الْمُفْرَدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُفْرَدَ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ لأَنَّهَا أَخَفُّ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَإِذَا حَصَلَ الْغَرَضُ بِالأَخَفِّ لَمْ يُعْدَلْ عَنْهُ إِلَى الأَثْقَلِ ، وَلأَنَّهُمْ لَوْ جَعَلُوا الإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ لَكَانَ رُبَّمَا حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ لَبْسٌ فَلاَ يُدْرَى هَلْ ذَلِكَ الْحَرْفُ (٢) زَائِدٌ لِلإِعْرَابِ أَوْ هُوَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ؟ وَلِهَذَا جَرَى الْخِلاَفُ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ ، فَأَمَّا الْحَرَكَةُ فَإِنَّهَا تُعْرَفُ زِيَادَتُهَا بِحَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ ، وَإِذَا كَانَ الأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ وَقَدْ أَمْكَنَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ(٣) وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ (فَأُعْرِبَ) (٤) الْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ كَإِعْرَابِ الاسْمِ الْمُفْرَدِ بِالْحَرَكَاتِ ، إِمَّا ظَاهِرٌ فِيمَا صَحَّ مِنْهُ حَرْفُ إِعْرَابِهِ كَرِجَالٍ ، وَإِمَّا مُقَدَّرٌ فِيمَا (أُعْتَلَّ) (٥)[مِنْهُ](٦) حَرْفُ الإِعْرَابِ ، نَحْوَ " جَرْحَى ، وَقَتْلَى ، وَجَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ " .

---

(١) فى الأصل " مثل " وهى رواية كما فى شرح ابن القواس لوحة ٢٧ ، ولكنها صححت فى الحاشية ، وكذلك هى فى (ف) .

(٢) فى (ف) " الحروف " تحريف .

(٣) سمى هذا الجمع مكسراً ، لأنه كما قال ابن الخباز فى شرحه ١/١٣٥ : " لَمَّا فك نَظْمُهُ شُبِّهَ بتكسير الإناء وهو إزالة التئام أجزائه " ، وقد أخذ ابن الخباز على المصنِّف سوء ترتيبه فالواجب أن يذكر جَمْعَ التأنيث إلى جنب جمع التذكير ولكنّه وسط بينهما جمع التكسير .

(٤) فى (ف) " فاعراب " .

(٥) فى (ف) " اعتد " تحريف .

(٦) تكملة اقتضاها السياق .

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا تَغَيَّرَ فِيهِ نَظْمُ (١) الْوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً . فَأَمَّا مَا تَغَيَّرَ فِيهِ النَّظْمُ وَالْبِنَاءُ جَمِيعاً [فَ] نَحْوُ : " أَسَدٍ وَأُسُودٍ " .

وَأَمَّا تَغَيُّرُ الْبِنَاءِ دُونَ النَّظْمِ فَنَحْوُ : " أَسَدٍ وَأُسْدٍ " ؛ فَإِنَّ (٢) (التَّغَيُّرَ بِالْحَرَكَةِ وَهُوَ ضَمُّ الْهَمْـزَةِ وَسُكُونُ السِّينِ أَوْ ضَمُّهَا ، وَقَدْ يَكُونُ التَّغَيُّرَ بِزِيَادَةٍ) (٢) كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ، أَوْ بِنُقْصَانٍ نَحْوُ : رَسُولٍ وَرُسُلٍ ، وَقَدْ يَكُونُ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ مَعًا ، نَحْوُ : [غُـلامٍ وَ] (٣) غِلمَانٍ ، فَإِنَّ حَذْفَ أَلِفِ " غُلَامٍ " نُقْصَانٌ ، وَالأَلِفُ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ .

وَأَمَّا التَّغْيِيرُ في التَّقْدِيرِ دُونَ اللَّفْظِ فَنَحْوُ : " نَاقَةٍ هِجَانٍ(٤) ، وَنُوقٍ هِجَانٍ " فَيُعْتَقَدُ أَنَّ الْكَسْرَةَ فِي الْهَاءِ إِذَا جُمِعَتْ غَيْرُ الْكَسْرَةِ في الإِفْرَادِ ، وَالأَلِفُ في " هِجَانٍ "الْمَجْمُوعِ غَيْرُ الأَلِفِ في " هِجَانٍ " الْمُفْرَدِ (٥) .

قَوْلُهُ : " وَسَالِمُ التَّأْنِيثِ / يَتْلُو التَّذْكِيرْ " أَيْ : يَتْبَعُهُ ؛ لأَنَّ التَّالِيَ هُوَ التَّابِعُ ، وَوَجْهُ تَبَعِهِ لَهُ أَنَّهُ سَلِمَ فِي الْجَمْعِ وَاحِدُهُ كَمَا سَلِمَ في الْمُذَكَّرِ ، فَتَقُولُ : " مُسْلِمَةٌ وَمُسْلِمَاتٌ كَمُسْلِمٍ وَمُسْلِمُونَ " وَأَنَّهُ زِيدَ عَلَى وَاحِدِهِ زِيَادَتَانِ – وَهُمَا(٦) الأَلِفُ وَالتَّاءُ / ٢٣ ـ ب

(١) في (ف) " بظلم " .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) تكملة يستقيم بها النص .
(٤) ناقة هجان أي : بيضاء كريمة .
(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٦٣٩ .
(٦) في الأصل " وهي " ، وفي (ف) " وهو " ، ولعل الصواب ما أثبته .

كَمَا زِيدَ عَلَى الْوَاحِدِ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ زِيَادَتَانِ – وَهُمَا الْوَاوُ وَالنُّونُ – ، لَكِنِ الزِّيَادَتَانِ فِي جَمْعِ التَّأْنِيثِ فِي حُكْمِ زِيَادَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ فَإِنَّ الأَلِفَ وَالتَّاءَ تَدُلاَّنِ جَمِيعًا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ مِنْ غَيْرِ تَوْزِيعٍ ، كَمَا أَنَّ الْوَاوَ فِي الْجَمْعِ تَدُلُّ وَحْدَهَا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ ، فَالأَلِفُ وَالتَّاءُ جَمِيعًا بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ (١) : التَّاءُ وَحْدَهَا لِلْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ ، والأَلِفُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ (٢) ، وَقِيلَ : التَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ ، وَالأَلِفُ لِلْجَمْعِ (٣) ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الأَوَّلُ .

فَلَمَّا كَانَ بَيْنَ جَمْعِ التَّأْنِيثِ وَ (جَمْعَ) (٤) التَّذْكِيرِ مِنَ الْمُشَابَهَةِ مَا ذَكَرْنَا حُمِلَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ عَلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ بِأَنْ جُعِلَ لَهُ فِي الرَّفْعِ عَلاَمَةٌ تَخُصُّهُ وَهِيَ الضَّمَّةُ كَمَا جُعِلَ لِلْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ فِي الرَّفْعِ علاَمَةٌ خَاصَّةٌ وَهِيَ " الْوَاوُ " ، ثُمَّ حُمِلَ نَصْبُهُ عَلَى جَرِّهِ كَمَا حُمِلَ نَصْبُ جَمْعِ التَّذْكِيرِ عَلَى جَرِّهِ تَسْوِيَةً بَيْنَ الأَصْلِ وَفَرْعِهِ .

فَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ وَفِي الرَّفْعِ يُضَمّْ ۞ وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزَمْ
أَلاَ تَرَى مِنْ " عَرَفَاتٍ تَصْرِفُ " ۞ مَعْ أَنَّهَا مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

قَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ حَمْلِ نَصْبِهِ عَلَى جَرِّهِ ، وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ (٥) فَتْحَ هَذِهِ " التَّاءِ " فِي النَّصْبِ ، قَالُوا : " سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ – بِفَتْحِ التَّاءِ – ، وَرَأَيْتُهُمْ ثُبَاتًا "

---

(١) نسبه الشريشيُّ في شرحه ١/ ٢١٩ للعبدي .
(٢) فى الأصل " والتأنيث " .
(٣) نقل ذلك الثمانيني كما في شرح الشريشى ١/ ٢١٩ ، وانظر ابن يعيش ٥/ ٦ .
(٤) ساقطة من الأصل .
(٥) ينظر : ابن يعيش ٥/٨ ، وكذلك ذهب الكوفيون كما فى شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٤٦ ، والهمع ١/ ٢٢ ، وشرح ابن القواس لوحة ٢٧ .

أَيْ : جَمَاعَاتٍ ، وَلاَ حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، لاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ " لُغَاةٌ ، وَثُبَاةٌ " مُفْرَدًا لاَ جَمْعَ " لُغَةٍ ، وَثُبَةٍ " ؛ لأَنَّ أَصْلَ " لُغَةٍ " " لُغْوَةٌ " وَأَصْلَ " ثُبَةٍ " " ثُبْوَةٌ " مِثْلُ " حُطَمَةٍ " فَحُذِفَتْ لاَمُهُ[1] إِلاَّ أَنَّ (مِنْهُمْ)[2] مَنْ رَدَّ [وَ] قَلَبَهَا [3] أَلِفًا ، لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ[4] : " وَاحِدُ الطُّلَى طُلاَةٌ "[5] ، وَكَذَلِكَ حَكَى بَعْضُهُمْ فِي إِحْدَى لُغَاتِ الاسْمِ " سُمَاةً " فَرَدَّ (اللاَّمَ)[6] وَإِنْ كَانَ الاسْتِعْمَالُ حَذْفَهَا ، فَلُغَاةٌ مِثْلُ سُمَاةٍ ، وَمِثْلُهُ فِي الإِتْمَامِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لاَ تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا   إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا [7]

أَرَادَ " غَدًا " فَرَدَّ اللاَّمَ الْمَحْذُوفَةَ .

---

(١) ينظر ابن يعيش ٥/ ٤ ، ٨٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " قبلها " .

(٤) هو عبدالحميد بن عبدالمجيد الأخفش الكبير ، توفى سنة ١٧٧ هـ . وترجمته فى إنباه الرواة ٢/ ١٥٧ ، ونزهة الألباء ٤٣ ، والبلغة ١١٩ ، والأعلام ٤/ ٥٩ ، والنجوم الزاهرة ٢/ ٨٦ ، والبغية ٢/ ٧٤ .

(٥) " الطلاة ، أو الطلية " : قطعة حبل تشد فى رجل الحمل ، أو الجدي ، وقال بعضهم : الطلية حبل يشد فى طلية الحمل ، وطليته : عنقه ، يقال للعنق : طلية وجمعها طلى ، وقال أبو عمرو والفراء : واحدتها " طلاة " ينظر الفاخر في الأمثال ٩ ، والزاهر ١/ ٣٦٥ عند قولهم " ما يساوى طلية " .

(٦) في (ف) " والكلام " ، ونسب فى ابن يعيش ٥/ ٨ لثعلب .

(٧) رجز لم أعثر على قائله ، وهو فى المنصف ١/ ٦٤ ، ٢/ ١٤٩ والمقتضب ٢/ ٢٣٦ ، ٣/١٥٣ ، والفاضل ١٩ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٤ ، وابن الشجرىّ ٢/ ٣٥ ، والإقتضاب ٣٧٣ ، واللسان (دلا ، وغدا) ، قوله " لا تقلواها وادلواها " من قولهم : قلوت الإبلَ : إذا سقتها سوقاً شديداً ، ودلوتها : إذا هونت عليها السير .

فَـأَمَّـا مَـاحَكَاهُ الْخَـلِيلُ : اسْـتَـأْصَلَ اللَّهُ[1] عِـرْقَــاتَهُمْ أَيْ : شَأْفَتَهُمْ[2] - بِفَتْحِ التَّـاءِ - فَيُحْتَمَـلُ أَنْ يَكُـونَ (عِرْقَـاتُهُم)[3] وَاحِداً ، وَالأَلِفُ فِيهِ لِلإِلْحَـاقِ بِدِرْهَـمٍ ، كَأَلِف سِعْـلاَةٍ ، فَاعْرِفْـهُ [4] .

قَـوْلُـهُ : " وَفِـيــهِ تَنْـوِينٌ كَنُـونٍ مُلْتَـزَمْ " أَي : التَّنْـوِينُ فِي " مُسْلِمَاتٍ " كَالنُّـونِ فِي " مُسْلِمُونَ " أَيْ فِي مُقَـابَلَةِ النُّونِ ، وَالْمُـلْتَزَمُ أَيْ : الثَّـابِتُ مَعَ الأَلِفِ وَاللَّامِ بِخِـلاَفِ التَّنْـوِينِ فَلِذَلِكَ قَــالَ : " كَنُـونٍ مُلْتَــزَمْ " فَـهَـذَا التَّنْـوِينُ الَّذِى فِي " مُـسْلِمَـاتٍ " تَنْـوِينُ مُـقَـابَلَـةٍ لاَ تَنْــوِينُ صَـرْفٍ بِدَلِيـلِ ثُبُـوتِهِ فِي " عَرَفَـاتٍ " وَهِيَ غَيْرُ مُنْصَرِفَةٍ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعَلَمِيَّـةِ وَالتَّأْنِيثِ ، يَـدُلُّ عَلَى تَعْرِيفِـهِ نَصْبُ الْحَـالِ عَنْهُ فِي قَوْلِهِـمْ : هَذِهِ عَرَفَـاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا " [5] ، وَيَـدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِهِ قَـوْلُهُم : " هَذِهِ " " أَشَـارُوا "[6] إِلَيْـهِ بِالاسْمِ الَّذِى يُشَـارُ بِهِ إِلَى الْمُـؤَنَّثِ ،لأَنَّهُ / ٢٤ ـ أ
عَلَمٌ عَلَى الْبُقْـعَـةِ الْمُـعَـيَّنَةِ كَمِـصْـرَ ، وَقِـيـلَ : الأَوْلَى فِي " عَرَفَـاتٍ " الصَّرْفُ ؛ لأَنَّ " التَّـــاءَ " فِيهَا (لَمْ تَتَمَـحَّضْ لِلتَّــأْنِيثِ) [7] بَلْ هِيَ أَيْضـاً لِلْجَـمْعِ ، وَهَذَا قَـوْلٌ سَخِيفٌ [8] ؛ لأَنَّ امْـتِنَـاعَ الصَّـرْفِ لَيْسَ لأَجْلِ " التَّـاءِ " بَلْ لِكَوْنِ الاسْمِ مُؤَنَّثـًا ، وَلِذَلِكَ جُمِعَ بِالأَلِفِ وَالتَّـاءِ .

---

(١) فى (ف) زيادة (شأفتهم) بعد لفظ الجلالة .

(٢) ينظر مجمع الأمثال ١/ ١٠٧ ، وأساس البلاغة " عرق " ، وكتاب العين ١/ ١٧٤ .

(٣) في الأصل " في عرقاتهم " .

(٤) انظر ابن يعيش ٥/ ٩ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٢٣٣ ، والمقتضب ٣/٣٣٣ .

(٦) فى (ف) " إشارة " .

(٧) فى الأصل " لا تختص التأنيث .

(٨) قال ابن الخباز فى شرحه ١/١٣٧ : " وخيل إلى الزمخشرى استضعاف التأنيث من حيث إنَّ الألف والتاء للجمع والتأنيث لا لتأنيث الواحد ، وهذا غلط ، لأنه لا يتقاصر عمَّا يؤنث بالتأويل ويكفينا دليلاً على تأنيثه قولهم " هذه " ، و " فيها " فيما حكينا " ، يريد قولهم : " هذه عرفات مباركًا فيها " ، وانظر كشاف الزمخشرى ١/ ٣٤٨ عند قوله تعالى : " فإذا أفضتم من عرفات " .

وَأَرَادَ بِقَولِهِ : " أَلاَ تَرَى مِنْ " عَرَفَاتٍ " تُصْرَفُ " أَيْ : تُنَوَّنُ ؛ لأَنَّ الصَّرْفَ - عِنْدَهُمْ - هُوَ التَّنْوِينُ ، وَهَذَا التَّنْوِينُ الَّذِى فِي " عَرَفَاتٍ " مِثْلُ تَنْوِينِ الصَّرْفِ لَفْظًا وَصُورَةً .

وَقِيلَ : التَّنْوِينُ فِي جَمْعِ التَّأْنِيثِ عِوَضٌ مِمَّا مُنِعَ هَذَا الْجَمْعُ مِنَ الْفَتْحَةِ فِي النَّصْبِ(١) وَ " عَرَفَاتٌ " لَيْسَ بِجَمْعٍ إِذْ لَوْ كَانَ جَمْعًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ آحَادٌ ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ " عَرَفَةٌ " ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ نَكِرَةً كَطَلْحَةٍ وَطَلْحَاتٍ ، وَلَيْسَ بِنَكِرَةٍ فَلَيْسَ بِجَمْعٍ ، بَلْ هُوَ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ سُمِّيَ بِهِ الْوَاحِدُ ؛ لأَنَّ مَدْلُولَ " عَرَفَةَ ، وَعَرفَاتٍ " وَاحِدٌ وَهُوَ الْبُقْعَةُ الْمَخْصُوصَةُ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف فى هذا الباب - : " اعلم أن هذا الجمع إذا كان منوناً فبعضهم يرى أن تنوينه تنوين تمكين ، وبعضهم يراه تنوين عوض من تحريك التاء بالفتحة ، وبعضهم جعله تنوين مقابلةٍ وهو مذهب المصنِّفِ " ، ثم حكم على قول يحيى " ألا ترى من عرفات تصرف " بعدم الجودة ، " لأنه يقتضي أن يكون تنوينها للصرف وقد حكم بانه ليس للصرف وذلك تناقض فى الكلام ، ويوجد فى بعض النسخ " ألا ترى من عرفات نونت .. مع أنها معرفة قد أنثت " ، وهذا أجود من النسخة المشهورة " .

[جمع المؤنث ذى العلامة]

وَتُحْذَفُ التَّاءُ الَّتِي فِي الْوَاحِدَةْ　　إِذَا جَمَعْتَهَا لِأَجْلِ الْوَارِدَةْ
وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ يَاءً تُبْدَلُ　　إِلاَّ إِذَا مُدَّتْ فَوَاوًا تُجْعَلُ
فَقَصْرُهَا حُبْلَى وَحُبْلَيَاتُ　　وَالْمَدُّ صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتُ

الْمُؤَنَّثُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا بِلاَ عَلاَمَةٍ ، فَإِذَا جَمَعْتَهُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلاَّ زِيَادَةُ الأَلِفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ " هِنْدٍ ، وَهِنْدَاتٍ " .

وَالثَّانِي : مَا فِيهِ عَلاَمَةٌ ، وَهُوَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ :

[الأَوَّلُ : الـ] :[1] مُؤَنَّثٌ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ " قَائِمَةٍ " فَهَذِهِ تُحْذَفُ فِي الْجَمْعِ نَحْوَ " قَائِمَةٍ ، وَقَائِمَاتٍ " ، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ " التَّاءُ " في (الْوَاحِدَةِ[2] لِأَجْلِ "التَّاءِ " الثَّانِيَةِ) [2] الْوَارِدَةِ مَعَ الأَلِفِ : لِأَجْلِ الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَاخْتَصَّتِ الأُولَى بِالْحَذْفِ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ عَلاَمَةَ التَّأْنِيثِ لاَ تَكُونُ حَشْوًا فِي وَسَطِ [3] الْكَلِمَةِ ، وَلِهَذَا تُحْذَفُ فِي النَّسَبِ نَحْوُ " بَصْرِيٍّ " .

وَالثَّانِي : أَنَّ الثَّانِيَةَ تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ فَلَوْ حُذِفَتْ لاَخْتَلَّ مَعْنَى الْجَمْعِ فَكَانَ حَذْفُ مَا لاَ يُخِلُّ [4] بِمَعْنًى أَوْلَى .

---

(١) تكملة يوجبها السياق .
(٢) فى (ف) " الواحد .... الثابتة " .
(٣) فى (ف) " وسطة " .
(٤) فى (ف) " ما يخل " باسقاط " لا " .

وَالثَّــانِي : الْمُـؤَنَّثُ بِالأَلِفِ الْمَقْـصُورَةِ ، نَحْـوُ " سُـعْدَى " تُقْلَبُ أَلِفُـهُ فِي الْجَـمْعِ " يَـاءً " ؛ لِسُكُونِـهَا وَسُـكُونِ أَلِفِ الْجَـمْعِ ، وَلَمْ تُحْـذَفْ كَمَـا حُـذِفَتِ " التَّـاءُ " ؛ لِلُزُومِهَا فِي الْجَمْعِ وَالنَّسَبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِخِـلاَفِ " التَّاءِ " ، (وَإِنَّمَـا) [1] قُلِبَتْ " يَاءً " لِوُجُـوهٍ [2] :

أَحَدُهَا[3] : أَنَّ " اليَاءَ " يُؤَنَّثُ بِهَا فِي نَحْوِ " تَفْعَلِينَ ، وَافْعِلِي [4] يَا امْـرَأَةُ

الثَّـانِي : أَنَّهَا تُمَـالُ فِي الْمُفْرَدِ إِلَى " الْيَـاءِ " .

الثَّـالِثُ : أَنَّ الْمَـقْـصُورَ يُجْـمَعُ فِـيـهِ الاسْـمُ وَالصِّـفَـةُ نَحْـوُ " سُـعْـدَى وَسُـعْـدَيَاتٍ ، وَحُـبْـلَى وَحُـبْلَيَـاتٍ " ، وَالْمَمْـــدُودُ يُجْـمَـعُ فِـيـهِ الاسْمُ دُونَ الصِّفَـــةِ ، وَالْيَــاءُ أَخَفُّ مِنَ " الْـوَاوِ " فَجَعَـلُوهَا مَعَ الأَكْثَرِ لِلتَّعَـادُلِ .

الثَّـالِثُ [5] : الْمُؤَنَّثُ بِالْهَمزَةِ ، نَحْوَ "صَحْرَاءَ " تُقْلَبُ فِيهِ الْهَمْزَةُ "وَاوًا" [6] وَإِنَّمَا قُلِبَتْ " وَاوًا " ؛ لأَنَّ الْهَمْزَةَ تُشْبِهُ " الأَلِفَ " وَلِذَلِكَ تُخَفَّفُ إِلَى " الأَلِفِ " فَلَوْ لَمْ تُقْلَبْ لَتَوَالَتْ ثَلاَثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِدُ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لاَلْتَبَسَ بِالْمَقْصُورِ ، وَاخْتِيـرَتِ " الْوَاوُ " دُونَ الْيَــاءِ " لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَمْـــدُودِ وَالْمَقْصُــورِ ؛ وَلأَنَّ " الْوَاوَ " تُشْبِهُ " الْهَمْـزَةَ " فِي الثِّقَلِ كَمَا أَنَّ " الأَلِـفَ " فِي الْمَقْصُورِ تُشْبِهُ " الْيَاءَ " فِي الْخِفَّةِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " لوجهين " .

(٣) فى الأصل " أحدهما " .

(٤) فى (ف) " وافعل " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) فتقول في جمعه : " صحراوات " .

" مَسْـــأَلَـةٌ "

لاَ يُجْمَعُ " فَعْلَى فَعْلاَنُ " ، وَلاَ " فَعْلاَءُ أَفْعَلُ " جَمْعَ سَلاَمَةٍ[(١)] فَـلاَ يُقَـالُ فِي " سَكْرَى " : " سَكْرَيَاتٌ " ، وَلاَ فِي " حَـمْـرَاءَ " : " حَمْرَاوَات " مَا دَامَتَا وَصْفَيْنِ[(٢)] ؛ لأَنَّ جَمْعَ التَّأْنِيثِ فَرْعٌ عَلَى جَمْعِ التَّـذْكِيرِ فَكَمَا لاَ يُجْمَعُ / مُذَكَّرُهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَكَذَلِكَ لاَ يُجْمَعُ / ٢٤ ـ ب مُؤَنَّثُـهَا بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ ، فَكَمَا لاَ يُقَالُ : "سَكْرَانُونَ" فَلاَ يُقَالُ : " سَكْرَيَاتٌ " وَكَمَا لاَ يُقَالُ : " أَحْمَرُونَ " لاَ يُقَالُ : " حَمْرَاوَاتٌ " ، أَلاَ تَرَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَمَّا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ جُمِعَ مُؤَنَّثُهُ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ ، فَكَمَا قَالُوا : " الأَفْضَلُونَ "[(٣)] ، قَالُوا : " الْفُضْلَيَاتُ " ، وَإِنَّمَا قَالُوا: لَمْ يُجْمَعْ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَأَفْعَل الَّذِى لِغَيْرِهِ ، وَالْحَقُّ عِنْدِى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ فِي الأَصْلِ لِلصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى أَفْعَالِهَا ، فَالأَصْلُ : " يَضْرِبُونَ " ثُمَّ " ضَارِبُونَ " ثُمَّ:ضَارِبَاتٌ " ، وَإِنَّمَا جُمِعَ الْعَلَمُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حَمْلاً عَلَى الصِّفَاتِ ؛ لأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ طَارِئَةٌ عَلَى الاسْمِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ بَعْدَ الْمَوْصُوفِ ؛ وَلأَنَّ أَكْثَرَ الأَعْلاَمِ مَنْقُولَةٌ فَأَشْبَهَتِ الصِّفَاتِ فَجُمِعَتْ[(٤)] جَمْعَهَا ، فَأَمَّا " أَحْمَرُ " (فَلَمْ يُقَلْ)[(٥)] فِيهِ " أَحْمَرُونَ " لَمَّا لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : " مُسْوَدُّونَ " حَيْثُ قَالُوا : " يَسْوَدُّونَ " .

---

(١) قيل فى السعة والاختيار ، وكان ابن كيسان يقول : لا أرى به بأساً ، ينظر ابن يعيش ٥/ ٦٠ ، والمقرب ٢/ ٥٠ ، وشرح الشافية ٢/ ١٧٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ١٨٧ ، وابن كيسان النحوى ١٤٣ (رسالة) .

(٢) قال الرضى فى شرح الكافية ٢/ ١٨٧ " فإن غلبت الاسمية على إحداهما جَاز اتفاقاً " .

(٣) فى (ف) " الأفضليون " .

(٤) فى (ف) " فأجمعت " .

(٥) فى (ف) " فلم يقال " وهو خطأ نحوى .

وَمِثْلُ هِنْدٍ جُمْلَ دَعْدٍ يُجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يُتْبَعُ

حُكْمُ الْمُؤَنَّثِ الَّذِى لاَ " تَـاءَ " فِيهِ إِذَا جُمِعَ بِالأَلِفِ وَالتَّـاءِ حُكْمُ مَا فِيهِ تَاءٌ نَحْـوُ " هِنْدٍ ، وَهِنْـدَاتٍ ، وَجُمْـلٍ وَجُمْـلاَتٍ ، وَدَعْـدٍ وَدَعَدَاتٍ " كَمَا تَقُـولُ : " سِدْرَاتٌ ، وَغُرَفَاتٌ [1] ، وَجِفَنَـاتٌ .

وَقَولُهُ : " بِتَخْفِيفٍ " [فِيهِ نَظَرٌ [2]] فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الاسْمِ الْمَفْتُـوحِ الفَـاءِ السَّاكِنِ الْعَـيْنِ إِلاَّ التَّحْرِيـكُ فِي الاخْتِيَـارِ ، وَالسُّكُونُ شَـاذٌّ وقَدْ جَاءَ ، قَـالَ الشَّـاعِرُ[3] :

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتٌ [4] الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

وَقَـالَ الآخَـرُ :

أَوْ تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَـا[5]

---

(١) بضم الراء وفتحها وسكونها . عن مختار الصحاح " غرف " .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) وهو ذو الرمة كما في ديوانه ٢/ ١٣٣٧ ، ويروى " أَبَتْ ذِكَرٌ " ، و " رقصات الهـوى " ، وهو في المقتضب ٢/ ١٩٠ ، والمحتسب ١/ ٥٦ ، ٢/ ١٧١ ، وابن يعيش ٥/ ٢٨ ، وأساس البلاغة، واللسان " رفض " ، واللسان " سنب " ، وأحاجي الزمخشري ١٥٩ ، وأسرار العربية ٣٥٤ ، والخزانة ٨/ ٨٧ ، وشرح ابن القواس لوحة ٢٩ ب ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨٥ ، قوله " أبت " من الإباء وهو جواب " إذا " في البيت الذي قبله وهو :

إِذَا قُلْتُ : وَدِّعْ وَصْلَ خَرْقَاءَ وَاجْتَنِبْ زِيَـارَتَهَا تُخْلَقْ حِبَـالَ الْوَسَـائِلِ

وخرقاء لقب محبوبته " مية "، والذكر : – بكسر الذال وفتح الكاف – جمع ذِكْر وهو اسم لذَكَرْتَه بقلبي أو بلساني ، والمراد الأول هنا ، ورفضات الهوى : تفرقه وتفتحه في المفاصل ، وأصله من قولهم : رفضت الإبل ترفض : إذا تفرقت في المرعى .

(٤) في (ف) " ورصفات " .

(٥) لم أعرف قائل هذا الرجز وإنما أنشده الفراء عن بعض العرب في معاني القرآن ٣/ ٩ ولم ينسبه لأحد بعينه ، وروايته " فتستريح النفس " .

وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، وابن يعيش ٢٩/٥ ، ومغني اللبيب ٢٠٦ ، وشرح شواهد ٤٥٤ ، وشرح ابن الناظم ٣٠٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣١/٥ .

وَقِيلَ : إِنَّ السُّكُونَ لُغَةٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ : " طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ " عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ ، وَمُرَادُهُ بِالتَّخْفِيفِ : السُّكُونُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (طَورًا بِتَخْفِيفٍ يُتْبَعُ) [١] " هِنْدَ ، وَجُمْلَ " دُونَ " دَعْدٍ " فَكَأَنَّه قَالَ : وَمِثْلُ هِنْدٍ جُمْلٌ يُجْمَعُ طَورًا بِتَخْفِيفٍ إِلَى آخِرِه ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْعَيْنِ فِيمَا فَاؤُهُ مَفْتُوحَةٌ لاَ يُقَالُ لَهَا : حَرَكَةُ إِتْبَاعٍ ، وَتَقُولُ فِي : أَرْضٍ " : " أَرَضَاتٌ " بِفَتْحِ الرَّاءِ ، وَفِي " أَهْلَةٍ " : " أَهَلاَتٌ " بِفَتْحِ الْهَاءِ ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ : إِنَّ " أَهَلاَتٍ " جَمْعُ أَهْلٍ [٢] ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لأَنَّ (أَهْلاً) مُذَكَّرٌ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّون ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ   وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ [٣]

إِلاَّ (أَنَّهُمْ) [٤] لَمَّا وَصَفُوا بِهِ جَرَى مَجْرَى الصِّفَاتِ فِي دُخُولِ تَاءِ التَّأْنِيثِ لِلْفَرْقِ فَقَالُوا : رَجُلٌ أَهْلٌ ، وَامْرَأَةٌ أَهْلَةٌ كَقَوْلِهِمْ : ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) فى (ف) " طورا بتخفيف وطورا هند " تحريف .

(٢) ينظر المفصل ١٩٢ ، وابن يعيش ٥/ ٣١ .

(٣) قائله الشنفرى – ثابت بن جابر أحد الشعراء الصعاليك – وهو فى أعجب العجب للزمخشرى ٣٩ ، والمنصف ٣/٦ ، وابن يعيش ٥/ ٣١ ، والمحتسب ١/ ٢١٧ ، والخزانة ٨/ ٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ١٨٤ .
وهو من قصيدته الموسومة بلامية العرب ، قال الزمخشرى : " دون : يستعمل نقيض فوق ، ويستعمل بمعنى القرب .. والمراد هنا : غيركم ، والسيد : الذئب .. ، والعملس : القوي على السير السريع ... والأرقط : قريب من الأغبر .. والمراد به النمر ، والزهلول : الأملس ، والعرفاء : الضبع الطويلة العرف ، وجيأل : اسم للضبع " باختصار .

(٤) سقط من (ف) .

وَأَهْلَةِ وُدٍّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ ... وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي[1]

فَكَمَا قَالُوا فِي المذكرِ : " أَهْلٌ وَأَهْلُونَ " قَالُوا فِي الْمُؤَنَّثِ[2] : " أَهْلَةٌ وَأَهْلاَتٌ " بِالسُّكُونِ ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، وَمَنْ أَسْكَنَ حَمَلَهُ عَلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ في السُّكُونِ فَقَالَ : " أَهْلاَتٌ " بِسُكُونِ " الْهَاءِ " كَمَا قَالُوا " أَهْلُونَ " فَاعْرِفْهُ[3] .

وَمِثْلُ جَفْنَةٍ بِفَتْحٍ جُمِعَتْ ... كَالْجَفَنَاتِ وَالصِّفَاتُ أُسْكِنَتْ

اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمُؤَنَّثِ الثُّلاَثِيِّ بِوَزْنِ " فَعْلَةٍ " مَفْتُوحِ الْفَاءِ سَاكِنِ الْعَيْنِ فَجَمْعُهُ أَبَدًا بِفَتْحِ عَيْنِهِ إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْوُ " قَصْعَةٍ وَقَصَعَاتٍ ، وَجَفْنَةٍ وَجَفَنَاتٍ " ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً بَقِيَ عَلَى سُكُونِهِ نَحْوُ " جَارِيَةٍ خَدْلَةٍ[4] ، وَجَوَارٍ خَدْلاَتٍ"، وَالْخَدْلَةُ : الْمُمْتَلِئَةُ السَّاقَيْنِ /، / ٢٥ - أ وَ"حَالَةٌ سَهْلَةٌ ، وَحَالاَتٌ سَهْلاَتٌ ، وَصَعْبَةٌ وَصَعْبَاتٌ " ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الاسْمِ وَالصِّفَةِ ، وَاخْتُصَّ الاسْمُ بِالْفَتْحِ ؛ لِخِفَّتِهِ (وَالصِّفَةُ)[5] بِالسُّكُونِ (لِثِقَلِهَا)[6] ، وَوَجْهُ ثِقَلِ الصِّفَةِ أَنَّ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَعَلَى مَعْنًى فِيهِ ، فَتَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ :

---

(١) قائله أبو الطمحان القينى – حنظلة بن الشرقي – كما في الخزانة ٨/ ٩١ ، واللسان "أهل" ، والمحتسب ١/ ٢١٧ ، ويروى :
وأبليتهم في الجهد بذلي ونائلي
وهو في شرح الكافية للرضى ٢/ ١٨٩

(٢) في (ف) " المؤنثة " .

(٣) للمزيد ينظر في الكتاب ٣/ ٥٩٠ فما بعدها وقد زعم الخليل أن " أهل " مذكر لا تدخله التاء ، وهذا البيت يرد عليه .

(٤) في (ف) " خذلة " بالذال المعجمة ،وكذلك جمعها في كلتا النسختين بالذال المعجمة وهو تصحيف لأنه لا ينسجم مع مقصد المؤلف حيث فسرها بقوله " الممتلئة الساقين " وهذا المعنى هو معنى "خدلة " بالدال المهملة كما في اللسان " خدل " ، وأساس البلاغة أيضاً ، وانظر ابن يعيش ٥/٢٨

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من الأصل .

الذَّاتِ وَمَعْـــنًى فِي الذَّاتِ ، فَهِيَ كَالْمُـــرَكَّبَةِ ، وَالاسْمُ يَـدُلُّ عَلَى الذَّاتِ فَقَطْ ، فَـهُوَ كَالْمُـفْـرَدِ ، وَالْمُرَكَّبُ أَثْقَلُ مِنَ الْمُفْـرَدِ ، فَالصِّفَةُ أَثْقَلُ مِنَ الاسْمِ ، وَلأَنَّ الصِّفَـةَ تَتَحَمَّـلُ (١) ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ ، فَهِيَ وَالضَّمِيرُ شَيْئَانِ ، وَشَيْئَانِ أَثْقَـلُ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ .

فَأَمَّا قَوْلُهُـم : " شَـاةٌ لَجْبَةٌ – لِلَّتِي قَدْ جفَّ لَبَنُهَا – وَشِيَاهٌ لَجَبَاتٌ " بِفَتْحِ الْجِيمِ فِي الْجَمْعِ وَسُكُونِهَا (فِي الْمُفْرَدِ) (٢) فَفِيهِ وَجْهَـانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ " لَجْبَةً " فِي الأَصْلِ اسْمٌ ثُمَّ وُصِفَ بِهِ فَحُرِّكَ فِي الْجَمْعِ تَنْبِيهًا عَلَى أَصْلِهِ .

وَالثَّـانِي أَنَّ مِنَ الْعَـرَبِ مَنْ يَقُـولُ : " شَـــاةٌ لَجَبَـةٌ " – بِفَتْحِ الْجِـيمِ – بِوَزْنِ " سَمَكَةٍ " وَاتَّفَقُوا فِي الْجَمْعِ عَلَى هَذِهِ اللُّغَـةِ (٣).

وَكَذَلِكَ قَوْلُـهُمْ : " رَبْعَـةٌ " (٤) هُوَ فِي الأَصْــلِ اسْمٌ (وُصِفَ بِهِ بِدَلِيـلِ ثُبُوتِ) (٥) تَـاءِ التَّأْنِيثِ فِيهِ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، تَقُولُ : " رَجُلٌ رَبْعَةٌ ، وَامْرَأَةٌ رَبْعَـةٌ " فَـهُوَ اسْــمٌ يَقَــعُ عَلَى الْمُذَكَّـرِ وَالْمُؤَنَّثِ وُصِفَ بِهِ كَمَا يُقَـالُ : "رِجَـالٌ أَرْبَعَـةٌ " ، وَ " أَرْبَعَـةٌ " اسْمٌ مُـؤَنَّثٌ وُصِفَ بِهِ الْمُـذَكَّرُ ، وَلَوْ كَـانَ " رَبْعَـةٌ " ، صِفَةً فِي الأَصْلِ لَحُذِفَتْ تَـاؤُهُ فِي الْمُذَكَّرِ وَثَبَتَتْ (٦) فِي الْمُؤَنَّثِ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَـا

---

(١) فى (ف) : " تحتمل " .

(٢) في كلتا النسختين " في الجمع " .

(٣) ينظر فى الكتاب ٦٢٧/٣ ومجالس ثعلب ٥٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٢ .

(٤) رجل ربعة أي : مربوع القامة لا طويل ولا قصير .

(٥) فى الأصل : " وصفته بدليل تنوين " .

(٦) فى الأصل " وقلبت " .

(كَمَا تَقُولُ) [١] : " رَجُلٌ ضَارِبٌ ، وَامْرَأَةٌ ضَارِبَةٌ ؛ لأنَّهُم قَدْ يَصِفُونَ بِالأسْمَاءِ عَلَى تَخَيُّلِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ فِيهَا، كَقَوْلِهِمْ " لَيْلَةٌ غَمْرٌ "[٢] أَيْ : مُظْلِمَةٌ ، وَامْرَأَةٌ كَلْبَةٌ أَيْ : لَئِيمَةٌ ، وكَذَلِكَ قَوْلُهُم : " الْعَبَلاَتُ "[٣] لِقَوْمٍ مِنْ قُرَيْشٍ سُمُّوا بِذَلِكَ ؛ لأَنَّ أُمَّهُمْ كَانَ اسْمُهَا " عَبْلَةَ " ، وَالصِّفَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ الصِّفَةِ وَجَرَتْ (عَلَيْهَا)[٤] أَحْكَامُ الأَسْمَاءِ ، فَاعْرِفْه [٥] .

وَأَسْكِنِ الْمُعْتَلَّ كَالْعَوْرَاتِ وَمَا حَوَى التَّشْدِيدَ كَالشَّدَّاتِ

اعْلَمْ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْمُعْتَلِّ مَا كَانَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ لَكِنَّهُ اجْتَزَأَ بِالْمِثَالِ عَنِ التَّقْيِيدِ فَإِنَّهُ مَثَّلَ بِمُعْتَلِّ الْعَيْنِ وَهُوَ " الْعَوْرَاتُ " ، وَالاخْتِيَارُ فِي " فَعْلَةَ " الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ إِذَا اعْتَلَّ [٦] عَيْنُهُ بِالسُّكُونِ ، قَالَ اللَّه تَعَالَى : ﴿ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾[٧] ، وَلاَ تَحرِيكَ فِي الاخْتِيَارِ فَيُقَالُ : " عَوَرَاتٌ وَرَوَضَاتٌ " كَمَا حُرِّكَ " جَفَنَاتٌ " ؛ لأَنَّهُ لَوْ تَحَرَّكَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَمَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ لَقُلِبَا أَلِفَيْنِ فَكَانَ يَصِيرُ " عَارَاتٍ ، وَرَاضَاتٍ " فِي جَمْعِ " عَوْرَةٍ ، وَرَوْضَةٍ " فَيَلْتَبِسُ " فَعْلَةُ " السَّاكِنُ الْعَيْنِ بِـ " فَعَلَةَ " الْمَفْتُوحَةِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ " قَامَةٍ

---

(١) مكرر في (ف) .

(٢) في (ف) " ليلة غم " ، وكذلك في ابن يعيش ٥/ ٣١ ، والناظر لمادتي " غمر ، وغمم " في المعاجم اللغوية كاللسان ، وأساس البلاغة وغيرهما يجد أن من معنى " غمر ، وغم " مظلماً أو شديد الظلمة ، ولهذا أثرت ما جاء في الأصل .

(٣) وهم بطن من بني أمية الصغرى نسبوا إلى أمهم عبلة إحدى نساء بني تميم ، أفاد ذلك صاحب اللسان في " عبل " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر ابن يعيش ٥ /٣١ .

(٦) في (ف) " اعتلت " .

(٧) سورة الشورى٢٢ .

وَقَامَاتٍ " ، فَأَصْلُهُ " قَوَمَةٌ " فَقُلِبَتِ " الْوَاوُ " أَلِفًا ؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَكَذَلِكَ " هَامَةٌ وَهَامَاتٌ "(١) .

وَأَمَّا الْمَكْسُورُ الْفَاءِ "كَدِيمَاتٍ"، وَالْمَضْمُومُ "كَدُولَاتٍ " فَيُحْمَلُ فِي الإِسْكَانِ عَلَى الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ " كَبَيْضَاتٍ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : " بَيَضَاتٌ ، وَجَوَزَاتٌ(٢) وَهِيَ لُغَةُ هُذَيْلٍ ، فَيُفْتَحُ وَلَا يُقْلَبُ حَرْفُ الْعِلَّةِ أَلِفاً ؛ لأَنَّ الْفَتْحَةَ عَارِضَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ

فَحَرَّكَ الْعَيْنَ وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَاعَفُ " كَشَدَّةٍ وَشَدَّاتٍ ، وَسُرَّةٍ وَسُرَّاتٍ " لَا يُحَرَّكُ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ؛ وَلأَنَّ الْمُوجِبَ لِلإِدْغَامِ فِي الْوَاحِدِ هُوَ اجْتِمَاعُ الْمِثْلَيْنِ وَالْجَمْعُ غَيْرُ مُبْطِلٍ لِذَلِكَ الْمُوجِبِ فَبَقِيَ الإِدْغَامُ فِي الْجَمْعِ كَمَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ لِبَقَاءِ مُوجِبِهِ .

/ ٢٥ - ب **/ وَمِثْلُ خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ فِي جَمْعِهَا لُغَى ثَلَاثٌ رُوِيَتْ**

اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " فُعْلَةَ " مَضْمُومُ الْفَاءِ سَاكِنُ الْعَيْنِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُضَاعَفٍ وَلَا مُعْتَلِّ الْعَيْنِ – سَوَاءٌ كَانَ مُعْتَلَّ (اللَّامِ بِالْوَاوِ) (٤) كَخُطْوَةٍ ، أَوْ صَحِيحًا كَغُرْفَةٍ – فَفِي

---

(١) ينظر الخزانة ٨/ ١٠٣ .

(٢) جوزات : جمع جوزة ، قال فى مختار الصحاح " جوز " : " فارسى معرب " .

(٣) هذا صدر بيت نسب لأحد الهذليين ولم أجده فى ديوانهم ولا فى شرح أشعارهم وعجزه :

" رفيق بمسح المنكبين سبوح " .

ويروى صدره : " أبو بيضات " . والشاعر يشبه جمله فى سرعة سيره بظليم له بيضات يسير ليلاً ونهارا ليصل إليها وقوله " رفيق بمسح المنكبين " أي : عالم بتحريكهما فى السير ، والبيت في الخصائص ٣/ ١٨٤ ، والمنصف ١/ ٣٤٣ ، والمحتسب ١/ ٥٨ ، وأسرار العربية ٣٥٥ ، وابن يعيش ٥/ ٣٠ ، وأحاجى الزمخشرى ١٦٠ ، وابن الناظم ٣٠٢ ، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣ .

(٤) فى (ف) بالواو اللام " بالتقديم والتأخير .

(جَمْعِهِ) [١] ثَلاَثُ لُغَاتٍ : ضَمُّ ثَانِيهِ إتبَاعًا لأوّلِهِ ، وَفَتْحُهُ تَخْفِيفًا ، وَتَرْكُهُ عَلَى سُكُونِهِ ، وَهُوَ الأَصْلُ [٢] ، وَأَمَّا الْمُضَاعَفُ نَحْوُ " قُلّةٍ وَقُلاَّتٍ "[٣] أَوْ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ " كَدُوْلَةٍ وَدُوْلاَتٍ " [٤] فَالإِسْكَانُ لاَ غَيْرُ ، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ أَيْضًا ، نَحْوُ " حُلْوَةٍ وَحُلْوَاتٍ " ، وَالْمَكْسُورُ الْفَاءِ مِثْلُ الْمَضْمُومِ (كَجِنْوَةٍ) [٥] (في[٦] أَحَدِ لُغَاتِها[٥] إنْ كَانَ مُعْتَلاً ، وَصَحِيحًا كَسِدْرَةٍ ، فَفِيهِ أَيْضًا ثَلاَثُ لُغَاتٍ : كَسْرُ الثَّانِي ، وَفَتْحُهُ)[٦] وَإِسْكَانُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ [٧] ، فَإِنْ كَانَ لاَمُهُ (يَاءً) [٨] فَلاَ إتْبَاعَ فِيهِ ، نَحْوُ " كُلْيَةٍ ، وَمُدْيَةٍ " قَالَ سِيبَوَيْهِ : " وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ : كُلْيَاتٌ ، وَمُدْيَاتٌ [٩] قَالَ السِّيرَافِيُّ: لَوْضَمُّوْا الثَّانِيَ فِي " مُدْيَاتٍ " إتْبَاعًا (لَقُلبَتِ) [١٠] " الْيَاءُ " وَاوًا ؛ لانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، فَيُقَالُ : مُدُوَاتٌ ، وَكُلُوَاتٌ ".

---

(١) (ف) " جميعه " .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٧٩ ، وابن يعيش ٥/ ٢٩ .

(٣) تأتى " القلة " بمعنى أعلى الجبل ، وبمعنى إناء كالجرة الكبيرة .

(٤) جاء فى مختار الصحاح " دول " قال أبو عبيد : (الدُّولَةُ) بالضم : اسم الشئ الذى يتداول به بعينه ، و (الدَّوْلَةُ) بالفتح الفِعلُ ، وقال بعضهم : هما لغتان بمعنًى واحد ، وقال أبو عمرو بن العلاء : (الدولة) بالضَّم فِّي المال ، وبالفتح في الحرب ، وقال عيسى بن عمر : كلتاهما فى المال والحرب سواءً ، وقال يونس : والله ما أدرى ما بينهما " .

(٥) الجنوة : الجمرة ، وهى بفتح الجيم وضمها وكسرها ، انظر الدرر المبثثة ٩٠ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) ينظر ابن يعيش ٥/ ٣٠ .

(٨) سقط من (ف) .

(٩) انظر الكتاب ٣/ ٥٨٠ فما بعدها ، والمدية : الشفرة .

(١٠) سقط من (ف) .

وَقَوْلُ صَاحِبِ الْأَرْجُوزَةِ : " لُغًى ثَلَاثٌ " هُوَ جَمْعٌ ، وَاحِدُهُ " لُغَاةٌ " (كَطُلاً وَاحِدُهُ " طُـلَاةٌ ") [١] فَرَدَّ لَامَ " لُغَـةٍ " ، وَقَلَبَهَا أَلِفًا ؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَاعْرِفْهُ .

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ : سُرَادِقَـاتُ جَمْعُ مُذَكَّـرٍ وَحَمَّـامَاتُ

لَمَّا لَمْ يُجْمَعْ " سُرَادِقٌ " ، وَحَمَّامٌ " جَمْعَ تَكْسِيرٍ - لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يَصِيرُ بِهِ جَمْعُ التذَّكْيرِ مُؤَنَّثًا ، تَقُولُ : "هَذِهِ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ "- عُوِّضَ عَنْ تَأْنِيثِ التَّكْسِيرِ أَنْ جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا : "حَمَامِيمُ" [٢] قَالُوا : " حَمَّامَاتٌ " بِالأَلِف وَالتَّاءِ ، وَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا : " سَرَادِقُ " بِفَتْحِ السِّينِ - قَالُوا : "سُرَادِقَاتٌ " فَجَعَلُوا التَّأْنِيثَ (بِالأَلِفِ)[٣] وَالتَّاءِ عِوَضًا (مِن) [٤] تَأْنِيثِ التَّكْسِيرِ ، قَال سِيبَوَيهِ : " أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا : "فَرَاسِنُ"[٥] فِي جَمْعِ " فِرْسِنٍ " لَمْ يَقُولُوا : فِرْسِنَاتٌ [٦] ، يَعْنِي أَنَّ الْمُذَكَّرَ لَمْ يُجْمَعْ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ (إِلاَّ) [٧] إِذَا لَمْ يُكَسَّرْ ، وَرُبَّمَا جَمَعُوا بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ مَعَ وُجُودِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، فَقَالُوا : " بُوَانَـاتٌ " ، وَالْوَاحِدُ " بِوَانٌ " بِكَسْرِ الْبَاءِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَعْمِدَةِ الْخَيْمَةِ ، وَكَسَّرُوه فَقَالُوا " بُونٌ " بِضَمِّ " الْبَاءِ "

---

(١) فى الأصل " كَطُلَاةٍ واحد طُلاً " .
الطلى : الأعناق ، قال الأصمعيُّ : واحدتها " طلية " ، وقال أبو عمرو والفراء : واحدتها " طلاة " راجع مختار الصحاح " طلا " .
(٢) فى (ف) " حمائم " تحريف ؛ لأنه جمع للحمام الطائر المعروف أو الحميم .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) فى (ف) " عن " .
(٥) فى الأصل " أفراس " وفي (ف) " فرسانات " ، وهو للبعير كالحافر للفرس .
(٦) انظر الكتاب ٣/ ٦١٥ ، ونصه " ألا ترى أنك لا تقول : فِرْسِنات حين قالوا فَرَاسِنُ " .
(٧) سقط من (ف) .

وَسُكُونِ " الْوَاوِ " ، وَالْقِيَاسُ ضَمُّهَا " كَحِمَارٍ وَحُمُرٍ " إِلاَّ أَنَّهُم حَذَفُوا الضَّمَّةَ لِثِقَلِهَا عَلَى الْوَاوِ [1] .

وَقِيلَ : إِنَّ " السُّرَادِقَ " فِي الْمَعْنَى " خَيْمَةٌ " (فَجَمَعُوهُ) [2] بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ بِهَذَا الاعْتِبَارِ ، وَ" الْحَمَّامُ " فِي الْمَعْنَى " بِنْيَةٌ فَكَمَا قَالُوا فِي خَيْمَةٍ : خَيْمَاتٍ " قَالُوا : سُرَادِقَاتٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

.... مَا هَذِهِ الصَّوْتُ [3]

أَنَّثَ " الصَّوْتَ " لأَنَّهُ ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ (الصَّيْحَةِ) [4] ، وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : " لِلَّهِ دَرُّ فُلاَنٍ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا " [5] فَأَنَّثَ " الْكِتَابَ " ؛ لأَنَّهُ ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ " الصَّحِيفَةِ " ، فَكَذَلِكَ أَرَادُوا بِالسُّرَادِقِ : الْخَيْمَةَ ، وَبِالْحَمَّامِ : الْبِنْيَةَ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٦٠٢ ، ٦١٥ .

(٢) في الأصل " فجمعوا " .

(٣) هذا جزء من بيت نسب إلى رويشد بن كثير الطائي ،والبيت بتمامه :

يا أيها الراكب المزجي مطيته ... سائل بني أسد ما هذه الصوت

ويروى " بلغ بنى أسد " ، وهو فى الخصائص ٢/ ٤١٦ ،والإنصاف ٧٧٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ١٦٦ ، وابن يعيش ٥/ ٩٥ ، والهمع ٢/ ١٥٧ ،والدرر ٢/ ٢١٦ ، والصحاح ، واللسان "صوت " ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٢ ، وسر الفصاحة للخفاجىّ ١٦ .

(٤) فى (ف) " الصحيحة " .

(٥) ينظر الخصائص ١/ ٢٤٩ ، ٢/ ٤١٦ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥ ، وتأنيث المذكر من قبيح الضرورة ، لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ، لأن التذكير هو الأصل " عن (سر صناعة الإعراب ١/ ١٣) بتصرف .

مِثْلَ شُـذُوذِ قَوْلِهِمْ : سِنُونَا   وَأَرَضُــونَ وَكَذَا حَرُّونَـــا

الشَّـاذُّ : هُوَ الْخَـارِجُ عَنِ الْقِيَـاسِ ، وَجَـمْعُ السَّـلامَـةِ إِنَّمَـا يَكُونُ لأُولِي الْعِلْمِ الْمُذَكَّرِينَ ، وَصِفَاتِهِمْ ؛ لِشَرَفِهِمْ ، وَقَدْ شَـذَّتْ (أَلْفَـاظٌ)[1] مِمَّا لاَ يَعْقِـلُ وَجُمِعَتَ (جَمْعَ) [2] السَّـلامَةِ ؛ لأَنَّ تِلْكَ الأَلْفَـاظَ دَخَلَهَا النَّقْصُ إِمَّا بِحَذْفٍ أَوْ إِعْـلالٍ فَجُـمِعَتْ جَـمْعَ السَّـلامَةِ جَـبْرًا لِمَا لَحِقَـهَا مِنَ النَّقْصِ ، وَقَدْ مَثَّـلَ بِذَلِكَ كُلِّهِ ، أَمَّـا " سَنَةٌ " فَـأَصْلُهَـا " سَنْوَةٌ "[3] فَحُـذِفَتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ لاَمُ الْكَلِمَـةِ وَعُوِّضَتْ مِن ذَلِكَ الْحَذْفِ أَنْ جُـمِعَتْ أَشْرَفَ (الْجُمُـوعِ) [4] وَكُسِرَتْ سِينُهَا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَيْسَ لَهَا بِحَقِّ الأَصْـلِ ، لأَنَّ كَسْرَ السِّينِ فِيهِ ضَـرْبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ وَقَدِ اجْتَرَأُوا عَلَى تَغْيِـيرِهِ حَتَّى جَعَـلُوا إِعْرَابَهُ فِي النُّونِ ، وَأَضَـافُوه أَيْضًا ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

دَعَـانِيَ مِنْ نَجْـدٍ فَإِنَّ سِنِينَـهُ   لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَـا مُرْدَا[5]

فَـأَضَـافَ " سِنِينَ " إِلَى " الْهَـاءِ " ، وَقِـيلَ : " الْهَـاءُ " فِي سِنِينِهِ " لِلْوَقْفِ وَلَيْسَتْ هَاءَ الضَّمِيرِ ، كَقَـوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ فَبِهُـــدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾[6] وَإِنَّمَا حَـرَّكُوا

---

(١) فى (ف) " الألفاظ " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) أو " سنهة " .

(٤) فى (ف) " المجموع " .

(٥) قائله الصمة بن عبداله القشيرى – شاعر إسلامى – كما فى ديوانه ٦٠ ، وشعر بنى قشـــير ٢/ ١٢٢ وفيهما " دعونى " وهو فى ابن يعيش ٥/١١ ، وابن الشجرى ٢/٥٣ ، والمرادى على الألفية ١/ ٩٤ ، وابن الناظم ١٩، وابن عقيل على الألفية ١/٣١، والتوضيح ١/٤١ ، والتصريح ١/ ٧٧ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٥٥ ، وخزانة الأدب ٨/٥٨ ، والعينى ١/١٦٩ ، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى ٧ .

(٦) سورة الأنعام ٩٠ .

[الْهَـاءَ] (١) لأَنَّهُمْ أَجْرَوُا الْوَقْفَ مُجْـــرَى الْوَصْـــلِ فَـحَرّكُوا " الْهَـــاءَ " فِي " سِنِينِهِ " ، وَقَالَ الآخَــرُ :

... ... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِــينِ (٢)

فَـجَعَلَ الإِعْرَابَ فِي النُّـونِ وَجَرّهَا بِالإِضَـافَـةِ ، وَإِذَا جُعِلَ الإِعْرَابُ فِي النُّونِ جُعِلَتْ هَذِهِ الأَلْفَـاظُ بِالْيَاءِ غَالِبًا عَلَى كُلّ حَالٍ ؛ لِخِفَّـةِ الْيَاءِ (٣) ، وَقِيلَ : إِنَّ كَسْـرَةَ النُّونِ فِي " الأَرْبَعِـينَ " لَيْسَتْ إِعْرَابًا بَـلْ كَسْـرَ التقَـاءِ السَّـاكِنَيْنِ(٤) وَكَانَ حَقُّـهُ أَنْ يُفْتَـحَ إِلاَّ أَنَّـهُ كُسِـرَ عَلَى الأَصْـــلِ ، كَمَا أَنَّ نُـونَ الاثْنَـيْنِ حَقُّهَا الْكَسْـرُ ، وَقَدْ فُتِحَتْ فِي قَـوْلِ الشَّـاعِرِ :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا عجز بيت صدره :

وماذا تبتغى الشعراء منى

وفى رواية :

وماذا يَدَّرى الشعراء منى "

وهو لسحيم بن وثيل الرياحى يستبعد فيه أن يخدعه الشعراء وقد بلغ سن الحنكة والتجربة ، وهو فى المقتضب ٣/ ٣٣٢ ، ٤/ ٣٧ ، وابن يعيش ٥/ ١١ ، ١٣ ، ومجالس ثعلب ١٧٦ .

(٣) لتكون نظير " غسلين " من الأسماء المفردة وأجاز المبرد التزام الواو لتكون مثل " زيتون " : المقتضب ٣/ ٣٣٢ .

(٤) نسب هذا إلى المبرد كما فى حاشية المقتضب ٢/ ٣٣٢ ، والخزانة ٦٨/٨ ومعناه أن أربعين جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة ولكنه كسر النون لالتقاء الساكنين .

أُحِبُّ مِنْهَا الأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا   وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[(١)]

فَفَتَحَ النُّونَ في قَوْلِهِ " الْعَيْنَانَا ، وَظَبْيَانَا " وَجَعَلَهُ بِالأَلِفِ في النَّصْبِ ، وَأَرَادَ " مَنْخَرَيْ ظَبْيَيْنِ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، لأَنَّ الْمَنْخَرَ لاَ يُشْبِهُ الظَّبْيَ بَلْ يُشْبِهُ مَنْخَرَهَا بِمَنْخَرِ الظَّبْيِ ، لِفَتْحِهِ [(٢)] .

وَأَمَّا " أَرَضُونَ " فَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ؛ لأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ فَلَمَّا حُذِفَتْ " التَّاءُ " عُوِّضَ مِنْ حَذْفِهَا جَمْعَ السَّلاَمَةِ وَحَرَّكُوا الرَّاءَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، وَقِيلَ : " شُبِّهَتِ " الأَرْضُ " بِمَنْ يَعْقِلُ ؛ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهَا لِكَثْرَةِ الْمَنْفَعَةِ بِهَا .

وَأَمَّا " حَرُّونَ " فَجَمْعُ " حَرَّةٍ " وَهِيَ الأَرْضُ ذَاتُ الْحَصَا السُّودِ ، فَلَمَّا أُعِلَّ " الرَّاءُ " (الأُولَى) [(٣)] بِإِدْغَامِهَا فِي الثَّانِيَةِ عُوِّضَ مِنَ (الإِعْلاَلِ) [(٤)]

---

(١) رجز نسبه المفضل في نوادر أبي زيد ١٦٨ لرجل من بني ضَبَّة ، وقال العينيُّ في حاشية الخزانة ١/ ١٨٤ بولاق " قيل " إنَّ قائله لا يعرف ، وهو غير صحيح ، وقيل قائله هو رؤبة بن العجاج ، وهو أيضا غير صحيح ، والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدني الْمُفَضَّلُ لرجل من بني ضَبَّةَ هلك منذ أكثر من مائةِ سنة " ، وقال ابن عصفور في المقرب ٢/٤٧ : " مصنوع " ، ولكنه برواية الثقة مدفوع ، ويروى صدره

" أعرف منها الجيد والعينانا "

وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ ، وابن يعيش ٣/ ١٢٩ ، ٤/ ٦٧ ، ١٤٣ ، والخزانة ٧/ ٤٥٢ . قوله " ظبيانا " قال أبو زيد : هو اسم رجل ، وقيل : إنه مثَنَّى "ظَبْي" وهو مقصد المؤلّف هنا .

(٢) في (ف) " لقبحه " .

(٣) في (ف) " الأول " .

(٤) في (ف) " الإدغام " ، واستعمال الإعلال بمعنى الإدغام شائع عند الصرفيين .

جَمْعَ السَّلاَمَةِ ، وَقَدْ قَالُوا : " أَحَرُّونَ " بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ (١) (فَزَادُوا) (٢) حَرْفًا لِيُدْخِلُوهَا ضَرْبًا مِنَ التَّغْيِيرِ ، وَزِيَادَةُ الْهَمْزَةِ بِمَنْزِلَةِ الْكَسْرَةِ فِي " سِنُونَ " وَفَتْحِ الرَّاءِ فِي " أَرَضُونَ " .

[وَ] إِذَا (٣) كَانَ وَاحِدُ الْمَحْذُوفِ اللَّامِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ جَازَ فِي جَمْعِهِ ضَمُّ الْأَوَّلِ وَكَسْرُهُ ، نَحْوُ " قُلَةٍ وَقُلُونَ " (مَعًا) (٤) وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي الْوَاحِدِ مَفْتُوحًا فَالْكَسْرُ لاَ غَيْرُ نَحْوُ " سَنَةٍ وَسِنِينَ " (٥) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَكْسُورًا ، نَحْوُ " عِضِينَ " فِي جَمْعِ " عِضَةٍ " (٦) ، وَأَمَّا عِشْرُونَ ، وَثَلاَثُونَ " إِلَى " التِّسْعِينَ " فَلَمَّا كَانَ الْعَدَدُ يَشْتَمِلُ (٧) عَلَى الْعُقَلاَءِ وَغَيْرِهِمْ غُلِّبَ فِيهِ جَانِبُ الْعُقَلاَءِ فَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَقِيلَ : إِنَّ هَذِهِ صِيَغٌ وُضِعَتْ (٨) لِلْجَمْعِ

---

(١) قال سيبويه فى الكتاب ٣/ ٦٠٠ " وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً : حَرَّةٌ وَإِحَرُّونَ يعنون الحرار كأنه جمع إِحَرَّة ، ولكن لاَ يَتَكَلَّمُ بِهِ " ، وقال السيرافيُّ في حاشيته " هذا ما حكاه سيبويه عن يونس ، وحكى الجرميُّ عنه أنهم يقولون : أَحَرُّونَ ، بفتح الألف ، وكل ذلك شاذٌّ ليس بالمطرد " .

(٢) فى (ف) " فزادوها " ، وانظر سر صناعة الإعراب ٢/٦١٦ فما بعدها .

(٣) الأصل « إذا » .

(٤) سقط من الأصل ، وَالْقُلَةُ : عودان يلعب بهما الصبيان .

(٥) ينظر : الكتاب ٣/٥٩٨ .

(٦) فى النسختين بالظاء المعجمة وهو سهو من الناسخين صوابه كما أثبته بالضاد المعجمة ، لأنها هى التى تلحق فى إعرابها بجمع المذكر السالم ، جاء فى الصحاح ومختاره (عضه) " قال الكسائى " : " العضة : الكذب والبهتان وجمعها (عضون) مثل " عزة ، وعزون " ، قال الله تعالى " الذين جعلوا القرآن عضين " ، قيل : نقصانه الواو وهو من عضوته أى : فرقته ، لأنَّ المشركين فرقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذبًا وسحرًا ... ، وقيل : نقصانه الهاء وأصله : (عضهة) لأن العضة والعضين فى لغة قريشٍ السحر ، يقولون للساحر " عاضة " والله أعلم .

(٧) فى (ف) " يشمل " .

(٨) فى الأصل " صيغت " .

وَلَيْسَتْ بِجَمْعٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الْعِشْرِينَ لَوْ كَانَتْ جَمْعَ " عَشَرَةٍ " لَكَانَتْ ثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّ أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ ، (وَثَلَاثُ عَشَرَاتٍ : ثَلَاثُونَ ، وَكَذَلِكَ " ثَلَاثُونَ " لَوْ كَانَتْ جَمْعَ ثَلَاثَةٍ) (١) لَكَانَتْ تِسْعَةً ، وَكَذَلِكَ " تِسْعُونَ " لَو كَانَتْ جَمْعَ تِسْعَةٍ لَكَانَ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي ثَلَاثَةِ زَيُودٍ : " زَيْدُونَ " ، وَلَا تَقُولُ فِي ثَلَاثِ تِسْعَاتٍ : " تِسْعُونَ فَاعْرِفْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾(٢) ، فَلَمَّا وَصَفَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْقَولِ وَالطَّاعَةِ وَهِيَ مِن صِفَاتِ الْعُقَلَاءِ جَمَعَهَا جَمْعَ العُقَلَاءِ ، وَقِيلَ : أَرَادَ أَهْلَ السَّمَوَاتِ / وَالْأَرْضِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ (٣) . / ٢٦-ب

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالطَّاعَةِ سُرْعَةُ الْكَوْنِ ، وَالانْقِيَادُ وَعَدمُ الاسْتِعْصَاءِ .

وَبَابُ التَّأوِيلِ مَفْتُوحٌ ، فَكُلَّمَا أَتَاكَ خَارِجٌ (٤) عَنِ الْأَصْلِ فَرُدَّهُ بِالتَّأْوِيلِ إِلَى الْأَصْلِ .

---

(١) سقط من (ف) . سبق نظر .
(٢) سورة فصلت ١١ .
(٣) ينظر فى مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٢٧٠ ، وتفسير القرطبى ١٥/ ٣٤٤ .
(٤) فى (ف) " خارجا " بالنصب .

[بـــاب الأفعـــــال]

القَوْلُ في أزْمِنَـةِ الأفْعَــــالِ   الحَالِ والمَـاضِي والاسْتِقْبَالِ

أَزْمِنَةُ الأفْـعَـالِ ثَـلاثَـةٌ ، دَلِيـلُ الْحَـصْـرِ أَنَّ الْفِـعْـلَ إِمَّـا أَنْ يُذْكَـرَ حِينَ وُجُـودِهِ ، أَوْ لَيْسَ ، فَـإِنْ ذُكِـرَ حِينَ وُجُـودِهِ فَـهُـوَ الْحَـالُ ، وَإِنْ لَمْ يُذْكَـرْ حِينَ وُجُـودِهِ فَـإِمَّـا أَنْ يُذْكَـرَ بَعْـدَ وُجُـودِهِ ، أَوْ لَيْسَ ، فَـالأَوَّلُ الْمَـاضِـي ، وَالثَّـانِي الْمُـسْـتَـقْـبَلُ ، وَهُوَ الَّذِي يُذْكَـرُ قَـبْـلَ وُجُـودِهِ ، وَمِنَ النَّـاسِ مَنْ أَنْكَـرَ زَمَنَ الْحَـالِ[1] ، وَقَـالَ : الْفِـعْـلُ إِمَّـا أَنْ يَكُـونَ دَاخِـلاً فِي الْوُجُـودِ وَهُـوَ الْمَاضِي وَإِلاَّ فَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ . وَالْجَوَابُ أَنَّ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَصْـلاً وَذَاكَ الْفَصْـلُ هُوَ الْحَـالُ [2] (وَلأَنَّ الزَّمَنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلَ مَـعْـدُومَانِ وَالأَفْعَـالُ وَاقِـعَـةٌ قَطْعًا فَإِمَّا أَنْ تَقَعَ فِي الزَّمَنِ الْمَعْـدُومِ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، وَإِمَّا فِي غَيْرِ زَمَـانٍ ، وَهُوَ أَيْضًـا مُـحَـالٌ . فَـتَـعَيَّنَ وُقُـوعُـهَـا فِي زَمَنٍ مَـوْجُـودٍ ، وَهُوَ غَـيْـرُ الْمَـاضِي وَالْمُـسْـتَـقْـبَلِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْحَـالُ) [2] ، وَاسْـتَـدَلَّ النَّـحْـوِيُّونَ عَلَى زَمَنِ الْحَـالِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَـهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَـا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[3] " فَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا " هُوَ الْمُسْتَقْبَلُ [[4] وَمَاخَلْفَنَا " هُوَ الْمَاضِي ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ " هُوَ الْحَـالُ ، وَهُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَاضِي وَالآتِي] [4] ، وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًـا بِأَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ حُرُوفًا

---

(١) وهم الفلاسفة المتكلمون كما فى ابن يعيش ٤/٧ ، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ٤٥ .

(٢) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٣) سورة مريم ٦٤ .

(٤) سقط من الأصل .

لِنَفْيِ الْمَاضِي وَهِيَ " لَمْ ، وَلَمَّا " ، وَحُرُوفًا لِنَفْـي الْمُسْتَقْبَلِ وَهِيَ " لَنْ ، وَلاَ " ، وَحُرُوفًا لِنَفْيِ الْحَـالِ وَهِيَ " مَا ، وَكَـلاَّ " فَتَعَـيَّنَ أَنَّ الْحَـالَ ثَابِتٌ حَتَّـى (يَصِحَّ نَفْيُـهُ) [1] ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) في (ف) (ليصح نعته) .

[صـيغ الأفعـال]

بِأَمْسِ قَدِّرْ مَا مَضَى نَحْوُ قَعَدْ   وَالآنَ لِلْحَـاضِرِ وَالآتِي بِغَـدْ

اعْلَمْ أَنَّ الغرَضَ مِن اشْتِقَاقِ أَمْثِلَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْمَصَادِرِ الاخْتِصَارُ ؛ لأَنَّ الْمِثَالَ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ عَلَى الْحَدَثِ وَزَمَانِهِ الْمُعَيَّنِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَولَكَ : "ضَرَبَ" (أَخْصَرُ)(١) مِنْ قَوْلِكَ : لِزَيْدٍ ضَرْبٌ في زَمَانٍ مَاضٍ ، والْمَاضِي : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ وُقُوعِهِ عَلَى وَقْتِ إِخْبَارِكَ بِهِ ، وَيَحْسُنُ مَعَهُ " أَمْسِ " تَوْكِيدًا .

وَالْحَاضِرُ : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ أُخْبِرَ بِهِ فِي وَقْتِ وُقُوعِهِ ، كَقَوْلِكَ : " يَكْتُبُ " وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْكِتَابَةِ ، وَيَقْتَرِنُ بِهِ " الآنَ ، وَالسَّاعَةَ " ، وَ " الآنَ " هُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَاضِي والْمُسْتَقْبَلِ .

وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ الإِخْبَارِ بِهِ عَلَى وَقْتِ وُجُودِهِ(٢) ، وَلَفْظُ الفِعْلِ الْمَاضِي والْمُسْتَقْبَلِ يَأْتِي عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : مَاضٍ في اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ الَّذِى لَمْ تَصْرِفْهُ قَرِينَةٌ عَنْ مَوضُوعِهِ ، نَحْوُ " ضَرَبَ " ؛ وَمَاضٍ في الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وهو الْمُقْتَرِنُ ب " لَمْ ، وَلَمَّا " ، نَحْوُ " لَمْ يَقُمْ أَمْسِ " ؛ وَمَاضٍ في اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْمُقْتَرِنُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ ، نَحْوُ " إِنْ قَامَ (قُمْتُ)(٣) ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَقْبَلُ في انْقِسَامِهِ .

وَالْحَالُ لاَ لَفْظَ لَهُ بِهِ انْفَرَدْ   لَكِنَّ لَفْظَ الْحَالِ وَالآتِي اتَّحَدْ

مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ (لَفْظَ)(٤) قولِكَ : " يَفْعَلُ " إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ

---

(١) في (ف) " اختصر " .

(٢) وذلك نحو قولك " قُمْ ، وَيَقْعُدُ غَدًا " .

(٣) في (ف) " فقمت " بزيادة الفاء .

(٤) سقط من (ف) .

يَكُونُ (مُشْتَرِكًا) [1] بَيْنَ الْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، وَالاشْتِرَاكُ هُوَ أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ وَيَتَكَثَّرُ الْمَعْنَى لاَ لأَجْلِ نِسْبَةٍ بَيْنَ الْمَعْنَيَيْنِ وَلاَ لِقَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْمَعْنَيَيْنِ ، فَقَوْلُنَا : " لاَ لأَجْلِ نِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا " لِيَخْرُجَ مِنْهُ رَجُلٌ سَمَّيْتَه بِأَسَدٍ ؛ وَلأَجْلِ شَجَاعَةٍ (فِيهِ) [2] مُنَاسِبَةٍ لِشَجَاعَةِ الأَسَدِ . / ٢٧ - أ

وَقَوْلُنَا : " وَلاَلِقَدْرٍ مُشْتَرَكٍ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ قَوْلُنَا : " حَيَوَانٌ " فَإِنَّهُ (يُطْلَقُ)[3] عَلَى (الإِنْسَانِ) [4] وَالْفَرَسِ وَغَيْرِهِ ، لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ [5] .

وَقِيلَ : إِذَا أُطْلِقَ قَوْلُ الْقَائِلِ : " يَفْعَلُ " أَفَادَ الحَالَ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقاً لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ ، وَلأَنَّ الحَالَ هُوَ الَّذِى يَتَمَكَّنُ الإِنْسَانُ مِنْ مَعْرِفَةِ صِحّتِه وَبُطْلاَنِه ؛ وَلأَنَّ الإِنْسَانَ بِالْحَالِ أَشَدُّ اهْتِمَامًا مِنْهُ بِالاسْتِقْبَالِ ، فَيُحْمَلُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ قَرِينَةٍ عَلَى الْحَالِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لَهُ صِيغَةٌ تَخُصُّهُ ، وَهِيَ الأَمْرُ، وَلِلْمَاضِي صِيغَةٌ تَخُصُّهُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ صِيغَةٌ تَخُصُّهُ ، وَصِيغَةُ " يَفْعَلُ " تَحْتَمِلُ ذَلِكَ (وَتَقْبَلُهُ) [6] فَوَجَبَ أَنْ تُجْعَلَ لَهُ .

وَإِنَّمَا صِيغَ لِلاسْتِقْبَالِ الأَمْرُ كَاضرب ، وَهُوَ غَيْرُ حَالٍ

صِيغَةُ الأَمْرِ لِلاسْتِقْبَالِ بِالْوَضْعِ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِه : " صِيغَ لِلاسْتِقْبَالِ " أَنَّهُ وُضِعَ لَهُ ، لأَنَّ الأَمْرَ هُوَ طَلَبُ إِيقَاعِ الْفِعْلِ ، فَلاَبُدَّ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " ينطلق " .

(٤) فى (ف) " الحيوان " .

(٥) ينظر المشترك اللغوي نظرية وتطبيقًا للدكتور توفيق محمد شاهين ١٠٦ فما بعدها .

(٦) سقط من الأصل .

أن يكُونَ غَيْرَ وَاقِعٍ لِيَصِحَّ طَلَبُ إِيقَاعِه ، وكَذَلِكَ النَّــهْيُ .

قَوْلُهُ : وَهُوَ غَيْرُ حَــالٍ " أيْ : هُوَ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ إِذَا أُطْلِقَ كَـ " يَفْعَلُ " عِنْدَ إِطْلاَقِهِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَـةٍ ، فَأَمَّا مَعَ وُجُـودِ الْقَرِينَةِ فَيَتَعَـيَّنُ بِهَا - (أَعْنِي)(١) يَفْعَـلُ .

فَأَمَّا مَا يخلّصُ (يَفْعَـلُ) (٢) (لِلْحَالِ) (٣) فَهُوَ : الآنَ ، أَوِ السَّـاعَةَ ، أَوْ هَذَا الْوَقْتَ .

وَإِذَا قِيلَ لَكَ قَوْلٌ ، قُلْتَ (٤) لِقَائِلِهِ : " إِذاً أَظُنُّكَ كَـاذِبًا " فَإِنَّ قَوْلَــكَ : " أَظُنُّ " لِلْحَالِ ، وَلاَمُ الابْتِدَاءِ عِنْدَ قَوْمٍ ، نَحْـوُ : إِنَّ زَيْـدًا لَيَقُومُ " (٥) .

وَأَمَّا الْقَرَائِنُ الَّتِي تُخَلِّصُهُ لِلاسْتِقْبَالِ " فَالسِّينُ ، وَسَوْفَ ، وَلاَمُ الأَمْرِ ، وَلاَ ـ نَافِيَـةً وَنَاهِيَةً ـ وَنُونَا التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَـةُ وَالثَّقِيلَةُ ، وَلاَمُ الْقَسَمِ نَحْــوُ وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ " ، وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ (٦) ، وَأَنْ يَقَعَ فِي ظَرْفٍ مُسْتَقْبَلٍ ، نَحْوُ " يَقُومُ غَداً " ، وَنَوَاصِبُ الْفِعْـلِ " .

وَقَـدْ يَدْخُـلُ عَلَيْـهِ مَـا يُخَلِّصُـهُ لِلْمَاضِي مِثْلُ " لَوْ " ؛ لأَنَّهَـا شَـرْطٌ فِي الْمَاضِي ، نَحْـوُ " لَوْ يَقُومُ زَيْـدٌ لأَكْرَمْتُـهُ " (٧) ، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِـ " كَانَ " ، نَحْوُ " كَانَ زَيْـدٌ يَضْرِبُ عَمْـرًا " .

---

(١) فى (ف) " يعنى " .

(٢) سقط من الاصل .

(٣) فى (ف) " الحال " تحريف .

(٤) في (ف) " لقلت " .

(٥) ينظر ابن يعيش ٦/٧ .

(٦) ما عدا (لو) ؛ فإنَّها تخلصه للماضي ، كما سينكر الشارح .

(٧) قال المرادى فى شرح الألفية ٤/ ٢٨١ : " لو " الصارفة إلى المضي هى الامتناعية ، وأما التى بمعنى " إن " فتصرف الماضى إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى " .

[بنـــاء الفـــعل الماضي]

وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ الْمُضِيَّ حَتَّى ... يَأْتِيَ الضَّمِيرُ نَحْوُ قُمْتُ قُمْتَا

اعْلَمْ أَنَّ حَقَّ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ كَفِعْلِ الأَمْرِ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ الْمَاضِي عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ (١) الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ وَهُوَ مُعْرَبٌ لِمُشَابَهَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الاسْمِ عَلَى مَا يَأْتِي ، وَوَجْهُ شَبَهِ الْمَاضِي لِلْمُضَارِعِ مِن وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَقَعُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ ، تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ " ، فَـ " قَامَ " في مَوْضِعِ جَرٍ ، كَمَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ " ، (فَـ " يَقومُ " فِي مَوْضِعِ قَائِمٍ)(٢) .

الثَّانِي : أَنَّهُ يَقَعُ خَبَرًا عَنْ الْمُبْتَدأِ ، وَعَنْ " إِنَّ " ، وَمَفْعُولاً ثَانِيًا لَظَنَنْتُ كَمَا يَقَعُ الْمُضَارِعُ كَذَلِكَ ، تَقُولُ (٣) : " زَيدٌ قَامَ " ، فَـ " قَامَ " وَاقِعٌ مَوْقِعَ (يَقُومُ ، وَيَقُومُ وَاقِعٌ) (٤) مَوْضِعَ قَائِمٍ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَقَعُ شَرْطًا ، نَحْوُ إِنْ قُمْتَ قُمْتُ " ، وَقَدْ وَقَعَ الْمُضَارِعُ مَوقعَ (٥) الْمَاضِي/ نَحْوُ لَمْ يَضْرِبْ " ، فَلَمَّا أَشْبَهَ مَا أَشْبَهَ الاسْمَ فَكَأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَ الاسْمَ ، إِلاَّ أَنَّ مُشَابَهَتَهُ لِلاسْمِ بِوَاسِطَةِ الْمُضَارِعِ وَهِيَ مُشَابَهَةٌ نَاقِصَةٌ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَمْ تَدْخُلْ / ٢٧-ب

---

(١) فى (ف) " أشبه " .

(٢) فى (ف) " ويقوم واقع موقع قائم " .

(٣) فى (ف) " نحو " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فى الأصل " موضع " .

عَلَيْهِ لاَمُ الابْتِـــــدَاءِ كَمَا تَدْخُــلُ عَلَى الْمُضَارِعِ ، وَلَيْسَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ بَيْنَ زَمَانَيْنِ كَمَا في الْمُضَارِعِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْمُضَارِعَ كَانَ (أَشْرَفَ) (١) وَأَفْضَلَ مِنْ فِعْلِ الْأَمْرِ فَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ، لأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ أَفْضَلُ مِنَ السَّاكِنِ(٢) وَأَقْوَى مِنْهُ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً ؛ لأَنَّ الْقَصْدَ بِتَحْرِيكِهِ إِخْرَاجُهُ مِنْ رُتْبَةِ السُّكُونِ وَقَدْ حَصَلَ الْقَصْدُ بِالْفَتْحَةِ وَهِيَ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ ، فَتَعَاطِي غَيْرِهَا مَعَ حُصُولِ الاكْتِفَاءِ بِهَا عَبَثٌ ، وَأَيْضًا فَإِذَا احْتَجْنَا إِلَى الْحَرَكَةِ فَلاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فَتْحَةً أَوْ ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً ، فَلَوْ ضُمَّ آخِرُ الْمَاضِي لَحَصَلَ لَبْسٌ بَيْنَ فِعْلِ الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَحْذِفُ " الْوَاوَ " وَيَكْتَفِي بِالضَّمَّةِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشِّفَاةُ

أَرَادَ " كَانُوا " فَحَذَفَ " الْوَاوَ " وَاكْتَفَى بِضَمَّةِ النُّونِ ، وَلَوْ كُسِرَ (٤) آخِرُهُ (لَدَخَلَهُ) (٥) حَرَكَةٌ لاَزِمَةٌ تُشْبِهُ الْجَرَّ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ في الأَفْعَالِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ تَعَيَّنَتِ الْفَتْحَةُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " ساكن " .

(٣) لم أعثر على قائله ، وروى عجزه في (ف) " وكان مع الأطباء الأساة " ، وللبيت رواية أخرى وتتمة :

فلو أن الأطبا كانُ حولى وكان مع الأطباء الشفاة

إذًا ما أذهبوا ألمًا بقلبى وان قيل الشفاة هم الأساة

وروى " السقاة " بدلاً من " الشفاة " وهى جمع ساق من " سقاه الدواء يسقيه " ، والأساة : من أسا الجرح يأسوه إذا عالجه ليبرأ .

والشاهد في مجالس ثعلب ٨٨/١ ، والإنصاف ٣٨٥ ، ٥٤٦ ، وابن يعيش ٥/٧ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والفصول الخمسون ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٨٥/١ ، ومعاني القرآن ٩١/١ ، والهمع ٥٨/١ .

(٤) في (ف) " أو كسر " .

(٥) في (ف) " لدخوله " تحريف .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَد دَخَلَ الْفِعْلَ الْكَسْرُ ، نَحْوُ " اضْرِبِ الرَّجُلَ ، وَخُذِ الْكِتَابَ " .

قُلْتُ : هَذِهِ كَسْرَةٌ عَارِضَةٌ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَإِذَا زَالَ السَّاكِنُ الثَّانِي زَالَتْ ، وَقَدْ احْتَرَزْنَا (عَنْ) (١) ذَلِكَ بِقَوْلِنَا : " لاَزِمَةٌ " أَلاَ تَرَى أَنَّهُم صَانُوهُ بِنُونِ الْوِقَايَةِ عَنِ الْكَسْرِ إِذَا (اتَّصَلَ) (٢) بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : (أَكْرَمَنِي) (٣) زَيْدٌ .

فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ تَغَيَّرَ آخِرُهُ إِمَّا بِالسُّكُونِ ، نَحْوُ "قُمْتُ " ، أَوْ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ " قَامُوا " ، أَوْ بِالْفَتْحِ نَحْوُ " قَامَا " ، فَالْفَتْحُ فِي " قَامَا " لَيْسَ (هُوَ الْفَتْحُ) (٤) فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ ، بَلْ فَتْحَةٌ مُجْتَلَبَةٌ (٥) ؛ لِأَجْلِ الأَلِفِ ، كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ فِي " قَامُوا " مُجْتَلَبَةٌ لِأَجْلِ الْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِشِدَّةِ امْتِزَاجِ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ عَلَى مَايَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَدْ مَثَّلَ بِتَغَيُّرِ آخِرِهِ بِالسُّكُونِ بِقَوْلِهِ : " قُمْتُ قُمْتَا " وَذَلِكَ لِئَلاَّ يَجْتَمِعَ فِي كَلِمَةٍ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ مُتَحَرِّكَاتٌ لَوَازِمُ مُتَوَالِيَةٌ .

فَقَوْلُنَا : " لَوَازِمُ " احْتَرَزْنَا بِهِ (عَنْ) (١) ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُ لاَ يَسْكُنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نَحْوُ " ضَرَبَكَ " ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ لاَزِمٍ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ خُصُوصاً فِي الصِّلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ

---

(١) في (ف) " من " .

(٢) في الأصل " اتصلت " .

(٣) في (ف) " الزمني " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في النسختين " مختلفة " وهو سهو من الناسخين صوابه كما أثبته بدليل ما بعده .

اللَّهُ رَسُولاً ﴾ (١) أَيْ : بَعَثَهُ ، فَتَقُولُ : " ضَرَبْنَا زَيْداً " بِسُكُونِ الْبَاءِ إِذَا أَرَدْتَ الْفَاعِلَ ، وَضَرَبنَا زَيْدٌ " بِفَتْحِ الْبَاءِ إِذَا أَرَدْتَ الْمَفْعُولَ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَضَمِيرِ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّكَ إِذَا أَسْكَنْتَ آخِرَ الْفِعْلِ فَالضَّمِيرُ فَاعِلٌ ، وَإِذَا حَرَّكْتَ فَالضَّمِيرُ مَفْعُولٌ ، وَعَنْ مِثْلِ " أَكَمَةٍ " (٢) ؛ فَإِنَّ (التَّاءَ) (٣) لَيْسَتْ لاَزِمَةً ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الْجَمْعِ .

وَإِنَّمَا سُكِّنَ آخِرُ الْفِعْلِ دُونَ أَوَّلِهِ وَأَوْسَطِهِ ؛ لأَنَّ أَوَّلَهُ يُبْتَدَأُ بِهِ فَلاَ يُمْكِنُ إِسْكَانُهُ ، وَلاَ يَجُوزُ إِسْكَانُ وَسَطِهِ ؛ لِئَلاَ تَلْتَبِسَ أَوْزَانُ الثُّلاَثِي بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَتَعَيَّنَ إِسْكَانُ الأَخِيرِ .

وَيَخْرُجُ الْفِعْلُ الْمَاضِي الصَّحِيحُ عَنِ الْفَتْحِ فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعَ (فَيَسْكُنُ)(٤) فِي ثَمَانِيَةِ ضَمَائِرَ / اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ " قُمْتُ ، قُمْنَا " ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطِبِينَ نَحْوُ : " قُمْتَ ، قُمْتِ ، قُمْتُمَا ، قُمْتُمْ ، (قُمْتُنَّ)(٥) ، وَوَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الإِنَاثِ نَحْوُ: " قُمْنَ " . / ٢٨ - أ

وَيُضَمُّ مَعَ الْوَاوِ كَـ " قَامُوا " ، وَالضَّابِطُ فِي سُكُونِ آخِرِ الْمَاضِي أَنْ (تَقُولَ) (٦) : إِذَا جَاءَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ

---

(١) سورة الفرقان ٤١ .
(٢) فى (ف) " ألمة " ، والأكمة : التل .
(٣) فى (ف) " ياء التأنيث " .
(٤) فى (ف) " فلتسكن " .
(٥) فى (ف) " قمتنا " .
(٦) في (ف) " يقال " .

الْمُتَحَرِّكُ ، فَبِهَذِهِ الْقُيُودِ يَجِبُ تَسْكِينُ لاَمِ الْفِعْلِ ، وَإِنْ فُقِدَ أَحَدُهَا لَمْ يَجِبِ السُّكُونُ ، مِثَالُ فَقْدَانِ كَوْنِهِ مُتَّصِلاً " مَا قَامَ إِلاَّ هُوَ " وَاحْتَرَزْنَا بِكَوْنِهِ مَرْفُوعاً عَنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " ضَرَبَنَا " ، وَبِكَوْنِهِ مَتَحَرِّكًا عَنْ نَحْوِ " ضَرَبَا " [1] وَقَدْ يُحْذَفُ آخِرُهُ (لاجْتِمَاعِ)[2] السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ الإِعْلاَلِ وَاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ نَحْوُ غَزَوْا وَرَمَوْا "[3] .

(١) في الأصل « ضربنا » .

(٢) (ف) « لالتقاء » وهما متقاربان .

(٣) حيث الأصل فيهما : رميوا ، وغزووا ، فتحركت الياء والواو والفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة ، عن ابن يعيش ٧ / ٦ .

[بنـــاء فعـــل الأمـــر]

وَالأَمْرُ كَاضْرِبْ بِالسُّكُونِ يُبْنَى   وَاحْذِفْ عَلِيلاً كَامْضِ وَاغْزُ وَاغْنَا

كَانَ يَنْبَغِي (أَنْ) (١) يَقُولَ : وَالأَمْرُ لِلْمُوَاجِهِ (٢) إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ إِلاَّ أَنَّهُ اكْتَفَى بِالْمِثَالِ – وَهُوَ قَوْلُهُ : " اضْرِبْ " – عَنِ التَّقْيِيدِ ؛ لأَنَّ الأَمْرَ إِذَا كَانَ لِلْغَائِبِ كَانَ بِاللاَّمِ فَيَكُونُ مُعْرَبًا نَحْوُ " لِيَقُمْ زَيْدٌ " وَإِذَا كَانَ لِلْمُوَاجِهِ وَلَمْ يَكُنْ مَبْنِياً لِلْفَاعِلِ كَانَ أَيْضًا بِاللاَّمِ نَحْوُ لِتُضْرَبْ يَا زَيْدُ ، لأَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ ، وَإِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ كَانَ الْمَأْمُورُ فِي الْحَقِيقَةِ غَائِبًا ، وَأَمْرُ الغَائِبِ بِاللاَّمِ ، وَإِنَّمَا زَادُوا اللاَّمَ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَمْرِ الْغَائِبِ وَالْمُخَاطَبِ ، وَكَانَ الغَائِبُ أَوْلَى بِالزِّيَادَةِ ، لِقِلَّتِهِ .

وَلاَ سُؤَالَ عَنْ بِنَاءِ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ البِنَاءُ ، وَلاَ سُؤَال عَنْ بِنَائِهِ عَلَى السُّكُونِ ، لأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي كَوْنِهِ لاَ يُخْبَرُ بِهِ .

وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ مُعْرَبٌ مَجْزُومٌ بِاللاَّمِ الْمُضْمَرَةِ(٣) كَمَا تُضْمَرُ " أَنِ " النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لأَنَّ الْمُوجِبَ لإِعْرَابِ الْمُضَارِعِ هِيَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ وَقَدْ انْتَفَتْ فَيَنْتَفِي الإِعْرَابُ ، وَلَوْ كَانَتِ اللاَّمُ مُضْمَرَةً كَـ " أَنِ " النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ لَوَجَبَ أَنْ تَبْقَى (حُرُوفُ) (٤) الْمُضَارَعَةِ كَمَا فِي " أَنِ ؛ النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) المواجه : يعنى المخاطب .

(٣) انظر الإنصاف ٥٢٤ ، المسألة ٧٢ .

(٤) فى الأصل " حرف " .

قَوْلُـهُ : "وَاحْذِفْ عَلِيـلاً " إِنَّمَا حُـذِفَ حَـرْفُ الْعِلّـةِ مِنْ آخِـرِ الْفِعْـلِ (الأَمْـرِ) [١] ؛ لأَنَّهُم حَمَلُوا الْمَجْزُومَ الصَّحِيحَ عَلَى الأَمْرِ فَسَكَّنُوهُ ، كَذَلِكَ حَمَلُوا فِعْلَ الأَمْرِ الْمُعْتَلَّ فِي الْحَذْفِ عَلَى الْمُعْتَلِّ فِي الْجَزْمِ ، فَالسُّكُونُ فِي الْجَزْمِ حَمْلاً (عَلَى الأَمْرِ) [٢] ، وَالْحَذْفُ فِي الأَمْرِ حَمْلاً عَلَى الْجَزْمِ ، وَلَمَّا كَانَتْ حُـرُوفُ الْعِلَّةِ ثَلاَثَةً - الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَالأَلِفَ - مَثَّلَ لِكُلٍّ مِنْهَا مِثَالاً ، فَقَوْلُهُ : " أَمْضِ " مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالْيَاءِ ، وَ " اغْزُ " [٣] مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ ، وَ (اغْنَ) [٤] مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالأَلِفِ .

---

(١) فى (ف) " للأمر " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " واغزو " .

(٤) فى كلتا النسختين " اغنى " ، وصوابه " اغْنَ " بحذف حرف العلة كسابقه ، غير أن الألف في النظم للإطلاق ، والفعل " أغنى " من غنى بالمكان بمعنى أقام فيه ، انظر الصحاح ، واللسان " غنى " .

[الفعـــل المضـــارع]

وَالْمُبْهَمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ بِالاسْمِ حَرْفٌ مِنْ " أَنَيْتُ " فِيهِ

الْمُبْهَمُ : هُوَ الْمُشْتَرَكُ ، وَمُشَابَهَتُهُ لِلاسْمِ مِنْ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ ، وَهِيَ الإِبْهَامُ ، وَالتَّخْصِيصُ ، وَدُخُولُ لاَمِ الابْتِدَاءِ .

أَمَّا " الإِبْهَامُ " ، فَهُوَ (الاشْتِرَاكُ) [1] ؛ لأَنَّ الْمُضَارِعَ شَائِعٌ بَيْنَ زَمَانَي الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، فَلاَ اخْتِصَاصَ لَهُ بِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ عِنْدَ السَّامِعِ إِلاَّ بِقَرِينَةٍ ، فَهُوَ كَالنَّكِرَةِ نَحْوُ " رَجُلٍ " فَلاَ يَخُصُّ وَاحِداً بِعَيْنِهِ .

وَأَمَّا " التَّخْصِيصُ " فَإِنَّهُ إِنِ اقْتَرَنَ بِهِ " الآنَ " تَعَيَّنَ لِلْحَالِ ، وَإِنِ اقْتَرَنَ بِهِ " السِّينُ " (وَسَوْفَ) [2] تَعَيَّنَ لِلاسْتِقْبَالِ ، كَمَا أَنَّ النَّكِرَةَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا الأَلِفُ وَاللاَّمُ نَحْوُ " الرَّجُل " (صَارَتْ) [3] لِمَعْهُودٍ مُعَيَّنٍ . / ٢٨ ب

وَأَمَّا لاَمُ الابْتِدَاءِ فَحَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الاسْمِ (فَلَوْلاَ) [4] مُشَابَهَةُ بَيْنَ الْمُضَارِعِ وَالاسْمِ لَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، نَحْوُ " إِنَّ زَيْداً لَيَقُومُ " ، وَلِهَذَا لاَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي ؛ لِعَدَمِ الْمُشَابَهَةِ ، فَلاَ (تَقُولُ) [5] : " إِنَّ زَيْداً لَقَامَ " ، وَلاَ يَصْلُحُ دُخُولُ اللاَّمِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ دَلِيلاً عَلَى مُشَابَهَةِ الاسْمِ ؛ لأَنَّهُ (لَمَّا) [6] حَصَلَتِ الْمُشَابَهَةُ دَخَلَتِ اللاَّمُ ، فَدُخُولُ اللاَّمِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الْمُشَابَهَةِ .

---

(١) في (ف) " المشترك .

(٢) في (ف) " أو سوف " .

(٣) في (ف) " صار " .

(٤) في الأصل " فلا " .

(٥) في (ف) " يقال " .

(٦) في (ف) " لو " .

وَقَولُهُ : " مِنْ أَنَيْتُ فِيهِ " هِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لِحُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَهِيَ " الْهَمْزَةُ ، وَالنُّونُ ، وَالْيَاءُ ، وَالتَّاءُ " .

(قَوْلُهُ) [١] : " فِيهِ " يُرِيدُ في أَوَّلِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي الْفِعْلُ وَيُزَادُ فيهِ أَحَدُ هَذِهِ لَكِنْ فِي غَيْرِ أَوَّلِهِ ، فَلاَ يُسَمَّى مُضَارِعًا .

والْمُضَارِعُ يُقَالُ في رَسْمِهِ : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ في أَوَّلِهِ (إِحْدَى) [٢] الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ مَرْفُوعًا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ النَّوَاصِبُ أَوِ الْجَوَازِمُ .

فَقَوْلُنَا : " مَرْفُوعٌ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ (أَكْرَمَ)[٣] وَتَكَلَّمَ " ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ في أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ لَكِنْ لَيْسَ (مَرْفُوعًا) [٤] ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، والأَوْلى أَنْ يُقَالَ : كُلُّ فِعْلٍ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ؛ فَإِنَّ التَّاءَ في " تَكَلَّمَ " لاَ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ وَالْهَمْزَةُ في (أَكْرَمَ) [٣] لاَ تَدُلُّ عَلَى التَّكَلّمِ ، فَاعْرِفْهُ .

وَإِنَّمَا زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لأَنَّ أَوْلَى مَا زِيدَ هِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ ، وَهِيَ " الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالأَلِفُ " .

فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ (مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ) [٥] فِي هَذِهِ الزَّوَائِدِ غَيْرُ الْيَاءِ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ الأَلِفَ تَعَذَّرَتْ زِيَادَتُهَا أَوَّلاً ؛ لِسُكُونِهَا ، فَعَدَلُوا عَنْهَا [٦] إِلَى

---

(١) فى (ف) " وقوله " .
(٢) فى (ف) " أحد " .
(٣) فى (ف) " الزم " تحريف .
(٤) فى (ف) " مرفوع " بالضم وهو خطأ نحوى .
(٥) فى (ف) " من الزوائد الأربع " .
(٦) بعد قوله " عنها " فى (ف) " من حروف المد " ولا معنى لها هنا فى ظنى .

شَبِيهِهَا ، وَهِيَ " الْهَمْزَةُ " ، وَالْوَاوُ كُرِهَتْ زِيَادَتُهَا أَوَّلاً ؛ لِثِقَلِهَا ، (وَلأَنَّهُ) [١] قَدْ يَكُونُ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَاوًا ، وَلاَمُ الْكَلِمَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَاوًا ، وَتَدْخُلُ وَاوُ الْعَطْفِ ، فَلَوْ زِيدَتِ الْوَاوُ لِلْمُضَارَعَةِ (لَتَشَوَّه) [٢] النُّطْقُ بِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ وَاوَاتٍ ، فَعُدِلَ عَنْهَا إِلَى " التَّاءِ " ؛ لأَنَّهَا قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْهَا فِي : تُجَاهٍ ، وَتُخَمَةٍ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا عَدَلُوا عَنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ ؛ لأَنَّهَا لَوْ زِيدَتْ أَوَّلاً لَضُمَّتْ فِي الرُّبَاعِي ، وَفِي الثُّلاَثِي إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ فَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا إِذَا ضُمَّتْ – هَمْزَةً نحوُ (وُقِّتَتْ ، وَأُقِّتَتْ فَلاَ يُدْرَى) [٣] هَلِ الْهَمْزَةُ بَدَلٌ [٤] مِنَ الْوَاوِ [أَوْ] [٥] لِلْمُتَكَلِّمِ .

وَزِيدَتِ " الْيَاءُ " لإِمْكَانِ زِيَادَتِهَا ، فَبَقِيَ الْوَاحِدُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَزِيدَتِ النُّونُ ؛ لأَنَّهَا تُشْبِهُ حُرُوفَ الْمَدِّ ؛ لأَنَّهَا تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ [٦] كَمَا تُحْذَفُ حُرُوفُ الْمَدِّ فِي الْجَزْمِ ، فَاعْرِفْهُ .

نَحْوُ أَنَا أَضْرِبُ ، نَحْنُ نَضْرِبُ وَأَنْتَ تَضْرِبُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُ

هَذِهِ أَمْثِلَةُ الأَفْعَالِ الَّتِي تَدْخُلُهَا الزَّوَائِدُ الأَرْبَعُ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَرْبَعًا لا أَكْثَرَ وَلاَ أَقَلَّ ؛ لأَنَّ الْمُخْبِرَ إِمَّا أَنْ يُخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَبِالْهَمْزَةِ ذَكَرًا

---

(١) فى (ف) " ولأنها " .

(٢) فى الأصل " لنشا " تحريف .

(٣) فى (ف) " وقيت ، واقيت فلا تدرى " وكل ذلك تصحيف من الناسخ ، قال تعالى : (إذا الرسل أقتت) المرسلات ١١ .

(٤) فى (ف) " بدلا " بالنصب تحريف .

(٥) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٦) الأمثلة الخمسة سيأتى ذكرها إن شاء الله .

كَانَ أَوْ أُنْثَى ، كَقَوْلِهِ : " أَنَا أَضْـرِبُ " ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِن وَاحِدٍ فَبِالنُّونِ نَحْوُ " نَضْرِبُ " ، وَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ غَيْرِهِ فَذَلِكَ الْغَيْرُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا فَبِالتَّاءِ ، نَحْـوُ أَنْتَ تَضْرِبُ ، وَأَنْتِ تَضْرِبِينَ ، وَأَنْتُمَا تَضْرِبَانِ ، وَأَنْتُمْ تَضْرِبُونَ " ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا : فَبِالْيَاءِ إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا ، وَبِالتَّاءِ [1] / إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا مُفْرَدًا أَوْ مُثَنَّى نَحْوُ " هُوَ يَضْرِبُ ، وَهِنْدٌ تَضْـرِبُ ، وَالْهِنْدَانِ تُضْـرِبَانِ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُـؤَنَّثُ جَمْعًا وَفَاعِلُهُ مُضْمَرُ فَبِالْيَاءِ نَحْوُ [2] " الْهِنْدَاتُ يَضْـرِبْنَ " ؛ لأَنَّ النُّونَ لِلتَّأْنِيثِ فَأَغْنَتْ عَنِ التَّأْنِيثِ الَّذِي يُفِيدُهُ التَّـاءُ . ٢٩ ـ أ

وَقِيلَ : الْهَمْزَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ " أَنَا " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فَجُعِلَتْ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَكَذَلِكَ " النُّونُ " مَأْخُوذَةٌ ([3] مِنْ ضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ " نَحْنُ " فَجُعِلَ لِجَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَالتَّاءُ مَأْخُوذَةٌ) [3] مِنْ " أَنْتَ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُؤْخَذَ الْوَاوُ مِنْ " هُوَ " لَكِنْ كَرِهُوا زِيَادَتَهَا أَوَّلاً فَعَدَلُوا عَنِ الْوَاوِ مِنْ " هُوَ " إِلَى " الْيَاءِ " مِنْ " هِيَ " لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْغَيْبَةِ فَجَعَلُوهَا لِلْغَائِبِ لأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِن ضَمِيرِ الْغَائِبِ ، فَاعْرِفْهُ .

وَاسْتُدِلَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لاَ يَبْرُزُ مَعَهَا [4] الْفَاعِلُ بَتَّةً لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ ، إِلاَّ " الْيَاءَ " ، لِكَوْنِهَا عُدِلَ مِنْهَا عَنِ الْوَاوِ الَّذِي هُوَ لِلْمُذَكَّرِ ، وَهُوَ الأَصْلُ ، فَجَازَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ فِيهَا إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) في (ف) " أو بالتاء " .

(٢) في (ف) " لأن " تحريف .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) أي : مع الهمزة ، والنون ، والتاء .

[إعـــراب المضــــارع]

هَذَا خُصُوصًا مُعْرَبٌ مُرْتَفِعُ   فَاجْزِمْهُ وَانْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

" هَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى " الْمُبْهَمِ " وَ " خُصُوصًا " مَنْصُوبٌ ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَفِعْلُهُ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : (أَخُصُّ) (١) خُصُوصًا ، وَ " مُعْرَبٌ " خَبَرُ " هَذَا " .

وَارْتَفَعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسْمِ (٢) مُعَرًّى عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، أَيَّ اسْمٍ كَانَ سَوَاءً كان الاسمُ خَبَرًا (أَوْ مُبْتَدَأً) (٣) ، أَوْ بِأَيِّ إِعْرَابٍ كَانَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " يَقُومُ " (مِنْ) (٤) قَوْلِكَ : " يَقُومُ زَيْدٌ " وَاقِعٌ مَوْقِعَ " أَخُوكَ " فِي قَوْلِكَ : " أَخُوكَ زَيْدٌ " ؛ لأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ صَدَّرَ كَلاَمَهُ بِاسْمٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَدَّرَهُ بِفِعْلٍ (٥) .

فَإِنْ قِيلَ : قَدِ ارْتَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَ " كَادَ " وَأَخَوَاتِهَا ، نَحْوُ " كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ " ، وَلاَ يُقَالُ : " كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا " فَلاَ يَصِحُّ (وُقُوعُ) (٦) الاسْمِ فِي خَبَرِ " كَادَ " فَعَنْهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ " كَادَ " مُشَبَّهَةٌ فِي الْعَمَلِ بِـ " كَانَ " ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ " كَانَ " يَرْتَفِعُ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسْمِ ، فَحُكْمُ " كَادَ " حُكْمُ " كَانَ " ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ

---

(١) في الأصل " خصّ " .
(٢) انظر الكتاب ٣/١١ هارون .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) فى (ف) " فى " .
(٥) ينظر ابن يعيش ٧/١٢ ، والإنصاف ٥٥٠ ، المسألة ٧٤ .
(٦) سقط من الأصل .

الاسْمُ في (خَبَرِ) (١) [كَادَ] (٢) مُنَبِّهًا عَلَى الأصْلِ - كَمَا جَاءَ " الْقَوَدُ وَاسْتَحْوَذَ " مُنَبِّهًا عَلَى الأصْل - في قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا (٣)

فِى رِوَايَةِ مَنْ رَوَى " كِدْتُ " .

وَالثَّانِي : أَنَّ " كَادَ " وَأَخَوَاتِها أَفْعَالُ مُقَارَبَةٍ ، وَالشَّيْءُ إِذَا قَرُبَ وُقُوعُهُ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا في الْحَالِ ؛ لأَنَّ مُقَارَبَةَ الْوُقُوعِ غَيْرُ الْوُقُوعِ ، فَلَوْ جُعِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ خَبَرًا لِـ " كَادَ " - وَاسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ في الْحَالِ (مَجَازٌ) (٤) في الاسْتِقْبَالِ - لَلَزِمَ التَّنَاقُضُ ؛ لأَنَّ " كَادَ " تَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَمَانَ الْوُقُوعِ قَرِيبٌ (مِنَ) (٥) الحَالِ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ في الحَالِ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ (الْوَاحِدُ) (٦) وَاقِعًا في الحَالِ غَيْرَ وَاقِعٍ في الحَالِ ؛ لأَنَّ قُرْبَ الْوُقُوعِ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ الْوُقُوعِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى (ف) " كان " وهو تحريف .

(٣) هذا صدر بيت لتأبط شرا - ثابت بن جابر - ، عجزه :

" وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُها وَهْيَ تَصْفِرُ " .

وقد روى البيت " ولم أك آئباً " ورواه بعضهم " وما كنت آئبًا " ولا شاهد فى هاتين الروايتين ، إلاّ أن ابن جنى قال : الصواب الرواية الأولى وهى : " وما كدت آئبا " .

ينظر ديوانه ٩١ ، والخصائص ١/ ٣٩١ ، والإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٨٣ ، وإعراب القرآن ٩٣٣ ، والمفصل ٢٤٥ ، ٢٧٠ .

(٤) فى (ف) " مجازا " بالنصب .

(٥) فى (ف) " فى " .

(٦) سقط من (ف) .

فَلِهَذَا الْمَعْنَى عُدِلَ عَنِ الاسْمِ فِي خَبَرِ " كَادَ " إِلَى الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ (أَدَلُّ) (١) عَلَى الاسْتِقْبَالِ مِنَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُ (٢) : مَوْضِعُ الْفِعْلِ نَصْبٌ فِي أَخْبَارِ " كَادَ " وَأَخَوَاتِهَا ، فَلَوْلاَ أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الاسْمِ لَمَا حَكَمْتَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّصْبِ (٣) .

وَأَمَّا " السِّينُ وَسَوْفَ " فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُمَا يُخَصِّصَانِهِ فَهُمَا كَالأَلِفِ وَاللاَّمِ في الاسْمِ ، فَقَوْلُكَ : " زَيْدٌ سَيَقُومُ " بِمَنْزِلَةِ " / زَيْدٌ قَائِمٌ غَدًا " ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ (٤) : الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ / ٢٩ـ ب يَرْتَفِعُ لِخُلُوِّهِ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْخُلُوَّ عَدَمٌ وَالْعَدَمُ لاَأَثَرَ لَهُ في شَيْءٍ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : يَرْتَفِعُ بِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ (نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ) (٥) بَطَلَ عَمَلُ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ؛ لِضَعْفِهِ؛ لأَنَّ الطَّارِئَ عَلَيْهِ أَقْوَى مِنْهُ كَمَا أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ ـ وَهُوَ " إِنْ " ـ يَبْطُلُ عَمَلُهُ بِلَمْ (٦) وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ قِيَاسَهُ عَلَى"إِنِ" الشَّرْطِيَّةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا" لَمْ " فَاسِدٌ؛ لأَنَّ عَمَلَهَا (بَطَلَ)(٧) (بِعَامِلٍ) (٨) بَعْدَهَا، وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ قَدْ بَطَلَ عَمَلُهُ بِعَامِلٍ (قَبْلَهُ) (٨) وَالْحُكْمُ لِلْعَامِلِ الثَّانِي لاَ لِلأَوَّلِ (٩) ، وَلَمَّا كَانَ الْحُكْمُ لِلْمُتَأَخِّرِ عَلَّقَتِ اللاَّمُ " ظَنَنْتُ "

---

(١) في الأصل " دلّ " تحريف .

(٢) بعده في الأصل كلمة " في " والمثبت من (ف) .

(٣) ينظر في الإنصاف ٥٥٤ المسألة ٧٥ .

(٤) انظر ابن يعيش ٧/ ١٢ ، والهمع ١/ ١٦٤ حيث نص عليه .

(٥) في الأصل " ناصب وجازم " .

(٦) نحو " إن لم يفعل زيد كذا وكذا ، فعلت كذا وكذا " .

(٧) في الأصل " باطل " .

(٨) سقط من الأصل .

(٩) ينظر في ابن يعيش ٧/ ١٢ .

عَنِ الْعَمَلِ (١) ، وأيْضًا فكَانَ يَلْزَمُ أَنْ يكُونَ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ ، وكَذَا مَعَ الْجَازِمِ .

وَالصَّحيحُ مَا قَالَهُ سِيبَوَيهِ مَنْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ ، [وَهُوَ وُقُوعُهُ بِحَيْثُ يَصِحُّ وُقُوعُ الاسْمِ فَأَشْبَهَ الْمُبْتَدَأَ ؛ لأنَّ الْعَامِلَ في كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَوِيٌّ] (٢) فَمَا ارْتَفَعَ بِهِ الْفِعْلُ غَيْرَ مَا اسْتَحَقَّ بِهِ الإِعْرَابَ (٣) .

---

(١) نحو " ظننت لزيد قائم " .

(٢) سقط من الأصل ، وفى (ف) " ... معنوى منهما " ، والصواب ما أثبته .

(٣) وقال فى التحفة الشافية لوحة ١٥٨ أ : " فالموجب لعموم الإعراب غير الموجب لخصوص الرفع " .

[جـــزم المضــــارع]

فَجَزْمُـهُ بِــلَمْ وَلَمَّا وَأَلَـــمْ   وَلاَمِ أَمْــرٍ وَبِـلاَ النَّـهْيِ انْجَـزَمْ

حُرُوفُ الْجَزْمِ خَمْسَةٌ . (وَهِيَ) [1] عَلَى ضَرْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا يَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً ، وَهِيَ أَرْبَعَـــةٌ :

أَوَّلُهَـــا : " لَمْ " وَمَعْنَـاهَا نَفْيُ الْمَاضِي ، فَإِذَا قَالَ الْقَـــائِلُ : فَعَـلَ زَيْدٌ " فَنَفْيُهُ " لَمْ يَفْعَـلْ " ، وَقَدْ تُحْمَلُ عَلَى " مَا " ([2] فَيَقَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا) [2] قَالَ الشَّـاعِرُ :

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْـرَتِهَا   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَـارِ [3]

وَقِيلَ : إِنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى " أَنْ " فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [4] فِيمَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْحَـاءِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) (فيرتفع الفعل بعدها) .

(٣) قال البغداديّ في الخزانة ٣/ ٦٢٦ بولاق : " هذا البيت أنشده الأخفش والفارسيُّ وغيرهما ، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر له تتمَّةً ، والله أعلم به "

ويوم الصليفاء : اسم موضع ، وهو مصغر صلفاء ، وهي الأرض الصلبة ،وقيل : يوم الصليفاء : من أيام العرب كما في العمدة ٢/ ٢٠٢ .

وهو في الخصائص ٣٨٨/١ ، والمحتسب ٤٦/٢ ، وضرائر الشعر ٣١٠ ، ٨/٧ والجامع الصغير في النحو ١٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/١ .

(٤) سورة الشرح آية ١ ، قرأ الجمهور بجزم الحاء ، وقرأ أبو جعفر المنصور بفتحها ، وخرج على أن الأصل " نشرحن " ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، عن البحر المحيط ونهره الماد ٨/ ٤٨٧ ، وقال العيني ٤/ ٤٤٨ " وفي هذا شذوذان : توكيد المنفي بلم ، وحذف النون لغير وقف " .

الثَّانِي " لَمَّا " وَهِيَ لِنَفْيِ " فَعَلَ " مَعَهُ «قَدْ» ، فَإِذَا قِيلَ : " قَدْ فَعَلَ " فَنَفْيُهُ: " لَمَّا يَفْعَلْ " ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِن " لَمْ " ، وَ " مَا " " فَأُدْغِمَتْ مِيمُ " لَمْ " في مِيمِ النَّفْيِ – وَهِيَ " مَا " (٢-٢) لاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ " مَا " في « لَمَّا »(١) ، لأَنَّهُ لَمَّا زَادَ حَرْفًا في الإِثْبَاتِ وَهُوَ " قَدْ " زِدْتَ حَرْفًا في النَّفْيِ وَهُوَ " مَا ") (٢) – ، لِيَتَكَافَأَ الإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " لَمْ " وَ " لَمَّا " مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ " لَمَّا " تَقْبَلُ (٣) امْتِدَادَ انْتِفَاءِ الْفِعْلِ إِلَى وَقْتِ حَدِيثِكَ ، تَقُولُ : " نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ " أَيْ : عَقِيبَ نَدَمِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " وَلَمَّا يَنْفَعْهُ " كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَعْهُ إِلَى وَقْتِهِ هَذَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (٤) ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ إِلَى وَقْتِ الإِخْبَارِ عَنْهُم كَانُوا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ .

(الثَّانِي) (٥): أَنَّهُ يُوقَفُ عَلَى (لَمَّا) (٦) دُونَ الْفِعْلِ إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ (٧) كَقَوْلِكَ : " خَرَجَ زَيْدٌ وَلَمَّا " أَيْ : وَلَمَّا يَخْرُجْ .

وَقَدْ حُمِلَتْ " لَمْ " عَلَى " لَمَّا " في الشِّعْرِ فَوَقَفَ عَلَيْهَا دُونَ الْفِعْلِ) (٧)

---

(١) فى (ف) " لم " .
(٢) سقط من الأصل سبق نظر .
(٣) فى (ف) " تفيد "
(٤) سورة الحجرات ١٤ .
(٥) فى (ف) " الثانية " .
(٦) فى (ف) " ما " .
(٧) سقط من (ف) . سبق نظر .

قَالَ الشَّـاعِرُ (١) :

أُرْدُدْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا   يَوْمَ الأَحَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَـمِ (٢)

أَيْ : وَإِنْ لَمْ تَصِلْ .

وَأَمَّا " أَلَمْ " فَهِيَ " لَـمْ " زِيدَتْ عَلَيْهَا هَمْـزَةُ الاسْتِفْهَامِ ، [فَلَمَّا] (٣) رُكِّبَ مَعَ الاسْـتِفْهَـامِ حَدَثَ مَعْنًى ثَالِثٌ ، (وَصَـارَ الْمَـعْنَى) (٤) إِيجَابًا والاسْـتِفْهَامُ تَقْـرِيرًا (٥) .

(الثَّـالِثُ) (٦): لاَمُ الأَمْرِ ، وَأَصْلُـهَا السُّكُونُ ، وَحُرِّكَتْ لامْتِنَاعِ الابْتِدَاءِ بِهَا سَاكِنَةً ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَـا وَبَيْنَ لاَمِ التَّوْكِيدِ ، وَقِيلَ : (لأَنَّهَا) (٧) أَشْـبَهَتْ لاَمَ الْجَرِّ (إِذْ) (٨) كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْفِعْلِ كَمَا أَنَّ لاَمَ الجَـرِّ مُخْتَصَّةٌ

---

(١) هو إبراهيم بن هرمة القرشي كما فى ديوانه ١٩١ ، وفيه :
احفظ ... يوم الأعازب ....

(٢) قوله : " يوم الأحارب " تصحيف من " يوم الأعازب " على أنه رواه بعضهم " يوم الاغارة " ، وروى أيضا " يوم الاعارب إن وجدت وان لم " ، وهو كما قال العينى ٣/٦٢٨ : (يوم معهود بينهم " وقد بحث عنه صاحب الخزانة فى كتب أيام العرب فلم يجده ، وقدر المحذوف " وإن لم تصل " بالبناء للفاعل ، وقدره أبو الفتح البعلي " وان لم توصل " بالبناء للمفعول ، قال العينى : وهو الصواب . والبيت فى أوضح المسالك ٣/ ١٨٨ ، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٧٩ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٥١ ، والهمع ٢/ ٥٦ ، والتصريح ٢/ ٢٤٧ ، والخزانة ٣/ ٦٢٨ بولاق ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٨٢ .

(٣) فى الأصل " فكما " .

(٤) هكذا في النسختين " يريد " وصار النفي " .

(٥) قال الرضى فى شرح الكافية ٢/ ٢٥١ معنى التقرير : إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه " .

(٦) في (ف) " الثالثة " .

(٧) في (ف) " إنها " .

(٨) في الأصل " إذا " .

بِالاسْمِ ، فَإِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ لَزِمَتْهُ (مُطْلَقًا[1]) ([2] نَحْوُ " لِتُعْنَ بِحَاجَتِي يَا رَجُلُ ")[2] مَعْنَاهُ لِيُعْنِكَ أَمْرٌ بِحاجَتِي ، وَإِذَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ لَزِمَتْهُ مُسْنَدًا إِلَى الْغَائِبِ ، نَحْوُ (" لِيَقُمْ زَيْدٌ ")[3] وَالْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ (لأَقُمْ أَنَا)[4] ، / وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[5] ، فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ جَمَاعَةً بَعْضُهُمْ حَاضِرٌ وَبَعْضُهُمْ غَائِبٌ ، جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ " التَّاءِ " وَاللَّامِ فَتُفِيدُ " التَّاءُ " الْخِطَابَ ، وَاللَّامُ الْغَيْبَةَ ، فَيُفْهَمُ الْعُمُومُ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ "[6] ، فَإِنْ دَخَلَتِ الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ " عَلَى (هَذِهِ)[7] " اللَّامِ " فَالأَجْوَدُ إِسْكَانُهَا؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَإِنْ دَخَلَتْ " ثُمَّ " فَالأَجْوَدُ الْكَسْرُ ؛ لأَنَّهَا كَلِمَةٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ " اللَّامِ " . /٣٠-أ

(الرَّابِعُ)[8] " لاَ " النَّاهِيَةُ ، نَحْوُ لاَ تَقُمْ " .

وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لاخْتِصَاصِهَا ، وَعَمِلَتْ الْجَزْمَ ؛ لأَنَّ " لَمْ " تَقْلِبُ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي ، وَالْفِعْلُ ثَقِيلٌ وَقَد

---

(١) في الأصل " مطلقه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ليقم زيداً " بالنصب وهو خطأ نحوى .

(٤) في الأصل " لا أقم أنا " تحريف ، صوابه من (ف) .

(٥) سورة العنكبوت ١٢ .

(٦) لم أعثر على هذه الرواية فى كتب الصحاح على الرغم من كثرة استشهاد النحاة بها ، والذى فى صحيح مسلم ٧٩/٤ من حديث جابر « لتأخذوا مناسككم .. » وانظر معاني الفراء ٤٧٠/١ ، وتفسير القرطبي ٣٥٤/٨ ، وابن يعيش ٤١/٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٢ ، والإنصاف ٥٢٥/٢ .

(٧) فى (ف) " هذا " .

(٨) فى (ف) " الرابعة " .

ازْدَادَ ثِقَلاً بِقَلْبِ مَعْنَاهُ عَلَى كَوْنِهِ فِعْلاً ، فَنَاسَبَ أَنْ يُحْذَفُ مِنْهُ شَيءٌ ؛ لِيَخِفَّ .

وَقِيلَ : أَشْبَهَتْ " إِنِ " [١] الشَّرْطِيَّةَ (بِنَقْلِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي)[٢] كَمَا أَنَّ " إِنْ " تَنْقُلَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَقِيلَ : لَمَّا صَارَ مَا بَعْدَ " لَمْ " يَسْتَحِقُّ الْبِنَاءَ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ وَيَسْتَحِقُّ الإِعْرَابَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ ، جُعِلَ لَهُ حَالٌ مُتَوَسِّطَةٌ ، وَهُوَ السُّكُونُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَبْنِيِّ وَفِي الْمُعْرَبِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " لَمَّا " .

وَأَمَّا "لاَمُ " الأَمْرِ فَإِنَّمَا جَزَمَتْ لأَنَّ الأَمْرَ الصَّرِيحَ مَوْقُوفُ الآخِرِ ، كَقَوْلِكَ : " اضْرِبْ " فَجُعِلَ لَفْظُ الْمُعْرَبِ كَلَفْظِ الْمَبْنِيِّ ؛ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى .

وَأَمَّا " النَّهْيُ " (فَهُوَ) [٣] مِثْلُ الأَمْرِ ؛ لأَنَّهُ طَلَبُ التَّرْكِ ، كَمَا أَنَّ الأَمْرَ طَلَبُ الْفِعْلِ .

---

(١) بعد قوله " إن " في الأصل لفظة " به " وليس لهذه اللفظة معنى في هذا المقام ، فهي مقحمة من الناسخ .

(٢) في (ف) " لأنها تنقل المستقبل إلى الماضي " .

(٣) في (ف) " فانه " .

[أدوات الشـرط الجـازمة]

وَاجْزِمْ بِحَرْفِ الشَّرْطِ وَهُوَ إِنْ وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُ فَمِنْهُ مَنْ وَمَا
وَمِنْهُ أيٌّ ، وَمَتَى وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا وَأَيْنَمَا وَإِذْ مَا
وَمِنْهُ أَيَّانَ وَمِنْهُ أَنَّى وَاجْزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَى

الشَّرْطُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْعَلاَمَةُ ، (فَكَأَنَّ) (١) وُجُودَ الْفِعْلِ الأَوَّلِ فِي هَذَا الْبَابِ عَلاَمَةٌ لِوُجُودِ الْفِعْلِ الثَّانِي ، وَحَرْفُ الشَّرْطِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ هُوَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْجَوَازِمِ ، وَهُوَ مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ ، فَحَرْفُ الشَّرْطِ هُوَ " إِنْ " ، وَالَّذِي حُمِلَ عَلَيْهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَسْمَاءٍ ، وَظُرُوفٍ ، فَالأَسْمَاءُ أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ " مَنْ وَمَا ، وَأَيٌّ ، وَمَهْمَا " ، وَالظُّرُوفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : زَمَانِيَّةٍ وَمَكَانِيَّةٍ ، فَالزَّمَانِيَّةُ ثَلاَثَةٌ ، وَهِيَ " مَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَ إِذْمَا " ، وَالْمَكَانِيَّةُ ثَلاَثَةٌ ، وَهِيَ " أَيْنَ ، وَأَنَّى (وَحَيْثُمَا) (٢) وَأَشْرَعُ الآنَ (أُبَيِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً) (٣) مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ ، فَالأَصْلُ مِنْهَا هُوَ "إِنْ " ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ، كَالنَّفْيِ وَالاسْتِفْهَامِ ، وَإِنَّمَا جَزَمَتْ ، لأَنَّهَا اقْتَضَتْ فِعْلَيْنِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلٌ ، فَطَالَ الْكَلاَمُ فَخَفَّفَ بِالْجَزْمِ .

وَقِيلَ : إِنَّ " إِنْ " جَزَمَتْ الشَّرْطَ ، وَالشَّرْطُ جَزَمَ الْجَوَابَ ، وَعَمِلَ الشَّرْطُ فِي الْجَوَابِ ؛ لأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلاً فِيهِ .

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَقْتَضِي الآخَرَ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الآخَرِ فِي الْعَمَلِ .

---

(١) في الأصل " فكَأَنَ " ، ونصب (علامة) .
(٢) في (ف) " حيث " .
(٣) فى (ف) " بتبيين كلمة كلمة " .

وَقِيلَ : (حَصَلَ) [١] لِلشَّرْطِ مَزِيَّةٌ بِالتَّقْدِيمِ .

(وَقِيلَ: " إِنْ " وَالشَّرْطُ) [٢] جَمِيعًا عَامِلاَنِ فِي الْجَزَاءِ [٣]

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : هُمَا مَبْنِيَّانِ ؛ لأَنَّهُمَا وَقَعَا بِحَيْثُ لاَ يَقَعُ الاسْمُ[٤] .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ اقْتَضَاهُمَا مَعًا فَعَمِلَ / فِيهِمَا / ٣٠-ب مَعًا[٥] ، وَلاَيَصِحُّ الشَّرْطُ إِلاَّ (فِي)[٦] شَيءٍ مُمْكِنِ الْوُقُوعِ ، نَحْوُ " إِنْ قُمْتَ قُمْتُ مَعَكَ " ؛ لأَنَّ الْقِيَامَ مُمْكِنٌ .

وَاحتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " مُمْكِنٌ " عَنِ الْمُسْتَحِيل وَالْوَاجِبِ (فَلاَ يَصِحُّ أَنْ) [٧] تَقُولَ : " إِنْ تَكَلَّمَ الْجَبَلُ أَكْرَمْتُكَ " إِلاَّ أن تُرِيدَ الْمُبَالَغَةَ في عَدَمِ الإِكْرَامِ ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ مِنَ الْجَبَلِ مُحَالٌ ، وَكَذَلِكَ (لَوْ) [٨] قُلْتَ : إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ (أَتَيْتُكَ) [٩] ، لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ طُلُوعَهَا وَاجِبٌ فِي الْعَادَةِ إِلاَّ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ مَاتَ زَيْدٌ أَتَيْتُكَ "

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى الأصل " وقيل إن الشرط والجواب " تحريف .

(٣) وهو مذهب المبرد ، كما فى ابن يعيش ٧/٤١ .

(٤) وقد أفسده ابن يعيش ٧/٤٢ " لأنه لو وجب له البناء بدخول " إن " عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم ، لأن الأسماء لا تقع فيها " ، وينظر فى شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٤ ، والإنصاف ٦٠٢ ، المسألة ٨٤ .

(٥) إلا أن عمله في الشرط بلا واسطة وفى الجزاء بواسطة الشرط ، فكان فعل الشرط شرطًا فى العمل لا جزءًا من العامل ، عن ابن يعيش ٧/ ٤٢ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) فى الأصل " كأن " .

(٨) فى (ف) " إن " .

(٩) سقط من (ف) .

جَازَ ؛ لأنَّ مَوْتَ زَيدٍ وإِنْ كَانَ مَعْلُومًا إلاَّ أَنَّ وَقْتَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، فَمَا مِنْ وَقْتٍ إلاَّ وَيُمْكِنُ أَنْ يَمُوتَ فيهِ .

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ " إِنْ " ؛ لأَنَّه الأَصْلُ ، قَالَ اللَّه تَعَالَى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ (١) (أَيْ : إِنْ هَلَكَ امْرُؤٌ) (٢) ، وقَالَ الشَّاعِرُ :

فَطَلِّقْهَا وَأَنْتَ بِهَا زَعِيمُ ... وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ (٣)

أَيْ : وَإِلاَّ تُطَلِّقْ يَعْلُ .

فَأَمَّا بَاقِي كَلِمَاتِ الشَّرْطِ فَلاَ يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُ الْفِعْلِ إلاَّ فِي الضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

وَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو(٥) ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ (كَأْسُ) (٦) السَّاقِي

---

(١) سورة النساء ١٧٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت للأحوص وهو فى ديوانه ١٩٠ ، وروايته :

" فطلقها فلست لها بأهل وإلا شق .. "

وللبيت روايات أخر أشهرها " فطلقها فلست لها بكفء " ، وانظر اختلاف روايات البيت وتخريجاته فى الديوان ١٩٠ .

وهو فى المقرب ١/ ٢٧٦ ، ورصف المبانى ١٠٦ ، والإنصاف ٧٢ ، وابن عقيل على الألفية ٢/٣٨٠ ، وابن الناظم ٢٧٥ ، وشذور الذهب ٣٤٣ .

(٤) وهو عدى بن زيد العبادى ، كما فى ملحقات ديوانه ١٥٦ .

ينظر الكتاب ٣/ ١١٣ ، والمقتضب ٢/ ٧٤ ، والإنصاف ٦١٧ ، وابن يعيش ٩/١٠ ، والنوادر فى اللغة ١٨٨ ، وابن الشجرى ٢/٣٣٢ ، والخزانة ١/٤٥٦ ، ٣/٦٣٩ بولاق ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٥ ، والهمع ٢/ ٥٩ ، واللسان " وغل " ، ومعانى القرآن وإعرابه ٢/ ١٢٧ ، ٤٧٨ .

(٥) فى الأصل " يحياه " .

(٦) فى (ف) " كما مر " .

فَحَذَفَ الْفِعْلَ مَعَ " مَتَى " حَمْلاً عَلَى " إِنْ " ، أَيْ : وَمَتَى يَنُبْهُمْ وَاغِلٌ ، وَالْوَاغِلُ : الَّذِي (يَهْجُمُ) [1] عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ يَشْرَبُونَ . [2]

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى " إِنْ " فَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ إِلاَّ " أَيّاً " فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الأَصْلَ في الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ ، فَخَرَجَتْ مُنَبِّهَةً عَلَى الأَصْلِ ، كَمَا أَنَّ " الْقَوْدَ وَاسْتَحْوَذَ " خَرَجَ مُنَبِّهًا عَلَى الأَصْلِ ، قَالَ عَبْدُالْقَاهِرِ [3] : تَضَمُّنُ الاسْمِ مَعْنَى الْحَرْفِ مُجَوِّزٌ لِلْبِنَاءِ لاَ مُوجِبٌ لَهُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُبْنَ " أَيٌّ " [4] .

وَقِيلَ : أُعْرِبَتْ لِلُزُومِهَا الإِضَافَةَ أَوِ التَّنْوِينَ ، وَقِيلَ : حُمِلَتْ عَلَى "الْبَعْضِ" ، (لأَنَّهُ) [5] نَظِيرُهَا فَأُعْرِبَتْ ، أَوْ عَلَى " الْكُلِّ " ؛ لأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُ .

وَمَا حُرِّكَ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ ([6] فَلاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ .

وَفَائِدَةُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ) [6] الاخْتِصَارُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ لِمَا وُضِعَتْ لَهُ ، فَـ " مَنْ " : تَعُمُّ ذَوِي الْعِلْمِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " إِنْ يَقُمْ بَكْرٌ أَوْ عَمْرٌو أَوْ خَالِدٌ قُمْتُ " لَطَالَ الْكَلاَمُ وَلَمْ يَحْصُلِ الْعُمُومُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ " كَانَ أَخْصَرَ وَأَعَمَّ ، فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِيمَنْ يَعْقِلُ .

---

(١) في (ف) " يشرب " .

(٢) وقيل : إن الواغل بمنزلة الوارش في الطعام ، وهو الطفيليُّ .

(٣) هو عبدالقاهر بن عبدالرحمن أبو بكر الجرجاني ، ولد في جرجان وبها توفى سنة ٤٧١ هـ .

(٤) قال الجرجاني : (وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها وإنما يجوز ذلك ... ألا ترى أن " أيًّا " فيه معنى الاستفهام ... وهو معرب مع ذلك » .
انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٣١ .

(٥) في (ف) " لأنها " .

(٦) سقط من (ف) سبق نظر .

وَ "مَا" يَعُمُّ غَيْرَ ذَوِي الْعِلْمِ (فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِيمَا لاَ يَعْقِلُ ، وَ "أَيٌّ" تَعُمُّ الأَبْعَاضَ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ) [1] ، فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِي تِلْكَ الأَبْعَاضِ ، نَحْوُ " أَيُّ الرِّجَالِ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ " ، وَ " أَيَّ الدَّوَابِّ تَرْكَبْ أَرْكَبْ " .

وَ " مَهْمَا " بِمَعْنَى " مَا " ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ " فَمَعْنَاهُ لاَ أَصْغُرُ عَنْ [2] كَبِيرِ فِعْلِكَ وَلاَ أَكْبُرُ عَنْ صَغِيرِهِ ، قَالَ الْخَلِيلُ : هِيَ " مَا " زِيدَتْ عَلَيْهَا " مَا " أُخْرَى [3] ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " مَا " مَعَ " مَتَى " ، نَحْوُ " مَتَى مَا تَأْتِنِي آتِكَ " [4] فَكَرِهُوا أَن (يُوَالُوا) [5] بَيْنَهُمَا فَيَقُولُوا : "مَا مَا تَفْعَلْ (أفعل) " [6] ، فَأَبْدَلُوا أَلِفَ الأُولَى " هَاءً " ، وَإِنَّمَا قَلَبُوا (أَلِفَ الأُولَى) [7] دُونَ الثَّانِيَةِ ، لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أَنَّ الْقَلْبَ لأَجْلِ الْوَقْفِ .

وَقِيلَ : أَصْلُهَا " مَهْ " الَّتِي لِلْكَفِّ ضُمَّ إِلَيْهَا " مَا " فَحَدَثَ مِنَ التَّرْكِيبِ مَعْنًى ثَالِثٌ ، وَهُوَ الشَّرْطُ [8] .

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَهْمَا

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " من " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٩ ، وابن يعيش ٧/ ٤٢ .

(٤) وقع في هذا المثال شئ من التحريف في كلتا النسختين ، ففي الأصل جاء " ما متى أتك " بتقديم " ما " على " متى " وبحذف الشرط ، وجاء في (ف) " ما تاتني آتك " بحذف " متى " وبما أنَّ المثالَ مستفادٌ من سيبويه ٣/ ٥٩ أثبتُّه كما جاء في الكتاب وهو " متى ما تاتني آتك " .

(٥) في (ف) " يوالي " بالإفراد .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) في (ف) " الألف الأول " .

(٨) نسبه السيوطي في الهمع ٢/٧ إلى الأخفش .

تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (1) ، فَالْهَـاءُ فِي (بِهِ)(2) ضَمِيرُ "مَهْمَـا" (3) ، وَالضَّمِيرُ اسْمٌ فَلاَ يُفَسِّرُهُ إِلاَّ اسْمٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " مَهْمَنْ " وَيَزِيدُ عَلَيْهَا " مَنِ " الَّتِي لِمَنْ يَعْقِلُ ، قَالَ الشَّاعِر :

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ تَسْمَعِي فِي صَدِيقِنَا   أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ تَنْدَمِي (4)

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ؟   أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْ بَالِيَهْ (5)   / 31 - أ

فَإِنَّ " مَا " الأُولَى اسْتِفْهَامِيَّةٌ فَقُلِبَتْ أَلِفُهَا هَاءً لِزِيَادَةِ " مَا " الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا فَكَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ الأَمْثَالِ ، أَرَادَ " مَالِي " .

وَلَمَّا أَرَادُوا الشَّرْطَ فِي الْمَكَانِ أَتَوْا بِأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُ مَقْرُونَةً بِمَا .

---

(1) سورة الأعراف 132 .

(2) سقط من (ف) .

(3) في (ف) " منهما " .

(4) لم أعثر على قائله ، وهو فى التحفة الشافية 163 أ بهذه الرواية ، وفى حاشية نسخة الأصل ذكر أن " ماوي " اسم رجل ووضع تحت كلمة " تسمعي " يستمع على أنها رواية ثانية وهذه الرواية التى أشار إليها المصحح هى التى ذكرت فى شرح القصائد السبع الطوال 45 ، وشرح القصائد العشر للتبريزى 48 ، والزاهر 2/ 278 ، ومنثور الفوائد للأنبارى 359 بمجلة المورد وتهذيب اللغة (مهمه) ، والنهر الماد بهامش البحر المحيط 4/ 372 ، واللسان " مهمه " ، وشرح الكافية للرضى 2/ 253 ، وهى :

أماويَّ مهمن يستمع فى صديقه   أقـاويلَ هذا النَّاسِ ماويَّ يَنْدَمِ

(5) قائله عمرو بن ملقط الطائيُّ ، كما فى نوادر أبى زيد 267 ، وضرائر الشعر 63 ، وهو فى ابن يعيش 7/ 44 ، وشرح الكافية للرضى 2/ 253 ، والخزانة 3/ 631 بولاق ، ومغنى اللبيب 146 ، 437 ، وشرح شواهد المغنى 330 ، 744 ، ورسالة الصاهل والشاحج 694 ، واللسان والتاج (مهمه) .

فَأَيْنَ يَسْتَوْعِبُ بِهَا السَّائِلُ جَمِيعَ الأَمْكِنَـةِ فَأَتَى بِهَا اخْتِصَـارًا ، فَكَذَلِكَ " أَنَّى " (١) .

وَأَمَّا " حَيْثُ " فَتَعْمَـلُ الْجَزْمَ بِشَرْطِ زِيَادَةِ " مَا " لِتَقْطَعَهَا عَنِ الإِضَافَةِ إِلَى مَـا بَعْدَهَا وَتُهَيِّـئَهَا لِلْعَمَلِ (فِي الْفِعْلِ) (٢) جَزْمًـا ؛ لأَنَّ الْمُضَـافَ عَـمَلُهُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْجَرُّ ، (وَمَا يَعْمَلُ) (٣) الْجَرَّ لايَعْمَلُ الْجَزْمَ ، فَلِذَلِكَ زِيدَتْ " مَا " عَلَيْهَا (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْـرٌ صَالِحٌ يَكُـنِ (٥)

وَيُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الأَخْفَشِ لِلزَّمَانِ (٦) ، وَلَمَّا أَرَادُوا الشَّـرْطَ فِي الزَّمَانِ أَتَوْا بِـ " مَتَى " وَهِيَ تَسْتَوْعِبُ الأَزْمِنَـةَ كَمَا تَسْتَوْعِبُ " أَيْنَ " الأَمْكِنَةَ ، وَفِي مَعْنَاهَـا " أَيَّـانَ " .

وَأَمَّا «إِذْ» فلاَ يُجَازَى بِهَا إِلاَّ مَقْرُونَةً بِـ "مَا " كَـ " حَيْثُ " ، لِيُغَيِّرَ زَمَانُهَا، وَهُوَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبلِ ، تَقُولُ : " إِذْ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ " وَهِيَ (حَرْفٌ)(٧) عِنْدَ

---

(١) في (ف) " أى " تحريف .

(٢) في الأصل " في العمل " ، وهو تحريف صوابه من (ف) .

(٣) في الأصل " وما لا يعمل " ، وهو سهو صوابه من (ف) .

(٤) قال ابن القواس في شرحه لوحة ١/ ٣٢٨ : ، وأما " حيثما " فلا يجازى بها إلا إذا كفت بما عن الإضافة وإلا لكانت جارة وجازمة في حالة واحدة وهو محال " ، وروى عن الفراء أنه أجاز الجزم بها دون " ما " عن شرح المرادى للألفية ٤/ ٢٤٢ .

(٥) هذا عجز بيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح فيها هرم بن سنان ، ورواية البيت في الديوان ١٢٣ صنعة ثعلب ، ٢٨٢ صنعة الأعلم هي :

هَنَّاكَ رَبُّكَ مَا أَعْطَاك مِنْ حَسَنٍ ... وَحَيْثمَايك أمرٌ صَالِحٌ فَكُنِ

وهو في دلائل الإعجاز ٢٠٣ ، وشرح ابن القواس ١/ ٣٢٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٥ .

(٦) ينظر في مغني اللبيب ١٧٦ حيث نص عليه .

(٧) في كلتا النسختين " حروف " تحريف صوابه كما أثبته .

سِيبَوَيْهِ إِذَا جُوزِيَ بِهَا ؛ لأَنَّهَا صَارَتْ تَدُلُّ عَلَى خِلاَفِ مَا وُضِعَتْ لَهُ ؛ لأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْمَاضِي وَفِي الشَّرْطِ تَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ (١) .

وَقَوْلُهُ - (رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ) (٢) - : " وَاجْزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَى " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي " يُبْنَى " عَائِدًا (عَلَى) (٣) الشَّرْطِ ، أَيْ : اجْزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَ (٤) الشَّرْطُ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ (إِذَا كَانَ) (٥) مَاضِيًا وَجَوَابُهُ مُسْتَقْبَلٌ لَمْ يَلْزَمِ الْجَزْمُ فِي الْجَوَابِ ، بَلْ يَجُوزُ الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ ، قَالَ زُهَيْر (٦) :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

فَرَفَعَ " يَقُولُ " وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ مَاضٍ غَيْرُ مُعْرَبٍ ، وَعَلَّلُوا هَذَا بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ لِحَرْفِ الشَّرْطِ أَثَرٌ فِي الشَّرْطِ ـ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ـ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ

---

(١) قال سيبويه ٣/ ٥٦ " ولا يكوت الجزاء فى " حيث " ، ولا فى " إذ " حتى يضم إلى كل واحد منهما " ما " فتصير " إذ " مع " ما " بمنزلة إنما وكأنما ، وليست « ما » فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع " ما " بمنزلة حرف واحد .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " إلى " .

(٤) فى النسختين بإثبات حرف العلة مع أنه مجزوم والصواب حذفها " لم يبن " .

(٥) فى (ف) " إذا ما كان " .

(٦) البيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ، ورواية الديوان ١٥٣ صنعة ثعلب ، ١٠٥ صنعة الأعلم " يوم مسألة " .

وهو فى الكتاب ٣/ ٦٦ وابن يعيش ٨/ ١٥٧ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأصول فى النحو ٢/ ٢٠١ ورصف المبانى ١٠٤ ، وأمالى القالى ١/ ١٩١ ، والمحتسب ٢/ ٦٥ ، والمقتضب ٢/ ٦٨ ، الخليل من الخلة : الفقير المحتاج ، ويوم مسغبة : يوم مجاعة ، والحرم : المنع .

أَثَرٌ في الْجَـزَاءِ ؛ لِيُطَابِقُـوا بَيْنَـهُمَا (١) .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّـمِيرُ فِي " يُبْـنَى " عَائِدًا (عَلَى) (٢) الْجَوَابِ (٣) وَمَعْنَى " يُبْنَى " يُجْعَلُ خَبَرًا ، وَلِذَلِكَ قَـالَ سِيبَوَيْهِ : (هَذَا) (٤) بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْـلُ مَبْنِيًّا عَلَى الاسْمِ (٥) أَيْ : يَكُـونُ خَـبَـرًا عَنْهُ ، (وَهُوَ) (٦) كَقَوْلِ الشَّـاعِرِ :

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْـرَعُ   إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ (٧)

---

(١) ورفعه عند سيبويه ٣/ ٦٦ على نية التقديم ، وتقديره " يَقُولُ إن أتاه خليل ، وقال المالقى فى رصف المبانى ١٠٤ " وهو عندى على حذف الفاء من الجواب ضرورة " ، وهو مذهب المبرد كما فى المقتضب ٢/ ٦٨ .

(٢) فى الأصل " إلى " .

(٣) قال ابن الخباز ١/١٥٥ " قوله : " ان لم يبن حشو " ، وذكر ذلك صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٢٥ أ وأعقبه بقوله : " والنيلى ذكر لذلك احتمالين يمنعان كونه حشوا ، الأول أن قوله (أن لم يبنى) الضمير فيه يعود على الشرط .. والاحتمال الثانى أن يكون عائداً على الجواب ، ويكون المعنى واجزم جواب الشرط إن لم يبنى على محذوف بأن يجعل خبرا عن مبتدأ محذوف .. ويؤيد هذا الاحتمال أن سيبويه عنون هذا الباب بقوله : " باب ما يكون الفعل فيه مَبْنِيًّا على الاسم " ،، وهذان الاحتمالان يجوز أن يكونا مرادين من اللفظ فلا يبعد أن يكون المصنف أراد واحداً منهما " .
ونقل ابن القواس فى شرحه ١/ ٣٢٨ ، ٣٢٩ هذين الاحتمالين دون أن يعزوهما إلى النيليّ أو غيره .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الكتاب ١/٨١ هارون ، وفيه " وإنما تريد بقولك : مبنيٌّ عليه الفعل أنَّه فى موضع منطلق إذا قلت : عبدالله منطلق ، فهو فى موضع هذا الّذى بنى على الأول وارتفع به ، فإنما قلت عبدالله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء " .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) نسب هذا الرجز فى الكتاب ٣/ ٦٧ إلى جرير بن عبدالله البجلى ، ونسب فى الخزانة ٣/ ٣٩٦ بولاق إلى عمرو بن الخثارم البجلى يخاطب به الأقرع ابن حابس المجاشعيَّ فى شأن منافرة جرير ابن عبدالله البجلى ، وخالد بن أرطاة الكلبى عندما تنافرا إليه وكان حكمًا بينهما . =

فَرَفَعَ " تُصْرَعُ " ؛ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى " إِنَّ " [أَيْ] (١) جَعَلَهُ خَبَرًا لَهَا ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَّ الْجَوَابِ ، وَتَقْدِيرُهُ : " إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ " .

وَلاَ يَخْلُو الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ (إِمَّا) (٢) أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ فَيَجِبُ الْجَزْمُ إِلاَّ أَنْ يُنْوَى بِالْجَزَاءِ التَّقْدِيمُ كَمَا في قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وَإِمَّا مَاضِيَيْنِ ، نَحْوُ " إِنْ قُمْتَ أَكْرَمْتُكَ " فَيُحْكَمُ (عَلَى) (٣) مَوْضِعِهَا بِالْجَزْمِ ، أَوْ يَكُونَ الأَوَّلُ مَاضِيًا وَالثَّانِي مُضَارِعًا لَمْ يَعْمَلْ فِي الأَوَّلِ ؛ لِوُجُودِ الْمَانِعِ ، وَهُوَ الْبِنَاءُ ، وَجَازَ فِي الثَّانِي وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا الْجَزْمُ ؛ لأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَالثَّانِي : الرَّفْعُ كَمَا فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٤) .

أَوْ يَكُونَ الأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا ، وَهُوَ قَلِيلٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا (٥)

= وهو فى ابن يعيش ١٥٨/٨ ، والمقرب ١/ ٢٧٥ ، وابن الشجرى ٨٤/١ ، والأصول فى النحو ٢٠١/٢ ، والإنصاف ٦٢٣ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٢٩/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٧١٧ ، وشواهده ٨٩٧ ، والهمع ٦١/٢ ، وانظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١٢١/١ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى (ف) " من " .

(٣) في الأصل " في " .

(٤) ينظر صـ ١٩٥ .

(٥) نسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ٩٦٥ إلى قعنب بن أم صاحب ، وروايته عنده :

" إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحا عني وما سَمِعُوا مِنْ صالح دَفَنُوا

وكذلك نسبه الجوهريُّ فى صحاحه (إذن) ٢٠٦٨/٥ ، وهو فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ ١٤٥٠/٣ ، والمحتسب ٢٠٦/١ ، ومغنى اللبيب ٩٠٨ ، ومختار الصحاح (أذن) بمعنى (علم) .

فَصْـــلٌ

وأَمَاَّ جَوَابُ الشَّرْطِ [ف][1] فيهِ ثَلاَثَـةُ أَشْـيَاءَ: الْفِعْـلُ، وَالْفَـاءُ ، وَإِذَا .

أَمَّا الْفِعْـلُ فَقَدْ تَقَـدَّمَ ، وَأَمَّا " الْفَـاءُ " فَإِذَا كَانَتْ الْجُمْـلَةُ اسْمِيَّةً فَـلاَبُدَّ مِنَ الْفَـــاءِ ، نَحْـوُ " إِنْ يَقُـمْ زَيدٌ فَـهُـوَ مُكْـرَمٌ " ؛ لأَنَّ الجُـمْلَةَ الاسْمِيَّةَ كَلاَمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِـهِ / فَاحْتَاجَتْ إِلَى رَابِطٍ بِخِلاَفِ الجُمْلَةِ / ٣١ ب الْفِعْلِيَّـةِ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَرْبِطُ بَيْنَ (الْجُمْلَتَيْنِ) [2] الْفِعْلِيَّتَيْنِ وَلاَ يَرْبِطُ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ والاسْمِيَّةِ ؛ لأَنَّهُ (لاَ يَصْلُحُ) [3] دُخُولُهُ في الاسْمِيَّةِ فَـاحْـتَـاجَ إِلَى رَابِطٍ ، وَكَـانَتْ الْفَـاءُ أَوْلَى مِنَ الْوَاوِ؛ لأَنَّ مَـعْنَـاهَا [4] التَّعْقِيبُ بِغَيْرِ مُهْـلَةٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ يَقَعُ عَقِيبَ الشَّرْطِ بِلاَ مُهْلَةٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَـالَى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّـهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقًا ﴾ [5] ، أَيْ : فَهُوَ لاَ يَخَـافُ ، فَحَذَفَ الْمُبْتَـدَأَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ " وَمَنْ [6] عَادَ فَيَنْتَـقِمُ اللَّهُ مِنْـهُ ﴾ [8] أَيْ : فَـهُوَ يَنْـتَقِمُ

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في (ف) " جملتين " .

(٣) في (ف) " لا يصح " .

(٤) فى (ف) " لأن الفاء معناها " .

(٥) سورة الجن : ١٣ .

(٦) فى (ف) " فمن " بالفاء وهو خطأ .

(٧) سورة المائدة ٩٥ .

اللَّهُ مِنْهُ ، وَ " إِنْ قَـامَ زَيْـدٌ فَـرَحِـمَـهُ اللَّهُ " أَيْ : فَـهُـوَ مَـدْعُـوٌّ لَهُ بِذَلِكَ ، قَـالَ عَبْدُالْقَاهِرِ (١) : كُلُّ مَا لاَ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ شَرْطًا إِذَا وَقَعَ جَـزَاءً فَلاَ بُـدَّ فِيهِ مِنَ الْفَـاءِ ، فَتَقُولُ : " إِنْ تَقُـمْ أُحْسِنْ إِلَيْـكَ " فَلاَ يَحْتَـاجُ فِيهِ إِلَى الْفَـاءِ ، لأَنَّ الْجَوَابَ يَصِحُّ وُقُوعُهُ بَعْدَ " إِنْ " ، وَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو يُكْرِمُـهُ " فَتَأْتِي بِالْفَاءِ ؛ لأَنَّ الْمُبْتَـدَأَ (لاَ يَلِي الشَّرْطَ) (٢) فَلاَ يَكُونُ شَرْطًا ، وَكَذَلِكَ " إِنْ قَامَ (زَيْدٌ) (٣) فَـأَكْرِمْهُ " ؛ لأَنَّ الأَمْـرَ لاَ يَكُـونُ شَرْطًا ، وَقِسْ عَلَى هَذَا أَمْثَـالَهُ – كَالْمَـاضِي لَفْظًا وَمَعْنًى – وَغَيْرَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْفِعْـلُ الْمُضَـارِعُ مَعَ فَـاعِلِهِ جُمْـلَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُحْتَـجْ إِلَى الْفَـاءِ فِيـهِ ، فَـالْجَـوَابُ أَنَّ الْفَاعِلَ كَـالْجُزْءِ مِنَ (الْفِـعْلِ) (٤) وَ " إِنْ " تَـرْبُـطُ الْفِعْلَيْنِ إِذَا كَانَا مُسْتَقْبَلَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَوْ مَعْنًى لاَ لَفْظاً .

فَأَمَّا الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ بِمَجْمُوعِهَا فَلاَ إِشْعَارَ لَهَا بِالاسْتِقْبَالِ لاَ لَفْظًا وَلاَمَعْنًى (فَنَافَتْ) (٥) مُقْتَضَى الشَّرْطِ فَاحْتَاجَتْ إِلَى رَابِطٍ .

وَأَمَّا " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ (٦) فَتَلْزَمُ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ كَالْفَاءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾(٧) أَيْ : فَهُمْ

---

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٠٠ ، ونقل المؤلف له بالمعنى .

(٢) فى الأصل " لا يلى إن الشرطية " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " الفعلين " .

(٥) فى الأصل" فيكون " .

(٦) فى (ف) " للمفاجآت " بالجمع .

(٧) سورة الروم ٣٦ .

يَقْنَطُونَ ، فَوَقَعَتْ " إِذَا " مَوْقِعَ الْفَاءِ ؛ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمُفَاجَأَةَ وَالتَّعْقِيبَ (بِالْفَاءِ) [1] سَوَاءٌ فِي عَدَمِ الْمُهْلَةِ .

وَالْعَامِلُ فِي "إِذَا" (يَقْنَطُونَ) [2] ، وَمَوْضِعُ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا جَزْمٌ ، وَكَذَلِكَ " إِذَا " وَمَا بَعْدَهَا ، بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَمْزَةَ [3] وَالْكِسَائِيِّ : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[4] . بِجَزْمِ (يَذَرْهُمْ) حَمْلاً عَلَى مَوْضِعِ قَوْلِهِ ﴿ فَلاَ هَادِيَ لَهُ ﴾ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [5] ، فَقِيلَ : الْفَاءُ مَحْذُوفَةٌ ، وَقِيلَ : هُوَ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ ، وَسَدَّ جَوَابُ الْقَسَمِ مَسَدَّ جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ [6] ، و قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ [7] ، و قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [8] فَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي هَذَا كُلِّهِ مَحْذُوفٌ ؛ لِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " هم يقنطون " ، ولفظة " هم " زيادة من الناسخ .

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة ثمانين ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائة .

ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٩٣ ، وطبقات القراء ١/ ٢٦١ وغيرهما .

(٤) سورة الأعراف ١٨٦ .

وانظر قراءة حمزة والكسائي في النشر ٢/ ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٣٣ .

أما الباقون فقرءوا بالرفع .

(٥) سورة الأنعام ١٢١ ، وفي (ف) " إِنَّكُمْ لمسرفون " خطأ .

(٦) سورة البقرة ١٤٥ .

(٧) سورة الأعراف ٢٣ ، وهي في الأصل " لئن لم تغفر لنا ربنا وترحمنا لنكونن " . تحريف ، وفي الأعراف ١٤٩ " لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين " .

(٨) سورة الحشر ١٢ .

مَسْأَلَةٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١)

فَكَيْفَ يَكُونُ الشَّرْطُ مُضَارِعًا، وَالْجَزَاءُ (مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنًى)(٢) وَالشَّرْطُ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ وَالسَّبَبُ (مُتَقَدِّمٌ) (٣) عَلَى الْمُسَبَّبِ ، فَالشَّرْطُ (مُتَقَدِّمٌ) (٣) عَلَى الْجَزَاءِ ، (وَإِذَا) (٤) كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنًى فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الشَّرْطِ ؟

قِيلَ : إِنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي قَوْلِهِمْ وَإِخْبَارِهِمْ عَنْهُ ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١) وَإِخْبَارُهُمْ عَنْهُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ (إِذَا) (٥) قُلْتَ : " إِنْ تُكْرِمْنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ " أَيْ : إِنَّ إِكْرَامَكَ (لِي) (٦) الْآنَ سَبَبٌ فِي / إِخْبَارِي إِيَّاكَ بِأَنَّ جَزَاءَكَ ٣٢ أ قَدْ سَبَقَ ، وَالْإِخْبَارُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٧) أَيْ : مَا (اسْتَقَرَّ) (٨) بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تَجْهَلُونَ (مَنْ أَنْعَمَ بِهَا) (٩) عَلَيْكُمْ سَبَبٌ فِي الْإِخْبَارِ بِهَا مِنَ اللَّهِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) سورة يوسف ٧٧ .

(٢) في (ف) " ناصبا له لفظا ومعنى " تحريف " .

(٣) في (ف) " مقدم " .

(٤) في الأصل " وان " .

(٥) في (ف) " ان " .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة النحل ٥٣ .

(٨) في (ف) " أسبق " تحريف .

(٩) في (ف) " من أنعم الله بها " .

تَقُولُ : إِنْ تَلُمِمْ بِنَا نُكْرِمكَا وَأَىُّ شَىْءٍ تُعْطِـنَـا نَشْكُرْكَا

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِثَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلاَمِ (١) الشَّـرْطِ .

وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ إِنْ كَانَتْ ظُرُوفًا فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْـلِ بَعْدَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ أَسْمَاءً ، فَإِنْ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَيْهَا مَرْفُوعًا ، نَحْوُ " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَـهُ " فَهِـيَ (مُبْتَدأٌ)(٢) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا نَحْوُ " مَنْ تُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ " لاشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنْهَا بِضَمِيرِهَا ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ خَبَرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ ، نَحْوُ " مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ " فَهِيَ مَنْصُوبَاتٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا .

فَإِنْ قِيلَ : [فَكَيْفَ تَكُونُ] (٣) جَازِمَـةً لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ نَاصِبٌ لَهَا فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلاً مَعْمُـولاً ؟ .

قُلْتُ : جِهَةُ عَمَلِهَا فِيهِ غَيْـرُ جِهَـةِ عَمَلِهِ فِيهَا ؛ لأَنَّهَا تَجْزِمُ الْفِعْلَ بِمَا فِيهَا مِنْ تَقْدِيرِ حَرْفِ الشَّـرْطِ ، وَيَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْـلُ بِاعْتِبَارِ الاسْمِيَّةِ .

وَتُزَادُ "مَـا" مَعَ " أَيْنَ ، وَمَتَى " لِلتَّوْكِيدِ ، وَمَعَ "حَيْثُ" عِوَضًا (عَنْ)(٤) الإِضَـافَـةِ وَتُهَـيِّئُـهُ لِلْعَـمَـلِ ، وَتُزَادُ مَعَ " إِذْ " لِقَلْبِ زَمَـانِهَـا مِنَ الْمَـاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَتُزَادُ مَعَ "أَيٍّ" عِوَضًا عَنِ الإِضَافَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُضَـافَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ أَيًّامَـا تَدْعُوا فَلَـهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْـنَى ﴾ (٥) .

---

(١) فى (ف) " كلم " .

(٢) في (ف) " مبتدآت " .

(٣) فى الأصل " فتكون " ، والمثبت من (ف) .

(٤) في (ف) " مع " .

(٥) سورة الأسراء ١١٠ .

وَاعْلَمْ أَنَّ " كَيْفَ " لاَ يُجَازَى بِهَا ؛ لأَنَّهَا لِلْحَالِ [(١)] ، (وَيَتَعَذَّرُ) [(٢)] أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ حَالِ (غَيْرِكَ) [(٣)] فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ " لَمْ يُمكِنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ : كَيْفَ تَذْهَبْ أَذْهَبْ –حَتَّى (يَذْهَبَ) [(٤)] مَغْمُومًا أَوْ مَسْرُورًا – لَمْ يُمْكِنْ تَكَلُّفُ مِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ [(٥)] الْجَزْمَ بِهَا قَالُوا : (لأَنَّهُ يَصِحُّ) [(٦)] أَنْ نَقُولَ : " كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ " بِالرَّفْعِ فَلْيَصِحّ بِالْجَزْمِ ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ فِي الرَّفْعِ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى حَالٍ مَعْلُومَةٍ بِقَرِينَةٍ تُمَيِّزُهَا ، وَأَمَّا فِي الْجَزْمِ فَتَكُونُ لِلْعُمُومِ كَمَنْ وَمَتَى؛ (لأَنَّ) [(٧)] أَسْمَاءَ الشَّرْطِ مِنْ حُكْمِهَا الْعُمُومُ .

وَاجْزِمْ جَوَابَ الأَمْرِ وَالتَّمَنِّي ... وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ إِنْ لَمْ تَبْنِ

نَحْوُ : أَلاَ تَنْزِلُ فِينَا تُكْرَمِ ... وَهَكَذَا الْجَوَابُ لِلْمُسْتَفْهِمِ

وَأَحْرُفُ التَّحْضِيضِ مِنْهَا هَلاَّ ... لَوْلاَ وَلَوْمَا مِثْلُهَا وَأَلاَّ

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ " جَوَابُ الأَمْرِ " مَجَازٌ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابُ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ ؛ لأَنَّ جَوَابَ الشَّيْءِ [هُوَ] [(٨)] مَا لاَ يَصِحُّ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلاَّ بِهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " قُمْ " اسْتَغْنَيْتَ عَنْ قَوْلِكَ : " أُكْرِمْكَ " بِخِلاَفِ قَوْلِكَ : " إِنْ تَقُمْ " فَإِنَّكَ

---

(١) هذا مذهب البصريين ،
انظر الإنصاف ٦٤٣ المسألة ٩١ .
(٢) فى الأصل " ويتعير " .
(٣) فى الأصل " حرك " .
(٤) فى (ف) " ذهب " .
(٥) انظر الإنصاف ٦٤٣ المسألة ٩١ .
(٦) فى (ف) " انه لا يصح " .
(٧) في (ف) " لأنها " .
(٨) زيادة من (ف) .

لاتَسْتَغْنِي عَنِ الْجَوَابِ ، لَكِنْ لَمَّا دَلَّ لَفْظُ الأَمْرِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ سُمِّيَ الْمَجْزُومُ بَعْدَهُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ جَوَابَ الأَمْرِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : " أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ " ، لاَ يَكُونُ أَمْرُكَ لَهُ بِالإِسْلاَمِ سَبَبًا فِي الدُّخُولِ (بَلْ) [١] وُقُوعُ الإِسْلاَمِ مِنْهُ وَفِعْلُهُ هُوَ السَّبَبُ لاَ لَفْظُ الأَمْرِ .

وَجُمْلَةُ الأَشْيَاءِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ الشَّرْطِ / سَبْعَةٌ ، وَهِيَ " الأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ - فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ - ، وَالاسْتِفْهَامُ ، وَالدُّعَاءُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالتَّمَنِّي ، وَالتَّحْضِيضُ " مِثَالُ الأَمْرِ : " زُرْنِي أَزُرْكَ " أَيْ: زُرْنِي إِنَّكَ إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ " ، وَمِثَالُ النَّهْيِ : " لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ " (تَنْجُ) [٢]. ٣٢ / ب

وَقَوْلُنَا " فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ (يَأْكُلْكَ) [٣] - بِالْجَزْمِ - فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ ؛ لأَنَّكَ إِنْ جَزَمْتَ جَعَلْتَ عَدَمَ الدُّنُوِّ سَبَبًا لأَكْلِهِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ قَدَّرْتَ " إِنْ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ " بِغَيْرِ حَرْفِ النَّفْيِ [٤] ؟ .

قِيلَ : الْمَحْذُوفُ (يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ ؛ لأَنَّ الْمَذْكُورَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ) [٥] وَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ قَوْلُكَ : " لاَ تَدْنُ " وَهُوَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ ، فَإِذَا قَدَّرْتَ الشَّرْطَ بِغَيْرِ " لاَ " لَمْ يَكُنْ (مُسَاوِيًا) [٦] لِلْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ .

---

(١) في (ف) " قبل " .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) في (ف) " يقتلك " .
(٤) نسب هذا التقدير للكسائي في شرح الشريشي ١/ ٢٩٩ ، والتحفة الشافية لوحة ١٦٦ .
(٥) في الأصل " يجب أن يكون له من جنس المذكور دليل عليه " وعبارة (ف) أوضح من الأصل .
(٦) في الأصل غير واضح .

وَمِثَالُ الاَسْتِفْهَامِ : " أَيْنَ بَيْتُــكَ أَزُرْكَ " (١) أَيْ : إِنْ تُعَــرِّفْنِي بَيْتَــكَ أَزُرْكَ ، وَمِثَالُ التَّمَنِّى : " لَيْتَ لِي مَالاً أُنْفِقْهُ " أَيْ : " إِنْ أُعْطَ مَالاً أُنْفِقْهُ ، وَمِثَالُ الْعَرْضِ : " أَلاَ تَزُورُنَا نُكْرِمْكَ " ، فَـ " أَلاَ " مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ وَ" لاَ " النَّافِيةِ ، وَمَعْنَى الْعَرْضِ : أَنَّكَ عَرَضْتَ عَلَيْهِ أَنْ يَزُورَ (٢) وَلَمْ تَأْمُـرْهُ بِهِ ، لأَنَّ الأَمْرَ إِلْزَامٌ فَعَـــدَلُوا عَنْهُ إِلَى اللَّفْظِ الصَّرِيحِ في العَرْضِ ، وَالتَّـقْــدِيرُ " إِنْ تَزُرْنَا (٣) نُكْرِمْكَ " ، وَمِثَـالُ الدُّعَـاءِ قَــوْلُهُ تَعَـالَى : ﴿ فَـهَبْ لِي مِنْ لَدُنْـكَ وَلِيًّا يَرِثْنِي ﴾ (٤) أَيْ : إِنْ تَهَبْ لِي وَلِيًّا يَرِثْنِي .

فَإِنْ قِيلَ : لاَ يَلْزَمُ مِنْ هِبَةِ الْوَلَدِ أَنَّـهُ يَرِثُهُ ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ إِذَا عَاشَ بَعْدَهُ .

قِيلَ : قَـدْ فُـهِمَ مِنْ فَـحْـوَى (طَلَبِ) (٥) زَكَرِيَّا أَنَّهُ أَرَادَ بَقَـاءَهُ بَعْدَ مَـوْتِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ:هَبْ لِي وَلِيًّا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِي وَيَرِثُنِي فَاكْتَفَى بِالْمُسَبَّبِ (عَنِ السَّبَبِ) (٦) ، وَيُقْرَأُ بِالرَّفْعِ (٧) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِ« وَلِيٍّ » ، وَهُوَ أَقْوَى (٨) لأَنَّ الْوِرَاثَةَ إِذَا (رَفَعْتَ) (٩) كَانَتْ مُنْدَرِجَةً فِي الطَّلَبِ .

وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ "هَلاَّ تُسَافِرْ تَغْنَمْ " .

---

(١) في كلتا النسختين " فأزرك " بالفاء سهو ، والصواب ما أثبته .

(٢) فى الأصل " النزول " تحريف .

(٣) فى (ف) " إن تزورنا " برفع الشرط ، وهو خطأ .

(٤) سورة مريم ٥ ، ٦ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) قرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة بالرفع ، وقرأ أبو عمرو ويحيي بن يعمر ، ويحيى بن وثاب والأعمش والكسائيُّ بالجزم . عن إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٠٢، ٣٠٣ ، والمبسوط فى القراءات العشر للأصبهاني ٢٨٧ ، وحجة القراءات لأبى زرعة ٤٣٨ .

(٨) وعند الفراء الجزم هو الوجه قال : " لأن (يرثنى) من آية سوى الأولى فحسن الجزاء " معانى القرآن ١/ ١٥٨ ، ٢/ ١٦١ .

(٩) فى الأصل " وقعت " .

وَجمِيع ٱلْأَشْيَاءِ ٱلَّتِي تُجَابُ بِٱلفَاءِ وَيَنْتَصِبُ ٱلفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ " أَنْ " إِذَا حُذِفَتِ ٱلفَـــاءُ جُزِمَتْ إِلاَّ النَّفْيَ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي أُكْـرِمْكَ " لَمْ يَجُزِ ٱلجَزْمُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَجْعَـلْ عَدَمَ الصُّحْبَةِ سَبَباً لِلْإِكْرَامِ وَلاَ لِغَـيْرِهِ ، وَإِنَّمَا (نَـابَتْ) [1] هَذِهِ ٱلأَشْـيَاءُ عَنِ الشَّـرْطِ ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَـابٌ لِمَا بَعْـدَهَا كَمَا أَنَّ فِـعْلَ الشَّرْطِ كَذَلِكَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زُرْنِي أُكْرِمْكَ " فَقَدْ جَعَلْتَ الزِّيَارَةَ سَبَباً لِلْإِكْرَامِ كَمَا تَقُولُ : " إِنْ تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ " .

وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ تَبْنِ " [2] أَيْ : إِنْ لَمْ (تُجْرِهِ) [3] عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ جَـوَاباً وَذَلِكَ بِأَنْ [تَعْطِفَهُ] [4] فَتَجْعَلَهُ خَبَراً لِمُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : " زُرْنِي أُكْرِمُكَ " بِٱلرَّفْعِ ، أَيْ : أَنَا أُكْرِمُكَ (فَجَعَلْتَ " أُكْرِمُكَ ") [5] مَبْنِيًّا عَلَى " أَنَا " ٱلَّذِي هُوَ ٱلْمُبْتَدأُ أَيْ : خَبَراً عَنْهُ ، أَوْ حَالاً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَعَالَوْا نَخُوضُ ٱلْحَرْبَ بِالسَّيْفِ إِنَّمَا ... يَنَالُ ٱلعُلَى مَنْ لَمْ يَنَمْ عَنْ وُتُورِهَا [6]

أَيْ : تَعَالَوْا خَائِضِينَ ، أَوْ صِفَةً كَقَوْلِكَ : " اقْصُدْ رَجُلاً يُحْسِنُ إِلَيْكَ " أَيْ: رَجُلاً مُحْسِناً ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ [7] بِالرَّفْعِ أَيْ : وَارِثًا ، وَٱلْحَالُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ذِي ٱلْحَالِ ، وَالصِّفَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ٱلْمَوْصُوفِ

---

(١) في الأصل " أتت " .

(٢) في (ف) " يبنى " .

(٣) في (ف) " تجزه " بالزاي المعجمة تصحيف .

(٤) في الأصل مكانها بياض والتكملة من (ف) .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) لم أعثر على قائله ..
وهو من شواهد ابن القواس في شرحه ١/ ٣٣٦
الوتور : جمع وتر ، وهو الثأر .

(٧) سورة مريم ٥ ، ٦ .

أيْ : جَارِيَةٌ عَلَيْه وَمَحْمُولَةٌ عَلَيْه .

وَأَحْرُفُ التَّحْضِيضِ أَرْبَعَةُ " هَلاَّ " وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَلْ " وَ " لاَ " فَحَدَثَ مِنَ تَرْكِيبِ النَّفْي مَعَ الاسْتِفْهَامِ التَّحْضِيضُ ، وَهُوَ الْحَثُّ عَلَى طَلَبِ الشَّيْءِ ، وَقِيلَ : هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَلْ " الَّتِي لِلْحَثِّ لاَ مِنْ " هَلْ " الَّتِي لِلاسْتِفْهَامِ ؛ وَأَصْلُ " أَلاَّ " " هَلاَّ " فَأُبْدِلَ مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً / ٣٣ أ كَقَوْلِهِمْ : " أَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَقْتُهُ " ، " وَ " لَوْلاَ " وَ " لَوْمَا " (مُرَكَّبَتَانِ) (١) مِنْ " لَوْ " وَحرفِ النَّفْي .

وَهَذِهِ الأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ إِذَا وَلِيَهُنَّ الْمَاضِي فَهُنَّ تَوْبِيخٌ عَلَى التَّرْكِ ، وإِذَا وَلِيَهُنَّ الْمستَقْبَلُ فَهُنَّ تَحْضِيضٌ وَحَثٌّ عَلَى الْفِعْلِ ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالأَفْعَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً (فَرَفْعُهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ) (٢) كَقَوْلِكَ : ذَهَبَ النَّاسُ هَلاَّ زَيْدٌ أَيْ : هَلاَّ ذَهَبَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً فَنَصْبُهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ أَيْضاً ، قَالَ الشَّاعِرُ : (٣)

---

(١) فى (ف) " مركبتين " وهو خطأ نحوىٌّ .

(٢) فى (ف) " فرفعه بحد فعل محذوف " .

(٣) هو جرير كما فى ديوانه ٩٠٧ ، ورواية الديوان :

أفضل سعيكم بنى ضوطرى هلا الكمى

ونسب إلى الأشهب بن رميلة كما فى المخصص ١٣/ ١٩٩ ، وابن الشجرى ٢/ ٢١٠ وهو فى شعره المجموع ١٩٨ بمجلة معهد المخطوطات ، ونسب أيضا إلى الفرزدق فى الأزهية ١٧٧ ، وهو موجود فى المرصع ٢٢٨ ومغنى اللبيب ٣٦١ ، والخصائص ٢/ ٤٥ ، وأسرار العربية ٢٠٥ .

النيب : النوق المسنة ، وبنى ضوطرى : منادى . والضوطرى : الرَّجل اللئيم الضخم ، والضوطر : المرأة الحمقاء . وتقول العرب فى معرض الشتم : يالبن ضوطر ، أي : يا بن الأمة . وتقول للقوم لا يغنون غناء : بنو ضوطرى .

والكمى : المتمكى فى سلاحه لأنه كمى نفسه أي غطاها بالدرع والبيضة .

والمقنع : الذى على رأسه البيضة والمغفر .

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِى ضَوطَرٍ لَوْلاَ الكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

أَيْ : " لَوْلاَ تَعُدُّونَ الكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا " ، يُرِيدُ (١) أَنَّهُمْ يَفْتَخِرُونَ بِالسَّخَاءِ وَلَمْ يَكُونُوا شُجْعَاناً فَيَفْتَخِرُوا بِالشَّجَاعَةِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي ﴾ (٢) أَيْ : هَلاَّ أَخَّرْتَنِي .

---

(١) فى (ف) " يريدون " .

(٢) سورة المنافقون ١١ .

[نواصب الفعل المضارع]

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ ثُمَّ إِذَنْ   وَأَحْرُفٍ فِيهَا أَتَى إِضْمَارُ أَنْ

اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ لاَ يَنْصِبُهُ إِلاَّ الْحَرْفُ إِمَّا ظَاهِراً أَوْ مُقَدَّراً ، فَالنَّاصِبُ الظَّاهِرَ ثَلاَثَةٌ " أَنْ " وَ " لَنْ " وَ " إِذَنْ " ، وَأَمَّا الْمُقَدَّرُ فَبَعْدَ أَحْرُفٍ مَخْصُوصَةٍ يأْتِي ذِكْرُهَا ، وَأَمَّا " كَيْ " فَفِيهَا خِلاَفٌ .

وَالأَصْلُ فِيهَا " أَنْ " وَهِيَ الْمُتَّفَقُ عَلَى إِعْمَالِهَا وَفِي أَخَوَاتِهَا خِلاَفٌ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ ؛ لاخْتِصَاصِهَا ، وَلأَنَّهَا تُشْبِهُ " أَن " الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي اللَّفْظِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ (١) ، (وَفِي)(٢) أَنَّهَا (وَالْفِعْلُ) (٣) فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ " أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ " أَيْ : أُرِيدُ قِيَامَكَ ، كَمَا أَنَّ الْمُشَدَّدَةَ كَذَلِكَ نَحْوُ " سَرَّنِي أَنَّكَ قَائِمٌ " أَيْ : سَرَّنِي قِيَامُكَ " ، وَفِي أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ كُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صِلَةٌ لَهَا .

وَتُحْمَلُ " أَنْ" عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ فَيَرْتَفِعُ (الْفِعْلُ) (٢) بَعْدَهَا ، قَرَأَ مُجَاهِدٌ (٤) ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾(٥) بِالرَّفْعِ (٦) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) سورة المزمل ٢٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) هو مجاهد بن جبير ، وقيل : ابن جبر ، أبو الحجاج المكى أحد التابعين ، مات سنة أربع ومائة وقيل غير ذلك عن ٨٣ سنة .
ترجمته فى معجم الأدباء ١٧/ ٧٧ ، وطبقات القراء ٢/ ٤١ ، وطبقات الحفاظ ٣٥ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٦) انظر البحر المحيط ٢/ ٢١٣ .

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّى السَّلَامَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا [(١)]

فَرَفَعَ مَا بَعْدَ " أَن " ٱلأُولَى حَمْلاً لَهَا عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ ؛ لأَنَّهُمَا حَرْفَانِ مَصْدَرِيَّانِ ، وَنَصَبَ مَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ " وَأَنْ لاَ تُشْعَرَا أَحَدَا " جَرْيًا عَلَى ٱلأَصْلِ .

وَأَمَّا " لَنْ " فَإِنَّها عَمِلَتْ تَشْبِيهًا لَهَا بِـ " أَنْ " في أَنَّهَا تُخْلِصُ الْفِعْلَ لِلاسْتِقْبَالِ ، أَوْ لأَنَّهَا نَقِيضَةُ " أَنْ " ؛ لأَنَّكَ [(٢)] إِذَا قُلْتَ : أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ " فَنَفْيُهُ " لَنْ تَفْعَلَ " ، وَحُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ وَأَصْلُهَا " لاَ أَنْ " فَحُذِفَتْ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا - كَمَا قَالُوا : أَيْشٍ - في أَىّ شَىْءٍ - فَبَقِيَتِ النُّونُ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا أَلِفٌ سَاكِنَةٌ فَحُذِفَتِ الأَلِفُ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ [(٣)] ، فَعِنْدَ الْخَلِيلِ أَنَّ الْعَمَلَ هُوَ لِـ " أَنْ " وَحْدَهَا .

وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهَا عَلَيْهاَ يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالتَّرْكِيبِ ، نَحْوُ " زَيدًا لَنْ (أَضْرِبَ)[(٤)] ؛ لأَنَّ مَا في صِلَةِ " أَنْ " لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، وَلأَنَّ التَّرْكِيبَ (عَلَى) [(٥)] خِلاَفِ ٱلأَصْلِ ، (وَالْحَذْفُ في الْحُرُوفِ خِلاَفُ ٱلأَصْلِ) [(٦)] .

---

(١) لم أهتد إلى قائل هذا البيت ، وهو فى المنصف ١/ ٢٧٨ ، وابن يعيش ٧/ ١٥ ، ومجالس ثعلب ٣٢٢/١ ، ومغنى اللبيب ٤٦ ، ورصف المبانى ١١٣ . وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢١٧ ، وإعراب الحديث النبوى ٢٣ ، والخزانة ٣/ ٥٥٩ بولاق ، والإنصاف ٥٦٣ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٦ .

(٢) فى (ف) " لا لأنك " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٣/٥ ، وسر الصناعة ١/ ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٥/٧ والمقتضب ٨/٢ .

(٤) فى الأصل (يضرب " ، والمثبت من (ف) .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من (ف) . سبق نظر .

وَقَــالَ الْفَـرَّاءُ : أَصْـلُ " لَنْ " " لاَ " فَـــأُبْـدِلَ مِنَ الأَلِفِ نُـونٌ ، وَكَذَلِكَ " لَمْ " أَصْلُهَا " لاَ " فَأُبْدِلَ مِنَ الأَلِفِ مِيـــمٌ (١) .

" وَأَمَّا " إِذَنْ " (فَقِيلَ) (٢) : أَصْلُهَا " إِذْ أَنْ " فَحُذِفَتْ الْهَمْـزَةُ تَخْفِيفًا وَحُرِّكَتِ الذَّالُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ فَلاَ نَاصِبَ عِنْدَ هَؤُلاَءِ سِوَى " أَنْ " وَحْــدَهَا (٣) . وَأَجَـابُوا بِأَنَّ " إِذْ " لِلْمَــاضِي وَ " أَنْ " : لِلْمُسْتَقْبَلِ فَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَلاَ تَرْكِيبَ مَعَ التَّنَافِي، وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ : / ٣٣ ب هِيَ اسْمٌ مُنَـوَّنٌ " وَمِنْهُم مَّنْ يُشَبِّهُ نُونَهَـا بِالتَّنْوِينِ فَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالأَلِفِ، وَهُمُ الأَكْثَرُ إِلاَّ الْمَازِنِيَّ فَإِنَّهُ لاَ يَرَى الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالأَلِـفِ ، وَيَقُـولُ : هِيَ حَــرْفٌ بِمَنْزِلَـةِ " أَنْ ، وَلَنْ " (٤) ، وَقَـالَ الْفَــرَّاءُ : إِذَا أَعْـمَلْتَهَـا فَاكْتُبْهَا بِالأَلِفِ ، وَإِذَا لَمْ تُعْمِلْهَا فَاكْتُبْهَا بِالنُّــونِ حَتَّى لاَ تَلْتَبِسَ بِـ " إِذَا " الزَّمَانِيَّــةِ ؛ لأَنَّ إِعْمَالَهَا يُمَيِّزُهَا عَنْهَا (٥) .

وَأَمَّـا مَعْنَـاهَا فَهُوَ الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ ، فَإِذَا قَـالَ لَكَ قَـائِلٌ : " أَنَا أَزُورُكَ " قُلْتُ لَهُ : " إِذَنْ أُكْرِمَـكَ " فَقَدْ أَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ (إِكْرَامَـكَ) (٦) جَزَاءً لِزِيَارَتِهِ فَذَلِكَ (جَوَابٌ) (٧) لِكَلاَمِـهِ وَجَزَاءٌ لِفِعْلِـهِ .

---

(١) قـال ابن يعيش ٧/١٦ : (ولا أدرى كيف اطلع على ذلك إذ ذلك شئ لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع " ، وقد رد المالقي في رصف المباني ٢٨٧ مذهب الفراء ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٨ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) نسبه السيوطي في الهمع ٢/٦ إلى الخليل ، ونسب إلى أبي علي عمر بن عبدالمجيد الرندي قوله إنها مركبة من " إذا " ، و " أن " لأنها تُعْطَى ما تُعْطَى كل واحدة منهما فتعطى الربط كإذا ، والنصب كَأَنْ ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا) ؛ لالتقاء الساكنين " .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٨ فقد نص على ذلك كله ، وأبو عثمان المازنيُّ ١٤٣ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٨ فقد نص عليه ، ولم أعثر على نص الفراء في معانيه .

(٦) في (ف) " إكرامه " .

(٧) في الأصل " الجواب " .

وَأَمَّا عَمَلُهَا فَلاَ تَعْمَلُ إِلاَّ بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ جَوَاباً ؛ لأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَوَاباً قَوِيَت لأَنَّهَا بِالْوَضْعِ لِلْجَوَابِ ، وَحَقُّ الْجَوَابِ أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ .

الثَّانِي :أَنْ لاَ يَكُونَ مَعَهَا حَرْفُ عَطْفٍ كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ يَقُوم وَإِذَنْ يَقْعُدُ فَإِنْ عَطَفْتَ " يَقْعُدُ " عَلَى " يَقُومُ " رَفَعْتَ (فَأَلْغَيْتَ) (١) " إِذَنْ " ، وَإِنْ عَطَفْتَ " يَقْعُدُ " عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ " زَيدٌ يَقُوم " جَازَ النَّصْبُ ؛ لأَنَّ عَطْفَ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَةٍ جَائِزٌ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَعْتَمِدَ الفِعْلُ عَلَيْهَا ، أَيْ : تَقَعُ مُبْتَدَأَةً ، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْمُبْتَدأَ وَالْخَبَرِ نَحْوُ " أَنَا (إِذَنْ) (٢) أُكْرِمُكَ " بَطَلَ عَمَلُهَا ، لاعْتِمَادِ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَهُوَ (الْمُبْتَدأُ) (٣) ، وَكَذلِكَ (إِذَا) (٤) تَوَسَطَّتْ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ نَحْوُ " إِنْ تَقُمْ إِذَنْ أُكْرِمْكَ " ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ كَقَوْلِكَ : (" وَاللَّهِ إِذَنْ لأَفْعَلَنَّ ") (٥) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُالْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا (٦)

فَرَفَع " أُقِيلُهَا " ؛ لأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَكَمَا أَنَّ الْمُبْتَدأَ لاَ يَصِحُّ بِدُونِ

---

(١) بياض فى الأصل ، والمثبت من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " الفعل " .

(٤) فى الأصل " إن " .

(٥) فى (ف) " إذن والله لأفعل " .

(٦) البيت لكثير عزة من قصيدة قالها فى عبدالعزيز بن مروان كما فى ديوانه ٣٠٥ ، وفيه " إذا " بالتنوين ، والبيت فى الكتاب ١٥/٣ ، وابن يعيش ١٣/٩ ، وكتاب الحلل فى شرح أبيات الجمل ٢٦٦ ، ومغنى اللبيب ٣٠ ، وشواهد المغنى ٦٣ ، ورصف المبانى ٦٦ ، والخزانة ٥٨٠/٣ بولاق .

ٱلْخَبَرِ كَذَلِكَ الشَّرْطِ (وَٱلْقَسمُ) (١) لاَ يَصِحَّانِ بِدونِ ٱلْجَوَابِ .

الرَّابِعُ : أَنَ لاَ يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ٱلفِعْلِ بِغَيْرِ ٱليَمِينَ نَحْوُ " إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ " فَيُنْصَبُ ، وَكَذَلِكَ النِّدَاءُ لاَيُعَدُّ فَصْلاً نَحْوُ " إِذَنْ يَا زَيْدُ أُكْرِمَكَ " ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ٱلأَشْيَاءَ مُؤَكِّدَةٌ لِلكَلاَمِ .

فَإِنْ قُلْتَ : " إِذَنْ عِنْدَ زَيدٍ أُكْرِمُكَ " رَفَعْتَ ؛ لأَنَّكَ فَصَلْتَ بِغَيرِ اليَمِينِ .

الخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ ٱلفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً ؛ فَإِنْ كَانَ حَالاً لَمْ يَعْمَلْ (فِيهِ) (٢) نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ يقُولُ لَكَ : أَنَا أَزُورُكَ : إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا " ؛ لِأَنَّ " أَظُنُّكَ " (٣) ثَابِتٌ فِي ٱلحَالِ ، فَلَوْ عَمِلَتْ (فِيهِ) (٤) لَخَرَجتْ عَنْ أَخَواتِهَا ؛ لِأَنَّ نَوَاصِبَ الفِعْلِ لاَ تَعْمَلُ إِلاَ فِي ٱلْمُسْتَقْبلِ ، وَمِنَ النَّاسِ مَن يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِنْ وُجِدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطَ (٥) ، فَإِنْ قِيلَ : (فَإِنَّ الشَّاعِرَ فِي قَوْلِهِ (٦)) :

أُرْدُدْ حِمَارَكَ لاَيَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ ٱلعَيْرِ مَكْرُوبُ (٧)

---

(١) فى (ف) " والجزاء " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " ظنك " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) ينظر فى الكتاب ٣/١٦ ، حيث جعلوها بمنزلة هَلْ وَبَلْ .

(٦) فى الأصل " فإن الشاعر قال فى قوله " .

(٧) البيت لعبدالله بن عنمة الضبى كما فى شرح المفضليات للتبريزى ١٢٨٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٥٨٦ ، والكتاب ٣/١٤ ، والأصول فى النحو ٢/١٥٣ ، وروى صدره " اردد حمارك لاتنزع سويته " ، ونسب فى اللسان " كرب " إلى عبدالله الضبى ونسبه إليه فى " سوا " ، ثم قال " والصحيح أنه لسلام بن عوية الضبى " ، ولم أره فى غيره " والبيت موجود فى المقتضب ٢/١٠ ورصف المبانى ٦٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٣٨ ، وابن يعيش ٧/١٦ ، والخزانة ٣/ ٥٧٦ بولاق .

(قَدْ أَعْمَلَ " إِذَنْ ") [١] فِي " يُرَدُّ " فَنَصَبَهُ وَلَيْسَتْ جَوَابًا .
قِيلَ [٢] : هِيَ جَوَابٌ تَقْدِيراً لاَ صَرِيحاً ، فَكَأَنَّ قَائِلاً يَقُولُ : وَمَاذَا يَكُونُ إِذَا رَتَعَ ؟

فَقَالَ مُجِيباً لَهُ : إِذَنْ يُرَدَّ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا   إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا [٣]

فَأَعْمَلَ " إِذَنْ " وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ اسْمِ " إِنَّ " وَخَبَرِهَا ، فَقِيلَ : إِنَّهُ جَعَلَ " إِذَنْ " وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ خَبَرًا لِـ " إِنَّ " ؛ لأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِـ " لَنْ " فِي قَوْلِكَ :

" إِنِّي لَنْ أَقُومَ " ، وَقِيلَ : الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ / أَنِّي أَقُولُ إِذَنْ أَهْلِكَ " ، وَقِيلَ : " أَهْلِكَ " مَرْفُوعٌ، خَبَرُ " إِنَّ " ، وَ " أَطِيرُ " (مُنْتَصِبٌ) [٤] بَعْدَ " أَوْ " بِإِضْمَارِ " أَنْ " أَيْ : إِنِّي (إِذَنْ) [٥] أَهْلِكُ إِلاَّ أَنْ أَطِيرَ . / ٣٤ أ

وَلَكَ فِي قَوْلِهِمْ : " إِنْ تَأْتِنِي [٦] آتِكَ وَإِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ " ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ ، جَزْمُ " أَحْسِنُ " عَطْفًا عَلَى الْجَزَاءِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى الْقَطْعِ بِمَا قَبْلَهُ وَالاسْتِئْنَافِ ، وَرَفْعُهُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ ، أَيْ : أَنَا إِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ ، فَاعْرِفْهُ [٧] .

---

(١) فى الأصل " فاعمل إذن " .

(٢) فى الأصل " وقيل " .

(٣) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وهو فى ابن يعيش ١٧/٧ ، والجنى الدانى ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، ومغنى اللبيب ٣١ ، ورصف المبانى ٦٦ ، والمقرب ٢٦١/١ ، وأوضح المسالك ١٧٠/٣ ، واللسان ، وأساس البلاغة " شطر " ، والخزانة ٣/ ٥٧٤ بولاق .

(٤) فى (ف) " منصوب " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) فى (ف) " إن تأتينى " .

(٧) انظر مغنى اللبيب ٣٢ .

كَيْ ، لاَمُ كَيْ ، لاَمُ الْجُحُودِ ، حَتَّى   وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، إِذَا أَجَبْتَا
الأَمْرَ ، وَالنَّهْيَ ، وَالاسْتِفْهَامَا   كَجِيءْ لَنَا فَنُولِيَ الإِكْرَامَا
وَالْعَرْضَ ، وَالتَّحْضِيضَ وَالتَّمَنِّيَا   نَحْوُ أَلاَ تَزُورُنَا فَنُعْطِيَا
وَمَا أَعِيبُ فِعْلَهُ فَأَعْذِلَهْ   وَلاَ تَعِبْ فِعْلَ امْرِيءٍ وَتَفْعَلَهْ
وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلْدَةَ أَيْ   سِرْتُ إِلَى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ كَيْ
وَ " أَوْ " كَمِثْلِ الزَمْهُ أَوْ يَقْضِيَنِي   فَانْصِبْ بِإِلاَّ أَنْ لِمَعْنًى بَيِّنِ

[كَيْ]

(اعْلَمْ أَنَّ " كَيْ " إِنَّمَا) (١) تَنْصِبُ بِإِضْمَارِ " أَنْ " ؛ لأَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : " قَصَدْتُ فُلاَنًا " فَيُقَالُ لَكَ : " كَيْمَهْ " ؟ (٢) فَتَقُولُ : (لِيُحْسِنَ إِلَيَّ) (٣) ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ جَرٍّ لَمَا حُذِفَتْ – عِنْدَ دُخُولِهَا – الأَلِفُ مِنْ " مَا " الاسْتِفْهَامِيَّةِ ، كَقَوْلِكَ : " لِمَ فَعَلْتَ ؟ وَلِمَ أَخَذْتَ زَيْدًا " ؟ فَإِذَا وَقَفْتَ أَلْحَقْتَ " الْهَاءَ " ، فَتَقُولُ : " لِمَهْ وَبِمَهْ " ، فَالْهَاءُ فِي " كَيْمَهْ " زَائِدَةٌ لِلْوَقْفِ (٤) كَالْهَاءِ فِي " لِمَهْ ، وَبِمَهْ " ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لاَ يَدْخُلُ (عَلَى الْفِعْلِ) (٥) – (فَوَجَبَ) (٦) إِضْمَارُ " أَنْ " بَعْدَهَا ، لِيَصِيرَ الْفِعْلُ مَعَ " أَنْ " فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ .

---

(١) فى (ف) " اعلم أنه إنما جعل كى " .
(٢) أي : لأي سبب ؟ أو لأي علة ؟ والأصل " ما " الاستفهامية فأدخلوا عليها " كي " كما يدخلون اللام ثم حذفوا الألف وأتوا بهاء السكت فى الوقف .
(٣) فى الأصل " كيمه يحسن إلى " ، والمثبت من (ف) .
(٤) وتسمى بهاء السكت كما تقدَّم .
(٥) فى (ف) " إلاَّ على الفعل " بزيادة (إلاَّ) سهو .
(٦) هكذا فى النسختين وهو على تقدير " قد " ، ينظر فى شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٦٣ .

وَقِيلَ : إنَّ " كَيْ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا (١) ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا (حَرْفُ الْجَرِّ ، فَدَلَّ دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا) (٢) (عَلَى أَنَّهَا) (٣) بِمَنْزِلَةِ " أَنْ " وَ " أَنْ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا نَحْوُ قولِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾(٤)

وَقِيلَ : إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " اللاَّمُ " نَصَبَتْ بِنَفْسِهَا ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا " الَّلامُ " نَصَبَتْ بِإِضْمَارِ " أَنْ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ ظَهَرَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا مَعَ دُخُولِ الَّلامِ عَلَيْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَرَادَ لِكَيْمَا أَنْ يَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَيَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ (٥)

فَإِظْهَارُ "أَنْ " بَعْدَهَا تَنْبِيهٌ عَلَى (أَنَّ) (٦) النَّصْبَ بِـ " أَنْ " مُضْمَرَةً ، وَقِيلَ : " أَنْ " هُنَا بَدَلٌ مِنْ " كَيْ " ؛ لِأَنَّ " كَيْ " وَ " أَنْ " حَرْفَانِ مَصْدَرِيَّانِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ " كَيْ " مَصْدَرِيَّةٌ فَأَبْدَلَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ كَمَا يُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ ، وَقِيلَ : دَخَلَتْ " أَنْ " تَوْكِيدًا لِـ " كَيْ " لاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) في الهمع ٢/٥ " فمذهب سيبويه أنَّها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أنَّ " أنْ " مضمرة بعدها " .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) في (ف) " إلا على أنها " بزيادة لفظ " إلا " .

(٤) سورة الحديد ٢٣ .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ ، وابن يعيش ١٩/٧ ، ومغني اللبيب ٢٤٢ ، وشواهد المغني ٥٠٨ ، ورصف المباني ٢١٦ ، والخزانة ٥٨٥/٣ بولاص ، وضرائر الشعر ٦٠ ، ومعاني القرآن ٢٦٢/١ . الشن : القربة البالية ، والبلقع : المقفرة الخالية .

(٦) سقط من الأصل .

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهِدَانُ الْجَافِي بِغَيْرِ لاَ عَصْفٍ وَلاَ اصْطِرَافِ [1]

فَأَكَّدَ " غَيْراً " بِـ " لاَ " ؛ لاتِّفَاقِهِمَا في مَعْنَى النَّفْيِ .

وَقِيلَ : لاَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ " كَيْ " حَرْفَ جَرٍّ أَنْ يُضْمَرَ بَعْدَهَا " أَنْ " (لِأَنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ في تَأْوِيلِ الاسْمِ لاَ يَفْتَقِرُ) [2] إِلَى إِضْمَارِ " أَنْ " ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (أَتِيكَ) [3] يَوْمَ يَخْرُجُ زَيْدٌ " أَيْ : يَوْمَ خُرُوجِهِ وَلَيْسَتْ "أَنْ " هُنَا مُضْمَرَةً بِدَلِيلِ رَفْعِ (الْفِعْلِ) [4] . / ٣٤ ب

وَتُضْمَرُ " أَنْ " بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ إِنْ قُلْنَـا : إِنَّ " كَيْ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا ، وَهِيَ " اللَّامُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَأَوْ ، وَحَتَّى " ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْخَمْسَةُ بِالنِّسْبَةِ (إِلَى) [5] جَوَازِ إِظْهَارِ " أَنْ " بَعْدَهَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : ضَرْبٌ لاَ يَجُوزُ الإِظْهَارُ ، وَضَرْبٌ يَجِبُ الإِظْهَارُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ (فِيهِ) [6] الأَمْرَانِ .

---

(١) هذان البيتان أنشدهما صاحب اللسان فى (صرف ، عصف) ونسبهما إلى العجّاج ، والذى فى ديوانه ١١٢ البيت الأخير ، برواية " من غير لا عصف ولا اصطراف " ، وذكر في الخصائص ٢٨٣/٢ الشطر الأخير منسوباً إلى العجاج وأنشدهما صاحب اللسان فى (هدن) هكذا :

" قد يجمع المالَ الهدانُ الجافِي من غير ما عقل ولا اصطراف "

ونسبهما إلى رؤبة وكذلك فعل صاحب الخزانة ٣/ ٥٨٦ بولاق ، والفراء فى معانى القرآن ٢٦٢/١ وليسا فى ديوانه المطبوع .

وهو فى المحتسب ١١٦/١ ، والإنصاف ٥٨١ ، والصحاح (صرف ، عصف)

الهدان : النوام الذى لا يصلى ولا يبكر فى حاجة ، الجافى : الثقيل فى الحرب ، العصف : الكسب والحيلة ، والاصطراف : التصرف في أوجه الكسب .

(٢) فى الأصل " ليكون الفعل فى تأويل الاسم ولا يفتقر " ، وما فى (ف) أوضح .

(٣) فى الأصل " أتيتك " .

(٤) فى الأصل " الفاعل " .

(٥) فى الأصل " فى " .

(٦) فى (ف) " فيها " .

فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِى لاَ يَجُوزُ فِيهِ الإظْهَارُ فَبَعْدَ " حَتَّى " ، وَلاَمِ الْجُحُودِ وَالْوَاوِ ، وَالْفَاءِ (وَ أَوْ) (١) ، وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِى يَجِبُ فِيهِ الإظْهَارُ فَبَعْدَ لاَمِ " كَيْ " إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا " لاَ " ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (٢) ، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِظْهَارُ " أَنْ " ؛ لأَنَّ لاَمَ " كَيْ " حَرْفُ جَرٍّ وَ " لاَ " حَرْفُ نَفْيٍ فَلَوْ لَمْ تَظْهَرْ " أَنْ " لَدَخَلَتْ اللاَّمُ الْجَارَّةُ عَلَى حَرْفٍ ، وَهُوَ " لاَ " (٣)

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى " أَنْ " وَهُوَ حَرْفٌ .

قُلْتُ : الْفَرْقُ أَنَّ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ (وَالْمَصْدَرُ) (١) اسْمٌ فَكَأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَمْ يَدْخُلْ إِلاَّ عَلَى الاسْمِ .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِى يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ فَبَعْدَ لاَمِ كَيْ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا (" لاَ") (٤) نَحْوُ " قُمْتُ لِيَقُومَ ، وَلأَنْ يَقُومَ " فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لاَمِ الْجُحُودِ ، وَمِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الإِظْهَارُ وَالإِضْمَارُ حَرْفُ الْعَطْفِ إِذَا عُطِفَ (بِهِ)(٥) فِعْلٌ عَلَى مَصْدَرٍ مَلْفُوظٍ بِهِ كَقَوْلِك :" أُحِبُّ إِكْرَامَكَ وَأَنْ أَزُورَكَ – بِالإِظْهَارِ– ، وَأُحِبُّ إِكْرَامَكَ (وَأَزُورَكَ)(٦) ـ بِإِضْمَارِهَا ـ " ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) قال فى الهمع ١٧/٢ : " لأنهم لو قالوا : جئت للا تغضب " كان فى ذلك قلق فى اللفظ ونبوة فى النطق ، فتجنبوه بإظهار " أن " .

(٤) فى الأصل " إلاَّ " .

(٥) فى (ف) " فيه " .

(٦) سقط من (ف) .

لَلَبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ النَّاصِبَ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ "أَنْ" مُضْمَرَةً (٢) ، وَالَّذِى حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ " اللَّامَ ، وَحَتَّى " حَرْفَا جَرٍّ ، وَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلاَ عَلَى الْفِعْـلِ كَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَـلاَ عَلَى الاسْمِ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لاَ يَعْمَـلُ فِي الْفِعْـلِ لَكِن فِي الاسْمِ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الاسْـمِ فَوَجَبَ أَنْ يَتَـأَوَّلَ (٣) هَذَا الْفِعْـلُ الدَّاخِـلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ بِالاسْـمِ ، وَالَّذِى يُصَيِّرُ الْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ إِمَّا "أَنْ" أَوْ " مَا " الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَلاَ يَجُوزُ (٤) أَنْ يَكُونَ الْحَـرْفُ الْمُقَدَّرُ هُوَ " مَا " ؛ لأَنَّهَـا لاَ تَنْصِبُ ، وَقَـدْ سُـمِعَ النَّصْبُ بَعْـدَ هَذِهِ الْحُـرُوفِ فَتَـعَـيَّنَ أَنْ تَكُـونَ " أَنْ " هِـيَ الْمُضْمَـرَةُ .

---

(١) هذا البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وكانت من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ونقلها إلى الحاضرة فكانت كثيرة الحنين والشوق إلى أهلها ومسقط رأسها ، يقال أنه ألحقها بأهلها وهى حامل بابنه يزيد فوضعته بالبرية فمن ثم كان فصيحًا .

البيت فى الكتاب ٣/ ٤٥ ، وسر الصناعة ١/ ٢٧٥ ، والمقتضب ٢/٢٦ ، وحياة الحيوان للدميرى ٢/ ٢٠٨ ، والاقتضاب ١١٥ ، وأصول النحو ٢/ ١١٥ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٧/ ٢٥ ، وابن الشجرى ١/ ٢٨٠ ، ومغنى البيب ٣٥١ ، وشواهد المغنى ٧٧٨ ، والاعراب عن قواعد الإعراب ١٢٩ ، ورصف المبانى ٤٢٢ ، والهمع ٢/١٧ ، والدرر اللوامع ٢/١٠ ، والتصريح ٢/١٧ .

جاء فى الخزانة ٣/ ٥٩٣ " فى غالب كتب النحـــو " للبس " بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (ولبس) " .

العباءة : جبة من صوف ، الشفوف : جمع شف بكسر الشين وفتحها : ثياب رقاق تصف الجسم

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٤١٨ بولاق ، والإنصاف مسألة ٧٨ ص ٥٧٠ ، ومسألة ٧٩ ص ٥٧٥ ، ومسألة ٨٢ ص ٥٩٣ ، ومسألة ٨٣ ص ٥٩٧ حيث مذهب كُلٍّ من البصريِّينَ والكوفيين واحتجاجهم .

(٣) فى (ف) " أن يؤول " .

(٤) في الأصل " لا يجوز " بدون الواو .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنَ النَّاس مَنْ يرَى أَنَّ " كَيْ " مَصْدَرِيَّةٌ ، وَيَرَى أَنَّهَا تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا [١] فَهَلاَّ كَانَتْ " كَيْ " هَذِهِ هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ؟

قُلْنَا : لاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " كَيْ " هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ، (أَمَّا) [٢] عِنْدَ مَنْ يرَى أَنَّهَا غَيْرُ مَصْدَرِيَّةٍ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يرَى أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ فَتَقْدِيرُهَا يُؤَدِّى إِلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى لاَ سِيَّمَا بَعْدَ " حَتَّى " ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (لاَ أَسِيرُ) [٣] حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " فَلَوْ قَدَّرْتَ " كَيْ " وَهِيَ مَعْنَاهَا التَّعْلِيلُ فَلاَ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ طَلُوعُ الشَّمْسِ مُعَلَّلاً بِسَيْرِكَ ، وَبَعْدَ " اللاَّمِ " يُؤَدِّى إِلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ (هُوَ " اللاَّم ") [٤] بِمَعْنًى وَاحِدٍ فَيَكُون تَكْرِيرًا مَعَ إِمْكَانِ اجْتِنَابِهِ ، وَلأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ " أَنْ " مَعَ " اللاَّمِ " [٥] ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً مَعَ البوَاقِي .

---

(١) يرى الكُوفِيُّونَ أَنَّ " كَيْ " لا تكون إلاَّ حرف نصب ، انظر الإنصاف ٥٧٠ ، المسألة ٧٨ .

(٢) في الأصل " وأما " بالواو وهو سهو من صوابه من(ف) ومن التحفة الشافية ١٦١/ب .

(٣) في (ف) " لاسيرن " .

(٤) في الأصل " هو اللام " بدون واو العطف .

(٥) كما في " جئت لأن أتعلم " .

" بحث الفـاء ، والواو "

أمَّا " الْفَاءُ ، وَالْوَاوُ " فَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ فَلاَ يَصِحُّ جَعْلُهُمَا عَلَى بَابِهِمَا إِلاَّ بِتَأْوِيلِ (يَجْعَلُ) [1] الأَوَّلَ اسْمًا ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ اسْمًا فَلاَ تَعْطِفُ عَلَيْهِ الْفِعْلَ إِلاَّ إِذَا صَارَ بِتَأْوِيلِ الاسْمِ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدُّهَيقِ بِمَطْلِهِ   حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُوَ الْقِعْدَانُ [2]

/ فَالْمَصِيفُ مَجْرُورٌ بِحَتَّى ، وَ " يَغْلُوَ " مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَلاَ / ٣٥ - أ يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الاسْمِ إِلاَّ بِإِضْمَارِ " أَنْ " لِيَصِيرَ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ [3] ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ " فَلاَ يَصِحُّ عَطْفُ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ أَمْرٌ وَالثَّانِي خَبَرٌ ، فَوَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ الأَوَّلُ بِمَعْنَى " لِيَكُنْ مِنْكَ (زِيَارَةٌ)[4] ، (فَإِذَا) [5] قُدِّرَ

---

(١) فى (ف) " جعل " .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو فى المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٨٠ ، والإنصاف ٥٩٩ المسألة ٨٣ على أن الفعل بعد " حتى " منصوب بتقدير " أن " لا بها نفسها ، بلا عزو ، ولم ينسبه أيضا عبدالسلام هارون فى معجمه ٣٩٣ ولا صاحب مدرسة البصرة النحوية ١٨١ .
أبوالدهيق : كنية رجل ، والمطل : التسويف والمدافعة ، ويغلو : يقال : غلت الدابة فى سيرها غلواً : ارتفعت فجاوزت حسن السير .
والقعدان : جمع قعود ، وهو البكر من الإبل حين يركب .

(٣) يرى الشيخ محمد محى الدين تقدير " حتى " : أخرى بعد الواو تكون (أن) المصدرية وما عملت فيه فى تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت (حتى) ومجرورها على (حتى) المذكورة ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان - عن حاشية الانصاف ٥٩٩

(٤) فى النسختين " إكرام " تحريف .
وقال فى التحفة الشافية لوحة ١٦١ ، " فوجب أن يقدر الأول بمصدره ثم جعل لفظ الأمر نائبًا عن المصدر المقدر " .

(٥) فى (ف) " وإذا " .

كَذَا صَارَ اسْمًا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ (١) لِيُعْطَفَ الاسْـمُ) (١) عَلَى الاسْمِ ، فَوَجَـبَ أَنْ تَـكُونَ "أَنْ" هِيَ الْمُقَـدَّرَةُ ، وَأَيْضًا لَوْ نَصَبَ حَرْفُ الْعَطْفِ هُنَا لَنَصَبَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، إِذْ مَعْنَاهُ فِي الْجَمِيعِ وَاحِدٌ .

وَمِثَالُ الأَمْرِ قَوْلُـهُ (٢) : " جِئْ لَنَـا فَنُولِيَ الإِكْرَامَـا " .

وَمِثَـالُ النَّـهْيِ قَوْلُهُ تَـعَالَى : ﴿ لاَ تَفْتَـرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ ﴾(٣)، وَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ تَعَـالَى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾(٤) ، أَيْ : لاَ يَكُنْ مِنْكُمِ افْتِـرَاءٌ فَسُحْتٌ مِنَ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ مَـعْرِفَـةٌ مِنَّا بِذَوِي شَفَـاعَةٍ فَشَفَاعَةٌ مِنْهُـمْ لَنَـا .

وَمِثَـالُ النَّـفْيِ قَوْلُـهُ (٢) : " وَمَـا أَعِيبُ فِـعْـلَهُ فَأَعْـذُلَه " وَالْمَـعْنَى لاَ عَيْبٌ فَـعَذْلٌ ، وَمِنْهُ:مَا تَأْتِينَـا فَتُـحَدِّثُنَـا ، بِالنَّصْبِ ، وَالرَّفْـعِ ، أَمَّـا النَّصْبُ فَـعَلَى مَعْنَيَيْنِ : (٥)

أَحَـدُهُمَـا : أَنَّ الإِتْيَـانَ وَالْحَدِيثَ مُنْتَفِيَـانِ جَمِيعًـا ؛ لأَنَّ الإِتْيَـانَ سَبَبٌ لِلْحَـدِيثِ وَإِذَا انْتَـفَى الإِتْيَـانُ الَّذِى هُوَ سَبَبٌ فَيَنْتَفِي الْحَـدِيثُ ؛ لانْتِفَـاءِ سَبَبِهِ ، وَلِهَـذَا يُفَسِّـرُونَهُ بِـ " كَيْفَ " ، فَيَقُـولُونَ فِي مَعْنَاهُ : " مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا " أَيْ : إِذَا انْتَـفَى السَّبَبُ فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْمُسَبَّبُ ؟ .

---

(١) سقط من الأصل .
(٢) أي : الناظم .
(٣) سورة طه ٦١ ، وقوله تعالى " فيسحتكم " سقط من الأصل .
(٤) سورة الأعراف ٥٣ .
(٥) انظر الكتاب ٣/٣٠ فما بعدها .
(٦) في الأصل " في معناه " ، والمثبت من (ف) .

الثَّـانِي : – مِنْ (مَعْنَى النَّصْبِ) أَنْ يَثْبُتَ الإِتْيَـانُ وَيَنْتَفِيَ الْحَدِيثُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَـا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَـا " أَيْ:مَا يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَـانٌ هُوَ سَبَبٌ لِحَدِيثٍ ، بَلْ تَأْتِينَا لاَ لِحَدِيثٍ ، وَالْغَـرَضُ مِنْ هَذَا نَفْيُ مَـجْمُـوعِ الإِتْيَـانُ وَالْحَـدِيثِ ، وَنَفْيُ الْمَجْمُوعِ قَدْ يَكُونُ (بِنَفْيِ) [1] الْجُزْأَيْـنِ ، وَهُوَ الْوَجْـهُ الأَوَّلُ ، وَقَدْ يَكُونُ بِنَفْي أَحَـدِ الْجُـزْأَيْنِ ، ثُمَّ لاَ يَخْلُو إِمَّـا أَنْ يَنْتَـفِيَ الإِتْيَـــانُ وَيَثْـبُتَ الْحَدِيثُ ، وَهُوَ مُـحَـالٌ ، أَوْ يَثْـبُتَ الإِتْيَـانُ وَيَنْتَـفِيَ الْحَـدِيثُ ، وَهُوَ الْوَجْـهُ الثَّـانِي مِنْ وَجْـهَي النَّصْـبِ .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى وَجْهَــيْنِ :

أَحَـدُهُمَـا أَنْ تَعْطِفَ الثَّـانِيَ عَلَى الأَوَّلِ فَتُـشْـرِكَهُ فِي إِعْرَابِهِ ، أَيْ : " مَـا تَأْتِينَـا فَمَا تُحَـدِّثُنَـا " .

الثَّـانِي : أَنْ يَكُونَ نَفيَ وُقُوعَهما بِصِفَةِ أَنَّ الثَّـانِيَ عَقِيبُ الأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهُ نَفَى الإِتْيَـــانَ الَّذِى (يَعْقُبُـهُ) [2] الْحَدِيثُ لاَ أَنَّهُ نَفَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَـا وَلِذَلِكَ قَـالُوا : مَعْنَـاهُ " مَا تَأْتِينَـا مُحَدِّثًا " ، وَيَجُـوزُ أَنْ تَرْفَعَ بِإِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ أَىْ مَا تَأْتِينَـا فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا " ، فَيَكُونُ خَـــبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْـــذُوفٍ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْـلَةِ نَصْبٌ ؛ لأَنَّهَا جَـوَابُ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ هَل لَّكُم مِن مَّا مَلَكَتْ إِيْمَـانُكُم مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَـاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ [3] [أَيْ : فَتَسْتَوُوا فِيهِ] [4] فَالْجُمْـلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَكَذَلِكَ [5] قَـالَ الشَّـاعِرُ :

---

(١) فى (ف) " نفي " .

(٢) فى الأصل غير واضح .

(٣) سورة الروم ٢٨ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل " ولذلك " .

وَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً   لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ (١)

أَيْ : فَهِيَ تَجْزَعُ ، فَالْجُمْلَةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ ؛ لأَنَّهَا جَوَابٌ وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ - وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَرْفُوعًا - ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ سَبَبٌ (لِلثَّانِي) (٢) أَيْ : لَوْ دَرَتْ لَجَزِعَتْ فَالسَّبَبِيَّةُ بَاقِيَةٌ فَانْتِفَاءُ الثَّانِي لانْتِفَاءِ الأَوَّلِ ، وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْجَزَعِ مَعَ نَفْيِ الدِّرَايَةِ أَيْ فَهِيَ تَجْزَعُ فَعَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ فَلَمْ يَجْعَلِ الأَوَّلَ سَبَبًا(٣) لِلثَّانِي، فَأَمَّا قَوْلُ الْعَنْبَرِيِّ : (٤)

/غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ   فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلاَ   / ٣٥ - ب

فَلاَ يَحْتَمِلُ إِلاَّ الرَّفْعَ ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى (أَنَّ الآتِي) (٥) لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فِيمَا أَخْبَرَنَا بِهِ ، فَنَحْنُ نُرَجِّي خِلاَفَ مَا أَتَى بِهِ لانْتِفَاءِ الْيَقِينِ عَمَّا أَتَى بِهِ فَوَجَبَ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّهُ لَوْ جَزَمَ لَدَخَلَ (مَعَ الإِتْيَانِ)(٥) في النَّفْيِ بِلَمْ ، وَلَوْ نَصَبَ لَكَانَ الْجَوَابُ أَيْضًا مَنْفِيًّا فَيَفْسُدُ الْمَعْنَى (فِي جَزْمِهِ وَنَصْبِهِ) (٦) ، لأَنَّ الرَّجَاءَ (ثَابِتٌ

---

(١) قائله مويلك المزموم كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٠٣ يرثي زوجته ، وفيه : فلقد تركت صغيرة .. " ، والخزانة ٣/ ٦٠٤ بولاق ، وهو في مغني اللبيب ٦٢٥ ، وشرح شواهده ٨٧٢ ، وعجزه في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٥ .

(٢) في الأصل " الثاني " .

(٣) في (ف) " سبب " .

(٤) لم يزد على هذا اللقب شيئا وهو غير معروف ، لأن شعراء بني العنبر كثيرون ، وقد تبع المؤلفُ الزمخشريَّ في مفصله ٢٤٩ ، ونسب في الكتاب ٣/٣١ لبعض الحارثيين من غير تحديد ، وكذلك في ابن يعيش ٧/ ٣٦ ، وفي الخزانة ٣/ ٦٠٧ بولاق غير معروف القائل .
وهو في المقرب ١/ ٢٦٥ ، ومغني اللبيب ٦٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٢ ، وشرح الكافية للرضي٢/ ٢٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٤ غير منسوب .

(٥) في الأصل غير واضح لطمس معظم حروفه .

(٦) (ف) في نصبه وجزمه " .

بِخِلَافِ) (١) مَا أَتَى بِهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ جَمِيلٍ :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ   وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ (٢)

قَالَ سِيبَوَيْهِ : " لَمْ يَجْعَلِ الأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ " (٣) .

(٤) فَقَوْلُهُ : " لَمْ يَجْعَلِ الأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي " مِمَّا يَنْفِي النَّصْبَ، وَقَوْلُهُ : " وَجَعَلَهُ مِمَّا يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ") (٤) مِمَّا يَنْفِي الْجَزْمَ .

(وَالرَّبْعُ : الْمَنْزِلُ) (٥) وَالْمَرْبَعُ : الْمَنْزِلُ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً.(وَالْقَوَاءُ)(١): الْخَالِي.وَالسَّمْلَقُ : الأَرْضُ الَّتِي لاَ نَبَاتَ فِيهَا .

وَمِثَالُ التَّمَنِّي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٦) ، أَيْ : لَيْتَ لِي بِهِمْ صُحْبَةً فَفَوْزًا .

وَمِثَالُ الدُّعَاءِ قَوْلُهُم : " اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مالاً فَأُنْفِقَهُ " ، فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ كَالتَّقْدِيرِ فِي الأَمْرِ ؛ لأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الأَمْرِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمَّ أَمْرًا ؛ لأَنَّهُ طَلَبٌ

---

(١) غير واضح في الأصل .

(٢) ينظر الديوان ١٤٥ ، والكتاب ٣/ ٣٧ ، وابن يعيش ٧/ ٦٣ ، وشذور الذهب ٣٠٠ ، والهمع ٢/١١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٥ ، ومغنى اللبيب ٢٢٢ ، وشرح شواهده ٤٧٤ ، والخزانة ٣/ ٦٠١ بولاق .

(٣) الكتاب ٣/٣٧ وفيه " لم يَجْعَلِ الأَوَّلَ سبباً للآخِرِ ، ... " .

(٤) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سورة النساء ٧٣ .

(مِنَ ٱلأَدْنَى إِلَى ٱلأَعْـلَى) [1] .

وَمِثَـالُ الْعَرْضِ قَوْلُه[2] : " أَلاَ تَزُورُنَا فَنُعْطِيَا " فَـعَرَضَ عَلَيْـهِ الزِّيَـارَةَ وَجَعَـلَهَا سَبَبًا لِلْعَطَـاءِ ، وَكَذَلِكَ التَّحْضِيضُ كَقَوْلِه تَعَـالَى : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّـدَّقَ ﴾ [3]

وَإِنَّمَـا لَزِمَ إِضْـمَـارُ " أَنْ " بَعْـدَ الفَـاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَأَوْ " ؛ لأَنَّهَـا حُـرُوفُ الْعَطْفِ فَلَوْ ظَهَـرَتْ " أَنْ " بَعْـدَهَا ([4] لَظَهَـرَ عَطْفُ الاسْـمِ عَلَى الْفِعْـلِ) [4] - ([5]وَلاَ يَجُـوزُ ذَلِكَ) [5] ، وَلاَ يَجُـوزُ إِظْهَـارُ " أَنْ " مَعَ لاَمِ الْجُحُـودِ ، وَهِيَ اللاَّمُ الْوَاقِعَـةُ بَعْدَ النَّـفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَـانَ اللَّهُ لِيُعَـذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيـهِمْ ﴾ [6] ، قَـالُـوا : (لأَنَّـهُ جَـوَابُ) [7] قَـوْلِ قَـائِلٍ : سَـيُعَـذِّبُهُمُ اللَّهُ أَوْ سَـوْفَ يُعَـذِّبُهُم ، وَإِظْهَـارُ " أَنْ " مَعَ السِّينِ أَوْ سَوْفَ مُمْتَنِـعٌ ، لأَنَّ " السِّينَ " وَسَوْفَ لِلاسْـتِقْبَالِ وَ " أَنْ " كَذَلِكَ فَلاَ يَجُـوزُ الْجَمْعُ بَيْنَـهُمَا كَمَـا لاَ يَجُـوزُ الْجَـمْعُ بَيْنَ " إِنَّ " وَلاَمِ الابْتِدَاءِ ؛ لاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ مَعَ جَوَابِهِ الَّذِى هُوَ نَـفْيٌ لِهَذَا الْقَوْلِ ، وَتُسَـمَّى هَذِهِ اللاَّمُ لاَمَ الْجُحُـودِ ؛ لِكَوْنِـهَا عَقِيبَ النَّـفْيِ ، وَقِيـلَ : (إِنَّمَا) [8] لَمْ تَظْهَـرْ ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ قَدْ طَـالَ بِحَرْفِ النَّـفْيِ فَلَمْ تَظْـهَـرْ " أَنْ " كَمَـا لَمْ يَظْـهَرْ

---

(١) في الأصل " من الرب الأعلى " .

(٢) أي : الناظم .

(٣) سورة المنافقون ١٠ .

(٤) فى (ف) " الطهر عطف الفعل على الاسم " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سورة الأنفال ٣٣ .

(٧) فى (ف) " فلولا أنه جواب " .

(٨) فى (ف) " انها " .

خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ مَعَ " لَوْلا " : ؛ لِطُولِ الْكَلامِ بِجَوَابِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يُجَزْ إِظْهَارُ " أَنْ " مَعَ اللَّامِ الَّتِى (بَعْدَ) (١) النَّفْيِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ لاَمِ " كَيْ "في الإِثْبَاتِ ولاَمِ الْجُحُودِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الإِضْمَارُ بَعْدَ لاَمِ [الْجُحُودِ] (٢) إِذَا تَقَدَّمَهَا حَرْفُ النَّفْيِ الدَّاخِلُ عَلَى "كَانَ" لأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ (زَائِدَةٌ) (٣) لِلتَّوْكِيدِ، فَالإِضْمَارُ أَوْلَى عِنْدَ الزِّيَادَةِ لِلاخْتِصَارِ(٤) ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا فَقُلْتَ: (مَاكُنْتُ) (٥) أَضْرِبُكَ، جَازَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ " « مَا كُنْتُ أَضْرِبُكَ »بِغَيْرِ لاَمٍ ، ومَا كُنْتُ لأَضْرِبَكَ " بِلاَمٍ أَنَّ الضَّرْبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الأَوَّلَةِ (٦) جَائِزُ الْوُقُوعِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مُمْتَنِعُ الْوُقُوعِ .

وَتَتَعَلَّقُ هَذِهِ اللَّامُ بِمَحْذُوفٍ (تَقْدِيرُهُ) (٧) مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيداً لِيُعَذِّبَهُمْ .

فصل

فَإِنْ قِيلَ : مَا مَوْضِعُ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " في (جَوَابِ) (٨) الأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا ؟ لأَنَّه إِذَا قَدَّرْتَ " أَنْ " كَانَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ

---

(١) غير واضح فى الأصل .

(٢) سقط من (ف) ، وفى الأصل " كي " تحريف .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر ابن يعيش ٢٨/٧ فما بعدها .

(٥) هذا المثال في الأصل غير واضح ، وفي (ف) مكرر .

(٦) هكذا فى النسختين ، وفى أساس البلاغة (أول) " تقول جمل أول وناقة أولة إذا تقدما الابل " ، وقيل إن إدخال الهاء على أفعل صفة كان أو تفضيلاً غيرمسموع ، انظر المدخل إلى تقويم اللسان ٢٨٠ .

(٧) فى (ف) " تقديراً " .

(٨) سقط من الأصل .

الْمَصْدَرِ والْمَصْدَرُ اسْمٌ ؟ فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ عَبْدُ/ الْقَاهِرِ : إنَّ ذَلِكَ / ٣٦-أ
يَأْتِي (عَلَى) [١] ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ : [٢]

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ (مَوْضِعُ " أَنْ ") [٣] وَالْفِعْلِ رَفْعًا ، كَقَوْلِكَ : " زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ " أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ فَإِكْرَامٌ مِنِّي .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ في مَحَلِّ النَّصْبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[٤] ؛ لأَنَّ " لَيْتَ " نَاصِبَةٌ " أَيْ : لَيْتَ لِي بِهِمْ صُحْبَةٌ فَفَوْزًا .

الثَّالِثُ : يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَقَولِكَ: "اذْهَبْ (فَتُدْرِكَ) [٥] خَيْرًا "وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ " لِيَكُنْ مِنْكَ ذَهَابٌ فَإِدْرَاكُ (خَيْرٍ) [٦] ، وَإِنْ شِئْتَ " افْعَلْ ذَهَابًا فَإِدْرَاكَ خَيْرٍ " .

فَصْلٌ [الواو]

وَأَمَّا " الْوَاوُ " فَتَنْتَصِبُ في كُلِّ مَوْضِعٍ (نصَبْتَ) [٧] فِيهِ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " مِنَ ٱلأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ ، تَقُولُ في ٱلأَمْرِ: " زُرْنِي وَأَزُورَكَ"[٨] ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) فى الأصل " عليه " .
(٢) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ١٠٦٤ .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سورة النساء ٧٣ .
(٥) فى الأصل " تدرك " .
(٦) فى الأصل " خيرك " .
(٧) فى (ف) " نصب " .
(٨) قال النيليّ في التحفة الشافية لوحة ١٦١ " أيْ : ليكن زيارةٌ منك وزيارةٌ منِّي "

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ (١)

يُقَالُ : فُلاَنٌ أَنْدَى صَوْتًا مِنْ فُلاَنٍ أَيْ : أَقْوَى .

وَتَقُولُ فِي النَّهْي : " لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ " ، فَإِذَا نَصَبْتَ كَانَ النَّهْيُ عَنِ الأَكْلِ الْمُقْتَرِنِ بِالشُّرْبِ ، وَإِذَا جَزَمْتَ كَانَ النَّهْيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ وَمُفْتَرِقَيْنِ (٢) ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لاَ يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو " جَازَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُمَا النَّهْيُ بِصِفَةِ الاجْتِمَاعِ ، وَمَعْنَى " الْوَاوِ " يَقْتَضِي ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى خِلاَفِ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ (٣) لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِدَلِيلٍ آخَرَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّبْسِ وَكِتْمَانِ الْحَقِّ مُحَرَّمٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُهُم أَنْ يَكُونَ " وَتَكْتُمُوا " مَنْصُوبًا فَوَجْهُهُ أَنَّ بَعْدَهُ ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٣) ، كَأَنَّ الْمَعْنَى : لاَ يَجْتَمِعُ مِنْكُم لَبْسٌ وَكِتْمَانٌ مَعَ عِلْمٍ؛ لأَنَّ اللَّبْسَ الَّذِي لاَيَعْلَمُهُ الإِنْسَانُ لاَيَتَنَاوَلُهُ النَّهْيُ

---

(١) البيت متنازع فى نسبته فقيل للأعشى ، وقيل للحطيئة ، وليس فى ديوانيهما ، وقيل لربيعة بن جشم ، وقيل لدثار بن شيبان النمريّ ،وقيل للفرزدق وليس في ديوانه ، ولعلَّ الصحيح أنَّ البيت لدثار بن شيبان النمريّ حيث عزاه إليه ابْنُ الشَّجَرِيِّ في مختاراته ٥١٤ ضمن قصيدة منها هذا البيت ، وكذلك قال أبو الفرج الأصفهانيّ فى الأغاني ٢/ ٩٠ : " قال الشاعر النمرى الذى كان الزبرقان حمله على هجاء بغيض " ثم أورد القصيدة كلها ، ويروى " فقلت ادعى وأدع " أى : ادعى ولأدع ، على لام الأمر .

وهو فى الكتاب ٣/ ٤٥ ،ومجالس ثعلب ٤٥٦ ،وأمالى القالى ١/ ٩٠ ، والانصاف ٥٣١ ، وابن يعيش ٧/ ٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٤١ ، ومغنى اللبيب ٥١٩ ، ومعانى القرآن ٢/٢١٤ ، والتصريح ٢/ ٢٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢٨٧ ، والأشمونى والصبان عليه ٣/٢٣٠ ، والعينى ٤/ ٣٩٢ ، والرد على النحاة ١٢٤ .

(٢) هذا ما قرره سيبويه فى الكتاب ٣/ ٤٣ حيث قال " فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال " ، ومثله فى المقتضب ٢/ ٢٤ .

(٣) سورة البقرة ٤٢ .

(عَنْـهُ) [١] ، وكَـذَلِكَ النَّـــهْيُ عَنِ الأَكْلِ إِذَا نَصَـبْتَ لَمْ يَتَنَـاوَلْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا يَضُـرُّ بِالشُّـرْبِ ، وَإِنْ رَفَـعْتَ " وَتَشْـرَبُ اللَّبَنَ " كَـانَتِ الْوَاوُ لِلْحَـالِ ، وَالْمُـبْـتَـدَأُ مَحْذُوفٌ أَيْ : وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ .

وَمِثَـالُ الاسْتِفْهَامِ قَولُ الشَّـــاعِرِ [٢] :

أَلَمْ أَكُ جَـارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْـنِي وَبَيْنَـكُم الْمَـوَدَّةُ وَالإِخَـــاءُ [٣]

وَتَقُـولُ فِي النَّـفْيِ : لاَيَسَعُنِي [٤] شَيْءٌ وَيَعْجِـزَ عَنْـــكَ " أَيْ : لاَ يَجْتَـمِعُ فِي شَيْءٍ أَنْ يَسَـعَنِي [٤] وَأَنْ يَضِـيقَ عَنْـكَ ، وَلَوْ رَفَـعْتَ الثَّـانِيَ عَطْفًـا عَلَى الأَوَّلِ لَفَسَدَ الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ (يَصِيرُ) [٥] الثَّانِي مَنْفِيًا كَالأَوَّلِ وَيَصِيرُ الْمَعْنَى " (لاَ يَسَعُنِي) [٤] شَيْءٌ (وَلاَيَضِيقُ) [٦] عَنْكَ شَيْءٌ " وَهُوَ عَكْسُ الْمَعْنَى فِي النَّصْبِ ، لَكِن يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى أَنْ تَجْعَـلَ الْوَاوَ لِلْحَـالِ أَيْ (لاَيَسَـعُنِي) [٤] شَيْءٌ وَهُوَ يَعْجِزُ عَنْكَ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " قول الحطيئة الشاعر " .

(٣) البيت للحطيئة كما في ديوانه ٢٦ ، وروايته " ألم أك محرما فيكون " ويروى " ألم أك مسلما " والمحرم : المسالم ، يقوله لآل الزبرقان بن بدر ،وكانوا قد جفوه فارتحل عنهم وهجـــاهم ، وهو في الكتاب ٣/ ٤٣ ، والمقتضب ٢/ ٢٦ ، والأصول في النحو ٢/ ١٦٠ ، والفصول الخمسون ٢٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٨٤ ، ومغني اللبيب ٨٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٩٥٠ ، والعيني ٤/ ٤١٧ .

(٤) في (ف) " لا يستغني " ،وانظر الكتاب ٣/ ٤٣ .

(٥) في النسختين " لا يصير "بالنفي ، والصواب ما أثبتناه ، قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ١٦١" ومثال النفي "لايسعني شي ويعجز عنك " أي لا يجتمع في شئ أن يســعني وأن يضيق عنك ، أي : أنا وأنت سواء فيما يحسن ويقبح ، ولو رفع لفسد المعنى ، لأنه يعطفه على " لا يسعني شئ " فيصير المعنى لا يسعني شئ ولا يضيق عنك شئ ، وذلك محال " ، وقال الجرجاني في المقتصد ٢/ ١٠٧١ " ولو قلت : لا يسعني شئ ويعجز عنك ، بالرفع لكنت قد نفيت السعة والعجز جميعًا "

(٦) في (ف) " ولا يصير " .

وَمِثَالُ التَّمَنِّى : " لَيْتَهُ (يَأْتِينَا) (١) وَيُحَدِّثَنَا " ، وَقَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ : (٢) ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(٣) بِنَصْبِ الْفِعْلِ الثَّانِى وَالثَّالِثِ .

وَمِثَالُ الْعَرْضِ : " أَلاَ تَزُورُنَا وَتُحَدِّثَنَا " ، وَمِثَالُ الدُّعَاءِ : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي (وَتُدْخِلَنِي) (٤) الْجَنَّةَ " ، وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ : " هَلاَّ تُحْسِنُ إِلَى زَيْدٍ وَيَشْكُرَكَ " .

وَهَذِهِ تُسَمَّى وَاوَ الْجَمْعِ، وَالْكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَهَا وَاوَ الصَّرْفِ (٥) ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِى بَعْدَهَا مَصْرُوفٌ عَنْ إِعْرَابِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا وَعَن مَعْنَاهُ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاوِ (إِمَّا) (٦) عَلَى الْعَطْفِ إِنْ أَمْكَنَ نَحْوُ " أَلاَ تَزُورُنَا وَتُحَدِّثُنَا " ، وَإِمَّا عَلَى الْقَطْعِ وَالاسْتِئْنَافِ إِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْعَطْفُ نَحْوُ : " أُرِيدُ أَنْ تُعْطِيَنِي وَتَمْنَعُنِي " ، أَوْ يَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ (نَحْوُ) (٧) / لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ " إِذَا رَفَعْتَ ، قَالَ الشَّاعِرُ : /٣٦-ب

---

(١) في (ف) " يأتى " .

(٢) وهى قراءة حمزة وحفص كما فى حجة القراءات ٢٤٥ ، ونسبها سيبويه ٣/ ٤٤ إلى عبدالله بن أبى إسحاق ، وقرأها ابن عامر بنصب الفعل الثالث ، وقرأها الباقون بالرفع .

(٣) سورة الأنعام ٢٧ .

(٤) فى الأصل " ادخلنى " .

(٥) انظر الإنصاف ٥٥٥ المسألة ٧٥ ، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٣٣ ، ٣٤ .

(٦) فى (ف) " وإما " .

(٧) سقط من الأصل .

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ (١)

إِذَا رَفَعْتَ عَطَفْتَهُ عَلَى الصِّلَةِ أَيْ : وَمَا أَنَا بِالشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ (نَافِعِي) (٢) والَّذِي يَغْضَبُ عَنْهُ (٣) ، وَأَمَّا (يَغْضَبُ) (٤) فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى "الشَّيْءِ" وَجَبَ نَصْبُهُ ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ اسْمٌ وَ "يَغْضَبُ" فِعْلٌ وَلاَ يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الاسْمِ إِلاَّ بِإِضْمَارِ "أَنْ" لِيَصِيرَ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ وَيَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ أَيْ : وَمَا أَنَا لِلْشَّيْءِ وَلِغَضَبِ صَاحِبِي بِقَؤُولٍ ، وَلاَبُدَّ في هَذَا الْوَجْهِ مِنْ (تَقْدِيرِ) (٢) حَذْفِ الْمُضَافِ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى أَيْ : وَمَا أَنَا بِقَؤُولِ الشَّيْءِ وَلِسَبَبِ (غَضَبِ) (٢) صَاحِبِي ، لأَنَّ الْغَضَبَ لاَ يَكُونَ مَقُولاً بَلِ الْمَقُولُ (هُوَ) (٢) سَبَبُ الْغَضَبِ (٥) ، وَاللاَّمُ الَّتِي في "الشَّيْءِ" ، يَتَعَلَّقُ بِقَؤُولٍ ، وَالرَّفْعُ هُوَ الْوَجْهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لاَ يَجُورَ وَيَقْصِدُ (٦)

---

(١) البيت لكعب الغنويّ كما فى الكتاب ٣/ ٤٦ ، وهو فى المقتضب ٢/ ١٧ ، وأمالى القالى ٢/٢٢٧ وابن يعيش ٧/ ٣٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٤٩ ، والرد على النحاة ١٢٥ ، والخزانة ٣/٦١٩ بولاق ، وفى كلتا النسختين " ويغضب عنه .. والذى يغضب عنه » ، والأولى ما أثبته .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ويجوز الرفع فى " يغضب " كما قال ابن القواس لوحة ٤١ أ على القطع ، أى " وهو يغضب " .

(٤) فى الأصل غير واضح ، وفى (ف) " النصب " ، والصواب ما أثبته .

(٥) ينظر فى شرح الكافية للرَّضيّ ٢/ ٢٥٠ .

(٦) نسب فى الكتاب ٣/ ٥٦ إلى عبدالرحمن بن أم الحكم ، ونسب فى الخزانة ٣/٦١٣ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ ٢/ ١٧٣ إلى أبى اللحام التَّغْلِبِيّ ، ولعلّه الصحيح كما قال صاحب اللسان فى (قصد) ، وأبو اللحام شاعر جاهلى اسمه " حريث " مصغر حارث .

والبيت فى ابن يعيش ٧/ ٣٨ ، ٣٩ ، و المحتسب ١/ ١٤٩ ، ٢/ ٢١ ، ومغنى اللبيب ٤٧٠ ،وشرح شواهد المغنى ٧٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٩ ، والصحاح (قصد) ، قال فى الخزانة ٣/ ٦١٤ " قوله " على الحكم " ظرف وقع موقع الخبر المقدم ، وروى " على الحكم المأتى حقّ إذا قضى " فيكون " حق هو الخبر ، و " على " متعلقة به ، وقوله " أن لا يجور " فى تأويل مبتدأ مؤخَّر " .

الحكم : الحاكم الذى يقضى بين القوم ، والقضية : الحكم ، والقصد : العدل .

فَـلاَ يَجُوزُ عَطْفُ " يَقْـصِـدُ " عَلَى " يَجُـورُ " ؛ لأَنَّ غَـرَضَـهُ نَفْيُ الْجَـوْرِ وَإِثْبَاتُ الْقَصْـدِ،وَلَوْ عَطَفَـهُ عَلَى " يَجُـورُ " دَخَل في النَّفْي فَيَصِيرُ نَافِياً لِلْجَـوْرِ وَنَافِيًا لِلْقَصْـدِ فَيَحْصُلُ التَّنَـاقُضُ فَوَجَبَ الاسْتِئْنَـافُ لِيَكُونَ مُثْبِـتًا لِلْقَصْـدِ وَنَافِيًا لِلْجَـوْرِ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُـــودُ وَيَنْدفِعُ (التَّنَـاقُضُ) [٢] ، ولا يَجُـوزُ أَنْ تَكُـونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ؛ لأَنَّهُ في حَـالِ الْقَصْدِ يَمْتَنِـعُ أَنْ يَكُونَ جَائِراً ؛ لاجْتِمَـا عِ الضِّدَّيْنِ ؛ وَلأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَجُـورُ مُطْـلَقًا في كُلِّ حَـالٍ ، وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلْحَـالِ لَكَانَ تَقْدِيرُ الْكَلاَمِ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَجُـورَ في حَـالِ الْقَصْـدِ وَلَيْسَ الْمُـرَادُ كَذَلِكَ بَـلْ عَلَيْـهِ أَنْ لاَ يَجُـورُ مُطْـلَقًا .

وَقِيـلَ : يَجُـوزُ أَنْ يَكُونَ حَـالاً مُؤَكِّـدَةً ؛ لأَنَّـهُ إِذَا انْتَـفَـى الْجَـوْرُ تَعَـيَّنَ الْقَصْـدُ .

(١) سقط من الأصل .

وَأَمَّا " حَتَّى " (١) فَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ : " أَنْ " ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

فَالْأَوَّلُ إِذَا كَانَتْ غَايَةً كَقَوْلِهِ : " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلْدَةَ " .

فَالسَّيْرُ مُتَّصِلٌ بِالدُّخُولِ ، وَالدُّخُولِ غَايَةٌ لِلسَّيْرِ ، (فَهِيَ) (٢) إِذَا كَانَتْ غَايَةً بِمَعْنَى " إِلَى أَنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَهَا في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكَيْ ، فَإِنْ قُلْتَ : " سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ (الْمَعْنَى) (٣) " إِلَى أَنْ " ؛ لِأَنَّ سَيْرَكَ لَيْسَ سَبَبًا في الطُّلُوعِ ، وَهِيَ جَارَّةٌ وَلِذَلِكَ " أُضْمِرَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " كَيْ " ، وَهِيَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ : " أَطِعْ اللَّهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ " فَالطَّاعَةُ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ ، وَلَا يَلْزَمُ امْتِدَادُ السَّبَبِ إِلَى وُجُودِ الْمُسَبَّبِ ، وَقَدْ يَكُونُ الدُّخُول في الْحَالِ وَيُنْصَبُ مَا بَعْدَهَا ؛ (لِأَنَّهُ) (٤) – أَعْنِي الدُّخُولَ – مُسْتَقْبَلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى وُجُودِ (السبب) (٥) .

وَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَ " حَتَّى " عَلَى أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ :

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٦ هارون ، ومغنى اللبيب ١٦٦ ، وابن يعيش ٧/ ٣٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " بمعنى " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فى (ف) " السير " .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِى بَعْدَهَا وَسَبَبُهُ مَاضِيَيْنِ كَقَوْلِكَ : " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا " إِذَا كُنْتُ قَدْ سِرْتَ وَدَخَلْتَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سِرْتُ فَدَخَلْتُ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ مَاضِيًا وَمَا بَعْدَهَا حَالاً ، كَقَوْلِكَ (١) : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا الآنَ " ، (إِذَا) (٢) قُلْتَ ذَلِكَ (وَأَنْتَ) (٣) فِي حَالِ الدُّخُولِ ، وَإِنَّمَا رَفَعْتَ لأَنَّ النَّصْبَ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ " أَنْ " ، (وَ " أَنْ " يُخَلِّصُ) (١) الْفِعْلَ لِلاسْتِقْبَالِ ، (وَإِذَا) (٤) كَانَ الْفِعْلُ حَالاً أَوْ مَاضِيًا لَمْ يَنْتَصِبْ ؛ لأَنَّهَا لَمْ تَصْلُحْ (فِيهِمَا) (٥) لِتَنَافِي الْمَعْنَيَيْنِ ، (وَكَذَلِكَ لاَيَرْتَفِعُ) (١) مَا بَعْدَهَا فِي النَّفْيِ وَالاسْتِفْهَامِ ؛ لأَنَّهُمَا غَيْرُ مُثْبَتَيْنِ تَقُولُ : " مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " (وَقَلَّمَا سِرْتُ / ٣٧ - أ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، وَأَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟) (٦) بِالنَّصْبِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " مَنْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟ " جَازَ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ عَنِ السَّائِرِ لاَ عَنِ السَّيْرِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُم : " مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ " فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ ، لأَنَّ انْتِفَاءَ (الرَّجَاءِ) (٧) حَاصِلٌ فِي الْحَالِ ؛ لِشِدَّةِ خَطَرِ الْمَرَضِ فَلاَ

---

(١) " ليس واضحا في الأصل .

(٢) فى الأصل " وإذا " بالواو .

(٣) فى (ف) " وكنت " .

(٤) فى الأصل " إذا ".

(٥) فى الأصل " فيه ".

(٦) فى الأصل " وهل ما سرت حتى أدخلها " . وسقط منها جملة " وقلما سرت حتى أدخلها " ، و"قلما " يجرى مجرى النفى المصرح به عن شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٤٢ ، وانظر الكتاب ١/ ٢٢ هارون .

(٧) فى (ف) " الرضا ".

يَصِحُّ تَقْدِيرُ " أَنْ " لِلتَّنَاقُضِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا " إِذَا جَعَلْتَ " كَانَ " نَاقِصَةً وَجبَ النَّصْبُ ؛ لأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ، وَلَيْسَ مَعَكَ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، إِلاَّ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ ، وَهُوَ " حَتَّى " وَمَا بَعْدَهَا فَلِذَلِكَ وَجَبَ النَّصْبُ ، وَلَوْ رَفَعْتَ (لَكَانَ) [1] مَا بَعْدَ " حَتَّى " جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً – لأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ جَعَلْتَهَا جَارَّةً وَعَلَّقْتَهَا بِكَائِنٍ أَوْ مُسْتَقِرٍّ، وَبِإِضْمَارِ " أَنْ : يَصِيرُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ (الْمَصْدَرِ) [2] وَلاَ ضَمِيرَ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ " كَانَ " ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا كَانَتْ خَبَرًا لاَبُدَّ فِيهَا مِنْ ضَمِيرٍ ، وَلاَضَمِيرَ فِيهَا ، فَلاَ تَكُونُ خَبَرًا فَيَبْقَى اسْمُ " كَانَ " بِغَيْرِ خَبَرٍ ، فَإِنْ قَدَّرْتَ (" كَانَ "[3]) تَامَّةً جَازَ رَفْعُ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ التَّامَّةَ لاَ تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : " كَانَ سَيْرِي أَمْسِ " [وَ] [4] جَعَلْتَ " أَمْسِ " خَبَرَ " كَانَ " جَازَ الرَّفْعُ ، وَكَذَلِكَ:كَانَ سَيْرِى (سَيْرًا) [5] مُتْعَبًا " ، فَجَعَلْتَهُ خَبَرًا جَازَ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّكَ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى خَبَرٍ حَتَّى يَجِبَ النَّصْبُ .

قَالَ الْكُوفِيُّونَ : " حَتَّى " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ " أَنْ " كَمَا أَنَّ " اللاَّمَ " كَذَلِكَ ، وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ عِنْدَهُمْ تَعْمَلُ بِأَنْفُسِهَا " [6] ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى

---

(١) فى (ف) "وكان" .

(٢) فى (ف) " المفرد " .

(٣) فى (ف) " كانت " .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

(٥) سقط من الأصل ، وانظر ابن يعيش ٧/ ٣٢ .

(٦) ينظر الإنصاف ٥٩٧ المسألة ٨٣ ، واتفق الجرميّ من البصريين مع الكسائى علي أن " الفاء والواو ، وأو " ناصبة للمضارع بنفسها من غير تقدير "أن" ، انظر شرح الكافية للرضى ٢٤١/٢ ، وأبو عمر الجرميّ ٢٤٨ . (رسالة علمية للمحقق) .

ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا دُمْتُ حَيًّا لأَسْمَعَا (١)

أَرَادَ : مَا كُنْتُ لأَسْمَعَ مَقَالَتَهَا ، وَالتَّقْدِيمُ يَدُلُّ عَلَى (عَدَمِ) (٢) إِضْمَارِ " أَنْ " ؛ لأَنَّ " مَقَالَتَهَا " مَنْصُوبٌ بِـ " أَسْمَعُ " فَلَوْ أَضْمَرْتَ " أَنْ " لَكَانَ " أَسْمَعَ " مِنْ صِلَتِهَا ، وَمَعْمُولُ الصِّلَةِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ .

وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ " مَقَالَتَهَا " مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ "أَسْمَعُ" (٣) .

« فصل » [أَوْ]

وَأَمَّا "أَوْ " فَأَصْلُهَا الْعَطْفُ،فَإِذَا (رَفَعْتَ) (٤) الْفِعْلَ (بَعْدَهَا) (٢) عَطَفْتَهُ (عَلَى مَا قَبْلَهَا إِنْ أَمْكَنَ)(٥) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (٦) ، وَيَجُوزُ الاسْتِئْنَافُ ، (وَمَعْنَى) (٨) ذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَهُ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ أَيْ :

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٩٣ على أنه قدم منصوب "لأسمع" عليه ، وفيه لام الجحود ، وهذا دليل على جواز تقديمه ودليل أيضًا على أن لام الجحود هى العاملة بنفسها كما ذهب إليه الكوفيون .

والبيت فى ابن يعيش ٧/ ٢٩ برواية " لقد وعدتنى " ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٠ ،والتحفة الشافية ١٦١ أ ، والخزانة ٣/ ٦٢٢ بولاق ، والتصريح ٢/ ٢٣٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) هذا مذهب البصريين كما في الإنصاف ٥٩٣ المسألة ٨٢ .

(٤) فى (ف) " رفع " .

(٥) فى (ف) " على ما أمكن ".

(٦) سورة الفتح ١٦ .

(٧) فى الأصل " معنى " .

" أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ " ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الاسْتِئْنَافُ كَقَوْلِكَ : " هُوَ (قَاتِلِي) (١) أَوْ أَفْتَدِي مِنْهُ " إِذْ لَيْسَ الأَوَّلُ إِلاَّ (الاسْمُ) (٢) وَلاَ يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الاسْمِ ؛ لأَنَّ عَوَامِلَ الأَسْمَاءِ لاَ يَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَى الأَفْعَالِ فَلاَ يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الاسْمِ إِذْ لاَ مُشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَوَامِلِ فَتَعَيَّنَ الاسْتِئْنَافُ أَوِ النَّصْبُ بِتَقْدِيرِ " أَنْ " (لِيَصِيرَ) (٣) فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " أَوْ " إِذَا لَمْ يَنْتَصِبِ الْفِعْلُ بَعْدَهَا وَبَيْنَهَا إِذَا انْتَصَبَ أَنَّهَا فِي الْوَجْهِ (الأَوَّلِ) (٤) لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَلاَ تَعَلُّقَ بَيْنَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَه (تَعَالَى) (٥)" ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (٦) إِنَّمَا هُوَ (إِخْبَارٌ) (٤) بِأَحَدِهِمَا ، (وَهِيَ) (٧) فِي الْوَجْهِ الثَّانِي الْفِعْلُ الَّذِي (قَبْلَهَا) (٨) كَالْعَامِّ فِي كُلِّ زَمَانٍ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي " أَنَّ الإِلْزَامَ عَامٌّ (لِجَمِيعِ) (٩) الأَوْقَاتِ إِلاَّ الْوَقْتَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْقَضَاءُ ، فَقَدْ شَارَكَتْ " أَوْ " « إِلاَّ أَنْ » (١٠) فِي هَذَا الْمَعْنَى لِلشَّبَهِ الَّذِي بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْخُرُوجُ عَمَّا / ٣٧ - ب

---

(١) فى (ف) " قائل " .

(٢) فى الأصل " اسم ".

(٣) في الأصل " التعين " .

(٤) فى الأصل غير واضح

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سورج الفتح – ١٦ .

(٧) سقط من (ف).

(٨) فى النسختين " بعدها " ، والصواب ما أثبته .

(٩) فى (ف) " بجميع ".

(١٠) فى النسختين " إلا " بدون " أن " ، والصواب ماأثبته ، وانظر الكتاب ٣/ ٤٧ .

أَوْجَبَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: "فَانْصِبْ بِإِلاَّ أَنْ لِمَعْنًى بَيِّنِ" أَيْ : فَانْصِبْ الْفِعْلَ بِ « أَنْ » مُضْمَرَةً بِتَقْدِيرِ" أَوْ " بِ « إِلاَّ أَنْ » ، وَقَدْ يُقَدِّرُونَهَا بِ « إِلَى أَنْ » ، أَيْ:لُزُومِي مُسْتَمِرٌّ إِلَى وَقْتَ الْقَضَاءِ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

فَقُلْتُ لَهُ : لاَتَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا (٢)

وَلَوْ أَنَّ الْقَصِيدَةَ مَرْفُوعَةٌ لَجَازَ الرَّفْعُ عَلَى " نُحَاوِلُ " (٢) .

---

(١) الديوان ٦٦ ، والكتاب ٣/ ٤٧ ، وابن يعيش ٧/ ٢٢ ، والأصول فى النحو ٢/ ١٦١ ، والمقتضب ٢/ ٢٨ ، والخصائص ١/ ٦٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٣١٩ ،والموجز فى النحو ٨٠ ، ورصف المبانى ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢/ ٧١ ، والخزانة ٣/ ٦٠٩ بولاق .

(٢) قال سيبويه ٣/ ٤٧ : " والقوافى منصوبة ، فالتمثيل على ما ذكرت لك ، والمعنى على " إلا أن نموت ، فنعذرا .. " ولو رفعت لكان عربيا جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول ، يعنى أو نحن ممن يموت » .

[رفع المضـارع]

وَارْفَعْ مُضَارِعًا صَحِيحَ الآخِرِ مِثْلَ يَقُومُ بِانْضِمَامٍ ظَاهِرِ
وَانْصِبْهُ بِالْفَتْحِ وَإِنْ تَجْزِمْ سَكَنْ وَالرَّفْعُ فِي مُعْتَلِّهِ لَمْ يَسْتَبِنْ
وَالنَّصْبُ فِيهِ بَانَ إِلاَّ فِي الأَلِفْ وَفِي انْجِزَامِهِ أَخِيرُهُ حُذِفْ

اعلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا صَحَّ آخِرُهُ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ الاثْنَيْنِ نَحْوُ : " يَقُومَانِ " وَلاَ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ الذُّكُورِ ، نَحْوُ : " يَقُومُونَ " ، وَلاَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبَةِ ، نَحْوُ " تَقُومِينَ " فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ ظَاهِرَةٍ ، نَحْوُ " هُوَ يَقُومُ " ، وَنَصْبُهُ بِفَتْحَةٍ ظَاهِرَةٍ نَحْوُ : " لَنْ يَقُومَ " ، وَجَزْمُهُ بِسُكُونِ آخِرِه نَحْوُ " لَمْ يَقُمْ " ، وَقَدْ يَسْكُنُ الْمَرْفُوعُ في الشِّعْرِ ضَرُورَةً (١) كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللّهِ وَلاَ وَاغِلِ (٢)

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) الديوان ١٢٢ ، وروايته " فاليوم أسقى " ، وكذلك شرح الحماسة للمرزوقى ٦١٢ ، والبيت كثير الدوران فى كتب النحـو واللغـة ، فهو فى الكتاب ٤/ ٢٠٤ ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل ٢٠٥ ، والخصـائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ ، ٣٤٠ ، والفاخر ٧٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٨ ، وإصلاح المنطق ٢٤٥ ، والتنبيه على حدوث التصحيف ١١٧ ، والمقرب ٢/ ٢٠٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٥ ، ورسالة الغفران ٣٦٨ ، ٤٣٥ ، وتهذيب الألفاظ ٢٢٥ ، وضرائر الشعر ٩٤ .
وذكر الأخفش أن فى البيت ثلاث روايـات فقال : الرواية الجيدة " فاليوم فاشرب " ، " واليوم أسقى " ، ورواية من روى " فاليوم أشرب " لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة ، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا " عن النوادر فى اللغة ١٨٨ ، أما على الروايتين الأوليين فلا شاهد فيه

وَقِيلَ : هُوَ مَجْزُومٌ بِلاَمِ الْأَمْرِ مَحْذُوفَةً ، وَالتَّقْدِيرُ " لِأَشْرَبْ " أَمْرٌ لِنَفْسِهِ .

وَأَمَّا (الْمُعْتَلُّ) (١) فَسَوَاءٌ كَانَ (آخِرُهُ) (٢) وَاوًا نَحْوُ " يَغْزُو " ، أَوْ يَاءً نَحْوُ " يَرْمِي " ، أَوْ أَلِفًا نَحْوُ " يَخْشَى " فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ آخِرُهُ فِي الرَّفْعِ ، أَمَّا سُكُونُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَلِثِقَلِ الضَّمَّةِ كَثِقَلِهَا عَلَى الْمَنْقُوصِ (فِي الْأَسْمَاءِ) (٣) وَأَمَّا سُكُونُ الْأَلِفِ فَلِتَعَذُّرِ الْحَرَكَةِ .

وَأَمَّا الْجَزْمُ فَبِحَذْفِ الثَّلاَثَةِ الْأَحْرُفِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْحَرَكَاتِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ قَدْ جُعِلَتْ فِي الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ إِعْرَابًا كَالْحَرَكَةِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ فَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ حَذْفَ الْحَرَكَةِ لِدَلاَلَةِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَيْهَا .

وَأَمَّا فِي النَّصْبِ فَتُحَرَّكُ الْوَاوُ بِالْفَتْحِ وَالْيَاءُ فِي الاخْتِيَارِ ، وَتَبْقَى الْأَلِفُ سَاكِنَةً ؛ إِذْ لاَ سَبِيلَ إِلَى (تَحْرِيكِهَا) (٤) ، وَذَلِكَ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ كَمَا يُحَرَّكُ الْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ بِالْفَتْحِ .

---

(١) فى (ف) " العمل " .

(٢) فى الأصل " أوله " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " تحركها ".

[إعراب الأفعـــال الخمسـة]

ثُمَّ ثُبُــوتُ نُونِ يَفْعَـلُونَا وَيَفْعَــــلانِ مَــعَ تَفْعَـــلِينَا

عَلاَمَـــةٌ لِرَفْعِــهِ الْمُبِيـنِ فَاجْزِمْهُ وَانْصِبْهُ بِحَذْفِ النُّونِ

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ لَحِقَهُ ضَمِيرُ الْمُثَنَّى - وَهُوَ الأَلِفُ - ، أَوْ ضَمِيرُ (الْجَمَاعَةِ) [1] الْمُذَكَّرِينَ الْعُقَــلاءِ - وَهُوَ الْوَاوُ - ، أَوْ ضَمِيرُ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ - وَهُوَ الْيَاءُ - ، وَسَلِمَ مِن نُونَي التَّوكِيدِ فَرَفْعُهُ بِنُونٍ مُحَرَّكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَتُكْسَرُ مَعَ " الأَلِفِ " عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، أَوْ حَمْلاً عَلَى نُونِ التَّثْنِيَةِ ، وَتُفْتَحُ مَعَ " الْوَاوِ " ، وَ " الْيَاءِ " طَلَبًا لِلْخِفَّةِ ، أَوْ حَمْلاً عَلَى (نُونِ الْجَمْعِ) [2] .

وَالأَمْثِلَةُ الَّتِي تُعْرَبُ بِالنُّونِ خَمْسَةٌ : اثْنَانِ لِلْمُثَنَّى نَحْوُ "يَفْعَلانِ " ، وَتَفْعَلاَنِ" ، وَاثْنَانِ لِلْجَمْعِ نَحْوُ " يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ " ، / ٣٨ - أ وَوَاحِدٌ لِلْمُؤَنَّثِ نَحْوُ " تَفْعَلِينَ " ، وَإِنَّمَا كَانَتْ خَمْسَةً ؛ لأَنَّ الْمُثَنَّى إِمَّا مُخَاطَبٌ أَوْ غَائِبٌ وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ ، وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَقِسْمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْوَاحِدَةُ الْمُخَاطَبَةُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ انْقَسَمَ قِسْمَيْنِ وَلَمْ يَنْقَسِمِ الْمُؤَنَّثُ ؛ لأَنَّ غَائِبَ الْمُؤَنَّثِ يَجْرِي مَجْرَى غَيْرِهِ مِنَ الأَفْعَالِ (فَتَعَيَّنَتِ الْخَمْسَةُ) [3] .

وَهَهُنَا مَسْأَلَتَانِ :

---

(١) في (ف) " جماعة " .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) سقط من (ف) .

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ هَذِهِ ٱلأَمْثِلَةَ مُعْرَبَةٌ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لأَجْلِهِ أُعْرِبَ ٱلْمُضَارِعُ مَوْجُودٌ فِي هَذِهِ ٱلأَمْثِلَةِ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فَتَكُونُ (مُعْرَبَةً) [١] بِٱلْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ ٱلأَفْعَالِ ٱلْمُعْرَبَةِ .

(الثَّانِي) [٢] : (أَنّ) [٣] النُّونَ تَثْبُتُ رَفْعاً وَتَسْقُطُ نَصْباً وَجَزْماً ، وَذلِكَ اخْتِلاَفٌ بِعَامِلٍ ، وَلاَ مَعْنَى لِلإِعْرَابِ إِلاَّ ذَلِكَ ، فَكَانَ إِعْرَابًا.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ ٱلأَمْثِلَةَ لاَ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهَا، إِذْ لَوْ كَانَ (لَهَا)[٤] حَرْفُ إِعْرَابٍ فَلاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اللاَّمَ فِي "يَفْعَلاَنِ" (أَوِ ٱلأَلِفَ أَوِ النُّونَ)[٥] فَلاَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ اللاَّمَ ؛ لأَنَّ حَرَكَتَهَا تَابِعَةٌ لِمَا بَعْدَهَا مِنَ الضَّمَائِرِ فَتُفْتَحُ قَبْلَ ٱلأَلِفِ ، وَتُضَمُّ قَبْلَ ٱلْوَاوِ وَتُكْسَرُ قَبْلَ ٱلْيَاءِ ؛ وَلأَنَّ الحَرَكَةَ قَبْلَ ٱلأَلِفِ لاَ يُمْكِنُ اخْتِلاَفُهَا ، لأَنَّهُ لَوِ ٱنْضَمَّ مَا قَبْلَ ٱلأَلِفِ قُلِبَتْ وَاواً ، وَكَذَلِكَ ٱلْقَوْلُ فِي ٱلْوَاوِ وَالْيَاءِ فَيَحْصُلُ اللَّبْسُ ، وَلاَ يُمْكِنُ السُّكُونُ ؛ لأَنَّه جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ (فِي ٱلْجَزْمِ) [٤] .

(وَلاَ يَجُوزُ) [٦] أَنْ يَكُونَ ٱلأَلِفُ فِي " يَفْعَلاَنِ " حَرْفَ إِعْرَابٍ ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ وَفِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِٱلْفِعْلِ ، (فَٱلْفِعْلُ)[٧] عَامِلٌ فِيهِ وَالْمَعْمُولُ لاَ يَكُونُ حَرْفَ إِعْرَابٍ لِلْعَامِلِ ، وَلأَنَّ الضَّمِيرَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فَلاَ يَقْبَلُ ٱلْحَرَكَاتِ ، وَلأَنَّهُ حَرْفُ عِلَّةٍ ، فَلَوْ كَانَ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَحُذِفَ فِي ٱلْجَزْمِ ، فَيَبْقَى ٱلْفِعْلُ بِلاَ فَاعِلٍ .

---

(١) فى(ف) " معرضة " .

(٢) فى (ف) " الثانية " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل " أو الألف والنون " ، والمثبت من (ف) .

(٦) فى (ف) " ولا جائز " .

(٧) فى (ف) " والفعل " بالواو .

وَلاَ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ (النُّونُ) [1] حَرْفَ إِعْرَابٍ ؛ لأَنَّهَا قَابِـلَةٌ لِلْحَرَكَاتِ فَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَضُمَّتْ فِي الرَّفْعِ ، وَفُتِحَتْ فِي النَّصْبِ ، وَسُكِّنَتْ فِي الْجَزْمِ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ .

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الأَمْثِلَةَ مُعْرَبَةٌ وَلَيْسَ لَهَا حَرْفُ إِعْرَابٍ ، ثُمَّ عَلاَمَةُ الإِعْرَابِ هِيَ ثُبُوتُ النُّونِ وَحَذْفُهَا [2] ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ النُّونُ إِعْرَابًا ؛ لأَنَّ الإِعْرَابَ إِمَّا بِالْحَرَكَاتِ أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمُجَانِسَةِ لَهَا ، وَالأَسْمَاءُ قَدْ أَخَذَتْ الْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفَ الْمُجَانِسَةَ لَهَا إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً وَجَمْعًا ، فَجَعَلُوا إِعْرَابَ الْفِعْلِ بِمَا يُجَانِسُ الْحُرُوفَ الْمُشْبِهَةَ لِلْحَرَكَاتِ وَهُوَ النُّونُ (إِذْ) [3] كَانَتْ تُشْبِهُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَلِذَلِكَ تُدْغَمُ (فِيهِمَا) [4] وَتُشْبِهُ الأَلِفَ وَلِهَذَا تُبْدَلُ مِنْهَا (وَقْفًا) [5] وَلأَنَّ فِيهَا غُنَّةً - وَهِيَ صَوْتٌ زَائِدٌ - كَمَا أَنَّ مَعَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مَدًّا ، وَلَمَّا كَانَ الرَّفْعُ أَسْبَقَ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ [6] ، وَالثُّبُوتُ سَابِقٌ عَلَى الْحَذْفِ ؛ لأَنَّ الْحَذْفَ طَارِئٌ فَلاَ يَصْدُقُ اسْمُهُ إِلاَّ عَلَى إِزَالَةِ ثَابِتٍ فَجُعِلَ الثُّبُوتُ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُ مِنَ الْحَذْفِ لِلرَّفْعِ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُ أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ ، وَلَمَّا كَانَ الْحَذْفُ مُتَأَخِّرًا عَلَى الثُّبُوتِ جُعِلَ (لِلْجَزْمِ) [7] الَّذِي هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الرَّفْعِ ، وَحُمِلَ النَّصْبُ فِي هَذِهِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا عند جميع النحويين إلا الأخفش والسهيلي فإنهما يريان الإعراب فيها بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة ، والنون دليل عليها ، الهمع ١/ ٥١ ، ورصف المباني ٣٣٨ .

(٣) في النسختين " إذا " .

(٤) في (ف) " فيها " .

(٥) في (ف) " وقتا " .

(٦) وذلك لعدم افتقاره إلى عامل لفظي مطلقًا ، عن ابن القواس لوحة ٤٢ .

(٧) في (ف) " الجزم " .

الْأَفْـعَـــالِ عَلَى الْجَــزْمِ كَـمَــا حُـمِلَ النَّصْبُ في تَثْنِيَــةِ الْأَسْــمَــاءِ وَجَمْـعِــهَا عَلَى الْجَــرِّ ؛ لأَنَّ الْجَزْمَ في الْفِـعْلِ عِوَضٌ مِنَ الْجَـرِّ في الأَسْمَاءِ .

وَلَيْسَ في الْعَرَبِيَّةِ مَا هُوَ مُتَّفَـقٌ عَلَى إِعْرَابِــهِ بِالْحَــرْفِ غَيْرُ هَذِهِ الْأَمْـثِـلَةِ ، وَقِيـلَ : إِنَّمَا جُعِلَ إِعْرَابُهَا بِالْحَـرْفِ ؛ لأَنَّ الْحَـرَكَـةَ لاَتَقُومُ بِنَفْسِــهَا ، بَلْ لاَبُدَّ (لَهَا) [١] مِنْ حَرْفِ الإِعْرَابِ يَحْمِلُهَا،وَقَدْ تَعَـذَّرَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ لِمَا ذَكَرنَا ، فَأَتَوا بِالْحَرْفِ ، لأَنَّهُ يَقُـومُ بِنَفْسِهِ / ٣٨ - ب وَلاَ يَحْتَـاجُ إِلَى حَرْفِ إِعْرَابٍ يَحِلُّ فيهِ .

وَقَـالَ الْجُـرْجَانِيّ [٢] : لَمَّــا ثَبَتَ أَنَّ النُّــونَ فِي " يَقُـومَـانِ " بِإِزَاءِ الضَّمَّةِ في " يَقُـومُ " ، والضَّمَّةُ تُحْذَفُ في الْجَزْمِ فَكَذَلِكَ تُحْذَفُ النُّــونُ كَمَا تُحْذَفُ الضَّمَّةُ ، وَجُعِلَتْ حَــالُ النَّصْبِ مُسَــاوِيَةً لِحَالِ الْجَـزْمِ في الْحَـذْفِ ؛ لأَنَّ (الْجَـزْمَ) [٣] خَاصٌّ بِالْفِعْلِ ، وَالْحَمْـلُ عَلَى الْخَاصِّ أَوْلَى ، كَمَا حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الجَـرِّ في التَّثْـنِيَةِ ؛ لأَنَّهُ خَـاصٌّ .

فَإِنْ قِيلَ : النُّــونُ (مُتَحَرِّكَةٌ) [٤] وَالْجَــازِمُ إِنَّمَا يَحْذِفُ حَرَكَةً أَوْ حَرْفًا سَـاكِنًا .

قُلْتُ : ذَكَـرَ أَبُو إِسْـحَاقَ [٥] أَنَّهَا سَـاكِنَةٌ وَحَرَكَتُهَـا عَارِضَةٌ ؛

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ١٧٨ .

(٣) فى الأصل " الحذف " تحريف .

(٤) فى الأصل " متحرك " .

(٥) هو : إبراهيم بن السرى الزجاج (- ٣١١ هـ)
ينظر معجم الأدباء ١/ ١٣٠ ، والبغية ١/٤١١ .

لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ (وَلِذَلِكَ) [١] زِيدَتْ فِي الأَسْمَاءِ مَعَ الْحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ لِتَمَامِ التَّمَكُّنِ ، فَلَمَّا زِيدَتْ فِي الأَسْمَاءِ مَعَ الْحَرَكَاتِ زِيدَتْ مَعَ (الْحُرُوفِ) [٢] الْمُجَانِسَةِ لَهُنَّ - وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَالأَلِفُ - وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ حَذْفَ الْحَرَكَةِ (لِلْمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرَكَةِ) [٣] ، وَلِمَا ذَكَرْنَا مِن مُضَارَعَتِهَا لِحُرُوفِ اللِّينِ ، فَحُذِفَتْ كَحَذْفِهِنَّ .

---

(١) في (ف) " وكذلك " .

(٢) في الأصل " حروف " .

(٣) سقط من (ف) بسبب سبق النظر .

[توكيــد الفعـــــــل]

وَنُــونُ يَفْعَــــــلَنْ وَيَفْعَــلَنَّا مُؤَكِّـــــــدًا حَلَّ بِهِ لِيُبْــنَى

قَوْلُهُ : " يَفْعَـلَنْ " الأُولَى مِثَـالٌ لِلتَّأْكِيدِ بِالنُّـونِ الْخَفِيفَةِ ، وَ " يَفْعَلَنَّ " الثَّانِيَةُ مِثَـالٌ لِلتَّأكِيدِ بِالنُّـــونِ الثَّقِيلَةِ ، وَ " نُـونُ يَفْعَـلَن " مُبْتَـدَأٌ وَ " حَلَّ " خَبَرُهُ ، وَ " مُؤَكِّدًا " حَالٌ مِنْ فَاعِلِ " حَلَّ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : حَلَّ بِهِ لِيُؤَكِّدَ فَيُبْنَى ، لأَنَّ الْغَرَضَ بِالنُّونِ التَّـأْكِيـدُ لاَ الْبِنَـاءُ (١) ، لَكِن لَمَّـا كَـانَ التَّأْكِيدُ بِالنُّـــونِ سَبَبًا لِلْبِنَـــاءِ أَقَـامَ الْمُسَبَّبَ مُقَـامَ السَّبَبِ كَقَوْلِ الشَّـاعِرِ :

قَدْ عَلِمَتْ إِنْ لَمْ أَجِـدْ مُعِينَـا لَتَخْلِطَـنَّ بِالْخَـلُوقِ طِــينَا (٢)

أَيْ : قَدْ عَلِمَتْ (أَنِّي) (٣) إِنْ لَمْ أَجِدْ [مُعِيـــــنًا] (٤) عَلَى سَقْيِ الإِبِلِ

---

(١) واعترض هذا التقدير ابن القواس في شرحه ١/٣٦٥ فقال " فإن قيل : وقول يحيي " مؤكداً حل به ليبنى " ليس بمستقيم ، لأنه يشعر أن الغرض بالنون البناء لا التوكيد قيل : اللام في قولـه " ليبنى " لام العاقبة كالتي في قوله تعالى : " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزنًا " لا للتعليل ، وقيل : لما كان التوكيد بالنون سببا للبناء أقام المسبب مقام السبب تجوزًا " وكذلك قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٢٦ : " قال النيلي : معناه حل به ليؤكده فيبنى ، فالبنـــاء مسبب عن التأكيد فأقام المسبب مقام السبب ، وأقول الأولى أن يقال : إن اللام في " ليبنى " لام العاقبـــه .. ، وحينئذ يندفع الاشكال ولا يبقى تقدير محذوف كما ذكر النيليّ " .

(٢) لم أعثر علي قائله ..
وهو في الخصائص ٣/ ١٧٣ ، والتنبيه في شرح الحماسة لوحة ١٢٨ ،واللسان " خلق " من غير عزو ، والخلوق : نوع من الطيب ، قال ابن جنّي في الخصائص ٣/ ١٧٣ : " يعنى امرأته . يقول : إن لم أجد من يعينني على سقى الإبـــــــل قامت فاستقت معى ، فوقع الطين على خـــلوق يديها ، فاكتفى بالمسبب الذى هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذى هو الاستقاء معه " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) إضافة من التنبيه في شرح الحماسة لابن جنى لوحة ١٢٨ ، والمقام يقتضيها .

(أَسْقَت)[1] مَعِي ، فَيُخْلَطُ طِينُ الْحَوْضِ بِخَلُوقِ يَدِهَا ، فَأَقَامَ (اخْتِلَاطَ) [2] الطِّـينِ بِالْخَلُوقِ مُقَـامَ السَّقْيِ ؛ لأَنَّ السَّقْيَ سَبَبُهُ .

وَإِنَّمَا بُنِيَ الْفِعْـلُ عِنْدَ اتِّصَـالِ أَحَدِ النُّونَيْنِ ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ آخِرِهِ صَـارَتْ تَـدُلُّ عَلَى مَعْنًى،وَهُوَ كَوْنُ(الفَاعِـلِ) [3] وَاحِدًا ، أَوْ جَمَاعَةً ، أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَهَذِهِ النُّـونُ لِتَأْكِيـدِ الْفِعْـلِ كَمَا جَاءَتْ " إِنَّ " لِتَأْكِيـدِ الاسْمِ .

وَالْخَفِيفَـةُ هِيَ الأَصْلُ ؛ لأَنَّ الشَّدِيدَةَ فِيهَا زِيَادَةُ تَأْكِيدٍ ، وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ مَسْبُوقَةٌ بِأَصْـلِ (التَّأْكِيـــدِ) [4] وَالسَّابِقُ هُوَ الأَصْلُ [5] .

مَسْأَلَـةٌ : وَإِنَّمَـا زِيدَتْ هَذِهِ النُّـونُ آخِرَ الْفِـعْـلِ ؛ لأَنَّهَـا لَوْ زِيــدَتْ فِي أَوَّلِــهِ لاجْتَمَعَ زِيَـادَتَـانِ حَرْفُ الْمُضَـارَعةِ وَالنُّـونُ ؛ وَلأَنَّ التَّأْكِيـدَ فِـي الأَصْـلِ تَابِـعٌ (وَالتَّـابِعُ) [6] بَعْدَ الْمَتْبُــوعِ .

مَسْأَلَةٌ : وَإِنَّمَـا اخْتَصَّتْ هَذِهِ (النُّونُ) [7] بِالأَفْعَـالِ ، لأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا تَأْكِيـدُ مَالَمْ يَقَعْ،لِيكُونَ (ذَلِكَ) [8] التَّأْكِيدُ حَامِـلاً عَلَى الإِيقَـاعِ وَبَاعِثًـا عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَاضِي ؛ لأَنَّهُ قَدْ وَقَـعَ وَحَصَـلَ فَاسْتَحَالَ طَـلَبُـهُ ، (وَلاَ عَلَى) [8] الْحَـالِ ؛ لأَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِيهِ فَلاَ يُمْكِنُ طَلَبُهُ أَيْضًا .

---

(١) في (ف) " استقت " .

(٢) في الأصل " أخلاط " ، والمثبت من (ف) ، والخصائص ٣/ ١٧٣ .

(٣) في (ف) " الفعل " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٤٣ : " هما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل ، أمَّا ما ذهب إليه المؤلِّف هنا فقد ذكره ابن إياز كما في حاشية العليميّ على التصريح ٢/٢٠٣ ، وانظر ابن يعيش ٩/ ٣٨ .

(٦) في الأصل مطموس بعض حروفه .

(٧) في (ف) " الأسماء " .

(٨) ليس واضحا في الأصل .

وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ النُّونِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، وَعِنْدَ الزَّجَّاجِ (حَرَكَةُ)(١) الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (٢) ، وَحُجَّةُ سِيبَوَيهِ (٣) أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لَمْ يُرَدّ الْمَحْذُوفُ قَبْلَهَا نَحْوُ (قُولَنَّ) (٤) ، وَبِيعَنَّ " كَمَا لَمْ يُرَدّ في " قُلِ الْحَقَّ ، وَبِعِ الثَّوْبَ " ؛ / لأَنَّ حَرَكَةَ الْتِقَاءِ / ٣٩-أ السَّاكِنَيْنِ عَارِضَةٌ .

وَإِنَّمَا فُتِحَ مَا قَبْلَ هَذِهِ النُّونِ في الْوَاحِدِ ، لأَنَّه إِمَّا (أَن) (٥) يُحَرّكَ أَوْ يُسَكَّنَ فَالسُّكُونُ مُمْتَنِعٌ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ : النُّونُ وَمَا قَبْلَهَا ، فَبَقِيَ التَّحْرِيكُ ، وَلاَ تَخْلُو الْحَرَكَةُ منْ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً أَوْ فَتْحَةً ، وَلاَ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً ؛ لِئَلاَ يَلْتَبِسَ الْجَمْعُ

---

(١) في (ف) " عند " .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١/ ٥١٣ ، ٢/ ٢٢٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥١٨ فما بعدها حيث قال : " اعلم أن فعل الواحد إذاكان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الذي أسكنت للجزم ، لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة . والحركة فتحة ، ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع » . . ومن النص فهم الزجاج أن سيبويه حرك آخر الفعل لئلاّ يلتقيَ الساكنان ، ولهذا قال المراديُّ في شرح الألفيَّة ٤/ ١٠٨ " ونسبه الزجاج إلى سيبويه " ، وقال أيضا " ذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء ، ونسبه إلى سيبويه أيضاً " ، أما ابن يعيش ٩/ ٣٧ فقد ذكر المذهبين وصحح الثاني منهما ، فانظره هناك مع المقتضب ٣/ ١٠ ، وذكر المرادي أيضًا في شرحه للألفية ٤/ ١١٧ قولاً ثالثاً وهو التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنياً ، أو لا تباشر فيكون معربًا ، وهو الصحيح .

(٤) في الأصل " قلن " .

(٥) سقط من الأصل .

بِالْوَاحِـدِ ، وَلاَ جَـائِزٌ أَنْ تَكُونَ كَسْـرَةً فَيَلْتَبِسُ [الْمُذَكَّـر] [١](بِالْمُؤَنَّثِ) [٢] ، لأَنَّ الضَّمَّةَ فِي قَوْلِكَ : ، هَـلْ تَضْـرِبُنَّ يَا رِجَالُ " تَدُلُّ عَلَى " الْوَاوِ " ، وَالْكَسْرَةُ فِي قَوْلِـكَ : هَلْ تَضْرِبِنَّ " يَا امْرَأَةُ ؟ تَدُلُّ عَلَى " الْيَـاءِ " ، فَتَعَيَّنَ الْفَتْـحُ .

وَإِنَّمَا سَقَطَتِ " الْوَاوُ " مِنْ " يَضْرِبُونَ " ، وَ " الْيَاءُ " مِنْ " (تَضْرِبِينَ) [٣] لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَلَمْ تَسْقُطِ الأَلِفُ مِنْ " يَضْـرِبَانِ " لَئَلاَّ يَلْتَبِسَ ([٤] فِعْلُ الاثْنَيْنِ بِفِعْـلِ الْوَاحِدِ)[٤] وَإِنَّمَـا حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ " يَضْـرِبَانِ ، ويَضْـرِبُونَ ، وَتَضْرِبِينَ " إِذَا أُكِّدَ بِالنُّونِ ؛ لأَنَّ هَذِهِ النُّـونَ الْمَحْذُوفَةَ عَلاَمَةُ الرَّفْعِ ، وَالرَّفْعُ إِعْرَابٌ وَلاَ إِعْرَابَ مَعَ نُونِ التَّوْكِيـدِ فَلاَ تَثْبُتُ النُّـونُ .

(وَمَذْهَبُ) [٥] سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيـلِ أَنَّ كُلَّ مَوْضِـعٍ تَدْخُلُ فِيهِ النُّونُ الْخَفِيفَةُ تَدْخُلُ فِيـهِ النُّونُ الشَّدِيدَةُ إِلاَّ فِي مَوْضِـعَيْنِ [٦] ، فِعْـلُ الاثْنَيْنِ وَفِعْلُ جَمَاعَةِ (الْمُؤَنَّثِ) [٧] ، لأَنَّهَـا إِنْ بَقِيَتْ سَاكِنَةً جَمَعْتَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي الْوَصْلِ ، وَهُوَ غَيْر جَائِزٍ إِلاَّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الأَلِفِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ نَحْوُ " دَابَّةٍ " ، وَإِنْ حَذَفْتَ الأَلِفَ (لِسُكُونِهَا) [٨] وَسُكُونِ النُّونِ الْتَبَسَ فِـعْـلُ الاثْنَيْنِ بِفِـعْلِ الْوَاحِـدِ ، وَإِنْ كَسَرْتَ النُّونَ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فَقَدْ حَرَّكْتَ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ (مِنْ غَيْرِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر ما فى سيبويه ٣/ ٥١٩ .

(٢) فى (ف) " بالمؤنثة " .

(٣) فى (ف) " يضربن " .

(٤) فى الأصل " فعل الواحد الاثنين " ، وما فى (ف) أوضح .

(٥) فى (ف) " وذهب " .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٠٨ – ٥٢٧ ، وابن يعيش ٩/ ٣٨ ، والهمع ٢/ ٧٩ .

(٧) فى (ف) " الإناث " .

(٨) فى (ف) " بسكونها " .

ضَـرُورَةٍ) (١) ، وَأَجَـازَ الكُوفِـيُّـونَ وَيُونُـسُ ذَلِكَ (٢) ؛ لأَنَّ الْمَـدَّ الَّذِى فِي الأَلِف بِمَنْزِلَـةِ الْحَـرَكَـةِ ، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَمَـا جَـازَ (أَن يَقَعَ) (٣) بَعْـدَ الأَلِـفِ النُّـونُ الْمُشَـدَّدَةُ ؛ لأَنَّ الْحَرْفَ الأَوَّلَ مِنَ (الْمُشَدَّدَةِ) (٤) سَاكِنٌ .

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْحَرْفَ الْمُدْغَمَ قَدْ دَخَـلَ فِي الْمُدْغَمِ (فِيهِ) (١) وَاسْتُهْلِكَ فِيهِ وَصَارَ اللِّسَانُ يَرْتَفِعُ عَنْهُمَا ارْتِفَاعًا وَاحِدًا (فَكَأَنَّ) (٦) السَّاكِنَ لِدُخُولِهِ فِي الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ قَدْ صَارَ مُتَحَرِّكًا ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرٍ ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَـانِ سَبِيلَ ﴾ (٧) بِالنُّـونِ الْخَفِيـفَةِ ، فَقَـالُوا فِيـهِ : إِنَّ " لاَ " نَافِيَـةٌ وَالْفِعْـلُ مَرْفُوعٌ ، وَثُبُـوتُ النُّونِ عَلاَمَةُ الرَّفْـعِ .

« فَصْلٌ »

وَأَمَّا الْفِعْـلُ الَّذِى يَدْخُـلُهُ نُونُ التَّوْكِيدِ فَهُوَ الْمُسْتَقْبلُ الَّذِى (فِيهِ) (٥) مَعْنَى الطَّلَبِ ، وَهُوَ سَبْعَةٌ ، الأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالاسْتِفْهَامُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ، وَالْقَسَمُ ، وَالشَّرْطُ إِذَا زِيدَتْ عَلَى " إِنِ " الشَّرْطِيةِ " مَا " الْمُؤَكِّدةُ ، فَتَدْخُلُ هَذِهِ النُّونُ تَأْكِيدًا لِطَلَبِهِ وَحَثًّا عَلَى إِيقَاعِهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ دُخُولَ هَذِهِ النُّونِ عَلَى الفِعْـلِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) مع كسر النون نحو " إِضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ ، وَاضْرِبْنَانِ يَا هِنْدَاتُ " الهمع ٢/ ٧٩ ، وفى الكتاب ٥٢٧/٣ روى سيبويه عن يونس وبعض النحويين قولهم : " إِضْرِبَانْ زَيْدًا ، وَاضْرِبْنَانْ زَيْدًا " فقال : " فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها . لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم " ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٤٠٥ فما بعدها فقد نص على ذلك كله .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " المشدد " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) فى (ف) " فصار " .

(٧) سورة يونس ٨٩ ، وانظر حجة القراءات ٣٣٦ .

مُمْتَنِعُ ، وَوَاجِبُ ، وَجَائِزٌ ، أَمَّا الْمُمْتَنِعُ فَالْمَاضِي وَالْحَالُ ، وَأَمَّا الْوَاجِبُ فَفِي جَوَابِ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً فِي الإِيجَابِ لَزِمَتْ فِيهِ النُّونُ فَرْقاً بَيْنَ لاَمِ الْقَسَمِ الَّتِي تَكُونُ لِلاسْتِقْبَالِ وَبَيْنَ لاَمِ التَّوكِيدِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْحَالِ .

فَقَدْ صَارَتْ مَعَ التَّوْكِيدِ فَارِقَةً بَيْنَ اللاَّمَيْنِ لاَمِ التَّوْكِيدِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ " (١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٢) ، وَلاَمِ الْقَسَمِ، وَلَوْ قَالَ: " لَيَحْكُمَنَّ "(٣) بِالنُّونِ لَعُلِمَ أَنَّهُ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ ، فَلِذَلِكَ لَزِمَتْ ، وَأَجَازَ أَبُو عَلِيّ /(٤) إِسْقَاطَ النُّونِ فِي الْقَسَمِ . / ٣٩ ـ ب

وَأَمَّا الْجَائِزُ فَهُوَ مَاعَدَا الْقَسَمَ ، إِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَ النُّونَ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحِقْهَا ؛ لأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الاسْتِقْبَالِ فَلاَحَاجَةَ إِلَى النُّونِ سِوَى التَّوْكِيدِ ، وَالتَّوكِيدُ غَيْرُ لاَزِمٍ ، وَذَكَرَ ابْنُ جِنِّي أَنَّ هَذِهِ النُّونَ تَدْخُلُ فِي النَّفْيِ (٥) ؛ لأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ تَرْكُ الْفِعْلِ فَأَشْبَهَ النَّهْيَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (٦) جَعَلَ " لاَ " نَافِيَةً غَيْرَ نَاهِيَةٍ (٧) ، وَأَمَّا الاسْتِفْهَامُ فَطَلَبٌ لِلتَّفَهُّمِ فَهُوَ بِمَعْنَى (خَبِّرْنِي)(٨) ، وَالْعَرْضُ وَالتَّحْضِيضُ بِمَعْنَى الأَمْرِ ، وَالشَّرْطُ مَحْمُولٌ

---

(١) الآية فى كلتا النسختين هكذا " أن الله ليحكم بينكم .. " وهى خطأ .

(٢) سورة النحل ١٢٤ .

(٣) فى (ف) " ليحكم " .

(٤) انظر الإغفال لوحة ٥٠ ، والإيضاح العضدي ٣٣٤ .

(٥) قال ابن جنى فى اللمع ٢٧٥ " وتدخل أيضا فى الاستفهام والنفي " ، وقال في الخصائص ٣/ ١١٠ " والنفي فى نحو " قَلَّمَا تَقُومَنَّ " .

(٦) سورة الأنفال ٢٥ ، وانظر اختلاف النحاة في دخول النون فى " لا تصيبن " ، تفسير القرطبى ٧/ ٣٩٣ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٨٣ مع النهر الماد عليه .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠٣ فقد نص عليه .

(٨) فى (ف) " جزى " تحريف .

عَلَىَ النَّهْيِ ؛ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْجَزْمِ وَعَدَمِ الثُّبُوتِ ؛ أَوْ لأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا عُلِّقَ عَلَيْهِ الجَزَاءُ كَانَ الشَّرْطُ مَطْلُوباً وَمُرَاداً ، وَأَبُو عَلِي لاَ يَرَىَ لُزُومَ النُّونِ فِي الشَّرْطِ الْمُؤَكَّدِ (بِ «مَا») (١) ، بَلِ الزِّيَادَةُ فِي الشَّرْطِ عِنْدَهُ مُسَوِّغَةٌ لِدُخُولِ النُّونِ لاَ مُوجِبَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (٢)

فَزَادَ " مَا " (٣) عَلَىَ " إِنْ " وَلَمْ يُؤَكِّدْ بِالنُّونِ ، لَكِنْ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ النُّونِ زِيَادَةُ " مَا " وَلاَ يَنْعَكِسُ (٤) ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا (٥) ....

---

(١) سقط من (ف) ، وانظر رأى أبي علي في الإغفال لوحة ٥٠ فما بعدها .

(٢) البيت للأعشى الكبير كما في ديوانه ١٧١ ، وروايته " فإن تعهديني ... فإن الحوادث ألوى بها " ، وعليها فلا شاهد فيه ، ورواه سيبويه في الكتاب ٢/ ٤٦ هارون " فإما تري لمتى بدلت " على أنه حذف التاء من " أودت " ضرورة ، لأن فاعله ضمير " الحوادث " وفي مثله يجب التأنيث .
وهو في ابن يعيش ٥/ ٩٥ ، ٩٠/ ٦ ، ٤١ ، وابن الشجري ٢/ ٣٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٤/٢ ، والعيني ٢/ ٤٦٦ ، ٤/ ٣٢٧ ، والخزانة ٤/ ٥٧٨ بولاق .

(٣) ساقط من (ف) .

(٤) ذكر المؤلف هذا الخلاف في التحفة الشافية لوحة ٢١٢ ب ، ثم قال : " والصحيح أن الإتيان بالنون هو الأفصح أما أنه واجب فلا " .

(٥) ويلي البيت
شيخًا على كرسيّه معممًا
وهو من أرجوزة طويلة في الخزانة ٤/ ٥٦٩ – ٥٧٣ بولاق نسبت إلى أبي حيابة اللص ، وإلى العجاج ، وغيرهما ، وهي في صفة الثمال ، وهي رغوة اللبن ، وقد وهم الأعلم في ظنه أن الراجز وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه فصار كشيخ مترمل معمم ، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٥١٦ ، وأمالي الزجاجي ١٨٩ ، وابن يعيش ٩/ ٤٢ ، وأمالي الشجري ١/ ٢٨٤ ، والإنصاف ٦٥٣ ، ومجالس ثعلب ٥٥٢ ، ونوادر أبي زيد ١٦٤ ، وإعراب القرآن ٦٠٥ والأصول في النحو ٢/ ١٧٩ ، والاقتضاب ٤٣٤ ، وتحصيل عين الذهب ٢/ ١٥٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال ١٧ ، والتوطئة ٣٢٠ .

فَضَعِيفٌ ، لأَنَّ " لَمْ " (١) لِنَفْيِ ٱلْمَاضِي ، وَالْمَاضِي ثَابِتٌ فلاَ يُؤَكَّدُ ، وكَذَلِكَ ٱلفِعْلُ بَعْدَ " مَا " لأَنَّهَا لِنَفْيِ ٱلحَالِ وَهُوَ ثَابِتٌ أَيْضًا ، وَحَسُنَ دُخُولُهَا بَعْدَ " لاَ " ؛ لأَنَّهَا لِنَفْيِ ٱلْمستَقْبَلِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَيَجُوزُ فِي ٱلضَّرُورَةِ " أَنْتَ تَفْعَلَنَّ " (٢) ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

رُبمَّاَ أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ (٤)

فَلأَنَّ " رُبَّ " لِلتَّقْلِيلِ ، وَتَقْلِيلُ الشَّيْءِ يُقَارِبُ نَفْيَهُ ، أَوْ لأَنَّ التَّقْلِيلَ نَفْيُ التَّكْثِيرِ .

« فَصْلٌ »

وَإِنْ لَقِيَ هَذِهِ النّونَ ٱلْخَفِيفَةَ سَاكِنٌ (حُذِفَتْ) (٥) (وَلَم تُحَرَّكْ كَمَا تَحَرَّكَ التَّنْوِينُ) (٦) عِنْدَ لِحَاقِ السَّاكِنِ لِلْفَرْقِ (بَيْنَهَا) (٧) وَبَيْنَ التَّنْوِينِ ٱلَّذِي يَلْحَقُ الاسْمَ ، وَإِنمَّاَ اخْتَصَّ التَّنْوِينُ بِٱلْحَرَكَةِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ أَثْقَلُ مِنْ الاسْمِ وَالسَّاكِنُ أَخَفُّ مِنَ ٱلْمُتَحَرِّكِ فَلَوْ حُرِّكَتْ نُونُ التَّأْكِيدِ لاَزْدَادَ الْفِعْلُ ثِقَلاً ، أَوْ لأَنَّ التَّنْوِينَ فِي الاسْمِ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ التَّمَكُّنِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الاسْمُ فَحَذْفُهُ إِخْلاَلٌ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ (فِي ٱلأَصْلِ) (٨) ، وَالنُّونُ تَدُلُّ عَلَى التَّأْكِيدِ وَهُوَ لَيْسَ بِلاَزِمٍ ، وَتَقُولُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) الكتاب ٣/ ٥١٧ .

(٣) فى (ف) " وأما قول عمرو بن هند الشاعر " .

(٤) البيت لجذيمة الأبرش ملك الحيرة كما فى الكتاب ٣/ ٥١٧ ، ونوادر أبى زيد ٥٣٦ ، والأغانى ١٥/٣٢١ ، وضرائر الشعر ٢٩ ،ونسب إلى عمرو بن هند كما فى نسخة (ف) ، والمفصل ٣٣١ ، وقال العينى ٣/ ٣٤٤ : " قيل إن قائله هو تأبط شراً ، وهو غلط " ، وهو فى المقتضب ٣/١٥ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٣١ ، وابن يعيش ٩/ ٤٠ ،والتوطئة ٣٢٠ ، والأزهية ٩٢ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) فى الأصل " ولم يتحرك التنوين " والمثبت من (ف) .

(٧) فى النسختين " بينهما " .

(٨) فى (ف) " الاسم " .

لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ : " اضْرِبْنانِّ يَا نِسْوَةُ " فَتَزِيدُ أَلِفاً فَاصِلَةً بَيْنَ النُّونَاتِ الثَّلاَثِ ، نُونَيِ التَّأْكِيدِ (وَنُونِ التَّأْنِيثِ) [1] كَمَا زَادُوا الْأَلِفَ فَاصِلَةً بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ [2].

فَإِنْ قِيلَ :فَقَدْ قَالُوا فِي الْمَاضِي " النِّسَاءُ حَنَنَّ " ، وَفِي الْمُضَارِعِ " يَحْنُنَّ " وَفِيهِ ثَلاَثُ نُونَاتٍ .

قِيلَ : (نُونَانِ مِنْهَا) [3] أَصْلٌ مِن نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَوَاحِدَةٌ زَائِدَةٌ وَهِيَ الضَّمِيرُ ، وَفِي "اضْرِبْنَانِّ " ثِنْتَانِ لِلتَّوكِيدِ وَهُمَا زَائِدَتَانِ ، وَالْأُولَى ضَمِيرٌ ، وَالثَّلاَثَةُ زَوَائِدُ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ .

فَصلٌ

فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَبْدَلْتَ مِنْهَا أَلِفاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ [4] تَشْبِيهاً لَهَا بِالتَّنْوِينِ ، لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى الْمَضْمُومِ (مَا) [5] قَبْلَهَا وَالْمَكْسُورِ لَمْ تُبْدِلْ مِنَ النُّونِ شَيْئًا ، بَلْ تَحْذِفُ فَتَقُولُ : " اضْرِبُوا ، وَاضْرِبِي " فَتَرُدُّ " الْوَاوَ ، وَالْيَاءَ "؛ لِأَنَّهُمَا حُذِفَا لِسُكُونِهِمَا وَسُكُونِ النُّونِ وَقَدْ زَالَتِ النُّونُ فَوَجَبَ / رَدُّهُمَا ، وَتَقُولُ فِي الْمُعْرَبِ : "هَلْ تَضْرِبُونَ ، وَهَلْ تَضْرِبِينَ ؟ / ٤٠ - أ

---

(١) فى (ف) " ونونى التأنيث " تحريف .

(٢) سورة البقــرة ٦ ، وانظر كتاب السبعة في القراءات ١٣٤ .

(٣) فى (ف) " نونين منهما " .

(٤) سورة العلق ١٥ ، وكتبت فى الأصل " لنسفعن " وهو خلاف المصحف .

(٥) ساقط من الأصل .

" فَتَرُدُّ نُونَ الإعْرَابِ فَيَكُونُ الْفِعْلُ مُعْرَباً وَقْفًا (مَبْنِيًا وَصْلاً) [١] ؛ لأَنَّ الْمُوجِبَ لِلْبِنَاءِ هُوَ نُونُ التَّوْكِيدِ وَقَدْ زَالَتْ .

فصـــل

وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَضْمُومًا [أَوْ مَكْسُورًا][٢] جَرَيَا فِي التَّأْكِيدِ مَجْرَى الصَّحِيحِ فَتَقُولُ : " اغْزُوَنَّ ، وَارْمِيَنَّ [٣] ، واغْزُوَانِّ وَارْمِيَانِّ " ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ " اغْزُونَانِّ ، وَارْمِينَانِّ " ، وَتَقُولُ : " اغْزُنَّ يَا رِجَالُ ، وَارْمُنَّ " فَتَحْذِفُ " الْوَاوَ " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ (اغْزُوُوا ، وَارْمِيُوا ") [٤] ، وَتَحْذِفُ " الْيَاءَ " مِنَ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ أَيْضًا ، فَتَقُولُ : " اغْزِنَّ " ، وَارْمِنَّ يَا امْرَأَةُ " وَتَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا لِتَدُلَّ عَلَيْهَا .

---

(١) فى (ف) " ومبينا وصله " .
قال المؤلف فى التحفة الشافية ٢١٤ أ : " وكل فعل مضارع لمخاطبةٍ أو لجماعةٍ مذكّرين إذا دخلت عليه نون التوكيد الخفيفةُ يبنى وصلاً ويعرب وقفاً » .

(٢) تكملة يستقيم بها النص ، وانظر التحفة الشافية ٢١٣/ ب .

(٣) مثل " انْصُرَنَّ ، واضْرِبَنَّ يَا عَمْـــرُو " من الصحيح ، وقال المرادى فى شرح الألفية ٤/ ١١٠ : " فإنْ قلت : ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح ، لأنَّ المعتلَّ بهما يحذف آخره ، ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله ، بخلاف الصحيح .
قلت : حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد " .

(٤) فى الأصل " اغزو ، وارموا " .

فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَ وَاوِ الْجَمْعِ وَيَاءِ الْمُؤَنثِ لَمْ يَجُزِ الْحَذْفُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، فَتَقُول : " لاَ تَخْشَوُنَّ سُوءًا يَا قَوْمُ ، وَلاَ تَرْضَيِنَّ عَنْ عَمْرٍو يَا هِنْدُ " فَتَضُمُّ " الْوَاوَ " ؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ مِنْ جِنْسِهَا ، وَكَذَلِكَ تَكْسِرُ "الْيَاءَ" لأَنَّ (الْكَسْرَةَ) (١) مِنْ جِنْسِ " الْيَاءِ " .

وَالْقَاعِدَةُ فِي هَذَا (أَنَّ كُلَّ وَاوٍ لِجَمْعٍ أَوْ يَاءٍ) (٢) لِمُؤَنَّثٍ تُحْذَفُ - إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ [(٣) مِنْ كَلِمَةٍ بَعْدَهَا - فَإِنَّهَا تُحْذَفُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ ، وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ تُحَرَّكُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ] (٣) بَعْدَهَا فَإِنَّهَا تُحَرَّكُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ (٤) فَتَقُولُ : " اغْزُنَّ يَا رِجَالُ " فَتَحْذِفُ (الْوَاوَ) مَعَ النُّونِ كَمَا تَحْذِفُهَا فِي قَوْلِكَ : " اغْزُ الْقَوْمَ يَا رِجَالُ " ، وَتَقُولُ " ارْمِنَّ يَا هِنْدُ " ، فَتَحْذِفُ الْيَاءَ كَمَا تَحْذِفُهَا مِنْ قَوْلِكَ (ارْمِ) (٥) الْقَوْمَ يَا هِنْدُ " ، وَتَقُولُ : " اخْشَوُنَّ يَا رِجَالُ " فَتُحَرِّكُ الْوَاوَ بِالضَّمِّ كَمَا تُحَرِّكُهَا فِي قَوْلِكَ : اخْشَوُا اللَّهَ يَا رِجَالُ " ، وَتَقُولُ : (ارْضَيِنَّ) (٦) يَا هِنْدُ " فَتُحَرِّكُ " الْيَاءَ " بِالْكَسْرِ كَمَا تَقُولُ : " ارْضَيِ اللَّهَ يَا هِنْدُ ، (فَاعْرِفْهُ) (٧) .

---

(١) فى (ف) " الكسر " .

(٢) فى (ف) " ان كل واو ياء وياء " وهو تكرار وسقط .

(٣) سقط من الأصل بسبب سبق النظر .

(٤) ذكر ابن السراج فى أصول النحو ٢/ ٢١٣ هذه القاعدة فقال " وحكم هذا الباب أن كل واو وياء تحركت فيه إذا لقيها لام المعرفة تحركت هنا ، وان كانت تسقط هناك لالتقاء الساكنين سقطت هنا " ، وانظر أمالي ابن الشجرى ٢/١٩٩ فما بعدها وكذلك الكتاب ٣/ ٥٢٠ فما بعدها .

(٥) فى الأصل " ارمى " .

(٦) فى الأصل " ارمين " .

(٧) سقط من الأصل .

فَصْـــلٌ

إذا أَمَرْتَ جَمَاعَةَ الإِنَـاثِ فَأَكَّدْتَ بِالنُّـونِ مِنْ قَوْلِكَ :

" أَنَّ الرَّجُلُ يَئِنُّ " قُلْتَ : " إِيننَانٍّ يَا نِسْوَةُ "(١) تقلبُ هَمْزَةَ " يَئِنُّ " " يَاءً " ؛ لِسُكُونِهَا وانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ،((٢) فَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ " وَدَّ يَوَدُّ " قُلْتَ : " ايدَنَانِّ " بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا) (٢) ، وَمِنْ " سَنَّ ، يَسُنُّ " : "" أَسْنُنَّانِّ " ، وَمِنْ " وَضُؤَ يوضُؤَ : أُو ضُؤْنَانِّ " ، وَمِنْ " أَزَّيَؤُزُّ " : (أُوزُزْنَانِّ) (٣)

وَمِنْ " وَضَعَ " ضَعْنَانِّ ، وَمِنْ " رَأَى " : (رَيْنَانِّ) (٤) وَوَزْنُهُ " فَيْنَانِّ " فَالْمَحْذُوفُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَلامُهَا ، وَمِنْ (وَأَى) (٥) : " ايْنَانِّ " بِحَذْفِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ ؛ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءَ وَكَسْرَةٍ فِي قَوْلِكَ : " يَئِي " (٦) ، وَبَقِيَتْ الْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ ، وَأَمَّا النُّونُ الَّتِي بَعْدَ " الْيَاءِ " فَضَمِيرٌ ، وَالنُّونُ الأَخِيرَةُ تَأْكِيدٌ ، وَمِنْ " أَوَى " : " إِيوِينَانِّ (٧) ، فَالْيَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الأَصْلِيَّةِ ، وَتَقُولُ

---

(١) الأنين : الوجع ، وفى نزهة الطرف ٥٧ : " الأصل " إئننان " على وزن اقررنان .. فأبدلت الثانية ياء " .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) فى النسختين " أوزنان " ، وفى نزهة الطرف ٥٣ ذكر أن حكمه حكم " مد " ، والأزيز : الغليان والتهيج والاغراء .

(٤) فى النسختين " رأنان " تحريف ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٨ .

(٥) فى الأصل " وى " تحريف ،والوأى : الوعد .

(٦) أصل " يئى " يوئى " فوقعت الواو بين عدوتيها فحذفت ، وحمل الأمر عليها .

(٧) فى كلتا النسختين " اوينان " ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٦ .

فِي الْوَاحِدَةِ مِنْ (" وَأَى يَئِى ") (١) : " إِنَّ يَا هِنْدُ " ، فَفَاءُ الْكَلِمَةِ مَحْذُوفَةٌ ثُمَّ حُذِفَتِ (الْيَاء) (٢) ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّـــونِ ، وَفِي الْوَاحِدِ مِنْ " أَوَى " : (ايوِيَنَّ) (٣) وَتَقُولُ " رَيَنَّ يَا رَجُلُ " فَتَرُدُّ لاَمَ الْفِعْلِ ؛ لِزَوَالِ السُّكُونِ وَالْأَصْلُ " إِرْأَيَنَّ " مِثْلُ " ارْعَيَنَّ " وَ " رَيَانٍّ " لِلاثْنَيْنِ ، وَالْأَصْلُ " إِرْأَيَانٍّ " (٤) مِثْلُ " ارْعَيَانٍّ " (وَلِلْجَمَاعَةِ " رَوُنَّ " [وَالأَصْلُ] ارْأَوُنَّ " كَارْعَوُنَّ (٥) وَ " رَيْنَانٍّ " لِلنِّسْوَةِ ، وَالْأَصْلُ : ارْأَيْنَانٍّ كَارْعَيْنَانٍّ)(٦) ، فَوَزْنُ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ " فَلَنَّ " (٧) ، وَلِلْمُؤَنَّثَةِ " رَيِنَّ " وَوَزْنُهُ فَيِنَّ .

---

(١) فى الأصل " وى يان " ، والمثبت من (ف) .

(٢) فى (ف) " النون " تحريف .

(٣) فى النسختين " إيونَّ " ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٦ .

(٤) فى النسختين "اريان " تحريف .

(٥) فى الأصل " وللجماعة " روين ارؤن كارعون " ، وفى المسألة حذف لم أجده فى (ف) ، ولعل أصلها كما أثبته ، وقيل : الأصل فيه : " ارْأَيُونَّ " حذفت النون الأولى للصيغة ، ونقلت حركة الهمـــــزة إلى الراء فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت ، وحذفت الهمزة الثانية تخفيفاً ، واستثقلت الضمة على اليـــاء فحذفت ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لذلك ولم تحذف الواو لأنها عمدة . عن (شراب الراح للطرابيشى ص ٩٨)

(٦) سقط من (ف) .

(٧) فى الأصل " فين " .

[بنـاء الفعـل المضـارع]

وَنُونُ يَفْعَلْنَ لأُنثَى جُمِعَتْ   يُبْنَى لَهَا بِالْوَقْفِ كَيْفَ وَقَعَتْ

اعلَمْ أَنَّ الْبِنَـاءَ يَعْرُضُ لِلفِعْـلِ الْمُضَارِعِ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَعَ نُونِ التَّوْكِيـدِ ، وَقَدْ ذَكَرنَا عِلَّتَـهُ(١) .

الثَّـانِي مَعَ / نُونِ جَمَاعَةِ الإِنَـاثِ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ ؛ لأَنَّ هَذِهِ النُّـونَ / ٤٠-ب تُوجِبُ تَسْكِينَ مَا قَبْلَهَا كَمَا أَوْجَبَتْهُ فِي الْمَاضِي نَحْوُ " فَعَلْنَ " ، وَإِذَا وَجَبَ السُّكُونُ تَعَـذَّرَ الإِعْرَابُ ، وَإِذَاتَعَـذَّرَ الإِعْرَابُ وَجَبَ الْبِنَـاءُ .

قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَإِذَا تَعَذَّرَ الإِعْرَابُ وَجَبَ الْبِنَاءُ فَأُسْكِنَ (هَذَا) (٢) كَمَـا أُسْكِنَ " فَعَـلَ " ؛ لأَنَّهُ فِعْـلٌ كَمَـا أَنَّهُ فِعْــلٌ ، وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ كَمَــا أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ (٣) ، يَعْنِي أَنَّ الْمُضَارِعَ قَدْ شَارَكَ الْمَاضِيَ فِي الْفِعْلِيَّةِ وأَنَّ آخِرَهُ مُتَحَرِّكٌ كَآخِرِ الْمَاضِي ، وَإِذَا جَـازَ حَمْلُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ عَلَى الأَسْمَاءِ فِي الإِعْرَابِ (وَلَيْسَ مِنَ الأَسْمَاءِ) (٤) فَحَمْلُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ عَلَى الْمَاضِي فِي الْبِنَاءِ أَوْلَى؛ لاتِّفَاقِهِمَا فِي الْفِعْلِيَّةِ .

وَقِيلَ : (لَمَّا)(٥) كَـانَ الْبِنَـاءُ (أَصْـلاً)(٦) فِي الْفِعْـلِ (بُنِيَ)(٧)

---

(١) انظر ٢٤٨ فيما تقدم .

(٢) فى (ف) " هنا " .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٠ هارون .

(٤) فى الأصل : " وليس بين الأسماء والأفعال " ، ثم بياض بقدر كلمة ، والمثبت من (ف) ، والعبارة سليمة .

(٥) فى (ف) " كما " .

(٦) فى النسختين " أصل " .

(٧) فى (ف) " بين " .

الْمُضَارِعُ إِذَا اتّصَلَتْ بِهِ نُونُ جَمَاعَةِ الإِنَاثِ تَنْبِيهًا عَلَى الأَصْلِ كَمَا صَحَّحُوا " الْقَوَدَ " (١) ، وَنَحْوَهُ تَنْبِيهًا عَلَى الأَصْلِ .

وَقِيلَ : كَمَا حُمِلَ الْمُضَارِعُ عَلَى الْمَاضِي فِي الصّحّةِ وَالاعْتِلاَلِ حُمِلَ عَلَيْهِ فِي الْبِنَاءِ ، بَيَانُه أَنَّكَ تَقُولُ : " قَاوَمَ ، يُقَاوِمُ " فَتَصِحُّ " الْوَاوُ " فِي الْمُضَارِعِ ((٢) لِصِحّتِهَا فِي الْمَاضِيَ ، [وَ] تَقُولُ : " قَامَ ، يَقُومُ " فَتَعْتَلُّ " الْوَاوُ " فِي الْمُضَارِعِ) (٢) لاعْتِلاَلِهَا فِي الْمَاضِي ، (وَعَكْسُهُ)(٣) قَلْبُ الأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ " الْوَاوِ " فِي الْمَاضِي الرُّبَاعِيّ لِقَلْبِهَا " يَاءً " فِي الْمُضَارِعِ ، نَحْوَ " أَدْنَى يُدْنِي " فَلاَ مُوجِبَ لِقَلْبِهَا فِي الْمَاضِي إِلاَّ حَمْلُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ : أَدْنَيْتُ ، بِالْيَاءِ (٤).

فَصْلٌ

وَتَقُولُ : " الرِّجَالُ يَعْفُونَ ، وَالنِّسَاءُ يَعْفُونَ " اللَّفْظُ مُتَّفِقٌ وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ (٥) ، فَفِي فِعْلِ الْمُذَكّرِينَ حُذِفَتْ " الْوَاوُ " الَّتِي هِيَ لاَمُ

---

(١) القود : بفتحتين : القصاص ، وكان المفروض أن تقلب واوه ألفاً ؛ لكونها " في موضع حركة ولانفتاح ما قبلها " ، وصحتها عند الميدانيّ في كتابه : نزهة الطرف ٣٢ من باب الشذوذ الّذي لايقاس عليه .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف) سبق نظر

(٣) في (ف) " وعليه " .

(٤) قلب الواو في المضارع ياءً لكسر ما قبلها ، وحمل عليه الماضي .

(٥) انظر : نزهة الطرف ٤١ .

الْفِعْلِ (لِسُكُونِهَا) [١] وَسُكُونِ وَاوِ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا كَمَا حُذِفَتِ " الْيَاءُ " مِنْ " يَرْمُونَ " [٢] ، فَالنُّونُ فِي فِعْلِ الرِّجَالِ حَرْفٌ وَهِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَالْفِعْلُ مُعْرَبٌ وَالْوَاوُ فِيهِ اسْمٌ وَهِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، وَالنُّونُ فِي قَوْلِكَ : النِّسَاءُ يَعْفُونَ (" اسْمٌ ") [٣] ، وَالْوَاوُ حَرْفٌ وَهِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ وَلَمْ تَسْقُطْ هَذِهِ النُّونُ فِي النَّصْبِ وَالْجَزْمِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ كَمَا لَمْ تَسْقُطِ " الْوَاوُ " فِي قَوْلِكَ : لَمْ يَفْعَلُوا ، وَ " الْيَاءُ " فِي " لَمْ تَفْعَلِي " [٤] وَالْأَلِفُ فِي " لَمْ يَفْعَلَا " [٤] لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ .

وَابْنِ افْعَلَاهُ وَافْعَلِيهِ وَافْعَلُوا ... بِالْحَذْفِ كَالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَلُ

يُرِيدُ بِالْحَذْفِ هُنَا (حَذْفَ النُّونِ)[٥] ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهَا فِي الْمُضَارِعِ نَحْوُ : "يَفْعَلَانِ " وَأَخَوَاتِهِ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ فَوَجَبَ حَذْفُهَا مِنْهُ ، ثُمَّ حَذْفُ هَذِهِ إِنْ كَانَ بِعَامِلٍ (فَهُوَ نَصْبٌ أَوْ جَزْمٌ) [٦] ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَامِلٍ فَهُوَ بِنَاءٌ [٧] .

---

(١) فى (ف) " ولسكونها " .

(٢) حيث أصلها " يرميون " فنقلت حركة الياء إلى الميم فالتقى ساكنان وهما الياء والواو فحذفت الياء فبقى " يرمون " عن نزهة الطرف ٥٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " لم يفعل " .

(٥) فى (ف) " حرف التنوين " .

(٦) فى (ف) " فهو جزم أو نصب " .

(٧) يريد أن الحذف فى الأمر بلا عامل ، و فى الجزم بعامل .

[حُـرُوفُ الْجَـرّ وَالْقَسَــمِ]

الْقَـوْلُ فِي ذِكْرِ حُرُوفِ الْجَـرِّ وَالْقَسَمُ اعْتَقَبَـهَا فِي الذِّكْـرِ

إِنَّمَا (لُقِّبَتْ) [1] هَذِهِ الْحُـرُوفُ حُـرُوفَ الْجَــرِّ ؛ لأَنَّـهَا تَـجُـرُّ مَـعْنَى الْفِـعْلِ الَّذِي لاَ يَتَـعَـدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الاسْـمِ (أَيْ : تُوصِلُ مَـعْنَى الْفِعْـلِ إِلَى الاسْمِ)[2] وَتُـعَـدِّيهِ إِلَيْـهِ، وَلِهَذَا سُمِّيَتْ حُرُوفَ الإِضَـافَةِ [3] ؛ لأَنَّهَـا تُضِيفُ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الاسْـمِ [4] .

وَقِـيلَ : سُـمِّيَتْ حُـرُوفَ الْجَــرِّ ؛ لأَنَّـهَــا أُضِيفَتْ إِلَـى عَمَلِهَا كَـمَـا قَـالُوا : حُــرُوفُ الْجَـزْمِ ، وَحُـرُوفُ النَّصْبِ ، وَإِنَّمَــا عَـمِلَتْ لاِخْـتِـصَـاصِـهَـا ، وَإِنَّمَـا عَـمِلَتْ الْجَــرَّ لِلْفَرْقِ بَيْنَ عَـمَلِ / الْفِـعْـلِ الْوَاصِـلِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُـولِ وَبَيْنَ عَمَلِ الْفِعْـلِ الْوَاصِـلِ بِغَـيْرِهِ . / ٤١ - أ

وَقَدْ اسْتَوْلَى الْفَـاعِلُ عَلَى الرَّفْـعِ ، وَالْمَفْعُـولُ عَلَى النَّصْبِ ، فَلَمْ يَبْـقَ إِلاَّ الْجَــرُّ .

وَقِيلَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُـرُوفُ تُزَادُ مَعَ الْفَـاعِلِ وَالْمَفْعُـولِ كَانَ أَثَرُهَـا مُـتَـوَسِّطًا بَيْنَ الأَثَـرِ الْمُـخْـتَـصِّ بِالْفَـاعِلِ وَالأَثَـرِ الْمُـخْـتَـصِّ بِالْمَفْعُـولِ ؛ لأَنَّ الْجَــرَّ أَخَـفُّ مِنَ الرَّفْـعِ وَأَثْقَـلُ مِنَ النَّصْبِ .

---

(١) في الأصل " لقب " .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) انظر المفصل ٢٨٣ فقد سمّاها الزمخشريّ حروفَ الإضافة .

(٤) ويعبر عنها الكوفيون بحروف الخفض ، وقد يسمونها حروف الصفات ، لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات نحو " مررت برجل من الكرام " .
انظر : التحفة الشافية لوحة ١٨٣ ، وابن يعيش ٨/ ٧ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ وَاوَ " مَعَ " وَ " إِلاَّ " فِي الاسْتِثْنَاءِ مُعَدِّيَتَانِ لِلْفِعْلِ فَهَلاَّ جَرَّتَا (كَمَا)[1] جَرَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ؟

قُلْتُ : أَمَّا وَاوُ " مَعَ " فَأَصْلُهَا الْعَطْفُ ، وَحُرُوفُ الْعَطْفِ لاَ اخْتِصَاصَ لَهَا وَشَرْطُ الْعَمَلِ الاخْتِصَاصُ ، وَكَذَلِكَ " إِلاَّ " فِي الاسْتِثْنَاءِ لاَ اخْتِصَاصَ لَهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " مَا كَانَ زَيْدٌ إِلاَّ يَضْرِبُ عَمْرًا " ، فَأَدْخَلُوهَا عَلَى الْفِعْلِ تَارَةً وَعَلَى الاسْمِ أُخْرَى ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَعْمَلْ[2] .

وَإِنَّمَا اعْتَقَبَ الْقَسَمُ حُرُوفَ الْجَرِّ فِي الذِّكْرِ ؛ لأَنَّ أَصْلَ حُرُوفِ الْقَسَمِ " الْبَاءُ " وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ .

مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرُبَّ وَعَلَى ... وَعَنْ وَحَاشَا وَعَدَا ثُمَّ خَلاَ
وَالْكَافُ وَاللاَّمُ وَمُذْ وَالْبَاءُ ... وَالْوَاوُ فِي الْقَسَمِ ثُمَّ التَّاءُ
وَمَعْ وَحَتَّى ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّتْ ... لَوْلاَ عَلَى خُلْفٍ وَكَيْ ، فَتَمَّتْ

اعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ ، وَمَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ ، (ثُمَّ مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ)[3] يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ أَيْضًا لاَزِمٌ لِلْجَرِّ ، وَغَيْرُ لاَزِمٍ ، فَاللاَّزِمُ (لِلْجَرِّ)[4] سِتَّةُ أَحْرُفٍ " مِنْ ، وَإِلَى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَرُبَّ " عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمُنِ الْمَضْمُومَةُ الْمِيمِ فِي الْقَسَمِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ " رُبَّ " اسْمٌ[5] ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) في (ف) " لما " تحريف .
(٢) انظر ذلك في ابن يعيش ٨/ ٩ .
(٣) في (ف) " ثم يلزم الجر فيه " تصحيف .
(٤) سقط من (ف) .
(٥) انظر الإنصاف ٨٣٢ المسألة ١٢١ ، ومغني اللبيب ١٧٩ ، وابن يعيش ٨/ ٢٧ ، حيث حملوها على " كَمْ " ، لأَنَّ " كم " للعدد والتكثير ، و " رُبَّ " للعدد والتقليل .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ [١]

فَقَالُوا : " رُبُّ " مُبْتَدأً وَ " عَارٌ " خَبَرُهُ ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمْ يُخْبَرْ عَنْهَا ، وَهَذَا لاَ دَلِيلَ فِيهِ ؛ لأَنَّ " عَارًا " خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ أَيْ " وَرُبَّ قَتْلٍ هُوَ عَارٌ ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِـ « قَتْلٍ » .

(وَقَالُوا : " مُنْ " في الْقَسَمِ) [٢] مَقْطُوعَةٌ مِنْ " أَيْمنٍ " يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ (ضَمُّ مِيمِهَا) [٣] .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ " مُنْ " يَكُونُ فِعْلَ أَمْرٍ مِنْ " مَانَ يَمِينُ " : إِذَا كَذَبَ (فَهَلاَّ تَكُونُ) [٤] مِنْ قَبِيلِ مَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ ؟

(قُلْتُ) [٥] : الْكَلاَمُ فِيمَا كَانَ بِأَصْلِ وَضْعِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلاَ إِعْلاَلٍ ، وَ " مُنْ " فِي الأَمْرِ أَصْلُهُ " أَمْيُنْ " فَأُلْقَى حَرَكَةَ " الْيَاءِ " عَلَى الْمِيمِ فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْمِيمُ ثُمَّ حُذِفَتِ " الْيَاءُ " لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ ، وَإِنَّمَا صَارَ بِلَفْظِ الْحَرْفِ بِالْحَذْفِ لاَ بِأَصْلِ وَضْعِهِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ في

---

(١) البيت لثابت قطنة – ثابت بن كعب – يرثي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة كما في الأغاني ٢٧٩/١٤ ، ومختار الأغاني ٢/ ١٤٨ ،والخزانة ٤/ ١٨٤ بولاق ، وقد روى البيت " وبعض قتل عار " ، و " نقض عهدك عار " ولا شاهد على هاتين الروايتين .

وهو في المقتضب ٣/ ٦٦ ، والبيان والتبيين ١/ ٢٩٣ ، وضرائر الشعر ١٧٣ ، والمقرب ٢٢٠/١ ، والأزهية ٢٦٩ ، ومغني اللبيب ١٧٩ ، وابن الشجري ٣٠١/٢ ، والتصريح ١١٢/٢ ، والهمع ٢٥/٢ ، والدرر اللوامع ١/ ٧٣ .

(٢) في الأصل " وقالوا في " من " القسم »

(٣) في (ف) " واو قسمها ضم ميمها " ، وانظر رصف المباني ٣٢٦ ، والجنى الداني ٣٢١ .

(٤) في (ف) " فهلا جعلتها " .

(٥) سقط من (ف) .

" إِلَى " - الَّتِي بِمَعْنَى (نِعْمَةٍ) [1] - وَاحِدَةِ " آلاءِ اللَّهِ " قُلِبَتْ (يَاؤُهُ أَلِفًا) [2] فَصَارَ بِالْقَلْبِ وَالإِعْلالِ بِلَفْظِ ([3] الْحَرْفِ الَّذِي فِي الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ " عَلاَ " فِي الْفِعْلِ قُلِبَتْ وَاوُهُ أَلِفًا فَصَارَ بِالْقَلْبِ وَالإِعْلالِ) [3] بِلَفْظِ " عَلَى " لاَ بِأَصْلِ وَضْعِهِ .

وَأَمَّا مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ وَلاَ يَلْزَمُ (الْجَرَّ فَسِتَّةُ) [4] أَحْرُف ، (وَهِيَ الْوَاوُ ، وَالتَّاءُ [5] ـ فِي الْقَسَمِ ـ ، وَاللاَّمُ ، وَحَتَّى ، وَلَوْلاَ ، وَكَيْ .

(أَمَّا اللاَّمُ) [6] فَتَدْخُلُ عَلَى (الْفِعْلِ) [7] الْمُضَارِعِ ، وَاللاَّمُ يُسْتَعْمَلُ فِي الابْتِدَاءِ ، وَفِي جَوَابِ " لَوْ ، وَلَوْلاَ " ، وَغَيْرِ ذَلِكَ [8] ، فَإِنْ قُلْتَ:لاَمُ الْجَرِّ مَكْسُورَةٌ ، قُلْتُ : مَعَ الْمُظْهَرِ غَيْرِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ . / ٤١ ب

وَأَمَّا مَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ يَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِ (الأَفْعَالِ ، وَضَرْبٌ يَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِ) [9] الأَسْمَاءِ ، فَمَا يَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِالأَفْعَالِ ثَلاَثَةٌ " حَاشَا ، وَخَلاَ ، وَعَدَا " ، أَمَّا سِيبَوَيْهِ فَيَرَى

---

(١) سقط من (ف) ، والآلاء : واحدها " إِلًى " بالفتح وقد يكسر ، ويكتب بالياء .
(٢) في الأصل " ياء " والمثبت من (ف) .
(٣) سقط من الأصل زيغ بصر .
(٤) في (ف) " الحرفية " .
(٥) في الأصل « وهي الواو ، والباء ، والتاء » بتكرار " الباء " وهو سهو من الناسخ ؛ لأنها تقدمت ضمن الحروف اللازمة للجر ، والمثبت من (ف) .
(٦) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) " أما التاء " ، ولعل الصواب ما أثبته .
(٧) في (ف) " الحرف " .
(٨) انظر : اللامات للهروي ٧٦ ، وكتاب حروف المعاني والصفات للزجاجيّ ٤٩ .
(٩) سقط من (ف) سبق نظر .

أَنَّ " حَاشَا " تَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ (١) ، وَأَمَّا " عَدَا " فَفِعْلٌ عِنْدَ الأَكْثَرِ ، وَالأَخْفَشُ يَجْعَلُهَا تَارَةً فِعْلاً وَتَارَةً حَرْفاً (٢) .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِى يَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِ الاسْمِيَّةِ فَخَمْسَةُ أَحْرُفٍ وَهِيَ " عَنْ وَعَلَى ، وَكَافُ التَّشْبِيهِ ، وَمُذْ ، وَمُنْذُ ، وَمَعَ " ، وَمَجْمُوعُ مَا ذَكَرَهُ عِشْرُونَ حَرْفاً .

مِثَالُ كَيْ كَيْمَهْ فِي الاسْتِخْبَارِ فَمَا عَلَيْهَا الحُكْمُ بِالانْجِرَارِ

اعْلَمْ أَنَّ " كَيْ " (تَكُونُ تَارَةً جَارَّةً) (٣) بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَتَارَةً نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، مِثْلَ " أَنْ " ، وَالَّذِى يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ جَارَّةً أُمُورٌ ثَلاثَةٌ:

أَحَدُهَا أَنَّ مَعْنَاهَا الْغَرَضُ (كَمَا أَنَّ اللَّامَ) (٤) كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي بِمَعْنَى قَوْلِكَ : جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي .

الثَّانِي ظُهُورُ " أَنْ " بَعْدَهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا (٥)

فَلَوْلاَ أَنَّهَا جَارَّةٌ لَمَا جَازَ ظُهُورُ " أَنْ " بَعْدَهَا كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي اللَّامِ ، نَحْوُ : " جِئْتُ لأَنْ تُكْرِمَنِي " .

الثَّالِثُ : إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ : " أَنَا أُكْرِمُكَ " فَتَقُولُ لَهُ مُسْتَفْهِمًا :

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٩ هارون ، ومغنى اللبيب ١٦٥ ، والإنصاف المسألة ٣٧ ص ٢٧٨ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٢/ ٧٨ ، ٨/ ٤٩ فقد نص عليه ، وانظر الإنصاف ٢٧٨ فى المسألة ٣٧ .

(٣) فى (ف) " تارة يكون جارة " .

(٤) فى (ف) " كما أن معنى اللام " .

(٥) البيت لجميل بثينة كما فى ديوانه ١٢٦ ، وهو فى ابن يعيش ٩/١٤ ، ومغنى اللبيب ٢٤٢ ، والشذور ٢٨٩ ورصف المبانى ٢١٧ ، والهمع ٢/٥ ، والخزانة ٣/ ٥٨٤ بولاق ، وشرح شواهد المغنى ٥٠٨ ، وضرائر الشعر ٦٠ ، ونسبه إلى حسان وليس فى ديوانه .

(كَيْمَهْ) ؟ [١] أيْ : كَيْمَ تُكْرِمُنِي ؟ كَمَا تَقُولُ : (لِمَ)[٢] تُكْرِمُنِي ؟ فَحَذفْتَ الْفِعْلَ وَوَقَفْتَ عَلَى " مَا " وَحَذَفْتَ أَلِفَهَا كَمَا تَحْذِفُهَا بَعْدَ " اللَّامِ ، وَالْبَاءِ في قَوْلِكَ : (لِمَ فَعَلْتَ ؟ ، وَبِمَ خَرَجْتَ) ؟ [٣] فَرْقاً بَيْنَ الاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْمَوْصُولَةِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَنْتَ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ " [٤] أَثْبَتَّ أَلِفَهَا ؛ لأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : (عَلاَمَ)[٥] فَعَلْتَ كَذَا ؟ حَذَفْتَ الأَلِفَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْفَرْقِ ، وَلا تُحْذَفُ أَلِفُ "مَا" الاستِفْهَامِيّةِ إِلاَّ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَقَدْ حُذِفَتْ بَعْدَ " كَيْ " [٦] في الاسْتِخْبَارِ أَيْ : في الاسْتِفْهَامِ ، فَدَلَّ الْحَذْفُ عَلَى أَنَّ " كَيْ " حَرْفُ جَرٍّ ، وَ " مَا " الاسْتِفْهَامِيّةُ اسْمٌ ، وَعَوَامِلُ الْفِعْلِ لاَ تَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ ، ثُمَّ لَمَّا حَذَفُوا الأَلِفَ أَتَوا بِهَاءِ الْوَقْفِ فَقَالُوا : كَيْمَهْ ؟ كَمَا قَالُوا : لِمَهْ ؟ .

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ : " مَا " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّ قَائِلاً قَالَ : " أَنَا أَزُورُ زَيْداً كَيْمَا يُكْرِمَنِي " فَلَمْ يَسْمَعِ السَّامِعُ مَا بَعْدَ " كَيْ " فَأَخَذَ في السُّؤَالِ فَقَالَ : كَيْمَهْ [٧] ؟ أَيْ : كَيْ تَفْعَلَ مَاذَا ؟ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : وَلاَ أَرَاهُ بَعِيداً مِنَ الصَّوَابِ [٨] ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لاِحْتِمَالِ (أَنْ تَكُونَ) [٩] " مَا "

---

(١) فى (ف) " كيم " .
(٢) فى (ف) " ولم " بالواو .
(٣) فى الأصل " كيم ، وبم خرجت " .
(٤) فى الأصل " كيما أنت " .
(٥) فى الأصل " كيم " .
(٦) فى (ف) " كن " تحريف .
(٧) فى (ف) " كيما " .
(٨) انظر المفصل ٣٢٤ ، وقد خالفه ابن يعيش في شرحه ٩/ ١٥ ، فانظره هناك .
(٩) فى (ف) " أن تكن " .

مَـوْصُـولَةً بِمَـعْنَى " الَّذِي " ، وَقَـدْ حُـذِفَتْ أَلِفُـهَـا كَمَـا حُـذِفَـتْ فِي قَـوْلِهِــمْ : " ادْعُ (بِمَ)(١) شِئْتَ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُـونَ اسْتِفْهَامًا ، وَتَكُـونَ مَنْصُـوبَـةً بِفِعْـلٍ مُقَـدَّرٍ بَعْدَهَا .

وَأَلْزَمَهُـم الْبَصْرِيُّونَ(٢) أَنَّهُ إِذَا قَـالَ الْقَـائِلُ: أَنَا أَزُورُكَ ، فَـقَـالَ لَهُ الْمُجِيبُ (أَنَا(٣) إِذَنْ أُكْرِمَـكَ " أَنْ يَقُـولَ لِلْمُجِيبِ) (٣) : إِذًا مَـهْ ؟ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ مَا بَعْدَ " إِذَنْ " وَأَنْتُـم (لاَ) (٣) تَقُـولُونَ بِـهِ

وَسِــــيبَوَيْـهِ جَـرَّ بَعْـدَ لَـوْلاَ   لَوْلاَكَ لَـوْلاَهُ رَآَهُ أَوْلَــــــى

كَقَوْلِهِـمْ : كَمْ مَوْطِـنٍ لَوْلاَيَـا   وَابْنُ يَزِيـدَ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَـا

/ ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ (إِلَى) (٤) أَنَّ " لَوْلاَ " إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الضَّمِيرُ ‎/ ٤٢ أ
الْمُتَّصِلُ – وَهُوَ الْكَــافُ ، وَالْيَــاءُ ، وَالْهَـاءُ ، وَفُرُوعُهَـا كَالْجَمْـعِ وَالتَّثْنِــيَةِ – يَكُـونُ حَرْفَ جَرٍّ(٥) ، وَالْكَافُ فِي " لَوْلاَكَ " ، وَالْهَاءُ فِي " لَوْلاَهُ " ، فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِلَوْلاَ ، حُجَّةُ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ " لَوْلاَ " إِمَّا مُبْتَدَأٌ - عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - (وَإِمَّا فَـاعِلٌ - عِنْـدَ) (٣) الكُوفِيِّينَ (٦) – وَهَذِهِ الْكَافُ ، وَالْيَـاءُ ، وَالْهَـاءُ لاَيَجُـوزُ أَنْ تَكُونَ مَـرْفُـوعَـةً ؛ لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الضَّـمَائِرِ الْمَرْفُوعَاتِ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُـونَ مَنْصُـوبَةً لِعَدَمِ النَّـاصِبِ ، فَتَعَـيَّنَ أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً .

---

(١) في الأصل " بما " بإثبات ألفها .
(٢) انظر الإنصاف ٥٧٠ المسألة ٧٨ حيث مذهب كل من البصريين والكوفيين واحتجاجهم .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) انظر الكتاب ٢ / ٣٧٣ فما بعدها .
(٦) انظر الإنصاف ٧٠ المسألة العاشرة ، ٦٨٧ المسألة ٩٧ .

وَأَمَّا ابْنُ يَزِيدَ فَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ (قَالَ) (١) : لاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : " لَوْلاَكَ " ، وَيَرَى أَنَّهُ لَحْنٌ وَلَمْ يُحْكَ عَنِ الْفُصَحَاءِ (٢) ، وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلاَكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ (٣)

وَقَوْلُ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ (٤) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي (٥)

وَ " لَوْلاَ " عِنْدَ الأَخْفَشِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ عَلَى بَابِهَا مِنْ كَوْنِهَا حَرْفَ ابْتِدَاءٍ ، وَأَنَّ " الْكَافَ ، وَالْيَاءَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَ " الْكَافُ " فِي " لَوْلاَكَ " وَقَعَ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ فِي " لَوْلاَ أَنْتَ " ، وَ " الْيَاءُ " فِي "لَوْلاَيَ" بِمَنْزِلَةِ " لَوْلاَ أَنَا " كَمَا وَقَعَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ مَوْقِعَ الْمَجْرُورِ فِي نَحْوِ " مَا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الكامل ٣/ ٣٤٥ ، والمقتضب ٣/ ٧٣ .

(٣) نسب هذا البيت إلى عمر بن أبى ربعية وهو فى ديوانه ٤٣ ، ونسبه بعضهم إلى العرجي وليس فى ديوانه .

وهو فى ابن يعيش ٣/ ١١٩ ، والإنصاف ٦٩٣ ، والهمع ٢/ ٣٣ ، والخزانة ٢/ ٤٢٩ بولاق ، وابن الشجرى ١/ ١٨١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٠٣ .

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى البصرى من الشعراء المشهورين ، وأحد من أسلم من ثقيف يوم الطائف ، ولاَّه الحجَّاجُ عمالة فارس وحينما لم يمدحه بشعرٍ خلعه ، وهو فى هذه القصيدة يعاتب ابن عمه ، أو أخاه .

انظر ترجمته في الخزانة بولاق ، وفى أمالى الشجرى ١/ ١٧٦ القائل هو زيد بن عبدربه ، أو يزيد ابن الحكم الثقفى .

(٥) البيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣٧٤ هارون ، وابن يعيش ٣/ ١١٨ ، ٧/ ١٥٩ ، والكامل ٣/ ٣٤٥ والمقرب ١/ ١٩٣ ، والخصائص ٢/ ٢٥٩ ، والإنصاف (٦٩١ ، والخزانة ٢/ ٤٣٠ بولاق ، والعينى ٣/ ٢٦٢ .

أَنَا كَأَنْتَ " فَأَوْقَعُوا مُضْمَرًا مَوْقِعَ مُضْمَرٍ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا ؛ إِذْ لاَ يَلْتَبِس؛ كَمَا لَمْ يَلْتَبِسْ إِيقَاعُ الضَّمِيرِ الْمَرفُوعِ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ في التَّوْكِيدِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتَ بِنَا نَحْنُ " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُهُ هُوَ ، وَضَرَبْتَنَا نَحْنُ " فَأَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمَنْصُوبَ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ؛ لأَنَّهُمْ لَوْ أَوْقَعُوا الضَّمِيرَ الْمُؤَكِّدَ هُنَا مَنْصُوبًا لاَلْتَبَسَ بِالْبَدَلِ ، وَقَالَ لَوْ كَانَتْ " لَوْلاَ (١) " جَارَّةً لَجَرَّتِ الْمَظْهَرَ (٢) ، وَهَذَا لاَ يَقْدَحُ في كَوْنِهَا جَارَّةً بِالاتِّفَاقِ ، فَإِنَّ " مُذْ وَمُنْذُ ، وَكَافَ التَّشْبِيهِ ، وَوَاوَ الْقَسَمِ " لاَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ وَهِيَ جَارَّةٌ بِالاتِّفَاقِ ، وَكَذَلِكَ (تَاءُ) (٣) الْقَسَمِ لاَ تَجُرُّ سِوَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ شَبَّهَ سِيبَوَيْهِ " لَوْلاَ" - في أَنَّهَا لاَ تَجُرُّ إِلاَّ الْمُضْمرَ الْمُتَّصِلَ - بِـ " لَدُنْ " (٤) في أَنَّهَا لاَ تَنْصِبُ إِلاَّ « غُدْوَةً » (٥) .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الأَخْفَشَ وَصَاحِبَ الْكِتَابِ قَدَ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ التَّغْيِيرَ حَاصِلٌ ، فَالأَخْفَشُ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ في الْمُضْمَرِ ، وسِيبَوَيْهِ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ في " لَوْلاَ " ، وَرَأْيُ سِيبَوْيهِ أَوْلَى ؛ لِقِلَّةِ التَّغْيِيرِ ؛ لأَنَّهُ إِذَا اعْتُقِدَ أَنَّ " لَوْلاَ " هُنَا جَارَّةٌ كَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا وَاحِدًا ، وَهُوَ تَغْيِيرُ الْحَرْفِ مِنْ كَوْنِهِ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ إِلَى جَعْلِهِ حَرْفَ جَرٍّ ، وَأَمَّا تَغْيِيرُ الْمُضْمَرِ وَإِيقَاعُهُ مَوْقِعَ الْمَرْفُوعِ فَإِنَّهُ

---

(١) فى الأصل " لو " تحريف .

(٢) انظر رأى الأخفش فى المقتضب ٣/ ٧٣ ، والكامل ٣/ ٣٤٥ ، والإنصاف ٦٨٧ المسألة ٩٧ والهمع ٢/ ٣٣ ، وانظر أيضًا حاشية السيرافيّ على سيبويه ١/ ٣٨٨ بولاق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) مكانه فى الأصل بياض .

(٥) الكتاب ١/ ٥١ ، ٥٩ هارون .

يرْتَقِي إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ تَغْيِيرًا ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ (اثْنَاعَشَرَ) (١) اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ ، وَلاَ يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ ، وَقِلَّةُ التَّغْيِيرِ أَوْلَى ، وَأَيْضًا (فَتَغْيِيرُ) (٢) " لَوْلاَ " أَمْرٌ تَقْدِيرِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، وَتَغْيِيرُ الْمُضْمَرِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، وَالتَّغْيِيرُ التَّقْدِيرِيُّ كَالْمَعْدُومِ ، وَلَيْسَ التَّغْيِيرُ اللَّفْظِيُّ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهِمْ: " مَا أَنَا (كَأَنْتَ) (٣) فَقَلِيلٌ شَاذٌّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُم : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " فَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ضَمِيرٍ آخَرَ مَجْرُورٍ إِذْ لاَ ضَمِيرَ مُنْفَصِلٌ لِلْجَرِّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُم : " ضَرَبْتُهُ هُوَ (ضَرْبًا) (٤) فَإِنَّهُم لَوْ قَالُوا : " ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ " لِكَانَ بَدَلاً ، فَإِذَا قَالُوا : "ضَرَبْتُهُ هُوَ "كَانَ تَأْكِيدًا ، فَصَارَ إِنَّمَا وَقَعَ هَذَا الْمَوْقِعَ ضَرُورَةً لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالتَّأْكِيدِ ، فَبَقِيَ قَوْلُ سِيبَوَيْه هُوَ الرَّاجِحُ .

وَاجْرُرْ بِحَتَّى نَحْوُ حَتَّى مَطْلَعِ ... وَبَعْدَ مُذْ وَمُنْذُ إِنْ شِئْتَ ارْفَعِ / ٤٢ ب

تَقُولُ : مَا أَكَلْتُ مُذْ يَوْمَانِ ... (وَمُنْذُ)(٥) يَوْمَانِ هُمَا ظَرْفَانِ

إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِحَتَّى اسْمًا صَرِيحًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾(٦) فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، وَقَوْلُنَا : " اسْمٌ صَرِيحٌ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَمَّا يَكُونُ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ كَالْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَهَا

---

(١) فى (ف) "اثنى عشر " .

(٢) فى (ف) " فتقدير " وفى الأصل " فتغير " ، ولعل الصواب ما أثبته لينسجم مع ما بعده .

(٣) فى (ف) " كاتب " تصحيف .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فى (ف) " ومذ " تحريف وتكرار .

(٦) سورة القدر آية ٥ .

بِأَنْ مُضْمَرةً ؛ فَإِنَّ الْكَلاَمَ قَدْ تَقَـدَّمَ عَلَى (ذَلِكَ في)[1] نَوَاصِبِ الأَفْعَالِ [2] .

(فَأَحَـدُ الضَّرْبَيْنِ) [3] أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا دَاخِــلاً فِيمَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَـهَا " ، وَ " ضَرَبْتُ الْقَـوْمَ حَتَّى زَيْدًا[4] " فَإِنَّ الرَّأْسَ مَأْكُولٌ ، وزَيْـدًا مَضْرُوبٌ .

وَالثَّـانِي : أَنْ يَكُـونَ مَا بَعْـدَهَا غَيْرَ دَاخِلٍ فِيمَا قَبْلَهَا ، بَلْ يَكُونُ الْفِعْلُ قَدْ انْتَهَى عِنْدَهُ لاَ بِهِ كَقَوْلِكَ : " صُمْتُ الأَيَّـامَ حَتَّى يَوْمِ الْفِطْرِ " فَيَوْمُ الْفِطْرِ غَيْرُ دَاخِـلٍ فِي الصَّوْمِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : إِلَى الْفِطْـرِ .

(وَغَيْرُ ذَلِكَ) [5] أَنَّ كُلَّ مَوْضِـعٍ صَحَّ أَنْ تَجْعَـلَهَا عَاطِفَةً كَالْوَاوِ[6] (فَمَا بَعْدَهَا دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهَا)[6] وَجُزْءٌ مِنْـهُ قَدِ انْتَـهَى الأَمْرُ بِـهِ ؛ فَـإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا " بِالنَّصْبِ ، وَلاَ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " صُمْتُ رَمَضَانَ حَتَّى يَوْمَ الْفِطْرِ " بِنَصْبِ " يَوْمِ الْفِطْرِ " عَلَى الْعَطْفِ [7] ؛ لأَنَّـهُ غَيْرُ دَاخِـلٍ فِي الصَّوْمِ ؛ لانْتِهَـاءِ مُدَّةِ الصَّوْمِ عِنْـدَهُ لاَ بِـهِ .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ " حَتَّى " أَخِرَ جُزْءٍ مِمَّا قَبْـلَهَا أَوْ مُلاَقِيًا لآخِرِ جُزْءٍ (مِمَّـا) [8] قَبْلَهَـا ؛ لأَنَّ " حَتَّى " لِلْغَايَــةِ وَالدَّلاَلَــةِ عَلَى أَحَدِ طَرَفَي

(١) غامض في الأصل لطمس معظم حروفه .

(٢) انظر ٢٣٤ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " فأحد قولي البصريين " وهو تحريف ، صوابه من (ف) .

(٤) هكذا في النسختين ، وهو جائز ، ولكن الوجه جرُّ زَيدٍ حيث السياق يقتضيه . وانظر الأصول في النحو ١/٥١٦ ، وابن يعيش ٨/١٦ .

(٥) في (ف) " وغيره ذلك " .

(٦) في الأصل " فما دخل فيما قبلها " .

(٧) انظر هذين الضربين في الأصول في النحو ١/ ٥١٦ فما بعدها .

(٨) في (ف) " منها " تحريف ومعنى " ملاقيا لآخر جزء " أي : متصلاً به نحو قوله تعالى : (سلام هي حتى مطلع الفجر) عن الهمع ٢/ ٢٤ .

الشَّـيْءِ (1) وَلاَ يَكُونُ طَرَفُ الشَّـيْءِ مِنْ غَيْـرِهِ) (1) ، فَلَوْ قُلْتَ : رَأَيْتُ الْقَـوْمَ حَتَّى حِمَـارٍ كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ الْحِمَـارَ طَرَفًا لِلْقَـوْمِ وَنِهَـايَةً لَهُم وَذَلِكَ مُحَـالٌ ؛ لأَنَّ طَرَفَ الشَّـيْءِ لاَ يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَلِهَذَا كَانَ مَـا بَعْدَهَا مُشْعِرًا بِالتَّعْظِـيمِ أَوِ التَّـحْـقِـيرِ كَقَوْلِـكَ : " مَاتَ النَّـاسُ حَـتَّى الأَنْبِيَـاءُ " وَذَلِكَ أَنَّ الشَّـيْءَ إِذَا أُخِـذَ مِنْ أَدْنَـاهُ فَـأَعْلاَهُ غَـايَـةٌ ، وَطَرَفُ الأَنْبِيَـاءِ - عَلَيْـهِمُ السَّلاَمُ - غَايَـةُ نَوْعِ النَّاسِ إِذَا أَخَذْنَا مِنْ أَدْنَى الْمَرَاتِبِ وَاسْتَقْرَيْنَاها صَاعِدِينَ إِلَيْـهِم ، فَإِذَا أَخَـذْنَا مِنْ أَعْلَى الشَّـيْءِ فَأَدْنَـاهُ غَايَـةٌ لَـهُ وَطَرَفٌ ، فَنَقُـولُ (2) : " قَدِمَ الْحَـاجُّ حَتَّى الْمُشَـاةُ " (3) فَنَأْخُذُ مِنَ الرُّكْبَـانِ الْمُتَمَكِّنِينَ وَنَنْـزِلُ فَنَنْـتَـهِي إِلَى الْمُشَـاةِ فَيَكُونُ الْمُشَـاةُ غَـايَةً لِلْحَـاجِّ وَطَرَفًا كَمَا كَانَ الأَنْبِيَـاءُ غَـايَةً لِلنَّاسِ في الْعُـلُوِّ وَطَرَفًا .

وَلاَ يَجُـوزُ دُخُـولُ " حَـتَّى " عَلَى الْمُضْـمَـرِ نَحْـوُ " مَـرَرْتُ بِالْقَـوْمِ حَـتَّـاهُ " وَأَجَـازَهُ الْمُبَـرِّد (4) وَأَنْشَـدَ :

---

(1) سقط من (ف) ، وانظر المقتصد ٨٤٢ .

(2) في (ف) " كقولك) .

(3) في (ف) " مشاة " .

(4) نص عليه ابن يعيش ٨/ ١٦ ، والرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٢٦ ، والسيوطي في الهمع ٢/٢٣، ولم أجده في كتبه التي بين يديَّ .

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يَلْقَاهُ نَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدِ (١)

وَرَدُّوا عَلَيْهِ مِنْ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ :

أَوَّلُهَا : أَنَّ مَا بَعْدَ " حَتَّى " جُزْءٌ مِمَّا قَبْلَهَا ، فَإِنْ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَى مَا قَبْلَهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا هُوَ عَيْنٌ مَا قَبْلَهَا فَلاَ يَكُونُ جُزْءَهُ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْجُزْءِ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَفْظٌ ظَاهِرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ فَامْتَنَعَ الإِضْمَارُ .

الثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّاكَ " جَازَ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً فَيَكُونُ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا ، وَجَازَ أَنْ تَكُونَ جَارَّةً فَيَكُونُ مَجْرُورًا وَذَلِكَ مُلْتَبِسٌ ، وَأَقُولُ : الصَّوَابُ فِي الْعَطْفِ أَنْ يُقَالَ : " ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى إِيَّاكَ " بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ (٢) بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ (قَلْبُ)(٣) أَلِفِهَا " يَاءً " كَمَا فِي " إِلَى ، وَعَلَى " (إِذَا دَخَلَتَا عَلَى/ الْمُضْمَرِ)(٤) ، وَلَمْ يُعْهَدْ ذَلِكَ فِي " حَتَّى " ، ٤٣ أ

---

(١) لم أعثر على قائله ، وروى صدره " فلا والله لا يلفي أناس " ، وروى عجزه أيضا " يا ابن أبى زياد " ، وهو فى المقرب ١/ ١٩٤ ، والعينى ٣/ ٢٦٥ ، ورصف المبانى ١٨٥ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١١/٢ ، والخزانة ٤/ ١٤١ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٢٦ .

قوله " لايلقاه " أي : لا يجده ، ويروى " لا يلفى " بالفاء مكان القاف ، والمعنى واحدٌ " حتَّاك " استشكل أبو حَيَّانَ هذه العبارة فقال : " وانتهاء الغاية في حتَّاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما عنى بحتَّاكَ ، فلعلَّ هذا البيت مصنوع " ، أفاده السيوطيُّ فى الهمع ٢/ ٢٣ ، ودفعه الشيخ محمد محيي الدين فى حاشية ابن عقيل على الألفية ١١/٢ حيث قال فى معنى البيت " إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ، وبهذا التقرير يندفع كلامُ أبي حَيَّانَ " .

(٢) في (ف) " المنفصل " .

(٣) غير واضح فى الأصل .

(٤) فى الأصل " إذا دخلتا عن المضموم " تحريف صوابه من (ف) .

(فَفِي الْقَلْبِ ارْتِكَابُ مَا لَمْ يُعْهَدْ)[1] ، وَفِي تَرْكِ الْقَلْبِ خُرُوجٌ عَنْ نَظَائِرِهَا [2] - أَعْنِي " عَلَيْهِ ، وَإِلَيْهِ " - ، انْقَضَى الْكَلَامُ (عَلَى " حَتَّى ") [1] .

الْكَـلَامُ عَلَى " مُذْ وَمُنْـذُ " .

(اعْلَمْ أَنَّ " مُـذْ ، وَمُنْـذُ ")[3] يُسْتَعْمَلَانِ تَـارَةً اسْمَيْنِ وَتَـارَةً حَرْفَيْنِ[4] ، وَ " مُـذْ " أَدْخَـلُ فِي حَيِّـزِ الْأَسْـمَـاءِ مِنْ " مُنْذُ " ؛ لِلْحَذْفِ اللَّاحِـقِ لَهَا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا " مُنْذُ " فَحُذِفَتْ نُونُـهَا تَخْفِيفًا ؛ لِأَنَّ الْحَـذْفَ تَصَرُّفٌ ، وَالتَّصَرُّفُ بَعِيدٌ مِنَ الْحَـرْفِ إِلَّا فِي التَّضْـعِـيفِ نَحْـوُ " إِنَّ " وَلَكِنَّ ، وَرُبَّ " فَيُخَـفَّفْنَ بِالْحَذْفِ لِأَجْلِ التَّضْـعِـيفِ ، وَ " مُنْـذُ " غَيْـرُ مُضَـاعَفَـةٍ (فَلَوْ)[5] سَـمَّيْتَ بِهَـا ثُمَّ صَغَّرْتَهَا أَوْ كَسَّـرْتَهَا لَرَدَدْتَ النُّونَ (فَكُنْتَ تَقُولُ)[6] : " مُنَيْذُ " فِي التَّصْغِيرِ ، وَ " أَمْنَـاذُ " فِي الْجَمْـعِ .

(وَإِنَّمَـا بُنِيَـا) [1] - إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ - لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْـنَى " مِنْ " ؛ لِأَنَّهُمَا لِابْتِدَاءِ الْغَـايَةِ فِي الزَّمَانِ كَمَا أَنَّ "مِنْ "[7] لِابْتِدَاءِ الْغَـايَةِ فِي الْمَكَانِ[8] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر في مغنى اللبيب ١٦٧ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريُّون ، أما الكوفيُّـونَ فيرون أنَّ الاسم المرتفع بعدهما يرتفع بتقديرِ فعـلٍ محذوفٍ ، وذهب الفَـرَّاءُ إلى أنَّـه يرتفع بتقدير مبتدأٍ محذوف .
انظر هذ المسألة في الإنصاف ١/ ٣٨٢ المسألة ٥٦ .

(٥) في (ف) " فلم " تحريف .

(٦) في الأصل " فكتبت " تحريف ؛ وانظر الكتاب ٢/ ١٢٢ بولاق ، والوجيز في علم التصريف ٤١ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) وقـال ابن يعيش ٤/ ٥٩ " لأنهـا اسم في مـعنى الحرف فكان مـبنيًّـا كـ " مَنْ ، وَمَـا " ، إذا كـان استفهاماً أو جزاءً .

قَـوْلُــهُ : " وَإِنْ شِـئْتَ ارْفَع " جَـعَلَهُ مُـخَيَّـرًا بَيْنَ الرَّفْـعِ وَالْجَـرِّ ، كَـأَنَّهُ يُشِــيـرُ بِذَلِكَ إِلَى مَـا نُقِلَ عَنْ " أَسَدٍ ، وَتَمِـيمٍ " مِنْ رَفْعِ مَـا بَعْدَهَا [١] فِي الْمَاضِي ، وَنُقِلَ عَن " مُزَيْنَــةَ ، وَغَطَفَانَ " وَغَيْرِهِمْ خَفْضُ الْمَاضِي [٢] .

وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا عَلَى أَحَدِ مَعْـنَيَيْنِ :

أَحَــدُهُمَا : أَنْ يَكُونَا لِبَيَـانِ مِقْدَارِ الْمُدَّةِ ، وَيَكُــونُ مَا بَعْـدَهُمَا فِي هَذَا الْوَجْــهِ نَكِـرَةً كَقَـوْلِكَ : " مَـا رَأَيْتُــهُ مُـذْ يَومَـانِ ، وَمُـذْ يَوْمٌ " ، قَـالَ ابْنُ السَّــرَّاجِ : " وَتَخْـتَصُّ بِالنَّـكِرَةِ فِي هَذَا الْوَجْـهِ " [٣] ، فَـ " مُـذْ " مُـبْـتَـدَأٌ وَمَـا بَعْدَهَا خَـبَرٌ ، وَتَقْـدِيرُهُ " أَمَدُ انْقِطَـاعِ الرُّؤْيَــةِ يَوْمَـانِ " [٤] .

وَالْوَجْـهُ الثَّـانِي فِي الرَّفْعِ : أَنْ تَكُـونَا لِبَيَـانِ أَوَّلِ الْمُـدَّةِ وَلَايَقَـعُ بَعْـدَهُـمَـا إِلاَّ الْمَعْـرِفَةُ نَحْـوُ " مَا رَأَيْتُـهُ مُذْ يَوْمُ الْجُمُـعَـةِ " ؛ لأَنَّهُ بَيَّنَ أَنَّ أَوَّلَ مُـدَّةِ انْقِطَـاعِ الرُّؤْيَـةِ يَوْمُ الْجُـمْـعَةِ وَلَمْ (يُبَــيِّنْ) [٥] فِيهَا انْتِهَاءُ الْمُـدَّةِ ، وَفِي الْوَجْـهِ الأَوَّلِ بَيَّنَ ابْتِـدَاءَ الْمُـدَّةِ وَانْتِهَاءَهَا .

قَوْلُـهُ : " هُمَا ظَرْفَانِ " كَأَنَّهُ يَخْتَـارُ مَذْهَبَ الزَّجَاجِيِّ ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ "مُذْ" خَــبَرًا مُقَدَّمًا وَمَا بَعْــدَهَا مُبْتَــدَأٌ [٦] ، وَالتَّـقْـدِيرُ عِنْدَهُ " بَيْنِـي وَبَيْنَ الرُّؤْيَــةِ يَوْمَـانِ " ، فَتَكُونُ " مُـذْ " عَلَى هَذَا مُـتَـعَـلِّقَةً بِاسْمِ فَـاعِلٍ ، أَوْ بِفِـعْلٍ مَـحْذُوفٍ وَفِيهَا ضَمِيرٌ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ قُلْتَ : " مَـا رَأَيْتُهُ مُذْ يَومٌ كُلُّهُ أَجْمَـعُ " جَازَ عَلَى

---

(١) أي بعد " منذ " .

(٢) ذكر ذلك ابن الخباز في شرحه ١/١٨٠ ، وأبو حيان في منهج السالك ٢٥٦ .

(٣) ينظر الموجز في النحو ٥٩ باب " مذ ومنذ " .

(٤) جاء في حاشية الأصل " الأمد : نهاية الشئ وغايته " .

(٥) في (ف) " يتبين " .

(٦) انظر أمالي الزجاجي ١٤٥ ، والجمل ١٣٩ - ١٤٠ .

أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ في " مُذْ " ؛ لأَنَّهَا ظَرْفٌ [1] وَفِيهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَرْفُوعٌ بِهَا [2] .

وَلَيْسَ لِـ " مُذْ " وَمَا بَعْدَهَا (في الرَّفْعِ) [3] مَوضِعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَقَالَ السِّيرَافِيّ : مَوْضِعُهَا حَالٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُتَقَدِّمًا ، أَوْ مُقَدَّرًا [4] .

وَإِنْ جَرَرْتَ فَهُمَا حَرْفَانِ   حَرْفَا ابْتِدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ

يَعْنِي بِقَولِهِ : " هُمَا حَرْفَانِ " عِنْدَ الأَكْثَرِ ؛ لأَنَّ قَوْمًا مِنَ الْبَصْرِيّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُمَا اسْمَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَإِذَا رَفَعُوا بِهِمَا كَانَ التَّقْدِيرُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ في الْبَيْتِ السَّابِقِ ، وَإِنْ جَرُّوا بِهِمَا فَبِالإِضَافَةِ وَلاَ تُوجِبُ الإِضَافَةُ إِعْرَابَهُمَا [5] كَمَا لاَ تُوجِبُ إِعْرَابَ " لَدُنْ " ، وَ " كَمْ " وَهُمَا إِذَا كَانَا لِلزَّمَانِ الْحَاضِرِ جَرًّا نَحْوُ " أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ الْيَوْمِ ، وَمُنْذُ اللَّيْلَةِ ، وَمُنْذُ الْغَدَاةِ " أَيْ : في الْيَوْمِ ، وَفِي اللَّيْلَةِ ، وَفِي الْغَدَاةِ ، فَهُمَا [6] حَرْفَا جَرٍّ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ ، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ [7] جَرًّا مَا بَعْدَهُمَا وَتَعَلَّقَتْ كُلُّ وَاحِدةٍ مِنْهُمَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ

---

(١) فى الأصل " ظروف " .

(٢) وشرح ابن الخباز قوله " هما ظرفان " فقال فى١/١٨٠ : " إن قصد أنهما اسما زمانين فهو صواب ، وإن قصد أنهما مفعول فيهما فهو خطأ " والمؤلف لا يرى مانعاً من جعلهما مفعولاً فيهما على ما ذهب إليه الزجاجيُّ ، وقال صاحب الشرح المجهول فى لوحة ١٢٨أ : " ولو أراد – أي : ابن معط – أَنَّهُمَا مفعولٌ فيهما لم يكن خطأً . كما زعم ابن الخَبَّازِ ، لأنَّ ذلك مذهبُ الزَّجَّاجِيّ " .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٢١٧ " ورد بأنها خرجت مخرج الجواب كأنه قيل له : ما أمد ذلك ؟ قال : يومان ، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو " .

(٥) فى (ف) " إعرابها " .

(٦) فى (ف) " وهما " .

(٧) فى (ف) " اسمين " .

الْكَـلامُ بِهَا (مَعَ مَـا قَبْلَهَا) [١] جُمْلَةً وَاحِدَةً ، وإِذَا كَـانَا اسْمَيْنِ ٤٣/ ب
رَفَعتَ مَـا بَعْدَهُمَا عِنْدَ الأَكْثَـرِ ، وكَانَ الْكَـلامُ بِهِمَـا جُمْلَتَيْنِ ، الأُولَى فِعْلِيَّةٌ غَالِبًا ، وَالثَّانِيَةُ اسْمِيَّةٌ .

واحْتَـرَزْنَـا بِقَوْلِنَا " غَـالِبًـا " عَن مِثْلِ قَـوْلِهِمْ : " زَيْـدٌ غَـائِبٌ مُذْ يَوْمَـانِ " .

وَأَمَّـا قَـوْلُهُـمْ " مُـذْ كَـمْ سِـرْتَ " ؟ فَـ " مُـذْ " هَـهُنَـا تَتَـعَـيَّنُ لِلْحَرْفِيَّةِ لِتَعَلُّقِـهَا بِالْفِعْـلِ الَّذِي بَعْدَهَـا ، كَقَوْلِكَ : " لِمَنْ ضَرَبْتَ " ، فَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِضَرَبْتَ ، فَكَذَلِكَ " مُذْ " مُتَعَلِّقَةٌ [٢] بِـ (سِـرْتَ) ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْـهِ عَامِلُهُ إِلاَّ إِذَا كَانَ مَعْنَـوِيًّا كَالابْتِدَاءِ ، أَوْ حَرْفِ جَـرٍّ [٣] .

وَإِذَا وَقَـعَ بَعْدَهَا الْفِعْـلُ كَانَ فِي تَقْدِيرِ (حَذْفِ)[٤] الْمُضَافِ ، نَحْوُ "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ كَذَا " أَيْ " مُذْ زَمَنِ كَانَ كَذَا " ، وكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ (بَعْدَهَا) [٥] الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ قِيَامِ زَيْدٍ "يُرِيدُ " مُذْ زَمَنِ قِيَامِ زَيْدٍ " فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْه مُقَامَهُ ؛ لأَنَّ " مُذْ " لابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ فَلاَ يَقَـعُ بَعْدَهَا إِلاَّ الزَّمَانُ ، فَإِنْ وَقَـعَ بَعْدَهَا غَيْرُهُ قُدِّرَ الزَّمَـانُ مَحْذُوفًا [٦] .

وَتَقُـولُ : " أَنَا أَرَاكَ مُذْ سَنَةٍ تَتَكَلَّمُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ " فَتَجُرُّ ؛ لأَنَّكَ تُرِيدُ أَنَّكَ فِي حَالِ الرُّؤْيَـةِ وَلَمْ تَنْقَطِعْ رُؤْيَتُكَ وَلاَ كَلاَمُهُ ، فَإِذَا

(١) فى (ف) " ما مع قبلهما " .
(٢) فى الأصل " معلقة " .
(٣) فى (ف) " وحرف جر " .
(٤) فى (ف) " حرف " .
(٥) فى (ف) " ما بعدها " .
(٦) فى الأصل " محذوف " بالرفع وهو سهو صوابه من (ف) .

أَرَدْتَ أَنَّ مُدَّةَ انْقِطَاعِ هَذِهِ الرُّؤْيَةِ سَنَةٌ رَفَعْتَ [1] ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّكَ رَأَيْتَهُ ثُمَّ غَبَرَتْ [2] سَنَةٌ لاَ تَرَاهُ .

هُمَا كَمِنْ فِي غَايَـةِ الْمَكَانِ تَقُولُ فِي "مِنْ" : سِرْتُ مِنْ عُمَانِ[3]

" هُمَا " ضَمِيرُ " مُذْ وَمُنْذُ " ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " هُمَا كَمِنْ " إِذَا كَانَا لِلْمَاضِي ؛ فَإِنَّهُمَا فِي الْحَاضِرِ بِمَعْنَى " فِي " ، أَيْ : هُمَا فِي ابْتِدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ كَـ "مِنْ" فِي ابْتِدَاءِ غَايَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ سِيبَوَيْهِ [4] ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ اسْتِعْمَالَهَا[5] فِي الزَّمَانِ ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُبَرِّدِ[6] ، وَابْنِ

---

(١) أي : رفعت ما بعد " مذ " .

(٢) في (ف) " عبرت " بالعين المهملة ومن معاني " عبر " " مات " وفي الأصل " غبرت " بالغين المعجمة وهو أقرب إلى الصواب ، لأن معناها " مضت " ، كما أن من معانيها " بقيت " لأنها من الأضداد الصحاح " عبر " ، و " غبر " ، وذلك كله مستفاد من المقتضب ٣/ ٣٠ ، الذي فيه " ثم غبرت سنه لاتراه " .

(٣) لفظة : " عمان " مختلف فيها ، ففي نسخة (ف) " عَمَّانِ " بتشديد الميم ، وكذلك في إحدى نسخ الدرة الألفية ص ١٦ ، وفي شرح ابن القواس لوحة ٤٧ أ ، وهي كما في معجم البلدان ٤/ ١٥١ "بلد في طرف الشام ، وكانت قصبة أرض البلقاء " ، وهي عاصمة المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة حاليا ، وجاءت في الأصل " عُمَانِ " بضم العين ، وكذلك في شرح ابن الخباز١/ ١٨١ ، وفي الشرح المجهول لوحة ٢٨ ، وهي كما في معجم البلدان ٤/ ١٥٠ " اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند ، وعمان في الإقليم الأول ... في شرقي هجر .. حَرُّهَا يُضْرَبُ به المثل " .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٦ .

(٥) أي استعمال " من " الجارة ، انظر الإنصاف ٣٧٠ المسألة ٥٤ .

(٦) قال في المقتضب ٤/ ١٣٦ « أمَّا « مِنْ » فمعناها ابتداء الغاية .. ، فأما ابتداء الغاية فقولك : " سرت من البصرة إلى الكوفة " .. ، ومثله ما يجرى في الكتب نحو " من عبدالله إلى زيد " ... إنما المعنى أن ابتداء الكتاب من عبدالله ، وكذلك : " أخذت منه درهما ، وسمعت منه حديثاً " ، أي: هو أول الحديث ، وأول مخرج الدرهم " .

دُرُسْــــتُوَيْه[1] مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فَإِنَّهُمَا يَرَيَانِ أَنَّهَا لابْتِدَاءِ الْغَـايَةِ فِي الأَزْمِنَـةِ وَالأَمْكِنَةِ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْـوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [2] ، وَبِقَوْلِ زُهَـيْرٍ :

لِمَنِ الدِّيَـارُ بِقُنَّةِ الْحِجْـرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْـرِ [3]

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَـهُ : تَقْدِيرُهُ " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " ، وَ " مِنْ مَرِّ حِجَجٍ " ، وَ " مِنْ مَرِّ دَهْرٍ " ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ الْمَصْدَرُ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَـهُ ، فَـ " مِنْ " دَاخِلَةٌ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى الْمَصْـدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ لَيْسَ بِزَمَـانٍ .

[مِنْ]

أَمَّا " إِلَى " فَلانْتِهَاءِ الْغَايَةْ ... مَبْدَؤُهَا « مِنْ » " وَ " « إِلَى » النِّهَايَةْ

اعْلَمْ أَنَّ " مِنْ " فِي مُقَابَلَةِ " إِلَى " ؛ لأَنَّ " مِنْ " لابْتِدَاءِ الْغَـايَةِ وَ "إِلَى" لِلانْتَهَاءِ ؛ لأَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ شَرَعَ فِي فِعْلٍ فَلِفِعْلِهِ ابْتِدَاءٌ مِنْهُ يَأْخُذُ ، وَانْتِهَاءٌ إِلَيْهِ يَنْقَطِعُ [4] .

---

(١) هو : عبدالله بن جعفر بن درستويه الفسوى الفارسى ، أخذ عن المبرد ، وتوفى سنة ٣٤٧ هـ ترجمته فى البغية ٢/ ٣٦ ، وانظر رأيه فى ابن يعيش ٨/١٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٩ وابن درستويه ١٣ فما بعدها .

(٢) سورة التوبة ١٠٨ .

(٣) الديوان برواية ثعلب ٨٦ وفى رواية الأعلم ١١٤ " من حجج ومن شهر " ، وروى أيضا " مذ حجج ومذ دهر " وهى الرواية الصحيحة فى نظر البصريين ، وجاء فى شرح شواهد المغنى ٧٥٤ ما يفيد أن هذا البيت مصنوع ، إلاّ أن روايات الثقات له تدحض هذا الادعاء - فى نظرى - ، وقيل "من" فيه زائدة على مذهب الأخفش والأصل " أقوين حججاً ودهراً " .
القنة : أعلى الجبل . الحجر : موضع بعينه .
أقوين : خلون . حجج : سنوات .
والبيت فى الإنصاف ٣٧١ ، وابن يعيش ٤/ ٩٣ ، ٨/١١ ، ومغنى اللبيب ٤٤١ والأزهية ٢٩٣ .

(٤) ينظر فى ابن يعيش ٨/ ١٠ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ : ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ؟ لأَنَّ غَايَةَ الشَّيْءِ آخِرُهُ وَابْتِدَاؤُهُ أَوَّلُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " مِنْ " لابْتِدَاءِ الآخِرِ ولأَوَّلِ الآخِرِ ؟

قُلْتُ : غَايَةُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ ، فَكُلُّ فِعْلٍ فَلَهُ طَرَفَانِ ، طَرَفُ ابْتِدَاءٍ وَطَرَفُ انْتِهَاءٍ ، فَـ " مِنْ " لِطَرَفِ الابْتِدَاءِ ، وَ " إِلَى " لِطَرَفِ الانْتِهَاءِ ، فَالطَّرَفَانِ غَايَتَانِ .

وَالَّذِي يُعْرَفُ بِهِ كَوْنُ " مِنْ " لِلابْتِدَاءِ أَنْ يَحْسُنَ فِي مُقَابَلَتِهَا " إِلَى " لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَاللَّفْظُ نَحْوُ " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ " ، وَالتَّقْدِيرُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ابْتِدَاءُ / ١٤٤ أ الْفَضْلِ مِنْ عَمْرٍو وَانْتِهَاؤُهُ فِي الزِّيَادَةِ وَالارْتِقَاءِ إِلَى زَيْدٍ .

وَهِيَ - أَعْنِي " مِنْ " - أَكْثَرُ حُرُوفِ الْجَرِّ تَصَرُّفًا ؛ لانْفِرَادِهَا بِالدُّخُولِ عَلَى " عِنْدَ " ، وَلَهَا مَعَانٍ : [معاني مِنْ]

أَحَدُهَا : ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي: التَّبْعِيضُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (١)

وَتُعْرَفُ بِأَنْ يَحْسُنَ مَكَانَهَا " بَعْضُ " ، وَقِيلَ : لابُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا فِي التَّبْعِيضِ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ ، وَقِيلَ : هِيَ لابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَالتَّبْعِيضُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْقَرِينَةِ (٢) .

---

(٢) سورة التوبة ١٠٣ .

(٣) انظر المقتضب ١/ ١٨٢ ، وابن يعيش ٨/ ١٢ .

الثَّـالِثُ : لِبَيَـانِ الْجِنْسِ كَقَـوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَـانِ ﴾ (١) ، وَتُعْرَفُ بِأَنْ يَصِحَّ وُقُـوعُهَا صِفَـةً لِمَا قَبْلَهَا ، أَوْ يَحْسُنَ مَكَانَهَا " الَّذِى " إِذَا كَانَ الْمُبَـيَّنُ بِهَا مَعْرِفَةً ، أَيْ : فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِى هُوَ الْوَثَنُ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي (هَذِهِ) (٢) الْآيَةِ لِلتَّبْعِيضِ ، إِذْ لَيْسَ الْمُـرَادُ اجْتِنَـابَ بَعْضَ الْأَوْثَـانِ ، (لِأَنَّ بَعْضَ الْأَوْثَـانِ) (٢) رِجْسٌ وَبَعْضَهَا غَيْرُ رِجْسٍ ، بَلْ كُلُّهَا رِجْسٌ يَجِبُ اجْتِنَابُهُ ، قَـالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : لَفْظُ الرِّجْسِ جَامِعٌ لِلْأَوْثَـانِ وَغَيْرِهَا ، فَإِذَا قَـالَ : " مِنَ الْأَوْثَانِ " فَمَعْنَـاهُ : (الَّذِى ابْتَدَأَ) (٣) مِنْ هَذَا الصِّنْفِ(٤) ، وَهِيَ لِلابْتِدَاءِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا ، وَإِنْ أَفَادَتْ مَعْنًى آخَرَ فَبِالْقَرَائِنِ .

وَقَـالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : هِيَ فِي كُلِّ حَالٍ (لِلتَّبْيِينِ) (٥) فَإِذَا قُلْتَ : " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ ، فَقَدْ بَيَّنْتَ مَبْدَأَ السَّيْرِ ، وَكَذَا ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ بَيَّنْتَ الشَّيْءَ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ كَمَا بَيَّنْتَ فِي آيَةِ الرِّجْسِ الَّذِى يَجِبُ اجْتِنَـابُهُ .

الرَّابِعُ : بَدَلِيَّةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾(٦) قَـالُوا : مَعْنَاهُ بَدَلُ الْآخِرَةِ .

---

(١) سورة الحج ٣٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " ابتدأه " .

(٤) ينظر الأصول فى النحو ١/ ٤٩٩ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سورة التوبة ٣٨ .

وَالْخَامِسُ : بِمَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [1] أَيْ : لِأَجْلِ ذَلِكَ .

السَّادِسُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً بَعْدَ غَيْرِ (الْمُوجَبِ) [2] ، وَتُذْكَرُ فِيمَا بَعْدُ .

[إِلَى]

الْكَلَامُ عَلَى " إِلَى " وَمَعْنَاهَا الانْتِهَاءُ ، تَقُولُ : " إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ " أَيْ : أَنْتَ غَايَتِي [3] وَمُنْتَهَايَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ [أَلَا][4] إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [5] (أَيْ)[6] (أَلَا)[4] إِلَى اللَّهِ غَايَةُ الْمَصِيرِ وَمُنْتَهَاهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُم : " كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ " أَيْ : غَايَةُ الْكِتَابَةِ وَمُنْتَهَاهَا إِلَيْهِ ، وَقَدْ جَعَلَهَا قَوْمٌ ، بِمَعْنَى " مَعَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [7] أَيْ : مَعَ الْمَرَافِقِ ، قَالُوا : لِأَنَّكَ [8] لَا تَقُولُ : [غَسَلْتُ] [9] إِلَى الْمَرَافِقِ " ، بِمَعْنَى [غَسَلْتُهُ] [9] وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي

---

(١) سورة المائدة ٣٢ .

(٢) فى الأصل " الواجب " .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٣١ ، والأصول فى النحو ١/ ٥٠٢ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سورة الشورى ٥٣ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة المائدة ٦ .

(٨) فى (ف) " انك " .

(٩) مكانه بياض فى الأصل .

إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) أَيْ : مَعَ اللَّهِ ؛ لأَنَّكَ لاَ تَقُولُ : " نَصَرْتُ إِلَى فُلاَنٍ " بِمَعْنَى (٣) نَصَرْتُهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٢) أَيْ : مَعَ أَمْوَالِكُمْ إِذْ لاَ يُقَالُ : " أَكَلْتُ إِلَى مَالِ فُلاَنٍ " بِمَعْنَى " أَكَلْتُهُ ") (٣) .

وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذَا أَنَّ " إِلَى " عَلَى بَابِهَا ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ وَبِمَعْنَاهُ فِعْلٌ آخَرُ يَتَعَدَّى إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِحَرْفٍ آخَرَ ، جَازَ أَنْ يَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا (بِالْحَرْفِ)(٤) الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ الْفِعْلُ الآخَرُ الَّذِي بِمَعْنَاهُ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (٥) ، وَأَنْتَ لاَ تَقُولُ : " رَفَثْتُ إِلَى الْمَرْأَةِ " ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : " رَفَثْتُ بِهَا " (٦) فَتَعَدِّيهِ بِالْبَاءِ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الرَّفَثُ بِمَعْنَى الإِفْضَاءِ ، وَالإِفْضَاءُ يَتَعَدَّى بِـ " إِلَى " (عَدَّيْتَ) (٧) الرَّفَثَ بِـ " إِلَى " ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ (٨) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) فَالتَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَنْ يُضِيفُ نُصْرَتَهُ إِيَّايَ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ .

---

(١) سورة آل عمران ٥٢ .

(٢) سورة النساء ٢ .

(٣) من قوله : " نصرته " إلى " أكلته " بياض في الأصل والمثبت من (ف) ، وهو مستفاد من شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥ قال : " لأنه لا يقال : نصرت إلى فلان بمعنى نصرته ، ولا أكلت إلى مال فلان بمعنى أكلته ، وإنما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى " مع "... " .

(٤) في (ف) " بالفعل " .

(٥) سورة البقرة ١٨٧ .

(٦) الرفث : الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته . اللسان " رفث " .

(٧) في (ف) " عدى " .

(٨) انظر ابن يعيش ٨/ ١٥ .

وَتَـأْوِيلُ ٱلآَيَـةِ ٱلأُخْرَى : وَلاَ تَضُـمُّوا أَمْوَالَهُـمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ في الانْفَاقِ حَتَّى لاَ يَتَمَـيَّزَ أَحَدُ الْمَـالَيْنِ مِنَ ٱلآَخَرِ قِلَّةَ مُبَالاَةٍ بِمَا لاَ يَحِلُّ / لَكُمْ . ٤٤ ب

وَأَمَّا آيَـةُ الْغُسْـلِ فَـ " إِلَى " فِيـهَا لِلانْتِهَـاءِ ، وَدُخُـولُ الْمَـرْفَقِ عُلِمَ مِنَ السُّنَّةِ (١) .

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى " إِلَى " عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْـوَالٍ :

أَحَدُهَا: أَنَّـهُ لاَ يَدْخُلُ (مَا بَعْدَهَا) (٢) فِيمَا قَبْـلَهَا إِلاَّ مَجَـازًا .

وَالثَّانِي : أَنَّهَـا ظَـاهِرَةٌ في الدُّخَـولِ فَـلاَ يَخْرُجُ مَـا بَعْـدَهَا عَمَّـا قَبْلَهَا إِلاَّ مَجَـازًا .

وَالثَّـالِثُ : (أَنَّهَا) (٣) مُشْتَرَكَةٌ تُسْتَعْمَلُ تَـارَةً في الدُّخُـولِ ، وَتَـارَةً في غَيْـرِهِ .

وَالرَّابِعُ : (إِنْ) (٤) كَانَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا أَوْ جُزْءًا مِنْهُ دَخَلَ، وَإِلاَّ فَـلاَ كَالْمِرفَـقِ فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْيَدِ، فَـلِذَلِكَ دَخَلَ (٥) . [الكاف]

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُـونُ ... اسْـمًا وَحَرْفًا مِثْلَ مَا يَبِيـنُ

فِي قَوْلِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْـنْ ... وَصَـالِيَاتٍ كَكَمَـا يُؤَثْفَـيْنْ

---

(١) قال القرطبيُّ فى تفسيره ٦/ ٨٦ : " اختلف الناسُ فى دخول المرافق فى التحديد ، فقال قوم : نعم، لأنَّ ما بعد " إلى " إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه ، .. وقيل : لا يدخل المرفقان في الغسل .. ، والأولى عليها أكثر العلماء وهو الصحيح ، لما رواه الدراقطنى عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) " أن " مكرر فى الأصل .

(٥) انظر رصف المباني ٨٠ ، ومغني اللبيب ١٠٤ ، والهمع ٢/ ٢٠ .

" الْكَافُ " عَلَى ضَرْبَيْنِ : حَرْفٌ ، وَاسْمٌ ، وَالْحَرْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : زَائِدٌ ، وَغَيْرُ زَائِدٍ ، فَغَيْرُ الزَّائِدِ مَعْنَاهُ التَّشْبِيهُ نَحْوُ " زَيْدٌ كَعَمْرٍو " .

وَتَتَعَيَّنُ الْحَرْفِيَّةُ إِذَا وَقَعَتْ صِلَةً لِلَّذِي نَحْوُ " الَّذِي كَعَمْرٍو زَيْدٌ " فَالْكَافُ حَرْفٌ كَمَا تَقُولُ : " الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلاَّ [1] جَعَلْتَ الْكَافَ اسْمًا بِمَعْنَى " مِثْلٍ " وَهِيَ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ " الَّذِي هُوَ مِثْلُ عَمْرٍو زَيْدٌ " كَقَوْلِهِمْ : ([2] مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا " أَيْ) [2] : مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ " .

قُلْتُ : الْحَذْفُ فِي جُزْءِ الصِّلَةِ عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ وَلاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَ جُزْؤُهَا هُوَ الْعَائِدُ ، وَإِنْ لَمْ تُقَدِّرْ مُبْتَدَأً مَحْذُوفًا فَقَدْ وَصَلْتَ ": الَّذِي " بِالْمُفْرَدِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ [3] ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ فِي صِلَةِ " الَّذِي " حَرْفًا كَالْبَاءِ وَ " فِي " ؛ لأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الْمُضْمَرِ وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنَّ كَزَيْدٍ عَمْرًا " فَإِنْ جَعَلْتَ " الْكَافَ " حَرْفًا فَانْصِبْ [4] عَمْرًا اسْمَ " إِنَّ " وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا رَفَعْتَ عَمْرًا خَبَرَ " إِنَّ " ، وَالْكَافُ هِيَ الاسْمُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " إِنَّ مِثْلَ [زَيْدٍ] [5] عَمْرٌو " .

---

(١) في (ف) " فهلا " .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) انظر ذلك في ابن يعيش ٨/ ٤٢ حيث وصف مثل هذا بالقبح وليس بالامتناع ، ومثله ابن السراج في أصوله ١/ ٥٣٣ ، والشريشي في شرحه ١/ ٤٠٦ .
(٤) في (ف) "نصبت ".
(٥) تكملة يستقيم بها النص .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَلاَ تَكُونُ إِلاَّ حَرْفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1] ، أَيْ : لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ ، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ .

وَقِيلَ : لَوْ لَمْ تُجْعَلِ الْكَافُ زَائِدَةً لأَدَّى إِلَى الْمُحَالِ أَوْ التَّنَاقُضِ .

وَبَيَانُهُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ (لَهُ مِثْلٌ)[2] كَانَ هُوَ مِثْلَ ذَلِكَ الْمِثْلِ وَإِلاَّ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مِثْلاً لِلآخَرِ ، فَلَوْ لَمْ تُقَدَّرْ زِيَادَةُ " الْكَافِ " لَزِمَ نَفْيُ مِثْلِ مِثْلِهِ ، وَمِثْلُ الْمِثْلِ (نَفْسُهُ)[3] ؛ لأَنَّ الْمِثْلَ ثَابِتٌ ، وَمِثْلُ الْمِثْلِ هُوَ الْمَنْفِيُّ وَهُوَ مُحَالٌ ؛ لأَنَّ الْمُمَاثَلَةَ لاَ تَتَحَقَّقُ إِلاَّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، لأَنَّ مَنْ مَاثَلَ شَيْئًا فَقَدْ مَاثَلَهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، فَلَوْ لَمْ يُحْكَمْ بِزِيَادَةِ " الْكَافِ " لَزِمَ التَّنَاقُضُ .

وَقِيلَ : الْكَافُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِمِثْلِ الشَّيْءِ نَفْسُ الشَّيْءِ كَقَوْلِكَ : " مِثْلِي لاَ يَفْعَلُ كَذَا " أَيْ: أَنَا لاَ أَفْعَلُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَا ... مِثْلِي لاَ يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا[4]

أَيْ : أَنَا لاَ أَقْبَلُ مِنْكَ ، فَيَكُونُ (التَّقْدِيرُ)[5] عَلَى هَذَا " لَيْسَ كَهُوَ شَيْءٌ "[6] وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الْمُتَنَبِّي :

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلُكَ أَعْنِي بِهِ ... سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِلاَ مُشْبِهِ[7]

---

(١) سورة الشورى ١١ .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) فى (ف) " هو نفسه " .
(٤) لم أقف على قائله ، وهو فى الإنصاف ١/ ٣٠١ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٤ ، ٢/٣٤٥ ، ورواه ابن النجار فى شرح الكوكب المنير ١/ ١٧٢ :
أيها العاذل دع من عذلكا ... مثلى لا يصغى إلى مثلكا
(٥) سقط من الأصل .
(٦) راجع الإنصاف ٣٠١ .
(٧) ينظر شرح الديوان للبرقوقى ١/ ٣٤١ ، والعرف الطيب ٦١١ ، وشرح الكوكب المنير ١/ ١٧٢ .

وَأَمَّا كَوْنُ " الْكَافِ " اسْمًا فَمِثْلُ قَوْلِ الرَّاجِزِ :

/ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ (١) ٤٥ أ

فَالْكَافُ الأُولَى حَرْفٌ ، وَالثَّانِيَةُ اسْمٌ ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ، وَلاَ يَجُوزُ جَعْلُ الأُولَى اسْمًا (٢) وَالثَّانِيَةِ حَرْفًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِن الْفَصْلِ) (٢) بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ اسْمًا ؛ لأَنَّ الْكَافَ الأُولَى حَرْفُ جَرٍّ (وَحَرْفُ) (٣) الْجَرِّ لاَ يَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى الأَسْمَاءِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى حَرْفِ جَرٍّ مِثْلِهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ (٤)

فَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ " اللاَّمِ " (اسْمًا) (٥) فِي مَوْضِعٍ سِوَى هَذَا كَمَا ثَبَتَ فِي " الْكَافِ " فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى اللاَّمَيْنِ

---

(١) البيت لخطام بن نصر المجاشعيّ ، وقيل : لهميان بن قحافة .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢ ، ٤٠٨ ، ٤/ ٢٧٩ هارون ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ ١/ ١٣٨ ، وابن يعيش ٨/ ٤٢ ، والخصائص ٢/ ٣٦٨ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥١ والمقتضب ٢/ ٩٥ ، و مجالس ثعلب ١/ ٤٨ ، والمنصف ١/ ١٩٢ ، ٢/ ١٤٨ ، ٣/ ٧٢ والاقتصاب ٤٣٠ ، والفصول الخمسون ٢١٨ ، والعينيّ ٤/ ٥٩٢ ، والخزانة ١/ ٣٦٧ بولاق والصحاح " ثفى " ، وشرح شواهد الشافية ٦٠ .
الصاليات : الأثافي التي توضع عليها القدر صليت بالنار حتىّ اسودَّتْ .

(٢) مكرر فى (ف) .

(٣) في (ف) " حروف " .

(٤) البيت لمسلم بن معبد الوالبى ، وهو كثير الدوران فى كتب النحو واللغة كسابقه ، فانظر الخصائص ٢/ ٢٨٢ ، والإنصاف ٥٧١ ومغنى اللبيب ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ٥٠٥ ، وذكر أن فيه رواية أخرى وهى : " وما بهم من البلوى دواء " ، ثم قال " وعلى هذا فلا شاهد فيه " ، والشاعر يشكو فى قصيدته هذه اعتداء المصدقين على إبله ، وانظر الصاحبى ٣٩ ، والخزانة ٢/ ٣٠٨ هارون ، والتصريح ٢/ ١٣٠ ، وسر الصناعة ١/ ٢٨٣ ، وابن يعيش ١٨/٧ .

(٥) فى (ف) " اسم " .

زَائِدَةً لِلتَّـأْكِيـدِ ، وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ الزَّائِـدَةُ هِيَ الثَّـانِيَـةُ دُونَ الأُولَى ؛ لأَنَّ حُـكْمَ الزَّائِـدِ أَنْ لاَ يُبْتَـدَأَ بِـهِ ، (وَأَمَّـا) [1] الْكَافُ فَقَدْ ثَبَتَ اسْمِيَّتُـهَا فِي مَوَاضِعَ ، مِنْهَا قَوْلُ الأَعْشَى :

أَتَنْتَـهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُـلُ [2]

قَـالَ أَبُو عَلِي [3] : الْكَافُ (هِيَ)[4] الْفَـاعِلُ فِي الْبَيْتِ وَلاَ يَكُونُ الْفَـاعِلُ حَرْفًـا ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ اسْمًـا ، وَلاَ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْفَـاعِلُ مَحْذُوفًا وَالْكَافُ صِفَةٌ لَـهُ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لاَ تَقُومُ مَقَـامَ الْمَوْصُـوفِ إِلاَّ بِحَيْثُ (يَصِحُّ) [5] أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا عَامِلُ الْمَوْصُوفِ ، فَلَوْ قَدَّرْتَ [شَيْءٌ كَالطَّعْنِ] [6] لَكَانَ الْمَوْصُوفُ هُنَا فَاعِلاً وَالصِّفَةُ جُمْلَةً ، وَالْجُمْلَةُ لاَ تَكُونُ فَاعِلاً ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّـاعِرِ :

---

(١) في (ف) " وان " .

(٢) ينظر الديوان ٦٣ ، والاستفهام في قوله " أتنتهون " إنكاري ، ورواية الديوان " هل تنتهون ولا ينهى " ، والمعْنى : تنزجرون . الشطط : الجور والظلم .
والفتل : جمع فتيلة وهي فتيلة الجراحة .
والمعنى لا يمنع الجائرين عن الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت والفتل .
والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ١٤١ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٨٥ ، وابن يعيش ٨/ ٤٣ والمحاجاة النحوية ١٣٣ ، وأعجب العجب في شرح لامية العرب ٧٠ ، والخصائص ٢/ ٣٦٨ والإيضاح العضديّ ٢٧٣ ، والغيث المسجم ١/ ٨٩ ، والعيني ٣/ ٢٩١ .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٣ .

(٤) في (ف) " هو " .

(٥) في (ف) " أن يصح " .

(٦) في الأصل " شيئًا كالطعن " ، والمثبت من (ف) .

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيبًا وَبَعْلُهَا(١) عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ (٢)

فَالْكَافُ في " كَالنَّقَا " اسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا .

وَوَزْنُ " يُؤَثْفَيْنَ " يُؤَفْعَلْنَ : ، مِثْلُ قَوْلِهِ (٣) :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

؛ لأَنَّ الْهَمْزَةَ زَائِدَةٌ ، وَوَزْنُ " أُثْفِيَّةٍ " أُفْعُولَةٌ " (٤) بِدَلِيلِ سُقُوطِ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِمْ : " ثَفَّيْتَ الْقِدْرَ " إِذَا جَعَلْتَهَا عَلَى الأَثَافِي ، وَقِيلَ :

وَزْنُهَا " فُعْلِيَّةٌ " ، وَالْهَمْزَةُ أَصْلٌ ، فَوَزْنُ " يُؤَثْفَيْنَ " عَلَى هَذَا "يفَعْلَيْنَ " ؛ لأَنَّ الْهَمْزَةَ فَاءٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ :

---

(١) فى (ف) " وزوجها " .

(٢) البيت لذي الرمة كما في ديوانه ٢/ ١٢١٠ ، وروايته :

أبيت على مَيٍّ حزينًا وبعلها يبيت على مثل النقا يتبطح

وعليه فلا شاهد فى البيت ، وهو فى الخصائص ٢/ ٣٦٩ ، وسر الصناعة ١/ ٣٨٧ ، والخزانة ٤/ ٢٦٢ بولاق ، وضرائر الشعر ٣٠٢ ، النقا : الرمل الأبيض ، والعالج : ما تراكم من الرمل ودخل بعضه فى بعض .

(٣) نسب هذا الرجز إلى أبى حَيَّانَ الفقعسي (؟) .

وهو فى الخصائص ١/ ١٤٤ ، والمنصف ١/ ٣٧ ، ٢/ ١٨٤ ، والمقتضب ٢/ ٩٦ ، والهمع ٢/٣٩٦ ، والدرر اللوامع ٢/ ٢٣٩ ، والمرتجل ١٢١ ، والإنصاف ١١ ، ٢٣٩ ، والتصريح ٢/ ٣٩٦ والاقتضاب ٤٣٠ ، والعينى ٤/ ٥٧٨ ، والخزانة ٢/ ٣١٦ هارون ، واللسان (كرم) .

(٤) وأصلها (أثفوية) اجتمعت فيها ياء وواو ، وسبقت أحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء " . وأدغمت في الياء وكسر ما قبل الياء لتصح . ينظر الاقتضاب ٤٣٠ .

وَلَوْ تَـأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بِالصَّفَدِ (١)

وَوَزْنُهُ " تَفَعَّـلَ " .

وَمَعْنَى " يُؤَثْفِيْنَ " : يُجْعَلْـنَ أَثَافِي تَحْتَ الْقِدْرِ ، وَالصَّالِيَاتُ : الْمُسَوَّدَاتُ مِنَ النَّارِ .

(وَلاَ تَدْخُلُ " الْكَافُ " عَلَى الْمُضْمَرِ) (٢) اسْتِغْنَاءً بِـ " مِثْلٍ " ، وَقِيلَ : لَوْ دَخَلَتِ الْكَافُ عَلَى الْمُضْمَرِ وَمِنْ جُمْلَـةِ الْمُضْمَرِ كَافُ الْخِطَابِ ، (فَيُؤَدِّي) (٣) إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْعَجَّاجِ :

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا (٤)

فَمَحْمُولٌ عَلَى الاضْطِرَارِ ، (وَحَمْلُهَا) (٥) فِي ذَلِكَ عَلَى " مِـثْلٍ " لاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَ " أُمُّ أَوْعَالٍ " هَضْبَةٌ بِعَيْنِهَا ، وَهُوَ الْجَبَلُ الْمُنْبَسِطُ .

---

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وهو بتمامه كما في الديوان ٢١ :

لاَ تَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لاَ كِفَاءَ لَهُ   وإنْ تأثَّفك الأعداء بالرفد

ومعناه لا ترميني بما لا أطيق حمله ، وفي هامش (ف) " الصفد : الوثاق ، ويروى (بالرفد) وهي جمع رفدة وهي المعاونة ، تأثفك : أحاطوا بك كالأثافي ، وهي حجارة القدر " .

وهو في الاقتضاب ٤٣٠ ، والخزانة ٢/ ٣١٦ هارون عرضا .

(٢) في (ف) " ولا تدخل على النار " تحريف .

(٣) هكذا في النسختين ، والأولى " لأدى " .

(٤) ينسب للعجَّاج وليس في ديوانه ت/ د/ عزة حسن .

وهو في الكتاب ٢/ ٣٨٤ ، وابن يعيش ٨/ ١٦ ، ٤٤ ، والأصول في النحو ٢/ ١٣٦ ، والمحاجاة النحوية ١٤٣ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ ، والخزانة ٤/ ٣٧٧ بولاق ، والتصريح ٢/٤ .

قال ابن يعيش ٨/ ٤٤ " وأم أوعال " رفع بالابتداء ، و " كها " الخبر والمحفوظ "وأم أوعال بالنصب " عطفاً على " الذنابات " قبلها ، وروى في معجم البلدان ١/ ٢٤٩ :

وأم أوعال بها أو قربا   ذات اليمين غير ما أن ينكبا

وعليه فلا شاهد في البيت ، وفيه أنها هضبة معروفة باليمامة في ديار بني تميم .

(٥) في (ف) " وحملهما " تحريف .

[اللام]

وَاللامُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّمْلِيكِ   كَمَا تَقُولُ : اَلْمَالُ لِلْمَلِيكِ

أَعْلَمْ أَنَّ الاخْتِصَاصَ هُوَ أَعَمُّ أَحْوَالِ اللَّامِ وَأَلْزَمُ لَهَا إِذْ لاَ يَنْفَكُّ الْمِلْكُ عَنِ الاخْتِصَاصِ ، وَيَنْفَكُّ الاخْتِصَاصُ عَنِ الْمِلْكِ (١) ، فَمِثَالُ الاخْتِصَاصِ قَوْلُكَ : " السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ ، وَالضَّوْءُ لِلنَّهَارِ ، وَهَذَا أَخٌ لِزَيْدٍ ، وَابْنٌ لَهُ " ، وَمِثَالُ الْمِلْكِ قَوْلُكَ : الْمَالُ لِزَيْدٍ " ، أَيْ : مَالِكُهُ وَمُسْتَحِقُّهُ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَجَازِ الْمِلْكِ كَقَوْلِكَ : " الْفَرَسُ لِلسَّائِسِ " وَقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (٢) ، فَالتَّقْدِيرُ رَدِفَكُمْ أَيْ : لَحِقَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ مِنَ الْعَذَابِ ، وَهُوَ عَذَابُهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ بِالْقَتْلِ وَالأَسْرِ (٣) ، وَقِيلَ : "رَدِفَ" بِمَعْنَى " دَنَا ، وَأَزِفَ " وَذَلِكَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَت اللَّامُ زَائِدَةً (٤) ، وَقَدْ عَدَّاهَا الشَّاعِرُ بِ " مِنْ " فِي قَوْلِهِ : / ٤٥ ب

فَلَمَّا رَدِفْنَا مِنَ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ (٥)

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٢٩ : " التخصيص أعم من التمليك ، فانه قد يكون فيما لا يصح منه الملك كقولك : السرج للدابة ، وأما التمليك فلا يصح إلا فيمن يصح منه الملك ، كقولك: المال لزيد " .

(٢) سورة النمل ٧٢ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٣/ ٢٣٠ ، والبحر المحيط ٧/ ٩٥ ، والكشاف ٣/ ١٥٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩ ، والعباب الزاخر (حرف الفاء ٢٠٨) .

(٥) هذا صدر بيت لم أهتد إلى قائله ، وعجزه :

" تولّوا سراعاً والمَنيَّةُ تَعْنَقُ " .

وهو فى البحر المحيط ٧/ ٩٥ ، والكشاف ٣/ ١٥٨ ، ٤/ ٤٦٩ بدون نسبة .

يقول شارح شواهد الكشاف فى ٤/ ٤٦٩ " تعنق " : من العنق وهو السير السريع السهل ... يقول : لما دنونا من عمير وصحبه للمحاربة أدبروا مسرعين منهزمين والمنيَّة تسرع خلفهم " .

أَيْ : دَنَوْنَا (١) ، فَأَمَّا لاَمُ الاسْتِغَاثَةِ فَمُعْنَاهَا الاْخْتِصَاصُ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " يَا لَزَيْدٍ " فَالْمَعْنَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالاْستِغَاثَةِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُم فِي الْقَسَمِ : لِلَّهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأَجَلُ " فَهُوَ (٢) بِمَعْنَى " الْوَاوِ " ، فَإِنَّ الْقَسَمَ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِالاْسِمِ الْمُقْسَمِ بِهِ ، وَكَذَا لاَمُ التَّعْلِيلِ نَحْوُ " جِئْتُكَ لإِكْرَامِكَ ؛ إِذْ لَمجِيئُكَ اخْتِصَاصٌ بِالإِكْرَامِ ، وَكَذَا لاَمُ التَّعدِيَةِ الَّتِي يَجُوزَ إِسْقَاطُهَا ، نَحوُ : " نَصَحْتُ لَكَ " أَيْ : لَكَ اخْتِصَاصٌ بِنُصْحِي ، وَالَّتِي لاَ يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا نَحْوُ " مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو "! ؛ لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لاَ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ إِلاَّ بِالْحَرْفِ بِخِلاَفِ " نَصَحْتُ " ، فَالتَّعَجُّبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ - الَّذِي لِعَمْرٍو - اخْتِصَاصٌ بِهِ ، وَالَّلاَمُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

... ... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ (٣)

يُظَنُّ أَنَّهَا بِمَعْنَى "عَلَى" وَهِيَ لِلاخْتِصَاصِ، أَيْ:كَانَتِ الصَّرْعَةُ لِهَذَا الْعُضْوِ فَكَانَ هُوَ الْمَخْصُوصَ بِهَا ، وَالَّلامُ فِي قَوْلِهِمْ : "كَتَبْتُهُ لِعَشْرٍ خَلَتْ ، وَخَرَجَ لِوَقْتِهِ"

---

(١) فى (ف) " دنوت " .

(٢) فى (ف) " وهى " ، وفي الأصل « وهو » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) وقع هذا الشطر في عدة قصائد لعدة شعراء : فمنها قصيدة لجابر بن حنى صاحب امرئ القيس ، وصدره " تناوله بالرمح ثم اتَّنى له " ، ومنها قصيدة للعكبر بن حديد كان مع على رضى الله عنه وصدره :

" ضممت إليه بالسنان قميصه " ، وقيل : هو شريح بن أوفي ، وقيل : عبدالله بن مكعب ، وقيل ابن مكبس الأزديّ ، وقيل : الأشتر النخعيّ (عن شرح شواهد المغنى ٥٦٢ فما بعدها) .

ونسب فى الأزهية ٢٩٨ للأشعث بن قيس الكندى وصدره :

" تناولت بالرمح الطويل ثيابه " ، وقيل غير ذلك ينظر فى الاقتضاب ٤٣٩ ، وشواهد الكشاف ٥٢٩/٤ ، وأمالي القالي ٢/ ٣٠٢ حيث نسبه لربيعة بن مكدم .

وهو فى تأويل مشكل القرآن ٤٢٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارىّ ٢٦٣ ، والمفضليات ٢١٢ ، وشرحها للتبريزى ٢/ ٧٨٠ ، واللامات ٢٨٠ ، ومغنى اللبيب ٢٨٠ ، وشرح أدب الكاتب ٣٥٩ .

يُظنُّ أنَّهَا بِمَعْنَى " في " (١) ، وَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الاخْتِصَاصِ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ لِذَلِكَ الْوَقْتِ اخْتِصَاصٌ بِالْكِتَابَةِ .

[الباء]

وَالْبَــاءُ لِلإِلْصَاقِ قَدْ تُـزَادُ كَمَا تُـزَادُ " مِنْ " فَلاَ تُرَادُ
شَاهِدُهُ " كَفَى بِهِ شَهِيدَا " وَمَا بِهِ أَحَدٍ مِـنْ زَيـــدَا

أَعْلَمْ أَنَّ " الْبَاءَ " لِتَعَدِّى الْفِعْلِ الَّذِى لاَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَإِذَا عَدَّتْهُ إِلَيْهِ فَقَدْ أَوْصَلَتْهُ إِلَيْهِ ، وَإِذَا أَوْصَلَتْهُ إِلَيْهِ فَقَدْ أَلْصَقَتْهُ بِهِ وَأَضَافَتْهُ إِلَيْهِ ، فَمَعْنَاهَا الْعَامُّ الإِلْصَاقُ (٣) كَقَوْلِكَ : " بِهِ دَاءٌ " أَيْ: قَدْ لَصِقَ بِهِ وَلَزِمَهُ وَيُقَالُ : الإِلْزَاقُ ، وَالإِلسَاقُ ، بِالزَّاءِ وَالسِّينِ (٤) .

فَإِنْ (قُلْتَ)(٥) : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ (لَذَهَبَ)(٦) بِسَمْعِهِمْ ﴾ (٧) فَإِنَّهُ لاَ إِلْصَاقَ ؟

قُلْتُ : الذَّهَابُ هُوَ اللاصِقُ بِسَمْعِهِمْ .

قَوْلُهُ : " وَالبَاءُ لِلإِلْصَاقِ " مُبتَدأٌ وَخَبرٌ ، وَقَدْ تَمَّ الْكَلاَمُ .

وَقَوْلُهُ : " قَدْ تُزَادُ " خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ أَيْ : هِيَ قَدْ تُزَادُ ، وَقَدْ يَعْرُضُ لَهَا مَعَ الإِلصَاقِ مَعَانٍ :

---

(١) جعل ابن هشام هذه اللام بمعنى " عند " فى مغنى اللبيب ٢٨١ .
(٢) ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢٧٥ للام الجارَّة اثنين وعشرين معنًى .
(٣) لأنها تلصق ما قبلها بما بعدها ، ولهذا اقتصر عليه صاحب الكتاب ٤/ ٢١٧ ، وانظر مغنى اللبيب ١٣٧ .
(٤) ينظر اللسان (لصق) .
(٥) بعده فى (ف) " فَإِنَّ " .
(٦) فى النسختين كتبت الآية : (ذهب الله) .
(٧) سورة البقرة ٢٠ .

أَحَدُهَا الاسْتِعَانَةُ [(١)] إِذَا اتَّصلَتْ (بِآلَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ) [(٢)] بَيْنَ الفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ : " كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ ، فَقَدِ اسْتَعَنْتَ بِهَذِهِ الآلاتِ عَلَى هَذِهِ [(٣)] الأَعْمَالِ .

الثَّاني : الْمُصَاحَبَةُ نَحْوُ " خَرَجَ زَيْدُ بِعَشِيرَتِهِ ، وَدَخَلَ بِثِيَابِ السَّفَرِ " أَيْ : مُصَاحِباً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّي هذه الْمُلاَبَسَةَ ، أَيْ : خَرَجَ (مُلاَبِسًا لِعَشِيرَتِهِ)[(٤)] ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾[(٥)] فِيمَنْ قَرَأَ بِضَمِّ "التَّاءِ" [(٦)] (أَيْ : تُنْبِتُ دُهْناً بِالدُّهْنِ) [(٧)] ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ، أَيْ مَا تُنْبِتُهُ مُلْتَبِسًا بِالدُّهْنِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَرَأَ ([(٩)] بِفَتْحِ «التَّاءِ»[(٨)] أَيْ : تَنْبُتُ دُهْناً مَعَهَا ، فَالْبَاءُ فِي مَعْنَى الْحَالِ ، وَكَذَلِكَ / مَنْ قَرَأَ " تُنْبَتُ ") [(٩)] بِفَتْحِ " الْبَاءِ " عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ؛ ٤٦/ أ لأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الشَّجَرَةَ لاَ يُنْبِتُهَا الدُّهْنُ، وَإِنَّمَا يُنْبِتُهَا الْمَاءُ ، فَاعْرِفْهُ [(١٠)] .

---

(١) فى (ف) " الاستغاثة " تصحيف .
(٢) فى (ف) " بآلة متصلة متوسطة " .
(٣) فى الأصل " هذا " .
(٤) فى (ف) " ملتبساً بعشيرته " .
(٥) سورة المؤمنون ٢٠ .
(٦) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وغيرهما ، انظر حجة القراءات لأبى زرعة ٤٨٤ ،والبحر المحيط ٦/ ٤٠١ ، وهى بضم التاء وكسر الباء .
(٧) فى (ف) " أيْ : ملتبسة بالدهن " .
(٨) وضم الباء ، وهي قراءة الجمهور كما فى المصدرين السابقين ، وقيل :" إن الباء فيه زائدة .
(٩) سقط من (ف) ، وقراءة فتح " الباء " وضم التاء قراءة الحسن والزهرى وغيرهما ، وانظر المصدرين السابقين .
(١٠) سقط من (ف) .

الثَّالِثُ : الظَّرْفِيَّةُ بِمَعْنَى " في " في قَوْلِكَ (١) : " زَيْدٌ بِمَكَّةَ وعَمْرٌو بِالْبَابِ " وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (٢) أَيْ : فِي الأَسْحَارِ .

الرَّابِعُ : السَّبَبِيَّةُ كَقَوْلِكَ : " أَخَذْتُهُ " (٣) بِذَنْبِهِ ، وَمِنْهُ ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ (٤) أَيْ : بِسَبَبِكُمْ .

الخَامِسُ : الْمُقَابَلَةُ كَقَوْلِكَ : "بِعْتُهُ بِكَذَا " (٥) والبدَلِيَّةُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٦)

تَبَدلْ خَلِيلاً (بِي)(٧) كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ   فَإِنِّى خليلاً صَالحاً بِكَ مُقْتَوِي (٨)

أَيْ : تَبَدَّلْ خَلِيلاً بِي ، وَ " خَلِيلاً " الثَّاني مَنْصُوبٌ (بِفِعْلٍ) (٧) [مُضْمَرٍ] دَلَّ عَلَيْهِ " مُقْتَوٍ " ؛ لأَنَّ مُقْتَوِياً لاَزِمٌ ، وَوَزْنُهُ " مُفْعَلِلٌ " مثلُ " مُسْوَدٌّ" اسْمُ فَاعِلٍ مِن " افْعَلَّ " ، وَ افْعَلَّ لاَ يَتَعَدَّى ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَإِنِّي أَسُوسُ أَوْ أَتَعَهَّدُ خَلِيلاً بَدَلَكَ ، وَ " مُقْتَوٍ " مُفْعَلِلٌ " (٩) مِنْ " الْقَتْوِ " ، وَهُوَ الْخِدْمَةُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : فَإِنِّى أَخْدِمُ خَلِيلاًصَالِحًا بَدَلَكَ .

---

(١) فى (ف) " كقولك ".

(٢) سورة الذاريات ١٨ .

(٣) فى (ف) " أخذت " .

(٤) سورة البقرة ٥٠ .

(٥) وفسرها النيلي فى التحفة الشافية ١٨٦ أ بقوله : " لأن الثمن فى مقابلة المبيع " .

(٦) صدر البيت فى الأصل بياض ، وفى عجزه تحريف حيث جاء " فإنى خليل صالح بك " بالرفع .

(٧) سقطت من (ف) .

(٨) البيت ليزيد بن الحكم الثقفى ، وهو فى المحتسب ٢/ ٢٥ ، والخصائص ٢/ ١٠٤ ، والخزانة ١٣٣/٣ هارون عرضا ،واللسان " قتا " ، والعينى ٣/ ٧٨ ، والمقتوى : الذى يخدم القوم بطعام بطنه.

(٩) اضطربت النسختان فى رسم " مقتو " ووزنه ، والتصويب من المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبى على ٥٧٦ ،واللسان (قتو) ، وانظر : المحتسب ٢/ ٢٥ ، والخصائص ٢/ ١٠٤ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٤٠٣ ، فإن للكوفيين رأياً فى الرسم والوزن .

السَّادسُ : التَّعْلِيلُ كَقَولِكَ : " بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَصَلْتُ إِلَى كَذَا " ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى " السَّبَبِيَّةِ " .

وَأَمَّا زِيَادَةُ " أَلْبَاءِ " فَفِي أَرْبَعةِ [1] مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : فِي أَلْمُبْتَدإِ نَحْوُ " بِحَسْبِكَ زَيدٌ " أَيْ : حَسْبُكَ زَيدٌ .

الثَّانِي : فِي أَلْخَبَرِ نَحْوُ " حَسْبُكَ بِزَيدٍ " ومِنْهُ ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [2] عِنْدَ أَلْأَخْفَشِ [3] ، فَجَزَاءُ مُبْتَدأٌ ، وَ " بِمِثْلِهَا " أَلْخَبَرُ ، أَيْ : مِثْلُهَا ، وَتَطَّرِدُ زِيَادَتُهَا فِي خَبَرِ " لَيْسَ " ، وَ " مَا " .

الثَّالِثُ : فِي أَلْفَاعِلِ ، لَازِمَةٌ فِي التَّعَجُّبِ نَحْوُ : " أَحْسِنْ بِزَيْدٍ " عَلَى رَأْيِ سِيبَوَيْهِ ؛ فَإِنَّ أَلْمَجْرُورَ عِندَهُ فَاعِلٌ [4] ، وَغَيْرُ لَازِمَةٍ نَحْوُ ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [5] أَيْ : كَفَى اللَّهُ ، وَأَجَازَ ابْنُ السَّرَّاجِ [6] أَنْ تَكُونَ " أَلْبَاءُ " فِي هَذِهِ مُتَعَلِّقَةً بِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ: كَفَى اكْتِفَاؤُكَ بِاللَّهِ ، وَلَيْسَتْ عَلَى هَذَا زَائِدَةً ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ أَلْمَصْدَرَ مَوْصُولٌ وَلَا يُحْذَفُ أَلْمَوْصُولُ وَتَبْقَى صِلَتُهُ ، وَإِنَّمَا حَسَّنَ ذَلِكَ دَلَالَةُ أَلْفِعْلِ - أَعْنِي كَفَى - (عَلَى) [7] أَلْمَصْدَرِ [8] .

---

(١) في (ف) " أربع " .

(٢) سورة يونس ٢٧ .

(٣) انظر معاني القرآن له ٢/ ٣٤٣ .

(٤) انظر الكتاب ٢/ ١٧٥ هارون ، ورصف المباني ١٤٥ حيث نفى صاحبه كون الباء زائدة ؛ لئلاَّ يفسد معناها ويخرج الكلام عن التعجب .

(٥) سورة النساء ٧٩ ، وفي مواضع أخرى .

(٦) لم أجده في كتابيه الموجز ، والأصول في النحو ، وإنما الذي في الأصول في النحو ١/ ٥٠٣ هو قوله " وجاءت زائدة في قولك :" حسبك بزيد ، وكفى بالله شهيدا ، وإنَّماَ هو كفى الله " . وقد عزى إليه في سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٨ ، ومعاني الحروف ٣٧ ، ومغني اللبيب ١٤٤ .

(٧) في الأصل « عن » .

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ١٥٨/١ .

الـرابعُ : زِيَادَتُهَا فِي الْـمفْعُولِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِـأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) أيْ : وَلاَ تُلْقُوا أَيْدِيكُمْ ، وَمِنْ زِيَادتِهَا في الْمَفْعُولِ قَوْلُهُم : " كَفَي بِالْمَـرْءِ إِثْمًا أَنْ يَكْذِبَ " فَـ " الْمَرْءُ " مَفْعُولٌ ، وَ " أَنْ يَكْذِبَ " فَاعِلُهُ ، أَيْ : كَفَى الْمَـرْءَ إِثْمًا كَذِبُـهُ ، وَكَثُرَتْ زِيَادَتُهَا في الْمَفْعُولِ بَعْدَ " عَلِمْتُ " مَعَ الاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّه يَرَى ﴾ (٢) أَيْ : أَنَّ اللَّه يَرَى ، وَقَـدْ زِيدَتْ في خَبَرِ " لَكِنَّ " لِشَبَـهِهِ بِالْفَـاعِلِ ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

وَلَكِنَّ أَجْـرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهَـيِّنٍ   وَلاَ يُنْكَـرُ الْمَعْرُوفُ في ذَاكَ وَالأَجْـرُ (٣)

قَـالُوا : أَرَادَ وَلَكِنَّ أَجْـرًا لَوْ فَعَلْتِهِ هَـيِّنٌ (٤) .

فَـأَمَّا قَوْلُـهُ : " وَمَا بِهَـا مِنْ أَحَـدٍ " فَمِثَـالٌ لِزِيَـادَةِ " مِنْ " ، وَ " أَحَـدٌ " مُبْتَـدأٌ ، وَ " بِهَا " خَبَرُهُ ، أَيْ : مَـا بِهَا أَحَـدٌ ، وَيَتَوقَّفُ زِيَادَتُهَا عِنْدَ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَمْـرَيْنِ :

أَحَدُهُمَـا : أَنْ تَكُونَ في غَيْرِ الْوَاجِبِ .

---

(١) سورة البقرة ١٩٥ .

(٢) سورة العلق ١٤ .

(٣) قال البغدادى فى خزانة الأدب ٤/ ١٦٠ بولاق " لم أقف على تتمّته ولا على قائله ، وكذلك قال العينيّ ٢/ ١٣٤ ، وعجزه فيهما :

" وهل ينكر المعـروف في الناس والأجـر "

وهو فى ابن يعيش ٨/ ١٣٩ ، وسـر صناعـة الإعـراب ١/ ١٥٧ ، وأوضح المسـالك ١/ ٢١٣ ، والتصريح ١/ ٢٠٢ ، والهمع ١/ ١٢٧ ، والدرر اللـوامع ١/ ١٠١ ، واللسان " كفى " .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٧ .

الثَّــاني : أَنْ تَكُونَ مَعَ [1] النَّكِـرَةِ كَمَا مَثَّــلَ بِـهِ [2] .

وَالْأَخْـفَشُ [3] وَالْكُوفِـيُّـــونَ يَرَوْنَ زِيَادَتَهَـا فِي الْوَاجِبِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [4] ، وَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِ قَـوْلُهُ تَعَالَى في الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[5] ، فَـلَوْ لَمْ تُـحْمَــلْ "مِنْ" (في) [6] قَـوْلِهِ [تَعَــالَى] ﴿ يَغْفِـرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[4] عَلَى الزِّيَـادَةِ لَحَصَلَ التَّعَــارُضُ .

وَالْجَـوَابُ عَنْهُ [7] أَنَّـهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِغُفْـرَانِ جَمِيعِ / ٤٦ ب الذُّنُوبِ قَـوْمًا وَبِغُفْرَانِ بَعْضَ الذُّنُوبِ قَـوْمًا آخَرِينَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ الَّتِي فِيهَــا " مِنْ " لِقَوْمِ (نُوحٍ ، فَيَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ) [8] اللَّهُ قَدْ شَـرَّفَ هَذِهِ (الْأُمَّـةَ) [9] عَلَى قَـوْمِ نُـوحٍ بِغُفْرَانِ جَمِيعِ ذُنُوبِهِـمْ [10] ، فَيَكُونُ " مِنْ " فِي الْآيَةِ لِلتَّبْعِيضِ ، أَيْ : يَغْفِرُ لَكُمْ شَيْئًا مِنْ ذُنُوبِكُمْ ،

---

(١) فى (ف) " على " .
(٢) انظر الكتاب ١/ ١٧ ، ٢/ ٣٠٧ بولاق .
(٣) انظر معانى القرآن للأخفش ١/ ٩٨ ، وابن يعيش ٨/ ١٣٨ ، والهمع ٢/ ٣٥ .
(٤) سورة الأحقاف ٣١ .
(٥) سورة الزمر ٥٣ .
(٦) سقط من الأصل .
(٧) فى (ف) " فيه " .
(٨) ليس واضحا فى الأصل .
(٩) فى (ف) " الآية " .
(١٠) فى الأصل " ذنوبكم " .

وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الْعَرَبِ : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَـرٍ " ((١) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ " مِنْ " فِيهِ لِلتَّبْعِيضِ ، أَيْ : قَدْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَـرٍ) (١) ، [(٢) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى الْحِكَايَةِ كَأَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ : هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ؟ فَقَالَ مُجِيبًا : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَـرٍ] (٢) .

وَمَوْضِعُ زِيَادَةِ " مِنْ " النَّفْيُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالاسْتِفْهَامُ ، ((١) تُزَادُ فِي النَّفْيِ ، وَالاسْتِفْهَامِ) (١) مَعَ الْمُبْتَدَإِ ، كَمَا مَرَّ ، وَمَعَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ " هَلْ (جَاءَكَ) (٣) مِنْ رَجُلٍ ؟ ، وَمَعَ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " هَلْ رَأَيْتَ مِنْ رَجُلٍ " ؟ وَفِي (النَّـهْيِ) (٤) لاَ تُزَادُ إِلاَّ مَعَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ : " لاَ يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ " وَلاَ تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ " ، وَتُزَادُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ " كَمْ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (٥) ، أَيْ : (وَكَمْ مَلَكٍ) (٦) .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ " فَـ " مِنْ " زَائِدَةٌ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَمَّا لَفْظًا فَلاَ كَلاَمَ ، وَأَمَّا مَعْنًى فَإِنَّ الاسْتِغْرَاقَ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظِ " أَحَدٍ " (٧) ، فَأَمَّا

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من (ف) ، ومن التحفة الشافية ١٨٤ ب حيث جاء فيه « وقوله : وقد كان من مطر متأوّل ووجه التأويل أنَّه يحتمل أن يكون للتبعيض أيْ : قد كان شَيْءٌ من مطر ويحتمل أن يكون (من) فيه للتبيين ، وقيل : هو محمول فيه على الحكاية كأنَّه سمع قائلاً يقول : هل كان من مطر ؟فقال مجيباً : قد كان من مطر ».

(٣) فى الأصل " جاءنى " .

(٤) فى الأصل " النفى " .

(٥) سورة النجم ٢٦ وهي في الأصل " وكم من ملكٍ السموات والأرض "وهو سهو .

(٦) فى (ف) " وكم ملك فى السموات " .

(٧) فى الأصل " واحد " .

قَـوْلُهُـم : " مَـا جَـاءَنِي مِنْ رَجُلٍ " فَـهِيَ زَائِـدَةٌ لَفْظًا لاَ مَـعْنًى ، أَمَّـا زِيَادَتُـهَـا [1] لَفْظًا فَظَـاهِرٌ ، بِمَعْنَى أَنَّـهَا لَوْ سَقَطَتْ لَمْ يَخْتَـلّ (فَـهْـمُ) [2] الْكَـلاَمِ (لَكِنِ)[3] يَزُولُ مَـعْنَى الاسْتِغْرَاقِ ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْـهَا ، فَإِنَّكَ [1] لَوْ قُلْتَ : " مَـا جَـاءَنِي رَجُـلٌ " لَمْ تَنْفِ إِلاَّ وَاحِدًا غَـيْـرَ مُـعَـيَّنٍ بِدَلِيـلِ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُـولَ : " مَـا جَـاءَنِي رَجُـلٌ بَـلْ رَجُـلاَنِ " ، فَلَوْ أَفَـادَ " رَجُلٌ " الاسْـتِـغْـرَاقَ بِدُونَ " مِنْ " (لَكُنْتَ) [4] قَدْ نَاقَضْتَ أَوَّلَ كَلاَمِكَ بِآخِرِهِ .

---

(١) في الأصل " غير واضح " .

(٢) في (ف) " نظم " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

[رُبَّ وأحكامهـــــــــا]

وَرُبَّ لِلتَّقْـلِيلِ في المُنَكَّـرِ   كَرُبَّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْـلاً قُرِي

إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : " رُبَّ لِلتَّقْـلِيلِ " في الأَصْلِ وَالْحَقِيقَـةِ فَظَاهِرٌ ، وإِنْ أَرَادَ في الاسْتِعْمَالِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهَا قَدِ اسْتُعْمِلَتْ في التَّكْثِيرِ لَكِن مَجَازًا ، وَمِنْهُ قَـوْلُ امْرِئِ الْقَيْـسِ (١) :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَـــا

قَــالُوا : لَيْسَ الْمُـــرَادُ بِهِ (يَوْمـًا وَاحِـــدًا) (٢) ؛ لأَنَّهُ قَـدِ اسْــتَـثْنَى مِنْهُ بِقَوْلِــهِ : وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِـدَارَةِ جُلْجُـــلِ (١)

وَالْوَاحِـــدُ لاَ يُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَمِنْهُ قَـوْلُ الآخَـــرِ :

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَـاءِ فَرُبَّمَـا   أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وُفُــودُ (٣)

---

(١) ينظر الديوان ٦٣ شرح الأعلم ، والخزانة ٣/ ٤٤٤ هارون ، ويروى البيت بتمامه :

ألا رب يومٍ لك منهن صالح   ولا سيما يوم بدارة جلجلِ .

والضمير فى قوله (منهما) عائد إلى " أم الحويرث " ، وأم الرباب فى بيت سابق .

دارة جلجل : اسم غدير ، وقيل : موضع بديار كندة .

وانظر أيضا شرح القصائد الطوال ٣٢ ، وشرح المعلقات للزوزنيّ ١٥ ، وابن يعيش ٢/٨٦ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/ ٣٠ ،وشرح شواهد المغنى ٤١٢ ،والديوان ١٠ (ت/ أبى الفضل) ، ورصف المبانى ١٩٣ .

(٢) فى النسختين " يوم واحد " بالرفع ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) البيت لأبى عطاء أفلح – أو مرزوق – بن يسار السندى شاعر من مخضرمى الدولتين وكان من شيعة بنى أمية .

انظر الأغاني ١٧/ ٣٢٧ ، والخزانة ٤/ ١٧٠ بولاق .

وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٠٠ ، والخزانة ٤/ ١٧٠ بولاق ، وشرح شواهد التحفة الوردية ١٩٠ .

وَوَجْهُ الاسْتِدْلاَلِ بِأَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ أَنَّ الْمُـرَادَ بِهَذَا الْبَيْتِ الْمَـدْحُ ، وَالشَّيْءُ الْقَلِيلُ لاَ يُمْدَحُ بِهِ إِنَّمَا يُمْـدَحُ الإِنْسَـانُ بِمَـا يَكْثُـرُ مِنْهُ [1] وُجُـودُهُ مِنَ الْجَمِيـلِ ، وَيَقِـلُّ مِنْ غَيْرِهِ .

وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالنَّكِرَةِ لِكَوْنِهَـا لِلتَّقْلِيلِ ، وَالْمَعْرِفَةُ لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ فَلاَ يَقْبَلُ التَّقْلِيلَ بَعْدَ تَعْيِينِهِ ، وَأَمَّـا النَّكِرَةُ فَقَابِلَةٌ لِلتَّقْلِيلِ لِشُيُوعِهَا[2] وَلِصِحَّةِ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْكَثْـرَةُ .

فَإِنْ قِيـلَ : فَقَدْ عَمِلَتْ فِي الْمَعْرِفَةِ مِثْل : رُبَّ رَجُـلٍ وَأَخِيـهِ " .

قُلْتُ : إِنَّمَا عَـمِلَتْ فِـيـهِ ؛ لأَنَّهُ تَـابِعٌ غَـيْـرُ مُـبَاشَـرٍ بِـ " رُبَّ " وَالتَّابِعُ يَسُوغُ فِيهِ مَا لاَ يَسُـوغُ فِي الْمَتْبُوعِ ، وَلأَنَّ الأَخَ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ [3] مَعْمُولِ " رُبَّ " وَكَـذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : " مَـرَرْتُ بِامْـرَأَةٍ ، وَرُبَّ رَجُلٍ وَعَمِّهَا " لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ الْعَمَّ لَيْسَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ "رَجُلٍ"، بَلْ إِلَى ضَمِيرِ الْمَـرْأَةِ ؛ لأَنَّكَ تُرِيدُ عَمَّ الْمَرْأَةِ ، فَهَذَا يَـدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الضَّمِيرِ حُكْمُ مَعْمُـولِ " رُبَّ " إِذْ هُوَ لَـهُ فَكَأَنَّـهُ لَمْ يَـزِدْ عَلَيْـهِ بِطَـائِلٍ .

وَ " رُبَّ " إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِتَخْفِيفِ " الْبَـاءِ " أَوْ بِتَشْدِيدِهَا ، فَإِنْ شَـدَّدْتَ " الْبَـاءَ " فَإِمَّا أَنْ تَفْـتَـحَ " الرَّاءَ " ، أَوْ تَضُـمَّـهَا ، فَإِنْ ٤٧ / أ ضَمَمْتَ " الرَّاءَ " [4] حَرَّكْتَ [5] " الْبَاءَ " بِالضَّمِّ لِلإِتْبَاعِ ، وَبِالْفَتْحِ لِلتَّخْفِيفِ ، وَبِالْكَسْرِ عَلَى (أَصْلِ) [6] الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَإِنْ

(١) قوله (منه) مكرر في (ف) .
(٢) في الأصل " لشياعها " ، والمثبت من (ف) .
(٣) في الأصل غير واضح .
(٤) في (ف) " الباء " تحريف .
(٥) في الأصل " وحركت " بالواو .
(٦) سقط من (ف) .

خَفَّفْتَ " الْبَـاءَ " جَـازَ فِيهَا الضَّمُّ ، وَالْفَتْـحُ وَالسُّكُونُ ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، والضَّمُّ لِلإِتْبَـاعِ ، وَالسُّكُونُ عَلَى الأَصْلِ ؛ إِذْ لَم يَلْتَقِ سَـاكِنَانِ ، وَالْفَتْـحُ تَنْبِيهًـا عَلَى الأَصْلِ ، أَوْ أَنَّ الْمَحْـذُوفَ هُوَ " الْبَـاءُ " (الأُولَى) [١] السَّـاكِنَةُ ، وَإِنْ فَتَـحْتَ " الرَّاءَ " فَوَجْهَـانِ :

تَخْـفِيفُ " الْبَــاءِ " وَتَشْدِيدُهَا ، فَتِلْكَ ثَمَـانِي لُغَاتٍ ، وَإِنْ لَحِقَتْهَا (تَاءُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ : " رُبَّتْ " [٢]) فَوَجْهَانِ : تَخْـفِيفُ " الْبَـاءِ" وَتَشْدِيدُهَا ، فَتِلْكَ عَشْرُ لُغَاتٍ [٣] وَهَـذِهِ " التَّـاءُ " [٤] تَلْحَقُ سَاكِنَةً وَمُتَحَرِّكَةً ، فَقِيَاسُ مَنْ أَسْكَنَهَا أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا بِالتَّـاءِ [٥] ، وَمَنْ حَرَّكَهَا أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا بِالْهَـاءِ .

وَبَعْدَ وَصْفِ الاسْمِ يأْتِي مُظْهَرَا عَامِلُ " رُبَّ " أَوْ يَكُونُ مُضْمَرَا

يُرِيدُ بَعْدَ وَصْفِ (الاسْمِ) [٦] الظَّاهِرِ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ فِى قَوْلِهِمْ : " رُبَّهُ رَجُلاً " لاَ يُوصَفُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عَلِيّ : فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّاهِرِ [٧] لَزِمَتْهَا الصِّفَةُ [٨] ، قَالُوا : وَهَذَا الْقَوْلُ يُوهِمُ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مُضْمَرَةٍ ، وَلاَ خِلاَفَ بَيْنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ ضَمِيرَ النَّكِرَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ أَبُو

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) ياء التأنيث نحو رب " .

(٣) انظر مغنى اللبيب ١٨٤ حيث نقل فيها ست عشرة لغة ، وانظر أيضا الهمع ٢/ ٢٥ .

(٤) فى الأصل " الباء " .

(٥) فى الأصل " بالباء "، وفى (ف) " بالياء ".

(٦) سقط من الأصل .

(٧) فى (ف) " الظاهرة " .

(٨) قال أبو علي في الإيضاح العضدي ٢٥٢ : " فكما أن ما تعمل فيه رب لابد له من صفة فكذلك ما يعطف عليه " .
وانظر الهمع ٢/ ٢٦ .

عَلِي ؛ (ذَلِكَ) [١] (لِمَا رَأَى) [٢] مِنْ إِبْهَامِ هَذَا الضَّمِيرِ ، وَمَعْنَى الْإِبْهَامِ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ ، بَلْ وَقَعَ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ شَائِعٍ فَلِذَلِكَ شَاعَ دُخُولُ " رُبَّ " عَلَيْهِ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : رُبَّ رَجُلٍ رَجُلٍ ، فَلَمَّا أَضْمَرْتَ الْأَوَّلَ فَسَّرْتَهُ بِالثَّانِي مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " رَأَيْتُ رَجُلاً فَأَكْرَمْتُهُ " فَإِنَّ " الْهَاءَ " فِي " أَكْرَمْتُهُ " وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ مُعَيَّنٍ ، إِذْ لَوْ قُلْتَ عِوَضَ الضَّمِيرِ : " فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ " (صَحَّ) [٣] ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي " نِعْمَ " [٤] وَاقِعٌ مَوْقِعَ ظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ وَلاَ يُؤَنَّثُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ [٥] ، وَهَذَا الضَّمِيرُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ رَاجِعٌ فِي التَّقْدِيرِ إِلَى مَوْقِعٍ [٦] مَذْكُورٍ [٧] ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ ؟ فَقُلْتَ : رُبَّهُ رَجُلاً، ولِذَلِكَ[٨] يُثَنَّى عِنْدَهُمْ وَيُجْمَعُ ، وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ عَلَى حَسَبِ مُمَيِّزِهِ [٩] ، وَيَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا أَنْ لاَ يَحْتَاجَ هَذَا الضَّمِيرُ إِلَى مُفَسِّرٍ ؛ لأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) نحو " نعم رجلاً زيد " ، والفرق بينهما كما فى ابن يعيش ٨/ ٢٨ " أن المضمر فى " نعم " مرفوع لا يظهر ، لأنه فاعل والفاعل المضمر إذا كان واحداً يستكن في الفعل ولاتظهر له صورة ، والمضمر مع " رب " مجرور وتظهر صورته " .
وانظر أيضا الأصول فى النحو ١/ ٥١٠ .

(٥) انظر ابن يعيش ٨/ ٢٨ والأصول فى النحو ١/ ٥١١ وابن الشجرى ٢/ ٣٠١ ، والأزهية ٢٧٠ .

(٦) قوله " موقع " سقط من (ف) .

(٧) وفى ابن يعيش ٨/ ٢٨ أن الكوفيين يسمون هذا الضمير المجهول؛ لكونه لايعود إلى مذكور قبله .

(٨) فى (ف) " وكذلك " .

(٩) قال الشريشى فى شرحه ١/ ٤٢٩ : " وحكى الكوفيون ربهما رجلين وربهم رجالاً وربها امرأة وربهما امرأتين ورُبَّهُنَّ نساءً " .

مَذْكُورٍ مُتَقَدِّمٍ ، وَأَنْ يَجُوزَ [(١)] " رُبَّ الرَّجُلِ " ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ الْعَائِدَ عَلَى مَذْكُورٍ أَعْرَفُ مِنَ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، فَاعْرِفْهُ .

وَإِنَّمَا لَزِمَ مَجْرُورَهَا الصِّفَةُ تَوْفِيرًا لِمُقْتَضَى " رُبَّ " مِنَ التَّقْلِيلِ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: "رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ "أَبْلَغُ فِي بَابِ التَّقْلِيلِ مِنْ قَوْلِكَ : رُبَّ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ ، وَتُوصَفُ بِأَحَدِ ثَلاثَةِ أَشْيَاءَ : بِالْمُفْرَدِ ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ ، وَبِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (نَحْوُ " رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُهُ " ، وَبِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) [(٢)] نَحْوُ : " رُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ " ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى النَّعْتِ لـ " رَجُلٍ " .

وَإِنَّمَا أُضْمِرَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِيهَا ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ سَدَّتْ مَسَدَّهُ ، وَلِلْعِلْمِ بِهِ كَمَا حَذَفُوا مُتَعَلَّقَ الْحَرْفِ فِي نَحْوُ " زَيْدٌ مِنَ الْكِرَامِ " لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَقِيلَ : لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، كَمَا حَذَفُوا مُتَعَلَّقَ " الْبَاءِ " مِنْ " بِاسْمِ اللَّهِ " كَذَلِكَ [(٣)] .

وَإِنْ ظَهَرَ الْفِعْلُ الَّذِى تَتَعَلَّقُ بِهِ فَهُوَ الأَصْلُ نَحْوُ " رُبَّ رَجُلٍ / كَرِيمٍ لَقِيتُ " وَإِنَّمَا لَزِمَ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا[(٤)] دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ؛ لأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ لِشَبَهِهَا بِحَرْفِ النَّفْي ، إِذْ تَقْلِيلُ الشَّيْءِ يُقَارِبُ نَفْيَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: " قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ [(٥)] ٤٧ / ب
إِلاَّ زَيْدٌ "[(٦)] بِرَفْعِ زَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ: "مَارَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلاَّ قَلِيلٌ " ، أَوْ حَمْلاً لَهَا فِي التَّقْلِيلِ [(٧)] عَلَى " كَمْ " لأَنَّهَا نَقِيضَتُهَا ، (كَقَوْلِ

---

(١) فى الأصل " ولا يجوز " ، والمثبت من (ف) ، وانظر أيضا الإيضاح فى شرح المفصل ٢/ ١٥٠ .

(٢) ساقط من (ف) .

(٣) انظر ذلك فى ابن يعيش ٨/ ٢٩ .

(٤) بعده فى (ف) " نحو " وهو سهو .

(٥) فى الأصل " ذلك " .

(٦) في (ف) " قل رجل يقول ذاك زيد إلا زيد " بتكرار زيد .

(٧) فى (ف) " التقديم " .

الأَعْشَى) [1] :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ [2]

فَ «هَرَقْتُهُ» في مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةٌ لِـ "رِفْدٍ" ، وَمُتَعَلَّقُ "رُبَّ" مَحْذُوفٌ وَ "أَسْرَى" مَعْطُوفٌ عَلَى "رَفْدٍ" ، وَ "مِنْ مَعْشَرٍ" نَعْتٌ لِأَسْرَى يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ وَلاَ يَتَعَلَّقُ بِأَسْرَى ، أَيْ : مَأْخُوذِينَ مِنْ مَعْشَرٍ لأَنَّهُ [3] يَبْقَى بِغَيْرِ وَصْفٍ ، وَالْمَجْرُورُ بِرُبَّ يَلْزَمُ الْوَصْفَ ، وَكَذَلِكَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، وَ"الرَّفْدُ" – بِفَتْحِ الرَّاءِ – : الْقَدَحُ الْعَظِيمُ ، وَيُرْوَى بِكَسْرِهَا .

وَ "الأَقْتَالُ" جَمْعُ (قِتْلٍ وَهُمُ) [4] الأَعْدَاءُ ، وَ "أَسْرَى" جَمْعُ أَسِيرٍ كَجَرِيحٍ وَجَرْحَى .

وَرُبَّ إِنْ كُفَّتْ بِمَا كَرُبَّمَا صَارَتْ كَمِثْلِ إِنَّمَا وَقَلَّمَا

---

(١) فى (ف) " فأما قول الأعشى " .

(٢) انظر الديوان ١٣ ، وابن يعيش ٨/ ٢٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٨ ، والتحفة الشافية ١٨٧ أ ، ومغنى اللبيب ٧٦٤ ، وفيهما " أقيال " بدل " أقتال " ، والهمع ١/ ٩ ، والدرر اللوامع ٥/١ ، والخزانة ٤/ ١٧٦ بولاق ، والعينى ٣/ ٢٥١ ، وشرح القصائد السبع ٣٢ ، ٣٧١ ، والمعنى: رب رجل كانت له إبل يحلبها فاستقتها فذهب ما كان يحلبه فى الرفد وهو القدح " ، وقال ابن الأنبارى فى شرح القصائد السبع الطوال ٣٧١ " قال الأعشى يمدح الأسود بن المنذر أخا النعمان بن المنذر " رب رفد هرقته ... " فعليه يكون التاء من " هرقته " مفتوحاً للخطاب ، وإليه ذهب البغدادى فى خزانته و " أقتال " روى بالمثناة التحتية والفوقية ، الأولى جمع قيل كسيد وهو الملك مطلقاً وقيل : الملك من ملوك حمير ، والثانية جمع " قتل " بكسر القاف ولها معنيان أحدهما العدو ، والثانى الشبه والنظير .

(٣) فى (ف) " لأنها " .

(٤) سقط من الأصل .

فَيقَعُ الْفِعْلُ وَالاسْمُ بَعْدَهَـا وَأَضْمَرُوا [1] فِي الشِّعْرِ "رُبَّ" وَحْدَهَا

وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيـــلٌ بَاقِي كَقَوْلِـــــهِ : وَقَاتِـــمِ الأَعْمَـاقِ

يُرِيدُ إِنْ كُفَّتْ عَنِ الْجَـرِّ بِـ " مَا " صَـارَتْ مِثْلَ " إِنَّ " إِذَا كُفَّتْ بِـ " مَـا " عَنِ النَّصْبِ ، أَيْ : مِثْلُ بَابِ " إِنَّ " ، وَمِثْلُ " قَلَّ " إِذَا كُفَّتْ عَنْ رَفْعِ الْفَاعِلِ [2] بِـ " مَـا " ، وَالْمَكْفُـوفُ مِنْ حُـرُوفِ الْجَـرِّ عَنِ الْعَمَـلِ بِـ " مَـا " " رُبَّ " ، وَمِنْ حُـرُوفِ النَّصْبِ " إِنَّ " وَأَخَـوَاتُهَـا ، وَمِنَ الأَفْـعَـالِ " قَلَّمَـا ، وَطَالَمَـا " ، وَمِنَ الأَسْمَـاءِ " كُلُّ " إِذَا كَانَتْ ظَـرْفًا وَفِيـهَا مَعْنَـى الْمُجَازَاةِ نَحْـوُ " كُلَّمَا قَـامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ " ، فَـأَمَّا " قَلَّمَا ، وَطَالَمَا " فَإِنَّ " مَـا " فِـيهِمَا كَفَّتِ الْفِعْـلَ عَنْ طَلَبِ الْفَـاعِلِ حَتَّى وَقَـعَ بَعْدَهُ فِعْلٌ آخَـرُ ، أَوْ مُبْتَـدأٌ وَخَبَرُهُ [3] ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ [4]

فَـقَـدْ قِـيلَ فِـيهِ : إِنَّ " مَـا " كَـافَّةٌ ، (وَرُفِـعَ " وِصَـالٌ ") [5] بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ " يَدُومُ " ، وَقِيلَ : " مَا " زَائِـدَةٌ ، وَرُفِـعَ "وِصَـالٌ " بِـ " قَلَّ " .

---

(١) جاء في هامش (ف) حاشية تقول " أي : وأضمروا في الشعر " رب " إذا كان عليها دليلٌ ، والضمير في " أضمروا " يعود إلى العَرَبِ " .

(٢) في الأصل " الفعل ".

(٣) في (ف) " وخبر " .

(٤) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي شاعر أموي ، ونسب في بعض نسخ الكتاب ١/ ٣١ ، ٣/ ١١٥ – كما ذكر ذلك محققه – إلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٢٠٧ على أنه مما نسب إليه ، وهو في الأزهية ٩٠ ، ومغني اللبيب ٤٠٣ ، والإنصاف ١٤٤ ، وابن يعيش ٤/ ٤٣ ، ٧/ ١١٦ ، ١٣٢/٨ ، وابن الشجريِّ ٢/ ١٣٩ ، ٢٤٤ ، والخزانة ٤/ ٢٨٩ بولاق ، والمقتضب ١/ ٢٢٢ وغيرها كثير ، وتصحيح الفعل " أطولت " شاذٌّ في القياس ، وقيل : إنها لغة .

(٥) في الأصل " ووصال " ثُمَّ كتب أمامها في الحاشية لفظ " مرفوع " ولم تتبع بلفظ (صح) الدال على الإكمال ، والمثبت من (ف) .

وَقِيلَ : (مَا)[1] مَصْدَرِيَّةٌ وَهِيَ وَصِلَتُهَا في مَوْضِعِ رَفْعٍ فَاعِلٍ ، (وَ) [1] وِصَالُ عَلَى هَذَا فَاعِلُ فِعْلٍ [2] مُقَدَّرٍ ، يُفَسِّرُ [3] بِمَا بَعْدَهُ [4] .

وَقَوْلُهُ : " وَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالاسْمُ بَعْدَهَا " يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ ، وَبِالاسْمِ الْجُمْلَةَ الإسْمِيَّةَ ؛ لأَنَّهَا لَمَّا كُفَّتْ بِـ " مَا " صَارَتْ كَحَرْفٍ لاَ اخْتِصَاصَ لَهُ فَيَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ [5] مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ ، فَيُفِيدُ تَقْلِيلَ النِّسْبَةِ ، وَقَدْ يُفِيدُ التَّكْثِيرَ ، فَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ [6] :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ

وَمِثَالُ[7] دُخُولِهَا عَلَى الاسْمِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ حَوْلَهُنَّ الْمِهَارُ [8]

فَـ « الْجَامِلُ » مُبْتَدأٌ ، وَ " الْمُؤَبَّلُ " نَعْتُهُ ، وَ " فِيهِمُ " خَبَرُهُ .

---

(١) سقط من الأصل .
(٢) فى (ف) " فعل فاعل " .
(٣) فى (ف) " مفسر " .
(٤) انظر الكتاب ٣/ ١١٥ ، ومغنى اللبيب ٤٠٣ .
(٥) في (ف) " واحد " .
(٦) تقدم ذكره وتخريجه ، انظر ١ / ٢٥٤ .
(٧) فى (ف) "مثل " .
(٨) البيت لأبي دُؤَدٍ الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج شاعر جاهليّ ترجمته فى الأغانى ١٦/ ٣٧٣ وهو فى الديوان ٣١٦ ، وابن يعيش ٨/ ٢٩ ، ٣٠ ، والأزهية ٩٣ ، وابن الشجريّ ٢/ ٢٤٣ ، ومغنى اللبيب ١٨٣ ، ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥ ، والخزانة ٤/ ١٨٨ بولاق ، ورصف المباني ١٩٣ . وجاء في الأصل " حولهن النهار " تحريف ، وروى " بينهن المهار " .

وَ " الْجَـامِلُ " الْقَطِيـعُ مِنَ الإِبِـلِ مَعَ رُعَاتِهَا ، وَ " الْمُؤَبَّـلُ " الْمُعَدّ لِلاقْتِنَـاءِ ، وَ "الْعَنَاجِيجُ " : جِيَادُ الْخَيْلِ ، وَاحِدُهَا عُنْجُوجٌ (١) .

وَ " الْمِهَـارُ " : جَمْعُ مُهْـرٍ ، وَهُوَ وَلَدُ الْفَرَسِ .

يُرِيدُ : (أَنَّـهُمْ) (٢) قَـوْمٌ ذَوو يَسَـارٍ عِنْدَهُمْ الإِبِـلُ وَالْخَيْـلُ / ٤٨ أ وَمَـعَهَا أَوْلاَدُهَـا وَالْمُرَادُ كَثْـرَةُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ؛ لأَنَّ الْكَـلاَمَ فِي مَـعْرَضِ الافْتِخَـارِ، وَالشَّيءُ الْقَلِيـلُ لاَ يُفْتَخَـرُ بِـهِ فِي مِثْـلِ هَذَا عِنْدَهُمْ .

وَاعْلَمْ أَنَّ " مَا " تَلْحَقُ " رُبَّ " عَلَى ثَـلاَثَـةِ أَوْجُـهٍ :

أَحَدُهَـا : كَافَّـةٌ كَمَا مَـرَّ .

الثَّـانِي : نَكِـرَةٌ مَوْصُوفَةٌ (٤) بِمَعْنَى شَيْءٍ ، كَقَـوْلِ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا تَكْـرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ (٥) فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ الْعِقَالِ (٦)

أَي:رُبَّ شَيْءٍ ، أَوْ أَمْـرٍ مَكْرُوهٍ .

---

(١) فى (ف) " عنوح " .

(٢) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " موصوله " .

(٥) فى الأصل " لها " .

(٦) جاء فى هامش (ف) أن قائـله أميـة ابن أبى الصلت وهو المشـهور ، كما نسبه إليه سيبويه وغيره ، وفى ديوانه ٦٣ برواية " ربما تجزع " ، وقيل قائله حنيف اليشكرى وقيل : هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب كما فى شرح شواهد المغنى ٧٠٧ ، وقد ورد فى شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ١١٢ ، وقيل : غير ذلك ، وهو فى الكتاب ٢/ ١٠٩ ، ٣١٥ هارون ، والأزهية ٨٠ وابن يعيش ٢/٤ ، ٣٠/٨ ، وابن الشجريّ ٢٣٨/٢ ، والحيوان ٣/ ٤٩ ، والمقتضب ١/ ١٨٠ والخزانة ٦/ ١٠٨ ، الفرجة ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم : الشق فيما يرى ويحس .

الثَّـالِثُ : زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَـةٍ ﴾ (١) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

رُبَّمَا ضَرْبَـةٍ بِسَيْفٍ صَــقِيلٍ (بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَـةٍ نَجْـلاَءِ) (٣)

أَيْ : رُبَّ ضَـرْبَةٍ (٤).

قَـوْلُـهُ : " وَأَضْـمَرُوا فِي الشِّـعْرِ رُبَّ وَحْدَهَا " مَعْنَى الإِضْـمَارِ هُنَا أَنَّ حَرْفَ الْجَـرِّ يَسْقُطُ مِنَ اللَّفْظِ (إِلاَّ أَنَّـهُ) (٥) مُرَادٌ فِي النِّيَّـةِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَالْفِعْـلُ يَتَعَدَّى بِـهِ إِلى الاسْـمِ لاَ بِنَفْسِهِ ، وَقَدْ أَضْـمَرُوا " رُبَّ " بَعْدَ ثَـلاَثَةِ أَحْرُفٍ وَهِيَ "الْوَاوُ" ، وَ" الْفَـاءُ " ، وَ" بَـلْ " ، إِلاَّ أَنَّـهُ لَمْ يَكْثُرْ إِضْـمَارُهَا بَعْـدَ " الْفَـاءِ " كَكَثْرَتِهِ بَعْدَ " الْوَاوِ " ، وَقِيلَ : بَعْدَ : " بَـلْ ".

مِثَـالُ إِضْمَارِهَا بَعْدَ " الْوَاوِ " [قَوْلُ الرَّاجِـزِ] (٦)

---

(١) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٢) وهو عدي ابن الرعلاء الغساني الجاهلي كما في الأصمعيات ١٥٢ ، والخزانة ٤/ ١٨٧ بولاق ، وهو في الأزهية ٨٠ ،ورصف المباني ١٩٤ ،ومغني اللبيب ١٨٣، ٤١١ ، وشرح شواهد المغني٤٠٥، وابن الشجري ٢/ ٢٤٤ ، والعيني ٣/ ٣٤٢ ، بصرى : بلد بالشام ، وصحت إضافة " بين " إليها لاشتمالها على عدة أماكن أي بين أماكن بصرى ، وروى " دون بصرى " ، وطعنة نجلاء أي:واسعة. والبيت ضمن أبيات في وصف حرب وقعت بين الحارث الغساني الموالي للروم ، والمنذر بن المنذر الموالي لكسرى وقد قتل فيها المنذر بن المنذر .

(٣) مكانه بياض في الأصل .

(٤) انظر الأصول في النحو ١/ ٥١٠ ، وابن الشجري ٢/ ٢٤٤ .

(٥) في الأصل " لا أنَّهُ " تحريفٌ .

(٦) إضافة يوجبها المقامُ .

وَبَــلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ (١)

وَلاَ يَجُــوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَــرُّ بِالْوَاوِ (٢) ؛ لأَنَّهَا قَدْ جَرَّتْ حَيْثُ لاَ حَرْفَ عَطْفٍ ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ (٣) مِنْ جَلَـلِهْ (٤)

أَيْ : رُبَّ رَسْمِ دَارٍ ، وَمِثَالُ إِضْمَارِهَا بَعْدَ الْفَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَــقٍ لَظَـاهُ (٥)

---

(١) هو لجران العود كما في ديوانه المطبوع ٥٢ برواية " بسابسا ليس بها أنيس " وروى أيضا " في بلد ليس به أنيس " منسوباً إلى رؤبة كما في ملحقات ديوانه ١٧٦ ، وروى كذلك " ليس بها من أهلها أنيس "وعلى هذه فلا شاهد في البيت ، لكن في الخزانة (٤/ ١٩٧ بولاق) عن ديوان جران "وبلدة ليس بها أنيس " ، وقد نسب هذا الرجز إلى نزال بن غلاب .وهو في الكتاب ٢٦٣/١ هارون ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ١٤٠ ، وابن يعيش ٢/ ٨٠ ، ٨/ ٥٢ ،والإنصاف ٢٧١ ، وحجة القراءات ٢٠٧ ، والجنى الداني ١٦٤ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ ، وبعده " إلا اليعافير وإلا العيس " .

(٢) خلافاً للكوفيين والمبرد ، انظر المقتضب ٢/ ٣١٨ ، ٣٤٦ ،والإنصاف مسألة ٥٥ .

(٣) في الأصل " الحياة " وبها روى البيت خلافاً للديوان ، والمثبت من (ف) .

(٤) البيت لجميل بثينة كما في الديوان ١٨٧ ،وهو في الخصائص ١/ ٢٨٥ ، وابن يعيش ٨/ ٥٢ ، والإنصاف ٣٧٨ ، ومغنى اللبيب ١٦٤ ، ١٨٢ ،وشرح شواهد المغنى ١٣٦ ، والخزانة ٤/ ١٩٩ بولاق ، الرسم : ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه ، والطلل : ما شخص من آثارها كالوتد والأثافي .

(٥) هذا صدر بيت من قصيدة لربيعة بن مقروم الضَّبِّيِّ المخضرم عجزه :

" عَلَيَّ يكاد يلتهب التهابا " .

وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٤٠ ، وشرح ابن الخباز ١٩١/١ ، ومغنى اللبيب ٢١٨ ، وشرح شواهد المغنى ٤٦٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٨أ ، وابن الشجرى ١/ ١٤٣ ، والخزانة ٤/ ٢٠١ بولاق .

والمعنى : أن أمت فرب رجل ذى غيظ سيبقى مضطرم العداوة لما لقى منى .

أَيْ : فَرُبَّ ذِي حَنَــقٍ ، وَمِثَـالُهُ بَعْدَ " بَـلْ " قَوْلُ الشَّـاعِرِ :

بَـلْ بَـلَـدٍ مِــلْءُ الْفِجَـاجِ قَتَـمُهْ (١)

أَيْ : رُبَّ بَلَــدٍ ، وَيُرِيدُ بِإِضْمَـارِ " رُبَّ " وَحْدَهَا " الشَّـائِعَ الْكَثِيرَ ، وَقَدْ حَكَى أَبُو الْعَبَّـاسِ (٢) عَنْ رُؤْبَةَ أَنَّـهُ قِيلَ لَـهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ فَقَالَ : " خَيْرٍ عَـافَاكَ اللَّهُ " أَيْ : بِخَـيْرٍ ، (فَحَذَفَ " الْبَـاءَ ") (٣) لِوُضُوحِ الْمَعْنَى ، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُـم قِرَاءَةَ حَمْزَةَ : ﴿ وَاتَّقُـوا اللَّهَ الَّذِي تَسَـاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَـامِ ﴾ (٤) عَلَى تَقْدِيرِ " الْبَـاءِ " ، لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ لَا يَحْسُنُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِّ (٥) ، وَكَذَلِكَ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَـالَى : ﴿ وَاخْتِـلَافِ اللَّيْـلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ ﴾(٦) عَلَى تَقْدِيرِ " فِي " أَيْ : وَفِي اخْتِلَافِ ، فِرَارًا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُـم : " لَاهِ أَبُـوكَ " يُرِيدُونَ : لِلَّهِ أَبُـوكَ ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ الْجَـارَّةُ بَعْدَ حَذْفِ لَامِ

---

(١) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج كما في ديوانه ١٥٠ ، وهو في الإنصاف ٥٢٩ ، وابن يعيش ٨/ ١٠٥ والفصول الخمسون ٢١٥ ، وابن الشجري ١/ ١٤٤ ،والجنى الداني ٢٣٧ ،ورصف المباني ١٥٦ والتحفة الشافية لوحة ١٨٨أ ، وشرح ابن القواس لوحة ٥١ أ والشرح المجهول لوحة ٣٣ ب ، وبعده في الديوان : " لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجهرمُهْ " .

(٢) لعله يقصد المبرد ولم أجده في كتبه التي بين يدي ،ونسب إلى أبي العباس في سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٩ ، وابن يعيش ٨/ ٥٣ ، ٩/ ١٠٥ ، وروى هذا الخبر عن العجاج وليس رؤبة كما في الحجة في القراءات السبع ٩٤ .

(٣) في (ف) " فحذف المعنى " .

(٤) سورة النساء ١ .
وانظر السبعة في القراءات ص ٢٢٦ .

(٥) هذه مسألة خلافية ، انظر الإنصاف ٤٦٣ المسألة ٦٥ .

(٦) سورة آل عمران ١٩٠ ، وهي بتمامها ﴿ إِنَّ في خلق السموات والأرض وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنهارِ لآياتٍ لأولي الألبَـاب ﴾.

التَّعْرِيفِ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ بِدَلِيلِ جَرِّ الاسْمِ ، واللَّامُ (الْبَاقِيَةُ) [1] فـي (لا) [2] فَاءُ الْكَلِمَةِ بِدَلِيـلِ فَتْحِـهَا ، وَكَانَ الْمُبَـرّدُ يَزْعُمُ أَنَّ الْمَحْذُوفَ لامُ التَّعْرِيفِ وَاللَّامُ (الَّتِى) [2] هِيَ فَـاءٌ ، وَالْبَـاقِي هُوَ لامُ الْجَـرِّ ، وَلَمْ تُكْسَـرِ اللَّامُ لِئَـلاَّ تُقْلَبَ الألِفُ " يَـاءً " ، وَلأَنَّ لامَ الْجَـرِّ أَصْلُهَا الْفَتْـحُ بِدَلِيـلِ فَتْـحِـهَـا مَعَ الْمُضْمَرِ [3] .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْعَـامِلُ فِيهَا [4] مَاضِيًا أَوْ فِي تَأْوِيلِ الْمَاضِي، وَإِنَّمَا كَانَ (كَذَلِكَ) [5] ؛ لأَنَّهَا تُفِيدُ ثُبُـوتَ التَّقْلِيـلِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الشَّيءُ الَّذِى وُصِفَ بِالتَّـقْلِيلِ فِي الْمَـعْـنَى ثَابِتًـا ، وَإِلاَّ لَـزِمَ ثُبُـوتُ الصِّـفَـةِ دُونَ الْمَوْصُـوفِ ، وَالْمُسْـتَقْبَلُ لَيْسَ بِثَـابِتٍ إِذْ لَـمْ يَدْخُلْ في الْوُجُـودِ ، فَأَمَّـا قَـوْلُهُ تَعَـالَى : ﴿ رُبَمَا يَـوَدُّ الَّذِينَ كَفَـرُوا ﴾ [6] فَقِيـلَ :

تَقْدِيـرُهُ : رُبَّمَا وَدَّ ، وَقِيـلَ : عَلَى إِضْمَـارِ " كَانَ " أَيْ : رُبَّمَا [7] كَانَ يَـوَدُّ [8] فَـ « يَوَدُّ » خَبَـرُ " كَانَ " ، وَقِيـلَ : خَبَـرُ اللَّـهِ [9] تَعَـالَى لَمَّا كَانَ مَقْطُوعًا بِـهِ لاَ تَـرَدُّدَ فِـيـهِ بِوَجْـهٍ كَـانَ بِمَنْزِلَـةِ الْوَاقِـعِ [10] لِتَـحَقُّقِهِ فَهُوَ [11] فـي

---

(١) فى (ف) " النافية " .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) نص عليه ابن يعيش ٩/ ١٠٤ ، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٣٧ .
(٤) أي : فى " رب " .
(٥) فى (ف) " ذلك " .
(٦) سورة الحجر ٢ .
(٧) فى النسختين " إنما " تحريف ، والصواب ما أثبت .
(٨) نسب فى البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٣ لأبي إسحاق الزجاج .
(٩) فى (ف) " جزى الله " .
(١٠) فى (ف) " الواضح " .
(١١) فى (ف) " فهى " .

قُوَّةِ (رُبَّمَا وَدَّ) [1] .

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلاَفِ فِي "رُبَّ" هَلْ هِيَ اسْمٌ أَوْ حَرْفٌ ؟ [2] ،
وَالْحَذْفُ مِنْهَا أَوْ تَأْنِيثُهَا [3] لاَ يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ؛ لأَنَّهُمْ قَدْ ٤٨ ـ ب
قَالُوا فِي " سَوْفَ أَفْعَلُ " : " سَوْ أَفْعَلُ " ، (وَمِنَ العِبْءِ : مِلْعِبء)
[4] ، فَحَذَفُوا فَاءَ " سَوْفَ " ، وَنُونَ "مِنْ " وَهُمَا حَرْفَانِ بِاتِّفَاقٍ ،
وَأَنَّثُوا " ثُمَّ " فَقَالُوا " ثُمَّتْ " وَهِيَ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ [5] .

[مَعَ]

وَفِي" مَعَ " الْخُلْفُ فَقِيلَ : ظَرْفُ وَقِيلَ : انْ أُسْكِنَ فَهْوَ حَرْفُ

فِي " مَعَ " ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ :

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ ظَرْفٌ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهَا نَحْوُ " قُمْنَا مَعًا ،
وَقَدْ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا "مِنْ " فَقَالُوا : "مِنْ مَعَهُ " [6] .

وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ ، فَقَالَ [7] : إِنْ جَاءَتْ سَاكِنَةً فَهِيَ حَرْفٌ مِثْلُ "

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٣ ، وشرح ابن الخباز ١/١٨٩ .

(٢) راجع ص ٢٦٤ ، والإنصاف المسألة ١٢١ .

(٣) فى الأصل " وتأنيثها " .

(٤) فى النسختين " وملعبء من العبء " .

(٥) يلاحظ أن المؤلف هنا لم يتقيد بما وعد به فى المقدمة من ارتباط شرحه بلفظ المصنف حيث مثل المصنف لإضمار (رب) بعد الواو بقول رؤبة " وقاتم الأعماق " ولم يذكره المؤلف فى شرحه بل استدل بقول جران العود : " وبلدة ليس بها أنيس " .

(٦) كتب فوقه فى الأصل " جئنا من معه ، أى من عنده " ، ومن تقسيم المؤلف للأقـــــوال التى فى " مع "يتضح أن هناك قولاً ساقطاً من النسختين لعله كما جاء فى الشرح المجهول المؤلف لوحة ٣١ ، " والثانى أنها حرف ؛ لأنها تسكن فلا يبقى فيها شئ من خواص الأسماء "ـ، والأقرب إلى تعبير المؤلف " ومنهم من قال : هى حرف بدليل إسكانها فلا يبقى فيها شئ من خواص الأسماء " ، والله أعلم وانظر شرح الشريشى ١/ ٤٣٨ حيث نص على الأقوال الثلاثة .

(٧) فى الأصل " فقالوا " .

عَنْ " وَإِنْ تَحَرَّكَتْ فَهِيَ ظَرْفٌ ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشِّعْرِ سَاكِنَةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا صَعْبُهَا جَاشَ مَعْ ذِلِّهَا ... تَمُدُّ بِلَهْزَ مَتَيْهَا الْوَتِينَا (١)

وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا (٢)

[عن ، وعلي]

وَ " عَنْ " إِذَا جَرَرْتَهُ اسْمٌ ، وَ " عَلَى " مِنْ عَنْ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقِلاَ

" عَنْ " وَ " عَلَى " مِمَّا يُسْتَعْمَلاَنِ حَرْفًا (مَرَّةً) (٣) وَاسْمًا مَرَّةً ، فَإِذَا تَعَدَّى بِهِمَا الْفِعْلُ فَهُمَا حَرْفَانِ نَحْوُ " انْصَرَفْتُ عَنْ زَيْدٍ " ، وَ " نَزَلْتُ عَلَى عَمْرٍو " .

وَمَعْنَى " عَنْ " (٤) الْمُجَاوَزَةُ ، يُقَالُ : " كَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ " أَيْ : جَعَلَ الْعُرْيَ مُتَجَاوِزًا لَهُ وَمُتَرَاخِيًا عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ " أَخَذْتُ الْحَدِيثَ عَنْهُ " أَيْ : تَجَاوَزَ

---

(١) البيت لأمية بن أبى عائذ الهذلي ، وهو فى شرح أشعار الهذليين للسكرى ٢/ ٥١٦ ، وشرح ابن الخباز ١/١٩٢ ، والشرح المجهول لوحة ٣١ أ ، وشرح ابن القواس لوحة ٥١ أ ، وشرح الشريشي ١/ ٣٤٨ .

الذل بكسر الذال : اللين وهو ضد الصعوبة ، واللهزمتان : عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الأذنيين ، والوتين : عرق فى القلب إذا انقطع مات صاحبه .

(٢) نسب فى الكتاب ٣/ ٢٨٧ للراعي وليس فى أصل ديوانه ، انظر الديوان ٢٤٣ على أنه مما نسب إليه ، والصواب أنه لجرير ، كما فى ديوانه ٢٢٥ ، وروايته " وريشى منكم " من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبدالملك ، ومعناه كما فى ابن السيرافي ٢/ ٢٩٢ " أنا محب لكم ولمن أحبكم وإن كنت قليل الزيارة لكم ، والإلمام : أن تزور وقتاً وتدع أوقاتاً ، وفيه : ويروى : « وهواى فيكم " وليس فيه شاهد على هذا " .

وهو فى ابن يعيش ٢/ ١٢٨ ، ٥/ ١٣٨ ، والجنى الداني ٣٠٦ ، والعيني ٣/ ٤٣٢ ، والتصريح ٢/ ٤٨ ، والبيت فى (ف) " بحارى معكم وهواى معكم وإن لم آتكم إلا لِمَاما " وكتب أمامه فى الهامش " ويروى " وإن كانت زيارتكم لماما " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

الْحَدِيثُ مِنْـهُ إِلَيَّ (١) .

وَمَعْنَى " عَلَى " الاسْتِعْلاَءُ ، تَقُولُ : " عَلَيْهِ دَيْنٌ " أَيْ : قَدِ اسْتَعْلَى عَلَيْهِ وَرَكِبَهُ حُكْمًا ، وَ "مَرَرْتُ عَلَى فُلاَنٍ" بِمَعْنَى أَنَّهُ اسْتَعْلَى عَلَى مَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْـهُ .

فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا حَرْفُ الْجَرِّ – أَعْنِي " مِنْ " – كَانَا اسْمَيْنِ ، تَقُـولُ : " جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ" فَهِيَ بِمَعْنَى الْجِهَةِ وَالنَّاحِيَـةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَـلُ (٢)

وَ " الْحُبَيَّـا " مَوْضِعٌ ، وَإِلَى هَذَا (الْبَيْتِ) (٣) أَشَارَ بِقَوْلِـهِ : " مِنْ عَنْ يَمِـينِ " .

وَأَمَّا " عَلَى " فَدُخُـولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْـهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

---

(١) قال النيلي في التحفة الشافية : " وقولهم " أخذت العلم عنه " مجاز كأن العلم جاوز محله إلى محل آخر بمعنى أنه انتقل إليه مع ثبوته فى محله الأول بخلاف تنقل الأجسام فإنها إذا جاوزت مكاناً فقد فارقته لاستحالة أن يكون الجسم الواحد فى مكانين فى وقت واحد ، ولهذا قيل معناها المجاوزة حسًا أو حكماً ، وقيل : إن " عَنْ فى قولهم " أخذت العلم عنه " بمعنى " من " أى : أخذت العلم منه " . (التحفة الشافية لوحة ٢٠٠ أ نسخة شيستربتى) .

(٢) البيت للقطامي عمير بن شييم التغلبى ، كان نصرانيا فأسلم وهو ابن أخت الأخطل ، عده ابن سلام فى الطبقة الثانية من شعراء الإسلام . (انظر : ابن سلام ٥٣٥ ، والخزانة ١/ ٣٩٢ بولاق) ، والبيت فى ديوانه ٢٨ ، وابن يعيش ٨/ ٤١ ، ورصف المبانى ٣٦٧ ، والجنى الداني ٢٤٢ ، والمقرب ١/ ١٩٥ ، والفصول الخمسون ٢١٧ ، ونسبه المرزوقيُّ فى شرح الحماسة ١/١٣٧ للأعشى وليس فى ديوانه .

والحبيا : موضع بالشام كما فى معجم ما استعجم للبكرى ١/ ٤٢٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " كقول مزاحم بن الحارث الشاعر " والنسبة من إضافة الناسخ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيْزَاءَ (١) مَجْهَلِ (٢)

(٣) (وَإِلَيْـهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ عَلَيْـهِ " أَيْ:مِنْ فَوْقِـهِ) (٣) .

وَ " الظِّمْءُ " : مَا بَيْنَ الشَّرْبَتَيْنِ ، وَيُرْوَى " خِمْسُهَا " (٤) وَهُوَ : الْيَـوْمُ الْخَامِسُ مِنْ يَـوْمِ الْوُرُودِ ، وَ " تَصِلُّ " : تُصَوِّتُ حَشَاهَا (٥) مِنْ يَبَسِ الْعَطَشِ ، وَ " الْقَيْضُ " : قِشْرُ الْبَيْضِ الأَعْلَى ، وَ " الزِّيْـزَاءُ " : الأَرْضُ الْغَلِيظَـةُ الْمُسْتَوِيَـةُ الَّتِى لاَ شَـجَرَ فِيهَا ، وَهَمْزَتُـهُ (٦) (لِلإِلْحَاقِ بِنَحْـوِ " حِمْلاَقٍ " (٧) ، وَهَذِهِ الْهَمْـزَةُ مُنْقَلِبَـةٌ عَنْ أَلِـفٍ ، وَالأَلِـفُ مُنْقَلِبَـةٌ عَنْ يَـاءٍ زَائِـدَةٍ لِلإِلْحَـاقِ بِدَلِيـلِ ظُهُورِهَا فِي (دِرْحَايَةٍ) (٨) ، وَيُرْوَى بِفَـتْحِ الزَّاءِ وَكَسْـرِهَا ، وَقِيـلَ : وَزْنُـهَـا "

---

(١) فى الأصل " ببيداء " وهي رواية أخرى إلاَّ أن المؤلف لم يقصدها بدليل تفسيره لزيزاء فى شرحه ووجودها فى النسخة (ف) " برفراء " تحريف .

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلى من الشعراء الإسلاميين كما فى (ف) ، والأزهية ٢٠٣ ، وابن يعيش ٨/ ٣٨ ،وهو فى الكتاب ٤/٢٣١ ، والمقتضب ٣/ ٥٣ ، ومغنى اللبيب ١٩٤ ، ٦٩٠ ، وشرح شواهد المغنى ٤٢٥ ، ورصف المبانى ٣٧١ ، والحيوان ٤/ ٤١٨ ، وأسرار العربية ٢٥٦ .

(٣) فى (ف) " وإليه أشار بقوله من عن يمين ، وأما على أى من فوقه " سبق نظر .

(٤) وهى رواية الكتاب ٤/ ٢٣١ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والمجهل كمقعد : الذى لا يهتدى فيه .

(٥) الضمير فى " حشاها " يعود على القطاة التى يصفها ، كما أن الضمير فى " عليه " يعود على فرخها ، أو وكرها .

(٦) في الأصل « وهمزه » والمثبت من « ف » .

(٧) فى الأصل غير واضح ، والمثبت من (ف) ، وحملاق العين : باطن أجفانها الّذى يسوِّده الكحل ، وقيل : هو ما غطته الأجفان من بياض المقلة ، وحملق الرجلُ أيْ : فتح عينه .

(٨) موضعها فى الأصل بياض ، وهي في (ف) " درجاته " مصحفة من " درحاية " ، كما في ابن يعيش ٨/ ٣٩ ، يقال : رجلٌ درحايةٌ أيْ : كثير اللحم قصيرٌ سمينٌ ضخمُ البطن .

فِعْـلاَءُ " ، وَأَلِفُهَا لِلتَّأْنِيثِ بِدَلِيـلِ عَدَمِ صَرْفِهَا فِي الْبَيْتِ (١) ، قَـالُوا : لاَ تَخْـلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (٢) فِيْعَالاً ، أَوْ فِعْلاَلاً ، أَوْ فَعْـلاَءَ (٢)) فَلاَ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ " فِيْعَالاً " ؛ (٣) لأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مُخْتَصٌّ بِالْمَصَادِرِ نَحْوُ " ضِيرَابٍ وَقِيتَالٍ " (٤) ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَتْ " فِيعَالاً " لَكَانَتْ فَاؤُهَا وَعَيْنُهَا مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
"فِعْلاَلاً " (٥) ؛ لأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مُخْتَصٌّ بِالْمُضَاعَفِ مِنَ الْمَصَادِرِ / ٤٩ - أ
نَحْوُ (٦) (زِلْزَالٍ ، وَقِلْقَالٍ) (٦) فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ " فَعْلاَءَ " (٧) .

وَ "عَنْ " ، وَ "عَلَى" إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ مَبْنِيَّانِ (٨) ؛ لأَنَّ لَفْظَهُمَا اسْمَيْنِ (٩) كَلَفْظِهِمَا حَرْفَيْنِ ، أَوْ لأَنَّهُمَا نُقِلاَ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ فَحُكِيَا (١٠) ، وَلِذَلِكَ تُقْلَبُ (١١) أَلِفُ "عَلَى" فِي الإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ كَمَا تُقْلَبُ إِذَا كَانَتْ حَرْفًا ، وَالاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ لاَ

---

(١) وعلى هذه الرواية يكون " مجهل " صفةً لزيزاء ، أمَّا على روايتي فتح الزاء وكسرها مع كسر الهمزة فيهما فعلى إضافة " زيزاء " إلى " مجهل " وقدر حذف الموصوف أي : مكانٍ مجهل . انظر ذلك في الخزانة ٤/ ٢٥٧ بولاق .

(٢) في الأصل " فيعلاء أو فعلاء " تحريف وسقط .

(٣) في الأصل " فيعلاء " .

(٤) في الأصل " ضراب وقتال " بدون ياء .

(٥) في الأصل " فعلاء " .

(٦) بياض في الأصل .

(٧) في الأصل " فعلا " .

(٨) في الأصل " فمبنيان " .

(٩) في الأصل " اسمان " بالرفع .

(١٠) في الأصل " فحركتا " تحريف ، والمثبت من (ف) .

(١١) في الأصل " القلب " .

تُقْلَبُ (١) أَلِفُـهُ لأَجْلِ الإِضَـافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ (٢) إِلاَّ " كِلاَ " لإِجْرَائِهَا مُجْـرَى الْمُثَـنَّى .

وَفِي " عَلَى " إِذَا كَانَتِ اسْمًا ثَمَانِي لُغَاتٍ ، يُقَالُ : " جِئْتُ مِنْ عَلْـوُ" – بِضَمِّ الْوَاوِ ، وَفَتْحِهَا ، وَكَسْرِهَا – ، وَ " جِئْتُ مِنْ عَلُ " – بِضَمِّ اللاَّمِ – ، وَ " مِنْ عَلٍ " – بِكَسْرِهَا وَتَنْوِينِهَا – ، وَ " مِنْ عَلاَ " ، وَ " مِنْ عَالٍ " ، وَمِنْ مَعَالٍ " ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : وَهِيَ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ ، وَمُعْرَبَةٌ إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفَ نَكِرَةٌ (٣) ، وَمَعْنَاهَا مَعْنَى " فَوْقٍ " .

[مَعْنَى " فِي "]

وَلَمْ يَشْرَحْ (٤) مَعْنَى "فِي" كَمَا شَرَحَ مَعَانِيَ سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَمَعْنَاهَا : الْوِعَاءُ وَالظَّرْفِيَّةُ إِمَّا تَحْقِيقًا نَحْوُ " زَيدٌ فِي الدَّارِ " ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ " أَنَا فِي عِنَايَةِ فُلاَنٍ " .

---

(١) فى (ف) " تقلب " بدون " لا " النفى .

(٢) نحو " عصاه " .

(٣) ذكر السيرافى فى شرح الكتاب جـ ١ لوحة (٧٩) اللغات فى " على " ثم قال : " فوجب أن تكون عَلُ ، وعَلٍ " وما ذكرنا بعدهما فى تقدير الإضافة ، فإذا حذفت المضاف إليه لم يخل من أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن كان المحذوف نكرة تنكر " عل " وما كان فى معناه ونون ، وإن كان معرفة بني " .

(٤) أى : المصنف .

[بـــاب القســـــم]

وَالتَّــاءُ فِي الْقَسَمِ فَرْعُ الْــوَاوِ فِي اللهِ حَسْبُ لَهُمَا التَّسَــاوِي

الْقَسَـمُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الإِقْسَـامُ ؛ لِأَنَّ " أَقْسَمَ " مَصْدَرُهُ الإِقْسَامُ أَوْ يَكُونُ مَـصْدَرًا مَـحْذُوفَ الزَّوَائِـدِ ، وَقِـيلَ : هُوَ اسْمٌ (كَـالنَّقضِ بِمَـعْنَى الْمَنْقُوضِ) [١] وَلَيْسَ مَصْدَرًا ، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّـةِ نَفْسُ الْيَمِـينِ .

وَ" التَّـاءُ " فِي بَابِ الْقَسَـمِ بَدَلٌ [٢] مِنَ " الْوَاوِ " ؛ (لأَنَّهَـا)[٣] قَدْ أُبْدِلَت مِنَ " الْـوَاوِ " فِي (نَـحْـوِ) [٤] تُجَـاهٍ (وَالأَصْـلُ) [٤] وُجَاهٌ ، وَتُخَـمَـةٍ وَالأَصْـلُ وُخَمَـةٌ ، وَتُهَمَـةٍ وَالأَصْلُ وُهَـمَـــةٌ ؛ لأَنَّهُ مِنَ الْوَجَـــاهَـةِ وَالْوَخَــامَـةِ وَالْوَهَـمِ ؛ لأَنَّ " التَّــاءَ " مَهْمُوسَــةٌ فَنَاسَبَ هَمْسُهَا لِينَ " الْوَاوِ " [٥] .

وَقَـوْلُـهُ : " فِي اللهِ حَـسْبُ لَهُـمَـا التَّسَــاوِي " مَـعْنَاهُ أَنَّ " التَّـاءَ " تُمَـاثِلُ "الْـوَاوَ " وَتُسَـاوِيهَا فِي الدُّخُولِ عَلَى اسْمِ اللهِ لاَ غَيْـرُ ، وَلاَ تَدْخُـلُ عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللهِ ؛ لانْحِطَـاطِ دَرَجَتِهَا عَنِ " الْوَاوِ " ؛ لأَنَّهَا فَرْعُهَا ، أَيْ : هِـيَ بَدَلٌ مِنْهَا ، وَأَمَّا حِكَايَـةُ الأَخْفَشِ ([٦] تَرَبِّ الْكَعْبَـةِ)[٦] فَقَلِيلٌ نَادِرٌ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ لِقِلَّتِـهِ [٧] .

---

(١) في (ف) " كالنقص بمعنى المنقوص" والنقض كالقُفْلِ والحِمْلِ:اسم البناء المنقوض إذا هدم .

(٢) في (ف) " بدلا " بالنصب .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) راجع المقتضب ٢/ ٣١٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦١ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) راجع ابن يعيش ٨/ ٣٤ ورصف المباني ١٧٢ ، والجنى الداني ٥٧ ، حيث رأى الأخفش ثمة .

وَ " الْوَاوُ " فَرْعُ " الْبَاءِ " ثُمَّ كَثُرَا   وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أُضْمِرَا

قَوْلُهُ : " الْوَاوُ فَرْعُ الْبَاءِ " أَيْ : بَدَلٌ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُوا " الْوَاوَ " مِنَ الْبَاءِ " لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ مَخْرَجَهُمَا وَاحِدٌ ؛ إِذْ هُمَا مِنَ الشَّفَتَيْنِ .

وَالثَّانِي : اتِّفَاقُهُمَا في الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ " الْوَاوَ " لِلْجَمْعِ ، وَ"الْبَاءَ " لِلإِلْصَاقِ وَمَا لاَصَقَ شَيْئًا فَقَدْ (١) جَامَعَهُ ، وَمَا جَامَعَ شَيْئًا فَقَدْ) (١) لاَصَقَهُ ، وَكَانَتِ " الْوَاوُ " فَرْعَ " الْبَاءِ " لِذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ كَثُرَ " أَيْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الاسْمِ الْمُظْهَرِ ؛ لأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مُظْهَراً يَعْنِي الْوَاوَ ، وَلاَ يَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ لانْحِطَاطِهِ عَنْ دَرَجَةِ " الْبَاءِ " .

قَوْلُهُ : " وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أُضْمِرَا " أَيْ : مَعَ " الْوَاوِ " فَلاَ تَقُولُ : " أَقْسَمْتُ وَاللَّهِ " أَيْ : لاَ يَظْهَرُ مَعَهُ فِعْلُ الْقَسَمِ ؛ لِنُقْصَانِهِ عَنِ " الْبَاءِ " (٢) ، وَلِقُصُورِهِ عَنِ " الْبَاءِ " كَانَ فَرْعاً .

وَيَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ " الْبَاءِ " فَقَطْ   وَيَنْصَبُ الاسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطْ

/ تَقُولُ : وَاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ بِهِ   وَقَدْ تَقُولُ : اَللَّهَ حَالَ نَصْبِهِ ٤٩ – ب

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس فى لوحة ٥٢ : " وإنما لم يظهر الفعل معها لعدم صلاحيتها لتعديته ، أو لأنها عوض من الفعل والباء جميعاً طلباً للاختصار ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه " ، وانظر المطبوع ١/ ٤٢٣ .

" البَاءُ " هِيَ ٱلأَصْلُ فِي الْقَسَمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ ٱلأَفْعَالَ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ هِي " أَقْسَمْتُ ، وَحَلَفْتُ ، وَآلَيْتُ " ، فَهِيَ غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ فَاحْتَاجَتْ إِلَى مَا يُعَدِّيهَا مِنْ حُرُوفِ ٱلجَرِّ ، وَكَانَتِ " الْبَاءُ" أَوْلَى ؛ لأَنَّ مَعْنَاهَا الإِلْصَاقُ ، وَالْمُرَادُ إِيصَالُ الْقَسَمِ بِالْمُقْسَمِ بِهِ ، وَأَمَّا "الْوَاوُ ، وَالتَّاءُ " فَلاَ يَجُرَّانِ فِي غَيْرَ الْقَسَمِ ، فَلِذَلِكَ كَانَا فَرْعَيْنِ ، وَيَظْهَرُ [1] الْفِعْلُ مَعَ " الْبَاءِ " وَحْدَهَا ؛ لأَنَّ فِعْلَ الْقَسَمِ يَتَعَدَّى بِهَا دُونَ غَيْرِهَا ، وَتَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مِنْ مُظْهَرٍ وَمُضْمَرٍ ، تَقُولُ : "أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، وَأَقْسَمْتُ بِكَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [2].

[حروف القسم]

وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْقَسَمِ خَمْسَةٌ : " الْبَاءُ ، وَالوَاوُ ، وَالتَّاءُ ، وَاللاَّمُ ، وَمِنْ " .

قَوْلُهُ : " وَيُنْصَبُ الاسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطْ " [3] مَعْنَاهُ إِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْقَسَمِ (وَعِوَضُهُ) [4] نَصَبَ الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ الاسْمَ الْمُقْسَمَ بِهِ [5] ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ فِي اسْمِ اللَّهِ خَاصَّةً ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْقَسَمِ .

---

(١) فى (ف) " وظهر " .

(٢) سورة الأنعام ١٠٩ .

(٣) فى (ف) " وتنصب الاسم إذا كان الحرفُ سَقَطَ " بزيادة " كان".

(٤) في الأصل غير واضح .

(٥) ووقع فى بعض نسخ الدرة الألفية "وينصبُ الفعلُ إذا الحرف سقط " .
ومعناه ، أنه إذا حُذِفَ فعلُ القسمِ والحرفُ تعدَّى الفعلُ المقدرُ إلى الاسم الْمُقْسمِ به فنصبَهُ ، وهو الأجود في نظر ابن القواس انظر شرحه ٤٢٣/١ .

وَعِنْدَ الْكُوفِيّينَ يَجُوزُ الْجرُّ في كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ [١] وَيُنْصَبُ الاسْمُ الْمُقْسَمُ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ في كُلِّ مَوْضِعٍ لاَيَسُوغُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ ، تَقُولُ : اللَّـهَ لأَقُومَنَّ " نَصْبًا وَجَرًا في (اسْمِ) [٢] اللَّـهِ خَاصَّةً ، وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ ، وَأَمَّا غَيْرُ اسْمِ اللَّـهِ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ : (أَبَـاكَ لأَنْطَلِقَنَّ) [٣] ، وَالتَّقْدِيرُ : (أَحْلِفُ)[٤] بِأَبِيكَ ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ ، وَنَصَبَ (الاسْمَ) [٤] وَلاَ يَجُوزُ إِبْقَاءُ الْفِعْلِ مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، فَلاَ تَقُولُ : " أَحْلِفُ اللَّـهَ " .

وَقَوْلُهُ : " تَقُولُ : وَاللَّـهِ " (هُوَ) [٤] مِثَالُ الإضْمَارِ لِلْفِعْلِ مَعَ الْوَاوِ " . وَقَوْلُهُ : " وَأَقْسَمْتُ بِهِ " مِثَالٌ لإظْهَارِهِ مَعَ " الْبَاءِ " .

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ تَقُولُ : اللَّـهَ حَالَ نَصْبِهِ " مِثَالٌ لِنَصْبِ الاسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ .

وَقُلْ هَاللهِ وَآللهِ وَجُـرْ إِذَا نَابَ هَا وَالْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يَجُرْ

لِكَثْرَةِ الْقَسَمِ في كَلاَمِهِمْ تَوَخَّوْا فيهِ ضُرُوبًا مِنَ التَّخْفِيفِ مِنْ (حَذْفِ) [٤] فِعْلِ الْقَسَمِ تَارَةً ، وَحَذْفِ حَرْفِ الْقَسَمِ أُخْرَى ، وَحَذْفِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ الْمُقْسَمُ بِهِ اسْمًا ، وَلَمْ يُعَوِّضُوا إِلاَّ مِنَ الْحَرْفِ ، لأَنَّهُ أَلْزَمُ لِلْقَسَمِ ، لأَنَّ بِهِ يَنْفَصِلُ الْقَسَمُ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِذَا حَذَفُوا الْحَرْفَ فَتَارَةً يُعَوِّضُونَ عَنْهُ ، وَتَارَةً لاَ

---

(١) انظر الإنصاف مسألة ٥٧ ص ٣٩٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " أباك لا نطلق " .

(٤) سقط من (ف) .

يُعَوِّضُونَ عَنْهُ شَيْئاً ، وَقَدْ عَوَّضُوا عَنِ " الْوَاوِ " فِي الْقَسَمِ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ وَهُوَ الْهَمْزَةُ ، وَحَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهُوَ " هَا " ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ بِقَوْلِهِ : " وَقُلْ [(١)] : هَا اللَّـهِ " فَـ " هَا " [(٢)] حَرْفُ تَنْبِيهٍ نَابَتْ عَنِ " الْوَاوِ " ، وَلِذَالِكَ جَرَرْتَ الاسْمَ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ كَمَا تَجُرُّهُ بِالْوَاوِ

(وَقَوْلُهُ : " وَأَللَّهِ " مِثَالٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، وَجَرَّ الاسْمَ بِالْهَمْزَةِ كَمَا تَجُرُّهُ بِالْوَاوِ) [(٣)] . لِنِيَابَةِ الْهَمْزَةِ عَنْهُ ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيهِ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ : " إِذَا نَابَ (هَا) – يَعْنِي حَرْفَ التَّنْبِيهِ – ، وَالْهَمْزُ – يَعْنِي حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ – عَنِ [(٤)] الْوَاوِ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " عَنْ حَرْفٍ يَجُرْ " وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ عِوَضٌ مِنَ [(٥)] الْوَاوِ " عَدمُ الجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ، وَإِنَّمَا عَوَّضُوا حَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ عَنِ الْوَاوِ ؛ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُنَّ ؛ فَإِنَّ التَّنْبِيهَ يَقْتَضِي [(٤)] مُنَبِّهاً وَمُنَبَّهاً عَلَيْهِ فَأَشْبَهَ/ الْوَاوَ الْمُقْتَضِيَ لِلْجَمْعِ ، وَكَذَلِكَ (حَرْفُ) [(٣)] الاسْتِفْهَامِ ٥٠ - أ يَقْتَضِي وَضْعُهُ سَائِلاً وَمَسْؤُولاً عَنْهُ ، وَقِيلَ : لَمَّا كَانَ الْقَسَمُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْجَوَابِ ([(٣)] أَشْبَهَ الْمُبْهَمَ الْمُفْتَقِرَ فِي بَيَانِهِ إِلَى الصِّفَةِ) [(٣)] ، وَأَشْبَهَ (الاسْتِفْهَامَ) [(٣)] الْمُفْتَقِرَ فِي بَيَانِهِ إِلَى

---

(١) فى (ف) "وقيل" .
(٢) فى الأصل " فيها " .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) ليس واضحا في الأصل .
(٥) فى (ف) " عن " .

الْجَوَابِ ، فلِذَلِكَ عَوَّضُوا فيهِ حَرْفَ التَّنْبِيهِ ، وَهَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الأَخْفَشُ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - في قَوْلِهِمْ : " لاَهَا اللَّه ذَا " : إِنَّ " ذَا " مِنْ جُمْلَةِ الْمُقْسَمِ بِهِ كَأَنَّهُ صِفَةٌ لاسْمِ اللَّهِ ، وَالْمَعْـــنَى : لاَ وَاللَّهِ الْحَاضِرِ ، فَـ " ذَا " مَجْرُورُ الْمَوْضِعِ ، صِفَةٌ لاسْمِ اللَّهِ الْمُقْسَمِ بِهِ ، وَفُهِمَ مِنْهُ مَعْنَى الْحُضُورِ ؛ (لأَنَّ " ذَا " إِشَارَةٌ) (٢) إِلَى حَاضِرٍ (وَكَأَنَّهُ)(٣) يَقْبَلُ في هَذَا الْمَعْـنَى قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ مَعَـــكُمْ أَيْنَـــمَا كُنْتُمْ ﴾ (٤) ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ عَلَى هَذَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " لاَ هَا اللَّهِ ذَا إِنَّ الأَمْرَ كَذَا وَكَذَا " ، أَيْ : وَاللَّهِ الْحَاضِرِ أَوِ الشَّاهِدِ إِنَّ الأَمْرَ كَذَا وَكَذَا .

قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّ " ذَا " مِنْ جُمْلَةِ الْجَوَابِ لاَ مِنْ جُمْلَةِ الْقَسَمِ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ " لاَ وَاللَّهِ لَلأَمْرُ هَذَا " (٥) فَحُذِفَ " الأَمْرُ " لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ ذَلِكَ ، وَقُدِّمَ " هَا " كَمَا قُدِّمَ في قَوْلِهِمْ : " هَاهُوذَا " (٦) أَيْ : هُوَ (هَذَا) (٧) ، وَصَارَ " هَا " مَعَ التَّقْدِيمِ عِوَضًا مِنْ حَرْفِ الْقَسَمِ ، وَلَكَ في أَلِفِهَا (٨) وَجْهَانِ : حَذْفُهَا؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللاَّمِ بَعْدَهَا (٩) ، وَإِثْبَاتُهَا ؛ لأَنَّ مَا بَعْدَهَا مِنَ السَّاكِنِ مُدْغَمٌ فَأَشْبَهَ " دَابَّةً ، وَشَابَّةً " ، وَالْحَذْفُ أَقْيَسُ ؛ لأَنَّ " هَا " عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُوَ مُنْفَصِلٌ عَنِ الْمُدْغَمِ لأَنَّهُ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَجَرَى مَجْرَى " يَخْشَى اللَّهَ " في الْحَذْفِ .

---

(١) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣/ ٥٠٠ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٦ ، والمقتضب ٢/ ٣٢١

(٢) في (ف) " لأنَّه إشارة " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة الحديد ٤ .

(٥) في الأصل " الأمر هذا " ، والمثبت من (ف) ، وهو موافق للكتاب ٣/ ٤٩٩ .

(٦) الكتاب ٣/ ٤٩٩ فما بعدها .

(٧) في (ف) " ذا ".

(٨) في (ف) " ألف ها " .

(٩) فتقول " لاَهَلَّله ذا " ، وانظر : ابن يعيش ٩/ ١٠٦ ، والأصول في النحو ١/ ٥٢٥ ، والمقتضب ٢/ ٣٢١ .

وَفِي أَمَـانَةِ وَعَهْـدِ اللَّهِ الرَّفْـعُ وَالنَّصْبُ بِلاَ اشْتِبَاهِ

أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الابْتِـــدَاءِ وَالْخَـبَرُ مَحْــذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَمَـانَةُ اللَّهِ (قَسَمِي) [1] ، وَعَهْدُ اللَّهِ يَمِينِي ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ لأَقُومَنَّ " .

وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى تَقْدِيرِ : أَحْلِفُ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَأُقْسِمُ بِعَهْدِ اللَّهِ ، فَحُذِفَ الْحَرْفُ – أَعْنِي حَرْفَ الْجَرِّ – تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ وَلِلْعِلْمِ بِهِ فَنُصِبَ الاسْمُ بِالْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ – اللَّهَ – نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ السَّوَانِحِ [2]

يُرِيدُ : أَلاَ رُبَّ مِنْ قَلْبِي لَهُ أَحْلِفُ بِاللَّهِ نَاصِحٌ ، وَيَجُوزُ (الْجَرُّ) [3] فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى . قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَلاَ يَجُوزُ إِضْمَارُ فِعْلٍ لاَ يَتَعَدَّى بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَكَأَنَّهُ يُضْمِرُ فِعْلاً مُتَعَــدِّيًا [4] .

وَفِي لَعَمْرُ وَأَيْمُنُ الرَّفْعُ وَجَبْ وَعَمْرٌ مَصْدَرٌ بِفِعْـــلِهِ انْتَصَبْ

إِنَّمَا وَجَبَ الرَّفْعُ فِي " لَعَمْرُكَ " لأَنَّـهُ مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَعَمْرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي ، فَحُذِفَ الْخَـــبَرُ تَخْفِيفًا ؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ وَلِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ ، وَاللاَّمُ فِي " لَعَمْرُكَ " لاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَكَذَلِكَ:

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لذى الرمة كما فى ملحقات ديوانه ٣/ ١٨٦١ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٣ ، والمخصص ١١١/١٣ ، وضرائر الشعر ١٤٥ ، والكتاب ٢/ ١٠٩ ، ٣/ ٤٩٨ هارون ، والأصول فى النحو ٥٢٦/١ ، وشرح ابن القواس ١٥٣أ ، وشرح ابن الخباز ٢٧ ب ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٧ .
قال ابن يعيش ٩/ ١٠٤ " السانح من الظباء : ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه حتى ينحرف له ، فيتشاءم به ، ومن العرب من يتيمن به لأخذه فى الميامن . وقد جعله ذو الرمة مشئوما لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه " .

(٣) فى الأصل " غير واضح .

(٤) انظر الأصول فى النحو ١/ ٥٢٧ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٤ .

لَأَيْمُنُ اللَّهِ لأَقُومَنَّ ، وَلَعَمْرُ فِيهِ لُغَتَانِ (١) ضَمُّ الْعَيْنِ ،وَفَتْحُهَا ، وَاخْتَارُوا الْفَتْحَ فِي الْقَسَمِ تَخْفِيفًا ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلِ اللَّامُ عَلَى "لَعمْرُكَ"، وَعَلَى "لأيْمُنِ "(٢) نَصَبْتَهُمَا (٣) ، تَقُولُ : " عَمْرَكَ اللَّهَ " أَيْ:بِتَعْمِيرِك اللَّهَ ، أَيْ:بِإقْرَارِكَ اللَّهَ بِالْبَقَاءِ وَالدَّوَامِ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ أَيْ : بِتَعْمِيرِ اللَّهِ إِيَّاكَ ، وَفِي نَصْبِهِمَا وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ انْتَصَبَا نَصْبَ (٤) الْمَصَادِرِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الأُرْجُوزَةِ ؛ لِقَوْلِهِ :" وَعَمْرُ (٥) مَصْدَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَصَبْ " يُرِيدُ (٦) : إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ لاَمُ الابْتِدَاءِ انْتَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ . / ٥٠ - ب

قَوْلُهُ " بِفِعْلِهِ " يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ تَقْدِيرُهُ :" عَمَّرْتَ اللَّهَ تَعْمِيراً " ، أَيْ : أَقْرَرْتَ لَهُ بِالدَّوَامِ ، وَوَصَفْتَهُ بِذَلِكَ ، أَوْ " عَمَّرَكَ اللَّهُ تَعْمِيراً " أَيْ : أَطَالَ اللَّهُ عُمَرَكَ ، وَالصَّحِيحُ (٧) أَنَّ نَصْبَهُ إِذَا كَانَ دُعَاءً عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَإِذَا كَانَ قَسَمًا (نُصِبَ) (٨) كَنَصْبِ أَسْمَاءِ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ مِنْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أُقْسِمُ عَلَيْكَ بِتَعْمِيرِكَ اللَّهَ ، وَقِيلَ : مَعْنَى " عَمَّرَكَ اللَّهُ " أُقْسِمُ عَلَيْكَ بِعِبَادَتِكَ اللَّهَ ، يُقَالُ :

---

(١) انظر القاموس (عمر).

(٢) في (ف) " أيمن ".

(٣) في الأصل " نصبتها " .

(٤) في الأصل " بنصب " ، وفي (ف) " تعرب " ، والصواب ما أثبته .

(٥) في الأصل " وعمرو " تحريف .

(٦) في (ف) " فزيد " .

(٧) وهو الوجه الثاني ، ينظر ابن الشجري ١/ ٢٤٩ ،والمقتضب ٢/ ٢٣٥ فما بعدها .

(٨) سقط من (ف) .

عَمَّر يَعْمُرُ أَيْ : عَبَدَ يَعْبُدُ ، حَكَى أبْنُ السِّكِّيتِ (١) عَنِ ابْنِ الأَعْرَابِي(٢) أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ وَقَدْ سُئِلَ أَيْنَ تَمْضِي ؟ (فَقَالَ : أَمْضِي) (٣) أَعْمُرُ اللَّهَ أَيْ : أَعْبُدُ اللَّهَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴾ (٤) مِنْ هَذَا ، أَيْ : الْمَعْبُودِ فِيهِ (اللَّهُ) (٥) .

وَأَمَّا " أَيْمُنُ (٦) اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ " فَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ مَوْضُوعٌ لِلْقَسَمِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْيُمْنِ وَالبَرَكَةِ ، كَأَنَّهُ (قَالَ) (٣) :أُقْسِمُ بِيُمْنِ اللَّهِ (٧) وَبَرَكَتِهِ ، وَهُوَ (٨) مُبْتَدأٌ مَحْذُوفُ الْخَبَرِ ، لِعَيْنِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي " لَعَمْرُكَ " ، وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ كَسْرَهَا ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ لِقِلَّةِ تَصَرُّفِ هَذَا الاسْمِ ؛ فَإِنَّهُ لاَ يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ فِي الْقَسَمِ وَحْدَهُ فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تُفْتَحُ مَعَ الْحَرْفِ الَّذِيَ هُوَ لاَمُ التَّعْرِيفِ فَفُتِحَتْ هُنَا تَشْبِيهًا لِهَذَا الاسْمِ - لِقِلَّةِ تَصَرُّفِهِ فِي الْكَلاَمِ - بِالْحَرْفِ ،

---

(١) فى الأصل " ابن المسيب " وهو تحريف صوابه من (ف) ، ومن ابن يعيش ٩/ ٩٥ ، وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق المتوفى سنة ٢٤٤ هـ من أئمة العربية وإليه انتهى علم الكوفيين . ترجمته فى البغية ٢/ ٣٤٩ ، ونزهة الألباء ١٧٨ .

(٢) هو محمد بن زياد مولى بن هاشم كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر من رواة الكوفيين توفى سنة (٢٣٠ هـ) ، ترجمته فى البغية ١/ ١٠٧ ، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ٢٠٥ ، ونزهة الألباء ١٥٠ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سورة الطور : ٤ .

(٥) سقط من (ف) ، وانظر ابن يعيش ٩/ ٩٥ .

(٦) فى (ف) " لأيمن الله - " بلام الابتداء ، وانظر الإنصاف ٤٠٤ ، المسألة ٥٩ ، حيث ذهب الكوفيون إلى أن " أيمن " فى القسم جمع يمين وهمزته للقطع ، بينما ذهب البصريون إلى أنه اسم مفرد مشتق من اليمن وهمزته همزة وصل ، وتبعهم المؤلف .

(٧) فى الأصل " بيمين " .

(٨) فى الأصل " هذا " .

وَقَدْ حكَى يُونُس [١] كَسْرَهَا فِي " أَيْمُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ " ، ولِشَبَهِ هَذَا الاسْمِ بِالْحَرْفِ تَلعَبُّوا بِهِ [٢] فَأَدْخَلُوه ضُرُوبًا مِنَ التَّغْيِيرِ فَحَذَفُوا نُونَهُ [٣] وَقَالُوا : " لَِيمُ اللّهِ " بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وكَسْرِهَا ، وتَارَةً حذَفُوا الألِفَ واليَاءَ مِنْهُ فَقَالُوا: " مُنُ اللَّهِ "، وَتَارِةً أَبْقَوا الْمِيمَ وَحْدَهُ فَقَالُوا : " مُ اللَّهِ " [٤] بِضَمّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا [٥] .

وَقِيلَ : لِلَّهِ وَمِنْ رَبِّي قَسَمْ وَمِيمُـهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تُضَمْ

يُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ " مُ اللَّهِ " [٤] بِالْمِيمِ وَفِي بَعْضِهَا " لِلَّهِ" بِاللَّامِ ، فَأَمَّا الْمِيمُ فَقِيلَ هِيَ حَرْفٌ بِرأسِهِ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنْ الْوَاوِ ؛ لأَنَّها مِنْ مَخْرَجِهَا .

وَقِيلَ :هِيَ "مُنُ " الْمُسْتَعمَلَةُ فِي الْقَسَمِ خُفِّفَتْ بِحَذْفِ النُّونِ ، وَلِذَلِكَ [٦] يُقَالُ : "مُ اللَّهِ " [٤] بِضَمِّهَا ، وَ " مِ اللَّهِ " [٤] بِكَسْرِهَا ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي "مُنُ " ، وَمَنْ رَوَاهُ بِاللَّامِ فَهِيَ لامُ الجَرِّ وَفِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ [٧] .

وَقَوْلُهُ : " وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تُضَمْ " إِشَارَةَ إِلَى " مِنْ " وَحْدَهَا إِذَا قِيلَ : " لِلَّهِ " بِاللَّامِ ، وَإِذَا قِيلَ : " مُ اللَّهِ " [٤] بِالْمِيمِ فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْجَمِيعِ .

---

(١) انظر المقتضب ٢/ ٣٢٩ .

(٢) فى ابن يعيش ٩/ ٩٢ " تلاعبوا به ".

(٣) فى (ف) " بعضه ".

(٤) فى (ف) " ما الله ".

(٥) انظر : المقتضب ٢/ ٣٣٠ ، وابن يعيش ٩/ ٩٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٣٥ ، والإنصاف المسألة ٥٩ .

(٦) فى (ف) " وكذلك " .

(٧) وقد مثل له المبرد بقوله " لِلَّه مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ " . المقتضب ٢/ ٣٢٣ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " لاَهِ أَبُوكَ "فَأَصْلُهُ " لِلَّهِ أَبُوكَ " ، قَالَ أَبُو عَلِيّ : حُذِفَتْ لاَمُ الْجَرِّ وَلاَمُ التَّعْرِيفِ ، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ [1] .

قَالَ الْمُبَرِّدُ : لاَمُ الْجَرِّ لاَ تُحْذَفُ إِلاَّ بِعِوَضٍ كَحَذْفِ " رُبَّ " مَعَ الْوَاوِ ، بَلِ الْمَحْذُوفُ اللاَّمُ " [2] الَّتِى هِىَ (عَيْنُ الْكَلِمَةِ)[3] ، قَالَ أَبُو عَلِيّ : وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَحْذُوفَةٌ " الْفَاءِ " بِمَعْنَى " إِلاَهٍ " فَلَوْ حُذِفَتِ اللاَّمُ - الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ - وَلاَمُ الْمَعْرِفَةِ بَقِيَتِ الأَلِفُ الزَّائِدَةُ ؛ لأَنَّ وَزْنَ "إِلاَهٍ" " فِعَالٌ " ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَتَكُونُ لاَمُ الْجَرِّ دَاخِلَةً عَلَى سَاكِنٍ فَيَجِبُ عَلَى هَذَا الابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ عِنْدَ سُقُوطِ لاَمِ الْجَرِّ وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ حَرْفَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - وَهُمَا الْفَاءُ ، وَالْعَيْنُ - ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ أَيْضاً .

وَلاَ يُضَمُّ مِيمُ "مِنْ " إِلاَّ فِي / الْقَسَمِ ، وَقِيلَ : هِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ ٥١ - ب "أَيْمُنٍ " فَضَمُّوا الْمِيمَ لِلدَّلاَلَةِ عَلَى ذَلِكَ .

وَلاَ يَدْخُلُ " مُنْ " فِي الْقَسَمِ إِلاَّ عَلَى " رَبِّى " ، وَلاَتَدْخُلُ الْمِيمُ إِلاَّ عَلَى اسْمِ اللَّهِ كَالتَّاءِ .

وَلاَ يَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، كَمَا لاَ يَظْهَرُ مَعَ " الْوَاوِ " .

وَقِيلَ : إِنَّ " الْوَاوَ " بَدَلٌ مِنْ " الْبَاءِ " وَالْفِعْلِ ، لِعَدَمِ ظُهُورِ الْفِعْلِ مَعَهَا .

وَلاَ تَدْخُلُ أَيْضًا هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَى مُضْمَرٍ ، كَمَا لاَ تَدْخُلُ " الْوَاوُ " عَلَيْهِ .

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٨ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٤ .

(٢) المقتضب ٢/ ٣٣٥ ، وابن يعيش ٩/ ١٠٥ ، والهمع ٢/ ٣٧ .

(٣) فى الأصل " لام الكلمة " ، وفي (ف) « من نفس الكلمة » والصواب ما أثبت بدليل ما بعده .

[جـــواب القســـــم]

وَالْجُمْلَةُ الَّتِي يُجَابُ الْقَسَـــــمُ بِهَا تَكُـــــونُ اسْمِيَّةً فَتَلْزَمُ

" إِنَّ " وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ " لاَمًا " مَكَـــانِ " إِنَّ " أَكَّدَ الْكَلاَمَا

تَقُولُ : وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُفْضِــــلُ وَاللَّهِ إِنَّ خَـــالِدًا مُفَضَّلُ

رُبَّمَا افْتَقَرَ الْقَسَمُ إِلَى جَوَابٍ ؛ لأَنَّهُ أَنَّمَا يُذْكَرُ لِيُؤَكَّدَ بِهِ مَا يُرَادُ فِعْلُهُ أَوْ تَرْكُهُ ، وَالْمُؤَكِّدُ إِنَّمَا يُذْكَرُ ؛ لأَجْلِ غَيْرِهِ ، فَلِذَلِكَ افْتَقَرَ الْقَسَمُ إِلَى جَوَابٍ كَمَا يَفْتَقِرُ الْمُؤَكِّدُ إِلَى ذِكْرِ الشَّيْءِ الَّذِي يُؤَكِّدُهُ .

وَالْقَسَمُ جُمْلَتَانِ ، الأولَى مِنْهُمَا إِنْشَائِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُقْسَمُ بِهَا ، وَالثَّانِيَةُ خَبَرِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا ، وَلَمَّا كَانَ كُلُّ (1) وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا احْتَاجَتْ إِلَى مَا يُخْرِجُهَا مِنْ حُكْمِ الاسْتِقْلاَلِ وَيَرْبِطُهَا بِمَا قَبْلَهَا)(1) ؛ إِذْ لاَ غِنَى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ عَنِ الأُخْرَى .

وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ ، حَرْفَانِ لِلإِيجَابِ ، وَهُمَا " إِنَّ ، وَاللاَّمُ " ، وَحَرْفَانِ لِلنَّفْيِ ، وَهُمَا " مَا ، وَلاَ " ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ الْجَوَابُ فِي الْقَسَمِ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ (لِمَا فِيهَا) (2) مِنَ التَّوْكِيدِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِي الْقَسَمِ ، فَـ " إِنَّ " تَلْزَمُ الْجُمَلَ الاسْمِيَّةَ لاخْتِصَاصِهَا بِهَا مِنْ

---

(1) فى النسختين هكذا " واحد من الجملة مستقلة بنفسه احتاج إلى ما يخرجه .. ويربطه بما قبله " ولعل الصواب ما أثبت ، وفى الشرح المجهول / لوحة ٣٢ " ولما كان كل واحدة من الجملتين مستقلة احتيج إلى حرف يربط إحداهما بالأخرى " . وهو كثير النقل عن المؤلف .

(2) فى الأصل " لما قبلها " .

جِهَــةِ أَنَّهَا عَامِلَةٌ ، وَأَمَّا " اللَّامُ " فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ الاسميَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي مُفَصَّلاً ، وَقَدْ مَثَّلَ بِـ " إِنَّ " بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ إِنَّ خَالِداً مُفَضَّلٌ " ، وَبِاللَّامِ بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ لَزَيدٌ مُفْضِــلُ " .

وَيُجَابُ الْقَسَمُ أَيْضًا بِـ " إِنِ " الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، تَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنْ زَيْداً لَقَائِمٌ " (١) ؛ فَإِنْ أَعْمَلْتَهَا لَمْ يَجِبْ دُخُولُ اللَّامِ فِي خَبَرِهَا ، لِتَمَيُّزِهَا عَنِ النَّافِيَةِ بِالْعَمَــلِ فَتَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنْ زَيْداً قَائِمٌ " .

وَالفِعْــلُ إِنْ تُجِبْ بِهِ فَجِئْ بِقَدْ وَاللَّامِ نَحْوُ : وَالسَّمَا لَقَدْ رَشَدْ

يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِيَ ؛ لأَنَّ الْمُضَارِعَ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى " قَدْ " ، وَتَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " لَقَدْ رَشَدْ " يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَقَوْلُهُ : " فَجِئْ بِقَدْ " يُرِيدُ بِالْمَجِيءِ بِهَا إِمَّا ظَاهِرَةً (كَمَا مَثَّلَ بِهَــا) (٢) ، وَإِمَّا مُقَدَّرَةً ، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا وَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ (٣)

---

(١) في الأصل " قائم " بدون لا التوكيد .

(٢) في (ف) " كمثل ما مثل بها " .

(٣) الديوان ٣٢ ، وفيه " فما إن " ، والفاجر هنا : الكاذب .

والصالي : الذي يصطلي بالنار . يقول : لما خوفتني من السمار أقسمت لها كاذباً أن ليس منهم أحدٌ إلاّ نائماً .

وهو في ابن يعيش ٩/٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٧ ، ٤٥٢ ، والمقرب ١/٢٠٥ ، والخزانة ٤/ ٢٢١ بولاق ، وتهذيب اللغة ٥/ ٦٦ ، والأصول في النحو ١/٢٩٣ ، والهمع ١/ ١٢٤ ، ٢/٤٢ ، والدرر اللوامع ١/ ٩٦ ، ٢/ ٤٨ .

على أن قوله " لناموا " جــواب القسم وجاز الربط باللام من غير " قد " لضرورة الشعر ، وفي ذلك خلاف . انظره في : ابن يعيش ٩/ ٢١ ، والخزانة ٣/ ٢٢١ بــولاق ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٢ ، ومغني اللبيب ٢٣٠ .

أَيْ : لَقَدْ نَامُوا ، فَـ " قَدْ " هُنَا مُقَدَّرَةٌ ؛ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الْإِتْيَانُ بِـ " قَدْ " مَعَ الْمَاضِي ؛ لِأَنَّهَا تُقَرِّبُ الفِعْلَ مِنَ الْحَالِ ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ " قَدْ " كَانَ مُبْهَمًا فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمَاضِي ، فَيَكُونُ غَيْرَ مُتَعَيِّنِ الْوَقْتِ فَيَكُونُ مَجْهُولاً ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ مَجْهُولاً (١) كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ بِهِ مَجْهُولاً) (١) ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَجْهُولَ لَا يَصِحُّ تَأْكِيدُهُ بِالْقَسَمِ ، لِمَا قُلْنَا : إِنَّ / ٥١ - ب الْقَسَمَ جُمْلَةٌ يُؤْتَى بِهِ لِتَأْكِيدِ جُمْلَةٍ أُخْرَى .

وَفِي الْمُضَارِعَ ائْتِ بِاللَّامِ وَزِدْ ... نُونًا مُؤَكِّدًا عَلَيْهِ تَعْتَمِدْ

شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّوَاءِ ... وَمِنْهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَائِي

يُرِيدُ : وَفِي الفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وَمُرَادُهُ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَقْبَلُ ؛ فَإِنَّ نُونَ التَّوْكِيدِ لَا تَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ الْحَالِ ، فَلَا تَقُولُ : " وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ الْآنَ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا زِيدَتِ النُّونُ مَعَ لَامِ الْقَسَمِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الِابْتِدَاءِ الدَّاخِلَةِ فِي خَبَرِ "إِنَّ" ، فَإِذَا قُلْتَ : " إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ " (١) فَهَذِهِ (٢) اللَّامُ جَوَابُ الْقَسَمِ تَقْدِيرُهُ : إِنَّ زَيْدًا – وَاللَّهِ – لَيَقُومَنَّ)(١)، وَإِذَا قُلْتَ : " إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ " ، فَهِيَ اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى خَبَرِ " إِنَّ" .

وَالفَرْقُ بَيْنَ اللَّامِ الَّتِي فِي جَوَابِ الْقَسَمِ وَبَيْنَ لَامِ الِابْتِدَاءِ فِي خَبَرِ " إِنَّ " مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

---

(١) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٢) فى الأصل " وهذا " .

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرْنَا مِنْ اْقتِرَانِ الفِعْلِ مَعَهَا بِنُونِ التَّوْكِيدِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ اللَّامَ فِي خَبَرِ " إِنَّ " تَكُونُ لِلْحَالِ غَالِبًا ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَمَّا اللَّامُ فِي جَوَابِ اْلقَسَمِ فَلاَ تَدْخُلُ البَتَّةَ إِلاَّ عَلَى اْلمُسْتَقْبَلِ .

وَالثَّالِثُ :أَنَّ مَعْمُولَ اْلفِعْلِ مَعَ [(١)] الابْتِدَاءِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الفِعْلِ ؛ لأَنَّ اللَّامَ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ ، تَقُولُ : " إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ " فَقَدَّمْتَ حَرْفَ الْجَرِّ وَهُوَ مَعْمُولُ " قَائِمٍ " ، وَلاَ يَجُوزُ [أَنْ تَقُولَ] [(٢)] : "إِنَّ زَيْداً فِي الدَّارِ لَيَقُومَنَّ " ؛ لأَنَّ لاَمَ اْلقَسَمِ لَيْسَتْ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّوَاءِ " يُرِيدُ بِهِ نُونَ التَّأكِيدِ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ؛ فَإِنَّ اْلفِعْلَ إِذَا كَانَ لاِثْنَيْنِ ، أَوْ لِجَمَاعَةِ اْلإِنَاثِ لَمْ يَجُزْ تَخْفِيفُ النُّونِ ، نَحْوُ " وَاللَّهِ لَيَقُومَانِّ " ، وَكَذَلِكَ " وَاللَّهِ إِنَّ النِّسَاءَ لَيَقُمْنَانِّ " [(٣)] .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَائِي " فَيُرِيدُ أَنَّ جَوَابَ اْلقَسَمِ قَدْ يَأْتِي بِاللَّامِ وَحْدَهَا مِنْ غَيْرِ نُونِ التَّأكِيدِ ، كَمَا أَنْشَدَ اْلفَرَّاءُ :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ أَوْسَعُ [(٤)]

---

(١) فى (ف) " على " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " ليقمن " تحريف .

(٤) نسبه الفراء فى معانى القرآن ١٣١/٢ للكميت بن معروف وهو شاعر إسلامى مخضرم وروايته :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربى أن بيتى واسع

وهو فى الخزانة ٤/ ٢٢٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨ بولاق ، والعينى ٤/ ٣٢٧ ، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل ١٧٨ ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٩ ، والأشمونى ٤/ ٢١ .

أيْ : وَاللَّـهِ ليَعْلَمَنَّ ربّي أَنَّ بَيْتِي أَوْسَعُ ، فَحَذَفَ النُّونَ ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ اللَّامِ وَإِبْقَاءِ النُّونِ وَحْدَهَا فِي الشّعْرِ ، قالَ الشَّاعِرُ (١) :

وَقَتِيلُ مُــرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّــــهُ   فَرْعٌ وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُقْصَدِ (٢)

***

وَإِنْ أَتَى الْجَــوَابُ مَنْفِيّاً بِلاَ   أَوْمَا كَقَوْلِي: وَالسَّمَا مَا فَعَلاَ

فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَــرْفِ   إِذْ أَمِنُوا الإِلْبَاسَ حَــالَ الْحَذْفِ

كَقَوْلِهِ: (تَاللَّهِ تَفْتَؤُ) حُذِفْ   "لاَ" مِنْهُ أَيْ: لاَ تَفْتَؤُ الْمَعْنَى عُرِفْ

يُرِيدُ بِالْحَرْفِ " لاَ " وَحْدَهَا ؛ فَإِنَّ " مَا " لَمْ يُسْمَعْ حَذْفُهَا ، وَإِنَّمَا الْحَذْفُ لِـ " لاَ " وَحْدَهَا " ، قَالَ اللَّه تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (٣) ، أَيْ : (لاَ تَفْتَؤُ) فَحَذَفَ " لاَ " لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا ، إِذْ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُوجَبَ تَلْزَمُهُ اللَّامُ (وَالنُّــونُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُونَا فِيهِ) (٤) عُلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُوجَبٍ ، قَــالَ الشَّاعِرُ (٥) :

---

(١) فى (ف) " قال عامر بن الطفيل الشاعر " والزيادة من إضافة الناسخ .

(٢) قائله عامر بن الطفيل العامرى من الشعراء الفرسان أدرك النبى عليه السلام ولم يسلم ،مات سنة ١١ هـ ، ترجمته في الخزانة ١/ ٤٧٣ بولاق .

وقد روى عجزه " فرغ وأن أخــــاهم لم يثـــأر " ، وهو فى المفضليات ٣٦٤ ، والأصمعيات ٢١٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٢٩ ، وابن الشـجرى ١/ ٣٦٩ ، ٢/ ٢٢١ ، ومـغنى اللبيب ٨٤٥ ، والخزانة ٤/ ٢١٦ ، ٢/ ٤٧٢ عرضا بولاق ، والهمع ٢/٤٢ ، وضرائر الشعر ١٥٧ . قتيل مرة : أخو الشاعر قتله بنو مرة . فرع : رأس فى قومه شريف ،ومن رواه " فرغ " بالغين المعجمة فمعناه هدر لن يثأر له . لم يقصد : لم يقتل .

(٣) سورة يوسف ٨٥ ، وقوله تعالى " تالله " سقط من الأصل .

(٤) سقط من الأصل عدا كلمة " فإذا " .

(٥) فى (ف) " وقال عبد مناة الشاعر " ، والزيادة من إضافة الناسخ .

لِـلّـهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ (١)

أَيْ: لايَبْقَى ، فَحَذَفَ "لاَ" لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا، وَإِلَى هَذَا أَشَارَبِقَوْلِهِ : " إِذ أَمِنُوا الإِلْبَاسَ حَالَ الحَذْفِ " أَيْ : إِنَّمَا جَازَ الْحَذْفُ لأَمْنِ اللَّبْسِ . / ٥٢ ـ أ

قَوْلُهُ : "يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ " ، وَأَطْلَقَ بِقَوْلِهِ (الحَرْفُ)(٢) ثُمَّ قَيَّدَهُ فِيمَا بَعْدُ بِتَمْثِيلِهِ بِقَوْلِهِ : "تَاللَّهِ تَفْتَؤُ حُذِفَ "لاَ" مِنْهُ أَيْ : لاَ تَفْتَؤُ" فَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْحَرْفِ(٢) الَّذِي يَجُوزُ حَذْفُهُ (٣) "لاَ" وَحْدَهَا .

وَإِنَّمَا لَمْ تُحْذَفْ " مَا "؛ لأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ عَامِلَةً في لُغَةِ الْحِجَازِ ، فَلَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهَا ، فَأُجْرِيَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ (ذَلِكَ الْمُجْرَى في امْتِنَاعِ الْحَذْفِ) (٤) .

---

(١) نسب هذا البيت لأكثر من شاعر ، ففى الكتاب ٤٩٧/٣ ، والأصول فى النحو ٥٢٤/١ ، لأمية بن أبى عائذ الهذلى ، وفى ديوان الهذليين ٢/٣ منسوب لمالك بن خالد الخناعى الهذلى وروايته : (والخنسُ لن يُعجزَ الأيامَ ذو حيد " ، وفى ابن يعيش ٩٨/٩ " البيت لأمية بن أبى عائذ ، وقيل لأبى ذؤيب ، وقيل للفضل بن العباس الليثى " ، وقيل هو لعبد مناة الهذلى كما فى ابن يعيش ٨٩/٩ ،وقيل : لأبى زبيد الطائى ، انظر الخزانة ٣٧٢/٢ بولاق . الحيد - بفتح الحاء - مصدر بمعنى اعوجاج فى قرن الوعل . ويروى - بكسر الحاء - وهو جميع حيدة وهى العقدة فى قرن الوعل . وقيل :هو مصدر حاد يحيد حيداً بالسكون فحركه للضرورة ، ومعناه الروغان ، وروى " ذو جيد : بالجيم وهو جناح مائل من الجبل ، والمشمخر : الجبل الشامخ العالى . والظَّيان : ياسمين البر . والأس :الريحان ، وقيل : الأس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .
وانظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/ ٤٩٩ ، والتوطئة ٢٣٨ ، والصاحبى ١٤٩ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٩٦ ، وإصلاح الخلل ١٨٨ ، والهمع ٣٩/٢ ، والدرر اللوامع ٢٩/٢

(٢) في النسختين « الحذف » تحريف .

(٣) فى الأصل " حذفها ".

(٤) فى الأصل " ذلك فى المجر امتناع الحذف " تقديم وتأخير .

فَإِذَا كَانَ (الْفِعْلُ) (١) مَاضِيًا نَفَيْتَهُ (٢) بِـ " مَا نَحْوُ : وَاللَّهِ مَا قَامَ " ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَالسَّمَا مَا فَعَلاَ " ، وَقَدْ تَدْخُلُ " لاَ " عَلَى مَاضٍ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى نَحْوُ " وَاللَّهِ لاَ قُمْتُ " أَيْ : لا أَقُومُ ، وَقَدْ تَدْخُلُ " مَا " عَلَى الْمُضَارِعِ نَحْوُ " وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ " ، وَقَدْ أَجَابُوا الْقَسَمَ بِلَنْ ، وَلَمْ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ (٣)

فَـ " لَنْ " جَوَابٌ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " نثبته" .

(٣) هذا شطر بيت من أصل بيتين ذكرهما ثعلب فى مجالسه ١/١٣١ وهما :

أجِدَّكَ إن تَرَى بثُعيلبات ... وَلاَ بَيْدَان نَاجِيَةً ذَمُولاَ

ولا مُتَدَارِكٍ والشَّمسُ طِفْلٌ ... ببعضِ نواشغِ الوادِى حُمُولاَ

ثم أنشدهما ياقوت في معجم البلدان (ثعيلبات) " أجدك لن ترى " كما هنا ، ولم يعزهما إلى شاعر ، وذكر الزمخشرى البيت الثانى فى أساس البلاغة فى (طفل) ونسبه للمرار وكذلك ذكر البيت الثانى فى لسان العرب فى مادتى (نشغ ، وطفل) وعزاه إلى المرار بن سعيد ، وهو المرار ابن سعيد الفقعسى من شعراء الدولة الأموية كما في الخزانة ٢/ ١٩٦ بولاق .

قوله " ثعيلبات " تصغير جمع " ثعلبة " اسم موضع . بيدان بوزن ميدان : ماء لبنى جعفر بن كلاب ، والناجية الذمول : الناقة السريعة ، والطفل : الشمس عند غروبها ، والنواشغ : مجارى الماء فى الأودية .

والبيت فى الخزانة ١/ ٢٦٢ عرضا ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٩ ، وذكر الثانى فى تهذيب اللغة ، والتكملة والذيل والصلة فى مادة " نشغ " ، وشرح اللمع لابن الدهان لوحة ١٨٨ ، ومعانى القرآن للفراء ١/١٧١ .

مَسْـــأَلَة :

إِذَا قُلْتَ : غَدًا وَاللَّهِ أَصُومُ " فَإِنْ صُمْتَ كُنْتَ حَانِثًا ؛ (لأَنَّ التَّقْدِيرَ) (١) وَاللَّهِ لاَ أَصُومُ غَدًا ، كَقَوْلِهِ تَعَــالَى : ﴿ تَفْتَـؤُ تَذْكُرُ ﴾(٢) ، وَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ أُفطِرُ غَدًا " فَإِنْ أَفْطَرْتَ كُنْتُ حَانِثًا ؛ لأَنَّ التَّقْـــدِيرَ : لاَ أُفطِرُ غَداً ، (فَإِذَا قُلْتَ) (٣) : "واللَّه أَصُــومُ " وَجَبَ الإِفْطَـارُ ، وَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ أُفْطِـرُ " وَجَبَ الصَّوْمُ (٤) .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة يوسف ٨٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) جاء في حاشية الأصل تعليق من شرح ابن الخباز ٢٠٣/١ يقول : ومن الكلام الملغز إذا قلت لصاحبك : " والله أبغضك " كنت محباً ، وإذا قلت لمن تبغضه : " والله أحبك " كنت مبغضاً له " .

[مالا ينصرف]

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفْ **الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ**

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ هُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ جِهَتَيْنِ ، وَسَيُذْكَرُ ، وَأَصْلُ الاسْمِ الصَّرْفُ ؛ لِأَنَّ الأَسْبَابَ الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّرْفِ كُلَّهَا فُرُوعٌ زَوَائِدُ ، وَالأَصْلُ عَدَمُ تِلْكَ الْفُرُوعِ وَالزَّوَائِدِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ " ؛ لِأَنَّه إِذَا خَلاَ مِنْ تِلْكَ الفُرُوعِ الزَّوَائِدِ عَلَى أَصْلِ الاسْمِ كَانَ أَخَفَّ مِمَّا فِيهِ تِلْكَ الزَّوَائِدُ ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَصْلٌ " إِلَى أَنَّ أَسْبَابَ مَنْعِ الصَّرْفِ لَيْسَتْ أَصْلاً ، بَلْ هِيَ زَوَائِدُ فُرُوعٌ .

وَهْوَ فِي الاسْمِ الأَمْكَنِ الأَصْلِ يَقَعْ **وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ ، وَالْجَرُّ تَبَعْ**

أَمَّا قَوْلُهُ " وَهْوَ فِي الاسْمِ الأَمْكَنِ " فَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ : "وَهْوَ" يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الأَوَّلِ : "الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفْ" ، وَأَمَّا "الأَمْكَنُ" فَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُهُ تَنْوِينُ التَّمْكِينِ ، وَهُوَ أَتَمُّ تَمَكُّناً مِنَ (الْمُتَمَكِّنِ) لِأَنَّ (الْمُتَمَكِّنَ) هُوَ الاسْمُ الْمُعْرَبُ دَخَلَهُ التَّنْوِينُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْهُ ، وَقِيلَ : الأَمْكَنُ مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ ،وَيُسَمَّى الْمُنْصَرِفَ ، وَلَوْ قِيلَ : الْمُنْصَرِفُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ لَكَانَ أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ ، لِدُخُولِ الْمُثَنَّى وَجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فِيهِ .

وَقَوْلُهُ : " الأَصْلُ " يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ الاسْمِ أَنْ يَكُونَ "نَكِرَةً" ، فَالتَّعْرِيفُ فَرْعٌ " مُفْرَدًا " ، فَالتَّرْكِيبُ فَرْعٌ ، " مُذَكَّرًا " فَالتَّأْنِيثُ فَرْعٌ ، "عَرَبِيَّ الْوَضْعِ "

فَالعُجْمَةُ فَرْعٌ ، " لَيْسَ بِوَصْفٍ " فَالْوَصْفُ فَرْعٌ ، " وَلَيْسَ مَزِيداً فِيه " فَالأَلِفُ وَالنُّونُ الْمَزِيدَتَانِ فَرْعٌ ، " وَلَيْس مَعْدُولاً " فَالْعَدْلُ فَرْعٌ ، " وَلَيْسَ بِخَارِجٍ عَنْ أَمْثِلَةِ الآحَادِ " فَالْجَمْعُ الَّذِى لَيْسَ على زِنَةِ الآحَادِ فَرْعٌ ، " وَلَيْسَ عَلى وَزْنِ الْفِعْلِ الغَالِبَ عَلَيْهِ وَلاَ الْمُخْتَصّ [١] بِهِ " ، فَوَزْنُ الْفِعْلِ فَرْعٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرُّ تَبَعٌ " لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ : وَالْجَرُّ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ (فِي الْوُجُودِ، بَلْ هُوَ تَبعٌ لِلتَّنْوِينِ)[٢] فِي السُّقُوطِ ، بِدَلِيلَ أَنّ التَّنْوِينَ قَدْ يَدْخُلُ غَيْرَ الْمُنْصَرِفَ رَفْعًا وَنَصْبًا وَلاَ جَرَّ فِيهِ ، (فَلَوْ كَانَ الْجَرُّ) [٣] مِنْ عَلاَمَاتِ الصَّرْفِ لَمْ يَصْدُقْ [٤] عَلَى مَرْفُوعِ / ٥٢ - ب مَا لاَ يَنْصَرِفُ وَمَنْصُوبِه إِذَا نُوِّنَ أَنَّـهُ مُنْصَرِفٌ لِعَدمِ الْجَرِّ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِقَولِه : " وَالْجَرُّ تَبَعٌ " أَنَهُ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ فِي الْحَذْفِ ، قَالَ أَبُو عَليّ : لَوْ بَقِيَ الْجَرُّ بِدُونِ التَّنْوِينِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ إِضَافَةٍ ، أَوْ أَلِفٍ وَلاَمٍ لأَشْبَهَ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ [٥] ؛ لأَنَّ كَسْرَةَ الْبِنَاءِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، فَلَمَّا كَانَ يُؤَدّى تَرْكُ [٦] الْجَرِّ بَعْدَ حَذْفِ التَّنْوِينِ إِلَى الْتِبَاسِ الْمُعْرَبِ بِالْمَبْنِيّ حُذِفَ لِهَذَا الْمَعْنَى لاَ لأَجْلِ أَنَّ لَهُ تَأْثِيرًا فِي الصَّرْفِ .

وَالصَّرْفُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْمٍ مُشْبِهٍ لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجُهٍ

---

(١) فى (ف) " والمختص " دون « لا » .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) فى (ف) " فيكون الجر " .

(٤) فى الأصل " لم ينصرف " تحريف صوابه من (ف) .

(٥) قال ابن يعيش ١/ ٥٨ :" قال أبو عليّ : لو جر الاسم الذى لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل : "مررت بأحمدِ وإبراهيمِ " لأشبه المبنيات نحو " أمْسِ وَجَيْرِ " ، وانظر التحفة الشافية لوحة ١١ علماً بأننى لم أعثر على رأيه فيما رجعت إليه من كتبه .

(٦) قوله " ترك " مكانه فى الأصل بياض .

يُرِيدُ بِالصَّرْفِ التَّنْوِينَ أَيْ : وَالتَّنْوِينُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْمٍ أَشْبَهَ (١) الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ عَلَى مَا يَأْتِي مُفَصَّلاً .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ مِنْ أَوْجُهٍ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَاه " ، وَجُورَ " اسْمَيْنِ (٢) لِبَلَدَيْنِ ؛ فَإِنَّ فِيهِمَا الْعُجْمَةَ وَالتَّعْرِيفَ ، وَهُمَا [لاَ](٣) يُؤَثِّرَانِ فِي الثُّلاَثِي السَّاكِنِ الأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ، بَلْ(٤) وَلاَفِي الثُّلاَثِي الْمُتَحَرِّكِ الأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ (٥)، فَحِينَئِذٍ شَبَهُ الْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ لاَ يَمْنَعُ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ صَرْفِ " نُوحٍ ، وَلُوطٍ " مَعَ وُجُودِ الْوَجْهَيْنِ الْمَانِعَيْنِ مِنَ الصَّرْفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَنْعُ صَرْفِ " مَاهَ ، وَجُورَ " إِلاَ بِاجْتِمَاعِ ثَلاَثَةِ أَسْبَابٍ ، وَهِيَ الْعُجْمَةُ (٦) ، وَالْعَلَمِيَّةُ،وَالتَّأْنِيثُ ، وَلَوْلاَ مَا ذَكَرْنَا لَكَانَ (قَوْلُهُ) (٧) " أَوْ مِنْ أَوْجُهٍ " لاَ طَائِلَ تَحْتَهُ ؛ لأَنَّ الاسْمَ إِذَا امْتَنَعَ بِوُجُودِ شَيْئَيْنِ فَامْتِنَاعُهُ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الأَوْلَى .

وَهْيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعْ مِنْهَا فِي الاسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعْ

أَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الأَسْبَابِ تِسْعَةً فَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ الاسْتِقْرَاءُ ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " وَهْيَ " ضَمِيرُ الأَوْجُهِ (الَّتِي بِهَا أَشْبَهَ الاسْمُ الفِعْلَ) (٨) .

---

(١) فى (ف) " يشبه " .

(٢) فى النسختين " اسمان " بالرفع و الأولى ما أثبته ، والبلدان في فارس ، انظر معجم البلدان " جور ، وماه " .

(٣) إضافة يقتضيها المقام .

(٤) فى (ف) " لابل " .

(٥) قال ابن القواس ٤٤٠/١ : " قوله " أو من أوجه ليدخل فيه نحو ماه ، وجور " اسما بلدين ، فإن فيهما العجمة والعلمية وهما لا يؤثِّران في الثلاثيِّ الساكن الوسط على رأى بل ولا فى الثلاثيِّ مطلقاً على رأى " .

(٦) فى (ف) " العجمية " .

(٧) فى الأصل غير واضح .

(٨) فى الأصل " التى شبه الفعل " .

وَأَمَا قَوْلُهُ : " إِذَا اجْتَمَعْ منِهْاَ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ اُمْتَنْع "فلَيْسَ عَلىَ إِطْلاَقِهِ ، بَلِ الْمُعَوَّلُ علَى مَا ذَكَرَهُ مُفَصَّلاً فيِمَا بَعْدُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " أَذَرْبِيَجانَ " فيِه خَمْسُ عِلَلٍ ، وَهِيَ " التَّعْرِيفُ ، وَالتَّأْنِيثُ ، وَالْعُجْمَةُ، وَالتَّرْكِيبُ ، وَالأَلِفُ وَالنُّونُ " ، فَإِذَا نُكِّر انْصَرَفَ مَعَ بَقَاءِ أَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحدٍ منِهْاَ مَشْرُوطٌ (١) بِالْعَلَمِيَّةِ ، وكَذَلِكَ " مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ كَرِيمَةٍ " فيِه " الْوَصْفُ ، وَالتَّأْنِيثُ فَقَدْ اُجْتَمعَ فيِه اُثْنَانِ مَنَ الأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ للِصَّرْفِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُنْصَرِفٌ ؛ لأَنَّ التَّأْنِيثَ بِالتَّاءِ شرطُهُ اُلعَلَمِيَّةُ فَلاَ أَثَر لَهُ مَعَ غَيْرِهَا منَ الأَسْبَابِ .

عَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ أَقْصَى وَعُجْمَةٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ خُصَّا

وَنُونُ فَعْلاَنَ اُلمَزِيدُ وَالصِّفَهْ وَاسمٌ مُرَكَّبٌ وَالاسْمُ الْمَعْرِفَهْ

هَذِهِ هِيَ اُلعِلَلُ التِّسْعُ الْمَانِعَةُ منَ الصَّرْفِ قَدْ ذَكَرَهَا فِي هَذَيْنِ اُلمُزْدَوَجَيْنِ ، وَهَذهِ اُلعلَلُ إِنَّمَا مَنَعَتْ لِكَوْنِهَا فُرُوعًا ، وَنُبَيِّنُ الآنْ وَجْهَ فَرْعِيَّتهاِ،أَمَّا " اُلعَدْلُ " فَإِنَّهُ فَرْعٌ عَلَى الْمَعْدُولِ عَنْهُ ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَيهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُ منِ انْتِفَاءِ اُلمَعْدُولِ عَنْهُ انْتِفَاءُ اُلعَدْلِ ، وَأَمَّا " التَّأْنِيثُ " فَفَرْعٌ علَىَ التَّذْكِيرِ إِذْ كُلُّ عَيْنٍ أَوْ مَعْنًى يَصْدُقُ عَلَيهِ أَنَّهُ شَيْءٌ وَمَعْلُومٌ وَمَذْكُورٌ ، وَهَذهِ أَسْمَاءُ مُذَكَّرَةٌ (٢) وَهِيَ تَصْدُقُ عَلَى اُلمُؤَنَّثِ وَالمُذَكَّرِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ لَفْظٌ مُؤَنَّثٌ يَصْدُقُ علَىَ اُلمُذَكَّرِ وَاُلمُؤَنَّثِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: إِنَّ التَّأْنِيثَ يَخْرُجُ منَ التَّذْكِيرِ(٣) ، / ٥٣ - أ

---

(١) فى (ف) " شروط " .

(٢) فى الأصل " مذكورة "وهو سهو صوابه من (ف) ، ومن التحفة الشافية لوحة ١١ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ هارون وعبارته " واعلم أن المذكر أخفُّ عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكناً ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير " .

أيْ : يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّ أَلْفَاظَ الْعُمُومِ كَمَا ذَكَرْنَا مُذَكَّرَةٌ ، وَالْعَامُّ أَسْبَقُ مِنَ الْخَاصِّ .

وَأَمَّا " الْجَمْعُ " فَفَرْعٌ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا " الْعُجْمَةُ " فَفَرْعٌ ؛ لأَنَّهَا دَخِيلَةٌ فِي كَلامِ الْعَرَبِ ؛ لأَنَّ الْكَلامَ فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ بِحَقِّ الأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَبِطَرِيقِ التَّبَعِ .

وَأَمَّا "وَزْنُ الْفِعلِ" فَفَرْعٌ ؛ لأَنَّ مَوْزُونَهُ الذى هُوَ الْفِعْلُ فَرْعٌ [(١) لافْتِقَارِهِ إِلَى الاسْمِ فِي التَّرْكِيبِ الْمُفِيدِ ، وَأَمَّا " نُونُ فَعْلانَ " فَإِنَّهَا مَعَ الأَلِفِ الَّتِي قَبْلَهَا زَائِدَةٌ ، وَهِيَ فَرْعٌ ، لأَنَّ] (١) الزَّائِدَ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ ، فَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ أَسْبَقُ مِنَ الزَّائِدِ ، وَالزَّائِدُ مُتَأَخِّرٌ ، وَحَقِيقَةُ الْفَرْعِيَّةِ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا " الْوَصْفُ " فَفَرْعٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ ؛ لأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَوْصُوفِهِ لفظاً وَوُجُوداً وَإِعْرَابًا ، وَأَمَّا " الْمُرَكَّبُ " فَفَرْعٌ ، لِتَوَقُّفِهِ عَلَى مُفْرَدَيْهِ ، وَأَمَّا "التَّعْرِيفُ" فَفَرْعٌ ؛ لأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالتَّنْكِيرِ ، وَالتَّنْكِيرُ كَالْعَامِّ وَالْمَعْرِفَةُ كَالْخَاصِّ (٢) وَالْعَامُّ سَابِقٌ عَلَى الْخَاصِّ ، إِذْ كَانَ الْخَاصُّ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْعَامِّ بِأَمْرٍ زَائِدٍ ، وَالزِّيَادَةُ فَرْعٌ ، وَلأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ – أَعْنِي الْخَاصَّ – عَلَى (٣) الْعَامِّ فِي الْوُجُودِ .

فَقَدْ ثَبَتَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ هذِهِ الأَسْبَابَ كُلَّهَا فُرُوعٌ ، فَإِذَا اتَّصَفَ الاسْمُ بِوَصْفَيْنِ مِنْهَا ، أَوْ وَصْفٍ يَقُومُ مَقَامَ وَصْفَيْنِ صَارَ فَرْعاً عَلَى الاسْمِ الَّذِى لاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهَا أَصْلاً ، فَصَارَ حِينَئِذٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ مُنَاسَبَةٌ ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يُحَقِّقُوا الْمُشَابِهَةَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ سَوَّوْا (٤) بَيْنَهُمَا فِي امْتِنَاعِهِ

---

(١) سقط من الأصل .
وهو موجود في التحفة الشافية لوحة ١١ كذلك .
(٢) فى الأصل " الخاص " .
(٣) فى (ف) " عن " .
(٤) فى (ف) " فسووا " .

مِنَ التَّنْوِينِ وَالْجَـرِّ ؛ لامْتِنَاعِهِمَا مِنَ الفِعْلِ ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْرَبُوا الفِعْلَ الْمُضَارِعَ لِمُشَابَهَتِهِ الاسْمَ ، وَأَعْمَلُوا اسْمَ الْفَاعِلِ عِنْدَ مُشَابَهَتِهِ لِلْفِعْلِ ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الاسْمَ الذِي فِيهِ أَمْرَانِ مِنْ تِلْكَ الأُمُورِ الْفَرْعِيَّةِ [هُوَ][1] ، الـذِي (لا) [2] يَثْبُتُ لَهُ مَا يَثْبُتُ لِمُمَاثِلِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ الْعَارِيَةِ مِنْ تِلْكَ الْفُرُوعِ مِنَ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ ، وَالْمَانِعُ مِنْهُ لَيْسَ هُوَ إِلاَّ تِلْكَ الْمُشَابَهَةُ .

فَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ عُمَرَا   وَالْوَزْنُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ بَذَّرَا

شَرَعَ الآنَ فِي تَمْثِيلِ وَاحِدٍ وَاحِدٍ [3] مِمَّا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنَ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ ، فَفِي « عُمَرَ » سَبَبَانِ [4] ، وَهُمَا الْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ ، أَمَّا التَّعْرِيفُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَمَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ ، وَالْفَائِدَةُ فِي الْعُدُولِ عَنْ لَفْظِ « عَامِرٍ » وَتَرْكِهِ إِلَى لَفْظِ « عُمَرَ » [5] ؛ لِإِنَّ « عَامِراً » فِي الأَصْلِ صِفَةٌ ثُمَّ نُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ فَصَارَ عَلَماً فَلَوْ لَمْ يَعْدِلُوا عَنْهُ إِلَى « عُمَرَ » لَجَازَ أَنْ يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أَنَّهُ صِفَةٌ فَعَدَلُوا عَنْ لَفْظٍ [6] يُشْعِرُ بِالصِّفَةِ إِلَى لَفْظٍ لاَ يُشْعِرُ بِالصِّفَةِ وَهُوَ « عُمَرُ » ، وَكَذَلِكَ « زُحَلُ » مَعْدُولٌ عَنْ زَاحِلٍ ، وَكُلُّ عَلَمٍ عَلَى مِثَالِ « فُعَلٍ » فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنْ « فَاعِلٍ » (كَنُصَرَ مَعْدُولٌ عَنْ نَاصِرٍ) [7] وَقُثَمَ [مَعْدُولٌ] [8] عَنْ قَاثِمٍ ، وَالْمُرَادُ بِلَفْظِ « عُمَرَ » لَفْظُ

---

(١) سقط من الأصل .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) في (ف) « واحد » دون تكرار .
(٤) في (ف) « علتان » .
(٥) في (ف) « عامر » .
(٦) في (ف) « لفظه » .
(٧) في (ف) « كمضر معدول عن ماضر » .
(٨) في الأصل « عدل » .

« عَـامِرٍ » ، وَوَجْـهُ الثِّقَلِ فِيـه أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ (غَـيْرُ مُطَابِقِ اللَّفْظِ)(٩) ، فَالْمُرَادُ مِنْ لَفْظِ « عُمَـرَ » عَامِرٌ ، وَلابُدَّ فِـي [الْعَدْلِ] (٢) مِنْ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ الْـمَعْدُولِ عَنْهُ الأَصْـلِيَّةُ وَمَعْنَاهُ جَمِيعاً فِي الْـمَعْدُولِ (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْـفَرْقُ بَيْنَ الاشْتِقَاقِ وَالْعَــدْلِ ؟

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَـا أَنَّ الاشْـتِقَاقَ تَكُونُ حُرُوفُ الْـمُشْـتَقِّ مِنْهُ الأَصْلِيَّةُ وَمَعْنَــاهُ مَوْجُودَيْنِ فِي الْـمُشْتَقِّ مَعَ زِيَادَةِ مَعْنًى فِي الْـمُشْتَقِّ عَلَى الْـمُشْـتَـقِّ مِنْهُ ، كَضَـرَبَ مُـشْـتَقٌّ مِنَ الضَّـرْبِ ، فَـفِيَ " ضَـرَبَ " حُرُوفُ " الضَّرْبِ " وَمَعْنَاهُ جَمِيعًا مَعَ زِيَادَةِ مَعْنًى آخَرَ عَلَيْهَا وَهُوَ (٤) الدَّلاَلَةُ عَلَى الزَّمَانِ ، وَلاَ كَذَلِكَ الْعَدْلُ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُفْهَمْ مِنْـهُ مَعْنًى زَائِـدٌ عَلَى مَعْنَى الْـمَعْدُولِ عَنْهُ (٥) . ٥٣ / ب

وَلَيْسَ التَّـعْرِيفُ شَرْطًا فِي مُطْلَقِ الْعَدْلِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَمْنَعُ مَـعَ عَدَمِ التَّعْرِيفِ فِي الْوَصْفِ نَحْـوُ " ثُــلاَثَ ، وَأُخَـرَ " .

وَقَـوْلُـهُ : " وَالْوَزْنُ وَالتَّـعْرِيفُ " إِنمَّـا ذَكَـرَ وَزْنَ الْفِـعْلِ مَعَ الْعَدْلِ، لاشْتِراكِهِمَا فِي أَنَّ التَّعْرِيفَ لَيْسَ شَرْطاً فِيهِمَا ؛ فَإِنَّ وَزْنَ الفِعْـلِ كَمَا يَمْنَعُ مَعَ التَّعْرِيفِ نَحْوُ: "يَزِيدَ " كَذَلِكَ يَمْنَعُ مَعَ الْوَصْفِ نَحْوُ "أَحْمَرَ " .

وَأَمَّا " بَذَّرَ " فَـاسْمُ مَـاءٍ (٦) ، وَهُوَ مِنَ الْوَزْنِ الْمُخْتَصِّ بِالْفِعْلِ ، وَمَعْنَى اخْتِصَـاصِ الْوَزْنِ بِالْفِعْلِ أَنْ لاَ يُوجَدَ ذَلِكَ الْبِنَاءُ فِي الاسْمِ إِلاَّ مَنْقُـولاً ، أَمَّـا مِثَــالُ " فَعَّلَ " كَبَـذَّرَ ـ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ ـ فَمَخْصُـوصٌ بِالْفِعْلِ ؛ لِكَوْنِه لِلتَّكْثِيرِ وَلِلتَّعْدِيَةِ ، وَهُمَا مِنْ خَوَاصِّ الْفِعْلِ .

---

(١) في (ف) « ليس مطابق للفظ » .
(٢) في الأصل « النقل » .
(٣) راجع فى ذلك ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٩ فما بعدها ،والكتاب ٣/٢٢٣ .
(٤) فى (ف) " وهى " .
(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١/ ٦٢ .
(٦) معجم البلدان ١/ ٥٣٠ " بذر " ،وابن يعيش ١/ ٦٠ .

وَأَحْمَد وَتَغْلِب وَيَشْـــكُرَا   وَالوَزْنُ وَالْوَصْفُ كَمِثْلِ أَحْمَرَا

أَمَّا " أَحْمَدُ " ، وَتَغْلِبُ ، وَيَشْكُرُ " فَمِنَ الْوَزْنِ الغَالِبِ فِي الْفِعْلِ ، وَمَعْنَى كَوْنِه غَالِباً فِي الْفِعْلِ أَنَّ وُجُودَهُ فِي الْفِعْلِ أَكْثَرُ مِنْ وُجُودِهِ فِي الاسْم ، وإِنَّما كَانَ هَذَا الوَزْنُ أَغْلَبَ فِي الفِعْلِ ؛ لأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِ الفِعْلِ وهِي حُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ ، تَدُلُّ عَلَى أَحْوَالِ (الْفَاعِلِينَ) (١) ، وَمِنْهَا مَا يُعَدِّي الْفِعْلَ ، وَهِي الْهَمْزَةُ ، فَادَتْ فِي الْفِعْلِ مَعْنىً لَمْ تُفِدْهُ فِي الاسْمِ إِذَا زِيدَتْ فِيه ، وَالأَصْلُ أَنْ يُزَادَ الحَرْفُ لِمَعْنًى ، فَمَعْنَى الْغَلَبَةُ كَوْنُ الْفِعْلِ أَوْلَى بِهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَأَحمَدُ فِيه التَّعْرِيفُ ووَزْنُ الفِعْل الْغَـالِبُ ، وكَذَلِكَ " تَغْلِبُ ، وَيَشْكُرُ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مَنْقُوَلَةُ عَنْ [الْفِعْلِ](٢) وَ " يَشْكُرُ " اسْمُ قَبِيلَةٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَيَشْكُرُ لِلَّهِ لاَ تَشْكُرُ (٣)

أَي : هَذِهِ الْقَبِيلَةُ لاَ تَشْكُر اللَّهَ عَلَى نِعْمَتِه عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَتْ " يَشْكُرُ " اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ فَهَلاَّ قَالُوا : لاَ تَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيث ؟

قُلْتُ : التَّأْنِيثُ فِيهَا أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ وَوَزْنُ الْفِعْلِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، فَرَجَّحُوا جَانِبَ الأَمْرِ (اللَفْظِيّ (٤) [(٢) عَلَى جَانِبِ الأَمْرِ الْمَعْنَوِيّ] (٢) ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ

---

(١) في النسختين " المخاطبين " .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) هذا عجز بيت نسبه الزمخشرى في أساس البلاغة (٥٠٠ شكر) إلى زياد الأعجم وصدره :
«ويشكر تشكر من ضامها »
" من ضامها " أي: من ظلمها وأنقصها حقها ، وهو في شعره المجموع ٦٧ (جمع د/ يوسف بكار)

(٤) في الأصل " المعنوي " .

سَمَّيْتَ بـ «أُنْظُور » ـ بإشْبَاعِ الضَّمَّـةِ مِنْ " انْظُرْ " الَّذِي هُوَ فِعْـــلُ الأَمْـرِ مِنْ " يَنْظُـرُ " – لَصَرَفْتَ ؛ وَإِنْ كَانَ "أُنْظُورٌ " [1] بِمَعْنَى " انْظُـرْ " ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بـ "انْظُـرْ " لَمْ يَنْصَرِفْ ، وَمَا ذَاكَ إِلاَّ أَنَّ بَـــابَ " مَا لاَ يَنْصَـرِفُ " يُرَاعَى فِيـه اللَّفْظُ دُونَ الْـمَعْـنَى ، وَلِذَلِكَ [2] انْصَرَفَ " فَرَازِنَـةٌ " ، وَلَمْ يِنْصَرِفْ " فَرَازِينُ " وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ [3] ؛ نَظَـرًا إِلى اللَّفْظِ . وَيَحْـتَـمِلُ أَنْ يُـرَادَ بِـهِ اسْمُ الْحَـيِّ ، أَوِ اسْمُ الأَبِ .

وَأَمَـاَّ التَّـأْنِيثُ فِي قَـوْلِـهِ : " لاَ تَشْـكُـرُ " [4] فَكَأَنَّهُ أَرَادَ قَـبِـيلَةَ يَشْـكُـرَ ، أَوْ جَمَاعَةَ [5] يَشْكُرَ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَأَمَّـا " أَحْـمَـرُ " فَلاَ يَنْصَـرِفُ لِلْوَصْفِ ، وَوَزْنِ الْفِـعْلِ الْغَـالِبِ ، وَشَـرْطُ الْوَصْفِ أَنْ يَكُونَ فِي الأَصْلِ غَيْرَ دَاخِلَةٍ عَلَيْهِ تَـاءُ التَّأْنِيثِ ، وَلاَ يَاءُ النَّسَبِ .

وَقَوْلُنَا : " فِي الأَصْلِ " احْتِرَازٌ مِنَ طُرْيَانِ الصِّفَةِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ " فَإِنَّ وَضْعَ " أَرْبَـعٍ " فِي الأَصْلِ لِلْعَدَدِ " فَلاَ أَثَرَ لِطُرْيَانِ الْوَصْفِيَّـةِ فِيهِ .

وَقَولُنَـا : " غَيْرُ دَاخِلَةٍ عَلَيْهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ " احْتِرازٌ [6] مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَسْوَدُ

---

(١) فى النسختين " انظورا " بالنصب .

(٢) فى (ف) " فلذلك " .

(٣) لأنهما جمع " فرزن : وهو الشطرنج معرب ، و " فرازين " على صيغة منتهى الجموع ممنوع من الصرف مراعاة للفظ .

(٤) فى (ف) " لا يشكر " .

(٥) فى الأصل " وجماعة " .

(٦) فى الأصل " احترازاً " بالنصب .

سَالِخٌ " (١) وَصفٌ لِلذَّكَرِ مِنَ ٱلْحَيَّاتِ ، وَقَالوُا لِلأُنْثَى : أَسْوَدَةٌ (٢) / ٥٤ أ فَصَرَفُوهُ عِنْدَ دُخُولِ التَّاءِ ، كَمَا صَرَفُوا ٱلْجَمْعَ عِنْدَ دُخُولِهَا (٣) .

وَقَوْلُنا : "وَلاَيَاءُ النَّسَبِ "احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: "رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ" فَصَرَفُوا؛ لأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ تُضَارِعُ تَاءَ التَّأْنِيثِ ، وَيَصِيرُ(٤) الاسْمُ بِهَا قَابِلاً لِدُخُولِ التَّاءِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ:"أَحْمَرِيٌّ، وَأَسْوَدِيٌّ "مَصْرُوفٌ(٥) .

وَٱلوَصْفُ وَٱلْعَدْلُ كَمِثْلِ أُخَرَا وَمِثْلُ مَثْنَى وَثُلاَثَ اشْتَهَرَا (٦)

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مُطْلَقَ ٱلعَدْلِ لَيْسَ مَشْرُوطًا بِالْعَلَمِيَّةِ (٧) ، وَقَوْلُنَا : " مُطْلَقُ ٱلْعَدْلِ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ : (إِنَّ) (٨) ٱلْعَدْلَ عَنْ ٱلْمَعرِفَةِ تَأْثِيرُهُ مَعَ ٱلعَلَمِيَّةِ فَقَطْ نَحْوُ " عُمَرَ " وَقَدْ تَقَدَّمَ (٩) ، وَأَمَّا ٱلْعَدْلُ عَنِ النَّكِرَةِ فَتَأْثِيرُهُ مَعَ ٱلْوَصْفِ (١٠) ، وَمَعَ ٱلْعَلَمِيَّةِ فِي قَوْلٍ (١١)، وَمَعَ شَبَهِ الوَصْفِ فِي قَوْلٍ .

---

(١) فى (ف) " سابخ " تحريف .
وإنما قيل للأسود سالخ ، لأنه يسلخ جلده كل عام ، ولاتوصف " أسودة " " بسالخة" الصحاح " سود " .

(٢) فى (ف) " أسود " تحريف .

(٣) نحو : فرازنة وصيارفة .

(٤) فى (ف) " ويضر" .

(٥) انظر : الإيضاح العضدي ٣٠٣ .

(٦) فى (ف) " أشهرا " .

(٧) راجع ٣٤٧ فيما تقدم .

(٨) سقط من (ف) .

(٩) معنى ذلك أنه إذا نكر انصرف نحو " مررت بعمر وعمر آخر " ؛ لأنه لما زال التعريف بالتنكير زال العدل أيضًا .
انظر ابن يعيش ٦٢/١ .

(١٠) أى المانع له من الصرف الوصف والعدل نحو " جاء القوم ثلاث ورباع " .

(١١) حكى ذلك ابن كيسان عن أهل الكوفة ، ابن يعيش ٦٣/١ ،وابن كيسان النحوى ٢٦٣ .

أمَّا " أُخَرُ " فَهُوَ جَمْعُ "أُخْرَى " تَأْنِيثُ الآخرِ ،، وآخَرُ أفعلُ التَّفْضِيلِ ، وهُوَ – أَعْنِي أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ – مَتَى جُمِعَ أَوْ أُنِّثَ (لَمْ يُسْتَعْمَلْ بِمِنْ) [١] ، وإذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ بِمِنْ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ بِالْلالِفَ وَاللَّامِ أَوِ الإِضَافَةِ[٢] ، فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الاسْتِعْمَالِ بِالألِفَ وَاللَّامِ [٣] لاَ عَنِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كَسَحَرَ [٤] وَأَمْسِ ، وَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَكُنْ وَصْفاً لِلنَّكِرَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [٥] فَأَجْرَاهُ وَصْفاً لأَيَّامٍ وَهُوَ نَكِرَةٌ .

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ (الْمُفْرَدِ) [٦] ، فَالْمُرَادُ بِقَوْلِكَ : [مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ] [٧] " مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ آخَرَ مِنْكَ " ؛ لأَنَّ بَابَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ – إِذَا لَمْ يُضَفْ وَلَمْ يُعَرَّفْ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ [٨] – قِيَاسُهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُفْرَداً بِمِنْ فَيُقَالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَبِقَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَبِنِسْوَةٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وكذلك [٩] " أُخَرُ " نَكِرَةٌ غَيْرُ مُضَافٍ (فَكَانَ) [١٠] قِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ : " مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ

---

(١) فى الأصل " لم يستعمل إلا بمن " وهو سهو ، وانظر التبصرة ٢/٥٦٢ .

(٢) فتقول " مررت بالأفضل والفضلى ، وبأفضلكم وفضلاكم " .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٥ ، والمقتضب ٣/ ٣٧٦ .

(٤) فى الأصل بياض ، وفى (ف) " كسجد " وهو تصحيف .

(٥) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٦) سقط من (ف) ، وفى الشرح المجهول المؤلف لوحة ٣٥ " والقول الثانى أنها معدولة عن المفرد المقرون بمن » .

(٧) تكملة يستقيم بها النص ، ولعلها سقطت منه سهواً .

(٨) فى (ف) باللام والألف .

(٩) فى الأصل " فلذلك " .

(١٠) سقط من الأصل .

منْكَ "فَعَدلَ عَنْ صيغَة " أَفْعَلَ" الْمُفْرَدَة إِلي صيغَة " فُعَلَ " الَّتي هِيَ جَمْعٌ [١] ، وَعَلَى هَذَا يَرْتَفعُ اعْتراضُ مَنْ يَقُولُ [٢] : لَوْ كَانَ مَعْدُولاً عَنِ " الأُخَرِ " لَكَانَ مَعْرِفَةً .

وَلقَائل أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَيِّد ؛ فَإِنَّ أَفْعَلَ التَّفْضيلِ إِذَا جُمِعَ لَمْ يَصِحّ اسْتعْمَالُهُ بِـ " منْ " ، فَكَيْفَ يُقَدَّرُ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا يَصحُّ اسْتعْمَالُهُ بِـ "منْ ؟ " ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الْجَمْعَ يَصحُّ اسْتعْمَالُهُ بِالأَلفِ وَاللَّامِ ، ([٣] وَ "آخَرُ منْكَ " لا يَصحُّ اسْتعْمَالُهُ) [٣] .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ مُثْنَى وَثُلاَثَ اشْتَهَرا " يُرِيدُ بِالاشْتِهَارِ هَهُنَا أَنَّ الْعَدْلَ في " أُخَرَ ، وَمَثْنَى ، وَثُلاَثَ " مَعْلُومٌ بِأَدْنَى تَأَمّلِ بِخِلاَفِ الْعَدْلِ فِي " عُمَرَ ، وزُفَرَ " فَإِنَّ وَاحداً لاَ يَعْلَمُ أَنَّ " عُمَرَ " [٤] مَعْدُولٌ عَنْ "عامرٍ " إِلاَّ بتَأَمُّلٍ وَفكْرٍ وَرَوِيَّةٍ إِذْ لَيْسَ فِي " عُمَرَ " سَبَبٌ ظَاهِرٌ إِلاَّ التَّعْرِيفُ فَقَدَّرُوا أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ "عامرٍ " طَرْدًا لقَاعدَتِهِمْ (منْ) [٥] أَنَّهُم لاَ يَمْنَعُونَ الصَّرْفَ إِلاَّ بِوُجُودِ سَبَبَيْنِ وَأَمْكَنَ ذَلكَ فيه فَجَعَلُوهُ سَبَبًا مُضَافًا إِلَي التَّعْرِيفِ ، فَلَمْ يُشْتَهَرْ أَنَّ عُمَرَ مَعْدُولٌ عَنْ عَامرٍ كَمَا اشْتُهِرَ أَنَّ " ثُلاَثَ " [٦] مَعْدُولٌ عَنْ ثَلاثَةٍ ، فَفِي " ثُلاَثَ ، وَمَثْنَى " الْوَصْفُ وَالْعَدْلُ ، أَمَّا الْوَصْفُ فَلقَوْله تَعَالَى : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ [٧] نَعْتٌ لأَجْنحَةٍ ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ ثَلاَثَةٍ ، وَأَرْبَعَةٍ [٨] .

---

(١) اُنظر شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢ .

(٢) نسبه صاحب الشرح المجهول لوحة ٣٥أ لأبي علي .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى (ف) " عمرا " بالتنوين ، وهو سهو .

(٥) في (ف) " فى " .

(٦) فى (ف) " ثلاثا " بالتنوين وهو سهو .

(٧) الآية الأولى من سورة فاطر .

(٨) قال سيبويه ٣/ ٢٢٥ " كانك قلت : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة " .

فَإِنَ قِيلَ : فَمَا ٱلْفَائِدَةُ فِي هَذَا ٱلْعَـدْلِ ؟

قُلْتُ : الاخْتِصَارُ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ ٱلْقَوْمُ ثَلاَثَةً " لَمْ يُفْهَمْ مِنْ لَفْظِ "ثَلاَثَة " إِلاَّ ٱلْعَدَدُ وَحْدَهُ، فَإِذَا قُلْتَ:" جَاءَنِي ٱلْقَوْمُ " (١)ثُلاثَ ، أَوْ مُثَلَّثَ فُهِمَ مِنْهُ العَدَدُ مَعَ التَّفْصِيلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ ٱلْقَوْمُ مُتَفَصِّلِينَ ٥٤/ب هَذَا التَّفْصِيلَ وَمُتَقَسِّمِينَ هَذَا التَّقْسِيمَ ، وَلاَ يُفْهَمُ ٱلْعَدَدُ وَالتَّفْصِيلُ مَعًا مِنْ لَفْظِ " ثَلاَثَة " إِلاَ إِذَا كَرَّرْتَهَا ، فَتَقُولُ : " جَاءَنِي ٱلْقَوْمُ)(١) ثَلاَثَةً ثَلاَثَةً " فَعَدَلُوا عَنْ لَفْظٍ لاَ يُشْعِرُ بِٱلْعَدَدِ (وَالتَّفْصِيلِ) (٢) إِلاَّ مُكَرَّرًا إِلَى لَفْظٍ يُشْعِرُ بِهِمَا مَنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ ؛ طَلَبًا لِلاْخْتِصَارِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ ٱلْعَدلَ فِي ٱلأَعْدَادِ لَهُ لَفْظَانِ :

الأَوَّلُ (قَــوْلُكَ) (٢) : " أُحَــادُ ، وَثُلاَثُ ، وَرُبَــاعُ " ، وَمِنْهُم مَنْ قَصَرَهُ عَلَى " رُبَاعَ " فَلَمْ يَتَعَدَّهُ ، وَمِنْهُم مَنْ عَدَّاهُ إِلَى "عُشَارَ " وَهُوَ الزَّجَّاجُ (٤) .

وَاللَّفْظُ الثَّانِي : "مَوْحَدُ ، وَمَثْنَى ، وَمَثْلَثُ ، وَمَرْبَعُ " وَمِنْهُم مَنْ لَمْ يَتَجَاوَزْ "مَرْبَعَ " ، وَمِنْهُم مِنْ نَقَلَهُ إِلَى " مَتْسَعَ ، وَمَعْشَرَ " (٤) .

فَإِنْ سُمِّيَ بِثُلاَثَ وَجُعِلَ عَلَمًا ، فَمِنْهُم مَنْ يَصْرِفُه ، وَيَقُولُ :ٱلْعَدْلُ عَنِ النَّكِرَةِ تَأْثِيرُهُ مَعَ ٱلْوَصْفِ وَقَدْ زَالَ ٱلْوَصْفُ بِٱلْعَلَمِيَّةِ (٥) .

وَمِنْهُم مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ(٦) ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ ٱلْعَدْلَ ٱلْمُطْلَقَ كَوَزْنِ

---

(١) سقط من (ف) بسبب انتقال نظر .

(٢) سقط من (ف) .

(٤) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف له ٤٤ ، وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣/ ٣٨٠ .

(٥) فتقول فيه " هذا مثنًى وثلاثٌ " بالتنوين لبقائه على سبب واحد ، وهو التعريف بعد زوال الصفة والعدل بالتسمية .

(٦) حكاه ابن كيسان عن الكوفيين كما في ابن يعيش ١/٦٣ ،وهو مذهب الصيمري في التبصرة ٢/٥٦٠ .

الْفِعْلِ ، فَإِذَا صَادَفَ عَلَمِيَّةً مَنْعَ مَعَهَا ، وَإِنْ صَادَفَ وَصْفًا مُنِعَ (مَعَهُ) (١)

وَعَلَمٍ أُنِّثَ نَحْـوُ حَمْـزَهْ ... وَزَيْنَبٍ وَحَلَبٍ وَعَزَّهْ

التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ " حَمْزَةَ ، وَالتَّأْنِيثُ بِالْمَعْنَى نَحْوُ " زَيْنَبَ ، شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ ، وَلَمَّا كَانَ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ فِي الأَعْلَامِ وَغَيْرِهَا يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقِيٍّ وَغَيْرِهِ مَثَّلَ صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ بِالأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ، فَحَمْزَةُ مِثَالٌ لِمَا تَأْنِيثُهُ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَ " عَزَّةُ " بِالْعَيْنِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ (٢) مِثَالٌ لِلتَّأْنِيثِ الْحَقِيقِيِّ ، ثُمَّ فَعَلَ بِالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ كَمَا فَعَلَ بِالتَّأْنِيثِ اللَّفْظِيِّ، فَمَثَّلَ فِيهِ بِالْحَقِيقِيِّ، وَهُوَ "زَيْنَبُ" ، وَبِغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ (٣) ، وَهُوَ " حَلَبُ " عَلَمٌ عَلَى هَذِهِ الْبَلْدَةِ الْمَعْرُوفَةِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّأْنِيثَ الْمَعْنَوِيَّ يَنْقَسِمُ إِلَى ثُلَاثِيٍّ ، وَإِلَى مَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَالثُّلَاثِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى سَاكِنِ الأَوْسَطِ كَهِنْدٍ وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَإِلَى مُتَحَرِّكِ الأَوْسَطِ نَحْوُ " حَلَبَ ، وَسَقَرَ " (٤) ، وَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِمُضَارَعَةِ الْحَرَكَةِ لِلْحَرْفِ الرَّابِعِ فَصَارَ بِالْحَرَكَةِ كَأَنَّ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ ، وَوَجْهُ مُضَارَعَةِ الْحَرَكَةِ لِلْحَرْفِ أَنَّ النَّسَبَ إِلَى الرُّبَاعِيِّ الْمَقْصُورِ الْمُتَحَرِّكِ الْعَيْنِ تُحْذَفُ أَلِفُهُ ، (فَتَقُولُ فِي "جَمَزَى " "جَمَزِيٌّ " كَمَا تَنْسِبُ إِلَى الْخُمَاسِيِّ بِحَذْفِ أَلِفِهِ) (٥) فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا التقيد توضيح لما جاء في بعض نسخ الدرة من أنه " غزة " بالغين المعجمة وهو اسم بلد انظر شرح ابن الخباز لوحة ٣٠ حيث قال :" والصواب أن يقال " وعزة بالعين المهملة ليكون قد مثل باسم رجل واسم امرأة " .

(٣) فى (ف) " وبمعنى الحقيقى " تحريف ، وانظر حلب في معجم البلدان ٢ / ٢٨٢ .

(٤) سقر : اسم من أسماء النار . أعاذنا الله وإيَّاكم من شرها .

(٥) سقط من (ف) ، والجمزى : نوع من السير ، يقال :" حمار جمزى " أي : سريع .

إلىَ "جمُادَى " : " جمُادِيٌّ " وَإذَا نَسبْتَ إلىَ الرُّبَاعِيّ السَّاكِنِ الْعَيْنِ لَمْ تَحْذِفِ الألِفَ ، فَتَقُولُ فِي " مَغْزَى " : " مَغْزَوِيٌّ " [1] ، تَقْلِبُ الألِفَ [2] وَاواً .

فَلَوْلاَ أَنَّ حَرَكَةَ الْعَيْنِ فِي الرُّبَاعِيّ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْخَامِسِ لِمَا وَجَبَ الْحَذْفُ كَمَا وَجَبَ فِي الْخُمَاسِيّ .

وَأَمَّا الرُّبَاعِيّ مِنْ التَّأنِيثِ الْمَعْنَوِيّ فَإنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ "التَّاءِ "، بِدَلِيلِ أَنَّهُ إذَا صُغِّرَ لَمْ تَدْخُلْهُ تَاءُ التَّأنِيثِ ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ " زَيْنَبَ " : "زُيَيْنِبُ " ، وَلاَ تَقُولُ : زُيَيْنِبَةُ ، كَمَا تَقُولُ فِي " سَقَرَ " : "سُقَيْرَةُ " ، وَفِي "حَلَبَ " : حُلَيْبَةُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ " وَرَاءٍ " : وُرَيِّئَةٌ ، فَشَاذٌّ [3] .

---

(١) فى الأصل " معــــزى " .

(٢) فى (ف) " بقلب الألف " .

(٣) انظر أسرار العربية ٣٦٦ فما بعدها ، والمقتضب ٤/ ٤١ .

[ألف التـــــأنيث]

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ سَكْرَى ... وَنَحْوُ حَمْرَاءَ وَنَحْوُ بُشْـــرَى

يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلاَ يَنْصَـرِفُ ... مَا هِيَ فِيهِ نَكِرُوا ، أَوْ عَرَّفُوا

/ أَلِـفُ التَّأْنِيث مبْتَـدأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُــهُ فِي الْبَيْتِ الــذِّي بَعْــدَهُ : ٥٥ / أ
« يُعَدُّ فَرْعَيْنِ »، وَلَمَّا كَانَتْ أَلِفُ التَّأنِيث تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَقْصُورَةً ، وَمَمْدُودَةً مَثَّلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ ، وَقَدَّمَ التَّمْثِيلَ بِالْـمَقْصُورَةِ ؛ لأَنَّهَا الأَصْلُ ؛ إِذْ [(١)] كَانَت الْـمَمْدُودَةُ تَفْتَقِرُ [(٢)] إِلىَ أَلَفِ الْمَدِّ قَبْلَهَا ، فـ " سَكْرَى " لاَ تَنْصَرِفُ ، لأَجْلَ أَلِفِ التَّأْنِيثِ وَحْـــدَهَا وَلَيْسَ لِلْوَصْفِ مَعَهَا أَثَرٌ ، وَلِذَلِكَ [(٣)] مَثَّلَ بِقَوْلِـه : " وَنَحْـوُ بُشْرَى " ؛ لأَنَّ " بُشْـرَى " اسْمٌ ، وَلَيْسَ بِصِـفَـةٍ ، فَـالْـمَـانِعُ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ أَلِـفُ التَّـأْنِيثِ وَحْـدَهَا، وَكَذَلِكَ الْقَـوْلُ فِي الأَلِفِ الْمَمْدُودَةِ ، نَحْو " حَمْرَاءَ " لاَ أَثَرَ لِلْوَصْفِ مَعَهَـا [(٤)] بِدَلِيـلِ اسْتِقْـلاَلِهَا بِالْمَنْـعِ مَعَ عَدَمِهِ فِي نَحْـوِ " صَحْرَاءَ " .

---

(١) فى (ف) "اذا " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) "وكذلك " .

(٤) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٣٥ ب : " والكوفيون يرون أن " حمراء " ممنوعة من الصرف ؛ لأجل ألف التأنيث والصفة ، وقد ذهب إلى ذلك أبو علي أيضًا في الإيضاح ، وليس بجيد ، لأن منع الصرف قد ثبت فيما ليس بوصف مما فيه الألف المقصورة والممدودة كما في " بشرى ، وصحراء " وعند ذلك لا يبقى للوصفيّة أثرٌ " وانظر ما نسبه إلى أبي علي في الإيضاح العضدى ٢٩٦ فما بعدها .

وَقَوْلُهُ : « يُعَدُّ فَرْعَيْنِ» يُرِيدُ:أَنَّ التَّأْنِيثَ بالألِفِ سَبَبٌ وَاحِدٌ يَقُومُ (مَقَامَ السَّبَبَيْنِ) (١) لأجْلِ لزومِهِ ، فَكَأَنَّ فِيهِ سَبَبَيْنِ ، وَهُمَا التَّأْنِيثُ ، وَلُزُومُ التَّأْنِيثِ ، أَمَّا التَّأْنِيثُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا لُزُومُهُ فَبِدَلِيلِ أَنَّ الألِفَ لاَ تُحْذَفُ في جَمْعَيْهِ (٢) جَمْعِ السَّلاَمَةِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، أَمَّا جَمْعُ السَّلاَمَةِ فَتُقْلَبُ فِيهِ الْمَقْصُورَةُ يَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوُ " سُعْدَيَاتٍ " ، وَالْمَمْدُودَةُ وَاوًا نَحْوُ " صَحْرَاوَاتٍ " وَثُبُوتُهَا في جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، نَحْوُ " حُبْلَى ، وَحَبَالَى ، وَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى " وَالتَّاءُ لاَ تَثْبُتُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَتَقُولُ في النَّسَبِ : "حُبْلَوِيّ" (تَقْلِبُ الألِفَ وَاوًا ، وَ " التَّاءُ) (٣) تُحْذَفُ (تَقُولُ) (٤) في طَلْحَةَ : "طَلْحِيّ" بِحَذْفِهَا ، وَلَمَّا كَانَتِ الألِفُ لاَزِمَةً لِلْكَلِمَةِ في كُلِّ أَحْوَالِهَا ، وَ "التَّاءُ" مُفَارِقَةٌ كَانَ لألِفِ التَّأْنِيثِ مَزِيَّةٌ عَلَى " التَّاءِ " فَصَارَ اللُّزُومُ بِمَنْزِلَةِ تَأْنِيثٍ ثَانٍ ، فَصَارَ كَأَنَّ فِيهِ تَأْنِيثَيْنِ (٥) ، فَأَمَّا حَذْفُهَا في " قَوَاصِعَ " جَمْعِ " قَاصِعَاءَ " (٦) فَلَهُ عِلَّةٌ تُذْكَرُ بَعْدُ .

---

(١) فى (ف) "مقام سببين" .

(٢) فى الأصل " جمعه " ، وما في (ف) أوضح .

(٣) في (ف) " فتقلب الألف ياء والواو " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١/ ٥٩ .

(٦) القاصعاء : بيت اليربوع ويسمى طرفه الآخر " نافقاء " ، وجاء فى هامش الأصل حاشية من المفصل وهى " وقد نزلوا ألف التأنيث منزلة تائه فقالوا فى " فاعلاء " : " فواعل " نحو "نوافق ، وقواصع ، ودوام ، وسواب " (المفصل ١٩٤) .

[الجمع المتناهى]

وَهَكَذَا الْجَمْعُ الْعَدِيمُ الْمِثْلِ ... في الْمُفْرَدَاتِ مَا لَهُ مِنْ شِكْلِ
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ ... نَحْوُ مَحَارِيبَ مَسَاجِدَ عُرِفْ
ثَالِثُهُ الأَلِفُ ثُمَّ بَعْدَهْ ... حَرْفَانِ أَوْ ثَلاَثَةٌ أَوْ شَدَّهْ

إِنَّمَا ذَكَرَ الْجَمْعَ عَقِيبَ أَلِفِ التَّأْنِيثِ ؛ لاتِّفَاقِهِمَا في أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ [1] مِنْهُمَا يَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : " الْعَدِيمُ الْمِثْلِ في الْمُفْرَدَاتِ " إِلَى آخِرِهِ قَيدٌ [2] احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْجَمْعِ الَّذِي (لَهُ مِثْلٌ - أَيْ : نَظِيرٌ -) [3] في الأَحَادِ ، فَإِنَّ " جَرْحَى " جَمْعٌ وَنَظِيرُهُ في الْمُفْرَدَاتِ " سَكْرَى " فَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ (مَا يَمْنَعُ) [4] الْمُفْرَدَهوكَذَلِكَ " غِلْمَانٌ " نَظِيرُ " سِرْحَانَ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " أَفْعُلٍ ، وَأَفْعَالٍ "نَحْوُ " أَكْلُبٍ ، وَأَجْمَالٍ " لاَ نَظِيرَ لَهُ في الأَحَادِ وَهُوَ مُنْصَرِفٌ بِالاتِّفَاقِ [5] ، فَمَا الْفَائِدَةُ لِتَقْيِيدِهِ [6] بِقَوْلِهِ : " الْعَدِيمِ الْمِثْلِ " ؟

قُلْتُ : يُرِيدُ بِالْجَمْعِ الْعَدِيمِ الْمِثْلِ مَا لاَ يَقْبَلُ الْجَمْعَ مَرَّةً ثَانِيَةً كَمَا يَقْبَلُهُ الأَحَادُ ؛ فَإِنَّ " أَكْلُباً " يُجْمَعُ فَيُقَالُ : " أَكَالِبُ " كَمَا يُجْمَعُ

(١) فى (ف) " واحدة " .
(٢) فى (ف) " قد " .
(٣) فى (ف) " أى مثل نظيره " تحريف .
(٤) فى الأصل " لما منع " .
(٥) فى (ف) " فى الاتفاق " .
(٦) فى (ف) " بتقييده " .

الْوَاحِـدُ ، (وَ " مَسَاجِدُ " لاَ تُجْمَعُ جَمْعَ الْوَاحِدِ) [١] فَهَذَا مُرَادُهُ بِعَدَمِ الْمِثْـلِ فِي الآحَادِ أَيْ : هَذَا الْجَمْـعُ لاَ يُشْبِهُ الآحَادَ أَيْ : لاَ يُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الأَحَادُ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِى نَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ [٢] ، وَلِهَذَا [٣] قَالَ فِي عَدَدِ عِلَلِ مَنْعِ الصَّرْفِ : "وَجَمْعٌ أَقْصَى " [٤] ، وَأَقْصَى الشَّىْءِ نِهَايَتُهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْجَمْعُ وَنِهَايَةُ الْجَمْعِ الَّذِى عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ [٥] فَلاَ يُمْكِنُ جَمْعُهُ ، فَلاَبُدَّ فِي [٦] الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ مِنَ اعْتِبَارَيْنِ أَحَدُهُمَا الْجَمْعُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَلَى نِهَايَةِ الْجَمْعِ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " أَفْعُلٍ ، وَأَفْعَالٍ " قَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثُهُ الأَلِفُ ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ " إِلَى آخِرِهِ ؛ لأَنَّ مِثَالَ [٧] "أَفْعُلٍ ، وَأَفْعَالٍ " لَيْسَ ثَالِثُهُ أَلِفًا ، فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثُهُ الأَلِفُ " ، وَخَرَجَ مِثَالُ " رِجَالٍ " وَإِنْ كَانَ جَمْعًا ثَالِثُهُ الأَلِفُ بِقَوْلِهِ : " ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ " ؛ فَإِنَّ أَلِفَ " رِجَالٍ " بَعْدَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَقَوْلُهُ : " أَوْ ثَلاَثَةٌ " [٨] لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ "قَنَادِيلَ" ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : ثَلاَثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ لِيَخْرُجَ مِنْهُ

---

(١) فى (ف) « ومساجد لا تجمع كما يجمع الواحد » والمعنى واحد .

(٢) الكتاب ٣/٢٢٩ ، وانظر المرتجل ٨٥ ، والمقتضب ٢/٣٢٧ .

(٣) فى (ف) " وهذا " .

(٤) الذى قال هذا هو المصنف ، " انظر ٣٤٤ فيما تقدم .

(٥) فى (ف) " المجموع ".

(٦) فى (ق) " من " .

(٧) فى (ف) " تسال " .

(٨) فى (ف) " مثل ثلاثة " .

مِثْلُ : فَرَازِنَةٍ ، وَزَنَادِقَةٍ " (١) .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ شَدَّةٌ : لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَخَادٌّ ، وَدَوَابٌّ " (٢) ؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ الْمُشَدَّدَ فِي تَقْدِيرِ حَرْفَيْنِ .

وَزَائِدَا (٣) مُعَرَّفٍ كَعِمْرَانْ … وَنَحْوُ عُثْمَانَ وَنَحْوُ عَفَّانْ

وَغَطَفَانَ وَانْصِرَافُ حَسَّانْ … إِذْ نُونُهُ أَصْلٌ كَذَاكَ تَبَّانْ (٤)

يُرِيدُ بِالزَّائِدَيْنِ (٥) (هُنَا) (٦) الأَلِفَ وَالنُّونَ ، وَلِذَلِكَ مَثَّلَ بِعِمْرَانَ وَعَفَّانَ ؛ لِيَدُلَّ تَمْثِيلُهُ عَلَى مُرَادِهِ ، وَلَمْ يُرِدْ زَائِدَيْنِ أَوَّلُهُمَا حَرْفُ مَدٍّ كَيْفَ مَا كَانَ بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِجَمْعِ السَّلاَمَةِ الْمُذَكَّرِ نَحْوُ " زَيْدُونَ " وَجَعَلْتَ الإِعْرَابَ فِي النُّونِ انْصَرَفَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَعَ وُجُودِ الزَّائِدَيْنِ فِيهِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَكَذَا لَوْ سَمَّيْتَ بِمُسْلِمَاتٍ (انْصَرَفَ) (٧) لأَنَّ " التَّاءَ " فِيهِ لَمْ تَتَمَحَّضْ لِلتَّأْنِيثِ لإِفَادَتِهَا مَعْنَى الْجَمْعِ (٨) ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِالْمُثَنَّى نَحْوُ " زَيْدَانِ " (٩) وَجَعَلْتَ إِعْرَابَهُ فِي النُّونِ لَمْ يَنْصَرِفْ إِجْمَاعًا ،وَأَلْزَمُوهُ الأَلِفَ لأَنَّهُ بِوَزْنِ

---

(١) فرازنة ، وزنادقة منصرفان وإن كان بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف ، لأن الأوسط منها متحرك ، ولهذا اشترط فيه السكون نحو : قناديل ،ومصابيح ، وقيل يشترط فى هذا الجمع أن لا يكون آخره تاء وإلا انصرف نحو صياقلة ؛ لأنها تلحقه بالآحاد نحو : رفاهية .

(٢) مخاد : جمع مخدة ، ودواب : جمع دابة ، قال ابن جنى فى اللمع ٢٣٩ " لأن الأصل دوابب ، ومخادد ".

(٣) فى (ف) " وزائداً " بالتنوين .

(٤) فى الأصل " كنون " .

(٥) فى الأصل " بالزائدان " .

(٦) فى (ف) " هما " .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر الكتاب ٣/٢٣٣ .

(٩) فى (ف) " جعدان " .

مَـرْوَانَ ، وَذَلِكَ يَـدُلُّ عَلَى أَنَّ مُـرَادَهُ بِقَـــــوْلِه : " وَزَائِـدا مُـعَـرّفٍ "الأَلِفُ وَالنُّـونُ " ، وَقَـوْلُـهُ : " مُـعَرّفٍ " احْـتَـرَزَ بِـهِ مِنْ نَحْـوِ : "سَعْـدَانٍ " لِضَـرْبٍ مِنَ الْمَرْعَى ؛ فَإِنَّـهُ يَنْصَرِفُ ؛ لِفَوَاتِ التَّـعْرِيفِ ، لأَنَّـهُ بِالْعَلَمِيَّـةِ يَمْتَنِعُ دُخُـولُ التَّـاءِ عَلَيْـهِ ، إِذْ كَانَتْ تَمْنَـعُ مِنَ الزِّيَـــادَةِ كَمَا تَمْنَـعُ مِنَ النُّقْصَانِ ، أَلاَ تَرَى إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُـــوزُ إِسْـقَـاطُ الأَلِـفِ وَاللاَّمِ مِنَ الدَّبَـرَانِ [1] ، فَكَمَـا لاَ يَجُـوزُ إِسْـقَـاطُ شَىْءٍ مِنْـهُ لاَ يَجُـوزُ زِيَادَةُ شَىْءٍ عَلَيْـهِ (وَإِذَا لَمْ يَجُـزْ زِيَادَةُ شَىْءٍ عَلَيْـهِ) [2] امْتَنَعَ قَبُولُهُ لِتَاءِ التَّأْنِيثِ بِالْعَلَمِيَّةِ ، وَإِذَا امْتَنَعَ قَبُولُهُ لَهَا حَصَلَتِ الْمُضَارَعَةُ بَيْنَ الأَلِفِ وَالنُّونِ وَأَلِفَي التَّـأْنِيثِ [3] ، وَلاَ تَحْـصُلُ هَذِهِ الْمُضَـارَعَةُ في الاسْمِ غَيْـرِ الصِّفَـةِ إِلاَّ بِالْعَلَمِيَّةِ أَلاَ تَرَى أَنَّـهُ يَجُـوزُ أَنْ يُقَـالَ في " سَعْدَانٍ " : "سَعْدَانَةٌ " ، لِعَـدَمِ الْعَلَمِيَّةِ ، وَلاَ يُقَـالُ في " عُثْمَـانَ ": " عُثْمَـانَـةٌ " ، لِوُجُـــودِهَا .

وَأَمَّـا تَفْسِـيرُ لُغَـةِ هَذِهِ الأَسْـمَـاءِ الَّتِي مَثَّـلَ بِهَا فَـ " غَطَفَـانُ " مَأْخُـوذٌ مِنَ الْغَطْفِ وَهُوَ لِينُ الْعَيْشِ ، وَأَمَّا " عِمْـرَانُ " فَمَأْخُـوذٌ مِن "الْعُمْرِ" ، أَوْ "الْعِمَـارَةِ " فَكَأَنَّـهُ سُـمِّيَ بِهَـذَا الاسْمِ عَلَى سَـبِيلِ الْفَــأْلِ [4] إِمَّـا بِأَنَّـهُ [5] سَـيَبْقَى عُمْرًا طَـوِيلاً ، أَوْ بِأَنَّـهُ يَعْـمُـرُ حَـيْثُ حَلَّ وَنَـزَلَ ، وَ" عُـثْـمَـانُ " وَلَـدُ الْحَـيَّـــةِ فِي الأَصْـــلِ ، وَأَمَّـا " حَـسَّـانُ " فَـإِنْ أَخَـذْتَـهُ مِنَ " الْحَسِّ " – بِفَـتْحِ الْحَـاءِ – وَهُوَ

---

(١) فى الأصل " من الزيادتين " وهو تحريف صوابه من (ف) ، والدبران : نجم بين الثريا والجوزاء وهو من منازل القمر ، لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشئ بعينه . اللسان (دبر) .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) انظر المرتجل ٨٧ وابن يعيش ٦٧/١ .

(٤) فى الأصل " النقل " ، وفي (ف) " المقال " ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) فى (ف) " لأنه " .

الْقَتْلُ ـ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾[1] ، أَيْ: تَقْتُلُونَهُمْ[2] ، فَالأَلِفُ[3] وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ[4] مِنَ " الْحِسِّ " ـ بِكَسْرِ الْحَاءِ ـ (٥) وَهُوَ الإِدْرَاكُ بِالْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ " الْحُسْنِ) (٥) ، فَالنُّونُ أَصْلٌ فَهُوَ مَصْرُوفٌ .

وَأَمَّا " تَبَّانُ " فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ " التَّبِّ " وَهُوَ الْقَطْعُ ، أَو مِنَ التَّبَابِ " لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لأَنَّ نُونَهُ زَائِدَةٌ /، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ " التِّبْنِ " ٥٦ / أ
فَالنُّونُ أَصْلٌ فَيَنْصَرِفُ[6] .

وَزَائِدَا الْوَصْفِ كَمِثْلِ سَكْرَانْ مُقَابِلاً سَكْرَى كَذَا اصْرِفْ عُرْيَانْ

الأَلِفُ وَالنُّونُ فِي "سَكْرَانَ " لَمْ (يُفْتَقَرْ)[7] فِي مَنْعِهِمَا (إِلَى)[8] الْوَصْفِ بِدَلِيلِ صَرْفِ " نَدْمَانٍ ، وَعُرْيَانٍ " إِجْمَاعًا مَعَ وُجُودِ الْوَصْفِ وَالأَلِفِ وَالنُّونِ فِيهِمَا ، فَالْوَصْفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي " سَكْرَانَ "

---

(١) سورة آل عمران (١٥٢) .

(٢) في (ف) " أو يقتلونهم " تحريف .

(٣) في الأصل " والألف والنون " بدون فاء الربط .

(٤) في الأصل " وان أخذتهما " تحريف .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " فيتصرف " تصحيف .
ولم يشرح المؤلف : عفان : ، وهو كما قال ابن القواس لوحة ٦٠ " وأما عفان فمن العفة " .

(٧) فى الأصل " يقتصر " .

(٨) في الأصل " على " .

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (١) فَـلاَ يُظَنُّ [مِنْ](٢) إِضَـافَـتِـهِ الزَّائِدَيْنِ إِلَى " الْوَصْفِ " أَنَّهُ مُـعْتَبَرٌ كَمَـا أَضَـافَ " الزَّائِدَيْنِ " إِلَى " الْمُـعَـرَّفِ " فِي الْبَيْتِ الَّذِى قَبْـلَ هَـذَا لِيَـدُلَّ (٣) أَنَّ التَّعْرِيفَ مُعْتَبَرٌ ، بَـلِ الْمُعْتَبَرُ فِي " سَكْرَانَ " فِي مَنْعِ الصَّـرْفِ هُوَ (٤) شَبَهُ الأَلِفِ وَالنُّونِ بِأَلِفَي التَّأْنِيثِ ،. قَالَ سِيبَوَيْهِ: "لأَنَّهُـمْ جَعَـلُوا النُّونَ فِي "عَطْشَـانَ " حَيْثُ جَاءَتْ (بَعْدَ)(٥) أَلِفٍ كَأَلِفِ " حَمْرَاءَ " ؛ لأَنَّهَا عَلَى مِثَالِهَا فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ ، وَالتَّحَرُّكِ وَالسُّكُونِ " (٦) .

وَالْمُشَـابَهَةُ بَيْنَ الأَلِفِ وَالنُّـونِ وَبَيْنَ أَلِفِ " حَمْرَاءَ " مِنْ وُجُـوهٍ :

(أَحَدُهَا : هَذَا) (٧) الَّذِى ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ .

وَالثَّـانِي : مَـا ذَكَرَهُ – أَيْضًـا – أَنَّ هَاتَيْنِ الزِّيَـادَتَيْنِ قَدْ اخْتَصَّ بِهِمَـا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢١٥ ، وفي الشرح المجهولة لوحة ٣٦ " وعند الكوفيين أنّه ممتنع لأجل الألف والنون والوصف ، وهذا مذهب قويّ ، لأنه ليس في الأسباب ما يقوم مقام سببين سوى الجمع وألفي التأنيث ، ولا يقال إن " ندماناً ، وعرياناً " منصرفان مع وجود الألف والنون والوصف ، لأن وجود الألف والنون فيهما غير مقترن بالشرط المعتبر الذى ذكرناه فلم يبق إلا الوصف فقط ، وإلى هذا المعنى أشار المصنف بقوله :" وزائدا الوصفِ " لينبه على أن المؤثر هو مجموع الأمرين كما قالَ : وزائدا معرّفٍ " ، وأبطل ابن القواس في شرحه ٤٥٨ مذهب الكوفيين ؛ لتحققه في ندمانٍ وعريانٍ مع كونهما مصروفَيْنِ بالاتفاق .

(٢) فى الأصل " أنّه إضافة " ، وفى (ف) " أنه إضافته " ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) فى (ف) " البدل " .

(٤) في (ف) " وهو " بالواو .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٣/٢١٦ فما بعدها .

(٧) فى (ف) " الأول : هذه " .

الْمُذَكَّرُ كَمَا أَنَّ أَلِفَيْ التَّأْنِيثِ في " حَمْرَاءَ " قَدْ اخْتَصَّا بِالْمُؤَنَّثِ [١] .

الثَّالِثُ : أَنَّ " سَكْرَانَ " لاَ تَلْحَقُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، كَمَا أَنَّ " حَمْرَاءَ " كَذَلِكَ ، فَلاَ يُقَالُ : " سَكْرَانَةٌ " ، كَمَا لَمْ يُقَلْ " حَمْرَاءَةٌ " [٢] .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ لَمْ يُؤَنَّثْ عَلَى بِنَاءِ الْمُذَكَّرِ ، أَيْ : لاَ يُقَالُ : " رَجُلٌ أَحْمَرُ وَامْرَأَةٌ أَحْمَرَةٌ " ، فَلِذَلِكَ [٣] لاَ يُقَالُ : " رَجُلٌ سَكْرَانٌ ، وَامْرَأَةٌ سَكْرَانَةٌ " .

الْخَامِسُ : أَنَّ الزِّيَادَتَيْنِ في " سَكْرَانَ " أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ ، كَمَا أَنَّهُمَا في " حَمْرَاءَ " كَذَلِكَ .

السَّادِسُ : أَنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ التَّصْغِيرِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَفْتُوحٌ ، فَتَقُولُ : " سُكَيْرَانُ " كَمَا تَقُولُ "حُمَيْرَاءُ " بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا وَثُبُوتِ الأَلِفِ .

السَّابِعُ : مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ في قَوْلِهِ : " مُقَابِلاً سَكْرَى "يُرِيدُ أَنَّ الأَلِفَ وَالنُّونَ في غَيْرِ الْعَلَمِ شَرْطُهَا وُجُودُ " فَعْلَى " ، وَلِذَلِكَ انْصَرَفَ " عُرْيَانٌ " لاِنْتِفَاءِ " فَعْلَى " [٤] ؛ لأَنَّهُمْ قَالُوا في مُؤَنَّثِهِ : " عُرْيَانَةٌ " ، وَلِهَذَا قَالَ : " كَذَا اصْرِفْ عُرْيَانْ " أَيْ : لأَنَّ " عُرْيَانًا " لَيسَ لَهُ " فَعْلَى " [٥] فَلاَ يُقَالُ : رَجُلٌ عُرْيَانُ ، وَامْرَأَةٌ عُرْيَى " [٦] ، كَمَا قَالُوا : سَكْرَانُ ، وَسَكْرَى " .

---

(١) انظر الكتاب ٢١٦/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥ .

(٢) فى (ف) " حمراء " تحريف .

(٣) فى (ف) " فكذلك " ، وقال فى التحفة الشافية لوحة ١٧ " فأما قول بنى أسد " سكرانة " ، وغضبانة فلغة رديئة " ، وانظر ابن يعيش ٦٧/١ .

(٤) فى (ف) " فيعلى " .

(٥) فى (ف) " فيعل " .

(٦) فى (ف) " وامرأة عريان " .

الثَّامِنُ : اتِّفَاقُهُمَا في صِيغَةِ الْجَمْعِ ، نَحْوُ [1] سَكْرَانَ ، وَسَكَارَى " كَمَا تَقُولُ : " صَحْرَاءُ ،وَصَحَارَى " .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ الأَلِفُ وَالنُّونُ وَانْتِفَاءُ " فَعْلانَةٍ " ، فَعَلَى [2] هَذَا لاَ يَنْصَرِفُ ([3] " سَكْرَانُ " لانْتِفَاءِ "سَكْرَانَةٍ " وَيَنْصَرِفُ " عُرْيَانٌ " لِقَوْلِهِمْ : " عُرْيَانَةٌ " .

وَلاَ يَنْصَرِفُ) [3] بَابُ " سَكْرَانَ " مَعْرِفَةً وَلاَ نَكِرَةً ، أَمَّا مَعْرِفَةً فَلِلتَّعْرِيفِ وَالأَلِفِ وَالنُّونِ ، وَأَمَّا نَكِرَةً فَلِلأَلِفِ وَالنُّونِ وَوُجُودِ ([4] " فَعْلَى " أَوِ انْتِفَاءِ " فَعْلانَةٍ ") [4] .

وَعَلَمِيَّةُ الَّذِي تَرَكَّبَا كَحَضْرَمَوْتَ وَكَمَعْدِي كَرِبَا

التَّرْكِيبُ شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ وَلاَ يَمْنَعُ مَعَ غَيْرِهَا ، وَلِذَلِكَ قَدَّمَ ذِكْرَ الْعَلَمِيَّةِ عَلَى ذِكْرِ التَّرْكِيبِ ؛ لِكَوْنِهَا شَرْطًا في كَوْنِ التَّرْكِيبِ سَبَبًا في مَنْعِ الصَّرْفِ ، وَشَرْطُ الشَّيْءِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بِـ «صَاحِبِ حَمْرَاءَ» عَلَى تَقْدِيرِ تَرْكِيبِ : " صَاحِب " مَعَ " حَمْرَاءَ " كَتَرْكِيبِ " حَضْرَ "(مَعَ) [5] "مَوْتَ " لَكُنْتَ تَقُولُ : " هَذَا صَاحِبُ حَمْرَاءُ " بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مِنْ "حَمْرَاءَ " ، كَمَا تَقُولُ : " هَذِهِ حَضْرَمَوْتُ " ، فَإِذَا نَكَّرْتَ صَرَفْتَ "حَمْرَاءَ" فَتَقُولُ : " رُبَّ صَاحِبَ حَمْرَاءٍ مَرَرْتُ بِهِ " كَمَا تَصْرِفُ " حَضْرَمَوْتَ " إِذَا نَكَّرْتَهُ ، وَلاَ يُعْتَدّ بِالتَّأْنِيثِ اللاَّزِمِ الَّذِي

---

(١) في (ف) " ونحو " بالواو .

(٢) في (ف) "فيعل " .

(٣) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٤) في (ف) " فيعل ، وانتفاء فعلانة " ، وانظر ذلك في المقتضب ٢/ ٣٣٥ فما بعدها ، وابن يعيش ١/ ٦٧ .

(٥) سقط من (ف) .

في " حَمْرَاءَ " ؛ لأنَّ / ألْكَلِمَةَ (١) قَدْ صَارَتْ كَبَعْضِ الاسْمِ ، وكَذَا إذَا ٥٦/ب
سَمَّيْتَ رَجُلاً بِـ " صَاحِبِ مَسَاجِدَ " إذَا نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ ، وأَمَّا " حَضْرَمَوْتُ " (فَهُوَ) (٢) اسْمُ بَلْدَةٍ مِنْ بِلادِ ألْيَمَنِ (٣) ، و" مَعْدِي كَرِبُ " اسْمُ رَجُلٍ ، ومَعْنَاهُ عَدَاهُ ألْفَسَادُ ؛ لأنَّ " ألْكَرْبَ " ألْفَسَادُ وَلِلتَّرْكِيبِ أَرْبَعُ (شَرَائِطَ) (٤) :

أَحَدُهَا : أَنْ لاَ يَكُونَ تَرْكِيبَ إضَافَةٍ .

الثَّانِي : أَنْ لاَ يَكُونَ تَرْكِيبَ إسْنَادٍ ، كَتَرْكِيبِ ألْجُمَلِ .

الثَّالِثُ: أَنْ لاَيَتَضَمَّنَ الاسْمُ الثَّانِي مَعْنَى ألْحَرْفِ ، كَخَمْسَةَ عَشَرَ .

الرَّابِعُ : أَنْ لاَ يَكُونَ الاسْمُ الثَّانِي صَوْتاً ، نَحْوُ " عَمْرَوَيْهِ " .

وَإنَّمَا مَنَعَ التَّرْكِيبُ الصَّرْفَ ؛ لِشَبَهِ الأسْمِ الثَّانِي مِنَ ألْمُرَكَّبَيْنِ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ بِدَلِيلِ فَتْحِ ألأَوَّلِ مِنْهُمَا ، كَمَا يُفْتَحُ الاسْمُ الَّذِي تَدْخُلُهُ تَاءُ التَّأنِيثِ ، وَبِدَلِيلِ حَذْفِ الثَّانِي فِي النَّسَبِ ، كَمَا تُحْذَفُ تَاءُ التَّأْنِيثِ (٥)، فَتَقُولُ في النَّسَبِ إلَى(٦) " بَعْلَبَكَّ " : (بَعْلِيٌّ))(٧) .

---

(١) في (ف) " العلمية".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) وقيل : هو اسم رجل ، وهو ابن سبأ ، كان اسمه عبدالنور ، فتقدَّمَ إلى معركة ، وقال : حضر الموت فسمي "حضرموت" . عن شرح ابن الخباز لوحة ٣١ ، والشرح المجهول لوحة ٣٦ ، وانظر معجم البلدان ٢/ ٢٦٩ .

(٤) في (ف) " شروط " .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١/ ٦٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢ ، وفيه أنَّ منهم من يضيف الاسم الأول ويصرف فيقول : " هَذَا مَعْدِ يكَرِبٍ " ومنهم من يقول : " هَذَا مَعْدِ يكَرِبَ " فيضيف الأول إلى الثَّاني ، ولا يصرف .

(٦) في (ف) " آل " تحريف .

(٧) سقط من (ف) .

أمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الأعْــــلامِ فَنَحْوُ إسْحَقَ وَابْرَاهَــامِ

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : "عُجْمَةِ الأعْلاَمِ" عَنْ (١) "عُجْمَةِ الأجْنَاسِ" ؛ فَإنَّ "الْعُجْمَةَ" لاَ تَأْثِيرَ لَهَا إلاَّ بِالْعَلَمِيَّةِ ، فَأَمَّا "سَرَاوِيلُ" عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّه أَعْجَمِيٌّ مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ حَمْلاً عَلَى مُوَازِنِهِ مِنَ الْعَرَبِيِّ وَهُوَ "تَمَاثِيلُ" فَشَاذٌّ ، وَأَرَادَ بِقَـــوْلِهِ : "عُجْمَةِ الأعْلاَمِ" مَا كَانَ عَلَمًا فِي اللُّغَةِ الأعْجَمِيَّةِ ثُمَّ اسْتَعْلَمَتْهُ الْعَرَبُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ "بُقَّماً" [مَثَلاً] (٢) اسْمُ جِنْسٍ لِمَا يُصْبَغُ بِهِ (٣) فَإذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ لِلْعُجْمَةِ فِيهِ تَأْثِيرٌ ، بَلِ امْتِنَاعُ صَرْفِهِ إنَّمَا هُوَ لأجْلِ وَزْنِ الْفِعْلِ الْمُخْتَصِّ ، وَالتَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : إنَّهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ - أَيْ :وَهُوَ نَكِرَةٌ - لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِلْعُجْمَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِ« نَرْجِس » لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ .

وَلاَ يَمْتَنِعُ الاسْمُ الأعْجَمِيُّ مِنَ الصَّرْفِ إلاَ بِشُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ عَلَماً .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّتُهُ فِي اللُّغَةِ الأعْجَمِيَّةِ (٤) .

الثَّالِثَ : أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ عِنْدَ قَوْمٍ ؛ فَإنَّ الثُّلاَثِيَّ (٥) عِنْدَهُمْ مَصْرُوفٌ وَإنْ تَحَرَّكَ أَوْسَطُهُ ، أَوْ يَكُونَ - إنْ كَانَ ثُلاَثِياً - مُتَحَرِّكَ

---

(١) فى(ف) "من" .

(٢) سقط فى الأصل .

(٣) انظر الصحاح "بقم" ، والمعرب ١٠٧ .

(٤) فى هذا الشرط خلاف ، انظر الهمع ١/ ٣٢ .

(٥) في الأصل " الثانى "وهو تحريف .

ٱلْأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ (١) ، فَبَكَجُ (٢) وَشَتَرُ مُنْصَرِفُ عِنْدَ ٱلْأَوَّلِينَ وَغَيْرُ مُنْصَرِفٍ عِنْدَ غَيْرِهِمْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَوْ يَكُونَ - إِنْ كَانَ سَاكِنَ ٱلْأَوْسَطِ - فِيهِ تَأْنِيثٌ ، لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ " مَاهَ ، وَجُورَ " (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِبْرَاهَامُ "بِٱلْأَلِفِ دُونَ ٱلْيَاءِ فَلِيُشَاكِلَ ٱلْبَيْتُ ٱلْأَوَّلُ ٱلْبَيْتَ ٱلثَّانِيَ ، وَفِي "إِبْرَاهِيمَ " أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، هَذِهِ أَحَدُهَا " (٤) .

إِلاَّ ثُلاَثِيّاً بِهِ قَدْ سُكِّنَا ثَانِيهِ فَالصَّرْفُ كَنُوحٍ عُيِّنَا

ٱلاسْتِثْنَاءُ هُنَا مُتَّصِلٌ (٥) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ :" أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ ٱلْأَعْلَامِ " فَلاَ يَنْصَرِفُ مِنْهَا إِلاَّ ٱلْمِثَالُ ٱلثُّلاَثِيّ السَّاكِنُ الثَّانِي كَنُوحٍ .

وَقَوْلُهُ :" إِلاَّ ثُلاَثِيًّا بِهِ قَدْ سُكِّنَ ثَانِيهِ "يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ ٱلْأَعْجَمِيَّ ٱلْمُتَحَرِّكَ ٱلْأَوْسَطِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ "بَكَجَ (٦) ، وَشَتَرَ " ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " بِهِ "يَرْجِعُ إِلَى الثُّلاَثِيّ ، وَتَقْدِيرُهُ إِلاَّ ثُلاَثِيًا قَدْ سُكِّنَ ثَانِيهِ بِهِ ، أَيْ : قَدْ سُكِّنَ ثَانِيهِ فِيهِ أَوْ مِنْهُ (٧) * ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ . " ٱلْهَاءُ " فِي "بِهِ " ضَمِيرَ « مِثَالِ (٨) " عُجْمَةِ ٱلْأَعْلَامِ » ، وَ" الْبَاءُ " بِمَعْنَى " فِي " ، أَيْ :إِلَّا ثُلاَثِيّاً فِي مِثَالِ عُجْمَةِ ٱلْأَعْلَامِ ، قَدْ سُكِّنَ ثَانِيهِ ، وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ .

---

(١) انظر الهمع ٣٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٣ .

(٢) بكج مكانه في الأصل بياض وشتر : اسم قلعة . عن معجم البلدان (شتر) .

(٣) ذكر ذلك ابن الخشاب في المرتجل ٩٤ .

(٤) انظر المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ٦١ ، والصحاح " برهم " .

(٥) الاستثناء المتصل : ما كان المستثنى بعضًا ممَّا قبله ، نحو " قام القوم إلا زيدًا " .

(٦) قوله "بكج " مكانه في الأصل بياض ، ولم أهتد إلى معرفته ، ولولا تقييده بتحرُّكِ الأوسط لقلت : إنه مصحف من " بلخ " .

(٧) على اعتبار أن الباء في " به " بمعنى " في " ، أو " من " ، وانظر شرح ابن القواس ١ / ٤٦٣ .

(٧) (ف) "مثل ".

إلاَّ مُؤَنَّثاً كَمِصْرَ الْمَعْرِفَهْ فَذَا كَهِنْدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهْ

هَذَا الاسْتِثْنَاءُ الثَّانِي مُتَّصِلٌ مِنْ قَوْلِهِ : " إلاَّ ثُلاَثِيّاً " فَكَأَنَّهُ 57/أ
قَالَ : الْعَلَمُ الثُّلاَثِيُّ السَّاكِنُ الْحَشْوِ يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ مَعَ الْعُجْمَةِ إلاَّ مَعَ التَّأْنِيثِ ، فَإِنَّهُ لاَ يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ "نُوحٍ" ، وَ" هِنْدٍ" أَنَّ الْعُجْمَةَ لَيْسَتْ بِإِزَاءِ [1] مَعْنىً ، بَلْ هِيَ أَمْرٌ عَرَضَ لِلَّفْظِ بِأَنْ [2] كَانَ وَضْعُهُ أَعْجَمِيّاً ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَإِنَّهُ بِإِزَاءِ [1] مَعْنىً مَقْصُودٍ بِالْوَضْعِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ " الْهَاءَ " مُقَدَّرَةٌ فِي الْمُؤَنَّثِ بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِي التَّصْغِيرِ نَحْوُ " هُنَيْدَةَ "تَصْغِيرُ " هِنْدٍ " .

وَاعلَمْ أَنَّ مِثْلَ " هِنْدٍ ، وَجُمْلٍ ، وَدَعْدٍ ، وَنُعْمٍ" لِلْعَرَبِ فِيهِ مَذْهَبَانِ[3] مِنْهُم مَنْ يَصْرِفُهُ ؛ لأَنَّ الاسْمَ بِقِلَّةِ حُرُوفِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ ، فَقَاوَمَتْ خِفَّتُهُ [4] ثِقَلَ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ فَانْصَرَفَ فِي الاخْتِيَارِ مَعَ أَنَّ الأَصْلَ الصَّرْفُ .

وَمِنْهُم مَنْ لاَ يَصْرِفُهُ ، وَيَقُولُ : الْمُقْتَضِي لِمَنْعِ الصَّرْفِ مَوْجُودٌ وَهُوَ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ ، وَلاَ يَلْتَفِتُ إلَى خِفَّةِ الاسْمِ ، وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ اللُّغَتَيْنِ [5] فِي قَوْلِهِ :

---

(1) فى (ف) " بأن " .
(2) فى (ف) " بل " .
(3) انظر المقتضب ٣/ ٣٥٠ ، والكتاب ٣ / ٢٤٠ مع حاشيته للسيرافى .
(4) فى (ف) "الخفة " .
(5) فى الأصل " المعنيين " .

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْـزَرِهَـا   دَعْدٌ وَلَـمْ تُسْقَ (١) دَعْدُ فِي الْعُلَبِ (٢)

فَصَـرَفَ الْأَوَّلَ وَلَـمْ يُصْـرِفِ الثَّـانِيَ ، فَـإِنْ قِيلَ : هَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّ الشِّعْرَ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ ، فَيَكُونُ صَرْفُ الْأَوَّلِ لِلضَّـرُورَةِ .

قُلْتُ : لَا ضَـرُورَةَ فِي الصَّـرْفِ ؛ لِأَنَّـهُ يُمْكِنُ أَن يُحْـذَفَ التَّـنْوِينُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَنْكَسِـرْ وَزْنُ الْبَيْتِ ، غَـايَةُ مَـا يُقَـالُ : إِنَّ فِيـهِ زِحَـافًا (٣) إِذَا لَـمْ يُصْرَفْ ، وَالـزِّحَـافُ جَـائِزٌ ، وَالْكَسْـرُ فِي الشِّعْرِ غَيْـرُ جَائِزٍ .

وَأَمَّـا قَوْلُـهُ : « كَمِصْـرَ الْمَعْـرِفَـةْ " فَذَا كَهِنْـدٍ (٤) بَعْضُـهُـمْ مَـا صَـرَفَـهْ » يُـرِيدُ أَنَّ فِي " مِصْـرَ " مَذْهَبَيْنِ كَمَـا فِي " هِنْدٍ " ، وَلَيْسَ كَمَـا ذَكَــرَ ؛ فَإِنَّ " مِصْرًا " فِي الْأَصْلِ مُـذَكَّرٌ (٥) ، وَهُـوَ اسْمٌ لِلْحَـدِّ ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

---

(١) فى (ف) " يعد " تصحيف من " تغذ " ، الرواية الثانية فى البيت .

(٢) البيت لجرير كما في ديوانه ١٠٢١ ،ونسب لعبيد الله بن قيس الرقيات كما في ملحقات ديوانه ١٧٨ .

وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٢٤١ ، والخصائص ٣/ ٦١ ، ٣١٦ ، والمنصف ٢/ ٧٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠ ، والاقتضاب ٣٦٧ ، والتبصرة ٥٥٢ ، وابن يعيش ١/ ١٧٠ ، التلفع : الالتحاف بالثوب . والفضل : الزيادة . والمئزر : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلب قال فى حاشية (ف) " آنية من آدم " [أى : من جلد] يشرب بها الإعراب " .

والمعنى أن دعدا هذه حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الإعراب ولا تشرب في أوانيهم .

(٣) الزحاف : حذف ثانى السبب الخفيف ، أو إسكان ثاني السبب الثقيل .

انظر العقد الفريد ٥/ ٤٢٥ وما بعدها ، والكافى فى العروض والقوافى ١٩ .

(٤) فى النسختين " فذاك هند " سهو من الناسخين " .

(٥) فى (ف) " مذكرا " بالنصب .

وَجَاعِلَ الشَّمْسِ مِصْرًا لاَخَفَاءَ بِهِ [1] بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلاَ [2]

وَسُمِّيَتْ " مِصْرُ " الْمَعْرُوفَةُ بِهَذَا الاسْمِ ؛ لأَنَّهَا حَدٌّ فَاصِلٌ بَيْنَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، فَمِصْرُ فِي الأَصْلِ مُذَكَّرٌ وَهُوَ الْحَدُّ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ هَذِهِ الْبَقْعَةُ فَصَارَ مَنْقُولاً مِنَ التَّذْكِيرِ إِلَى التَّأْنِيثِ ، فَصَارَ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ وَالنَّقْلُ مِنَ الأَخَفِّ – وَهُوَ الْمُذَكَّرُ – إِلَى الأَثْقَلِ وَهُوَ الْمُؤَنَّثُ ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ [3] وَأَبُو عَمْرٍو [4] يَمْنَعَانِ صَرْفَهُ الْبَتَّةَ [5] ، ([7-7] قَالَ سِيبَوَيْهِ: " وَهُوَ الْقِيَاسُ " [6] ، يَعْنِي : إِذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو لاَ يَجُوزُ صَرْفُهُ الْبَتَّةَ) [7] .

---

(١) فى (ف) " لإخفائه ".

(٢) نسب البيت فى بعض كتب المعاجم إلى عدى بن زيد العبادى ، وهو فى ملحقات ديوانه ١٥٩ ، برواية "وجعل الشمس " ، ونسب فى بعضها الآخر لأمية بن أبى الصلت وهو فى ديوانه ٦١ وهو فى الصحاح ، والتنبيه والإيضاح ، ومعجم مقاييس اللغة ٥/ ٣٣٠ ، واللسان ، والتاج (١٤/ ١٢٥) ، وأساس البلاغة كلها في مادة "مصر" ، وديوان الأدب ١/ ١٨٤ ، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٨٣ ، والزاهر ١/ ١٥٣ .

ومعنى البيت أن الله تبارك وتعالى قد جعل الشمس حدا فاصلاً بين الليل والنهار .

(٣) هو عبدالله بن أبى إسحاق مولى آل الحضرمى وأول من بعج النحو ومد القياس ، مات سنة (١١٧ هـ) ترجمته فى انباه الرواه ٢/ ١٠٤ ، والأعلام ٤/ ١٩٧ ، البلغة فى تاريخ أئمة اللغة ١٠٤ ، طبقات الفراء ١/ ٤١٠ .

(٤) ذكر السيوطى فى البغية ٢/ ٢٣١ واحداً وعشرين قولا فى اسمه ، والأصح أنه زبان بن العلاء أحد القراء السبعة والمتوفى سنة (١٥٤ هـ) ، ترجمته فى طبقات القراء ١/ ٢٨٨ ، وفيات الأعيان ١/٣٨٦ .

(٥) قوله " البتة " احتراز من عدم جواز الوجهين كما في " هند " .

(٦) الكتاب ٣/ ٢٤٢ قال " لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث " .

(٧) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَأمَّا عِيسَى (بْنُ عُمَرَ) (١) فَيَرى صَرْفَ امْرَأَةٍ اسْمُهَا (عَمْرٌو) (٢) بِكُلِّ حَالٍ ، فَلاَ وَجْهَ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هِنْدٍ .

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا كَأَحْمَرا

أَتَى بِلَفْظِ " كُلُّ " لِيَعُمَّ (٣) الْحُكْمُ فى الْجَمِيعِ وَلاَ يَنْتَقِضُ بِثَلاَثَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً عِنْدَ قَوْمٍ ، وَلاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً - أَعْنِي قَبْلَ التَّسْمِيَةِ - ، وَمَا لاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِذَا عُرِّفَ - أَيْ : جُعِلَ عَلَماً - (كَانَ) (٤) لِلتَّعْرِيفِ فيهِ أَثَرٌ .

وَالثَّانِي : لَيْس كَذَلِكَ .

فَالأَوَّلُ ثَلاَثَةُ أَبْوابٍ :

أَحَدُهَا : بَابُ " أَفْعَلَ " صِفَةً كَأَحْمَرَ [لاَ يَنْصرِفُ] (٥) نَكِرَةً لِلْوَصْفِ وَالْوَزنِ ، وَلاَ مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالْوَزْنِ .

[وَ] (٦) الثَّانِي : بَابُ "فَعْلاَنَ " الذى مُؤَنَّثُهُ "فَعْلَى " نَحْوُ " سَكْرَانَ " لاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً لِلأَلِفِ وَالنُّونِ (٨-٨) (الْمُضَارِعَتَيْنِ (٧) لأَلِفِ التَّأنِيثِ ، وَلاَ مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالأَلِفِ وَالنُّونِ) (٨) كَعُثْمَانَ . ٥٧/ب

---

(١) سقط من (ف) ، وانظر ترجمة ابن عمر فى البلغة ١٧٩ ، والبغية ٢/ ٢٣٧ وغيرهما .
(٢) فى الأصل " عمر "تحريف ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ .
(٣) فى (ف) "ليعلم ".
(٤) سقط من (ف) .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) زيادة من (ف) .
(٧) فى الأصل " المضارعتان " بالرفع .
(٨) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَالثَّالِثُ : أَلْفَاظُ الْعَدَدِ الْمَعْدُولَةِ ، ونَحوِهَا ، نَحْوُ " ثُلاَثَ " ، وَ " أُخَرَ " فَإِنَّهَا لاَ تَنْصَرِفُ نَكِرَةً لِلصِّفَةِ وَالْعَدْلِ ، وَلاَ مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ ، فَإِنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِـ "أُخَرَ" صَارَ مِثْلَ "عُمَرَ" .

فَإِنْ قِيلَ " فَإِنَّ في أَلْفَاظِ الْعَدَدِ خِلاَفًا فَلاَ يَسْتَقِيمُ لَفْظُ الْعُمُومِ في قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرًا " (١) .

قُلْتُ : لَعَلَّ (٢) مَذْهَبَهُ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ إِذَا سُمِّيَ بِهَا لاَ تَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ كَمَا في "عُمَرَ" .

(وَأَمَّا مَا لاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ) (٣) ، وَلاَ تَأْثِيرَ لِلْعَلَمِيَّةِ فِيهِ ، فَكَذَلِكَ في ثَلاَثَةِ أَبْوَابٍ أَيْضًا :

أَحَدُهَا : بَابُ " فَعْلَى " نَحْوُ " سَكْرَى " .

وَالثَّانِي : بَابُ " فَعْلاَءَ " نَحْوُ " حَمْرَاءَ " .

وَالثَّالِثُ : بَابُ " مَسَاجِدَ " .

فَإِنَّ الْعِلَّةَ في هَذِهِ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ في الاسْتِقْلاَلِ بِمَنْعِ الصَّرْفِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " سَلْمَى ، وَسُعْدَى " عَلَمَانِ وَلاَ أَثَرَ لِلْعَلَمِيَّةِ فِيهِمَا ، بَلِ التَّأْثِيرُ في مَنْعِ الصَّرْفِ لأَلِفِ التَّأْنِيثِ فَقَطْ (٤) .

وَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِلاَمٍ أَوْ تُضِفْ أَوْ نُكِّرَ الْعَلَمُ فَهْوَ مُنْصَرِفْ

---

(١) القائل هو ابن الخباز قال فى شرحه " هذا العموم غير مستقيم والحق ما أذكره .. " ، انظر شرح ابن الخباز لوحة ٣٢ ، وانظر ابن يعيش ١/ ٦٣ ، والهمع ١/ ٣٦ .

(٢) فى الأصل " بعد " .

(٣) فى (ف) " وأما لا ينصرف به نكرة فإذا سمى به نكرة " تحريف .

(٤) سقط من (ف) .

الضَّميرُ في " تُعَرِّفْهُ " يَرْجِعُ إِلَى "كُلٌّ" في قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرًا "[(١)] إِذَا عَرَّفْتَهُ بِالألِفِ وَاللَّامِ أَوْ أَضَفْتَهُ انْصَرَفَ عَلَى رَأْيٍ ، وَلَعَلَّهُ يَخْتَارُهُ ، وَأَمَّا الْعَلَمُ فَطَرِيقُ صَرْفِهِ التَّنْكِيرُ ، فَتَقُولُ : "رُبَّ عُمَرٍ مَرَرْتُ بِهِ ، وَ " كُلُّ إِبْرَاهِيمٍ مَرَرْتُ بِهِ فَأَكْرِمْهُ " ، وَبِالإِضَافَةِ أَيْضًا نَحْوَ " مَرَرْتُ بِعُمَرِكُمْ ، وَبِعُثْمَانِكُمْ " ، فَالإضَافَةُ أَعَمُّ ؛ لأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ النَّكِرَةَ أَوِ الْمَعْرِفَةَ صَرَفْتَهُمَا عَلَى رَأْيٍ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَحْمَرِ الْقَوْمِ ، وَبِعُمَرِ الْعَشِيرَةِ " .

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِذَا أَضَفْتَ الْعَلَمَ الَّذِى لاَ يَنْصَرِفُ صَرَفْتَهُ قَوْلٌ فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لأَنَّ الْعَلَمَ لاَ تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلاَّ بَعْدَ تَنْكِيرِهِ ، فَإِذَا نَكَّرْتَهُ فَصَرْفُهُ بِالتَّنْكِيرِ لاَ بِالإِضَافَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فَهُوَ مُنْصَرِفٌ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى " الْعَلَمِ " وَحْدَهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ وَإِنْ تُعَرِّفْ النَّكِرَةَ أَوْ (تُضِفْهَا) [(٢)] انْجَرَّتْ ، وَإِنْ نَكَّرْتَ الْعَلَمَ صَرَفْتَهُ ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ منْ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ .

وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " أَوْ نُكِّرَ الْعَلَمُ " الْعَلَمَ [(٣)] الأَصْلِيَّ لاَ الْعَلَمِيَّةَ [(٤)] الطَّارِئَةَ - أَعْنِي : الْمَنْقُولَةَ عَنِ الصِّفَةِ - ؛ فَإِنَّ " أَحْمَرَ " إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ ثُمَّ نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ [(٥)] ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ وَصْفٌ وَالْعَلَمِيَّةُ طَارِئَةٌ

---

(١) قال الشريشي في شرحه ١/ ٥٤١ " الهاء في قوله " وان تعرفه " عائدة إلى ما لا ينصرف مطلقاً لا إلى هذا الأخير المذكور الآن ، لأن الحكم عام في جميع ما لا ينصرف " .

(٢) في النسختين " أو تضيفها " والأولى حذف الياء ، لأنه معطوف على مجزوم .

(٣) قوله " العلم " الثاني سقط من (ف) .

(٤) في (ف) "ولا العلمية " بالواو .

(٥) الكتاب ٢/٤ بولاق .

عَلَيْهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مُطْلَقَ الْعَلَمِ عَلَى رَأْيِ الأَخْفَشِ ؛ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ "أَحْمَرَ" إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ (١) .

وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا أَضَافُوا مَا لاَ يَنْصَرِفُ ، أَوْ أَدْخَلُوا عَلَيْهِ الأَلِفَ وَاللاَّمَ ، أَوْ نَكَّرُوهُ – إِنْ كَانَ عَلَمًا (٢) – مُخْتَلِفُونَ فِيهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ (٣) ، وَيَقُولُ : غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ إِنْ كَانَ عَلَمًا كَعُمَرَ فَقَدْ زَالَتْ بِالتَّنْكِيرِ الْعَلَمِيَّةُ الَّتِي لاَ يُؤَثِّرُ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ غَيْرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَمَاً ، فَبِإِدْخَالِ اللاَّمِ ، وَبِالإِضَافَةِ قَدْ بَعُدَ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ ، وَالْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ لِشَبَهِ الْفِعْلِ وَقَدْ زَالَ بِالإِضَافَةِ ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ ، وَأَفْضَلِ الْقَوْمِ " ، (إِذْ) (٤) كَانَتِ الاضَافَةُ وَالأَلِفُ وَاللاَّمُ (لاَ مَدْخَلَ لَهُمَا فِي الْفِعْلِ) (٥) .

وَقَدِ اعْتَرَضُوا عَلَى هَذَا بِأَنَّ كَوْنَ الاسْمِ فَاعِلاً نَحْوُ "قَامَ أَسْمَرُ" ، أَوْ مَفْعُولاً ، نَحْوُ " رَأَيْتَ أَسْمَرَ " ، أَوْ مَجْرُورًا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَسْمَرَ " (٦) يُبْعِدُهُ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ ، إِذْ لاَ مَدْخَلَ لِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ فِي الْفِعْلِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ ، فَكَذَا مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ /، ٥٨/أ
وَالإِضَافَةِ .

---

(١) نصَّ عليه ابن يعيش ١/ ٧٠ ، والسيوطيُّ في الهمع ١/ ٣٦ ، والكيشيّ فى الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٣٣ .

(٢) فى (ف) " عالما " تحريف .

(٣) قال ابن الخباز فى شرحه لوحة ٣٢ " وهو مذهب يحيى " ، وانظر الفصول الخمسون ١٥٨ .

(٤) فى النسختين " إذا " .

(٥) فى الأصل " لا تدخل في الفعل " ، والمثبت من (ف) .

(٦) فى (ف) " رأيت أسمراً " ، " مررت بأسمرٍ " بالصرف تحريف .

وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الاعْتِرَاضِ بِأَنَّ الاسْمَ غَيْرَ الْمَنْصَرِفِ إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، فَلاَ يَنْصَرِفُ إِلاَّ إِذَا بَعُدَ عَنْ ذَلِكَ الشَّبَهِ بِوَجْهَيْنِ ، فَيَكُونُ الاسْمُ فَاعِلاً ، أَوْ مَفْعُولاً ، أَوْ دَاخِلاً عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، إِنَّمَا بَعَّدَهُ ذَلِكَ عَنِ الشَّبَهِ لِلْفِعْلِ بِوَجْهٍ وَاحِدٍ ، وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا قَدْ بَعُدَ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ بِوَجْهَيْنِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَنَا : " مَرَرْتُ بِالأَحْمَرِ " أَنَّ الأَلِفَ وَاللاَّمَ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ " قَامَ أَحْمَرُكُمْ ، وَضَرَبْتُ أَسْوَدَكُمْ " إِنَّمَا أَضَفْتَهُ بَعْدَ كَوْنِهِ فَاعِلاً ، أَوْ مَفْعُولاً ، فَلاَ يَلْزَمُ مِنِ امْتِنَاعِ الصَّرْفِ لِبُعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ بِوَجْهٍ وَاحِدٍ امْتِنَاعُهُ لِبُعْدِهِ (عَنْهُ) (١) بِوَجْهَيْنِ .

وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ: لاَيَنْصَرِفُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِهَذِهِ الأَشْيَاءِ ، بَلْ يَنْجَرُّ (٢) ، لأَنَّ تَنْوِينَهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ مَعَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ ، فَالصَّرْفُ هُوَ التَّنْوِينُ لاَ الْجَرُّ .

وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ (٣) ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَالَ : إِنْ زَالَ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ بِالإِضَافَةِ ، أَوْ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ ، انْصَرَفَ ، نَحوُ "مَرَرْتُ بِعُمَرِ الْقَوْمِ ، وَبِأَحْمَدِكُمْ " فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ قَدْ زَالَتْ وَبَقِيَ سَبَبٌ وَاحِدٌ ، وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ لاَ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَإِنْ لَمْ يُزَلْ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ بِالإِضَافَةِ أَوْ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ ، لَمْ يَنْصَرِفْ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالأَحْمَرِ ، وَبِأَحْمَرِ الْقَوْمِ " ، فَإِنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ وَالْوَصْفَ بَاقِيَانِ مَعَ الإِضَافَةِ وَمَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ فَلَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لأَنَّ الْمَانِعَ مَوْجُودٌ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٧ ، ٢/ ١٣ بولاق .

(٣) وممن قال بذلك ابن الخباز ، انظر شرحه لوحة ٣٢ ، والمطبوع ١/ ٢٢١ .

[أسـماء القبـائل والأحيـاء]

وَإِنْ أَتَـاكَ اسْمٌ لِحَـيٍّ أَوْ لأَبْ   تَصْرِفُهُ نَحْوُ قُرَيْشٍ وَعَـرَبْ

وَإِنْ تُـرِدْ قَبِيلَـةً أَوْ أُمَّـا   لَمْ يَنْصَرِفْ كَتَغْلِبٍ وَلَخْمَا

أَمَّا " قُرَيْشٌ " ، فَاسْمٌ ، لِلْحَيِّ ، وَكَذَلِكَ " مَعَدٌّ ، وَثَقِيفٌ " ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : " هَؤُلاَءِ مِنْ بَنِي قُرَيْشٍ ، وَهَؤُلاَءِ بَنُو قُرَيْشٍ " .

فَقُرَيْشٌ فِي الأَكْثَرِ اسْمٌ لِلْحَيِّ ، وَكَذَلِكَ "مَعَدٌّ " ، وَ " ثَقِيفٌ " ، فَإِنْ قُلْتَ : " هَذِهِ قُرَيْشٌ وَمَعَدٌّ وَثَقِيفٌ " فَإِنَّمَا تُرِيدُ : هَذِهِ جَمَاعَةُ قُرَيْشٍ بِحَذْفِ (١) الْمُضَافِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ قُرَيْشًا اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ ، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ (٢) :

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً   وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلاَتِ وَسَادَهَا (٣)

فَلَمْ يُصْرَفْ " قُرَيْشٌ " ؛ لأَنَّهُ اسْمُ الْقَبِيلَةِ ، فَفِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ ، فَأَمَّا " عَرَبٌ " فَإِنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ بِدَلِيلِ دُخُولِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَقْلٍ أَنَّهُ عَلَمٌ ، وَلَعَلَّ صَاحِبَ الأُرْجُوزَةِ قَدْ نَقَلَ ذَلِكَ ، وَلَعَلَّ " عَرَبًا " اسْمٌ (٤) لأَبِي هَذَا الْجِيلِ مِنَ النَّاسِ .

---

(١) في (ف) " فحذف ".

(٢) الكتاب ٣/ ٢٥٠ .

(٣) البيت لعدى بن الرقاع العاملى يمدح الوليد بن عبدالملك كما فى شرح ديوانه ٥٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ٢/ ٢٨٢ ، واللسان " قرش " ، ونسب فى اللسان " سمح " لجرير وليس فى ديوانه .

وهو فى المقتضب ٣/٣٦٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد١٣١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٥٤١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، والطرائف الأدبية ٩٠ .

(٤) فى (ف) " اسما " .

فَأَمَّا " تَغْـلِبُ " (١) فَـلاَ يَنْصَرِفُ سَوَاءً جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْحَيِّ أَوْ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْحَيِّ فَـلاَ يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا " لَخْـمُ " (٢) فَـإِنْ جَعَـلْتَهُ اسْمًا لِلأُمِّ فَهُوَ مِثْلُ " هِنْدٍ " يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِيهَا ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولاً عَنْ مُذَكَّرٍ فَيَمْتَنِعُ صَرْفُهُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ الْبَتَّةَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي " مِصْرَ " (٣) .

وَاعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْقَبَائِلِ وَالأَحْيَاءِ (٤) مِنْهَا مَا يُخْتَارُ صَرْفُهُ ، وَهُوَ مَا كَانَ اسْمًا لِلْحَيِّ فِي الْغَالِبِ كَقُرَيْشٍ وَمَعَدٍّ وَثَقِيفٍ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ اسْماً لِلأَبِ فِي الْغَالِبِ نَحْوُ " تَمِيمٍ ، وَأَسَدٍ " .

وَمِنْهَا مَا يُخْتَارُ فِيهِ امْتِنَاعُ الصَّرْفِ ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي الأَكْثَرِ وَالأَغْلَبِ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ نَحْوُ " سَدُوسَ " (٥) ، وَكَذَلِكَ " جُذَامُ " (٦) .

وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ الْبَتَّةَ كَتَغْلِبَ ، وَبَاهِلَةَ ؛ لأَنَّ فِيهِمَا مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، وَلِذَلِكَ (٧) قَالُوا : " بَاهِلَةُ بْنُ / أَعْصُرَ " (٨) فَجَعَلُوهُ اسْمًا لِلْحَيِّ ، وَلِذَلِكَ (٧) جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ : " ابْنُ " ، وَ " بَاهِلَةُ " اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَقَالُوا : " تَغْلِبُ ابْنَةُ وَائِلٍ " أَرَادُوا الْقَبِيلَةَ ، فَلِذَلِكَ (٧) ٥٨/ب

(١) فى (ف) " تغلبا ".

(٢) فى الأصل " وأما لا لخى " تحريف ، وانظر قبيلة " لخم " فى جمهرة أنساب العرب ٤٢٠ .

(٣) انظر صـ ٣٧٠ .

(٤) انظر هذا الفصل فى الكتاب ٣/ ٢٤٦ ، والمقتضب ٣/ ٣٦٠ .

(٥) سدوس : فى جمهرة أنساب العرب ٣١٧ بفتح السين ، وكذلك هى فى جميع العرب حاشا طئ وحدها فإنهم يقولون سدوس بالضم ، وكذلك فى مختلف القبائل ومؤتلفها ٢٤ .

(٦) فى (ف) " حرام " ، وانظر " جذام " في جمهرة أنساب العرب ٤٢١ .

(٧) في (ف) " وكذلك .

(٨) انظر الكتاب ٢/ ٢٦ بولاق .

قَــالُوا : " ابْنَــةٌ " ، وقَـالُوا : " تَغْـلِبُ الْغَلْبَـاءُ "فَـوَصَـفُـوها [١] بِالْمُـؤَنثِ ؛ لِإرَادَةِ الْقَبِيلَةِ ، وكَذَلِكَ "مَجُوسُ، ويَهُودُ"فَإِنَّهُ لم[٢] يَقَعْ إِلاَّ اسْمًا عَلَمًا لِلْقَبِيلَـةِ ، فَأَمَّا إِدْخَالُ الأَلِفِ وَاللَّامِ في قَـوْلِهِمْ : " الْمَجُوسُ ، والْيَهُـودُ " فَإِنَّهُمْ أَرَادُوا يَــاءَيْ النَّسَبِ فَحَذَفُـوهُمَـا ، وَالتَّقْدِيرُ : الْمَجُوسِيُّونَ ، وَالْيَهُـودِيُّونَ " [٣] ، فَـأَدْخَلُوا الأَلِفَ وَاللَّامَ كَمَـا أَدْخَلُوهُمَا[٤] عَلَى " يَهُودِيٍّ وَمَـجُـوسِيٍّ "[٥] ، لأَنَّ "الْيَـهُـودَ ، وَالْمَجُـوسَ " جَمْعُـهُ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ [٦] :

أَصَـاحِ أُرِيكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنًـا ... كَنَـارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

فَلَمْ يَصْرِفْ " مَجُوسَ " ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ؛ لأَنَّ لَفْظَ " مَـجُـوسَ " عَلَمٌ عَلَى الْقَبِيلَـةِ ، وَقَـالَ الآخَــرُ :

أُولَـئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودَ بِمِدْحَةٍ ... إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤَنَّبِ [٧]

فَلَمْ يَصْرِفْ "يَهُـودَ " ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : لأَنَّهُ لَمْ يَقَـعْ إِلاَّ اسْمًا لِلْقَبِيـلَـةِ [٨] .

---

(١) في الأصل « فوصفو » .

(٢) فى (ف) " لا " .

(٣) في النسختين " المجوسيين واليهوديين " .

(٤) فى (ف) " أدخلوها " .

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٢٥٤ .

(٦) الديوان ١٤٧ ، وروايتـه " أَحَـارِ تَرَى بُرَيْقًـا " ، وهـو في الحـقـيـقـة مملط بينه وبين التوأم اليشــكرى ، والتمليط : إذا قال هذا نصف بيت وأتمه الآخر بيتًا . اللسان (ملط) وقيل : الذى نازعه الحارث اليشكرى بدليل قوله يخاطبه "أحار ".

وهو فى الكتاب ٣/ ٢٥٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، والتبصرة ٥٧٨ ، والمقرب ٢/ ٨١ .

(٧) نسبه الشنتمري فى حاشية الكتاب ٢/ ٢٩ بولاق لرجل من الأنصار ولم يعينه ، وكذلك قال الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، وفى الكتاب ٣/٢٥٤ نسخة هارون "بمدحه" لعله خطأ مطبعى ، وذكر فى الأصل "قبلها" بدل "قلتها" وهو تحريف .

(٨) الكتاب ٣/ ٢٥٤ .

[أسماء البلدان والبقاع]

كَذَا إِذَا أَرَدْتَ بِالْبُلْدَانِ ... تَأْنِيثَ تَعْرِيفٍ كَمِنْ عُمَانِ (١)

لَمْ يَنْصَرِفْ إِذْ بُقْعَةً أَرَدْتَا ... وَإِنْ أَرَدْتَ مَوْضِعًا صَرَفْتَا (٢)

كَوَاسِطٍ ، وَدَابِقٍ ، وَفَلْجٍ ... دَلِيلُهَا فِي الشِّعْرِ لِلْمُحْتَجِّ

" ذَا " مِنْ قَوْلِهِ " كَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَنَيْتَ هُنَاكَ بِالاسْمِ الْقَبِيلَةَ لَمْ تَصْرِفْ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْحَيَّ صَرَفْتَ ، فَكَذَا هُنَا إِنْ عَنَيْتَ بِالاسْمِ الْبَلَدَ أَوْ الْمَكَانَ صَرَفْتَ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِالاسْمِ الْبُقْعَةَ أَوِ الأَرْضَ أَوِ الْبَلْدَةَ لَمْ تَصْرِفْ ، وَأَمَّا "عُمَانُ" (٣) فَالأَجْوَدُ (تَرْكَ) (٤) صَرْفِهِ وَبِالْعَكْسِ مِنْهُ " وَاسِطٌ " ، وَفَلْجٌ " (٥) ؛ فَإِنَّ سِيبَوَيْهِ قَدْ قَسَّمَ ذَلِكَ ثَلاَثَةَ (٦) أَقْسَامٍ ، فَقَالَ (٧) : مِنْهَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ عَلَى التَّأْنِيثِ كَعُمَانَ (٣) فَلِذَلِكَ قُلْنَا : الأَجْوَدُ تَرْكُ صَرْفِهِ ، وَمِنْهَا مَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ عَلَى التَّذْكِيرِ كَوَاسِطٍ وَفَلْجٍ ، فَإِنَّ

---

(١) فى (ف) " كذاك .. ... كَمِنْ عمَّانِ " .

(٢) بعده فى النسخة التيمورية للدرة الألفية ٢١

وليس مصروفا من البقاع

إلا نواحى جئن بالسماع

ولم يرد هذا البيت في الشروح التَّى بين يديَّ ، ولا في متن ألفية ابن معط المطبوع.

(٣) فى (ف) "عمان " بتشديد الميم .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) واسط : فى عدة مواضع ذكرها ياقوت فى معجمه ٥/ ٣٤٧ ، ولكن أشهرها واسط الحجاج وهى بين البصرة والكوفة ،أما " فلج " بفتح أوله وسكون ثانيه فهو اسم بلد ، وقيل : واد بين البصرة وحمى ضرية من منازل عدى بن جندب ، كما فى معجم ياقوت " فلج " .

(٦) فى (ف) " بثلاثة ".

(٧) فى (ف) " وقال " بالواو ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ فما بعدها .

وَاسِطًا " (١) في الأَصْلِ صِفَةٌ وَسُمِّيَ بِهِ هَذَا الْبَلَدُ ؛ لِتَوَسّطِهِ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : بَلَدًا وَاسِطًا ، أَوْ مَكَانًا وَاسِطًا ، وَلَوْ أَرَادَ التَّأْنِيثَ لَقَالَ : وَاسِطَةٌ أَيْ : بُقْعَةٌ أَوْ بَلْدَةٌ وَاسِطَةٌ ، قَالَ :وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ وَتَذْكِيرُهُ عَلَى السَّوَاءِ نَحْوُ " هَجَرٍ " قَالُوا في الْمَثَلِ : " كَجَالِبِ التَّمْرِ إِلَى هَجَرٍ " (٢) فَصَرَفُوا ، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ (٣) :

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا ... أَيَّامُ وَاسِطَ وَالأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا (٤)

فَلَمْ يَصْرِفْ .

وَأَمَّا " دَابِقُ " (٥) فَقَالَ سِيبَوَيْهِ : " التَّذْكِيرُ فِيهِ أَجْوَدُ " (٦) فَهَذَا تَفْصِيلُ سِيبَوَيْهِ ، وَهُوَ في غَايَةِ التَّحْقِيقِ .

وَأَقُولُ : إِنَّ أَسْمَاءَ الْبُلْدَانِ وَالْبِقَاعِ لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ أَوْلاَ ، فَإِنْ كَانَ فَسَوَاءٌ عَنَى بِالاسْمِ الْمَكَانَ أَوِ الْبُقْعَةَ فَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " غَزَّةَ ، وَمَكَّةَ ، وَيَثْرِبَ ، وَتُوضِحَ" (٧) ، أَمَّا " غَزَّةُ وَمَكَّةُ "فَلِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَأَمَّا " يَثْرِبُ ، وَتُوضِحُ " فَلِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ .

---

(١) فى (ف) "واسط " بدون تنوين .

(٢) هكذا ورد المثل هنا كما فى الكتاب ٣/ ٢٤٤ غير أن كتب الأمثال أوردته برواية " كمستبضع التمر إلى هجر " والاستبضاع والجلب بمعنى ، وذلك أن " هجر " – وهى بلد بالبحرين – معدن التمر والمستبضع إليه مخطئ .

انظر أمثال أبى عبيد ٢٩٢ ، وفصل المقال ٤١٣ ، والمستقصى ٢/ ٢٣٣ ، ومجمع الأمثال ٢/١٥٢

(٣) الديوان ٢٩١ . وقال الشنتمرى :(ويروى للأخطل) وليس فى شعره .

(٤) البيت فى الكتاب ٣/ ٢٤٣ ، ومعجم البلدان ٥/ ٣٤٧ وشرح ابن الخباز لوحة ٣٣ ، والشرح المجهول لوحة ٣٩ وشرح ابن القواس لوحة ٦٣ .

(٥) دابق – بكسر الباء ويروى بفتحها – : قرية قريبة من حلب . معجم البلدان ٢/ ٤١٦ .

(٦) الكتاب ٣/ ٢٤٣ .

(٧) توضح : كثيب أبيض من كثبانٍ حُمْرٍ بالدهناء قرب اليمامة . عن معجم البلدان ٢/ ٥٩ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فيهِ مَا يَمْنَـعُ الصَّرْفَ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ ٱلأَلِفُ وَالَّـلامُ (كَٱلْمَوْصِلِ أَوْلاَ) (١) ، فَٱلأَوَّلُ يَنْـصَرِفُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ثُلاَثِياً سَاكِنَ ٱلْحَشْوِ كَفَلْجٍ وَبَدْرٍ أَوْ لاَ ، فَإِنَ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ كَهِنْدٍ إِنْ عَنَيْتَ بِهِ ٱلْبُقْعَةَ ، وَإِلاَ فَهُوَ كَزَيْدٍ إِنْ (٢) عَنَيْتَ بِهِ ٱلْمَكَانَ مَالَمْ يَكُنْ أَعْجَمِياً نَحْوُ " حِمْصَ ، وَمَاهَ ، وَجُورَ " فَلاَ يَنْصَرِفُ ٱلْبَتَّةَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ كَهَجَرٍ ، وَحُنَيْنٍ فَإِن التَّعْرِيفَ مُتَيَقَّنٌ فيه ، فَإِنْ عَنَيْت بِهِ ٱلْبُقْعَةَ أَوِ ٱلْبَلْدَةَ أَوِ ٱلأَرْضَ لَمْ تَصرِفْهُ لاجْتِمَاعِ التَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ فيه ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ ٱلْمَكَانَ أَوِ ٱلْبَلَدَ صَرَفْتَهُ . ٥٩/أ

وَهَهُنَا بَحْثٌ فِي " مَاهَ ، وَجُورَ ، وَحِمْصَ " فَإِنَّكَ إِنْ عَنَيْتَ بِهَذِهِ ٱلْمَكَانَ سَقَطَ التَّأْنِيثُ ، وَٱلْعُجْمَةُ لاَ تُؤَثِّرُ فِي الثُّلاَثِيّ السَّاكِنِ ٱلْحَشْوِ بِإِجْمَاعِ ٱلْمُتَقَدِّمِينَ (٣) مِنْ أَهْلِ ٱلْعَرَبِيَّةِ بِدَلِيل اتّفَاقِهِمْ عَلَى صَرْفِ " نُوحٍ "فَيَجِبُ أَنْ تُصْرَفَ (٤) " مَاهُ ، وَجُورُ ، وَحِمْصُ" إِنْ عَنَيْتَ بِهِ ٱلْمَكَانَ ، وَٱلأَمْرُ بِخِلاَفِهِ ؛ فَإِنْ ٱلإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ صَرْفِهِ ، حَتَّى قَالَ سِيبَوِيهِ :إِنَّهُ (٥) بِٱلْعُجْمَةِ صَارَ (بِمَنْزِلَةِ ٱلْمُؤَنَّثِ)(٦) الزَّائِدِ عَلَى الثَّلاَثَةِ كَعَنَاقٍ(٧) إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً ٱلْبَتَّةَ (٨) .

---

(١) فى (ف) " فالموصل أولى " .

(٢) فى (ف) " وإن " بزيادة الواو .

(٣) فى (ف) " لاجماع المتقدمين " .

(٤) فى (ف) " ان ينصرف ".

(٥) فى (ف) "ان ".

(٦) فى (ف) " كالمؤنث ".

(٧) العناق : الأنثى من ولد المعز ، وقيل : شئ من دواب الأرض كالفهد ، وقيل : الداهية ، وقيل : الخيبة . عن الصحاح "عنق ".

(٨) انظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ .

[أسـماء السـور]

كَذَاكَ لاَ تُصْرَفُ أَسْمَاءُ السُّوَرْ ... كَهُودَ وَالتَّأْنِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرْ

مَا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَّةِ الإِضَافَهْ ... إِذْ ذَاكَ فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى انْصِرَافَهْ

وَمِثْلُ حَمِيمَ وَيَاسِينَ بُنِي ... وَقِيلَ : بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهَا اعْتُنِي

" ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، أَيْ: الْقَوْلُ فِي أَسْمَاءِ سُوَرِ الْقُرْآنِ كَذَاكَ الْقَوْلِ السَّابِقِ فِي أَسْمَاءِ الأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، فَإِنْ عَنَيْتَ بِـ " هُودَ " اسْمَ السُّورَةِ فَلاَ تَصْرِفْهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ وَالنَّقْلِ مِنَ الأَخَفِّ إِلَى الأَثْقَلِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : لأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ (سَمَّيْتَهَا) (١) بِعَمْرٍو ، وَلَيْسَ الأَمْرُ فِيهِ كَمَا قِيلَ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ وَالعُجْمَةِ (٢) ؛ لأَنَّ "هُودًا "لَيْسَ أَعْجَمِيًّا ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِـ " هُودَ " اسْمَ النَّبِيِّ وَنَوَيْتَ حَذْفَ الْمُضَافِ – كَأَنَّكَ قُلْتَ : "قَرَأْتُ سُورَةَ هُودٍ" – صَرَفْتَ ؛ لِفَوَاتِ التَّأْنِيثِ ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ : " هَذِهِ تَمِيمٌ" ، إِذَا أَرَدْتَ بَنُو تَمِيمٍ " صَرَفْتَ ؛ لأَنَّهُ اسْمُ الأَبِ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ اسْمَ الْقَبِيلَةِ لَمْ تَصْرِفْ (٣) .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ : لاَ تُصْرَفُ أَسْمَاءُ (٤) السُّوَرِ فِي حَالِ اعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ ؛ لأَنَّ " الْوَاوَ " فِي قَوْلِهِ : " وَالتَّأْنِيثُ فِيهَا (يُعْتَبَرَ) (٥) ، " وَاوُ " الْحَالِ ؛ لأَنَّ

---

(١) فى الأصل " تسميها " ، وما فى (ف) متفق مع الكتاب ٣/ ٢٥٦ .

(٢) قصد المؤلف بهذا ابن الخباز الذى قال فى شرحه لوحة ٣٣ " وإن كان أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف .. ، وإن كان على ثلاثة أحرف كهود ونوح لم ينصرف إن سميت به السورة كماه وجـور ، وإن نويتَ الإضافة صَرَفْتَ " .

(٣) راجع هذا الباب فى الكتاب ٣/ ٢٥٦ ، والمقتضب ٣/ ٣٦٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ .

(٤) فى الأصل « اسم » .

(٥) سقط من (ف) .

السَّبَبَ الْمُتَيَقَّنَ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ هُوَ الْعَلَمِيَّةُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَعَ ذَلِكَ عَلَماً لِلسُّورَةِ أَمْتَنَعَ الصَّرْفُ ، وَيُرِيدُ بِالتَّأْنِيثِ تَأْنِيثَ السُّورَةِ .

وَقَوْلُهُ : " مَا لَمْ يَكُنْ فِي نِيَّةِ الإِضَافَةْ " " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ بِقَوْلِهِ : " وَالتَّأْنِيثُ فِيهَا يُعْتَبَر " أَيْ : يُعْتَبَرُ التَّأْنِيثُ فِي أَسْمَاءِ السُّوَرِ مَا لَمْ تَنْوِ حَذْفَ الْمُضَافِ ، فَإِنْ نَوَيْتَ حَذْفَهُ صَرَفْتَ الاسْمَ الَّذِي يَقْتَضِي الصَّرْفَ أَيْ : الاسْمَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، تَقُولُ: " قَرَأْتُ هُوداً " ، أَيْ : سُورَةَ هُودٍ فَتَصْرِفُ ، وَتَقُولُ: " قَرَأْتُ يُوسُفَ " فَلاَ تَصْرِفْ سَوَاءً جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلسُّورَةِ أَوِ اسْمَاً لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ ؛ لأَنَّ " يُوسُفَ " فِيهِ الْعُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ فَلاَحَاجَةَ إِلَى اعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ لِجَعْلِهِ اسْماً لِلسُّورَةِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:" فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى انْصِرَافَهْ" .

وَبَعْدُ فَأَقُولُ : اسْمُ السُّورَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً أَوْ لاَ ، فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً حُكِيَ وَلَمْ يُغَيَّرْ كَقَوْلِكَ : قَرَأْتُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] ، وَ ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾[2] ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حُرُوفِ الْهِجَاءِ نَحْوُ ﴿ حَمِيم[3] ﴾ ، وَ ﴿ يَسَين[4] ﴾ وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، أَوْ مُفْرَدًا ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ كَالْبَقَرةِ وَالْمَائِدَةِ أَوْ لاَ يَكُونُ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمِ فَهُوَ مُنْصَرِفٌ كَمَا مَرَّ فِي أَسْمَاءِ الْبُلْدَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَرَبِيًّا أَوْ أَعْجَمِياً ، فَإِنْ كَانَ عَرَبِيّاً كَمُحَمَّدٍ ، فَإِنْ

---

(١) سورة الأخلاص ١ .

(٢) سورة الأنبياء ١ .

(٣) سورة غافر ١ وفي مواضع كثيرة .

(٤) سورة يس ١ .

جَعَلْتَـهُ اسْماً لِلسُّوَرةِ لَمْ تَصْرِفْـهُ وَإلاَّ صَرَفْتَـهُ (١)، وإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا ٥٩/ب
فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ لَمْ تَصْرِفْهُ سَوَاءً كَانَ اسْمَ السُّورَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلاَثَةِ لَمْ يَنْصَرِفْ إِنْ (٢) جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلسُّوَرَةِ ؛ كَنُوحٍ مَعَ سُكُونِ الأَوْسَطِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لأَجْلِ أَنَّ التَّأْنِيثَ قَدِ انْضَمَّ إِلَيْهِ الْعُجْمَةُ ، كَمَا في "مَاهَ ، وَجُورَ" بَلْ لأَنَّهُ مُذَكَّرٌ سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ كَمَا مَرَّ في " مِصْرَ " ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : فَإِنْ جَعَلْتَ "نُوحًا "اسْمًا لِلسُّوَرَةِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِعَمْرٍو (٣) .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ اسْمَاً لِلسُّوَرَةِ حُرُوفُ التَّهَجِّي فَلَكَ فِيمَا(كَانَ)(٤) دُونَ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ الْحِكَايَةُ ، وَالإِعْرَابُ ، وَلَذَلِكَ قَالَ : " وَمِثْلُ حَمِيمَ وَيَسِينَ بُنِي " لأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : " وَقِيلَ بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتُنِي " يُرِيدُ الإِعْرَابَ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " بُنِي " أَنَّهُ حُكِيَ فَبُنِيَ(٥) ؛ لأَنَّ حِكَايَةَ الْحَرْفِ سَبَبٌ فِي بِنَائِهِ فَأَقَامَ الْمُسَبَّبَ - الَّذِي هُوَ الْبِنَاءُ - مُقَامَ سَبَبِهِ الَّذِي هُوَ الْحِكَايَةُ ، وَكَذَا قَوْلُهُ " وَقِيلَ: بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتُنِي " لَمَّا كَانَ عَدَمُ الصَّرْفِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الإِعْرَابِ اكْتَفَى بِذِكْرِ الصَّرْفِ (عَنْ ذِكْرِ الاعْرَابِ) (٦) ؛ لأَنَّ الْمُعْرَبَ دَاخِلٌ

---

(١) أي : وإنْ لم تجعلْهُ اسْمًا للسورةِ صرفْتَه ، لِخُلُوِّهِ من التانيث .

(٢) فى (ف) "وان" .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٥٧ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) قال ابن القواس في شرحه لوحة ٦٣ : "أي : يجوز أن يحكى فيبنى ؛ لأن الحكاية سبب البناء ، إلاَّ أنه أقام المسبب مقام السبب مجازاً " وتأثير النيلي عليه واضح .

(٦) فى الأصل " عن ذكر عدم الإعراب " .

فِي حَقِيقَةِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ؛ لِعُمُومِ الْمُعْرَبِ ، وَخُصُوصِ (غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ)(١) .

وَوَجْهُ إِعْرَابِ " يَسِين ، وَحَمِيم " أَنَّهُ فِي وِزَانِ قَابِيلَ وَهَابِيلَ، وَتِلْكَ مُعْرَبَةٌ ؛ لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَكَذَلِكَ " يَسِينُ ، وحَمِيمُ " .

وَلَمْ يَنْصَرِفْ " يَسِين ، وَحَمِيم " لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ (٢) .

وَاسْمُ السُّوَرَةِ إِنْ كَانَ حَرْفًا وَاحِدًا إِنْ شِئْتَ حَكَيْتَهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْماً لِلسُّوَرَةِ أَعْرَبْتَهُ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ " هِنْدٍ " إِنْ شِئْتَ صَرَفْتَهُ ؛ لأَنَّ حُرُوفَ الْمُعْجَمِ، تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهَا ، هَذَا نَصُّ سِيبَوْيهِ (٣) قَالَ : لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِقِدْرٍ أَوْ شَمْسٍ ، فَلِذَلِكَ "نُون " مُؤَنَّثٌ فِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فَاذَا سَمَّيْتَ بِهِ السُّوَرَةَ صَارَ مِثْلَ امْرَأَةٍ سمَّيْتَهَا بِقِدْرٍ وَذَلِكَ نَحْوُ "نُونٍ ، وَصَادٍ وَقَافٍ " (٤) ، وَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلَ "حم ، وَطس (٥) ، ويس "، فَقَدْ ذُكِرَ الْقَوْلُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ نَحْوُ " طَسَمَ " (٦) فَلَكَ فِيهِ الْحِكَايَةُ أَيْضًا ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلسُّوَرَةِ وَتَمْنَعُهُ الصَّرْفَ؛ لِلتَّرْكِيبِ وَالتَّعْرِيفِ ؛

---

(١) في الأصل « المعرب » صوابه من حاشية الأصل و (ف) .

(٢) قال سيبويه ٣/ ٢٥٧ : " وأما حم فلا ينصرف ، جعلته اسما للسورة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجميّ ، نحو : هابيل وقابيل .. ، وكذلك طاسين ، وياسين ، واعلم أنه لا يجئ في كلامهم على بناء حاميم وياسين ، وإنْ أردت في هذا الحكاية تركته وقفاً على حاله " .

(٣) في الكتاب ٣/ ٢٥٩ " وأمَّا " نون " فيجوز صرفها في قول من صرف هنداً ؛ لأنَّ النُّونَ تكون أنثى فترفع وتنصب " .

(٤) هذه الأحرف مطالع السور الآتية على الترتيب المذكور : القلم – ص – ق

(٥) في الأصل " وطسم " وهو سهو ، صوابه من (ف) ، وهي بداية سورة النمل .

(٦) الآية الأولى من سورتي الشعراء والقصص .

لِأَنَّـه صَـارَ بِمَنْزِلَـةِ " بَعْلَبَكَّ " ، وَدَرَا بَجِـرْدَ (١) لَكِن لَابُـدَّ مِنْ فَـتْــــحِ النُّـونِ مِـنْ " طَاسِينْ " ثُمَّ تـرَكَّبُ الْـمِيمُ مَعَهَـا كَمَا فُتِحَتِ الَّـلامُ مِنْ "بَعْلٍ ، ورُكِّبَتْ " بَـكّ " مَعَهَا ، وَإِنْ تَجَاوَزَ ثَلاَثَـةَ أَحْرُفٍ حُكِيَ كَمَا تُحْكَى الْجُمَـلُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ ﴿ حَـمَ عَسَق ﴾ (٢) ، وَ ﴿ كَهيعَصَ (٣) ﴾ .

---

(١) في (ف) " ودارنجر " وهو تحريف ، ودرا بجرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس ، معناه دراب كرد ، دراب :اسم رجل ، وگرد : معناه عمل ، فعرب بنقل الكاف الفارسية إلى الجيم ، معجم البلدان ٢/ ٤٤٦ .

(٢) الآية الأولى والثانية من سورة الشورى .

(٣) الآية الأولى من سورة مريم .

[اللازم والمتعـــــدى]

الْقَوْلُ في الأفْعَالِ (في التَّعَدِّى) [1] **وَتَنْتَهِي لِسَبْعَةٍ في الْعَدَدُ**

لَمْ يُرِدْ بِالتَّعَدِّى هُنَا تَعَدِّىَ الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَلاَ تَرَى إِلَى قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " أَوَّلُهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلاً " بَلْ أَرَادَ التَّعَدِّيَ اللُّغَوِيَّ وَهُوَ التَّجَاوُزُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَدَاكَ الذَّمُّ " أَيْ تَجَاوَزَكَ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْقَوْلُ في تَجَاوُزِ الأَفْعَالِ أَوْ تَعَدِّيهَا [2] إِلَى مُنْتَهَى عَدَدِهَا وَذَلِكَ يَنْتَهِي إِلَى سَبْعَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالتَّعَدِّى التَّعَدُّدَ فَأَبْدَلَ " الْيَاءَ " مِنْ إِحْدَى [3] (الدَّالاَتِ) [4] كَرَاهِيَةَ ثِقَلِ التَّضْعِيفِ كَمَا قَالُوا : " تَظَنَّيْتُ " ، وَأَصْلُهُ " تَظَنَّنْتُ " ، بِثَلاثِ نُونَاتٍ ، فَأَبْدَلَ " الْيَاءَ " مِنْ إِحْدَى [3] النُّونَاتِ [5] .

---

(١) فى (ف) "والتعدى " .

(٢) فى (ف) « وتعديها » .

(٣) فى الأصل (أحد) .

(٤) فى (ف) " الدلالات " .

(٥) هذا رَدٌّ منه على ابن الخبَّاز الَّذي يقول فى شرحه لوحة ٣٤ " بدأ من المتعدى بما لا يتجاوز الفاعل وهذا يفسد قسمته ، لأنَّه لم يتعدَّ فى اللفظ إلى شئ ، وقال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٠ : "وتقسيمه إياها إلي سبعة ليس على سبيل الحصر بل على سبيل البسط والتقريب ، وابن الخباز ذكر على كلام المصنف فى هذا الموضع انتقاداً وهو أن مورد القسمة لابد أن يكون مشتركًا بين جميع الأقسام وعلى هذا التقدير فلا يصح انقسام الأفعال بالنسبة إلى التعدى إلى ما لم يجاوز فاعلاً ، وجعله مفسداً للتقسيم إلى سبعة ، وهذا متجه ، ويحتمل أن يجاب عنه بثلاثة أجوبة ، الأول : أنَّ المراد التعدِّي وعدم التعدِّى فاستغنى بذكر بعض الأقسام عن البعض ... ، والثاني أن يكون المراد التعدِّى اللغوى .. ، والثالث أن يكون المراد بالتعدِّي التعدد " .

أَوَّلُهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِــــلاَ إِذْ لَيْسَ لِلْمَـفْـعُـولِ ذَاكَ قَابِلاَ
كَطَالَ وَاحْمَرَّ وَنَحْوِ ظَرُفَــا وَمِثْلِ رَاحَ وَاغْتَدَى وَانْصَــرَفَــا

١/٦٠ / يُرِيدُ : أَنَّ أَوَّلَ الأَفْـعَـالِ هُوَ الَّذِى لَمْ يَتَـجَـاوَزْ فَـاعِلَهُ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَهُوَ اللاَّزِمُ وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ اللاَّزِمُ هُوَ أَوَّلُ الأَفْعَالِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَوقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ إِلاَّ عَلَى الْفَاعِلِ وَحْدَهُ ، وَأَمَّا الْمُتَعَدِّى فَيَتَوقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ عَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَمَا تَوَقَّفَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ كَانَ أَسْبَقَ وُجُودًا مِمَّا يَتَوقَّفُ عَلَى شَيْئَيْنِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " قَـــامَ " مَثَلاً إِنَّمَا يَتَوقَّفُ فَهْـمُ مَعْنَاهُ عَلَى فَاعِلٍ أَوْجَدَ الْقِيَامَ فَقَطْ ، وَأَمَّا " ضَرَبَ " فَلاَ يُفْهَمُ مَعْنَاهُ بِدُونِ " ضَارِبٍ " وَهُوَ الْفَاعِلُ وَ " مَضْرُوبٍ " وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَالضَّرْبُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ لاَ يَنْعَقِلُ بِدُونِ الْمَضْرُوبِ ، بِخِلاَفِ قَوْلِنَا " قَامَ وَقَعَدَ " فَكَأَنَّهُ لاَ يَقْبَلُ تِلْكَ النِّسْبَةَ الَّتِى قَبِلَهَا "ضَرَبَ " وَتَوقَّفَ فَهْمُ مَعْنَاهُ [1] عَلَيْهَا ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ اللاَّزِمُ غَالِبًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ انْفِعَالِ الطَّبِيعَةِ ، أَوِ انْفِعَالِ النَّفْسِ ، أَوِ انْفِعَالِ الْبَدَنِ مَثَّلَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِيهِ بِالانْفِعَالاَتِ الثَّلاَثِ [2] .

فَقَوْلُهُ : " طَالَ وَاحْمَرَّ " مِثَالٌ لانْفِعَالِ الطَّبِيعَةِ ، ([3] وَقَوْلُهُ : "ظَرُفَ" مِثَالٌ لانْفِعَالِ النَّفْسِ) [3] ، وَقَوْلُهُ : " رَاحَ وَاغْتَدَى (وَانْصَرَفَ) [4] مِثَالٌ لانْفِعَالِ الْجِسْمِ .

---

(١) فى الأصل " معناها " .
(٢) فى (ف) " الثلاثة " .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سقط من الأصل .

وَالْبِنَـــاءُ اللَّازِمُ فَقَطْ مِنَ الثُّـلاثِيِّ هُوَ " فَـعُـلَ " بِضَمِّ الْعَيْنِ وَقَدْ مَثَّـلَ بِهِ فِي قَوْلِـهِ : " وَمِثْلِ ظَرُفَا " (١) وَلَمْ يَـأْتِ مِنْ " فَعُلَ " مُتَعَدِّيًا إِلاَّ قَوْلُهُم : " رَحُبَكُمُ الدُّخُـولُ " (٢) ؛ لأَنَّـهُ بِمَعْنَى وَسِعَكُمْ .

وَمِنْ الأَوْزَانِ الَّتِي لاَ تَتَعَدَّى، وَهِيَ أَبْنِيَـةٌ خَمْسَـةٌ ، مِنْهَا الَّتِي فِي أَوَّلِهَـــا " تَـاءٌ غَالِبًا، وَهِيَ " تَفَيْـعَـــلَ " كَتَشَيْطَنَ ، وَ " تَفَعْنَـلَ " كَتَقَلْنَسَ : إِذَا لَبِسَ الْقَلَنْسُـــوَةَ (٣) [وَ « تَفَـعْلَـى » كَتَـقَلْسَى](٤) وَ "تَفَـوْعَـلَ " كَتَجَوْرَبَ : إِذَا لَبِسَ الْجَـوْرَبَ ، وَهُوَ شِبْهُ الْخُفِّ ، [وَ « تَفَعْلَلَ » كَتَدَحْرَجَ](٤) .

وَهَذِهِ الْخَـمْـسَـةُ كُلُّهَـا مُطَـاوِعَـةٌ لأَفْـعَـالٍ مُـتَـعَـدِّيَـةٍ ، يُقَـالُ : دَحْـرَجْـتُـهُ فَتَدَحْـرَجَ ، وَقَلْسَـيْتُـهُ فَتَقَلْسَى (٥) ، (وَكَذَلِكَ الْبَـاقِي) (٦) .

« تعريف المطاوعة »

وَمَـعْنَى الْمُطَـاوَعَةِ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْـلُ لَهُ دِلاَلَـةٌ عَلَى مَعْنًى حَصَـلَ بِهِ عَنْ مُقْتَضَى فِعْلٍ آخَرَ مُتَعَدٍّ ، نَحْوُ " دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ " ، فَقَوْلُكَ : " تَدَحْرَجَ "

---

(١) في النظم المتقدم " ونحو ظرفا " .

(٢) روى أن نصر بن سيار قال : أرحبكم الدخولُ في طاعة ابن الكرمانيّ ، أي أوسعكم فَعدَّى (فَعُل) وليست متعدية عند النحويين ، وقيـــــل : إن نصراً ليس بحجة ، ينظر الصحاح ، واللسان في (رحب) .

(٣) القلنســـوة ، والقلنسية : شئ يوضع على الرأس ، وجمعه قلانس بحذف الواو وقلاس بحذف النون ، وإن شئت عوضت فيهما وقلت قلانيس أو قلاسي عن الصحاح (قلس) .

(٤) إضافة يقتضيها السياق ، وانظر ابن الخباز ٢٢٨/١ ، وابن القواس ٤٧٦/١ .

(٥) في الصحاح " قلس " " وقد قلسيته فتقلسى ، وتقلنس ، وتقلس أي : ألبسته القلنسوة فلبسها " .

(٦) سقط من (ف) .

عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنًى حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ (١) فِعْلٍ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ حُصُولُ الدَّحْرَجَةِ بِهِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ عَنْ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ إِلاَّ قَوْلُهُم : " تَرَهْوَكَ (٢) فِي مِشْيَتِهِ " إِذَا مَاجَ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ " تَفَاعَلَ " نَحْوُ " تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو " ، وَكَذَلِكَ " انْفَعَلَ " لاَ يَكُونُ إِلاَّ مُطَاوِعًا ، وَالْمُطَاوَعَةُ لاَ تَكُونُ إِلاَّ حَيْثُ يَكُونُ عِلاَجٌ وَتَأْثِيرٌ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا " انْعَدَمَ " خَطَأٌ ، لاسْتِحَالَةِ التَّأْثِيرِ فِي الْمَعْدُومِ (٣) ، وَكَذَلِكَ " افْعَلَّ " كَاحْمَرَّ ، وَ " افْعَالَّ " كَاسْوَادَّ ، وَهُوَ مِن انْفِعَالاَتِ الطَّبِيعَةِ ، وَ " افْعَنْلَلَ ، كَاقْعَنْسَسَ ، وَاحْرَنْجَمَ " (٤) وَهُوَ مِن انْفِعَالاَتِ الْبَدَنِ ، وَ " افْعَلَلَّ " كَاقْشَعَرَّ ، وَهُوَ مِن انْفِعَالاَتِ الطَّبْعِ .

وَبَابُ " الأَفْعَالِ " يَأْتِي مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ نَحْوُ " فَعِلَ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ قَدْ يَأْتِي لاَزِمًا كَمَا (٥) إِذَا كَانَ عِبَارَةً عَنِ الأَسْقَامِ (٦) وَالأَحْزَانِ نَحْوُ " سَقِمَ ، وَحَزِنَ ، " وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ نَحْوُ " فَرِحَ ، وَأَشِرَ ، وَبَطِرَ " وَكَذَا فِي الأَلْوَانِ نَحْوُ " أَدِمَ (٧) ، وَسَوِدَ (٨) " .

---

(١) فى (ف) " تعدو " تحريف .

(٢) فى (ف) " ترهول " تحريف ، وانظر القاموس في (رهك) .

(٣) انظره فى شرح الشافية ١/ ١٠٨ ، وقد مثل به بقوله " نحو كسرته فانكسر " ، وجاء فى القاموس " عدم " وقول المتكلمين وجد فانعدم لحن " .

(٤) يقال اقعنسس الرجل : إذا تأخر وتراجع إلى الخلف ، واحرنجم القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض

(٥) سقط من (ف) .

(٦) فى (ف) " الاستفهام " .

(٧) الأدمة : السمرة .

(٨) انظر شرح الشافية ١/ ١١٢ .

مطابع جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

من التراث الإسلامي

٤٠٠٠١٨١

الصفوة الصفية
في
شرح الدرة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور
محسن بن سالم العميري
رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الأول

(القسم الثاني)

١٤٢٠ هـ

(ح) جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدرة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ٢٤ × ١٧ سم .

ردمك : ١ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمد : ٣٧٥٩ - ١٣١٩

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف

أ - العميري ، محسن سالم (محقق) ب - العنوان جـ - السلسلة

ديوي ٤١٥,١ ١٤٠٥ / ١٥

رقم الايداع : ١٤٠٥ / ١٥

ردمك : ١ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمد : ٣٧٥٩ - ١٣١٩

الطبعـــة الأولـــى

بسم الله الرحمن الرحيم

[الفـــــــاعل]

وَكُلُّ فِعْــلٍ رَافِعٌ فَــاعِلَهُ   وَلاَ يَكُـونُ الْفِعْـلُ إِلاَّ قَبْلَــهُ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " كُلُّ فِعْــلٍ " اللاَّزِمَ وَالْمُتَعَــدِّيَ ، وَلَوْ قَـالَ : " وَكُلُّ فِـعْـلٍ تَـامٍّ رَافِعٌ فَـاعِلَـهُ " لَكَانَ أَحْـسَـنَ مِنَ الإِطْـلاَقِ ؛ إِذِ (١) الْفِـعْـلُ النَّـاقِصُ لاَ يُسَـمَّى الْمَرْفُـوعُ بِـهِ فَـاعِلاً إِذْ لا تَتِمُّ الْفَـائِدَةُ بِهِ (٢) نَحْـوُ " كَانَ " وَأَخَوَاتِهَا (٣) ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفِـعْـلُ مُؤَثِّـرًا فِي الْفَـاعِلِ الرَّفْعَ دُونَ النَّصْبِ وَالْجَـرِّ ؛ لأَنَّ الْفَـاعِلَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْجُمْـلَةِ لاَ يُسْـتَغْنَى عَنْـهُ فِي التَّـرْكِيبِ ، وَالْمَـفْـعُـولُ وَالْمُضَـافُ يُسْـتَغْنَى عَنْهُمَـا فِـيـهِ ، فَـأُعْطِي أَقْوَى الْحَرَكَــاتِ وَهِـيَ الضَّمَّــةُ .

٦٠/ب / وَأَمَّـا قَوْلُـهُ : " وَلاَ يَكُونُ الْفِعْـلُ إِلاَّ قَبْـلَـهُ " أَيْ : قَبْلَ الْفَـاعِلِ ؛ لأَنَّهُ لَوْ تَقَـدَّمَ الْفَـاعِلُ عَلَـى الْفِعْـلِ لَصَارَ مُـعَرَّضًـا لِدُخُـولِ عَـامِلٍ آخَـرَ عَلَيْـهِ، وَحِينَئِـذٍ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِـهِ فَاعِلاً ، فَيَبْقَى الْفِعْــلُ بِلاَ فَــاعِلٍ (٤) .

فَـإِنْ قُـلْـتَ :" هَـذَا (٥) لاَزِمٌ فِي الْمَـفْـعُــولِ ، وَمَـعَ (٦) ذَلِكَ يَجُــوزُ تَقْدِيمُـهُ !

---

(١) فى (ف) "إذا ".

(٢) فى (ف) "بها ".

(٣) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٠ "قال النيليُّ : وكان ينبغى أن يقول " وكل فعل تام رافع فاعله ، فإن المرفوع بكان وأخواتها – أعني الأفعال الناقصة لايسمى فاعلاً ، وهذا حقٌّ " .

(٤) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل أو شبهه ، عن شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٤٦٥ وشرح ابن القواس ٤٧٧/١

(٥) فى (ف) " فهذا ".

(٦) فى (ف) " ومع نحو ذلك " وكلمة "نحو " مقحمة لا معنى لها .

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهمَا أَنَّ الْفعْلَ يَجُوزُ خُلُوُّهُ عَنِ الْمَفْعُولِ وَلاَ يَجُوزُ خُلُوُّهُ عَنِ الْفَاعِلِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "زَيدًا ضَرَبْتُ" فَزَيدًا مَفْعُولُ "ضَرَبْتُ" مُقَدَّمٌ عَلَيْه ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْه عَاملاً (غَيْرَ الْفعْلِ [١] قَبْلَهُ) وَذَلكَ نَحْوُ قَوْلكَ : " إِنَّ زَيدًا ضَرَبْتُ " فَصَارَ الْمَفْعُولُ اسْمَ " إِنَّ " ، وبَقِيَ الْفعْلُ بِلاَ مَفْعُولٍ ، (وَذَلكَ جَائزٌ) [٢] بِخِلاَفِ الْفَاعِلِ ، فَامْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ لذَلكَ .

وَالْفَاعِلُ : " كُلُّ اسْمٍ أُسْنِدَ إِلَيْهِ (فعْلٌ) [٣] أَوْ شِبْهُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أَبَدًا " . «تعريف الفاعل»

قَوْلُنَا : " أُسْنِدَ إِلَيْه فعْلٌ " ليَخْرُجَ " الْمَفْعُولُ " ؛ فَإِنَّ الْفعْلَ [غَيْرُ] [٤] مُسْنَدٍ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وقَوْلُنَا : " أَوْ شِبْهُهُ " ليَدْخُلَ اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا اعْتَمَدَ ، وَغَيْرُهُ منَ الأَسْمَاءِ الْعَاملَة ، وَالظَّرْفُ الْمُعْتَمدُ أَيْضًا [٥] ، وَقَوْلُنَا: " مُقَدَّمٌ عَلَيْه "ليَخْرُجَ منْهُ " زَيْدٌ قَامَ " ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فَاعلاً ؛ لتَقَدُّمه عَلَى الْفعْلِ ، وقَوْلُنَا :" أَبدًا " ليَخْرُجَ منْهُ مثْلُ " قَائمٌ زَيْدٌ " [٦] فَإِنَّ تَقْديمَ الْخَبَرِ مَجَازٌ [٧] لَيْسَ بِوَاجبٍ .

وَقيلَ : "الْفَاعلُ هُوَ الاسْمُ الَّذِي يَجِبُ تَقْدِيمُ خَبَرِه عَلَيْه لمُجَرَّد كَوْنه خَبَرًا " ، فَخَرَجَ بِقَوْله : " الاسْمُ " الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ ، وَخَرجَ بِقَوْله : "(وَجَب) [٨] تَقْديمُهُ عَلَيْه " خَبَرُ الْمُبْتَدأ الْمُقَدَّمُ

---

(١) فى (ف) " قبل العقل قبله " وهذا تحريف وتصحيف .

(٢) فى (ف) " وذلك غير جائز "وهو خطأ .

(٣) فى (ف) "فعلاً " .

(٤) تكملة يوجبها المقام .

(٥) لم يمثِّل المؤلِّفُ لاسم الفاعل وغيره من الأسماء والظروف ، لكن انظرها فى شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٤٦٤ ، وابن يعيش ١/ ٧٤ .

(٦) فى (ف) "قائم به زيد ".

(٧) قوله " مجاز " يعنى به جوازاً بدليل ما بعده .

(٨) سقط من (ف) .

عَلَيْهِ غَيْرَ الاسْتِفْهَامِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ " لِمُجَرّدِ كَوْنِـهِ [١] خَبَرًا " أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ الَّتِي يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمُبْتَـدإِ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِهَا ، لَكِن لاَ لِمُجَرّدِ [٢] كَوْنِـهِ خَبَرًا بَـلْ لِمَا تَضَمَّنَتْـهُ مِن مَـعْنَى الْحَرْفِ [٣] .

وَيَسْتَوِي الظَّـاهِرُ وَالضَّمِيـرُ   وَالْفِعْلُ حَتْمًا وَضْعُهُ التَّذْكِيرُ

يُرِيدُ وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ فِي عَدَمِ التَّقْدِيمِ [٤] ؛ لأَنَّـهُ إِذَا وَجَبَ تَأْخِيرُ الظَّـاهِرِ فَالْمُضْـمَرُ أَوْلَى ؛ إِذْ مِنْهُ مُـتَّصِـلٌ وَمُسْتَتِرٌ ، وَذَلِكَ يَتَعَـذَّرُ تَقْدِيمُـهُ .

وَإِنَّمَا كَانَ وَضْعُ الْفِعْلِ التَّذْكِيرَ ؛ لأَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ ، وَلِذَلِكَ يُؤَكّدُ بِهِ ، وَالتَّأْنِيثُ غَالِبًا يُفِيدُ الْوِحْدَةَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّـكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ " لاَ يُفْهَمُ مِنْهُ إِلاَّ مُطْلَقَ الضَّرْبِ ، فَأَمَّـا " ضَرْبَةً وَاحِدَةً " دُونِ غَيْرِهَا فَلاَ يُفْـهَمُ مِنْـهُ .

وَالّذِي يَدُلُّ عَلَـى) [٥] أَنَّ مَـفْـهُومَ " الضَّـرْبِ " الْجِنْسُ أَنَّهُ يُسْنَدُ إِلَى الْوَاحِـدِ وَإِلَى الْجَمْـعِ .

---

(١) في (ف) "قوله ".
(٢) في (ف) " بمجرد ".
(٣) وهذا الكلام ليس بمرضيٍّ عند ابن يعيش ١/ ٧٤ ؛ لأنه " لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو " زيد قائم " ، وعبدالله ذاهب " فلما لم يجب ذلك .. علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً ،وهو كونه عاملاً فيه ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ،وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه ، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك : أين زيد ؟ ونظائره سبب أوجب تقديمه ، فاعرفه ".
(٤) أي : لا فرق بين كون الفاعل ظاهراً نحو : قام زيدٌ ، أو مضمراً ، إما بارزاً نحو : قمت ، أو مستكنًا نحو : زيد قام .
(٥) سقط من (ف) .

وَقَالُوا : إِنَّمَا كَانَ وَضْعُهُ التَّذْكِيرَ ؛ لأَنَّ مَدْلُولَهُ الْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ ، وَهُمَا مَبْنِيَّانِ .

وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ تَقُولُ : قَامَتْ دَعْدُ ، غَيْرَ فَاصِلِ

يُرِيدُ : أَنَّ " التَّاءَ "السَّاكِنَةَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفِعْلِ لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا (مِنْ) [1] أَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ لأَجْلِ تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ وَذَلِكَ نَحْوُ تَمْثِيلِهِ بِقَوْلِهِ : " قَامَتْ " [1] دَعْدُ " ، وَهَذِهِ " التَّاءُ » سَاكِنَةٌ فِي الأَصْلِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةٌ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ " التَّاءِ » اللَّاحِقَةِ [1] لِلأَسْمَاءِ نَحْوُ " قَائِمَةٍ ، وَضَارِبَةٍ " ، وَهَذِهِ التَّاءُ اللَّاحِقَةُ لِلْفِعْلِ لاَ تَتَغَيَّرُ وَصْلاً وَلاَ وَقْفًا ، وَ " التَّاءُ "اللَّاحِقَةُ)[1] لِلاسْمِ تُبْدَلُ " هَاءً " فِي الْوَقْفِ .

(وَقَوْلُهُ)[2] « غَيْرَ فَاصِلِ » يَعْنِي : أَنَّكَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ لَمْ يَجِبْ إِلْحَاقُ " التَّاءِ " فِي الْفِعْلِ ، نَحْوُ " قَامَتِ الْيَوْمَ هِنْدُ " فَيَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَالإِلْحَاقُ أَحْسَنُ ، وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ "التَّاءِ " إِلاَّ بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُظْهَرًا [3] .

وَالثَّانِي : مَعَ الْفَصْلِ .

٦١/أ فَإِنْ قُلْتَ فَهَلاَّ قَالَ : وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ .

قُلْتُ : لاَ حَاجَةَ بِهِ [4] إِلَى ذَلِكَ ؛ لأَنَّ التَّأْنِيثَ الْمَجَازِيَّ عَلَى

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) "مضمراً " .

(٤) فى الأصل " بى "وما فى (ف) أوضح .

خِلَافَ الأَصْلِ ، وَكَلامُهُ في التَّأنيثِ بِطَرِيقِ الأَصَالَةِ ، وَتَمْثِيلُهُ بِالْحَقِيقِيِّ دَلَّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :" قَامَتْ دَعْدٌ " ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " غَيْرَ فَاصِلٍ " عَنِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ .

وَإِنَّمَا وَجَبَ إِلْحَاقُ " التَّاءِ " مَعَ الْمُؤَنَّثِ ؛ لأَنَّ الاسْمَ الْمُؤَنَّثَ قَدْ يُنْقَلُ وَيُسَمَّى بِهِ مُذَكَّرًا ((١) كَمَا في " طَلْحَةَ " ، فَإِنَّهُ في الأَصْلِ لِشَجَرَةٍ ذَاتِ شَوْكٍ ؛ فَنُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرًا) (١) فَأَلْحَقُوا " التَّاءَ " في الْفِعْلِ لِيَدُلُّوا مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ أَنَّ الاسْمَ بَاقٍ عَلَى تَأْنِيثِهِ ، لَمْ يُنْقَلْ إِلَى مُذَكَّرٍ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ نَوَالِهِ (٢)

فَهِنْدٌ هَهُنَا اسْمٌ لِرَجُلٍ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُذَكَّرًا في قَوْلِهِ :" عَنْ نَوَالِهِ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلاَّ وَجَبَ إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا ، كَمَا وَجَبَ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا !

قُلْتُ : لاَ يَلْزَمُ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ لَيْسَا بِوَصْفٍ لاَزِمٍ بَلْ يَحْصُلُ

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) هذا صدر بيت ذكره صاحب اللسان ضمن بيتين فى (هلك ٣٩٥) ، ونسبهما لابن جذل الطعان ، وهما :

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله ... إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك
فأيقنت أنى ثائر ابن مكدم ... غداتئذ أو هالك فى الهوالك

وابن جذل الطعان الكنانى ، كان موصوفا مع جماعة ممن بذوا الناس طولاً وجمالاً وكان أحدهم يقبل المرأة على الهودج ، وكان يقال للرجل منهم : مقبل الظعن .

كما أفاده المبرد فى الكامل ٢/ ١١٧ ، واسمه عبدالله له يوم برزة على سليم كما فى العقد الفريد ٥/ ١٧٤ ، ومعجم البلدان (بُرزة ١/ ٣٨٣) .

وانظر : معانى القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٣ ، وابن يعيش ٥/ ٩٣ .

بِالاجْتِمَاعِ وَيَزُولُ بِالافْتِرَاقِ ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَوَصْفٌ (لاَزِمٌ) (١) لاَ يُفَارِقُ وَلاَ يَزُولُ ، فَأَمَّا مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " قَامَ امْرَأَةٌ " (٢) فَشَاذٌ ، وَلأَنَّهُ اسْتَغْنَى فِيهِ بِتَأْنِيثِ الاسْمِ عَنِ الْعَلاَمَةِ كَمَا اسْتَغْنَوْا بِتَثْنِيَةِ الظَّاهِرِ وَجَمْعِهِ عَنْ إِلْحَاقِ عَلاَمَةٍ .

فَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ　　لَمْ تَجِبْ " التَّاءُ " لَهُ فِي فِعْلِهِ

قَوْلُهُ : "لَمْ تَجِبِ التَّاءُ مَعَ الْفَصْلِ" يَقْتَضِي وُجُوبَهَا مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي (أَنْ يَقُولَ) (٣) : وَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ لَمْ تَجِبِ "التَّاءُ" لَكِنَّ سِيَاقَ الْكَلاَمِ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّ كَلاَمَهُ فِي الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ "

وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ إِلْحَاقُ " التَّاءِ " مَعَ الْفَصْلِ لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يُسْتَغْنَى (٤) عَنْهُ بِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّ تَأْنِيثَهُ مَعْلُومٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْكَلاَمَ قَدْ طَالَ بِالْفَصْلِ فَآثَرُوا التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ "التَّاءِ"؛ إِذِ الْعِلْمُ بِتَأْنِيثِ الاسْمِ حَاصِلٌ (٥) ، وَ "الْهَاءُ" فِي " لَهُ " ضَمِيرُ الْفَاعِلِ .

وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ　　غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلاَ تَكْتَرِثِ

لَمْ يُرِدْ بِالتَّخْيِيرِ هُنَا التَّسْوِيَةَ بَيْنَ حَذْفِ " التَّاءِ " وَإِثْبَاتِهَا ، فَإِنَّ إِثْبَاتَهَا مَعَ الْفَصْلِ فِي الْحَقِيقِيِّ أَوْلَى مِنْ حَذْفِهَا ، وَكَذَا مَعَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِاخْتِيَارِهِ إِنْ شَاءَ أَلْحَقَهَا ، وَهُوَ أَحْسَنُ، وَإِنْ شَاءَ حَذَفَهَا .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨ هارون ، وروايته " وقال بعضُ العربِ : قال فُلانةُ " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى (ف) "مستغنًى" .

(٥) قال سيبويه ٢/ ٣٨ هارون " وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف .

وَالتَّأْنِيثُ الَّذِى لَيْسَ بِحَقِيقِيّ مَجَازِيٌ ، وَأَمَّا الْحِقِيقِيُّ مِنَ التَّأْنِيثِ فَهُوَ مَا كَانَ بِإِزَاءِ ذَكَرٍ مِنَ الْحَيَوَانِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ فَلَيْسَ كَذَلِكَ وَهُوَ مَجَازِيٌّ ، وَيَتَعَلَّقُ بِالأَوْضَاعِ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ اللُّغَاتِ ، وَلاَ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى مُسَمَّاهُ بَتَّةً ، وَلِذَلِكَ أَنَّثُوا الشَّمْسَ وَذَكَّرُوا الْقَمَرَ ، لاَ لِمَعْنًى بَلْ عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَلاَ حَقِيقَةَ لَهُ أَصْلاً ، وَلَوْ أُنِّثَ الْقَمَرُ وَذُكِّرَتِ الشَّمْسُ لَجَازَ ، وَيُؤْخَذُ مِثْلُ هَذَا مِنَ النَّقْلِ أَوِ السَّمَاعِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " الشَّمْسِ ، وَالْقِدْرِ " فَيَجُوزُ طَرْحُ الْعَلاَمَةِ فَتَقُولُ : " طَلَعَ الشَّمْسُ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ " طَلَعَتِ الشَّمْسُ " ، وَلَكَ (١) الْخِيَارُ فِي ٦١ / ب
إِلْحَاقِ " التَّاءِ " وَحَذْفِهَا ، فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا مَعَ الْفَصْلِ فِي الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : "حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ " .

وَالثَّانِي : الْمُؤَنَّثُ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ نَحْو "طَلَعَ الشَّمْسُ " .

الثَّالِثُ : فِي جَمْعِ السَّالِمِ مَنَ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ ، نَحْوُ " جَاءَنِي مُسْلِمَاتٌ "

الرَّابِعُ : فِي جَمْعِ تَكْسِيرِهِ ، نَحْوُ " قَامَ النِّسَاءُ " .

الْخَامِسُ : فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مِنَ الْمُذَكَّرِينَ ، نَحْوُ " قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ " .

وَإِنْ يُؤَنَّثْ فَاعِلُ ضَمِيرُ ... فَلَيْسَ فِي تَأْنِيثِهِ تَخْيِيرُ

تَقْدِيرُهُ:وَإِنْ يُؤَنَّثْ ضَمِيرُالْفَاعِلِ، فَـ "ضَمِيرٌ" بَدَلٌ مِنْ " فَاعِلٍ " .

وَإِنَّمَا نَفَى التَّخْيِيرَ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لأَنَّ

---

(١) فى (ف) " وكذلك " .

ٱلإضْمَارَ يَرُدُّ ٱلأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا ، فَٱلأَصْلُ إِلْحَاقُ "التَّاء" مَعَ ٱلْمُؤَنَّثِ في الظَّاهِرِ (فَوَجَبَ) [١] الرُّجُوعُ إِلَيْهِ مَعَ ٱلْمُضْمَرِ ، وَأَيضًا فَلَوْ لَمْ يَجِبْ إلْحَاقُ "التَّاء" في قَوْلِهِمْ : " الشَّمْسُ طَلَعَتْ " لَمْ يَتَعَيَّنْ أَنَّ ٱلْمُضْمَرَ فِي ٱلْفِعْلِ رَاجِعٌ إِلَى ٱلْمُؤَنَّثِ الظَّاهِرِ قَبْلَهُ فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ ظَاهِرَانِ ، وَاحِدُهُمَا مُذَكَّرٌ نَحْوُ " زَيْدٌ وَهِنْدٌ قَامَ ، وَٱلْقَمَرُ وَٱلشَّمْسُ طَلَعَ " فَمَعَ عَدَمِ ٱلْعَلاَمَةِ يُظَنُّ أَنَّ ٱلْمُضْمَرَ رَاجِعٌ إِلَى ٱلْمُذَكَّرِ لاَ إِلَى ٱلْمُؤَنَّثِ، وَلِشِدَّةِ اتِّصَالِ ٱلْمُضْمَرِ لَزِمَتِ ٱلْعَلاَمَةُ، وَلِذَلِكَ (أَلْحَقُوهَا فِي ٱلْفِعْلِ) [٢] وَٱلْمُؤَنَّثُ غَيْرُهُ وَهُوَ ٱلْفَاعِلُ ، لأَنَّهُ كَٱلْجُزْءِ مِنْهُ شَدِيدُ الاتِّصَالِ بِهِ خُصُوصًا إِذَا كَانَ مُضْمَرًا بِدَلِيلِ وُقُوعِ عَلاَمَةِ رَفْعِ ٱلْفِعْلِ بَعْدَ ٱلْفَاعِلِ فِي ٱلأَمْثِلَةِ ٱلْخَمْسَةِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ [٣] :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [٤]

فَلَمْ يُلْحِقِ ٱلْعَلاَمَةَ فِي ٱلْفِعْلِ مَعَ إِسْنَادِهِ إِلَى ضَمِيرِ «ٱلأَرْضِ»، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ : وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتْ .

قُلْتُ : أَرَادَ بِٱلأَرْضِ : ٱلْمَكَانَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَلاَ مَكَانَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [٥] .

---

(١) فى الأصل " ووجب " .

(٢) فى (ف) " ألحقوها فى المؤنث الفعل " .

(٣) هو عامر بن جوين الطَّائِيّ كما فى الكتاب ٢/ ٤٦ هارون ، وفرحة الأديب ١٠٢ ، والكامل ٢٧٩/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٤ ، وابن يعيش ٥/ ٩٤ ، وهو كثير الدوران فى كتب النحو واللغة ، قال ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧ " ومنهم من يرويه " ولا أرض أبقلت ابقالها " على تخفيف الهمزة من " ابقالها " ولا ضرورة فيه ، إلا أن الشاعر كما فى رصف المبانى ١٦٦ ليس من لغته النقل فيثبت التاء ويكسرها ويصح الوزن ، وذكر الغندجانى فى فرحة الأديب ١٠٢ أن ابن السيرافى نسبه للخنساء واعتذر له المحقق بأن ذلك من صنيع النساخ ولم ينسبه ابن السيرافى ، وهو حق .
وقد نسب للأعشى فى شرح القصائد السبع ١٠٧ ، ٥٢٢ ، وليس فى ديوانه .

(٤) يصف الشاعر أرضا لكثرة الغيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل وهو من النبات ما ليس بشجر ، يقال : أبقل المكان فهو باقل والقياس مبقل .

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٤ ، وابن يعيش ٥/ ٩٤ ، والمذكر والمؤنث للفرّاء ٨١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٦٧ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، وأمثال أبى عكرمة ٣٢ .

[الأفعــال المتعــدية]

الآخَرُ التَّالِيهِ ذُو الوُصُولِ   بِأَحْرُفِ الجَرِّ إِلَى مَفْعُولِ

يُرِيدُ بِالآخَرِ الْقِسْمَ الثَّانِيَ مِنْ أَقْسَامِ الأَفْعَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " التَّالِيهِ " أَيْ : الَّذِي يَتْلُو الأَوَّلَ أَيْ : يَتْبَعُهُ ، وَتَالِي الأَوَّلِ هُوَ الثَّانِي ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ تَالِياً لِلأَوَّلِ أَنَّهُ تَبِعَهُ فِي عَدَمِ التَّعَدِّي بِنَفْسِهِ ، فَوَافَقَهُ فِي ذَلِكَ ، وَخَالَفَهُ فِي أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مَفْعُولٍ لَكِنْ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ ، أَلاَ تَرَى قَوْلَكَ : " مَرَرْتُ " مَثَلاً لاَ يُعْقَلُ مَعْنَاهُ بِدُونِ مَمْرُورٍ بِهِ بِخِلاَفِ قَوْلِكَ : "طَالَ ، وَاحْمَرَّ" فَإِنَّهُ لاَ يَتَوَقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنِ الْفَاعِلِ .

وَهْوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَمَّا الأَوَّلُ   فَالحَرْفُ حَتْماً عَنْهُ لَيْسَ يُفْصَلُ

يُرِيدُ : الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لاَ يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْهُ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ ، وَفِيمَا سُمِعَ عَنْهُمْ (١) ، وَذَلِكَ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " فَلاَ يَجُوزُ إِسْقَاطُ " الْبَاءِ " مِنْهُ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ كَالْجُزْءِ مِنَ الاسْمِ ؛ لاتِّصَالِهِ بِهِ ، وَكَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَدٍّ لَهُ وَمُوصِّلُهُ إِلَى الاسْمِ ، فَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنَ الاسْمِ وَالْفِعْلِ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ ، أَمَّا افْتِقَارُ الاسْمِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَامِلٌ فِيهِ ، وَأَمَّا افْتِقَارُ الْفِعْلِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَدٍّ

---

(١). نحو قول جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم علي إذا حرام

أي : تمرون بالديار ، وفي ابن يعيش ٨/ ٥١ "حكى ابن الأعرابي عنهم " مررت زيداً " وهو شاذ .

لَهُ ، فَحَذْفُهُ إِجْحَافٌ بِهِمَا ، وَقَالَ قَوْمٌ : التَّعَدِّي كَامِنٌ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَتَوْا بِحُرُوفِ الْجَرِّ لِيَظْهَرَ بِهَا مَا كَانَ كَامِنًا فِيهِ . ٦٢/أ

وَأَسْبَابُ التَّعَدِّي مُتَعَدِّدَةٌ وَإِنَّما اقْتَصَرَ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ ، لأَنَّ الْفِعْلَ لاَ تَتَغَيَّرُ بِهِ صِيغَتُهُ وَلاَ مَعْنَاهُ ، وَلأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَتَعَدَّى بِهِ جَمِيعُ الأَفْعَالِ الثُّلاثِيَّةِ (١) وَمَا زَادَ عَلَيْهَا ، وَلاَ كَذَلِكَ غَيْرُهُ .

أَمَّا الْهَمْزَةُ فَلاَ يَتَعَدَّى بِهَا إِلاَّ الثُّلاَثِيُّ ، وَكَذَلِكَ التَّضْعِيفُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَالْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ (٢) يُفْصَلُ » فَلَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : " قُمْتُ أَنْ قُمْتَ ، وَقُمْتُ لأَنْ قُمْتَ " قِيَاسًا مُطَّرِدًا فِي " أَنِ " الْمَصْدَرِيَّةِ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ (٣) .

وَأَقُولُ : إِنَّ الْمُعَدِّيَ لِلْفِعْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَارَ جُزْءًا مِنْ صِيغَتِهِ أَوْ خَارِجًا عَنْهَا ، فَإِنْ كَانَ جُزْءًا مِنْ صِيغَتِهِ فَإِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَوَّلِهِ وَهُوَ الْهَمْزَةُ نَحْوُ "أَخْرَجْتُ زَيْدًا" ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِوَسَطِ الْفِعْلِ وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ (جِنْسِ عَيْنِ الْفِعْلِ)(٤) وَهُوَ التَّضْعِيفُ نَحْوُ "خَرَّجْتُ زَيْدًا" ،

---

(١) في الأصل " الثلاثة " والمثبت من (ف) .

(٢) في النسختين " ليس عنه " ، والمثبت موافق للنظم السابق .

(٣) وذلك " لأنهما موصولان لتقديرهما بالمصدر فاستجيز فيهما الحذف لطولهما بالصِّلَة " أفاده ابن القواس في شرحه ٤٨٦/١ .

(٤) في (ف) " عين جنس الفعل " تحريف .

أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا وَهُوَ أَلِفُ الْمُفَاعَلَةِ ، نَحْوُ " سَارَ زَيْدٌ ، وَسَايَرْتُهُ " (١) .

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمعدَّى للفعلِ أَكْثَرَ من حرفٍ واحدٍ وَهُوَ سِينُ " اسْتَفْعَلَ " مَعَ زَوَائِدِهِ نحو " خَرَجَ زَيدٌ ، وَاسْتَخْرَجْتُ زَيْدًا " ، وَإِنْ كَانَ الْمعدّى للفعلِ خَارجاً عن صيغةِ الفعلِ فإمَّا أن يكُون عَاملاً كَحرُوفِ الجرِّ ، وإمَّا أَن لا يكُونَ عَاملاً وذلك كَواو " مَعَ " نحو " سِرْتُ وَزَيْدًا " ، وَ " إلاَّ " في الاستثناء نحو "(قَامَ) (٢) القومُ إلاَّ زَيدًا " .

وَالآخَرُ الَّذِي أَجَازُوا فَصْلَهُ مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا ، وَاشْكُرْ لَهُ

يُرِيدُ الضَّرْبَ الآخَرَ مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرّ وَالْمُتَكَلِّمُ مُخَيَّرٌ فِي إِثْبَاتِهِ وَحذْفِهِ ، وَذَلِكَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ ، وَهِيَ " شَكَرْتُ ، وَنَصَحْتُ وَكِلْتُ ، وَعَدَدْتُ ، وَوَزَنْتُ " (٣) .

وَقَوْلُهُ : " أَشْكُرْ خَالِدًا " مِثَالُ لِحَذْفِ الْجرِ ، وَقَوْلُهُ : " وَاشْكُرْ لَهُ " مِثَالُ (لإِثْبَاتِ حَرفِ الجرِّ) (٤) ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ لُغَةَ قَوْمٍ أَنَّهَا مُتَعَدّيَةٌ بِنَفْسِهَا ، فَهِيَ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالثِ - أَعْني النَّاصِبَ بِنَفْسِهِ - وَقِيلَ : (هِيَ لُغَةُ قَوْمٍ مُتَعَدّيَةٌ بِحَرْفِ الْجَرّ) (٥) فَلَمْ يَجُزْ إِسْقَاطُهُ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ ، فَهِيَ مِنْ بَابِ "مَرَرْتُ بِزَيدٍ " ، وَقِيلَ فِيهَا بالتَّخْيِيرِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الأُرْجُوزَةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بقَوْلِهِ : " الَّذِي أَجَازُوا فَصْلَهُ " أَيْ : أَجَازُوا فَصْلَ حَرْفِ الْجَرِّ مِنَ الاسْمِ ، وَنصبَهُ بِالْفِعْلِ ، وَلاَ يُقَاسُ عَلَى

---

(١) في (ف) "وسائر به ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) زاد ابن القواس في شرحه ١ / ٤٨٨ الفعل " جئت " نحو قوله : " جئتكَ ، وجئت إليكَ " .

(٤) في (ف) " لإثبات الحرف ".

(٥) في (ف) " إنّ لغة قوم أنّها متعدية بحرف الجرّ " .

هَـذه الأَفْعَـالِ غَيرُهَـا ، بَلْ يُقْتَصَرُ فيهَا عَلَى السّمَاعِ ، فَأَمَّا قَولُهم : " قَرَأْتُ السُّـورَةَ ، وَقَرَأْتُ بِالسُّورة " فَالْبَـاءُ زَائـدةٌ ، وَأَمَّـا قَولُـهُ تعَالَى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُـورَ الـلَّـه ﴾ (١) فَقِـيلَ : الَّلام زَائـدةٌ ، وَقِـيلَ : هُوَ مَحْمـولٌ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ : إِرَادتُهُم لِيُطْفِئُوا ؛ لأَنَّ الْمَصْدَرَ يَتَعَدَّى بالْحَرْفِ وَإِن كَانَ فعلُه مُتَعَدّيًا بنفْسه ، تَقُولُ : " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِك لِزَيـدٍ " ، وَلَا يَجُوزُ " عَـجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ لِزَيـدٍ " ، (وَكَذَا الْقَوْلُ في(٢)) قَوْلِ الشَّـاعرِ :

أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا ، فَكَأَنَّمَـا   تَمَثَّـلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ (٣) .

الثَّالِثُ النَّاصِبُ مَفْعُولاً فَقَـطْ   وَكَوْنُـهُ مُؤَخَّـرًا لاَ يُشْتَرَطْ

الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَقْسَامِ الأَفْعَالِ مَا يَنْصِبُ مَفْعُـولاً وَاحِدًا ٦٢/ب
بِنَفْسه مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى مَـا يُعَدّيـهِ مِنْ حَرْفٍ أَوْ غَيْرِه ، وَقَولُـهُ : " وَكَوْنُـهُ مُؤَخَّـرًا لاَ يُشْتَرَطْ " (أَيْ) (٤) : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمَفْعُـولِ أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا عَنِ الفَاعِلِ إِلاَّ فِيمَا اسْـتَثْنَاهُ .

"بَيَـانُ الاخْتِلاَفِ فِي نَاصِبِ الْمَفْعُـولِ"

وَفِي النَّاصِبِ لِلْمَفْعُـولِ ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ نَاصِبَهُ هُوَ الْفِعْلُ ؛ لا قْتِضَـائِهِ إِيَّـاهُ .

---

(١) سورة الصف ٨ .

(٢) زيادة من (ف) .

(٣) البيت لكثير عزة كما فى ديوانه ١٠٨ ، والكامل ٩٧/٣ ، والعيني ٢٤٩/٢ ، والخزانة ٣٣٠/٤ ، ومغنى اللبيب ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغنى ٦٥ ، ٥٨٠ ، وانظر تخريجاته فى الديوان ١١٦ .

(٤) سقط من الأصل .

الثَّانِي : أَنَّ نَاصِبَهُ هُوَ الْفَاعِلُ ؛ لأَنَّه مُؤَثِّـرٌ فيه .

الثَّالِثُ : أَنَّ نَـاصِبَهُ هُوَ الْفِعْـلُ وَالْفَاعِلُ جَمِيعًا (١) .

أَقُولُ : وَالْحَقُّ هُوَ الأَوَّلُ ، وَلِذَلِكَ انْقَسَمَ الْفِعْـلُ إِلَى لاَزِمٍ وَمُـتَـعَـدٍّ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبَاطِـلٌ ؛ لأَنَّـهُ لَوْ كَانَ الْفَـاعِلُ عَامِلاً في الْمَفْعُولِ لَمَا جَـازَ تَقْدِيمُـهُ عَلَيْـهِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ اسْمًا جَامِـدًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ مُتَصَـرِّفٍ ، وَ لأَنَّ الْفَاعِـلَ يَكُونُ مُضْمَراً وَالْمُضْمَـرُ لاَ يَعْمَـلُ بِالاتِّـفَاقِ ، وَلأَنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ تَقْدِيمُـهُ عَلَى الْفِعْـلِ ، وَالفَاعِلُ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْـهِ وَالْمَعْمُولُ لاَ يَقَعُ إِلاَّ بِحَيْـثُ (٢) يَقَـعُ (الْعَـامِلُ) (٣) ، وَأَمَّـا الثَّالِثُ فَبَاطِـلٌ أَيْضًا ؛ لأَنَّـهُ إِذَا كَانَ الْمَجْمُوعُ عَامِلاً كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الفِعْلِ وَالْفَاعِلِ جُـزْءَ الْعَامِـلِ فَيَكُونُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُـولِ عَلَى الْفَاعِلِ تَقْدِيماً لِلْمَعْمُولِ (٤) عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَامِـلِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَـةٌ (٥) لاَتَصَـرُّفَ لَهَا ، فَيَمْتَنِعُ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَيْـهَا .

إِلاَّ لِلَبْسٍ لَوْ أَتَى مَعْكُوسَـا كَمَا تَقُولُ : زَارَ مُوسَى عِيسَى (٦)

---

(١) انظر ذلك فى الهمع ١/ ١٦٥ ، فقد نسب الأول للبصريين ، والثاني لهشام الكوفي ، والثالث للفراء، وزاد ابن الخباز في شرحه لوحة ٣٥ قولاً رابعاً ونسبه للكوفيين فقال " وقال الكوفيون خالف الفاعل فى المعنى فخالفه فى الإعراب " أي : أنّ المفعولَ منصوب على الخلاف ، وانظر ذلك فى الإنصاف مسألة ١١ ص ٧٨، وشرح الكافية ١٢٨/١ .

(٢) هكذا فى النسختين ولعلها "حيث " ، قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٢ : " والمعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل " ، وهو كثيراً ما يعول على النيلى في شرحه " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " للمفعول " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " زار عيسى موسى " .

هَذَا الاْسـتْثَنَاءُ مِـنْ قَوْلِه : "وَكَوْنُـه مُؤَخَّــراً لاَ يُشْـتَـرَطُ " إلاَّ لِخَـوْفِ لَبْسٍ لَـوْ أَتَـى مَـعْكُوسَـا ، أَيْ : لَـوْ تَقَـدَّمَ ٱلْـمَـفْـعُـولُ عَـلَى ٱلْفَاعِـلِ كَمَـا فِي الصُّورَةِ الَّتِي مَثَّـلَ بِهَـا، وَهُـوَ إِذَا ٱنْتَـفَى ٱلإعْـرابُ مِنَ ٱلْفَاعِـلِ وَٱلْـمفْعَــولِ إِمَّـا فِي الَّلـفْظِ أَوْمُطْلَـقاً مَعَ عدَمِ ٱلْقَرِينَة ؛ لأَنَّ مِثْـلَ " زَارَ مُوسَى عِيسَى " قَدِ انْتَفَى ٱلإعْرابُ مِنْهُمَا لَـفْظَاً لاَتَـقْدِيراً وَٱنْتَفَتِ ٱلْقَرِينَة ، أَمَّـا ٱنْتِـفَاءُ الإعْـرابِ لَفْظًا فَظَاهِـرٌ ، وَأَمَّـا ٱنْتِفَاءُ ٱلْقَرِينَــةُ ؛ فَـلأنَّ " كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَـا يَصِحُّ إِسْنَادُ ٱلْفعْـلِ إِلَيْـه فَلاَ مُرَجِّحَ لإِسْنَـادِ ٱلْفعْـلِ إِلَىَ أَحدِهمَـا إلاَّ التَّقْـدِيمُ فَوَجَبَ ٱعتِبَارُهُ ، وَقولُنَا: " انْتَفَى [ٱلإعْرَابُ] (١) لَفظًـا أو مطلقاً " احْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَـا " لَفْظًا " عَنِ ٱلْـمُقْصُورِ ؛ فَـإِنَّ إعْرابَـهُ تَقْدِيرِيٌّ ، وَاحْتَرَزْنَـا بِقَوْلنَـا : " مُطْلَقًـا " عَنْ مِثْـلِ "ضَرَبَ مَنْ في الدَّارِ مَنْ في ٱلْـمَسْجِـدِ " ؛ فَإِنْ الإعْرَابَ هُنَا مُنْتَفٍ لفظـاً وَتَقْدِيراً ، لأَجْـلِ ٱلبِنَاءِ ، وَقَوْلُنَا : " مَعَ عَدَمِ ٱلقَرِينَةِ " ٱحتَرزْنَا بِهِ عَن مِثْلِ " رَضَـعَتِ ٱلْكُبْرَى الصُّغْرى" فَإِنَّـهُ لاَ يَقعُ لَبْسٌ بِالتَّـقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، لِوُجُودِ ٱلـقَرِينَةِ ٱلـمَعْنَوِيَّـة ، وَقَدْ تَكُونُ ٱلْقَـرِينَةُ لَفْظِيَّـةً ، نَـحْـوُ "ضَـرَبَ مُـوسَـى الطَّوِيلُ عِيسَـى " فَإِنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ " الطَّـوِيـلَ " عُلِمَ أَنَّ ٱلأخِيرَ هُوَ الفَاعِلُ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لاَ تَتَقَدَّمُ عَلَىَ مَوْصُوفِهَا فَوجَب (٢) جَعْلُهَا لِلأَوَّ لِ .

وَيجِبُ تَقْدِيمُ الفَاعِلِ عَلَىَ ٱلـمَفْعُولِ فِي أَرْبعَـةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَـا : مَا ذَكَرهُ (٣) صَاحِـبُ ٱلأُرْجُوزَةِ . « مواضع تقديم الفاعل على المفعول »

وَالثَّـانِي : أَنْ يَكُونَ ٱلْـفَاعِـلُ مُضْمَراً مُتَّـصلاً (١) .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " فيجب " .

(٣) في (ف) : ما ذكر " ، وما ذكره المصنف هو " زار موسى عيسى " .

وَالثَّـانِي : أَنْ يَكُونَ ٱلفَاعِلُ مُضْمَراً مُتّصِلاً [1] .

وَالثَّـالِثُ : أَنْ يَقَعَ ٱلْمَفْعُولُ بَعْدَ " إلاَّ " نَحْوُ " مَا ضَرَبَ زَيدٌ إلاّ عَمْراً " إِذَا أَرَدْتَ حَصْرَ فِعْلِ ٱلفَاعِلِ فِي ٱلمفْعُولِ دُونَ غيرِهِ وَجبَ التَّقدِيمُ بِهَذَا الاْعِتبَارِ .

الرَّابِعُ : بَعْدَ " إِنَّ " الْمَكْفُوفَة بِـ " مَا " نَحْوُ " إِنَّما ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ؛ "لأَنَـهُ بِمَعْنَى " مَاضَرَبَ زَيْدٌ إِلاّ عمراً ، فَيَجِبُ التَّقْدِيمُ بِعَيْنِ مَاذكرنَا فِي "إِلاَّ " .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ ٱلْمَفْعُولِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : « مواضع تقديم مالمفعول »

أَحَدُهَـا : إِذَا أُضِيفَ ٱلْفَاعِلُ إِلَىَ ضَمِيرِ ٱلمَفْعُولِ نَحْوُ " ضَرَبَ زَيدًا غُلامُـهُ " [2] .

الثَّانِي : إِذَا كَانَ ٱلْمَفْعُولِ مُضْمَرًا متّصلاً ، وَالفَاعِـلُ لَيسَ كَذلِكَ نَحْـوُ « أَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، وَمَا جَاءَنِي إِلاّ أَنْتَ »[3] .

الثَّالِـثُ : أَنْ يَقَعَ ٱلْفَاعِـلُ بَعْدَ " إِلاَّ " نَحْوُ " مَا ضَرَبَ عَمْراً إِلاَّ زَيدٌ " إِذَا أَرَدْتَ نَفْيَ الضَّرْبِ عَنْ عَمْرٍو مِنْ كُلّ وَاحِدٍ إِلاّ مِن زَيدٍ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُـهُ بِهذَا الاعتبَارِ . ٦٣ / أ

الرَّابِـعُ : بَعْدَ " إِنّمَا " نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) نحو " ضربتُ زيداً ، وضربتُكَ " قال ابن القـواس في شرحه١/٤٨٩ : " لأنه لو أخر لأدى إلى انفصاله مع إمكان اتصاله ، وهو باطل ، لأنه لا يؤتى بالمنفصل إلا عند تعذر المتصل ، لكونه أخصر " .

(٢) في ابن القواس١/٤٩٠ " لأنه لو تقدم الفاعل لأدى إلى الإضمار قبل الذكر ، فيعود الضمير على ما بعده لفظاً ومعنًى، وهو محال " .

(٣) لأنه لو أخر المفعول لصار المتصل منفصلاً مع عدم ما يوجب انفصاله ، وهو محال . عن المصدر السابق .

.......................وَإِنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِكُمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي [1]

وَ " إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو " ، وَالْمَعْنَى " مَا ضَرَبَ زَيدًا إلاّ عَمْرٌو " إِذَا أَرَدْتَ أَنَّ زَيدًا لَمْ يَضْرِبْهُ أَحَدٌ أَلْبَتَّةَ إلاَّ عَمْرٌو [2] ، وَمَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ .

" بَيَانُ انْتِصَابِ الْمَفْعُولِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ "

وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ فِعْلٌ مُضْمَرُ   تَقُولُ :إِيَّــــاكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ

أَخذَ يبيّنُ أَنَّ النَّاصبَ للمفعُولِ قَدْ يَكُونُ فِعْلاً مُضْمَرًا ، ثُمَّ إِضْمَارُ الفعْلِ إمَّا وَاجبٌ ، وإمّا جَائِزٌ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا جَمِيعاً وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الْوَاجِبِ الإِضْمَارِ وبَيْنَ الجَائِزِ ، فَقَوْلُهُ : " إِيَّاكَ وَشَيْئاً يُنْكَرُ " مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي يَجِبُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِيهِ ، فَإِيَّاكَ مَنْصُوبٌ بِفْعلٍ مُقَدَّرٍ ، وَ " شَيْئاً " مَعْطُوفٌ عَلَى "إِيَّاكَ" ، وَالتَّقْدِيرُ [3] : " إِيَّاكَ وَشَيئًا يُحْذَرُ " احْذَرْ ، أَوِ اتَّقِ ، وَلاَ يُقدَّرُ الفِعْلُ النَّاصِبُ إلاَّ أَخيراً ، لِيَبْقَى الضَّمِيرُ بِحَالِهِ مُنْفَصِلاً ، إِذْ لَوْ قَدَّرْتَه أَوَّلَ [4] لَصَارَ

---

(١) هذا جزء بيت للفرزدق كما في ديوانه ٧١٢ ، وروايته :
أَنَـا الذَّائدُ الحَامي الذِّمَارَ وإنَّمَا   يُدَافعُ عن أحسابهم أنَا أَوْ مِثْـلي
وهو في المحتسب ٢/ ١٩٥ ، وابن يعيش ٢/ ٩٥ ، ٨/ ٥٦ ، ومغنى اللبيب ٤٠٧ ، وشرح شواهد المغنى ٧١٨ ، والتصريح ١/ ١٠٦ ، والهمع ١/ ٦٢ ، والدرر اللوامع ١/ ٣٩ ، والتحفة الشافية لوحة ٢٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٢٣ .

(٢) قال ابن القواس ١/٤٩٠ : « ويستفاد منه حصر الفاعلية في عمرو ، ونفيها عما عداه ، وهو عكس الصور المتقدمة في وجوب تقدم الفاعل » .

(٣) في (ف) " وتقديره " .

(٤) في (ف) " أولا " .

مُتّصِلاً ، فَيَصِيرُ فِي التَّمْثِيلِ " أُحذِّرُكَ وَشَيْئاً يُنْكَرُ " [1] فَيَصِيرُ ضَمِيرُ الْمفعُولِ وَضَمِيرُ الفَاعِلِ لِشَيْءٍ وَاحدٍ وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ إلاَّ فِي "أَفعَالِ القُلوبِ" [2] وَهَذَا لَيْسَ مِنْهَا ، وَقَوْلُهُ : " يُنْكَرُ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةً لِشَيْءٍ ، وَالإِضْمَارُ الْوَاجِبُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، قِيَاسِيّ ، وَمَسْمُوعٌ ، فَالْقِيَاسِيُّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمِثَالِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي هَذَا النَّحْوِ ؛ لأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ كَانَ الْمُخَاطَبُ الْمُحذَّرُ [3] مَذْكُورًا إِمَّا مُنْفَصِلاً بِلَفْظِ إِيَّاكَ ، أَوْ مُضَافاً إِلَيْهِ [4] اسْمٌ وَذُكِرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ بَعْدَهُ إِمَّا بِحَرفِ الْعَطْفِ ، أَوْ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ مُكَرَّرًا وَجَبَ الْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِالْمَحْذُوفِ ، وَلِسَدِّ طُولِ الْكَلَامِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنْ حَرْفِ الْجَرِّ أَوِ التَّكْرِيرِ مَسَدَّ الْفِعْلِ . وَإِنمَّا قُلْنَا : إِنَّ الفِعْلَ الْمَحْذُوفَ مَعْلُومٌ ؛ لأَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ الْمُحذَّرُ[5]، وَالْمُحَذَّرُ مِنْهُ عُلِمَ الفِعْلُ بِخُصُوصِيّتِه، فَمِثَالُ الأَوَّلِ : "إِيَّاكَ وَالأَسَدَ " ، وَمِثَالُ الثَّانِي : "شَأْنَكَ وَالْحَجَّ، وَرَأْسَكَ وَالسَّيْفَ " [6] وَمِثَالُ (التَّكْرِيرِ) [7] " الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، وَالأَسَدَ الأَسَدَ " [8] .

---

(١) في (ف) " يحذر " .

(٢) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٢ " قوله " إياك وشيئا ينكر " الأصل فيه اتقك إلاّ أنهم لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول إلا في أفعال القلوب مثل " عَلِمْتُنِي " فعدَلَ عن الكاف إلى النفس فصار اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم تخفيفًا فزالَ الموجب للإتيان بالنفس ووَجبَ عودُ الضمير ولم يمكن الإتيان به متصلاً لعدم ما يتصل به فأتى به منفصلا " .

(٣) في (ف) " المحذور ".

(٤) في (ف) " أو مضاف إليه " .

(٥) فى (ف) " المحذور منه"وهو سهو .

(٦) ومثال ذكر المحذّر منه مجروراً " إياك من الأسد " ، والأصل " باعد نفسك من الأسد " ، ثم حذف باعد وفاعله ،المضاف ،وقيل : التقدير " أحذرك من الأسد ".
انظر ذلك فى أوضح المسالك ٣/ ١١٢ ، والكتاب ١/ ١٣٨ بولاق ، والتصريح ٢/١٩٣ .

(٧) في (ف) "المكرر ".

(٨) التكرير يقوم مقام الفعل لما فيه من الدلالة على زيادة المعنى . عن ابن القواس ٤٩٢/١ .

وَمِثْلُهُ مَكَّةَ ، وَالْهِـــلاَلاَ   لَمَّا رَأَى الأَهْبَةَ ، وَالإِهْـلاَلاَ

الضَّمِيرُ في قَوْلِهِ : " وَمِثْلُهُ " يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِ : " إِيَّاكَ وَشَيْئاً يُنْكَرُ" يَرِيدُ أَنَّ قَوْلَكَ لِمَنْ رَأَيْتَهُ قد أَعدَّ أُهْبَةَ الحجّ من الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ : " مَكَّةَ " أَيْ:تُرِيدُ مَكَّةَ ، أَوْ تَقْصِدُ مَكَّةَ مِثْلَ قَولِكَ : " إِيَّاكَ وَالأَسَدَ " وَلَيْسَ مِثْلَه ، لأَنَّ الحذْفَ فيه (١) وَاجِبٌ وَإِظْهَارُ الفِعْلِ مُمْتَنِعٌ ، وَالحذفُ فِي هَذَا جَائِزٌ ، وَإِظْهارُ الفِعْلِ لَيْسَ مُمْتَنِعاً (٢) ، بَلْ هُوَ مِثْلُهُ فِي جَوَازِ الحذْفِ لاَ فِي وُجُوبِهِ ؛ لأَنَّ الْجَوَازَ جُزْءُ مَفْهُومِ الْوُجُوبِ ، أَوْ مِثْلُهُ فِي مُطْلَقِ الحَذْفِ لِفِعْلِه ، فَاعْرِفْهُ .

وَإِنَّمَا جَازَ الحذْفُ هُنَا ، لأَنَّ قرينةَ الحَالِ دَالَّةٌ ، وَكَذَا الْمُنْتَظِرُونَ لِرُؤْيَةِ الْهِلاَلِ إِذَا سَمِعَ سَامِعٌ إِهْلاَلَهُم (٣) - أَيْ: صِيَاحَهُم - قَالَ: الْهِلاَلَ وَاللَّهِ ، أَيْ : رَأَوا الْهِلاَلَ ؛ لأَنَّ تَوَقُّعَهُم الْهِلاَلَ وَرَمْيَ أَبصَارِهِم إِلَى جِهَتِهِ وَصِيَاحَهُم عَقِيبَ ذَلِكَ قَرينةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهم قَدْ رَأَوْهُ .

وَقَوْلُهُ : " لَمَّا رَأَى الأَهْبَةَ " قَرِينَةٌ لِحَذْفِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ " مَكَّةَ " /، وَالإِهْلاَلُ " مَنصُوبٌ (بِفِعْلٍ) (٤) مُقَدَّرٍ وَلَيْسَ مَنْصُوبًا بِ« رَأَى » ، لأَنَّ (٥) الصِّيَاحَ لاَ يُرَى بِالْعَيْنِ بَلْ يُسْمَعُ ، وَتَقْدِيرُهُ لَمَّا رَأَى الأَهْبَةَ ، وَسَمِعَ الإِهْلاَلَ . ٦٣ / ب

---

(١) في (ف) " مثله " .

(٢) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٤٢ : " لأنه ليس في الكلام ما يسدّ مَسَدَّ الفعل من حرف عطف أو حرف جر أو تكرير فلا يلزم إضمار الفعل وجواز إضماره إنما كان لأجل القرينة الحالية الدالّة عليه " .

(٣) في (ف) " إهلالَهُ " تحريف .

(٤) في الأصل " فعل " .

(٥) في (ف) " بأنّ " .

شَأْنَكَ وَالْحَجَّ أي :اُلْزَمْ شَأْنَكاَ أَهْلَكَ وَاللَّيْـلَ أى : الْحَقْ أهْلَكَا

هذاَ مِنَ الوَاجِب الإضْمَارِ ، وَالتَّفْسِيرُ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ ، إلاَّ أَنَّ فِيهِ بَحْثـًا ، وهُوَ أَنَّ " الْوَاوَ " في قَولِهِ " وَالْحجَّ " لَيْسَ عَاطِفًا بَلْ بِمَعْنَى " مَعَ " ؛ لِئَلاَّ يَلْزَمَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُوراً بِشَيْئَينِ ، أَحدُهُمَا الشَّأْنُ ، وَالآخرُ الْحَجُّ ، فَإِنَّ الشَّأنَ لَيْسَ أَمْراً غَيْرَالْحَجِّ بَلْ هُوَ (١) مُقَدّمَاتُ الْحَجِّ وَالتَّلَبّسُ بِهِ ، وَالأَمْرُ بِلزُومِ هَذَا الشَّأْنِ الْخَاصِّ أَمْرٌ (٢) بِلزُومِ الْحَجِّ .

وَأَمَّا " أَهْلَكَ واللَّيْلَ " (٣) فالتَّقديرُ: إلْحَقْ أَهْلَكَ ، " وَاللَّيْلَ " مَعطُوفٌ عَلَى الأَهْلِ بِتَقْديرِ فِعْلٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى أَيْ: وَسابِقْ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا لَيْتَ (زَوْجَكِ) (٤) فِي الْوَغَى مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا (٥)

أَيْ : وَمُعْتَقِلاً رُمْحاً ؛ لأَنَّ الرُّمْحَ لاَ يُتَقَلَّدُ بِهِ كَمَا أَنَّهُ لَيسَ مَأْمُوراً بِلَحَاقِ اللَّيْلِ ، بَلْ مَأْمُورٌ بِلَحَاقِ أَهْلِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ .

وَالفِعْلُ هُنَا يُقَدّرُ أَوَّلُ كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الأرجُوزَةِ ، لأَنَّ الاسْمَ الْمَنْصُوبَ بِهِ اسْمٌ ظَاهِرٌ .

---

(١) في (ف) زيادة (من) .

(٢) في (ف) "آمرا ".

(٣) مثل يضرب في التحذير والأمر بالحزم ، انظر مجمع الأمثال ١/ ٨٦ ، والمستقصى ١/ ٤٤٣ .

(٤) بياض في الأصل .

(٥) البيت لعبدالله بن الزبعرى السهمي القرشي وهو شاعر مشهور في الجاهلية والإسلام ، ترجمته في المرصع ١٩٧ ، والمؤتلف والمختلف ١٩٤ ، وهو في شعره ٣٢ برواية "يا ليت زوجك قد غدا " ، ويروى "يا ليت بعلك " ، و" يا ليت شيخك ".

وهو في الخصائص ١/ ٤٣١ ، والإنصاف ٦١٢ ، وابن يعيش ٢/ ٥٠ .

وَهَكَذَا كِلَيْهِمَا وَتَمْــــــــرَا   إِيَّــاكَ إِيَّــاكَ الْمِرَاءَ الشَّــرَّا

" ذَا " [١] مِنْ قَوْلِهِ "هَكَذَا " إِشَارَةٌ إلى وُجُوبِ الإضْمَارِ ؛ لأنَّ " كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا " عِنْدَ بَعْضِهِم وَاجِبُ الإضْمَارِ ، وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ أَنَّ رَجُلاً مَرَّ بِرَجُلٍ [٢] وَبَيْنَ يَدَيْهِ زُبْدٌ ، وَسَنَامٌ ، وَتَمْرٌ ، فَقَالَ لَه الْمَمْرُورُ : مِنْ أَيِّهِمَا تُحِبُّ أَنْ أُطْعِمَكَ ؟ مِنَ الزبْدِ أَوْ [٣] مِنَ السَّنَامِ ؟ فَقَالَ لَهُ : " كِلَيْهِمَا وَتَمْراً " أَيْ : أَطْعِمْنِي كِلَيْهِمَا ، وَزِدْنِي تَمْراً ، فَخَيَّرَهُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا فَطَلَبَهُمَا مَعًا وَزِيَادَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ " كِلَيْهِمَا " بِالابْتِدَاءِ ، وَيَنْصِبُ التَّمْرَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، أَيْ : كِلاَهُمَا لِي ، وَزِدْنِي تَمْرًا [٤] .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ " فَإِنَّهُ صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ، وَهُوَ :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ   إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ [٥]

---

(١) في (ف) " ذاك ".

(٢) قال ابن الخباز في شرحه ٣٥ " أشْرفَ جَنْدَلَةُ اليشكرىّ على عمرو بن حمران بن الأقرع الجعدى وبين يديه زبد وسنام وتمر .. » ، وقيل الذي مرّ بعمرو هو عائذ اليشكري .
وقد ذهب كلا مه هذا مثلاً انظره في مجمع الأمثال ٣/ ٣٨ ، وقيل الذى كان بين يدى عمرو هو زبد وقرص وتمر كما في المستقصى ٢/ ٢٣١ ، وفصل المقال ١١٠ .

(٣) في الأصل " أم " .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٨١ هارون .

(٥) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم كما في الخزانة ١/ ٤٦٥ بولاق ،وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٩ هارون غير المنسوبة وأورده النحاس في شرح أبيات سيبويه ١١٥ ولم ينسبه ، وكذا العيني ٤/ ١١٣ ، وابن يعيش ٢/ ٢٥ ، وهو في طبقات الزبيدى ٥٣ منسوبا للفضل ابن عبدالرحمن ، وهو فى الخصائص ٣/ ١٠٢ ، والمقتضب ٣/ ٢١٣ ، والتصريح ٢/ ١٢٨ ، غير منسوب أيضاً .
وروى عجزه في (ف) « وإلى الشر » وينكسر البيت .

فَإِيَّاكَ ٱلأَوَّلُ [1] منصوبٌ بِتَقْـــدِيرِ فِعْـلٍ ، وَ " إِيَّاكَ " الثَّـــانِي تَـأْكِيدٌ لَـهُ ، وَ " ٱلمِرَاءُ " عِنْدَ سِيبَوَيْهِ منصُوبٌ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ ، كَأَنَّه لمَّا قَالَ : " إِيَّاكَ " قَالَ " اتّقِ ٱلْمِرَاءَ " ، وَعِنْد غَيْرِهِ منصُوبٌ بِالفعلِ النَّاصِبِ لإِيَّاكَ وَالتَّقْـــدِيرُ : " (إِيَّـــاكَ) [2] بَـاعِـدْ عَـنِ ٱلْـمِــرَاءِ " ، فَلَمَّا حَـذَفَ حَرفَ ٱلْجَرّ نَصَـبَـه بِٱلْفِعْـــلِ ، وَسِيبَوَيْهِ لاَ يُجِيزُ إِسْقَاطَ حَرْفِ ٱلْجَرّ إِلاَّ مَعَ " أَنْ " ، فَلَوْ قَالَ : " إِيَّاكَ أَنْ تُمَارِيَ " لَجَازَ ، وَالتَّقْدِيرُ " مِنْ أَنْ تُمَارِيَ " [3] .

فَإِنْ قِيلَ : " ٱلْمِرَاءُ "مَصْدَرٌ ، وَ "أَنْ " وَمَا بَعدَهَا مِنَ الفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ ٱلْمَصْدَرِ ، فَمَا جَازَ مَعَهَا جَازَ مَعَ ٱلْمَصْدَرِ ، فَٱلْجَوابَ مَا قَالَهُ السّيرَافِيُّ :إِنَّهُ يَجُوزَ أَنْ تَقُولَ :" أَنَا رَاغِبٌ فِي أَنْ أَلقَاكَ ، وَرَاغِبٌ أَنْ أَلْقَاكَ " فَيُجوزُ إِسْقَاطُ حَرْفِ الجرّ مَعَ " أَنْ " ، وَلَوْ قُلْتَ : " أَنَا رَاغِبٌ لِقَاءَكَ " وَأَنْتَ تُرِيدُ " فِي لِقَائِكَ " لَمْ يَجُزْ [4] ، فَقَدْ حَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَ " أَنْ " وَٱلْمَصْدَرِ .

---

(١) في الأصل " الأولى ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٧٩ هارون .

(٤) قال السيرافي في شرح الكتاب جـ٢ لوحة ٦٧ : " لو قلت : أنا راغب أن ألقاك وحريص أن أحسن إليك جَازَ ، ولو جعلت مكان " أن " المصدر فقلت " أنا راغب في لقائكَ حريص على الإحسان إليك " لم يجز حذف حرف الجر ، لا يجوز "أنا راغب لقاءك وحريص الإحسان إليك " وإنَّما لم يجز في المصدر المحض ما جاز في "أن " ؛ لأن " أن " وما بعدها من الفعل وما يتعلق بالفعل من فاعل أو مفعول بمعنى المصدرِ وَطَالَ فَجوَّزوا حذف حرف الجر منها لطُولِ الكَلامِ " وانظر ابن يعيش ٨/ ٥١ .

فَـأَمَّـا قَـولُـهُ: "الشَّـرّ" فَلَيْسَ من هذه المسـألة بَلْ مِنْ غَـيـرِهَا، وَالتَّـقْديـرُ " إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ ، أَوْ مِنَ الشَّـرّ " ، فَـحَـذفَ ؛ لِضِـيقِ مَـجَـالِ النَّظْمِ عَليه[1] ، أَوْ يكُونُ نَصبُهُ بِفعْلٍ مُقَدّرٍ أَيِ : احْذَرِ الشَّـرَّ ، وَحَذْفُهُ لِدَلالَةِ التَّحذِيرِ المذكُورِ قبلَهُ عَلَيه .

/ وَانْتَهِ خَيْرًا ، وَوَرَاءَ أَوْ سَعًا وَنَاقَةَ اللّهِ ، وَكُلٌ سُمِعَا ٦٤/أ

أَمَّـا نَصْبُ " خَـيْـرٍ " عندَ سِيبَـويهِ فَلَيسَ بِـ " انْتَـهُـوا " ، بَـلْ بِفعْلٍ آخَرَ، لأَنَّ "انْتَـهُوا" أَمْرٌ بِتَركِ الشِّـرْكِ ، أَيْ : انْتَهُوا عَنِ الشّرْكِ فَلاَ يَصحّ نَصْبُ "خَيْرًا " بِانْتَهُـوا؛ لأَنَّـهُ لاَزِمٌ إِذْ لَيْسَ المرَادُ " انْتَهُـوا عَنْ خَيْـرٍ لَكُمْ " ، بَلِ الْمُرَادُ " انْتَهُوا عَنِ الشّرْكِ ، وَأْتُوا [2] خَيْـرًا لكم ، وَهُـوَ الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، وَلِهَذَا قَالَ سيبويه " فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: " أَنْتَـه " فَـأَنتَ [3] تُرِيدُ أَنْ تُـخْرِجَهُ مِنْ أَمْـرٍ وَتُدْخِلَـهُ فِي آخَـرَ "[4] فَهُوَ عَلَى كَلاَمَـيْـنِ ، يُرِيدُ أَنَّ مَـعنىَ قَـولِهِ تَعـالَى : ﴿ انْتَـهُوا ﴾ [5] أَي : اخْرُجُوا مِنَ الشِّـرْكِ وَادْخُلوُا فِي التَّـوْحِيدِ ، فَهُوَ عَلَى كَلاَمَيْنِ يُرِيدُ أَنَّ " انْتَهُوا " كَلاَمٌ تَـامٌ ، وَ "خَيْرًا" من كَلاَمٍ آخَـرَ وَمَعمُولُ فِعلٍ آخَـرَ أَيْ : ائْتُوا [6] خَـيْرًا .

---

(١) هذا مستفاد من شرح ابن الخباز١/٢٣٨ ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٣ معقباً عليه أقول : وهذا تعسف لا يقتضيه اللفظ مع أنه لو كان مراداً لكان مكرراً ، لأنَّ هذه المسألة قد تقدم ذكرها في قوله :" إياك وشيئًا ينكر " ، والظاهر أنَّ هذه اللفظةَ إِنَّما أُتِي بها لأجل تتميم البيت لا غيره.

(٢) في (ف) " وانتهوا " تحريف .

(٣) في (ف) " فانك " .

(٤) الكتاب ١/ ٢٨٣ هارون .

(٥) قال تعالى : " انتهوا خَيراً لكُمْ " سورة النساء ١٧١ ، وقوله " انتهوا سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " انتهوا " .

وَالـقِصـّـةُ فِي حَـقّ النَّصَـارَى فَهُمْ لَـوِ انتْهَـوْا عَنِ الْقَوْلِ بالثَّلاثَـةِ (١) من غَيرِ اعتقَادِ التَّوْحيدِ لَم يَكُنْ ذَلك خَيْراً .

قَالَ الكسائيُّ : " خَيراً " منصُوبٌ خَبَرًا لِـ " كَانَ " مُضْمَرةً تَقْديرُهُ : انْتَهُـوا يَكُنِ الانْتِهَاءُ خَيْراً لكُمْ ، وَقَالَ الْفَـراءُ : هُوَ منصُوبٌ عَلَى المصدَرِ ، أَي : انْتَهُوا انتهَاءً خَيْراً لكُمْ (٢) .

وَأَمَّا قَولُهُ : " وَوَرَاءَ أَوْسَعَا " فَهُوَ إشَارَةٌ إلَى قَولِهِم : " وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ " (٣) فَورَاءَكَ مُنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْديرُهُ : ارْجَعْ وَرَاءَكَ ، وَ " أَوْسَعَ " مَنصُوبٌ بِفِعْلٍ آخرَ أَيْ : ائْتِ أَوْسَعَ لَكَ أَيْ : مكاناً أَوْسَعَ ، فَأَوْسَعَ نَعْتٌ لمنعُوتٍ مَحذُوفٍ .

وَأَمَّا قَولهُ (٤) " نَاقَةَ اللَّهِ " ، تَقْدِيرُهُ : أحذَرُوا نَاقَةَ اللَّهِ (٥) ، أَي: أحذَرُوا عَقْرَ نَاقَةِ اللَّهِ .

---

(١) المراد بالتثليث هنا الله تعالى وصاحبته وابنه – تعالى الله عن قولهم علوا كبيراً – ، والنصارى يقولون بالتثليث ، ومعناه عندهم : أن الله جوهر واحد وله ثلاثة أقانيم فيجعلون كل أقنوم إلهاً ويعنون بالأقانيم الوجود والحياة والعلم ، وربما يعبرون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس " . انظر ذلك في تفسير القرطبي ٦/ ٢٣ .

(٢) راجع معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٥ ، والقرطبي ٦/ ٢٠ ، وحاشية الكتاب ١/ ٢٨٤ هارون نقلاً عن السيرافيّ . وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٥ .

(٣) يقال : إن أوّل من قاله الحطيئة للشاعر ابن الحمامة حينما أتاه ، في قصة طويلة فذهب قوله مثلا ، انظر : الفاخر ٣٠١ ، والوسيط في الأمثال ١٧٨ ، ومعناه تأخر تجد مكانًا أوسع لك .

(٤) أي : المصنف ، وهو يشير إلى قوله تعالى : " فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها "سورة الشمس ١٣ .

(٥) راجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١٠٤ ، وابن يعيش ٢/ ٢٨ .

قَدْ أضْمَروُا أعْـطِ ، وَزِدْنِي ، وَاحْذَرْ وَاتَّقِ ، وَأَنْتِ ، مِثْلُ ذَاكَ يُضْمَـرْ

أَخَذَ هَهُنَا يُبَيِّنُ الأفْعَالَ المقدّرَة النَّاصِبَةَ لَهذهِ الأسْمَاء ، فَقَولُهُ: أَعْطِ نَاصِبُ " كِلَيْهِمَا " ، وَقَولُهُ : " زِدْني "نَاصِبُ " تَمْرًا " ، وَقَولُهُ : " احْذَرْ " نَاصِبُ " الْمرَاءَ " ، وَ " نَاقَةَ اللَّهِ " أَيضًا ، وَ " اتَّقِ " نَاصِبُ " الشَّرَّ " .

وَقولُهُ : " مِثْلُ ذَاكَ يُضْمَرْ " يُرِيدُ أنَّه لاَ يَتَعيَّنُ (١) إضْمَارُ هذه الألْفَاظِ بِعَيْنِهَا ، بَل لَكَ أن تُضْمِرَ لفظًا معنَاهُ مِثْلُ معنَاهَا ، فَلَكَ أَنْ تُضْمِرَ مثلاً عِوَضَ "اتَّقِ " " احْذَرْ " ، وَلَكَ أن تُضْمِرَ عِوَضَ "أَعْطِ "نَاوِلْ " ؛ لأنَّه مِثْلُهُ فِي المعنَى .

وَمِنْهُ مَفْعُولٌ عَلَى الْمَعْنَى حُمِلْ أُضْمِرَ فِعْلُهُ كَبَيْتٍ قَدْ نُقِلْ

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا (٢)

يُرِيدُ وَمِنَ المَفْعُولِ الَّذِي يُنْصَبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَفعُولٌ منصُوبٌ بِإضْمَارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَعْنَى الْكَلامِ وَمَفْهُومُهُ كَالبيتِ الّذِى اسْتَشْهَدَ بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ " الحيَّاتِ " منصُوبَةٌ بِـ " سَالَمَ " ، وَالْمُسَالَمَةُ مُفَاعلَةٌ لاَ تَقعُ غَالبًا

---

(١) في (ف) " لا يتغير " وهو تحريف .

(٢) هذا البيت مختلف في نسبته فقيل : للعجاج وهو في ملحقات ديوانه ٨٩ ت /وليم ، وليس في طبعة بيروت ، وقيل :لمساور العبسي ، وقيل : لابن جبابة "المعوار بن الأعنق " ، وقيل : لأبي حيان الفقعسي . وقيل : للدبيرى " لعله وزير بن المهاجر " ، ونسبه سيبويه ١/ ٢٨٦ هارون لعبد بني عبس ، وقيل : للتدمرى ، والله أعلم بالصواب .

وَصفَ الشّاعرُ رجلاً بخشونة القدمين فَالحيّاتُ لا تؤثر فيهما .

والأفعوان : الذكر من الأفاعي . والشجاع : نوع منه . والشجعم : الطويل ، والميم : زائدة .

وهو في الخزانة ٤/ ٢٩٣ ، ٥٧٠ بولاق ، والعيني ٤/ ٨٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٣ ، ومغني اللبيب ٩١٧ ، وشرح شواهد المغنى ٩٧٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٢٠١ ، واللسان "ضرزم " ، ورصف المباني ٣٠٧ .

إلاَ من اثْنَين ، وَ "ٱلْقَدمُ" أيضًا منصُوبةٌ ، وَلاَ يَجُوزُ نَصْبُهَا بِـ " سَالَمَ " المذكُورِ ، لأنّه لاَ يَتَعدّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَوجَبَ أَنْ يُنْصَبَ " ٱلْقَدَمُ " بإِضْمارِ فِعْلٍ دَلَّ عليهِ مَفْهُومُ المسَالَمةِ فِي أَنَّهَا لاَ تَقعُ غَالبًا إلاَّ منَ أثْنَين ، فَكُلُّ وَاحدٍ منَ " ٱلْحَيَّاتِ ، وَٱلْقَدَمِ " فَاعِلُ منْ حَيْثُ إِنَّه وَقَعَ مِنَه فِعْلٌ بِصَاحِبِه ، وَمَفْعُولٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّه وَقَعَ عليهِ فِعْلُ صَاحِبِه ، فَالحيَّاتُ منصُوبةٌ ؛ لأنَّهَا قَدْ سَالَمتْها ٱلْقَدَمُ (١) ، (٢) فَكَأَنَّهُ قَالَ : " قَدْ سَالَمتِ ٱلقدَمُ الحيَّاتِ " ، وَالقَدمُ منصُوبَةٌ مِنْ حَيَثُ إِنَّهَا قَد سَالَمَتْهَا " الحيَّاتُ ") (٢) ، فكَأَنَّه قَالَ : " قَدْ سَالَمتِ ٱلْحَيَّاتُ ٱلْقَدَمَ " ، فَفَاعِلُ ٱلْفِعْلِ الظَّاهِرِ مُضْمرٌ مُفَسَّرٌ (٣) بِٱلْقَدَمِ، وَفَاعِلُ الفعلِ ٱلْمُضْمَرِ مُفَسّرٌ بِالحيَّاتِ ، وَالَّذِي دَعَا إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُم رَأَوا " ٱلْقَدَمَ " مَنْصُوبَةً ظَاهِرًا ، وَرَأَوا " الأُفعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا " أَيْضًا منصُوبَيْنِ ، وَلاَ سَبِيلَ إِلَى (٤) نَصْبِهِمَا إِلاَّ أَنَّهُما) (٤) بَدَلٌ مِنَ " ٱلْحَيّاتِ " فَحكَمُوا بِنَصْبِهِمَا ، وَٱلْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يُسَاعِدُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّك إِذَا قُلْتَ : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا " (٥) كُنْتَ مُخَيَّرًا في أَيِّهمَا شِئْتَ نَصَبْتَ وَرَفَعْتَ ٱلآخَرَ ، فَـ " ضَارَبَ " يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إلى كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا عَلَى أنفِرادِهِ وَيَصِحُّ وَقُوعُهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذَلِكَ ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ ضَارَبَ زَيدٌ عَمْروٌ " بِرفْعِ الاسْمَيْنِ ، وَتَرفَعُ الثَّانِيَ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ كَمَا إِذَا نَصَبْتَهُمَا

---

(١) في (ف) " الحيات ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " مفصل ".

(٤) في (ف) (نصبها إلا أنها) تحريف .

(٥) في (ف) " ضارب زيدا عمرا " بالنصب فيهما .

بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ في ٱلبَيْتِ رَفْعُ " ٱلْحَيَّاتِ ، وَٱلْقَدمِ " مَعاً ، وَنَصْبهُمَا معاً [1] .

وجَعَلَ الفرّاءُ ("ٱلْقَدَمَ ") [2] مُثَنَّى وقَدْ حُذِفَ نُونُهُ (لاَ لِلإِضَافَةِ) [3] وَتَقْدِيرُهُ " ٱلقدمَانِ " [4] كَمَا حُكِيَ عَنْهُم أَنَّ ٱلقَطَاةَ قَالَتْ للضّبِّ : بَيْضُكَ ثِنْتَا ، وبَيْضِي مِائَتَا " أَرَادُوا [5] " ثِنْتَانِ ، وَمِائَتَانِ " [6] ، فَحذَفُوا النُّونَ لِغَيْرِ الإِضَافَةِ ، وَكَأَنَّه فَرَّ مِنْ هذَا التَّأْوِيلِ [7] الَّذِي يُسَاعِدُ عَلَيْهِ ٱلمَعْنَى إِلىَ شيءٍ فِي غَايَةِ النُّدْرَةِ وَالشُّذُوذِ .

---

(١) قال النحاس في شرح أبيات سيبويه ١١٩ " رفع ما رفع ونصب ما نصب على المعنى لأنّ كلّ شئ من هذين مسالم للآخر فهو فاعل وهو مفعول ؛ لأنه لما وطئ القدمُ الحيّاتِ سالمت هذه تلك ، وذه هذا " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " للإضافة "وهو تحريف بدليل ما بعده ، والحذف هنا للتخفيف ، أو الضرورة .

(٤) ذكر الفراء البيت في معاني القرآن ٣/ ١١ فقال " فنصب " الشُّجَاعَ " ، وَالحيّاتُ قبلَ ذلك مرفوعةٌ لأنَّ المعنَى : قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات " .
وقد عزاه البطليوسي في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٥ للفراء في حين أنّ ابن جنى في الخصائص ٣/ ٤٣٠ نسبه للكوفيين .

(٥) في الأصل "أراد " .

(٦) انظر الخصائص ٣/ ٤٣١ ، واللسان " حجل " .

(٧) قال في الشرح المجهول لوحة ٤٤ " والفراء فرّ من هذا التقدير وعدل إلى وجه آخر فجعل " الحيّات "منصوبة لأنها مفعولة لسَالمَ ، والفاعل جعله :" القدما " مثنى محذوف كما قد رووا أنّ القطاة قالت للضب : بيضك ثنتا وبيضي مائتا ، أى ثنتان ومائتان " ولا بعد في الوجهين " .

[المتعـــدى إلى مفعـــولين]

الرَّابِعُ الَّذِى لَـهُ مَفْعُـــــولُ ثُمَّ لَهَ لآخَــرٍ وُصُـــــولُ
لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ اخْتَرْتُ وَقَدْ أُمِرْتُ ، وَقَدِ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُـــونُ سَاقِطًا وَمُسْتَبِينَـــا كَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَا

الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْأَفْعَـــالِ (الَّتِي تَنْصِـبُ مَفْعُـــولاً وَاحِداً بِنَفْسِهَا[(١)]) وَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ثَـانٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَهَذَا الضَّـرْبُ أَقْوَى مِنَ الْمُتَعَدّى إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ وَلاَ يَتَعَدّى (إِلَى آخَرَ) [(٣)] بِحَرْفِ الْجَرِّ ، كَمَا أَنَّ الْفِعْـلَ الْمُتَعَدِّيَ بِحَرْفِ الْجَـرِّ أَقْوَى مِنَ اللَّازِمِ ، وَهَذِهِ الثَّـلاَثَـةُ الَّتِي [(٤)] ذَكَرَهـا صَاحِبُ الْأُرْجُوزَةِ لاَ يُقَـاسُ عَلَيْهَا غَيْـرُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَأَمَّا مَـاحَكَاهُ سِيبَوَيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : "سَمَّيْتُهُ زَيْداً ، وَسَمَّيْتُهُ بِـزَيدٍ " [(٥)] فَمُتَأَوَّلٌ ، قَالَ الْـفَرَزْدَقُ :

وَمِنَّـا الَّذِي اخْتِيـرَ الـرِّجَالَ سَمَاحَـةً وَجُوداً إِذَا هَـبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَـازِعُ [(٦)]

---

(١) في (ف) " الذى تنصب مفعولاً واحدا بنفسه ".

(٣) في (ف) " إلى واحد آخر ".

(٤) في (ف) " الذى ".

(٥) انظر الكتـاب ١/ ٣٧ فما بعدها هارون ، والتـأويل فيه جواز حذف حرف الجر منه كما في ابن يعيش ٧/ ٦٤ .

(٦) ديوان الفرزدق ٥١٦ برواية " وخيراً إذا هب " ، وهو من شواهد الكتاب ٣٩/١ هارون ، المقتضب ٤/ ٣٣٠ برواية " منّا الذى " بحذف الواو ، وكذلك جاء فى (ف) ، وهذا يسمى بالخـرم وهو حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أوّل البيت ، فإذا خرم " فعولن " بقي " عولن " فينقل إلى " فعلن " ويسمى أثلـم . راجع الكافـي للتبريـزى ٢٧ وهو في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٢٤ ، والنقائض ٢/ ٦٩٦ ، والهمع ١/ ١٦٢ ، والخزانة ٣/ ٦٧٢ بولاق ، والأصول في النحو ١/ ٢١٥ .

أَيْ : اخْتِيَر مِنَ الرِّجَالِ ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرّ ، وَالْمَفْعُولُ الأَوّلُ قَدْ أُقِيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ فَرُفِعَ لِبنَاءِ الفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ (١) أَي : اخْتَارَ مِنْ قَوْمِهِ ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرّ ، وَتَعَدّى الْفِعْلُ إِلَى الثَّانِي بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ قَومٌ :(إِنَّ) (٢) ﴿ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ بَدَلٌ مِنْ "قَوْمِهِ " وَلَيْسَ مَفْعُولاً ثَانِياً ، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ لِعَمْرِو بْنِ مُعْدِ يكَرِبَ (٣) :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ (٤)

أَيْ " أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، فَحَذَفَ " الْبَاءَ " وَنَصَبَ ، وَكَذَلِكَ :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً (٥)

أَى " مِنْ ذَنْبٍ " فَحَذَفَ " مِنْ " ، وَنَصَبَ .

وَقولهُ :" يَكُونُ سَاقِطاً وَمُسْتَبِينا " يَعْنِى حَرْفَ الْجَرّ إِنْ شِئْتَ أَسْقَطْتَهُ وَنَصَبْتَ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَثْبَتَّهُ وَجَرَرْتَ بِهِ . وَقَوْلُهُ : " كَاخْتَارَ (٦)

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) شاعر فارس من أهل اليمن (- ٢١ هـ) شهد اليرموك وذهبت عينه (الأغاني ١٥/ ٢٠٨) .

(٤) الديوان ٤٧ ، والكتاب ١/ ٣٧ ، والأصول في النحو ١/ ٢١٣ ، ومعنى اللبيب ٤١٥ ، والمقتضب ٢/ ٣٥ ، وفرحة الأديب ٦٢ ، وقيل :إن هذا البيت ورد في شعرين أحدهما في شعر أعشى طرود كما في المؤتلف ١٧ ، والثاني في شعر اختلف في قائله فنسب لعمرو بن معد يكرب ، وللعباس بن مرداس ، ولزرعة بن السائب ولخفاف بن ندبة ، وهو في شعره ١٢٦ ، وانظر الخزانة ١/ ١٦٤ بولاق . وروى "أمرتك الرشد " والنشب : المال الثابت كالضياع وغيرها .

(٥) هذا بعض بيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، كما في الخزانة ١/ ٤٨٦ بولاق، والكتاب ١/ ٣٧ هارون ، والأصول في النحو ١/ ٢١٢ ، وهو بتمامه :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذنباً لَستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إليهِ الوجْهُ وَالْعَمَلُ

والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ، فلذا قال : لست محصيه ، والوجه : القصد والمراد .

وهو في الخصائص ٣/ ٢٤٧ ، وابن يعيش ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والصاحبي ١٥١ ، والهمع ٨٢/٢ .

(٦) « سقط من الأصل » .

مـوسَى قَـومَـهَ سَـبْـعِـيَنا " مِـثَـالٌ لِلإسْقـاطِ ، وكَـانَ السّـيَـرافِـيّ يُسَـمّي الْـمَـفْـعُـولَ الثَّـانِي مِنْ هَذه الأَفْـعَـالِ الثَّـلاَثَة مَـفْـعُـولاً مِنْـهُ (١) ، وَيَجُـوزُ الاقْتِصَار فِي هَذِهِ الأَفْعَـالِ / عَلَـى أَحَدِ المَـفْـعُـولَيْنِ . ٦٥ / أ

الْخَامِسُ النَّـاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْـوُ كَسَوْتُ العَبْدَ حُلَّتَيْـنِ

هَذَا الْقِسْمُ أَقْوَى مِنَ الْقِسْمِ الرَّابِعِ وَإِنِ اشْـتَـرَكَا فِي التَّعَدِّي (٢) إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؛ لأَنّ هَذَا يَتَعَدّى إِلَى الثَّـانِي مِـنْ غَيْـرِ تَوَسّطِ حَـرْفٍ . ثُـمَّ هَذَا الْـمُتَعَدِّي بِنَفْسِـهِ إِلَى اثْنَيْنِ ضَـرْبَانِ :

ضَرْبٌ يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدإِ وَخَبَرِهِ ، وَيأْتِي ذِكْرُهُ .

وَضَـرْبٌ يَدْخُـلُ عَـلَى اثْنَيْنِ لَيْسَ أحدُهُمَـا خَبَـراً عَنِ الآخرِ ، وَهُوَ مَـا نَحْنُ بِصَـدَدِهِ ، فَـهَـذَا (يَجُـوزُ) (٣) الاقْـتِـصَـارُ فِـيهِ عَلَى أَحَدِ (٤) الْمَفْعُولَيْنِ ، تَقُـــولُ : كَسَوْتُ زَيْــداً ، وَلاَ تَذْكُرُ الْجُبَّــةَ ، وكَسَوْتُ جُبَّـةً

---

(١) نسب المؤلف إلى السيرافي أنه كان يسمى المفعول الثاني من هذه الأفعال مفعولا منه ، وقد رجعت إلى شرحه على الكتاب ١/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ، فألفَيته موافقا لسيبويه في كون المفعول الثاني منصوبا على نزع الخافض حيث ذكر أن الأصل في قولك " اخترت الرجال عبدالله " "اخترت عبدالله من الرجال " ثم قال بالنص " وحذفت " من " فوصل الفعل إلى الرجال " ، وكذلك فعل ابن القواس في شرحه لوحة ٧٠ ، وصاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٤ ولست أدري لعلّ أولئك العلماء قد عثروا عليه في موطن آخر ، أو في كتاب آخر للسيرافي على أن السيرافي قد أكد في موضع آخر من شرح الكتاب ١/ ٢٨٥ عند قول الشاعر " ومنا الذى اختير الرجال سماحة " أن " الرجال " هو المفعول الثاني .

(٢) في الأصل " في المتعدى " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " أحدى ".

وَلاَ تَذْكُرُ زَيْدًا ، وَفِي الاقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا فَائِدَةٌ ، وَهِيَ رَفْعُ الْمِنَّةِ عَنِ الأَوَّلِ إِنْ لَمْ تَذْكُرْهُ ، (وَعَدَمُ اسْتِقْلاَلِ الثَّانِي وَاسْتِكْثَارِهِ)[1] إِنِ اقْتَصَرَ عَلَى الأَوَّلِ .

وَيَجُوزُ الاقْتِصَارُ عَلَى الْفَاعِلِ فِي الأَفْعَالِ كُلِّهَا ، وَأَصْلُ " أَعْطَى " أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ : " عَطَوْتُ الدِّرْهَمَ " أَيْ : تَنَاوَلْتُهُ[2] ثُمَّ عُدِّيَ إِلَى الآخَرِ بِالْهَمْزَةِ ، وَيَجُوزُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ لِمَا لَمْ يَقَعْ لَبْسٌ بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : "أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً " امْتَنَعَ التَّقْدِيمُ ؛ إِذْ يَصِحُّ مِنَ الثَّانِي الأَخْذُ بِخِلاَفِ "أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً"[3] ؛ فَإِنَّ الدِّرْهَمَ لاَيَصِحُّ مِنْهُ الأَخْذُ لِزَيْدٍ ، فَجَازَ التَّقْدِيمُ .

---

(١) في (ف) "وعدم استقبال الثاني واستكباره " وهو تحريف .

(٢) في (ف) " اعطوت الدرهم ، أي : ناولته " .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه لوحة ٣٦ " مذهب البصريين أن الثاني منصوب بالفعل المذكور لأنه يقتضيه ، ومذهب الكوفيين نصبه بفعل مضمر كأنك قلت : "أعطيت زيداً فأخذ درهماً " ولو كان كما زعموا لم يجز أن يقول " أعطيت زيداً درهماً فلم يأخذه " للمناقضة »
وقال ابن القواس في شرحه لوحة٧٠ " وفي هذا الجواب نظر لجواز أن يكون المقدّر منفيّاً وهو مضمر على شريطة التفسير " ، وكذا جاء في المصباح المنير (عطا) .

[" ظنَّ " وأخواتها]

وَسَادِسٌ لَهَا ثَمَانٍ تَطْلُبُ ... مُبْتَدأً وَخَبراً فَتَنْصِبُ
وَهْيَ ظَنَنْتُ مَعْ حَسِبْتُ خِلْتُ ... عَلِمْتُ مَعْ رَأَيْتُ مَعْ وَجَدْتُ
زَعَمْتُ مَعْ جَعَلْتُ وَهْيَ كُلُّهَا ... تُلْغَى أَخِيرَةً وَقَدْ تُعْمِلُهَا

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأَفْعَالَ هِيَ الْقِسْمُ السَّادِسُ مِنَ السَّبْعَةِ الأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرَهَا (١) ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَذْكُرُهَا سَبْعَةً ، فَمِنْهَا ثَلاثَةٌ لِلشَّكِّ ، وَهِيَ : " ظَنَنْتُ ، وَخِلْتُ ، وَحَسِبْتُ " (٢) وَثَلاثَةٌ لِلْيَقِينِ وَهِيَ : " عَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ وَرَأَيْتُ" ، وَأَمَّا " زَعَمْتُ " فَهُوَ قَوْلٌ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ ، فَإِنْ صَحَّ الاعْتِقَادُ كَانَ يَقِيناً ، وَإِنْ لَمْ يَصِحّ كَانَ شَكاً ، وَقَدْ زَادَ (٣) صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ عَلَيْهَا " جَعَلْتُ " فَهِيَ ثَمَانِيَةٌ ، وَبَعْضُهُم يَزِيدُ عَلَيْهَا أَفْعالاً تُقَارِبُها وَهِيَ " دَرَيْتُ ، وَشَعَرْتُ وَتَوهَّمْتُ " ، وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ فِيهَا " سَمَّى ، وَكَنَّى ، وَاتَّخَذَ " (٤) .

أَمَّا "جَعلَ " فَفِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالِى : ﴿ جَعَلَكُم مُلُوكاً ﴾ (٥) ؛ لأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنْ (٦) مَفْعُولَيْهَا هُوَ) (٦) الأَوَّلُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾(٧)، وَالْمَشْهُورُ فِي الاسْتِعْمَالِ لَيْسَ إِلاّ السَّبْعَةُ.

---

(١) انظر ص ٣٨٨ فيما تقدم .
(٢) في (ف) " حبست " .
(٣) في (ف) " جاز ".
(٤) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٤ " الصحيح أن لا حصر لها بل كلّ ما كان في معناها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فهو منها " .
(٥) سورة المائدة : ٢٠ .
(٦) في (ف) " مفعولها وهو " .
(٧) سورة النساء : ١٢٥ .

وَأمَّا ٱلغَرَضُ بِهَذِهِ ٱلأَفْعَالِ فَهِيَ ٱلدَّلاَلَةُ عَلَى كَيْفِيَّةِ ٱلْخَبَرِ ، لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ قَائِمٌ " احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ إِخْبَاراً عَنْ عِلْمٍ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ (عَنْ) [١] شَكٍّ ، فَإِذَا أَرَدْتَ رَفْعَ الاحتِمَالِ أَدْخَلْتَ عَلَى ٱلْمُبْتَدَأ وَٱلخَبَرِ أَحَدَ هَذِهِ ٱلأَفْعَالِ .

وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُمَا؛ لأَنَّهُمَا جَاءَا بَعْدَ ٱلفِعْلِ وَٱلفَاعِلِ فَكَانَا فَضْلَتَيْنِ ، وَأَمَّا مُتَعَلّقُ الظَّنِّ أَوِ ٱلعِلْمِ فَهُوَ ٱلْمَفْعُولُ الثَّانِي ، فَإِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً " فَٱلْمَظْنُونُ هُوَ الانْطِلاَقُ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَ " زَيداً " لأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّيْءِ ٱلْمَظْنُونِ لاَ أَنَّه مَظْنُونٌ ، لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً : لَمْ يُعلَمِ الانْطِلاقُ لِمَنْ هُوَ ، كَمَا لو ذَكَرْتَ خَبَراً وَلَمْ تَذْكُرْ ٦٥ / ب مُبْتَدَأً ، وَلَوْ قُلتَ " ظَنَنْتُ زَيداً " وَلَمْ تَذْكُرْ " مُنْطَلِقًا لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّ زَيْداً لَيْسَ مَظْنُونًا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُمَا مَعاً ، وَيَكُونُ الفِعْلُ خَبراً عَنِ ٱلفَاعِلِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الفَائِدَةُ إِذَا لَمْ تَأتِ بِالمَفعُولَيْنِ ؟

قِيلَ : الفَائِدَةُ فِيهِ (أَنَّهُ أَخْبَرَ) [١] أَنَّهُ ظَانٌّ كَمَا تَقُولُ : " أَكَلْتُ ، وَشَرِبْتُ " فَالفَائِدَةُ فِيهِ ٱلإِخْبَارُ بِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْكَ أَكْلٌ وَشُرْبٌ .

وَحُكْمُ ٱلْمَفْعُولِ ٱلأَوَّلِ حُكْمُ ٱلْمُبْتَدَأ فَيَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَحُكْمُ الثَّانِي حُكْمُ ٱلْخَبَرِ فَيَكُونُ نَكِرَةً ، وَمُفْرداً ، وَجُملةً ، وَمُشْتَقًّا ، وَجَامِداً ،وَيَلْزَمُ عَوْدُ الضَّمِيرِ مِنْهُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً ، أَوْ مُشْتَقاً .

وَكَمَا لاَ يَجُوزُ حَذْفُ ٱلْمُبْتَدأ وَالاكْتِفَاءُ بِٱلْخَبَرِ ، وَلاَحَذْفُ ٱلْخَبَرِ وَالاكْتِفَاءُ بِٱلْمُبْتَدإِ كَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ ٱلْمَفْعُولَيْنِ .

---

(١) سقط من الأصل .

وَضَابِطُ هَذَا أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِذَا حَذَفْتَ ٱلفِعْلَ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ (١) الثَّانِي مِنْهُمَا خَبَراً عَنِ ٱلأَوَّلِ لَمْ يَجُزِ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَلِهَذَا جَازَ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ ٱلمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ " أَعْطَيْتُ " ؛ لأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ ٱلفِعْلَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِنْهُمَا خَبَراً عَنِ ٱلأَوَّلِ إِذْ (لاَ ارْتِبَاطَ)(٢) بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ فِعْلٍ تَعَدّى إِلىَ مَفْعُولَيْنِ وَالثَّانِي مِنْهُمَا غَيْرُ الأَوَّلِ جَازَ الاقْتِصَارُ فِيهِمَا (٣) عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَا أَعْرِفُ ٱلأَطْلاَلَ لَكِنْ إِخَالُهَا (٤)

فَـ " إِخَالُ " هُنَا بِمَعْنَى أَتَوَهَّمُ .

وَٱلفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ ٱلأَفْعَالِ وَبَيْنَ (٥) بَابِ " أَعْطَيْتُ " أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ ٱلمَفْعُولَيْنِ إِلاَّ عِنْدَ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى ٱلمَحْذُوفِ ، وَفِي بَابَ " أَعْطَيْتُ " : يَجُوزُ ٱلحَذْفُ مُطْلَقاً ، فَأَمّا قَوْلُهُمْ : " ظَنَنْتُ ذَاكَ " فَلَيْسَ " ذَاكَ " أَحَدَ ٱلمَفْعُولَيْنِ بَلْ هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى ٱلمَصْدَرِ ، وَٱلمَفْعُولاَنِ مَحْذُوفَانِ ، فَكَأَنَّ قَائِلاً قَالَ : هَلْ ظَنَنْتَ زَيْداً قَائِمًا ؟ فَقُلْتَ: ظَنَنْتُ ذَاكَ أَيْ : ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ (٦) ، وَهَذَا يَقُولُ : ظَنَنْتُ ذَاكَ زَيْداً قَائِمًا ، وَلَوْ كَانَ " ذَاكَ " مَفْعُولاً لَكُنْتَ قَدْ نَصَبْتَ بِظَنَنْتُ ثَلاَثَةَ

---

(١) في (ف) " أن لا يكون " .
(٢) في (ف) " لا أن يناط " .
(٣) في (ف) " منهما " .
(٤) لم أعثر على قائله ولا تتمته ، وهو في شرح ابن القواس ١/ ٥١٦ غير منسوب .
(٥) في (ف) "وهي " .
(٦) انظر الكتاب ١/ ٤٠ هارون وفيه " يدلك على أنه الظن أنك لو قلت : " خلتُ زَيْدًا وأرى زَيدًا " لم يجز " ، وانظر الأصول في النحو ١/ ٢١٧ .

مَفَاعِيلَ ، وتَسُدّ " أَنَّ " مَسدَّ الْمَفْعُولَيْنِ عِنْدَ سِيبَوَيْـه (١) ، فَتقَوُلُ : " ظَنَنْتُ أَنَّـك قَائِمٌ " ، وَعِنْدَ الأَخْفَشِ الْمَفْعُولُ الثَّاني مَحْذُوفٌ (٢) .

وَحُجّةُ سِيبَوَيه أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّنُّ وَغَيرُهُ مُصَرَّحٌ ، فَلاَ فَائدَةَ في إِضَمارِ غَيْرِهِ ، فَلَوْ صَرَّحْتَ بِالْمَصْدَرِ مَكَانَهَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَفْعُولٍ ثَانٍ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى صُورَتِهَا فَفيِهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ لَفْظاً ، فَأَغْنَتْ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَحُجّةُ الأَخْفَش أَنَّهَا قَدْ نَابَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ " عَرَفْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ " ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَظَنَّ ابْنُ طُرْثُوثٍ عُتَيْبَةُ ذَاهِباً بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَائِلُهْ (٣)

فَـ " تَكْذَابُهُ " (٤) مَرْفُوعٌ بِذَاهِبٍ ، وَقَدِ اقْتَصَرَ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا شَاذٌّ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ .

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٥ هارون ، وفيه " فأمّا " ظننت أنه منطلق " فاستغنى بخبر " أنّ " ، تقول : أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فتستغنى ، وأنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغن بخبر " أنّ " .

(٢) جاء في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٦ " مذهب سيبويه أنّ " أنّ " مع اسمها وخبرها مفعولُ " ظن " ولا مفعولَ له آخر مقدراً ، والأخفش يجعل (أنّ) مع جزأيها في مقام المفعول الأول ويقدر الثاني أى علمت أن زيداً قائمٌ حاصلاً أى قيامُ زيدٍ حاصلاً " انتهى " باختصار ، وانظر الهمع ١/ ١٥٢ .

(٣) البيت لذى الرمة كما فى ديوانه ٢/ ١٢٦٤ برواية :
" لعلَّ ابن طرثوث عتيبة ذاهب " ، وعليها فلا شاهد فيه .
العادية : البئر القديمة . والجعائل : جمع جعالة ، وهي هنا بمعنى الرشوة ، وقد اختصم الشاعر وابن طرثوث في بئر فأراد أن يقضى له بها ، وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٥ ، والأصول في النحو ١/ ٢٢٣ ، والتحفة الشافية لوحة ١٧١ .

(٤) في (ف) " فتلك " .

[الإلغـــاء والتعـــــليق]

وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِــيرُ لَكِنَّمَا إِعْمَـــالُهَا الْـمَشْهُورُ
وَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَأَعْمِــــلْ مُطْلَقَا مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْـدَهَـا مُعَلِّقَا
لاَمَ ابْتِدَاءٍ وَحُرُوفَ الْجَحْـــدِ وَحَرْفَ الاسْتِفْهَامِ لاَ تُعَــــدُّ
نَحْـــوُ عَلِمْتُ مَنْ تُرَى أَبُوكَا وَقَدْ ظَنَنْتُ مَـا هُنَا أَخُوكَـــا

/ اعْـلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأَفْعَالَ لَهَا حَالُ تَقَدُّمٍ ، وَحَالُ تَوَسُّطٍ ، وَحَالُ تَأَخُّرٍ ، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ وَجَبَ الإِعْمَالُ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيمَ يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهَا ، وَالإِلْغَـــاءُ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا ، فَلاَ يُمْكِنُ الْجَمْـعُ بَيْنَهُمَا لِلتَّنَافِي ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ :التَّقْدِيمُ يَدُلُّ عَلَى الاهْتِمَامِ بِهَا ، وَالإِلْغَاءُ يَدُلُّ عَلَى اطِّرَاحِهَا وَهُمَا أَيْضًا مُتَنَافِيَانِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ يَقْوَى بِالتَّقْدِيمِ وَيَضْعُفُ بِالتَّأْخِيرِ (١) أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ جَازَ أَنْ يُعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ " لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ " ، وَلَمْ يَجُزْ " ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ " ، وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ إِلْغَاءَهَا مَعَ التَّقْدِيمِ (٢) ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ : ٦٦ / أ

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُوْ زِيَارَتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ (٣)

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٠ الحاشية .

(٢) نسبه ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٣٢٠ للكوفيين والأخفش .

(٣) البيت لكعب بن زهير الصحابي رضي الله عنه من قصيدة " بانت سعاد " التي مدح بها رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم ، انظر شرح قصيدة كعب بن زهير للتبريزيّ ١٨ ، ويروى :
أرجو وآمل أن يعْجَلْن في أبَدٍ وَمَا لهُنَّ طِوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ
وعليه فلا شاهد فيه ، وهو في أوضح المسالك ١/٣٢١ ، والتصريح ١/٢٥٨ والهمع ١/٥٣ ، ١٥٣ والدرر اللوامع ١/ ٣٦ ، ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٤٣٥ ، والخزانة ٤/٧ بولاق .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَقَدْ حَذَفَهُ ،وَالْجُمْلَةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ وَهِيَ مَفْعُولٌ ثَانٍ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقاً " .

التَّعْلِيقُ : مِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : " امْرَأَةٌ مُعَلَّقَةٌ " إِذَا لَمْ تَكُنْ ذَاتَ بَعْلٍ وَلاَ مُطَلَّقَةً ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَامِلَةً فِي الْمَعْنَى غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي اللَّفْظِ وُصِفَتْ بِهَذَا الْوَصْفِ .

" بيَانُ الفَرقِ بينَ التَّعليقِ وَالإلغَاءِ " (٢)

وَالفَرْقُ بَيْنَ التَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ أَنَّ الإِلْغَاءِ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَأَمَّا التَّعْلِيقُ فَهُوَ قَطْعُهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ ،وَهِيَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى ، وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّعْلِيقَ لِمَانِعٍ لَفْظِيٍّ ، وَالإِلْغَاءُ لَيْسَ لِمَانِعٍ ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى اخْتِيَارِ (٣) الْمُتَكَلِّمِ .

وَالْحُرُوفُ الْمُعَلِّقَةُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ لَامُ الابْتِدَاءِ ، وَالاسْتِفْهَامُ (وَحَرْفُ النَّفْيِ ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي الْأُرْجُوزَةِ ، وَمَثَّلَ بِالنَّفْيِ وَالاسْتِفْهَامِ) (٤) وَلَمْ يُمَثِّلْ بِلَامِ الابْتِدَاءِ ، فَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ " مَنْ تُرَى أَبُــوكَ " فَـ « مَنْ »

---

(١) هذا أحد تأويلات البصريين ، والثاني أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل "للدينا" ، والثالث أن يكون من الإلغاء ، لأنّ " العامل " إخال " سبق بما .
والحق أن رأى الكوفيين والأخفش هو السليم؛ لعدم احتياجه إلى التأويل في كل ماجاء عن العرب.

(٢) انظر تفصيل الفرق بينهما في شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٧٩ .

(٣) في (ف) " اخبار " .

(٤) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

اسْـــمٌ مِـنْ أَسْمَـاءِ الاسْـتِفْـهَـامِ وَهُـوَ مُبْـتَـدأٌ، وَ " أَبُـوكَ " خَـبَـرُهُ ، وَمِثَـالُ النَّفْيِ (قَوْلُـهُ)[١] ، [وَقَدْ ظَنَنْتُ] [٢] مَا هُنَا أَخُوكَ " فَأَخُوكَ مُبْتَدأٌ ، وَ " هُنَـا " خَبَرُهُ ، وَمِثَـالُ لاَمِ الابْتِـدَاءِ : " ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَـائِمٌ " ، وَمَوْضِـعُ هَذِهِ الْمُـبْـتَـدَآتِ الثَّـلاَثَةِ وَأَخْبَارِهَـا (نَصْبٌ)[٣] ، قَالَ أَبُو عَلِيّ: وَإِنَّمَـا عَلَّقَتْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ هَذِهِ الأَفْعَالَ ، لأَنَّكَ لِمَا جِئْتَ بِحَرْفِ الاسْتِفْهامِ كُنْتَ مُسْتَخْبِراً ، فَلَوْ (أَعْمَلْتَ) [٤] الفِعْـلَ لَكُنْتَ مُخْبِراً ، وَالإِخْبَارُ وَالاسْتِخْبَارُ مُتَنَافِيَانِ ، وَكَذَلِكَ لاَمُ الابْتِدَاءِ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدأً وَلَوْ أَعْمَلْتَ [الفعل] فِيهِ لَكَانَ مَفْعُولاً وَهُمَا مُتَنَافِيَانِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَالاسْتِفْهَامُ ، وَحَرْفُ النَّفْيِ لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ فَلَوْ عَمِلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا لَخَـرَجَتْ عَمَّا وُضِعَتْ لَـهُ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ عَمِلَتْ "إِنَّ" فِيمَا بَعْدَ لاَمِ الابْتِدَاءِ ، نَحْوُ "إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيداً " وَهِيَ حَرْفٌ ، وَالْحَرْفُ أَضْعَفُ مِنَ الْفِعْلِ . قِيلَ : إِنَّ " اللاَّمَ " ، وَ " إِنَّ " كِلاهُمَا حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَهُمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ فَاللاَّمُ مُقَوِّيَةٌ لِـ " إِنَّ " . وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ فِيهَا الإِلْغَـاءُ وَالتَّعْلِيقُ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الأَفْعَالِ؛ لأَنَّهَا لاَ تُؤَثِّرُ فِي الْمَفْعُولِ شَيْئًا فِي الْحَقِيقَةِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ لاَ تُؤَثِّرَ فِي اللَّفْظِ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الأَفْعَالِ - كَتَأْثِيرِهَا فِي الْمَعْنَى .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكملة يستقيم بها النص .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " علمت " .

وَقِيلَ : لأَنَّهَا أَشْبَهَتِ الْحُرُوفَ ؛ لأَنَّهَا أَفَادَتْ مَعْنًى فِي غَيْرِهَا إِذِ الْغَرَضُ بِهَا الشَّكُّ (١) أَوِ الْعِلْمُ في الْخَبَرِ .

وَقَوْلُهُ : " لاَ تُعَدٍّ " أَيْ : لاَ تُعَدِّهَا فِي اللَّفْظِ ، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَهِيَ مُتَعَدِّيَةٌ .

والحال الثانية :

أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَيَحْصُلَ التَّسَاوِي بَيْنَ قَرِينَةِ الْفِعْلِ وَالابْتِدَاءِ ؛ [لأَنَّ الابْتِدَاءَ] (٢) وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَوْلَى عَلَى الْجُزْءِ الأَوَّلِ لَكِنَّ (٣) الْفِعْلَ قَدِ اسْتَوْلَى عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : " أَتَى التَّخْيِيرُ " أَيْ : لَكَ الْخِيَارُ إِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ ، وَقَالَ قَوْمٌ : الإِعْمَالُ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَرْجَحُ مِنَ الإِلْغَاءِ ؛ لأَنَّ تَقَدُّمَهَا عَلَى أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ يُوجِبُ إِعْمَالَهَا (فِيهِ) (٤) ، وَإِذَا وَجَبَ إِعْمَالُهَا فِي ٦٦ / ب
أَحَدِهِمَا وَجَبَ فِي الآخَرِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :

لَكِنَّمَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ .

فَقَوْلُكَ ـ إِذَا تَوَسَّطَتْ ـ "زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا ، بِالنَّصْبِ أَحْسَنُ

---

(١) في الأصل " الشى " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " ولكن " بالواو .

(٤) في (ف) " فوجب " .

(٥) سقط من (ف) .

مِنْ قَـوْلِكَ : زَيدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، قَالَ الشَّـاعِرُ :

أبا الأرَاجِيزِ يَـا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي (وَفِي الأرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ [١]وَالْخَوَرُ

فَـ «اللُّـؤْمُ » مُبْتَـدَأٌ ، وَ " الْخَـوَرُ " مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ) [٢] ، وَ " فِي الأَرَاجِيزِ " خَبَرُهُ ، وَ " خِلْتُ " مُلْغَـــاةٌ .

وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَـالإِلْغَـاءُ أَرْجَحُ ؛ لأَنَّ الْمُبْتَـدَأَ قَدْ وَلِيَـهُ الْخَـبَرُ وَازْدَادَتْ ضَـعْفًا بِالتَّـأْخِيـرِ ، وَفِي قَـوْلِهِ فِي الأُرْجُوزَةِ : " وَقَدْ تُعْـمِلُهَـا " دَلِيـلٌ عَلَى أَنَّ الإِلْغَـاءَ أَرْجَحُ ؛ لأَنَّـهُ أَتَى بِكَلِمَـةِ " قَـدْ " وَهِيَ لِلتَّقْلِيـلِ مَعَ الْمُسْـتَقْبَلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَإِعْمَـالُهَا قَلِيـلٌ ، وَأَجَازَ سِيبَوَيْـهِ الإِلْغَـاءَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَعْمُولُ الْخَبَرِ نَحْوُ : مَتَى يُظَـنُّ زَيدٌ مُنْطَـلِقٌ ؟ وَأَيْنَ يُظَـنُّ زَيدٌ قَـائِمٌ ؟، فَمَتَى (تَتَعَلَّقُ) [٣] بِمُنْطَـلِقٍ ، وَأَيْنَ تَتَعَلَّقُ بِقَائِمٍ ، وَأَجَازَ نَصْبَ " قَـائِـمٍ " عَلَى الْحَالِ ، وَجعَلَ " أَيْنَ " خَبَرًا [٤] ،

---

(١) نسب البيت في الكتاب ١/ ١٢٠ للعين المنقرى واسمه منازل بن زمعة من شعراء العصر الأموى تعرض لهجاء الفرزدق وجرير فأهملاه فسقط . ترجمته في الشعر والشعراء ١/٥٠٦ وكنى الشعراء – نوادر المخطوطات ٧/٢٩٠ ، والقاموس (لعن) ، ونسبه ابن السيرافيّ ١/٤٠٧ لجرير، وليس في ديوانه ، وقال (أراد بهذا عمر بن لجأ يقول : أتهددني بأن تهجـــوني بالأراجيز ، وفي الأراجيز خلت لؤم الشعراء وخورهم ، وعندهم أن الشعر الفحل هو القصيد " .
وتعقبه الغندجاني في فرحة الأديب ٩٢ وخطأه في نسبة البيت وقال إنما هو للعين المنقرى ، وكان يهجو رؤبة بن العجاج وليس عمر بن لجأ ، وكانت قافية البيت (الفشل) وليس (الخور) فرواه :
أبا الأراجيز يا بن الوقب توعدنى وفي الأراجيز بيت اللؤم والفشل
وعليه فلا شاهد في البيت ، وهو في الأصول في النحو ١/٢٢٠ ، والإيضاح العضدى ١٣٥ ، وابن يعيش ٧/٨٤ ، ٨٥ ، والهمع ١/١٥٣ ، وكتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ٣٦ ، والخزانة ١/١٢٥ بولاق .

(٢) ما بين القوسين ، وهو من عجز البيت حتى نهاية القوس – سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " معلق " .

(٤) قال سيبويه ١/ ١٢١ هارون :" فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة " فيها " إذا استغنى بها الابتداء ، قلت : أين ترى زيد ، وأين ترى زيداً " أيْ : على الإلغاء والإعمال .

وَتَكُونُ " يُظَنُّ " عَلَى هَذا مُتَوَسّطةً ، فَإِذَا قُلْتَ : (" زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ " كَأَنَّكَ قُلتَ :) (١) "زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ في ظَنِّي " فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الظَّرْفِ ، وَإِنْ أَعْمَلْتَهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الأَفْعَالِ نَحْوُ ضَرَبْتُ ، وَأَعْطَيْتُ .

وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ فَارْفَعْ كَخِلْتُهُ هُنَا الزَّيْدَانِ

" الزَّيْدَانِ "مُبْتَدأٌ ، وَ "هُنَا " خَبَرُهُ ، وَالْمُبْتَدأُ وَالْخَبَرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَ " الْهَاءُ " في " خِلْتُهُ " ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَهِيَ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ ، وَقَدْ يُحْذَفُ هَذَا الضَّمِيرُ فى الضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ أَدَبِي إِنِّي وَجَدْتُ مَلاَكُ الشّيمَةِ الأَدَبُ (٢)

أَرَادَ " وَجَدْتُهُ " فَحَذَفَ " الهاءَ " ، وَ " مَلاَكُ الشّيمَةِ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " الأَدَبُ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَ " الْهَاءُ " الْمَحْذُوفَةُ هِيَ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ (٣) .

وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ أَوْ الزَّمَانِ أَوْ مَكَانٍ مُضْمَرِ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ .... (٤)

مِثَالُ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ بِظَنَنْتُ قَوْلُكَ :" (ظَنَنْتُهُ) (٥) عَبْدَ اللَّه مُنْطَلِقًا ،فَالْهاءُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذى دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، كَمَا تَقُولُ : " ظَنَنْتُ ظَنًّا زَيداً مُنْطَلِقًا " ، وَكَذَلِكَ " عَبْدُاللَّه أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ ،"إِذَا أَلْغَيْتَ ، وَيَضْعُفُ

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) نسبه أبو تمام في حماسته ١/ ٥٧٤ لبعض الفزاريين ولم يعينه ، وروايته بنصب " الأدبا " ، وعليها فلا شاهد في البيت .
وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٤٦ ، والمقرب ١/ ١١٧ ، والخزانة ٤/ ٥ بولاق .

(٣) بعده في (ف) " فإنها تنصب مفعولين " وهو شطر بيت للناظم ، سيأتى ، وليس هذا محله .

(٤) سيأتى شطره الثاني بعد قليل .

(٥) سقط من (ف) .

إِلْغَاؤُهَا وَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ ؛ لأَنَّهُ مُؤَكِّـدٌ لَهَـا ، وَالتَّأْكِيدُ يُفِيدُهَـا قُوَّةً فَلاَ تُـلْغَى .

وَأَمَّـا ضَمِيرُ الظَّـرفِ مِنِ الْمَكَانِ [فَـ] كَقَوْلِكَ : " عِنْدَكَ أَظُنُّهُ زَيدًا قَائِمًا ، وَأَمَّـا الزَّمَـانُ فَكَقولِكَ : " اللَّيْـلَةَ أَظُنُّـهَا عَمْرًا ذَاهِبًا " ، فَتَنْصِبُ بِهَا الْمَفْعُولَيْنِ مَعَ ضَمَـائِرِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ ، كَمَا تَنْصِبُ بِهَا مَعَ الظَّـاهِرِ ، نَحْوُ : " ظَنَنْتُ اللَّيْـلَةَ عَمرًا قَـائِمًا " .

« فَصْلٌ »

قَوْلُهُم : " ظَنَنْتُ بِهِ خَيْـراً " ، فَخَيرٌ مَصدَرٌ ، أَي : ظَنَّ خَيْـرٍ ، فَحُذِفَ الْمُضَـافُ ، وَالْمَفْعُولاَنِ مَحْذُوفَانِ ، وَكَذَلِكَ قَولُهُ تَعَـالَى : ﴿ يَظُنُّـونَ بِاللَّه غَيْـرَ الْحَـقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّـةِ ﴾[1] فَهُمَـا مَصْدَرَانِ ، الأَوَّلُ مُؤَكِّـدٌ وَهُوَ قولُـهُ : (غَيْـرَ الْحَـقِّ) ، وَالثَّانِي لِلتَّـشْـبِيـهِ أَيْ : مِـثْـلَ ظَنِّ الْجَـاهِلِيَّـةِ [2] وَالْمَفْـعُولاَنِ مَحْذُوفَـانِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَنْتَـرَةَ :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَـةِ الْمُحَبِّ الْمُكْـرَمِ [3]

أَيْ : فَـلاَ تَظُنِّي ظَنًّا غَيْـرَ مَـا أَخْبـرتُكِ بِـهِ ، وَكَـانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُـولُ : قَدْ يُقَامُ مُقَـامَ الْمَصْدَرِ مَـا هُوَ أَعَـمُّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، كَقَوْلِ الشَّـاعِرِ :

---

(١) سورة آل عمران : ١٥٤ .

(٢) انظر ذلك في البحر المحيط ٣/ ٨٨ ، والكشاف ١/ ٤٧٢ .

(٣) الديوان ٩٧ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١ ، والخصائص ٢/ ٢١٦ ، والمقرب ١/ ١١٧ .

فَعَادَيْتُ شَيْئًا وَالدَّرِيسُ كَأَنَّمَا يَقلّبُهُ وِرْدٌ مِن المُومِ مَرْدِمُ[1]

فَقَالَ : " شَيْئًا " مَوضُوعٌ مَوضِعَ الْمَصدَرِ ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَعَادَيْتُ شَيْئًا مِنْ عَدَاءٍ ، وَالشَّيْءُ مُبْهَمٌ يَعمُّ الْعَدَاءَ وَغَيْرَهُ ، وَكَذَلِكَ قَولُهُمْ : " ظَنَنْتُ ذَاكَ " فَـ « ذَاكَ » مُبْهَمٌ يَقَعُ عَلَى الْمَصدَرِ وَغَيْرِهِ ، فَجَعْلُهُ إِشَارَةً إِلَى الْمَصدَرِ مِنْ وَضْعِ الْعَامِّ مَوْضِعَ الْخَاصِّ (٢) . ١/٦٧

.... وَإِنْ تَكُنْ " رَأَيْتُ " رَأَىَ الْعَيْنِ

فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولاً فَقَطْ وَفِي الْجَمِيعِ فِعْلُ قَلْبٍ يُشْتَرَطْ

اعْلَمْ أَنَّ " رَأَيْتُ " إِذَا كَانَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " لَمْ تَنْصِبْ إِلاَّ مَفْعُولاً وَاحِدًا ؛ لأَنَّ الْبَصَرَ إِنَّما يَقَعُ عَلَى ذَاتِ زيدٍ لاَ عَلَى صِفَتِهِ ؛ لأَنَّ الصِّفَاتِ معَانٍ لاَ تُدْرَكُ بِالْبَصرِ وَإِنَّمَا تُدْرَكُ بِالْعِلْمِ ، وَالْمُدْرَكُ بِالْبَصَرِ هُوَ مَحِلُّهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : " رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا " ، وَهُوَ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ جَعَلْتَ " زَيْدًا " مَفْعُولاً ، وَ " قَائِمًا " حَالٌ مِنْهُ .

---

(١) البيت لأبي خراش الهذليِّ .
وهو في ديوان الهذليين ٢/ ١٤٤ برواية " فعدّيت .. يزعزعه ورد» وفي كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت للتبريزي ١١٩ برواية " يزعزعه وعك " .
يقال : عاديت أي : انحرفت شيئًا ولن آخذ على جهة قصدى في العدو ، ويجوز أن يكون " عاديت " بمعنى عدوت . والدريس : الثوب الخلق .
الورد : من أسماء الحمى وقيل : يومها ، وإن كان مع الحمى شئ من البرسام وهو صغار الجدريّ فهو الموم . المردم : الملازم .
يقول : إن ثوبه الّذي كان عليه يضطرب لشدة عدوه كما يكون ثوب الذى ينتفض من الحميّ .
(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٠٢ .

وَالشَّرْطُ فِي نَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الأَفْعَالُ مِنْ أَفْعَالِ (١) الْقُلُوبِ لاَ مِنْ أَفْعَالِ) (١) الْجَوَارِحِ ؛ لأَنَّ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولَيْ هَذِهِ الأَفْعَالِ مَحْكُومٌ بِهِ عَلَى الأَوَّلِ ، وَالْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ أَمْرٌ ذِهْنِيٌّ .

وَاعْلَمْ أَنَّ " رَأَيْتُ " ، هَذِهِ لَهَا ثَلاَثَةُ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهَا بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " كَقَوْلِكَ : " رَأَيْتُ اللَّهَ غَالِبًا " (أَيْ : عَلِمْتُهُ غَالِبًا) (٢) .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " الاعْتِقَادِ " كَقَوْلِكَ : " فُلاَنٌ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ " . أَيْ : يَعْتَقِدُهُ ، فَيَنْصِبُ (٣) مَفْعُولاً وَاحِدًا كَمَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " ، فَإِنْ نَصَبَتْ شَيْئًا آخَرَ كَانَ حَالاً .

وَلِـ " ظَنَنْتُ " ثَلاَثَةُ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " الْيَقِينِ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (٤) أَيْ يُوقِنُونَ ؛ لأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ مَدَحَهُم بِذَلِكَ (٥) ، وَلَوْ كَانُوا شَاكِّينَ لَمَا مَدَحَهُمْ بَلْ ذَمَّهُمْ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الاعْتِقَادِ الرَّاجِحِ مَعَ تَجْوِيزِ نَقِيضِهِ(٦) .

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " فيصيب " .

(٤) سورة البقرة ٤٦ .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٩٦ .

(٦) نحو : ظننت زيداً منطلقاً .

الثَّالثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " اتّهمْتُ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولاً وَاحداً فَقَطْ ، لأَنَّ (الاتِّهَامَ يَقْتَضِي مُتَّهَمًا فَقَطْ) (١) .

وَأَمَّا " حَسِبْتُ " فَهِيَ أَبَداً تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَلَهَا مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : الشَّكُّ ، وَالثَّانِي : الْيَقِينُ بِدَلِيلِ قِراءَةِ الرَّفْعِ في قَوْلِه تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾ (٢) ، لأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ (" تَكُونُ ") (٣) جَعَلْتَ " أَنْ " مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَهِيَ لاَ تَقَعُ إِلاَّ بَعْدَ أَفْعَالِ الْيَقِينِ (٤) ؛ لِمَا فِي " أَنَّ " مِنَ التّحْقِيقِ ، وَمُضَارِعُهَا(٥) " يَحْسَبُ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَكَسْرِهَا (٦) .

وَأَمَّا " عَلِمْتُ " فَلَهَا مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : بِمَعْنَى " عَرَفْتُ الشَّيْءَ " وَلَمْ تَكُنْ عَارِفًا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَنْصِبُ مَفْعُولاً وَاحِداً .

وَالثَّانِي : أَن تَكُونَ عَالِمًا بِزَيْدٍ وَإِنَّمَا يَحْدُثُ لَكَ عِلْمٌ بِانْطِلاَقِهِ ، فَتَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَتَأْتِي "عَلِمْتُ " بِمَعْنَى " ظَنَنْتُ " قَالَ جَرِيرٌ (٧) :

---

(١) في (ف) " الإبهام يقتضى مبهما "وهو تصحيف كما أن كلمة " فقط " سقطت منها .

(٢) سورة المائدة ٧١ .

قرأ ابن كثير ونافع وغيرهما بنصب النون في " تكون " وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع على أن " حسب " بمعنى علم وتيقن .

انظر : السبعة في القراءات ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر في القراءات العشر٢/٢٥٥ ، و"تكون" في الآية تامة . بمعنى « تقع » فلا تفتقر إلى خبر .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ومن نصب النون جعل " أن " ناصبة للفعل ، وهي بمعنى الشك . انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠١ ،

(٥) في (ف) "ومضاف عنها ".

(٦) انظر الصحاح ، ومختار الصحاح في " حسب " .

(٧) هو جرير بن عطية الخطفي من شعراء الدولة الأموية المشهورين ، ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٤٧١ .

نَرْضَى عَنِ اللهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لاَ يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ (١)

فَيَنْصِبُ (٢) بِأَنْ بَعْدَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى " الْعِلْمِ " لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ " يُدَانِينَا " (٣) .

وَأَمَّا " خِلْتُ " فَهِيَ مِنَ الْخَيَالِ الَّذِى يُخَيِّلُ لَكَ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَأَصْلُهُ مِنَ " الْيَاءِ " (٤) ، يُقَالُ : خِلْتُ إِخَالُ بِكَسرِ الْهَمْزَةِ (٥) .

وَأَمَّا " زَعَمْتُ " فَهُوَ (٦) قَوْلٌ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ وَمَذْهَبٌ ، وَقَدْ يَصِحّ وَقَدْ لاَ يَصِحّ ، وَقَدْ تُسْتَعمَلُ " زَعَمْتُ " فِي مَوْضِعِ الْكَذِبِ وَالْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا ﴾ (٧) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ :

---

(١) الديوان ١/ ١٥٧ برواية " أن لا يفاخرنا " من قصيدة يهجو بها الأخطل .
وهو في الهمع ٢/٢ برواية " من خلفه أحد "وهي كما قال صاحب الدرر اللوامع ٢/٢ : محرفة والصواب أن القصيدة رائية
وهو في شرح ابن القواس لوحة ٧٢ ، والبحر المحيط ٢/ ٢١٣ .

(٢) في (ف) " فنصب ".

(٣) لأنّ " أن " حينئذ تكون مخفَّفةً من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن .

(٤) في (ف) " التاء " وهو تصحيف ، والمعنى أن عينه ياء .

(٥) وهو الأفصح ، وبنو أسد تقول "أخال " بالفتح ، وهو القياس " (مختار الصحاح خيل) .

(٦) فى (ف) " فهى ".

(٧) سورة التغابن ٧ .

•زَعَـمَ مطيَّـةُ الْكَذِبِ (١)» ، وقَدْ تُسْتَعْمَلُ " زَعَمَ " بِمَعْنَى التَّحْقِيـقِ ، كَقَوْلِ أُمَيَّـةَ : (٢)

إِنَّ اللَّـهَ مُوفٍ لِلْعَبْـدِ مَا زَعَمَـا (٣)

وَأَمَّا " جَعَـلْتُ " (فَعـلَى) (٤) ثَـلاثَةِ أَقْسَـامٍ :

أَحـدُهَا : أَنْ تَكُـونَ بِمَـعْنَى " خَـلَقَ " كَقَـوْلِهِ تَعَـالَى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّـورَ ﴾(٥) .

الثَّـانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَي الشُّرُوعِ فِي الشَّـيْءِ ، كَقَوْلِكَ : " جَعَـلَ ٦٧ / ب يَفْعَلُ كَذَا " أَيْ : شَـرَعَ فِي فِعْـلِهِ .

---

(١) انظر زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسى ٣/ ١٣٨ ، برواية "زعموا مطية الكذب" ، وقال " إنما يقال هكذا في حديث لا سند له ولا ثبت فيه ، وإنما يجرى على الألسن ، وأكثر ما يكون ذلك كذب " . ، ولعلَّ عدم وروده في كتب الأمثال المتداولة بيننا دليل على أنه من الحكم ، وقيل : إن ذلك حديث كما في اللسان " زعم " " وفي الحديث " بئس مطيّة الرجل زعموا " ، معناه أنَّ الرجل إذا أراد المسير إلى بلد والظعن في حاجة ركب مطيته وسار حتى يقضي أربه فشبه ما يقدمه المتكلم أمام كلامه ويتوصَّلُ به إلى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية " ، وروى "زعموا مظنّة – بالظاء المعجمة والنون – الكذب " ، وأيضًا " زعموا كنية الكذب " .

انظر الهمع ١/ ٦ .

(٢) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي .

ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٤٦٦ ، والخزانة ١/ ١٨ بولاق .

(٣) نسب المؤلف الشطر لأمية وهو في ديوانه ٧٥ برواية " لِلنَّاسِ مَا زَعَمُوا " وصدره كما في الديوان "نُودِيَ قُـمْ وَارْكَبَنْ بِأَهْلِكَ " ، وروى البيت للنابغـة الجعدى كما في شـعره ١٣٦ ، والجمهـرة ٣/٧ ، واللسان " زعم " والخزانة ٣/٤ بولاق ، وجاء في النسختين " وإنَّ اللَّـهَ " ، وقيل : الزعم هنا بمعنى القول أو الضمان .

(٤) في (ف) " على " .

(٥) سـورة الأنعـام : ١ ، قـال ابن سـلام في التصـاريف ٢٠٩ " يعني وخلق الليل والنـهار ، وليس في القرآن غيرها " أي بهذا المعنى .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (" صَيَّرَ " ، وهَذَا) (١) الْقِسْمُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ، إِلَى مَا يَتَعَدّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَإِلَى مَا يَتَعَدّ إِلَى أَحَدِهِمَا (بِنَفْسِهِ) (٢) وَإِلَى الآخَرِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَالأَوَّلُ وَهُوَ مَا يَتَعَدّى بِنَفْسِهِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا (٣) : بِمَعْنَى " الْقَوْلِ ، وَالتَّسْمِيَةِ " نَحْوُ " جَعَلْتَ حَسَنِي قَبِيحًا " أَيْ : (قُلتَ فِيهِ ذَلِكَ) (٤) ، وَسَمَّيْتَهُ (٥) .

الثَّانِي : بِمَعْنَى " التَّوَهُّمِ " (٦) كَقَوْلِكَ : " اجْعَلِ الأَسَدَ ثَعْلَبًا ، وَاهْجُمْ عَلَيْهِ " أَيْ : احْسِبْهُ (٧) ، وَأَمَّا قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ (٨) أَيْ : اعْتَقَدُوا ، وَلَيْسَتْ في الآيَةِ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ ؛ لأَنَّ التَّسْمِيَةَ لاَ تُوجِبُ الْكُفْرَ ، وَإِنَّما يُوجِبُهُ الاعْتِقَادُ (٩) .

---

(١) في الأصل غامض ؛ لطمس بعض حروفه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " أحدهما " .

(٤) في (ف) " قلت ذلك فيه " .

(٥) انظر أمالي المرتضي ٢/ ١٨٤ ، والإيضاح ٣٢ .

(٦) في الأصل " القول " تحريف سببه سبق النظر ، وفي ابن القواس لوحة ٧٢ "وثانيها التوهم والاعتقاد " .

(٧) في الأصل " حسبه " .

(٨) سورة الزخرف : ١٩ ، والذى قال إنَّها هنا بمعنى التسمية أبو علي في الإيضاح ٣٢ .

(٩) لم يذكر المؤلِّفُ القسم الثالث من أقسام ما يتعدَّى بنفسه حسب تقسيمه ، ولعلَّه سقط من الناسخين ، وهو كما جاء في شرح ابن القواس لوحة ٧٢ " وثالثها النقل من حال إلى حال ، كقولك : " جعلت الطين خزفاً ، والتمر خلاً ، والواحدَ اثْنَيْنِ " ، وفي التنزيل ﴿ فجعلهم جُذاذاً ﴾ . والله أعلم .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى فِيهِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِحَرْفِ الْجَرّ فَنَحْوُ : (جَعَلْتُ) (١) السَّرْجَ عَلَى الدَّابَّةِ " ، وَقوله تَعَالَى : ﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى (٢) بَعْضٍ ﴾ (٣) أَيْ : يُلْقِيهِ ، وَ " بَعْضَهُ " مَنْصُوبٌ بَدَلٌ مِنَ " الْخَبِيثِ " .

وَأَمَّا "وَجَدْتُ " فَلَهَا مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : بِمَعْنَى " الْعِلْمِ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ (٤) ، وَمَصْدَرُهَا "وُجُودًا " .

وَالثَّانِي : بِمَعْنَى " أَصَبْتُ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولاً وَاحِدًا (٥) ، وَمَصْدَرُهَا " الْوِجْدَانُ " .

« فَصْلٌ »

وَمِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ الأَفْعَالِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَتَقُولُ : " ظَنَنْتُنِي قَائِمًا " فَالْمَفْعُولُ الأَوَّلُ فِيهَا هُوَ الْفَاعِلُ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي هَذِهِ الأَفْعَالِ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي فَإِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُنِي قَائِمًا " فَالْمَظْنُونُ هُوَ الْقِيَامُ فِي التَّحْقِيقِ ، وَلاَ يُفِيدُ ذِكْرُهُ ، مَا لَمْ يُذْكَرْ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لاَ مُضْمَرٌ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا وَقَعَ الْفَاعِلُ هُنَا وَالْمَفْعُولُ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ لأَنَّ عِلْمَ الإِنْسَانِ وَظَنَّهُ بِأُمُورِ نَفْسِهِ أَكْثَرُ وُقُوعًا مِنْ غَيْرِهِ لأَنَّهُ بِنَفْسِهِ أَعْرَفُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " فوق " بدل " على " ، وهو خطأ .

(٣) سورة الأنفال ٣٧ ، قال الزجاج في معاني القرآن ٢/ ٤٥٦ " أي : " يجعل بعض ما أنفقه المشركون على بعضٍ " .

(٤) نحو " وجدت الله راحماً " .

(٥) نحو "وجدت الضالة " أي : أصبتها .

[المتعـــدى إلى ثـــلاثة مفـــاعيل]

السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يَدْخُـلُ　　الْهَمْـــزُ ، أَوْ ضُعِّفَ ثُمَّ يُنْقَـلُ [(١)]

إِلَى ثَـلاَثَــةٍ تَقُـولُ : أَعْلَمَا　　الْقَـــوْمُ خَالِدًا أَبَاكَ الأَكْرَمَا

كَذَا تَعَـدَّى لِثَلاَثَــةٍ " أَرَى "　　كَذَاكَ "أَنْبَـا" ، وَكَذَاكَ "أَخْبَرَا"

هَذَا الْقِسْمُ السَّابِعُ مِنَ التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ بَعْدَ الثَّلاَثَةِ غَايَةٌ لِقَصْدِ التَّعَـدِّى إِذْ لاَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يُوجِبَ الإِنْسَانُ لأَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ حَتَّى يَصِيرَ بِذَلِكَ فَـــاعِلاً .

وَالْمُتَعَدِّى إِلَى ثَلاَثَــةٍ سَبْعَةٌ أَيْضًا ، وَهِـيَ " أُرِيْتُ " ، وَأُعْلِمْتُ ، وَنُبِّئْتُ وَأُنْبِئْتُ ، وَخُبِّرْتُ ، وَأُخْبِرْتُ ، [وَحُدِّثْتُ] [(٢)] .

وَالْمُسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ بِلاَ خِلاَفٍ " أُرِيْتُ " وَ " أُعْلِمْتُ " تَقُولُ : "أَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا عَاقِلاً " ، وَكَانَ قَبْلَ النَّقْلِ [(٣)] يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَلَمَّا عَدَّيْتَهُ بِالْهَمْـزَةِ أَوْجَبْتَ لِزَيْدٍ الْعِلْمَ بِعَقْلِ عَمْرٍو .

وَأَمَّا " نَبَّأْتُ " ، وَأَنْبَأْتُ " [فَقَد] وُضِعَا عَلَى التَّعَدِّى ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهَا " نَبَأْتُ الرَّجُلَ قَائِمًا " ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ : " بِالْهَمْزِ أَوْ ضُعِّفَ ثُمَّ

---

(١) النقل : هو " أن تدخلَ في أوَّلِ الفعل الثلاثي همزة فتنقله من " فَعَـلَ " إلى " أَفْـعَـلَ " ، أفاده الصيمرى في التبصرة والتذكرة ١/ ١١٩ . وقال ابن الخباز في شرحه ١/٢٤٩"وقول يحيى " أو ضعف فهو ينقل " خطأ ، لأن نبّأ وخبّر وحدّث موضوعات على التضعيف ، وليس التضعيف فيها للنقل " .

(٢) إضافة يقتضيها المقام ، والمؤلف سيذكرها قريبا في الشرح .

(٣) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) " الفعل " ، والصواب ما أثبته .

يُنْقَلُ " عِبَارَةً عَنْ " أَعْـلَمَ ، وَأَرَى " (١) فَقَطْ (٢) ، وَأَنَّ " أَنْبَـأَ ، وَنَبَّـأَ ، وَخَبَّـرَ ، وَأَخْبَـرَ ، وَحَدَّثَ " لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلاَّ بِالتَّضْعِيفِ أَوْ الْهَمْزِ فَهِيَ مَوْضُـوعَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَيْسَ فِيـهَا نَقْلٌ (٣) ، وَتعـدّتْ إِلَى ثَـلاَثَةٍ لِشَبَهِـهَا بِـ«أَعْلَمْتَ » ؛ لأَنَّـكَ إِذَا أَنْبَـأْتَهُ ، (أَوْ حَـدَّثْتَـهُ) (٤) ، أَوْ أَخْبَرْتَهُ فَقَدْ أَعْلَمْتَهُ ، وَلَمْ يُسْمَعِ التَّعَدِّي إِلَى ثَـلاَثَـةٍ (بِالتَّضْعِيفِ) (٥) فِي . أَرَيْتُ ، وَأَعْلَمْتُ" وَأَمَّا ، أَنْبَـأْتُ، وَنَبَّـأْتُ "فَمُتَعَدّيَانِ إِلَى وَاحِدٍ، وَإِلَى الآخَرِ بِحَرْفِ جَـرٍّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٦) ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ ﴾ (٧)، ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ ٦٨ / أ
إِبْرَاهِيمَ﴾ (٨) وَلَمَّا أُجْرِيَتْ مُجْرَى "أَعْلَمْتُ" لِمَا ذَكَرْنَا نَصَبَتْ ثَلاَثَـةً .

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ النَّقْلَ بِالْهَمْزَةِ يُؤْخَذُ سَمَاعًا وَلَمْ يَـرِدِ السَّمَاعُ إِلاَّ فِي " أَعْلَمْتُ ، وَأَرَيْتُ " ، وَأَجَـازَهُ الأَخْفَشُ فِي " ظَنَنْتُ " قِيَاسًا (٩) .

---

(١) في (ف) "وعن أرى " .

(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٦ : " أو يكون اختياراً منه لمذهب الأخفش " ، وكان الأخفش يجيز القياس على " أعلمت ، وأريت " ، وينقل باقي الأفعال السبعة المذكورة في الباب الذي قبل هذا فيقول : أظننت زيداً عمراً منطلقاً ، وأزعمته أخاه سائراً ، وكان الأصل : ظَنَّ زيدٌ عمراً منطلقاً ، وزعم زيدٌ أخاه سائراً ، وغيره من النحويين لا يتجاوز ما قالته العرب وهو " أعلمت ، وأرأيت " ، عن التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٠ بتصرف يسير .

(٣) اعتراض من المؤلف على ما ذكره المصنف في البيت الأول .

(٤) في (ف) " إذا أعلمته " تحريف .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) في الأصل غير واضح .

(٧) سورة التحريم ٣ .

(٨) سورة الحجر ٥١ .

(٩) انظر : ابن يعيش ٧/ ٦٥ ، ٦٦ ، وشرح الكافية للرضيّ ٢/ ٢٧٤ ، والتبصرة ١/ ١٢٠ ، وشرح السيرافي ١/ ٢٩١ ،والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١ ٢ ، فقد نَصُّوا عليه

وَهَذِهِ الأفْعَالُ لاَ يَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا ، وَإِنْ تَوسَّطَتْ ؛ لأَنَّ [1] الْمَفْعُـــولَ الأَوَّلَ فِيهَا فَـاعِلٌ فِي الْمَعْـنَى وَلَيْسَ مُبْتَدَأً فِي الأَصْلِ ، وَلاَ يَجُـوزُ تَعْلِيقُهَا لِهَذِهِ الْعِـلَّةِ [2] ، وَلاَ تَعْمَلُ فِي ضَمِـيرِ الشَّأْنِ ؛ لأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لاَ يَقْبَلُ الْعِلْمَ فَلاَ يَصِحُّ إِعْلاَمُـهُ ، وَمِنْهُم مَنْ يُجِيزُ حَذْفَ الأَوَّلِ مِنَ الثَّلاَثَةِ ؛ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ كَأَحَدِ مَفْعُولَيْ " أَعْطَيْتُ " ، وَمِنْهُم مَنْ لاَ يُجِيزُ [3] ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَـاعِلِ " ظَنَنْتُ " ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ الثَّانِي وَالثَّـالِثِ ، وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ الثَّالِثِ وَحْدَهُ ؛ لأَنَّـهُ كَالثَّانِي مِنْ مَـفْعُـــولَيْ " ظَنَنْتُ " ، وَلاَ حَـذْفُ الثَّـانِي ؛ لأَنَّكَ [4] مَتَى ذَكَرْتَ الثَّانِي لَزِمَ ذِكْرُ الثَّالِثِ ، وَمَتَى ذَكَرْتَ الثَّالِثَ لَزِمَ ذِكْرُ الثَّانِي [5] ، فَإِنْ دَخَلَتْ "إِنَّ " عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ كَسَرْتَهَا ، إِنْ كَانَ الثَّانِي جُثَّةً [7] ، نَحْوُ " أَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا إِنَّهُ [8] عَاقِلٌ " ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مَصْدَرًا فَتَحْتَهَا نَحْوُ " أَعْلَمْتُ زَيدًا قُـدُومَ عَمْـرٍو أَنَّـهُ قَرِيبٌ " .

---

(١) في الأصل "كان ".

(٢) قال السيوطي في الهمع ١/ ١٥٨ "وقد ورد السماع بإلغائهما حكي " البركة أعلمنا الله مع الأكابر " .. واستدلّ ابن مالك للتعليق بقوله تعالى : ﴿ ينبئكم إذا مزقتم كلّ ممزّق ﴾ .

(٣) في (ف) " لا يجيزه " .

(٤) في (ف) " لأنه " تحريف .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٢٧٦ .

(٦) الجثة : شخص الإنسان قاعداً أو نائماً .

(٧) في الأصل " فانه " وهو سهو .

« فَصْـــلٌ »

إذَا قُلْتَ : " أَرَأَيْتَـكَ زَيْــدًا مَا صَنَعَ " لاَ مَوْضِــعَ لِلْكَافِ مِنَ الإعْرَابِ ، وَتَكُونُ " التَّــاءُ " مَعَ الْوَاحِـدِ ، وَالاثْنَيْنِ ، وَالْجَمْـعِ بِلَفْظٍ وَاحِـدٍ (١) ، وَلاَ فَـرْقَ بَيْنَ وُجُودِ هَذِهِ الْكَافِ وَعَدَمِهَا ، تَقُـولُ : " أَرَأَيْتَكَ زَيْــدًا مَـا صَنَعَ ، (وَأَرَأَيْتَ زَيْـدًا مَا صَنَع ") (٢) ، وَلَيْسَتْ مِنْ رُؤْيَـةِ الْقَلْبِ وَلاَ الْعَيْنِ ، وَلَهَا مَعْنَيَـانِ :

أَحَــدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْـــنَى "أَخْبِرْنِي " ، وَيَقَعُ بَعْـــدَهَا إمَّا اسْـــمٌ مُفْــرَدٌ ، أَوْ جُمْـلَةٌ شَرْطِيَّةٌ مَاضِيَـةٌ ، كَقَـــولِهِ تَعَـالَى : ﴿ أَرَأَيْتَـكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ (٣) ، و ﴿ أَرَأَيْتُـمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـارَكُمْ ﴾ (٤) .

الثَّـانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَـعْـنَى "أَنْبِـئْـهُ " (٥) نَحْـوُ " أَرَأَيْتَـكَ زَيْــدًا فَـإِنِّي أُحِبُّــهُ " أَيْ : أَنْبِئْهُ (٥) فَإِنِّي أُحِبُّــهُ .

---

(١) قال ابن الأنباريّ في البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٢١ ، "واستغنى بما يلحق الكافَ من التثنية والجمع عن تثنية التاء وجمعها وتانيثها تقول : " أرأيتك زيداً ما صنع ، وأرأيتكم وأرأيتكما وأرأيتكنّ ، ولا تغيّر التاء ، فزيد هو المفعول الأول ، وما صنع في موضع المفعول الثاني " . هذا مذهب جمهور البصريّين ، وذهب الفـــــرّاء إلى أن الكاف فاعل والتاء حرف خطاب ، وحكي عن الكســـائي أن الكاف مفعـول به والتاء فاعل ، انظر : الجنى الداني ٩٢ ، ومغنى اللبيب ٢٤٠ ، ورصف المباني ٢٠٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٧٤ .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٤) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٥) في (ف) " بمعنى أنبأته ".

[المنصـــــوبات]

الْقَــوْلُ فِي تَعْدِيَةِ الأَفْعَــالِ   لِسَبْعَةٍ تَــأْتِي عَلَى التَّوَالِـــى

يُرِيدُ بِالأَفْعَـالِ هُنَا جَمِيعَ الأَفْعَالِ مِنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَـدِّى فَإِنَّهُ يَتَعَــدَّى إِلَى هَذِهِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، فَمِنْهَا مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْمَصْـدَرُ وَظَرْفُ الزَّمَــانِ مطلَقًا ، وَالْمُبْهَــمُ وَالْمَعْـدُودُ مِنَ الْمَكَانِ دُونَ الْمُخْتَصِّ مِنْـهُ، وَالْمَفْعُولُ لَـهُ ، وَالْحَــالُ ، فَهَذِهِ الأَرْبَعَــةُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْــلِ ، أَمَّا تَعْـدِيَةُ الْفِعْــلِ إِلَى الْمَصْـدَرِ فَبِمَادَّتِهِ ، وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ مِنْهَا صِيغَـتُـهُ ، وَأَمَّا تَعَدِّيـهِ إِلَى الزَّمَــانِ فَبِصِيغَتِـهِ، وَأَمَّا تَعَدِّيهِ إِلَى الْمَكَانِ فَلأَنَّهُ مُسْتَقَرُّهُ ، وَأَمَّا تَعَدِّيهِ إِلَى الْمَفْعُــولِ لَهُ ، فَلأَنَّهُ عِلَّتُـهُ (وَالْبَاعِثُ عَلَيْهِ)[1] وَأَمَّا تَعَدِّيهِ إِلَى الْحَالِ ؛ فَلأَنَّـهُ هَيْأَتُـهُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ أَشْخَاصِهِ ، وَمَنْ يَجْعَلُ الْمَفْعُــولَ لَـهُ مَصْدَرًا[2] يَدْخُــلُ فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِمَادَّتِهِ ، أَمَّا التَّمْيِيزُ فَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ مُخَصِّصٌ لَـهُ ، وَالأَصْلُ عَدَمُ التَّخْصِيـصِ ، وَأَمَّا الاسْتِثْنَاءُ فَمُخَصِّصٌ أَيْضــًا كَالتَّمْيِيــزِ ، وَأَمَّا الْمَفْعُــولُ مَعَهُ فَلِلاسْتِغْنَاءِ[3] عَنِ الْمُصَاحِبِ لَـمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْـلِ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) منهم الزجاج ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/٦٣ ، وهو مذهب الكوفيين كما في شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٣) في النسختين « فالاستغناء » ، ولعل الصواب ما أثبت .

فَالْخَمْسَةُ الأُوَلُ يَتَعدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَأَمَّا الاثْنَانِ الآخَرَانِ فَيَتَعَدّى إِلَيْهِمَا بِوَاسِطَةٍ ، وَهُمَا الاسْتِثْنَاءُ ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ . فَهَذِهِ السَّبْعَةُ يَتَعَدّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ اللاّزِمُ ، فَإِنْ كَانَ ٦٨ / ب
يَتَعَدّى إِلَى وَاحِدٍ صَارَ يَتَعَدَّى إِلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَإِنْ كَانَ يَتَعَدّى إِلَى اثْنَيْنِ صَارَ يَتَعَدّى إِلَى تِسْعَةٍ ، وَإِنْ تَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَةٍ صَارَ مَعَ هَذِهِ السَّبْعَةِ يَتَعدّى إِلَى عَشْرَةٍ ، وَلِهَذَا ذَكَر صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ هَذَا الْبَابَ عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَقْسَامَ الأَفْعَالِ الْمُتَعَدّيَةِ لِيَنْضَافَ مَا تَعدّتْ إِلَيْهِ هَذِهِ إِلَى (مَا تَعدّتْ) [1] إِلَيْهِ تِلْكَ ، فَاْعرِفْهُ .

(١) في الأصل " إلى ما تعديه " .

[المصـــــدر]

الْمَصْدَرُ الْمُبْهَـمُ لِلتَّأْكِيـــــدِ مِثْـلُ بَيَـانِ النَّوْعِ وَالْمَحْـدُودِ

يُرِيدُ : أَوَّلُ السَّبْعَةِ " الْمَصْدَرُ " وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ أَوَّلاً ؛ لأَنَّ حُرُوفَ الْفِعْلِ الأَصْلِيَّـةَ – الَّتِي مِنْهَا أَمْثِلَتُـهُ – هِيَ الْمَصْدَرُ ، فَلاَ وُجُودَ (لِصِيَغِ الْفِعْلِ بِدُونِ حُرُوفِهِ) [١] الأَصْلِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ التَّلَفُّظُ بِالْفِعْلِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَجَبَ ذِكْرُهُ أَوَّلاً ، وَسُمِّي مَصْدَرًا ؛ لِصُدُورِ الْفِعْلِ عَنْهُ ، فَهُوَ مَحَلُّ الصُّدُورِ كَالْمَقْعَدِ لِمَحَلِّ الْقُعُودِ ، وَالْمَدْخَلِ لِمَحَلِّ الدُّخُولِ [٢] .

وَالْمُبْهَمُ : هُوَ الَّذِي إِذَا ذُكِرَ لَمْ يَدُلَّ مَفْهُومُهُ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى مَفْهُومِهِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ وَإِنَّمَا يُذْكَرُ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ [٣] .

وَإِنَّمَا يُذْكَرُ الْمَصْدَرُ لِثَلاَثَةِ [٤] مَعَانٍ ، إِمَّا لِتَأْكِيدٍ ، وَإِمَّا لِبَيَانِ النَّوْعِ ؛ وَإِمَّا لِعَدَدِ الْمَرَّاتِ ، وَهُوَ الَّذِى عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : " الْمَحْدُودِ " ؛ لأَنَّ الْعَدَدَ يَحْصُرُ أَجْزَاءَ الْمَعْدُودِ كَمَا يَحْصُرُ الْحَدُّ أَجْزَاءَ الْمَحْدُودِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْمَحْدُودُ : مَا كَانَ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ نَحْوُ " ضَرَبْتُ ضَرْبَةً " ، وَالْمَعْدُودُ لِمَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ ، وَقَدْ رُوِيَ "مِثْلُ بَيَانِ النَّوْعِ ، وَالْمَعْدُودِ " [٥] ،

---

(١) في (ف) " لصنع الفعل إلا بدون حروفه " وهو تحريف .

(٢) هذا مذهب البصريِّين ، أمَّا الكوفيُّون فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل المصدر ، انظر مبحث اشتقاق المصدر فيما تقدَّم ، والإنصاف مسألة ٢٨ ص ٢٣٥ .

(٣) قيل : تأكيداً لفظياً ، وقيل : تأكيدًا معنويًا ؛ لإزالة الشكّ عن الحدث ورفع توهم المجاز ، أفاده السيوطي في الهمع ١/ ١٨٦ .

(٤) في الأصل " لثلاث " .

(٥) أى : جاء في بعض نسخ الدّرة الألفية ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٧ : " وقد يوجد في بعض النسخ " والمعدود " .

أَمَّا الْمُبْهَمُ فَقَدْ ذُكِرَ ، وَأَمَّا بَيَانُ النَّوْعِ وَعَدَدُ الْمَرّاتِ فَهُوَ الَّذِى يَدُلُّ ذِكْرُهُ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ لَمْ يَدُلّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا " فَإِنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى مُطْلَقِ الضَّرْبِ ، وَأَمَّا الشّدَّةُ فَلَمْ يَدُلّ عَلَيْهَا الْفِعْلُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: " ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ " فَإِنَّ لَفْظَ "ضَرَبْتُ" لاَ يَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ مُعَيّنٍ ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِلَفْظِهِ لَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِهِ حَاجَةٌ إِلاَّ لِزِيَادَةِ فَائِدَةٍ ، وَهِيَ أَحَدُ (الأَشْيَاءِ) [1] (الَّتِي) [2] ذَكَرَ (هَا) [3] صَاحِبُ الأُرْجُوزَةِ ، أَمَّا تَوْكِيدُ الْفِعْلِ فَنَحْوُ " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " وَالأَصْلُ " ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ " فَاكْتَفَى بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ ثَانِيًا ؛ طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ وَالخِفَّةِ فِي اللَّفْظِ . وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " بَيَانُ النَّوْعِ " أَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسٌ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " احْتَمَلَ الْقِلَّةَ وَالْكَثْرَةَ ، وَالشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ ، فَإِذَا ذَكَرْتَ أَحَدَ هَذِهِ الْمُحْتَمَلاَتِ تَبَيّنَ الْمُرَادُ بِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :﴿ لاَ تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ [4] ، فَوَصَفَ الثُّبُورَ ـ أَعْنِي الْمَصْدَرَ ـ بِالْوَحْدَةِ مَرَّةً ، وَبِالْكَثْرَةِ أُخْرَى ؛ لاحْتِمَالِهِ إِيَّاهُمَا .

وَقَالُوا فِي الْمُبْهَمِ : هُوَ النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَوْصُوفَةِ ، وَلاَ الْمُضَافَةِ [5] ، وَلاَ

---

(١) في (ف) " أشياء " بالتنكير .

(٢) في (ف) " الذي ".

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) سورة الفرقان : ١٤ .

(٥) في (ف) " ولا الإضافة " تحريف .

الْمَحْدُودَةِ بِالْهَاءِ ، وَالْمُخْتَصُّ مَا ثَبَتَ فِيهِ أَضْدَادُ هَذِهِ الأَشْيَاءِ (١) .

وَقَوْلُهُ :" مِثْلُ بَيَانِ النَّوْعِ وَالْمَحْدُودِ " (يُرِيدُ) (٢) : أَنَّ الْمُبْهَمَ مِثْلُ الْمُخْتَصِّ فِي كَوْنِهِ مَصْدَرًا ، أَيْ : مَفْعُولاً مُطْلَقًا .

وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ إِذَا مَا وَقَعَا عَلَيْهِ فِعْلٌ كَطَمِعْتُ طَمَعَا

/ يُرِيدُ " بِالْكُلِّ " الأَقْسَامَ الثَّلاثَةَ ، وَالْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ ٦٩ / أ بِالْفِعْلِ الْمُلاَقِي لَهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَوْ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ يُسَمَّى مَفْعُولاً مُطْلَقاً ، وَمِثَالُ الْمَنْصُوبِ بِالْفِعْلِ الْمُلاَقِي لَهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى قَوْلُهُ : " طَمِعْتُ طَمَعًا " ، وَمِثَالُ الْمُلاَقِي لَهُ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ " حُبِسْتُ مَنْعًا " (٣) .

وَيُسَمَّى مَفْعُولاً مُطْلَقًا ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَقَيَّدُ بِحُرُوفِ الْجَرِّ كَمَا يَتَقَيَّدُ بَاقِي الْمَفْعُولاتِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " مَا فَعَلَ زَيدٌ ؟ فَيُقَالُ لَكَ : ضَرَبَ ، وَكَذَا تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ الضَّرْبَ ؟ وَلاَ تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ بِالضَّرْبِ ؟ كَمَا تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ بِزَيْدٍ الضَّرْبَ ؟ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْعُولاتِ

---

(١) أيْ : إمّا أن يكون موصوفاً نحو " ضربت ضربًا شديداً " ، وإمَّا أن يكون مضافًا نحو " جلست جلسة الأمير " ، وإمَّا أن يكون محدوداً بالهاء نحو " ضربت ضربة " ، وإمَّا أن يكون معرّفاً بالألف واللام التي للعهد نحو : ضربت الضرب الذى تعرفه ، وإمَّا أنْ يُوصَفَ به نَحو " ضَرَبْتُ ذلك الضربَ ".

مستفاد من التحفة الشافية لوحة ٣٧ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " دمعا " .

العامل في " منعًا " من قولك : " حبست منعا " مختلف فيه ، فأكثر النحويين على أن العامل فيه الفعل المذكور قبله ، وذهب آخرون إلى أن العامل فيه فعل مقــدر دل عليه الظاهر فكأنك قــلت : " حبست فمنعت منعا : ينظر ابن يعيش ١/ ١١٢ .

فَتَقُولُ : بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ ؟ فَيُقَالُ لَكَ : بِزَيْدٍ ، فَتَأْتِي بِالْبَاءِ فِي السُّؤَالِ وَهُوَ قَوْلُكَ : بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ ؟ ، وَيُؤْتَي أَيْضًا بِهَا فِي الْجَوَابِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُجِيبِ : بِزَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ فِي أَيِّ (مَكَانٍ)[١] ضُرِبَ ؟ فَجَوابُهُ " فِي الدَّارِ " ، فَيُؤْتَى (بِلَفْظِ " فِي " سُؤَالاً) [٢] وَجَوَابًا .

وَمِنْ بَيَانِ النَّوْعِ عَادَ الْقَهْقَرَى وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ ، يَمْشِي الْخَطَرَا

وَقَدْ ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ سَوْطَيْنِ أَوْ أَلْفًا كَهَذَا الضَّرْبِ

" رَجَعَ الْقَهْقَرَى " مِنْ بَيَانِ النَّوْعِ ؛ لأَنَّ " الْقَهْقَرَى " نَوْعٌ مِنَ الرُّجُوعِ (الَّذِى هُوَ الْمَصْدَرُ) [٣] الْمُلاَقِي لِـ " رَجَعَ " فِي الاشْتِقَاقِ ، فَإِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي الْجِنْسِ الَّذِى هُوَ "الرُّجُوعُ "عَمِلَ فِي " الْقَهْقَرَى " الَّذِى هُوَ نَوْعٌ مِنْهُ [٤] ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ يَتَضَمَّنُ الْجِنْسَ ، فَالْقَهْقَرَى رَجُوعٌ خَاصٌّ ، فَقَوْلُكَ : " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " رَجَعَ رُجُوعاً مَخْصُوصاً " ، وَقِيلَ : الْقَهْقَرَى صِفَةٌ لِلمَصْدَرِ أَيْ : رَجَعَ الرَّجْعَةَ الْقَهْقَرَى [٥] ، وَقِيلَ : " الْقَهْقَرَى " مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ آخَرَ غَيْرِ قَوْلِكَ : " رَجَعَ " [٦] ، وَتَقْدِيرُهُ : " رَجَعَ يُقَهْقِرُ الْقَهْقَرَى " [٧] وَحُذِفَ الْفِعْلُ لِدَلاَلَةِ " رَجَعَ " عَلَيْهِ .

---

(١) في الأصل " كان ".

(٢) في (ف) " فيؤتي لفظ سؤالا " .

(٣) في (ف) " الذى هو النوع المصدر " بإقحام كلمة " النوع " .

(٤) وهو مذهب سيبويه كما في الكتاب ١/ ٣٥ هارون .

(٥) ذهب إليه ابن السرَّاجِ في الأصول في النحو ١/ ١٩١ ، ونسبه للمبرد وكذلك نسبه ابن القواس في شرحه١/٥٢٩ للمبرد وابن السراج .

(٦) بعده في (ف) " وتقدير قولك رجع ".

(٧) نسبه ابن القواس في شرحه لطائفة من الكوفيين ، وكذلك الرضي في شرح الكافية ١/ ١١٥ .

الْقَهْقَرى : الْمَشْيُ إِلَى خَلْفٍ ، وَالْقَوْلُ فِي " اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ " كَالْقَوْلِ فِي " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " بِعَيْنِهِ ، وَالصَّمَّاءُ : هُوَ أَنْ يَشْتَمِلَ بِإِزَارٍ يَعُمُّ جَمِيعَ الْبَدَنِ أَيْ : يَسْتُرُهُ ، وَقِيلَ : يَسْتُرُ مَا يَجِبُ سَتْرُهُ ، وَيَشُدُّ طَرَفَيْهِ وَيُخْرِجُهُمَا مِنْ تَحْتِ يَدَيْهِ كَمَا يَفْعَلُ الْقَصَّارُونَ عِنْدَ غَسْلِ الثِّيَابِ (١) ، وَ " الْخَطَرَى " نَوْعٌ مِنَ الْمَشْيِ (٢) ، وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي " الْقَهْقَرَى " (مِنَ) (٣) الأَقْوَالِ الثَّلاثَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ " فَإِنَّ " أَشَدَّ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَلَيْسَ مَصْدَرًا ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الضَّرْبِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ مِنْهُ ، فَأَشَدُّ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا أَشَدَّ الضَّرْبِ " ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ و أُقِيمَت الصِّفَةُ مُقَامَهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :" ضَرَبْتُهُ كُلَّ الضَّرْبِ ، وَبَعْض الضَّرْبِ " ؛ لأَنَّ " كُلَّ الضَّرْبِ " بِمَعْنَى مَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الضَّرْبِ، وَمَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكِ الْحُبَّ كُلَّهُ   وَزِدتُكِ حُبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ (٤)

فَجَعَلَ " كُلاًّ " تَأكِيداً لِلْمَصْدَرِ ، وَالتَّأْكِيدُ كَالْوَصْفِ (٥) ، وَكَذَلِكَ " بَعْضُ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُهُ (أَيَّ) (٦) ضَرْبٍ ، وَأَيَّمَا ضَرْبٍ أَيْ : ضَرْباً شَدِيداً ؛ لأَنَّ " أَياًّ " بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا أَيَّ

---

(١) القصّار : المحوّر للثياب لأنه يدقّها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب ، وحرفته " الْقِصَارة " (اللسان / قصر) .

(٢) فيه شيئ من الإعجاب . اللسان " خطر " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) لم أعثر على قائله .

وهو في الخصائص ٢/ ٤٤٨ ، والمحتسب ١/ ٢٣٨ برواية " قبل يعرف " ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٣٠ ، والتحفة الشافية لوحة ٣٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٨٥ غير منسوب .

(٥) في (ف) " للوصف " .

(٦) سقط من (ف) .

"ضَرْبٍ " فَحَذَفْتَ الْمَوْصُوفَ وَأَقَمْتَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ ، فَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْأُرْجُوزَةِ فِي هَذَا النَّوْعِ أَرْبَعَةَ أَضْرُبٍ :

اَلأَوَّلُ : إِقَامَةُ النَّوْعِ مُقَامَ الْجِنْسِ كَمَا فِي " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: إِقَامَةُ الصِّفَةِ مُقَامَ الْمَوصُوفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ : ٦٩ / ب
"أَشَدُّ الضَّرْبِ " .

وَالضَّرْبُ الثَّالِثُ : إِقَامَةُ الآلَةِ الَّتِي يُفْعَلُ بِهَا الْفِعْلُ مُقَامَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ " ضَرَبْتُهُ سَوْطَيْنِ "أَيْ: ضَرَبْتُهُ (ضَرْباً) [(١)] بِسَوْطَيْنِ ، فَبِسَوْطَيْنِ صِفَةُ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَأَقَامَ السَّوْطَيْنِ مُقَامَ الْمَصْدَرِ ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُهُ ضَرْباً ذَا سَوْطَيْنِ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ : الْعَدَدُ كَقَوْلِهِ : " أَوْ أَلْفَا " فَإِنَّ الْعَدَدَ إِذَا مُيِّزَ بِالْمَصْدَرِ كَانَ مَصْدَراً (نَحْوَ) [(٢)] "ضَرَبْتُهُ أَلْفًا ، أَيْ : أَلْفَ ضَرْبَةٍ " ، أَوْ أَلْفَ سَوْطٍ ، وَكَذَلِكَ ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً " كَأَنَّكَ قُلْتَ : " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا مَعْدُوداً " وَالتَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُهُ (ضَرْبًا) [(٣)] عِشْرِينَ ضَرْبَةً ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : "ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ سَوْطاً " أَيْ "ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً ذَاتَ سَوْطٍ " ، فَفُعِلَ بِهِ (مَا ذَكَرْنَا) [(٤)] مِنَ الْحَذْفِ ، وَالْمَصْدَرُ فِي جَمِيعِ هَذَا مَحْذُوفٌ وَقَدْ أُقِيمَ مُقَامَهُ إِمَّا نَوْعُهُ ، وَإِمَّا وَصْفُهُ .

---

(١) سقط من (ف) .
(٢) في (ف) "أي".
(٣) سقط من الأصل .
(٤) في (ف) " كما ذكرنا " .

[نصب المصدر بفعل مضمر]

وَالْفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مُضْمَرَا وَيَنْصِبُ الَّذِي يَكُونُ مَصْدَرَا

تَقُولُ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وَسَقْيَا وَنُعْمَةً ، وَمَرْحَبًا ، وَرَعْيَــــا

يُرِيدُ : أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَنْتَصِبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ كَالْمَفْعُولِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ تَارَةً يَجِبُ إِضْمَارُهُ ، وَتَارَةً لاَ يَجِبُ (وَمَا يَجِبُ) [(١)] إِضْمَارُ فِعْلِهِ مِنْهُ مَا يَكُونُ لَهُ فِعْلٌ مَأْخُوذٌ مِنْ لَفْظِهِ ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ .

أَمَا الْجَائِزُ [فـ] [(١)] قَوْلُهُ : " خَيْرَ مَقْدَمٍ " فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ " قَدِمْتَ مَقْدَمًا خَيْرَ مَقْدَمٍ " فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ وَأَقَامَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ وَهِيَ " خَيْرَ مَقْدَمٍ " ، فَهُوَ فِي حَذْفِ الْمَصْدَرِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ " ، ثُمَّ إِنَّهُ حَذَفَ الْفِعْلَ النَّاصِبَ لِصِفَةِ الْمَصْدَرِ ؛ لِدلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، لأَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا يُقَالُ : لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ ، وَخَيْرَ "مِنْ " خَيْرَ مَقْدَمٍ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَهُوَ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ فَـ « خَيْرَ مُقْدَمٍ » (فِيهَا هُنَا) [(٢)] حَذْفَانِ :

أَحَدُهُمَا : حَذْفُ الْفِعْـلِ ؛ لِدَلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي: حَذْفُ الْمَصْدَرِ لِدلاَلَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ.

وَلاَ يَجِبُ الْحَذْفُ هُنَا ، بَلْ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ " ، وَيَجُوزُ

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فههنا " .

رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ أَيْ " قُدُومُكَ خَيْرُ مَقْدَمٍ " (١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) : " سَقْيًا " فَإِضْمَارُ فِعْلِهِ لاَزِمٌ بِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْعِلْمُ بِخُصُوصِيَّةِ الْفِعْلِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَصْدَرَ بَدَلاً مِنَ الْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وَالدُّعَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ غَالِباً بِالْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : سَقَاكَ اللَّهُ سَقْيًا ، وَرَعَاكَ [اللَّهُ] (٣) رَعْيًا "

وَالْقَوْلُ (٤) فِي قَوْلِهِ : " رَعْيًا " كَالْقَوْلِ فِي " سَقْيٍ " (٥) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " مَرْحَباً " فَفِي نَصْبِهِ قَوْلاَنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَصْدَرٌ صَارَ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ دُعَاءٌ أَيْ : رَحُبَتْ بِلاَدُكَ رُحْباً " ، أَي :اتَّسَعَ مَاؤُهَا وَمَرْعَاهَا ، وَطَابَتْ سُكْنَاهَا .

وَالثَّانِي : أَنَّ انْتِصَابَهُ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَيْ : صَادَفْتَ رَحْباً لاَضِيقاً (٦) ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الابْتِدَاءِ ، أَيْ : لَكَ مَرْحَبٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنُعْمَةً – بِضَمِّ النُّونِ – فَيُسْتَعْمَلُ بَعْدَ الْحَرْفِ الْمُسْتَعْمَلِ

---

(١) راجع الكتاب ١/ ٢٧٠ هارون ، وابن يعيش ١/ ١١٣ .

(٢) في (ف) " قولك » تحريف .

(٣) إضافة يوجبها المقام ، وقد أضافها محقِّقُ الكتاب ١/ ٣١٢ هارون .

(٤) في (ف) "فالقول " .

(٥) أى : أن فعله لازم الحذف ، ولكن بعضهم قد أظهره توكيداً ، قال ابن يعيش ١/ ١١٤ : " وبعضهم يظهر الفعل تأكيداً فيقول " سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا " وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول " سقى لك ، ورعي والمعنى مفهوم " ، وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٢١ " والرفع يجوز على بعد ، لأنك تبتدئ بنكرة ، وتجعل ما بعدها خبرها " .

(٦) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٢٩٥ هارون .

فِي الْجَوَابِ وَهُوَ "نَعَمْ" ، يُقَالُ : " نَعَمْ وَنُعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ " (١) فَإِذَا قِيلَ لَكَ : أَفَعَلْتَ كَذَا ؟ تَقُولُ فِي الْجَوابِ : نَعَمْ وَنُعْمَةَ عَيْنٍ ، أَيْ نَعِمَتْ عَيْنُكَ (٢) نِعْمَةً ، أَيْ : رَأَتْ مَا هُوَ لَهَا نَعِيمٌ .

١/٧٠ **وَمِنْهُ لَبَّيْكَ ، وَوَيْلاً كَيْلاً وَمِنْهُ سُبْحَانَ ، وَوَيْلاً عَوْلاً**

أَيْ : وَمِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يَلْزَمُ إِضْمَارُ فِعْلِهَا ، أَمَّا " لَبَّيْكَ " فَمُثَنًّى ، فَالتَّثْنِيَةُ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ ذِكْرِ الْفِعْلِ ، وَكُلُّ مَصْدَرٍ مُثَنًّى ، وَالتَّثْنِيَةُ (٣) فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ ، يَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : لِلتَّكْثِيرِ ؛ لأَنَّ مُطْلَقَ التَّثْنِيَةِ لاَ يُوجِبُ حَذْفَ الْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أَيْ : نَوْعَيْنِ مِنَ الضَّرْبِ ، فَلَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْفِعْلِ لانْتِفَاءِ التَّكْثِيرِ ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ " أَلَبَّ بِالْمَكَانِ " : إِذَا أَقَامَ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أُقِيمُ عَلَى طَاعَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ ، أَيْ : أَلَبُّ عَلَيْهَا إِلْبَابًا بَعْدَ إِلْبَابٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَوَيْلاً كَيْلاً " فَالْوَيْلُ مِنَ الأَلْفَاظِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ ، وَلاَ فِعْلَ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلاً ، فَإِذَا أَضَفْتَهُ فَقُلْتَ : "وَيْلَكَ" نَصَبْتَهُ ، وَإِذَا أَفْرَدْتَهُ فَالاخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ ، تَقُولُ : "وَيْلٌ لَهُ " (٤) ، وَ "كَيْلاً " نَعْتٌ لِوَيْلٍ ، أَيْ : كَثِيرًا .

---

(١) "نعمة العين قرتها ، والعرب تقول : نَعَمْ وَنُعْمَ عَيْنٍ ، وَنُعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنَعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنِعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ ، وَنَعَامَ عَيْنٍ .. " عن اللسان "نعم" .

(٢) في (ف) " عينيك " تحريف .

(٣) في (ف) " فالتثنية " .

(٤) بعد قوله : " ويل له " في (ف) " فإذا أضفته " ولا معنى لهذه العبارة هنا ، كما أنه في النسختين " ويلاً له : بالنصب ، وهو لا ينسجم مع اختيار المؤلف ، فالصواب "ويلٌ له " بالرفع ، وكذا قوله "نعت للويل " صوابه "نعت لويلٍ " ؛ لأن "ويلاً كيلاً " من قول المصنف .

وَأَمَّا " سُبْحَانَ "فَمَصْدَرٌ نُقِلَ اسْتِعْمَالُهُ مُفْرَدًا – أَيْ غَيْرَ مُضَافٍ – ، فَإِذَا أُفْرِدَ فَهُوَ عَلَمٌ عَلَى التَّسْبِيحِ ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْأَلِفِ وَالنُّونِ ، وَيُنَكَّرُ وَيُضَافُ [1] ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ [2]

فَهُوَ اسْمُ الْمَصْدَرِ وَيَنْتَصِبُ كَمَا يَنْتَصِبُ مُسَمَّاهُ وَهُوَ التَّسْبِيحُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " سُبْحَانَ اللَّهِ تَسْبِيحًا ، ثُمَّ أَقَمْتَ " سُبْحَانَ "مُقَامَ التَّسْبِيحِ ، وَصَارَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَوَجَبَ إِضْمَارُ فِعْلِهِ ، وَمَعْنَاهُ بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ ، أَيْ : وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَصْدَرِ بِحَالٍ : فَلَا يَقَعُ فَاعِلًا ، وَلَا مَفْعُولًا [3].

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَوَيْلًا عَوْلًا "فَإِنَّمَا ذَكَرَ "وَيْلًا " هُنَا وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ لِتَبَعِهِ " عَوْلًا " ، وَ "الْعَوْلُ" الْغَلَبَةُ ، مِنْ " عِيلَ صَبْرُهُ " أَيْ : غُلِبَ [4] ، كَأَنَّهُ قَالَ : " أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلًا غَالِبًا " ، وَ " الْعَوْلُ ، وَالتَّعْوِيلُ " [5] فِي غَيْرِ هَذَا : الْبُكَاءُ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ " عَوْلٌ " هُنَا إِلَّا تَابِعًا لِوَيْلٍ [6] .

وَخَيْبَةً ، وَجَنْدَلًا ، وَبَهْرًا ، وَصَبْغَةَ اللَّهِ ، وَجَدْعًا عَقْرًا

أَمَّا "خَيْبَةً " فَدُعَاءٌ عَلَى الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ ، أَيْ : خَابَ [7] خَيْبَةً " ، وَمَعْنَى

---

(١) في (ف) " فيضاف ".

(٢) لم أعثر على قائل هذا الرجز ولا تتمته . وهو في ابن الشجرى ١/٣٤٨ ، والهمع ١/ ١٩٠ ، والدرر اللوامع ١/ ١٦٤ ، والخزانة ٣/ ٢٥٠ بولاق ، والعليمي على التصريح ١/ ١٢٥ .

(٣) راجع الكتاب ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٤ هارون .

(٤) راجع اللسان " عول ".

(٥) في (ف) " والعول والعويل " ، ولما كان معنى "العويل ، والتعويل "واحدا آثرت ما جاء في الأصل ، انظر اللسان " عول " .

(٦) قال سيبويه ١/ ٣٣٢ هارون "ولا تقول : عول لك حتَّى تقولَ : ويلٌ لكَ ، لأنَّ ذا يَتْبَعُ ذا " .

(٧) في الأصل "أخاب ".

" خَابَ " فِي الدُّعَاءِ : لاَأَظْفَرَهُ اللَّهُ بِمُرَادِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : "خَيْبَةٌ لَهُ " فَيَرْتَفِعُ بِالاْبْتِدَاءِ .

وَأَمَّا " جَنْدَلاً " فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عَيْنٍ ، وَهُوَ الصَّخْرُ الصُّلْبُ الشَّدِيدُ [١] ، وَلَمَّا كَانَ " الْجَنْدَلُ " شَدِيداً كَنَّوا بِهِ عَنِ الشِّدَّةِ وَالصُّعُوبَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :لَقَاهُ اللَّهُ شِدَّةً وَصُعُوبَةً ، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ نَصَبَهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا قَدِ اشْتَقُّوا [٢] لِهَذَا اللَّفْظِ فِعْلاً مِنْ لَفْظِهِ ، فَإِذَا قَالُوا : تُرْباً وَجَنْدَلاً لَكَ " [٣] فَمَعْنَاهُ تَرِبْتَ ، وَجُنْدِلْتَ ، وَيَجُوز [٤] رَفْعُهُ بِالاْبْتِـدَاءِ ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ :

لَقَدْ أَلَّبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِنَا   فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ [٥]

فَرَفْعُهُ بِالاْبْتِدَاءِ ، وَ " لأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ " خَبَرٌ [٦] ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ : أَذَلَّ اللَّهُ الْوُشَاةَ ذِلَّةً ، وَلَقَّاهُمْ صُعُوبَةً ، فَكَنَى بِالتُّرْبِ عَنِ الذِّلَّةِ ، وَبِالْجَنْدَلِ عَنِ الصُّعُوبَةِ .

وَأَمَّا " بَهْرًا لَهُ " فَبِمَعْنَى قَوْلِكَ :تَعْساً لَهُ ، وَلَيْسَ "بَهْرًا " بِمَعْنَى الْغَلَبَةِ مِنْ

---

(١) انظر القاموس المحيط " جندل " ، ونظام الغريب في اللغة للربعي ٢٥٤ .

(٢) في (ف) " استقروا "تحريف .

(٣) فسره سيبويه في الكتاب ١/ ٣١٤ هارون بقوله "كأنه قال :ألزمك الله وأطعمك الله ترباً وجندلاً وماأشبه هذا من الفعل " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) لم أعثر على قائله وهو في الكتاب ١/ ٣١٥ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٣٨٣ وشرح أبياته أيضا للأعلم ١/ ١٥٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٢ وابن يعيش ١/ ١٢٢ ، والمخصص ١٢/ ١٨٥ ، والهمع ١/ ١٩٤ غير منسوب

(٦) في (ف) "خبره " .

قَوْلِهِمْ : بَهَرَهُ الْأَمْرُ أَيْ غَلَبَهُ (1) ؛ لأَنَّ هَذَا لَهُ فِعْلٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ٧٠/ب
"بَهْرًا" بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ فَلَهُ فِعْلٌ أَيْضًا ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّعْس ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْغَلَبَةِ أَيْضًا ؛ لأَنَّ مَنْ قَدْ (2) تَعِسَ فَقَدْ عَثَرَ وَسَقَطَ فَهُوَ مَغْلُوبٌ لاَ مُحَالَةَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (3) الْغَلَبَةِ وَقَدْ أُقِيمَ مُقَامَ الْفِعْلِ ، لأَنَّهُ دُعَاءٌ كَقَوْلِهِ : "جَدْعًا عَقْراً" ، وَكَذَلِكَ " جَدْعاً " مَعْنَاهُ جَدَعَهُ اللَّهُ جَدْعًا (4) ، أَيْ : قَطَعَهُ قَطْعًا ، وَالْجَدْعُ : الْقَطْعُ ، وَأَنْفٌ مَجْدُوعٌ (4) أَيْ: مَقْطُوعٌ ، وَكَذَلِكَ "عَقْراً" أَيْ : عَقَرَهُ اللَّهُ عَقراً .

وَأَمَّا " صِبْغَةَ اللَّهِ " فَمَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَمَعْنَى "صِبْغَةَ اللَّهِ: دِينُ اللَّهِ (6) [فِي] (7) قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ ﴾ (8) إِلَى آخِرِهِ

(1) هذا اعتراض من المؤلف على ابن الخباز الذى يقول في شرحه ١/٢٥٧ " وأمَّا بهراً " فمعناه غلبة ، يقال : بهره ، أي : غلبه ، ووافق صاحب الشرح المجهول ابن الخباز ، ثم قال في لوحة ٤٨ : "وقال النيليّ : هو بمعنى " تعساً " ومنع أن يكون من هذا المعنى ، بأن قال : لو كان بمعنى غلب لكان له فعل ، وهذا لا يدل على مطلوبه " ، أما ابن القواس فقد كان يرى رأيَ النيلي في شرحه ١/٥٣٦ ، وكلاهما موافق لسيبويه الذي فسره في الكتاب ١/ ٣١١ بمعنى " تَباً " وانظر ابن يعيش ١/ ١٢٠ . فما بعدها .

(2) " قد "سقط من (ف) .

(3) في (ف) " بموضع " .

(4) انظر اللسان " جدع " ، وهو في (ف) بالذال المعجمة .

(5) « عقراً »قط من الأصل ، والعقر : قطع القوائم .

(6) في (ف) أيْ : دين اللّه .

(7) في (ف) " بمعنى " ولعلّها كما أثبتنا ، وهي ساقطة من الأصل .

(8) في كلتا النُّسختين "وما أنزلْنا "خطأ .

﴿ صِبْغَةَ اللَّــهِ ﴾ [1] أَيْ : دِينُ اللَّـهِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الدِّينُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صِبْغاً ؛ لأَنَّهُ إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ، وَبِالإِيمَانِ يَتَمَيَّزُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْكَافِرِ كَمَا يَتَمَيَّزُ الثَّوْبُ الْمَصْبُوغُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَصَارَتِ الإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ كَأَنَّهَا قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْفِعْلِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا [2] بَطَلَتِ الإِضَافَةُ ، فَتَقُولُ : " صَبَغَ اللَّهُ ذَلِكَ صِبْغَةً " ، وَلَيْسَتْ "صِبْغَةً " مِنْ أَلْفَاظِ الدُّعَاءِ ، وَ " الصِّبْغَةُ " هُنَا مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكِّدَةِ لِنَفْسِهَا .

وَقِيلَ : " صِبْغَةَ اللَّهِ " بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [3] .

وَقِيلَ : يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : هِيَ صِبْغَةُ اللَّهِ [4] .

---

(١) هذه آياتٌ ثلاثٌ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ وهي " ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ " .

(٢) نحو " وعد الله " وسنة الله ، وكتاب الله ، وصنع الله " عن شرح ابن الخبَّاز ١/٢٥٧ .

(٣) سورة البقرة : ١٣٥ ، و" ملة "منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ ، تقديره : " بل نتبع ملة إبراهيم " .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٨٢ هارون ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٧٣ .

[بــاب الظـــروف]

" ظرف الزمــان "

وَالظَّرْفُ ظَرْفَـــانِ فَـأَمَّـا الأَوَّلُ فَهْوَ زَمَـــانُ الْفِعْلُ فِيهِ يُفْعَلُ

الظَّـرْفُ - فِي اللُّغَـــةِ - الْوِعَـــاءُ ، وَلَمَّا كَانَتِ الأَزْمِنَـةُ أَوْعِيَــةً لِلأَفْعالِ ، وَالأَمْكِنَـةُ أَوْعَيَةٌ لِلْجُثَثِ وَالأَفْعَالِ جَمِيعاً (سُمِّيَتْ)[1] ظُرُوفًا بِهَذَا الاعْتِبَارِ[2] ، وَإِنَّمَا قَسَّمَ الظَّـرْفَ إِلَى زَمَـانِيّ ، وَمَكَانِيّ ؛ لأَنَّ كُـلَّ حَادِثٍ لاَبُدَّ أَنْ يَحْـدُثَ فِي زَمَـــانٍ وَمَكَانٍ ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ ظَرْفَ الزَّمَـانِ عَلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِصِيغَتِهِ أَيْ : بِوَضْعِهِ ، وَلِذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْهُ الزَّمَانُ الْمُعَيَّنُ ، فَدِلاَلَـةُ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَـانِ تُعْلَمُ مِنْ لَفْظِهِ ، أَمَّـا دِلاَلَتُـهُ عَلَـى الْمَكَانِ فَـلاَ تُعْلَمُ مِنْ لَفْظِهِ ، بَلْ دِلاَلَتُـهُ ([4]عَلَى الْمَكَانِ عَقْلِيَّـةٌ ، فَلِذَلِكَ كَـانَتْ دِلاَلَتُـهُ)[4] عَلَى الزَّمَـانِ أَقْوَى مِنْ دِلاَلَتِهِ عَلَى الْمَكَانِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤/ ٣٢٩ "واعلم أنَّ الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال ، فأما وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار ، تقول : زيد خلفك ، وزيد أمامك ، وعبدالله عندكم ، لأن فيه معنى استقر عبدالله عندك ، فأمّا الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمن الجثث ، لأنَّ الاستقرار فيها لا مَعْنَى له ، ألا ترى أنَّك تَقُولُ : زيدٌ عِنْدَكَ يوم الجمعة ، لأنَّ معناه : "زَيْدٌ استقر عندك في هذا اليوم" . ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يستقم ، لأنَّ يَوْمَ الجمعة لا يخلو منه زيدٌ ولاغيره فلا فائدة فيه" .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

وَقَدْ حَدَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ بِقَوْلِهِ : فَهُوَ زَمَانُ الْفِعْـــلُ فيه يُفْعَلُ " ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ حَدُّ ظَرْفِ الْمَكَانِ ، فَالظَّرْفُ : مَا فُعِلَ (١) فِيه فِعْــلٌ مِنْ زَمَـــانٍ أَوْ مَكَـــانٍ ، وَنَصْبُ الظَّرْفِ مُشْرُوطٌ بِتَقْـــدِيرِ " فِي " ، وَإِنَّمَا قُـــلْنَا : بِتَقْدِيرِ "فِي" ، لأَنَّ الْمُقَدَّرَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَجَوَازُ إِظْهَارِهِ يُشْعِرُ بِأَنَّ الظَّـرْفَ لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى " فِي " إِذَ لَوْ تَضَـمَّنَ مَعْنَاهُ لَبُنِيَ ، وَلَمَـا جَازَ إِظْهَارُهَا ، فَإِنْ ظَهَرَتْ إِلَى اللَّفْظِ انْجَرَّ الظَّرْفُ بِهَا (٢) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُرَادَةً لَمْ يُنْصَبْ عَلَى الظَّرْفِ ، بَلْ إِنْ نُصِبَ (مِنْ) (٣) غَيْرِ تَقْدِيرِ " فِي " كَانَ مَفْعُولاً بِهِ ، كَقَوْلِكَ : " وَجَدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلَ أَيَّامِ الأُسْبُوعِ " .

تَقُولُ فِي الْمُبْهَمِ : سِرْتُ دَهْرا وَفِي الَّذِي يَخْتَصُّ : سِرْتُ شَهْرا (٤)

ظَرْفُ الزَّمَانِ يَنْقَسِمُ ثَلاثَةَ أَقسَامٍ ، مُبْهَمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، (٥) وَمُخْتَصٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ) (٥) ، وَمُخْتَصٌ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ .

فَالأَوَّلُ مَا كَانَ مَجْهُولَ (٦) الْمِقْدَارِ مَجْهُولَ)(٦) الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ : سِرْتِ دَهْراً " ، وَكَذلِكَ ، " سِرْتُ حِيناً ، وَوَقْتاً وَزَمَانًا ، وَأَيَّامًا " ، كُلُّ ذَلِكَ مُبْهَمٌ .

---

(١) في (ف)"يفعل " .

(٢) للمزيد من ذلك راجع ابن يعيش ٢/ ٤١ ، والأصول في النحو ١/ ٢٢٨ .

(٣) في (ف) " في ".

(٤) في الأصل " الشهرا ".

(٥) سقط من (ف) سبق نظر .

(٦) سقط من الأصل .

وَالثَّانِي : هُوَ مَا كَانَ مَعْلُومَ الْعَيْنِ وَالْمِقْدَارِ فَهُوَ نَقِيضُ « الْمُبْهَمِ » وَذَلِكَ ٧١ / أ نَحْوُ " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَصُمْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ» " ؛ (لأَنَّ مِقْدَارَ اليَوْمِ وَالشَّهْرِ مَعْلُومٌ ، وَقَدْ حَصَلَ التَّعْيِينُ بِكَوْنِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَبِكَوْنِ شَهْرَ رَمَضَانَ)[١] .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ[٢] : مَا كَانَ مَجْهُولَ الْعَيْنِ مَعْلُومَ الْمِقْدَارِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " سِرْتُ شَهراً " ؛ لأَنَّ ا لشَّهْرَ [مُنْحَصِرٌ][٣] بِعَدَدٍ مَعْلُومٍ ، فَهُوَ مُخْتَصٌّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ ، مُبْهَمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَهْرٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ[٤] .

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ الْمُبْهَمِ مِنَ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: " سِرْتُ " عُلِمَ أَنَّ السَّيْرَ كَانَ فِي وَقْتٍ ، أَوْ فِي حِينٍ ؛ لأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ يُفْهَمُ مِنْهُ مُطْلَقُ الزَّمَانِ ، وَصِيغَتُهُ الْمَخْصُوصَةُ تَدُلّ عَلَى الْمُتَعَيِّنِ مِنْهُ فَلاَ فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهِ ـ أَعْنِي الْمُبْهَمَ مِنَ الزَّمَانِ ـ إِلاَّ أَنْ يُوصَفَ أَوْ يُضَافَ وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ مِنَ الْمُخْتَصِّ ؟

قُلْتُ[٥]: الفَائِدَةُ فِيهِ الإِبْهَامُ ؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لِمَنْ لاَ يُؤْثِرُ الإِفْصَاحَ .

وَمَا كَانَ جَوَابًا لِ« مَتَى » فَهُوَ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ مَعْلُومُ الْعَيْنِ تَقُولُ : " مَتَى سِرْتَ " ؟ فَجَوابُهُ " يَوْمَ الْجُمُعَةِ " .

وَمَا كَانَ جَوَابًا لِـ " كَمْ : فَهُوَ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ مَجْهُولُ العَيْنِ نَحْوُ " كَمْ سِرْتُ " ؟ فَجَوابُهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ شَهْراً ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) كتب فوقه في الأصل بخط مغاير « وهو المبهم المعدود المختص من وجه دون وجه » .

(٣) في الأصل « مختص » والمثبت من (ف) .

(٤) جاء بجواره في الأصل « ومنه قسم رابع وهو ما كان معلوم العين مجهول المقدار .. » فكلام غير واضح ، وفي ابن القواس « كغدوة وبكرة وسحر معينّاتٍ » .

(٥) في (ف) « قلنا » .

وَقَدْ يَكُونُ الْعَمَلُ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فِي جَمِيعِ أجْزَاءِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : مَتَى صُمْتَ ؟ فَجَوَابُهُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فالصَّوْمُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَتَى خَرَجْتَ مِنْ [مَنزِلِكَ] ؟ [1] فَجَوَابُهُ " يَوْمَ كَذَا " ، فَالْخُرُوجُ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ لاَ فِي كُلِّهِ ، وَإِذَا قُلْتَ : " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا ، وَكَذا الْقَوْلُ [فيمَا][2] كَانَ جَوَاباً لِـ " كَمْ " [3] .

فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرًا[4]   مَعْرِفَةً عُدِلَ أَعْنِي سَحَرَا
وَمِثْلُهُ مَا تَنْكِيرُهُ قَدِ اسْتَمَرّ   نَحْوُ مَسَاءٍ ، وَصَبَاحٍ ، وَبُكَرْ
وَمِنْهُ مَا أُنِّثَ وَهْوَ مَعْرِفَهْ   كَغُدْوَةٍ ، وَبُكْرَةٍ لَنْ تَصْرِفَهْ
وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ   عَنْهُ ، وَتَارَةً بِهِ تُخَبِّرُ

" الهَاءُ " (في)[5] " مِنْهُ " فِي هَذِهِ الأَبْيَاتِ يَرْجِعُ إِلَى " ظَرْفِ الزَّمَانِ " ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ بِالنِّسْبَةِ إِلى التَّصَرُّفِ والانْصِرَافِ وَعَدَمِهِمَا ، أَوْ عَدَمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، مُنْصَرِفٌ مُتَصَرِّفٌ ، وَضِدُّهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ وَلا مُتَصَرِّف ، وَإِلَي مُنْصَرِفٍ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ، وَضِدِّهِ ؛ وَهُوَ المُتَصَرِّفُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ ، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ تَخْتَصُّ بِالْمُعْرَبِ مِنْ " ظَرْفِ الزَّمَانِ " فَأَمَّا الْمَبْنِيُّ مِنْهُ نَحْوُ : إِذْ ، وَإِذَا ، وَمَتى فَلاَ مَدْخَلَ لَهُ فيهَا .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف).

(٣) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢٢٩/١ ، والمقتضب ٣٣٢/٤ ، والكتاب ٢١٦/١ هارون .

(٤) في (ف) « منكرا » وكذلك في إحدى نسخ ابْنِ الخَبَّاز . وما أثبتُّه من أغلبيَّةِ النُّسَخِ . وقال صاحبُ الشَّرْحِ المجهول لوحة ٤٩ « واحترز بقوله : « مذكر » عن قولهم « سحرة » بالهاء فإنها مخالفة لسحر في الحكم » .

(٥) سقط من (ف) .

أمَّا الأوَّل وَهُوَ " الْمُنْصَرِفُ الْمُتَصرِّفُ " نَحْوُ " يَوْمٍ ، وَلَيْلَةٍ " . أمَّا أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ فَظَاهِرٌ ، لِعَدَمِ الأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ لِلصَّرْفِ فيهِ [(١)] ، وَلِوُجُودِ التَّنْوِينِ ، فَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَصَرِّفاً " فَالْمُرَادُ بِالتَّصَرُّفِ مَا صَحَّ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَيَصِيرُ فَاعِلاً ، وَمَفْعُولاً (بِهِ)[(٢)] ، وَمُبْتَدأً وَخَبَراً ، نَحْوُ " مَضَى الْيَوْمُ ، وَرَأَيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارَكاً ، وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ ، وَالْمُبَارَكُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ / وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي عَنَاهُ ٧١ / ب صَاحِبُ الأرْجُوزَةِ بِقَوْلِهِ : " وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ عَنْهُ " [(٣)] : أَيْ : تَنْقُلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَتُخْبِرُ عَنْهُ وَتُخْبِرُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : فَهُوَ مُقَابِلٌ لِلأَوَّلِ فِي الطَّرَفَيْنِ ، وَهُوَ " سَحَرُ " فَلاَ يَنْصَرِفُ وَلاَ يَتَصَرَّفُ ، أَمَّا كَوْنُهُ لاَ يَنْصَرِفُ فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الأرْجُوزَةِ ؛ لأَنَّهُ [مَعْرِفَةٌ][(٤)] مَعْدُولٌ عَنِ " السَّحَرِ " الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ ، فَالْمُرَادُ بِسَحَرَ السَّحَرُ الْمُعَيَّنُ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ـ أَيْ : لاَ يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَلاَ تَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ ـ فَلأَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى وَقْتٍ بِعَيْنِهِ بِغَيْرِ آلَةٍ مِنْ آلاتِ التَّعْرِيفِ[(٥)] وَغَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ ، فَلَمَّا خَرَجَ عَنْ أَحْكَامِ نَظَائِرِهِ لَمْ يَتَصَرَّفْ ، وَلَزِمَ النَّصْبَ ، فَإِنْ أَرَدْتَ " سَحَراً " مِنَ الأَسْحَارِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَانَ مِنَ الْقِسْمِ الأوَّلِ ، أَعْنِي الْمُنْصَرِفَ الْمُتَصَرِّفَ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ : وَهُوَ الْمُنْصَرِفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ ، وَهُوَ الَّذِي وَصَفَهُ فِي الأرْجُوزَةِ بِأَنَّ تَنْكِيرَهُ قَدِ اسْتَمَرَّ ، أَيْ : ثَبَتَ فِيهِ وَلَزِمَ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّنْكِيرِ هُنَا أَنَّ

---

(١) في (ف) « منه » .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) بعده في (ف) « أي تنقله عنه » وهي زيادة وتكرار مع ما بعدها .

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الآلة : الأداة . وجمعه « آلات » . مختار الصحاح « أول » .

أَلْفَاظَهَا أَلْفَاظُ [مُنَكَّرَةٌ] (١) بِدَلِيلِ انْصِرَافِ : عَتَمَةٍ (٢) وَفِيهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَصُورَتُهَا صُورَةُ النَّكِرَةِ لاَ لأَنَّهَا نَكِرَةٌ فِي النِّيَةِ ، بَلْ فِي اللَّفْظِ ، وَهِيَ عَكْسُ " سَحَرَ " ، فَالْمُرَادُ بِاسْتِمْرَارِ تَنْكِيرِهَا أَنَّهَا نَكِرَةٌ فِي اللَّفْظِ لاَ فِي الْمَعْنَى ، فَلِذلِكَ انْصَرَفَتْ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا لاَ تَتَصَرَّفُ ـ أَيْ لاَ تَعْتَقِبُ عَلَيْهَا الْعَوَامِلُ وَلا تَخْرُجُ عَنْ نَصْبِ(٣) الظَّرْفِيَّةِ ـ فَلأَنَّها خَرَجَتْ عَنْ أَحْكَامِ نَظَائِرِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّها مَعَارِفُ بِالْعِنَايَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا وَقْتٌ بِعَيْنِهِ ، فَقَدْ عُرِّفَتْ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ التَّعْرِيفِ ، أَيْ : لَمْ تُعَرَّفْ بِآلَةٍ ، كَالْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ ، وَلاَ بِالْوَضْعِ ، كَالأَعْلاَمِ ، فَلَمْ تَكُنْ أَعْلاَماً ، لإِنَّ " عَشِيَّةً ، وَعَتَمَةً " مَصْرُوفَتَانِ مَعَ أَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ ، وَلَوْ كَانَتَا عَلَمَيْنِ لَمْ تَنْصَرِفَا ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ ، [وَالتَّأْنِيثُ](١) . بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ ، فَلِذَلِك لَمْ يَنْصَرِفْ إِذَا أَرَدْتَ بِصَبَاحٍ ، وَمَسَاءٍ صَبَاحَ يَوْمِكَ ، وَمَسَاءَ لَيْلَتِكَ ، وَإِنْ أَرَدْتَ صَبَاحًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، كَانَتْ مِنَ الْقِسْمِ الأَوَّلِ فِي الصَّرْفِ وَالتَّصَرُّفِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

خَلِيلٌ (٤) لاَ يُغَيِّرُهُ صَبَاحٌ عَنِ الْخُلُقِ الْجَمِيلِ وَلاَ مَسَاءُ(٥)

فَنَقَلَهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ .

---

(١) تكملة يوجبها المقام ، ويدل عليها سياق الكلام .

(٢) العتمة : وقت صلاة العشاء ، وقيل : العتمة الثلث ا لأول من الليل بعد غيبوبة الشفق (الصحاح ومختار الصحاح « عتم ») .

(٣) في (ف) « لفظ » .

(٤) في الأصل « خليلك » .

(٥) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة يمدح بها عبد الله بن جدعان ، كما في ديوانه ١٩ ، وروايته :

كريم لا يغيره صباح عن الخلق السني ولا مساء

وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٢/٣٧٢، وشرح ابن الخباز ١/٢٦٠، وشرح ابن القواس ١/٥٤١ .

وَأَمَّا " بَكَرٌ " [١] (فَهُوَ) [٢] بِفَتْحِ " الْبَاءِ ، وَالْكَافِ " ، وَهُوَ لاَزِمٌ لِلظَّرْفِيَّةِ أَيْضاً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ نَكِرَاتٌ لاَزِمَةٌ لِلتَّنْكِيرِ .

وَلِذَلِكَ انْصَرَفَ مَا كَانَ مِنْهَا مُؤَنَّثاً ، وَأَمَّا عَدَمُ تَصَرُّفِهَا فِي لُزُومِهَا الظَّرْفِيَّةَ فَبَابُهُ السَّمَاعُ ، فَهِيَ (فِي)[٣] الظَّرْفِيَّةِ كَـ « سُبْحَانَ اللَّهِ » فِي الْمَصَادِرِ ، وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ " وَمَنْهُ مَا تَنْكِيرُهُ قَدِ اسْتَمَرّْ " .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ فَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ وَذَلِكَ نَحْوُ " غُدْوَةَ ، وَبُكْرَةَ " إِذَا أَرَدْتَ بِهِمَا بُكْرَةَ يَوْمِكَ [٤] ، أَوْ بُكْرَةَ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ ، وَغُدْوَةَ[٥] يَوْمِكَ ، أَوْ غُدْوَةَ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ لَمْ يُصْرَفَا لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَقَدْ ذَكَرَ عِلَّتَهُمَا بِقَوْلِهِ :

" وَمِنْهُ مَا أُنِّثَ وَهُوَ مَعْرِفَهْ " .

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا (مُتَصَرِّفَيْنِ)[٦] ؛ فَلأَنَّ تَعْرِيفَهُمَا بِالْعَلَمِيَّةِ عَلَى جِهَةِ تَعْرِيفِ الأَعْلاَمِ ، فَلِذَلِكَ يُرْفَعَانِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُنْصَبَانِ فِيهِ عَلَى الظَّرْفِ تَقُولُ : " سِيرَ عَلَيْهِ غُدْوَةُ " فَتَرْفَعُ " غُدْوَةَ ، لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " هَذِهِ غُدْوَةُ ، وَمَوْعِدُكَ بُكْرَةُ "[٧] ، فَتَنْقُلُهُمَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَتُخْبِرُ بِهِمَا وَعَنْهُمَا .

---

(١) « بكر » بفتح أوله وثانيه ، لُغةٌ في« بُكْرَة » جاء في الصحاح « بكر » سيرَ عَلَى فرَسك بُكْرَةً وبَكَراً» .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل « من » .

(٤) في (ف) « يوم » .

(٥) في (ف) « أو غدوة » .

(٦) في النسختين « متصرفتان » .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٢٢٠ هارون .

[ظرف المكان]

أَمَّا الْمَكَانُ فَالْجِهَاتُ السِّتُّ   مِثَالُهَا يَمْنَةُ خَلْفُ تَحْتُ

يُرِيدُ: أَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْصِبهُ الْفِعْلُ بِتَقْدِيرِ "فِي" فَالْجِهَاتُ السِّتُّ ، ٧٢ / أ فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَه ؛ لأَنَّ الْمَكَانَ الْمُخْتَصَّ لاَ يَكُونُ مَنْصُوباً بِتَقْدِيرِ « فِي » بِالْفِعْلِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ لاَ يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانَ الْمُعَيَّنِ بَلْ عَلَى مُطْلَقِ الْمَكَانِ فَعَمِلَ فِي مُطْلَقِ الْمَكَانِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي مُخْتَصّه[١] كَمَا عَمِلَ فِي مُخْتَصّ الزَّمَانِ لِدَلاَلَته عَلَى الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ .

وَ " الْمَكَانُ " مَأْخُوذٌ مِن التَّمَكُّنِ [٢] ، وَهُوَ الثُّبُوتُ أَوِ الْحُصُولُ ، فَالْمَكَانُ :

---

(١) المكان المختص ما كان له حدٌّ ونهايةٌ نحو « الدار والمسجد » لا يتعدَّى إليه الفعل إلاّ كما يتعدَّى إلى « زيد ، وعمرو » فكما أنَّ الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعولٍ به إلاَّ بحرفِ جَرٍ ، كذلك لا يتعدَّى إلى ظرف من الأمكنة المخصوصة إلا بحرف جَر ، نحو « وقفت في الدار » ، لأنَّ الفعل لا يدلُّ على أنَّه في الدار ، فلم يجز أن يتعدى إليه بنفسه ، خلافاً للمكان المبهم وهو ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره فالفعل اللازمُ يتعدَّى إليه بنفسه بنحو « جلست مجلساً ومكاناً حسناً ، ووقفت قُدَّامَكَ ووراءَكَ فتنصب ذلك كُلَّهُ على الظَّرْفِ (عن ابن يعيش ٤٣/٢ فما بعدها بتصرف) .

(٢) قال الرعيني في شرح الدرة : « أما اشتقاقه فاختلفوا فيه ، فمنهم من قال : إنَّه مُشْتَقٌ من تركيب « ك و ن » فيكون وزن « مكان » مفعلاً بزيادة الميم وأصالة الألف ، وهذا قول ثعلب وجماعة ، ودليله قولهم « كن مكانك وقم مقامك » فدل على أنَّ مكانك المراد به اسم المصدر أو اسم الموضع من مكان.
وقيل : هو مشتق من تركيب « » م ك ن » فيكون وزنه « فعالا » بأصالة الميم وزيادة الألف ، ودليله أنَّهم كسروه تكسيراً يدل على أصالة الميم وزيادة الألف فقالوا : « مكان وأمكنة كشراب وأشربة » فكما أن الشين من شراب أصل ، والألف زائدة ، كذلك تكون الميم من مكانٍ أصلاً ، والألف زائدة ، ... قال ثَعْلَبٌ : ولا دليلَ في شيء من ذلك على أصالة الميم ... وكلا القولين له مستندٌ إلاَّ أنَّ الثاني عليه الجمهور » .

مَاحَصلَ فيهِ الْجِسْمُ ، وقِيلَ : مَا لاَقَى سَطْحُهُ سَطْحَ الْجِسْمِ . وَالظَّرْفُ مِنَ الْمَكَانِ يَنْقَسِمُ إلى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ ، كَمَا انْقَسَمَ ظَرْفُ الزَّمَانِ إِلَيْهَا ، وَهُوَ مُبْهَمٌ ، كَالجِهَاتِ السّتّ ، وَمُخْتَصٌّ ، كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ ، وَمَعْدُودٌ ، كَالْمِيلِ وَالْفَرْسَخِ ، وَيأتِي ذِكْرُ الْمُخْتَصِّ وَالْمَعْدُودِ بَعْدَ [الْمُبْهَمِ] [١] .

فَالْمُبْهَمُ مِنَ الْمَكَانِ : هُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُهُ بالإضَافَةِ إِلَى مُقَابِلِه[٢] ؛ فَإِنَّ " قُدَّاماً " عِبَارَةٌ عَن مَكَانٍ ، وإنَّمَا أُطْلِقَ على المكَانِ الَّذِي يُوَاجِهُ الشَّيْءَ الْمُتَحَيِّزَ لَفظُ قُدَّامٍ بِالإضَافةِ إلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَسْتَدْبِرُهُ ـ أَعْنِي خَلْفاً ـ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْجِهَاتِ كَفَوْقٍ ، وَتَحْتٍ ، لأنَّ يَمِينَ زَيدٍ يَسَارٌ لِمَن يقابلُه ، وقُدَّامَهُ خَلْفُ لِمَنَ يَسْتَدْبِرُ مَااستَقْبَلَهُ ، وَهَذَا هُوَ الإبْهَامُ فِيهَا ، فَهَذِهِ يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ وَيَنْصِبُهَا بِتَقْدِيرِ " فِي " لأبْهَامِهَا ، وَلأَنَّهَا تُشْبِهُ ظُرُوفَ الزَّمَانِ في تَنَقُّلِهَا وَتَغَيُّرِهَا ، فَإِنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَسْتَقْبِلُ فِي وَقْتٍ جِهَةً كَانَ يَسْتَدْبِرُهَا فِي آخَرَ ، فَيَصِيرُ مَا كَانَ خَلْفاً أَمَاماً ، ومَا كَانَ يَمِيناً يَسَاراً ، كَمَا يَصِيرُ الْمُسْتَقبَلُ مِنَ الزَّمَانِ مَاضِياً .

وبَنَى صَاحِبُ الأرْجُوزَةِ " يَمْنَةُ ، وخَلْفُ ، وَتَحْتُ " عَلَى الضّمِّ ؛ لِقَطْعِهَا مِن الإضَافَةِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر التعريفات للجرجاني ٢٢٧ ، وشرح ابن القواس ٥٤٣ .

(٣) ذكر في حاشية الأصل بخط مغاير نقل منسوب لابن القواس ، صورته « وقيل : هو ما كان مجهول المقدار والصورة » ، وهو في شرحه ٥٤٣ .

وَعَكْسُهَا فَوْقُ أَمَامُ يَسْرَهْ   وَمِثْلُهُ مَا سَأُبِينُ أَمْرَهْ

يُرِيدُ بِالْعَكْسِ : الْمُقَابِلَ ؛ فَإِنَّ الْجِهَاتِ الثَّلَاثَ الَّتِي [1] ذَكَرَهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي مُقَابَلَةِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي[1] ذَكَرَهَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبلَهُ ، أَمَّا "فَوْقُ" فَمُقَابِلُ " تَحْتُ " ، وَأَمَّا " أَمَامُ " فَمُقَابِلُ " خَلْفُ " وَأَمَّا " يَسْرَةُ " فَمُقَابِلُ " يَمْنَةُ "[2] قَوْلُهُ " : وَمِثْلُهَا[3] " مَا سَأُبِينُ أَمْرَهْ " يُرِيدُ : مِثْلَ هَذِهِ الْجِهَاتِ فِي الإِبْهَامِ ، وَهِيَ أَلْفَاظٌ مُرَادِفَةٌ[4] لَهَا فِي الْمَعْنَى .

مِنْهُ تُجَاهُ وَكَذَا حِذَاءُ   وَمِنْهُ تِلْقَاءُ كَذَا إِزَاءُ

الْهَاءُ فِي " مِنْهُ " ضَمِيرُ " الْمُبْهَمِ " الَّذِي هُوَ الْجِهَاتُ أَيْ : وَمِنَ الْمُبْهَمِ . أَمَّا تُجَاهُ فَأَصْلُهُ وُجَاه فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ "تَاء" ؛ لأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا وَاجَهَكَ مِنَ الأَمْكِنَةِ ، أَوْ وَاجَهْتَهُ أَيْ : مَا قَابَلَ وَجْهَكَ ، أَوْ [5] قَابَلْتَهُ بِوَجْهِكَ .

وَأَمَّا " حِذَاءُ " فَلَامُهُ وَاوٌ مِثْلُ " كِسَاء " ، وَأُبْدِلَتْ هَمْزَةً ؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِم : " فُلَانٌ يَحْذُو حَذْوَ أَبَائِهِ " أَيْ : يَقْصِدُ قَصْدَهُم فِي أَفْعَالِهِ ، وَيَتَّبِعُهُم فِيهَا .

---

(١) في (ف) « الذي » .

(٢) في (ف) زيادة " وأما".

(٣) هكذا في النسختين بالتأنيث وما ذكره في النظم « ومثله » بالتذكير ، ولعل « و مثلها » أوضح من « ومثله » ولهذا اعتمدها أكثر شراح الدّرة كابن القواس والرعيني وغيرهما .

(٤) في الأصل « مترادفة » والمثبت من (ف) .

(٥) في (ف) « أي » .

وَأَمَّا " تِلْقَاءُ " فَلامُهُ " يَاءٌ " مِثْلُ " رِدَاءٍ " وَهُوَ مَا تَتَلَقَّاهُ مِنَ الْجِهَاتِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَصْدَراً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكِ الأَمَلُ (١) .

أَيْ : عَنْ لِقَائِكِ (٢) .

وَدُونَ مِنْهَا ، وَكَذَا عِنْدَ ، وَمَعْ فَهَذِهِ وَشِبْهُهَا انْصِبْهَا جُمَعْ

قَوْلُهُ : " مِنْهَا " يُرِيدُ مِنَ الأَمْكِنَةِ الْمُبْهَمَةِ .

أَمَّا " دُونَ " فَهِيَ (٣) أَشَدُّ إِبْهَاماً مِنَ الْجِهَاتِ السِّتِّ ، لاحْتِمَالِهَا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) هذا عجز بيت للراعي النميري كما في ديوانه ٢٣٣ ، وصدره :
« أمَّلْتُ خَيرَكَ هَلْ تأتي مَوَاعِدُهُ » .
وهو من شواهد الكتاب ٤//٨٤ على أنّ « التلقاء » بمعنى « اللقيان » ، قال ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/٤٤٢.« يروي : أقصر . يخاطب امـرأة ، يقـول أملت أن أصل إلى ما كنت تعديني به ، فلما كثر إخلافك لي أقصر أملي » .، ورواه النحاس في شرح أبيات سيبويه ٢٥٠ » فاليوم أقصر تأميلك الأمل » ، وعليه فلا شاهد فيه .
وهو في المخصص ١٤/١٩٠ ، والعيني ٢/٢٣٦ ، والصحاح ، واللسان في « لقى» ، وقد ذكره الأستاذ عبد السلام هارون في معجمه ٢٩١ وخلط بينه وبين بيت آخر ذكر في الحيوان ١/٢٣١ ، والبيان والتبيين ١/١٨٠ . ونسبه الزمخشري في أساس البلاغة (قصر) لعنترة ، وهو في ملحقات ديوانه ٣٣٨ .

(٢) لم يشرح المؤلف قوله « إزاء » ، ولعله سقط من الناسخين ، وشرحه صاحب الشرح المجهول المؤلف في لوحة ٥٠ حين قال : وأمّا « إزاء » فالهمزة في أوله مبدلة من واو ، لأنه مشتق من « الموازاة » ، ويقال منه : « وازى » لكنها أبدلت همزة ؛ لوقوعها أولاً مكسورة كما في « إشاح » ونحوه ، وقال الرعيني في لوحة ٢٨ « همزته عن ياء لأنهم قالوا : أزى يأزى إذا أتى من الوجه الذي يؤمن منه » وهو الصحيح كما في اللسان « أزى » .

(٣) في (ف) « فهو » .

فَإنَّ الْمُوعِدِيَّ يَرَوْنَ دُونِي   أُسُودَ خَفِيَّةَ الْغُلْبَ الرِّقَابَا(١)   ٧٢ / ب

أيْ : يَرَوْنَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِي ، وَقَدْ يَكُونُ اسْماً وَمَعْنَاهُ الرَّدِيءُ مِنَ الشَّيْءِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَبِالدُّونِ يَقْنَعُ مَنْ كَانَ دُونَا(٢) .

وَأَمَّا " عِنْدَ " فَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا قَرُبَ مِنْكَ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيمَا(٣) بَعُدَ ، تَقُولُ: عِنْدِي مَالٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِكَ .

وَأَمَّا " لَدَى "(٤) فَلاَ يُسْتَعْمَلُ إلاَّ فِيمَا يَحْضُرُكَ ، وَ " عِنْدَ " فِي الأَصْلِ لِمَا حَضَرَكَ مِنْ أَيِّ قُطْرٍ كَانَ مِنْ أَقْطَارِكَ ، فَهِيَ أَبْهَمُ مِنَ الْجِهَاتِ السِّتِّ ، وَكَسْرُ أَوَّلِهَا أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهِ ، وَفَتْحِهِ(٥) .

وَأَمَّا " مَعَ " فَمَعْنَاهَا الصُّحْبَةُ(٦) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا وُقُوعُهَا

---

(١) البيت لربيعة بْنِ مَقْرُومٍ الضَّبِّيِّ كما في حماسة أبي تمام ٢٨٤/١ ، والتذكرة السعدية ٧٣ ، والخزانة ٢٠٣/٤ بولاق .

ونسبه الأزهريّ في تهذيب اللغة ١٣٢/٣ إلى جرير وليس في ديوانه (ت / د / نعمان طه) .

الموعديّ : الذين يوعدونه . والخَفِيَّةُ : المأسدة . الغلب الرقابا : الغلاظ ، ويريد الغلب رقابا ، وانتصابه على التشبيه بالضارب الرجل .

(٢) هذا عجز بيت لم أقف على قائله ، وهو في الصحاح ، ومختار الصحاح ، واللسان في «علا» برواية :

« إِذَا مَا عَلاَ المرءُ رَامَ العَلاَءَ   وَيَقْنَعُ بِالدُّونِ مَنْ كَانَ دُونَا »

بدون نسبة .

يقال : عَلِيَ بالكسر في المكارِمِ والرفعة والشرف يعلى علاءً ، ويقال أيضاً : علا بالفتح يَعْلِي .

(٣) في (ف) « فيها » .

(٤) في (ف) « الذي » .

(٥) « عند » مثلثة الفاء كما في الصحاح « عند » .

(٦) في (ف) « الصحة » .

صِلَةً لِ « الَّذي » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ (١) (وَالدَّلِيلُ)(٢) عَلَى اسْمِيَّتِهَا تَنْوِينُها ، وَقَدْ حَكَوْا : " جِئْتُ مِن مَعَهُمْ " فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا " مِنْ " ، وَإِذَا نُوِّنَتْ كَانَتْ حَالاً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً(٤)

أَيْ : مُصْطَحِبَيْنِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

" فَهَذِهِ وَشِبْهُهَا انْصِبْهَا جُمَعْ "

أَمَّا " هَذِهِ " فَقَدْ ذَكَرَهَا ، وَأَمَّا " شِبْهُهَا " فَيَعْنِي بِهِ مِثْلَ : " وَقَفْتُ قُرْبَكَ ، وَحوْلَكَ ، وَقَرِيباً مِنْكَ ، وَجَلَسْتُ مَكَانَكَ ، وَزَيْدٌ بَيْنَ الْقَوْمِ " مِمَّا أَشْبَهَهَا فِي الإِبهامِ مِنَ الأَمْكِنَةِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) سورة الفتح : ٢٩ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) « امرئ القيس » .

(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

« عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل » .

وهو في ديوانه ١١ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٧ الضمير في قوله « تقول » يعود على « عنيزة » في قول من زعم أنها امرأة ، والواو واو الحال ، كأنَّه قالَ : تقول ، وهذه حالُها . و « الغبيط قيل : الهودج بعينه ، وقيل : قَتَبُ الهَوْدَجِ ، وقيل : هو مَرْكَبٌ من مراكبِ النِّساءِ ، و « مَعاً » منصوبٌ على الحال من النونِ والألف ، والعامل فيه « مَالَ » ، كأنَّه قال : وقد مَالَ الغبيطُ بِنا جميعاً ، كمَا تقولُ : قَامَ الزَّيْدانِ معاً ، أيْ : قَامَا جميعاً . (أفاده الأنباريُّ في شرح القصائد السبع الطوال ٣٨) .

وَهكَذا تَفعَلُ في المَحْدودِ[1] كالمِيلِ ، وَالفَرْسَخِ ، وَالبَرِيدِ

يُرِيدُ : تَفْعَلُ فِي الْمَحْدُودِ [1] مِنَ الْمَكَانِ مِثْلَ فِعْلِكَ في الْجِهَاتِ السِّتِّ ، وَهُوَ أَن تَنْصِبهُ (بِالْفِعْلِ [2] اللَّازِمِ بِتَقْدِيرِ : " فِي " تَقُولُ : سِرْتُ مِيلاً ، وَشَيَّعْتُكَ فَرْسَخاً " [3] .

وَالمحدودُ[1] مِنَ الْمَكَانِ : مَا كَانَ لَهُ قَدْرٌ معْلُومٌ مِنَ الْمَسَاحَةِ الشَّائِعَةِ .

وَقَولُنَا : " قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَاحَةِ " يَدْخُلُ فِيهِ الْمُخْتَصُّ ؛ لأَنَّ لَهُ ذَلِكَ ، وَبِقَولِنَا : " الشَّائِعَةِ " خَرَجَ الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَكَانِ ، فَإِنَّ لَهُ قَدْراً مَعْلُوماً مِنَ الْمَسَاحَةِ لَكِنّ ذَلِكَ الْقَدْرَغَيْرُ شائِعٍ [4] فِي الْبِقَاعِ بَلْ هُوَ فِي مَكَانٍ بِعَيْنِهِ .

أَقُولُ : وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ : مَاعُلِمَ قَدْرُ مَسَاحَتِهِ من لَفْظِهِ .

وَ " الْبَرِيدُ " أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ ، وَالْفَرْسَخُ : اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ خُطْوَةٍ ، وَقِيلَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ ذِرَاعٍ [5] ، وَالْمِيلُ : أَرْبَعَةُ آلافِ خُطْوَةٍ .

وَهَذِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةَ الْمِقْدَارِ فَهِيَ مَجْهُولَةُ الأَعْيَانِ[6] فَأَشْبَهَت

---

(١) في (ف) «المعدود» وهي رواية أخرى ، وأشير اليها في الأصل بخط مغاير ، وقال صاحب الشرح المجهولُ لوحة ٥٠ : « ويروى » المعدود » بالعين .

(٢) في (ف) « في الفعل » .

(٣) شيع الرجل أخاه : تبعه .

(٤) في (ف) « ليس شائع » ولعلها « ليس بشائع » .

(٥) الفرسخ : قيل : إنه فارسي معرب كما في المعرب ٢٩٨ ، والمفصل في الألفاظ الفارسية ١٣٨ ، والصحيح أن الكلمة عربية ، قال ابن دريد في الجمهرة ٢٣٢/٣ : « والفرسخ من الأرض اشتقاقه من « الفرسخة » ، وسراويلُ مفرسخةٌ ، أيّ : واسعة » ، وانظر المصباح المنير ١٧٨ (فرسخ) .

(٦) في (ف) « العيان » .

الْجِهَاتِ ؛ لأَنَّ « الْفَرْسَخَ "، وَالْمِيلَ ، وَالْبرِيدَ" إِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْه هَذَا الاسْمُ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ مَكَاناً ، باعْتِبَارِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْمَسَاحَةُ كَمَا أَنَّ " قُدَّامًا " إِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيه هَذَا الاسْمُ باعتبَارِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ « خَلْفُ " .

وَالظَّرْفُ قَدْ يَدْخلُهُ الْبِنَاءُ كَمِثْلِ مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ وَرَاءُ

كُلُّ ظَرْفٍ تَقْطَعُهُ عن الإضَافةِ ويكُونُ المضَافُ إليه منويًا مُراداً تَبْنيهِ عَلَى الضَّمِّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ : لأَنَّ هَذه الظُّرُوفَ مُبْهَمَةٌ لاَ تَتَبيَّنُ إلا بالْمُضَافِ إِلَيْهِ(١) ، إنَّمَا قُلْنَا :إِنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، لأَنَّ مَا [مِنْ] «قَبْلٍ » إلاَّ وَهُوَ بَعْدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلى مَا قَبْلَهُ ، وكَذَا مَا مِنْ « بَعْدٍ » إلاَّ وَهُوَ « قَبْلٌ » بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الجهاتُ فَهِيَ مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْه بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا قَطَعْتَ عن الإضافة فَكَأَنَّكَ قد جَعلْتَ بَعْضَ الْكَلِمَةِ غَايَةَ نُطقكَ وَآخِرَهُ ، وَبعْضُ الكَلمةِ لاَيُعْرَبُ فَبُنِيَتْ لِذَلكَ(٢) . وَإِن شَئْتَ قُلْتَ : المضافُ إِلَيهِ يَقُومُ مَقَامَ التَّنوينِ ؛ لأَنَّه يُعَاقِبُهُ فَلَمَّا حُذِفَ الْمُضافُ إِلَيْهِ وَضُمِّنَ الْمُضَافُ مَعْنَاهُ صَارَ كَأَنَّهُ قَدْ ضُمِّنَ مَعْنَى حَرْفٍ ، وَهُوَ التَّنوِينُ ، فَبُنِيَ لِذَلِكَ (٣) .

وَإِن شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ المضَافَ عَامِلٌ في المضَافِ إِليهِ ، وَالْعَامِلُ لاَ يُفِيدُ ذِكْرُهُ دُونَ المعمُولِ ، فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ .

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٥٠ « أما علة بنائها فمشابهتها الحرف من حيث صارت بإرادة المضاف إليه كالجُزء من الكلمةِ وأمّا علة بنائها على الحركة فلكون البناء فيها عارضاً ، وأمّا علة تخصيص الضّمة فلكونها لا توجد لها في حالة الإعراب » .

(٢) ولذلك يسمى هذا النوع من الظروف بالغايات .

(٣) انظر ابن يعش ٤/٨٥ فما بعدها .

وَقَوْلُنَا : « إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْه مَنْوِيًا » احْتِرَازٌ مِمَّا كَانَ غَيْرَ مَنْوِيّ فَإنَّها تُعْرَبُ ، تَقُولُ : « جِئْتُكَ »(١) مِنْ قَبْلُ ، فَتَبْنِي إِذَا نَوَيْتَ الإِضَافَةَ ، وَإِنَّمَا تَبْنِي إِذَا نَوَيْتَ الإِضَافَةَ ، لأَنَّك إِذَا لَمْ تَنْوِهَا كَانَ الاسْمُ قَائِماً بِرَأْسِه غَيْرَ مُفْتَقِرٍ إِلَى غَيْرِهِ فَلَمْ يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، فَلَمْ يُبْنَ ، وَتَقُولُ : « جِئْتُكَ »(١) مِنْ قَبْلٍ « فَتُعْرِبُ وَتُنَوِّنُ إِذَا لَمْ تَنْوِ الإِضَافَةَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ (٢)

فَأَعْرَبَهُ مَنْصُوباً إِذْ لَمْ يَنْوِ الإِضَافَةَ ، وَقَالَ الآخَرُ :

لَعَنَ الإِلَهُ ثُعَلَةَ بْنَ مُزَاحِمٍ ... لَعْناً يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ (٣)

وَيُرْوَى « تَعِلَّة » بِالتَّاءِ فَاعْلَمْ ، أَرَادَ : مِنْ قُدَّامِهِ ، فَتَرَكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ وَهُوَ يُرِيدُهُ .

وَأَمَّا بِنَاؤُهَا عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ فَلأَنَّهَا مُتَمَكِّنَةٌ فِي الإِعْرَابِ ، وَبِنَاؤُهَا

---

(١) في (ف) « حينئذ » .

(٢) هذا البيت ليزيد بن الصعق وهو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي فارس جاهلي كما في الخزانة ٢٠٥/١ بولاق ، ونسبه العيني في هامش الخزانة ٤٣٥/٣ لعبد الله بن يعرب ، وروى عجزه « أغص بنقطة الماء الحميم » ، و « أكاد أغص بالماء الفرات » ، و « أكاد أغص بالماء المعين » .

قال العيني : « الأظهر » بالماء ا لفرات « أي : العذب ولكن المشهور « بالماء الحميم » .

وأقول : المشهور هو الصحيح لأن هذا البيت من قصدة ميميّة ذكرت في الخزانة ٤٣٥/٣ منسوبة ليزيد ، ونسب أيضًا للنابغة كما في ديوانه ٢٤٥ ، وهو في ابن يعيش ٨٨/٤ ، وشرح شذور الذهب ١٠٤ ، والهمع ٢١٠/١ ، والدرر اللوامع ١٧٦/١ .

(٣) نسب هذا البيت لبعض بني تميم كما في الكامل ٥٩/١ ، وهو في أوضح المسالك ٢١٦/٢ ، والتصريح ٥١/٢ ، والهمع ٢١٠/١ ، والدرر اللوامع ١٧٧/١ ، والعيني ٤٣٧/٣ ، ويروى « تعلة بن مسافر » ، « لعنا يشن » ، وفي (ف) « لعن الله » وهو تحريف غير مستقيم الوزن ، ورواية المؤلف « ثعلة » بالثاء ذات الثلاث النقط لم أرها عند غيره ، ولولا تعقيبه بقوله « ويروى تعلة بالتاء » لقلت دخلها شيء من التصحيف .

عَارِضٌ ، وَأَمَّا بِنَاؤُهَا عَلَى الضَّمِّ فَلأَنَّهُ حَرَكَةٌ لاَ يَدْخُلُهَا فِي حَالِ الإِعْرَابِ ـ أَعْنِي إِذَا أُضِيفَ ـ ؛ لأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِنْ كَانَ ظَرْفًا كَانَ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ " مِنْ " نَحْوُ " مِنْ قَبْلِ زَيدٍ " انْجَرَّ ، وَخَرَجَ بِدُخُولِ " مِنْ " عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَلاَ مَدخَلَ [لِلرَّفْعِ][1] فِيهِ مُضَافًا ، فَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لامْتِنَاعِ الضَّمِّ إِذَا أُعْرِبَ خَوْفَ اللَّبْسِ ، وَقَدْ يُنَوَّنُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، كَمَا يُنَوَّنُ الْمُنَادَى وَهُوَ مَضْمُومٌ [2] ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَمَا شَرِبُوا بَعْدٌ عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا [3] .

فَنَوَّنَ " بَعْدٌ " وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمِنْهُمْ مَن لَمْ يُنَوِّنْ ، وَيُنْشِدُهُ عَلَى الزِّحَافِ الَّذِي يُلَقِّبُونَهُ كَفًّا[4] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) كقول الأحوص :

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا   وَلَيْسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

(٣) عجز بيت لم أهتد إلى قائله ، وفي الخزانة ٣/١٣٣ بولاق أن الفراء سمعه من بعض بني عقيل ، وقال البغدادي : « لم أر من عزاه إلى قائله » .

وروى العجز « فما شربوا بعداً : بفتحتين على الإعراب ، وصدره مختلف فيه فبعضهم رواه » ونحن قتلنا الأسد أسد خفية « قال عنه البغدادي » وهذا تحريف قطعاً ، ولا يلائمه ما بعده ، ورواية البغدادي « ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة » وهو في العيني ٣/١٣١ ، وأوضح المسالك ٢/٢١٥ ، وشرح شذور الذهب ١٠٥ ، والهمع ١/٢٠٩ ، والدرر اللوامع ١/١٧٦ والتصريح ٢/٥٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٢ .

(٤) قال القيرواني في (ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٣) : « فأما الضم بالتنوين والنصب به في حال البناء فهو اضطرار عند البصريين وأكثرهم لا يجيزه . وهذا البيت عندهم ليس بحجة . وذاك أن حذف التنوين في البيت جائز في العروض ، لأنه من الطويل ، والطويل يدخله « الكفّ » وهو ذهاب النون من مفاعيلن فيبقى (مفاعيل) ، فإذا سقط التنوين في هذا كان مثل ما ذكرنا ، والذي أجازه وشبهه بالنداء المفرد إذا اضطر إلى تنوينه نون مضموماً » ، وانظر معنى المكفوف في الكافي في العروض والقوافي للتبريزي ٢٦ .

وَ " فِي " بِهِ تُقَدَّرُ الظُّرُوفُ وَهُوَ (١) إِذَا نَصَبْتَهَا مَحْذُوفُ

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ شَرْطَ نَصْبِ الظَّرْفِيَّةِ تَقْدِيرُ " فِي " فَلِذَلِكَ قَالَ : " وَ فِي بِهِ تُقَدَّرُ (٢) الظُّرُوفُ " يَعْنِي إِذَا نُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ " فِي " إِذَا قُدِّرَتْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً غَيْرَ ثَابِتَةٍ ، فَمَا الْفَائِدَةُ بِقَوْلِهِ :

" وَهُوَ "(١) إِذَا نَصَبْتَهَا مَحْذُوف " ؛ لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ مَحْذُوفُ بِقَوْلِهِ : "تُقَدَّرُ " ؟

قُلْتُ : فِيهِ فَائِدَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : " مَحْذُوفُ " أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهَارُ " فِي " ، وَإِذَا جَازَ إِظْهَارُهَا ، لَمْ يَكُنِ الاسْمُ قَدْ تَضَمَّنَ (٣) مَعْنَاهَا ، إِذْ لَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا لَمَا جَازَ إِظْهَارُهَا،وَلَوَجَبَ بِنَاءُ الاسْمِ ، وَلَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ : "إِذَا نَصَبْتَهَا"(٤) مُطْلَقَ النَّصْبِ بَلْ إِذَا نَصَبْتَهَا نَصْبَ الْمَفْعُولِ فِيهِ (٥)، لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : " أُحِبُّ زَمَنَ الرَّبِيعِ ، وَأَكْرَهُ زَمَنَ الشِّتَاءِ " ، وَنَحْوُ " عِشْرِينَ يَوْمًا " ؛ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَلَمْ تَكُنْ " فِي " مَحْذُوفَةً مِنْهُ ، إِذْ لَيْسَ نَصْبُهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ فِيهِ ، بَلْ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَكُونُ " فِي " مُقَدَّرَةً وَلاَ يَكُونُ الظَّرْفُ مَنْصُوبًا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٦) أَيْ : بَلْ مَكْرُهُمْ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) في (ف) « فهو» .

(٢) في (ف) « تقدير» .

(٣) في (ف) « ضمن » .

(٤) في (ف) « نصبها » .

(٥) في (ف) « به » .

(٦) سورة سبأ : ٣٣ .

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارْ (١)

فكَيْفَ تَقُولُ : شَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ « فِي » ؟

قُلْتُ : لاَ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَخَلُّفُهُ لِمَانِعٍ ، بَلْ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْمَشْرُوطِ وُجُودُ الشَّرْطِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الآيَةَ ، وَالبَيْتَ فِيهِمَا اتِّسَاعٌ ، وَلَيْسَتِ الإِضَافَةُ (٢) فِيهِمَا إِلاَّ مَجَازًا ، وَلِذَلِكَ(٣) يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ "اللَّيْلَةَ" عَلَى الظَّرْفِ فِي الْبَيْتِ ، وَتَجُرَّ " أَهْلَ " بِالإِضَافَةِ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ (٤) .

وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي (٥) مِنْ أَمْكُنٍ خُصَّتْ إِلَيْهَا عُدِّي

أَيْ : لاَ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ الَّذِي يُعَدِّي الْفِعْلَ إِلَى الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ ، فَالضَّمِيرُ فِي « عُدِّي » يَرْجِعُ إِلَى « الْفِعْلِ » وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ ذِكْرٌ فِي ظُرُوفِ الْمَكَانِ لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِقَوْلِهِ : « يُعَدِّي » إِذْ مَفْهُومُ التَّعْدِيَةِ مَخْصُوصٌ بِالْفِعْلِ ، فَكَأَنَّهُ (قَالَ) (٥) : لاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي الْفِعْلَ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ ، لأَنَّهُ مَفْعُولُ « يُعَدِّي » وَالْمَفْعُولُ فَضْلَةٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْلُومٍ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَهَهُنَا قَدْ عُلِمَ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ (حَذْفُ) (٥) حَرْفِ

---

(١) هذا الرجز لم ينسبه أحد لقائل معيّن فيما أعلم .

وهو في الكتاب ١/١٧٥ هارون ، والأوصل في النحو ١/٢٣٥ ، والمحتسب ٢/٢٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥ .

(٢) أيُّ : إضافة المشتق للظرف ، و « الظرف إذا أضيف اليه يخرج من أن يكون ظرفاً كما يَخْرُجُ منه إذا دَخَلَ عليه حرفُ الجر » .

أفاده المروزقيُّ في شرح الحماسة ٢/٦٥٥ .

(٣) في (ف) وكذلك .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٨٠ ، والخزانة ١/٤٨٥ بولاق .

(٥) سقط من (ف) .

الْجَرِّ عَنِ الأمكِنَةِ الْمَخْصُوصَةِ فَلاَ يُقَالُ : « قَعَدْتُ السُّوقَ ، وَلاَ جَلَسْتُ الْبَصْرَةَ " ، " بَلْ " فِي السُّوقِ ، وَفِي الْبَصْرَةِ " ؛ لأَنَ هَذِهِ أَمْكِنَةٌ مُتَعَيَّنَةٌ مَعْرُوفَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ بِأَعْيَانِهَا عَمَّا عَدَاهَا مِنَ الأَمْكِنَةِ فَأَشْبَهَتِ الأَسْمَاءَ الَّتِي لَيْسَتْ بِظُرُوفٍ فَلاَ يَتَعدّى الْفِعْلُ اللاَّزِمُ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ كَمَا لا يَتَعَدّى إِلَى الأَسْمَاءِ ، فَلاَ تَقُولُ : " جَلَسْتُ الدَّارَ " كَمَا لاَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ زَيداً " ، بَلْ تَقُولُ : جَلَسْتُ فِي الدَّارِ كَمَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِزَيدٍ " .

وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصِبِ الْفِعْلُ الْمَكَانَ الْمَخْصُوصَ وَنَصَبَ الزَّمَانَ الْمَخْصُوصَ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ فَلَمْ يَنْصِبْهُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ صِيغَةَ ا لْفِعْلِ تَحْصُلُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ ، وَلاَ تَحْصُلُ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ دلاَلَةٌ عَلَى الْمَكَانِ الْمُعَيِّنِ فَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ ، بَلْ لَهُ دلاَلَةٌ عَلَى مُطْلَقِ الْمَكَانِ ، وَذَلِكَ لاَ يَخْرُجُ عَنِ الْجِهَاتِ ، فَلِذَلِكَ تَعَدّى إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ .

كَالدَّارِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالأَسْوَاقِ وَالشَّامِ ، وَالْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ

ذَكَرَ فِي هَذَا أَمْثِلَةَ الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ ، فَيُقَالُ : " ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ " وَيُسَمَّى الْمَخْصُوصُ مِنَ الْمَكَانِ الْمُؤَقَّتَ ، وَالتَّوْقِيتُ : التَّقْدِيرُ وَالتَّحْدِيدُ ، وَكَذَلِكَ مَوَاقِيتُ الْحَجِّ أَمْكِنَةٌ ، فَمِيقَاتُ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ [1] ، وَمِيقَاتُ الشَّامِ الْجُحْفَةُ [2] وَلَيْسَتْ " ذَاتُ عِرْقٍ ، وَالْجُحْفَةُ " أَزْمِنَةً ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: " دَخَلْتُ الدَّارَ "

---

(١) ذات عرق : هو الحد الفاصل بين تهامة ونجد ، وقيل : جبل طريق مكة ومنه ذات عرق . ينظر (مرصد الإطلاع ٢/٩٣٢) .

(٢) الجحفة : قرية كبيرة على طريقة المدينة من مكة على أربع مراحل ، وسميت بالجحفة لأن السيل اجتحفها واستأصل أهلها في بعض الأعوام (معجم البلدان ٢/١١٠) .

(فَـإِنَّ التَّـقْـدِيرَ: دَخَلْتُ فِي الدَّارِ)[١] ، فَـحُذِفَ حَـرْفُ الْجَـرِّ تَخْـفِـيفًـا لِكَثْـرَةِ الاسْتِعْمَالِ[٢] ، وكَذَلِكَ لاَ يُقَالُ : " دَخَلْتُ الْقَوْمَ " ، بَلْ " دَخلْتُ فِي الْقَوْمِ ، وَدَخَلْتُ فِي الأَمْرِ " فَلَمْ يَجُزْ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرِ اسْتِعْمَالُهُ إِلاَّ فِي الْمَكَانِ .

فَأَمَّا "ذَهَبْتُ الشَّأمَ " فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْمَكَانَ، فَأَقَامُوا الْخَاصَّ مُقَامَ الْعَامِّ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَتِ الْعَرَبُ هَذا فِي الشَّأمِ ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ الْيَسَارُ ؛ لأَنَّهُ شَـأْمَـةٌ أَيْ : يَسْرَةٌ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : " ذَهَبْتُ شَأْمَةً ، وَذَهَبْتُ الْيَسَارَ " جَازَ ، وكَذَلِكَ قَوْلُهُم : " ذَهَبْتُ اليَمَنَ " لأَنَّهُ مِنَ الْيُمْنِ ، والْيُمْنَةِ ، وَلَمْ يُجِيزُوا " ذَهَبْتُ عُمَانَ ، وَمَكَّةَ ، وَالْبَصْرَةَ " إِذْ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى .

وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ " ذَهَبْتُ الشَّأمَ " لأَنَّهُ يَسَارُ الْكَعْبَةِ ، وَالْيَمَنُ يَمِينُ الْكَعْبَةِ .

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) وفي شرح الشريشي ٩٥٦/١ « وزعم الجرمي أنَّ « دخلت » يتعدى بنفسه ، وأبطلوا قولـه بقولهم : « دخلت في هذا الأمر » فعدوه بحرف الجرّ فدل على أنه الأصل » .

« الحـــال »

وَالْحَالُ هَيْئَةٌ شَبِيهُ الْوَصْفِ   كَجَاءَ زَيْدٌ خَائِفاً يَسْتَخْفِي

إِنَّمَا ذَكَرَ الْحَالَ بَعْدَ الظَّرْفِ لِشَبهِهَا بِهِ ، إِذْ [1] كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِـ " فِي " كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ كَذَلِكَ ، وَتَعْمَلُ فِيهَا الْمَعَانِي كَمَا تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ كَمَا يَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَالشَّيْءُ يُذْكَرُ عَقِيبَ الشَّيْءِ إِذَا قَارَبَهُ أَوْ شَارَكَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الظَّرْف بَعْدَ الْمَصْدَرِ ، لأَنَّ مِنْهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِوَضْعِهِ كَمَا يَدُلُّ على الْمَصْدَر بِحرُوفِه[2] .

وَالْحَالُ : مُشْتَقَّةٌ مِنْ " حَالَ يَحُولُ " إِذَا تَغَيَّرَ ، فَعَيْنُهَا " وَاوٌ " ، وَتُذَكَّرُ ، وَتُؤَنَّثُ ، تَقُولُ[3] : " حَالٌ حَسَنٌ ، وَحَالٌ حَسَنَةٌ " [4] .

وَقَوْلُهُ : " هَيْئَةٌ " يَدخُلُ فِيهِ الصِّفَةُ ؛ لأَنَّها هَيْئَةٌ ، فَاحْتَاجَ إِلَى إِخْرَاجِهَا عَنِ الصِّفَةِ بِقَوْلِهِ : " شَبِيهُ الْوَصْفِ " ، وَشِبْهُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ ، وَوَجْهُ شَبَهِ الْحَالِ بِالصِّفَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِبيَانِ الْهَيْئَةِ ، لَكِنَّ الصِّفَةَ لِبَيَانِ هَيْئَةِ الذَّاتِ ، وَالْحَالَ لِبيَانِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ وَقْتَ كَوْنِهِ فَاعِلاً ، وَلِبيَانِ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ حِينَ وُقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ لاَ مُطْلَقًا ، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ،

---

(١) في الأصل « إذا » .

(٢) في (ف) « بحرف فيه » .

(٣) في (ف) « يقال » .

(٤) وفي شرح الرُّعَيْني لوحة ٣٣ « وقيل : سُمّي حالاً ، لأنَّهُ لايجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلاّ لِمَا أَنْتَ فيه تطاوَلَ الوقْتُ أو قَصُرَ » .

وتسميته حالاً تسمية بصرية ، أما الكوفيُّونَ ـ كما في الرّعَيْنيِّ أيضا ـ فيسمونه قَطْعاً ، لأنَّ الأصل أن يكون نعتًا إلاَّ أنَّهُ لما كان ما قبله معرفة وهو نكرة ، قطع عن التبعيَّةِ إلى النصب ، وَفرَّقَ هشام فقال : ما جاء منها بعد المعرفةِ المضمرةِ يسمى حالاً ، وما جاء بعد المعرف الظاهرة يسمّى قَطْعاً .

وَالْجَمْعِ ، وَالْحَالُ كَذَلِكَ، وَتُخَالِفُهَا فِي أَنَّهَا غَيْرُ تَابِعَةٍ(١) لِصَاحِبِها فِي الإِعْرَابِ ، وَلاَ فِي التَّعْرِيفِ .

وَرَسْمُ الْحَالِ أَنْ يُقَالَ : هوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلى هَيْئَةِ فَاعِلٍ ، أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَدْخُلُ فِيهِ " جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً كَرِيماً ! قُلْتُ : إِنَّ قَوْلَكَ : جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ " يَدُلُّ عَلَى هَيئَةِ ذَاتٍ مُطْلَقاً لاَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ فَاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " فِي الدَّارِ رَجُلٌ كَرِيمٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فَاعِلاً ، وَلاَ مَفْعُولاً ، وَالصِّفَةُ ثَابِتَةٌ لَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ، فَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ حِينَ وُقُوعِ الفِعْلِ مِنْهُ ، وَوَصْفُ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ حِينَ وُقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ لاَ مُطْلَقًا ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ مُخَصِّصَةً وَمُقَيِّدَةً لَهُ كَقَولِهِ(٢) :

" جَاءَ زَيدٌ خَائِفًا يَسْتَخْفِي "

فَإِنَّ " خَائِفًا " مُخَصِّصٌ لِلْمَجِيءِ وَمُقَيِّدٌ لَهُ ، فَإِذَا انْتَفَى الْمَجِيءُ انْتَفَى الْخَوْفُ الْمُخَصِّصُ لَهُ ضَرُورَةً ، لأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْعَامُّ انْتَفَى الْخَاصُّ ، وَقَوْلُهُ : " يَسْتَخْفِي " حَالٌ ثَانِيَةٌ ، أَيْ : مُسْتَخْفِيًا، وَصَاحِبُهَا الضَّمِيرُ فِي الْحَالِ الأَوَّلِ(٣)، وَهِيَ عَامِلَةٌ فِيهَا(٤) .

---

(١) بعده في (ف) « للموصوف في التذكير » وهو تكرار من الناسخ مع ما قبله سببه زلة نظر .

(٢) في النسختين « كقولك » والأولى ما أثبت ، لأنه قول الناظم .

(٣) ذكر الرُّعيني في شرحه أن ابن جني وجماعة من النحويين يجيزون تعدد الحال وصاحبها متحد ، نحو « جاء زيد ماشيا ضاحكا » على أن « ضاحكًا ، وماشيًا » حال من زيد ، وحجتهم أن الحال صفة في المعنى للفاعل أو المفعول ، واجتماع صفتين فأكثر جائز ، وذهب الفارسي وجماعة من المحققين إلى أن ذلك لا يجوز ، وحجتهم أن الحال مشبهة بالمفعول فكما أن الفعل إذا استوفى مفعوله لم يكن له مفعول آخر ، كذلك إذا أخذ الحال لم يكن له حال أخرى ، فعلى هذا المذهب إذا جاء ما يوهم جواز المذهب الأول ، نحو قولك « جاء زيد ماشياً راكباً » جعل أهل هذا المذهب الحال الأولى من زيد ، والثانية حالا من الضمير في الأولى ، وكذا الحكم فيما زاد . (شرح الرعيني لوحة ٣٨) بتصرف ، وعليه يكون المؤلف موافقاً للفارسي فيما ذهب إليه ، وقال المؤلف في التحفة ا لشافية لوحة ٦٤ : « وكما يكون للمبتدأ خبران فصاعداً قد يكون لذي الحال حالان فصاعدًا ، ويجوز أن يكون الحال الثانية من الضمير في الحال الأولى ، والعامل فيها الحال الأولى » .

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١٩٩ ، وابن يعيش ٢/٥٥ .

مَنْصُوبَةٌ مُشْتَقَّــةٌ مَنْكُــورَهْ حَالٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْمَذْكُورَهْ

بَعْدَ كَلَامٍ تَمَّ فَهْيَ فَضْلَــهْ فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُونُ جُمْلَــهْ

قَدْ ذَكَرَ لِلْحَالِ سِتَّ شَرَائِطَ ، خَمْسٌ(١) مِنْهَا شَرْطٌ فِي نَصْبِهَا ، أَمَّا كَوْنُهَا « مَنْصُوبَةً » فَلِأُمُورٍ نَذْكُرُ بَعْضَهَا :

أَحَدُهَا : لِشِبْهِهَا بِالْمَفْعُولِ فِي كَوْنِهَا فَضْلَةً .

وَالثَّانِي : (٢) لِشِبْهِهَا بِالظَّرْفِ لِتَقْدِيرِهَا بِـ " فِي " .

وَالثَّالِثُ)(٢) : لِشِبْهِهَا بِالْمَصْدَرِ فِي مَجِيئِهَا مُؤَكِّدَةً .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " مُشْتَقَّةً " فَلِشَبَهِهَا بِالصِّفَةِ ، وَ لِأَنَّهَا تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَلِيَحْصُلَ لَهَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّمْيِيزِ بِالاشْتِقَاقِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُم : جَاءَ الْقَوْمُ رَجُلاً رَجُلاً(٣) فَإِنَّ الْمَعْنَى جَاءُوا مُفَصَّلِينَ هَذَا التَّفْصِيلَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " مَنْكُورَةً " فَلِأَنَّهَا خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّـكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا " فَقَدْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِمَجِيءٍ وَرُكُوبٍ ، وَ لِأَنَّهَا جَوَابٌ لِـ " كَيْفَ " وَإِنَّمَا يَقَعُ " كَيفَ " لِلاسْتِفْهَامِ عَنِ النَّكِرَاتِ ؛ لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الْمَجْهُولَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُم : " مَرَرْتُ بِهِمِ الْجَمَّاءَ (٤) الْغَفِيرَ " فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : مَرَرْتُ بِهِمْ جَامِّينَ ــ أَيْ : كَثِيرِينَ ــ غَافِرِينَ الْأَرْضَ بِكَثْرَتِهِمْ أَيْ : سَاتِرِينَ لَهَا . ٧٤ / ب

---

(١) في (ف) « خمسة » .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في نصب الجزء الثاني خلاف ، ذهب الزَّجَّاجُ إلى أنّه توكيد ، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول ، وقيل : إن الاسمين معا منصوبان بالعامل الذي قبلهما ، لأن مجموعهما هو الحال ، والحالية مستقادة منهما لا من أحدهما ، فصارا يعطيان معنى المفرد ، ينظر في التصريح ١/ ٣٧٠ ، وشرح الرعيني لوحة ٤٥ .

(٤) في الأصل « الجمّ » .

وَإِنَّمَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَعْرِفَةً ؛ لأَنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِهَا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً لِتَحْصُلَ الْفَائِدَةُ ؛ إِذِ الْمَجْهُولُ لاَ يُفِيدُ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا " فَإِنَّمَا جَازَ الْحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ لِمَا فِي " كُلّ " مِنَ الْعُمُومِ الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ، وَلِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصِّفَةِ لِمُخَالَفَتِهَا إِيَّاهُ فِي التَّعْرِيفِ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " بَعْدَ كَلاَمٍ تَامٍّ " لِيَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ كَوْنُهَا فَضْلَةً ، وَقَدْ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : فَهْيَ فَضْلَةٌ " (أَيْ : فَضْلَةٌ)[1] لِمَجِيئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " فَلَيْس فِيهِ زِيَادَةُ (فَائِدَةٍ عَلَى[2]) قَوْلِهِ : " مُشْتَقَّةٌ " ، فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كَوْنِهَا مُشْتَقَّةً أَنَّ فِيهَا ضَمِيراً ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيدِ[3] ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي الْحَالِ ضَمِيراً مَرْفُوعًا ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ رَفْعُهَا الظَّاهِرَ بَعْدَهَا نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا أَبُوهُ " فَأَبُوهُ فَاعِلٌ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) « فائدة تدل على » .

(٣) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٥٣ : « السادس أن يكون فيها ضميرا لترتبط مع صاحبها به ، والنيلي حكم بأن قوله : « فيها ضمير » مكرر لأنه قد فهم من كونها مشتقة أن يكون فيها ضمير ، ثم قال : اللهم إلا أن يكون قد ذكره على وجه التأكيد ، وأقول : هذا ليس بمكرر ، لأن الحال قد تكون مشتقة ولا ضمير فيها وذلك إذا ارتفع الظاهر بعدها ، فعلى هذا الشَّرْطُ هُوَ رفْعُها الفاعلَ سواء كان ظاهراً أو مضمراً ، وأما اشتراط كونه مضمراً فغير صحيح » .

وقال الشريشي ٦٧١/١ : « وقوله : « فيها ضمير » يريد : أنها لما وجب أن تكون مشتقة أو في حكم المشتق وجب أن يكون فيها ضمير : لأن المشتق لا بد فيه من الضمير ، وكذلك ما كان في معنى المشتق ، ووافق ابن القواس ٥٥٦/١ النيلي إذ قال : « لأن شرط كونها مشتقة يغني عنه ، وإنما هو حكم لها » .

مَرْفُوعٌ بِـ « قَائِمٍ » ، وَيُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ [(٢) وَيُؤَكِّدُ تَقولُ(١) : مَـرَرْتُ بِزَيدٍ قَائِمًا هُوَ فَعَمْرٌو ، وَ " عَمْرٌو " مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي الْحَالِ ، وَ " هُوَ " تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ](٢) ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِالْمَرْأَتَيْنِ جَالِسَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا ، فَكِلْتَاهُمَا تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي " جَالِسَتَيْنِ " ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَتَكُونُ جُمْلَهْ ، فَيَأْتِي ذِكْرُهُ بِلاَ فَصْلٍ .

فَتَلْزَمُ الْوَاوَ وَطَوْراً تُحْذَفُ وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضْعُفُ

تَقْدِيرُهُ وَيَكُونُ الْحَالُ جُمْلَةً فَتَلزَمُ الْوَاوَ ، أَيْ : تَلْزَمُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، وعَلَى الأَفْصَحِ فِي الْبَعْضِ ، وَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْحَالُ الصِّفَةَ ، وَالْجُمَلُ تُوصَفُ بِهَا النَّكِرَاتُ جَازَ أَنْ تَكُونَ ـ أَعْنِي الْجُمْلَةَ ـ حَالاً مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ جَازَ أَنْ تَكُونَ خَبراً أَوْ صِفَةً أَوْ صِلَةً جَازَ أَنْ تَكُونَ حَالاً ، وَالْجُمْلَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، أَوْ فِعْلِيَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ تَلْزَمُ فِيهِ(٣) الْوَاو ، وَضَرْبٌ لا تلزَمُ ، وَالَّذِي تَلْزَمُهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدأُ مِنَ الْجُمْلَةِ ضَمِيراً لِصَاحِبِ الْحَالِ ، نَحْوُ : جَاءَ زَيدٌ وَهُوَ ضَاحِكٌ .

وَالثَّانِي : إِذَا خَلَتِ الْجُمْلَةُ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ " ، وَإِلَى (الضَّرْبَيْنِ)(٤) أَشَارَ بِقَولِهِ : " فَتَلْزَمُ الْوَاوَ " .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي لاَ تَلْزَمُ فِيهِ ا لْوَاو فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْن ، ضَرْبٌ الأَفْصَحُ فِيهِ إِثْبَاتُ الْوَاوِ ، وَضَرْبٌ الأَفْصَحُ فِيهِ طَرْحُهَا مِنْهُ ، فَالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : " جَاءَ

(١) في نسخة (ف) « بقوله » .
(٢) سقط من الأصل سبق نظر .
(٣) في (ف) « فيها » .
(٤) في الأصل « هذا الضرب » .

زَيدٌ وَأَبُوهُ ضَاحِكٌ " يَجُوزُ طَرْحُ الْوَاوِ مِنْهَا ؛ لأَنَّ الارْتِبَاطَ قَدْ حَصَلَ بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ مَن الْجُمْلَةِ عَلَى ذي الْحَالِ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُم : " كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيّ " وَالأَفْصَحُ إِثْبَاتُ الْوَاوِ ؛ لأَنَّ الْحَالَ[1] في الْمَعْنَى مُقَدَّرَةٌ بِخَبَرِ الْمبْتَدَأ ، ولَيْس فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأ عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدا وَالضَّمِيرُ فِي الْمُبْتدأ الَّذي هُوَ " أَبُوه " لِرَبْطِ الْمُبْتَدَإِ لاَ لِربْطِ الْخَبَرِ ، قَالُوا : وَهِيَ (الَّتِي رَبَطَتِ)[2] الْخَبَرَ وَالْمُبْتَدأ جَمِيعًا ، وَالْمُرَادُ رَبْطُ الْخَبَرِ لَكِن لاَ يُمْكِنُ دُخُولُهَا عَلَيْه وَهُوَ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ إذْ لاَ يُمْكِنُ[3] دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْخَبَرِ فَأَدْخَلُوهَا عَلَى الأَوَّلِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ الْخَبَرَ مُرْتَبِطٌ بِالْمُبْتَدَأ ، وَالْمُبْتدَأُ مُرْتَبِطٌ (بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى ذِي الْحَالِ)[4] ، وَسِيبَوَيْهِ[5] يُقَدِّرُ الْوَاوَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ بِـ " إِذْ " ؛ لِمَا فِي الْحَالِ مِنْ شَبَهِ الظَّرْفِ .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي الأَفْصَحُ فِيهِ طَرْحُ الْوَاوِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأ ظَرْفًا مُقَدَّمًا عَلَيْهِ نَحْوُ : خَرَجَ زَيْدٌ عَلَيْهِ جُبَّةُ صُوفٍ ، (أَي : وَعَلَيْهِ جُبَّةُ صُوفٍ)[6] ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) في (ف) « لأنَّ الوَاوَ » .

(٢) في (ف) « الذي نصبت » .

(٣) في (ف) « لا يكن » .

(٤) في (ف) « بالخبر والغاية على ذي الحال » وهو تحريف .

(٥) انظر الكتاب ١/٩٠ ، ابن يعيش ٢/٦٨ .

(٦) سقط من (ف) سبق نظر .

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ[1]

أيْ : وَعَلَيَّ سَوَادٌ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَضَارِعاً أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُثْبَتًا أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مُثْبَتًا فَلاَ حَاجَةَ إِلَى الْوَاوِ تَنْزِيلاً لِلْمُضَارِعِ مَنْزِلَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي عَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى الْوَاوِ ، بَلْ لاَ بُدَّ مِنَ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " قَدِمَ زَيدٌ يَتَكَلَّمُ " أَيْ : مُتَكَلِّمًا " ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مَنْفِيًا فَهُوَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ ، بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَمَا يَنْطَلِقُ أَخُوهُ .

وَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ مَا يَنْطَلِقُ أَخُوهُ "

وَبِالْوَاوِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَمَا يَنْطَلِقُ عَمْرٌو " .

وَإِنَّما جَازَ إِخْلاَءُ الْجُمْلَةِ (الْحَالِيَّةِ)[2] مِنَ الضَّمِيرِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالظَّرْفِ إِذَا وَقَع خَبَرًا ، إِذْ لاَ ضَمِيرَ فِيهِ (ظَاهِرٌ)[3] ، وَبِتَقْدِيرِ[4] الْوَاوِ بِـ " إِذْ "

---

(١) هذا عجز بيت لبشار بن برد ، كما في ديوانه ٣/٥١ ، وهو بتمامه :

« إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها نَهَضْتُ مع البازي عَلَيّ سَوادُ »

وهو من قصيدة يخاطب بها خالد بن جبلة الباهلي ، قال محقق الديوان : « هذا البيت من أشهر شعر بشار استشهد به علماء العربية على خلو جملة الحال من الواو إذا كان خبرها ظرفاً مقدّما عليها ، لأنه بتقدمه صار المبتدأ بعده كالفاعل ، فأشبهت الجملة الفعلية فصارت جملة « عليّ سواد » كأنها فعلية » .

إنكار البلدة : إنكار أهلها على حدِّ قوله تعالى : « واسألِ القَرْيَة » ، البازي : الصقر وهو من أبكر الطيور خروجاً.عليّ سواد : أي : بقية من الليل .

وهو في شرح الكافية للرضي ٢١١/١ ، والخزانة ٥٤٠/١ بولاق ، ومعاهد التنصيص ٢٨٧/١ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني ٢٥١ .

(٢) سقط في(ف) .

(٣) في (ف) « دخل ظاهر » .

(٤) في الأصل « وتقدير » .

يَتَحقّقُ شَبَهُ الظَّرْفِ(١) .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ مُضَارِعًا وَهُوَ الْمَاضِي ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مثْبَتًا أَوْ لَيْس ، فَإِنْ كَانَ مُثْبَتًا فَفِيهِ أيضًا ثَلاثَةُ أَوْجهٍ :

الأَوّلُ : بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وقَدْ خرَجَ أَبُوهُ " .

وَالثَّانِي : بالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، نَحوُ " جَاءَ زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ أَبُوه " .

وَالثَّالثُ : بِالْوَاوِ وَحْدَهُ : نَحْوُ " جَاءَ زَيدُ وَقَدْ خَرَجَ عمْروٌ " .

وَإِنْ كَانَ مَنْفيا فثَلاثَةٌ أَيْضًا :

بِالْوَاوِ والضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَمَا خَرَجَ أَبُوهُ " .

(٣) وَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ [نَحْوُ " جَاءَ](٢) زَيدٌ مَا خَرَجَ أَبُوهُ ")(٣)

وَبِالْوَاوِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرُو " .

وَلابُدَّ مَعَ الْمَاضِي الْمُثْبَتِ مِنْ " قَدْ " ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، نَحْوُ قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٤) أَيْ : قَدْ حَصِرَتْ(٥) .

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٤٧/١ : وقدَّرها سيبويه والأقدمون بـ « إذ » ولا يريدون أنها بمعنى « إذ » إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنَّها وما بَعْدَها قَيْدٌ للفعلِ السَّابِقِ كما أنَّ إذْ كذلك » .

(٢) تكملة يوجبها المقام .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) سورة النساء : ٩٠ .

(٥) هذا مذهب جمهور البصريِّين ، لأن لفظة « قد » تقرب الماضي من الحال ، أما الكوفيون والأخفش فقد ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه « قد » أو لم تكن ، لأن التقدير على خلاف الأصل ، وقياسًا على وقوعه صفة للنكرة من غير تقدير ، وهو الراجح في نظري ، لأنَّه قد ورد بدون « قد » كثيراً وتأويل الكثيرِ ضَعيفٌ .

انظر : الإنصاف ٢٥٢ المسألة ٣٢ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، وشرح الكافية للرضيِّ ٢١٢/١ ، والهمع ٢٤٧/١ .

فَهَذِهِ تِسْعَةُ أَوْجُهٍ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ غَيْرِ الْمُضَارِعِ الْمُثْبَتِ .

وَالْمُضَارِعُ الْمُقْتَرِنُ بِلَمْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاضِي ، نَحْوُ " جَاءَ زَيدٌ وَلَمْ يَنْطِقْ عَمْرٌو " .

قَوْلُهُ : " وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضْعُفُ " لَمَّا ذَكَرَ الْحَالَ وَبَيَّنَ حَقِيقَتَهَا ، وَذَكَرَ شَرَائِطَهَا أَخَذَ فِي ذِكْرِ الْعَامِلِ فِيهَا فِعْلاً أَوِ اسْمًا مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ تَقدُّمَهَا عَلَيْهِ مَانِعٌ ، جَازَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ؛ لِقُوَّةِ الْفِعْلِ بِالتَّصَرُّفِ فَتَقُولُ : " رَاكِبًا جَاءَ زَيدٌ " ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْحَالُ عَلَيْهِ ؛ لِضَعْفِهِ .

فَلاَ تُقَدِّمْهَا عَلَى تَنْبِيهِ ... وَلاَ إِشَارَةٍ ، وَلاَ تَشْبِيهِ

وَلاَ عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهَا عَمَلْ ... وَفِي سِوَاهَا إِنْ تُقَدِّمْ لَمْ تُبَلْ

العَامِلُ فِي الحَالِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَالْمَعْنَوِيُّ ـ هُوَ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " وَالْحَالُ [مِنْ][1] عَامِلِهَا مَا يَضْعُفُ " ـ فَلاَ يَتَقدَّمُ الْحَالُ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ ضَعُفَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي نَفْسِهِ فَضَعُفَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَعْمُولِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَ صُوَرٍ :

إِحْدَاهَا : التَّنْبِيهُ [[2] نَحْوُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَلاَ يَجُوزُ " قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ " ، وَيَجُوزُ " هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٌ " فَتُقَدِّمُهَا عَلَى صَاحِبِهَا لاَ عَلَى التَّنْبِيهِ][2] .

الثَّانِيَةُ : اسْمُ الإِشَارَةِ ، نَحْوُ : ذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَلاَ يَجُوزُ " قَائِمًا ذَا زَيْدٌ " .

الثَّالِثَةُ : التَّشْبِيهُ ، نَحْوُ " كَأَنَّكَ قَائِمًا أَسَدٌ " ، وكذلك التَّمَنِّي ، نَحْوُ : لَيْتَكَ قَائِمًا فِي دَارِنَا " ، وَكَذَلِكَ التَّرَجِّي ، نَحْوُ " لَعَلَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا خَلْفَ عَمْرٍو " ،

---

(١) في الأصل « في » .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

وَكَذَلِكَ النِّدَاءُ ، نَحْوُ(١) :

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأَقْوَامِ (٢)

وَالْحَالُ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ كُلِّهَا مِنَ الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي التَّنْبِيهِ " أُنَبِّهُ عَلَى زَيْدٍ قَائِمًا " ، وَفِي الإِشَارَةِ " أُشِيرُ إِلَيْهِ قَائِمًا " ، وَفِي التَّشْبِيهِ " أُشَبِّهُهُ فِي حَالِ قِيَامِهِ بِالأَسَدِ " ، وَكَذَا فِي " لَيْتَ " تَقْدِيرُهُ " أَتَمَنَّاهُ قَائِمًا " ، وَفِي " لَعَلَّ " " أَتَرَجَّاهُ قَائِمًا " ، وَفِي " النِّدَاءِ " أَدْعُو بُؤْسَ الْجَهْلِ ضَرَّاراً .

فَأَمَّا الظَّرْفُ(٣) فَنَحْوُ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ عِنْدَنَا قَائِمًا " ، فَلاَ يَجُوزُ " زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَنَا" ، بِتَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى الظَّرْفِ (٤) ، وَالْحَالُ ٧٥ / ب
هَهُنَا مِنَ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ " زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَنَا قَائِمًا : " وَصَاحِبُ الْحَالِ الضَّمِيرُ (فِي)(٥)

---

(١) في (ف) « نحو النابغة » .

(٢) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني كما في ديوانه ٢٢٠ ، وصدره :

« قالت بنو عامر خالوا بني أسد » ويروى : يا بؤس للحرب .

وهو في الكتاب ٢٧٧/٢ هارون ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحتسب ٢٥١/١ ، والإنصاف ٣٣٠/١ ، وابن يعش ٦٨/٣ ، ٣٦/٤ ، ١٠٤/٥ ، والخزانة ٢٨٥/١ ، ١١٩/٢ ، والهمع١ ١٧٣/١ .

خالوا : تخلوا من حلفهم وقاطعوهم . يابؤس للجهل ، يعني ما أبأس الجهل على صاحبه وأضرَّه لَهُ !

(٣) هذه هي الصورة الرابعة .

(٤) هذا مذهب سيبويه وقد أجازه الأخفش مطلقا إن تقدم المبتدأ ، نحو « زيد واقفاً خلفك » ، و « زيد واقفاً في الدار » ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ والسمواتُ مطويات بيمينه ﴾ على قراءة من نصب « مَطْويات » ، ولم يجز ذلك سيبويه ، لأن الظرف والمجرور بحرف الجر غير متصرفين كليت ولعل وكأنّ مستفاد من شرح ابن القواس ٥٦٢ ، وشرح ابن الخباز ٢٧٠/١ ، وانظر الكتاب ١٢٢/٢ هارون ،وشرح الألفية لابن عقيل ٨٤٦/١ ، فما بعدها ، وشرح الكافية ٢٠٤/١ .

(٥) سقط من (ف) .

الظَّرْفِ ؛ وَهُوَ فَاعِلٌ ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّا هَذَا الْبَيَانَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَالَ إِنَّمَا هِيَ وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ ، أَوِ لْمَفْعُولِ .

فَإِنْ قِيلَ: فَالْحَالُ يُشْبِهُ الظَّرْفَ ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ، نَحْوُ " كُلَّ يومٍ لَكَ ثَوْبٌ " فَثَوْبٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ " لَكَ " الْخَبَرُ ، والْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - أَعْنِي " لَكَ " عَامِلٌ فِي " كُلَّ يَوْمٍ " النَّصْبَ .

قُلْتُ : الْحَالُ لِشَبَهِهَا بِالظَّرْفِ تَعْمَلُ فِيهَا الْمَعَانِي ، وَلِشَبَهِهَا بِالْمَفْعُولِ لاَ يَعْمَلُ فِيهَا الْمَعْنَى مُتَقَدِّمَةً .

وَكَذَلِكَ الْحَالُ مِنَ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوِ الإِضَافَةِ[1] لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : " وَفِي سِوَاهَا إِنْ تُقَدِّمْ لَمْ تُبَلْ " أَيْ : فِي سِوَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ فِي الْحالِ، وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ، وَقَدْ ذُكِرَ[2] ، وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَنَحْوُ " زَيدٌ قَائماً ضَارِبٌ عَمْرًا " ، أَيْ : زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا قَائمًا " ، وَقَوْلُنَا[3] فِيمَا تَقَدَّمَ : " مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ"[2] احْتِرَازٌ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ الْمَوْصُولَةِ بِهِ[4] .

وَمِثَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ " زَيدٌ قَائمًا مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ " أَيْ : " زَيدٌ مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ قَائِمًا " ، وَمِثَالُ الصِّفَةِ " زَيْدٌ قَائمًا حَسَنُ الْوَجْهِ " أَيْ : " زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ قَائمًا " .

---

(١) في (ف) « أو بالإضافة » ، ومثال مجيء الحال من المجرور قولك « مررت بزيد قائما » ، ومثالها من المجرور بالإضافة قوله تعالى « ملة إبراهيمَ حَنيفاً » .

(٢) راجع ص ٤٨٨ .

(٣) في النسختين « وقلنا » ، والأولى ما أثبت .

(٤) فلا يجوز أن نقول : أعجبني مجردةً الضَّاربُ هنداً . عن شرح الكافية ٢٠٥/١ .

وَإِذَا عَمِلَ فِي الْحَالِ فِعْلٌ جَامِدٌ لاَ يَتَصَرَّفُ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ ، نَحْوُ " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا قَائِمًا ! ، [وَنِعْمَ الرَّجُلُ قَائِمًا زَيْدٌ] (١) ، وَفِي تَقْدِيمِ الْحَالِ مِن اسْمِ " لَيْسَ " عَلَيْهَا خِلاَفٌ كَالْخِلاَفِ فِي خَبَرِهَا(٢)، نَحْوُ " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً بِجَمِيلٍ " وَكَذَلِكَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَبَرِهَا .

وَحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يَحِلْ　　　كَقَوْلِهِ : لِمَيٍّ مُوحِشًا طَلَلْ

إِنَّمَا حَسُنَتِ الْحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا نَحْوُ : قَامَ ضَاحِكاً رَجُلٌ . كَمَا حَسُنَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا قُدِّمَ عَلَيْهَا خَبَرُهَا وَهُوَ ظَرْفٌ نَحْوُ " عِنْدَكَ رَجُلٌ " وَالْحَالُ لَهَا شَبَهٌ بِالظَّرْفِ ، وَشَبَهٌ بِالْخَبَرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَصَحَّ الإِخْبَارُ عَنِ النَّكِرَةِ بِالظَّرْفِ مَعَ تَقَدُّمِهَا ، فَكَذَا يَصِحُّ الْحَالُ مِنَ النَّكِرَةِ مَعَ التَّقْدِيمِ ، وَلأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَتَقَدَّمْ لاَلْتَبَسَتْ بِالصِّفَةِ فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ رَجُلاً رَاكِبًا " فَلِهَذَا قَالَ : " وَحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يَحِلْ "أَيْ : تَقَعُ حَالَةً قَبْلَهُ ، وَكَذَا إِذَا وُصِفَتِ النَّكِرَةُ حَسُنَ الْحَالُ مِنْهَا ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ " سَبَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَ الْخَيْلِ ، فَجَاءَ فَرَسٌ (٣) لَهُ سَابِقًا (٤) " فَلَمَّا وُصِفَ الْفَرَسُ بِقَوْلِهِ : " لَهُ " (٥) حَسُنَتِ الْحَالُ مِنْهُ مَعَ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) أيْ : من جَوَّزَ تقديم خبرها جوّز تقديم الحال ، وَمَن مَنَعَ مَنَعَ .

(٣) في (ف) "فرسا " وهو خطأ نحوي .

(٤) أخرج الإمام أحمد في مسنده ٥/٢ ، ١١ ، ٥٦ من حديث ابن عمر قال : " سبّق رسول الله صلي الله عليه وسلم بين الخيل فأرسل ما ضمر منها من الحفياء أو الحيفاء إلى ثنية الوداع وأرسل مالم يضمر منها من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق " الحديث .

وأخرجه أبو داود في سننه ٣٩/٣ من حديث ابن عمر رقم " ٢٥٧٧ " بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم " سبق بين الخيل " ، وفضل القرح في الغاية " أمَّا عبارة " فجاء فرس له سابقاً " فلم أجدها في الحديث ، وهو في المرتجل ١٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٤/١ ، والله أعلم .

(٥) سقط من (ف) .

التَّنْكِيرِ ، كَمَا يَحْسُنُ الإِخْبارُ عَنِ النَّكِرَةِ إِذَا وُصِفَتْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ رَفْعِ " سَابِقٍ " وَنَصْبِهِ أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَهُ نَعْتًا لِلفَرَسِ جَازَ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ حَصَلَ لِلْفَرَسِ مِن قَبْلُ ، (لاَ) (١) فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَظَاهِرُ النَّصْبِ أَنَّ السَّبْقَ حَصَلَ فِي تِلْكَ الْحَالِ (لاَ) (٢) فِيمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " لِمَيَّ مُوحِشًا طَلَلٌ " يُرِيدُ بِهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ (٣)

والشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ " طَلَلاً " نَكِرَةٌ ، وَ " مُوحِشًا " صِفَتُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ " لِمَيَّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ " فَلَمَّا قَدَّمَهُ نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ (٤).

وَالَّذِي أَرَاهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْحَالَ هُنَا (٥) لَيْسَتْ مِنَ النَّكِرَةِ بِدَلِيلِ أَنَّ " طَلَلاً " مُبْتَدَأٌ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الابْتِدَاءُ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعامِلُ فِي

---

(١) في (ف) " الآن " .

(٢) سقط في (ف) ، وانظر المرتجل ١٦٥ .

(٣) البيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٥٠٦ ، ٥٣٦ ، والكتاب ١٢٣/٢ ، هارون ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي ١٧٤ ، والفصول الخمسون ١٨٧ ، والمرتجل ١٦٦ ، والجامع الصغير في النحو ١١٧ .

قال الشنتمري في حاشية الكتاب ٢٧٦/١ بولاق : " ويروى " : " لعزّة " ، ولهذا قالوا : من رواه : لمية نسبه لذي الرّمّة ، ومن رواه لعزّة نسبه لكثير عزّة .

الطلل : ما شخص من آثار الدار ، والموحش : من ذهب عنه الناس .

يلوح : يلمع . الخلل : جمع خلة بالكسر ، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف .

(٤) قال في الشرح المجهول لوحة ٥٥ : " وهذا النوع يسميه النحويون أحسن الأقبحين ؛ لأنّ تنكير صاحب الحال قبيح ، وتقديمها على صاحبها قبيح ، لأنّهما على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، وكان التقديم أحسنَ لما تقدَّمَ من أنَّ الحالَ تشبه الخبر ، وصاحبها يشبه المبتدأ ، والمبتدأ إذا كان نكرةً وقُدِّمَ خَبَرُهُ عليه جَازَ فكذلك صاحب الحال إذا كان نكرة وقدمت عليه " .

(٥) في (ف) " ها هنا " .

(٦) عارض ابن القواس في شرحه ٥٦٤ ما ذهب إليه النّيليّ ، فانظره هناك .

صَاحِبِهَا ، وَالابْتِدَاءُ لاَ يَعْمَلُ فِي الْفَضَلاتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الابْتِدَاءُ عَامِلاً فِي الْحَالِ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ مِنْ "طَلَلٍ " فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ هُنَا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِّ ٧٦ / أ وَالْمَجْرُورِ [1] لأَنَّهُ خَبَرٌ ، فَفِيهِ ضَمِيرٌ مَرفُوعٌ فَاعِلٌ ، وَالْحَالُ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَهُ " طَلَلٌ مُسْتَقِرٌّ لِمَيَّةَ مُوحِشاً " ، فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ[1] (نَائِبٌ عَن " مُسْتَقِرٍ ")[2] وَمُتَحَمِّلٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي كَانَ مُسْتَتِرًا فِيهِ ، وَعَلَى هَذَا تَطَّرِدُ قَاعِدَتُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ : الحَالُ وَصْفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، [وَ] عَلَى الْقَوْلِ الأَوَّلِ يَكُونُ الْحَالُ (وَصْفُ) [1] هَيْئَةِ الْمُبْتَدَأ لاَ وَصْفَ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابُ [3]

فَالصَّالِحَاتُ مُبْتَدَأٌ ، وَ " بَابُ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ " عَلَيْهَا " خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأ الأَوَّلِ ، وَ " مُغْلَقًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ لاَ مِنْ " بَاب " ، فَافْهَمْهُ مُحَرَّرًا .

وَلاَبُدَّ أَن يُتَيَحَّلَ [4] فِي وَجْهٍ لِقَوْلِ الْقُدَمَاءِ فَنَقُولُ : لاَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " نابت غير مستقر " تحريف

(٣) هذا عجز بيت نسبه الزَّمخشريُّ في أساس البلاغة (نشر ٩٥٧) لجميل ، قال : " قال جَميلٌ يَشْكُو ناساً :

الشَّرُّ مُنْكَشِفٌ تَلْقَاهُ مُنْتَشِراً ... والصَّالِحاتُ عليها مُغْلَقاً بابُ

وليس في ديوان جميل .

وهو في : أسرار العربية ١٤٧ ، والمرتجل ١٦٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٥٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٣٨ ، ٤٠٨ ، ٢/١٤١ بدون نسبة .

(٤) في الأصل غير واضحة .

الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (١) فَإِنَّ (مُصَدِّقًا) حَالٌ مِنَ " الْحَقّ " ، وَهُوَ خَبَرُ (هُوَ) ، وَلاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ الابْتِدَاءُ إِذْ لاَ يَعْمَلُ فِي الْفَضَلاَتِ ، وَلاَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لأَنَّهُ مُضْمَرٌ وَالْمُضْمَرُ لاَ يَعْمَلُ ، وَلاَ (الْحَقُّ) ؛ لأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ لاَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ كَمَا لاَ يَعْمَلُ الْمَوْصُوفُ فِي صِفَتِهِ فَتَعَيّنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ " أُثْبِتُه ، أَوْ أُحُقُّهُ " (٢) ؛ فَاعْرِفْهُ (٣) .

مسألــة :

إِذَا قُلْتَ : " هُوَ قَائِمًا رَجُلٌ " فَمَا الْعَامِلُ ؟ لأَنَّ " هُوَ " مُضْمَرٌ فَلاَ يَعْمَلُ ، وَ " رَجُلُ " غَيْرُ مُشْتَقّ وَهُوَ صَاحِبُ الْحَالِ فَلاَ يَعْمَلُ فِيهَا ، فَمَا الْعَامِلُ ؟ .

قُلْتُ : العَامِلُ " كَانَ " التَّامَّةُ ، وَالتَّقْدِيرُ : " إِذَا كَانَ قَائِمًا رَجُلٌ " ، فَاعْرِفْهُ (٤) .

---

(١) سورة البقرة : ٩١ .

(٢) في الأصل " أو أخصّه " ، وفي (ف) " أو أخفه " وهي لا شك محرفه من " أحقّه " كما في أوضح المسالك ١٠١/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٦٥٤/١ ، والشرح المجهول المولف لوحة ٥٣ ، ومعنى " أحقّه " أي : وقفت على حقيقته .

(٣) وقال المولف في التحفة الشافية لوحة ٦١ " اللهم إلا أن يقال : إن العامل في الحال لا يجب أن يكون هو العامل في صاحبها بدليل " وهو الحق مصدقاً " ، فإنَّ العامل في الحال غير العامل في صاحبها ، وأمَّا الحال من النكرة في التحقيق مقدمة عليها كما حكاه سيبويه " وهو قائماً رجلٌ " أي " هو رجل قائم " فلما قدّم ما لو تأخر لضعف نصبه على الحال تعيّنَ نصبُه بالتقديم لا أنَّه كما يقولون : إنَّه قَدَّم الصِّفة فصارت حالاً ، لأن الصفة مقيّدةٌ للذات ، والحال ليست كذلك بل هي مقيّدة للفعْل .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٢ " هذه مسئلة مشكلة ، لأن العامل في الحال أيضاً مشكل ، ووجه الإشكال أنَّ المضمر لا يعمل ، والابتداء أيضًا لا يعمل في الفضلات ، قال أبو سعيد : فيجب أن يكون التقدير هو " إذا كان قائماً رجل ، وعلى هذا التقدير لا يكونُ حالا من النكرةِ أيضًا " .

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأكِيداً كَمَا   قالَ : هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا "

الحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ لَهَا خَوَاصٌّ تَخْتَصُّ بِهَا ، فَمِنْهَا أَنَّهَا لاَزِمَةٌ غَيْرُ مُنْتَقِلَةٍ ، وَمِنْهَا أَنَّ مَعْنَاهَا يُفْهَمُ قَبْلَ ذِكْرِهَا ؛ لِدَلاَلَةِ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَيْهَا ، وَمِنْهَا أَنَّهَا تَأْتِي بَعْدَ جُمْلَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِن اسْمَيْنِ لاَ عَمَلَ لَهَا (١) فِيهَا ، وَالْمِثَالُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ (٢) فَالْحَالُ " (مُصَدِّقًا) (٣) ، وَقَدْ جَمَعَ الشُّرُوطَ الثَّلاَثَةَ (٤) ، فَإِنَّهُ لاَزِمٌ غَيْرُ مُنْتَقِلٍ ؛ لأَنَّ " الْحَقَّ " لاَ يُنْتَقَلُ عَنْ تَصْدِيقِهِ لِمَا صَدَّقَهُ ، وَهُوَ مَعْلُومٌ قَبْلَ ذِكْرِهِ ـ أَعْنِي " مُصَدِّقًا " ـ ؛ لأَنَّ الْحَقَّ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْحَقِّ لاَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَالَّذِي مَعَهُمْ هُوَ ذِكْرُ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ـ وَذَلِكَ حَقٌّ فَلاَ يَكُونُ الْحَقُّ إِلاَّ مُصَدِّقًا لِذَلِكَ ، فَقَدْ عُلِمَ التَّصْدِيقُ مِنْ قَوْلِهِ (٥) : " وَهُوَ الْحَقُّ " قَبْلَ ذِكْرِهِ .

بَقِيَ الْكَلاَمُ عَلَى الْعَامِلِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ بِلاَ فَصْلٍ ، وَهُوَ " أُحِقُّهُ " ، أَوْ أُثْبِتُهُ ، أَوْ مَا فِي " الْحَقِّ " مِنْ مَعْنَى الثُّبُوتِ ؛ لأَنَّ الْحَقَّ هُوَ الثَّابِتُ الَّذِي لاَ يَتَغَيَّرُ .

---

(١) في (ق) " له " .

(٢) سورة البقرة : ٩١ .

(٣) في النسختين بالرفع .

(٤) الحال المؤكدة : هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وهي ضربان مؤكدة لعاملها ، ومؤكدة لمضمون الجملة ، فالمؤكدة لعاملها قد توافقه معنى لا لفظًا وهو الغالب نحو قوله تعالى : " ولا تعثوا في الأرض مفسدين " وقد توافقه معنًى ولفظًا ، وهو قليلٌ ، كقوله تعالى : " وأرسلناك للناس رسولاً " . والمؤكدة لمضمون جملة قبلها : وهي التي ذكرها المؤلف هنا بشروطها الثلاثة ، وقد أنكر الفراء والمبرد والسهيلي الحال المؤكدة ، وقالوا : " بل هي مبينة أبدًا ، لأنّ الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة " . انظر شرح الألفية للمرادي ١٥١/٢ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢١٩/١ .

(٥) في (ف) " وهو قوله " .

وَالَّذِي أَرَى أَنَّ الْحَالَ الْمُؤَكِّدَةَ هِيَ الَّتِي تُعْلَمُ قَبْلَ ذِكْرِهَا ، وَلاَ تَحْتَاجُ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ لاَ عَمَلَ لأَحَدِ أَجْزَائِهَا فِيهَا [1] ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي [2]

فَـ " كَافٍ " [3] حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ ، لِقَوْلِهِ [4] " كَفَى " ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا كُنْتَ رَبًّا لِلْقَلُوصِ فَلاَ تَدَعْ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبِ [5]

فَـ « غَيْرَ رَاكِبٍ » حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ لِقَوْلِهِ « يَمْشِي » ؛ لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ : " يَمْشِي " أَنَّهُ غَيْرُ رَاكِبٍ ، وَمِنْهُ " هَذا النَّبِيُّ صَادِقًا " فَقَدْ عُلِمَ بِقَوْلِنَا " هَذَا النَّبِيُّ " أَنَّهُ صَادِقٌ ، إِذَ لاَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا وَهُوَ غَيْرُ صَادِقٍ .

وَالْحَالُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، مُنْتَقِلَةٌ ، وَمُؤَكِّدَةٌ ، وَمُقَدَّرَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي تُذْكَرُ قَبْلَ وُجُودِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ [6] ، فَالْخُلُودُ غَيْرُ وَاقِعٍ فِي الدُّنْيَا بَلْ فِي الآخِرَةِ ، فَهَذِهِ [7] حَالٌ مُقَدَّرَةٌ ، أَيْ :

---

(١) كما اشترط ذلك الزمخشري في المفصل ٦٣ .

(٢) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي ، وهو جاهلي قديم ، ترجمته في الشعر والشعراء ٢٦٧/١ ، وعجز البيت كما في ديوانه ١٤٢ .

" وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شافِ " .

وانظر اختلاف روايات العجز في الخزانة ٢٦٢/٢ بولاق .

وهو في ابن يعيش ٥١/٦ ، والمرتجل ١٦٤ ، والمنتصف ١١٥/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٦ .

(٣) في (ف) " فكأنه " .

(٤) في (ف) " بقوله " .

(٥) البيت لحاتم الطائي

انظر ديوانه ٢٠٥ ، والحماسة ا لبصرية ٣١/٢ .

القلوص : الناقة الشابة ، وجمعها قُلُصٌ وقَلاَئِصُ .

(٦) سورة هود : ١٠٨ .

(٧) في الأصل " فهذا " ، والأنسب ما في (ف) .

مُقدرِّين في الدُّنْيَا لِلْخُلُودِ فِي الآخرَةِ ، وَمُوَطِّئَةٌ [1] كقَولِهِ تعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عرَبيًا ﴾ [2]، فَـ (عَربيًا) حَالٌ ، وَ (قُرْآنًا) مُوطِّىءٌ لَهَا ، أَيْ : مُمَهِّدٌ ، وَكَذا قَولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِيّاً ﴾ [3] فـ (عَرَبيًّا) حَالٌ ، وَ (لِسَانًا) مُوَطِّىءٌ لَهُ ، أَيْ : مُمَهِّدٌ ؛ لأَنَّ (لِسَانًا) لَيْسَ مُشْتَقًا فَلاَ يَكُونُ حَالاً فَهُوَ مُوطّىءٌ لِلْحَالِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّـةً وَاحِـدَةً ﴾ [4] فَـ (أُمَّةً) حَالٌ وَمُوَطّئَةٌ لِصِفَتِهَا وَهِيَ " وَاحِدَةً " ، وَكَذا قَوْلُه تَعَالَى : ﴿ فيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [5] ، فَقَوْلُهُ " أَمْرًا " حَالٌ مُوطِّئَةٌ لِصِفَتِهَا وَهِيَ قَوْلُهُ (مِنْ عِنْدِنَا) ، وَالْحَالُ هُنَا مِنَ النَّكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ [6] ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِصِفَتِهَا .

---

(١) في (ف) " وموطنه " وهو تحريف ، ومعنى الموطئة : أن تأتي الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب انتصابها ، وتجرى هي عليه صفةً ، وهي المقصودة » عن التحفة ا لشافية لوحة ٦١ .

(٢) سورة يوسف : ٢

(٣) سورة الأحقاف : ١٢.

(٤) سورة الأنبياء ٩٢ ، وفي النسختين " وإن هذه " بزيادة الواو ، وهو سهو من الناسخين .

(٥) سورة الدخان : ٤ ، ٥ .

الضمير في " فيها " يعود على " ليلة مباركة " في الآية السابقة ، وهي ليلة القدر . يفرق : يفصل ، أي : يُحْكِمُ اللّهُ أَمْرَ الدُّنْيا إلى قابلٍ في ليلة القدر . (راجع الكشاف ٣/٥٠٠ ، وتفسير القرطبي ١٦/١٢٨) .

(٦) أيْ : من " أمر " الأول ، وقد ذكر العكبريُّ في إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٩ لنصب " أمرًا " ستة أوجه : " أحدها هو مفعول " منذرين " كقوله " لينذر بأساً شديداً " ، والثاني : هو مفعول له ، والعامل فيه : أنزلناه ، أو منذرين ، أو يفرق ، والثالث : هو حال من الضميرفي " حكيم " ، أو من " أمر " ، لأنه قد وصف ، أو من " كل " ، أو مِنَ الهاء في " أنزلناه " والرابع : أن يكون في موضع المصدر ، أيْ : فرقاً من عندنا ، والخامس : أن يكون مصدراً ، أيْ : أمرنا أمراً ... والسادس : أنْ يكونَ بدلاً من الهاء في " أنزلناه " .

وَقَوْلُهُ : " وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيداً " إشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ ، وَلِهَذَا أَتَى بِحَرْفِ " قَد " الدَّالِّ عَلَى التَّقْلِيلِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ طَوْرًا مَعْرِفَهْ فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُشْتَقٍّ صِفَهْ

كَقَوْلِهِ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَا وَجُهْدَهُ ، وَوَحْدَهُ أَتَاكَا

" قَدْ " هُنَا تَدلُّ عَلَى التَّقْلِيلِ كَمَا دَلَّتْ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا ؛ لأَنَّ مَجِيءَ الْحَالِ مَعْرِفَةً نَادِرٌ . قَوْلُهُ : " فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ " يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا مَا يُسْتَفَادُ مِنَ النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ التَّنْكِيرَ وَالتَّعْرِيفَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ لاَ لَفْظِيٌّ فَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مَعْرِفَةً وَيُرَادُ بِهِ النَّكِرَةَ كَالْعِرَاكِ ، وَقَدْ يَكُونُ نَكِرَةً وَيُرَادُ بِهِ (١) الْمَعْرِفَةَ كَسَحَرَ (٢) ، وَهِيَ أَيْضًا ـ أَعْنِي الْمَعْرِفَةَ ـ إِنْ كَانَتْ جَامِدَةً فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمُشْتَقِّ ، أَمَّا تَمْثِيلُهُ بِـ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكِ » فَإِنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَ لَبِيدٍ (٣) :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَضِ الدِّخَالِ (٤)

---

(١) ف (ف) " بها " .

(٢) إذَا أردت به سَحَرَ لَيْلَتِكَ فَإِنَّهُ يغلبُ عليه التعريفُ من غيرِ إضافة ولا ألفٍ ولامٍ .

(٣) وهو في ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ٣٧٢/١ هارون ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، والإنصاف ٨٣٢ . وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١/١ ، والإفصاح ٣١٢ .

(٤) أرسلها العراكَ : أيْ : أطلقها معتركةً مزدحمة ، ولم يذدها : أي لم يحبسها عن العراك ويوردها نوداً ذوداً وطائفةً طائفةً كما يفعل الرعاة إذا أوردوا الإبل الماء .

ونغض : بسكون الغين وبالضاد المعجمة : كثرة الحركة ، ويروى " نغص " بالصاد المهملة ، وهو الأشهر ، والدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين يشربان ليشرب معهما مرةً ثانيةً وذلك لضعفه أو لشدة عطشه أو لكرمه فينغص ذلك عليها الشرب لعدم تمكنها منه ، وقال الأعلم : " الدخال: أن يدخل القويُّ بَيْنَ ضَعِيفَيْنِ ، أوالضعيف بين قويين فينتغص عليه شربه " (حاشية الكتاب ١٨٧/١ بولاق) ، ويروى " فأوردها العراكَ ، وانظر ذلك في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١/١ .

فَالْعِرَاكُ مَصْدَرٌ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ وَهُوَ غَيْرُ مُشْتَقٍّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، بَلِ الْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ (١) ، فَمِنْهُم مَنْ قَالَ : " إِنَّ الْعِرَاكَ " مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَهِيَ فِي حُكْمِ النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً ، وَقِيلَ ؛ لأَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسٌ يَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَتَعْرِيفُهُ كَتَنْكِيرِهِ ، وَقِيلَ : " الْعِرَاكُ " مَصْدَرٌ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ فِعْلٌ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْحَالُ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكَ ، أَيْ : مُعْتَرِكَةً الْعِرَاكَ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ لِدِلاَلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ فَبَقِيَ أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً الْعِرَاكَ ، ثُمَّ (حَذَفَ) (٢) اسْمَ الْفَاعِلِ ؛ لِدِلاَلَةِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ ، فَبَقِيَ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »(٣) .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ الشَّاعِرَ يَصِفُ حِمَارَ وَحْشٍ أَرْسَلَ الأُتُنَ إِلَى الْمَاءِ لِتَشْرَبَ وَوَقَفَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ يَنْظُرُ، فَإِنْ جَاءَهَا صَائِدٌ يَصِيحُ بِهَا فَتَهْرُبُ مَعَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: " وَلَمْ يُشْفِقْ(عَلَى نَغْضِ الدِّخَالِ " يُرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً أَيْ : مُزْدَحِمَةً لَمْ يُشْفِقْ)(٤) عَلَيْهَا مِنْ تَكَدُّرِ الْمَاءِ عِنْدَ دُخُولِهَا مُزْدَحِمَةً فِيهِ ، بَلْ أَشْفَقَ عَلَيْهَا مِنَ الصَّائِدِ فَوَقَفَ يَنْظُرُ (إِلَيْهَا) (٥) مِنْ بُعْدٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

---

(١) وقال الكوفيون :" المصدر مشتق من الفعل ، ينظر ذلك في الإنصاف ٢٣٥ ، المسألة ٢٨ ، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ٦٨ .

(٢) في (ف) " يحذف " .

(٣) ذكر البغدادي في نصب " العراك " عدة مذاهب يظهر عليها التكلف ، منها ما ذهب إليه الكوفيون من جعلهم (العراك) مفعولا ثانيا لـ " أرسلها " بعد تضمينه معنى " أوردها " فكأنه أوردها لتعترك وليس كذلك ففي (المقتضب ٢٣٧/٣) أن المعنى أرسلها وهي تعترك لا لتعترك . ينظر في الخزانة ٥٢٤/١ بولاق .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) في الأصل " لها " .

" جُهْدَهُ (١) أيْ : يَجْتَهِدُ جُهْدَهُ " ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ [أَوْ] (٢) مُجْتَهِداً جُهْدَهُ ، فَأَقَامَ اسْمَ الْفَاعِلِ مُقَامَ الْفِعْلِ ، وَالْمَصْدَرَ مُقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ .

وَأَمَّا " وَحْدَهُ " فَقِيلَ : هُوَ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزَّوَائِدِ ، أَيْ : أَوْحَدْتُهُ ٧٧/أ [إيحَادًا](٣) ، وَقِيلَ : هُوَ ظَرْفٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ " أَيْ : مَرَرْتُ بِهِ مِنْ نَاحِيَتِهِ ، أَوْ عَلَى حِيَالِهِ ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ ، وَعِنْدَ الأَكْثَرِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْحَالِ ، أَيْ : مَرَرْتُ بِهِ مُنْفَرِداً ، وَيَلْزَمُ النَّصْبَ ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا مِنْ لَفْظِهِ فِعْلاً (٤) ، وَلاَ يَنْجَرُّ إِلاَّ فِي أَرْبَعِ صُوَرٍ :

الأُولَى [مَدْحٌ](٥) وَهُوَ قَوْلُهُم : " نَسِيجُ وَحْدِهِ " ، أيْ : لاَ مِثْلَ لَهُ كَالثَّوْبِ الَّذِي يُنْسَجُ عَلَى مِنْوَالٍ لَمْ يُنْسَجْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ (٦) ، وَثَلاَثَةٌ فِي غَيْرِ الْمَدْحِ ، وَهِيَ :

---

(١) في الأصل " فعله جهده " وعبارة " فعله " ليست من قول الناظم .

(٢) في النسختين (أى) ، وهو تحريف ، قال ابن القوَّاس في شرحه ٥٦٩/١ " قولهم : طلبه جُهْدَهُ " والتقدير إمَّا مجتهداً ، أو يجتهد جهده " .

(٣) سقط من الأصل ، وفي (ف) " اتحاداً " تصحيف .

(٤) ذكر ابن القوَّاس في شرحه ٥٦٩/١ في نصب " وحْدَه " ثلاثة مذاهب :

أحدها : لسيبويه ومن تابعه أنه مصدر محذوفُ الزوائدِ واقعُ المصدرِ .

وثانيها : للكوفِّيينَ ويونُسَ .. أنَّه ظرف ، لأنَّه بمعنى " على حياله" .

وثالثها : للزجاج وهو أنَّه ينتصب على المصدر ، ويلزم النصب ولا يتغير .

وانظر كذلك الكتاب ٣٧٨/١ هارون ، وابن يعيش ٦٣/٢ ، والهمع ٢٤٠/١ ، وشرح الكافية للرَّضى ٢٠٣/١ ، وقيل جاء من لفظه فعل ، فقد حكى وحد يحد كوعد يعدهانظر اللسان (وحد) ، والتصريح ٣٧٤/١ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) مثل يضرب في مدح الرجلِ المنقطعِ القرين . انظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٧/٣ ، وابن يعيش ٦٣/٢ .

" جُحَيْشُ وَحْدِهِ " ، وَ " عُيَيْرُ وَحْدِهِ "(١)، وَ " رَجُيْلُ وَحْدِهِ " .

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ : " رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ " (٢) ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي " عَوْدِهِ " بِالابْتِدَاءِ ، وَ " عَلَى بَدْئِهِ " الْخَبَرُ (٣) ، وَيَجُوزُ نَصْبُ " عَوْدِهِ " عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ؛ لأَنَّ " رَجَعَ " قَدْ يَأْتِي مُتَعَدِّيًا (٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : " ثَنَى (٥) عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ " (٦) .

---

(١) يقال هذا للرجل المعجب برأيه الذي لا يخالط أحداً في رأي ولا يدخل في معونة أحد ، ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه ، قال ذلك ابن يعيش ٦٣/٢ ، بتصرف يسير ، وانظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٧/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٣٦/٢ ، والصحاح في " وحد " .

(٢) عوده : حالٌ من فاعل " رجع " المستترِ فيه ، أيْ : عائداً ، ومعناه : رجع عائداً في الحال ، وقيل : رَجَعَ آخِرُهُ على أوله ، وقيل : معناه راجعاً على طريقه . ينظر ذلك في التصريح ٣٧٣/١ .

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ١٨٨ " وفي رفعه وجهان : أحدهما : أنه فاعل بـ " رَجَعَ " والثاني : أنه مبتدأ ، وعلى بدئه في موضع الخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الحال .

(٤) ويشهد له قوله تعالى : " فإن رَجَعَك الله إلى طائفة مِنْهُمْ " الآية .

(٥) في الأصل غير واضح .

(٦) وأجاز بعضهم أن يكون " عوده " مفعولا مُطْلَقًا لِـ " رَجَعَ " أي : رجع على بدئه عوده المعهود ، كأنه عهد منه أن لا يستقر على ما ينتقل إليه بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ... فلا يكون من هذا الباب . انظر شرح الكافية ٢٠٢/١ .

« التمييز »

وَالأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدْ وَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَمَمْسُوحٍ يُحَدْ

إِنَّمَا كَانَ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ هُوَ الأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ ؛ لأَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ وُضِعَتْ مُبْهَمَةً فَاحْتَاجَتْ إِلَى مَا يُبَيِّنُهَا وَيَرْفَعُ إِبْهَامَهَا ، وَغَيْرُ الأَعْدَادِ مُشَبَّهَةٌ بِهَا كَمُمَيِّزِ " كَمْ " وَ " حَبَّذَا " ، وَ " نِعْمَ " وَ " بِئْسَ " وَ " أَفْعَلِ " التَّفْضِيلِ ، وَ " رُبَّ " ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ لَمْ تُوضَعْ مُبْهَمَةً لِكِنْ عَرَضَ لَهَا الإِبْهَامُ ، ، فَلِذَلِكَ كَانَ (الأَصْلُ فِي) (١) التَّمْيِيزِ (أَنْ يَكُونَ) (١) مُفَسِّرًا لِلْعَدَدِ .

وَأَمَّا " الْكَيْلُ ، وَالْوَزْنُ ، وَالْمَسَاحَةُ " فَهِيَ أَعْدَادٌ تُبَيَّنُ بِهَا كَمِّيَّاتُ الْمَقَادِيرِ .

وَالتَّمْيِيزُ " تَفْعِيلٌ " مِنْ قَوْلِكَ (مَيَّزْتُ) (٢) الشَّيءَ إِذَا خَلَّصْتَ (٣) بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ ، وَهُوَ : رَفْعُ الإِبْهَامِ الْحَاصِلِ بِالْوَضْعِ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ بِذِكْرِ أَحَدِ مُحْتَمَلاتِه (٤) .

فَقَوْلُنَا : " رَفْعُ الإِبْهَامِ "يَشْمَلُ الإِبْهَامَ الْعَارِضَ وَالإِبْهَامِ الْحَاصِلَ بِالْوَضْعِ ، فَأَمَّا الإِبْهَامُ الْعَارِضُ فَهُوَ مَا يَعْرِضُ فِي الأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ كَالْعَيْنِ فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْعُضْوِ الْمُبْصِرِ ، وَعَيْنِ الْمَاءِ ، وَعَيْنِ الذَّهَبِ ، وَعَيْنِ الْقَوْمِ، أَيْ : سَيِّدِهِم ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ : " عَيْنٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ بَاصِرَةٌ " ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَمْيِيزًا ؛ لأَنَّ الْوَاضِعَ لَمْ يَضَعْ لَفْظَ الْعَيْنِ إِلاَّ لِوَاحِدٍ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الإِبْهَامُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " مزت " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) كتب تحته في الأصل بِخَط مُغايرٍ " أيْ : إذا فصلت " .

(٤) عرّف الزمخشري التميز في مفصله ٦٥ فقال " وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته » وقد تأثر المؤلف بهذا التعريف .

بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّامِعِ لِخَفَاءِ الْقَرَائِنِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ "عِشْرِينَ "فَإِنَّهَا لَمْ تُوضَعْ لِعَدَدٍ شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ القَائِلُ : " رَأَيْتُ عَيْناً " وَيُرِيدُ بِهَا الْعُضْوَ الباصرَ ، وَلَا يَصِحُّ أَن يَقُولَ « عِشْرُونَ » وَيُرِيدُ شَيْئًا مُعَيَّنًا ؛ فَإِنَّ الْعِشْرِينَ لَمْ تُوضَعْ لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، بَلْ لِمُطْلَقِ الْعَدَدِ .

بِوَاحِدٍ مُنَكَّرٍ اسْمِ جِنْسِ مُقَدَّرٍ بِـ « مِنْ » مُزِيلِ اللَّبْسِ

" البَاءُ " فِي قَوْلِهِ : " بِوَاحِدٍ " يَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ ، وَتَقْدِيرُهُ : وَالأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ بِوَاحِدٍ ، وَلَمَّا ذَكَرَ فِي البَيْتِ الأَوَّلِ التَّمْيِيزَ وَذَكَرَ أَنَّهُ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ وَمَا ضَاهَاهُ مِنْ الْمُبْهَمَاتِ أَخَذَ هُنَا يُبَيِّنُ خَوَاصَّ التَّمْيِيزِ فَذَكَرَ أَرْبَعًا ، وَهِيَ (١) كَوْنُهُ " وَاحِداً ، مُنَكَّرًا ، جِنْساً ، مُقَدَّرًا بِـ « مِنْ » . (٢) .

وَقَوْلُهُ : " مُزِيلِ اللَّبْسِ " إِشَارَةٌ إِلَى الْغَرَضِ بِالتَّمْيِيزِ وَهُوَ إِزَالَةُ الإِبْهَامِ .

أَمَّا كَوْنُهُ " وَاحِدًا " فَلِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ يُفْهَمُ مِنْهُ الْحَقِيقَةُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِقَوْلِكَ (٣) : " عِشْرُونَ دِرْهَمًا " بَيَانُ جِنْسٍ ، وَهَذَا الْبَيَانُ يَحْصُلُ بِالْوَاحِدِ ؛ لِأَنّ الْكَمِيَّةَ قَدْ عُلِمَتْ بِقَوْلِكَ : " عِشْرُونَ " لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْجَمْعَ لَكِنَّ حَقِيقَةَ الْمَعْدُودِ مَجْهُولَةٌ ، فَبَيَّنْتَهَا بِقَوْلِكَ: "دِرْهَمًا " فَوَجَبَ إِفْرَادُهُ لِدَلَالَةِ لَفْظِ العَدَدِ عَلَى / الْمِقْدَارِ . ٧٧ / ب

وَإِنَّمَا كَانَ " نَكِرَةً " ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ بَيَانُ حَقِيقَةِ الْجِنْسِ وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ بِالنَّكِرَةِ ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ ضَائِعًا (٤) ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) في (ف) " وهو " .

(٢) في (ف) " بفي " وهو تحريف ، لأنّ المقدر بفي هو الحال لا التمييز .

(٣) في الأصل " بقوله " .

(٤) هذا الشرط مختلف فيه، فقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريفه واحتجو لذلك"، راجع الهمع ١/٢٥٢ .

بِأَسْرَعَ الشَّدَّ مِنَّا (١)

فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ نَصْبَ " الشَّدّ " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمفْعُولِ لاَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَقِيلَ الأَلِفُ وَاللاَّمُ زَائِدَةٌ (٢) ، وكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ "

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى (٣)

فَنَصَبَ (" أَخْفِيَةَ) (٤) الْكرَى " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ .

وَقَوْلُهُ : " اسْمُ جِنْسٍ : " إِشَارَةٌ إِلَى الَّذِي سَوَّغَ إِفْرَادَهُ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ اسْمَ جِنْسٍ جَازَ تَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ مُطَابِقًا (٥) لِلْمُمَيِّزِ بِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا ... وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ (٦)

---

(١) قطعة بيت لمالك بن خالد الخناعي الهذلي ، وهو بتمامه :

بَأسرَعَ الشَّدَّ مِنّي يَوْمَ لاَنِيَةٍ ... لَما عرفتهُمْ واهتزّتِ اللّمَمُ

الشد : العدو . النية كعدة ، من ونى يني نية : إذا تعب وفتر ، والبيت في ديوان الهذليين ١٥/٣ ، والمحتسب ٣٠٣/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢٤/١ ، والمحكم ٤١٩/٧ ، واللسان (شدد) .

(٢) وجاء في المحتسب ٣٠٣/٢ " أراد بأسرع في الشد ، فحذف الحرف وأوصل (أسرع) ، أو فعلاً دل عليه أسرع هذا " .

(٣) نسب هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي ، وعجزه :

« تزججها من حالك واكتحالها » ولم أجده في الديوان .

الإيقاظ : جمع يقظ ، وقد استشهد بعضهم بالبيت على هذا .

الأخفية : الأغطية واحدها خفاء ، وسمي خفاء لأنه يخفى ما تحته وأصل الخفاء الكساء ا لذي يستر به الوطب وهو سقاء اللبن والمراد ههنا أجفان العيون ، في الأصل " خفية الكرى " تزججها : أي تكحلها بالمزج ، يقال زججت المرأة حاجبيها إذا أدقت صنعتهما وتزيينهما . من حالك : من أسود . والبيت في ابن الشجري ١٠٦/١ ، والمحتسب ٤٧/٣ ، وابن يعيش ٢٧/٥ ، والعيني ٦١٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٤٣/١ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) " مطابقة " .

(٦) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، ٢٦٩/٣ ، وابن الشجري ٢٦٥/١ ، وابن يعيش ١٢٣/٨ .

فَجَمَعَ "بُطُونَ" وَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَتَقُولُ : " زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ (١) عِلْمًا " فَتُفْرِدُ إِذَا أَرَدْتَ الْجِنْسَ ، وَإِذَا أَرَدْتَ الأَنْوَاعَ قُلْتَ : زَيدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ عُلُومًا ، فَتَجْمَعُ؛ لأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً مِنَ العِلْمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : مُقَدَّرٍ بِمِنْ " فَإِنَّما (١) قُدِّرَ التَّمْيِيزُ بِ« مِنْ » (١) ؛ لأَنَّ " مِنْ " تُفِيدُ فِيهِ التَّبْيِينَ وَالتَّبْعِيضَ جَمِيعًا ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ ، أَلاَ تَرَى (أَنَّكَ)(١) [إِذَا] قُلْتَ : لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا (جَازَ أَنْ يَكُونَ " فَارِسًا ")(١) حَالاً ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا ، فَإِذَا خِفْتَ اللَّبْسَ أَظْهَرْتَ " مِنْ " فَقُلْتَ : لِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ(٣) .

نَحْوُ ثَلاَثِينَ مَنًّا شَرَابَا	وَنَحْوُ قَدْرَ رَاحَةٍ سَحَابَا
يَنْصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينِ	وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّبْيِينِ
مُشَبَّهٍ بِضَارِبِينَ رَجُلاَ	وَهَكَذَا مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاَ

مَثَّلَ بِقَوْلِهِ " ثَلاثُونَ مَنًّا شَرَابًا " الْمَعْدُودَ ، وَالْموزُونَ ، أَمَّا " مَنًّا " فَمَيَّزَ بِهِ " ثَلاثِينَ " ، وَهُوَ عَدَدٌ ، وَأَمَّا " شَرَابٌ فَمَيَّزَ بِهِ " مَنًّا " وَهُوَ وَزْنٌ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ " ؛ لأَنَّ الاسْمَ قَدْ تَمَّ بِالنُّونِ ، وَمَعْنَى تَمَامِ الاسْمِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الإِضَافَةِ ، وَنُونُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يَمْنَعَانِ مِنَ الإِضَافَةِ .

وَقَوْلُهُ : " وَنَحْوُ (٤) قَدْرَ رَاحَةٍ سَحَابًا " تَمْثِيلٌ لِلْمِقْدَارِ مِنَ الْمَسَاحَةِ وَإِلَيْهِ

---

(١) سقط في ف .
(٢) في (ف) " زيد أكثر علما " .
(٣) انظر التبصرة ٣١٨/١ .
(٤) في (ف) " ويجوز " .

أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَعَنْ تَنْوِينٍ " أَيْ : وَيُنْصَبُ عَنْ تَنْوِينٍ ؛ لأَنَّ التَّنْوِينَ يَمْنَعُ مِنَ الإِضَافَةِ إِلَى الْمُمَيِّزِ كَمَا يَمْنَعُ النُّونُ .

وَقَوْلُهُ : " وَهكَذَا مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً " تَمْثِيلٌ بِالْمِقْدَارِ مِنَ الْمَوْزُونِ ، وإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ " وَعَنْ إِضَافَةٍ " أَيْ : وَيُنْصَبُ (التَّمْيِيزُ) [1] عَنْ إِضَافَةٍ . وَقَوْلُهُ : " عَلَى التَّبْيِينِ " أَيْ : ([2] على التَّمْيِيزِ ؛ لأَنَّ التَّمْيِيز ، والتَّفْسِيرَ ، وَالتَّبْيِينَ أَسْمَاءٌ مُتَرَادِفَةٌ بِمَعْنًى وَاحِدٍ فَتَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ : " عَلَى التَّبْيِينِ)[2] أَيْ : عَلى[2] جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ النَّصْبِ انْتَصَبَ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، بِمَا بَيَّنَ مِنْ قَوْلِهِ " مُشَبَّهٍ بِضَارِبِينَ رَجُلاً " ؛ لأَنَّ "رَجُلاً" مِنْ قَوْلِهِ " ضَارِبِينَ رَجُلاً " مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ ، وَالتَّمْيِيزُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، لأَنَّهُ يَنْتَصِبُ [3] بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ فِي الْجُمَلِ ، وَبَعْدَ تَمَامِ الاسْمِ بِالنُّونِ ، أَوْ بِالتَّنْوِينِ فِي الْمُفْرَدَاتِ ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّمْيِيزُ كَذَلِكَ ، وَلأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِـ " مِنْ " فَهُوَ ـ أَعْنِي التَّمْيِيزَ ـ كَالْمَفْعُولِ الْمُقَدَّرِ بِـ " مِنْ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [4] (أَيْ : مِنْ قَوْمِهِ)[2] وَجَرَّ "مُشَبَّهًا" لأَنَّهُ صِفَةُ " نُونٍ " أَيْ : يُنْصَبُ التَّمْيِيزُ عَنْ نُونٍ مُشَبَّهٍ بِنُونِ " ضَارِبِينَ رَجُلاً " يُرِيدُ أَنَّ النُّونَ فِي " ثَلاَثِينَ " مَانِعٌ مِنَ الإِضَافَةِ كَمَنْعِ النُّونِ مِنَ " ضَارِبِينَ ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ أَيْ : مُشَبَّهًا بِمَنْصُوبِ " ٧٨ / أ

---

(١) في (ف) " التنوين " .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) في الأصل " نصب " .

(٤) سورة الأعراف : ١٥٥ .

ضَارِبِينَ رَجُلاً " ، وَكَذَلِكَ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ : " قَدْرَ رَاحَةٍ " مَانِعٌ مِنَ الإضَافَةِ كَمَا يَمْنَعُ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ " ضَارِبٌ زَيْدًا " مِنَ الإِضَافَةِ "(١) .

وَقَوْلُهُ : " مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً " مِلْءُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَ " عَسَلاً " مَنْصُوبٌ بِـ " مِلْءِ الإِنَاءِ " ، كَمَا انْتَصَبَ مَفْعُولُ الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا " ، وَالتَّنْوِينُ الْمُقَدَّرُ مَانِعٌ مِنَ الإِضَافَةِ كَالتَّنْوِينِ لَفْظًا فَتَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوُ : كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟ ، وَ زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ؛ لأَنَّ التَّنْوِينَ مُقَدَّرٌ فيما لاَ يَنْصَرِفُ ، وَكَذَلِكَ " هِنْدٌ حُسْنَى وَجْهًا " ، وَمِنْهُ مُمَيَّزُ " أَحَدَ عَشَرَ " إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ " مُقَدَّرٌ بِالتَّنْوِينِ(٢) ، وَمِنَ الْمَقَادِيرِ قَوْلُهُمْ : " عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا " ، لأَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ فِي مِقْدَارِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا " فَإِنَّمَا يَعْنِي مِقْدَارَ الرَّطْلِ [لاَ الرَّطْلَ] (٣) الَّذِي يُوزَنُ بِهِ بَلْ مِقْدَارُهُ ، وَذَلِكَ

---

(١) ذكر الرعيني في شرحه لوحة ٧٦ خلاف النحويين في الناصب للتمييز المنتصب عن تمام الاسم فقال " ذهب الجمهور أن الناصب له الاسم المميز فإذا قلت : " عندي عشرون درهماً ، وقفيزان براً ، ورطل زيتًا " فالناصب " عشرون ، وقفيزان ، ورطل " ، وإنما عملت هذه الأسماء مع جمودها ؛ لأنها شبهت بالمشتق ، واختلف في الذي شبهت به ، فقيل باسم الفاعل ؛ لطلبها اسمًا بعدها كما أن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك وقيل بالمصدر ، وقيل بالصفة المشبهة ، وقيل بأفعل التفضيل في طلبها اسمًا بعدها على طريق التبيين ملتزمًا فيه التنكير ، وهذا أولى إذا كان الشبه سبب العمل وجب أن تحمل هذه الأسماء في العمل على ما شبهها به أقوى وأقرب .. ويظهر من ابن الأثير في كتابه البديع أن التنوين والنون والإضافة هن العوامل ولم يقل به أحد ، ... وقد نقل أبو محمد القاسم بن أحمد الموفق الأندلسي في شرحه للجزولية والنيليّ في شرح الحاجبية [ينظر لوحة ٦٦] أن العامل المقدار الذي دل عليه الكلام ، ألا ترى أن قولك " عندي رطلٌ زيتاً " معناه عندي مقدار رطلٍ زيتاً : " فحذف وجعل " رطل " يدل عليه والمقدار مصدر ... ، ونقل الأندلسي أيضًا عن الكوفيين أنّه منصوب بإسقاط الخافض " .

(٢) قال الصَّيْمَريُّ في التبصرة ٣١٧/١ : " لأنَّ أصله أحدٌ وعشرةٌ ، وتسعٌ وعشرٌ " .

(٣) ساقط من الأصل .

الْمِقْدَارُ مُبْهَمٌ ؛ لِجَوازِ أَن يَكُونَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُوزَنُ (١) .

وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدُ فِي أَفْعَالِ مَعْمُولُهَا يُؤْذِنُ بِانْتِقَالِ (٢)

تَقُولُ مِنْهُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا وَالأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسًا

الْمُمَيِّزُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، الأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ، وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ ، قَوْلُهُ " وَاسْتَعْمَلُوهُ : أَيْ : وَاسْتَعْمَلُوا الْمُمَيِّزَ .

قَوْلُهُ: " فِي أَفْعَالِ " يُرِيدُ فِي الجُمَلِ، قَوْلُهُ "بَعْدُ " (أَيْ: بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِمْ) (٣) لَهُ فِي الْمُفْرَدِ ، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْسِيمِ الْمُمَيِّزِ إِلَى الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ .

وَأَمَّا تَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " طَابَ زَيدٌ نَفْسًا " فَإِنَّ " نَفْسًا " مَنْصُوبَةٌ بِـ " طَابَ " وَإِنْ كَانَ لازِمًا (٤) ؛ لأَنَّ التَّمْيِيزَ لَيْس مَفعُولاً بِهِ بَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، وَالأَصْلُ " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ، فَنَسَبَ الطِّيبَ إِلى جُمْلَةِ زَيدٍ عَلى الْعُمُومِ فَحَصَلَ الإِبْهَامُ فِي نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ ؛ لأَنَّ نِسْبَةَ الطِّيبِ إِلى زَيدٍ تَحْتَمِلُ وُجُوهًا ، بِأَنْ يَكُونَ

---

(١) انظر ذلك في ابن يعيش ٢/٧٠ فما بعدها ، والمقتضب ٣/٣٢ ، والكتاب ١/٢٩٨ بولاق .

(٢) في (ف) " في انفصال " ، وهو تحريف للرواية الثانية " بانفصال " .

(٣) في (ف) " يريد في استعمالهم .

(٤) ذكر الرعيني أن النحويين مختلفون في العامل في التمييز المنصوب عن تمام الجملة ، فذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي إلى أنه الفعل الذي قبله أو ما جرى مجراه ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل فيه تمام الجملة التي انتصب عنها ، فإذا قلت : " اشتعل الرأس شيباً ، وزَيْدٌ طَيِّبٌ قَلْبًا " فليس العاملُ عنده " اشتعل " ولا " طَيِّب " وإنما العامل عنده كونُ الجملة قد تمت ، وانتصاب الجملة عن ذاك التمام قال ابن عصفور : وهذا مذهب المحققين ، فقال الرّعينيّ : والصحيح مذهب سيبويه ويلزم ابن عصفور أن يكون العامل معنًى ، ولا يقال به إلا حيث لا يوجد غيره " .
شرح الرعيني لوحة ٨٠ ، وينظر الهمع ١/٢٥١ ، والإيضاح العضديّ ٢٠٣ .

طَابَ أَصْلاً ، أَوْ كَلامًا ، أَوْ عِرضًا ، أَوْ غَيْر ذَلِكَ ، فَمَيَّزَ ذَلِكَ الاحْتِمَالَ الَّذِي حَصَلَ مِن النِّسْبَةِ بِقَوْلِهِ : " نَفْسًا " فَحَصَلَ رَفْعُ الإِبْهَامِ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " والأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسًا " يُرِيدُ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى النَّفْسِ ؛ لأَنَّهَا هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالطِّيبِ وَإِنَّمَا عَكَسَ ذَلِكَ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ؛ لأَنَّهُ بِتَأْخِيرِ النَّفْسِ وَتَقْدِيمِ زَيْدٍ قَدْ نَسَبَ الطِّيب نِسْبَتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا نِسْبَةٌ عَامَّةٌ ، وَهِي قَوْلُهُ " طَابَ زَيْدٌ " فَنَسَبَ الطِّيبَ إِلَى جُمْلَةِ زَيْدٍ عَلَى الْعُمُومِ ، ثُمَّ نَسَبهُ إِلَى النَّفْسِ عَلى الْخُصُوصِ ، فَإِذا قُلْتَ : طَابَ زَيْدٌ (١) أَبًا " جَازَ أَنْ يَكُونَ الأَبُ هُوَ زَيدٌ فَتَكُونُ نِسْبَةُ الطِّيبِ [(٢) بِاعْتِبَارِ أُبُوَّتِهِ لِغَيْرِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَبٍ الأَبَ الَّذِي لِزَيْدٍ فَتكُونُ نِسْبَةُ الطِّيبِ](٢) إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أُبُوَّةِ أَبِيهِ (٣) لَهُ ، فَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ [الأَخِيرِ] : " طَابَ زَيدٌ أَبَاءً " فَتَجْمَعُ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ " طَابَ أَبَاءُ زَيْدٍ أَبَاءً " (٤)

---

(١) في الأصل " زيداً " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " ابنه " .

(٤) في النسختين " طاب أباً زيد أباً " والصواب ما أثبته ، وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٧ : " فتقول : طاب زيد أبًا " فتفرد إذا قصدت أبّوة زيد بالإضافة إلى ابنه وكذا إذا قصدت بالأب أبوة أبي زيد ، فإن قصدت أباه ، وأمه قلت : طاب زيد أبوين ، وأن قصدت أُبُوَّةَ آبائه قلت : طاب زيد آباءً " وَقَال ابن القوّاس في : طاب زيد أبًا " : " يجوز أن يكون زيد هو الأب والطيب له ، ويجوز أن يكون المراد أبا زيد والطيب لأبيه ... والاسم المميز حينئذ أما أن يكون جنسًا أو لا يكون ، فإن لم يكن وجب أن يطابق به ما قصد فيهما ـ أعني في زيد وفي متعلقه ـ من إفراد وتثنية وجمع إن قصد بأن زيداً هو الأب نحو : طاب زيدٌ أباً والزيدان أبوين والزيدون آباء ، وإن لم يقصد بالأب زيد بل قصد به أب له وجب مطابقة المتعلق في الإفراد والتثنية والجمع دون زيد ، نحو :" طاب زيد أبًا ، وطاب زيدٌ أبوين لأبيه وأمه ، وطاب زيدٌ آباءً لجماعة من آبائه وإن كان جنساً وجب الإفرادُ إن قصد به الحقيقةُ المشتركة ، نحو : طاب زيد أُبُوَّةً وعلماً وداراً ، وأن قصد الأنواع جاز تثنيته وجمعُهُ " شرح ابن القواس ٥٧٧/١ .

وَعَلَى الْوَجْهِ الأَوَّلِ [يَجِبُ](١) الإفرادُ ، وَتَقُولُ : " طَابَ زَيْدٌ عِلْمًا " أَيْ : " طَابَ عِلْمُ زَيْدٍ عِلْمًا " ، فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّمْيِيزُ لَيْسَ لِزَيْدٍ بِلْ لِمُتَعَلَّقِه .

وَلا تُؤَخِّرْ عامِلَ التّمْيِيزِ وَحَكَمُوا في الفِعْلِ بالتَّجْوِيزِ

اتَّفَقُوا فِي تَمْيِيزِ الْمُفْرَدِ ، نَحْوُ " عِشْرُون دِرْهَمًا " أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ تَأْخِيرِ الْعَامِلِ فِيهِ عَنِ الْمُمَيِّزِ وَتَقْدِيمُ الْمُمَيِّزَ عَلَى عَامِلِهِ ، فَلاَ يَجُوزُ " دِرْهَمًا عِشْرونَ " وَلاَ " سَمْنًا مَنَوَانِ " ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعامِلُ فِي التَّمْيِيزِ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا فَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ وَالْمُبرِّدُ ، وَالْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمَهُ / عَلَى ٧٨ / ب الْعَامِلِ، فَأَجَازُوا (٢) " نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ " وَلَمْ يُجِيزُوا " (عِنْدِي) (٣) زَيْتًا رَطْلٌ " لِعَدَمِ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ ، وَاْحتَجُّوا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ [أَمَّا الْقِيَاسُ](١) فَإِنَّ التَّمْيِيزَ فَضْلَةٌ كَالْحَالِ ، وَالْحَالُ يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُتَصرِّفًا فَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ (٤) وَأَمَّا امْتِنَاعُ التَّقْدِيمِ فِي تَمْيِيزِ الْمُفْرَدَاتِ ؛ فَلأَنَّ الْعَامِلَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، فَامْتَنَعَ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ فِيهَا كَمَا امْتَنَعَ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَى العَامِلِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَدْ أَنْشَدُوا فِيهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٥) :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في النسختين " فأجاز " بالإفراد .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر رأى المبرد وشيخه المازني في المقتضب ٣/٣٦ ، والإنصاف ٨٢٨ ، المسألة ١٢٠ .

(٥) البيت مختلف في نسبته ، فقيل للمخبَّل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك ، وقيل : لأعشى همدان عبدالرحمن بن عبد الله وهو في ديوانه ٧٥ وقيل لقيس بن معاذ العامرى ، وللبيت عدة روايات ، وهو في المقتضب ٣/٣٧ ، وشرح ا لسيرافي جـ ٢ لوحة ٢٦ ، والخصائص ٢/٣٨٤ والإنصاف ٨٢٨ والأصول في النحو ١/٢٧١ ، والإيضاح العضديّ ٢٠٣ ، والمرتجل ١٥٩ ، والحلل ٣٣١ ، وابن يعيش ٢/٧٤ ، وشرح ا لكافية للرضيِّ ١ / ٢٠٤ ، والعيني ٣/٢٣٥ .

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فَالتَّقْدِيرُ : وَمَا كَانَ حَبِيبُهَا يُطِيبُ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ ، قَال أَبُو إِسْحَاقَ : الرِّوَايَةُ (وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) (١) .

فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يَخْرُجُ عَنْ بَابِ التَّمْيِيزِ ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الأُخْرَى فَقَدْ تَأَوَّلُوهَا(٢) ، فَمَنْ رَوَى (وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ) بِالْيَاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلَ قَالَ : اسْمُ " كَانَ " مُضْمَرٌ فِيهَا يَرجِعُ إِلَى " حَبِيبهَا " وَ " نَفْسًا " خَبَرُ " كَانَ " ، وَالتَّقْدِيرُ وَمَا كَانَ حَبِيبُهَا ذَا نَفْسٍ طَيِّبًا بِالْفِرَاقِ ، أَيْ : صَاحِبَ نَفْسٍ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَنَصَبَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لِقِيَامِهُ مَقَامَهُ ، وَ " : يَطِيبُ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةٌ لِلْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي أُقِيمَتِ النَّفْسُ مُقَامَهُ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالتَّاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقِهِ تَأَوَّلَهُ هَذَا التَّأوِيلَ بِعَيْنِهِ ، لَكِنْ يَجْعَلُ " تَطِيبُ " [نَعْتًا](٣) لِلنَّفْسِ لا لِصَاحِبِهَا ، وَتَقْدِيرُهُ " وَمَا كَانَ حَبِيبُهَا ذَا نَفْسٍ طَيِّبَةٍ بِالْفِرَاقِ " فَعلَى هَذَا " تَطِيبُ " نَعْتٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ لاَ لِلْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ ا لْقِيَاسِ عَلَى الْحَالِ فَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي الْمَعْنَى فَاعِلٌ يَصِحُّ [إِسْنَادُ] الْفِعْلِ إِلَيْهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا انْتَصَبَ عَنْهُ (٤) فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ، وَالْحَالُ لاَ يَصِحُّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهَا إِذَا أَضَفْتَهَا إِلَى

---

(١) ذكر في الخصائص ٢/٣٨٤ منسوباً إليه وإي تلميذه الزّجاجيّ ، وإسماعيل بن نصر ، وانظر الإيضاح العضدي / ٣٠٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٥ ، ومقدمة في النحو للذكي ٥٤ .

(٢) أي : الرواية الّتي استدلّ بها المازنيُّ ومن معه تأولها المانعون لتقديم التمييز وهم سيبويه ومن تابعه . انظر الكتاب ١/٢٢٤ هارون ، وابن يعيش ٢/٧٣ .

(٣) في الأصل مكانه مطموس .

(٤) بعده في (ف) " فيقال " ولا مَعْنًى له ها هنا .

صَاحِبِهَا ، [فَلَمَّا كَانَ] [١]التَّمْيِيزُ فِي الْمَعْنَى فَاعِلاً امْتَنَعَ تَقْدِيمُه [٢] عَلَى عَامِلِهِ كَالْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ فَضْلَةٌ ، فَهَذَا فَرْقٌ بَيْنَ الْحَالِ [وَالتَّمْيِيزِ][١] .

[وَأَقُولُ : إِنَّ][١] هَذَا الْفَرْقَ إِنَّمَا يَنْهَضُ فَرْقًا فِيمَا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَنْ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَن [وُقُوعِ الْفِعْلِ إِلى][١] الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [٣] فَلاَ يَنْهَضُ فَرْقًا ؛ لِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ [إِذَا أُضِيفَ][١] إِلَى مَا انْتَصَبَ عَنْهُ كَانَ مَفْعُولاً ، وَالْمَفْعُولُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّ التَّمْيِيزَ فِي الْمَعْنَى تَفْسِيرٌ ، [وَالتَّفْسِيرُ لاَ يَكُونُ][١] إِلاَّ لِمُفَسَّرٍ ، وَلاَ بُدَّ فِي الْمَعْنَى مِنْ تَقْدِيمِ الْمُفَسَّرِ عَلَى مَا يُفَسِّرُهُ وَإِلاَّ لَمْ يَكُنْ مُفَسِّرًا لَهُ [٤] فَفِي تَقْدِيمِهِ إِخْرَاجٌ لَهُ عَنْ كَوْنِهِ مُفَسِّراً فَامْتَنَعَ تَقْدِيمُه لِذَلِكَ . وَجَوَابٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ التَّمْيِيزَ مُغَيَّرٌ عَنْ أَصْلِهِ ؛ فَإِنَّ الأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ في التَّمْيِيزِ وَصْفًا لَهُ كَقَوْلِكَ : عِنْدِي دَرَاهِمُ عِشْرُونَ " فِي قَوْلِكَ : " عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا " ، وَ " لِي عَرَقٌ مُتَصَبِّبٌ فِي قَوْلِكَ : " تَصَبَّبْتُ عَرَقًا " ، وَ " لِي نَفْسٌ طَيِّبَةٌ " فِي قَوْلِكَ : " طِبْتُ نَفْسًا " ، وَ " عِنْدِي عَسَلٌ مِلْءُ الإِنَاءِ " [٥] ، فَلَمَّا غُيِّرَ عَنْ أَصْلِهِ لَزِمَ التَّأْخِيرَ ؛

---

(١) في الأصل مطموس .

(٢) في الأصل " تقدمه " .

(٣) سورة ا لقمر : ١٢ .

(٤) نَسَبَ السيوطيُّ هذا التعليلَ لأبي عليٍّ الفارسيِّ ، انظر الأشباه والنظائر في النحو ٢/٢٢٨ وذكره ابْنُ الحاجب في الإيضاح في شرح المفصّل ١/٣٥٦ .

(٥) في قولك : " عندي ملءُ الإناءِ عَسَلاً " ، وانظر ذلك في شرح الكافية للرضي ١/٢٢٣ .

لأن تَقْدِيمَهُ تَغْيِيرٌ ثَانٍ فَيَكُونُ فِي التَّقْدِيمِ (تَكْثِيرٌ) (١) لِلتَّغْيِيرِ ، وَالتَّغْيِيرُ خِلافُ الأَصْلِ ، فَمَا ظَنّكَ بِتَكْثِيرِهِ ! (٢) .

مسألة

إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَفْرَهُ عَبْدٍ " (٣) بِالْجَـرِّ فَإِنَّ الْعَبْدَ هُوَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ؛ لأَنَّ أَفْعَلَ (٤) التَّفْضِيلِ لا يُضَافُ إِلاَّ إِلَى / مَا هُوَ بَعْضُهُ (٥) ، فَإِنْ نَصَبْتَ " عَبْدًا " كَانَ الْعَبْدُ لِزَيدٍ ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ عَبْدًا (٦) ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : زَيْدٌ فَارِهٌ عَبْدُهُ ، فَفَارِهٌ وَصْفٌ لِلْعَبْدِ وَقَدجَرَى خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ كَمَا تَقُولُ : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا " ، فَالْحُسْنُ لِلْوَجْهِ وَقَد جَرَى عَلَى زَيْدٍ . "٧٩ / أ"

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ " [فَهُوَ](٧) قَضِيَّةٌ (٨) مُهْمَلَةٌ ، وَالْقَضِيَّةُ الْمُهْمَلَةُ الْكُلُّ فِيهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْبَعْضُ هُوَ الْمُتَيَقَّنُ ، فَإِذا كَانَ

---

(١) في (ف) " تكثيراً " .

(٢) كل هذه التأويلات والتعليلات ـ في نظري ـ لا تصمد أمام كثرة الشواهد التي جاء فيها التمييزُ مقدمًا على عامله المتصرف ، وقد اقتنع بها المازني ، والجرمي والمبرد والكسائي .

انظر : شرح الأشموني ٣٠٨/٢ ، والهمع ٢٥٢/١ ، وأبو عُمَرَ الجَرْمي ١٧٣ ، ومنهج السالك ٢٢٨ ، وقال الرُّعينيُّ في شرحه لوحة ٨٢ : " ومثل هذا السماع مع القياس على الفضلات يُوجِبُ التقديم ، والله أعلم » .

وقد اختار ابن مالك جواز تقديمه واستدل عليه بشواهد عدة في شرح عمدة الحافظ ٤٧٦ .

(٣) الفاره : الحاذق بالشيء .

(٤) في الأصل مطموس .

(٥) انظر المقتضب ٣٨/٣ ، والأصول في النحو ٢٧٣/١ .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٣٤/٣ " إذا قلت : أنت أفرههم عبدًا فإنما عنيت مالك العبد ، وإذا قلت : أنت أفره عبدٍ في الناس فإنَّما عنيت العبد نفسه " . وانظر الأصول في النحو ٢٦٨/١ .

(٧) تكملة يستقيم بها النص .

(٨) في (ف) " قصة " .

(الْبَعْضُ)[1] هُوَ الْمُتَيَقَّنُ صَارَ التَّقْدِيرُ [2] : " وَحَكَمَ بَعْضُهُم " ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ مُقَامَهُ ، فَارْتَفَعَ بِالفعْلِ [3] .

وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحِسَانِ الأَعْبُدَا وَلَمْ يَكُنْ مُنَكَّرًا مُوَحَّدا

فَلَيْس تَمْيِيزًا وَوَجْهُ نَصْبِهِ تَشْبِيهُهُ لَفْظًا بِمَفْعُولٍ بِهِ

كُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ وَقَعَ مَنْصُوبًا بَعْدَ صِفَةٍ فِعْلُهَا لاَزِمٌ سَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مَجْمُوعًا فَإِنَّ نَصْبَهُ لَيْسَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، بَلْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ [4] ، أَمَّا كَوْنُهُ لَيْسَ تَمْيِيزًا فَظَاهِرٌ ؛ لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَالْبَصْرِيُّونَ لاَ يُجِيزُونَ وُقُوعَ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً الْبَتَّةَ [5] ، وَإِنَّمَا كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي هِيَ " الْحِسَانُ " فِعْلُهَا لاَزِمٌ لاَ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ فَوَجَبَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِتَعَذُّرِ كَوْنِهِ تَمْيِيزًا بِالتَّعْرِيفِ ، وَلِتَعَذُّرِ كَوْنِهِ مَفْعُولاً بِعَدَمِ التَّعَدِّي ، فَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ مُعَرَّفَةً بِاللاَّمِ جَازَ جَرُّ الْمَنْصُوبِ بِالإِضَافَةِ ، نَحْوُ : الْحِسَانِ الأَعْبُدِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَفِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ هُوَ فَاعِلُهَا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " التقديم " ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه ٢٧٩/١ " قول يحي : " وحكموا في الفعل بالتجويز " تخليط في النقل ، لأن كلامه يؤذن بالاتفاق وليس الأمر كذلك " ، ولهذا نرى المؤلف هنا يحاول أن يجد للمصنف مخرجاً وعذراً .

(٤) وذلك نحو : قومك الحسان الأعبد " .

(٥) أمّا الكوفيُّون فقد أجازوا وقوع التمييز معرفة ، واحتجُّوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ إلا من سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ وبقول الشَّاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والآية عند البصريين محمولة على حذف " في " ، والبيت على زيادة الألف واللام وأنه شاذٌ ، عن شرح ا لشريشي ٦٨٩ ، والشرح المجهول لوحة ٥٥ ، وانظر شرح ابن الخباز ٢٧٩/١ .

وَيَجُوزُ رَفْعُ " الْأَعْبُدِ " بالصِّفَةِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهَا عَلَى ضَعْفٍ ؛ لِجَمْعِ الصِّفَةِ ، وَوَجْهُ جَوَازِهِ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يُشْبِهُ الْمُفْرَدَ ، فَإِذَا رَفَعْتَ لَمْ يَكُنْ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ ، وَكَذَا إِذَا نَوَّنْتَ " الْحِسَانَ " ، وَلَمْ تُعَرِّفْهُ بِاللَّامِ كَانَ الْكَلَامُ فِي نَصْبِ " الأَعْبُدِ " كَالْكَلَامِ فِي نَصْبِهَا مَعَ تَعْرِيفِ " الْحِسَانِ " ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا ... رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عمرو(١)

فَنَصَبَ " النَّفْسَ " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِتَعَذُّرِ نَصْبِهِ عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لِلتَّعْرِيفِ ، وَلِتَعَذُّرِ نَصْبِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ ؛ لِعَدَمِ تَعَدِّي الْفِعْلِ .

وَمَنْ نَصَبَ " النَّفْسَ " عَلَى التَّمْيِيزِ وَقَدَّرَ زِيَادَةَ اللَّامِ جَازَ أَنْ يَنْصِبَ " الْأَعْبُدَ " عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَيُقَدِّرَ زِيَادَةَ اللَّامِ (٢) .

فَإِنْ نَكَّرْتَ " الْأَعْبُدَا " ، وَقُلْتَ : " الْحِسَانُ أَعْبُدًا " جَازَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، لَكِنَّ نَصْبَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ أَرْجَحُ ؛ لِجَمْعِهِ ، فَإِنْ أَفْرَدْتَهُ وَقُلْتَ : " الْحِسَانُ عَبْدًا " كَانَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَرْجَحَ ؛ لِإِفْرَادِهِ وَتَنْكِيرِهِ .

---

(١) قائله راشد بن شهاب اليشكري كما في المفضليات ٣١٠ ، وشرحها ١٠٨٥ ، والعيني ٥٠٢/١ وقد سماه (رشيدا) خطأً كما نقل عن التَّوَّزِيِّ أن هذا البيت مصنوع فحينئذ لا يحتجُّ به ثم قال : ليس هذا بصحيح فإن قائله هو رشيد .. " ويروى :

" رأيتك لَمَّا أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو "

وهو المشهور . قوله " رأيتك " خطاب لقيس بن مسعود اليشكريِّ وهو المقصود من قوله : " يا قيس عن عمرو " وكان عمرو هذا حميم قيس ، أيْ : لما أن عرفت وجوهنا فررت ، وطابت نفسك عن حميمك الذي قتلناه .

وانظر كذلك العيني ٢٢٥/٣ ، والحلل ٣٣٢ ، والهمع ٨٠/١ ، ٢٥٢ ، والدرر اللوامع ٥٣/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ١٥٣ ، ٤٧٩ .

(٢) هذا على مذهب البصريين المانعين لتعريف التمييز ، أما على مذهب الكوفيين فهو تمييزٌ إذ لا يشترطون التنكير فيه .

« الْمَفْعُولُ لَهُ »

أمَّا(1) الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولاً لَهُ يُنْصَبُ ، نَحْوُ جِئْتُ زَيْدًا قَتْلَهُ

إِنَّمَا ذَكَرَ " الْمَفْعُولَ لَهُ " بَعْدَ " التَّمْيِيزِ " وَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ ؛ لأَنَّ التَّمْيِيزَ لَهُ شَبَهٌ بِالْحَالِ ؛ لِتَنْكِيرِهِ ، وَمِنَ التَّمْيِيزِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْحَالُ ، نَحْوُ " لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا " ، وَالْحَالُ مُشَبَّهٌ بِالظَّرْفِ ، وَالْفِعْلُ أَدَلُّ عَلَى الظَّرْفِ مِنَ الْمَفْعُولِ لَه إِذْ لا يَنْفَكُّ الْفِعْلُ مِنَ الظَّرْفِ وَقَدْ تَنْفَكُّ أَفْعَالُ الْبَهَائِمِ وَالأَطْفَالِ مِنَ عِلَّةٍ وَلاتَنْفَكُّ عَنْ هَيْئَةٍ .

وَالْهَاءُ فِي " لَهُ " مِنْ قَوْلِهُ : " مَفْعُولاً لَهُ " رَاجِعَةٌ إِلَى " الَّذِي " أَوْ إِلَى / الضَّمِيرِ فِي " سُمِّيَ " ، وَ " لَهُ " فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ ٧٩ / ب فَاعِلُهُ .

قَوْلُهُ : «يُنْصَبُ » إِلَى آخِرِهِ ، أَمَّا نَصْبُهُ فَبِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الأَصْلُ فِي قَوْلِكَ: " فَعَلْتُهُ مَخَافَةَ الشَّرِّ أَنْ تَأْتِيَ بِاللاَّمِ (2) الْمُفِيدَةِ لِلتَّعْلِيلِ ، فَلَمَّا حُذِفَتِ اللاَّمُ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ فَنَصَبَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : "جِئْتُ زَيْدًا قَتْلَهُ " فَإِنَّ الْقَتْلَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْمَجِيءِ فَكَيْفَ يَكُونُ عِلَّةً لَهُ ؟ فَيُقَالُ : إِنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ عِلَّةٌ غَائِيَّةٌ ، وَالْعِلَلُ الْغَائِيَّةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْفِعْلِ ، لَكِنَّ تَصَوُّرَ الْقَتْلِ فِي النَّفْسِ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الْمَجِيءِ الْمُؤَدِّى إِلَى الْقَتْلِ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : "ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا " فَإِنَّ تَصَوُّرَ التَّأْدِيبِ وَتَعَقُّلَهُ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الضَّرْبِ وَوُجُودُ التَّأْدِيبِ هُوَ الْحَاصِلُ بِالضَّرْبِ ، فَتَصَوُّرُ التَّأْدِيب عِلَّةٌ فِي الْفِعْلِ ،

---

(1) في بقية الشروح التي وقفت عليها « ثُمَّ » .

(2) في الأصل « اللام » .

وَالْفِعْلُ عِلَّةٌ فِي حُصُولِ التَّأْدِيبِ (١) .

مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ فِعْلِ الْفَاعِلِ ... أَعَمَّ مِنْهُ لاَ بِلَفْظِ الْعَامِلِ
بَلْ مَصْدَرًا جَوَابَ " لِمْ " مُقَدَّرَا ... بِاللاَّمِ إِلاَّ فَيَكُونُ مُظْهَرَا

" مُقَارِنًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " يُنْصَبُ " ، وَقَدْ ذَكَرَ لِنَصْبِ الْمَفْعُولِ لَهُ سِتَّ شَرَائِطَ :

الأُولَى : كَوْنُهُ " مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ " يُرِيدُ فِي الْوُجُودِ ، كَقَوْلِكَ : "جِئْتُكَ مَخَافَةَ الشَّرِّ ؛ فَإِنَّ الْمَخَافَةَ مُقَارِنَةٌ لِلْمَجِيءِ فِي الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَفْعُولُ لَهُ مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ ؛ لأَنَّه عِلَّةٌ ، وَالْعِلَّةُ لاَ تَنْفَكُّ عَنْ مَعْلُولِهَا .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ فِعْلَ الْفَاعِلِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " جِئْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ " فَالْخَوْفُ مِنْ فِعْلِ فَاعِلِ المجَيءِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ـ إِذَا نَصَبْتَهُ بِتَقْدِيرِ اللَّامِ ـ فِعْلَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ غَالِبًا إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ لاَ مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ ، وَلاَ سَبِيلَ إِلَى الاطِّلاَعِ عَلَى مَا فِي بَاطِنِ الْغَيْرِ عَلَى التَّحْقِيقِ لِيُفْعَلَ مِنْ أَجْلِهِ فِعْلٌ ، وَلاَ يُقَالُ : جِئْتُ زَيْدًا ضَرْباً لَهُ ؛ لأَنَّ الضَّرْبَ مِنْ فِعْلِ (٢) الْجَوَارِحِ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ مُضَافٍ أَيْ : إِرَادَةَ الضَّرْبِ لَهُ (٣) .

---

(١) قال الرُّعَيْنِيُّ في حدِّ المفعول له : " أمَّا حده فهو الاسم المنتصب على تقدير حرف العلَّة .. فإذا قلت : " ضَرَبت زيدًا تأديبًا " فتأديب مفعول له ، لأنَّه منصوبٌ على تقدير حرف العلَّة ؛ إذ المعنى للتأديب ، وقد حده ابن النحوية فقال : " المفعول له علة إصدار الفعل بالعلة الغائيَّة ، ومعلولٌ له بالعلة الفاعلية " ، وبيانهُ أنَّك إذا قلت : ضربت زيدًا تأديباً ، فتأديباً يكون سبباً ومسبباً ، وذلك من جهتين مختلفتين ، أمَّا كونه سبباً للضرب فباعتبار كونه غايته وفائدته فلولاه لما وقع الضَّرْبُ وهذا معنى قوله : " بالعلة الغائية " ، وأما كونه مسبَّبًا باعتبار وجوده فإنَّ التَّأديبَ لم يوجد إلا بعد الضرب ، وهذا معنى قوله : " بالعلة الفاعلية " انتهى كلام الرعيني من شرحه لوحة ٨٣ .

(٢) في (ف) " أفعال " .

(٣) قال ابْنُ الخَبَّاز في شرحه ٢٨١ ، وقول يحيى " جئت زيدا قتله " خطأ ، إلا أن يُعْتَقد حَذْفُ مضاف تقديره إرادة قتله " .

الثالثة : كَوْنُهُ أَعَمَّ مِنْهُ " أَيْ : أَعــمّ مِنَ الْفِـعْلِ ؛ فـإِنَّ [١] الْإِكْرَامَ فِي قَـوْلِكَ : " جِئْتُكَ[٢] إِكْرَامًا " أَعمُّ مِنَ الْمَجِيءِ ؛ لجَوَازِ حُصُولِهِ بِغَيْرِ مَجِيءٍ .

الرابعة : قَوْلُهُ : " لاَبِلَفْظِ الْعَامِلِ " لِيَتَمَيَّزَ عَنِ الْمَصْدَرِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ عَلَى هَذَا " ولاَ بِمَعْنَى الْعَامِلِ " لِيُخْرِجَ مِنْهُ: قَعَدْتُ جُلُوساً فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ مَفْعُولاً لَهُ؛ لأَنّ الْجُلُوسَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ وَهُوَ " قَعَدْتُ " .

الخَامِسَةُ : قَوْلُهُ: " بَلْ مَصْدَراً " أَيْ : بَلْ يَكُونُ مَصْدَرًا ، وَإِنَّمَا كَانَ مَصْدَرًا ؛ لأَنَّهُ عِلّةٌ لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ حَادِثٌ ، وَالْعِلّةُ مُقَارِنَةٌ لِلْمَعْلُولِ وَالْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ (مِنْهُ الْفِعْلُ) [٣] فَهُوَ حَادِثٌ لِحُدُوثِ أَصْلِهِ .

السَّادِسَةُ : قَوْلُهُ : " جَوَابَ " لِمْ " ، اللاَّمُ فِي لِمْ " حَرْفَ جَرٍّ ، وَ " الْمِيمُ " اسْمٌ ، وأَصْلُهُ " لِمَا " فَحُذِفَ أَلِفُ " مَا " الاسْتِفْهَامِيّةِ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَوْصُولَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَ مُقَدَّرًا بِ " لِمَ " ؛ لأَنَّهُ جَوَابُ سَائِلٍ بِسَأَلَ لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ فَيُقَالُ : لأَجْلِ كَذَا ، فَظُهُورُ اللاَّمِ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ دَلِيلُ عَلَى الْعِلّةِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَفْعُولاً لَهُ ؛ لِظُهُورِ اللاَّمِ فِي السُّؤَالِ عَنْهُ وَفِي الْجَوَابِ .

قَوْلِه : " إلاَّ فَيَكُونُ مُظهَرَا " يَعْنِي اللاَّمَ ، وإِنْ فَاتَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ وَجَبَ إِظْهَارُ اللاَّمِ ، فَـ " إِنْ " حَرْفُ شَرْطٍ ، وَ " لاَ " حَرْفُ نَفْيٍ ، وَ "الْفَاءُ " فِي قَوْلِه : " فَيَكُونُ " جَوَابُ الشَّرطِ ، أَيْ : إِنَ لاَ يَكُنْ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ فَيَكُونُ اللاَّمُ مُظْهَرًا ، فَهَذِهِ الأَشْيَاءُ شَرْطٌ فِي نَصْبِهِ وَحَذْفِ اللاَّمِ مِنْهُ . ٨٠ / أ

(١) في (ف) " لأَنَّ " .

(٢) في (ف) " جِئْتُ " .

(٣) في النسختين " من الفعل " وليس مذهب النيلي كذلك انظر ص ٦١ فيما تقدم ، فلعل الصواب ما أثبت .

مِثَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ مُقَارِنٍ لِلْفِعْلِ " خَرَجْتُ الْيَوْمَ لأَكْرَامِي لَكَ غَدًا " (١) وَمِثَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ فِعْلِ الْفَاعِلِ " زُرْتُكَ لإِكْرَامِكَ زَيْدًا " فَالإِكْرَامُ لِغَيْرِ الزَّائِرِ ، أَيْ : لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ) (١) .

وَمِثَالُ كَوْنِهِ لَيْسَ مَصْدَرًا قَوْلُكَ : " جِئْتُكَ لِلثِّيَابِ " .

فَبِانْتِفَاءِ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلاثَةِ يَجِبُ إِظْهَارُ اللامِ ، وَيَنْبَغِي(٢) أَنْ يُزَادَ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ شَرْطٌ آخَرُ ، فَيُقَالُ : : وَأَنْ يَكُونَ مُظْهَرًا ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أُضْمِرَ وَجَبَ إِظْهَارُ اللامِ نَحْوُ " الإِكْرَامُ جِئْتُكَ لَهُ " .

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لاحَاجَةَ إِلَيْهِ ؛ لِخُرُوجِهِ بِقَوْلِهِ: " يُنْصَبُ " فَإِنَّ الْمُضْمَرَ مَبْنِيٌّ . وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ (٣) إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا مَعْنَاهُ " ضَرَبْتُهُ فَتَأَدَّبَ تَأْدِيبًا" ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ بِقَولِهِمْ : " ضَرَبْتُهُ فَلَمْ يَتَأَدَّبْ " وَلَهُ أَنْ يَقُولَ : التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ تَأْدِيبٍ " (٤) ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ ؛ لأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، وَحُرُوفُ التَّعْلِيلِ أَرْبَعَةٌ " اللامُ ، وَالْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَالْكَافُ " ، فَاللامُ عَلَى الأَصْلِ لِدُخُولِهَا عَلَى صَرِيحِ الْمَصْدَرِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، وَ[أَمَّا](٥) الْبَاءُ " وَ " مِنْ " فَلاَ يُقَدَّرَانِ إِلاَّ مَعَ " أَنِ " الْمَصْدَرِيَّةِ كَقَوْلِكَ : " لاَ أُكَلِّمُكَ أَنْ شَتَمْتَ زَيْدًا " (١) إِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ بِاللامِ أَيْ : لأَنْ شَتَمْتَ زَيدًا)(١) ، وَإِنْ شِئْتَ بِالْبَاءِ أَيْ : بِأَنْ شَتَمْتَ زَيْدًا . .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " ويَجِبُ " .

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه له ١/٦٣ ، وهو مذهب الكوفيين ينظر شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٤) في (ف) " تأديبا " .

(٥) تكملة يستقيم بها النص .

وَمِثَالُ التَّعْلِيل بـ « مِنْ » قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) وَمِثَالُ التَّعْلِيلِ بِالْبَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَدَمْدَمَ عَلَيْهِم رَبُّهُمْ بِذَنبِهِمْ ﴾ (٢) ، أَيْ : بِسَبَبِ ذَنْبِهِمْ ، وَمِثَالُ التَّعْلِيلِ بِالْكَاف : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، أَيْ : لأَجْلِ مَا عَلَّمَكُمْ ، وَقَدْ حَمَلَ الْخَلِيلُ « الْكَافَ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٤) عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى لاَمِ الْعِلَّةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : (وَيْ ، أَيْ : عَجِبْتُ ؛ لأَنَّهُ) (٥) لاَ يُفْلِحُ الكافرون (٦) .

وَجَاءَ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ	يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ	وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهَبُّورِ (٧)

---

(١) سورة المائدة : ٣٢ .

(٢) سورة الشمس : ١٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٩ .

(٤) سورة القصص : ٨٢ .

(٥) في (ف) " وى أعجب أنه " .

(٦) قال سيبويه ٢/١٥٤ هارون : " سألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله " ويكأنه لا يفلح " .. فزعم أن " وَيْ " مفصولة مِنْ كَأَنَّ " ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نُبِّهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا ، والله تعالى أعلم ، وأمَّا المُفَسِّرونَ فقالوا : ألم تر أن الله " . وقال ابن الأنباري في البيان ٢/٢٣٧ ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ الكاف متصلة بـ « وَيْ » ، وتقديره : ويك أعلم أن الله ، وويك كلمة تقرير .. وذهب الفراء إلى أنَّ (وَيْ) متصلة بالكاف وأصله " ويلك " ، وحذفت اللام ، وهو ضعيف " .

(٧) قد ضمَّن المصنف نظمه هذا رجزًا للعجاج وهو في ديوانه ٢٣٠ وينبه عليه الشارح قريبًا . وهو في الكتاب ١/٢٦٩ هارون ، وشرح أبياته لابْنِ السيرافيِّ ١/٤٧ ، وشرح شواهده للأعلم ١/١٨٥ ، وشرح أبياته للنَّحاس ١٣٨ ، والإيضاح العضدي ١٩٧ ، وأسرار العربية ١٨٧ ، وابن يعيش ٢/٥٤ ، والأصول في النحو ١/٢٥١ ، والخزانة ١/٤٨٨ بولاق .

يُرِيدُ جَاءَ الْمَفْعُولُ لَهُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوْيهِ وَأَصْحَابِهِ وَلَمْ يُخَالِفْ فِي كَوْنِهِ مَعْرِفَةً إلاَّ أَبُوعُمَرَ الْجَرْمِيُّ (١) فَإِنَّهُ يَأْبَى تَعْرِيفَهُ (٢) ، وَيَقُولُ : لَوْ جَاءَ مَعْرِفَةً لَجَازَ قِيَامُهُ (٣) مَقَامَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : سِيرَ عَلَيْهِ مَخَافَةُ الشَّرِّ ، بِرَفْعِ " الْمُخَافَةِ " لاَ غَيْرُ ، وَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ دَلَّ عَلَى تَنْكِيرِهِ كَالْحَالِ والتَّمْيِيزِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ فَهُوَ بِنَنْزِلَةِ " مِثْلٍ ، وَغَيْرٍ ، وَاسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ الْمَاضِي " ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوْيهِ وَأَصْحَابُهُ .

وَلَمَّا ذَكَرفي الْأَرْجُوزَةِ أَنَّهُ يَجِيءُ مَعْرِفَةً ، وَنَكِرَةً اسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ (٤) ، فَالشَّاهِدُ عَلَى مَجِيئِهِ نَكِرَةً قَوْلُهُ : " مَخَافَةً " ، وَالشَّاهِدُ عَلَى مَجِيئِهِ مَعْرِفَةً قَوْلُهُ : " وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ " فَـ " زَعَلَ " مَعْرِفَةٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى " الْمَحْبُورِ " ، وَ " الهَوْلُ " مَعَرَّفٌ بِاللاَّمِ ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى " مَخَافَةٍ " فَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى " كُلَّ عَاقِرٍ " فَيَكُونُ مَفْعُولاً بِهِ ، أَيْ : وَرَكِبَ الْهَوْلَ(٥) .

---

(١) وهو أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمِيُّ البصريُّ ، كان أثبتَ القومِ في كتاب سيبويه ، وعليه قرأت الجماعة ، وكان عالماً باللغُة حافظاً لها ، وكان جليلاً في الحديثِ والأخبارِ . توفى سنة ٢٢٥ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ١٤٥ ، ومراتب النحويين ١٢٢ ، والعبر ٣٩٤/١ ، والجرح والتعديل ٣٩٤/١ ، والأنساب للسمعانيّ ٢٥٤/٣ ، وأبو عُمَرَ الجَرْمِيّ ٥ فما بعدها (رسالة ماجستير للمحقق) .

(٢) انظر مذهب الجَرْميّ في (أبو عمر الجرميّ) ١٤١ ، وأسرار العربية ١٨٨ .

(٣) في (ف) " مقامه " .

(٤) انظر ديوانه ٢٣٠ ، وقد سبق تخريجهُ .

(٥) انظر ذلك في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٩/١ ، والخزانه ٤٨٨/١ بولاق .

وَالْعَاقِرُ : الرَّمْلَةُ الَّتِي لاَ تُنْبِتُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي لاَ تَحْمِلُ عَاقِرًا تَشْبِيهًا لَهَا بِالرَّمْلَةِ الَّتِي لاَ تُنْبِتُ ، وَالْجُمْهُورُ : مُعْظَمُ الشَّيْءِ ، أَيْ رَكِبَ كُلَّ رَمْلَةٍ عَظِيمَةٍ لاَ تُنْبِتُ [1] مَخَافَةَ أَنْ يُصَادَ[2] ؛ لأَنَّهُ يَصِفُ الثَّوْرَ الْوَحْشِيَّ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الرَّمْلِ نَبَاتٌ لَمْ يَكُنْ لِلصَّائِدِ فِيهِ مَا يَسْتُرُهُ عَنِ الثَّوْرِ ، فَيَرَاهُ فَيَهْرُبُ مِنْهُ . وَالزَّعِلُ : النَّشَاطُ ، وَالْمَحْبُورُ: الْمَسْرُورُ ، وَ " الْهُبُورُ "[3] : جَمْعُ هَبْرَةٍ ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الرَّمْلِ .

[المفْعُولُ مَعَهُ]

ثُمَّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولاً مَعَهْ   تَنْصِبُهُ إِذْ " مَعَ " وَاوٌ مَوْضِعَهْ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ : هُوَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ بِتَوَسّطِ " الْوَاوِ " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ " .

فَقَوْلُنَا : " مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ " لِيُعْلَمَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ النَّصْبَ ،وَلِيَخْرُجَ الْمَفْعُولُ بِهِ بِقَوْلِنَا " أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ " ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَعْمَلُ فِيهِ (مَعْنَى) [4] الْفِعْلِ .

وَقَوْلُنَا " بِتَوَسّطِ الْوَاوِ " ، لِيَخْرُجَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِتَوسّطِ غَيْرِ « الْوَاوِ » ، وَقَوْلُنَا " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ " لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، وَلِتُعْلَمَ الْمُصَاحَبَةُ ،

---

(١) في الأصل " ولا تنبت " بزيادة الواو ، وهُوَ سَهْوٌ .

(٢) في (ف) " أَنَّهُ يُصَادُ " .

(٣) في (ف) " والمحبور " تحريف .
على أنه روى " والهول من تهول القبور " ، والهول : الفزع الذى يهوله ، والتهول : أَنْ يُعَظِّمَ الشَّيْءَ في نَفْسِكَ حَتَّى يَهُولَكَ أَمْرُهُ .

(٤) سقط من (ف) .

هـذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ (١) فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ (٢) أَنَّ " الْوَاوَ " عَـدَّتِ الْفِـعْلَ ، أَوْ مَـعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فَنَصَبَهُ (٣) ، وَلِذَلِكَ يَخْتَلُّ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِ « الْوَاوِ » كَمَا يَخْتَلُّ بِإِسْقَاطِ " الْبَاءِ " فِي قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ".

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَتِ " الْوَاوُ " فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَهلاَّ جَرَّتْ كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، لاشْتِرَاكِهِمَا فِي [التَّعْدِيَةِ] (٤) .

قُلْتُ : الْوَاوُ " فِي الأَصْلِ حَرْفُ عَطْفٍ فَلاَ اخْتِصَاصَ لَهَا حَتَّى تَعْمَلَ الْجَرَّ (٥)، وَمِنْ شَرْطِ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا ، وَالأَخْفَشُ يَرَى أَنَّ الاسْمَ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا بِـ " مَعَ " صَارَ مَنْصُوبًا بَعْدَ " الْوَاوِ " ، لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ الْحَرْفِ كَمَا أَنَّ الْمُسْتَثْنَى بِـ " غَيْرِ " مَجْرُورٌ ، فَإِذَا حَذَفْتَ " غَيْرًا " وَجَعَلْتَ مَوْضِعَهَا " إِلاَّ " تَعَذَّرَتْ إِضَافَةُ الْحَرْفِ ، فَصَارَ الاسْمُ بَعْدَ " إِلاَّ " مَنْصُوبًا فِي الإِيجَابِ (٦) وَحُكِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ "مَعَ " ، وَأَتَى بِالْوَاوِ مَوْضِعَهَا أُعْرِبَ الاسْمُ بِإِعْرَابِ " مَعَ " (٧) . وَلاَبُدَّ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ مِنْ ثَلاَثَةِ أُمُورٍ :

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٧ هارون ، حيث قال : " والواو لم تغير المعنى ، ولكنّها تعمل في الاسم ما قبلها "

(٢) في (ف) " في المفعول له " .

(٣) وقال الزَّجّاجُ : ناصبه فِعْلٌ مضمر بعد الواو ، وقال عبدالقاهر الجرجانيُّ : ناصبه الواو ، وذهب الكوفيُّونَ إلى أنَّهُ منصوبٌ على الخلاف ،وقد رد جمهور البصريين هذه المذاهب وأبطلوها . ينظر ذلك في ابن يعيش ٢/ ٤٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥ ، والإنصاف ٢٤٨ المسألة ٣٠ .

(٤) مكانها في الأصل بياضٌ .

(٥) في (ف) " الحروف " بدل " الجر " .

(٦) انظر رأيَ الأخفش في شرح الكافية للرَّضيِّ ١/ ١٩٥ ، وابن يعيش ٢/ ٤٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٤ ، والهمع ١/ ٢٢٠ .

(٧) ينظر ذلك في ابن يعيش ٢/ ٤٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥ فقد نصا عليه .

أَحَدُهَا : أَنْ تَحْذِفَ " مَعَ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تُقِيمَ " الْوَاوَ " مُقَامَهَا ، لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى ، إِذِ «الْوَاوُ» لِلْجَمْعِ ، وَ " مَعَ " لِلْمُصَاحَبَةِ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَصِيرَ الاسْمُ الَّذِي كَانَ مَجْرُوراً بِـ « مَعَ » مَنْصُوباً بَعْدَ " «الْوَاوِ» .

وَقَوْلُهُ: " تَنْصِبُهُ إِذْ مَعَ وَاوٌ مَوْضِعَهُ " يُرِيدُ تَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مَعَهُ ، لأَنَّ " مَعَ " – الَّتِي يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِلاَ وَاسِطَةٍ لِكَوْنِهَا ظَرْفًا – قَدْ خَلَفَهَا [(١)] "الْوَاوُ" الَّذِي يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى [(٢)] مَا بَعْدَهُ بِتَوَسُّطِهِ ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ مَا لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ تَأْثِيرُ الْفِعْلِ فِي " مَعَ " نَصْبًا كَانَ تَأْثِيرُهُ (فيما بَعْدَ الْحَرْفِ) [(٣)] الَّذِي بِمَعْنَاهَا[(٤)] كَذَلِكَ .

نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَسَطْحَ الدَّارِ ... وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ
وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلاَ ... وَالرَّفْعُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَوْلَى

النَّصْبُ فِي مَا بَعْدَ " الْوَاوِ " الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ" عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ ، وَمُخْتَارٌ .

فَالْوَاجِبُ فِي كُلِّ مَا لاَ يَصِحُّ عَطْفُهُ ، كَقَوْلِهِ : " اسْتَوَى الْمَاءُ وَسَطْحَ الدَّارِ" (فَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمَاءَ سَاوَى سَطْحَ الدَّارِ) [(٥)] وَعَادَلَهُ بِالارْتِقَاءِ إِلَيْهِ وَلاَ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي السَّطْحِ ، وَكَذَلِكَ / قَوْلُكَ : " قُمْتُ وَزَيْداً ٨١ / أ

---

(١) في الأصل " مدخلها " .

(٢) في (ف) " التي " .

(٣) في النسختين " فيها بعد الفعل " ، والصواب ما أثبتُّه ، وهو مُتَّفِقٌ مع شرح ابن القوّاس٥٨٧ وابن القوّاس كثير الموافقة للمؤلِّف .

(٤) في (ف) " معناها " .

(٥) سقط من (ف) سبق نظر .

يَجبُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ لاَ يَجوِّزُ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ إلاَّ بَعْدَ التَّوكِيدِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ " قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ " وَكَذَلِكَ " مَالَكَ وَزَيْدًا ؟ ، أَوْ : مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا؟ يَجِبُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ لاَيُجِيزُ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ الْمُتَّصِلِ إلاَّ بإِعَادَةِ الْجَارِّ (١) .

وَبِالْجُمْلَةِ (فَأَيْنَ) (٢) تَعَذَّرَ الْعَطْفُ وَجَبَ النَّصْبُ ، وَمَا تَعَذَّرَ فِيهِ الْعَطْفُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣) :

وَإِلاَّ مِنْ هَوَى لَيْلَى وَتَرْكِي ... زِيَارَتَهَا فَإِنِّى لاَ أَتُوبُ

يُرِيدُ " فَإِنِّى لاَ أَتُوبُ مِنْ هَوَى لَيْلَى مَعَ تَرْكِي زِيَارَتَها ؟ إِذْ [تَعَسَّرَ] (٤) جَعْلُ الْوَاوِ عَاطِفَةً إِلاَّ بِنَظَرٍ دَقِيقٍ .

وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ ، نَحْوُ " قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدًا " وَكَقَوْلِهِ (٥) : " وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ "ارْتِكَابٍ " بِالْجَرِّ عَلَى " زَيْدٍ ؛ لأَنَّهُ ظَاهِرٌ (٦) .

وَأَمَّا مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم

---

(١) هذا مذهب البَصْرِيِّينَ ، انظر الإنصاف ٤٦٣ المسألة ٦٥ .

(٢) كذا في النسختين ولعلها " فإن " .

(٣) هو مجنون ليلى – قيس بن الملوح – كما في ديوانه ٦٤ ، ورواية الديوان " فأَمَّا مِنْ هَوَى لَيْلَى " ، وذكر مُحَقِّقُ الديوانِ أَنَّهُ يروى " فأمَّا مِنْ هَوَى سُعْدَى " ونسب لنمير بن كُهَيْلٍ الأسديِّ .
وهو في الموشي ٨٩ .

(٤) سقط من الأصل والمثبت من (ف) ولعلها " تعذر " .

(٥) في الأصل " كقوله " بدون الواو ".

(٦) قال ابن القَوَّاسِ في شرحه ٥٨٩ " الثانى ما يجوز نصبهُ ويترجَّحُ فيه الجَرُّ وذلك إذا وقعتِ الواوُ بعد مجرورٍ ظاهر ، نحو " ما لِزيدٍ وارتكابَ العارِ " ، لأنَّه لَماَّ لم يتقدَّمْهُ فعل ، والإضمار على خلاف الأصل ، كان جرّه أولى " ، وقال صاحب الشرح المجهولَ لوحة ٥٧ : " والجرّ فيه أجود ، لأن المعطوف عليه مظهر لا يفتقر إلى إعادة الجار " .

وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ " (١) فَإِنَّهُ يُقَالُ : أَجْمَعْتُ أَمْرِي ، وَلاَ يُقَالُ : أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي ، بَلْ جَمَعْتُهُمْ فَاخْتِيرَ النَّصْبُ ؛ لأَنَّ الْعَطْفَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ خِلاَفَ الظَّاهِرِ ،فيَكُونُ التَّقْدِيرُ " أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ " ، بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ فِي الأَوَّلِ ، وَبِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ فِي الثَّانِي .

وَالْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ : " وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ " مَعْنَى فِعْلٍ ؛ لأَنَّ " مَا " اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ ، وَ " لِزَيْدٍ " خَبَرُهَا ،وَالْعَامِلُ فِيهِ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ الَّذِي نَابَ مَنَابَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَحْذُوفِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلاَ " فَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ فِيهِ أَوْلَى مِنَ النَّصْبِ ؛ لأَنَّ النَّصْبَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ وَحَذْفِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ وَالْحَذْفُ خِلاَفُ الأَصْلِ ،وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ يُعْطَفُ عَلَى "أَنْتَ " فَـ " ما» اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنْتَ " خَبَرٌ (٢) ، وَ "هَذَا " مَعْطُوفٌ عَلَى " أَنْتَ " ، وَ " الْقَوْلُ " نَعْتُ " هَذَا " ، وَوَجْهُ النَّصْبِ أَنَّ قَوْلَكَ : " مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَ " بِمَعْنَى مَا تَصْنَعُ وَمَا تُلاَبِسُ " ،وَكَذَلِكَ "حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ "(٣) ؛ لأَنَّ " حَسْبُكَ " بِمَعْنَى " كَفَاكَ " .

وَمَعْنَى قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَزَيْداً " بِالنَّصْبِ غَيْرُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : " قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ " بِالرَّفْعِ ، لأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصْبِ اصْطِحَابُهُمَا ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْعَطْفِ وُقُوعُ الْفِعْلِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُصْطَحِبَيْنِ كَانَا أَوْ مُفْتَرِقَيْنِ (٤) .

---

(١) سورة يونس : ٧١ .

(٢) في (ف) خبره ".

(٣) " زيدا " مفعول معه ، ودرهم " خبر « حسبك » .

(٤) في (ف) " متفرقين " انظر لذلك المرتجل ١٨٤ .

وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ " الْوَاوِ " وَإِنْ كَانَتْ مُعَدِّيَةً لِلْفِعْلِ (١) ، كَمَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ (٢) فِي الضَّرُورَةِ (٣) .

وَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لأَنَّ هَذِهِ لِلْعَطْفِ فِي الأَصْلِ فَهِيَ تَقْتَضِي التَّبَعِيَّةَ ، فَتَقْدِيمُهَا يُخِلُّ بِمُقْتَضَاهَا .

" الاستثناء "

هَذَا مَكَانُ ذِكْرِ الاسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ عَدَّى الْفِعْلَ لِلأَسْمَاءِ

إِنَّمَا خَصَّ ذِكْرَ الاسْتِثْنَاءِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ لِمُشَارَكَتِهِ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ فِي كَوْنِهِ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ ، بِتَوَسُّطِ حَرْفٍ (٤) .

---

(١) قَالَ ابْنُ القَوَّاسِ في شرحه لوحة ٨٨ : ومنهم من أجازَ حذفَها مُحْتَجًا بقوله :
والشَّمس طالعة ليست بكاسفةٍ تبكي عليك نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرا
والتقدير : تبكي عَلَيْكَ ونجوم اللَّيْلِ ، ولأنَّها في الأصل العاطفة ، والعاطفة قد حذفت " .

(٢) في (ف) " حذف الواو ".

(٣) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٥٩ " قال ابن السَّرَّاجِ : قولك " ما زِلْت وزيداً " بمعنى ما زِلْتَ بزيدٍ ، فالواو بمعنى الباءِ ، والباء تُعَدِّي الفعْلَ ، فكذلك الواوُ ، ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، لأنَّ أصل الواوِ للعطفِ ، والمعطوف تابع ، فحقّه التأخير ، ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه ، كما حُذِفَتِ اللاَّمُ من المفعولِ له ، لأنَّ هذا يلتبس بالمفعولِ به ، وذلك لا يلتبس ، وانظر الأصول في النحو ١/ ٢٥٤ فما بعدها .

(٤) في ناصب المستثنى أقوالٌ ذكرها السُّيُوطِيُّ في الهمع ١/ ٢٢٤ ، ولم يترجح عنده قول منها ، أمّا الزُّعَيْنِيُّ فقد أفاض في عرض أقوال النحاة في ناصبه فذكر ثمانية أقوال ثامنها " أنّ الناصب الجملة المتقدمة سواء كانت فعلية أو اسمية وكأنه منصوب عن تمام الكلام ، وهو مذهب سيبويه ، قال ابن الصائغ : زعم سيبويه أنه ينصب بما قبله كما انتصب الدرهم في قولك " " عشرون درهماً " فظاهر هذا أنه انتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول به ، وهذا القول منسوب لجماعة من البصريين .. ولما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل الخلاف في الناصب ، قال بعد ذلك : وهذا إنما هو في المتصل ، وأما المنقطع فالعامل فيه " إلاّ " ؛ لأنها تعمل عمل " لكن " ولها خَبَرٌ مُقدَّرٌ على حَسَبِ المعنى المراد " ، وذكرت الثَّامِنَ لأنَّ السُّيُوطِيَّ لم يذكره في الهمع ، وانظر أيضًا الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٣ .

وَالاسْتِثْنَاءُ : اسْتِفْعَالٌ مِنْ ثَنَيْتُ عَلَى الشَّيْءِ، إِذَا عَطَفْتَ ، أَوِ الْتَفَتَّ إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّ الْمُسْتَثْنِي يَلْتَفِتُ إِلَى الْجُمْلَةِ عَاطِفًا عَلَيْهَا لِيُخْرِجَ [بَعْضَهَا][(١)] عَمَّا تَنَاوَلَهُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ .

وَأَمَّا رَسْمُهُ فَهُوَ أَنْ يُقَالَ : هُوَ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ [(٢)] عَلَى أَكْثَرَ مِنْهُ بِ « إِلاَّ » أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الأَسْمَاءِ، وَالأَفْعَالِ، وَالْحُرُوفِ .

فَقَوْلُنَا : " إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْهُ " لِيَخْرُجَ مِثْلُ «قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو " فَإِنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَ عَمْرًا عَنِ الْقِيَامِ الْمَحْكُومِ بِهِ عَلَى زَيْدٍ ، (لَكِن لَيْسَ الْمَحْكُومُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ [(٣)]) أَكْثَرَ مِنَ الْمُخْرَجِ .

وَقَوْلُنَا : " بِإِلاَّ " ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الأَسْمَاءِ ، وَالأَفْعَالِ ٨١ / ب وَالْحُرُوفِ ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ "قَامَ الْقَوْمُ لا زَيْدٌ "فَإِنَّهُ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْهُ، لَكِنْ لَيْسَ بِـ " إِلاَّ " وَلاَ بِمَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، وَلِيَخْرُجَ أَيضًا بِقَوْلِنَا : " أَكْثَرَ مِنْهُ " قَوْلُكَ : " قَامَ زَيدٌ إِلاَّ عَمْرٌو " فَإِنَّهُ لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ[(٤)] .

إِلاَّ هُوَ الأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ ... أَشْيَاءُ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ

إِنَّمَا كَانَتْ " إِلاَّ " هِيَ الأَصْلُ فِي الاسْتِثْنَاءِ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ ، وَالاسْتِثْنَاءُ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي الْمَطْلُوبَةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُوضَعَ لَهُ حَرْفٌ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " بالحكم " .

(٣) في (ف) " لكن ليس المحكوم عليه " .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافيه لوحة ٦٧ " لعدم صحة الإخراج إذ لا يتصور الإخراج إلا حيث يتصور الدخول " .

كَالشَّرْطِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالنِّدَاءِ ، وَغَيْرِهِ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ " إِلاَّ " هِيَ الأَصْلُ فِي بَابِ الاسْتِثْنَاءِ كَمَا كَانَتْ "إِنْ" هِيَ الأَصْلُ فِي بَابِ الشَّرْطِ .

وَقَوْلُهُ : " وَمَاعَدَاهُ " أَيْ :وَالَّذِى عَدَا «إِلاَّ» أَشْيَاءُ مَا بَعْدَهَا مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهَا فَهِيَ تُفِيدُ فَائِدَةَ "إِلاَّ " فِي إِخْرَاجِ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْحُكْمِ الَّذِى يَتَنَاوَلُ مَا قَبْلَهَا فَهَذَا مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ :" تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ " ، وَإِلاَّ [كَانَ] يَجِبُ أَنْ يُبْنَى "غَيْرٌ" ، وَسِوىً [وَسَوَاءٌ] ، لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الحَرْفِ فِى الاسْتِثْنَاءِ .

تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ جَعْفَرَا وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِى تَرَى

إِنَّمَا نُصِبَ الْمُسْتَثْنَى إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ[1] "إِلاَّ " كَلاَماً مُوجَبًا ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمَفْعُولَ لِوُقُوعِهِ فَضْلَةً بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " كَلاَمٌ تَامٌّ ، فَلَوْ جَازَ أَنْ يُذْكَرَ جَعْفَرُ [2] بِغَيْرِ "إِلاَّ " لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مَنْصُوبًا ، لَكِنْ لاَ مَعْنَى لِذِكْرِ جَعْفَرٍ بَعْدَ قَوْلِكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " "إِلاَّ " بِتَوَسُّطِ شَيْءٍ آخَرَ ، لِكَوْنِ " قَامَ " لاَزِمًا فَوَجَبَ أَنْ تَأْتِيَ بِـ "إِلاَّ " لِتُعَدِّيَ بِهَا الْفِعْلَ فَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا

فَإِنْ [3] قُلْتَ : فَإِذَا كَانَتْ " إِلاَّ " مُعَدِّيَةً لِلْفِعْلِ فَهَلاَّ جَرُّوا بِهَا !

قُلْتُ : لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ (عَلَي الْفِعْلِ تَارَةً ، وَعَلى)[4] الاسْمِ تَارَةً كَقَولِكَ :" مَا زَيْدٌ إِلاَّ يَضْرِبُ ، وَمَا زَيْدٌ إِلاَّ مُنْطَلِقٌ " ، وَمِنْ شَرْطِ الْعَامِلِ الاخْتِصَاصُ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ .

---

(١) في (ف) " ما بعد " .

(٢) في (ف) "جعفرا " بالنصب وهو جائزٌ إذا بُنِيَ الفعل للمعلوم ، وهذا مستفاد من الأصول في النحو ١/ ٣٤٢ فانظره هناك .

(٣) في (ف) " فإذا ".

(٤) سقط من (ف) .

قَوْلُـهُ :" وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى " يُرِيدُ فِي الْمِثَالِ [الْمَذْكُورِ] (١) فَيَجُوزُ رَفْعُ " جَعْفَرٍ " نَعْتًا لِلْقَوْمِ ، ووُقُوعُ " إلاَّ " صِفَةً بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : " النَّاسُ هَالِكُونَ إلاَّ الْعَالِمُونَ (٢) ، وَالْعالِمُونَ هَالِكُونَ ((٣) إلاَّ الْعَامِلُونَ وَالْعَامِلُونَ هَالِكُونَ)(٣) إلاَّ الْمُخْلِصُونَ »(٤) فَجَعَلَ "إلاَّ" فِي هَذَا وَصْفًا، فَلِذَلِكَ رَفَعَ مَا بَعْدَهَا .

وَاعْلَمْ أَنَّ " غَيْرًا " أَصْلٌ في الصِّفَةِ ، وَ " إلاَّ " أَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَاءِ ثُمَّ يُسْتَثْنَى بِـ "غَيْرٍ" حَمْلاً عَلَى "إلاَّ" ، وَيُوصَفُ بِـ «إلاَّ» حَمْلاً عَلَى " غَيْرٍ " .

فَتَقُولُ : " لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاَّ زَيْدٌ لَنَفَعَنَا " ، وَبَابُ اسْتِعْمَالِ " إلاَّ " وَصْفًا غَالِبًا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ جَمْعٍ مُنَكَّرٍ غَيْرِ مُنْحَصِرٍ .

فَقَوْلُنَا : " بَعْدَ جَمْعٍ " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ " قَامَ رَجُلٌ إلاَّ عَمْرٌو " لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ، وَقَولُنَا : " مُنَكَّرٌ "احْتِرَازٌ عن (٥) مِثْلِ " قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدًا :"إذَا أَرَدْتَ قَوْمًا مَعْهُودِينَ أَوْ مُعَيَّنِينَ ،وَقَوْلُنَا: " غَيْرِ مُنْحَصِرٍ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِكَ " لَهُ عَلَيَّ(٦) عَشَرَةٌ إلاَّ دِرْهَمٌ " (فَإنَّهُ قَدْ وَقَعَ) (٧) "إلاَّ " بَعْدَ جَمْعٍ مُنَكَّرٍ لَكِنَّهُ مُنْحَصِرٌ بِالْعَدَدِ، فَلَمْ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " العاملون " .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) انظر كشف الخفاء للعجلوني ٢ / ٤٣٣ ، وفيه أنه حديث مفتريً ملحون .وقد ذكره المؤلف فى كتابه التحفة الشافية لوحة ٧٢ ، وذكره أيضًا الرضي في شرح الكافية ١/ ٤٢٧ بلفظ " الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون ، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم " .

(٥) في (ف) " من " .

(٦) سقط فى (ف) .

(٧) في (ف) " فقد وقع " .

يَجبْ جَعْلُ " إلاَّ " فِيه صِفَـةً ، بَلْ يَجُوُز (١)، وَممَّا يَجبُ جَعْلُ "إلاَّ "فيه صِفَةً قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَو كَانَ فيهمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لفَسَدَتَا ﴾ (٢)، فَيمْتَنِعُ الاسْتِثْنَاءُ في هَذه الآيَة، ووَجْهُ امْتنَاعه أَنَّ اسْمَ اللَّه تَعَالَى إمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ مُسْتَثْنَىً منْ إيجَابٍ ، أَوْ منْ نَفْيٍ ، وكِلاَ التَّقْديرَيْنِ بَاطِلٌ ،أَمَّا وَجْهُ بُطْلاَنه منَ النَّفْي فَإنَّ / الاسْتِثْنَاءَ منَ النَّفْي إيْجَابٌ ، وَالإيْجَابُ فِي سِيَاقِ " لَوْ "نَفْيٌ ، فَيَصيرُ التَّقْديرُ : لَو كَانَ فِيهمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، وَأَمَّا بُطْلاَنُ كَوْنه مُسْتَثْنًى منْ إيجَابٌ فَإنَّ الاسْتِثْنَاءَ منَ الإيجَاب نَفْيٌ ، فَيَكُونَ امْتنَاعُ الْفَسَاد (مُعَلّقًا بِنَفْيِهِ) (٣) ، وَنَعُوذُ بِاللَّه منْ إعْرَابٍ يُؤَدّي إلَى الإلْحَاد ، وَأَيْضًا [فَإنَّ] " لَوْ " وَإنْ كَانَتْ بِمَعْنَى النَّفْي فَلَيْسَ مَعْنَى النَّفْي [كَالنَّفْي] (٤) ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُوُل: "امْتَنَعَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدًا " لَمْ يَكُنْ فيه إلاَّ النَّصْبُ ، وَإنْ كَانَ الامْتنَاعُ بِمَعْنَى النَّفْي فَلَيْسَ مَعْنَى النَّفْي كَلَفْظِ النَّفْي، وَأَيْضًا فَإنَّ الاسْتثْنَاءَ منَ الْجَمْعِ الْمُنَكّرِ لاَ يَجُوزُ فَإنَّهُم مَنَعُوا " جَاءَني رِجَالٌ إلاَّ زَيْدًا "في الإيجَاب ، وَ" مَا جَاءَني رِجَالٌ إلاَّ زَيْدٌ " في النَّفْي ؛ [لأَنَّ الْجَمْعَ](٥) الْمُنَكّرَ لاَ يَسْتَوْعِبُ جَميعَ الأَفْرَاد حَتَّى يَدْخُلَ فيه زَيْدٌ ، وَإنْ لَمْ يَدْخُلْ لَمْ يَصِحّ إخْرَاجُهُ ، وَأَمَّا قَولُ الشَّاعرِ : ١/٨٢

(١) قال في التحفة الشافية لوحة ٧٢ : " فإنه يصحّ فيه الاستثناء والنصب " ، وانظر ذلك فى شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٦ .

(٢) سورة الأنبياء : ٢٢ .

(٣) في (ف) " متعلّقا بنفسه " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من (ف) .

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ـ لَعَمْرُ أَبِيكَ ـ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ(١)

فـَ " إِلاَّ الْفَرقَدَانِ " نَعْتٌ لِقَوْلِهِ " كُلُّ أَخٍ " فَلِذَلِكَ رَفَعَهُ .

[الاستثناء من غير الموجب]

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْـــي أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ " لاَ " النَّهْي

وَكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً ، فَإِنْ نُصِبْ فَعَلَى الاسْتِثْنَا ، وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِـبْ

فِي مِثْلِ مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرُ يَجُــوزُ إِلاَّ جَعْفَـــرًا وَجَعْفَـــرُ

الضَّمِيرُ فِي "أَتَى " يَرْجِعُ إِلَى الاسْتِثْنَاءِ ، أَيْ : وَإِنْ [أَتَى] الاسْتِثْنَاءُ بَعْدَ حَرْفِ نَفْيٍ أَوْ حَرْفِ نَهْيٍ أَوْ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ ، وَكَانَ [الاسْمُ] الْمُسْتَثْنَى فَضْلَةً أَيْ : بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ، بِأَنْ يَكُونَ قَدْ أَخَذَ الْفِعْلُ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ . وَبِالْجُمْلَةِ : يُرِيدُونَ بِالْفَضْلَةِ (أَلاَّ يَكُونَ) لِلْفِعْلِ عَمَلٌ فِيمَا بَعْدَ " إِلاَّ " بِدُونِهَا أَلاَ

---

(١) جاء في حاشية (ف) " قائله الأعشى ، وقيل عمرو بن معد يكرب " ، ولم أر من نسبه للأعشى غيره وليس في ديوانه ، أما نسبته لعمرو بن معد يكرب الصحابي فقد قال بها كثير ، منهم سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٤ ، والجاحظ في البيان والتبيين ١/ ٢٢٨ ، والمبرد في الكامل ٤/ ٧٦ ، والهروى في الأزهية ١٨٢ ، والصميرى في التبصرة ١/ ٣٨٣ وقد نسبه إلى حضرمي بن عامر كما في المؤتلف ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٤٦ ، قال الأعلم في حاشية الكتاب ١/ ٣٧١ بولاق "ويروى لسوار بن المضرب " .

والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب ١٦٧ ، وانظر أيضًا تحقيق العلامة البغدادي في شرح شواهد مغني اللبيب ٢/ ١٠٥ ، وفي الخزانة ٢/ ٥٢ بولاق ، وهو في المقتضب ٤/ ٤٠٩ ، وابن يعيش ٢/ ٨٩ كذلك .

الفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان ، يقول : كل أخوين غير الفرقدين لابد أن يفترقا .

تَرى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا ضَرَبَ زَيدٌ إِلاَّ عمْرًا " [(١) فَإِنَّ " عَمْرًا "] فَضْلَةٌ ، وَلَيْسَ نَصْبُهُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، وَلاَ يَجُوزُ فيهِ الْبَدَلُ ؛ لِعَدَمِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ بَلْ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ .

وَقَولُهُ : " بَعْد حَرْفِ النَّفي " لَيسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ؛ فإِن قَوْلَكَ : " مَا زَالَ القوْمُ الأَزيْدًا قَائِمِينَ « لَمْ يَجُزْ فيهِ إِلاَّ النَّصْبُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، لأَنَّ النَّفْي قَدْ صَارَ إِيجَابًا ، وَلَوْ قَالَ " بَعدَ النَّفْي " لَكَان أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِه : " حَرْفِ النَّفْيَ "؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ النَّفْيُ بِغَيْرِ الْحَرْفِ ، نَحْوُ "لَيْسَ أَحَدٌ فِي الدَّارِ إِلاَّ زَيدٌ ، وَقَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلاَ زَيدٌ " ، لَكِنَّ الْحَرْفَ هُوَ الأَصْلُ فِي إِفَادَةِ النَّفْي ، فَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ .

فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطَانِ – أَعْنِي الْحُرُوفَ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَ "إِلاَّ " افتِقَارٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا – فَفِي الْمُسْتَثْنَى وَجْهَانِ :

أَجْوَدُهُمَا : الْبَدَلُ مِمَّا قَبْلَهُ ، وَلِذلكَ قَالَ : وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ " ، أَيْ :الإِبْدَالُ هُوَ الصَّوَابُ لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لِمُشَاكَلَةِ مَا قَبْلَهُ فِي الإِعْرَابِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْبَدَلَ لاَزِمٌ ؛ لأَنَّه هُوَ الْمَقْصُودُ بِخِلاَفِ النَّصْبِ فَإِنَّه فَضْلَةٌ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَثْنَى مُنْقَطِعاً ، لَكِنَّ تَمْثِيلَهُ بِالْمُتَّصِلِ (٢) أَغْنَاهُ عَنِ الاحْتِرَازِ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) وهو قوله " ما في الدار منهم بشر .. إلا جعفرا وجعفر " .

وأَمَّا وَجْهُ النَّصْبِ فَعَلَى أَصْلِ الْبَابِ لمشاركته الْمُوجَبَ في كَوْنِهِ فَضْلَةً وَقَدِ اسْتَشْكَلَ قَوْمُ الْبَدَلَ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَكُونُ " زَيْدٌ " في قَوْلِكَ : " مَا قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيدٌ " إلاَّ بَدَلَ الْبَعْضِ ، وَلاَبُدَّ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنْ ضَمِيرٍ إمَّا لَفظًا أَوْ تَقْدِيراً ، فَإنَّكَ إذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ زَيْداً الظَّهْرَ / وَالْبَطْنَ ، أَيْ : الظَّهْرَ مِنْهُ ، وَقَالُوا أَيْضًا : مَا بَعْدَ " إلاَّ " مُوجَبٌ وَمَا قَبْلَهَا مَنْفِيٌّ ، فَكَيْفَ يُبْدَلُ (الْمُوجَبُ)(١) مِنَ الْمَنْفِيِّ (٢) ؟ ٨٢ / ب

وَمِثَالُ النَّفْيِ " مَا قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ جَعْفَرٌ " .

وَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ " هَلْ قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ جَعْفَرٌ " ؟ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : " كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ إلاَّ عِشْرُونَ " فَكَمْ مُبْتَدَأٌ ، وَ " دِرْهَمًا " تَمْيِيزٌ ، وَ " مَالُكَ " خَبَرٌ وَ " عِشْرُونَ " بَدَلٌ مِنْ " كَمْ " ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " بِكَمْ دِينَارٍ ضَيْعَتُكَ إلاَّ مَائَةٍ " بِجَرِّ " الْمَائَةِ " بَدَلاً مِنْ " كَمْ " ، وَمِثَالُ النَّهْيِ " لاَ يَقُمْ أَحَدٌ إلاَّ جَعْفَرٌ " .

وَالنَّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ ... وَالانْقِطَاعِ وَاجِبُ اللُّزُومِ

---

(١) في النسختين " الواجب " والمثبت أولى .

(٢) قال ابن الناظم في شرح الألفيَّة ص ١١٧ "الإتباع في هذا النّوع على الإبدال عند البصريين ، وعلى العطف عند الكوفيين ، قال أبو العبَّاس ثَعْلَبٌ : كيف يكون بدلاً وهو موجَبٌ ومتبوعه منفيٌّ ؟ وأجاب السيرافيُّ بأنْ قال : هو بدل منه في عمل العامل فيه ، وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأنَّ مذهبَ البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر ، والثاني في موضعه ، وقد يتخالف الموصوفُ والصِّفةُ نَفيًا وإثباتاً ، نحو " مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ " .
وقال ابن القواس في شرحه ٥٩٧ " ولا يقال : لو كان بدل بعض للزم الاشكال من وجهين .. ، لأنا نجيب أما عن الأول فالضمير محذوف في اللفظ مراد في المعنى والتقدير " ما قام أحد إلاّزيد منهم " ، وعن الثاني بأنا لا نسلم أن الاختلاف في الحكم يمنع البدلية قياسًا على جواز اختلاف الصفة والموصوف نحو " مررت برجل لا كريم ولا شجاع " .

قَدْ ذَكَرَ أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ " إلاَّ " خَاصَّةً يَجِبُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الأَوَّلُ : فِي الإيجاب بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَكُونَ صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

الثَّانِي : فِي التَّكْرِيرِ ، وَمِثَالُهُ [قَوْلُكَ] : " مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً " تَرْفَعُ وَاحِداً بِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَتَنْصِبُ الآخَرَ البَتَّةَ ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ رَفْعِهِ ، لأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَهُ فَإمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الأَوَّلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ الأَوَّلِ وَلَيْسَ هُوَ بَعْضَهُ وَلاَ مُشْتَمِلاً عَلَيْهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لاَ يَكُونُ لَهُ فَاعِلاَنِ مِنْ غَيْرِ إشْرَاكٍ (١) بِحَرْفِ عَطْفٍ ، فَإِنْ جَعَلْتَ الاسْمَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ جَازَ أَنْ تَرْفَعَ الثَّانِيَ بَدَلاً مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : " مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيدٌ إلاَّ أَبُو مُحَمَّدٍ " إذَا جَعَلْتَ أَبَا مُحَمَّدٍ كُنْيَةً لِزَيْدٍ .

الثَّالِثُ : التَّقْدِيمُ (٢) فِي الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَيَجِبُ النَّصْبُ لِبُطْلاَنِ الْبَدَلِ بِالتَّقْدِيمِ (٣) ؛ لأَنَّ الْبَدَلَ تَابِعٌ وَتَقْدِيمُهُ يُبْطِلُ كَوْنَهُ تَابِعاً فَيَبْطُلُ كَوْنُهُ بَدَلاً .

الرَّابِعُ : الاسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ " وَهُوَ قَوْلُكَ : " مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ فَرَسًا " ، فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصْبُ لِبُطْلاَنِ الْبَدَلِ ، وَوَجْهُ [بُطْلاَنِهِ] (٤) أَنَّ الْبَدَلَ (٥) لاَبُدَّ أَنْ يَكُونَ إمَّا نَفْسَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ)(٤)أَوْ بَعْضَهُ ، أَوْ مُشْتَمِلاً عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ "فَرَسًا " مِن "أَحَدٍ " فِي شَيْءٍ مِنْ

---

(١) في (ف) " اشتراك " .

(٢) في الأصل " المتقدم " .

(٣) إذَا تَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى على المستثنى منه ،فإنْ كَانَ الكلام مُوجَبًا نحو "قَامَ إلاَّ زَيْدًا القومُ "وجب نَصْبُ المستثنى ، وإن كان الكلام غير موجبٍ ، نحو " مَا قامَ إلاَّ زيداً القوم " فالمختار نصبه .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في (ف) "إمَّا أَنْ يكونَ نفس المبدل منه " .

ذَلِكَ ، فَبَطَلَ الْبَدَلُ ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ .

وَالْغَرَضُ مِنَ الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا تَأْكِيداً وَمُبَالَغَةً فِي أَنَّ الْجِنْسَ قَدْ جَاءَ بِتَمَامِهِ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْهُ إِلاَّ مَا لَيْسَ مِنْهُ .

وَإِمَّا أَنَّ الْجِنْسَ [لَمْ يَأْتِ] [1] بِجَمِيعِ تَوَابِعِهِ وَمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ لِمُصَاحَبَتِهِ [2] ، بَلْ قَدْ تَخَلَّفَ مِنْهُ بَعْضُهَا .

وَ" إِلاَّ " هُنَا مُشَبَّهَةٌ بِـ " لَكِنَّ " ، وَشَبَّهَهَا عَبْدُالْقَاهِرِ بِـ " لاَ " الْعَاطِفَةِ فَإِنَّهَا تَعْطِفُ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ ، فَتَقُولُ : " جَاءَ رَجُلٌ لاَ حِمَارٌ "[3] ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُبْدِلُونَ الثَّانِيَ مِنَ الأَوَّلِ [4] ، فَقَالُوا : الْمُرَادُ بِـ "أَحَدٍ " مَا يَعْقِلُ وَمَا لاَ يَعْقِلُ [5] ثُمَّ غُلِّبَ جَانِبُ مَنْ يَعْقِلُ فَأُتِيَ بِلَفْظِ " أَحَدٍ " [وَ] الْمُرَادُ هُوَ وَغَيْرُهُ ثُمَّ أُبْدِلَ .

وَقِيلَ : كَأَنَّهُ أَرَادَ " مَا بِالدَّارِ شَيْءٌ أَوْ حَيَوَانٌ " ، فَأَقَامَ " أَحَداً " – وَهُوَ خَاصٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظِ شَيْءٍ – مُقَامَ " شَيْءٍ " ؛ لأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى " أَحَدٍ " لَفْظُ " شَيْءٍ " فَأُبْدِلَ مِنْهُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ .

وَقَدْ بَيَّنَ بِهَذِهِ الأَبْيَاتِ جَمِيعَ ضُرُوبِ الاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمُوجَبِ ، وَالْمَنْفِيِّ وَالْمُقَدَّمِ ، وَالْمُنْقَطِعِ ، وَالْمُفَرَّغِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ ذِكْرُ الْمُفَرَّغِ ؟

---

(١) في الأصل " لما ناب " تصحيف ".

(٢) في الأصل " لمصاحبه " .

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٢٠ ، وشرح ابن الخبّاز ١/٢٩١ .

(٤) انظر ذلك في الكتاب ١/ ٣٦٣ بولاق ، والمقتضب ٤/ ٤١٢ ، والأصول في النحو ١/ ٣٥٣ ، وإعراب ثلاثين سورةً من القرآن ١١٥ .

(٥) ينظر في التبصرة ١/ ٣٨٠ .

قُلْتَ : أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " وَكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً " ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَثْنَى فَضْلَةً كَانَ الْعَامِلُ مُفَرَّغًا لِمَا بَعْدَ " إِلاَّ " (١) .

ثُمَّ الَّذِي ضُمِّنَ مَعْنَى " إِلاَّ " ... يَجِيءُ إِسْمًا وَيَجِيءُ فِعْلاَ

/فَالاسْمُ غَيْرُ وَسَوَاءٌ ، وَسُوَى ... وَالْفِعْلُ حَاشَا ، وَعَدَا ، ثُمَّ خَلاَ ٨٣ / أ

الْمُشَبَّهُ بِـ " إِلاَّ " مِنَ الأَسْمَاءِ " غَيْرٌ " ، وَ " سَوَاءٌ " - بِالْمَدِّ وَفَتْحِ السِّينِ ، وَكَسْرُ السِّينِ مَعَ الْمَدِّ قَلِيلٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا(٢)

وَفِيهَا مَعَ الْقَصْرِ لُغَتَانِ : ضَمُّ السِّينِ ، وَكَسْرُهَا .

وَمِنْهُم مَنْ جَعَلَ " لاَ سِيَّمَا " مِنْ أَلْفَاظِ الاسْتِثْنَاءِ "(٣) .

وَأَمَّا الْمُشَبَّهَةُ بِـ " إِلاَّ " مِنَ الأَفْعَالِ فَأَرْبَعَةٌ : " لَيْسَ ، وَلاَ يَكُونُ ، وَمَاعَدَا ، وَمَا خَلاَ " وَأَمَّا "حَاشَا " ، وَخَلاَ ، وَعَدَا " - غَيْرَ مَقْرُونَتَيْنِ بِـ " مَا " - فَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ . وَوَجْهُ شَبَهِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِـ "إِلاَّ " مُخَالَفَةُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، فَـ " إِلاَّ " حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَالْحَرْفِيَّةُ

---

(١) وكان لما بعدها من الحكم ما له لو لم تذكر "إلاّ " نحو " ما قام إلاّ محمدٌ ، وما رأيت إلا محمداً وما مررت إلا بمحمدٍ " .

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير كما في ديوانه ٨٩ ، وصدره فيه :

" تجانفُ عن جلّ اليمامة ناقتي " ، ويروى " :

" تزاور عن جو اليمامة ... وما عدلت من أهلها بسوائكا

وهو في الكتاب ١/ ٣٢ ، ٤٠٨ هارون ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، وابن يعيش ٢/ ٤٤ ، ٨٤ ، والأضداد للأصمعي ٤٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٢ ، وليس في كلام العرب ٩٩ .

(٣) نسب في الهمع ١/ ٢٣٤ للكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاسي وابن مضاء ، فإذا قلت : " قام القوم لا سيما زيد " فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية ، وقال السيوطي : " والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام .

أَرْجَحُ فِي " حَاشَا " وَالْفِعْلِيَّةُ فِي " عَدَا " ، وَخَلاَ " أَرْجَحُ .

أَمَّا " لَيْسَ " فَتَقُولُ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَصْبَحَ مَا فِي الأَرْضِ مِنِّي تَقِيَّةً   لِنَاظِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامَ الْبَوَالِيَا(١)

"لَيْسَ " هُنَا اسْتِثْنَاءٌ بِمَعْنَى " إِلاَّ " وَالتَّقْدِيرُ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا " ، وَلاَ يَكُونُ [الضَّمِيرُ فِي](٢) " لَيْسَ " ، [وَلاَ يَكُونُ] (٢) عَائِدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلَوْ كَانَ عَائِدًا عَلَيْهِ لَقِيلَ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسُوا زَيْدًا ، [وَلاَ يَكُونُونَ](٣) زَيْدًا " .

وَقِيلَ : الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُمَا بِدَلِيلِ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ (٤) : " إِنَّهُ يُوصَفُ بِـ " لَيْسَ " ، وَلاَيَكُونُ » وَمَا بَعْدَهُمَا كَمَا يُوصَفُ بِـ " غَيْرٍ " نَحْوُ : " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا " ، فَالْجُمْلَةُ مَرْفُوعَةُ الْمَوْضِعِ نَعْتًا لِ« أَحَدٍ » ؛ لأَنَّهُ ، نَكِرَةٌ ، وَتَقَعُ حَالاً مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُظْهِرُوا اسْمَ " لَيْسَ ، وَلاَيَكُونُ " فِي الاسْتِثْنَاءِ فَلَمْ يَقُولُوا : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا " ؛ لأَنَّهُمَا فَرْعَانِ عَلَى "إِلاَّ" وَهِيَ مَعَ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهَا جُزْآنِ فَقَطْ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ عَلَيْهَا

---

(١) لم أهتد إلى قائل هذا البيت

وهو في تهذيب اللغة ١٣/ ٧٤ ، واللسان " ليس ٨/ ٩٥ ، وشرح ابن القواس ١/ ٦٠٥ غير منسوب .

(٢) تكملة يوجبها السياق ، قال ابن القواس في شرحه ١/ ٦٠٥ : " أما (ليس ولا يكون) فهما فعلان ناقصان والمنصوب بعدهما خبر لهما واسمهما مضمر فيهما لا يظهر إذا استثني بهما نحو " قام القوم ليس زيدًا ولا يكونُ بكراً " ، فليس هنا بمعنى (إلاّ) والتقدير : ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم بكرا ، ولايعود الضمير على المستثنى منه وإلاّ لوجب إبرازه .. ، وهو باطل بالإجماع ؛ لأنه كناية عن بعضٍ " .

(٣) في الأصل "ولا يكون " .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٨ هارون بلفظ مغاير ، وهو مذهب الخليل واختيار الجرميِّ ، انظر (أبو عمرالجَرْمي ١٥٥) .

كَذَلِكَ ، فَكَانَ " لَيْسَ وَلاَ يَكُونُ " مَا بَعْدَهُمَا جُزْأَيْنِ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ كَمَا فِي " إلاَّ " ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْرُزْ فِيهِمَا ضَمِيرُ الْجَمْعِ .

وَأَمَّا " لاَ سِيَّمَا " فَـ " لاَ " حَرْفُ نَفْيٍ ، وَ " سِيٌّ " بِمَعْنَى " مِثْلٍ " ، يُقَالُ " هُمَا سِيَّانِ " أَيْ : مِثْلاَنِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ مَعَ " لاَ " عَلَى الْفَتْحِ ، وَقَدْ تُخَفَّفُ يَاؤُهُ فَيُقَالُ : " لاَ سِيمَا " ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَأَصْلُ " سِيّ " " سِوْيٌ " فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، وَ " مَا " بَعْدَهَا زَائِدَةٌ ، فَيُخْفَضُ الاسْمُ بَعْدَهَا بِالإِضَافَةِ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ (1)

وَمِنْهُم مَنْ يَجْعَلُهَا مَوْصُولَةً فَيَرفَعُ " يَوْمًا " فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدأٍ [مَحْذُوفٍ](2) أَيْ : الَّذِي هُوَ يَوْمٌ ، وَمِنْهُم مَنْ يَجْعَلُهَا نَكِرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، فَيَنْصِبُ (3) " يَوْمًا " فِي الْبَيْتِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، [أَيْ] (2) أَعْنِي يَوْمًا ، أَوْ أَتَمَنَّى يَوْماً ، أَوْ أَخُصُّ يَوْماً " ، فَإِذَا جَرَرْتَ " الْيَوْمَ " جَازَ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ لِلْيَوْمِ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِلصَّلاَحِ ، أَيْ : وَلاَ سِيَّمَا صَلاَحِ يَوْمٍ (4) .

وَكُلُّ مُسْتَثْنًى بِالاسْمِ جَرُّهُ   وَانْصِبْ سَوَاءً مَدُّهُ وَقَصْرُهُ

أَمَّا الجَرُّ فَبِالإِضَافَةِ ، وَأَمَّا نَصْبُ " سَوَاءٍ " فِي الْمَدِّ فَظَاهِرٌ ، وَ [أَمَّا] فِي

(1) الديوان ٦٣ ، وهو بتمامه :

أَلا رُبَّ يَوْمٍ صالحٍ لَكَ مِنْهُمَا   وَلا سيَّما يَوْمٍ بدارةِ جلجل

وقد سبق تخريجه .

(2) سقط من الأصل .

(3) في الأصل " فيرفع " .

(4) انظر ابن يعيش ٢/ ٨٦ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٩ .

الْقَصْرِ فَمُقَدَّرٌ ، ووَجْهُ نَصْبِهِ عَلَى الظَّرْفِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ وَصْلُهُمْ " الَّذِي " بِهِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالَّذِي سِوَاكَ " ، قَالَ لَبِيدٌ (١) :

وَابْذُلْ سَوَامَ الْقِدْرِ إنْ ... نَ سِوَاءَهَا دُهْمًا وَجُونَا

/ فَنَصَبَ "دُهْمًا ، وَجُونًا " ؛ لأَنَّهُمَا اسْمُ " إنَّ " ، وَقَدَّمَ الْخَبَرَ وَهُوَ " سِوَاءُ " ، وَلَوْلاَ أَنَّهُ ظَرْفٌ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ (٢) ، وَالمَعْنَى أَنَّ فِي غَيْرِ قِدْرِكَ (٣) إبِلاً دُهْمًا وَجُونًا فَأَطْعِمِ النَّاسَ مِنْهَا . ٨٣ / ب

فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ " فَمَعْنَاهُ مَكَانَ زَيْدٍ ، أَوْ بَدَلَ زَيْدٍ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " غَيْرٍ "أَنَّ " سِوَى . لاَ يُفَرَّغُ لَهَا الْعَامِلُ إلاَّ فِي الشِّعْرِ .

" غيــــر "

وَ "غَيْرُ " كَاسْمٍ بَعْدَ " إلاَّ "تُعْرِبُهْ ... فَصِفْ بِهِ طَوْرًا وَطَوْرًا تَنْصِبُهْ

يُرِيدُ أَنَّ إِعْرَابَ " غَيْرٍ " كَإِعْرَابِ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " إلاَّ " وَلاَبُدَّ مِنْ إعْرَابِ غَيْرٍ "لاِسْمِيَّتِهَا، فَتَنْصِبُهَا فِي الإيجَابِ(٤) ، وَفِي التَّقْدِيمِ(٥) ،

(١) الديوان ٢١٥ ، وروايته "وابذل سنام القدر " ، ورواه المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٧٢ " وابذل سوام المال " ، وكذلك جاء في ابن يعيش ٢/ ٨٣ والإنصاف ٢٩٦ ، وابن القواس ١/ ٦٠٧ والمغنى لابن فلاح لوحة ١٨٤ . السوام : هي التي ترعى حيث تشاء لا يمنعها أحد .
والدهم : السود ، وهي خيار المال . والجون :هي السود ، وهي أيضا البيض ، فهي من الأضداد.

(٢) المؤلف تابع لجمهور البصريين الذين يرون أن " سوى " لا تكون إلاّ ظرفاً في السعة ، أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظَرْفاً . انظر الإنصاف ٢٩٤ المسألة ٣٩ .

(٣) في (ف) " في قدرك " ، وانظر شرح ديوانه ٣٢٤ .

(٤) نحو "نجح الطلاب غَيرَ زيدٍ ".

(٥) نحو " ما جاءني غَيرَ زيدٍ أحدٌ " .

وَفِي الانْقِطَاعِ (١) ، وَتُبْدِلُهَا مِمَّا قَبْلَهَا حَيْثُ تُبْدِلُ مَا بَعْدَ "إلاَّ" مِمَّا قَبْلَهَا(٢) ، تَقُولُ فِي (الْمُوجَبِ) (٣): " قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ " (٤) فَتَنْصِبُ ؛ لأَنَّ الْمُسْتَثْنَى هُنَا لاَ يَكُونُ إلاَّ نَصْبًا ، وَإِنَّمَا نَصَبَهَا الْفِعْلُ الَّذِي [لا (٥)] يَتَعدَّى ؛ لإِبْهَامِهَا ، فَأَشْبَهَتْ لِذَلِكَ الظَّرْفَ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ [غَيْرِكَ] "(٥) ، فَكُلُّ مَنْ عَدَاكَ فَهُوَ غَيْرُكَ . وَأَصْلُ «غَيْرٍ» الصِّفَةُ ، ثُمَّ حُمِلَتْ عَلَى " إلاَّ " فِي الاسْتِثْنَاءِ ؛ لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا فِي مُخَالَفَةِ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، وَكَذا (٦) حُمِلَتْ " إلاَّ " عَلَى " غَيْرٍ " فَوُصِفَ بِهَا .

" حَاشَا "

وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ " حَاشَا " تَخْفِضُ وَمَنْ سِوَاهُ الْجَرَّ لاَ يَفْتَرِضُ

" حَاشَا "عِنْدَ سِيبَوَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ (٧) فَلِذَلِكَ يَخْفِضُ بِهَا(٨) ، وَمَعْنَاهَا (٩) التَّنْزِيهُ ، فَإِذَا قُلْتَ :" كَذَبَ النَّاسُ حَاشَا زَيْدٍ "، فَمَعْنَاهُ أُنَزِّهُ زَيْدًا مِنَ الْكَذِبِ وَأُبْعِدُهُ عَنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ سِيبَوَيْهِ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا بِدُخُولِهَا عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بِغَيْرِ

---

(١) نحو " ما جاءني أحد غيرَ حمارٍ ".
(٢) وذلك في غير الموجَب حيثُ يجوزُ النصبُ ويختار البدل ، نحو "ما جاءني أحد غَيْرُ زَيْدٍ ، وَغَيْرَ زَيْدٍ".
(٣) في النسختين " الواجب " والأولى ما أثبت .
(٤) في (ف) " إلاَّ زيد " .
(٥) سقط من (ف).
(٦) في (ف) "وكذلك ".
(٧) في (ف) " زيادة من حروف الجر ".
(٨) الكتاب ٢/ ٣٤٩ هارون ، وهي من مسائل الخلاف كما في الإنصاف ٢٧٨ المسألة ٣٧ .
(٩) في الأصل "معناه " .

نُونٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

مِنْ مَعْشَرٍ عَبَدُوا الصَّلِيبَ ضَلاَلَةً   حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

فَلَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَقَالَ : " حَاشَانِي " بِنُونِ الْوِقَايَةِ كَمَا فِي سَائِرِ الأَفْعَالِ .

وَالْمُبَرِّدُ يَجْعَلُهَا تَارَةً فِعْلاً وَتَارَةً حَرْفًا (٢). لأَنَّهُ قَدْ سُمِعَ الْجَرُّ بِهَا ، وَدَلِيلُهُ عَلَى كَوْنِهَا فِعْلاً دُخُولُ الْحَذْفِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾(٣) فَحُذِفَ الأَلِفُ وَتَعَلُّقُ اللاَّمِ بِهَا ؛ وَتَصَرُّفُ الْفِعْلِ مِنْهَا ، قَالَ النَّابِغَةُ :

وَلا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ(٤) .

وَأَجَابُوا عَنِ الأَوَّلِ بِأَنَّ الْحَذْفَ قَدْ يَدْخُلُ الْحُرُوفَ ، وَلِذَلِكَ خُفِّفَت «رُبَّ» ، وَلَعَلَّ " ، وَقَالُوا : " سَوْ أَفْعَلُ " فِي " سَوْفَ أَفْعَلُ " .

وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ اللاَّمَ زَائِدَةٌ ، وَعَنِ الثَّالِثِ بِأَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهَا وَلَيْسَتْ فِعْلاً ، كَقَوْلِهِمِ : سَأَلْتُهُ حَاجَةً فَلَوْلاَ أَيْ : قَالَ : " لَوْلاَ كَذَا لَفَعَلْتُ " ، وَ " لَوْلاَ " حَرْفٌ بِالاتِّفَاقِ .

---

(١) هو الأقيشر ، واسمه المغيرة بن أسود من الشعراء الإسلاميين ، كان يغضب إذا قيل له الأقيشر . ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٥٦٣ ، والمؤتلف والمختلف ٧١) ، ويروى صدره :
" في فتية جعلوا الصليب إلههم ".
وهو في العيني ١/ ٣٣٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٩ ، والهمع ١/ ٢٣٢ ، والدرر اللوامع ١/ ١٩٧ ، والتصريح ١/ ١٢ ، والتحفة الشافية لوحة ٧١ .

(٢) قال في المقتضب ٤/ ٣٩١ "وما كان حرفاً سوى "إلا " فحاشا ، وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ".

(٣) سورة يوسف : ٣١ .

(٤) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره :
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه
وهو في ديوانه ١٣ ، والأصول في النحو ٣٥٢/١ ، والإنصاف ٢٧٨ ، والتبصرة ٣٨٥/١ ، ومقدمة في النحو للذكي ٥٧ .

" خَــلاَ ، وَعَــدَا "

وَإِنْ أَتَتْ "مَا" "مَعْ" خَلاَ "، وَمَعْ "عَدَا"   فَنَصْبُ مُسْتَثْنَاهُمَا فَرْضٌ بَـدَا

الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ "خَـلاَ ، وَعَـدَا" فِـعْـلاَنِ وُقُـوعُـهُـمَـا صِلَةً لِ« مَـا » الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالْحَرْفُ لاَ يُوصَـلُ بِهِ الْحَرْفُ ، فَلاَ يَكُونُ " خَلاَ، وَعَدَا" حَرْفًا ، وَحَكَى الأَخْفَشُ الْجَرَّ بِهِمَا[(١)] وَذَلِكَ دَلِيلُ حَرْفِيَّتِـهِمَا ، فَإِذَا دَخَلَتْ " مَا " عَلَيْهِمَا يَتَعَيَّنُ النَّصْبُ ، وَالْفَاعِلُ فِيهِمَا مُضْـمَرٌ أَبَدًا فِي الاسْتِثْنَـاءِ ، لِيَكُونَ مَا بَعْدَهُمَـا مُفْرَدًا ، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ إِلاَّ " كَذَلِكَ .

وَمَعْنَـاهُمَا الْمُجَـاوَزَةُ[(٢)] ، فَإِذَا قُلْتَ :" قَامَ الْقَوْمُ ([(٣)] خَلاَ زَيْـدًا " فَمَعْنَـاهُ خَلاَ بَعْضُـهُم مِنَ الْقِيَـامِ ، وَهُوَ زَيْـدٌ ، وَكَذَلِكَ : " قَـامَ الْقَوْمُ) [(٣)] عَدَا زَيْدًا " فَمَعْنَـاهُ جَاوَزَ بَعْضُـهُمْ الْقِيَامَ ، أَيْ : تَبَـاعَدَ عَنْـهُ وَانتَفَى مِنْـهُ ، وَهُوَ زَيْــدٌ / وَالرَّبَعِيُّ[(٤)] يَجْـعَلُ "مَـا " زَائِدَةً لاَ مَـصْـدَرِيَّةً ، فَـعَلَى هَذَا لاَ (يُفْتَرَضُ) [(٥)] النَّصْبُ[(٦)] . ٨٤ / أ

---

(١) ينظر شرح التسـهيل لابن عقيل ١/ ٥٨٥ ، وابن يعيش ٢/ ٧٨ حيث نص على حكاية الأخفش .

(٢) في النسختين بالراء المهملة ، وهو تصحيف .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) الربعي سبقت ترجمته في ١٠٩ .

(٥) في (ف) بالعين المهملة .

(٦) والرَّبَعِيُّ مسبوقٌ إلى هذا الرَّأي ، لأنَّهُ قول الكسائيِّ – المتوفَّى سنة ١٨٣ هـ – والجرميِّ – المتوفَّى سنة ٢٢٥ هـ – ينظر شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٥٨٤ ، ومغني اللبيب ١٧٩ ، وأبو عُمَرَ الجرميّ ١٥٨ .

"المفعول الذى لم يسم فاعله"

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظًا جَاهِلُهْ
أَوْ عَالِمٌ فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضْ

إِنَّمَا ذَكَرَ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَقِيبَ الْقَوْلِ فِي تَعْدِيَةِ الأَفْعَالِ ، لأَنَّهُ عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ ؛ لأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ يَجْعَلُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى وَاحِدٍ غَيْرَ مُتَعَدٍّ ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وما يتعدّى إِلَى ثَلاثَةٍ [يَتَعَدَّى] [1] إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " مَالَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ " الْفِعْلَ لاَالْمَفْعُولَ الَّذِي أُقِيمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ الْمَفْعُولِ ، بَلْ فَاعِلٌ بِهِ ، وَلاَ يُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ زَيْدٍ ، وَيُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ الْفِعْلِ ، فَالْهَاءُ فِي " فَاعِلِه " ضَمِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِـ " مَا " فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ " ، وَلأَنَّ كَلاَمَهُ فِي الْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ فِيمَا بَعْدُ : " وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الأَوَّلُ " فَلاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " فِعْلِهِ "يَعُودُ عَلَى الْفِعْلِ إِذْ لاَ يُقَالُ : فِعْلُ الْفِعْلِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ " الْهَاءَ " فِي " فِعْلِهِ "يَعُودُ عَلَى " الْمَفْعُولِ فَكَذَلِكَ " الْهَاءُ " فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ " ؟

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالَ : " وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الأَوَّلُ " بَعْدَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِ : " إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضْ " فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي "

---

(١) سقط من الأصل .

فعْلِه " ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ ، و " الْهَاءُ " فِي " فَاعِلِه "عَائِدَةٌ عَلَى " مَا " الَّتِي بِمَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " وَلَفْظُ فِعْلِه " فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ السَّبَبَ فِي حَذْفِ الْفَاعِلِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا الْجَهْلُ بِهِ . وَهُوَ أَنْ تُشَاهِدَ زَيْدًا مَقْتُولاً وَلاَ تَعْرِفَ قَاتِلَهُ فَتَقُولُ : " قُتِلَ زَيْدٌ " ، فَلاَ يُمْكِنُكَ تَسْمِيَةُ الْفَاعِلِ ؛ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَعْلَمَ الْفَاعِلَ (وَلَكِنْ) [1] لِلْمُتَكَلِّمِ فِي حَذْفِهِ غَرَضٌ .

وَقَدْ تَخْتَلِفُ الأَغْرَاضُ بِحَذْفِهِ فَتَرْتَقِي إِلَى عَشْرَةٍ لاَ عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ :

أَوَّلُهَا : أَنْ لاَ يُذْكَرَ الْفَاعِلُ خَوْفًا عَلَيْهِ .

الثَّانِي : عِظَمُ قَدْرِ الْفَاعِلِ وَخِسَّةُ قَدْرِ الْمَفْعُولِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : " قُطِعَ اللِّصُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾ [2] .

الثَّالِثُ : بِالْعَكْسِ ، وَهُوَ عِظَمُ قَدْرِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِنَا : " قُتِلَ الْحُسَيْنُ "

الرَّابِعُ : أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ السَّامِعَ إِنَّمَا غَرَضُهُ فِي ذِكْرِ مَا حَدَثَ بِالْمَفْعُولِ فَقَطْ ، أَوْ تَعْرِفَ أَنَّ السَّامِعَ يَكْرَهُ ذِكْرَ الْفَاعِلِ .

وَالْخَامِسُ : أَنْ يُحْذَفَ طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ ، وَلاَ يَكُونُ الاخْتِصَارُ إِلاَّ حَيْثُ يُعْلَمُ الْفَاعِلُ .

السَّادِسُ : الإِبْهَامُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

السَّابِعُ : التَّوَافُقُ : وَهُوَ أَنْ يُوَافِقَ حَرْفُ الرَّوِيِّ [3] (فِي بَيْتٍ حَرْفَ الرَّوِيِّ) [3] فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

---

(١) سقط في (ف) .

(٢) سورة هود : ٤٤ .

(٣) سقط من الأصل .

وَمَـا الْمَـالُ وَالأَهْـلُونَ إلاَّ وَدَائِـعُ وَلاَبُدَّ يَوْمًا أَنْ تُـرَدَّ الْوَدَائِـعُ (١)

فَلَوْ سَـمَّى الْفَـاعِلَ لَنَصَبَ " الْوَدَائِـعَ " وَحَرْفُ الرَّوِيِّ مَرْفُـوعٌ ، وَذَلِكَ عَيْبٌ يُسَمَّى الإِصْرَافَ ، وَهُوَ إِقْوَاءٌ بِالنَّصْبِ (٢) .

الثَّـامِنُ : التَّفْعِيــلُ كَقَوْلِ الشَّـاعِرِ :

إِنَّ الَّتِي زَعَمَتْ فُـؤَادَكَ مَلَّهَــا خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوًى لَهَا (٣)

فَلَوْ قَـالَ : خَلَقَـهَا اللَّهُ هَوَاكَ كَمَـا خَلَقَكَ هَوًى لَهَـا ، لاَنْكَسَـرَ وَلَـمْ تَصِـحَّ (الأَفَاعِيلُ) (٤) الْمُسْتَعْمَـلَةُ فِي تَقْطِيـعِ الْبَيْتِ .

٨٤/ب التَّاسِعُ : التَّقَارُبُ فِي السَّجْعِ نَحْوُ : " كَثُرَ النِّضَـالُ وَقُتِلَ الرِّجَالُ " فَلَوْ سُـمِّيَ الْفَـاعِلُ لَزَادَتْ كَلِمَـاتُ السَّجْعَةِ الثَّـانِيَةِ عَلَى الأُولَى وَاخْـتَلَفَ الإِعْـرَابُ أَيْضًا .

الْعَـاشِرُ : الْمُبَـالَغَةُ كَقَولِكَ :" سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْـلُ وَالنَّهَــارُ " .

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته "الأوديعة " والخزانة ٢/ ٣٣٥ بولاق ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٤ .

(٢) الإقواء : اختلاف حركة الروى في قصيدة واحدة ، أما الإصراف فكما قال الشارح وقال ابن خالويه :" ليس في كلام العرب :أصرفت إلاَّ في موضع واحد وهو قولك : أصرفت القوافي إذا أقويتها .. ، فأمَّا سائر الكلام فصرفت " انظر ليس في كلام العرب ٣٣ ، وانظر ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٠١ ، والكافي في العروض والقوافي ١٦٠ .

(٣) نسب هذا البيت لعروةَ بن أذنيةَ الشاعرِ الأمَويِّ في ديوانه المجموع ٣٦٠ ، ونسب أيضًا لمجنون ليلى كما في ديوانه المجموع ٢٣٦ ، وقيل : إنَّه لبشار ، وليس في ديوانه ، وهو في الحماسة لأبي تمام ١٣ وشرحها للمرزوقي ١٢٣٥/٣ ، وعيون الأخبار ٤/ ٢٩ ، وأمالى المرتضى ١/ ٤١١ ، ونصرة الثائر ١٥٧ ، والتحفة الشافية لوحة ٢٦ .

(٤) هكذا في النسختين " والمراد التفاعيل ، ينظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي لابن عباد ، وشرح ابن القواس ١٣٨٠ ، وسيذكرها النيلي هكذا في ٦٦٢/٢ .

فَهَذِه عَشَرَةُ أُمُورٍ غَيْرُ الْجَهْلِ بِـهِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ " أَيْ : فِي حَذْفِ الْفَاعِلِ .

قَوْلُهُ : " إِذ ذَاكَ " أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ ، وَ " ذَاكَ " مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : إِذِ الْحَذْفُ كَائِنٌ ، وَ " رَفْعٌ " خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ .

وَإِنَّمَا وَجَبَ رَفْعُ الْمَفْعُولِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ وَحُدِّثَ بِهِ عَنْهُ ، فَارْتَفَعَ كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ .

وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الأَوَّلُ وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ يُجْعَلُ
فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ ضُرِبَا وَافْتَحْهُ فِي الآتِي وَقُلْ لَنْ يُضْرَبَا
وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلاَ فَاكْسِرْ بِهِ الأَوَّلَ نَحْوُ قِيلاَ
وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ثُمَّ الَّذِي يَنُوبُ عَنْ فَاعِلِهِ

" الْهَاءُ " فِي [" فِعْلِهِ "] (٢) " ضَمِيرُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " أَيْ : وَفِعْلُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه ، وَإِنَّمَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْفَاعِلِ لاَ لِلْمَفْعُولِ ، لَكِنْ لَمَّا صَارَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى الْمَفْعُولِ وَمُخْبَرًا بِهِ عَنْهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ صَحَّ إِضَافَتُهُ [(٣) إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَاضِي لِيَدُلُّوا بِهَذَا التَّغْيِيرِ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ] (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ اقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِ التَّغْيِيرَيْنِ مِنَ الضَّمِّ وَحْدَهُ ، أَوِ الْكَسْرِ وَحْدَهُ !

---

(١) راجع الهمع ١/ ١٦١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

قُلْتُ : لَوِ اقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ لَحَصَلَ اللَّبْسُ ، (أَمَّا لَوِ اقْتَصَرُوا) [١] عَلَى الضَّمِّ لَحَصَلَ (بَيْنَ) [٢] الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فِيمَا كَانَ فِي مَاضِيهِ هَمْزَةٌ فِي حَالِ الْوَقْفِ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " أُعْلَمْ " وَوَقَفْتَ عَلَى الْمِيمِ سَاكِنَةً لَمْ يَعْلَمِ السَّامِعُ هَلْ هُوَ مَاضٍ ، أَوْ مُضَارِعٌ ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَلَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى كَسْرَةِ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ لاَلْتَبَسَ بِـ " فَعِلَ " ، نَحْوُ : سَمِعَ ، وَعَلِمَ .

قَوْلُهُ :" وَافْتَحْهُ فِي الآتِي " أَيْ : فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، أَي :افْتَحْ فِي الآتِي مَا كَسَرْتَهُ فِي الْمَاضِي ، وَإِنَّمَا فَتَحُوهُ فِي الآتِي ؛ لأَنَّهُ لَوْ بَقُوْهُ مَكْسُوراً كَمَا كَانَ فِي الْمَاضِي مَعَ ضَمِّ أَوَّلِهِ لاَلْتَبَسَ بِالرُّبَاعِي الْمُسَمَّى الْفَاعِلِ ، فَلِذَلِكَ انْضَافَ الفَتْحُ فِي " الآتِي " إِلَى الضَّمِّ كَمَا انْضَافَ إِلَيْهِ الْكَسْرُ فِي الْمَاضِي .

وَهَذَا التَّغْيِيرُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا صَحَّتْ عَيْنُهُ مِنَ الأَفْعَالِ وَلِذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :" فِي كُلِّ مَاضٍ صَحّ " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلاَّ قَالَ : فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّتْ عَيْنُهُ [٣] . قُلْتُ : لاَ حَاجَةَ بِهِ إِلَى ذَلِكَ ؛ لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْمِثَالُ الْمَذْكُورُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :" نَحْوُ ضُرِبَ " .

---

(١) في (ف) " أما أنهم لو اقتصرو " .

(٢) في النسختين « من » .

(٣) قال ابنُ الخبَّازِ في شرحة ٢٩٩/١ "وقول يحيي : (في كل ماض صح) رديء ، لأنه يبطل بوُعِدَ وَدُعِيَ ، لأنك تقول : وعد ودعى فيضم الأول ، والذى له في ذلك أثر المعتل العين الصحيح اللام لأنَّ أوله مكسورٌ ، نحو : قِيلَ وَبِيعَ ، فتمام الاحترازِ أَنْ تَقُولَ : في كُلِّ ماضٍ صَحَّتْ عينه أو اعتلَّت هي ولامه ، فبان أن كسر العين يكون في الصحيح كَضُرِبَ ، وفي المعتل الفاء ، كَوُعِدَ ، وفي الْمُعْتَلِّ اللام ، كَدُعِيَ ، وفي المعتلِّ العينِ واللَّامِ ، كَشُوِيَ " ، فاعتذر النيلي للمصنف .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِيمَا بَعْدَهُ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ ، فَقَالَ : " وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلاً " فَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: " أَوْسَطُهُ " عَنْ لاَمِهِ نَحْوُ " عرِىَ " ، وَ دَعَا .

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ ضُمَّ الأَوَّلُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ ؟ وَهَلاَّ عُكِسَ ذَلِكَ ؟

قُلْتُ : الْخُرُوجُ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ ثَقِيلٌ فَرُفِضَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ اخْتَارُوا الضَّمَّةَ دُونَ غَيْرِهَا ؟

قُلْتُ : لأَنَّهُ لَوْ فُتِحَ لاَلْتَبَسَ بِـ " فَعِلَ " نَحْوُ " سَمِعَ " ، وَلَوْ كُسِرَ الأَوَّلُ لَتَوَالَتْ كَسْرَتَانِ ، وَاخْتَارُوا الضَّمَّةَ لأَنَّهُ بِالضَّمِّ فِي أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا ٨٥/أ قَبْلَ آخِرِهِ خَرَجَ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرٌ [فِي] أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ ، وَالأَفْعَالِ الْمُسَمَّى فَاعِلُوهَا .

وَإِنَّمَا كَسَرُوا أَوَّلَ مُعْتَلّ الْعَيْنِ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِي " قِيلَ " " قُوِلَ " بِضَمِّ " الْقَافِ " وَكَسْرِ " الْوَاوُ " فَاسْتَثْقَلُوا الْكَسْرَةَ (١) عَلَى " الْوَاوِ " فَنُقِلَتْ إِلَى " الْفَاءِ " (٢) فَسَكَنَتِ الْوَاوُ وَانكسَرَ مَا قَبْلَهَا فَوَجَبَ قَلْبُهَا " يَاءً " كَمِيعَادٍ ، وَمِيزَانٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ فَفِيهِ نَقْلٌ بِغَيْرِ قَلْبٍ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ رُبَاعِيًا فَهُوَ كَالثُّلاَثِيِّ فِي نَقْلِ الْحَرَكَةِ إِلَى " الْفَاءِ " .

وَأَمَّا الْخُمَاسِيُّ ، وَالسُّدَاسِيُّ فَإِنْ كَانَ فِيهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ضُمَّ (٤) الثَّالِثُ ‹ مَعَ ›(٣) الْهَمْزَةِ وَلاَ يَكْفِي ضَمُّ الْهَمْزَةِ ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الدَّرْجِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ضُمَّ)(٤) أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ نَحْوُ " تُعُلِّقَ بِهِ، وَتُدُحْرِجَ

---

(١) في (ف) " الكثرة ".

(٢) في (ف) " إلى الواو ".

(٣) في الأصل " من " ولعل الصواب ما أثبته ، وذلك نحو اُنْطُلِقَ ، وَاُسْتُخرِجَ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

بِالْحَجَرِ " ؛ لِأَنَّهُمْ لَوِ اقْتَصَرُوا عَلَى ضَمَّةٍ وَاحِدَةٍ لَالْتَبَسَ بِالرُّبَاعِيِّ الْمُضَارِعِ الْمُسَمَّى الْفَاعِلِ وَقْفًا ، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْخُمَاسِيِّ "يَاءً " (١) نَحْوُ " افْتَعَلَ ، أَوِ انْفَعَلَ " ، وَذَلِكَ نَحْوُ " اخْتِيرَ " فَيُنْقَلُ الْكَسْرُ إِلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ [لِبُعْدِ الْفَاءِ] (٢) بِالزَّائِدِ الَّذِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ قَبْلَ " الْفَاءِ " نَحْوُ " انْقِيدَ " فَتَنْقُلُ الْكَسْرَةَ إِلَى " الْفَاءِ " .

قَوْلُهُ : " وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ " وَوَجْهُ الإِشْمَامِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الأَصْلَ هُوَ الضَّمُّ ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ لاَ يَلْتَبِسُ بِغَيْرِهِ مِنَ الأَبْنِيَةِ ، وَقَدْ يُؤْتَى بِالضَّمِّ صَرِيحًا فَتُقْلَبُ " الْيَاءُ - فِيمَا عَيْنُهُ " يَاءٌ - " وَاوًا " فَيُقَالُ : " قُولَ الْقَوْلُ (٣) وَبُوعَ الْعَبْدُ " ، وَوَجْهُ هَذِهِ اللُّغَةِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الضَّمِّ خَوْفَ اللَّبْسِ ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " بِعْتَ يَا عَبْدُ " لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ هُوَ الْبَائِعُ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا ، فَإِذَا ضَمَمْتَ " الْبَاءَ " وَقُلْتَ : " بُعْتَ يَا عَبْدُ " عُلِمَ أَنَّهُ مَبِيعٌ لاَ بَائِعٌ ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ الإِشْمَامِ ، وَالضَّمِّ ، وَهِيَ مَا تَرَى مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ ، أَوِ الْمَفْعُولِ .

يَكُونُ مَفْعُولاً كَفِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ، وَيُشْفَى الدَّاءُ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " يَكُونُ مَفْعُولاً " الْمَفْعُولَ بِهِ لاَ أَيَّ مَفْعُولٍ كَانَ ، وَتَمْثِيلُهُ يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَإِنَّمَا أُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ جَعْلُهُ فَاعِلاً خَالِصًا فِي بَابِ الْمُفَاعَلَةِ ، نَحْوُ " قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا " ، فَلَكَ أَنْ تَرْفَعَ

(١) في الأصل " تاء " بنقطتين من فوق ، وهو تصحيف ، وقوله بعد ذلك " نحو " أي : على وزن .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) في النسختين " القائل ، وانظر ابن يعيش ٧/ ٧٠ .

أَيَّهُمَا شِئْتَ ، وَتَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " وَغِيضَ الْمَاءُ ، وَقُضِيَ الأَمْرُ " [إِشَارَةٌ] (١) إِلَى الآيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾ (٢) ، وَقَدْ حَصَلَ لَهُ مِنَ الآيَةِ التَّمْثِيلُ بِالْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ، وَمُعْتَلّ اللَّامِ ، أَمَّا مُعْتَلُّ اللَّامِ فَجَارٍ مَجْرَى الصَّحِيحِ ، وَ " يُشْفَى الدَّاءُ " مِثَالٌ لِلْمُضَارِعِ .

وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ غَيْرُهُ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ إِقَامَةَ غَيْرِهِ مُقَامَهُ مَعَ وُجُودِهِ ، لَكِنْ هُوَ أَوْلَى ، وَأَنْشَدُوا :

فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابَا (٣)

فَأَقَامَ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ مُقَامَ الْفَاعِلِ – أَعْنِي قَوْلَهُ " بِذَلِكَ " – مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ النَّحْوِيُّونَ بِوُجُوهٍ رَكِيكَةٍ لَمْ نَذْكُرْهَا لِرِكَّتِهَا (٤) ، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ " سُبَّ " فِعْلُ أَمْرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ لَقِيلَ : " سُبَّ الْكِلَابَ بِذَلِكَ الْجِرْوِ " ، فَحُذِفَ " الْقَوْلُ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (٥) أَيْ : فَيُقَالُ لَهُمْ : أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ ، ٨٥/ب

---

(١) تكملة يوجبها السياق .

(٢) سورة هود : ٤٤ .

(٣) نسب هذا البيت في التحفة الشافية لوحة ٢٧ ، والخزانة ١/ ١٦٣ بولاق لجرير يهجو به الفرزدق ولم أجده في ديوانه ، ولا النقائض .

قفيرة : أم الفرزدق ، وقيل : أم صعصعة بن ناجية جد الفرزدق ، ويروى فكيهة أيضًا على وزنه وهو تحريف في نظر البغدادي .

والبيت في : ابن يعيش ٧/ ٧٥ ، وابن الشجرى ٢/ ٢١٥ ، والخصائص ١/ ٣٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٥ ، وتفسير القرطبي ١١/ ٣٣٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٧٥ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٦ .

(٤) انظر هذه الأوجه فى ابن يعيش ٧/ ٧٦ ، والخزانة ١/ ١٦٣ بولاق .

(٥) سورة آل عمران : ١٠٦ .

وَفِي قَوْلِهِ : " يَكُـونُ مَـفْعُـولاً " إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْفِعْـلَ اللَّازِمَ لاَ يُبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَـاعِلُهُ ؛ لِئَـلاَّ يَبْـقَى الْفِعْـلُ غَيْـرَ مُـسْنَدٍ إِلَى شَيْءٍ لِعَـدَمِ مَا يَقُومُ مَـقَامَ الْفَاعِلِ إِذْ كَانَ هَذَا الْبِنَـاءُ يُوجِبُ حَذْفَ الْفَاعِلِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْـلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا خَـبَرًا عَنِ الآخَـرِ فِي الأَصْـلِ جَازَ أَنْ تُقِيمَ أَيَّهُمَا شِـئْتَ مُقَامَ الْفَاعِلِ مَا لَمْ تَخَفْ لَبْسًا ، وَإِلاَّ فَيَتَعَيَّنُ الأَوَّلُ نَحْوُ " أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْـرًا " .

فَأَمَّا بَابُ " ظَنَنْتُ " فَيَتَعَـيَّنُ الأَوَّلُ وَلاَ يُقَـامُ الثَّـانِي مُقَـامَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّـهُ مُسْنَدٌ إِلَى الأَوَّلِ ، فَإِذَا أُقِيمَ مُقَـامَ الْفَاعِلِ صَارَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُـونَ الشَّيْءُ الْوَاحِـدُ مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْـهِ فِي كَلاَمٍ وَاحِـدٍ .

وَقِيلَ : يَجُـوزُ أَنْ يُقَـامَ الثَّـانِي مُقَـامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ نَكِرَةً ، نَحْوُ " ظُنَّ زَيْـدًا قَـائِمٌ " لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، فَـأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ، أَوْ جُمْـلَـةً ، أَوْ ظَـرْفًا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجُـزْ .

وَيَجُـوزُ إِقَـامَةُ الأَوَّلِ فِي الْمُتَعَـدِّي إِلَي ثَـلاَثَـةٍ ، وَأَمَّـا الثَّـالِثُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الثَّـانِي فِي بَـابِ " عَلِمْتُ " ، وَأَمَّـا الثَّـانِي فَقَـــالُوا : إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جَـازَ وَإِلاَّ فَـلاَ ، مِـثَالُهُ " أُعْلِمَ يَعْـقُـوبَ يُوسُفُ أَحْسَنَ الإِخْـوَةِ " فَـتَرْفَعُ "يُوسُفَ " وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّـانِي ؛ إِذْ لاَ لَبْسَ فِي أَنَّ " يَعْقُـوبَ " هُوَ الْمُعْـلَمُ لاَ يُوسُفُ .

وَلاَ يُقَـامُ الْحَـالُ ، وَلاَ التَّـمْـيِـيـزُ مُـقَـامَ الْفَـاعِلِ (١) ، لأَنَّ مَـا يُقَامَ مُـقَـامَ الْفَـاعِلِ قَدْ يُضْـمَـرُ ، وَالْحَـالُ وَالتَّمْيِيزُ لاَ يَقْبَـلاَنِ التَّعْرِيفَ ، فَلاَ يُضْـمَرَانِ ، فَلاَ يُقَامَـانِ مُقَامَ الْفَـاعِلِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ (مَـصْـدَرٍ) (٢) لاَ يَتَـصَـرَّفُ ، وَكُلُّ ظَرْفٍ لاَ

---

(١) انظر ذلك في الأصول في النحو ١/ ٩١ .

(٢) في النسختين "مضمر" ، والصواب ما أثبتناه ، وانظر التحفة الشافية لوحة ٧ . حيث قال النيلي " والمصدر أيضًا يشترط فيه التصرف فلا يقام سبحان الله ولبيك م ومعاذ الله مقام الفاعل " .

يَتَصَرّفُ ، وَالْمَفْعُولُ لَـهُ لاَ يُقَـامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّ اللاّمَ فِيهِ مُقَـدَّرَةٌ ، وَتَقْدِيرُهَا يُوجِبُ نَصْبَهُ فَتَدَافَعَـا .

فَإِنْ قُلْتَ : لاَ أُقَـدّرُ " اللاّمَ " كَمَا لاَ أُقَدّرُ فِي الظَّـرْفِ " فِي " إِذَا أَقَمْتُـهُ مُقَامَ الْفَـاعِلِ .

قُلْتُ :إِذَا لَمْ يُقَدَّرِ " اللاّمُ " لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً لَــهُ ، وَالْكَـلاَمُ فِي الْمَفْعُولِ لَـهُ ، كَمَا أَنَّ الظَّـرْفَ إِذَا لَمْ يُقَـدَّرْ فِيـهِ [فِي] لَمْ يَكُنْ ظَـرْفًا .

وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ مَعَـهُ لاَ يُقَـامُ مُقَـامَ الْفَـاعِلِ ؛ لأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَ "الْـوَاوَ" بَطَـلَ كَوْنُـهُ مَفْعُولاً مَعَـهُ ، إِذْ لاَ يَتَحَقَّقُ بِدُونِ " الْوَاوِ " ، وَإِنْ أَقَمْتَـهُ مَعَ " الْوَاوِ " فَإِنَّ " الْوَاوَ " فِي التَّحْقِيقِ لِلْعَطْفِ ، فَهِيَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ ، وَإِقَامَتُـهُ مُقَـامَ الْفَـاعِلِ تَقْتَـضِي أَنْ يَكُونَ الْفِـعْلُ مُسْنَدًا إِلَيْـهِ فَيَحْصُلُ التَّدَافُـعُ .

وَأَحْرُفُ الْجَـرِّ مَعَ الْمَجْـرُورِ — تُرْفَعُ مَوْضِعًا عَلَى التَّقْـــدِيرِ
كَمُرَّ بِي ، وَسِيرَ بِي وَقَدْ بُـنِي — فِعْـلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَـنِ
وَالْمَكَـانِ وَالْمَصَـادِرِ الأُوَلْ — وَالاخْتِصَاصُ شَرْطُ كُلِّهَا شَمِلْ
لِفَقْـدِ مَفْعُـولٍ بِـهِ صَرِيحِ — تُقَـامُ هَذِهِ مَعَ التَّرْجِيـــحِ
فَالأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ — ثُمَّ الزَّمَـانُ وَالْمَكَـانُ آخِرُ (١)

يَقُولُ : إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لاَزِمًا لَمْ يُبْنَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لأَنَّ بِنَـاءَهُ لِلْمَفْعُولِ ، وَلاَ مَفْعُولَ ، مُحَالٌ فَبَطَلَ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ بِـهِ / لَكِنْ قَدْ (يَتَعَدَّى الْفِعْـلُ)(٢) ٨٦/أ

---

(١) من قوله " لفقد مفعول به " إلى آخره قال عنه صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٢ : " هذان البيتـان يوجدان " في بعض النسخ دون البعض ، والترتيب المذكور فيهما لم أره في كلام غير هذا المصنف ".

(٢) في (ف) " يتعدى من المفعول ".

بِأَحْرُفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ " سِيرَ بِزَيْـدٍ " فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُور فِي مَوْضِـعِ رَفْعٍ لِقِيَامِهِ مَقَـامَ الْفَـاعِلِ [١]؛ (وَجَازَ أَنْ يُقَامَ مُقَامَ الْفَاعِلِ) [٢] وَهُوَ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ هُنَا مُقَوٍّ لِلْفِعْلِ وَمُعَدٍّ لَـهُ وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ – أَعْنِي الْجَـرَّ – فِي الْفَـاعِلِ نَحْوُ " مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ " ، وَ "كَفَى بِاللَّهِ " وَالتَّقْدِيرُ : "مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، وَكَفَى اللَّهُ " مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَمَجِيئُهُ فِي الْمَفْعُـولِ الَّذِي قَصَّرَ الْفِعْـلُ عَنِ الْوُصُـولِ إِلَيْـهِ بِنَفْسِـهِ بِطَرِيقِ الأَوْلَى .

قَـوْلُـهُ : " مُـرَّ بِي " الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْـعٍ ، وَكَذَلِكَ " بِي" مِنْ قَـوْلِهِ : " سِيرَ بِي " .

وَمِنْهُ قَـوْلُـهُ تَعَـالَى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُـوبِ عَلَيْـهِمْ ﴾ [٣] ، " فَعَلَيْـهِمْ " فِي مَوْضِعِ رَفْـعٍ بِاسْمِ الْمَفْعُـولِ - أَعْنِي " الْمَغْضُوبَ " - ، وَلَوْ قُـلْتَ : " سِيرَ يَوْمٌ لِضَرْبِ زَيْـدٍ " لَمْ يَجُزْ أَنْ تُقِيـمَ الْمَجْـرُورَ بِاللاَّمِ مُقَـامَ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهَا لاَمُ الْغَرَضِ [٤] .

قَـوْلُـهُ : " وَقَـدْ بُنِيَ فِـعْلُ الْمَـفَـاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَـنِ " يَعْنِي فِي غَيْـرِ الْمُـتَعَـدِّي ، لأَنَّ الْفِعْـلَ اللاَّزِمَ يَتَـعَـدَّى إِلَيْـهِ ، وَلاَ يَجُـوزُ أَنْ يُقَـامَ " ظَرْفُ الزَّمَـانِ ، وَالْمُبْهَـمُ مِنَ الْمَكَـانِ " مَعَ ظُهُورِ " فِي " فِيهِ ، وَلاَ مَعَ تَقْدِيرِهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَـلاَّ جَعَلْتَ " فِي " كَالْبَاءِ ظَاهِرَةً .

---

(١) وقال قوم : النائب ضمير مستتر ، ثم اختلفوا على من يعود ذلك الضمير ، يقول ابن هشام : " ولهم في ذلك أقوالٌ بعيدةٌ لا تقومُ عليها حُجَّةٌ " انظر شرح اللمحة البدريَّة ١/ ٣٥٦ .

(٢) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٣) سورة الفاتحة : ٧ .

(٤) أيْ : مفعولٌ لأجلِه ، وهو لا يجوزُ أنْ يقام مقام الفاعل كما تقدم .

قُلْتُ : " الْبَاءُ " لاَ يَسْتَغْنَي الْفِعْلُ فِي التَّعْدِيَةِ عَنْهَا ، وَأَمَّا " فِي " فَتُحْذَفُ وَيَتَعَدّى الْفِعْلُ بِدُونِهَا إِلَى جَمِيعِ الأَزْمِنَةِ وَالْمُبْهَمِ مِنَ الأَمْكِنَةِ . وَالظَّرْفُ لاَ يُقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ حَتَّى يَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَيُجْعَلَ مَفْعُولاً عَلَى الاتِّسَاعِ ، وكَذَلِكَ مَا لَمْ يَصِحَّ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَلاَ يُقَالُ : " سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرُ " إِذَا أَرَدْتَ سَحَرًا بِعَيْنِهِ .

وَقَوْلُهُ :" وَ الْمَصَادِرُ الأُوَلْ " يُرِيدُ بِـ " الأُوَلِ " الثَّلاَثَةَ : ظَرْفَي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالْمَصْدَرَ (١) ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا " أُوَلَ " أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى أَوَّلِيَّتِهَا وَلَمْ يَعرِضْ مَا يَمْنَعُهَا مِنَ التَّصَرُّفِ كَسَحَرَ ، وَ "ذَاتَ مرَّةٍ " فِي الأَزْمِنَةِ ، وَ " عِنْدَ " فِي الأَمْكِنَةِ ، وَ " سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ " فِي الْمَصَادِرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدُ بِـ " الأُوَلِ " الْمَفَاعِيلَ الصَّرِيحَةَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " وَقَدْ بُنِي فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ الأُوَلِ لِظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالْمَصَادِرِ " .

قَوْلُهُ : " وَالاخْتِصَاصُ شَرْطُ كُلِّهَا شَمَلْ " هَذَا صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : "سِيرَ عَلَيْهِ وَقْتٌ ، أَوْ مَكَانٌ ، أَوْ سَيْرٌ " لَمْ يَجُزْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ " فَإِنَّ الْيَوْمَيْنِ قَدْ تَخَصَّصَا إِذْ كَمِّيَّتُهما مَعْلُومَةٌ، وَكَذَلِكَ "فَرْسَخَانِ " ، وَالْمَصْدَرُ

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٢ :" وقوله :" والمصادر الأول " يريد بالأول المصادر الباقية على أوليتها ، أيْ : أصلها ولم يعرض لها ما يمنعها التصرفَ مُطْلقاً كسبحان ونحوه ، والنيلى جعل قوله : " الأول " متعلقاً بظرف الزمن والمكان والمصادر ثلاثتها ، وفيه نظر إذ الظاهر أن "الأول " صفة للمصادر لأنها جمع مثلها وأما ظرف الزملن والمكان فمفردان لا يصحَ جَرْيُ الأولَ عليها لا صِفَةً ولا بدلاً فعلى هذا لابُدَّ من قيدٍ يفهم منه أنَّ الظرفين لابد من كَوْنِهِما متصرفين ، فإنَّ " سحر " ونحوه من ظروف الزمان ، و " عند " ، ونحوه من ظروف المكان لا يصح أنْ يُقَامَ مقام الفاعل ، لأنَّ عدم تصرفه يمنع رفعه وليس في كلامه مَا يَدُلُّ على ذلك " .

(لاَ بُدَّ لَكَ) (١) مِنْ وَصْفِهِ ، أَوْ إِضَافَتِهِ ، أَوْ تَعْرِيفِهِ بِاللَّامِ ، أَوْ تَشْبِيهِهِ بِغَيْرِهِ كَقَوْلِكَ : " سِيرَ بِهِ سَيْرُ الإِبِلِ " أَيْ : سَيْرٌ مِثْلُ سَيْرِ الإِبِلِ [أَوْ أَنْ يَكُونَ] (٢) مَعْدُودًا نَحْوُ : ضُرِبَ ضَرْبَةٌ وَضَرْبَتَانِ ، وَعِشْرُونَ ضَرْبَةً ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لأَنَّ مُطْلَقَ الضَّرْبِ قَدْ فُهِمَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ فَلَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ لَمْ يُفِدْهَا الْفِعْلُ .

قَوْلُهُ : " لِفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ تُقَامُ هَذِهِ إِلَى آخِرِهِ " ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : " مَعَ التَّرْجِيحِ " [(٣) أَيْ : مَعَ التَّمْيِيزِ أَنَّهَا أَرْجَحُ ، أَيْ : هَذِهِ الأَرْبَعَةُ أَوْلَى بِإِقَامَتِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا اجْتَمَعَتْ ، أَمَّا] (٣) إِذَا لَمْ تَجْتَمِعْ فَلاَ تَرْجِيحَ ، فَقَالَ قَوْمٌ : الْمَجْرُورُ أَوْلَى ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ فِي الْمَعْنَى ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " سِيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا " فَإِنَّ " زَيْدًا " سِيرَ بِهِ وَهُوَ مَسِيرٌ [به] ، وَالْفَرْسَخَانِ ، وَالْيَوْمَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ ، بَلْ هُمَا مَسِيرٌ فِيهِمَا لاَ بِهِمَا فِي التَّحْقِيقِ ، وَإِنَّمَا جُعِلاَ مَسِيرًا بِهِمَا مَجَازًا وَاتِّسَاعًا لاَ حَقِيقَةً .

٨٦/ب وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ أَوْلَى ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ / أَدَلُّ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ ، إِذْ كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ ، وَأَمَّا الزَّمَانُ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ بِأَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى حُرُوفِهِ ، وَهِيَ (٤) الصِّيَغُ الْمَخْصُوصَةُ .

---

(١) في النسختين "لا يذكر" والصواب ما أثبته .
(٢) تكملة يستقيم بها النص .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) في (ف) "وهو" .

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ : الثَّلاَثَةُ الْبَوَاقِي غَيْرُ الْجَارّ وَالْمَجْرُورِ أَوْلَى مِنْهُ لِظُهُورِ الإِعْرَابِ فِيهَا .

وَإِنْ تَقُلْ : سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرًا يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ كَانَ خَيْرًا

قَالَ فِي الْبَيْتِ الأَوَّلِ :

" فَالأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرُ

فَذَكَرَ أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يُقَامَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ ، وَالْمَصَادِرُ بَعْدَهُ ، وَبَعْدَ الْمَصَادِرِ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَالأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ " أَيْ : فَالْمَجْرُورُ أَسْبَقُ إِلَى الْقِيَامِ مَقَامِ الْفَاعِلِ ، وَقَوْلُهُ : " ثُمَّ الزَّمَانُ " فَأَتَى بِحَرْفِ " ثُمَّ " الدَّالِّ عَلَى التَّرْتِيبِ [(١)] ، ثُمَّ قَالَ [(٢)] فِي الْبَيْتِ : وَإِنْ أَقَمْتَ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ مُقَامَ الْفَاعِلِ وَنَصَبْتَ الثَّلاَثَةَ الأُخَرَ وَأَخَّرْتَ الْمَصْدَرَ كَانَ جَائِزًا ، وَلَمْ يَصِفِ [(٣)] الْمَصْدَرَ ؛ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ وَاتِّكَالاً عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ : "وَالاخْتِصَاصُ شَرْطُ كُلِّهَا شَمِلْ " .

وَإِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا فَالْبَاقِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ

يَقُولُ : مَتَى أَقَمْتَ وَاحِدًا مُقَامَ الْفَاعِلِ وَجبَ نَصْبُ الثَّلاَثَةِ ، ضَرُورَةَ أَنَّ الْفِعْلَ لاَ يَرْفَعُ إِلاَّ وَاحِدًا ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ :" رَفَعْتَ وَاحِدًا " أَقَمْتَهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَمْ يُرِدْ : أَنَّكَ تَضُمُّ آخِرَهُ ؛ فَإِنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ لاَ يُمْكِنُ رَفْعُهُ

---

(١) بعده فى (ف) والتعيقب ، والمشهور أن (ثُمَّ) للترتيب مع التراخى لا للتعقيب ، والجنى الداني ٤٢٧ يزعم بعضهم أن ثم تقع موقع الفاء .

(٢) بعده في (ف) " هذا " .

(٣) هذا رد على ابن الخباز الذى قال في شرحه لوحة ٤٨ : " وفي المثال خلل ، لأنه لم يصف المصدر " .

إِلاَّ حُكْمًا ، أَوْ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ " إِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا " إِنْ حَكَمْتَ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ سَوَاءٌ ظَهَرَ فِيهِ الرَّفْعُ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ .

وَحَالُ ذَا الْمَفْعُولِ حَالُ الْفَاعِلِ   فِي الرَّفْعِ وَالتَّرْتِيبِ فِي الأَوَائِلِ

(يَقُولُ فِي هَذَا الْمَفْعُولِ) [١] الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : حَالُهُ كَحَالِ الْفَاعِلِ فِي الرَّفْعِ ؛ لأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ [الْفِعْلُ] وَمُخْبَرٌ بِهِ عَنْهُ .

قَوْلُهُ : " وَالتَّرْتِيبُ فِي الأَوَائِلِ " يُرِيدُ : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أُعْطِيَتْ زَيْدًا عَمْرًا " يَلْزَمُكَ التَّرْتِيبُ وَرَفْعُ الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ الآخِذُ بِالْمَأْخُوذِ كَمَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَا مَقْصُورَيْنِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى " خَوْفَ اللَّبْسِ .

وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ تَقْدِيمَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى (الْفِعْلِ [٢]) إِذَا اتَّصَلَ بِهِ حَرْفُ جَرٍّ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لِلْفِعْلِ فِيهِ أَثَرٌ ، وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُونَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ [٣] أَنَّ "عَنْهُ" فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِمَسْئُولٍ [٤] ؛ لأَنَّ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى ، حَتَّى إِنَّ مِنْهُم مَنْ أَجَازَ الْبَدَلَ مِنْهُ بِالنَّصْبِ ، نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى ،

---

(١) في (ف) " يقول ان هذا حال المفعول " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة الأسراء : ٣٦ .

(٤) ذكر هذا الزمخشريّ في الكشاف ٢/ ٤٤٩ ، وتعقّبه أبو حيّانَ في البحر المحيط ٦/ ٣٧ فقال : " وهذا الذى ذهب إليه من أن " عنه " في موضع الرفع بالفاعلية ، ويعنى به أنه مفعول لم يسمَّ فاعِلُهُ لا يجوز ، لأنَّ الجار والمجرور وما يقام مقام الفاعل من مفعول به ومصدرٍ وظرفٍ بشروطهما جارٍ مَجْرَى الفاعل ، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه فكذلك ما جَرَى مجراه وأقيم مقامه " ، وهو ما أرجحه وأميل إليه لئلاّ يشذ عما قام مقامه ، وهو الفاعل .

وذَكَرَ (ابْنُ جِنِّي) (١) فِي إِعْرَابِ الْمَنْهُوكَةِ لأَبِي نُوَاسٍ (٢) الَّتِي أَوَّلُهَا :

وَبَلْدَةٍ فِيهَا زَوَرْ   صَعْرَاءَ تُخْطَى فِي صَعَرْ

مَرْتٍ إِذَا الذِّئْبُ اقْتَفَرْ

فَقَالَ : يَجُوزُ نَصْبُ " مرتٍ " عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " تُخْطَى " الَّذِي هُوَ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ حَمْلاً عَلَى الْمَعْنَى ، كَمَا رَفَعُوا صِفَةَ فَاعِلِ الْمَصْدَرِ الْمَجْرُورِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) هي أرجوزة للشاعر أبي نواس الحسن بن هانئ من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم في اللغة ، وقيل إن عدم احتجاج أهل اللغة بشعره عائد إلى خلاعته ومجونه ، قال ابن جنيّ في تفسير هذه الأرجوزة ٩ " قال بعض أهل علم العرب ، فيما بلغنا عنه : " لولا ما كان يخلط شعره من الخلاعة ، لاحتج بشعره في كتاب الله تبارك وتعالى ، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

وهذه الأرجوزة قالها أبو نواس في تقريظ الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين ، وقد تعمد فيها أن ينحو منحى شعراء العرب الأقدمين ليظهر لعلماءِ اللُّغة أنه يستطيع مجاراةَ الأوَّلين إلى جانب تجديدهِ في اللُّغة والأسلوب والأغراض .

وهذه الأرجوزة من الضرب الخامس من " الرجز " ، ووزنها من العروض " مستفعلن ، مستفعلن " إلاَّ أنَّ الزِّحافَ يدركها فيجوز في " مستفعلن " " مفاعلن " ، و مفتعلن ، وفعلتن " ، وهذا الضرب يقال له " المنهوك " وهو ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

الزور : الميل والاعوجاج . الصعر : الميل . تخطى : تقطع . المرت : المفازة بلا نبات . اقتفر : اقتفاه وتبعه ، ومطلع هذه الأرجوزة موجود في تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني ١٠ فما بعدها ، والديوان ٤٣٨ .

طَـلَبُ الْمُعَـقِّبِ حَقَّـهُ الْمَظْـلُومُ (١)

فَرَفَـعَ " الْمَظْـلُومَ " حَمْـلاً عَلَى الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ " الْمُعَقِّبَ " فَـاعِلٌ فِي الْمَعْنَى .

[مسألـة]

[للامتحـان]

مَسْـأَلَةٌ بِهَا امْتِحَـانُ النَّشَأَهْ ... أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِـهِ أَلْفٌ مِائَـهْ

وَكُسِيَ الْمَكْسُوُّ فَرْوًا جُبَّـهْ ... وَنُقِصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّـهْ ١/٨٧

" أُعْطِيَ " فِعْـلُ مَا لَمْ يُسَـمَّ فَـاعِلُـهُ يَتَعَـدَّى إِلَى اثْـنَـيْنِ ، وَ "الْمُعْطَى " اسْمُ الْمَفْعُـولِ وَهُوَ بِمَنْزِلَـةِ فِعْـلِ مَا لَمْ يُسَـمَّ فَـاعِلُـهُ وَيَتَعَـدَّى إِلَى اثْنَيْنِ أَيْضًـا فَيَحْتَـاجُ إِلَى أَرْبَعَـةِ مَفَـاعِيلَ ، اثْنَـيْنِ لأُعْطِيَ ، وَاثْنَـيْنِ لِلْمُعْطَى .

أَمَّـا مَـفْـعُـولُ " أُعْـطِيَ " الأَوَّلُ فَـهُـوَ" بِالْمُـعْطَـي" ، وَمَـفْـعُـولُـهُ الثَّـانِي "مِـائَـةٌ " ، وَلاَ يَجُـوزُ أَنْ تُقِيمَ بِالْمُـعْـطَي " مُـقَـامَ الْفَـاعِلِ ؛ لِدُخُـولِ حَـرْفِ الْجَـرِّ عَلَيْـهِ مَـعَ وُجُـودِ الْمَـفْـعُـولِ الصَّـرِيحِ ؛ لأَنَّ الْمَـجْـرُورَ بِحَـرْفِ الْجَـرِّ إِنَّمَـا يُقَـامُ مُقَامَ الْفَـاعِلِ لِفَقْدِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، كَمَا ذُكِرَ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢) .

---

(١) هذا عجز بيت للبيد بْن ربيعة كما في ديوانه ١٢٨ ، وصدره :
" حَتَّى تَـهَـجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها " ، ويروى " وهـاجه " وهي رواية الديوان . وهو في تفسير أرجوزة أبي نواس ٢٤ ، والإنصـاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، والخزانة ١/ ٣٣٤ ، ٣/ ٤٤١ بولاق ، وابن يعيش ٢/ ٢٤ ، ٤٦ ، ٦/ ٦٦ ، وابن الشجري ١/ ٢٢٨ ، ٢/ ٣٢ ، والهمع ٢/ ١٤٥ .
تَهَجَّـرَ : سار في الهاجرة ، وهي نصف النهار .
الرَّواح : من زوال الشمس إلى الليل .
وهاجها : أزعجها ، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الأتن . المعقِّب : الَّذي يطلب حقَّـهُ مَـرَّةً عقب مَـرَّةٍ ولا يتركه .

(٢) انظر ص ٥٥١ .

وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَامَ "بِالْمُعْطِي " مُقَامَ الْفَاعِلِ تَعَيَّنَ رَفْعُ " الْمِائَةِ " لإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا ، وَبِالْمُعْطَى" (١) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فَقَدْ أَخَذَ " أُعْطِيَ " مَفْعُولَيْهِ (اللَّذَيْنِ) (٢) أُقِيمَ أَحَدُهُمَا مُقَامَ الْفَاعِلِ ، بَقِيَ الْكَلاَمُ عَلَى " الْمُعْطَى " فَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَيْضًا وَلاَبُدَّ مِنْ قِيَامِ أَحَدِهِمَا مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلاَ يَجُوزُ إِقَامَةُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ الَّذِى هُوَ "بِهِ" مُقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِوُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، وَهُوَ " الأَلْفُ " ، فَتَعَيَّنَ رَفْعُ " الأَلْفِ " بِالْمُعْطِي لِقِيَامِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَ " بِهِ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ؛ لأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ ، وَقَدْ تَعَذَّرَ إِقَامَتُهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُعْطَى .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهلاَّ كَانَتِ " الْمِائَةُ " مَرْفُوعَةٌ بِالْمُعْطَى ، و " الأَلْفُ " مَرْفُوعٌ بِأُعْطِيَ ؟

قُلْتُ : ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ ؛ لأَنَّ الأَلِفَ وَاللاَّمَ فِي " الْمُعْطِي " بِمَعْنَى "الَّذِى" ، وَمَا بَعْدَهُمَا مِن اسْمِ الْمَفْعُولِ وَمَفْعُولَيْهِ صِلَتُهُمَا ،فَلَوْ رَفَعْتَ " الأَلْفَ " بِالْفِعْلِ ، وَ "مِائَةً " بِالْمُعْطَى لَكُنْتَ فَاصِلاً بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِيٍّ ، إِذْ مَعْمُولُ الصِّلَةِ مِنَ الصِّلَةِ ، وَ " الْهَاءُ " فِي " بِهِ " تَعُودُ عَلَى الأَلِفِ وَاللاَّمِ فِي " الْمُعْطَي " ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ " أَعْطَيْتُ بِالثَّوْبِ أَوْ بِالْعَبْدِ الْمُعْطِي بِهِ زَيْدٌ أَلْفًا مِائَةً " فَلَمَّا حَذَفْتَ الْفَاعِلَ وَبَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ أَقَمْتَ " الْمِائَةَ " مُقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَمَّا حَذَفْتَ فَاعِلَ " الْمُعْطَى " وَبَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ أَقَمْتَ " أَلْفًا " مُقَامَ الْفَاعِلِ .

---

(١) في النسختين " المعطى " والصواب ما أثبتناه .

(٢) في الأصل " الذين : ، وفي (ف) " الذى " .

فَإِنْ حَذَفْتَ حَرْفَ الْجَرِّ مِنَ " الْمُعْطَى " ، وَمِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي بَعْدَ "الْمُعْطَى " كَانَ الأَوْلَى رَفْعَ " الْمُعْطَى " ، وَنَصْبَ " الْمِائَةَ " ، وَرَفْعَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ ، وَنَصْبَ " الأَلْفِ ، وَمِثَالُهُ كُسِيَ الْمَكْسُوُّ فَرْوًا جُبَّةً ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتَقُولُ: أُعْطِيَ الْمُعْطَاهُ أَلْفٌ مَائَةٌ ؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، وَقَدْ مَثَّلَ عَلَى حَذْفِ الْجَارِّ مِنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ بِقَوْلِهِ : " وَكُسِيَ الْمَكْسُوُّ فَرْوًا جُبَّةً " فَالْمَكْسُوُّ مَرْفُوعٌ ، وَ "جُبَّةٌ " مَنْصُوبٌ ، وَ فَاعِلُ " الْمَكْسُوّ " مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلَى (١) " الأَلِفِ وَاللَّامِ " ، وَ " فَرْوًا " مَفْعُولُهُ ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتَقُولُ : كُسِيَ الْمَكْسُوَّةُ أَوْ الْمَكْسُوَّ إِيَّاهُ " (٢) فَرْوٌ جُبَّةٌ ، لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، كَمَا يَجُوزُ: أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : " أُعْطِيَ الْمُعْطَى بِهِ أَلْفٌ مِائَةٌ " أَقَمْتَ " الْمُعْطَى " مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِعَدَمِ اشْتِغَالِهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَنَصَبْتَ " مِائَةً ، وَيَجُوزُ رَفْعُهَا وَنَصْبُ " الْمُعْطَى " ، (أَمَّا " الأَلْفُ " فَيَتَعَيَّنُ رَفْعُهَا) (٣) ؛ لاشْتِغَالِ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْبَاءِ .

---

(١) " إلى " مكرر في الأصل .

(٢) المثال في الأصل " كست المسكوة ايه فرو جبة " ، وفي (ف) "كسوت المكسوة أو المكسوّ إياه فرو جبة " ، وهو ليس واضحا كما ترى فآثرت ما جاء في الشرح المجهول لوحة ٦٥ ، وهو " كسي المكسو " أو المكسو إياه فرو جبة " ؛ لأن صاحبة كثيراً ما يعول على المؤلف ، أما ابن القوّاس فقال في شرحه لوحة ٩٨ : " ويجوز أن يرفع الفرو والجبة ، لقيامها مقام الفاعل ، وينصب المكسو والضمير الذى كان في اسم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال : " كسي المكسو إياه فرو جبة " ، لعدم اللبس ، كما يجوز " أُعْطِيَ زيداً درهم " .
وقد نقل السُّيوطيُّ هذه المسألة في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٥ نقلاً عن ابن القوّاس .

(٣) في الأصل " أما بالألف فيتعين رفع المِائَةِ "والمثبت من (ف) .

فَإِنْ قُلْتَ : " أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى أَلْفًا مَائَةٌ " تَعَيَّنَ رَفْعُ " الْمائَةِ " لاشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ " الْمُعْطَى " بِالْبَاءِ ، وَنَصَبْتَ " الأَلْفَ " ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكِنَّ فِي " الْمُعْطَى " قَدْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ « الأَلْف » ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الأَلْفِ وَنَصْبُ الضَّمِيرِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . ٨٧/ب

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ [1] مَجَالٌ وَاسِعٌ لاَ يَلِيقُ اسْتِقْصَاؤُهَا بِالْمُخْتَصَرَاتِ [2] ، وَكَذَلِكَ الْكَلاَمُ فِيمَا تَعَدَّى إِلَى أَكْثَرَ مِن اثْنَيْنِ .

قَوْلُهُ : " وَنُقِصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّهْ " .

أَقُولُ : إِنَّ " نَقَصَ ، وَ وَزَنَ " ، لاَ يَتَعَدَّيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَكَأَنَّهُ حَمَلَ " نَقَصَ " عَلَى ضِدِّهِ " ، وَهُوَ " زَادَ " ، وَحَمَلَ " وَزَنَ " عَلَى نَظِيرِهِ [3] وَهُوَ " نَقَدَ " ، يُقَالُ : نَقَدْتُهُ أَلْفًا [4] ، وَزِنْتُهُ خَيْرًا .

---

(١) قال ابن الخبَّاز في شرحه ٣٠٤/١ " هذه المسألة ذكرها الزَّجَّاجِيُّ في الجمل ، ويحيى سلك أسلوبه وإن لم يذكر لفظه ".
وهذه المسألة تذكر في هذا الباب لامتحان النَّشْأَةِ ولإفادة الرياضة والتدريب . عن شرح ابن القواس لوحة ٩٨ .

(٢) في الأصل " لا يليق استقصاها بالمخصرات " .

(٣) قبله في (ف) " ضميره وهي زيادة من الناسخ .

(٤) نقدته ألفاً بمعنى أعطيته إياها .

[النـــكرة والمعرفـــة]

الْقَوْلُ فِي التَّعْـرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ... تَنْكِـيرُ الاسْمِ الأصْـلُ كَالتَّنْكِيرِ

ألاَ تَـرَى عُمُــــومُ شَيْءٍ أَوَّلُ ... وَكَانَ قَبْـلَ زَيْـدٍ اسْمًا رَجُــلُ

التَّعْـرِيفُ وَالتَّنْـكِيرُ مَصْدَرَانِ لِقَولِكَ : " عَـرَّفْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَـعَـلْتَـهُ مَعْـرِفَةً عِنْدَ الْمُخَـاطَبِ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُـوهِ الْمَوْضُـوعَةِ لَـهُ ، وَكَذَلِكَ التَّنْـكِيرُ مِنْ قَوْلِكَ " نَكَّرْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَعَلْتَهُ نَكِـرَةً بِوَجْـهٍ مِنَ الْوُجُــوهِ الْمُفِيـدَةِ لَهُ ، وَلاَ يَصِـحُّ إِطْـلاَقُ التَّنْـكِيـرِ - عَلَى هَذَا التَّـعْـرِيفِ - عَلَى النَّـكِرَاتِ الأَوَائِـلِ ، بَلْ عَلَى مَا كَانَ مَعْرِفَـةً ثُمَّ عَرَضَ لَـهُ شِيَاعٌ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَحْمَـدَ وَأَحْمَــدٍ آخَرَ " ، " وَكُلُّ أَحْمَــدٍ مَرَرْتُ بِـهِ فَـأَكْرِمْـهُ " ، فَـأَمَّا النَّكِرَةُ فَهِيَ الأَصْلُ ، فَكَيْفَ يَصِحّ تَنْكِيرُهَا ؟

قَـوْلُـهُ : " تَنْكِيـرُ الاسْـمِ [الأَصْـلُ] [١] قَـدْ اسْـتَدَلَّ عَلَى أَنَّ النَّكِرَةَ هِيَ الأَصْـلُ [٢] بِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّكِرَةَ أَمْرٌ عَـامٌّ ، وَالْعَامُّ (مُقَدَّمٌ عَلَى الْخَاصِّ) [٣] ، بَيَانُ عُـمُـومِ النَّكِرَةِ : أَنَّهُ يَصِـحُّ أَنْ يُطْـلَقَ عَلَى كُلِّ وَاحِـدٍ مِنَ " الْمَـعَــارِفِ " أَنَّـهُ شَــيْءٌ ، وَلاَ يَصِحُّ إِطْـلاَقُ شَيْءٍ مِنَ الْمَـعَـارِفِ عَلَى « شَيْءٍ » بِاعْـتِبَـارِ كَوْنِهِ شَيْئًا مَـا ، وَإِلَى هَذَا أَشَـارَ بِقَـوْلِهِ : " أَلاَ تَرَى عُمُومُ شَــيْءٍ أَوَّلُ " [٤] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) قوله : إن النَّكِرَةَ هي الأَصْـلُ ، هذا هو مَذْهَبُ سيبويهِ ، والجمهورِ ، أَمَّا الكوفيُّونَ وابْنُ الطَّرَاوَةِ فقد خالفُوهُمْ واستدلوا لذلك .
ينظر ذلك في الهمع ١/ ٥٥ .

(٣) في (ف) "مقدمة على الأصل الخاص " .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ١/ ٦٢٨ : " فعموم شيءٍ : مبتدأ ، وأوَّلُ خَبَرُهُ " .

وَالثَّانِي : أَنَّ النَّكِرَةَ أَسْبَقُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَكَانَ قَبْلَ زَيْدٍ اسْمًا رَجُلَ " يُرِيدُ أَنَّ الإِنْسَانَ الْمُذَكَّرَ قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ لَهُ اسْمٌ يَخُصُّهُ كَانَ لَهُ اسْمٌ (يُقَالُ عَلَيْهِ) [1] وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ نَوْعِهِ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : (رَجُلٌ) [2] .

إِعْرَابُ الْبَيْتِ : إِنْ جَعَلْتَ " كَانَ " تَامَّةً كَانَ "اسْمًا" حَالاً مِنْ " زَيْدٍ" ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَاقِصَةً كَانَ « اسْماً » خَبَرَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " وَكَانَ لَفْظُ رَجُلٍ اسْمًا قَبْلَ لَفْظِ زَيْدٍ " ، يُرِيدُ أَنَّ الْعَامَّ قَبْلَ الْخَاصِّ فِي التَّسْمِيَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا لِمَ كَانَ التَّنْكِيرُ الأَصْلَ فِيمَا لاَ يَنْصَرِفُ [3] .

---

(١) في (ف) " يقال على حاله عليه " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) جاء في الشرح المجهول لوحة ٦٤ " وليس ما ذكره – أي المصنف – دليلين على أن التنكير هو الأصل بل دليل واحد ، وقد توهَّم قوم أن في البيت دليلين على ذلك ، وهو توهُّمٌ خَطَأٌ " . والدليل الَّذي لَمَحَهُ في البيتِ هو أنَّ النَّكِرةَ أَعَمُّ من المعرفة ، والعام جُزْءُ الخاصِّ ، وسابقٌ عليه في الوجود ، ولا فرق – في نظري – بين ما لَمَحَهُ وما فَهِمَهُ غيره اللَّهُمَّ إلاَّ أنَّه قد أدمج الدليلين اللَّذَيْنِ فرق بينهما غيره من شراح الدرة كالمؤلف هنا ، وابن القواس لوحة ٩٨ ، والشريشى جـ ٢ لوحة ١ .

(٣) راجع مبحث " ما ينصرف وما لا ينصرف " فيما مضى " صـ ٣٤٥ .

[خصائص النـــكرة]

وَكُلُّ مَا يَقْبَـــلُ "رُبَّ" أَوْ "أَلْ" أَوْ "كَمْ" مُضَافَةً عَلَيْهِ تُدْخَلْ

أَوْ مِنْ "لِلاسْتِغْرَاقِ ، أَوْ "كُلًّا" لَـهُ فَإِنَّـهُ مُنَكَّرٌ مِثْـــــــــلُـهُ

رُبَّ غُلَامٍ قَدْ مَلَكْتُ ، أَوْ كَـــم وَكُلُّ عَبْدٍ (١) مَالَهُ مِنْ دِرْهَـمِ

قَدْ ذَكَرَ لِلنّكِـرَةِ خَمْسَ خَصَـائِصَ :

إحْـدَاهَا (٢) : " رُبَّ " ، وَمِثَـالُهُ "رُبَّ غُـلَامٍ قَدْ مَلَكْتُ " ، فَأَمَّـا قَـوْلُهُم : " رُبَّــهُ رَجُلاً " فَيُذْكَـرُ فِي مَوْضِعِه ، إنْ شَـاءَ اللَّهَ تَعَـالَى ، وَقَدْ ذَكَرَ عِلَّةَ دُخُـولِ " رُبَّ " عَلَى النَّكِرَةِ فِي حُرُوفِ الْجَـرّ (٣) .

الثَّـانِيَـةُ : أَنْ تَزِيدَ الأَلِفَ وَالَّلامَ ، وَكَأَنَّــهُ يَخْتَـارُ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ فِي أَنَّ الأَلِفَ وَالَّلاَمَ جَمِيعـًا لِلتَّعْرِيفِ (٤) ، وَكُلُّ اسْـمٍ يَقْبَـلُ الأَلِفَ وَالَّلامَ فَهُوَ نَكِـرَةٌ .

الثَّـالِثَةُ : دُخُـولُ " كَمْ " عَلَيْـهِ خَبَرِيّةً كَانَتْ أَوِ اسْتِـفْهَامِيَّـةً ، لأَنَّ مَا بَعْدَهَا فِي الْبَـابَيْنِ تَمْيِـيزٌ ، وَقَدْ ذَكَرْنَـا عِلَّةَ كَوْنِ التَّمْيِيزِ نَكِرَةً فِي بَابِـهِ (٥) ١/٨٨

وَقَوْلُهُ :" مُضَـافَةً " كَأَنَّهُ حَشْـوٌ ، فَإِنَّ مَعْمُولَ " كَمْ " لاَ يَكُونُ إلاَّ نَكِرَةً أُضِـيفَتْ إِلَيْــهِ أَوْ لَمْ تُضَـفْ ، وَيُحْـتَمِلُ أنْ يَكُونَ اقْـتَـصَرَ عَلَى الإِضَـافَـةِ لِلُزُومِهَـا فَـإِنَّ "مَجْـرُورَ " كَمْ " لاَيُحْـذَفُ ، وَالتَّمْيِـيزُ يُحْـذَفُ ، نَحْوُ : كَمْ مَـالُكَ؟ أَيْ : كَمْ دِرْهَمًـا مَـالُكَ ؟ .

---

(١) في الأصل " ورب عبد ".

(٢) في (ف) " احدها " .

(٣) راجع مبحث " حروف الجر " فيما مضى ، ص ٣٠٤ .

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٦٤ ، ٢٧٢ – ٢٧٣ بولاق ، ورصف المباني ٧٠ ، والجنى الداني ١٣٨ .

(٥) راجع باب التميز فيما تقدم ص ٥١٠ .

وَالرَّابِعَـةُ : " كُلٌّ " ؛ فَإِنَّهَـا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمُفْرَدُ امْتَنَعَ كَوْنُـهُ مَعْرِفَـةً إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ عُمُومَ الأَشْخَاصِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾(١) ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " عُمُومُ الأَشْخَاصِ " عَنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا عُمُومَ الأَجْزَاءِ ؛ فَإِنَّ الْمُفْرَدَ بَعْدَهَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ كَقَوْلِكَ : كُلُّ الرَّغِيفِ أَكَلْتُهُ ، ، وكُلُّ الْكِتَابِ قَرَأْتُـهُ ، وَلامْتِنَاعِ وُقُوعِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا [مُفْرَدَةً] (٢) ـ إِذَا أُرِيدَ بِهَا عُمُومَ الأَشْخَاصِ ـ [لَزِمَ] تَنْكِيرُ الْعَلَمِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا كَقَوْلِهِمْ : " لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسًى " (٣) ، وَتَمْثِيلُهُ [عَلَيْهِ] (٤) يَدُلُّ عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَكُلُّ عَبْدٍ " .

الْخَامِسَةُ : " مِنِ " الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ النَّفْيِ وَهِيَ الَّتِي لِلاسْتِغْرَاقِ ، أَيْ : لاسْتِيعَابِ جَمِيعِ الأَفْرَادِ ، وَتَمْثِيلُهُ عَلَيْهِ " مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمٍ " (٥) فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَالَهُ مِنْ دِرْهَمٍ ") (٥) كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ الْوَاحِدَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا أَسْقَطْتَ " مِنْ " فَقُلْتَ : " مَالَهُ دِرْهَمٌ " لَمْ يَسْتَوْعِبِ النَّفْيُ جَمِيعَ الأَفْرَادِ مِنَ الدَّرَاهِمِ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ : " مَالَهُ دِرْهَمٌ [بَلْ دِرْهَمَانِ] (٦) ، وَلَوْ قُلْتَ :

---

(١) سورة الأسراء : ١٣ .

(٢) في الأصل " معرفة " ، واحترز بقوله " مفردة " عن الجمع نحو قوله تعالى : " وكلهم آتيه " عن ابن القواس لوحة ٩٨ .

(٣) لم أجده في كتب الأمثال التى رجعت إليها ، وقد ذكره الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٦٠ ، وشرح معناه فقال : " أي : لكل جبار قهار ،فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى " ، وذكره صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٤ حيث قال : " واعلم أن العلم إذا وقع بعد " كُلٌّ " المراد بها عموم الأشخاص لزم تنكيره كقولهم : لكل فرعون موسى " .

(٤) في الأصل " عليهم " .

(٥) سقط من (ف) سبق نظر .

(٦) تكملة يوجبها المقام ، وهى في ابن القواس لوحة ٩٨ .

" مَا لَـهُ مِنِ دِرْهَمٍ بَلْ دِرْهَمَـانِ " كُنْتَ قَدْ أَثْبَتَّ عَيْنَ مَا نَفَيْتَ ؛ لأَنَّكَ قَدْ نَفَيْتَ الْوَاحِدَ وَمَا زَادَ عَلَيْـهِ فَإِثْبَاتُ الدِّرْهَمَيْنِ - فِيمَا بَعْدُ - إِثْبَـاتٌ لِلْوَاحِدِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ، فَـ "مِنْ " بَعْـدَ النَّفْيِ بِمَنْزِلَـةِ " كُلٍّ " ، وَلِذَلِكَ قَـالَ : " أَوْ كَـلاًّ لَـهُ " يُرِيدُ لِلاسْتِغْرَاقِ [1] ، فَالضَّمِيرُ فِي " لَـهُ " عَائِـدٌ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ .

وَمِنَ النَّكِرَاتِ الْمَنْفِيُّ بِـ "لاَ " الَّتِي لِلاسْتِغْرَاقِ ، وَكَذَلِكَ " غَيْرٌ ، وَشَبَـهٌ وَمِثْـلٌ - غَالِبًا - وَاسْمُ الْفَـاعِلِ فِي [غَيْرِ] [2] الْمَاضِي[3] .

---

(١) في (ف) " الاستغراق " .

(٢) في الأصل " معنى "تحريف ، وانظر ص ٥٧١ فيما يأتي .

(٣) لم يمثل المؤلف لهذه النكرات ، ومثال النفي بلا " لا رَجُلَ في الدَّارِ " ، ومثال غير ، وشبه ، ومثل « مررت برجلٍ غيرِك وشبهك ومثلِك " .

[أنواع المعـــارف]

أمَّا الْمَعَــــارِفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرُ	أوَّلُهَا الأعْلاَمُ ثُمَّ الْمُضْمَــــرُ
وَالْمُبْهَـمُ الْمَخْصُوصُ وَالْمُعَرَّفُ	بِاللاَّمِ ، وَالْمُضَافُ لاسْمٍ يُعْرَفُ

الْمَعَــارِفُ جَمْعُ مَعْـرِفَةٍ ، وَهِيَ مَصْدَرٌ فِي الأَصْلِ ثُمَّ وُصِفَ بِهِ ، فَقَالُوا : " اسْمُ مَـعْرِفَـةٌ " ، وَقَـالُوا فِي رَسْمِ الْمَـعْرِفَـةِ : كُلُّ اسْمٍ قُصِـدَ بِهِ الدّلاَلَـةُ عَلَى مَـعْنًى مُـعَيَّنٍ دِلاَلَـةً يَتَضَـمَّنُ الإشَـارَةُ إِلَيْهِ ، وَأَمَّـا كَوْنُهَـا خَـمْسًـا فَدَلِيــلُ الْحَصْـرِ [١] أَنَّ الْمُعَـرِّفَ لِلشَّـيْءِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْـرًا لَفْظِيًّا أَوْ لاَ .

وَالأَوَّلُ إِمَّــا أَنْ يَكُـونَ مِنْ أَوَّلِــهِ ، وَهُـوَ " الْمُــعَــرَّفُ بِاللاَّمِ " ، وَإِمَّــا مِنْ آخِــرِهِ ، وَهُوَ " الْمُضَـافُ " .

وَالثَّـانِي : وَهُوَ الْمَعْنَـوِيُّ ، فَإِمَّا أَنْ لاَ يَحْتَـاجَ بَعْدَ تَعْيِينِــهِ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ " الْعَلَمُ " ، أَوْ يَحْتَـاجُ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَحْتَـاجَ إِلَى مَا قَبْلَهُ وَهُوَ "الْمُضْمَرُ " ، أَوْ إِلَى مَا بَعْــدَهُ وَهُوَ " الْمُبْهَــمُ " [٢] .

وَإِنَّمَا قَـدَّمَ الْعَلَمَ ؛ لأَنَّـهُ عِنْدَهُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ [٣] ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَوَّلُهَا

---

(١) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه لوحة ٥٠ : " لم أر للحصر في الخمسة دليلا " .

(٢) المراد بالمبهم : أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

(٣) قال الشريشي في شرحه جـ٢ لوحة ٢ : « اتفق النحويون على أن المعارف خمسة واختلفوا في أعرفها ، فالجمهور على أن المضمر أعرفها .. ، وذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن العلم أعرف من المضمر .. ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف أسماء الإشارة .. ، وقد بدأ المصنف بالعلم ، وظاهر كلامه أنه أعرف من المضمر ، وهو خلاف قول الجمهور » .
وقيل : إن الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في " العلم ، والمبهم " بعد " المضمر " ، فقال البصريون : " العلم " أعرف ، وقال الكوفيون : المبهم أعرف ، وإليه ذهب صاحب الإنصاف . انظر الإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ ، وشرح ابن الخباز ٣٠٩٠/١ .

الأَعْلاَمُ " ؛ لأَنَّ " الْعَلَمَ " لاَ يَتَنَاوَلُ إِلاَّ وَاحِداً بِعَيْنِهِ ، فَأَمَّا " الْمُضْمَرُ " فَإِنَّهُ مَعَ تَنَاوُلِهِ الْوَاحِدَ بِعَيْنِهِ يَتَنَاوَلُ مَا أَشْبَهَهُ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " أَنَا " يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ أَنَّ " الْمُضْمَرَ " أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ (١) ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ لاَ يُوصَفُ ، وَبِأَنَّ مِنْهُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ أَعْرَفُ بِنَفْسِهِ ، وَلاَ يَلْتَبِسُ ٨٨/ب عَلَى السَّامِعِ بِغَيْرِهِ ، فَإِنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ قَائِلاً مِنْ جَمَاعَةٍ يَقُولُ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ : " أَنَا فَعَلْتُ " لَمْ تَشُكَّ أَنَّهُ ضَمِيرٌ لِذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَإِذَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ: " أَنْتَ فَعَلْتَ " وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ لَمْ تَعْرِفْ مَنِ الْمُخَاطَبُ مِنْهُمْ بِذَلِكَ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ : " زَيْدٌ قَامَ " لَمْ يُعْلَمْ بِعَيْنِهِ ؛ لِجَوَازِ الاشْتِرَاكِ .

وَبِالْجُمْلَةِ فَقَدْ انْقَسَمَ الْخِلاَفُ فِي الْمَعَارِفِ بِعَدَدِ انْقِسَامِهَا (٢) .

قَوْلُهُ : " وَالْمُبْهَمُ الْمَخْصُوصُ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ النَّكِرَاتِ ؛ لأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مَخْصُوصَةٍ ، وَسَيَذْكُرُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - لأَنَّهُ لاَ تَنَافِيَ بَيْنَ الإِبْهَامِ ، وَالتَّعْرِيفِ .

قَوْلُهُ: "وَالْمُضَافُ لاسْمٍ يُعْرَفُ " يُرِيدُ إِلَى اسْمٍ ، فَاللاَّمُ بِمَعْنَى "إِلَى" ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: " يُعْرَفُ " مِنَ الْمُضَافِ إِلَى النَّكِرَةِ فَإِنَّهَا لاَ تُعَرِّفُ(٣) الْمُضَافَ إِلَيْهَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : إِلَى اسْمٍ يُعْرَفُ إِذَا كَانَ

---

(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور كما في الهمع ١/ ٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٣١٢ ، والإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ .

(٢) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٥ " وسمعت من ينقل أنه قد قيل في كلّ من المعارف الخمسة أنه أعرف المعارف ، وهو غريب " .

(٣) في (ف) زيادة " فلا يعرف " .

الْمُضَافُ قَابِلاً لِلتَّعْرِيفِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ (" مِثْلُ " ، وَغَيْرُ ، وَشِبَهُ) [1] ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ لِغَيْرِ الْمَاضِي .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَدَّعِي الْحَصْرَ فِي هَذِهِ الْمَعَارِفِ ، وَمِنْ الْمَعَارِفِ "الْمُنَادَى الْمَقْصُودُ ، وَأَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ غَيْرُ الْمُضَافَةِ " ؟

قُلْتُ : أَمَّا " الْمُنَادَى " فَمَحْمُولٌ عَلَى " الْمُضْمَرِ " ، وَلِذَلِكَ بَنَوْهُ ، وَفَتَحُوا لاَمَ الْجَرِّ مَعَهُ فِي الاسْتِغَاثَةِ [2] ، وَأَمَّا " أَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ " فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنْوِيٌّ مُرَادٌ فِيهَا لاَزِمٌ لَهَا ، كَمَا لَزِمَ ظَاهِراً فِي أَخَوَاتِهَا ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قِسْمِ " الْمُضَافِ " .

---

(١) في الأصل " مثل غير وشبهه " ، والمثبت من (ف) .

(٢) نحو " يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو " ، قال ابن عقيل في شرح الألفية ٢/ ٢٨٠ " وإنّما فتحت مع المستغاث ، لأن المنادى واقع موقع المضمر واللام تفتح مع المضمر ، نحو " لك ، وله " .

[العَــــلَمُ]

فَالْعَـلَمُ الْمَوْضُوعُ لِلأَنَاسِـي ... يَكُونُ مِثْـلُهُ لِغَيْرِ النَّـاسِ

مِمَّا يُلاَبِسُونَـهُ كَالنَّعَـم ... كَأَعْـوَجٍ ، وَلاَ حِقٍ ، وَشَدْقَمِ

قَالُوا فِي حَدِّ " الْعَلَـمِ " : هُوَ مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِه ، غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْـبَهَهُ (١) .

فَقَـوْلُهُم " بِعَيْنِهِ " خَرَجَ بِـهِ اسْمُ الْجِنْسِ ، وَقَـوْلُهُمْ : " غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ " خَرَجَ بِـهِ بَاقِي الْمَعَارِفِ ، وَيُرِيدُ بِالتَّنَاوُلِ تَنَـاوُلاً وَضْعِيًّا ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَنَاوَلَ مَا أَشْبَهَه تَنَـاوُلاً اتِّفَاقِيًا ، كَرِجَالٍ اسْمُ كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَيْدٌ ، أَوْ مَا لاَ يُشْبِهُهُ فِي الْحَقِيـقَةِ كَرَجُـلٍ ، أَوْ امْـرَأَةٍ تُسَمَّى بِبَغْـدَادَ .

وَالْعَلَـمُ الَّذِى هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ " زَيْـدٍ ، وَعَمْـرٍو " وَنَحْوِهِمَا مَأْخُـوذٌ مِنْ "الْـعِلْمِ " إِذْ بِهِ يُعْلَـمُ الْمُـسَمَّى بِعَيْنِهِ إِذَا ذُكِرَ ، وَمِنْهُ سُـمّـيَتِ الْحِجَارَةُ الَّتِي تُنْصَبُ عَلَى الطَّرِيقِ أَعْلاَمًا لِيُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الطَّرِيقِ ، وَمِنْهُ أَعْلاَمُ الْعَسَـاكِرِ ؛ إِذْ يَعْلَمُ كُلُّ وَاحِـدٍ مِنْهُـمْ طَائِفَتَـهُ فَيَرجِعُ إِلَيْهَـا .

وَأَمَّـا وَجْهُ الْحَاجَةِ إِلَى وَضْعِ الأَعْـلاَمِ فَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِـدٍ مِنَ الْعُقَـلاَءِ (قَدْ) (٢) يَحْتَـاجُ إِلَى نِـدَاءِ صَاحِبِهِ لِيُخَاطِبَهُ أَوْ لِيُخْبِرَ (عَنْهُ) (٣) ، وَقَدْ يَـلْزَمُهُ حُقُوقٌ لِغَيْرِهِ ، وَتَـلْزَمُ غَيْرَهُ (حُقُوقٌ) (٣) لَـهُ فَاحْتَـاجُوا إِلَى تَعْيِينِ مَنْ لَـهُ وَمَنْ

---

(١) هذا الحدّ ذكره الزمخشرى في المفصل ٦ ، وابن معط في الفصول الخمسون ٢٢٥ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

عَلَيْهِ بِلَفْظٍ لاَ يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ، حَتَّى كَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا الشَّخْصُ ، أَوْ ذَاكَ الشَّخْصُ .

وَأَمَّا الْحَاجَةُ إِلَى الأَعْلاَمِ فِي غَيْرِ الأَنَاسِي (١) فَلَيْسَ لأَجْلِ النِّدَاءِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالتَّفْهِيمِ إِذْ لَيْسَتْ مِمَّا يُفَهَّمُ وَيُنَادَى ، وَلاَ لِحُقُوقٍ تَتَعَلَّقُ بِهِنَّ بَلْ لِحَاجَةِ الإِخْبَارِ عَنْهَا فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ مِنَ الْخِصَالِ وَالصِّفَاتِ .

ثُمَّ الْعَلَمُ فِيهَا – أَعْنِي الْبَهَائِمَ – عَلَى ضَرْبَيْنِ ، مِنْهُ مَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ .

فَالأَوَّلُ مَا يُقْتَنَى لِلْمَصَالِحِ فَيُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ أَفْرَادِ نَوْعِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ " وَالْعَلَمُ الْمَوْضُوعُ لِلأَنَاسِي " يَكُونُ مِثْلُهُ ٨٩/أ (لِغَيْرِهِمْ)(٢) مِمَّا يُلاَبِسُونَهُ " أَيْ : يَكُونُ " الْعَلَمُ " فِيهَا لِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ (كَمَا كَانَ فِي النَّاسِ)(٣) كَذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " مِمَّا يُلاَبِسُونَهُ كَالنَّعَمِ " ثُمَّ قَالَ : " كَأَعْوَجٍ ، وَلاَحِقٍ " فَمَثَّلَ

---

(١) ذكر في (ف) حاشية تقول :
" قوله " للأناسي " أصله أناسي بتشديد الياء فخفف للضرورة ، وأصله " أناسين " جمع "إنسان " كسرحان وسراحين أبدلت من النون فيه ياءً وأُدْغِمَتْ ، وقيلَ : هو جمع " إِنْسِيّ " على القياس . قوله " ممَّا يلابسونه " والهاء تعود إلى العرب ، أيْ : ممَّا يلابسه العرب ، أيْ : يخالطه ويألفه ويتَّخِذُهُ ، وقوله " كأعوج " تمثيل لقوله : " ممَّا يلابسونه " .

(٢) هكذا في النسختين ، وهو في النظم " لغيرِ النَّاس " كما سبق .

(٣) في (ف) " ومنه ما يكون كما كان في الناس " .

بِأَعْلَامِ الْخَيْلِ وَلَيْسَتْ نَعَمًا ، وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ (١) ؛ لِأَنَّ الْخَيْلَ مِمَّا يُلَابِسُونَهُ وَلِذَلِكَ شَبَّهَهُ بِالنَّعَمِ ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ النَّعَمِ لَمَا صَحَّ تَشْبِيهُهُ بِالنَّعَمِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ ، لَكِنَّ الْخَيْلَ مِنَ الَّذِي يُلَابِسُونَهُ لَا مِنَ النَّعَمِ ، فَالَّذِي يُلَابِسُونَهُ أَعَمُّ مِنَ النَّعَمِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَعَمًا وَغَيْرَ نَعَمٍ ، فَـ "أَعْوَجُ " عَلَمٌ عَلَى فَرَسٍ مَشْهُورٍ عِنْدَ الْعَرَبِ وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْخَيْلُ " الأَعْوَجِيَّاتُ " (٢) ، وَلَا يَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ ، وَهُوَ فَرَسٌ لِبَنِي هِلَالٍ (٣) مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ " الْعَوَجِ " ، وَكَذَلِكَ " لَاحِقٌ " عَلَمٌ ،

---

(١) هذا اعتراض على ابن الخباز الذى خطأ المصنف في هذا الموضوع حيث قال في شرحه لوحة ٥٠ " وقوله : " كالنعم كأعوج " خطأ ، لأن الخيل ليست من النعم ؛ لأن النعم هي الإبل ، والأنعام هي الإبل والبقر والغنم " ، وتبعه الشريشي في شرحه جـ٢ لوحة ٢ ، أما الرعيني فيقول في شرحه لوحة ٦٦ : " وقد يخرج كلامه على أمرين صحيحين : أحدهما أن قوله " كالنعم " وقوله " كلاحق " إلى آخره مثالان لشيئين جاء بهما على جهة اللف والنشر ، وبيان ذلك أنه ذكر في البيتين أن لغير الناس أعلاماً موضوعةً كما هِيَ لِلنَّاسِ فاحتاج إلى تمثيل تلك الأعلام ، وشرط أن ذلك لا يكون إلاَّ فيما يلابس الناس فاحتاج أيضا إلى تمثيل الجنس الملابس للناس ، فقوله " كالنعم " راجع للملابس من حيث هو ملابس وضع له علم أو لم يوضع ، وقوله " كلاحق " إلى آخره راجع إلى تمثيل الأعلام الموضوعة لغير الناس رد الأول للآخر ورد الآخر للأول ، والتقدير : " يكون مثله لغير الناس كلاحق وأعوج وشدقم ولا تكون الأعلام لغير الناس إلا مما يلابسونه كالنعم ، وعلى هذا حمله ابن النحوية .

الثاني : أن يحمل كلامه على أنه مثل الملابس بوجهين من التمثيل : إجمالي وهو قوله : " كالنعم " ومفصلي وهو قوله " كلاحق " إلى آخره " .

(٢) انظر ذلك فى أنساب الخيل لابن الكلبي ١٦ ، والعقد الفريد ١/ ١٥٨ ، والأعوج في الأصل : الضامر .

(٣) بنو هلال : هم أولاد هلال بن عامر بن صعصعة كما في جمهرة أنساب العرب ٢٧٣ .

وَهُوَ فَرَسٌ لِمُعَاوِيَةَ(١) ، وَهُوَ مُشْتَقٌ مِنْ "لَحِقْتُ الشَّيْءَ " إِذَا أَدْرَكْتَهُ ، وَأَمَّا "شَدْقَمٌ " فَعَلَمٌ عَلَى جَمَلٍ لِلنُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ(٢) ، وَهُوَ مِنَ "الشَّدْقِ " (٣) وَمِيمُهُ زَائِدَةٌ مِثْل " زُرْقُمٍ " ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الإِبِلُ " الشَّدْقَمِيَّاتُ " ، وَكَذَلِكَ وَضَعُوا لِلْبِلاَدِ وَالْجِبَالِ أَعْلاَمًا .

وَأَمَّا مَا لاَ يَتَّخِذُونَهُ وَلاَ يَقْتَنُونَهُ فَالْعَلَمُ فِيهِ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ كَأُسَامَةَ عَلَمٌ لِلأَسَدِ ، وَ" ثُعَالَةَ " عَلَمٌ لِلثَّعْلَبِ ، وَيَدُلُّ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ امْتِنَاعُ صَرْفِهِ ، وَامْتِنَاعُ دُخُولِ لاَمَ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ ، وَامْتِنَاعُ دُخُولِ " رُبَّ " عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَ " أُسَامَةُ " مَوْضُوعًا (٤) لِلْجِنْسِ فَإِطْلاَقُهُ عَلَى الْوَاحِدِ تَغْيِيرٌ لِلْوَضْعِ ؟

قُلْتُ : قَدْ قَالُوا : إِنَّ " أُسَامَةَ " مَوْضُوعٌ لِحَقِيقَةِ الأَسَدِ الْمَعْقُولَةِ فِي الذِّهْنِ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْوَاحِدِ الْخَارِجِيّ لِمُطَابَقَتِهِ لِلْحَقِيقَةِ الذِّهْنِيَّةِ، لِمُطَابَقَتِهَا لَهُ لاَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ، هَذَا قَوْلُ مَنْ حَقَّقَ (ذَلِكَ)(٥) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَلَمِ الشَّخْصِي ، وَالْعَلَمِ الْجِنْسِي مِنْ وَجْهَيْنِ :

---

(١) قال ابن الكلبي ٢٢ هو لغنيّ بن أعصر ، وقال ابن يعيش ١/ ٣٤ : " لمعاوية بن أبي سفيان – رحمه الله – مشهور ، واسم فحل لغني " ، وقال الرعيني في شرحه لوحة ١٦٥ " هو اسم علم لفرس معاوية بن أبي سفيان " .

(٢) أخر ملوك الحيرة ، وهو صاحب النابغة الذبياني ، وكان له يومان : يوم بؤس ويوم نعيم ، قتل عبيدَ بن الأبرص ، وعدى بن زيد يوم بؤسه ، وقتله كسرى في قصةٍ ذكرها ابن قتيبة في المعارف ٦٤٩ .

(٣) والشدق : وسع الفم . انظر اللسان (شدق) .

(٤) في (ف) " علما " .

(٥) سقط من (ف)

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الشَّرِكَةَ فِي عَلَمِ الشَّخْصِ اتِّفَاقِيَّةٌ ، وَالشَّرِكَةُ فِي عَلَمِ الْجِنْسِ وَضْعِيَّةٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أُسَامَةُ أَشَدُّ مِنْ ثُعَالَةَ " فَإِنَّمَا تَعْنِي النَّوْعَ .

وَقِيلَ: " أُسَامَةُ " عِبَارَةٌ عَنِ الأَسَدِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ الْمَعْهُودِ فِي الذِّهْنِ .

ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدُ مُرْتَجَلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدُ(١)

" مِنْهُ " أَيْ : مِنَ الْعَلَمِ الَّذِي يُسَمَّى بِهِ النَّاسُ مُفْرَدٌ مُرْتَجَلٌ ، وَمَنْقُولٌ ، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْمَنْقُولِ ، وَالْمُرْتَجَلُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمُخْتَرَعُ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ سُمِّيَ بِهِ شَيْءٌ قَبْلَ جَعْلِهِ عَلَمًا ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ ، بَلْ وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَمًا ، وَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ " الرِّجْلِ " مِنْ قَوْلِهِم : " ارْتَجَلَ الشِّعْرَ " إِذَا قَالَهُ قَائِمًا عَلَى رِجْلِهِ أَيْ : مَا جَلَسَ لَهُ ، بَلْ قَالَهُ مِنْ غَيْرِ تَرَوٍّ وَغَيْرِ فِكْرٍ .

وَقَوْلُهُ " مِثَالُهُ مُحَمَّدُ " فَإِنَّ " مُحَمَّدًا " لَيْسَ مُرْتَجَلاً بَلْ هُوَ مَنْقُولٌ عَنْ صِفَةٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

---

(١) ذكر الرعيني في شرحه ١٧١ أنَّ في بعض النسخ جاء بعده :

مالم يكن وصفاً في الناسِ ومنه ما شَذَّ عن القياسِ

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، ورواية البيت فيه :

إليك أبيت اللعن كان كَلالُهَا إلى الماجد الفرع الجواد المحمد

وانظر ابن يعيش ٦/١ ، ومقاييس اللغة ٢ / ١٠٠ .

فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الألِفَ وَاللَّامَ وَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنَ التَّحْمِيدِ [1] .

فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ " الْمُرْتَجَلِ " أَلاَّ يَكُونَ مُشْتَقّاً ؛ فَإِنّ "حَنْتَفاً، وَفَقْعَساً " مُرْتَجَلاَنِ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ " الْفَقْعَسَةَ : الْبَلاَدَةُ [2] ، وَالْحنْتَفُ : الْجَرَادُ - فِي الأَصْلِ - ثُمَّ سُمِّيَ بِهِمَا [3] . ٨٩/ب

أَمَّا " فَقْعَسٌ " فَهُوَ حَيٌّ مِنْ أَسَدٍ ، وَأَمَّا " حَنْتَفٌ " [4] فَاسْمُ ابْنِ أَوْسٍ الْحِمْيَرِيِّ [5] ، وَقِيلَ : هُوَ " الْحَتْفُ " ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ قُلْتَ فِي " مُحَمَّدٍ " إِنَّهُ مِثْلُهُ ؟

قُلْتُ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُرْتَجَلِ أَلاَّ يَكُونَ مُشْتَقّاً بَلْ شَرْطُهُ أَلاَّ يَكُونَ عَلَى أَوْزَانِ الْمُشْتَقَّاتِ ، وَ " مُحَمَّدٌ " عَلَى أَوْزَانِ الْمُشْتَقَّاتِ ؛ لأَنَّهُ " مُفَعَّلٌ " مِثْلُ " مُكَرَّمٍ " وَمُعَظَّمٍ ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ وَجْهٌ حَسَنٌ يُخْرِجُهُ مِنْ هَذَا الدَّخَلِ [6] الَّذِي أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَبَيَانُهُ أَنْ تَقُولَ : التَّقْدِيرُ " ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مُفْرَدٌ : مِنْهُ مُرْتَجَلٌ " أَيْ : مِنَ الْمُفْرَدِ مُرْتَجَلٌ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ "

---

(١) انظر المزهر في اللغة ٢/ ١٢٩ ، والاشتقاق ٨ .

(٢) انظر الاشتقاق ١٨٠ .

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥/ ٣٣٠ (حنتف) .

(٤) في الأصل (حنيف) .

(٥) انظر اللسان " حنتف " ، وابن يعيش ١/ ٣٣ .

(٦) في (ف) " المدخل " تحريف ، والدَّخَلُ : العيب .

تَمْثِيلاً [١] بِالْمُفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْمُرْتَجَلُ مِنْهُ ، لاَ بِالْمُرْتَجَلِ[٢] ، وَيَكُونُ " الَّذِي " مُبْتَدَأً " ، وَ " فِي النَّاسِ " صِلَتُهُ ، وَ " مُفْرَدٌ " بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الصِّلَةِ وَ " مُرْتَجَلٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " مِنْهُ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا نَعْتٌ لِمُفْرَدٍ ، وَخَبَرُ " الَّذِي " الْجُمْلَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ : " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ " ، فَاعْرِفْهُ ، وَقِسْ عَلَيْهِ لِتَعْرِفَ كَيْفَ الْخَلاَصُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهِ .

وَضِدُّهُ الْمَنْقُولُ نَحْوُ" الْفَضْلِ وَأَسَدٍ " ، وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ
نَحْوُ " يَزِيدٍ " ، وَأَتَى عَنْ أَمْرِ كَـ « إِصْمِتٍ » ، وَ "أَطْرِقَا" فِي الشِّعْرِ

يَعْنِي بِضِدِّهِ ضِدَّ الْمُرْتَجَلِ وَهُوَ مَا لَيْسَ مُرْتَجَلاً ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَنْقُولُ .

وَالْمَنْقُولُ : مَا كَانَ قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ ثُمَّ نُقِلَ وَصَارَ عَلَمًا بِالنَّقْلِ لاَ بِالْوَضْعِ الأَوَّلِ ، وَهُوَ إِمَّا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ مُفْرَدٍ ، كَأَسَدٍ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ، أَوْ مُثَنًّى ، كَالْبَحْرَيْنِ ، أَوْ جَمْعٍ ، نَحْوُ " كِلاَبٍ ، وَعَرَفَاتٍ " أَوْ عَنْ مُصَغَّرٍ ، نَحْوُ " زُهَيْرٍ " ، أَوْ عَنْ مَصْدَرٍ ، كَفَضْلٍ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ، أَوْ عَنْ صِفَةٍ ،

---

(١) في النسختين " تمثيل " بالرفع ، والصواب ما أثبته .

(٢) لم يسلم تخريج المؤلف هذا من الاعتراض ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٦ : " ويحتمل في الجواب وجهاً بعيداً من التحقيق وهو أنه يكون تمثيلاً للمفرد " ، وقال ابن القواس في شرحه لوحة ١٠٠ " وقيل : ليس مراده أن محمداً مرتجل بل مراده أن محمداً تمثيل للمفرد ، والتقدير " ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل " أي : المفرد مرتجل فيكون قوله " مثاله محمد " تمثيلاً للمفرد الذي المرتجل منه لا بالمرتجل ، وفيه من التكليف ما ترى ؟وانظر المطبوع ٦٣٧ .

ومن تعقيب ابن القواس على المؤلف يظهر أن ابن القواس قد اطلع على شرح النيلي وأفاد منه كثيراً حتى إننا لا نكاد – في بعض المواطن – نرى فرقاً بين الشرحين ، وهذا التعقيب أكبر دليل على ذلك ، أما الشريشي فقد حاول تخريج قول المصنف على أن محمدا مشتق من " الحمد " ولم يستعمل حتى سمي به .

كَحَاتِمٍ ، وَخَالِدٍ ، وَمَنْصُورٍ ، وَمُحَمَّدٍ ، أَوْ عَنْ فِعْلٍ ، إِمَّا مَاضٍ ، كَشَمَّرَ فِي اسْمِ فَرَسٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا (١)

يُقَالُ : شَمَّرَ فِي الأَمْرِ أَيْ جَدَّ فِيهِ ، وَإِمَّا مُضَارِعٌ نَحْوُ " يَزِيدَ " ، أَوْ عَنْ أَمْرٍ كَـ « إِصْمِتٍ » فِي اسْمِ بَرِّيَّةٍ بِعَيْنِهَا (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ (٣)

وَقِيلَ : الْعَلَمُ مَجْمُوعُ قَوْلِكَ " وَحْشُ إِصْمِتَ " (٤) وَيَقُولُونَ: " لَقِيتُهُ بِوَحْشِ إِصْمِتَ) (٤) ، وَبِبَلْدَةِ إِصْمِتَ ، أَيْ : بِمَكَانٍ قَفْرٍ لاَ أَنِيسَ بِهِ ، فَعَلَى هَذَا لاَ يَكُونُ عَلَمًا ، إِذْ لَيْسَ هُوَ لِمَكَانٍ بِعَيْنِهِ .

---

(١) هذا عجز بيت لجميل وهو في ديوانه ١١٣ ، وصدره من الديوان

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ

ويروى " يا شماخ " ، و" يا عباس " .

وهو في شرح الحماسة للمرزوقيِّ ٣١٥ ، وحماسة أبي تمام ١/ ١٨٦ ، والعقد الفريد ٥/ ٢٩٩ ، وشرح الحماسة للتبريزيِّ ١/ ١١٤ ، واللسان " شمر " وشرحه المرزوقي فقال " يقول : أبوك الذى سرق برد ضيفه وغدر به وخانه ، وجدى فارس هذا الفرس المعروف ، وسارق الضيف برده أصله سارق برد الضيف ، لكنه أضافه إلى الضيف بناء على قولهم : سرقت الضيف برده ، والمراد سرقت من الضيف ، لكنَّه لَمَّا حذف الجارَّ تخفيفاً وصل الفعل فعمل فيه ، ثُمَّ أضاف اسم الفاعل إليه .. ، وحباب يجوز أن يكون بدلاً وسارق الضيف خبراً ، ويجوز أن يكون حباب خبراً وسارق الضيف صفة ، وهذا أجود حتى يكون في مقابلة فارس شمر " .

(٢) ينظر معجم البلدان ١/ ٢١٢ "اصمت" .

(٣) البيت للراعي النميرى من قصيدة يمدح بها عبدالله بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وهو في ديوانه ١٦٧ .

وهو في المفصل ٧ ، وابن يعيش ١/ ٢٩ - ٣٠ ، ومعجم البلدان (اصمت ١/ ٢١٢) ، والخزانة ٣/ ٢٨٤ بولاق .

(٤) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَأَقُولُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لِلْجِنْسِ كَأُسَامَةَ ، وَهُوَ - أَعْنِي "إِصْمِتَ " - مَنْقُولٌ عَنِ الأَمْرِ مُجَرَدًا عَنِ الضَّمِيرِ فَلِذَلِكَ أُعْرِبَ وَمُنِعَ الصَّرْفَ ؛ لِلْوَزْنِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَحُكِيَ بِنَاؤُهُ ، وَإِنَّمَا قُطِعَتْ هَمْزَتُهُ لِيَجْرِيَ عَلَى غَالِبِ مَا عَلَيْهِ الأَسْمَاءُ [1] ؛ لأَنَّ أَصْلَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الأَفْعَالِ ، أَوْ عَلَى الْمَصَادِرِ الزَّائِدَةِ عَلَى الأَرْبَعَةِ ، فَأَمَّا دُخُولُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الأَسْمَاءِ فَقَلِيلٌ فِي أَسْمَاءٍ مَحْصُورَةٍ مَعْدُودَةٍ تُذْكَرُ فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالْمَشْهُورُ " صَمَتَ يَصْمُتُ " بِضَمِّ الْمِيمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غُيِّرَ بِالتَّسْمِيَةِ ، أَوْ يَكُونَ الكَسْرُ فِيهِ مَسْمُوعًا لُغَةً فَبَقِيَ بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى كَسْرِهِ ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْبَرِّيَّةُ بِهَذَا الاسْمِ ؛ لأَنَّ السَّائِلَ فِيهَا يَخَافُ فَيَقُولُ لِصَاحِبِهِ : إِصْمِتْ ؛ لِئَلاَّ تُسْمَعَ أَصْوَاتُنَا فَنَهْلَكَ [2] ، فَسُمِّيَتْ [بِاسْمِ مَا يُقَالُ] [3] فِيهَا .

وَأَمَّا " أَطْرِقَا " فَقَالَ الْهَذَلِيُّ [4] :

/ عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الْخِيَامِ إِلاَّ الثُّمَامُ وَإِلاَّ الْعِصِيُّ ٩٠/أ

وَمَعْنَى " أَطْرِقَا " ارْمِيَا بِبَصَرِكُمَا إِلَى الأَرْضِ ، قَالَ أَبُو عَمْرو بْنُ

---

(١) ومثله في معجم البلدان ١/ ٢١٢ .

(٢) ومثل هذا في معجم البلدان ١/ ٢١٢ (إصمت) ، والخزانة ٣/ ٢٨٤ - ٢٩٢ بولاق .

(٣) موضعُه في الأصل بياض .

(٤) هو أبو ذؤيب خويلد بن خالد كما في ديوان الهذليين ١/ ٦٥ ، والمفصل ٨ ، وابن يعيش ١/ ٢٩ - ٣٠ ، ومعجم البلدان ١/ ٢١٨ (أطرقا) ، وشرح الألفية للمرادى ١/ ١٦٥ ، وشرح الأشمونيّ ١/ ١٤٢ .

الْعَــلاَءِ : " أَطْـرِقَـا " اسْمٌ لِمَـوْضِعٍ بِعَـيْنِهِ مَنْقُـولٍ مِنْ فِـعْـلِ الأَمْـرِ (١) ، وَكَـأَنَّ الرَّجُـلَ سَمِعَ نَبْــأَةً (٢) فَقَـالَ لِصَـاحِبَيْهِ : " أَطْـرِقَا " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا الْمَوْضِعُ قَدْ ذَكَـرَ فِيهِ الْمَنْقُولَ عَنِ الْمُفْـرَدِ ، وَ " أَطْرِقَا " مُرَكَّبٌ ؛ لأَنَّ " الأَلِفَ " فِيهِ ضَمِيرُ الاثْنَيْنِ وَهُوَ فَـاعِلٌ فَيَدْخُلُ فِي الْمُرَكَّبِ !

قِيـلَ : فِيهِ جَوَابَــانِ :

أَحَـدُهُمَـا : أَنَّـهُ أَخَـذَهُ بِالنَّظَـرِ إِلَى كَوْنِـهِ فِـعْـلَ أَمْـرٍ مَعَ قَطْـعِ النَّظَـرِ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَالثَّــانِي : أَنَّ " الأَلِفَ " بَـدَلٌ مِنْ نُونِ التَّوْكِيـدِ الْخَفِيفَــةِ (٣) .

وَمُتَرَكِّبٍ كَمَعْـدِي كَرِبَــــا وَجُمْــلَةٌ مَحْكِيَّـةٌ لَنْ تُعْرَبَـــا

كَشَـابَ قَرْنَـاهَا وَنَرَى حَبَّـا وَمِنْـهُ بَيْتٌ قَدْ نَمَـتْهُ الانْبَـــا

نُبِّئْتُ أَخْـوَالِي بَنِي يَزِيــدُ ظُـلْمًا عَلَيْنَا لَهُــمْ فَــــدِيـدُ

وَيُرْوَى " وَعَنْ مُرَكَّبٍ كَمَعْـدِي كَرِبَـا " ، وَمَنْ رَوَى " وَمُتَرَكِّبٍ "بِغَيْرِ " عَنْ " عَطَفَـهُ عَلَى الْفِـعْــلِ فِي قَـوْلِهِ : " وَنَقَلُوا عَنْ فِـعْــلٍ ـ أَيَّ فِـعْلٍ ـ ، وَعَنْ مُتَرَكِّبٍ " (٤) .

وَالْمُرَكَّبُ (٥) مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَـهُمَا ارْتِبَـاطٌ أَوْ لاَ ، فَإِنْ كَانَ

---

(١) ذكر ذلك في معجم البلدان ١/ ٢١٨ ، وحقق أنَّ (أطرقا) موضع من نواحي مكة ، وهي من منازل هذيل ، وكعب من خزاعة أيضًا .

(٢) تقول : " سمعت نبأة أي : صوتاً " (أساس البلاغة : نبأ) .

(٣) من قوله " فإن قلت " إلى آخره موجود في شرح ابن القواس لوحة ١٠١ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ .

(٤) ويروى " ومتركب " بالرفع عطفا على قوله " منه مفرد " .

(٥) في (ف) " والمتركب " .

بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الارْتِبَاطُ إِسْنَادِيًّا ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ ، وَإِمَّا إِضَافِيًّا كَعَبْدِاللَّه ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ارْتِبَاطٌ بَلْ جُعِلاَ اسْمًا وَاحِدًا فَهُوَ كَمَعْدِي كَرِبَ ، فَـ "كَرِبَ" هُوَ الْفَسَادُ ، وَ" مَعْدِي " بِمَعْنَى (١) التَّجَاوُزِ ، فَمَعْدِي كَرِبَ : عَدَاهُ الْفَسَادُ أَيْ : تَجَاوَزَهُ ، ثُمَّ نُقِلَ وَصَارَ عَلَمًا عَلَى رَجُلٍ بِعَيْنِهِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ الأَوَّلُ من " مَعْدِي كَرِبَ " كَبَعْلَبَكَّ ، لَكِنَّهُمْ أَسْكَنُوا " الْيَاءَ " ؛ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : الْفَتْحَةُ لاَ تُسْتَثْقَلُ عَلَى " الْيَاءِ " إِعْرَابًا ، فَكَيْفَ تُسْتَثْقَلُ بِنَاءً ، بِدَلِيلِ فَتْحِ يَاءِ الْمَنْقُوصِ فِي النَّصْبِ ؟

قُلْتُ : فَتْحَةُ الإِعْرَابِ غَيْرُ لاَزِمَةٍ بَلْ تَزُولُ بِزَوَالِ عَامِلِهَا ، وَأَمَّا فَتْحَةُ الْبِنَاءِ فَلاَزِمَةٌ لاَ تَزُولُ ، فَاسْتَثْقَلُوهَا فِي الْمُعْتَلِّ بِنَاءً لِلُزُومِهَا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : " مَعْدَى " – بِفَتْحِ الدَّالِ – كَمَا يُقَالُ : " مَغْزَى ، وَمَرْمَى " ؛ لأَنَّ " الْمَفْعَلَ " مِنَ الْمُعْتَلِّ أَبَدًا بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَإِنَّمَا كَسَرُوا الدَّالَ ؛ لأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ مِنْ " عُدِيَ " بِنَاء لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَأَصْلُهُ " مَعْدِيٌّ " (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) في (ف) " هو " .

(٢) هكذا في النسختين ، وقيل : إن الأصل فيه " معدو " بالواو المشددة وقلب الواو ياء في مثله شاذ ، لأنه غير جمع ، قال الأعلم : " الشاهد فيه قلب " معدو " إلى "معدى " استثقالا للضمة والواو وتشبيهها له بما يلزم قلبه من الجميع .. ، وبعض النحويين يجعل " معديا " جاريا على "عُدِيَ" في القلب والتغيير ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من شذوذه تشبيهاً بالجمع ، لأن مفعولاً يجرى على " فَعَلْتُهُ " كما يجرى على " فُعِلَ " ، تقول : عدوت عليه فهو معدوٌّ عليه كما يقال : عُدِيَ عليه فهو معدوٌّ عليه ، وقد استويا في التغيير مع اختلاف فعليهما فيه " ، ونقل هذا البغدادي في شرح شواهد الشافية ٤٠٠ .

أَنَــا اللَّيْثُ مَعْـدِيًا عَلَيَّ وَعَـادِيَا (١)

ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ أَحَدِ الْيَــاءَيْنِ .

وَأَمَّـا " ذَرَّى حَبًّـا " فَمِنْ الأَعْلاَمِ ، وَأَصْلُهُ أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَذْرَى الْحَبَّ فَسُمِّيَ بِمَا كَانَ يَفْعَـلُ عَلَى وَجْهِ الْغَلَبَـةِ ، وَ " ذَرَّى " فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ ، وَحَبًّا " مَفْعُولٌ بِهِ ، وَكَذَا " شَابَ " فِعْـلٌ مَــاضٍ ، وَ " قَرْنَــاهَا " فَاعِلٌ ، وَ "الْقَرْنَـانِ " الذُّؤَابَتَانِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقِيلَ : جَانِبَا الرَّأْسِ ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : شَابَتْ ذُؤَابَتَاهَا (٢) ، وَغَلَبَ عَلَيْهَا ذَلِكَ فَسُمِّيَتْ بِـهِ ، وَأَمَّـا :

نُبِئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيــدُ ظُلْمًا عَلَيْنَـا لَهُمْ فَــدِيدُ (٣)

فَلاَ يَخْلُو " يَزِيدُ " فِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوذًا مِنْ قَوْلِهِمْ : " يَزِيدُ الْمَالُ ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ : " الْمَـالُ يَزِيدُ " ، وَلاَ جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوذًا مِنْ قَوْلِهِمْ " يَزِيدُ الْمَالُ " مُجَرَّدًا مِنَ الْفَاعِلِ/ فَيُعْرَبُ وَيُمْنَعُ الصَّرْفَ وَلاَ يُحْكَى ، ٩٠/ب فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوذًا مِنَ الثَّانِي ؛ لأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا هُوَ فَاعِلُهُ ، فَهُوَ جُمْلَةٌ يَجِبُ حِكَايَتُهَا ، وَ " أَخْوَالِي " فِي الْبَيْتِ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِـ " نُبِّئْتُ " ، وَ " بَنِي يَزِيدُ " صِفَةٌ لَهُ ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَ " لَهُمْ فَدِيدُ " مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ

---

(١) هذا عجز بيت لعبد يغوث بْنِ وقَّاصٍ الحارثيِّ الجاهليِّ من قصيدة قالها لما أسرته تيم الرباب ، وصدره : " وقد علمت عرسي مليكة أنني " ، ويروى " معدوا " ، و " عليه " وهو في المفضليات ١٥٨ ، وشرحها للتبريزي ٦١١ والكتاب ٢. ٣٨٢ بولاق ، والمحتسب ٢/ ٢٠٧ ، وابن يعيش ٥/٣٦ ، ١٠/ ٢٢ ، ١١٠ ، والمقرب ٢/ ١٨٦ ، والعيني ٤/ ٥٨٩ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٤٣٣ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ٣٤٥ .

(٢) في النسختين " ذوائبها " ، تحريف ، والذؤابة : الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة .

(٣) قائله رؤبة بن العجاج ولم أجده في أصل ديوانه وإنما هو في الزيادات ١٧٢ ، وهو في المفصل ٦ ، وابن يعيش ١/ ٢٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٨ ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ١٦٢ والخزانة ١/ ١٣٠ بولاق ، والعيني ١/ ٣٨٨ .

فِي مَـوْضِـعِ نَصْبٍ ، مَفْـعُولٌ ثَـالِثٌ لِـ " نُبِّئْتُ " ، وَ ظُلْمًا " مَـفْعُولٌ لَهُ ، أَوْ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِـعِ حَـالٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَـا دَلَّ عَلَيْـهِ " فَـدِيدُ "[وَلاَ يَعْمَـلُ فِيـهِ " فَـدِيدُ "] [(١)] ؛ لأَنَّـهُ مَصْـدَرٌ كَالشَّـهِيقِ ، وَالنَّـهِيقِ ، أَيْ : يَفِـدُّونَ عَلَيْنَا ظُلْمًا ، وَ " الْفَدِيدُ " : الصِّيَاحُ ، وَيَجُـوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُـولاً ثَالِثًا ، أَيْ : ذَوِي ظُلْمٍ [(٢)] ، وَ " لَهُـمْ فَدِيدٌ " فِي مَوْضِـعِ الْحَـالِ ، وَ "عَلَيْنَا " يَتَعَلَّقُ بِـ "لَهُمْ " ، لأَنَّهُ خَـبَرُ " فَـدِيدُ " فَهُوَ نَـائِبٌ عَنِ " اسْتَقَرَّ " ، (أَوْ "مُسْتَقِرٌّ ") [(٣)] .

وَالشَّـاهِدُ فِي الْبَيْـتِ حِكَـايَةُ " يَزِيدُ " لِلضَّـمِيـرِ [(٤)] الَّذِي فِـيهِ ، فَـلَوْلاَ الضَّمِيرُ لأُعْرِبَ وَمُنِـعَ الصَّـرْفَ [(٣)] .

وَمِنْهُـمْ مَنْ يَقُـولُ : " تَزِيدُ " بِالتَّـاءِ بِنُقْطَتَيْـنِ مِنْ أَعْلَى ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَعْثُـرْنَ فِي حَـدِّ الظُّبَـاتِ كَأَنَّمَـا كُسِيَتْ بُرُودَ بَنِي " تَزِيدَ" الأَذْرُعُ [(٥)]

---

(١) تكملة يوجبها السياق وهي كذلك في الشرح المجهول لوحة ٦٩ ، وشرح ابن القواس٦٤٤ ، لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّم عليه .

(٢) قوله " ذوى " سقط من (ف) وفي الأصل " أيْ : ذو ظُلْمٍ " وهو سَهْوٌ من النَّاسخِ صوابه كما في ابن يعيش ١/ ٢٨ " أيْ : ذَوي ظلم " ، والشرح المجهـول لوحة ٦٧ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " الضَّمير " .

(٥) البيت لأبي ذُؤَيْـبٍ الهُذَلِيِّ ، وهو في ديوان الهذليين ١/ ١٠ ضمن قصيدته العينية الشهيرة التى قالها حينما هلك بنوه الخمسة فى عام واحد . وهو فى المفضليات ٤٢٥ ، وشرحها للتبريزى ١٤٢٦ ، والخصائص ٢/ ٣١٤ ، والمحتسب ٢/ ٨٨ ، والمنصف ١/ ٢٧٩ ، والخـزانة عرضا ١/ ١٣٢ بولاق ، والصحـاح (زيد) ، ويروى " يعثـرن فى علق النجيع " ، والعلق والنجيع : اسمان للدم ، ويروى " بنى يزيد " باليـاء التحتية ، وروى أبو عبيدة " برود أبي يزيد " . قال : " وكان تاجراً يبيع العصب بمكة " .

الظبات : جمع ظبة وهى حد السهم ، والمعنى : تعثر الحمير والسهام فيها ، وأذرعها بسبب الدماء كأنها كسيت بروداً حمراً ، شبه طرائق الدَّم بطرائق البُـرودِ .

وَهَذَا الْبَيْتُ بِالتَّـاءِ لاَ غَيْـرُ (١) ، وَأَقُـولُ : إِنَّ " تَزِيدَ " بِالتَّـاءِ هُوَ تَزِيدُ بْنُ حُلْوَانَ لَمْ يَأْتِ مَحْكِيًا ، وَفِي الْبَيْتِ قَدْ جَاءَ مَحْكِيًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَلَمٌ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ ، وَالْجُمْلَةُ الْمُسَمَّى بِهَا تُحْكَى وَلاَ يَصِحُّ إِعْرَابُهَا ؛ لأَنَّ الْقَصْدَ بِالتَّسَمِيَةِ بِالْجُمْلَةِ تَشْبِيهُ حَالِ مَنْ سُمِّيَ بِهَا [بِحَالِ مَنْ وُصِفَ بِهَا فَكَمَا لاَ تُغَيَّرُ الْجُمْلَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا كَذَلِكَ إِذَا وُصِفَ بِهَا] (٢) ، وَقِيلَ : إِنَّمَا حُكِيَتِ الْجُمْلَةُ لانْتِفَاءِ مُوجِبِ الإِعْرَابِ ، لأَنَّ الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ تَعَاقُبُ الْمَعَانِي عَلَى الْمُفْرَدَاتِ ، وَلأَنَّ الْجُمْلَةَ قَدْأُعْرِبَتْ بِالتَّرْكِيبِ الإِسْنَادِيِّ ، فَأَحَدُ أَجْزَائِهَا أَوْ هُمَا مُعْرَبَانِ بِالتَّرْكِيبِ الأَوَّلِ فَلَمْ يَبْقَ لِلإِعْرَابِ الثَّانِي الْحَادِثِ بِالتَّرْكِيبِ الثَّانِي مَحَلٌّ فَتَعَذَّرَ إِعْرَابُهَا (٣) فَوَجَبَ أَنْ يُحْكَى ذَلِكَ الإِعْرَابُ الأَوَّلُ ، وَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالإِعْرَابِ عَلَى [حَسَبِهِ] (٤) ، فَلِذَلِكَ لاَ تُثَنَّى وَلاَ تُجْمَعُ ، بَلْ تَقُولُ : " جَاءَنِي رَجُلاَنِ كِلاَهُمَا ذَرَّى حَبّاً ، أَوْ اسْمَاهُمَا ذَرَّى حَبّاً " ، وَلاَ تُصَغَّرُ .

---

(١) وفى ديوان الهذليين ١/ ١٠ "بني يزيد " بالياء التحتية .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) قالَ الرُّعينيُّ في شرحه لوحة ١٧٠ " وحكم هذا النوع في التسمية الحكايةُ ولم يَحْكِ سيبويه غيره ، ومن العرب من يعربه إعراب المضاف والمضاف إليه فيقول " جاءني بَرَقُ نَحْرِهِ " برفع " برق " وجر " نحره " ، قال الشيخ أبو حيَّانَ : ويظهر من ابن مالك أنّه قياس ، وإنما هو سماع .

(٤) في الأصل " جنسه " .

(المضمـــــر)

وَالْمُضْمَـرُ الَّذِي لَـهُ مُفَسِّرُ مُقَـدَّمٌ أَوْ بَعْـدَهُ مُؤَخَّـــرُ

أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَوْ حُضُورِ أَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِلاَ تَفْسِيرِ

الْمُضْمَـرُ : " مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ ، أَوْ لِغَـائِبٍ تَقَـدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى ، أَوْ فَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ " ، وَلاَ يَضُرُّ التَّرَدُّدُ بِلَفْظِ " أَوْ " فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُضْمَـرَ مَا كَانَ أَحَدَ هَذِهِ الثَّـلاَثَةِ (١) .

وَالْمُضْمَـرُ مُشْتَقٌّ مِنَ الإِضْمَـارِ ، وَهُوَ الإِخْفَـاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَضْمَـرَ الشَّيْءَ فِي نَفْسِهِ " إِذَا أَخْفَـاهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ (٢) :

أَرَانَـا إِذَا أَضْمَرَتْـكَ الْبِـلاَ دُ نُجْـفَى وَتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِـمْ

أَيْ : أَخْفَتْكَ ؛ لأَنَّ مِنَ الْمُضْمَـرَاتِ مَا لاَ يَظْهَرُ لَهُ لَفْـــظٌ ، أَيْ : لاَ

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٧ " ولا يضر هذا الترديد فى الحد ؛ إذ كُلُّ واحدٍ من الأقسام المذكورة مراد ، وإنَّما يكون الترديدُ مُخِلاً في التحديدِ إذا أُرِيدَ أنَّ المحدودَ أحد الأقسامِ الموردةِ لا على التعيينِ .

(٢) هكذا فى النسختين ، وفى هامش (ف) " بيت الأعشى " ، وليس البيت لامرأة كما ذكر المؤلف وإنما هو للأعشى الكبير من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ، وقد ذكر فيها ابنته التى تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره ورحيله عنها ولعل فى ذلك ما يشفع للمؤلف فى قوله " ومنه قول امرأة " ، لأن هذا البيت وما قبله عبارة عن حكاية قول ابنة الشاعر التى تخاف عليه فى رحلاته التى لا تكاد تنقطع ، استمع إليه يقول قبل هذا البيت :

تقول ابنتى حين جد الرحيـل أرانا سـواءً ومن قد يَتِـــمْ

أبانا فَــلا رِمْتَ من عنـــدنا فَإنَّـــا بخير إذا لم تـــرم

ويا أبتا لا تزلْ عندنــــــا فإنّـا نخاف بأن تُخْتَـــرَم

والبيت فى الديوان ٤١ ، والمرتجل ٢٨٠ ، والكامل ٣/ ٣٢٠ ، والخزانة ١/ ٣٠٩ ، ٢/ ٢٦٥ عرضا بولاق ، وأساس البلاغة ، والتاج ، واللسان (ضمر) .

يَبْرُزُ ، فَهُوَ مَخْفِيٌّ الْبَتَّةَ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ فِي الْمُضَارِعِ ، وَالأَمْرِ إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ " قُمْ " .

وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الضُّمُورِ وَهُوَ الْهُزَالُ - أَعْنِي : خِفَّةَ اللَّحْمِ - ، وَمِنْهُ تَضْمِيرُ الْخَيْلِ (١) ؛ لأَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ " التَّاءِ " فِي " قُمْتُ " ، وَ " الْيَاءِ " فِي "غُلاَمِي" ، وَ "الْهَاءِ " فِي " بِهِ " ، وَذَلِكَ فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ وَالنُّقْصَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الظَّاهِرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ (بِقَوْلِهِ)(٢) : الْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرٌ " ؟ ، وَهَلْ مُضْمَرٌ بِلاَ مُفَسِّرٍ ؟

قُلْتُ : احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُضْمَرِ الْمَعْلُومِ/ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ بِلاَ تَفْسِيرٍ . ٩١/أ

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ جَعَلَ لَهُ تَفْسِيراً فِي قَوْلِهِ :

أَمَّا الَّذِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ " .... (٣)

قُلْتُ : لَكِنَّهُ غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ فَهُوَ كَلاَ تَفْسِيرٍ ، وَهُوَ يُرِيدُ : مَالَهُ تَفْسِيرٌ بِلَفْظٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : الْمُتَكَلِّمُ ، وَالْمُخَاطَبُ ، تَفْسِيرُهُ ، بِغَيْرِ لَفْظٍ .

قُلْتُ : كَلاَمُهُ فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : الْمُضْمَرُ مَا كَانَ لِغَائِبٍ يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ سِيَاقِ الْقَوْلِ ، أَوْ كَانَ مَعْلُوماً ، أَوْ كَانَ لِحَاضِرٍ يُفَسِّرُهُ الْحُضُورُ، وَدَخَلَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ : "أَوْ حُضُورٍ" .

---

(١) وهو أن تعلف حتى تسمن ثم تردّ إلى القوت ، وقيل : تضميرها أن تشد عليها سروجها وتجلل بالأجلة حتى تعرق تحتها فيذهب رهلها ويشتد لحمها . انظر اللسان " ضمر " .

(٢) في (ف) " في قوله " .

(٣) سيأتي هذا فيما بعد .

قَوْلُهُ : " مُقَدَّمٌ " لِيَدْخُلَ "زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ " ، أَوْ " بَعْدَهُ مُؤَخَّرٌ " لِيَدْخُلَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَمِثْلُ " رُبَّهُ رَجُلاً ، وَنِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا " وَيَأْتِي تَفْسِيرُ هَذَا فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى .

فَإِنْ قِيلَ : فَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَمْيِيزٍ ؛ فَإِنَّهُ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ .

قُلْتُ : التَّمْيِيزُ جَمِيعُ أَنْوَاعِهِ (مُفَسِّرٌ لِجِنْسِهِ) (١) ، وَأَمَّا " الْمُضْمَرُ " فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّمْيِيزَ مُفَسِّرٌ لِجِنْسِهِ ، وَالْمُضْمَرُ مُفَسِّرٌ لِشَخْصِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فِي قَوْلِكَ (٢) فِي تَعْرِيفِ الْمُضْمَرِ " مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ ، أَوْ مُخَاطَبٍ " يَدْخُلُ النِّدَاءُ فَإِنَّهُ وُضِعَ لِلْخِطَابِ ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ نَوْعٌ مِنْهُ (٣) .

قُلْتُ : الْمُضْمَرُ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُفَسِّرٍ وَإِنْ كَانَ مُخَاطَبًا ، وَالنِّدَاءُ لَيْسَ كَذَلِكَ . وَالْغَرَضُ بِالإِتْيَانِ بِالْمُضْمَرِ الاخْتِصَارُ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ أَخْصَرُ مِنْ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " وَأَدَلُّ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ " : أَبُو زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ (٤) لَجَوَّزَ السَّامِعُ أَنَّهُ كُنْيَةٌ . وَالْبَصْرِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْكَلِمِ مُضْمَرًا ، وَالْكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَهُ

---

(١) فى (ف) " بما بعده ".

(٢) فى (ف) "فقولك " .

(٣) وهو إذا كان المنادى علماًمفرداً نحو " يا زيدُ " ، أو نكرةً مقصودةً ، نحو " يا رجل أقبلْ " .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٩٩ " وقد يحتاج إليها [أيْ : الضَّمَائر] لرفع اللبس ، فإنَّكَ إذا قلت : " أبو زيدٍ قائم " احتمل أن يكون كنيةً واحتمل أن يكون له ولدٌ اسْمُهُ زَيْدٌ ، فإذا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَبُوه قَائِمٌ " زالَ احتمالُ الكُنْيَةِ " .

الْكِنَايَةِ ، وَتَسْمِيَتُهُ مُضْمَرًا أَخَصُّ بِهِ مِنَ الْكِنَايَةِ ؛ لأَنَّ الْكِنَايَةَ قَدْ تَكُونُ بِالْمَظْهَرِ نَحْوُ " فُلاَنٍ ، وَفُلاَنَةَ " فِي الأَنَاسِي ، وَ " الْفُلاَنِ وَالْفُلاَنَةِ " فِي غَيْرِهِمْ ، وَهَنٍ ، وَهَنَةٍ ، وَهَنَاتٍ ، وَهَنَوَاتٍ " فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الشَّيْءِ الْمُحْتَقَرِ عَلَى مَا قِيلَ ، أَوْ عَنْ اسْمِ الْجِنْسِ ، فَالْكِنَايَاتُ - كَمَا رَأَيْتَ - قَدْ تَكُونُ بِأَسْمَاءٍ مُظْهَرَةٍ عَنْ مُظْهَرَاتٍ أُخَرَ هِيَ أَعْرَفُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْكِنَايَاتِ ، وَالْكِنَايَاتُ لَيْسَتْ مِثْلَهَا فِي التَّصْرِيحِ ، وَالدَّلاَلَةِ عَلَى الْمُسَمَّى (١) قَالَ الشَّاعِرُ :

فَبُحْ بِاسْمِ مَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى

فَلاَ خَيْرَ فِي اللَّذَّاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرُ (٢)

فَأَمَّا تَكْرِيرُ الظَّوَاهِرِ فِي بَعْضِ الْكَلاَمِ فَلأَغْرَاضٍ مِنْ تَفْخِيمٍ وَتَعْظِيمٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ومَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾(٣) فَهَذَا الإِظْهَارُ تَعْظِيمٌ لِلأَمْرِ ، وَلَوْ قَالَ : " الْحَاقَّةُ مَا هِيَ ؟ لَمَا أَعْطَى الإِضْمَارُ التَّفْخِيمَ الَّذِي مَعَ الإِظْهَارِ ، وَقَدْ يُكَرَّرُ الْمُضْمَرُ بِعَكْسِ الْمَعْنَى فِي تَكْرِيرِ الْمُظْهَرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) راجع ذلك فى ابن يعيش ٣/ ٨٤ ، وشرح اللمحة البدريَّة ١/ ٢٩٦ .

(٢) البيت لأبي نُواس الحسن بْن هَانىء ، وهو فى ديوانه ٢٨ . وهو فى التصريح ١/ ٩٥ ، وشرح اللمحة البدريّة ١/ ٢٩٦ ، وقد وهم محقِّقُهُ فى قائل البيت حيث ظن أنه أبو الحسن بن هانئ الأزديُّ الأندلسيُّ .

الكنى : جمع " كناية " وهِيَ أَنْ تَتكلَّم بشيءٍ ، وتريد به غيره .

(٣) سورة الحاقة الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

وَمَنْ أَنْتُمُ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمُ   وَرِيحُكُمُ مِنْ أَيِّ رِيحِ الأَعَاصِرِ (١)

وَقَالَ الآخَرُ :

وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ (٢)

أَمَّا الَّذِى قُدِّمَ مَا يُفَسِّرُهْ   فَنَحْوُ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرًا خَبَرَهْ

لَمَّا بَيَّنَ - فِيمَا تَقَدَّمَ - أَنَّ الْمُفَسِّرَ لِلْمُضْمَرِ لاَ يَخْلُو مِنْ أَحَدِ خَمْسَةِ أَقْسَامٍ أَخَذَ هَهُنَا يُبَيِّنُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الأَقْسَامِ ، فَبَدَأَ بِالْمُضْمَرِ الَّذِى يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ " أَيْ : يَعُودُ إِلَى ظَاهِرٍ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " زَيْدٌ جَاءَ عَمْرًا ٩١/ب خَبَرَهْ " ، فَالْهَاءُ فِي "خَبَرَهْ "ضَمِيرُ " زَيْدٍ " ، وَهِيَ الَّتِى رَبَطَتِ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ - الَّتِى(٣) هِيَ خَبَرٌ - بِالْمُبْتَدَأ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ وَبَعْدَ دُخُولِهَا ، فَالضَّمِيرُ فِيهَا رَابِطٌ ، وَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ ، وَهُوَ - أَعْنِي الْمُضْمَرَ - عَائِدٌ عَلَى مُتَقَدِّمٍ إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنًى كَمِثَالِهِ ، وَإِمَّا مَعْنًى لاَ لَفْظًا ، نَحْوُ " قَامَ

---

(١) البيت لزيادٍ الأعجم أحد شعراء الدولة الأمويَّة ، وهو في ديوانه ٧٢ ، وحماسة أبي تمام ٢/٢٣٦ ، وشرحها للمرزوقيّ ١٥٣٩ ، والمحتسب ١/ ١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/٣٧٠ ، والهمع ١/ ١٥٥ ، والدرر اللوامع ١/ ١٣٧ ، وحاشية العليميّ على التصريح ١/٢٥٣ والبيت في ديوان الحطيئة ١٠٩ يهجو قدامةً العبسيَّ .
الأعاصر : جمع الأعصار ، وهو الغبار الساطع المستدير ، وإنَّما خصَّها بالذكر ؛ لأنَّها تسوق غيثاً ، ولا تدر سحاباً ، ولا تلقح شجراً .

(٢) هذا صدر بيت للكميت بن زيد الأسدى يصف رجلاً كما في ديوانه ٢/٩ ، وعجزه :
إذَا دَعَتْ أَلَّيْهَا الكَاعِبُ الفُضُلُ
وهو في غريب الحديث للهروى ٢/ ٢٦٩ ، واللسان " ألل " والمخصص ١٣/ ٨٩ ، والفاخر ٢٥٩ ، والمقتصد ٧٢٦ .
ألليها : رفع صوتها بالدعاء ، من ألَّ يَئِلُّ ألا وألَلاً وأليلاً ، وقد يريد بالألل المصدر ، ثُمَّ ثَنَّاهُ ، وهو نادر كأنَّه يريد صوتاً بعد صوتٍ . الكاعب : التى بدا ثَدْيُهَا . وجارية فضل : في ثوب واحد .

(٣) في (ف) " الذى " .

غُلاَمُهُ زَيْدٌ " فَالْهَاءُ فِي " غُلاَمِهِ " تَرْجِعُ إِلَى " زَيْدٍ " تَقْدِيرًا لاَ لَفْظاً ؛ لأَنَّهُ مُبْتَـدأٌ ، وَالتَّـقْدِيرُ:" زَيْدٌ قَامَ غُلاَمُهُ، وَإِمَّا عَائِدٌ إِلَى مَاتَـقَدَّمَ لَـفْظًا لاَمَعْنىً ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " فِي الدَّارِ صَـاحِبُـهَـا " ، فَالْهـــاءُ عَائِدَةٌ عَلَى مُـتَعَلِّقِ الْخَـبَـرِ ، وَهُوَ مُـقَـدَّمٌ لَفْظًا وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّـأْخِيرُ ، وَإِمَّا عَائِدٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَـعْنًى ، نَحْوُ " صَـاحِبُهَا فِي الدَّارِ "وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِتَقَدُّمِ الْـمُضْمَرِ عَلَى الْـمُظْهَرِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَيْ : وَتَقْــدِيرًا ، فَإِنَّ الْهَـاءَ فِي " صَـاحِبِــهَـا " ضَمِيرُ لِمُتَعَلَّقِ الْخَبَرِ ، وَهِي مُتَّصِلَةٌ بِالْـمُبْتَدَأ ، وَهُوَ مُقَـدَّمٌ بِحَقِّ الأَصْــلِ فَلاَ يُنْــوىَ بِهِ التَّـأْخِيرُ ، وَكَذَلِكَ الْخَبَرُ قَدْ وَقَعَ فِي مَوْضِـعِهِ بِحَقِّ الأَصْـلِ فَلاَ يُنْوىَ بِهِ التَّقْدِيمُ فَيَلْزَمُ مِنْهُ تَقَدُّمُ الْـمُـضْمَرِ عَلَى الْـمُظْهَرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا فِي غَيْرِ الْـمَوَاضِعِ الْـمُسْتَثْنَاةِ ، وَهُـوَ بَاطِـلٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ، وَأَجَازَهُ قَـوْمٌ (١) ، وَأَنْشَـدُوا :

لَـمَّـا عَصَى أَصْحَابُـهُ مُصْعَبًا ... أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْـلَ صَاعًا بِصَاعْ (٢)

وَيُمكِنُ أَنْ تَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " أَصْحَابِهِ " ضَمِيرَ الْـمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْـهِ الْفِعْلُ وَهُوَ " عَصَـى " ، وَالتَّقْدِيرُ " لَمَّـا عَصَى أَصْحَابُ الْعِصْيَانِ " ، أَيْ : لَمَّـا عَصَى (الْعِصْيَانَ) (٣) أَصْحَابُهُ ، فَالْهَــاءُ ضَمِيرُ " الْعِصْيَانِ " الَّذِي أَغْنَى الْفِعْلُ عَنْ ذِكْرِهِ ، وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ يُنْشِدُهُ :

---

(١) نسب في شرح ابن القواس ٦٤٧، والهمع ١/ ٦٦ للأخفش والكوفيين .

(٢) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة رثى بها يحيى بن شَدَّاد ، وقال أبو عُبَيْدَةَ : هي لرجل من بني قُرَيْـعٍ يَرْثِي يحيي بن مَيْسَرَةَ صاحبَ مصعب بْنِ الزُّبَيْرِ ، ورواية البيت في المفضليات :

لَمَّـا جَلاَ الْخُـلاَّنُ عن مُصعب ... أدّى إليه الْقَرْضَ صاعا بصاع

ولا شاهد فيه على هذه الرواية وهو في المفضليات ٣٢٣ ، والخزانة ١/ ١٤٠ بولاق .

الضمير في "أدى" راجع إلى يحيى وضمير "إليه" راجع إلى "مصعب" .

(٣) سقط من (ف) .

لَمَّـا عَصَى ٱلْمُصْعَبَ أَصْحَابُـهُ (١)

فِرَارًا مِـنَ ٱلإِضْمَارِ قَبْـلَ الذِّكْـرِ .

أَمَّـا الَّذِي مِـنْ بَعْدِهِ التَّـفْسِيرُ   فَنَحْوُ : نِعْمَ رَجُلاً جَـرِيرُ

وَبِئْسَ عَبْدًا قَدْ مَـلَكْـتُ رِقَّــهُ   وَرُبَّـهُ عَبْداً أَرَدْتُ عِتْقَـهُ

هَذَا (هُوَ) (٢) الْقِسْـمُ الثَّـانِي مِنَ الْمُضْمَرَاتِ عَلَى مَا قُسِّمَ ، وَهُوَ الَّذِي يُـفَسِّرُهُ مَـا بَعْدَهُ .

فَـأَقُولُ : الَّذِي يُـفَسِّرُهُ مَـا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنًى ضَرْبَانِ : مُـفْرَدٌ ، وَجُمْلَةٌ ، وَبَدأً بِالْـمُفْرَدِ ، لِأَنَّـهُ ٱلأَصْلُ ، وإِلَيْـهِ يَقَعُ التَّحْلِيلُ فِي ٱلْمُرَكَّبَاتِ ، وَهَذَا ٱلْـمُضْمَرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : يَجِبُ اسْتِتَارُهُ ويُثَنَّى مُـفَسِّرُهُ وَيُجْمَعُ .

وَالثَّـانِي : يَجِبُ إِبْرَازُهُ ، وَفِي تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ – أَعْنِي الضَّمِيرَ – خِلَافٌ .

فَـالأَوَّلُ الْـمُضْـمَـرُ فِي " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " وَقَدْ مَـثَّـلَ بِـهِمَـا فِي قَـوْلِـهِ : " نِعْمَ رَجُـلاً ، وَبِئْسَ عَبْدًا " فَهَذَا الْـمُضْمَرُ مُسْتَتِرٌ الْبَتَّةَ ؛ لأَنَّـهُ ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، وَالتَّقْدِيرُ " نِعْمُ الرَّجُلُ " ، فَـأَضْـمَـرْتَ الْـفَـاعِلَ وَفَسَّرْتَهُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُـوبَـةٍ عَلَى التَّـمْـيِيـزِ ، وَيَجُـوزُ " نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيدَانِ ، وَنِعْمَ رِجَـالاً الـزَّيْدُونَ " ، أَيْ : نِعْمَ هَـذَا ٱلْجِنْسُ إِذَا مُيِّـزَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، أَوِ ٱثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَـةً جَمَاعَـةً .

وَالثَّـانِي – وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ إِظْهَارُهُ إِلَى اللَّـفْظِ – هُوَ الضَّمِيرُ الْـمَجْــرُورُ بِـ "رُبَّ " ، فَـالْبَصْـرِيُّونَ يُفْرِدُونَـهُ فِي كُلِّ حَـالٍ ، نَحْوُ " رُبَّهُ رَجُلاً ، وَرُبَّـهُ نِسَـاءً " ،

---

(١) جاء في حاشية الخزانة ١/ ٢٩٠ هارون " ورواية الموفقيات : (لَمَّا جفا المصعبَ خلانُه " . فلا شاهد أيضًا " نقلا عن الميمنيّ ، وانظر كذلك الأخبار الموفقيات ٥٣٦ .

(٢) سقط من (ف) .

وَالكُوفِيونَ يَقُولُونَ : " رُبَّهُنَّ نِسَاءً " فَيُطَابِقُونَ الْمُفَسِّرَ الْمَنْصُوبَ بِالضَّمِيرِ تَثْنِيَةً وَجَمْعًا، وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا، فَمَنْ وَحَّدَ فَلأَنَّهُ ضَمِيرٌ مَجْهُولٌ (١) وَمَنْ لَمْ يُوَحِّدْ فَلأَنَّهُ جَوَابُ كَلامٍ سَابِقٍ ، كَأَنَّ قَائِلاً قَالَ (لَهُ) (٢) : " مَالَكَ جَوَارٍ " ؟ فَيَقُولُ : " رُبَّهُنَّ جَوَارٍ قَدْ مَلَكْتُ " ، وَلِكَوْنِ هَذَا الضَّمِيرِ مَجْهُولاً مُفَسّراً بِنَكِرَةٍ جَازَ دُخُولُ "رُبَّ" عَلَيْهِ ، وَمَا بَعْدَ الْمُضْمَرِ مِنْ النَّكِرَاتِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ " رُبَّ " ، وَقِيلَ: الْمُضْمَرُ(٣) ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يَعْمَلُ ، وَكَذَا " نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ " الْعَامِلُ فِيهِ " نِعْمَ " . ١/٩٢

(١) وقيل : لأنه قد استغنى بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه . انظر الجنى الدانى ٤٤٩ حيث نصَّ على رأى الكوفيين .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) قال بذلك ابن الخباز ، وهو فى شرحه ٣١٨ ، وقال ابن القواس فى لوحة ١٠٣ " وقيل المضمر ، لأنه لإبهامه جرى مجرى العدد ففسّر بالنكرة ، وهو ضعيف ؛ لبعده عن العمل ، ونقل عن الأخفش أنَّهُ منصوبٌ على الحالِ ، والمعنى " أقلل به في الرِّجال " وهو غريب » .

[ضمير الشـــــأن]

وَمِنْهُ مَـا تَفْسِيرُهُ بِجُمْــــــلَهْ وَهْوَ ضَمِيرُ الشَّأنِ حَلَّ قَبْلَـهْ
مَوْقِعُهُ فِي الابْتِدَا ، وَإِنَّــــا وَبَابِ كَانَ مَـعَ بَـــــابِ ظَنَّـا
كَقَوْلِهِ جَلَّ : هُـوَ اللَّـهُ أَحَــــدْ ....

قَوْلُـهُ : " وَمِنْهُ " أَيْ : وَمِنَ الْـمُضْمَرِ الَّذِى يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَهُـوَ ضَمِيرُ " الشَّأْنِ " ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وبَيْنَ مَا قَبْلَهُ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي أَنَّ مُفَسِّرَهُمَا مَا بَعْدَهُمَا أَنَّ الأَوَّلَ مُفَسِّرُهُ مُفْرَدٌ ، وَهَذَا مُفَسِّرُهُ جُمْلَةٌ ، إِمَا اسْمِيَّةٌ ، وَإِمَا فِعْلِيَّةٌ .

وَالْكُوفِيُّـونَ يُسَمُّونَ هَذَا الضَّمِيرَ " الْمَجْهُولَ "[1] ؛ لأَنَّـهُ غَيْرُ عَائِـدٍ عَلَى شَـيْءٍ [مَـذْكُورٍ] . وَأَمَّـا الْبَـصْرِيُّونَ فَـيُسَمُّونَـهُ ضَمِيـرَ الشَّـأْنِ ، وَالْقِصَّـةِ ، وَالْحَدِيثِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّـأْنَ ، وَالْقِصَّةَ ، وَالْحَدِيثَ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَـةٌ بِمَعْنًى وَاحِدٍ ؛ لأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِى تَقَعُ بَعْدَ هَذَا الضَّـمِيرِ – مُـفَسِّرَةً لَهُ – شَـأْنٌ ، وَحَدِيثٌ ، وَقِصَّـةٌ ، فَـالضَّمِيرُ – فِى التَّحْقِيقِ – هُـوَ الْجُمْلَةُ الَّتِى هِـىَ شَأْنٌ وَحَدِيثٌ .

قَوْلُهُ : " وَهْوَ ضَـمِيرُ الشَّـأْنِ حَـلَّ قَبْلَهْ " " الْهَاءُ " فِي " قَبْلَهُ " يَرْجِعُ إِلَى " الشَّأْنِ " أَيْ : حَـلَّ الضَّمِيرُ قَبْـلَ الشَّـأْنِ وَالْحَدِيثِ الَّذِى هُـوَ الْجُمْـلَـةُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ " الْهَـاءُ " فِي " قَبْلَهُ " رَاجِعَةً إِلَى " تَفْسِـيرِهِ " أَيْ : حَـلَّ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يُرَادُ بِهِ الْجُمْــلَـةُ وَالْحَدِيثُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لِمُخَاطَبِكَ : " مَـا الْحَدِيثُ " ؟، أَوْ مَـا الشَّـأْنُ ؟ فَيَقُولُ لَكَ (فِي الْجَوَابِ)[2] : "هُوَ زَيْدٌ قَـائِمٌ "،

(١) انظر ابن يعيش ٣/ ١١٤ ، وشرح ابن الخباز ٣١٨/١ .
(٢) فى الأصل : فى هذا " ، وما فى (ف) أوضح .

أَيْ : الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ يُرَادُ بِهِ الْحَدِيثُ أَنَّهُ يَصِحُّ إِظْهَارُ الْحَدِيثِ وَالشَّأْنِ وَإِحْلالُهُ مَحَلَّهُ ، إِذْ لاَ فَرْقَ فِي الْمَعْنَى ، إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ : مَا الْحَدِيثُ ؟ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ : " هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَبَيْنَ (أَنْ تَقُولُ)[1] : " الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فَالْمُضْمَرُ يُرادُ بِهِ الْمَظْهَرُ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَهُ .

وَقَوْلُهُ : " هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ، " هُوَ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " اللَّهُ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ "أَحَدٌ" خَبَرٌ عَنِ الثَّانِي ، وَهُمَا جَمِيعاً خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الأَوَّلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَالْمُبْتَدَأُ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَإِ .

قُلْتُ : إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي غَيْرَ الأَوَّلِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُوَ هُوَ فَلاَ ، وَهَهُنَا " هُوَ " وَ " اللَّهُ " [وَ] أَحَدٌ " ثَلاَثَةُ أَسْمَاءٍ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ ، فَلِذَلِكَ اسْتَغْنَتْ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " هِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ " فَتُؤَنِّثُ عَلَى تَقْدِيرِ الْقِصَّةِ .

قَوْلُهُ : " مَوْقِعُهُ فِي الابْتِدَا " قَدْ مَثَّلَ بِهِ ، وَأَمَّا مَوْقِعُهُ فِي " إِنَّ " فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾[2] فَأَنَّثَ الضَّمِيرَ ؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ الْقِصَّةَ ، وَالْقِصَّةُ مُؤَنَّثَةٌ ، وَ " تَعْمَى الأَبْصَارُ " [3] جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرُ " إِنَّ " وَمَعْنَى (قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّهَا)[4] لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ " أَيْ : أَنَّ عَمَى الأَبْصَارِ لاَ يُعَدُّ عَمًى ، وَإِنَّمَا الْعَمَى الْمُعْتَدُّ بِهِ هُوَ عَمَى الْبَصَائِرِ وَالْقُلُوبِ .

---

(١) في (ف) " أن هو الله " .

(٢) سورة الحج : ٤٦ .

(٣) في الأصل " وتعمى " .

(٤) سقط من (ف) .

وَمَوْقِعُهُ فِي بَابِ " كَانَ " نَحْوُ " كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، ويَجِبُ اسْتِتَارُهُ فِي "كَانَ" ؛ لأَنَّهُ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ [1] ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " قَائِمٌ "خَبَرُهُ ، ٩٢/ب وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرُ " كَانَ " ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ الشَّأْنُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَيَجُوزُ : كَانَتْ زَيْدٌ قَائِمٌ عَلَى تَقْدِيرِ " كَانَتِ الْقِصَّةُ " . وَمِثَالُهُ فِي بَابِ " ظَنَنْتُ " نَحْوُ قَوْلِكَ : " ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ، وَ " قَائِمٌ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولاً ثَانِياً لِـ " ظَنَنْتُ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَالضَّمِيرُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْغَايَةِ الْقُصْوَى مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَتَأْخِيرُ مُفَسِّرِهِ يَقْتَضِي إِبْهَامَهُ عِنْدَ السَّامِعِ ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِمَعْنَاهُ حِسًّا وَشَخْصًا .

قِيلَ : الْجَهْلُ لاَ يَسْتَمِرُّ هَهُنَا إِلاَّ بِقَدْرِمَا يَبْلُغُ الْمُتَكَلِّمُ آخِرَ كَلاَمِهِ ، وَالْجَهْلُ الْمَحْذُورُ هُوَ الَّذِي يَسْتَمِرُّ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ : " قَامَ الْقَوْمُ إِلاّ زَيْدًا " فَإِنَّ السَّامِعَ لاَ يَجْزِمُ بِعُمُومِ الْقِيَامِ مِنْهُمْ لِجَوَازِ الاسْتِثْنَاءِ حَتَّى يَنْقَضِيَ كَلاَمُ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى آخِرِهِ .

وَكَذَا الْمُضَافُ فَإِنَّ تَعْرِيفَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ذِكْرِ الثَّانِي ، وَلاَ يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ أَوْ تَخْصِيصِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الإِضْمَارِ ؟ وَهَلاَّ أَظْهَرُوا، فَقَالُوا : " الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ؟

---

(١) انظر ابن يعيش ٣/ ١١٦ ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٨ : " وإنما وجب استتاره ؛ لأنَّه ضمير مفردٌ غائبٌ في فعل ولا يكون ذلك إلا مستترًا " .

قُلْتُ : الْفَائِدَةُ فِيهِ الاخْتِصَارُ وَتَفْخِيمُ الأَمْرِ وَتَعْظِيمُه ، وَالْمُبَالَغَةُ [فِيهِ] [(١)] .

أَمَّا الاخْتِصَارُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا التَّفْخِيمُ وَالْمُبَالَغَةُ فَذَلِكَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَرْبَابِ عِلْمِ الْبَيَانِ ، وَفِي بَيَانِهِ هَهُنَا خُرُوجٌ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ .

---

(١) في الأصل بياض .

[التنـــــازع]

.... وَمِنْهُ مَـا فُسِّـرَ بِاسْـمٍ انْفَـرَدْ

وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِـــلٍ عَلَى عَوامِـلٍ تَنَازَعُ اسْمًا انْجَــــلَى

كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْــــرَا وَمِنْهُ أَتُونِي أُفْرِغْ قِطْــــــــرَا

فَسِيبَوَيْـهِ يُعْمِلُ الأَخِــــــيرَا فِي ظَاهِـرٍ ، وَيَجْعَـلُ الضَّـمِيرَا

فِي أَسْبَقِ الْفِعْـلَيْنِ وَهْوَ أَوْلَى وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَذَا الْقَـــــوْلاَ

يَشْهَدُ " هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ " لِسِيبَوَيْـهِ ، وَاللُّغَاتُ الْعَــــالِيَهْ

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ " أَيْ : وَمِنَ الْمُضْـمَرِ الَّذِي يُفَسَّرُ بِمَا بَعْدَهُ ، وَهَذَا النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : " بِاسْمٍ انْفَرَدْ " أَيِ : انْفَرَدَ فِي الْحُكْمِ وَالْوَصْفِ ، أَي : امْتَازَ عَمَّا قَبْلَهُ ، وَبَيَانُـهُ أَنَّ الْمُفَسِّرَ لِلْمُضْمَرِ فِي " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " ، وَ " رُبَّ " مَنْصُوبٌ ، وَأَمَّا الْمُفَسِّرُ لِضَمِيرِ الشَّأْنِ فَجُمْلَةٌ ، فَحِينَئِذٍ قَدْ امْتَـازَ هَذَا الضَّرْبُ وَانْفَرَدَ عَمَّا قَبْلَهُ ، بِمَعْنَى أَنَّـهُ لَيْس بِجُمْلَةٍ وَلاَ مُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَقَدْ بَيَّنَهُ وَمَيَّزَهُ عَمَّا قَبْلَهُ بِقَوْلِهِ " وَذَاك " ، أَيْ : وَذَاكَ الاسْمُ الْمُنْفَرِدُ [1] بِالْحُكْمِ عَمَّا قَبْلَهُ يَكُونُ فِي عَطْفِ عَـوَامِلَ على عَـوَامِلَ إِلَى آخِرِهِ ، وَيَجُـوزُ أَلاَّ يَكُونَ بَـعْضُ الْعَوَامِلِ مَعْطُـوفًا عَلَى بَعْضِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى[2] : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ

---

(١) فى (ف) " المفرد " .

(٢) سورة النساء : ١٧٦ .

فِي الْكَلاَلَةِ ﴾ [فِي الْكَلاَلَةِ] (١) يَتَعَلَّق بِـ " يُفْتِيكُمْ " (٢) .

وَقَوْلُهُ " فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى عَوَامِلٍ " أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " إِذَا تَنَازَعَ الفِعْلاَنِ ظَاهِراً بَعْدَهُمَا " ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ أَعَمُّ مِنَ الفِعْلِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ وَقَاتِلٌ بَكْرًا " وَلَيْسَ الْعَامِلُ (هُنَا) فِعْلاً (٣) .

وَقَوْلُهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ : [عَوَامِلُ] (٤) : أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَامِلاَنِ " ٩٣/أ لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ "ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَقَتَلْتُ عَمْرًا " ؛ فَإِنَّ الْعَامِلَ هُنَا مُتَعَدِّدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ (كَمَا صَلَّيْتَ وَتَرَحَّمْتَ)(٥) وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ " (٦) فَإِنَّ " عَلَى " يَتَعَلَّقُ بِالأَخِيرِ .

قَوْلُهُ : " تَنَازَعَ " أَيْ : تَجَاذَبَ ، وَمِنْهُ (تَنَازُعُ الْخَصْمَيْنِ) (٧) عِنْدَ الْحَاكِمِ ، أَيْ : كُلٌّ مِنْهُمْ يَجْذِبُ الْحَقَّ بِدَعْوَاهُ إِلَى نَفْسِهِ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) وقال الكوفيون : يتعلق بـ " يستفتونك " ، قال العكبريّ في إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٢٠٥ " وهذا ضعيفٌ ؛ لأنه لو كان كذلك لقال : يفتيكم فيها فى الكلالة كما لو تقدمت " . والكلالة : من مات ليس له ولد ولا والد يرثه ، وقيل : هم بنو العمِّ الأباعد وانظر هذه المسألة في الإنصاف ١/ ٨٣ المسألة ١٣ .

(٣) فى الأصل " فعل "، وهنا « سقط من (ف) .

(٤) تكملةٌ يقتضيها السياقُ .

(٥) فى الأصل " كأفضل ما صليت " .

(٦) هذا حديث أخرجه البخارى فى صحيحه ٦/ ٢٧ بلفظ : " اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم إنك حميدٌ مجيدٌ " ، ولم أجِدْهُ بلفظ المؤلف فيما بين يديٍّ من كتبِ الحديثِ ، وقد ذكره الزبيديُّ في الواضح فى علم العربية ١٩٣ ، والرُّعَيْنيٍّ فى شرحه لوحة ١٨٥ .

(٧) فى (ف) " تنازع الخصمان " .

قَوْلُهُ : " انْجَلَى " أَيْ : ظَهَرَ ، وَفِيهِ احْـتِرَازٌ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ ، نَحْو " قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ " ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَتَوَجَّه الْعَامِلاَنِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ بَعْدَهُمَا ، وَفِي قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَقَعَدتُ " كُلٌّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ قَدْ أَخَذَ مَعْمُولَهُ ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " مِنَ الْمُضْمرِ الْمُتَّصِلِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " مَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ إِلاَ إِيَّاكَ " فَإِنَّ الْفِعْلَيْنِ قَدْ تَوَجَّهَا إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا فِي الْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ ، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ نَحْوُ " مَا قَامِ وَقَعَد إِلاَ أَنَا " فَفِيهِ خِلاَفٌ (١) .

قَوْلُهُ : " كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرًا " هَذَا تَمْثِيلٌ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبَصْرِيِّينَ (٢) ، وَفِي " زَارَنِي " ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : فَسِيبَوَيْهِ يُعْمِلُ الأَخِيرَ فِي ظَاهِرٍ ، وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُهُمَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مُفَسِّرٌ لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ ، وَبَدأَ بِهَذَا الْمِثَالِ ؛ لأَنَّ الإِضْمَارَ فِيهِ قَبْلَ الذِّكْرِ وَالْبَابُ لَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ أَتَونِي " ، أَيْ : وَمِنْ (٣) بَابِ إِعْمَالِ الْفِعْلَيْنِ لاَ مِنْ بَابِ الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ ، لأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِضْمَارِ الْفَاعِلِ ؛ لِكَوْنِهِ جُزْءَ الْكَلِمَةِ ، فَأَمَّا الْمَفْعُولُ فَلاَ .

---

(١) حصر المؤلف الخلاف فى الضمير المرفوع المنفصل وليس كذلك بل الخلاف أعم من ذلك ، فمنهم من منع تنازع العوامل فى المضمر البتة لاستواء كل واحد من المضمرات فى صحة الإضمار وذهب بعضهم إلى جواز الإعمال فى ضمير المتكلم والمخاطب إذا كانا منفصلين منصوبين أو متصلين مجرورين ، وذهب بعضهم إلى جواز الإعمال فى كل ضمير .

(٢) هذه المسألة خلافية ، انظرها فى الإنصاف ١/ ٨٣ المسألة ١٣ . وسيأتى لها مزيدٌ من التفصيل .

(٣) فى الأصل " ومنه " .

قَوْلُهُ : " وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِى أَسْبَقِ الْفِعْلَيْنِ " يُرِيدُ إِذَا كَانَ (فَاعِلاً) (١) وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَمْثِيلُهُ .

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ أَتُونِى أُفْرِغْ قِطْرًا " (٢) أَىْ : وَمِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ : "أَتُونِي أُفْرِغْهُ قِطْراً " (٣) بِإِثْبَاتِ الضَّمِيرِ الَّذِى هُوَ مَفْعُولٌ فِي (" أُفْرِغْهُ ") (٤) .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنْ الثَّانِى .

قُلْتُ : لَكِنِ الْأَوْلَى إِثْبَاتُهُ وَلاَ يَلِيقُ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ تَرْكُ الْأَوْلَى ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ (٥) .

وَيُرِيدُ بِاللُّغَاتِ الْعَالِيَةِ : الْفَصِيحَةَ ، مَضَى تَفْسِيرُ كَلَامِهِ .

وَأَقُولُ : اتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ (الْعَامِلَيْنِ إِذَا تَوَجَّهَا) (٦) إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ – إِمَّا فِى جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوُ " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ " ، أَوِ الْمَفْعُولِيَّةِ ، نَحْوُ " ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْداً " ، أَوِ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالثَّانِي بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ كَتَمْثِيلِهِ بِقَوْلِهِ : " زَارَنِى وَزُرْتُ عَمْرًا " ، أَوِ الْأَوَّلُ بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ وَالثَّانِي بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَقَامَ زَيْدٌ " ، فَالْعَوَامِلُ [أَوْ] الْعَامِلاَنِ لاَ يَعْمَلاَنِ مَعًا فِي ذَلِكَ الاسْمِ ، بَلْ يَعْمَلُ أَحَدُهُمَا فِي مُضْمَرِهِ وَالْآخَرُ فِي ظَاهِرِهِ مَا خَلاَ الْفَرَّاءَ (٧) فَإِنَّهُ تَارَةً يُجِيزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْعَامِلاَنِ إِلَى الظَّاهِرِ الْوَاحِدِ إِذَا اتَّفَقَا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : " آتونى أفرغ عليه قطراً " سورة الكهف ٩٦ .

(٣) فى (ف) " أفرغْهُ عليه قطراً ".

(٤) فى (ف) "إضماره ".

(٥) سورة الحاقة : ١٩ .

(٦) فى (ف) " العامل اذا توجهت " .

(٧) ينظر رأيه فى ابن يعيش ١/ ٧٧ ، وشرح الألفية للمرادى ٢/ ٦٢ ، والهمع ٢/ ١٠٩ .

فِي ٱلعَمَلِ ، نَحْوُ " قَامَ وَقَعَد زَيْدٌ " [فَيَرْفَعُ زَيْداً بِهِمَا] [(١)] ، وَتَارَةً يُبْرِزُ الضَّمِيرَ بَعْدَ ٱلمُظْهَرِ ، فَيَقُولُ : " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ هُوَ " فَـ " هُوَ " [(٢)] فَاعِلُ ٱلفِعْلِ ٱلأَوَّلِ ،وَذُكِرَ بَعْدَ " زَيْدٍ " لاَ قَبْلَهُ ؛ لِتَقَدُّمِ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ لَفْظاً .

فَعَلَى الْقَوْلِ (ٱلأَوَّلِ) [(٢)] لاَيُجِيزُ "ضَرَبَنِي ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا " ؛ لأَنَّ ٱلفِعْلَيْنِ لَمْ يَتَّفِقَا فِي ٱلعَمَلِ ، وَعَلَى ٱلقَوْلِ الثَّانِي يُجِيزُهُ نَحْوُ " ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً هُوَ " وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَوَجَّهَ ٱلعَامِلاَنِ مَعًا إِلَى الظَّاهِرِ فَوَجَبَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا ، وَاخْتَلَفُوا فِي ٱلأَوْلَى : ٩٣/ب

أَمَّا سِيبَوَيْهِ [(٣)] وَأَصْحَابُهُ ٱلبَصْرِيُّونَ فَيُعْمِلُونَ ٱلآخِرَ ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الظَّاهِرِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ طُفَيْلٍ ٱلغَنَوِي [(٤)] :

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا ... جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[(٥)]

فَنَصَبَ " لَوْنَ مُذْهَبِ " بِـ "اسْتَشْعَرَتْ " مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مَعَ إِمْكَانِ رَفْعِهِ بِـ " جَرَى " وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي أَفْصَحُ فَاخْتَارَ ٱلأَفْصَحَ ، وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّ ٱلمُقْتَضِيَيْنِ إِذَا وَرَدَا عَلَى شَيْءٍ فَٱلغَلَبَةُ لآخِرِهِمَا وُجُوداً بِدَلِيلِ إِبْطَالِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٧٤ هارون ، والإنصاف ٨٣ المسألة ١٣ .

(٤) هو طفيل بن عوف من قبيلة غني ، وهو شاعر جاهلي لقبه النقاد القدماء بالمحبر لحسن شعره ووصفه ، كما لقبوه بطفيل الخيل لكثرة وصفه لها . ترجمته في المؤتلف والمختلف ٢١٧ ، والشعر والشعراء ١/ ٤٦٠ ، ومقدمة الديوان .

(٥) البيت في ديوان طفيل ٢٣ ، والكتاب ١/ ٧٧ هارون ، والمقتضب ٤/ ٧٥ والإنصاف ٨٨ ، وابن يعيش ١/ ٧٧ ، ٧٨ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافيّ ١/ ١٨٣ ، والإيضاح العضديّ ٦٨ . الخيل الكمت : المشربة حُمْرَةً ، وهي جمع أكمت . والمدَمَّاةُ : الشديدة الحمرة . متونُها : ظهورها . استشعرت : كأنها لبست منه شعاراً ، والشِّعَار : ما يلي الجسد من الثياب والمُذْهَبُ هاهنا مِنْ أسْمَاء الذَّهَبِ .

لاَمِ الابْتِدَاءِ لِعَمَلِ " ظَنَنْتُ " فِي قَوْلِكَ : " ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَـائِمٌ" ، وَبِدَلِيلِ قَوْلِهِـم : " لاَ أَبَا لِزَيْدٍ ، وَلاَ غُلاَمَي لِعَمْرٍو " فَإِنَّ الْجَرَّ بِاللاَّمِ لاَ بِالإِضَـافَةِ ، وَمَا ذَاكَ إِلاَّ لِتَغْلِيبِ جَانِبِ الآخِرِ فِي الْعَمَلِ ؛ لِقُرْبِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " فَسِيبَوَيْـهِ يُعْمِلُ الأَخِيرَا " ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ سِيبَوَيْهِ مِنْ الْبَصْرِيِّينَ : إِمَّا لِشُهْرَتِهِ ، وَإِمَّا لأَنَّ مَذْهَبَهُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ « وَمَنْ » (١) جَاءَ مِنْهُمْ بَعْدَهُ فَهُوَ يُتَابِعُهُ فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الأَوَّلِ ، وَاحْتَجُّوا بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ ، أَمَّا النَّقْلُ فَبِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (٢) :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

فَرَفَعَ " عُوداً " بِـ " تُنُخِّلَ " ، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ : " فَاسْتَاكَتْ بِعُودِ إِسْحِلِ " ؛ لأَنَّ " اسْتَاكَتْ " لاَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ (٣) ، وَهَذَا لاَ حُجَّةَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى زِيَادَةِ " الْهَاءِ " الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ فَأَعْمَلَ الأَوَّلَ فَسَاقَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى ذَلِكَ (٤) ، وَالضَّرُورَةُ تُسَوِّغُ مَا لاَ يَجُوزُ فَكَيْفَ مَا هُوَ جَائِزٌ ! وَأَمَّا بَيْتُ طُفَيْلٍ فَأَعْمَلَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَكَانَ حُجَّةً .

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَقَالُوا : إِذَا أَعْمَلْنَا الأَوَّلَ أَوْقَعْنَا الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي

---

(١) فى الأصل " وما " .

(٢) نسبه المؤلف لعمر بن أبى ربيعة تبعاً لصاحب الكتاب ١/ ٧٨ هارون ، وأبي على الفارسي فى الإيضاح العضدى ٦٨ ، والزمخشرى فى المفصل ٢٠ ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٧ ، ونسبه الجرميُّ إلى المقنَّع الكِنْدِيِّ ، والصواب ما قاله الأصمعيُّ من أنَّه لطفيلٍ الغَنَوِيِّ من قصيدةٍ شَبَّبَ بها بامرأة تسمى سعدى ، وهو فى ديوانه ٦٥ ، وابن يعيش ١/ ٧٩ ، والعينيّ ٣/ ٣٢ ، وفرحة الأديب ١٦٥ . تنخل : اختير . والإسحل : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل تتخذ منه المساويك .

(٣) جاء فى اللسان " سوك " وإذا قلت : استاك أوتسوك فلا تذكر الفم».

(٤) انظر حاشية الإيضاح العضدى ٦٨ .

فِي مَوْقِعِهِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِضْمَارٌ (١) قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَبِإِعْمَالِ الثَّانِي يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ (إِنَّمَا) (٢) يَمْتَنِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فَلاَ ، بِدَلِيلِ جَوَازِهِ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ ، وَ " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " ، وَ "رُبَّهُ رَجُلاً " لَمَّا كَانَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ .

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّ تَقْدِيمَهُ دَلِيلٌ عَلَى الاهْتِمَامِ بِهِ ، فَتَرْكُ إِعْمَالِهِ فِي الظَّاهِرِ مُصَادِمٌ لِذَلِكَ الاهْتِمَامِ .

وَأَجَابُوا بِأَنَّ الاهْتِمَامَ قَدْ عُورِضَ بِالْقُرْبِ ، وَأَيْضًا لَوِ اهْتَمُّوا بِهِ لأَوْلَوْهُ مَعْمُولَهُ وَلَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ، وَهَذَا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ : " وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَذَا الْقَوْلَا " ، فَإِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ ، وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ ، تَقُولُ : " قَامَ وَضَرَبْتُ زَيْدًا " ، فَفِي "قَامَ " ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ يَبْرُزُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، نَحْوُ " قَامَا وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَقَامُوا وَضَرَبْتُ الرِّجَالَ " ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ تَقُولُ : " قَامَا وَضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ " ، فَتَرْفَعُ "الزَّيْدَانِ " بِـ " قَامَ " ، وَ " قَامَ وَضَرَبْتُهُمُ الرِّجَالُ " .

وَعَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِي تَقُولُ : " قَامَ وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ (٣) ، وَقَامَ وَضَرَبْتُ الرِّجَالَ " فَلاَ ضَمِيرَ فِي " قَامَ " ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْرُزْ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؛ لأَنَّ الْفَاعِلَ عِنْدَهُ مَحْذُوفٌ ؛ فِرَارًا مِنَ الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ .

---

(١) في (ف) " إعمال ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " الزيدان " بالرفع ، وهو سهو ، وانظر رأيَ الكسائيِّ في أوضح المسالك ٢/ ٢٩ .

وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِ عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ : " ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَيْنِ ، وَضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُم الرِّجَالَ " . فَالاخْتِيَارُ إِضْمَارُ الْمَفْعُولِ فِي الثَّانِي مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْإِضْمَارِ / مَانِعٌ (١) فَيَجِبُ إِظْهَارُهُ ، وَذَلِكَ فِي : "ظَنَنْتُ " إِذَا كَانَ ٩٤/أ الْمَفْعُولُ فِي أَحَدِهِمَا مُفْرَداً وَفِي الْآخَرِ مُثَنًّى ، نَحْوُ " ظَنَنِّى وَظَنَنْتُهمَا عَالِمَيْنِ الزَّيْدانِ عَالِماً " ، فَـ " الزَّيْدَانِ : فَاعِلُ " ظَنَنِّي " ، وَ " الْيَاءُ " مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ ، وَ " عَالِماً " مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُضْمِرُ " عَالِمَيْنِ " ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّاني لِـ " ظَنَنْتُهُمَا " ؛ لِأَنَّكَ إِمَّا أَنْ تُضْمِرَهُ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًّى وَكَلاَ الْأَمْرَيْنِ مُمْتَنِعٌ ، أَمَّا امْتِنَاعُهُ مُفْرَداً ؛ فَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مِنْ " ظَنَنْتُهُمَا "(٢) مُثَنًّى فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الثَّاني مُطَابِقًا لَهُ ، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُ مُثَنًّى؛ فَلِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى مُفْرَدٍ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ " عَالِمٍ " – أَعْنِي الْمَفْعُولَ الثَّانيَ مِنَ الْأَوَّلَ ، وَمِنْ " عَالِمَيْنِ " ـ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ الثَّانِي ـ مَوْرِدُ الظَّنِّ ، فَلَوْ قُلْتَ : " ظَنَنْتُهُمَا إِيَّاهُمَا " لَعَادَ الضَّمِيرُ الْمُثَنَّى عَلَى مُفْرَدٍ وَهُوَ " عَالِمٌ " ، وَالْوَاحِدُ لاَ يَكُونُ اثْنَيْنِ ، وَلا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ مُفْرَدًا ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُثَنًّى ، وَالاثْنَانِ لاَ يَكُونَانِ وَاحِداً .

أَمَّا سِيَاقُ الْقَوْلِ فَهُوَ مِثْلُ « بَلْ هُوَ شَرٌّ » وَالْمُرَادِ الْبُخْلُ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى فِي الْمُضْمَرِ – أَعْنِي الَّذِي أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ (٣) ، وَمُرَادُهُ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَنْ يُذْكَرَ فِعْلُ وَبَعْدَهُ ضَمِيرُ غَائِبٍ وَلَيْسَ قَبْلَهُ اسْمٌ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿وَلاَ

---

(١) في (ف) " مانع له " .

(٢) في (ف) " من ظننت ".

(٣) انظر ص ٥٨٦ فيما تقدم .

يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ﴾ (١) ، فَـ " هُوَ " مُبْتَدأٌ ، وَ" شَرٌّ " خَبَرُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ – أَعْنِي " هُوَ " يَعُودُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ : " يَبْخَلُونَ " مِنَ الْبُخْلِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِعْلٌ وَهُوَ "يَبْخَلُونَ " ، وَفِي سِيَاقِهِ أَيْ : بَعْدَهُ ضَمِيرٌ وَهُوَ قَوْلُهُ : "هُوَ شَرٌّ " (٢) وَلَمْ يُذْكَرْ قَبْلَهُ مَا يَصِحّ عَوْدُهُ عَلَيْهِ ، أَمَّا "هُوَ " الأُولَى " فِي قَوْلِهِ تَعَالِى : " هُوَ خَيْراً " فَإِنَّهُ فَصْلٌ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ (٣) ، إِذْ لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ .

إِعْرَابُ الآيَةِ فِيمَن قَرَأَ بِالتَّاءِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ أَعْلَى بِنُقْطَتَيْنِ (٤)

فَـ " الَّذِينَ " مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَ" خَيْرًا " مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " خَيْرًا " عِبَارَةً عَنِ " الَّذِينَ " (٥) إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُمْ أَنْفُسُهُم خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ؛ إِذْ قَدْ عُلِمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ خَيْرٌ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَكَانَ حَقُّ الْكَلاَمِ أَنْ يَكُونَ « هُمْ خَيْراً لَهُمْ " بِجَمْعِ الضَّمِيرِ ، فَبَقِي أَنْ يَكُونَ «خَيْرًا » عِبَارَةً عَنْ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ " وَلاَتَحْسَبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا " فَـ " هُوَ " فَصْلٌ .

---

(١) سورة آل عمران : ١٨٠.

(٢) في (ف) "بل هو شر ".

(٣) أي : ليس فيه دليلٌ على عوْدِهِ على المصدر كما سيذكره بعد قليل .

(٤) وهي قراءة حمزة الزيات كما في كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٢٠ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٨٤، والبحر المحيط ٣/ ١٢٨ .

(٥) قال ابن القواس في لوحة ١٠٥ "والذين على حذف مضاف ، أي بخل الذين يبخلون ، لامتناع أن يكون " خير " خبرا عن " الذين " ، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى وليس المراد أن أنفسهم خير لهم من غيرهم لأن العلم يكون كل أحد خيراً لنفسه من غيره ضروري فلا يحصل للمخاطب بالاخبار فائدة لم تكن " . وانظر المطبوع ٦٥٩ .

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَهُ بِالْيَاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلَ (١) ، فَـ " الَّذِينَ " فَاعِلٌ ، وَ "خَيْراً " مَفْعُولٌ ثَانٍ ، (وَالْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ) (٢) لِدَلَالَةِ " يَبْخَلُونَ " عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ " وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ بُخْلَهُمْ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ " فَأَضْمَرَ الْبُخْلَ لِدَلَالَةِ " يَبْخَلُونَ " عَلَيْهِ ، وَ " هُوَ " فَصْلٌ أَيْضاً ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ (٣) .

وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ " هُوَ " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُوَ خَيْرًا ﴾(٤) لَا دَلِيلَ لَهُمْ فِيهِ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا إِذَا قُرِئَ " هُوَ خَيْرٌ " بِرَفْعِ " خَيْرٍ " (٥) أَمَّا بِالنَّصْبِ فَلَا ؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ ، بَلِ الْعَائِدُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُضْمَرُ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " بَلْ هُوَ شَرٌّ " وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ ، يُرِيدُ أَنَّ " هُوَ " الَّذِي بَعْدَ " بَلْ " هُوَ الرَّاجِعُ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ " ، فَقَدْ ذَكَرْتَ فِعْلاً وَبَعْدَهُ ضَمِيرٌ وَلَا ظَاهِرَ قَبْلَهُ يَعُودُ عَلَيْهِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ " قَدِمْتَ " ، أَيْ: سُرِرْتُ ٩٤/ب بِقُدُومِكَ "(٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) وهي قراءة الباقين من السبعة كما في السبعة لابن مجاهد ٢٢٠ ، وحجة القراءات ١٨٤ .

(٢) في (ف) " والأول يبخلون محذوف " ، وجملة " يبخلون " مقحمة من الناسخ .

(٣) انظر ذلك في الكتاب ٢/ ٣٩١ هارون ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٤ ، ٢٤٩ ، وابن الشجري ٢/ ١٣٢ ، وحجة القراءات ١٨٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٠ .

(٥) قال أبو جعفر النَّحَّاسُ في إعراب القرآن ١/ ٣٨١ " ويجوز في العربية "وهو خير لهم " ابتداء وخبر " ، وجاء في حاشية الأصل " وهو مذهب قوم من بني تميم فإنَّهُمْ يجعلون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده مبنيا عليه ، أي : خبره ، وانظر ابن يعيش ٣/ ١١٠ .

(٦) يقول الفراء في معاني القرآن ١/ ٢٤٩ : " كما تقول في الكلام : قَدِمَ فُلَانٌ فَسُرِرْتُ بِهِ ، وأنْتَ تريد : سررت بقدومه .

إِذَا قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ فَهْوَ وَاجِبُ [١] .

أَيْ : فَقَوْلُهُ وَاجِبٌ ، وَإِنَّمَا دَلَّ الْفِعْلُ عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَهُ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَمَّا لَفْظاً فَلأَنَّ [٢] حُرُوفَ الْفِعْلِ هِيَ حُرُوفُ الْمَصْدَرِ ، وَإِمَّا مَعْنًى فَلأَنَّ الْمَصْدَرَ أَحَدُ مَدْلُولَي الْفِعْلِ ، أَيْ : أَحَدُ الْمَعْنَيَيْنِ (اللَّذَيْنِ)[٣] يُفِيدُهُمَا الْفِعْلُ ، وَإِذَا جَازَ تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ بِـ « أَنْ » وَالْفِعْلِ نَحْوُ " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا " ، (أَيْ [٤] : مِنْ " أَنْ ضَرَبْتَ زَيداً ")[٤] جَازَ أَنْ يُقَامَ مُقَامَهُ فِي الدَّلاَلَةِ ، وَلِذَلِكَ صَارَ بَدَلاً مِنَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ " سَقْيًا لَكَ " فَهُوَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَقَاكَ اللَّهُ " ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ [٥]

---

(١) هذا عجز بيت للأخنس بن شهاب التَّغْلبِيِّ أحد شعراء وفرسان تغلب المعدودين ، وهو جاهليٌّ قديمٌ . ترجمته في (المؤتلف ٣٠ ، وشرح المفضليات للتبريزى ٧٥٠ ، والاشتقاق ٣٣٦) ، وصدر البيت :

وَلِخَمٍ مُلُوكُ النَّاسِ يُجْبَى إِلَيْهِمُ

وهو فى المفضليات ٢٠٦ ، وشرحها للتبريزى ٧٦٠ ، والاختيار ١٤٣ . لخم : جد المناذرة .

(٢) فى (ف) " فان ".

(٣) فى النسختين " الذى " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) هذا صدر بيت عجزه :

وخالف ، والسفيه إلى خلاف

والبيت غير منسوب على الرغم من كثرة المصادر التى استشهدت به .

انظر : معانى القرآن للفراء ١/ ١٠٤ ، ٢٤٩ ، ومجالس ثعلب ١/ ٧٥ ، وتأويل مشكل القرآن ١٧٦ ، والخصائص ٣/ ٤٩ ، والإنصاف ١٤٠ ، والمحتسب ١/ ١٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠١ ، ٣٨١ ، وأمالى المرتضى ١/ ٢٠٣ ، وابن الشجرى ١/ ٦٨ ، ٣٠٥ ، ٢/ ١٣٢ ، ٢٠٩ ، والهمع ١/ ٦٥ والدرر اللوامع ١/ ٤٤ ، وحجة القراءات ١٨٤ ، والعمدة ٢/ ٢٧٨ ، والخزانة ٢/ ٣٨٣ بولاق .

أَيْ : إِلَى " السَّفَهِ " ، أَوْ إِلَى " النَّهْيِ " ؛ لِدَلَالَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا[(١)] عَلَى الْمَصْدَرِ ، ولِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ وَالْمُرَادُ الْمَصْدَرُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[(٢)] ، أَيْ : يَوْمُ نَفْعِ[(٣)] الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ، وَصُغِّرَ وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ ، نَحْوَ : مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا ! ، وَكَذَا وَقَعَ مَفْعُولاً بِهِ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ[(٤)] :

وَقَالُوا : مَا تَشَاءُ ؟ فَقُلْتُ : أَلْهُو .

أَيْ : " أَنْ أَلْهُوَ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ : قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ لِلْمَصْدَرِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مُقَامَهُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ فَلاَ فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِقُدُومِكَ " ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ " .

أَمَّا الَّذِي فَسَّرَهُ الْحُضُورُ ... فَنَحْوُ "أَنْتَ" ، وَ "أَنَا" الضَّمِيرُ

أَمَّا " أَنْتَ " فَمِنْ ضَمَائِرِ الْمُخَاطَبِ ، وَأَمَّا " أَنَا " فَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكِلَاهُمَا حَاضِرٌ مُشَاهَدٌ ، فَأَغْنَى حُضُورُهُ وَمُشَاهَدَتُهُ عَنْ ذِكْرِ اسْمِهِ الظَّاهِرِ ،

---

(١) يقصد الفعل والوصف .

(٢) سورة المائدة ١١٩ .

(٣) في (ف) "ينفع" .

(٤) هو عروة بن الورد العبسيّ أحد شعراء الجاهلية الصعاليك . ترجمته في الأغاني ٣/ ٧٣ ،وعجز البيت :

(إِلَى الإِصْبَاحِ آثِرَ ذِي أَثِيرِ)

وهو في ديوانه ١١ ، والصحاح ، والتهذيب ، والتكملة والذيل والصلة ، ومعجم مقاييس اللغة واللسان ، والتاج في مادة " أثر " ، والهمع ١/ ٦ ، والدرر اللوامع ١/ ٣ ، والأغاني ٣/ ٧٧ ، وابن يعيش ٢/ ٩٥ ، والخصائص ٢/ ٤٣٢ ، أثر ذي أثير : أوّل كل شيء مؤثراً له .

فَكَانَتْ قَرِينَةُ الْحُضُورِ والْمُشَاهَدَةِ قَائِمةً مَقَامَ [الاسْمِ] (١) الظَّاهِرِ ، لأَنَّ الْمُرَادَ (بِالاسْمِ) (٢) الظَّاهِرِ أَنْ يُعْلَمَ منْ يَرْجِعُ إِلَيْه الْمُضْمَرُ ، وَبالْمُشَاهَدَة قَدْ عُلِمَ ، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْقِسْمَةِ الأَوْلَى الَّذِى أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَولِهِ : " أَوْ حُضُورِ " (٣) .

أَمَّا الَّذِى تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ حَتَّى تَوَارَتْ فِيهِ ذِكْرُ الشَّمْسِ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنَ الْقِسْمَةِ الأُولَى ، وَهُوَ الَّذِى أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " أَوْ كَانَ مَعْلُوماً بِلاَ تَفْسِيرِ " (٣) .

قَوْلُهُ : " تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ "أَىْ : هُوَ مَعْلُومٌ قَدِ اسْتَقَرَّتْ بِهِ الْمَعْرِفَةُ .

قَوْلُهُ : حَتَّى تَوَارَتْ " يُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (٤) ، الْمُرَادُ " الشَّمْسُ " فَأَضْمَرَهَا لِدَلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا بِذِكْرِ " الْعَشِيّ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾(٥) ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ " الْعَشِيّ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَوَارِيَةَ هِيَ الشَّمْسُ (٦) .

---

(١) فى الأصل " الأخر " .
(٢) فى (ف) « من اسم » .
(٣) انظر ص٥٨٦ فيما تقدم .
(٤) سورة ص : ٣٢ .
(٥) سورة ص : ٣١ .
(٦) ونقل ابن القواس عن المجاشعي قوله : « يجوز أن يعود الضمير إلى الخيل » ينظر شرحه ٦٦٠ .

[الضمير المرفوع المنفصل]

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ الْبِنَـــا   مَفْصُولُهُ فِي الرَّفْعِ " نَحْنُ، وَأَنَـا "
وَأَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُنَّـــــا   أَنْتُمْ هُوَهْ هِيَهْ هُمَا هُـمْ هُنَّـا (١)

إِنَّمَا بُنِيَ الْمُضْمَرُ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ ؛ لافْتَقَارِهِ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ كَافْتِقَارِ الْحَرْفِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلأَنَّ مِنْهُ (٢) مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَمَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لاَ يُعْرَبُ كَالْحَرْفِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَالفَرَسُ رَكِبْتُهُ " لَمْ يَتَبَيَّنْ مَعْنَى هَذِهِ " الْهَاءِ " الَّتِي هِي ضَمِيرٌ إِلاَّ بِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ . ٩٥/أ

وَقِيلَ : لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ (بِتَغَيُّرِ) (٣) صِيغَتِهِ ، فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ - مُتَّصِلاً كَانَ أَوْ مُنْفَصِلاً - صِيغَةً تَخُصُّهُ فَأَغْنَى تَغَيُّرُ صِيغَتِهِ [عَنِ الإِعْرَابِ] (٤).

قَوْلُهُ : " مَفْصُولُهُ " يرِيدُ : مَفْصُولَ الضَّمِيرِ .

وَالْمُضْمَرُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ، مُنْفَصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ .

فَالْمُنْفَصِلُ : هُوَ الَّذِي يَصِحُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَفْعُولاً بِهِ ، نَحْوُ " مَا قَامَ إِلاَّ أَنْتَ " ، وَ " إِيَّاكَ ضَرَبْتُ " . وَبِالْجُمْلَةِ

---

(١) في النسختين " أنتم هو هيه ... " والمثبت عن بعض نسخ الدرّة وبعض شروحها ، يقول صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٢ : " والهاء التى ألحق بهما - أي : بـ " هو " ، و " هي " في النظم هي هاء السكت ، ويروى " وهو وهى " بزيادة واو بدل هاءِ السَّكْتِ ".

(٢) في (ف) " منهم ".

(٣) في الأصل " بتغيير " .

(٤) في الأصل " عن الأول ".

فَالْمُنْفَصِلُ مَا لاَ يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ إِحْدَى (١) الْكَلِمَاتِ الثَّلاَثِ ، وَالْمُنْفَصِلِ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَرْفُوعٌ ، وَمَنْصُوبٌ ، وَبَدَأَ بِالْمُنْفَصِلِ قَبْلَ الْمُتَّصِلِ ؛ لأَنَّهُ يَجْرِي (٢) مَجْرَى الظَّاهِرِ ؛ لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ مِنْ [غَيْرِ] (٣) حَاجَةٍ إِلَى اتِّصَالِهِ بِكَلِمَةٍ أُخْرَى ، وَبَدَأَ بِالْمَرْفُوعِ مِنْهُ ؛ لأَنَّهُ أَسْبَقُ مِنَ الْمَنْصُوبِ ؛ لأَنَّ وُجُودَ الْمَنْصُوبِ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَرْفُوعِ دُونَ الْعَكْسِ .

قَوْلُهُ : " نَحْنُ وَأَنَا " هَذَانِ ضَمِيرَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ .

أَمَّا " نَحْنُ " فَلِلْمُتَكَلِّمِ وَاحِدًا كَانَ ، أَوِ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَةً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ (٤) ، فَهُوَ لِلْوَاحِدِ الْمُعَظِّمِ فِي نَفْسِهِ وَلاَ شَيْءَ أَعْظَمُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَقُولُ الاثْنَانِ : نَحْنُ قَائِمَانِ ، وَالْجَمَاعَةُ " نَحْنُ قَائِمُونَ "

وَبُنِيَ " نَحْنُ " لأَنَّهُ مُضْمَرٌ ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لامْتِنَاعِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً لَمَّا كَانَ لِلْوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمُثَنَّاهُ ، وَمَجْمُوعِهِ وَمُذَكَّرِهِ ، وَمُؤَنَّثِهِ فَخُصَّ بِأَقْوَى الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ ؛ لِقُوَّةِ الاسْمِ مِنْ حَيْثُ دَلَّ عَلَى أَكْثَرَ مِنَ الْوَاحِدِ (٥) .

وَأَمَّا " أَنَا " فَالاسْمُ مِنْهُ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ ، وَالأَلِفُ فِيهِ لِبَيَانِ حَرَكَةِ النُّونِ ، [وَهِيَ] (٦) زَائِدَةٌ بِدَلِيلِ عَدَمِهَا فِي " أَنْتَ ، وَأَنْتِ " وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِنَ

---

(١) في النسختين " وحد " والأظهر ما أثبته ، والمقصود بالكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف .

(٢) في (ف) " جرى " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة الحجر : ٩ .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ٣/٩٢ حيث مذهب البصريين والكوفيين .

(٦) سقط من الأصل .

الْـمُخَاطَبِينَ ، وَهَذِهِ تَثْبُتُ فِي الْوَقْفِ ، وَقِيلَ : تَثْبُتُ فِي الْوَصْـلِ وَحَكَى الْفَرَّاءُ : " أَنَ فَعَلْتُ " فَقَالَ : قُدِّمَ الألِفُ عَلَى النُّونِ [١]، وَقِيلَ : بَلْ أَشْبَعَ فَتْحَةَ الْهَمْزَةِ فَنَشَـأَتْ مِنْهَا أَلِفٌ ، وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا قَـالُوا فِي " صَهٍ " : "صَاهٍ " [٢] .

وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَةُ الْمَرْفُوعَةُ اثْنَا عَشَرَ ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَهُمَا "أَنَا ، وَنَحْنُ " ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَهِيَ : أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتُمَا ، [٣] ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنَّ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ ، وَهِيَ : هُوَ – هِيَ – هُمَا – هُمْ – هُنَّ ، وَإِنَّمَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِينَ خَمْسَةٌ وَلِلْغَائِبِينَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْمُخَاطَبَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ مُذَكَّراً وَمُؤَنَّثًا فَانْقَسَمَ لَفْظُهُ ، وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ انْقَسَمَ إِلَى مُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ فَانْقَسَمَ لَفْظُهُ فَكَانَ أَرْبَعَةً ، وَأَمَّا الْمُثَنَّى فَلَمْ يَنْقَسِمْ لَفْظُهُ وَإِنِ انْقَسَمَ مَعْنَاهُ ، فَلِذَلِكَ كَانَ خَمْسَةً ، وَهَذَا الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ يَقَعُ فِي خَمْسَةِ مَوَاقِعَ ، مُبْتَدَأً ، نَحْوُ " أَنَا الْقَائِمُ " ، (وَخَبَرٌ نَحْوُ " الْقَائِمُ ") [٤] أَنَا " ، وَفَاعِلٌ إِذَا اقْتَرَنَ بِـ " إِلاَّ " وَمَعَ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ ، نَحْوُ " مَا قَامَ إِلاَّ أَنَا " ، وَ "زَيْدٌ

---

(١) انظر ابن يعيش ٩٤/٣ وشرح التسهيل لابن عقيل ٩٨/١ والهمع ٦٠/١ نقلا عنه .

(٢) وخالف في ذلك ابن مالك فقال في شرح التسهيل ١٦٥/١ : " لاينبغي أن يكون " أن " بالمد من الإشباع ، لأنّ الإشباع لا يكون غالباً إلاّ في الضرورة " .
وقال في التحفة الشافية " وأما أنت فهو اسم وحرف فالاسم الهمزة والنون والحرف هو التاء زيدت للخطاب ... وأما هو فللغائب المذكر وهو بكماله اسم " .

(٣) في الأصل " وأنت " بزيادة الواو .

(٤) سقط من (ف) .

هِنْدُ ضَارِبَتُهُ هِيَ " ، وَيُؤَكِّدُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ ، نَحْوُ " أَضْرِبُ أَنَا " (١) ، وَيَقَعُ فَصْلاً ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ عَقِيبَ مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَخَبَرُ " إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ الْكَرِيمَ أَنْتَ " ، وَاسْمُ " مَا " نَحْوُ " مَا أَنْتَ قَائِمًا " (٢) .

---

(١) هذا المثال لا يتفق مع ما قبله ، لأن الضمير فيه مستترٌ وجوبًا ، والصواب أن يقول " نَحْوُ " ضَرَبْتُ أنا " " ليتسق مع قوله : " ويؤكد به الضمير المتصل " ، وقد يكون المؤلف نهج نهج الجمهور في تقسيم الضمير المتصل إلى بارز ومستتر ، فيكون ذلك شافعاً له . انظر شرح الألفية للمرادي ١٢١/١ ، أما ابن القواس فقد مثل له بقوله : " إِضْرِبْ أَنْتَ » وهذا لا غبار عليه . شرحه لوحة ١٠٧ " ، والمطبوع ٦٦٦ .

(٢) قول المؤلف : إنّه يقع خبر " إن " ، واسم " ما " لا يخرجه عن كونه مبتدأ أو خبراً ، فلهذا تبقى مواقعه خمسة لا غير .

[ضمير الفصـــل]

وَالفَصْلُ بَيْنَ المُبْتَدَا وَالخَبَــرِ إِنْ عُرِّفَا اخْتُصَّ بِهَذَا المُضْــمَرِ

يَجِيءُ فِي " كَانَ " ، وَبَابِ " إِنَّا " وَبَابِ " مَا " أَيْضًا ، وَبَابِ " ظَنَّا " ٩٥/ب

كَمِثْلِ إِنَّــهُ هُــوَ الغَفُــــورُ فَـ « هُوَ » فَصْلٌ زَائِــدٌ ضَمِيــرُ

يُرِيدُ بِالْفَصْلِ : أَنَّ هذَا الضَّمِيرَ لاَ مَوْضِعَ لَـهُ مِنَ الْإِعْرَابِ (١) ، وَهُــوَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ ، وَمَـعْنَى الْفَصْلِ أَنَّ هَذَا الْمُضْـمَرَ يَقَعُ فَـاصِلاً بَيْنَ الْخَبَـرِ وَالْوَصْفِ ، أَيْ : فَارِقًا بَيْنَهُمَـا .

قَوْلُهُ : " إِنْ عُرِّفَا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ نَحْوُ قَوْلِكَ : "زَيْدٌ هُـوَ الْقَائِمُ " ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ الْقَائِمُ " ، جَـازَ أَن يَسْـبِقَ إِلَى وَهْمِ السَّامِعِ أَنَّـهُ وَصْفٌ لِلْمُبْتَدَإِ لاَ خَبَرٌ (٢) عَنْـهُ ؛ لأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ فَيَتَرقَّبُ خَــبَرًا؛ لِجَــوَازِ أَنْ تَقُولَ : "زَيْدٌ الْقَائِمُ عَـالِمٌ " وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَعَـلَهُ الْمُتَكَلِّمُ (٣) خَبَرًا يَكُونُ الْكَلاَمُ تَامًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ غَيْرَ تَامٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ " هُـوَ " بَيْنَ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ تَعَيَّنَ (٤) أَنْ يَكُونَ "

---

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجعلون له موضعاً من الإعراب . انظر ذلك في الإنصاف ٧٠٦ المسألة ١٠٠ .

(٢) في ا لأصل " ولا خبر " ، وفي (ف) " الأخير " والصواب ما أثبته .

(٣) في (ف) " المتعلم " .

(٤) في (ف) " يعنى " .

الْقَائِمُ " خَبَراً لاَ وَصْفًا ، وكَذَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ نَكِرةً مُضَارِعَةً لِلْمَعْرِفَةِ ، أَيْ : قَرِيبَةً منَ الْمَعْرِفَةِ بِامْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ [(١) عَلَيْهَا نَحْوُ " زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ " ؛ فَإِنَّ " أَفْعَلَ " التَّفْضِيلِ مَا دَامَ مَوْصُولاً بِـ " مِنْ " يَمْتَنِعُ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيف](١) عَلَيْهِ ؛ لِمُقَارَبَتِهِ الْمَعْرِفَةَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ النَّكِرَةَ الْمُضَافَةَ إِلَى نَكِرَةٍ لاَ يَصِحُّ دُخُولُ " اللاَّمِ " عَلَيْهَا !

قُلْتُ : لَكِنْ يَقْبلُ التَّعْرِيفَ بِتَعْرِيفِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، أَمَّا " أَفْعَلُ " التَّفْضِيل فَلاَ يَقْبَلُ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ الاسْمِ الْمَعْرِفَةِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ لِكَوْنِهِ لاَ يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ (٢) .

قَوْلُهُ : " اخْتُصَّ بِهَذَا الْمُضْمَرِ " هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمَرفُوعِ الْمُنْفَصِلِ ، وَمَعْنَى الْفَصْلِ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْمُبْتَدأِ (وَخَبَرِهِ - إِذا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَو الْخَبَرِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ - ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ وَاقِعٌ بَيْنَ الْمُبْتَدإِ)(٣) وَالْخَبرِ مُطَابِقٌ لِلْمُبْتَدَأ ، إِفْرَادًا ، وَتَثْنِيَةً ، وَجَمْعًا ، وَتَذْكِيرًا ، وَتَأْنِيثًا ، وَغَيْبَةً ، وَخِطَابًا(٤) ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ بِهَذَا الْمُضْمَرِ يَأْتِي فِي خَمْسَةِ أَبْوَابٍ :

أَحَدُهَا : بَابُ " الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ " عَلَى الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ .

وَالثَّانِي: فِي بَابِ " كَانَ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾(٥) .

---

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) نحو " زيد هو يقول " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) راجع ذلك في ابن يعيش ١١١/٣ ، والإنصاف ٧٠٦ المسألة ١٠٠ .

(٥) سورة المائدة : ١١٧ .

الثَّالِثُ : فِي بَابِ "إِنَّ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ ﴾(1) .

الرَّابِعُ : فِي بَابِ " مَا " نَحْوُ " مَا زَيْـدٌ هُوَ الْقَائِمَ ؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِـ " لَيْسَ " .

الْخَامِسُ : فِي بَابِ [" ظَنَنْتُ " نَحْوُ " ظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمَ "] (2)

قَالَ الشَّاعِرُ :

وكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ خَلِيلٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا(3)

فَـ " هُوَ " فَصْلٌ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ : [يَرَى مُصَابِي] (4) هُوَ الْمُصَابَ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَوْلَى الْفِعْلَ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ .

وَهَذَا الضَّمِيرُ لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبْتَدَإٍ وَلاَ خَبَرٍ فَلاَ يَكُونُ لَهُ مَوضِعٌ مِن الإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ الإِعْرَابَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالتَّرْكِيبِ وَلاَ تَرْكِيبَ هُنَا فَلاَ إِعْرَابَ (5) .

---

(1) سورة يوسف : ٩٨ .

(2) في الأصل هكذا " ظننت وزيدا هو القائم " .

(3) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ١٧ (ط . الصاوي) برواية " من صديق " وهو في ابن الشجري ١٠٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٩/١ ، والمقرب ١١٩/١ ، وابن يعيش ١١٠/٣ ، ١٣٥/٤ ، والإيضاح العضدي ٢٣٥ ، ومغني اللبيب ٦٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢ ، والهمع ٦٨/١ ، ٢٥٦ ، ٧٦/٢ ، والدرر اللوامع ٤٦/١ ، ٢١٣ ، ٩٢/٢ ، والخزانة ٤٥٤/٢ بولاق .

وفي مغنى اللبيب ٦٤٤ " ويروى " يراه " أي : يرى نفسه ، وتراه " بالخطاب .. والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر " .

(٤) في الأصل " يراني مصابا " تحريف صوابه من (ف) ، ومن بعض المصادر السالفة كمغنى اللبيب ٦٤٣ ، وابن الشجرى ١٠٨/١ ، وابن يعيش ١١١/٣ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١٨٧/١ ويجوز أن يكون " هو " توكيداً لضمير الفاعل ".

(٥) هذا مذهب البصريين ، انظر ذلك في شرح الكافية للرضي ٢٧/٢ ، والإنصاف المسألة (١٠٠) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وحُجَجُ كلٍّ فريق منهم .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدأُ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَمَّا [قَبْلَهُ][1] ؟ .

قُلْتُ : لَوْ كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ لَوجَبَ رَفْعُ الْخَبَرِ فِي بَابِ " كَانَ " ، وَالْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ " ظَنَنْتُ " لِكَوْنِهِ جُمْلَةً وَلَمْ يُرْفَعَا فَلَم يَكُنِ الضَّمِيرُ مُبْتَدَأً فِي غَيْرِهِمَا كَمَا لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً فِيهِمَا [2] .

---

(١) في النسختين « بعده » ، والصواب ما أثبت .

(٢) قول المؤلف " لم يرفعا " فيه نظر ، لأن سيبويه قد ذكر في كتابه ٣٩٢/٢ (هارون) أن أناسًا كثيراً من العرب يجعلون هذا الضمير مبتدأ وما بعده خبر عنه ، ونقل عن رؤبة أنه كان يقول : " أظن زيداً هو خير منك " برفع " خير " ، وهو مذهب قوم من بني تميم ، كما أشرت إلى ذلك فيما مضى .

[الضمير المرفوع المتصل]

وَإِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ قُـــلْتَا ... قُمْتُ وَقُمْنَا قُمْتِ قُومِي قُمْتَـا
وَقُمْتُمَا وَقُمْتُـــــــمُ قُمْتُنَّا ... قَـامَـا وَقَامَتَا وَقَامُوا قُمْنَـــا

قَـولُـهُ : " وَإِنْ وَصَلْتَـهُ بِفِـعْـلٍ " يَعْنِي الضَّـمِـيرَ الْـمَـرفُـوعَ الْـمَـوْضِعِ الْمُتَّصِلَ. وَهُـوَ [١] ثَـلاَثَـةَ عَشَرَ ضَمِيراً ؛ لأَنَّ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ فِي هَذَا يُخَالِفُ ٩٦/أ ضَمِيرَ الْمُذَكَّرِ فِي التَّثْنِيةِ ، فَاثْنَانِ مِنْهَا لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَهُمَا " قُمْتُ ، وَقُمْنَا " فَالتَّـاءُ الْمَضْمُومَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَهِيَ فَاعِلَـةٌ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَهِيَ " قُمْتَ ، قُمْتِ ، قُمْـتُـمَـا ، قُمْتُـمْ ، قُمْتُنَّ " ، وَسِتَّةٌ لِلْغَائِبِ ، وَهِـيَ " قَامَ ، وَقَـامَتْ ، (وَقَامَـا) [٢] وَقَامَتَـا ، وَقَامُـوا ، وَقُمْـنَ لِلنِّسَـاءِ " .

أَمَّـا " التَّـاءُ " فِي " قُمْتُ " فَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَإِنَّمَـا حُرِّكَتْ لِكَوْنِهَـا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَقَوِيَ بِالْحَـرَكَةِ ، وَإِنَّمَـا كَانَتِ الْحَـرَكَةُ ضَمَّـةً ؛ لِقُوَّتِـهَـا وَقُـوَّةِ " التَّـاءِ " لِوُقُوعِهَا فَاعِلاً وَأَوَّلاً [٣] ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الضَّمِيرُ حَرْفًا وَاحِداً ؛ لأَنَّـهُ يَتْـلُو الضَّـمِـيرَ الْـمُـسْتَتِرَ فِي نَحْـوِ " أَقُومُ " وَذَلِكَ لاَ لَفْظَ لَـهُ مَـوْجُـــودٌ فِي الْكَلاَمِ ، فَلَمَّا أُظْهِرَ لِلْمُتَكَلِّمِ لَفْظٌ كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ؛ لأَنَّـهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَقْوَى مِمَّا لاَلَفْظَ لَهُ الْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا كَانَتِ "التَّـاءُ" دُونَ غَيرِهَـا مِنَ الْحُرُوفِ لِضَرْبٍ مِنَ التَّنَاسُبِ ؛ إِذْ كَـانَتِ " التَّـاءُ " حَـرْفًـا مَـهْـمُـوسًـا ، وَالْهَـمْسُ : الصَّـوْتُ

---

(١) في الأصل " وهي " .

(٢) قوله " وقاما لحق في حاشية الأصل ، ولم يظهر في الصورة وفيه ما يشير إليه .

(٣) انظر ابن يعيش ٨٦/٣ .

الْخَفِيُّ فَنَاسَبَ الْهَمْسُ الإِضْمَارَ ؛ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ [الْخَفِيُّ] (١) .

الثَّانِي : ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَنْ مَعَهُ ، وَهُوَ " النُّونُ ، وَالأَلِفُ " (٢) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ " نَحْنُ " لَكِنَّهُ مُتَّصِلٌ ، فَكَانَ أَقَلَّ حُرُوفًا مِنْ " نَحْنُ " ، أَوْ لأَنَّ مُفْرَدَ " نَحْنُ " " أَنَا " وَهُوَ حَرْفَانِ : الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ ، فَكَانَتْ حُرُوفُ جَمْعِهِ - أَعْنِي جَمْعَ الْمُنْفَصِلِ - أَكْثَرَ مِنْ حُرُوفِ مُفْرَدِهِ .

وَأَمَّا [مُفْرَدُ] قُمْنَا فَهُوَ " التَّاءُ " فِي " قُمْتُ " لأَنَّهَا لِلْمُتَكَلِّمِ وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ مِثْلُ النُّونِ وَالأَلِفِ فِي " قُمْنَا " ، وَالضَّمِيرُ فِي " قُمْنَا " حَرْفَانِ فَكَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ .

وَأَمَّا " التَّاءُ " فِي " قُمْتَ " فَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكَانَتْ حَرَكَتُهَا فَتْحَةً : إِمَّا حَمْلاً عَلَى فَتْحَةِ " التَّاءِ " فِي " أَنْتَ " ، وَإِمَّا لأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُتَرَاخٍ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ فَجُعِلَ لَهُ الْفَتْحُ الَّذِي هُوَ مِنْ مَخْرَجِ الأَلِفِ الْمُتَرَاخِيَةِ عَنْ مَخْرَجِ الضَّمَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ (٣) .

وَأَمَّا " التَّاءُ " فِي " قُمْتِ " فَكَسْرَةُ " التَّاءِ " لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ لَمَّا اشْتَرَكَا فِي اللَّفْظِ ، وَقِيلَ : لأَنَّ الْكَسْرَ يُشْبِهُ " الْيَاءَ " وَهِيَ - أَعْنِي " الْيَاءَ " - مِمَّا يُؤَنَّثُ بِهَا فِي نَحْوِ " اضْرِبِي ، وَتَضْرِبِينَ " وَالْمِيمُ فِي "قُمْتُمَا " لِمُجَاوَزَةِ الْوَاحِدِ ، وَلَمَّا كَانَتْ مُجَاوَزَةُ الْوَاحِدِ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ التَّثْنِيَةِ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في " قمنا " .

(٣) وقيل : أرادوا الفرق بين ضميرى المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزلوا المخاطب منزلة المفعول .. فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل ، وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول " عن ابن يعيش ٣ / ٨٦ .

وَالْجَمْعِ أَتَـوا بِمَا يُفَرِّقُ بَيْنَـهُمَا وَهُوَ " الأَلِفُ " ، وَ " التَّاءُ " هِيَ الاسْمُ [هُنَا] (١) ، وَقِيلَ : " تُمَا " (٢) وَهُوَ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ ، وَالتَّاءُ هِيَ عُمْدَةُ الاسْمِ ، وَإِنَّمَا ضُمَّتْ هَذِهِ " التَّاءُ " وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مَفْتُوحَةً حَمْلاً عَلَى " التَّاءِ " فِي " قُمْتُم " لِمُشَارَكَةٍ بَيْنَهُمَا فِي مُجَاوَزَةِ الْوَاحِدِ .

وَأَمَّا " قُمْتُمْ " فَالأَصْلُ فِيهِ " قُمْتُمُو " بِالْوَاوِ الْمُفِيدَةِ لِمَعْنَى الْجَمْعِ ؛ لأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الأَلِفِ فِي " قُمْتُمَا " ، وَتُحْذَفُ الْوَاوُ هُنَا لِدَلالَةِ ضَمَّةِ الْمِيمِ عَلَيْهَا ، وَالاسْمُ هُوَ " التَّاءُ " ، وَقِيلَ : الْمَجْمُوعُ [وَ] عُمْدَةُ الاسْمِ " التَّاءُ " .

وَأَمَّا " قُمْتُنَّ " فَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ فِيهِ فِي مُقَابَلَةِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي " قُمْتُمُو " لأَنَّهَا ـ أَعْنِي النُّونَ الْمُشَدَّدَةَ ـ بِحَرْفَيْنِ ، أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ الأَوَّلُ كَمَا أَنَّ الْمِيمَ وَالْوَاوَ فِي " قُمْتُمُو " أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ الثَّانِي .

وَأَمَّا " النُّونُ " فِي " قُمْنَ " فَهِيَ اسْمٌ ، وَهِيَ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ .

وَبَاقِي الضَّمَائِرِ مَعْرُوفٌ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا مِنْهُ مَا فِيهِ إِشْكَالٌ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) قوله " تما " غير واضح في الأصل ، وقال ابن القوّاس في شرحه لوحة ١٠٨ " وأمّا الميم والألف في « قمتما » فمجموعهما عبارة عن ضمير المخاطبين مُطْلَقاً ، لأنّه لَمّا فارق المظهر في المعنى ـ لامتناع تنكيره ـ فارقه في اللفظ وكان ما قبل الميم مضموماً حملاً لها على الواو » ، وقال الشريشي في شرحه ٨/٢ » وأمّا ضمير المخاطب المثنّى فهو التاء والميم والألف في نحو قوله : " قمتما » .

[الضمير المنصوب المنفصل]

وَاللَّفْظُ بِالْمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ إِيَّايَ إِيَّانَا وَمَنْ خَاطَبْتَهُ
إِيَّاكَ إِيَّاكِ وَقُلْ : إِيَّاكُمَا إِيَّاكُمُو إِيَّاهُمُ إِيَّاهُمَا
إِيَّاهُ إِيَّاهَا وَإِيَّاهُنَّا جَمْعُ الإِنَاثِ مِثْلُ إِيَّاكُنَّا

/لَمَّا ذَكَرَ الْمَرفُوعَ الْمَوْضِعِ مُنْفَصِلَةُ قَبْلَ مُتَّصِلِهُ أَخَذَ يَذْكُرُ ٩٦ / ب الْمَنْصُوبَ الْمَوضِعِ وَبَدأَ بِمُنْفَصِلِهِ قَبْلَ مُتَّصِلِهِ عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ فِي الْمَرْفُوعِ وَقَدْ بَيَّنَا عِلَّةَ بَدَايَتِهِ بِالْمُنْفَصِلِ مِنَ الْمَرْفُوعِ فَاجْعَلْهُ عِلَّةً لِبَدَايَتِهِ بِالْمَنْصُوبِ (١) ، وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ اثْنَا عَشَرَ مَوْضِعاً أَيْضًا ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُمَا " إِيَّاي ، وَإِيَّانَا " ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ وَهِيَ " إِيَّاكَ " لِلْمُذَكَّرِ مِنْهُ ، وَ" إِيَّاكِ " لِلْمُؤَنَّثِ مِنْهُ ، وَ"إِيَّاكُمَا " لِلاثْنَيْنِ مِنْهُ مُذَكَّرَيْنِ كَانَا أَوْ مُؤَنَّثَيْنِ ، وَ" إِيَّاكُمْ " لِلْجَمَاعَةِ الذُّكُورِ ، وَ" إِيَّاكُنَّ " لِلْمُخَاطَبَاتِ وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ وَهِيَ " إِيَّاهُ " لِلْمُذَكَّرِ مِنْهُ ، وَ" إِيَّاهَا " لِلْغَائِبَةِ ، وَ" إِيَّاهُمَا " لِلْغَائِبَيْنِ وَالْغَائِبَتَيْنِ ، وَ"إِيَّاهُمْ " لِلْغَائِبِينَ ، وَ« إِيَّاهُنَّ » لِلْغَائِبَاتِ . فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا مَنْصُوبَةً مُنْفَصِلَةً ، أَمَّا نَصْبُهَا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مُنْفَصِلَةً : فَلِتَقَدُّمِهَا عَلَى الْعَامِلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(٢) ، وَيُفْصَلُ

---

(١) قال المؤلف في ص ٦١٢ فيما تقدَّم : " وبدأ بالمنفصل قبل المتَّصل ، لأنه يجري مجرى الظاهر ؛ لقيامه بنفسه من غير حاجة إلى اتصاله بكلمةٍ أخرَى " .

(٢) سورة الفاتحة : ٥ .

بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ كَقَـــوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَـا إِيَّـاهُ ﴾ (١) ، وَقَدْ جَاءَ مَفْعُولاً بِـهِ مُقَدّماً وَمَفْصُولاً كَمَا فِي الآيَتَيْنِ ، وَقَدْ جَاءَ مَصْدَراً نَحْوُ " قِيَامُ زَيْدٍ إِيَّاهُ قُمْتُ " ، فَـ " إِيَّاهُ " ضَمِيرُ الْقِيَامِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ ، وَمَفْعُـــولاً فِيهِ عَلَى السَّعَةِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " يَوْمُ الْجُمُعَةِ إِيَّاهُ سِرْتُ " ، فَـ "إِيَّاهُ " ضَمِيرُ الْيَوْمِ ، وَمَفْعُولاً مَعَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً ... تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي (٢)

وَيَقَعُ مَعْطُوفاً عَلَى اسْمِ « إِنَّ » ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَي : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ ﴾ (٣) ، وَخَبَرَ " كَانَ " ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَيْنَنَا (٤)

وَ " خَبَرَ " مَا " نَحْوُ : « مَا هُوَ إِيَّاكَ " ، وَيَقَعُ مُسْتَثْنًى نَحْوُ " ضَرَبَ الْقَوْمُ زَيْداً ، وَانْطَلَقُوا إِلاَّ إِيَّاهُ " .

---

(١) سورة التوبة : ١١٤ ، والضمير في قوله " إياه " راجع إلى إبراهيم ، والواعد : أبوه ، وقيل : الواعد إبراهيم ، أيْ : وعد إبراهيم أباه بالاستغفار له ، فلمَّا مَاتَ مشركاً تَبَرَّأ منه .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١٥٩/١ برواية (فاقسمت .. أدعك واياها ..) .
أحذو : بالذال المعجمة يعني " أقول " ، ويروى " أحدو " بالدال المهملة والمعنى أغنّى بها .. والضمير في " تكون " يعود إلى خالد ابن أخته وكان يبعثه إلى معشوقة له تدعى أمَّ عمرو ، فأفسدها عليه .
وهو في العينى ٢٩٥/١ ، والهمع ٦٣/١ ، ٢٢٠ ، والدرر اللوامع ٤٠/١ ، ١٨٩ ، وحاشية الصبان ١٢٨/١ .

(٣) سورة سبأ ١١٤ .

(٤) هذا صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وروايته في الديوان ٦٤ .
لئن كان إِيَّاهُ لقد حالَ بعدنا ... عن العهد ، والإنسان قد يَتَغَيَّرُ
وهو في ابن يعيش ١٠٧/٣ وشرح الكافية للرضى ١٩/٢ ، والمقرب ٩٥/١ ، والعينى ٣١٤/١ ، والتصريح ١٠٨/١ ، والخزانة ٤٢٠/٢ بولاق .

وَقَدْ اخْتَلَفَ كَلامُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ ، وَالْقَوْلُ الْمَنْصُورُ أَنَّ " إِيَّا " اسْمٌ مُضْمَرٌ [1] وَمَا بَعْدَهُ مِنْ الْعَلاَمَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ ، وَالْغَائِبِ ، وَالْغَائِبَةِ ، وَتَثْنِيَتِهِمَا ، وَجَمْعِهِمَا حُرُوفٌ مُخَلِّصَةٌ لِلْخِطَابِ ، وَغَيْرِهِ ، مُجَرَّدَةٌ مِنَ الاسْمِيَّةِ ، فَالْكَافُ فِي " إِيَّاكَ " كَالْكَافِ فِي "ذَاكَ " وَ " أُولَئِكَ " حَرْفُ خِطَابٍ لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ، فَالْكَافُ فِي " إِيَّاكَ " وَأَخَوَاتِهِ كَالتَّاءِ فِي " أَنْتَ " وَأَخَوَاتِهِ ، لَكِنَّ قَوْلَهُم : " إِيَّايَ ، وَإِيَّاهُ " وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا نَحْوُ " إِيَّانَا ، وَإِيَّاهُمَا " فَإِنَّ هَذِهِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ [إِلاَّ اسْمًا] [2]- أَعْنِي يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهَاءَ الْغَائِبِ ، " وَ " نَا " فِي " إِيَّانَا " ـ بِخِلاَفِ الْكَافِ الَّتِي وُجِدَتْ حَرْفًا فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَمَّا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلاَّ اسْمًا ، وَلاَ يُمْنَعُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ وَعَلاَمَةَ الْغَيْبَةِ جُرِّدَتْ مِنْ مَعْنَى الاسْمِيَّةِ لِتَدُلَّ عَلَى مَادَلَّتْ عَلاَمَاتُ الْخِطَابِ[3] ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَخْرَجُوا بَعْضَ الضَّمَائِرِ ـ فِي بَابِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ـ إِلَى بَابَ الْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ حَتَّى إِنَّهَا لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ، نَحْوُ " كُنْتُ أَنَا الْقَائِمَ ، وَكُنْتَ أَنْتَ الْقَائِمَ ، وَكُنَّا نَحْنُ الْقَائِمِينَ " ، حَتَّى إِنَّ الْخَلِيلَ اسْتَعْظَمَ ذَلِكَ عَلَى مَا حَكَاهُ عَنْهُ سِيَبَوِيْهِ فِي كِتَابِهِ [4] .

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه وجمهورِ البصريِّينَ كما في الكتاب ٢/٣٥٥ هارون ، والإنصاف مسألة ٩٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) راجع سر صناعة الإعراب ١/٣١٥ ، فقد أفاده منه المؤلف .

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٩٧ هارون ، وفيه " وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم " هو " فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة " ما " إذا كانت ما لغواً " .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هَذِهِ الْكَلِمُ بَعْدَ " إِيَّا " هِيَ الأَسْمَاءُ الْمُضْمَرَةُ ، وَ "إِيَّا" عِمَادٌ (١) عُمِدَتْ بِهِ ، وَهَذَا عَكْسُ الْقَوْلِ الأَوَّلِ (٢) .

وَقِيلَ : " إِيَّاكَ " بِكَمَالِهَا اسْمٌ مُضْمَرٌ (٣) .

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ " إِيَّا " اسْمٌ ظَاهِرٌ مُضَافٌ إِلَى هَذِهِ الضَّمَائِرِ ، وَهِيَ الْغَالِبَةُ عَلَى إِضَافَتِهِ (٤) ، وَحَكَى الْخَلِيلُ إِضَافَتَهُ إِلَى الظَّاهِرِ (٥) فِي قَوْلِهِمْ : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ » ٩٧ / أ بِجَرِّ "الشَّوَابِّ" ، وَهِيَ جَمْعُ " شَابَّةٍ : ، وَقَدْ صَحَّفَ بَعْضُهُمْ هَذَا فَقَالَ : (إِيَّاهُ وَإِيَّا السَّوْآتِ " جَمْعُ " سَوْءَةٍ " ، وَالسَّوْءَةُ ") (٦) يَنْبَغِي أَنْ يَتَّقِيَهَا ابْنُ السِّتِّينَ وَمَنْ دُونَهُ [وَ] مَنْ فَوْقَهُ فِي السِّنِّ ، فَلاَ اخْتِصَاصَ لِمَنْ بَلَغَ السِّتِّينَ بِذَلِكَ ، وَقَدْ أَوْقَعُوا "إِيَّا " مَوْقِعَ الظَّاهِرِ ، أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ :

---

(١) قوله " عماد " أي : زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل . انظر التصريح ١/١٠٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٦٩٥ المسألة ٩٨ ، ورصف المباني ١٣٩ .

(٣) نسبه ابن الأنباريّ في الإنصاف ٦٩٥ لبعض الكوفيين .

(٤) هذا هو مذهب أبي سحاق الزَّجَّاجِ ، راجع كتابه معاني القرآن وإعرابه ١/١١ ، والإنصاف ٦٩٥ ، والجنى الداني ٥٣٦ .

(٥) انظر الكتاب ١/٢٧٩ هارون ، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ١/١١ ، والإنصاف ٦٩٥ ، ٦٩٧ والمرتجل ٣٣٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط معظمه من الأصل ، وما في الأصل هو " جمع شابة ، والشواب ينبغي ... " والمثبت من (ف) ، ولمعنى هذا القول انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦١ ، وفيه أنَّ الرواية الثانية صحيحة المعنى .

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِ   م   نَّمَا نَقْتُلُ إِيَّـــــانَا (١)

فَاسْتَعْمَلَ " إِيَّانَا " فِي هَذَا الْبَيْتِ اسْتِعْمَالَ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ « النَّفْسُ » كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا ، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى إِقَامَةِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ مُقَامَ الْمُتَّصِلِ ضَرُورَةً(٢) ؛ لأَنَّهُ لاَ يَكُونُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ كَذَاتٍ وَاحِدَةٍ إِلاَّ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ .

---

(١) البيت لذي الأصبع العدوانيّ ، وهو شاعر معمّر من شعراء الجاهليّة ، واسمه حرثان بن محرث ، وقيل غير ذلك . انظر الخزانة ٤٠٨/٢ بولاق . وقيل : هو لأبي بجيلة ، ونسبه سيبويه لبعض اللصوص دونما تعيين ، وهو في الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٧٩/٢ ، وللأعلم ٢٧١/١ وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ ٢١٠ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وضرائر الشعر ٢٦١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٢ ، والإنصاف ٦٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، وابن الشجرى ٣٩/١ ، والخزانة ٤٠٦/٢ بولاق . قرّى : بالضم وتشديد الراء : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب .

(٢) انظر المفصل ١٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ حيث نسب ذلك إلى الزمخشري .

[الضمير المنصوب المتصل]

وَإِنْ تَصِلْ بِالْفِعْلِ قُلْتَ : صَنَنِي   وَالنُّونُ وَاقٍ وَكَـذَاكَ إِنَّنِـي
وَصَنَنَا وَصَنَّهُ وَصَنَكَـا   وَثَنِّ وَاجْمَعْ وَكَذَاكَ إِنَّكَـا
وَقِسْ فَكُلُّ مَا بَقِيْ مَفْهُـومُ   وَهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُـومُ

قَوْلُهُ : " وَإِنْ تَصِلْ بِالْفِعْلِ " أَيْ : وَإِنْ تَصِل الْمُضْمَرَ الْمَنْصُوبَ الْمَوْضِعِ بِالْفِعْلِ ، وَهَذِهِ الْمُضْمَرَاتُ اثْنَا عَشَرَ [مُوْضِعًا] (١) أَيضًا عَلَى مَا مَضَى تَفْصِيلُهُ ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّم ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِينَ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِينَ .

[نون الوقـاية]

قَوْلُهُ : " وَالنُّونُ وَاقٍ " الْوَاقِي مَا يَقِي الشَّيْءَ ، أَيْ : يَحْفَظُهُ ؛ لأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِاسْمٍ أَوْ حَرْفٍ يَلْزَمُهَا كَسْرُ مَا قَبْلَهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ فِيهِمَا ، أَمَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ لَمْ تَحْتَمِلِ الْكَسْرَ فِيهِ ؛ إِذْ كَانَ بِمَعْزَلٍ عَنْ كَسْرِ آخِرِهِ إِعْرَابًا أَوْ بِنَاءً ، فَزَادُوا نُونًا قَبْلَ الْيَاءِ لِتَقَعَ الْكَسْرَةُ عَلَى النُّونِ صِيَانَةً لِلْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي يُشْبِهُ الْجَرَّ ، فَلِذَلِكَ سَمَّوْهَا نُونَ الْوِقَايَةِ (١)؛ لأَنَّهَا وَقَتْ آخِرَ الْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ ، أَيْ : حَفِظَتْهُ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لأَنَّ أَوْلَى مَا زِيدَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ ، فَإِنْ فَاتَتْ لِمَانِعٍ مَا فَأَوْلَى مَا

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) ويسميه الكوفيون نون العماد ؛ لأن معتمد الكسرة التي قبل الياء يصير عليها .

خَلَقَهَا مِنَ الزِّيَادَةِ مَاأَشْبَهَهَا فِي زِيَادَةِ الصَّوْتِ وَهُوَ النُّونُ ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ أَغَنٌّ ، والْغُنَّةُ زِيَادَةٌ فِي الصَّوْتِ كَمَا أَنَّ الْمَدَّ كَذَلِكَ ، وَلِهَذِهِ الْمُشَابَهَةِ جَعَلُوا النُّونَ عَلامَةَ الرَّفْعِ فِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ كَمَا كَانَتْ حُرُوفُ الْمَدّ عَلاَمَاتِ الإِعْرَابِ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ، وَجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ .

وَهَذِهِ النُّونُ تَلْزَمُ الْمَاضِيَ مَعَ " الْيَاءِ " لِتَصُونَهُ عَنِ الْكَسْرِ ، إِمَّا لَفْظًا كَصَدّنِي ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ " أَعْطَانِي ، وَرَمَانِي " ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ كَاللَّفْظِ .

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَتَلْزَمُهُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَا لَمْ يَكُنْ رَفْعُهُ بِثُبُوتِ النُّونِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ نَحْوُ "يُكْرِمُونَنِي ، وَيُكْرِمُونِي " ، فَالْحَذْفُ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ، وَالإِثْبَاتُ عَلَى الأَصْلِ .

فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ إِلْحَاقَ [1] نُونِ الْوِقَايَةِ لِلْفِعْلِ وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ .

فَالْوَاجِبُ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْمَاضِي [وَفِي] [2] الأَمْرِ ، وَفِي الْمُضَارِعِ مَاعَدَا الأَمْثِلَةَ الْخَمْسَةَ ، وَأَمَّا الْجَائِزُ فَفِي الأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ .

قَوْلُهُ : " وَكَذَاكَ إِنَّنِي " لَمَّا أَشْبَهَتْ " إِنَّ " وَأَخَوَاتُهَا الْفِعْلَ فِي الْعَمَلِ وَفِي بِنَاءِ أَوَاخِرِهَا عَلَى الْفَتْحِ أَدْخَلُوهَا نُونَ الْوِقَايَةِ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِالْفِعْلِ ، وَلاَ تَلْزَمُ النُّونُ فِي " إِنَّ ، وَأَنَّ " ، وَلَكِنَّ " كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ النُّونَاتِ كَمَا لَمْ يَلْزَمْ فِي " يَضْرِبُونَ " ، وَيُخْتَارُ إِثْبَاتُ النُّونِ فِي " لَيْتَ " نَحْوُ " لَيْتَنِي قَائِمٌ " ، لِعَدَمِ اجْتِمَاعِ الأَمْثَالِ ؛ إِذْ لاَ نُونَ فِي آخِرِهَا .

---

(١) في (ف) " إثبات " .

(٢) سقط من الأصل .

وَقَدْ تَدْخُلُ هَذِهِ النُّونُ الْأَسْمَاءَ وَالْحُرُوفَ ، أَمَّا دُخُولُهَا فِي الْأَسْمَاءِ فَشَاذٌّ ، وَمُطَّرِدٌ ، فَالشَّاذُّ دُخُولُهَا عَلَى الْمُعْرَبِ ، وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْفِعْلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ : ٩٧ / ب

وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ (١)

حَمَلَهُ عَلَى " يَحْمِلُنِي " .

وَأَمَّا الْمُطَّرِدُ فَالْمَبْنِيُّ نَحْوُ " لَدُنْ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ (٢) وَكَذَلِكَ " قَدْنِي " ، وَ " قَطْنِي " بِمَعْنَى " حَسْبِي " دَخَلَتِ النُّونُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لِتَحْفَظَ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ سُكُونَهَا الَّذِي بُنِيَتْ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَمِثْلُ " مِنْ " ، وَ " عَنْ " ، تَقُولُ : " مِنِّي ، وَعَنِّي " لِتَحْفَظَ السُّكُونَ عَلَى الْحَرْفِ .

---

(١) هذا عجز بيت لم أعثر على قائله ، وصدره :

ألا فتًى من بَني ذبيان يحملني

قال البغدادي في الخزانة ٢/١٨٥ بولاق : " وهو من أبيات لم أرها إلا في كامل المبرد ، قال فيه أنشدنا أبو محلم السعدي " .

انظر : الكامل ١/٣٦٣ ، والإنصاف ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٣ ، وابن يعيش ٧/١٤٣ .

قيل : إن النون في « حاملني » ليست للوقاية وإنما هي نون التنوين . وقيل : الرواية : (وليس يحملني) ، ولا شاهد على هذه الرواية .

وفي الخزانة ٢/١٨٧ بولاق " ويحملني : من حمله إذا أعطاه دابة تحمله وحمال هنا مبالغة حامل بالمعنى المذكور ، و (حاملني) فيمن رواه خبر " ليس " مقدم وما بعد " إلا " اسمها ، وعلى رواية (ليس يحملني) اسمها ضمير الشأن .

(٢) سورة الكهف : ٧٦ .

وَقولُـهُ :" وَقِسْ فَكُلُّ مَا بَقِى مَفْهُومُ " أَيْ : مَا بَقِيَ [مِنْ] (١) تَمَـامِ الاَثْنَيْ عَشَرَ مُضْمَراً [قِسْـهُ](٢) عَلَى مَـا تَقَدَّمَ مِنَ الْـمُضْمَرات فَهُوَ مِثْلُـهُ وَذَلِكَ لأَنَّـهُ لَمْ يُمَثِّلْ مِنَ الْـمُضْـمَرِ الْـمُتَّصِلِ الْـمَنْصُوبِ الْـمَوْضِـعِ إِلاَّ بِأَرْبَـعةِ ضَمَائِرَ ، وَهِـىَ " صَدَّنِي ، وَصَدَّنَـا ، وَصَدَّهُ ، وَصَدَّكَ " ، وَذَكَر التَّثْنِيَةَ والْجَمْـعَ بِغَيْـرِ مِثَـالٍ ، فَلِذَلِكَ قَالَ " قِسْ عَلَى مَا تَـقَدَّمَ "، أَىْ : اجْعَـلِ اثْنَيْنِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُمَا "صَدَّنِي ، وَصَدَّنَـا" ، وَخَمْسَةً لِلْمُخَاطَبِ وَهِيَ " صَدَّكَ ، [صَدَّكِ](١) ، صَدَّكُمَا ، صَدَّكُمْ ، صَدَّكُنَّ .

وَقَـوْلُـهُ : " وَهَكَـذَا مَـغِيبُـه مَـعْلُـومُ " أَيْ : كَمَـا عُلِمَ غَـائِبُ الضَّـمِيـرِ الْمُنْفَصِلِ وَهُوَ خَمْسَةٌ كَذَلِكَ ، هَـذَا وَهِيَ " صَدَّهُ ، صَدَّهَـا ، صَدَّهُمَـا ، صَدَّهُمْ ، صَدَّهُـنَّ " .

قَوْلُـهُ : " وَكَذاكَ إِنَّـكَا " يَعْنِى فِي اخْتِلاَفِ صِيَغَ الْـمُضْمَـرِينَ عَلَى التَّـرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي الْفِعْـلِ ، وَهُـوَ اثْنَـا عَشَـر مُضْمَـرًا (٣) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فسته " .

(٣) وهي " إِنَّني ـ إننا ـ انَّك ـ إِنَّكِ ـ إنَكما ـ إنَكم ـ إنَّكُنَّ ـ إنَّه ـ إنَّها ـ إنهما ـ إنَّهم ـ إنَّهنَّ " .

[المضمر المجـرور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرورُحَتْمًا يَتّصِلْ ... بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلْ
نَحْوُ غُلاَمِي لِي عَلَى مَا قُدّمَـا ... وَأَشْرَعُ الآنَ أُبِينُ الْمُبْهَمَـا

قَوْلُـهُ : " الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ " [أَيْ : الْمَجْـرُورُ] (١) الْمَوْضِعِ ، قَولُـهُ : " حَتْمًا يَتّصِلْ " أَيْ : يَتَّصِلُ بِعَامِلِهِ وُجُوبًا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ اتّصَالُهُ بِعَامِلِهِ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ خَلَفٌ عَنِ الْمُظْهَرِ وَنَائِبٌ عَنْهُ ، وَالْمَظْهَرُ (٢) الْمَجْرُورُ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ وَلاَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ فَمُضْمَرُهُ كَذَلِكَ ، وَلَمَّا كَانَ الْمُظْهَرُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ يَصِحُّ فِيهِمَا التَّقْدِيمُ نَحْوُ " زَيْدٌ ضَرَبَ ، وَعَمْرًا أَكْرَمْتُ " جَازَ فِي ضَمِيرَيْهِمَا مَا جَازَ فِيهِمَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ " زَيدٍ " عَلَى " الْبَاءِ " ، وَلاَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَعَ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ فَمَاظَنُّكَ بِالْمُضْمَرِ الَّذِي هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " لَيْسَ يَنْفَصِلْ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَوْلُهُ : حَتْماً يَتَّصِلْ " يُغْنِي عَنْهُ .

قُلْتُ : لاَ ، لأَنَّ الْمَرْفُوعَ وَالْمَنْصُوبَ قَدْ يَتّصِلاَنِ حَتْماً فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ " وَلاَ يَجُوزُ " ضَرَبَ أَنَا " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُكَ " ، وَلاَ يَجُوزُ " ضَرَبْتُ إِيَّاكَ " وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَنْفَصِلاَنِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ غُلاَمِي لِي ، "بَيَّنَ بِهَذَا الْمِثَالِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ إِنَّمَا يَتَّصِلُ بِحَرْفِ الْجَرّ ، أَوْ بِالاسْمِ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا وَفْقَ الْحُكْمِ السّابِقِ مِنْ قَوْلِهِ : " يَتّصِلُ بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ " ، أَمَّا التَّمْثِيلُ بِالاسْمِ فَقَوْلُهُ : " غُلاَمِي " .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى الأصل " والمضمر " .

قَـوْلُـهُ : " عَلَى مَـا قُـدِّمَـا " أَيْ : عَلَى التَّـرْتِيبِ الَّذِى سَـبَقَ فِى (الاثْنَى عَشَـــرَ) [١] ضَمِيراً ، مِنْهَا اثْنَـانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَـةٌ لِلْمُخَاطَبِينَ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِينَ ، وَ " الْيَاءُ " فِي غُلَامِى " ، وَ " لِي " ضَمِيرَا الْمُتَكَلِّمِ ، أَحَدُهُمَا مُتّصِلٌ بِالْحَرْفِ ، وَالآخَرُ مُتّصِلٌ بِالاسْمِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَـةَ الْجُزْءِ مِنَ الْمُضَـافِ ، وَهُوَ التَّنوِينُ ، وَكَذَلِكَ الْجَارُّ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْمَجْرُورِ ، أَلاَ تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ : " هَذَا حَبُّ رُمَّانِيّ " [٢] ، وَالتَّقْدِيرُ : " هَذَا حَبِّي " ؛ لأَنَّ الَّذِى لَكَ هُوَ الْحَبُّ لاَ الرُّمَّانُ ، فَلَوْلاَ أَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالاسْمِ الْوَاحِدِ لَمَا جَازَ إِضَافَةُ الْحَبِّ إِلَى الرُّمَانِ ، لَكِنْ لَمَّا أُضِيفَ الرُّمَّانُ إِلَى " الْيَاءِ " صَارَا جَمِيعاً كَالاسْمِ الْوَاحِدِ ، وَهَذِهِ " الْيَاءُ " تُسَكَّنُ لأَنَّهَا لاَ تَقَعُ إِلاَّ مُتَّصِلَةً بِجَارِّهَا ، وَالأَصْلُ السُّكُونُ ، وَقَدْ تُحَرَّكُ بِالْفَتْحِ دُونَ غَيْرِهِ لِثِقَلِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ عَلَى " الْيَاءِ " ، وَإِنْ وَقَعَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَ الأَلِفِ حُرِّكَتِ الْبَتَّةَ ، لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، نَحْوُ " عَصَايَ " . ٩٨/أ

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ حُرُوفُهَا مَهْمُوسَةً كَالْهَـاءِ فِي " غُلَامِه " ، وَ " الْكَافِ " فِي " غُلَامِكَ " ، وَ " التَّاءِ " فِي " قُمْتُ " ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا حَرْفُ مَدٍّ أَوْ شِبْهُ حَرْفِ الْمَدِّ ، لاَ تَجِدُ مُضْمَراً يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ ، وَالْهَمْسُ وَالْمَدُّ قَرِيبَانِ مِنَ مَعْنَى الإِضْمَارِ ؛ لأَنَّ الْهَمْسَ قَرِيبٌ مِنَ الإِخْفَاءِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ [فَـ] لاَ تَسْمَعُ إِلاَّ هَمْساً ﴾ [٣] أَيْ : صَوْتاً خَفِياً ،

---

(١) في النسختين " الإحدى عشر " وهو تحريف لا شك فيه ، والصواب ما أثبتناه بدليل ما بعده من التفصيل .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٣٦ هارون ، ومبادئ اللغة للإسكافي ٧٣ .

(٣) سورة طه ١٠٨ .

وكَذَلِكَ الْحـرْفُ اللَّيِّنُ ضَعـيفٌ خَفِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَرْفِ الشَّـدِيدِ (فَانْظُرْ) (١) كَيْفَ وَافَقَتْ حُرُوفُ الْمُضْمَرَاتِ أَسْمَاءَهَا فِي الْمَعْنَى .

وَعَدَدُ هَذِهِ الْمُضْمَرَاتِ ستُّونَ مُضْمَراً ، وَمَنْ جَعَلَ " الْيَاءَ " فِي " تَضْرِبِينَ " اسْماً قَالَ : إِنَّهَا أَحَدٌ وَسِتُّونَ مُضْمَراً (٢) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ كُلَّ قِسْمٍ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ وَهِيَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ ، وَالْمُنْفَصِلُ قِسْمَانِ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ ، وَمَجْرُورٌ ، وَالْخَمْسَةُ إِذَا ضُرِبَتْ فِي اثْنَي عَشَرَ كَانَتْ سِتِّينَ مُضْمَراً ، البَارِزُ مِنْهَا ثَمَانِيَةٌ وَخَمْسُونَ ، وَالْمُسْتَتِرُ مِنْهَا اثْنَانِ وَهُوَ ضَمِيرُ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ " ، وَالْوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ نَحْوُ " هِنْدُ قَامَتْ " .

---

(١) بياض فى الأصل .

(٢) انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٨ فما بعدها حيث جاء فيه : " وزاد سيبويه فى ضمائر الرفع المتصلة ياء الخطاب فى " تقومين ، وقومي " ، وخالفة الأخفشُ والمازنيُّ ، ذاهبين إلى أنَّهما علامة تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفردِ في المذكَّر ، نحو : " يقوم ، وقم " ، وانظر أيضا الكتاب ١/٥ بولاق .

[القسم الثالث من المعارف]

" المبهــــم "

فَالْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالْإِشَارَهْ　　شَرطْتُ فِي كِلَيْهِمَا انْحِصَارَهْ

قَولُهُ " الْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالإِشَارَهْ " يرِيدُ أَنَّ الْمُبْهَمَ هُوَ الاسْمُ الْمَوْصُولُ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ،أَيْ : الْمُبْهَمُ هُوَ هَذَانِ الصِّنْفَانِ مِنَ الْكَلَامِ .

وَقَولُهُ : " شَرَطْتُ فِي كِلَيْهِمَا (انْحِصَارَهْ " أَيْ : شَرَطْتُ انْحِصَارَ الْمُبْهَمِ) (١) فِي كِلاَ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : الإِبْهَامُ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً ؟

قُلْتُ : الإِبْهَامُ لَيْسَ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ ، بَلْ ضِدُّ التَّعْرِيفِ التَّنْكِيرُ ، بَلْ الْإِبْهَامُ يُخَالِفُ التَّعْرِيفَ لاَ يُضَادُّهُ ، وَمُخَالِفُ الشَّيْءِ يُجَامِعُهُ بِخِلاَفِ ضِدِّهِ ، لَكِنَّ ضِدَّ الإِبْهَامِ الإِبَانَةُ وَالإِيضَاحُ .

وَمَعْنَى كَوْنِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُبْهَمَةً كَوْنُهَا لاَتَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمَّى ، وَلاَ تَلْزَمُهُ ، وَتَفْتَقِرُ إِلَى مَا يُبَيِّنُهَا فَهِيَ كَالْمُضْمَرِ فِي كَوْنِهِ لاَ يَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمَّى بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ يَقُولُ : " أَنَا فَعَلْتُ " ، وَكَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ لاَ يَخْتَصُّ بِهَا شَيْءٌ بَلْ يَصِحُّ إِطْلاَقُهَا عَلَى الْجَمَادِ وَالْحَيَوَانِ كَانَتْ مُبْهَمَةً بِاعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِهَا ، فَأَمَّا حِينَ الْإِشَارَةِ بِهَا [ف] لاَ تُسْتَعْمَلُ إِلاَّ فِي مُعَيَّنٍ (٢) ، فَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، وَهِيَ مُبْهَمَةٌ

---

(١) في الأصل " انحصار المبهم " ، وما في (ف) أوضح .

(٢) في النسختين " معنى " ولعل الصواب ما أثبتناه .

بِاعْتِبَارِ وَضْعِهَا ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي حَدِّ اسْمِ الْإِشَارَةِ : "مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ" .

وَهَذَا الرَّسْمُ لِمَنْ يَعْرِفُ الْإِشَارَةَ لُغَةً وَلَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهَا ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولُ : هُوَ مُبْهَمٌ مَعْرِفَةٌ، لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِبَانَةِ بِالصِّلَةِ ، كَمَا تَحْتَاجُ أَسْمَاءُ الإشَارَةِ إِلَى الْإِبَانَةِ بِالصِّفَةِ (١) .

---

(١) في (ف) " بالصلة " .

[الأسماء الموصولة]

وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صِلَهْ　　بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ عَادَلَهْ
وَهِيَ تَكُونُ خَبَرِيَّةً يَصِحْ　　الصِّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحْ

قَوْلُهُ : " وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ " أَيْ : وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ الَّذِي هُوَ أَحَدُ قِسْمَيِ الْمُبْهَمِ . ٩٨/ب

قَوْلُهُ : " يَحْتَاجُ صِلَه " أَيْ : يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ .

قَوْلُهُ : " بِجُمْلَةٍ "احْتَرَزَ فِيهِ مِنَ الْمُفْرَدِ ؛ إِذْ لاَ يَكُونُ صِلَةً [إِلاَّ] لِلأَلِفِ وَاللَّامِ بِمَعْنَى " الَّذِي " .

قَوْلُهُ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " أَيْ : فِي الْجُمْلَةِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : " مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ عَمْرٌو " فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ ، لِخُلُوِّ الْجُمْلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ لَهَا بِالْمَوْصُولِ .

قَوْلُهُ : " عَادَلَهْ " أَيْ : يَكُونُ مُعَادِلاً لِلْمَوْصُولِ (١) ، أَيْ :مُطَابِقاً لَهُ إِفْرَاداً ، وَتَثْنِيَةً ، وَجَمْعاً ، وَتَذْكِيراً وَتَأْنِيثاً ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُعَادِلَ الضَّمِيرُ الْمَوْصُولَ ؛ لأَنَّهُ لَهُ وَهُوَ هُوَ فِي الْمَعْنَى .

قَوْلُهُ : " خَبَرِيَّةً " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ الْجُمَلِ الأَمْرِيَّةِ وَالنَّهْيِيَّةِ وَالاسْتِفْهَامِيّةِ ، فَإِنَّهَا لاَ تَكُونُ صِلَةً ؛ لأَنَّهُ لاَ يَصِحُّ فِيهَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ .

قَوْلُهُ : " الصِّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحْ " هَذَا تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ : " خَبَرِيَّةً " ، وَتَعْرِيفٌ لَهَا ؛ لأَنَّهُمْ يُعَرِّفُونَ الجُمْلَةَ الخَبَرِيَّةِ بِأَنَّهَا الَّتِي : " يَصِحُّ فِيهَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ ، أَيْ : هِيَ قَابِلَةٌ لَهُمَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ .

---

(١) قال صاحب الشرح المجهول في لوحة ٧٥ " قوله " : " عادله " اللاَّمُ فيه بمعنَى : إلي " تقديره " عادَ إليه " وليس رأيه – في نظرى – بعيداً من الصواب .

وَ " الصّدْقُ " فَاعِلُ " يَصِحُّ " ، وَ " التَّكْذِيبُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " مُتَّضِحٌ " خَبَرُهُ ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَصِحُّ الصَّدْقُ فِيهَا إِذْ التَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحٌ ، وَقَالُوا فِي تَعْرِيفِ الصِّلَةِ : " هِي كُلُّ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مُوَضّحَةٍ غَيْرِ مُفْتَقِرةٍ إِلَى كَلاَمٍ ، وَفِيهَا عَائِدٌ " ، وَقَدْ شَرَحْنَا الْقُيُودَ فِيمَا تَقَدَّمَ .

بَقِيَ قَوْلُهُم " مُوَضّحَةٌ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْجُمْلَةِ التَّعَجُّبِيّةِ فَلاَ تَقَعُ [1] صِلَةً ؛ لإِبْهَامِهَا ، إِذِ الْمُبْهَمُ لاَ يُوَضّحُ الْمُبْهَمَ [2] ، وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرُ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى كَلاَمٍ" فِيهِ احْتِرازٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الاسْتِدْرَاكِيَّةِ نَحْوُ " مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ " .

وَقَالُوا فِي حَدّ الْمَوْصُولِ : " هُوَ مَا احْتَاجَ إِلَى صِلَةٍ لِيَكُونَ بِهَا جُزْءاً مِنَ الْكَلاَمِ " وَهَذَا التَّعْرِيفُ اصْطِلاَحِيٌّ ، لِمَنْ يَعْرِفُ وَضْعَ الْمَوْصُولِ لُغَةً .

وَمِنْهُم مِنَ قَالَ : "مَا وُصِلَ بِجُمْلَةٍ "، وَالأَوَّلُ أَجْوَدُ ، لأَنَّ الأَلِفَ [وَاللاَّمَ] مِنَ الْمَوْصُولاَتِ وَلاَ تُوصَلُ بِجُمْلَةٍ بَلْ بِمُفْرَدٍ [3] .

نَحْوُ الَّذِى قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي ... وَمَنْ وَمَا وَالْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ
نَحْوُ اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالأُلَى ... وَاللاَّءِ وَاللاَّتِى ، وَذُو قَدْ نُقِلاَ
عَنْ طَيِّءٍ فِى "ذُو حَفَرْتُ" شَاهِدُ ... كَذَا الأُولَى فِي الشّعْرِ أَيْضًا وَارِدُ

---

(١) في (ف) " فلا يصح ".

(٢) قال الرَّضِيُّ في شرح الكافية ٢/ ٣٧ : " وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول نحو " جاءني الَّذي ما أَحْسَنَهُ ، ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين ، وهو الوجه ؛ لكونها إِنْشَائِيَّةً ، وانظر الهمع ١/ ٨٦ .

(٣) وذلك المفرد هو اسم الفاعل واسم المفعول ، نَحْوُ " هذا الضارب زيداً ، وهذا المضروب " أيْ : هذا الذي ضرب زيداً ، وهو الَّذي ضُرِبَ .

وَ "ذَا" الَّذى مَعْ "مَا" فَقُلْ : مَاذَا تَرَى مَعْنَـــاهُ مَا الَّذى تَرَى مُسْتَخْبِرَا

وَأَيُّ الْـمُوَصُـــــــــولُ وَاللَّامُ الَّـتـى تُوصَـلُ كَالْـمُعْـــطَى بِهِ بِالصِّفَةِ

أَخَذَ يَذْكُرُ عَدَدَ الأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ وَهِيَ تِسْعَةُ غَيْرُ فُرُوعِ " الَّذِى " وَالَّتِى وَتَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِمَا ، وَلاَ خِلاَفَ فِي اسْمِيَّةِ هَذِهِ الْمَوْصُولاَتِ إِلاَّ الأَلِفَ وَاللَّامَ ؛ فَإِنَّ فِي اسْمِيَّتِهِمَا خِلاَفاً (١) .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ الَّذِى قَامَ وَمِثْلُه الَّتِى " أَىْ : " الَّتِى "مِثْلُ" الَّذِى " فِى الإِفْرَادِ ، وَفِي كَوْنِهِ مَوْصُولاً ، وَلَيْسَ مِثْلَهُ فِى التَّذْكِيرِ ، وَ " الَّذِى " وَمُثَنَّاهُ وَمَجْمُوعُهُ ثَلاَثَةٌ ، وَ " الَّتِى " وَمُثَنَّاهَا وَمَجْمُوعُهَا ثَلاَثَةٌ أَيْضاً .

وَ" أَيٌّ " وَمُؤَنَّثُهُ " أَيَّةُ " ، وَ " مَنْ " وَ " مَا " فَهَذِهِ عَشَرَةٌ ، وَهِيَ الَّتِى يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهَا فِى الْكَلاَمِ .

وَأَمَّا " ذُو " فِى لُغَةِ طَيِّئٍ ، وَ " ذَا " مَعَ " مَا " الاسْتِفْهَامِيَّةِ وَ " الأُولَى " فَقَلِيلَةُ الاسْتِعْمَالِ ، وَهِىَ بِهَا ثَلاَثَةَ عَشَرَ اسْماً . ٩٩/١أ

وَأَمَّا اللَّامُ فَفَرْعُ عَلَى " الَّذِى " إِذَا كَانَتْ لِمُذَكَّرٍ ، وَعَلَى " الَّتِى إِذَا كَانَتْ لِمُؤَنَّثٍ .

وَهَذِهِ الأَسْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ ؛ لِشَبَهِهَا بِالْحُرُوفِ ، لأَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى الصِّلَةِ كَافْتِقَارِ الْحَرْفِ إِلَى غَيْرِهِ إِلاَّ "أَيًّا" فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ إِمَّا لِتَمَكُّنِهَا بِالإِضَافَةِ ، وَإِمَّا حَمْلاً عَلَى نَظِيرِهَا وَهُوَ " بَعْضٌ " (٢) ، وَإِمَّا حَمْلاً عَلَى نَقِيضِهَا وَهُوَ " كُلٌّ " (٣) وَإِمَّا لأَنَّهَا خَرَجَتْ مُنَبِّهَةً عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِيمَا بُنِيَ مِنَ الأَسْمَاءِ أَنْ

---

(١) مذهب الجمهور أنها اسم موصول ، وذهب المازنى ومن معه إلى أنها للتعريف ، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة ، وضعفه ابن مالك فى شرح التسهيل ١/ ٢٢٤ ، وينظر أيضا شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٤٩ ، والهمع ١/ ٨٤ .

(٢) إن أضيفت إلى معرفة .

(٣) إذا أضيفت إلى نكرة .

يَكُونَ مُعْرَباً (١) .

وَإِنَّمَا أَتَوْا " بِالَّذِى ، وَالَّتِى " تَوَصُّلاً إِلىَ وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ لِيَحْصُلَ لِلْمَعْرِفَةِ نَصِيبٌ مِنَ الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ ، لَكِنَّ الْجُمْلَةَ نَكِرَةٌ ، وَالنَّكِرَةُ لاَ تُوصَفُ بِهَا الْمَعْرِفَةُ ، فَأَتَوا بِـ " الَّذِى " وُصْلَةً إِلى الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ كَمَا أَتَوْا بِـ " ذُو " الَّتِي بِمَعْنَى "صَاحِبٍ " تَوَصُّلاً إِلَى الْوَصْفِ بِاسْمِ الْجِنْسِ ، وَبِـ « أَيّ » تَوَصُّلاً إِلَى نِدَاءِ الْمُعَرّفِ بِاللاَّمِ ، وَبِـ " الْفَاءِ " تَوَصّلاً إِلَى الْمُجَازَاةِ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيّةِ ،وَلَمْ يَصِفُوا بِـ " مَنْ " ، وَ " مَا " ؛ لأَنَّهُمَا عَلَى لَفْظِ الْحُرُوفِ ؛ لِكَوْنِهِمَا عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَيْسَ مِنَ الصّفَاتِ مَا هُوَ كَذَلِكَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ " مَنْ " مُخْتَصَّةٌ بِالْعُقَلاَءِ " ، وَ " مَا " مُخْتَصَّةٌ بِغَيْرِهِمِ ، وَ " الَّذِى " غَيْرُ مُخْتَصٍّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَـ " أَيٌّ " غَيْرُ مُخْتَصّةٍ وَهِيَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ ؟

قُلْتُ : " أَيٌّ " تُفِيدُ الْبَعْضَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ أَيُّهُم عِنْدَكَ " وَتَلْزَمُهَا الإِضَافَةُ فَتَمْنَعُهَا مِنْ دُخُولِ " اللاَمِ " ، فَلِذَلِكَ كَانَتِ " الَّذِى ، وَالَّتِى " أَحَقُّ بِأَنْ يُتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ ، وَلأَنَّهُمَا أَدْخَلُ فِى حَيِّزِ الأَسْمَاءِ مِنْ بَاقِى الْمَوْصُولاَتِ بِدَلِيلِ تَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِمَا مُطْلَقاً بِخِلاَفِ " أَيٌّ " فَإِنّهَا لاتُثَنَّى وَلاَ تُجْمَعُ إِلاَّ فِي (الْوَقْفِ) (٢) إِذَا سَأَلْتَ بِهَا عَنْ نَكِرَةٍ ، وَلِصِحّةِ تَقْدِيرِهِمَا بِالْمُفْرَدِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالرّجُلِ الَّذِى ضَرَبَ " ، فَإِنّهُ يَجُوزُ أَنْ تُقَدّرَ "الَّذِى ضَرَبَ" بِـ " الضَّارِبِ " كَقَولِكَ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ " وَلاَ يَصِحُّ تَقْدِيرُ بَاقِي

(١) سيأتى موضع بنائها وعلة ذلك في ص ٦٤٤ .

(٢) فى النسختين " الوقت " تحريف ، وانظر هذا فى المقتضب ٢/ ٣٠١ فما بعدها .

الْـمَـوصُـولاَتِ هَذَا التَّـقْـدِيرَ ؛ لِخُـلـوِّهَـا مِن اْلأَلِـفِ وَاللاَمِ الْـمُـخَلِّصـةِ لَفْــظَ الصِّفَةِ ، وَالأَلِفُ وَالـلاَمُ فِي " الَّذِى " ، وَ " الَّتِى " زَائِدَتَـانِ ، وَأَصلُـهُ " لَذٍ " مِثْـلُ " شَجٍ ، وَعَمٍ " [1] فَـزَادُوا الـلاَّمَ لِيَـقْوىَ شَبَـهُـهُ بِأَلْفَـاظِ الصِّفَـاتِ .

فَـإِنْ قِيلَ : لَـوْ كَانَتِ الـلاَّمُ زَائِدَةً لَجَـازَ حَذْفُهَـا !

قُلْتُ : لَيْسَ كُلُّ زَائِدٍ يَجُـوزُ حَذْفُهُ ؛ فَإِنَّ اْلأَلِفَ وَاللامَ فِي " اْلآنَ " زَائِدَةٌ ، وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُهَـا ، وَلَيْسَ اْلأَلِفُ وَاللاَّمُ [فِيهِمَا] [2] لِلتَّعْرِيـفِ بَـلْ هُمَا يَتَعَرَّفَانِ بِصِلَتِهِمَا [3] ، فَلِذَلِكَ قُلْنَـا : إِنَّهُمَـا زَائِدَتَـانِ بِدَلِيـلِ أَنَّ " مَنْ ، وَمَـا " مَعَارِفُ وَلاَ لاَمَ فِيهِمَـا .

فَإِنْ قِيلَ : فَـالصِّلَـةُ جُمْلَةٌ وَالْجُمَـلُ عِنْدَهُمْ نَكِرَاتٌ فَـهِيَ نَكِرةٌ وَالْـمَوْصُـولُ نَكِرةٌ فَمِنْ أَيْنَ جَاءِ التَّعْرِيفُ ؟ وَكَيْفَ يَتَعَـرَّفُ النَّكِرَةُ بِالنَّكِرَةِ ؟ أَمْ كَيْفَ يُعْطِي غَيْـرَه التَّعْـرِيفَ [مَـا لاَ تَعْرِيفَ] [4] فِيـهِ ؟

قِـيـلَ : لاَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْجُــمْلَةُ صِلَةً حَـتَّى تَكُـونَ مَـعْلُومَـةً عِنْدَ الْـمُخَاطَبِ ، مَشْهُورَةً عِنْدَه غَايَـةَ الاشْتِهَارِ ، كَرَجُلٍ تَعْلَمُ أَنَّـهُ قَدْ قَدِمَ مِنَ اْلبَصْرَةِ وَاشْـتَهَرَ قُدُومُـهُ وَلَـمْ تَرهُ ثُـمَّ تَرى شَخْصاً فَتَقُولُ : مَنْ هَذَا ؟ فَيُقَـالُ لَكَ : " هَذَا الَّذِى قَدِمَ مِنَ اْلبَصْرَةِ " ، أَيْ : هَـذَا الَّذِى عَلِمْتَ اْلقُـدُومَ الْـمَنْسُـوبَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَتْ مَعْلُومَـةً وَهِيَ جُزْءٌ مِنَ الْـمَوْصُـولِ ، وَالْـمَوْصُـولُ جُزْءٌ مِنْهَا فَجُزْءُ الْـمَعْلُومِ مَعْلُومٌ ، فَهَذَا مَعْنَى قَولِهِمْ : إِنَّ هَذِهِ اْلأَسْمَـاءَ تَعَرَّفَتْ بِصِـلاَتِـهَـا .

---

(1) قال ابن الأنبارى فى الإنصاف ٦٧٠ : " وأما " الذى فأجمعوا على أن الأصل فيه " لذي " نحو : عمى وشجى " ، وانظر الأزهية ٣٠١ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٤ .

(2) فى الأصل " فيها " وهو تحريف ؛ لأنَّ الضمير يعودُ على " الَّذِي ، والَّتِي " .

(3) وقيل : هما للتعريف ، انظر ابن الشجريّ ٢/ ٣٠٤ ، والأزهية ٣٠١ .

(4) سقط من الأصل ، سبق نظر .

وَفِي " الَّذِى " وَجَمْعِهَا لُغَاتٌ (١) :

أَحَدُهَا " الَّذِيُّ " بِتَشْدِيدِ " الْيَاءِ " بِوَزْنِ " فَعِيلٍ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَيْسَ الْمَالُ - فَاعْلَمْهُ - بِمَالٍ   مِنَ الأَقْوَامِ إِلاَّ لِلَّذِيِّ (٢) ٩٩/ب

ثُمَّ الَّذِي " بِتَخْفِيفِ " الْيَاءِ " وَهِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ (فِيهَا) (٣) .

ثُمَّ " اللَّذِ " بِحَذْفِ " الْيَاءِ " وَكَسْرِ الذَّالِ ، ثُمَّ " اللَّذْ " بِسُكُونِ الذَّالِ مُبَالَغَةً فِي التَّخْفِيفِ ، وَقَدْ تُحَذْفُ بِأَسْرِهَا وَيُكْتَفى بِاللاَّمِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا (٤) [وَلِذَلِكَ] حَكَمَ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّ أَصْلَهَا " الذَّالُ " وَحْدَهَا (٥) لِمَا لَحِقَهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ " مِثَالٌ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَرَفْعُ التَّثْنِيَةِ بِالأَلِفِ وَنَصْبُهَا وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَعَلَى كُلِّ حَالٍ (بِالْيَاءِ) تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ فِي التَّثْنِيَةِ مَبْنِيٌّ كَمَا فِي الْجَمْعِ ، وَقَدْ جَعَلُوا رَفْعَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ ، فَقَالُوا فِي جَمْعِهِ " الَّذُونَ " بِالْوَاوِ فِي الرَّفْعِ ، وَبِالْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ، (وَهُوَ) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي هَذِهِ لَيْسَ بِمُعْرَبٍ (بَلْ هُوَ) (٦) لُغَةٌ تُقَالُ بِالْوَاوِ ، كَمَا قَالَ :

---

(١) انظر الأزهية ٣٠٢ ، والإنصاف ٦٧٥ المسألة ٩٥ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٠٥ .

(٢) لم أهتد إلى قائل هذا البيت .
وهو فى الإنصاف ٦٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٢ ، وابن الشجريّ ٢/ ٣٠٥ ، والتوطئة ١٦٤ ، والأزهية ٣٠٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٤٠ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر ذلك فى الجنى الدانى ٢٠١ ، والإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ .

(٥) انظر الإنصاف ٦٦٩ المسألة ٩٥ ، والأصول فى النحو ٢/ ٢٧٣ .

(٦) فى (ف) " بل هي " ، وهذه اللُّغَةُ لُغَة عُقَيْلٍ كما في شرح اللَّمْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ ١/ ٣١٨ .

وَلَهَـــا بِالْمَاطَـــرُونَ إِذَا أَكَــلَ النَّمْـلُ الَّذِى جَمَعَـــا [1]

وَقَدْ يُحْذَفُ النُّونُ فِي الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ تَخْفِيفاً لِطُولِ الاسْمِ بِالصِّلَةِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا .

وَأَمَّا لُغَاتُ " الَّتِى " [2] فِي جَمْعِهَا فَلُغَاتٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى الْوَاحِدِ [3] ، وَالْأَصْلُ مِنْهَا اثْنَانِ " اللَّائِى " ، وَ " اللَّاتِى " وَهُمَا اللَّتَانِ ذَكَرَهُمَا فِي قَوْلِهِ: " وَاللَّائِي وَاللَّاتِى " ثُمَّ تُحْذَفُ " الْيَاءُ " مِنْهَا وَتُلَيَّنُ الْهَمْزَةُ .

وَأَمَّا " اللَّوَاتِي " فَجَمْعُ " اللَّاتِى " وَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، وَحَذَفُوا أَيضًا " التَّاءِ " بَعْدَ حَذْفِ " الْيَاءِ " فَقَالُوا : " اللَّوَا " فِي " اللَّوَاتِي " [4] .

وَأَمَّا " ذُو " فِى لُغَةِ طَيِّئٍ فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِالْوَاوِ (تَقُولُ) : " مَرَرْتُ بِذُو قَامَ " ، أَيْ : بِالَّذِى قَامَ ، وَهِىَ [5] فِى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) البيت ليزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، وهو فى شعره المجموع ١١ .
الماطرون : بستان بظاهر دمشق ، ونسب أيضا للأحوص وليس فى شعره المجموع ، ونسبه الجاحظ فى الحيوان ٤/ ١٠ لأبى دهبل الجمحي وهو فى ديوانه ٨٥ ، والصحيح أنه ليزيد كما فى الكامل ١/ ٣٨٤ ، ومعجم البلدان مادة " الماطرون " ٥/ ٤٢ .
ويروى " بالماطرين " ولا حجة فيه .
وهو فى معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢١١، والمخصص ١٠٤/١٧ ، واللسان " مطر " والخزانة ٣/ ٢٧٨ بولاق .

(٢) فى النسختين " الذى " وهو تحريف بدليل ما بعده .

(٣) ذكر صاحب الأزهية ٣١٣ لجمع " التى " تسع لغات فارجع إليها إن شئت .

(٤) انظر شرح التسهيل لان مالك ١/ ٢١٨ .

(٥) فى (ف) "وهو " .

وَبِئْـــرِى ذُوَ حَفَـــرْتُ وَذُو طَـــوَيْتُ (١)

أَيِ : الَّتِي حَفَرْتُ ، وَالَّتِي طَوَيْتُ " وَلَـمْ يُؤَنِّثْ " ذُوَ " وَإِنْ كَانَ نَعْتًا لِلْبِئْرِ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَأَكْثَرُ مَا تُوصَلُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : كَذَا لألَى (٢) فِي الشِّعْرِ أَيْضاً وَارِدٌ " فَالأُلَى اسْمٌ مُرْتَجَلٌ يُفْهَمُ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنَ " الَّذِينَ " قَالَ الشَّاعِرُ :

فَإِنَّ بَنِي عَمِّيَ الأُلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ (٣)

أَي : الَّذِينَ يَخْذُلُونَنِي .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَذَا الَّذِى مَعْ مَا » « ذَا » إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ " مَا " الاسْتِفْهَامِيَّةِ تَكُونُ مَوْصُولَةً كَـ « الَّذِى » ، تَقُولُ : "مَاذَا صَنَعْتَ ؟ " أَيْ : مَا الَّذِي صَنَعْتَ ؟ وَصِلَةُ " ذَا " صَنَعْتَ " ، أَيْ (٤): مَا الَّذِى صَنَعْتَ " ، وَالْعَائِدُ

---

(١) هذا عجز بيت لسنان بن الفحل الطائي من شعراء الدولة الأموية وصدره :
(فإن الماء ماء أبى وجدى) ، ويروى (فان البئر بئر أبى وجدى) ، وهو فى حماسة أبى تمام ١/٣٠٢ ، وشرحها للمرزوقى ٥٩٠ ، والإنصاف ٣٨٤ ، والأزهية ٣٠٥ ، وابن الشجرى ٢/٣٠٦ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٧ ، ٨/ ٤٥ والمسلسل فى غريب لغة العرب ١٠٩ .

(٢) فى الأصل " الأولى " .

(٣) البيت لبعض بنى فقعس ، وقيل : لعمرو بن أسد الفقعسى ، وقيل : لمرة بن عداء الفقعسى .
وهو فى حماسة أبى تمام ١/ ١٢٤ ، وشرحها للمرزوقى ٢١٣ ، وللتبريزى ١/ ٦٩ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٤٣ ، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣١٩ ، والهمع ١/ ٨٣ ، والدرر اللوامع ١/ ٥٧ ، والتصريح ١/ ١٣٢ ، والخزانة ١/ ٤٤٩ بولاق ، والحماسة البصرية ١/ ٢٤٤ ، ويروى صدر البيت فى بعض المصادر : (رأيت مَوَالِيَّ الألى يخذلوننى) والموالى هنا : أبناء العم ، وحوادث الدهر : مصائبه ونوازله .

(٤) في (ف) « في » " .

مَحْذُوفٌ ، أَيْ : صَنَعْتَهُ ، وَ " مَا " مُبْتَدَأٌ ، وَ " ذَا " خَبَرُهَا [1] ، وَيَكُونُ جَوَابُهَا عَلَى هَذَا مَرفُوعاً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قَلِ الْعَفْوُ ﴾ [2] بِالرَّفعِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ " ذَا " وَ "مَا" بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ـ أَيْ : أَلْغَيْتَ " ذَا " أَوْ جَعَلْتَهَا زَائِدَةً – أَوْقَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى « مَا » كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيَّ شَيْءٍ صَنَعْتَ ؟ (فَالْجَوَابُ مَنْصُوبٌ) [3] ، وَقُرِئَ : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ بِالنَّصْبِ [4] عَلَى تَقْدِيرِ إِلْغَاءِ (ذَا ") فَكَأَنَّهُ قَالَ ـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ـ : أَيَّ شَيْءٍ يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ الْعَفْوَ أَيْ : يُنْفِقُونَ الْعَفْوَ .

قَوْلُهُ : " وَأَيٌّ الْمَوْصُولُ " ، أَمَّا " أَيٌّ " فَإِذَا وَصَلْتَهَا بِمُفْرَدٍ بَنَيْتَهَا عَلَى الضَّمِّ ؛ لِنُقْصَانِهَا بِحَذْفِ جُزْءِ صِلَتِهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ [5]

---

(١) قال ابن القوّاسِ في شرحِهِ لوحة ١١٣ : " ويجوز أن يكونَ الموصولُ هو المبتدأ ، و " ما " هِيَ الخَبَر على العَكْسِ " .

(٢) سورة البقرة ٢١٩ .

(٣) فى (ف) " فالجواب صنعت منصوب " ، وجملة " صنعت " مقحمة ، وقوله : " منصوب " سقط من الأصل .

(٤) قرأ أبو عمرو برفع " العفو " ، وقرأها الباقون بالنصب كما فى كتاب السبعة فى القراءات ١٨٢ ، والبحر المحيط ٢/ ١٥٩ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى ١/ ٢٩٢ وقول النيليّ " قرئ " غير مستحسن ، إذ يشعر بالتضعيف .

(٥) نسب هذا البيت إلى غسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين .
انظر : شرح شواهد المغنى ١/ ١٣٦ ، والخزانة ٢/ ٥٢٢ بولاق ، والإنصاف ٧١٥ والتصريح ١/ ١٣٥ ، ورصف المبانى ١٩٧ ، والعينى ١/ ٤٣٦ ، والهمع ١/ ٨٤ ، والدر اللوامع ١/ ٦٠ " وأوضح المسالك ١/ ١٠٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٦٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/ ١٥٢ ، وفى البيت روايتان " على أيهم " " بالبنـاء على الضم ، و : على أيهم " بإعرابه بالجـرِّ .

وَالتَّقْدِيرُ " عَلَى أَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ " ، فَحَذَفَ الْمُبْتَدأ وَبَنَاهَا عَلَى الضّمّ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ " فَتَبْنِيهَا على الضَّمِّ ، فَإِنْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ قَائِمٌ " ، جَرَرْتَهَا وَأَعْرَبْتَهَا ، لِتَمَامِهَا بِتَمَامِ صِلَتِهَا (١) .

قَوْلُهُ " وَاللَّامُ الَّتِي تُوصَلُ " الأَلِفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ : " الْمُعْطِي " اسْمٌ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا ، مُفْرداً وَمُثَنًّى وَمَجْمُوعاً ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفاً لَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْعَائِدِ كَالحُرُوفِ المَوْصُولَةِ وَهِيَ " مَا " ، وَ " أَنَّ " الثَّقِيلَةُ ، و«أَنِ» ١٠٠/أ
الْخَفِيفَةُ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " سَرَّنِي مَا فَعَلَ زَيْدٌ " ، وَ " سَرَّنِي أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ " ، وَ " سَرَّنِي أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ " ، وَلاَعَائِدَ يَرْجِعُ مِنَ الصِّلَةِ إِلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلاثَةِ ، فَعَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الأَلِفِ وَاللَّامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ " اللَّامَ " اسْمٌ .

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتِ اسْماً لَمَا أَفَادتِ التَّعْرِيفَ فِي الصِّلَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا!

قُلْتَ : التَّحْقِيقُ فِي الأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ أَنَّهَا مَعَارِفُ ، وَتَعْرِيفُهَا بِالْوَضْعِ لاَ بِصِلاَتِهَا ، وَأَنَّ صِلاَتِهَا لَيْسَتْ مُعَرِّفَةً لَهَا بَلْ هِيَ مُبَيِّنَةٌ لإِبْهَامِهَا وَمُوَضِّحَةٌ لَهَا ، فَلِذَلِكَ قَالُوا: "الَّذِي" وُضِعَتْ وُصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ، وَالصِّلَةُ لاَبُدَّ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ؛ وَلَهُ شَبَهٌ بِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْهُمَا ، وَالْجُمْلَةُ نَكِرَةٌ فَأَشْبَهَتْهَا بِالإِبْهَامِ ، وَالْمَوْصُوفُ بِـ " الَّذِي "مَعْرِفَةٌ فَأَشْبَهَتْهُ بِالتَّعْرِيفِ ، فَـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتُهَا لإِبْهَامِهَا ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهَا نَكِرَاتٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الإِبْهَامَ لاَ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ(٢) ، فَوِزَانُ "الَّذِي" وِزَانُ

---

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيعربونها مطلقاً ، انظر الإنصاف ٧٠٩ المسألة ١٠٢ .

(٢) انظر ص ٦٣٤ فيما تقدم .

أَسْمَاءِ الإشَارَةِ فِي الإِبْهَامِ ، وكَمَا تَحْتَاجُ أَسْمَاءُ الإشَارَةِ إِلَى صِفَةٍ تُزِيلُ إِبْهَامَهَا ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مَعَارِفُ فَكَذَلِكَ " الَّذِى " مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ تُزِيلُ إِبْهَامَهُ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمًّى كَأَسْمَاءِ الإشَارَةِ ، وكَمَا أَنَّ الْمُضْمَرَ مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى ظَاهِرٍ يُفَسِّرُهُ فَكَذَلِكَ " الَّذِى " مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ تُوَضِّحُهُ ، وَهَذَا خِلاَفُ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ(١) ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

وَلاَ تُوصَلُ اللاَّمُ إلاَ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ دُونَ الاسْمِيَّةِ ؛ لأَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ يُسْبَكُ مِنْهَا اسْمُ فَاعِلٍ أَوِ اسْمُ مَفْعُولٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى ، بِخِلاَفِ الاسْمِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لاَ يَتَأَتَّى ذَلِكَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا سَبَكُوا مِنَ الْفِعْلِ اسْمَ فَاعِلٍ مُرَاعَاةً لِلَفْظِ اللاَّمِ ، إِذْ كَانَتْ فِي اللَّفْظِ وَالصُّورَةِ كَلاَمِ التَّعْرِيفِ ، وَلاَمُ التَّعْرِيفِ لاَ يَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى الْمُفْرَدِ ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا الأَلِفُ وَاللاَّمُ فِى تَأْوِيلِ الْفِعْلِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : " الضَّارِبُ زَيْدًا " ، وَ " الَّذِى ضَرَبَ زَيداً " واحِدٌ ، وَالَّذِى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُنَا فِى تَأْوِيلِ الْفِعْلِ أَنَّهُمْ يُعْمِلُونَهُ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ نَحْوُ " الضَّارِبُ زَيْداً أَمْسِ " ، وَلَوْ قُلْتَ : " هَذَا ضَارِبٌ زَيداً أَمْسِ " بِنَصْبِ " زَيْدٍ " لَمْ يَجُزْ ، وَتَقُولُ: « الضَّارِبُ زَيْداً أَمْسِ ، وَالضَّارِبُ غَدَاً ، وَالضَّارِبُ الآنَ » فَتَقْرِنُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الأَزْمِنَةِ .

(١) مذهب الجمهور أن الأسماء الموصولة معارف وتعريفها بصلاتها ، انظر أسرار العربية ٢٨٠ .

[باب الإخبار بالذى وبالألف واللام]

وَمِنْهُ بَابٌ اسْمُهُ الإِخْبَــــارُ بِـأَلْ ، وَبِالَّذِى كَمَا تَخْتَــــارُ
وَذَاكَ أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ ذَا بِـأَلْ أَوْ بِـالَّذِى فَتَنْظُرُ

قَولُهُ : " وَمِنْهُ " أَيْ : وَمِنَ الْمَوْصُولِ بَابٌ يُسَمَّى "بَابَ الإِخْبَارِ " ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " الإِخْبَارُ " هُوَ أَنْ يُقَالَ لَكَ : كَيْفَ تُخْبِـــرُ عَنْ " زَيْدٍ " مِنْ قَوْلِـــكَ : ضَرَبْتُ زَيداً ؟ فَتَقُولُ : الَّذِى ضَرَبْتُ زَيْدٌ ، فَ " الَّذِى " مُبْتَدأٌ ، وَ " ضَرَبْتُ " صِلَتُهُ وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ : فَحَذَفَ الْعَائِدَ ؛ لأَنَّهُ مَفْعُــولٌ [وَ " زَيْدٌ خَبرٌ عَنِ " الَّذِى "] (١) .

فَـإِنْ قِيلَ : فَـإِنَّـكَ لَمْ تُخْبِـرْ عَنْ " زَيْدٍ " بَـلْ عَنِ " الَّذِى " فَكَيْفَ يَقُولُونَ : أَخْبِرْ عَنْ " زَيدٍ " وَيَجْعَلُونَهُ خَبَراً لاَ مُخْبَراً [عَنْهُ] (٢) ؟

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مُفْرَداً كَانَ الْمُبْتَدأَ فِى الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنَّ لَفْظَ الْخَبَرِ صَادِقٌ عَلَى الْمُبْتَدأِ ، وَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ ١٠٠/ب فِى هَذَا الْبَابِ هُوَ " الَّذِى "فِي الْمَعْنَى وَ " الَّذِى " مُخْبَرٌ عَنْهُ بِ « زَيْدٍ » ، وَ «زَيْدٌ » هُوَ «الَّذِى» فَ « زَيْدٌ » مُخْبَرٌ عَنْهُ فِى الْمَعْنَى ، فَهُوَ فِى الْمَعْنَى مُخْبَرٌ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ خَبَراً ، فَمَعْنَى قَـولِهِمْ : "أَخْبِرْ عَنْهُ " أَيْ : أَخْبِرْ عَنْ مَعْنَاهُ لاَ عَنْ لَفْظِهِ .

---

(١) إضافة يوجبها المقام ، وهى مستفادة من كتابه التحفة الشافية لوحة ١١٥ .

(٢) سقط من الأصل .

قَــوْلُهُ : " بِأَلْ " أَيْ : بِالألفِ وَاللَّامِ ، وَأَمَّـا قَــوْلُهُ : " بِالَّذِي " " فَظَاهِـرُ الْمَـعْنَى ، وقَـوْلُهُ : " كَمَـا (١) تَخْتَــارُ " أَيْ : بِـأَيِّهِمَـا شِئْتَ إِذَا كَانَتِ الصِّلَةُ فِعْـــلاً مُتَصَرِّفاً ، وَلِذَلِكَ قَيَّدَ الاخْتِيَـــارَ بِالشَّرْطِ فَقَـالِ : " إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفَا " (٢) .

فَـإِنْ قُلْتَ : فَـمَـا مَـعْنَى قَوْلِهِ : " الإِخْبَـارُ بِأَلْ وَبِالَّذِي " ، وَالألِفُ وَاللَّامُ مُخْبَـرٌ عَنْهُمَـا لاَ بِهِمَـا ؟

قُلْتُ : الْجَـــوَابُ عَنْ هَـذَا هُوَ الْجَـــوَابُ عَنْ قَــوْلِهِمِ " أَخْــــبِرْ عَنْ "زَيْــدٍ" ، وَإِنْ كَانَ مُـخْـبَـراً بِـهِ ، يُرِيدُ : فِي الْمَـعْنَى لاَ فِي اللَّفْظِ ، وَيَجُـوزُ أَنْ تَكُونَ " الْبَاءُ " بِمَعْنَى " عَنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ [تَكُونَ] " الْبَـاءُ لِلاسْتِعَانَـةِ ، (أَيْ : أَخْبَرْتُ) (٣) مُسْتَعِيناً عَلَى الإِخْبَارِ بِالَّذِي ، أَوْ مُتَوَصِّلاً إِلَيْـهِ بِالَّذِي .

إِنْ كَانَ عَامِـلٌ لَـهُ تَصَرُّفَا وَكَانَ مِمَّـا جَـازَ أَنْ يُعَـرَّفَا

" عَامِلٌ " اسْمُ " كَانَ " وَ « لَهُ » نَعْتٌ لِ « عَامِلٍ » ، وَ " تَصَـرُّفَـا " خَبَرُ " كَـانَ " عَلَى تَقْـدِيرِ حَـذْفِ مُـضَـافٍ ، أَيْ " ذَا تَصَـرُّفٍ " (٤) ، وَالضَّمِـيرُ فِي قَـوْلِهِ : "لَهُ" ضَمِيرُ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، وَيَحْتَمِـلُ أَنْ يَعُـودَ عَلَـى " عَـامِلٍ " .

---

(١) في (ف) " بما " .

(٢) سيأتي هذا قريباً .

(٣) في (ف) " بمعنى أخبرت " .

(٤) وافق ابن القواس في شرحه (لوحة ١١٦) المؤلف ، وقال أيضا : " وقيل : يريد بقوله " إن كان عامل له تصرفا " أن يكون بفعل متصرف " وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٨ " فعامل مرفوع لأنه اسم كان " وكان تامة ، و"تصرفا " فعل ماض في موضع الحال ، ولا يجوز أن يقال " تصرفا " بضم الراء على أنه مصدر منصوب خبر " كان " والمضاف محذوف تقديره " ذا تصرف " كما فسره النيلي ، لأن حذف المضاف من غير قرينة لا يجوز " .

وَقَـوْلُهُ : " لَـهُ تَصَـرُّفَـا " احْـتَـرزَ فِـيـه مِن الْـجُمْلَةِ الاسْـمِـيّـةِ فَإِنَّهُ لاَيَصِحُّ الْإخْبَارُ فيها بِالأَلِفَ وَاللاَّمِ ، بَلْ « الَّذِي » وَحْدَهُ ، وَاحْتَرَزَ بِـه أَيضًا من الأَفْعَال الَّتِي لاَ تَصَـرُّفَ لَـهَـا " كَنِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَحَبَّذَا ، وَفِـعْلِ الـتَّـعَجّبِ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ " ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ الاخْتِيَارُ فِي هَذِهِ بِأَنْ تُخْبِرَ فِيـهَا كَمَا تَخْتَارُ : إنْ [1] شِئْتَ بِالَّذِي ، وَإِنْ شِئْتَ بِاللاَّمِ ، بَـلْ يَتَعَيَّنُ الْإخْبَارُ فِي هَذِهِ بِـ « الَّذِي » فَقَطْ ؛ لأَنَّ الْـفِـعْلَ إِذَا لَمْ يَتَـصَـرَّفْ لَمْ يُبْنَ مِنْـهُ اسْمُ فَـاعِلٍ ، وَإِذَا لَمْ يُبْنَ مِنْهُ اسْمُ فَـاعِلٍ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا تَعَذَّرَ دُخُـولُـهُـمَـا عَلَيْـهِ تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ فِيهِ بِهِمَا ، فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُتَصَرِّفُ فَتُخْبِرُ عَنِ الاسْمِ فِيهِ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ ، نَحْوُ "مَرَرْتُ بِزَيدٍ " ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ " زَيْدٍ " بِالَّذِي : " الَّذِي مَرَرْتُ بِـهِ زَيـــدٌ " ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ (الْـمَـارُّ بِـهِ) [2] أَنَـا زَيدٌ " .

فَـمَجَـالُ " الَّذِي " فِي بَابِ الْإِخْبَـارِ أَوْسَعُ مِن مَـجَـالِ " اللاَّمِ " ، فَكُلُّ مَـا يُخْبَرُ عَنْـهُ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِـ "الَّذِي" إلاَ مَـا قَلَّ وَلاَ يَنْعَكِسُ [3] .

وَقَـوْلُنَـا : " إلاَ مَـا قَلَّ " فِـيه احْـتِـرَازٌ عَنْ مِـثْـلِ قَوْلِهِمْ : "مَـرَرْتُ بِالْـقَـائِمِ أَخَـوَاهُ لاَ الْـقَـاعِـدَيْنِ " [بِجَـرٍّ][4] " الْـقَـاعِـدَيْنِ " عَطْفـاً عَلَـى " الْـقَـائِمِ " ، قَـالَ الْأَخْفَشُ : وَلَوْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِـالَّذِي قَـامَ أَخَـوَاهُ لاَ الَّذِي قَـعَدَا " لَـمْ يَجُـزْ ، لأَنَّ الضَّـمِـيرَ فِي " قَـعَدَا " عَـائِـدٌ عَلَى الْأَخَوَيْنِ لاَ عَلَى " الَّذِي " فَلَمْ يَجُـزْ ؛ لِبَـقَـاءِ الْـمَوْصُولِ الثَّانِي بِـلاَ عَـائِـدٍ [5] .

---

(١) فى النسختين " وإن " .

(٢) فى الأصل بياض ، وفى (ف) " المشار به " .

(٣) انظر المفصل ١٤٤ ، وشرحه لابن يعيش ٣/ ١٥٧ .

(٤) في النسختين « فجرّ » .

(٥) انظر رأي الأخفش في الأصول في النحو ٢/ ٣٢٣ – ٣٢٩ ، وشرح الألفية للمراديّ ٤/ ٣٠٠ .

قَوْلُهُ : " وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعَرَّفَا " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ الْحَالِ ، وَالتَّمْيِيزِ ، وَالْمَصْدَرِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْحَالِ ، وَمَعْمُولِ " لاَ " ؛ لأَنَّ مَا لاَ يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ لاَ يَصِحُّ إِضْمَارُهُ (وَمَا لاَ يَصِحُّ إِضْمَارُهُ) [٢] لاَ يَصِحُّ الإِخْبَارُ عَنْهُ .

وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِي مُضْمَرَهُ

قَوْلُهُ : " وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ " احْتَرَزَ بِهِ مِن اسْمِ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ الْعَامِلِ ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ؛ لأَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ اسْمِ [الْفَاعِلِ] [٣] تَجْعَلُ مَوْضِعَهُ ضَمِيراً وَتُؤَخِّرُهُ إِلَى آخِرِ الْكَلاَمِ ، فَتَقُولُ مَثَلاً فِي مِثْلِ " زَيْدٌ ١٠١/أ ضَارِبٌ عَمْراً " : " الَّذِى زَيْدٌ هُوَ عَمْراً [ضَارِبٌ][٤] " فَتَجْعَلُ الضَّمِيرَ عَامِلاً فِي " عَمْرٍو " وَالْمُضْمَرُ لاَ يَعْمَلُ ، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ . ، نَحْوُ " ضَرَبْتُ زَيْداً الظَّرِيفَ " لاَ يَجُوزُ الَّذِى ضَرَبْتُ زَيداً إِيَّاهُ الظَّرِيفُ " ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يُوصَفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُوفُ عَلَى انْفِرَادِهِ لاَ يُخْبَرُ عَنْهُ ؛ لأَنَّ الْمَصْدَرَ لاَ يُوصَفُ كَمَا لاَ يُوصَفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَافُ عَلَى انْفِرَادِهِ ، لأَنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يُضَافُ ، فَإِنْ أَخَّرْتَ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ جَمِيعاً جَازَ ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ غُلاَمَ زَيدٍ " : " الَّذِى ضَرَبْتُهُ غُلاَمُ زَيدٍ " ، وَكَذَا إِذَا أَخَّرْتَ الْمَوْصُوفَ مَعَ صِفَتِهِ جَازَ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، نَحْو " مَرَرْتُ بِزَيدٍ الْكَرِيمِ " فَتَقُولُ : " الَّذِى مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ

---

(١) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٢) في النسختين « العامل » .

(٣) تكملة يوجبها المقام .

الْكَرِيمُ " ، وَكَذَلِكَ كُلّ حَرْفِ جَرٍّ لاَ يَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ كَـ« رُبَّ » ، وَ« مُذْ » وَ« مُنْذُ »، و«كَاف» التَّشْبِيهِ، و« حَتَّى » ، وَ« تاء » القسم ، وَ« وَاوِ » القسم .

قَوْلُهُ : " وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِى مُضْمَرَهُ " أَيْ : وَجَازَ أَنْ يَعُــودَ الْمُضْمَرُ عَلَى " الَّذِى " وَاحْتَرَزَ بِهِ من قَوْلِكَ : " زَيدٌ مَرَرْتُ بِهِ " فَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِى قَوْلِكَ : " بِهِ " ؛ لأَنَّـهُ عَائِدٌ عَلَى " زَيدٍ " ، فَإِذَا أَعَدْتَهُ عَلَى الْمَوْصُولِ بَقِيَ الْمُبْتَدأ بِلاَ عَائِدٍ [(١) مِنَ الْجُمْلَةِ ، فَكُنْتَ تَقُولُ مَثَلاً : " الَّذِى زَيدٌ مَرَرْتُ بِهِ هُوَ " ، فَإِنْ أَعَدْتَ " الهَاءَ " فِي " بِهِ " عَلَى " الَّذِي " بَقِىَ " زَيدٌ " بِلاَ عَائِدٍ](١) ، فَإِنْ أَعَدْتَهَا عَلَى الْمُبْتَدأِ الَّذِى هُوَ " زَيْدٌ " بَقِيَ " الَّذِى " بِلاَ عَائِدٍ ، وَ" هُوَ " لاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى " الَّذِى " ؛ لأَنَّـهُ خَبَـرٌ ، وَالْعَائِــدُ إِنَّمَا يَكُــونُ من الصِّلَةِ ، وَالْخَبَرُ لَيْسَ بِصِلَةٍ ، وَلاَ مِنْــهَا ، وَكَذَلِكَ الضَّـمِيرُ فِى " مُنْطَلِقٌ " مِنْ قَولِكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " لاَيَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي "مُنْطَلِقٌ" ، لأَنَّـهُ مُسْتَحَقٌّ لِزَيْدٍ ، فَإِنْ عَادَ عَلَى الْمَوْصُولِ بَقِىَ الْمُبْتَدَأُ بِلاَ عَائِدٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ ، لاَيَجُوزُ الإِخبارُ عن « غُلامِهِ » فَتَقُولُ : " الَّذِى زَيْدٌ ضَرَبْتُه غُلاَمُهُ " ؛ لأَنَّ " الْهَاءَ " مُسْتَحَقَّةٌ لِزَيْدٍ ، فَبَقِيَ الْمَوْصُولُ بِلاَ عَائِدٍ .

فَانْقُلْ لآخِرِ الْكَلاَمِ الاسْمَــــا   وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيراً حَتْــــمَا
وَأْتِ بِأَلْ وَبِالَّذِى (٢) ٱبْتِــدَاءَا   خَبَرُهُ مَــا فِــي الأَخِيرِ جـــاءا
نَحْوُ " الَّذِى يَقُومُ مِنَّــا عَمْــرُو "   وَ" الضَّارِبُ الْغُلاَمَ مِنَّا بَكْرُ "
فَفِي "يَقُومُ" مُضْمَرُ الَّذِى اسْتَتَرْ   كَذَاكَ فِي الضَّارِبِ ذِكْرُ مَا ظَهَرْ
وَثَنِّ وَاجْمَــعْ ثُمَّ أَنِّثْ مُخْبِــرَا   بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلاَمُ خَبَــرَا

---

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) فى الأصل " أو بالذى " ، والمثبت من (ف) ، وبقية الشروح .

قَوْلُهُ : " فَانْقُلْ لآخِرِ الْكَلاَمِ الاسْمَا " خَرَجَ بِهِ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، فَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْهُ ؛ لاسْتِحْقَاقِهِ صَدْرَ الْكَلاَمِ ، فَتَأْخِيرُهُ يُخْرِجُهُ عَنْ مَوْضِعِهِ ، أَيْ : عَنْ كَوْنِهِ وُضِعَ مُصَدَّراً لِيُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ بَعْدَهُ ، وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : " وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيراً حَتْماً " ؛ لأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لاَ ضَمِيرَ لَهُ فَيُجْعَلَ مَكَانَهُ ، وَإِنَّمَا أَخَّرْتَ الاسْمَ الَّذِي تُخْبِرُ بِهِ إِلَى آخِرِ الْكَلاَمِ لِيَحْصُلَ بِهِ بَيَانُ الْمُبْهَمِ ، أَعْنِي : " الَّذِي " .

قَوْلُهُ : " وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمَا " إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُجْعَلَ مَكَانَ الاسْمِ الَّذِي يُؤَخَّرُ وَيُخْبَرُ بِهِ عَنِ "الَّذِي" ضَمِيراً لِيَربِطَ الصِّلَةَ بِالْمَوْصُولِ .

قَوْلُهُ : " وائت بِأَلْ وَبِالَّذِي ابْتِدَاءَا » إِنَّمَا صَدَّرَ الْمَوْصُولَ ، لأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ إِلَى الإِخْبَارِ عَنْهُ ، فَلاَبُدَّ مِن تَصْدِيرِ " الَّذِي: أَوِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ١٠١/ب فَتَجْعَلَهُ مُبْتَدَأً ، وَخَبَرُهُ الاسْمُ الْمَنْقُولُ إِلَى آخِرِ الْكَلاَمِ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " خَبَرُهُ مَا فِي الأَخِيرِ جَاءَا " أَيْ : خَبَرُ " الَّذِي " الاسْمُ الَّذِي وَقَعَ أَخِيراً ، ثُمَّ أَخَذَ فِي التَّمْثِيلِ فَقَالَ : "نَحْوُ الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو" وَمَعْنَاهُ إِذَا قِيلَ لَكَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ " عَمْرٍو " مِنْ قَوْلِكَ : " يَقُومُ عَمْرُو " ؟ ، فَتَقُولُ : " الَّذِي يَقُومُ عَمْرُو " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " عَمْرُو " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ صِلَةُ " الَّذِي "وَعَائِدُهُ ، وَالْعَائِدُ عَلَى " الَّذِي " هُوَ الضَّمِيرُ فِي " يَقُومُ " مِنْ قَوْلِكَ " الَّذِي يَقُومُ عَمْرُو " وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ : " فَفِي يَقُومُ مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرْ " . أَيْ : فِي " يَقُومُ " ضَمِيرُ هُوَ فَاعِلُهُ مُسْتَتِرُ يَعُودُ عَلَى " الَّذِي " وَيَبْرُزُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ

فَتَقُــولُ : " اللَّذَانِ يَقُومَانِ الْعَمْـرَانِ " وَ " الَّذِينَ يَقُــومُونَ الـرِّجَالُ " ، وَ " الَّتِي قَامَتْ هِنْدٌ " ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَولِهِ :

" وَثَنِّ وَاجْمَعْ ثُمَّ أَنِّثْ مُخْبِرَا " .

قَولُهُ : " وَالضَّارِبُ الْغُلاَمَ مِنَّا بَكْرٌ " تَمْثِيلُ بِالألِفِ وَاللاَّمِ فَفِي "ضَارِبٍ" الَّذِي هُوَ صِلَةُ الألِفِ وَاللاَّمِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِمَا ، وَإِلَيْهِ أَشَـارَ بِقَوْلِهِ :

« كَذَاكَ فِي «الضَّارِبِ» ذِكْرُ مَا ظَهَرْ » أَيْ : فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُفْرَدٌ يَرْجِعُ إِلَى " اللاَّمِ " ، وَهُوَ الذِّكْرُ الَّذِي عَنَاهُ بِقَولِهِ : " ذِكْرُ مَا ظَهَرْ " أَيْ " : ضَمِيرُ مَا ظَهَرَ ، وَالَّذِي ظَهَرَ هُوَ " زَيدٌ " أَيْ : فِي " الضَّارِبِ " ضَمِيرُ " زَيْدٍ " يَعُودُ إِلَى اللاَّمِ كَمَا كَانَ فِي " يَقُومُ " مِنْ قَولِهِ : " الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " ، وَضَمِيرُ " عَمْرٍو " يَعُودُ عَلَى " الَّذِي " .

وَلاَ تَدْخُلُ اللاَّمُ إِلاَّ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِفِعْلِهَا تَصَرُّفٌ ؛ لِيُصَاغَ مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ ، فَهِيَ - أَعْنِي الألِفَ وَاللاَّمَ - فَرْعٌ عَلَى "الَّذِي" فَهِيَ مُنْحَطَّةٌ عَنْهَا ، وَلَزِمَتِ الإِخْبَارَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْهُ اسْمُ الْفَاعِلِ أو اسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (١) يَجُوزُ إِدْخَالُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ، أَنْشَدُوا :

مِنَ النَّفَرِ ، الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ (٢) .

---

(١) انظر الإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ ، والجنى الداني ٢٠٣ .

(٢) هذا صدر بيت لشاعر مجهول فيما أعلم ، وعجزه مختلف فيه فبعضهم يرويه (هم أهل الحكومة من قصي) كما في الإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ ، والخزانة ١/ ١٥ بولاق ، وأكثرهم يرويه :

(لهم دانت رقاب بني معد) .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٧ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٥٠ ، ورصف المباني ٧٥ ، ومغنى اللبيب ٧٢ ، والجنى الداني ٢٠٣ ، وشرح شواهد المغنى ١/ ١٩١ والهمع ١/ ٨٦ .

فَرَسُولُ اللَّهِ مُبْتَدَأٌ ، وَ " مِنْهُمْ " خَبَرُهُ ، فَأَدْخَلُوا اللَّامَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

قَوْلُهُ : " بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلَامُ خَبَرًا " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الاسْتِفْهَامِ ، وَمَعْمُولِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الاسْمِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، لِامْتِنَاعِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ صِلَةً .

فَإِذَا قُلْتَ : " لِيَقُمْ زَيْدٌ " فَلَا يَجُوزُ " الَّذِي لِيَقُمْ زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ لَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ فَلَا يَكُونُ صِلَةً .

وَلْنَذْكُرِ الْآنَ مَسَائِلَ يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الشَّأْنِ ، وَلْنَبْدَأْ بِالْإِخْبَارِ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ " نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " وَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ فِيهِ إِلَّا بِالَّذِي فَإِذَا أَخْبَرتَ عَنِ (الْمُبْتَدَأِ قُلْتَ : " الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيْدٌ ") [١] فَجَعَلْتَ مَوْضِعَ " زَيْدٍ " ضَمِيراً مُنْفَصِلاً – لِعَدَمِ مَا (يَتَّصِلُ) [٢] بِهِ مِن اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ حَرْفٍ– مُعْرَباً بِإِعْرَابِ "زَيْدٍ" أَيْ: مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ، فَـ "الَّذِي" ([٣] مُبْتَدَأٌ " ، وَ "زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صِلَةُ " الَّذِي ") [٣] فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ " قَائِمٍ " قُلْتَ : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ " فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " قَائِمٌ" خَبَرُهُ ، وَ " زَيدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " هُوَ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا صِلَةُ "الَّذِي " ، وَتَقُولُ : " أَنْتَ قَائِمٌ " فَإِذَا أَخْبَرْتُ عَنْ " أَنْتَ " قُلْتَ: " الَّذِي هُوَ قَائِمٌ أَنْتَ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ "أَنْتَ" خَبَرُهُ ، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ضَمِيرَ غَائِبٍ ،

---

(١) في (ف) " المبتدأ والخبر نحو زيد قائم " .

(٢) في الأصل " يصل " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ " قَائِمٍ " قُلْتَ : " الَّذِى أَنْتَ هُوَ قَائِمٌ " فَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْخَبَرِ ضَمِيراً (١) .

وَالثَّانِي : الإِخْبَارُ عَنِ اسْمِ " إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ زَيداً قَائِمٌ " ، تَقُولُ : " الَّذِى إِنَّهُ قَائِمٌ زَيدٌ " ، وَعَنْ " قائِمٍ : الَّذِى إِنَّ زَيْداً هُوَ قَائِمٌ " ، وَعَنْ " إِنِّي قَائِمٌ " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ " الياءِ " قُلْتَ : " الَّذِى إِنَّهُ قَائِمٌ أَنَا " فَتَجْعَلُ مَوْضِعَ ١٠٢/أ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ غَائِباً ، وَلاَ يَصِحُّ الإِخْبَارُ عَنِ مَعْمُولِ " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَلَكِنَّ " أَمَّا « لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " فَلاَ يَحْتَمِلُ مَا بَعْدَهُمَا التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ ، فَلاَ يَكُونُ صِلَةً ، وَأَمَّا " لَكِنَّ " فَلاَ تَكُونُ صِلَةً ؛ لافْتِقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ أُخْرَى .

الثَّالِثُ : بَابُ " كَانَ " نَحْوُ " كَانَ زَيدٌ قَائِمًا " تَقُول : " الَّذِى كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأً ، وَ " زَيدٌ خَبَرُهُ ، وَفِى " كَانَ " ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ هُوَ اسْمُهَا عَائِدٌ إِلَى " الَّذِي " ، وَ " قَائِمًا " خَبَرُهَا ، وَهِي مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا صِلَةُ " الَّذِى " ، وَأَمَّا الإِخْبَارُ عَنْ خَبَرِ «كَانَ» عِنْدَ مَنْ يُجِيزُهُ فِي نَحْوِ " كَانَ زَيْدٌ عَبْدَاللَّه " الَّذِى كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَبْدُاللَّه " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأً ، وَ " عَبْدُاللَّه " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةُ " الَّذِى " ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ عَنِ اسْمِهَا قُلْتَ : " الْكَائِنُ قَائِمًا زَيْدٌ " (٢) ، وَعَنَ الْخَبَرِ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ : " الكَائِنُهُ زَيْدٌ عَبْدُاللَّه " ، فَـ " الكَائِنُهُ " مُبْتَدَأً ، وَ " عَبْدُاللَّه " خَبَرُهُ ، وَ " زَيْدٌ " اسْمُ "كَانَ " ، وَ " الْهَاءُ " فِى " الْكَائِنُهُ " خَبَرُهَا مُقَدَّماً عَلَى اسْمِهَا ؛ لِيَصِحَّ اتِّصَالُهُ بِهَا ، وَتَقُولُ أَيْضًا : " الْكَائِنُ زَيدٌ إِيَّاهُ عَبْدُاللَّه " فَتُؤَخِّرُ الْخَبَرَ إِذَا فَصَلْتَهُ .

---

(١) انظر الأصول فى النحو ٢/ ٣١٣ .

(٢) قولك : " كان زيد قائماً " قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٣٠١ : " لا خلاف فى الإخبار عن اسم " كان " فأمَّا خبرها ففيه اختلاف ، وانظر أيضا المقتضب ٣/ ٩٧ ، والهمع ٢/ ١٤٧ .

الرّابعُ : بَابُ " ظَنَنْتُ " إِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُ زَيداً أَخَاكَ " ، فَإِنْ أَخْبَرتَ عَنْ " زَيْدٍ " قُلْتَ " الَّذِي ظَنَنْتُـهُ أَخَاكَ زَيْـدٌ " ، وَعَنِ الأَخِ " الَّذِي ظَنَنْتُ زَيداً إِيَّاهُ أَخُوكَ " (١) ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ " التَّاءِ " – أَعْنِي الْفَاعِلَ – قُلْتَ : " الَّذِي ظَنَّ زَيْداً أَخَاكَ أَنَا " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنَا " خَبَرُهُ ، وَكَانَ الضَّمِيرُ قَبْلَ الإِخْبَارِ فِي : ظَنَنْتُ " بَارِزاً وَهُوَ " التَّاءُ " فَصَارَ بِهِ مُسْتَتِراً ؛ لأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَائِدٌ عَلَى " الَّذِي " وَلاَ يَجُوزُ الاقْتِصَارُ فِيهَا عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

الخَامِسُ : الإِخْبَارُ عَنِ " الفَاعِلِ " وَقَدْ مَضَى فِي قَوْلِهِ :

" نَحْوُ الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرٌو " .

السَّادِسُ : الإِخْبَارُ عَنِ " الْمَفْعُولِ بِهِ " نَحْوُ " ضَرَبْتُ زَيْدًا " تَقُولُ : " الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدٌ " فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " زَيدٌ " خَبَرُهُ ، وَ " ضَرَبْتُ " صِلَةٌ، وَ " الهَاءُ " الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ العَائِدُ مَحْذُوفَةٌ ؛ لِكَوْنِهَا مَفْعُولاً بِهِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ " فَتُثْبِتَ " الْهَاءَ " ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ " الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ " ، فَـ " الضَّارِبُهُ " مُبْتَدَأٌ وَ " الهَاءُ " عَائِدَةٌ إِلَى الأَلِفِ وَاللاَّمِ ، وَ " زَيْدٌ " خَبَرُ " الضَّارِبِهِ " ، وَلاَ يَحْسُنُ حَذْفُ " الهَاءِ " هُنَا ، لأَنَّهَا مَجْرُورَةٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ (٢) .

السَّابِعُ : الْمُتَعَدّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ (مُغَايِرَيْنِ) (٣) ، نَحْوُ " كَسَوْتُ عَبْدَاللَّهِ ثَوْباً " [تَقُولُ : " الَّذِي كَسَوْتُ ثَوْباً عَبْدَاللَّهِ ") (٤) ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرتَ

---

(١) في (ف) " أبوك " .

(٢) ينظر الكتاب ١/ ١٨٧ هارون ، والهاء عند المبرد ، والصيمريّ في موضع نصب مفعول ، انظر المقتضب ٣/ ٩١ ، والتبصرة ١/ ٥٢٦ .

(٣) معنى " مغايرين " ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وفي (ف) « غايرين ومغايرين » .

(٤) تكملة يوجبها المقام ، وموضعها بياض في الأصل . انظر التبصرة ١/ ٢٧ والأصول ٢/ ٢٩٤ .

" الْهَـاءَ " فَقُلْتَ : " الَّذِى كَسَوْتُـهُ ثَوْباً عَبْدُاللَّـهِ "، ولَكِنَّكَ حَذَفْتَهَـا؛ لأَنَّـهُ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَــــدَأ ، وَ "عَبْدُاللَّـهِ " خَبَرُهُ ، ومَا بيْنَهُمَـا صِلَةٌ ، وَإِنْ أَخْبَرتَ عَنْ " ثَــوْبٍ " قُلْتَ : " الَّذِى كَسَــوْتُ عَبْدَاللَّـهِ إِيَّاهُ ثَـوْبٌ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : " الَّذِى كَسُوْتُهُ عَبْدَ اللَّـهِ ثَوْبٌ " فَتُقَـدِّمُ الْمَفْعُـولَ الثَّـانِـيَ ؛ لأَمْنِ (١) اللَّبْسِ ، وَبِالأَلِــفِ وَالَّلامِ قُلْتَ : الْكَاسِيهُ أَنَـا ثَوْبًا عَبْدُاللَّـهِ " ، فَـ " الْكَاسِيهُ " مُبْتَدَأ ، وَخَبَرُهُ " عَبْدُاللَّـهِ " ، وَعَنِ " الثَّـوبِ " : " الْكَاسِى أَنَـا عَبْدَاللَّـهِ إِيَّاهُ ثَوْبٌ " فَـ " الْكَاسِى " مُبْتَدَأ ، وَ " ثَوْبٌ " خَبَرُهُ ، وَإِنَّمَـا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ وَهُوَ (أَنَا) لأَنَّ اسْمَ الْفَـاعِلِ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُـوَ لَـهُ ، لأَنَّ " الأَلِفِ وَالَّلامَ " لِلْمَفْعُـولِ ، وَالْفِعْلُ لِلْمُتَـكَلِّمِ فَقَدْ جَـرَى فِعْلُ الْمُتَكَلِمِ صِلَةً لِلأَلِفَ وَالَّلامِ ، وَهُمَـا لأَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

الثَّامِنُ : الْـمُتَعَدّي إِلَى ثَلاَثَـةِ مَفْعُولِينَ نَحْـوُ " أَعْلَمَ اللَّـهُ زَيْداً عَمْراً خَيْـرَ النَّاسِ " ، فَإِنْ أَخْـبَرْتَ عَنِ الْفَـاعِلِ بِـ "الَّذِى "قُلْتَ:"الَّذِي أَعْلَمَ زَيداً عَمْراً خَيْـرَ النَّاسِ اللَّـهُ "، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأ ،وَ"اللَّـهُ" خَبَـرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا ١٠٢/ب مِنَ الْمَفَاعِيلِ وَالْمُضْمَرِ الْمُسْتَتِرِ الْمَرْفُوعِ صِلَةُ "الَّذى"، وَلاَيَجُوزُ التَّثْنِيَةُ فِى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَاأَخْبَرْتَ عَنِ الْفَـاعِلِ؛ لأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَعَلاَ وَاحِدٌ، وَبِالأَلِفِ وَالَّلامِ "الْمعْلِمُ زَيداً عَمْراً خَيْـرَ النَّاسِ اللَّهُ "، وَإِنْ أَخْبَرتَ عَنِ الْمَفْعُولُ الأَوَّلِ بِـ "الَّذِى" قُلْتَ: "الَّذِى أَعْلَمَـهُ اللَّهُ عَـمْراً خَيْـرَ النَّاسِ زَيدٌ"، وَإِثْبَاتُ " الْهَـاءِ" هُنَا هُوَ الْوَجْـهُ ، وَيَجُـوزُحَـذْفُـهُ؛ لِطُولِ الْكَلاَمِ بِالصِّلَةِ وَالْمَـوْصُـولِ(٢)،

---

(١) في (ف) " لأجْلِ " .

(٢) راجع الأصول فى النحو ٢/ ٢٨٦ .

وَالْمَفَاعِيلِ الثَّلاَثَةِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّانِي قُلْتَ : « الَّذِى أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً (١) إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ عَمْرو " ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّالِثِ قُلْتَ : " الَّذِى أَعْلَمَ اللَّهُ زَيداً عَمْراً إِيَّاهُ خَيْرُ النَّاسِ » ، فَـ " الَّذِى ") (١) مُبْتَدَأ ، وَ " خَيْرُ النَّاسِ " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةُ " الَّذِى " ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ عَنِ الأَوَّلِ " الْمُعْلِمُهُ اللَّهُ عَمْراً خَيْرَ النَّاسِ زَيْدٌ " ، وَكَذَلِكَ الثَّانِى وَالثَّالِثُ (٢) .

التَّاسِعُ : " الظَّرْفُ " وَلاَ يُخْبَرُ عَنِ " الظَّرْفِ " إِلاَّ إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفَاً ، وَأَمَّا مَا لاَ يَتَصَرَّفُ فَلاَ يُخْبَرُ عَنْهُ نَحْوُ " سَحَرَ ، وَ " ذَاتَ مَرَّةٍ " [وَ "بُعَيْدَاتِ بَيْنَ "] (٣) فَلاَ تَقُولُ : " سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ " إِذَا أَرَدْتَ سَحَراً بِعَيْنِهِ ، وَكَذَلِكَ " عِنْدَ " ، وَكَذَلِكَ " ضُحىً وَعَشِيَّةُ وَعَتَمَةُ" إِذَا أَرَدْتَهَا مِنْ يَوْمِكَ أَوْ لَيْلَتِكَ (٤) ، وَتَقُولُ فِي الْمُتَصَرِّفِ مِنْهُ ، وَهُوَ مَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " جَلَسْتُ مَكَانَكَ : الَّذِى جَلَسْتُ فِيهِ مَكَانُكَ " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأ ، وَ " مَكَانُكَ " خَبَرُهُ (٥) ، وَبِالأَلِفِ وَاللاَّمِ : " الْجَالِسُ فِيهِ أَنَا مَكَانُكَ " ، فَـ " الْجَالِسُ " مُبْتَدَأ ، وَ " مَكَانُكَ "خَبَرُهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَفْعُولاً عَلَى السَّعَةِ قُلْتَ : " الْجَالِسُهُ أَنَا مَكَانُكَ " .

العَاشِرُ : " الْمَصْدَرُ " ، وَلاَ يُخْبَرُ عَنِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكِّدِ إِلاَّ عَلَى قُبْحٍ(٦). وَبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْمَصَادِرِ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ جَازَ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، وَلاَ يُخْبَرُ عَنْ " سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَعِيَاذَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَعَمْرَكَ

---

(١) فى (ف) هكذا " خير الناس " ، وفيه سقط .

(٢) في شرح ابن القواس لوحة ١١٧ "وعن الثاني : المعلمُ اللّهُ زيداً إيَّاه خَيّر الناس عمرو ، وعن الثالث : المعلمه [اللهُ] زيداً عمراً خَيرُ النَّاسِ ".

(٣) بياض فى الأصل .

(٤) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٨ : " لأنَّ عدمَ تصرفِه يمْنَعُ رَفْعه إذا جُعِلَ خَبراً " .

(٥) انظر ذلك فى الأصول في النحو ٢/ ٣٠٤ .

(٦) انظر الأصول فى النحو ٢/ ٢٩٧ ، وشرح ابن الخباز ٣٤٤/١ .

اللَّـهُ " ، تَقُولُ فى " سِـرْتُ بِزَيدٍ سَيْـراً شَـدِيداً " : " الَّذِى سِـرْتُـهُ بِزَيدٍ سَيْـرٌ شَدِيدٌ " [فَـ " الَّذِى " مُبْتَدَأٌ وَ " سَيْـرٌ "] (١) خَبَـرُهُ ، وَ " شَدِيدٌ " صِفَةُ الْخَبَرِ ، وَ " الْهَـاءُ " عَـائِدَةٌ عَلَـى " الَّذِى " وَهِيَ (٢) ضَمِـيرُ الْمَصْدَرِ .

الحَادى عَشَـرَ (٣) : " الْمُضَـافُ إِلَيْـهِ " لاَ يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَـافِ إِلَيْهِ مَـا لَمْ يَكُنِ الْمُضَـافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْـهِ كُلُّ وَاحِـدٍ مِنْـهُمَـا يُفِيدُ الْمَعْنَى عَلَى انْـفِرَادِهِ (٤) . فَـ " عَبْدُ اللَّـهِ " عَلَمَاً لاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ الْمُضَـافِ إِلَيْهِ فِيهِ ، وَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ الأَوَّلِ مُطْلَـقاً فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهِ ، لأَنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يُضَـافُ .

وَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ " الْكُنَى " ، وَكَذَلِكَ " ابْنُ آوَى " (٥) ، وَابْنُ عِرْسٍ (٦) وَسَـامٌّ أَبْرَصَ (٧) ، وَلاَ يَجُوزُ الإِخْبَـارُ عَنِ الْمُضَـافِ إِلَيـهِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لأَنَّ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى (ف) " وهو " .

(٣) في الأصل "الحادية عَشَرَ " .

(٤) انظر ذلك فى الأصول فى النحو ٢ / ٣٠٣ حيث قسم ابن السراج المضاف إليه قسمين : قسم يكون الاسمان فيه كحروف زيد وعمرو يراد بهما التسمية فقط كرجل اسمه عبدالله ، فهذا لا يجوز أن تخبر فيـه عن المضاف إليه ، لأنه كحروف الاسم . وقسم ثان من الإضافة وهي التى يراد بها الملك نحو : دار عبدالله ، وغلام زيد ، فهذا هو الذى يجوز أن تخبر عن المضاف إليه » .

(٥) هو اسم حيوان يجمع على (بنات آوى) ، وآوى لا ينصرف ، لأنه أفعل وهو معرفة انظر : الصحاح (أوى) .

(٦) هو دويبة يجمع على (بنات عرس) ، وحكى الأخفش فيه بنات عرس ، وبنو عرس . الصحاح (عرس) .

(٧) وهو من كبار الوزغ ، وهو معرفة تعريف جنس ، وهما اسمان جعلاً واحداً ، وإن شئت أعربت الأول وأضفته إلي الثانى ، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثانى بإعراب ما لا ينصرف ، وتثنيته (ساما أبرص) ، وجمعه (سوام أبرص) أو (سوام) ولا تقل (أبرص) الصحاح (برص) .

الثَّـانِي لَيْسَ بِإِزَاءِ شَيءٍ يُقْصَـدُ إِلَيْـهِ ، وكَذَلِكَ " حِمَـارُ قَبَّـانَ " (١)

الثَّـانِي عَشَـرَ : " الْبَدلُ " إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ رَجُلاً أَخَاكَ " ، فَالاخْتِيَارُ أَنْ تخْبِـرَ عَنِ الْـمُبدَلِ [مِنْهُ] (٢) (إِذ)(٣) كَانَ الْبدلُ بَعْدَهُ ، فَتقُولُ : " الَّذِى ضَرَبْتُ رَجُلٌ أَخُـوكَ " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدأ ، وَ "رَجُـلٌ "خَـبَرُهُ ، وَ " أَخُوكَ " بَدَلٌ مِنَ الْـخَبَرِ ، وَمَـا بَيْنَهُمَا صِلَةُ " الَّذِى " ، وَمِنْهُم مَنْ يُجِيزُ الإِخْبَـارُ عَنِ الْـمُبْدَلِ [مِـنه] (٤) عَلَـى أنفِـرَادِهِ ، يَقُولُ فِى " مَرَرْتُ بِرَجُلِ أَخِيـكَ " : " الَّذِي مَرَرْتُ بِـهِ أَخِيـكَ رَجُلٌ " ، فَـ " الَّذِى "مُبْتَدَأ ، وَ "رَجُـلٌ " خَبَرُهُ ، وَ " الأَخِ " بَدَلٌ مِنَ " الهَاءِ " فِي "بِـهِ "، وَهَذا عِنْدَ مَنْ لاَّ يَرَى إِسْقَاطَ الْمُبَدلِ مِنْـهُ ، وَإِقَـامَةَ الْبَـدَلِ مُقَامَهُ ، فَأَمَّا [عِنْدَ] مَنْ يَرَىَ ذَلِكَ فَلاَ يَبْقَى فِى الْـجُمْلَة عَائِدٌ عَلَى الْمُوْصُولِ (٥) .

الثَّالِـثَ عَشَرَ : "الْـعَطْفُ " نَحْـوُ "قَامَ زَيدٌ وَعَمْرٌو" ، إِذَا أَخْبَـرْتَ عَنْ "زَيدٍ" قُلْتَ : "الَّذِى قَـامَ هُوَ وَعَـمْرٌو زَيْدٌ " فَـتَؤكِّدُ الضَّمِيـرَ فِى "قَـامَ" بِـ "هُوَ" ، لِيَصِـحَّ عَطْفُ الظَّاهِـرِ عَلَيْـهِ ، وَإِنْ أَخْـبـرتَ عَنْ " عَمْـرو " قُلْتَ :" الَّذِى قَـامَ زَيـدٌ وَهُوَ عَمْـرٌو " (٦) ، فَإِنْ أَخْبَرتَ عَنْـهُمَا جَمِيعاً قُلْتَ : " اللَّذَانِ قَامَـا زَيْدٌ وَعَمْـرٌو " ١٠٣٠/أ فَـإِنْ قُلْتَ : " قَـامَ زَيْدٌ وَقَـعَـدَ عَـمْـرٌو " لَمْ يَجُـزِ الإِخْـبَـارُ ؛ لِأَنَّـهُـمَـا مِنْ

---

(١) هو ضرب من الخنافس يكون بين مكة والمدينة ، قاله الميداني في الأمثال ٢/ ١٧ عند قولهم :" أذل من حمار قبان "وانظر الأصول فى النحر ٢/ ٣٠٤ فالشارح أفاد منه .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) فى النسختين "إذا " والصواب ما أثبته ".

(٤) فى النسختين " عنه " والصواب ما أثبته .

(٥) انظر : الأصول فى النحو ٢ / ٣٠٠ ، والمقتضب ٣/ ١١١ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٤٦ .

(٦) وجاء فى الأصول فى النحو ٢/ ٣٠٦ " الذي قام زيد وهو عمرو زيد » وتكرار زيد خطأ .

جُمْلَتَيْنِ ، وَالعَامِلاَنِ مُخْتَلِفَانِ ، فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَن " زَيدٍ " لَقُلْتَ : " الَّذِي قَامَ وَقَعَد عَمْرُو زَيْدٌ " [1] لَمْ يَجُزْ ، لأَنَّكَ عَطَفْتَ عَلَى الصِّلَةِ مَا لاَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِلَةً ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " وَقَعَدَ عَمْرٌو " ؛ لِخُلُوِّه مِنَ العَائِد .

فَإِنْ قُلْتَ : " وَقَامَ عَمْرٌو إِلَيْهِ ، أَوْ مَعَهُ " جَازَ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَوصُولِ .

الرَّابِعَ عَشَرَ : " الْمُضْمَرُ " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُضْمَرِ فِي نَحْوُ " قُمْتَ " قُلْتَ : " الَّذِي قَامَ أَنْتَ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأ ، وَ " أَنْتَ " خَبَرُهُ ، وَلاَ يَحْسُنُ الَّذِي قُمْتَ أَنْتَ " ؛ لأَنَّ " الَّذِي " غَائِبٌ ، فَلاَ يَعُودُ عَلَيْهِ إِلاَّ مَا يُطَابِقُهُ فِي الْغَيْبَةِ ، وَقَدْ جَاءَ الْعَائِدُ عَلَى " الَّذِي " مُخَاطَباً وَمُتَكَلِّماً بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ نَحْوُ " أَنَا الَّذِي قُمْتُ " ، وَ " أَنْتَ الَّذِي قُمْتَ " وَالأَجْوَدُ : أَنَا الَّذِي قَامَ .

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ "الْكَافِ " فِي " مَرَرْتُ بِكَ "[2] قُلْتَ : " الَّذِي مَرَرْتَ بِهِ أَنْتَ " ([3] وَلاَ يَجُوزُ " الَّذِي مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ") [3] لأَنَّ " الَّذِي " غَائِبٌ فَلاَ يَعُودُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ [4] .

الْخَامِسَ عَشَرَ : قَوْلُكَ : " ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ " [5] فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ " زَيْدٍ " قُلْتَ : " الضَّارِبُهُ أَنَا ، وَالضَّارِبِي زَيْدٌ " ، فَـ " الضَّارِبُهُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنَا " خَبَرُهُ ، وَ " الضَّارِبِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ

---

(١) في النسختين " الذى قام وقعد عمرو وزيد " بزيادة واو العطف " وهو سهو صوابه كما أثبتناه ، وانظر كذلك الأصول في النحو ٢/ ٣٠٦ ، والتصريح ٢/ ٢٦٧ .

(٢) في (ف) " به " خطأ .

(٣) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٤) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢/ ٣١٢ ، فالمؤلف أفاد منه كثيراً .

(٥) وهو المعروف بالتنازع .

الْمَـازِنِيِّ (١) ، وَهُـوَ أَقْيَـسُ مَـا قِيلَ فِيهِ .

فَـإِذَا قُـلْتَ : " ضَـرَبَنِي وَضَـرَبْتُ زَيْداً " فَـأَخْبَـرْتَ عَنِ " زَيدٍ " قُـلْتَ : "الضَّارِبِي هُـوَ ، وَالضَّارِبُـهُ أَنَا زَيْدٌ " فَـ " الضَّارِبِي " مُبْتَدَأً ، وَ " هُـوَ " خَبَرُهُ كَمَا كَانَ فَاعِلاً فِي " ضَرَبَنِي " لِيَكُونَ " الضَّارِبُ " مُسْتَغْنِياً وَيَكُونُ " هُـوَ " مُحْتَـاجًا إِلَى تَفْسِيرٍ ، كَمَـا كَانَ مُحْتَاجـًا فِي " ضَرَبَنِي " ، وَهُـوَ مُسْتَتِرٌ فِي " ضَرَبَنِي " ، وَلِيَكُونَ جُمْلَةً مَعْطُوفَةً (عَلَـى) (٢) جُمْلَـةٍ (٣) .

وَتَقُـولُ فِي " ظَنَنِّي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَـائِمًـا " إِذَا أَخْـبَـرْتَ عَنِ " الْيَـاءِ " : "الظَّانُّ وَالظَّانُّـهُ زَيْـدٌ قَائِمـاً أَنَـا " ، فَـ " الظَّـانُّ " مُبْتَـدأً ، وَ " أَنَـا " خَبَرُهُ ، وَ " زَيْـدُ " فَاعِلُ "الظَّانِّـهِ " ، وَ " الهَاءُ " (٤) مَفْعُـولٌ أَوَّلٌ ، وَ" قَائِماً "مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَحَذَفْتَ مَفْعُولَيِ الْأَوَّلِ جَمِيعاً وَذَلِكَ جَـائِـزٌ (دُونَ) (٢) أَحَدِهِمَـا .

وَالْمَسَائِلُ فِي هَذَا البَابِ مَا يُضْبَـطُهَا هَذَا الْكِتَابُ ، لَكِن قَدْ ذَكَرْنَـا (مِنْـهَا)(٢) نُبْـذَةً يَسْتَغْنِي (٥) بِـهَا الْمُبْتَدِئُ .

---

(١) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢/ ٣١٥ ، والتبصرة ١/ ٥٣٢ حيث ذكر فيهما أنَّ قياس المازنيِّ في هذه المسألة هو " الضارب أنا والضاربي زيد " ، أما ما ذكره المؤلّف فهو قول الأخفشِ في هذه المسألة ، وقد استجاده المازنيُّ ؛ لإثباته المفعولَ في " الضاربه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) هذا مذهب المازني في هذه المسألة ، انظر الأصول في النحو ٢/ ٣١٧ .

(٤) في (ف) " والظان " .

(٥) في الأصل " يستعين " .

[دخول الفـــاء فى الخبر]

وتَدْخُلُ الْفَاءُ إِذَا وَصَـلْتَهَـا   بِالْفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا أَدْخَلْتَهَا
فِي خَبَرِ الْمَوْصُوفِ أَيْضاً بِهِمَا   إِذْ شَبَّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا
نَحْوُ: الَّذِي يُعْطِي فَجَـاوِزْ عَنْـهُ   وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْـــهُ

" الْـهَـاءُ " فِي " وَصَلْتَـهَـا، ضَـمِـيُر « الْـمَـوْصُـولاَتِ » ، أَيْ : إِذَا وَصَلْتَ هَذِه الْـمَوْصُـــولاَتِ بِـفِعْلٍ أَوْ ظَـرْفٍ جَازَ دُخُولُ " الفَاءِ " فِي خَبَرِ الاسْمِ الْمُوصُولِ ، كَمَا جَازَ دُخُولُهَا فِي خَبَرِ النَّكِرَةِ الْمُوْصُوَفةِ بِهِمَا ، أَيْ : بِالْـفِعْلِ أَوْ بِالْظَّرفِ .

وَقَوْلُهُ : " بِهِمَا " يُرِيدُ بِأَحَدِهِمَا ، ثُمَّ عَلَّلَ دُخُولَ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ الاسْمِ الْمَوْصُولِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالظَّرْفِ وَالنَّكِرَةِ الْمُوْصُوفَةِ بِأَحَدِهِمَا بِقَوْلِهِ : "إِذَا شُبِّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا " فَقَالَ: " شُبِّهَا[1] بِالشَّرْطِ مِنْ جِهَةِ الإِبْـهَام ؛ لأَنَّ الشَّـرْطِ مُبْـهَمٌ ، وَ(قَـدْ)[2] شَارَكَاهُ فِي هَذَا الْـمَعْنَى وَهُوَ الإِبْـهَامُ ، وَمَـعْنَى الإِبْـهَامِ أَنْ لاَّ يَكُونَ "الَّذِى" لِشَيْءٍ مُـعَـيَّنٍ ، وَأَنْ لاَّتَكُونَ النَّكِرَةُ غَيْرَ عَامَّـةٍ ، فَلاَ تَقُولُ فِي الْمَوْصُولِ الْمُعَيَّنِ : الَّذِي بِعْتُهُ الثَّوْبَ فَلَهُ دِرْهَـمٌ ؛ لِفَوَاتِ الإِبْهَامِ، وَلاَ تَقُولُ فِي النَّكِرَةِ [الخَاصَّةِ]: " رَجُلٌ كَرِيمٌ يَأْتِينِي فَلَـهُ دِرْهَمٌ؛ لِفَـوَاتَ الْعمُـومِ، وَالإِبْهَامُ فِي الْـمَوْصُـولِ وَالْعُـمُـومُ فِي النَّكِرَةِ (يَحْصُـلُ)[3] بِهِمَـا مُشَـابَهَةُ الشَّـرْطِ فَيَصِحُّ دُخُولُ "الفَاءِ "فِي خَبَـرِ كُلِّ ١٠٢/ب

(١) فى الأصل " شبهها " .
(٢) فى (ف) " فى " .
(٣) فى النسختين " حصل " .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا لاَمُطْلَقاً ، بَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الصِّلَةُ فِعْلاً أَوْ ظَرْفاً ، كَقَوْلِهِ : " إِذَا وَصَلْتَهَا بِالْفِعْلِ " ، فَإِنْ وَصَلْتَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ " الْفَاءِ " ، لَوْ قُلْتَ : " الَّذِى أَبُوهُ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ " لَمْ يَجُزْ دُخُولُ [الْفَاءِ] بِمَعْنَى السَّبَبِيَّةِ بَلْ بِمَعْنًى آخَرَ وَتَأْوِيلٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ دُخُولُ " الفَاءِ " فِي خَبَرِ " الَّذِى " ، وَ النَّكِرَةِ الْعَامَّةِ عَلَى وَصْلِهِ وَصِفَتِهَا بِفِعْلٍ أَوْ بِظَرْفٍ ؛ لأَنَّهُمَا لِمَّا أَشْبَهَا الشَّرْطَ فِى الإِبْهَامِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ صِلَتُهُ أَوْ صِفَةُ (١) النَّكِرَةِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَرْطاً ، وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ الظَّرْفُ لِتَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ إِذَا أَرَدْتَ الصِّلَةَ سَبَباً (٢) فِيمَا بَعْدَ " الْفَاءِ " ، وَتَمْثِيلُهُ فِى الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : " الَّذِى يُعْطِي فَجَاوِزْ عَنْهُ " ، فَـ " الَّذِى " مُبْتَدأٌ ، وَ " يُعْطِي " صِلَتُهُ وَهُوَ فِعْلٌ ، وَ " الْفَاءُ " دَاخِلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ هِيَ خَبَرُ " الَّذِى " تَقْدِيرُهُ " الَّذِى (٣) يُعْطِي فَأَنْتَ جَاوِزْ عَنْهُ " ، فَـ "الهاءُ " فِى "عَنْهُ "رَاجِعَةٌ مِنَ الجُمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأ ، وَتَمْثِيلُهُ فِى الظَّرْفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٤) أَي: الَّذِى اسْتَقَرَّبِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ ، فَـ " مَا " مُبْتَدَأ ، (وَ "بِكُمْ "ظَرْف)(٥) هُوَ صِلَةُ " مَا " ، وَ " الْفَاءُ " فِى قَوْلِهِ (٦) : " فَمِنْهُ " دَاخِلَةٌ عَلَى مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ " « فَهُوَ مِنْهُ » ، (وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ " مَا ") (٧) ، وَالْعَائِدُ مِنَ

(١) فى الأصل " أو صفته " ، وفى (ف) " أو صلة " ، والصواب ما أثبته .
(٢) فى النسختين " سبب " بالرفع والصواب ما أثبته .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سورة النحل ٥٣ .
(٥) فى (ف) " بكم صلة ظرف " .
(٦) أى : قول النظام .
(٧) فى النسختين " والخبر جملة ما " والصواب ما أثبته .

الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرُ " هُوَ " الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَتِرُ فِي " مِنْهُ " لِقِيَامِهِ مَقَامَ " اسْتَقَرَّ ، أَوْ مُسْتَقِرٌّ " ، أَيْ : فَهُوَ مُسْتَقِرٌ مِنْهُ ، أَوِ اسْتَقَرَّ مِنْهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَكُونُ مَا قَبْلَ " الْفَاءِ " سَبَباً فِيمَا بَعْدَهَا فِي هَذِهِ الآيَةِ ؟ ، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : مَا حَصَلَ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ سَبَبٌ فِي كَونِهَا مِنَ اللَّهِ ؟ ، بَلِ الْعَكْسُ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ كَوْنَهَا مِنَ اللَّهِ سَبَبٌ فِي اسْتِقْرَارِهَا بِهِمْ ! .

قُلْتَ : اسْتِقْرَارُ النِّعْمَةِ بِهِمْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُمْ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ سَبَبٌ فِي إِعْلامِهِمْ بِأَنَّهَا مِنَ اللَّهِ .

وَمِثَالِ النَّكِرَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِالْفِعْلِ "كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " فَـ " كُلُّ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " يَأْتِينِي " صِفَتُهُ ، وَ " دِرْهَمٌ " مُبْتَدَأ ، وَ " لَهُ " خَبَرُهُ ، قُدِّمَ عَلَيْهِ لِيَصِحَّ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ " كُلٌّ " .

وَمِثَالُ الْمَوْصُوفَةِ بِالظَّرْفِ " كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ " ، فَالظَّرْفُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةُ "كُلٌّ " .

وَالْقَصْدُ بِدُخُولِ هَذِهِ " الْفَاءِ " أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَها سَبَباً فِيمَا بَعْدَهَا ، فَإِذَا قُلْتَ :" الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " ، فَالإِتْيَانُ سَبَبٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الدِّرْهَمِ ، فَإِذَا انْتَفَى الإِتْيَانُ انْتَفَى اسْتِحْقَاقُ الدِّرْهَمِ ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى هَذَا الْمُبْتَدَأَ الَّذِي الْكَلامُ فِيهِ "إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ : أَجَازَهُ الأَخْفَشُ ، وَمَنَعَهُ سِيبَوَيْهِ ، أَعْنِي دُخُولَ " الْفَاءِ " فِي الْخَبَرِ (١) .

---

(١) وقيل : العكس هو الصحيح فقد ذكر ابن يعيش ١/ ١٠١ ، والرّضيُّ في شرح الكافية ١/ ١٠٣ أنَّ سيبويه هو الذى ذهب إلى جواز دخول الفاء فى خبر " إنَّ " خلافاً للأخفش وهذا حق .
وانظر الكتاب ١/ ١٣٩ ، ٣/ ١٠٢ هارون ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٠٥ ، وشرح ابن القواس ١/ ٧١٤ .

وَأَمَا " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " فَاتَّفَقَا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ دُخُولِ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ هَذَا الْمَوْصُولِ بِهذِهِ الصِّلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَكَذَلِكَ النَّكِرَةُ الْمَوصُوفَةُ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالظَّرْفِ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنْ خَبَرَ " لَيْتَ وَلَعَلَّ " (١) لاَ يَحْتَمِلُ التَّكْذِيبَ وَالتَّصْدِيقَ ، وَمَا بَعْدَ " الْفَاءِ " خَبَرٌ مَحْضٌ يَحْتَمِلُ (٢) كُلَّ ١٠٤ / أ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَتَنَافَيَا، أَعْنِي " لَيْتَ وَلَعَلَّ " ، وَ " الْفَاءَ " .

وَأَمَّا " إِنَّ : فَمَنَعَ سِيبَوَيْهِ (٣) ؛ لِكَوْنِهَا عَامِلَةً لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ فِي الْمَوْصُولِ بِهذِهِ الصِّلَةِ يَقْتَضِي صَدْرَ الْكَلاَمِ فَتَدَافَعَا .

حُجَّةُ الأَخْفشِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٤) ، فَدُخُولُ " الْفَاءِ " مُشْعِرٌ بِالسَّبَبِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوِ انْتَفَى قَوْلُهُم : " إِنَّ رَبَّنَا اللَّهُ " وَانْتَفَت اسْتِقَامَتُهُمْ لاَنْتَفَى عَدَمُ الْخَوْفِ ، وَلِسِيبَوَيْهِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ خَبَرَ "إِنَّ " مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ "الْفَاءِ"، تَقْدِيرُهُ : إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا آمِنُونَ مُسْتَبْشِرُونَ ، لأَنَّ مَنْ لاَ خَوْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ لا يَحْزَنُ فَهُوَ مُسْتَبْشِرٌ ، فَتَكُونُ " الْفَاءُ " عَاطِفَةً جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِيكُمْ ﴾ (٥)

---

(١) جاء بعده في (ف) " فاتفقا على عدم جواز دخول الفاء وفي هذا الموصول " ، وهو سبق نظر من الناسخ .

(٢) في (ف) "محتمل ".

(٣) أي : منع دخول الفاء في خبرها إذا كان اسمها موصولاً أو نكرة موصوفة ، وأكد ذلك في التحفة الشافية لوحة ٣٢ .

(٤) سورة الأحقاف ١٣ .

(٥) سورة الجمعة ٨ .

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ " الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ " هُوَ الْخَبَرُ ، أَوْ يَكُونَ مَحْذُوفاً يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ " مُلاَقِيكُمْ " . أَيْ : إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ مُدْرِكُكُمْ ، وَ " الْفَاءُ " عَاطِفَةٌ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ (١) ، وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ جَعَلَ "الْفَاءَ" زَائِدَةً بِشَيْءٍ؛ لأَنَّ سِيبَوَيْهِ لاَ يَرَى زِيَادَةَ " الْفَاءِ " (٢) فَكَيْفَ يَحْتَجُّ لَهُ بِمَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ (٣) .

" أسماء الإشـــارة "

أَمَّا الإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبُ ... فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ كَمَا تُرَتَّبُ
هَذَا يَلِيــــهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَلِكَا ... هَاتَا تَلِيهَا تِيكَ ثُمَّ تَالِكَـــا
هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِــكَا ... هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَـــا
وَهَؤُلاَءِ وَأُولَى أُولَئِــــكَا ... وَفِي الْمُخَاطَبَةِ قُلْ مِنْ ذَلِكَا

قَوْلُهُ : " أَمَّا الإِشَارَاتُ " يُرِيدُ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ؛ لأَنَّهُ هُنَا إِنَّمَا يُبَيِّنُ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ لاَ نَفْسَ الإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ مَبْنِيَّةٌ ؛ لِشَبَهِهَا بِالْحَرْفِ مِنْ جِهَةِ افْتِقَارِهَا إِلَى مَا يُوَضِّحُهَا مِنَ الصِّفَاتِ كَافْتِقَارِ الْمَوْصُولِ إِلَى مَا يُوَضِّحُهُ مِنَ الصِّلاَتِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوْعَيْنِ " مُبْهَماً " أَيْ : غَيْرَ مُوَضَّحٍ (٤) ، وَالإِشَارَةُ تَفْتَقِرُ

---

(١) انظر البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٣٨ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٢١٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٦ .

(٣) هذا رد على ابن الخباز الذى يقول في شرحه ١/٣٤٧ : " فإن دخلت " إن " فسيبويه يجيزُ دخُولَ الفاء وأبو الحسن لا يجيزه ، وما جاء فى التنزيل كقوله : " ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق " محمول عنده على الزيادة " .

(٤) انظر تفسيراً لطيفاً لمعنى إبهام أسماء الإشارة مع كونها معارف فى المرتجل ٣٠٤ .

إِلَى ثَلاثَة أَشْيَاءَ ، وَهُوَ الْمُشِيرُ ، وَهُوَ الأَصْلُ الَّذِي لابُدَّ مِنْهُ ، وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ العُمْدَةُ أَيْضاً فِي الإِشَارَةِ ، وَالْمُشَارُ لَهُ ، وَهُوَ تَالٍ لَهُمَا .

قَوْلُهُ : " فِيهَا رُتَبُ " أَيْ : مَنَازِلُ ، وَهِيَ وَضْعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَوْضِعِهِ فَلاَ يُوضَعُ الْقَرِيبُ مَوْضِعَ البَعِيدِ ، وَلاَ البَعِيدُ مَوْضِعَ الْقَرِيبِ ، وَالرُّتْبَةُ : الْمَنْزِلَةُ .

قَوْلُهُ :" فِي الْقُرْبِ " أَيْ : فِي الحُضُورِ ، قَولُهُ : " وَالْبُعْدِ "أَيْ : ضِدِّ الْقُرْبِ ، قَوْلُهُ :" كَمَا تُرَتَّبُ " أَيْ : تُبَيَّنُ مُرَتَّبَةً .

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ فِي الْقُرْبِ وَالبُعْدِ وَمَا بَيْنَهُمَا ، لَكِنَّهُ اكْتَفَى بِذِكْرِ الطَّرَفَيْنِ فِي ذِكْرِ الْوَسَطِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُتَصَوَّرُ الطَّرَفَانِ بِدُونِ الْوَسَطِ ، وَلأَنَّهُ قَدْ مَثَّلَ بِهَامُرَتَّبَةً بِحَرْفِ « ثُمَّ » الْمُفِيدِ لِلتَّرْتِيبِ ، وَلَماَّ كَانَ « الْمُشِيرُ » لاَ يَحْتَاجُ إِلَى تَنْبِيهِ نَفْسِهِ بِإِشَارَتِهِ ، وَكَذَلِكَ " الْمُشَارُ إِلَيْهِ " لاَ يَفْتَقِرُ أَيْضًا إِلَى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، لأَنَّكَ قَدْ تُشِيرُ إِلَى الشَّئِ وَهُوَ (قَاعِدٌ) [1] تَارةً ، ١٠٤/ب
وَمُقْبِلٌ إِلَيْكَ تَارَةً ، وَإِلَى الْجَمَادِ ، فَالْمُحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ هُوَ " الْمُشَارُ لَهُ " [2] .

قَوْلُهُ :" هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ " أَيْ : "هَذَا " لِلْحَاضِرِ ، وَ " ذَاكَ يَلِيهِ " أَيْ : يَلِي رُتْبَةَ " هَذَا " يُرِيدُ : أَنَّهُ يَلِي رُتْبَةَ الْحُضُورِ ، وَهِيَ الرُّتْبَةُ الْوُسْطَى .

قَوْلُهُ :" ثُمَّ ذَلِكَ " أَيْ : [ذَلِكَ] يَلِي " ذَاكَ " ، أَيْ : يَلِي رُتْبَةَ " ذَاكَ " فَكَانَتْ رُتْبَةُ " ذَلِكَ " هِيَ الرُّتْبَةُ الْقُصْوَى .

وَأَصْلُ هَذَا "ذَا " ، فَـ " هَا "حَرْفُ تَنْبِيهٍ لِلْمُشَارِ لَهُ[3] ، وَهُوَ مُرَكَّبٌ

(١) في النسختين " فاعل " ، ولعل الصواب ما أثبتناه بدليل مابعده .

(٢) فى (ف) " المشار إليه " .

(٣) في النسختين " للمشار إليه " والصواب ما أثبته ، وذلك لما تقدم من قوله " فالمحتاج إلى التنبيه هو المشار له " .

مِنْ حَرْفٍ مَهْمُوسٍ وَهُوَ " الْهَاءُ " ، وَمِنْ حَرْفٍ لِينٍ وَهُوَ " الألفُ " ، وَمَا أَقْرَبَ اللِّينَ مِنَ الْهَمْسِ فِي الْمَعْنَى ! وَمَا أَقْرَبَ الْحَرْفَيْنِ مِنَ مَعْنَى الإشَارَةِ !؛ لأَنَّهَا أَلْطَفُ مِن الْعَبَارَةِ .

وَأَصْلُ " ذَا " ذَيٌّ فَعَيْنُهُ وَلاَمُهُ يَاءانِ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ "حَيِيتُ ، وَعَيِيتُ "لِسَمَاعِهِم الإمَالَةَ فِي " ذَا " ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لاَمُهُ " وَاوًا " وَعَيْنُهُ « يَاءً » ؛ إِذَ لَيْسَ فِي كَلاَمِهِم مِثْلُ "حَيَوْتُ" ، فَلَوْ جَاءَ عَلَى الأَصْلِ لَقِيلَ " ذَيٌّ " بِالتَّشْدِيدِ ، فَلَمَا حُذِفتَ "الْيَاءُ" الأخِيرَةُ فَصَارَ " ذَيْ " بِوَزْنِ " كَيْ " فَصَارَتِ " الْيَاءُ " أَلِفًا ؛ لِيَخْرُجَ عَنِ مِثَالِ الْحَرْفِ (١) .

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ : عَيْنُهُ وَاوٌ ، وَلاَمُهُ يَاءٌ ، لأَنَّ بَابَ " طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ " أَكْثَرُ مِنْ بَابِ " حَيِيتُ " (٢) ، فَلاَمُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَحْذُوفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَضَوْا بِحَذْفِ لاَمِهِ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِالْمُظْهَرِ ؛ لِوَصْفِهِ ، وَالْوَصْفِ بِهِ ، وَتَصْغِيرِهِ ، وَتَثْنِيَتِهِ عَلَى [صُورَةِ] (٣) تَثْنِيَةِ الْمُظْهَرِ ، لِذَلِكَ لَمْ يَقْضُوا فِيمَا كَانَ مِنَ الْمُضْمرِ عَلَى حَرْفَيْنِ بِأَنَّ لاَمَهُ مَحْذُوفٌ ؛ لِبُعْدِ الْمُضْمَرِ [عَنِ] الْمُظْهَرِ ، وَرُوِيَ أَنَّهُ جَاءَ فِي الصَّحِيفَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى عَلِيٍّ – عَلَيْهِ السَّلاَمُ– الَّتِي أَمْلاَهَا عَلَى أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ (٤) : " الأَسْمَاءُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ

---

(١) انظر شرح الكافية للرَّضيِّ ٢/ ٣٠ فقد ذكر أن اللاَّمَ حذفت فيه اعتباطاً كما حُذِفَتْ في "دم ، ويَدٍ ،" وللمزيد انظر ابن يعيش ٣/ ١٢٦ والإنصاف ٦٦٩ المسألة ٩٥ .

(٢) قال ابن يعيش ٣/ ١٢٦ " والأول أقيس ، لمجئ الإمالة فيها " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) أبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي نسبة إلى الدئل بن بكر ابن كنانة ، أخذ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأخذ عنه عنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، وغيرهما ، مات رحمه الله سنة تسعٍ وستِّينَ . انظر نزهة الألباء ٤ ، ٦ ، وفيه مصادر ترجمته .

مُظْهَـــرٌ ، وَمُضْمَرٌ ، وَمَـا بَيْنَهُمَا " قَـالُوا : وَمَـا بَيْنُهُمَـا هُـوَ " الْمُبْهَمُ " [1] .

قَـوْلُهُ : " هَـاتَـا تَلِيها تِيكَ " " هَاتَـا " فِي مُقَابَلَةِ "هَذَا " ، وَالْأَصْـلُ أَنَّ "ذِي" فِي مُقَابَلَةِ " ذَا " كَمَا أَنَّ " هِيَ " فِي مُقَابَلَةِ " هُـوَ " ، فَـ "هَاتَـا " فِي الْمُؤَنَّثِ فِي مُـقَـابَلَةِ " ذَا " فِي الْـمُـذَكَّرِ ، وَفِيـهَـا لُغَـاتٌ " تَـا " ، وَ "تِـي " وَ " تِهْ " وَ " ذِهْ " بِسُكُونِ الْـهَـاءِ فِيـهِمَـا ، وَ " تِهِي " ، وَ " ذِهِـي " بِالْيَـاءِ فِيـهِمَـا ، وَعَلَى هَذَا جَـاءَ التَّنْزِيلُ ﴿ قُـلْ هَذِ هِـي سَبِيلِي ﴾[2] وَ "تِيكَ " لِلْوُسْطَى ، وَ " تَـالِكَا " لِلبَـعِـيدَةِ ، وَقَدْ مَضَى تَرْتِيبُهَما فِي الْمُذَكَّرِ ، فَقِسْهَا عَلَيْهِ ، وَيُقَـالُ لِلْبَعِيدَةِ " تَالِكَ " ، وَ" تِلْـكَ " فَـ " تِلْكَ " فِي مُـقَـابَلَة " ذَلِـكَ " وَكَسَرُوا اللَّامَ مِنَ " ذَلِكَ "؛ لِسُكُونِهَـا وَسُكُونِ الْأَلِفِ مِنْ " ذَا "[3] ، وَالدَّلِيلُ عَلى أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ فِي الْأَصْلِ سَـاكِنَـةٌ مَجِيئُهُم بِهَا فِي " تِلْكَ " عَلَى أَصْلِهَا سَـاكِنَـةً ، وَحَذَفُوا " الْيَـاءَ " مِنَ " تِي " لَـمَّـا زَادُوا اللَّامَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلِفِ ، وَإِنَّمَـا حَذَفُوا " الْيَـاءَ " فِى الْـمُؤَنَّثِ وَلَمْ يَحْذُفُوا الْأَلِفَ فِي "ذَلِكَ " لِأَنَّهُم لَوْ أَبْقَوْا " الْيَاءَ " وَكَسَرُوا اللَّامَ كَمَا فَعَلُوا فِى "ذَلِك" لاجْتَمَعَ كَسْرُ "الْيَــاءِ" ، وَكَسْرُ اللَّامِ . وَ"الْيَاءُ" بَيْنَهُمَـا فِي تَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ فَيَجْتَمِعُ ثِقَلُ الْكَسْرَاتِ وَثِقَلُ التَّـأْنِيثِ فَحَـذَفُوا فِي " تِلْكَ " ، وَلِذَلِكَ أَبْقَـــوْا الْأَلِفَ وَكَسَرُوا الَّلامَ فِي " تَـالِـكَ " لِفَتْـحَـةِ " التَّـاءِ " فَـهِي بِمَنْزِلَـةِ " ذَا " فَـقَـالُوا : "تَالِكَ" كَمَـا قَالُوا " ذَلِكَ " وَ " الْكَافُ " حَرْفُ الْـخِطَابِ ، وَيُشْـعِرُ بِالتَّـرَاخِي عَنِ الْـحُضُورِ فِي الْـمُذَكَّرِ وَالْـمُؤَنَّثِ ، فَبِدُخُــولِ " الْكَافِ " صَـارَ "ذَا" لِلْغَـائِبِ ، لِأَنَّ " ذَا " لِلْمُشَارِ

---

(1) انظر نزهة الألباء ٥ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ١٦٩ ، وضحى الإسلام ٢/٢٨٥ ، فقد ذكر الخبر هناك .

(2) سورة يوسف ١٠٨ .

(3) ولئلاً تلتبس بلام الملك في قولهم : ذلك . انظر أسرار العربية ٣٩٧ ، والتصريح ١/١٢٨ .

إِلَيْـهِ ، وَ " الْكَافَ " لِمُخَاطَبٍ غَيْرِهِ ، فَلَوْ بَقِيَ " ذَا " حَاضِراً لَمَا احْتِيجَ فِيهِ إِلَى الْمُخَاطَبِ الَّذِي يَأْخُذُ فِي حَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ مَعَ الْمُتَكَلِّمِ فَالْقُرْبُ وَالْبُعْدُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ لاَ فِي الْمُخَاطَبِ، وَاللَّامُ لَمَا غَابَ عَنْكَ .

وَبَعْدُ ، فَكُلَّمَا زِيدَ فِي الْمَسَافَةِ زِيدَ فِي اللَّفْظِ حَرْفٌ بِإِزَاءِ مَا زِيدَ مِنَ الْمَسَافَةِ .

قَوْلُهُ :" هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا"، " هَذَانِ" لِمُثَنَّى الْمُبْهَمِ الْحَاضِرِ، قَوْلُهُ : " ثُمَّ ذَانِ " يُرِيدُ : ثُمَّ يُقَالُ فِيهِ : " ذَانِ " بِغَيْرِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ، ١٠٥/أ فَكِلاَهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى الحَاضِر[يْنِ] (١) ، قَوْلُهُ : " ثُمَّ ذَانِكَا " إِشَارَةٌ إِلَى (الغَائِبَيْنِ)(٢) وَ [لَيْسَ](٣) فِي التَّثْنِيَةِ مُرْتَبَةٌ وُسْطَى ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : «ذَانِ »: يُقَالُ لِلاثْنَيْنِ الْبَعِيدَيْنِ وَالْمُتَوَسِّطَيْنِ (٤) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ :" ذَانِكَ "بِتَشْدِيدِ النُّونِ تَثْنِيَةٌ لِلْبَعِيدِ وَهُوَ " ذَلِكَ " فَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ اللَّامِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعِيدِ ، فَيَكُونُ " ذَانِكَ " بِتَخْفِيفِ النُّونِ لِلْمُتَوَسِّطَيْنِ ، وَ" ذَانِّكَ " بِتَشْدِيدِهَا لِلْبَعِيدَيْنِ (٥) .

---

(١) تكملة من (ف) .

(٢) في الأصل « غائبتين » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) قال المراديُّ في شرح الألفية ١/ ١٧٩ " للنحويين في أسماءِ الإشارة مذهبان : أحدها : أنَّ لها مرتبتين : قريبة وبعيدة ، والآخر أنَّ لها ثلاث مراتب : قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهـــور " ، وقال ابن عقيل فى شرح التسهيل ١/ ١٨٥ : " المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب ... ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان .. وصححه المصنف فى الشرح قال : وهوالظاهر من كلام المتقدمين ، ونسبه الصفار إلى سيبويه " ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢ .

(٥) نسب هذا الرَّأيُ للمبرِّد في ابن يعيش ٣/ ١٣٥ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٣ ، وفيهما قول آخر وهو أن التشديد عوض من ألف " ذلك " ، وهو الأولى في نظر الرضي .

فَأَقُولُ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لأَنَّكَ تَقُولُ : " هَذانِّكَ " بِتَشْدِيدِ النُّونِ فَتَجْمَعُ بَيْنَ التَّثْنِيهِ وَالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ ، وَلاَ تَقُولُ : " هَذَلِكَ " فَتَجْمَعُ بينَ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَاللاَّمِ ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ [النُّونَ] [١] الْمُشَدَّدَةَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ اللاَّمِ فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى البُعْدِ لاسْتِحَالَةِ تَنْبِيهِ الْبَعِيدِ الْغَائِبِ عَنِ الْحَضْرَةِ إِنْ قُلْنَا : إِنَّ اللاَّمَ فِي "ذَلِكَ" لِبُعْدِ الْمُشَارِ لَهُ لاَ لِبُعْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ عَلَى زَعْمِ قَوْمٍ[٢] .

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّثْنِيَةَ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ كَتَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ أَعْنِي : أَنَّهَا صِيَغٌ مُرْتَجَلَةٌ لِلتَّثْنِيَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى سَنَنِ التَّثْنِيَةِ فِي الأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ لَتَنَكَّرَت بالتَّثْنِيَةِ وَلَوْ كَانَتْ أَيْضًا عَلَى سَنَنِ التَّثْنِيَةِ لَمَا حُذِفَتْ أَلِفَاتُهَا عِنْدَ دُخُولِ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، بَلْ كَانَ الْوَاجِبُ أَن تُقْلَبَ الأَلِفُ يَاءً فَيُقَالُ : "ذَيَانِ " كَمَا يُقَالُ : " فَتَيَانِ " ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ فِي التَّثْنِيَةِ كَمَا كَانَتْ مَبْنِيَّةً فِي الإِفْرَادِ ، وَأَمَّا الانْقِلاَبُ الَّذِي فِيهَا فَلِشَبَهِهَا بِالْمُثَنَّى الْحَقِيقِيِّ لَفْظًا ، وَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ الأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ .

وَقِيلَ : هِيَ مُعْرَبَةٌ فِي التَّثْنِيَة ، وَتَثْنِيَتُهَا حَقِيقَةٌ ، لاخْتِلاَفِ آخِرِهَا بِاخْتِلاَفِ الْعَامِلِ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمُعْرَبِ .

قَالَ الزَّجَّاجُ : لَمْ يُبْنَ مِنَ الْمُثَنَّى شَيْءٌ ، لأَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنْ تَجْرِيَ أَصْنَافُ الْمُثَنَّى عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ إِذَا [٣] كَانَت التَّثْنِيَةُ لاَ يَخْتَلِفُ فِيهَا مُذَكَّرٌ وَلاَ مُؤَنَّثٌ وَلاَ عَاقِلٌ ، وَلاَ غَيْرُ عَاقِلٍ ، فَوَجَبَ أَنْ لاَ يَخْتَلِفَ إِعْرَابًا [٤] .

---

(١) فى الأصل (اللام)

(٢) نسب فى الهمع ١/ ٧٦ للسهيلى .

(٣) فى (ف) " إذ " .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٣١ فقد نص على رأى الزجاج .

وَأَمَّـا قَـوْلُهُ : " هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُـمَّ تَانِــكَا " فَـقَـــالَ " تَانِكَ " بِتَـخْـفِـيف النُّـونِ ، وَ " تَانِّكِ " بِتَشْدِيدِهَـا ، وَالْقَوْلُ فِيهَـا كَالْقَـولِ فِي الْمُذَكَّرِ .

وَأَمَّا قَوْلُـهُ : " وَهَؤُلَاءِ ، وَأُولَى ، وَأُولَئِكَـا " ، " هَــؤُلَاءِ " بِحَـرْفِ التَّنْبِـيـه [وَ " أُولَى " بِغَيْرِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ] (١) لِلْحَاضِرِ ، " أُولَئِكَ " لِلْبَعِيــدِ ، وَ " هَؤُلَاءِ " (مَـمْـدُودٌ ، وَأُولَى) (٢) مَقْـصُورٌ ، وَقَوْلُهُم : " مَـقْصُورٌ " وَذَلِكَ إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْمُعْرَبِ ، وَإِنَّمَا قَالُو [هُ] (١) هُنَـا بِالنِّسْبَةِ إِلَى :"هَؤُلَاءِ" لِأَنَّـهُ - أَعْنِي "أُولَى" - أَقْصَرُ لَفْظًا مِنْهُ (٣) ، وَهُمَـا إِشَارَةٌ إِلَى الْـجَمْعِ أَيِّ جَمْعٍ كَانَ مُذَكَّراً أَوْ مُؤَنَّثاً عَاقِــلاً ، أَوْ غَيْرَ عَاقِــلٍ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ "أُولَى" الْمَقْصُورَةُ لِلْعَاقِلِينَ وَ " أُولَى " لَيْسَ مِنْ لَفْظِ مُفْـرَدِهِ (٤) فَـهِيَ مِنْ قَوْلِكَ " ذَا " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ " قَوْمٌ " مِنْ " رَجُــلٍ " ، وَوَزْنُهُ " فُعَلٌ " ، وَوَزْنُ " هَؤُلَاءِ " الْـمَمْدُودِ « فُعَـالِ » ، وَالْـمَقْصُورَةُ هِيَ الْأَصْـلُ ، وَأُلَالِكَ (٥) " [لُغَةٌ فِي " أُولَئِكَ "](١) وَأَنْشَدُوا فِيهِ :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) قال المؤلف فى التحفة الشافية (لوحة ١١٠) : " وإنما قالوا " أولى " مقصوراً و (أولاء) ممدودا ـ وإنْ كانتِ الْمبنيَّــاتُ لا تُوصَفُ بِالْمَدِّ والقصر - بالنظر إلى " أولى " أقصر من لفظ " أولاء " الممدود " ، ونقل ذلك العليمي فى هامش التصريح ١/ ١٢٧ .

(٤) فى الأصل " لفظة مفردة " ، وفى المرتجل ٣٠١ " وهو لفظ موضوع للجمع من غير لفظ الواحد فهو في المبهم كقوم فى جمع امرئ في الأسماء غير المبهمة " .

(٥) فى النسختين " أولئـك " وهو تحريف ، صوابه كما أثبته .

أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً   وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِيلَ إِلاَّ أُلاَلِكَا [١]

فَـ " أُولَئِكَ " الأَوَّلُ " ، وَ " أُلاَلِكَ " الثَّانِي عِبَارَةٌ عَنْ وَاحِدٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ وَهُوَ الْقَوْمُ ، وَفِي الثَّانِي لاَمٌ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللاَّمَ لُغَةٌ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ اللاَّمَ لُغَةٌ دُونَ الْعَكْسِ ؛ لأَنَّ اسْتِعْمَالَ " أُولَئِكَ " بِالْهَمْزِ أَكْثَرُ مِنْ " أُلاَلِكَ " بِاللاَّمِ ، فَالأَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ اللاَّمُ زَائِدَةً عَلَى " أُولَى " الْمَقْصُورِ كَمَا قَالَ رُؤْبَةُ [٢] :

أُولاَلِ حَبَّشْتُ لَهُمْ تَحْبِيشِي

فَزَادَ لاَمًا عَلَى " أُولَى " ، وَلَيْسَتِ " اللاَّمُ " فِي " أُلاَلِكَ " لِلْبُعْدِ كَمَا ظَنَّ مَنْ لاَ خُبْرَ [لَهُ] [٣] ؛ لِمَا [٤] بَيَّنَّا فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ .

---

(١) قائله أخو الكلحبة كما في النوادر لأبي زيد ٤٣٨ والخزانة ١/ ١٩٠ بولاق ، ونسب للأعشى وليس في ديوانه ، غير أنَّ رواية الصدر فى الشاهد مختلفة ، ففي نوادر أبي زيد ، والخزانة :
ألم تك قد جربتَ ما الفقر والغنى ؟
والعجز فى النوادر والخزانة " ولا " بدل " وهل " ، وفى بعض المصادر " أولالك قومى " بزيادة اللام في الأولى والثانية . انظر المنصف ١/ ١٦٦ ، ٣/ ٢٦ ، وابن يعيش ١٠/٦ ، وإصلاح المنطق ٣٨٢ ، والصاحبي ٢٨ ، والهمع ١/ ٧٦ ، والدرر اللوامع ١/ ٤٩ ، والتصريح ١/ ١٢٩ الأشابة – بضم الهمزة – الأخلاط من الناس .

(٢) الديوان ٧٨ برواية " ألاك حفشت لهم تحفيشى " ،
وعليه فلا شاهد فى البيت ، وقد ذكره المؤلف فى التحفة الشافية لوحة ١١١ شاهداً على زيادة اللام .
وهو في تهذيب اللغة ، واللسان " حبش " برواية " أولاك .. " .
والتحبيش والتحفيش بمعنى التجميع .
والشاهد في قوله " أولال " حيث زاد اللام على " أولى " المقصور فى نظر المؤلف ، ولم أجده عند غيره من النحاة .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " كما " .

كَيْفَ تَرَى ذَاكَ الْفَتَى يَا سَعْدُ   وَكَيْفَ ذَلِكِ الْفَتَى يَا دَعْدُ ١٠٥/ب

وكَيْفَ ذَاكُمُو الْفَتَى يَا فِتْيَتِي   وكَيْفَ ذَاكُنَّ الْفَتَى يَا نِسْوَتِي

فَـ " ذَا "، وَ " تَا " اسْمُ مَنْ لَهُ أشَرْتَا   وَالْكَافُ حَرْفُ مَنْ لَهُ خَاطَبْتَا

قَوْلُهُ : " وَفِي الْمُخَاطَبَةِ " (١) الْمُخَاطَبَةُ مَصْدَرُ خَاطَبَ خِطَاباً وَمُخَاطَبَةً قَوْلُهُ: [" قُلْ] (٢) مِنْ ذَلِكَ، أَيْ: مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ .

قَوْلُهُ :[" ذَاكَ "] (٣) الْفَتَى يَا سَعْدُ " فَتَحَ الْكَافَ مِنْ " ذَاكَ " ؛ لأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُذَكَّرٌ ، وكَسَرَ الْكَافَ مِنْ قَوْلِهِ : " ذَلِكِ الْفَتَى يَا دَعْدُ " ؛ لأَنَّ الْخِطَابَ لِمُؤَنَّثٍ ، فَكَافُ الْمُؤَنَّثِ مكسُورٌ (٤) كَمَا أَنَّ تَاءَهَا فِي الْخِطَابِ مَكْسُورَةٌ .

قَوْلُهُ : " وَكَيْفَ " ذَاكُمُوا (الْفَتَى) (٥) يَا فِتْيَتِي " زَادَ الْمِيمَ وَالْوَاوَ عَلَى "الْكَافِ " لَمَّا خَاطَبَ جَمَاعَةً مُذَكَّرِينَ .

قَوْلُهُ :" وَكَيْفَ ذَاكُنَّ الْفَتَى يَا نِسْوَتِي " زَادَ عَلَى " الْكَافِ " نُوناً مُشَدَّدَةً ؛ لأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي « ذَاكُمُو » " فَزَادَ فِي الْمُؤَنَّثِ حَرْفَيْنِ كَمَا زَادَ فِي خِطَابِ الْمُذَكَّرِ حَرْفَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي " إِيَّاكُنَّ " لِمَ كَانَتِ النُّونُ لِلْمُؤَنَّثِ (٦) .

---

(١) راجع ص ٦٦٧ .
(٢) سقط من الأصل ، وانظر ص ٦٦٧ فيما تقدم .
(٣) فى الأصل " ذلك " .
(٤) في (ف) " مكسورة "
(٥) سقط من (ف) .
(٦) لم يذكر في " إياكنّ " شيئا ، وإنما ذكره فى (قُمتُنَّ) انظر صـ ٦٢١ فيما تقدم .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُخَاطَبَةُ مُفَاعَلَةٌ وَلاَ تَقَعُ إلاَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ لأَجْلِ ثَالِثٍ ، وَذَلِكَ سَائِلُ [وَمَسْئُولٌ] (١) ، وَمَسْئُولٌ عَنْهُ ، فَالسَّائِلُ لاَ تُعْتَبَرُ كَمِّيَّتُهُ فِيمَا (٢) زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ ، فَبَقِيَ اعْتِبَارُ الْمَسْئُولِ وَالْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَذَلِكَ لأَنَّكَ تَسْأَلُ وَاحِداً أَوِ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، إِمَّا مُذَكَّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثَاتٍ (٣) عَنْ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ إِمَّا مُذَكَّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثَاتٍ) (٣) ، فَلِلْمَسْئُولِ عَنْهُ سِتُّ صُوَرٍ، مُفْرَدٌ ، أَوْ مُثَنًّى ، أَوْ مَجْمُوعٌ مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ فَتِلْكَ سِتَّةٌ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : ثَلاَثَةٌ " مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ فِي اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلاَثَةِ فَسَقَطَ لَفْظُ التَّثْنِيَةِ بِاعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ فِي الْمُخَاطَبِ لاسْتِوَاءِ لَفْظَيْهِمَا فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ كَذَلِكَ مُفْرَدٌ وَمُثَنًّى ، وَمَجْمُوعٌ فَذَلِكَ ثَلاَثَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ بِاعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فَسَقَطَ لَفْظُ التَّأْنِيثِ فِي الْجَمْعِ ؛ لأَنَّ " هَؤُلاَءِ " يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، [خَمْسَةٌ] (٤) إِذَا ضَرَبْتَهَا فِي خَمْسَةٍ فَالْمُرْتَفِعُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَيُمَثَّلُ مِنْهَا مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . فَإِذَا سَأَلْتَ وَاحِداً عَنْ وَاحِدٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ ؟ " بِفَتْحِ " الكَافِ " ، وَعَنِ امْرَأَةٍ قُلْتَ : " كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ يَا رَجُلُ ؟ " بِفَتْحِ الْكَافِ " أَيضاً ، وَعَنِ اثْنَيْنِ مُذَكَّرَيْنِ قُلْتَ : " كَيْفَ ذَانِكَ الرَّجُلاَنِ يَا رَجُلُ " وَعَنْ مُؤَنَّثَتَيْنِ قُلْتَ : " كَيْفَ تَانِكَ الْمَرْأَتَانِ يَا رَجُلُ " ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مُذَكَّرِينَ قُلْتَ : "كَيْفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ يَا رَجُلُ ؟ " ، وَعَنْ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ " كَيْفَ أُولَئِكَ النِّسَاءُ يَا رَجُلُ ؟" ، فَالْكَافُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى الأصل " فما " .

(٣) سقط من (ف) بسبب انتقال نظر .

(٤) مكانها في الأصل بياض .

مَفْتُوحَةٌ ؛ لأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُذَكَّرٌ مُفْرَدٌ ، وَلَوْ سَأَلْتَ [وَاحِدَةً] (١) عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ لِكَسَرْتَ "الْكَافَ" فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُؤَنَّثٌ، وَكَذَا إِذَا سَأَلْتَ اثْنَيْنِ عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ زِدْتَ عَلَى " الْكَافَ " (٢) مِيماً ، وَأَلِفًا " ، وَإِنْ سَأَلْتَ جَمَاعَةً مُذَكَّرِينَ عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ زِدْتَ عَلَى "الْكَافِ ")(٢) " مِيماً وَ "وَاواً " ، وَإِنْ سَأَلْتَ جَمَاعَةً مُؤَنَّثَاتٍ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " نُوناً مُشَدَّدَةً ، فَاعْرِفْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِاللُّغَةِ الأُخْرَى الَّتِي نَقَلَهَا ١٠٦/أ الثِّقَاتُ وَهِيَ فَتْحُ " الْكَافِ " عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غَيْرِ إِلْحَاقِ عَلامَةِ التَّثْنِيَةِ وَلاَ الْجَمْعِ وَلاَ غَيْرِهِ ، بَلْ تُفْرِدُهُ وَتُذَكِّرُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً ﴾ (٣) ، فَخَاطَبَ جَمَاعَةً وَلَمْ يُلْحِقِ " الْكَافَ " فِي " ذَلِكَ " وَاواً ، وَمِيمًا ، بَلْ قَالَ : (وَكَذَلِكَ) بِفَتْحِ " الْكَافِ " مُجَرَّداً مِنْ عَلامَةِ الْجَمْعِ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : (وَكَذَلِكُمْ) عَلَى اللُّغَةِ (الأُولَى) (٢) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٤) .

وَقَوْلُهُ : " فَذَا وَتَا اسْمُ مَنْ لَهُ أَشَرْتَا " أَيْ : الاسْمُ مِنْ " ذَاكَ " (٥) هُوَ "ذَا" فِي الْمُذَكَّرِ ، وَالاسْمُ مِنْ "تَاكَ" هُوَ "تَا" فِي الْمُؤَنَّثِ ، وَ " الْكَافُ " حَرْفُ خِطَابٍ لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ كَالْكَافِ فِي " إِيَّاكَ " وَ " التَّاءِ " فِي "أَنْتَ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لاَمَوْضِعَ لِلْكَافِ فِي "ذَاكَ" وَأَخَوَاتِهِ مِنَ الإِعْرَابِ

---

(١) سقط من الأصل ، وفي (ف) " واحدا " .
(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .
(٣) سورة البقرة ١٤٣ .
(٤) سورة الفتح ١٥ .
(٥) فى الأصل " ذلك " .

أنَّـه لَوْ كَـانَ لَـهُ مَـوْضِعٌ لمْ يَخْـلُ إمَّـا أَنْ يَكُونَ مَـرْفُـوعًـا ، أَوْ مَنْصُـوبًا ، أَوْ مَـجْـرُورًا ، أَمَّـا كَوْنُـهُ فِي مَـوْضِـعِ رَفْـعٍ فَبَـاطِلٌ ؛ لِعَدَمِ الرَّافِعِ ، وَلأَنَّـهُ لَيْسَ مِنَ الضَّمَـائِرِ الْمَـرْفُوعَـةِ ، وَأَمَّـا كَوْنُـهُ فِـى مَوْضِـعِ نَصْبٍ فَبَـاطِلٌ أَيْضًـا لِعَدَمِ النَّـاصِبِ ، وَأَمَّـا كَـوْنُهُ فِي مَـوْضِـعِ جَرٍّ فَـبَـاطِـلٌ أَيْضًـا ، لأَنَّ الْجَـرَّ (إمَّـا) [١] بِحَرْفِ الْجَرِّ أَوْ بِإضَـافَةٍ ، وَكِلاَهُمَا مَنْفِيٌّ هَهُنَا ، أَمَّـا انْتِفَاءُ حَرْفِ الْجَرِّ فَظَاهِـرٌ ، وَأَمَّـا انْتِفَـاءُ ٱلإِضَـافَةِ فَظَاهِرٌ أَيْضًـا ؛ لأَنَّ اسْمَ ٱلإِ شَـارَةِ مَـعْرِفَـةٌ ، فَـلاَ تَصِحُّ إضَافَتُهُ ، وَلأَنَّ هَذِهِ [٢] الْكَافَ تَثْبُتُ مَعَهَا النُّونُ الْمَانِعَـةُ مِنَ ٱلإِضَـافَةِ إذَا ثُنِّيَ ، نَحْـوُ " ذَانِكَ " وَلأَنَّ هَذِهِ [٢] " الْكَافَ " – أَعْنِي كَافَ الْخِطَابِ – تَثْبُتُ مَعَ ٱلأَلِفِ وَاللاَّمِ الْمَـانِعَيْنِ مِنَ ٱلإِضَـافَـةِ ، نَحْوُ " النَّجَاءَكَ " فَبَطَلَ الْـجَرُّ بِبُطْلاَنِ ٱلإِضَافَةِ ، فَـبَطَلَ أَنْ يَكُونَ لَهَـا مَـوْضِعٌ مِنَ ٱلإِعْـرَابِ ، فَـبَطَـلَ [٣] أَنْ يَكُـونَ اسْـمًـا ؛ لِبُطْـلاَنِ ذَلِكَ ، فَتَعَـيَّنَ أَنَّهَا حَـرْفٌ .

وَإِنْ قِـيلَ : لَوْ كَـانَتْ حَـرْفًـا لِمَـا ثُنِّيَتْ ، إِذْ لاَ يَصِحُّ تَثْنِيَـةُ الْـحَـرْفِ وَلاَ جَمْعُـهُ ، وَقَدْ قَالُوا : " ذَاكُمَا " ، وَ " ذَاكُمْ " ؟

قِيلَ : التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ هُنَـا صِيَغٌ مُرْتَجَلَةٌ كَمَا فِي الضَّمَائِرِ ، وَقِيلَ : هَذِهِ " الْكَافُ " فِي ٱلأَصْلِ ضَـمِـيـرٌ ، فَلَمَّـا نُقِلَتْ إِلَى الْحَـرْفِ أَبْقَـوا عَلَيْـهَـا بَعْضَ أَحْكَامِهَا وَهِيَ ارْتِجَالُ صِيَغِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهَـا ، فَهَذِهِ عَلاَمَـاتُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لاَ لأَنَّهَـا مُثَنَّاةٌ وَمَجْمُـوعَةٌ ، فَـهِيَ كَـالتَّاءِ فِي قَوْلِكَ : " قَـامَتْ هِنْدٌ " هِيَ عَلاَمَـةُ التَّأْنِيثِ ، وَكَٱلأَلِفِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَا الزَّيْدَانِ " هِيَ عَلاَمَـةُ التَّثْنِيَةِ ، وَكَالْوَاوِ فِي قَوْلِـهِمْ : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ " هِيَ عَـلاَمَـةُ الْـجَمْعِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " هذا " .

(٣) في (ف) " فيبطل " .

[المعرّف بلام التَّعريف]

ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلاَمِ الْمَعْرِفَـــهْ   فَمِنْـهُ تَعْرِيفٌ لِجِنْسٍ وَصِفَـــهْ
وَمِنْـهُ تَعْرِيفٌ لِمَعْهُــودٍ سَبَقْ   فَهْوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيـرِ بَـلْ أَحَقْ
نَحْوُ أَتَى عَبْدٌ فَقَالَ الْعَبْـــدُ   اَلأَوَّلُ الثَّـانِي فَبَـــانَ الْعَهْدُ
وَتَلْـزَمُ الـلاَّمُ كَلاَمِ اْلآنَــــا   وَاللَّـهِ ، وَالَّـذِينَ ، وَالزُّبَانَـــا
وَقَدْ تُزَادُ ، مِثْلُ لاَمِ النَّسْـــرِ   وَقَوْلُهُ : بَاعَدَ أُمَّ الْعَــمْرِو

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْمَعَارِفِ ، قَوْلُهُ " ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلاَمِ الْمَعْرِفَهْ " الْمَعْرِفَةُ: مَصْدَرٌ بِمَعْنَى التَّعْرِيفِ .

وَالْخَلِيلُ [(١)] يَرَى أَنَّ اْلأَلِفَ وَاْللاَّمَ [جَمِيعاً] [(٢)] لِلتَّعْرِيفِ ، فَحَرْفُ التَّعْرِيفِ عِنْدَهُ " أَلْ " " مِثْلُ " قَدْ ، وَهَلْ " ، وَاحْتَجَّ بِجَوَازِ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا ، وَاْلحَرْفُ الْوَاحِدُ لاَ يُوقَفُ عَلَيْهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَ الْ   مَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ آلِ اْلحِلاَلِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكِ الْ   قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ[(٣)]

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٢٤ ، ورصف المبانى ٧٠ ، والجنى الدانى ١٩٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيتان لعبيد بن الأبرص الأسديّ ، وهما في ديوانه ١١٥ برواية :
(يا خليلى قفا ..... من أهل الحلال) ، ويروى عجزه " عن حي حلال " . قال محقق الديوان : " شك فى صحة نسبتها إلى عبيد المستشرقُ نولدكه ، ولكن نسبها إليه أبو بكرٍ محمد بن عليّ عن أبي إسحاق " .
وهما في المنصف ١/ ٦٦ ، والخصائص ٢/ ٢٥٥ ، ومختارات ابن الشجريّ ٣٢٢ ، ورصف المباني ٧١ ، وابن يعيش ٩/ ١٧ ، والعينى ١/ ٥١١ ، والخزانة ٣/ ٢٣٦ بولاق ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣١ ، والثاني في الفائق ٢/ ١٣٢ .
الحلال : جمع الحلة – بكسر الحاء – وهي جماعة البيوت ، أو مائة بيت . سحق البرد : الثوب البالى . القطر : المطر . المغنى : المكان الذى كانوا يقيمون فيه . عفىّ : طمس ومحا . وتأويب الشمال : رجوعُها وتردّدُ هبوبها .

فَوَقَفَ عَلَى " الألف وَاللَّامِ " في الْمِصْرَاعِ الأوّلِ وَابتَدَأَ بِمَا بَعْدَهُمَا في الْمِصرَاعِ الثَّانِي ، وَبِدَلِيلِ فَتْحِ الْهَمْزَةِ مَعَهَا ، وَالْهَمْزَةُ مَعَ الألِفِ وَاللَّامِ كَالْقَافِ مَعَ الدَّالِ مِنْ " قَدْ " .

وَسِيبَوَيْهِ (١) يَرَى أَنَّ اللَّامَ وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْهَمْزَةُ قَبْلَهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ مُجْتَلَبَةٌ [تَوَصُّلاً] (٢) إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ ، وَلَوْ كَانَتْ مَعَ اللَّامِ بِمَنْزِلَةِ " الْقَافِ " مِنْ " قَدْ " لَمَا سَقَطَتْ فِي الدَّرجِ ، وَإِنَّمَا فُتِحَتِ الْهَمْزَةُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا مَعَ اللَّامِ ، وَالْكَثْرَةُ تَقْتَضِي أَخَفَّ الْحَرَكَاتِ ، وَقِيلَ : تَشْبِيهاً لَهَا بِهَمْزَةِ الْقَطْعِ حَيْثُ تَثْبُتُ مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ " ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (٣) ، (وَاحْتَجَّ أَيْضاً بِامْتِزَاجِهَا) (٤) بِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ حَتَّى تَصِيرَ [كَجُزْءٍ] (٢) مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ يَتَخَطَّاهَا عَمَلُ الْعَامِلِ إِلَى الاسْمِ الْمَعْمُولِ بَعْدَهَا ، [وَلاَ يُعَدُّ] (٢) وُجُودُهَا فِيمَا دَخَلَتْ فَصْلاً بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ مِنَ الْعَوَامِلَ الَّتِي لاَ يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَالْمُضَافِ ، وَلأَنَّ " الرَّجُلَ " الْمُعَرَّفَ مُغَايِرٌ لِقَولِكَ : " رَجُلٌ " مِنْ الْمُنَكَّرِ حَتَّى جَازَ تَوَالِيهِمَا فِي بَيْتَيْنِ ، وَلاَ يَكُونُ ذَلِكَ إِيطَاءً (٥) .

وَمِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ لَهُ أَنَّ التَّنْكِيرَ الَّذِى هُوَ الأَصْلُ بِحَرفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ الَّذِى هُوَ مُقَابِلُهُ كَذَلِكَ ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَ الفَرْعِ

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ١٤٧ ، والجنى الداني ١٩٢ ، والهمع ١/ ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة يونس ٥٩ .

(٤) في الأصل غير واضح ، والمثبت من (ف) .

(٥) الإيطاء من عيوب القافية ، وهو أن تجمع فى شعر واحد بين قافيتين بلفظ واحد ومعنى واحد ، واختار بعضهم أنه إذا كان بين القافيتين المكررتين سبعة أبيات فليس بإيطاء . ينظر مختصر القوافى لابن جنى ٣٢ ، والكافى فى العروض والقوافي ١٦٢ .

وَأَصْلُه [1] .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جَعَلُوا اللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ؟

قلتُ : لأَنَّ اللَّامَ تُدْغَمُ فِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ [2] وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مُقَارِبَتِها لأَكْثَرِ الْحُرُوفِ وَلَيْسَ غَيْرُهَا مِنَ الْحُرُوفِ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ سَاكِنَةً لِيَسْتَحْكِمَ امْتِزَاجُهَا بِمَا تُعَرِّفُهُ ؛ لأَنَّ الْمُحَرَّكَ يَقْوَى بِحَرَكَتِهِ فَلاَ يَمْتَزِجُ بِغَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَصِحّ إِدْغَامُ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ إِلاَ بَعْدَ تَسْكِينِه وَمَا ذَاكَ إِلاَّ لأَنَّ الحَرَكَةَ تَمْنَعُ مِنَ الامْتِزَاجِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جُعِلَتْ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ ؟

قُلْتُ : مُحَافَظَةً عَلَيْهَا ؛ لأَنَّ آخِرَ الْكَلاَمِ مَحَلُّ تَغْيِيرٍ مِنْ حَذْفٍ وَغَيْرِهِ فِي الْمُعْتَلاَّتِ وَفِي الصَّحِيحِ بِالتَّرْخِيمِ .

قَوْلُهُ : " فَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِجِنْسٍ [وَصِفَهْ] [3] "([4]) أَيْ : فَمِنْ تَعْرِيفِ الْمُعَرّفِ بِلاَمِ الْمَعْرِفَةِ تَعْرِيفُ لِجِنْسٍ) [4] وَتَعْرِيفُ لِصِفَةٍ ، أَمَّا تَعْرِيفُ

---

(١) ذكر المؤلف رأيَ الخليل وحجته ، ورأى سيبويه وحجته ، ولم يرجح أحدهما على الآخر صراحة إلا أنه يستنتج من إسهابه في إيراد حجج سيبويه أنَّه يختار رأيه ، وهو أنَّ أداة التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل .

وانظر ذلك فى المنصف ١/ ٦٨ فما بعدها ، وابن يعيش ٩/ ١٧ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣١ ، وفيه " ذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام " ، وهذا مذهب ثالث في المسألة . انظر جواهر الأدب ٣٨٠ .

(٢) انظر رصف المباني ٧٣ ، والتبصرة ٢/ ٩٥٧ ، والكتاب ٤/ ٤٥٧ ، والمقتضب ١/ ٣٤٨ ، وفيها أنَّ لام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً .

(٣) تكملة يوجبها السياق ، وهى من قول الناظم ، انظر ص ٦٧٩ .

(٤) سقط من (ف) انتقال نظر .

الْجِنْسِ فَأَمْـرٌ يُفْهَمُ مِنْ قِبَلِ (١) مَـا تَدْخُـلُ عَلَيْـهِ " اللاَّمُ " لاَ مِـنَ " اللاَّمِ " نَفْسِهَا ؛ فَإِنَّ " اللاَّمَ " وُضِعَتْ لِتُفِيدَ التَّعْرِيفَ كَمَا وُضِعَتْ " هَلْ " لِتُفِيدَ الاسْتِفْهَامَ ، وَ " إِنْ " لِتُفِيدَ الشَّرْطَ ، فَالْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مُشْتَرَكاً بَيْنَ كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ وَذَلِكَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ : " الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ " ، وَسَوَاءٌ كَانَ مُشْتَرَكاً بَيْنَ كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ أَوْ بِالْعَدَدِ فَإِنَّا نُسَمِّيهِ جِنْساً ، وَلاَ مُشَاحَّةَ فِي الاصْطِلاَحِ ، وَقَدْ يَكُونُ لاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ ، قَالُوا : وَهِيَ الَّتِي يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ مَوْضِعَهَا " كُلٌّ " ، نَحْوُ قَوْلِكَ : "الإِنْسَانُ قَابِلٌ لِصِنَاعَةِ الْكِتَابَةِ " أَيْ : كُلُّ إِنْسَانٍ ، وَقَدْ يَكُونُ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصٍ أَوْ عُمُومٍ ، كَقَوْلِكَ : " اسْقِنِي الْمَاءَ ، وَاشْتَرِ اللَّحْمَ " فَإِنَّكَ لَمْ تُرِدِ الْعُمُومَ وَالاسْتِغْرَاقَ ، وَلَمْ تُرِدْ مَاءً وَلاَ لَحْماً مَخْصُوصاً مَعْهُوداً ، فَلِهَذَا يُسَمَّى تَعْرِيفَ الْحَقِيقَةِ ، وَتَعْرِيفَ الطَّبِيعَةِ (٢)

وَأَمَّا تَعْرِيفُ الصِّفَةِ فَكَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِالْفَارِسِ ، وَرَأَيْتُ الْحَسَنَ الْوَجْهِ " ، وَكَقَوْلِهِمْ : " الْفَقِيرُ فِي بَلَدِهِ كَالْغَرِيبِ ، وَالْقَلِيلُ مِنْكَ كَالْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِكَ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِمَعْهُودٍ سَبَقْ " أَيْ : وَمِنْ تَعْرِيفِ الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ [تَعْرِيفٌ](٣) لِمَعْهُودٍ سَبَقَ ، يُرِيدُ بِالسَّبْقِ (التَّقَدُّمَ)(٤) إِمَّا بِالذِّكْرِ ١٠٧/أ وَإِمَّا بِالْعِلْمِ، فَمِثَالُ التَّقَدُّمِ بِالذِّكْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً

---

(١) كتب تحتها في الأصل " أي :من جهة " .

(٢) انظر الجنى الداني ١٩٥ .

(٣) سقط من الأصل

(٤) في الأصل غير واضح ، علما بأن لوحة ١٠٧ في الأصل غير واضحة ، وكذلك ١٠٨/أ وذلك بسبب الطمس الناجم عن الرطوبة .

فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾[1] فَأَتَى (بِالرَّسُولِ الْمُعَرَّفِ) [2] بِاللَّامِ بَعْدَ ذِكْرِهِ مُنَكَّرًا ، فَعُلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ الْمَذْكُورَ ثَانِيًا هُوَ الأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا عَرَفْنَا ذَلِكَ مِنْ اللَّامِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ سَقَطَتْ لَجَـازَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي غَيْرَ الأَوَّلِ .

قَوْلُهُ : " فَهْوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقْ " يُرِيدُ أَنَّ الثَّانِيَ هُوَ الأَوَّلُ كَمَا أَنَّ الْمُضْمَرَ إِذَا ذُكِرَ بَعْدَ مُظْهَرٍ كَانَ هُوَ ذَلِكَ الْمُظْهَرُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ قَوْلِكَ : " كَانَ عِنْـدِي ثَوْبٌ فَبِعْتُهُ " وَبَيْنَ قَولِـكَ : " فَبِعْتُ الثَّوْبَ " ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " فَهْوَ بِذَا ـ أَيْ : بِالْعَهْدِ ـ مِثْلُ الضَّمِيرِ " .

وَقَوْلُهُ : " بَلْ أَحَقْ " أَيْ : أَثْبَتُ وَأَظْهَرُ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ يَتَبَيَّنُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : " مِثْلُ الضَّمِيرِ " أَنَّهُ ـ أَعْنِي الْمَعْهُودَ ـ لاَ يُذْكَرُ ابْتِدَاءً كَمَا لاَ يُذْكَرُ الْمُضْمَرُ ابْتِدَاءً ، بَلْ لاَبُدَّ مِنْ سَبْقِ ذِكْرِهِ إِمَّا فِي اللَّفْظِ ، وَإِمَّا فِي الْعِلْمِ ، أَمَّا سَبْقُهُ فِي اللَّفْظِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَّا سَبْقُهُ فِي الْعِلْمِ فَكَقَوْلِكَ : " رَكِبَ السُّلْطَانُ لِلصَّيْدِ " ، وَ "جَلَسَ الْقَاضِي " فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلاَ سُلْطَانٌ وَاحِدٌ وَقَاضٍ وَاحِدٌ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا مِثْلَ الضَّمِيرِ ؟

قُلْتُ : إِنَّهُ يُفِيدُ فَائِدَةَ الضَّمِيرِ ، وَلَوْ قُلْتَ : " قَعَدَ لِلْحُكْمِ " وَأَضْمَرْتَ "الْقَاضِيَ " لَعُلِمَ ، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ : " رَكِبَ لِلصَّيْدِ " وَأَضْمَرْتَ " السُّلْطَانَ " لَعُرِفَ مَنْ تَعْنِي بِذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ .

---

(١) سورة المزمل ١٥ ، ١٦ .

(٢) فى الأصل غير واضح .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " نَحْوُ أَتَى عَبْدٌ إِلَى آخِرِهِ ، فَهُوَ تَمْثِيلُ بِالْمَعْهُودِ .

وَأَمَّا قَولُهُ : " وَتَلْزَمُ اللَّامُ كَلَامَ الْآنَا " الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي " الْآنَ " لَازِمَةٌ لَا تُفَارِقُ ، وَهُمَا فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ [(١)] ، وَ "الآنَ " هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ أَوَّلُ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ آخِرُ مَا مَضَى ، وَأَوَّلُ مَا يَأْتِي مِنَ الْأَزْمِنَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ فَصْلُ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ كَالْخَطِّ الْفَاصِلِ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ ، وَهِيَ عِنْدَ الزَّجَّاجِ[(٢)] مَبْنِيَّةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الإِشَارَةِ كَمَا بُنِيَ "ذَا" ، فَإِنَّ "الآنَ " إِشَارَةٌ إِلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ كَمَا أَنَّ "ذَا" إِشَارَةٌ إِلَى الشَّيْءِ الْحَاضِرِ ، و "هُنَا" إِشَارَةٌ (إِلَى الْمَكَانِ) [(٣)] الْحَاضِرِ وَ (وَهِيَ اسْمٌ ؛ لِدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وَلِدُخُولِ "مِنْ " وَ " إِلَى "نَحْوُ " مِنَ الْآنَ إِلَى الْآنَ ") [(٤)] وَهِيَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ مُبْنِيَّةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ [(٥)] فَهُوَ مُعَرَّفٌ بِلَامٍ أُخْرَى مَحْذُوفَةٍ غَيْرِ هَذِهِ اللَّامِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ ، فَاللَّامُ عِنْدَهُ زَائِدَةٌ ، وَكَذَا عِنْدَ الزَّجَّاجِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ يَتَعَرَّفُ بِالإِشَارَةِ .

وَهُوَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ فِعْلٌ مِنْ " آنَ يَئِينُ " ، وَدَخَلَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى " الْقِيلِ ، وَالْقَالِ " ، وَهُمَا فِعْلَانِ[(٦)] .

---

(١) انظر الإنصاف ٥٢٣ المسألة ٧١ ، وابن يعيش ٤/ ١٠٣ ، والهمع ١/ ٢٠٨ منسوبا إليه .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٦ .

(٣) في (ف) " إلى الوقت " .

(٤) سقط من (ف) . وقد ذكر ابن يعيش ٤/ ١٠٣ ، والرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ١٢٦ رأيَ الزجَّاج ، ورغبا عنه فانظره هناك .

(٥) انظر المصدرين السابقين ، والإنصاف ٥٢٣ منسوباً إلى أبي علي .

(٦) انظر معاني القرآن ١/ ٤٦٨ ، وابن يعيش ٤/ ١٠٣ ، والهمع ١/ ٢٠٨ .

حُجَّةُ أَبِي عَلِي أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَوْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ لَجَازَ حَذْفُهَا ، كَمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا مِنْ قَوْلِكَ : " الرَّجُلُ " .

وَقِيلَ : " الْآنَ " عَلَمٌ عَلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ ، فَغَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ ، اللَّامُ ، فَلِذَلِكَ لَزِمَتْ [1] ، فَإِنْ أُضِيفَ أُعْرِبَ لِزَوَالِ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ لِتَعْرِيفِهِ بِالْإِضَافَةِ [2] .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَاللَّهِ " فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لَازِمَةٌ لَا تُفَارِقُ ، إِمَّا لِأَنَّ هَذَا الاسْمَ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ فَهِيَ كَجُزْءٍ مِنْهُ لَا تُفَارِقُ فَصَادَفَتْهُ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ ، فَصَارَتْ كَجُزْءٍ مِنْهُ كَالزَّاءِ مِنْ " زَيْدٍ " فَلَوْ سَقَطَتْ لَاخْتَلَّتِ الْعَلَمِيَّةُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُمَا فِيهِ عِوَضٌ مِنْ هَمْزَةِ "إِلَهٍ " . فَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ هُمَا لَازِمَتَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالَّذِينَ " ، فَالَّذِينَ وَأَخَوَاتُهُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ لَمْ تَلْزَمْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ بِالصِّلَةِ عَلَى مَا قَالُوا [3] بَلْ هِيَ لِتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ لَجَازَ حَذْفُهَا . ١٠٧/ب

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالزُّبَانَا " فَعَلَمٌ عَلَى مَنْزِلٍ مِن مَنَازِلِ الْقَمَرِ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ فَصَارَتْ كَجُزْءٍ مِنْهُ حَتَّى لَوْ حُذِفَتْ لَاخْتَلَّتِ

---

(١) نسب فى ابن يعيش ٤/ ١٠٣ للمبرد والزمخشرىّ .

(٢) يرى ابن يعيش ٣/ ١٠٤ أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة ، وأما علة بنائه فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة ، أما السيوطيُّ فيقول فى الهمع ١/ ٢٠٨ " والمختار عندى القول بإعرابه ، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية " .

(٣) ذكر المؤلف فيما سبق أن تعريف الأسماء الموصولة بالوضع لا بصلاتها خلافًا للجمهور (انظر مبحث الأسماء الموصولة) . ص ٦٤٥

الْعَلَمِيَّةُ (١) ، وَلَيْسَ هَذَا الْكِتَابُ مَوْضِعَ اشْتِقَاقِ " الزُّبَانَا " ، وَكَيْفَ كَانَتِ اللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّطْوِيلِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَقَدْ تُزَادُ " مِثْلُ لَامِ النَّسْرِ إِلَى آخِرِهِ ، فَاللَّامُ فِي " النَّسْرِ " زَائِدَةٌ ، وَهُوَ اسْمُ صَنَمٍ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وَدًّا وَلاَ سُوَاعاً وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (٢) فَإِسْقَاطُ اللَّامِ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا فِيهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا أُسْقِطَتِ اللَّامُ مِنْهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَمَا وَدِمَاءٍ مَا تَزَالُ تَخَالُهَا ... عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا (٣)

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " بِاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو " فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٤)

---

(١) في سرور النفس ٢٠٣ : " هما كوكبان مفترقان بينهما أكثر من قدر قامة الرجل في المنظر ويقال لهما زبانا الصيف ؛ لأن سقوطهما في زمان تحرك الحر " ، وانظر اللسان (زبن) .

(٢) سورة نوح : ٢٣ .

(٣) البيت لعمرو بن عبدالجن التنوخي وهو جاهليٌّ قديم كما في الخزانة ٣/ ٢٤١ بولاق وهو في المنصف ٣/ ١٣٤ ، وابن الشجرى ١/ ١٥٤ ، ٢/ ٣٤١ ، والإنصاف ٣١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣١ ، والمسلسل في غريب لغة العرب ١٦٦ ، واللسان " عندم " .

مار الدم : جرى . على قنة العزى : قنة كل شيء أعلاه ، العزى : صنم لقريش ، أو لذى الكلاع بحمير . العندم : دم الأخوين .

(٤) الرجز لأبي النجم العليِّ (الفضل بن قدامة) كما في ديوانه ١١٠ وهو في الإنصاف ٣١٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٤ ، ورصف المباني ٧٧ ، ومغنى اللبيب ٧٥ ، وشرح شواهده ١٦٣ ، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣١٣ ، والمنصف ٣/ ١٣٤.

وَيُرْوَى " بَاعَدَ أَمَّ الْغَمْرِ " بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ (١) ، وَالْأَصْلُ " بَاعَدَ أَمّ عَمْرٍو " فَزَادُوا " الَّلامَ " .

[وَإِدْخَالُ الَّلامِ] (٢) عَلَى الْعَلَمِ إِمَّا لِشَرِكَةٍ اتِّفَاقِيَّةٍ تَعْرِضُ (٣) فِيهِ فَتُزَالُ كَمَا يُزَالُ بِالْوَصْفِ ، وَإِمَّا بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مُسَمَّى (بِزَيْدٍ) (٤) أَوْ مُسَمَّى بِعَمْرٍو ، وَإِمَّا لِشُهْرَتِهِ كَقَوْلِهِمْ : " لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى " (٥) .

وَأَقُولُ : إِنَّ الَّلامَ عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَدُهَا : تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ ، نَحْو " اشْتَرِ اللَّحْمَ " .

الثَّانِي : مَعَ صِدْقِ اللَّفْظِ عَلَى كَثِيرِينَ ، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ .

الثَّالِثُ : مَعَ التَّخْصِيصِ ، وَهُوَ الْعَهْدُ .

الرَابِعُ : الْحُضُورُ ، نَحْوُ : هَذَا الرَّجُلُ (٦) .

الْخَامِسُ : أَنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ بِالْغَلَبَةِ ، نَحْوُ " الثُّرَيَّا " فَإِنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الاسْمَ صَارَ عَلَماً بِالْغَلَبَةِ لاَ بِالْوَضْعِ (٧) .

---

(١) انظر رواية الغين المعجمة فى اللسان " وبر " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " تعترض "

(٤) فى الأصل " زيد " .

(٥) سبق تخريج هذا المثل ، انظر ص ٥٦٧ .

(٦) وهي الداخلة على اسم الجنس الذى يكون صفة لاسم الإشارة ، ذكره الشريشى فى شرحه ٢/ ٢٤

(٧) الثريّا تصغير الثروى من الثروة ، قيل لها ذلك لكثرة كواكبها ، وهي اسم جنس - عند صدر الأفاضل - بالنظر إلى الدليل والأمارة لا بالنظر إلى استعمال العرب . انظر التخمير ١/ ١٨٨ - ١٨٩ ، وابن يعيش ١/ ٤١ ، وجواهر الأدب ٤٠٢ .

السَّادِسُ : أَنْ تُفِيدَ لَمْحَ الصِّفَةِ كَالْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ فِى مِثْلِ هَذَا تُفِيدُ التَّعْظِيمَ (١) .

السَّابِعُ : أَنْ تُزَادَ لِلتَّحْسِينِ كَمَا فِى " الَّذِى " لِتَعَرُّفِ الْمَوْصُولِ بِالصِّلَةِ (٢) .

الثَّامِنُ : أَنْ تَكُونَ اسْمًا كَـ " الَّذِى " ، نَحْوُ الضَّارِبُ زَيْدًا " .

التَّاسِعُ : أَنْ تُزَادَ لِإِزَالَةِ الاشْتِرَاكِ فِى الْأَعْلَامِ ، نَحْوُ " أَمَّ الْعَمْرِو " .

الْعَاشِرُ : أَنْ تَكُونَ عِوَضًا عَنْ (جُزْءِ الْكَلِمَةِ) (٣) كَاللَّامِ فِى اسْمِ "اللَّه" تَعَالَى .

الْحَادِى عَشَرَ : أَنْ تَكُونُ عِوَضًا مِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٤) أَىْ : (هِىَ) (٥) مَأْوَاهُ ، وَكَقَوْلِهِمْ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهُ " بِرَفْعِ " الْوَجْهِ " ، فَإِنَّ الْأَصْلَ " بِالْحَسَنِ وَجْهُهُ " ، وَاللَّامُ عِوَضٌ مِنَ الضَّمَائِرِ (٦) .

---

(١) قال الرضى في شرح الكافية ٢/ ١٣١ : " وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في " الله " ، وفي الأعلام ، ولا يعرفها البصريون " .

(٢) التحقيق عند المصنف أن تعريف الموصول بالوضع لا بالصلة . انظر ، صـ ٦٤٥ ،

(٣) فى (ف) " شبه الكلمة " تحريف ، وانظر الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٤) سورة النازعات ٤٠ ، ٤١ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) قال ابن عقيل في شرح التسهيل ١/ ٢٠٠ " وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، ومن منعه جعل الضمير محذوفاً ، أي : حسن الوجه منه " ، وانظر كذلك فى شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٤ . وجاء في حاشية الأصل " وقيل هي في نحو " اليهود ، والمجوس " عوض من ياء النسب ، إذ الأصل : يهودي ومجوسي ، فحذفت الياء وعوض منها اللام " شرح آخر ، ولم أعثر على هذا الشرح غير أن المؤلف ذكره أو نحواً منه في ص ٣٧٨ .

[باب الإضافة]

[الإضافة المحضة]

ثُمَّ ٱلإِضَافَةُ الَّتِى تُعَرِّفُ ... الاسْمَ فَالْمُحْضَةُ ، وَهِيَ تُعْرَفُ
بِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مُقَدَّرَهْ ... بِلاَمِ تَخْصِيصٍ كَعَبْدِ حَيْدَرَهْ
وَتَارَةً قُدِّرَ « مِنْ » ، فِي الْمَحْضَهْ ... كَخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَىْ : مِنْ فِضَّهْ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِن قَوْلِه : " الْمَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرُ " (١)

أَصْلُ ٱلإِضَافَةِ فِي اللُّغَةِ ٱلإِسْنَادُ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهَا أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إِلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ (٢) مُشَطَّبِ(٣) ١٠٨/ب

أَىْ : أَسْنَدْنَا ظُهُورَنَا ، وَهُوَ فِي الصِّنَاعَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا؛ لأَنَّ ٱلاسْمَ ٱلأَوَّلَ مُلْصَقٌ بِالثَّانِي وَمُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ ، كَمَا يَعْتَمِدُ الْمُسْتَنِدُ عَلَى مَا يُسْتَنَدُ إِلَيْهِ .

وَالإِضَافَةُ عَلَي ضَرْبَيْنِ ، مَحْضَةٌ ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ كَمَا ذُكِرَ .

فَالْمَحْضَةُ هِيَ الَّتِي يَتَعَرَّفُ فِيهَا ٱلأَوَّلُ بِالثَّانِي إِذَا كَانَ الثَّانِي مَعْرِفَةً ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي نَكِرَةً أَفَادَتِ الإِضَافَةُ تَخْصِيصَ ٱلأَوَّلِ بِالثَّانِي لاَ تَعْرِيفَهُ نَحْوُ " غُلاَمُ رَجُلٍ " فَالتَّخْصِيصُ لاَزِمٌ لِلإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ لاَ يَنفَكُّ عَنْهَا، فَالتَّعْرِيفُ لاَيَنْفَكُّ عَنِ التَّخْصِيصِ ، وَالتَّخْصِيصُ يَنْفَكُّ عَنِ التَّعْرِيفِ ، فَالتَّخْصِيصُ هُوَ الْعَامُّ .

---

(١) انظر صـ ٥٦٩ .

(٢) فى (ف) " قنبت " وهو تصحيف " قشيب " وبه يروى البيت .

(٣) الديوان ٥٣ برواية " فلما دخلناه " .

ويروى " قشيب مشطب " وهو فى شرح شذور الذهب ٣٢٥ ، والتصريح ٢/ ٢٣ ، وشرح ابن الخباز ٣٥٥/١ ، وشرح ابن القواس ١/ ٧٢٩ ، واللسان (حير) .

قَوْلُهُ : " ٱلإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرِّفُ الاسْمَ فَالْمَحْضَةُ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ إِذَا كَانَ الثَّانِي مَعْرِفَةً لَكِنَّ تَمْثِيلَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ : " كَعَبْدِ حَيْدَرَهْ " ، فَإِنَّ الثَّانِيَ عَلَمٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ كُلَّ إِضَافَةٍ مَحْضَةٍ (١) تُعَرِّفُ ، بَلِ ٱلإِضَافَةُ الَّتِي تُفِيدُ التَّعْرِيفَ هِيَ الْمَحْضَةُ لاَ أَنَّ كُلَّ إِضَافَةٍ مَحْضَةٍ) (١) تُفِيدُ التَّعْرِيفَ ، وَتُعْرَفُ ٱلإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ بِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِاللَّامِ إِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ ٱلأَوَّلِ كَمِثَالِهِ ، وَنَحْوَ " غُلَامُ زَيْدٍ " ، وَ " بِـ " مِنْ " إِنْ كَانَ الثَّانِي (جُزْءَ) (٢) ٱلأَوَّلِ ، وَالْمَحْضَةُ : الْخَالِصَةُ أَي : ٱلإِضَافَةُ الْحَقِيقِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّخْصِيصُ أَوِ التَّعْرِيفُ لاَ اللَّفْظِيَّةُ الْمَجَازِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّخْفِيفُ .

وَٱلإِضَافَةُ الصِّنَاعِيَّةُ هِيَ : اتِّصَالُ آخِرِ الاسْمِ ٱلأَوَّلِ بِأَوَّلِ الاسْمِ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ فِي ٱلأَغْلَبِ اتِّصَالاً يَقْتَضِي جَرَّ الثَّانِي إِمَّا لَفْظًا أَوْ مَحَلاًّ (٣) .

قَوْلُنَا : " اتِّصَالُ آخِرِ ٱلأَوَّلِ بِأَوَّلِ الثَّانِي " فِيهِ تَنْبِيهٌ عَلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ مِنَ ٱلأَوَّلِ إِمَّا لَفْظًا نَحْوُ " غُلَامُ زَيْدٍ " وَإِمَّا تَقْدِيراً نَحْوُ : كَمْ رَجُلٍ أَكْرَمْتُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ التَّنْوِينِ لِلإِضَافَةِ ؛ لأَنَّ التَّنْوِينَ يُشْعِرُ بِتَمَامِ الاسْمِ وَانفِصَالِهِ عَمَّا بَعْدَهُ ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي تُشْعِرُ بِاتِّصَالِهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ لِتَخْصِيصِهِ ، فَتَنَافَيَا .

(١) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٢) في الأصل " غير " تحريف صوابه من (ف) ، ومثاله نحو " خاتم الفضة " .

(٣) وعرفها ابن الخباز في شرحه ٣٥٥/١ بقوله : " ضم اسم إلى اسم ليس بخبر عنه ، ولا مركب معه ، ولا تابع له من غير فاصلٍ ، سوى الألف واللام ، ضمًّا معنويًا " ، ونقل ابن القواس تعريف المؤلف وتعريف ابن الخبَّاز في شرحه ٧٣٠ ، ولم يرضَ بتعريف ابن الخباز فعقب عليه بقوله : " وقد أخل فيه بالاحتراز عن الظرف " .

وَقَـوْلُنَا : " مِنْ غَـيْرِ فَـصْلٍ فِي الأَغْلَبِ " احْـتِـرازٌ عَنِ الْـفَـصْـلِ بَيْنَ الْـمُضَافِ وَالْـمُضَافِ إِلَيْـهِ فِي الشِّعْـرِ .

وَقَوْلُنَا : اتِّصَـالاً يَقْتَضِـي جَـرَّ الثَّـانِي؛ احْتِرَازٌ مِنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا قَالَ الشَّـاعِرُ :

تَغَيَّرَتِ الْبِلاَدُ وَمَـنْ عَلَيْـهَا وَقَلَّ بَشَاشَـةَ الْـوَجْـهُ الصَّبِيحُ [1]

وَالتَّقْدِيرُ : " وَقَـلَّ بَشَاشَـةً الْوَجْـهُ الصَّبِيحُ " ، فَـ " بَشَاشَةً " مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَ" الْـوَجْـهُ " الْـفَاعِلُ ، وَحُذِفَ التَّنْوِينُ ، لِسُـكُونِهِ وَسُـكُونِ اللاَّمِ مِنَ " الْـوَجْـهِ " لاَ لِكَوْنِهِ مُـضَـافًـا ، وَمِنْ حَـذْفِـهِ فِي الاسْمِ الْعَلَمِ إِذَا وُصِفَ بِابْـنٍ مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ نَحْـوُ " جَاءَنِي زَيْـدُ بْنُ عَمْـرٍو، " فَلَمْ يُحْذَفِ التَّنْـوِينُ مِنْ " زَيْـدٍ " ؛ لأَنَّـهُ عَلَمٌ لاَ يَقْبَلُ الإِضَـافَـةَ مَـا لَـمْ تَـزَلْ عَلَمِيَّتُـهُ [2] ، وَاحْتِرَازٌ مِنْ حَذْفِـهِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ ، نَحْـوُ : عُمَـرُ قَائِمٌ [3] .

وَقَـوْلُنَـا : " لَـفْظًا أَوْ مَـحَلاً " لِيَدْخُـلَ فِيهِ الْـمُعْرَبُ وَالْـمَبْنِيُّ ، نَحْـوُ غُلاَمُ زَيْـدٍ ، وَ غُـلاَمُـكَ [4] .

---

(١) جاء في حاشية (ف) " هذا البيت ينسبه أرباب التاريخ إلى آدم أبي البشر (عليه السلام) يرثي به ولده هابيل .

وهو في الإنصاف ٦٦٣ المسألة ٩٤ ، وابن الشجري ١/ ٣٨٤ مع بيت آخر برواية :

تغيَّرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر قبيح

تغير كل ذي طعم ولون وقل بشاشةَ الوجهُ المليحُ

وقيل : إنهما من الموضوعات ، انظر الهمع ٢/ ١٥٦ ، والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٩ .

(٢) انظر ابن الشجري ١/ ٣٨١ ، وفيه أن التنوين حذف من " زيد بن عمرو " لكثرة الاستعمال .

(٣) في النسختين " عمرو " .

(٤) في (ف) " غلامي " .

قَوْلُهُ : " مُقَدّرهْ بِلَامِ تَخْصِيصٍ " إِشَارَةٌ إِلَى الْعَامِلِ في الْمُضَافِ إِلَيْهِ (١) ، فَقِيلَ : الْخَافِضُ هُوَ : اللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ ، وَجَازَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ بِقَاءَ عَمَلِهِ (٢) ؛ لِنِيَابَةِ الاتِّصَالِ اللَّفظِيِّ الْمُعَبَّرِ عَنْهُ بِالإِضَافَةِ(٣) ، وَقِيلَ: عَمِلَ الأَوَّلُ في الثَّانِي لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْحَرْفِ ، فَالْعَامِلُ هُوَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ ، أَوِ الاسْمُ ، وَهُوَ الْمُوجِبُ لِمُطْلَقِ الإِعْرَابِ ، الْمُقْتَضَى لِخُصُوصِهِ، وَهُوَ الْجَرُّ لِلإِضَافَةِ، هَذَا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ العَامِلَ ١٠٨/ب غَيْرُ الْمُقْتَضِي ، وَإِنَّمَا قَالَ : " إِضَافَةٌ مُقَدَّرهْ بِلَامِ تَخْصِيصٍ " لِئَلاَّ يَتَوهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أَنَّ الاسْمَ الأَوَّلَ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ فَيَجِبُ بِنَاؤُهُ (٤) لِمُقَدَّرٍ هُهَنَا مُرَادٍ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، أَعْنِي (٥) إِظْهَارَهُ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَخْصِيصٍ (٦) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَتَارَةً قُدِّرَ " مِنْ " فِي الْمَحْضَةْ   كَخَاتِمِ الْفِضَّةِ أيْ مِنْ فِضَّةْ

شَرْطُ الإِضَافَةِ الَّتِي بِمَعْنَى "مِنْ "أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الأَوَّلُ نَوْعًا لِلثَّانِي، وَالثَّانِي جِنْسًا لِلأَوَّلِ، نَحْوُ: خَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَثَوْبُ خَزٍّ، فَالثَّوْبُ نَوْعٌ مِنَ الْخَزِّ، وَالْخَاتَمُ نَوْعٌ مِن الْفِضَّةِ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ وَصْفُ الثَّوْبِ بِأَنَّهُ خَزٌّ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضيّ ١/ ٢٧٢ .

(٢) فى (ف) " علمه " .

(٣) أي : لنيابة الإضافة عنه ، قال ابن الخباز معللاً جر المضاف إليه ١/٣٥٥ : " إن المضاف فهم منه معنى الحرف الجار ، فقام مقامه فى العمل " ، وفى الشرح المجهول لوحة ٨٢ : " لما فهم منها [أى الإضافة] معنى الحرف فكأنه ثابت فى التقدير .

(٤) في النسختين " بناؤها " .

(٥) فى (ف) "يعنى " .

(٦) انظر الهمع ٢/ ٤٧ حيث مثل له بقوله تعالى : " فمنهم ظالم لنفسه " .

فَيُقَالُ : " هَذَا ثَوْبُ خَزٍّ " أَيْ : نَاعِمٌ ، وَأَمَّا " يَدُ زَيْدٍ " فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى " مِنْ " بَلْ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهُ لاَ يَصِحُّ وَصْفُ الْيَدِ بِزَيْدٍ (١) .

فَأَمَّا قَوْلُهُم : " ثَلاَثَةُ رِجَالٍ " فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ، لِأَنَّ الثَّلاَثَةَ عَدَدٌ ، وَالرِّجَالُ مَعْدُودٌ ، وَالْعَدَدُ غَيْرُ الْمَعْدُودِ ، هَذَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (٢) ، وَأَمَّا قَوْلُهُم : " ثَلاَثُمِائَةِ رَجُلٍ " فَإِضَافَةُ الْمِائَةِ إِلَى الرَّجُلِ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةُ الْعَدَدِ إِلَى الْمَعْدُودِ ، وَإِضَافَةُ الثَّلاَثِ إِلَى " مِائَةٍ " بِمَعْنَى "مِنْ" ؛ لِأَنَّ الْمِائَةَ عَدَدٌ وَالثَّلاَثَةُ عَدَدٌ مِثْلُهُ ، فَافْهَمْهُ (٣) .

وَقَدْ تَكُونُ الْإِضَافَةُ بِتَقْدِيرِ (٤) " فِي " (٥) " نَحْوُ قَوْلِهِم : "ضَرْبُ الْيَوْمِ" قَالَ الشَّاعِرُ (٦) :

أَلاَ إِنَّ قَتْلَى الطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ... أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتِ

يُرِيدُ قَتْلَى فِي الطَّفِّ .

---

(١) انظر المرتجل ٢٦٢ ، وابن يعيش ٢/ ١١٩ ، والتصريح ٢/ ٢٥ .

(٢) وهى عند ابن الخشاب فى المرتجل ٢٦٣ بمعنى " من " ، وانظر أيضا حاشية العليمي على التصريح ٢/ ٢٥ .

(٣) انظر المرتجل ٢٦٦ .

(٤) فى (ف) " بمعنى ".

(٥) وذلك إذا كان الثانى فيها ظرفاً للأول زمانيا أومكانيا.

(٦) فى (ف) " قال المبرد " :

وهذا البيت ضمن قصيدة مختلف فى نسبتها فمنهم من نسبها لسليمان بن قتة العدوى الأموى ، ومنهم من نسبها إلى أبى دهبل الجمحى كما في ديوانه ٦٠ – ٦٢ ، وذهب بعضهم إلى أنها لابن أبى الرمح الخزاعى ، وقيل إنها لتيم بن مرة ، والمشهور أنها لسليمان بن قتة يرثي بها الحسين بن على (رضى الله عنهما) كما ذكر ذلك فى هامش (ف) .

انظر الكامل ١/ ٢٢٣ ، والتعازى والمراثى ٧٩ ، وحماسة أبى تمام ٤٧٦ ، وشرحها للمرزوقى ٩٦١ ، ومعجم البلدان ٤/ ٣٦ ، وانظر مزيدًا من التخريج فى ديوان أبى دهبل ١٢١ .

الطف : أرض من ضاحية الكوفة ، وفيها كان مقتل الحسين بن علي (معجم البلدان ٤/ ٩٦) .

[الإضافة غير المحضة]

وَغَيْرُ مَحْضَةٍ لِنُونٍ قُـدِّرَا فَلَمْ تُعَرِّفْهُ كَمَا لَوْ ظَهَرَا
مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ أُرِيدَ الْحَالُ فِيهِ مُضَافًا أَوِ الاسْتِقْبَالُ
كَضَارِبِ الْعَبْدِ وَكَاسِي زَيْدِ دَلِيلُهُ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ
وَمِثْلُ ذَاكَ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ وَقَدْ رُوِي كَذَا «مُتِمُّ نُورِهِ»

قَوْلُهُ : " غَيْرُ مَحْضَةٍ " هُوَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ ضَرْبَي الإِضَافَةِ ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ [أَيْ] (١) غَيْرُ خَالِصَةٍ ، أَيْ : لاَ تُفِيدُ الأَوَّلَ تَعْرِيفًا وَلاَ تَخْصِيصًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ قَوْلَكَ : " ضَارِبُ زَيدٍ الآنَ " إِنْ لَمْ تُفِدِ الإِضَافَةُ تَعْرِيفَ الأَوَّلِ فَقَدْ أَفَادَتْ تَخْصِيصَهُ ؟

قُلْتُ : التَّخْصِيصُ لَمْ تُفِدْهُ الإِضَافَةُ ، فَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ كَانَ قَدْ تَخَصَّصَ بِعَمَلِهِ فِي " زَيْدٍ " النَّصْبَ (٢) فَلَمْ يَحْصُلِ التَّخْصِيصُ بِالإِضَافَةِ بَلْ بِعَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْمَفْعُولِ ، وَالإِضَافَةُ إِنَّمَا أَفَادَتْ تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ لاَ غَيْرُ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ .

قَوْلُهُ : لِنُونٍ قُدِّرَا " هَذَا تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ إِفَادَةِ التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِيصِ فِي غَيْرِ الْمَحْضَةِ ، وَذَلِكَ لأَنَّ النُّونَ إِذَا كَانَ مُقَدَّرًا فَهُوَ فَاصِلٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَبِتَقْدِيرِ الانْفِصَالِ لاَ يَحْصُلُ التَّخْصِيصُ بِالإِضَافَةِ فَكَيْفَ يَحْصُلُ التَّعْرِيفُ الَّذِي هُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ ! ، وَيُرِيدُ بِالنُّونِ هُنَا التَّنْوِينَ ؛ لأَنَّهُ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) لأن الإضافة إنما كانت بعد أن كان ناصباً ، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة لا بها " عن شرح ابن القواس ١/ ٧٣٣ .

نُــونٌ سَاكِنَـةٌ زَائِدَةٌ ، وَلَكِنْ (أَتَى) [(١)] بِلَفْظِ النُّونِ دُونَ التَّنْوِينِ ؛ لِشُمُولِ لَفْظِ النُّونِ [الْمُـفْرَدَ] [(٢)] نَحْوُ قَوْلِهِ : " ضَارِبُ الْعَبْدِ " ، وَالتَّثْنِيَةَ [نَحْوُ : ضَارِبَا الْعَبْدِ] [(٢)] (وَالْجَمْعَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ [(٣)] ، أَرَادَ "مُحِلِّينَ" فَحُذِفَ النُّونُ لِلإِضَافَةِ ، فَلَوْ قَالَ : " لِتَنْوِينٍ قُدِّرَا " لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الْجَمْعُ وَلاَ التَّثْنِيَةُ ؛ لأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُمَا نُونٌ مُتَحَرِّكَةٌ ، وَالإِضَافَةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى مَعْمُولِهَا ، وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا : "مَعْمُولُهَا" الإِضَافَةُ إِلَى الْفَاعِلِ ، نَحْوُ " حَسَنُ الْوَجْهِ " فَالْوَجْهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَكَذَلِكَ " جَائِلَةُ الْوِشَاحِ " [(٤)] فَالْوِشَاحُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : حَسَنٌ وَجْهُهُ وَ جَائِلٌ وِشَاحُهَا " ، وَالْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ نَحْوُ مَقْطُوعُ الْيَدِ .

قَوْلُهُ : " فَلَمْ تُعَرِّفْهُ " أَيْ : فَلَمْ تُعَرِّفِ الإِضَافَةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ ـ وَهِيَ غَيْرُ الْحَقِيقِيَّةِ ـ الاسْمَ الأَوَّلَ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَلَمْ تُخَصِّصْهُ [(٥) أَيْضًا ، أَوْ يَقُولَ : فَلَمْ تُخَصِّصْهُ] [(٥)] وَيَكْتَفِي بِهِ عَنْ ذِكْرِ التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى التَّخْصِيصُ انْتَفَى التَّعْرِيفُ وَلاَ يَنْعَكِسُ ؛ لأَنَّ التَّخْصِيصَ لاَزِمٌ لِلتَّعْرِيفِ ، لَكِنَّهُ خَصَّ التَّعْرِيفَ بِالذِّكْرِ ؛ لأَنَّ التَّخْصِيصَ كَانَ حَاصِلاً بِالْعَمَلِ قَبْلَ الإِضَافَةِ .

قَوْلُهُ : " كَمَا لَوْ ظَهَرَا " أَيْ : كَمَا لَوْ ظَهَرَ التَّنْوِينُ ، يُرِيدُ أَنَّ حَالَ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا نَوَّنْتَهُ وَنَصَبْتَ مَا بَعْدَهُ كَحَالِهِ إِذَا أَضَفْتَهُ وَجَرَرْتَ مَا بَعْدَهُ بِالإِضَافَةِ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) تكملة يوجبها المقام ، انظر المرجع السابق .

(٣) سورة المائدة : ١ .

(٤) قال الزمخشري في أساس البلاغة (جول ١٤٣) : " وامرأة جائلة الوشاحين : هيفاء " .

(٥) سقط من الأصل .

فِي كَوْنِهِ لاَ يَتَعَرَّفُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَـرَّفْ لِشَبَهٍ خَـاصٍّ بَيْنَه وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ أَنَّـهُ عَلَى عِدَّةِ حُرُوفِهِ وَهَيْئَةِ حَرَكَاتِهِ ، فَـ " ضَارِبٌ " كَـ " يَضْرِبُ " ، وَيُرَادُ بِهِ الْحَـالُ وَالاسْتِقْبَالُ كَالْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لاَ يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ فَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَوْصُوفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ [١] ، وَلِذَلِكَ إِذَا وُصِفَ اسْمُ الْفَاعِلِ لاَ يَعْمَلُ ؛ لِبُعْدِهِ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِن وُرْقِ الْحَمِي [٢]

فَإِنَّـهُمْ وَصَفُوهُ بَعْدَ إِعْمَالِهِمْ ، فَـ " مِنْ وُرْقِ الْحَمِي " صِفَةٌ لِـ " قَوَاطِنَ " .

قَوْلُهُ : " كَضَارِبِ الْعَبْدِ " مِثَالٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الثُّلاَثِيّ .

قَوْلُهُ : " وَكَاسِي زَيْدٍ " مِثَالٌ بِالْمُعْتَلّ مِنْهُ ، وَاسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾[٣] مِثَالٌ لِجَمْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ مَجْمُوعًا كَمَا يَعْمَلُ مُفْرَدًا [٤] ، وَفِي إِعْمَالِهِ إِذَا جُمِعَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ خِلاَفٌ ؛ لِبُعْدِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ عَنْ جَرْيِهِ عَلَى الْفِعْلِ ، وتَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾[٥] تَمْثِيلٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الرُّبَاعِيّ ، يُرِيدُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ عَلَى اخْتِلاَفِ أَبْنِيَتِهِ إِذَا كَانَ

---

(١) قال ابن القواس في شرحه ١/ ٧٣٥ " فإن أريد به – أي : اسم الفاعل – المضي نحو " ضارب زيد أمس " تعرف بما يضاف إليه عند البصريين ، لأن إضافته محضة لازمة ، لأنه لما لم يشبه الفعل تنزل منزلة الجوامد " ، وانظر الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٧٩ .

(٢) الرجز للعجاج كما في ديوانه ٢٩٥ برواية « أو ألفًا » بدون فعل بين حروف الكلمة " بدل " قواطنا " وهو من شواهد الكتاب ١/ ٥٦ بولاق ، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ١/ ٨ ، ٥٦ ، وشرحها للنحاس ٢٩ ، ٨٨ ، واللسان " حمم " .

(٣) سورة الزمر : ٣٨ ، على قراءة الجماعة إلا أبا عمرو فإنه نون ونصب . ينظر : التيسير فى القراءات ١٩٠ .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٥٦ بولاق .

(٥) سورة الصف : ٨ .

لِلْحَالِ أَوِ الاسْتِقْبَالِ هَذَا شَأْنُهُ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ " مَعْمُورُ الدَّارِ ، وَمُؤَدَّبُ الْخُدَّامِ " .

وَأَلْحَقُوا بِذَاكَ عَنْ تَشْبِيهِ مُشْبِهَهُ كَحَسَنِي الْوُجُوهِ الصفة المشبهة

قَوْلُهُ: " بِذَاكَ " أَيْ: بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَـ "ذَاكَ" إِشَارَةٌ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ .

قَوْلُهُ : " مُشْبِهَهُ " أَيْ : مُشْبِهُ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مُشَبَّهَةٌ فِي الْعَمَلِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، (وَإِنَّمَا شُبِّهَتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ) [١] ؛ لأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَقْرَبُ إِلَى الْفِعْلِ مِنْهَا بِجَرْيِهِ عَلَى " يَفْعُلُ " فِي عَدَدِ حُرُوفِهِ وَهَيْئَةِ حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَلَيْسَ قَوْلُكَ: " حَسَنُ الْوَجْهِ " بِجَارٍ عَلَى " يَحْسُنُ "[٢] فَلَمْ يُشْبِهْهُ لَكِنَّهُ أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي يُشْبِهُ الْفِعْلَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يُثَنَّى[٣] ، وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فَأَشْبَهَ الْفِعْلَ بِوَاسِطَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَلَمْ تُفِدْ إِضَافَتُهُ التَّعْرِيفَ بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ " [٤] ، فَلَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ مُعَرَّفَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى " الْوَجْهِ " لَمْ تُوصَفْ بِهَا النَّكِرَةُ وَقَدْ وُصِفَتْ بِهَا النَّكِرَةُ وَامْتَنَعَ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا ، فَهِيَ نَكِرَةٌ لِتَقْدِيرِ الانْفِصَالِ أَيْضًا لأَنَّ قَوْلَكَ :" حَسَنُ الْوَجْهِ " التَّقْدِيرُ " حَسَنٌ وَجْهُهُ " فَأَضَافَ ، وَحَذَفَ التَّنْوِينَ تَخْفِيفًا ، وَفِي "حَسَنٍ" ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ[٥] .

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) فى الأصل " لحسنى " .

(٣) فى (ف) " شئ " .

(٤) فى الأصل " الوجوه " .

(٥) انظر الأصول فى النحو ١/ ١٥٦ فما بعدها .

قَوْلُهُ : " كَحَسَنِي الْوَجُوهِ " أَرَادَ كَحَسَنِينَ فَحَذَفَ نُونَ الْجَمْعِ وَأَضَافَ ١٠٩/ب
كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الْوَاحِدِ .

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أُضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ؛ لأَنَّ " مِنْ " مُقَدَّرَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَاأُضِيفَ إِلَيْهِ ، لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : " زَيدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ " أَفْضَلُ مِنْهُمْ " .

وَأَقُولُ : إِنَّ تَقْدِيرَ " مِنْ " لَوْكَانَ مَانِعًا مِنَ التَّعْرِيفِ لَمَنَعَ فِي نَحْوِ " ثَوْبِ الْخَزِّ " (١) ، وَلَمَنَعَتِ اللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ فِي قَوْلِكَ : " غُلاَمُ زَيْدٍ " مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ ثَمَّ فَكَذَا هُنَا .

وَأَقُولُ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ - أَعْنِي فِعْلَ التَّعَجُّبِ - ، وَالْفِعْلُ لاَ يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ فَكَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَوَجْهُ شَبَهِهِ لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ أَنَّهُ لاَ يُبْنَى [مِمَّا لاَ يُبْنَى] (٢) مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّفْ لِهَذَا الْمَعْنَى لاَ لِتَقْدِيرِ " مِنْ " ، وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ وَيُوصَلُ بِهِ كَالْفِعْلِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٣) : هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالإِضَافَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلاَّ أَنْ يُضَافَ إِلَى نَكِرَةٍ ، قَالَ : وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِذَا أُضِيفَ عَلَى

---

(١) في النسختين " ثوب خز " وهو خلاف مقصد المؤلف الذى أراد المعرفة وهذه الإضافة لا تفيد التعريف قطعاً ، فالصواب إذن " ثوب الخز " ، والدليل على ذلك تعقيب ابن القواس عليه في شرحه ٧٣٧ حيث قال " ولا يقال : لو كان تقدير " من " مانعاً من التعريف لمنع في نحو " ثوب الخز " وكذلك تقدير اللام في نحو " غلام زيد " ، لأنا نقول : إنما يمنع أن لو كانت مع تقديرها مرادة كما في أفعل التفضيل ، وهو ممنوع " ، وهكذا أكبر دليل على تأثر ابن القواس بالنيلي .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصول في النحو ٨/٢ ، ونصه " فهو عند بعضهم إذا أضيف على معنى " من " نكرة ، وهو مذهب الكوفيين ، وإذا أضيف على معنى " اللام " معرفة ، وفى قول البصريين هو معرفة بالإضافة على كل حال إلا أن يضاف إلى نكرة " .

مَـعْنَى " مِنْ " نَكِـرَةٌ ، وَهُوَ مُـذْهَبُ الْكُوفِـيِّينَ (١) ، فَإِنْ كَانَ لِغَيْـرِ التَّـفْضِـيلِ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ نَحْـوُ قَوْلِ عُـمَرَ (٢) - (رَضِيَ اللَّـهُ عَنْهُ) (٣) - : " لَنُصَيْبٌ (٤) أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ " أَيْ : شَـاعِرُهُمْ ؛ لأَنَّـهُ لَـمْ يَكُنْ فِيـهِمْ شَـاعِرٌ غَيْـرُهُ ، وَأَمَّـا أَبُو عَلِيٍّ (٥) وَابْنُ جِنِّي (٦) ، وَالْجُرْجَانِيُّ (٧) فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّـفْضِيلِ نَكِرَةٌ وَلَمْ تُفِدْ (٨) إِضَـافَتُهُ إِلاَّ تَخْفِيفًـا فِي اللَّفْظِ ؛ لأَنَّ الإِضَـافَةَ هِيَ الَّتِي أَوْجَبَتْ حَذْفَ « مِـنْ » وَبِحَذْفِهَا حَصَلَ التَّـخْفِيفُ ، وَلِذَلِكَ وُصِفَ بِهِ النَّكِرَةُ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ النَّاسِ " مَعَ الإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ الرَّأْيُ الصَّحِيحُ .

وَلاَ يُضَـافُ أَفْـعَلُ التَّـفْضِـيلِ إِلاَّ إِلَى مَـا هُوَ بَعْضٌ لَهُ فَـلاَ تَقُـولُ " زَيْدٌ أَفْضَـلُ الْـحِجَارَةِ ، وَتَـقُولُ : الْـيَاقُـوتُ أَفْضَـلُ الْـحِجَـارَةِ ؛ لأَنَّـهُ حِجَـارَةٌ .

---

(١) وانظر كذلك ابن يعيش ٦/ ٩٧ .

(٢) هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان ، الخليفة الصالح ، خامس الخلفاء الراشدين .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) هو نصيب بن رباح ، مولى عبدالعزيز بن مروان ، وكان عبداً أسود لرجل من أهل وادى القرى فباعه لعبدالعزيز بن مروان ، وهو من الشعراء الإسلاميين المعاصرين للفرزدق وجرير ، ولهذا اختلف فيمن قال له : " أنت أشعر أهل جلدتك " ، فبعضهم ينسبها للفرزدق ، والآخر لجرير ، وقيل : أيمن بن خريم الأسدى ، أما نسبته لعمر دون تقييد كما ذكر المؤلف وتبعه ابن القواس فلم أجدها عند غيرهما ، والأقرب أنّه عمر بن عبدالعزيز الأموى ، لأنه هو الذى اتصل به ، وقد نسبه صاحب الشرح المجهول لعمر بن الخطاب وهو وهم ، إذ ابن الخطاب متقدم عليه .
أما ابن الخباز والشريشى فقد نسباه للفرزدق ، والله أعلم . انظر ترجمته نصيب في الأغانى ١/٣٣٥ - ٣٨٩ ، وطبقات فحول الشعراء ٦٧٥ .

(٥) انظر الإيضاح العضدى ٢٦٩ ، والهمع ٢/ ٤٨ .

(٦) لم أعثر عليه فى كتبه التى بين يدى ، وهو فى الشرح المجهول لوحة ٨٣ منسوبا إليه .

(٧) انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ٨٨٤ .

(٨) في (ف) " تضف " .

كَذَاكَ قَوْلُهُمْ : صَلاَةُ الأُولَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ حَيْثُ قِيلاَ

قَوْلُهُ : " كَذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَمَا قَبْلَهُ مِن اسْمِ الْفَاعِلِ ، (وَلَمَّا لَمْ) (١) تَجُزْ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ – فَلَمْ يَقُولُوا : زَيْدُ الشَّابِّ ، وَعَمْرُو الْفَاضِلِ ، بِتَنْكِيرِ الْعَلَمِ يُرِيدُونَ أَنَّ " زَيْدًا " هُوَ الشَّابُّ ، وَعَمْرًا هُوَ الْفَاضِلُ – فَكَذَلِكَ لَمْ تَجُزْ إِضَافَةُ " الْمَسْجِدِ " إِلَى "الْجَامِعِ " ؛ لأَنَّ الْجَامِعَ صِفَةُ الْمَسْجِدِ فَتَأَوَّلُوا وَقَالُوا : الْجَامِعُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُه : مَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ ، " أَوِ " الْمَكَانِ الْجَامِعِ " ، وَكَذَلِكَ " صَلاَةُ الأُولَى " تَقْدِيرُه " صَلاَةُ السَّاعَةِ الأُولَى " ، فَحُذِفَ الموصُوفُ وَأُقِيمَت الصِّفَةُ مُقَامَهُ هَرَبًا مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى صِفَتِهِ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الموصُوفُ فِى الْمَعْنَى ، وَالشَّيْءُ لاَ يَتَخَصَّصُ بِنَفْسِهِ ، وَكَذَا قَوْلُهُم : " دَارُ الآخِرَة " أَيْ : دَارُ السَّاعَةِ الآخِرَةِ ، أَوِ النَّشْأَةِ الأُخْرَةِ (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ قَالُوا : " دَارُ الآخِرِ " بِحَذْفِ " الهَاءِ " عَلَى تَقْدِيرِ " دَارُ الْيَوْمِ الآخِرِ " وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الآخِرَةَ صِفَةٌ لِلدَّارِ لاَ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ؟ .

قُلْتُ : لَوْ قُدِّرَ ذَلِكَ لَجَازَ ، وَلَكِنَّهُمُ اقْتَصَرُوا عَلَى تَقْدِيرِ " السَّاعَةِ " ؛ لأَنَّهَا أَوَّلُ الأَوْقَاتِ ، وَالَّذِى يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيقُ أَنَّ حَذْفَ [الْمَوْصُوفِ](٣) وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مُقَامَهُ لاَ تَأْثِيرَ لَهُ فِي عَدَمِ [تَعْرِيفِ] (٤) الأَوَّلِ بِالثَّانِي ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " غُلاَمُ

---

(١) فى النسختين " وما لم " والصواب ما أثبته .

(٢) هذه المسألة فيها خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يجيزون إضافة الشئ إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، وذهب البصريون إلى منعه ،. انظر الإنصاف ٤٣٦ المسألة ٦١ حيث مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين ، واحتجاج كل منهم .

(٣) فى النسختين " الموصول " ، والصواب ما أثبته .

(٤) سقط من الأصل .

الْفَارِسِ " فَإِنْ الْمُرَادَ : غُلَامُ الرَّجُلِ الْفَارِسِ ، وَالْأَوَّلِ مَعْرِفَةٌ بِالاتِّفَاقِ .

وَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الثَّانِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلأَوَّلِ قَبْلِ ١١٠/أ
الإِضَافَةِ فَهُوَ فِي حَالِ الإِضَافَةِ يُشْبِهُ لَفْظُهُ لَفْظَ صِفَةِ الأَوَّلِ ، فَمَنَعُوا مِنْ تَعْرِيفِهِ كَيْلَا يُظَنَّ أَنَّهُ قَدْ تَعَرَّفَ بِصِفَتِهِ(١) .

وَالأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرِبْهُ بِمَا ... يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا

وَجُرَّ مَا تُضِيفُهُ إِلَيْهِ ... وَالْحَذْفُ يَطْرَا مِثْلُهُ عَلَيْهِ

لَمَّا ذَكَرَ الإِضَافَةَ وَهِيَ يَتَوَقَّفُ وُجُودُهَا عَلَى طَرَفَيْنِ ، مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ ، أَخَذَ يَذْكُرُ (حُكْمَ) (٢) كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ اللَّذَيْنِ تَتَوَقَّفُ الإِضَافَةُ عَلَيْهِمَا فَقَالَ : « وَالأَوَّلُ الْمُضَافُ إِلَى آخِرِهِ » ، إِنَّمَا بَدَأَ بِالْمُضَافِ ، لِتَقَدُّمِهِ وَسَبْقِهِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، لأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُخَصِّصٌ لِلْمُضَافِ وَمُبَيِّنٌ لَهُ ، وَالْمُخَصِّصُ لِلشَّيْءِ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، هَذَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَالأَوَّلُ عَامِلٌ فِي الثَّانِي ، وَهُوَ عَامِلٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ؛ لأَنَّهُ إِمَّا الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ ، أَوِ الاسْمُ الأَوَّلُ عَلَى مَا سَبَقَ (٣) ، وَكَذَلِكَ لاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ (الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ) (٤) فَلاَ يَجُوزُ " جَاءَنِي زَيْدًا غُلَامُ ضَارِبٍ " أَيْ : " غُلَامُ ضَارِبٍ زَيداً " ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

---

(١) نقل ابن القواس ص ٧٣٨ هذا التعليل دون عزو ثم قال : « وفيه نظر » ، رحم الله الجميع .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر صـ ٦٩٢ فيما مضى .

(٤) فى النسختين " المضاف على المضاف إليه " والصواب ما أثبته بدليل ما بعده ،وانظر ذلك فى الهمع ٢/ ٤٩ .

قولُهُ : " وَالأوَّلُ الْمضَافُ أَعْرِبْهُ إِلَى آخرِه " يريدُ : تَرفَعُهُ إِذَا كَانَ فَاعِلاً نَحْوُ " قَامَ غُلاَمُ زَيدٍ " ، وَتَنْصِبُهُ إِنْ (١) كَانَ مفعُولاً نَحْوُ : ضَرَبْتُ غُلامَ زَيدٍ " ، وَتَجُرُّهُ إِنْ (١) كَانَ (مَجْرُورًا) (٢) نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيدٍ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ "أَعْرِبْهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ " أَيْ : أَعْرِبْهُ بِالإِعْرَابِ الَّذِي يُوجِبُهُ لَهُ الْعَامِلُ . ثُمَّ كُلُّ وَاحِدٍ من المضَافِ والمُضَافِ إليه يُؤَثِّرُ فى الآخَرِ ، أَمَّا تَأْثِيرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْمُضَافِ فَهْوُ إِمَّا التَّعْرِيفُ ، وَإِمَّا التَّخْصِيصُ ، أَوِ الْعُمُومُ ، أَوِ الشَّرْطُ ، أَوِ الاسْتِفْهَامُ ، أَوِ التَّأنِيثُ ، أَوِ الْبِنَاءُ .

أَمَّا (٣) تَأْثِيرُ التَّعرِيفِ وَالتَّخْصِيصِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا تَأْثِيرُ العمُومِ فَنَحْوُ " أَكْرِمْ غُلاَمَ كُلِّ رَجُلٍ " ، وَنَحْوُ يَدُ الأَسَدِ أَشَدُّ مِنْ يَدِ الذِّئبِ .

وَأَمَّا تَاثِيرُ الشَّرْطِ فَنَحْوُ " غُلاَمَ مَنْ تَجِدْ فَأَكْرِمْهُ ، وَأَمَّا تَأْثِيرُ الاسْتِفْهَامِ فَنَحْوُ : غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ ، وَأَمَّا التَّأنِيثُ فَكَقَولِ الشَّاعِرِ :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِى إِنْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (٤)

فَأَنَّثَ الْفِعْلَ فَقَالَ " شَرِقَتْ " وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُذَكَّرًا ، وَهُوَ "الصَّدْرُ" لَكِنْ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَى " الْقَنَاةِ " ، وَصَدْرُ " الْقَنَاةِ " جُزْءٌ مِنْهَا،أَثَّرتِ الإِضَافَةُ تَأْنِيثَ الأَوَّلِ ، وَلاَ يَكْتَسِي (الأَوّلُ)(٥) مِنَ الثَّانِي تَأْنِيثًا إِلاَّ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ جُزْءَ الثَّانِي ،

---

(١) في (ف) " إذا " .

(٢) فى النسختين " مضافا " تحريف " .

(٣) فى الأصل " وأما " بزيادة الواو .

(٤) البيت للأعشى من قصيدة يهجو بها عمير بن عبدالله ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٥٣ ، والمقتضب ٤/ ١٩٧ ، والكامل ٢/ ١٤١ والمذكر والمؤنث للأنبارى ٥٩٣ ، والمذكر والمؤنث للفراء ١١٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/ ٣٧ ، ومغنى اللبيب ٦٦٧ ، وابن يعيش ٧/ ١٥١ .

(٥) سقط من (ف) .

وَيَصِحُّ فِيهِ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الثَّانِي ، فَلاَ يُقَالِ : قَامَتْ غُلاَمُ هِنْدٍ ، فَتُؤَنِّثُ ؛ لإِضَافَةِ الْغُلاَمِ إِلَى هِنْدٍ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ لَيْسَ مِنَ الثَّانِي .

وَأَمَّا تَأْثِيرُ البِنَاءِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَاأَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (١) فَـ " مِثْلَ " صِفَةٌ لِـ " حَقٌّ " لَكِنْ لَمَّا أَضَافَ " مِثْلاً " إِلَى " أَنَّكُمْ " وهِيَ (٢) حَرْفٌ مَبْنِيٌّ بَنَى "مِثْلاً ؛ لإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيّ ، وَ " مَا " زَائِدَةٌ .

وَأَمَّا تَأْثِيرُ الأَوَّلِ فِي الثَّانِي فَهُوَالجَرُّ ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّ الإِضَافَةِ الْجَرَّ لِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَمَّا الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَحْضَةِ فِي الْجَرِّ .

قَوْلُهُ : " وَالْحَذْفُ يَطْرَا مِثْلُهُ عَلَيْهِ " يُرِيدُ : أَنَّ الْحَذْفَ يَطْرَأُ عَلَى الأَوَّلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٣) أَيْ : أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَكَذَلِكَ يَطْرَأُ الْحَذْفُ عَلَى الثَّانِي مِثْلَ طَرَيَانِهِ عَلَى الأَوَّلِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا " أَيْ : بِكُلِّهِمْ قَائِمًا ، وَمِنْهُ مَا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بُنِيَ الْمُضَافُ ، كَالظُّرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ عَنِ الإِضَافَةِ . ١١٠/ب

وَ " الْهَاءُ " فِي " مِثْلِهِ " ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الطَّرَيَانُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (يَطْرَا) ، وَ " الْهَاءُ "فِي " عَلَيْهِ " ضَمِيرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (٤) فَتَعُودُ عَلَى "مَا " مِنْ قَوْلِهِ :" مَا تُضِيفُهُ " ، وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعًا أَيْ : الْمُضَافُ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ) (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ غَيْثًا :

---

(١) سورة الذاريات : ٢٣ ، وفي الأصل " وانه " بزيادة الواو خطأ .

(٢) في (ف) " وهو " .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

أَسَالَ الْبِحَارَ وَانْتَحَى لِلْعَقِيــقِ (١)

يُرِيدُ : أَسَالَ سُقْيَا سَحَابِهِ الْبِحَارَ ، فَحَذَفَهُمَا جَمِيعاً .

وَاعْلَمْ أَنَّ الإِضَافَةَ قَدْ تُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مِلْكًا لِلثَّانِي نَحْوُ " غُلاَمُ زَيْدٍ " وَقَدْ تُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِلْكًا لِلأَوَّلِ نَحْوُ " صَاحِبُ الدَّارِ " ، وَقَدْ لاَ تُفِيدُ الْمِلْكَ لَكِنْ تُفِيدَ الْمُقَارَبَةَ نَحْوُ " أَخُو زَيْدٍ " أَيْ : قَرِيبُهُ .

" التــوابـــع "

القَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلْمِ الأَوَلْ   نَعْتٌ وَتَأْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

" الْكَلِمُ " بِالْكَسْرِ هُوَ الأَصْلُ ثُمَّ خُفِّفَ بِإِسْكَانِ اللاَّمِ ، وَمَا كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ جَازَ إِسْكَانُهُ ، وَالأَوَلُ مِنَ الْكَلِمِ قَدْ [تُطْلَقُ] (٢) وَيُرَادُ بِهَا النَّكِرَاتُ مِنَ الأَجْنَاسِ ، وَقَد يُرَادُ بِهَا الاسْمُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ، فَالْمُبْتَدَأُ عَلَى هَذَا أَوَّلٌ ، وَالْخَبَرُ ثَانٍ ، وَقَدْ يُرَادُ بِالأَوَلِ مَا يُبَاشِرُهُ العَامِلُ بِغَيرِ وَاسِطَةٍ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالأَوَلِ : مَا لَمْ يَصِحّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ دُونَ ثَانِيهِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا بِالأَوَلِ ؛ لأَنَّ " الْبَدَلَ " تَابِعٌ فَلاَ يُبَاشِرُهُ الْعَامِلُ .

---

(١) هذا عجز بيت لأبي دؤاد الإيادي ، ورواية المؤلف له "وانتحى العقيقا " تحريف صوابه من الديوان ٣٢٧ ، والبيت بتمامه :

أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأْىَ بَرْقٍ شَرِيقِ   أسال الْبِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ

رَأْي البرق : ضوؤه ولمعانه . شريق : مشرق . البحار : الوديان .

العقيق : اسم موضع ، وهو في المفصل ١٠٧ ، وابن يعيش ٣/ ٣١ .

(٢) فى النسختين " نطق " ولعل الصواب ما أثبتناه .

وَالتَّابِعُ : هُوَ كُلُّ ثَانٍ مُشَارِكٍ لِلأَوَّلِ فِى إِعْرَابِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِى اخْتَصَّ بِالْأَوَّلِ .

فَقَوْلُنَا : " مُشَارِكٌ " يُرَادُ فِي إِعْرَابِهِ ، فَخَرَجَ عَنْهُ خَبَرُ " إِنَّ " ، وَخَبرُ "كَانَ" ، لأَنَّهَا ثَوَانٍ لأَسْمَائِهَا وَلاَ مُشَارَكَةَ بَيْنَ الثَّانِى وَالأَوَّلِ فِى إِعْرَابِهِ الْخَاصِّ بِهِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا : " مِنَ الْوَجْهِ الَّذِى اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ " [خَبَرُ] (١) الْمُبْتَدَأ ، وَالثَّانِي مِنْ مَفْعُولَيْ " ظَنَنْتُ " وَمَا أَشْبَهَهُ ، لأَنَّ رَفْعَ الْخَبَرِ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِى ارْتَفَعَ بِهِ مِنْ وَجْهٍ يَخُصُّهُ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَلَمْ يَرْتَفِعِ الْخَبَرُ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ (بَلْ) (١) مِنْ وَجْهٍ يَخُصُّهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْنَدًا بِهِ وَكَذَلِكَ (الْمَفْعُولُ) (٢) الثَّانِى مِنْ بَابِ " ظَنَنْتُ " فَانَّ انْتِصَابَهُ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِى انْتَصَبَ بِهِ الأَوَّلُ (فَإِنَّ نَصْبَ الأَوَّلِ) (٢) لَيْسَ مِنْ (وَجْهِ) (٢) كَوْنِهِ مَظْنُونًا بَلْ مِنْ وَجْهِ كَوْنِهِ مُبَيِّنًا لِمَوْرِدِ الظَّنِّ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لَمْ يَصِحّ قِيَامُ الْخَبَرِ مَقَامَهُ ، بِمَعْنَى أَنْ الْخَبَرَ يَصِيرُ مُسْنَدًا إِلَيهِ ، وَلَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ فَيَصِيرُ مُسْنَدًا إِلَيهِ الْخَبَرُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حُذِفَ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ مِنْ بَابِ " ظَنَنْتُ " لَمْ يَقُمِ الثَّانِى مَقَامَهُ ، وَتَقُومُ الصِّفَةُ مَقَامَهُ نَحْوُ " ظَنَنْتُ زَيدًا الْكَرِيمَ قَائِمًا " فَلَوْ حَذَفْتَ " زَيْدًا " لَقُلْتَ : ظَنَنْتُ الْكَرِيمَ قَائِمًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا : " مِنَ الْوَجْهِ الَّذِى اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ » أَعْنِى الْمَتْبُوعَ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

وَالتَّوابِعُ خَمْسَةٌ ، دَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ التَّابِعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُوداً بِمَا نُسِبَ إِلَى الأَوَّلِ أَوْ لاَ [(١)] ، فَإِنْ كَانَ مَقْصُوداً فَإِمَّا أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَتْبُوعِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرةِ أَوْ لاَ ، وَالأَوَّلُ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ ، وَالثَّانِي الْبَدَلُ ، وَأَمَّا الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الأُولَى وَهُوَ أَنْ لاَ يَكُونَ مَقْصُوداً [(١)] فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَعْرفَ مِن الأَوَّلِ (أَوْ لاَ ، فَإِنْ كَانَ فَهُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْرَفَ مِنَ الأَوَّلِ) [(١)] فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَقّاً أَوْ لاَ ، وَالأَوَّلُ النَّعْتُ ، وَالثَّانِي التَّوْكِيدُ .

وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُم مَنْ قَالَ : يَنْسَحِبُ حُكْمُ الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَلَى الْمَتْبُوعِ .

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ : يُقَدَّرُ الْعَامِلُ فِي (التَّابِعِ) [(٢)] [مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ] .

وَمِنهُم مَنْ قَالَ : يُقَدَّرُ فِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ دُونَ الْبَاقِي [(٣)] . ١١١/أ

" النعـــــت "

فَالنَّعتُ مُشتَقٌّ يُبِينُ الاسْـمَا أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمَا

النَّعْتُ وَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ [(٤)] ، وَقِيلَ : الْوَصْفُ أَعَمُّ لِقَولِهِم : صِفَاتُ اللَّهِ وَلَمْ يَقُولُوا : نُعُوتُ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّعْتُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى النسختين " المتبوع " ولعل الصواب ما أثبته ، وما بعده تكملة مني .

(٣) انظر ذلك فى الهمع ٢/ ١١٥ حيث قال السيوطي " لو قيل : العامل في الكل المتبوع لكان له من شواهد تؤيده منها قولهم أن المبتدأ عامل فى الخبر ، والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا " ، وكذا في شرح الكافية ٢٩٩/١ ، والتصريح ١٠٨/٢ .

(٤) قال أبو حيان عن النعت : " التعبير به اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة " (عن الهمع ٢/ ١١٦) .

مُشْتَقًّا ؛ لأنَّ (النَّعْتَ) (١) لَفْظٌ يدلُّ علي ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنًى، مُطابقٌ (٢) لَهَا تَعْرِيفاً أَوْ تَنْكِيراً . ذَلكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ بالوَضْعِ كَقَولِكَ : الْعَالِمُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَي ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ وَضْعِ لَفْظِ الصِّفَةِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنا " الدَّالُّ عَلَى ذَاتٍ " مِثْلُ الْحَالِ ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى هَيْئَةٍ ، وَقَوْلُنَا : « مُطَابِقٌ (٢) لَهَا تَعْرِيفًا أَوْ تَنْكِيرًا » لِيَخْرُجَ الخَبَرُ الْمُشْتَقُّ .

قَوْلُهُ :" يبين الاسْمَ " أَيْ : يُمَيِّزُه إمَّا بِتَوْضِيحٍ أَوْ بِتَخْصِيصٍ ، وَمَعْنَى (التَّوْضِيحِ) (٣) هُنَا أَنْ يَعْتَرِضَ الاشْتِرَاكُ فِي الاسْمِ مِثْلُ أَنْ يَتَّفِقَ جَمَاعَةٌ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ " زَيْدٌ " ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَلَمْ يَدْرِ السَّامِعُ أَيَّهُمْ يَعْنِي ، فَإِذَا قَالَ (القَائِلُ) (٤) : الطَّوِيلَ ، أَو الْعَالِمَ " تَبَيَّنَ بِالصِّفَةِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ ، هَذَا فِي الْمَعَارِف ، وَأَمَّا فِي النَّكِرَاتِ فَتُفِيدُ التَّخْصِيصَ .

قَوْلُه : « أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمًا » يُرِيدُ مَا كَانَ مِنَ الأَسْمَاءِ لَيْسَ مُشْتَقاً نَحْو قَولِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، أَيْ : مُتَمَوِّلٍ (٥) ، أو صَاحِبِ مَالٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُم :" مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ " أى : مَعْدُودَةٍ ، وَ " بِرِجَالٍ أَلْفٍ " أَيْ : كَثِيرِينَ ، وَ "بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ " أَيْ : كَامِلٍ ، وَ " بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ " أَيْ : كَامِلٍ أَيْضًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) في (ف) " اللفظ " .

(٢) في الأصل " مطابقا " ، والمثبت من (ف) .

(٣) في (ف) " التبيين " .

(٤) زيادة من (ف) .

(٥) في النسختين " ممول " والمثبت من التحفة الشافية لوحة ٨٧ ، وابن يعيش ٣/ ٤٨ .

لیسَ الْفَــــتَى كُلُّ الْفَتَى   إلاّ الْفَــــتَى فِيٍ أَدَبِهْ (١)

فَـ " كُلُّ " صِفَةٌ لِلْفَــتَى أَىْ : لَيْسَ الْفَتَى الْكَامِلُ .

وَالصَّحيحُ أنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمًا » مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِى الْمَتْبُوعِ ، وِلَذلِكَ عَطَفَ بِـ "أوْ" ، أىْ : فَالنَّعْتُ أَحَدُ قِسْمَيْنِ ، إمَّا مُشْتَقٌ ، أَوْ مَا حَوى مَعْنًى كَالْمُشْتَقِّ ، فَإِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْمُشْتَقِّ فَهُوَ فِى حُـكْمِ الْمُشْتَقِّ .

وَالصِّفَةُ عَلَى أَرْبَعَـةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا :أَنْ تَكُونَ لِلتَّبِيينِ كَمَا ذَكَرَ ، وتُسَمَّى صِفَةَ فَرْقٍ .

الثَّانِي :أَنْ تَكُونَ لِلْمَدْحِ وَالتَّعظِيمِ كَصِفَاتِ اللَّه تِعَالَى ، إذْ لاَ مَشَارِكَ لَهُ فِي اسْمِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَعْـلَمُ لَهُ سَمِيّاً ﴾ (٢) أَيْ :مُسَمًّى بِاسْمِهِ .

الثَّالِثُ : صِفَةُ ذَمٍّ كَصِفَاتِ الشَّيْطَانِ ، وَكَنَحْو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاسِقِ الْخَبِيثِ ، إِذا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُسَمًّى بِزَيْدٍ غَيْرُهُ (٣) .

الرَّابِعُ : صِفَةُ تَوْكِيدٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَـإِذَا نُفِخَ فِي الصُّـورِ نَفْـخَةٌ وَاحِـدَةٌ ﴾ (٤) ، وَقِيلَ :"وَاحِدَةٌ" لإِزَالَةِ الْفَرْقِ ؛ فَإِنَّ " النَّفْخَةَ " يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ

---

(١) البيت لأبي محمد يحى بن المبارك اليزيدى النحوى المقرئ اللغوى كان من الشعراء المحدثين الجيدين ، وإنما قيل له اليزيدى ، لأنه صحب يزيد ابن منصور – خال المهدى – يؤدب ولده فنسب إليه ، ومات رحمه الله في سنة ٢٠٢ هـ انظر ترجمته ومصادرها في نزهة الألباء ٨١ .
والبيت فى الموشى ١٧ منسوباً إليه .

(٢) سورة مريم : ٦٥ .

(٣) وقال ابن يعيش ٣/ ٤٨ : " لأنك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأوصاف " .

(٤) سورة الحاقة : ١٣ .

بِهَا أَكْثَــرُ مِنْ وَاحِــدَةٍ بِدلِيلِ قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّــهِ لاَ تُحْصُوهَا ﴾ [١] فَالنِّعْمَةُ مُفْرَدَةٌ فِي اللَّفْظِ وَهِيَ غَيْرُ مُحْصَاةٍ بِعَدَدٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ [٢] أَيْ : أَطْفَالاً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً بِالنَّوْعِ، أَيْ : حَقِيقَتُهَا وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ النَّفْخَةَ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى " الْوَاحِدَةِ " بِأَمْرٍ زَائِدٍ ، وَهُوَ تَاءُ التَّأْنِيثِ وَلَيْستِ النَّفْخَةُ مَوْضُوعَةً لِلْوِحْدَةِ بَلْ لإِفَادَةِ مَعْنَى النَّفْخِ وَدَلَّتْ عَلَى الْوَاحِدَةِ ضِمْنًا وَتَبَعًا ، فَلِذَلِكَ وَصفَهَا بِلَفْظٍ مَوْضُوعٍ لِلْوِحْدَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَاحِدَةٌ " ، وَكَذَا كُلُّ مَا أَتَى مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَذَكَرُوا أَنَّهُ لِلتَّوْكِيدِ فَإِنَّ لَهُ مَعَانِي أَبْلَغَ مِنَ التَّوْكِيدِ الَّذِي ذَكَرُوهُ .

وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ كَذَاكَ فِي الأَرْبَعَــةِ الأَبْــوَابِ ١١١/ب

لَمَّا لَمْ يَبْقَ لِلْعَامِلِ (إلاَّ) [٣] الْعَمَــلُ فِي الْمَتْبُوعِ أُجْرِيَ عَلَى التَّابِعِ إِعْرَابُ الْمَتْبُــوعِ ، وَيُرِيدُ بِالأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ التَّوْكِيدَ ، وَالْبَدَلَ ، وَعَطْفَ الْبَيَان ، وَعَطْفَ النَّسَقِ ، فَإِنَّهَا مُشْتَرِكَةٌ فِي التَّبَعِيَّةِ فِي الإِعْرَابِ ، وَيُخَالِفُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَالتَّوْكِيدُ يُشَارِكُ الْوَصْفَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَيُخَالِفُهُ فِي التَّنْكِيرِ وَالاشْتِقَاقِ ، وَأَمَّا التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَيُوَافِقُ الْوَصْفَ ([٤] فِي التَّنْكِيرِ وَيُخَالِفُهُ فِي الاشْتِقَاقِ فَقَطْ.

وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَيُوَافِقُ الْوَصْفَ)[٤] فِي كَوْنِهِ مُبَيِّناً لِمَتْبُوعِه[٥].

---

(١) سورة ابراهيم : ٣٤ .

(٢) سورة الحج : ٥ .

(٣) فى النسختين " إلى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) فى (ف) " للمتبوع " .

وَيُخَالِفُهُ فِي التَّنْكِيرِ عَلَى قَوْلٍ ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجمعِ ، وَلاَ يَلْزَمُ مُوافَقَةُ الْبَدَلِ لِمَتْبُوعِهِ إلاَّ فِي الإعْرَابِ ،وكَذَلِكَ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ .

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مَعْلُومٌ يدلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ [١] . فَقَوْلُنَا : " تَابِعٌ " يَدْخُلُ فِيهِ النَّعْتُ وَغَيْرُهُ ، وَقَوْلُنَا : " مَعْلُومٌ " خَرَجَ الْخَبَرُ الْمُشْتَقُّ الْمَعَرَّفُ وَمَاضَاهَاهُ ، وَقَوْلُنَا :" يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ " يَخْرُجُ بِهِ بَاقِي التَّوَابِعِ .

وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ ... وَضِدِّهِ كَذَاكَ فِي التَّنْكِيرِ

وَضِدِّهِ وَالْجَمْعِ وَالافْرَادِ ... وَالضِّدُّ أغْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ

قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ النَّعْتَ كَالْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ،وَالإِعْرَابُ ثَلاَثَةٌ ، رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَجَرٌّ ، وَالتَّذْكِيرِ وَضِدِّهِ وَهُوَ التَّأْنِيثُ ، وَالتَّنْكِيرِ وَضِدِّهِ وَهُوَ التَّعْرِفُ ، وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَفُهِمَتِ التَّثْنِيَةُ مِنْ قَوْلِهِ " وَالْجَمْعِ " اذْ لاَ يُتَصَوَّرُ وُجُودُ الْجَمْعِ بِدُونِ التَّثْنِيَةِ .

فَتِلْكَ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ تَتْبَعُ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفَ فِيهَا إِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ لَهُ – أَعْنِي الْمَوْصُوفَ – ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصِّفَةُ لِلْمَوْصُوفِ ، بَلْ كَانَتْ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ وَمُتَعَلّقِهِ تَتْبَعُهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ .

وَقَوْلُنَا : " تَتْبَعُهُ فِي عَشَرَةِ أَشْيَاءَ " يَعْنِي عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ ، أَمَّا عَلَى [سَبِيلِ] [٢] التَّفْصِيلِ فَفِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ ، نَحْوُ قَولِكَ :" مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ " ، فَقَوْلُكَ : " كَرِيمٌ " قَدْ تَبِعَ "رَجُلاً " فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ فِي جَرِّهِ وَتَنْكِيرِهِ ، وَتَذْكِيرِهِ ، وَإِفْرَادِهِ ، وَكَذَا لَوْ عَرَّفتَ " رَجُلاً " لَتَبِعَتْهُ الصِّفَةُ فِي التَّعْرِيفِ ، وَفِي الثَّلاَثَةِ الْبَاقِيَةِ .

---

(١) هذا التعريف لابن الحاجب في الكافية ، انظر شرحها للرضي ١/ ٣٠١ .

(٢) تكملة مستفادة من سياق الكلام ومن أسلوبه .

وَمَعْنَى قَوْلِهِم " تَتْبَعُ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفَ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءَ " يُرِيدُونَ فِي رَفْعِهِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَفِي تَثْنِيَتِهِ إِنْ كَانَ مُثَنًّى ، وَفِي جَمْعِهِ إِنْ كَانَ مَجْمُوعًا ، وعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ تَأْوِيلُ الْبَاقِي .

وَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ ، - أَيْ : لَيْسَتِ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الصِّفَةِ هِيَ[1] الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ الْمَوْصُوفَةُ - بَلْ هِيَ لِشَيْءٍ مِنْ أَسْبَابِهِ ، تَتْبَعُهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ ، وَهِيَ الإِعْرَابُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالتَّنْكِيرُ فَقَطْ ، وَسَقَطَتِ التَّبَعِيَّةُ فِي الْخَمْسَةِ الْبَوَاقِي ، وَتَتْبَعُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فِي شَيْئَيْنِ تَقُولُ: " مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كَرِيمٍ أَبُوهُمْ " فَقَوْلُكَ " كَرِيمٌ " لَمْ يَتْبَعْ " قَوْمًا " إِلاَ فِي التَّنْكِيرِ، وَالْجَرِّ، وَلَمْ يَتْبَعْهُ فِي الْجَمْعِ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [2] فَلَمْ يَتْبَعِ " الظَّالِمُ " لِلْقَرْيَةِ فِي شَيْءٍ سِوَى ١١٢/أ التَّعْرِيفِ وَالْجَرِّ ، وَلَمْ يَتْبَعْهَا فِي التَّأْنِيثِ .

وَبِالْجُمْلَةِ : فَلَمَّا كَانَ تَبَعُ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ فِي نِصْفِ الْعَشَرَةِ عَلَى الإِجمال تَبِعَتْهُ أَيْضًا فِي نِصْفِ الأَرْبَعَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ ، أَلاَّ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ أَبُوهُمَا " فَلَمْ تُتْبِعْ " كَرِيمٍ " لِلرَّجُلَيْنِ فِي شَيْءٍ سِوَى الْجَرِّ وَالتَّنْكِيرِ .

فَإِنْ قِيلَ: فَقَوْلُهُم: "رَجُلٌ عَلاَّمَةٌ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمٍ ضَيْفٍ"[3] يُشْكِلُ[4] ؟

---

(١) فى الأصل " وهي " بزيادة الواو .

(٢) سورة النساء : ٧٥ .

(٣) في الأصل " صنف " ، والضيف : يكون للواحد والجمع كعدل وخصم .
انظر العباب الزاخر (حرف الفاء ضيف ٣٧٤) .

(٤) الإشكال في بطلان اشتراط مطابقة الصفة لموصوفها فى التذكير والتأنيث أو الأفراد والجمع والتثنية .

قيلَ : أمَّا "عَلاَّمَةٌ" فَلَمَّا كَثُرَ عِلْمُهُ تَأَوَّلُوه بِجَمَاعَةٍ عَلاَّمَةٍ (١) ، وَأَمَّا "ضَيْفٌ" فَهُوَ فِي الأصْلِ مَصْدَرٌ وَصِفٌ كَقَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ عَدْلٌ ، وَرَجُلٌ عَدْلٌ .

قَوْلُهُ : "وَالضِّدّ أَغْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ" يُرِيدُ : أَنَّ لَفْظَ "الضِّدّ" أَغْنَانِي عَنْ عَدَدِ الْعَشَرَةِ الَّتِي تَتْبَعُ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفَ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ الإجْمَالِ ؛ لأنَّه لَمَّا قَالَ : "التَّنْكِيرِ وَضِدِّهِ" عُلِمَ أَنَّ ضِدَّ التَّنْكِيرِ هُوَ التَّعْرِيفُ ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَلَمَّا كَانَتِ الصِّفَةُ هَذَا شَأْنُهَا فِي التَّبَعِيَّةِ قَالَ السِّيرَافِيّ (٢) : إِنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى (أَنَّ ذَاتَ الْمَوْصُوفِ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ عَالِمٍ ، وَكَرِيمٍ ، وَنَحْوِهِمَا) (٣) مِنَ الصِّفَاتِ ، فَإِذَا قُلْنَا : " زَيْدٌ الْعَالِمُ " فَذَاتُ زَيْدٍ هِيَ (الذَّاتُ) (٣) الْمَفْهُومَةُ مِنَ " الْعَالِمِ " ، وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، مُفْرَدًا وَمُثَنًّى ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلأَنَّ الْمُخْبِرَ إِذَا قَالَ : "جَاءَنِي رَجُلٌ" طُلِبَ فِي الرِّجَالِ ، فَإِذَا قَالَ : "جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ" طُلِبَ فِي الرِّجَالِ الْكِرَامِ ، وَإِذَا قَالَ : جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ عَالِمٌ " طُلِبَ فِي الرِّجَالِ الْكِرَامِ الْعُلَمَاءِ ، فَقَدْ نَقَّصَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ عُمُومَ « رَجُلٍ » وَخَصَّصَتْهُ بِالْبَعْضِ .

وَالنَّعْتُ مِنْهُ حِلْيَةٌ وَنَسَبُ	وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلاَجٌ يُنْصَبُ
وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ	غَيْرُ الْعِلاَجِ رَافِعٌ لِلَّبْسِ
كَزَيْدِ الْعَالِمِ وَالْمُصَلِّي	وَهِنْدِ الْفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ
وَعَمْرٍو الْعَلاَّمَةِ الْمَكِّيِّ	وَرَجُلٍ أَخْرَقَ أَسْوَدِيٍّ

قَدْ قَسَّمَ الصِّفَةَ أَقْسَامًا :

---

(١) وقيل : إن التاء في " علامة " ليست للتأنيث وإنما هي للمبالغة في الوصف .

(٢) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١/ ٤٢٢ هارون .

(٣) سقط من (ف) .

أَحَدُهَا : غَرِيزَةٌ ، أَيْ : فِعْلُ النَّفْسِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْعَالِمُ ، وَهِنْدُ الْفَارِكُ " أَيْ : الْمُبْغِضَةُ ، وَكَذَلِكَ " ذَاتُ الدَالِّ " ، وَكَذَلِكَ "الْعَلاَّمَةُ " ، (فَكُلُّ) (١) هَذِهِ الصِّفَاتِ يُعَبِّرُونَ عَنْهَا بِأَنَّهَا غَرِيزَةٌ أَيْ : مِنْ أَفْعَالِ النَّفْسِ ، (وَكَذَا " أَخْرَقُ ") (١) ، وَلَمَّا كَانَتْ أَفْعَالُ النَّفْسِ مَحْمُودَةً وَمَذْمُومَةً مَثَّلَ بِالأَمْرَيْنِ ، بِالْمَحْمُودَةِ (٢) " الْعَالِمُ ، وَالْعَلاَّمَةُ " ، وَالْمَذْمُومَةِ " الْفَارِكُ وَالأَخْرَقُ " .

وَالثَّانِي : الْعِلاَجُ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : "الْمُصَلِّي" ، وَالْعَلاَجُ هُوَ مَا يُفْعَلُ بِالْجَوَارِحِ كَالْقَائِمِ وَالضَّارِبِ وَالذَّاهِبِ وَلِذَلِكَ قَالَ : " يُنْصِبُ " أَيْ يُتْعِبُ ، وَالنَّصَبُ : التَّعَبُ .

الثَّالِثُ : النِّسْبَةُ إِمَّا إِلَى أَبٍ ، (أَوْ إِلَى بَلَدٍ) (١) ، أَوْ إِلَى صِنَاعَةٍ نَحْوُ "أَسَدِيّ ، وَبَصْرِيٍّ ، وَإِبَرِيٍّ ، وَنَجَّارٍ " ، وَالْوَصْفُ بِالأَسْمَاءِ الْمَنْسُوبَةِ قِيَاسٌ كَالْوَصْفِ بِالأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ .

الرَّابِعُ : الْحِلْيَةُ ، وَهِيَ صِفَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ طُولٍ أَوْ قِصَرٍ أَوْ عَيْبٍ وَنَحوِ ذَلِكَ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " وَأَسْوَدِيّ " .

الخامِس (٣) : الْوَصْفُ بِـ " ذُو " الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ (نَحْوُ) (١) "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ " أَيْ : صَاحِبِ مَالٍ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ :" ذَاتِ الدَّلِّ " ؛ ١١٢/ب فَإِنَّ " ذَاتَ " تَأْنِيثُ "ذُو" ، وَأَمَّا " ذُو " الْمَوْصُولَةُ فَيُوصَفُ بِهَا أَيْضًا الْمَعَارِفُ خَاصَّةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " بالمحمود " .

(٣) هذا تقسيم أبي على الفارسي كما فى الإيضاح ٢٧٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٩٠١ .

وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ (١)

أَيْ : بِئْرِى التَّى حَفَرْتُ وَالَّتِي طَوَيْتُ ، وَأَصْلُ "ذُو" ذَوَىٌ فَقُلِبَتِ " الْيَاءُ " أَلِفًا ، لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ " ذَوَا " ، وَحُذِفَ الأَلِفُ اعْتِبَاطًا، وَالأَوْلَى أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ " الْيَاءِ " ؛ لأَنَّ الأَلِفَ يَقْبُحُ حَذْفُهَا ؛ لِخِفَّتِهَا ، وَوَزْنُهَا « فَعَلٌ » ـ بِفَتْحِ الْعَيْنِ ـ بِدَلِيلِ جَمْعِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى " أَفْعَالٍ " فَقَالُوا : "أَذْوَاءُ " وَلامُهُ يَاءٌ وَعَيْنُهُ وَاوٌ ، وَلا يَجُوزُ الْعَكْسُ ، لِعَدَمِ بَابِ " حَيَوْتُ " وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لامُهُ وَاوًا ؛ لِقِلَّةِ بَابِ " حُوَّةٍ ، وَقُوَّةٍ " وَكَثْرَةِ بَابِ " طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ " .

وَأَمَّا " ذَاتُ " فَتَكْتُبُهَا بِتَاءٍ مَمْدُودَةٍ فِي الْخَطِّ لِلزُومِ الْوَصْلِ بِلُزُومِهَا لِلإِضَافَةِ ، وَتَجُوزُ بِالْهَاءِ ؛ لأَنَّهَا تَاءُ تَأْنِيثٍ يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ فِي فَصِيحِ اللُّغَةِ (٢) ، وَالْخَطُّ مَوْضُوعٌ عَلَى الْوَقْفِ ، وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ : " مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ ذَوَاتَيْ مَالٍ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (٣) ، وَالأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْوَاوِ فِي "ذَوَاتَا " هِيَ لامُ الْكَلِمَةِ قَدْ رُدَّتْ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَالأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ "التَّاءِ " فِي الرَّفْعِ عَلامَةُ التَّثْنِيَةِ ، وَكَذَلِكَ " الْيَاءُ " فِي الْجَرِّ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي قَوْلِكَ : " ذَاتُ مَالٍ " فِي الْوَاحِدِ " ذَوَيَةُ مَالٍ " فَقُلِبَتِ " الْيَاءُ " أَلِفًا فَصَارَ " ذَوَاتُ مَالٍ " (فَحُذِفَتِ الأَلِفُ) (٤) وَأُبْدِلَتِ الْوَاوُ أَلِفاً فَصَارَ " ذَاتُ مَالٍ " ، وَالأَلِفُ التَّى بَعْدَ الْوَاوِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ " الْيَاءِ " الْمَحْذُوفَةِ مِنْ " ذُو " ، وَ " وَذَاتِ " ، وَالأَلِفُ فِي "ذَاتٍ " بَدَلٌ " مِنَ الْوَاوِ الَّتِى فِي "ذُو" ، وَالأَصْلُ فِي "ذَاتٍ " " ذَوَيَةٌ " كَمَا أَنّ

---

(١) قد سبق تخريجه انظر صـ ٦٤٣ .

(٢) انظر تهذيب اللغة ١٥/ ٤١ – ٤٥ (ذو ، ذوات) .

(٣) سورة الرحمن : ٤٨ .

(٤) سقط من (ف) .

أَصْلَ " نَوَاةٍ " " نَوَيَةٌ " ، وَرَدُّوا اللاَّمَ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَقَالُوا: "ذَوَاتَا مَالٍ " (بِأَلِفٍ)(1) تَنْبِيهًا عَلَى الأَصْلِ ، وَقَلْبُ الْوَاوِ أَلِفاً فِي "ذَاتِ" دَلِيلٌ عَلَى أَنْ أَصْلَهَا "نَوَيَةٌ" بِفَتْحِ الْعَيْنِ (2) ، إِذْ لَوْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَقَالُوا : " ذَيَّةٌ " مِثْلُ " طَيَّةٍ ، وَلَيَّةٍ " .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ وَلَمْ ... يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ وَيُنْعَتُ الْعَلَمْ

بِكُلِّ مَا بَقِي مِنَ الْمَعَارِفِ ... أَمَّا الإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي

لأَنَّهَا (3) اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ ... مُعَرَّفٌ بِاللاَّمِ كَالْمُمَثَّلِ

إِنَّمَا لَمْ يُنْعَتِ " الْمُضْمَرُ " لأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ وَالانْكِشَافِ ؛ لأَنَّ مِنْهُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ ، وَهُمَا أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ عِنْدَ قَوْمٍ (4) ، (وَلاَ لَبْسَ فِيهِمَا) (1) ، لِتَعَيُّنِهِمَا بِالْحُضُورِ ، وَالأَصْلُ فِي الْوَصْفِ إِنَّمَا هُوَ لِلنَّكِرَاتِ ، وَالأَعْلاَمُ إِنَّمَا وُصِفَتْ لِشَرِكَةٍ اتِّفَاقِيَّةٍ عَرَضَتْ لَهَا ، ، [وَأَمَّا](5) ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَهُوَ عَائِدٌ عَلَى ظَاهِرٍ ، فَإِنْ وَقَعَ لَبْسٌ فَهُوَ (فِي) (1) الاسْمِ الظَّاهِرِ فَيَتَبَيَّنُ بِالصِّفَةِ وَلاَ لَبْسَ فِي " الْمُضْمَرِ " فَهَذَا تَعْلِيلُ قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَلَمْ يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ " أَيْ : لَمْ يُنْعَتْ بِالْمُضْمَرِ شَيْءٌ ، إِمَّا لِعَدَمِ الاشْتِقَاقِ فِيهِ ، وَإِمَّا لأَنَّهُ لاَ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنًى زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ ؛ لأَنَّ "الْمُضْمَرَ " وُضِعَ لِلدّلاَلَةِ عَلَى الذَّاتِ ، وَلَمْ يُوضَعْ لِلدّلاَلَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْحَاصِلِ لِلذَّاتِ ، وَإِمَّا لِشَبَهِهِ (بِالْحَرْفِ)(1) ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ كَمَا أَنَّ الْحَرْفَ لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ " الْمُضْمَرُ " .

---

(1) سقط من (ف) .

(2) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤١٠ ، وتهذيب اللغة ١٥/٤٣ في " ذا " .

(3) في (ف) " لأنه " وهي رواية .

(4) نسب في الإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ لسيبويه .

(5) سقط من الأصل .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَيُنْعَتُ الْعَلَمْ بِكُلِّ مَا بَقِي مِنَ الْمَعَارِف "وَالْبَاقِي / ١٣٣ / أ
مِنَ الْمَعَارِفِ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ وَهِيَ : الْمُبْهَمُ ، وَالْمُعَرّفُ بِاللاَّمِ، وَالْمُضَافُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْبَاقِي ثَلاَثَةٌ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ قَدْ خَرَجَ بِدَلِيلٍ ، وَالْعَلَمُ لاَ يُنْعَتُ بِهِ شَيْءٍ لَمَا بيْنَ الْعَلَمِيّةِ وَالْوَصْفِيّةِ مِنَ التّضَادّ ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيمَا لاَ يَنْصَرِفُ (١) ، وَإِذَا أُخْرِجَ اثْنَانِ مِنَ الْمَعَارِفِ - وَهِيَ خَمْسَةٌ - فَيَبْقَي (٢) ثَلاَثَةٌ .

أَمَّا " الْمُضْمَرُ " فَخَرَجَ خُرُوجاً عَامًّا لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ ، وَأَمَّا " الْعَلَمُ " فَخَرَجَ خُرُوجاً خَاصاً ؛ لأَنَّهُ لاَ يُوصَفُ بِهِ لَكِنْ يُوصَفُ هُوَ بِغَيْرِهِ ، وَالَّذى يُوصَفُ بِهِ أَحَدُ ثَلاَثَةِ (٣) أَشْيَاءَ ، الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ ، نَحْوُ "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ " ، وَالْمُبْهَمُ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيدٍ هَذَا " ؛ لأَنَّ لَفْظَ "هَذَا " يُفْهَمُ مِنْهُ الذَّاتُ وَمَعْنًى زَائِدٌ، وَهُوَ الإِشَارَةُ (٥) كَأَنَّكَ قُلْتَ : "مَرَرْتُ بِزَيدٍ الْمُشَارِ إِلَيْهِ ")(٥) ، وَالْمُضَافُ(٦) إِلَى الْمَعْرِفَةِ مُطْلَقاً نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو " وَ "بِزَيْدٍ صَدِيقِكَ " ، وَ "بِزَيْدٍ رَاكِبِ الأَدْهَمِ " ، وَالْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ الْعَلَمُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلاَمِ زَيْدٍ الْكَرِيمِ ، وَبِغُلاَمِ زَيْدٍ هَذَا ، وَبِغُلاَمِ

---

(١) انظر مبحث " الممنوع من الصرف " .

(٢) في (ف) " بقى " .

(٣) فى الأصل " أحدهن " تحريف ، وانظر هذه الثلاثة في التبصرة ١/ ١٧٠ .

(٤) فى الأصل " بالمبهم " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) فى الأصل " بالمضاف " .

زَيْـدٍ " ([١] صَاحِبِ عَمْرٍو ، وَبِغُلَامِ زَيْدٍ) [١] صَاحِبِكَ " .

قَوْلُهُ : " أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي " ثُمَّ عَلَّلَ خَفَاءَ نَعْتِهَا فَقَالَ : "إِنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ " وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ ، فَتَصِفُ "هَذَا " بِـ " الرَّجُلِ "وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : « هَذَا » مَجْهُولُ الْجِنْسِ فَتُبَيِّنُ جِنْسَهُ بِاسْمِ الرَّجُلِ ، وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ ذَاتَ الْمَوْصُوفِ ، فَقَدْ حَصَلَ بِقَوْلِكَ "الرَّجُلِ " بَيَانُ ذَاتِ " هَذَا ، لِأَنَّ "هَذَا " لَيْسَ مُسْتَقِرًّا لِمُسَمًّى بَلْ يُشَارِكُهُ الْجَمَادُ وَالنَّبَاتُ وَالْحَيَوَانُ فَهُوَ مَجْهُولُ الذَّاتِ ، وَبَيَانُ ذَاتِ الشَّيْءِ أَهَمُّ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأُمُورِ الْعَرَضِيَّةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ اسْمُ الْإِشَارَةِ بِالصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ بِالْأَنْوَاعِ ، كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْكَاتِبِ " لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مِنْ خَوَاصِّ الْإِنْسَانِ ، وَلَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْقَائِمِ " ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخُصُّ الْإِنْسَانَ ، لِقَوْلِكَ : "مَرَرْتُ بِالْفَرَسِ الْقَائِمِ " ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتَ بِهَذَا الْمُتَكَلِّمِ " ، لِاخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِالْإِنْسَانِ ، وَإِنْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا صَاحِبِ زَيْدٍ ، وَغُلَامِ الرَّجُلِ " فَهُوَ بَدَلٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : "مَرَرْتُ بِهَذَا زَيْدٍ " جَازَ جَعْلُهُ بَدَلًا ، وَجَازَ جَعْلُهُ عَطْفَ بَيَانٍ .

ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِـــــلَامٍ وَصْفُـهُ ... بِمِثْلِهِ أَوْ مَالَـهُ تُضِيفُـــهُ
ثُمَّ الْمُضَافُ صِفْ بِهِ وَصِفْهُ ... فَالنَّعْتُ قَدْ أَبَنْتُهُ فَاعْرِفْـــهُ

الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ إِمَّا بِمِثْلِهِ ، أَيْ : بِمُعَرَّفٍ بِاللَّامِ نَحْوُ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ " ، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِ الدَّارِ " ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " أَوْ مَالَهُ تُضِيفُهُ " [٢] ، أَيْ : إِلَى مَا فِيهِ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " أو ما تضيف إليه " ، وفى (ف) " أو ماله تضيفه إليه " ، ولفظة " إليه " ليست من قول الناظم .

اللاَمُ ، فَاللاَمُ فِي " لَهُ " بِمَعْنَى " إِلَى " ، وَالْهَاءُ تَعُودُ إِلَى " مِثْلِهِ " كَأَنَّهُ قَالَ : الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ يُوصَفُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِالذَّي تُضِيفُ إِلَى مِثْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَعُودَ " الْهَاءُ " إِلَى الْمُعَرّفِ بِاللاَّمِ ، وَتَقْدِيرُه: أَوْ بِالذَّي تَضِيفُهُ إِلَى الْمُعَرّفِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ لاَ يُوصَفَ الْمُعَرّفُ بِاللاَّمِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ؛ لأَنَّ الْمَوْصُوفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَخَصَّ مِنَ الصّفَةِ ، أَيْ أَعْرَفَ مِنْهَا ، أَوْ مُسَاوِياً لَهَا فِي رُتْبَةِ التَّعْرِيفِ ؛ لأَنَّ الْمَوْصُوفَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ / ١١٣ / ب إِلَيْهِ، أَوْ فِي وَقُوعِهِ بِهِ ، أَوْ بِالإِضَافَةِ إِلِيهِ لاَ صِفَتُهُ ، فَالصّفَةُ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَلاَ يَكُونُ الْمَقْصُودُ بِالنّسْبَةِ الْمُفِيدَةِ أَخَصَّ رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ فِي الدّلاَلَةِ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي أَرَادُوا وَصْفَهَا .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ الْمُضَافُ صِفْ بِهِ وَصِفْهُ " الْمُضَافُ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى "مُضْمَرٍ" ، أَوْ إِلَى " مُظْهَرٍ " فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى " مُضْمَرٍ " جَازَ وَصْفُهُ بِمَا أُضِيفَ إِلَى مُضْمَرٍ مِثْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ دُونَهُ فِيهِ ، فَتَقُولُ : " مَرَرْتُ أَمْسِ بِأَخِيكَ مُكْرِمِكَ ، وَمَرَرْتُ بِصَاحِبِنَا أَخِيكَ " ، وَلاَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَخِيكَ غُلاَمِي " ؛ لأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلّمِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَمِنْهُم مَنْ أَجَازَهُ ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الْكَرِيمِ " فَتَصِفُهُ بِالْمُعَرّفِ بِاللاَمِ ، وَيَجُوزُ وَصْفُ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ بِاسْمِ الإِشَارَةِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ هَذَا ، أَوْ بِالْمُضَافَ إِلَى الْعَلَمِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ غُلاَمِ زَيْدٍ ، فَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى اسْمِ الإِشَارَةِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلاَمِ هَذَا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَصِفَهُ بِالْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ ؛ لأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمُضمَرِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى اسْمِ الإِشَارَةِ فِي الأَصَحِّ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتَ بِغُلاَمِ هَذَا صَاحِبِ ذَاكَ " فَتَصِفُهُ بِالْمُضافِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ يُوصَفُ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، أَوْ بِالْمُعَرّفِ بِاللاَّمِ ،

وَيَجُوزُ وَصْفُهُ بِالْمُضَافُ إِلَى الْمُضْمَرِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَلَمَ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضْمَرِ [١] ، أَوْ أَظْهَرُ فِي التَّعْرِيفِ .

وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْوَصْفِ أَنْ تَصِفَ الشَّيْءَ إِمَّا بِمِثْلِه فِي التَّعْرِيفِ أَوْ بِمَا هُوَ دُونَهُ فِيهِ ، أَمَّا بِمَا هُوَ أَعْرَفُ مِنْهُ فَلاَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَهَذِهِ الأَمْثِلَةُ تَسْتَوْعِبُ وَصْفَ الْمُضَافِ ، وَالْوَصْفَ بِهِ .

" التوكيـــــد "

وَهَاكَ فِي التَّأْكِيدِ حَدًّا يَجْمَعُهْ   تَحْقِيقُ مَعْنًى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهْ

لِلتَّوكِيدِ[٢] تَفْسِيرَانِ لُغَوِيٌّ ، وَصِنَاعِيٌّ، فَاللُّغَوِيُّ مَعْنَاهُ التَّقْوِيَةُ وَالإِحْكَامُ ، يُقَالُ : أَكَّدْتُ الشَّيْءَ : إِذَا قَوَّيْتَهُ وَأَحْكَمْتَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَنْقُضُوا الْأَيْمانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [٣] أَيْ : بَعْدَ تَقْوِيَتِهَا وَإِحْكَامِهَا .

وَأَمَّا الصِّنَاعِيّ : فَهُوَ كَقَولِهِ :" تَحْقِيقُ مَعْنًى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهْ " أَيْ : يَسْمَعُ التَّوْكِيدَ ، أَمَّا تَحْقِيقُ الْمَعْنَى فَهُوَ تَثْبِيتُه [٤] وَتَمْكِينُه فِي نَفْسِ السَّامِعِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لَفْظِيٌّ ، وَمَعْنَوِيٌّ ، فَاللَّفْظِيُّ نَحْوُ) [٤] : جَاءَنِي زَيدٌ زَيْدٌ " ، وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَبِالأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَالغَرَضُ مِنَ التَّوْكِيدِ نَفْيُ تَوَهُّمِ السَّامِعِ غَلَطَ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ تَمْكِينُ الْمَعْنَى وَتَثْبِيتُه فِي النَّفْسِ ، أَمَّا نَفْيُ الْغَلَطِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :" جَاءَ زَيْدٌ " احْتَمَلَ عِنْدَ السَّامِعِ أَن يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ سَاهِياً،فَإِذَا كَرَّرَ اللَّفْظَ وَقَالَ :" جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ " فَقَدْ

---

(١) وهو رأى أبي سعيد السيرافي ، انظر الإنصاف ٧٠٨ المسألة ١٠١ .

(٢) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٢٣ : " التأكيد ، والتوكيد لغتان ، والواو أفصح وبها جاء القرآن " .

(٣) سورة النحل ": ٩١ .

(٤) سقط من (ف) .

نَفَى بِالتَّكْرَارِ تَوَهُّمَ الْغَلَطِ ، وَيَحْصُلُ أَيضاً مَعَ نَفْيِ تَوَهُّمِ الْغَلَطِ تَمْكِينُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ كَمَا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَحْفَظَ شَيْئًا كَرَّرْنَاهُ ، وَقَدْ يُرادُ بِهِ مَعَ تَمْكِينِ الْمَعْنَى تَعْظِيمُ شَأْنِهِ كَمَا فِي كَلِمَاتِ الأَذَانِ .

فَقَوْلُهُ : " تَحْقِيقُ مَعْنًى " يَشْمَلُ نَوْعَي التَّوْكِيدِ : اللَّفْظِيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ ، أَمَّا اللَّفْظِيُّ فَكَمَا بَيَّنَّاهُ ، وَاللَّفْظِيُّ يَكُونُ فِي الأَسْمَاءِ ، وَالأَفْعَالِ ، وَالْحُرُوفِ وَالْجُمَلِ ، أَمَّا مَجِيئُهُ فِي الاسْمِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِروُا لِي كُلَيْباً يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ (١)

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْفِعْلِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَاكَ أَتَاكَ الَّلاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ (٢)

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْحَرْفِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٣) فَكَرَّرَ لَفْظَ " فِي " لِلتَّأْكِيدِ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ(٤)

---

(١) قائله مهلهل بن ربيعة ، وهو في الكتاب ٢/ ٢١٥ هارون ، وشرح أبيات الكتاب للشنتمرى ٣١٨/١ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٤٦٦ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٨٢ ، والخصائص ٣/ ٢٢٩ ، والعقد الفريد ٥/ ٤٧٨ .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو عجز بيت صدره :

" فأين إلى أين النجاء ببغلتى " .

وهو في الخصائص ٣/ ١٠٣ ، وابن الشجرى ١/ ٢٤٣ ، والعيني والهمع ٢/ ١٢٥ والخزانة ٢/ ٣٥٣ بولاق .

(٣) سورة هود : ١٠٨ .

(٤) النوادر في اللغة ٣٤٤ .

أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيّ (١) :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ كَأَنْ أَعْنَاقَهَا مُشَرَّفَاتٌ فِي قَرَنْ (٢)

قَالَ أَبُو عَلِيّ : فَأَعْمَلَ " كَأَنَّ " الأُولَى وَلَمْ يُعْمِلِ الثَّانِيَةَ ؛ لأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ، بَلْ هِيَ مُؤَكِّدَةٌ لِلأُولَى .

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْجُمْلَةِ فَفِي كَلِمَاتِ الأَذَانِ (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ كَانَ قَوْلُكَ : " جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ مِنْ بَابِ الْبَدَلِ .

قُلْتُ : لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً ؛ لأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْبَدَلِ إِعْلاَمُ السَّامِعِ مَجْمُوعَ الاسْمَيْنِ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ فَلاَبُدَّ مِنْ مُغَايَرَةِ اللَّفْظِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ لِيَصْدُقَ قَوْلُكَ مَجْمُوعَ الاسْمَيْنِ ، فَإِنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ اسْماً وَاحِداً لَمْ تَزِدْ عَلَى ذِكْرِ الاسْمِ الْوَاحِدِ دَفْعَتَيْنِ فَلاَ يَكُونُ فِيهِ مَجْمُوعُ اسْمَيْنِ ، لَكِنْ هُوَ وَاحِدٌ مُكَرَّرٌ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ الثَّانِي هُوَ الْمَقْصُودَ بِالنِّسْبَةِ فَبَدَلٌ وَإِلاَّ فَتَأْكِيدٌ .

---

(١) ذكر صاحب التصريح ١/ ٣١٧ نقلا عن الشاطبي أن الفارسي "أجاز في " التذكرة " – وهو من مؤلفات أبي علي المخطوطة – التنازع في قوله : (حتى تراها ..) البيت ، ومنع التوكيد للعطف بالواو " ، وهو خلاف ما نقله المؤلف عن أبي علي الذي أجاز في " كأن " الثانية التوكيد لأنها غير مقصودة .

(٢) ينسب هذا الرجز لخطام المجاشعي ، وقيل : للأغلب العجلي ، وهو في نوادر اللغة ٣٤٤ برواية " مسربات في قرن " ، و "مشربات " قال : " المشربات : المدخلات .. ، ومن روى " مسربات " فإنه يذهب إلى أنها تسرب في القرن وهو الحبل أي : تذهب وتجئ " ، ويروى " مشددات بقرن " ، ورواية المؤلف "مشرفات " ، وهي من الإشراف وهو سرعة العدو ، وهو في العيني ٤/ ١٠٠ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٣ والتصريح ١/ ٣١٧ ، ٢/ ١٣٠ ، والهمع ٢/ ١٢٥ .

(٣) وهو مذهب ابن جني في الخصائص ١٠٢/٣ ، وابن السراج في الأصول ٢٠/٢ ، ويرى ابن هشام في شرح قطر الندى ٢٩٢ أن الجملة الثانية في الأذان لإنشاء تكبير ثانٍ ، وليست من توكيد الجملة .

(٤) في (ف) " كلمات " .

وَأَمَّا التَّأكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ تَكْرِيرُ الْمَعْنَى بِلَفْظٍ آخَرَ مُغَايِرٍ لِلأَوَّلِ وَالْغَرَضُ بِهِ تَقْرِيرُ شَأْنِ الْمَتْبُوعِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ ، أَوْ فِي الشُّمُولِ ، أَوْ فِيهِمَا ، فَمِثَالُ تَحْقِيقِ الْمَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ قَوْلُكَ " وَقَّعَ الأَمِيرُ لِزَيْدٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الأَمِيرُ أَمَرَ بِالتَّوْقِيعِ لَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " وَقَّعَ الأَمِيرُ نَفْسُهُ " فَقَدْ حَقَّقْتَ بَيَانَ نِسْبَةِ التَّوْقِيعِ إِلَى الأَمِيرِ ، وَمِثَالُ الثَّانِي وَهُوَ الشُّمُولُ وَهُوَ قَوْلُكَ : جَاءَ الْقَوْمُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ الْبَعْضُ فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " زَالَ ذَلِكَ الاحْتِمَالُ مِنَ الاتِّسَاعِ وَالتَّجَوُّزِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾(١) وَلَمْ يَكُنِ الْمُنَادِي إِلاَّ جِبْرِيلَ وَحْدَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ (٢) ، وَلَمَّا (٣) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾(٤) زَالَ وَهْمُ إِرَادَةِ الْبَعْضِ وَتَحَقَّقَتْ نِسْبَةُ السُّجُودِ إِلَى الْمَجْمُوعِ .

وَأَمَّا مِثَالُهُ فِيهِمَا ـ أَيْ : فِي الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ ـ (٥) [فَـ] قَوْلُكَ : جَاءَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، فَقَوْلُكَ : " جَاءَ الْقَوْمُ " يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ الْمَجِيءِ إِلَيْهِم مَجَازًا وَالنِّسْبَةُ إِلَى مُتَعَلِّقٍ مِنَ مُتَعَلَّقَاتِهِمْ ، أَيْ : جَاءَ كِتَابُهُمْ أَوْ جَاءَ وَقْتُ مَجِيئِهِمْ ؛ فَزَالَ ذَلِكَ بِقَوْلِكَ : "أَنْفُسُهُمْ " ، وَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ بَعْضُ الْقَوْمِ أَنْفُسُهُم ، فَإِذَا قُلْتَ : " كُلُّهُمْ " زَالَ تَوَهُّمُ احْتِمَالِ الْبَعْضِ .

---

(١) سورة آل عمران : ٣٩ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ٤/ ٧٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٨ ، وأسرار العربية ٢٨٣ .

(٣) في (ف) " وكما ".

(٤) سورة الحجر : ٣٠ .

(٥) الإحاطة والشمول بمعنى واحد ، وقصده بقوله " فيهما " أي : في تقرير النسبة والشمول ، كما يفهم من الشرح .

وَأَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ تِسْعَةٌ " نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ،وكُلٌّ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجَمْعَاءُ ، وَجُمَعُ ، وَكِلاَ ، وَكِلْتَا " .

وَيَأْتِي هَذَا مُفَصَّلاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

كَجَاءَ زَيدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ كُرِّرَ مَعْنًى لِيَزُولَ لَبْسُهُ

وَثَنِّ وَاجْمَعْ ثُمَّ فِي الإِحَاطَهْ قُلْ " كُلُّهُ " وَاعْرِفْ لِذَا اشْتِرَاطَهْ

وَهُوَ التَّجَزِّي بِخِلاَفِ الأَوَّلِ وَجَاءَ بَعْدَ " كُلِّهِ " الْمُمَثَّلِ

قَوْلُهُ : " جَاءِ زَيدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ " [(١) تَمْثِيلٌ لِتَأْكِيدِ حَقِيقَةِ الشَّئِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ .

قَوْلُهُ " عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ "] (١) أَتَى بِكَلِمَةِ «أَوْ» الْمَوْضُوعَةِ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ كَأَنَّهُ قَالَ : تَأْكِيدُ حَقِيقَةِ الشَّئْ بِأَحَدِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ ، أَيْ : إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : "جَاءَ زَيدٌ نَفْسُهُ " ، وَإِنْ شِئْتَ "جَاءَ زَيدٌ عَيْنُهُ " ، وَإِنْ بَالَغْتَ فِي التَّأْكِيدِ قُلْتَ:"جَاءَ زَيدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ"(٢) فَجَمَعْتَ بَيْنَهُمَا ،وَالنَّفْسُ، وَالْعَيْنُ عِبَارَتَانِ

---

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) في الأصل " جاء زيد عينه " ، وفي (ف) " جاء زيد عينه أو نفسه " ، و " أو " مقحمة ، والصواب ما أثبته كما في شرح ابن القواس لوحة ١٣١ ، ولعله من المفيد أن نذكر مأخذ ابن الخباز على الناظم في تقديمه العين على النفس حيث قال في لوحة ٦١ :" أسماء الترتيب لأنهم يمثلون بالنفس قبل العين .. وللنفس الرتبة على العين ، لأنها عبارة عن جملة الشئ والعين مستعارة في التعبير عن الجملة " ، وما أجمل تعقيب صاحب الشرح المجهول على الناظم حيث قال في لوحة ٨٧ " لو أنه قدم النفس على العين لكان أجود ؛ لأن النفس والعين إذا اجتمعا تعين تقديم النفس ؛ لأنها تدل على ذات الشئ بالوضع ، والعين لا تدل عليها إلا بطريق الاستعارة ، لكنه خالف هذا الترتيب لأجل تأتي البيت ".

عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ (١) .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " لِيَزُولَ لَبْسُهُ " أَنَّ حَقَّ قَوْلِكَ : " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ عَقِيبَ شَكٍّ مِنْهُ أَوْ مِنْ مُخَاطَبِهِ فَقَوْلُكَ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ " كَقَوْلِكَ: ١١٤/ ب " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَقّاً "لِتُزِيلَ الشَّكَّ .

وَقَوْلُهُ : " كُرِّرَ [مَعْنًى] (٢) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ ، فَإِنَّهُ يُكَرَّرُ لَفْظاً .

وَالتَّأْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ ضَرْبَانِ :

مَحْصُورٌ ، وَهُوَ (٣) هَذِهِ الأَلْفَاظُ التِّسْعَةُ .

وَغَيْرُ مَحْصُورٍ ، وَهُوَ كَثِيرٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٤) فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَوْكِيداً ،وَمِنْهُم مَنْ قَالَ:كَمَا يَجُوزُ الاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْعَشَرَةِ يَجُوزُ وَصْفُهَا بِالْكَمَالِ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : " لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إلاَّ دِرْهَمًا " فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ " لَه عَلَيَّ عَشَرَةٌ نَاقِصَةٌ وَاحِداً " ، فَإِذَا جَازَ وَصْفُهَا بِالنُّقْصَانِ جَازَ وَصْفُهَا بِالْكَمَالِ ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ الاسْتِثْنَاءِ وَالْوَصْفِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي التَّخْصِيصِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ " عَشَرَةً " مَوْضُوعَةٌ لِلْعَدَدِ لاَ لِلْكَمَالِ ، لَكِنْ فُهِمَ الأَصْلُ ضِمْنًا ، وَأَمَّا " كَامِلٌ " فَلَفْظٌ مَوْضُوعٌ لِلْكَمَالِ .

وَمِنَ التَّأْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ لاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَ " إِنَّ " وَالْمَصَادِرُ النَّائِبَةُ عَنْ تَكْرِيرِ الْفِعْلِ ، وَالْقَسَمُ، وَنُونَا التَّوكِيدِ فِي الأَفْعَالِ ، وَلاَمُ الْقَسَمِ .

---

(١) ولهذا لم ينتقد الناظم كما فعل ابن الخباز وصاحب الشرح المجهول كما مر قبل قليل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " وهي " .

(٤) سورة البقرة : ١٩٦ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَثَنِّ وَاجْمَعْ " يُرِيدُ إِذَا أَكّدْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُثَنًّى فَثَنِّهِمَا إِنْ شِئْتَ ، [وَإِنْ شِئْتَ] (١) فَاجْمَعْهُمَا ، نَحْوُ " قَامَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا [عَيْنَاهُمَا] (٢) ، وَإِنْ شِئْتَ " أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا " ، فَالتَّثْنِيَةُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَلِعَدَمِ اللَّبْسِ وَالْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لأَنَّ إِضَافَةَ الْأَنْفُسِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُثَنَّى تُشْعِرُ بِالتَّثْنِيَةِ فِيهِمَا .

وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ جَمْعاً جَمَعْتَ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ عَلَى الْأَصْلِ ، فَتَقُولُ : " قَامَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُم " ، وَ " قَامَ النِّسَاءُ أَنْفُسُهُنَّ ، فَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَ جَمْعَيِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ تَقَع بِمُخَالَفَةِ صِيغَةِ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ مُفْرَدَيِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِنَفْسِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ " ، وَ " جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا " .

وَأَمَّا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَلَيْسَ إِلاَّ بِالضَّمِيرِ إِذَا قُلْتَ : " قَامَ الرَّجُلاَنِ أَنْفُسُهَما " ، فَإِنْ قُلْتَ : " قَامَ الرَّجُلاَنِ نَفْسَاهُمَا " فَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا بِهِمَا جَمِيعاً ، أَعْنِي بِالصِّيَغَةِ وَبِالضَّمِيرِ. قَوْلُهُ:

ثُمَّ . فِي الإِحَاطَةِ قُلْ كُلُّهْ وَاعْرِفْ (لِذَا) (٣) اشْتِرَاطَهْ .

"يُرِيدُ اعْرِفْ لِـ " كُلٍّ " شَرْطَهُ (٤) ، شَرْطُهُ أَنَّ يُؤَكَّدَ بِهِ مَا يَتَجَزَّى إِمَّا حِسًّا ، وَإِمَّا حُكْماً ، مِثَالُ الأَوّلِ " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُم " ، وَمِثَالُ الثَّانِي : " بِعْتُ الْعَبْدَ كُلَّه " لأَنَّ " كُلاًّ " مَوْضُوعَةٌ لِحَصْرِ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ ، وَلاَ تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَجَزَّى،أَيْ :لاَ يَتَفَرَّقُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُم: " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ " فَهُوَ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكملة يتطلبها السياق .

(٣) في (ف) " كذا " .

(٤) في الأصل « شرط » .

صِفَةٌ أَيْ : الْكَامِلُ ، فَالتَّجَزِّي [1] يَرْجِعُ إِلَى ٱلافْتِرَاقِ ، وَالْكُلِّيَّةُ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى ٱلاجْتِمَاعِ ، إِذِ الاجْتِمَاعُ لاَ يُتَصَوَّرُ إِلاَّ حَيْثُ يَتَصَوَّرُ ٱلافْتِرَاقُ ، وَ " ذَا " مِنْ قَوْلِهِ : " لِذَا " إِشَارَةٌ إِلَى " كُلٍّ " ، وَالضَّمِيرُ فِي " اشْتِرَاطِهِ " يَرْجِعُ إِلَي "ذَا" ، وَالتَّجَزِّي عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمُؤَكَّدِ بِأَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ يُفْهَمُ مِنْهُ تَعَدُّدٌ وَاجْتِمَاعٌ كَالْقَوْمِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ التَّجَزِّي بِاعْتِبَارِ الْعَامِلِ ، بِأَنْ يَكُونَ وَقُوعُهُ عَلَى بَعْضِ الشَّيْءِ الْمُؤَكَّدِ دُونَ بَعْضٍ ، نَحْوُ " بِعْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ " ، وَ " أَبْصَرْتُ زَيْدًا كُلَّهُ " ، فَإِنَّ ٱلإِبْصَارَ قَدْ يَقَعُ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُ زَيْدًا كُلَّهُ " ، فَإِنَّ الضَّرْبَ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ زَيْدٍ ، وَلاَ تَقُولُ : قَامَ زَيدٌ كُلُّهُ ؛ لأَنَّ الْقِيَامَ لاَ يَتَحَقَّقُ بِبَعْضِ زَيْدٍ .

قَوْلُهُ : " بِخَلاَفِ ٱلأَوَّلِ " أَيْ بِخَلاَفِ النَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : "قَامَ زَيدٌ نَفْسُهُ " ، وَ " جَاءَ زَيدٌ عَيْنُهُ " ، وَلاَ يُقَالُ : جَاءَ زَيدٌ كُلُّهُ ، لاِنْتِفَاءِ التَّجَزِّي فِي الْمُؤَكَّدِ وَالْفِعْلِ جَمِيعًا ، فَاعْرِفْهُ .

أَجْمَعُ أَكْتَعُ يَلِيهِ أَبْصَعُ ... أَبْتَعُ وَالْكُلُّ لِـ "كُلّ" يَتْبَعُ
كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ ... وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدَّمَانِ ١١٥ / أ
كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا ... وَمَا لِمَا ثُنِّيْ سِوَى كِلَيْهِمَا

(١) قال ابن الخباز في شرحه ٣٧١/١ :" قول يحيي " التجزى " فيه نظر ، لأن هذا من بنات الهمز فكان حقه أن يقال : التجزؤ كالتبرؤ " ، وكذلك قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٨٧ .
ونقول : سهلت الهمزة فى الفعل وجاء المصدر على المعتل ، وهو بكسر ما قبل آخره للثقل ، كما هى القاعدة فى مصدر " تَفَعَّلَ " .

قَـوْلُهُ : " أَجْمَعُ " فَاعِلُ " جَاءَ " أَيْ : جَاءَ بَعْدُ كُلِّهِ الْمُمَثِّلِ بِهِ أَجْمَـعُ أَكْتَـعُ .

قَوْلُهُ : " يَلِيهِ أَبْصَعُ " [أَيْ] (١) يَلِي " أَكْتَعَ " ، وَ " أَكْتَعُ " يَلِي " أَجْمَعَ " وَ" أَبْتَعُ " يَلِي " أَبْصَعَ " فَيَجِبُ تَقْدِيمُ " أَجْمَعَ " عَلَى مَا بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ ؛ لأَنَّهُ نَصٌّ فِي الدَّلالَةِ عَلَى الْجَمْعِ ، فَقُدِّمَ عَلَيْهَا لِقُوَّةِ دَلالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالْكُلُّ لِـ " كُلٍّ " يَتْبَعُ " يُرِيدُ أَنَّ " أَجْمَعَ " وَمَا بَعْدَهَا لاَيَأْتِي إِلاَّ تَابِعًا لِـ " كُلٍّ " فَلاَ يَجُوزُ " جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ " بِإِسْقَاطِ " كُلٍّ " .

وَمِنْهُم مَنْ أَجَازَهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢) فَأَكَّدَ الضَّمِيرَ بِـ " أَجْمَعِينَ " بِدُونِ " كُلٍّ " (٣) ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٤) ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ : " وَالْكُلُّ لِـ " كُلٍّ " يَتْبَعُ " إِذَا وُجِدَتْ " كُلٌّ " قُدِّمَتْ عَلَى " أَجْمَعَ " ؛ لِقُوَّةِ " كُلٍّ " ؛ لأَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ ـ أَعْنِي " كُلاًّ " ـ دَخَلَ عَلَيْهَا الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ دُونَ اللَّفْظِيِّ ، فَلاَ يُقَالُ " جَاءَ كُلُّهُ " ، وَلاَ " رَأَيْتُ كُلَّهُ " ، وَلاَ " مَرَرْتُ بِكُلِّهِ " ، وَقُرِئَ : ﴿ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ (٥) بِرَفْعِ " كُلٍّ "(٦) بِالابْتِدَاءِ ، وَقَدْ وَلِيَتِ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى " أَجْمَعِينَ " ، فَثَبَتَ قُوَّةُ " كُلٍّ " بِهَذَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة الحجر : ٤٣ .

(٣) انظر ذلك في شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٦ ، وابن يعيش ٣/ ٤٦ .

(٤) سورةالحجر : ٩٢ .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٤ .

(٦) الرفع قراءة أبي عمرو ، وقرأ الباقون بالنصب ، انظر السبعة في القراءات ٢١٧ ، والحجة لابن خالوية ٩٠ ، والتيسير ٩١ ، وتفسير القرطبي ٣/ ١٤٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٣

فَـوَجَبَ تَقْـدِيمُـهَــا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُـولُ : إنَّ « أَجْـمَـعِينَ » فِي الآيَتَـيْنِ حَـالٌ مِنَ الضَّمِيرِ [1] وَلَيْسَتْ تَأْكِيدًا ، فَعَلَى هَذَا لاَ يَقَعُ "أَجْمَعُ" إلاَّ بَعْدَ "كُـلٍّ" .

قَـوْلُهُ : " كَمِـثْلِ مَاَ ورَدَ فِي الْقُرْآنِ " إِشَـارَةٌ إِلَى قَـوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [2] فَقَدَّمَ " كُلاًّ " عَـلَى " أَجْمَعِينَ " ؛ لأَنَّ " كُلاًّ " تُـفِيدُ الإِحَـاطَـةَ ([3] بِجَمِيعِ الأَفْـرادِ ، وَ " أَجْمَعُونَ " يُـفِيدُ أَنَ السُّجُودَ وَقَعَ مِنْهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَأَفَادَتْ اجْتِمَاعَهُم فِيهِ ، وَلأَنَّهُ قَدِ اسْتُغْنِيَ بِـ " كِلاَ " فِي التَّثْنِيَةِ لَمَّا كَانَتْ فِي مَعْنَى " كُـلٍّ "عَنْ "أَجْمَعِينَ " دُونَ الْعَكْسِ ، لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ " كِلاَ " ، وَ "كُـلٍّ " يُـفِيدُ الإِحَـاطَـةَ) [3] بِخِلاَفِ " أَجْمَعِينَ " [4] فَإِنَّهَا تُـفِيدُ الاجْتِمَاعَ لاَ الإِحَاطَةَ ، وَكُـلُّ مَا تَصَرَّفَ مِن (كَ / لَ / لَ) فَمَعْنَاهُ الإِحَاطَةُ [5] ، فَمِنْ ذَلِكَ " الإِكْلِيلُ " : لإِحَاطَتِهِ بِالرَّأْسِ [6] ، وَمِنْهُ " الْكِلَّةُ " وَهِيَ:السِّتْرُ [7]،لإِحَــاطَتِهَا بِمَنْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ ، وَمِنْهُ " الكَلاَلَةُ "،لأَنَّهَا تُـحِيطُ بِالْوَلَدِ [وَالْوَالِدِ] [8] وَمِنْهُ " الْكَلاَلُ "وَهُوَ:إِحَاطَةُ التَّعَبِ بِالْبَدَنِ .

لاَ يَنْصَـرِفُ " أَجْـمَـعُ " وَأَخَـوَاتُهُ ؛ لِلتَّـعْـرِيفِ وَوَزْنِ الْفِـعْـلِ ، وَتَعْـرِيفُـهُ بِالإِضَـافَـةِ الْمَنْوِيَّةِ الْمُقَـدَّرَةِ حَمْـلاً لَهُ عَلَى بَقِـيَّةِ أَلْفَـاظِ التَّوكِيـدِ مِنَ " النَّفْسِ

---

(١) انظر املاء ما من به الرحمن ٢/ ٧٤ .

(٢) سورة الحجر : ٣٠ ، وسورة ص : ٧٣ .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) في الأصل " أجمعون " .

(٥) انظر الصحاح " كل " .

(٦) في الصحاح " كل " : " الإكليل : شبه عصابة تزين بالجوهر ويُسَمَّى التاج إكليلاً " .

(٧) في الصحاح " كل " والْكِلَّةُ : الستر الرقيق يخاط كالبيت ، يتوقى فيه من البق " .

(٨) سقط من الأصل .

وَالْعَيْنِ ،(وَكلٌّ) (١) ، وَكِلاَ ، وَكِلْتَا " فَإِنَّهاَ (كُلَّهَا) (١) مُعَرَّفَةٌ بِالإِضَافَةِ ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ (٢) ، وَلَيسَتْ أَعْلاَماً مُرْتَجَلَةً كَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ بَعْضُهُمْ (٣) ؛ لأَنَّ "الْعَلَمَ " يَتَنَكَّرُ فِي الْجَمْعِ ، و "أَجْمَعُ " وَأَخَوَاتُهُ لاَ يَتَنَكَّرُ فِي الْجَمْعِ ، وَلَيْسَ مَعْدُولاً عَنِ الأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا قِيلَ (٤) ، لِعَدَمِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ ، فَتَعَيَّنَ تَعْرِيفُهُ بِالإِضَافَةِ الْمُقَدَّرَةِ .

قَوْلُهُ : " وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدَّمَانِ " أَيْ : مُقَدَّمَانِ عَلَى جَمِيعِ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ إِذَا وُجِدَا ، تَقُولُ : جَاءَ الْجَيْشُ عَيْنُهُ نَفْسُهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ (أَبْتَعُ (١)) وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ : عَلَى " كُلٌّ " ؛ لِقُوَّتِهِمَا بِأَنَّهُمَا يَلِيَانِ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " زَيدٌ طَابَتْ نَفْسُهُ " ، وَ " طَابَ زَيدٌ فِي نَفْسِهِ " ، وَ "كُلٌّ " لاَ تَلِي الْعَوَامِلَ اللَّفظِيَّةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ .

قَوْلُهُ : " كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا " يَعْنِي إِذَا أَكَّدْتَ الْمُثَنَّى بِالنَّفْسِ ١١٥ / ب وَالْعَيْنِ قَدَّمْتَهُمَا عَلَى " كِلاَ " ، و " كِلْتَا " كَمَا قَدَّمْتَهُمَا عَلَى " كُلٌّ " ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قُوَّتِهِمَا .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الكتاب ٣/ ٢٠٣ " وأجمع وأكتع إنَّما وصف بهما معرفةً فلم ينْصَرِفا لأنَّهما معرفة ، فأجمع ههنا بمنزلة كلهم " ، ويريد سيبويه بقوله :" وصف بها معرفة " التوكيد وكثيرًا ما يُطْلَقُ الصفة على التوكيد ، انظر الهمع ٢/ ١٢٤ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٢ مع الهامش ، لأن الأصل في "أجمع " . " أجمعهم " فقطع عن الإضافة .

(٣) نسب في ابن يعيش ٣/ ٤٦ لبعض المحققين دون تعيين .

(٤) نسبه ابن يعيش ٣/ ٤٦ للزمخشريّ .

قَوْلُهُ : " وَمَا لِمَا ثُنِّيْ سِوَى كِلَيْهِمَا " يُرِيدُ : أَنَّ الْمُثَنَّى لاَيُؤَكَّدُ بَعْدَ "النَّفْسِ وَالْعَيْنِ " بِشَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ سِوَى " كِلاَ ، وَكِلْتَا " وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْمُثَنَّى مَعْلُومُ الْكُمِّيَةِ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلاَّ إِلَى الْحَقِيقَةِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ، فَتَأْكِيدُهُ بِـ " كِلاَ " مُقَوٍّ لِمَعْنَاهُ فِي الْكَمِّيَّةِ [١] الْمَعْلُومَةِ ؛ لأَنَّ " كِلاَ " فِيهِ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : " جَاءَنِي الرِّجُلاَنِ أَجْمَعَانِ " [٢]؛ لأَنَّ التَّثْنِيَةَ عِبَارَةٌ عَنْ ضَمِّ مُفْرَدٍ إِلَى مُفْرَدٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْوَاحِدِ : " جَاءَ زَيْدٌ أَجْمَعُ فَلَمْ يَقُولُوا فِي التَّثْنِيَةِ : "جَاءَنِي الرِّجُلاَنِ أَجْمَعَانِ "

وَأَصْلُ " كِلاَ " " كِلَوٌ " فَأَبْدَلُوا الْوَاوَ أَلِفًا ؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَصْلُ " كِلْتَا " " كِلْوَا " فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ " تَاءً "، وَلَيْسَتْ " التَّاءُ " لِلتَّأْنِيثِ [٣] ؛ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، وَالأَلِفُ فِي " كِلْتَا " لِلتَّأْنِيثِ ، وَقِيلَ : (أَلِفُ " كِلاَ ") [٤] بَدَلٌ مِنْ " يَاءٍ ؛ لِسَمَاعِهِمُ الإِمَالَةَ فِيهَا .

وَالجَمْعِ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَا   وَبَعْدَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَا
وَقُلْ رَأَيْتُ دَارَهُ جَمْعَاءَ   كَتْعَاءَ بَصْعَاءَ وَقُلْ بَتْعَاءَ
وَقُلْ لأُنْثَى جُمَعُ إِذْ تُجْمَعُ   وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ

قَوْلُهُ : " وَالْجَمْعِ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ " أَيْ : وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ " وَ " الْجَمْعُ " مَجْرُورٌ بِالْعَطْفِ عَلَى " مَا " مِنْ قَوْلِهِ "لِمَا ثُنِّيْ " أَيْ : وَمَا لِلْجَمْعِ

---

(١) في الأصل " الكلمة " .

(٢) وقد أجازه الأخفش والكوفيون ، وهو غير مسموع ، انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٤ .

(٣) القائل بأنها للتأنيث الكوفيون ، انظر الإنصاف ٤٣٩ المسألة ٦٢ .

(٤) في (ق) " الألف في "كلا " .

سوىَ : " أَجْمَعُونَ " وتَوابِعه (لأنها تُطَابِقُهُ) [1] في الجَمْعِيَّةِ أيْ : ومَا لِلْجَمْعِ مِنَ ٱلأَلْفَاظِ ٱلَّتِي لا تَلي الْعَوَامِلَ وتُطَابِقُهُ فِي جَمْعِهِ إلاّ "أَجْمَعُوَن " وتَوَابِعُهُ .

وٱحْتَرَزْنَا بِقولِنَا " لاَ تَلِي الْعَوَامِلَ " عَنْ " أَنْفُسِهِمْ ، وأَعْيُنِهِمْ " فَإِنَّهَا تُطَابِقُ الْـمُؤَكَّدَ فِي الْجَمْعِ ؛ لَكِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التَّأكِيدِ ، وتَلِي ٱلْعَوَامِلَ .

وَ « أَجْمَعُونَ » جَمْعُ « أَجْمَعَ » [2] ، وكَذَا بَقِيَّةُ تَوابِعِهِ .

ومَعْنَى تَوَابِعِ " أَجْمَعِينَ " شِدَّةُ التَّوْكِيدِ ، أَيْ : الزِّيادَةُ فيهِ .

وَقِيلَ: هِيَ إِتْبَاعَاتٌ[3] مِثْلُ قَوْلِكَ: "عَطْشَانُ نَطْشَانُ "[4] وَجَائِعٌ نَائِعٌ [5] .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " كُلٍّ " ، وَ " أَجْمَعِينَ " أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " احْتَمَلَ مَجِيئُهُم فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، أَوْ فِي أَمْكِنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ، فَإِذَا قُلْتَ: «أَجْمَعُونَ» ، زالَ ذَلِكَ الاحْتِمَالُ ، أَيْ : حَصَلَ الْمَجِيءُ لِمَجْمُوعِهِمْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاقٍ فِي الْمَكَانِ .

---

(١) في (ف) " لأنه تتابعه " .

(٢) قال المؤلف في التحفة الشافية : " أجمعون يختص بالمذكرين العقلاء وليس بجمع " أجمع " وإلا لوجب تنكيره بالجمع ، لأن كُلَّ معرفةٍ معربٍ بغيرِ لامٍ ولا إضافة يتنكَّرُ في الجمع " ، وسيذكر المؤلِّفُ هذا الرَّأيَ فيما بعد .

(٣) ذكر ابن فارس في الإتباع والمزاوجة ٢٩ " أن بعض العرب سئل عن هذا الإتباع ، فقال : هو شيءٌ نَتِدُبِه كَلَامَنَا " ، ونَتِدُبِه كلامنا أي : نؤكده به ، وقال السيوطي في المزهر ١/ ٤١٤ في النوع الثامن والعشرين (معرفة الإتباع) قال ابن فارس في فقه اللغة : للعرب الإتباع وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعًا وتأكيدًا » .

(٤) نطشان : مأخوذ من قولهم : ما به نطيش ، أي : ما به حركةٌ وقوةٌ ، انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٣ ، والإتباع والمزاوجة ٧١ .

(٥) في النسختين "وجائع ونائع " تحريف حيث ذكر السيوطي في المزهر ١/ ٤٢٥ أن قوماً زعموا :أن التأكيد غير الإتباع ، فقال قوم : " الإتباع منها ما لم يحسن فيه واو ، نحو " حسن بسن " .. ، والتأكيد يحسن فيه الواو نحو " حِلّ وَبِلّ " ، والنائع : المتمائل ، وقيل : هو العطشان ، وقيل : هو الجائع ، انظر شرح أدب الكاتب ١٥٥ ، واللسان (نوع) .

وَأَمَّا " أَكْتَعُونَ " فَفِيهَا مُبَالَغَةٌ لَيْسَتْ لِـ " أَجْمَعِينَ " مِنْ قَوْلِهِمْ : " تَكَتَّعَ الْجِلْدُ " إِذَا تَقَبَّضَ (١) وَانْضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا " أَبْصَعُونَ " فَمِنْ قَوْلِهِم : " إِلَي مَتَى (تَكْرَعُ) (٢) وَلاَ تَبْصَعُ "(٣) ، أَيْ : تَشْرَبُ وَلاَ تَرْوَى مِنَ الْمَاءِ ، أَيْ : لاَ يَجْتَمِعُ فِي جَوْفِكَ مِنَ الْمَاءِ مَا يُرْوِيكَ ، وَقِيلَ : " أَبْصَعُونَ " مِنَ الْبَصْعِ ، وَهُوَ الْعَرَقُ السَّائِلُ وَلاَ يَسِيلُ إِلاَّ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِ وَتَدَاخُلِ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ فَقَدْ حَصَلَ فِيهَا مِنْ شِدَّةِ التَّوْكِيدِ مَا لَيْسَ فِي "أَكْتَعِينَ " .

وَأَمَّا " أَبْتَعُونَ " فَهُوَ مِنَ " الْبَتَعِ " وَهُوَ شِدَّةُ الْعُنُقِ (٤) ، وَذَلِكَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مِنْ تَكَرُّرِهَا وَتَدَاخُلِهَا .

---

(١) في (ف) " انقبض " ، وفي الاتباع والمزاوجة ٨٥ " قال أبو بكر بن دريد : " كَتِعَ الرجلُ : إذا تقبَّضَ وانضم ، قال : ويقال : كَتَعَ كَتْعًا إذا شَمَّرَ في أمره ، فيجوز أن يكون :جاءوا أجمعين منضمين بعضهم إلى بعض " وقيل " أكتعون " من قولهم " أتى عليه حولٌ كَتِيعٌ ، أي : تام " اللسان (كتع) .

(٢) في النسختين تكتع " صوابه من التحفة الشافية لوحة ٩٤ .

(٣) ذكر في الصحاح ، وأساس البلاغة مادة " بضع " بالضاد المعجمة برواية " حتى متى تكرع ولاتبضع " ، وفي مجمع الأمثال ١/ ٢٧١ روى " حَتَّامَ تكرعُ ولا تنقعُ " يضرب للحريص في جمع الشئ .

وقال في الصحاح (بصع) بالصاد المهملة : (وأبصع : كلمة يؤكد بها ، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة ، وليس بالعالي " وانظر الهمع ٢/ ١٢٤ .

(٤) في (ف) " الفتق " تحريف ، وقال الشارح في التحفة الشافية لوحة ٩٤ : " وأما " أبتع " فهو من البتع ، وهو طول العنق مع شدتها ، والجامع بينهما البيان والظهور والوكادة ، لأن العنق بطولها تظهر وتبين وبشدتها تظهر قوتها ؛ لأن ألفاظ التوكيد تقوى المعنى وتبينه ولذلك سمى توكيدًا " وفي اللسان " بتع " : " البتع : طول العنق مع شدة مغرزه .. ويقال : البتع في العنق : شدته " .

وَأَمَّا " جَمْعَاءُ ، كَتْعَاءُ ، بَصْعَاءُ " فَتَأْنِيثُ " أَجْمَعَ ، أَكْتَعَ ، أَبْصَعَ " (١) .

وَقِيلَ : لَيْسَ " جَمْعَاءُ " وَتَوَابِعُهَا جَمْعَ " أَجْمَعَ " ؛ لأَنَّ "أَفْعَلَ فَعْلاَءَ " لاَ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَلاَ يُقَالُ فِي " أَحْمَرَ " : " أَحْمَرُونَ " ، وَقَدْ قِيلَ فِي " أَجْمَعَ : "أَجْمَعُونَ " لَكِنْ أَخَّرُوا هَمْزَةَ " أَجْمَعَ " إِلَى مَا بَعْدَ الْعَيْنِ وَزَادُوا (قَبْلَهَا) (٢) ١١٦/أ أَلِفَ الْمَدِّ فَصَارَ " جَمْعَاءَ " .

وَقِيلَ : إِنَّ " أَفْعَلَ فَعْلاَءَ " لَمْ يُجْمَعْ مُصَحَّحًا ، إِذَا كَانَ صِفَةً ، وَ "أَجْمَعُ" لَيْسَ بِصِفَةٍ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي تَكْسِيرِ مُؤَنَّثِهِ : " جُمَعُ " بِتَحْرِيكِ عَيْنِهِ ، وَلَوْ كَانَ صِفَةً لَقَالُوا :" جَمْعَاءُ " ، وَ "جُمْعٌ "بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَحَمْرَاءَ ، وَحُمْرٍ .

قَوْلُهُ : " وَقُلْ لأُنْثَى جُمَعُ إِذْ تَجْمَعُ " ، أَيْ : تَقُولُ فِي جَمْعِ الإِنَاثِ إِذَا أَكَّدْتَهُ : جَاءَ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ (بُتَعُ) (٣) ، وَيُؤَكَّدُ بِـ " جُمَعَ " وَتَوَابِعِهِ مَنْ يَعْقِلُ وَغَيْرُهُ مِنَ الإِنَاثِ .

وَقِيلَ : لَيْسَ " جُمَعُ " جَمْعَ " جَمْعَاءَ " ، وَلاَ "أَجْمَعُونَ " جَمْعَ " أَجْمَعَ " بَلْ هِيَ صِيَغٌ مُرْتَجَلَةٌ مُفْرَدَةٌ تُفِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ ، وَتَعْرِيفُهَا (٤) كُلُّهَا بِالإِضَافَةِ الْمَنْوِيَّةِ .

قَوْلُهُ : " وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ " يُرِيدُ لَمْ تُؤَكَّدْ التَّأْكِيدَ الْمَعْنَوِيَّ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ الْمَحْصُورَةِ ، فَأَمَّا التَّأْكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَتُؤَكَّدُ ، نَحْوُ : قَامَ رَجُلٌ رَجُلٌ ،

---

(١) جاء في التحفة الشافية لوحة ٩٤ "وليس جمعاء " بتأنيث " أجمع " كأحمر حمراء بل هما اسمان مرتجلان ، اتفق لفظاهما ، كما اتّفق لفظ سلمان وسلمى اتّفاقَ سكران و سكرى وليس مثلهما ؛ لأنّهما علمان ".

(٢) في (ف) " بعدها ".

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل "وتعرفها " .

وَأَمَّا قَوْلُهُم : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ " فَهُوَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالْمَدْحِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَامِلٍ " (١) ، وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَكَّدْ أَلْفَاظُ النَّكِرَاتِ ؛ لأَنَّ أَلْفَاظَ (التَّوكِيدِ) مَعَارِفُ تُفِيدُ الْخُصُوصَ ، وَالنَّكِرَاتُ تُفِيدُ الشِّيَاعَ ، فَبَيْنَ هَذِهِ الأَلْفَاظِ وَبَيْنَ النَّكِرَاتِ تَنَافٍ ، وَقَالُوا : الْمُؤَكِّدُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ فِي الْمَعْنَى ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لاَ يَكُونُ مَعْرِفَةً نَكِرَةً فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ وَكَلاَمٍ وَاحِدٍ ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ (٢) فِيمَا عُلِمَ مِقْدَارُهُ [وَ] أَنْشَدُوا (٣) :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا (٤)

لَمَّا كَانَ مِقْدَارُ الْيَوْمِ مَعْلُومًا فَالتَّأْكِيدُ لِلْمِقْدَارِ لاَ لِنَفْسِ الْيَوْمِ.

---

(١) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٣ ، والإنصاف ٤٥١ المسألة ٦٣ حيث ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقَّتةً نحو قعدت يومًا كُلَّهُ ، ومنعه البصريُّون .

(٢) انظر الإنصاف ٤٥١ ، وابن يعيش ٣/ ٤٤ ، وشرح الكافية للرضيِّ ١/ ٣٣٥ .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) قائله مجهول ، وقيل : إنه مصنوع ، وقبله في العيني :

إنَّا إذا خُطَّافنا تقعقعا

وهو من شواهد الإنصاف ٤٥٤ ، وابن يعيش ٣/٨ ، ٤٥ ، والمقرب ١/ ٢٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٥ ، والعيني ٤/ ٩٥ ، والخزانة ١/ ٨٧ ، ٢/ ٣٥٧ بولاق ، والهمع ٢/ ١٥٤ ، قال البغداديّ في الخزانة ١/ ٨٧ : " إن كانت البكرةُ التي يستقى عليها من البئر فصرت بمعنى صوَّتت .. ، وإن كانت الفتية من الإبل مؤنث البكر ، وهو الفتى منها .. فصُرَّتْ بالبناء للمفعول يقال : صررت الناقة شددت عليها الصِرارَ وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية ، لئَلاَّ يرضعها ولدها .. ، والتودية ، .. هي خشبة تشد على خلف الناقة .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ " أَجْمَعَ " هُنَا بِمَعْنَى " جَمِيعٍ " وَهُوَ نَكِرَةٌ وُصِفَ بِهِ الْيَوْمُ (١) .

وَالقَطْعُ وَالعَطْفُ إِذَا أَكَّدْتَا ... امْتَنَعَا وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا

أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَصْفَا ... اتْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالعَطْفَا

يُرِيدُ : أَنَّ قَطْعَ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ (وَعَطْفَ) (٢) بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ مُمْتَنِعَانِ ، أَمَّا امْتِنَاعُ الْقَطْعِ فِي أَلْفَاظِ التَّوكِيدِ ، فَلأَنَّ قَطْعَهَا يُخْرِجُهَا عَنْ وَضْعِهَا (٣) ؛ لأَنَّ وَضْعَهَا لِتَقْوِيَةِ مَا أَفَادَهُ اللَّفْظُ الأَوَّلُ فِي النَّفْسِ (وَتَحْقِيقِهِ)(٤) ، فَقَطْعُهَا يُخْرِجُهَا عَنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى الأَوَّلِ وَتَمْكِينِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ ، لأَنَّ مَعْنَى الْقَطْعِ أَنْ تَقْطَعَهَا عَنْ إِعْرَابِ الْمُؤَكَّدِ وَتَصْرِفَهَا عَنْهُ ، فَلَمْ تَبْقَ تَابِعَةً لَهُ فِي الإِعْرَابَ وَلاَ فِي الْمَعْنَى ، بَلْ تَصِيرُ مُسْتَقِلَّةً بِعَامِلٍ يَخُصُّهَا عَلَى انْفِرَادِهَا ، هَذَا وَجْهٌ عَامٌّ فِي جَمِيعِهَا،وَلَهُمْ تَعْلِيلٌ لَيْسَ بِعَامٍ بَلْ يَصِحُّ فِي بَعْضِهَا ، قَالُوا : لأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ مِنْهَا مَا لاَ يَلِي الْعَامِلَ (٥) ، كَـ "أَجْمَعُونَ" وَتَوَابِعِهِ إِلَى " أَبْتَعُونَ " فَتَعَذَّرَ قَطْعُهَا ، وَأَمَّا " كُلٌّ " فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى [الضَّمِيرِ] (٦) لاَ يَلِي مِنَ الْعَوَامِلِ إِلاَّ الْمَعْنَوِيَّ(٧) ، وَأَمَّا " كِلاَ ، وَكِلْتَا "

---

(١) جاء في الخزانة ٢/ ٣٥٨ بولاق عن ابن جنى أن (أجمع) هنا ليست للتأكيد ولكنها مثل قولك : "أخذت المال بأجمعه " فحذف حرف الجر ، ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعًا " ، وكل ذلك – في نظرى – تكلف لا داعى له والصواب أن توكيد النكرة المحدودة جائز لصحةالسما ع بذلك .

(٢) فى النسختين " وعطفها " ولعل الأولى ما أثبت .

(٣) فى الأصل " موضعها ".

(٤) فى النسختين " وتحقيقها " ولعل الأولى ما أثبت .

(٥) في (ف) " العوامل " .

(٦) في النسختين " العامل " ، والصواب ما أثبته .

(٧) انظر ص ٧٢٧ فيما مضى .

فَهِيَ مِثْلُ " كُلٍّ " فِي دُخُولِ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَيَقِلُّ دُخُولُ العَامِلِ اللَّفْظِيِّ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ : الرّجُلاَنِ جَاءَ كِلاَهُمَا ، وَ : مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا ، فَأُلْحِقَ مَا قَلَّ أَن يَلِيَ الْعَامِلَ بِمَا امْتَنَعَ أَن يَلِيَ الْعَامِلَ .

وَالتَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ أَشْمَلُ لِجَمِيعِهَا .

وأَمَّا الْعَطْفُ فَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْعَطْفُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ؛ لاتّفَاقِ مَعْنَاهَا، وَلأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ نَائِبٌ عَنِ الْعَامِلِ ، وَكَمَا لاَ يَصِحُّ أَنْ يَلِينَ الْعَامِلَ فَكَذَلِكَ لاَ يَلِينَ مَا نَابَ مَنَابَهُ . ١١٦ / ب

وَالْعَطْفُ لاَ يَمْتَنِعُ فِي التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلاَ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ... ثَلاَثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمِي (١)

فَعَطَفَ الْفِعْلَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالثَّالِثَ عَلَى الثَّانِي (٢) .

قَوْلُهُ: [" وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا "يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ](٣) إِذَا كُرِّرَتْ وَجْهَانِ : إِتْبَاعُ الْأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

---

(١) البيت لحميد بن ثـور الهلالي من الشعراء المخضرمين ، وهو في ديوانه ١٣٣ برواية : " بلى فاسلمي " .

وهو من شواهد الأصول في النحو ٢/ ١٩ ، وابن يعيش ٣/ ٣٩ ، ٤١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٢٥/٢ ، والتبصرة ١/ ١٦٣ ، والشرح المجهول لوحة ٨٩ وفيه "ثلاث مرات " ، وهو في معجم هارون ٣٦٢ غير منسوب .

(٢) رفض ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٢٥ كون هذا البيت من التوكيد اللفظي خلافًا لأكثرهم ، لأنه " لو كان ذلك على التأكيد لكانت " تحية واحدة " مؤكدة كما في " جاء زيدٌ زيدٌ " .

(٣) فى الأصل " والوصف إن كررتا يجوز في الوصف " ، وما في (ف) أدق .

أَحَدُهُمَا : بِغَيْرِ حَرْفِ الْعَطْفِ (وَهُوَ ٱلأَصْلُ) (١) ، نَحْوُ (٢) مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ عَاقِلٍ عَالِمٍ " .

وَالثَّانِي : بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، نَحْوُ) (٢) " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وَعَاقِلٍ وَعَالِمٍ ، وَلاَ تُعْطَفُ الصِّفَةُ ٱلأُولَى عَلَى الْمَوْصُوفِ لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ (٢) فَلاَ يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ ٱلأُولَى إِلاَّ إِتْبَاعُهَا ، أَوْ قَطْعُهَا (٣) دُونَ عَطْفِهَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ) (٢) ، فَقَوْلُهُ :

" أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَصْفَا إِتْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالْعَطْفَا "

(يُرِيدُ الْوَصْفَ) (١) الثَّانِي لاَ ٱلأَوَّلَ ؛ فَإِنَّ ٱلأَوَّلَ لاَ يَجُوزُ فِيهِ إِلاَّ وَجْهَانِ: ٱلإِتْبَاعُ ، وَالْقَطْعُ ، وَيَجُوزُ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ إِتْبَاعُهَا ، وَقَطْعُهَا ، وَعَطْفُهَا ، وَلَيْسَ عَطْفُهَا عَلَى الْمَوْصُوفِ بَلْ تُعْطَفُ الصِّفَاتُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا جَازَ عَطْفُ بَعْضِ الصِّفَاتِ عَلَى بَعْضٍ ، لأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى مُغَايِرٍ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الصِّفَةُ الَّتِي قَبْلَهَا ، فَأَشْبَهَتِ ٱلأَسْمَاءَ فِي تَبَايُنِ مَدْلُولاَتِهَا فَجَازَ عَطْفُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا الْقَطْعُ فَلاَبُدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ ، أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى إِضْمَارِ " مُبْتَدَأٍ " وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى إِضْمَارِ " أَعْنِي " (٤) ، وَيَجُوزُ فِي الصِّفَةِ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ إِتْبَاعُهُمَا مَعًا ، وَقَطْعُهُمَا مَعًا ، وَإِتْبَاعُ ٱلأَوَّلِ وَقَطْعُ الثَّانِي ، وَالْعَكْسُ .

---

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) وهو أن تعرب التابع غير إعراب المتبوع ، وهى الوجه الثانى فى الصفة إذا كررت .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ٧٦٦ « وكلاهما لا يجوز إظهاره» ، أي : لا يجوز إظهارُ المبتدأ والفعل " أعني " .

[العطف]

" عطف البيان "

وَالعَطْفُ عَطْفَانِ : بَيَانٌ وَنَسَقْ ... عَطْفُ البَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلاَ ... فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى البَدَلاَ
أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلاَمِ ... وَبِالْكُنَى كَرَاهَةَ الإِبْهَامِ
شَاهِدُهُ " يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا " ... وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ " جَرَّا

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ التَّوَابِعِ ، وَهُوَ " الْعَطْفُ " ، وَقَدْ قَسَّمَهُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : يُسَمَّى " عَطْفَ الْبَيَانِ " وَهُوَ مَا لاَ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ حَرْفُ عَطْفٍ ، وَالثَّانِي فِيهِ عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ (1) إِلَى حَرْفٍ يَتَوَسَّطُ) (1) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ ، وَلَمَّا كَانَ عَطْفُ النَّسَقِ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الأَوَّلِ احْتَاجَ إِلَى حَرْفٍ يُدْخِلُهُ فِي حُكْمِ الأَوَّلِ (2) وَإِعْرَابِهِ ، أَوْ فِي إِعْرَابِهِ لاَ فِي حُكْمِهِ .

وَالْعَطْفُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الرُّجُوعُ ، فَكَأَنَّهُمْ رَجَعُوا إِلَى الأَوَّلِ فَجَعَلُوا الثَّانِي (شَرِيكًا لَهُ فِي الْحُكْمِ) (2) وَالإِعْرَابِ (3) ، هَذَا فِي النَّسَقِ .

وَأَمَّا الْبَيَانُ فَإِنَّهُم رَجَعُوا إِلَى الأَوَّلِ فَأَوْضَحُوهُ بِالثَّانِي ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(1) سقط من (ف) .
(2) فى الأصل غير واضح .
(3) انظر الصحاح " عطف ".

وَلَقَدْ أَعْطِفُهَا كَارِهَةً حِينَ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرْ (١)

أَيْ : أَرْجِعُهَا ، وَقَالُوا فِي تَعْرِيفِهِ : " هُوَ الاسْمُ الْجَارِي عَلَى (الْأَوَّلِ أَخَصُّ) (٢) مِنْهُ ، لِيُوَضِّحَهُ كَمَا يُوَضِّحُهُ " النَّعْتُ " (٣) . ١١٧/ أ

فَبِقَوْلِهِم " الاسْمُ " خَرَجَتِ " الصِّفَةُ " ، وَالْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ : " الْجَارِي عَلَى الْأَوَّلِ " التَّابِعُ لَهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَقَوْلُهُم " أَخَصُّ مِنْهُ " يَخْرُجُ مِنْهُ " الْبَدلُ " فَإِنَّهُ لاَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَخَصَّ مِنَ الْأَوَّلِ بَلْ قَدْ يَكُونُ بِالْعَكْسِ ، وَقَوْلُهُمْ : "يُوَضِّحُهُ كَمَا يُوَضِّحُهُ النَّعْتُ " يَخْرُجُ مِنْهُ التَّوْكِيدُ ، وَ عَطْفُ النَّسَقِ .

قَوْلُهُ : " عَطْفُ البَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ " أَيْ : قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ – يَعْنِي ذِكْرُ النَّعْتِ (٤) .

وَوَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ النَّعْتِ وَبَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ أَنَّ الثَّانِي يُوَضِّحُ الْأَوَّلَ كَمَا فِي الصِّفَةِ (٥) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالصِّفَةِ أَنَّ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى

---

(١) قائله عمرو بن معد يكرب كما في حاشية (ف) وهو في شعره المجموع ١٠٣ ، والحماسة ١/ ١٠٦ وشرحها للمرزوقي ١٨٢ ، وشرح ابن القواس ٧٦٨ ، وفصل المقال ٣١٤ ، وفيه " حين للقوم " والتحفة الشافية لوحة ٨٩ ، يقول المرزوقي في شرحه ١٨٢ " أي:أعطف الفرس وهي كارهة في الوقت الذي تهر النفس وتضج من شدة البلوى " .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) قال ابن القوَّاس في شرحه ٧٦٩ " قال الجزوليُّ : هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة ، يبينه كما يبينه النعت " ، وعرفَّه ابْنُ جِنّي في اللمع ١٧٧ فقال " ومعنى عطف البيان أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل " ، وقال ابن الأنبارى في أسرار العربية ٢٩٧ : " وهذا – أى عطف البيان – باب يترجمه البصريون ولايترجمه الكوفيون ، فاعرفه تصب إن شاء الله " .

(٤) انظر ص ٧٠٦ فيما مضى .

(٥) انظر ابن يعيش ٣/ ٧١ .

الذَّاتِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ الصِّفَةُ ، وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَيَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مَعْنًى يَدُلُّ عَلَى مَفْهُومِ الذَّاتِ ، نَحْوُ " جَاءَنِي زَيْدٌ أَبُو عَبْدِاللَّهِ "فَإِنَّ الذَّاتَ (الَّتِي أَفَادَهَا "زَيدٌ " هِيَ الذَّاتُ) (١) الَّتِي أَفَادَهَا " أَبُو عَبْدِاللَّه " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْحَالُ هَذِهِ ؟

قُلْتُ : إِذَا كَانَ لِلشَّيْءِ اسْمٌ وَكُنْيَةٌ ، أَوِ اسْمٌ وَلَقَبٌ ثُمَّ حَصَلَ اشْتِرَاكٌ فِي أَحَدِهِمَا بَيَّنْتَهُ بِالآخَرِ ، فَإِنْ حَصَلَ اشْتِرَاكٌ فِي الْكُنْيَةِ بَيَّنْتَهَا بِالاسْمِ نَحْوُ :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ (٢)

وَإِنْ وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي الاسْمِ بَيَّنْتَهُ بِالْكُنْيَةِ كَمَا مَثَّلْنَا (٣) ، فَقَدْ شَارَكَ عَطْفُ الْبَيَانِ الصِّفَةَ فِي إِيضَاحِ الأَوَّلِ وَبَيَانِهِ وَامْتَازَ عَنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلاَ فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ " أَيْ : لاَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ كَالصِّفَةِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ الْعَالِمُ " أَفَادَ قَوْلُكَ " الْعَالِمُ " مَجْمُوعَ أَمْرَيْنِ ، وَهُوَ الذَّاتُ وَالْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ .

قَوْلُهُ : " وَلاَ فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ " يُرِيدُ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقّاً

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) نسب هذا الرجز في الخزانة ٢/ ٣٥٢ بولاق إلى عبدالله ابن كيسبة النهدى ، وكيسبة اسم أمه ويقال أن اسمه عمرو من الشعراء المخضرمين ، وقيل : لأعرابي ، ونسبه ابن يعيش ٣/ ٧١ لرؤبة وهو بعيدٌ جداً حَيْثُ توجَّهَ الشاعر بكلامه هذا إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة مشهورة ، وليس رُؤْبَةُ من هذه الطبقة وقد مات في سنة خمس وأربعين ومائة ، وهو في أوضح المسالك ٣ / ٣٢ ، وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٤١ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٨ ، والعينى ١/ ٣٩٣ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩ .

(٣) إشارة إلى تمثيله السابق " جاءني زيد أبو عبدالله ".

فَلاَ يَتَأَوَّلُ بِالْمُشْتَقِّ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَ الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ " أَيْ : الْمُتَمَوِّلُ [١] .

قَوْلُهُ : " فَضَاهَى الْبَدَلاَ " أَيْ : أَشْبَهَهُ فِي كَوْنِهِ غَيْرَ مُشْتَقٍّ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ فِي الْمَعْنَى مَاذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَكْثَرُ مَايَكُونُ بِالأَعْلاَمِ» إِلَى آخِرِهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ لاَيَلْزَمُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَعْرَفَ مِنْ الأَوَّلِ وَلاَالْمُسَاوَاةُ بَيْنَهُمَا ، وَالْبَدَلُ قَدْ يَكُونُ الثَّانِي [فِيهِ] غَيْرَ الأَوَّلِ كَبَدَلِ الْبَعْضِ ، وَبَدَلِ الاشْتِمَالِ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالْبَدَلُ يَكُونُ مُضْمَراً مِنْ مُظْهَرٍ وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَنَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلاَمِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ " ، قَالُوا " حَدِيدٌ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَكَذَلِكَ " هَذِهِ جُبَّةٌ صُوفٌ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ صِفَاتِ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ عَطْفَ بَيَانٍ ؛ لِعَدَمِ اشْتِقَاقِهَا ، وَكَوْنِهَا مِنَ الأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ .

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ فِي اللَّفْظِ فَفِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا فِي النِّدَاءِ ، وَالثَّانِي فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مُعَرَّفٍ بِاللاَّمِ ثُمَّ عُطِفَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ فِي قَوْلِهِ :

" يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا   وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ جَرًّا " [٢]

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ " فَضَاهَى الْبَدَلاَ " أَخَذَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ ، أَمَّا "نَصْرُ" الأَوَّلُ فَـ(مُنَادَى) [٣] مَضْمُومٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَعَطْفُ بَيَانٍ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهِ

---

(١) فى النسختين " المول " ، انظر ابن يعيش ٣/ ٧١ .

(٢) هذا النظم يتضمن شطرين من الشعر سيأتى بيانهما قريباً .

(٣) سقط من (ف) .

وَلَوْ كَانَ بَدَلاً لَوَجَبَ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ مُرَادٌ ، وَأَمَّا "نَصْرٌ" الثَّالِثُ فَمَنْصُوبٌ إِمَّا عَلَى الْمَصْدَرِ أَي : انْصُرْ نَصْرًا ، وَإِمَّا عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَتَقُولُ : "يَا أَخَانَا زَيْدُ" بِضَمِّ "زَيْدٍ" لاَ غَيْرُ إِذَا جَعَلْتَهُ بَدَلاً مِنْ "أَخَانَا" ؛ لأَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ مُرَادٌ مَعَهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَ « زَيْدًا » عَطْفَ بَيَانٍ وَجَبَ نَصْبُهُ ؛ لأَنَّ مَتْبُوعَهُ مُضَافٌ [1] ، وَالْحَقُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: ١١٧/ب

إِنِّي - وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا - : لَقَائِلٌ "يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا" [2]

أَنَّ الثَّانِيَ تَأْكِيدٌ ؛ لأَنَّ الاسْمَ الثَّانِيَ هُوَ الأَوَّلُ لَفْظًا وَمَعْنًى [3] .

وَإِذَا وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي لَفْظِ الأَوَّلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُبَيَّنَ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَيْسَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ ، أَمَّا أَنْ يُبَيَّنَ بِالأَوَّلِ بِعَيْنِهِ الْمُشْتَرِكِ فِيهِ فَمُحَالٌ .

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٨٤ هارون .

(٢) نسب هذا الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٤ ، وقد نسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب ٤٣٧ لذى الرمة وليس فى ديوانه
وينشد هذا البيت على ضروب ، انظرها في المقتضب ٤/ ٢٠٩ مع حاشيته للعلامة عبدالخالق عضيمة ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٢٠٢ .
وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٨٥ هارون ، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٣٠٤ ، وشرح أبياته للنحاس١٧٦ ، والخصائص ١/ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢/٣ ، ٣/ ٧١ ، وأسرار العربية ٢٩٧ والعيني ٤/ ١١٦ ، والخزانة ١/ ٣٢٥ بولاق ، والإيضاح العضديّ ٢٨١ ، وإصلاح الخلل ٦٩ .
سطرن : كتبن . ويعنى بالأسطار آيات الكتاب الكريم ، ونصر هذا هو نصر بن سيار أمير خراسان ، وقال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان ، ونصر الثاني حاجبه ونصبه على الأغراء ، يريد : يا نصر عليك نصراً ، وقالَ الزَّجَّاجُ : نصر الذى هو الحاجب بالضاد المعجمة .

(٣) نسب ابن هشام في شرح شذور الذهب ٤٣٨ هذا الرأى لابن الطراوة ثم قال : "وتابعه على ذلك المحمدان : ابنا مالك ومعطى " ، وتبعهم المؤلف أيضًا .

الْفَرْقُ الثَّانِي قَوْلُهُ :" وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ جَرًّا " احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " جَرًّا " عَنْ نَصْبِ " بِشْرٍ " فَإِنَّهُ إِذَا نُصِبَ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنَ " الْبَكْرِيِّ " ؛ لأَنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ ، وَلأَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ ، وَإِذَا كَرَّرْتَ الْعَامِلَ لم يَكُنْ فِي " بِشْرٍ "إِلاَّ نَصْبُهُ ، نَحْوُ " التَّارِك بِشْرًا " ، لأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُعَرَّفَ بِاللاَّمِ لاَ يُضَافُ إِلَى غَيْرِ الْمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ ، إِلاَّ عِنْدَ الْفَرَّاءِ عَلَى مَا قِيلَ (١) ، قَالَ الْمَرَّارُ(٢) :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا (٣)

فَـ " بِشْرٌ " بِالجرِّ لاَ يجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلاَّ عَطْفَ بَيَانٍ مِنْ " الْبَكْرِيِّ ، فَإِنْ نَصَبْتَهُ ـ أَعْنِي بَشْرًا – جَازَ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ مِنَ "الْبَكْرِيِّ " (وَجَازَ أَنْ يَكُونَ) (٤) بَدَلاً ، وَ (النَّاصِبُ لَهُ إِذَا كَانَ " بَشْرٌ "بَدَلاً) (٥) مُقَدَّرٌ قَبْلَهُ مُكَرَّرٌ ، لاَ (٦) " التَّارِكُ " الأَوَّلُ .

---

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٧ : " وتجوزُ البَدَلِّيةُ في هذا عند الفرَّاءِ ، لإجـــازته :" الضَّارب زيد " وليس بمرضيٍّ " ، وقال المراديُّ في شرح الألفية ٣/ ١٨٩ بعد أن نسب ذلك للفَّراء : " وقد نقل جواز البدل في " بشر " عن الفارسيِّ أيضًا » .

(٢) هو المَّرارُ بْنُ سعيدٍ الفقعسي شاعر إسلاميٌّ من شعراء الدولة الأموية .
ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٧٠٣ ، والمؤتلف والمختلف ٢٦٨ ، والخزانة ٢/ ١٩٣ بولاق) .

(٣) وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٨٢ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ١٠٦ ، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٩٣ ، وابن يعيش ٣/ ٧٢ ، ٧٤ ، والمقرب ١/ ٢٤٨ ، والتبصرة ١/ ١٨٤ ، والخزانة ١٩٣/٢ بولاق .

(٤) في الأصل "وجاز أن لا يكون " بزيادة " لا " .

(٥) سقط من (ف) ، وفي الأصل " .. إذا كان التارك بدلا " ، والصواب ما أثبتُّه .

(٦) في النسختين " إلاّ " تحريف ، قال الشَّرِيْشيُّ في شرحه جـ٢ لوحة ٣٥ " وأنشده المبرد بالنصب على أنه بدل ، فيكون في تقدير تكرير العامل كأنه قال :" أنا ابن البكري التارك بشرا " ، ولم يتابع عليه " وجاءَ في التحفة الشافية لوحة ٩٨ " فمتى جررت بشراً تَعَيَّنَ أن يكون عطف بيان للبكريّ ولا يجوز أن يكون بدلاً لامتناع جوازِ الضارب زيد ، لأنَّه يصير التقدير أنا ابن التارك البكري بشر، فإن نصبت بشراً على محل البكريّ ، أو نصبت البكريَّ بالتارك وجب نصب بشر " .

" عطف النسق وذكر حروفه "

وَالنَّسَقُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفًا بِذِي الْحُرُوفِ

النَّسَقُ : التَّتَابُعُ ، يُقَالُ : " جَاءَ الْقَوْمُ عَلَى نَسَقٍ " إِذَا جَاءُوا يَتْلُو بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَمِنْهُ " نَسَقْتُ الدُّرَّ " إِذَا نَظَمْتُهُ ، وَالنَّسَقُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَنْسُوقِ كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ ، لِأَنَّ الاسْمَ الثَّانِي مَنْسُوقٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَيْ : تَالٍ لَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى التَّوَابِعُ كُلُّها نَسَقًا ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مِنْهَا مَنْسُوقٌ عَلَى الْأَوَّلِ ؟

قُلْتُ : التَّوابِعُ – غَيْرَ النَّسَقِ – الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ ، وَالشَّيْءُ لاَ يَتْلُو نَفْسَهُ ، أَيْ : لاَ يَتَخَلَّفُ عَنْهَا حَتَّى يَتْلُوَهَا ، وَلَمَّا كَانَ الثَّانِي فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ الأَوَّلِ سُمِّيَ نَسَقًا [(١)] ، أَيْ : الثَّانِي يَتْلُو الْأَوَّلَ بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ .

وَ " الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ " هُوَ الْأَوَّلُ ، وَ« مَعْطُوفاً » هُوَ الثَّانِي ، وَنَصَبَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ هُوَ الْمَصْدَرُ - أَعْنِي " الْحَمْلَ " - تَقْدِيرُهُ : "وَالنَّسَقُ : أَنْ تَحْمِلَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفًا " ، وَ "عَلَيْهِ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِـ " الْمَعْطُوفِ " لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ تَابِعٌ ، غَيْرُ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَوْ لَفْظًا لاَ مَعْنًى، يَتْبَعُ الْأَوَّلَ (إِعْرَابًا وَحُكْماً ، أَوْ) [(٢)] إِعْرَابًا لاَ حُكْمًا ، لَفْظًا أَوْ مَحَلاً ،

---

(١) وقد أجاب ابن يعيش ٨/ ٨٨ عن التساؤل المذكور بقوله :" قيل : لعمرى لقد كان يلزم ذلك إلا أنَّهم خَصُّوا هذا البابَ بهذا الاسم للفرق ، كما قالوا :" خابئة " ، لأنَّه يخبأ فيها ، ولم يقل ذلك لغيرها وكما قالوا لإناء الزُّجاجِ : " قارورةٌ " ؛ لأنَّ الشَّئْ يقرُّ فيها ولا يقال لكل ما استقرَّ فيه شئٌ قارورةٌ " .

(٢) سقط من (ف) .

بِتَوَسُّطِ أَحَدِ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ (١) .

فَقَوْلُنَا " تَابِعٌ " يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ التَّوابِعِ ، وَقَوْلُنَا "غَيْرُ ٱلأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنًى" لِيَخْرُجَ مِنْهُ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا " لَفْظًا لاَ مَعْنًى " لِيَدْخُلَ فِيهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنًا (٢) .

فَإِنَّ الْكَذِبَ هُوَ الْمَيْنُ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لَهُ لَكِنْ غَايَرَهُ فِي اللَّفْظِ .

وَقَوْلُنَا :" يَتْبَعُ ٱلأَوَّلَ إِعْرَابًا وَحُكْمًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو " ، وَقَوْلُنَا " أَوْ إِعْرَابًا لاَ حُكْمًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ أَيْضًا مِثْلُ " قَامَ زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو " وَ " قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو " .

وَقَوْلُنَا " لَفْظًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعمْرٍو " .

وَقَوْلُنَا " أَوْ مَحَلاًّ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَررْتُ بِزَيدٍ وَعَمْرًا " تَعْطِفُ ١١٨/ أ "عَمْرًا " بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ " زَيْدٍ "(وَكَذَلِكَ "عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ وَعَمْرٌو" ، تَرْفَعُ "عَمْرًا "عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ "زَيْدٍ ") (٣) ، لأَنَّهُ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ.

---

(١) حصرها بالعشرة فيه خلاف ، انظر ابن يعيش ٨/ ٨٩ .

(٢) هذا عجز بيت لعديِّ بْنِ زَيْدٍ العباديِّ كما في شعره ١٣١ ،وصدره :

" وقَدّمتِ الأديمَ لِرَاهِشَيْهِ

والراهشان : العرقان الظاهران في باطن الذراعين ، والمعنى أنَّ الزَّبَّاءَ أتت بالنطع إلى راهشي جذيمة الوضاح لما قصدتهما ويروى " وقددت الأديم " .. قددت قطعت . وألفى : وجد .

والمين : الكذب ، وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ٤٦٧ " وزعم بعضهم أن الرواية " كذبًا مبينًا " فلا عطف ولا تأكيد وهو فى معاني الفراء ١/ ٣٧ ، وطبقات ابن سلام ٧٦/١ وشرح القصائد السبع الطوال ٢٢٩ ، ومغنى اللبيب ٤٦٧ وشرح شواهده ٧٧٦ ، وشرح أبياته للبغدادي ٩٧/٦ ، وأمالى المرتضى ٢٥٨/٢ ، والمستقصى ٢٤٣/٢ .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلاَ تَرْتِيبِ وَ " الْفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

إِنَّمَا بَدَأَ بِالْوَاوِ ؛ لأَنَّهَا أَصْلُ حُرُوفِ الْعَطْفِ (١) ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لأَنَّهَا تُفِيدُ الاشْتِرَاكَ الْمُطْلَقَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (٢) ، وَغَيْرُهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ يُفِيدُ الاشْتِرَاكَ مَعَ زِيَادَةِ مَعْنًى ، كَالْفَاءِ ، وَ " ثُمَّ " ، فَإِنَّ " الْفَاءَ " تُفِيدُ الاشْتِرَاكَ الْمُتَّصِلَ الْمُتَرَتِّبَ (٣) ، وَذَلِكَ اشْتِرَاكٌ خَاصٌّ .

وَأَمَّا " ثُمَّ " فَتُفِيدُ الاشْتِرَاكَ الْمُنْفَصِلَ الْمُتَرَاخِيَ عَنِ الأَوَّلِ ، وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مُطْلَقِ الاشْتِرَاكِ ، فَحِينَئِذٍ مَدْلُولُ " الْوَاوِ " كَالْمُفْرَدِ ، وَمَدْلُولُ غَيْرِهَا كَالْمُرَكَّبِ ، وَالْمُفْرَدُ سَابِقٌ عَلَى الْمُرَكَّبِ ؛ لِتَوَقُّفِ الْمُرَكَّبِ عَلَى مُفْرَدَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا تُفِيدُ الْجَمْعَ الْمُطْلَقَ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ وُجُوبُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ، وَامْتِنَاعُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يُفِيدُ التَّرْتِيبَ (٤) أَمَّا وُجُوبُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْتِيبُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَلَوْ أَوْقَعْتَ " الْفَاءَ " هُنَا لَمْ يَجُزْ ؛ لاقْتِضَاءِ كَلِمَةِ " بَيْنَ " أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ : سَوَاءٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَلَوْ أَوْقَعْتَ " الْفَاءَ " هُنَا لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ الْمُسَاوَاةَ لاَ تَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَمِنْهُ " الافْتِعَالُ " نَحْوُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو .

---

(١) يقول ابن يعيش ٨/ ٨٨ : " يقال : حروفُ العطفِ وحروفُ النسق ، فالعَطْفُ من عبارات البصريِّين، والنسق من عبارات الكوفيين " .

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٦٤ " وقول بعضهم " إن معناها الجمع المطلق " غير سديد " لتقييد الجمع بقيدِ الإطلاقِ ، وإنَّما هي للجمع لا بقَيْدٍ " .

(٣) في (ف) " المرتب " .

(٤) قال ابن القواس لوحة ١٣٥ " ولأنَّها لو كانت للترتيب مع كون الفاء وثُمَّ يدُلاَّنِ عليه ، لأدَّى إلى بطلان ما يَدُلُّ على الجمع من غير ترتيب مطلقًا ، ولأنه يلزم منه القول بالاشتراك ، والأصل عدمه " .

لاَ يَقَعُ فيهِ إلاَّ " الْوَاوُ " ؛ لأنَّ الاخْتِصَامَ لاَ يَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ ، وَ (مِنْهُ)[1] " التَّفَاعُلُ " نَحْوُ " تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ ؛ لأنَّ التَّقَاتُلَ لاَ يَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : " جَمَعْتُ زَيْداً وَعَمْراً " وَلاَ يَصِحُّ [دُخُولُ] [2] " الْفَاءِ " هُنَا لِتَعَذُّرِ الْجَمْعِ بِدُونِ شَيْئَيْنِ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَتَرَكْنَاهُ ؛ لِشُهْرَتِهِ فِي الْقُرْآنِ [3] ، وَالشّعْرِ [4] .

وَلِذَلِكَ [5] لاَ يَصِحُّ دُخُولُ " الْوَاوِ " فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِوُقُوعِ الْجَوَابِ عَقِيبَ الشَّرْطِ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلاَ تَرْتِيبٍ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ " لَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ قَدْ يَكُونُ مُتَّصِلاً وَمُنْفَصِلاً ، وَ " الْفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ " يُرِيدُ بِالتَّعْقِيبِ أَنَّ الثَّانِيَ يَعْقِبُ الأَوّلَ لاَ يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ تَقَعُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي جَوَابِهِ وَالْمُسَبّبُ لاَ يَتَخَلَّفُ عَنْ سَبَبِهِ ، وَتَقَعُ مَعَ " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ نَحْوُ " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ " لاتّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ عَدَمُ التَّرَاخِي ،وَقِيلَ :

---

(١) فى (ف) " كذلك " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) جاء منه قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٩٠ : " ولا خلاف في تقديم الركوع على السجود ، فقد جاء استعمالها في غير الترتيب والأصل في الاستعمال الحقيقة " .

(٤) نحو قول أبي النجم :
تعله من جانب وتنهله .
قال ابن يعيش ٨/ ٩٢ " والعلل لا يكون إلا بعد النهل .. ، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب كالفاء لكان العطف باطلاً .

(٥) ف (ف) « وكذلك » ، وهذا هو الموطن الذي يمتنع استعمالها فيه .

"الَفَـاءُ " فِي قَوْلِكَ : " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ "زَائِدَةٌ [1] ؛ لإِفَادَتِهِمَا جَمِيعًا مَعْنًى وَاحِدًا وَهُوَ التَّعْقِيبُ ، لأَنَّ الْمُفَاجَأَةَ عَقِيبَ الْخُرُوجِ بِلاَ فَصْلٍ ، وَكَذَا إِذَا اجْتَمَعَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، فَقِيلَ : " الْفَاءُ " زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ : " الْفَاءُ " هِيَ الْجَوَابُ وَلَيْسَتْ زَائِدَةً ، فَالتَّعْقِيبُ لاَزِمٌ لِلْفَاءِ لاَ يَتَخَلَّفُ عَنْهَا وَإِنْ تَخَلَّفَتْ عَنِ الْعَطْفِ ، قَالَ الزَّجَّاجُ [2] : مَعْنَى الْفَاءِ التَّفَرُّقُ عَلَى مُوَاصَلَةٍ ، يُرِيدُ أَنَّ الثَّانِيَ عَقِيبَ الأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ .

وَ « ثُمَّ » لِلْمُهْلَةِ ، أَمَّا « حَتَّى » فَمِثْلُ : صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتَا

الْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى " مُشْتَرِكَاتٌ فِي اقْتِضَاءِ التَّرْتِيبِ ، فَالثَّانِي بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَحْرُفِ بَعْدَ الأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنًى ، وَالأَوَّلُ فِيهَا مُقَدَّمٌ عَلَى الثَّانِي لَكِنَّ تَرْتِيبَ الْفَاءِ مُتَّصِلٌ ، أَيْ : أَنَّ الثَّانِيَ عَقِيبَ الأَوَّلِ بِلاَ مُهْلَةٍ [3] ، وَأَمَّا تَرْتِيبُ " ثُمَّ " فَفِيهِ مُهْلَةٌ وَتَرَاخٍ عَنِ الأَوَّلِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : " إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو [4] فَالْمُرُورُ هُنَا مُرُورَانِ " يُرِيدُ أَنَّ الْمُرُورَ بِعَمْرٍو لَمْ يَقَعْ إِلاَّ بَعْدَ (انْقِضَاءِ) [5] الْمُرُورِ بِالأَوَّلِ وَانْقِطَاعِهِ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الأَخْفَشُ : [6] ١١٨/ ب

---

(١) نسب هذا الرأى للمازنى والفارسي وجماعة ، كما في مغنى اللبيب ٢٢١ .

(٢) ذكره ابن القَوّاس في شرحه لوحة ١٣٦ منسوبًا إليه ،وذكر معنى (الفاء) هذا في اللمع لابْنِ جِنّي ١٧٨ من غير عزو .

(٣) انظر ذلك فى الكتاب ٣/ ٤٢ ، ٤/ ٢١٦ ، والمقتضب ١/ ١٣٨ ،ومغنى اللبيب ٢١٤ .

(٤) في النسختين " مررت بزيد وعمرو " تحريف صوابه من الكتاب ١/ ٤٣٨ هارون ، ونص الكتاب هو " ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور ههنا مروران ، وجعلت "ثم " الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجر " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) راجع مغنى اللبيب ١٥٨ ، فهو منسوب إليه وإلى الكوفيين

أُرَانِي إِذَ مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوىً   فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا (١)

فَأَدْخَلَ " الْفَاءَ " عَلَى "ثُمَّ " مَعَ اخْتِلافِهِمَا فِي التَّعْقِيبِ وَالْمُهْلَةِ وَالتَّرَاخِي،فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ عَلَى بَابِهِ ، أَمَّا " ثُمَّ " فَتُفِيدُ التَّرَاخِي ، وَأَمَّا " الْفَاءُ "فَتُفِيدُ التَّعْقِيبَ ((٢) لَكِنَّ :"ثُمَّ " تُفِيدُ التَّرَاخِي فِي الْمَعْنَى ، وَأَمَّا " الْفَاءُ " فَتُفِيدُ التَّعْقِيبَ) (٢) فِي لَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ وَحُكْمِهِ، وَذَلِكَ لأَنَّ إِصْبَاحَهُ غَادِيًا مُتَرَاخٍ عَنْ مَبِيتِهِ ، وَأَمَّا إِخْبَارُهُ بِالأَمْرَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُتَرَاخِيًا عَنِ الآخَرِ ، لَكِنَّهُ عَقِيبَهُ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَم مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٣) .

فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الإِهْلاَكَ يَكُونُ بَعْدَ مَجِيءِ الْبَأْسِ ، وَمَجِيءُ الْبَأْسِ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَى الإِهْلاَكِ وَذَلِكَ يُنَافِي التَّرْتِيبَ الْمُدَّعَى فِي " الْفَاءِ " .

قُلْتُ : لَمَّا أَهْلَكَهَا أَخْبَرَ عَقِيبَ ذَلِكَ بِلاَ مُهْلَةٍ ، بِمَجِيءِ الْبَأْسِ وَالْحُكْمِ بِهِ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِأَهْلاَكِهَا إِرَادَةُ ذَلِكَ ، أَيْ : وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَرَدْنَا إِهْلاَكَهَا فَجَاءَهَا بِأْسُنَا عَقِيبَ الإِرَادَةِ .

---

(١) هذا البيت ضمن قصيدة في شرح ديوان زهير ٢٨٥ ، وقال ثعلب في شرحه للديوان ٢٨٤ : " فقال زهير في ذلك – وزعم بعض الناس أنها لصرمة ابن أبي أنس الأنصاري "، وفي الهامش " قال الأصمعي : وليست لزهير " وروى بعضهم البيت :

"أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوىً   فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا "

وهو في ابن الشجرى ٢/ ٣٢٦ ، وابن يعيش ٨/ ٩٦ ، ومغنى اللبيب ١٥٩ ، وشرح شواهده ٢٨٤ وشرح أبياته للبغدادى ٣/ ٣٦ ، وفيه قال :" قال النيلى : جمع في هذا البيت بين الفاء وثم وبينهما تناف لما تقتضيه الفاء من الاتصال وثم من الانفصال ، فقد قيل : إن الفاء زائدة ، والذى أراه أنها للترتيب المتصل في الحكم ، كأن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقب إخباره بالحكم الأول بلا مهلة ، وإن كان بين الحكمين فى الوجود مهلة وتراخ " ، وهذا النقل من التحفة الشافية لوحة٢٠٠ .

(٢) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٣) سورة الأعراف : ٤ .

فَـقَـدْ حَـصَـلَ أَنَّ تَـرْتِيبَ الْـفَـاءِ إِمَّـا أَنْ يَكُونَ فِي الْـوُجُـودِ ، وَإِمَّـا فِي الْـحُكْمِ، أَيْ : فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الشَّيْءِ .

وَأَمَّـا " حَتَّى " فَتَرْتِيبُـهَا بِلاَ مُهْلَةٍ كَالْفَاءِ ، وَإِنَّمَا اقْتَضَتِ التَّـرْتِيبَ ؛ لأَنَّ شَرْطَهَا فِي الْعَطْفِ أَنَّ مَا بَعْدَهَا جُزْءٌ مِـمَّا قَبْلَهَا ، وَجُزْءُ الشَّيْءِ مُتَّـصِلٌ بِهِ لاَ يَنْفَـصِلُ عَنْهُ ، فَالتَّـرَاخِي مُـصَادِمٌ لِمَعْنَاهَا ، إِذْ كَانَ مَـعْنَاهَا الْغَايَـةَ ، وَغَايَـةُ الشَّيْءِ طَرَفُـهُ ، وَطَرَفُ الشَّيْءِ غَيْـرُ مُنْفَـصِلٍ عَنْـهُ ، وَمِنْ هُنَـا يُفْـهَمُ مِنْهَا مَـعْنَى " التَّعْظِيمِ " (أَوِ التَّـحْقِيرِ) (١) ، لأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا ابْتُـدِئَ مِنْ طَرَفِـهِ الأَعْلَى فَطَرَفُـهُ الأَدْنَى غَايَتُهُ وَبِالْعَكْسِ ، فَإِذَا قُلْتُ : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ " فَالأَنْبِيَاءُ غَايَةُ النَّاسِ ، إِذَا ابْتَدَأْتَ مِنَ الطَّرَفِ الأَدْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ :" قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ " فَالْمُشَاةُ غَايَةُ الْحَاجِّ إِذَا ابْتَدَأْتَ بِالطَّرَفِ الأَعْلَى ، وَالطَّرَفُ الأَخِيـرُ ـ الَّذِي هُوَ النِّـهَايَةُ ـ إِمَّـا أَنْ يَكُونَ جُـزْءًا يَنْتَـهِي بِهِ الشَّيْءُ كَـالرَّأْسِ فِي قَـوْلِهِمْ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا " ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْعَطْفُ وَالْجَـرُّ وَالرَّفْـعُ (٢) ، وَكَقَوْلِـهِ : " حَتَّى السَّبْتَا " ؛ فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الدَّهْرِ انْتَهَى كَمَالُ الصَّوْمِ بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَنْتَـهِيَ عِنْدَهُ كَقَوْلِهِمْ : نِـمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَهَذَا يَـمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِجُزْءٍ مِـمَّا قَبْلَهُ بَلْ هُوَ مُلاَقٍ لآخِرِ جُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهُ بِغَيْرِ فَصْلٍ ، وَالْـمُـلاقِي لِلْجُزْءِ

(١) في النسختين "أو التحصين" وهو تحريف لاشك فيه بدليل ما بعده من التمثيل ، قال الرماني في معاني الحروف ١١٩ : " لأنها تدل على التعظيم والتحقير ، تقول في التعظيم :" مات الناس حتى الأنبياء والملوك " ، وتقول في التحقير : " وصل الحاج حتى المشاة والصبيان والنساء " ، واشترط ابن يعيش ٨/ ٩٦ للعطف بها أن يكون فيما بعدها تحقير أو تعظيم ، وقال "لو قلت " رأيت القوم حتى زيداً "، وكان زيدٌ غير معروف بحقارة أو عظم لم يجز " .

(٢) انظر ذلك فى أسرار العربية ٢٦٨ .

الأَخِير غَيْرُهُ ، فَلِهَذَا امْتَنَعَ الْعَطْفُ فِي الْمُلاَقِي ولم يَمْتَنِعْ فِي الجُزْءِ الأَخِيرِ .
وَإِنما شُرِطَ فِيهَا عَطْفُ الأَعْلَى عَلَى الأَدْنَى وَالعَكْسُ لِتَحْصُلَ الْمُغَايَرَةُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوف عَلَيْه .

فَإِن قُلْتَ : فَالْجُزْءُ غَيْرُ الكُلِّ .

قُلْتُ : الكُلُّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ كَونُهُ كُلاًّ بِمَجْمُوعِ أَجْزَائه ، فَعَطْفُ جُزْءِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّه يَقْتَضِي أَن يَكُونَ الْجُزْءُ الْمَعْطُوفُ دَاخِلاً فِي الْمَعْطُوف عَلَيْه مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلُّهُ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي عَطْفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِه ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْكُلَّ وَالْجُزْءَ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ فَلاَ يَتَحَقَّقُ الجُزْءُ إِلاَّ بِاعْتِبَارِ الْكُلِّ .

وَإِذَا عَطَفْتَ بِـ " حَتَّى " عَلَى مَجْرُورٍ أَعَدْتَ حَرْفَ الْجَرِّ [فِي] (1) الْمَعْطُوفِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيدٍ حَتَّى بِعَمْرٍو ، لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَ الجَارَّةِ وَالْعَاطِفَةِ .

وَتَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلَيْنِ ، وَلاَ تَدْخُل عَلَى الْمَجْرُورِ؛ إِذْ لاَ مُنفَصِلَ لَهُ ، تَقولُ : " قَامَ النَّاسُ حَتَّى نَحْنُ " ، وَ " أَكْرَمَ الأَمِيرُ النَّاسَ حَتَّى إِيَّانَا " . ١١٩ / أ

وَ " أَوْ " وَ " إِمَّا " فِيهِمَا مَشْهُورْ الشَّكُّ وَالإِبْهامُ وَالتَّخْيِيرُ

" إِمَّا " ، وَ " أَوْ " يُفِيدَانِ ثَلاَثَةَ مَعَانٍ ، وَهِيَ الشَّكُّ ، وَالإِبْهَامُ فِي الْخَبَرِ ، وَالتَّخْيِيرُ فِي الطَّلَبِ، أَيْ: الأَمْرُ وَالنَّهْيُ .

وَلِـ " أَوْ " (2) مَعَانٍ غَيْرُ الثَّلاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا (لَكِنَّ هَذِهِ الثَّلاَثَةَ هِيَ أَشْهَرُ مَعَانِيهَا) (3) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فِيهِمَا مَشْهُورْ (4) "

---

(1) في الأصل " « على » .
(2) في (ف) " ولها " .
(3) سقط من (ف) .
(4) انظر مغني اللبيب ٨٧ ، وأمالي المرتضى ٢/ ٥٤ .

أَمَّـا " الشَّكُّ " فَـهُوَ اسْتِـوَاءُ الْـمُـجَوَّزَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لأَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، فَإِنْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا فَالرَّاجِحُ ظَنٌّ ، وَالمَرْجُوحُ وَهْمٌ ، فَالْوَهْمُ أَضْعَفُ مِنَ الشَّكِّ (١) وَالظَّنُّ أَقْوَى مِنَ الشَّكِّ) (١) .

وَ " أَوْ " ، وَ "إِمَّا " لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ لاَ بِعَيْنِه ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو قَامَ ، وَلاَ يَجُوزُ " قَامَا "

وَالشَّكُّ تَارَةً يَكُونُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ فَيَشُكُّ الْمُخَاطَبُ بِشَكِّه ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْمُخَاطَبِ وَحْدَهُ وَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ غَيْرَ شَاكٍّ ، بَل يُرِيدُ أَنْ يُبْهِمَ عَلَى الْمُخَاطَبِ لِمَصْلَحَةٍ يَرَاهَا ، كَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ وَأَرسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٢) فَالشَّكُّ فِي حَقِّ الْبَارِىءِ مُحَالٌ ، فَيتَعَيَّنُ الإِبْهَامُ ، وَقِيلَ : " أَو " فِي الآيَةِ لِلشَّكِّ وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ ، وَالتَّقْدِيرُ : لوَ رَأَيْتَمُوهُمْ لَقُلْتُمْ : إِنَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ، وَمِنْهُم مَنْ جَعَلَ "أَوْ " فِي الآيَةِ بِمَعْنَى " الْوَاوِ " (٣) ، وَلَيْسَ بِشَيءٍ ؛ لِحُصُولِ الإِبْهَامِ فِي قَوْلِه : " وَيَزِيدُونَ " ، فَإِنَّ الزِّيَادَةَ غَيْرُ مُبَيَّنَةٍ كَمِّيَّتُهَا .

وَهَهُنَا سُؤَالٌ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : " يَزِيدُونَ " عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ مَعْطُوفٌ ؟ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَف عَلَى " أَرْسَلْنَاه " ؛ لأَنَّهُ مَاضٍ ، والْمُضَارِعُ لاَ يُعْطَفُ عَلَى المَاضِي ، وَلاَ عَلَى " مِائَةٍ " ؛ لأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لاَ يُقَدَّرُ دُخُولُهُ عَلَى الفِعْلِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ " يَزِيدُونَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرُ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة الصافات : ١٤٧ .

(٣) ذهب إلى هذا بعضُ الكوفيِّينَ وجماعة من البصريين منهم الجَرْمِيُّ كما في الهمع ٢/ ١٣٤ ، ومغنى اللبيب ٨٨ ، وأبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ ٢١٤ .

" أَوْ هُمْ يَزِيدُونَ " (١) ، وَ "أَوْ" هُنَا قَدْ عَطَفَتْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ وَذَلِكَ جَائِزٌ، لاتِّفَاقِ كُلٍّ مِنْهُمَا فِي مُطْلَقِ اسْمِ الجُمْلَةِ ، وَقَدْ يُبْهِمُ المُتَكَلِّمُ كَلامَهُ لِقِلَّةِ الفَائِدَةِ وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِمَا يَقُول ، كَقَوْلِ لَبِيدٍ (٢) :

وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

وَقَدْ يَكُونُ " أَوْ " لِلتَّفْصِيلِ ، كَقَوْلِكَ : كُنْتُ بِالبَصْرَةِ آكُلُ السَّمَكَ أَوِ التَّمْرَ ، وَلَمْ يَكُنِ القَائِلُ شَاكًّا فِي أَحَدِهِمَا لَكِنْ أَرَادَ بِهِ : كانَ يَأْكُلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتٍ عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَقَالُوا : لَنَا ثِنْتَانِ لاَبُدَّ مِنْهُمَا ... صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ (٣)

فَقَالَ : " لاَبُدَّ مِنْهُمَا " ثُمَّ أَتَى بِـ " أَوِ " المُفِيدَةِ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ،وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ فِي الظَّاهِرِ .

وَأَقُولُ : إِنَّهُ أَرَادَ : لاَبُدَّ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا ، يُرِيدُ : القَتْلَ وَالأَسْرَ ، ثُمَّ إِنَّهُ فَصَّلَ بِالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ ، فَإِنَّهُ لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مَقْتُولاً مَأْسُورًا حِينَ كَوْنِهِ مَقْتُولاً ، بَلْ لاَ يَقَعُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ إِلاَّ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ، إِمَّا القَتْلُ وَهُوَ الَّذِى كَنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ :" صُدُورُ رِمَاحٍ " أَوِ الأَسْرُ وَهُوَ الَّذِى كَنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ " أَوْ سَلاَسِلُ " .

---

(١) انظر المحتسب ٢/ ٢٢٦ فما بعدها .

(٢) الديوان ٢١٣ ، وصدره :

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما

وهو في ابن يعيش ٨/ ٩٩ ، ومغنى اللبيب ٧٤١ ، وابن الشجرى ٢/ ٣١٧ والمرتضى ٢/ ٥٥ وشذور الذهب ١٧٠ ، والخزانة ٤/ ٤٢٤ ، ٢/ ٢١٩ بولاق ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٠ .

(٣) البيت لجعفر بن على الحارثيّ .

وهو من شواهد مغنى اللبيب ٩٢ ، والهمع ٢/ ١٣٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٤٥ . أشرعت : هيئت للطعن .

وَأَمَّا مَجِيئُهَا لِلتَّخْيِيرِ فَفِي الأَمْرِ ، نَحْوُ " اضْرِبْ زَيْداً أَوْ عَمْرًا " ، وَ " خُذْ دِرْهَماً أَوْ دِينَارًا " ، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَلاَ يَجُوزُ فِعْلُهُمَا جَمِيعًا .

وَقَدْ تَكُونُ لِلإِبَاحَةِ فِيمَا (كَانَ)[١] أَصْلُهُ مُبَاحًا ، كَقَوْلِكَ : تَعَلَّمْ فِقْهًا أَوْ نَحْوًا " ، فَإِنَّهُ إِنْ تَعَلَّمْ أَحَدَهُمَا فَقَدِ امْتَثَلَ ، وَإِنْ تَعَلَّمَهُمَا كَانَ أَبْلَغَ ، بِخِلاَفِ الأَوَّلِ ، فَإِنَّ الضَّرْبَ إِيلاَمٌ وَذَلِكَ مَحْظُورٌ فِي الأَصْلِ إِلاَّ بِإِذْنٍ شَرْعِيٍّ ، وَكَذَلِكَ مَالُ الْغَيْرِ مَحْظُورٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُورًا ﴾[٢] ١١٩ / ب فَمَعْنَاهُ : لاَ تُطِعْ أَحَدَ هَذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ ، وَإِذَا مُنِعَ مِنْ طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ وَجَبَ الْمَنْعُ مِنْ طَاعَتِهِمَا مَعاً [إِذْ طَاعَتُهُمَا مَعًا][٣] تَتَوَقَّفُ عَلَى طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَمَتَى وَقَعَتْ " أَوْ " عَقِيبَ النَّهْيِ وَجَبَ اجْتِنَابُ الأَمْرَيْنِ ، إِذْ لاَ يَتَحَقَّقُ اجْتِنَابُ أَحَدِهِمَا لاَ بِعَيْنِهِ إِلاَّ بِاجْتِنَابِهِمَا مَعًا .

وَأَمَّا " إِمَّا " فَهُوَ مِثْلُ " أَوْ " وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّكَّ فِي « أَوْ » يَسْرِي مِنْ آخِرِ الْكَلاَمِ إِلَى أَوَّلِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " قَامَ زَيْدٌ " كَانَ عَلَى لَفْظِ الْيَقِينِ فَإِذَا أَتَيْتَ بِـ "أَوْ" سَرَى الشَّكُّ مِنْ آخِرِ الْكَلاَمِ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَأَمَّا " إِمَّا " فَإِنَّكَ تَبْتَدِئُ بِهَا شَاكًّا مِنْ أَوَّلِ كَلاَمِكَ ، وَلاَبُدَّ مِنْ تَكْرِيرِهَا ، أَوْ وُقُوعِ " أَوْ " بَعْدَهَا .

وَقِيلَ : إِنَّ " إِمَّا " لَيْسَتْ حَرْفَ عَطْفٍ[٤] ؛ لأَنَّهَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "إِمَّا "

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٣) تكملة يوجبها المقام .

(٤) القائل هو أبو علي الفارسي كما في الإيضاح العضدي ٢٨٩ ، والرماني في معاني الحروف ١٣١ والمثال له قولك :" ضربت إما زيداً وإما عمرا" .

الأُولَى حَرْفَ عَطْف لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلاَ جَائِزٌ أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ حَرْفَ عَطْف ؛ لأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الأُولَى بِالْوَاوِ وَالْعَاطِفُ لاَيَكُونُ مَعطُوفاً ؛ لأَنَّ الْمَعْطُوفَ غَيْرُهُ ، وَقَدْ حَقَّقْتُ الكَلاَمَ فِيهَا خُصُوصًا فِي هَذَا المَوضِعِ فِي " شَرْحِ الْكَافِيَةِ " (١) .

وَيَكُونُ " أَوْ " لِلتَّقْسِيمِ كَقَوْلِكَ : " لاَ يَخْلُو الشَّيءُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَوْهَراً أَوْ عَرَضاً (٢) .

وَ " أَمْ " كَـ « أَأَنْتَ » أَمْ أَقَامَا ... وَ " لَكِنْ " اسْتَدْرِكْ بِهَا الْكَلاَمَا

هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلاَ ... وَبَلْ " لاضَرَابٍ عَنِ اسْمٍ أَوَّلاَ

وَ « لاَ » بِعَكْسِهَا ، فَهَذِي عَشَرَهْ ... تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَهْ

عَلَى الَّتِي مِن قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا ... إِعْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا

اعْلَمْ أَنَّ " أَمْ " تُشَارِكُ "أَوْ" ، وَ " إِمَّا " فِي إِفَادَتِهَا أَحَدَ الأَمْرَيْنِ مُبْهَمًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ " أَمْ " وَ " أَوْ " وَ " إِمَّا " فِي الاسْتِفْهَامِ أَنَّ السَّائِلَ بِـ " أَوْ " جَاهِلٌ بِثُبُوتِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ ، فَإِذَا قَالَ : " أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٌو ؟ فَجَوَابُهُ لاَ ، أَوْ نَعَمْ ، كَأَنَّهُ قَالَ : " أَعِنْدَكَ أَحَدُهُمَا " ؟ فَإِذَا قِيلَ لَهُ : نَعَمْ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ عِنْدَهُ أَحَدَهُمَا لَكِنْ لاَ بِعَيْنِهِ فَيَسْأَلُ عَنِ التَّعْيِينِ بـ " أَمْ " فَيَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو " ؟ فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّهُما عِنْدَكَ " ؟ فَجَوَابُه " زَيْدٌ " ، أَوْ " عَمْرٌو" وَلاَ يُجَابُ بِـ " لاَ " ، وَلاَ بِـ " نَعَمْ " ، فَالسَّائِلُ بِـ " أَمْ " عَالِمٌ بِثُبُوتِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ لاَ عَلَى التَّعْيِينِ ، وَالسَّائِلُ بِـ " أَوْ " جَاهِلٌ بِثُبُوتِ أَحَدِهِمَا .

---

(١) قال في التحفة الشافية لوحة ٢٠١ " وحال " إما " كحال " أو " فيما ذكرنا إلا " أنها أقعد في الشك من "أو " ، لأنك تبتدئ بها شاكاً ، وأما "أو "فيمضي صدر الكلام على لفظ اليقين ثم يدركه الشك ب " أو " فيعود الشك سارياً من آخر الكلام إلى أوله " .

(٢) في (ف) " عرضا أو جوهراً " ، وجوهر كل شئ : ما خلقت عليه جبلته .
والعرض : ما يوجد في حامله ، ويزول عنه من غير فساد حامله ، ومنه ما لا يزول عنه ، فالزائل منه كصفرة اللون وحركة المتحرك ، وغير الزائل كسواد القارِ والغرابِ ، أفاد ذلك صاحب اللسان في مادتي " جهر " ، و " عرض " وللتفصيل في معنيهما فلسفياً ينظر فى كتاب الحروف للفارابي ٩٥ – ١٠٥ .

وَلِـ " أَمْ " مُشَارَكَةٌ مَعَ " لَكِنْ " وَلِذَلِكَ قَاَل : " هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَاَ لَمْ يُفْصَلاَ " أَيْ : مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُمَا جَمْلَةٌ ؛ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ كَلاَمٌ مُسْتَقِلٌّ لا يَتَّصِلُ بِمَاَ قَبْلَهُ ، فَإِذَاَ وَقَعَ بَعْدَهُمَا مُفْرَدٌ كَانَا مُتَّصِلَيْنِ لاَ مُنْفَصِلَيْنِ ، وَمَعْنَى الاتِّصَالِ فِى " أَمْ " أَنْ يَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا عِنْدَ السَّائِلِ ، وَنَعْنِى بِالْمُسْتَوِيَيْنِ أَنْ يَلِىَ " أَمْ " مِنْ نَوْعِ مَاَ وَلِيَ " الْهَمْزَةَ ، كَقَوْلِهِ : أَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَا ؟ فَوَلِيَ " أَمْ " فِعْلٌ كَمَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ" فِعْلٌ ، وَكَذلِكَ " أَزَيداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْراً؟ فَوَلِيَ " أَمْ " اسْمٌ كَمَاَ وَلِيَ " الْهَمْزَةَ " اسْمٌ ، وَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ : ١٢٠/أ أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً " فَلاَبُدَّ فِي وُقُوعِهِما مُتَّصِلَةً مِنْ أَن يَقَعَ بَعْدَهَا أَحَدُ الأَمْرَيْنِ ، وَالآخَرُ يَقَعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِلاَ فَصْلٍ ، وَقِيلَ : شَرْطُ كَوْنِهَا مُتَّصِلةً أَنْ تَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، وَيَكُونُ الْحُكْمَانِ فِيهَا عَلَى شَىْءٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِهِ : أَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَا؟ وَالأَذَانُ وَالإِقَامَةُ حُكْمَانِ عَلَى شَىْءٍ وَاحِدٍ ، أَيْ : فِعْلاَنِ مُسْنَدَانِ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَكُونُ حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ ، نَحوُ : أَزَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْروٌ ؟ ، فَـ " قَامَ " حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ ، وَهُمَا " زَيدٌ ، وَعَمْرٌو " ، أَيْ : فِعْلٌ (وَاحِدٌ) [(١)] قَدْ أُسْنِدَ إِلَى اسْمَيْنِ وَلاَبُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ التَّسْوِيَةِ كَمَاَ ذَكَرنَا ، وَعِبْرَةُ الْمُتَّصِلَةِ أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا مِنَ الكَلاَمِ ثُمَّ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ وَالْمَعْطُوفَ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ حَسُنَ مَوْضِعَ الْجَمِيعِ " أَيٌّ " إِذَا [(٢)] قُلْتَ : أَزَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْروٌ ؟ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَيُّ هَذَيْنِ قَامَ ؟ لَحَسُنَ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " فإذا " .

وَمِنَ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ " أَمْ " وَ " لَكِنْ " أَنَّ " لَكِنْ " إِذَا عَطَفْتَ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ لاَ يُعْطَفُ بِهَا إِلاَ بَعْدَ حَرْفٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ حَرْفُ النَّفْيِ كَمَا أَنَّ "أَمْ " لاَ يُعْطَفُ بِهَا مُتَّصِلَةً إِلاَ بَعْدَ حَرْفٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ .

وَأَمَّا " لَكِنْ " ، وَ " لاَ " ، وَ " بَلْ " فَإِنَّهَا أَخَوَاتٌ فِي إِثْبَاتِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُعَيَّناً ، أَمَّا " لَكِنْ " ، وَ " بَلْ " فَإِنَّهُمَا يُثْبِتَانِ الْحُكْمَ لِلثَّانِي ، وَأَمَّا " لاَ " [فَبِعَكْسِهِمَا] [1] أَيْ: بِعَكْسِ " بَلْ " ، وَ " لَكِنْ " .

وَقَوْلُهُ : " وَلاَ " بِعَكْسِهَا أَيْ : بِعَكْسِ " بَل " ، وَإِذَا كَانَتْ " لاَ " بِعَكْسِ «بَلْ» كَانَتْ بِعَكْسِ " لَكِنْ " لِمُوَافَقَةِ " بَلْ " لِـ " لَكِنْ " [2] فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ لِلثَّانِي ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْعَكْسَ بِـ " بَلْ " دُونَ " لَكِنْ " ؛ لأَنَّ "بَلْ" فِي الْعَطفِ أَعَمُّ مِنْ [لَكِنْ] [3] ، إِذِ الْعَطفُ بِـ " بَلْ " يَكُونُ بَعْدَ النَّفْيِ وَالإِثباتِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ " لَكِنْ" وَ " بَلْ " أَنَّ " لَكِنْ " لاَتَعْطِفُ إِلاَّ بَعْدَ النَّفْيِ ، نَحْوُ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو " وَإِنَّمَا لَمْ تَعْطِفْ إِلاَّ بَعْدَ النَّفْيِ ؛ لأَنَ الْمُرَادَ بِهَا عَطْفُ الْمُفْرَدِ ، وَوَضْعُهَا عَلَى مَخَالَفَةِ مَا قَبلَهَا لِمَا بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ جَعَلُوا " إِلاَّ "فِي الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ بِمَعْنَى " لَكِنْ " ، وَإِذَا كَانَتْ لِعَطْفِ الْمُفْرَدِ وَالْمُفْرَدُ لاَ يَكُونُ نَفْيًا ، لأَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا يَكُونُ (لِلنِّسْبَةِ) [4] ، وَهِيَ - أَعْنِي النِّسْبَةَ - لاَ تَصِحُّ إِلاَّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، إِمَّا مُبْتَدَأٌ (وَ)[5] خَبَرٌ ، وَإِمَّا فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَذَاكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ وَمَا

---

(١) في الأصل " فبعكسها " .

(٢) في (ف) " لموافقة بل لكن " .

(٣) في الأصل " ذلك " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في الأصل " أو " .

بَعْدَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونُ مُفْرَدًا في ٱلعَطْفِ ـ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونُ مُثْبَتاً ، وَإِذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا مُثْبَتاً ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَنْفِيًّا ، ضَرُورَة أَنَّ الاسْتِدْرَاكَ لاَ يَتَحَقَّقُ إِلاَّ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ(١) .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " بَلْ " وَ " لَكِنْ " أَنَّ " بَلْ " يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُخَالِفاً لِمَا قَبْلَهَا وَمُوَافِقاً لَهُ بِخِلاَفِ " لَكِنْ " فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيمَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا وَاجِبَةٌ (٢) ، وَأَمَّا " بَلْ " فَإِمَّا أَنْ تَعْطِفَ بِهَا مُفْرَداً عَلَى مُفْرَدٍ ، أَوْ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا مُفَرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُوجَباً ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُوٌ " كَانَ الْكَلاَمُ مُوجَبًا ، أَى : أَنَّهُمَا جَمِيعًا قَدْ " قَامَا " ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَفْيٌ " كَانَ الْكَلاَمُ مُحْتَمِلاً لِلأَمْرَيْنِ ، نَحْوُ " مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُوٌ " ، إِنْ (٣) شِئْتَ قَدَّرت نَفْياً ، أَيْ : (بَلْ) (٤) مَا جَاءَنِى عَمْرُوٌ " ، وَإِنْ شِئْتَ إِثْبَاتًا أَيْ : بَلْ جَاءَنِي عَمْرُوٌ ، فَالاسْتِدْرَاكُ [فِي] (٥) نَفْي الثَّانِي مِنْ حَرْفِ

---

(١) اختلف النحاة في العطف بـ " لكن " ، فأجاز الكوفيُّونَ العطفَ بها في الإيجاب ، نَحْوُ " أتاني زَيْدٌ لكن عَمْرُوٌ " ، وذهب البَصْرِيُّونَ إلى أنَّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، ولِكُلِّ فريقٍ حُجَجُه وشواهِدُهُ ، انظر الإنصاف ٤٨٤ المسألة ٦٨ .

(٢) في الأصل " واجب " .

(٣) في النسختين " وَإِنْ " بالواو والصوابَ إِسْقَاطُهَا .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) سقط من الأصل .

النَّفْيِ وَالْفِعْلِ جَمِيعاً ، فَكَأَنَّكَ لَمْ تُضْرِبْ عَنِ الأَوَّلِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، بَلْ مَعَ انْضِمَامِ الثَّانِي إِلَيْهِ ، وَالاسْتِدْرَاكُ فِي إِثْبَاتِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَحْدَهُ ، فَكَأَنَّكَ أَضْرَبْتَ عَنِ الأَوَّلِ فَقَطْ (١) .

وَقِيلَ : إِنَّ مَا بَعْدَ " بَلْ " مُتَحَقِّقٌ مُوجَبٌ ، سَوَاءً كَانَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ الإِثْبَاتِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ النَّصْبُ فِيمَا بَعْدَ " بَلْ " فِي الْعَطْفِ عَلَى خَبَرِ ١٢٠ / ب "مَا" الْحِجَازِيَّةِ نَحْوُ " مَازَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِداً ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُ « قَاعِد » خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَبْطُلُ عَمَلُ " مَا " فِيهِ ، وَإِنْ عَطَفْتَ بِـ " بَلْ " جُمْلَةً فَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا تَرْكُ الأَوَّلِ لاَ (نَفْيُهُ) (٢) ، بَلْ تَرْكُهُ وَالأَخْذُ فِيمَا هُوَ أَهَمُّ .

وَأَمَّا " لاَ " فَهِيَ تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا ثَبَتَ لِلأَوَّلِ ، نَحْوُ "قَامَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو .

" وَقَوْلُهُ :" فَهَذِي عَشَرَةٌ " أَيْ : هَذِهِ عَشَرَةُ الأَحْرُفِ الَّتِي هِيَ حُرُوفُ الْعَطْفِ .

قَوْلُهُ : " تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَهْ " أَيْ : الْكَلِمُ الَّتِي بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ؛ لأَنَّهَا مُؤَخَّرَةٌ عَمَّا قَبْلَهُ .

قَوْلُهُ : " عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا " أَيْ:عَلَى الْكَلِمِ الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا .

قَوْلُهُ : " فَاجْعَلْ لَهَا " أَيْ : لِلْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ .

قَوْلُهُ : "إِعْرَابَهَا" أَيْ : إِعْرَابَ الْكَلِمِ الْمُقَدَّمَةِ الَّتِي قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا ، يَعْنِي فِي الإِعْرَابِ الْخَاصِّ لاَ فِي مُطْلَقِ الإِعْرَابِ .

---

(١) ما ذكره المؤلف هنا هو مذهب المبرد الذى يجيز في " بل " إذا وقعت بعد نفي أو نهي أن تنقل حكم النفي والنهي لما بعدها مخالفًا الجمهور الذين يرون أنَّ " بَلْ " إذا وقعت بعد النفي أو النهي فهي لتقرير حكم الأوَّلِ وجعل ضده لما بعدها ، قال ابن مالك : " وما جوَّزَهُ مخالفٌ لاستعمال العرب "أفاده المرادي في الجني الدَّانى ٢٣٦ (بل) ، وانظر مغنى اللبيب ١٥٢ .

(٢) في (ف) "يفيد " تحريف .

وَاعْلَمْ أَنَّ " الْوَاوَ " ، وَ " الْفَاءَ " ، وَ " ثُمَّ " ، وَ " حَتَّى " هَذِهِ الأَرْبَعَةَ تُشْرِكُ الثَّانِيَ فِي حُكْمِ الأَوَّلِ وَإِعْرَابِهِ ، وَأَمَّا "أَوْ" ، وَ " إِمَّا " ، وَ " أَمْ " فَهِيَ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ (مُبْهَماً ، وَأَمَّا " لَكِنْ " ، وَ " بَلْ " وَ " لاَ " ، فَهِيَ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ) (١) عَلَى التَّعْيِينِ ، فَمُشَارَكَةُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي هَذِهِ السِّتَّةِ [فِي الإِعْرَابِ](٢) لاَ فِي الْحُكْمِ غَالِباً ، وَلِذَلِكَ قَالَ " فَاجْعَلْ لَهَا إِعْرَابَهَا " ، لِيَدْخُلَ فِيهِ جَمِيعُ الْحُرُوفِ وَلَمْ يَقُلْ " حُكْمَهَا " ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " غَالِبًا " عَنْ " بَلْ " ، فَإِنَّ فِيهَا خِلاَفًا هَلِ الأَوَّلُ ثَابِتٌ مَعَ الثَّانِي أَمْ لاَ ؟

[العامل فى المعطوف]

وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِتَوَسُّطِ حَرْفِ الْعَطْفِ (٣) ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ حَرْفُ الْعَطْفِ (٤) لاَخْتَلَّ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ الْحَرْفُ بِحَسَبِ النِّيَابَةِ عَنِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ عَدَمِ ظُهُورِ الْعَامِلِ مَعَهُ (٥) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (٦) فَهُوَ عَطْفُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ ، لاَ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَحَرْفِ الْعَطْفِ .

---

(١) سقط من (ف) زلة نظر .

(٢) تكملة يستقيم بها النص .

(٣) قال بذلك سيبويه وجماعة من البصريين ، انظر ابن يعيش ٨/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) في النسختين " الجرّ " .

(٥) قد أفسد ابن الخباز في شرحه لوحة ٦٤ هذا الرأى فقال :
«وهذا فاسد؛ لأنّه قد ذُكِرَ مَعَهُ كثيرًا ، كقوله تعالى : " قُلْ أطيعوا اللّهَ وأطيعوا الرسولَ " .
وقد عقَّب عليه المؤلِّف – كما سترى – من أنَّ العطفَ في الآية من باب عطف الفعلِ على الفعلِ ، لا أنَّهُ جمع بَيْنَ العاملِ وحرفِ العَطْفِ».

(٦) سورة النور : ٥٤ .

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ مُقَدَّرٌ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ (١) ، وَقَدْ أَبْطَلُوهُ بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ : " تَضَارَبَ زَيدٌ وَعَمْروٌ " .

وَ " أَمْ " بِهِ اسْتَفْهِمْ ، وَ " بَلْ " مَعْنَاهُ (٢) فِي « إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاهُ

"أَمْ " عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَّصِلَةٌ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ بِشُرُوطِهَا ، وَمُنْفَصِلَةٌ وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى " بَلْ " وَ " الْهَمْزَةِ " (أَيْ) (٣) أَنَّهَا تُفِيدُ مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ ، وَهُوَ الإِضْرَابُ وَالاسْتِفْهَامُ ، وَتَقَعُ " أَمِ " الْمُنْفَصِلَةُ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ وَبَعْدَ الْخَبَرِ، أَمَّا الاسْتِفْهَامُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : هَلْ قَامَ زَيدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ فَمَتَى وَقَعَ بَعْدَ "أَمْ " جُمْلَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا فَهِيَ الْمُنْقَطِعَةُ (٤) ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ ، لأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ فِي تَأْوِيلِ " أَيٍّ " وَهُوَ مُفْرَدٌ فَيَكُونُ خَبَرُهُ مُفْرَداً ؛ لأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنْ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا " [احْتِرَازًا "] (٥) مِنْ قَوْلِكَ : " أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ " ؟ فَإِنَّ بَعْدَهَا جُمْلَةً لَكِنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ ، لأَنَّ الْفِعْلَ فِيهَا مُسْنَدٌ إِلَى مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، أَيْ :أَنَّ فَاعِلَ الْفِعْلَيْنِ وَاحِدٌ .

---

(١) نسبه ابن يعيش ٨/ ٩٨ لأبي عليٍّ الفارسيِّ وابن جِنِّي ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦١/١ .

(٢) في الشرح المجهول لوحة ٩٣ " قوله :" وبل معناه " فيه نظر ، فإن " أم " هاهنا معناها معنى " بل " والهمزة جميعاً ، لا معنى " بل " وحدها ، وقد ذكرنا تمثيله وتقديره ، وقد يقع في بعض النسخ بدل هذا البيت :

وأَمْ بمعنى بَلْ وهَمْزٌ جاءوا   به كمثل إِبِلٌ أَمْ شاءُ

وهذه النسخة أقرب إلى الصواب " ، وهي النسخةُ الَّتي أعتمدها الشَّرَيْشيُّ في شرحه ٢ لوحة ٤ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) وهي المنفصلة أيضاً .

(٥) في الأصل "احتراز " بالرفع .

وَمَتَى وَقَعَتْ "أَمْ" بَعْدَ "هَلْ" فَهِيَ الْمُنْقَطِعَةُ ، نَحْوُ "هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرٌو" ؟ لأَنَّ الْهَمْزَةَ أَوْسَعُ مَجَالاً مِنْ "هَلْ" بِدَلِيلِ وُقُوعِهَا تَوْبِيخاً وتَسْوِيَةً[1] ، وَ "هَلْ" لاَ تَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ [2]

فَأَتَى بِالْهَمْزَةِ لِلتَّوْبِيخِ ، وَلَوْ أَتَى بِـ "هَلْ" فَقَالَ : هَلْ تَطْرَبُ وَأَنْتَ ١٢١/أ كَبِيرٌ؟ عَلَى إِرَادَةِ التَّوْبِيخِ لَمْ يَجُزْ .

وَأَمَّا وُقُوعُهَا بَعْدَ الإِثْبَاتِ فَهُوَ كَقَوْلِ الْعَرَبِ : "إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ" [3] تَقْدِيرُهُ "بَلْ أَهِيَ شَاءٌ" ؟ فَمَا بَعْدَ "أَمْ" الْمُنْفَصِلَةِ كَلاَمٌ تَامٌّ ، وَلِذَلِكَ قَدَّرُوا أَنَّ قَوْلَهُمْ : "شَاءٌ" خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ .

فَمَا بَعْدَ "أَمِ" الْمُتَّصِلَةِ [4] مَعَ مَا قَبْلَهَا كَلاَمٌ وَاحِدٌ ، وَمَا بَعْدَ "أَمِ" الْمُنْفَصِلَةِ مَعَ مَا قَبْلَهَا كَلاَمَانِ ، وَسُمِّيَتْ مُنْفَصِلَةً لاِنْفِصَالِهَا مِمَّا قَبْلَهَا خَبَراً كَانَ أَوِ اسْتِفْهَاماً .

---

(١) قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقيّ فترد لمعان أخر بحسب المقام ، انظر ذلك في مغنى اللبيب ٢٤ ، والجنى الدانى ٣١ ، وفيه "تقع همزة التسوية بعد "سواء" ، و"ليت شعرى" ، و"ما أبالى" ، و"ما أدرى" .

(٢) هذا الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ٣١٠ .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٣٨ ، ٣/ ١٧٦ هارون ، والأعلم عليه ١/ ١٧٠ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ١/ ١٥٢ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٨ ، ٢٨٩ ، والإيضاح العضدى ٢٩٢ ، والفصول الخمسون ١٩٧ ، والتبصرة ١/ ٤٧٣ ، والمقرب ٤/٢ .

(٣) في الشرح المجهول لوحة ٩٥ "كأن هذا القائل لما رآها من بعيد اعتقد أنها إبل ، فأخبر بذلك ، ثم عرض له الشكُّ ، فقالَ : أمْ شاء ، أيْ : بل أهِيَ شاء ، فأضرب عن إخباره الأول ، ثُمَّ شرع في الاستفهام عن غيره" ، وانظر هذا القول في الكتاب ٣/ ١٧٢ هارون ، والإيضاح العضديّ ٢٩١

(٤) في (ف) « المنفصلة » .

قَـوْلُهُ : " وَ بَـلْ " مَـعْنَـاهُ " إِنَّمَـا كَـانَتْ بِمَـعْنَـى " بَـلْ " ؛ لأَنَّ فِي " أَمْ " رُجُوعاً عَنِ الْكَلاَمِ الْمُتَقَدِّمِ ، كَمَا فِي " بَلْ " ، فَلِذَلِكَ قَـالَ " وَ " بَـلْ " مَـعْنَـاهُ ، وَلَـمْ يُرِدْ أَنَّ مَا بَعْدَ " أَمْ " مُتَحَقِّقٌ كَتَحَقُّقِ [١] مَـا بَـعْـدَ " بَلْ " لَكِنَّ مَـا بَـعْـدَهَا مُنْقَطِعٌ [ممَّا][٢] قَبْلَهَا كَمَا فِي " بَلْ " ، وَلِذَلِكَ سَمَّوْهَـا " الْمُنْقَطِعَةَ " كَمَا قَالُوا " الْمُنْفَصِلَةُ " فَقَدْ أَفَادَتْ " أَمْ " مَا تُفِيدُهُ " الْـهَمْزَةُ " مِنَ الاسْتِفْهَامِ وَمَا تُفِيدُهُ " بَلْ " مِنَ الإِضْرَابِ ، فَهِيَ تُعْطِي مَعْنَى الْحَرْفَيْنِ مَعاً ، فَمَا بَعْدَ (" أَمْ ") [٣] هَذِهِ سُؤَالٌ مُسْتَأْنَفٌ كَاسْتِئْنَافِ الْكَلاَمِ بَعْدَ " بَلْ " فِي الْـجُمَلِ ، وَقَدْ تَـقَعُ الْـمُنْقَطِعَةُ بَعْدَ الْـهَمْزَةِ بِشَرْطِ وُقُوعِ الْـجُمْلَةِ بَعْدَهَا ، نَحْوُ " أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو " ؟ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو " ؟ فِي اخْتِيَارِ الْكَلاَمِ ، أَيْ : فِي غَيْرِ الشِّعْرِ ، فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ ؛ لأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ مُعَادِلَةٌ لِلْهَمْزَةِ أَيْ : يَقَعُ بَعْدَهَا مِثْلُ مَا يَقَعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مِنْ فِعْلٍ ، أَوِ اسْمٍ ، أَوْ ظَرْفٍ ، وَهِيَ مَعْنَى الْمُعَادِلَةِ ، وَالْمُعَادَلَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ : عِدْلُ الشَّيْءِ وَهُوَ نَظِيرُهُ ، فَمَعْنَى كَوْنِهَا مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ أَنَّهَا نَظِيرَتُهَا فِيمَا يَقَعُ بَعْدَهَا ، فَاعْرِفْهُ ! .

وَالْوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةْ نَحْوُ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَـهْ

الْمُفَاعَلَةُ لاَتَصِحُّ إِلاَّ مِن اثْنَيْنِ، نَحْوُ " قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْراً ، وَضَارَبَ زَيْدٌ بَكْراً " فَإِنْ قُلْتَ : لاَ حَاجَةَ بِالْمُفَاعَلَةِ إِلَى الْوَاوِ .

---

(١) في النسختين " لتحقق " باللام ، والصواب ما أثبته ، وهو مستفاد من شرح السيرافي على الكتاب انظر حاشية الكتاب ٣/ ١٧٢ هارون .

(٢) في الأصل " كما " تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

قُلْتُ : لاَبُدَّ هُنَا مِنْ حَذْفٍ ، لأَنَّ قَوْلَكَ : " ضَارَب زَيْدٌ عَمْرًا " تَقْدِيرُه " وَضَارَب عَمْروٌ زَيْدًا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةُ فِي الْمَعْنَى [1] ، وَلِهَذَا أَنْشَدُوا :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [2]

بِنَصْبِهِمَا ، لأَنَّ التَّقْدِيرَ " سَالمَتِ الْقَدَمُ الْحَيَّاتِ ، وَسَالَمَت الْحَيَّاتُ الْقَدَمَ ، وَلَولاَ تَقْدِيرُ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ لَمْ يَصِحَّ هَذَا الْبَيْتُ ، وَلاَ يَصِحُّ هُنَا إِلاَّ الْوَاوُ ؛ لأَنَّ الْمُسَالَمَةَ لاَ تَتَحَقَّقُ بِوَاحِدٍ .

فَقَوْلُهُ : " نَحْوُ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَةْ " صَحِيحٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْمُفَاعَلَةِ " التَّفَاعُلَ " نَحْوُ " تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ " ؛ لأَنَّ " التَّفَاعُلَ " يَلْزَمُهُ " الْمُفَاعَلَةُ " ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُوجَدُ بِوُجُودِهَا وَيَنْتَفِي بِانْتِفَائِهَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّ " ضَارَبَ " بِزِيَادَةِ " التَّاءِ " تَصِيرُ " تَفَاعَلَ "فَلَوْ فَرَضْنَا عَدَمَ " فَاعَلَ " لَمْ يُوجَدِ " التَّفَاعُلُ " ، وَكَذَلِكَ " افْتَعَلَ " تَخْتَصُّ بِالْوَاوِ ، نَحْوُ " اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو " .

وَكَذَلِكَ " بَيْنَ "[3] لاقْتِضَائِهَا التَّفْرِيقَ حِسًّا ، وَالْوَاحِدُ لاَ يَصِحُّ التَّفْرِيقُ فِيهِ حِسًّا ، فَتَقُولُ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْروٍ .

---

(١) هذا رد على ابن الخباز الذى يقول في شرحه ٣٨٩ : " وقوله : المفاعلة ليس بجيد ، لأنها تصح من فاعل واحد ، كقولك : ضارب زيد عمراً ، والمذكور في هذا الباب التفاعل والافتعال ، كقولك : تقاتل بكر وأخوك ، واصطلح عبدالله ومحمد " .

(٢) سبق تخريجه صـ ٤١٧ .

(٣) سقط من (ف) .

[العطف على المضمر المرفوع المتصل]

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلْتَهُ فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ
كَمِثْلِ سِرْنَا نَحْنُ وَالْغُلاَمُ وَلاَ تَسِرْ أَنْتَ وَلاَ الأَقْوَامُ

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْمُضْمَرُ " عَنِ الْمُظْهَرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْمَرْفُوعُ " عَنِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " إِنْ وَصَلْتَهُ " عَنِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ .

فَبِهَذِهِ [١] الشُّرُوطِ الثَّلاَثَةِ يَجِبُ أَنْ يُؤَكِّدَ الْمَعْطُوفُ (عَلَيْهِ) [٢] لاَ ١٢١/ ب مُطْلَقاً ، بَلْ بِشَرْطِ عَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضْمَرِ نَحْوُ " قُمْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ " لِقِيَامِ الْفَصْلِ بِالْيَوْمِ مَقَامَ التَّوْكِيدِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : " فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ " مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ وُجُوباً ، وَمَعَ الْفَصْلِ جَوَازاً .

وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ إِلاَّ بِالتَّوْكِيدِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ ؛ لأَنَّ الْمُضْمَرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَارِزاً ، أَوْ مُسْتَتِراً فِي الْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ بَارِزاً فِي اللَّفْظِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءِ الْفِعْلِ أَيْ : بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ لِشِدَّةِ امْتِزَاجِهِ بِالْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ يَسْكُنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ كُنْتَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَدْ عَطَفَ اسْماً عَلَى بَعْضِ حُرُوفِ الْفِعْلِ ، وَعَطْفُ الاسْمِ (عَلَى جُمْلَةِ الْفِعْلِ) [٣] مُمْتَنِعٌ فَمَا ظَنُّكَ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْهُ ،وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُسْتَتِراً فِي الْفِعْلِ وَلَيْسَ لَهُ فِي اللَّفْظِ حَظٌّ امْتَنَعَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ؛لأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ عَطْفُ اسْمٍ عَلَى فِعْلٍ [٤] فَوَجَبَ التَّأْكِيدُ بِالْمُضْمَرِ

---

(١) فى الأصل " فهذه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " على الفعل " .

(٤) انظر المقتصد ٩٥٨ .

الْمُنْفَصِل وَإِنَّمَا كَانَ مُنْفَصِلاً لِتَعَذُّر اتِّصَالِه ؛ لاتِّصَالِ الضَّمِيرِ الَّذِى هُوَ فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ فَعُلِمَ بِالتَّأْكِيدِ أَنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الضَّمِيرِ ضَرُورَةَ أَنَّ الْفِعْلَ لاَ يُؤَكَّدُ بِالاسْمِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ التَّأْكِيدُ لِلاسْمِ الْمُضْمَرِ ، وَلأَنَّ التَّأْكِيدَ لُغَةً هُوَ : التَّقْوِيَةُ فَقَوِيَ الضَّمِيرُ بِالتَّأْكِيدِ بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ ، فَصَحَّ الْعَطْفُ عَلَيْه كَالْمِثَالَيْنِ اللَّذَيْنِ مَثَّلَ بِهِمَا ، وَإِنَّمَا مَثَّلَ [ب][(1)] مِثَالَيْنِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ ؛ لأَنَّهُ مَثَّلَ بِمَا فِيهِ الْمُضْمَرُ بَارِزٌ ، وَبِمَا فِيهِ الْمُضْمَرُ مُسْتَتِرٌ ، وَهُوَ الأَخِيرُ مِنَ الْمِثَالَيْنِ .

فَقَوْلُهُ : " سِرْنَا " فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَ " نَحْنُ " تَأْكِيدٌ لِلْفَاعِلِ ، وَ " أَنْتَ " فِى قَوْلِهِ : " وَلاَ تَسِرْ أَنْتَ " تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ .

وَيَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (2) الْعَطْفُ بِغَيْرِ تَوْكِيدٍ ، وَاحْتَجُّوا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ ، أَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّهُ تَابِعٌ كَالتَّوْكِيدِ وَالْبَدَلِ ، فَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ .

وَالْجَوَابُ أَمَّا التَّوْكِيدُ فَإِنَّ مِنْهُ مَا لاَ يُؤَكَّدُ فِيهِ الْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِمُنْفَصِلٍ ، وَهُوَ التَّأْكِيدُ بِالْعَيْنِ وَالنَّفْسِ ، وَيَأْتِى ذِكْرُهُ ، وَأَمَّا بَابُ الْبَدَلِ فَإِنَّ الثَّانِيَ هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَالأَوَّلُ فِى نِيَّةِ الطَّرْحِ ، وَالْمُطَّرَحُ لاَ يُؤَكَّدُ ، [وَأَيْضًا] (3) فَإِنَّ التَّأْكِيدَ وَالْبَدَلَ الثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ الأَوَّلُ ، فَجَازَ بِخِلاَفِ الْعَطْفِ ؛ لأَنَّ الثَّانِيَ غَيْرُ الأَوَّلِ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ الَّذِى احْتَجُّوا بِهِ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ (4) .

---

(1) فى الأصل " مثالين " ، ولم ترد فى (ف) ، والتكملة لاستقامة النص .

(2) راجع الإنصاف ٤٧٤ المسألة ٦٦ حيث مذهب البصريين والكوفيين .

(3) سقط من الأصل .

(4) سورة الأنعام ١٤٨ .

وَبِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ [1] :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ [2]

وَالْجَوَابُ عَنِ الآيَةِ أَنَّ الْفَصْلَ بِـ " لاَ " سَدَّ مَسَدَّ التَّوْكِيدِ بِطُولِ الْكَلاَمِ بِهِ [3] ، وَالْجَوَابُ عَنِ الْبَيْتِ أَنَّهُ شَاذٌّ ، (هَذَا) [4] مَعَ إِمْكَانِ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ لاَ لِلْعَطْفِ ، وَ " زُهْرٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " تَهَادَى " خَبَرُهُ ، وَأَصْلُهُ " تَتَهَادَى " فَحَذَفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ الَّتِي لِغَيْرِ الْمُضَارَعَةِ .

كَذَاكَ أَكِّدْ بَعْدَ تَأْكِيدٍ ظَهَرْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَدَا أَوِ اسْتَتَرْ

" ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى الْعَطْفِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ ، أَيْ : كَمَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ كَذَلِكَ أَكِّدْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَعْدَ تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " ظَهَرْ " التَّأْكِيدَ بِالْمُضْمَرِ .

---

(1) ملحقات ديوانه ١٧٧ ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٧٩ هارون ، والأعلم ١/ ٣٩٠ ، والخصائص ٢/٣٨٦ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٣/ ٧٤ ، ٧٦ ، والعيني ٤/ ١٦١ وضرائر الشعر ١٨١ ، وشرح الشريشي لوحة ٢/ ٤١ وابن القواس لوحة ١٣٩ والمقتصد ٩٥٩ .

(2) زهر : جمع زهراء ، أي : بيضاء مشرقة . تهادى : تمشي المشي الساكن . النعاج : بقر الوحش . تعسفن : سرن سيرا شديدا . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى : " كنعاج الفلا " .

(3) انظر الكامل ٣/ ٣٩ .

(4) سقط من (ف) .

وَإِنَّمَا خَصَّ "النَّفْسَ ، وَالْعَيْنَ " دُونَ أَخَوَاتِهِمَا (لأَنَّهُمَا) [1] يَلِيَانِ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ وَالْمَعْنَوِيَّةَ ، تَقُولُ : " نَفْسُ زَيدٍ طَيِّبَةٌ " ، وَ "طَابَتْ نَفْسُهُ " وَ " قَرَّتْ عَيْنُهُ " ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " هِنْدُ قَرَّتْ عَيْنُهَا " مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ لَجَازَ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ فَاعِلَةً وَيَكُونَ الْمَعْنَى بِقَوْلِنَا : " هِنْدُ قَرَّتْ عَيْنُهَا " : فَرِحَتْ وَسُرَّتْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَرَّتْ هِيَ عَيْنُهَا " كَانَ بِمَعْنَى : اسْتَقَرَّتْ وَسَكَنَتْ هِيَ حَقِيقَتُهَا ، وَلَوْ قُلْتَ : " هِنْدُ خَرَجَتْ نَفْسُهَا " احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ " نَفْسُهَا " فَاعِلَةً فَيَكُونُ بِمَعْنَى : " مَاتَتْ " فَإِذَا أَكَّدْتَ وَقُلْتَ : " هِنْدُ خَرَجَتْ هِيَ نَفْسُهَا " كَانَ الْخُرُوجُ لِهِنْدٍ لاَ لِنَفْسِهَا ، فَلَمَّا حَصَلَ هَذَا اللَّبْسُ فِي الْمُسْتَكِنِّ مِنَ الضَّمَائِرِ حَمَلُوا بَاقِي الضَّمَائِرِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ لَبْسٌ لِبُرُوزِهَا ، نَحْوُ " ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ " فَلِذَلِكَ قَالَ : "بَدَا أَوِ اسْتَتَرْ " ، أَيْ : بَرَزَ الضَّمِيرُ أَوِ اسْتَكَنَّ فِي الْفِعْلِ . ١٢٢ / أ

وَقِيلَ : إِنَّمَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ ، وَ النَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُسْتَقِلاَّنِ ، فَكَرِهُوا أَنْ يُؤَكِّدَ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ مَا لَيْس مُسْتَقِلاًّ ، وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : " بَدَا أَوِ اسْتَتَرْ " أَنَّ الْمُرَادَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ ؛ لأَنَّ الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ مِنَ الضَّمَائِرِ لاَ يَكُونَانِ مُسْتَتِرَيْنِ فَيُؤَكَّدَانِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ ، فَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ " ، وَ " رَأَيْتُكَ عَيْنَكَ " [2] .

---

(١) سقط من (ف)

(٢) فى الشرح المجهول لوحة ٩٤ " وأما عدا " النفس والعين " من ألفاظ التأكيد ، فإنه يؤكد بهما من غير حاجة إلى التأكيد بالضمير المذكور ، كقولك : " الكتاب قرئ كُلُّهُ " .

[العطف على المضمر المجرور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إِنْ عَطَفْتَا عَلَيْــهِ جِئْ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا

نَحْوُ : مَضَـــى بِهِ وَبِالْغُلَامِ وَشَـــذَّ مِنْهُ بِـكَ وَالْأَيَّامِ

قَوْلُهُ : " جِئْ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا " [أَىْ] [١] : جِئْ بِالْحَرْفِ الَّذِى جَرَرْتَ بِهِ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ في الْمَعْطُوفِ كَمَثَالِهِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِعَادَةُ الْجَارِّ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُضْمَرِ [الْمَجْرُورِ] [١] : لأَنَّهُ أَشَدُّ اتِّصَالاً بِالْمَجْرُورِ من اتِّصَالِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ ، وَلاَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مُطْلَقًا كَذَلِكَ الْمَجْرُورُ [٢] ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْمَجْرُورَ أَشَدُّ اتِّصَالاً مِنَ الْمَرْفُوعِ ؛ لأَنَّ لِلْمَرْفُوعِ ضَمِيرًا مُنْفَصِلاً ، وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَارِّ وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يُؤَكَّدُ بِهِ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ كَمَا فُعِلَ بِالْمَرْفُوعِ ، فَلَمَّا اشْتَدَّ اتِّصَالُهُ بِالْجَارِّ صَارَ كَجُزْءٍ مِنْهُ ، فَلَوْ عَطَفْتَ [عَلَيْهِ][٣] مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِّ لَكُنْتَ عَاطِفاً عَلَى حَرْفِهِ وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ أَشَدُّ اتِّصَالاً بِمَا جَرَّهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ بِمَا رَفَعَهُ أَنَّ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ مَعَ فِعْلِهِ كَلاَمٌ تَامٌّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَجْرُورُ مَعَ مَا جَرَّهُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : " غُلاَمِي " بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ ، بِدَلِيلِ حَذْفِهِ فِي النِّدَاءِ ، نَحْوُ "يَا غُلاَمِ " بِحَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ سَاكِنٍ كَالتَّنْوِينِ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّ التَّنْوِينَ مَعَ الاسْمِ لاَ يَتَّصِلُ بِهِ الْكَلاَمُ وَهَذَا الضَّمِيرُ كَذَلِكَ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ يَمْنَعُ الإِضَافَةَ كَالتَّنْوِينِ ، بَلْ هَذَا الضَّمِيرُ أَشَدُّ

---

(١) تكملة للتوضيح

(٢) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون العطف عليه ، أنظر الإنصاف ٤٦٣ (مسألة ٦٥) حيث مذهب البصريين والكوفيين واحتجاج كل منهم

(٣) سقط من الأصل .

اتِّصَالاً مِنَ التَّنْوِينِ ؛ لأَنَّ التَّنْوِينَ يُحْذَفُ وَقْفًا وَهَذَا الضَّمِيرُ لاَ يُحْذَفُ ، وكَمَا لاَ يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَى التَّنْوِينِ فَكَذَلِكَ لاَ يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَى مَا هُوَ حَالٌّ مَحَلَّهُ (١) ، فَوَجَبَ أَنْ يُعَادَ الْحَرْفُ مَعَ الْمَعْطُوفِ لِيَكُونَ مُسْتَقِلاًّ بِنَفْسِهِ أَوْ لِيَكُونَ الْعَطْفُ / ١٢٢ / ب لِلْحَرْفِ عَلَى الْحَرْفِ .

فَإِنْ قِيلَ : الَّذِي ذَكَرْتُمْ إِنَّمَا يُوجِبُ إِعَادَةَ الْجَارِّ فِيمَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ اسْمًا،أَمَّا فِي الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَلاَ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّهُ صَارَ كَجُزْءٍ مِنَ الْحَرْفِ ، كَالْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي كَوْنِهِ كَجُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَكَّدَ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ " (٢) إِذْ لاَ خِلاَفَ فِي جَوَازِ : مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " .

قُلْتُ : لَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يُؤَكَّدُ بِهِ كَمَا لِلْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ ، وَأَيْضًا فَالْمَجْرُورُ أَشَدُّ اتِّصَالاً ، لأَنَّهُ مَعَ جَارِّهِ لَيْسَ كَلاَمًا وَالْمَرْفُوعُ مَعَ رَافِعِهِ كَلاَمٌ ، وَأَمَّا تَأْكِيدُ الْمَجْرُورِ بِالْمَرْفُوعِ (فَهُوَ) (٣) خِلاَفُ الأَصْلِ .

وَقِيلَ : كَمَا لَمْ يُعْطَفِ الْمُضْمَرُ عَلَى الْمُظْهَرِ إِلاَّ بِإِعَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ كَذَلِكَ الْعَكْسُ (٤) ، وَأَمَّا اسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ " بِكَ وَالأَيَّامِ " فَأَوَّلُ الْبَيْتِ :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (٥)

---

(١) أنظر ذلك فى الإنصاف ٤٦٦ فما بعدها المسألة ٦٥، والمقتصد ٩٥٩

(٢) هذا هو مذهب الجرميِّ ومن وافقه من البصريين ، انظر الهمع ٢/ ١٣٩ وأبو عمر الجرمي حياته وجهوده فى النحو ٢١٨ .

(٣) فى (ف) " فإنه ".

(٤) يعني : إذا عطف الظاهر على المضمر لزم إعادةُ الجارِّ ، نحو : مررت بك وبزيد ، وهذا الوجه ذكره المازنّي حين قال : " فكما لا تقول " " مررت بزيدٍ و "ك" " فكذلك لا يجوز " مررت بك وزيد " ، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣ .

(٥) هذا البيت من أبيات سيبويه المجهولة القائل ، انظر الكتاب ١/ ٣٩٢ بولاق ، والأعلم ١/ ٣٩٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ٢/ ٣٠٧ ، والكامل ٣/ ٣٩ ، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج ٢/٣ ، والإنصاف ٤٦٤ ، والتبصرة ١/١٤١ ، وابن يعيش ٣/٧٨ ، والمقرب ١/ ٢٣٤ ، والعينى ٤/١٦٣ ، والخزانة ٢/ ٣٣٨ بولاق .

فَهُوَ شَاذٌّ كَمَا ذَكَرَ ، وَلَهُ تَأْوِيلٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ جَرَّ " الأَيَّامَ " بِإِعَادَةِ " الْبَاءِ " ثُمَّ حَذَفَهَا لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ لِلْقَسَمِ لاَ لِلْعَطْفِ ، كَمَا أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِالزَّمَانِ ، نَحْوُ : ﴿ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ (1) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ بِهِ مَحْذُوفًا أَيْ : وَرَبِّ الأَيَّامِ " فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ .

" البدل "

وَالْبَدَلَ اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ فَأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الأَوَّلِ

الْبَدَلُ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِوَضِ ، يُقَالُ : " أَخَذْتُ هَذَا بَدَلاً مِنْ هَذَا " أَيْ : عِوَضًا مِنْهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا ﴾ (٢) أَيْ : يُعَوِّضَنَا .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فِي الصِّنَاعَةِ فَهُوَ: تَابِعٌ لَيْسَ مَتْبُوعُهُ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ .

[فَقَوْلُنَا] (٣): (تَابِعٌ) (٤) يَشْمَلُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا : " لَيْسَ مَتْبُوعُهُ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ " فَظَاهِرٌ (٥) مِنْهُ بَاقِي التَّوَابِعِ ؛ لأَنَّ مَتْبُوعَاتِهَا مَقْصُودَةٌ بِالنِّسْبَةِ ، وَأَمَّا كَوْنُ مَتْبُوعِهِ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ فَظَاهِرٌ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ، وَبَدَلِ الاشْتِمَالِ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الرَّسْمِ جَمِيعُ أَصْنَافِ الْبَدَلِ مِنَ الْبَعْضِ ،

---

(١) سورة الضحى ١ ، ٢ .

(٢) سورة القلم ٣٢ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) قوله " فظاهر " أيْ : مطّرح ، كما في حاشية الأصل ، واللسان " ظهر " .

وَالاشْتِمالِ ، وَالْغَلَطِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : « وَالْبدَلَ اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ » ، وَيَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْه " اطِّرَاحَ [١] الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، لِوُجُوبِ ذَلِكَ في بَدَلِ الْغَلَطِ .

الثَّانِي : أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبَدلِ مِنْهُ " مَا قَالَه السِّيرافِيُّ : لَيْسَ تَقْدِيرُهُمْ [٢] تَنْحِيَةَ الأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى اطِّرَاحِهِ وَإِلْغَائِهِ وَإِزَالَةِ الْفَائِدَةِ بِهِ، وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْبَدَلَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ [٣] .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِتَقْدِيرِ الْبَدَلِ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ الإِعْلَامُ بِتَقْدِيرِ الْعَامِلِ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ مَعَهُ ، وَإِذَا قُدِّرَ الْعَامِلُ مَعَهُ فَقَدْ وَلِيَهُ كَمَا وَلِيَهُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ ، وَمَكَانُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :" اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ " .

قَوْلُهُ :"وَأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الأَوَّلِ » أَيْ: بِإِعْرَابِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَهُوَ (الأَوَّلُ)[٤] ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّيْءَ لاَ يُمْكِنُ إِطِّرَاحُهُ إِلاَّ بَعْدَ ثُبُوتِهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، (لَوْ حَذَفْتَ) [٥] الْمَتَاعَ لَقُلْتَ : جَعَلْتُ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، لَمْ تَحْصُلْ فَائِدَةٌ لِلْجَهْلِ بِمَا يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَ / ١٢٣ / أ الشَّاعِرِ-أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ [٦] :

---

(١) في (ف (" اطرح "
(٢) في الاصل " تقدرههم
(٣) انظر رأي السيرافي في حاشية الكتاب ١/٧٥ بولاق
(٤) فى (ف) " الأصل "
(٥) فى (ف) " لو قلت حذفت " ، و " قلت " مقحمة من الناسخ .
(٦) الكتاب ١ / ٨٠ بولاق

فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ   مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ (١)

فَـ " حَاجِبَيْهِ " بَدَلٌ مِنَ " الْهَاءِ " فِي " كَأَنَّهُ " ، فَلَوْ أَسْقَطَهَا وَصَارَ التَّقْدِيرُ " كَأَنَّ حَاجِبَيْهِ " لَمْ يَجُزْ أَنْ يُخْبِرَ بِـ " مُعَيَّنٍ " وَهُوَ مُفْرَدٌ عَنِ الْمُثَنَّى ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ : الَّذِي ضَرَبْتُ أَخَاهُ عَمْرًا قَائِمٌ " ، فَـ " عَمْرٌو " بَدَلٌ مِنْ قَوْلِكَ : " أَخَاهُ " فَلَوْ حَذَفْتَ لَقُلْتَ: " الَّذِي ضَرَبْتُ عَمْرًا قَائِمٌ " فَلَمْ يَجُزْ؛ لِبَقَاءِ الصِّلَةِ [بِلاَعَائِدٍ](٢) .

مِثَالُهُ جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرَا   عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أَضْمَرَا

الْبَدَلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأُولَى وَ [الثَّانِيَةُ] (٢) بَدَلُ مَعْرِفَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ كَمَا ذَكَرَ(٣) وَنَكِرَةٍ مِنْ نَكِرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ (٤)، فَـ "حَدَائِقُ " بَدَلٌ مِنْ " مَفَازٍ " .

الثَّالِثَةُ [وَالرَّابِعَةُ بَدَلُ](٢) مَعْرِفَةٍ مِنْ نَكِرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (٥) .

---

(١) نَسبَ البيت للأعشى كما فى الكتاب ١/ ٨٠ بولاق وليس في ديوانه ،وجاء فى الخزانة ٢/ ٣٧١ بولاق أنَّه من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل . وهو فى شرح الكافية للرضيِّ ١ / ٣٤٢ وابن يعيش ٣ / ٦٧ ، والهمع ٢ . ١٥٨ ، اللهق : الأبيض . والسراة : أعلى الظَّهرِ . والمعين : الثَّورُ بين عينيه سواد .

(٢) إضافة يوجبها السياق.

(٣) وهو قوله " جئت أخاك جعفرا " .

(٤) سورة النبأ ٣١ ، ٣٢ .

(٥) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

وَبَدَلُ نَكِرَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ إِمَّا بِلَفْظِهَا وَيَلزَمُ وَصْفُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [(١)] فَأَبْدَلَ " نَاصِيَةً " وَهِيَ نَكِرَةٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ [(٢)] وَوَصَفَهَا ، لِكَوْنِهَا بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ) [(٢)] ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النَّكِرَةُ بِلَفْظِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْ وَصْفُهَا[(٣)] ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلاَ وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي ... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ [(٤)]

فَـ " خَيْرٍ " نَكِرَةٌ وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ " أَبِيكَ " وَلَمْ يَصِفْهُ ، وَقِيلَ : أَغْنَى تَخْصِيصُهُ بِـ " مِنْكَ " عَنِ الصِّفَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَأَحِبُّ ذَا الْوَجْهَيْنِ وَجْهًا فِي النَّدَى ... نَدْبًا وَوَجْهًا فِي الْحُرُوبِ وَقَاحَا[(٥)]

فَأَبْدَلَ " وَجْهًا " مِنْ " ذَا " وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بَدَلَ الْبَعْضِ ، وَوَصَفَهُ بِقَوْلِهِ : «نَدْبًا » وَقَدْ جَاءَ بَدَلُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) سورة العلق ١٥ ، ١٦ .

(٢) سقط من (ف) زلة نظر .

(٣) ما ذكره الشارح هاهنا هو مذهب الكوفيين والبغداديين كما في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٦ والهمع ٢/ ١٢٧ ، وأما جمهور البصريين فقد أطلقوا الجواز ، نحو " مررت بزيد رجل " .

(٤) البيت لشمير بن الحارث الضبي ، وقيل : اسمه سمير بالسين المهملة ، وهو شاعر جاهلي . ترجمته في الخزانة ٢/ ٣٦٤ بولاق .
وهو في النوادر لأبي زيدٍ ٣٨١ ، وشرح الكافية للرضّي ٢/ ٣٣٨ ، والخزانة ٢/ ٣٦٢ بولاق.
يؤذيني أي : يغمني وليس هو لي في ملك . التحمحم : صوت الفرس اذا طلب العلف . والصهيل : الصوت مطلقًا .

(٥) لم أعثر على قائله ، وهو في التحفة الشافية لوحة ٩٦ .
الندب : الخفيف السريع في قضاء الحوائج . الوقاح : القوى الصبور على الشدائد .
قال في التحفة الشافية لوحة ٩٦ ، " فأبدل " وجهاً " من " ذا الوجهين " ووصفه بقوله " ندباً " وكذلك وصف " وجهاً " الآخر بقوله " وقاحا " وليس الثاني من لفظ الأول ؛ لأنَّه بدل من " ذا " التي بمعنى صاحب ، وقيل : إنَّ " ذا " وصلة إلى الوصف بالوجهين ، فالمقصود بالوصف ما بعدها لا هي ، والثاني من لفظ الأول ، ولذلك لزم الوصف " .

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي خَوْلاَنَ قَاطِبَةً كَسَاعِدِ الضَّبِّ لاَ طُولٍ ولاَ قِصَرِ (١)

فَـ " طُولٌ " بَدَلٌ مِنْ " سَاعِدٍ " وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، وَالْبَدَلُ نَكِرَةٌ وَلَمْ يَصِفْهُ ، وَقَالُوا : هَذَا بَدَلُ الاشْتِمَالِ وَفِيهِ فَائِدَةٌ ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ الأَوَّلِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَالأَوَّلُ فَلاَ بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ ؛ لأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ فَيَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ وَصْفِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ أَنْقَصَ رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ .

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِظْهَارِ وَالإِضْمَارِ فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأُولَى : بَدَلُ مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ ، نَحْوُ " رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ " ، فَـ " إِيَّاكَ " بَدَلٌ مِنَ " الْكَافِ " ، وَ " مَرَرْتُ بِكَ بِكَ " ، وَ " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ بِهِ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ هَذَا تَأْكِيدًا .

الثَّانِيَةُ : بَدَلُ الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّالِثَةُ : بَدَلُ [الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ] (٢) نَحْوُ " مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ " ، وَ " رَأَيْتُهُ زَيْدًا " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ (٣)

فَجَرَّ حَاتِمًا ؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي " جُودِهِ " .

---

(١) لم أهتد إلى قائله ، ويروى " بنى جلان كُلَّهُمُ " .
وهو فى التحفة الشافية ٩٦ ، وشرح ابن القوّاس لوحة ١٤٢ ، وشرح الكافية للرضيّ ١/ ٣٤٠ والخزانة ٢/ ٣٦٤ بولاق ، والحيوان ٦/ ١١٢ ، وفيه " لا طول ولا عظم " .
بنو خولان بن عمرو بن مالك ينتهى نسبهم إلى كهلان بن سبأ ، كما فى جمهرة أنساب العرب ٤١٨ وبنو جلان : قبيلة من عنزة ، المصدر السابق ٣٩٤ ، والخزانة ٢/ ٣٦٥ بولاق .

(٢) فى الأصل " المضمر من المظهر " .

(٣) البيت للفرزدق ، وهو فى ديوانه ٢/ ٢٩٧ (بيروت) برواية :
على ساعة لو كان فى القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم
وعليها فلا شاهد فيه ، وهو فى الكامل ١/ ٢٣٣ ، وابن يعيش ٣/ ٦٩ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٤٣٣ ، واللمع ١٧٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، والعيني ٤/ ١٨٦ .

وَلاَ يَجُوزُ بَدَلُ الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَلاَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، فَلاَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِي زَيْدٍ " عَلَى الْبَدَلِ مِنَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لأَنَّ (الْمُظْهَرَ)(١) يُفْهَمُ مِنْهُ الغَيْبَةُ ، وَالْيَاءُ يُفْهَمُ مِنْهَا الْحُضُورُ ، وَذَلِكَ مُتَنَافٍ ، وَكَذَلِكَ الظَّاهِرُ وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ " قُمْتَ زَيْدٌ " (٢) عَلَى إِبْدَالِ "زَيْدٍ " مِنْ تَاءِ الْمُخَاطَبِ ؛ لِتَنَافِي الْمُظْهَرِ وَالْمُخَاطَبِ ، لأَنَّ الْخِطَابَ لاَ يَكُونُ بِالاْسمِ الظَّاهِرِ إِلاَّ فِي النِّدَاءِ ، فَيُؤَدِّي إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرَيِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الْوَاحِدُ حَاضِرًا غَائِبًا ، أَوْ مُخَاطَبًا غَيْرَ مُخَاطَبٍ وَذَلِكَ قَبِيحٌ ، هَذَا إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الأَوَّلَ (٣)

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ ﴾ (٤) :إِنَّ قَوْلَهُ : (لِمَنْ) بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ فِي (لَكُمْ)(٥) وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ (٦) ، وَ" مَنْ " الْغَائِبُ " ، وَقِيلَ : لَمَّا كَانَ (لَكُمْ)

---

(١) في النسختين " المضمر " تحريف بدليل ما بعده ، ولقوله في التحفة الشافية لوحة ٩٧ :" وإنما لم يجز ذلك لأن الاسم الظاهر يفيد الغيبة فلا مطابقة بينه وبين المتكلم ، لأنه باعتبار كونه مخاطباً ليس بغائب وباعتبار كونه ظاهراً ، ليس بمخاطب ولا متكلم فيبقى الاسم الواحد مخاطباً غائباً أو متكلماً غائبا .. ، وأمَّا ضمير الغائب فمطابق للمظهر في إفادة الغيبة فاعرفه " .

(٢) في الأصل " زيداً " .

(٣) أي : إذا كان بدلَ كل من كل ، أمَّا بقية أقسام البدل فجائزٌ ، كما سيأتي بيانه .

(٤) سورة الأحزاب ٢١ .

(٥) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٩٢ ، وتفسير القرطبي ١٤/ ١٥٦ ، والآية عتاب للمتخلفين عن القتال ،ويجوز في همزة " أسوة " الضم والكسر .

(٦) نسب هذا للأخفش في ابن يعيش ٣/ ٧٠ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٧ .

خِطَابًا لِجَمِيعِ الأُمَّةِ [١] أَشْبَهَ الْغَائِبَ ، وَلأَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ .

فَأَمَّا بَدَلُ الْبَعْضِ وَالاشْتِمَالِ فَجَائِزَانِ تَقُولُ : " أَعْجَبْتُ [٢] زَيْدًا عِلْمِي " فَـ " عِلْمِي " بَدَلٌ (مِنَ) [٣] " التَّاءِ " فِي "أَعْجَبْتُ " .

[وَتَقُولُ " عَجِبْتُ "] [٤] مِنْكَ وَجْهِكَ " بِجَرِّ " الْوَجْهِ " عَلَى الْبَدَلِ مِنَ "الْكَافِ " ؛ لأَنَّهُ بَدَلُ الْبَعْضِ ، و " عَجِبْتُ مِنْكَ عِلْمِكَ " [٥] .

الرَّابِعَةُ : بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنِ الْمُظْهَرِ ، نَحْوُ " رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ " ، وَ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ " ، وَلاَيَصِحُّ فِيهِ بَدَلُ الْبَعْضِ ، إِذْ لاَ صِيغَةَ لِمُضْمَرٍ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ فِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ ، وَقَدْ تَكَلَّفُوا لِذَلِكَ أَمْثِلَةً نَحْوُ " يَدُ زَيْدٍ ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهَا "[٦] ، وَفِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ " وَجْهُ هِنْدٍ رَأَيْتُهَا إِيَّاهُ " [٧] .

وَإِنَّمَا جَازَ فِي الْبَدَلِ مُخَالَفَتُهُ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ إِظْهَارًا وَإِضْمَارًا ، وَتَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا بِخِلاَفِ بَاقِي التَّوَابِعِ ؛ لأَنَّ الْبَدَلَ الاعْتِمَادُ فِيهِ عَلَى الثَّانِي وَهُوَ الْمَقْصُودُ ، وَلِذَلِكَ تَكَرَّرَ مَعَهُ الْعَامِلُ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِقْلاَلِهِ ، وَالْمُسْتَقِلُّ لَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ لاَ حُكْمُ غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمَعْطُوفَ ، فَجَازَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْبَدَلُ غَيْرَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَهُوَ الْبَعْضُ ، وَالاشْتِمَالُ .

---

(١) " في الأصل " الآية .
(٢) في الأصل " أعجب " .
(٣) سقط من (ف) .
(٤) سقط من الأصل
(٥) بجرِّ العلم علي البدل من " الكاف " لأنَّه بدلُ الاشتمال.
(٦) انظر شرح الكافية لِلرضي ١/ ٣٤١ .
(٧) قال في التحفة الشافية لوحة ٦ :" وتقول في بدل الاشتمال : " ثوب زيد سلبت زيداً إيَّاه " ، وتقول في بدل الغلط :" هند والرجل رأيت هنداً إياه ... ، وفيها بعض التكلف ؛ إذ لا تدلُّ صيغة المضمر على التبعيض ولا على الاشتمال».
أقول : ولأجل هذا التكلف لم يمثل لهذين النوعين هنا ، وانظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٧ .

[أقسام البدل]

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمَا ... كُلٌّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَا
وَبَعْضُهُ مِن كُلِّهِ نَحْوُ "أَكَلْ ... زَيْدٌ رَغِيفًا ثُلْثَهُ أَوْ أَقَلْ"
وَذُو اشْتِمَالٍ ثَالِثٌ مِثَالُهُ ... أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

قَوْلُهُ : « كُلٌّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَ » يُرِيدُ : كَمَا تَقَدَّمَ مِن مِثَالِهِ "جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَراً " فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً مِن مَعْرِفَةٍ فَهُوَ - أَيْضًا - كُلٌّ مِنْ كُلٍّ ، وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : " بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ " [١] ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ بَدَلَ الْمِثْلِ مِنَ الْمِثْلِ "وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لاسْتِبْشَاعِهِمِ إِدْخَالَ اللَّامِ عَلَى "كُلٍّ" فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ[٢] ؛ لِأَنَّ " كُلاًّ " فى نِيَّةِ الإِضَافَةِ فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الْمَعْرِفَةِ بِدَلِيلِ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ (مِنْ قَوْلِهِمِ) [٣] : " مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا " [٤] فَنَصَبَ الْحَالَ عَنْ " كُلٍّ " فَجَعَلَهَا مَعْرِفَةً، وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ "مَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ قَائِمًا "(فَلاَ يَصِحُّ)[٣] الْجَمْعُ بَيْنَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ وَتَقْدِيرِ الإِضَافَةِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِبَعْضٍ قَائِمًا " فَلَوْ (لاَ) [٣] أَنَّ " بَعْضاً " ، و " كُلاًّ " مَعْرِفَتَانِ لَمَا صَحَّ نَصْبُ الْحَالِ عَنْهُمَا .

---

(١) هكذا قال الصيمريُّ في التبصرة ١/ ١٥٦ .

(٢) جاء فى الصحاح " كل ": " وكل وبعض معرفتان ، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام وهو جائز ، لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف " . وعلل ذلك السيوطى فى الهمع ٢/ ١٢٥ بقوله : " وقد يقال : بدل شئ من شئ لوجوده فيما لا يطلق عليه " كل " نحو " صراط العزيز الحميد الله " ، وانظر أيضا إصلاح الخلل ٩٧ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) الكتاب ٢/ ١١٤ - ١١٥ هارون .

وَدَلِيلُ حَصْرِ الْبَدَلِ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّ الشَّيْءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنَ الشَّيْءِ وهُوَ هُوَ فَذَاكَ الذِّي يُسَمُّونَه " بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ " ، أَوْ لاَ يَكُونَ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ([١] بَعْضَهُ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ " بَدَلَ الْبَعْضِ " ، أَوْ لاَ يَكُونَ وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ)[١] بَيْنَهُ وَبَيْنَ (الْمُبْدَلِ مِنْه)[٢] مُلاَبَسَةٌ وَهُوَ " بَدَلُ الاشْتِمَالِ " ، أَوْ لاَ يَكُونَ (وَهُوَ) [٣] "بَدَلُ الْغَلَطِ "[٤] ، وَقَدْ مَثَّلَ بِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا .

أَمَّا بَدَلُ الْكُلِّ فَقَوْلُهُ: " جِئْتَ أَخَاكَ جَعْفَراً " ، وَأَمَّا بَدَلُ الْبَعْضِ فَقَوْلُهُ : " أَكَلَ زَيْدٌ رَغِيفًا ثُلُثَيْهِ " ، قَوْلُهُ : " أَوْ أَقَلّ " مَعْطُوفٌ عَلَى " ثُلُثَيْهِ " تَقْدِيرُهُ : أَوْ أَقَلَّ مِنْ ثُلُثَيْهِ " ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " أَوْ أَقَلّ " مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْضٌ ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَوْ أَقَلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَمِثَالُ بَدَلِ الاشْتِمَالِ قَوْلُهُ : " أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ " .

وَالْغَرَضُ بِبَدَلِ الْكُلِّ تَوْضِيحُ الْأَوَّلِ [٥]وَتَوْكِيدُهُ ، وَالْغَرَضُ بِبَدَلِ الْبَعْضِ تَخْصِيصُ الْأَوَّلِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : « بَدَلُ الاشْتِمَالِ " أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ " فَمَفْهُومُ الْجُمْلَةِ قَدِ اشْتَمَلَ عَلَى نِسْبَةِ الْإِعْجَابِ إِلَى الْجَمَالِ ؛ لأَنَّ الْإِعْجَابَ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَاتِ مُحَمَّدٍ بَلْ مِنْ جَمَالِهِ ، فَنِسْبَةُ الْفِعْلِ قَدِ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) فى (ف) " الأول " .

(٣) فى الأصل " وهذا "

(٤) قال صاحب الشرح المجهول / لوحة ٩٥ : " وكون الأقسام أربعةً ليس على سبيل الحصر كما قد توهَّمَهُ بَعْضُهُمْ ، فَإِنَّ العقل يقتضي الزيادة على الأربعةِ المذكورةِ مثل بدل الكلِّ من البعض ، والبعض من البعض "

(٥) فى (ف) " الأمر "

ومِنْهُم مَن قَـالَ : الاسْمُ الْأَوَّلُ مُشْـتَـمِلٌ عَلَى الثَّانِي بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " أَعْـجَبَنِي زَيْدٌ عَـقْلُهُ " ، فَـ " زَيْدٌ " مُـشْـتَـمِلٌ عَلَى الْـعَـقْلِ ، أَيْ : هُوَ قَـائِمٌ بِهِ ، وَلِذَلِكَ لاَ يَجُـوزُ " يُعْجِبُنِي زَيْدٌ أَخُوهُ " ؛ لِأَنَّ " زَيْدًا " لاَ يَشْتَمِلُ عَلَى الأَخِ ، وَلاَ الْأَخُ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ .

وَمِنْهُـــم مَنْ قَالَ : الثَّانِي مُشْـتَمِـلٌ عَلَى الْأَوَّلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ " ، فَالثَّوْبُ مُشْتَمِلٌ عَلَى " زَيْدٍ " (١) .

ثُمَّ يَقُولُ : إِذَا كَانَ نَكِرَةً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نَكِرَةً ، أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَفِيهِ أَرْبَعُ مُسَائِلَ – أعنى بَدَلَ النَّكِرَةِ مِنَ النَّكِرَةِ – فَالْأُولَى " مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صِـدْقٍ " فِى بَدَلِ الْكُلِّ ، وَفِـى بَدَلِ الْبَـعْضِ : " رَأَيْتُ رَجُـلاً وَجْهًا لَهُ " ، وَفِي بَدَلِ الاشْتِمَالِ " رَأَيْتَ رَجُلاً حُسْنًا لَهُ " و [فى بَدَلِ] الغَلَطِ : "مَرَرْتَ بِرَجُلٍ حِمَارٍ " .

وَإِنْ (كَانَ) (٢) الْمُبَدلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الْأُولَى : " مَرَرْتُ بِزَيدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ "(٣) .

الثانية : " رَأَيْتُ زَيداً وَجْهًا لَهُ " (٤) .

الثَّالِثَةُ : " أَعْجَبَنِى زَيْدٌ حُسْنٌ لَهُ " (٥) .

الرَّابِعَة : " أَعْجَبَنِى زَيْدٌ فَرَسٌ " (٦) .

---

(١) انظر هذين القولين فى الهمع ٢/١٢٦، وزاد السيوطى أن بعضهم يقول:إن الفعل يستدعيهما، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد ، والأخر على سبيل المجاز والتبع».

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى بدل الكل .

(٤) فى بدل البعض .

(٥) في بدل الاشتمال .

(٦) في بدل الغلط .

فَهَذِهِ ثَمَانِ (١) مَسَائِلَ

فَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ مَعْرِفَةً ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً أَوَ نكِرَةً ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأُولَى : " قَامَ أَخُوكَ زَيْدٌ " .

الثانيةُ : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهُهُ " .

الثَّالثَةُ : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ " .

الرَّابعَةُ : " قَامَ زَيْدٌ فَرَسُهُ " (٢) .

فَإِنْ كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نَكِرَةً فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأُولَى : " قَامَ رَجُلٌ (٣) زَيْدٌ " .

الثَّانِيَةُ : " ضَرَبْتُ رَجُلاً رَأْسَهُ " .

الثَّالثةُ : " رَأَيْتُ رَجُلاً جَمَالَهُ " .

الرَّابِعَةُ : " رَأَيْتُ رَجُلاً الْفَرَسَ " .

فَهَذِهِ (ستَّ عَشْرَةَ) (٤) مَسْأَلَةً .

فَأَمَّا بالنِّسْبَةِ إِلَى الإِظْهَارِ وَالإِضْمَارِ فستَّ عَشَرَةَ (٤) مَسْأَلَةً ، فَالْمُظْهَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ (٥) أَرْبَعَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الأَمْثِلَةُ فِيهِ ، وَأَمَّا الْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ (٦)

---

(١) هكذا جاءت في النسختين " ثمان " بدون ياء هنا وفي الصفحة التالية ، والأصح إثبات الياء ، لأن الكلمة مضافة .

(٢) فى النسختين " نفسه " وهو تحريف صوابه كما أثبته .

(٣) في النسختين " الرجل " بالتعريف ، وهو تحريف بدليل قوله : " فإن كان المبدل منه نكرة " و " الرجل " مبدل منه ، وقد مثل له فى التحفة الشافية لوحة ٩٧ بقوله " قام رجل زيد " كما أثبتُّ .

(٤) فى النسختين " ستة عشر " ، والصواب ما أثبته .

(٥) فى النسختين " فالمظهر من المضمر " .

(٦) فى النسختين " المضمر من المضمر " .

فَفيه أَرْبَعُ مُسَائِلَ أَيْضًا :

الْأُولَى : " قَامَ زَيْدٌ هُوَ " .

الثَّانيةُ : وهُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ مُضْمَراً مِنْ مُظهَرٍ « وَجْهُ هِنْدٍ ضَرَبْتُ هِنْدًا إيَّاهُ » .

الثَّالثةُ : بَدَلُ الاشْتِمَالِ " ثَوْبُ هِنْدٍ سَلَبْتُ هِنْدًا إيَّاهُ " .

الرَّابِعةُ : بَدَلُ الْغَلَطِ كَقَوْلِكَ " هِنْدٌ وَالْحِمَارُ رَأَيْتُ هِنْدًا إيَّاهُ " .

فَهَذِهِ ثَمَانِ مَسَائِلَ :

وَأَمَّا بَدَلُ الْمُظْهَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الْأُولَى : " الَّذى مَرَرْتُ بِهِ زَيدٍ عَمْرٌو " .

الثَّانِيَةُ : " زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ يَدَهُ " (١) .

الثَّالِثَةُ : " زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ عِلْمِهِ " (٢) . الرَّابِعَةُ : " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ الْحِمَارِ " (٣) .

وَفِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الْأُولَى : " زَيْدٌ رَأَيْتُهُ إيَّاهُ " الثَّانِيَةُ : " وَجْهُ هِنْدٍ رَأَيْتُهَا إيَّاهُ " (٤)

الثَّالِثَةُ : " ثَوْبُ هِنْدٍ سَلَبْتُهَا إيَّاهُ " الرَّابِعَةُ : " هِنْدٌ وَالْحِمَارُ رَأَيْتُهَا إيَّاهُ "

فَهَذِهِ ثِنْتَانِ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً بِأَمْثِلَتِهَا .

---

(١) مثل له فى التحفة الشافية ٩٦ بقوله " زيد نظرت إليه وجهه " .

(٢) فى الأصل " عمله " .

(٣) ومثل له فى التحفة الشافية لوحة ٩٦ بقوله : " هند والرجل عجبت منها الرجل "

(٤) فى النسختين "وجه هند رأيته إياه " ، والمثبت من التحفة الشافية .

[بدل الفعل من الفعل]

وَأَبْدَلُوا الْفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا ... كَانَ بِمَعْنَـــاهُ وَذَاكَ مِثْـلُ ذَا ١٢٤/ب

إِنَّ عَلَـيَّ اللَّـــهَ أَنْ تُبَايِعَـا ... تُؤْخَذَ كَرْهًـا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا (١)

إِذَا اتَّفَقَ فِعْلاَنِ فِي الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يُبْدَلَ أَحَدُهُمَا [مِنَ الآخَرِ] (٢) كَقَوْلِكَ : " إِنْ تُكْرِمْ زَيْدًا تُحْسِنْ إِلَيْهِ فَهُـوَ أَهْلٌ " فَجَزَم " تُحْسِنْ إِلَيْـهِ " ؛ لأَنَّـهُ بَدَلٌ مِـنْ " تُكْرِمْ " وَجَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ ؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، فَالإِكْرَامُ بِمَعْنَى الإِحْسَانِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ " عَمَّـا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الثَّانِي لَيْسَ بِمَعْنَى الأَوَّلِ ، نَحْوُ " إِنْ تَقُمْ تَضْحَكُ أُكْرِمْكَ " فَلاَ يَجُوزُ جَزْمُ " تَضْحَكُ " عَلَى الْبَدَلِ مِنْ " تَقُمْ " ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ ، لأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ فَهُوَ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ(١) ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ نَصَبَ " تُؤْخَذَ " عَلَى الْبَدَلِ مِن " تُبَايِعُ " لأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ لأَنَّ الْمُبَايِعَ لا يَنْفَكُّ مِنْ (أَحَدِ) (٣) الأَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا أَنْ يُؤْخَذَ كَارِهاً أَوْ يَجِيءَ إِلَى الْمُبَايَعَةِ طَائِعًا ، وَمِثْلُهُ ـ أَيْضًا ـ مِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ :

---

(١) لم أقف على قائل هذا الرجز ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٥٦ هارون التى لا يعرف لها قائل.
وانظر : المقتضب ٢/٦٣ ، والأصول فى النحو ٢/٤٨ ، وشرح الجمل ١/ ١١٨ ، ١٩٢ ، والعينى ٤/١٩٩ ، والخزانة ٢/ ٣٧٣ بولاق .
علي الله : أى علي والله فلفظ الجلالة منصوب على نزع الخافض .
تبايع : من البيعة للسلطان وطاعته . يريد أن تبايع كرهاً أو طوعاً .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف)

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا (١)

فَجَزَمَ " تُلْمِمْ " ؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ " تَأْتِنَا " إِذْ هُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَهُوَ فِي الْفِعْلِ بَدَلُ الثَّانِي مِنَ الأَوَّلِ ، وَالثَّانِي هُوَ الأَوَّلُ ، وَهُوَ الذي يُسَمُّونَهُ " بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ " إِذَا لَمْ يَكُنِ الأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي كَقَوْلِهِ : " تَأْتِنَا "(٢) تُلْمِمْ بِنَا " إِنَّ الإِتْيَانَ هُوَ الإِلْمَامُ ، وَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي كَالْمُبَايَعَةِ قَدْ تَكُونُ بِالرَّغْبَةِ وَقَدْ تَكُونُ بِالرَّهْبَةِ ، فَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى الْمَعْنَيَيْنِ ، فَيَكُونُ الْبَدَلُ فِيهِ بَدَلَ الاشْتِمَالِ .

[بدل الغلط]

وَالْبَـــدَلُ الرَّابِعُ يُـدْعَى الْغَلَـطَـا   كَمِثْلِ جِئْتُ دَعْدَ زَيْدًا غَلَطَـا

وَالأَجْوَدُ الإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِـــبَلْ   وَهْوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّي بِالْبَدَلْ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْبَدَلِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّحْوِيُّونَ هَذَا لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ الْغَلَطَ (بَلْ)(٣) ذَكَرُوهُ لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ كَيْفَ يَتَدَارَكُونَ إِذَا غَلِطُوا ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ : بَدَلُ الْغَلَطِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَدَلُ غَلَطًا بَلِ الْغَلَطُ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ، لأَنَّ « الْغَلَطَ » هُنَا بِمَعْنَى الْمَغْلُوطِ بِذِكْرِهِ كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ ،فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : بَدَلُ الْمَغْلُوطِ بِذِكْرِهِ ، أَوْ بَدَلٌ لأَجْلِ الْغَلَطِ بِذِكْرِ الأَوَّلِ ، فَالسَّبَبُ فِي ذِكْرِهِ الْغَلَطُ ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ سَبَبِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَهْوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّي بِالْبَدَلْ " .

---

(١) هذا البيت من قصيدة لعبيد الله بن الحُرِّ الجُعْفِيِّ قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة لرجل من أصحابه كان قد حبس معه .

انظر ترجمته في الخزانة ١/ ٢٩٦ بولاق .

وهو في الكتاب ٨٦/٣ هارون ، والمقتضب ٦١/٢ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢/١ وابن يعيش ٥٣/٧ ، ١٠/ ٢٠ ، والخزانة ٣/ ٦٦٠ بولاق ، والهمع ٢/ ١٢٨ ، والدرر اللوامع ١٦٦/٢ ، وحاشية العليمي على التصريح ٢/ ١٦٢ ، والشرح المجهول لوحة ٩٨ .

الجزل : الغليظ ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد . تأججا : الضمير للحطب والنار ، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار ، أو لأن النار مؤنث مجازي عاد الضمير إليها مذكراً .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " وإنما " .

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ الْغَلَطُ فِي الْكَلَامِ الصَّادِرِ عَنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَفِكْرَةٍ ، أَوْ عَنْ عِيٍّ وَحَصْرٍ ، وَالْعِيُّ : هُوَ اسْتِحْضَارُ الْمَعْنَى فِي الذِّهْنِ مَعَ انْتِفَاءِ ذِكْرِ مَا يُسَمَّى بِهِ(١) ، وَلَمْ يَقَعْ هَذَا الْبَدَلُ فِي الْقُرْآنِ (٢) ، وَهُوَ كَقَولِكَ : " جِئْتُ دَعْدَ زَيْدًا " أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : " جِئْتُ زَيْدًا " فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى ذِكْرِ " دَعْدٍ " ثُمَّ ظَهَرَ لَكَ الْغَلَطُ فَتَدَارَكْتَهُ بِذِكْرِ الثَّانِي .

قَوْلُهُ : " وَالْأَجْوَدُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ " أَيْ : الأَجْوَدُ أَنْ تُضْرِبَ عَنِ الْغَلَطِ بِـ " بَلْ " فَتَقُولُ : جِئْتُ دَعْدًا بَلْ زَيْدًا (٣) ، وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُهَا عِنْدَ فَهْمِ الْمَعْنَى وَأَمْنِ اللَّبْسِ كَمِثَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ مِمَّا يَلْتَبِسُ تَعَيَّنَ الْإِثْبَاتُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ " ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوَصْفَ بِالْبَلَادَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْوَصْفَ وَجَبَ الْإِتْيَانُ بِـ " بَلْ " لِرَفْعِ اللَّبْسِ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الضَّرْبُ لَيْسَ عَنْ غَلَطٍ بَلْ قَدْ يَذْكُرُ الْأَوَّلَ عَنْ قَصْدٍ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعُ عَنْهُ (٤) كقولك : " هِنْدٌ قَمَرٌ " عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَكَ أنها أَفْضَلَ مِن ذَلِكَ فَتَقُولُ « بَلْ هِنْدٌ شَمْسٌ » ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي(٥) :

أَقَاضِينَا هَذَا الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ غَلِطْتُ وَلَا الثُّلْثَانِ هَذَا وَلَا النِّصْفُ (٦)

---

(١) جاء في (التاج ١١/ ٢٧ حصر) " وفي شرح مفصل الزمخشري أن العي هو استحضار المعنى ولا يحضرك اللفظ الدال عليه ، والحصر مثله إلا أنه لا يكون إلا لسبب من خجل أو غيره " .

(٢) ولا في الشعر ولا في الكلام المستقيم كما في المقتضب ٤/ ٢٩٧ .

(٣) وحينئذ يعرب " زيد " معطوفا لا بدلا .

(٤) كتب فوقه في الأصل بخط مغاير " فإنه يسمى بداء لا غلطا ، ومثل هذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة " والله أعلم " . وهو من شرح ابن القواس صـ ٨١٣ ،

(٥) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين قتل سنة ٣٥٤ ، وهو وإن كان من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم في تثبيت القواعد إلا أنه لا بأس بالتمثيل والاستئناس بشعره ، لا سيما إذا كان الغرض منه المعنى دون اللفظ ، لأن المعاني كما يقول ابن جني في الخصائص ١/ ٢٤ : « يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون " .

(٦) اليازجي : شرح ديوان المتنبي ١/ ١٠٥ ، والبرقوقي ٣/ ٣٤ ، وإصلاح الخلل ١٠١ ، يقول لمدوحه أبي الفرج القاضي : أنت أهل لما أثنيت به عليك ، ثم قال : غلطت : ليس هذا ثلثي ما أنت أهله ، ولا نصفه ، قوله : ولا الثلثان : عطف على محذوف دل عليه ما تقدم أي : لا الذي أنت أهله هذا ، ولا الثلثان منه ، والهمزة للنداء .

[المبتدأ والخبر]
" المبتدأ "

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ الاسْمِ الْمُبْتَدَا ... الْمُبْتَدَا يُرفَعُ إِذْ تَجَــرَّدَا
مِــنْ كُـلِّ عَامِــلٍ لَـهُ لَفْظِــيّ ... فَارْفَع بِأَمْرٍ فِيهِ مَعْنَــوِيّ
أَعْنِي ابتِدَاءً وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَـرْ ... مِثَالُهُ : زَيْدٌ مُصِيخٌ لِلْخَبَرْ

الْمُبْتَدَأُ " مُفْتَعَلٌ " مِن ابْتَدأْتُ الشَّيْءَ إِذَا جَعَلْتَهُ أَوَّلاً لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيراً ، وَالابْتِدَاءُ مَجْمُوعُ أَمْرَيْنِ ، وَهُمَا تَجْرِيدٌ ، وَإِسْنَادٌ ، فَمَتَى فَاتَ أَحَدُهُمَا فَاتَ الأبْتِدَاءُ .

وَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَقَدْ رَسَمَهُ وَعَرَّفَهُ بِهَذِهِ الْقُيُودِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، فَقَوْلُهُ : " الاسْمُ » احْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لاَيَقَعُ مُبْتَدَأً ؛ لِعَدَمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُم: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " (١) فَأَصْلُهُ " أَنْ تَسْمَعَ " فَحَذَفَ " أَنْ "مِنْ " تَسْمَعُ " لِدَلاَلَةِ " أَنِ " الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :" مِنْ أَنْ تَرَاهُ " ، وَ" أَنْ " مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ .

وَقَوْلُهُ :" يُرْفَعُ إِذْ تَجَرَّدَا مِنْ كُلِّ عَامِلٍ لَهُ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ اسْمُ " كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا ، (وَاسْمُ) (٢) "إِنَّ " ، وَالْأَوَّلُ مِنْ مَفْعُولَي " ظَنَنْتُ " ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : " إِذْ تَجَرَّدَ لَفْظاً وَمَعْنىً " لِيَخْرُجَ مِنْهُ [نَحْوُ] (٣) ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٤) ، فَإِنَّهُ مُجَرَّدٌ لَفْظاً لاَ تَقْدِيراً (٥) .

---

(١) هذا المثل يضرب لمن خبره خير من مرآه ، انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٢٧ ،والفاخر ٦٥ ، والوسيط في الأمثال ٨٣ ، والمستقصى ١/ ٣٧١ ، وروى " أن تسمع " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة التوبة ٦ .

(٥) ويرفع " أحد " بفعل محذوف يفسره المذكور تقديره " وإن استجارك أحد " .

قَوْلُهُ : " لَفْظِيّ " اْحتَرَزَ مِنْ تَجْرِيدِهِ مِنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيّ ، فَإِنَّه لَمْ يَتَجَرَّدْ مِنْهُ ، إِذْ لَو تَجَرَّدَ مِنْهُ لَبَقِيَ بِلاَ عَامِلٍ ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : الْمُبْتَدا " أَنَّهُ أَوَّلٌ ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ :" وَهْوَ رَافِعُ الْخَبَرْ " أَنَّهُ يَقْتَضِي ثَانِياً ، وَأَنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّجْرِيدُ لأَجْلِ اْلإِسْنَادِ ، فَمَتَى فُقِدَ التَّجْرِيدُ فُقِدَ الابْتِدَاءُ ، لأَنَّ مَعْنَى الابْتِدَاءِ كَوْنُ الاسْمِ أَوَّلاً لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " تَقْدِيراً " لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ الَّذِى قُدّمَ عَلَيْه خَبَرُهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَوَّلاً لَفْظاً بَلْ تَقْدِيراً ، وَإِنْ فُقِدَ الإِسْنَادُ فَقَدْ زَالَ كَوْنُ الاسْمِ مُبْتَدَأً ، وَلِذَلِكَ لاَ يُقَالُ فِى أَلْفَاظِ الْعَدَدِ ، وَحُرُوفِ التَّهَجّى ، وَاْلأَصْوَاتِ : مُبْتَدَأٌ مَعَ تَجَرُّدِهَا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ؛ لِفَقْدِ اْلإِسْنَادِ .

قَوْلُهُ :" فَارْفَعْ بِأَمْرٍ فِيهِ مَعْنَوِىّ " ذَكَرَ أَنَّ لَهُ عَامِلاً مَعْنَوِيًّا ، لِئَلاَّ يُظَنَّ أَنَّ رَفْعَهُ بِلاَ عَامِلٍ (1).

وَإِنَّمَا رُفِعَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ مَوْضُوعٌ لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ في اْلأَصْلِ ، فَالْمَرْفُوعُ أَقْوَى مِنَ الْمَحْمُولِ ، وَالضَّمَّةُ أَوَّلُ الْحَرَكَاتِ وَأَقْوَاهَا ، فَنُوسِبَ بِأَنْ جُعِلَ اْلأَوَّلُ اْلأَقْوَى لِلأَوَّلِ اْلأَقْوَى .

قَوْلُهُ : "وَهْوَ رَافِعُ الْخَبَرْ " يُرِيدُ أَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ الَّذِى رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الَّذِى رَفَعَ الْخَبَرَ ، وَإِنَّمَا رَفَعَ الْخَبَرَ ؛ لِشَبَهِهِ بِالْفَاعِلِ ، لِكَوْنِهِ الْجُزْءَ الثَّانِيَ مِنَ(2) الْجُمْلَةِ ، وَاْخْتَارَ أَنْ يَكُونَ الابْتِدَاءُ الَّذِى رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الرَّافِعُ لِلْخَبَرِ قِيَاساً عَلَى العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، فَإِنَّهَا لَمَّا عَمِلَتْ فِى الاسْمِ اْلأَوَّلِ عَمِلَتْ فِى الثَّانِى ، فَكَذَلِكَ الابْتِدَاءُ لَمَّا عَمِلَ في اْلأَوَّلِ عَمِلَ فِي الثَّانِى ؛ لاقْتِضَاءِ اْلأَوَّلِ الثَّانِيَ .

---

(1) ذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنويٌّ ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان . ينظر لذلك الإنصاف ٤٤ المسألة الخامسة .

(2) بعد قوله " من " فى الأصل بياض يوهم أن هناك سقطاً إلا أن الكلام مستقيم فى نظري .

قَوْلُهُ : " زَيْدٌ مُصِيخٌ لِلْخَبَرْ " مِثَالٌ لِلتَّجْرِيدِ وَالإِسْنَادِ ، وَمَعْنَى " مُصِيخٍ " : مُسْتَمِعٌ " لِلْخَبَرِ"أَيْ: لِلْحَدِيثِ . وارْتَسَمَ الْمُبْتَدَأُ بِأَنَّهُ اسْمٌ أَوَّلٌ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا مُقْتَضِيًا ثَانِيًا .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " اسْمٌ " عَنِ الْفِعْلِ ، فَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : " أَوَّلاً " التَّجْرِيدُ ، وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : " مُقْتَضِياً ثَانِياً " الإِسْنَادُ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِلظَّاهِرِ، نَحْوُ " أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ؟ فَلَوْ قُلْنَا : " مُسْنَدًا إِلَيْهِ " لَخَرَجَ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الثَّانِيَ -(وَهُوَ الأَوَّلُ)(١) - لَيْسَ مُسْنَداً إِلَى الأَوَّلِ ، بَلِ الأَوَّلُ مُسْنَدٌ إِلَى الثَّانِي ، لكِنِ الأَوَّلُ مُقْتَضٍ لِلثَّانِي ؛ فَالاقْتِضَاءُ أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِمْ : مُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، فَإِنَّ تَعْرِيفَ الْمُبْتَدَأِ(بِكَوْنِه) (٢) مُسْنَدًا إِلَيْهِ يُخْرِجُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ؛ لِعَدَمِ الإِسْنَادِ إِلَيْهِ فَلاَ يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْمُبْتَدَأِ وَلاَ يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْخَبَرِ وَإِنْ كَانَ مُسْنَداً إِلَى غَيْرِهِ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ لاَ يَلْزَمُ تَقْدِيمُه ، وَهَذَا يَلْزَمُ تَقْدِيمُه ؛ لأَنَّهُ عَامِلٌ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ (وَالْخَبَرُ لاَ يَعْمَلُ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ)(٣) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٤) ، فَلاَ يَكُونُ خَبَراً .

وَكُلُّ مَا ابْتَدَأْتَهُ عَرِّفْهُ وَإِنْ تُنَكِّرْ صِفْهُ أَوْ أَضِفْهُ

قَوْلُهُ : " عَرِّفْهُ " أَيْ : اجْعَلْهُ مَعْرِفَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ مَبْنَاهُ لإِفَادَةِ السَّامِعِ (بِمَا) (١) فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِذَا كَانَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ مَجْهُولاً عِنْدَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " بأن يكون " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) انظر ذلك في الإنصاف ٤٤ المسألة الخامسة .

الْمُخَاطَبِ صَارَ (١) الْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ عَلَى مَجْهُولٍ ، وَالْحُكْمُ عَلَى الْمَجْهُولِ لاَ يَصِحُّ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْلُوماً لِلْمُخَاطَبِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لِلْمُتَكَلِّمِ ، أَمَّا الْخَبَرُ فَيَكُونُ مَعْلُوماً لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، لِيَحْصُلَ لِلْمُخَاطَبِ بِهِ عِلْمٌ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ [ذَلِكَ](٢) ، فَإِذَا نَسَبَ الْمُتَكَلِّمُ الْخَبَرَ إِلَى ذَاتٍ مُعَيَّنَةٍ عَلِمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ مَنْسُوبٌ إِلَى تِلْكَ الذَّاتِ الْمُعَيَّنَةِ دُونَ غَيْرِهَا ، وَلِهَذَا قَالُوا : الْمُبْتَدَأُ هُوَ مُعْتَمَدُ الْبَيَانِ ، وَالْخَبَرُ هُوَ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ ، أَيْ : يُعْتَمَدُ فِي بَيَانِ النِّسْبَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَيُعْتَمَدُ فِي الْفَائِدَةِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : يُعْتَمَدُ فِي الْفَائِدَةِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَفِي بَيَانِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

وَلاَ يُبْتَدَأُ بِالنَّكِرَةِ إِلاَّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا خَلَفٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَمَا يَخْلُفُ الْمَعْرِفَةَ أُمُورٌ ، وَهِيَ (اثْنَا عَشَرَ)(٣) .

---

(١) فى النسختين "فصار" والصواب ما أثبته .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " اثنى عشر " خطأ نحوي ، والاثنا عشر التي أشار إليها المؤلف هي مسوغات الابتداء بالنكرة وسيأتى بيانها .

[مواضع الابتداء بالنكرة]

* أَوْ قَدِّمِ الْخَبَرَ ظَرْفًا أَوْ وَعَى * مَعْنَى تَعَجُّبٍ، وَنَفْيٍ، وَدُعَا *
* أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ مُسْتَفْهِمَا * بِهِ أَوِ الْجَوَابُ أَوْ مُعَمِّمَا *
* أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَا * تَقُولُ: فِي الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرَا *
* وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِلِ * وَمِثْلُهُ أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِي *
* فَمُقْصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَغْنَى * فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ فِي الْمَعْنَى *

لَمَّا كَانَ أَصْلُ الْمُبْتَدَأ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، لأَنَّ تَنْكِيرَهُ مُخِلٌّ بِالْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ، وهُوَ إِفْهَامُ الْمُخَاطَبِ، وَاللَّفْظُ إِنَّمَا وُضِعَ لِلإِفَادَةِ، فَإِذَا فَاتَ لَمْ يَكُنْ فِي التَّخَاطُبِ فَائِدَةٌ، فَإِذا تَخَصَّصَتِ النَّكِرَةُ قَرُبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَجَازَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا، أَعْنِي الإِخْبَارَ عَنْهَا بِحُصُولِ الْفَائِدَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ للابتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ : «صِفَهْ» وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ ﴾(١) ، فَـ « عَبْدٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَ« خَيْرٌ» خَبَرُهُ ، وَجَازَ الابتِدَاءُ بِالنّكِرَةِ لِتَخَصُّصِهَا بِالصِّفَةِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : «عَبْدٌ مُؤْمِنٌ» أَخَصُّ مِنْ قَوْلِكَ : « عَبْدٌ» عَلَى الإِطْلَاقِ ، وَلأَنَّ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ ، وَالضَّمِيرُ مَعْرِفَةٌ وَهُوَ تِلْكَ النَّكِرَةُ الْمَوْصُوفَةُ فِي الْمَعْنَى فَجَازَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ الْمَوْصُوفةِ إِمَّا لِتَخَصُّصِهَا ، وَإِمَّا لإِضْمَارِهَا فِى الصِّفَةِ قَبْلَ الإِخْبَارِ عَنْهَا .

الثَّانِي : الإِضَافَةُ نَحْوُ (غُلَامُ)(٢) رَجُلٍ فِى الدَّارِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ

---

(١) سورة البقرة ٢٢١ .

(٢) سقط من (ف).

السَّلاَمُ :«خَمْسُ صَلَـوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِـبَادِ[1]» ، فَـ«خَمْسٌ »، مُـبْتَـدأٌ، وَكَتَبَهُنَّ [2] الْخَبَرُ، وَجَازَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى نَكِرَةٍ ، لِتَخَصُّصِهَا بِالإِضَافَةِ ، وَلأَنَّ قَوْلَكَ : غُلاَمُ رَجُلٍ)[2] بِالإِضَافَةِ وَ «غُلاَمٌ لِرَجُلٍ» بِمَعْنًى وَاحِدٍ وَلاَ خِلاَفَ فِي جَوَازِ الابْتِدَاءِ فِي قَوْلِكَ[3] : « غُلاَمٌ لِرَجُلٍ [عِنْدَكَ] (لأَنَّ غُلاَمًا ـ إِذَا مَاتُرِكَت الإِضَافَةُ ـ مَوْصُوفُ بِقَوْلِكَ : « لِرَجُلٍ »[2]) أَيْ : غُلاَمٌ كَائِنٌ لِرَجُلٍ عِنْدَكَ ، وَمَعْنَاهُ فِي الإِضَافَةِ كَذَلِكَ.

الثَّالِث : قَولُهُ : أَوْ قَدِّمِ الْخَبَرَ ظَرْفًا[4] نَحْوُ «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» ، وإِنَّمَا جَازَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ ظَرْفٌ مُتَعَيِّنٌ، وَهُوَ قَوْلُكَ : « فِي الدَّارِ» فَحَصَلَ لِلْمُبْتَدَأِ تَعْيِينٌ بِتَعْيِينِ ظَرْفِهِ ، فَقَدْ تَخَصَّصَ الْمَظْرُوفُ بِتَخْصِيصِ ظَرْفِهِ.

وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ يُقَدَّرُ بِـ «اسْتَقَرَّ »[5] فَهُوَ نَائِبٌ مَنَابَ الفِعْلِ، فَصَارَ الْمُبْتَدَأُ بِتَأْخِيرِهِ يُشْبِهُ الْفَاعِلَ ، وَالْفَاعِلُ يَكُونُ نَكِرَةً.

(١) في سنن ابن ماجه ٤٤٨/١ الحديث رقم ١٤٠١ عن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « خمس صلوات افترضهن الله علي عباده ...». وانظر أيضاً سنن أبي داود ١١٥/١ ، وكنز العمال بحاشية مسند الإمام أحمد ٣ /١٢٩ عن تميم الدارى رض الله عنه

(٢) سقط من (ف).

(٣) في (ف) « بقولك».

(٤) كتب بجواره بخط مغاير « بشرط أن يكون الظرف معرفة» ، وهو يريد أن يكون الظرف تامًا بخلاف الناقص ، و٥و مالا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو « زيدٌ بِكَ أَوْ فيكَ» الهمع ٩٨/١.

(٥) يقدر الظرف باسم الفاعل وبالفعل ، فالتقديرفي « زيد عندك » ، أو «في الدار زيد» كائن أو مستقر، أو كَانَ أو استقرَّ ، واختلف في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل ، لأن الأصل في الخبر الإفراد والتصريح به ... ولتعينه في بعض المواضع ، وهو مالايصلح فيه الفعل نحو « أما عندك زيد ، وخرجت فإذا عندك زيد. .. ورجح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسي تقدير الفعل ، لأنه الأصل في العمل ولتعينه في الصلة ... » عن الهمع ٩٨/١ ، وانظر ابن يعيش ٩٠/١.

وَقَوْلُهُ : « أَوْ قَدّمِ الْخَبَرَ ظَرْفًا » احْتِرَازٌ مِنْ تَقْدِيمِهِ غَيْرَ ظَرْفٍ ، نَحْوُ « قَائِمٌ رَجُلٌ» فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ ؛ لأَنَّهُ مُعْرَبٌ مَرفُوعٌ فيصِحُّ جَعْلُهُ مُبْتَدأً إِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (حَرْفَ)[1] الاسْتِفْهامِ ، أَوْ حَرْفَ النَّفْيِ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : « أَوْ وَعَى» نَحْوُ « خَلَفَكَ رَجُلٌ» ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَولِ فِي الظَّرفِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الظَّرْفِ وَالْوِعاءِ؟

قُلْتُ : سِيبَوَيْهِ سَمَّى حُرُوفَ الجَرِّ ظُرُوفًا[2] ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالْفِعْلِ كَتَعَلُّقِ الظَّرْفِ ؛ وَلأَنَّ مِنْهَا «فِي» وَهِيَ الأَصْلُ فِي اقْتِضَاءِ الظَّرْفِيَّةِ ، ولِذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّرْفِ أَخْرَجَتْهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَصَارَتْ هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِلظَّرْفِيّةِ ، وَأَمَّا الْوِعَاءُ فَهُوَ الْمَكَانُ أَوِ الْجِهَةُ أَوِ الْمَحَلُّ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْفِعْلُ وَيَحْوِيهِ[3] .

الْخَامِسُ : قَوْلُهُ : « مَعْنَى تَعَجُّبٍ» نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا! عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[4]، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ مَبْنَى التَّعَجُّبِ عَلَى الإِبْهَامِ ، وأَمَّا عِنْدَ الأَخْفَشِ[5] فَـ «مَا» مَوْصُولَةٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ.

السَّادِسُ: قَوْلُهُ : «وَنَفْيٍ» نَحْوُ « مَاأَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» ، فَإِنَّ النَّكِرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعُمُّ الْمَعْرِفَةَ وَغَيْرَهَا فَصَارَ كَقَوْلِكَ : « لاَزَيدٌ ولاَ عَمْرٌووَلاَ غَيرُهُمَا مِنَ النَّاسِ خَيْرٌ مِنْكَ».

---

(١) سقط من (ف).

(٢) الكتاب ١/٤٢٠ ، ٣/٢٦٨ ، ٤ / ٢٢٨ هارون.

(٣) قال ابن القوّاس فى شرحه ص ٨٢١ « واعلم أن هذا التأويل إنّما صيرَ إليه ؛ لأنّه[أي الناظم) ردد بين الظرف والوعاء ب « أو » .

(٤) الكتاب ١/٧٢ هارون ، و«ما» عنده مبتدأ نكرة لأنها بمعنى «شيء حَسَّنَ زيداً».

(٥) حاشية الكتاب ١/٧٣ هارون ، وتسهيل الفوائد ١٣٠.

وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ : «وَنَفْيٍ» : إِنَّهُ أَرَادَ اسْمًا فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ نَحْوُ «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ زَيْدٌ (1) فَابْتَدَأَ بِـ « أَقَلُّ » وَهُوَ نَكِرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى « مَارَجُلٌ يَقُولُ ذاكَ إِلاَّ زَيْدٌ»)[1]، لِأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ : «أَوْ قَبْلَهُ مايُوجِبُ التَّصَدُّرَا»[2] ، وَلِذَلِكَ رُفِعَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «أَقَلّ» ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْبَدَلُ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ.

السَّابِعُ : الدُّعَاءُ نَحْوُ «سَلاَمٌ عَلَيْكُم» وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّ «سَلاَمًا» مَصْدَرٌ ، وَالْمَصْدَرُ مُؤَكِّدٌ لِلْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ مُتَخَصِّصٌ بِنِسْبَتِهِ إِلى الْفَاعِلِ[3]. وَالْمُؤَكِّدُ هُوَ نَفْسُ الْمُؤَكَّدِ ، وَإِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ مُتَخَصِّصًا كَانَ الْمُؤَكِّدُ لَهُ كَذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ : الْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ مَنْصُوبٌ ، و «سَلاَمٌ» مَرْفُوعٌ.

قُلْتُ : مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا كَمَعْنَاهُ مَنْصُوبًا، وَإِنَّمَا رَفَعُوا لِغَرَضِ الثُّبُوتِ ، لِأَنَّهُمْ ١٢٦/ ب
لَوْ أَبْقَوْهُ مَنْصُوبًا لَكَانَ تَابِعًا لِفِعْلِهِ فِي التَّقَضِّي وَعَدَمِ الْبَقَاءِ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ «سَلاَمٌ مِنِّي عَلَيْكَ» فَحُذِفَ[4] لِلْعِلْمِ بِهِ ، إِذْ قَدْ عُلِمَ أَنَّ السَّلاَمَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ.

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) قال ابن القواس لوحة١٤٥ «وَيحتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بقوله « نفيٍ» أن تكون النكرة معتمدةً على حرفِ النَّفْيِ ، نحو : ما أحدٌ خير منك ... ، لأنَّها في سياق النفي تعمُّ المعرفة وغيرها ، فجاز الابتداءُ بها لعمومها إلاَّ أنَّ قوله بعد ذلك : « أو قبله مايوجب التَّصدُّرا » يُغْنِي عنه».

(٣) فتقديره «سلَّمْتُ سَلامًا» ، وقيل : التقدير فيه : سلَّمك الله سلامًا» ثم حذف الفِعْلُ ؛ لكثرة الاستعمالِ، فرفعَ المصدرُ ، ينظر ذلك في شرح الكافية للرَّضيِّ ٩٠/١ .

(٤) أي : الجار والمجرور.

الثامنُ : قَوْلُهُ : « أَوْ فيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ» نَحْوُ« مَنْ يَقُم أَقُمْ [مَعَهُ][1]» وإِنَّمَا جَازَ ؛ لِعُمُومِ الشَّرْطِ ، وَالْقَوْلُ فيهِ كَالْقَوْلِ فِي عُمُومِ النَّكِرَةِ بَعْدَ النَّفْيِ فَـ «مَنْ» مُبْتَدَأٌ ، وَ «يَقُمْ » خَبَرُهُ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَزَاءُ خَبَراً ؛ لِخُلُوِّهِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ [2].

التَّاسِعُ: قَوْلُهُ : « أَوْ مُسْتَفْهَمًا بِهِ (وَذَلِكَ)[3] نَحْوُ«مَنْ عِنْدَكَ»؟ ، وَإِنَّمَا جَازَ لِلْعُمُومِ الْحَاصِلِ فِي «مَنِ » الاسْتِفْهَامِيَّةِ النَّائِبَةِ عَنْ تَعْدَادِ الْمَعَارِفِ الَّتِي رُبَّما لاَ تَقْتَضِي الْجَوَابَ.

وَقَوْلُهُ : مُسْتَفْهَمًا [بِهِ][4] أَيْ:بِالْمُبْتَدَأِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ أَلاَّ يَكُونَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ بَلْ بِحَرْفِ الاسْتِفهَامِ.

الْعَاشِرُ : قَوْلُهُ : « أَوِ الْجَوَابُ» يَعْنِي : جَوَابَ سُؤَالِ الْمُسْتَفْهِمِ[5] ، وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لأَنَّ الْجَوَابَ مِنْ شَأْنِهِ مُطَابَقَةُ السُّؤَالِ فَجَازَ فِيهِ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ، كَمَا جَازَ فِي السُّؤَالِ بَلْ أَوْلَى؛لِحُصُولِ التَّعْيِينِ الْمَطْلُوبِ بِهِ.

---

(١) تكملة يستقيم بها النص وهي من كتابه الآخر التحفة الشافية لوحة٣٠.

(٢) قال الرضيّ في شرح الكافية ١/ ٩٠ : « اختار الأندلسيّ أنَّ الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو من قام قمت» .. ، وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة ، وقيل : كلمة الشرط مبتدأ لاخبر له ....».

(٣) سقط من (ف).

(٤) سقط من الأصل.

(٥) كقولك في جواب من قال : من عندك ؟ : رجل ، أي : رجل عندي.

الْحَادِي عَشَرَ : قَوْلُهُ : « أَوْ مُعَمَّمًا » نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾(١) ، وَ « كُلٌّ قَائِمٌ »(٢) ، وَإِنَّمَا جَازَ ، لِشُمُولِ الْعَامِّ الْخَاصَّ ، وَلِذَلِكَ يَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ ، وَقِيلَ : لأَنَّ « كُلاًّ » فِي الآيَةِ مُضَافَةٌ ، وَفِي غَيْرِ الآيَةِ تُنْوَى إِضَافَتُهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ الاسْتِفْهَامَ يُفِيدُ الْعُمُومَ ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ، فَمَا الْفَائِدَةُ بِقَوْلِهِ : « مُعَمَّمًا »؟

قُلْتُ : الْعُمُومُ فِي «كُلٍّ » عُمُومٌ سَاذَجٌ(٣) غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِمَعْنًى آخَرَ مِنْ شَرْطٍ ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ.

الثَّانِي عَشَرَ : قَوْلُهُ : «أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَا » يُرِيدُ بِ «مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ» حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفَ النَّفْيِ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ صِفَةٌ ، نَحْوُ « أَقَائِمٌ زَيْدٌ» ، فَـ «قَائِمٌ» مُبْتَدَأٌ ، وَ«زَيْدٌ» فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ « زَيْدًا » مُبْتَدَأً، وَ « قَائِمٌ» خَبَرَهُ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا : « إِذَا كَانَ بَعْدَهُ صِفَةٌ » احْتِرَازاً(٤) من مَثَلِ : قَوْلِكَ : « أَرَجُلٌ عِنْدَكَ أَمِ امْرَأَةٌ ؟ وَلاَ شَكَّ أَنَّ مُرَادَهُ الصِّفَةُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : « وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِلِ».

---

(١) سوره آل عمران ١٨٥.

(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٩٨ : « وأكثر من شرح هذا الكتاب مثل قوله « أو معمما » بمثل «كل نفس ذائقة الموت» وشبهه ، وفيه نظر ، لأن ذلك مضاف فيلزم تداخل الأقسام فلا يصح الحمل عليه مع إمكانِ غيره» ، علماً بأنه مثل له بقوله : « عالمٌ خيرٌ من جاهل، وكاملٌ خيرٌ من ناقص».

(٣) قال الجواليقي في المعرب ٢٤٦ : «الساذج : فارسي معرب» ، وجاء في اللسان «سذج» حجة سَاذِجَة وسَاذَجَة بالفتح غير بالغة ، قال ابن سيده : أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع ، وقد يستعمل في غير الكلام والبرهان وعسى أن يكون أصلها « ساده» فعربت».

(٤) في النسختين بالرفع ، والأولى ما أثبتت لأنه علة لما قبله.

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَمِثْلُهُ أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِي » فَيَجِبُ فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ «عَوَاذِلِي» فَاعِلاً وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَمُقْصِرٌ «خَبَرُهُ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ مُفْرَدٌ فَلاَ مُطَابَقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ.

وَقَوْلُهُ : « تَقُولُ : فِي الدَّارِ غُلاَمٌ» مِثَالٌ لِلْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ ظَرْفًا لاَ لِلْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ «مُخْبَرًا» .

وَقَوْلُهُ : « وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِلِ » يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ : « أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَا » وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُفْرَدًا وَالْمُبْتَدَأُ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا مِثْلُ : « أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِي» فَمَا بَعْدَهُ وَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : فَمُقْصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ» وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ : وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِلِ كَمَا قَالَ فِي الأَوَّلِ الَّذِى مَثَّلْنَا بِهِ وَلَمْ يُمَثِّلْ هُوَ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ :« وَمِثْلُهُ أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِي» فَكَيْفَ يَكُونُ مِثْلَ قَوْلِكَ: «أَقَائِمٌ زَيْدٌ » وَهُوَ يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ ، وَهَذَا لاَ يَجُوزُ فِيهِ [إِلاَّ](1) أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً فَقَطْ لِمَا عَلَّلْنَاهُ ؟ .

قُلْتُ : يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « وَمِثْلُهُ "فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ مِثْلَ «أَقَائِمٌ زَيْدٌ» اسْمُ الْفَاعِلِ مُبْتَدَأً ، وَ«زَيْدٌ» فَاعِلٌ ، لاَ فِي الْوَجْهِ الآخَرِ(2).

---

(1) سقط من الأصل.

(2) الذي يكون فيه «زيد» مبتدأ ، و«قائم» خبره ، لعدم التطابق بينهما قال الشريشي في شرحه جـ ٢ لوحة ٤٦ « وقوله : " وان تشأ رفعت رفع الفاعل» يشير به إلى الخلاف الذى بين سيبويه والأخفش في قولهم : « في الدار زيد أو رجل» فسيبويه يقول: زيد ، أو رجل مبتدأ ، وفي الدار خبره، والأخفش يقول هو فاعل وتقديره استقر في الدار زيد، وقوله : ومثله أمقصر عواذلي»، يشير به إلى مذهب الأخفش في أن «عواذلي» مرفوع على أنه فاعل لامبتدأ كما كان زيد في قولك: « في الدار زيد» على رأي الأخفش». وانظر اختلافهما في حاشية الإيضاح العضدى ٤٨.

وَقَوْلُهُ : « وَأَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ فِي الْمَعْنَى » احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « فِي الْمَعْنَى» عَنِ الْخَبَرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي اللَّفْظِ بَعْدَ اسْمِ الْفَاعِلِ لَيْسَ خَبَرًا وَإِنَّمَا أَغْنَى الْفَاعِلُ / عَنِ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ جُزْءٌ ثَانٍ مِنَ الْجُمْلَةِ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ كَذَلِكَ، ١٢٧ / أ وَلِوُجُودِ الإِسْنَادِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الرَّافِعَةِ ، وَلاَبُدَّ فِي الإِسْنَادِ مِنْ طَرَفَيْنِ : مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيهِ ، فَبِهَذَا الإِسْنَادِ حَصَلَ الاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْخَبَرِ.

[الخبـــــر]

وَخَبَرُ الْمُبْتَدَإِ الْمـُفِيدُ * اشْتُقَّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودُ.

لَمَّا ذَكَرَ الْمُبْتَدَأَ وَبَيَّنَ أَصْنَافَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ عَلَى انْفِرَادِهِ وَبَيَّنَ شُرُوطَ الابْتِدَاءِ فِي النَّكِرَةِ أَخَذَ يُبَيِّنُ أَصْنَافَ (الْخَبَرِ)[1] مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقًّا أَوْ جَامِدًا.

وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي مِنَ الْجُمْلَةِ، (وَلِذَلِكَ)[2] أَخَّرَهُ.

وَقَوْلُهُ : « الْمُفِيدُ» إِنَّمَا وَصَفَ الْخَبَرَ بِكَوْنِهِ مُفِيدًا ، لأَنَّ الاعْتِمَادَ فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ عَلَيْهِ ، وَوَصْفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ بِكَوْنِهِ (مُشْتَقًّا)[3] أَوْ جَامِدًا يَتَضَمَّنُ الْوَصْفَ بِكَوْنِهِ مُفْرَدًا ، فَاسْتَغْنَى بِذِكْرِهِ[4] الْمُشْتَقَّ وَالْجَامِدَ عَنْ ذِكْرِ الْمُفْرَدِ ؛ لأَنَّ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ (مِنْ)[5] خَصَائِصِ الإِفْرَادِ.

وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنَّ الذَّاتَ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا الْخَبَرُ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْمُبْتَدَإِ ، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، أَيِ : الذَّاتُ الَّتِي هِيَ جُزْءُ مَفْهُومِ الْخَبَرِ هِيَ الْمُبْتَدَأُ ، فَقَدْ حَصَلَ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ تَغَايُرٌ.

---

(١) فى النسختين « النكرة » وهو تحريف.
(٢) سقط من (ف).
(٣) فى الأصل « مفردا ».
(٤) فى (ف) « بذكر».
(٥) فى الأصل « فى».

وَالْمُشْتَقُّ : هُوَ الاسْمُ الَّذِي يُشبِهُ الفعْلَ ، ووَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بيْنَ الْمُشْتَقِّ وَالفعْلِ أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْمَصْدَرَ كَمَا يَتَضَمَّنُهُ الْفعْلُ ؛ فَإِنَّكَ إذَا قُلْتَ : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» فَإِنَّ « مُنْطَلِقًا » يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ : أَحَدهُمَا «الذَّاتُ، وَالثَّانِي «الانْطِلاقُ» ، فَالْمَصْدَرُ جُزْءُ مَفْهُومِ الاسْمِ الْمُشْتَقِّ.

وَأَمَّا الْجَامِدُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : « هَذَا زَيْدٌ ، وَ« رَبُّنَا اللَّهُ » ، وَ «الخَاتَمُ حَدِيدٌ» ، وَ «الْبَابُ سَاجٌ».

وَبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ اسْمٍ لاَ يَتَضَمَّنُ الْمَصْدَرَ فَهُوَ جَامِدٌ ، وَمَعْنَى الْجُمُودِ أَنَّ حُرُوفَ الاسْمِ الأَصُولَ لاَ تَتَصَرَّفُ، أَيْ : لايُصَاغُ مِنْهَا أَبْنِيَةٌ مُخْتَلِفَةٌ.

*** وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ * وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّهُ ضَمِيرُ ***

*** تَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَحَدْ * وَالنَّضْرُ جَوَّابٌ[1] وَخَالِدٌ أَسَدْ ***

قَوْلُهُ : « وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ » يَعْنِي فِي جَوَازِ الإِخْبَارِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنَّمَا جَازَ الإِخْبَارُ بِالْمَعْرِفَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ : « زَيْدٌ أَخُوكَ» إِذَا أَرَدْتَ الأُخُوَّةَ مِنَ النَّسَبِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ لَهُ أَخٌ اسْمُهُ « زَيْدٌ» ، ثُمَّ فَارَقَهُ مُدَّةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ رَأَى شَخْصًا اسْمُهُ « زَيْدٌ» وَلاَ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ الَّذِي رَآهُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ هُوَ أَخُوهُ ، فَحِينَئِذٍ حَسُنَ أَنْ يُقَالَ (لَهُ)[2]: زَيْدٌ هَذَا الَّذِي عَرَفْتَهُ بِهَذَا الاسْمِ هُوَ أَخُوكَ ، فَالأُخُوَّةُ ثَابِتَةٌ لَهُ[3] وَأَمَّا تَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : « رَبِّي اللَّهُ» فَفِيهِ فَائِدَةٌ ، أَيْ : رَبِّي الَّذِي أَتَّخِذُهُ رَبًّا هُوَ اللَّهُ لاَ غَيْرُهُ ، فَفَائِدَتُهُ[4] نَفْيُ الإِشْرَاكِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

---

(١) رواها الشريشي جـ ٢لوحة ٤٦ : « خواف» ، والجواب : قطاع البلاد السيار فيها.

(٢) سقط من (ف).

(٣) قال الشريشي جـ٢ لوحة ٤٦ « إن أردت أُخُوَّةَ النسب فهو جامد ولا ضمير فيه ، وإنْ أردت أُخُوَّةَ الصداقة فهو مشتقٌ وفيه ضمير» ، وانظر أيضا الأصول في النحو ٦٦/١.

(٤) في الأصل « ففائدة » .

قَوْلُهُ : " وَفِي الَّذِى تَشْتَقُّهُ ضَمِيرُ " إِنَّمَا كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ ؛ لِشَبَهِهِ بِالْفِعْلِ وَلاَ بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ ، فَكَذَلِكَ اللَّفْظُ الْمُشَبَّهُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الاشْتِقَاقِ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَمِثَالُهُ [قَوْلُهُ] [1] " وَالنَّضْرُ جَوَّابٌ " فَفِي " جَوَّابٍ " ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ مَرْفُوعٌ بِهِ وَلِذَلِكَ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ فَتَقُولُ : " النَّضْرُ جَوَّابٌ أَبُوهُ " فَـ " أَبُوهُ " فَاعِلٌ ١٢٧/ ب مَرْفُوعٌ بِـ "جَوَّابٍ " ارْتِقَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ ، وَكَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَكَذَا اسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَكُلُّ هَذِهِ فِيهَا ضَمَائِرُ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِالْخَبَرِ الْمَعْرِفَةِ غَيْرِ الْمُشْتَقِ بِقَوْلِهِ : " رَبِّي اللَّهُ " ؛ فَإِنَّ اسْمَ " اللَّهِ " [مُشْتَقٌّ][2] عِنْدَ قَوْمٍ غَيْرُ مُشْتَقّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَثَّلَ بِالنَّكِرَةِ الْمُشْتَقَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ : " اللَّهُ أَحَدْ " فَإِنَّ " أَحَدًا " فِي الإِثْبَاتِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوُحْدَةِ وَهِيَ الإِفْرَادُ ، وَالْهَمْزَةُ بُدَلٌ مِنْ وَاوٍ ، وَأَمَّا " أَحَدُ " فِي سِيَاقِ النَّفْيِ نَحْوُ " مَا جَاءَنِي أَحَدٌ " فَإِنّ " أَحَدًا " هُنَا غَيْرُ مُشْتَقّ وَالْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرُ بَدَلٍ مِن وَاوٍ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ الْوُحْدَةَ وَالانْفِرادَ بَلْ مَعْنَاهُ الإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ ، فَمَعْنَاهُ مُغَايِرٌ لِمَعْنَى " أَحَدٍ " فِي [3] قَوله تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [4] ، وَأَحَدَ عَشَرَ ، وَأَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَمَعْنَاهُ الإِفْرادُ وَالانْقِبَاض [5] عَنِ الإِحَاطَةِ ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيّ الْفَارِسِيّ [6] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكملة يستقيم بها النص ، وانظر ص ٩ فيما سبق .
وانظر لذلك تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٥ وشرح أسماء الله الحسنى للرازى ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣ ، وراجع ص ٩ ـ ١١ فيما مضى .

(٣) بعده فى (ف) " معنى " وهي مقحمة .

(٤) سورة الإخلاص ١ .

(٥) وهو ضد الانبساط والشمول .

(٦) انظر التكملة ٢٤٨ .

وَمِثَالُ الْمُشْتَقِّ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ " زَيْدٌ ضَارِبُكَ أَمْسِ ، وَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " خَالِدٌ أَسَدٌ " فَمِثَالٌ لِلنَّكِرَةِ غَيْرِ الْمُشْتَقَّةِ ، وَهُوَ مِثَالٌ لِلْمُفْرَدِ الَّذِي يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْمُبْتَدَأِ وَلَيْسَ هُوَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ " (١) مِثْلُ الأَسَدِ ، وَكَذَلِكَ : أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِقْهًا ، أَيْ : أَبُو يُوسُفَ يَجْرِي مَجْرَى أَبِي حَنِيفَةَ وَيَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْفِقْهِ ، وَ " فِقْهًا " تَمْيِيزٌ ، وَكَذَلِكَ " زَيْدٌ " يَجْرِي مَجْرَى الأَسَدِ فِي الْقُوَّةِ وَالشَّجَاعَةِ .

وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ : مَعْرِفَتَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، [وَنَكِرَتَانِ] (٢) ، وَذَلِكَ نَحْوُ " أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي " ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكِرَةً وَهُوَ الأَصْلُ ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً فَهُوَ قَلِيلٌ ، لَمْ يَأْتِ إِلاَّ مَعَ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ(٣) نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلاَيَكُ (٤) مَوْقِفٌ (٥) مِنْكِ الْوَدَاعَا (٦)

وَحَكَى ابْنُ جِنِّي فِي كِتَابِ " التَّنْبِيهِ عَلَى مُشْكِلِ الْحَمَاسَةِ " (٧) قَوْلَ الشَّاعِرِ :

---

(١) هكذا فى النسختين ، والأولى " خالد " ليتفق مع مثال الناظم .

(٢) فى الأصل " وتؤكد بان " .

(٣) انظر الأصول فى النحو ١/ ٦٧ حيث قيد ذلك بالضرورة .

(٤) فى الأصل " ولم يك " .

(٥) فى (ف) " ولايك موقفا "بالنصب ، وعلى الرغم من أنها رواية كما فى الخزانة ١/ ٣٩١ بولاق غير أنها على خلاف مقصد المؤلف ، فعلى النصب يصير خبراً ليكون واسمها مضمر .

(٦) هذا عجز بيت للقطامى من قصيدة مدح بها زفر بن الحارث الكلابى التابعى وصدره :
" قفى قبل التفرق يا ضباعا" انظر ديوانه ٣١ ، والكتاب ١/ ٣٣١ بولاق ، والمقتضب ٤/٩٤ والخزانة ١/ ٣٩١ ، ٤/٦٤ بولاق ، والإيضاح العضدى ٩٩ ، وابن يعيش ٧/ ٩١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٣٦ ، واللمع ١٢٠ .

(٧) كتاب التنبيه فى شرح مشكل أبيات الحماسة لوحة ١٥٢ .

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً ، ومَا بِكِ قُدْرَةٌ   عَلَيّ ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا (١)

فَقَال : " مِلْءُ عَيْنٍ " مُبْتَدأٌ وهُوَ نَكِرَةٌ ، وَ " حَبِيبُهَا " الْخَبَرُ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ . وَأَقُولُ : هُوَ حَقٌّ ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ أَنْ يُخْبِرَ عَنِ الَّذِي يُهَابُ (مَعَ) (٢) عَجْزِهِ ويَعْظُمُ فِي الْعُيُونِ أَنَّهُ حَبِيبٌ لَهَا ،ولَمْ يُرِدْ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّ حَبِيبَ الْعَيْنِ عَظِيمٌ فِيهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ ، فَلاَ فَائِدَةَ فِي الإِخْبَارِ بِهِ .

وَتَارةً أُخْرَى يَكُونُ الْخَبَرُ   ظَرْفًا وَجُمْلَةً وَفِيهَا مُضْمَرُ   وقوع الخبر جملة

لَمَّا ذَكَرَ الْخَبَرَ الْمُفْرَدَ أَخَذَ هُنَا يُبَيِّنُ الْخَبَرَ إِذَا وَقَعَ جُمْلَةً ، وَقَدَّمَ ذِكْرَ الْمُفْرَدِ دلاَلَةً (عَلَى أَنَّهُ) (٣) الأَصْلُ ؛ لِتَوَقُّفِ وُجُودِ الْمُرَكَّبِ عَلَى وُجُودِهِ .

وَالْجُمْلَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ ،اسْمِيَّةٌ ، وَفِعْلِيَّةٌ ، وَظَرْفِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ (٤) ، دَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِماَّ أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الأَوَّلُ مِنْهَا اسْمًا وَهِيَ الاسْمِيَّةُ ، أَوْلاَ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يُصَرَّحَ فِيهَا بِالفِعْلِ أَوْ لاَ يُصَرَّحُ ، والثَّانِيَةُ الظَّرْفِيَّةُ ، وَالأُولَى إِمَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الشَّرطِ ، وَهِيَ الشَّرْطِيَّةُ ، أَوْ لاَ ، وَهِيَ الْفِعْلِيَّةُ الصَّرِيحَةُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَ الظَّرْفُ جُمْلَةً فَلِمَ عَطَفَ الْجُمْلَةَ عَلَيْهِ ؟

قُلْتُ : عَنْهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ اللَّفْظَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا جَازَ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ ، وَإِنِ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى .

---

(١) نسب البيت لنصيب بن رباح في الحماسة ٢/ ١١٢ ، وشرح مشكلات أبياتها لابن جنيّ لوحة ١٥٢ وشرحها للمرزوقي ١٣٦٣ ، وهو في ديوانه المجموع ٦٨ ، ونسب أيضا لمجنون ليلى كما في ديوانه المجموع ٧١ .

(٢) في (ف) " عن " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) قال ابن يعيش ١/٨٨ " وهذه قسمة أبي عليّ ، وهي قسمة لفظية ، وهي في الحقيقة ضربان فعليَّة واسْمِيَّة .. " ، وانظر الإيضاح العضديّ ٤٣ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْجُمْلَةَ أَعَمُّ مِنَ الظَّرْفِ ؛ لأَنَّهُ أَحَدُ أَقْسَامِهَا الْمَذْكُورَةِ / وَالْعَامُّ ١٢٨ / أ مُغَايِرٌ لِلْخَاصِّ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ خَبَراً فِيهِ خِلاَفٌ ، مِنْهُم مَنْ يُقَدِّرُهُ بِالْمُفْرَدِ ، وَمِنْهُم مَنْ يَقْدِرُهُ بِالْجُمْلَةِ ، وَيَأْتِي بَيَانُ التَّرجِيحِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَلِذَلِكَ أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ .

وَالْجُمْلَةُ (مَأْخُوذَةٌ) [١] مِنْ قَوْلِكَ : " أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَمَعْتَهُ ؛ لأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ قَدِ انْضَمَّ إِلَى الآخَرِ وَاجْتَمَعَ مَعَهُ .

وَإِنَّمَا جَازَ الإِخْبَارُ بِالْجُمْلَةِ [٢] لأُمُورٍ :

أَحَدُهَا : التَّوَسُّعُ فِي الْعِبَارَةِ [٣] .

الثَّانِي : رَفْعُ اللَّبْسِ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَبُو زَيْدٍ قَائِمٌ " جَازَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ كُنْيَةٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ " عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكُنْيَةٍ بَلْ لَهُ وَلَدٌ اسْمُهُ زَيْدٌ .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ يَصِحُّ إِطْلاَقُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأ سُؤَالاً وَجَوَابًا بِإِدْخَالِ " الَّذِي " عَلَيْهَا ، نَحْوُ " مَنِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ " ؟ ([٤] فَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ : زَيْدٌ ، وَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ بِهَا : مَنْ زَيْدٌ " ؟ ، فَيُقَالُ : الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ") [٤] ، فَلَمَّا صَحَّ إِطْلاَقُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأ إِطْلاَقَ الْمُفْرِدِ صَحَّ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ .

قَوْلُهُ : " وَفِيهَا مُضْمَرٌ " إِنَّمَا لَزِمَتِ الْجُمْلَةُ الضَّمِيرَ ؛ لأَنَّهَا كَلاَمٌ مُسْتَقِلٌّ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى غَيْرِهِ ، فَالضَّمِيرُ يُخْرِجُهَا عَنِ الاسْتِقلاَلِ بِنَفْسِهَا ، وَيَرْبِطُهَا بِمَا قَبْلَهَا وَيَجْعَلُهَا كَجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ، كَمَا جَعَلَهَا الضَّمِيرُ جُزْءًا مِنَ الْمُفْرَدِ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) كتب فوقها في الأصل بخط مغاير " عن المفرد " ولم يشر إلى أنها من النص ، وفي شرح ابن القوّاس ٨٢٩ " وإنما جاز الإخبار بالجملة عن المفرد لأمور .. " وابن القواس كثير التأثر بالنيلي .

(٣) قال في التحفة الشافية لوحة ٢٩ " ومنها الحاجة إلى التوسُّع في العبارة نظماً ونثراً .

(٤) سقط من (ف) .

فِي وُقُوعِهَا صِلَةً لـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتِهِ ، وَلاَ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ إِلاَّ إِذَا عُلِمَ مَوْضِعُهُ مِنْ غَيْرِ لَبْسٍ ، كَقَوْلِهِمْ : " السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ " (١) فَالسَّمْنُ مُبْتَدأٌ وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " مَنَوانِ " خَبَرَهُ ؛ لأَنَّ الذَّاتَ الْمَفْهُومَةَ مِنَ الْخَبَرِ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَلا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِكَ : "السَّمْنُ " أَنَّ مُنْتَهَى السَّمْنِ مَنَوَانِ بَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَضْعَافُ ذَلِكَ ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ " مَنَوَانِ " خَبَراً بَقِيَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَ " بِدِرْهَمٍ " خَبَرُهُ ، وَعُلِمَ أَنَّ «المَنَوانِ » بَعْضُ السَّمْنِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ جُزْءٌ مِنْهُ فَعُلِمَ أَنَّ التَّقْدِيرَ " مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ " فَحُذِفَ " مِنْهُ " لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَمَوْضِعُ "مِنْهُ" رَفْعٌ صِفَةً لـ " مَنَوَيْنِ " (٢) ؛ لأَنَّهَا نَكِرَةٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي مَعْرِفَةً كَقَوْلِهِمْ : " الْبُرُّ الْكُرُّ بِسِتِّينَ " (٣) ، فَمَوْضِعُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَيَتَعَلَّقُ " مِنْهُ " الْمَحْذُوفُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بِمَحْذُوفٍ وَهُوَ " كَائِنٌ " أَوْ " مُسْتَقِرٌّ (٤) ، وَقَدْ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا اسْمٌ أَعَمُّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِهَا؛ لِشُمُولِ الْعَامِّ الْخَاصَّ نَحْوُ " نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ " .

---

(١) قال فى اللسان " منا " : " منوان مُثَنَّى " منا " ، والمَنَا : المِكْيَالُ يُكالُ بِهِ السَّمْنُ وغَيْرُهُ " .

(٢) فى النسختين " للمنوين " وهو تحريف ، انظر ابن يعيش ١/ ٩١ .

(٣) فى (ف) " الكربستين " باسقاط " البر " ، والكر : مكيال لأهل العراق ، وهو عندهم ستّون قفيزاً قال الأزهرىّ : " والكُرُّ من هذا الحسابِ اثنا عشر وسقاً كلُّ وَسْقٍ ستُّون صاعاً ، تهذيب اللغة (كرر ٩/ ٤٤٣) ، وانظر اللسان " كرر " .

(٤) قال فى التحفة الشافية لوحة ٣٠ " ومِنْهُمْ من يَجْعَلُ المضافَ محذوفاً ، وقدره " سعرُ السَّمْنِ مَنَوَانِ بدرهمٍ " فعلى هذا " بِدِرْهَمٍ " هو الخبر ، و " منوان " بدل من السمن بدل البعض ، وكذا قدَّروا فى مسألة البر " .

وَقَوْلُنَا : إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ [أَجْنَبِيَّةً] احترَازٌ مِنْ كَونِ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ " هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَ " هَذَا زَيْدٌ أَخُوكَ"؛ (فَإِنَّ " هَذَا " ،) [1] وَ " زَيْدٌ " ، وَ " أَخُوكَ " ثَلاَثَةُ أَسْمَاءٍ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ نَحْوُ " هُوَ[2] زَيْدٌ قَائِم " . ١٢٨/ب

وَكَذَا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ عِبَارَةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ نَحْو قَولِكَ : "كَلاَمِي زَيْدٌ قَائِمٌ " فَـ" كَلاَمِي "مُبْتَدَأٌ ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، (وَ " قَائِمٌ " خَبَرُهُ) [1] ، وَالجُمْلَةُ خَبَرُ " كَلاَمِي " ؛ لِأَنهَا عِبَارَةٌ عَنْهُ ؛ لأَنَّ الْكلاَمَ وَالْجُمْلَةَ مُتَرَادِفَانِ [3] ، وكَذَلك "قَوْلِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ " فَـ " قَوْلِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " لاَ إِلَه إِلاَّ اللَّهُ " خَبَرُهُ ؛ لأَنَّ الْقَوْلَ يَعُمُّ الْمُفْرَدَ .

وَكَانَ (يَنْبَغِي أَنْ)[1] يَقُولَ: وَفِيهَا مُضْمَرٌ إِذَا كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ ؛ لِيَخْرُجَ مِنْهُ مَا ذَكَرْنَا ، فَاعْرِفْهُ ! .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى النسختين " هذا " تحريف ، والمثبت من شرح ابن القواس لوحة ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٥ حيث قال : " ومنه : " هو زيد قائم ، إذا جعلت الضمير ضمير الأمر والشأن " .

(٣) فى (ف) " مترادفتان " .

" تشبيه حرف الجر مع المجرور بالظرف " (١)

وَأَحْرُفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ　　　كَالظَّرْفِ فِي الإِخْبَارِ وَالتَّقْدِيرِ

قَدْ يُشَبَّهُ حَرْفُ الْجَرِّ مَعَ مَجْرُورِهِ بِالظَّرْفِ فِي أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : فِي الإِخْبَارِ ، وَالثَّانِي : فِي التَّقْدِيرِ ، أَيْ : يُقَدَّرُ حَرْفُ الْجَرِّ تَقْدِيرَ الظَّرْفِ .

قَوْلُهُ : " فِي الإِخْبَارِ " يُرِيدُ فِي جَوَازِ الإِخْبَارِ بِهِ .

وقَوْلُهُ : " فِي التَّقْدِيرِ " يُرِيدُ : أَنَّ الظَّرْفَ إِنْ (٢) عَلَّقْتَهُ بِالْفِعلِ فَهُوَ (في)(٣) تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ عَلَّقْتَهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ ، فَأَحْرُفُ الْجَرِّ كَذَلِكَ ، وَقَدِ اتَّفَقُوا عَلَى تَعْلِيقِ الظَّرْفِ بِالْفِعْلِ إِذَا كَانَ صِلَةً لِـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتِهِ نَحْوُ " جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ " لاَ يَجُوزُ أَنْ تُعَلِّقَهُ بِ «مُسْتَقِرٍّ»؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ ، وَالصِّلَةُ لاَ تَكُونُ إِلاَّ جُمْلَةً وَلأَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الأَصْلُ فِي الْعَمَلِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ فِي الْخَبَرِ مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ ؛ طَرْدًا لِلْقَاعِدَةِ .

وَقِيلَ: هُوَ فِي الصِّلَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ لِيَنُوبَ عَنْهُ؛ لأَنّ الْفِعْلَ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ ، فَلَوْ عَلَّقْتَهُ فِي الصِّلَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لَمْ يُمْكِنْ ، وَتَعْلِيقُهُ فِي وُقُوعِهِ خَبَرًا أَوْ صِفَةً أَوْ حَالاً بِاسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُ ، وَلأَنَّ الأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَلأَنَّ فِي تَقْدِيرِهِ مُفْرَدًا (تَقْلِيلاً)(٤) لِلْحَذْفِ .

---

(١) هذا العنوان من هامش الأصل .

(٢) فى (ف) " إذا " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى النسختين هكذا " تقبلا ".

فَعَلَى هَذَا تَنْقَسِمُ الْجُمْلَةُ إِلَى قِسْمَيْنِ : اسميَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ ،وَالْفِعْلِيَّةُ لاَ تَنْقَسِمُ لِدُخُولِ الشَّرْطِيَّةِ فِيهَا وَخُرُوجِ الظَّرْفِيَةِ عَنْهَا بِدُخُولِهَا فِي حَيِّزِ الْمُفْرَدِ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ حَرْفِ الْجرِّ إِنْ وَقَعَ صِلَةً كَانَ جُمْلَةً لِتَعلُّقِهِ بِالْفِعْلِ ، وَإِنَّ وَقَعَ خَبراً كَانَ مُفْرَدًا لِتَعَلُّقِهِ بِاسْمِ الفَاعِلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ خَلْفَكَ " فَالتَّقْدِيرُ " زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ خَلْفَكَ " ، أَوِ " اسْتَقَرَّ خَلْفَكَ " عَلَى الْخِلاَفِ فِي التَّقْدِيرِ ، فَحُذِفَ اسْمُ الْفَاعِلِ تَخْفِيفًا ، وَلِلْعِلْمِ بِهِ وَلِنَيَابَةِ الظَّرْفِ مَنابَهُ ، وَانْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى الظَّرْفِ ، فَفِي الظَّرْفِ ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِهِ كَمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ (بِالْفِعْلِ) [(١)] وَلِذَلِكَ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، فَتَقُولُ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ " فَـ " أَبُوهُ " مَرْفُوعٌ بِقَوْلِكَ : " فِي الدَّارِ " ؛ لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ " اسْتَقَرَّ " [فَارْتَفَعَ][(٢)] ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ ، وَيُبْدَلُ مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنّ فِي الظَّرْفِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَإِنِّي لَرَاجِيكُمْ عَلَى بُطْءِ سَعْيِكُمْ *** كَمَا فِي بُطُونِ الْحَامِلاَتِ رَجَاءُ [(٣)]

فَـ " رَجَاءُ " (مرفوعٌ بَدَلٌ) [(٤)] مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الظَّرْفِ الذِي هُوَ صِلَةُ " مَا " ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " فِي بُطُونِ الْحَامِلاَتِ " [(٥)] ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ

(١) في النسختين " بالفاعل " .

(٢) في الأصل " ، وفي (ف) " ارتفع " ، والصواب ما أثبته .

(٣) البيت لمحرز بن المكعبر الضبي قاله لبني عدي بن جندب لما تأخَّروا في نصرته ورد إبله .
انظر : الحماسة ٢/ ١٧٤ ،وشرحها للمرزوقيّ ١٤٥٦ ، وللتبريزيّ ٢/ ٢٩٢ ، ومنثور الفوائد لابن الأنباري ٣٥٧ (ضمن مجلة المورد العدد الأول المجلد العاشر) .
قال المرزوقيُّ في معناه : " يريد : أنَّهُمْ على تباطُئِهِمْ وَتَأَخُّرِ فعالهم عن مقالهم مرجوّون ، كما أنَّ الحاملات على تأخر وضعهن مرجوات فأنا ناظر في أعقاب الأمل متى يتحقق " ، والحاملات : الأمهات .

(٤) في (ف) " بدل مرفوع " .

(٥) انظر : منثور الفوائد ٣٥٧ .

يَكُونَ " رَجَاءُ " مَرْفُوعًا بِالظَّرْفِ ؛ لِخُلُوّ الصِّلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ إِذَا رَفَعْتَ الظَّاهِرَ فَيَبْطُلُ أَنْ يَبْقَي الظَّرْفُ صِلَةً لِـ " مَا " التِي هِيَ بِمَعْنَى " الَّذِى " ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ الظَّرْفُ هَذَا التَّقْدِيرَ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ " زَيْدٌ خَلْفَكَ " لَيْسَ " خَلْفَ " هُوَ الْخَبَرُ ، بَلِ الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ طَوَتِ اللُّغَةُ ذِكْرَهُ ، فَلَمْ يَجُزْ إِظْهَارُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِلنِّيَابَةِ عَنْهُ بِلَفْظِ الظَّرْفِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالإِخْبَارِ بِالظَّرْفِ الإِعْلاَمُ بِاسْتِقْرَارِ الْمُخْبرِ عَنْهُ ، لاَ أَنَّ الظَّرْفَ نَفْسَهُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَلَكِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْخَبَرِ ، وَحُكْمُ أَحْرُفِ الجَرِّ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا حُكْمُ الظَّرفِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الظَّرفَ لَيْسَ بِخَبَرٍ أَنَّ قَوْلَكَ : " خَلْفَكَ " عِبَارَةٌ عَنِ الْجِهَةِ لاَ عِبَارَةٌ عَنْ زَيْدٍ ، وَلأَنَّهُ مَنْصُوبٌ ، وَالْخَبَرُ الْمُفرَدُ لاَ يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَنَصْبُهُ يَقْتَضِي نَاصِباً ، وَلَيْسَ النَّاصِبُ هُوَ الْمُبْتَدأُ ، لأَنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نَاصِبَهُ مَحْذُوفٌ مُقَدَّرٌ ، هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحقِيقَةِ .

وَالظَّرْفُ فِي الزَّمَانِ أَخْبِرْ عَنْ حَدَثْ بِهِ وَلاَ تُخْبِرْ بِهِ عَنْ الْجُثَثْ

/ إِنَّمَا جَازَ الإِخْبَارُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنْ الأَحْدَاثِ – وَهِيَ الْمَصَادِرُ – ١٢٩ / أ لاِخْتِصَاصِ الأَحْدَاثِ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، وَلَمْ يَجُزِ الإِخْبَارُ بِهِ عَنْ الْجُثَثِ – أَعْنِي الأَعْيَانَ – لأَنَّ الزَّمَانَ لاَ اخْتِصَاصَ بِهِ لِبَعْضِ الأَشْخَاصِ دُونَ بَعْضٍ كَمَا يَخْتَصُّ كُلُّ شَخْصٍ بِمَكَانٍ يَشْغَلُهُ لاَ يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مَا دَامَ حَاصِلاً فِيهِ؛ لاِسْتِحَالَةِ وُجُودِ جِسْمَيْنِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ .

وَأَمَّا الزَّمَانُ (فَجَمِيعُ) (١) الأَشْيَاءِ الزَّمَانِيَّةِ مِنَ الأَشْخَاصِ مَوْجُودَةٌ فِي

(١) في النسختين " فجمع " .

زَمَانٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا ٱلْأَحْدَاثُ فَلَهَا اخْتِصَاصٌ بِالْأَزْمِنَةِ ، فَتَقُولُ : " الصَّوْمُ غَدًا " وَلَا تَقُولُ " زَيْدٌ غَدًا " إِذْ لَا اخْتِصَاصَ لِزَيْدٍ بِـ " غَدٍ " دُونَ غَيْرِهِ مِنَ ٱلْأَشْخَاصِ ١٢٩ / ب فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " الْجِبَابُ (١) شَهْرَيْنِ " فَالتَّقْدِيرُ : " لِبْسُ الْجِبَابِ شَهْرَيْنِ (١) " وَكَذَلِكَ " الْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَداً أَمْرٌ " (٢) ، أَيْ : الْيَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ " ، أَيْ : اللَّيْلَةَ حُدُوثُ الْهِلَالِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ وَهُوَ حَدَثٌ – أَعْنِي الْمُضَافَ الْمَحْذُوفَ – ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " نَحْنُ فِي الشِّتَاءِ " فَمَعْنَاهُ " نَحْنُ فِي الْبَرْدِ " لَا يَعُمُّ جَمِيعَ الْأَشْخَاصِ ، وَلَا جَمِيعَ الْأَمْكِنَةِ ، بَلْ قَدْ يُبْتَلَى بِهِ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ ، أَوْ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : " نَحْنُ فِي زَمَنٍ بَارِدٍ " ؛ لِأَنَّ الشِّتَاءَ عِبَارَةٌ عَنْ ذَلِكَ .

وَظَرْفُ الزَّمَانِ إِذَا وُصِفَ جَازَ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ الْجُثَثِ كَقَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ فِي زَمَنٍ طَيِّبٍ " فَلَمَّا وَصَفَهُ بِالطَّيِّبَةِ جَازَ الْإِخْبَارُ بِهِ،لِأَجْلِ الصِّفَةِ فَإِنَّ الزَّمَانَ (وَإِنْ)(٣) لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ بَعْضُ الْأَشْخَاصِ الْمَوْجُودَةِ دُونَ بَعْضٍ لَكِنَّ الطِّيبَةَ قَدْ يَخْتَصُّ بِهَا قَوْمٌ [دُونَ قَوْمٍ] (٤) ، فَالزَّمَانُ الطَّيِّبُ غَيْرُ مُطْلَقِ الزَّمَانِ .

وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ... لِلْمُبْتَدَا حَالٌ كَقَوْلِ الْمُخْبِرِ

أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرٌو قَائِمًا ... وَمِثْلُهُ ضَرْبِي زَيْدًا نَائِمَا

---

(١) في (ف) " الحباب " بالحاء المهملة تصحيف ، والجباب : جمع جبة .

(٢) من كلام امرئ القيس حين أخبر بمقتل أبيه ،وفي ابن القواس لوحة ١٤٩ " التقدير اليوم شُرْبُ خَمْرٍ وغداً حُدوثُ أمرٍ ، ولبس الجباب شهرين " ، وانظر أيضا جمهرة الأمثال ٢/ ٤٣١ ، ومجمع الأمثال ٣/ ٥٢٦ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

الْحَالُ قَدْ تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ كَمَا يَسُدُّ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ مَسَدَّهُ ، وَقَدْ ذُكِرَا ، لَكِنِ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الْخَبَرِ مُطْلَقًا – أَعْنِي مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ – وَأَمَّا الْحَالُ فَلاَ تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ إِلاَّ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الْحَالَ يُشْبِهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ مِنْ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ .

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِـ " فِي " .

الثَّانِي : أَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ بَلْ هِيَ مُنْتَقِلَةٌ مُتَغَيِّرَةٌ غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ حَالاً ؛ لِتَغَيُّرِهَا وَعَدَمِ ثُبُوتِهَا ، كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ كَذَلِكَ .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ الْحَالِيَّةَ يُقَدَّرُ الْوَاوُ فِيهَا بِـ " إِذْ " الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْحَالُ ظَرْفَ الزَّمَانِ جَازَ أَنْ تَسُدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ؛ لأَنَّ الْمَصَادِرَ يُخْبَرُ عَنْهَا بِظُرُوفِ الزَّمَانِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ تَسُدَّ الْحَالُ مَسَدَّ خَبَرِهَا .

قَوْلُهُ : " أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرٌو قَائِمًا " أَخْطَبُ " مُبْتَدَأٌ وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ وَ " يَكُونُ " تَامَّةٌ ، وَهِيَ صِلَتُهَا ، وَ " مَا " وَصِلَتُهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ " أَخْطَبَ " ، وَ " أَخْطَبُ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَهِيَ لاَ تُضَافُ (إِلاَّ)[1] إِلَى مَا هِيَ[2] بَعْضٌ مِنْهُ ، وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ ، وَ " أَخْطَبُ " (بَعْضُ)[3] مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَبَعْضُ الْمَصْدَرِ مَصْدَرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : " أَخْطَبُ كَوْنِ عَمْرٍو " ، وَبَعْضُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل (هو) والمثبت عن (ف) .

(٣) سقط من (ف) .

الْكَوْنِ كَوْنٌ (١) فـ " أَخْطَبُ " هـذَا كَـوْنٌ) (١) فـ " أَخْطَبُ " عَلَـى / هَذَا ١٢٩ / ب مَصْدَرٌ ، وَإِنَّمَا (قَرَّرْنَا هَذَا التَّقْرِيرَ) (٢) لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ أَنَّ الْحَالَ لاَ تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ إلاَّ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدأُ مَصْدَرًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ " أَخْطَبَ " هُنَا مَصْدَرٌ ، وَ " قَائِمًا " حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّهَا بَعْضُ الْخَبَرِ ، أَىْ : هِيَ مَعْمُولَةُ الْخَبَرِ وَتَتِمَّةٌ لَـهُ وَالتَّقْدِيرُ " أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو كَائِنٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا " فَحُذِفَ " كَائِنٌ " الَّذِى هُوَ الْخَبَرُ الَّذِى يَتَعَلَّقُ بِهِ " إِذَا " ، وَهِيَ ظَرْفٌ لَهُ كَمَا يُحْذَفُ مُتَعَلّقُ الظُّرُوفِ الْوَاقِعَةِ أَخْبَارًا لُزُومًا ، فَبَقِيَ " إِذَا كَانَ قَائِمًا " ثُمَّ حُذِفَتْ (" إِذَا) (٣) كَمَا يُحْذَفُ الْمُضَافُ ، وَلِدِلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا ، لأَنَّهَا ـ أَعْنِي الْحَالَ ـ مُقَدَّرَةٌ بِـ " فِي " فَفِيهَا دِلاَلَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، ثُمَّ حُذِفَتْ " كَانَ " وَهِيَ تَامَّةٌ ، بِمَعْنَى وَقَعَ ، وَحَدَثَ ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ " كَانَ " لِدِلاَلَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا أَيْضًا وَذَلِكَ لأَنَّ " قَائِمًا " مَنْصُوبٌ وَلاَبُدَّ لَـهُ مِنْ نَاصِبٍ ، فَعُلِمَ أَنَّ النَّاصِبَ هُوَ " كَانَ " وَلَمْ يَجُزْ تَقْدِيرُ (غَيْرِ) (٣) " كَانَ " لِعُمُومِ " كَانَ " وَخُصُوصِ غَيْرِهَا مِنَ الأَفْعَالِ ، فَكَانَ الْعِلْمُ بِهِ حَاصِلاً ؛ لأَنَّ الْعِلْمَ بِالْعَامِّ أَسْبَقُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْخَاصِّ .

---

(١) تكملة من (ف) .

(٢) فى (ف) " قَدَّرنا هذا التقدير " .

(٣) سقط من (ف)

فَـإِنْ قُلْتَ : فَهَلاَّ قَدَّرْتَ " حَصَلَ " أَوْ " وُجِدَ " مَعَ كَوْنِهِمَا عَامَّيْنِ !

قُلْتَ " كَانَ " التَّامَّةُ هُنَا أَخَفُّ ؛ لِسُكُونِ عَيْنِهَا بِالاعْتِلاَلِ ، وَلِخِفَّتِهَا أَيْضًا بِالْحَذْفِ عِنْدَ اتِّصَالِ بَعْضِ الضَّمَائِرِ بِهَا وَعِنْدَ الْجَزْمِ فِي مُضَارِعِهَا ، وَصَاحِبُ الْحَالِ هُوَ فَاعِلُ " كَانَ " ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ "كَانَ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلاَّ كَانَ " قَائِمًا " خَبَرَ " كَانَ " وَهِيَ النَّاقِصَةُ !

قِيلَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَقَعَ مَعْرِفَةً فَكُنْتَ تَقُولُ : " ضَرْبِي زَيْدًا أَخَاكَ " ، وَلَمْ يَقَعْ إِلاَّ نَكِرَةً فَعُلِمَ أَنَّهَا حَالٌ ، وَأَنَّ " كَانَ " تَامَّةٌ ، وَمَوْضِعُ " كَانَ " جَرٌّ بِإِضَافَةِ " إِذَا " إِلَيْهَا .

((١) فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا جَعَلْتَ " أَخْطَبَ " الْمُضَافَ إِلَى الْكَوْنِ كَوْنًا ضَرُورَةَ أَنَّ " أَفْعَلَ " بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ) (١) ، فَكَيْفَ [تَصِفُ](٢) الْكَوْنَ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ بِقَوْلِكَ: "قَائِمًا" ، وَإِنَّمَا الْقَائِمُ هُوَ ذُو الْكَوْنِ وَصَاحِبُهُ لاَ الْكَوْنُ نَفْسُهُ ؟

قُلْتُ : لَمَا كَانَ كَوْنُ عَمْرٍو هُوَ وُجُودُهُ وَوُجُودُ الشَّيْءِ لاَزِمٌ لَهُ لاَ يَنْفَكُّ عَنْهُ مَا دَامَ مَوْجُودًا ، وَأَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ ، جَعَلُوا مُطْلَقَ كَوْنِهِ خَاطِبًا فَوَصَفُوا كَوْنَهُ بِالْخَطَابَةِ مُبَالَغَةً ، يُرِيدُونَ إِذَا كَانَ وُجُودُهُ مَوْصُوفًا بِالْخَطَابَةِ مَعَ (كَوْنِ الْخَطَابَةِ لاَ تَصِحُّ مِنْهُ فَمَا ظَنُّكَ بِعَمْرٍو وَالْخَطَابَةُ تَصِحُّ مِنْهُ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " شِعْرٌ شَاعِرٌ،وَمَوْتٌ مَائِتٌ"(٣) فَجَعَلُوا الْمَعْنَى كَالْعَيْنِ فِي الإِخْبَارِ فِيهِ ،وَعَكْسُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " رَجُلٌ (عَدْلٌ) (٤) : إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِهِ بِذَلِكَ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُوا ﴾ (٥) بِالْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " تضيف " .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٨٥ ، والمسائل الحلبيات ١٩٧ .

(٤) في (ف) " عندك " تحريف .

(٥) سورة التوبة ٢٨ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِثْلُهُ ضَرْبِي زَيْدًا نَائِماً " يُرِيدُ : أَنَّ هذه الْمَسْأَلَةَ مِثْلُ الْأُولَى فِي الحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ ، لاَ مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا ، أَيْ : ضَرْبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا، (أَوْ) (١) إِذْ كَانَ قَائِمًا ، فَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لِلاسْتِقْبَالِ قَدَّرْتَهُ بِـ "إِذَا"، وَإِذَا كَانَ لِلْمَاضِي قَدَّرْتَهُ بِـ " إِذْ " ، فَـ " قَائِمًا " حَالٌ مَنْصُوبٌ مِنْ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ بِفِعْلٍ مَجْرُورٍ (٢) بِإِضَافَةِ ظَرْفٍ مَنْصُوبٍ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، فَالْفَاعِلُ الْمَرْفُوعُ هُوَ الْمُضْمَرُ فِي " كَانَ " الْمُقَدَّرَةِ ، وَالْفِعْلُ الْمَجْرُورُ هُوَ " كَانَ" الَّتِي هِيَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ " إِذَا " ، أَوْ " إِذْ " إِلَيْهَا ، وَالظَّرْفُ الْمَنْصُوبُ هُوَ " إِذَا " أَوْ " إِذ " الْمُقَدَّرَةُ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ الْمَرْفُوعُ هُوَ " كَائِنٌ " الْمُقَدَّرُ الْمَحْذُوفُ قَبْلَ " إِذَا " [أَوْ " إِذْ "] (٣) .

وَالْمُضْمَرُ الْعَائِدُ إِمَّا غَائِبُ ... أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوْ الْمُخَاطَبُ ١٣٠ / أ

تَمْثِيلُ ذَاكَ فِي الْخِطَابِ بَيِّنَا ... فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا

الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي " الْمُضْمَرِ " لِلْعَهْدِ ، وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى قَوْلِهِ : " ظَرْفٌ وَجُمْلَةٌ (٤) وَفِيهَا مُضْمَرٌ " أَيْ : وَالْمُضْمَرُ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ عَلَى وَفْقِ الْمُبْتَدَأِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَائِبًا فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرُهُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ " أَنَا قُمْتُ " وَالْعَائِدُ عَلَى " أَنَا " التَّاءُ " فِي " قُمْتُ " . وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُخَاطَبًا فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ " أَنْتَ قُمْتَ " .

---

(١) في (ف) " و " .

(٢) قوله : " بفعلٍ مجرورٍ " فيه تسامح حيث إن الفعل لا يجر وإنَّمَا يحكم على موضعه بالجرِّ .

(٣) تكملة يوجبها المقام .

(٤) ينظر صـ ٨٠٢ ، وقوله هناك " ظرفًا وجملة " بالنصب فكان على المؤلف أن يحكيها بالنصب .

وَقَــوْلُهُ : "فِي أَنَا أَنْتَ الْقَــاتِلِي أَنْتَ أَنَا " هَـذَا نِصْفُ بَيْتٍ قَــدْ ذَكَــرَهُ بَعْضُ النُّحَاةِ(١) صَدْرُهُ :

كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا(٢)

وَالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُوَافَقَةُ الْمُضْمَرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطَبًا ، فَـ " أَنَا " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مُبْتَدَأٌ ، وَ أَنْتَ " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ مُبْتَدأٌ ثَانٍ ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي "القَاتِلِي " مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ وَهِي بِمَعْنَى" الَّذِي "، وَهِيَ لِـ " أَنَا " ، أي : الأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَالصِّلَةُ الَّتِي هِيَ " قَاتِلِي " لِـ " أَنْتَ " أَيْ : لِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، فَقَدْ جَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ لِلْمُخَاطَبِ صِلَةً لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي لِلمتَكَلِّمِ فَقَدْ جَرَى [صِلَةً](٣) لِمَنْ لَيْسَ لَهُ فَوَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ ، فَأَبْرَزَهُ فَقَالَ : " الْقَاتِلِي أَنْتَ " ، فَـ "أَنْتَ" الَّذِي بَعْدَ " الْقَاتِلِي " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ " قَاتِلِي " ، وَ " أَنَا " الْأَخِيرَةُ خَبَرٌ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي " الْقَاتِلِي " ؛ لِأَنَّهُمَا لِلْمُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " الْأَوَّلُ ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ وَخَبَرُهُ خَبَرٌ عَنْ " أَنْتَ " الْأَوَّلِ(٤) ، وَ " أَنْتَ " وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْ " أَنَا " الْأَوَّلِ ، فَهَاهُنَا ثَلَاثُ مُبْتَدَآتٍ مِنْهَا اثْنَانِ مُخْبَرٌ عَنْهُمَا(٥) بِجُمْلَةٍ ، وَالْمُبْتَدَأُ

---

(١) جاء في شرح ابن الخباز لوحة ٦٨ ، والشرح المجهول لوحة ١٠١ " أن البارقي – هكذا – ذكره في شرح اللمع ، والبارقي المذكور هو تصحيف للفارقي أبي نصر الحسن بن أسد المتوفى ٤٨٧ هـ ، وهو من شراح اللمع .
(انظر اللمع ٧١)

(٢) ذكره السخاوي فى سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ٧٢٨ أن هذا البيت وضعه النحاة للتعليم وهو فى الخزانة ٢/ ٥٢٧ بولاق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " الأولة " .

(٥) فى (ف) " عنها " بالإفراد .

الثَّالِثُ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ ، لَكِنَّهُ ـ أَعْنِي الثَّالِثَ ـ مَوْصُولٌ ، فَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ عَائِدٍ أَيْضًا ، فَالْعَائِدُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الأخِيرِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " الثَّانِي ، وَالعَائِدُ عَلَى " أَنْت " الأوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي " أَنْتَ " الثَّانِي ، الَّذِي هُوَ فَاعِلُ صِلَةِ الألِفِ وَاللَّامِ ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مِنْ صِلَتِهِ وَهُوَ الألِفُ وَاللَّامُ ، " الْيَاءُ " فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ " قَاتِلِي " (١) .

" أحوال المبتدأ بحسب التقديم والتأخير ، وغيرهما "(٢)

وَقَدْ يَجِئُ الْمُبْتَدَا مُؤَخَّرَا ... وَقَبْلَهُ الَّذِى بِهِ قَدْ أُخْبِرَا

نَحْوُ : عَلَى التَّمْرَةِ زُبْدٌ مِثْلُهَا ... وَكَيْفَ زَيْدٌ ، وَلِخَالِدٍ لُهَا

وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَا ... إِنْ يَعْتَمِدَ أَوْ عُرِّفَا ، أَوْ نُكِّرَا

أَوْ مُخْبَرٌ (٣) عَنْهُ بِفِعْلٍ أُخِّرَا ... وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرَا

الْمُبْتَدَأُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : ضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ التَّقْدِيمُ ، وَهُوَ الأَصْلُ ، وَضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ التَّأْخِيرُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ تَقْدِيمَ الْمُبْتَدَأِ هُوَ الأَصْلُ لأُمُورٍ مِنْهَا :

---

(١) ما ذكره النيلى أحد وجهين نقلهما السخاوي في سفر السعادة ٢/ ٦٢٨ عن الشيخ أبى محمد عبدالله بن برى ، وملخص الوجه الثاني أن الألف واللام والفعل لـ " أنت " فتكون (أنا) على هذا مبتدأ و (أنت) مبتدأ ثانٍ ، و " الضاربى " خبر (أنت) ولا يبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له ، ويكون الكلام قد تم عند قوله (الضاربى) .. " انتهى بتصرف ، وانظر الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٠ .

(٢) هذا العنوان فى حاشية الأصل .

(٣) فى (ف) " مخبرا " بالنصب .

[أَحَدُها] أَنَّ الْخَبَرَ كَالوَصْفِ لِلْمُبْتَدَأَ فِي الْمَعْنَى . ١٣٠ / ب

الثَّانِي : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَوْضُوعٌ ، وَالْخَبَرَ مَحْمُولٌ (وَالْمَوْضُوعُ قَبْلَ الْمَحْمُولِ) (١) .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالْخَبَرِ ، فَلاَ بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ تَقْدِيمِهِ مَعْنًى، فَكَانَ أَحَقَّ بِالْتقْدِيمِ لَفْظًا ؛ لِيُطَابِقَ اللَّفْظُ الْمَعْنَى .

الرَّابِعُ : إِنَّهُ بِالتَّقْدِيمِ يَمْتَازُ مِنَ الْفَاعِلِ فِي نَحْوُ " أَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ"(٢).

[مواضع وجوب تقديم الخبر]

فَأَمَّا وُجُوبُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مُتَعَلَّقِ الْخَبرِ، نَحْوُ " فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا "، وَقَوْلُهُ : " عَلَى " التَّمَرةِ زُبْدٌ مِثْلُهَا " ، فَـ " عَلَى التَّمْرَةِ " خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ " زُبْدٌ "(مُبْتَدَأٌ) (١) ، وَ "مِثْلُهَا"صِفَتُهُ ، وَقَدْ أُضِيفَتْ صِفَةُ الْمُبْتَدَأِ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ (فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ إِضَافَةِ الْمُبْتَدَأِ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ)(١) ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ التَّقْدِيمُ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فلو تأخر المبتدأ فى هذين المثالين لصار فاعلاً .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّهُ (يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ)[١] الْمُبْتَدَأُ هُنَا ؛ لأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِـ "مِثْلٍ"، فَيَصِحُّ الابْتِدَاءُ ، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ تَأْخِيرِ صِفَةِ الْمُبْتَدَإِ تَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأ .

قُلْتُ : التَّحْقِيقُ أَنْ يُجْعَلَ " مِثْلُهَا " بَدَلاً مِنَ " الزُّبْدِ " لاَ صِفَةً لَهُ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ ، فَيَكُونُ الْمُبْتَدَأُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ "الْمِثْلُ" ، وَإِلاَّ فَإِنَّهُ يَجُوزُ " زُبْدٌ عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا " ، لأَجْلِ وَصْفِ النَّكِرَةِ بِـ " مِثْلٍ " فَلاَ يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْقِسْمِ الثَّالِثِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا : إِنَّ " مِثْلَهَا " بَدَلٌ لاَ وَصْفٌ ، (فَاعْرِفْهُ)[٢] !

وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُتَّصِلاً بِضَمِيرِ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِمْ " مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " عَلَى الْفَرَسِ الرَّاكِبُهَا " فَإِنَّ " الرَّاكِبَ " غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ،لأَجْلِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ، بَلِ الضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فِي الأَظْهَرِ،وَكَذَلِكَ " عِنْدَ زَيْدٍ الضَّارِبُهُ " .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ " كَيْفَ زَيْدٌ"؟ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ سُؤَالٌ وَالسُّؤَالُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ : الاسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ " كَيْفَ " سُؤَالٌ ، وَ " زَيْدٌ " مَسْئُولٌ عَنْهُ، وَالسُّؤَالُ غَيْرُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا يَكُونُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ؟

قُلْتُ : مَعْنَى قَوْلِكَ : " كَيْفَ زَيْدٌ ؟ عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ ؟ فَهِيَ ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ[٣] بِمَحْذُوفٍ هُوَ الْخَبَرُ ، أَيْ : عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ كَائِنٌ ؟.

---

(١) في (ف) " يجوز تقديم .

(٢) في (ف) " من هذا البابِ " بدل « فاعرفه » .

(٣) في (ف) " متعلق " .

الثَّالِث : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً وَالْخَبَرُ ظَرْفًا ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ ؛ لِيَصِحَّ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ كَقَوْلِهِ : " لِخَالِدٍ لُهَا " فَـ " لُهًا " مُبْتَدَأٌ وَهِيَ نَكِرَةٌ ، وَإِنَّمَا صَحَّ الابْتِدَاءُ (بِهِ)(١) لِتَقْدِيمِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عَلَيْهِ وَهُوَ الظَّرْفُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عِلَّةُ ذَلِكَ(٢) ، وَ« اللُّهَا » " : الْعَطَايَا (٣) .

[مواضع وجوب تقديم المبتدأ]

قَوْلُهُ : " وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَا " هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ ، وَقَدْ ذَكَرَ لِذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَعْتَمِدَ الْمُبْتَدَأُ مَعَ كَوْنِهِ صِفَةً عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ ، أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، وَيَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، نَحْوُ " أَقَائِمٌ غُلَامَاكَ " ؟ وَ " مَا ذَاهِبٌ أَخَوَاكَ " .

الْمَوْضِعُ الثَّانِي : قَوْلُهُ : " أَوْ عُرِّفَا " يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ جَمِيعًا مَعْرِفَتَيْنِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ أَخُوكَ " فَإِنَّكَ تَجْعَلُ الأَعْرَفَ مُبْتَدَأً ، وَلَا نَعْنِي بِالأَعْرَفِ عَلَى مَا فِي بَابِ الْمَعَارِفِ ، بَلْ (نَعْنِي)(١) الأَعْرَفَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، فَذَلِكَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، فَمَا كَانَ تَعْرِيفُهُ سَابِقًا عِنْدَ الْمُخْبَرِ فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَمَا كَانَ تَعْرِيفُهُ طَارِئًا فَهُوَ الْخَبَرُ .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ عُرِّفَا " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، وَالْمُبْتَدَأُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) ينظر ٧٩١ فيما سبق .

(٣) فى النسختين " العطاء " بالهمزة الممدودة تحريف ، والصواب ما أثْبَتُّه ، قال صاحب نظام الغريب في اللغة ٧٤ " اللها : العطايا ، واحدتها : لُهْيَةٌ ولُهْوَةٌ ، ومنه قولهم : " اللُّها تفتح اللَّهَا " أى : " العطايا تفتح الأفواه بالشكر " ، وانظر الصحاح ومختارها في " لها " .

مُشَبَّهٌ بِالْخَبَرِ (١) ، يَجُوزُ [فيهِ] (٢) التَّقْديمُ وَالتَّأْخيرُ ، قَالَ الشَّاعِرُ : ١٣١/أ

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَباعِدِ(٣)

فَـ " بَنُو أَبْنَائِنَا " مُبْتَدَأٌ ، وَ " بَنُونَا " خَبَرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، وَكِلاهُمَا مَعْرِفَتَانِ؛لأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ بَنِي أَبْنَائِهِ أَنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَبْنَائِهِ ، وَلَمْ يُرِدْ أَن يُخْبِرَ أَنَّ أَبْنَاءَهُ بِمَنْزِلَةِ أَبْنَاءِ أَبْنَائِه(٤).

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : "أَوْ نُكْرًا" يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ نَكِرَتَيْنِ فَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا لِلابْتِدَاءِ بِهِ مَعَ التَّسَاوِي فِي التَّنْكِيرِ وَالتَّخْصِيصِ إِلاَّ(٥) بِالتَّقْدِيمِ ، نَحْوُ " أَفْضَلُ مِنِّي خَيْرٌ مِنْكَ " ، وَ " غُلامُ رَجُلٍ صَدِيقُ امْرَأَةٍ " .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَإِ - أَيْضًا - إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ(٦)، أَوْ فِيهِ مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ " مَنْ عِنْدَكَ " ؟ ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لامُ الابْتِدَاءِ نَحْوُ : " لَزَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَإِذَا حَذَفْتَ الْخَبَرَ وَالْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةٌ نَحْوُ " لَوْلا زَيْدٌ لَزُرْتُكَ " ، أَوْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ نَحْوُ "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! .

---

(١) في الأصل " « بالجثة » " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ينسب للفرزدق وهو في ديوانه شرح الصاوى ٢١٧ حيث ورد البيت مفرداً .
وهو في الإنصاف ٦٦، ودلائل الإعجاز ٢٤١ ، وابن يعيش ١/ ٩٩، ومغني اللبيب ٥٨٩، وشرح الكافية للرضي١/ ٩٧، وشرح الحماسة للمرزوقي٥٢٠ ، والهمع ١/ ١٠٢، والخزانة ٢/ ٢١٣ بولاق .

(٤) اعترض ابن القواس في شرحه ٨٤٠ " على المؤلِّف دون تصريح ، فقال : " ولا يقال : " قوله " أو عرفا " ليس على إطلاقه ، لأنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنزل منزلة الخبر ، جاز تقديم المبتدأ وتأخيره كقول الشاعر : (بنونا بنو أبنائنا ..) ، لأنا نقول : إنما قدم الخبر فيه للضرورة ، لأن التقديم واجب كما يبين بعد ، وبهذا البيت تمسك ابن كيسان في الجواز " .

(٥) في النسختين " لا " ، والصواب ما أثبته كما في شرح ابن القواس صـ ٨٤١ .

(٦) نحو قوله تعالى : " قُلْ : هو اللهُ أَحَدٌ " ، قال ابن القوَّاس صـ ٨٤٢ " لأنَّ وضعه أنْ يُفسَّرَ بجملة بعده هي الخبر ، لأنَّ ذكره أولاً مشعر بالتعظيم ، فلو قُدِّمَ الخبر عليه لكان مناقضاً لِلْغَرَضِ " .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : " أَوْ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِفِعْلٍ أُخِّرَا " ، وَذَلِكَ نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ " فَلَوْ تَأَخَّرَ الْمُبْتَدَأُ لَصَارَ فَاعِلاً وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدأً ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلاقِهِ بَلْ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ :مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ ، نَحْوُ "الزَّيْدَانِ قَامَا وَالزَّيْدُونَ قَامُوا" ؛ (1) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " قَامُوا الزَّيْدُونَ ")(1) فَـ "الزَّيدُونَ " مُبْتَدَأٌ ، وَ" قَامُوا " خَبَرُه (2) ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ قَد اشْتَغَلَ بِعَمَلِهِ فِي الْمُضْمَرِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْمُبْتَدَأِ ، (وَقَدْ)(1) حَكَى بَعْضُهُم " أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ " أَنَّهُ مُبْتَدأٌ ، وَالْفِعلُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ .

[ما يجوز فيه الأمران]

قَوْلُهُ : " وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرًا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكِرَةً ، أَوْ جُمْلَةً ، أَوْ ظَرْفًا ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ "وَ"قَائِمٌ زَيْدٌ" (3) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَتًى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَّادُ فِي شَهْرَيْ قُمَاحِ(4)

أَرَادَ " ابْنُ الأَغَرِّ [فَتًى](5) وَ " مَا " زَائِدَةٌ ، وَوَجْهُ التَّقْدِيمِ هُوَ الاهْتِمَامُ

---

(1) سقط من (ف) .

(2) قال ابن القواس صـ ٨٤١ " ومنهم من أجاز التقديم إذا كان في الفعل ضمير بارز .. ، لانتفاءِ اللَّبسِ مع وجودِ علامة التثنية والجمع " .

(3) هذا مذهب البصريِّين ، أمَّا الكوفيُّون فقد منعوا تقديمه مطلقاً ، وسينكر ذلك قريباً .
ثم انظر الإنصاف ٦٥ (المسألة التاسعة) .

(4) البيت لمالك بْنِ خالد الهذليِّ يمدح زهير بْنَ الأغَرّ ، انظر ديوان الهذليين ٣/٥ ، وهو في الإنصاف ٦٦ ، وشرح ابن الخباز١/٤٠٨، وابن القواس صـ ٨٤٢ ، والشريشي جـ٢ لوحة ٥٠ ، واللسان ، وأساس البلاغة " قمح " شهرا قُماح ككتاب وغراب : من أشد أشهر الشتاء برداً ، يقال : قمح البعير عن الماء وقامح إذا رفع رأسه عنه لا يشرب لعيافه أو لبرد الماء أو للرِّيِّ .

(5) سقط من الأصل .

بِذِكْرِ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّكَ (إذَا) (١) قُلْتَ : " تَمِيمِيٌّ أَنَا " فَإِنَّ الاهْتِمَامَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ الانْتِسَابُ إِلَى تَمِيمٍ ، وكَذَلِكَ قَولُهُم : " مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ " (٢) فَإِنَّ الأَهَمَّ عِنْدَ السَّامِعِ ذَمُّ شَانِئِهِ كَائِناً مَنْ كَانَ ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ التَّقْدِيمِ ، وَقَدْ مَنَعَ الْكُوفِيُّونَ مِنَ ذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ ، وَأَجَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ (٣) ؛ لأَنَّ النِّيَّةَ فِيهِ التَّأَخِيرُ ، كَقَوْلِهِمْ : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ " (٤) .

[جواز حذف المبتدأ والخبر]

وَتَـارَةً يَجُـوزُ حَـذْفُ الْمُبْتَـدَا ... وَالْحَذْفُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا وَرَدَا
فِي قَوْلِهِ : (صَبْرٌ جَمِيلٌ) قَدَّرَا ... مُبْتَـدَأً قَوْمٌ ، وَقَـوْمٌ خَبَـرَا

لاَ يَجُوزُ حَذْفُ شَيْءٍ مِنَ الْكَلاَمِ إِلاَّ إِذَا دلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ دَلِيلٌ مِنْ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ ، أَوْ هُمَا جَمِيعًا ، فَمِثَالُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (٥) أَيْ : فَشَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، أَوْ أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، وَهَاهُنَا قَرِينَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَذَلِكَ أَنَّ " صَبْرًا " مُفْرَدٌ ، وَ " جَمِيلٌ " صِفَتُهُ ، وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ وَاحِدٍ لاَ يَتِمُّ بِهِمَا (٦) الْكَلاَمُ ، فَبَقِيَا يَحْتَاجُ (٧) إِلَى جُزْءٍ آخَرَ لِيَتِمَّ بِهِ (٨) الْكَلاَمُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْجُزْءُ بِمَوْجُودٍ فِي اللَّفْظِ ، فَوَجَبَ

(١) سقط من (ف) .
(٢) انظر سيبويه ١/ ٢٧٨ بولاق ، والإنصاف ٦٦ .
(٣) انظر الإنصاف ٦٥ المسألة التاسعة حيث مذهب كُلِّ فريق وحجته .
(٤) هذا مثل : انظر معجم الأمثال ٢/ ٤٤٢ ، والمستقصى ٢/ ١٨٣ .
(٥) يوسف ١٨ ، ٨٣ .
(٦) في (ف) " بها " .
(٧) هكذا في النسختين ، والأنسب " يحتاجان " غير أنه أفرد " يحتاج " نظراً إلى قوله " جزء واحد " .
(٨) في (ف) " بهما " .

أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ كَمَا ذَكَرْنَا . ١٣١/ب

وَقَالَ قَوْمٌ : الْخَبَرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمَحْذُوفُ ، وَالتَّقْدِيرُ " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ "(١) فَـ " صَبْرٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " جَمِيلٌ " صِفَتُهُ ، وإِذَا وُصِفَتِ النَّكِرَةُ جَازَ الابْتِدَاءُ بِهَا لاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ مَصْدَرًا يُفِيدُ الْجِنْسَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ ، وَقَالُوا حَذْفُ الخَبَرِ فى هَذه الْآيَةِ أَوْلَى ، لأَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوَّلُ الكَلاَمِ وَلَيْسَ حَذَفُ الأَوَائِلِ بِقَوِيٍّ في الْقِيَاسِ، لأَنَّ الْحَذْفَ تَخْفِيفٌ ، وَكُلَّمَا بَعُدَ (٢) مِنَ الْأَوَائِلِ كَانَ أَلْيَقَ بِهِ ، وَكُلَّمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَوَائِلِ كَانَ أَضْعَفَ ، فَاسْتَهْجَنُوا أَنْ يَفْتَتِحَ الْمُتَكَلِّمُ كَلاَمَهُ بِالْحَذْفِ وَالتَّغْيِيرِ مِنْ أَوَّلِ بَادِرَةٍ (٣) ، فَهَذَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَحَذْفُ الْمُبْتَدَأِ فِى هَذِهِ الآيَةِ أَقْوَى فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ "فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الصَّبْرِ شَيْءٌ ، فَإِذَا قَالَ : "أَمْرِي أَوْ شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ " أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ وَاقِعٌ مِنْهُ وكَانَ فِيهِ مَدْحُ الصَّابِرِ، وَعَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ يَكُونُ الْمَدْحُ لِلصَّبْرِ ، وَمَثَّلَ بِهَذِهِ الْآيَةِ لأَنَّهَا قَدْ جَمَعَتِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا مِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى تَقْدِيرٍ ، وَحَذْفِ الْخَبَرِ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " قَدَّرَ مُبْتَدَأً قَوْمٌ ، وقَوْمٌ خَبَرًا " أَيْ : قَوْمٌ قَدَّرُوا أَنَّ " صَبْرًا " مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَقَوْمٌ قَدَّرُوهُ خَبَرَ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ .

وَأَمَّا الْحَذْفُ لِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ فَقَوْلُ الْقَائِلِ : " مَنْ عِنْدَكَ ؟ " فَتَقُولُ : " زَيْدٌ " أَيْ : زَيْدٌ عِنْدِى ، فَحَذَفْتَ الْخَبَرَ مِنَ الْجَوَابِ ؛ لِدَلاَلَةِ السُّؤَالِ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَكَ : " كَيْفَ أَنْتَ " ؟ قُلْتَ : " صَالِحٌ " ، أَيْ : أَنَا صَالِحٌ " فَحَذَفْتَ " أَنَا " وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لِدَلاَلَةِ ذِكْرِهِ فِى السُّؤَالِ ، وَالْحَذْفُ فِى هَذَا جَائِزٌ لاَ وَاجِبٌ ، فَإِنَّكَ إِنْ

---

(١) انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥ ، وابن يعيش ١/ ٩٥ ، والهمع ١/ ١٠٣ .

(٢) فى النسختين " قرب " وهو تحريف ، صوابه كما أثبته .

(٣) في النسختين « باردة » .

شِئْتَ قُلْتَ : " أَنَا صَالِحٌ " ، وَ " زَيْدٌ عِنْدِي " وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ ، وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ فِي الْآيَةِ مِنَ الْجَائِزِ ، فَلَوْ قَالَ " أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ " لَجَازَ ، وَلَوْ قَالَ :"صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " لَجَازَ أَيْضًا ، بَلْ هُوَ الْأَصْلُ .

[وجوب حذف الخبر]

وَمِثْلُ « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » تَحْذِفُ "مَقْرُونَانِ" لَسْتَ تُثْبِتُهُ

هَذَا مِمَّا يَلْزَمُ (فِيهِ) (١) حَذْفُ الْخَبَرِ لِأَمْرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : الْعِلْمُ بِهِ،وَالثَّانِي :سَدُّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ ، وَالَّذِي سَدَّ هُنَا مَسَدَّ الْخَبَرِ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمُبْتَدَأ ، وَالَّذِي عُلِمَ بِهِ الْخَبَرُ مَا فِي الْوَاوِ مِن مَعْنَى " مَعَ " ؛ لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْمُقَارَنَةَ ، فَقَدْ عُلِمَ الْخَبَرُ لِخُصُوصِيَّتِهِ وَسَدَّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ وُجِدَ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَجَبَ فِيهِ حَذْفُ الْخَبَرِ ، فَـ " كُلُّ رَجُلٍ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " ضَيْعَتُهُ " مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُبْتَدَأ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ مَقْرُونَانِ " (٢) فَحُذِف " مَقْرُونَانِ " لِدَلَالَةِ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى [" مَعَ "](٣) عَلَى الْمُقَارَنَةِ ، فَقَدْ سَدَّتِ الْوَاوُ مَعَ مَا بَعْدَهَا مَسَدَّ الْخَبَرِ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ " مَعَ " ، نَحْوُ " كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ".

وَالْخَبَرُ [يَجِبُ] (٤) حَذْفُهُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) ما ذكره المؤلِّفُ هو قول البصريين ، وقال الكوفيُّونَ :" ليس في المسألة خبر محذوف بل الواو بمعنى " مع " ، وهي مع ما بعدها خَبَرٌ عن " كل " ، كما لو قلت " زيد مع عمرو " ، قال صاحب الشرح المجهول : " ولا بعد في كل واحد من المذهبين " عن الشرح المجهول لوحة ١٠٣ ، وانظر أيضا شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٧ .

(٣) في الأصل " عن " .

(٤) في الأصل " يجوز " .

أَحَدُهَا : قَوْلُكَ : " زَيْدٌ فِى الدَّارِ " فَإِنَّ التَّـقْدِيرَ " مُسْتَقِرٌ " فَحُذِفَ الْخَبَرُ لِلْعِلْمِ بِـهِ ، وَلِوُقُوعِ الظَّرْفِ مَوْقِعَـهُ .

الثَّـانِى : بَعْـدَ " لَـوْلاَ " نَحْـوُ " لَوْلاَ زَيْدٌ لَزُرْتُكَ " أَيْ : لَوْلاَ زَيْدٌ مَـوْجُـودٌ، فَوَجَبَ حَذْفُ الْخَبَرِ لِلْعِلْمِ بِهِ [1] ، لأَنَّ " لَـوْلاَ " تُفِيدُ امْتِنَاعَ الشَّيْئِ لِـوُجُودِ غَيْرِهِ ، فَعُلِمَ الْخَبَرُ الَّذِى هُوَ " مَوْجُودٌ " مِنْ كَلِمَةِ " لَـوْلاَ " بِخُصُوصِيتِهِ ، وَسَدَّ لَفْظٍ آَخَرَ مَسَدَّهُ ، وَهُوَ جَوَابُ " لَـوْلاَ " فَوَجَبَ حَذْفُهُ [2] .

الثَّالِثُ : الْحَالُ ، نَحْوُ " ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا"، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ [3] ١٣٢/أ

الرَّابِعُ : الْقَسَمُ ، نَحْوُ " لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ " ، فَـ " لَعَمْرُكَ " مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَـحْذُوفٌ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ بِـوُقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ ، وَبَيَانُ الْعِلْمِ أَنَّ قَوْلَكَ : " لَعَمْرُكَ " قَسَمٌ فَقَدْ عُلِمَ بِهِ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ " قَسَمِى " أَوْ " يَمِينِى " لأَنَّ الْقَسَمَ يَمِينٌ .

الْخَامِسُ : مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ : " كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " [4] .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

---

(١) هذا قول البصريين ، أما الكوفيون فيقولون : الاسم الواقع بعد " لولا " يرتفع بـ " لولا " نفسها، لنيابتها عن الفعل ، والتقدير " لولا يمنع زيد " ، وقد ضعَّفه البصريون كما فى ابن يعيش ١/ ٩٦، والإنصاف ٧١ المسألة العاشرة حيث رجح مذهب الكوفيين صاحب الإنصاف .

(٢) قال ابن القواس فى ٨٤٤ " هذا إذا أردت وجوداً عامًا ، فإن أردت وجوداً خاصًا فلا يجوز الإضمار فضلا عن الوجوب ، وانظر ذلك فى شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٥٠ .

(٣) انظر صـ ٨١٠ فيما مضى .

(٤) وهو أن يقع بعد المبتدأ واو هى نص فى المعية ، وإن لم تكن نصاً فى المعية لم يجب حذفُ الخبر ، وذلك نَحْوُ " زيد وعمرو قائمان " ، بل إنْ دل عليه دليل جاز حذفه وإلا وجب ذكره ، انظر ذلك فى شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢٥٣ مع الهامش .

أَحَدُهُمَا : مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي وُجُوبِ حَذْفِ الْخَبَرِ (١) الْمَسَائِلُ الْخَمْسُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا .

الثَّانِي : أَنَّهُ يُرِيدُ بِـ " مِثْلِ كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ " (قَوْلَكَ) (٢) : " زَيْدٌ وَشَأْنُهُ"، وَ " الرِّجَالُ وَأَعْضَادُهَا " ، وَ " النِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا " (٣) .

وَقِيلَ : الْوَاوُ فِي هَذَا بِمَعْنَى " الْبَاءِ " (٤) ، وَكَيْفَ مَا كَانَ فَإِنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ ؛ لأَنَّ " الْبَاءَ " لِلإِلْصَاقِ ، وَ " مَعَ " لِلْمُصَاحَبَةِ وَهُمَا فِي الْمَعْنَى مُتَقَارِبَانِ، وَالضَّيْعَةُ هُنَا الْحِرْفَةُ ، وَسُمِّيَتْ ضَيْعَةً ؛ لأَنَّ صَاحِبَهَا [إِذَا تَرَكَهَا] (٥) ضَاعَ بِتَرْكِهَا ، أَوْ [ضَاعَتْ] (٦) مِنْهُ ، وَالَّذِي دَلَّنَا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ أَنَّ " كُلُّ رَجُلٍ " مُبْتَدَأٌ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: " وَضَيْعَتُهُ " الْخَبَرَ ؛ لأَنَّ " الْوَاوَ " عَاطِفَةٌ وَالْخَبَرُ لاَ يُعْطَفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، لأَنَّ " وَاوَ " الْعَطْفِ تُوجِبُ مُشَارَكَةَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ مَعْنًى وَإِعْرَابًا ، فَيَكُونُ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ مُبْتَدَأً ، وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً يَمْنَعُ كَوْنَهُ خَبَرًا ؛ لامْتِنَاعِ كَوْنِ الشَّيْءِ مُخْبَرًا عَنْهُ وَبِهِ مَعًا ، وَلأَنَّ " ضَيْعَتَهُ " لَيْسَتْ عِبَارَةً عَنْ " رَجُلٍ " [وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ](٧) عِبَارَةٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ

---

(١) جاء بعده فى النسختين عبارة " وهى " ، والواجب فى نظرى إسقاطها لسلامة النص .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الإيضاح العضدى ٣٥ بالحاشية ، والهمع ١/ ٢٢١ ، حيث لم يتقدّم الواو إلا مفردٌ .

(٤) قال بذلك الجرميّ كما فى الأشباه والنظائر فى النحو ٤/ ٦٧ فما بعدها .

(٥) تكملة يستقيم بها النص ، وهي في كتابه الآخر التحفة لوحة ٣٤ .

(٦) بياض فى الأصل .

(٧) فى الأصل " والخبر حرا المفرد " بزيادة لفظة بين الصفة وموصوفها لم أتبينها ، والمثبت من (ف) ، والتحفة الشافية لوحة ٣٤ ، ولعل تلك اللفظة زائدة من الناسخ .

اَلْخَبُر مَحْذُوفًا لِلْعِلْمِ بِهِ، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا " مَقْرُونَانِ "، لأَنَّهُ هُوَ الَّذِى عُلِمَ مِنَ " الْوَاوِ " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ " ، فَوَجَبَ الْحَذْفُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَوَّلُ (١) ، وَلِوُجُوبِهِ قَالَ : " تَحْذِفُ مَقْرُونَانِ لَسْتَ تُثْبِتُهْ " .

وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: " لَسْتَ تُثْبِتُهْ " وُجُوبُ الْحَذْفِ .

---

(١) فى (ف) " أولاً " بالتنوين .

[الاشتغال][1]

وَإِنْ أَتَى الْخَبَرُ وَهْوَ جُمْلَهْ | فِعْلِيَّةٌ فِيهَا ضَمِيرٌ فَضْلَهْ
يَعُودُ لِلْمُبْتَدَإِ الْمُقَدَّمِ | كَمِثْلِ : زَيْدٌ زُرْتُهُ لِلْكَرَمِ
فَائْتِ لِنَصْبِهِ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ | مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الأَخِيرِ الْمُظْهَرِ
وَإِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ | بِحَرْفِ جَرٍّ فَهْوَ أَيْضًا مِثْلُهُ
يَنْصِبُهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرْ | وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالفِعْلُ خَبَرْ

قَوْلُهُ : " وَهْوَ جُمْلَهْ " احْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمُفْرَدِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فِعْلِيَّةٌ " مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَلَوْ قَالَ : جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ، أَوْ اسْمٌ يُشْبِهُ الْفِعْلَ لَدَخَلَ فِيهِ مِثْلُ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَارِبُهُ عَمْرٌو " ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبَابِ وَلَيْسَ الْخَبَرُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، فَاعْرِفْهُ!

وَاحْتَرَزَ بِقَولِهِ :" فِيهَا ضَمِيرٌ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ " زَيْدًا ضَرَبْتُ " ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ إِذْ لاَ يَنْصِبُهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ ، بَلْ يَنْصِبُهُ هَذَا الظَّاهِرُ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ :" فَضْلَهْ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ قَامَ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا " فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ لَيْسَ فَضْلَةً ، أَيْ : لَيْسَ مُسْتَغْنًى عَنْهُ فِي إِفَادَةِ التَّرْكِيبِ ، بَلْ هُوَ جُزْءُ الْجُمْلَةِ ، لأَنَّهُ فَاعِلٌ ، فَيَجِبُ رَفْعُ الاسْمِ الظَّاهِرِ – الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ (الْمَرْفُوعُ – بِالأَبْتِدَاءِ ، وَالْفَضْلَةُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ)[2] مَفْعُولاً .

---

(١) جاء في حاشية الأصل « ما أضمر عامله على شريطة التفسير » ، وهو مستفاد من شرح ابن القواس صـ ٨٤٦ ، والمقصود به الاشتغال ، وانظر في هذا الباب شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٢ فما بعدها.

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

قَوْلُهُ : " يَعُودُ لِلْمُبْتَدَأ الْمُقَدَّمِ " أَىْ : يَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى الاسْمِ الظَّاهِرِ ١٣٢/ب (الَّذِى)(١) الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ يَصِحُّ جَعْلُهَا خَبَراً عَنْهُ إِذَا رَفَعْتَهُ بِالابْتِدَاءِ .

قَوْلُهُ : "كَمِثْلِ:زَيدٌ زُرْتُهُ لِلْكَرَمِ " هَذَا مِثَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحُكْمِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ " كَمِثْلِ:زَيْدٌ زُرْتُهُ " قَوْلُكَ : " زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ؟ وَعَمْرُو مَا أَكْرَمْتَهُ " ؛ فَإِنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ ، وَلَوْ حَذَفْتَ الضَّمِيرَ مِنَ الْفِعْلِ لَمْ يَصِحّ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ الَّذِى بَعْدَهُ (٢) فِى الاسْمِ الَّذِى قَبْلَهُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِثْلُ هَذَا إِلاَّ بِمِثَالِهِ .

وَضَابِطُ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَهُ فِعْلٌ ، أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ (عَنْهُ)(٣) بِضَمِيرِهِ ، أَوِ الْمُلاَبِس لِضَمِيرِهِ، لَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ لَنُصِبَ الاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ بِالْفِعْلِ الَّذِى بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : " فَانْتَ لِنَصْبِهِ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ " يُرِيدُ لِنَصْبِ الاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ، نَحْوُ " زَيْدًا ضَرَبْتُهُ " ، وَإِنَّمَا وَجَبَ نَصْبُهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ؛ لِتَعَذُّرِ نَصْبِهِ بِالْفِعْلِ الَّذِى بَعْدَهُ لاشْتِغَالِهِ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ لاَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَحَيْثُ نَصبَ الضَّمِيرَ تَعَذَّرَ نَصْبُهُ لِمَا قَبْلَهُ ، وَلاَ يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعلُ عَمَلَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَىْ : مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَضْرُوبًا(٤) لاَ غَيْرُ ، وَحُكِىَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ " زَيْدًا " مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ، وَالضَّمِيرُ بَدَلٌ (مِنْهُ)(٥) بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ (٦)، وَالأَصْلُ " ضَرَبْتُ زَيْدًا " [إِيَّاهُ] (٧) ، لَكِنْ لَمَّا قُدِّمَ الاسْمُ الظَّاهِرُ ، وَوَلِيَ

(١) فى (ف) " أى " .

(٢) أي : بعد الاستفهام ، ومثله كذلك " ما " النافية كما مثل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى (ف) " مضمرا " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر رأى الكوفيين فى معانى القرآن للفراء ٢/ ٩٢ ، ٣٧٨ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ١٦٣ ، وابن يعيش ٢/ ٣٠ ، والهمع ٢/ ١١٤ .

(٧) أضفت كلمة " إياه " ليستقيم الكلام .

الْمُنْفَصِلُ الْفِعْلَ صَارَ مُتَّصِلاً ، وَاحْتَجَّ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّهُ (قَدْ) (١) وَجَبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ" لِتَعَذُّرِ نَصْبِهِ بِـ " مَرَرْتُ " الْمُتَعَدِّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَوَجَبَ الإِضْمَارُ فِى جَمِيعِ الْبَابِ .

قَوْلُهُ" مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الأَخِيرِ الْمُظْهَرِ "أَىْ : يُقَدَّرُ النَّاصِبُ لِلاسْمِ فِعْلاً مِن لَفْظِ الْفِعْلِ الْمُتَأَخِّرِ عَنِ الاسْمِ ، فَيُقَدَّرُ " زُرْتُ زَيْدًا زُرْتُهُ " ؛ لأَنَّهُ قَدْ أَمْكَنَ ذَلِكَ فَوَجَبَ ؛ لأَنَّ لَفْظَ الظَّاهِرِ أَدَلُّ عَلَى لَفْظِ [الْمُضْمَرِ] (٢) مِنْ عَيْنِ لَفْظِهِ، فَكَانَ فِيهِ تَوْفِيَةٌ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ الْمُتَأَخِّرُ إِذَا نُصِبَ الاسْمُ لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ ؛ لأَنَّهُ مُفَسِّرٌ لِلْفِعْلِ الْمُضْمَرِ .

قَوْلُهُ : " وَإِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ بِحَرْفِ جَرٍ " يُرِيدُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ (الْمُتَّصِلُ)(٣) بِهِ الضَّمِيرُ الْفَضْلَةُ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَهُوَ مِثْلُ مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ مَا ظَهَرَ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَعَدَّى ، فَلاَ يَنْصِبُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ (٤) مِن مَعْنَاهُ فَتُقَدَّرُ فِي قَوْلِكَ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " ، إِذَا نَصَبْتَ " جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " ؛ لأَنَّ الْمُرُورَ مُجَاوَزَةٌ [وَ](٥) مُلاَقَاةٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ: " يَنْصِبُهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرْ " أَىْ: بِمَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ لاَ بِلَفْظِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

---

(١) فى النسختين " قال " تحريف ، والصواب ما أثبته ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ١٠٤ " وأبطله البصريُّون بأنَّه قد وجب إضمار الفعل فى مثل : " زيداً مررت به " لتعذر نصبه بمررت المتعدِّى بحرف الجرِّ فوجب الإضمار " ، وهو كثير النقل عن النيلي .

(٢) فى الأصل " المظهر " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى النسختين " الضمير " ، والصواب ما أثبته .

(٥) زدت الواو هنا ليستقيم الكلام ،ومثله فى شرح ابن القواس ٨٤٨ .

قَوْلُهُ : " وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالْفِعْلُ خَبَرْ " أَىْ : خَبَرُ الاسْمِ الْمَرْفُوعِ بِالابْتِدَاءِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ أَوْلَى ؛ لأَنَّهُ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ وَلاَ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلِهِ ، لأَنَّ الإِضْمَارَ وَتَقْدِيرَ النَّاصِبِ كِلاَهُمَا [1] خِلاَفُ الأَصْلِ ، فَكَانَ الرَّفْعُ أَوْلَى لِذَلِكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدًا ضَرَبْتَ غُلاَمَهُ " فَتُضْمِرُ " أَهَنْتَ زَيْدًا " ؛ لأَنَّ ضَرْبَ غُلاَمِ زَيْدٍ إِهَانَةٌ لِزَيْدٍ .

وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ أَوِ التَّحْضِيضُ ... مِنْ قَبْلُ فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ
كَمِثْلِ هَلاَّ خَالِدًا أَعْطَيْتَهُ ... وَإِنْ سَعِيدًا زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ

/ النَّصْبُ فِى هَذَا الْبَابِ يَنْقَسِمُ ثَلاَثَةَ أَقْسَامٍ ، وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ ، ١٣٣ / أ وَمُمْتَنِعٌ ، فَالْمُمْتَنِعُ نَحْوُ " زَيْدٌ مَا ضَرَبْتَهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ أَتَيْتَهُ ؟ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ (لَوْ) [2] حُذِفَ مِنْهُ الْمُضْمَرُ عَامِلاً فِيمَا قَبْلَهُ ؛ لأَنَّ لَهُ صَدْرَ الْكَلاَمِ ، وَالْعَامِلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَامِلٌ يَقْتَضِى التَّصْدِيرَ عَلَى مَعْمُولِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَصِحّ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ هُنَا عَامِلاً لَمْ يَصِحّ جَعْلُهُ مُفَسِّرًا لِلْعَامِلِ .

وَأَمَّا النَّصْبُ الْجَائِزُ فَتَارَةً يَكُونُ الرَّفْعُ رَاجِحًا وَالنَّصْبُ مَرْجُوحًا ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلُ [3] قَبْلَ قَوْلِهِ : " وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ " إِلَى آخِرِهِ ،وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّتَهُ ، وَتَارَةً يَكُونُ النَّصْبُ رَاجِحًا ، وَسَيَأْتِى ذِكْرُهُ ، وَتَارَةً يَكُونُ مُسَاوِيًا لِلرَّفْعِ ، وَسَيَأْتِى أَيْضًا .

أَمَّا الْوَاجِبُ النَّصْبِ فَمَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحُرُوفِ التَّحْضِيضِ وَلِذَلِكَ قَالَ " فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ " .

---

(١) هكذا فى النسختين وهو خلاف الفصحى ، والأولى أن يقول : " كليهما " ، لأنه توكيد لمنصوب.

(٢) فى النسختين " أو " ، وانظر شرح ابن القواس ٨٤٧ حيث قال : " لأنه لو حذف الضمير من الفعل لما تسلط على المتقدم " .

(٣) فى (ف) " أولا " بالنصب ، وهو جائز .

وَقَوْلُهُ : " مِنْ قَبْلُ " يُرِيدُ مِنْ قَبْلِ الاسْمِ الظَّاهِرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ قَبْلُ " عَنْ مَجِيءِ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ بَعْدَ الاسْمِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ هَلاَّ ضَرَبْتَهُ " ، وَ " زَيْدٌ إِنْ تَضْرِبْهُ تُؤَدِّبْهُ " ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ النَّصْبُ (بِعَيْنِ)(١) مَاذَكَرْنَا فِيمَا بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ فِي كَوْنِهِ لاَ يَعملُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَكُلُّ فِعْلٍ لاَ يَصِحُّ جَعْلُهُ عَامِلاً لاَ يَصِحُّ تَفْسِيرُ الْعَامِلِ بِهِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصْبُ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لاَ يَلِيهِ إِلاَّ الْفِعْلُ ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ ، وَالْجَزَاءُ حَادِثٌ فَوَجَبَ أَنَّ يَكُونَ سَبَبُهُ حَادِثاً ، أَمَّا كَوْنُ الشَّرْطِ سَبَبًا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ حَادِثًا ؛ فَلأَنَّهُ عَلامَةٌ عَلَى وُجُودِ الْجَزَاءِ ، قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ". (٢)أَيْ : مِنْ عَلاَمَاتِهَا ، وَإِذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً ؛ لِحُدُوثِ الأَفْعَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ اسْمٌ وَجَبَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ قَبْلَ الاسْمِ وَبَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ؛ لِيَتَوَفَّرَ عَلَى الْجَزْمِ (٣) مُقْتَضَاهُ مِنْ طَلَبِ الْفِعْلِ ، وَيَلْزَمُ مِن تَقْدِيرِ الْفِعْلِ وُجُوبُ النَّصْبِ ؛ لأَنَّ الْكَلاَمَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُشْتَغِلاً بِضَمِيرِ الاسْمِ (وَذَلِكَ)(٤) الضَّمِيرُ فَضْلَةٌ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ تُضْمِرَ فِعْلاً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ :

لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي(٥)

---

(١) فى النسختين "بغير"

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه ٣/٣٢٣ عن أنس بن مالك رضى الله عنه في باب " ما جاء فى أشراط الساعة .. " الحديث .

(٣) يقتصد حرف الشرط ، وفى (ف) " الشرط " بدل " الحرف " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) البيت للنمر بن تولب ، كما في ديوانه ٧٢

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٦٧ بولاق ، والأعلم ١/ ٦٧ ، وشرح أبيات سنيبويه لابن السيرافي ١/ ١٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٧ ، والمقتضب ٢/ ٧٤ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٢ ، وشرح الكافية الشافية رقم ٣٣٢ ، ٨٣٦ ، وابن يعيش ١/ ٨٢ ، ٢/ ٣٨ ، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل ١/ ٤٣٤ ، والعينى ٢/ ٥٣٥ ، والخزانة ١/ ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/ ٦٤٢ بولاق ، والجنى الدانى ٧٢ .

بَرَفْعِ " مُنْفِس " عَلَى تَقْدِيرِ "أُهْلِكَ مُنْفِسٌ " عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ .

وَمِثَالُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ : « إِنْ سَعِيداً زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ » .

وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ قَوْلُهُ (١) : " هَلاَّ خَالداً أَعْطَيتَهُ " ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ التَّحْضِيضُ بِالْفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ حَثٌّ [وَاسْتِبْطَاءٌ] (٢) وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَوَجَبَ التَّفْسِيرُ بِالْفِعْلِ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ لِيَكُونَ مُفَسِّراً لِلفْعلِ النَّاصِبِ ، ولِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ وُقُوعُ الاسْمِ مُفَسِّراً فِيمَا هَذَا شَأْنُهُ ، فَلَمْ يَقُولُوا : إِنْ زَيْداً أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ .

وَإِنْ أَتَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ... أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ أَوَّلَ الْكَلاَمِ
أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ ... أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبُ فِعْلٍ مُضْمَرِ
كَمِثْلِ «زَيْدًا اضْرِبَنَّ عَبْدَهُ» ... وَجَعْفَرًا لاَ تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ (٣)
أَوْ قَبْلَ الاسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّهْ ... "كَعِبْتُهُ وَالنَّضْرَ عِبْتُ زَيَّهْ" ١٣٣/ب
وَالنَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ ... وَالرَّفْعُ أَيْضًا عَرَبِيٌّ جَيِّدُ

قَدْ ذَكَرَ هُنَا النَّصْبَ الرَّاجِحَ عَلَى الرَّفْعِ وَهُوَ عَكْسُ الْوَجْهِ [الأَوَّلِ] (٤) وَقَدْ عَدَّ لَهُ خَمْسَةَ مَوَاضِعَ :

أَوَّلُهَا : هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ " عَنْ أَسْمَاءِ

---

(١) في الأصل " قولك " .

(٢) مكانه في الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم تذكر فى (ف) فأضفتها من كتابه الثاني التحفة الشافية لوحة ٥٤ .

(٣) جاء فى حاشية الأصل حاشية تقول : " أو " حيث " نحو " حيث زيداً تجده فاكرمه " أى : حيث تجد زيداً فأكرمه ،لأن " حيث " هنا شرط ، والشرط يطلب فعلاً ، فكان هذا من المنصوبات الراجحة على الرفع أيضاً " .

(٤) سقط من الأصل .

الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ قَوْلِكَ : " أَيُّهُم ضَرَبْتَهُ " ؟ فَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى القِسْمِ الَّذِى بَدَأَ بِذِكْرِهِ وَهُوَ مَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ الرَّفْعُ .

وَإِنَّمَا كَانَ النَّصْبُ أَجْوَدَ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ الأَوْلَى بِهِ أَنْ يلِيَهُ الْفِعْلُ ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ غَالِباً يَكُونَ عَنِ الأَفْعَالِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ " ؟ فَالاسْتِفْهَامُ عَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ لاَ عَنْ زَيْدٍ ، فَإِذَا وَلِي حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ الاسْمُ فَقَدْ وَلِيَهُ مَا لَيْسَ بِهِ أَوْلَى، فَاخْتَارُوا تَقْدِيرَ الْفِعْلِ لِيَلِيَ الْحَرْفَ مَا هُوَ بِهِ أَوْلَى ، وَإِذَا كَانَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ أَوْلَى ، كَانَ النَّصْبُ أَوْلَى ، وَكَذَلِكَ " أَزَيْدًا " (١) أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ " ؟ لأَنَّ " الْهَاءَ " فِي " عَلَيْهِ " ضَمِيرُ " زَيْدٍ " ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ بِـ " مَحْبُوسٍ " ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " أَتَنْتَظِرُ زَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ " ؛ لأَنَّ مَنْ حُبِسَ عَلَى شَئٍ فَهُوَ يَنْتَظِرُهُ ؛ لأَنَّ الانْتِظَارَ حَبْسٌ وَمَنْعٌ مِنَ السَّيْرِ ، وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ : " لاَ تَسُبَّ زَيْدًا " .

الثَّانِي " حَرْفُ النَّفْيِ ، نَحْوُ " مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ " ؛ لأَنَّ النَّفْيَ أَوْلَى بِالْفِعْلِ كَمَا مَضَى فِي حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلاَ حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ... وَلاَ جَدًّا إِذَا ازْدحَمَ (٢) الْجُدُودُ (٣)

أَيْ : فَلاَ ذَكَرْتَ حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ ، لأَنَّ " الْهَاءَ " فِي « بِهِ » « ضَمِيرُ » حَسَبٍ " وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ " فَخَرْتَ " .

---

(١) فى النسختين " أزيد" بالرفع تحريف صوابه ما أثبته بدليل ما بعده .

(٢) فى النسختين " افتخر " والتصويب من الديوان ٣٣٢ ، وسيذكره صحيحا فى صـ ٨٦١ .

(٣) البيت لجرير وهو فى ديوانه ٣٣٢ برواية :
" فَلاَ حَسَبٌ فخرت به كريمٌ ... ولا جَدٌّ إذا ازدحم الجدُودُ " وهو من شواهد الكتاب ١/ ٧٣ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/ ٨٣ ، والأعلم ١/ ٧٣ ، وابن يعيش ١/ ١٠٩ ، ٢/٣٦ ، وشرح ابن القواس٨٥١ ، وشرح ابن الخباز لوحة ٧٠ ، والشرح المجهول لوحة ١٠٥ ، والخزانة ١/ ٤٤٧ بولاق .

وَقَوْلُهُ : " أَوَّلَ الْكَلَامِ " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ وُقُوعِ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ بَعْدَ الاسمِ وَقَبْلَ الْفِعْلِ نَحْوُ " زَيْدٌ مَا ضَرَبْتُهُ " [وَزَيْدٌ أَضَرَبْتَهُ ؟] [(١)]؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّ " مَا " ، وَحَرْفَ الاسْتِفْهَامِ لاَ يَعْمَلُ (مَا بَعْدَهُمَا فِيمَا قَبْلَهُمَا) [(٢)]، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّتَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْبَابِ [(٣)].

فَإِنْ قُلْتَ : " زَيْدًا لَنْ تَضْرِبَهُ " جَازَ ؛ لأَنَّ " لَنْ " يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولُ مَا بَعْدَهَا نَحْوُ " زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ " فَجَازَ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ النَّاصِبُ لِلاسْمِ قَبْلَهَا ، وَ " لَمْ " بِمَنْزِلَةِ " لَنْ " .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : " أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ " كَمِثْلِ : زَيْدًا اضْرِبَنَّ عَبْدَهُ " ؛ لأَنَّ الأَمْرَ طَلَبُ الإِيقَاعِ ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ طَلَبُ تَرْكِ الإِيقَاعِ وَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالفِعْلِ[(٤)]، وَلأَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ لاَ يَكُونُ خَبَراً إِلاَّ بِتَأْوِيلٍ ، فَلِذَلِكَ أُخْتِيرَ النَّصْبُ ، وَالنَّهْيُ كَالأَمْرِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَجَعْفَراً لاَ تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ" .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً﴾[(٥)] بِالرَّفْعِ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ " وَمِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ " ، فَالسَّارِقُ ، وَالسَّارِقَةُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، فَلَمْ يَكُنِ الأَمْرُ خَبَرًا لَهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ النَّصْبُ فِي الأَظْهَرِ[(٦)].

---

(١) إضافة يوجبها المقام ، وهي في شرح ابن القواس ، صـ ٨٥٢ .

(٢) في الأصل " ما بعدها فيما قبلها ".

(٣) انظر صـ ٨٥٢ .

(٤) انظر سيبويه ١/ ٦٩ ، ٧٢ بولاق .

(٥) سورة المائدة ٣٨ .

(٦) انظر سيبويه ١/ ٧٢ بولاق . وقد روى النصب عن بعض القراء .

وَالدُّعَاءُ كَالأَمْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكُلاًّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَـلْ(١)

أَيْ : وَجَزَى اللَّهُ كُلاًّ جَزَاهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : " أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبُ فِعْلٍ مُضْمَرِ " يُرِيدُ أَوْ قَبْلَ الاسْمِ الذَّي يُنْصَبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ [اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفِعلٍ مُضْمَرٍ] (٢)، وَمِثَالُهُ " زَيْدًا ضَرَبْتُهُ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ " فَيُخْتَارُ فِي الثَّانِي النَّصْبُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَلاَ جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ (٣)

فَاخْتِيرَ النَّصْبُ فِي " جَدٍّ " ؛ لأَنَّ قَبْلَهُ : " وَلاَ حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ " ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعلٍ مُضْمَرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٣) .

الْخَامِسُ : قَوْلُهُ : " أَوْ قَبْلَ الاسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ " وَقَدْ مَثَّلَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:"كَعْبْتُه " فَإِنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ : " وَالنَّضْرَ عِبْتُ زِيَّهُ " فَيُخْتَارُ النَّصْبُ ؛ لأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ قَدَّرتَ فِعْلاً فَتَكُونُ عَاطِفاً جُمْلَةً فِعْلِيَّةً [عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيّةٍ] (٤) فَاخْتِيرَ النَّصْبُ لِلتَّشَاكُلِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ ١٣٤/أ

---

(١) هذا عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي وهو فى ديوانه ٧٨ يمدح عبدالله بن عبّاس وابْنَ عامرٍ لإحسانهما إليه ، ورواية البيت من الديوان :

أميران كانا صاحِبَيَّ كلاهما فكلاً جزاه الله عَنِّي بما عمل

وهو في الكتاب ١/ ٧١ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه ١/٨٨ ، والأعلم ١/ ٧١ ، والأغاني ٣١٨/١٢، وابن يعيش ٢/ ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وهى كذلك فى الشرح المجهول لوحة ١٠٥ حيث قال بعد التمثيل له : " والحق أن هذا داخل فى القسم الذى بعده ، لأنه معطوف على جملة فعلية ، لكنه يخالف ما بعده فى أن ذلك لا يشترط أن يكون فى الجملة الفعلية المعطوف عليها منصوب وهذا يشترط فيه ذلك " .

(٣) سبق تخريجه صـ ٨٣٣ .

(٤) سقط من الأصل .

" جُمْلَةٌ فعْلِيَّةٌ " عَنِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّة ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " فَإِنَّهُ يُخْتَارُ الرَّفْعُ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهَا ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ وَبَكْرٌ [1] أَكْرَمْتُهُ " لِلتَّشَاكُلِ أَيْضًا .

[قَوْلُهُ : " فَالنَّصْبُ] [2] فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ " ([3] أَيْ : فِي جَمِيعِ هَذَا الْمَذْكُورِ مِنَ الأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ النَّصْبُ أَجْوَدُ) [3] مِنَ الرَّفْعِ ، ثُمَّ قَالَ : " وَالرَّفْعُ أَيْضًا " أَيْ : فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا جَيِّدٌ.

قَوْلُهُ : " عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ " أَيْ : قَوِيٌّ صَحِيحٌ فَصِيحٌ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مُتَسَاوِيَيْنِ [4] لاَ رُجْحَانَ لأَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، وَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُبْتَدَإِ بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ اسْمًا بَعْدَهُ فِعْلٌ فِيهِ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ تَسَاوَى فِي الْمَعْطُوفِ الأَمْرَانِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فَالاخْتِيَارُ الرَّفْعُ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ فَالاخْتِيَارُ النَّصْبُ.

فَإِنْ قُلْتَ : الرَّفْعُ أَوْلَى ؛ لِعَدَمِ الإِضْمَارِ وَالْحَذْفِ .

قُلْتُ : النَّصْبُ أَوْلَى ؛ لِلْقُرْبِ ، فَحَيْثُ عَارَضَ الْقُرْبُ عَدَمَ الإِضْمَارِ سَقَطَ التَّرْجِيحُ لأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ [5] ، فَحَصَلَ التَّسَاوِي [6] .

---

(١) قوله " وبكر " في النسختين جاء بالنصب ، وهو مرجوح في نظر المؤلف ، فأثبت المختار في نظره وهو الرفع .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) في النسختين " متساويان " بالألف .

(٥) في (ف) " الطرفين " .

(٦) هذا نهاية الجزء الأول من (ف) وجاء فيه : " تَمَّ الجزء الأول من كتاب " الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية " بعون الله ومَنّه ، يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى : " القول فيما يرفع الأسماء : وينصب الأخبار أين جاء " ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين وسلّم وكرّم وفضّل ومجّد وأتمّ وأنعم، إنّه على كُلِّ شَيْءٍ قدير ، وبالإجابة جدير ، على يدى أقل عباد الله وأحوجهم إلى الله الفقير: نعمت الله بن حمزة العميدى الحسيني إتمام الجزء الأول من كتاب " الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية " في أوائل شهر شوال، ختم بالخير والمآل، من شهور سنة ٩٩٦ .

وهو الجزء الذي نلت به درجة الدكتوراه ، والحمد لله أولاً وآخراً .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

من التراث الإسلامي

١٨١ ـــ ح

الصفوة الصفية
في
شرح الدرة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور
محسن بن سالم العميري
رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الثاني
(القسم الأول)

١٤٢٠ هـ

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدرة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (من التراث الإسلامي)

ردمك : ١ - ٩ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمد ٣٧٥٩ - ١٣١٩

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف

أ - العميري ، محسن سالم (محقق) ب - العنوان ج - السلسلة

ديوي ٤١٥,١ ١٤٠٥ / ١٥

رقم الايداع : ١٤٠٥ / ١٥

ردمك : ١ - ٩ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمد : ١٤٠٥ - ١٣١٩


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

{ النواسخ }

الْقَوْلُ فِيمَا يرفعُ الأسْمَاءَ ... وَيَنْصِب الأَخْبَارَ حَيْثُ [١] جَاءَ

مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ ، ومِنْهُ حَرْفُ ... وَالْحَرْفُ فِى اللُّغَاتِ فِيهِ الْخُلْفُ [٢]

يُرِيدُ بالأَسْمَاءِ : المبتدآتِ ، وبالأخبارِ : أَخْبَارَ المبْتَدآتِ ، وبالأَفْعَالِ : "كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا ، وبِالحَرفِ [٣] : "ما" المُشَبَّهَةَ بِ « لَيْسَ » ، فهى تَعْمَلُ عمَلَ "لَيْسَ" فى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَأَمَّا بنُو تمَيمٍ فَلا يُعْمِلُونَها ، وَلِذَلِكَ قَالَ : "فيه الخُلْفُ" .

وَاعْلمْ أَنَّ العَوامِلَ الدَّاخِلةَ عَلَى الْمُبْتَدأ وَالْخَبَرِ ضَرْبَانِ، أَفْعَالٌ، وَحُرُوفٌ ، فَالأَفْعَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، : تَامَّةٌ ، وهى "ظَنَنْتُ" وأَخَوَاتُهَا ، وَنَاقِصَةٌ ، وَهِيَ "كَانَ" وَأَخَوَاتُهَا ، وَأَمَّا الحُرُوفُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضربٌ يرفعُ الأَوَّلَ وينصبُ الثَّانِيَ ، وَهُو "مَا" ، وَ" لاَ " عِنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَضَرْبٌ يَنْصِبُ الأَوَّلَ ويَرفعُ الثانِيَ وهى " إنَّ " وأخواتُهَا ، وَ"لاَ" الَّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ .

---

(١) (ف) "فيما"

(٢) الأصل "خلف"

(٣) (ف) "بالحروف"

{ " كان " وأخواتها }

وَجُملةُ الأفعـالِ كـانَ ، أضحَى ، أصبحَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، صَارَ ، أمْسَى
لَيسَ ، وَمَازَالَ[1]، ومَا انفَكَّ ، وَمَا بَـرِحَ ، مَـا فتِـئَ ، مَـادَامَ ، وَمَـا
صَرَّفتَـهُ مِنْهَـا ، تقُـولُ : كَانَـا زيد [2] شجاعــاً لم يكـن جَبَانَــا

إنّما بَدَأَ بذكْرِ الفِعْلِ ، لأنَّه الأصْلُ في العَمَلِ ، واستدلَّ مَنْ جَعَلَها أَفْعَالاً بـأمُـورٍ :

مِنْهَا : تصرّفُها بالماضي والمستقبَلِ [3] .

وَمِنْها : أنّها يَتّصلُ بها الضّمائرُ المرفُوعةُ ، وتاءُ التأنيث .

ومِنها: أنها تدلُّ على معنىً في نفسِهَا، وَمِنهم مَن سَمّاهَا حروفاً [4] ، واستدلَّ على ذلك بأمورٍ :

مِنْهَا: أنَّها لَوْ كَانتْ فعلاً لتمَّ الكَلامُ بمرفُوعها معَهَا.

ومِنْها : أنَّها لا تؤكّدُ بالمصدَرِ .

وَمِنْها :

أنّها لاَ تدلُّ على الحدَث .

والجوابُ عن الأوَّلِ ماتقدّم من الوُجُوهِ الثَّلاثَة ، وَأمّا أَنّها لا تؤكّد بالمصدَرِ ١٣٤/ ب فلأنّ الخبَرَ قد صَارَ عِوَضاً عن المصدَرِ ، فَلَوْ أكّدتْ بِالْمصدَرِ لَزِمَ الجَمْعُ بيْنَ

---

(١) (ف) "« وما ذاك »" تصحيف

(٢) (ف) "عمرو" بدل "زيد"

(٣) عدا "ليس" فإنها جامدة ، لأنها أشبهت "ما" ، وقال الفارسي بحر فيهّ « ليس » .. ينظر المسائل المنثورة ٢٠٧ ، وأسرار العربية ١٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١

(٤) هذا الرأى للزجاجي كما فى كتابه الجمل فى النحو ٤١ ، قال الشريشى فى شرحه للألفية : "وأما من قال فى هذه الأفعال " إنها حروف كما قال الزجاجى فهو متجوز ، لأنها لما سلبت الدلالة على الحدث أشبهت الحروف فسماها حروفا" ، وانظر الهمع ١٠/١ ، وأسرار العربية ١٣٢.

العِوَضِ وَ المعوّض عَنْهُ ، وهُو غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّها مع الخَبَرِ بِمَنزلَةِ الفِعْلِ الدّالّ على الحَدث. وأمّا قولُهم : إنّها لا تدلّ على الحدَثِ فباطلٌ فإنّ مصدرَهَا قد يُستعملُ استعمالَهَا نَحوُ " عجبتُ من كَونك (١) قائمًا " . فأمّا قولُ مَن قَال : إنّ هذا مصدرُ "كَانَ" التّامّة ، وَ " قائمًا " حالٌ فليس بشيءٍ ؛ لأنّك تَقُولُ : " أَكْرمْتُكَ لِكَونِ زَيدٍ أخَاك " وَالحالُ لاَ تَقعُ معرفةً ، غَايةُ مَا فِي البَابِ مصدرُهَا لم يستعمل مُؤكّداً معَها للاستغنَاء عنه بالخبَرِ المنصُوب (٢).

وَإنّما رَفعَت الاسْمَ ونَصبَتِ الخَبَر ؛ لأنّها فعلٌ يفتقرُ إلى اسم يُسنَدُ إليهِ كَسَائرِ الأفعَالِ ، فلمَّا أسندت إلى مرفُوعٍ (٣) يُشبِهُ الفَاعِلَ وَجَبَ نَصبُ الآخرِ تشبيهًا بالمفعُولِ (٤) .

وَقِيلَ : لأنَّ معنَاهَا تقريرُ الشّيْءِ على صِفَةٍ ، فلاَبُدَّ من ذكرِ الشّيْءِ وَصِفتِه ، فإسنَادُهَا إلى الأوّلِ يُوجِبُ رفعَهُ بهَا فتعيّنَ نَصبُ الثّاني .

والْغَرضُ بهذه الأفْعَالِ ليس إلاَّ تَعْيِينَ الزَّمانِ (لِلْخَبَرِ حتَّى لو تَعيّنَ لم يحتج إليها ، ولذلك مَنعُوا من قولك : "كَانَ زَيدٌ قَامَ" ؛ لأنّ تَعْيِينَ الزَّمَانِ) (٥) قد عُلِمَ من لَفْظِ : " قَامَ " .

وَيُسَمَّى المرفُوعُ اسمَ "كَانَ" وَالمنصُوبُ خَبَرَ "كَانَ" اخْتِصَارًا ، فإنَّ قَولَكَ : اسمُ "كَانَ" أَخْصَرُ(٦) مِن قَولِكَ : الاسمُ المرفُوعُ بِـ " كَانَ " ، وَخَبَرُ الاسْمِ

---

(١) (ف) " قولك " تحريف .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩٠/٧ ، والهمع ١١٤/١.

(٣) في النسختين " موضوع " تحريف ، والصواب ما أثبت .

(٤) هذا هو مذهب البصريين ، أما مذهب جمهور الكوفيين فانظره في الهمع ١١/١ ، والتصريح ١٨٤/١ ، وخلاصته أن هذه الأفعال لا تعمل في المرفوع شيئاً ، وانما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل .

(٥) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٦) (ف) " أخص " تحريف .

المرفوعَ بـ " كَانَ " ،وَليْسَ لهَا فى الْحَقِيقةِ اسمٌ ولا خَبرٌ ، لكن قد يُضَافُ إلى الشَّئِ بأَدْنَى مُلاَبَسةٍ .

ولم يقولُوا : فاعِلُ "كَانَ" فى المرفُوعِ ، ولاَ مفعولُ "كَانَ" فى المنصُوب ؛ لأنّ الفَاعلَ غيرُ المفعُولِ ، والاسمُ هُنَا هُوَ الخَبرُ فى المعنَى ، ولأن خَبَرها يكونُ مُطابقًا لاسمها فى الإفرَادِ والتثنية وَ الجَمعِ ، والمفعُولُ لا يكُون مطابقًا للفَاعِلِ ، ولأنّ المفعُولَ يجوزُ حَذفُه ، وَخَبرُ "كَانَ" لا يجوزُ حذفُه ، فَلاَ يكُونُ مفعُولاً .

وَبِهذَا يَبطُلُ قَولُ الكوُفيينَ : إنَّ خَبرَهَا منصُوبٌ عَلى الحَالِ(١) ؛ لأنّ الحَالَ يجوزُ حذفُها ، ويلزمُها التَّنكيرُ ، وَخبر "كَانَ" يكونُ معرفةً ونكرةً ، والمعرفةُ لا تكُون حَالاً .

وهـذه الأفـعَالُ ثَـلاثَةَ عَشرَ فعلاً ، وقد أَلْحَقَ قومٌ بها ستَّةً أُخَرَ (٢) ، وهى " غَـدَا ، وراَحَ ، وعَـادَ ، وآضَ (٣) " فـهذه الأربعةُ متـصرّفةٌ فى الكلاَمِ . واثنان لازمَانِ مـا وردَا فيه فلاَ يَخْرُجَانِ عَنْ مَوْرِدِهمَا فيما تكلمـتْ بـه العـربُ ، وهما " جاءت ، وَقَعَد " فَمَنْ ألحقـها بِـ " كَـانَ " رَآهـا لا تستغنى عن الخَبر فألحقَهَا بِـ " كَانَ " لمشَارِكتها لها فى هذا المـعنَـى ، ومـن لـم يلـحقها نَصَبَ ما بَعدَهَا علـى الحَالِ لَمَّا رأى أنّـها تتـعدَّى بِــ " إلَى " ، تَقُولُ : "غَدا إلى كَذَا ، وعَادَ إليـه ، ورَاحَ إلـى زيـدٍ ، وآضَ إلى كـذَا ، أى : رَجَـعَ إليه .

أقُولُ : هذه الأربَعـةُ فى هذا الوجْـهِ تامّةٌ ، وتكونُ فى قـولك : " عَـادَ زَيـدٌ سَالمـاً " نـاقصـةٌ ، وأمّا قـولُهم : " مـا جَاءَتْ حَاجَتَك (٤) " قَالَ سيبـويه : "كأنّهم

---

(١) انظر : الانصاف فى المسألة ١١٩ ص ٨٢١ ، والهمع ١/١١١ .

(٢) منهم الزمخشرى انظر المفصل ٢٦٣ ، وشرحه لابن يعيش ٧/٩٠ .

(٣) آض يئيض بمعنى عاد يعود ، وتأتى بمعنى "صار".

(٤) يقول ابن يعيش ٧/٩١ : "أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم إلى الحق من قبل على عليه السلام ، فأجروا "جاء" ههنا مجرى صار " .

قَالُوا : صَارتْ حَاجَتَك (١) " ؟ والأصلُ في « جَاءَ » أنّه فعلٌ يَتعدّى تارةً بنفسه نحو "مَا جاء زَيدٌ عمراً " ، ومنهم من لا يُعَدِّيه إلا بحرف الجرّ (٢) فيَقُولُ : "جاء زَيدٌ إلى عمروٍ " ، ولكنّ أجروهُ في هذا المثَال مُجْرَى " صَارَ " فجعلُوا له اسماً وَخَبراً مثل " كَانَ " ، وَ "مَا" هُنَا استفهامٌ وَهيَ مبتدأٌ ، وَ « جَاءَتْ » خَبرٌ (٣) ، وفيه ضَميرٌ يَرجعُ إلى " مَا " وذلك الضميرُ اسمُ " جَاءتْ " ، ١٣٥/أ
وَ" حَاجَتكَ " خَبَرُ " جَاءَتْ " ، وأُدخِلَ تاءُ التأنيث على " جَاءَ " لتأنيث معنَى " مَا "؛ لأنَّ "مَا" هي "الحَاجةُ " فكأنّه قَالَ : أيُّ حَاجَةٍ جَاءتْ حاجَتَكَ ؟ وهُوَ(٤) في الأعرَابِ بِمَنْزلةِ قَوْلِهِمْ " هِندُ كَانت جَارِيَتَكَ " ، وَلَمْ يُسْمَعْ هذَا المَثَلُ (٥) إلاَّ بالتَّاء ، وحُملت "جَاءَتْ" على " صَارَ " لِشبهِهَا لهَا في الانْتقَالِ ، تقُولُ " جَاءَ زيدٌ إلى عَمْروٍ (كمَا تقولُ : " صَارَ زَيدٌ إلى عَمْروٍ) (٦)

وَمِنْهُم [مَن] (٧) يَرفعُ " حاجتك " (٨) وَيَجعلُهَا اسمَ " جاءتْ " ويجعلُ الخبَرَ "ما" ، وَيقُولُ "ما" في موضع نَصْبٍ ، والمشهورُ نصبُ "حَاجَتَك" .

وَأمّا المثلُ الآخرُ فَهو قولُهم : "شَحَذَ شفْرَتَه حتَّى قَعَدَتْ كَأنَّهَا حربةٌ" (٩)

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٥٠ هارون ، والهمع ١/ ١١٢ .

(٢) (ف) "آخر" تحريف .

(٣) أي : الجملة الفعلية في محل رفع خبر " ما "

(٤) (ف) " وهي " .

(٥) الذي هو "ما جاءت حاجتك " ؟ ، قال سيبويه ١/٢٤ "ولم يقولوا ما جاء حاجتك ... ؛ لأنه بمنزلة المثل فألزموه التاء " .

(٦) سقط في (ف) . سبق نظر .

(٧) "من" سقط من الأصل .

(٨) قال سيبويه ١/ ٥١ "وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتُكَ ؟ ، فيرفع" .

(٩) قول مشهور لأعرابي ، انظر ابن يعيش ٧/ ٩١ ، واللسان "قعد"

أى : حتَّى صَارَتْ ، وهذَا المثلُ مخصوصٌ بمحلّه لاَ يتعدّاه ، فلاَ يقالُ : " قَعدَ زيدٌ كَاتبًا " بمعنَى " صَارَ " ، وليس بعيدًا أن يقَالَ : "قعَد زيدٌ كَأَنَّه أميرٌ" ، وقد جاء فى القرآنِ : ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً ﴾ (١) ، فَموضعُ "كأنّ" فى المثلِ نصبٌ خَبَرُ "قَعَدَتْ" .

« فصل »

ولـم يـذكـر سيبَوَيهِ فـى هـذه الأفـعَـالِ (إلاَّ أَربـعَـةً) (٢) ، وهـى " كَانَ ، وَصَـارَ، وَمَادَامَ ، وَلَيسَ " (٣) ، وإنّما اقْتصرَ سيبَوَيهِ علَى هـذه الأربعَةِ ، لأنَّهُ استَغْنَى عَن البَوَاقِي بِمَا ذَكَرَ مِنَ الضّابِط ، وَهُوَ قَولُهُ : " وَما كَانَ نَحوهُنّ [مِنَ الْفِعْلِ](٤) ممّا لا يُستَغْنَى عَنِ الخَبَرِ(٤) ".

قيلَ : عَنَى بذَلِكَ مَا كَانَ من الأفعَالِ موضُوعًا لتقرير الشَّئِ علَى صِفةٍ ، وَعَنوا بالصِّفَةِ الخَبَرَ ، فلو قَطعْتَها عن الصّفةِ التى هى خَبَرُهَا فقد استعملتها فى غير موضِعَها ، قَالَ عَبْدُ القَاهرِ : هَذِه الأَفْعَالُ تدلُّ علَى الزّمانِ فَقَطْ ، فلا تَحْصُلُ الفائدةُ إلاّ بَعْدَ الإِتْيَانِ بالخَبرِ، كما لوْ قُلْتَ: زَيدٌ فِيما مَضَى، لم يَجُزْ ، بَلْ يَجِبُ الإتْيانُ بالخَبرِ (٥) .

قولُهُ : " ومَا صرّفتُه مِنْهَا " اعْلَمْ أنّ هَذهِ الأفعَالَ بالنّسبةِ إلى التصرُّفِ بالماضِى وَالمستقبلِ علَى ثلاثَةِ أضربٍ :

---

(١) سورة الإسراء : ٢٢ .

(٢) فى الأصل "الأربعة" .

(٣) انظر الكتاب ٤٥/١ هارون .

(٤) إضافة من الكتاب ١/ ٤٥ .

(٥) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٩٨/١ حيث سماها الجرجانى أفعالاً غير حقيقية ؛ لأنها سلبت الدلالة على الحدث ، وإنما تدل على الزمان فقط .

أحدها : لِمَاضيه مُضَارِعٌ وأمرٌ ، وهى السبعةُ الَّتِى لَيس فى أوَّلِهَا " ما " النَّافيَةُ .

والثَّانِي : لِماضيه مضارِعٌ لاَ غَيرُ ، وهو مَا كَان فى أَوّلهِ حرْفُ النَّفْى .

الثَّالثُ : لاَ مُضَارَعَ لَهُ ولا أَمرٌ ، وَهُو " لَيْسَ " ، وَ " مَادَامَ " ، أمَّا " لَيْسَ " فَمُنِعَت التّصَرّفَ ، لِشَبّهها بِـ "مَا" النَّافيةِ كَما أنّ " مَا " عَمِلَتْ لِشَبهِهَا بِـ " لَيْسَ "(١) وَأمّا "مَادامَ" فهى لِلتّوقيتِ وَالتَّأبيدِ ، فَيدخُلُ فيهِ المستقبلُ ، فالتَّوقيتُ (٢) كَقَولهِ تَعالَى : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٣) ، وَالتَّأبِيدُ كقولهِ تَعالَى : ﴿خَالدِينَ فِيهَا(٤) مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ (٥) .

وَبِالجُملة فجميعُ مَاتَصرّفَ من هذه الأفعَالِ حكمُهُ فى العمَلِ وَاحدٌ، فمَاضيهَا ، وَمضارعُهَا ، وأمرُهَا ، وَنَهْيُهَا ، وَاسمُ فاعلِهَا وَمفعُولها كلُّها تعملُ على شرُوطِهَا .

فأمَّا ما فى أوّله " مَا " ، وَ " لَيْسَ " فلا يبنى منه اسمُ فَاعلٍ ولاَ مفعُولٍ ، ولاَ يَعْملُ إلاَّ لفظُ الفعل .

والسَّبْعَةُ الأُولَى تَقَدُّمُ الْخَبَرْ   فِيهَا عَلَيها وَعَلى اسمِهَا اشْتَهَرْ

إنَّما جَازَ تقديمُ الخَبَرِ فى هذه السّبعةِ التى ليسَ فى أوّلها " ما " ؛ لأنّها أفعَالٌ متصرفَةٌ بالماضى والمستقبلِ وَالأمْرِ ، فَلمَّا تصرّفت فى نفسهَا تصرّفت فى منصُوبِهَا بالتّقْديمِ وَالتَّأخيرِ ، وَالخبرُ مُشَبَّهٌ بالمفعُولِ ، وَالمفعُوْلُ يجُوزُ

---

(١) أى : لأنها كما سرى العمل منها إلى "ما" كذلك سرى من "ما" إليها الجمود كما فى شرح ابن القواس ٨٥٩

(٢) سقط فى (ف)

(٣) سورة مريم ٣١ .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) سورة هود ١٠٧ .

تقـديمُه علَى الفعلِ ، تَقولُ : "عَمراً ضَرَب زيدٌ " ، فَكَذلكَ تَقُولُ : " قائماً (١) كَانَ زيدٌ " ، فإن كَانَ الخَبرُ فيه معنَى الاستفهَامِ وَجَبَ تقديمُه عليهَا نحو " مَن كَانَ أَخُوكَ " ؟

فَـ " مَنْ " في موضعِ نصبٍ خَبر " كَانَ " .

فَإن دخلَتْ على هذه السَّبعةِ " ما " لم يجز التَّقديمُ عليها اتّفاقاً، فلا يُقالُ : " قَائِمًا مَا كَانَ زَيدٌ " ، وَلاَ " جَالِسًا مَا / أَصبحَ / عمرٌو " ، وَيأتي علّةُ ذلك . ١٣٥/ب

وِلاَ تقدّمْ خَبـرَ المقترنَـهْ ... بِـ "مَا" عَليهَـا وَهى خَمسٌ بيّنَهْ
ولاَ يَجوزُ أن تقدُّمَ الخَبرْ ... عَلى اسمِ "مَادامَ" وَجَازَ فى الأُخَرْ

اعلم أنّ هَذه الأفعَالَ جَميعَهَا يَجوزُ تقديمُ خَبرِهَا على اسمها بلا خَلافٍ ، فأمَّا (قوله)(٢) : إنَّه لاَ يجُوزُ تَقْـديمُ خَـبَرِ "مَـادَامَ" على اسْـمِـهَا فَشيءٌ غَيرُ مَـعرُوفٍ ، وَقَد انْفرَدَ بهِ ، وَقِيلَ : لَمْ(٣) يُسْمَعْ تَقْدِيمُ (٤) خَبرِهَا فى شِعْرٍ ولاَ فى غيرِه ، فَأَمَّا قولُ الشاعر :

مَادَامَ يسلُكُ فى الحلُوقِ طَعَامُ (٥) .

فَلاَ حُـجّةَ فـيـه ، لِعَـدَمِ (٦) ظـهـورُ النّصبِ فى الخَبَرِ ، وَاحـتـمَـالِ رَفْـعِ طَـعامٍ ، بِـ " يَسلكُ " ، وَفِي " مَادَامَ " ضَميرُ الشّأنِ . (٧)

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) الأصل "قولهم" .

(٣) الأصل "مالم" تحريف .

(٤) (ف) "تقرير : تحريف

(٥) هذا عجز بيت ، صدره : " وطعام عمران بن أوفى مثلها " وهو لرجل من بنى تميم ضمن أبيات أنشدها المبرد فى الكامل ١/ ٥٩ ، وانظر كذلك الأمالى الشجرية ١/ ٣٢٩ ، والعينى ٣/ ٤٣٨ .

(٦) الأصل " العذر "

(٧) انظر فى هذه المسألة الفصول الخمسون ٥٨ فما بعدها .

فأمّا خبرُ هذه الخمسةِ المقترنةِ بـ " مَا " فَهُوَ على ضَربين :

أحدُهما : لا يَجوزُ تقديمُه إجماعًا ، وَهُو خَبَرُ "مَادَامَ" ؛ لأنَّ " مَا " فيها مصدريّةٌ وليست نافيةً وهي موصولةٌ بالفعلِ ، ومَعمُولُ الصّلةِ لاَ يتقدمُ على الموصُول . وأمّا الأربعةُ البواقِي ، وهي "مَازَالَ ، ومَا بَرِحَ ، ومَا انْفَكَّ ، ومَا فَتِئَ" فلاَ يَجوزُ تَقْديمُ خَبَرِهَا [١] عليها عند البصريين ، وَأجَاز تقديمَهُ عليها ابْنُ كيسان وجماعةٌ من الكُوفيّينَ [٢] ، وَاحتجّوا بأنَّ " زَالَ " للنّفي تقُولُ : " زالَ الشّئُ ، وَانتفَى " بمعنىً وَاحدٍ ، وَ " ما" للنّفي ، وَلمّا دخلت "ما" نَفت ما اقتضتْهُ " زَالَ " من النّفي فَحصَلَ الإثْباتُ فَصارَ "مَازَالَ" بمنزلةِ " ثَبَتَ " فأشبَه " كَانَ " في الإيجَابِ ، ولذلك امتنعَ " مَازَالَ زيدٌ إلاَّ قَائمًا " ، لأنّ " إلاَّ " يؤتى بها لنقضِ النّفي ولاَ نَفْيَ هَهُنَا .

حجّةُ البصريّين أنَّ لَفْظَ النَّفْي بَاقٍ ، وَإنْ زَالَ معنَاهُ من الجُملةِ ، وإذا كانَ لَفظُ النَّفْيِ بَاقياً وَله صدرُ الكَلامِ وَجَبَ ألاَّ يَتقدّمَ عليه شئٌ مراعاةً لِلَفْظِ النَّفْي ، ثمَّ يُقَالُ : كيفَ زَالَ [٣] معنَى النَّفْي وبهِ حَصَلَ المعنَى مُثْبتاً .

فإن قيلَ : فَإذَا لم يجُزْ تَقديمُ الخبَرِ مراعَاةً لصُورةِ النَّفي لفظاً فَهَلاَّ أَجَزتَ دخُولَ (إلاَّ) [٤] مُرَاعَاةً لصُورةِ لفظ النّفي .

قِيلَ : التّقديمُ والتّأخيرُ تَصرُّفٌ لفظيّ ليس له تأثيرٌ في المعنَى ، وَالنَّفْيُ هَهُنا لفظيٌّ لاَ مَعنويٌّ ، والتّقديمُ أيضًا لفظيٌّ فَتساوَيا ، فَوجَبَ أن يراعى فيه ما

---

(١) (ف) " تقديمه "

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٧ ، وابن يعيش ٧/ ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٧ ؛ وابن كيسان النحوي ٢٥٣.

(٣) (ف) " يزول " .

(٤) الأصل " الأمر " تحريف .

للنّفي من التّصدير فى الأصلِ ، وَلأنَّ التَقديمَ وَالتأخيرَ خلافُ الأصلِ ، وَليسَ كذلك " إلاَّ " ، فإنَّها تغيرّ المعنى ؛ لأنكَ إذا قلت : " مَا زَيدٌ قائمٌ " كُنتَ نافياً ، فإذا قُلتَ : " مَا زَيدٌ إلاَّ قائمٌ " فغيّرت " إلاَّ " معنَى النَفي وَجعلَتْهُ إثباتًا ، فإذَا ثَبتَ أنَّ " إلاَّ " تثْبتُ بعد النّفى وتنفي بعدَ الإثبَاتِ فلو أدخلت " إلاَّ " لتناقض المعنَى ؛ لأنَّ " مَا زَالَ " تثبتُ ، وَ " إلاَّ " تنفي ، أو تَقُولُ : كلمةُ " إلاَّ " فى قولك : " مَا زَالَ زيدٌ إلاَّ قائماً " لا تستقيمُ أن تكُونَ للإخرَاج ، فتعيّنَ أن تكُونَ للتّفريغ – [أعني لِتفريغِ] [1] العَامِلِ لِمَا بَعْدَهَا – لكنَّ شرطَ التّفريغِ أن يكُونَ بعد النّفي ولاَ نَفْيَ لِمَا ثَبتَ أنَّ " مَا زَالَ " لإثباتِ الخَبرِ للمُخْبَرِ عَنْه .

وأمَّا " لَيْسَ " فلاَ خِلاَفَ فى تَقْديمِ خَبَرِهَا علَى اسمِهَا [2] ، وإنّما الخلاَفُ فى تقديم خبرِهَا عليها ، فَذهبَ البصريّونَ إلى جَوازِه إلاّ المبرّد فيما يُحكَى عنه [3] ، واحتجّوا بقوله تعالى : ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم ﴾[4] فَقَدَّم " يوماً " وَهُوَ منصُوبٌ بِـ " مَصْرُوفٍ " وَالمعمُولُ لاَ يقعُ إلاَّ حَيْثُ يقعُ عَاملُهُ .

وقَالَ الكُوفيّونَ [3]: هِيَ قاصِرَةٌ عن التّصرّف فى (نَفْسِهَا ، فَوَجَبَ أن ١٣٦/أ تكُون قَاصِرَةً عن التّصرّفِ فى)[5] معمُولِهَا؛ لأنّ تصرّفَ المعمُولِ" بتصرّف

---

(١) سقط فى الأصل .

(٢) انظر المقتضد ٤٠٧ ، ولكن ابن يعيش ١١٤/٧ يقول : " وأما ليس ففيها خلاف فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية فيجريها مجرى (ما) النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ، لا يقولون : " ليس قائماً زيد ، ولا قائماً ليس زيد " .

(٣) انظر هذا فى الانصاف المسألة ١٨ ص ١٦٠ حيث مذهب الفريقين وأدلتهما ، وابن يعيش ١١٤/٧ ، والهمع ١١٧/١ ، ولم أعثر على رأى المبرد فى كتبه التى بين يدى .

(٤) سورة هود ٨

(٥) سقط من (ف) .

العَامِلِ ، ألاَ تَرَى أنَّ " نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وَعَسَى " أفعالٌ ولم تَتصرّف فى معمُولِهَا بالتّقديم ؛ لأنَّ تصرُّفَ المعمُولِ يقتضِى تَصرّفَ العَامِلِ ، وأجَابُوا عن الآية بوجُوهٍ :

أَحدُها : أنّ " يومَ " يَحْتَمِلُ أن يكُونَ مبنيّاً ؛ لإضافتِه إلَى الفِعْلِ كَقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (١) .

الثَّانِي : أنَّه يَجوزُ نصبُهُ بإضمَارِ فِعْلٍ (٢) .

الثالث : أَنَّ الظَّرفَ يَعمَلُ فيهِ أَدْنَى شَيْءٍ .

وَكُلُّهَا دَلّت علَى اقترَانِ فَائدة الجُملَةِ بالزَّمَانِ

أَعلَم أَنّ المرادَ بفَائدةِ الجُملةِ (٣) هُوَ نِسْبةُ الخَبَرِ إلى المبتَدَإِ . وفَائدةُ هذه الأفْعَالِ هُوَ تَعْيِينُ زَمَانِ الخَبَرِ،حَتَّى لوْ تَعَيّنَ زَمَانُ الخَبرِ لم يحتج إليهَا ، ولِذَلِكَ مَنعُوا من وُقُوعِ خَبرِ "كَانَ" فِعْلاً مَاضياً نحو "كَانَ زَيدٌ قَامَ" ؛ لأنَّ تعْيِينَ الزّمَانِ قد عُلِمَ من لَفْظِ "قَامَ" ، فَإِن اقْترَنَ بالفعْلِ "قَدْ" حَسُنَ ذلك لتقريبه من الحَالِ ؛ لأنَّ تقريبَ الماضِى من الحَالِ لمْ يتعيَّن بِـ " كَانَ " ، فقولُكَ : " كَانَ زيدٌ قائماً " بمنزلة قولك : "زَيدٌ قَائمٌ فِيمَا مَضَى من الزَّمَانِ" ، وكَذلك " يكُونُ زَيدٌ قائمًا " بمنزلة قولك : زَيدٌ قَائمٌ فِيمَا يُستقبَلُ " :

---

(١) سورة المائدة ١١٩ ، والبناء على الفتح قراءة نافع والأعرج انظر المبسوط فى القراءات العشر ١٨٩ ، والإنصاف المسألة (١٨) .

(٢) تقديره كما فى الإنصاف ١٦٣ " يلازمهم يوم يأتيهم العذاب " .

(٣) فى الأصل " وهو " بزيادة الواو .

فَـ« كَانَ » للماضى الذى مَا انقطَعَا ... فَـإن أَتَتْ "كَانَ" بِمعنَى وَقَعَا
كَحسبُــوا ألاَّ تكــــون فتنَــــةْ ... كُنْ فَيكُــونُ مثلَــه اجْعَلَنَّــــهْ
فَارفعْ بها الفَاعِــلَ لاَ غَيرُ وَقَـــدْ ... زِيدَتْ فلم تعملْ وَذَاكَ (١) قَد وَرَدْ
نحـــو : « عَلَى كانَ المُسَوَّمَاتِ » ... وَماعَـدا " كَـانَ " لحــالٍ آتِى

قَالَ السّيرافِـيّ (٢) "قـد يـكونُ مَـا جَـعَلَتْـهُ " كـانَ " فـى الزَّمـانِ الماضـى مُنْقطِعًا – يعني غَيْرَ ثَابتٍ فـى حَـالِ الإخـبَارِ – نَحوُ قـولِكَ : " كـان زيدٌ غائبًا وَهُوَ الآن حَـاضِـرٌ ، وقـد يكُونُ غيْرَ منقطعٍ كقـوله تعـالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَليماً حَكِيماً ﴾(٣) ، وهو فى كلّ حالٍ موصُوفٌ بذلك ، وَقَدِ اختَارَ صاَحبُ الأرجُوزة أَنّه غَيرُ مُنْقطعٍ

فقولُهُ : « مَا اْنقطَعَ » يريدُ أَنَّ الخبرَ ثابتٌ في الحالِ مستمرٌّ غيرُ مُنْقطعٍ مَالمْ (٤) يدلّ دليلٌ على انقطاعِـه (٥) ، فإن كَانَ لاَ يقبلُ التَّغْيِيرَ كصفَاتِ اللّه تَعَالَى فَهُوَ مقطُوعٌ بثبُوته فى جَميعِ الأوقَاتِ .

فَصلٌ

واعلم أنّ "كَانَ" هِيَ أمُّ البَابِ ؛ لأنّ أَحَدَ أقسَامِهَا " كَانَ " التَّامَّةُ وهى تدلُّ على " الكونِ " وكلُّ شيءٍ داخلٌ تَحْتَ " الكَوْنِ " مَا خَلاَ اللّهَ تَعالَى .

ولأنَّها تدلُّ على الزَّمانِ الماضِي وَالمستقبَلِ ،وَأمَّا مثلُ " أَصبحَ ، وَأمْسَى " فتدلُّ على الزّمان المخُصوصِ المأخوذِ (٦) من حرُوفهِ كَالمسَاءِ وَالصّبَاحِ ، ولأنّه

---

(١) (ف) "كذلك"

(٢) انظر شرح السيرافى على الكتاب جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٣) سورة النساء ١٧

(٤) جاء قبله فى النسختين عبارة "فصل" وليس لها معنى فى هذا المحل فيما أرى .

(٥) وذلك نحو قولك "كان زيد قائماً " إذا كان فى حالة الإخبار غير واقف.

(٦) (ف) " المأخوذة "

يصحُّ أن تَقَع أخواتُها أخباراً عنها نَحْوُ " كَانَ زَيدٌ قد أَمسَى كَرِيمًا " ، ولاَ تكونُ هي خبراً عن أخواتِهَا .

قولُه : "وإنْ أتتْ « كَانَ » بِمعْنَى وَقَعَا " يعنى أنَّ " كَانَ " [1] تكونُ تامةً فلا تحتَاجُ إلى خَبَرٍ منصُوبٍ ، تقُولُ : "كانَ الأمرُ" أي : " وَقَعَ ، قَالَ اللّهُ تَعالَى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [2] أي : وإنْ وُجِدَ ، وهذا معنَى قولِه : " فارفع بها الفَاعِلَ لاَ غير " ، قَالَ الشّاعرُ :

إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهدِمُهُ الشِّتَاءُ [3]

أي : إذَا وُجِدَ .

فَصلٌ

والفرقُ بين التّامّةِ وَالنَّاقصةِ من وجُوهٍ :

أحدُهَا : أنَّ المرفُوعَ بها فَاعلٌ وَيتمُّ الكلاَمُ به .

الثاني : أنّها تؤكّدُ بالمصدَرِ ، تقولُ : كَانَ زيدٌ كَوْناً ، كَماَ تقُولُ : " قَامَ زيدُ قِيَاماً .

الثالث : أنَّها تَعملُ فى الظَّرفِ وَالحَالِ .

الرّابع : أنّه يَجُوزُ بناؤُهَا لِماَ لَمْ يُسمَّ فَاعلُهُ عندَ مَن يَجوّزُ بِناءَهُ من اللّازمِ [4] .

---

(١) سقط فى (ف)

(٢) سورة البقرة ٢٨٠

(٣) قائله الربيع بن ضبع الفزارى ، يقال : إن الربيع لما بلغ مائتى عام قال قصيدة منها هذا البيت ، ويروى "جاء الشتاء" ، وعليها فلا شاهد فى البيت ، وروى " يهرمه " بدل "يهدمه " وهو فى : الأزهية ١٩٤ ، وأمالي المرتضى ١/٢٥٥ ، وشذور الذهب ٣٥٤ ، وسمط اللآلئ ٨٠٣ .

(٤) نسب فى إصلاح الخلل ١٦١ لأبى سعيد السيرافي .

[زِيادَةُ " كَانَ "]

وَأمَّا الزَّائِدةُ فتزَادُ فى أربعةِ مَواضِعَ :

[أحدها]: بينَ المبتدأِ وَالخبَرِ نحْوُ " زيدٌ كَانَ قائمٌ " ، فَـ " زَيدٌ " مبتدأٌ ، وَ " قائمٌ " خَبرُه ، وَ "كَانَ " زائدةٌ لاَ عملَ لَهَا ، وَمَعنَى (الزَّائِدِ هُوَ) (١) الذى يَبْقَى الكلاَمُ بعْدَ حَذْفهِ عَلَى مَا كَانَ عليْهِ قبْلَ الحذْفِ إلاَّ من التَّأكيدِ (٢) ، وهَذَا معْنَى قَولِهِ : " زِيدَت فَلَمْ تعمَلْ " ، وَمِن زيَادتِها بيْنَ المبتدأِ وَالخَبَرِ قَولُهم فى التَّعَجُّبِ : " مَا كَان أحسَنَ زَيداً ، لأنَّ " مَا " مُبْتَدأٌ ، وَ " أَحْسَنَ " خَبَرُهَا ، وَمِنْ أَمْثلةِ سِيبَوَيْهِ : إنَّ مِنْ أَفْضَلهِم كَانَ زَيدًا (٣) ، يُرِيدُ : إِنَّ مِنْ أَفْضَلهِم زَيدًا .

الثانى : أن تُزَادَ بيْنَ الفعْلِ وَالفَاعِلِ نحْوُ قولهم : " ولم يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُم" (٤) ، أَيْ : لم يُوجَدْ مِثْلُهُمْ .

الثالث : أن تُزادَ بينَ الجارّ والمجرُورِ كَقولِ الشَّاعرِ :

---

(١) فى الأصل "الزائدة هى " والمثبت من (ف)

(٢) وانظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٩٣

(٣) انظر الكتاب ٢/١٥٣ هارون ، وقال المبرد " إن "زيداً " اسم " إن " ، و" كان " خبرها ، و" من أفضلهم " خبر " كان " عن شرح الكافية ٢ / ٢٩٣ .

(٤) هذا جزء من قول عربى وهو بتمامه " ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم " . انظر بن يعيش ٧/١٠٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٩٣ .

عَلى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ (١)

وَأشَارَ بقوله : " عَلى (٢) كَانَ المُسَوّمات " إلى هَذَا الْبَيْتِ (٣) .

الرّابعُ : أَن تُزادَ بينَ الصفَّةِ والموصُوفِ كقول الشاعر :

فَكيْفَ إذَا مَرَرْتَ بدَارِ قَوْمٍ وَجيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ (٤)

ذَهَبَ سيبويه (٥) إلى زيَادةِ " كَانَ " في هذَا البَيتِ ، وَذهَبَ غيْرُه (٦) إلى أنَّها ناقصةٌ ، وَ " لَنَا " خبرُهَا مقدَّمٌ علَيهَا ، وإنّمـا اختـارَ سيبـويه الزِّيادةَ فـى " كَانَ " ؛ لأنَّ الجارَّ وَالمجرُورَ الذى قبلها يطلبُهُ شَيئانِ كلٌّ واحدٍ منهما يطلبُه لنفسه ، فـَ "الجيرَانُ" يَطلبُه لأن يكُونَ صِفةً لَه (٢) ، وَ " كَانَ " يَطلبُهُ لأَن يكُونَ خَبَرًا لهَا ، وَالحُكْمُ لِلْجيرَانِ ؛ لأنّه مُتقدّمٌ (٧) ، ومثلُ هذا قولُهم " كَانَ زيدٌ قَائمًا أَبُوهُ " فجَعْلُ " قَائمـاً " خَبـراً لِـ " كَانَ " ، وَرَفْعُ الأبِ به أَوْلَى مِن جعلِه خَبَراً للأبِ وَرفعهِ بالابتدَاءِ ، وَجَعلِ الجُملَةِ خبَراً لِـ " كَانَ " .

---

(١) هذا عجز بيت لم أقف على قائله ، وصدره :

سراة بنى أبى بكر تسامى

وهو من شواهد الخزانة ٤/ ٣٣ بولاق ، والعينى ٢/ ٤١ ، والمفصل ٢٦٥ ، وابن يعيش ٧/ ٩٩

السراة: جمع سرى أو اسم جمع له ، والسرى : الشريف ، المسومة : التى جعلت عليها سومة - وهى العلامة - وتركت فى المرعى ، العراب : الخيل العربية الأصيلة .

(٢) سقط من (ف)

(٣) يقول ابن القواس ٨٦٦ : " محرفة إلى لفظ الجمع لأجل الوزن " .

(٤) البيت للفرزدق ، وهو فى ديوانه ٢٩٠ (طبع بيروت) وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٥٢ هارون ، والخزانة ٤/ ٣٧ ، والعينى ٢/ ٤٢ .

(٥) انظر الكتاب ١/ ٢٨٩ بولاق .

(٦) ذهب إلى هذا المبرد فى كتابه المقتضب ٤/ ١١٧ ، وانظر رد ابن ولاد عليه بالحاشية .

(٧) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٢٩٤ .

وذَهبَ أبُو عليّ وَابنُ جنّى إلى أَنْ الوَاوَ التى [1] فى " كَـانَ " أصلُه أن يكُونَ ضميراً منفصلاً توكيداً للضّمير المرفُوع الذى [2] فى " لنا " ، لكن دخلت عليه " كَانَ " فاتّصلَ بهَا ، وَالتقديرُ " وَجيرانٍ لَنَا هُمْ كرام " وإنّما دَعَاهُما إلى هذَا التّأويلِ أَنَّ " كَانَ " الزَّائدَةَ لاَ فاعِلَ لها عندهم [3] ، وَالسّيرافيُّ يقُولُ : لَهَا فَاعِلٌ ، وَهُو المصدَرُ ، فأُضْمِرَ ؛ لدلالتها عليه ، أي " كانَ الكونُ " [4] ، وإنّما لم يَبْرز الضّميرُ [5] الّذى هُوَ فَاعلُهَا ، لأنّه لمْ يرجعْ إلَى مَذكُورٍ . [6]

وَلاَ تُزادُ إلاّ بشرطين :

أحدهما : أن تكونَ بلفظ الماضى .

الثاني : أن تكونَ متوسّطةً ، وَمُتأخرةً ؛ لأنَّ الغَرضَ بزيادتها التّوكيدُ ، وَالموكّد فَرْعٌ يفيدُ تَقْوية غَيْرِه ، فتقدّمُهُ يخلُّ بهذَا المعنَى ، وَالغرَضُ بزيادتِهَا الدّلاَلَةُ على الزَّمانِ المَاضِى .

فَصْلٌ : وتأتى "كَانَ" على ضُروبٍ :

أحدُها : أن تكُونَ ناقصةً وهى التى عُقِدَ لهَا هَذا البَابُ ، وقد ذكر مع نقصَانِهَا .

الثانى : أن يضمَرَ فيها الشَّأنُ ، وَهِيَ النَّاقصةُ ؛ لأنّها لابُدّ لها من اسمٍ وَخَبَرٍ ، وإنّما جعلت قسماً برأسه ؛ لاختصاصِهَا بأحكَامٍ :

منها أنّ اسْمَها لا يَكُونُ إلاّ ضميراً .

---

(١) هكذا فى النسختين ، وهو جائز ولكن الأولى "الذى" ؛ ليتسق مع ما بعده .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ذكر ابن السيد البطليوسى فى إصلاح الخلل ١٥٧ ما نسب لأبى علىّ وابن جنى هنا .

(٤) انظر : شرح السيرافي على الكتاب جـ ١ ص ٣٠٣ ،وشرح الكافية للرضى ٢/٢٩٤ حيث عقب على رأى السيرافي بقوله : " وهو هوس ، إذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت " .

(٥) فى الأصل " ضمير " تحريف .

(٦) " قد جمع ابن هشام فى تخليص الشواهد جميع ما للعلماء من التخاريج فى هذا البيت . انظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٣ ، والخزانة ٤/ ٣٩ بولاق.

وَمِنْها أَنَّه لاَ يكُونُ ذلك الضّميرُ إلاَّ مُبْهماً (١) .

وَمِنْـها أَنَّـهُ لاَ يـكـونُ خَبَـرُهَا إلاَّ جُـمْـلَةً خـاليـةً من ضـمـيـرٍ يعُـوْدُ إلى اسمها ، فإذا قُلْتَ : " كَانَ زيـدٌ قائـمٌ " فَاسـمُ " كَـانَ " مـضـمـرٌ فيها ، وَ "زيـدٌ " مـبـتـدأٌ ، و " قَـائـمٌ " خـبرُهُ (٢) ، وَهُمَا جميعاً خبرُ " كَانَ " ، ومعناهُ (٣) : كَانَ هَذَا الحديثُ وَهُوَ زَيدٌ قَائمٌ ، أو كانت هذه القصّةُ وهِيَ زيدٌ قائمٌ . ١٣٧/أ

الثّالثُ : أن تكُونَ بمعنَى " صَارَ " وهي أيضاً ناقصةٌ ؛ لافتقارِهَا إلى خبَرٍ كقول الشاعرِ : (٤)

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّها قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانتْ فِرَاخاً بُيُوضُها (٥)

فجَعلُوهَا بمعنَى "صَارَ" ؛ لأنَّ البَيْضَ لا يكُوْن فِرَاخًا ، بلِ الْفِرَاخُ يكونُ بَيْضاً .

فقد بيَّنَ أنَّ النّاقصةَ على ثلاثة أضربٍ ، وَالتّامَّةَ على ضربين زائِدَةٍ ، وَغيرُ زائدةٍ ، فهذه خَمْسةُ أَضْرُبٍ لِـ " كَانَ " .

وَ [أمّا] قولُهُ : "كَحسبُوا ألاَّ تكُونَ فِتْنَةْ " (٦) فذكرَهُ تَمْثيلاً بالتَّامّةِ ، أي : حَسِبُوا أَلاَّ تُوجَدَ فتْنَةٌ .

---

(١) فى (ف) إلا خبرا مبهماً " وهو محرف عن « إلا ضميراً مبهماً » .

(٢) فى الأصل " خبر "

(٣) فى (ف) " ومعنى " تحريف .

(٤) هو عمرو بن أحمر الباهلى كما فى ديوانه ١١٩ ، ونسبه ابن يعيش لابن كنزة ، وهو من شواهد الحيوان ٥/ ٥٧٥ ، والمفصل ٢٦٥ ، والتوطئة ٢١٠ ، وابن يعيش ١٠٢/٧ ، والخزانة ٣١/٤ بولاق .

(٥) التيهاء : المفازة التى لا يهتدى فيها . الحزن : ما غلظ من الأرض وهو ضد السهل ، وأضاف القطا إليه ، لأنه يكون قليل الماء فتكون قطاه أكثر عطشاً ، فإذا أراد الماء كان سريع الطيران .

(٦) إشارة إلى الآية "وحسبوا ألاّ تكُون فتنة " من سورة المائدة ٧١ .

وأمّا قولُه : "كَنْ فَيكُونُ مثْلَهُ اجعلنْهْ " يُريدُ مِثْلَ مثالهِ بالآيةِ فى كونِهَا تامَّةً ، وَالتّقديرُ : " أُحدُثْ فيحدُثُ " .

وَمَا عَدَا " كَانَ " لحالٍ آتِي (١)　　　كَمثْلِ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًا

أمَّا " ظَلَّ " فلهَا معنيان :

أحدُهما : أن تكونَ مُختصَّةً بمَا يُفعَلُ نهاراً تقول : " ظَلّ زيدُ سائرًا " إذَا وقعَ السَّيرُ نهاراً .

الثانى : أن تكون عامةً فى جميع الأوقات كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ (٢) فهى بمعنى " صَارَ " ، وَإنّما حملهم علَى جعله بمعنى " صَارَ " مجيئها لعمُومِ الزّمانِ ؛ لأن البشارةَ بِالأنثى قد تكون ليلاً . ولم تستعمل ظلّ تامّةً .

ويريدُ بقوله : " مَا عَدا كَانَ " : أَخواتِ " كَانَ " . (٣) قَوْلُه (٤) : " لحالٍ آتِي " يريدُ به لمعَانٍ يأتى بيانُها مُفصّلاً .

....　　　وَأنْ أتتْ فعــلاً لوقتٍ حُــدًا

كمثْل أمسيْنَــا وبِتْنــا نَقْتَبِسْ　　　فَارفعْ بِها الفَاعِلَ لاَ غَيرَ وَقِسْ

يُريدُ بقوله : " لِوَقتٍ حُدَّ " للدّخُول فى وقتٍ مُعيَّنٍ ؛ لأنّ المحدُودَ هو المعيّنُ ، أي:للوقتِ الذى هى مُشتقّةٌ منه كالمسَاءِ ، والصّباح ، وَالضُّحى .

---

(١) كتب تحته فى الأصل بخط مغاير " تكرار " ، وهو فعلاً كما ذكر ، ولكن الشارح قصد ذلك ، وكان ينبغى أن يكتب هكذا :

" كمثل ظل وجهه مسودًا　وإن أتت فعلاً لوقت حُدًّا " ولكنه فى الشرح فصل بينهما ، فلم أشأ أن أغيره طالما أن المقصود واضح .

(٢) سورة النحل ٥٨ .

(٣) سقط من (ف)

(٤) مكانه فى الأصل بياض .

واعلم أَنّ "بَاتَ" تكُونُ نَاقصةً ، وتامَّةً ، فالناقصةُ تختصُّ بما يُفعلُ ليلاً تقُولُ : " بَاتَ زيدٌ سَاهراً " إذا لحقه السّهرُ ليلاً ، وأمَّا التّامةُ فكقوله في الأرجوزة " وَبِتْنَا نَقْتبِسْ " فَمَوضعُ " نَقْتَبِسُ " حالٌ ؛ لأنّ " بَاتَ " هُنَا تامّةٌ فهي بمعنى "عَرَّسَ" ، وقد [1] جاءت بمعنى " صَارَ " كمَا في الحديثِ : " إذَا انْتَبَهَ النَّائمُ من مَنَامه فَليغسلْ يَديْهِ قَبلَ إدخالهما الإنَاءَ ؛ فإنَّ النّائمَ [2] لاَ يدرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ " [3] ، وَالنَّومُ قد [4] يكُونُ نهاراً كَما يكُونُ ليلاً .

فَصْلٌ [4] : وأمَّا " أصبَح ، وَ أمسَى ، وأضحى " فلهُنّ [5،6] ثلاثُ معَانٍ :

أحدها : كَونُهَا نَواقِصَ ، ويُفِدْنَ اختصَاصَ الخبَرِ بالأوقاتِ المشاركة لها في الحرُوفِ ، أمَّا " أصْبَحَ " فتفيدُ نسْبَةَ الخبَرِ إلى اسْمِها في الصّباحِ ، وتكونُ تَامّةً فلا تحتاجُ إلى خَبَرٍ ، تقولُ : " أَصبَحْنَا " أي : دخَلْنَا في الصَّباحِ ، وتكونُ بمعنى " صَارَ " تقولُ : " أَصْبحَ زيدٌ عالماً " وَكَذلِكَ القَولُ في " أَمْسَى " ، وَكذلِكَ : أَضْحَى " تكونُ ناقِصةً ، وتامَّةً ، وَبِمعنَى [6] " صَارَ " .

---

(١) في (ف) " وقيل " بدل " وقد "

(٢) في (ف) " فإنه "

(٣) هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وله عدة روايات منها رواية مسلم في صحيحه ١/١٦٠ " عن أبي هريرة [رضي الله عنه] أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدري أين باتت يده ".
وانظر كذلك مسند الإمام أحمد ٢/٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ .

(٤) سقط من (ف)

(٥) (ف) " فلها "

(٦) في النسختين « بمعنى » دون واو العطف .

كقول الشّاعرِ (١)

ثُمَّ أَضْحَوا كأنَّهم ورَقٌ جَفَّ .

أي : صَارُوا ، وقالَ الشّاعرُ (٢) :

إذَا اللّيلةُ الشّهبَاءُ أَضْحَى جليدُهَا

أي : دَخَلَ فى وَقْتِ الضّحى .

وَحَكَى الأخفشُ الزّيادَة فى " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " نحو " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا!، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا "!(٣)

فصلٌ : وَأَمَّا " صَارَ " فمعنَاهَا الانتقَالُ : إمّا فى الذّات كقولك : " صَارَ الخمرُ خَلاًّ " ، وَإمَّا فى الصّفة كقولك: "صَارَ الكريمُ بخيلاً " وفيها اتّساعٌ؛ لأنّها تدلُّ على زمن الوجُودِ المتّصلِ دُونَ الزّمان الماضى تقُولُ : كَانَ زيدٌ فَقيهاً فَصَارَ نحويّاً ، وتُضمرُ فيها الشّأنَ تقُولُ : " صَارَ إنْ تَزُرْنى أَزُرْكَ " أي : صَارَ الشأنُ والأمرُ الذى هو إن تزرنى أَزُرْك " ، وَتَكونُ تامّةً فَتَتَعدَّى بِـ " إلَى "تقولُ: "صَارَ زيدٌ إلى عَمروٍ " كَمَا تقُولُ : "انتقلَ زيدٌ إلى عمروٍ " .

فصلٌ : وَأَمَّا " مَازَالَ " وأَخواتُها فَمعنَاهَا استمرارُ الخبَرِ لاسمِهَا فى الزّمانِ الذى دلّت صيغتُهَا عليه ، وتستعملُ ماضيةً لفظاً ومَعنىً بِـ " مَا " ،

---

(١) هو لعدى بن زيد ، انظر ديوانه ٩٠، وابن يعيش ١٠٥/٧، ومعاهد التنصيص ٣١٦/١ وتكملة البيت : فألوت بِهِ الصّبَا والدّبُورُ.

(٢) هو لعبد الواسع بن أسامة كما فى (ف) ، ونسب إليه فى المفصل ٢٦٦ ، وابن يعيش ١٠٤/٧ ، وهو عجز بيت صدره : ومن فعلاتى أننى حسن القرى .

(٣) انظر منهج الأخفش الأوسط ٢٥٢ ، وابن يعيش ١٥١/٧ ، وحاشية الكتاب ٧٣/١ هارون ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١.

وَمَاضِيةً مَعْنىً لاَ لَفْظاً بِـ " لَمْ " نحو " لم يزلْ زيدٌ قائماً " ، وَغَيْرَ مَاضِيةٍ بِـ " لاَ " ، وَ "لَنْ " ، نَحْوُ " لاَيزالُ زيدٌ قائماً " ، وَلَن يَزَالَ قائماً ".

يجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النّفي كَقولِه تَعالَى : ﴿ تَاللّهِ تفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (١) أَيْ : " لاَ تَفْتَؤُ " ، وكَقولِ امرئِ القَيْسِ (٢) :

فقلتُ لَهَا وَاللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً

أَيْ : لاَ أَبْرَحُ ، وأَكْثَرُ ما يَأتى الحذْفُ فى غَيرِ الماضى .

فَصْلٌ : وَعَيْنُ " زَالَ " "ياءٌ " بدليل قولهم : " مَا زايلتُ أَفْعلُ كَذَا ، ولوْ كانَ عيْنُه " واواً " لقالُوا : " زَاولتُ " ، ولاَ يخلُو إمّا أن يَكونَ من " زَالَ يَزُولُ " إذَا فَارَقَ ، أَوْ من " زَالَ الشَّئَ عن الشئِ [يَزِيلُهُ] " إذَا مَيَّزَهُ وَعَزَلَهُ عنهُ ، فلوْ كَانَ من الأوَّلِ لقلتَ : "مازُلْتُ أَزُولُ " بالْوَاوِ ، ولو كانَ من الثَّانى لقلتَ : أَزِيلُ ، باليَاءِ فتَعيَّنَ أنّه ليْسَ مِنْهُما (٣) .

فَصْلٌ : وَأَمَّا " مَا دَامَ " فمعنَاهُ تَوقِيتُ الفِعْلِ أَوْ مَا أشبهه بأَمدِ ثبُوتِ الخَبرِ لاسمِها ، وَلِذَلِكَ افتقرتْ إلى كلامٍ يعمَلُ فِيها ، تقولُ : أَجْلِسُ ما دُمْتَ جالساً ، وَزيدٌ في الدَّارِ مَادامَ خالدٌ غائباً . وأمَّا التَّقْييدُ بقولنَا: "بأَمدِ ثبُوتِ الخبَرِ " فإنَّه قَيْدٌ يَتميَّزُ بهِ « مَادَامَ »

---

(١) سورة يوسف ٨٥ .

(٢) انظر الديوان ٣٢ (أبو الفضل) برواية " فقلت يمين الله ... " وعجزه :

ولو قَطّعُوا رأسي لديك وأوصالي .

وهو من شواهد الكتاب ١٤٧/٢ بولاق ، والمفصل ٢٦٨ ، والخزانة ٢٠٩/٤ بولاق ، والعينى ١٣/٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٠٨/٧ ، واللسان (زول ، زيل) .

دُونَ غَيرِهَا من الأفعَالِ التى تصحبُهَا " ما " المصدرّيةُ مِمَّا يكونُ ظَرفًا كَقولِكَ : (" أَجْلِسُ مَادَامَ زَيدٌ " ، فإنَّ تَوْقيتَ الجلُوسِ بمدّةِ ثُبُوتِ الفعلِ الواقعِ بعد " مَا " لِفَاعلِهِ ، وأَمَّا قولُكَ) [1] : أَجلِسُ مَا دُمْتَ جَالسًا ، فإنَّه توقيتُ للجلُوسِ بمدّةِ ثبُوتِ الجلُوسِ [2] المنسُوب إلى المخَاطبِ لاَ بمدّةِ ثُبُوتِ الفعلِ الواقع بعدَ " مَا " لفاعِلِهِ [3] ، بل بمُدّة ثبُوت خَبرِهَا لاسْمِهَا [4] .

فَصْلٌ : فأمّا قولُ الشاعر [5] :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخةً   على الخَسْفِ أَو يَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

فإنّ " مناخةً " فيه منصُوبٌ ؛ لأنّه حالٌ ؛ وَ" مَا تنفكُّ " تامّة لا تحتَاجُ إلَى الخَبرِ [6] ، وقد رُوِى " مُنَاخَةٌ " بالرّفعِ على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذُوفٍ ، وموضعُ الجملة أيضًا حَالٌ .

وَقِيلَ : يجوزُ أن تكُونَ ناقصةً ، وَالخَبرُ " على الخَسْفِ " ، وَهُوَ ضعيفٌ ؛ لأنّ " إلاّ " تمتنعُ أن تكون للإخراج، فَوجبَ أن تكون للتّفريغ، لكن شرطُ التّفْريغِ

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى (ف) " القيام " تحريف .

(٣) سقط فى (ف) .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٩٦ ، وابن يعيش ٧/١١١ .

(٥) البيت لذى الرمة ، وهو فى ديوانه ١٤١٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٢٨ بولاق ، ومعانى القرآن ٣/٢٨١ ، والأمالى الشجرية ٢/١٢٤ ، والمفصل ٢٦٧ ، والأنصاف المسألة ١٧ ، وابن يعيش ٧/١٠٦ ؛ والخزانة ٤/٤٩ بولاق .

الحراجيج : جمع حرجوج وهى الناقة الضامرة الهزيلة . والخسف : الإذلال ، وهو – أيضًا المبيت على غير علف.

(٦) بمعنى ماتنفصل عن التعب ، أو ماتخلص منه، أفاده ابن هشام فى مغنى اللبيب ١٠٢

أن يكُونَ بعـد النَّفْي ، وَلاَ نَفْيَ؛لما ثَبَتَ أنّ النّـفيَ إذَا دَخَلَ عـلى النّفـي صَـارَ إثبَـاتًا، ولذلك لا يجابُ بالفاءِ فلاَ يُقَالُ : " مَازَالَ زَيدٌ كريمًا فيزورَهُ " ، فيكُونُ على هذَا التّقدير حالاً من الضّمير المستتَرِ (فى الخَبَر) [1] فيكونُ مقدّمًا عليه لفظًا وَهُوَ غَيرُ جَائزٍ ، لأنّ الاستـثنَاءَ المفرّغَ لاَ يتقدّمُ على المسْتَثْنَى مِنْهُ ، أو تقـولُ : الـعَـامِـلُ فـى الحَـالِ الجـارُّ والمجرُورُ ، وَهُوَ غيـرُ مُتَصـرّفٍ فـلاَ يتَـقَـدّمُ عليـه ، وَرَوَىَ قَـوْمٌ " مـا تَنْفَكُّ آلاً " بتـخْـفِيفِ " اللّامِ " وَ " الآلُ " : الشَّخْصُ [2] ، و " الحَراجِيجُ " جَمعُ حُرجُـوجٍ ، وَهِيَ النّاقةُ الطّويلةُ ، و" يَرْمِي بِهَا " يَسِيرُ بِهَا . ١٣٨/أ

وَمَـعْنَى البيتِ : مَـا تَنْفَكُّ عـن أَحدِ الأمْرَيْنِ المذكُورَيْنِ إمَّا الإناخـةُ على الخسْفِ ، أو السَّيرُ فى البَلدِ القفرِ .

ذكرُ مَسائِلَ من هَذَا البَابِ قولُه تعالَى : ﴿ وَمَـا كَانَ الّـلـهُ لِـيُـعَـذِّبَـهُـمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ [3] ، قالَ قومٌ : " لِيُعَذّبَهُم " هُوَ الخبَرُ ، ومنَعهُ قومٌ ، واحتجُّوا بأَنّ لامَ " كَيْ " تـدخلُ علـى الـمـفـعُولِ لـه وهو ممّا يجوزُ حَذفُهُ ، وَخبرُ " كَانَ " لا يُحذَفُ ، ولأنّ خَبرَ " كَانَ " يعلّلُ بغيرِه لاَ بنفسِه ، وَقالُوا : إنّ الخَبَر فى الآيةِ محذُوفٌ ، أى : مَا كَانَ اللّهُ مُرِيدًا ليُعذّبَهم .

مَسْأَلَةٌ : لا يكُونُ الفعلُ الماضِي خبَرَ " لَيْسَ " ؛ لأنّها لنفي الحالِ لا لنفي الماضي.

مَسْأَلَةٌ : قَولُ حسان بن ثابت :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٧ ، والخزانة ٥١/٤ بولاق ، وشرح الكافية للرضى ٢٩٦/٢ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

كَأَنَّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ يكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ [1] .

وَيُروَى " كَأنَّ سُلافَةً [2] " وَخبَرُ " كَأنَّ " فى البيت الذى

بَعْدَ هَذَا البيتِ وَهُو قولُه :

على أَنْيابِهَا ، أو طَعْمَ غَضٍّ مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ [3] اجْتِنَاءُ

فَ ؛ عَلَى أنيَابِهَا " فى موضع رَفْعِ خَبرُ " كَأَنّ " ، وَالسَّبِيئَةُ : الخمْرُ المشتَرَاةُ للشّربِ ، وَ "بيتُ رأسٍ " : موضعٌ بعينه [4] ، وَقِيلَ : "رأس " اسمُ خمّارٍ [5] .

وقِيلَ أَرَاد بالرّأسِ: الرّئيسَ ؛ لأنَّ شرابَ الملُوكِ أجودُ ، وَقِيلَ فى هذَا وجُوهٌ :

أحدُها : أنّه لاَ ضرورةَ فى هذَا البَيتِ [6] ؛ لأنّه يجوزُ رفعُ " المزاجِ " بالابتداءِ ، والخَبرُ " عسَلٌ وماءٌ " ، وفى (كَانَ) ضميرُ الشّأنِ ، فلولا أنّه يَجُوزُ أن يكونَ اسمُ " كَانَ " نكرةً وَخبرُهَا معرفةً لَرَفَعَ الشّاعرُ " المزاجَ " كما قُلْنَا وخَلصَ من الضّرورة ؛ لأنّ الضَّرُورةَ : هِيَ التى لا يُوجدُ عنها مندوحَةٌ .

الثانى : أنَّه يجوزُ رفعُ " المزاج " ، ونصبُ " العسلِ " ، ويُرفعُ " مَاءٌ " بفعلٍ مقدّرٍ أي : ومَازَجَهَا ماءٌ .

---

(١) هذا البيت والذى يليه من قصيدته التى مدح بها النبى صلى الله عليه وسلم وهجا أبا سفيان بن الحارث قبل فتح مكة ، انظر الديوان ٧١ ، ٧٢ ، والكتاب ٢٣/١ بولاق ، وابن يعيش ٩٣/٧ ، ومعانى القرآن ٢١٥/٣ ، والخزانة ٤٠/٤ بولاق .

(٢) ورواية الديوان " كأن خبيئة " ، والسلافة ، والخبيئة : الخمر .

(٣) فى النسختين " أهصره " تحريف ، وهصره : أماله ، والاجتناء : أخذ الثمر من الشجر .

(٤) وهو فى الأردن كما فى الديوان ٧٢ ، وانظر معجم ما استعجم ٢٨٨/١ ، والخزانة ٤١/٤.

(٥) انظر : تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب ٢٣/١ بولاق ، وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٥٠/١.

(٦) يقصد بالضرورة هنا الإخبار بالمعرفة عن النكرة . انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٥ ، وضرائر الشعر للقيروانى ٩٢ .

الثالث : رُوِىَ " تكونُ " بالتّاءِ ، فيكونُ فيه ضميرٌ يعودُ على " سَبيئةٍ " ، وَالخبرُ هُوَ الجملةُ التى هى " مزاجها عَسلٌ وماءٌ " وهى فى موضع نصبٍ (١) .

الرابع : مِنْهم مَنْ جَعَل " مِزاجَها " ظَرفًا ، وَهو خَبرٌ مقدّمٌ .

الخامس : أنّ تنكير " العسَلِ " يفيدُ ما يفيدُه (٢) تعريفُهُ ؛ لأنّه جِنْسٌ (٣) .

مَسْألَة ، ومن أبيَاتِ الكتَابِ قولُ خِدَاش بن زهير (٤) :

فَإنّكَ لا تُبالِي بعد حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

فيه وُجُوهٌ :

أَحدُهَا : أنّ " ظبيًا " مرفُوعٌ بِـ " كَانَ " مُقَدَّرةٍ ، تقديرُهُ (٥) " أَكَانَ ظبيٌ " ، وَ " كَانَ " الثّانيةُ مُفَسِّرةٌ لـ " كَانَ " الأُولى المقدّرةِ .

فإن قِيلَ : فإذا قدّرتَ " كَانَ " بَعْدَ الهمزةِ لم تكن " أَمْ " معادلةً للهمزةِ ، وَالمرادُ المعادلةُ حتّى كأنَّه قَالَ : " أيّ هذين النّوعين كَانَ أُمَّكَ ؟ وَقِيلَ : إنّ المقدَّرَ فى حُكمِ المعدُومِ ؛ لأنّ حَذفَها واجبٌ لمّا فُسِّرتْ بالثّانيةِ .

---

(١) انظر هذه الأوجه من التخريج فى خزانة الأدب ٤١/٤ بولاق فقد نسب الأول إلى ابن خلف وغيره ، والثانى إلى أبى عثمان المازنى ، وانظر أيضاً شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٥٠/١ ، وشرح الأبيات المشكلة للفارقى ٦٢ فقد ذكر أن بيت حسان يروى على خمسة أوجهٍ منها أن تكون " كان " زائدة لا اسم لها ولا خبر .

(٢) فى الأصل " مايفيد " .

(٣) انظر مزيداً من الإيضاح فى المصادر السابقة لاسيما شرح الأبيات المشكلة للفارقي ٦٢ فما بعدها .

(٤) هكذا نسبه النيلىّ تبعًا لسيبويه ٢٣/١ ، وهو في ديوانه ٦٦ ، ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ٢٢٧/١ ، والغندجانى فى فرحة الأديب ٥٣ لثروان بن فزارة من الشعراء المخضرمين ، وهو من شواهد المفصل ٢٦٤ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩٤/٧ ، والخزانة ٢٣٠/٣ بولاق .

(٥) فى الأصل " تقدير " .

الوجهُ الثّانى : أنَّ " ظَبيًا " مبتدأٌ ، وفى " كَانَ " ضميرُهُ . (١)

والصّحيحُ أنَّ ضَميرَ النّكرةِ فى حُكْمِ المعرفَةِ بدليل جواز " ضربتُ رجُلاً وَهُوَ قَائِمٌ " فلولا أنّ الضّميرَ العائدَ إلى النّكرةِ معرفةٌ لم يصح وقوعُهُ مبتدأً ، وَإنّما صحّ الابتداء بِـ" ظَبْيٍ " وهُوَ نكرةٌ لوقُوعه (٢) بعْدَ الاستفهَامِ .

والوجْهُ الثّالثُ : أنّه من باب القَلْبِ ؛ لأنّ الأصلَ نصبُ " ظَبْيٍ " ، وَرفْعُ " الأمّ " ، فَنَصْبُ " الأمِّ " وَرَفْعُ " الظّبي " علَى سبيل القَلْب لبقَاءِ المعنَى بحالِهِ (٣) .

فَإن قِيلَ : يلْزمُ علَى هَذَا التّقديرِ تَقْديمُ اسْمِ " كَانَ " عَليهَا ؛ لأنّه لمّا رَفَعَ " ظَبْياً " رَفعَهُ بِـ " كَانَ " علىَ هَذا التّقديرِ لجعله (٤) اسْمَهَا (وَهُوَ مُقدّمٌ) (٥)

فالجوابُ : أنّه ليس باسمٍ لها على الحقيقة وإنّما قَصَدَ إلى جعله اسمًا صُورةً ، ألاَ ترَى أنّه فى المعنَى علَى مَا كَانَ عليه لَوْ كَانَ منصُوبًا . ١٣٨/ ب

مَسْألَةٌ : فَأمَّا قولُ الشاعر (٦) :

فِدىً لبنى ذُهْلِ بْنِ شَيبَانَ نَاقَتِي إذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ (١)

---

(١) فى الأصل " ضمير " ، والمثبت من (ف) ، وعليه يكون اسم (كان) معرفة لا نكرة .

(٢) فى (ف) " وقوعه " .

(٣) فى (ف) " على حاله " .

(٤) فى (ف) " يجعله " .

(٥) سقط فى (ف) .

(٦) نسب فى حاشية (ف) لمقاس العائذى ، واسمه مهر بن النعمان العائذى من عائذة قريش . ترجمته فى المؤتلف والمختلف ١٠٧ .

والبيت من شواهد الكتاب ٢١/١ بولاق ، وشرح أبيات الكتاب ٢٥٢/١ ، وابن يعيش ٩٨/٧ ، والمقتضب ٩٦/٤ ، وفرحة الأديب ١٧٣ .

فَـ " كَانَ " هُنَا تامّةٌ بِمعنَى " وَقَعَ " (١) ، فأمّا قولُ عمرو بن شأس (٢) :

بني أَسَدٍ هــل تَعْلَمُونَ بَلاءَنَــا إذا كَانَ يَوْمًا ذَا كواكبَ أَشْنَعَا

أَيْ : إذَا كَـانَ اليـومُ – الذى يَقعُ فـيـهِ القـتَـالُ – يَومًـا ذَا كَـواكِبَ ، وإنّمـا أَضْمَر لِعِلْمِ المُخَاطَبِ .

مَسْأَلَةٌ :

سِيبَوَيهِ يَرَى أنَّ تقدِيمَ الظّرفِ أحسنُ إذا كَانَ مستَقَراً ، وإذا كَانَ لغواً فتأخِيرُهُ أَحْسَنُ (٣) ، فتقولُ : "مـا كَانَ فيها أحدٌ خيرٌ مِنْكَ " فَـ " أَحدٌ " اسمُ " كَانَ " ، وَ " خيرٌ " صفتُهُ ، وَ "فِيهَا " هُوَ الخبَرُ ، فَإن نصبتَ " خَيراً مِنْكَ " وَجعَلْتَهُ خَبَراً كَانَ الأحْسَنُ تأْخِيرَ (الظّرفِ) (٤) فـتـقُولُ : مَـا كَانَ أحـدٌ خَيْراً (٥) مِنْـكَ فِـيـهَـا ؛ لأنّه لَغْـوٌ ، ويَعنـى باللّـغْـوِ : مَـا كـانَ فَـضْـلةً يجـوزُ حَذفُـهُ ؛ لاستغنَاءِ الكَلامِ عَنْهُ ، وَيَعْنى بالمستَقّر : مَـا كَـان خَـبَراً مُـحتَـاجًا إليـه ، وَسَمّاهُ مُستقَراً ؛ لأنّـه يَتعلّـقُ (٦) بالاسْتِقْرَارِ ، أَيْ : فَهُوَ مُسْتَقَـرٌّ فيــهِ

---

(١) فى (ف) " فإن كان هنا تامة "

(٢) هو عمرو بن شأس الأسدى ، شاعر مخضرم ، شهد القادسية ، توفى حوالى ٢٠ هـ .

ترجمته فى : الشعر والشعراء ٤٣٢/١ ، وسمط اللآلئ ٧٥٠ ، والتذكرة السعدية ٥١١ .

والبيت من شواهد الكتاب ٢٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٣/١ ، وشرح الأبيات المشكلة ٢٧٧ .

(٣) انظر الكتاب ٢٧/١ بولاق ، وابن يعيش ١١٤/٧ إذ قال : " سيبويه كان يسمى الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منهما خبراً مستقراً ؛ لأنه يقدر بـ " استقر " ، ومتى لم يكن خبراً سماه لغواً " .

(٤) فى النسختين " اللفظ " .

(٥) فى النسختين " خير " بالرفع ، والصواب ما أثبت ، انظر ابن يعيش ١١٥/٧ .

(٦) (ف) « متعلق » .

ـ بفتح القَافِ ـ ثم حذف " فيه " اختصارًا ، وَابنُ السّراج يُسّميهِ المحلّ [1] ، فَكَانَ فى التّقديم إشعارٌ بأنّه خَبَرٌ من أوّلِ الأمرِ ، وفى تأخيره إشعارٌ بأنّه لَغْوٌ لاَ خَبرٌ ؛ فلمّا أفَادَ هذه الإفادةَ بتقديمهِ وتأخيرِهِ حَسُنَ ذلك فيهِ علَى حَسَب المعنيين .

فأمّا قولُهُ تعالى " ﴿ وَلَمْ يَكُن لّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [2] فإنّ الظّرفَ متصلٌ به الضّميرُ الرّاجعُ إلى اسم اللّهِ تعالى ؛ لأنّ السُّورة فى تنزيه البارئ تعالى فَوَجبَ صرفُ العنايةِ إليهِ ، ألاَ تَرَى أنّك لو أسقطتَ الظَّرفَ لَبطَلَ الكَلامُ ، فلمَّا كَانَ الظّرفُ لا يستغنى عنه صَارَ بمنزلةِ الخَبرِ وإن لم يكن خَبرًا [3] ، ولم يكن بمنزلة قولك [4] : " مَا كان فيهَا أحدٌ خيرًا مِنْكَ ؛ لأنّك لو أسقطتَ " فِيهَا " كَانَ[5] كلامًا صَحيحاً ، وقَالَ سِيبَويهِ [6] : (وأهْلُ الجفاءِ يَقْرَأُونَ : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ " ﴾[3] .

يَعْنِي بأهْلِ الجفَاءِ : الأعْرَابَ الَّذينَ لاَ يَعْلمُونَ كَيْفَ هُوَ مَكْتوبٌ فى المصْحَفِ ؛ (لقوَّةِ التَّأخيرِ في أنْفُسِهم إذاَ لم يَكُنْ خَبراً) [7] .

وَقِيلَ : عنَى بالجفاءِ : الغِلظَ وَقِلّةَ اللّطفِ .

---

(١) انظر الأصول فى النحو ١/٦٨ .

(٢) سورة الإخلاص ٥ .

(٣) وقيل : إنه لما عطف على الخبر الثانى ، وهو قوله تعالى " لم يلد ولم يولد " صار فى حكم الخبر . أفاده ابن يعيش ٧/١١٥ .

(٤) فى الأصل " قوله " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر الكتاب ١/٢٧ بولاق .

(٧) سقط من (ف) .

ويجوزُ أن يكُونَ الظّرفُ الذى هو " لَهُ " خَبراً ثانيًا ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير فى " كُفُؤًا " وإن حَصَلَ به الفصلُ بين " كَانَ " ومعمولها ؛ لأنَّ الفصْلَ بالجارّ (١) والمجرورِ جائزٌ بين " إنّ " ومعمُولِهَا ، فَهُو فى " كَانَ " أَوْلَى .

مَسْأَلَةٌ : لايجُوزُ أن يليَ " كَانَ " مَا كَانَ معمُولَ غَيرِهَا (٢) ، فأمّا قولُهم : " كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ " فإنّ " الحُمَّى " مبتدأٌ ، وَ "تأخذُ " خَبرُهُ ، و " زَيدٌ " منصوبٌ بِـ "تأخذُ " ، وفِي " كَانَ " ضميرُ الشّأنِ ، وَهذه الجُملةُ فى مَوضعِ نَصْبٍ خَبَرُها (٣) .

وَ " لَيْسَ " فِعْلُ مَالَهُ مُستَقْبَلُ . ...

أَلذِي يدلُّ عَلَى أنَّ " لَيْسَ " فعْلٌ اتّصالُ الضّمائرِ بِهَا نَحْوُ " لَسْتُ ، وَلَسنَا ، ولَيسُوا (٤) " كما تقولُ : " قمتُ ، وقمنا ، وَقامُوا " .

وَأصلُها " فَعِلَ " بالكسرِ كصَيِدِ البعيرُ : إذَا أصَابَهُ داءٌ فى عُنقِهِ ، إذ لو كانت بالفتْحِ لما احتاجت إلى التّخْفيفِ (٥) ، لخفّةِ الفتْحِ .

---

(١) فى الأصل " بين الجار " تحريف .

(٢) قال السيرافى : " كان " و " ليس " وأخواتها " لا يليهنّ منصوب بغيرهن ، لا يجوز . كانت زيداً الحمى تأخذ ، أو كانت زيداً تأخذ الحمى ، وذلك أن " كان " وبابها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلاّ شئ تعمل فيه أو في موضعه " .
انظر حاشية الكتاب ٧٠/١ هارون .

(٣) انظر الكتاب ٧٠/١ هارون .

(٤) فى (ف) " ليس " تحريف ، وذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٨٧ أنّ ابن السراج والفارسى وابن شقير يذهبون إلى أنها حرف مثل (ما) غير أن الناظر لكتابى ابن السراج والفارسى يرى أنهما يذهبان إلى فعلية " ليس " انظر الأصول ٩٣/١ ، والإيضاح ٩٥ ، والمقتصد ٣٩٧/١ ، ولكن النيلى سيذكر قريباً أن الفارسى قال بحرفيتها فى " الحلبيات " .

(٥) يقصد بالتخفيف تسكين الياء لثقل الكسرة عليها .

ولاَتَكونُ " لَيْسَ " تامّةً ؛ لأنّها نَفْيٌ صَرِيحٌ والمنفيُّ إنّما هوَ الخَبَرُ ، فهي [1] كحرفِ النّفى الذى هُوَ " مَا " ، فكَمَا لا يقَالُ : " مَا زَيدٌ " لاَ يُقالُ : " لَيسَ زَيْدٌ ، وَهِيَ لِنَفْيِ الحَالِ فَلا يُقالُ : ليسَ زيدٌ قَائمًا غدًا ، ولاَ لَيسَ زيدٌ قَدْ قَامَ[2]، فأمَّا قولُه تَعالَى: ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم ﴾[3] فَحِكايةُ الحالِ المستقْبلَة . ١٣٩/أ

وكَانَ الأصلُ أن يقالَ : "لاَسَ " بقلْبِ " الياءِ " أَلِفًا ، لتحرّكهَا وانفتَاحِ ما قبلها لَكِنْ شَبَهُهَا [4] للحَرْفِ هُوَ الذى مَنعهَا من التّصرّفِ ، وبنُو تميمٍ يجرونها مُجرَى " مَا " فَلاَ يعملُونَها فيقُولُون : " لَيْسَ الطّيبُ إلاّ المسكُ " بالرّفع على الابتداءِ ، وَمِنهُمْ مَن يقُولُ : خَبَرُ " ليس " محذُوفٌ ، أي : ليس الطيبُ [5] فى الدّنيا إلاَّ المسكُ ، وَيجعلُ مَا بعدَ " إلاّ " بَدلاً من " الطّيب " ، أو وَصْفًا له [6] ، وَيُضْعِفُ هذاَ التأويلَ قَولُ سيبويه : " ماَ كَانَ الطّيبُ إلاَّ المسكَ " بنصب " المسك " [7] على أنّه خَبَرُ " كَانَ " ، والصّحيحُ مَا ذكرَهُ الأخفشُ فى "المسَائلِ الكبير " وعَوَّلَ عليه أَبُو عليّ فى " الحلَبيّاتِ " أنَّ في " لَيْسَ " ضميرَ الشّأنِ

---

(١) فى الأصل " فهو " .

(٢) وقيل " إنّها لنفى الحال والماضى والمستقبل ، وقيل " إنّها لنفى الحال ، وتنفى غيره بالقرينة . انظر الجنى الدانى ٤٩٩، ومغنى اللبيب ٣٨٦ ، والهمع ١١٥/١ .

(٣) سورة هود ٨ .

(٤) بعدها فى (ف) " للحال " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) يقول ابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٨٩ : " لأن تعريفه تعريف الجنس فهى نكرة معنى " ، وانظر الجنى الدانى ٤٩٧ .

(٧) انظر الكتاب ٧١/١ ، ١٤٧ هارون ، ومجالس العلماء ١ ، و الإنصاف (المسألة ١٨) .

والقصّةِ ، وَيرتَفِعُ " المِسْكُ " بأنَّه خَبرُ المبتدأ الَّذى هُوَ " الطّيبُ " ، والمبتدأُ وخَبرُه جَمِيعاً جُملةٌ فى مَوْضِعِ نَصْبٍ خبر (١) " لَيْسَ " (٢) .

فإن قِيلَ : فَخبرُ "لَيْسَ " المقترنُ بِـ " إلاَّ " يكونُ مُثبتاً ، و " إلاَّ " لا تَدخلُ بين المبتدأ وَالخَبرِ فى الإثباتِ فلا يقالُ : " زيدٌ إلاّ قائمٌ " .

فالجَوابُ أنَّ " إلاَّ " يُنْوَى به التّقديمُ فيكُونُ التّقديرُ : ليسَ الشَّأنُ إلاّ الطّيبُ المسكُ . كَما تقولُ : " مَا زيدٌ إلاّ أبُوه مُنْطلِقٌ " ، ونظيرُ هذا ممَّا قدّرَ بِـ " إلاَّ " فيه التّقديمُ قولُه تعالى : ﴿ إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ (٣) تقديرُه : إن نَحنُ إلاّ نَظُنُّ ظَنّاً . وَلاَ يستقيمُ أن تقدّر " إلاَّ " فى مَوضعِهَا ؛ لأنَّ " إلاَّ " إذا وقعت فى الاستثنَاءِ المفرَّغِ تُفِيدُ الحصْرَ ، ألاَ تَرى أنَّك إذَا قُلتَ : ما ضَرَبْتُ إلاّ زيداً . لم يمكن أن تقدّر أنّك ضَرَبتَ غَيرَ زيدٍ ، ولولا دخولُ " إلاّ " لجازَ ذلك ؛ لأنَّك إذَا قلتَ : " مَا ضربْتُ زيداً " بغَيرِ " إلاَّ " جازَ أَن يكُونَ قد ضربْتَ عَمْراً [أَيضًا] (٤) وَإن لمْ تذكُرْهُ ، فأمَّا قولُه تعالى : ﴿ إن نَظُنُّ إلاّ ظنًّا ﴾(٣) فَإنَّ قولَهُ تعالى : (إنْ نَظُنُّ) لاَ يحتَمِلُ شيئًا غَيْرَ الظّنّ ، فَلِهذَا قدّرنا بِـ " إلاَّ " (٥) التَّقدِيمَ ، وكذلكَ قولُ الأعشَى :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الجنى الدانى ٤٩٦ فما بعدها ، ومغنى اللبيب ٣٨٨ فما بعدها ، والهمع ١/ ١١٥ حيث قال السيوطى : " وضعف بأن الإهمال إذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل " ، وانظر التفصيل فى شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٨ .

(٣) سورة الجاثية ٣٢ .

(٤) من (ف) .

(٥) فى الأصل " لا " تحريف .

وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرَارًا (١)

تَقْدِيرُه " وَمَا هُو إلاَّ اغتَرّهُ الشَّيبُ اغتراراً " (٢) ، لأنّه لاَ يُظَنُّ إذا قَالَ : " اغترّه " (٣) غَيْرُ الاغْتِرارِ ، وفى هذه المسألة [أيضًا](٤) وَجْهَانِ آخرَانِ كَرِهْنا الإطالةَ بذكرِهِمَا ؛ لأنّ ما ذَكَرنا هُوَ الأَصْلُ (٥) .

وجعَلَهَا أبو عليّ فى " الحَلبيَّاتِ " حَرفاً ، وَفِي " الإيضَاحِ " فِعْلاً (٦) ، واستدلّ على حرفيّتها بوجُوهٍ :

أحدُها : أنّ اتّصالَ الضّميرِ بها ليس لأنَّها فِعْلٌ بل لشبهها بالفعلِ كمَا اتّصَلَ بِـ " ها " التى بمعنى " خُذْ " وَهِيَ اسمٌ وذلك فى لغةِ مَن يقولُ للاثنين : " هَاءَا " وللجمع " هَاؤُوا " . (٧)

الثانى : أنّها وقعت مكانَ " لاَ " فى قوله تعَالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى ﴾ (٨) وذلك لأنّ " إنَّ " مَتَى خُفّفت عَوّضت من أحَدِ نُونيها أَحدَ الحرُوفِ الثّلاثةِ ، وَهِيَ " لاَ " ، أَوْ " قَدْ " ، أَوِ " السِّينُ " .

الثَّالِثُ : أنَّها لاَ تَدلُّ على زمَانٍ .

الرَّابعُ : إبطالُ عَمَلِها بدخُول " إلاَّ " فى خَبَرِهَا فى قولهم : " لَيْسَ الطِّيبُ إلاّ المسْكُ " برفْعِ " المسْك " .

---

(١) انظر ديوان الأعشى ميمون ٤٥ ، برواية " وما اعتره الشيب إلا اعترارا " بالعين المهملة ، وصدر البيت " أحل به الشّيبُ أثقاله " أحل به : عرض له وهو فى الجنى الدانى ٤٩٧ ، ومغنى اللبيب ٣٨٩ ، وشرح شواهده ٧٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ ، والخزانة ٣٠/١ بولاق .

(٢) وقدره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٨٩ " وما اغتره اغتراراً إلاّ الشيب " .

(٣) فى الأصل " اغتر " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر : مغنى اللبيب ٣٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ فقد ذكرا هذين الوجهين .

(٦) انظر كتابى الفارسى : المسائل الحلبيات ٢١٩ ، والإيضاح العضدى ٩٥ .

(٧) انظر اللغات فى (ها) ابن يعيش ٤٣/٤ ، ومغنى اللبيب ٤٥٥ .

(٧) سورة النجم ٣٩

[ما الحجازية]

وَالحَرْفُ "مَا" وَهُوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ   ....
فى لُغَةِ الحجَازِ إن لم يَبْطُلِ   النَّفىُ منها وَإذا لم يُجعَلِ
خَبَرُهَا مُقدّماً على اسْمِهَا   حينَئذٍ تزيلها عن حُكْمِهَا   ١٣٩/ ب
يشهدُ للحجاز فى لُغاتِهِمْ   مَقالةُ : مَا هُنّ أُمّهَاتِهِمْ
وَمَنْ عَدا أهْلِ الحجَاز رَفعُوا   خَبَر " مَا " إلاّ الّذين سَمِعُوا
النَّصبَ فى القرآنِ فيمَا ذكَرا   ومنه فى يُوسُفَ هَذَا بَشَرًا

قولُهُ : "والْحَرْفُ ما " يُريدُ : (١) والحرفُ الذى تقدَّمَ ذكرُه فى قوله : " من ذاك أَفْعالٌ وَمِنْهُ حَرْفُ " (٢) ، وَفِي قولِهِ : " وَالحَرْفُ فى اللُّغاتِ فيه الخُلْفُ " (٢) فيريدُ أنّ الحرفَ - الذى ذكرَهُ بأنّه يرفعُ الاسمَ وَيَنصبُ الخبرَ، وَفيهِ خلافٌ باعتبار اللُّغاتِ - هُوَ " مَا ".

وَالأصْلُ ألاّ تعمل " ما " ؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين ، لكن أهل الحجاز شبَّهُوها بِـ " لَيسَ " ، وإلى هَذا أشارَ (فى الإرجوزة بقوله) (٣) : " وَهْوَ كَلَيسَ يُجْعَلُ فى لغة الحَجازِ " ووَجهُ شبهها بِـ "لَيْسَ " من وُجُوهٍ :

أحدُها : أنّها لنفى الحَالِ كما أنَّ " لَيْسَ " كذلك .

الثَّاني : دُخولُها على المبتدأ وَالخبَرِ كَـ « لَيْسَ »

الثّالثُ : دخولُ البَاءِ فى خَبرِهَا كمَا تدخلُ فى خَبَرِ " لَيْسَ ".

---

(١) فى (ف) " أى " بدل (يريد) .

(٢) انظر صـ ١ من هذا الجزء .

(٣) فى (ف) " بقوله فى الأرجوزة ".

الرَّابعُ : كَما سَرَى إلى " مَا " من " لَيْسَ " الجمُودُ كذلك سَرَى مِنْ " لَيْسَ " إلى " مَـا " العَملُ ، وذلك دليلٌ على قـوة المشَـابهةِ ، ولذلك منعت " لَيْسَ " من التّصرّفِ الذى تستحقّهُ بأصْلِ فعليّتها .

فَـإن قلتَ : فإذا دخلت على المبتدأِ وَالخَبرِ كَـ « لَيْسَ » فذلك [1] اختصاصٌ فكيف يقالُ : إنّها غَيرُ مختصّةٍ !

قلتُ : بالنظرِ إلى مُطلقِ لفظ " ما " النَّافية هيَ غيرُ مـختصّـةٍ ، أمّا بالنّظر إلى خصُوصِها فلقائلٍ أن يقُولَ : إنّها مختصّةٌ . فإنّ " ما " الدّاخلةَ على المبتدأ والخبر غَيرُ " مَا " الدّاخلةِ على الفعلِ وإن اشتركَا فى إفَادةِ النّفيِ كَما أَنَّ " لاَ " التى لنفي الجنسِ المشبَّهَةَ بِـ " إنَّ " غَيرُ " لاَ " المشبَّهةِ بِـ " لَيْسَ " وإن اشتركَا فى إفادة النّـفي ، فافـهمْهُ ! فلمَّا حصلَتِ المشابَهةُ بين " مـا " وَ " ليسَ " أعملت " مَا " عَملَ " لَيْسَ " لا مُطلقًا بل بشُروطٍ :

أحدُهَا : قولُه : " إن [2] لم يَبْطُلِ النّفيُ مِنْهَا " يعنى مِنْ " مَا " ، وَبُطلانُ النّفيِ بأمُورٍ :

منهـا دُخُولُ " إلاّ " نـحو " مَـا زيدٌ إلاَّ قـائمُ " ؛ لأنَّ النّفيَ قـد ارتفعَ تعلّقُـه بالخَبرِ فارتفعَ عَملُه ، فأمّا قولُ الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بأَهلِهِ ... ومَا صَاحبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبا [3]

فليس " منجنُونًا " ، وَ " مُعذّبًا " منصُوبَيْنِ [4] بِـ " ما " بَلْ نصبُهُمَا على المصْدَرِ

---

(١) فى الأصل " فلذلك " تحريف .

(٢) فى الأصل " وإن " بزيادة واو .

(٣) لم أهتد إلى قائله ، ونسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ٢٢٠ نقلاً عن ابن جنى لبعض بنى سعد ، وهو من شواهد الخزانة ١٢٩/٢ بولاق ، وشرح التصريح ١٩٧/١ ، والدرر اللوامع ٩٤/١ ،

(٤) فى النسختين " منصوبان " والصواب ما أثبت .

الــذى يــجــبُ حـذفُ فـعـلـه ، وَالـتّـقـديـرُ " مـا الـدهـرَ إلاّ يـدورُ دوَرانَ منـجـنُـونٍ " ، والمنجنُونُ : الدّولابُ ، ثم حـذفَ الفعلَ ثمَّ حـذفَ المصدرَ وأقـامَ المضـافَ إليه مُقَامَ المصدرِ كمَا تقولُ : " ما أنت إلاّ سَيرَ البريدِ " فلو حذَفتَ " سَيـرًا " لقلتَ : " مـا أنتَ إلاَّ البـريدَ " بالنّصبِ على حـذفِ المضـاَفِ وإقـامـة المضاف إليه مُقَامَه .

وبُطلانُ النفي بثلاثةِ أشياء :

أحدُهَا : بِـ " إلاَّ " وقد ذكر .

الثّاني : [بِ] « إنِ » المخفّفة النّافيةِ نَحْوُ " مَا إنْ زَيدٌ قَائمٌ " ؛ لأنَّ النَّفيَ إذا دَخَـلَ عَلَـي النّـفى صَـارَ إيـجَـابـاً ، وَإذا ارتـفـعَ الـنـفـىُ ارتـفـع الـعـمَلُ ، وَقِيلَ : " إنْ " كـافّةٌ لِـ " مَا " عـن العَمَلِ كَمـا كُفّت بِـ " مـا " " إنَّ " المشدّدةُ عن العمَلِ ، فَاعرِفْهُ [1] !

الثّالث : بِـ " بَلْ " ، وَ " لكِنْ " فى المعطُوفِ على خَبرِ " مَا " نحو " مَا زيدٌ قَائماً بَلْ قَاعدٌ " يجبُ رفعُ " قَاعدٍ " خبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ [2] ؛ لأنَّ " بَلْ " حرفُ إيجَابٍ [3] ، وكذلك " مَا زيدٌ قائماً لَكِنْ قَاعدٌ " .

١٤٠/أ الشرط الثّاني [4] : قولُه فى الأرجُوزةِ : " وَإذَا لم يُجعَلْ خَبَرُهَا مُقدّماً على اسمِهَا " ، وَإنَّما بَطَلَ عَملُها بتقديم الخَبرِ (لأنَّ التّقـديمَ يُؤْذِنُ بالتّصَرّفِ ولاَ تَصرّفَ لِلحَرْفِ ، فَلاَ عَملَ لهُ مع تَقْديمِ الخَبرِ) [5] ، وإذا كَانَ فـى تقديم خَبـرِ " لَيسَ " عليها خلافٌ مع كونها أَصْلاً لِـ ؛ مَا " ففى الفرْعِ أوْلَى.

---

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجوزون النصب مع " إن " عن الهمع ١/١٢٣ .

(٢) انظر مَغنى اللبيب ١٥٢ ، والتصريح ١/١٩٧ ، والهمع ١/١٢٤ .

(٣) يقول السيوطى فى الهمع ١/١٢٤ : "ولا يجوز النصب ؛ لأن المعطوف بهما موجب وَ " مَا " لا تعمل إلاّ فى المنفى ، أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران ، والنصب أجود " .

(٤) من شروط إعمال " ما ".

(٥) سقط من (ف) انتقال نظر .

الثّالثُ : إذَا تقدَّمَ معمُولُ الخبَرِ على اسمها نَحْوُ « مَا زَيداً عمروٌ ضاربٌ» بَطَلَ عَملُها ؛لأجل الفصْلِ ، وكذَا إذا كَانَ معمُولُ الخَبرِ مَصدَراً، أو حَالاً ، أو مفعُولاً له ، وَأمَّا قولُ الفرزدقِ [1] :

وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ .

بنصبِ " مِثْلَهُم " قالُوا : غَلِطَ الفرزدقُ على لُغةِ غَيره ؛ لأنّه من لغُتهِ أَن يَرفعَ خَبرَ الاسمِ بَعدَ " مَا " مُقدّماً كان أَوْ مُؤخراً فَظنَّ أنَّ أهْلَ الحجَازِ ينصبونه مقدّماً ومؤخّراً .

وَقيلَ : " مِثْلَهم " منصوبٌ على الظّرفِ ، أى : مَا فى مماثلهم .

وَقِيلَ : هُوَ منصُوبٌ على الحَالِ من " بَشَرٍ " ، وَالخَبرُ محذوفٌ أى : ما مِثْلَهُم بشرٌ فى الدُّنيَا .

قوله :

" حينئذٍ يزيلُها عن حُكْمِهَا "

يريدُ أنَّ التّقديمَ فى الخَبرِ ، وَبُطلاَنَ النّفي يُزيلان عَمَلَهَا .

ويشهدُ للحجازِ فى لغتهم [2] السّماعُ أيضاً ، وَهُوَ قَولُه تعَالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [3] ، فَـ " هُنَّ " اسمُ " ما " ، وَ " أُمَّهَاتِهم " خَبرُ " مَا " وَهُوَ منصُوبٌ بدليل كسر " التاءِ " من أُمَّهَاتهم ؛ فإنَّ الكسرَ فى جمع المؤنث السَّالمِ علامةُ النّصبِ وَالجرِّ ، ولاَ جَرَّ ؛ لعَدمِ عَاملِهِ ، فَتعيَّنَ النّصبُ .

---

(١) انظر ديوانه ١٨٥ (بيروت)، والبيت بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ مثلهم بشر

وهو من شواهد الكتاب ٢٩/١ بولاق ، والخزانة ٢٤٦/١ بولاق ، والعينى ٩٦/٢ ، والهمع ١٢٤/١ ، والدرر اللوامع ١٩٥/١ .

(٢) فى الأصل " لغاتهم ".

(٣) سورة المجادلة ٢

قولُه : " وَمَن عَدَا أهلِ الحجَاز رَفعُوا : خَبَر " مَا " " ويعني بمَنْ عدَا أهلِ الحجَازِ بَني تَميمٍ .

قولُه : " إلاَّ الّذيـنَ " [استِثْناءٌ] (١) مِنَ الْوَاوِ فى قولِهِ : "رَفَعُوا " ؛ لأَنَّه ضَميرٌ ، يريدُ أنَّ بنى تميمٍ لمَّا أَتى النّصبُ فى القرآن تابعُوهُ فى القراءةِ (٢) ولم يَقْرءُوا بالرَّفْعِ علَى لُغَتهم ، بَلْ قَرءُوا بالنّصْبِ .

قَولُه : "فيمَا ذَكرَا " يعنى بما ذكرَ قولَهُ تعالَى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٣) .

قَولُه : " وَمِنْه فى يوسُفَ " أَى : فى سُورةِ يُوسُفَ ، قولُه : " هَذَا بَشـراً " (٥) (يُريدُ قولَهُ تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٤)) (٥) فحذفَ كلمةَ " ماَ " لضَرُورةِ النّظمِ .

وَأَدْخَلُوا " البَاءَ على خَبَرِ " مَا " كَـ « لَيْسَ » لِلتَّأكِيدِ زِيدَ فِيهِمَا .

تقُـولُ : لَيْسَ قَوْلُـهُ بِكَـذِبِ وَجُـرٌّ مَـا تَعْطِفُـهُ أو انْصِبِ .

تَقُـولُ : مَا زَيْـدٌ بِعَالِـمٍ وَلاَ مُفَضَّلٍ ، وَإن تَشَـا مُفَضَّـلاَ .

لَمَّا شَبَّهُوا " مَا " بِـ " لَيْسَ " أدخلُوا " البَاءَ " علَى خَبرِهَا تحقيقاً للمُشَابهةِ ، وَزِيدت " البَاءُ " فى خَبرِ " لَيْسَ " لتأكيد النّفي كَما زِيدت " اللَّامُ " فى خَبرِ "إنَّ" لتأكيد الإثبَاتِ ، ولَمَّا كَانَ خَبرُ " لَيْسَ " فى الأصلِ خَبَرَ المبتدأ وَالباءُ تزادُ في خَبرِ المبتَدَأِ فكذلك زيدت فى خبرِ " لَيْسَ " ؛ لأنّه في الأصل خَبَرُ مُبتَدأٍ ، لَكِنْ زيادةُ الباءِ في خَبَرِ " لَيْسَ " قياسٌ مُطّرِدٌ ، وَزِيادتُهَا فى خَبَرِ المبتدأِ

---

(١) مكانه فى الأصل بياض ، ولم ترد فى (ف) .

(٢) فى (ف) " القرآن " تحريف

(٣) سورة المجادلة ٢ .

(٤) سورة يوسف ٣١ .

(٥) سقط فى (ف) انتقال نظر .

قَليلٌ شَاذٌ لاَ يُقَاسُ عليه (١) ، وكذلك (٢) تزادُ بعدَ [" هَلْ " نحو] (٣) هَلْ زَيدٌ بِمُنْطلقٍ (٤) زيادةً مطردةً (٥) لِلمُشابهة بَينَ " هَلْ " ، وَ " مَا " في عَدمِ الإيجَابِ ، ولوقُوعِ " إلاَّ " بَعدَ " هَلْ " [نحو " هل "] (٣) زَيدٌ إلاَّ قائمٌ كَما يَقعُ بَعدَ " مَا " نحو مَا زيدٌ إلاَّ قائمٌ (٦) .

وإنَّما زيدت " الباءُ " دُونَ غيرِهَا ؛ لأنَّها للتَّأكيدِ ، وَالتَّأكيدُ يلازِمُ مَا أَكَّدَهُ ، وَ " الباءُ " مَعْناهَا الإلصَاقُ فناسبَتْ أن يؤَكّدَ بها النَّفي ، وهذه (البَاءُ) لا تَتعلّقُ بشيءٍ ؛ لأنَّها زَائدةٌ .

قولُه : " كَلَيسَ للتَّأكيد زِيدَ فِيهمَا " ١٤٠/ب

يعني أنَّ (البَاءَ) زِيدَ في خَبرِهَا كَمَا زِيدَ في خَبرِ " لَيْسَ " .

قولُه : " فِيهمَا " أَيْ : في خَبرِهما ، يَعنيْ خبر " مَا " ، وَ " لَيْسَ " .

وَ مِنْهُم مَن لاَ يُجيزُ " مَا بقائمٍ زيدٌ " ؛ لأنَّ " الباءَ " إنَّما تدخُلُ في خَبرِ " مَا " على التَّشبيه بِـ " ليسَ " ، (وَمَن لَمْ يُعمِلْهَا لَمْ يَعْتبَرِ التَّشْبيهَ) (٧) ، وَقَدْ جَاءَ في قول الشَّاعر :

فَمَا بالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الصَّدِيقِ (٨) .

---

(١) وهذا قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : " جزاء سيئة بمثلها " عن مغنى اللبيب ١٤٩.

(٢) في الأصل " ولذلك ".

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل " منطلق " .

(٥) في الأصل بياض .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ .

(٧) في الأصل " ومن لم يعلم لم يعتبر الشبه " تحريف .

(٨) لم أهتد إلى قائله ، وصدر البيت :

أما والله أن لو كنت حراً ، ويروى " لو أنك يا حسين خلقت حراً " وهو في معاني القرآن ٤٤/٢ ، والعيني ٤٠٩/٤ ، والإنصاف المسألة ٢٤ ، والخزانة ١٣٣/٢ بولاق ، والتصريح ٢٣٣/٢.

أَيْ : فَمَا أَنْتَ بالحرِّ ولاَ الصَّدِيقِ ، فَقدَّمَ الخَبَر معَ وجُودِ " الباءِ " مَعَ لُغَةِ بَنِي تَميمٍ .

قولُه : " لَيْسَ قولُهُ بالكذبِ " مثالٌ لزيادة " الباء " فى خبر " لَيْسَ " .

قولُه : " وَجُرّ مَا تعْطفه أَو انْصبِ " أَى : مَا تَعْطِفُهُ على المجرُورِ بالبَاءِ فى خَبرِ " لَيْسَ " ، أو فى خَبرِ " مَا " إذا أعملتها عملَ " لَيْسَ " ، قال الشَّاعِرُ :

مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ　　　فَلَسْنَا بالجبَالِ ولاَ الحديدَا [1]

فَعطَفَ " الحديدَ " بالنَّصبِ على موضِعِ المجرُورِ بالباء ، أو على تَوهّمِ عَدَمِ البَاءِ كَما عَطَفَ الأخرُ بالجرِ " مَعَ عَدمِ الباءِ علَى تَوهّمِ وجُودِهَا فى خَبَرِ " لَيْسَ " ، قَالَ الشاعر :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً　　　وَلاَ نَاعبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا [2]

فَجرَّ " ناعباً " على تَقْدِيرِ وجُود " البَاءِ " فى " مُصْلِحِينَ " ، وَمِثْلُهُ قَوْلُه تعَالَى : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [3] فجَزَمَ " أَكُنْ " علَى تَقْدِيرِ عَدَمِ " الفَاءِ " فى قوله " فأَصَّدَّقَ " ؛ لأنَّها لو حُذفت منه لَكَانَ

---

(١) هو لعقيبة بن هبيرة الأسدىّ ، ونسب بهامش (ف) لعقبة بن سالم خطأ.
وهذا البيت من قصيدة متنازع فى قوافيها ، فبعضهم يرويها منصوبة ، وبعضهم الآخر يرويها مجرورة ، انظر التفصيل فى الخزنة ٣٤٣/١ بولاق والبيت من شواهد الكتاب ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ بولاق ، والأعلم ٣٤/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣٠٠/١ ، والشعر والشعراء ١٠٥/١ ، وابن يعيش ١٠٩/٢ ، ومعانى القرآن ٣٤٨/٢ ، والإنصاف ٣٣٢ المسألة ٤٥ ، اسجح : سهِّل وأرفق .

(٢) نسب بهامش (ف) إلى الأخوص اليربوعى ، وهو زيد بن عمرو التميمى ، شاعر فارس .
انظر : المؤتلف والمختلف ٦٠ ، والخزانة ١٤٠/٢ .
وهو من شواهد الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، وفى ٤١٨/١ نسبه للفرزدق ، والصواب أنه للأخوص بالخاء المعجمة ، وانظر البيان والتبيين ٢٦١/٢ ، والإنصاف ١٩٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٤/١ .

(٣) سورة المنافقون ١٠ .

مـجزُومـاً ، لأنّه جـوابُ " لَوْلاَ " التى للتّـحـضـيضِ ، ومَـعْنَى (لَوْلاَ أَخّـرتَنِي) أَخِّرني ، فقَولُه : " لَوْلاَ أَخَّرْتَنِى " فى معنَـى الأمرِ وجَـوابُ الأمْـرِ مـجـزُومٌ إذَا لـم يكُن فـيه [١] " فَاءٌ " [٢] .

قولُه : " مَا زَيدٌ بعَالمٍ ولا مُفضلٍ وإن تشأ مُفَضِّلاَ " تمثيلٌ لإدخَالِ " الباء " زائدةً فى خَبرِ " مَا " .

قولُه : " بعَالمٍ ولاَ مُفضلٍ " أَىْ: إن شِئْتَ عَطفْتَ بالجرّ [٣] على الخَبرِ المجرُورِ بالبَاءِ ، وإن شِئتَ عَطفْتَ بالنّصبِ علـى مَوْضـعِ المجـرُورِ كمَا مَرَّ فـى " لَيْسَ " ، إذَا كَانَ الخبَرُ المعطوفُ والخبرُ المعطُوفُ عليه [٤] لِشيءٍ واحدٍ ؛ فإن كانَا لشيئَين فَفيهِ تَفْصيلٌ سَيأتِى [٥] .

كَذَاكَ مَا زَيــدٌ كريمــاً عَمُّــهُ ... وَلاَ كريمــةٌ عَليــهِ أمُّـــهُ

فانصبْ كَرِيمةً وإن شئتَ ارفَعِ ... وان تشأ جَرَرْتَ فالكلّ وُعِي

وَإن تــقلْ : وَلاَ كريــمٌ جَعفَرُ ... فارفعهُمَــا مبتــدأ وَخَبَــرُ

قولُه : " فَانصبْ كَريمةً " ، أمَّا نَصبُهَا فعلَى العَطفِ علـى " كَرِيم " مـن قـوله : " كريماً عَمّهُ " ، و " أمُّه " فَاعلةٌ مرفُوعةٌ بِـ " كَرِيمَةٍ " .

قـولُهُ : " وإن شـئتَ ارفـعِ " يعـنى إن شِـئـتَ ارفـع " كـريـمـةً " ، ووَجْـهُ رَفـعِـهَا علَـى أنّها خبرٌ مُقدّمٌ ، والمبتدأ " أُمُّهُ " ، والتّقديرُ " ولاَ أُمُّهُ كريمةٌ " .

---

(١) فى (ف) " معه " .

(٢) قراءة الجزم فى " أكن " هى قراءة العشرة عدا أبى عمرو فإنه قرأها " وأكون " بالنصب . انظر النشر ٣٨٨/٢ ، والتيسير ٢١١ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ٤٤١/١ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ .

(٣) فى الأصل " بالخبر " تحريف .

(٤) سقط من (ف) .

(٥)بعده فى (ف) : إن شاء الله تعالى " .

قولُه : " وإن تشأ جَرَرْتَ " أمّا الجرُّ فضعيفٌ ولذلك أخّروه ، ووجهُه أنه عطفَهُ على تَوهّم وجُودِ " الباءِ " فى خَبَرِ " مَا " كمَا عطفَ بالنّصبِ مَعَ وجُود " البـاءِ " على تقديرِ عَدَمِـهَا ، وَهُوَ قَليلٌ ، وقد تقدّمَ بيانُه فى " لَيْسَ " ، والاستشهاد عليه ببيت من الشّعْرِ [1] وآيةٍ من كتَابِ اللّهِ ، وَ " أُمُّهُ " أيضاً فاعلةٌ مرفُوعةٌ بِـ " كَرِيمةٍ " فى الجرِّ كمَا إذَا نصبَ ، وإنّما تجُوزُ هذه الأوجُهُ الثّلاثةُ التى ذَكَرها فى المعطُوفِ إذَا تَقدّم الخبَرُ وكَانَ فى الاسمِ المرفُوعِ ضميرٌ يعُودُ على اسمِ " مَا " فإن تأخّر نَحْوُ " مَا زيدٌ قَائماً ولا أخوه جالساً " امتنعَ الجرُّ وجَاَز النّصبُ عَطْفاً على معمُول "ما" ، والرَّفعُ [2] على الاستئناف ١٤١٠/أ

قولُه : " وإن تَقُلْ ولاَ كريمٌ جَعْفرُ " إلى آخرهُ يُريدُ أنَّ الاسمَ إذا كَانَ ليس فيه ضميرٌ يَرجعُ إلى اسم " ما " لم يجز نصبُ " كريمٍ " ، ولاَ جرُّهُ فتعيّن رفعُه خبَراً لِمَا بَعْدَهُ ، وإنّما لم يجز نصبُه ؛ لأنَّ خبرَ " مَا " لا يتقدّمُ علَى اسمهَا ، وإذَا امْتَنَعَ النَّصبُ امْتَنعَ الجَرُّ ، لأنّه فَرعٌ [3] عَليهِ ؛ ولا يجُوزُ أن يرفع " جَعفرًا " بِـ " كريمٍ " ؛ لأنه أجْنَبِيٌّ من اسم " ما " ، ويَجوزُ فى "ليسَ " أن تقُولَ : " ليسَ زيدٌ قَائماً ولاَ قاعدًا عمْروٌ " فيكُونُ " عمْرُو " معطُوفاً على اسم " لَيْسَ " ، وقَاعِداً " خَبَرٌ لَهُ مقدّم عليه وهُو منصُوبٌ بِـ " لَيْسَ " ؛ لأنّ خَبَر " لَيْسَ " يتقدّمُ على اسمِهَا بخلاَفِ خَبرِ " مَا " .

وتقُولُ : " ليس زيدٌ بقائمٍ ولاَ قاعدٍ أبُو عبد اللّهِ " .

---

(١) انظر ص ٣٩ .

(٢) فى الأصل " والرافع " تحريف .

(٣) فى (ف) " نوع " تحريف .

فَفِي هـذه المسألة خلافٌ بَيْنَ سيبويهِ [1] والأخفشِ [2] ؛ لأنَّه عَطْفٌ عَلى عَامِلَيْنِ ، وسيبويه لاَ يُجيزُه [1] ؛ لأنَّ " قَاعداً " معطوفٌ على المجرُورِ بالباءِ، وَ " أَبُو عبد الله " معطوفٌ على المرفوع بِـ " لَيْسَ " وهو عَطفٌ على عاملينِ، أعنى " ليس " ، وَ " البَاء ".

وَأنشدَ الأخفشُ قولَ الشاعر [3] :

أَوْ صَيَّتُ مِنْ بَرَّةَ قلباً حُرًا [4] ... بالكَلْبِ خَيْراً والحُمَاةِ شرّاً

فَعطَفَ " الحُماةَ " علَى " الكَلْبِ " وَهُوَ مجْرورٌ بالبَاء ، وعَطفَ " شرّاً " علَى " خَيرٍ " وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " أَوْصَيْتُ "وَهُو عَطْفُ علَى عَامِلْينِ أحدُهُما بجرٍّ [5]، والآخرُ بنَصْبٍ ، أمّا سيبويه فَيرىَ أنَّ " الباءَ " مُرادةٌ فى الثاني ثم حَذفَهَالدلاَلة " الباءِ " الأُولى عليها ، ويدلُّ على مذهبه قول [6] الشاعر :

سَأَلتُ الفتَى المكيَّ ذَا العلْمِ ما الذى ... يَحِلُّ من التَّقْبيلِ فى رَمضَانِ ؟

فقَالَ : الفتى المكيُّ : أَمَّا لزوجةٍ ... فَسَبْعٌ ، وَأَمّا خُلَّةٍ فَثمانِ

فَـ " أمّا " هُنَا للتّفصيلِ ، وَهِيَ تَمْنعُ من عَطْفِ مَا بعدَهَا على ما قبلَهَا فلم يصحّ جَرُّ " خُلةٍ " عطَفاً على قوله : " لِزَوْجَةٍ " لمنْع " أمَّا " المفتُوحة لِتفْصيل الجُمَلِ من ذلك ؛ لأنّ ما بعدَهَا مستأنف البتّةَ فلم يبق لجرّ " خُلّةٍ " وجهٌ إلاَّ

---

(١) انظر الكتاب ٣١/١ - ٣٣ ، كما نص عليه السيوطى فى الهمع ١٣٩/٢ .

(٢) انظر : منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية ٢١٣ ، والهمع ١٣٩/٢ ، وابن يعيش ٢٨/٣ ، والرضى ٣٢٤/١ .

(٣) البيتان لأبى النجم العجلى ، وهما فى ديوانه ١٢٣ .

(٤) فى النسختين " برا " ، والتصويب من الديوان ، وكتابه الآخر التحفة الشافية لوحة ٩١ .

(٥) فى الأصل " بحرف " تحريف .

(٦) أنشد المبرد هذين البيتين لأعرابي غير معين ، انظر الكامل ٢٨٦/١، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٣/٥ .

أن يُقالَ : إنّ [١] التّقديرَ " وَأمّا لِخُلّةٍ فثمَانِ " فَحذفَ " اللّامَ " من " خُلّةٍ " لدلالة اللّامِ المذكُورةِ في قوله : " لزوجةٍ " عليهَا ، فاعْرفْهُ .

وَشبَّهُوا لاَتَ بِلَيْسَ فى العَمَلْ ... والاسمُ محذوفٌ بِهَا قَدِ اتَّصَلْ

وَرَفعُ لاَتَ حِينَ قَدْ يُبَاحُ ... فَلاَتَ حِينُ مثلُ لاَ بَرَاحُ

قولُه : " وشبّهوا لاَتَ بِلَيْسَ " اعْلمْ أنَّ " لاَ " الدّاخلَة (عليها " التَّاءُ ") [٢] لمْ تَأتِ عندَ سيبويْه [٣] إلاّ مُشبّهةً بِـ " لَيْسَ " ؛ لأنّها بدخُول تَاءِ التّأنيثِ المختصّة بالفعل قَوِىَ شَبَهُها بالفعْلِ ، فَلذلكَ لم تَأتِ إلاّ مشبّهةً بِـ " ليسَ " ؛ لاشتراكهما فى النّفي ، وَزِيدَت " التَّاءُ " كما زِيدتْ فى " ثُمّ " ، وَ " رُبَّ " إذَا قلتَ : " ثُمَّتَ ، وَرُبَّتَ " ويَحتَمِلُ زيادةُ " التَّاء " أمرين :

أحدهُما : بتَأْويلِ الكَلمَةِ .

وَالثّانى : أن تكُونَ للمبَالغة كالتَّاءِ فى " علاَّمةٍ " .

قال اللّه تعالى : ﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [٤] ، (والتّقديرُ : " وَلاَتَ [الْحِينُ] [٥] حِينَ مناصٍ) [٦] أىْ : حِينَ مَهْربٍ ، فاسْمُ " لاَتَ " المرفوعُ بها محذُوفٌ وَليْسَ مُضْمَراً ؛ لأنَّ الحرُوفَ لا يُضمرُ فيهَا ، وَ " حِينَ مَنَاصٍ " منصُوبٌ خَبَرُ " لاَتَ » .

---

(١) فى (ف) " لأن ".
(٢) فى (ف) " على التاء ".
(٣) انظر : الكتاب ٢٨/١ بولاق .
(٤) سورة ص ٣ .
(٥) تكملة يوجبها السياق .
(٦) سقط من (ف) .

ويلزمُ حذفُ اسمها كما يَلزمُ إضمارُ اسمِ " لَيْسَ " إذا وقعت فى الاستثناء نحو " قَامَ القومُ ليسَ زيداً " تحقيقاً للمشابهة بينهما ، فالحذف فى " لاَتَ " كالإضمارِ فى " لَيْسَ " ، وإلى هذا أشارَ فى الأرجوزة بقوله : " والاسمُ محذوفٌ بهَا قد اتّصَلْ " أى : قد اتّصَلَ حذفُه بها ودَامَ دَواماً مُتّصلاً لا يفارقُ بحَالٍ . ١٤١/ ب

ولا يجُوزُ الجمعُ بينَ اسمِهَا وَخَبرهَا جميعاً فى اللّفظِ بل لابُدّ من حَذفِ أحدِهمَا ، إمّا الاسمُ وهو المختَارُ ، وإمّا الخبَرُ وهُو ضعيفٌ .

وقوله : " بها " أى : بِـ " لا " الملحقة تاء التأنيث ، إذْ لا يلزم الحذفُ إلاّ مَعها .

قولُه : " وَرفعُ لاتَ حِينَ قد يُبَاحُ " يريدُ : أنّه قد يجوزُ رفعُ " الحين " (١) على أنّه اسمُ " لاَتَ " ، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ ، أى : لاَتَ حِينُ مَناصٍ لَنَا ؛ وَلِذلِكَ شَبَّهَهُ بقَولِ الشّاعِرِ :

فأنَا ابنُ قيسٍ لاَ بَرَاحُ (٢)

أى : لاَ بَراحٌ لى .

فقولُه : " مثلُ لاَ بَراحُ " أى : فى حَذْفِ الخَبَرِ ، لاَ أنّه مثلُه فى الاسْتعمَالِ ؛ فإنَّ " لاَتَ " لا تعملُ إلاّ فى الحين خَاصّةً ، و" لا " المشبّهةُ بِـ " ليسَ " بغير " تاءٍ " تعملُ مُطلقاً فى الحين (١) وغَيره ، والرّفعُ قليلٌ ، ولذلك قال : " قَد يُباحُ " فأتى بكَلِمَةِ " قد " الّتى تُفِيدُ التّقْلِيلَ إذ دخَلَتْ على

---

(١) فى الأصل " الخبر " تحريف .

(٢) هذا عجز بيت لسعد بن مالك القيسى ، وصدره :

من صد عن نيرانها .

انظر : الكتاب ٢٨/١ ، ٣٥٤ ، والمفصل ٣١ ، وابن يعيش ١٠٨/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والعينى ١٥٠/٢ ، والخزانة ٢٢٣/١ ، ٩٠/٢ بولاق .

المضَارِع ، وهي قِرَاءَةٌ [1] ضعيفةٌ .

واعلم أنّ " لا " إذا عملت عمل " ليس " تُعتبرُ فيها الشّروطُ المعتبرةُ في " مَا " خَلاَ أنَّه لا يُفصَلُ بينَها وبَينَ ما بَعدَهَا بـ " أَن " الخفيفةِ الزّائدةِ كَمَا في " مَا " وَاعلَمْ أنَّ " لاَ " لـها ثَلاثةُ أحوالٍ ،حَالٌ يكثُرُ فيها استعمالُها ، وحَالٌ يقلّ ، وحَالٌ لا تعملُ إلاّ في اسمٍ مخصوصٍ .

فَـ " لاَ " المشبّهة بـ " إنَّ " كثيرةُ الاستعمالِ .

والمشبّهة بِـ " لَيْسَ " قليلةٌ ، في لُغةِ أَهْلِ الحجازِ فَقَطْ [2] .

وأمّا " لاَتَ " فلا تعملُ إلاّ فيِ " الحينِ " كما لا يجرّ " التاء " إلاّ في اسمِ اللّهِ تعالى، وكَمَا أنَّ " لَدُنْ " لاتَنْصبُ من الأسماء إلاّ "غُدْوَةً " ، فأمَّا قَولُ الشاعرِ:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنّتِ وَبَدَا الذي كانت نَوَارُ أَجَنَّتِ [3]

فَمعْنَاه " حَنَّتْ نوارُ وَليسَ الحينُ حِينَ حَنينِهَا " ، فَأَقَامَ " هَنَّا " [4] مُقَامَ " حِينٍ " ؛ لأنّه أشَارَ به إلى الوقْتِ ، وَ " الحِينُ " وَقْتٌ ، ومَن جَعلَ " هَنَّا " [5] إشارةً إلى المكانِ فكَأنّه قالَ : وَليسَ هذا المكانُ مكَانَ حَنِينها ، فيكونُ قد أعْمَلَ " لاتَ " في غير " الحِينِ " .

---

(1) قرأ الجمهور " ولات حين " بفتح التاء ونصب النون ، وقرأها أبو السمال بضم التاء ورفع النون . انظر البحر المحيط ٣٨٣/٧ ، ٣٨٤ .

(2) انظر ابن يعيش ١٠٨/١ .

(3) ينسب إلى شبيب بن جعيل التغلبي ، وينسب أيضاً إلى حجل بن نضلة انظر الخزانة ١٥٦/٢ ، ٤٨٠ ، والعيني ٤١٨/١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٥/٣ ، وابن يعيش ١٧/٣ ، ومغني اللبيب ٧٧١ .

(4) في (ف) " هذا " ، وكذلك في البيت ، وهو تحريف .

(5) في (ف) " هذا " تحريف .

[أفعال المقاربـــة]

وَأَلْحَقُوا بِـ « كَانَ » كادَ وَعَسَى ... دَلِيلُهُ عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسَا
وَعنهُم مَا كِدْتُ آيباً سُمِعْ ... فَالخَبَرُ انصِبْهُ والاسمُ يَرتفِعْ
وَفيهما بالفعلِ حَسْبُ تُخْبَرُ ... تقُولُ : كَادَ سِرُّ زَيدٍ يَظهرُ
وفى عَسَى تاتى بِأَنْ في الخَبَرِ ... نحو : عَسَى محمّدٌ أن يشترِى
وَإِنْ تَصِلْ عَسَى بأَنْ سَدَّ مَسَدْ ... اسْمٍ لَهَا وَخَبَرٍ وقَدْ وَرَدْ
أن مَعَ كَادَ فى شُذُوذٍ وَضَحَا ... قَد كَادَ من طُولِ البِلَى أن يَمْصَحَا
وَتَرِكُ أَنْ أَوْلَى بِذَاك وَرَدَا ... « كَادُوا يَكُونُونَ عليه لِبَدًا »
وَاسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أيضاً وكَرَبْ ... بغير أَنْ كَكَادَ فى الّذى اقْتَرَبْ

قولُه : " وَأَلْحَقُوا بِـ " كَانَ " كَادَ ، وَعَسَى " إنّمَا بدأَ بِـ " كادَ ، وعَسَى " ؛ لأنّ بقيَّةَ أخواتِهَا (١) محمُولةٌ عليها ، أمَّا " أَوْشَكَ " فَمحمُولٌ على " عَسَى " وَلذلك يُؤتى فى خَبرِه بِـ " أَنْ " فتقُولُ : " أَوْشَكَ زَيدٌ أن يَقُومَ ". ١٤٢/أ

وأمّا " طَفِقَ ، وَ أَخَذَ ، وَجَعلَ ، وأنشأَ ، وكَرَبَ " فَمحْمولَةٌ عَلَى " كَادَ " ، ولِذلكَ قَالَ « واستَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضاً (٢) وكَرَبَ بغير أَنْ كَكَادَ » .

ووَجْهُ إلحاقِ هذه الأفعَالِ بِـ " كَانَ " أنّها لاَ تتمّ بمرفُوعها فاحتاجت إلى خَبرٍ ليتمّ به مَعَ مرفوعِها الكَلامُ ، وتستعملُ أيضاً ناقصةً وتامّةً كما تُسْتعْمَلُ " كَانَ " .

---

(١) فى (ف) " أحوالها " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

قولُه :

دَلِيلُهُ عَسَى الْغُوَيْر أَبْؤُسَا

هذا البَيْتُ للزَّبَّاءِ (١) ، يُريدُ دَليلُ إلْحَاقها بِـ " كانَ " ظهُورُ النّصبِ في خبرِهَا في البيتِ المذكُورِ ، وَ " الأَبَؤُسُ " جَمْعُ بَأسٍ وَهُو القُوّةُ ، وقيل : جَمْعُ بُؤْسٍ ، وهو (٢) خُشُونةُ العَيْشِ ، وَالتَّقديرُ : عَسى أن يبأسَ ، فَقَالَتْ أَبْؤُس ، فَجَاءَتْ بِهِ مُنَبِّهاً على الأصْلِ، ثم استدلّ على إلحاقِ " كَادَ بِـ " كانَ " أيضاً بظهُور النَّصْب في خَبَرِهَا وَهُو قَولُهُ : " مَاكِدتُ آيباً " فجاء بِهِ اسماً صَريحاً ونصبَهُ ، وقد رُوِى هذا البيتُ الذى استشهدَ ببعضه :

فأبْتُ إلى فَهْمٍ ومَاكِدْتُ آيباً (٣)

وهُو الأكثَرُ الأشْهَرُ ، فوقُوعُ " كَادَ " موضعَ " كَانَ " وَعملُهَا عَمَلَ " كَانَ " دَلِيلُ التّشبيه لهَا بـ " كَانَ " دُونَ العَكْسِ ، قِيلَ : لأنّ " كَانَ " أوسَعُ مجَالاً من هذه الأفعَالِ ، ولذلك يكُونُ خَبرُ " كَانَ " اسماً وفِعْلاً وجُمْلَةً وَظَرْفاً ، وهذه تلزمُ طَرِيقَةً واحدةً .

---

(١) المشهور أن هذا مثلٌ وليس بيتاً من الشعر ، والزباء هذه هى ابنة عمرو بن الظرب ، الملكة المشهورة فى الجاهلية وصاحبة تدمر وملكة الشام .

انظر ترجمتها فى الأعلام ٧١/٣ ، والفوائد المحصورة فى شرح المقصورة لمحمد اللخمي ١٩٨ أما أصل هذا المثل فقيل إنه من قول الزباء ، وقيل : بل تمثلت به حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير ، والمعنى لعل الشر يأتيكم من قبل الغار ، وقد استشهد به سيبويه ٤٧٨/١ ، والمبرد في المقتضب ٧٠/٣ ، والميدانى فى مجمع الأمثال ٣٤١/٢ ، والزمخشرى فى المستقصى ١٦١/٢ .

(٢) فى (ف) " وهى ".

(٣) هذا صدر بيت لتأبط شرا ، وعجزه :

وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

انظر الديوان ٩١ ، وقد تقدم تخريجه في ١٨٠/١ .

قولُه :

" وَفِيهما بالفعلِ حَسْبُ تُخْبَرُ

يُرِيدُ فى " عَسَى ، وكَادَ " يُخبرُ بالفعلِ لاَ غيرُ إلاَّ مَا شَذَّ ، وإنّما كانَ كذلك ؛ لأنّ " عَسَى " يُخْبرُ عنها بِـ " أَن " (وَالفِعْلِ [١]) وهما فى تَقْدِيرِ المصَدرِ ، فَلَوْ أقِيمَ المصْدَرُ المسْبُوكُ مِنْهُما مُقامَهُمَا لمْ يَجُزْ ؛ لإبهَامِ زَمنِ المصدَرِ واحتمَاله المضيّ وَالمُستَقْبلَ ، وَ« عَسى » تُفِيدُ الترجّي ، والشئُ المرجُوُّ [٢] غَيرُ حَاصلٍ وَلاَ وَاقعٍ ، وَإِذَا لَمْ يكُنْ المرجُوُّ [إلاَّ] مستقبلاً فوجَبَ أن يُؤْتى بالفعلِ المستقبَلِ الدّالِ بصيغته على الاستقبَال ، ثمَّ لمّا كَانَ الفعلُ مشتركاً بين الحَالِ والاستقبَالِ خَافُوا اللّبسَ فَجَاءُوا بِـ " أَن " المفيدةِ للاستقبَالِ مع الفعْلِ تحَقِيقاً لمعنى " عَسَى " ، ولاَ تحذف " أَن " من خبرِهَا إلاّ ضرورةً ، أو حَمْلاً علَى " كَادَ " وإلى هذا أشارَ بقوله :

وَفِى عَسَى تَأتي بِأَنْ فى الخبَرِ .

فإن قيل : فإذا لزمت " أَنْ " فى خَبر " عَسَى " فكَيفَ يكُونُ للمقارَبةِ ؟ وَلِمَ صدّروا بها أفعَالَ المقاربةِ ؟

فَأقولُ : إنّ الشَئَ المرجُوّ يكوُنُ حصُولُه عند الرَّاجِي لَهُ أَقْربَ من فَوْتِه ، وَلِذَلِكَ قَالَ سِيبَوَيْهِ [٣] : مَعْنَى عَسَى وَلعَلّ طَمَعٌ وَإِشفَاقٌ ، وَالطَّمَعُ فى الشّئِ دُنوٌّ مِنْهُ وقرْبٌ لِتقْدير نَيله ، وإنّما قَرَنَ بالطّمعِ الإشفاقَ وَهُوَ الخوْفُ ؛ لأنّ الرَّاجيَ قَدْ يخَافُ فَوْتَ المرجُوِّ ، وَلَمَّا كانت " عَسَى " تستعملُ تارةً استعمَالَ " كَانَ " النَّاقصةِ ، ومثالُهُ قوله : "عَسَى محمّدٌ أن يَشْترى " ، قال اللّهُ تَعَالى ﴿ عَسَى

---

(١) فى النسختين " عسى " ، والصواب ما أثبته .

(٢) فى (ف) " الموجود " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٣٣ .

اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ (١) ، فكأنّه قَالَ : قَاربَ مُحمَّدٌ الشّرَاءَ ، فَإِذا كانت ناقصةً قدّرت بِـ " قَارَبَ " ؛ لأنّه مُتعدّ ، لأنّ خبَرهَا مشبّهٌ بالمفعُولِ ، وَموضِعُ " أَنْ يشترِيَ " نَصْبٌ خَبَرُ " عَسَى " (٢) .

وقد جاءَ فيها كسرُ السِّينِ إذا كان اسمُهَا ضميراً ، قَالَ اللّهُ تعالى :

﴿ هَلْ (٣) عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيكُمُ الْقِتَالُ ﴾ (٤) قُرِئَ بالكَسْرِ (٥) ، وَالفتْحُ أشْهرُ ، ولم يُقرأ بالكسرِ في غَيرِ مَا إِذَا وقعَ اسمُهَا مُضْمَراً فلم يُسْمَعْ ﴿ عَسَى اللَّهُ أن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ (١) إلاَّ بفَتحِ السِّينِ . ١٤٢/ ب

وَتُستعمَلُ تامّةً فتستغنى عن الخبَرِ ، وَإِليه أَشارَ في الأرجُوزَة بقَولِه :

" وَإِن تَصِلْ أَنْ بعَسَى سَدّ مَسَدّْ اسْمٍ لَهَا وخَبَرٍ

وَذلكَ نَحْوُ " عَسَى أن يَقُومَ زيدٌ " ، فَـ " أَن يَقُومَ " في مَوْضِعِ رَفْعٍ فَاعِلُ " عَسَى " (٦) فَهِيَ بِمَنزِلَةِ فِعلٍ لاَزمٍ ، وَلِذَلكَ قَدّرُوهَا بِـ " قَرُبَ " أَيْ : قَرُبَ

---

(١) سورة المائدة ٥٢ ، وهي « فَعَسَى اللَّهُ الآية .

(٢) وقال النيليّ في التحفة الشافية لوحة ١٧٦ : " وقال الكوفيون : أنْ والفعلُ في موضع رفع بدل من المرفوع بـ " عسى " ، وهو باطل ؛ لأن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره ، ولأن " عسى " دلت على معنى قولك : " أن يقوم " وذلك أنه مرجو بـ " عسى " فوجب أن يكون معمولها ".

(٣) في النسختين " فهل " بالفاء خطأ .

(٤) سورة البقرة ٢٤٦ .

(٥) في (ف) " بكسر السين " ، وهذه قراءة نافع من السبعة ، أما الباقون فقرءوها بفتح السين ، وهما لغتان ، قال أبو عبيد : القراءة عندنا هي الفتح ؛ لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان " عَسِيتم " لقرئت " عَسِي ربنا " وما اختلفوا في هذا الحرف ".

انظر : حجة القراءات لأبي زرعة ١٣٩ فما بعدها . وانظر كذلك كتاب السبعة في القراءات ١٨٦ .

(٦) في الأصل " يقوم " تحريف .

قِيَامُ زَيدٍ ، فتقولُ علَى هـذا الوجْهِ [1] - إذاً وقَعتْ خَبراً لمتقدّمٍ : زيدٌ عَسَى أَن يَقُومَ ، فَـ " زيدٌ " مبتداً ، و " عَسَى " فعلٌ ، وَ " أَن يقُومَ " فَاعِلُهُ ولاَ ضَمِيرَ في " عَسَى " ؛ لأنّها قَدْ رَفَعَت الظَّاهِرَ ، فَتقُولُ علَى هذه في التَّثْنِيَةِ وَالجَمعِ : " الزّيدان عَسَى أن يقُومَا ، وَالزّيدونَ عَسَى أن يقُومُوا " فلم تلحق بِـ " عَسَى " ضَمِيراً كما تَقُولُ : " الزّيدانِ قَرُبَ قيامُهُما ، وَالزّيدُون قَرُبَ قيامُهُم " ، و" هِندُ عَسَى أن تقُومَ " فلا تؤَنّث ؛ لأنّ الفَاعلَ " أن " ومَا بعدَهَا من الفِعل ، كأنّك قلتَ : " هِندُ قرُبَ قيامُـها " .

وإن جعلتَهاَ نَاقصةً جَعلتَ فيها ضميراً وأبرزتَهُ في التَّثْنِيةِ وَالجَمعِ ، فتَقولُ : " الزّيدان عسيا أن يقُومَا ، والزّيدون عَسوْا أن يقُومُوا " كأنّك قلتَ : " الزّيدانِ قاربا القيامَ " ، وتقولُ: " هندُ عَستْ أن تقُومَ ، فتأتي بتاء التَّأنيثِ ؛ لأنّ قولَكَ " أن تَقُومَ " في مَوْضعِ نصْبٍ خبَرُ " عَسَى " ، وَاسْمُ " عَسَى " ضميرُ " هندٍ " ، وَهُوَ مؤَنثٌ .

وَ " عَسَى " فِعلٌ جَامدٌ لاَ يَتصَرّفُ ؛ لِتَضمُّنِهَا مَعْنَى " لَعَلَّ " وَهُوَ التَّرجِّي ، وَالفِعْلُ إذَا أَشبَه الحرْفَ جَمَد وَمُنِعَ من التّصرّفِ كما أنّ الاسمَ إذَا أَشبَهَ الحرْفَ بُني وَمُنِعَ من الإعرَابِ ، وَلِذلك نصبُوا بِهَا الاسمَ ورَفعُوا الخبرَ نَحْوُ " عَسَاكَ أَنْ تَقُومَ " إذَا أَدْخلُوهَا [2] على " الكَافِ ، أو " الياء " ، أو " الهاء

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " أدخلوا " تحريف .

" نَحْوُ " عَسَاهُ ، وعَسَانِي " ، " الكافُ " فى مَوضعِ نَصْبٍ [١] وَ " أن تقُومَ " فى موضع رفعٍ خبرُهَا ، وقد أدخلوا " أن " على " لَعَلَّ " تشبيهاً لها بِـ " عَسَى " قال الشاعر : [٢]

لَعَلَّكَ يَوْمـاً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   عليك من اللائى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وأمَّا " كَادَ " فمعنَاها شِدَّةُ المقارَبَةِ وَالمُشَارفَةِ ، وَلِذَلِكَ حَذَفُوا " أنْ " من خبَرِهَا ؛ لأنَّه يُقارِبُ الحَالَ وذلك يُنافِى " أنْ " ، فَإِنْ دخلتْ " أنْ " فى خَبَرِهَا فهُوَ شاذٌّ ، ومثالُهُ :

قَدْ كَادَ من طُولِ الْبِلَى أن يَمْصَحَا [٣] .

وَلَزِمَ أَن يكُونَ خَبَرُ " كَادَ" فِعْلاً لِدَلالَةِ الفِعْلِ عَلَى الحَالِ وَمَا قَارَبَهُ ، وَالدَّليلُ على أنَّ " كَادَ " للحَالِ ؛ [أنَّه] [٤] لاَ يُقَالُ : سَيَكَادُ يَفْعَلُ ، فَلِذَلِكَ نَافتْ دُخُولَ " أنْ " فى خَبرِهَا ، ولذلك لمْ يَقعْ خَبرُهَا اسمَ فَاعلٍ إلاّ شاذاً نَحْوُ قَولِ الشَّاعِرِ :

ومَا كِدتُ آيباً [٥] .

وَالتَّقديرُ : ومَا كِدتُ أَؤُوبُ ، ولذلك قال صاحبُ الأرجوزة :

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٨٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ بولاق ، أما الأخفش فيجعل " عسى " على بابها ، ويوقع الضمير المنصوب موقع المرفوع مجازاً واتساعاً ، والمبرد يجعل اسمها مضمراً فيها والكاف خبرها . انظر ابن القواس فى شرحه للألفية ٢/٩٠٢ ، وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢٠٣ فما بعدها ، والمقتضب ٣/٧٢ .

(٢) قائله متمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك .
وهو فى مغنى اللبيب ٣٧٩ ، وشرح ابن القواس للألفية ٢/٩٠٢ ، والمقتضب ٣/٧٤ ، والخزانة ٢/٤٣٣ ؛ وابن يعيش ٨/٨٦ ، والكامل ١/١٩٦ ، ٢/٣٨ ، ونسب البيت لعنترة وليس فى ديوانه .

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو فى ديوانه ١٧٢ على أنه مما نسب إليه .
انظر الكتاب ١/٤٧٨ ، والمقتضب ٣/٧٥ ، والخزانة ٤/٩٠ ، والعينى ٢/٢١٥ ، وابن يعيش ٧/١٢١ .

(٤) فى النسختين " لأنه ".

(٥) سبق تخريجه في ١ / ١٨٠ .

" وَترْكُ " أَنْ " أولى بذاك " ، أي : أولى من ورودها فى خَبر " كَادَ ".

وَقولُهُ : " أولى " يُفهمُ منْهُ جَوازُ دُخُولِ " أَنْ " فى خَبرهَا اللَّهُمَّ إلاّ أن يُرِيدَ بالأولويّة الوجُوبَ ، ثم مثَّل بقوله تعالى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً ﴾ (١) فأتى به بغير " أَنْ " وَهُو الفَصيحُ ، فَالواوُ اسمُ " كادَ " ، وَ " يكونُونَ " فى موضع نصبٍ خَبرُهَا ، وفى " كَادَ " ثلاثةُ مَذاهب :

منْهُم مَن يجعلُها فى الإثبات نفياً ، وفى النّفى إثباتاً ، واستَدَلَّ علَى ذَلِكَ بقَوله تَعالَى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢) ، فالذَّبْحُ حاصلٌ ثَابتٌ مَعَ النَّفْي ، وَإِذَا قُلْتَ : « كَاد زيدٌ يَمُوتُ » فالموْتُ غَيرُ حَاصلٍ بَلْ مَنْفِيّ وَالكَلاَمُ إِثْبَاتٌ .

وَمِنهُم مَن قَالَ : هِيَ فى المَاضِي تثبتُ نفياً وتنفي إثباتاً ، وَفِي المستقبَلِ كسَائِر الأفعَالِ تنفى فى النّفي / وتثبت فى الإثبات ، واستدلوا فى الماضى ١٤٣/أ بالآية المذكُورَة (٢) وَاستدلُّوا (٣) فى المستقبَلِ بقوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَم يَكَدْ يَرَاها ﴾ (٤) ، قالوا : إنّه لم يَرَهَا (٥) مَنْ جَعلَها مثبتةً فى النّفي ، قَالَ : التّقديرُ لم يَرَها ، فجَعلُوا " كَادَ " زائدةً لِمَا (ذَكَرَ) (٦) المفسّرُون أنّه لَمْ يَرَهَا (٧) .

وَمِنْهُمُ مَن جعلَها كسائر الأفعَالِ تثبتُ فى الإثبات وتنفى فى النّفي ؛ وَهَذا هُوَ الحَقُّ ، فإذا قلتَ : " كادَ زيدٌ يقومُ " ، فَـ " كادَ " دلّت علَى إثباتِ قُربِ

---

(١) سورة الجن ١٩ .

(٢) سورة البقرة ٧١ .

(٣) سقط من (ف).

(٤) سورة النور ٤٠ .

(٥) فى الأصل (لم يراها).

(٦) فى الأصل (ذكروا).

(٧) انظر تفسير البحر المحيط ٤٦٢/٦ ، وأمالى المرتضى ٣٣١/١ .

القيَـامِ ، ولاَ يلزَمُ من حُصُولِ قُربِ الشَّيءِ حُصُولُ نَفْسِ الشّئِ ، فإذا نفيتَ وقلتَ " مَـا كَـادَ زيدٌ يقومُ " فقد نفيتَ قُرْبَ القيَامِ ، وإذا انتفى قُربُ القيـام لزمَ منه انتفاءُ حصُولِ القِيَام ، فَكأَنّك قُلْتَ : " مَا قَرُبَ قيامُ زيدٍ " .

فَهِيَ كَمَا ترى كسائر الأفعَالِ ، فأمّا قولُ ذى الرمّة :

إذا غَيَّرَ النأيُ المحبّـينَ لَمْ يكدْ ... رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبّ ميّةَ يَبْرَحُ (١)

أي : لَمَّا يقاربُ الزّوَالَ ، فأمّا الآيةُ الأولى فإنّ حصُولَ الّذبحِ لم يُفْهَمْ من قَولِهِ : (وَمَـا كَـادُوا) ، بَلْ مِنْ قـولِه : (فَـذَبَحُـوهَا) ، وَأَمَّـا النّفي فَـعَلى بابِهِ ، وَالّتقديرُ : مَاكَادُوا يفعلُونَ مُختَارِينَ ، بل فَعَلُوا ذَلك مُكْرَهِينَ .

وَقد جَاءتْ " كَـادَ " بمعنى " أَرادَ " (٢) ، وَقَـالُوا فى قَـولِه تعالى : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ (٣) أي : أَردنَا لَهُ ، وكذا قولُ الأفوه (٤) :

بَلَغُوا الأمْرَ الّذِي كَادُوا (٥) .

أَيْ : أَرادُوا ، وَأَنشَدَ الأخْفَشُ :

---

(١) انظر الديوان ١١٩٢ ، وفيه " لم أجد " بدل " لم يكد " ، وعليه فلا شاهد فى البيت .
وهو فى المفصل ٢٧١ ، وابن يعيش ١٢٥/٧ ، والخزانة ٧٤/٤ ، واللسـان (رسس) ، وشـرح ابن القواس ٩٠٤ ، وأمالي المرتضى ٣٣٢/١ .

(٢) ومنه قولهم : عرف فلان ما يُكادُ منه ، أي : ما يراد منه . السان (كود) .

(٣) سورة يوسف ٧٦ .

(٤) الأفوه هو صلاءة بن عمر الأودى .
انظر : الشعر والشعراء ٢٢٩ ، ومعاهد التنصيص ١٠٧/٤ .

(٥) هذا بعض بيت للأفوه الأودي ، وهو بتمامه :
فإن تجمّع أوتاد وأعمدة ... وساكن بلغوا الأمر الذى كادوا
ينظر الديوان ١٠ (ضمن الطرائف الأدبية) .
وأمالي المرتضى ٣٣٢/١ ، والعقد الفريد ٩/١ ، ٣٠٨/٥ .

كَادَتْ وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إرَادَةٍ [(١)]

وهذا مقاربُ المعنى الأوّلِ ؛ لأنّ مَنْ أرادَ شيئاً يقاربُه فى الأغْلب . ويقالُ : " كِدْتُ " بالكسر ، و " كُدْتُ " بالضمّ .

وَأمّا " كَرَبَ " فَهِيَ بمعْنَى " كَادَ " وَهِيَ لمقاربَة الفعْلِ ، يُقَالُ : " مَا كَرَبَ زيدٌ يفعَلُ كذَا " أي : مَا قَاربَ الفعلَ .

وأمّا " أَخَذَ ، وَأَنْشَأَ ، وَجَعَلَ " فللدّخُول فيهِ والابتَداء به [(٢)] .

وأمّا " عَسَى " فلمُقاربَةِ الفعْلِ رَجاءً لاَ حُصُولاً .

وقد يكونُ "جَعَلَ" بمعنَى " عَمِلَ " قالَ الله تعالى : ﴿ اجْعَل لَّنَا إلَهاً ﴾ [(٣)] . أي : اعْمَلْ .

وَ " طَفِقَ " معنَاهَا المبادرةُ إلى الأخذ فى الفعلِ قال الله تعالى : ﴿ وَطفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ [(٤)] .

وقوله " بِغَير أن " يعنى أنَّ " طَفِقَ ، وكَرَبَ " يُستعملاَنِ بِغَيرِ " أنْ " ؛ لأنّهما للشّروع فِي الفعلِ والأخذِ فيه ، فهما ينافيان " أنْ " ؛ لأنّهما للحاَلِ ، و" أنْ " للاستقبَالِ .

وَقولُه : " كَكَادَ " أى : فى الاستعمال بغير " أَنْ " .

قَولُه : " فى الَّذِي اقْتَرَب " يريدُ به " كَرَبَ " لاَ " طَفِقَ " ؛ لأنّ " طَفِقَ " لِلشّرُوعِ فى الشَّيءِ والأخْذِ فيهِ بسُرعةٍ .

---

(١) هذا صدر بيت لم اطلع على قائله ، وعجزه :

لو عاد من لَهْوِ الصبابة مَا مَضَى .

وهو فى معانى القرآن للأخفش ٣٧١ ، والمحتسب ٣١/٢ ، ٤٨ ، والمرتجل ١٦٠ ، والصحاح واللسان " كود " ، وأمالى المرتضى ٣٣١/١ .

(٢) (ف) " فيه " ، والضمير يعود على الفعل .

(٣) سورة الأعراف ١٣٨ .

(٤) سورة طه ١٢١ ، وفى كلتا النسختين " فطفقا " بالفاء خطأ .

[إنَّ وأخواتها]

القولُ فِيمَا يَرفَعُ الأخبَارَا ⁂ وينصبُ الأسماءَ حَيثُ صَارَا

وَهْيَ حروفٌ عاملاتٌ عَمَلاَ ⁂ يختصُ بالفعلِ (١) تُعَدُّ عَنْ ولاَ

إنَّ ، وأنَّ ، وكَأنَّ ، ولَعَلْ ⁂ ولَيْتَ خَامِسٌ ، ولَكنْ ، وعَلْ

تقولُ : إنَّ خَالِداً كَرِيمُ ⁂ وَليتَ بَكْراً عندَنَا مُقِيمُ

الحرفُ لاَ يَعملُ حَتَّى يختصَّ بما يَعملُ فيه ، ولَمْ يكُن كالوصْفِ المخصَّصِ لَهُ ، فَمَا [لا] (٢) يختصُّ لا يَعْمَلُ ؛ لأنَّ عملَهُ فى أَحدِ القَبِيلَيْنِ دُونَ الآخر تَرجيحٌ من غيرِ مُرجِّحٍ ، فَالمُوجبُ للعملِ هُوَ الاخْتِصاصُ لكن لاَ مُطْلقاً بل لا بُدّ أن يكُونَ مَعَ الاختصاصِ لاَ يَتَنزَّلُ مَنْزِلَةَ الوصْفِ لَهُ . ١٤٣/ ب

وَقَولُنا : " وَلَمْ يكُن كَالوصْفِ (٣) المخصّصِ لَهُ " ليَخرجَ مثلُ لاَمِ التَّعريفِ ، وَ" قَدْ " ، وَ" السّينُ " ، وَ" سَوْفَ " ؛ فإنّها تختصُّ وَلاَ تعملُ ؛ لأنَّها كَالوصْفِ ـ ممَّا تَخْتَصُّ بـه ، ألا تَرَى أنّ لامَ التّعريفِ يَفيدُ رَجُلاً مُعيّناً ، وَ" قد " يُفيدُ فعْلاً مقربّاً من زَمن الحَال و "السّينُ ، وَسَوفَ " يُفيدَانِ تَعيينَ الفعْل بالمُستقْبَلِ، فَصِرْنَ(٤) كالصّفةِ (المخَصّصَةِ) (٥) للشّيءِ ، وَصِفَةُ الشّيءِ لاَ تعملُ فيه. وَقِيلَ لا تَعملُ؛ لأنَّها كالجزءِ ممَّا دَخَل عليه،

---

(١) ويروى : " تختص بالاسم " كما فى ابن القواس ٩٠٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " للوصف " تحريف .

(٤) فى الأصل : " فضرب " تصحيف .

(٥) فى النسختين " المختصة .

وَجزءُ الشيءِ لاَ يعملُ فيه إذْ لا[1] يَعملُ بَعْضُ الشَّيْءِ في بعْضهِ لاسْتحَالة أن يكُونَ الشَّيءُ عامِلاً معمُولاً من جهةٍ واحدةٍ ، وهُو بَاطلٌ بِـ " أَن " النَّاصبةِ للفِعْلِ ، فإنّها مَعَ مَا عَمِلتْ فيه بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأنّها موصُولَةٌ .

وَالأصلُ في الحرف إذَا اختصّ بالاسْمِ أن يَعْملَ الجرَّ ، وإنّما نَصَبتْ هَذهِ الحرُوفُ الأسماءَ ورَفَعتِ الأخبَارَ لشبهها بالفِعْلِ [2] ، وشبهُها به مِنْ حَيْثُ اللّفظُ وَمِنْ حَيْثُ المعنَى .

أمّا مِنْ حَيْثُ اللّفظُ فإنَّها يدخلُ بعضَها الحذْفُ ، ولذلك تخفّف " إنَّ " بحذْفِ [أحد] [3] نُونيها ، وَ" لَعَلَّ " بحذف واحدٍ (مِن لاَمَيْهَا) [4] كمَا تقُولُ : " لم يَكُ " بحذفِ النّون ، والحذفُ تصرّفٌ .

وَمِنْها " إنَّ " وَهِيَ أمُّ البَابِ ثانيها سَاكِنٌ وهِيَ النّونُ الأُولى كمَا أنّ ثانِيَ " كَانَ " ساكِنٌ .

وَمِنْهَا أَنّ فيهَا ثُلاثياً وهُوَ " أنَّ ، ولَيْتَ " ، وَرُباعيًا وَهُوَ " لَعَلَّ " ، وَخُماسياً [5] ، وَهُوَ " لَكِنَّ " كَمَا أَنَّ الأفعَالَ كَذلِكَ .

ومنها أنّ أَواخِرَها مبنيّةٌ على الفتحِ كَالمَاضِي .

فَلمَّا حَصلَتِ المشابَهةُ اللّفْظِيَّةُ دخلتْها نُونُ الوِقَايَةِ نَحْوُ " إنّني ، وكأَنَّني ، ولَيْتَنِي ، المخْتَصَّةُ بالفِعْلِ .

---

(١) في (ف) " ولا " بدل " إذ لا ".

(٢) انظر المقتضب ٤/١٠٨ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في النسختين " أن فيها ثلاثي ... ، ورباعي ... ، وخماسي " والصواب ما أثبته .

وَمِنْها أنَّ " لَيْتَ " بوزْنِ " لَيْسَ " .

وأمَّا الشَّبَهُ المعنويُّ فاختصاصُها بالاسمِ كما أنَّ الفعلَ كذلك ،

وَأيضاً فإنَّ قولك : " إنَّ " بمعنى " حَقَّقتُ " ، وَ " كَأنَّ " بمعنى " شَبَّهتُ " ، و" لكنَّ " بمعنى " استدركتُ " ، وَ " لَيْتَ " بمعنى " تمنّيتُ " ، و " لَعَلَّ " بمعنَى " تَرجّيتُ " .

وَالفرقُ بينَ التَّرجّي وَالتّمنّي أنّ الترجّيَ لِمَا (١) يُمْكِنُ وقوعُه ، وَالتَّمنّي (لِمَا يُمكِنُ) (٢) وَلِمَا لاَ يُمكِنُ ، وَلِذلكَ يقُولُ الشَّيخُ : لَيْتَ الشبَابَ يعُودُ ، وَلَيْسَ عَوْدُه مُمْكِناً في العَادة ، فَلمَّا أشَبْهت الفعْل عَملتْ عَمَلَهُ ، إذْ كانَ الفعلُ المتعدّي يَرفعُ الفاعلَ وَينصبُ المفعُولَ ، لكنَّ الفعلَ له عملاَنِ أصلْيٌّ وَفَرعِيٌ ، فالأصْليُّ أن يقدّم المرفُوعُ فيه على المنصُوبِ ، والفرعيُّ تقديمُ المنصُوبِ على المرفُوعِ - أعني تَقْديمَ المفعُولِ على الفَاعلِ - وَلَمّا كَانَ (٣) بابُ " إنَّ " فَرعاً على الفعلِ أُعْطِيَت عَمَلَهُ الفرعيَّ ، وَهُوَ تَقديمُ المنصُوب على المرفُوع تنبيهاً على فرعيّتِها ، فلمّا أشْبَهتْ هَذهِ الحروفُ الفِعلَ عَملتْ عَملاً يختصُّ بالفعلِ ، وإليه أشار في الأرجوزة بقوله :

" عَامِلاَتٌ عَملاً يَخْتَصُّ بالفِعلِ " .

وقد عدّدَها وهِيَ ستةُ أحرفٍ ، فقولُه :

" تقُولُ : إنَّ خالداً كريمٌ ... إلى آخره مثالٌ لَعَملِهَا في الجُزْأيْنِ ، وإنّما عَمِلتْ في الجُزْأيْن - أعني في المبتدَأ والخبَرِ - ؛ لأنَّها - أعني " إنَّ " - لِتأْكيدِ النّسبةِ ، والنّسْبةُ لا تكونُ إلاّ [بَيْنَ] (٤) شَيْئَين فَعَمِلتْ فيما اقْتَضَتْه

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " لما لم يمكن " تحريف .

(٣) في كلتا النسختين " كانت " ، والصوب ما أثبت .

(٤) تكملة يوجبها السياق ، وهي كذلك في كتابه الآخر التحفة الشافية لوة ١٩١ .

النّسْبةُ من الجزأين فشابَهتِ الفعلَ المتعدّيَ فَعملتْ فى أحدِهما رَفْعاً وَفى الآخرِ نَصْباً [1] ، أَوْ تقُولُ : شَابَهتْ " كَانَ " وأخواتِهاَ .

وَاللّامُ فى خبر " إنّ " يدخُلُ   تَقُولُ : إنَّ خالداً لَمُفْضِلُ

إنّما اختصّت الّلامُ بـ " إنَّ " المكسُورةِ ؛ لأنَّ هذه الّلامَ لاَمُ الابْتِدَاء ، وَ" إنّ " المكسُورةُ لم تغيّر معنى الابتداءِ ، ولذلك يُعطفُ على موضِعَها بالرّفعِ ١٤٤/أ بَعْدَ مضيّ خَبَرِهَا [2] ، فلمّا كانت " إنَّ " المكسُورةُ لم تغيّرْ مَعْنَى الابْتِدَاءِ ، وَهَذه اللّامُ مُخْتصّةٌ بالدّخولِ عَلَى المبتدأ فلذلك سَاغَ دخولُ اللّامِ مَعَ " إنَّ " دُونَ سائرِ أخَواتِهَا ؛ لأنّ اللّامَ تدخُلُ على المبتدأ لِتَأْكِيدِه ، وَ" إنّ " تدخلُ عليه لذلك المعنَى ، والمؤكِّدُ للشّيء لا يُغيّرُ معْناهُ بلْ يُقوّيه ويُمَكّنهُ فى النَّفْسِ ، فلمّا كَانتْ أخَواتُ " إنّ " تُدْخِلُ فى المبتَدأِ مَعْنىً لمْ يكُن لهُ فى الأصْلِ [3] مِنَ التّشبيهِ وَالتّمنى وَغيرهِ لم تدخُلِ اللّامُ علَى أخْبَارِهنّ ؛ لأنّ التّأكيدَ ينبغى أن يكُونَ وَفْقَ المؤكّد فى المعنَى وليس في اللّامِ ما يوافِقُ معْنَى التّشبيهِ وَلاَ التّمني

---

(١) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن (إنَّ) وأخواتها لا تعمل فى الخبر . ينظر الإنصاف ١٧٦ المسألة (٢٢).

(٢) العطف على موضع " إن " قبل تمام الخبر فيه خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يذهبون إلىّ جواز ذلك ، أما البصريون فلا يجيزونه مطلقاً .

انظر هذه المسألة فى الانصاف ١٨٥ المسألة (٢٣) .

(٣) سقط من (ف) .

فلم يؤكَّد بها ما يُخالفُ معناه معنَاهَا [١] ، فأمّا قولُ الشاعر : [٢]

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

بإدخَالِ اللّامِ على خَبَرِ " لَكِنَّ " فَشاذٌ ؛ لَمَّا أحَدثت " لكنّ " في الابتدَاء من معنَى الاسْتِدْرَاكِ الَّذي لم يُفِدْهُ اللّامُ فَلاَ مُوافقةَ بينَ اللّامِ و" لكنَّ " ، فإذا خَالفَ التّأكيدُ المؤكَّدَ خَرَجَ عن التّأكيدِ ، وَقَدْ تَأَوَّلُوا ذلك فقَالُوا : المرادُ " لَكِن " الخَفِيفةُ ، وَأدخل " أنَّ " بَعدَها ، والّلامُ داخلةٌ على خبر " إنّ " ، وَالتّقدير " ولكنْ أنّني" فحذفت همزة " أنَّ " تخفيفاً بعد إلقاء حَركَتِهِ على نُونِ " لَكِن " السَّاكنةِ وأُدغِمَت نُونُ " لَكِنْ " في نُونِ " أَنَّ " بعد حذفِ حَركتِهَا المنقُولةِ إليها من الهمْزَةِ ، ومثلُه قَولُه تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [٣] فالتَّقديرُ " لَكِنْ أَنَا هُوَ اللّه رَبِّي " ، فحذف الهمزة وأدغم النُّون في النّون ، وإنّما دَعاهُمْ في الآية إلى هذا التَّقديرِ أنَّهم لو جعلُوا " نا " من قوله [٤] (لَكِنَّا) اسمَ " لَكِنَّ " وَ هُوَ ضميرُ الجماعةِ لوَجَبَ [٥] أن يقُولَ " هُوَ اللّهُ ربُّنَا ، فَقَولُهُ : (رَبِّي) بالياءِ ضميرِ الواحدِ المتكلّمِ ، وَضميرُ الواحدِ لاَ يعُودُ على الجَميعِ بل لابُدّ من مطابقة المضمَرِ للْمظهَرِ الذي يعودُ عليهِ .

---

(١) (ف) " معناه "

(٢) ذكر معظم النحاة أن هذا العجز لا يعرف قائله ولاَ تتمته غير أن ابن عقيل في شرح الألفية ٣٦٣/١ وابن الناظم ١٧٢ ذكراه كاملاً وصدره فيهما : " يلومونني في حب ليلى عواذلي " .
وهو في ابن يعيش ٦٢/٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والمفصل ٢٩٤ ، والخزانة ٣٤٣/٤ ، والعيني ٢٤٧/٢ ، والعميد : الذي هدّه العشق ، ويروى " لكميد " ، وهو وصف من الكمد وهو الحزن .

(٣) سورة الكهف ٨٣ .

(٤) في الأصل " قولهم " تحريف .

(٥) في الأصل " أوجب " تحريف .

وَقِيلَ : اللاَّمُ فى البيتِ زَائدةٌ ، وَ" لَكنَّ " علَى بابِهَا كَقولِ الشَّاعِر :

مَـرُّوا عُـجَالَى فـقَالُوا: كَيْـفَ صَـاحِبُكُمْ ؟ قَالَ الّذى سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَعْمُودَا[(١)]

فـزَادَ اللاَّمَ فـى خَبرِ "أمْسَى". وَلِمشَارَكةِ اللّامِ لـ "إنَّ" فى المعْنَى وقَعَ[(٢)] فى جَوابِ القَسَمِ . وكانَ حَقُّ هذه اللّامِ أن تدخلَ علَى المبتدأِ لكِنْ لَوْ دَخلتْ عَليهِ لحصَلَ الفصْلُ باللاَّمِ بَيْن " إنَّ " وَمعمُولِهَا من قَبْلِ أن يُبَاشِرَهَا وَحـراً مِنْهُ [ذَلِكَ] وَأَيْضـاً فَـإنّ اللاّمَ لهَـا صَـدْرُ الكلاَمِ ، وَ " إنَّ " كـذَلِكَ ؛ لأنّهـا عـاملةٌ فَيحْصُلُ من الجمْعِ بينَهُما تَدافعٌ ، ولَوْ قَدَّمُوها علَى " إنَّ " لجمَعُوا بين حَرْفينِ بمعْنًى واحدٍ فَفَرَّقُوا بينَهُما لِلْمُبالغةِ فى التّأكيدِ ليكونَ التّأكيدُ فى كلّ واحدٍ من جُزءِى الجُملةِ ، وَأَخّروا اللاَّمَ ؛ لأنّها غيرُ عَاملةٍ ، وَإذا غيرّوا لفْظ "إنَّ" بإبدالِ الهمزَةِ " هاءً " جَمعُوا بينَها وَبيْنَ اللاّمِ ، قالَ الشّاعرُ :

أَلاَ ياسَنَا بَرقٍ علَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّك من بَرْقٍ علَيَّ كَرِيمُ[(٣)]

أَرادَ " لإنَّكَ " فَـأَبْدَلَ مِنْ هَمزةِ " إنَّ " " هَـاءً " وَأَدخَلَ لامَ الابْتِدَاءِ علَى "إنّ" لِزَوالِ لـفْظِهَا بِإبْدالِ الهَمزةِ هاءً. وَهذهِ اللاّمُ مَفْتُوحةٌ لِلْفَرقِ بيْنهَا وَبيْنَ لاَمِ المِلْكِ.

---

(١) لم أقف على قائله .

وهو فى مجالس ثعلب ١٢٩/١ ، والخصائص ٣١٦/١ ، ٢٨٣/٢ ، والخزانة ٣٣٠/٤ ، بولاق وابن يعيش ٦٤/٨ ، ٨٧ ، والعينى ٣١٠/٢ ، والهمع ١٤٤/١ .

(٢) (ف) " وقعا " .

(٣) نسب هذا البيت فى اللسان " لهن ، وقذى " إلى محمد بن سلمة ، وذكر البغدادى فى الخزانة ٣٤٠/٤ بولاق أنه لرجل من بنى نمير ولم يسمه ، وذكر أن محمد بن سلمة السابق هو الراوى عن المبرد وليس الشاعر .

وهو فى الخصائص ٣١٥ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، والمقرب ١٠٧/١ .

فإذَا قلتَ : لامُ المِلْكِ تَجرُّ مَا بعدَهَا فيحصلُ الفرقُ بالإعرَابِ (١) .

قِيلَ : " إنَّها " (٢) تدخلُ على المبْنِيّ والمقصُورِ ، فإذا قلتَ : " هذا العبْدُ لَعيسَى " بفتح اللاّمِ كان " عيسَى " هُوَ العبْدُ ، فإذا كَسرتَ اللّامَ كانَ " عيسى " غيرَ العَبدِ ، وهُو مالِكُه والعَبدُ مِلْكُهُ .

١٤٤/ ب

وتدخلُ هذه اللاَّمُ فى ثلاثة مواضع :

أحدُها : أن تدخُلَ على الاسم بشرْطِ الفصْلِ بينَهُ وَبَيْنَ " إنَّ " نحو " إنّ فى الدّارِ لَزَيداً " ، وإنّما وجَبَ الفصْلُ لِما ذكرنا من الجمْعِ بين حرفين بمعنىً واحدٍ .

فإن قيلَ : فهلاّ علّقت اللاَّمُ " إنَّ " عن(٣) العمَلِ كَما علّقَتْ " ظَنَنْتُ " وَهِيَ فعلٌ ، وَالفِعلُ أَقْوَى من الحَرف ؟

قلتُ : إنّما لم تعلّق اللاّمُ " إنَّ " عن العَملِ ؛ لأنّها بمعنَاهَا فلم تَقْوَ على رَفْعِ مَعْنَى مَا هُوَ بمعنَاهَا ، ولذلك قالُوا : إذا قُلتَ : " إنَّ زيداً لقائمٌ " كَانَ فى قُوّةِ تكْريرِ الجُملَة ثَلاثَ مرَّاتٍ ، واللاّمُ مقويّة لِمعْنَى " إنَّ " فَلَمْ تعلّقْهَا .

الموضِعُ الثَّاني : أن تدخُل على الخَبرِ نَحْوُ " إنّ زيداً لقائمٌ " ، وَعَلَى الفعْلِ المضارع نَحْوُ قَولُهُ تَعَالى : ﴿ إنّ ربَّكَ لَيحكُمُ بَيْنَهم يومَ الْقِيامَةِ ﴾ (٤) ، ولا تدخُل(٥) على الماضي ؛ لبُعده عن مُشَابهةِ الاسْمِ .

وَقِيلَ : إذَا دَخلتْ على الفعل خلّصته للحال ، ويبطُلُ بالآية ؛ فإنّ قولَه : ﴿ لَيَحْكُمُ بَيْنَهم يوْمَ القيامةِ ﴾ (٤) مُستقْبَلٌ ، وَيبطُلُ أيضاً بدخُولها عَلى

---

(١) سقط من (ف).

(٢) فى النسختين " إن " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) فى الأصل " على " تحريف .

(٤) سورة النحل ١٢٤ ,

(٥) فى الأصل " فلا ".

" سَوْفَ " نحو " إنَّ زَيداً لسَوْفَ [1] يقُومُ " ؛ لأنَّ " سَوْفَ " ضارعت الأسماءَ ؛ لمجيئها على ثلاثة أحرفٍ ، ولذلك لا تدخُلُ على " السّينِ " ، وتدخُل على الظَّرفِ نحو " إنّ زَيداً لفي الدارِ " ، ولا يتعلّق الظَّرفُ هُنَا إلاّ باسْمِ الفَاعِل لا بِـ " اسْتَقَرَّ " ؛ لأنّ لامَ الابتداء لا تدخلُ على الماضي [2] ، فمجيءُ الظّرفِ مَعَ لام الابتداء بخلاف مجيئهِ مع " الَّذِي " في وجُوب تعليقهِ بالفعْلِ .

الموضعُ الثّالثُ : أن تدخُلَ على معمُولِ الخَبرِ إذا تقدّم علَى الخبَرِ نحو " إنَّ زيداً لَطَعامَكَ أكِلٌ " لوقُوعهِ موقِعَ الخَبَرَ ، أي: عَقيبَ الاسْمِ ، ولاَ تدخلُ علَى معمول الخَبرِ إذَا تأخَّرَ ؛ لأنّ موضعَهَا المبتدأ وقَدْ فاتَ بدخول " إنَّ " فبقى الخَبرُ فلا يجُوزُ إخراجُها عنه ولاَ عمَّا وَقعَ موقعَه ، قالَ الشّاعرُ :

إنَّ امرأً خصَّنى عَمْداً مَوَدَّتَهُ على التنائى لَعِنْدي غيرُ مَكْفُورِ [3]

فأدخلَ اللاّمَ على " عند " وَهُوَ معمولُ " مكفُور " لتقدّمه عليه . فإن قلتَ : " عندى " ظَرفٌ وهُو معمُول " مكْفور " الذى أضيف إليه " غيرٌ " ومَا عمِلَ فيه المضَافُ إليه لاَ يتقدّمُ على المضَافِ.

قيلَ فيه جوابان :

أحدُهُما : أنه [4] ظرفٌ والظّروف [5] تعملُ فيها المعاني مُتقدّمةً نحو " كَلَّ يَومٍ لَكَ ثَوْبٌ " ، فَـ " لَكَ " نَاصِبٌ لِـ " كُلَّ " » .

---

(١) (ف) " سوف " بدون اللام خطأ .

(٢) خلافاً للكسائى وهشام . أفاده ابن عقيل فى المساعد ١/٣٢١ .

(٣) القائل أبو زبيد الطائى فى مدح الوليد بن عقبة عامل الكوفة .

وهو فى ديوانه ٧٨ ، والكتاب ١/٢٨١ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٢ ، ومغنى اللبيب ٨٨٥ ، وشرح شواهده ٩٥٣ ، والمقتصد ٤٥٥ .

(٤) (ف) " أنها ".

(٥) الأصل " والظرف " تحريف .

والثاني : أنّ " غير " بمعنَى " لاَ " فكأنّه قال : لعندي لا مكفور ، ومعمُولُ ما بَعد " لاَ " يتقدّمُ عليه ، ويجوزُ أن يكُونَ العاملُ فيه محذُوفاً دلَّ عليه " مكْفُورٌ " كأنّه قال : لمشكورٌ عندي غَيرُ مكفُورٍ ، إذْ كَانَ غَيرُ المكفُورِ مشكُوراً ، وهذا القولُ هُوَ الحقُّ.

وَإنْ تُخَفّفْ " إنّ " فَهْيَ تَعْمَلُ نَحْوُ وَإنْ كُلاً ، وَقَومٌ ثَقّلُوا

يعني بقوله : " تعملُ " أنّها مع التّخفيفِ تَنصِبُ الاسمَ وَترفعُ الخبرَ لاَ مُطلقاً بَلْ عَلَى رَأْيِ قَومٍ مِنَ العَربِ [١] ، وَإنّ سيبويهِ [٢] حَكَى عن بعْضِ العرَبِ : " إنْ زَيداً قَائمٌ " ، ويَريدُ " إنَّ " المكسُورةَ الهمزَةِ ، وَوَجْهُ إعْمالِهَا مَعَ التَّخْفيفِ أَن شَبَّهَهَا [٣] بالفِعلِ وَإنْ زَالَ لفظاً فَلهَا بِهِ شبَهٌ مَعْنوِيٌّ وَهُوَ دُخولُها على الاسْمِ، وَأيضاً فمَعناها بَاقٍ وَهُوَ التَّحقِيقُ وَالتّأكيدُ فأَعْملُوها معَ التّخفيفِ، كما أعْملُوا الفِعلَ معَ الحَذفِ نَحْوُ " لَمْ يَكُ زَيدٌ قائماً ، وَ " لَمْ أُبَلْ زَيداً " ، ولأنّ التّخفيفَ في " إنّ " إنّما كَانَ لأجْلِ التَّضْعيفِ ؛ لأنّ النُّونَ مشدّدَةٌ وَلذلكَ خَفَّفُوا ١٤٥/أ " رُبَّ " وَهُوَ حَرفٌ لأجْلِ التَّضْعيفِ ، وقد خَفّفُوا " سَوْفَ " فقَالُوا : " سَوْ أَفْعَلُ ، وسَفْ أَفْعَلُ " بحَذفِ " الفَاءِ " مرَّةً ، وَ " الواو " أُخْرَى ، فَلِذلِكَ خفَّفُوا " إنّ " وأعْمَلُوهَا .

---

(١) إعمال " إن " المخففة مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يجيزونه .

انظر الإنصاف ١٩٥ المسألة (٢٤) ، ومغنى اللبيب ٤٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٣/١ ، وفيه " حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق " .

(٣) الأصل " شبها ".

قولُه : " نحو : وَإِنْ كُلاً " يريدُ : نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾(١) بتَخْفيفِ " إنّ " وَنَصْبِ " كُلّ " علَى أنّه اسمُها ، وَ " مَا " فى قَوْلِه : " لَمَا " زَائِدَةٌ ، وَالخَبَرُ " لَيُوفّيَنّهم " وَزِيدتْ لِلْفصْلِ بيْنَ اللاّمين ، لاَم " إنَّ " ، وَلاَمِ القَسَمِ ؛ (لأنَّ اللّامَ فى " لَيُوَفّيَنَّهُمْ " لاَمُ القَسَمِ) (٢) ، وَكِلاهُما لِلتَّأكيدِ فلاَ يجوزُ الجمْعُ بينَهُما كَمَا فَصَلُوا بالألف بيْنَ نُونات التَّوكِيدِ فى نَحْوِ " اضْرِبْنَانِّ يا نِسْوَةُ " أَعْنى : نُونَ ضَمِيرِ المؤنّثِ ، وَنُوني التّوكيدِ . ويَجوزُ أن يكُونَ " لَماَ " هُوَ الخَبَرُ ، و " مَا " نَكِرةٌ ، أىْ : " وَإن كُلاًّ لَخَلْقٌ لَيُوَفّينّهُم " ، وَمَن قَرَأَ " لَمَّا " بتَشْديدِ الميم " فالأصْلُ " لَمَنْ ما " ثُمَّ أُدغِمَ نُونُ « مِنْ » في ميم « مَا » وَهُو الخَبرُ أيْضاً .

وَقِيلَ : إنَّ «« إنْ » نافيةٌ ، و « لمّا » بِمَعنى « إلاّ » والتّقديرُ « وَإن كُلاٌّ إلاَّ لَيُوَفّينّهم " ونصب " كُلاًّ " بفعلٍ مُضمرٍ دَلَّ عليه " لَيُوفّينّهم " . وَقُرِىء بتَشْديدِ " إنّ " وَ " لمَّا " ، وَبتخفيفِهما ، وَبتخْفيفِ " إنّ " وتَشْديدِ " لمّا " وَبالعَكْسِ (٣) ، وَقدْ حَكَى سيبَوَيْهِ (٤) استِعْمالَ " لمَّا " بِمَعْنَى " إلاَّ " فى قَولِهم : " نَشدتُكَ اللّهَ لمّا فَعلتَ " قالَ : المعنَى ما أطلبُ منك إلاَّ فِعْلَكَ.

قولُه : " وقومٌ ثَقّلُوا " يعنى نُونَ " إنّ " فَقرَءُوا " وَإنَّ كُلاًّ " (٣) .

---

(١) سورة هود ١١١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر هذا فى الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١ ، والتيسير فى القراءات السبع ١٢٦ ، والحجة فى القراءات السبع ١٣٦ ، واعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ٢٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٤٥٥/١ بولاق .

وَالإلغاءُ فى " إنِ " (١) المخفّفةِ أفْصَحُ ، وَسَيأتي فى البيْتِ الّذى يَلِى مَا نَحْنُ فيهِ .

وَأُلْغِيَتْ فى نَحْوِ إنْ كُلٌّ لَمَا	كَمِثْلِ مَا تُلْغَى إذَا كُفّتْ بِـ " مَا "
كأنّمـا وَليتَمَـا المكفوفَـهْ	وَحَيْثُ أُلْغِيَـتَ إنِ الخفيفـهْ
مِنَ الثّقيلةِ فَأوجِـبْ لاَمَـا	تَجْعَلُ وَاجبـاً بهَـا الكَلامَـا
نحو : وَإن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَا	وَهكَـذا لاَمُ لَيُزْلِقُونَكَـا

قولُهُ : " وَأُلْغِيَتْ " يَعْنِي بالإلغاء(٢) إهْمَالَها وَاطّراحَ إعْمَالِها إذَا حُذِفَ أحدُ نُونَيْهَا ، وَهُوَ القِيَاسُ ؛ لأنّ شَبَهَهَا بالفعْلِ قَدْ زَالَ لفظاً فوجَبَ الرّجوعُ إلى الابتَدَاءِ .

وَيُرِيدُ بقَولِه : " فى نَحْوُ إنْ كُلٌّ لَمَا " قولَهُ تعالى في " يَس " : ﴿ وَإن كُلٌّ لَمّا جَميعٌ لدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٣) ، فَـ " كُلٌّ " مبتدأٌ ، وَ " جَميعٌ " الخَبَرُ ، و " ما " زائدةٌ ، والتّقديرُ : وَإن كلٌّ لجميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُون ، ومَن شَدّدَ " لَمَّا " جَعلَهَا بِمعنى " إلاّ " ، وَ " إن " نافية غير مخفّفةٍ من الثقيلةِ (٤) .

قَولُه :

" كَمِثْلِ مَا تُلْغَى إذَا كُفّتْ بِمَا "

يُرِيدُ : أنّها (٥) إذا دخلَتْ عليْهَا " مـا " ورُكِّبت مَعَها بطلَ عَملُها وألغِيَتْ ، فلذلك شُبّه إلغاؤها بالتّخفيفِ بإلغائها إذا رُكّبت مَعَها " مَا " أي : يُوجِبُ النّقصانُ من لفظِها إلغاءَهَا كَمَا تُوجِبُهُ الزّيادةُ عَليهِ ، فكلُّ ذلك مُخْرِجٌ لهَا عَنِ العَملِ.

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " الإلغاء " .

(٣) سورة يس : ٣٢ ، وفى (ف) " لجميع " تحريف .

(٤) تشديد الميم قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة ، وقرأ الباقون بتخفيفها .
انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٥ ، وحجة القراءات ٥٩٧ .

(٥) (ف) " أنه ".

قولُـه : " كُفّت بـ " مـا " احترز بقولـه : " كُفَّـت " عن زيـادة " ما " ؛ فإنَّ " ما " الزّائدة لا تُبطلُ عَمَلَهَا .

قـولُـه :

" كـأنَّـمـا ، ولَـيـتَـمَـا الـمـكـفُـوفَـةْ "

يُرِيدُ المكفوفتين بـ " ما " ، وَ " كأنَّما ، ولَيتَمَا " فَاعِلُ [1] " كـفّت " ، أو فاعلُ " تلغى " علَى الخلافِ في باب إعْمالِ الفِعْلَيْنِ [2] ، وخصَّ " كَأَنَّما ، ولَيتَمَا " بالذّكر ؛ لأنّ إعمالَهما [3] مَعَ دُخول " ما " أَكْثَرُ ؛ لِزَوَالِ مَعنَى الابْتدَاءِ مَعَهُمَا ، وكذلك " لَعَلَّ " لمشاركتِهَا لهُما في زوال مَعْنـى [4] الابتـداءِ مِنْها ، وإذَا [5] كَفّتهما [6] " ما " وهَذَا شَأنُهُما فكفّها لِـ " إنَّ " أَوْلَى . ١٤٥ / ب

ويَحْتَمِلُ أن يريدَ كقولك : " إنّما ، ولَيْتَمَا " فيجوزُ على هذا كسْـرُ " إنّ " مِنْ قَوله : " كَـأنَّما وَ ليتَمَا " ويكُونُ الضَّميرُ في قوله : " كُفّتْ " راجعًا[7] إلى " إنَّ " على هذا القَولِ .

قولُه :

.... وَحَيثُ ألْغَيْتَ " إن "الخَفيفَهْ

مِنَ الثَّقيلَة فَأَوْجِبْ لامَا تجعَلُ وَاجِبًا بهـا الكَلامَا " .

يريدُ : أوجِبْ دُخـولَ اللاّمِ [8] في سِيَـاق " إنْ " لِلْفرقِ بينها وَبيْنَ " إنْ "

---

(١) المراد نائب فاعل .

(٢) ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول ، لأنه أسبق في الذكر ، وذهب البصريون إلى إعمال الثاني ؛ لأنه أقرب إلى المعمول .
انظر الانصاف ٨٣ (المسألة ١٣) .

(٣) في كلتا النسختين " إعمالها " ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل " المعنى " .

(٥) في (ف) " إذا " .

(٦) في النسختين " كفتها " بالإفراد ، والصواب ما أثبت .

(٧) في كلتا النسختين " راجع " .

(٨) الأصل " الكلام " تحريف .

النَّافَيـةِ ، فـإذَا قُلتَ : " إنْ زيدٌ لَقـائِمٌ " فَـ " زيدٌ " مـبـتـدأٌ ، وَ " قـائمٌ " خـبـرُهُ ، ودَخَلت " اللامُ " للفرْقِ بَيْنَها وبيْنَ النَّافيَةِ ، فَإذَا قُلتَ : " إنْ زيدٌ قـائمٌ " جازَ أَن يَكُونَ بمعْنَى " مَا " فلاَ يَقعُ فَرقٌ بيْنَ(1) الإيجَابِ وَالنّفي ، ولِذلكَ قَالَ :

" تجعلُ وَاجِباً بها الكلاَمَا"

أَيْ: تَجْعَلُ الكلاَمَ بإدخَالِ اللّامِ وَاجِبًا لاَ نَفْيًا .

فإن أعملتَ " إن " مَعَ التّخفيفِ لمْ يجب إلحَاقُ اللّام لِظهُورِ الفرْقِ بنصْبِ الاسْمِ ورَفْعِ الخَبرِ، وَذَلِكَ نَحْوُ " إنْ زيدًا قائمٌ " ، وَلِذلِكَ قالَ :

وَحَيْثُ أُلْغَيْتَ إن الخفيفةُ فأوْجبِ اللّامَ .

فَاحْترَزَ بقَولِه : " أُلْغَيْتَ " عَنِ الإعمَالِ ؛ فإنّه لاَ يجبُ اللّامُ بَلِ الخِيَارُ في ذَلِكَ إلَى المتكلّمِ ، وَإذا خَفّفَت " إنّ " جازَ دُخُولُها علَى الاسْمِ وَالفِعْلِ ، فمـثـالُ دخُولِهَا علَى الاسْمِ مُلغاةً مَا مثّلنا به ، وَمِثالُ دخُولِهَا علَى الفِعْلِ قَوْلُهُ : [" نَحْو وَ إنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكا "].

وَلاَ تـدخُـلُ : إن " (2) المخفّفةُ من الثّقيلةِ عِندَ البصريّيْنَ إلاَّ عَلَى الأفْعَالِ الدَّاخِلَةِ علَى المبتَدأِ وَالخَبرِ نحْوُ " كَانَ " وأخَواتِهَا ، وَ: ظَنَنْتُ " وأخَواتِها ، وإنّما كَانَ كَذلِك ؛ لأنَّه لمّا فَاتَ دخولُهَا علَى المبتَدأِ وَالخَبرِ المختصّة بِهِمَا أَدْخلُوهَا عَلَى فعْلٍ يَخْتصُّ بِهمَا (3) تَوْفِيراً عليـهَا مُقْتضـاها؛ لِئَلاّ يفوتَها الدّخولُ علَى المبتَدأِ وَالخَبرِ مِن جَميعِ الوجُوهِ . وَيلزَمُها " اللّامُ " ، فَـ " كَادَ " مِن قَولهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَـادُوا لَـيَفْتِنُونَك ﴾ (4) مِن أَفْعَالِ المقَارَبةِ المشبّهةِ بِـ " كَانَ " . وَكَذَا قـولُهُ :

---

(1) (ف) " في " بدل " بين ".

(2) سقط من (ف) .

(3) في الأصل " بها ".

(4) سورة الإسراء ٧٣ .

[﴿ وَهَكَذَا لَامُ ليزلقُونكا ﴾] . يُرِيدُ قولَهُ تَعَالى : ﴿ وَإِن يَكادُ الّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ [(١)] ، فقولُهُ : " لام لَيُزْلِقُونَكَا " يُرِيدُ أنَّ هذه اللّامَ تجْعَلُ " إن " وَاجبةً لانافيَةً، وكَذلَكَ قَولُه تعالَى: ﴿ وإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ ﴾ [(٢)] ، فأدخل " إنْ " عَلَى " وَجَدْتُ " المختصّةِ بالمبتدأ والخَبرِ ، أى : وإن أكثرهم لفاسقون فى عِلْمِنَا"، وقد أجَازَ الكوفيُّون دُخُولَها على جميع الأفعَالِ، وأنشدُوا :

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا   وجَبَتْ عَلَيْكَ عقُوبَةُ المتَعمِّدِ [(٣)]

وهذَا شَاذٌّ عِندَ البصريين ؛ لأنّهم أدخلُوا " إنْ " عَلَى " قَتَلْتُ " وَلَيسَ من الأفعَالِ الدّاخلةِ على المبتد أوِ الخَبرِ ، وَمِنهُم مَن يَجْعلُ "اللّامَ" بمعنى "إلاّ" ، و" إنْ " نافية ، وَهُوَ مذهبُ الكسائيّ [(٤)] ، والتّقديرُ عندَ هؤلاء " وما قتلتُ إلاّ مسلمًا " ، ويجوزُ أن تكُونَ " اللّامُ " زائدةً ، وَ" إنْ " نافيةً ؛ لأنّ زيادةَ " اللّام " معْروفٌ وجعلها بمعنى " إلاّ " غيرُ معروفٍ لعدم قولهم : " قَامَ القومُ لَزيداً " بمعنى " قامَ القومُ إلاّ زيداً " .

وكذلك قولُهم : " إن تَزِينُك لَنَفْسُكَ ، وَإِن تَشِينُكَ لَهِيَهْ " [(٥)] .

وتأوّلُوا البيتَ بأنّ " إنْ " هنَا عَامِلةٌ غيرُ مُلغاةٍ ، وَالتّقديرُ " إنّكَ قَتَلْت

---

(١) سورة القلم ٥١ .

(٢) سورة الأعراف ١٠٢ .

(٢) البيت لعاتكة بنت زيد من أبيات ترثى بها زوجها الزبير بن العوام – رضى الله عنه – حينما قتله عمرو بن جرموز .

وهو فى الإنصاف ٦٤١ (المسألة ٩٠) ، والمفصل ٢٩٨ ، وابن يعيش ٧٧/٨ ، ٢٧/٩ ، وابن القواس ٩١٩ ، والمحتسب ٢٥٥/٢ ، والخزانة ٣٤٨/٤ ، والعينى ٢٧٨/٢ ، والمساعد ٣٢٧/١ .

(٣) انظر التفصيل فى الانصاف ٦٤٠ (المسألة ٩٠) حيث ورد هذا المذهب منسوباً إلى الكوفيين .

(٤) انظر ابن يعيش ٧٦/٨ ، وابن القواس ٩١٩ والمقتصد ٤٩١ ، وهو مما احتج به الكوفيون على جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال غير الناسخة ، وهو شاذ عند البصريين .

مُسلماً " ، واللّامُ زائدةٌ ، فحذف اسم [١] " إنْ " لدلالة الخطّابِ في قوله : " قَتَلْتَ " [٢] عليه ، وقِيلَ : اللّام غيرُ زائدةٍ والتّقديرُ " إنّكَ لقتلْتَ مُسلماً " لكن لام الابتداءِ لا تدخلُ على الفِعْلِ الماضي ؛ لبُعده عن شَبهِ الاسْمِ فأخّرها عَنِ الفِعْلِ إلى الاسْمِ .

فأمّا قولُهم : " إنْ تزينُكَ لنَفْسُكَ " فإنّما أخّر اللّامُ عن الفعْلِ وَهُوَ مضارعٌ ، لئلاّ يُجمعَ بينَ " إن " وَ " اللاّمِ " بلا فَصْلٍ ، والتقديرُ " إنك لنفسك تزينُكَ " ، ولم يُجز الفارسيُّ [٣] أن يُقدّر بعدَها ضَميرُ الشّأنِ ، والكلامُ في مثل هذا يطُولُ وَهُوَ مذكُورٌ في الكُتُبِ المبْسُوطَةِ فَيُطلَبُ مِنْهَا ، وَقَدْ ذكرنَا مِنْهُ ما يُكْتفى بهِ إنْ شَاءَ اللّهُ [٤] . ١٤٦/أ

كَذَاكَ " أنَّ " ، وَ " كَأنَّ " خُفِّفَا ... في الشّعْرِ وَالقرآنِ ذَاكَ عُرِفَا

نحو كأنْ لمْ تَغْنَ أنْ لاَ يَرجِعُ ... أنْ هَالِكٌ في الشّعرِ أيضاً يُسْمَعُ

قولُه : " كَذَاكَ " إشارةٌ إلى تَخْفيفِ " إنَّ " المكسُورةِ ، أي : كتَخْفيفِ " إنَّ " المكسُورةِ تُخفّفُ " أنَّ " المفتُوحةُ ، ولم تُلْغَ المفتُوحةُ عن العَملِ كمَا أُلغِيَت المكسُورَةُ ، لأمْرَيْنِ :

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " قلت ".

(٣) قال النيلي في التحفة الشافية لوحة ١٩٧ : " ويحتمل أن يكون في المخففة ضمير الشأن والجملة بعده خبر عنه ، على أن الشيخ أبا علي قد منع من ذلك ، وقال : المكسورة إذا خففت لا يكون بعدها ضمير الشأن إلا في قولهم : أما إن جزاك الله خيراً ففيها ضمير أي : إنه جزاك الله خيراً ، وإنما جاءت بغير لام ؛ لأنه لا يلبس لأنه دعاء ، كأنك قلت : اللهم أجزه خيراً ".
ولم أعثر على هذا النص في كتب الفارسي التي رجعت إليها ، وقد نص عليه ابن القواس في شرحه للألفية ٩٢٠ ، وقد عقد أبو علي لـ « إن » المخففة مسألة في كتابه المسائل المشكلة ١٧٥ – ١٨٥ ، وانظر كذلك المقتصد ٤٩١ ، والأصول في النحو ١/٢٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩ .

(٤) بعده في (ف) " تعالى ".

أَحدُهُما : أنّ المكسُورةَ تتّصلُ بما بعدَهَا من جهةٍ وَاحدةٍ ، وهو اتصالُ العَامِلِ بمعمُوله ، (وأمّا المفتُوحةُ فتتصلُ بمَا بعدَها من جهتَين :

أحَدُهُما : اتّصالُ العَامِلِ بمعمُوله) [1] .

والثاني : اتصالُ الموصُول بصلته ؛ لأنَّها موصولةٌ بما بعدها ، فكَانَ اتّصالُ المفتُوحةِ بما بَعْدَهَا أقْوَى من اتّصَالِ المكسُورةِ .

وَالأمْرُ الثَّاني : أنَّ المفتُوحةَ لم تكن إلاّ معمُولةً ، فقد زَالَ معنَى الجُملةِ إلَى الإفرَادِ فَلَمْ يَبْقَ للابتدَاءِ بعدَها موقعٌ ، فلذلك ألغيت المكسُورةُ ووقع بعدها المبتدأُ ، ولم تُلْغَ المفتُوحةُ ، وَلِذَلكَ قالَ فِي المكسُورةِ :

" وحَيثُ ألغيت إن الخَفيفَةْ " [2]

فَنَسَبَ المكسُورَةَ إلى الإلغَاءِ وَلَمْ ينسب المفتُوحةَ ـ إذا خفّفت ـ إليه ، ثمّ إذا خفّفت فإمّا أن يقع بعدَهَا اسمٌ . أَوْ فعلٌ ، فإن وَقَعَ بعدها جُملةٌ اسميّة لم [3] تعوّض " أنَّ " من (حَذفِ) [4] أَحدِ نونَيها ؛ لأنّها قد دخلت على مَا كانَ يليها قبلَ التّخفيف ، قالَ الشاعرُ :

في فتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قدْ عَلمُوا ... أنْ هَالكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ [5]

وَالتَّقديرُ : كُلُّ من يَحْفَى وَينتَعِلُ هَالكٌ ، فـ " كُلُّ " مبتدأٌ ، و" هالكٌ " خبرُه مُقدّمٌ عَليهِ ، وَاسْمُ " أنْ " : ضَميرُ الشأنِ ، والتَّقديرُ " أَنْهُ هالكٌ " ، فالجملةُ من

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) انظر ٢ / ٦٥ .

(٣) في الأصل « فلم » .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) البيت للأعشى الكبير .

وهو من شواهد الكتاب ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والخزانة ٥٤٧/٣ ، والعيني ٢٨٧/٢ ، وابن يعيش ٧٤/٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٦/٢ ، وديوان الأعشى ٥٩ برواية :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا ... أن ليس يدفع عن ذى الحيلةِ الحِيَلُ .

المبتَدأ وَالخَبرِ فِي مَوضع رفعٍ خَبرُ " أنْ " .

وَأَكْثرُ إعمَالِهَا إذا وَلِيَها الجُملةُ الاسميّةُ في ضَمِيرِ الشّأنِ ، وإنّمـا قُلنَـا: « وَأَكثرُ إعمالِهَا » احتْرازًا من قَولِ الشّاعرِ :

فَلَوْ أنْكِ فِى يوم الرّخاء سَألتِنِي فِراقَك لم أبخَلْ وأَنتِ صَدِيقُ [١]

فأعملَها فى غير ضَميرِ الشّأنِ وهُوَ ضميرُ المخَاطبِ.

وَإن وَلِيَها فِعلٌ فلا بُدّ من التّعويض مِنْ حذفِ أحد نونيها ؛ لأنّهم كَرِهُوا تَخْفيفَها وإدخَالَهَا على الفعلِ بخلاَفِ مقتضاهَا ، فألْزَمُوا العوَضَ صَوْناً من دخُولِهَا (فى ظَاهِرِ اللّفْظِ علَى الفَعلِ) [٢] ؛ ولأنّها إذا ثقّلت لم تدخلْ على الفعْلِ فكذلك إذا خَفّفت ، ولأنّها تُشْبِهُ الفعلَ وَ الفعلُ لاَ يدخلُ على الفَعلِ ، ثم إمّا أن يكُونَ ذلك الفعلُ ماضياً أو غَيرَهُ ، فإن كانَ ماضياً فإمّا أن يكون مثبتاً أو منفيّاً ، فإن كانَ منفيّاً فالأجودُ أن يُنْفَى (بِـ " ما ") [٣] كَقولك : [عَلِمْتُ] [٤] أَنْ مَا قَامَ زَيدٌ " والتّقديرُ : " أنْهُ مَا قَام زيدٌ " .

وإنّمـا قُـلنـا : " الأجوَدُ أن يُنْفَى بِـ " مَـا " ؛ لأنّ " لا " تَكُـونُ دُعـاءً ، [فلَو قُلْتَ :] [٥] " أن لاَ قامَ زيدٌ " لالْتبَسَ بالدُّعاءِ.

وَقَد يُنْفى بـ " لَمْ " نحو " علمتُ أن لم يَقُمْ زيدٌ " أي " أَنْهُ لم يقُم زيدٌ " .

---

(١) لم أعثر على قائله :

وهـو فـي الانـصـاف ١١٥ ، ومـعـانـي القـرآن للـفـراء ٢/٩٠ ، وابـن يعـيش ٨/٧١ ، والمنصف ٣/١٢٨ ، ورصف المباني ١١٥ ، والأزهية ٥٤ ، ومغنى اللبيب ٤٧ ، والجنى الداني ٢١٨ ، وشفاء العليل ٣٧٠ ، والخزانة ٢/٤٦٥ ، والعيني ٢/٣١١ .

(٢) (ف) " فى ظاهر الفعل على اللفظ " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) عن (ف) ، والسياق يقتضيها .

وَإن كَانَ مُثْبتاً فلاَ بُدّ من " قَدْ " إمّا ظاهرةً أَوْ مقدّرةً ، فَالظَّاهِرةُ نحْوُ " علِمْتُ أَنْ قَدْ خَرجَ زَيدٌ " ، وَالمقدّرةُ نحْوُ قَولِه تَعالى : ﴿ لَوْلاَ أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (١) أيْ :[لَوْلاَ] (٢) أَنْهُ قَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَيْنَا . وَقِيلَ : اسْتَغْنَوا بِـ " لاَ " الَّتي قَبْلهَا مَعَ " لَوْ " عَن العِوَضِ . وَإِن لَمْ يكُنِ الفِعْلُ ماضِياً ، فَإمّا أَن يكُونَ مُثْبتاً أَوْ مَنْفِيّاً ، فَإِن كَانَ مُثْبتاً فَبِالسِّينِ (٣) ، أَوْسَوْفَ كَقولِه تَعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ (٤) أَيْ : أَنْهُ سَيَكُونُ ، وَإِن كانَ مَنْفيّاً فَلاَبُدَّ مِن " لاَ " ، أَوْ " لَيْسَ " كَقولِه تَعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾ (٥) أَيْ : أَنْهُ (٦) لاَ تكُونُ فِتْنَةٌ " ، ﴿ وأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ (٧) ، فَأَمَّا قولُهُ تَعَالَى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ ﴾ (٨) بِالرَّفْعِ (٩) ، فَالتَّقديرُ " أَنْهُ يُتِمُّ " فَفِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَلمْ يَأتِ بعِوَضٍ [مِنْهُ] (٢) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ: ١٤٦/ ب

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وأَنْ لاَ تقربا أَحَدًا (١٠)

---

(١) سورة القصص ٨٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " فالسين "

(٤) سورة المزمل ٢٠ .

(٥) المائدة ٧١ ، وقوله تعالى " فتنة " سقط من الأصل .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة النجم ٣٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٩) وهي قراءة مجاهد : انظر البحر المحيط ٢/٢١٣ .

(١٠) سبق تخريج هذا الشاهد في ١ / ٢١٠ .

التّقديرُ أَنّهُ تقرآنِ ، وَهُو الأجْودُ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى " ما " المصدريّةِ ، وَقِيلَ في قَولهِ عَليهِ السَّلامُ : « كَمَا تَكُونُوا يُولَّي عَلَيْكُمْ » [1] : إنّه أَعْملَ " ما " المصْدرّيةُ حَمْلاً علَى " أَنِ " المصدرَّية كَمَا تُرِكَ إعْمالُ " أَن " المصدريّةِ ، وَقِيلَ : إنّ " ما " في قولهِ : " كَمَا تكُونُوا " شرطيةٌ وَمَا بَعْدَهَا مجزومٌ بها ؛ لأَنَّهُ شَرطٌ .

ثُمَّ أَقولُ : المفتُوحةُ المخفّفةُ إذا جَاءَتْ بعَد الفعْلِ فإمّا أن يكُونَ الفعلُ قبلَهَا يَقِيناً مَحْضاً ، أو شكّاً مَحْضاً ، أَو مُتَرَقَّباً ، فإن كان الأوّل فهِيَ المخفّفةُ من الثقِيلةِ وَذلِكَ كَالعِلْمِ والرُّؤيَةِ ـ بمعناهُ ـ وَالشَّهَادةِ ، وإن كان الثاني كَـ «ظَنَنْتُ» ، فإن مَالَ التَّرجيحُ إلي اليَقِينِ فَهِيَ مخفّفةٌ أيضاً كَقولهِ تَعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَن لاَ تكُونُ فِتْنَةٌ ﴾ [2] فيمَن رَفَع " تكُونُ " [3] ، وإن كان الثَّالثَ فَهِي النّاصبَةُ لِلْفعْلِ .

وإِذَا وَقعَت " لا " بعد المخفَّفةِ من الثَّقيلَةِ ، أو "لَمْ" كُتِبتْ نُونُـهَا مُنْفصِلةً خَطّاً ؛ لتقدير "الهاء" التي هِيَ اسْمُها، وَمُدْغَمةً لفظاً نحو "أَشْهدُ أَن لاَّ إله إلاَّ اللّهُ".

وَقولُه : " ان لا يَرجعُ " مِثَالٌ لِـ "أَنْ" المخففةِ ، والتَّقدِيرُ : أَنْهُ لا يرجعُ .

وَأَمَّا " كَأَنَّ " فقِيلَ " الكافُ " فيها غَيرُ زَائدةٍ [4] ؛ لأنَّها لَوْ حُذِفتْ لَزَالَ مَعَنَى التَّشْبِيهِ [5] بخلاَفِ " الكَافِ " فِي " كَذَا " ، وَلِذَلِكَ فُتحتْ " أَن " بعْدَهَا ؛ لأنّها مَجْرُورةٌ .

---

(١) حديث ضعيف ، لأن فى سنده مجاهيل كما جاء فى كشف الخفاء ومزيل الإلباس ٢/١٦٦ ، وفى المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوى ٣٢٦ " كما تكونون ... " ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) سورة المائدة ٧١ .

(٣) قرأ بالضم النحويان وحمزة ، وقرأ بالنصب الحرميان وعاصم ، انظر البحر المحيط ٣/٥٧٣ .

(٤) وإليه ذهب ابن جنى فى سر صناعة الإعراب ٣٠٤ (تحقيق مصطفى السقا وزملائه) ، وانظر مغنى اللبيب ٢٥٢ ، والجنى الدانى ٥٦٨ .

(٥) الأصل " الشبه " .

وأقُولُ : يجوزُ أن تكون زائدةً وإنْ أفادتْ معنىَ التَّشْبيهِ كمَا أنَّ " مِنْ " فــى قَـولِكَ : " مَـا جَـاءني مِنْ رَجُـلٍ " زائـدةٌ وإنْ أفَـادتْ مَـعْنَى الاسْـتِـغْـرَاقِ ، وَالأجْودُ فى تَخْفِيفِها إبْطالُ عملِهَا ، فأمَّا إعمَالُهَا فكقوله تعالى : ﴿ كَأَن لمْ تَغْنَ بالأمْسِ ﴾ (١) وَالتّـقـديرُ " كَـأَنْـها لَمْ تَغْنَ بالأمْسِ " ، فَـ " لَـمْ تَغْنَ " فـى مَـوْضِعِ رفْعٍ خَبرِ "كَأَنْ " ، وَاسمُهَا ضَمِيرُ القصةِ وَالشَّأنِ ، وَمِثْلُهُ (٢) قَولُ الشَّاعرِ :

وَنَحْرٌ مُشرِقُ اللَّونِ ... كَانْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ (٣)

فالشَّاهِــدُ فيهِ على إضْمَــار الشَّــأْنِ ، أَي : كَـأَنْــهُ ، وَ " ثديَاهُ " مبتدأٌ ، و" حُقّانِ " الخَبرُ ، وَمِنهُم مَن نصَبَهُ (٤) ، وَأَنْشدُوا : (كَأَنْ ثَدْيَيْهِ) علَى إعْمـالـها في الظّاهرِ .

[مواضع فتح همزة إنَّ]

وَكُلُّ مَوضعٍ بالاسمِ انْفرَدا ... أوْ كَانَ مخصُوصاً بفعْلٍ أبَدَا

تُفتَح " أنَّ " فيهِ نَحْوُ قِيلِي ... لَـوْ أنَّـه أتَـاكَ أنّـي مُولِـى

" أَنَّ " المفتوحةُ تُشارِكُ " إنَّ " المكسُورةَ فى التّأكيدِ وَالعمَلِ ، وتخالفُهَا فـي أَنَّ المكسُورَةَ تبْقى الجُملةُ معـهَا على استقلالِهَا ، والمفتوحةُ تُخرِجُها عن كَونِها جُملةً وتُدخِلُهَا فى حَيِّزِ المفردَاتِ ، وَلذلكَ لاَ تقـعُ صِلةً لِـ " الَّذِي " ؛ لأنّـها

---

(١) سورة يونس ٢٤ ، وقوله تعالى " بالأمس " سقط من الأصل .

(٢) (ف) " ومنه ".

(٣) لم اهتد إلى قائله .

انظر : الكتاب ١٣٥/٢ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، والخزانة ٣٥٨/٤ ، والعينى ٣٠٥/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وابن القواس ٩٢٤ ، ويروي : " وصدر مشرق النحر "

(٤) انظر ابن يعيش ٨٢/٨ ، والأعلم على الكتاب ٢٨١/١ .

في تَأويلِ اسْمٍ مُفرَدٍ ، وَالمفردُ لا يُوصَلُ بـه " الَّذِي " ، وَتقعُ المكسُورَةُ صِلةً وذلك يدلُ على أنَّ الجملةَ باقيـةٌ مع المكسُورةِ على اسـتقْـلالها ، وَلكُونِ المفتوُحةِ فى تَأويل المفرَدِ لاَ بُدّ لها من ضَمِيمةٍ تصحَبُها فلاَ تُفِيدُ كلاماً بنفسِها مَع اسْمِهَا وَخبرِها ، كَمَا لا يكُون المفردُ كلاماً إلاّ بضميمةٍ . ١٤٧/أ

فَإن قُلتَ : فالمفتوُحةُ تدخلُ على المبتدأِ والخبَرِ فَكَيفَ لاَ تُفيدُ بنفسِهَا مَعَ ما دخلت عليه إلاَّ بضميمةٍ ؟

قلتُ : لأنّها موصُولةٌ بمَا بعدَهَا كمَا أنَّ " الَّذِي " يُوصَلُ بالجملةِ ولا يفيدُ كلاماً إلاّ بِضَمِيمةٍ ، فَـ " أنَّ " المفتوحةُ تصيّرُ الجُملةَ فـى حُكـمِ المفـرَدِ كَمَا تصيّرها " الذى ".

قولُه :

" وَكلُّ مَوضِـعٍ بالاسْمِ انْفَردا .

" ضَابطٌ لِفتح " أنَّ " ولذلك قال : " تُفْتَحُ " أنَّ " فيـه " ، وَيريدُ " بالاسـم " المفردَ .

وقوله :

" أَوْ كَان مخصُوصاً بفعلٍ أَبَدَا "

يريدُ أنَّ الضّابطَ فِي فَتْحِ " أنَّ " أن تَقعَ (١) فى أحد مَوضِعَين ، إمّا فى مَوضعِ مخصُوصٍ بالاسْم ، أو في مَوْضعٍ مخصُوصٍ بالفعلِ ، ثمّ إنّه مثّل بكلّ وَاحدٍ من الموضعين فى قوله :

" لو أنّه أتَاكَ أنّى مُولي

" فَفتَح " أنَّ "بعدَ" لَوْ "؛ لأنَّ "لَوْ" حَرفٌ مُختصٌ بالأفعَالِ ، فَ «أَنَّ» فيه مفتُوحةٌ ؛ لأنّها فى تقدير مُفْردٍ ، وموضِعُها رفعٌ بِفعلٍ مقدّرٍ تقديرُه " لو ثَبتَ أنَّه أَتَاكَ " ، فَـ " أَنَّ " بَعْدَ " لو " فاعلةٌ ، وَالفاعلُ لا يكُونُ إلاّ اسْماً مُفْرداً .

---

(١) (ف) " ارتفع ".

وَقولُهُ : " أَتَاكَ أَنّي مُولي " ، " أَتَاكَ " فعلُ ، وأنّى " فى موضع رفعٍ فَاعِلِه ، فَحينئذٍ قولُه :

" وَكلُّ مَوضعٍ بالاسم انفردَا "

ضَابطُ كُلِّي ، لأَنَّ " أنَّ " بعدَ " لَوْ " فَاعِلةٌ ، والفَاعلُ من المواضع المنفردة بالاسم ، ومن المواضع المنفردَة بالاسْم كونُها مجرورَةً نحو " عَجِبتُ مِنْ أَنَّك قَائِمٌ " أي : من قيامِكَ ، وكذلك كونُها مفعُولةً نحو " عَرفتُ أَنّك قَائِمٌ " أي : عَرفتُ قيامَكَ ، وكذا بعد " لَوْلاَ " نحو " لولا أَنّك قائمٌ لصُمتُ " ؛ لأَنَّ ما بعد " لَوْلاَ " مُبْتَدأٌ ، والمبتدأُ لا يكُونُ إلاَّ اسْماً ، فالمبتدأ من المواضع المنفردَة بالاسْمِ ، وكَذَلِكَ " عندي أَنَّك قَائمٌ " ، وَ " وَحَقٌّ أَنَّك قائمٌ " أي : عندي قيامُك ، وحَقٌّ قيامُك ، فَـ " أنَّ " ومَا عَملت فيه فى موضعِ اسمٍ مُفردٍ مبتدأ ، وما قبله خبرُه ، ومنه قَولُ الشّاعرِ :

أَفِي الحقِّ أَنّى مُغرمٌ بكِ هَائمُ (١) .

وَقِيلَ : " أنّ " فِى هذا البيتِ فَاعِلةٌ مَوضِعُها رَفعٌ بالظرف المعتمد عَلَى حرَفِ الاستفهَامِ ، وكذا إذا عطفْتَها على مُفردٍ نحو" سَرّني قيامُكَ وَأَنَّكَ ضَاربٌ ، أى : قيامُكَ وَضَربُك " ، وكذا (٢) : سَرّنى قيامُكَ حتّى أَنّكَ مُنطلقٌ ، فتفتح " أنّ " فى هذا كُلِّه ؛ لأَنَّها فى تأويلِ المفرَدِ .

وَإنّما فُتِحَت " أنَّ " فى الموضع المختصّ بأحد الأمْرينِ الَّذِى ذكرَ ؛ لأَنَّ المفتُوحَةَ معمُولةٌ (لِما قَبلهَا (٣)) فلاَ بُدَّ لَهَا مِنْ عَاملٍ ، وَالعَاملُ من شَأْنه

---

(١) هذا صدر بيت نسبه العينى ٣/٨١ إلى فائد بن المنذر القشيرى ، وعجزه :

وأنكِ لاَ خَلٌّ هواك ولا خَمْرُ

ونسب فى محاضرات الأدباء ٢/٢٣ إلى أبى الطمحان

وانظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١/٣٥٦

(٢) (ف) " وكذلك "

(٣) استدركت فى الأصل بخط مغاير .

الاختصَاصُ بما عَمِلَ فيه ، والعَاملُ فيها قَدْ يكُونُ لفظيًّا ومَعنويًّا ، فالمعنويُّ بعد " لَوْلاَ " وَالأَمْثِلَةِ الَّتِي [(١)] ذَكَرنَا [(٢)] بَعْدَهُ ، وَاللَّفظِيُّ ما عَداهُ .

وقد يجوزُ في بعض المواضعِ فَتحُها وَكسْرُهَا على تأويلين مختلفين كقولهم : " أوّلُ ما أَقُولُ : إِنّي أَحمدُ اللَّهَ " فالفتحُ على تقدير " أوَّلُ قولي حَمدُ اللّهِ " ، فَـ " أوّلُ مَا أَقُولُ " مبتدأٌ ، و" أَني أَحْمدُ اللهِ " خَبرُه ؛ لأنّ " مَا " في " أوّل مَا أقُولُ " مصدريّة ، وَ " أنَّ " المفتوحةُ فى تأويل المصدرِ ، وإن كسرَتَ لم يكن الكلاَمُ تامّاً ، بل كسرتَ حاكياً بعد القول ، وَالخبَرُ محذوفٌ أي : أوّلُ ما أَقُولُ أقول[(٣)] إنّي أَحْمدُ اللَّهَ ، فحذفت " أقُولُ " الذى " إنَّ " محكيَّةٌ بَعْدَهُ ، فالمحذوفُ هُنا بعض الخبَرِ ، قَالَ أَبُو عليّ [(٤)] : وهَذَا أَوْلَى مِنْ حذْفِ جَميعِ الخَبَرِ ، لأنَّ الحذْفَ كُلمَّا قلَّ كَانَ أَوْلَى ، فَـ " إنَّ " محكيّة لِـ " أقُولُ " أُخْرَى محذوفةٍ غير المذكُورةِ ، فَاعْرِفْه .

---

(١) فى كلتا النسختين " الذى " والصواب ما أثبته .

(٢) فى الأصل " ذكرها "

(٣) من (ف) .

(٤) ينظر : الإيضاح ١٣٠ ، والمسائل المنثورة لأبى على ١٨٨ ، وفيهما معنى المنقول عنه .

[مواضع كسر همزة إنّ]

وَكُلُّ مَوضعٍ عَلَيْه يَعْتَقِبْ ... الاسْمُ وَالفِعْـلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ

فَاكْسِرْهُ بَعدَ القول أو لِلاَّمِ ... وَالابتِدَاءِ وَمَعَ الأقْسَـــــامِ ١٤٧/ب

قَدْ بُيِّنَ فيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ كلَّ موضعٍ يَنْفردُ بالاسْمِ فَقَطْ ، أو بالفِعْلِ فَقَطْ يَجِبُ فَتْحُهَا فيهِ ، ويُفهمُ من ذلك أَنَّ كلَّ موضعٍ لا يَنْفرِدُ بأحدِهمَا يجبُ كسرُهَا فيهِ.

قوله : : فَاكْسِرْهُ " يريدُ فَاكْسِرِ " إنَّ " ، وَذَكَّرَ الضميرَ نظراً إلى الحَرْفِ ؛ لأنَّ الحَرْفَ مذكَّرٌ .

قولُه : " بَعْدَ القَولِ " ليْسَ علَى إطْلاقه بَلْ ينْبَغِى أَن يقولَ : بعد القول الذى ليسَ بمعنَى الظَّنّ " ؛ فإنّها تُفْتحُ فِيهِ (١) .

وَإنّمـا كُسِـرتْ بعد القولِ ؛ لأنّه تَعْتقِبُهُ الجملتَانِ الاسميّةُ والفعليةُ نحو : « قُلْتُ : زيدٌ قائمٌ ، وَقلْتُ : قَامَ زيدٌ " ، فتقُولُ على هذَا : " قُلْتُ : إنَّ زيداً قائمٌ " بكسـر " إنَّ " ، وَكَذلِكَ مَـا تـصـّرفَ مـن " قُلْتُ " مـن الأمْـرِ ، والنَّهـي ، واسْـمِ الفاعل ، والمصدَرِ ،وغَيرِ ذَلك تَكْسِرُ " إنَّ " فيهِ .

وَكَذلك في الابتدَاءِ؛ لأنَّ مَن ابتدَأَ كلاَمـاً فَلَهُ الخيارُ إن شاء َصدّرهُ بفعْلٍ ، وإن شـاء صَدّره باسمٍ ، وَكَذلِكَ (جَوابُ القَسَمِ) (٢) تقع فيه الجُملتَانِ نحـو :

---

(١) هذا القيد مردود على الشارح ، لأن الناظم سيذكر هذا الاحتراز عقيب هذا البيت مباشرة ، قال ابن القواس فى شرحه ٩٢٨ " ولم يقيد بما ذكرنا من كونه مجرداً عن معنى الظن ؛ لأنه يريد أن يذكره فى البيت التالى لما ذكره فيه ".

(٢) سقط من (ف) .

واللّهِ ليقُومَنَّ زَيدٌ ، وَوَاللّهِ لَزَيدٌ قائمٌ ، فَإذا قُلتَ : واللّهِ إنَّكَ قائمٌ ، كَسَرْتَ ، فهذه ثلاثةِ مواضعَ .

الرَّابعُ : بعد " أَلاَ " التي للعرْضِ نحو : ألاَ إنَّكَ قائمٌ .

الخامسُ : بعد " أمَا " التى هى لافتتاح الكَلامِ نحو " أما إنَّكَ قائمٌ ".

السادسُ : بعد " الموصول " نحو " جاءنى الَّذِي إنَّه قائمٌ " .

السابعُ : بعد " واو " الحَال نحو : جَاءَ زيدٌ وَإنَّه يتكلّمُ .

وَهَذهِ المواضعُ كُلُّهَا تدخُلُ تَحْتَ قَوله :

" وكلُّ مَوضعِ عليه يَعْتَقِب الاسمُ والفعلُ "

" وتكسَرُ أيضاً بعد " حَتَّى " الَّتِى يُبْتدأُ بعْدَهَا [الكلامُ] [1]. وقَولُنَا : "الَّذى يُبْتَدأُ بعْدَهَا الْكَلاَمُ " لِتَخْرُجَ العاطِفةُ ، والْجَارَّةُ نحْوُ : ضرَبَ القومُ حتّى إنَّ زيداً ضاربٌ .

وَبعْد " إذَا " الَّتى للمُفاجَأةِ ، وَبعْدَ " نَعَمْ " تقولُ فى التَّصْديقِ : ؛ نَعَمْ إنَّه قائمٌ " ، وكذَا بعْدَ " بَلَى " (نَحْوُ بلَى) [1] إنَّهُ قَائمٌ " ، وَتُكْسَرُ إذَا وَقعَتْ فى خَبرِهَا لَامُ الابْتدَاءِ نحْوُ : ظَنَنْتُ إنَّ زَيداً لَقَائِمٌ ؛ لأنَّ (اللَّامَ) تعلّقُ الفعْلَ عن العَملِ فى " إنَّ " ، فلم تَبْقَ " إنّ " معمُولةً لِ « ظَنَّ » ، وَقَدْ تقدَّمَ أنّها تفتحُ إذَا كانت معمُولةً ، وَليستْ هُنا مَعْمُولةً فلاَ تكُونُ مفتُوحَةً ، فهذهِ أحَدَ عَشَر موضعاً تُكسَرُ فيها " إنَّ " .

أقُولُ : وقَولُ صاحب الأرجُوزةِ :

" وَكلُّ موضعٍ عَلَيهِ يَعْتقبْ الاسمُ والفعلُ » .

---

(١) سقط من الأصل .

فيهِ نَظرٌ ؛ فإنَّه جاءَ فتْحُها بعدَ " الفاءِ " في جوابِ الشّرطِ مَعَ اعتقابِ كلّ واحدةٍ مِن الْجُمْلتَيْنِ بعْدَ " الفَاءِ " نَحْوُ : مَن يَزُرْني فَأنّي أُكْرِمُهُ ، فَيجُوزُ الكسْرُ وَالفتحُ علَى تَأْويلَيْنِ مُخْتلفَينِ ، فَإن قَدَّرتَ " فَأَنَا أُكْرِمُهُ (١) كَسَرْتَ، (وَإن قَدّرتَ: فَعَلَيَّ أَنْ أُكرِمَهُ) (٢) فَتحْتَ ؛ لأنَّ التّقْديرَ : فَعَلَيَّ إكْرامُه وَقَدْ قُـرِئَ : ﴿ وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَإنَّ لَهَ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ (٣) بِالفَتْحِ (٤) ، أَيْ : فَجَزاؤُهُ أَنَّ لَهُ نَارَ جَهنّمَ ، وَالصّحيحُ ما ذكرَهُ الزَّمَخشَريُّ ، وَهُوَ قولُه " مَا كَانَ مَظِنّةً لِلجُمْلَةِ كُسِرَتْ " إنَّ " فِيهِ " (٥) فَخَرجَ بقولِهِ [الجُمْلَةِ](٦) مَا كَانَ مَظِنّةً للمُفْرَدِ .

وإنْ أَتَـى مَعْ " أتَقُولُ " أنَّا فَتحتَ إنْ كُنتَ تُريدُ الظَّنَّا
وَذَا في الاستفهامِ وَالخطَابِ غير حِكايةٍ وَلاَ إيجَابِ

قد ذكر لِـ " أنَّ " المفتُوحةِ موضعاً آخَرَ غَيرَ مَا سَبَقَ لكنَّه داخلٌ في قوله :

" وكلُّ مَوضعٍ بالاسْمِ انفَرَدَا "

لأنَّ القولَ إذَا كَانَ بمَعْنَى/ الظَّنّ لا يَقعُ بعدَهُ إلاَّ الاسْمُ كمَا أنَّ " ظَنَنْتُ " ١٤٨ / أ لاَ يقعُ بعدَهَا الاسمُ ، وَلاَ تُعْمِلُ العربُ " القولَ " (٧) عَملَ الظَّنِّ إلاَّ بشرُوطٍ (٨)

---

(١) في الأصل " فان أكرمه " ، وفي (ف) " فإني أكرمه " ، والتصويب من شرح ابن القواس ٩٢٩ .

(٢) في الأصل « وإن أردت فعلى أنه أكرمه » .

(٣) سورة الجن ٢٣ .

(٤) قرأ بالفتح طلحة ، وقرأ بالكسر الجمهور . انظر البحر المحيط ٣٥٤/٨ ، وذكر مكي في التبصرة في القراءات ٣٦١ إجماع القراء على كسر (إنّ) إذا جاءت بعد فاء الجزاء.

(٥) انظر : المفصل ٢٩٣ .

(٦) من (ف) .

(٧) سقط في (ف) .

(٨) أما بنو سُلَيْم فيجرون القول مجرى الظن مطلقاً ، وسيذكره الشارح .

وقد ذكَرهَا ومثّلَ بها ، أمّا المثالُ فقولُه :

وَإِنْ أَتَى مَعْ أَتَقُولُ أَنَّا

بالخطَابِ [١] ، ولم يقُلْ : " مع قلتُ " ، وَلاَ " مَع تَقُولُ " ، فأمَّا الشّرُوطُ :

فأحدُهَا : أن يكُونَ الفعلُ مُضَارعاً .

الثَّانِي : أن يكُونَ الفعلُ لِلْمُخَاطبِ ، وَقَدْ ذكَرَهُ بقَولِهِ : " فى الاسْتِفْهامِ [وَالخِطَاب] .

(الثّالثُ: أَن يَقْتَرِنَ بالفعْلِ استفهَامٌ ، وَقَدْ ذكَرَهُ بقوله: "فى الاسْتِفْهام)[٢].

الرّابعُ :ألاَّ يُفْصَلَ بيْنَ الفعْلِ وَبَيْنَ الاستِفْهَامِ إلاَّ بالظّرفِ ، نحْوُ : أَعِنْدَ زَيدٍ تَقُولُ عَمْراً قَائماً .

الخامِسُ : قولُه : " غير حكايةٍ " يُريدُ : أَنَّ هذه الشّرُوطَ مَعَ حُصُولِها يجبُ كسرُ " إنَّ " إذَا حكَيْتَ مَا بعدَ القولِ ؛ لأنَّ معنَى الحِكَايةِ أَن تُحاكِىَ باللَّفظِ الثَّاني اللّفْظَ الأوّلَ .

قوله : " ولاَ إيجاب " يغني عنه قَولُهُ : " في الاستفهَامِ " ؛ لأَنَّ الاستفهَامَ ليس بإيجَابٍ ، وَيَحتَمِلُ أَن يُريدَ بقوله : " وَلا إيجَابِ " الماضِيَ ؛ فإنَّهم قَدْ يسمُّونَ فى بعْضِ عِبارَاتِهم المَاضِيَ وَاجباً ، وَالمُسْتقبَلَ غيرَ وَاجبٍ ، وَيُغنى عن قَولِهِ : "غَيْرَ حكايةٍ " قَولُه : " إِنْ كنتَ تُرِيدُ الظَّنَّ" ؛ [لأَنَّهُ][٣] إن لمْ يُرِدِ الظَّنَّ كانَ حَاكيًا .

---

(١) فى النسختين " الخطاب " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

قَوْلُه : " وذا " إشارةُ إلى فتح " أَنَّ " قَالَ الشاعرُ :

أَجُهَّالاً تقُولُ بني لُؤَيٍّ   لَعَمرُ أَبيكَ أم مُتَجَاهِلينا (١) .

وقال الآخرُ :

فَمتَى تقُولُ الدَّارَ تَجْمعُنَا (٢)

أيْ : فَمَتَى تَظُنُّ ، وَأنشَد أبو عليّ (٣) بَيْتَ الحُطَيْئَةِ فى " قُلْتُ " بِمَعْنَى " الظَنِّ مِنْ غَيرِ الشُّرُوطِ المذكُورَةِ :

إِذَا قُلتُ أَنّي (٤) آيبٌ أهلَ بلدةٍ   حَطَطتُ بهَا عنهُ الوليَّةَ بالْهَجْرِ (٥)

فـفـتَحَ الهـمْـزَةَ مِنْ " أَنَّ " إذْ ليْسَ المرَادُ القـولَ باللّسـانِ بَلِ المُرَادُ " إذَا قَدّرتُ ، أَوْ ظَنَنْتُ " وعَلَى هذَا التَّأويلِ فَلاَ حاجةَ إلى الاسْتفهامِ ، وَأمَّا بَنُو (٦) سُلَيْمٍ فيعمَلُونَ بَابَ القولِ أَجْمَعَ عَملَ الظنِّ من غير الشّرُوط .

وَكُلُّهَـا لاَ يتَـقدّمُ الخَـبَرْ   عَلى اسْمِها إلاّ ظرُوفاً تُغتَبَرْ

تقُولُ : لَيْتَ بَيْنَنَا مـحمَّدًا   وَمِـثْلُـهُ إنَّ عَلَيْـنا لَـلْـهُـدَى

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو فى شرح هاشمياته ٣٠٩ برواية :

أنُوام تقول بنى لؤى   قعيد أبيك أم متناومونا

وهو فى الكتاب ١/١٢٣ ، والمقتضب ٢/٣٤٨ ، وابن يعيش ٧/٧٩ ، والخزانة ٤/٢٣ .

(٢) هذا عجز بيت لعمر بن أبى ربيعة ، وصدره :

أما الرحيل فدون بعد غد

انظر الديوان ٢٢٧ ، والكتاب ١/٦٣ ، والمقتضب ٢/٣٤٨ ، وابن يعيش ٧/١٠ ، والعينى ٢/٤٣٤ .

(٣) ينظر كتاب الشعر ٢/٤٥٩ .

(٤) قوله " أنى " سقط من الأصل ، وفى النسختين (عند) بدل (عنه).

(٥) البيت للحطيئة بشرح السكرى ١٠٤ ، ورواية العجز فيه كما يلى :

وضعت بها عنه الوليّةَ بالهجر .

الولية : البرذعة التى تحت الرحل .   الهجر : عند اشتداد الحر

انظر أوضح المسالك ١/٣٢٦ ، والتصريح ١/٢٦٢ ، وشرح الأشمونى ٢/٣٤ ، والعينى ٢/١٢ .

(٦) في (ف) " بني " تحريف.

يُرِيدُ بقوله : " كُلّها " كُلّ بَاب " إنَّ " ، وإنّما لَمْ تَتقدّم أخبَارُ " إنَّ " وَأخَواتِهَا على أَسْمائِهَا ؛ لِعدَمِ تَصرّفِهَا ؛ لكَونِهَا حُرُوفاً.

قولُه : " إلاّ ظُرُوفاً " استثناءٌ مُنقَطِعٌ ؛ لأنَّ الظَّرفَ فى الحَقيقةِ ليْسَ بخَبرٍ بَلْ مُتَعلَّقُه هُوَ الخَبَرُ فى الحقيقة .

قَولُهُ : " تُعْتَبَرْ " احترز به عن [1] الظّروفِ النّاقصَةِ مثل " إنَّ بكَ زيداً واثقٌ " ، و " إنّ فيكَ مُحمّداً راغبٌ " ؛ فإنّكَ لو قلت : " إنّ فيكَ محمداً " ولم تذكر الخَبرَ لم يجز ، وَإنّما جازَ تقديمُ الخَبرِ إذا كَان ظرفاً ؛ لأنَّ الظّروفَ لاَ تَنفكُ الأشْياءُ عَنْها ، ألاَ تَرى أَنّ زيداً قد ينفكُّ عن القيَامِ والقعُودِ وغيرِهمَا ولاَ ينفَكُّ عن زمَانٍ ولاَ مكانٍ ، فصَارَ الظّرفُ لَيس بأجْنَبِيّ من المظْرُوفِ فلم يعتدّ بالفصْلِ [2] بهِ ، وَلذلكَ فَصَلُوا به بينَ المضَافِ والمضَافِ إليه ، وحُروفُ الجرّ بمنزلة الظُّرُوف ، وَسيبَويه يُسمّى حُرُوفَ الجَرِّ ظُرُوفاً [3] ؛ لتعلّقها بالفعلِ كَتَعلّقِ الظّرفِ ، وَلعَملِ الفعْلِ اللاّزمِ فيها كمَا يَعْمَلُ فى الظّرفِ ، وقد مثّلَ بالظّرفِ بقوله : " وَليْتَ بينَنا مُحَمّداً " ، وَبحَرْفِ الجرّ بقوله تعالى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ [4] .

وَإن أتَى ظرفٌ يكُونُ خَبراً ... وَخَبَرٌ فاجْعَلْهُ حَالاً مُظْهَرَا

أو اجْعَلِ الظّرْفَ مُعلّقاً بهِ ... خُيِّرتَ بَينَ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ ١٤٨ ب

(١) فى (ف) " من " .

(٢) فى (ف) " للفصل " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ١٣٢/٢ (هارون) .

(٤) سورة الليل ١٢ .

تَقُولُ : إِنَّ المَالَ عِنْدِي هَيِّنُ   أو هَيِّناً ، فالنَّصبُ فيهِ أحْسَنُ

هَذَا (لاَ اخْتِصَاصَ) [1] لَهُ ببَابِ " إنَّ " بَلِ المبتَدأُ وَالخبَرُ وَجَمِيعُ العَوامِلِ الدَّاخلة عَلَيْهِ فِيهِ سَواءٌ ، فتقُولُ : " زيدٌ عندَكَ قَائماً " ، فَـ " زيدٌ " مُبْتدأٌ ، و" عِندَكَ " إِنْ جعلْتَهُ خَبَراً نَصَبْتَ " قَائِماً " علَى الحالِ وَالعامِلُ الظَّرْفُ ؛ لأنّهُ نَائبٌ عن " كَائنٍ " أَوْ " مُستقِرٍ ، وَصاحِبُ الحَالِ المضمَرُ المرفوعُ بالظَّرفِ المستكنّ فيهِ ، فَإِنْ علّقتَ " عِنْدَكَ " بِـ " قَائمٍ " رَفَعْتَهُ ، فَإِذَا أَدخلْتَ " إنَّ " علَى هَذَا قُلتَ : إنَّ زيداً عِنْدَكَ قائِماً ، (وَإِنْ أَدْخلْتَ " كَانَ " قُلْتَ :كَانَ زيدٌ عِندَكَ قائمًا ") [2] فتنصِبُ " قائِماً " علَى الحَالِ إِنْ جَعلْتَ الظَّرفَ خَبراً لِـ " كَانَ " ، وكَذلِكَ " ظَنَنْتُ " [3] .

وَإِنّما خصّ هَذَا ببَابِ " إنَّ " دُونَ سَائِرِ العَوامِلِ ؛ لظهُورِه فى " إنَّ " ؛ فإنَّه فى بَابِ " كَانَ ، وَظَنَنتُ " منصُوبٌ خَبَراً كَانَ أَوْ حَالاً وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَاجْعلْهُ حَالاً مُظْهَرًا " أَيْ : يَظْهَرُ أَمْرُهُ فى بَابِ " إنَّ " أَنَّه حَالٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَإِنّ لكُم أَصْلَ البَلادِ وَفرْعَهَا   وَالْخَيْرَ فِيكُم ثَابِتاً مَبْذُولاً [4]

فَـ " أَصْلَ البَلادِ " اسْمُ " إنَّ " ، وَلكُمْ " الْخَبرُ ، وَ " الخَيْرَ " معطُوفٌ علَى

---

(١) فى (ف) " الاختصاص " تحريف .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) ذكر فى شرح ابن القواس ٩٣٤ أن الظرف لابد أن يكون تامًا ، فإن لم يكن تامًا نحو : زيد بك واثق لم يجز إلاّ الرفع ؛ لأن الظرف لا يصح وقوعه خبراً » وهذا حق .

(٤) البيت للراعى النميرى كما فى نسخة (ف) وشرح ابن الخباز وليس فى ديوانه تحقيق المستشرق (رينهرت ڤايبرت REINHARD WEIPERT) .

وهو من شواهد الكتاب ٢٦٢/١ ، وشرح شواهده للأعلم ٢٦٢/١ ، وشرح شواهده للنحاس ١٦١ وشرح ابن القواس ٩٣٤ ، وهو غير منسوب فيما تقدم .

اسم " إنَّ " ، وَ " ثَابتاً " حَالٌ من الضّميرِ فى الظَّرفِ الَّذِي هُوَ خَبَرُ " الخَير " المعطُوف على اسم " إنَّ " وَهُوَ " فِيكُم " أَىْ : وَالخَيْرُ حَاصِلٌ فِيكُم ثَابتاً مَبْذُولاً ، وَ " مبذُولاً " حَالٌ ثانيةٌ ، أو حَالٌ من الضَّمِيرِ فى الحَالِ الأُولَى، والعَامِلُ فيهَا الحَالُ الأُولَى .

قَولُه :

" إنَّ المالَ عندى هيّنٌ ، أو هَيّناً "

مثالٌ للنّصْبِ وَالرَّفْعِ ، فَإنْ نَصبْتَ فالعاملُ فيه " عِنْدِى " ، وَإن رَفَعْتَ فهُوَ عَامِلٌ فى " عِنْدِى " ، وَإليهِ أَشَارَ بقَولِهِ :

أَو اجْعَلِ الظّرفَ مُعلّقاً بِهِ "

أَىْ : مُعلّقاً بالخَبَرِ إنْ رفَعْتَه ، وَإن لَمْ يكُنْ فِي " عِنْدِى " ضَمِيرٌ إِذَا رَفَعْتَ " هَيّناً " .

[لا النافية للجنس]

وَيَجْعَلُون " لاَ " كَ " إنّ " فى الْعَمَلْ   تَقُولُ : لاَ ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ

قولُهَ : " وَيَجْعلُونَ " لاَ " كَ " إنَّ " " أَيْ : يَجْعلُونَ " لاَ " فى العمَلِ ـ وَهُوَ نَصْبُ الاسْمِ وَرفْعُ الخَبَرِ – كَ " إنَّ " فى ذَلِكَ تَشْبِيهاً لهَا بِـ " إنّ " ؛ لأنَّها نَقِيضَةُ " إنَّ " ، وَ" إنَّ " نقيضةُ " لاَ " ، وَالنّقيضَانِ مُتشابِهَان فى التّنافي ؛ لأَنّ كُلَّ وَاحدٍ مِنْهُما يُنافِي مَا يُنَاقِضُهُ ، وَلأنّه مَتَى صَدَقَ علَى أَحَدِهما أَنّه نقيضٌ للآخَرِ صَدَقَ علَى الآخرِ أَنَّه نقيضٌ لَهُ ، وَأَيْضاً فَقَدِ اشْتَرَكَا في التَّأكيدِ فَـ " لاَ " لتأْكيدِ النّفي ، وَإنَّ " لِتَأكيدِ الإثْباتِ ، وَأَيضاً فإنّهما يَقَعانِ جَواباً للقَسَمِ .

وَقِيلَ : إنَّ " لاَ " مُشَبّهةٌ [1] بِ « إنِ » " الخَفِيفَةِ ؛ لأنَّهُما [2] عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيهما سَاكِنٌ ، وَالمخفّفةُ تَعْمَلُ وَتُلْغَى فَكَذلِكَ " لاَ " .

وَأَقْسَامُ " لاَ " كثيرةٌ[3] ، وَلاَ تَعْملُ إلاَّ نَافِيَةً أَوْ نَاهِيَةً ، فالنَّافيةُ تُحْمَلُ تارةً علَى " إنَّ " فتعمَلُ عَملَهَا وَتارةً علَى " لَيْسَ " فتعمَلُ عَملَهَا ، وَلاَ تَعْمَلُ " لا " عَمَلَ " إنَّ " مُطْلقاً بلْ فى النكِّرةِ إذَا وَلِيتْهَا ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَن يقُولَ : وَيجْعَلُونَ " لاَ " كَـ " إنَّ " فى الْعمَلِ فى النَّكِرَةِ إذَا وَلِيَتْهَا ، لكنّه اكْتَفى بالمثَالِ وهُوَ قولُهُ : " لاَ ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ « فَإنَّهُ أَعْملَهَا فِي النَّكِرَةِ الَّتِي تلِيهَا من غَيرِ فَصْلٍ بينَهُما ، وَلَا تَخْلُو النَّكِرَةُ التى تَلِي "لاَ" مِنْ أَن تكُونَ مُفْرَدةً ، أَوْ مُضَافةً ،

---

(١) بعده فى (ف) " بالقسم " .

(٢) فى الأصل " لأنها " تحريف .

(٣) انظر باب « لا » في المصباح المنير ٢٥٩ .

فالمفردةُ يأتى حكمُهَا ، وَأمّا المضافةُ فمنصُوبةٌ بِـ " لاَ " ، وفى الخَبرِ خلاَفٌ ، هل هُو باقٍ علَى رَفْعه بالابْتدَاء ، أَوْ هُوَ (١) مَرْفوعٌ بِـ " لاَ " ؟ فالأوّلُ رَأْىُ ١٤٩/أ
سِيبَوَيهِ (٢) ، وَالثاني رَأْيُ الأخْفشِ(٣)، وَإنّما قدّمَ النّكرةَ المضَافةَ علَى المفردة ؛ لأنَّ المضَافَ مَعْربٌ ، وبيَانُ المعرَّبِ أَهَمُّ ؛ لأنَّ الحرَكةَ الإعرابيّةَ تُفيدُ معنىً ، والثّانيةُ لا تُفيد معْنىً ، وَأيضاً فإنَّ عمَلَ " لاَ " يَظهَرُ فى المضَافِ وَلا يَظْهرُ فى المفرَدِ ، فقدَّمَ ما يَظْهرُ فيه عملُهَا ، لتتحقّقَ المشابَهةُ بِـ " إنَّ " .

فَـ " ذَا نَجدةٍ " اسمُ " لاَ " وَهُوَ منصوبٌ بهَا ، وَ " غَيرُ بَطَلٍ " خبرُهَا ، وهُوَ مرفوعٌ بها عندَ الأكثرِينَ .

وَاعْلمْ أَنَّ بابَ " لا " كَبَابِ " النَّداءِ ؛ فَكُلُّ مَا بُنِيَ فى النّداءِ مِنَ النّكِرَاتِ بُنِيَ مَعَ " لا " ، وكُلُّ ما أُعْرِبَ فِيه من المضَافِ وَالمُشَابه لَهُ أُعْرِبَ مَعَ " لاَ " .

فَإن قُلتَ : فالنّكرةُ غَيرُ المقصُودَةِ مُعرَبةٌ في النّداءِ .

قُلْتُ : الكلامُ فِيمَا بُنِيَ.

فَإن قلتَ : فيلزمُ أن تعربَ النكرةُ المفردةُ مَعَ " لاَ " .

قلتُ : لاَ يَلْزمُ ذلك علَى ما ذكرت ؛ لأنّي قلتُ : كلُّ ما يُعربُ من المضَافِ وَالمُشَابهِ لَهُ ، ولَمْ أَقُلْ : وَكُلُّ ما يُعْرَبُ فى النّداءِ مُطْلقاً .

فإن قلتَ : فالمعرفةُ تُبْنى فى النّداءِ ولاَ تُبْنى معَ " لاَ " .

قلتُ : قَد احْترَزْنا مِن ذلك بقولِنَا : " مِنَ النّكِرَاتِ " .

وَمِثالُ المُشَابهِ للمضَافِ قولك : لاَ ضَارِباً زَيداً ، ولاَ خيْراً مِنْ زيدٍ ولاَ قائماً أَبُوهُ عِنْدَكَ " ، فكُلُّ منفيٍّ عَاملٍ فِيمَا بعْدَهُ ينظَرُ إن كَانَ عَمَلُه جرًّا

(١) سقط من (ف).

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(٣) انظر : الجنى الدانى ٢٩١ ، والهمع ١/١٤٦ ، وشرح ابن القواس ٩٣٨ ، ومغنى اللبيب ٣١٤ .

فَهُوَ مضَافٌ ، وَإن كانَ نصْباً أَوْ رَفْعًا فهُوَ مُشابِهٌ للمضَافِ ، ولاَ تعملُ " لا " (١) إلاَّ فى النّكِرَةِ ؛ لأنَّ المنفيَّ بهَا عَامٌّ ، وَالمعرِفَةُ تُنافِي العُمُومَ :

وَابْن عَلَى الفتْحِ الَّذى قَدْ وَرَدَا مُنَــكَّراً غَيــرَ مُضَــافٍ مُفــرَدَا
مُركّباً مَع " لاَ " كخمسةَ عَشَرْ مُضَمَّناً " مِنْ " نَحْوُ قَولِي : لاَ وَزَرْ
وَالأصْلُ : لاَ مِنْ وَزَرٍ ثُمّ حُذِفْ وَيُحْذَفُ الخَبرُ من " لاَ " إذْ عُرِفْ

قولُهُ : " مُنكَّراً " احترزَ به عن المعرّف ، وقد ذكرنا (٢) عِلّةَ عَدمِ عَمَلِهَا فى المعَارفِ . قولُهُ : " غيرَ مُضافٍ " احترزَ به عن المضَافِ ، فإنّه قد يكونُ منكّراً فتعملُ فيه لكن لا يُبنَى ؛ لأنّ (٣) ثلاثةَ أشياءَ لا تصيرُ بمنزلة شيءٍ وَاحدٍ ؛ ولأنَّ التَّركيبَ خلافُ الأصلِ ، فتنكيرُهُ تنكيرٌ ، لمخالفة الأصلِ ، ولأنّ المضَافَ والمضَافَ إليه أحدُهما عَاملٌ فى الآخرِ فلا يصحُّ جعلهما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ ، فلا تجدُ اسمين جُعِلاَ اسماً واحداً وأحدُهما مضافٌ إلى الآخر وإنّما يكونان مفردين كَ " بَعْلَ بَكّ " ، وأمَّا قولُهم : " يا أبنَ أمَّ " لمّا جعلُوا " أُمّ " مع " ابن " اسماً واحداً حذفوا " ياء " الإضافةِ من"أُمّ " .

قولُه : " مُفْرداً " يغنى عن (٤) قَوله: " غير مضافٍ "، وَكأنّه ذكرَهُ توكيداً ، وَيحتَملُ أن يكُون [محترزاً] (٥) بقوله : " مُفرداً " عن المشَابهِ للمُضَافِ ؛ فإنّه غيرُ مُضَافٍ وليس مُفرداً ؛ لعملِه (٦) فيما بعدَه ؛ لأنَّ مَابَعْدَهُ من تَمامِهِ ، وَهَذَا هُو الحَقُّ .

---

(١) سقط من (ف) .
(٢) بعده فى (ف) " قلة " ، والصواب إسقاطها .
(٣) فى النسختين " لأنه " والصواب ما أثبت .
(٤) فى الأصل " عند " تحريف .
(٥) تكملة يوجبها السياق .
(٦) في (ف) " لعلمه " تحريف .

قولُه : " مركّباً مَعَ " لاَ " يُشيرُ به إلى أنّه يكونُ يليها بلا حاجزٍ ؛ لأنّ الحاجزَ يمنعُ من التّركيب .

قوله : " كَخمسةَ عَشَرَ " يريدُ : في التَّركيب وَالبنَاءِ على الفتْحِ .

قوله : " مُضَمّناً " مِنْ " إشارةٌ إلى ذكْرِ علّةِ البنَاءِ ، وهُو تضَمّنُ الاسْم معنَى " مِنْ " ، وإنّما قَالُوا (ذلك) [1] ؛ لأنَّ قولَكَ : " لاَ وَزَرَ " جَوابُ سُؤالٍ مُقدّرٍ ، فكأنَّ قائلاً قَالَ : " هَلْ مِن وَزَرٍ ؟ فجوابُه : لاَ مِن وَزَرٍ " ، فالسّؤال عامٌّ مُسْتغرقٌ لوجُود لفظةِ " مِنْ " فيهِ ؛ لأنّ الواحدَ النكرةَ يستَغْرِقُ لا علَى جِهة الإحاطة ؛ بَلْ علَى طَرِيقِ البَدَلِ ، أي : كُلُّ فردٍ من أَفرادِ ذلك يصدقُ عليه ذلك الاسمُ كرجُلٍ مثلاً يصدقُ على كلّ إنسَانٍ ذَكَرٍ على انفراده ، فالشّمُولُ إنّما حَصَلَ بدُخُول " مِنْ " ، فالسّؤالُ عامّ فوَجبَ أن يكونَ الجوابُ مطابقاً له في العمُومِ وَلا تحصلُ [2] المطابقةُ إلاَّ بِـ " مِنْ " إمَّا ظَاهرةً أو مقدّرةً وليست ظاهرةً فهي مقدرةٌ ، وإنّما قَدّرُوا " مِنْ "وَلَمْ يظهروها ؛ لأنَّ بظهورها يبطلُ عملَ " لاَ " ، ولو لم يقدّروا " مِنْ " لبطَلَ حُكمُ الاستغراقِ فَراعَوْا جَانِبَ كلّ وَاحدةٍ من الكلمتين – أعنى " مِنْ " ، وَ " لاَ " – فَحذَفُوا " مِن " وبنوا النكرة ؛ لتضمّنها مَعناها ، فكَانَ البناءُ وَافياً بمقتضى " مِنْ " ، وأعملُوا " لاَ " في موضع الاسْمِ ، وهَذَا معنَى قوله : ١٤٩/ ب

" وَ الأَصلُ لاَ مِنْ وزَرٍ ثم حُذِفَ "

يُريدُ ثُمَّ حُذِفَ لما ذكرنَا ، وَلمّا ركّبُوهُ مَعَ " لاَ " بنَوهُ علَى الفتحِ ؛ لثقل التّركيب وخفّة الفتحِ كمَا في خَمسةَ عَشَرَ ، ولم يبنوه على السكُونِ ؛ لأنَّ البناءَ عارضٌ ، هذَا رأيُ الأكثرين .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " له " .

قوله : " لاَ وَزرَ " أى : لاَ مَلجأَ ، وحذف خبر " لا " أى : لاَ وزَرَ موجودٌ .
وقالَ قومٌ : إنَّه مُعرَبٌ (١) ؛ لأنَّ خبرَهَا مُعربٌ ، والمعطوفُ عليها بالواوِ مُعربٌ ، وحرفُ العطفِ نائبٌ عن العَاملِ .

قولُه :

" ويُحذَفُ الخبرُ من " لا " إذ عُرِفْ "

قولُه : " مِنْ " لاَ " أي : من بَابِ " لاَ " ولم يقلْ خَبَرِ " لاَ " ؛ لأنَّ فى رَفْعهِ بِـ " لاَ " خلافاً .

قولُه : " إذْ عُرِفَ " " إذْ " هنا للتعليل ، أَي : لأنه قد عُرِفَ ، وَإنَّما عُرِفَ لأنَّه جوابُ سُؤالٍ والجوابُ (٢) يُحذَفُ منه شَيءٌ اكتفاءً بدلالة السؤال على المحذُوفِ ، وقد يحذفُ الجوابُ كلُّه ويكتفَى بالحَرفِ فيقالُ لمن قَالَ : هَلْ (٣) قَامَ زيدٌ ؟ : نَعَمْ ، أَوْ : لاَ .

أمَّا بنُو تميمٍ فلاَ يثْبتُونَهُ فى كَلاَمِهِمْ أصْلاً إِذَا كَانَ مرفُوعاً (٤) .

وقولُنَا : إذَا كَان مَرفوعاً " احتراز من الظّرف نحو لارَجُلَ في الدَّارِ، فإنّهم يثبتُونَهُ . وَيحتَمِلُ أن يكُونَ صِفةً ـ أعنى الظَّرفَ ـ لاَ خَبراً .

وَأمَّا أهلُ الحِجَازِ (٤) فحذفُهُم لَهُ أَكْثرُ مِن إثْباتِهِ نَحْوُ " لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّة [إلاّ باللّهِ] " أَيْ : لاَ حَوْلَ لِأَحَدٍ ، وَلاَ قُوّةَ لِأَحَدٍ إلاّ باللّهِ .

---

(١) ذكر ابن القواس فى شرحه ٩٣٨ أنه مذهب الزجاج والسيرافيّ والرمانيّ ، وإليه ذهب الكوفيون . انظر التفصيل فى الانصاف ٣٦٦ المسألة (٥٣) .

(٢) فى (ف) " والسؤال " تحريف .

(٣) فى النسختين " هلاّ ".

(٤) انظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للزميل الدكتور عبد الله الحسيني ٧٠ .

وَقِيلَ: لأنّ (١) " لاَ " سَدّت مَسدَّ الخبَرِ ، فَمَعْنَى قَولِكَ : " لاَ بَأْسَ " انْتفى البأْسُ .

وَقد يُحذَفُ الاسْمُ فَيقالُ : " لاَ عَلَيكَ " أى : لاَ بَأْسَ عَليْكَ .

وَقَـدْ تقُـولُ : لاَ أَبَا لِعَمرِو ... ولاَ يَـدَىْ لـه بدفـعِ الشّـرُّ

وَ اللامُ مقحَمٌ كَانْ لم يَثْبُتِ ... وَمِثْلُهُ يَا بُؤسَ لِلْحَرْبِ الّتِى

قولُه : " وَقَد تقُولُ لاأَبَا لِعَمْرِو »

وَإنّما أتى بلفظ " قَد " التى تفيدُ التّقليلَ (٢) مع المضَارع ليُدلّ به على أنّ هذه الّلغة قليلةٌ شاذّةٌ ، وَوجْهُ قلّتِها أنّ الأسماءَ السّتّةَ لا تثبتُ لاَمَاتُها إلاّ (٣) فى الإضَافةِ ، فثبُوتُ الألفِ فى " لاأَبَا لَكَ " يدلُّ على الإضَافةِ إلى ضمير المخَاطبِ ، وذلك يفيدُ تعريفَ المضافِ بالمضافِ إليه ، وذلك مبطلٌ لعمَلِ " لاَ " وموجبٌ للرّفعِ فى الاسمِ ، وَالتَّكْرِيرِ فى " لاَ " ؛ إذْ كانت " لاَ " إنّما تعملُ فى النّكراتِ ، فأمّا فى المعارفِ فَلاَ ، وكذلك حَذفُ النّونِ من التثنيةِ وَالجمْعِ يشعرُ بالإضَافةِ فى قوله : " لا يدَىْ لَهُ " والأصْلُ " لاَ يَدَيْنِ " فحذفَ النّونَ لأجل الإضافةِ ، لكن لمّا كانت الإضافةُ المذكورةُ تبطلُ عَملَ " لاَ " زَادُوا الّلامَ ليفصلَ اتّصال الإضافةِ ويتوّفرُ على " لاَ " مقتضاهَا من التّنكيرَ ليصح عملُها فيه ، فزيادةُ الّلامِ تقتضي ١٥٠/أ التّنكيرَ ، وثبوتُ الألفِ يقتضي التعريفَ فَتعَارضَا فَتسَاقَطَا . وإنّما زيدت الّلامُ دُونَ غيرها من حروف الجرّ ؛ لأنّ الّلامَ تفيدُ الملك وَالاستحقَاقَ اللّذَينِ تفيدُهُمَا الإضافةُ فلم يكن بينها وبَينَ الإضافةِ فى أصْلِ معنَاهَا منافاةٌ ،

---

(١) فى (ف) " ان " .

(٢) (ف) " القليل " .

(٣) سقط من (ف) .

وعلى هذا يجوزُ " لا ثَوْبي مِنْ خَزٍّ " ؛ لأنّ قولك: " ثوبُ خزٍّ ، وثوبٌ من خَزّ» مُشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ التّخْصيصِ ، ولاَ تقولُ : " لاَ رَقِيبَيْ عليهَا " ؛ لأنّ الإضافةَ لا تكونُ بمعنَى " على " [1] .

قولُه : " واللّامُ مُقْحمٌ " أي : زائدٌ فى مَوْضعٍ لا يُفيدُ الزّيادةَ ، فالمقحمُ : زائدٌ مخصُوصٌ ؛ لأنّ ما بين المضاف والمضافِ إليه لا يقبلُ توسّطَ شيءٍ آخرَ ، ولذلك وَجبَ حَذفُ التّنوين من المضاف أو النّونِ .

قولُه : " كأن لَم يثبُتِ " يُريدُ : أنّ اللّامَ زَائدٌ فى غير موضعِ الزّيادة ، ولأنّه لو لم يُقدّر أنّه غيرُ ثابتٍ لَمَا صحّ النصبُ ، فإن قولك : " لاَ أبَا لَكَ " منصوبٌ وليس مبنيًا ، ولَمَا صحّ أيضاً ثبوتُ الألفِ .

وقيلَ : إنّما جازَ عملُ " لا " فى " أَبَا لَكَ " ؛ لأنّه فى معنى " لاَ أَبَ لَكَ " ، والثاني نكرة بالإجماعِ ، والأوّلُ بمعناه ، فَوجبَ أن يكون مثلَه ؛ لأنّ التّنكيرَ أمرٌ معنويّ ، فإذا اتّفقَ لفظان فى أمرٍ معنويٍ وأحدُهما نكرةٌ وَجَب أن يكونَ الآخر كذلك دُون العكْسِ ؛ لأنّ الأصلَ التنكيرُ ، ولذلك أجازوا أن يكُونَ " العِرَاكُ " [2] من قولِهم : " أرْسَلَهَا العِرَاكَ " حَالاً بمعنى(مُعتَرِكَةً).

وأمّا [3] قولُه: " يَا بُؤسَ للحرْبِ الّتى " فَهُو [4] صدرُ بيتٍ لسعد بن مالك ، وَهُوَ قولُهُ :

---

(١) انظر شرح ابن القواس ٩٤٤ .

(٢) هذه الكلمة من بيت للبيد قد تقدم ذكره ، في الجزء الأول .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " فهى " .

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الّتي وَضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَرَاحُوا [1]

قـولُه : " ومـثله " يُريدُ : وَمِـثلُ " لاَ أَبَالَكَ " " يَا بُؤسَ للحـرْبِ " ، وَيريدُ بالمماثلةِ هُنَا في[2] إقْحامِ اللّامِ بينَ المضَافِ وَ المضَافِ إليه لا في تحقيق الإضَافةِ وَتَعْرِيفِ الأوّل بالثّانى ، وَلاَ بالاعْتدَادِ بها فاصلةً بينَ المضَافِ وَالمضافِ إليه كمَا في " لاَ أَبَالَكَ " .

وَإن تصِفْ مَبنيَّ " لاَ " فَابنِ مَعَهْ وَقَد تجئُ صِفَـةٌ مرتَفِعَـهْ

وَ تَـارةً تَنْصِبُهَـا مُنَوّنَـهْ تَقُولُ : لاَ رَجُلَ خَوّاناً هُـنَهْ

وَإنْ تَصِفْـهُ بالمضَـافِ فَانْصِـبِ تقولُ : لاَ عَبدَ كَرِيمَ الْحَسَبِ

قولُه : " وَ إن تصفْ مَبنيَّ لاَ " احترَزَ بمبنيّ " لا " عن المعرب ؛ فإنّه لا يجوز بناءُ الصّفةِ مَعَهُ إذا كَان مُعرباً ، ومثاله " لاَ غُلاَمَ رجُلٍ كَريماً عندَكَ » .

وَقِيلَ : يجوزُ رفعُ صفةِ المضَافِ على الموضعِ كمَا يوصفُ اسم " إنّ " على الموضعِ .

قولُه : " فَابْنِ مَعَهْ " يُريدُ صِفتَه أَى : صفةَ مبنيّ " لاَ " ، وَصِفةُ المبنيّ بِـ "لاَ" فيها ثلاثةُ أوجهٍ، نصبُها، ورَفعُها، وَبناءُ الصَفةِ مع الموصُوفِ، أمّا[3] الرّفعُ فعلى الموضعِ ؛ لأنّ موضعَ المبنيّ مَعَ " لاَ " رفعٌ بالابتداء ، وهُوَ أقْواها كمَا فى صفَةِ المنادَى المضمُومِ .

---

(١) البيت كما قال الشارح لسعد بن مالك جد طرفه بن العبد وهو فى الكتاب ٣١٥/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، وابن الشجرى٨٣/٢ ، وشرح ديوان الحماسة ٥٠٠ ، ومغنى اللبيب ٢٨٦ ، وشرح شواهده للسيوطى ٨٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " وأما " والواجب إسقاط الواو .

وأمَّا النّصبُ بالتّنوين فمحمولٌ على اللّفظ كمَا حَملوا صِفَةَ المُنَادَى المضمُومِ علَى لفْظه ؛ لأنَّ حَرَكةَ البناءِ فيهما عارضةٌ كَحرَكةِ الإعْراب ، وَقِيلَ : النّصبُ محمولٌ على الأصْلِ الّذى يجبُ للاسمِ لَوْ [1] لَمْ يتضمّن معنَى الحرْفِ . ١٥٠/أ وَإنّما قدّمَ البناءَ فى الصّفةِ على الإعرابِ ؛ لأنّه أشكلُ الوجوهِ الثّلاثةِ ، فكأنّهم ركّبوا الصّفةَ مَعَ الموصُوفِ ثم أَدْخلُوا " لاَ " بعْدَ التّركيب فقَالُوا : " لاَ غُلامَ ظريفَ لَكَ " كمَا تقولُ : " لاَ خَمسةَ عَشَرَ درهماً لَكَ " ، وإنّما أَجازُوا تركيبَ الصّفةِ مَعَ الموصُوفِ لتنزيلها من الموصُوفِ منزلةَ الصّلةِ من الموصُولِ ، وَلذلِك لاَ يُسْتغْنى عَنْها فى بعْضِ المواضِعِ نحْوُ " يَا أَيُّها الرجُلُ " كمَا لاَ يُسْتغْنَى عن الصّلةِ ، ولاَ يجُوزُ أَن تكونَ الصّفةُ ركّبت مَع الموصُوفِ بعْدَ تركيبهِ مَعَ " لاَ " إذْ لاَ يُجعلُ ثلاثةُ أَشياءَ شيئًا وَاحِداً ، وَقَدْ تقدّمتْ علّةُ ذلكَ [2] .

قولُه :

" وإن تصف مبنىَّ " لاَ " فَابنِ مَعَهْ "

ليْسَ علَى إطْلاقهِ بَلْ كَانَ ينَبغِي أَن يقُولَ : إذَا وليتهُ الصّفةُ مفردةً ، فإنّها لو فصلت بينَ الصّفةِ والمبنىّ مَعَ " لا " امتنعَ البناءُ فى الصّفة ووَجبَ الإعرابُ إمَّا نصباً وَإمّا رَفعاً . وقولُنَا " مفردةً " لتخرج الصّفةُ المضَافةُ وسَيأتى [3] ذكرُهَا ، وَأيضاً فكَانَ يَنْبغى أَن يقُولَ : فَابْنِ مَعَهُ الصّفةَ الأُولَى " ؛ فَإنَّ الصّفة الثانيةَ وَالثّالثَةَ ليْسَ فيهما إلاَّ الإعرابُ .

قولُه :

" وَقَدْ تَجِيءُ صفةٌ مُرْتفعهْ "

هَذَا هُوَ الوجْهُ الثاني ، وقد ذَكَرْنا علَّةَ الرَّفعِ .

---

(١) فى (ف) " أو " .

(٢) انظر ١ / ٨٨ فيما مضى .

(٣) فى (ف) " ويأتى " .

قولُه :

" وَتَارةً تنصبُها مُنَوَّنَهْ " هَذَا هُوَ الوجْهُ الثَّالثُ، وقد تقدّم ذِكْرُه مُعلّلاً ، لكنْ في قولِهِ : " مُنوَّنهْ " تَنْبيهٌ علَى مَعْنىً لطيفٍ فقَيَّدَ الصّفةَ المنصُوبةَ بالتّنْوينِ وَلمْ يقيِّد المرفُوعَةَ ، لأنّهُ لاَ خِلافَ أنّ الصّفةَ المرفُوعةَ مُعْرَبةٌ وَالمنصُوبةَ المنوّنةَ مُعرَبةٌ ، إنّما الخِلافُ في الصّفةِ المفتُوحَةِ ، فقَالَ قومٌ : هي مُعْرَبةٌ وَفتحُهَا إعْرابٌ لكِنْ حُذفَ التّنوينُ منْهَا طَلَباً للمُشَاكَلةِ بينَ الصِّفةِ وَالموصُوفِ ، فقوله : " منونةْ " يُشيرُ به إلَى أَنَّ الفتْحَ بغَيرِ تَنْوينٍ لاَ يكُونُ نَصْباً ، وَلوْلاَ إرَادةُ مَا ذكرنَا لَكَفاهُ أَن يقُولَ " وَتارةً تنصبُها " كَمَا قالَ : " صفة مرتفِعَةْ " .

قولُه :

" تقولُ : لاَ رجُلَ خَوّاناً هُنَهْ "

مثالٌ للصّفةِ المنصُوبة ، وإن شئتَ رفعتَ " خَوّاناً " [1] ، وإن شئتَ حذفتَ التّنوين وبنيتَهُ مع الموصُوفِ ، فهذا التّمثيلُ يجمعُ الأوجُهَ الثّلاثةَ . قوله : " هُنَهْ " يريدُ " هُنَا " فأبدل من الألف " هَاءً ".

قولُهُ :

" وإن تصفه بالمضَاف فَانْصبِ " [2]

يُريدُ : فانصبِ الصّفةَ ، ولو قالَ : " فَاعْرِبْ " لكَانَ أشملَ من قوله " فانصبْ " ؛ فإنّ منهم مَن يُجيزُ رَفعَ الصفةِ المضافةِ ، وقد تقدّم بيَانُه ، وإنّما وَجبَ الإعرابُ لتعذّرِ البناءِ فى الموصُوفِ مَعَ الإضافة ، فكذلك فى الصّفة .

وقِيلَ : يجبُ نصبُ الصّفةِ المضَافةِ كمَا يَجبُ نصبُ صفةِ المنَادَى المضمُومِ إذا كانت مُضَافةً .

قولُه : " لاَ عَبدَ كَرِيمَ الحسَبِ " تمثيلٌ بالوصْفِ [3] بالصّفةِ المضَافة .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " وإن نصف مبنى لا فانصب " ، والمثبت من (ف) .

(٣) هكذا فى النسختين " ، والأولى إسقاط كلمة " بالوصف " ؛ لأن ما بعده يغنى عنه .

[العطف على اسم لا المفرد]

وَانصبْ أوِ ارفعْ بعدَ وَاوٍ عَاطِفَا ... وإنْ تُكَرَّرْ " لا " فَكُنْ مُسْتَأْنِفَا

تقولُ لاَ حَولَ ولاَ قُوَّةَ لِي ... ستَّةَ أوجُهٍ بهذينِ اجعلِ

فتحهُماَ ، والرفعُ فيهما مَعَا ... وفتحُ قوةٍ ، وحولُ رُفِعَا

وَعَكْسُهُ ، وجعلُ لاَ الموخَّرَهْ ... كَلَيْسَ أو زائدةً مُكَرَّرَهْ

" عَاطفاً " منصوبٌ حالٌ (١) من الفَاعلِ في قوله : " انصبْ " ، أمّا النصبُ ١٥١/أ فعلَى لفظِ المبنّي كمَا في نَصْبِ الصفة وَمِثالُه قولُ الشّاعرِ :

فَلاَ أبَ وَأبناً مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إذَا هُوَ بالمجْدِ ارْتَدَى وتَأزَّرَا (٢)

فَنَصبَ " ابناً " ، إمّا عطفاً على لفظ المبني ؛ لأنّها حركة تشبهُ حركةَ الإعرَابِ فجازَ العَطْفُ على لفظِها كما جَازَ العطفُ على لفظ المنَادَى المبنيّ بالرّفعِ ، وإمّا لأنّ موضعَ النّكرةِ المبنيّةِ نصبٌ . وَإنّما بُنِيت لتضمنها معنى " مِنْ " ولذلك تنصبُ مضافَةً ، وإن رفعت فعلى موضعِ المنفيّ مع " لا " ؛ فإن " لا " وما عملت فيه في موضع اسمٍ مبتدأٍ .

قولُه :

" وإن تكرر " لاَ " فكُن مُستأنفَا "

يُريدُ : إن أتيتَ بعدَ حرْفِ العطْفِ بـ " لاَ " جَازَ العطفُ وَالاستئنافُ ، ومَعنَى الاستئنَافِ أن تفتحَ ما بَعْدَ الثّانَيةِ .

---

(١) في (ف) " على الحال ".

(٢) ينسب البيت للفرزدق وليس في ديوانه ، وقيل : لرجل من عبد مناة ابن كنانة ، وقيل : لايعرف قائله ، وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٧٤/١ أنه للكميت بن معروف ، وينسب للكميت الأسدي

وهو من شواهد سيبويه ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، والعيني ٣٥٥/٢ ، والخزانة ١٠٢/٢ .

قولُهُ : " لاَ حَولَ ولاَ قُوّةَ لي " تمثيلٌ لتكرير " لا " ، وَفتْحُ " قُوّةٍ " يدلُّ على أنّ الثانية مُستأنفةٌ ؛ لأنّه جوابُ استفهامٍ فيه " مِنْ " كمَا أَنَّ الأَوّلَ كذلك .

قولُه : " ستة أوجُهٍ [١] .

الصَّوابُ خمسةُ أوجُهٍ ؛ لأنَّك إذا فتحت الأوّلَ جَازَ فى الثاني ثلاَثةُ أَوْجُهٍ : فَتْحُهُ على الاستِئْنَافِ ، وَنصبُهُ على لفظِ المنفيّ أو محلّه ، وَرفعُهُ على محلّ " لاَ " معَ المنفيّ ، فهذه ثلاثَةُ أوجهٍ فى الثانى وفَتْحَ الأوّلِ [٢] فصارت أربعةً ، ويجوز رفعُ الأوّلِ فصارت خمسةَ أوجهٍ ، وَجْهانِ فى الأوّلِ ، وَثلاثةٌ فى الثَّاني .

وَإذا رَفعتَ الأوّلَ لم يَجبْ نصبُ الثانى ؛ لأنّ نصبَهُ عطفٌ [٣] على محلّ الأوّلِ ، أَو علَى لَفْظِهِ ، وَبرفْعهِ قَدْ بَطَلَ عملُ " لاَ " ، ولاَ يجوزُ نصبُ الأول بتنوينٍ ، لأنّه مفردٌ .

فإن قُلتَ : فَتجعلُ " لاَ " بمعنَى " لَيْسَ " ، أو زائدةً مكرّرةً كمَا ذَكَرَ

قلتُ : علَى هَذا ترتقى الأوجُهُ إلى اثنى عَشَرَ وَجْهاً ، فحصرُهَا فى ستةٍ تحكّمٌ ؛ لأنّك إذَا رفَعْتَ مَا بعدَ "لا" الثَّانيَةِ جازَ أن ترفعَهُ بالابتداءِ ، وجَازَ أن تجعلَهَا بمعنى " لَيْسَ " ، وجَازَ أن تعطفَهُ على محلّ " لاَ " الأولى ، وَالخَبرُ فى جميع هذا محذُوفٌ ، وَيجُوزُ أن تكون " لا " الثَّانيةُ زائدةً فترفعُهُ على محلّ " لا " الأولى ، فهذه أربعُ أوجُهٍ فى رَفْعِ مَا بَعْدَ " لا " الثانية .

وإذا رفعتَ ما بعد " لا " الأولى جَازَ أن تكونَ بمعنى " لَيْسَ " ، وجَازَ أن يكونَ مبتدأً ، ففى رَفْعِ الأول وجْهان ، وَفى الثاني أربعةُ أوجهٍ فصارَتْ ستَّةَ أَوْجهٍ فى الرَّفعِ وَحْدَهُ .

---

(١) تبع ابن معطى الزمخشريَّ فى ذلك . انظر المفصل ٨١ .

(٢) أى : مع فتح الأول .

(٣) فى (ف) " عطفاً " .

وإذَا نصبتَ الثَّانى بتنوينٍ جَازَ أن تكونَ " لا " الثَّانيةُ زائدةً ، فيكون مثل قولك : " لاَ غُلاَمَ وَجَاريةً " .

وَالْحَقُّ أنّها خمسةُ أوجُهٍ ؛ لأنّ القصدَ تعديدُ وجُوهِ مَا يجوزُ فى المنفيّ من الإعرَابِ وغَيرِهِ لاَ تَعْدِيدَ وجُوهِ " لاَ " .

قولُهُ :

" وفَتحُ قُوةٍ وَحَوْلُ رُفِعَا "

نَحْوُ " لاَ حَوْلُ ولاَ قُوّةَ إلاَّ باللّهِ " ، وَمثالُهُ قولُ الشَّاعِرِ :

فلاَ لغْوٌ وَلاَ تأْثِيمَ فيهَا ... وَمَا فَاهُوابِهِ أبداً مُقيمُ [(١)] .

قولُهُ : " وَعَكْسُهُ " يُريدُ رفعَ " قُوّةٍ " ، وَفتحَ " حَوْلٍ " ، ومثالُهُ قولُ الشّاعِرِ :

لاَ أُمَّ لِى إن كانَ ذَاكَ وَلاَ أبُ [(٢)]

لكن إذا جَعلَتَ " لاَ " بمعنى " لَيْسَ " كانَ الخبرُ فى موضعِ نصبٍ ، وإن لم تعملْهَا كانَ الخبرُ فى مَوْضعِ رَفْعٍ ، وَالتَّقديرُ " لاَحَوْلُ لى ولاَ قوّةَ لِى" ، فَ " لِى " هُوَ الخبرُ ، وحُذِفَ للعلْمِ بهِ ، وَقَدْ تَقدّمَ تعليلُه .

---

(١) هذا البيت لأمية ابن أبى الصلت ، وهو ملفق من بيتين فى الديوان بينهما خمسة أبيات ، وهما :

وفيها لحم ساهرةٍ وبحرٍ ... وما فاهوا به لهم مقيمُ

ولا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ... ولا غول ولا فيها مليم

انظر الديوان ٦٨ ، والعينى ٣٤٦/٢ ، ومعاني القران للفراء ١٢١/١ .

(٢) هذا عجز بيت مختلف فى نسبته ، فقيل : لرجل من مذحج ، وقيل : لهمام بن مرة ، وقيل : لضمرة ابن جابر ، وقيل لزرافة الباهلى ، وقيل : لرجل من عبد مناه . وصدره :

هذا وجدكم الصغار بعينه

انظر الكتاب ٣٥٢/١ ، ومعانى القران ١٢١/١ ، والمقتضب ٣٧١/٤ ، والخزانة ٢٤٣/١ ، والعينى ٢٣٩/٢ ، وابن يعيش ١١٠/٢ ، وشرح ابن القواس ٩٤٩ .

[العطفُ على اسم إنَّ وأخواتها]

وَأعطِفْ عَلَى الموضعِ فِى "إنّ" كَـ «لاَ» بالرّفـعِ بعْـدَ خَبَرٍ تكَمَّـلاَ

إنّما حَملَ " إنّ " فى العطْفِ على موضعِ اسمِهَا علَى " لاَ " ؛ لأنَّ " لاَ " مركّبةٌ (مَعَ)[1] المفردِ ، فهِىَ ومَا بعدَهَا بمنزلة كلمةٍ وَاحدةٍ ، ولذلك شبهّوا " لاَ رجُلَ فى الدَّارِ " بِـ " خَمسةَ عَشَرَ " فهِى أدخلُ فى العطْفِ علَى موضعِهَا ، ولذلك يعطفُ على موضعها قبل الخَبرِ عندَ مَن يرَى أنَّها عاملةٌ فيه ، فلهذَا شبّه " إنَّ " بِـ " لاَ " ؛ لكونهَا فى هذا المعنَى أقْوى حَالاً من (إنّ) [وَ] المشبّهُ بهِ من شأنه أَن يكُونَ أقْوىَ حَالاً من المشبّه . ١٥١/أ

قولُه : " بعدَ[2] خَبَرٍ " احترازٌ من العَطفِ على موضِعِ الاسم بالرَّفعِ قبلَ الخبَرِ ؛ فإنّ سيبويه لا يجيزُهُ[3] .

قولُه : " تَكَمّلاَ " احترازٌ من مثْلِ قَولكَ : " إنَّ فيكَ زيداً وَعَمْروٌ رَاغِبٌ " ، وكَذَا " إنَّ زَيداً فِيكَ وَعمْروٌ راغبٌ " ؛ لأنَّ الظّرفَ هُنَا غيرُ تَامٍّ ، وكَذا إذَا قُلتَ : " إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْروٌ عندَكَ " لمْ يجُزْ رفْعُ " عَمْرو " علَى موضعِ اسْمِ[4] " إنَّ " ؛ لأنَّ الظَّرفَ من تمام الخَبرِ لتعلّقه ، وَإن عَطفتَهُ علَى الضَّمير فى " قائمٍ " من غَيرِ تَوْكيدٍ جَازَ على قُبْحٍ .

قولُه : " وَاعطِفْ على الموضع (فِى " إنّ "

---

(١) فى كلتا النسختين " من " ، والصواب ما أثبت .

(٢) فى الأصل " بغير " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٩٠ ، والإنصاف المسألة (٢٣) ، والهمع ٢/١٤٤ .

(٤) سقط فى (ف) .

" يُريدُ في اسم " إنَّ " ، وَإنّما مَا جازَ العطْفُ علَى الموضعِ في " إنّ ") [1] ؛ لأنّها لم تغيّر معنَى الابتداء ، فَمعنَى قولك : " زيدٌ قَائمٌ " ، وَ " إنَّ زَيداً قَائمٌ " وَاحدٌ خَلاَ زيادَةِ التّأكيدِ في " إنَّ " ، وتأكيدُ الشّيءِ لاَ يغيرّ معناهُ ، فإذا قلتَ : " إنَّ زَيداً قائمٌ وعمروٌ " بالرّفعِ علَى مَوضعِ " زَيدٍ " ، وَبالنّصبِ علَى لفْظِ " زَيدٍ " ، ولا يجوزُ العطْفُ قبلَ ذكرِ الخَبرِ ، إمّا لفظاً ، وَإمّا تَقْديراً ، وَإنّما لم يَجُزْ ؛ لأنَّك إذا قلت : " إنَّ زَيداً وَعمروٌ قَائمَانِ " فَيكونُ العَاملُ في الخَبرِ " إنَّ " مِنْ حَيْثُ إنَّه خَبرٌ عن [2] اسْمِهَا ، والابتداءُ مِنْ حَيْثُ [3] هُوَ خَبَرٌ عَنْ " عَمروٍ " المرفُوعِ بالابتدَاءِ ، وَعامِلاَنِ (لا يَعملان في شَيءٍ وَاحدٍ)[4] ، وَإنّما قلتُ : "أو تقديراً" ليدخُلَ مثلُ "إنَّ زَيداً وعمروٌ قَائمٌ"، فيجوزُ العطفُ ؛ لأنَّ " قَائماً " خَبرُ " إنَّ " وَهُوَ في التّقديرِ مُقدّمٌ ، وَخَبرُ " عَمْروٌ " محذُوفٌ ، ومثل قوله تعالى : ﴿ إنّ الّذِينَ آمَنُوا وَالّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ [5] .

فإنّ التَّقديرَ : إنّ الّذِينَ آمَنُوا وَالّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ كَذَلِكَ ، فَحُذِفَ خَبَرُ " الصَّابِئُونَ " لدلالة خَبَرِ " إنَّ " عَليهِ ، وَعليهِ قَولُ الشَّاعرِ :

---

(١) سقط في (ف) .

(٢) في (ف) " من "

(٣) بعده في (ف) " إنه " .

(٤) في النسختين " لا يعمل شئ واحد " والصواب ما أثبت .

(٥) سورة المائدة ٦٩ .

فإنّي وَقيّارٌ بها لغريبُ (١)

وَالتَّقديرُ : إنّي لغريبٌ ، وقيّارٌ بها غريبٌ " فحَذَفَ خَبرَ المعطُوفِ على اسْمِ " إنَّ " ، وَلوْ قَالَ : " لَغَرِيبَانِ " لَمْ يَجُزْ .

وَالعطْفُ (على مَوْضعِ الاسْمِ) (٢) فى بابِ " إنّ " عَلَى ثلاَثةِ أوجهٍ : جَائزٌ ، وَمُمْتنعٌ ، وَمُخْتلفٌ فيه ، فالجائزُ فى " إنَّ " المكسُورةِ ، والمختلَفُ فيهِ " لكنّ " ، وَ " أَنَّ " المفتُوحة ، وَالممتنعُ بقيّةُ أخواتِهَا ، قَالَ ابنُ جني (٣) : الّذِى يدُلُّ علَى أنّ (٤) موضِعَ " أَنَّ " المفتُوحةِ رفعٌ بالابْتِداءِ عَطْفُ المبتدأِ عَليها ، وقَالَ الشّاعرُ :

فَلاَ تَحْسَبِى أَنّي تَخَشَّعْتُ بَعدكَمْ لِشيءٍ وَلاَ أَنّي من الموتِ أَفْرَقُ (٥)

ثم قَاَل بعدَ ذلكَ :

وَلاَ أَنَا ممّن يزدهيهِ وَعِيدكم ....

---

(١) هذا عجز بيت لضابئ البرجمي من قصيدة قالها وهو محبوس في المدينة المنورة فى زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وصدره :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو فى الكتاب ٣٨/١ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والأصمعيات ١٨٤ ، والخزانة ٣٢٣/٤ ، والعينى ٣١٨/٢ .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) انظر اللمع ١٢٦ .

(٤) سقط فى (ف)

(٥) الشاعر هو جعفر بن علبة الحارثي من شعراء الحماسة ، وتكملة البيت الثانى :

ولا أنّنى بالمشيِ فى القيدِ أخرق .

ورواية غير ابن جنى – كما فى الحماسة ٦٥/١ ، وشرحها للمرزوقى ١ / ٥٥ .

ولا أن نفسى يزدهيها وعيدكم .

وحمل ابن جنى " لكن " المشددة على (إنّ) فى هذا الحكم فى كتابه اللمع ١٢٦ .

فعطَفَ " أنَا " وَهُوَ مبتدأٌ عَلَى " أنَّ " المفتُوحَةِ وَمَا عَملَتْ فيه .

وَفِي الصِّفةِ عَلَى المَوضِعِ خِلَافٌ وأجازَهُ الزَّجاجُ [1] محتجًّا بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إنَّ رَبّي يَقْذِفُ بِالْحقِّ عَلاّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [2] ، فَـ " عَلاَّمٌ " صفةٌ لاسْمِ " إنَّ " عَلَى المَوضعِ ، قِيَاساً علَى العَطْفِ .

وَقِيلَ : هُوَ خَبرٌ بعْدَ خَبرٍ ، وَقِيلَ : بَدلٌ من الفَاعِلِ فى " يَقذِفُ " ، وَمَن نَصَبَهُ فعلَى الحَالِ ، وَيقوّي قَولَ الزّجاجِ مَا حكَاهُ سيبويه " إنَّهم أجمعُونَ ذَاهِبُونَ " [3] فَأكّدوا اسْمَ " إنَّ " علَى الموضعِ ، وَالتَّأكيدُ كَالوصْفِ ، قَالَ سَيبَويهِ [4] : كَأنَّه تَوهَّمَ سقُوطَ " إنَّ " من اللّفْظِ كَمَا توهّمَ الأخرُ وُجُودَ الباءِ فى قولِ الشّاعر : ١٥٢/أ

وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُها [5] .

---

(١) نص عليه ابن يعيش ٦٨/٨ .

(٢) سورة سبأ ٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٥٤/١ .

(٥) هذا عجز بيت حار سيبويه فى نسبته فقد جعله فى ٨٣/١ للأخوص ، وفى ١٥٤ للأحوص بالمهملة ، وفى ٤١٨ للفرزدق ، والصواب أنه للأخوص الرياحى بالخاء المعجمة ، وصدره :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً

وهو فى شرح أبيات سيبويه ٧٤/١ ، وأسرار العربية ١٥٥ ، والخزانة ١٤٠/٢ .

" فعل التعجب "

القَوْلُ فيما لَمْ يُصَرَّفْ مِنْهُ فِعْلُ التَّعجبِ أَبَنْتُ عَنْهُ

قولُه : " فِيمَا لَمْ يُصرَّفْ مِنْهُ " أي : فى الفِعْلِ الّذى لم يُصَرّف ، يريدُ الأفعَالَ الجامِدةَ ، وعَدمُ التصرّفِ فى الأفعَالِ كعدَمِ الإعرَابِ فى الأسمَاءِ .

وَالأفعَالُ التى هِيَ غَيرُ متصرّفةٍ ستةٌ ، وَهِيَ :

" فعلُ التَّعجب ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ ، وَحَبَّذَا " فهذه الأربعةُ التى ذكرَهَا فى هذَا البَابِ ، أمَّا " عَسَى ، ولَيْسَ " فَقَدْ تَقدَّم ذكرُهُمَا ، وَمَعنَى التّصرّفِ هُوَ أن يُبْنَى مِن مصدَرِهِ مثَالُ المَاضِي ، وَالمضَارعِ ، وَالأمرِ ، وَالنّهي ، واسْمِ الفاعل ، وَاسْمِ المفعُولِ (إنْ كَانَ متعدياً) (١) .

قولُهُ : " مِنْهُ " أي : من الّذى لاَ يتصرّفُ فعلُ التّعجب ، فالهَاءُ فى " مِنْهُ " ضميرٌ عَائدٌ إلَى " ما " من قولهِ : " فِيمَا لَمْ يُصرّفْ " .

قولُهُ : " أبنتُ عَنْهُ " أَيْ : عن فِعْلِ التّعجّب (أي : ذَكرتُهُ فى هذَا البَابِ مُبَيّناً ، وَإنّما لم يتصرّف فعلُ التّعجّبِ) (١) ؛ لأنّهُ ليس بخَبرٍ عن أمْرٍ وَاقعٍ ، بَلْ قولُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيداً ! هُوَ نَفْسُ التّعجّبِ الواقِعِ من المتعجّب ؛ لأنّه إِخْبارٌ عن إيقاعِ تَعجّبٍ بخلافِ قولك : تَعجّبْتُ مِنْ كَذَا ، فإنّه إخبارٌ عن حُصُولِ تعجّبٍ وَليسَ هُوَ نفْسُ التّعجبِ ، فالتّعجبُ من الألفَاظِ الانشَائيةِ الّتي هِيَ نفسُ العملِ وَالفعلِ لاَ إخبَارٌ عن وقُوعِ فعلٍ ، وَقَالوا (فى رسْمِ التّعجّب : هُوَ انْفِعَالُ النّفْسِ عِنْدَ رُؤْيتها مَا خَرَجَ عن نظائرِهِ ، أَوْ سَمَاعِهَا ، وَقَالُوا) (١) في رسْمِ

---

(١) سقط من (ف) .

المتعجّب [١] منْهُ : " هُوَ مَا خَفِيَ سَبَبُهُ وَخَرَجَ عن نظَائره ، فَلاَ يَصِحُّ التّعجّبُ في حَقّ اللّه تعَالىَ ؛ إذْ لاَ يَخْفَى عَليه شَيْءٌ .

تقولُ : مَا أحسَنَ خَالداً فَـ " مَا " مُبتدأ مُنَكَّرٌ قد أَبْهِمَا

وَ " خالدٌ " منتصِبٌ بِـ " أحْسَنَا وإنْ تَقُلْ : أَحْسِنْ بخَالدٍ هُنَا

فَاللّفظُ لفظُ الأمرِ وَالمعنَى خَبَرْ مَعناهُ :مَا أَحْسَنَهُ ! وَقَدْ ظَهرْ

اللّفظُ [٢] الّذِي هُوَ نفسُ التّعجب وَإنشاؤُهُ لفظانِ : أحدهما " مَا أَفْعَلَهُ " ، وَالثّاني : " افْعِلْ به " ، وقد ذكَرَهُمَا صَاحبُ الأرجُوزةِ ؛ لأنّ القصْدَ مِنْ هذا البَابِ بيَانُ الصّيغةِ المستعملَةِ [٣] فيهِ وَأحكامُها ، وَمِثالُ الصّيغةِ الأولى للتّعجّب قولُه : " مَا أَحْسَنَ خَالداً ! " ، وَمِثالُ الثّانيةِ قولُه : " احْسِنْ بِخَالدٍ ! " ، ثم شَرَعَ يُبيّنُ إعرابَ صيغَةِ التّعجّب فقَالَ : " مَا: مُبتدأٌ" ولاَ بُدّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ وَخبَرُهُ " أَحْسَنَ " وهُوَ جُمْلَةٌ مركّبةٌ من فِعْلٍ وَفَاعلٍ ، فَالفِعْلُ " أَحْسَنَ " ، وَالفاعلُ الضّميرُ المُستّكِنُّ فى " أَحْسَنَ " وهُوَ عَائدٌ (علَى " ما") [٤] ، وَ " خَالدٌ " مفعُولٌ به ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

خَالدٌ مُنتَصِبٌ بأَحْسَنَ " .

قولُهُ : " مُنَكّرٌ قَدْ أُبْهِمَا " يُشيرُ (بِهِ) [٥] إلَى مَذْهبِ سِيبَويهِ [٦] وَيَخْتَارُهُ ؛ فَإنّ " مَا " عِنْدَ الأخفَشِ [٧] مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى " الّذى " .

---

(٣) فى الأصل " التعجب .

(٢) (ف) " النفس " تحريف .

(٣) (ف) " والمستعمل " تحريف .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) فى الأصل " فيه " بدل " به " .

(٦) مذهب سيبويه ومن تابعه أنها نكرة مبهمة غير موصولة ولا موصوفة انظر : الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ١٧٣/٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٧) معانى القرآن للأخفش ١٥٥/١ ، وابن يعيش ١٤٩/٧ ، وشرح ابن القواس ٩٥٨ .

قـولُهُ : " قَدْ أُبْهِمَا " أَي : وَضَعَهُ مُبْهَماً ، وَقِيلَ : هِـيَ غيرُ موصُوفةٍ ؛ لأنّ " ما " الموصُوفةَ وإن كانت نكرةً فإنّ إِبْهامَهَا يَزُولُ بالصّفةِ (١) .

وَعِنْـدَ الـكُوفِيِّـيـنَ " مـا " استـفـهـامـيّـةٌ ، وَالْخبَرُ عِنْدَ الأخْفَشِ محذُوفٌ (٢) ، وَالتّقديرُ عندَهُ : الَّذى أَحْسَنَ زَيداً شئٌ ، وَحَذْفُ مَا لاَ دليلَ عليه ضَعِيفٌ ، ١٥٢/ ب إذْ لاَ فائدةَ فيهِ ؛ لأنَّ كلَّ (مَا حَسَّنَ) (٣) زيداً شئٌ أو موجُودٌ .

وَأمَّا جعلُهَا استفهاماً ففَاسدٌ ؛ لأنّ التَّـعجّبَ مُغَـايرٌ للاستـفهَامِ .

قـولُهُ :

" وَإنْ تقل أحسنْ بخَالدٍ هُنَا "

لفظُهُ لفظُ الأمرِ وَمَعنَاهُ معنَى الخبَرِ ، وَقد فَسَّرَهُ بقولهِ :

" فَاللّفظُ لَفظُ الأمْرِ " وَالمعنَى خَبَرْ "

ثمَّ زَادَهُ بيَـاناً بالتّمـثيلِ فقَـالَ : " معنَاهُ مَا أَحْسَنَهُ ! أَيْ : مَعنَـى أَحْسِنْ بخَالدٍ : مَا أَحسَنَ خَالداً .

قولُهُ : " وَقَد ظَهَرْ " [أي] وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ منصُوبٌ على مذهَبِ الزّجاجِ ، يعني المجرُورَ بالباءِ في قولك : " أَحْسِنْ بخَالدٍ ! " عِندَ حذْفِ البَاءِ فى ضرُورةِ الشّعرِ ، قال الشَّاعرُ :

فَأَجْدِرْ مثلَ ذَلكَ أَن يَكُونَا (٤) .

أَرَادَ : فَأَجْدِرْ بمثلِ ذَلكَ ، فحذَفَ البَاءَ ، وَنصبَ " مِثْلاً " ، وَممّا جَاءَ فيه الـخبَرُ بلفْظِ الأمْرِ قولُهُ تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فى الضّلاَلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمَنُ مَدّاً ﴾ (٥) أَيْ : فَإنّه يمدّ لَهُ الرَّحمَنُ مَدّاً .

---

(١) سقط من (ف).

(٢) انظر المصادر السابقة مع شرح الكافية للرضى ٢/٣١٠ .

(٣) فى الأصل من " أحد " وفى (ف) " واحد " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) لم أقف على قائل هذا الشطر ولا تتمته .

وهو فى التحفة الشافية لوحه ١٧٩ ب ، والشرح مجهول المؤلف لوحة ١٢٣ .

(٥) سورة مريم ٧٥ .

وَ " الباءُ " زائدةٌ (١) لاَزمةٌ لاَ تحذفُ إلاّ فى ضَرُورةٍ ، وَزِيادتُهَا للفرْقِ بيْنَ التّعجّبِ وَالأمْرِ ؛ فَإنَّه إذَا قَالَ : أَكْرِمْ بزَيدٍ ! عُلِمَ أنّه تَعجّبٌ ، وَإذَا قِيلَ : أَكْرِمْ زَيداً لم يُعْلَمْ أَهُوَ تعجّبٌ أَمْ (٢) أَمْرٌ ؟ فزيادةُ " الباءِ " هُنَا بِمَنزلَةِ ضمّ " مِيمِ " مُن " فى القَسَمِ للفرْقِ بيْنَ القَسَمِ وَغيْرِه ، وَعِندَ الزّجاجِ أنّه أَمْرٌ ، وَالتّقْديرُ عِندَهُ : أَحْسِنْ ياَ حُسْنُ بِزَيدٍ " أَىْ : دُمْ .

وَقِيلَ : مَعنَاهُ أيّها المتعجّبُ [أُطْلُبْ] من كلِّ وَاحدٍ ، وَقُلْ لهُ : أَحْسِنْ بزَيدٍ ، أَىْ:قُل لهُ يَصِفُهُ بالحُسْنِ ، فَـ" زيدٌ " علَى هذَا مفعُولٌ فى مَوضعِ نصبٍ ، وَالباءُ زائدةٌ أَيضًا كَمَا فى قولِه تَعالى : ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٣) وَإنّما قُلنَا : إنَّ " البَاءَ " زائدةٌ ؛ لأنَّ هَمْزَةَ " أَحْسَنَ " للتّعديةِ فَوجَبَ أن تكونَ الباءُ لغَيرِ التّعْدية ، وَعلَى الوجْهِ الأَّول " الباءُ " زائدةٌ فى الفَاعلِ وَالمعْنَى " أَحْسَنَ زَيدٌ ، أَىْ : صَارَ ذَا حُسْنٍ ، وَالْبَاءُ فيهِ كالْبَاءِ فى قولهِ تَعالى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٤) .

فَإن قِيلَ : فإذَا كانت الهمزةُ (فى " أَحْسَنَ ") (٥) من قولك : " مَا أَحْسَنَ زَيداً ! للتّعْديةِ فلِمَ أَدْخَلْتَهَا عَلَى الفعْلِ المتعدّى فى قَولِكَ : " مَا أَضْرَبَ زَيدًا " ؟

[قِيلَ : إنَّ " ضَرَبَ "] (٦) .

نُقِلَ إلَى " فَعُلَ " فَصَارَ " ضَرُبَ " (بضَمّ الرّاءِ) (٥)

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " أو ".

(٣) سورة البقرة ١٩٥ .

(٤) سورة الرعد ٤٣ ، وسورة الإسراء ٩٦ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من الأصل .

كَـعَـظُـمَ ، وكَثُرَ ، وَ " فَعُلَ " لاَ يكونُ إلاَّ لاَزماً ، ثم أُدْخِلَ عَليْهِ بعْدَ نَقْلِهِ الْهَمْزَةُ ليتَعدَّى [1] بِهَا إلى المفعُولِ .

وَلاَ تُصَرِّفْهُ ولا تُقَدِّماَ   مَعْمُولَهُ وَلاَ تَحُلْ بينَهُمَا .

قولُهُ : " ولاَ تُصرِّفْهُ " يعنى فعلَ التّعجب ؛ لما ذكرنا من أنّه ليس بخبرٍ عن معنًى بَلْ هُوَ نَفْسُ المعنَى .

وَقِيلَ : لشبـهه بالحرْفِ ؛ لأنَّ مـعنَاهُ فى غَيرِهِ ؛ لأنّ لفظَهُ مـاضٍ ، ومـعنَاهُ مُسْتقرٌ موجُودٌ فى الحَالِ ، فقَدْ صَارَ معنَى الماضِي في غيرِهِ وَهُوَ الحَالُ .

وَقِيلَ : مُنِـعَ التّـصـرّفَ ؛ لدلالتِـه علَى مـعنىً كَانَ القِـيـاسُ أن يُوضَـعَ له حَـرفٌ يَدلُّ عليـهِ ؛ لأنّ التّـعـجّبَ مـعنىً من المعَـانى التى تعـرضُ فى النّفْسِ كَالتّمنِّى ، ولذلك قالُوا : اللّامُ فى " لِلّهِ دَرُّ زيدٍ " للتّعجّبِ [2] .

فـأمّا مَـن يقُولُ : إنّه إنْشاءٌ فيقال [3] لَهُ (أيضـاً) [4] : لِمَ كَانَ إنشـاءُ التّـعـجبِ بصـيـغَـةِ المـاضى ؟ فَـإنّ الإنشَـاءَ كَمَـا يكونُ بالماضي فـقَدْ يكُونُ بالمضَارعِ ؟ .

قال ابْنُ السّراجِ [5] : هُوَ خَبَرٌ ، وَيدلُّكَ علَى أنّه خَبرٌ أنَّه يجُوزُ أن تقُولَ : صَدَقَ أو كَذَبَ لمن قَالَ : مَا أَحْسَنَ زيداً ! .

قولُه : " وَلاَ تقدّمَـا " أرادَ : لاَ تُقدّمَنْ ، فَأبدَلَ من نُونِ التّأكيدِ الخَفيفَةِ أَلفاً فى الوقْفِ .

---

(١) فى (ف) " ليعدى " .

(٢) فى الأصل (التعجب) .

(٣) فى النسختين " فقال " ، والصواب ما أثبت .

(٤) فى (ف) " زيد " تحريف .

(٥) راجع الأصول فى النحو ١/١١٥ .

وَلاَ يجُوزُ أن تقُولَ : " زَيداً مَا أَحْسَنَ " ، وَلاَ " مَا زَيداً أَحْسَنَ " بالاتّفَاقِ ؛ وإنّما كَانَ كذلك لعدَمِ تصرّفِ الفعلِ إذْ مَالاَ يتصرّفُ فى نفسِه لاَيتصرّفُ فى معمُولِه .

وقد ذَكَر لفعل التّعجب ثَلاثَ خواصٍّ : ١٥٣/أ

إحْدَاها : عدمُ التّصرفِ .

الثّانيةُ : عدَمُ تقديمِ معمُولِه عَليهِ . الثّالثةُ : أَلاَّ يُفصلَ بينه وَبينَ معمُوله مُطلقاً عندَ قومٍ ، ويَجُوزُ الفصْلُ بالظّرفِ وَحرْفِ الجرِّ نحْوُ: مَا أَحْسَنَ اليومَ زَيداً ، وَمِنْهُ قولُهُم : " مَا أَقْبَح بالرّجُلِ أَن يفعَلَ كَذا " ، فَـ " أَنْ " وَالفعلُ فى مَوضعِ نصْبٍ على التّعجّبِ ، وَ " بالرّجُلِ " فَصْلٌ ، أَمَّا الفصْلُ بالأجنبيّ فغيرُ جَائزٍ بالاتّفاقِ .

وَلاَ يُعطَفُ علَى فَاعلِ التّعَجّب ، وَلاَ يُؤكّدُ ، وَلاَ يُبدَلُ مِنْهُ .

لكنّ " كَانَ " قَدْ يَجِئُ زَائِدا تَقُولُ : مَا كَانَ أَشَدَّ خَالِدا !

" كَانَ " زَائدةٌ ، وَالتّقديرُ : مَا أَشَدَّ خَالداً! ، وَقِيلَ : " كَانَ " تَامّةٌ فِيهَا ضميرُ فاعلٌ يَعودُ إلى " ما " ، و " أَشدَّ " فى مَوْضعِ الحَالِ .

وَقِيلَ : هِيَ ناقِصَةٌ ، و" أشدَّ " فى موضعِ نصبٍ خَبَرُهَا ، واسْمُهَا ضَمِيرُ " ما " (١) . وَمَنْ جعلَهَا زَائدةً فلاَ فاعلَ لَهَا ، وَقِيلَ : فَاعلُهَا مَصْدرُهَا .

وَقَدْ زَادَ قَوْمٌ (٢) " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " بعدَ " مَا " كَمَا زَادُوا " كَانَ " ؛ لأنّهما من أخواتِها، فقَالُوا: " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا! ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ! ، أى : مَا أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَدْفَأَهَا!

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) حكى ذلك عن الأخفش ، انظر ابن يعيش ١٥١/٧ .

والصّحيحُ أنّ هذَا لا يجُوزُ كمَا جَازَ فى " كَانَ " ؛ فإنّه لا يجوزُ الفصْلُ بينَ " أَحْسَنَ " ومَعمُولِه فى الأصَحِّ ؛ لعدمِ التّصرّفِ ، [وَ] لمْ يَجُزِ الفصْلُ بينَ " ما " وفعْلِ التّعجَب ؛ لأنَّ الفصْلَ يُوجبُ تأْخيَر فعْلِ التّعجّب عَن مَوضعِهِ وذَلك تَصرّفٌ فى صِيغَةِ التّعجّبِ ، لكنّهم اعْتَبرُوا ذَلِكَ فى " كَانَ " لعمُومِ الكَوْنِ ، وَلِذَلِكَ أَتَى بحرْفِ الاسْتِدْراك ، فَقَالَ :

" لكنَّ " كَانَ " قد يَجِئُ زَائدَا " .

فَلوْ جَازَ زيادةُ " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " تَشْبِيهاً لهُمَا بِـ " كَانَ " لَجازَ زيادةُ بقيّةِ أَخَواتِها نَحْوُ : أَضْحَى ، وبَاتَ .

وَاللَّوْنُ وَالْخَلَقُ ان عجبتَا   بَنَيْتَ منْهَا مَصْدَراً وَجِئْتَا
بالفعلِ نَحْوُ مَا أَشَدَّ حُمرتَهْ   وَنَحو مَا أَوْضَحَ مِنْهُ بَلّجَتَهْ
إذ فعلُ كلُّ خِلْقَةٍ وَلَونِ   مُجَاوِزٌ ثَلاثَةً فى الكَوْنِ

يُريدُ بِـ " اللَّوْنِ " البيَاضَ وَالسَّوادَ وَالحُمْرةَ وَالصُّفْرَةَ وَما تَركّبَ منهَا ، فلاَ تقولُ من البيَاضِ : " مَا أَبْيَضَهُ " ، وَلاَ مِن السَّوادِ : " مَا أَسْوَدَه " (١)

فأمّا قَولُ الشّاعر :

جاريةٌ فى دِرْعها الفَضْفَاضِ   أَبْيضُ مِنْ أُخْتِ بَنِى إِبَاضِ (٢)

---

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، لأنهما أصلا الألوان .
انظر تفصيل ذلك فى الإنصاف ١٤٨ المسألة ١٦ .

(٢) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، وهو فى ديوانه ١٧٦ على أنه مما ينسب إليه .
وهو من شواهد الإنصاف ١٤٩ ، والأصول فى النحو ١/١٢٢ ، وابن يعيش ٦/٩٣ ، ٧/١٤٧ ، والخزانة ٣/٤٨١ ، وشرح ابن القواس ٩٦٣ .

فَـ " أبيضُ " ليس للتّفضيل بل صفةٌ لموصُوفٍ محذُوفٍ ، أي : في درعِهَا جِسْمٌ أَبْيَضُ ، أوْ شَخْصٌ أبيْضُ ، وَ " مِنْ " في مَوضعِ رفعٍ صفةٌ لـِ " أَبْيضَ " وإنّما ذكرنَا هَذا ؛ لأنَّ مَا لا يُبنى منه فعلُ التعجب لا يُبْنَى منه أفعلُ التّفْضيلِ ، فكمَا لا تقُولُ : " مَا أبْيضَ زَيداً لاَ تَقُولُ : " زَيدٌ أَبْيَضُ مِنْ عَمروٍ " ، وكَمَا لا تقُولُ : " مَا أَسْوَدَ زَيداً " لاَ تقُولُ : " زَيدٌ أَسْوَدُ مِنْ عَمْروٍ " ، (وتَقُولُ : مَا أَسْوَدَ زَيداً " مِنَ السّيَادةِ ؛ لأنّه مِن " سَادَ ، يَسُودُ " ، وكَذلِكَ تقُولُ : " زيدٌ أسْوَدُ مِنْ عَمْروٍ ") [1] أيْ : أَفْضَلُ منْهُ في السِّيادَةِ .

وَأمّا "الخلَقُ " فيعني بها الأعضَاءَ كَالْيَدِ ، والرِّجْلِ ، فلاَ تقُولُ من الوجْهِ : مَا أَوْجَهَهُ ، بَلْ تقُولُ : مَا أَحْسَنَ وَجْهَهُ ! ، وَتقُولُ من الوجَاهَةِ : " مَا أَوْجَهَهُ " إذَا كَانَ وَجيهاًعند النَّاسِ، ولاتقُولُ: من اليَدِ: " مَا أَيْداهُ " بَلْ " مَا أَشَدَّ يَدَهُ! " .

قولُهُ : " مَا أَشدّ حُمرتَهُ " مثالٌ للّوْنِ .

قولُهُ : " مَا أوضَحَ منْهُ بُلجَتَهُ " مثالٌ للخلقةِ ، وَالبُلْجَةُ : بياضٌ بينَ الحاجِبَيْنِ ، ثُمّ علّلَ امْتناعَ بنَاءِ [1] فعلِ التّعجب مِنَ الألْوَانِ وَالخلِقِ بقولِهِ :

إذْ فعِلُ كُلِّ خِلْقةٍ ولَوْنِ مُجَاوِزٌ ثَلاثَـةً .... ١٥٣ / ب

أيْ : ثلاثة أحرُفٍ ، فَـ " إذْ " للتّعليل كَأنّه قَالَ : ، لأنَّ فعلَ كُلِّ خِلْقةٍ ولَوْنٍ أكثَرُ من ثلاَثةِ أَحْرُفٍ ، وَإنّما لم يجُزْ بنَاءُ فَعْلِ التّعجّب مِمَّا زَادَ على الثَّلاثَةِ ؛ لأنَّ هَذه الصّيغَةَ - أعْني مَا أَفْعَلَهُ - لاَ تَصِحُّ إلاّ من الثّلاثيّ ، وَأَيضاً فإنّ الثُّلاثِيّ تزادُ عليه الهَمزةُ للتّعديةِ بَعْدَ نَقْلِهِ إلى " فَعُلَ " - بضمّ العَينِ -

---

(١) سقط من (ف) .

فالهمزةُ لَمَّا أَحْدثتْ فى الفعْلِ مَعْنَى التّعديةِ صارتْ كحَرْفٍ أَصْلىٍّ من صيغةِ الفعْلِ، فَلَوْ أَدْخلتَها عَلَى الرُّباعىّ لصَارَ على خَمْسَةِ أَحْرفٍ ، وَقَدْ قُلْنَا : إنّ الهَمْزَةَ كَأَحدِ حرُوفِ (١) الفعْلِ ولَيسَ فى الأفْعَالِ أَصْلٌ خُماسِيٌّ ؛ لأنّ أصْلَ الفعْلِ إمّا ثلاثيّ ، أَوْ رُبَاعِيٌّ فَلذلِكَ (٢) امْتَنَعَ ، وَإِذَا امْتَنعَ بناءُ فعْلِ التّعجب من الرُّباعىّ وَأَردتَ التّعجّبَ من مثل هذه الصّيغ بَنَيْتَ فِعْلَ التّعجّب من فِعْلٍ ثلاثّىٍ وَأَتيتَ بمصْدر الفعْلِ الرُّبَاعيّ معْمُولاً لَهُ وَمنْصُوباً بهِ كمَا مثَّلَ به فى قوله : " مَا أشَدَّ حُمْرَتَهُ " ، فَـ " أَشَدَّ " فعْلٌ ثلاثيّ على " فَعُلَ " بِضمّ العينِ ؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ مِنْهُ " شَدِيدٌ، وَ " فَعيلٌ " إنَّما يَأْتِى من " فَعُلَ " نحْوُ " كَثيرٍ " من " كَثُرَ " ، وَعَظِيمٍ " من " عَظُمَ " ، وقد نطقُوا به فى الجيِّدِ من الاستعمَالِ فى قولهم : شَدَّ مَا أنّك ذَاهبٌ " ، فَأَمَّا قولُهُم : " مَا أَفْقَرَهُ " وَهُوَ من " افْتَقَرَ " فإنَّ الأصْلَ " فَقُرَ " ـ بضمّ القَافِ – لِقولهم " فَقِيرٌ " فَبَنَوا فِعْلَ التّعجّب من " فَقُرَ " وَإِن لم يُنْطَقْ بهِ كَمَا بَنَوا منه " فَقِيرٌ " ـ أَعْنى اسْمَ القَاعلِ ـ ، قَالَ سيبويهِ (٣) : استَغْنَوا بافْتقَرَ ، وَاشْتَدَّ عن فَقُرَ ، وَشَدُدَ (٤)، فَإِن قِيلَ : فقدْ قَالُوا : عَوِرَ ، وَحَوِلَ " وَهُوَ ثُلاثىّ " ؟

---

(١) بعده فى (ف) " إلا " ولا معنى له .

(٢) فى (ف) : فذلك " تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ٤/٣٣ .

(٤) فى النسختين " شددت " ، والأولى ما أثبت ، وانظر الكتاب ٤/٣٣ .

قِيلَ : امتنَعَ التّعجُّبُ منه ؛ لأنَّه مخفّفٌ من " احْوَلَّ ، وَاعورَّ " [1] ، وَلِذَلِكَ صَحّتِ الواوُ فيه مَعَ انفتاحِ مَاقبلَهَا ، فَلَولاَ أنّه مخفّفٌ لَقِيلَ : حَالتْ عَيْنُهُ، وَعَارَتْ " كَمَا قَالُوا : خَافَ " .

فأَمَّا قولُهُم : " عَمِيَ بَصَرُهُ ، وَعَشِيَ بَصَرُهُ [2] " فإنّما لم يُبْنَ منهُما فعلُ التّعجب ــ وإن كانا ثُلاَثيّينِ ــ حَمْلاً لهُما على " عَوِرَ ، وحَوِلَ " في المَعْنَى لاَ فِي اللّفظِ ؛ لأنّهما عبارةٌ عن آفَةٍ في البَصَرِ كَمَا أنَّ عَوِرَ ، وحَوِلَ كَذلكَ ، فَأَمّا قولُه تعَالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِى هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِى ٱلآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [3] قَالُوا فِيهِ : إنَّهُ مِنْ عَمَى [4] القَلْبِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ؛ لأنّ [5] المرادَ به الجَهْلُ ، وأَنْتَ تقُولُ مِنْ " عَمَى القَلْبِ : " مَا أَعْمَاهُ ! كَمَا تقُولُ : " مَا أَحْمَقَهُ ! وَمَا أَجْهَلَهُ ! ، ولَوْ جعلَهُ جَاعلٌ مِنْ " عَمَى العَيْنِ " فَلَمْ يُرِدْ بهِ " أَعْمَى مِنْ كَذَا " بَلِ المرادُ بهِ : فَهُوَ في الآخِرَةِ أَعْمَى كَمَا كَانَ في الدُّنيَا . وَالحَقُّ هُوَ [6] الأوّلُ ؛ لأنَّه عطفَ عليه أَفْعَلَ التّفضيلِ ، وَهُوَ قولُه : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [7].

وَشَذَّ مَا أعطَاهُ في الرُّبَاعي ۝ وَمِثْلُه يَحتاجُ للسّمَاعِ

يُريدُ : أَنَّ مثلَ هذَا شاذٌ لاَ يُقاسُ عَلَيهِ ، فلاَ يُقَالُ: " مَا أَجْوَبَهُ ، بَلْ يُقالُ: مَا أَسْرَعَ جَوَابَهُ ، ووجْهُهُ أنّه حَذفَ الهَمْزَةَ مِنْ " أَعْطَى " وَرَدَّهُ إلى الثّلاثّي ؛

---

(١) انظر : ابن يعيش ١٤٦/٧ .

(٢) الأعشى : الذى لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار .

(٣) سورة الاسراء ٧٢ .

(٤) فى الأصل " أعمى " .

(٥) فى الأصل " لأنه "

(٦) قوله " هو " سقط من (ف) .

(٧) انظر مزيداً من التفصيل فى تأويل هذه الآية أمالى المرتضى ٨٧/١ .

لأنّ أصلَهُ : عَطَا ، يَعْطُو ، إذَا تَنَاوَلَ ، ثمَّ أدخَل عليه همزةَ التّعْدية بعدَ نَقْلِه إلى " فَعُلَ " بضمّ العين على مَامرّ ذكره وتَعجّبَ منه فقَالَ: مَا أَعْطَاهُ للدّرهَم ! ولذلك عَدَّوْهُ بحْرفِ الجرِّ إلى الدِّرهم ، وَقالُوا : مَا أَوْلاَهُ بالخَيرِ ، وَمَا أَعْطَاهُ للمَالِ !

وَأَجَازَ سيبويه (١) مَا كَانَ على " أَفْعَلَ " بزيادَةِ الهَمْزَةِ أَن يُبْنى منْهُ فِعْلُ التّعجّبِ ، وَهُوَ عندَ غيرِه شاذٌ ، وَلذلك قَالَ :

وَشذَّ مَا أَعْطَاهُ في الرّباعي

ولمْ يقُلْ : شذّ الرّباعيّ ، وَإنّما الشّاذُّ منهُ مَا كَان أَوّلُه هَمْزةً ، فأَمَّا غيرُهُ فَمُمْتَنِعٌ . ١٥٤/أ

(١) انظر الكتاب ٣٧/١ .

" أفعال المدح والذَم "

وَمِنهُ نِعْمَ وَهْو (١) فعلُ المدحِ　　وَبِئْسَ للـذَمِّ وَنِكْـرِ القُبْـحِ

فَالمدحُ نِعْمَ العبدُ عَبـدُ اللـهِ　　وَالذَّمُّ بِئسَ الْعَبدُ عَبدٌ لاهِى

قولُه : " وَمِنْهُ " يُريدُ : ممّا لاَ يَتَصرّفُ ، وَإنَّما لَم يَتَصرَّفْ إمّا لأنّ قولَكَ : نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ هُوَ نَفسُ المدْحِ وَلَيسَ بإخبَارٍ عن مَدْحٍ سَابقٍ ، وإمّا لأنَّها أَشْبهت الحْرفَ ؛ لأنّ معنَاهَا في غيرِهَا ؛ لأنّها تفيدُ أَنّ المدحَ حَاصلٌ فى الحَالِ ولفظُها مَاضٍ ، وَالحالُ غيرُ الماضى فَجَمدَت لِذَلِكَ ؛ لأنّ شَبَهَ الحرْفِ يُوجبُ الجمُودَ فى الأفعَالِ كمَا يوجبُ البِناءَ فى الأسماءِ ، وكذَلك القولُ فى " بِئْسَ " .

قولُه (٢) " وَهُو فِعْلُ المدحِ " يشيرُ به إِلَى خِلاَفِ مَذهب البَصرِيّينَ ، (فإنّها عِنْدَ البَصْريِّينَ) (١) فِعْلٌ ماضٍ ؛ لاتّصالِ الضّميرِ بهَا بنَحْوُ " نَعمُوا رجالاً الزَّيدُونَ " حَكَاهُ الكسائىُّ (٣) ، فَهِىَ عندَهُ فِعْلٌ ، وَلاتّصالِ تاءِ التّأنيثِ السّاكنةِ بهَا ، فَتَقُولُ : " نِعْمَتْ ، وَبِئْسَتْ " كَمَا تقُولُ : " قَامَتْ وَقعدَتْ " .

وَاستدلَّ الكوفيّونَ على الاسميّةِ فِيهَا بقَولِ الشّاعِرِ :

فَصَبّحكَ الإلهُ بِنِعمِ بَالٍ　　بِأَيْمَنِ طَائِرٍ وَأَجلّ فَالٍ (٤)

وَقَدْ أَنشَدهُ الأخْفَشُ فى " المسائلِ الكَبِير " ، فَجَرُّ مَا بعدَ " نِعْمَ " بالإضَافةِ دَليلٌ على اسميّتِها ، إذِ الفعلُ لاَ يُضَافُ ، وكَذَلِك إدْخَالُ " البَاءِ " عليها دليلٌ على اسمّيتها أَيْضًا .

---

(١) سقط من (ف).

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) انظر ابن يعيش ١٢٧/٧ ، والإنصاف المسألة (١٤) ، وشرح الكافية للرضى ٣١٣/٢ ، وابن الشجرى ١٤٧/٢ .

(٤) لم أقف على قائل هذا البيت .

وهَـذَا يَحْتَمِلُ أن يـكُونَ أرادَ " بِنَـعِيـمِ بَـالٍ " ثُـمَّ نَـقَـلَ الـكسرةَ من العَينِ إلـى النّون كَمـا يُفـعَلُ بِمَـا عَيْنُه حَـرفُ حَلْقٍ، فلمَّا سكّنت العينُ حُذِفَت " الياءُ "؛ لالتقاء السَّاكنين ، وَحينئذٍ لَم يَبْقَ فيه حُجَّةٌ .

وَأمَّا وَزْنُها فى الأصل فَهُو " فَعِلَ " كَ " سَمِعَ " ، قَالَ الشّاعرُ :

نَعِمَ السَّارُون فى الأمرِ الْمُبِرُّ (١)

يقـالُ : " نَعِـمَ الرّجـلُ " إذَا أَصـابَ نِعْمَـةً ، وَ" بَئِسَ " إذَا أَصـابَ بُؤسـاً وَفيهِمَا أَرْبعُ لُغاتٍ ، لأنّك إذَا كَسرْتَ العينَ فَإمَّا أن تفتـح النُّونَ ، أو تكسـرَهَا لِلْإِتْبَاعِ ، فـهذه لُغتَانِ، وَإن سكنت العَينُ ، فإمّا أن تفتـحَ الـنُّونَ ، أو تكسرَهَا ، وَالكسرُ (هُوَ اللُّغَةُ (٢)) الفاشِيَةُ أعْنِى المُستَعْمَلة ، وكذلك القولُ فى " بِئْسَ " ، وَكَذلكَ كُلُّ اسْمٍ أَوْ فعْلٍ عَيْنُه حَرْفُ حَلْقٍ مكْسُورٌ .

قـولُـه : " وَهُـوَ فـعْـلُ الـمـدْحِ " ، " نِـعْـمَ " فِـعْـلٌ مَـعنَاه (٣) المبَالغةُ فى المدْحِ ، وَ" بِئْسَ " مَعنَـاهُ الـمبالغـةُ فـى الذّم ، فـإذَا قِيلَ : " نِعْمَ الرّجـلُ زَيـدٌ، فَـمـعنَاهُ زَيـدٌ مَـمدُوحٌ جِـدّاً " ، وكذلكَ قولُكَ: "بِئسَ الـرّجلُ زَيدٌ " فـمعنَاهُ [زَيدٌ] (٤) مَذْمُومٌ جدّاً .

وَإِذَا ثَبتَ أنَّ " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " فِـعْـلاَنِ فَـلاَبُدّ لهُـمـا من فَـاعلٍ فقَدْ أَشْـبـهَـا الأفـعَـالَ من جـهَـةِ رفْـعِـهِـمَـا لـلفَـاعلِ ، وخَـالَفَـاهَا مِن جِـهَـةٍ أَنَّ فَـاعلَهُـمَـا مخصُوصٌ ، وَهُو كُلُّ اسْمٍ فيهِ الألفُ واللّامُ للجِنْسِ لاَ لِلعَهْدِ ، أَوْ يكونُ الفاعلُ

---

(١) هذا عجز بيت لطرفة بن العبد ، وصدره :

ما أقلت قدمٌ ناعلَهَا

وهو فى ديوانه ٥٨ برواية :

خالتى والنفس قدماً أنهم ... نعم الساعون فى القوم الشّطرُ

وهـو فـى الكـتـاب ٤٠٨/٢ ، وابـن الـشـجـرى ٥٥/٢ ، ١٥٧ ، والمـقـتـضب ١٣٨/٢ ، والخـزانة ١٠١/٤ ، المفصل ٢٧٢ .

(٢) فى الأصل " فهو فى اللغة ".

(٣) (ف) " ومعناه " .

(٤) سقط من الأصل .

لهما مُضَافاً إلى اسمٍ هَذَا شَأنُه ، أو يكون فَاعلُهَما مُضمَراً أُضْمرَ قبلَ الذِّكْر على شَرِيطة التّفْسيرِ بنكرَةٍ منْصُوبةٍ علَى التّمييزِ ، فَمثَالُ الأوّل مَا ذكره صَاحبُ ١٥٤/ ب الأرجُوزة ، وَمثَالُ الثّانى " نِعْمَ غُلامُ الرَّجلِ زَيدٌ " ، وَمثَالُ الثَّالث " نِعْمَ رَجُلاً زَيدٌ " ، فَـ " رَجُلاً " تَمْييزٌ مفسّرٌ للمُضْمَرِ المستكنّ ، وَالتّقديرُ " نعمَ الرّجلُ رَجُلاً زَيدٌ " ، فإن ظَهَرَ الفَاعلُ لَم تكُنِ النكِرَةُ مُفسرّةً بلْ قَدْ تذكرُ توكيداً ، كقول الشّاعرِ :

فَنعْمَ الزَّادُ زَادُ أبيكَ زَادَا (١)

وَكلُّ مَمْدُوحٍ وَمذمُومٍ رُفِـعْ ... بالابتداءِ وَالمِثالُ قد سُمِعْ
وَالفعلُ والفاعلُ قَبْلُ خَبرُهْ ... أو خَبَرٌ وَالمبتدا تُقَدِّرُهْ
وَفى عُمومِ اللامِ مَا يُغنيكَـا ... عَن رَاجعٍ للمبتدَا يَأتيكَـا
وَلَوْ أتَى الضّميرُ فِيهَا لم يَعُدْ ... كَنِعْمَ مَوطناً حِراءُ ، وَأُحُدْ

قولُه : "وَكلُّ ممدُوحٍ وَمَذمُومٍ "يريدُ بِهِ المقصُودَ بالمدْحِ أوِ الذّمّ منَ الجِنْسِ .

فَإن قُلتَ : فَمَا الفائدةُ فى ذِكْرِ الجِنْسِ وَالمقصُودُ بالمدْحِ غَيْرُهُ ، وَهُوَ الاسْمُ الواقِعُ بعْدَهُ المخْصُوصُ بالذّكرِ ؟

فَالجَوابُ أنّ مدْحَ الجِنْسِ أَوْ ذَمَّهُ لأجْلِ بعْضِ أَفْراده تَفْخِيمٌ لِذلِكَ المفْرَدِ وَتعْظِيمٌ لِشَأْنِه ، ثُمَّ تخَصِيصُه بالذّكرِ من بَعْدُ مَعَ مَا فِى تَخْصِيصه مِنَ البيَانِ وَالإيضَاحِ زيادةٌ فى المدْحِ ، وَعُذْرٌ فى مدْحِ الجِنْسِ وَإن كَانَ فيهِ – أَعْنى فى الجِنْسِ – مَنْ هُوَ مُسْتَحِقٌ للذّمّ وَلاَ يَخْلُو مِنْهُ وَالشَّئُ إذا مُدِحَ جِنْسُه لأجْلِه كَانَ ذَلكَ مُبالَغةً فى مَدْحِه ، وَهذَا مَعْنَى قولِنَا مِن قبلُ : إنَّ معنَاهُمَا المبَالغَةُ فى المدْحِ وَالذّمّ (٢) .

---

(١) هذا عجز بيت لجرير ، وصدره :

تزود مثل زاد أبيك فينا

وهو فى ديوانه ١٠٧ (ط بيروت) ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، والعينى ٣٠/٤ ، وشرح ابن القواس ٩٧٠ ، والايضاح ٨٨ .

(٢) انظر ص ١١٥ فيما تقدم .

قولُهُ : " رُفِعَ (١) بالابتداءِ " ثُم قالَ بعدَهُ " وَالمثَالُ قَدْ سُمِعْ " أى: قَدْ ذُكِرَ المثالُ فلاَ يكرَّرُ بإعادته .

وَإنّما قَدَّمَ رَفْعَهُ بالابتدَاءِ عَلَى الوجْه الآخَرِ ؛ لأنّ قَوْماً من المُحقّقِينَ يَخْتَارُون رَفْعَهُ بالابتداء ، وَأنشدُوا قولَ زُهيرٍ :

يَمِينًا لَنِعْمَ السّيدَانِ وُجِدْتُمَا (٢) .

فَلَوْ كَانَ خَبرًا لَكَانَ قَدْ أَدْخَلَ " وَجَدتُ " علَى خَبرِ المبتَدأ ، فَيكُونُ قَد حَذَفَ المفعُولَ الأوّلَ ، وَأحَدُ مَفْعُولي " ظَنَنْتُ " لاَ يُحذَفُ ، فوَجَبَ أَن يكونَ قَدْ دَخلتْ علَى المفعُولِ الأوّلِ الّذِى هُوَ المبتَدأُ فى الأصْلِ ، وَيَكونُ " نِعْمَ السّيّدانِ » فى مَوْضعِ المفعُولِ الثّاني الّذى هُوَ خَبرٌ فى الأصْلِ ، وَلذلِكَ قَالَ :

وَالفعْلُ وَالفاعِلُ قَبلُ خَبرُهْ "

وَأقُولُ : هَذَا ليْسَ بِشَيْءٍ ؛ لاحْتِمَالِ أَن يكُون " وَجَدتُ " بِمَعْنَى "أصَبْتُ " كقَولِكَ : " وَجَدْتُ الضَّالّةَ " إِذَا أَصبْتُهَا ، وَهَذِه (٣) تَتَعدَّى إِلَى مفعُولٍ وَاحدٍ ، فَكَأنّه قالَ : لَنِعْمَ السّيدانِ أَصَبْتُهَا . وَهَذَا مِنَ المواضعِ الّتى يَلْزَمُ فِيهَا مُخالَفةُ الأصْلِ فى تَقْديمِ الخَبرِ ؛ لأنّهُ جرَى مَجْرَى الأمْثَالِ ، أَوْ لِأنّ المبتَدأَ فيه مُوضّحٌ لِلْجنْسِ وَمُبَيّنٌ لَهُ مِثْل قولِكَ : " نِعْمَ القُيَّامُ إِخْوتُكَ " فَخبَرُ المبتدأِ على هَذَا جُمْلَةٌ مُرَكبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعلٍ ، فَلذلِكَ قَالَ :

---

(١) فى الأصل " يرفع " .

(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

على كل حالٍ من سحيل وَمُبْرَم

وهو فى ديوانه (شرح الأعلم) ١٥ ، وشرح القصائد السبع ٢٦٠ ، والهمع ٤٢/٢ ، والخزانة ١٠٥/٤ ، وشرح ابن القواس ٩٦٧ .

(٣) فى (ف) " وهو " .

وَالفِعْلُ وَالفَاعِلُ قَبلُ خَبرُهْ "

ثُمَّ كأنَّه سَألَ نفسَه عَن العَائدِ من الجُمْلة إلَى المُبْتَدَأ فقَالَ :

" وَفِي عُمُومِ اللّامِ مَا يُغْنِي عَنِ [1] العَائدِ "

يُريدُ بِـ " الـلامِ " الّلامَ الـدّاخِلَةَ علَـى فَـاعِـلِ " نِعْمَ " ، أَوِ المـضَـاف إليه فَاعلُهما ؛ لأنَّهُما للْجِنْسِ ، وَ (زَيـدٌ) مـن ذلك الجنْسِ المرْتفعِ بِـ " نِعْمَ " فكَأنّه مَـذْكورٌ فيـهِ ، فَلذلِك أغنَى عمُومُ الجنْسِ وَشُمولُهُ عَنِ العَـائدِ ، وَلِذلِكَ يُـرَدّ مَـا خـالـفَ ذلك إلَيـهِ ، فـقَـولُهُ تعَـالى : ﴿ سَـاءَ مَـثَلاً الْقَوْمُ الذينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [2] ، فَـ " الْقَـوْمُ " مـخصُـوصُونَ [3] بالذمِّ وليسُوا بِمِثْلٍ ، فَـهُوَ على تَقديرِ حَذْفِ مُضَافٍ ، أى : سَاءَ مَثَلاً مثلُ الْقَوْمِ .

قولُه :

" أو خَبَرٌ والمبتدا تقدّرُه " [4]

يريدُ أن يكونَ المخصُوصُ بالمدحِ أو الذمّ خَبَرَ مبتدأٍ مـحذُوفٍ ، فقولُكَ : نِعمَ الرّجلُ زَيدٌ " فَكأنّه لَمّـا قَـالَ : " نِعْمَ الرّجلُ " قِيلَ : مَنِ المقـصُـودُ بهـذا ١٥٥/أ المدحِ ؟ فـقال [5] فِي الجَـوابِ : " زَيدٌ " أيْ : هُـوَ زَيـدٌ ، أو المقـصُـودُ به زَيدٌ .

وَالكلامُ علَى هذَا جُمْلتانِ ، وَعلَى الأوّلِ جُملةٌ وَاحدةٌ .

---

(١) فى الأصل " من " ، وقد تصرف الشارح فى نص المصنف .

(٢) سورة الأعراف ١٧٧ .

(٣) فى (ف) " مخصوص " .

(٤) فى الأصل " وخبر المبتدأ تقديره " تحريف .

(٥) فى (ف) " فقيل " .

قـولُه :

" وَلَوْ أَتَى الضّمِيرُ فيهَا لَمْ يَعُدْ "

يُريـدُ لـو أَتَى الضّـمِيرُ فـى " نِـعمَ ، وَبِئْـسَ " لم يَعُد (علَى شَيءٍ ؛ لأنَّه إضمارٌ قبل الذّكرِ ، أو يُرِيدُ أنّه لم يَعُد) [1] علَى المبتَدأِ المذكُورِ بعدَهُ ، فلاَ يظنُّ ظَانٌّ أنَّ مِثْلَ قولِه " نِعمَ مَوْطِنًا حِرَاءُ " أنَّ الضَّميـرَ فى " نِعْـمَ " يَعُـودُ علـى " حِرَاءٍ " ؛ لأنّه مُفسّرٌ بمُظْهرٍ بعدَه وَهُـوَ " مَـوْطِـنٌ " والـضَّميرُ المفسَّرُ بشَيءٍ لا يَعُودُ عـلى غَيْرِ ذَلِكَ الشَّـيءِ الَّذى فَسّـرَهُ [2] ، وكَذَا قـولُـه تَعـالـى : ﴿ إن تُبْـدُوا الـصّدَقَـاتِ فَنِـعِمَّا هِيَ ﴾ [3] ، فَـ " مَـا " تـامّـةٌ غيـرُ مـوصُـولةٍ ولاَ موصُوفةٍ وَموضِعُهَا نصْبٌ على التّمييزِ ، وَالتّقديرُ : فَنِعْمَ شَيئًا إِبْدَاؤُهَا ، فحذفَ المضـافَ وَأَقـامَ المضافَ إليـه مُـقَامَـه فصَارَ الضميرُ المجرُورُ مرفُوعًا إمّا [4] مبتدأً ، وَإمَّا خَبرًا على مَا تقدَّمَ ، وَ " مَا " مُفسِّرةٌ للضّمير فى " نِعْمَ " وَلِشمُولِهَا قامَتْ مَقَامَ العائدِ .

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) أى : إن الضمير فى " نعم " يعود إلى موطن وليس إلى حراء .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) (ف) " أو " تحريف .

[حبذا]

وَجَعَلُوا للمدح أيضًا حَبَّذَا فَحَبَّ فِعْلٌ وَبِهِ يُرفَعُ ذَا
وَاقترنا مَعًا فَصَارَا مَنْحَا كَحبَّذَا نصحُ الشَّفِيقِ نُصْحَا
وحَبَّذَا محمَّدٌ رسُولاَ وَالحَالُ ، والتمييزُ فى ذَا قِيلاَ
وَذلِكَ الممدوحُ فيهَا خَبَرُ لِحبَّذَا ، أو مُبْتَدَا يُقَدَّرُ

" حَبَّذَا " للمَدْحِ بمنزلة " نِعْمَ " ، وإن أدخلت عليها " لا " صَارَ بمنزلةِ " بِئْسَ " ، قَال الشاعر :

لاَ حَبَّذَا أنتِ يا صَنْعاءُ من بَلَدٍ (١)

وَ " حَبَّذَا " معنَاهُ المبالغةُ فى تقْريبِ المذكُورِ بَعدَها من القلْبِ ، ولِهذا رَكَبُوا معها " ذَا " الَّذى يُفيدُ قُرْبَ المشَارِ إِلَيه (٢) .

قولُه: " فَحَبَّ فِعْلٌ " وهُوَ كَمَا ذَكَرَ ، وَأَصْلُهُ " حَبُبَ " بمنزلة " ظَرُفَ ، وَكَرُمَ " فأُدغمتْ إحْدَى البَاءَيْنِ فى الأُخْرَى؛لِثقَل التَّضعيفِ ، وَهُو فعلٌ لازمٌ ؛ لأنَّ " فَعُلَ " من أَفْعَالِ الغرَائزِ التى أَصْلُهَا اللُّزُومُ ، فأمّا مَا جَاء فى كَلامِ بعضِهم : " أَرَحُبَتْكُمْ طَاعةُ الكِرْمَاني ؟ " (٣) فَهُوَ مَحْمُولٌ على

---

(١) هذا صدر بيت لزياد بن منقذ العدوى ، وقيل : زياد بن حمل ، وعجزه :

ولا شعوبُ هوى منّى ولا نُقُمُ

وهو فى ابن يعيش ١٣٩/٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٣٨٩ ، والهمع ٨٩/٢ ، والخزانة ٣٩٣/٣ ، وشرح ابن القواس ٩٧٣ ، ومعجم البلدان " نقم ".

(٢) سقط من (ف) .

(٣) تحكى هذه الكلمة الشاذة عن نصر بن سيار .
انظر اللسان فى (رحب) .

مَعْنَى " أَوْسعتكُم " ، وَهُو قَلِيلٌ لاَ يُلْتَفتُ إليه ، ويَدلُّ على أنّ أَصْلَهُ " حَبُبَ " – بضمّ العَين – قولُهُم (١) في اسْمِ الفَاعلِ منْهُ : " حَبِيبٌ " نحْوُ " كَرُمَ فَهُوَ كَرِيمٌ " فَهُوَ " فَعيلٌ " بمعنى " فَاعِلٍ ".

وَأمّا قولُهُم : " أَحْبَبْتُــه فهُوَ حَبيبٌ " فَــإِنّ " فَعِيلاً " هُنَا بمَعْنَى " مفْعُولٍ " ؛ لأنّهُ من فعْلٍ متعدٍ .

قولُه : " وبه يُرفعُ ذَا " لمَّا كَان « حَبَّ » فِعْلاً (٢) وَجبَ أن يكونَ له فاعلٌ ، لكنَّ فاعِلَهُ مخصُوصٌ كَما أنّ فاعِلَ " نِعْمَ " مخصُوص ببَعْضِ الألْفَاظ ، لكِنْ فَاعلُ « حَبَّ » لا يكُونُ إلاَّ " ذَا " وَهُو كلمةٌ مخصوصةٌ من أَسْماءِ الإشارَةِ ، فقولُهُ " وبه يُرفَعُ ذا " يُفهَم منه أنّ فاعلَ " حَبَّ " لا يكون إلاّ " ذا " ، ولاَ يُقَالُ: " حَبَّ هَذَا " بحرف التَّنْبيه ؛ لأنَّ حَرْفَ التَّنْبيهِ كَلمةٌ ، وقَدْ ركّبُوا " ذا " مَعَ « حَبّ » فصَارَا جَميعًا بمنزلة كَلِمَةٍ وَاحدةٍ ، فلو أدخلوا حَرفَ التّنْبيهِ لجعلُوا ثلاثةَ أشْياء شَيئًا وَاحداً ، وقد بيّنا فسادَهُ في بَاب " لا " (٣) ، فَهَذَا تَعْليلٌ من طريق اللّفظ ، فأمّا من طريق المعنى فإنّ الكلمةَ – أعنى " حبّذَا " – موضُوعةٌ لغاية قُربِ المُشَارِ إليه من القَلْبِ ، وَقولُكَ : " ذَا " أَقربُ من قولك : " هَذَا " فاستغنوا عن التّنبيهِ ؛ لكَونِ " ذَا " لِغَايةِ القُرْبِ . وَلاَ ١٥٥/ ب يجُوزُ تثنيةُ " ذَا " ، ولاَ جَمعُهُ ، ولاَ تأنيثُهُ ، بَل اسْتَعْمَلُوهُ في الجَميع بلفْظِ المفردِ المذكّرِ ؛ لأنّه – أَعْنى الوَاحِدَ المفردَ – هُوَ الأصْلُ (٤) الأوّلُ لجَميعِ أسماءِ

---

(٣) (ف) " قوله " تحريف .

(٢) في النسختين " فعل " .

(٣) انظر ١ / ٨٨.

(٤) سقط من (ف) .

الإشَارةِ ، وإنّمـا فـعلُوا ذلك ؛ لأنّه – أعنى " حَبّذَا " – بمنزلةِ المَثَلِ ، والأمثَالُ أبدًا على نَهجٍ وَاحدٍ في الاستعمال تُؤخذُ مُسلّمةً على ألفاظِها التى خرجَتْ أوّلَ عَلَيْـهَا ؛ لأنّ الأمثَـالَ أقْوالٌ وَجيـزَةٌ مُرسلَةٌ لِيُـعْمَلَ بهَـا ، ولَذلك إذَا كانت لمذكّرٍ خُوطبَ بها المؤنّثُ وهِـيَ علَـى تَذْكيرِهَـــا ، وبالعكْسِ ، ولَذلكَ تقولُ للمـذكّــرِ : " الصَّـيفَ ضَيّـعْتِ اللّبَنَ " (١) بكَسْرِ " التّاءِ " ؛ لأنّه فى أوّلِ إرْسالهِ للمؤنّثِ ، وكَذَا تقولُ : " أَطِرِّى فَإنّكِ نَاعِلَةٌ (٢) " يقالُ للمذكّرِ بهذَا اللّفْظِ .

قـولُـه :

" واقترنا معًا فصَارَا مَدْحَا "

يُريدُ بالاقترَانِ التّركِيبَ ، ولَـذلك قَـالَ: "مَعًا" أى : تَركّبَا وَامتزجَا مَعًا .

وإنّما ذَكَرَ " حَبّذَا " بعد باب " نعْمَ " ؛ لأنَّ " حَبَّ " فعلٌ جامدٌ لا يتصرّفُ فأشبهت " نعْمَ " ، ولم يتصرّفْ معمُولُهَا أيضًا وَإن كانَ معمُولُ " نعْمَ " يتصرّفُ بالتّثنيـةِ وَالجمْعِ ، ولَضيق مـجالِ " حَبَّذَا " عن مجَالِ " نِعْمَ " – من جـهـةِ أنّ فَاعلَهَا لاَ يكُونُ إلاّ اسْمُ الإشَارةِ وهُـوَ " ذَا " عـلى التّعيين وفَـاعـلُ " نعْمَ " كُلُّ مُعرّفٍ باللّامِ تَعْريفًا مَخْصُوصًا ، وكُلٌّ مضَـافٍ إلى ما فيه اللّامُ ، وكَلّ مفسّرٍ بنكرة منصوبةٍ – أُخرّت عن " نِعْمَ " .

قولُه :

" كَحبّذَا نُصْحُ الشّفيقِ نُصْحَا "

قَدْ (٣) ذكرَ إعرابَ المرفُوعِ بعدَهَا فأجَازَ فى رَفْعِهِ وَجْهَين :

---

(١) انظر الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧ ، والمستقصى ١/٣٢٩ ، ومجمع الأمثال٢/٤٣٤يضرب لمن يطلب شيئا قد فوته على نفسه .

(٢) انظر الأمثال ١١٥ ، والمستقصى ١/٢٢١ ، ومجمع الأمثال ٢/٢٨٢

والإطرار : هو أن تركب طرر الطريق ، وهو نواحيه ، يضرب فى جلادة الرجل ، أى : اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه ، وقيل معناه أجمعي الإبل من أطرارها أي الجوانب لأن عليك نعلاً وأنا حافٍ .

ويروى " أظري " بالظاء المعجمة من الظرار ، وهى الحجارة .

(٣) (ف) " وقد ".

أحدُهُما : أَن يكُونَ "نصحُ الشفيقِ " خَبراً ، وَ " حَبَّذَا " مُبتدأٌ وهُوَ الذى أرادَهُ بقوله :

" وذلك الممدُوحُ فيها خبرُ لحبَّذَا "

وَإنّما يجوزُ أن يَجعلَ " حبَّذَا "مُبْتدأً تَغْليبًا لجانبِ الاسميّة فى "حَبَّذَا" عَلَى جانبِ الفعليّة؛ لأنّ " زيداً هُوَ "ذَا " ، وكأنّك قُلتَ: المقرّبُ [1] من القلْبِ زيدٌ .

الوجْهُ الثَّانِي : قولُهُ : " أَوْ مُبْتَدا يُقدّرُ " يَجُوزُ أن يكون " زَيدٌ " مُبْتدأً ، وَ " حَبَّذا " خَبرُه كمَا فى " نِعْمَ " ، وَالإبْهامُ فى " ذَا " قائمٌ مَقَامَ العَائِدِ ، ويجُوزُ أَن يكُونَ " زَيدٌ " خَبَر مُبتدأٍ محذُوفٍ كأنَّ قائلاً قَالَ [2] : مَنْ هَذَا المقرّبُ مِنَ القَلْبِ ؟ قُلْتَ : هُوَ زَيْدٌ .

ويجُوز أن يكوَن " زيدٌ " عَطفَ بَيانٍ لِـ " ذَا " ، وَقَدْ جعلُوه بَدلاً ، وَهُوَ ضَعيفٌ ؛ لأنّ البَدلَ عندَهُم فى حكْمِ تَكْريرِ العَامِلِ ، وَ " حَبَّ " هذه لاَ تَعْملُ إلاّ فى " ذَا " وَحدَهُ.

وَأمّا المنصُوبُ بعدَ المرفوع فهُوَ تَمْييزٌ إن لمْ يكُن مُشْتقًّا ، كقوله : " نُصْحُ الشّفيقِ نُصْحًا " ، وإن كانَ مُشْتقًّا فهُوَ حَالٌ كقوله : " حَبّذَا مُحَمّدٌ رسُولاً " ؛ لأنَّ جَعْلَهُ تَمْييزًا يؤدّى إلَى حذْفِ الموصُوفِ وإقامة الصّفةِ مُقَامَهُ ولا يمتنِعُ أن يكُونَ تَمْييزًا ، عَلَى حَذفِ الموصُوفِ ، ولذلك قال :

" وَالحَالُ والتّمييزُ فى ذَا قيلاَ .

" قولُهُ " فى ذا " إشارةٌ إلى المشتَقّ .

---

(1) فى (ف) " القريب "

(2) (ف) " يقول "

" الاسم العاملُ "

القَوْلُ فى بيَانِ الاسمِ العَامِلِ كَالفِعْلِ فى المفعُولِ أو فى الفَاعِلِ

قولُه : " الاسمُ " احترزَ بهِ من الفِعْلِ ، وَعَوامِلِ الحرُوفِ .

قولُه : " العاملُ (١) " فيهِ احْترازٌ عَمَّا لاَ يَعْمَلُ من الأسماءِ ، والأصْلُ فيها أَلاَّ تَعْمَلَ ، وَإِنَّما يَعملُ من الأسمَاءِ ما كانَ مُشْتقًّا من المصدر ، أَيْ : فِيهِ حرُوفُ المصْدَرِ وَمعنَاهُ ، وَقِيلَ : الاسْمُ العَامِلُ عَمَلَ الفِعْلِ مُشْتقٌّ من الفعْلِ ، وَالفِعْلُ مُشْتقٌّ من المصدَرِ (٢) .

فَإِن قِيلَ : فالمصْدَرُ عَامِلٌ وَلَيْسَ بمُشْتَقٍّ عِندَ البصريِّينَ !

فأَقولُ : الصَّحيحُ أن يُقَالَ : إنَّ الاسمَ العَامِلَ مَا كَانَ فيه حروفُ الفِعْلِ ، وَالمصْدَرُ كَذلِكَ، أَوْ كَانَ يُؤَدِّى مَعْنَى الفعْلِ، ليَدخُلَ فيهِ أسماءُ الأفعَالِ . ٥٦

قولُه : " كالفعل " فيه احترازٌعمَّا يَعْملُ من الأسماء كالحرْفِ ، أى : كعمل الحرْفِ نَحْوُ أسماءِ الشّرطِ ، والأسمَاءِ المضافةِ ، وَالمرادُ بقوله : " كالفعل " كَعَمَلِ الفِعْلِ .

قولُه : " فى المفْعولِ " فيه احترازٌ عن المشبّهِ بالمفعُولِ نَحْوُ رِطْلٌ زيتًا ؛ فإنّ عملَهُ النّصْبَ ليْسَ من جِهَةِ الاشْتقَاقِ بلْ لشبهِهِ باسْمِ الفَاعِلِ من جِهَةٍ مَرَّ ذكرُها فى بَابِ " التَّمْييزِ " (٣) .

---

(١) فى الأصل " العالم " خطأ .

(٢) نسبه الرضى فى شرح الكافية ١٩٨/٢ للسيرافىّ .

(٣) انظر ١ / ٥٠٥ .

قـولُه : " أو فى الفـاعل " يَنْبَـغِى لَه أَن يقُـولَ : " أو فى الفـاعلِ فَـقَطْ " وإلاَّ فكُلُّ اسمٍ يَعْمَلُ فى المفعُولِ إنّما يَعْملُ فيهِ بعدَ عَملِه فى الفاعلِ إلاّ المصدَرُ .

ويُرِيـدُ بالاسْمِ العَـاملِ فى المفـعُـولِ المشـتَقَّ مِنَ المتُـعـدّى ، وَبالعـاملِ فى الفَاعلِ فَقَطْ المشتقَّ مِن فعْلٍ لاَزمٍ .

وَالأسْـمـاءُ الَّتى تَعْـملُ عَـمَل الفـعْلِ خَـمْـسَــةٌ : اسْـمُ الـفَـاعِـل ، واسـمُ المـفـعُـولِ ، والصّفةُ المشبّهة باسم الفَاعِل ، والمصدرُ ، وَاسْمُ الفعلِ .

" اسم الفاعل "

فالأوّلُ اسمُ فاعلٍ لِلحَالِ	أو اسمُ فاعلٍ للاسْتِقْبَالِ
يَنْصِبُ مَفعُولاً بهِ كالفعلِ	تقُولُ : زيدٌ مُبغِضٌ ذَا البُخْلِ
وَالشَّرطُ فى إعمَالِه أن يعتمدْ	علَى مُصَدَّرٍ إليه يَسْتَنِدْ

يريدُ بقوله : " الأوّلُ " أوّلَ أقسَامِ الاسْمِ العاملِ عملَ الفعلِ ، وإنّما قدّمَ اسمَ الفاعلِ على بقيّةِ الأقسامِ ؛ لأن اسمَ الفاعل أشدُّ شبهًا بالفعْلِ من غَيْرِه ؛ لأنّه اسْمٌ لِمَن يُنسَبُ إليهِ المصدَرُ ، جَارٍ علَى المضَارعِ ، ومَعْنَى جَرَيانه علَى المُضارعِ أَنّه فى عدَّةِ حرُوفه وحَركَاته وسَكنَاته ، وَ أمّا اسْمُ المفعُولِ فليْسَ كَذلِكَ ؛ فَإنَّ " مَضْرُوبًا " ليْسَ بجَارٍ على " يَضْرِبُ " .

قولُه : " اسمُ فاعلٍ للحَالِ " احترزَ فيه من اسم الفاعلِ الذى يُرادُ به المَاضى نحو زَيدٌ ضَاربٌ أَمْسِ فَإنّه لاَ يَعْملُ بَلْ يُضافُ إلَى مَا بعْدَه إضافةً حَقيقيّةً ، فَإن قُلْتَ : فبِمَ تعلّقُ " أَمْسِ " إذَا لَمْ تُعْمِلْهُ ؟

فأَقولُ : بفعْلٍ دَلّ عليهِ " ضَاربٌ " أَيْ : ضَرَبَهُ أَمْسِ ، كمَا يفعلُ فى قَولِهم : " زَيدٌ مُعطِى عَمروٍ أَمْسِ دِرْهَمًا " أَيْ : أعطَاهُ دِرْهمًا .

فَإن قُلتَ : فإنّ قولك : " زيدٌ ضَاربُ عَمْروٍ " اسمُ الفاعلِ فيهِ مشتقٌّ فَفِيهِ ضَميرٌ هُوَ فاعِلٌ ، فهُوَ عامِلٌ في ذَلِكَ الضّميرِ .

فأَقُولُ : إنّهُ إذَا كَانَ للماضِى جَرَى عند المحقّقِين مَجْرَى ما ليْسَ بِمُشْتَقٍّ كَرَجُلٍ ، وَغُلَامٍ .

قَولُهُ :

" أو اسمُ فاعلٍ للاستقبَالِ "

يُريد أَنّ اسمَ الفاعلِ إذاً كَانَ لأحد هذين الزّمانين ـ أعنى الحال أو الاستقبال ـ جَرىَ على الفعلِ الذى للحَالِ أو الاستقبَالِ نحو « يَضْرِبُ الأنَ » وَ " يَضْرِبُ غَدًا " ، فتَقولُ : " زيدٌ ضاربٌ عَمراً الآنَ ، أَوْ غَدًا "

وَإِذَا كـانَ لـلماضِـى فلـيْسَ عَليه (١) ؛ لأنَّ " ضَاربًا " ليس بجَـارٍ عَلَى " ضَـرَب " فى عِدّةِ حروفـه وَحركَاته ، وهُوَ جـارٍ على " يَضْـرِبُ " فِى ذَلِكَ ، وهُوَ أيضًا مُعْربٌ مثلَهُ ، وَليْسَ واحدٌ من الأمْرين فى الماضِى ، فقَدْ شَارَكَ " ضاربٌ " إِذَا كـانَ للحـال أَوِ الاسْتِقْبـالِ " يَضْـرِبُ " فى عـدّةِ الحُروفِ وَهَيْئَـةِ الحَركَاتِ وَالسّـكنَـاتِ ، وَفـى المـعْـنَـى ، وَفـى الإعـرَابِ ، وَفـي أنّ المـرادَ بـزمـانه زَمـانُ " يَضْرِبُ " ، وهذه الأشياءُ كلُّهَا منتفيَةٌ فى الماضى .

قـولُه : " زَيـدٌ مُـبْـغِضٌ ذَا البُـخـلِ " ، " زيـدٌ " مُـبْـتـدأٌ ، وَ " مُـبْـغضٌ " خبرُهُ ، وَالفاعلُ مستكنٌّ ، وَ " ذَا البخلِ " مفعُولٌ بهِ . ١٥٦ / ب

هـذَا فـى اسْمِ الفَاعـلِ الذى فـعلُهُ مـتعـدٍّ ، وَتقولُ فـيمَا فـعلُه لاَزمٌ : " زيدٌ قـائـمٌ غُـلامُـه فَـ "غُـلامُـهُ" فاعلٌ مرفـوعٌ بِـ "قَائمٍ " كمَا تقولُ: " زيدٌ يقـومُ غلامُه " ، فَحُكْمُ اسـمِ الفَاعـلِ فـى التّـعـدّى وَاللـزومِ حُكْمُ فـعلِه الجارى عليه ، وَيقدّمُ معمولُه عليه كَالفعلِ تقولُ " زَيدٌ عـمراً ضَـاربٌ " ، وَ " عَـمراً زيدٌ ضَـاربٌ " كما تقولُ " عَمرًا زيدٌ يضرِبُ " ، وَتقولُ " زيدٌ معطٍ عمرًا دِرهماً " كما تقولُ : " زَيدٌ يُعطى عَمـرًا درهَـمًـا " ، فـى المتـعدّى إلـى مـفـعـولين يـجـوزُ الاقـتـصـارُ علـى أحدهمـا (وَيجوزُ الاقتصارُ فيه على أحد المفعُولـين كمَا يجـوزُ الاقـتصَارُ علـى أَحِدهـما) (٢) فِي فعلِه الجَارِي عليهِ ، وتقُولُ : " زيدٌ ظـانّ (٣) عمـرًا قَائمًا " فى أفعالِ القلُوبِ ، وتقولُ : " زيدٌ مُعْلِـمٌ عَمرًا بكرًا قائمًا " فى المتعدّى إلى ثلاثة مفاعيلَ .

---

(١) أى : فلا يجرى على الفعل .

(٢) سقط من (ف) بسبب انتقال النظر .

(٣) فى النسختين " ضارب " تحريف بدليل ما بعده .

قولُه : " والشّرطُ فى إعماله " يعنى فى إعمال اسْمِ الفاعل .

قولُه :

" أن يعتمد   عَلى مُصَدَّرٍ إليه يَسْتَنِدْ "

يُريدُ بالمصدّرِ صَاحِبَهُ – أعنى صاحبَ اسم الفَاعِل – أو يقعُ بعد حرْفٍ هُوَ بالفعل أولى كحرف النّفي وَحرْفِ الاستفهَامِ ، فمثالُ أَن يتصدّرَ صاحبُهُ ، أى : يتقدّمَ بمعنَى أن يكُونَ خَبرًا نحوُ " زيدٌ ضاربٌ عمرًا " ، أو يكُونَ صفةً للنّكرة نَحْوُ " مررتُ برجُلٍ ضَاربٍ أبُوهُ عَمرًا " ، أو يكُونَ حَالاً نَحْوُ " هذَا زيدٌ ضَارباً أبُوهُ عَمرًا " ؛ لأنّ الخبرَ مُستندٌ إلى المبتدأ ، وَالحَالُ مُستندةٌ إلى صاحِبِهَا ، أَيْ : هِىَ فى المَعْنَى خَبرٌ عَنْهُ ، ويجُوزُ تقديمُ معمُولِهِ عَليهِ [وعلى صاحبه إذا كَانَ حالاً أو خبَرًا لمبتدأ ، وإذا كان صفةً يجوزُ تقديمُ معمُوله عليه] [1] ولاَ يجُوزُ على صاحبه ؛ لأنّ الصّفَة كما لا تتقدمُ على الموصُوفِ لا يَتقدّمُ معمولُهَا عليه .

وَمِثالُ مجيئه بعدَ حرفِ النّفى " مَا قَائمٌ أَخَوَاك " ، فَـ " أَخَوَاكَ " فاعلٌ " قَائمٍ " ، ومِثالُ مجيئه بعدَ حرفِ الاستفهام نحو " أقائمٌ أَخَوَاك " ؟ ، فـ " أَخَوَاك " فاعلٌ .

ولم يُمثّل من هذه المواضع الخمسة إلاّ بوقُوعه خَبرًا فى قوله : " زَيدٌ مُبغضٌ ذَا البُخلِ " ، وإنّما احتاج إلى الاعتمادِ على غيره إذا عَمِلَ ؛ لنقصَانه عن الفعلِ ؛ لأنّ الأصْلَ فى الاسْمِ أن يكونَ معمُولاً مُعربًا ، والأصْلُ فى الفعْلِ أن يكونَ عَاملاً مبنيّاً ، وَ الأخفشُ [2] يرَى إعمَالَهُ مُطْلَقًا ؛ وَأَلْزمُوه أن يُجيزَ : إنَّ قَائمًا أَخَوَاكَ .

---

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) انظر الهمع ٢/٩٥ ، وشرح ابن القواس ٩٨٠ ، وشرح الكافية ٢/٢٠٠ ، وحجته أن شبهه بالفعل أغنى عن اعتماده .

فإنْ تُرِدِ بهِ المُضِيَّ فأضِفْ ... وَإن تُعرِّفْـهُ بِـلاَمٍ وأَلِـفْ
فَالنَّصْبُ لاَزِمٌ بِكُلِّ حَالِ ... فى الحَالِ والماضى والاستِقْبَالِ
كَزَيدٍ الضَّارِبِ عَمراً والرَّجُلْ ... وإن تكن ثَنَّيتَ أو جَمَعْتَ قُلْ
الضَّارِبَانِ العَبْدَ وَالنُّونُ ثَبَتْ ... وَلُغَـةٌ بالحذْفِ وَالنَّصْبِ أتَتْ
كالحافظُو عَوْرَةَ نُونُه حُذِفْ ... إذ حَلَّهُ الموصُولُ لامٌ وأَلِفْ

يريد بقوله : " بـه " اسمَ الفَاعلِ ، وَ " المضىُّ " : مَصدرُ قولِك: مَضَى يَمْضِي ، وَأصْلُه " مُضُويًا [1] " فقلبتَ " الواوَ " " ياءً " وَأَدغمْتَهَا (فى) [2] " اليـاءِ " التى هِيَ لامُ الكَلِمَةِ [2] جَرْيًا على القاعدةِ فيما إذَا اجتمعَ الياءُ والواوُ وسبَقَ أحدُهمَا بالسكّون .

قولُه : " فَأَضِفْ " أى : فَأضِفِ اسْمَ الفَاعلِ إذَا أردتَ به المضىَّ ، وَهِيَ وَاجبةٌ عِندَ البصريّينَ ، وَإنّما وَجَبَتْ ؛ لأنَّ الأصْلَ فى الأسمَاءِ ألاّ تَعْمَلَ ، فأمَّا عملُ اسمِ الفَاعلِ فليسَ لكونه اسمَ فاعلٍ فقَطْ بل لِلْمُوازنة التى بينه وَبينَ المضَارعِ ، وَقد تقدّمَ ذكرُهَا [3] ، وَلاَ موازنةَ بين اسم الفاعل وَالماضى حتَّى ١٥٧/ أ يعملَ عملَهُ ، وَإذَا انْتَفَى الموُجبُ للعملِ انتفَى العمَلُ فَوجَبَ الرّجُوعُ إلى الأصْلِ فَتَجِبُ الإضَافةُ – لاَ مُطْلَقًا – مَا لَمْ يَمْنعْ مانعٌ منها كالتَّنوين وَالألف وَاللاَّمِ ، وَإذا أُضيفَ إلى معرفةٍ تعرّف مَا لَمْ تكُن فيه الألفُ وَاللاّمُ نحو " الضّاربُ الرّجلِ أمسِ " . فَأمَّا قولُه تعالَى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْه ﴾ [4] فَهُوَ حِكَايةُ حَالٍ ماضيةٍ ، وَمَعنَى حكايةِ الحالِ أنَّك لَوْ رَأَيْتَهُم فى ذَلِكَ الوَقْتِ لأَخْبَرْتَ عَنهُم بِذَلِكَ .

---

(١) (ف) " منصوبا " ، وهو فى النسختين منصوب والأولى رفعه .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) انظر ص ١٢٦ .
(٤) سورة الكهف ١٨ .

ولا يُضافُ اسمُ الفاعلِ إلاّ إلَى المفعُولِ ، فأمَّا قولُهم : " قائمُ الأبِ " فَهُوَ من بَابِ الصّفةِ المشبّهةِ باسمِ الفَاعلِ ؛ فانّها تُضافُ إلَى فاعِلِهَا . وإذَا كانَ اسمُ الفاعلِ من فعلٍ يتعدّى إلى أكثرَ من وَاحدٍ أَضَفتَهُ إلى الأوَّلِ ، وَنصَبتَ الثانِيَ بَعْدَه نحْوُ قولِكَ : " زَيدٌ مُعْطِي أخِيكَ أَمْسِ دِرْهمًا " فَنُصِبَ [1] " درهمًا " بفعلٍ مُضْمَرٍ دَلّ عليه اسمُ الفَاعلِ ، فكَأنَّكَ لمّا قلتَ : " زيدٌ مُعْطِي أَخِيكَ " قِيلَ لَكَ : " مَا أعطَاهُ " ؟ فقُلْتَ : " أَعطَاهُ درهمًا " ، وَقالَ أَبُو سعيدٍ : الأَجْوَدُ أَن يكونَ منصُوبًا باسْمِ الفاعلِ وَإن كانَ بمعنَى الماضِي [2] ؛ لأنّه وَإن لمْ يُضارِع الماضيَ بالمُوازنةِ فَقَدْ ضارعَهُ بالاشْتقاقِ ، وَالمضافُ إليهِ قد حَلّ محلَّ التّنوينِ ، وَإذا نُوّن اسمُ الفاعِلِ عَمِلَ ، فَكَذلِكَ يَعْمَلُ إذَا تعرّفَ باللّامِ ، وَإنْ كَانَ بمعْنَى الماضِي ؛ لِأنّ اللّامَ قَدْ قامتْ مَقامَ التّنوينِ [3] .

قولُه :

" وإن تعرّفه بلامٍ وألف "

يُريدُ إنْ تُعرّف اسْمَ الفاعل بألفٍ ولَامٍ ، فقدَّمَ وأَخَّرَ ؛ لأنَّ " الواوَ " لا يفيدُ التّرتيبَ .

قولُه : " فالنّصبُ لَازمٌ " إلى آخرِه إنّما لزمَ النصبُ لتعذّرِ الإضافةِ ؛ إذْ ما فيه الألفُ وَالّلامُ لا يضَافُ إلَى ما فيه الألفُ والّلامُ ، وإنّما تعذرت الإضافةُ ؛ لأنَّ قولك : " الضارب زيدٍ " بالإضافة لا يُفيدُ تخفيفًا في اللّفظِ [4] ولاَ تخْصِيصًا فوَجبَ النَّصْبُ لتعذّرِ الجرِّ إلاَّ على

(١) (ف) " فينتصب " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٠ فقد نَصَّ على رأي أبي سعيد السيرافي وقيد ذلك بأنه يرى إعماله ضرورة .

(٤) في الأصل " الأصل " تحريف .

رَأْى الـفَرَّاءِ (١) ، وَالأخْـفَشُ يَـقُـولُ : " الضّاربُ زيـداً أَمْـس " فنَـصْـبُ " زَيـدٍ " (٢) علـى التّشبـيهِ بالمفعُولِ كنصـب " الحَسَنِ الوجْهِ " ؛ لأنّ اسمَ الفاعل لا يعملُ إذا كانَ لمَا مَضَى (٣) .

وَمَذْهبُ سيبَوَيه (٤) أنّ قـولَكَ : " الضَّـاربُ زيداً أَمْسِ " لمَّا كَان إذا انفكَّ هذَا اللّفْظُ يَنْفكُّ إلى " الّذي وَالفعْل " عَمِلَ عمَل الفعْلِ ، وَالألـفُ واللاَّمُ تنفكُّ إلـى " الذي " وَاسمُ الفاعلِ ينفكُّ إلى " ضَرَبَ " كَمَا أَنّ المصْدَرَ المقدَّرَ بـِ "أَنْ وَالفعْلِ" عاملٌ دونَ غيرهِ منَ المصَادرِ ، فَـ " الضّاربُ أمسِ " فى تَقْدير " الذى ضَرَبَ " كَمَا أنّ قولَكَ " عجبتُ من ضربِكَ زَيداً فى تَقْدير " مِنْ أَنْ ضَربْتَ زَيداً ، فَافـهَمْ بيَانًا حَسَنًا علَى مَا ذَهبَ إليه سيبَوَيْه .

قولُه :

" فى الحَالِ وَالماضى وَالاستقبَالِ "

إذَا وَجبَ النّصْبُ فى الماضى فَفى غَيـرهِ بطريقِ الأولى ، وأبُو عليّ (٥) يختَـارُ أَنّ اسمَ الفَـاعلِ إِذَا دَخلَ عليـهِ الألفُ وَاللامُ ألاَّ يَعْملَ إلاَّ فى الماضي ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ جريرٍ :

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشاني طَوَارِقُهُ ... من خوْفِ رِحْلَةِ بَينِ الظّاعنينَ غدَا (٦)

فَـقَـالَ : إنَّ " غَـداً " يتَـعلّقُ بـ" رِحْلَـةٍ " أو " بِـ " بَيْنِ " ؛ لأنّهُ مَصْدَرُ

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ١٥٥ ، وشرح ابن القواس ٩٨٣ ، وابن يعيش ٢/١٢٣ .

(٢) فى الأصل " زيداً " بالنصب .

(٣) انظر رأى الأخفش في شرح الكافية للرضى ٢/٢٠١ ، والهمع ٢/٩٦ .

(٤) انظر الكتاب ١/٩٦ .

(٥) انظر كتاب الشعر لأبي علي ٩٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٠١ .

(٦) انظر ديوانه ٣٩٤ برواية :

باتت همومى تغشاني طوارقُهَا ... من خوف روعة .....

وهو فى شرح ابن القواس ٩٨٢ ، والخزانة ٣/٤٤٣ ، وشرح الكافية ٢/٢٠١ .

لاَ بِـ " الظّاعِنِينَ " ، وفيه نَظرٌ (١) .

قولُه :

" وَإن تكُنْ ثَنَّيت أوْ جَمَعْتَ قُلْ "

يُريدُ إذا ثَنَّيْتَ اسم الفاعل أو جَمعتَهُ فحكمُهُ حكم المفرَدِ ، تُعملُهُ بالألفِ واللّامِ مُطلقًا وبغيرِ الّلامِ إذَا كاَن للحَالِ والاستقبَالِ ، لكن يجبُ حذفُ النّون ١٥٧/ ب مِن المنكّرِ وَالإضَافة إذَا كاَن لما مَضَى ، فَإن ثَبَتَتْ فيه فَعلَى الحِكايَةِ كمَا مَرَّ في مُفْرده ، وَلوْ قيلَ : إذا ثَبَتت النّونُ فالنّصْبُ بفعْلٍ مُقدّرٍ كمَا إذَا أضفتَه مُتعديًا إلَى مفعُولين لَكان قوْلاً قوِيًّا وَهُوَ الْحَقُّ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حِكايَةِ الحَالِ الماضيَة ، فإذَا قُلتَ : " الرّجُلانِ ضاربانِ زيداً أمسِ " فالنّصْبُ بفعلٍ دلّ عليه " الضّاربانِ " كَمَا في المفعُولِ الثاني من قولـه تعالى : ﴿ جَاعِلُ اللَّيْلِ سكَنًا ﴾ (٢) (أى : جَعَلَهُ سكَنًا) (٣) .

قولُهُ : " الضّاربَانِ العبْدَ " يَجبُ النّصْبُ ؛ لِتعَذّرِ الإضافَة بثبُوتِ النّونِ ، فَإن حُذفت النّونُ فالوجْهُ الْجَرُّ ؛ لأنَّ الإضافةَ قد أفَادتْ تَخْفيفاً بحذْفِ النّونِ إذَا كَانتِ النّونُ لاَ تُعاقِبُ الألفَ واللّامَ كمَا لاَ تُعاقِبُهما الْحَرَكةُ.

قولُه :

" ولغةٌ بالحذْفِ والنّصبِ أتَتْ "

يُريدُ بحذف النّونِ ونصب المفعُولِ ، قال الشَّاعرُ (٤) :

الحَافظُو عوْرَةَ العشيرةَ لا يأتيهمُ من ورائهِم وكَفُ (٥) .

---

(١) لاحتمال أن يكون متعلقا بالظاعنين ، والاستدلال بالمحتمل ضعيف .

(٢) سورة الأنعام ٩٦ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " قول " .

(٥) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وقيل : قاله عمرو بن امرئ القيس الخزرجي جد عبد الله بن رواحة . وهو فى ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٨ على أنه منسوب إليه ، والكتاب ١/ ٩٥ ، والمقتضب ٤/ ١٤٥ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٤ ، والمنصف ١/ ٦٧ ، والخزانة ٢/ ١٨٩ .

فَالوجْهُ الجرُّ ، وَأمَّا النَّصبُ فوجهُهُ أنّ النّاصبَ (١) لم يقدّر حذفها للإضافة بل للتّخفيف لطُولِ الكلام ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعلِ صلةٌ للموصُولِ وهو الألفُ واللامُ فَحُذِفَ النُّونُ كَما يُحذَفُ العَائدُ من الصلّةِ ، وَقيلَ : حُذِفَ كمَا حُذِفَ من قول الآخر :

أبني كليبٍ إنّ عَمَّيَّ اللّذا　　　قَتَلاَ الملُوكَ وَفَكَّكَا الأغلاَلاَ (٢)

أَرَادَ " اللَّذَان " فحذَفَ النّونَ تَخْفيفاً .

وقولُه :

" إذ حلّهُ الموصُولُ لاَمٌ وألفْ "

الضّميرُ فى " حلّه " يعُودُ على اسمِ الفَاعلِ ، أى " إذ حلّ اسم الفاعل الألف واللّام وهُمَا الموصولُ ، والموصُولُ فاعلُ " حلّه " ، وَ " لامٌ وألفٌ " بَدَلٌ من الموصُول بَدَل نَكرةٍ من معرفةٍ .

وقولُه : " إذ " وَمَا بعدَهَا تَعْليلٌ لحذف النّون من " الحافظو عورة العشيرَةِ " ، فإن لم يكن فيه الألفُ واللّامُ تعيّنَ الجرُّ عند حذف النُّونِ وَالنَّصبُ شاذٌ ، وقد قُرِئَ : ﴿ إنّكُم لذائقُو العذابَ ﴾ (٣) بنصْبِ " العَذَابِ " ، فأمَّا قولُ الشاعر :

هُم الآمرُونَ الْخَيرَ وَالفَاعلونَهُ (٤)

---

(١) فى النسختين " النصب " تحريفٌ ، ولعلها محرفة فيهما عن كلمة " النون " فيصير النص هكذا " وأما النصب فوجهه أن النون لم يقدر حذفها ..... ".

(٢) البيت للأخطل من قصيدة يمدح فيها قومه ويهجو جريراً وهو فى شعره صنعة السكرى ١٠٨ ، والكتاب ٩٥/١ ، والخزانة ٤٩٩/٢ .

(٣) سورة الصافات ٣٨ ، وقراءة النصب قراءة أبى السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم . البحر المحيط ٣٥٨/٧ ، وقيل : إنّه من لحن أبى السمال . انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٥٣١ .

(٤) هذا صدر بيت لم أقف على قائله ، وقيل : إنه مصنوع ، وعجزه :

إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

وهو فى الكتاب ٩٦/١ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والخزانة ١٨٧/٢ .

فقيل : الهاءُ فيه للوقفِ وَلَيْسَ بهاءِ الضّميرِ ، وحركُوهَا إجْراءً للوقْفِ مُجْرَى الوَصْلِ .

وكُلُّ ما كانَ من اسمِ فاعلِ   تُجرِيهِ فى الإعْمَالِ مُجْرَى فَاعِلِ
فَيَسْتَوِى " مُفَعِّلٌ " و " مُفْعِلٌ "   بفَاعِلٍ وَهَـذَا مُسْتَفْعِلُ

يريدُ بـ " فَاعلٍ " من قوله : " اسم فاعلٍ " الصّفةَ ، ويُريدُ بـ " فَاعلٍ " الذى فى آخر البيت من قوله : " مُجْرَى فاعلٍ " المثالَ الذى هُوَ الْوَزْنُ ، فلاَ يكُونُ على هَذا إيطاءٌ ؛ لأنّ المرادَ بأحدِهما غيرُ المرادِ بالآخرِ .

قولُهُ :

" فيستوى مُفَعِّلٌ ومُفعلٌ "

يُريدُ : وَيَسْتوى مَوْزونُ "مُفَعّلٍ (١) ، وَمُفْعِلٍ " بمَوْزُونِ " فَاعلٍ " فى العَمَلِ ؛ لأنّ " مُفعِّلاً ، وَمُفْعِلاً " موزونُهُ الصّفةُ الّتى هِيَ اسْمُ الفاعل ، فموزُونُ " مُفعِّلٍ " مُعَظِّمٌ تقولُ : " زيد مُعَظِّمٌ عَمْرًا " ، ومَوْزُونُ " مُفْعِلٍ " مُكْرِمٌ تقولُ : زيدٌ مكرمٌ عَمرًا . كَمَا تقُولُ : زَيدٌ ضاربٌ عمرًا .

قولُهُ : " وهكذَا مُستفعِلُ " يُرِيدُ (موزُونَ " مُستَفْعِلٍ ") (١) نحو : زَيدٌ مُستَخْرِجٌ عمرًا .

وَبالجُملة فاسْمُ الفَاعلِ من كلّ زائد على ثلاثة أحرفٍ بوزن الفعْلِ المُضَارعِ ، فَـ " مُكْرِمٌ " بوزنِ " يُكْرِمُ " غَيرَ أَنّك حَذَفْتَ " الياءَ " وجعلتَ موضِعَهَا الميمَ ، وكذلك إذا حذفتَ حرفَ المضارعةِ من " يَسْتَخْرِجُ " وجَعلتَ موضعَه الميمَ صَارَ " مُسْتَخْرِجًا " ، وهذَا وَجْهٌ طريفٌ فى إعْمالِ اسْمِ الفاعلِ إذَا ١٥٨ / أ
كَانَ للحَالِ أَوِ الاستقبال ؛ لأنّ أوّلَه زائدٌ كَمَا أنّ أَوّلَ المضارعِ زَائدٌ مَعَ الموازَنة بخلافِ الماضِى ، فَإِنّ " مُدَحْرِجًا " بينه وَبَيْنَ " دَحْرَجَ " مُوازنةٌ وليْسَ أوّلُ الماضى زائدًا .

(١) سقط من (ف) .

" صيغ المبالغة "

وَشبَّهوا الأمثلةَ المبَالِغَهْ ... بفاعلٍ وتلكَ حَالٌ سَائغَهْ

فى مثْلِ " الفعَّالِ " ، وَ " الفَعيلِ " ... وَمِثْلِ " المِفْعَالِ " ، وَ " الفَعُولِ "

وَ " فَعِلٌ " أجروهُ مُجْرَى " فَاعلِ " ... وَ " فُعُلٌ " يعملُ كَالفَواعلِ

تَقُولُ : زَيدٌ حَذِرٌ عَيُوبَا ... وَقَومُ عَمْرٍو غُفُرٌ ذُنُوبَا

قولُهُ : " الأمثلةَ المبالغهْ ؛ يُريدُ ذَاتَ المُبَالغَةِ ، فَحذَفَ المضافَ وَأقامَ المُضافَ إليهِ مُقَامَهُ ، وَمعْنَى المُبالغةِ هُنَا (١) تَكْثِيرُ الفِعْلِ وَتكْرِيرُهُ مَرّةً بعْدَ أُخْرَى . وَيُريدُ بقولهِ :

" وَشبَّهوا الأمثلةَ المبَالغَهْ بفَاعلٍ "

فى العَمَلِ لاَ فِى جَرَيَانه عَلَى الفعْلِ .

قولُهُ : " وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَهْ " أَيْ : جَائِزَةٌ ؛ لأنَّ المرادَ بهذه الأمثِلَةِ مَا يُرادُ باسْمِ الفَاعلِ مِنْ إيقَاعِ الفعْلِ مَعَ إِحْدَاثِ مُبَالَغةٍ وَتَكْثيرٍ . وَأَمْثلةُ المبالغَةِ خَمْسَةٌ كَمَا ذَكَرَ ، وهِيَ : فَعَّالٌ ، وَفَعيلٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعُولٌ ، وَفَعِلٌ .

أمّا " فَعَّالٌ " فَمِثْلُ " ضَرَّابٍ " من قَوْلِكَ : " ضَربَ يَضْرِبُ فَهُوَ ضَرّابٌ " ، وَاسمُ الفَاعلِ مِنْهُ " مُضرِّبٌ " فتقُولُ : " زَيدٌ ضَرّابٌ عَمْرًا " كَمَا تقُولُ : " ضَاربٌ عَمْرًا " لكنْ فى " ضَرّابٍ " من المبَالغةِ ما ليْسَ فى " ضَارِبٍ " وفى " مُضرِّبٍ " من قولِكَ بالتَّشْديدِ ، وَهذَا البِنَاءُ مُتَّفقٌ عليْهِ فى الإعْمالِ ، ولاَ يُصاغُ إلاّ مِن فِعْلٍ ثلاثيٍّ ، قالَ الشّاعرُ ، وَاسْمُهُ القُلاخُ (٢) :

---

(١) (ف) " هذا " تحريف .

(٢) هو القلاخ بن حزن المنقرى . انظر المؤتلف والمختلف ٢٥٢ .

أَخَا الْحَرْبِ لَبّاسًا إليهَا جِلاَلَهَا [1] .

فنَصبَ " جِلاَلَـهَا " بِـ " لبَّاسٍ " ، وَلَمَّا كَثُرَ مِنْه ذلِكَ أَخْبَّرَ عَنْهُ بأنّه لبَّاسٌ ، وَجِلاَلُ الحربِ : الدُّرُوعُ ومَا لُبِسَ للحَرْبِ .

قَالَ سيبَوَيْهِ : " وَسمِعْنا مَن يقُولُ : " أمَّا العَسَلَ فَأنَا شَرَّابٌ " " [2] فنصَب " العسلَ " بِـ " شَرَّابٍ " كما تقُولُ : أمَّا الْعَسَلَ فَأنَا شَاربٌ ، وَأَنَا أَشْرَبُ .

وأمَّا " فَعِيلٌ " فأنشدَ سيبويه فى إعماله لساعدة بن جُؤَيّة :

حَتَّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وبَاتَ اللَّيلَ لم يَنَمِ [3]

فَنَصَبَ " مَوْهِنًا " بِـ " كَلِيلٍ " . وقالوا [4] : " مَوْهِنًا " ظَرْفٌ [5] وَهُوَ السّاعةُ مِن اللّيلِ فلم [6] يكن لسيبويه فيه حجّة ، وقالوا : لأنَّ " كلَّ يكلّ " غَيرُ مُتَعدٍ ويجوزُ أن يكُونَ " كَلِيلٌ " [7] بمعنى " مُكلٍّ ، كأنّه أكلّ حُمُرَ الوحْشِ ، أى : أتْعبَهَا وَأَعْيَاهَا بالمَشْىِ إلى جِهَتهِ ، ولذلك وَصفَهُ بأنّه لم يَنَمْ ، يعْنى البَرْقَ كقولهم : " عذابٌ أليمٌ " بمعنى مُؤلمٍ ، وَ " دَاءٌ وجيعٌ " بمعنَى مُوجِعٍ ، وَالمؤلمُ وَالموُجعُ يتعدَّى فكَذلِكَ " فَعِيلٌ " مِنْهُما .

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

وليس بولاج الخوالف أعقلا

وهو فى الكتاب ١/٥٧ ، والمقتضب ٢/١١٢ ، والعينى ٣/٥٣٥ .

(٢) انظر الكتاب ١/٥٧ .

(٣) البيت فى ديوان الهذليين ١/١٩٨ ، والكتاب ١/٥٨ ، والمقتضب ٢/١١٤ ، والخزانة ٣/٤٥٠ .

(٤) فى الأصل " وقال " .

(٥) القائل هو أبو العباس المبرد ، انظر المقتضب ٢/١١٤ .

(٦) فى (ف) " فكن " تحريف " .

(٧) فى النسختين " كليلاً " بالنصب .

وَمعْنَى " شاَهَا " سَاقَها ، وَ" الكليلُ " البرْقُ الضّعيفُ ، يَصِفُ حمارَ الوحش ، وَ " عَمِلٌ " صفةٌ لِـ " كَلِيلٍ " ، وَمَعْنَى عمله : أنّ هذَا البرْقَ الضّعيفَ يَبْدُو مَرّةً بعْدَ مرّةٍ فسَمّى ذلك " عَملاً " وَباتَت (الحُمُر طِرابًا) [١] قد استخفّها الشَّوْقُ [٢] إلى جهَةِ البَرْقِ ، وَمِنْه قولُكَ : زَيدٌ رَحيمٌ عَمْرًا " قَال الشّاعرُ :

إذا مَا صنعتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أكِيلاً ؛ فإنّى لسْتُ آكلَهُ وَحْدِى [٣]

فَـ " أكيلٌ " بمعنى " آكِلٍ " ، وَقولُ مَنْ قَالَ : إنَّ " فَعيلاً " [بمعنى فَاعلٍ] [٤] إنَّمَا يَأْتي صِفَةً للذّاتِ ، وَهُوَ من " فَعُلَ " بضمّ العَينِ نَحْوُ " شَرُفَ فَهُو شَريفٌ ، وَكَرُمَ فهُوَ كريمٌ " لاَ يكونُ إلاَّ من فعْلٍ لاَزمٍ فلاَ يصحُّ أن يكُونَ " فعيلٌ " عَاملاً [٥] ، فَلا يَقْدَحُ فى قولِ سيبويه ؛ لما بيّنا أنّ " فَعيلاً " قد يأْتي غَيْرَ صِفَةٍ للذّاتِ ، وَأَعْني بصفَةِ الذَّاتِ الغَريزيَّةَ ، وَالقوْلُ ما قَالَهُ سِيبَوَيْه . ١٥٨/ ب

وَيَجُوزُ تقديمُ المنصُوبِ فى هذَا على العَاملِ فتقولُ : " زَيدٌ عمرًا رحيمٌ " وأَمّا " مِفْعَالٌ " فَنحْوُ " زَيدٌ مِطْعامُ الضَّيْفَ " ، وَيَعملُ جَمْعُ " مِفعَالٍ " عَملَهُ ، قالَ الشَّاعرُ :

---

(١) فى (ف) : الحمير ضرابًا " تحريف .

(٢) فى (ف) " البرق " تحريف .

(٣) البيت لقيس بن عاصم المنقرى ، ونسب لحاتم الطائى
وهو فى ملحقات ديوان حاتم ٣١٢ ، ومغنى اللبيب ٢٨٧ ، وشرح شواهده للسيوطى ٥٨٥ ، وشرح ابن القواس ٩٩٠ .

(٤) من (ف) .

(٥) هذا هو المبرد ، انظر المقتضب ١١٣/٢ ، وانظر رد ابن ولاد عليه بحاشية المقتضب ١١٧/٢ .

شُم مَهاوِينَ أَبْدانَ الجزُورِ مَخا   مِيصَ العَشيّاتِ لاَ خُوَرٍ ولا قُزَمُ (١)

فنصَبَ " أَبدانَ الجزُورِ " بِـ " مَهَاوِينَ " ، وَهُو جَمْعُ " مِهْوَانٍ ، وَمعناهُ أَنّه يُهِينُ أَبْدَانَ الجزُورِ – وَهِىَ الإبلُ – بِنَحْرِهَا وَإِطْعامِ لَحمِهَا .

وقولُهُ : " لا خورٌ " لاَ ضعافٌ ، وهو صفة " مهاوين " .

وَأمّا " فَعُولٌ " فنحوُ قول الشاعر ، وَهُو أَبُو طالب بن عَبدِ المطَّلب : (٢)

ضَروبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِها (٣)

فنَصبَ : سُوقًا " بِـ " ضَرُوبٍ " ، وَالسُوقُ : جَمعُ ساقٍ .

وأمَّا " فَعِلٌ " فنحو " حَذِرٌ " ، أَنْشدَ سِيبَوَيْهِ :

حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تهابُ وَ آمِنٌ   مَا ليسَ مُنْجِيَهُ مِن الأَقْدَارِ (٤)

فَنصَبَ " أُموراً " بِـ " حَذِرٍ " ، وقَالَ النّحويُّونَ : هَذَا البيْتُ لم يصحّ عن العَرَبِ ، قالَ أَبُو سَعيدٍ : (رَوَى المازنىُّ عن اللّاحقى أَنَّه قَالَ) (٥):سَأَلَنِى سِيبَوَيْه عَن شَاهدٍ فِى تَعدّى " فَعِلٍ " فَعَملْتُ لهُ هَذَا البَيْتَ ، وَرُوِيَ أَنّ الْبَيْتَ لابْنِ المقفّعِ .

---

(١) البيت للكميت بن معروف الأسدى ، وقيل لابن أبي مقبل .
وهو فى الكتاب ١/١١٤، وابن يعيش ٦/٧٤ ، والخزانة ٣/٤٤٨ ، وشرح أبيات الكتاب ١/٢١٥ .

(٢) وهو عم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب .

(٣) هذا صدر بيت ، وعجزه :
إذا عدموا زادا فإنك عاقر
وهو فى غاية المطالب فى شرح ديوان أبى طالب ٧٩ ، والكتاب ١/٥٧ ، والخزانة ٣/٤٤٦ ، والمقتضب ٢/١١٤ ، والعينى٣/٥٣٩ .

(٤) قاله أبو يحيى اللاحقى ، واسمه أبان بن عبد الحميد (٢٠٠ هـ) ، وقيل : إنه من روايته وليس من شعره ، وقيل : إنه مصنوع .
انظر الكتاب ١/٥٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافى١/٤٠٩ ، والخزانة ٣/٤٥٦ ، والعينى ٣/٥٤٣ ، وابن القواس ٩٩٢ .

(٥) فى الأصل " روى عن المازنى أن اللاحقى قال "
وانظر هذه الحكاية فى الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد ١٣١ ، وشرح عيون سيبويه لأبى نصر القرطبى : ٧٩ .

قولُهُ : " حَذِرٌ عُيُوبًا " مِثالٌ لِـ " فَعِلٍ " ، و " فَعِلٌ " أقلُّ من " فَعِيلٍ " أَيْ : أسْماءُ الفاعلِ علَى " فعيلٍ " أَكْثرُ مِن " فَعِلٍ ".

وَقَـولُـهُ :

" وَقـومُ عَمْرٍو غُـفُـرٌ ذنُـوبًـا "

فـنَـصَـبَ " ذُنُوبًا " بِـ " غُـفُرٍ " وهُوَ جَـمْعُ ؛ غَفُـورٍ ؛ علَى وَزْنِ " فَـعُولٍ " ، قَالَ طَرَفةُ :

ثمَّ زَادُوا أنَّهم فى قَوْمِهِم   غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ (١)

وَيُرْوَى " فُجُر " بالجيمِ ، فَنَصبَ " ذَنبَهُم " بِـ " غفرٍ " كمَـا يَتـعدَّى وَاحِدُهُ وَهُوَ " غفورٌ ".

قـولُه :

" وفُـعُلٌ يَعْمَلُ كَـالفوَاعلِ "

يُريدُ أنَّ " فُعُلاً " جمعُ " فَعُولٍ " – نحو " غُفُرٌ " جَمعُ " غَفُورٍ " – يَعْمَلُ كَمَا يَعْمَلُ " الفَواعِلُ " جَمْعُ " فاعلةٍ " نَحْوُ قَولِ العَجّاج :

أوالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحِمَى (٢) .

فَنَـصبَ " مـكةَ " بِـ " أَوالِـفَ " ، وَهُـوَ جَـمْعُ " أَلِفَـةٍ " ، وقـالَ أَبُو كَـبِـيرٍ الهُذلِيّ (٣) :

ممَّن حَمَلْنَ بِهِ وَهنَّ عَواقِدٌ   حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيرَ مُهَبَّلِ (٤)

---

(١) انـظـر ديـوان طـرفـة بـن الـعبـد ٥٥ ، والـكـتـاب ٥٨/١ ، وشـرح أبيـاتـه ٦٨/١ ، وابن يعـيش ٧٥/٦ ، والخزانة ٤٦٤/٣ ، والعينى ٥٤٨/٥ .

(٢) سبق تخريجه ، في ٦٩٥/١ .

(٣) أبو كبير الهذلى هو عامر بن الحليس .
انظر ترجمته فى ديوان الهذليين ٨٨/٢ ، والخزانة ٤٦٧/٣ .

(٤) انظر ديوان الهذليين ٩٢/٢ برواية
مما حملن ....   حبك الثياب فشب غير مثّقل
وهو فى الكتاب ٥٥/١ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والخزانة ٤٦٦/٣ ، وشرح ابن القواس ١٣٨١ .

فنصَبَ " حُبُكَ النّطاقِ " بِـ " عَواقِدَ " ، وصَرَفَهُ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، كَمَا (١) صَرَفَ العجَّاجُ " الأوَالفَ " للضَّرُورَةِ .

---

(١) في الأصل " ولذلك " .

" الصفة المشبهة "

وَيشبِهُ اسمَ الفَاعلِ الإسْمُ الصِّفَهْ كيف أتت نكرةً أوْ مَعْرِفَهْ
فــى سَبَبٍ لا أجنـبىٍّ أُعْمِلَــــتْ إذ ثُنِّيَتْ وَجُمِعَـتْ وَأُنِّثَتْ
والأصْلُ فى معمولهـا أن يَرتفِـعْ وَقَد يُجَرُّ وَانتصَابُه سُمِعْ
تقــولُ : زَيــدٌ حَسَــنُ المقَــــالِ وَهْوَ جميلُ الوَجْهِ وَالفعَالِ
والأصْــلُ فيــه حَسَـــنٌ مَقَالُـــه وَالنَّصبُ فيه جَائزٌ مِثَالُـهُ
شَنْبَـاءُ أَنْيَابًـا وَجَــاءَ نَصْـبَـا الحزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْـبَا

يُريدُ أنّ الاسمَ الصِّفةَ هُوَ الّذى يُشْبِهُ اسْمَ الفَاعِلِ ، وَيُريدُ بالصّفةِ الّتى ١٥٩/ أ
لَمْ تَجْرِ عَلَى فِعْلِهَا فى حَركَاتِه وَسَكناتِه وَعَدد الحُرُوف [١] ؛ فإنّ الصّفَةَ الجَاريةَ على فعْلِهَا هِىَ اسمُ الفاعلِ كَضَاربٍ يَجْرى علَى " يَضْرِبُ " ، وَذلِك نَحْوُ " حَسَنٍ ، وكَريمٍ " لكنّها تَجْرى علَى موصُوفاتِها فى الإعْرَابِ ، وَالتّعريفِ ، والتنكيرِ .

قوله :

" كيف أتتْ نكرةً أو معرفَهْ "

يُريدُ أنَّها تُشْبِهُ اسمَ الفاعلِ فى العَمَلِ مَعْرِفةً كانت أو نكرةً ، ثم ذكرَ وُجوهَ المشَابهةِ، وهِىَ أَرْبعةٌ ذكرَ منها ثلاثةً فقَالَ : " إذ ثُنِّيَت، وَجُمِعَتْ ، وَ أُنِّثَتْ " ، وَلَمْ يذْكُرِ التّذكيرَ ؛ لأنّ التَّأنيثَ بَعْدَ التّذكيرِ وَثَانٍ لَهُ .

قولُهُ : " إذ ثُنِّيَت " يُرِيدُ أَشْبَهت (اسمَ الفَاعِلِ ؛ لأنَّها) [٢] (تُثَنّى) [٣]

---

(١) يقال فى حد الصفة المشبهة : إنها ما اشتقّ من فعلٍ لازمٍ لمن قام به على معنى الثبوت .

(٢) فى الأصل " باسم الفاعل لأن " .

(٣) فى النسختين " ثنيت " والأنسب ما أثبت .

كَما يُثَنَّى اسمُ الفَاعل ، وَتُجمعُ كمَا يُجمعُ ، وَتُؤنَّثُ كما يُؤنّثُ ، فتقُولُ : " حَسَنانِ " كَما تقُولُ : " ضاربَانِ " ، فَـ " حَسنَانِ " كَـ " ضَاربَانِ " ، وَ " ضَاربَانِ " كَـ " يَضْربَانِ " ، فَـ " حَسَنُونَ " مُشبَّهُ بِـ " ضَاربُونَ " من جهة الجمعِ ، وَ " ضَاربُونَ " مشبّهٌ بقولك " يَضْربُونَ " مِنْ حَيْثُ إنّه جَارٍ عليه [1] .

وَأَمّا التَّأنيثُ فتقُولُ : " حسنةٌ " كـ " ضَاربةٍ " ، " حَسنَتَانِ " كَـ " ضَاربتَانِ " وَأَمّا التَّذكيرُ فقولُك : " حَسَنٌ " كَـ " ضَاربٍ " ، وَ " ضاربٌ " كـ " يَضربُ " .

فهذَا وَجْهُ الشّبَه بينَها وَبيْنَ اسمِ الفَاعِل .

ومنهم مَنْ أَجْرَى اسمَ الفاعلِ من الفعل اللّازمِ مُجْرَاهَا نحو مَررتُ برجلٍ قائمٍ الأبُ كَمَا تقُولُ : " حسنٌ الوجْهُ " .

قولُهُ :

" فِى سَبَبٍ لاَ أَجْنبِىٍّ أُعْمِلتْ "

إنّما أُعْمِلَت فى السّببِ دُونَ الأَجْنَبِىّ ؛ لنُقصَانها عن اسمِ الفَاعِل ، فَاسْمُ الفَاعلِ لقوّتِهِ يَعمَلُ فيهما جَميعًا ، تقُولُ فى عملهِ فى الأجنبىِّ : " زَيدٌ ضَاربٌ أَخَا عَمْرٍو " ولاَ تقُولُ : " زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَ عمرٍو " .

فإن قُلْتَ : فاسْمُ الفَاعلِ مِنَ الفعلِ اللّازمِ لاَ يعمَلُ إلاّ فى السّبَبِ ، وَأَنتَ لاَ تقُولُ : مَررتُ برجلٍ قَائمٍ عَمْرٌو " بَلْ قائمٍ أَبُوهُ ، وَكَذلِكَ لاَ تقُولُ : " مَررتُ برجلٍ حَسَنٍ عَمْرٌو " ، وَيَجُوزُ أَن تقُولَ : " مَررتُ برجلٍ قَائمٍ عَمْرٌو عندَهُ " ، وَكَذلِكَ يَجُوزُ أَن تقُولَ : مَررتُ برجلٍ حَسَنٍ عمرٌو عندَه .

---

(١) سقط من (ف) .

قلتُ : أمَّا مَرفوعُهَا فَهُو كمرفُوعِ اسمِ الفَاعلِ اللّازمِ وَإِنّما يُريدُون أنّ منصوبَها ليس كمنصُوبِ اسم الفَاعلِ المتعدّى ؛ فإنّ منصوبَهُ قد يكونُ من سَبَبه وقد لاَ يكونُ ، وقد تقدّمَ مثالُه ، ومَعنَى (سَبَبِه) [1] أن يكونَ للموصُوفِ ضميرٌ في المعمُولِ نحو " مَررتُ برجُلٍ حَسنٍ وَجْهُهُ ، وَجميلٍ غُلامُه " ، فإذَا قلتَ : " مَررتُ برجُلٍ حَسَنٍ " فقد عَمِلَتْ فى نَفْس ضَميرِ الموصُوفِ لا فى سَبَبِه كَمَا تقولُ : " مَررتُ برجُلٍ قَائمٍ " .

فنقصَانُها عن اسم الفَاعلِ من وجُوهٍ :

أحدُهَا : أنّها لاَ تنصبُ إلاَّ السّبَبَ .

وثانيها : أنّها لاَ تعملُ إلاّ فى الثّابتِ (فى الحَالْ) [2] .

الثالث : أنّها [3] لا تجرى على الفعْلِ .

الرابعُ : أنّها من فعلٍ لاَزمٍ .

الخامسُ : أنّ الجرَّ فيها – إذا تعرّفتْ باللّامِ ، أو أُضيفتْ إلى مَا هُوَ مُعرّفٌ باللّامِ – أَجْوَدُ من النَّصبِ .

السادسُ : أنّ العطفَ على المجرُورِ بهَا لاَ يجُوزُ بالنَّصبِ [4] .

السابعُ : أنّ إضَافتَها أحسنُ من تَنْوينِهَا .

قولُه : " والأصْلُ فى معمُولِهَا " أىْ : فى معمُولِ الصّفةِ المشبّهةِ باسْمِ الفَاعلِ .

---

(١) فى النسختين " سبب " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " على النصب " .

قـولُهُ : " أَن يَرْتفِعَ " أَى : وَالأصلُ رفْـعُ مـعـمُـولِـهَـا ، يَعْنِى الأصْـلُ أَن تقُـولَ : " مَررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ " ، وَإِلَيه أَشَارَ بقوله :

" وَالأصْلُ فيه حَسَنٌ مَقَالُهُ "

أَىْ : الأصْلُ أن يرْتَفِعَ " مَقالُهُ " بِـ " حَسَنٍ " ارتفاعَ الفَاعلِ بفعلِه ، وإنّما كـانَ الأصْلُ الرّفْعَ ؛ لأنّ هذه الصّـفـةَ مـأخـوذةٌ من فـعلٍ لازمٍ لاَ يتـعَدَّى ، وَإِنّمـا شُبِّهت باسْمِ الفَاعلِ فى النَّصْبِ بهَا ، فـهِىَ فيه مَحْمولةٌ عليه ، وَفى الرّفعِ غيرُ ١٥٩/ ب مَحْمولةٍ على غيرِهَا بلْ ذَلك بَابُهَا ؛ لأنّ الحُسْنَ فى الحقيقة لِـ " مَقَاله " ، فإذَا قـالُوا : " مَررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ " فَأَجْرَوا حُسْنَ الوجهِ وَصْفًا للرّجُلِ لَفظًا وَهُوَ فى الحقيقةِ للوجْهِ .

قـولُه : " وقـد يُـجرُّ " أَى بـعـدَ الـرّفـعِ الاختيَارُ الجرُّ ، والتّمثيلُ فيه قولُه : " حَسَنُ المَقال "

وقـولُه : " وَهُوَ جميلُ الوجهِ " بإضَافة " حَسَنٍ " إلى " المقَالِ " ، و" جَمِيلٍ " إلى " الـوجْـهِ " (١) ، فـالمختَارُ بعدَ الرّفعِ إضافةُ الصّفةِ إلى المُعَرَّفِ باللّامِ كما مُثِّلَ ، وَإِنّما اختَارُوا الإضَافةَ ؛ لأنّهم لمّا نَقَلُوا الصّفةَ فى قولهم : " مَررتُ برجُلٍ جَمِيلِ الوجْهِ " إلى " الرّجُـلِ "وأَسْنَدُوها إلـى ضَميرِ الـرّجُلِ فَجعلُوا "الحُسْنَ" لجُمْـلَةِ الرّجُلِ علَى سـبـيـلِ المبـالغـة ، فلو نـوّنـوا الصّـفةَ وَنصبُـوا " الوجْـهَ " لِحملُوهَا علـى اسـمِ الـفَاعلِ فى المتـعدَّى وهِىَ غـيرُ مـتـعدّيـةٍ ، فلمَّا فـاتَ الرّفعُ الـذى هُوَ أَصْلُها اختِيرَ الـجرُّ ، فَـفـى " جمـيل " ضـميرٌ مَرفـوعٌ عـائـدٌ عـلـى " رجُلٍ " ، وَاختَـارُوا تعريفَ " الوجْه " بالألفِ وَاللّامِ ؛ لأنّهما فيه صـارَتـا خَلَفًا من الضّـميـرِ المضَـافِ إليـه " الوجهُ " ، فـإنّ الأصْلَ " مـررتُ برجُلٍ جمـيلٍ وَجْـهُهُ " فَـأَخـذْتَ الضّـمـيـرَ المجـرُورَ بإضـافـة " وَجْـهٍ " إليـه فَـقـدّمْـتَـهُ عـلى " الوجْـهِ "

---

(١) فى الأصل " أخره " تحريف .

وَأسـندتَ إليه " جميلاً " وَرفعتَهُ وَأدخلتَ الألفَ وَاللّامَ على " الوجه " عِوَضًا منه . (١)

قَولُه : " وانْتصَابُه سُمِعْ " يُريدُ وَانتصابُ معمُولِ الصّفةِ المشبّهةِ باسمِ الفَاعلِ ، وقد جاءَ فى الشّعرِ ، والمثالُ فيه قولُه (٢) :

" شنباء أنيابًا ، وَالحزْنُ بابا ، وَالعَقُور كَلْبَا "

فأمّا " شنباءُ أنْيابًا ، فعَجزُ بيتٍ لأبى زبيدٍ الطائىّ ، وصدرُهُ :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عجزَاءُ مُدْبِرَةً مَحْطوطةٌ جُدِلتْ شنباءُ أنْيابًا (٣)

كأنّه قَالَ : نَقِيّةٌ أنيابًا ، فالتّنوينُ محذُوفٌ من " شنباءَ " ؛ لأنّها لا تَنْصَرِفُ ، وَ" المحطوطَةُ " برّاقةُ اللّونِ ، وَقِيلَ : الملساءُ الظّهرِ .

وَ" أنْيابًا " منصوبٌ على التّشْبيهِ بالمفعُولِ ، وَقِيلَ : تَمْييزٌ ، وإذا كانت الصّفةُ مشبّهةً باسمِ الفَاعِلِ وَجَبَ أن يكونَ منصوبُها مشبّهًا بالمفعُولِ ، وَكَذلكَ القَوْلُ فى :

الحَزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْبَا (٤)

يجبُ النّصْبُ فيه؛لِتَعذّرِ الإضافةِ مَعَ تَعْريفِ الأوّلِ وَتَنْكيرِ الثّاني ، وفى هذه المسألة ثمانيةَ عَشَرَ وَجْهًا (٥) ، وذلك لأنّ معمُولَ هذه الصّفةِ إمّا أن يكُونَ مُعرّفًا باللّام وهِيَ نكرةٌ ـ أعنى الصفة ـ كقولِه : " حَسَنَ المَقَالِ " ، أو بالإضافةِ

---

(١) انظر خلاف النحويين فى مجئ " أل " عوضًا من الضمير فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/١ .

(٢) الضمير فى " قوله " يعود على المصنف ، أما الشعر فسيأتى بيانه .

(٣) الشاهد فى ديوانه ٣٦ ، والكتاب ١٠٢/١ ، وابن يعيش ٨٦/٦ ، والعينى ٥٩٣/٣ .

(٤) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وقبله :

فذاك وخم لا يبالى السبا

ديوانه ١٥ ، والكتاب ١٠٣/١ ، والمقتضب ١٦٢/٤ ، والخزانة ٤٨٠/٣ .

(٥) انظر هذه الأوجه فى شرح ابن القواس ٩٩٧ – ١٠٠١ ، وابن يعيش ٦ / ٨٤ .

إلى مُضْمرٍ وهى نكرةٌ - أعنى الصّفة - كقوله : " حسَنٌ مقالُهُ " ، أو منكُوراً كَقَوله : " شَنْباء أَنْيابًا . فَهَذهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ يَجُوزُ فى كُلٍّ وَجْهٍ من هذه الثّلاثَة ثَلاثةُ أَوْجُهٍ فصَارتْ تِسْعَةَ أَوْجُهٍ مَعَ تَنْكيرِ الصّفةِ ، تقُولُ : " هُو حَسنُ المقالِ " بالإضَافةِ ، فإن نوّنت " حَسنًا " جَازَ فى " المقَالِ " الرَّفعُ وَالنَّصبُ ، أمّا الرّفعُ ففَاعِلٌ ، وَأمّا النّصبُ فعلى التّشبيه بالمفعُولِ ، فهذه ثلاثةُ أوجُهٍ مَعَ تَعْريفِ الثّانى بالألفِ واللاّمِ .

فَإنْ عرّفْته بالإضَافةِ ، فإمّا أن تنوّنَ " حَسَنًا " أَوْ لاَ ، فإن نوّنْتَه نحو " حَسَنٌ مقالُهُ " جَازَ فى " مقالِه " الرّفعُ بأنّه فَاعلٌ ، والنَّصْبُ على التَّشْبيهِ بالمفعُولِ ، وإن لم تنوّن جررتَهُ بالإضَافةِ ، وقد ضعّفُوا هذا الوجْهَ ، فهذه ثلاَثةُ أَوْجُهٍ مَعَ تَعْريفِ الثّانى بالإضافةِ ، فإن نكّرتَ الثّانىَ ، فإمّا أن تنوّن الصّفةَ ١٦٠/أ
، أَوْ لاَ ، فإن نوّنتَهَا جَازَ فى معمولِهَا الرّفعُ ، وَالنّصبُ ، فالرفعُ نحو " حَسَنٌ مَقالٌ " ، والنّصبُ " حسنٌ مَقَالاً " ومثل النّصبِ " شنباءُ أنيابًا " ، وإن لم تنوّن جَررتَ بالإضَافةِ ، فهذه تسعةُ أوجُهٍ مَعَ تَنْكيرِ الصّفةِ . فإن عرّفتها بالألفِ وَاللامِ ، فإمّا أن تعرّفَ المعمُولَ ، أَوْ لاَ ، فإن لم تعرّفه جَازَ فيه وجْهَانِ ، الرّفعُ والنَّصْبُ نحو " الحسن وجهٌ ، والحسنُ وَجْهًا " ومثلُه فى النّصب :

" الحزنُ بَابًا ، وَالعقورُ كَلْبًا "

ولايجُوزُ الجرُّ فسقَطَ وَجْهٌ، فإن عرّفتَ معمُولَهَا، فإمّا أن تعرّفَه بالإضافةِ ، أو بالألفِ وَاللامِ ، فإن كانَ بالإضَافةِ فوجْهَانِ الرّفعُ ، وَالنّصبُ ، فالرّفعُ نحو " الحسنُ وَجْهُهُ " ، وَالنَّصبُ نحو "الحَسَنُ وَجْهَهُ " ، وَيمْتَنِعُ الجرُّ أيضًا؛ لأنّ المعرَّفَ باللّامِ لاَ يُضافُ إلاّ إلى مثْلِه فسقَطَ الجرُّ مَعَ التّنكيرِ وَمَعَ الإضَافَةِ فبَقِيَ

وجْهَانِ فى كُلّ مسـألةٍ ، وَإن تَعرّفَ الثـاني باللّام جَـازَ فيـه ثلاثةُ أوجُـهٍ ، الجرُّ بالإضَافة ، وَالرّفعُ ، والنّصْبُ نحو " الحسنُ الوجْهُ مَعًا " .

فهذه ثلاثةُ أَوْجُهٍ ، وَقبلَهَا أَربعةُ أَوْجُهٍ صارَتْ سَبْعَةً ، وكانَ يَنْبغي أن تكُونَ تِسْعةً كالْمَسـألةِ الّتى قبلَهَا لكن سَقَط منها وَجْهَانِ فبَقِيَ سَبْعةُ تُضَافُ إلى التّسعةِ المتقدّمة فتَصيرُ ستّةَ عَشرَ وَجْهاً .

وَكُلُّ مَوْضـعٍ يُرفَعُ (فِيهِ) (١) فَهُوَ فَاعِلٌ وليْسَ فى الصّفةِ ضَمِيرٌ ، وَكلُّ مَوْضـعٍ يُنْصَبُ أَوْ يُجَرُّ ففي الصّفةِ ضـميرٌ، وَضَميرٌ واحدٌ أَحْسَنُ من ضَمِيرَيْنِ ، ومثالُ الضّميريْنِ النّصْبُ فى المضَافِ نحو " الحسنُ وَجْهَهُ " فإنّ في الصّفةِ ضميرًا ، وَفِي " الوجْهِ " الضّميرُ المضافُ إليه ، وقَدْ تخلُو من الضّمير للعِلْمِ بهِ فِيمَا إذَا رَفعتَ بهَا المعرّفَ باللّام ، أو المنكّرَ ، فاعْرِفْهُ .

---

(١) فى النسختين (فيها) وكتب فوق " فيها " فى الأصل بخط مغاير " المعمول أو الظاهر " وهو تفسير لنائب الفاعل فى (يرفع).

" أفعل التفضيل "

وَأفعلُ التفضيلِ ليس يرتفعْ   مظهرُه إلاّ شُذُوذاً قد سُمِعْ
فى ما رأيتُ رَجُلاً أحْسَنَ في   عَيْنَيْهِ كُحْلٌ منْهُ فى عَينِ الصّفى
إمّا أضَفْتَهُ وَإمّا نَصَبَا   كَخَيرِ حَافظٍ وَخَيرِ عُقَبَا

أَفعلُ التّفضيلِ [يُصَاغُ] (١) ممّا يُصَاغُ منه فعلُ التّعجبِ ، وقد تقدّم مَا يُصاغُ منه فعل التّعجب (٢) فاستَعملْهُ هُنا ، وَإنّما اشتركَا فى البنَاءِ لاشتراكهما فى المعنَى ؛ لأنّ التعجُّبَ وَالتّفضيلَ مشتركَانِ فى رَفْعِ الشَّيءِ عَلَى غيرهِ فى تلك الخُصْلَة .

وَقِيلَ فِي تَعْرِيفهِ : هُوَ مَا اشْتُقّ من فِعْلٍ لِموْصُوفٍ(٣) بزيادةٍ عَلَى غَيْرِهِ . فقولُهم : " ماَاشْتُقَّ مِن فِعْلٍ " كالجِنْسِ الشَّامِلِ لاسْمِ الفَاعلِ وَاسمِ المفعُولِ ، وَاسمِ الزّمانِ كالمصيفِ ، والمكانِ كَالمدخَلِ لموضعِ الدُّخُولِ.

وَقَولُهُم : " لموصُوفٍ " كالفَصْلِ الَّذي يَخرُجُ به الزّمانُ ، وَالمكانُ " : لأنَّهما وَإن كَانَا مُشْتَقّيْنِ مِن فِعْلٍ لكنّهُما ليْسَا لِمَوْصُوفٍ، أي ليْسَا صِفَتَيْنِ لموصُوفٍ . وَقَولُهُم : « بزيادةٍ عَلَى غَيرهِ » ليخْرُجَ بِهِ غَيرُهُ من الصّفَاتِ التي لا شركةَ فِيهَا ، لأنَّ الزّيَادةَ تقتضِي ثُبُوتَ شَيءٍ مُزِيدٍ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ الشّيءُ المزيدُ عليه مُشْتَرِكُ فيهِ .

قولُهُ: " لَيْسَ يَرْتَفِع مظهرُه " يُرِيدُ مظهرَ أفعلِ التّفضيلِ، وَاحترزَ بقوله:

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) ينظر ٢ / ١١٠ فيما تقدم .

(٣) فى الأصل " الموصوف " تحريف .

" يَرْتفِعُ " عن النّصب ؛ فَـإنّه ينصبُ الظاهرَ على التّمـييـزِ نحـو " زَيدٌ أَحسنُ النَّاسِ وَجْهاً " ، وَاحترزَ بقوله : " مظهره " عن الضّمير ؛ فإنّ المضمرَ يَرْتفِعُ به نـحو " زيدٌ أَحْسَنُ منْكَ وَجْهاً " ، ففي " أَحْسَنَ " ضَميرٌ فاعلٌ مرتفعٌ به. ١٦٠/ ب

قـولُهُ : " إلاّ شُذُوذاً " يُريدُ ليْسَ يَرْتفِعُ مظهرُه إلاّ ارتفاعَ شـذُوذٍ ثُمَّ مَـثَّلَ بذلك الشّـذوذِ وَهُوَ قولُه :

" مَا رَأَيتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فى عَيْنَيْهِ كُحْلٌ مِنْهُ فى عَيْنِ الصّفى .

فَـ " رَجُـلاً " مـفـعُـولُ " رَأيتُ " ، وَ " أَحْسَنَ " نعتٌ لهُ ، و " فِي عَـيْنَيْـهِ " يتـعلّـقُ بِــ " أَحْـسَـنَ " فَـهُـوَ فــى مـوضـعِ نَـصْـبٍ ، وَ " كُـحْـلٌ " فَـاعـلٌ مرفُـوعٌ بِـ " أَحْسَنَ " ، (وَ " مِنْهُ " متعلّق بِـ " أَحْسَنَ ") [1] ، وَ " الهَاءُ " فيه ضميرُ الكُحْلِ ، وَ " في عَينِ الصّفي " حَالٌ من الضـمـير في " مِنْهُ " ، وَلا يـجُوزُ رفـعُ " الكُـحـل " بالابـتـدَاءِ ، و " أَحْـسَــنُ " خَــبـرُهُ ، وَلاَ رفْـعُ " أَحْـسَنَ " بالابـتداءِ وَ " الكحْلُ " خبرُهُ ؛ لأنَّـه يلـزمُ الفـصْلُ بـينَ " أَحْسَـنَ " وَصلتِه وَهُـوَ " مِـنْـهُ " بِأَجْنَبِيٍّ ، لأنّ " مِنْهُ " من تتمّةِ " أَحْسَنَ " ، فإن قـدّمتَ " مِنْـهُ " عـلـى " الكُحْلِ " لم يجُـز أيضـاً ؛ لأنّ " الهـاءَ " فى " مِنْـهُ " ضـمـيرُ الكُحلِ فَلَزِم من تَقْديمِه تَقْديمُ المضمَرِ علَى المظهَرِ لَفْظاً وَمَعْنَىً فتعيّنَ رفْعُه بِـ " أَحْسَنَ " .

وَأَقُـولُ : فى المسـألـةِ وَجْـهٌ وهُوَ أن تُـؤَخِّـرَ " الكُحلَ " إلى آخـرِ الكـلاَمِ فـتـقُـولَ : " مَـا رَأيتُ رجُـلاً أَحْسَنُ فى عَـيْنَيـهِ مِنْهُ فى عَـيْنِ زَيدٍ الكُحْلُ " ، فـإنَّ المسْـألَةَ تجُـوزُ إذَا رفـعْتَ " الكُحْلَ " بالابْتِـدَاءِ ، وَجَـعلْتَ " أَحْسنَ " الخَبَـرَ،لأنَّ المبتَدأَ فى النّيةِ مُتقدّمٌ علَى الخبَرِ ، فيكُونُ الضّميرُ عَائداً عَلَى " الكُحْلِ "مَعْنىً لاَ لَفْظاً " كَقَولِهم : في دَارِهِ زَيدٌ .

---

(١) سقط فى (ف) انتقال نظر ، وهى من حاشية الأصل .

وقيل : يجوزُ أن يَرفع (١) أفعلُ التفضيلِ الظّاهرَ إذا كَانَ المرفوعُ بهِ مُفَضّلاً عَلَى نَفْسهِ باعتبار محلّين كهذه المسألةِ ؛ فإنّ " الكحلَ " مُفَضَّلٌ علَى نَفْسِهِ باعتبار كَوْنِهِ " فى عينِ الصّفي "

قولُه :

" إمّا أضفتَه ، وَ إمّا نصَبا "

يُريدُ أنّه إذَا لمْ يرفع المظهر شاذًّا ، فإذَا انتفَى الرّفعُ فيمَا بعدَه بقِيَ إمّا الإضَافةُ ، وَ إمّا النّصب

فإن قلتَ: كيفَ عطفَ الاسمَ وهُوَ " النّصْبُ " عَلَى الفعْلِ وهو " أضفته "؟

قلتُ : النَّصْبُ مصدرُ " نَصَبَ يَنصبُ نَصبًا " فَكأنّه قَالَ : " وإمّا نَصَبْتَهُ نَصْباً "

قولُه : " كخَيرِ حَافظٍ " مثالٌ للجرِّ بالإضَافة.

قولُه : " وَخير عُقباً " مثالٌ للنّصب على التَّمييز .

وقِيلَ : كلُّ موضعٍ يكونُ أفعلُ فيه مُضَافاً إلى مَا هُوَ بَعْضُهُ – أي أفعل التّفضيل بعضُ المضَافِ إليه ــ يجُوزُ الجرُّ بالإضَافة نحو قولك : وَجْهُ زَيدٍ أَحسنُ وَجْهٍ ، وَ شَعرُ زَيدٍ أحسنُ شَعرٍ ، وَ زَيدٌ أفضلُ رجلٍ ، وأَفضلُ الرّجَالِ ، فإذَا كانَ " أفعلُ " جزءاً ممّا بعدَهُ جازت الإضَافةُ ، فَإن كَانَ مَا بعدَ " أفعلَ " جزءاً منْهُ (أعني من " أَفْعلَ ") (٢) فالنّصْبُ لاَ غيرُ كقولك : " زَيدٌ أَحسنُ وَجْهاً " ، فإنّ " أَحسَن " خَبرٌ عن " زَيدٍ " وَالخبرُ المفردُ هُوَ المبتدأُ ، وَ " أَحسنُ " هُوَ " زَيدٌ " ، وَ " الوَجْهُ " جُزْءٌ من " زَيدٍ " فهُو جُزْءٌ من خَبرِهِ ، فإن لم يكن جُزءاً منْهُ بلْ كَانَ غيرَهُ لكن له به مُلاَبَسةٌ فَالنصبُ أَيضاً نحو قولك : " زَيدٌ أَصدقُ حَديثاً ، وَأَنظفُ ثَوباً " .

---

(١) (ف) " يرتفع ".

(٢) سقط من (ف) .

" المصدر "

وَيعملُ المصدَرُ مهْمَا قُـدِّرا ... بـأنْ وَفعلٍ منـهُ مَـا تَنَكَّـرَا

كسَرَّني ضَربُ سَعيدٌ عَمـراً ... وَسَاءني إغْضابُ عَمرٍو بَكْـرَا

يُضافُ للمفعُولِ كاسمِ الفاعلِ ... وَقـد يُضَـافُ تَـارةً للفَاعِـلِ

وإن يكـن بالّـلامِ قَـدْ تعرّفَـا ... كَالضَرْبِ مِسْمَعاً فقَالوا ضَعّفَا

هَذا هُو رابعُ مَا يَعملُ من الأسْماءِ وَهُوَ المصدَرُ ، وَاحترزَ بقوله : ١٦١/أ

" مهما قُدّرَا بأن وَفعلٍ " عن المصدَرِ المؤكّدِ للفعْلِ ؛ فإنّه لاَ يعملُ ؛ لفواتِ تقـديره بِـأَنْ وَ الـفـعْـلِ ، وذَلـك نحـو " ضَـربْـتُ ضَـرْباً زَيـداً " ، فَـ " زَيدٌ " منصُـوبٌ بِـ " ضَرَبْتُ " لاَ بالمصدَرِ .

فإن قُلتَ : فإنّك تقولُ : " ضَربتُكَ ضَرْبَ الأميرِ اللّصَّ " ؛ فإنّ المصدَرَ هُنَا مؤكّدٌ للفعلِ (وَمَعَ ذَلك قد عَمِلَ وَ يَصحُّ تَقديرُهُ بأَنْ والفعلِ ؟

قلتُ : المصـدرُ هُنَا ليسَ مؤكّداً للفعلِ) [1] بل المصـدَرُ المؤكدُ لَهُ مَحْذُوفٌ، إذْ التقديرُ " ضَرَبتُكَ ضَـرْباً مِثْـلَ ضَـرْبِ الأمِـيرِ الـلّصَّ " فَحَـذَفَ المصـدَرَ الموكّدَ وَ صِفَتَهُ ـ وَهُـوَ " مِثْلُ " ـ ، وَالمرادُ بالمؤكّدِ أَنّ المصدَرَ فِعْلُ [2] لفَاعلِ الفـعـلِ النّـاصـبِ للمـصـدَرِ ، وَ " ضَـربُ الأمـيـرِ " ليسَ مـن فـعل " التّـاءِ " فـي " ضَرَبتُ " .

فإن قِيلَ : فمَا تقُولُ فى قولهم : " سَقْياً لِزَيدٍ " فَإنّ الّلامَ متعلّقةٌ بالمصدَرِ وهُوَ فـعلٌ لفَاعلِ الفعلِ ؛ لأنَّ المعنَى " سَقَـاك اللّهُ سَـقْيـاً " فَـقـد عَمِلَ وَلَمْ يَصِحّ تقديرُهُ بأَنْ وَ الفعلِ ؟

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) فى النسختين : فعلاً " تحريف .

قلتُ : قد قيلَ : إنّ اللامَ في " لك " للبيَانِ ويتعلّق بفعلٍ محذوفٍ ، وَالتّقدير " أعْنى لَكَ " ، وقيلَ : العَاملُ فيه العاملُ في المصدَرِ وَهُوَ الفعلُ ، فَعلَى هذَا إذا قلتَ : " سَقْيًا زَيداً " فإنّ " زَيداً " منصُوبٌ بالفعلِ النّاصبِ للمصدَرِ ، وَقيلَ : العَاملُ فيه نفسُ المصدَرِ ؛ لأنّه قد صارَ عوَضاً من الفعلِ وَخَلفاً عنه ، فمهمَا قُدّر المصدَرُ بأنْ وَالفعلِ اتّفقوا على إعماله ، فإن كانَ مؤكداً للفعلِ أو مُبيّناً لنوعِه ، أو لعدد مرّاته ، أو لتحديده فَمتّفقٌ عَلى أنّه لاَ يَعملُ ، فإن كَانَ عوضاً عن الفعلِ وَبَدلاً عنه ففى إعمَاله خلافٌ ، قالَ أبُو عليّ : الدّليلُ على أنّ المصدَرَ الذى هو خَلفٌ عن لفظِ الفعلِ هُوَ العَاملُ قولُه تَعالَى : ﴿ فَضَرْبَ الرّقَابِ ﴾ (١) ، فلو كانَ الفعلُ هُوَ العَاملَ لَمَا أُضيفَ المصدَرُ إلى المفعُولِ إلاّ علَى سَبيلِ التّشْبيهِ ، وَليسَ المرادُ (فَإذَا لَقِيتُمُ الّذينَ كَفرُوا فاضْرِبُوا ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الرّقَابِ " ، بَلِ المرادُ " فَاضْرِبُوا الرّقَابَ " . (٢)

وَإنّما اشْتَرطُوا فى إعْماله غَالباً تقديرَهُ بأَنْ وَالْفعْلِ ؛ لقوّة شبَهِ ذلك بالفعلِ في تأويل الاسمِ حتّى يخبرَ عَنْهُ ، وَكَذلك يجْعل المصدَرُ فى تأويل الفعلِ ، فإن لم يصحّ تقديرُه بأَنْ وَالفعلِ لَمْ يَعْملْ ، وَكذَا إذا وُصِفَ قبلَ العمَلِ ؛ لأنّ الصّفةَ تصيرُ فَاصلةً بينَهُ وَبينَ معمُولهِ ، وكذَا إذَا صُغِّرَ لم يعملْ ؛ لبُعدهِ عن شبَهِ الفعلِ بذَلك .

قولُه : " منْهُ مَا تَنكَّرَ " أَي : من المصدَرِ مَا يكُونُ نكرةً وَهُوَ أَقْوَى أحْوَاله فى الإعمَالِ ؛ لأنّه بالتنكيرِ قَوِيَ شبهه بالفعلِ ، إذ الفعلُ لاَ يقبلُ التّعريفَ .

---

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١٠٠٧ ، وابن يعيش ٥٩/٦ .

قـولُه : " سَـرّنى ضَـرْبُ سَـعـيـدٌ عَـمـرًا " مـثـالٌ (١) لإعْـمـالِ المصـدَرِ المنكّرِ ، فَـ " سَعِيدٌ " فَاعلٌ ، وَ " عَمروٌ " مفعُولٌ ، ثم المضَافُ يلي المنكّرَ في قوّةِ العَملِ وإن كانت الإضَـافةُ تعرّفُ ؛ لأنَّ تعريفَ الإضَافةِ يأتى بعد ذِكْرِ المضَافِ علَى صُورةِ النّكرةِ ثُمّ بعْدَ ذلِكَ يَسْرى إليْهِ من الثّانى بخلافِ التّعْريفِ بـالّلامِ ، فـإذَا أَضـفتَ المـصـدَرَ فـتَارةً تـضـيـفُـهُ إلـى الـفَـاعِـل فـتـجُـرُّهُ وَتـنـصـبُ المـفـعُولَ كـقَـولـهِ :

" وَسَـاءَنـي إغْـضَـابُ عَمْروٍ وبَكْرًا " ،

فَـ " عَـمْروٌ " فَاعلٌ ، [وَلَو](٢) وَصَفَتَهُ جَازَ رفعُ الصّفَةِ على الموضعِ ، وَكذَا لَوْ عطَفْتَ عَليهِ ، قالَ الشّاعرُ :

حَتَّى تَهجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَها (٣) طَلَبُ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (٤)

فَرفعَ " المظلُومَ " وَهُوَ صِفةُ " المعقّبِ " علَى الموضعِ .

وَإنّما جازَت إضَافَةُ المصدَرِ إلى الفاعلِ ؛ لأنَّ المصدَرَ غيرُ الفَاعلِ ، فإذا أَضفتَهُ إلى المفعُولِ جَررتَهُ وَرَفعتَ الفَاعِلَ نحْوُ : " أَعجبنى ركُوبُ الفَرسِ زَيدٌ " .

قولُهُ : " يُضَافُ للمفعُولِ " يُريدُ إلى المفعُولِ. ١٦١/ ب

قولُه : " كاسمِ الفَاعِلِ " أَى : كَما يُضَافُ اسمُ الفَاعِلِ إلى المفعُولِ ، لكن المـصـدَرُ يُضـافُ إلى الفَـاعِلِ ؛ لمـا ذكـرنَا ، وَأمّـا اسـمُ الفَـاعلِ فـلاَ يُضـافُ إليه ؛ لِمَا فيه من إضَافةِ الشّئِ إلى نَفسهِ .

---

(١) فى الأصل " مثل "

(٢) سقط من الأصل . .

(٣) فى النسختين " وعاقها " ، وصححت بحاشية الأصل " وهاجها ".

(٤) البيت للبيد بن ربيعة ، وهو فى ديوانه (شرح) ١٢٨ ، ومعانى القرآن ٦٦/٢ ، والمحتسب ١٣/٢ ، والمفصل ٢٢٥ ، والخزانة ٣٣٤/١ .

القسمُ الثالثُ من أقسام إعمَالِ المصدَرِ المعرَّفُ باللَّامِ ، كَقولِ الشَّاعِرِ :

كَررتُ فلم أنْكُلْ عن الضّربِ مِسْمَعاً (١)

فَـ " مِسْمَعٌ " اسمُ رجُلٍ ، وَهُوَ منصُوبٌ بِـ " الضّربِ " .

قولُه : " فقالوا ضَعُفَا أى : ضَعُفَ إعْمَالُه معرّفاً باللّامِ ؛ لأنّ المصدَر إنّما يَعملُ لمضارعته الفعلَ ، وَالفعلُ لاَ يقبلُ التّعريفَ .

وقِيلَ : لأنَّ تَقْديرَهُ بأَنْ وَالفعْلِ يَمنعُ من دخُولِ اللّامِ عليه ، لأنّها حَرْفٌ وَلاَمُ التّعريفِ لاَ يدخُل علَى الحرْفِ .

فَإن قِيلَ : فكيفَ دَخلَ علَى " أَنْ " حَرفُ الجرِّ نحو : عَجبتُ مِنْ أَن يَقُومَ ، وَوَقَعتْ فَاعلةً أَوْ مفعُولةً ، وَالحرْفُ لاَ يقعُ ذلك الموقعَ ؟

قلتُ : لأنّ الَّلامَ كالجُزْءِ ممّا يعرّفه وَ " أَنْ " (٢) كالجُزْءِ ، وَأيضاً لأنّها مَوصولةٌ ، فتقديرُ " أَنْ " يَمنعُ من جَعلِ اللّامِ كجُزْءِ الكلمةِ ، وَلذلك يدخلُ حرفُ الجرّ على اللّامِ كمَا يَدخلُ على " أَنْ " .

وَقِيلَ : إنَّ " مَسْمَعاً " منصُوبٌ بمصدَرٍ آخَرَ مُقدّرٍ مُنكّرٍ دَلّ عليه المعرّفُ (٣) ، وقد جاءَ في القرآنِ : ﴿ لاَ يُحبُّ اللّهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ الْقَولِ ﴾(٤) ، فالبَاءُ فى " بالسُّوءِ " يتعلّق بِـ " الْجَهْرِ " وَهُوَ معرّفٌ باللّامِ .

وَقِيلَ : هُوَ مَنصُوبٌ بِـ " كَرَرْتُ " وَهُوَ ضَعيفٌ ؛ لأنّه لاَ يتعدّى إلاّ بحَرفٍ

---

(١) هذا عجز بيت للمرار الأسدى ، وقيل : لمالك بن زغبة الباهلى ، وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أننى

وهو فى الكتاب ٩٩/١ ، وابن يعيش ٩/٦ ، والعينى ٤٠/٣ ، والخزانة ٢٩/٨ .

(٢) بعده فى الأصل لفظة " كن " وليس لها – فى نظرى – معنى فى هذا المقام فأسقطتها .

(٣) أى : عن الضرب ضرب مسمعاً ، فالضرب المقدر بدل من الأول عن التحفة الشافية لوحة ١٤٢/ ب .

(٤) سورة النساء ١٤٨ .

الجرّ ، وَحَذفُ حَرفِ الجرِّ ضعيفٌ (١) .

وَكُلُّ مصدَرٍ في الاسمِ قد عَمِلْ — معمُوله أُخِّرَ إذْ بهِ وُصِلْ

لا يتقدّمُ معمُولُ المصدَرِ عليه ، وقد علّل امتناع التّقديمِ بقوله : " إذْ بهِ وُصِلْ " تقديرُهُ إذْ وُصِلَ المصدَرُ بمعمُولِه ، فالمصدرُ موصُولٌ بمعمُولِه. وَإنّما قُلنا : إنّه موصولٌ ؛ لتقديره بـ " أَنْ " وَالفعْلِ ، وكمَا لاَ يتقدّمُ معمولُ الفعلِ ـ إذَا ظَهرتْ " أَنْ " ـ عليه كَذلِكَ لا يجوزُ تقديمُ ما هُوَ مقدّرٌ بذلك ، وَأمّا قولُ الشّاعرِ :

فَمَا يَرْجُو ابن عَمّي عَنْهُ دَفعي (٢)

فليس " عنه " متعلّقاً بـ " دفعي " بلْ هُوَ تَبْيِينٌ ، أَيْ : أَعْنى " عَنْهُ " ، أَوْ بفعلٍ دَلّ عليه " دَفْعِي " وَفِرَاراً من تقديمِ شيءٍ مِنْ صِلَةِ المصدَرِ عليه . فإن كانَ المصدرُ نائباً عن الفعلِ وَبَدلاً منهُ جَازَ تقديمُ معمولِه عليه ؛ لأنّه ليس مُقدّراً بـ " أَنْ " وَالفعلِ كَقولك : " سَقْياً زَيداً ، وَزَيداً سَقياً " ؛ لأنّه بمعنَى الأمرِ ، وكما لاَ يتقدّمُ معمولُهُ عليه لاَ يفصلُ بينَهُ وَبينَ معمُولِه بأَجْنبيّ ، ونعني بالأجنبيّ ما لم يعمَلْ فيهِ المصدَرُ بنفسهِ وَلاَ بوَاسطةٍ ، وَإنّما قُلنا " وَلاَ بواسطةٍ " ليدخُلَ فيه تابعُ معمُولِه لما فيه من التّفرقة بينَ الشّئِ وَأجْزائه ، وَالمسألةُ المشهُورَةُ (٣) فى هذَا " أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيدٍ عَمْراً الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرٍ " ، فإن عَلّقتَ (٤) الظّرفَيْنِ بالمصدَرِ ـ أي : تجعلُ الضّربَ وَاقعاً فيهما ـ فيجوزُ أن يقعَا بعدَ المصدَرِ فى

---

(١) انظر هذا فى شرح ابن القواس ١٠١٠ .

(٢) قائله أبو الطمحان القينى حنظلة بن الشرقى .

انظر المرتجل ٢٤١ ، وشرح ابن القواس ١٠١١ .

(٣) هذه المسألة ذكرها أبو على الفارسى فى الإيضاح العضدى ١٥٩ .

(٤) في (ف) « عطفت » تحريف .

أيّ موضعٍ شئتَ ، وَيمتنعُ تقديمُهما عليه ؛ لأنّهما من صلته والصلةُ جزءٌ مبيّنٌ للموصُولِ ومكملٌ له فلاَ يجوزُ تقديمُه عليه (١) .

فَإن جعلتَهُما مُتعلّقين بِـ " أعْجَبَنِي " جَازَ تقديمُهما على المصدَرِ وَتأْخيرُهُمَا عن جَميعِ صلتهِ ، ولاَ يُوقع أحدُهمَا بينَ الموصُولِ وَصلتِه وَلاَ بينَ بعضِ الصلّةِ وَبعْضٍ ؛ لأنّ الفصْلَ بالأجْنبيّ مُمْتنِعٌ ، فإن علّقتَ أحدَهُمَا بِـ " أَعْجَبَنِي " ، وَالآخَرَ بالمصدَرِ جَازَ تقديمُ ما تعلّقُهُ بالفعلِ عَلَى المصدَرِ ووَجبَ تأخيرُهُ عن جَميعِ صلةِ المصدَرِ ، وَامتنَع فيما تعلّقُهُ بالمصدَرِ التّقديمُ (٢) .

مسألَةٌ [تقولُ] (٣) : أعلَمَ المُعْلِمُ زَيداً عمْراً قَائماً بَكراً جَعْفَراً مُنطلقاً إعلاَمَ خَالدٍ محمداً علياً فَاضلاً، فالثّلاثةُ الأخيرةُ منصُوبةٌ بـ " إعْلاَمٍ " ، وَالثّلاثةُ التى قبلَهَا منصُوبةٌ بِـ " أَعْلَمَ " ، وَالثّلاثةُ الأولُ لِـ " المُعْلِمِ " ، وَلاَ يقدّمُ من المعمُولات التّسعةِ (٤) المذكُورةِ إلاّ مَعْمولاتُ الفعلِ ، ولا يجوزُ أن تخلطَ معمُولاَت أحدِهمَا بالآخَرِ . ١٦٢/أ

مسألةٌ : يَعْملُ المصدَرُ ماضياً كان أَوْ مُستقبلاً ولاَ يَعْملُ للحَالِ ؛ لأنّ " أنْ " لاَ يصحّ تقديرُها فى فعْلِ الحَالِ ، فإن أَردتَ ذلك أدخلْتَ عليه " مَا " المصدريّةَ ، إذْ كانت " أنْ " حرفَ استقبَال فمعنَاهَا ينافى تقديرَهَا فى الحَالِ ، ولذلك يرتفعُ الفعلُ بعدَ " حَتَّى " إذَا كانَ للحَالِ ؛ لتعذّرِ تقدير " أَنْ " بَعدَهَا .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر المقصد ٥٥٧ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " السبعة " تحريف .

مسـألَةٌ : ويُحذفُ فَاعِلُ المصدَرِ قَالَ اللّهُ تَعالى ﴿ أَوْ إِطْعَـامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾ (١) فحذَفَ الفَاعِلَ ، وَإنّما حَذَفَهُ ؛ لأنَّه مَعَ المصدرِ ليس أَحَدَ جُزأى الجُملةِ بخلافِ الفعلِ فإنّ الفَاعِلَ مَعَهُ هُو الجُزءُ المعتمدُ عليه فى الجُملةِ ، وَأمّا مَعَ المصدَرِ فَليسَ كذلك ، ولهذا يضَافُ (٢) المصدَرُ إلى الفَاعِلِ ، ولو كانَ أحدَ جُزْأى الجُملةِ لم تجُزِ الإضَافةُ إليه .

فَإن قِيلَ : فَاسمُ الفَاعِلِ ليس الفَاعِلُ فيه أَحدَ جُزأى الجُملةِ وَمَعَ ذَلك لاَ يُحذفُ .

قلتُ : اسمُ الفَاعِلِ لاَ يَعْمَلُ إلاّ مُعتمداً عَلَى مَاهُوَ له (٣) فلاَ بُدّ فيه من ضَمِيرٍ يربطُه بصاحبهِ ، أَوْ معتمداً على حَرفِ استِفْهامٍ أو نَفْيٍ ، فَهُوَ - أعنى الفَاعِلَ - أَحدُ جُزأى الجُملةِ نحو: أَقَائِمٌ غُلاَمُكَ ؟

فإن قِيلَ : لو كانَ هَذا الفَاعِلُ جُزْءَ الجُملةِ لَوُصِلَ به " الَّذي " (٤) .

قلتُ : أمَّا فى اعْتمادهِ عَلَى حَرفِ الاستفهامِ فلاَ يصحّ ، لأنَّ الصِّلَةَ جُملةٌ خَبرِيّةٌ ، وأمّا فى النّفى فَإنّما امْتَنعَ لرفعهِ الظّاهرَ فلاَ عَائدَ فيه عَلَى الموصُولِ ، فَاعْرِفْهُ . !

(١) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

(٢) فى (ف) " انضاف " .

(٣) سقط من (ف).

(٤) أى : لوقع صلة للذى ، ومعلوم أن (الذى) لا توصل إلا بجملة ، فلا يجوز أن يقال : آلذى قائم ؟ للتعارض بين الاستفهام والخبر كما ذكر الشارح ، كما لا يجوز : ما الذى قائم غلامك ، لخلو الصلة من عائد .

" أسماء الأفعال "

وَيَعملُ اسْمُ الفِعْلِ إنْ تعدَّى نحو رُوَيْدًا ، وَهَلُمَّ سَعْدًا

اسمُ الفِعْلِ يَعْمَلُ مُطلقًا فلاَ مَعنَى لتعليقِ عَملِه بشَرْط [1] التّعدية ، لكن يُريدُ : ويَعْـملُ اسمُ الفـعلِ النَّصْبَ إن تعـدَّى ، وَلَوْ قَـالَ : وَينصبُ لكَانَ أَبْيَنَ لمرَاده لكن أَطْلَقَ العامّ وهُوَ يُرِيدُ به الخصُوصَ ، وتَمثيلُهُ بقوله : " وَهَلُمَّ سَعْدًا " دَلَّ على مُرَاده.

وهَذَا هُو القسْمُ الخامسُ من الأسمَاءِ العَاملةِ فى الظّاهرِ وَالمضمَرِ ، وإن أردنَا مُطلقَ العمَلِ كانَ هذَا قِسْمًا سَادسًا ؛ لأنّ " أَفْعَلَ " التّفضيلِ يَعْملُ لكن لاَ يَعْملُ الرّفعَ إلاّ فى المضمَرِ إلاّ مَا شَذَّ .

وَأَمّا أسماءُ الفعلِ فتعملُ الرّفعَ فى المضمَرِ وَالمظهَرِ ، أمّا عملُها فى المضـمرِ فنحـو " صَهْ " بمعنى " اسكتْ " وَالفـاعلُ مسـتكنٌّ ، وَأَمّـا عملُهـا فى المظهَرِ فنحو هَيْهَاتَ زَيدٌ " ، فَـ " زيدٌ " فَاعلٌ مرفُوعٌ بِـ " هَيْهَاتَ » .

وَقَولُه : " اسمُ الفعلِ " يُرِيدُ أنّ هذه الألفَاظَ (أسْماءٌ مفردةٌ ، والّذى يُدلُّ على اسميّتها أمُورٌ :

أحدُهَا : تَنوينُهَا نحو " صَهٍ " فى التّنكيرِ .

---

(1) فى (ف) " وتتوط " تحريف .

الثاني : إسنادُ)[1] الفعلِ إليها ، قَالَ زُهيرٌ :

وَلنِعْمَ حَشْوُ الدّرعِ أَنْتَ إذَا دُعيتْ نَزَالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ[2]

فَأَسْنَدَ " دُعِيتْ " إلى " نَزَالِ " وَأَلْحقَ بِه تاءَ التأنيثِ لتأنيث الفَاعلِ ؛ لأنّ " نَزالِ " اسمٌ مؤنّثٌ ، فإن قلتَ : فقَد قَالَ جميلٌ :

وَحُقّ لمثلى يا بُثَيْنةُ يَجْزَعُ [3]

فأسنَدَ " حُقّ " إلى " يَجْزَعُ " وَهُوَ فِعْلٌ .

قِيلَ : المرادُ " أَنْ يَجْزَعَ " ، فَـ " أَنْ " مقدّرةٌ مُرادةٌ وهِيَ تصيّرُ الفعلَ فى تَأْويلِ المصْدَرِ فكَأنّه قَالَ : وَحُقّ لمثلى / الجَزَعُ. ١٦٢/ ب

الثالث :أنّها تُعرَّفُ وتُنكّرُ ، وَالأفعَالُ لا تقبلُ التّعريفَ .

الرابع : أنّها تؤنّثُ ، والأفعَالُ لاَ تقبلُ التّأنيثَ .

الخامسُ : أنّها ليست على أمثلةِ الأفعَالِ .

وَقيلَ : إنّها ليست أسماءً صريحةً يحسنُ السكُوتُ عليها (وليسَتْ أفعالاً لعدَمِ تصرّفهَا .

وَالصّحيحُ هُوَ الأوّلُ ، لمَا ذكرنَاهُ من الأدلّةِ الخمسَةِ على اسميّتها ، وَإنّما صحّ الاقتصَارُ عليها بالنّظرِ إلى مُسمَّاهَا وَهُوَ الفعلُ مع فَاعلِه فهى بمنزلة

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سبق تخريجه في ١/٨٥ .

(٣) هذا عجز بيت لجميل بثينة ، وروايته فى الديوان ١١٩ :

جزعتُ غدَاة البين لما تحمّلوا وما كان مثلى يا بثينة يجزعُ

وهو فى ابن يعيش ٤/٢٧ ، ٨/٤٣ ، والخصائص ٢/٤٣٥ ، والخزانة ٣/٦٢٣ ،

الجُملة فِي حُسْنِ السكُوتِ عليهَا)[١] بالنّظرِ إلى فَاعلِهَا وَمعنَاهَا ؛ [وَأمَّا] [٢] بالنّظـرِ إلى لفظها فهِيَ مفردةٌ . وإذا ثَبَت أنّها أسـماءٌ فَلا بُدّ لَهَا مـن مسمّى ، وَمسمَّاهَا صِيَغُ الأفعَالِ ، فمسمَّاها[٣] ألفَاظٌ لاَ معانِيَ ألفَاظٍ [٤] . وَالغـرضُ بمـجيئهم بهذه الأسماء الاختصَارُ مَعَ المبَالَغةِ ، لولا ذلك لكانت الأفعَالُ – التى هذه الألفاظُ أسمَاءُ لَهَا – أَحَقَّ بموضِعهَا . أمّا الاختصارُ فَمجيئُها للوَاحِدِ وَمَازَادَ عليه بلفظٍ واحدٍ ، نحو [٥] " صَهٍ يَا زَيدَانِ " . وأمّا المبالغةُ فإنَّ قولَنَا " صَه " أَبلغُ فى الزّجر من " اسْكُتْ " وَفِيهَا ضميرٌ ، وهِيَ مَعَ الضّميرِ المستكنّ فِيهَا مُفْردٌ ، ولِذلك أُسْنِدَ الفِعْلُ إليها ، وَلَوْ كانت معَ الضّمير جُمْلةً لم يصحّ إسنادُالفعْلِ إليها ؛ لأنّ الجُملَ لا تكونُ فَاعلةً ؛ لِصحّةِ إضمَارِ الفَاعلِ وَعَدمِ إضْمَارِ الجُملةِ [٦] ، وهذه الأسمَاءُ مبنّيةٌ ، وبنَاؤُهَا ليْسَ لبناءِ مُسَمَّاهَا[٧] كمَا زَعمَ بعْضُهم [٨] ؛ فَإنّ مِنْها " أُفٍّ " وَهِيَ بمعْنَى " أَتَضَجّرُ " ، وَهُوَ مُضارعٌ مُعْرَبٌ ، (وَلِذَلِكَ إِذَا قُلتَ : " إِلَيْكَ " بِمَعْنَى " تَنَحَّ " فَتقُولُ : " إليّ " بمعْنَى " أَتنحَّى " ، فالأَوّلُ أَمْرٌ ، وَالثّانى خَبَرٌ ؛ لأنَّهُ عِبَارةٌ عن

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) (ف) " فمسمياتها " .
(٤) (ف) " الألفاظ " .
(٥) (ف) " وهى " بدل " نحو " .
(٦) بعده فى الأصل " ورأيت فى بعض النسخ " لصحة إضمار الفعل وعدم صحة إضمار الفاعل " وكان الصحيح هو ما فى [بياض] لا هذا " .
وهذا – بلا شك – من إضافة ناسخ الأصل .
(٧) (ف) " مسمياتها " .
(٨) نسبة الشارح فى التحفة الشافية لوحة ١١٨ / أ إلى ابن جنى.

" أَتَنَحَّى " وَهُــوَ مضَارِعٌ مـعــربٌ) [١] فبَقِيَ أن يكُونَ بناؤُها إمّا لأنَّ منْها مـا يكُونُ على صِيَغِ الـحـرُوفِ نـحــو " صَـهْ ، وَمَـهْ " عـلَـى صِـيـغَـةِ " هَـلْ ، وبَـلْ ، وقَدْ ، وعَنْ ، وَإِمّا لأنّها أَشْبهَتِ الجُملةَ بجَوازِ الاقْتصَارِ عليها في القَائدة ، وَالْجُملُ مَبْنيَّةٌ ، فلمّا أَفادتْ فائدةَ الجُمْلة بُنِيَتْ .

أمّـا " رُوَيْـدَ " فَـاسـمٌ لـ " أرْوِدْ " بـمـعـنَـى " أَمْـهِـلْ " ، ومـعـنَـاهُ عَـدَمُ الإرْهَاقِ ، وَهُوَ متـعدٍّ يقالُ : " رُوِيدَ زَيداً " أَيْ : أَمْهِلْهُ ، وَهُوَ مُصـغرٌ فَكَانَ أَصلُهُ المصْدَرَ الَّذى هُوَ " إِرْوَادٌ " فَهُوَ مَصْدَرُ " أَرْوَدَ " ثُمَّ صغّر " إِرْوَادٌ " بحذْفِ الزّوائدِ تَصغيرَ التَّرخيمِ .

وَقيلَ : مكبّره " رُودٌ " وَهُوَ المَهَلُ ، قَالَ الشَّاعرُ :

يَمْشي فَلاَ تَكْلِمُ البطحَاءَ وَطْأَتُهُ كأنَّه ثَملٌ يمشى عَلَى رُودِ [٢]

أَيْ : عَلَى مَهلٍ ، فَعلَى هَذَا لَيس تَصغيره تَصْغيرَ التَّرخيمِ .

وَهُوَ على أَربعة أَضْرُبٍ :

أَحدُهَا : ما ذكرناهُ [٣] ، وَفيهِ ضميرٌ مُطَابِقٌ للمخَاطَبِ ، قَالَ الشاعرُ :

---

(١) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٢) قائله الجموح الظفرى .

وهو فى ابن يعيش ٤/٢٩ ، وشرح أشعار الهذليين للسكرى ٢/٨٧٢ ، وأساس البلاغة والصحاح واللسان فى (رود) ، وشرح ابن القواس ١٠١٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١١٨ ب ، وشرح القصائد السبع ٤٠٣ .

الثمل : الشارب الذى لعبت برأسه الخمرة .

(٣) أى : أنه اسم للفعل .

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلينَا ، ولكنْ بُغْضُهُم مُتَمائِنُ(١)

فَنصَبَ " عَلِيًّا " وَهُوَ اسمُ قَبيلةٍ بِـ " رُوَيدَ " ، و "جُدَّ" قُطِعَ ، وَ " مَا " زائدةٌ ، و " ثَدْيُ أُمِّهم " فاعِلُ " جُدَّ " ، وَكَنَى بالثَّدْيِ عَنِ القَرابةِ ؛ لأنَّ الرَّضَاعَ الَّذِي هُوَ سَبَبُ القَرابةِ بالثَّدي يكُونُ .

وَيقَالُ : رُوَيدَكَ زَيدًا بزيادةِ كَافِ الخطَابِ وهِيَ حرفٌ زِيدَ لِتَبْيِينِ المخَاطَبِ (٢) فَتُكْسَرُ مَعَ المؤنّثِ ، وَتُثَنَّى وَتجْمَعُ ولاَ تكونُ اسْمًا ؛ لأنَّ " رُوَيدَ " (٣) لاَ يَتعدَّى إلاَّ إِلَى وَاحدٍ كَمَا أنَّ " أَرْوَدَ " لاَ يتعدّى إلاَّ إلى وَاحدٍ ، وَلَوْ كانتِ الكافُ اسمًا لجازَ أن تقُولَ : " رُويدَ زَيدًا عمرًا " فتنصبُ به مَفْعولين ، وَالأمرُ بخلاَفه .

الضَّربُ الثاني : أَن يكُونَ صِفَةً لمصْدَرٍ نَحْوُ " سَارُوا / سَيْرًا رُوَيدًا " أَيْ : سَيْرًا مُرْوِدًا ، أَيْ : هيِّنًا ، فحَذفَ الميمَ الزَّائدةَ وَصغّرهُ وَهُو مُعْربٌ .

الضَّربُ الثَّالث : أن يكُونَ حَالاً وهُوَ مُعْربٌ أَيضًا نحوُ : سَارُوا رُوَيدًا ، أَي : مُرْودِينَ ، ثُمَّ صُغِّر أَيضًا تَصْغيرَ التَّرخيمِ .

فَإِذَا ذَكرْتَ المصدَرَ كَانَ صِفةً لَهُ ، وَإِذا لمْ تذكُرْهُ فهُوَ حَالٌ ؛ لأنّ حَذْفَ الموصُوفِ وَإِقامةَ الصّفةِ مُقامَهُ ضَعيفٌ .

---

(١) قائله المعطل الهذلي كما في ديوان الهذليين ٤٦/٣ ، ونسب إلي مالك بن خالد الهذلي . وهو في الكتاب ٢٤٣/١ ، والمقتضب ٢٠٨/٣ ، ٢٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٠/١ ، والمخصص ٨٩/١٤ ، وشرح ابن القواس ١٠١٦ ، واللسان في (جدد ، رود ، مأن) ، والحجة لأبي علي ١٤٦/١ ، وشرح أشعار الهذلين للسكري ٤٤٧/١ .

ويروى : " ودهم متماين " أي : كذوب وغير صحيح .

(٢) انظر الكتاب ١٢٤/١ .

(٣) بعده في (ف) " لا رَوْدَ " .

الرَّابعُ : أن يكُونَ مصدَرًا بمعنَى الإروَاد ، وَهُوَ مُعْربٌ وَمُصغَّرٌ تَصْغيرَ التَّرخيم أيضًا ، وهُوَ بَدلٌ من اللّفظِ بالفعلِ فتقُولُ : " رُوَيدًا زَيدًا " ، وَالتَّقديرُ : أَرْوِدْ زَيدًا إرْوَادًا، فحُذِفَ الفعلُ ، وَ أُقيمَ المصدَرُ مُقامَهُ ، وقَدْ يضَافُ إلى المفعُولِ في هذا الضَّرب فتقُولُ: " رُوَيْدَ زَيدٍ " كَقولِه تَعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(١) .

وَأَمّا " هَلُمَّ " فقَدْ تقدّمَ بيَانُها فى أوّل الكتاب عند قولِه :

" كمَن ، وَإيهٍ ، وَنَزَالِ ، وَهَلُمْ " (٢) .

وَتكونُ متعدّيةً كقولِه تعالى ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم ﴾(٣) أَىْ: أَحْضرُوا شُهَدَاءَكُم،أَوْ قَرِّبُوا، وَتكونُ لاَزمةً تتعدّى بحرفِ الجَرِّ قال تعالى: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾(٤) بمعنَى اقربْ إِلَيْنَا ، وَالَّذى مثّلَ به صاحبُ الارجُوزة هو المتعدّى وهُوَ قولُه : "هَلُمَّ سَعْدَا " ، فَـ " سَعْدٌ " مفعولٌ به منصُوبٌ بِـ " هَلُمّ " ، أى : أَحْضِرْ سعدًا ، أَوْ قَرِّبْهُ ، فتَكُونُ بمنزلة الفِعل الَّذى يُسْتعمَلُ متعدّيًا وغير مُتَعَدٍّ نحو " رَجعَ زيدٌ ، وَرَجَعْتُهُ ، وَفَغَرَ فَاهُ (٥) ـ بالغينِ المُعجَمة ـ [وَفَغَر فُوهُ] (٦) .

وَهَـا وَحَيَّهَـلْ وبَلْـهَ الشّعْـرَا	وَهَاتِ زَيدًا وَتَراكِ عَمـرًا
فى شِعْرِهم قد وردَت فَحَاكِهَا	تَرَاكِهَا من إبِـلٍ تراكِهَـا
مَنَاعِهَـا مـن إبِـلٍ مَنَاعِهَــا	وَقِيلَ يُحتَاجُ إلى سمَاعِهَا
وَقِيـلَ : بَلْ يُبْنَى عَلَـى فَعَـالِ	كُلُّ ثُلاثىٍّ مـن الأفعَـالِ

---

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) انظر ١/٨٢ .

(٣) سورة الأنعام ١٥٠ .

(٤) سورة الأحزاب ١٨ .

(٥) فغر فاه ، أى : فتَحَهُ ، وفَغَر فُوه أى انفتَحَ .

انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٥٦ ، واللسان والتاج فى (فغر) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

" هَاءَ " اسمٌ لقولك : خُذْ وَتَناوَلْ ، وهُوَ ممّا يُؤْمرُ به ، وَفيه ثماني لُغاتٍ:

إحْداها : أنّ منهم مَن يَجْعلُهُ [١] على حَرْفينِ ويلحقُ به كَافَ الخطَابِ ، فيقولُ : هَـاكَ يـا رجلُ ، بفتح الكافِ مع المذكَّرِ وكسرِهَا معَ المؤنّثِ ، وَهَاكُمَا يَـا رجُلانِ " ، و " هَـاكَمُ يَا رجالُ ، وَ هَاكُنّ يـا نسوةُ ، فالاسمُ " هـا " وَ الكافُ حـرفُ خطَابٍ ، وفى " ها " ضـميرٌ على وَفْقِ المخَـاطبِ فى التَّـذكيـرِ وَالتَّـأنيثِ ، وَالتَّثْنيَةِ وَالجَمعِ .

الثَّانيةُ : " هَاءَ " بهمزَةٍ بعدَ الألفِ مفتوحةٍ مَعَ المذكّرِ مكسُورةٍ مَعَ المؤنّثِ كالكَافِ ، وليست الهمزةُ زَائدةً كالكَافِ وَإن جَرَتْ مَجْرَاهَا فى فتْحِهَا حَيْثُ تفتحُ الكَافُ [٢] وَكَسْرِهَا حَيْثُ تـكسرُ ، فـتقولُ : هَـاءَ يَـا رجُلُ بوزنِ " هَـابَ ، وَطَابَ " ، فهُوَ في هذه اللُّغةِ ثُلاثيٌّ ، وَإذَا ثُنّيَ وَجُمعَ بَرزَ الضَّميرُ نحو " هَاؤُمَا " ، وَ " هَاؤم " ، وَ " هَاؤُنّ " ، قَالَ اللّه تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ ﴾ [٣] ، وَبرُوزُ الضَّميرِ فى هذه اللّغةِ يُنَافِي ماوُضِعَتْ له أَسْماءُ الأفعَالِ من الاخْتِصَارِ ، لَكِن لمّـا صَارتْ كَالمرَادفَةِ للفِعلِ أَبْرزُوا فِيهَا الضَّميرَ إذَا ثُنّي وَجُمِعَ .

وَقِيلَ : إنّما ظَهرَ الضَّميرُ في بعضِ اللّغاتِ فى شيءٍ من أسماءِ الأفعَالِ ليكُونَ مُنبّهًا على أنّ فى أسمَاءِ الفْعلِ ضميرًا مُستترًا ، وَلذلكَ ظَهَر على خلافِ

(١) فى (ف) " يجعلها " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة الحاقة ١٩ .

ظهُورِه فى فعلِ الأمرِ ؛ فأنّ " الميمَ " لاَ توجدُ فى فعْلِ الأمْرِ ، فظهُورُ " الميمِ " فى " هَاؤُما " ، وَ " هاؤُم " غريبٌ نادرٌ [١] ، وهذَادليلُ أنّها أسمَاءٌ ؛ لاتّصال الضَّميرِ بها (عَلى غير اتصالِه بأفعَالِ الأمرِ) [٢] .

الثَّالِثةُ : مَاحكِي عن بعضهم " هَأْ " ، و " هَاءا " فى الاثنين بغير ميمٍ مثل " خَافَا " ، و " هَاءُوا " مثل " خَافُوا " بغير " ميمٍ " حكَى ذلك ابنُ السَّراجِ [٣] ، وَهُوَ قَلِيلٌ .

الرَّابعةُ : " هَاءِ يا رجُلُ " علَى وَزْنِ " عَاطِ ، وَرَامِ " إذَا أَمَرْتَهُ (بالمُعَاطاةِ وَالمُرَاماةِ) [٤] ، والأَصْلُ " هَاءِى " بياءٍ ثم حُذِفَ الياءُ ؛ لأجل السّكونِ الذى يَقْتضِيهِ الأمْرُ ، فتَقُولُ للاثْنَيْنِ : " هائِياَ " بيَاءٍ ، وللجَمْعِ المذكّرِ " هَاءُوا " ، وَلِلْمَرْأَة " هَائِي " بيَاءٍ ، وَيَسْتَوِى هُوَ وَالمذكّرُ فى التّثْنيةِ ، وَفى جَمْعِ المؤنّثِ [٥] " هَائِينَ " كَمَا تقُولُ : " رَامِينَ يَا نِسْوَةُ " ، (فأمّا قولُ علىّ - صلَّى اللّهُ عليه وعلى آله) [٦] :

أَفَاطِمَ هَاءِ السَّيفَ غَيرَ مُذَمّمِ [٧]

---

(١) انظر ابن يعيش ٤٣/٤ فما بعدها

(٢) (ف) " على غير طريق اتصاله بفعل الأمر " .

(٣) نص عليه ابن يعيش ٤٤/٤ ، وفى الموجز لابن السراج ٧٦ " ولك أن تقول هَاكَ " . بكافٍ وغير كاف " .

(٤) فى الأصل " بالمعطات والمرمات " تحريف .

(٥) (ف) « الأمر » .

(٦) (ف) " فأما قول على بن أبى طالب عليه السلام " ، ولعل هذا يدل على تشيع الشارح .

(٧) قائله على بن أبى طالب رضي الله عنه ، وروايته فى الديوان ١١٥ :

أفاطم هاكِ السيف غير ذميم   فلست برعديدٍ ولا بلئيم

وهو فى سر صناعة الإعراب ٣١٩/١ (تحقيق هنداوى) ، والمحتسب ٣٣٧/١ وجمهرة اللغة ١٩٣/١ ، وابن يعيش ٤٤/٤ .

فَيَحْتَمِلُ أَن يكُونَ من هَذهِ اللّغَةِ وَسَقَطَتِ اليَاءُ مِن اللّفظِ لسكُونِهَا وَسُكونِ لاَمِ التَّعريفِ بَعْدَهَا (١) ، فَأَمَّا قولُ الآخرِ :

فقلتُ لها : هَائِي فقالت براحةٍ تَرَى زعْفَرانًا فى أَسرَّتِهَا وَرْدَا (٢)

فَهُوَ من هذه الُّلغَةِ ، ولاَ يدلُّ اتصالُ الضَّمير به فى هذه اللّغةِ ـ عَلَى حَدِّ اتصالهِ بالأفعالِ – عَلَى أنّه فِعْلٌ ؛ لِعَدَمِ التّصَرُّفِ .

الخامسَةُ : " هَأْ يَا رجُلُ " علَى وَزْنِ " خَفْ " بهمَزةٍ ساكنةٍ بعد " الهاء " وَمُتصرّفةٍ تَصَرُّفَ " خَفْ " فهُوَ عندَ أصحاب هذه اللّغةِ فعْلٌ لبناء المضارع ، حَكَى الكسائىُّ أَنَّ الرّجُلَ إذا قيلَ له ذلك يَقُولُ (٣) : إلاَمَ أَهَاءُ ، وَإِهَاءُ ؟ بِوَزْنِ : أَخَافُ ، وَإِخَافُ ، بفتْحِ حَرْفِ المضُارعة وكَسْرِهِ (٤) .

السّادسَةُ : " هَأْ " بهمزةٍ ساكنةٍ بوزن " طَأْ " ، و " هَاءا " للاثنين مثل " طَاءا " ، وَ " هَاءُوا " مثل " طاءُوا " ، وَ " هَائِي يَا مرأَةُ " مثل " طَائِى " ، وَ " هَأْنَ " مثل " طَأْنَ " وقياسُ هذه اللّغةِ أن تكون من بَابِ مَا فَاؤه " وَاوٌ " مثل " وَهَبَ يَهَبُ " ، وَوَطِئَ يَطَأُ " .

---

(١) وقال ابن جنى فى سر صناعة الإعراب ٣٢٠/١ : «لسكونها وسكون السين الأولى من السيف » .

(٢) لم أقف على قائله .

وهو فى ابن يعيش ٤٤/٤ غير منسوب .

(٣) قوله : " يقول " سقط من الأصل .

(٤) انظر حكاية الكسائى فى ابن يعيش ٤٤/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٧٠/٢ .

وَالفرقُ بينَ هذه اللّغةِ والَّتى من قبلها من [1] وجهين :

أحدهما : مَا حُكى [2] عن الكسائي.

وَالثَّانى : أنّها فى تَقْدير مَا فاؤُهُ مُعْتلةٌ بوَاوٍ.

السّابِعةُ : أن تجمعَ بينَ الهمزَةِ وكَافِ الخِطابِ [3] وَتَفْتحَ الهمْزَةَ فى جميع الأحوَالِ ، ويَختلفُ الكافُ باختلاف المُخاطَبِينَ .

الثَّامنةُ : أن تقُولَ : هَا يَا رَجُلُ (بالألفِ السّاكنةِ بعدَ " الهَاءِ " [4]) فى جَمِيعِ الأحْوَالِ[5] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى (ف) " ماروى " بدل " ما حكى ".

وانظر حكاية الكسائى فى ابن يعيش ٤/٤٤ .

(٣) نحو هاك ؛ وهاكما ... إلخ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٦٩ ، ٧٠ .

وَأَمَّا " حَيَّهَلْ " فيتعدّى تارةً بنفسه وتَارةً بحرف الجرِّ ، تقولُ : " حَيَّهَل الثَّرِيدَ " بمعنى قَرِّبْهُ ، أَوْ أَحْضِرْهُ ، فيتعدّى كما يتعدّى الفعلُ الذى هُوَ مُسَمَّاهُ . (١)

وَأَمَّا " حَيَّهَل بِزَيدٍ " فهو بمعنى ائتِ به ، فيتعدّى بالبَاءِ ، وَمِنْهُ " إِذَا ذُكِرَ الصَّالحُون فَحَيَّهل بِعُمَرَ " (٢) أَىْ : ائْتُوا بِعُمَرَ فَهُوَ مِنْهُم .

وَيَكُونُ بمعنى " أَقْبِلْ " فَيتعدّى بِـ " إِلَى " ، وَ " عَلَى " ، وقد جَاءتْ مُعَربةً ، قَالَ الشَّاعرُ :

وَهَيَّجَ الحَىَّ من دارٍ فَظلَّ لَهُمْ ... يَومٌ كثيرٌ تَنَادِيه وحَيَّهَلُهْ (٣)

هُوَ مِنْ أبياتِ الكتَابِ ، وَ " حَيَّهَلُهْ " مرفوعٌ وَلمْ يُرِدْ به الحثَّ ، بَلْ أَخْبَرَ عَنْه بأنَّه يَوْمٌ كَثيرٌ فيه هذَا اللَّفْظُ الَّذى مَعْنَاهُ الحثُّ .

وَفيها ستّ لُغاتٍ (٤)

[الأولى] حَيَّهَلَ ، بفتْحِ [يَاءِ] (٥) "حَيَّ" ، وَلاَمِ " هَلْ " كَخَمْسَةَ عَشَرَ.

الثانية: حَيَّهلاً ، بالتنوينِ للتَّنكيرِ .

الثالثة : بِسكُون اللَّام وفتْح الياء مِنْ " حَىَّ "

الرّابعةُ : حَيَّهلاَ بزيادةَ أَلفٍ بعدَ اللّامِ من غَير تَنْوينٍ ، وحَقّها ـ أَعْنى الألفَ:

---

(١) انظر ابن يعيش ٤٦/٤ .

(٢) هذا حديث شريف : انظر مسند الامام أحمد بن حنبل ١٤٨/٦ ، والنهاية فى غريب الحديث والأثر ٤٧٢/١ ، وفضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢ / ٢٦٣ ، ٢٧٠ .

(٣) لم أقف على نسبته إلى قائل معين .
وهو فى الكتاب ٥٢/٢ ، والمقتضب ٢٠٦/٣ ، وابن يعيش ٤٧/٤ ، والخزانة ٤٢/٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٢١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧ .

(٤) انظر الكتاب ٥٢/٢ ، وابن يعيش ٤٦/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٠ .

(٥) سقط من الأصل .

أن تلحقَ فى الوقْفِ كالألف منْ " أَنا " فى ضَميرِ المتكلّمِ إذا وقفْتَ عليهِ .

الخامِسةُ : حيّهْلَ بسكون الهَاءِ وفتح الّلامِ .

السّادِسةُ : زيادةُ الألفِ علَى الّلامِ فى هذه اللغة ، فيقالُ : " حَيَّهْلاَ " ، ووَجْهُ السّكون استقبالُ اجتماع المتحرّكاتِ مَعَ التّركيب وهِيَ مركبّة من " حَيّ " بمعنى " أقبلْ " وَمِنْهُ قولُ المؤذّن " حَيّ على الصَّلاَةِ " أى : أقبلُوا عليها ، وَمِنْ ١٦٤/ أ " هَلَ " التى بمعنى الحثّ والاستعجَالِ ، وليست من " هل " الاستفهاميّة ، قال النَّابِغةُ [الجعدىّ] [١] :

أَلاَ حَيّيَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا : هَلاَ [٢]

أَيْ : (قُولاَ لَهَا) [٣] : أَقْبِلي .

وَأَمَّا " بَلْهَ " فَبِمَعنى " دَعْ ، وَاتْرُكْ " ، وَحُرِكت لالتقَاءِ السَّاكنين ، وَفُتِحَت " الهَاءُ " إتْباعاً لفتحة أوّلهِ.

وَمعْنَى قولهِ : " بَلْهَ الشِّعْرَ " دَعِ الشِّعْرَ ، فَالشِّعرُ منصُوبٌ بـ " بَلْهَ " وَتكُونُ مَصْدراً مُعربةً وَتُضافُ إلَى المفعُولِ ، قال الشّاعرُ :

---

(١) " الجعدىّ " سقط من الأصل ، وهو مختلف فى اسمه فقيل : عبد الله بن قيس ، وقيل : حبان بن قيس بن عبد الله ، وكنيته أبو ليلى بلا خلاف ، وهو من الشعراء المخضرمين ، وأحد الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

انظر ترجمته فى مقدمة ديوانه ، والخزانة ٥١٢/١ .

(٢) هذا صدر بيت فى هجاء ليلى الأخيلية ، وعجزه :

فقد ركبت أمراً أغر محجلا

وهو فى ديوانه ١٢٣ ، وابن يعيش ٤٧/٤ ، والخزانة ٣١/٣ .

(٣) سقط من (ف) .

تَذَرُ الجَماجمَ ضاحياً هاماتُها   بَلْهَ الأكفَّ كأنَّها لم تُخْلَقِ (١)

بخفض " الأكفّ " على أنّه مصدرٌ ، وبنصبِهَا على أنّه اسْمُ الفعْلِ بمعنَى " دَعْ " ، وَممَّا لاَ يكونُ فيه إلاّ اسمُ الفعلِ ، قولُ ابن هَرْمَةَ :

يَمْشِي القَطُوفُ إذَا غَنَّى الحداةُ به   مَشْيَ الْجَوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا (٢)

فَلاَ يكُونُ " بَلْهَ " هُنَا إلاَّ اسماً للفعلِ ؛ لِنَصْبِهِ ما بَعْدَهُ ، وَفيهِ ضميرٌ هُوَ فاعلُه، أيْ : دَعِ الجلَّةَ النّجبَا .

وقَدْ جعلَهَا بعضُهم بمعنى " كَيْفَ " فيرفعُ ما بعده .

وَمِنْهم مَن يجعلُهَا استثناءً ، والأخفش يَجْعلُها حَرفَ جرّ (٣) .

وأمّا قولُه : " هَاتِ زيداً " فَـ " زيدٌ " مفعولٌ بـه منصُوبٌ بـ " هَاتِ "وفي " هَاتِ " ضميرٌ هو فاعلُهَا ، وَقِيلَ : هِيَ فعلٌ لتصرّفها ، فقالُوا : " هَاتى يُهاتى مُهَاتاةً " (٤) مثل " رَامَى يُرامِى مُرامَاةً " وَقَال أَبُو علىّ : هِيَ اسمٌ للفعْلِ ، وَمَعْنَاهُ " أَعْطِنى .

وكسرت التّاءُ ؛ لسكونها وَسكُون الألفِ ، وأمّا تصريفُ الفِعْلِ فَهُوَ مُشْتَقٌّ من لفظها كمَا يَشْتقُّ الفِعْلُ من لفظِ الحَرفِ قَالُوا : سَأَلْتُهُ حَاجَةً فَلَوْلَى ، أى : قالَ : لَوْلاَ كَذَا لَفَعلْتُ .

---

(١) قائله كعب بن مالك الأنصارى ، وهو فى ديوانه ٢٤٥ ، وابن يعيش ٤٨/٤ والتصريح ١٩٩/٢ ، والخزانة ٢٠/٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٢ .

(٢) نسب لابن هرمة ولم أجده فى شعره المجموع .
وهو فى ابن يعيش ٤٩/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٢١ ، والخزانة ٢١/٣ .

(٣) انظر شرح ابن القواس ١٠٢١ ، وابن يعيش ٤٩/٤ فقد نص على مذهب الأخفش .

(٤) يعزى هذا للخليل انظر ابن يعيش ٣٠/٤ .

قولُه : " وَتَراكِ عَمراً " ، " عَمْرُو " منصوبٌ بـ " تَرَاكِ " وهُوَ اسْمٌ لقولك : " أتركْ ".

قولُه : " فَحاكِهَا " أى : فقِسْ عليها ، وَهَذا القولُ يدلُّ منه على أنّه يختَارُ قَوْلَ مَن يَرَى أنّ بناءَ مثَالِ " فَعَالِ " للأمرِ من الثلاثى قياسىٌّ ، وَ أمَّا :

تَرَاكِهَا مِنْ إبلٍ تَراكِهَا (١)

وبَعْدَهُ :

أَمَا تَرَى الخيلَ علَى أوْرَاكِهَا (١)

أى : اتْرُكْها مِنْ إبلٍ ، وَ " تَرَاكِهَا " الثَّاني تَوكيدٌ للأوّلِ ، وأصْلُ هذا أنَّ الرَّجلَ كان يُغير على القبيلة فيسُوقُ إبلَهَا فَيُدْرِكُه أوّلُ مُدركٍ مِنْهُم ، فيقولُ لَهُ : تَراكِهَا مِنْ إبلٍ تَرَاكِهَا .

أى : اتْرُكْهَا . وَأَمَّا: مَنَاعِهَا مِنْ إبلٍ مَنَاعِهَا (٢)

أى : امنعْهَا ، وإنّما بُنيتْ علَى حركةٍ لالتقَاءِ السَّاكنين ، وكُسِرَتْ ؛ لأنّها مُؤَنّثةٌ ، وَالكَسْرَةُ تُفيدُ التَّأنيثَ ، وَلذلك قالَ الشّاعرُ :

دَعَوْنَا نَزَالِ فلم ينْزِلُوا وَكَانتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمّ (٣)

---

(١) هذا الرجز لطفيل بن يزيد الحارثى .

وهو فى الكتاب ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٩ ، وابن يعيش ٥٠/٤ ، وابن الشجرى١١١/٢ والخزانة ٣٥٤/٢ ، ويروى الثانى :

أما ترى الموت لدى أوراكها .

(٢) هذا الرجز مرتبط بما قبله ، يقال : إنه جواب أصحاب الإبل ، وبعده أما ترى الموت لدى أرباعها ". وقيل إنه لراجز بن بكر بن وائل ،وهو فى الكتاب ١٢٣/١ ، ٣٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن الشجرى ١١١/٢ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، والخزانة ٣٥٤/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٩٨/٢ .

(٣) قائله جريبة الفقعسي .

وهو فى الانصاف ٥٣٥/٢ المسألة (٧٢) ، واللسان (نزل) .

فأنَّثَ الفعلَ لتأنيث المسندِ إليه ، وربَّما جاءت فى الشِّعرِ مُشدَّدةً قالَ الشَّاعِرُ :

أَنَا الفارِسُ الحَامِى إِذَا قِيلَ نَزَّالِ (١)

وَالفائِدةُ فى العَدْلِ عنْ (٢) الفِعْلِ إلى هذه الأسْمَاءِ ما ذُكِرَ من طلَبِ المبالغةِ وَالاختصارِ ، ومَعْنَى المبالغةِ أنّ قولَكَ : " نَزَالِ " بمنزلةِ قولِكَ : انْزِلْ مُكرَّراً ، فَمَنزلةُ " نَزَالِ " من " انْزِلْ " فى المبالغةِ مَنزِلةُ " قَديرٍ ، ورَحيمٍ " من " قَادرٍ ، وراحمٍ " ، وكذلك " طَهُورٌ " من " طَاهرٍ " .

قولُه :

" وَقِيلَ يُحتَاجُ إلى سمَاعِهَا "

يُريدُ : أنَّك لا تقولُ : " أَكَالِ " وتريدُ به " كُلْ " ، ولاَ تقُولُ : " جَلَاسِ " بمعنى "اجْلِسْ" كمَا لاتقُولُ فى " شَاكرٍ " : "شَكِيرٌ " قِيَاسًا على " رَحيمٍ " فى " راحمٍ " ، ولاَ "صَبِيرٌ " فى "صَابِرٍ " ، وتقُولُ فيه: " شكُورٌ ، وَصَبورٌ " كَمَا قالُوا ، (وَلِذَلِكَ لَمْ يُقَلْ) (٣) فى " عَلِيمٍ " : "عَلُومٌ " ، وفى " بصير " : " بَصُورٌ " كَما قُلْنا فى " شَاكرٍ " : " شكورٌ " ، وفى " صَابرٍ " : " صَبُورٌ " .
وَالكسائىُّ يَرَى الوقْفَ على المسمُوعِ من باب « نَزَالِ » ، وَالنَّفْسُ إِلَى هذا الرَّأى أَسْكَنُ ؛ لأنَّ المسمُوعَ منهُ لمْ يتناهَ فى العدِّ إلى حدٍّ يدخلُ بهِ فى بَابِ الكثْرةِ فَيَحْسُنَ القيَاسُ عليْهِ ؛ فَإِنَّ كثْرةَ النَّظائرِ مُزيلةٌ للاسْتيحاشِ ، وَلِلسَّمْعِ نَبْوَةٌ (٤) عَن قَوْلِ القَائلِ : كَتَابِ ، وَنَسَاخِ ، وَهُو

(١) هذا عجز بيت للشماخ بن ضرار الذبياني ، وصدره :

وقد علمت خيل بموقان أنني

وهو في ملحق ديوانه ٤٥٦ ، ومعجم البلدان ٥/٢٢٥ (موقان) ، واللسان (نزل) .

(٢) (ف) " عليه " تحريف .

(٣) (ف) " وكذلك لم يقولوا " .

(٤) (ف) " تنزه " تحريف .

يريدُ : اكْتُبْ وَانْسَخْ . (١) ١٦٤/ ب

قولُه :

" يُبنىَ علَى فَعالِ كلُّ ثلاثيّ مِنَ الأفْعالِ " وَهُوَ مَذْهَبُ سِيَبوَيْه(٢) فَإِنَّهُ يُجيزُ بنَاءَ لفْظِ " « فَعالِ » مِن كُلِّ فِعْلٍ ثلاثيّ ، واحْتَرزَ بقولهِ: "كُلّ ثلاثيّ " من الرُّباعيّ ؛ فَإنّه مَأْخوذٌ فيهِ من جِهَةِ السَّماعِ ، وَلمْ يأتِ مِن الرُّباعِيّ إلاَّ « قَرْقَارِ » ، وَ " عَرعَارِ " قالَ الشّاعرُ

قالت لهُ ريحُ الصَّبَا : قَرْقَارِ (٣)

أَيْ : قَرْقِرْ يعني السَّحابَ ، أَيْ : أرْعِدْ

وَ "عَرْعارِ " لُعْبةٌ للصبّيَانِ ، أَى : الْعَبُوا .

فأَمَّا " دَرَاكِ " فَفِعْلُها " أَدْرِكْ " فَهُوَ وإِن كَانَ فى الأَصْلِ ثُلاثياً فَهُوَ الآنَ رُباعِيٌّ ، فَبابُه أَلاَّ يُبنَى مِنْهُ " فَعَالِ " ، وَإِن كَانَ قَدْ جاءَ مِنْ جِهَةٍ يُوثَقُ بِهاَ ، فَملْحَقٌ بالنَّادِرِ (٤) .

وَفَعَالِ عَلَى أربعة أَضْربٍ :

أَحَدُهَا : مَا تَقدّمَ(٥) .

وَالثّانى : مَاعُدِلَ عن فِعْلِه يُرادُ به المَصْدَرُ ، وَالمعْدُولُ عَنهُ مَعْرِفةٌ ، قَالَ النَّابغةُ :

---

(١) انظر شرح ابن القواس ١٠٢٣ ، وابن يعيش ٥٢/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٤١/٢ ، والتسهيل ٢١٣ .

(٣) هذا الرجز لأبى النجم العجلي ، وبعده :

واختلط المعروف بالإنكار

وهو فى ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٤٠/٢ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، والخزانة ٥٨/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٧ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٣ .

(٤) انظر شرح عمدة الحافظ ٧٣٨ .

(٥) وهو ما كان اسم فعلٍ .

فَحملْتُ بَرّةَ وَاحْتَملْتَ فَجارِ (١)

فَهُوَ مَعْدُولٌ عن فَجْرَةَ مَعْرفةً بدليل قَوله : " بَرّةَ " غير مُنْصرفٍ ، وَتاءُ التّأنيث لا تمنعُ إلاَّ مَعَ العلميّةِ ، فَـ " بَرَّةُ " فَعْلَة " مِنَ البرِّ ، وهُوَ عَلَمٌ علَى المعْنَى لاَ علَى عَيْنٍ ، والعَلَمُ فيهِ للجِنْسِ بأَسْرِه كَأُسَامة .

الثَّـالِثُ : أن يكونَ عَلَمـاً للأعـيَانِ نحْـوُ : حَذَامِ ، وَقَطَامِ ، فـ " حَذَامِ " مـعدُولةٌ عن " حَـاذمـةٍ " ، وَ الحَذْمُ : القطْعُ ، وَ" قَطَامِ " مـعدُولةٌ عن " قـاطمـةٍ " وهِيَ فـاعلةٌ من القَطَمِ وَهُوَ (٢) الشَّـهْوَةُ ، يقَـالُ : فَحْـلٌ قَطِمٌ إذَا كـانَ مُشْـتـهياً للضّـرَابِ ، وَمِـنـهُ " قَطَامِ " (٣) صَاحِبةُ عَبدِ الرَّحْمنِ بنِ مُلْجمٍ قَاتلِ عليّ عليه السّلامُ ، قالَ الشّاعرُ :

وَلاَ مَهْرَ إلاّ دُونَ مَهْرِ قَطَامِ (٤)

لأنَّهـا جَعَلَتْ مَـهْرَهَا علَى ابنِ مُلْجمٍ (٥) قَـتْلَ عليّ بن أبي طَالبٍ (٦) عليه السَّلاَمُ .

---

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره :

إنا اقتسمنا خُطّتَينا بيننا

وهو في ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٣٨/١ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والعيني ٤٠٥/١ ، ومجالس ثعلب ٣٩٦/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٦ .

برة : اسم للبر ، وفجار : اسم للفجور ، وهما معرفتان من أعلام الأجناس .

(٢) (ف) " وهي ".

(٣) هي قطام بنت علقمة من تيم الرباب

انظر القصة مفصلة في الكامل للمبرد ١٩٦/٣ فما بعدها ، والاشتقاق لابن دريد ١٨٦ ، والخزانة ٣٥١/٥ .

(٤) لم أقف على قائله ولا تتمته .

(٥) بعده في (ف) " لعنهُ الله ".

(٦) سقط من (ف).

وَ " سَكَابِ " اسمُ فرَسٍ (١) بمعنى السَّكب وهُوَ الجريُ في السَّيرِ كجري المَاءِ وَانْسكَابه .

الرَّابعُ : أن يكُونَ وَصفاً واستعمَالُهُ في النِّداء نحو: يَالكَاعِ، وَ يَا خَبَاثِ ، وَ يَا غَدَارِ ، وَ يَا فَسَاقِ ، وَنظيرُهُ في المذكّرِ يالُكَعُ ، وَ يَا خُبَثُ ، وَ يَا غُدَرُ ، وَيا فُسَقُ ، وَاستعمَالُه في غَيْرِ النِّداءِ (٢) قَليلٌ ، وَقَدْ يَنْفَكُّ عن الصّفَةِ إلى العَلَمِيّة وَيكُونُ في غَيرِ النِّداءِ كقولهم للمنّيةِ : " حَلاَقِ " من الحَلْقِ ، قالَ الشاعرُ :

قَدْ أرَاهم سُقُوا بكأسِ حَلاَقِ (٣)

أَيْ : بكَأْسِ المنيّةِ ، فجَعلَ لهَا كَأْساً عَلَى طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ ، وَقَدْ فسَّرَ الشَّاعرُ هذا المعْنَى بقوله :

فَابْعَثْ عليهم سَنَةً فاشُورَهْ   تَحْتَلِقُ المَالَ احْتلاقَ النُّورَهْ (٤)

وَ " حَنَاذِ " مِنْ أَسْماءِ الشَّمْسِ من " الحنذ " وَهُوَ شِدّةُ الحرِّ .

وَ " أزَامِ " اسمٌ للشّدةِ من الأزْمِ وَهُو العَضُّ ، قالَ الشّاعِرُ :

---

(١) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها للغندجاني ١٢٤ ، ١٢٩ والمخصص ١٩٥/٦ وأسماء خيل العرب وفرسانها للأعرابي ٣ ، ١٧٤ .

(٢) بعده في (ف) " كقولهم للمنية " وهو سهو من الناسخ حيث سيأتي هذا قريباً .

(٣) هذا عجز بيت قاله مهلهل بن ربيعة ، وصدره :

ما أرجي بالعيش بعد ندامَى

ويُروى البيت :

لهف نفسي على أناسٍ تولوا ** وفتّوسقوا ... وهو في الكتاب ٣٨/٢ ، والمخصص ٦٤/١٧ ، والمقتضب ٣٧٣/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرفه وجمهرة اللغة ١٨٠/٢ ، وأساس البلاغة ، واللسان في (حلق) ، والعيني ٢١٢ (عرضا) ، وابن الشجري١١٤/٢ .

(٤) انشده صاحب اللسان مع بيت آخر عن ابن الأعرابي ولم ينسبهما ، انظر اللسان (حلق) .

غَدَاةَ الرّوعِ إذْ أَزَمَتْ أَزَامِ (١) .

وَمِثْلُهَا مِـنَ الـظُّروفِ دُونَكَا ثُـمَّ علـيكَ مثلُـهَا وَ عِـنْـدَكَا

كقـولِه : عَلَيْكُـمُ أنْفُـسَـكُم أَي : الزمُوا ، كَمَا تقولُ : حِذْرَكُم

وَدُونَ فى الشّعرِ أتّى تصديقُها دُونَـكِـهَـا يـا أُمُّ لا أُطِـيقُـهَـا

يُرِيدُ : ومِثلُ أَسْماءِ الفعْلِ فى العَمَلِ هذه الظّروفُ ؛ لأنّها نقلت (٢) عن الظَّرفيّةِ وَصارَت أسماءً للأفعَالِ وَدَالّةً عَلَيْها ، فإذَا قُلتَ : " دُونَكَ زَيداً " ، فَـ " زَيدٌ " منصوبٌ بِـ " دُونَكَ " ؛ لأنّه صَارَ اسماً لقولك : " خُذْ " ، وفى " دُونَكَ " ضميرٌ مرفوعٌ به ؛ لأنّه فَاعلُهُ .

وَ " دُونَ " ، وَ " عِنْدَ " فى الأصل ظَرْفَا مكَانٍ ، فَنُقِلاَ عن الظّرفيّةِ ، وَلَيْست الفتحةُ فيهما نَصْباً (٣) ، بَلْ هِيَ فَتْحةُ بناءٍ ، وَلَيْسَتْ إعْرَاباً ، فالفتحةُ فى قولك : " زَيدٌ دُونَكَ " إعرابٌ ، وَالفتحةُ فى قولك : " دُونَكَ زيداً " بناءٌ كمَا أنّ الفتحةَ فى قولك : (لاغلامَ لَكَ ، فتحةُ بناءٍ ، وَالفتْحةُ في قولك)(٤) لاَ غُلامَ رَجُلٍ عندَكَ " فتحةُ إعْرَابٍ ، وَقَدْ ذكرنَا علّةَ بناءِ أَسْماءِ الفعْلِ (٥) ، وَإنّما فُتِحَ ؛ لأنّه لمّا سُمّيَ بِهِ (٦) الفِعْلُ وَهُوَ مُضافٌ ، وَالمضَافُ مَعَ ما أُضِيفَ إليه شَيئانِ

---

(١) لم أقف على قائله ، وصدره :

أهان لها الطعام فأنقذتْهُ

وهو فى ديوان زهير (شرح ثعلب) ٢١١ ، واللسان فى (أزم) غير منسوب .

(٢) (ف) " فعلت " تحريف .

(٣) فى الأصل " نصب " بالرفع خطأ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) انظر ص ١٦٠ فيما مضى .

(٦) سقط من (ف) .

جُعِلاَ كشيءٍ واحدٍ ، فَفُتِحَ الأوّلُ مِنْهُما كَمَا تُفتَحُ المركّبَاتُ كَحَضْرَ مَوْتَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ .

قولُه : " ثُمَّ عَليكَ مِثْلُهَا " أى : عَلَيْكَ " مثلُ " دُونَكَ " فى كونِها اسماً للفعلِ ، وَيَحْتَمِلُ أن يُرِيدَ بقوله: " مِثْلُهَا " أي :[1] مثْلُ أسْماءِ الفعْلِ المتقدّمةِ . وَ " عَلَيْكَ " مَنْقولٌ من الحرفيّةِ ؛ لأنّه حَرْفُ جرٍّ وَصَارَ اسْماً لقولك : " ألْزَمْ زَيداً " ، فإذا قُلتَ : " عَلَيْكَ زَيداً "[2] فَـ " عَلَيْكَ " نَاصِبٌ لِـ " زَيدٍ " وَفيهِ ضميرٌ مستكنٌّ مرفوعٌ [3] ؛ لأنّه فَاعِلٌ .

ولاَ تَتَعلّقُ هذه الظّروفُ بشيءٍ ؛ لأنّها عاملةٌ [4] غيرُ مَعْمُولةٍ كَمَا لاَ تتعلّقُ مُسَمَّيَاتُهَا – وَهِيَ الأفْعَالُ – بِشَيءٍ .

وَقِيلَ : إنّما أَغْروا بهذه الظّروفِ ؛ لأنّ " دُونَكَ " لِمَا يَتَقاصَرُ عَنْكَ وَهُوَ بحضْرتِكَ ، وَ " عِنْدَكَ " لِمَا حضَرَكَ مِنْ أىّ جهةٍ كَانَ من جِهَاتِكَ ، وَ " عَلَيْكَ " لِمَا اسْتَعْلَى عَلَيْكَ [5] . قولُهُ : " كقوله : عليكُمُ أنْفُسَكُمْ » .

إِشَارةٌ [6] إلى قَوله تَعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا عَلَيكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [7] فنَصَبَ " أَنْفُسَكُمْ " بِـ " عَلَيكُمْ " ، وَقَدْ فسّره صَاحبُ الأرجُوزةِ بقوله : " أَى الزَمُوا " [8] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) (ف) " زيداً عليك "

(٣) سقط من (ف).

(٤) (ف) " فاعلة " تحريف .

(٥) نسب هذا الرأى إلى الوراق فى شرح ابن الخباز لوحه ٩١ / ب .

(٦) (ف) " يشير " .

(٧) سورة المائدة ١٠٥ .

(٨) وانظر شرح ابن القواس ١٠٢٨ .

قولُه : " كَما تَقولُ حِذْرَكُم " ، وإنّما شبّه " عَليكُمْ " بِـ " حِذْركُم " فى الْعَملِ فى المفعُولِ لاَ فى المعْنَى ، فإنّك تقُولُ : " حذركَ زَيداً " ، و" حَذَارِكَ زَيداً " ، " ولَيس هُوَ مثْلَ قولك : " عَلَيكَ زَيداً " فى المعْنَى ؛ فإنَّ " حذْرَكَ " بمعنَى " احذَرْ " ، وَ" عَلَيْكَ " بمعنى " الْزَمْ " ، وَ" حِذْرَكَ " مصدرٌ مضَافٌ إلى مَا بعدَه وهُوَ عِوَضٌ من اللّفظِ بالفعْلِ ، وليسَ " حِذْرَكَ " مَبنيًّا بَلْ منصُوبٌ على المصْدَرِ (١) كَقوله تَعالى : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٢) ، قَالَ أَبُو عليّ : إنّما جعلَ سِيبَوَيْهِ(٣) " حِذْرَكَ " فى بابِ النَّهْي ، وَ" حِذْرَكَ " إنّما هُوَ أَمْرٌ بالحذَرِ ؛ لأنَّه إذَا قَالَ : " حِذْرَكَ كَذَا " فَقَدْ قَالَ : لاَ تَأْتِ كَذَا (٤) .

قولُه :

" وَ دُونَ فى الشّعرِ أَتى تصديقُهَا "

يُرِيدُ : قد جَاءَ فى الشّعرِ تصديقُ الإغراء بِـ " دُونَ " ، قالت امرأةٌ من العَربِ لابنتها :

وَفَيْشَةٍ قَدِ اشْفَتَرَّ حُوقُهَا (٥)

فقالت لهَا الابْنَةُ :

دُونَكِها يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا

والضّميرُ الّذى بعْدَ الكَافِ في مَوضعِ نَصْبٍ مَفْعولٌ بهِ ،

---

(١) (ف) " الفعل " تحريف .

(٢) سورة محمد ٤ .

(٣) انظر الكتاب ١٢٦/١ .

(٤) انظر شرح السيرافى بحاشية الكتاب ١٢٦/١ فقد ذكر أنَّ المبرد عارض سيبويه فى وضعه " حذرك " فى هذا الباب ، ورد عليه السيرافىّ ، فانظره هناك .

(٥) أنشد هذين البيتين أبو الفتح ابن جنى فى سر صناعة الإعراب ٣٢٢/١ ولم ينسبهما إلي قائل معين ، وهما فى شرح ابن القواس ١٠٢٩ ، والثانى فى شرح شذور الذهب ٤٠١ دون نسبة فيهما .

وَالنَّاصِبُ لـه " دُونَكَ " . وَمَعْنَى قولِه : " تَصْدِيقُهَا " هُوَ تَحْقِيقُ الإغْرَاءِ بِهَا .

يَاأَيُّهَا المائحُ دَلْوِى دُونَكَا   كَذَاكَ لو لم يَلْغَ مَا أَنْشِدكَا

" كَذَاك " إشارةٌ إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزَةِ (١) :

دُونَكَهَا يَا أُمِّ لاَ أُطِيقُهَا

أَىْ : يَأْتِي مَعْمُولُهَا مُتَأخِّراً كَقولِ الْمَرْأَةِ ، فأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الكوفيّونَ (٢) من قَوْلِ الآخَرِ :

يَاَ أَيُّهَا المائحُ دلوى دُونَكَا   إنِّى رأيتُ الناسَ يحمدونكَا (٣)

فإنّهم استدلّوا به علَى جَوازِ تَقْدِيمِ المنصُوبِ بألفَاظِ الإغراءِ عَلَيْهَا ، ولاَ دليلَ لَهُم فيهِ لاحْتِمالِ أَن يكُونَ " دَلْوِى " مُبْتداً ، وَ " دُونَكَ " خَبرُهُ ؛ لأنّ هذه الألفاظَ (٤) منقولةٌ وهِيَ غَيْرُ مُتصرّفةٍ تصرّفَ الفعْلِ ، وَأَمّا قولُه تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (٥) فَلَيْسَ " كِتَابَ اللّهِ " منصُوباً بِـ (عَلَيْكُمْ) بَلْ هُوَ مُتَصرّفٌ ، والنَّاصبُ له ما تقدّمَ من قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٦) فدَلَّ

---

(١) فى الأصل " الراجز " ، وقد تقدم قريباً .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن " عليك ، ودونك ، وعندك " فى الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو : زيداً عليك ، وعمراً عندك ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وإليه ذهب الفراء .
انظر تفصيل هذه المسألة فى الانصاف ٢٢٨ المسألة (٢٧) .

(٣) نسب هذا الرجز إلى جارية من بنى مازن ، ونسب أيضاً إلى رأجز من بنى أسيّد بن عمرو بن تميم .
وهو فى الإنصاف ٢٢٨ ، وابن يعيش ١١٧/١ ، ومعاني القران للفراء ٦٠/١ والعينى ٣١١/٤ ، والخزانة ١٥/٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٩ .

(٤) فى الأصل " ألفاظ ".

(٥) سورة النساء ٢٤ .

(٦) سورة النساء ٢٣ .

ذَلِكَ عَلَى أَنّ التَّحْرِيمَ قَدْ كُتِبَ عَلَيْهِم فَقَامَ ذِكْرُ التَّحْرِيمِ مَقَامَ لَفْظِ " كُتِبَ " لِدلاَلته عَلَيْهِ . قولُهُ :

" لَوْ لَمْ يلّغَ ما أُنشدكَا

يُرِيدُ : لَوْ لَمْ يُطْرَحِ التّقْدِيمُ فِيمَا أَنْشَدُوهُ (١) عِنْدَ الْبَصْرِيّين وَ تأوَّلُوهُ بِمَا ذَكَرنَا .

وَكُلُّ ذَا تُغْرِى بِهِ الْمُخَاطَبَا ... وَلاَ تَقُل : عَليهِ زَيداً ، غَائِباً ١٦٥/ ب

أمّا عليّ ذَا بمعنًى أَوْلِنِي ... وقولُهم : عَلَيهِ شخصاً لَيْسَنِي

فَهْوَ شُذُوذٌ لاَ تَقِسْ عَلَيهِ ... .

" ذَا " إِشارةٌ إِلَى المنقُولِ مِنَ الظّروفِ ، وَالإغْراءُ مِن قَوْلِهِم : غَرِيَ بالشّئ إِذَا لَصِقَ بِهِ ، فَكَأنّ الْمُغْرِى بالشّئِ يأمُرُهُ بلزُومِه ، وَإِنّما كَانَ الإِغْراءُ للمخَاطَبِ ؛ لأنّ " عِنْدَ ، وَ دُونَ ، وَ عَلَى " لِمَا كَانَ حَاضِراً قَرِيباً من الإنْسَانِ ، وَإِذَا كَانَ المَأمورُ غائباً فَلاَ يَتحقّقُ الأمْرُ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ (٢) الأشْياءَ [لَيْسَتْ] (٣) بِحَضْرتهِ حَتّى يُؤْمَرَ بلزُومِها أَوْ بِأخْذِهَا .

قولُهُ :

" وَلاَ تَقُلْ عليهِ زَيْداً غائباً "

أَيْ : لاَ تُغْرِ (٤) الغَائِبَ (٥) بِهَذهِ الأَلْفَاظِ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَ " غَائباً " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المرفُوعِ فى " عَلَيْهِ " (٦) ، أَيْ : لا تُغْرِ زَيْداً فى حَالِ غَيْبَتِكَ

---

(١) أى : الكوفيون .

(٢) فى كلتا النسختين " ان " والصواب ما أثبت .

(٣) إضافة ليستقيم بها الكلام .

(٤) فى النسختين " لا تغرى " .

(٥) فى (ف) " غائباً " .

(٦) فى (ف) " تقل " تحريف .

عنهُ ، وَيجوزُ أن يكونَ مِنَ " الهَاء " في " عَلَيْهِ " ، أَوْ مِن " زَيدٍ " ، أَيْ : لا تُغْرِ بِهِ في حالِ غيبته عنك . وَأَمّا قَوْلُهم : " عَليَّ ذَا " فليْسَ يَأْمرُ نفْسَهُ بَلْ يأْمُرُ غَيْرَهُ ، ولذلك قَالَ هُوَ " بِمَعْنَى أَوْلِنِي " ، وَ " ذَا " اسمُ إشارةٍ في موْضعِ نَصْبٍ بِـ " عَلَيَّ " ، وَالمضمرُ المرفوعُ المستكنُّ في " عَلَيَّ " ضميرُ المخَاطبِ لاَ ضميرُ المتكلّمِ ؛ لأنَّ " عَلَيَّ ذَا " اسمُ لقولك : " أَوْلِنِي ذَا " فكما أنّ فاعلَ " أَوْلِنِي " ضميرُ المُخاطبِ فكذلك فَاعلُ " عَلَيَّ " في قولك : " عَلَيَّ ذَا " .

وأمّا قولُ الآخَرِ : " عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسَنِي " (١) فَكأنّه قِيلَ لَهُ : إنَّ فُلاَناً يَقصِدُكَ ، فَقَالَ : " عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي " أَي : فليقصدْ رَجُلاً غَيْرِي ، فَـ " لَيْسَنِي " بمعنَى " غَيْرِي " ، وفي هذَا شُذوذٌ من وجهين :

أَحَدُهُما : إغراءُ الغَائِبِ .

وَالثَّاني : جَعْلُ خَبَرِ " لَيْسَ " مُضْمَراً مُتَّصلاً ، وَالصَّوابُ " لَيْسَ إِيَّايَ " .

قولُه :

" فَهو شذوذٌ لا تَقِس عليه "

يُريدُ إغراءَ الغَائبِ ، وَكذلك إغْراءُ المتكلّمِ نَفسَهُ ، فأمّا الحديثُ المرفُوعُ إلى النّبيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ "يامَعْشَرَ الشَّبَابِ (٢) من استطاعَ [مِنكم] الباءَةَ فَلْيَتزوّجْ ، وَمَن لم يستطعْ فَعَلَيهِ بالصَّوْمِ " (٣) فَإنّما حَسَّنَهُ تَقَدّمُ [ذِكْرِ الخِطَابِ] (٤) ؛ لأنّ التَّقْديرَ: وَمَن لَمْ يَستطِعْ مِنْكُم

---

(١) انظر الكتاب ١/١٢٦ ، وشرح ابن القواس ١٠٣٠ .

(٢) في النسختين " الشبان " .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب النكاح ٤/١٢٨ ، والبخاري في صحيحه – كتاب النكاح ٦/١١٧ . والباءة : النكاح والتزوج .

(٤) تكملة يوجبها السياق ، وهي في شرح ابن القواس ١٠٣١ ، وشرح ابن الخباز أيضاً .

فَعَلَيْهِ بالصّومِ ، وعَدّاه بالبَاءِ ؛ لأنّ الإغراءَ إلْصَاقٌ ، وَ الإلصَاقُ لزُومٌ ، كأنَّهُ قَالَ : فَلْيَلْتَصِقْ [1] بالصَّومِ ، أي: فَلْيَلْزَمْهُ .

....	وَالظَّرفُ إن أكّدتَ مُضْمَرَيْه
رَفعتَ تاكيدَ الضّمير المستترْ	وإن تؤكّدْ كافَه المجرُورَ جُرْ
فارفعْ عليكَ نَفْسُكَ الفلاَحَا	واجرر عليك نفسِكَ النّجاحَا
وَذَاك مخصوص بذي الظُّروفِ	إذْ كَافُهَا ليسَ من الحرُوفِ
فَكَافُها [2] كَالكافِ في حِذارِكَا	لَيسْ بِحَرْفٍ [3] مثْلِ كَافِ هَاتِكَا

احْتَرزَ بقوله : " الظّرفُ " عن مثل قولهم : " رُوَيْدَكَ زَيدًا " فإنَّه ليس بظرْفٍ وَليسَ فيه مُضْمرَانِ ، بل مُضْمرٌ واحدٌ وهُوَ المرفوعُ المستكنّ ، فأمّا الكافُ في " رُويدَكَ " فحرفُ خطَابٍ لاَ موضعَ لهُ من الإعْرابِ ، ويُريدُ [4] بالمضمَرَيْنِ اللّذين في الظّرفِ المضمَرَ المجرُورَ وهُوَ " الكَافُ " في " عَلَيْكَ " ، وَالمرفُوعَ المستكنَّ وَهُوَ " أنْتَ " ، فَإنْ جَعلْتَ التَّأكيدَ للضّميرِ المستكنِّ رَفَعْتَهُ ، وَمثَالُهُ قولُهُ :

" فَارْفعْ عَلَيْكَ نَفْسُكَ الفلاَحَا " .

يُريدُ فَارْفعْ نَفْسَكَ ؛ لأنّها تاكيدٌ للمُضْمر المرفُوعِ بالظّرفِ المستكنّ ١٦٦/أ فيهِ ، فَالتَّقديرُ " عَلَيكَ أنْتَ نَفْسُكَ الفلاَحَا " ، فَـ " نَفْسُكَ " تاكيدٌ لـ " أنْتَ " ، وَ ؛ الفلاَحُ " منصُوبٌ بِـ " عَلَيْكَ " ، وإنّما أتى بقوله : " الفلاَحَا " ليَتَعيّنَ أن يكُونَ النّفْسُ تاكيدًا فيجبُ رَفْعُهُ ولذلك قَالَ :

" رَفَعْتَ تاكيدَ الضَّميرِ المُسْتَتِرْ [5] .

وَشَرْطُ المضمَرِ المتّصلِ إذَا أُكّدَ بالنّفْسِ ، وَالْعَينِ أن يؤكّدَ قبْلَ ذَلِكَ بِضَميرٍ

(١) في الأصل " فليلصق " .
(٢) في الأصل " فكافه " .
(٣) في الأصل " بكاف "
(٤) في (ف) " ويضمر " .
(٥) (ف) " المستثنى " .

مُنْفَصلٍ عَلَى مـا سَبَقَ في باب العَطْفِ [1] ، لكنّه اكتفى هُنا بالمضمر المجرُورِ وَهُوَ الكافُ فَكَأنّه قَدْ سَدّ مسَدَّ التّأكيد .

فَإن جَعلَتَ "النَّفْسَ" تأكيداً للكَافِ في "عَلَيْكَ" جَرَرْتَهَا، وَالمثالُ فيه قولُهُ :

" وَاجْرُرْ عَليكَ نَفْسكَ النّجَاحَا ".

أَي : وَاجررِ " النّفْسَ " إذَا جعلتَهَا تأكيداً للكَاف المجرُورِ في " عَلَيْكَ " ، وَنَصَبَ " النّجاحَ " ليتعيّنَ أن يكون " النّفسُ " تَأكيداً ، وَلولاَ مَجيئُهُ منصُوبًا لجازَ نَصْبُ النَّفْسِ كمَا في قوله تعالى : ﴿ عَليكُمْ أَنْفُسَكُم ﴾ [2] .

قَولُه :

" وذَاكَ مخصُوصٌ بذي الظّروفِ "

يعني التَّأكيدُ بالجرِّ مخصُوصٌ بالظّرُوفِ المستعملَة في الإغْراء ، فَأمّا التّأكيدُ بالرَّفْعِ فَليسَ مَخْصُوصًا بهَا ؛ فإنّك تقُولُ : " رُويدَكَ أنْتَ نَفْسُك زَيدًا " برفعِ النّفْسِ لاَ غَيْرُ ، وتقُولُ : " صَهْ أَنْتَ [3] نَفْسُكَ " (كَمَا تَقُولُ : " اسْكُتْ أَنْتَ نَفْسُك ")[3] .

ثُمَّ إنّه أَخَذَ في تعليل وَجهِ اختصَاصِ التّأكيدِ بالجرّ ، لم كَانَ في هذه الظُّروفِ ؟ فَقَالَ :

" إذْ كَافُهَا ليسَ من الحرُوفِ "

يُريدُ أنّ [4] الكَافَ المتّصلَةَ بهذه الظّرُوفِ اسمٌ فَصَحّ تأكيدُهَا وَليستْ حَرفًا فلذلك جَازَ تأكيدُهَا بالجرِّ . قولُه : [فكافُهَا][5] كَالْكَافِ في حِذَارِكَا " يُريدُ : أَنَّ الكافَ في " عَلَيْكَ " ، وَ " عِنْدَكَ " ، وَ " دُونَكَ " اسمٌ كَمَا أَنَّ الكَافَ

---

(١) انظر ١ / ٧٦٤ .

(٢) سورة المائدة ١٠٥ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " لأن " .

(٥) سقط من الأصل .

في " حِذَارِكَا " اسمٌ مجرُورٌ بإضَافةِ " حِذَارِ " إلَيْهِ ، وَ " حِذَارِ " مَصْدرٌ مضَافٌ إلى الفَاعِلِ تقُولُ : " حِذَارك زَيدًا " - بكسرِ الحَاءِ - فَعلَى هَذَا تَقُولُ : " حِذَارِكَ نَفْسِكَ زَيدًا " بجرِّ النَّفْسِ علَى التَّأكيد للكَافِ .

قولُه :

ليسَ بحرفٍ مثل كَافِ هَائِكَا

يريدُ أَنّ الكَافَ في " هَاكَ " حَرفُ خطَابٍ ، فتقُولُ : " هَاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ زَيدًا " برفْعِ النَّفْسِ لاَ غيرُ ، وَلاَ يَجوزُ الجرُّ ؛ لأنَّ كَافَهُ حَرْفٌ وَلاَ موضعَ لَهُ من الإعْرَابِ ، وَتقُولُ علَى هَذَا : " هَاكُمْ أَجْمَعُونَ زَيْدًا " برفْعِ " أَجْمَعِينَ " تَأكيداً للمُضْمرِ المستكنِّ لاَ غَيْرُ ، وَتَقُولُ : " عَلَيكُمْ كُلُّكُمْ أَجْمَعُونَ زَيدًا " فَترفَعُ تأكيداً للمُضْمرِ المستَترِ ، وإن شئْتَ جَرَرْتَ تأكيداً لِلكَافِ في " عَلَيْكُمْ " .

وَقَدْ ذَهَبَ قَومٌ إلى أَنّ الكَافَ في " عَلَيكَ ، وَعِندَكَ ، وَدُونَكَ " في الإغْرَاءِ حَرفٌ لِلخطَابِ (١) ؛ لأنّه لاَ يصحُّ أن يقعَ الظاهرُ موقعَ الكَافِ ؛ وَلأنّه كَمَا نُقلتْ عَنِ الظّرفيّةِ وَصَارت اسْمًا للفعْلِ يُؤْمرُ بِهَا ، فكذلك الكَافُ نُقلتْ عن الاسميّةِ وَصارت حَرفَ خِطابٍ ، وَالصَّحيحُ هُوَ الأولُ (٢).

(١) نسب هذا المذهب إلى ابن بابشاذ .
انظر شرح ابن القواس ١٠٣١ ، والهمع ١٠٦/٢ .
(٢) انظر الهمع ١٠٦/٢ .

« المنادى »

القولُ في النِّدَاءِ وَالمنَــادَى يَا وَهَيَـا وَ أيْ بِهَـا يُنـادَى

يَا لِلْبَعِيدِ وَهَيَـا وإنْ قَرُبْ نُودِيَ بالهمْزِ وَأيْ نَحـوُ أرَبْ

لاَمُ " النِّدَاءِ " وَاوٌ لِقولهم : " نَدَوْتُ " إِذَا جلَسْتَ مَـعَـهُم في النَّادِي ، وَهُوَ المجْلِسُ الذي يُنَادِي فيه بَعضُهم بَعْضًا ، وَتُضَمُّ نُونُه وَتُكْسَرُ (١) .

وَأمَّا تَعْرِيفُ النّداءِ في الاصطلاَحِ : فَهُوَ اسْتدعَاءُ مَطْلُوبٍ من مُخَاطَبٍ ، أَوْ فِي تَقْدِيرِ مُخاطَبٍ ، باسْمهِ مَعَ « يَا » وَأَخواتِهَا لفْظاً أَوْ تقْديراً .

وَقِيلَ : هُوَ تَصْوِيتُكَ لِمَنْ تُرِيدُ إقْبَالَهُ عَلَيْكَ لِتُخَاطِبَهُ (٢) . ١٦٦/ ب

وَأمَّا المُنَادَى فَقَدْ قَالُوا (٣) في تَعْرِيفِهِ : هُوَ المطلُوبُ إصغَاؤُه بأَحَدِ الحرُوفِ (٤) الموضُوعَةِ لَهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيراً .

قولُه :

يَا وَهَيَا وَأَي بِهَا يُنَادَى .

لَمَّا ذكرَ المنَادَى أَخَذَ في ذِكْرِ الحرُوفِ المستعملةِ في النِّدَاءِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ " يَا ، وأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَي ، وَالهمزَةُ " ، وَأَصلُهَا " يا " ولذلك تُسْتعملُ في القَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، وَفي النُّدْبةِ ، وَلاَ يُستَعْمَلُ في الاستغَاثةِ وَبَابِ الاختصَاصِ غَيرُهَا من

---

(١) انظر اللسان (ندا) .

(٢) هذا الحد ذكره ابن الخباز فى شرحه لوحه ٩٢ ب .

(٣) فى (ف) " قيل " .

(٤) فى الأصل " الحرفين " .

حُروفِ النِّداءِ ، فَإن كَانَ المنَادَى بعيدًا مَسَافةً أَوْ حُكمًا كَالنَّائِمِ وَالسَّاهِي نُودِيَ بِـ " يَا " ، وقَدْ يُنَادَى بها القَرِيبُ ، وإذا [1] زَادَ البُعْدُ زِدْتَ عَلَى " يَا " حَرفًا آخَرَ وَهُوَ الهمزَةُ فَقُلْتَ : " أَيَا " .

وَأمّا " هَيَا " فَالهاءُ بَدلٌ من الهمزَةِ كقولهم : " هِيَّاكَ " في " إيَّاكَ " .

قولُه : يَا لِلْبَعِيدِ " يُريدُ في الاسْتِعْمَالِ [2] .

قولُهُ :

فَإِن قَرُبَ نُودِي بالهمْزِ ، وَأَيْ

يُريدُ فَإِنْ قَرُبَ المنَادَى ، ثُمَّ إنَّ المنَادَى إنْ كَانَ في غَايَةِ القُرْبِ حَذَفْتَ حَرْفَ النِّدَاء فقُلتَ : " زَيْدُ أَقْبِلْ " قَالَ اللّهُ تعالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [3] ؛ لأنَّ الغرضَ بالمجيءِ بالحرْفِ امتدادُ الصوْتِ ، فَإن زَادَ البُعْدُ قَليلاً نُودِيَ بالهمْزِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " نَحْوُ أَرَبْ " . وَالْهَمْزَةُ مخفّفةٌ مِنْ " يا " فَحُذِفَ يَاؤُهَا وَبَقِيَتِ الْأَلِفُ سَاكِنَةً لاَ يُمْكِنُ الاْبتِدَاءُ بِهَا فَأَبْدلُوهَا هَمْزَةً ؛ فَإن زادَ البُعْدُ شَيئًا آخَر قَليلاً نُودِيَ بِـ " أَيْ " وَهِيَ مقلوبةٌ مِن " يَا " ، وَإنَّمَا قَلَبُوا " يَا " في نداءِ القريبِ ؛ لأنّ القَرِيبَ أَقْصَرُ مسَافَةً مِنَ البَعيدِ ، وَامْتِدَادُ الصّوتِ مع " أَيْ " أَقْصَرُ من امتدَادِه مَعَ " يَا " ، وَطريقُ قَصرِ المسَافة بقصْرِ امْتداد الصَّوتِ .

فَإن قُلتَ : فَكَيفَ يَدخُلُ نِدَاءُ الدّيارِ في قَولِكَ : هُوَ المطلُوبُ إِصْغَاؤُه ؟

قلتُ : أَمّا نِداءُ الدّيارِ فَالمُرادُ به التّذكّرُ وَالتّذكيرُ ، وَأمَّا قولُه تعالَى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾ [4] فإنَّ كُلَّ شَيْءٍ مُسَخَّرٌ لِلّهِ تَعَالَى مُنْقَادٌ لِمَا يُرِيدُ مِنْهُ .

---

(١) في (ف) " وإن " بدل " وإذا " .

(٢) في (ف) " في أكثر الاستعمال " .

(٣) سورة يوسف ٢٩ .

(٤) سورة سبأ ١٠ .

وَكُلُّ مَا ناديتَهُ مفعُولُ   وَهُوَ لفعلٍ مُضمرٍ مَعْمُولُ

الدّليلُ على أنَّ المنَادَى مفعولٌ ظُهُورُ النّصبِ فيه مُضافاً وَمُشَابِهاً لَهُ ، وَنكرةً غيرَ مقْصُودةٍ ، وإنّما قَالَ : " وَكُلُّ مَا ناديتَهُ " بلفْظِ العُمُوم ليدخُلَ فيه المنصُوبُ لَفْظاً وَهُوَ مَا ذَكَرنا ، وَالمنصُوبُ مَحَلاًّ وَهُوَ المبنيُّ نحو " يَا زَيْدُ " ؛ فَإِنَّ مَحلَّه النَّصْبُ ، وَلِذلك نَصبُوا صِفتَهُ وَتَأْكيدَهُ مُفْرَدَيْنِ ، وَالمعْطُوفَ عليه إِذَا كَانَ فيهِ الألِفُ وَاللَّامُ نحو : يَا زَيدُ وَالحَارِثَ .

وَإِذَا كَان المنَادَى مفعُولاً فَلا بُدَّ لهُ من نَاصِبٍ ، ولذلك أَخَذَ فى بيَانِ نَاصبهِ فَقَالَ : نَاصِبُهُ فعْلٌ تَقْدِيرُه أَدْعُو زَيداً ، أَوْ أُنَادِي (١) .

وَمِنْهم مَن قَدّرَهُ مَعَ " يَا " فَقَالَ : " التّقديرُ : يَا أُرِيدُ زَيْداً ، أَوْ أَعْنِي زَيداً (٢) . وَلّمَا كَانَ العَملُ فى الأصْلِ للفِعْلِ وَجَبَ الرّجوعُ إليه فى التّقْدير .

فَإِن قُلْتَ : فَالحرُوفُ المشبّهةُ بالفعْلِ قَدْ تَعْملُ مِثْل " إِنَّ " وَأخواتِها فَهَلاَّ كَانَ العمَلُ هُنَا لِهذهِ الحرُوفِ ؟ (٣)

قلتُ : حرُوفُ النّداءِ منها مَا هُوَ عَلى حَرفٍ وَاحدٍ وَهُوَ الهمزَةُ فَهِيَ بعيدةٌ من الشّبه من الفعلِ ، فالنّدَاءُ على هذَا القولِ جملةٌ فعليّةٌ .

وَقَالَ قَوْمٌ : حرُوفُ النداءِ أَسْماءٌ لِلفعلِ (٤) ، فعَلىَ هذَا تكُونُ هِيَ

---

(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور
انظر الكتاب ١٤٧/١ ، ٣٠٣ ، وابن يعيش ١٢٧/١ . .

(٢) هذا ما ذهب إليه الزمخشرى فى المفصل ٣٥ .

(٣) نسب فى ابن يعيش ١٢٧/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٣٤ إلى المبرد ، غير أن المبرد فى المقتضب ٢٠٢/٤ ، ٣١٨/٢ مع الجمهور .

(٤) نسبه ابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضى فى شرح الكافية ١٣٢/١ لأبى علي .

النّاصِبةُ ، وَالنّداءُ على هذا جملةٌ اسميّةٌ ، وهَذَا أَيْضاً باطِلٌ ؛ لأنَّ أسمَاءَ الفعلِ لَيْسَ فِيهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحدٍ ، وَالهَمْزةُ على حَرفٍ واحدٍ ، وَأَيضاً فأسماءُ ١٦٧/أ الفعلِ تتحمّلُ الضّميرَ ، فلو تحملته " يا " [1] لأفادتْ بنَفْسها ولَجَازَ العطْفُ على ذلك الضّميرِ، وتَأكيدُهُ كَمَا في أسْماءِ الفعلِ .

وَقَالَ قَومٌ : العَاملُ فيهِ [2] هُوَ حَرفُ النّداء ؛ لأنّه أَقْوى الأشْياءِ شَبَهاً بالفِعْلِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ عِبَارةٌ عن العمَلِ الحَقِيقيّ الذى هُوَ الحركَاتُ ، وَحروفُ النّداءِ كَذلك فهِيَ نَفْسُ العَملِ ، فَإذَا قَالَ القَائلُ : " يَا زَيْدُ " عَبّرتَ عَنهُ بالفعلِ فَقُلْتَ : نادَاهُ ، كَمَا إِذَا أَوْقَعَ [3] ضَرباً بزيدٍ عبّرتَ عنْهُ بقولك : ضَرَبَهُ [4] .

فـ " يَا " يُعبَّرُ عَنْهَا بلفظِ الفعلِ فَوجَبَ أن تعملَ كَالفعلِ ، وأَيضاً فإنّها تُمَالُ كَالفِعْلِ ، وَيَتعلّقُ بِها حَرْفُ الجرِّ نَحْوُ " يَا لَزَيدٍ " ، وَتعْملُ في الحَالِ كقولِ الشّاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأقْوامٍ [5]

وتَختَصُّ بالاسْمِ كَالفعْلِ .

وَإنّما يُبْنَى علَى الضَّمِّ العَلَمْ أو مُتَنَكَّرٌ مُوَاجَـهٌ يُضَـمْ
تَقُولُ : يا زَيـدُ ، وَيَا غُـلاَمُ فَيسْتَوِي المنكُورُ والأعلامُ

يَنْبغِي أن يقولَ : وإنّما يُبْنَى علَى الضمِّ العلَمُ المفَردُ ؛ فإنَّ " عَبدَ منَافٍ ، وَامْرَأَ القيْسِ " أعلاَمٌ ولاَ تُبْنَى علَى الضَّمّ ؛ لِفَواتِ الإفرَادِ ، وَيَنْبغِي أن

---

(١) سقط من الأصل .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) فى (ف) " وقع " .
(٤) فى الأصل " ضرب " .
(٥) سبق الحديث عنه فى ١ / ٤٨٨

يزيدَ علَى هذَا قيداً آخَرَ ، وهُو أن يُقَالَ : يُبْنَى علَى الضمِّ العلَمُ المفردُ ما لم يكن مَبْنِيًّا قبلَ النّدَاءِ ؛ فإنّ قولَكَ : " يَا حذَامِ "ليسَ مبنيًّا على الضمِّ وإن كَانَ علَماً مُفْرداً .

وَالّذى يُبْنَى فى النِّداءِ قسمَانِ :

أَحدُهُمَا : العلَمُ المُفرَدُ .

الثانى النّكِرةُ المقصُودَةُ بالنداءِ ، وَهُوَ الّذى أَراده بقوله : " أَوْ مُتَنكِّرٌ مُوَاجَهٌ ".

قولُه : " تَقُولُ يَا زيدُ " مثالٌ للعلَمِ المفردَ .

قوله : " وَيَا غُلَامُ " مثالٌ للنّكِرَةِ المقصُودةِ .

قولُهُ :

فيستوِى المنْكُورُ وَالأعْلَامُ

يُرِيدُ فى البنَاءِ علَى الضّمِّ وإنّما بُنِيَ هذانِ الضّرْبَانِ من المنَادَى ؛ لأنّهما أَشْبَهَا المضْمَرَ المُخَاطَبَ ، وَوَجْهُ شبَهِهِمَا بالمضمَرِ من ثلاثَةِ أَوْجُهٍ وهِيَ الإفْرَادُ ، وَالتّعريفُ ، وَالخِطَابُ كَمَا أنّ المضمَرَ مفرَدٌ مُخَاطَبٌ مَعرفَةٌ ، فإذَا انتفَى الإفرَادُ بالإضَافةِ انتفَى البناءُ ، وإذَا انْتفَى التّعريفُ القَصْدِيُّ [1] أيضاً انتفى البنَاءُ ، وَالّذى يدُلّ على تَعْرِيفِهِ امتنَاعُهُ من الألفِ وَالّلامِ والإضَافَةِ كامْتِنَاعِ المضْمَرِ من ذَلكَ ، وَالذى يدلُّ علَى أنّه مُخَاطبٌ عَوْدُ ضَمِيرِ المخَاطبِ عليه نَحْوُ " يَا تَمِيمُ كُلُّكُم " كَمَا تَقُولُ : " أَنْتُمْ كُلُّكُمْ " ، فَقَولُكَ [2] : " يَا زَيدُ " بمنزلةِ قَولِكَ : " يَا أَنْتَ ".

فَإن قِيلَ : فلِمَ عدَلُوا عن الاسمِ المضمَرِ إلى المظهَرِ ؟

---

(١) أى : إذا لم تكن النكرة مقصودة انتفى البناء.

(٢) فى الأصل " فتقول ".

قلتُ : خوفَ اللّبسِ ؛ لأنّك إذا قلتَ : " يَا أَنْتَ " وَبحضْرتِك جَماعةٌ ظَنَّ كلُّ وَاحدٍ منْهُم أَنَّ الخِطَابَ لَهُ فَعَدلُوا عن المضمَرِ إلى الظَّاهِرِ .

فَإنِ قيلَ : فَالمبهَمُ كذلك نَحوُ " يَا هَذَا " ؟

قُلتُ : المبهَمُ يُوصَفُ فيكشفُ أمرُهُ بالصّفةِ وَالمضمرُ لاَ يُوصَفُ فلمّا أشبَه المضمَرَ بُنِيَ كمَا بُنِيَ المضمرُ .

وَإنّما بُنِيَ عَلى حَركةٍ ؛ لأنَّه متمكّنٌ وَالبناءُ فيهِ عَارِضٌ ، وكانتِ الحركةُ ضَمَّةً ؛ لأنّه لو بُنِيَ على الفتْحِ لالتَبس بالمعرَبِ غَيرِ المنصَرِفِ ؛ فإنّك إذَا قُلتَ : " يَا أَحْمَرُ " وَقَصَدتَهُ بَنَيْتَهُ علَى الضمِّ ، فإذا لم تقصدْهُ قُلتَ) [1] : " يَا أَحْمَرَ " بالفتْحِ بِلاَ تَنوينٍ ؛ لعدَمِ الصَّرفِ ، ولو كُسِرَ لا لتبَسَ بالمضَافِ إلى ياء المتكلّمِ إذَا حُذفَتْ يَاؤُهُ وَبَقيت الكَسْرةُ قبلَهَا تَدُلُّ عليْهَا نحْوُ " يَا غُلاَمِ " [2] .

وَقَالَ قَوْمٌ : إنّ المُنَادىَ العَلَمَ المفرَدَ يَتَنَكّرُ وَيَحْدثُ لَهُ تَعْرِيفٌ آخَرُ بالقَصْدِ عِنْدَ [3] النّدَاءِ بدليلِ تَعْرِيفِ النَّكِرَةِ فى قَوْلِهم : " يَا رَجُلُ الفَاسِقُ " ، وَيَا أَيُّها الرَّجُلُ ، فَلَوْلاَ أَنَّ " رَجُلاً " [4] ، وَ " أَيًّا " مَعرِفَةٌ لَمَا صَحّ وَصْفُهُمَا بالمعْرفة.

وَقَالَ ابنُ السّراجِ [5] : تَعْرِيفُ العَلَميّةِ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عليه قَالَ : وأمّا قَولُهم : إنَّ الاسْمَ يُعرّفُ بالنداءِ [6] ، فَالمرَادُ أنَّ المسمَّى بالعَلَمِ بندَائهِ مَرّةً بعدَ

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) فى الأصل " لا غلام " تحريف .

(٣) فى الأصل " عن " تحريف .

(٤) فى (ف) : يا رجلاً " .

(٥) انظر الأصول فى النحو ٤٠١/١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٢٩/١٠ .

(٦) وهو ما ذهب إليه المبرد فى المقتضب ٢٠٥/٤ .

مَرَّةٍ عَرفَ أَنَّ هذَا الاسمَ لَهُ ؛ وَلأنّه لوْ لَمْ يَعرِف قَبْلَ النداء أَنَّ هذَا الاسمَ لَه لَمَا أَجَابَ ، (ولأنّ مِنَ الأعْلامِ مَا لاَ شركةَ فيهِ) (١) [ليصحّ تنكيرُه] (٢) نَحوُ " فَرَزْدقٍ " ؛ لأنَّ تنكيرَ العَلَمِ أن يُجْعَلَ كَأنّه من أُمَّةٍ كُلٌّ وَاحدٍ منهم مسمًّى بذلك الاسْمِ .

وَلِقَائلٍ أن يَقُولَ : إنّ هَذا غَيرُ لاَزمٍ ؛ فإنّ الشّركةَ فيهِ ممْكِنَةٌ غَيْرُ مُسْتحيلَةٍ (٣) .

أمّا المُضَافُ وَالذّى يُشَابِهُهْ ... وَمُفْرَدٌ بالقَصْدِ لاَ تُوَاجِهُهْ
فَإنّهَا ثَلاثَةٌ تَنْتَصِبُ ... لأنَّهَا لم تُبْنَ فَهْىَ تُعرَبُ
نَصْباً كيَارَبَّ العبَادِ رَبَّنَا ... يَا غَافِراً ذَنْبَ المسيءِ مُحْسِنَا
وَغَيْرُ مَقْصُودٍ كَقَوْلِ أعْمَى ... يَا رَجُلاً هَلْ مِن طَرِيقٍ ثَمَّا

هذه الثّلاثةُ التى ذَكَرَهَا (٤) مُعْرَبةٌ ثم علَّلَ فى هذه الثّلاثة بقوله :

لأنَّها لَمْ تُبْنَ فَهِىَ تُعْرَبُ

يُريدُ إذَا انتفت علّةُ البناءِ وَجبَ الرّجُوعُ إلى الأصلِ وَهُوَ الإعرابُ ، وَإذَا وَجَبَ الإعْرَابُ تَعيَّنَ أن يكُونَ نَصْباً؛ لأنّ المنَادَى مفعُولٌ على مَا تقدّمَ بَيَانُهُ(٥) ، أَمَّا انتفاءُ البناءِ فى المضَافِ فلخرُوجِهِ عن شَبهِ المُضْمرِ بالإضَافةِ ؛ لأنَّ المضمَرَ لاَ يُضَافُ فلاَ مُشَابَهةَ بينَهُ وَبينَ المضَافِ . قولُه : "يَا ربَّ العبَادِ"

(١) فى النسختين هكذا " ولأن فى أعلام ما شركه فيه " ، والصواب ما أثبت .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام ، وهى فى شرح ابن القواس ١٠٣٨ ، وهو كثير الموافقة لشرح النيلى ، بل أفاده منه كما ذكرنا فى قسم الدراسة .

(٣) ذكر هذا ابن يعيش فى شرح المفصل ١/١٢٩ .

(٤) فى الأصل : ذكر " ، وهو جائز أيضاً .

(٥) انظر ص ١٨٧ فيما تقدم .

تمثيلٌ بالمنَادَى المضَاف ، وكذلك قولُهُ : " ربَّنَا " وَالتقديرُ " يَا ربَّنَا " ، ولاَ فرقَ بينَ أن يكُونَ معرفةً كمَا مَثَّلَ بهِ أَوْ نكرةً نحو " يَا رجُلَ سُوءٍ " ، وَ " يَا عَبْدَ بَطْنِه " .

وأمَّا الذى يُشَابِهُ المضَافَ فقولُهُ :

يَا غَافراً ذَنْبَ المسيءِ (١) مُحْسِنَا

وَوَجْهُ المشَابَهةِ بينَهُ وَبينَ المضَافِ أنَّ الأوَّلَ عَاملٌ فى الثَّانى كمَا أنَّ المضَافَ عَاملٌ فى المضَافِ إليه ، وَالأوّلُ متخصّصٌ بالثّاني كمَا أنَّ المضَافَ متخصّصٌ بالمضَافِ إليه ، وَالثّاني من تَمَامِ الأوّلِ كمَا أنَّ المضَافَ إليه من تَمامِ المضَاف .

وَلاَ يخلُو من أن يكُونَ الأوّلُ عَاملاً فى الثّاني إمَّا رَفْعاً نحو " يَا حَسَناً وَجهُهُ " أوْ نَصْباً كَقولِه : " يَا غَافراً ذَنْبَ المسيءِ مُحْسِناً " ، فَـ " ذَنْبَ " ، منصُوبٌ بِـ " غَافرٍ " ، وَعَمَلُهُ فى الثّاني النّصْبُ إمَّا لَفْظاً كَمَا مثّلَ أو مَحلاً نحو " يَا خَيراً من زَيدٍ " ، وَ " يَا مَارّاً بِعَمرٍو " فالجَارُ والمجرُورُ فى محلّ النّصْبِ لتعلّقهِ بالاسمِ المُنَادَى وَهُو من صلتِهِ وَتَمامِهِ كَمَا (أَنَّ المضَافَ إليْهِ من تَمامِ المُضافِ) (٢) ، وهَذا مُعرَبٌ لزوَالِ علّةِ البناء بزوَالِ مُشابَهةِ المضمَرِ ، إمَّا بعَملِهِ وَالمضمَرُ لاَ يَعمَلُ ، وَإمَّا بُطولِهِ وَالطُّولُ يُنَافِي الإضْمَارَ .

ويكُونُ المُشَابِهُ للمُضَافِ نَكِرَةً كَمَا مثّل بهِ وَمَعرِفَةً كَرَجُلٍ سَمّيتَهُ بِـ " ثَلاثةٍ وَثَلاَثينَ " فَقُلتَ : يَا ثَلاَثَةً وَثَلاَثِينَ أَقْبِلْ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ من التّسميَةِ بالمعْطُوفِ : " يَا زَيْداً وَعَمْراً أَقْبلْ ، بالنَّصْبِ لاَ غَيْرُ ؛ لأنَّ الثَّانىَ من تمَامِ

---

(١) فى الأصل " العباد " .

(٢) فى النسختين " أن المضاف من تمام المضاف إليه " ، وهذا خطأ صححه فى نسخة الأصل أحد المحشين .

الأوَّلِ ، وَلأنّ المُسمّى بالاسْمَيْنِ وَاحِدٌ (١) .

فعلَى هذا القولِ الجَامِعِ فى المُشَابهِ للمُضافِ أن يُقَالَ : كُلُّ مَا اتّصلَ به شئٌ هُوَ من تمَامِ مَعْنَاهُ فَهُوَ مُشَابِهٌ للمُضَافِ ، وَبِالجُملة فكُلُّ قَوْلٍ مُطَوّلٍ ، أَوْ ١٦٨/أ قَدْ عَمِلَ بَعضُهُ فى بَعْضٍ فهُوَ مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ.

قولُه : " مُحْسِناً " حالٌ من الضّمير فى " غَافِرٍ " .

الثّالثُ : النّكِرَةُ وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ لخرُوجِهَا عَن شَبهِ المضْمرِ بالتّنكيرِ .

قولُهُ : " كقول أعْمَى يَا رجُلاً " فيه توصّلٌ إلى بيَانِ أنَّ النّكرةَ غيرُ مقصُودةٍ ؛ لِأنَّ الأعْمَى لمْ يَقْصدْ بذلك إلاَّ مَن يُرْشِدُهُ إِلَى الطّريقِ كَائِناً مَنْ كَانَ ، قَالَ الشّاعرُ :

فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلّغنْ (٢)

فَنَصَبَ لَمَّا لَمْ يَقْصُدْ رَاكِباً بِعَيْنِه ، وَقَالَ الآخرُ :

لَيتَ التّحيّةَ كَانتْ لى فَأَقْبلَهَا (٣) مَكَانَ يَا جَمَلاً (٤) حُيّيتَ يَا رجُلُ (٥)

فنَصَبَه لِمَا ذكرنَا [أنّه] (٦) غَيرُ مَقْصُودٍ ، وَرفَعَ الثّانِيَ ؛ لأنّه مَقْصُودٌ.

---

(١) انظر ابن يعيش ١٢٨/١ .

(٢) قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وقيل : مالك بن الريب وهوصدر بيت عجزه :

ندامای من نجران أن لا تلاقيا

وهو فى الكتاب ٣١٢/١ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وابن يعيش ١٢٨/١ ، والخزانة ٣١٣/١ ، والعينى ٢٠٦/٤ ، والجمل فى النحو للزجاجى ١٤٨ .

(٣) فى (ف) " فاشكرها " ، وهى رواية ذكرها الزجاجى فى الجمل ١٥٣ .

(٤) فى الأصل " يا رجلاً ؛ تحريف ، ويروى " يا جملُ " وهو المشهور .

(٥) البيت لكثير عزة ، وهوضمن مقطوعة قالا حينما هجرته عزة وحلفت ألاّ لا تكلمه انظر الديوان ٤٥٣ ، وجمل الزجاجى ١٥٣ ، والعينى ٢١٤/٤ .

(٦) سقط من الأصل .

[حذف حرف النداء]

وَأَحْرُفُ الـنِّدَاءِ قَدْ تَنْحَـذِفُ　　كَمِثْلِ " رَبَّنَا " وَمِثْلِ " يُوسُفُ "
إلاَّ عن اسْمِ اللَّـهِ وَالإشَـارَهْ　　فَالحذْفُ فِيهِمَا احْذَر اخْتِصَارَهْ
لَوْ قُلْتَ هذَا فِى النِّـدَا وَاللَّـهُ　　وَشِبْـه هَـذَا وَقَـعَ اشْتِـبَاهُ

لِحَذْفِ حَرْفِ النِّدَاء شُرُوطٌ :

أَحدُهَا : أن يكون المنَادَى فى غاية القُربِ .

الثّانى " أن يكُونَ المحذُوفُ " يا " وَحْدَهَا .

الثّالثُ : أَلاَّ يَصحّ فيه أَن يكُونَ صِفةً لـ " أيٍّ " .

الرَّابع : ألاَّ يكُونَ مُستغَاثاً ولاَ مندُوباً .

الخامِسُ : أن يكُونُ المنَادَى مَعْرِفَةً.

فَأَمَّا قولُنَا " فى غَايةِ القُربِ " ليخرُجَ منه نداءُ البعيدِ، فإنّه يحتَاجُ فيه إِلَى مَدِّ الصّوتِ ، وَحذْفُ الحرْفِ يُخِلُّ به .

وَاحْترزْنَا بقولِنَا : [أن يكُونَ المحذوفُ " يَا " وحْدَهَا] (١) عن غيرِهَا مِنْ حُروف النِّداءِ .

واحْـتَـرزْنَا بقـولِنَا : " أَلاَّ يَصبحَّ أَن يكُونَ صِـفَـةً لِـ " أيٍّ " " عَنْ أَسْـمَـاء الإشَارَةِ وَعَن النّكرةِ المقصُودة ؛ فَإِنَّها (تَصِحُّ أَن) (٢) تَقعَ وَصْـفاً لِــ " أيٍّ " بإدْخَالِ الّلامِ عليْهَا ، ويَدخُلُ فيهِ مثْلُ " أَيُّها الرّجُلُ أَقْبِلْ " ؛ لأَنّ " أَيًّا " لاَ تكُونُ صِفةً لِنفْسِهَا ، وَيدخُلُ فيه العَلَمُ وَالمضَافُ .

---

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) سقط من (ف) .

وَاحْترزْنَا بقولنَا : " أَلاَّ يكُونَ مُستغاثاً وَلاَ مَندُوباً " للحَاجةِ فيهمَا إلَى مدِّ الصوْتِ .

وَاحْترزْنا بقولِنَا : " معرفةً " عن النّكرةِ غيْرِ المقصُودةِ نَحْوُ " يَا رَجُلاً " ؛ فإنَّه لَوْ حُذفَ حَرْفُ النّدَاءِ عَنْهُ لاَلْتبَسَ بالمفعُولِ الّذِى قد حُذِفَ نَاصبُهُ ، وَيدخُلُ فيهِ أَيضاً " أَىٌّ " فَإِنَّهَا مَعْرِفةٌ لِوَصْفِهَا بالمعْرفَةِ قَالَ الشّاعرُ :

أَيُّها الشَاتمي لتُحْسَبَ مثلى   إنّمَا أنْتَ فى الضَّلاَلِ تَهِيمُ [1]

[أَرادَ] [2] يَا أَيُّهَا .

وَإنّما جَازَ [3] الحذْفُ فى حرْفِ النّدَاءِ وَإن كَانَ خلاَفَ الأصْلِ للعلْمِ بهِ مَعَ قَرِينَةِ الخطَابِ .

قولُه : " كمثل ربَّنَا " مثالٌ لحذْفِ " يَا " مِنَ المُضَافِ .

قولُهُ : " وَمثل يُوسفُ " يُريدُ به قولَهُ تَعالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [4] وَهُوَ حَذْفُ الحَرْفِ مِنَ العَلَمِ ؛ لأنَّهُما [5] لا يكونَانِ وَصْفاً لـ " أَىٍّ " ولاَ تقُولُ : " هَذَا أَقْبِلْ " ؛ لأنّكَ تقُولُ : " يَا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ " ، وقد أَجَازَهُ الكوفيُّونَ تَمَسّكاً بقولِهِ تعَالَى : ﴿ ثم أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم ﴾ [6] ، قَالُوا : أَرَادَ يَا

---

(١) قاله عبد الرحمن بن حسان

وهو فى المفصل ٨٥ ، وابن يعيش ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، والخزانة ٤٦٣/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٤١ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " أجاز " .

(٤) سورة يوسف ٢٩ .

(٥) أى المضاف والعلم .

(٦) سورة البقرة ٨٥

وانظر البيان فى غريب إعراب القرآن ١٠٣/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٤١ ، وابن يعيش ١٦/٢ .

هَـؤلاَءِ ، ولاَ حُـجَّـةَ فيـه ؛ لاحْتِمَـال أَن يكُونَ خَـبَـرَ " أَنْتُـمْ " ، وَ " تقـتُـلُونَ " حَـالٌ ، وَأَن يكُونَ منصُوباً بإِضْـمَـارِ " أَعْنِي " علَى الاخْـتِصَـاصِ ، وَ " تَقْتلُونَ " خَبَرُ " أَنْتُمْ " ، أَمَّا قولُه :

[لَوْ قُلْتَ] (١) هذا فى النّدَا وَاللّهُ : وَشِبْهَ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ .

يُرِيدُ : لوْ حَـذفْتَ حَـرْفَ النّداءِ فَـقُلْتَ : " هَذَا " (٢) وَأَنتَ تُرِيدُ " يَـا هَـذَا " لَوقَعَ لَبْـسٌ فـى الآيَـةِ ؛ لاحْـتمـالهِ غيْـرَ النّداءِ (٣) ، وَلأنَّ اسْمَ الإشَـارَةِ لَهُ شَبَـهٌ ١٦٨/ ب بالمضْمَرِ ، فَكَما لاَ تـقُولُ : " هُـوَ " تُرِيدُ " يَا هُوَ " كَذلِكَ لاَ تقُولُ : " هَذَا " تُرِيدُ " يَا هَذَا " ؛ لِأنّ المشـارَ إِلَيْهِ لاَ يكونُ مُـخاطباً باسْمِ الإشَارةِ فَلا بُدّ مِنْ حَرْفِ النّداءِ لِيَعلَمَ أَنّك تُخَاطبُهُ ، أَلاَ تَرَى أَنّك قَدْ تقُولُ : " يَا زَيدُ هَذَا أَخُوكَ " فَيكونُ المخَاطَبُ غيْرَ المشَارِ إليهِ فَحِينَئِذٍ لاَ يُعْلَمُ المشَارُ إِلَيه أَنَّه مُـخاطبٌ إلاّ بحَرْفِ النّداءِ ، وَأمّـا الاشْتبَاهُ فى اسْـمِ اللّهِ فَإِنّك لَوْ قُلتَ : اللّهُ ربِّي ، وَأَنْتَ تُرِيدُ " يَاللّهُ رَبِّى " لَجَازَ أَن (٤) يُظَنَّ أَنَّهُ مُبْتدَأٌ وَخبَرٌ ، وَقَدْ قُلتَ ذلكَ علَى سَبِيلِ الاعْتِرَافِ للّهِ بـالرُّبُوبيّةِ ، أَوْ قُلتَ ذلِكَ تَـعبُّداً ، فَـهَذَا مـعْنَى قولِه : " وَقَعَ اشْتِبَـاهُ " وَقِيلَ (٥) : إِنّمَـا لـمْ يَجُزْ حَـذْفُ حـرْفِ النّداءِ مـن اسْـمِ الـلّـهِ تَـعالَى وَإِنْ كَـانَ لاَ يُـوصَـفُ بـهِ " أيِّ " ؛ لأَنّهُم قَـدْ عَـوّضُـوا مِنْهُ عِنْدَ حَـذْفِـهِ فَـقَـالُوا : " اللّهُمَّ " فَـلَـمْ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) (ف) " يا هذا " .

(٣) هكذا ، ولعل الصواب " لوقع لبس لاحتماله غير النداء كما فى الآية " ، وانظر شرح ابن القواس ١٠٤٢ ، إذ قال : « وأماا سم الإشارة فلما ذكر في الآية من أنه يحتمل غير النداء » .

(٤) فى (ف) " أنه " .

(٥) القائل هو ابن الخباز ، انظر شرحه على الدرة النحوية .

يَجُز حَذفُ العوَضِ وَالمعوّض منهُ كَمَا لاَ يجُوزُ الجمْعُ بينَهُمَا (١) .

وَأمّا اسْمُ الإشَارةِ فَلأنّه يُوصَفُ به " أيّ " .

وَأَمَّا قولُهُ :

فَالحذفُ فيهما احْذر اختـصَارَهْ

فَلَيْسَ علَى إِطْلاَقهِ ؛ فَإنَّه يَجُوزُ حَذفُ " يَا " عن اسْمِ اللّهِ تَعَالَى (بِشَرطِ التَّعْويضِ) (٢) ، لكِنْ لاَ اخْتِصَارَ (٣) مَعَ التَّعْويضِ .

وَمَا لَنَا اسـمٌ فيه لاَمٌ وَألِـفْ	نُودِي بِلاَ أيّ سِوَى اللّـهِ وُصِفْ
تَمثِيـلُ أيٍ لِنّـداءِ المعْرِفَـــهْ	يَا أيُّهَا الإنسَانُ وَالْقصدُ الصِّفَهْ
ولاَ تَقُلْ رَجُلٌ تعنـى يَا رجـُلْ	وَمَا عَـدَا ذَيْنِ فَكَيْـفَ شِئْتَ قـُلْ

يُـريـدُ : وَمـالَنا اسـمٌ فـيـهِ الألِفُ وَاللَّامُ فَـقـدّمَ وَأَخّـرَ ؛ لأنَّ الواوَ لاَ تَرْتيبَ فيـهَا . قولُه : " بِلاَ أيٍّ وُصِفْ " المضمـرُ المرفُـوعُ المستَكنُّ فـى « وُصِفْ » يعُـودُ عَلَـى " أيٍّ " ، والتّقديرُ : نُودِيَ بلاَ أيٍ وُصِفَ به . معنَى قوله : " نُودِي بلا أيّ : أنَّه بَاشَـرَهُ حـرفُ النّداءِ بِلاَ وَاسطةٍ وإلاّ فـجـمـيعُ الأعـلامِ التى يلَزمُـهَـا اللَّامُ كَـالصّعَقِ تُنَادَى بَلاَ أيٍّ بَلْ بتوسّطِ شَيءٍ آخَرَ ، وَإنّمـا جَـازَ أن يُنَادَى اسمُ اللّهِ وَفِيهِ الألفُ وَالّلامُ ؛ لأنَّ ذلك من خصَائصِ هَذَا الاسمِ الشّرِيف .

وقيل: العلّةُ فى إدخَالِ " يَا " علَى اسْمِ اللّه تعالَى تَركّبُهُ مِنْ أَرْبَعةِ أَشيَاءَ :

أَحدُهَا : أَنَّ الألفَ وَالّلامَ فـيه ليسـتا للتَّعريفِ بدليل قَطْعِ هَمْزةِ الوصلْ مِنْهُ إِشْعاراً بخرُوجِهَا عن المنهَاجِ المعرُوفِ لهُمَا (٤) فى إفَادَةِ التَّعريفِ كَمَا تُقْطَعُ

---

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الميم المشددة فى " اللهم " ليست عوضاً من حرف النداء .

انظر الإنصاف ٣٤١ المسألة (٤٧) .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " لا اختصاص " تحريف .

(٤) (ف) " لها " .

همزةُ الوصْلِ مِن الفِعْلِ إذَا سُمِّيَ به إيذَاناً بخرُوجِه منَ بَابه .

الثَّانى : أنّهما عِوَضٌ من هَمْزَةِ " إلَهٍ " بدليلِ أنّه لاَ يُجمَعُ بينَهُمَا – أعنى بَيْنَ الهمزَةِ ولاَمِ التَّعريفِ – إلاَّ (١) في الشّعرِ كَقولِ الشّاعرِ : (٢)

مَعَاذَ الإلَهِ أن تَنُوحَ نِسَاؤُنا   علَى هَالكٍ أوْ أن تَضِجَّ مِنَ القتْلِ

الثَّالثُ : لزُومُ اللَّامِ لهذَا الاسمِ الشّريفِ فهِيَ فيه كَأَحَدِ حرُوفِ الْكَلِمَةِ .

الرَّابعُ : كَثْرةُ الاستعمَالِ لِشدَّةِ حَاجَةِ الخلْقِ إليه فَخَفّ عليْه إدخَالُ " يَا " مَعَ اللَّامِ ، وَإنّما لمْ يجُزْ أَن يُوصَفَ به " أيّ " ؛ لأنَّهَا إنَّما تُوصَفُ بأسمَاءِ الأجنَاسِ ، فأمَّا الأعلاَمُ فَلاَ ، فَأمَّا الحَارثُ وَالعبَّاسُ فَلاَ يُوصَفُ بِهَا " أيٌّ " ؛ لأنّه (٣) عَلَمٌ وَ " أيٌّ " لاَ تُوصَفُ بالأعلاَمِ . فلاَ يُقَالُ : يَا أيُّهَا الحَارِثُ ، وَلاَ يَا أيُّهَا الصَّعِقُ ، بَلْ يُقَالُ : " يَا مَنْ هُوَ الصّعِقُ " فيتوصّلُ إلى نِدائِه بِـ " مَنْ " الموصُولِ (٤) ، وَتجعَلُهُ خَبَراً للمبتَدأِ (الّذى هُوَ) (١) جزءُ الصلَةِ.

قولُه : " تَمثِيلُ أيٍّ لِنداءِ المعرِفَةْ " ١٦٩/أ

يُريدُ المعرّفَ باللّامِ ، والمثالُ فيه قولُهُ : يَا أيُّهَا الإنسَانُ ، فَلَمّا تعذّرَ الجمعُ بينَ حرفِ النّداءِ ولاَمِ التّعريفِ فلم يبقَ إلاَّ أحدُ أمْرَيْنِ ، إمَّا حَذْفُ لاَمِ التّعريفِ ، وَ إمَّا التّوصّلُ إلى ندَائهِ (وَ فيهِ اللّامُ) (١) ، فأمّا الأوّلُ فكَرِهُوا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) نسب فى (ف) لعمرو بن كلثوم ، وهو كذلك

ينظر الحماسة لأبى تمام ١/٢٥٧، وشرحها للمرزوقي ١/٤٤٧ .

(٣) فى (ف) " لأنها .

(٤) فى (ف) " الموصولة ".

حذْفَ اللّامِ لمَا فيهِ مِن الانحطَاطِ من التّعريفِ الأقْوَى ، وَهُوَ تعريفُ الّلامِ ، إلَى التّعريفِ الأضعَفِ ، وَهُوَ تعريفُ القصدِ بالندَّاءِ ، فَتَعيّنَ الثّانى، فَأَتَوْا بِـ " أَىٍّ " وُصْلَةً إلى نَداءِ مَا فيهِ الَّلامُ كَمَا توصّلُوا بِـ " الّذِى " إلى وَصْفِ المعَارفِ بالجُمَلِ ، وكَمَا تَوصّلُوا إلى تعجّبٍ مِمَّا لاَ يجُوزُ أن يُبْنَى منهُ فعلُ التّعجبِ بِـ " أَشَدَّ " ونَحوِهِ ، وإنّما أَتَوْا بِـ " أيّ " ؛ لإبْهَامِهَا فى العُقَلاءِ وغيرِهِم ، وبُنِيَتْ علَى الضّمّ ؛ لأنَّهَا مُفردةٌ مَعرفةٌ ، وزَادُوا بعدَهَا حَرفَ التّنبيهِ وَهُوَ " هَا " ؛ لأنَّ النّدَاءَ مظنّةُ ذَلكَ ، إذِ القصدُ منه تَنبيهُ المدعُوِّ لِيُقْبِلَ عليكَ.

قولُهُ : " والقصدُ الصّفهْ " يُريدُ : أنَّ " أيّاً " غيرُ مُنادَاةٍ وَلاَ مقصُودةٍ بَلْ هِيَ وُصْلَةٌ إلى النّدَاءِ ، فمَا بعدَهَا هُوَ المقصُودُ بالنّداءِ . وَالتزمُوا رفعَهُ ؛ لأنّه هُوَ المُنَادَى فى الحقيقةِ فجعَلُوا آخِرَهُ كآخِرِ مَا بَاشَرَهُ حَرفُ النّداءِ نحو : يَارَجُلُ أَقْبِلْ .

وقيل : لأنَّ " أيًّا " مَعَ صفتِهَا كَاسْمٍ وَاحدٍ ، للزُومِهَا الصّفة لإبهَامِهَا ، فجعَلُوا آخِرَ الصّفةِ كَآخِرِ المُنَادَى ، وَ " الإنسَانُ " فى قوله : " يَا أيُّهَا الإنسَانُ " صِفةٌ لِـ " أيٍّ " ، وَقِيلَ :عطفُ بَيَانٍ؛ لِعدمِ الاشتقَاقِ ، وَجعلَ الأخفشُ " أيًّا " موصُولةً ، وَ " الرّجلَ " خَبَرَ مبتدأٍ محذُوفٍ ، والجُملةُ صِلَةُ " أيٍّ " .

وَتُوصَفُ " أىٌّ " باسمِ الإشَارَةِ نحو " يَا أيُّهَذَا الرَّجُلُ " ، فَـ " ذَا " صِفَةُ " أيٍّ " ، وَ " الرّجُلُ " صِفَةُ " ذَا " .

وَاعلمْ أنّ المعرّفَ بالّلامِ يُتَوَصَّلُ إلى ندَائه بثلاثة أمُورٍ :

بِـ " أيٍّ " كَمَا ذُكِرَ (١) ، وَبِاسْمِ الإشَارةِ نحو يَا هَذَا الرّجُلُ ، وَ بأن يُعطَفَ على مُنَادى ليسَ فيه ألفٌ وَلاَمٌ نحو يَا زيدُ وَالرَّجُلُ ، فإن وُصِفَ " الرّجُلُ " من

---

(١) (ف) " ذكروا " .

قولك : " ياَ أيُّها الرّجُلُ " بِصفة رفعتَهَا مُضافةً كانت أو مُفْرَدةً نحو " يَا أيُّهَا الرّجُلُ ذُو الطُّولِ " قالَ الشّاعِرُ :

يَا أيُّها الجَاهِلُ ذُو التَّنَزّى [1] ؛

لأنّها غَيرُ تابعةٍ لما باشَرهُ حرفُ النّداء ، فإن جعلتَها بَدَلاً من " أيّ " جَازَ نصبُها ، أو بإضمار " أعنى " ، وَأجازَ المازنيّ [2] نَصْبَ الرَّجلِ من قولك : " يَا أيُّها الرجلُ " حَمْلاً على الموضعِ مثل " يا زيدُ الظّريفَ " ، وأَجَابُوا عنْهُ بأنّ الحمْلَ علَى المعْنَى إنّما يَكونُ فى المُنَادَى المستَغْنى عَن الصّفَةِ ، فأمّا " أىٌّ " فَلَا تَسْتَغْني عن الصّفةِ ، فلَا تُحْمَلُ صِفتُهَا عَلَى المعنَى .

وقِيلَ : الحمْلُ علىَ المعْنَى إنّما يكُونُ بعد التَّمامِ ولاَ تمَامَ ، وهُوَ رَاجعٌ إلَى الوجْهِ الأوّل .

قولُهُ :

وَلاَ تقلْ رجُلُ تعْنى يا رجُلْ

يُريدُ : ولاَ يجُوزُ حذْفُ حَرْف النّداءِ عَمّا جازَ أن يكُونَ نعتاً لـ : أىٍّ " ؛ فإنّ الأصْلَ فى قولِكَ : " يَا رَجُلُ " يَا أيُّهَا الرّجُلُ ، فلما حَذفتَ [3] الألفَ واللّامَ

(١) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

لا تُوعِدنِّى حَيَّةٌ بالنكْزِ

وهو فى ديوانه ٦٣ ، وابن الشجرى ٢/١٢١ ، ٣٠٠ ، والكتاب ١/٣٠٨ ، والمقتضب٤/ ٢١٨ ، والعينى ٤/٢١٩ .

(٢) نص عليه ابن القواس فى شرحه ١٠٤٤ ، وابن الشجرى فى أماليه ٢/٢٩٩ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٧٥ ، والجرجانى فى المقتصد ٧٧٨ .

(٣) (ف) " حذف ".

تعذّرَ نعتُ " أيٍّ " بهِ فحذفتَهَا فصَارَ : يَارجُلُ ، فَلَو ذَهبْتَ بحـذف " يـا " لتـكثُّر الحـذْفُ وهُـوَ خـلافُ الأصْـلِ،وتكْثِـيـرهُ تكثـيرٌ لمخـالفـةِ الأصْلِ ؛ لأنَّك تكونُ قَـدْ حَذفْتَ أَربعةَ أَشيَاءَ ، الألفَ واللّامَ ، وَأَيّاً، وَحرْفَ التّنبيهِ ، وَحرْفَ النّداءِ .

وأمَّا قولُهُ :

وَمَا عَدا ذَينِ فَكَيْفَ شئْتَ قُلْ

" ذَانِ " إشارةٌ إلى اسم الإشَارةِ وَاسْمِ اللّهِ ، وَالنَّكِرَةِ[1] نَحْوُ " يَا رَجُلُ " ، وَجَعَلَ اسمَ اللّهِ تعَالى وَاسمَ الإشَارةِ قسْماً وَاحداً لاشْتِراكِهِمَا فـى التّعـريفِ وَمُخالفتِـهِمَا للنّـكرةِ فـى ذَلِكَ ، لكن يجُوزُ حذْفُ حرْفِ النّداء عن اسْمِ اللّهِ تعالَى بشرط أن يُعوَّضَ عنه " مِيمٌ " فتقُولُ : اللَّهُمَّ .

---

(١) أى : النكرة المقصودة ، وقد اكتفى الشارح عن التقييد بالمثال ، أما قولهم : افتد مخنوقُ ، وأصبح ليلُ ، وأطرق كرا فشاذ ، لكونها أمثالاً جرت مجري الأعلام ، ولكثرة الاستعمال . انظر شرح ابن القواس ١٠٤٥ .

[نداء المضاف إلى ياء المتكلم]

وَإِنْ تُضِفْ للياءِ فى النّداءِ قُلْ : يَا غُلاَمِى ، بِسُكُونِ اليَاءِ
وَإِن تشَأ فَتحْتَ أَوْ حَذفْتَها وَقِفْ بِهَاءِ السكتِ إِن فَتَحتَها ١٦٩/ ب
وَإِنْ تشَأ قَلَبْتَ ياءَهُ أَلِفْ كَيَا غُلاَمَا وَبِهَاءِ السكت قِفْ

إنّما مثّلَ بقوله : " يا غُلامى " ليدخُلَ فيه كلُّ صحيحٍ وَ ما جَرَى مَجرَاهُ وَيخرجُ منه المعتلُّ ، فإنّك لو أضفتَ المقصُورَ إلى ياء المتكلم لم يجز حذفُ الياءِ ؛ لعدم انكسَارِ ما قبلهَا ، وَلاَ إسكانُهَا ،وَلاَ قلبُها ألفاً ؛ لما يلزمُ من الجمْعِ بين ساكنين .

قولُه : " وَإن تضف للياءِ " يُريدُ إلى الياءِ ، فَاللّامُ بمعنَى " إِلَى " ، وَاحْترزَ بقوله : " فى النّداءِ " عن غير النّداء ؛ فإنّ هذه الوجُوهَ التى ذكرهَا مختصُ بهَا النّداءُ ، وقد ذَكَر فى المنادَى المضَافِ إلى ياء المتكلم ستّةَ أَوْجُهٍ :

أحدُهَا : سكون الياءِ [1] ؛ لأنّه الأصْلُ فى البنَاءِ ، وقياساً على الألف فى " قَامَا " ، والواو فى " قَامُوا " ؛ لأنّهما أختاها [2] فى الاعْتلالِ .

الثّاني : قولُه : " وإن تشأ فتحتَ " فتحرّك [3] الياء [4] ؛ لأنّها اسْمٌ على حَرفٍ واحدٍ ، ففى الإسكان إجحافٌ بها ، وقياساً على " التاء " فى " قُمْتُ " لأنّها مثلها فى كونها للمتكلّمِ ، وكانت الحركة فتحةً لثقل الضّمة والكسرةِ على " الياءِ ".

---

(١) نحو : يا غلامِيْ .

(٢) (ف) : أختاهما ".

(٣) فى الأصل " فتحريك " .

(٤) نحو يا غلامِيَ.

الثالث : قوله : " أو حذفتَها " (١) ، أمّا حذفُها فلأنّه أخصرُ (٢) لفْظاً من إثْباتِها ، ولدلالَةِ الكسْرةِ عَليْهَا ، وقالوا : إنّما حذفت في النّداء ؛ لأنّها تعاقبُ التّنوينَ ولها شبهٌ به ؛ لأنَّها على حَرفٍ واحدٍ وتسكن كمَا هُوَ سَاكنٌ ، وتُحْذَفُ إذا سكنت ولقيها ساكن بعدَهَا كما يَحذف التنوينُ لذلك ، ويُدغم فيها التنوينُ فحذفت كما يحذفُ التنوينُ في النداءِ .

الرابع : قولُه :

وَقِفْ بهاء السّكت إنْ فتحتَهَا

نَحْوُ " يَا غُلامَيَهْ " (٣) بفتح " الياء " وَإلحَاقِ الهاءِ إذَا وَقَفْتَ ، مُحَافظةً على فتْحِ " الياء " ، وَالوقْفِ علَى حرفٍ ساكنٍ

الخامس : قولُه :

وَإن تَشَأ قَلَبْت يَاءَه أَلِفْ   كَيَـا غُلامَـا

فأمَّا قلبُها أَلِفاً فَلِطَلَبِ الخفّةِ التي في الألفِ وَالفتحةِ ، وَهَرباً من الثّقلِ الذي فِي الياءِ وَالكسْرةِ ، وَلَابُدّ من إبدَالِ الكسرةِ فتحةً ثم قلبُ اليَاء ألِفاً ، ولأنّ الألفَ أكثرُ مَدّاً من اليَاءِ .

السادسُ : قولُهُ : " وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ " نحو " يا غُلامَاه " (٤) والألفُ أولى من الياء المفتوحة بهَاءِ الوقْفِ ؛ لخفاءِ الألف .

وَمِنْهُم مَن يحذفُ الألفَ ويَجتَزِئُ بالفتحَةِ قَبلَها كما يجتزِىءُ بالكَسرةِ التي قبل " الياء " (٥) .

---

(١) نحو يا غلام ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها .

(٢) (ف) " أخص " .

(٣) المعنى أن اللغة الرابعة أن تثبت الياء مفتوحة ملحوقة بها هاء السكت لأجل الوقف .

(٤) في (ف) " يا غلاه " تحريف ، وفي الأصل " يا غلاما " بإسقاط هاء السكت ، والصواب إثباتها .

(٥) هذه عند ابن القواس اللغة الخامسة . انظر شرحه ١٠٤٧ .

وَمِنهُم مَن يحذِفُ " الياءَ " ويضمُّ الاسمَ نحو " يَا غُلَامُ " (١) ، وإنّما يفعلُ هذا فى الاسماءِ التى تكون غالباً مُضافةً إلى ياء المتكلِم ، ليُعلَم أنّ إضافتَها إلى المتكلّم مرادةٌ فيها ، كُلّ ذلك خوفَ اللّبسِ ، فاعْرِفْه .

وَنَعتَ مَا يُضَمُّ إن عَرّفْتَهُ بالّلامِ جَازَ الضمُّ أو نصبتَهُ

تقُولُ : يَا زَيدُ الكريمُ ذَا الحَسَبْ وإنْ أضفْتَ النّعتَ فَالنّصبُ وَجَبْ

الغرضُ برَفعِ المنادَى رفعُ شركةٍ اتفاقيّةٍ إنْ كانَ عَلَماً .

قولُه : " نعت مَا يضمُّ " يدخلُ فيه العلَمُ ، وَالنّكرةُ المقصُودةُ نحو "يَا رجُلُ الكريمَ ، وَالكريمُ " ، وَليسَ قـولُه : " نعتُ مَا يضمُّ " على إطْلاقـهِ بل ينبـغى أن يقول : " غير المبهم " ؛ ليخرج منه " يَا أيُّها الرّجُلُ " ؛ فإنّه ليس فى نعته وجْهَانِ عند المحقّقِينَ (٢) ولو قَالَ : " وَنعتُ مَا يُضمّ لَفظاً أَوْ تَقْديراً " لَكانَ أشملَ ؛ لِدخُولِ مِثْلِ : يَا حَذَامِ (٣) الْكَرِيمَةُ " فِيهِ ؛ فَإنَّ (٤) فى نَعْتِها الوَجْهَيْنِ وَليْسَتْ مَضْمُومةً لَفْظاً . ١٧٠/أ

وبقولِهِ : " إن عَرّفتَهُ باللّامِ " خَرجَ تعريفُ الإضَافةِ ، وَيُريدُ بقوله : " الضمُّ " الرّفْعَ ، فأَوقَع اللّفظَ العامَّ موقعَ الخاصِّ ؛ لأنّ النعتَ معربٌ ، وَإنّما جَازَ أن ترفعَ الصّفة ، والضّمُّ فى الموصوف بناءٌ ؛ لأنَّ ضَمّةَ المنَادَى أشْبهتْ حركةَ الإعرَابِ ، لاطّرَادِهَا، وكَونِهَا عَارضةً (فى كلّ مُنَادَى مُفرَدٍ مقصُودٍ فأشبهتِ الرّفعَ المُطّردَ فى كلّ اسمٍ أُسندَ إليه الفعلُ ، وَقِيلَ : لأنّ بناءَهُ عَارضٌ فشبّهت

---

(١) هذه عند ابن القواس اللغة السادسة . المصدر السابق .

(٢) خلافاً للمازنى كما سبقت الإشارة إليه .

(٣) سقط حرف النداء من الأصل .

(٤) فى (ف) " لأن ".

حَرَكتُهُ بحَرَكَةِ الإعْرَابِ فى كَونِهَا عَارِضَةً) [1] مطّردةً مَعَ " يَا " .

قَالَ الشَّاعِرُ :

يا حَكَمُ الْوارِثُ عن عَبْدِ الْمَلِكْ [2]

فَرفعَ " الْوَارِثَ " حَمْلاً على لفظ الْمُنَادَى فى الضّمّ .

وَأمّا النَّصْبُ فهُوَ القياسُ إذ لاَ اعْتِدادَ بحرَكَةِ البناءِ كَمَا تَقُولُ : " قَامَ هَؤلاَءِ العُقَلاَءُ " بالرّفعِ وَلاَ اعْتدَادَ بالكسْرِ فى " هَؤُلاَءِ ، قَالَ [الشاعر] [3] :

فمَا كعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابنُ سُعْدَى   بِأَجْوَدَ منْكَ يَا عُمَرُ الجَوادَا [4]

فَنصبَ النّعتَ حَمْلاً على المعنَى دُونَ اللّفظِ ، ولو رَفَعَهُ لجازَ .

قولُه : " يَا زيدُ الكريمُ ذَا الحَسَبِ " قد نَعتَ المنادَى بنعتين :

أَحدَهُمَا : مفردٌ وَهُوَ " الكريمُ " فيجُوزُ فيه الأمرانِ.

وَالثّانى : مضَافٌ فيجبُ فيه النّصْبُ ، فإن جعلتَ النّعتَ وهُوَ المضَافُ صفةً للنّعتِ المفردَ جَازَ رَفعُهُ إذَا رَفعتَ النّعتَ المفردَ ، وإن نصبتَ النّعتَ المفردَ وَجَبَ نصبُ النّعتَ الثانى المضَافِ [5] ، فإن تَقدَّمَ النّعتُ المضَافُ على النّعتِ

---

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

ميراثُ أحسابٍ وجُودٍ منسَفِكْ

وهو فى ديوانه ١١٨ ، المقتضب ٢٠٨/٤ ، وابن يعيش ٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٤٩ ، وابن الشجرى ٢٩٩/٢ .

(٣) فى النسختين " الراجز " .

(٤)البيت من قصيدة جرير التى يمدح بها عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

وهو فى ديوانه ١١٨ ، والمقتضب ٢٠٨/٤ ، والخزانة ١١٠/٤ ، والعينى ٢٥٤/٤ .

(٥) فى الأصل " بالمضاف " خطأ .

المفرَدِ نحو : يَا زيدُ ذَا الحَسبِ الكريمُ ، فَيجبُ نصبُ الأوّلِ ، وَجَازَ فى الثانى الوجهَانِ إن جعلتَهُ نعتاً لِـ " زَيدٍ " ، وإن جعلتَهُ نَعتاً للنّعت المضَافِ نَصَبتَ لاَ غيرُ .

وكَانَ الأصمعىُّ (١) يأبى نعتَ المُنَادَى المفردَ ؛ لأنّه أشبه المضمرَ وكمَا لا يُنعت المضمرُ كذلك مَا وَقعَ موقعَهُ ، وَ كانَ يرفعُ الصّفةَ بأنّها خَبرٌ لمبتدأٍ محذُوفٍ تقديرُه " يَا زَيدُ أَنْتَ الكريمُ " ، وإذا نُصِبَتْ (فبإضمَارِ " أَعْنى ") (٢) .

قولُهُ :

وَ إن أضَفْتَ النَّعتَ فالنّصبُ وَجَبْ

إنَّمـا وَجَب النّصبُ في صِـفـةِ المفـرَدِ إذَا كانـت مُـضـافـةً ؛ لأنَّ حَرْفَ النّـداءِ لـو بَاشـرَهَا لـم تـكن إلاَّ منصُـوبةً ؛ لأنَّ النّداءَ لاَ يؤثّرُ فـى المضَـافِ إلاَّ النّصْبَ ، قَالَ الشاعرُ :

أزيدُ أخَا ورْقاءَ إنْ كُنْتَ ثائرًا ... فقدْ عَرضَتْ أحْناءُ حَقٍّ فخَاصِمِ (٣)

فنَصبَ " أخَا وَرْقاء " وَهُوَ صفةٌ لمفرَدٍ ؛ لأنّه مُضَافٌ.

[وَالأحْنـاءُ : الجـوانبُ] (٤) وَهُو جـمع حِنْوٍ ، وَ "وَرْقَـاءُ" حيٌّ من قَـيْسٍ ، والثّائرُ : طَالبُ الثَّأرِ ، وَهُوَ الدَّمُ .

يقولُ : إن كنتَ طَالباً لثأرِكَ فقَد أمْكَنَ فَاطْلُبْهُ وَخَاصِمْ فِيهِ.

---

(١) نص عليه ابن القواس فى شرحه ١٠٥٠ ، والسيوطى فى الهمع ١٤٢/٢ .

(٢) سقط من (ف) وقد ضعف ابن القواس رأى الأصمعى ص ١٠٥١ " لأن الشئ إذا شابه الشئ من بعض الوجوه لم يعط حكمه مطلقاً ، ولما كان لفظه باقياً على الغيبة وصف بالنظر إلى اللفظ » .

(٣) القائل مجهول فيما أعلم .

وهو فى الكتاب ١٨٣/٢ ، وابن يعيش ٤/٢ ، وابن القواس ١٠٥١ ، والمقتصد ٧٧١ .

(٤) إضافة يوجبها السياق ، وهى فى ابن يعيش ٤/٢ .

وإن نعتَّ بابنـةٍ أو ابْنِ فافْتَحْهُ إتباعًا للابْنِ وابْنِ
كقوله : يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ وإن ضَممتَ مُبْدِلاً لم يُنْكِرِ

يُرِيدُ : وإن نعتَ العلَمَ بابْنَةٍ أو ابْنٍ ، وَدَلّ تمثيلُه بالعلَم في قوله : " يَا عُمَرَ ابْنَ مَعْمَرِ " على مُرَادِه ؛ فإنّ غيرَ العلَمِ إذا وصفتَهُ بابْنٍ مُضَافٍ إلى عَلَمٍ لا يجوزُ فيه الإتْبَاعُ نحو يا رجلُ بنَ عُمَرَ ، بل يَجبُ ضمُّ المنَادَى . ويريدُ بقوله: " نعتَّ بابنةٍ أو ابْن " مُضَافين إلى علَمٍ ، وتمثيلُه به مُضَافًا إلى الْعلَمِ دلَّ ١٧٠/ ب على مُرَادِهِ ، ولو نعتّ العلَمَ بابْنٍ مُضَافٍ إلى غير العلَمِ نحو " يَا زَيدُ ابْنَ أَخِينَا " لم يجز الفتحُ (١) .

قولُه : " فافْتَحْهُ " يُرِيدُ فافتحِ المُنَادَى .

وقوله : " وابْنِ " يريدُ أنَّ الفتحةَ فى العَلَمِ بناءٌ لاَ إعرابٌ ؛ لأنّه مفردٌ ، أَى : وابْنِ العلَمَ المُنَادَى على الفتْحِ إتبَاعًا لِصفَتِه ، وَهذَا عكْسُ قولهم : " يَا زيدُ الكريمُ " برفْعِ الصّفةِ ؛ فَإنّهم أتْبَعُوا فيهِ (٢) حَركةَ الإعْرابِ حَركةَ البنَاءِ (وَالثّانِيَ الأوّلَ ، وَهَهُنَا أَتْبَعُوا حَركةَ البنَاءِ حَركةَ الإعْرَابِ) (٢) والأوّلَ الثّانىَ . وإنّما جَازَ الفتحُ فى العَلَمِ إذا وُصِفَ بابنٍ مُضَافٍ إلى علَمٍ ـ سواء كَانَ العلَمُ المضَافُ إليه " ابنٌ " اسمًا أوْ كُنْيةً أوْ لَقبًا دُونَ غيرِه ـ لكثْرةِ الاستعمَالِ ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ لابُدّ أن يُعزَى إلى اسْمِ أبيه (٣) العلَمِ ، فلمّا كانتِ الصّفةُ مُضَافةً وَجَبَ نصبُهَا ثم فُتِحَ المنَادىَ إتباعًا لِنُونِ " ابْنٍ " إذ ليسَ

(١) انظر بقية الشروط فى شرح المرادى على الألفية ٣/٢٨٣ .
(٢) سقط من (ف).
(٣) فى (ف) " ابنه " .

بينهما إلاّ " الباء " وهِيَ ساكنةٌ ، وَالسّاكنُ لاَ يُعدّ حاجزًا فهُوَ كَالمعدُوم ، وَشبّهَ سيبويه إتْباعَ الأوّلِ الثّانِيَ (١) بإتْبَاعِ الرّاءِ من [امْرِئٍ] (٢) الْهَمْزَةَ التى بَعْدَهَا .

وأمَّا قولُه : " يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ " فَهُوَ صدرُ بيتٍ للعجّاج قَالَ :

يا عُمَر بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ (٣)

وقالَ :

يَا حكمَ بنَ المُنذرِ بن الجارُودْ (٤)

فإن قلت : " يا زيدُ ابنَ أخِينَا " لم يجز الإتباعُ ؛ لقلّة الاستعمَالِ وَعَدمِ اللّزُومِ ؛ فإنّه ليس كُلُّ أَحدٍ (٥) يكُونُ ابنَ أخ لآخرَ (٦) ، ويلزمُ أن يكون كلُّ أحَدٍ ابنًا لشخصٍ ، ويلزَم أن يكُونَ اسْمه (٧) له علَمٌ ولابْنِهِ أيضـًا .

وَأمّـا قـولُه : " وإن ضممتَ مُبدلاً لم يُنكَرِ "

يُريدُ : وَإن ضَممْتَ الأوّلَ مُبدلاً للضّمّة من الفتحةِ التى للإتبَاعِ لم ينكر ذلك ؛ لأنّه الأصْلُ فى المفَرَدِ ، وَإن زَالَ التَّخْفيفُ الذى حَصَلَ بِسَبَبِ الإتْبَاعِ بثِقَلِ الضَّمِّ .

---

(١) انظر الكتاب ٣١٤/١ ، وابن يعيش ٥/٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت فى ديوانه ٤٧ ، والكتاب ٣١٤/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٥٠ .

(٤) نسب هذا الرجز فى (ف) إلى الكذاب الحرمازي ، ونسبه سيبويه إلى راجز من بنى حرماز ونسب إلى رؤبة .

وهو فى ديوان رؤبة ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، والكتاب ٣١٣/١ ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، وابن يعيش ٥/٢ ، والعينى ٢١٠/٤ .

(٥) فى الأصل " واحد " .

(٦) فى الأصل " الاخر " .

(٧) (ف) " ابنًا " بدل " اسمه "

وَمِنْهم (١) مَن يجعلُ فتحةَ " ابنٍ " فتحة بناءٍ وهُوَ مركّب معَ الأوّلِ مثل " يَا ابْنَ أُمَّ " وهذَا قولٌ سخيفٌ ؛ لأنّ الإضَافةَ بمعْنَى التَّرْكيب ، وَلِذلِكَ حَذَفُوا " اليَاءَ " من " أمِّ " لمّا ركّبُوه مَعَ " ابْنٍ " .

وَمِنْهُم مَن ضمَّ الثانِيَ إتْبَاعًا للأوّلِ (٢) ، وَفيه ضَعْفٌ ؛ لمكَانِ إتْبَاعِ (حركَةِ الإعْرابِ) (٣) حَرَكَةَ البناءِ.

والضمُّ فى إبدَالِ مَا يُضَمُّ   كقوله : " يَا نَصرُ نَصرُ " حَتْمُ

يريدُ : وَيَجبُ الضمُّ فى إبدَالِ مَا يضمُّ إذا بُدِئَ به وَبَاشَرهُ حرفُ النّدَاء .

واحترزَ بقوله : " إبدال مَا يُضمُّ " من المضافِ نحو " يا زيدُ أبا عليٍّ " ؛ فإنّه يجبُ نَصْبُهُ كَمَا [لَوْ] (٤) باشرَهُ حرفُ النّداء .

وَإنّما وجَبَ الضمُّ فى البدَلِ إذا كانَ مُفرَدًا وهو الذى عَنَى بقوله : " ما يُضَمُّ " ؛ لأنّ المضمُومَ فى النداءِ هُوَ المفردُ ؛ لأنّ البَدَلَ فى حكْمِ تكرير العَاملِ ، فكأنّ حرفَ النّداءِ ملفوظٌ به . الثَّانِي ؛ لأنّه مقدّرٌ ، والمقدّرُ كالمحقّقِ ، وإن شئتَ قلتَ : احترزَ بقوله " إبدال مَا يُضَمّ " عن المضَافِ وَعَن المفردِ غَيرِ المقصُودِ؛ فإنّهما يُنصبَانِ ، فَعَلَى هذَا تقُولُ: يَا رَجُلاً رَجُلاً كَرِيمًا أَقبلْ ، فتنصِبُ الثانيَ كمَا نَصبْتَ (٥) الأوّلَ ، لأنّك لم تقصدْ رَجُلاً كريمًا بعيْنه بَلْ أيُّ رجُلٍ موصُوفٍ بالكَرمِ أجابَكَ فَهُوَ المطلُوبُ بالنّداءِ .

---

(١) منهم الجرجاني ، انظر المقتصد ٧٨٥ .

(٢) حكى هذا الأخفش عن بعض العرب . انظر شرح المرادى على الألفية ٢٨٦/٣ ، والهمع ١٧٦/١ .

(٣) سقط من الأصل ، والمراد أن إتباع حركة الإعراب حركة البناء ضعيف وخلاف للأصول .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى (ف) " تنصب " .

قولُهُ : " يَا نَصرُ نَصرُ " هُوَ صدْرُ بيتٍ لرؤبة بن العجاج ، وأوَّله :

إنّى وَأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا   لقائلٌ : يا نَصرُ نَصرُ نَصرًا (١)

فضمّ " نصر " الثانى بلاَ تنوينٍ ؛ لأنّه بدَلٌ من الأوّلِ ، كأنّه قَالَ : ١٧١/أ

يَا نَصْرُ يَا نَصْرُ ، ونَصَبَ الثَّالِثَ علَى المَصْدَرِ أي : انصرني نَصْرًا ، أَوْ تأكيدًا للأوّلِ ، أَوْ عَطْفَ بَيانٍ (لَهُ أو للثّانى ، وَيجُوزُ رَفعُ الثاني مُنَوّنًا وَنَصبُهُ عَلَى أنّه عَطفُ بَيَانٍ)(٢) للأوّلِ ، فَالرَّفعُ على اللّفظِ ، وَالنَّصبُ علَى المحلِّ ، وَجَعْلُهُ تَأكيدًا أَوْلى ، لأنّه بلفظه الأوّلِ ، وَعلَى هَذا يكوُن الثَّالثُ تأكيدًا على محلِّ الأوّلِ أَوْ عطفَ بيَانٍ على محلِّ الأوّلِ أَوْعَلَى محلِّ الثانى إن ضممْتَ الثّانىَ ، وَيضعُفُ جَعلُه عَطفَ بيَانٍ ؛ إذ لاَ يُفْهمُ زيَادةَ بيَانٍ على الأوّلِ ؛ لأنّه بلفْظهِ .

وَالعطفُ فى " يا زيدُ وَالضَّحاكُ "   فى الرَّفعِ وَالنَّصبِ له اشتراكُ

إذا عَطفتَ على المنادَى المفرَدِ اسمًا فيه الألفُ واللّامُ جَازَ فى الثّانى الرّفعُ وَالنّصبُ ، وقد أنشدُوا قَولَ الشّاعرِ :

ألا يَا زيدُ وَالضَّحاكُ سيرًا   فقد جَاوَزْتُما خَمَرَ الطّريقِ (٣)

برفع " الضّحَّاكِ " وَنَصْبِهِ .

وفى المعطُوفِ إذَا كانَ فيه الألفُ واللّامُ أربعةُ مذَاهِبَ ، منهم مَن سَوّى فيه بين الرّفعِ وَالنّصبِ كالصّفةِ ، ومنهم مَن يختَارُ الرّفعَ ، ومنهم من يَختارُ النَّصبَ ، ومنهم مَن فَصَّلَ – وَهُوَ المبرّدُ – فقال : إن كانَ الاسمُ (٤) عَلَمًا

---

(١) سبق تخريجه انظر ١/٧٤١ .

(٢) سقط من (ف) انتقال سبق نظر .

(٣) لم أعثر على قائله

وهو فى ابن يعيش ١/١٢٩ ، ومعانى الفراء ٢/٢٥٥ ، واللسان (خمر) ، وشرح ابن القواس ١٠٥٥ .

(٤) فى (ف) " اسمًا .

فالاختيارُ الرّفعُ ، وإن كانت الألفُ واللّامُ للتّعريفِ فالاختيارُ عندَهُ النّصْبُ (١) ، ولا خلافَ بينَهُم فى الجَوازِ إنّما الخلافُ فى أيِّهما المختارُ ، فَالرّفعُ اختيَارُ الخَليلِ(٢) ، وَالنَّصبُ اختيَارُ أبى عمرٍو وَعيسَى بنِ عُمَرَ (٢) ، وَأبُو العبّاس يختَارُ قولَ الخليلِ فى العَلَمِ ، وَيختَارُ قولَ أَبى عَمْرٍو فى اسْمِ الجِنْسِ (١) ؛ لأنّ اللّامَ فيه للتّعريفِ المُعَاقبِ للإضَافةِ وَالتّنوينِ فيختَارُ نصبَهُ كما ينصبُ مع الإضَافةِ والتّنوينِ .

وقيل : إنَّ أبَا العبّاسِ إنّما يختَارُ الرّفعَ فى العَلَمِ الذى لاَ يصحُّ نزْعُ اللّامِ منه كَالصّعِقِ ، وَالدّبرَانِ ، وَالثُّرَيَّا ، وَ أمّا مَا يَصِحّ نزعُهَا منْهُ كالحَارثِ وَالعبّاسِ – الذى دخلت لَمْحًا لمعْنَى الصّفةِ – فيختَارُ أيضًا فيهِ النَّصْبَ .

فإن كَانَ المُنَادَى مُجردًا من لام التّعريفِ فَليسَ فى الثاني إلاّ الضمُّ إذا كَان علَمًا مُفرَدًا ، فإن كَانَ الثاني نكرةً لم يجُز إلاّ بتكرير حَرفِ النّداء نحو ، يَا زَيدُ وَيَا رَجُلُ ، ولم يَجُز يَا زَيدُ وَرَجُلُ بحذْفِ حَرفِ النّداء من الثّاني ، فمن هُنَا يُوجدُ الفَرْقُ بين العَلَمِ وَاسْمِ الجنْسِ إذَا كَانَ فيهمَا اللّامُ.

وارفَعْ أو انصِبْ يَا تميمُ جُمَعُ ... وكُلّكم وكُلُّهم لاَ يُرفَعُ

الصّوابُ أن يقال : يـا تَميمُ أجْمَعُ " ؛ لأنّ " جُمَعَ " تأكيد لجمَاعةِ المؤنّثِ ، وَ إذا كانَ التأكيد مُفرَدًا ـ أعني غيرَ مُضَافٍ – جَازَ فيه ما جَازَ فى

---

(١) نسب كثير من العلماء هذا التفصيل للمبرد غير أننى رأيته فى كتابه المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ يذكر الوجهين فى المعطوف المحل بأل ، ويقول : " كلا القولين حسن ، والنصب عندى حسن على قراءة الناس " ، وانظر أيضًا ابن يعيش ٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٥٤ ، وشرح الكافية للرضى ١٤٠/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٥/١ ، والهمع ١٤٢/٢ .

الصّفـةِ المفرَدةِ من الرّفعِ والنّصبِ ، تقُولُ : " يَا تَميمُ أجْمَعُ " ترفَعُ " أجمعَ " حَمـلاً علَى اللّفظِ ، وتنصبُهُ حَمـلاً علـى المـوضـعِ ، وكـذلك " يَـا تميـمُ أجمـعُونَ ، وأجمَعِينَ " ، وَ " يَا نِسَاءُ جُمَعُ " بالرّفعِ ، وَ " جُمَعَ " بالنّصبِ .

قوله : " وَارفع " يُريد حَملاً على اللّفظِ .

قولُه : " وَانصبْ " يُريدُ حَملاً على المحلِّ إذا كَانَ التّأكيدُ مُفرَداً .

قولُه :

" وكُلُّكم ، وكُلُّهم لاَ يُرفَعُ "

إنّما لم يجُزْ رفعُهُ ؛ لأنّه مُضَافٌ ، وتَأثيرُ النّداءِ في المضَافِ النّصبُ ، فَتابِعُهُ كَذلِكَ .

قولُه : " كُلّكم وكُلّهم " يُريدُ : إن شئتَ قلتَ : " يَا تميمُ كُلُّكُم" ، فَتُعيدُ الضّميرَ بلَفْظِ الخِطَاب ؛ لأنّ المنَادَى مُخَاطبٌ ، وَلذلك لاَ يجوزُ: يَا ذَاك أقبِلْ ؛ ١٧١/ب لأنّ اسمَ الإشَارةِ هُنَا غيرُ مُخَاطبٍ ، بَلِ المخَاطبُ غيرُهُ ، وإن شئتَ قُلتَ : يَا تَميمُ كُلُّهمُ ، فتُعيدُ الضميرَ بلفظِ الغيبةِ ؛ لأنّ المُنَادَى وَإنْ كَانَ مُخاطبًا فَهُو بلفظِ الغيبةِ ؛ لأنّه اسمٌ ظَاهِرٌ ، وَتَقُولُ علَى هَذَا: " يَا تَميمُ أنْفُسَكُمْ، وَأنْفُسَهُمْ " .

[الندبة]

وَإِنْ نَدَبتَ مَن تُنَادِى قُلْتَا وَازَيـدُ وَاعَمْـــرُو وَإِنْ أَرَدْتَـا
جِئْتَ بِيَا فَقُلْتَ يَا سَعِيدَاهْ وَفِى المُضَافِ : يَا عُبَيْدَ اللَّهَاهْ

النُّدْبَةُ " فُعْلَةٌ " مِنْ نَدَبْتُهُ إِلَى كَذَا : حَثَثْتُهُ عَلَيهِ ؛ لأنّ النّادبَ يَحثُّهُ حُزنُهُ على التّصْويتِ باسْمِ المندُوبِ ، وَلَيْسَ المندُوبُ بِمَدعُوٍ ؛ لاستحَالَةِ إقبَالِ الميّتِ على مَن يدعُوهُ ، بَلْ كَأنّه يَدْعُو النَّاسَ على التّفجّعِ مَعَهُ أوْ يُعلِمُهُم بأنّه قَدْ وَقَعَ فى أمرٍ عَظِيمٍ مِنْ أجلِ مَنْ فقدَهُ ، فَدُعاؤهُ دلاَلَةٌ عَلَى حُزْنهِ وَتَفجّعِهِ .

قـولُه : " وَإِن نَدَبْتَ مَن تُنَادِى " يُرِيدُ [(١)] مَن تَذكرُ اسمَهُ بلفظِ النّداء من غير قصدٍ لندائه ، وَلذلِكَ اختصّ بِـ " وَا " الموضُوعةِ لِلنُّدبَةِ .

قـولُه : " قلتَ وَازيدُ وَاعَمْرُو " مَثَّلَ بالمعْرفةِ المبنيّةِ ، وَلاَ يُندَبُ إلاّ باسمٍ معرُوفٍ ، وَلاَ يُندَبُ باسْمٍ مُبْهَمٍ وَلاَ نَكِرَةٍ [(٢)] ، وَالمندُوبُ بمنزلةِ المُنَادَى يُبْنَى فيهِ المفرَدُ ، وَيُعربُ المضَافُ ، فقَولُهُ : " وَازَيدُ وَاعَمْرُو " مبنيّانِ علَى الضّمّ ، ولاَ يجُوزُ البناءُ على الضمّ إلاّ مَعَ " وَا " وَحْدَهَا دُونَ " يَا " خَوْفَ اللَّبْسِ .

قـولُه : " وَإِنْ أَرَدْتَ جِئْتِ بِيَا " يَعنى إن شِئْتَ جَعلْتَ " يَا " مَكَانَ " وَا " وَنَدَبْتَ بِهَا لكن تَزِيدُ فى آخرِ المندُوبِ أَلِفًا كقولهِ : " يَا سَعِيدَاه " ، وَالْهَاءُ

---

(١) بعده فى الأصل كلمة ؛ قوله " وهو تكرار .

(٢) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى جواز ندبة النكرة والمبهم . انظر الإنصاف ٣٦٢ المسألة (٥١) .

للوقْـف ، ويلزمُ زيادةُ الألف مع " يا " ولاَ تلزمُ معَ " وا " ؛ لأنّ " وا " مـختـصّةٌ بالنُّدبَةِ ، وأمّـا " يا " فتسـتعملُ في نداءِ مَن يُجيبُ ، فلولاَ زيادةُ الألفِ لمْ يَقعْ فرقٌ بينَ المندُوبِ وغيْرِه ، ولذلك أُلحِقَ ألفُ المدِّ مَعَ " يا " دُونَ " وا " ، فإلحَاقُهَا وَاجِبٌ مَـعَ " يـا " جَـائزٌ مَعَ " وَا " . وَالْمَـدُّ : الصَّـوْتُ ، وَاخـتـصّت الألـفُ بالزّيَـادةِ ؛ لأنّ النُّدبَةَ مَوْضعُ اجْتـهَادٍ فى مـدِّ الصّوتِ ، وَالألفُ أكْثرُ مَـدّاً مِنْ غَيْرِهَا مِنْ حرُوفِ المدّ . وَقِيلَ : زِيدَت الألفُ لأجْلِ التّرنّمِ كمَا تُزَادُ فى آخِرِ الأبيَاتِ المُطْلَقَةِ لأجْلِ التّرنّمِ ، وَإِذَا وَقـفتَ ألحقتَ " الهَاءَ " بيَانًا للألفِ ، وَإذَا وَصلْتَ حَذفتَهَا ، فإثباتُها كقوله : " وَ فى المضَافِ يا عُبَيدَ اللّهَاهْ " ، وهذه الألفُ تلـحقُ آخرَ الاسمِ المفرَدِ ، وَإن كـانَ المندُوبُ مُضـافًا زدتَ الألفَ آخـرَ المضَافِ إليه ، وَإن كَانَ موصُولاً زدْتَـهَا آخـر الصلّةِ ، وَإن كانَ مَوصُوفًا فموضِعُهَا – عندَ يُونُسَ – آخرُ الصِّفَةِ (١) .

قـولُه : " يَـا عُبيدَ اللّهَـاه " فألْحـقَ ألـفَ المدِّ آخِرَ اسمِ اللّه تَعَالى ، وَكَذلك " واعبدَ الملكَاهْ " ؛ لأنَّ المضَافَ إليه كَالجُزءِ من المضَافِ معاقبٌ للتّنوين . وَأمّا زيادتُها آخرَ الصلّةِ ففى قولهم : وَ امَنْ حفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه ؛ لأنَّ الصلّةَ وَالموصُولَ كلمةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإنّما جَازَ – وَإن كانَ مُبْهَمًا – لأنَّ مَنْ حفَرَهَا مَعْرُوفٌ (٢) .

وَاخـتـلَفُوا فـى الصّـفَةِ (٣) (فـأجَـازَ يُونُـسُ) (٤) وَازَيْـدُ الظّرِيفَـاه ؛ لأنّ الصّفَـةِ وَالمـوصُـوفَ كالـشيْءِ الوَاحـدِ ، وقد تُبْنَى الصِّفةُ مَعَ الموصُوفِ فى بَابِ

---

(١) انظر : الكتاب ٣٢٣/١ ، وابن يعيش ١٤/٢ .

(٢) يقال : إن عبد المطلب هو الذى أظهر زمزم بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام . أفاده ابن يعيش ١٤/٢ .

(٣) انظر الإنصاف المسألة (٥٢) ، وابن يعيش ١٤/٢ .

(٤) سقط من (ف) .

" لاَ " ، ومَنَعَ سِيبَوَيْه (١) مِن زيَادةِ أَلفِ المدِّ آخرَ الصّفةِ ؛ لأنّها غيرُ مُنَادىً ، قالَ : وَلَوْ جَازَ إلحَاقُ علامَةِ النُّدبَةِ فى غيرِ المُنَادى لَجَازَ يَا زَيْدُ أَنْتَ الفَارِسُ البَطَلاَه، يُرِيدُ : أَنّه كَانَ يجوزُ إلحَاقُ أَلفِ النُّدبَةِ فى صِفَةِ الخبَرِ البعيدِ عن المُنَادى ، قَالَ أَبُو عليّ : الدّليلُ على انفصَالِ الصّفةِ من الموصُوفِ قولُهُم فى النّداءِ : " يَا زَيدُ العَاقِلُ " بإعرابِ الصّفةِ وَبناءِ الموصُوفِ . وَإِذَا زِدت المدّةَ آخرَ ١٧٢ / أ
المضَافِ إليه أبدلتَ من كَسرِ المُضَافِ [إلَيْهِ] فَتحةً لأجلِ الألفِ ، وَالكوفيّونَ يجيزُونَ إِبْقَاءَ الكَسْرةِ وَقَلْبِ المدّةِ يَاءً ، فقَالُوا : " وَاعَبْدَ الملكيه " (٢) وَأَبَاهُ البَصْريّونَ ؛ لِئَلّا تَلْتَبِسَ مَدَّةُ النّدبَةِ بِمَدّةِ الإنكَارِ أَو التّذكّرِ . وَإن كَانَ مُنوّنًا كَسرُوا التّنْوِينَ فقَالُوا : " وَاغُلامَ زَيْدَنِيه " فَأَبْدَلُوا الألفَ " يَاءً " لَمَّا كَسرُوا التّنوين لالتقاءِ السّاكِنَينِ ، وَمِنْهم مَن يَفْتَحُ (٣) التّنوينَ فَيقُولُ : " وَاغلام زَيدَنَاهُ " ، وَالبَصْريّونَ يحْذفُونَ التّنوينَ مِنْ آخرِ المضَافِ إليهِ ، لسكُونهِ وَسكُونِ المدّةِ بعْدَهُ . هَذا إذَا كانَ المضافُ إليه مَعربًا ؛ فإن كَانَ مَبنيًّا ، فإمَّا أَن يكُونَ آخِرُه سَاكِنًا أَو مُتحرّكًا ، فَإن كَانَ سَاكنًا فإمَّا أن يكُونَ مَدّةً أَوْ لاَ ، فإن كَانَ مَدةً لا يمكنُ تحريكُهَا استغنَوا بِهَا عن زيَادةِ ألفِ المدِّ فتقُولُ فيمن قَالَ " يَا غُلاَمَا " بقلب " الياء " ألِفًا : " يا غُلاَمَاهُ " ، ومنهم مَن قَالَ بحذفِ الألفِ المنقلبةِ ويزيدُ أَلفَ النُّدْبَةِ ؛ لأنّها لمعنىً ، فإن كانَ السّاكنُ يمكنُ تَحرُّكُهُ كالياءِ فى " يَا غُلاَمِى " ففيه وجهان :

---

(١) انظر الكتاب ٣٢٣/١ ، وابن يعيش ١٤/٢ ، والانصاف المسألة (٥٢) .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١٠٥٩ .

(٣) نسبه ابن الخباز فى شرحه للفراء ، وانظر شرح المرادى على الألفية ٢٩/٤ .

أحدُهُمَا تَحْرِيكُهُ لالتقاءِ السَّاكِنَين .

وَالثَّاني حَذْفُهُ .

وَإِن كَانَ آخِرُهُ مُتحرِّكًا أَتْبَعْتَ المدَّةَ الحَرَكةَ فتقُولُ : " وَا غلامكيه " فَقلبْتَ الألف "ياءً" لأنّ كَافَ الخطَاب مكسُورةٌ ، وَكَذَا [1] إِذَا انضَمَّ مَا قبلَهَا قلبتَهَا " وَاوًا " نحْوُ وَاغُلامَكُمُوه ، وَإِذَا انفتحت بَقِيَتْ أَلِفًا بحالِهَا،إذْ لاَ مُوجِبَ لِقَلبِ الألفِ ، وَالموجبُ للقلْبِ هُوَ خَوْفُ اللَّبْسِ .

(١) (ف) " وكذلك ".

[الاستغاثة]

وتلحقُ الـلامَ إذَا استغثـتَا ... بمَـنْ تُنَاديـه إذا دُهِمْـتَا
تَقُـولُ : يَاالجَعفَـرِ لِعَمْــرِو ... وَيَا لَخَـالِدٍ لهـذَا الأمـرِ
ولامُ مَنْ بهِ استغثتَ تَفْتحـهْ ... إذِ المنَادَى كَالضّميرِ نَشْرحهْ
وَمَا عَـدَاهُ لامُـهُ مكسُـورُ ... إن لم يكُنْ مكانَـهُ ضميـرُ

إنّما زِيدَت الّلامُ للاستغَاثَة ؛ لأنّ الّلامَ الجارّةَ تُفِيدُ التَّخْصِيصَ ، وَالمُستَغيثُ يَخُصّ باسْتِغَاثَتِه شَخْصاً لِيَنْصُرَهُ وَيدْفَعَ عَنْهُ الضَّيْمَ.

قولُه :

" وَلاَمُ مَن بهِ استَغثتَ تَفتَحُهْ "

إنّما فَتحَ لامَ الاستغَاثةِ وهِىَ لامُ الجرِّ وَمِن شَرطِ لاَمِ الجرِّ أن تُفْتَحَ (١) مَعَ المضمَرِ لِمَا عَلّلَ بِهِ ، وهُوَ قَولُهُ : " إذ المنَادَى كالضّميرِ نَشْرَحُهْ "

(٢) يقولُ : لمَّا أشبه المنَادَى المضمَرَ - لِماَ تقدَّمَ بيَانُهُ - فُتِحَتْ لاَمُ الجرِّ مَعَهُ كَمَا تُفْتحُ مَعَ المضمَرِ .

وَمَعْنَى قولِه : " كالضّميرِ نَشْرَحُهْ ") (٢) لأنّهُ مخاطَبٌ كَضميرِ المُخاطبِ ، فَإذا قُلْتَ : " يَا لَزَيدٍ " بفتْحِ الَّلامِ كَمَا تقُولُ : " يَالَكَ " بفتْحِ الَّلامِ ، وَلِشَبَهِ المستغَاثِ المضْمَرَ أُعِيدَ لاَمُ الجرِّ فى المعْطُوفِ عَليهِ كَمَا يُعَادُ فى المعطُوفِ على المضمَرِ المجرُورِ . قولُه :

" تقُولُ : ياَلجعفرِ لِعَمْرٍو "

جمَعَ فيه بينَ المستغَاثِ بِهِ وَالمستَغَاثِ لَهُ فَفتَحَ الَّلامَ مَع الأوّلِ ؛ لأنّه مستغَاثٌ بِهِ وَهُوَ مُنَادَى كَمَا يَفتحُها مَعَ المضمَرِ ، وَكَسرَهَا مَعَ الثّانى لِلفرْقِ ، وَكُسِرت مَعَ المستغَاثِ من أَجْلِهِ ؛ لأنّه غَيرُ مُنَادًى فَبَقِيَت الَّلامُ مَعَهُ كَمَا تَبْقَى مَع

---

(١) فى النسختين " تكسر " ، وصححت فى الأصل ، ولم يضرب على الخطأ .

(٢) سقط من (ف) .

سَائِرِ المظهَراتِ مكسُورةً ، وَتُكْسَرُ ـ أيضًا ـ لاَمُ الاستغَاثةِ مَعَ المعطُوفِ علَى المستغَاثِ نحو يَالَزيدٍ ولِعَمروٍ " بكسر اللّام من قولك " لِعَمروٍ " ؛ لِبُعْدِهِ عن حَرفِ النّداء .

وَلاَمُ الاستغَاثَةِ تَتَعلّقُ بِـ " يا "؛ أوْ بِفعلٍ مُضْمَرٍ علَى رَأيٍ [1] ، وَلاَمُ المستغَاثِ لَه تَتعلّقُ أبدًا بِمَحْذُوفٍ [2] ، فإذا قُلتَ : " يالَخَالِدِ لِعَمروٍ " فَكأنّكَ قُلتَ : " استغثتُ لِعَمروٍ " فَدلّت لاَمُ الاستغَاثَة عَلَى " استَغثْتُ " . ١٧٢/ ب

ولاَ يُستعمَلُ فى الاستغَاثةِ إلاَّ " يا " وَحْدَهَا ولاَ يجوزُ حذفُهَا ؛ لنقصَانِ مَدِّ الصّوتِ بحذفِهَا .

وقِيلَ : الأصْلُ في قولك : " يَا لَزَيدٍ " : " يَا آلَ زَيدٍ " فَخُفّفَ بحذفِ الهمزَةِ وَالألِف ، وَهُوَ بعيدٌ ؛ لأنّه يُقالُ : " يَا لَزَيدٍ " لِمَن لاَ آلَ لَهُ ، وَهَذا قولُ الفرّاءِ مِنَ الكُوفيِّينَ [3] .

قولُه :

" وَما عَدَاهُ لاَمُهُ مكسُورُ "

يُريدُ : وَمَا عدَا المستغَاثَ بِهِ ، وينبغي أن يقُولَ : إذَا لم يكُن معطُوفاً بغير إعَادةِ حَرفِ النّداء مَعَهُ [4] كقولِ الشاعر :

يَالَعَطَّافِنَا وَيَالَرِيَاحِ [5] .

---

(١) لام الاستغاثة تتعلق بما ينصب المنادى وقد مر الخلاف فى ذلك ، انظر ص ١٨٧ من هذاالجزء والهمع ١٨٠/١

(٢) وقيل : فيه خلاف ، انظر الهمع ١٨٠/١ .

(٣) نص عليه ابن يعيش ١٣١/١ ، والسيوطى فى الهمع ١٨١/١ .

(٤) بعده فى (ف) " وهو " .

(٥) هذا صدر بيت لم أقف على قائله ، وعجزه :

وأبى الحشرج الفتى النفاح

وهو فى الكتاب ٢١٧/٢ ، والمقتضب ٢٥٧/٤ ، وابن يعيش ١٣١/١ ، والخزانة ٢٩٦/١ عطاف والرياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر .

وكُسِرَتْ في غَيرِ المستغَاثِ بهِ للفَرْقِ بَينَ المستغَاثِ به وَالمستغَاثِ مِنْ أجلهِ كَقولِكَ : " يَاللَّه لِلمُسْلِمينَ (١) " بكسرِ اللّامِ من " المُسْلِمِينَ " ؛ لأنّهم مستغَاثٌ مِنْ أَجْلِهم ، وَبفتْحِ اللّامِ مِن " اللَّهِ " ؛ لأنَّه مُسْتغاثٌ بهِ ، وَقد تقدّمت العِلَّةُ في اخْتصَاصِ الأوّلِ بالفتحِ وَالثّاني بِالكَسْرِ .

قولُه :

" إن لم يكن مَكانَهُ ضَمِيرُ "

يُرِيدُ بكَسرِ لاَمِ المستغَاثِ مِنْ أجْلهِ إذَا لم يكُن مُضمرًا نحو " يَا لَزيدٍ لعَمرٍو " ، فإن كَانَ [في] (٢) موضعهِ مضمرٌ فَتحتَ الّلامَ ؛ لأنّهُ مضمرٌ نحو " يَاللَّه لَنَا " ، وَ يالَزيدِ لَكُمْ " ، وكذلك لاَمُ التَّعجّب تُفتَحُ مَعَ " يا " ؛ لأنَّ المتعجّبَ منهُ كَأنّهُ مَدعُوٌّ ، قَالَ امرؤُ القيس :

فَيَالَكَ مِنْ لَيلٍ (٣)

كأنَّه تعجَّبَ من طُولِه فاستغَاثَ بهِ مِنْ أَجْلِ طُولِه ، وَقولُهم : " يَا لَلدَّوَاهِي " كَأنَّه يقُولُ : يَا دَوَاهِي أَقْبلي ؛ فَإنّه لاَ يُسْتَنْكَرُ إِقْبَالُكِ في هَذَا الْحِينِ الّذي هُوَ مِنْ أَحْيانِكِ " ، فَفِي هَذَا وَنظَائرِه (مَعَ الاستغَاثَةِ) (٤) مَعْنَى التّعجّبِ ، وَيحْتاجُ في بَابِ الاستغَاثَةِ إلي مَعْرفةِ أَربَعةِ أشيَاءَ :

أَحَدُهَا : المستغَاثُ بهِ ، وَهُوَ المنَادَى الدّاخلةُ عَليهِ اللّامُ المدعوُّ لرفْعِ الضّررِ .

---

(١) قاله عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ضربه العلج ، انظر ابن يعيش ١٣١/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٦١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) هذا بعض بيت لأمرئ القيس ، وهو بتمامه :

فيالك من ليل كأنّ نجومه ... بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بيذبُلِ

وهو فى ديوانه ١٩ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٧٩ ، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس ٣٢/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزى ٦٨ . المغار : المحكم الفتل . يذبل : اسم جبل .

(٤) سقط من (ف) .

وَثَانِيهَا : الْمُسْتَغِيثُ ، وَهُوَ الّذي يَقُولُ : " يَا لَزَيدٍ " .

وَثَالِثُهَا : المستغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَهُوَ الّذي يُطْلَبُ الخلاصُ مِنْهُ (وَالعَوْنُ عَلَيْهِ) (١) ، أَوْ يُطْلَبُ الخلاصُ لَهُ وَدفْعُ الضّررِ عَنْهُ .

وَرَابِعُهَا : الاستغَاثَةُ ، وَهِيَ اسْتِدْعَاءُ مدعُوٍّ عَلَى جِهَةِ النُّصْرَةِ وَالمعُونَةِ لدفْعِ ذُلٍّ ، أَوْ ضَيْمٍ .

---

(١) سقط من (ف) .

[الترخيم]

ثم إذَا زَادَ المُنَادَى العَلَمُ   عَلَى ثلاثةٍ فقَدْ يُرَخَّمُ

التّرخيمُ في اللّغةِ : التَّسْهِيلُ (١) ، قَالَ الأَصْمعِيُّ : سَأَلَنِى سِيبَوَيْهِ (٢) فَقَالَ : مَا يُقَالُ للشيءِ السَّهْلِ ؟ فقلتُ له : المُرخَّمُ ، فَوضَع بَابَ التّرخيم (٣) .

وأمّا في الاصطلاح : فهُوَ عِبارَةٌ عن حَذْفٍ يَلْحَقُ آخِرَ الاسْمِ المُنَادَى المبنىّ تَخْفيفًا علَى جِهَةِ الاعْتِبَاطِ ، وَنَعْنِي بالاعْتبَاطِ أَنّه حَذْفٌ لاَ لِمُوجَبٍ ، أَى : لاَ لِعلّةٍ تصريفيّةٍ أَوجَبَتْ حَذْفَهُ . فَإِنْ قِيلَ : طَلَبُ التّخْفيفِ بحذْفِهِ علّةٌ .

قلْتُ : لَكِن لاَ يَجِبُ الحذْفُ ، فكَأَنّ الكَلِمَةَ إِذَا حُذِفَ منْهَا شَئٌ كَانَ التّلفُظُ بها أَسْهَلَ علَى المتكلّمِ ، وَأَقَلَّ كَلفَةً .

وَقِيلَ : فيه إشْعَارٌ بأَنَّ الدّاعى مُهْتَمٌّ بأَمرٍ لاَ يسُوغُ لَه تَأْخيرُهُ حتَّى يأتىَ بتمَامِ اسمِ المدعُوِّ .

قولُهُ : « إذَا زَادَ على ثلاثَةٍ » ، فيه احْترازٌ عن الثُّلاثىّ العلَمِ ؛ فإنّه أخفُّ

---

(١) وقيل : معناه القطع ، ومنه : رخمت الدجاجة إذا انقطع بيضها .
انظر المرتجل ١٩٨ ، وأساس البلاغة (رخم).

(٢) ذكر صاحب اللسان أن الأصمعيّ قال : أخذ عنّى الخليل معنى الترخيم ...
انظره في (رخم) ،التحفة الشافية لوحة ٤٧ .

(٣) انظر باب الترخيم فى الكتاب ١/٣٢٩ .

الأصُول وَالحذْفُ تَخْفيفُ ، وَتخْفيفُ الأخفّ إجحَافٌ ، وقد أجَازَ الكوفيّونَ (١) ترخيمَهُ إذَا كانَ متحرّكَ الأوسطِ (٢) كَـ " عُمَرَ " ، قَالُوا : ؛ لأنَّ الحَركةَ تَجْرى مَجْرَى الحرْفِ الرّابِع فى المؤنّثِ الثّلاثيّ ولذلك امتَنَعَ من الصّرفِ وجُوبًا دُونَ السّاكنِ الوَسَطِ . واحترزَ بقوله : " المُنَادى " عن غير المُنادَى ؛ فإنّه لاَ يُرَخّمُ إلاّ في ضرُورة الشّعر، وَاحْترزَ بقوله " العَلَم " عن النّكراتِ ؛ فإنّه لاَ يُرَخّمُ منها إلاّ ١٧٣/أ
ما فيه تاءُ التَّأنيثِ .

وكَانَ يَنْبغِي أَن يقُولَ : المُنَادَى العلَمُ المبْنىُّ ؛ فإنّ قولَكَ : " يا مُلاَعبَ الأسنّةِ " (٣) عَلَمٌ مُنَادَى زَائدٌ علَى ثلاَثةِ أَحْرُفٍ لكنّه معرَبٌ ؛ لأنّه مضَافٌ ، وَأجاز الكوفيُّونَ تَرخيمَ المُضَافِ إليه (٤) فقَالُوا : " يَا أبَا عُرْوَ " أَىْ : يا أَبَا عُرْوَةَ ، وَ " يَا أَبَا عِكْرِمَ " يُريدُونَ : عِكْرِمَةَ ، وَأَنْشَدُوا :

أَبَا عُرْوَ لاَ تُبعدْ فكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعى مِيتَةٍ فَيُجيبُ (٥)

بغَيرِ " تاءٍ " .

(١) ترخيم الاسم الثلاثي فيه خلاف بين النحويين ، فالبصريون يمنعون ترخيمه ، والكوفيون يجيزون ترخيمه إذا كان أوسطه متحركاً .
انظر الإنصاف ٣٥٦ المسألة (٤٩) .
(٢) فى (ف) " الوسط "
(٣) هذا الاسم لأكثر من علم ، انظر المؤتلف والمختلف للآمدى ٢٨٦ .
(٤) انظر الإنصاف ٣٤٧ المسألة (٤٨) حيث مذهب البصريين والكوفيين .
(٥) لم أعثر على قائله .
وهو فى الانصاف ٣٤٨ ، وابن يعيش ٢/٢٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٣١٣ ، والخزانة ١/٣٧٧ ، والعينى ٤/٢٨٧ .

وَيَخْرجُ بقولِنَا [المبنيّ] (١) المعربُ المستغَاثُ وَالمُضَافُ .

قولُهُ : " فَقَد يُرخَّمُ " إدخَالُ كَلمةِ "قَدْ" عَلَى المُضَارعِ تُفيد التّقليلَ ، يُريدُ : أَنَّ التّرخيمَ وَإن كَانَ جَائزًا فى النّدَاءِ لَكِن استعمَالُهُ قليلٌ . وإنّما خصَّ النّداءَ بالتّرخيم ؛ لكثْرتهِ فى كلامِهم ، إذْ كَانَ مَبدَأ كُلّ خطَابٍ وَفَاتحةَ كُلّ كَلامٍ ، وَإنّما اختصّ بحذفِ الآخرِ ؛ لأنّه محلُّ التّغيير ، وَلذلك يُحذفُ آخِرُ الخُمَاسىّ الأصُولِ فِى الجَمعِ ، ولأنّه من مجموُعٍ مَا مَضَى مِنْهَا دَليلاً على المحذُوف .

فَمِنْهُ مَا يُحذفُ مِنْهُ حَرْفُ وَمِنْهُ ما فيه توَالَى الحذْفُ

يُريدُ : فمن المنادَى المبنىّ العَلَم ما يُحذفُ منهُ حَرفٌ واحدٌ تقولُ فى " حارث " : يا حَارِ ، وفى " مالكٍ : يا مَالِ ، وفى ؛ عامر " : " يا عامِ " ، وأكثرُ ما جَاءَ الترخيم فى هذه الأسماء الثلاثة ، ولَمّا كان الحذفُ خلافَ الأصلِ كان الترخيمُ خلافَ الأصلِ ؛ لأن فَهْمَ مَعْنى الكلمةِ متوقّفٌ على مجموعِ حُروفِها بِكمَالِهَا ، فالأصْلُ ألاّ حَذفَ ، وإن وُجِدَ فتقليلُهُ أولى ؛ لأنّ تكثيرَهُ تكثيرٌ لمخالفة الأصْلِ ، وأمّا ما يتوالى فيه الحَذفُ فسيأتى بيانُهُ فيما بَعدُ فى موضعهِ الذى ذَكَرَهُ ، وَيعنى بِـ " تَوالى الحذْف " بأن يُحذفَ من الكَلمةِ أكثرُ من حَرفٍ وَاحدٍ .

فَمَنْ يقُلْ يا حارِ بالكسْرِ يَقُلْ بالواوِ يَا ثَمُو ، وَمَن يَضمُمْ يُعِلْ
فَهْوَ يقُولُ : يَا ثَمِي فَيُبْدِلُ الـوَاوَ يـاءً وَكَـذاكَ يَفعَـــلُ
فى كلِّ مَا أدّى إلى الاعْـلاَلِ بالقَلْبِ أو بالهَمْــزِ أو ابــدَالِ

---

(١) تكملة يوجبها السياق .

لأنّ مَن يَقُولُ : يَا حَارُ وَضَمْ   يُجريهِ مُجرَى اسمٍ تَكَمَّلَ وَتَمْ
وَمَن يَقُلْ : يَا حَارِ وَالرَّاءُ انْكَسَرْ   فَهْوَ لباقى الاسمِ وَهْمًا انتظَرْ
كذَا تقُولُ : يَا هِرَقْ ويَا عِمَا   ويَا سَعِي وَيَا ثَمُو مُرَخِّمَا

هَهُنَا أَخَذَ يُبيّنُ أنّ للعرَبِ فيه مَذْهَبَيْنِ (١) :

الأولُ : أن يقُولُ : " يَا حَارِ " بكسرِ الرّاءِ ، وَهُوَ الأصْلُ ؛ لأنّ تبقيةَ الحرفِ على ما كانَ عليه قبل الحَذْفِ من حَرَكةٍ أو سُكونٍ – ما لم يُؤَدِّ إلى اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ – دَليلٌ على إرادة الحرفِ المحذوفِ ، فَتقُولُ فى جَعفَرٍ : " يَا جَعْفَ " بفتحِ الفاءِ ، وَفى " بُرْثُنٍ " – اسمَ رجُلٍ – : " يَا بُرْثُ " بضمّ الثّاءِ ، وتقُولُ فى قِمَطْرٍ " – اسمَ رجُلٍ – : " يَا قِمَطْ " بسكُون " الطّاء " ، وفى " هِرَقْلٍ " : "يَا هِرَقْ " بسكُونِ " القافِ " ، فَيبقَى الحرفُ على ما كَان عليه قبلَ الحذفِ .

فعلَى قولِ مَن قَالَ : " يَا حَارِ " بكسر الراء تَقُولُ فى ترخيم " ثَمُودٍ " : " ١٧٣/أ
يَا ثَمُو " ؛ لأنّ الحرفَ المحذُوفَ مرادٌ فلم يقعِ الوَاوُ المضمُومُ مَا قبلَهَا طَرَفًا ، فلم تُعلّ الواوُ (٢) بالقَلبِ ، لوقُوعِهَا حَشْوًا ، وتقُولُ فى " تَرْقُوةٍ " : " يَا تَرْقُوَ " بفتْحِ الوَاوِ ؛ لأنَّ تَاءَ التَّأنيثِ مُرَادةٌ (٣) ، فَوَجَبَ فَتْحُ الوَاوِ لأجلِ التّاءِ المنويّةِ ، فلم تَقَعِ الواوُ طَرَفًا فلم تُعلّ بالقَلْبِ، وَفى تَرْخيمِ "شَقَاوَةٍ "

---

(١) يقصد بالمذهبين اللغتين المشهورتين فى الترخيم ، وهما : لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر ، وسيأتى بيانهما .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " مراد ".

: " ياَ شَقَاَو " بالوَاوِ ، وفى " عَظَايةٍ "(١) : " يا عَظَايَ " باليَاء ؛ لأنّ التَّاءَ مُرادةٌ ، وَفِى " كَروَان ، وَصَمَيان " عَلَمَيْنِ : ياكَرَوَ، ويَا صَمَيَ ، فتصحّحُ الواوَ والياءَ كَمَا تُصحّحُهُما مَعَ الألفِ إذَا وَقعَت بعدَهُمَا ؛ لأنَّ المحذُوفَ مُرادٌ.

قوله : " وَمَن يَضُمُّ يُعِلُّ " يُرِيدُ : مَن يَقُولُ : " يَاحَارُ " بضمّ الرَّاءِ فَالمحذُوفُ عندهُ غَيرُ مُرَادٍ ، فَعَلَى هَذا تَقُولُ : " يَا ثَمِى " فى " ثَمُودٍ " تقلبُ الواوَ ياءً (٢)، لوقُوعِهَا طرَفاً ، إذْ لَيْسَ فى الكلامِ اسمٌ مُعْرَبٌ فى آخرِهِ وَاوٌ قبلَهَا ضَمَّةٌ ، وكذَا تقُولُ فى " تَرْقُوةٍ " : "يَا ترْقِي " تقلبُ الواوَ ياءً) (٢) كَما (٣) ذكرنَا في " ثَمُودٍ " ؛ لأنَّ تَاءَ التَّأنيثِ غَيرُمُرَادةٍ ، وَتقُولُ فى " شَقَاوَةٍ " ، وعَظايَةٍ " عَلَى هذَا المذهبِ : يا شَقَاءُ ، وَيا عَظَاءُ ، تقلبُ " الوَاوَ ، والياءَ " هَمْزَةً ، لوقُوعِهما طَرَفاً بعدَ أَلفٍ زَائدَةٍ (٤) كَمَا تَفْعَلُ فى " كِسَاءٍ ، وَرِدَاءٍ " وَكَذَا تقولُ فى كَرَوانَ : " يَاكَرَا " وَفي " صَميان " : " يا صَمَا " تقلبُ " الواوَ ، وَالياءَ " أَلِفَينِ ؛ لتطرّفِهِمَا كَمَا فى " عَصاً ، وَ رَحًى " .

قولُه : " فى كُلّ مَا أدّى إلى الإعلاَلِ " يُرِيد : فى كلّ مَا أَدَّاكَ تَرخيمُهُ على لغةِ مَن قَالَ : " يَاحَارُ " بضمّ الرَّاءِ إلى الإعلاَلِ ، ثُمّ إنّ الإعلاَلَ يَعُمُّ الجميعَ ، فَيدخُلُ فيه القلبُ ، وَالهمزُ ، وَالإبَدالُ .

قولُه : "بالقلْبِ "يُرِيدُ فى مثْلِ "يَاثمِي" ؛لأنّك أَبْدلتَ مِن ضَمّةِ الميمِ كَسْرةً فَقُلبت الواوُ ياءً ، لِتَطرُّفِها، وانكسَارِ مَا قبلَهَا ، وَمِثْلُها "ياتَرقِى" ، وَ "يَا عَرقِي" فى القلْبِ، تَرْخِيمَ " تَرْقُوَةٍ ، وَعَرْقُوَةٍ.

---

(١) العظاية : دويبة تسمى سام أبرص .
(٢) ما بين المعقوفين مكرر فى الأصل .
(٣) فى (ف) " لما " .
(٤) فى الأصل " زائد " .

قولُهُ : أَوْ بالهَمْزِ" يُرِيدُ في مثْلِ "شَقَاوَةٍ ، وَعظَايَةٍ " إذَا رخّمْتَها على لُغَةِ مَن قَالَ : "يَا حَارُ" وَبِنَاهُ علَي الضّمِّ .

قوْلُهُ: "أَو إبْدالٍ " يُرِيدُ في مثلِ " كَرَوَان ، وَصميَان " . إذا رُخّما علَى هَذه اللُّغَةِ .

وَلوْ سمّيتَ بقولك : " ضَاربتَانِ " ، أو " خَمسَةَ عَشَرَ " ثم رَخّمتَهُ على لُغةِ الضّمّ لقلت : " يَا ضَارِبَه" وَ " يَا خَمْسَه " بإبدالُ تاءِ التّأنيثِ هَاءً فى الوقْفِ علَيْها ، لتَطرُّفِهَا ؛ لِعَدَمِ إرَادةِ مَا بَعْدَهَا .

ثمَ شَرَعَ بعْدَ هَذَا فى تعليـل الإعْلاَل بهذه الأشيَاءِ ، فقاَلَ : لأنَّ مَن يضُمُّ "الرَّاءَ " فى قولك : " يَا حَارُ " يجعلُه اسماً تَامًّا كَأنّه لم يُحذَف منه شئٌ ، ولذلك بناَهُ على الضّمّ ، (وإنّما جَازَ البناءُ على الضّمِ) (١) لأنّ المحذوفَ لغير اعتلاَلٍ يكُونُ غيرَ مُرَادٍ فيُعَربُ مَا قَبلَ الحرفِ المحذُوفِ كَـ " أَبٍ ، وَ أَخٍ ، وَيَدٍ ، وَدَمٍ " فلذلك قَالُوا : " يَا حَارُ " فَبنَوهُ على الضمّ ؛ لعدم إرَادة المحذُوفِ ، وَإلى هَذا أَشَار بـقوله : " يُجْرِيه مُجْرَى اسمٍ تَكَمّلَ وَتَمّ " ، فلذلك يجرى فيه المعتلُّ عَلَى ما يقتضيه التّصريفُ من الاعْتلاَلِ . ودَخَل فى قوله : " الإعلاَل " قَوْلُهم : " يَا جَارِيْ "بسكُونِ الياءِ ترخيَم " جَاريةٍ " ، لأنّ التَّاءَ التى للتّأنيثِ غَيرُ مُرادَةٍ ، فسكنت اليَاءُ كَما فيِ " قَاضى " فتقدّرُ عَلَيها الضَّمةَ .

ثُمّ أَخَذ يُعلّلُ اللّغَةَ الأُولَى فى عَدَمِ الاعْتَلال فِيهَا ، فقَالَ : لأنّ مَن يقُولُ : يَا حَارِ بكسرِ الرّاء ، فَهُو مُنْتَظِرٌ لِبَاقي الاسمِ وَهْماً لاَحِسًّا ، أَيْ يُرِيُده ، ثمّ

---

(١) سقط من (ف) .

قَالَ (١) : " يَا هِرَقْ " يَعني فى تَرْخيم " هِرقْلٍ " بسكُون القَاف مِنْ غَيْرِ ضـمٍّ ؛ لأنَّ اللاَّمَ مُرادةٌ عَلى لُغةِ مَن قَالَ : " يَا حَارِ ، وَفى " هِرَقْل ." لُغتَانِ :

إحداهما بوزْنِ " سِبَطْرٍ " .

وَالثَّانِيةُ بوزن " زِبْرِجٍ " . ١٧٤ / أ

وَالتَّرخيمُ هُنَا عَلى اللّغة الأولى ، وَتَقُولُ على لُغةِ مَن قَالَ : " يا حَارُ " بضم الرَّاء (٢) ، (يا هِرَقُ ، بِضمّ القَـافِ) (٣) ، وَفى تَرْخِيمِ " مُضَـارٍّ " اسم فاعلٍ من ضَارَّهُ يُضارُّه مُضَارَّةً : " يَا مُضَارِ " فتكسرُ " الرَّاءَ " (٤) ،

لأنّ أَصْلَهُ " مُضَارِرٌ " (٥) كَـ " مُضَارِبٍ " فَلمَّا وَجَب التّحْريكُ لسكُونِهَا وَسكُونِ الألفِ قبلَهَا حُرّكَتْ - أَعْنى الرَّاءَ - بحركتِهَا الأَصْليّةِ ، وَلأَجْلِ هذه المسْأَلةِ احترزْنَا فى صَدْرِ هَذاَ الفصْلِ ، وقُلنا: مالم يُؤَدّ إِلَى اجْتماعِ سَاكِنَيْنِ .

قولُه : " وَيَا عِمَا " يُرِيدُ تَرخيمَ " عِمادٍ " فلاَ تُقَدّرُ عَلَى الألفِ حركةً كَمَا لاَ تُقدّرُ عليَها مَعَ (٦) الدّالِ ، وَعلَى لُغةِ مَنْ ضمَّ تُقدّرُ الضمّةَ علَى الألفِ ، وَكَذَا القَوْلُ فى " سَعِي " تَرْخيم سَعِيدٍ " ، وَإِذا قُلتَ : " يَا بُرْثُ " فى " بُرْثُنٍ " عَلَماً عَلَى قَوْلِ مَن قَالَ : " يَا حَارُ " بضمّ الرّاء تقدّرُ فيه ضَمّةً مُجْتَلَبةً لأجْلِ النّداءِ

(١) بعده فى (ف) " فهو يقول " .

(٢) فى النسختين " بكسر الراء " تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين ذكر بعد قوله : " لأن اللام مرادة على لغة من قال يا حار " فوضعته فى مكانه المناسب ، والله أعلم بالصواب .

(٤) أما اسم المفعول فيحرك بالفتح . انظر شرح ابن القواس ١٠٧١ .

(٥) فى الأصل " مضار " تحريف .

(٦) فى (ف) " على " تحريف .

غَيْرَ الضّمة الأَصْليّة (١) .

وَتحذفُ الحرفين إن زِيَدا مَعَا تقولُ : يا عُثْمَ وَيا أَسْمَ اسْمَعَا .
تُرِيدُ عُثْمَانَ ، وَأسمَاءَ وَقُلْ يا مَنْصُ يَا عَمّ وَيازِحْلَ ، فَزِلْ
حَرفينِ حَرفَ المدِّ وَالمؤخَرْ إذَا بَقِى ثلاثَــةٌ أوْ أكْثَــرْ

هُنَا أَخَذَ يُبَيّنُ مَا تَوَالَى فيه الحذْفُ ، فَقال :

وتَحْذِفُ الْحَرْفَيْنِ إنْ زيداً مَعاً .

وَمَعْنَى قوله : " زيَداً مـعاً " أنّهما زيَدا لمعْنًى وَاحدٍ ، ويَحتَملُ أن يُريد بقوله : " زِيدا مـعاً " أنَّه لاَ يُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا دُونَ الآخرِ كَالألفِ وَالنُّونِ في " عُثْمَانَ " ؛ فَإنّ هذَا الوزْنَ لا يتحَقّقُ بِدُون الزّائـديْنِ مَعاً ؛ لأنّهما زِيدَا لمعنًى وَاحدٍ وَهُوَ مُشابهتُهما بأَلِفي التَّأنيثِ ، تَقُولُ فى " عُثمانَ " : " يا عُثْمَ " فتحذفُ الألفَ وَالنُّونَ ، وَكذلِك أَسْماءُ ـ اسمَ امرأةٍ ـ تقُول : " يَا أسْمَ " تحْذِفُ الهَمْزَةَ وَالمدّةَ قَبْلَها ، فَوَزنُ " أَسْمَاءَ " فَعْلاُء (٢) كَـ (صَحْرَاءَ) وَهُوَ عَلَمٌ على امرأة ، وَأَصْلُه " وَسْمَاءُ " من الوسَامَةِ ، وهي الحُسنُ وَالجَمالُ ، فَأبْدَلُوا من الواو الّتى هِيَ فاءُ الكَلِمَةِ همْزَةً كَمَا قَالُوا : " أَنَاةٌ " فى "وَنَاةٍ " ، وَقَالُوا : " أَحدٌ " وَأصْلُهُ " وحَدٌ " ، وَمِنْهم مَنْ قَالَ : "وَزْنُهُ " أَفْعَالٌ " (٣) جَمعُ " اسْمٍ " وَلاَ يَنْصرِفُ للتّعريف وَالتّأنيثِ المعنويّ ، فَعلَى هَذا يكُون مِنَ القِسْمِ الثّاني الذى آخِرُهُ (٤) أَصلٌ كَمنْصُورٍ ، وَ إنّما حُذِفَ الحرفَان مَعاً ؛ لأنّهما زِيدَا لمعْنًى واحدٍ ، وَهذَا القسمُ الذى آخرُهُ زائدٌ ، وقَبلَهُ مدّةٌ يَنْقسمُ ستّةَ أقسَامٍ :

أحدُهَا : ألفُ التّأنيثِ نحو " أسْماء " على مَذهَبِ سِيبويَهِ (٢) ؛ فإنّها

---

(١) انظر التفصيل فى ابن يعيش ٢١/٢

(٢) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٣٣٧/١ فما بعدها .

(٣) منهم العلامة الأعلم ، انظر حاشيه الكتاب ٣٣٨/١ .

(٤) سقط من (ف) .

عنده " فَعْـلاءُ " .

الثاني : الألفُ والنُّون كَعُثْمَانَ .

الثَّالثُ : الجمعُ نحو " زَيدُونَ " إذا سُمّي به وَبقِيَ بعد الحذْفِ ثَلاثةُ أحرفٍ فصَاعداً ، وَلِذلك لاَ تحذفُ من " بنون " إذَا رخّمته إلاّ النُّونَ وَحدَهَا [١] ، وتقولُ في رجلٍ سمّيته بِـ " قاضُونَ " : " يا قَاضِي أقبلْ " . فتردّ الياءَ ، وفي رجُلٍ سمّيتَه بِـ " مُوسَوْن " جَمع " مُوسَى " : " يَا مُوسَى أَقْبلْ " فتردّ الألفَ لِزَوالِ مُوجِبِ حَذْفِهَا . [٢] .

الرَّابعُ : التَّثْنِيَةُ ؛ لأنّ الألفَ والنُّونَ زِيدَا مَعاً لمعنىً واحدٍ وَهو التَّثْنِيَةُ.

الخامس : يَاءَا النَّسَبِ نحْوُ " مصرِّي " فَتحذفُهَما ؛ لأنَّهما زِيدَا لمعنىً واحدٍ وَهُوَ النَّسَبُ ، وَكذلِكَ ما أشبههما نحو " كُرسيٍّ " .

السّادسُ : الألفُ والتَّاءُ في جمع المؤنّثِ ، فإن كَانَ في الاسم المؤنّث تَاءُ التّأنيثِ لاَ تحْذِفُ غيرَها ، تقُولُ في " قَر عْبلاَنة "وَهُوَ اسْمُ القَمْلَةِ [٣] : " يا قَرعْبَلاَنُ " .

قولُه :

" يَا مَنْصُ يَا عمَّ ويا زِحْل فَزِلْ

حَرْفَيْنِ حَرَف المدِّ وَالمؤخّر

يُرِيدُ (حَذْفَ)[٤] حَرْفَيْنِ من هَذا القِسْمِ ، أحدُهُمَا حَرْفُ المدِّ ، ١٧٤/ب وَالثّاني الْمُؤَخَّرُ ، وَهُوَ الحرْفُ الأصْلِيّ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ المدِّ .

---

(١) انظر الكتاب ٣٣٨/١

(٢) انظر الكتاب ٣٤٠/١

(٣) فسرها الخليل في العين ٣٤٨/٢ بأنها دويبة عريضة محبنطئة ، وتبعه اللغويون مثل الزبيدي في الاستدراك ١٩٤، وكراع النمل في المنتخب ١١٧/١ وصاحبي اللسان والتاج في "قرعبل"

(٤) في النسختين "فتح "تحريف

قولُه : " يا منصُ " ، يُريدُ يا منصُورُ ، قَولُه : " يَا عمّ " يُريُد يَا عمَّارُ ، قــولُه" يا زِحْل " يريدُ يا زِحْلِيلُ ، وَالزّحْليلُ :(١) الرَّجُلُ الكَثِيرُ التَّأَخُّرِ وَالتَّباعُدِ ، قاَلَ الشّاعِرُ (٢) :

فَقَرِّبَنْ هَذَا وَهَذا زَحلُهْ

أيْ : بَعّدْهُ وَأَخّرْهُ ، وَمِنْه سُمّى " زُحَلُ " لبُعْدِه وَتأَخُّر فلكه عن الأَفْلاكِ التى تحْتَهُ بالنّسْبة إِلَى الأَرْضِ ، فَعَلى هَذَا الاشْتقـاقِ تكُوْن الـلاّمُ فى " زِحْليلِ " زَائدةً ؛ لعدمِهَا في " التَّزحيل " ، فلاَ يكوُن ممَّا آخرُه أَصْلٌ وَقبلَهُ زَائدٌ .

وَقَدْ رُوِى " يَا مَهْدِ فَزِلْ " يُرِيدُ " يا مهديّ " وَهُوَ مَفْعُولٌ من هَديتُ القومَ إِلَى الدّين هُدًى ، فـعَلَى هذه الرّوايةِ يَتُمُّ له المُـرادُ عـلَى قَـوْلٍ ؛ لأنّ فـيـه خلافاً(٣) ، وهَذاَ هُوَ القسمُ الثّاني الذى آخرُه حَرْفٌ أَصْلِيٌّ وقَبلَهُ مَدّةٌ ، وَإِنّما حُذفَ هُنا الأصْلُ وَهُو الحرفُ الأخيرُ وَالزّائد قَبْلَهُ لِتَعارُضِ دَليلِى الحذْفِ مِنْ غَيْرِ تَرْجيحٍ ، لأنَّ الزّائدَ مَع كونهِ أَحقّ بالحذْفِ لكُونه زَائداً لكنّه مُعارَضٌ بأنّ الطّرفَ أَحقٌّ بالحذْفِ ، فلمّا تعارَضَا ولمْ يَظْهرْ تَرجيحٌ لحذْفِ أَحَدهَما ، حُذِفَا مَعاً .

قولُه :

" إذا بَـقِيَ ثَلاَثَةٌ أَوْ أَكْثَرْ "

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لأبى النجم العجلى

وهو فى الكتاب ٢/٢٨٧ ، والكامل ٢/١٦٢ ، والمفصل ٣٣٩ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٣ ، وديوانه ١٦٦ برواية :

نقول قدم ذا وهذا أدخله

وعليه فلا شاهد فى البيت

(٣) انظر شرح ابن القواس ١٠٧٤ .

يُرِيدُ بَعد الحذفِ ، وفيه احترازٌ من" سَعِيد ، وَثَمُودٍ ، وَعِمَادٍ " فى هَذا القسْمِ ، وأَمّا فى القسمِ الأوّلِ وَهُو مَا آخرُهُ زَائدَانِ – ففيه احترازٌ من " بنونٍ " [إذا سُمِّى به][1] فإنّه لا يُحذفُ منه [2] إلاّ حرفٌ وَاحدٌ ، لئلا يبقَى الاسمُ بعد الحذْفِ علَى حَرْفَينِ فَيصِيرُ بِذَلك علَى صِيَغِ الحروفِ نحْوَ " مِنْ ، وَقَدْ ، وَهَلْ " .

ثُمّ ههنا تفصيلٌ جامعٌ ، وهُوَ أَنّ الاسْمَ المفْرَدَ إمّا أن يَكُونَ فيه [2] تاءُ التّأنيثِ أَوْ لاَ ، فَإن كَانَ فلاَ يحذَفُ غَيْرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يكن ، فإمّا أن يكُونَ آخرُه أَصْلاً أَوْ لاَ ، فإن كانَ آخرُه [أَصْلاً] [3] فَإمّا أن يكُونَ قبلَه زَائدٌ أَوْ لَيْسَ ، فَإن لم يكُن فلَا يُحْذَفُ منه إلاّ حرفٌ وَاحِدٌ وذَلِك نحْوُ مُشْتَاقٍ ، وَمُعْتَاقٍ ، وَمُخْتَارٍ لاَ تُحذفُ الألفُ ؛ لأنّها أصْلٌ ، وهِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ وَهِيَ منقلبَةٌ إمّا عن " واوٍ " ، أَوْ " ياءٍ " .

وإن كان قبلَه حَرفٌ زائدٌ ، فإمّا أن يكُون مَدّةً أو لَيْسَ ، فإن لم تكن الزّائدةُ مدّةً لمْ يُحذَفْ مِنْه إلاّ حَرفٌ واحدٌ كرجُلٍ سَمّيتَه بِـ " قَنَوَّر " ، وَهُو الغليظ الشّديدُ [4] فتقُولُ : " يَا قَنوَّ " بفتْحِ الْوَاوِ [5] ، وَبضّمها على اللُّغةِ الأُخْرى . وَنَعْنى بالمدّةِ أَن يكُونَ الحرْفُ ساكناً ويكُونَ مَا قبلَه من جِنْسه ، فعلَى هذا لو سمّيت رَجُلاً بقولك : " سِنَّوْرٍ " لمْ يُحذَفْ غيرُ " الرّاءِ " وَإن كانت الواوُ التى قبلَهَا ساكِنَةً؛ لأنّ ما قبلَها ليْسَ من جنسَها بَلْ هُوَ مفتوحٌ فتَقُولُ : "

---

(١) من (ف)

(٢) سقط من (ف) .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) انظر اللسان فى " قنور " .

(٥) انظر الكتاب ٣٣٨/١ .

يَا سنُّوْ " بواوٍ ساكنة ، وتقلبُهَا ألفاً لانفتَاحِ ما قبلَهَا على لُغة مَن ضمّ فى التّرخيم ، فتقُولَ : " يَا سنًّا " .

وَإن كَانَ مَدّةً ، فَإمَّا أن يكونَ قبلَها ثلاثةُ أحْرفٍ فصَاعداً أوْلاَ ، فَإن لمْ يكُن لمْ يُحْذفْ إلاّ حرْفٌ وَاحِدٌ نحْوُ " سَعِيدٍ " وَإن كَانَ قبْلَ المدّةِ ثلاثةُ أَحْرُفٍ أُصُول فَصَاعداً حُذفَ الحرْفُ الأصليّ وَمَا قبلَه نحْوُ " مَنصُورٍ " ، فإنْ لمْ يكُن آخرُ الاسْمِ أَصْلاً بَلْ زَائِداً فإمّا أَن يكُونَ قبلَهُ زَائِدٌ أوْ لَيْسَ ، فَإن لمْ يكُن لمْ يُحْذفْ إلاّ الحرْفُ الأَخِيرُ (١) وَحْدَهُ نَحْوُ " سُعْدَى " ، وَإنْ كانَ قبلَه زائدٌ فإمَّا أن يكُوَن مَدةً أَوْلاَ ، فإن لم يكن مَدّةً لم يُحذَفْ (إلاّ حَرْفٌ وَاحدٌ كرجُلٍ سَمّيتَه بـ "حَوْلاَيَا" فَلَمْ يُحْذَفْ) (٢) إلاّ الألِفُ الأَخِيرةُ وَحْدَهَا ، فَتَقُولُ: " يَاحَوْلاَيَ" (٣) ، وَإنْ كانَ مَدّةً فَهُوَ الَّذي يُحذَفُ منْهُ حرْفَانِ نَحْوُ صَحْرَاءَ ، وَأَسْمَاءَ . ١٧٥/أ

وَكُلُّ مَا أنّثَ بالهَاءِ حُذِفْ الهَاءُ منهُ وَكذَا افعلْ بالألفْ
تقولُ : يَا طَلْحَ وَيا سلْمَ اعْلَمَا وَالهَاءُ أثْبِتْهُ بفَتْحٍ مُقْحِمَا

يدخُلُ فى قوله :

" وكلُّ مَا أنّث بالهَاءِ حُذِف الهاءُ منْهُ "

المعْرِفَةُ وَالنّكِرةُ كقوله : " يَا طَلْحَ " فى ترخيم "طَلْحَةَ" ، وَأمّا النّكِرةُ فنحْوُ قولك فيِ "ضاربة": "يَا ضارِبَ" (٤) بفتح البَاء ، وَلاَ يُجوزُ الضُّم على لغة من ضَمّ آخر المرخّم ، لئلاّ يَلْتبِسَ بالمذكّرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فى الأصل " الآخر " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٦١ . وحولايا : قرية خَربة في النهروان .

(٤) (ف) "يا ضاربة"

جَارِيَ لاَ تَسْتَنكِري عَذِيرى(١)

أَرَادَ : " يَا جَارِيَةُ " ، ويَدخُلُ فيه أيضاً ما بقي بعدَ حَذف التاء حرفين أو أَكثَر لعمُوم " كلّ " فى قوله : " وكلُّ ما أُنّث بالهاءِ " فقد فُهِمَ منهُ أنّ العلميّة غيرُ مشرُوطةٍ فى ترخيم ما فيه تاءُ التّأنيثِ ، ولاَ الزّيادةُ علَى الثّلاثةِ (٢) ، ولذلك تقولُ فى " ثُبةٍ " : " ياثُبَ " وَفي " هبَةٍ " : " ياهِبَ " ،وَقالُوا : " يَاشَا أرجُنِى " يُرِيدُونَ : " يَا شَاةُ " (٣) ، ومَعْنى " ارجُنِي" : أَقِيمى ، يقالُ : شاةٌ راجنٌ إذا لَزِمَت الْبيُوتَ ولَمْ تَسْرحْ لِلْمَرْعَى(٤) ، وَمَن قَالَ : " يَا حَارُ " بضمّ الرّاءِ يَرُدُّ الهاءَ الّتى هِيَ لاَمُ الكَلِمَةِ لئلاّ يُبْقى الاسْمُ علَى حَرْفيْنِ أَحَدُهما ساكِنٌ وَهُوَ عديمُ النّظيرِ ، وَيحذفُ تاءُ التّأنيثِ (٥) .

وَقَدْ تَقدّم فى أَوّلِ الكتَابِ تصريفُ " شَاةٍ" وَأَصلُها ، فاعْرِفْه مِنْ هُنَاكَ(٦) . وإنّما لمْ يَشْترطِ العلمّيةَ وَالزّيادةَ علَى الثّلاثةِ ؛ لأنّ العلميّةَ قد خَلَفَها التأنيثُ لمناسبةٍ بينَهُما من جِهَةِ أنّهما يُؤثّرانِ في منْعِ الصّرفِ ، وَمِن جِهَةِ أَنّ تاءَ

---

(١) قائله العجاج ، وبعده :

سعيِي وإشفاقى على بعيرى

وهو فى ديوانه ٢٢١ ، والكتاب ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١، والمقتضب ٤/٢٦٠ ، والخزانة ١/٢٨٣ ، والعينى ٤/٢٧٨ ، وابن يعيش ٢/٢٠ .

(٢) فى الأصل " التثنية " تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر أساس البلاغة فى (رجن) ، ويروى " ادجنى " بالدال والمعنى واحد ، انظر الكتاب ١/٣٣٠.

(٥) فتقول : ياشاه ، انظر ابن يعيش ٢/٢٠.

(٦) انظر ١ / ٩٨ .

التّأنيثِ لهَا شبهٌ بالعلمّيةِ من جِهةِ أنّها تخلّصُ الواحِدَ من الجنْسِ كمَا تعيّنُ[1] العلميّةُ الواحِدَ من الجنْسِ .

وَأمّا الزيَادةُ علَى الثّلاثةِ فإنّما لمْ تشترَطْ فيمَا فيهِ التّاءُ ؛ لأنّها تُشْبهُ الاسمَ الثانيَ من المركّب ، ولذلك فتحَ مَا قبلَهَا كَما فتحَ ما قبلَ الثاني من المركّب نحو " حَضْرَمَوتَ " ، ولأنّها زائدةٌ دخيلةٌ ، فلمّا حذفت رجع الاسمُ إلى حالهِ قبلَ دخُولها فلم يتغيّر الاسمُ بحذفها عن صيغتهِ قبلَ دخُولها ، ولأن التّغْيِيرَ قد دَخَلَها في غير النّداءِ كَحَذفِهَا في الجمْعِ وَالنّسَبِ وَ (قَلْبِهَا)[2]هاءً[3] ، فَحَذْفُها في النّداءِ أولى ؛ لكثْرة استعمَالهِ ، وَلا يحذفُ من الاسمِ غيرُهَا زَائداً كاَن ما قبلَها أو أصلياً .

فالزّائدُ نَحْوُ " مُرجَانةٍ " تقولُ : مرجانُ أقبلي ، وفي " كُوفيّةٍ " : يا كُوفيّ أقبلي ، والأصليّ نحوُ : " ياَ طلحُ " في " طلحةَ " ، وَ " يَا حَمزُ " في " حَمزةَ " .

قولُه : " وكذَا افعلْ بالألف " يُريدُ ألفَ التّأنيثِ المفردةَ نَحوُ " سَلمَى ، وَسُعَدى ، فتقُولُ : " يَا سَلْمَ ، وَيا سُعْدَ " ، وكذلك ألف التكثير تقولُ في " قَبَعْثَرَى " عَلَماً : " يَا قَبعثَر أقبلْ .

قولُه :

" وَالهَاءُ أَثبِتْه بفتْحٍ مُقْحمَا "

معنَى الإقْحامِ : زيادةُ الشّيءِ في الموضعِ الذي لاَ يَليقُ بهِ ، وَقِيلَ : وَضعُ الشّيء في مَوْضعٍ لَا يَسْتَحِقُّهُ ، وَقيلَ : وَضعُ الشّيءِ بيْنَ شَيْئَيْنِ ، فإذا قُلتَ : يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ ، بفتْحِ التّاءِ كَمَا قَالَ النّابغةُ :

---

(١) في الأصل "تغير"

(٢) في النسختين "قبلها" والتصويب من كتابه الآخر التحفه الشافيه لوحه ٤٧ب وفيه « وقلبها في الوقف هاء » .

(٣) (ف) "ياء"

كَلِينى لِهَمٍّ يَا أُمَيمَةَ نَاصِبِ (١)

بفتْحِ التّاءِ من " أُمَيـمَـةَ " فقِيلَ فـيه : إنّه حَذفَ التّاءَ المضمُومةَ ثمّ أتى بِأُخْرى مَفتُوحةٍ لِتَأكيدِ التّأنيثِ،ثمّ فتحَها إتّباعاً لفتّحةِ الميمِ .

فَإن قِيلَ : فعَلَى هَذا لاَ إقْحَامَ ؛ لأنّ الإقحَامَ يكوُن بين شيئين ، وَالهَاءُ هُنَا آخِرُ الكلَمة .

قِيلَ : الهاءُ المحذُوفةُ مُقدّرةُ ، وَالمقدّرُ (٢) كَالمُحَقّقِ،فقَدْ وَقَعَتِ الهَاءُ الزّائِدَةُ مُقْحَمةً بيْنَ الميمِ وَتَاءِ التّأنيثِ المحذُوفَةِ المُرَادَةِ . ١٧٥ب

وَقِيلَ : الهَاءُ مُقْحمةُ بينَ الميمِ وحَرَكتِهاء،ثُمّ حُرّكت الميمُ بعدَ ذلك إتْبَاعاً لحركَةِ الهاءِ فأَتْبعُوا الأوّلَ الثّانيَ كمَا فى " يَا زَيدَ بْنَ عَمرٍو "(٣) .

وَقِيلَ : بينَ الميمِ وَحركةِ الْهَاءِ .

وَإنّما زِيدَتْ هَذهِ الهاءُ فى موضعِ التّخْفيفِ لِتُفيدَ أَنَّ المحذُوفَ المقدّرَ بمنزلةِ المذكُورِ .

ومَن قَالَ : ليْسَ مِن شَرْطِ الإقْحامِ أَنَّ الزّائدَ بيْنَ شيئين بَلْ هُوَ وَضْعُ الشّيءِ فى موضعٍ لا يستحقّه لاَ تَلْزمُهُ هذهِ الإشْكَالاَتُ .

---

(١) هذا صدر بيت للنابغة الذبيانى ، وعجزه :

وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وهو فى ديوانه ٥٤ ، والكتاب ٣١٥/١ ، ٣٤٦ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، والعينى ٣٠٣/٤ ، والخزانة ٣٧٠/١ .

(٢) فى الأصل " والمقدرة " .

(٣) نسب هذان القولان لأبى على الفارسى .

انظر شرح الألفية للمرادى ٣٨/٤ ، وشرح ابن الخباز على الدرة النحوية .

والفَائدةُ في حذفِ الهاءِ وإقحامِ أُخْرَى التّخْفيفُ ، وَهُوَ الفَتْحُ .

وَقيلَ : إنَّ التّاءَ المضْمُومةَ لم تُحذَفْ لكن أَبْدَلُوا من ضمّتِها فَتحةً تَخْفيفاً للكَلِمَةِ (١) حينَ كانت أَثْقلَ من المذكّرِ ، وقد يَبْني بَعَضُهُم المنَادى المفرَدَ على الفتْحِ قَالَ الشَّاعرُ :

يَا رِيحَ مِن نحوِ الشَّمالِ هُبِّي (٢)

وَقيلَ : لمّا كانتَ تاءُ التأنيثِ بمنزلة المنفصِلِ فَتَحُوهَا ، إتْباعاً لحركة الميم من " أُمَيمةَ " ، وَالحاء مِنْ قولك : " يَا طَلْحَ " كَما فَتَحُوا في " يَا زيدَ بْنَ عَمْرٍو " إتْبَاعاً لحركةِ النُّونِ ، وهُنَا أَوْلَى مِن ثَمَّ ؛ لأنّه إتْباعُ الثاني للأوّل ، وَهُناك بالعَكْسِ .

وَإذَا وَقفتَ علَى قولك : " يَا طلح " زدتَ هاءَ السكْتِ ؛ لتحرُسَ حركةَ الحاء عن السُّكُونِ ، لئلا يُحْذفَ من الكلمةِ حَرْفٌ وَحَرَكةٌ ، ولذلك تلزمُ هذه الهاءُ كمَا تلزَم في " قِهْ ، وَعِه " أَمْرٌ مِنْ : وَقَى يَقِي ، وَوَعَى يَعِي .

أمّا المُركّبُ كَمعدِي كَرِبَا تقولُ : يا مَعْدِى فلاَ تُركّبَا
كذَاكَ إن رخّمْتَ بَعْلَبَكّاَ وَلاَ تُرخِّمْ جُملةً إذْ تُحْكَى

إذَا رخّمت المنَادَى المركّبَ من اسمين تركيباً يَصيرُ بِهِ الاسمانِ اسماً واحداً كمعدِ يكربَ ، وَبعْلبَكّ ، أو من اسمٍ وَصَوْتٍ كَعَمْرَوَيْهِ ، فتحذفُ الاسمَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) لم أقف على قائله ، وقال العينى : " أقول : هذا شطر رجز ، وقيل : هذا ليس بشعر " . وهو فى العينى ٢٩٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٥ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٨/٤ .

الأخيرَ لشبهه بتاء التأنيث من وجُوهٍ نذكرُهَا الآن ، وَهِيَ : (١)

أَنّ ما قبلَ الاسمِ الأخيرِ مَفتُوحٌ في التّصغيرِ كما أَنّ ما قبلَ (٢) تَاءِ التّأنيثِ كَذلِكَ .

وَأنّ الثّانِيَ يُحذفُ (٣) فى النَّسبِ كمَا يحذفُ فيه التاءُ ، فتقُولُ فى "حَضْرمَوتَ" : "حَضَرِيّ" بحذفِ الثّاني كما تقُولُ فى "حمزةَ" : "حَمْزِيّ" ، بحذفِ التاءِ .

وَأَنّ المصغّر من المركّب هُوَ الأوّلُ ثُمَّ يُؤتَى بالثّاني .

وَلأنّ الاسمَ الثّانِيَ هُو محلُّ الإعْرابِ كمَا أنّ تاءَ التأنيثِ إِذَا دَخلَتّ عَلَى اسْمٍ صَارتْ هِيَ محلَّ الإعْرابِ .

فَلِذلكَ تَحذفُ الأخيرَ من الاسْمَينِ كَمَا تَحذفُ تاءَ التّأنيثِ (٤) .

قولُه :

تقولُ :يَا مَعدِي فَلاَ تُركّبَا

يُريدُ لاَ تركيبَ في التّرخيم ؛ لأنّ بحذف الثاني قد زَالَ التركيبُ لَفظًا لكنّه مرادٌ منويٌّ .

قولُه :

كذَاكَ إن رخّمتَ بَعَلبَكَّا

" ذَاك " إشارَةٌ إلى ترخيم " مَعدِ يكربَ " يُريدُ أنّ " بَعلبَكَّ "يُحذفُ منْه الثّاني كمَا تحذفُه من " معدِي كربَ " ، وكذَاكَ [مِنْ] (٥)خَمْسةَ عَشرَ " تقوُلُ: " يا خَمْسَةُ أَقْبلْ "بحذف الثاني ، وإذَا رخّمتَ: «اثنا عشر»: تَقُولُ "يااثْنُ "

---

(١) (ف) " وهو " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " محذوف .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٦٧ .

(٥) سقط من الأصل

بحذْفِ الاسْمِ الثَّاني وَالألفِ ؛ لأنّ الثّاني بمنزلة النُّونِ من قولك : " اثنَانِ " ، ولو رَخّمتَ " اثنان " (١) لحذفتَ الألفَ وَالنّونَ فكذلك إذا رخمت " اثْنَا عَشَرَ " .

قولُه :

وَلاَ ترخَّمْ جُمْلةً [(٢-) إذْ تُحْكَى " إنَّما قَالَ : " إذْ تُحْكَى " ؛ لأنّه تعليلُ لامْتنَاع ترخيمِ الجُمْلةِ ، فكأنّه قَالَ : لاَ تُرخّمْ جُمْلةً) -٢) ؛ لأنّها تُحْكَى . ١٧٦(أ) وَحقيقةُ الحكَايةِ أَن يُؤتى باللّفْظِ علَى مَا كَانَ قَبْلُ ، وَالتّرخِيمُ تَغْيِيرٌ وَالتَّغْيِيرُ مُخِلٌّ بالحكَايةِ ، وَإِذا كَانَ الإعْرابُ مُخِلاً فى الجُمَلِ بحِكَايتِهَا،فَالتّرْخيمُ(٣) أَشَدُّ مُنَافاةً ، وَأَيضاً فَلوْ رخّمتَ الجُمْلةَ لحَصَلَ لَبْسٌ ؛ لأنّك لو رَخّمت مثلاً " زَيدٌ قائمٌ " اسمَ رجُلٍ ، أَوْ " تأبّطَ شَرّاً " ، فَقلتَ : " يَا زيدُ ، وَيا تَأبّطُ " لجازَ أن يكُونَ فى الأوّل اسماً مُفرَداً ، وَجَازَ أن يكُونَ فى الثّانِى فعْلاً قد سمّى به مُجّرداً من الضّميرِ فلمْ يُعرَفْ أَصلُهُ ، أَهُوَ جُملةٌ أَمْ مُفرَدٌ ؟ وَأَيضاً فإنّ الجُملةَ تشبهُ المضَافَ ؛ لأنّها كَلامٌ قد عَمِلَ بَعضُه فى بعضٍ ، ألاَ تَرىَ أنَّ الجزءَ الأوَّلَ من " تَأَبّطَ شَرّاً " عَاملٌ فى الثانِي مِنْهُ كَما أَنّ المضَافَ عَاملٌ فى المضَافِ إليه ، وَمِنْها أَنّ المطْلوَبَ مِنَ الجُملةِ نسبةُ أَحدِ الجُزْءين إِلَى الآخرِ وَمَعَ انتفاء أَحَدِ الجُزءين لاَ تَتَحقّقُ النّسْبةُ (٤).

وَخَصَّصُوا النّداءَ عَنْ سَمَاعِ ... بمثل يا هَنَاهُ ياَ لَكَاعِ
وَلِمذكّرٍ فقُلْ : يا لُكَعُ ... وَقُلْ : وَاللّهَم فيه يَقَعُ .

قولُه : " خَصَّصُوا النّداء " يريدُ : جعلُوا قوْلَهم : " يَاهَنَاهُ " مخصُوصاً

---

(١) (ف) " الثانى " تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ف) .

(٣) (ف) " فالترخيم تغيير أشد " .

(٤) انظر الكتاب ٣٤٢/١ ، وابن يعيش ٢٣/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٥٠/٤.

بالنِّداء ، لمْ يَسْتَعْملُوهُ فى غَيْرِه ، فَلمْ يقُولُوا : " قَامَ هَناهُ " ، ولاَ مَررْتُ بهنَاهُ .
وَوزْنُ " هنَاهُ " فَعَالٌ ، وأَصْلُه " يَا هَناوٌ " فأبدلُوا من الوَاوِ هَاءً ، قَالَ الشّاعِر:

وَقَدْ رَابَنِي قَولُها يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ (١)

يُرِيدُ: يَا رجُلُ ، وَالدّليلُ علَى أَنّ الهَاءَ بَدلٌ مِن واوٍ قولُـهُـم فـى جَـمْـعِـه " هَنَوَاتٌ " ، قَالَ الشّاعرُ :

أَرى ابْنَ نِزَارٍ قد جفَانِي وَمَلَّنِي ... علَى هَنَواتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ (٢)

وَهِيَ الخِصَالُ المُسْتَقْبحَةُ ، وَقِيلَ (٣) : إنَّ الهَاءَ ليسَتْ بَدَلاً مِنَ الوَاوِ بَلْ هِيَ لاَمُ الكلمةِ (٤) .

قولُه : " عَن سماعٍ " يريدُ أَنّ هَذَا التّخْصيصَ بالنّداءِ سَماعِيٌّ لا يُقَاسُ عَليْهِ ، وأمَّا " ياَ لَكَاعِ " فَهُوَ أيضًا مخْصُوصٌ بالنّداءِ ، وَلمْ يُستعْمَلْ فى غَيْرِه إلاَّ شَاذًا قَالَ الشَّاعِرُ :

أُطوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُم آوِي ... إِلَى بَيْتٍ قَعِيدتُهُ لَكَاعِ (٥)

وَاللَّكَاعُ : المرْأَةُ اللَّئِيمَةُ ، وَقِيلَ : الأَمَـةُ ، وكَذلِكَ يَا فَـسَاقِ ، وَيـا خَبَاثِ ، وَيَاغَدَارِ .

---

(١) البيت لامرئ القيس
وهو فى ديوانه ١٦٠ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، والعينى ٢٦٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ٦٦ ، ٥٦٠ .

(٢) لم أعثر على قائله
وهو فى المقتضب ٢٦٩/٢ ، والكتاب ٣٦١/٣ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٥١ ، ٥٥٩

(٣) القائل بعض البصريين كما أفاده ابن الشجرى فى أماليه ١٠١/٢ .

(٤) وهو ضعيف ، لقلة باب سلس وقلق . انظر شرح الشافية ٢٢٥/٣ ، وابن الشجرى ١٠٢/٢ .

(٥) قائله الحطيئة ، وهو في ديوانه ١٢٠ ، وابن يعيش ٤ / ٥٧ ، والخزانة ١ / ٤٠٨ .

قولُه :

وَلِمذكَّرٍ فقل يَا لُكَعُ

يريدُ: أنَّ نَظِيرَ قولهم فى المؤنّث :"يا لَكَاعِ" قَولُهُم فى المذكّرِ : " يا لُكَعُ " ، وَكَذلِكَ " يا فُسَقُ ، وَيَا غُدَرُ ، وَيَا خُبَثُ وقَالُوا: " يَا دَفارِ " يُرِيُّونَ يا مُنْتِنَة ، وَإنّما تُسْتَعملُ هَذهِ الألفَاظُ فى الشّتْمِ .

وَأمَّا " فُلُ " فَمخصُوصٌ أيْضاً بالنّداءِ ، وأَصْلُه " يَا فُلاَنُ " فحَذفُوا (الألِفَ وَالنُّونَ) (١) تَخْفِيفاً وَهُوَ من تَغْيِيراتِ النّداءِ وَلَيْسَ هذَا بِتَرْخِيمٍ (٢) ؛ لأنّه لوْ كَانَ ترخيماً لقَالُوا :" يَا فُلاَ " بإثْبَاتِ الألفْ كَما قَالُوا فى " عِمَادٍ " : "يَا عِمَا" بإِثْبَاتِ الألفِ ؛ لأنّ بحذْفِ الألفِ يَبْقَى الاسْمُ علىَ حَرْفَين وَلاَ نَظِيرَ لَهُ ، وَقَد استعملُوهُ فى غَيرِ النّداءِ شَاذّاً قَالَ الشّاعرُ :

فى لَجّةٍ امْسكْ فُلاَناً عن فُلِ (٣)

يُرِيدُ : امْسِكْ فُلاَناً عَن فُلاَنٍ .

وأَمّا قولُهم : " اللّهُمَّ " فلا يُسْتَعْملُ إلاّ فى النّداءِ ، وَ " المْيمُ " المشدّدَةُ عوَضٌ من " يَا " (٤) ؛ وَإنّما شدّدُوا المِيمَ ؛ لأنّ المشدّدَ فى تَقْدِيرِ حَرْفَينِ ، أَحدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ الأوّلُ فَهُوَ عِوَضٌ منْ حَرفَينِ أَحَدُهما ساكِنٌ فَهُو(يا)؛ لِأنّهُ(٥) عَلَى حَرْفين .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) فى الأصل " للترخيم " .

(٣) هذا البيت لأبى النجم العجلى

وهو وفى ديوانه ١٩٩ ، والكتاب ٣٣٣/١ ، ١٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، والخزانة ٤٠١/١ ، والعينى ٢٢٨/٤ .

(٤) هذا مذهب البصريين ؛ وقال الكوفيون : الميم المشددة فى " اللهم " ليست عوضاً من " يا " ، ولكل فريق حججه وبراهينه ، انظر هذا فى الانصاف ٣٤١ ، المسألة (٤٧) .

(٥) فى الأصل " فهو ثلاثة " وهو تحريف .

وإنّما عوّضوا الميمَ دونَ غيرِها ؛ لأنّ الميمَ يُعرّفُ بِهَا فِى لُغةِ "طيئٍ وَحَرْفُ النّداءِ يُفيدُ التّعْرِيفَ بالقصْدِ ، فَبَيْنَ الميمِ وحرْفِ النّداءِ شَبَهُ مَعْنويٌّ ، وَلاَ يُجْمعُ بينَ الميمِ وَحَرفِ النداء إلاّ فى ضَرُورةِ الشّعْرِ (١) . ١٧٦ب

[الاختصاص]

وَبَابُ الاختصاص كالنِّداءِ فى النَّصْبِ بالفعْلِ وَفى البناءِ
كمثْلِ نحنُ العُرْبَ أقْرى لِلْنُزُلْ وَإنَّنى أفعَلُ أيُّهَا الرّجُلْ

حَقِيقَةُ النّداءِ مركّبةٌ مِنَ الاخْتِصاصِ وَتَنْبِيهِ المدعُوِّ بِهِ لتخَاطِبَه ، فالاختصَاصُ جزءُ حَقيقةِ النّداءِ وَلاَزِمٌ لَه غَالباً ، ثم قد يُجرّدُ لفظُ النّداء عن التّنبيهِ ويُستعملُ فى أحَدِ جُزْئَ مفهُومِه وَهُوَ الاخْتصَاصُ فَقَط كقولِهِ : " نَحْنُ الْعُرْبَ أقْرَى لِلنُّزُلْ " ، فَـ " نَحنُ " مُبتدأٌ ، وَ " أقْرَى " خَبَرُهُ ، و " النُّزُلُ " جَمْعُ " نَازِلٍ " وَهُمُ الأضْيَافُ (٢) ، وَ"العُرْبَ " منصُوبٌ بفعلٍ مُقدّرٍ كَأنّه قَالَ " أعْنِي العُرْبَ " ، أو أخُصُّ الْعُرْبَ ، وَليسَ هذَا بنداءٍ ؛ لأنَّ مَا فيهِ الألفُ واللّامُ لاَ يُنَادَى إلاَّ بتوسّطِ اسمٍ آخَرَ بينَهُ وَبيْنَ حَرْفِ النَّداءِ (٣) لَمْ يكُنْ فيهِ ألفٌ وَلاَمٌ .

وَقَصَدَ التمثيلَ بهَذَا المثَالِ ليُبيّنَ بهِ أنَّهُ غَيْرُ مُنادىً [وَممَّا يدلّ على أنَّه غَيْرُ مُنَادى (٤)] قولُ الشَّاعِرِ :

---

(١) ومنه قول الشاعر :

إني إذا ما حدث ألَمَّا أقول : يا اللّهمَّ يَا اللّهمَّا

انظر ابن يعيش ١٦/٢ ، والخزانة ٣٥٨/١ .

(٢) وقيل : ما يعد للأضياف . المصباح المنير (نزل) .

(٣) جاء بعده بحاشية الأصل بخط مغاير عبارة لم أتبينها ، والكلام مستقيم بدونها .

(٤) سقط فى الأصل .

بِنَا تَميماً يكشفُ الضّبابْ (١)

فلوْ كَانَ (تميماً) مُنَادًى لَبَناهُ على الضمِّ ؛ لأنه مفردٌ ومعرفةٌ ، فمَجيئُه منصُوباً دَليلٌ عَلى أنَّه غير مُنَادى وَنَصْبُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ تقديرُهُ : أَعْنى تَميماً ، أَوْ أَخُصُّ تَميماً . فَإِذَا ثَبتَ هَذا عُلِمَ أنَّ قَوْلَهم : إنَّا آلَ فُلانٍ نَفْعلُ كَذَا ، وَالتَّقديرُ : إنَّا (٢) أَعْني آلَ فُلانٍ ، وَلمْ يَعْنِ بآل فلانٍ إلاَّ الضّميرَ الَّذِي فِي (٣) (إنَّا) ، وَلمْ يَعْنِ بِالعُرْبِ إلاَّ الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ (نَحْنُ) .

قولُهُ " « فيِ النّصب بالفعل » يريد : أن بابَ الاختصاصِ أَشْبَهَ المُنَادَى المنصُوبَ فى أمرين :

أحَدهُمَا : الاختصَاصُ .

والثاني : أنّه منصُوبٌ بفعل مُقدّرٍ .

قولُه : " وَفي البنَّاءِ " يُريدُ (بهِ قَولَهُ) (٢) : " إنّني أَفْعَلُ أَيّها الرّجُلُ " ، فَـ " أيّ " مبنيٌّ على الضمّ كَالمُنَادَى وهُوَ مختّصٌ بِمُعَيّنٍ كَالمنَادَى ، فلفظُه لَفظُ النّداءِ ومعنَاهُ المدْحُ وَالاخْتصَاصُ ، وَليْسَ المرَادُ بِـ " أَيُّها الرّجُلُ " إلاّ ضَميرَ المتكلّمِ الّذى هُوَ مُسْتكنٌّ فى " أَفْعَلُ " ، وَاليَاءُ فى " إنّني " .

وكَذلِكَ قولُهُم : " نَحْنُ أَيّتُهَا العِصَابَةُ نَفْعَلُ كذَا " ، فَـ " نَحنُ " مُبتدأٌ ، وَ" نَفعلُ كذَا " خَبَرُهُ ، وَأمّا قولُه " وَإِنّني أَفْعَلُ أيُّهَا الرَّجُلُ " فَـ " أَفْعَلُ "

---

(١) ينسب إلى رؤبة بن العجاج . انظر ديوانه ١٦٩ ، والكتاب ٢/ ٢٣٤ ، والعينى ٤/ ٣٠٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " هو " .

خَبرُ "إنَّ" ، و " أيُّها الرَّجلُ " فى موضعِ نصبٍ علَى الحَالِ ، كأنّه قَالَ : إنّني أفعَلُ مخْصُوصاً [1] من بينِ الرِّجَالِ .

وَشَرطُ الاخْتصَاصِ أَن يَتقدّمَهُ ضَمِيرُ مُتكلّمٍ كَمَا مَضَى، أو ضَمِيرُ مُخَاطَبٍ نَحْوُ : أنتُم تفعلُونَ أيُّها الرِّجَالُ ، فلَيسَ المَرادُ بقولك : " أَيُّهاَ " إلاّ نَفْسَ المتكلّمينَ ، وَليس المرَادُ تَنبيه الْغيْرِ ، ولاَ يجُوزُ أن يَقعَ الاختصَاصُ بعدَ ضميرِ الغائبِ نحو " هُمْ فَعلُوا أَيَّتُهَا العصَابةُ ؛ لبُعْدِ الغَائبِ عَنِ الاخْتصَاصِ الحاصلِ فى ضَميرِ المتكلّمِ وَالمخَاطَبِ .

وَقَالَ السيرافيّ [2] : " أيٌّ " مُبتدأٌ ، وَخبرُه محذُوفٌ ، كأنّه قَالَ : " الرَّجُلُ المذكُورُ أو العصَابةُ المذكُورةُ مَنْ أعني " قالَ : وَإن شئتَ جَعلتَ " أيًّا " خَبَراً لمبتَدأٍ محذُوفٍ ، فَيكُونُ التَّقديرُ مَنْ أعَنْي الرَّجُلُ المُذكورُ، أوِ العصَابةُ المذكُورةُ ، وَمَوضعُ الجُملةِ أيضاً حَالٌ ، فَاعْرِفْه .

« مدّة الإنكَارِ والحِكَاية »

القولُ فِي المدّةِ للإنكَــارِ ... وَقْفاً وَمَا يُحكَى فى الاسْتِخْبَارِ

تقُولُ مُنْكِراً : أزَيدُ نِيــه ... فــى كـُلّ حَـالٍ بسكُـونٍ فيــهِ

إنّما نذكرَ مَدّةَ الإنْكَــارِ ... هُنَــا لشبهِهــاً بمدّةِ النّــداءِ

قولُه « فى المدّة للإنكارِ » لِيخْرُجَ مِنْهُ مَدّةُ النُّدْبةِ ؛ فَإنّها مَدّةٌ وَليْسَتْ ١٧٧(أ) للإنكارِ بَل لِمَدِّ الصَّوتِ .

قولُهُ : " وَمَا يُحْكى فى الاستخْبارِ " ليْسَ من بابِ الإنكَارِ ؛ لأنَّ بَابَ

---

(١) بعده فى(ف) " كذا " .

(٢) انظر رأي السيرافي فى شرحه بحاشية الكتاب ٣٢٦/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٨٥ .

الحِكَايَةِ لَهُ حكْمٌ علَى انْفِرَادِهِ ،وإنّما جَمعَ بَينَهُ وَبَينَ مدّةِ الإنكارِ فى بَابٍ واحدٍ ؛ لأنّ حِكَايَةَ النّكَرات إن كَانَتْ بـ " مَنْ " أَلْحقْتَ آخِرَ « مَنْ » مَدَّةً فى الوقْفِ تَحْكِي بها إعْرابَ النّكِرَة .

قولُه : " تقولُ مُنْكراً " احترَزَ بقوله : " مُنْكِرًا " عَن كونه مُسْتَفْهِمًا .

قولُهُ : " أزيدُنيه " الدَّالُ من " زَيدٍ " مَضمومةٌ وبَعْدَ الدّالِ المضمُومةِ نُونٌ مكْسُورةٌ ، وَتِلْكَ النُّونُ هِيَ التّنوينُ الذى حُـرّك ؛ لسكُونِه وسكُونِ المدّةِ التى للإنكَار ، ثمّ بَعْدَ النُّونِ المكسُورةِ يَاءٌ ساكنةٌ هِيَ مَدَّةُ الإنكَارِ ، وَبعْدَ اليـاءِ السّاكنةِ هَاءٌ ساكنةٌ تُلْحقُ لبيَانِ اليَاءِ وَتُسّمى هَاءَ السّكْتِ .

فَإن قيلَ : كَيفَ يُوقَفُ علَى الكَلِمَة مَعَ ثبُوتِ التّنوين ؟

قلتُ : التّنوينُ هُنا غَيْرُ موقُوفٍ عليه ، إنّما الموقوفُ علـيـه هُـوَ مَدّةُ الإنكارِ، وهِيَ [1] اليَاءُ ، وَلذِلك أَلحقتَ الهاء التى للسّكت « الياءَ » ، وَهاءُ السّكتِ إنّما تلحقُ الحرْفَ المعرَّضَ لِلوقْفِ ، وَالتّنوينُ غَيْرُ مُعرّضٍ لْلوَقْفِ ، فلمْ تَلْحَقْهُ هَذهِ الْهاءُ .

وَقِيلَ : إنّما ثَبتَ التّنوينُ ، لأنّ الإنكارَ يُحْكَى فيه مَا تَقدّمَ ذِكْرُهُ ، وكلُّ مَا كَانَ أَسْلَمَ عَنِ الحذْفِ كَانَ أَدْخَلَ فى الوضْعِ . وَإن لم تَكُن الكلمُة مُنَوَّنَةً فتكونُ المدَّةُ تَابعةً للحركَة إعْراباً كَانتْ أَوْبناءً – فَتقُولُ فى قَولِ مَن قَالَ : ذَهبَ عُثْمانُ : أَعُثْمانُوه ! فَتُبدلُ المدّةَ " واوًا " ؛ لإنضمام مَا قَبلها ، وَإذَا قَالَ : رَأيتُ عُثمَانَ قلتَ : أعثمانَاه ! فَتبْدِلُ المدّةَ " أَلفاً " ؛ لانْفتاحِ مَا قبلَهَا ، وَإذاَ قَالَ [2] : جَاءَتْ حَذامِ " قُلتَ " أَحذَاميه ، بالياءِ .

---

(١) فى الأصل " وهو " .

(٢) فى (ف) " قالت " .

وإن كَانَ قبلَها ساكنٌ كَالتنوين حرّكته ؛ لالتقاء السّاكنين .

وَفِي الإنكارِ وَجْهٌ آخرُ وهُوَ أَن تَزِيدَ علَى الكلمَةِ " إِن "المكْسُورَةَ التى تُزَادُ بعد " مَا " النّافيةِ فى مِثْلِ قَولِ الشَّاعِرِ :

مَا إِنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلاّ مَنْكِبٌ　　مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ (١)

فَعلَى هَذَا تقُولُ فى الإنْكارِ : " أَزَيدانيه " بسكُونِ التّنوين من « زَيْدٍ »، وَبَعْدَه هَمْزَةُ " إِنِ " المكْسُورةِ ، وَتكسُر نُونَ "إِنْ "لِسكُونِها وَسُكُونِ المدّةِ، وَتُزِيدُ هاءَ السّكت ، وَلهذه الزّيادةِ معنَيان :

أَحدُهُما : إِنْكارُ أَن يكُونَ الأمْرُ علىَ مَا ذَكَرَ {المُخَاطِبُ كَقولكَ لمِن قَالَ : "أَكَذَبَ زيدٌ " ؟ : " أَزَيدنيه " تنكرُ أَن يكونَ الأمْرُ على مَا ذَكَر} (٢) ، كَأَنَّكَ تُنْكِرُ كَذبَهُ إِذَا كانَ معْلُومَ الصّدقِ لِبُطْلاَن كَذبِه عِنْدَ المُنْكِرِ .

وَالثَّانِي : إِنكارُ أَن يكُونَ الأمْرُ علَى خِلاَفِ ذَلك كَمَن قَالَ : أَكَذِبَ زَيدٌ " (٣) ؛ وَ " زَيدٌ " مِنْ عَادتِهِ الكَذِبُ ، فَتنكِرُ أَن يكُونَ زَيدٌ عَلَى خلاَفِ مَا ذكرَ السّائِلُ (٤) .

كذَا أَحْكِ منكُوراً بَمنْ وَلَيْنِ　　رفعاً مَنُو نَصباً مَنَا جَرّاً مَنِي

وَقُلْ مَنانِ وَمَنُونَ وَمَنَهْ　　مَنْتَانِ وَالجَمعُ مَنَاتُ مُسْكَنَهْ

---

(١) البيت لأبى كبير الهذلى .

وفى ديوان الهذليين ٩٣/٢ ، والكتاب ٣٥٩/١ هارون ، والعينى ٥٤/٣ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) " كذب زيد "

(٤) انظر هذا المبحث فى الكتاب ٤١٩/٢ هارون .

الحِكَايةُ : لُغَـةً هِيَ المُـاثَلةُ وَالمُشَـاكَلةُ ، وَفِي الاصْطِلَاحِ : هُوَ أَدَاءُ اللّفْظِ المسْمُوعِ عَلَى ما سُمِعَ أَوْ مُجانِسِه (١) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلاَ نُقْصَانٍ . ١٧٧ب

وَاحْـتـرزْنَا بِقَـولِنا : " أو مُـجَـانِسِـهِ " عَنْ حِكَايَةِ النَّكِرَةِ بِـ " مَنْ "(٢) ، وَالحِكَايةُ عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَـدُها : الحِكَايَةُ بِـ " مَنْ " ، وَإِنّمـا بَدأَ بالحِكَايَةِ ب " مَنْ " دُونَ سَـائِرِ أَصْنَاف الحِكَايةِ لِمُشَاركَة المدّةِ الّتى تلْحَق آخرهَا وَقْفاً لمدّة الإنكَارِ فى كَوْنه وَاواً مَرّةً ، وَياءً مرّةً ، وَأَلِفاً أُخْرَى ، ولِهذَا (٣) قَالَ : " كَذَا احْكِ مَنْكُوراً بِمَنْ " .

وَاحْتَرزَ بقولِه : " مَنْكُوراً " ، عن العَلَمِ ، وَأَمَّا المعرَّفُ باللاّمِ فَلاَ يُحْكَى .

قولُهُ : " وَلَيِّنِ " يُرِيدُ أَلْحِقْ بأخِرِ " مَنْ " حَرْفَ مَدٍّ وَلِينٍ وهُوَ أَحَدُ الحُرُوفِ الثّلاثة .

ويَحْـتَـمِلُ أَن يكوُن إنّمـا بَدأَ بِمَنْ فِى الحِكَايةِ ؛ لأنَّهـا سُـؤالٌ عَـن ذات النكِرَةِ ، وَلذلكَ يُقْتَصرُ عَلَى لفظِ " مَنْ " وَحْدَها فى السّؤالِ ولاَ يَذكَرُ لفظُ النّكِرَةِ بَعدَهَا ، فإذَا سَـألتَ بِمَنْ عن النّكرةِ فَالسّـؤالُ عَـن ذاتِ النَّكِرَةِ لاَ عَن وَصْفِهَا ، وَأمّا العَلَمُ فالسّؤالُ فيه بِمَنْ عَنِ الصّفةِ لاَ عَنِ الذّات ، وَلِذلك إِذَا قِيلَ : " جاءني زيدٌ " قُلتَ : " مَن زَيدٌ ؟ فَـيُـقَـالُ لَكَ فى الجَوابِ : " البزّارُ " ، أَوِ العطّارُ ، وَهذَا نعْتٌ لاَ بُدَّ لَهُ مِن مَنْعُوتٍ فَيَجبُ ذكرُ المنعُوتِ فى السّؤالِ .

فإذا سـألتَ بِمَنْ عن نكرةٍ فى الوقْفِ فَتَحْكِي إعْرابَ تلك النّكرةِ فى نَفْسِ "مَن " بأَحدِ حُروفِ المدّ ، فتقولُ لِمَنْ قالَ : جاءنى رجلٌ : " مَنُو " ، بِزيادَةِ الْواوِ المُجانِسَةِ لِلضّمّـةِ فى النّكرةِ ، وَإذاَ قَالَ : " رَأيتُ رجُلاً " قُلْتَ : " مَنَا " بالألفِ

(١) فى (ف) " أو مماثله" .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى(ف) " ولذلك " .

المجانسةِ للفتحة فى نصب النّكرةِ ، وإذاَ قاَل : " مررتُ بَرجُلٍ " قلتَ : " مَنِي " بزيادة الياء ؛ لأنهّا تجانسُ الكسرةَ فى النّكرةِ جَرّاً .

وقد مثّلَ بذلك كُلِّه فى قوله :

رفعاً مَنُو نَصباً مَنا جَرّاً مَنِي

ولهذه الزيادة شرطانِ :

أحَدُهمَا : أن يكُون المسئولُ عنه نكرةً .

والثانى : الوقْفُ .

وَقِيلَ : إنّماَ لم يأتوا بلفظ النّكرةِ بعدَ " مَنْ " ؛ لأنّ النّكرَةَ مَتَى أُعِيدَتْ وَجَبَ تعريفُها باللاّم كي لاَ يظنّ أنَّ الثانيةَ غيرُ الأولى ، فَكانَ الأصلُ أن يقال : مَن الرجُلُ؟ فحذفوه اختصاراً لدلالة هذه العلامة الدالةِ على إعْرابِ المسئُولِ عنْهُ وليست إعراباً لثبوتها وَقْفاً وَحذْفِها وَصْلاً ، وَالإعْرابُ بخلافِ ذلك .

وَإنّما اختصّ ذلك بالوقفِ – أعنى الزيادة – لأنّه موضع تغييرٍ من حذْفٍ وَزيادة وإبدالٍ ، وَغيرِ ذلك .

قولُه : " وَقل مَنَان " بزيادةِ علامةِ التّثنيةِ – وَهِيَ الألف ونُونٌ سَاكنةٌ [بَعْدَهَا] (١) – لأنّه وَقْفٌ فى سُؤَالِ مَنْ قاَلَ : " جَاءَني رَجُلاَنِ " .

قولُه : " وَمنُون " بزيادة وَاوٍ ونُونٍ ساكنةٍ بَعدَهَا فى سُؤَالِ مَنْ قاَلَ : " جاَءني رِجَالٌ " .

قولُه : " وَمَنَهْ " بزيادة علامةِ التّأنيثِ وَحْدَهَا ؛ لأنّ بيَانَ الذاتِ أَهمُّ من علاَمةِ الإعَرابِ ، وَالهَاءُ ساكنةٌ ونُونُ " مَنْ " مفتُوحةٌ معَها كمَا تَفتَحُ مَا قبلَ هاء التّأنيثِ ، وهُوَ سُؤالُ مَنْ قاَلَ : " جاءتني امرأةٌ " ، وَ " رَأيتُ امرأةً " ، وَ " مَررت بامرأةٍ " فتحكى التّأنيثَ وَحْدَهُ دُونَ الإعْرابِ .

---

(١) سقط من الأصل .

قولُه : " مَنْتَانِ " في سؤالِ مَنَ قَالَ : جاءتني امرأتَانِ " .

قولُه :

والجمعُ مَنَاتٌ مُسْكَنَهْ

جمْعُ الإنَاثِ في سُؤالِ مَن قَال : " جَاءتْنِي نساءٌ " .

قوله : « مُسْكَنَهْ » يعني " التَّاءَ " في "مَنَاتٍ " ؛ لأنّها في محلّ الوقْف ، وَسكَنَ (١) ماَ قبل تَاءِ التّأنيثِ في غيرِ الوَاحدَةِ إشْعاراً بأَنّ الكَلِمَةَ التي هِيَ " مَنْ " باقيةٌ علَى بِنَائها (٢) بعْدَ لحَاقِ هذه العلاَماتِ ، فالنّكرةُ إن كانت لمذكّرٍ حكَيْتَ إعرابَهَا بِ " مَنْ " وَعِدَّتَها ، وَإن كانتِ لمؤنّثٍ تَحكي تأْنيثَهَا في المفْرَدِ دُونَ إعْرابِهَا ، فإن وَصلْتَ حَذفْتَ هَذهِ العلاَماتِ ، وَقلتَ : مَنْ يا فتىَ ؟ في ذَلِك كُلّه . ١٧٨(أ)

كذَاكَ أيٌّ وَحكايةُ العلَمْ أو كنيةٍ مِنْ بَعدِ مَنْ إنْ ضُمَّ ضمّْ
وَجُرَّهُ إنْ جُرَّ وَانْصبْ إنْ نُصِبْ وَاسْألْ عَنِ الوصْفِ الْمَنِيِّ إن نُسِبْ

يريُد أنّ " أيّاً " إذَااستَفْهَمْتَ بِها عَن نكِرَةٍ حَكيْتَ إعْرابَ تلك النَّكرة وَعِدّتَها وَتذْكيرَها وَتأْنيثَها ، كَمَا مرّ في" مَنْ " .

والفُرق بَيْن " أيّ " ، و" مَنْ " من ثلاثة أوجهٍ :

أحدُهَا : أنَّ " أيّاً " مُعْرَبةٌ ، وَ" مَنْ " مَبْنيّةٌ ، ولذلك تَثْبُتُ علامَاتُهَا المزيدَةُ(٣) وَصْلاً كمَا تَثْبُتُ في الوقْفِ .

الثَّاني : أنَّ " أَيّاً " أَعمُّ من " مَنْ " ؛ لأنّها يُسْألُ بِهَا عَن ذَوِي العِلْمِ وَغَيرِهِمْ .

---

(١) في (ف) " وسكون " انظر شرح ابن القواس ١٠٨٩/٢ .

(٢) (ف) " بيانها " تحريف .

(٣) في النسختين " المزيد" والصواب ما أثبته

الثالث : أنّ " أيّاً " فى الإفرادِ يزادُ عليها حركةُ النّكرةِ المسئولِ بِهَا عَنْهاَ فَقَطْ .

فإذا قِيلَ لَكَ : جَاءَنِي رَجُلٌ،قُلتَ : أَىٌّ (١)؟ بالضّمِّ وَتحذِفُ التّنوينَ ، وَفى الجّر بالكسْرِ وَحَذْفِ التَّنوينِ (وَفي النّصْب إِذَا قِيلَ لك : " رَأَيتُ رجُلاً " قُلْتَ : " أَيّا " فَتُبدلُ مِن التَّنوين أَلِفاً ، واكْتفوْا بالحركاتِ) (٢) لأنَّها مُعْرَبةٌ ، وَهَذا عَجِيبٌ – أَعْني الوقْفَ فى الرّفعِ عَلَى الضمِّ ، وَفِى الجرّ علَى الكسْرِ (٣) – وَعلَى هَذا قَال قومٌ فى " مَنْ " : إِنَّها زِيدَتِ الحرَكَةُ عَليْهَا فَقَطْ ، وأَمّا الواوُ والألفُ وَالياءُ فى قولِكَ : " منُو ، وَمَنَا ، وَمنِي " لوصلِ الحركةِ بهذه الحُروفِ إِذَا كَانت الحركةُ لا يُوقفُ عَلَيْهَا كَوَصْلِهم القافِيةَ فى الشِّعْرِ المطْلَقِ بهذه الحرُوفِ .

وَتقولُ فى التّثنيةِ إذا قِيلَ لك: " قَامَ رَجُلاَنِ " : " أَيَّانْ " بسكون النُّونِ ، وَفى الجمْعِ : " أَيُّونْ " ، وَفى المؤنّثِ : " أَيّهْ ، وَأَيَّتَان ، وَأَيّات " .

وَكانَ القياسُ " أَيُّ الرجُلِ ؟ بالألفِ وَاللّامِ ؛ لأنّ النكِرَةَ مَتَى أُعِيدَتْ كانت مُعَرّفةً بالألفِ واللّام، لأنّها تصيرُ معهودةً بتقدمّ ذكْرِهَا،فاقْتَصرُوا (٤) علَى "أيّ" وحَكَوا فيهِ إعْرابَ ما يُسألُ بهِ عنْهُ وَتَثْنِيَتَهُ وجَمْعَهُ وَتَذْكِيرَهُ وتأنيثَهُ – إن كَان مُثنىً أَوْ مجمُوعاً – ليعلمُوا بذلِكَ أَنّ المذكُورَ أَوّلاً هُوَ المقصُودُ لاَ غَيرُهُ ، وَطلبُوا الاختَصارَ أَيضاً ، وَلأنّهُم لوْ أَظْهَروا " الرَّجُلَ " بَعْدَهَا بَطلَتِ الحِكَايةُ .

وَمَوضِعُ " أيٍّ " رفْعٌ مُبْتداٌ مَحْذوفُ الخبَرِ ، وَالتّقْديرُ : " أَىٌّ مَنْ ذَكَرْتَ ؟، أَوْ خَبرُ مَحْذُوفُ المبتدَأ ؛ أَيْ : مَنْ ذَكَرْتَ أَيٌّ " ؟ .

---

(١) فى النسختين " أى رجل " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل "الكسرة"

(٤) فى الأصل "فاقتصر"

وَمِنْهم مَن جَعلَ الإعْرابَ فِيهَا علَى حَسَبِ المذكُورِ ، فَتكُون مبتدأً ، وَ مَفْعولةً "، ومَجْرورةً ، فَيكونُ التّقديرُ " أَيٌّ جَاءك ؟ ، وَ" أيًّا ضَرَبْتَ ؟ ، وَ" بأيٍّ مَررْتَ ؟ ، ولاَ يُحْكَى المعرِفَةُ بِ " أَيٍّ " .

قولُه :

وَحكايَةُ العَلَمِ أَوْ كُنيةٍ مِنْ بعدَ مَنْ إنْ ضُمّ ضُمْ

احْـتـرَزَ بقولِه : " العَلَمِ " عن المعَّرف باللاَّم ، وَبقَولِه : " بعد مَنْ " عمّا بعْدَ " أَيٍّ " ، وَالكُنْيةُ قِسْمٌ من أَقْسامِ العَلَمِ .

قـولُه : " إن ضُـمّ ضُـمْ " يـريُد إن رفعَ المُخْـبِـرُ العَلَمَ ضـمـمـتَـهُ فى السّـؤالِ ، فإذَا قيلَ لك : " مَررتُ بزيدٍ " قلتَ " مَن زيدٍ ؟ ، فَ " زيدٌ " مبتدأٌ، وَ " مَن " خَـبـرُه ، أو " مَنْ " مـبـتـدأٌ ، و " زيـدٌ" خَـبَـرُه ، وَالـجّـر إتْـبـاعٌ لجّـر المحكي ، وعلَى هَذا يكُون الـرفعُ فى حكَايةِ المـرفوعِ إتْـبَاعاً لـرفْـع المـحكيّ ، وكـأنّه أَشـارَ إلى هذا بـقـوله " ضُمْ " ولم يقل " أرْفعْ " ، وَالنّصْبُ كذلك ، وَأمّـا الكُنيـةُ فنَحوُ قَـول القـائل إذَا قـالَ : " جَـاءني أبُو سـعيدٍ " ، "مَنْ أبُو سـعيـدٍ " فتحكى الرّفْعَ ، وكذلك تحكى النَّصْبَ ، وَالجَرَّ .

وَإنَّمَا جَاءَتِ الحِكايَةُ فِي الأعْلاَمِ لفُروضِ اتفاق الاشْتَراكِ فيها ، فَحَكوا لِيُعْلِمُوا بِأَنَّ الثـانِيَ المسئولَ عَنْهُ هُوَ /الأوّلُ لاَ " زيدٌ " آخَرُ ، وَلاَ كَذلِكَ المعَرَّف ١٧٨ب باللاّم فإنّه لا يصّح طِرْيانُ التَّنكيرِ علَيهِ ، وَلاَ عَلَى المضَافِ .

وَأمّا المعَارفُ غيرُ الأعلامِ فلا تُحْكَى بَلْ تُرْفَعُ ، وَالحكَايةُ فى الأعلامِ لغةُ أَهْلِ الحَجازِ ، فأمَّا بنُو تَميمٍ فَيرفَعُونَ جَميعَ الأسماءِ بَعْدَ " مَنْ " (١) .

---

(١) انظر الكتاب ٤١٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٩٢ ، وابن يعيش ٤ /١٩ .

فَإن أدخلَت عَلَى " مَنْ " الواوَ ، والفاءَ فقلت " وَمَنْ زَيدٌ ؟، أو " فَمَنْ زَيدٌ ؟ بَطلَتِ الحِكَايةُ ؛ لأنّ حَرْفَ العطْفِ يعطفُ الثانيَ على الأوّلِ فيكونُ غيْرَهُ ، وَالحِكَايةُ لا يكونُ الثّاني فِيها غَيْرَ الأوّلِ .

قولُهُ :

وَاسأل عن الوصف المَنيّ إن نُسِبْ

لمّا كانَ الوصْفُ عبارةً عن معنىً في الموصُوفِ لزم ذكْرُهُ ، واللّفظُ الدالّ عليه هو " مَن " ، ولمّا كانَ المسئولُ عنه موصوفاً بصفةٍ أتَى باللّفظِ الدالّ على الصّفةِ ، لأنَّ صفةَ العَلَمِ معرفةٌ فعَبّرتَ عن الصّفةِ بالألف واللّام في السّؤال ، وجئْتَ بياءِ النّسب ، لأنّك سألتَ عن العَلَم المنسُوبِ ، ولأنّ ياء النّسَبِ تُخْرِجُ الاسْمَ من حَيّزِ الأسماءِ الأوائلِ - أعْني الموصُوفاتِ - وَتُدْخِلُهُ في حَيّزِ الثّواني - أعني الصّفَاتِ - ، فإذا قَالَ: "جاءني زيدٌ " فقلتَ في السّؤال عنه منسُوباً : " المنيُّ ؟ كأنّك قلتَ : " الهاشميُّ أَمِ العلويّ ؟ وَلاَ يَقالُ : البصريّ ولاَ الكوفيّ ؛ لأنّ هَذا النّسَبَ إنما يكونُ إلى الآباءِ أو الأمّهاتِ ، ويُثنّى وَيُجْمَعُ وَيُؤنّثُ فتقولُ : " المنيَّانِ ، وَالمنيُّونَ ، وَالمنيَّة ، وَالمنيَّاتُ " (١) . وَالحِكَايةُ علَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُها : الحِكَايةُ بِـ " مَنْ " وَهِيَ علَى ثلاثةِ أضْرُبٍ : حِكَايةُ النّكرَةِ ، وَحِكَايةُ العَلَمِ ، وَحِكَايةُ المنسُوبِ إلى أبٍ أو أمٍّ ، (وَقَدْ ذكَرَهَا جميعَهَا .

وَالثّاني) (٢) : الحِكَايةُ بِـ " أيٍّ " في النكرَةِ خاصّةً ، وَهَذانِ القِسْمَانِ قَدْ ذكرَهُما صَاحِبُ الأرجُوزةِ .

الثّالثُ : حِكَايةُ الجُمَلِ،وَهُوَ علَى ضَرْبَيْنِ،مُسَمّى بِهَا وَغيْرُ مُسَمّى بهاَ ،

---

(١) انظر ابن يعيش ٢٠/٤ .

(٢) سقط من (ف) .

فغيرُ المسمَّى بها هى الَجُملةُ المحكّيةُ بعدَ القَولِ نحْوُ : " قَالَ زيدٌ : عمرٌو منطلقٌ " فالجملَةُ فى موضع نصبٍ بالقَوْلِ ، قَالَ سيبويه : إنّما يُحكى بقُلْتُ وَمَا تَصرّفَ مِنْها (١) مَاكانَ كَلاَماً لاَ قَوْلاً ، يُريدُ بالقَولِ مَصْدرَ " قُلتُ " ؛ فَإنّه ينتصبُ نحوُ قولك : " قُلتُ قَوْلاً حَسناً " ، ولولا ذلك لتنَاقَضَ كَلامُه ؛ لأنّ القولَ أعمّ من الكَلامِ ، فإذا انتفى القولُ الذى هو العامٌّ انتفى الخاصُّ الذى هو الكَلامُ . وَمَعْنى القَولِ أيضاً لاَ يُحْكَى كَقولِكَ لِمَن قَالَ :" لاَ إِلَهَ إلاَّ اللّهُ " : " قَالَ حَسَناً " أيْ : قولاً حَسناً ، فهُوَ راجعٌ ـ أيضاً ـ إلى المصدَرِ .

ثمّ الجُمْلةُ إمّا أن يكونَ الجزْءُ الثاني مِنْها (٢) خَبَراً عن الأوّلِ وهى الاسّميةُ ، أو يكونَ الأوّلُ مِنْها (٢) خَبَراً عن الثّاني وَهِيَ الفعليةُ ، فإذا كانت الجُمْلَةُ مُسمَّى بها نحْوُ " تأبَّطَ شرًا ، وَذَرّى حَبّاً ، وَشَابَ قرناَها " فهذِهِ تُحْكى بعد التّسْميةِ بِهَا ، (وَإنّما (٣) لم تُعْرَبْ ؛ لأنَّ الغرَضَ من التسّميةِ بالجُملةِ تَشْبيهُ(٤) حَالِ مَنْ سُمّي بها بحَالِ مَن وُصِفَ بهَا ، وكَما لاَ (٥) تُغَيّرُ الجُمْلَةُ فى الوصْفِ بِهَا لا تُغيّرُ فى التّسْمِيَةِ ، وَلَوْ سَمّيتَ بِ "يَزيَدَ" من قولك : " يَزيدُ المَالُ " لأعربْتَ ؛ لأنّه لاَ ضَميرَ فيه ، ولو سمّيت بِ " يَزِيدُ " من قولك : " المَالُ يَزِيدُ " لَحكَيْتَ ؛ لأنّ فيه ضَميراً هُوَ فَاعلُهُ ، وَالفِعْلُ معَ الضّميرِ المرفُوعِ جُملةٌ ، وَلِذلِكَ حكَوا :

---

(١) وقد استثنى سيبويه " « تَقُولُ» فى الاستفهام ، لأنهم شبهوها ب "تظن"، ولم يجعلوها كيظنٌّ وأظنٌّ في الاستفهام . انظر الكتاب ١ / ١٢٢ .

(٢) فى (ف) " فيها .

(٣) فى الأصل " وأما " ، وليست فى (ف) ، والصواب ما أثبته .

(٤) فى(ف) " شبه " .

(٥) فى (ف) " لم " بدل " لا " .

نبئتُ أَخْوَالي بني يَزِيدُ (١)

لأنَّ فِيهِ ضَمِيراً ـ أَعْنى فى "يَزِيد" ـ ، ولاَ يُصَغَّرُ المسمَّى بالجُملةِ ،

وَلا يُجْمعُ،ولاَ يُثَّنىَّ،ولاَ يُضافُ إلى يَاءِ المتكلّمِ ، فيقالُ /فى التَّثْنِيةِ : " جَاءَ أ١٧٩ رَجُلاَنِ كلاَهُما تَأَبّطَ شَرّاً " .

القِسْمُ الثَّالِثُ : المركّبُ غَيْرُ الجُمْلةِ ، فَما كَانَ مُرَكَّباً من حَرفين حُكِيَ نَحْوُ : " إمَّا " الشّرطيةِ ، وَ " كَأنَّما " ، وَكذَا ما كَانُ مركّباً من فِعْلٍ وحَرفٍ نحو "قَدْ قَامَ " ، وَلاَ يُثَنَّى،ولا يُجْمعُ .

وَمِنَ الحِكَايةِ مَايُنْقشُ عَلَى الخواتمِ فتقولُ: "رَأَيتُ عَلَى فُصِّ خاتَمِهِ أَسَدٌ " ، بالرّفعِ ، إذَا كَانَ مكتُوباً عليه هذَا الاسمُ ؛ لأنّ التّقديرَ " أَنَا أَسدٌ " ، وَلاَ يجُوزُ نصبُهُ إلاَّ إذَا كانَ منصوُباً فى الكتَابة ، قَالَ الشاعر :

وَأَصْفَرَ من ضَرْبِ دار المُلُوكِ يلُوحُ على وَجْهِهِ جَعْفَرَا (٢)

فَحُكِيَ كَمَا كَانَ مَكْتُوباً ؛ لأنّه كانَ فى الكتاَبةِ منصُوباً ، فإن كَانَ على(٣) الخَاتمِ صُورَةُ أَسدٍ نَصبْتَ ؛ لأنّ الرُّؤيَةَ تَقعُ على الصُّورةِ ، وَلاَ يجُوزُ رَفْعهُ ، [وَيجُوزُ](٤) وَصفُهُ بالحُسْنِ وَالقُبْحِ وَغيرِ ذلك ممَّا يتعلّقُ بالصّورةِ ، ولا يجُوزُ وَصفُهُ بالقُوَّةِ وَالخُبْثِ ؛ لأنّ ذلك لايتعلّقُ بالصّورَةِ .

---

(١) البيت لرؤبة ، وبعده .

ظلمًا علينا لهم فديد

وهو فى ديوانه ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، والعينى ٣٨٨/١ ،وابن يعيش١ / ٢٨ .

(٢) لم أقف على قائله

وهو فى شرح ابن القواس ١٠٩٥ ، والخزانة ١٤٧/٧ ، والأشباه والنظائر فى النحو ١٣٠/٤ .

(٣) (ف) « في » بدل « علي » .

(٤) سقط من الأصل .

«مفسر الأعداد»

القولُ فى مفسِّر الأعْدَادِ   أوَّلُها مَرْتبةُ الآحَادِ

إنّماخَصّ مُفَسّرَ الأعْدادِ بالذّكْرِ ؛ لأنّ القَصْدَ بيَانُ إعْرابِهِ ، أمّا أَسْماءُ الأعْدادِ فَحُكْمُها حَكْمُ سَائرِ الأسْماءِ ، لكن (١) لّما كَانَ المعدودُ مُفَسِّراً للعدَدِ لمْ يكنْ بُدٌّ من ذكْرهِمَا ؛ لأنّ العدَدَ مَعْلومُ الكمّيةِ مجْهُولُ الجنْسِ ، وَلذلِكَ لمّا قَالَ :

أَوَّلُها مَرْتبةُ الآحادِ

قَالَ :

تضيفُها إِلَى جمُوع القِلّةْ " (٢) .

يَعْنِى الآحادَ ، وَأيضاً فإن أَسماءَ العددِ لهَا أَحكامٌ لطيفةٌ تخالفُ غيرَها مَن الأسْماءِ فى التّذكيرِ وَالتّأنيثِ ، فاحْتاجَ النّحويُّونَ إلَى ذكْرِهَا لِبيَانِ أَحْكامِهَا .

وَالأعدادُ جَمعُ عَدَدٍ ، وَالْعَدَدُ لغةً : هُوَ الإحْصاءُ ، يقال : عَدَدْتُ الشَّيءَ إذَا أَحْصيتَهُ ، وهُوَ مَصْدرٌ ، وقَالُوا فى رَسْمِهِ : " هُوَ المقدارُ المسئولُ عنْهُ بِ " كَمْ " ، فعَلَى هذَا التّعريفِ الواحِدُ عَدَدٌ ؛ لأنّه يَصِحُّ أَن تَقُولَ لِمَنْ قَالَ : " كَمْ عِندَكَ " ؟ : "وَاحِدٌ " كَمَا تقُولُ : " اثْنانِ ، وَثلاثةٌ " .

ومَن قَالَ : العددُ تَضْعِيفُ الوَاحِدِ ، فَالواحِدُ عندهُ ليْسَ بعَددٍ ؛ لِفَواتِ التّضْعيفِ فيهِ ، وَلِلعدَدِ أَرْبَعُ مَراتِبَ ، آحادٌ ، وَعَشراتٌ ، وَمئاتٌ ، وَأُلوفٌ، وَمدَارُ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سيأتى هذا البيت مباشرة إن شاء الله .

أَلْفَاظِهِ اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلِمَةً ، وهِيَ الواحِدُ إِلَى العشَرَةِ ، وَالمائةُ [وَالأَلْفُ] (١) وماعَدَاهَا فَهُوَ مُضاعفٌ مِنْهَا ، وَالتَّضْعِيفُ إمّا أَن يكونَ بتثنيةِ الواحدِ كاثْنين ، وَمِائَتَيْنِ ، وَأَلْفَيْنِ ، وَإمّا أَن يكُونَ بجَمْعٍ قياسيٍّ كقولِكَ : " خَمْسَةَ آلافٍ " ، أَوْ غَيْرِ قياسيٍّ كَعِشْرِينَ ، أَوْ بالعطْفِ لفْظاً كَأَحدٍ وَعِشْرِينَ ، أَوْ تَقْديراً كأحَدَ عَشَرَ . وَمِنْهُم مَن لمْ يَجْعلِ « الألوفَ » من مَرَاتبِ العَددِ ؛ لأَنّ الآحادَ تسعةُ عُقودٍ ، وهِيَ الواحدُ إلى التّسعةِ ، وَالعشراتُ تسعةُ عقُودٍ ، وهي العشرةُ إلى التّسعينَ ، وَالمئاتُ تسعةُ عقُودٍ وهِيَ المائةُ إِلَى تسعمائةٍ ، فتضمّ العشرات والمئات إلى التّسعةِ من الآحاد ، وَهُما لفْظانِ،العشرةُ ومضاعفُها ، وَالمائة ومَضاعفُها فيكونُ ذلك أَحَدَ عَشَرَ كلمةً ، وأمّا الألوفُ فمأخُوذٌ من المراتبِ الثّلاثِ ، وَهُوَ " آحادُ ألوفٍ ، وَعشراتُ أُلُوفٍ ، وَمِئاتُ أُلُوفٍ ، وَأُلُوفُ أُلُوفٍ " ، وَالوَجْهُ الأَوّلُ ؛ لأنّ " الأَلْفَ " عَقْدٌ كَمَا أَنَّ المائةَ عَقْدٌ .

تضيفُها إلى جمُوعِ القِلّهْ — أَفْعِلَةٌ ، وَأَفْعُلٌ ، وَفِعْلَهْ .

وَوَزْنُ أَفْعالٍ فصارَتْ أربَعَهْ — مثالُها تِسْعَةُ أفراسٍ مَعَهْ ١٧٩ب

وَتِسعُ نسوةٍ وحذفُ الهاءِ — من عدد الإناثِ حَتْماً جَائي

وتثبت الهاءَ مَعَ الذكُورِ — مِنْ حَيْثُ ثُلِّثَتَ إِلَى التَّعْشيرِ

يُرِيدُ تُضِيفُ مَرْتبةَ الآحادِ إلى جمُوعِ القلّةِ وهِيَ الأربعةُ الأمثلةُ التى ذكرَهَا تقُولُ : " ثلاثةُ أَجْرِبَةٍ " فى مِثَالِ " أَفْعِلَةٍ " ، وَ " أَرْبَعةُ أَكْلُبٍ فى مِثَالِ "أَفْعُلٍ" ، وَ " خَمْسَةُ أَثْوابٍ " فى مِثَالِ " أَفْعَالٍ " ، وَ " ثَمانِيةُ صِبْيَةٍ " فى مثالِ

(١) تكملة يوجبها السياق ، وهى فى ابن يعيش ٦/١٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١٣٠/أ ، وشرح ابن القواس ١٠٩٧ .

" فعِلَةٍ " ، وقد مثّلَ بأفعال [1] بقوله " تسعةُ أفْرَاسٍ " ، وبِفِعْلَةٍ بقوله " " تِسْعُ نِسْوَةٍ " ، فهذه هى أمثلةُ القلّة من الجمع المكسّر بالاتّفاق . وعند سيبويه [2] أنّ جمع السّلامة قلّةٌ ، فعلى هذا تضيفُ [3] إليهما عقودَ الآحاد فتقولُ : " ثلاثةُ مُسْلمِينَ ، وأَربعُ مُسْلماتٍ " ، وإنّما أضيفت عُقُود الآحَادِ ـ وهِيَ من الثلاثة إلى العشرة ـ إلى جمُوعِ القلّةِ ليطابق المعدُودُ العددَ فى القلّةِ ، وقيل : للمُشاكلةِ بيَن اللّفْظين ، ولأنّ المضَافَ يحذُف ويُقامُ الثّانى مُقَامَهُ ، فإذا كانَ الثّانِى جَمْعَ القلةِ كان أدلّ على المحذوفِ .

قولُه :

تُضيفُها إلى جُمُوعِ القلّةْ

ليس عَلى إطْلاَقه [4] بَلْ يُشْتَرطُ [5] أَن يكُون لِذلِك النَّوْعِ جَمْعُ قلّةٍ ، فَإن كانَ وَإلاّ أُضِيفَتْ [6] إلَى جَمْعِ الكَثْرةِ نَحْوُ" ثلاثةُ رجَالٍ " ، وَقَدْ يكُونُ لِذلِك النَّوْعِ جَمْعُ قِلّةٍ ويُضافُ إلَى جَمْعِ الكثْرةِ كقَوله تعَالَى : ﴿ ثَلاَثَةُ قُرُوءٍ ﴾ [7] مَعَ وُجُود جَمْعِ القلّة وَهُوَ " الأَقْرَاءُ " ، وقِيلَ : التّقْديرُ " ثَلاَثَةُ أَقْراءِ قُرُوءٍ ، فَفِيه حَذْفٌ .

وَالْحَقُّ التّفْصيلُ فَنَقُولُ : المعْدُودُ إمّا أَن يكُونَ لَهُ جَمْعُ قّلةٍ أَوْ لاَ ، فَإن كاَنَ أُضِيفَ إِلَيْه نَحْوُ مَا مثّلنَا ، وَيدْخُلُ فيه جَمْعُ السّلامةِ ، وَإن لمْ يكُنْ فَإمّا أَن

(١) فى (ف) " فعلة " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٩١ ، ٥٧٨ .

(٣) فى الأصل " تضيفهما " .

(٤) فى الأصل " إطلاقها " .

(٥) فى (ف) " بشرط " وكلاهما جائز .

(٦) فى (ف) " أضفت " .

(٧) سورة البقرة ٢٢٨

يكونَ [له] (١) اسمُ جَمْعٍ أَوْ لاَ ، فَإن كَانَ أُضِيفَ إليه نحوُ " ثلاثةُ نَفَرٍ " ، وكَقَوله تعالى : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ (٢) ، وَإن لم يكُن له اسمُ جمْعٍ أُضيفَ إلى جُمُوعِ الكثْرةِ .

وَلمَّا كانت صِيَغُ الجمْع تُفيدُ معْرفةَ النّوعِ المخصُوصِ وكمّيتُهَا مجهُولَةٌ أَضَافُوا إليها ألفاظَ الأَعَدادِ لبَيَانِ الكميّةِ ؛ فإنّ الأعدادَ كمّيةٌ مجْهُولةٌ نَوْعُهَا، وَالجَمْعُ نوعٌ مَجْهولُ كَمّيّتُه ، فحَصَلَ من مجموعِهمَا بيانُ المجمُوعِ ، وَهُوَ النّوعُ وَالكَمّيةُ ، فَأَمّا الواحدُ وَالاثنَان فَلاَ يُضَافَانِ فلا تقولُ : " وَاحدُ رجُلٍ "وَلا " اثنا (٣) رجُلٍ " ؛ لأنّ الوحْدةَ قد عُلِمتْ من لفظ "رجُلٍ " فقد حَصلَ بيانُ النّوعِ ، وَالكّمّيةُ بلفظٍ واحدٍ ، وكذلك المثنّى نحو " رجُلاَنِ " للنُّصُوصيّةِ علَى النّوعِ والكميّةِ بلفظٍ واحدٍ ، وأمّا قَوْلُ الرَّاجزِ(٤) :

ظَرفُ عجُوزٍ فيه ثنتا حَنْظَلِ (٥)

فَقِيلَ : الإضافَةُ (٦) من بابِ إضافَةِ الشَّئِ إلى جِنْسِه ، فالمرادُ " بِ« ثِنْتَانِ » « لَيسَ نَفْسَ العَدَدِ ، بَلِ المُرادُ : ثِنْتَانِ مِنَ الحَنْظَلِ كَمَا مَضَى فى " ثلاثة قروءٍ » .

---

(١) إضافة يوجبها المقام .

(٢) سورة النمل ٤٨ .

(٣) فى الأصل " اثنان رجل " .

(٤) فى (ف) " الآخر " تحريف .

(٥) هذا الرجز مختلف فى قائله ، فقيل : خطام المجاشعي ، وقيل : جندل بن المثنى ، وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل : شماء الهذلية .

وهو فى الكتاب ٥٦٦/٣ ، ٦٢٤، والمنصف ١٣١/٢ ، وابن يعيش ١٤٤/٤ ، ١٨/٦ ، والعينى ٤٨٥/٤ ، والخزانة ٣١٤/٣ ، ودلائل الإعجاز ٣٨٠ .

وقبله قوله :

كأن خصييه من التد لدل

(٦) بعده فى الأصل " إلى ، وهو " ، وفى (ف) بعده " وهو " ، ولا معنى لهاتين الكلمتين هنا فى نظري .

قوله : " وَحذْفُ الهاء مِنْ عَددِ الإناث " إنّما حُذفت الْهَاءُ مِنْ عَددِ المؤنَّث؛ لِأنّ ألفَاظَ العَدَد ـ بيْنَ الثّلاثةِ فَصَاعداً ـ فى الأصْلِ مُؤنَّثةٌ بالصّيغَة بغيْرِ " تاء " تقولُ : " هَذه ثلاثٌ " لِأنّهَا عِبَارةٌ عَن جَماعَةٍ ، وَالْجَماعةُ مُؤنثةٌ فَجَرى مَعَ المؤنّثِ علَى الأصْل . وَقيلَ: اسْتَغْنَوا عَن تَأْنيثِ العَدَدِ بتأْنيثِ المعْدُودِ ، لأنّهُما كَالشّئِ الواحِد ، فَتَأنيثُ أَحَدِهمَا كَافٍ فى الدّلالةِ علَى التّأنيث .

قولُهُ :

وَتَثْبتُ الهاءَ مَع الذّكور

إنّما ثَبَتت الْهاءُ فى عَددِ المذكّرِ ؛ لأنّ الأعْدادَ فى الأصلِ مُؤَنثةٌ ، وَليْسَ فى المعْدودِ مَا يَدلُّ علَى تأْنيثِهَا؛ لِتذْكِيره ، فَألحق التّاء مَعَ عدد المذكّرِ ليدلَّ علَى تأنيثِ العدَد . وَقيلَ : للفَرْقِ ، وكَانَ المذكّرُ أوْلَى بالزّيَادة لِخفّته ، وَقيلَ : دخولُ ١٨٠(أ)
التّاءِ فى عَدَدِ (المذكّر) (١) ليْسَ لإفادَةِ التّأنيثِ، بَلْ مَخْلوعٌ عنْهَا الدّلالة علَى التّأنيثِ ، وَلَمْ يُقْصَدْ بِهَا إلاّ الفرْقَ فقَطْ، فَإذَا قُلتَ : " ثلاثُ طلْحَاتٍ " بِغَيْر " تَاءٍ " عُلِمَ (أَنّها) (١) شَجَرَةٌ ، وَإذَا قُلْتَ:"ثلاثةُ طَلَحَاتٍ " بِالتّاءِ عُلِمَ أنّهم رِجَالٌ ، وَهَذا راجِعٌ إلَى الْوَجْهِ الّذى قَبلَهُ .

قوله :

مِنْ حَيْثُ ثَلَّثتَ إلَى التَّعْشِير

لِيَخْرُجَ (مِنْهُ) (١) الوَاحِدُ وَالاثْنانِ ؛ فَإنّ التّأنيثَ والتّذكِيرَ فِيهما يَجْريَان علَى القِياسِ ، تَقُولُ : وَاحِدٌ (٢) ووَاحِدَةٌ ، وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ " ، فَأمّا " ثِنْتَانِ " فالتّاءُ فِيهَا لغيْرِ التّأنيثِ ، بَلْ هِيَ بَدلٌ مِنَ الْيَاءِ ، فَأَصْلُهَا " ثِنْيَان " فَأبْدلُوا مِنَ الْيَاءِ تَاءً ، فتَأْنِيثُهَا بالصِّيغَةِ كَتَأنيثِ " أُخْتٍ ، وَبِنْتٍ " ، وَلأنّ هَذه التّاءَ وَمَا قبلَهَا ساكِنٌ ، وَمِن شَأنِ تَاءِ التّأنيثِ أن يُفتَحَ لهَا مَا قبْلَهَا .

---

(١) خرم فى الأصل بسبب الرطوبة .

(٢) "واحد" مكرور فى النسختين.

فإن تجاوزتَ أقلَّ العَددِ   جئتَ بِنَيِّفٍ كمِـثل أحَدِ
منفتحاً مَع عَقْدِه مُركّبَا   مُفَسّراً بمفردٍ قد نُصبَا

هَذَا (١) النّوعُ مِنَ العـدَدِ يركّبُ مِنْ عَقْدَيْنِ ، الأوّلُ عَقـدُ الآحـادِ ، والثّانى عَقْدُ العشَرَةِ .

قولُه :

فإن تجاوزتَ أَقلَّ العددِ

يُريدُ فَإن تجاوزتَ العشرةَ ؛ لأنّ أَقَلَّ العددِ من الثّلاثةِ إلى العشرةِ ، فأمّا كثرتُهُ فَلاَ نِهَايَةَ [لَهُ] (٢) .

قـولُه : " جـئتَ بِنَيِّفٍ " [أيْ] بزائدٍ علَى أقلّ العـدَدِ وهُوَ العـشـرةُ ؛ لأنَّ النّيفَ هُوَ الزّائدُ علَى الشّئِ ، وَلذلك فسّرَ النّيفَ بقوله : " كَمِثْلِ أَحَدٍ " .

قولُه : " منفتحاً " يعنى به النّيفَ .

قولُه : " مَعَ عَقْدِهِ " يعني العشرَةَ .

قَولُه : " كمثل أحَد " يعنى به أحداً وما تركّبَ منه إلـى التّسعَةِ ، وَأصْلُ " أحدٍ " " وَحَـدٌ " فـأبدلُوا من " الْوَاوِ هَمْزَةً " (٣)؛ لأنّه بمعنىَ الوَاحدِ ، وَالتّقديرُ : واحدٌ وعشرةٌ ، ولايُستعملُ لفظُ " أحدٍ " فى العدّدِ إلاّ إذا كَان نيّفاً كأَحَدَ عشَرَ ، وَأحدٍ (٤) وَعشرينَ ، وَإذا ركّبت الآحادُ مع العشَرات بدأتَ بالآحَادِ ؛ لأنَّ رُتْبَةَ الآحَادِ أَسْبَقُ .

---

(١) فى الأصل " من " بدل " هذا " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل "من الهمزة واواً"

(٤) سقط من الأصل

قوله : " مركّباً " يريدُ أَنّ هذاَ النيّفَ الزّائدَ علَى العشَرةِ مَبْنيٌّ علَى الفتْحِ مَعَ عَقْدِهِ مُرَكّبُ مَعَهُ ، وَإنّما فُتِحَ الأوّلُ مِنهُما لشبَهِ الثّانى بَتاءِ التأنيث ، وَلذلِك يُحذفُ فى التّرخيمِ كمَا يحذَفُ التّاءُ ؛ فَإذا صَغّروُه فَإنّما يُصَغّرونَ الأوّلَ مِنْهُما وَيدَعُونَ آخرَهُ مَفْتوحاً كالاسْمِ الّذى فيهِ تاءُ التّأنيثِ ، وَإنّما بُنِيَ الأوّلُ لِتَنَزّلهِ مَنزِلَةَ صَدْرِ الكَلِمَةِ مِنْ عَجزِهَا ، وَإنّما بُنِيَ الثّاني لِتَضَمّنهِ مَعْنَى الحرْفِ ، وَهُوَ وَاوُ العْطفِ، بدليلِ ظهورُها مَعَ النيّفِ بعْدَ العِشْرينَ ، وَإنّما حَذفُوا الواوَ وَركّبوا الاسْمَيْنِ إمّا طلَباً للاخْتصَارِ ، وَإمّا خوْفَ اللّبْسِ ، فَإنّك لَوْ قُلتَ : " أَخَذْتهُ بِخمسةٍ وَعشَرةٍ " لجَاَزَ أَن يظنَّ أَنّهما صَفْقتَانِ ، إِحْداهُما بخَمْسةٍ وَالأُخْرَى بعشَرةٍ .

فَإنْ[1] قلتَ : " فأَحَدٌ وَعشرُونَ كَذلِك ؟ .

قلتُ : ليسَ فى العَادةِ أَن يُبَاعَ الشّيْءُ مرّةً بِدينَارٍ ، وَمرّةً بِعشْرينَ ، وَخصُوصاً فِيمَا جَاوزَ العِشْرينَ من العقُودِ (إلَى التّسعينَ) [2] .

وَقيلَ : إنّما حَذَفُوا الواوَ وركّبوُا الثّانِيَ مَعَ الأوّلِ لكثْرَةِ اسْتعْمالِ هَذَا العَقْدِ ، فَإنّ العِشْرينَ فمَا فوقَها منَ العشرَاتِ مَعَ النيّفِ مُتوَقّفةٌ علَى وجُودِ هذَا العَقْدِ كمَا أَنّ هذا العَقْدَ – أَعْني /مِنْ أَحدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ[3] ـ مُتَوَقّفٌ ١٨٠ب
علَى ما قبلَهُ ، فكَانَ أَوْلَى بالتّخْفيفِ . وَإنّما بُنِيَ هَذَا العَقْدُ علَى حَركَةٍ ؛ لِأَنّ بِنَاءَهُ عارِضُ لأجْلِ التّرْكيبِ ، فَإذَا أُفْرِدَ كُلُّ واحدٍ من الاسْمَينِ عَادَ إلَى أَصلْهِ من الإعْرابِ .

---

(١) فى (ف) " فإذا " .

(٢) موضعه بياض فى الأصل .

(٣) سقط من الأصل .

قوله :

مُفَسَّراً بمفردٍ قد نُصبَا

أَمّا تَمْيِيزُ هذا العَقْدِ فمَا فَوقَهُ فيَكونُ مُفرداً مُنَكَّراً منصُوبًا ، أمّا وجْهُ الإفرادِ فلأنَّ الكمّيةَ قد عُلِمتْ بالعدَدِ فبقِيَ الجِنْسُ، وَهُوَ المعْدُودُ ، مَجهُولاً فَيكْفى فى بيَانِ الجِنْس المفرَدُ ، وقِيلَ (١) : لأنَّ جَمْعَهُ فى قولك : " خَمْسةَ عَشَرَ دَرَاهِمَ " يُوهِمُ أَنَّها " خَمْسةٌ وَأَربعُونَ " إذَا كانَ الواحِدُ يُبلِّغُك المقصُودَ من العدَدِ ، فإذَا كَانَ " دِرْهمٌ " في " خَمسةَ عَشَر " خَمْسةَ عَشَرَ ، فَإن قولَكَ (٢) : " دَراهِم " فى "خَمْسةَ عَشَر"، خَمْسَةٌ وَأَربعُونَ ، ضَرورَةَ أَنَّ (٣) أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلاثَةٌ .

وَأَمّا وجْهُ التّنكير فلأنّ القصْدَ مَعْرِفَةُ جِنْسِ المعُدودِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بالنّكرَةِ، فَيَكونُ ذلِكَ التَّعْرِيفُ ضَيَاعاً ، مَعَ خفّةِ التّنكيرِ وَثِقَلِ التّعْرِيفِ ، وَأيضاً فإنّ النّكرةَ تقبلُ التَّكْثيرَ (٤) وَالتّعدّدَ بخلافِ المعْرِفَةِ ، وَأَمّا وَجْهُ النّصْبِ فلأنّهُ فضْلةٌ ولاَ يجوزُ إضافتُهُ ؛ لأنّ التّنوينَ مُقدّرٌ فِي " أَحَدَ عَشَرَ ، وكَمَا تَمْتنِعُ الإضافةُ مَعَ وُجُودِ التّنوينِ فكَذلِكَ مَعَ تَقْديرِه .

فَإن قِيلَ : فقَدْ تضيف " الخمسةِ عَشرَةَ " إلى مَالِكهَا فتقولُ : هَذه خَمْسةَ عَشَر زَيدٍ " ؟

قُلتُ : الإضَافةُ إلى المَالكِ غَيْرُ لاَزمةٍ بخِلاَفِ المفَسّرِ فَإنّه لازمٌ للعَدَدِ؛ لإبْهامِهِ ، وَيلزَم مِن ذَلِكَ جَعْلُ ثلاثة أَشْياءَ شيْئاً واحِداً ؛ إذْ كانَ المضافُ إليْهِ بمنزِلَةِ الجُزْءِ مِن المضُافِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ المضافَ مُركّبٌ فتَعذّرتْ إضافتُهُ لُزُوماً.

---

(١) هذا مستفاد من كلام ابن الخباز فى شرحه لوحة ١٠٢/ أ، وانظر كذلك شرح ابن القواس ١١٠٢.

(٢) فى (ف) " كان " .

(٣) فى (ف) "أما " تحريف .

(٤) فى الأصل " النكرة " تحريف .

وجئْ بإحْدَى واثْنَتَيْ فى التثنيهْ   تقول : إحدَى عَشْرَةَ أبْنَةً لِيَهْ
فمن هُنَا تَنْصِبُ تَفْسِيرَ العددْ   إلى انتها تسعٍ وتسعينَ فَعُدْ
مِنْ مائـةٍ بالجـرِّ للإضافَـهْ   وقِسْ علَى آحَـادِهِ الآفَـهْ

قولُه (١) : " وَجِئْ بِإحْـدَى " يعنى فى النّيف ؛ فـإنَّ " إحْـدَى " تـأنيثُ "أَحدٍ" ، وَ " أَحَدٌ " لا يُستَعْملُ إلاّ فى النّيفِ ، فَ " إحْدَى " كَذلِكَ ، ثمَ مَثَّلَ بعد الحُكمِ بقوله : " إحدىَ عشرة ابنةً لِيَهْ " ؛ ليبيّنَ به موضِعَ استعمالِ " إحْدَى " وَهُوَ النّيفُ .

فَإن قِيلَ : فَكيْفَ جَازَ الجمْعُ بينَ علامتي تَأْنيثٍ فَى "إِحدَى عَشَرَة " وهُوَ بمنزلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ للتَّركيبِ ؟

قلتُ : أمَّا " إحْدَى " فتأنيثُها بالألفِ ، وَتَأنيثُ " عشرةٍ " بالتّاءِ ، وَالتَّأنيثُ بالألفِ لم يُؤْتَ بـهِ فَـارِقـاً بيْنَ الـمُـذكّـرِ وَالمؤّنثِ ، وَلذلِكَ لمْ تُحْـذَفِ الألفُ فى"«حُبْلَياتٍ ، ، وَحُبْلَوِيّ " كَمَاَ تحْذَفُ التّاءُ فى " قَائِماَتٍ ، وَبَصْرِيٍّ " بَلْ قُلَبتْ.

قـولُهُ : " وَاثْنَتَي فى التَّـثْنِيـهْ " يُرِيُد : وَجِئْ باثنتي فى التَّـثْنِيَـةِ يعْنِى فى الـنّيفِ ، وَلذلِكَ حَـذَفَ النّونَ لِيُشْـعِـرَ حَـذفُـهَـا بِأَنّ مُـرَادَهُ الـنّيفَ علَـى العَـشَـرَةِ ، فتَقولُ : عنْدِى اثنتَا عَشْرَةَ امْرأَةً .(٢)

فَإنْ قِـيلَ : فـقـد جَمَـعْتَ هُنا بينَ عـلامـتي تـأنيثٍ ، وَهِـيَ التّـاءُ فـى "اثْنَـتا : ، وَالتّاءُ فى " عَشَرَة " .

(١) سقط من (ف) .
(٢) فى الأصل " عشر " .

قلتُ : التّاءُ " فى " اثْنَتَا " (١) لمْ تَلْحق الواحدَ إِذْ لاَ وَاحِدَ له من(٢) لفْظِه ، فَلو انْفَردَ لَهُ وَاحدٌ (لم تَلحَقْهُ فَهُوَ كَقَولِهم : " مِذْرَوانِ " بالْوَاوِ ، ولَوْ كَانَ مِمّاَ ينفَردُ لهُ)(٣) واحدٌ لَمْ يُقل بالتّاءِ فى العَدَدِ المركّب، وَأَيضاً فإنّ " اثنَتا عَشرةَ " (٤) الصّدرُ مِنْهُ مُعْربٌ وَالثّاني مِنْهُ بمنزلَةِ النّونِ وَكُمَا تثبت (٥) التّاءُ مع النّونِ ، إِذَا قلتَ : " اثنتَانِ " كذلِك مَعَ مَا قَاَم/ مقامَهَا ، وَالدّليلُ على أنّ ١٨١(أ) الاسْم الثّانِيَ مِن " اثنيَ عَشرَ " بمنزلَةِ النّونِ أنّك لاَ تُضيفُهُ إِلَى مَالكهِ فَلاَ تقُولُ : " اثنا عَشرَ زيدٍ " كَما لاَ تضيفُ المثَنَّى مَعَ ثبُوتِ النّون فَلا تقولُ: اثنَانِ زَيدٍ .

وَأمّا الشّينُ فى " عشرةٍ " من " أَحَد عَشرَ " (٦) إِلَى " تِسْعَ عَشرةَ " فَفِيهَا لُغَتَانِ فى عدَدِ المؤنّثِ ، كسْرُ الشّينِ ، وَسكونُهَا ، فَالكسْرُ لغةُ تَميمٍ ، فَ "عَشِرَة " عِندَهُم بِوَزْنِ" كَلِمَةٍ ، وَلَبِنَةٍ " ، وَالتّسْكيُن لُغَةُ أَهْلِ الحَجاز فهِىَ عِندَهُم بوزن " ضَرْبةٍ " . وأَمّا وَجْه التّسْكينِ فِلتَوَالِي المُتَحَركَاتِ (٧) ، فَإنّك إِذَا عَددتَ المؤنّثَ زِدتَ التّاءَ فتوالت أَرْبعُ حركَاتٍ مُتجانسةٍ ومَا قبلَها من جِنْسِها . وَأمّا وَجْهُ الكسْرِ فَلِلْمُغايَرةِ بيْنَ الحَرَكَاتِ ، وَاخْتَارُوا الكسْرةَ ؛ لأنّها من علامَاتِ

---

(١) فى الأصل "اثنتان"

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من (ف)

(٤) فى الأصل "عشر" خطأ

(٥) فى (ف) "ثبت"

(٦) فى (ف) "إحدى عشرة"

(٧) انظر ابن يعيش ٢٧/٦

التّأنيثِ كَمَا تكسُر كَافُ المخاطَبِ وتاؤُهُ فى المؤّنثِ لتدلّ الكسرةُ على التّأنيثِ ، وكأنّ أهلَ الحَجازِ لم يكسرُوا الشّينَ فى التّركيب (لأنَّها لما كانت فى المؤنّث ساكنةً قبلَ التركيب نَحْوُ " عَشْرُ نُسْوَةٍ" أبقوْهَا فى التّركيب) (١) علَى سكُونِهَا فى الإفْراد ، فَإذَا صِرْتَ إلى " ثلاثَةَ عَشَرَ " تُثْبِتُ الهاءَ فى العَقْدِ الأوّلِ ، وَتحذفُها من الثّاني نحو " ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً " إلى " تَسعَةَ عَشَرَ" ، وفى المؤنّث بالعكْسِ فتجرى فيماَ زادَ على العشرةِ من النّيفِ مجَراهُ وَهُوَ ليْسَ بنّيفٍ . فتلحق التّاءَ فيهِ فى المذكّرِ ، وَتحذفُهَا فى المؤنّث ، فَنَزْعُها من النّيفِ دليلٌ على الفرْقِ بينَ المؤنثِ وَالمذكّرِ ، وتثبت فى الاسم الثاني لما يقتضيه العَددُ من التّأنيثِ فى الأصْلِ إذْ لاَ مُوجبَ لحذْفِهَا .

قولُهُ :

فمنْ هُنا تنصبُ تفسيرَ العدد

يُرِيدُ : من " أَحَدَ عَشَرَ"، وقد تقدمت علّةُ نصبِهِ فى شرح قوله : « مُفسّراً بِمُفْرَدٍ قد نُصبَا » .

وَأمّا العشرون وَالثّلاثُونَ إلى التّسعين فيستوى فيه المذكر والمؤنث تغليباً لجانب التّذْكير .

وَقِيلَ : كسْرُ عَيْنِ " العِشرينَ " إشْعاراً بالتّأنيثِ ، وَجمْعُه بالْواوِ وَالنّونِ إشْعاراً بالتّذْكير ، لَمَّا كَانَ لَهُما (٢) .

وَقِيلَ : يلزمُ ذلك فى " الثلاثين " فمَا فَوقَهَا ، فَقِيلَ : فِيهَا فَرقٌ بغيْرِ الكَسْرِ، وهُوَ حذْفُ التّاءِ من " ثلاَثٍ " للدّلاَلةِ علَى التأنيثِ ، وَإلحاقُ الواوِ وَالنّونِ للدّلاَلةِ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) قوله " لهما" مكانه فى الأصل بياض.

علَى التّذكير ، إذْ كَانَ لهُما ، ففيه لكلِّ وَاحدٍ من التّذكيرِ وَالتّأنيثِ نَصِيبٌ [١].

قولُه :

فعُد من مائةٍ بالجّر للإضَافهْ

يُريدُ بذلكَ أنّك تجُرُّ مُمّيزَ المائَة " فمَا زَادَ عَليهَا إلَى " التّسعمائة " بالإضَافةِ نحْوُ " مِائَةُ رجُلٍ ، وَمائتَا رَجُلٍ ، وَثلاثمائةُ رجُلٍ ، وَثلاثمائة امرأةٍ "

وَإنّما فَعلُوا ذلِكَ حَمْلاً للمَائةِ علَى " العشَرة " ؛ لأنّها عَشْرُ عَشَراتٍ كَما أنَّ العشَرةَ عَشَرةُ[٢] آحَادٍ . وَأمّا [٣] إفْرادُهُ فَحملٌ على مُمَيّزِ [٤] " التّسْعِينَ " لمُجاورتِهَا إيّاهَا ، فأمّا قولُه تعالَى : ﴿ ثَلاثَمائةٍ سِنِينَ ﴾ [٥]، فالزّجّاجُ [٦] يَرَى أنّ " سنِينَ " بَدَلٌ من " ثلاثمائةٍ " لَا أنّهُ تَمْييزٌ ، وَقِيلَ : هُوَ عطْفُ بيَانٍ [٧]، قَالُوا: لأنّهُ لَوْ كَانَ تَمْييزاً لَكَانتِ العِدّةُ تسْعَمائةٍ ، وَقَد بيّنَّا فِي إفْرَادِ مُمَيّزِ المركّبِ ، فقِسْهُ عَليْه .

وإنّما أفردُوا " المائَةَ" من قولك : " ثلاثُمائَةٍ " وهُوَ مميزٌ للثلاثةِ ، لِثقَلِ الجَمْعِ بينَ الجَمْعِ وَالتّأنيثِ .

وإضَافةُ الثلاثة إلى المائة بمعنَى " مِنْ " ؛ لأنهما عددٌ ، وإضافة " المائة رجُلٍ "[٨] . بمعنى " اللّامِ " ؛ لأنه معدودٌ ، والمعدُود غُيرُ العَددِ ، وإنّما قالوا :

---

(١) انظر ابن يعيش ٦/٢٨ .

(٢) فى الأصل " عشر .

(٣) فى (ف) " وإنما " .

(٤) فى الأصل " ضمير " تحريف .

(٥) سورة الكهف ٢٥ .

(٦) نص عليه الزمخشرى فى المفصل ٢١٤ ، وابن يعيش ٦/٢٤ وابن القواس ١١٠٦ .

(٧) ذكره الزمخشرى فى الكشاف ٢/٤٨١ ، وقيل : إنه وصف بالجامد كامرأة كلْبةٍ .

(٨) سقط من الأصل .

ثلاَثمـــائة رجُلٍ ، وثلاثمـــائة امــرأةٍ " بإســقَـــاط التّـــاء فـــى الــمــذكّــرِ وَالمؤنّثِ؛لأنَّ"الثلاثَ " مضافةٌ إلى " المائةِ " وهِيَ مؤنثةٌ ، وَالتّاءُ تحذفُ فى عَددِ المؤنّث[1] .

قولُهُ : وَقِسْ عَلَى أَحَادهِ آلافَهْ

١٨١ب يريدُ وَقِسْ / على آحاد العدد آلافَهُ ، يريدُ أنّك تجمعُ " الألفَ " المضـاَفَة إليـها الآحَادُ فتقُولُ : " ثلاَثةُ آلاَفٍ " كمَا تقولُ " ثلاثةُ رجَالٍ " ، وَإنّما جمعتَ " الألفَ " ولم تجْمَعِ " المائةَ " ؛ لأنّ " الأَلْفَ " مـذكّرٌ فلمْ يجتـمِعْ فـى جـمْعهِ ثقلُ الجمْعِ وَثقلُ التّأنيـثِ ، وَلذلك تقُـولُ " تسـعةُ آلاَفِ رَجُـلٍ ، وتسعةُ آلاف امرأةٍ " بإثْـباتِ التّاءِ فى المذكرِ وَالمؤنثِ نظَراً إلَـى الـثلاثـةِ، وَالأربعةِ مضـافـةٌ إلـى " الألفِ " وَهُوَ مذكّر كَما أَسْقطت التّاء في " ثلاثمائةِ رجُلٍ ، نَظراً إلى تأنيث " المائة "، فاعْرِفْهُ .

وَعَرِّفِ الثّانِيَ فى الآحَادِ وَأوّلاً رُكّبَ فى الأعْدَاد

الآحادُ : من الثلاثة إلى العشرة ، فتقولُ : " خَمْسةُ الأثواب " فتُعرّفُ الثّانِيَ ، ويسْرِي التّعريفُ إلى الأوّل ؛ لأنّه مضافٌ إلى الثّاني إضافةً معنويّةً ، وَكَذلك تقولُ: " عَشْرة الغلْمة ، وَخَمْس الجوارى " ، قَالَ الشّاعرُ :

مَازَال مُذْ عقدت يداهُ إزارَهُ فَسَمَا فَأدرَكَ خَمسة الأشبَارِ [2]

فَأمَّا مَاحكاهُ الكوفيُّون من قولهم : " الثّلاثَةُ الأثْوابِ " [3] فغيرُ فَصيحٍ [4]؛ لأنّكَ إمّا أَن تقدّر الإضافةَ سابقةً علَى تَعْريفِ اللاّمِ ، أو تقدر أَنَّ الألفَ واللّامَ

---

(١) انظر المرتجل ٢٦٦ .

(٢) البيت للفرزدق فى مدح يزيد بن المهلب
ديوانه ٣٠٣/١ ، والتكملة ٦٩ ،والمقتضب ١٧٤/٢ ، والعينى ٢٢١/٣ ،وابن القواس ١١٠٨ ، وابن يعيش ٣٣/٦ .

(٣) انظر التكملة للفارسى ٦٨ ، والإنصاف ٣١٢ المسألة (٤٣) .

(٤) « ف »« صحيح » .

سابقةٌ علَى الإضافةِ ،وَكلاهُمَا ممتنعٌ ، أمّا امتناعُ الأوَّلِ فلأنَّ الإضافة محضةٌ فَيُغْنى تعريفُها عن تعريف اللاّم فتكُونُ الإضافةُ مانعةً من الّلامِ ، وأمَّا الثاني فتقديرُ الألفِ وَاللاَّمِ قبل الإضافة مانِعٌ من الإضَافةِ ، وفيه تدافُعٌ ضرورةَ أنَّ الإضافةَ مَحْضَةٌ .

وكذلك كُلُّ عددٍ يُضافُ إلي ما بعده يُعَرّفُ الثّاني منه ، فيتعَرّفُ الأوّلُ بتعريف الثّانى ، نحو " ألف الدّرهم ، ومائة الدِّينارِ ، وإن تَعَدّدت الإضافاتُ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منِْهَا يتعّرفُ بما هُوَ مضافُ إليه نحو " قبضتُ خَمْسَمائة ألف الدّرهمَ ، فتعرف " الدّرهمَ " ثم يتعّرفُ " الألف " بالإضافة فيصيُر معرفةً ، ويتعرّفُ " المائةِ " بالإضافة إلى " الألفِ " فتصير معرفةً ، وكذلك " الخمس " يتعرف بالإضافة إلى " المائةِ " فَيَصيرُ معرفةً .

قولُه :

وَأَوّلاً رُكِّبَ فى الأعْدَادِ

يَقولُ : إذا كانَ العددُ مُركّباً تَعَّرفَ الأوَّلُ ؛ لأنّ الاسمين بالتّركيب قد امتزجا واتّحَدا وصاَرا كلمةً واحدةً بدليل أنه لا موضعَ لواحدٍ من الجزأين من الإعراب على انفراده ، فتقولُ : " أخذتُ الأحدَ عشرَ درهماً " ، هذا هو المختارُ ، فيدخُل اللاّمُ على الأول ، والكوفيون [1] يدخلون الألفَ واللاَّمَ على الاسمين فيقولون : " الأحد العشر درهمًا ؛ لأنّهما فى الأصْلِ اسمان وحَرفُ العَطْفِ مُرادٌ فيهمَا ، ولذلك وجَبَ البناءُ فيهمَا ، ولأنّك لو أظْهرتَ حَرْفَ العطْفِ لم يكن بُدٌّ من إدخَالِ الألفِ والّلامِ على الاسْمَين كمَا فِيمَا زَادَ عَلَى العِشْرِينَ .

وَمنِهُم من يدخلُ الألفَ واللاّمَ على الاسْمَينِ المركّبين وَعَلى المّيزِ فَيقُولُ : " الخمسة العَشر الدّرهم " [2] وَهُوَ خَطَأٌ؛ لأنّ التَّمْييزَ لاَ يكُونُ معْرِفَةً .

(١) انظر الإنصاف ٣١٢ المسألة (٤٣) ، وشرح ابن القواس ١١٠٩

(٢) نسبه ابن القواس ١١٠٩ لقوم من الكوفيين .

«اسم الفاعل المأخوذ من العدد»

وَابْن اسمَ فاعلٍ كحادي عشَرا　　وثالثٍ ورَابِــعٍ كمَـــا تَرَى

قَالَ تَعالَى : " ثانِيَ اثْنين كمَا　　قَد قَالَ " ثالثُ ثلاثةٍ ومَا "

أيْ أحَــدُ اثْنينِ فَــإن نُوِّنَــتا　　كَرابـعٍ ثَلاَثـةً نَصبْتَـا

قولُه : " وَابنِ اسمَ فاعلٍ " يُريدُ : ابْنِ زِنَةَ اسْمِ فَاعلٍ من ألفاظِ العَددِ من الواحدِ إلى العشرةِ ، فتقولُ : ثاني اثْنَينِ[1] ، ثم لا يخلُو اسمُ الفَاعلِ المأخوذُ مِنْ ألفَاظ العَددِ إمّا أَن يُرادَ به أَحدُ المذكُورين مَعَهُ ، أو يُرادَ به أنّه يُصيّرُ ما يدخُلُ عليه مِثْلَهُ في العدّةِ . ١٨٢/ أ

أمّا الأوّلُ وَهُوَ المرادُ به بَعضِ المذكُورين مَعه وأحَدهم فهو على ضربين :

إمّا أَن يُضافَ (إلى ما يُشْتَقُّ) [2] مِن لفْظِهِ كَقولهِ تعالى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[3] ، وَ ﴿ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ﴾ [4] ؛ فَإنّ الثّانِيَ مُشْتَقٌّ مِن لفْظِ (الاثْنَيْنِ ، وَالثّالثُ مُشْتقٌّ مِن لفْظِ) [5] الثّلاثةِ .

وَإمّا أن يُضافَ إلَى مَا هُوَ أَكْثرُ مِنْهُ كَقولِكَ : " رَابعُ سَبْعَةٍ " أَي [6]: الواحِدُ (مِن السّبعةِ) [5] الذي ذكر في موضع الأربعة منها ؛ لأنّ السّبعةَ لها رابعٌ؛ ولاَ يجوزُ إضافتُهُ إلى ما هُو دُونَه – أي : أنقصُ منه – فلاَ يقالُ : " ثالثُ اثنين " بمعنى أنّه واحدٌ من اثنين ؛ لأنّ الاثنين لا تتضمّنُ الثلاثةَ بخلافِ

---

(١) في النسختين " أحد اثنين " ، والصواب ما أثبت .

(٢) (ف) " إلى ما هو مشتق " .

(٣) سورة التوبة ٤٠ .

(٤) سورة المائدة ٧٣ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) (ف) " إلى " تحريف " .

السبعةِ فإنّها تتضمنُ الأربعةَ ، وَعَلَى التقديرين يَجبُ إضافتُه ؛ لأنه وإن كان على صيغة اسم الفاعلِ فليس بجارٍ علَى الفعْلِ ولاَ مشتَقّ من فِعْلٍ ، وَإنّما هو مثل " لاَبنٍ ، وبَاقرٍ ، وتَامرٍ " هَذه عِبارَةُ الفَارِسيّ بِعَيْنِها (١) ، وَإذا لم يكن اسمُ الفاعلِ مُشتقاً من فعْلٍ وجَبَتْ إضافتُه كَما تجبُ إضَافةُ اسمِ الفاعلِ المرادِ به المضيّ ، وَيتعرّفُ إِذَا أُضيفَ إلى المعرفةِ نحو " ثالثُ الثّلاثةِ " ، ولاَ يجوزُ تنوينُهُ وَإعْمالُهُ فيما بَعْدَهُ النَّصْبَ (٢) ؛ لأمرَين :

أَحدُهما : أنّ " ثالثَ الثّلاثةِ " بمنزلةِ " أَحدِ الثّلاثةِ " فإذا نصَب (٣) الثّلاثةَ فَقَدْ عمِلَ فى نَفْسهِ ضَرورَةَ أنّه بعضُ الثّلاثةِ .

الثّاني : أنّك إذا قُلتَ : " جاءَنِي خَامِسُ خَمْسةً " فالخمسةُ مفعولةٌ ، وَالخامسُ ـ الّذِى هُوَ عامِلٌ فِيهم ـ فاعِلٌ مِنْ " حَيْثُ إسنادُ « جاءَني » إليه ، فيكونُ فاعلاً بإسناد الفعلِ إليه ، ومفعُولاً من حَيثُ هُوَ أحدُ الخمْسةِ .

قولُهُ : " وَمَا " يريدُ نَظْمَ الآية ؛لأنّ بعد قولـه تعالى: ﴿ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ﴾(٤) ، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٤) .

ثُمَّ أَخذَ فى تفسير هَذَا القسْمِ فقَالَ : " أَيْ : أَحَدُ اثنين " يُرِيُد : أنّ مَعْنى قولهِ تعالَى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ (٥) أَحَدُ اثْنَيْن .

---

(١) انظر التكملة ٧١ .

(٢) نسبه ابن الخباز فى شرحه لوحة ٩٧ لأبي العباس ثعلب وعقب عليه بقوله : " وليس بمعروف قياساً ولا استعمالاً " ، وانظر شرح الكافية للرضى ١٦٠/٢ حيث نقله الأخفش الصغير عن ثعلب .

(٣) فى (ف) " نصبت " .

(٤) سورة المائدة ٧٣ ، وفى الأصل "وما من إله إلا الله واحد" خطأ

(٥) سورة التوبة ٤٠

قولُه :

...... فإَن نَوَّنْتَا كَرابعٍ ثَلاثةً نَصبْتَا

يُرِيدُ: فَإِن كَان اسمُ الفَاعلِ مشتقاً من الفعْلِ كرابعٍ ثلاثةً بمعْنَى رَبَعَهُم . [أيْ][1] : صَيَّرَهُمْ أَرْبعَةً بنفْسهِ نَصَبْتَ ، يعني الاسْمَ الثانِيَ بالاسْمِ الأوّلِ ، ولاُ ينوّنُ إلاّ إذَا أُريدَ به الحَالُ أوِ الاستقبالُ ، ولابُدّ في هذا القسمِ من أن يكُونَ لفظُه أَكْثرَ من لفظِ مَا عملَ فيهِ أوِ أضيفَ إليه ؛ لأنّه تَمامٌ له ، وتَمأُم الشّئِ زائدٌ عليه ، ولا يجوُزَ أن يكُونَ أكثرَ منه إلاّ بواحدٍ نحو " خامسُ أَرْبعةٍ " ، وَلاَ يَجوزُ إضافتُه إلى مَا هو أنقْصُ منه باثنين نحو " هذَا رابعُ اثنين " ؛ لأنّ الواحِدَ لاَ يُصَيّرُ الاثْنينِ أرْبعَةً ، وَلاَ إِلَى مَا هُوَ أَكْثرُ [2] منهُ فَلاَ تقولُ [3] : " رَابعُ خمسةٍ " ؛ لأنَّ المرادَ أَنّهُ [4] متمّمٌ للخمْسةِ وَجاعِلُها بنفْسهِ خَمْسَةً ، وَالمتمّمُ للشّئِ لا يكوُن جُزْءاً من ذلك الشّئِ قبلَ تَمامهِ به .

قولُه : " فإن نّونَت نَصبْتَ " يَفْهَمُ منْه أنّك إذا لم تنّون جَررتَ الثانيَ بالإضافةِ ؛ لأنّه علّق النّصْبَ على شرطٍ وَهُوَ التّنوِيُن ، فإن كانَ بمعنى المضيّ لَزِمَ الإضافَةَ فَقَطْ ، ولم يذكرْ سيبَويْهِ [5] النّصْبَ في الثاني لكن يقولُ : " هذا خامسُ أَربعةٍ :" يُريدُ أَنّه [6] خَمَسَ أَرْبَعةً .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " أنقص " تحريف .

(٣) (ف) " فلا يقال " .

(٤) في الأصل " به " بدل " أنه " .

(٥) انظر الكتاب٣ / ٥٥٩ .

(٦) في الأصل " أن " تحريف .

وَيَجْرِى مَجْرَى [اسْمِ][(١)] الفَاعِلِ المشتَقُّ مِنَ العددِ فى [كِلاَ وَجْهَيْهِ][(٢)] فى التَّأنيثِ وَالتّذكيرِ عَلَى القِيَاسِ ، تقولُ : " هذَا خَامسُ أربعةٍ " فى المذكّرِ ، و " هذه خامسةُ أربعٍ " فى المؤنث ، فتثبت الهاءَ فى المؤنثِ وتحذفُها فى المذكّرِ . كمَا تقولُ : "هذا ضَاربٌ ، وهذه /ضَاربةٌ " ، وتقُولُ : " هذا خَامسُ أربعٍ " إِذَا أَضفتهُ إِلَى المؤنَّثِ ، وَعلَى الوَجْهِ الأوّلِ تقولُ " هذا [(٣)] ثالثُ ثلاثةٍ " ، وَإن كنّ نسوةً ؛ لأنّه أحدُهُم فَيُغّلبُ جانبُ التّذكيرِ . ١٨٢ب

قولُه : " كحَادِى عشر " الحادِى : مقلوبٌ من الواحدِ ، فوزنُ " وَاحدٍ " "فاعلٌ" ، ووَزنُ " الحادى " عَالفٌ ، فإذا جاوزت العشرةَ فالمستعملُ فى الاختيار ما اتّفقَ فى الآحاد لفظُه نحو " ثالثُ ثلاَثةٍ " ، واستعمالُهم له فيَما جَاوَزَ العشرةَ على ثلاَثةِ أَوجهٍ :

أحدُها : أن تقُولَ : " هذا حَادي عَشرَ [أَحَدَ عَشرَ][(١)] فتأتي بأربعَةِ أسماءٍ ، فالاسمان الأّولاَن مركّبان ، والاسمان الآخرانِ كذلك ، فالأوّلاَنِ وَهُمَا "حَادِي عَشرَ" نظيرُ الأول [(٤)] (مِنْ قَولِكَ : ثَالثُ ثلاثةٍ " ، وَالاسْمانِ الآخَرانِ نَظيرُ الثّاني)[(٥)] ، فَعلَى هَذَا يكُونُ الاسْمَانِ الآخرَانِ فى مَوْضعِ جَرٍّ

---

(١) سقط من الأصل

(٢) فى (ف) " خلاف جهته " تحريف .

(٣) فى(ف) " هذه" تحريف .

(٤) فى النسختين " والثانى " تحريف ، والتصويب من ابن يعيش ٦/٣٥ فقد أفاد منه الشارح كثيراً ، وبعده فى الأصل عبارة " فعلى هذا " والصواب إسقاطها هنا .

(٥) سقط من (ف) .

بإضَـافةِ الاسْـمينِ الأَوّلَيْنِ إليْـهِمَا ؛ لأنَّكَ بنيْتَ الأولَيْنِ وجَعلتَهُـما كَاسْمٍ واحدٍ (بالتّركيبِ ، وبَنَيْتَ الاسْمَيْنِ الآخَرَيْنِ وجَعلتَهُما كَاسْمٍ وَاحدٍ) (١) [ثُمَّ أَضَفْتَ] (٢) الأوّلَ المركّبَ إِلَى الثّاني (٣) المركّبِ ،وَلمْ يمنع البناءُ الإضـافَةَ كَمَا لمْ يمَنعْ فِي " كَمْ ، وَلَدُنْ " من الإضَافةِ ، وَتقولُ فى المؤنّثِ : حادية عشرة إِحْدَى عَشْرةَ .

الوجْهُ الثانِي : أن تقُولَ : " هَذا حَادِي أَحَد عَشَر " فتأتى بثلاثة أسماء كـأنّهم لمّا ثقل عليـهم التّلفّظُ بـأربعـةِ أسـمَـاءٍ حـذفُـوا الاسْمَ الثـانِيَ من الأوّلِ اختصَاراً وَتخْفيفاً لأمْنِ اللّبْسِ ، فيكونُ الأولُ هُنا مُعرباً بوجوه الإعراب (٤) . وَبقِيَ الاسمانِ اللّذانِ بعده على بنائِهمَا ؛ لوجُودِ مُوجب البناء فيهما ، وَهُوَ عَدَمُ حَذْفِ أحَدِهِمَا ، وموضعُهما جرٌّ بإضافة " حادى " إليهما ، فتقُولُ : " هذَا ثالثُ ثَلاثَةَ عَشَرَ " ، وَ " رأيتُ ثَالثَ ثلاَثَةَ عَشَرَ " ، وَ " مررتُ بثَالثِ ثَلاثةَ عَشَرَ " برفع الأوّلِ ونصبِهِ وَجرِّهِ ، ولاَ يجوزُ بناءُ الأوّل هُنَا؛ لأنّ ثلاثَةَ أسماءٍ لا تجعلُ اسماً واحداً ، وكذلك إلى " تَاسِعِ تَسعَةَ عَشَر ، وَتاسعة تِسْعَ عَشَرَةَ " .

وتقولُ : " هذا حَادِي أَحدَ عَشَرَ " إذا كُنَّ عَشْرَ نسوةٍ فيهنّ رَجلٌ كمَا تَقُولُ : " خَا مسُ خَمْسةٍ " إذا كنَّ أربع نسوةٍ فيهنَّ رجلٌ تغليباً لِجانبِ التّذْكيرِ إِذَا اخْتَلَطَ بالتّأنيثِ (٥) .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) تكملة يوجبها السياق ، وهى فى ابن يعيش ٣٥/٦ ،وقد أفاد الشارح منه .

(٣) فى الأصل " كالثانى " .

(٤) لأن التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثانى ، أفاده ابن يعيش ٣٥/٦

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٦١ .

الوجْهُ الثـالِثُ :[أَن تقُولَ : هَذا] (١) حَادِى عَشَرَ ، وثَانِي عَشَر ، وثَالِثَ عَشَرَ " إلى " تاسع عَشَرَ " فتحذ فُ اسمين وهما الأَخر من الأوّل والصّدرُ من الثانى ، وتقولُ فى المؤنث : حادية عَشْرةَ و ثانيةَ عَشْرةَ " إلى " تَاسِعَةُ عَشْرَة " والاسْمانِ هُنا مَبْنِيّانِ ، كَأنَّك قُلتَ : " حاديةٌ وعشرةٌ " فتؤنث الاسمين ، وَتكسُر " الشّينَ " فى " عشرةِ " أو تُسكنها كمَا كانت فى "خمَس عَشْرَةَ امرأةً " ثم ركبت وبنيت فتفتح الاسمين (٢) ، وَمنْهم مَن يعُربُ الأوّلَ فى هذَا (٣) ؛ لأنّه محذوفُ العجز فَراعَى فيه الانفصَالَ ، قَال أَبُو سعيدٍ : مَنْ أَعْرَبَ أَرادَ " هذَا حادى أَحَد عَشَر " ثم حذَفَ " أَحَد " تخفيفاً فبقى "حادِى" على ماَ كانَ عليه من الإعراب قبلَ الحذْفِ ، ومَن بَنَاهُ أَقَام " عشر " الثانيَةَ منه مُقَامَ " عشر " المحذُوفة مِنْهُ . وَحَكى الكسَائىّ عن العَرَبِ " هَذَا ثالثُ عَشَرَ " بالإعْراب ، و " ثالثَ عَشرَ " بالبناءِ (٤) .

وَأجازَهُ سيبويهِ (٥) فى المختلفِ اللّفظِ فيما جَاوزَ " العَشرة " ؛ لأنَّه عنده مُضافٌ نحو " أربعَ عَشْرَ ، ثَلاثةَ عَشَر " ، و " تاسعَ عَشْرَ ثمانيَة عَشْرَ " هكذا إِلَى " المائة " فيما حكَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ (٦) ، فتقولُ : " هذا تاسعُ وتُسعُونَ (٧) ثمانيةً

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) نسب هذا إلى البصريين فى شرح ابن القواس ١١١٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/١٦٠ .

(٣) ونسب هذا إلى الكسائى والفراء انظر المصدرين السابقين .

(٤) انظر رأي السيرافي والكسائى فى شرح الكافية للرضى ٢/١٦٠ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٦٠ ، وابن يعيش ٦/٣٦ ، وشرح ابن القواس ١١١٣ .

(٦) انظر هذا فى شرح الكافية ٢/١٥٩ .

(٧) فى النسختين " وتسعين " .

وَتِسْعِينَ " ، وَغيْرُ سِيبَوَيْهِ لاَ يُجِيزُ " هَذَا رَابِعَ عَشْرَ / ثلاثة عَشَرَ " كما يُجِيزُ " /١٨٣/أ هذَا رابعُ ثلاثةٍ " ، لأنّهُ مُشْتقٌ مِنَ الفِعْلِ كَمَا تقُولُ : " ضَارِبُ ثلاثةٍ " ،.

فإِذَا جَاوزْتَ " العشرةَ " قالَ أَبُو علّي (١) : قَبُحَ أَن تجيءَ بالذى يعْملُ عمَلَ الفِعلِ ؛ لأنّ القيـاسَ يمنعُ من عَملهِ ؛ لأنّك إِذَا قلتَ : " ثالث اثنى عشر (إنّما أَصْلُهُ " ثالث عشرَ اثنى عشَر) (٢) فكَانَ القـياسُ أن يُشْتَقَّ مـن " الثلاثة ، وَالعشرة " اسمُ فاعلٍ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، لأنّه (٣) ليس فى " ثالث " من " ثالث عشر اثنى عشر " شَىْءٌ من حروف " العشرة " بل ليس فيه إلاّ حروفُ " الثلاثة " فلاَ يصحُّ أن يَعْملَ فيمَا بعدَهُ .

أَقُولُ : سِيبَويهِ لم يُجزهُ (٤) عَاملاً فيما بعدَهُ عَمَلَ الفِعْلِ ، وَإنّما أجازَهُ علَى وَجْهِ الإضافةِ إِذَا كَان لِماَ مَضَى من الزّمانِ لاَ بِمعْنَى الحالِ وَالاستقبالِ ، فإِذَا قُلتَ : " ثالث عَشَر اثنى عشر " ، فـَ " اثنَا عشَر" عندَهُ فى موضع جرّ بالإضافةِ لاَ فى موضعِ نصبٍ بمعْنَى أَنّه يقدُر مُنوّناً عَامِلاً فى الثّانى ، قَالَ سِيبَوَيهِ : " فأَمّا " بضعَةَ عَشَرَ " فبمنزلةِ " تِسْعَةَ عَشَرَ "[فى كُلِّ شىءٍ] (٥) ، وَ" بضع عشرة " بمنزلَةِ "تسعَ عَشرَة " فى كلّ شَىْءٍ (وَيُريُد بقوله : " فى كلّ ")(٦) فِى كُلّ مَعْدُودٍ .

---

(١) انظر التكملة ٧٠ فما بعدها .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " ولأنه " .

(٤) فى الأصل " يجز " .

(٥) تكملة من الكتاب ٣/٥٦١ هارون .

(٦) سقط من (ف) .

« التواريخ »

وفى "التّواريخ "الليالى عُدّت | نحو كَتَبْتُه لَخمْسٍ خلّتِ
مِن غُرّةٍ إلى انتصَافِ الشّهْرِ | وبَقِيتُ إلى سِرارِ البَدْرِ

الإرخُ ـ بكسر الهمزة ـ : الوقْتُ ، والتّأريخُ : التّوقيتُ ، وَهُوَ ذكرُ أوّلِ مُدّةِ الشّئِ ليُعرفَ به مقدارُ مَا مَضَى .

وَقيلَ : اشتقاقُهُ مِن " الإرخِ " – بكَسْرَةِ الهمزةِ وفتْحِهَا – وهُوَ وَلَدُ البَقَرةِ الوَحْشِيّةِ ، قَالُوا : لأنّ التّأريخَ شَيْءٌ يحْدُثُ كَمَا يحدُثُ الْوَلَدُ مِنَ البَقَرةِ (١)، وخُصّت البقرةُ (٢) بذَلِكَ ؛ لأنّهم يُكَنّون بهَا عَن السّنينَ ، قَال اللّهُ تعالى ﴿ إنّي أرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنّ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ (٣) فَسّرُوا " البقَراتِ " هُنَا بالسِّنِينَ (٤) ، وَإنّما عُدّتِ الليالى فى التأريخ دُونَ الأيّامِ ؛ لأنّ تَاريخَ العرَبِ على الأشْهُرِ القَمَريّةِ ، وَأوّلُ الشّهْرِ لَيْلَةٌ؛ إذْ كَانَ الهلالُ إنّما يَظْهَرُ لَيْلاً ، وَلأنّ سُلطَانَ القمَرِ وَظهُورَهُ فى اللّيلِ .

قَولُهُ : " لخمسٍ خَلَتِ" ضَعِيفٌ وَهُوَ جائزٌ ، وَالفصيحُ " لخمسٍ خَلَوْنَ " ؛ لأنّ التّقديرَ " لخمْسِ لَيَالٍ خلَوْنَ " ، وكَذَا إلى العَشرِ (٥)، يُقَالُ : " كتبْتُهُ لعَشْرٍ خَلَوْنَ " ؛ لأنّ الثّلاثةَ إلى العشرَةِ تضَافُ إلى الجمْعِ ، وَ " خَلَوْن " صِفَةٌ لِلّيالِ ، وَهِيَ جَمْعٌ ، فَالاختَيارُ أن يُؤْتَى بِضَميرِ الجمْعِ المؤنّثِ وَهُوَ النُّونُ ،

---

(١) انظر اللسان " أرخ : " . وشرح ابن القواس ١١١٣ ، وقال ابن فارس فى معجم مقاييس اللغة ١٠٥/٦ : " أما توريخ الكتاب وتأريخه فما نحسبها عربية " ، وانظر كذلك الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب للبطليوسي ١٩٦/١ .

(٢) فى الأصل " البقر " .

(٣) سورة يوسف ٤٣ .

(٤) انظر الكشاف ٣٢٥/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٤ .

(٥) فى(ف) " العشرة " .

فإذَا جاَوزتَ " العَشْـرَ " قُلـتَ : " لإحـدَى عَشـرةَ (١) ليلةً خَلَتْ " وَلاَ تَقُـلْ (٢) : " خَلَوْنَ " ؛ لأنَّ هَذَا العَـقْدَ يُمَـيَّـزُ بِوَاحـدٍ ، فـَ " خَلَتْ " صِـفَـةُ " ليلةٍ " ، فَلذلِكَ أَفْردُوا الضّمِيرَ ؛ لأنّهُ عَائدٌ علَى مُفْرَدٍ .

قولُهُ :

" من غُرّةٍ إلى انتـصَافِ الشهرِ "

يُـريدُ من غُرّة الشّهرِ أي من أوّله ، وغرّةُ كلّ شيءٍ أوّلُهُ ، فإذَا أرّخُوا فى أوّلِ ليلةٍ فى الشّهرِ يقولُونَ : كَانَ ذلك غُرّةَ شهرِ كَذَا ، ولم يقولوا : " كتبتهُ لليلةٍ مَضَتْ ؛ لأنّهَا لم تمْضِ ، فإذا أَرّخُوا فى اليوم الأوّلِ قالوا : " كتبته لليلَةٍ خلَتْ أَو مَضَتْ " ؛ لأنّهـا قد انقضَتْ ، ويجوزُ أن تقولَ : " كتبتـهُ فى أوّلِ يومٍ من شـهرِ كَذَا " ، وكُلُّ ليلةٍ يَقعُ التّاريخُ فيـها لم تعدّ مـاضيَةً ؛ لأنّها لم تمضِ بل يُعَدُّ مـا قبلَهَا ؛ لأنّه مَاضٍ ، مثَالُه أَنّك إِذَا أرّخْت فى خَامسِ لَيلةٍ لم تقل : " لخمس لَيالٍ خَلَوْنَ " ؛ لأَنَّ الخَامسةَ لـم تمضِ بـل " لأربـعِ ليالٍ خَلـونَ " ، وَإن شئتَ قُلتَ : " كَتبتُه فى خَامسةِ شَـهرِ كذَا " كَما يفعلُهُ كُتّابُ هذَا الأوَانِ فى قولهم : " كتبْتُه فى ثالث شهر كذا " ، وَتقُولُ : " كتبتُه لخمْسَ عشَرة ليلةً مَضت أَو خَلَتْ " . ١٨٣/ ب

قوله :

" وَبقيتُ إلَى سرَارِ البدْرِ "

[يُريدُ](٣) أنّك إذَا أرّختَ فى النّصْفِ الأخـيرِ قُلتَ : " كتـبتُه لخمْسَ (٤) عَشْرَةَ ليلةً بقيت منْ شَـهْرِ كذَا " : و " لأربعَ عَشْـرَةَ ليلةً بَقيت " ، (وَ " لإحـدَى عشـرةَ ليلـةً بَقيتْ ") (٥) ، وتقُـولُ فى اليـوم العشْرينَ : كَتبتهُ لِعَشْرِ لَيـالٍ بَقِينَ

(١) فى (ف) " عشر " .

(٢) فى (ف) " ولا تقول " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " لخمسة " .

(٥) سقط من (ف) .

" فتأتي بضميرِ الجَمْعِ الَّذي هُوَ النُونُ ؛ لأنَّه صفَـةُ جَمْعٍ ، وَمِنْهُـم مَن يقُـولُ : " كتبتُه لعشرٍ إنْ بَقِينَ " ، وَ "لخمسَ عشرةَ ليلةً إن بَقِيَتْ "فَيأْتِي بحَرفِ الشرطِ ؛ لإحْتمالِ نُقصَانِ الشّهرِ .

وَ " سِرارُ البدْرِ " اختفاؤُهُ ، يقالُ : " أَسَرَّ الحديثَ " إذَا أخفَاهُ .

وقولهُ : " إلى سِرَارِ البدر " يريدُ سِرارَ (١) القَمَرِ ، لأنّ البدْرَ لاَ يَصْدُقُ عليه إلاّ وَقْتَ كَمَالِهِ ، وَوقتُ كَمَالِهِ يَسْتَحِيلُ سِرَارُهُ .

قِيلَ : إنّمَا سُمِّيَ بَدْراً ؛ لِسعَتِهِ ، وَلأنَّهُ في ليلَةِ أربعَ عَشرةَ يُبادرُ [الشَّمْسَ](٢) فى الطُّلُوعِ ، أَيْ : يَسْبُقُ مَغيبَهَا بِسَاعةٍ .

« كَمْ »

وَشَبَّهُوا بالعَدَدِ الكَثيرِ " كم " فى السُّؤَالِ نَاصِبَ التفْسِير
تَقُولُ كَمْ عَبداً ملكتُ ناصبَهْ واخفض بكَمْ حَيْثُ تكُونُ وَاجِبَهْ
أيْ خَبَرِيَّةً كَكَمْ عَبْدٍ لِيَا فَهْيَ نَقِيضُ رُبَّ وَاسْمٌ بُنِيَا
مَوْضِعُهَا في حَالَتيْها يُعْرَبُ يُرفَعُ أو يُجَرُّ أو ينتصبُ
نَحْوُ بِكَمْ بِعْتَ وَكَمْ مَلَكْتَا وَكَمْ لَهُ استخبرتَ أو خَبَّرْتَا
وانصبْ بكم مُفَسِّراً إن فُصِلاَ كَكَمْ بِجُودٍ مُقْرِفاً نَالَ العُلَى
وَالْجَرُّ فى السُّؤالِ بعدَكَمْ وَرَدْ وَالنَّصْبُ فى الإخبارِ أيْضاً لاَ يُرَدْ

وَجْهُ تَشْبِيهِ " كَمْ " بالعَدد أَنَّها فى الاستفهامِ سُؤَالٌ عن العدَدِ ، وفي الخَبَرِ سؤالٌ عن الكَثيرِ (٣) ، وَأيضاً فَإنّ جَوابَها فى الاستفهام عَدَدٌ ، فإذا قيلَ لَكَ : كَمْ مَالُكَ ؟ قُلْتَ : عشرُونَ ، وقد يُبْدَلُ منها العددُ كقولك : كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟ أَعشرُونَ أَمْ ثلاثُون ؟ ، فَ "عِشرُوَن " مَعَ الهمزةِ بَدَلٌ من " كَمْ " فهَذَا وجهُ شبهِها بالعَدَدِ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ١٥٦ فما بعدها .

وَالعددُ الكثيُر عندَهُم مَا جَاوَزَ العَشَرَة ، وَالصّحيحُ أَنهّم شبّهوها بالعَددِ المتوسّط بينَ القليلِ وَالكثيرِ ؛ لأنّ حملَها على طَرفِ القلّة (١) دُونَ العَكْسِ تَرْجيحٌ مِنْ غَيرِ مُرَجّحٍ ، وَأَيضاً فلمّا كان العَدُد المسئُولُ عنه بِ " كَمْ " يَحْتمِلُ أن يكُونَ قليلاً وَيحتَمِلُ أَن يكوُنَ كثيراً فشّبهُوهَا بالعَددِ الذى بين القلّةِ والكثْرةِ ، وهُوَ من " أَحَد عَشرَ " إِلَى " تسعةٍ (٢) وَتِسْعِينَ " أَلا تَرى أَنَّك إذا قلتَ : " كم مالُك " ؟ جَازَ أن يَقُولَ : " ثلاثةٌ ، أو عشرُونَ ، أو أَلْف " لكن لمّا كانَ المتوسّطُ ليس (٣) قليلاً كَانَ دَاخلاً فى حكم الكثير .

قولُهُ : " فى السّؤال " احترازٌ عن الإخْبارِ .

قولهُ : " ناصبَ التَّفْسيرِ " " ناصب : حالٌ من " كَمْ " ؛ وَ التّفْسيرُ: التّميز ، وكَمْ " هِيَ النَّاصبَةُ / للتّمييزِ ، فإذا قلتَ : " كَمْ دِرْهماً مَالُكَ ؟ فَ " دِرهمٌ " (٤) منصوبٌ بِ " كَمْ " علَى تقديرِ التّنوينِ كمَا ينصبُ ماَ بعَد " أَحَد عَشَر " علَى تقدير التّنوين ، ولاَ يكُوُن مُمَيّزُ الاستفهاميّة إلاَّ مُفْرداً ؛ فإنْ جاءَ بعْدَها جَمْعُ نَحْوُ " كَمْ لَكَ غِلْماناً " ؟ فَ " غلمانٌ " حالٌ لا تَمْييِّز ، وَالمَيّزُ محذُوفٌ نحو " كَمْ نَفْساً لَكَ غلمَاناً " ، وَ العَامِلُ فى الحَالِ الَجارُّ وَالمجرورُ الذّى هُوَ خَبَرُ "كَمْ" ، وَلاَ يَجوُزُ تقديمُ « غلمانٍ » عَلَى " لَكَ " ؛ لأنَّ حاَلَ المجرورِ لاَ يتقدّمُ عليه خصُوصاً إِذَا لمْ يتعلّقْ بظاهرٍ عِنْدَ الأَكْثَرِ . ١٨٤(أ)

(١) فى النسختين " العلة " ، والصواب ما أثبت ، قال النيلي فى التحفة الشافية لوحة ١٢٠ : " فإن قلت : فلم حملت على العدد المتوسط دون طرفيه – أعنى القلة والكثرة –؟
قلت : الوسط له طرفان ، طرف إلى جهة القلة وطرف إلى جهة الكثرة ، فكان حمله على العدد المتوسط أشمل وأعدل ، ولأن فى حمله على عدد القلة دون الكثرة أو بالعكس ترجيحاً من غير مرجح " .

(٢) فى الأصل " تسع " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) (ف) " فدرهما " .

وَالضّابطُ فى " كَم " الاستفهاميّة أنّ[١] كُلَّ ماَ جَازَ لك أن تجعلَهُ تمييزاً لـ " أَحَد عشَر " إلى " تسعةٍ وتسعين " حَسُنَ أن تجعلَهُ تمييزاً لِ " كَمْ " ،ومَا قَبُحَ فيهِ قَبُحَ فِيهَا .

قولهُ : " تقُولُ كَمْ عبَداً ملكتَ نَاصِبَهْ " تمثيلٌ .

قولُه : " نَاصِبه " يريدُ أنّها ناصبة لِ " عَبْدٍ " كَمَا نصبت " العشرون " "الدّرهَم". فى قولك : " عشرُونَ دِرهماً " ، وكَما أنَّ الجرَّ فى الخبريّةِ بِ " كَمْ " نَفسِهَا على الأصَحِّ [٢] كَذلِكَ النَّصْبُ فى الاستفهاميّةِ .

قَولُه :

" واخفض بها حيثُ تكونُ وَاجِبَةْ "

يُريدُ (أنّ الخبريّة) [٣] تمييزُهَا مجرورٌ تشبيهاً لها بالمائَةِ والألفِ فى الإضافَةِ إلى التمييز .

قولُه : " أَيْ خبريَّةٌ " تَفْسيرٌ لقوله : " وَاجِبَةْ " .

قولُه : " فهى نقيض رُبّ " يريدُ أَنهَّا للتّكثير ، فهِىَ نقيضُ " رُبَّ " في[٤] إفادَةِ الكثْرَةِ إذْ كانت " رُبَّ " للتّقليل ، فهِىَ نقيضتُهَا فى المعْنَى وتُضارعُها فى الجرِّ فِيما بَعْدَهاَ ، وَيلزمُ أن يكونَ مجرورُهَا نكرةً كمَا أَنّ مجرورَ " رُبَّ " كَذلِكَ ، فَكُلُّ ما حَسُنَ لك أَن تجرّه ب " رُبّ " (من الأسْماءِ الظَّاهرةِ حَسُنَ لك أن تجَرّهُ بِ " كَم ")[٣] الخبرّيةِ .

---

(١) (ف) " إنما " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ١٦١/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٨ ، وابن يعيش ١٢٨/٤ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " عن " بدل " فى " .

قولُه : " كَكَمْ عَبدٍ لِياً " مثالُ للخبرِيّة الواجبة ، ومعنى كونها واجبةً أنّ الكَثْرَة متحقّقةٌ ، بخلاَف الاستفهامّية فإنّ المسئولَ بها عنه غيرُ متحقّقٍ عند السّائل بَلْ هُوَ (شاكٌّ) [١] فيهِ ، وأمّا الخبرّية فإنّ الكَثْرَة متحققةٌ ثابتةُ عند المخبرِ بهَا .

قولُه : " واسم بُنِياَ " لماّ قَالَ :" فَهَي نَقِيضُ رُبّ " رَفعَ وَهَمَ من يتوهّمُ أنّها حرفٌ فقَالَ : " واسم بُنِياَ " أيْ : وَهِيَ اسمٌ ، والذى يَدلُّ على اسميتها أمورٌ منها

دُخُولُ حَرفِ الجرّ عليها كقولهِ : " بِكَمْ بعْتَ ؟ ، وكقولِهم : "إلى كَمْ تَصْنعُ كَذَا ؟ ، وعلَى كَمْ رجُلٍ نَزلْتَ ؟ " .

وَيضافُ إليها فتقُولُ [٢] : "غُلامُ كَمْ رجُلٍ رَأيتَ ؟ " .

وَمِنْها الإخْبارُ عنْها نحْوُ " كَمْ غلاماً لَكَ ؟ " .

وَمِنْها أنّها يُبْدَلُ منها الاسمُ نحْوُ " كَمْ دِرهَماً لَكَ ؟ أعشرُونَ أمْ ثلاثون؟ ، فَ " كَمْ " بمنزلة العدَدِ وَالهمْزةِ .

وَمِنْها عَوْدُ الضّمير إليهَا نحو : كَمْ رجُلٍ جَاءُوكَ ، وَإن تشأْ : جَاءَكَ [٣] .

وَمِنْها أنّها تقَعُ مفعولةً كقوله : " كَمْ مَلَكْتَ "؟.

---

(١) فى النسختين " مشارك " والصواب ما أثبت .

(٢) فى (ف) " فيقال " .

(٣) كم : لفظه مذكر مفرد ، ومعناه يقع على المؤنث والتثنية والجمع ، فإذا عاد إليه الضمير جاز أن يعود على اللفظ أو على المعنى . انظر : ابن يعيش ١٣٢/٤ ، وشرح الكافية للرضى ١٠٠/٢ .

وَمنها أَنّها يصدقُ عليها حَدُّ الاسمِ ؛ لأنّها كلمةٌ تدلّ على معنىً فى نفْسِهَا غير مقترنة بأَحد الأزمنة الثلاثة .

قولُه : " بُنِيَا "، أَمَّا بناؤُهَا فى الاستفهاميّةِ فلتضمّنها معْنَى الهمزةِ ؛ وَأمّا بناؤُها فى الخَبَرِ فلأنّها بلفْظِ الاستفهاميّةِ .

وقيلَ : بُنِيت فى الخبَرِ ؛ لمضارعتها الاستفهاميَّةَ فى أَصْلِ العدَدِ ؛ لأنّ الكثرةَ أَيضاً عَددٌ .

وأمّا بناؤُها علِى السّكُونِ فلأنّهُ الأَصْلُ .

قولُهُ :

" موضعُها فى حالتيها يُعرَبُ "

لَّما ذكَر أنَّها اسمٌ وَجَبَ أن يكوَن لها إعْرابٌ إذَا رُكّبت مَعَ العَواملِ ، ولَمَّا ذَكَرَ بناءَها ذَكَر أنّ إعرابَها محكيّ ، ولذلك قَالَ : " موضِعُهَا فى حالتيها يُعرَبُ " أَي : لهَا موضِعٌ من الإعْرابِ لأجْلِ البناءِ .

قولُه : " فى حالتيها " يريدُ فى الاستفهاميّةِ وَالخَبرِ .

قولُه : " يُرفعُ /أَو يُجرُّ أو يَنتصِبُ " لَمّا ذكَر أنَّ لَهَا موضعاً من الإعراب ١٨٤ب وَجَبَ أن يكُونَ بِحَسَبِ ما تقتضيه العواملُ إمّا رفعٌ ، وَإمّا نصبٌ ، وَإمّا جَرٌّ .

قوله : " بِكَمْ بعْتَ ؟ " مثالُ للمجْرُورةِ [١] لدخُولِ حرْفِ الجرّ عليْهَا ، وَ "الباءُ " فى " بِكَمْ " يتعلّقُ بِ " بِعْتَ " ؛ لأنّ الاستفهامَ لهُ صَدرُ الكَلامِ .

قولهُ: " وكَمْ ملَكتَا ؟ " مثالُ لكونِهَا مَنصُوبةَ المَوْضِعِ وَهِيَ مفعولةٌ ، والعَاملُ فيها النّصْبَ الفِعْلُ الّذى بَعْدها وَهُو " ملكتَ " ، يدلُّ على أنّ موضعَها نصبٌ ظهُورُ النّصبِ فى المضَافِ إليهَا نحوُ " غُلامَ كَمْ رَجلٍ ضَربتَ ؟ " فَ " غُلامٌ " منصُوبٌ بِ " ضَربتَ " ، وقد تكونُ منصُوبةً على المصدَرِ نحو كَمْ ضَرْباً ضَرَبْتَ ؟ " فَ " كَمْ " فى موضعِ نَصْبٍ علَى المصدرِ ، وَتكونُ ظَرفاً إمّا للزّمانِ نحو كَمْ شهراً صُمْتَ ؟ ، وَإمّا للمكَانِ نحو " كم فرسَخاً سِرتَ "؟

---

(١) فى الأصل " المجرور"

قولُه : " وَ كَمْ لَهُ " مثالٌ للمرفُوعةِ المحلّ ؛ لأنّها مبتدأٌ ، وَ" لَهُ "(١) خبرُها، وَإن جعلتَها خبريّةً جَرَرْتَ مَا بَعْدهَا ، وَموضعُها في الخَبَرِ من الإعرابِ كموضعها في الاستفهَامِ ، وَإلى هذَا أشارَ بقوله : " استخبرتَ أو خَبَّرتَا " أي موضعُها في الخبَرِ بحسَبِ ما يقتضيه العَاملُ كَمَا مرّ في الاستفهاميّةِ .

قولُه :

" وَانصب بكم مُفسّراً إن فُصِلاَ "

يُريدُ فِي "كَمِ" الخبريّةِ ، لأنّ مُميّزَهَا قبلَ الفصْلِ كانَ مجرُوراً بالإضَافةِ ، وَقِيلَ : الجـرّ بِ " مِنْ " (٢) مقدّرةً ، أمّا الاستفهاميّةُ فمميزُهَا منصُوبٌ غَالباً فصلتَ أَمْ لم تفصلْ ، وأمّا الخبريّةُ فإن قدّر أنّ الجرّ بإضافتِهَا إلى المجرورِ بها قَبُحَ الفصْلُ كمَا يقبُح بينَ المضاَفِ والمضَافِ إليه فيختَارُ نصبُه إمّا لبطلان الإضافة بالفصْلِ ، وَإمّا لأنّ المجرورَ بها فَضْلَةٌ ، وَالفَضَلاتُ إذَا سَقَط عَنْها مَا يجُرّهَا رَجَعتْ إلى النّصبِ ، وَإمّا لأنّ الفاصلَ قَدْ قَامَ مقامَ (٣) التّنوينِ ، ثُمَّ الفَصْلُ بين " كَمْ " الخبّريةِ ومميِّزِها إمّا أَن يكُونَ بالظّرفِ كقول الشاعر :

كَمْ بجُودٍ مُقْرِفاً نالَ العُلاَ   وَشَرِيفٍ بُخلُهُ قَدْ وَضَعَهْ (٤)

يروى بنصب " مُقْرِفٍ " ، وَمِنْهم مَن يجُرُّهُ مع الفصْلِ كمَا يَجُّر مع الفصْلِ

(١) في (ف) " ولها " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

وهذا منقول عن الخليل والكوفيين ،

انظر الكتاب ١٦٢/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٨ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نسب البيت لأنس بن زنيم ، ولأبي الأسود الدؤلي ، ولعبدالله بن كريز ، وهو في الكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والعيني ٤٩٣/٤ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ، والخزانة ١١٩/٣ .

بينَ المضَـاف والمضَـاف إليـه بالظّـرفِ ، وَسيـبَـوَيه (١) لاَ يُجِيـزُهُ فـى غيْـرِ الشّعرِ، وَالفصْلُ فى هذَا البيتِ بالظّرفِ وَهُوَ " بجودٍ"، وَمَن قالَ: الجُّر بعد "كَمْ " بِ " مِنْ" مقدّرةً جَازَ الخفْضُ معَ الفصْلِ مُطلَقاً ؛ لأنّ الخفْضَ ليسَ بِ "كَمْ" نَفْسِهَا،(٢) فلا يختلفُ الحَالُ بالفصلِ وغيره وهُوَ مذهبُ الكوفيين(٢). فإن كَانَ الفصلُ بغيرِ الظّرفِ فسيبويه يُوجبُ النّصبَ فى الشّعرِ وغيرِه ، وأنشَد قَولَ القَطاميّ :

كَمْ نَالَني منهُمْ فَضْلاً علىَ عَدَمٍ إذلا أكادُ من الإقْتارِ احْتَمِلُ (٣)

بنصبِ " فضْلٍ " ، وفى " نالني " فاعلُ مُضْمرٌ يعودُ إلى " كَمْ " ، ويجوزُ رفعُه ؛ لأنّه فَاعلُ " نالني " ، وَ " كَمْ " هُنا خبريّةٌ ؛ لأنّه يمدَحُهم بكثرة تَفَضُّلهم عليه فى شدّةِ الزمان وبلُوغِ الفقْرِ منْهُ إلى حَالٍ لا يُمْكنُهُ الارْتِحَالُ للانتجَا ع وَطَلَبِ الرّزْقِ ، وَ "أحتملُ " من التُّحَمُّلِ و [هُوَ] (٤) : الرَّحيلُ ، ويُرْوَى "أَجْتمِلُ " بألجيمِ ، وَالمعْنَى لاَ أكَادُ أقدرُ عَلَى أن أَجْمعَ العظاَم وأُخْرِجَ وَدكَها لأتّعلّلَ بهِ ، مأخُوذٌ من " الجَميلِ " وَهُوَ الوَدَكُ (٥) .

وَأمّا الفصْلُ بينَ " كَم " الاستفهاميّةِ وَمُمَيّزِها فَجَائزٌ جوازاً حَسَناً فى الشّعر وَغيرِه بخلافِ العدَدِ الصّريحِ (٦) ؛ فإنّه لاَ يجوُز الفصْلُ بينَه وَبينَ مميّزه

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٦٦ .

(٢) انظر الإنصاف المسألة (٤١) .

(٣) انظر ديوانه ٣٠ ، والكتاب ٢/١٦٥ هارون ، وابن يعيش ١٣١/٤ ، والخزانة ١٢٢/٣ ، والعينى ٤٩٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٢٢ .

(٤) تكملة ، وهى فى ابن يعيش ١٣١/٤ .

(٥) انظر هذا فى ابن يعيش ١٣١/٤ حيث قال بعد ذلك : " ومن رواه كذلك قال :" إذ لا أزال " .

(٦) وذلك نحو " كم لك غلاماً ؟ وكم عندك جارية ؟ بخلاف العدد الذى بمعناها ، فإنه لا يحسن : اشتريت خمسة عشر لك عبداً ، أو : رأيت عشرين عندك جارية " عن شرح ابن القواس ١١٢٢ فما بعدها ، وانظر ابن يعيش ١٣٠/٤ .

إلاَّ في الشّعرِ ؛ لأنّهم جعلوُا التّصرُّفَ بالفصْلِ في " كَمْ " عِوَضاً ممّا سلُبَتْهُ من التّمكّنِ . وَاعترضَ عليه بِ " خَمسَةَ عَشَرَ " وَبَابِه في سلبه التّمكّن بالبناءِ ومعَ ذلك لاَ يجوزُ الفصْلُ بينَه وبينَ مميِّزه ، فأجابُوا عنهُ /بأنّ " كَمْ " أَكْثَرُ اسْتعَمالاً ١٨٥(أ) لاسْتِفهامِهم بِهَا عَن كُلِّ عَددٍ .

وَأَقُولُ : البناءُ في " خَمسةَ عَشَر " وَبابِهِ (١) عَـارِضٌ ، وَفِي " كَمْ " لاَزِمٌ ، فَكَأَنّ التّمكّنَ ثَمَّ يُرْقَبُ ، وَلِظُهُورِ الإعْرابِ في (٢)" اثنى عَشَرَ " وَأمّا قوْلُ الشّاعرِ:

في خَمْسَ عَشْرة مِنْ جُمَادى ليلةً ... لاَ أسْتَطيعُ علَى الفرَاشِ مَقيِلاَ (٣)

ففَصَلَ ، وَهُوَ قَليلٌ شاذٌّ .

قولهُ :

" وَالجرُّ في السّؤالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدْ "

يُرِيُد : أنّه قد جاء الجُّربِ " كَم " الاستفهاميّةِ حَمْلاً لهاَ على الخبريّةِ ، وَلَيس الجرُّ بهـا مُطلَقاً في الصّحيحِ ، بَلْ إذَا كانت " كَمْ " مـجْرورةً نحو " بِكَمْ درهَمٍ بعتَ ؟ لأنّها لمَاّ كانت مَعَ مميّزهَا كالشّئ الواحِدِ استغنوا بدخول حرف الجّر عليها عن دخُولِه على المفسّرِ لَهَا .

وَقِيلَ : الجُّر بِـ " مِنْ " ، فالبَـاءُ عوضٌ عن المقّدرةِ – أعنِي البـاءَ الداخلةَ عَلىَ " كَمْ " كمَا كانت " الواوُ " عِوَضاً عن " رُبّ " .

---

(١) (ف) " وفي بابه " .

(٢) في النسختين "من " ، والصواب ما أثبت .

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت ولم أجده فيما رجعت إليه من مراجع .

قوله :

" وَالنَّصْبُ فى الإخبارِ أيضاً لاَ يُرِيدُ "

يُرِيدُ كَمَا حُمِلت الاستفهاميّة على الخبريّة فى الجّر حُملَتِ الخبريّةُ علَى الاسْتِفْهاميّةِ فِى جَوازِ النّصْبِ ؛ لاتّفاقِهِمَا فِى أَنّ لهُمَا صدْرَ الكَلامِ ؛ وَاتّفاقِهما لفْظاً وَبِنَاءً ، أَمّا اللّفظُ فَلأنهُمَا (١) عَلَى حَرْفَيْنِ ، ويَرجعُ إِلَيْهما الضّميرُ مُفرَداً ومَجْمُوعاً.

وَاعْلَمْ أَنَّه يُحذَفُ مُمَيِّزُهَا نحْوُ: كَمْ مَالُكَ ؟ أَيْ : كَمْ دِرْهَماً مَالُكَ ؟ .

---

(١) فى الأصل غير واضح

[معانى بعض الكلمات]

القولُ فى مَعنىَ بقايا كَلِمٍ   يحتَاجُها النّاشِئُ فى التعلُّمِ

" البقَايَا " جَمْعُ بقيّةٍ مثل " سَرَايَا " جمْعُ " سَرِيّةٍ " ، وَ " الكَلِمُ "جِنْسُ واحِدُه " كَلِمَةٌ " ، وَالدّليلُ علَى أنّهُ جِنسٌ تَذْكِيرُ وَصْفِهِ فى قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ (١) ، وَلوْ كانَ جَمْعاً لأنّثَ وَصْفَهُ .

قولُهُ : " يَحتاجُها " يريدُ يحتاجُ إليها فَعدّاهُ إلَى المفعولِ بإسْقَاطِ حَرفِ الجَرّ ، ومعنَى يحتاجُها : يَفْتَقِرُ إلَيْها .

قولُه : " الناشِئ فِى التَّعلمِ " يُريدُ بالنّاشئ : المتوسّطَ غَيْرَ المتَنَاهِي فى العِلْمِ .

[كَأيِّ]

مَعنَى كَأيٍ كَمْ وَ "مِنْ " لَهَا الْتُزِمْ   جَيْرِ وَإِي مِثْل نَعَمْ قَبلَ القَسَمْ

يريدُ معْنَى " كَأىٍّ " معْنَى " كَمْ " الخبريّةِ فى التَّكْثِيرِ ، وَهِيَ مركبّةٌ من حَرفِ التّشْبِيهِ ، وَ " أيٍّ " التى يُسْتَفهَمُ بِهَا ، فَلمَّا تركَّبَ التّشْبِيهُ مَعَ الاستفهامِ تولّدَ من بين التّشبيهِ وَالعُمُومِ الذّى فى " أَيّ ٍ" مَعْنىً ثالثٌ وهُوَ التّكْثِيرُ الّذِي تُفِيدُهُ " كَمِ " الخبريّةُ ، وَزَالَ التّشبيهُ من الكَافِ ، وَالاستفهامُ مِنْ " أىّ ٍ" .

وَ " أيٌّ " مجرورةٌ بالكَافِ فى الأصْلِ ، ولم تتعلّق هذه الكَافُ بشئٍ وَإن كانت عَاملةً ، وَصَارَا فِي حكْمِ كَلمَةٍ وَاحدةٍ كـ " حَبَّذَاَ " .

وَهِيَ عَاملةٌ فيماَ بَعْدَهاَ النّصبَ إِذَا لمْ يدخُلْ " مِنْ " تقُولُ : كأيّ ٍ رجُلاً جَاءَكَ ، فَ "رجُلُ " منصوبٌ على التّمْييزِ ، وَناصِبُهُ " كأيّ ٍ" ، وَمَوْضِعُ " كأيّ ٍ "

---

(١) سورة فاطر ١٠ .

رفعٌ بالابتداء ، و "جَاءَكَ " خَبرُهُ ، كأنّك قُلتَ : " كَثيرٌ من الّرجالِ جاءَكَ " ، وَتقُولُ: " كَأيِّ رَجُلاً ضَربتَ " ، فَ " كَأيِّ " منصُوبٌ بِ " ضَرَبْتَ " ، (وَ " رجُلٌ ") [١] منصوبٌ بِ " كَأيٍّ " :

وَإنمّا نصبُوا (بِهَا) [٢] للزومِ التّنْوينِ المَانعِ من الإضَافةِ لهَا ، وَ " كَأيِّ " اسمٌ ؛ لأنّهُ يخبرُ عَنْهُ .

قولُهُ : " وَمِنْ لَهَا التُزِمْ " (إِنَّما الْتزَمَ) [٢] أَكْثَرُ االعَرَبِ " مِنْ " مَعَ "كَأيِّ " خَوْفَ لَبْسٍ رُبمّا حَصَلَ ، فَإنّك إذا قُلتَ : كَأيٍّ رجُلاً ضربْتَ ، جَازَ أن يكُونَ رَجُلاً " منصُوباً [٣] بِ " كَأيٍّ " فَيكُوْن وَاحِداً في معْنَى الجمْعِ الكَثيرِ ، وَيَجُوْزُ أَن يكُونَ منصُوباً ـ أَعْني" رجُلاً "ـ بِ " ضَربْتَ " وَتكُونُ " كَأيِّ " ١٨٥ب
ظَرْفاً،كَأنّك قُلْتَ : " كَأيِّ مرةً ضربْتَ رَجُلاً ، وَيكُونُ التّكثيرُ لِلْمَرَّاتِ [٤] ، وَ " رجُلٌ " لفظُهُ وَاحدٌ وَمَعْنَاهُ وَاحدٌ ، قَالَ سيبويه [٥] :إنَّما ألزموها "مِنْ" ؛ لأنَّها توكيدٌ – يعنى " مِنْ " – قَالَ : وَرُبّ توكيدٍ لازمٌ .

أَقُولُ : يَحْتَمِلُ قولُهُ : " لأنّها تَوْكِيدٌ " أَمْرينِ :

---

(١) مكانه بياض من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في كلتا النسختين " منصوب " بالرفع ، والصواب ما أثبت .

(٤) في النسختين " للمراد " تحريف .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/٢ (هارون) ، ونصه " فإنما ألزموها " من " لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شئ يتم به الكلام ، وصار كالمثل ، ومثل ذلك : " ولا سيما زيد ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة " .

أحدُهُمـا : مَـا ذَكَرنَاهُ مِنْ خـوْفِ اللّبْسِ ؛ لأنَّ التّـوكيـدَ إنّما يُرادُ لإزَالَةِ اللّبْسِ أَوْ قَطْعِ المجاَزِ .

والثـاني : أنّ " مِنْ " تُزادُ في غَيـرِ الواجبِ ؛ لاسْـتِفَـادَةِ (1) الاسْتِغْراقِ فكَانتْ مُؤَكدةً (2) لِمَا تُفيدُهُ " كأيّ " من التّكثيرِ ، أيْ : مَقَوّيةً ، لأنّ التّأكيدَ هُوَ تَقْويةُ ماَ كاَن ثابِتاً في الأصْلِ . وَفيها ستّ لُغاتٍ :

الأُولَى : " « كَأيٍّ » وَهِيَ المُرَكّبةُ مِنْ " أيٍّ " وكاَفِ التّشْبيهِ .

الثانية : (" كائِنْ " قالَ الشاعِرُ) (3) :

وَكائِنْ بالأباطح مِنْ خليلٍ يَرَاني لَوْأُصِبْتُ هُوَ المصَاَبا (4)

فَكَأنّهم قدّمُوا " الياءَ " المشدّدَةَ وَأخّرُوا الهمزةَ [فَصَاَر : كيّء] (5) مِثل هَيّنٍ ، وَلَيّنٍ ، فَحذفُوا " الياءَ " الثانيةَ تَخْفيفاً لِثقَلِ التّضْعيفِ فَصارَ « كَيْء» بياءٍ ساكنةٍ بعَدهَا همْزَةٌ ، كَمَا قالُوا " هَيْنٌ ، وَلَيْنٌ " ثم أبْدلُوا من الياءِ الساكنةِ أَلِفاً ؛ لانفتاَحِ مَا قَبلَهَا كمَا فعلُوا في طائيٍّ ، وَالأصْلُ طَيْءٌ .

وَيَحْتملُ أَن يكُونَ المحذوفُ هُوَ الياءُ الأُولى السّاكنَة ، ثُمَّ قُلبت الثّانيةُ أَلفاً؛ لتحرّكِهَا وَانفتَاحِ مَا قَبلَها ، وَهَذا أَنْسَبُ من ارتكَابِ الشُّذُوذِ ، وكَانَ يُونسُ (6) يزعمُ أنّ " كَائِنْ " فَاعِلٌ من " كَانَ يكُونُ " ، وَفِيَها قَوْلٌ آخَرُ لأبي العبّاسِ لم يَذْكَرْ خَوْفَ الإطالَةِ (7) .

---

(1) في(ف) " الإفادة " .

(2) في الأصل غير واضحة .

(3) في(ف) " كائنة قال جرير" .

(4) تقدم هذا الشاهد في 1 / 617 .

(5) سقط من الأصل .

(6) انظر المحتسب 1/171 فقد عقب ابن جني عليه بقوله :" وهذا يبعد ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب إعرابه ، إذ لا مانع من الإعراب " .

(7) انظره في ابن يعيش 4/136 ،وشرح ابن القواس 1128 .

[الثَّالِثَةُ] (١) : " كيِّئُ " بياءٍ مشددةٍ بَعدَهَا همزةٌ بوزنِ " هَيِّن " من غَيرِ حَذْفٍ ، ولاَ إبدَالٍ ، وَإنّما قدّمُوا " الياء " وأخّروا الهمزةَ ليصيرَ لَهُ نظيرٌ فى كلامهم فيَخفّ عليهم النّطقُ به لكثرة النّظيرلأنهّا(٢) صارت بوزنِ "سَيِّد، وَميّتٍ ، وَهيِّنٍ ، وليّنٍ " .

الرّابعة : " كَيْئُ " بوزن " كَيْعٍ " مثل " بيْت ، وَشَيْخٍ " وَهُوَ مُخفّفُ ممَّا قبلَهُ بحذْفِ الياء المتحركة ولم يقلبُوهَا ألفاً ؛ لسكونِهَا .

الخَامسَةُ : " كَأْيٍ " بوزن " ظَبْيٍ " بِهَمْزةٍ ساكنةٍ بَعدهَا ياءٌ مكسورةٌ مُخَفّفةٌ ، فبنوا من " الكاف " ، وَ " أيّ " اسْماً على زِنَة " فَلْسٍ ، وكَعْبٍ " ، وَيحْتمَلُ أن يكونُوا حذفُوا الياءَ الأخيرَةَ منْ " أَيٍّ " وَأسْكنُوا الهمْزةَ وكسروُا اليَاءَ ؛ لسكونِهَا وَسكُونِ التنْوين (٣) بعْدَهَا.

السَّادسَةُ : (كَأٍ " بكسْرِ الهمَزةِ وبعَدهَا ياءٌ ساكنةٌ محذُوفةٌ ، لسكُونها وَسكُونِ التنْوينِ بعَدهَا (٤) " كَعَمٍ وَشَجٍ " .

[جيْرِ]

قولُهُ :

" جَيْرِ ، وإِي مِثْلُ نَعَمْ قَبْلَ القَسَمْ "

أَمَّا " جَيْرِ " فحرْفٌ وَبنُيِت علَى حَرَكَةٍ ؛ لالتقَاءِ السَّاكنينِ ، وَكَانت الحركةُ كسرةً علَى أَصْلِ التقائِهمَا .

قولهُ : " مثل نَعَمْ " يُريُد أَنهَّا تقعُ جَواباً فى التّصديق ، قال الشّاعرُ :

متَى تَفْخَرْ ببيتك من معّدٍ يَقُلْ تَصْديقَكَ العُلَماءُ جَيْرِ (٥)

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى الأصل " لأنه " .

(٣) فى النسختين " النون " .

(٤) فى الأصل " بعده " .

(٥) لم أعثر على قائله .

وهو فى شرح الكافية الشافية ٨٨٦ ، وأمالى الشجرى ٣٧٤/١ ، ٣٢٤/٢ بدون نسبة . والأصل فى(تصديقك) لتصديقك ، فلما حذفت اللام نصب المصدر .

أَى : تقولُ فى جوابك العلماءُ مصدّقين لك : جَيْرِ ، أَى : نَعَمْ ، فهذا معنى قوله : " مثل نَعَمْ " .

وَتقولُ : جَيْرِ لأفعلَنَّ [فى] القَسَمِ ، قَالُوا : معناها حَقًّا لأفْعَلَنَّ ، وَمِنْهم مَن يجعلُها اسماً ، وقد جاءتَ منونة ًقال الشاعرُ :

وَقَائلةٍ : أَسِيتَ فقُلْتُ : جَيْرٍ (١)

فَلماً رَأَوهَا بمعنَى " حَقٍّ " فى القسَمِ (حَملُوهَا فى الاستفهامِ) (٢) عَلَىَ ما تُفَسَّرُ بِهِ ، وَلأنَّها مجْهُولةٌ ،وَالمجُهولاَتُ (تُحْمَلُ) (٣) عَلَىَ الأصُولِ .

(وَعِلَّةُ بِنائِها) (٤) عِنْدَ مَن جَعلَهَا اسماً فلأنَّها (٥) جاريةٌ مَجْرَىَ " نَعَمْ " .

وَبنَوْهَا علَى الكسْرِ بعدَ (اليَاءِ) ، لِأَنَّها قليلةُ الاسْتِعْمَالِ (٦) .

[إِي]

وَأَمَّا « إِيْ » فَهي حَرْفُ تَصْديق (٧) ، وَهَمزتُهَا مكسُورَةٌ وياؤُهَا ساكنةٌ كميم « نَعمْ » مَا لمْ يَلْقَها سَاكنٌ ، وَيُجابُ عمَّا يُجابُ بِ « نَعَمْ » .

(فقولهُ : "مثل نعم " فى أَنها يُجابُ [بِهَا] كَماَ يُجابُ بِ " نَعَمْ ")(٨)

وَتُسْتَعْمَلُ فى جَوَابِ الاسْتفهَامِ مَشْفُوعَةً بالقَسَمِ لتأكيدِ الإيجَابِ ، قَالَ اللهُ ١٨٦(أ)

(١) هذا صدر بين نسب إلى أعرابى من بنى أسد ، وعجزه :
أسِيٌّ إِنَّني من ذاك إنَّه
وهو فى الرضى ٣٤١/٢ ، ورصف المباني ١٧٧ ، ومغنى اللبيب ١٦٣ ، والخزانة ٢٣٨/٤ .

(٢) (ف) " حملها فى الاستفهامية " .

(٣) فى النسختين " تحكم " .

(٤) فى النسختين " وتحكم عليها " ولعل الصواب ما أثبت ،

(٥) (ف) " فلأنه " .

(٦) فى (ف) " الاستمتاع " ، وفى الأصل " الاستماع " وكلاهما تحريف .

(٧) انظر فى" إي " مغنى اللبيب ١٠٥ ، وجواهر الأدب للإربلى ٢٦٨ ، ورصف المبانى ١٣٦ .

(٨) سقط من (ف) .

تعالى : ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ (١) أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾(٢) ، وتقُولُ لِمَن قَالَ لَكَ : أَقَامَ زَيدٌ ؟ : إِي وَاللَّهِ ، فإذَا ولِيَهاَ المقسَمُ بِهِ مِن غَيرِ حَرفِ قَسَمٍ وَفيهِ همزةُ وَصلٍ ففى اليَاءِ من " إِي " ثلاثَةُ أوجهٍ :

أحدُهما : فَتْحُ اليَاءِ ، لالتقاء الساكنين نحو " إِيَ اللَّهِ " (٣) ولمْ يكْسِرُوها لاجْتماعِ أَرْبعِ كسرات متواليةٍ ، وهِيَ " الياءُ " فى تقدير كسرتين، وكَسْرُهَا ، وكَسْرُ الهمْزَةِ قبْلَهَا ، فقالُوا : " إِيَ اللَّهِ " (٣) كَما قالُوا : " مِنَ اللّهِ ، وَمِنَ الرَّجُلِ " بفتْحِ النُّونِ .

الثانى : إِسْكانُ الياءِ وَمَدُّهَا فتَجْمَعُ بيْنَ ساكنين بوجُودِ شرْطِهِ وَهُوَ أَنّ الأوّلَ مِنْهما حَرفُ مَدٍّ ، وَالثَّاني مُدْغَمٌ (٤) كَدَابَّةٍ ، وَشابَّةٍ " .

الثالثُ : حَذفُ الياءِ ، لالتقَاءِ السّاكِنَيْنِ فتَقولُ : " إِللَّهِ " بكَسْرِ [الهمْزَةِ](٥) وَحذْفِ الياءِ ، وَهَمْزَةُ الوصْلِ من اسم " اللَّهِ " مَحْذوفةٌ لأجْلِ الدّرْجِ ، وفى اسمِ " اللَّهِ ": بَعْدَهَا وجْهانِ : الجُّر ، وَالنّصبُ ، لحذف حرف القسَمِ ، أمّا الجرُّ فكَما تقولُ : اللّهِ لأفْعَلَنّ ، فتحذفُ وَتجرُّ اسمَ اللَّهِ خَاصَّةً ، وأمّا النّصبُ فَهُوَ الأصْلُ ، لأنّ حرْفَ الجّر لاَ يَعْملُ مُضْمراً ؛ لِضَعْفِهِ ، وَقِيلَ : يَتعيّنُ النَّصْبُ ، وَالصّحِيحُ الأوّلُ .

قولهُ : " قبلَ القَسَمْ " يعنى به " إِي " وَحْدَهَا ؛ فإِنَّ " جَيْرِ " قد تُشفَعُ

---

(١) (فى الأصل " « ويستفتونك " خطأ .

(٢) سورة يونس ٥٣ .

(٣) فى النسختين " إي والله " بالواو ، واالواجب إسقاطها .

(٤) فى النسختين " مدغما " .

(٥) مكانة فى الأصل بياض ، وفى (ف) " بكسر الميم " ولا معنى له ، والصواب ما أثبت ، وانظر جواهر الأدب ٢٦٨ ، وشرح ابن القواس ١١٢٩ .

بالقَسَمِ ، وقد لاَ تُشفَعُ بالقَسَمِ (١) ، وَالأكثرُ أَنها لاَ تُشفَعُ ، وَيَحْتَمِلُ أَن يُريدَ بقوله : " قبلَ القسَمِ "(١) في الحرْفَينِ جَميعاً ، لكِنْ فى أَحدِهمَا علىَ سَبيلِ الجَوازِ وَهُوَ " جَيْرِ " ، وَفِي الآخرِ عَلَى سَبيلِ الوجوبِ وَهُوَ " إيْ " .

[نَعَمْ وبلَى]

نَعَمْ بمعنَى الوَعْدِ والتَّصْديقِ بلَىَ لنقْض النَّفْي بالتّحْقيقِ

أمّا وُقوعُ " نَعَمْ "بمعَنى الوعْدِ ففي جوَاب الاستفهامِ (٢) ، فَإذا قِيلَ لك : " هَلْ تُكْرِمُنِي ؟ " تقولُ واعداً له بالإكْرام : " نَعَمْ " .

وَقِيلَ : لاَ تكونُ بمعنَى الوعْدِ إلاّ فى المستقبل ؛ فإنّـه إذا قيلَ [لَكَ] (٣) : " هل قُمْتَ ؟ " فقُلتَ : " نعَمْ " لا يَكُونُ وَعْداً ولاَتَصْديقاً .

وَالْحَقُّ التَّفْصيلُ ، فَيُقالُ : إذَا وَقعَت فى جوَاب الاستفهامِ فإمّا أن يكون المستفهمُ عنه مَاضياً أو مستقبلاً ، فإن كانَ ماضياً فهى إثباتٌ ، وإن كَان المستفهَم عنه مستقبلاً فهِي عدةٌ ، وإذَا وَقعت فى جَواب الخَبرِ – نفْياً كانَ أو إثْباتاً – فهَي تصديقٌ لذلك النّفيِ أو الإثبَاتِ ، فإذا أَخبَر مُخْبِرٌ فقَالَ : " زيدٌ قَائمٌ " قلت (٤) : " نَعمْ " كمَا تُقولُ : صَدقْتَ ، ألاَ تَرى أَنّك لَوْ أَجَبْتَه بِ " لاَ " كُنْتَ (٥)مُكذّباً لقولهِ ، فكَذا إذَا أَجَبْتَهُ بِ " نَعَمْ " كُنْتَ مُصدّقاً لقولهِ ، وَإذَا قَالَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر " نعم " فى رصف المبانى ٣٦٤ ، وأمالى السهيلى ٤٤ ، ومغنى اللبيب ٤٥١ ، والكتاب ٤/٢٣٤

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " فقلت "

(٥) (ف) " لكنت " .

في النّفيِ : " مَا قَامَ زيدٌ " فإذا أردتَ تصديقَهُ قُلْتَ : " نَعَمْ " ، أَي : ما أَخْبَرْتَ بِهِ مِنْ نَفْيِ قِيَامِ زَيْدٍ حَقٌّ [١] .

وَإِذَا وقعَت بعْدَ التّقريرِ تكوُن أيضاً [٢] لِنفْيِ ذَلِكَ السّابقِ نحْوُ قَولِكَ: " أَلمْ أُحْسِنْ إليك " ؟ فَإِذَا قِيلَ في جَوابهِ : " نَعَمْ " كَانَ نفْياً للإحَسانِ ، أَيْ : نَعَمْ لمْ تُحْسِنْ إليَّ .

قولهُ :

" بلَىَ لنقضِ النّفي بالتّحْقِيقِ "

نَقْضُ النّفي هُوَ إبطَالُه[٣] ، وَإزالتُهُ ، وَيلزَم من إزالة النّفي وَإبطَالهِ إثْباتُ نَقيضِه ، وَهُوَ التّحقيقُ [٤] ، وهَذا معنَى قَوله : " لنقض النّفي بالتّحقيق " ، قَالَ اللّهُ تَعالَى : ﴿ أَلَسْتُ بَربّكمُ قَالَوُا بَلَى ﴾ [٥] أي : بلَى [٦] أَنتَ ربُّنَا ، فَ " بَلَى " أَبطلت نَفْيَ " لَيْسَ " وَرَفعَتْهُ بنقيضه وَهُوَ الإثْباَتُ ، وَلوْ قِيلَ [٧] في جَوابِ قوله تعَالَى : ﴿ أَلَسْتُ بِربّكُم ﴾[٥] : " نَعَمْ " كَانَ كُفْراً ؛ لأنّ " نَعَمْ " لِتَصديقِ النفي على / تَقْدير طرْحِ الاستفهَامِ فيَصيرُ المعنَى : نَعَمْ لَسْتَ بِربّنا ، وَذَلك كُفرٌ ، وكذا ١٨٦ب لو قَالَ قَائلٌ : مَا قَامَ زَيدٌ ، فَقلتَ في جَوابه: " نَعَمْ " كُنتَ قد صدّقتَهُ في النّفي ، وَلَو قُلتَ : مَوضعِ " نَعَمْ ": " بَلَىَ " كُنتَ قدَ كَذّبْتَهُ ؛ لأنَّ " بَلَىَ " تزيلُ النّفَي وَتبطلُهُ ، وَ " نَعَمْ " تُصَدّقُ النّفْىَ وَلاَ تُزِيلُهُ .

---

(١) (ف) " صدق " .

(٢) بعده في الأصل " لا " ، وهو لا معنى له هنا .

(٣) في (ف) هكذا " هو تحقيقه إبطاله " وهو سهو وسقط .

(٤) انظر " بلى " في أمالي السهيلي ٤٤ ، ورصف المباني ١٥٧ .

(٥) سورة الأعراف ١٧٢ .

(٦) قوله " بلى" سقط من (ف) .

(٧) بعده في (ف) " نعم " ، وهي في الأصل متأخرة بعد الآية .

فَإن قِيلَ : النّفيُ إذَا دَخلَ عليه الاستفهَامُ صَـارَ إيجَابـاً فيكـوُن قولـهُ : ﴿ أَلَستُ بِربِّكمْ ﴾ في قُوّةِ قَولِه : (أَنَا ربُّكُمْ) فَلم يَبْقَ نَفْيٌ تُبطلُهُ بَلَى [(١)] .

قُلتُ : إنّما يُزيلُ النَّفْي وحْدَهُ ، أمَّا الاسْتِفهَامُ فَلاَ ؛ لأنَهَّا جَوابُهُ ، وَلوْ زَالَ الاستفَهامُ لمْ يحتج إلَى جَوابٍ .

وَقيلَ : بَلىَ " جَوابٌ لِكلاَمٍ مَنْفِيّ اللّفظ مُوجَبِ المعْنَى . وَقِيلَ : هُو للجَوابِ بعْدَ النّفي سواءً كَانَ [(٢)] مَقرُوناً بالاستفهَامِ أَوْ غيْرَ مقروُنٍ بِهِ .

وَحُـروُف التّصْديقِ وَالإيجَـابِ ستةٌ، وهِيَ " نَعَمْ "، "وَ . بَلىَ " ، وَ " أَجَلْ " ، وَ " جَيرِ " ، وَ " إِي " ، وَ " إنَّ " في أَحَدِ أقسَامِها [(٣)] .

[قَدْ وَكَلاَّ]

قَدْ لِتَوَقُّعٍ وَتقْرِيبٍ وُضِع ْ　　　كَلاَّ لِرَدْعٍ وِلزجرِ مُرتَدِعْ

" قَـدْ " إذَا اقـتـرنَ بالماضـي أَثَّرَ فـيـهِ مَـعْنيينِ ، وَهُـمـا التّـوقّعُ ، وَتـقْـرِيبُ الحَالِ ، أَمّـا التّقـريبُ فـمعَناهُ أنَّ زَمنَ وجُودِ [(٤)] الفعْلِ قريبٌ من الحَالِ ،وَأَمّا التّوقُّعُ فهُوَ الانتظَارُ ، قَالَ سيبويه : أمّا " قد" [(٥)] فـجَوابُ قَوْلِ مَنْ يقُولُ: "هَلْ فَعَلَ" [(٦)] ؟ ؛ لأنَّ السّائلَ يتوقّعُ الجوابَ ، أي : ينتظِرهُ ، فيقَالُ له في الجواب :

---

(١) في الأصل " بل " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر : رصف المباني ١٢٤، وشرح ابن القواس ١١٣٢ فقد جاء فيه " وإنما سميت حروف تصديق ، لأن فيها مواطأة للمتكلم على ما يقوله " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في الأصل " فقد " .

(٦) انظر الكتاب ٣/١١٤ ، ومغني اللبيب ٢٢٧ ، ورصف المباني ٣٩٢ .

"قَد فَعَلَ" ، فإن لم يكن الفعلُ قريباً من زمن الحَالِ لم يدخلْ عليه "قَدْ"، فإذا قلتَ : " قَدْ قَامَ زيدٌ، تريدُ أنَّ زَمَنَ قيامِه قريبٌ من وَقْتِ إخبارِكَ ، وَوَقْتنا هَذَا غَيرُ بعيدٍ عَنْهُ، وَلذلِكَ يحسُنُ وقُوعُ الماضي موقعَ الحَالِ إذَا كَانَ مقرُوناً بـ "قَدْ"، ولذلك يقولُ المُؤذِّنُ : " قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ " لقومٍ يتوقعُونَ قيامهَا وينتظرونَه ، أي : قَد دَنا وَقْتُ قيامِها وقَرُبَ، هَذاَ إِذَا اقترنَ بالماضِي ، فأمّا إذا اقترَن بالمضَارعِ فقالوُا : هُوَ للتَّقْليلِ [كَرُبَّ] فى الأسْمَاءِ ، وَمِنْ أمْثَالِ العَرَبِ : " إنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ " (١) وَ "إنَّ الْجَوادَ قَد يَعْثُرُ " (٢) يُرِيدُونَ : أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَقِلُّ منْهُمَا كَمَا تقُولُ : " رُبمَّا صَدَقَ الكذوُب ، وَرُبمّا عَثَرَ الْجوَاد " ، وَلأنّ معناهَا في تَقْليلِ المُستقبَلِ يُناَسِبُ معْناهَا في تَقْرِيبِ (٣) الماضي ، لأنَّ معْنَي التّقريبِ فيهِ أنّ الزّمانَ الذي بيْنَ قِيامِ زَيدٍ وزمَانِ الحَالِ قليلٌ ، فَعَلَى هَذَا مَعْنَى تقلْيلِهاَ في الفعْلِ المضَارِعِ تَقْرِيبُهُ من زَمنِ الحَال ، ليتحَقّقَ وجُودُه ، قَالَ اللّهُ تَعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ (٤)

قَوْلُهُ : " كَلاَّ " إلى آخرِهِ ، أمَّا " كَلاَّ " فَحرفٌ مَعْنَاهُ الرَّدْعُ وَالتّنْبيهُ (٥)

---

(١) سقط من (ف).
وهو مثل يضرب للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ، ثم تكون منه الهنة من الإحسان ، انظر مجمع الأمثال ١/٢٥ .

(٢) وهذا المثل يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل ، ثم تكون منه الزلة . ينظر مجمع الأمثال ١/١٧ .

(٣) (ف) " تقليل " تحريف .

(٤) سورة الأحزاب ١٨ .

(٥) نسب هذا المعني للزجاج ، وقال غيره : إنها للردع والزجر .
انظر شرح ابن القواس ١١٣٤ ، ومغني اللبيب ٢٤٩ ، وجواهر الأدب ٥٠٥ ، وابن يعش ٩ / ١٦ .

قالَ اللَّه تعالي : ﴿ فأمَّا الإنْسَانُ إذَا مَا ابتَلاهُ رَبُّهُ فأكْرمه ونَعَّمَهُ فيقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ، وَأَمَّا إذَا مَاابْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْه رِزْقَهُ فَيَقولُ رَبِّى أَهانَنِ كَلاَّ ﴾ (١) أَيْ : ارْتَدِعْ عَنْ هَذاَ وَتنبَّهْ علَى الخطَأ فيهِ ، فَلَيْسَ الأمْر كَذلِكَ ؛ لِأنَّه قَدْ يُوسَّعُ في الدُّنْيا عَلَى الكُفّارِ وَلَيْسُوا عِنْدَهُ مِنْ أَهْلِ الكَرَامَةِ ، وَقَدْ يُضَيِّقُ علَى الأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ ؛ إِمَّا للاسْتِصْلاحِ عِنْدَ مَن يَرَى ذَلِكَ ، وَإِمَّا لِأنَّهُ لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ .

وَهِيَ – أَعْنِي " كَلاَّ " – عَلَى أَرْبَعَةٍ مِثْلُ " حَتَّى ، وَأَمَّا " ، وَقَدْ جَاءتْ علَى أَرْبعة أَضْرُبٍ في الْقُرْآن :

أَحَدُها : أَن تكُونَ زَجْراً وَرَدْعاً بمنزلَةِ « إلاَّ » كَمَا في الآيَةِ المقدّمِ ذِكْرُهَا .

وَالثّاني : أَن تكونَ بِمَنزلَةِ (٢) " أَلاَ " التي للتّنبيهِ فَيُفتَتَحُ بهَا الكلاَمُ كَقولِه تَعَالَى : ﴿ كَلاَّ لاَ تُطِعْهُ ﴾(٣) . ١٨٧(أ)

الثّالثُ : بمعْنَى قولِكَ : " حَقًّا " كقَوله تَعالى : ﴿ كَلاَّ(٤) إنَّ الإنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾(٥) . أَيْ : حقاً .

[الرَّابعُ أَن] (٦) تكُونَ بمعْنَى " إِي " إِذَا وَقعَ بعْدَهَا الْقَسَمُ كقَولِهِ تعالى: ﴿ كَلاَّ وَالقَمَرِ ﴾ (٧) مَعْناهُ : إِي وَالقَمَرِ .

وَلاَ يُوقفُ عَلَى القِسْمِ الرّابعِ .

---

(١) سورة الفجر الآيات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة العلق ١٢ .

(٤) قوله " كلا " سقط من (ف) .

(٥) سورة العلق ٦ .

(٦) تكملة يوجبها السياق .

(٧) سورة المدثر ٣٢ .

[إذْ ، وإذَا]

إذْ للْمضيِّ وَ "إذا " للآتي وَقَدْ تَكُونُ لِلمُفَاجَآتِ

" إذْ" ظَرفٌ للمـاضي من الزّمان ، وَهِيَ مَبْنيّةٌ ،وعِلّةُ بنائِهَا شَبهـهَا(١) بالموصُول في افتقارِهَا إلى الجُملةِ التي تضافُ إليهاَ ، لأنّها هِيَ التي توضّحُها.

وَقِيلَ : بنُيَتْ؛ لأنَّها عَلَى صِيَغِ الحرُوفِ، فَـ " إذْ " بمنزلةِ " إنْ " ، وَ«مِنْ» ، وتضـافُ إلي الجملتين الاسميّة والفعليّةِ نحو " قمتُ إذْ قَامَ زَيدٌ " ، وَ " قُمتُ إذْ زيدٌ قَائمٌ " ، وَموضعُ الجـملةِ جرٌّ بإضافتِهَا إليــها ، وتتعلّقُ بالفعْلِ قبلَها ، أو بمَا يقومُ مقَامَهُ .

وإذَا دخلتْ على فعلٍ مُضارعٍ جَازَ تأخيرُهُ نحو : " جئتُك إذْ زَيدٌ يقومُ " وَلاَ يحسنُ تأخيرُه إذا كانَ ماضياً نحو " جئتُكَ إذ زيدٌ قَامَ " ، لأنّك قد أضفتَها إلي جُملةٍ اسميّةٍ فاستغني بدلاَلَةِ " إذْ " على المضيّ عن ذكر الفعْلِ مَاضِياً بعْدَ الاسمِ ، بل الواجبُ أن يُقالَ : " جئتُك إذْ قَامَ قَائِمٌ " .

قولُهُ : " وَإذَا لْلآتـي " يُرِيدُ بالآتي : المستـقبلَ ، وبُنَيتْ لتَضَـمّنها مـعْنَى حَرفِ الشّرطِ ، ولذلك اختصت بالدّخُول على الفعْلِ ، فإن (٢) وقعَ بعدَهَا اسمٌ قدّرَ بينَها وَبينَه فعلٌ ليتوفّر عليها ما تقتضيه من الفعْلِ ؛لأجل معنَى الشّرطِ الذي يُؤدِّيه ، ولذلك تقلِبُ معنَى الفعلِ الماضِي إلي المستـقبل كَمَا تقلبه " إنْ " [نحوُ] قوله تـعَالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَـقَّتْ ﴾ (٣) ، فَـ " السّماءُ " فَاعلُ فعْلٍ مُقدّرٍ ، وَإذَا وقعَ بعْدَهَا منصوبٌ فَهُوَ مفعُولُ فعْلٍ مُقَدّرٍ كَقَولِ الشَّاعِرِ :

---

(١) في (ف) " تشبهها " .

(٢) في (ف) " فإذا " .

(٣) سورة الانشقاق الآية ١ .

إذا ابنَ أَبي مُوسَى بِلاَلاً أَتَيْتِهِ   فَقَامَ بفأسٍ بَينَ وِصلَيْكِ جَازِرُ (١)

وَالتّقديرُ إذا أتيتِ ابنَ أبي موسى بلالاً أتَيْتِهِ ، وَ " بِلاَلاً " بَدلٌ أو عطْفُ [بَيانٍ] ، وَموضعُ الجُملةِ بعدَهَا جَرٌّ بالإضَافة ، وَتتعلّقُ بجوابها (٢) ؛ لأنّها مضافةٌ إلَي مَا بعدَهَا فلا يكونُ عَامِلاً فيها (٣) ، فَإذا قُلتَ : " إذَا قُمْتَ قُمْتُ " ، فَ " إذَا " ظَرفٌ لِ " قُمْتُ " الأخيرِ .

قولُه :

" وَقَدْ تكُونُ للمُفاجآتِ "

يريد أنَّ " إذَا " لهَا معْنًى آخَر غيرُ مَعْنَى المجَازاةِ وَتصيرُ ظَرفَ مكَانٍ ، ولذلك تقولُ : " خَرجتُ فإذَا زَيدٌ قائمًا ، تنصُبهُ على الحَالِ ، فلولاَ أنّ " إذَا " هِيَ الخَبرُ لَمَا جَازَ نصبُهُ ، ولا يجوزُ أن تكُونَ خَبراً عن الجُثّةِ وهِيَ ظرفُ زمانٍ فتعيّنَ أن تكُونَ مكَاناً كمَا تقولُ : " خرجتُ فبحضرتِي زَيدٌ " ، وَمِنْهم (٤) مَن يجعلُهَا زَمَانيَّةً ، وَإذَا رفعْتَ " قَائمًا " جعلتَهُ خَبراً ، وَ " إذَا " ظَرفاً له . وَتقَعُ جَواباً للشرط كالفاءِ لِمَا بينَ المفاجَأةِ (٥) وَالتّعقيبِ مِنَ المُنَاسبَةِ ، وأمَّا " إذْ " : فتكُونُ أيضاً للمفاجَأةِ كقولك : " بَيْنا زَيدٌ قَائمٌ إذْ رَأى عَمْراً " وَ " بينَمَا نَحْنُ قَائمُونَ إذْ خَرَجَ عَلَينا فَلاَنٌ " ، وَقيلَ : هِيَ زائدةٌ (٦) ؛ لأنَّ " بَيْنَا " هي " بَيْنَ "

---

(١) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ١٠٤٢ برواية :

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته .

وانظر الكتاب ٤٢/١ ، والمفصل ٥٠ ، والخزانة ٥٣/١ ، وابن يعيش ٣١/٢ ، ٩٦/٤ ، والخصائص ٣٨٠/٢ .

(٢) في هذا خلاف ، انظر مغني اللبيب في مبحث " إذ" ١٢٠ .

(٣) لامتناع أن يعمل المضاف إليه فى المضاف .

(٤) وهو الزجاج ، انظر مغني اللبيب ١٢٠ .

(٥) فسرابن القواس المفاجأة بقوله : " وهي عبارة عن موافقة الشيئ في حال أنت فيها " ينظر شرحه علي الألفية ١١٣٧ ، والكتاب ٢٣٢/٢ .

(٦) في ابن يعيش ٩٩/٤ « كان الأصمعي لا يرى إلاّ طرح « إذ » من جواب بينا وبينما » .

وَالألفُ نشَأت مِنْ إشبَاعِ الفتْحةِ ،وَالجُملةُ بَعْدَهَا في مَوْضعِ جرٍّ بإضَافةِ "بَيْنَ" إليهَا ، وَهِيَ متعلقةٌ – أعْني " بينَا " – بجَوابِها ، فإذا أتَيْتَ ب " إذْ " وَأضَفْتَهَا إلىَ الجَوابِ امْتَنعَ عَملُهُ فى" بَيْنَ " ؛ لِأنَّ المضَافَ إليهِ لاَ يتَقدّمُ مَعْمُولهُ على المضَافِ الذي هُوَ " إذْ " ،وَلذلِكَ لمْ يذكُرْ صاحِبُ الأرجُوزةِ أنّها للمُفاجَأة .

[هَلْ ، وإن]

/ وَهَلْ للاستِفْهامِ وَالْهَمْزُ وَإنْ تكُونُ نَفياً ، وَتُزَادُ مِثلَ أنْ ١٨٧ب

الاستفهامُ : طَلَبُ الفَهْمِ ، وَهُوَ مصْدَرٌ، والموضُوعُ له حرفَانِ، وَهُمَا "هَلْ"، وَ الهمَزةُ .

قولهُ : " وَالهمْزُ " معطوفٌ عَلَى " هَلْ " ، تقديرُه " هَلْ " ، وَالهَمْزُ للاستفهَامِ ، وفي بَعْضِ الروايات [وَهَلْ للاستِفهَامِ كَالْهَمْزِ] (١) ، والصَّحيح من الرّوايات : " وَهَلْ للاستْفِهَامِ وَالْهَمْزُ " (٢) .

وَمنهم مَن يلحُق " أمْ " بهمَا (٣) ،وَالصَّحيحُ أنَّها غَيْرُ خَالصَةٍ للاستفهَامِ حينَ استعمَالِها فيه ، بَلْ تُفيدُ العَطْفَ ، وَلذلك اقْتَصَرَ الشّيخُ على ذِكْرِ الحَرْفيْنِ وهُمَا " الهمزةُ " ، وَ " هَلْ " ، وهَذَان الحرفَانِ لا يخْتَصّانِ بَلْ يدخُلانِ على الجُملتينِ الاسّمية وَالفعْلية نَحْوُ " هَلْ قامَ زيدٌ " ، وَ " هلْ زَيدٌ قَائمٌ " ، وَ " أقَامَ زَيدٌ " ، وَ " أزيدٌ قَائمٌ " ، وَالهمزُ أعمٌّ استِعْمالاً وأكْثَرُ تصرّفاً ، وَلذلك تَقعُ مَعهَا " أمْ " للمعَادلَةِ – وَلاَ تَقعُ " أم " التى (٤) للمعَادلةِ بَعدَ " هَلْ " (٥) نحو " أزَيدٌ

---

(١) إضافة مأخوذة من شرح ابن الخباز علي الألفية لوحة ١٠٥/ ب ،وهي في شرح ابن القواس١١٣٨.

(٢) في (ف) " كالهمز " .

(٣) منهم ابن يعيش في شرحه علي المفصل ٨/ ١٥٠ ،وانظر النكت الحسان لأبي حيان٢٨٩ .

(٤) بعده في (ف) " هي " .

(٥) في (ف) " بل هو " بدل " بعد هل " .

عندكَ أَمْ عمرو " ؟ ، وَ " أَقامَ زَيدٌ أَمْ قَعَدَ " ؟ ، ومَعنَى المعَادلةِ : المساوَاةُ ، وهُوَ أَن يكونَ مَاَ بَعْدَ " أَمْ " مُساوِياً لَماَ بَعدَ الهمزة ، فإن كَان بعد الهمزة اسمٌ فَماَ بَعدَ " أَمْ" كذلِكَ ، وإن كانَ بعْدَهَا فِعلٌ فَمَا بعدَ " أَمْ" فِعْلٌ علَى ماَ مَثَّلناَ ، فهَذاَ معنَى المعادلةِ ، فَافْهَمْهُ . فإذَا قُلْتَ : " أَزيدٌ قَامَ أَمْ قَعَد ؟ " لمْ تكُنْ " أَمْ " مُعَادلةً لِلْهمزة ، إذْ لاَ مُعَادَلةَ بيْنَ الاسْمِ وَالفعْلِ .

وَتُسْتعمَلُ الهمْزةُ في التّقرير ، ولاَ تُسْتعمَلُ فيه " هَلْ " ، وتُسْتَعْمَلُ في الإنكارِ دُونَ " هَلْ " (١)، وتدخُلُ علَى حُرُوفِ العَطْفِ كَالوَاوِ ، وَالفاءِ وثُمَّ ، وأَمَّا " هَلْ " فتدخُلُ حروفُ العطْفِ علَيها - قاَلَ اللّه تعالى : ﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ (٢) ، وَقَال تعالَى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ علَى بَيِّنةٍ من ربِّهِ ﴾ (٣) ، وقَالَ : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَاَ وقَعَ آمنْتُم بِهِ ﴾ (٤) .

قَالَ الفَرّاءُ : إنَّما دَخلَتِ الهَمْزةُ على حُرُوفِ العطْفِ خَوْفَ اللّبْسِ بهَمْزةِ التّعْديةِ إذَا دَخلَتْ علَى الفعْلِ ، فإذَا قُلتَ : أَقَامَ زيدٌ ؟ جَازَ أن تكُونَ الهَمزةُ للتَّعْديَةِ وقَدْ حذِفَ المفعُولُ ، وَجَازَ أن تكُونَ للاستفهَامِ ، فَإذا قُلتَ : "أَوَ قَامَ زَيْدٌ" تَمَحّضَت للاستفْهَامِ . وتَقعُ (٥) مَعَ المبدَلِ من أسماءِ الاستفهَامِ نَحْوُ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ أَزيداً أَمْ عَمْراً ؟ .

---

(١) انظر ذلك في مغني اللبيب ٢٤ - ٢٧ ، وشرح الألفية لابن القواس ١١٣٨ ، وابن يعيش ١٥١/٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٣٩/٢ .
(٢) سورة الأنعام ١٢٢ .
(٣) سورة هود ١٧ .
(٤) سورة يونس ٥١ .
(٥) أي : الهمزة .

وأمّا " هَلْ " فلا تقَعُ في هذه المواضعِ ، وتدخلُ عليها حروفُ العطْفِ كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ منتهونَ ﴾ (١)، ولاَ يقعْنَ بعدَهَا ، وقاَلَ سيبويه (٢): إنَّ "هَلْ" بمنزلةِ " قَدْ " وَالاسْتفْهامُ بالهمزةِ مَعَها مُقَدّرة فكَأنّك قُلتَ : " أَهَلْ قَامَ زَيدٌ "؟ ولذلك دخلَتْ عليهَا الهمزةُ في قول الشّاعر :

أَهَلْ رَأوْنَا بِسَفحِ القُفّ ذِي الأكَمِ (٣)

فلو كانت للاستفهامِ لَمَا جَازَ الجمْعُ بينها وبَيْنَ الهمْزَةِ .

وقولُه تعاَلى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلإِنْسَانِ ﴾ (٤) هِيَ فيه بمعني " قَدْ " ، وهِيَ - إذَا استعملت بِمَعْنَى " قَدْ " ـ مُخْتَصّةٌ بالفعلِ ، وَالصّحيحُ أنّها للاستِفْهامِ، وَيدخُلهَا معنَى " قَدْ " لكِنْ مَجَالُهَا فيهِ دُونَ مَجَالِ الهَمْزةِ علَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَلذلك شبّهَها صَاحبُ الأرجُوزةِ بالهمَزةِ وَلمْ يجعلْها أَصلاً فى الاستفهاَمِ.

قولُه :

" وَإِنْ تكُونُ نَفياً وتُزادُ مِثْلَ أَنْ "

أمّا كونُهَا " نفْياً " فكقوله تَعَالى: ﴿ إِنِ ٱلكَافِرُونَ (٥) إلاَّ فيِ غُرُورٍ ﴾ (٦)، لأنّ " إلاّ" لاَ تُسْتَعْمَلُ مُفرّغةً إلاّ بعَد النّفي ، وَقَدِ اسْتُعمِلَتْ في الشّعر استعمالَ

---

(١) سورة المائدة ٩١ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٥١ ، ٤٩٢ .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة قالها زيد الخيل في غارة أغارها علي بني يربوع ،وصدره :
سائل فوارس يربوع بشدتنا
انظر ديوانه ١٠٠ ،والخصائص ٢/٤٦٣ ،وابن الشجري ١/١٠٨ ، والمفصل ٣١٩ ، وشرح ابن القواس ١١٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٥ .

(٤) سورة الإنسان ١ .

(٥) في الأصل " الكافرين " خطأ .

(٦) سورة الملك ٢٠ .

" مَا " فَرفعُوا بها الاسْمَ وَنُصبُوا بِهَا [1] الخَبَر [2] ، قال[2] الشَّاعرُ[2] :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ   إلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَنَاحِيسِ [3]

وَهُوَ مذهبُ المبرّدِ [4] ، وَلِ " إن " المكسُورة الِهمْزة الخَفِيفَةِ أرْبَعَةُ مَواضِعَ:

أحدُهَا : أَن تكُونَ نافيةً كَـ « مَا » . ١٨٨(أ)

الثَّاني : أَن تكُونَ شرطاً كمَا سَبَقَ فى بَاب الشّرطِ .

والثالِثُ : أَن تكُونَ مُخفَّفةً من " إنَّ " الثّقيلةِ كمَا سَبَقَ في قوله : [5]

وَإن تخفف " إنَّ " فَهْيَ تَعْمَلُ

الرَّابِعُ : أَن تكُونَ زائدةً بَعدَ " مَا " النّافيةِ ، وَقد تقدَّم ذكْرُهَا فِيمَا يُبْطِلُ عَملَ "مَا" [6] .

قولُه : " مثل أَنْ " يُريدُ (أَنْ) في بَاب " أَنِ " المفتوحةِ الهمزَةِ المخفّفةِ تُزَادُ بعدَ " لَماَّ " كقوله تعالى [7] : ﴿وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً﴾[8] وَإنَّما

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " قول " .

(٣) لم أقف علي قائله

وهو في المقرب ١/١٠٥ ، والتصريح ١/٢٠١ ، والخزانة ٢/١٤٣ ، والهمع ١/١٢٥ .

(٤) انظر المقتضب ١/١٨٨ ، ٢/٣٦٢ .

(٥) انظر ٢/٦٣ فيما مضى .

(٦) انظر ٢/٣٥ فيما مضى ، ثم انظر هذه المواضع في المقتضب ١/١٨٨ .

(٧) في (ف) " كما في قوله تعالى " .

(٨) سورة العنكبوت ٣٣ .

حكَمُوا بزيادتِهَا هنُنا ؛ لأنَّ " لَمَّا " ظرفُ زَمانٍ ، وظُروفُ الزَّمانِ تُضَافُ إلى الجُمَلِ (١) الفِعْليَّةِ ، وتجعلُ ماَ بعدَهَا من الجُمَلِ فى حكْمِ المفْرَدِ ، وَ " لَمَّا " لاَ تُضَافُ إِلَى المفْردِ .

وَ " أَنِ " المفتُوحةُ الهمزةِ أيضاً علَى أَرْبَعةِ أَضْرُبٍ(٢) :

زَائدةٌ كَمَا ذكَرَ ، وَمُخَفَّفةٌ من الثَّقيلَةِ كَمَا تقدَّم في بَابِهَا ، ونَاصبَةٌ للفِعْلِ المُسْتَقْبلِ كَمَا سبَقَ في نَوَاصبِ الفِعْلِ، وَمُفَسِّرَةٌ بِمَعْنَى: " أَيْ " لِمَا في مَعْنَى القَوْلِ كقَوله تعَالَى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٣) ؛ لأَنَّ النِّداءَ في معْنَى الْقَولِ ، وَاحْترزْنَا بقولنا " في مَعْنَى القَوْلِ " عَن نَفْسِ القَوْلِ ؛ فإنَّه يُحْكَى مَا بَعْدَهُ .

---

(١) في (ف) " الجملة .

(٢) انظر هذه الأضرب في مغني اللبيب ٤١ – ٥٠ .

(٣) سورة الصافات ١٠٤ .

[لو ، ولولا ، وألا]

لَوِ امتِنَاعٌ لامتِنَاعٍ وُضِعاَ　　　لَوْلاَ امتِنَاعٌ لِوُجُودٍ وَقَعاَ

لَولاَ مَعَ الأفعَالِ حَرفُ حَضٍّ　　　ألاَ للاستفتَاحِ أَوْ لِلْعَرْضِ

قولُهُ " لو امتِنَاعٌ" يُرِيدُ (لَوْ) حرفُ امتِنَاعٍ ، فَإذَا قلتَ : لوَ قَامَ زَيدٌ قمتُ ، فمعنَاُه امتنَاعٌ لامتنَاعٍ ، وهُوَ ظَاهرٌ ، فقولهُ : " لو " يُرِيد لَوْ حَرفٌ يمتنعُ به الَجوابُ ـ وهُوَ الثاني ـ لامتنَاعِ الأوّلِ ـ وَهُوَ الشَّرْطُ ـ قَالَ اللَّهُ تَعالَى : ﴿ وَلَوَ شِئْناَ لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ [1] فامتنعَ الثَّاني وَهوُ الرَّفعُ لامتنَاعِ الأوَّلِ وهِيَ [2] المشيئةُ، وَيدخلُ على[3] الثاني ـ الذى هَوُ جَوابُ ـ لاَمُ مُعترضةٌ فى جَوابِ " لَوْ " لدخُولها على الفعلِ الذى هَوُ الجَوابُ فهذه بمنزلة الفاءِ الدّاخلةِ على الشّرطِ ، لكن الفاءُ تختصُّ بالجُملةِ الاسمّيةِ ، ويلزمُ دخولهُا فيها ، والّلامُ لاَ يلزُم دخُولها، وإن دخلت أكّدت ، وَ " لَوْ " حرفٌ شَرطيٌّ فيماَ مَضَى ،أمَّا كونُها حَرفَ شَرطٍ فلأنَّ الثانيَ يتوقّفُ وُجودُهُ على وجُودِ الأوّلِ ، فإنَ لم يوجد الأوّلُ لم يوجدِ الثّاني؛ لأنّ انتفاءَ الأوّلِ سَبَبٌ فى انتفاءِ الثّاني وَهِيَ [4] تدخُلُ على جُمْلتَيْنِ فتجعلُهَما فى حُكْمِ جُملةٍ وَاحدةٍ .

وَأمَّا كوُنُه للماضي فظاهرٌ، وَهِيَ بعكْسِ " إنِ" الَشّرطيةِ ، وَإنْ دخَلتْ علَى مُسْتقبَلٍ قلبَتْ معناهُ إلى المَاضي ، قَالَ سُبْحانَهُ : ﴿ لَوْ يُطِيُعكمُ فى كَثيِرٍ منَ الْأمْرِ لَعَنِتّمْ ﴾ [5] أيْ : لوْ أَطَاعَكُم ،وَلمْ تعمل " لَوْ " مَعَ اختصاصِهَا

---

(١) سورة الأعراف ١٧٦ .

(٢) (ف) " وهو " .

(٣) (ف) " فى " .

(٤) (ف) " وهو " .

(٥) سورة الحجرات ٧ .

بالفعلِ ؛ لأنَّ الماضِيَ لا يقبلُ الإعْرابَ ؛ ولم تقلب معنَاه إلَى المستقبَلِ فلم تَعْمَلْ في مَوْضعهِ ؛ وَلاخْتِصَاصِهَا بالفعْلِ إذَا وَقعَ بَعدهَا اسمٌ قدّرَ له فِعْلٌ يَعْملُ فيهِ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ ﴾ (١) فَ " أَنْتُمْ " مرفُوعٌ بِ " تَمْلِكُونَ " أُخْرَى غَيْرِ هَذه المذكُورةِ ، لكنَّ هَذه المذكُورَة مُفَسِّرةٌ لِ " تَملِكُونَ " المقَدَّرَة ، فَأمَّا قولُ عديّ بنِ زَيدٍ :

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حلْقِي شَرِقٌ كُنتُ كالغصَّانِ بالماءِ اعتصَارِي (٢)

فَأَوقعَ جُمْلَةً اسمّيةً موقِعَ جُمْلةٍ فعليّةٍ ، وَالجُملةُ تُغْني عن الجُمْلةِ؛ لِتَناظُرِهِمَا ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِ البَيتِ علَى رَفْعِ " حَلْقي " بفعْلٍ مُضمَرٍ يُفَسّرُه " شَرِقٌ " (٣) ؛ لأنّه يَبْقَى " شَرِقٌ " خَبراً لمبتَدأٍ آخَرَ مَحْذُوفٍ وذَلِكَ يَقْتَضي ١٨٨ب أَنَّ له موْضِعاً من الإعْرابِ ، وَكونُهُ مُفَسّراً يقْتَضِي أنَّه لاَ موْضِعَ له .

وَقيلَ : " كَانَ " مُضْمَرة وَفيها ضَميرُ الشَّأنِ، وَالمبتَدأُ وَالخبُر خبرُهَا ، أَي: لَوْ كَانَ حلْقي شَرِقٌ .

وقَد يحذفُ جَوابُ "لوَ" تَعْظيماً للأمْرِ وَلِلعلْم بأنّها تُقْتَضِي الجوَابَ ، فَإذَا قُلتَ لعبدك : لَوْ فَعلَتَ سُوءًا ، وَأَمْسكتَ عَنِ الجَوابِ تَهْويلاً عليْهِ ، فَإنّه يتوقّعُ أَنوَاعَ المكرُوهِ ، وَلوْ أَتيتَ بالجوَابِ فَقُلتَ : لو فَعَلْتَ سُوءًا ضُربْتَ،لَمْ يبْقَ مِنْ أَنوَاعِ المكرُوهِ إلاّ الضّربُ ، وَلَعلّهُ رُبّما هَانَ عَليْهِ فلَمْ يَرْتَدِعْ .

---

(١) سورة الإسراء ١٠٠.

(٢) البيت في ديوان عدى بن زيد ٩٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٤٦٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٠٥/٣ ،وشرح ابن القواس ١١٤٤ ، والخزانة ٥٩٤/٣ ، ٤٦٠/٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ ،وشرح الألفيه للمرادى ٢٧٨/٤.

(٣) نسب فى شرح الألفية للمرادي ٢٧٨/٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ إلى أبى علي الفارسى .

وتقولُ : " لَوْ أنَّك قمْتَ لَقمتُ " وَتَفْتحُ [1] " أَنَّ " ؛ لأنَّها فاعلةٌ ، فـَ " أَنَّ " وَمَا بعدَهَا في موضعِ رَفْعٍ بفعلٍ دلّ عليه معنَى " أنَّ " ، أَي : لوْ تَحَقَّقَ أنَّك قَائمٌ لَقُمْتُ ، وَالدّليلُ عَلَى أنَّك تُقَدِّرُ فعْلاً من معنَى " أَنَّ " أَنَّكَ لو حَذفْتَ " أَنَّ " وَاسْمَهَا لَجَرَتْ « لَوْ » عَلَى أَصلِهَا فَكُنتَ تقُولُ : " لَوْ قُمْتَ لقَمْتُ " .

وَتكونُ " لَوْ " للتمَنّي فَينْصبُ جَوابُهَا مع الفاصلِ[مِثْلُ][2] : " لوْ تَأتِينا فَتُحَدِّثَنَا " ، وَالأجْوَدُ الرَّفْعُ .

وَ " لَوْ " عَلَى أَرْبَعةِ أضْرب ، امتناعُ لامْتناعٍ ، فَإن دَخلَتْ علَى شَرطِهاَ وَجَوابِه " لَمْ " صَارَتْ وُجُوداً لوجُودٍ ؛ لأنَّ الامْتِنَاعَ نَفْيٌ ، وَانْتفاءُ النَّفْي إِيجابٌ، فَإذَا دخلَتْ " لَمْ " على الأوّلِ وَحْدَهُ كانت امْتِنَاعاً لوُجُودٍ . فَإن دَخلَتْ على الثَّاني [3] وَحْدَهُ كَانَتْ وُجُوداً لامْتِنَاعٍ [4].

قولُهُ : " لَولاَ امتناعٌ لوُجُودٍ " إِنَّمَا كَانت امْتناعاً لوُجُودٍ ، لأنَّها مُركَّبةٌ من " لَوْ " ، وَ " لاَ " فنَفتْ " لاَ " امْتِنَاعَ الأوّلِ فَصَارَ وُجُوداً ، وَلَمْ يَدخُلْ علَى الثَّاني - وَهُوَ الجَوابُ - مَا يَنْفي امتنَاعَه فَبَقِيَ علَى نَفْيِه ، فَإن قُلتَ : " لَولاَ زَيدٌ لَمْ أَقُمْ" كَانَتْ وُجُوداً لِوُجُودٍ ، وَالاسْمُ بَعْدَهَا مُبْتدأٌ وَلاَ خَبرَ لَهُ ، وَيلزمُ حَذْفُ الخَبرِ ، لِطُولِ الكلاَمِ بجَوابِ " لَوْلاَ" ، وَلِسدّ جَوابِ " لَولاَ " مَسَدَّهُ ، وللْعلْمِ بهِ ؛ لأنَّ التَّقْديرَ " لَوْلاَ زَيدٌ مَوْجُودٌ لأكْرَمْتُك " [5] ، وَلاَ يَجوزُ أن يكونَ جوَابُ " لَوْلاَ " هُوَ الخبَرُ ؛ لأنَّه جُملةٌ وَلاَذكْرَ للْمبتدإِ فيهَا ، وَإِذَا لمْ يكُنْ فيهِ ضَمِيرٌ لِلْمُبْتَدأ ، وَلاَ بُدَّ لِلْمُبْتَدأِ من خَبَرٍ ، تَعيَّنَ حَذْفُهُ.

---

(١) فى(ف) " بفتح " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) وذلك نحو " لو درست لم تنجح "

(٥) هكذا ، والأولى " لولا زيد موجود لم أقم " ؛ ليتفق مع المثال .

قولُه :

" لَوْلاَ مَعَ الأفْعَالِ حَرْفُ حَـضٍّ"

الحَضُّ : هُوَ الْحَثُّ علَى إيقَاعِ الفِعْلِ ، وَقَدْ تقدّمت أحْرفُ التَّحْضِيضِ فى صَدْرِ الأرجُوزَة (١).

وَأمَّا "ألاَ"فكَمـاَ قَالَ في المعنيين وَهُمَا اسْتفتَاحُ الكَلامِ بهَا ، وَالعَرْضُ ، وَتدخُلُ علَى الجُمْلَتيْنِ ، وَعلَى الحرْفِ نَحْوُ " ألاَ زَيدٌ قائمٌ "، " ألاَقَامَ زَيْدٌ ، ألاَ لاَ يَقُمْ زَيدٌ ، وَأمَّا العَرْضُ فقَدْ تَقدّمَ فى نَواصِبِ الأفْعَالِ .

[حتى ، وأمّا]

حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً في الجُمَلِ أمَّا لِتَفْصِيلِ كلاَمٍ مُجْمَلِ

يُرِيدُ أنَّ " حَتَّى " إذَا دخَلَتْ على الجُمْلَةِ الاسْمِيّةِ وصَارتْ حَرفَ ابتَداءٍ لاَ يُخْرِجُهَا [ذَلِكَ] عَن كَونِهَا غَايةً ، يَدلُّ على ذلك قولُ امرئ القيسِ :

سَرَيْتُ بهم حتَّى تَكلَّ مطيُّهمْ وَحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ (٢)

فعَطفَ " حَتَّى " الثَّانيةِ وهِيَ حرفُ ابتداءٍ علىَ " حَتَّى " الأوْلَى التى هِيَ غَايةٌ بدليل نصْبِ الفعْلِ بعدَهَا بِ " أَنْ " مُضْمَرةً ، فهِيَ فى جميع أحْوالِهَا [لاَ تَخْرُجُ] عن معْنَى الغَايةِ ، وَقالَ الزّجاجُ (٣) : إنَّ الجُمْلَةَ مَن المبتَدَأ وَالخَبرِ

(١) انظر ٢٠٧/١ ، والكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٥٢ - ٥٦ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، ١٤٥/٨ ، والجنى الداني ٢٤١ ، ورصف المباني ٢٩٢ .

(٢) انظر الديوان ٩٣ برواية " مطوت بهم " .

وهو فى الكتاب ٤١٧/١ ، والمقتضب ٣٩/٢ ، وابن يعيش ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، وأسرار العربية ٢٦٧ ، ورصف المباني ١٨١ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ١٧٦ ، والجنى الداني ٥٥٢ ، فقد نص عليه ، وفى شرح ابن القواس ١١٤٩ " خلافا للزجاجى " ، وهو خطأ .

بَعْدَهَا فى موضعِ جرٍّ ، لَمَّا رَآهَا معْطُوفةً فى بَيْتِ امْرِئِ القَيْسِ علَى الجارَّةِ ، ولاَ بُعْدَ فى عَطْفِهَا علىَ الجارّةِ مِنْ حَيْثُ /المُشَارَكَةُ فى المعْنَى لاَ مِنْ حَيْثُ العَمَلُ ، ١٨٩ / أ
وَلوْ كَانتْ جَارّةً لاحْتَاجَتْ إلىَ ما تَتعلّقُ بِهِ من فعْلٍ أَوْ مَا جَرَى مَجْراهُ ، وكَانَتْ (١) مُعَلّقةً عَنِ العملِ فى اللّفظِ ، وَالحرُوفُ لاتُعلّقُ ، ولاَ تعملُ حروفُ الْجَرّ فِي الجُمَلِ .

قولُهُ :

" أمَّا لتَفْصيلِ كلامٍ مُجْمَلِ "

"أمَّا" المفتُوحَةُ الهمْزةِ حرْفٌ موْضُوعٌ للتّفصيلِ بعدَ الإجمَال كقوله تعالى: ﴿ أمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي البَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (٢) ثُمَّ قَالَ سبْحانَهُ : ﴿ وَأَمَّا الْغُلاَمُ فَكَانَ أَبوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ (٣) ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلاَمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (٤) فَفصَّلَ بِ " أمَّا " ما تَقدَّمَ مِن الإجْمَالِ .

وَاحْترزَ بقولِهِ : " تَفْصيلِ كَلامٍ " عن تَفْصيلِ الْمُفْرَدِ ؛ فَإِنّ ذَلِك يكُونُ بِ " أَوْ " ، وَ " إمَّا " المكسُورةِ الهَمْزةِ فى بعضِ موارِدِهمَا (٥) .

وَاحْترَزَ بقَولِهِ : " مُجْمَلِ " عَنِ الكَلاَمِ المفصّلِ ، فَإنّه مُسْتَغْنٍ بتَفْصِيلِهِ عَنِ التّفْصِيلِ .

وَ " أَمَّا " حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشّرطِ وَلذلِكَ يلْزمُهاَ " الفاءُ " ولذلك قَدّروُهَا (٦) بِ " مَهْمَا " (٧) قَالُوا : إِذَ قُلْتَ : " أَمَّا زَيدٌ فمُنْطلِقٌ " : فكأَنّك قُلْتَ : " مَهْمَا يَكُنْ

(١) فى (ف) " ولكانت " .

(٢) سورة الكهف ٧٩ .

(٣) سورة الكهف ٨٠ .

(٤) سورة الكهف ٨٢.

(٥) نحو أعط زيداً إما دينارا وإمّا ثوبًا .

(٦) فى الأصل " قدروهما " .

(٧) انظر الكتاب ٤٦٩/١ ، ٣١٢/٢ بولاق ، والمقتضب ٧/٣ ومغنى اللبيب ٧٩ .

مِنْ شَيْءٍ فَزَيدٌ مُنطلِقٌ " أَرادُوا أن يُبَيِّنوُا أَنَّ فيهَا معنَى الشّرط لاَ أَنَّ معنَاهَا معْنَى " مَهْمَا " ، وَإذا كَانت حرفاً شَرطياً وَجَبَ أن يَلِيَهَا الفعلُ لكنهُم التزُموا حَذْفَهُ وَأَخذُوا الاسْمَ الذى بعَد " الفاء " الَّتى هِىَ جَوابُهَا فَأَوْلوَهُ إيَّاهَا وَجَعلُوهُ عَوضاً من الفَعْلِ المحْذوف ، فَإن وَقَع بعدَهَا مرفُوعٌ فبالابتداءِ ، وإن وَقع بَعدَها منصُوبٌ فَبالفِعْلِ الذى بعَد " الفاءِ ؛ إنْ أمْكَنَ .

واحترزنا بقولنا " إن أمْكَنَ "عن مثل قولك : " أمَّا زيدٌ فإنّي ضاربٌ " ، فَإنَّ معْمُولَ خَبَرِ " إنَّ " لاَ يتَقدمُ علىَ اسْمِهَا فكيفَ عَليْها (١) .

وَقِيلَ : هُوَ منصُوبٌ بِ " ضَارِبٍ" ؛ لأنَّه إذَا جَاَز أن يتقدّمَ معمُولُ ما بعدَ الفاءِ فِي الجزاءِ فى هذَا المحلّ مَعَ عدَمِ جوازِه فِي غيرهِ جاَز مَعَ " إنَّ " (٢) .

وَقِيلَ : إنّ الفاءَ مَوضعُهاَ أن تَلِيَ " أَمَّا " (٣) بعد حذفِ الفعْلِ ، وَالواقعُ بعد " أمَّا " إنمَّا هو شيءٌ محلُّه بعَد الفاءِ ، وَإنمَّا أخّرت الفاءُ ؛ لأنهَّا حَرفُ عطْف ، فلَمَّا فَاتَهاَ العطْفُ أَلْزَمُوهَا التّوسّطَ ، وَقَدْ تُحذَفُ الفَاءُ مِن جَوابِهَا ضَرُورَةً كَما تُحذفُ فى جَوابِ الشّرطِ قَالَ الشاعِرُ :

فَأمَّا القتَالُ لاَ قتَالَ لَديكُمْ (٤)

أَرَادَ : فَلاَ قتاَلَ . فَحذَفَ الفاءَ .

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، انظر مغنى اللبيب ٨٣ .

(٢) نسب هذا إلى المبرد ، والفراء ، ويقال : إن المبرد رجع إلى مذهب سيبويه والجمهور ، انظر المقتضب ٢٧/٣ ، ومغنى اللبيب ٨٣ ، وآمالى ابن الشجرى ٣٤٩/٢ ، والهمع ٦٨/٢ .

(٣) فى الأصل " ما " .

(٤) هذا صدر بيت ينسب إلى الحارث بن خالد المخزومى ، وإلى الوليد بن نهيك وإلى الكميت ابن زيد وعجزه :

ولكنَّ سيراً فى عراض المواكب

انظر شعر الحارث بن خالد ٤٥ والمقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ وإيضاح الشواهد الإيضاح للقيسى ١٢٩/١ والهادي فى الإعراب إلى طرق الصواب ١٢٧ والمقتصد ٣٦٦.

[لمّا وأَجَلْ وقَطُّ وعَوْضُ]

لَمَّا كَحِينٍ، وأَجَلْ مِثْلُ نَعَمْ   قطُّ كَعَوْضُ زَمَنٌ يُبْنَى بِضَمّْ

قولُهُ : " لمَّا كَحينٍ " يُريدُ أنهَّا ظرْفٌ ، قَوْلُهُ : (كَحِينٍ) [1] يُرِيد أَنَّ مَعْنَاهَا كمـعْنَى " حِينٍ " لا مُطْلقاً ، بَلْ إذا وَلِيهَا الفِعْلُ المَاضِي ، فإن وَلِيَهَا المضارِعُ كَانَتْ حَرْفاً جَازِماً ، وَهِيَ ظَرفٌ للماضِي مِن الزَّمانِ ، وَتُضافُ إلى الجُمَلِ ، وَالعَاملُ فيها جَوابُها ، فهِيَّ فى الماضِي بمنزلة " إِذَا " فى المستقبَلِ .

وَقِيلَ : مَعْنَاهَا وُجُودٌ لوجُودٍ ، فإِذَا قُلتَ : " لَمَّا قُمْتَ قمتُ " فمعْنَاهَا (لَمَّا) [2] وُجِدَ قِيامُكَ وُجِدَ قِيامِي ، فهِيَ نَقِيضُ " لَوْ " .

وَهِيَ مَبْنِيةٌ بالحمْلِ [عَلَى][3] نَقِيضِهَا وَهُوَ " لَوْ " كَمَا بُنِيَتْ " كَمْ " [4] في التَّكْثِيرِ حَمْلاً علَى " رُبَّ " ، فإذَا قُلتَ : " لمّا خَرجْتَ خَرجْتُ " فَ " لَمَّا " [5] تَتَعَلَّقُ بِ " خَرجْتُ " الأَخِيرِ [6] الَّذِي هُوَ الجَوابُ ، وَ" خَرجْتَ " الأوّلُ فى مَوضعِ جَرٍّ بإضَافَتِهَا إليه [7] .

وَأَمَّا " أَجَلْ " [8] فَهِيَ بِمنْزلةِ " نَعَمْ " في التَّصْدِيقِ فى الخَبَرِ ، وَفى الاستفهَامِ يُفِيدُ بيَانَ الجوَابِ فى الماضِي وَالوعْدِ فى المُسْتقبَلِ، قَالَ الأَخْفَشُ[9]:

---

(١) في الأصل " ظرف " تحريف .
(٢) فى الأصل " حين " .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) فى الأصل غير واضح .
(٥) فى الأصل " فلم " تحريف .
(٦) فى (ف) " الأخيرة " .
(٧) سقط من (ف) .
(٨) انظر " أجل " فى رصف المبانى ٥٩ والجنى الدانى ٣٥٩ .
(٩) انظر المصدرين السابقين .

وَاسْتِعْمالُهَا فى الخَبرِ أَفْصَحُ مِن اسْتِعْمالِهَا / في الاستفْهامِ ، قَالَ الشاعِر. ١٨٩ ب

وَقُلْنَ :علَى الفِردَوْسِ أوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانت أُبِيحَتْ دَعَاثِرُه (١)

فَجَمعَ بَيْنَ " أَجَلْ " . " وَجَيْرِ " تَوْكِيداً .

الفِردَوْسُ : البُسْتَانُ ، وَالدّعاثِرُ : جَمْعُ دَعْثَرةٍ (٢) ، وَهِيَ الحوضُ الْمُتثَلِّمُ .

وَأمّـا " قَطُّ " فَظرْفٌ لِمـا مَـضَى ، ولاَ تُستَـعْـملُ إلاّ فى الماضِـي ، (وَهِيَ نَقِيضَةُ) (٣) " أَبداً " ، وَهِيَ منَ " القَطّ " وَهُوَ " القَطْعُ ، فَإِذَا قُلتَ : " مَـا فَـعَلْتُـهُ قَـطُّ " . كانَ مَعْنَاهُ ماَ فَعَلْتُهُ فِيمَا أنْقَطعَ من مَاضِي عُمُرِى ، أيْ:ما فَعلتُه (مُـدّة مَا مَضَى) (٣) مِنْ عُمُرِى وَانْقَطعَ مِمّا بَقِيَ مِنْهُ ، وَألْزمُوهَا القطْعَ عَنِ الإضافَة لِلعِلْمِ بالمُرادِ ، وَفِيهَا أَربعُ لغاتٍ : فَتْحُ الأوّلِ، وَضمُّهُ ، وتَشْديدُ الطّاء، وتخْفيفُهَا ، وبناؤُها؛ لِقطْعِـهَا عَنِ الإضَافـةِ ، وهِيَ فى ضَـمـهَا مـحمُولةٌ على مَا قُطِعَ مِنَ الظّرُوفِ عن الإضَافة .

وَقِيلَ : إنّما بُنِيت لتضَمّنِهَا معنىَ حَرْفَيْنِ للغَايةِ وهُمَـا " مُـذْ " ، وَ "إلىَ" فَكأنَّك قُلْتَ : " مَا فَعَلْتُهُ مُذْ وُجدتُ إِلَى وَقْتِي هَذَا "(٤).

قـولهُ : " قَطُّ كَـعَـوْضُ " ، وَجْـهُ شَـبَـهِ "قـطُّ " بِ " عَوْضُ" أَنَّ " قَـطُّ " لاَ تُستعملُ إلاَّ بعْدَ النّفي فَهِيَ كَعوْضُ فى اسْتِعْمالِهَا بعْدَ النّفي ، وَأَنّهَا مَبْنِيَّةٌ على الضّمِّ فهِيَ مثلُهَا فى البنَاءِ عَلَى الضَّمِّ .

---

(١) البيت لمضرس بن ربعى الأسدى .
انظر الجنى الدانى ٣٦٠ ،وابن يعيش ١٢٢/٨ ،وشرح شواهد المغنى ٣٦١ ، والخزانة ١٠٣/١٠ .

(٢) وقيل " جمع دعثور " كما فى الصحاح ٦٥٨/٢ (دعثر) .

(٣) فى الأصل غير واضح.

(٤) انظر هذا فى مغنى اللبيب ٢٣٣ .

وَقَدْ بَيَّنَ القِسْمَ الثَّانِيَ فقَال : " زَمَنٌ يُبْنَى بِضَمْ " .

وَأمَّا " عَوْضُ " فلا يُستعملُ إلاّ فى المستقبل المنفيّ ، وَأمّا بناؤُهُ فَلِقَطْعِه عن الإضَافَةِ ، قَالَ الأعشى :

رَضِيعَي لِبَانٍ ثَدْيَ أمّ تَقَاسَمَا (١) بِأسْحَمَ دا ج عَوْضُ لاَ نَتَفرَّقُ (٢)

كَأنّه قَالَ : تَقَاسَمَا لاَ نَتَفَرَّقُ أبَداً ، فَـ "عَوْضُ" فى مَوْضعِ نَصْبٍ على الظّرْفِ وَالعامِلُ فِيهِ " نَتَفرّقُ " ، وَإذَا أضَافُوه أعْرَبُوهُ ، قَالُوا : " عَوْضَ العَائضِينَ ، كَمَا قالوا : أبَدَ الآبِدِينَ .

وَاشْتِقَاقُهُ مِن قَوْلِكَ : عَاضَهُ يَعُوضُهُ (عَوْضاً) (٣)إذَا عَوَّضَهُ قَالَ الشَّاعِرُ:

عَاضَهَا اللّهُ غُلاَماً بَعْدَمَا شَابَتِ الأصْدَاغُ وَالضِّرْسُ نَقَدْ (٤)

أَيْ : عَوّضَهَا اللّهُ غُلاماً ، فَلَمّا كَانَ الدَّهْرُ كُلّمَا مَضَى مِنْهُ جُزْءٌ خَلَفَهُ جزءٌ آخَرُ وَصَارَ عِوَضاً مِنْهُ سَمَّوْهُ عَوْضاً ، فَهَذَا اشْتِقَاقٌ لِذاتِه .

وَقِيلَ : كَانُوا يَزْعُمُونَ أنَّ الدّهْرَ يسلُبُ وَيُعْطِي وَيأخُذُ وَيُعَوِّضُ ، فَسَمَّوْهُ عَوْضاً لِذَلِكَ ، فَهَذَا اشْتِقَاقٌ من فِعْلِهِ .

---

(١) فى(ف) " تحالفا " ، وهى رواية الديوان ، والمتحالفان : الكرم والممدوح .

(٢) انظر ديوانه ٢٢٥ ، والخزانة ١٣٨/٧

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نسب فى اللسان والتاج فى مادة " نقد " إلى الهذلي من غير تعيين ، ولم أجده فى ديوان الهذليين المطبوع ولاشرحه للسكري .

وهو فى تهذيب اللغة ٣٧/٩ ، والصحاح ٥٤٥/٢ ، واللسان ، والتاج فى " نقد ، وصدغ " .

والنقد – بفتح القاف وكسرها : تكسر الضرس .

[كيف ، وواو الحال]

كيفَ للاستفهامِ عَن أحَوالِ   الواوُ في تَقْدِير إذْ لِلْحالِ

" كَيْفَ " سُؤالٌ عَن حَال الشّئِ لاَ عَن ذَاته ، فإذَا قُلتَ : كَيفَ زَيدٌ ؟ فَجوابُه " صالحٌ " ، ولاَ يكوُن جوابُها إلاَّ نكرةً ، وَلِذلِكَ كَانت الحالُ نَكِرَةً ؛ لأنهّا تَصلحُ أن تكُونَ جَواباً لِ " كَيْفَ " ؟ .

وأمَّا " مَنْ " فَسُؤَالٌ عن تَعْيينِ الشَّيءِ ، أوْ عَن وَصْفه ، فإذا قيلَ : مَنْ عندكَ ؟ فقلتَ في الجَواب : رَجلٌ فقد ميّزتَهُ من امرأةٍ ، وَإذَا لَمْ يَعْرِفْ " زَيْداً " فقَالَ : " مَنْ زَيدٌ ؟ قلتَ : القرشُّي ، أوِ المكُّي ، أوِ البزّاز " .

وأمَّا " مَا " فَسؤالٌ عَنْ حَقِيقَةِ الشّئِ .

قولهُ :

الْوَاوُ في تَقْديرِ إذْ للحالِ

إنَّما قدّرت الواوُ التى للحَالِ بِ "إذْ" ؛ لأنّ الحالَ يُشبهُ الظّرفَ ولذلك قدرت بِ " في " ، فإذا قلتَ : " جَاءَ زيدٌ وَعمْروٌ قَائمٌ معناهُ جاءَ زيدٌ إذْ عَمْرو قَائمٌ ، ولذلك لا يحتَاجُ إلى عَائد من الجمُلة إلى ذي الحَالِ كَمَا لا يحتَاجُ إليه مَعَ الظّرفِ إذا قُلتَ : " خَرَجَ زَيدٌ وَقْتَ عَمروٌ قَائمٌ ، وَ إذْ عَمْروٌ قَائم ، ولَوْلاَ أنَّ الْوَاوَ فى تَقْديرِ الظّرفِ لَمَا صَحّ خُلُوّ الجُمْلةِ من العَائدِ ، وَلِذَلِكَ إذَا سَقطَتِ "الواوُ" يلزَمُ الجُمْلةَ الضّميرُ العَائدُ إلَى ذِي الحَالِ .

وَفي " كَيْف " لُغتَانِ : إحداهما اللّغةُ المشهُورةُ فيها .

وَالثانيةُ : " كَيْ " بحذف الفَاءِ " قالَ الشّاعرُ (١) :

أَوْ راَعيَانِ لِبُعْرانٍ لَناَ شَرَدَتْ   كَيْ لا يُحسَّانِ مِن بُعْرانِنَا أثَراَ   ١٩٠أ

أَرَادَ : كَيْفَ لا يُحسّانِ ؟

---

(١) ينسب هذا البيت إلى عمرو بن أحمر الباهلى ،وهو فى شعره المجموع ٧١ ، وروايته :

أو باغيان لبعران لنا رفضت   كى لا تحسون من بعراننا أثرا

وهو فى معانى القرآن للفراء ٢٧٤/٣ ،وابن يعيش ١١٠/٤ ، والخزانة ١٠٢/٧ ، وشرح ابن القواس ١١٥٥ غير منسوب .

وقيل : حذفت الفاء من " كيف " ضرورة أو تخفيفاً .

سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ   أيْ حَرْفُ تَفسيرٍ وَمِثْلُ ذَاكَ أَنْ

التَّنْفِيسُ : هُوَ التَّوْسِعَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهم : " نَفَّسَ اللَّـهُ كُرْبَهُ " ، أَي : وَسَّعَ ما هُوَ فيهِ من ضيق الأَمْرِ ، وَالسِّينُ ، وسَوْفَ " موضوعَانِ للاستقبالِ ، وهُمَا أَخَصُّ(١) بِمَعْنَاهُ مِنْ غيرِهِماَ (مِنْ) (٢) حُروفِ الاستقْبَالِ ، أَمَّا حَرفُ الشَّرْطِ فَوُضِعَ للشَّرْطِ وَالاستقبَالُ لازِمٌ لَهُ مَعَ " إنْ " ، وَكذَا نُونُ التَّوكيدِ وُضِعَ لِتوكيدِ الفِعْلِ فَلمْ يتمَحَّضْ للدِّلالَةِ علَى الاستقبَالِ ، وَكَذَا صِيغَةُ " الأَمْرِ " ، وَالنَّهي " تَدلُّ على الاستقبَالِ بالعَرَضِ (٣) ، أَمَّا " السِّينُ ، وَسوْفَ " فلاَ دلالةَ لَهُمَا على الاسْتقبَالِ [بالعَرَضِ] (٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ بيانُهُما فى صَدْرِ الأُرجُوزةِ (٥) .

قولُهُ : " أيْ حَرْفُ تَفْسِيرٍ " أمَّا " أَيْ " (٦) ـ بِفَتْحِ الهمزَةِ وَسكُونِ الياءِ ـ فَحَرفٌ يُفَسَّرُ بهِ مَا قبلَهُ ، أَيْ : يُبيّنُ بِهِ مَعْنَاهُ ، وَشَرْطُهَا أَن تقعَ بيْنَ كلامَيْنِ ، الثَّاني بمعْنَى الأَوّلِ وَمُفَسّرٌ لَهُ (٧) كَقَولِهِ [تعَالَى] (٤) : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى

---

(١) (ف) "أخصا"

(٢) فى كلتا النسختين "ومن" ، والصواب إسقاط الواو

(٣) فى الأصل "لغرض" تحريف

(٤) سقط من الأصل

(٥) انظر ١ / ٥٣ فيما مضى .

(٦) انظر (أى) فى رصف المبانى ١٣٤ ، والجنى الدانى ٢٣٣

(٧) انظر ابن يعيش ٨/١٤٠ .

قَوْمَــهُ سَبْعِيــنَ رَجُلاً ﴾ (١) ، (أيْ) (٢) وَاخــتَارَ مُوسَـــى من قومِــه ، فالجملةُ الثانيـةُ التى بعد "أيْ" مُـفسّرةٌ للأولى،ولاَ فرْقَ بيَن الأُولى والثّانيـة فى المعنَى لكن " من " المقدرّة فى الأولَى ظَاهرةٌ في الثّانِيَّةِ ، وَلِهذَا كانَت تَفْسيـراً للأُولَى ، فَكأنّك قُلْتَ : تَفْسيرُهُ مِنْ قومِه،أيْ،معنَاهُ مِن قَوْمِه ، قَالَ الشاعِرُ :

وتَرْمِيننِي بالطَّرْف أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ   وَتَقْلِيَنّني لِكنّ إيّاكِ لاَ أَقْلي (٣)

فقولهُ : "أيْ: أَنَت مُذنِبٌ" تفَسيرٌ لقوله : " ترميينني بالطَّرفِ"

أيْ : (تَنْـظُرُ) (٤) إليَّ نَظَرَ [مُـغْـضَبٍ] (٥) ولاَ يكونُ ذلك إلاَّ عن ذَنبٍ فلذلك فسّرَهُ بقوله : " أي : أَنْتَ مُذْنبٌ " كأنّه قَالَ : تَفسيرُ " تَرْمِيَنَنِى بالطَّرْفِ "أيْ: أَنْتَ مُذنبٌ ، أوْ مَعْنَاهُ : أَنْتَ مُذْنِبٌ .

وَالْقِلَى : البـغْضُ ، وَ " إيّاكَ " مَنْصُـوبٌ بِ " أَقْلي " قُـدّمَ عَليـهِ فَـصَـارَ مُنْفَصِلاً ، وَلوْ كانَ (إيَّاكَ)(٦) مَنْصُوباً بِ " لكنَّ " لكَانَ مُتّصِلاً ، واسمُ "لكنَّ" ضَـمِـيرُ الشّـأنِ ، وَالنُّوْن الأُولى في " تَرْمِـيَنَنِى " عَـلامـةُ رفْعِ الفـعْلِ تُحْـذَفُ فى الجزْمِ وَالنّصبِ ، وَالياءُ فاعلُه ، وَمِثْلُهُ " تقلينني " .

وَ " أيْ " تُسْتـعْمَلُ فى النّداءِ لِلْقَرِيبِ(٧) ، وَإنمّا استـعملت فى التَّفْسيرِ ؛ لأنّه يُشارِكُ النّداءَ فى كَوْنه تَنْبِيهاً عَلَى معْنَى المفسّرِ به .

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت
وهو فى ابن يعيش ١٤٠/٨ ، والخزانة ٢٢٥/١١ ،ومعانى القرآن للفراء ٢ / ١٤٤ غيرمنسوب .

(٤) فى الأصل " ينظرن " فلعلها " تنظرين " .

(٥) فى الأصل بياض بقدر كلمة لم أجدها فى (ف) ، وأكملتها من ابن يعيش ١٤٠/٨ .

(٦) فى النسختين " القلي " تحريف .

(٧) سقط فى (ف) ، وقيل : هي للبعيد . انظر الجنى الدانى ٢٣٣ .

قولُهُ : "ومِثلُ ذَاك أَنْ " قد ذكرنَا أَقْسَامَ " أَنْ "[1] وأَنَّ واحِدَهَا أن تكُونَ للعبارَةِ وَالتَّفْسيرِ بمعْنَى " أَيْ " ولذلك قَالَ : (" أَيْ حَرْفُ تَفسْيرٍ " ثُمَّ قَالَ)[2] : " وَمِثلُ ذَاك أَنْ‌ف " ذَاكَ " إِشَارةٌ إلَى أَنَّ " أَنْ " مِثْلُ " أَيْ " فى التَّفْسيرِ ؛ أَيْ : " أَنِ " المفتُوحَةُ الهَمْزَةِ الْخَفِيفَةُ النُّونِ لاَ تَقَعُ مُفسّرةً إلاّ بثَلاثِ شرائطَ :

أحدها : أن يكونَ المفسّر بهَا فى معْنَى القولِ وليس بقَولٍ ؛ لأنّ القولَ يُحكَى ما بعدَهُ غَالبًا .

الثانى :ألاّ تكوُنَ معمُولةً للفعلِ الذى تفسّرُهُ نحو قولك : " أَمَرْتُهُ بِأَنْ قُمْ " فَالباءُ متعلّقةٌ بالفعْلِ فهِيَ من تتمّةِ الفعْلِ ،وَالتّفسيرُ من شأنِه أن يكونَ بجُملةٍ أُخرَى غيرِ الجُملةِ المفسَّرَةِ لكن " أن " هُنا مخّففةٌ من النُّونِ الثّقيلةِ واسْمُها ضَميرُ الشَّأنِ .

الثالث : أَن تأتِيَ بعْدَ كَلامٍ تَامٍّ ، ولذلك قالوُا فى قوله تعالى : ﴿وَآخَرُ دَعْوَاهُم أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾[3]: إنَّ " أَنْ " فِيهِ مُخَفّفَةٌ مِنَ ١٩٠ ب
الثّقيلةِ ؛ لأنّهَا خَبَرٌ عَنْ " آخِرُ دَعْوَاهُم " ولاَ تَكونُ مفسّرة لعدم حصُولِ الكلاَم التّامّ قبلَهَا ، وَأَمَّا قولُهُ تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إبْرَاهِيمُ ﴾[4] " أَنْ " [فيه] مُفَسِّرَةٌ بِمَعْنَى " أَيْ " ؛ لأنَّ النّداءَ فى معْنَى القولِ ،وَ " نَادَيْنَاهُ " كَلامٌ تَامٌّ [5].

---

(١) انظر ٢ / ٣٠٣ فيما مضى .

(٢) سقط من (ف)

(٣) سورة يونس ١٠ .

(٤) سورة الصافات ١٠٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ١٤٢/٨ .

[هيهات ، وشتان ، ووشكان ، وَسرعَان]

هَيْهَاتَ أيْ بَعُدَ مثلُ شَتَّانْ   وَشْكَانَ أىْ قَرُبَ مثلُ سَرْعَانْ

"هَيْهَاتَ" (١) اسمٌ لِ " بَعُدَ " فَهُوَ اسمٌ لِفعْلٍ ماضٍ ، ولِذَلك (٢) بُنِيَ فى إحْدَى (٣) لُغَاتِه علَى الفَتْحِ ، وبُنِيتْ ؛ لأنَّها تُؤَدِّي مَعْنَى الفِعْلِ ، وقِيلَ : بُنِيت لأنّها أَشْبهتِ الجُمْلَةَ فى الفَائِدَةِ ، والجُملُ مَبْنِيَّةٌ .

وفيها لُغاتٌ : فتحُ التّاءِ ، وَضَمُّها ، وَكَسْرُهَا ، أمَّا الفتحُ فلغةُ أَهْلِ الحجَازِ ، وَأمّا كَسْرُهَا فَلُغةُ أَسَدٍ وَتَميمٍ (١) ، وَأَمَّا الضَّمُّ فلُغةُ قَوْمٍ مِنَ العَربِ ، وَقدْ رُوِىَ قَوْلُ الشّاعِرِ(٤) :

هَيْهاتُ مِنْ مُصْبِحهَا هَيْهاتِ

بضمّ الأَوّلِ وكَسْرِ الثَّانِي ، وتُنَوّنُ فى اللُّغَاتِ الثّلاثِ ، قَالَ الشّاعِرُ :

تَذكَّرتُ أَيّاماً مَضَيْنَ من الصِّبا   فَهيَهَاتَ هيهَا تٍ إلَيْكَ رُجُوعُها (٥)

فَنَوَّنَ " هَيْهَاتَ " الثّانيةَ مَع الكَسْرِ ، وَ " رُجُوعُها " فاعلٌ مرفوعٌ ب " هَيهَاتَ " الأَولِ إنْ جَعَلْت الثانَىَ توكيداً ، (وبالثّاني إن لمْ تَجْعَلْهُ تَوكِيداً)(٦)على مَذْهَبِ البصريِّينَ ، فهذه أَرْبَعُ لُغاتٍ .

---

(١) انظر ابن يعيش ٦٥/٤ .

(٢) فى الأصل " وذلك " .

(٣) فى الأصل " أحد " .

(٤) قائله حميد الأرقط

وهو فى ابن يعيش ٦٦/٤ ،وشرح ابن القواس ١١٥٩ .

(٥) البيت للأحوص الأنصارى

انظر شعره المجموع ١٥٠ ،وابن يعيش ٦٥/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٥٩ .

(٦) سقط فى (ف) .

[الخامسَةُ][1] : بسكون التاءِ .

السادسةُ : " هَيْهَا " بحذفِ التاءِ .

السابعة : إبدالُهَا نوناً فتقولُ : " هَيْهَانِ " .

الثامنة : أَيْهَان " بإبدَال " الهاء " الأولى همزةً ، وليست النُّونُ بدلاً من " التَّاءِ "؛ لِعَدمِ نَظِيرِهِ .

التَّاسعة :" أيهَاك " فالكَافُ حرفُ خِطَابٍ .

العاشرة : " إيهات " .

الحادية عشرة : " أيْهاَ " بحذف التَّاءِ مَعَ إبدَالِ " الهَاءِ " هَمْزَةً .

أمّا اللُّغَةُ الخامسةُ بسكُون التّاءِ فَوَجْهُهُ أَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّهَا جَمْعٌ وقفَ عَلَيْهَا ؛ لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ فى الجمْعِ يُوقفُ عَليْهَا مِنْ غَيْرِ إبْدَالٍ ، فَأَمَّا فى الْوَاحدِ فَيبْدِلُهَا .

وَأَمَّا " شَتَّانَ " فَهُوَ مَعْنَاهُ افْتِرَاقُ الشَّيئَين فى معْنًى من المعَاني ، فَهُو اسمٌ للفعلِ بمعْنَى الخَبَرِ كَـهَيْـهَاتَ لاَ بِمعْنَى الأمْـرِ [2] ، وَبِنَاؤُهُ كَبِنَاءِ "هَيهَاتَ"، وهِيَ مَبْنِيةٌ علَى الفتْحِ ، وجَاءَ الكسرُ يُقالُ : " شَتَّانِ زيْدٌ وَعَمْروٌ " أَيْ: افتَرقَا ، وَلاَيكُونُ فَاعِلُهُ وَاحِداً ؛ لاسْتِحالَةِ الافْتَراقِ وَالتَّبايُنِ مِنْ وَاحِدٍ .

وقولُنَا : " مَعنَاهُ افْتراقُ الشيئين فى مَعْنًى من المعَانِي " احترازٌ من الافْتِرَاقِ بالذَّوَاتِ [3] ، وَيُقَالُ : " شَتَّانَ مَا زيْدٌ وَعمروٌ " بزيادَةِ " مَا " قَالَ الأَعْشَى :

---

(١) سقط فى الأصل .

(٢) (ف) " الخبر " تحريف .

(٣) لأن الافتراق بالذوات حاصل إذ كل شيئين فأحدهما غير الآخر لا محالة بخلاف الأحوال والمعانى . انظر ابن يعيش ٦٨/٤ .

شتَّانَ مَا يَوْمِي على كُورِهَا   وَيومُ حَيّانَ أَخي جَابر (١)

فَـ " يَوْمِي " فَاعلُ " شتّانَ " بِمَعْنَى [افْتَرقَ ، وَ " يَوْمُ] حيَّان " (٢) معطُوفٌ عَلَيهِ ، وَ" مَا " زَائدةٌ ، وَ " حَيّانُ " رجلٌ من بنى حَنيفةَ كَان يُنادِمُ الأَعْشَى ، وَلِحيَّانَ أَخُ اسمُه جَابرٌ ،وكَانَ مَلِكاً يُحْسِنُ إِلَى الأعْشى ، فَفَرَّق بَيْنَ رَكُوبِهِ عَلَى كُورِ النَّاقَةِ تدورُ وَبيْنَ أَيَّامِهِ الماضيَةِ بِمُنادَمةِ حيَّانَ لَهُ (٣).

وَأمَّا " وَشْكَانَ " فاسْمٌ لِ "وَشُكَ " أَي : سَرُعَ ، فمُسمَّاهُ فعلٌ (٤) مَاضٍ ، وَهُوَ مِن التَّسمِيَةِ بالخَبَرِ لاَ بالأمْرِ، قالُوا : " وشْكَانَ (٥) ذَا خُرُوجاً (٦) ، فـَ " ذَا " اسمُ إشَارةٍ وَهُوَ فَاعلُ ، وَ " خُروجاً " تمييزٌ [منقُولٌ](٧) كَأنَّه قَالَ : سَرُعَ خُروجُ هَذَا(٨).

وَأَمَّا " سَرْعَانَ " فَهُو اسمٌ لفعلٍ مَاضٍ وَهُو " سَرُعَ " وهُوَ مَبنِيٌّ على الفتْحِ كـ " شتَّانَ " ، وَفِي المثل " سَرْعَانَ ذى إِهَالةً " (٩) زعَموُا أنَّ بعْضَ حمْقَى العَرَبِ اشْتَرَى شَاةً فَسَالَ رغامُهَا فَتوهمَّهُ شَحماً ذَائِباً فقَالَ لبعْضِ أَصْحَابِهِ : خُذْ مِن شَاتِنَا إِهَالتَهَا ، فنَظَرَ إِلَى مُخَاطِهَا فَقَالَ : " سرُعانَ ذِي إِهَالةً " أَيْ : أَسْرعَتْ ١٩١/أ

(١) انظر الديوان ١٤٧ ،وابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ ، والخزانة ٣٠٣/٦ .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) ينظر ابن يعيش ٦٩/٤ ،والخزانة ٣٠٣/٦ .

(٤) (ف) " أم " تحريف .

(٥) في الأصل " وشتان " تحريف .

(٦) انظر اللسان في "وشك " ، وفيه " وشكان ذا خُرُوجاً " أي : عجلان " .

(٧) سقط في الأصل ،

(٨) في النسختين " سروع " ، والصواب ما أثبت .

(٩) انظر مجمع الأمثال ١١١/٢ ، وفيه " سرعان ذا إهالةً " ، والإهالة : الودك المذاب .

ذِي إهالةً ، فَـ " ذِي " فاعلةٌ ، وَ " إهَالةً " تمييزٌ مَنقُولٌ (١) ، أَيْ: سَرُعَتْ إِهَالةُ ذي الشَّاة (١) .

وقَيل : إنَّ بعْضَهم استْضَافَ بشخصٍ فَذَابَ لهُ الشَّحْمَ وَأَحْضَر الطّعامَ سُرْعةً فقاَل : سُرْعَانَ ذَا إِهَالَةً .

وَإنمـا بُنِيَ " هَيْهَاتَ " ومَا بعْدَهُ من الأسمَاءِ إلَى آخر البَيْتِ عَلَى حَرَكةٍ؛ لالتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَفُتِحَ إتْباعاً لفتْحِ مَا قبلَ الألفِ .

قولهُ :

هَيهَاتَ أَي بَعُدَ مثلُ شَتّانْ

يريدُ مثلَ " شتَّانَ " فى كونِه اسماً لفعلٍ ماضٍ لا أَنّه مثلُهُ فى المعنَى ؛ فَإنَّ " شَتَّانَ " لا يستقلُّ بفاعلٍ وَاحدٍ ، وَ (" هَيهَاتَ " بفاعلٍ واحدٍ ") (٢) .

وَأمّا " وَشْكَانَ " فهو مثلُ " سَرْعَانَ " في أنّه اسمٌ لِفعلٍ ماضٍ ، ومثلهُ أيضاً فى المعْنَى .

[هَيْتَ ، وَإيهِ ، وَقَطْ ، وَلَعَا ، وَمَهْ ، وَآمِينَ]

وَهَيْتَ: أَسْرِعْ ، وَإيهِ : زِدْ وَقَطْكَ: احْتَسِبْ لَعاَ: أنتَعشْ، مَهْ: كُفّ آمِينَ : اسْتَجِبْ

هَذهِ الأسْمَاءُ الّتي ذَكرَهَا فى هَذَا البَيْتِ كُلُّها مُسَمَّاهَا أَمْرٌ،وَقَدْ فَسّرَهَا كُلَّها ، فَـ " هَيْتَ " أَسْمٌ لِـ " أَسْرِعْ " ، وَفيهِ ضَميرُ المخَاطَبِ ، قَالَ الشّاعِرُ :

أَبْلِغْ أَميرَ المُؤْمنيـــ ... نَ أَخَا الرَّسُولِ إذَا أَتيْتَا
إنَّ العِــرَاقَ وَأَهْلَـهُ ... عُنُقٌ إلَيْكَ فَهيْتَ هَيْتَا (٣)

---

(١) وقيل : إن نصب " إهالة " على الحال . انظر المصدر السابق .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) لم أقف على قائل هذين البيتين ،وهما فى مدح على ابن أبى طالب رضى الله عنه . ويروى " العراق " مكان " الرسول " ، و " سلم " مكان " عنق "

انظر معانى القرآن للفراء ٢/ ٤٠ ، والمحتسب ١/ ٣٣٧ ،واللسان فى" هيت " ، وابن يعيش ٤/ ٣٢ .

أى : أَسْرِعْ أَسْرِعْ ، وهُوَ لازِمٌ لاَ يَتعدَّى كَمُسمَّاهُ ، وَفيهِ ثلاثُ لُغاتٍ ، فتْحُ التَّاءِ ، وَضمُّها ، وَكسْرُهَا ، وَبُنِيَ علَى حركَةٍ لالتقَاءِ السَّاكنينِ ، فمَن فتحَ طَلَبَ الخِفّةَ كَمَا في " أَيْنَ ، وكَيْفَ " ، وَمنَ ضَمَّ شبّهَهُ بـ " حَيْثُ " ، ومَن كَسرَ فعلَى أَصْلِ التقَاءِ السَّاكنين ولم يَحفِلْ بثِقَلِ الكسْرِ بَعدَ " اليَاءِ " لقِلّة اسْتِعْمالِهَا ونُدْرتِهَا فى الكلاَمِ كـَ " جَيْرِ " ، وقَوْلُهُمْ : " هَيْتَ لَكَ " اللاَّمُ (١) فى " لَكَ " لبيَانِ المخَاطَبِ جِيءَ بِهَا بعداستغناءِ الكَلامِ عَنهَا كَقَولِهِم : " سَقْياً لَكَ " (٢) .

وَقِيلَ : مَعنَى المضْمُومَةِ " التَّاءِ " جِئْتُ لَكَ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهَا أَنَا مُهَيَّأٌ لَكَ .

وَأمّا قولُهُ : إيهِ زِدْ " فَفيهِ إِشْكَالٌ ، وَبيانُهُ أَنَّ " زِدْ " متعَدٍ وَ " إِيهِ " لاَزمٌ ، وَبيَانُ أَنَّه لازِمٌ لم يَقُولوُا : " إِيهِ حَدِيثاً " أَيْ : زِدْ حَدِيثاً ، وَأَمَّا عِلّةُ البِنَاءِ فقد تقَدّمت فى أَسْماءِ الأفعَالِ (٣) .

وَبُنِيَتْ عَلَى حركَةٍ لالتقاء السَّاكِنَينِ ، وكَانتِ الحَركَةُ كَسْرةً علىَ الأصْلِ ، احتمل ثِقَلُ الكسرَةِ؛ لأَنهَا لو فُتِحَتْ لالتبسَتْ بِ " إيهاً " الَّتي للكَفّ ، وَإِذا قُلْنَا : إنَّ " إِيهِ " اسْمٌ لـ " حَدِّثْ " فَمُسَمَّاهُ مُتَعَدّ أيضاً ،ولو كَانَ " إِيهِ " متعَدّياً لذُكِرَ مَفْعُولُهُ مَعَهُ كقولهم : " رُوَيدَ زيداً " ، وَالأَوْلَى أَن يُقالَ : إنّ " إِيهِ " اسْمٌ لقولهم " تَحَدَّثْ " ؛ لأنّه لاَزِمٌ مِثْلُهُ ، ويُسْتعملُ مُنوّناً وَتَنْوينُهُ لِلتّنكيرِ .

وأَمَّا " قَطْكَ " فَاسْمٌ وَمُسَمَّاهُ " اكْتَفِ " ، وَقَوْلُهُ : " احتسِبْ " هُوَ بمعْنَى "اكْتَفِ " ، وَبُنِيَ عَلَى السُّكُونِ ؛ لأنّه الأصْلُ ، وَفاعلُهُ مُضْمرٌ ، وَالكافُ حرفُ خَطابٍ كالكَافِ فى "ذَلِكَ " ، وَ " رُوَيْدَكَ "(٤)، " وقَطْ " مُخَفّفَةٌ من "قطّ " المشَدَّدَة؛ لأنّ القَطّ بِمَعْنَى القَطْعِ ، وَالاكْتِفاءُ: " قَطْعٌ لِلطَّمَعِ مِنَ الزّيادةِ وَالاستِكْثَارِ .

---

(١) (ف) " الامر " تحريف

(٢) انظر :مشكل إعراب القرآن ٤٢٦/١ ،وابن يعيش ٤٠/٤ .

(٣) انظر ٢ / ١٦٠ .

(٤) فى النسختين هكذا " رويد " ، والصواب ما أثبت .

قوْلُهُ : " لَعَا انْتَعِشْ " يقُاَلِ ذلك لِلْعاثِرِ ، وَمعْنَى " انْتَعَشْ " ارتَفِعْ مِنْ عَثْرتِكَ، أَيْ : أنجُ مِنْهَا ، مِن قَوْلهم : " نَعَشْتُ الرّجُلَ " إذَا رَفعْتَهُ،وَمِنْهُ سُمّي سَرِيُر الميّتِ نَعْشاً ؛ لِأنّه يُرفَعُ عَلَى رُؤُوسِ النّاسِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلاَ أَقُولُ لَهَا عندَ العِثَّارِ لَعا (١)

أي : لاَ أقُولُ لهَا : اسلَمِي مِنْ عَثْرَتِكِ (٢) ، وَقَالَ الآخَرُ :

فَالتَّعْسُ أَدْنَى لَهَا مِنْ /أَنْ أَقُولَ : لَعاَ(٣) ١٩١/ب

قـولهُ : " مَـهْ " (٤) اسمٌ لـ " اكْـفُفْ " ، وَبُنِيَ على الوقْفِ ؛ لأنّه الأصْلُ فـى البنَاءِ وَفيهِ ضميرٌ مُسْتكنٌّ هُوَ فاَعِلُه .

وقَولهُ : " أَمِينَ اسْتَجِبْ " ، أمَّا " آَمِينَ " فاسمٌ لـ " اسْتَجِبْ " يُستَعْمَلُ فى الدّعَاءِ ، وَيُمَدّ وَيُقْصَر، أمَّــا المدُّ فَــأن يُزادَ أَلِفٌ بَعْدَ الهَـمْزةِ فَـيُقَال (٥):"آمِينَ" وَوَزْنُهُ مَمْدُوداً " فاعِيلٌ " ، وَوزْنُه مقْصُوراً ، " فَعِيلٌ " ، ولاَ يُشَدَّدُ الميمُ (٦) .

وَقيلَ : " آَمِين " اسْمٌ مِنْ أَسْمَــاءِ اللهِ تعالَى ، وَالوَجْهُ الأَوّلُ؛لِوُجُودِ البِنَاءِ ، وَ " آَمِين " ليْسَ بِدُعَاءٍ ؛ لأَنّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ ، وَالاسْمُ الواحدُ لا يُسمّى دُعاءً ، وَجَاءَ فى الحَديثِ : " أنَّ مُوسَى ـ عَليْهِ السَّلامُ ـ كَانَ يَدْعُو وَأَخَاهُ كَانَ يُؤَمِّن"(٧) فَلَوْ كَانَ " آمِينْ " دُعَاءً لَصارَ معْنَى الحَديثِ وَأَخاهُ كَاَنَ يَدْعُو .

---

(١) لم أعثر عليه فيما تيسر لى من مراجع .

(٢) ينظر اللسان فى (لعا) .

(٣) هذا عجز بيت للأعشى ،وصدره :

بذات لوثٍ عَفَرْنَاةٍ إذا عثَرتْ

وجاء فى النسختين " أولى لها " ؛ والمثبت من الديوان .

انظر ديوانه ١٠٣ ، وأساس البلاغة (١٥٩ لعو)، واللسان " لوث " .

(٤) (ف) " منه " تحريف .

(٥) فى الأصل " فتقول " .

(٦) خوفاً من أن يلتبس بجمع " آمٍ " بمعنى قاصدٍ .

(٧) ورد هذا الحديث فى اللسان (أمن) ، ولم أعثر عليه فى كتب الأحاديث التى وقفت عليها .

[أَبْنِيَةُ الأسْمَاءِ]

القولُ فى أَبْنِيَةِ الآحَادِ إِذَا خلَتْ مِن طارِئٍ مُزْدَادِ

إِنمَا قدَّمَ الكَلامَ على الآحَادِ قبلَ الشُّرُوعِ فى ذِكْرِ الجَمْعِ ؛ لأنَّ الآحَادَ هِيَ الأصُولُ وَالجَمْعُ متوقّفٌ علَيْهَا ، فالمرادُ بالآحَادِ هُنَا فى مقابلة الجَمْعِ ، فَلاَ مُفْرَدَ فى الفعْلِ بِهَذَا الاعْتِبارِ ، لأنَّ مدلُولَهُ جِنسٌ،بَلْ قَدْ يُقالُ لِلْفِعْلِ :إنَّهُ مُفْردٌ باعْتِبارِ كَوْنِهِ جُزْءَ الْكَلِمَةِ .

قولُهُ : "

إِذَا خلَتْ مِن طارِئٍ مُزْدادِ

قيلَ : يَخْرُجُ به مَا كَانَ مِنَ الآحَادِ غَيْرُ مُجَرَّدٍ مِن حُرُوفِ الزِّيَادة ، وإذَا خَرجَ ذلك بَقِيَ مُرادُه بالآحَادِ الأَسْمَاءُ الَّتى لاَ زَائِدَ فِيهَا ، بَلْ كُلُّ حروفِهَا أصُولٌ ، وَذلِكَ علَى ثلاَثةِ أقْسامٍ ثُلاثيٌّ ، ورُباعيٌّ ، وخُماسِيٌّ ، لاَ أكْثَرَ مِن ذَلِكَ وَلاَ أَقلَّ فى الأُصُولِ ، أَمَّا امتناعُ أن يكُونَ أَصْلٌ علَى أكْثَرَ من خَمْسةِ أَحْرُفٍ ؛ لأنَّ السّداسِيَّ ضِعْفُ الثلاثِيِّ فلاَ يكُونُ أصْلاً،لِئَلاَّ يتوهَّمَ أنَّه مُرَكَّبٌ كَبَعَلَبَكَّ .

وَأَمَّا امتنَاعُ أَن يكُونَ علَى أَقلَّ من ثَلاثةٍ لِئَلاَّ يَلِيَ الابْتِدَاءَ ــ الَّذى هُوَ افْتِتَاحٌ(١) فى العَمَلِ وَالحَركةِ ــ الْوَقْفُ الَّذى هُوَ قَطْعُ العَمَلِ ، فَالابْتِدَاءُ وَالْوَقْفُ

---

(١) (ف) " اهياج " تحريف .

مُتَضادّان ، فكَرِهُوا أَن يَلِيَ الابتداءَ الوقْفُ ؛ لأَنَّ المتجاورَيْنِ كَالشّئِ الوَاحدِ ففَصلوا بَين الابْتدَاءِ [وَالوَقْفِ] (١) الَّذي هُوَ ضِدُّهُ بحَرْفٍ .

وَقَدْ يَبْلغُ الاسمُ الثلاثيّ بالزّيادةِ إلى سَبْعَةٍ ولَمَ يَزدْ على ذلك كقولهم : "احْمَارَّ احْمِيرارًا ، وَاشْهَابَّ اشْهِيبَاباً " ،وَالأَصْلُ ثُلاثِيٌّ ؛ لأنَّه من " الشُّهْبَةِ ، وَالحُمْرةِ " .

فَأمَّا قولُهُم : "قَرَعْبَلانَة " لِلْقَمْلَةِ الصّغيرَةِ (٢) فَلَيْسَ عَلَى ثمانيةِ أَحْرفٍ بَلْ علَى سَبعْةٍ بالزّيادَةِ ؛ لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ فى حكْمِ المنفَصلِ بالزّيَادَة .

[أَبنية الثلاثيّ المجرَّد]

فَعْلٌ كَفَلْسٍ ، فَعَلٌ كَجَمَلِ ... فِعْلٌ كَحِبْرٍ ، فِعِلٌ كَإِبِلِ
فُعْلٌ كَقُفْلٍ ، فُعَلٌ كَصُرَدٍ ... وَزِدْ مِثَالَ عَضُدٍ وَكَبِدِ
وَعُنُقٌ وَعِنَبٍ وَفُعِلُ ... قَدْ جَاءَ فى الشُّذُوذِ مِنْهُ دُئِلُ

قد ذكَرَ أَحَدَ عَشَرَ مثَالاً للثّلاثيّ المجّردِ من الزّيادَةِ ، وَبَدأَ بالثلاثيّ ؛ لأنّه الأصلُ ، ولذلك تَزِنُ مَازَادَ عليه بتكريرِ اللّامِ ، وَحَقُّ هذه الأمثلةِ بالقسْمَةِ العَقْليّةِ أَن تكُونَ اثنَي عَشَرَ مِثالاً باعْتِبارِ حرَكَةِ العَيْنِ ، وَالفَاءِ ، أمَّا سكُونُ الفاءِ فمتعّذرٌ إذْ لاَيمكنُ الابتداءُ بسَاكنٍ ، وإذَا امْتَنعَ السّكُونُ فِيها بَقِيَت الحَرَكةُ ، ١٩٢أ

(١) إضافة يوجبها المقام .

(٢) وقيل : دويبة ، ينظر الخصائص ٣/ ٢٠٨ ، والممتع ١٦٥ ، وقد سبق التحقيق فيها .

ولَا تخلوُ الحركةُ منْ أَن تكوُنَ ضَمّةً أو فتحةً أو كَسْرةً ، وَأمَّا العَينُ فتدخلُها الحرَكةُ وَالسّكُونُ ، وَالحرَكةُ تنقسمُ إلى ثَلاثٍ وَالسّكُونُ رابعٌ، فَتَضْرِبُ مَا للفَاءِ – وهُوَ الحَرَكَاتُ الثّلاثُ – فِيمَا لِلْعَيْنِ وَهُوَ أَرْبَعةٌ – أَعْني السكُونَ وَالحَرَكَاتِ – فتَكُونُ اثْنَيْ عَشَرَ (١) مِثالاً ، سَقَطَ " فِعُلٌ " – بكسْرِ الفَاءِ وضَمِّ العَيْنِ – لِثِقَلِ الخروُجِ منَ كَسْرٍ لاَزمٍ إلَى مَا هُوَ (٢) أَثْقلُ منْهُ وَهُوَ الضمُّ اللاّزمُ فَرُفِضَ .

وَأمَّا " فُعِلَ " بضمّ الفاءِ وَكسْرِ العيْنِ فَجَاءَ فى الأفْعالِ المبنيّةِ لِلمَفعُولِ كَـ " ضُرِبَ زَيدٌ " ولمْ يَأتِ فى الأسْمَاءِ إلاَّ منقُولاً عَن فِعْلٍ (٣) نحْوُ " دُئِل " اسْم دُوَيْبَّةٍ ، وَهُوَ علَمٌ ، وَالأعْلاَمُ لاَ يثْبَتُ بِهَا أَصْلٌ ؛ لِأنَّ أَكْثَرَهَا منقولةٌ فَيَجُوزُ أَن يكُونَ " دُئِلٌ " منقولاً عَن فعْلٍ لم يُسمَّ فَاعلُهُ .

وَلِهذهِ الأَبْنيةِ تَرْتِيبٌ أحْسَنُ مِمَّا ذكَرهُ صَاحبُ الأرجُوزة وهِيَ : أربعةٌ مفتوحةُ الفاءِ ، وَثلاثةٌ مَكْسُورةُ الفاء ، وَثلاثةٌ مضمُومةُ الفاءِ .

أمّا الأربعة المفتوحةُ الفاء ، فأوَّلُها " فَعْلٌ " – بفتحِ الفاءِ وسكُونِ العين – وَيكونُ اسمَ عَيْنٍ ، وصِفَةً ، وَمَصْدَراً ، أمَّا الاسمُ فنحو " فَلْسٍ ، وَصَقْرٍ " ، وَأمَّا الصّفةُ فنحو " صَعْبٍ وَضَخْمٍ " ، وَأمّا المصدرُ فنحو " ضَرْبٍ ، وقَتْلٍ " .

الثانى : " فَعَلٌ " بفتح الفاءِ وَالعَيْنِ، وَهُوَ أَثْقلُ من " فَعْلٍ " بسكُونِ العَيْنِ ، وَهُوَ اسمُ عينٍ (٤) ، وَصِفَةٌ (٥) ، ومَصدرٌ ، نحو " طَلَبٍ " .

الثالث : " فَعِلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وكَسْرِ العَينِ – وهُو أثقلُ من [الثّانى(٦) ؛ لأنّ

---

(١) فى الأصل " اثنا عشر " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نحو " جمل " .

(٥) نحو " حسن " .

(٦) من هنا يبدأ النقص فى الأصل .

المكسُورَ العَينِ أَثْقلُ من مفتُوحِها ، وَهُوَ اسْمُ عينٍ ، وصِفَةٌ ، ومَصدرٌ ، فالاسْمُ نحو " كَبِدٍ " ، والصِّفَةُ نحو " حَذِرٍ وَوَجِعٍ " ، وَالمصدرُ نحو كَذِبٍ ، وَلَعِبٍ .

الرَّابِعُ " فَعُـلٌ " (١) [بفتْحِ الـفاءِ وَضَمّ العَيْنِ] (٢) ، وَهُوَ أَثْقلُ من الثَّالِث ؛ لأنّه مضـمُومُ العَينِ ، وَالضّـمةُ أثْـقلُ من الكَـسْرَةِ ، وَهُوَ علـى ضَرْبَيْنِ ، اسم عَينٍ ، وَصِفةٌ ، فالاسْمُ نحْوُ " عَضُدٍ ورَجُلٍ " ، وَالصّفةُ نحو "حَذُرٍ" أَي: مُتَيَقِّظٌ ، و " حَدُثٍ " أَيْ : حَسَنُ الحَديثِ .

فهذه الأرْبَعةُ مُتَواخيةٌ فى فتْحِ الفَاءِ .

أَمَّـا الثَّلاثَةُ المكْسُورَةُ الفَاءِ : فأَوَّلُـهَا : " فِعْلٌ " ـ بكسْرِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ ـ ، وَيكُونُ اسمَ عينٍ وَصِفةً وَمَصْدَراً ، فالاسْمُ كَجِبْرٍ ، وَالصّفةُ كَنِقْضٍ وَجِلْفٍ (٣) ونِضْوٍ (٤) ، وَالمَصْدَرُ كَعِلْمٍ وَفِسْقٍ .

الثّانى : " فِعَلٌ " – بكسْرِ الفَاءِ وَفَتْحِ العَينِ (٥) – وَهُوَ أَثْـقلُ] (٦) من الأول بِحَرَكَةِ عَيْنِه ، وَيكُونُ اسْمَ عينٍ كَعِنَبٍ ، وَصِفةً نحْوُ قولك : " قوْم عِدًى " ، وَ " لحْمٌ زِيَمٌ " أَيْ : مُتَفرّقٌ (٧) ، وَالمصْدَرُ نحوُ " الشِّبَعِ " .

الثّـالث : " فِـعِلٌ " – بكسْـرِ الفَـاءِ وَالعَينِ – وَهُوَ أثقلُ من الثّـانـي [لأنه مكسُورُ العَينِ وَالثّاني] (٨) مَفْتُوحُها ، وَالكَسْرُ أَثْقَلُ من الفتْحِ ، وَيكُونُ اسْمَ عَينٍ

---

(١) بعده فى (ف) " أثقل من الكسرة وهو على ضربين " ، وهذا سهو من الناسخ ؛ لأنه سيكرره كما ترى .

(٢) إضافة من جنس إسلوبه يلتئم بها الكلام .

(٣) الجلف : الرجل الجافي كالجليف .

(٤) النضو : المهزول من الإبل وغيرها .

(٥) فى(ف) " بفتح الفاء وكسر العين " سهو من الناسخ .

(٦) إلى هنا ينتهى النقص الذى فى الأصل .

(٧) فى النسختين " مترقرق " وهو تحريف من الناسخين ، قال الزمخشرى فى أساس البلاغة (زيم): " لحمة زيم : متفرق فى أعضائه ليس بمجتمع فى مكان فيبدن " .

(٨) سقط فى الأصل .

كـ " إِبِـل " وَ " إطِلٍ " للخـاصَـرةِ ، وَصِـفـةً نحْـوُ "بِلِزٍ " يُقـالُ : " إمـرأةٌ بِلِزٌ " للضَّخْمَة ، وَقيلَ : الْبِلِزُ : القَصِيرَةُ .

وَأمَّا الثلاثةُ المضمومةُ الفاءِ .

فَالأوّلُ (١) " فُـعْلٌ " بضمّ الفَـاءِ وَسكُونِ الـعَينِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ من أوّل الثّـلاثةِ المكسُورَةِ الفاءِ ؛ لأنّ الضمّ أثقلُ من الكَسرِ ، وَالكسرُ أَثْقَلُ من الفتحِ ، وهو اسم عينٍ نحـو " قُـفْلٍ " ، وَ " بُرْدٍ " (٢) ، وَصِفَةٌ نحو " حُلْوٍ ، وَمُرٍّ " ، وَمصْدَرٌ نحو "شُغْلٍ " .

الثّـاني : " فُـعَلٌ " بضم الفَـاءِ وَفـتْح العَينِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ من الأوّل السّـاكنِ العَينِ ، وَهُوَ اسمُ عينٍ نحْـوُ : " صُـرَدٍ "(٣) ، وَصِـفَـةٌ نـحـوُ " حُـطَمٍ " (٤) ، قـالَ الشّاعِرُ:

قد لَفهَّاَ الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ (٥)

وَالمصْدرُ نحو " هُدِيتَ هُدًى ، وَسَرَى سُرًى " .

الثّالثُ : " فُعُلٌ " بضمّ الفاءِ وَالعَينِ ، وَهُوَ اسْمُ عَينٍ نحو " عُنُقٍ " ، (وَطُنُبٍ وَصِفَةٌ نحْوُ " ناقة سُرُحٍ ، وطُلُقٍ " (٦) ، وَمصدَرٌ نحْوُ)(٧) عَسُرَ (الشّئُ يعسُرُ عُسْراً ، وَعُسُراً) (٧) بضمّ الفَاءِ وَالعَينِ ، وقَالَ تعالى: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِى وَنُذُرِ ﴾ (٨) أَيْ : إِنْذَارِي .

---

(١) فى (ف) " فأولها " .

(٢) البرد – بالضم – : ثوب مخطط .

(٣) الصرد : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير .

(٤) الحطم : الشديد السوق للإبل ، كأنه يحطم ما مر عليه لشدة سوقه .

(٥) ينسب هذا الرجز إلى الحطم القيسى وإلى آخرين غيره .
ينظر الكتاب ٣/٢٢٣ ، والمقتضب ١/١٩٣ ، ٣/ ٣٢٣ ، واللسان " حطم " ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٦ .

(٦) ناقة سرح : سريعة سهلة السير ، وناقلة طلق : لا عقال عليها .

(٧) سقط فى (ف) .

(٨) سورة القمر ٣٩ .

[أبنية الرباعيّ المجرد]

وَللرُّباعيِّ قمَطْرٌ سَلْهَبُ   وزِبْرِجٌ وَدِرْهَمٌ وجُخْدُبُ

للرُّبَاعَي خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ وَهِيَ نِصْفُ أمثلةِ الثلاثِّي وَقَدْ ذكرَهَا صاحبُ الأرجُوزَةِ في هَذَا البَيْتِ ، وَهَذهِ الأبنيةُ هِيَ الأصُولُ (١) مِنْ أَبْنِيَةِ الرباعّي – أَعْنى المجرّدَةَ مِن الزَّائدِ – ولَمْ يَحْتَجْ إلى التَّقْييدِ بكونهَا مجردّةً من زائدٍ ؛ لأنّ قولَهُ : "إذَا خَلَتَ مِن طَارئٍ مُزْدادِ " (٢) يَشْتَمِلُ عَلَى أَبْنِيَةِ الآحَادِ كلّها ثلاثيهّا ، وَرُبَاعيّها ، وَخُمَاسيّها . ١٩٢ب

أَوّلُها : " فِعَلٌّ " بكسْرِ الفَاءِ وَفتْحِ العَيْنِ وَتشْديدِ الّلامِ ، وَهُوَ اسمٌ وَصِفَةٌ كقوله :" قِمَطْرٌ " وهُوَ وِعَاءُ الكُتُبِ ، قاَلَ الشّاعِرُ :

لَيْسَ بِعِلْمٍ مَا حَوَى القِمَطْرُ   مَا العِلْمُ إلاّ ماَ حَواهُ الصّدْرُ (٣)

وَقِيل : القمَطْرُ: الشّديدُ، قالَ اللّهُ تعالَى: ﴿ يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً ﴾(٤) ، وَنَحْوُ " فِطَحْلٍ " وَهُوَ زَمَنٌ قَبْل خَلْقِ الإنْسَانِ (٥) ، وَأَمَّا الصّفَةُ فنحُو « لَيْثٍ هِزَبْرٍ » أَيْ : جَرِيءٍ ، وَنحْوُ " سِبَطْرٍ " وَهُوَ المُمتدُّ (٦) .

---

(١) في الأصل " أصول " .

(٢) انظر ٢ / ٣٢٣ فيما تقدم .

(٣) قائله محمد بن بشير

كما في تحسين القبيح وتقبيح الحسن للثعالبى ٨٢ ، ومحاضرات الأدباء للراغب ١/ ٤٩ وهو في الصحاح ، واللسان ، والتاج في " قمطر " ، وابن يعيش ٥/ ٣٨ غير منسوب .

ويروى " ما يعى ..   ... إلا ما وعاه الصدر "

(٤) سورة الإنسان ١٠

(٥) انظر ابن يعيش ١٣٦/٦ وسفر السعادة ٤١٧/٢ ، وفي القاموس المحيط : « الفطحل – كهزبر – : دهر لم يخلق فيه الناس بعد ، أو زمن نوح عليه السلام ، أو زمن كانت الحجارة فيه رطاباً .... » .

(٦) انظر : المنتصف ٤/٣ ، وابن يعيش ١٣٦/٦ ، واللسان ، والتاج في « سبطر » .

الثـاني : " فَـعْلَلُ " بفـتْحِ الفَـاءِ وَسكونِ العينِ ، ويكوُن اسـمـاً وَصِـفَـةً ، فـالاسـمُ نحو " جَعْفَرٍ " ، وَجَعفرٌ فى الأَصْلِ اسمٌ للنّهر ثُـمّ سُمىّ به الرَّجُلُ فَهُوَ من الأعْلاَمِ المنقُولَةِ ، وأَمّا الصّفَةُ فكقوله : " سَلْهَبٌ " وهُوَ الّطويلُ .

[الثّالث][1] : " فِعْلِلٌ " بكسْرِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ وَكَسْرِ اللاَّمِ ، وَهُو اسمٌ وَصِفَةٌ ، فـالاسمُ قولُه: " زِبْرِجٌ " وَهُوَ: الذّهَبُ ، وَقيلَ : السّحابُ الأحمرُ ، وقيلَ : النّقُوشُ المختلفةُ الألوَانِ ، وَأَمّا الصّفةُ فنحْوُ " خِضْرِمٍ " وهُوَ الماءُ الكثيرُ [2] .

الرّابِع : " فِعْلَلٌ " بكسر الفاء وسكـون العين وفتح الّـلامِ ، ويكوُن اسماً [وصفةً ، فالاسمُ] [1] . نحو قوله : " دِرْهَمٌ " ، ومثـالُ الصّفة " هِجْرَعٌ " وَهُوَ الّطويلُ ، وَالهاءُ فيه أَصْلٌ عند سيبويه [3] ؛ لقلـّةِ زيادةِ الهـاءِ أوّلاً ، وَزَائدٌ عند غَيرِه [4] ، وَهُوَ من "الجَرَعِ " وهُوَ : المكَانُ السَّهْلُ .

الخـامسُ : " فُـعْلُلُ " بضم الفـاءِ وَالـلاَّمِ ، وهــو اسمٌ وصفــةٌ ، فـمـثَـالُ الاسمِ قولُـه : " جُخْدُبٌ " بضم الجيم وَالدّالِ ، وَقيلَ : هِىَ صفةٌ وَهُـوَ الغليـظُ ، ونَحْـوُ " بُرْثُنٍ " لمخلب الطّيرِ وَالسّبـاعِ ، وأَمـّا الصّـفةُ فنحـو " جُـرْشُعٍ " وَهُوَ العظيمُ مِن الإبلِ .

---

(1) سقط من الأصل .

(2) انظر أساس البلاغة " خضرم " .

(3) انظر الكتاب ٢٨٩/٤ ، والمنصف ٧/٣ .

(4) نسبه ابن عصفور فى الممتع ٢١٨ إلى أبى الحسن .

وَحكَى الأخْفَشُ : " جُخْدَباً " بفتحِّ الدّالِ (١) ، وسِيبَوَيْهِ لَمْ يُثْبِتْهُ ، ويَرْوِيه بِضَمِّ الدّالِ كَـ " بُرثُنٍ " (٢) ، وَحَمَلَ رِوَايَةَ مَن رَواهُ بفتْحِ الدّال أَنّهُ مُخففٌ مِن " جُخَادِبَ " فخّفف بحذْفِ الألف وَسكُونِ الخَـاءِ كَمَا قَالـوا : " عُلبِطٌ " (٣) هُوَ مُخَفّفٌ مِنْ " عُلاَبِـطَ " ، وَقَدْ : (نَطَـقُوا به)(٤) ، قـالَ الشّاعِرُ :

مَا رَاعَـني إلاّ جَـنَاحٌ هَابِطاً

عَلَى البيـوتِ قَـوْطَهُ العُلابِطـا (٥)

وَ " جنَاح " اسمُ الرّاعي ، وَ " قَوْطُهُ " مَنْصُوبٌ بـِ " هَابطٍ " ؛ لأنّك تَقولُ : " هَبَطَ الشّيْءُ ، وَهَبَطْتُه أَنَا " وَلَوْلاَ تَقْديرُ أَنَّ " عُلبِطاً " مُخففٌ من " عُلابِطَ " لَكَانُوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَ أَرْبعِ مُتَحَرّكَاتٍ مُتَوالِيَةٍ لاَ يُقَدَّرُ فى وَاحِدٍ (٦) مِنْهُنَّ الانْفِصَالُ (بِحَالٍ ، فَاعْرِفْهُ) (٤) .

---

(١) فيكون بناء سادساً ، انظر السيرافي النحوى ٥٩٣ – ٥٩٤ ، وابن يعيش ٦/١٣٦ ، وشرح الشافية ١/ ٤٧ – ٥١ ، وفيه " الجخدب " : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الجخادب " .

(٢) انظر هذا فى المنصف ١/٢٧ ، والتتمة فى التصريف ٣٨ ، وشرح الملوكى ٢٦ .

(٣) سقط من (ف) ، والعلبط : الغليظ من اللبن وغيره .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) هذان البيتان بلا نسبة فى النوادر ١٧٣ ، والخصائص ٢/ ١١١ ، والمنصف ١/ ٢٧ ، والمحتسب ١/ ٩٢ ، والجمهرة ٣/ ٤٣٨ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٨٦ ، والصحاح واللسان فى (علبط – قوط) ، وسفر السعادة ٢/ ٣٨٢ ، والقوط : القطيع من الغنم . والعلابط : الضخام .

(٦) فى (ف) " واحدة " .

[أبنية الخماسي المجرد]

وَلِلْخُماسيِ جَاءَ قِرْطَعْبٌ وَلَهْ ... سَفَرْجَلٌ جَحْمَرِشٌ قُذَ عْمِلَهْ

هَذَا البيْتُ جامعٌ للخماسّي المجَرَّدِ منَ الزيادةِ كَما أنَّ البيَتَ الَّذي قبلَهُ جَامِعٌ لأُصُولِ الرُّباعيّ ، وَهِيَ أَرْبعةُ أَمْثلةٍ :

أَوَّلُها « فِعْلَلٌّ » بكسْرِ الفَاءِ ، وَسكُونِ العَينِ ، وفَتْحِ اللَّامِ ، وسكُونِ الثَّانيةِ ، وَمِثَالُهُ قولُهُ : " قِرْطَعْبٌ " وهُوَ : السّحَابُ ، وهُوَ اسمٌ ، وَيكونُ صِفةً كـ "جِرْدَحْلٍ" وَهُوَ جَمَلٌ غليظٌ .

المثال الثاني: فَعَلَّلٌ "بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ، وَسكُونِ اللّامِ الأُولى، وَفَتْحِ الثَّانيةِ وَمِثالُه قوْلُهُ:"سَفَرْجَلٌ" ، وَالصِّفَةُ "شَمَرْدَلٌ "وَهُوَ: السَّرِيُع من الإبلِ وَغيْرِهَا.

المِثالُ الثَّالِثُ : " فَعْلَلِلٌ " (١) بفتْحِ الفَاءِ ، وَسكُونِ العَينِ، وفتْحِ اللَّامِ الأُولى ، وَكَسْرِ الثَّانيَةِ ، وَمِثالُه قولُه: "جَحْمَرِشٌ " وَهِيَ: العَجُوزُ الكبِيرَةُ (٢) قالَ الرَّاجزُ:

قَدْ قَرَنُوني بِعَجُوزٍ جَحْمَرِشْ

كَأنَّما دَلاَلُهَا عَلَى الفُرُشْ .

مِنْ آَخرِ اللَّيْلِ كِلاَبٌ تَهْترِشْ (٣)

---

(١) في الأصل " فعلل " .

(٢) لم يمثل الشارح بمثال على ا لاسم تبعاً لسيبويه الذي يقول في ٣٠٢/٤ " ولا نعلمه جاء ا سماً " ، أما غيره فقد مثلوا له بقولهم : قهبلس ، وهو الذكر العظيم ، وقيل : الكمرة العظيمة وهذا وصف عند سيبويه .
ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ١٢٥ ، والممتع ٧١ ، وشرح ابن القواس ١١٦٩ ، والتتمة في التصريف ٣٩ ، ونزهة الطرف للميداني ٩٤ .

(٣) هذا الرجز بلا نسبة في المنصف ٥/٣ والحيوان ١٦١/٧، والجمهرة ٤٠٧/٣ ، وسفر السعادة ١٩٧/٢ .

قَالَ ابْنُ جنّي : الجَمْحَرِشُ : العظيمةُ من النِّساءِ ، وَقِيلَ : الأَرْنَبُ الضَّخْمةُ يُقالُ : صِدْنَا [أَرْنَباً] (١) جَحْمَرِشاً .

1/193 المِثَالُ / الرَّابعُ قَولُه : " قُذَ عْمِلَهْ" وَلاَيُسْتَعْمَلُ إلاَّ في النَّفْي، يقَالُ: مَا أَعْطاني قُذَعْملَةً ـ بالهَاءِ ـ وَقُذَ عْمِلاً ـ بغَيرِ هَاءٍ ـ أَيْ : لم يُعْطِني شَيْئاً ، وَيُقَالُ : الْقُذَعْملَةُ : الضَّخْمَةُ مِنَ الإبِلِ ، وَهُوَ صِفَةٌ ، وَالأَوَّلُ اسْمٌ ، وَوَزْنُ « قُذَعْمِلَةٍ » : فُعَلِّلَةٌ " بضمّ الفَاءِ ، وَفتْحِ العَين ، وَسكُونِ اللاّمِ الأولى ، وكسْرِ الثانِيَةِ .

[جمع التكسير]

القَوْلُ فِي الجَمْعِ الَّذِي يُكَسَّرُ وَاحِدُهُ عَنْ وَضْعِهِ يُغَيَّرُ

احْتَرزَ بقولهِ : " الذي يكسَّرُ " عن الجَمْعِ الَذى يُصحّحُ ، ثُم فَسَّرَ معَنى قوله : " يُكَسَّرُ" بقولهِ : " وَاحِدُهُ عن وضْعِه يُغيّرُ " فَبيّنَ أنّ التّكْسيرَ هُوَ تَغْييرُ صِيغَةِ الواحَدِ عَمَّا كانَ عليه ؛ لأنّ الكسْرَ هُوَ تَغْييرُ (٢) الشَّيءِ عَمَّا كَانَ عَلَيه ، وَيُرِيدُ بقوله : " عَنْ وَضْعِه " عن بِنَائهِ الَّذي كانَ عليه وَهَيْئَتهِ قبْلَ التّكسيرِ ، وَقولُهُ : " يُغَيَّرُ " يعني في التَّكسيرِ .

وَاعْلَمْ أَنّ التّكسِيرَ في مُقابَلةِ التَّصحيحِ ، وَهُوَ " تَفْعِيلُ " من كَسَّرتُ الشَّيءَ إِذَا أَزَلْتَ التَّامَةُ عَمَّا كَانَ علَيهِ .

وَقولُه : " يُغَيَّرُ " أَمْرٌ عَامٌّ يشْتَمِلُ عَلَى التَّغْيِيرِ بالزِّيادةِ وَالنّقصَانِ ، وَيدْخُلُ فيه التَّقْديريُّ نحُو " فُلْكٍ ، وَهِجَانٍ ، وَدِلاَصٍ " (٣) وَيأْتِي بَيَانُهُ .

---

(١) إضافة من المنصف ٣/٥ .

(٢) في النسختين « تغير » .

(٣) في النسختين " دلاحب " وهو سهو من الناسخين ، والدلاص والدلامص : البراق ، انظر المنصف ٣/٢٥ ، وسفر السعادة ٢/٢٧٣ واللسان (دلص) .

وَالتَّغْييرُ بالزِّيادَةِ وَالنّقْصَانِ يَرْتَقِي بالقِسْمَةِ العقْلِيَّةِ إلى خَمْسَةَ عَشَر وَجْهًا ، فَأَمَّا قولُهُم : " جُوالِقٌ ، وعُذافِرٌ " (١) لِلْوَاحد بضمّ الأوّل ، فإذَا كَسَّرْتَ حَذفْتَ الضَّمَّةَ ، وَجَعلْتَ مكانَهَا فَتْحةً ، ويُعْتَقدُ أَنَّ الألِفَ في الجَمْعِ غَيْرُ الألف في الوَاحدِ ، وَجَمْعُ التّكْسيرِ:مَا تَغَيَّرَ فيهِ بِنَاءُ الوَاحِدِ لفْظاً أَوْ تَقْديراً ، وَتَغَيُّرُ البِنَاءِ أَعَمُّ مِن تَغيُّرِ النَّظْمِ ، ألاَ تَرَى أَنَّ مِثْلَ « أُسْدٍ » في تَكْسيرِ « أَسَدٍ » لم يَتَغَيَّرْ فيهِ النَّظْمُ بَلْ تَغَيَّرَ فِيهِ البِنَاءُ فَقَطْ ، فَإنَّ نَضَدَ الحُروفِ في الجمْعِ باقٍ عَلَى مَا كَانَ عليه في الْواحِدِ لكن تَغَيَّرَتِ الأبْنِيَةُ ، وَكَذلكَ (٢) القَوْلُ فِي " جَوالِقَ " في الجَمْعِ فَإنّ نَضَدَ الَواحِدِ لم يَتغَيّرْ بَلْ تُغيّرَ البناءُ بفَتْحِ أَوّلِهِ في الجَمْعِ .

[جمع التكسير للاسم الثلاثي المجرد]

أوّلُها " فَعْلٌ " كأسْدٍ في أسَدْ و " فُعُلٌ " كَنُمُرٍ أَوْ كَأُسُدٌ

يُريدُ أَوّلَ أَبْنِيَةِ التّكْسيرِ الثَّلاثةَ عَشَرَ(٣) الّتي ذَكَرهَا فِيمَا بَعدُ بقوله :

" ثلاَثَ عَشْرَةَ عَلَى التّوالِي " (٤) وَهِيَ الّتِي كسَّروُا عَلَيْهَا أَبْنِيَةَ الثّلاثيّ الأُصُولِ ، وَإنّما جَعلَ أَوَّلَ أَبنيةِ التّكسير " فُعْلاً " لِخفتهِ بسكُونِ عَيْنِهِ ، فَمَا جُمِعَ على " فُعْلٍ " بضمّ الفاءِ وَسكُونِ العَينِ " سُقْفٌ " وَاحِدُهُ " فَعْلٌ " بِفتْحِ الْفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ، وَقِيلَ : إنّه اسْمُ جَمْعٍ .

---

(١) الجوالق : وعاء ، والعذافر ، الأسد ، والعظيم من الإبل .

(٢) (ف) (وكذا) .

(٣) في الأصل " الثلاثة العشر " .

(٤) سيأتي ذكرها في ٢/٣٤٣ .

(٤) ينظر الأصول في النحو ٢/٤٣١ .

وَأَمَّا " أُسْدٌ " بضمّ الهَمْزَةِ فَواحِدُهُ " فَعَلٌ " بفتْحِ الفاءِ ، وَالعَينِ ، قَالَ ابْنُ السّراج : هُوَ مُخَفَّفٌ من " أُسُدٍ " المضمومِ العَينِ .

وَأمَّا " فُلْكٌ " بضمّ الفاءِ وَسكُونِ الّلامِ (فَهُوَ جَمْعٌ " فُعْلٍ) (١) فَواحِدُهُ " فُلْكٌ " (٢) كَـ " قُفْلٍ " قَالَ اللَّهُ تعَالى : ﴿ في الفُلْك الْمَشْحونِ ﴾ (٣) فَهُوَ واحِدٌ ، وقَالَ تَعالَى : ﴿ حتَّى إِذَا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾(٤) . (فَالفُلْكُ) هُنَا جَمْعٌ لِعَوْدِ ضَميرِ الجَمْعِ عليْهِ ـ وَهُوَ النُّونُ ـ في « جَرَيْنَ » ، فَكَأنّهُمْ حَمَلُوا " فُعْلاً " المضمُومَ الأوّلِ السَّاكِنَ الثّاني عَلَى " فَعَلٍ " المفتوحِ الأوّلِ وَالثّاني ، فَجَمعُوهُ في الكَثْرةِ جَمْعَهُ ، كَمَا جَمعُوهُ في الْقِلّةِ جَمْعَهُ ، فقَالُوا : فُلْكٌ " في الجَمْعِ كَمَا قالُوا " أُسْدٌ " ، وَقَالُوا : " صُلْبٌ ، وَأَصْلابٌ (٥) ، وَأُسْدٌ وَأَسَادٌ " فكَمَا (٦) شَرِكُوا بَيْنَهُمَا فِي جَمْعِ الْقِلّةِ شَرِكُوا بَيْنَهُما فِي الْكَثْرَةِ .

وَأمّا " فُعُلٌ " بضّم الفاءِ وَالعَينِ فَتكْسيرُ " فَعْلٍ " كَـ " رَهْنٍ " ، وأمَّا " نُمُرٌ " بِضَمّ الأوّلِ / وَالثّاني فَواحِدُهُ " نَمِرٌ " بفتْحِ الأوّلِ وكَسْرِ الثّاني . ١٩٣ / ب

وَأَمّا " أُسُدٌ " بضّم الفَاءِ وَالعَينِ فواحِدُهُ " أَسَدٌ " وَهُوَ " فَعَلٌ " بفتْحِ الأوّلِ وَالثّاني ، قَالَ ابنُ السّراجِ : وَهُوَ عِنْدِي مَقْصُورٌ من " أُسُودٍ " (٧) ، يَعْنِي أنّهُمْ حَذفُوا الواوَ من " أُسُودٍ " فَصَارَ " أُسُداً " .

وَفَعْلَةٌ كَرَجْلَةٍ وَفِعَلَةْ حِبَبَةٌ ثِيَرَةٌ وَحِسَلَةْ

أَمَّا " فَعْلَةٌ " بفتْحِ الفَاءِ وَسُكونِ العَينِ فَهُوَ المِثالُ الثَّالِثُ مِنْ أَمْثلةِ مَا كُسِّرَ عليهِ الثُّلاثيّ ، وواحِدُهُ " فَعُلٌ "بفتْحِ الأوّلِ وَضَمّ الثّاني، فَـ "رَجْلَةٌ " جَمعٌ "رَجُلٍ"،

(١) سقط في (ف) .
(٢) في (ف) " فعل " .
(٣) سورة الشعراء ١١٩ ، وقوله " في " سقط من الأصل .
(٤) سورة يونس ٢٢ .
(٥) الصلب : عظم من لدن الكاهل إلى العَجْب ، وقيل : الظهر .
(٦) في (ف) " فلما " .
(٧) انظر الأصول في النحو ٤٣١/٢ .

قَالُوا : " ثلاثةُ رَجْلَةٍ " في العَدَدِ القَليلِ ، فَكأَنهم استَغْنَوا عَنْ " أَرْجَالٍ " (١) ، قَالَ أَبُو عليّ : ولَيْسَ (رَجْلَةٌ) بتكْسيرِ " رَجُلٍ " بَلْ هُوَ اسْمٌ للجَمْعِ (٢) .

المثَالُ الرّابعُ فِعَلَةٌ " بكسْرِ الفَاءِ ، وفَتْحِ (العَينِ)(٣) [وَاللاَّمِ] ، وَالتَّمثيلُ فيه قولُهُ : " حِبَبَةٌ وَاحِدُها " حُبٌّ " (٤) ، وقالُوا في البِئْرِ القَديمَةِ : " جُبٌّ " وَجِبَبَةٌ فَهُوَ تَكْسيرُ " فُعْلٍ " بضَمّ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ، ومِثَالُه " خُرْجُ (٥) وَخِرَجَةٌ ، و " جُحْرُ (٦) ، وَجِحَرَةٌ " .

[وَقَدْ كَسَّرُوا عَلَى] (٧) هَذَا المثَالِ " فَعْلاً " [بفَتْحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ] (٧) فقَالُوا: " ثَوْرٌ ، وَثِيَرَةٌ " فِي الْحَيَوانِ ، وَقَالُوا في القِطْعَةِ مِن الأَقِطِ: ثَوْرٌ، وَثِوَرَةٌ " ، فَفَرَّقُوا بينَ " الثَّوْرِ " من الْحَيَوَانِ ، وَ " الثَّوْرِ " الذي هُوَ القِطْعَةُ مِنَ الأَقِطِ ، وَقَالُوا في الصَّحيحِ مِنْهُ : " فَقْعٌ ، وَفِقَعَةٌ ، وَجَبْءٍ ، وَجِبَأَةٌ " (٨) .

وَمِمَّا كُسِّرَ عَلَى هَذَا المِثَالِ " فِعْلٌ " بكَسْرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ كَقَوله " حِسَلَةٌ» جَمْع " حِسْلٍ " ـ وَهُوَ وَلَدُ الضَّبِّ ـ وَمِنْهُ " قِرْدٌ ، وَقِرَدَةٌ » .

وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ ، وَأَزْمُنِ　　　وَأَضْلُعٍ ، وَأَرْجُلٍ ، وأَرْكُنِ

الخامِسُ مِنْ أَمْثِلَةِ تكْسيرِ الثّلاثّي المجَرّدِ " أَفْعُلٌ " وَقَدْ كَسَّرُوا عَلَيْهِ خَمْسَةَ أَمْثِلَةٍ ، وَهِيَ الَّتي ذَكَرَها مَنْظُومَةً في البَيْتِ .

أَوَّلُهــاَ : أَفْلُسٌ " جَــمْعُ " فَلْسٍ " ، وَ " أَفــعُلٌ " لأقلّ الْعَــدَدِ (٩) ، وَكَـذَلِكَ

(١) انظر الكتاب ٣/٥٧٤ ، والأصول في النحو ٢/٤٣١ .
(٢) انظر التكملة ، وبقوله قال ابن الحاجب كما في شرح الشافية ٢/٩٨ .
(٣) في النسختين " اللام " وصوابه ما أثبت .
(٤) الحب : الجرة ، أو الضخمة منها .
(٥) الخرج : وعاء ذو جانبين .
(٦) الجحر : ما تحفره السباع أو الهوام لتسكنه .
(٧) تكملة يدل عليها أسلوبه ، والمقام يقتضيها .
(٨) الفقعة : البيضاء الرخوة من الكمأة ، والجبأة : الكمأة الحمراء ، انظر الكتاب ٣/٥٦٨ .
(٩) أقل العدد : العشرة فما دونها ، الأصول في النحو ٢/٤٣٢ ، والتكملة ١٤٨ .

مُضَاعَفُ مَا كَانَ عَلَى "فَعْلٍ" بفتْحِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ نَحْو " ضَبّ ، وأَضُبّ " ، وَ " صَكّ [1]، وأَصُكّ " ، وَ " كَفّ ، وَأَكُفّ " ، وكَذَلكَ مُعْتلُّ الْعَينِ منْهُ نَحوُ " قَوْسٍ ، وَأَقْوُسٍ " وَهُوَ قليلٌ [2] ، وقَالُوا " أَيْرٌ ، وَأَيُرٌ " [3] ، وَقَالُوا [4] في المعتلّ اللّامِ (منْهُ) [5] " ظَبْيٌ ، وَأَظْبٍ " ، وَ " دَلْوٌ ، وَأَدْلٍ " وَالْأَصلُ أَظْبُوٌ ، وأَدْلُوٌ " لَكِنّهم أَبْدلُوا مِن ضمَّةِ مَا قبلَ الوَاوِ كَسْرةً فصَارَتِ الواوُ ياءً .

الثَّاني : قولُه " أَزْمُنٌ " وَاحِدُهُ " زَمَنٌ " بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ نَحْوُ " زَمَنٍ وَأَزْمُنٍ " ، قال الشّاعرُ :

هَلِ الْأَزْمُنُ اللّائِي مضَيْنَ رَوَاجِعُ [6]

قَالَ ابنُ السَّرَّاجِ : يَنْبَغِي أَن يكُونَ جَمعاً " لـ " زَمَانٍ » [7] .

وَقَالُوا في المُعْتَلّ العَيْنِ منْهُ : " دَارٌ ، وَأَدْوُرٌ ، وَسَاقٌ وَأَسْوُقٌ ، وَنَارٌ وَأَنْوُرٌ ، وقَالُوا في المعْتلّ اللّامِ " عَصًا وَأَعْصٍ ، (وَالأَصْلُ " أَعْصُوٌ ») [8] فَأَبْدلُوا الْوَاوَ ياءً وَالضّمّةَ قبلَهَا كَسْرةً [9] ؛ إِذْ ليْسَ في كَلامِهم اسْمٌ مُعْرَبٌ في آخرِهِ وَاوٌ قَبلَهَا ضمَّةٌ .

الثالث : " فِعَلٌ " بكَسْرِ الفَاءِ وفتْحِ العَينِ مثْلُ " ضِلَعٍ " وَ أَضْلُعٍ [10] .

الرابع : فِعْلٌ " بكسْرِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ نحْوُ " رِجْلٍ ، وَأَرْجُلٍ " ــ وَليْسَ

---

(١) الصك : الكتاب ، وهو فارسي معرب ، ينظر حاشية المعرب ٢٦٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر اللسان في " أير " .

(٤) في الأصل " وقال " .

(٥) في النسختين " نحو " ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) هذا عجز بيت لذي الرمة ، وصدره
أمَنْزِلَتَيْ ميّ سلامٌ عليكما
انظر ديوانه ١٢٧٣/٢ ، والكتاب ٥٧١/٣ ، وابن يعيش ١٧/٥ .

(٧) لم أعثر على رأى ابن السراج في الأصول في النحو ، ولا في الموجز في النحو .

(٨) سقط في (ف) .

(٩) أوضح منه قول ابن القواس ١١٧٤/٢ " فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء " .

(١٠) انظر الكتاب ٥٧٣/٣ فقد قال سيبويه : " وقد قال بعضهم : الأضلُعُ ، شبهها بالأزمن " .

لـ " رجلٍ " جَمْعُ كَثْرةٍ كَمَا لَيْسَ لـ " رَجُلٍ " جَمْعُ قِلّةٍ ـ [(١)] ، وَ "ذِئْبٍ وَأَذْؤُبٍ ، وَقِطْعٍ ـ للسَّهْمِ الْقَصِيرِ [(٢)] وَأَقْطُعٍ » .

الخامِسُ : قولُه : " أَرْكُنٌ " وَاحِدُهُ " فُعْلٌ " بضمّ الفَاءِ وَسكُونِ العَيْنِ .

ثُمَّ فَعِيلٌ كَالعَبِيدِ قِيسُوا قَالُوا : الْكَلِيبُ ، وَكَذَا الضَّرِيسُ

المِثَالُ السَّادِسُ من أبنيةِ تكسيرِ الثّلاثيّ المجّردِ « فَعِيلٌ »وقد كسَّرُوا عليه ثَلاثَةَ أَبْنِيَةٍ : ١٩٤ / أ

أَحَدُهَا : " فَعْلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وسكُونِ العينِ ـ قالُوا : " عَبْدٌ ، وَعَبِيدٌ ، وَكَلْبٌ وَكَلِيبٌ "[(٣)] ، وقَالُوا : " رَهْنٌ وَرَهِينٌ " [(٤)] .

الثاني : " فَعَلٌ " ـ بفتح الفاءِ وَالعَينِ ـ قالوا : " بَقَرٌ وَبَقِيرٌ " ، وَسِيبَوَيهِ يَرَى أَنَّه اسْمٌ لِلْجَمْعِ[(٥)] .

الثالث : " فِعْلٌ " ـ بكَسْرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ـ نَحْوُ " ضِرْسٍ " قَالُوا في تَكْسِيرِهِ : " ضَرِيسٌ " ، وَلَمْ يذكُرْ صَاحِبُ الأرجُوزَةِ في هذَا البَيتِ ممَّا جُمِعَ عَلَى " فَعِيلٍ " إلاّ مِثَالَيْنِ " فَعِيلٌ " كالعَبِيدِ جَمع عَبْدٍ ؛ وَالكَلِيبِ جَمْعِ كَلْبٍ ، قال الشَّاعِرُ :

وَالْعِيسُ يَنْغُضْنَ بِكِيرَانِهَا كَأَنَّما يَنْهَشُهُنَّ الْكَلِيبْ [(٦)]

---

(١) انظر المقتضب ٢٢/١٩٩ ، والكتاب ٣/٥٧٥ .

(٢) قال ابن يعيش ٥/١٩: " والقطع : نصل عريض يصير للسهم " ، وانظر اللسان في " قطع " .

(٣) اختلف النقل عن سيبويه في " الكليب والعبيد " فابن يعيش يذكر أن سيبويه يذهب إلي أن هذا اسم جَمْعٍ ، والأخفش يذهب إي أنه تكسير ، ومثله قال ابن القواس ، أما الرضي فقد ذكر العكس ، وهو الحق والصواب . انظر الكتاب ٣/٥٦٧ ، وابن يعيش ٥/١٧ ، وابن القواس ١١٧٤ وشرح الشافية ٢/٩٢ .

(٤) حكى ذلك ابن جني كما في اللسان " رهن " .

(٥) قال سيبويه ٣/٥٨٣ : " بقرة وبقرات وبقر " ، وانظر ابن القواس ١١٧٤ ، واللسان " بقر " .

(٦) لم أهتد إلى قائل هذا البيت .

وهو في التكملة ١٤٩ ، وابن يعيش ٥/١٧ ، ١٠/٥٦ ، وشرح الملوكي ٤١٢ غير منسوب ، ويروى (بيكراننا) .

العيس : الإبل ، ونغضها : تحركها في اضطراب وارتجاف ، والكيران : جمع كور ـ بضم الكاف ـ وهو الرحل ، وجاء في النسختين " كانما ينهش " وهو سهو صوابه ما أثبت .

وَ" فَعِيلٌ " [كَضَرِيسٍ][1] جَمع " ضِرْسٍ " ، وهَذَا المثَالُ قليلٌ في التَّكْسِيرِ جِداً[2] .

ثُمَّ " فِعَالٌ " كَالفِرَاخِ قَالُوا   فيه بِئَارٌ ، وكَذَا رِجَالُ
كَذَا القِرَاطُ وَالْجِمَالُ قُولُوا   ثُمَّ " فُعُولٌ " ، فَقُلِ[3] الوُعُولُ

المثالُ السَّابِعُ " فِعَالٌ " وَقَدْ ذكَر ممَّا كُسِّرَ عليه خَمْسَةَ أبنيةٍ :

أوَّلُها : " فَعْلٌ " [بفتْحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ][1] كَفَرْخٍ وَفِرَاخٍ ، وَفِي مُعْتَل العين " سَوْطٌ وَسِيَاطٌ ، وثَوْبٌ وَثِيَابٌ " ، وَفِي مُعْتَلِّ اللَّامِ " دَلْوٌ وَدِلاءٌ ، وظَبْيٌ وَظِبَاءٌ " . وَلَمْ يأتِ فيهِ مُعتلُّ العَينِ باليَاءِ كمَا لمْ يأْتِ المعتلُّ العَينِ بالوَاوِ علَى " فُعُولٍ "[4] .

الثَّاني : " فِعْلٌ " بكَسْرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ كقوله : " بِئَارٌ " وَهُوَ جَمْعُ " بِئْرٍ " ، وَمِنْهُ " قِدْحٌ وَقِدَاحٌ " ، وَمُضَاعَفُه : " زِقٌّ[5] وَزِقَاقٌ " ، وَمُعْتَلُّه " رِيحٌ وَرِيَاحٌ " .

الثالثُ : " فَعُلٌ " ـ بفتْحِ الأوَّلِ وَضَمِّ الثَّانِي ـ وَمثالُه قولُهُ : رِجَالٌ ، واحدُهُ " رَجُلٌ " ، وَمِنْه : سَبُعٌ وَسِبَاعٌ .

الرَّابعُ : " فُعْلٌ ـ بضَمِّ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ ـ وَالمِثالُ فيه قولُهُ : " القِراطُ " وَهُوَ جَمْعُ " قُرْطٍ " ـ وَهُوَ مَا يُحلَّى به أُذُنُ المرْأةِ ـ وَمُضَاعفُهُ كَثيرٌ نَحْوُ : خُصٌّ[6] وَخِصَاصٍ ، وَعُشٌّ وَعِشَاشٌ .

---

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) لأنه أشبه أبنية الآحاد ، قاله ابن الخباز .

(٣) في الأصل " وكذا " ، والمثبت من (ف) .

(٤) يقول ابن القواس : " لئلا يلتبس ذوات الواو بالياء ، لانقلاب الواو ياء في " فِعَال " ، وقد شذَّ " فوج وفووج في ذوات الواو » . عن شرح ألفية ابن معطي ١١٧٤ ، وانظر الأصول في النحو ٤٣٣/٢ .

(٥) الزِّقّ : السقاء ، أو جلد يُجَزّ ولا ينتف للشراب وغيره .

(٦) الخُص : البيت من القصب .

الخامسُ : " فَعَلٌ ـ بفتْحِ الفاءِ والعَينِ ـ والمثَالُ فيه قولُه : " الجمالُ " واحدُهُ " جَمَلٌ " وَ " فِعَالٌ " في " فَعَلٍ " كثيرٌ .

وَهُنَا مثالٌ سَادِسٌ قَدْ كَسّرُوُه عَلَى " فِعَالٍ " لم يذكُرْهُ ، وَهُوَ " فُعَلٌ " ـ بضمّ الفاءِ وفتْحِ العَينِ نَحوُ : رُبَعٍ[1] وَرِبَاعٍ .

كَذَا البرُوجُ وكَذا العُروقُ كَذَا الضلُوعُ وكَذَا السُوُوقُ

كَذَا الأَسُودُ ثُمَّ مَع فِعَالَهْ فُعُولَـةٌ بُعُولَـةٌ جِمَالَـهْ

الثامنُ مِنْ أَبْنِيَةِ الجُمُوعِ " فُعُولٌ، وَقَدْ ذَكَر صَاحِبُ الأرجُوزَةِ خَمْسَةً[2] لأبْنِيةِ مَا كُسّر على " فُعُولٍ " .

أوّلُها : " فَعِلٌ " ـ بفتْحِ الفَاءِ وكَسْرِ العَينِ ـ وَمثالُهُ قولُهُ : " فَقُل الوُعُولُ " وَاحِدُهُ " وَعِلٌ " ـ وَهُوَ الكَبْشُ الجبَلِيُّ ـ ، وَ " نَمِرٌ ، وَنُمُورٌ " .

الثَّاني " فُعْلٌ ـ بضَمّ الفَاءَ وَسكُونِ العَينِ ـ وَمِثالُه قولُه: " كَذَا البُرُوجُ " الْوَاحِدُ " بُرْجٌ " ، وكَذَلِكَ " جُرْحٌ وَجُرُوحٌ " ، قَالَ اللّهُ تعَالى: ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[3] .

الثَّالثُ : " فِعْلٌ " ـ بكسرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ـ وَمِثالُه قولُهُ : " وَكَذَا العُرُوقُ " ، الْوَاحِدُ "عِرْقٌ ـ بكَسْرِ الأوّلِ وَسُكُونِ الثّاني، وَمِثْلُهُ "شِسْعٌ[4] وَشُسُوعٌ " ،

---

(١) رُبَع " على وزن صُرَدٍ ، وهو الفصيل ينتج في الربيع " عن حاشية (ف) ، وانظر اللسان في (ربع) .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) سورة المائدة ٤٥ .

(٤) الشسع : قبال النعل الذي يشد إلى زمامها ، والزمــام : السير الـذي يعقـد فيه الشسع ، اللسان (شسع) .

وَمِنَ المضَاعَف " لِصٌّ وَلُصُوصٌ " في لُغةِ مَنْ كَسَرَ اللاَّمَ من "لِصٍّ" [(١)] ، وَمِنَ المعتلِّ العَينِ [(٢)] " ديكٌ وَديُوكٌ ، وَفيلٌ وفُيُولٌ " .

الرَّابِعُ : قولُهُ : « الضُّلُوعُ » واحدُهُ « ضِلَعٌ » ، بكسْرِ الفَاءِ وفَتْحِ العَيْنِ » . ١٩٤ / ب

الخامِسُ : قولُهُ : " كَذَا السُّؤُوقُ " ، وَاحِدُهُ " سَاقٌ " وَوَزْنُهُ " فَعَلٌ " ـ بفتْحِ الأوَّلِ وَالثَّاني ـ أَصْلُهُ " سَوَقٌ " قُلِبَتِ الْوَاوُ أَلفاً لِتَحَرُّكِهَا [(٣)] وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا . وَمَا كَانَ مُعْتلُّ العَينِ بالْوَاوِ فَبابُه أَن يُجْمَعَ علَى " فِعَالٍ " نحْوُ : حَوْضٍ وَحِيَاضٍ ، وَسَوْطٍ وَسِيَاطٍ ، وَثَوْبٍ وَثِيَابٍ . فَأَمَّا "السُّؤُوقُ" ، وَ " الفُؤُوجُ " في جَمْعِ "فَوْجٍ " [(٤)] فَهُوَ شَاذٌّ ؛ لِثقَلِ اجْتمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ وَالْوَاوَيْنِ .

وَأَمَّا المعْتَلُّ الْعَينِ بالْيَاءِ فَبَابُهُ أَن يُجْمَعَ عَلَى « فُعُولٍ » في الْكَثْرةِ [(٥)] نحْوُ " بَيْتٍ وبُيُوتٍ ، وَعَيْنٍ وَعُيُونٍ " فَلَمْ يَسْتَثْقِلُوا[(٦)] الضَّمَّةَ عَلَى اليَاءِ كَمَا اسْتَثْقَلُوهَا عَلَى الوَاوِ .

قَولُهُ : " كَذَا الأُسُودُ " ـ هوَ جَمْعُ " أَسَدٍ " يُغْنِي عَنْهُ قولُهُ : " السُّؤُوقُ " ؛ لأَنَّ وَاحِدَ الجَمْعَيْنِ " فَعَلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ .

وَلَمْ يَذْكرْ " فَعْلاً " [(٧)] بفتْحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ـ فَإِنْ قُلتَ : اسْتغْنَى عَنْهُ بقَولِه : " بُعُولَة ؛ فَإنّه جَمعُ " بَعْلٍ " . قُلْتُ : وَقَدْ ذَكرَ جَمْعَ " فَعَلٍ " وَهُوَ (الجِمَالُ) [(٨)] ولَمْ يَسْتَغْنِ عنْهُ بقَولِه : " جِمَالهْ " ـ وَذلِكَ نَحْوُ : بَطْنٍ وَبُطُونٍ وَنَسْرٍ وَنُسُورٍ ، وَمُعْتلّهُ دَلْوٌ وَدُلِيٌّ ، وثَدْيٌ وَثُدِيٌّ .

---

(١) ينظر اللسان ، والقاموس في " لص " ، إذ ضم اللام فيه لغة حكاها الأصمعي .

(٢) في النسختين " اللام " بدل " العين " وهو سهو صوابه ما أثبت بدليل تمثيله .

(٣) في (ف) " لتحريكها .

(٤) في الأصل " والفروخ في جمع فرخ " تصحيف ، وهمز الواو فيهما جائز .

(٥) (ف) " الكسرة " تحريف ، والمراد بالكثرة : ما جاوز العشرة .
انظر الأصول في النحو ٤٣٢/٢ .

(٦) في (ف) " يستثقل "

(٧) ذكره ابن السراج في أصوله ٤٣٤/٢ .

(٨) في النسختين " الأسود " ولعل الصواب ما أثبت .

وَأمّا مُعْتلُّ « فَعَلٍ » بفتْحِ الفَاء وَالعَينِ فنحو : عَصاً وعُصِيّ ، وَقَفاً وقُفِيّ ، ووَزْنُهُ " فُعُولٌ " على ما يُذْكَرُ في التَّصْريف .

التَّاسِعُ من أَبْنِيَةِ الجُموعِ " فُعُولَةٌ " كقَوله : " بُعُولَةٌ " وَاحدُهُ " بَعْلٌ " بفتْح الأوّلِ وسكُونِ الثّاني ، وهوَ " فُعُولٌ " زَادوا عَليهِ التَّاءَ ، قالَ الخليلُ : « وَأَرَادُوا أَن يَحققُوا التَّأنيثَ »(١) يَعْني : يُؤَكّدوهُ ، يَعْني " بالتَّأنيثِ " تَأْنِيثَ الجَمْعِ فقَالُوا : عَمٌّ وَعُمُومَةٌ ، وَفِي المعْتَلّ : " خَيْطٌ وَخُيُوطَةٌ " .

العاشِرُ : " فِعَالَةٌ " كقوله : " جِمَالَةٌ " ، فـ " جِمَالَةٌ " تَأنيثُ الجَمْعِ كَأنّهم أَنّثُوا " جِمَالاً " جَمْع " جَمَلٍ " ، وَقالُوا : حَجَرٌ وحِجَارَةٌ .

وَالْقَوْلُ في إلحَاقِ " التَّاء " بِـ " فِعَالٍ " كَالقول في إِلْحَاقِهَا بِـ " فُعُولٍ " .

وَجَاءَ في فِعْلاَنَ كَالْعِبْدَانِ (٢) وجَاءَ كَالثِّيرَانِ وَالنُّغْرانِ
وَجَاءَ كَالْقِنْوَانِ وَالعِيـدَانِ فُعْلاَنُ كَالحُمْلاَنِ وَالظُّهْرَانِ
وَجَاءَ كَالذُّؤْبَانِ وَالزُّقّـانِ وَجَـاءَ أَفْعَــالٌ عَلَـى أَوْزَانِ

المثالُ الحَادِي عَشَرَ مِنْ أَبْنِيةِ التّكسيرِ " فُعْلانُ " بِاْختِلافِ فائهِ مِنْ ضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ .

قَولُهُ : " وَجَاء في فِعْلانَ " يُرِيدُ وَجَاء الجَمْعُ في وَزْنِ " فِعْلاَنَ " وقد كَسّروا عَليه خَمْسةَ أَبْنيةٍ :

أوّلُها : " فَعْلٌ " بِفَتْحِ الفَاءِ وسكُونِ العَين ، مثالُه قولُه : " العِبْدَان " جَمْعُ " عَبْدٍ " مِنَ الصّحيحِ ، وَمِنَ المعتلّ العَينِ قولُه: " ثِيرانٌ " هُو جَمْعُ " ثَوْرٍ " .

الثَّانِي : قولُه " نِغْران " واحدُهُ " نُغَرٌ " بضمّ الفَاءِ وفتْحِ الغَينِ ، وَهُوَ العُصفُورُ الصَّغيرُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

---

(١) ينظر الكتاب ٥٦٨/٣ ، والأصول ٤٣٥/٢ .

(٢) في (ف) " كالخربان " ، وهي رواية عليها بعض شراح الدرة ، والخربان جمع خرب ، وهو ذكر الحبارى .

يَحْمِلْنَ أَوْعِيَةَ المُدَامِ كَأَنَّهَا قد عُلِّقَتْ بأكارِعِ النُّغْرَانِ(١)

يُرِيدُ العنَاقِيدَ ، وَعَنَى (بأَوْعِيَةِ المدَامِ) : الْعِنَبَ ؛ لأَنَّها حَاوِيَةٌ لِلْمَاءِ الذي إذَا عُصِرَ صَارَ مُدَاماً ، وَشَبَّهَ قِمْعَ العِنَبَةِ الذي هِيَ متعلّقةٌ به بِرِجْلِ النُّغَرِ ، وَهُوَ العُصْفُورُ الصَّغِيرُ (٢) .

الثَّالثُ : قولُه " القِنْوانُ " وَاحِدُهُ " قِنْوٌ " (٣) بكَسْرِ الفَاءِ وَسُكُونِ العَينِ .

فَإِذَا (٤) قُلتَ : فَقَدْ صَحَّ في « قِنْوانٍ » بِناءُ الوَاحِدِ .

قُلْتُ : يُعتَقَدُ أَنَّ الكسْرَةَ في " قِنوَانٍ " غَيْرُ الكَسْرَةِ في الوَاحِدِ ، بَلْ هِيَ ١٩٥ أ
كَالكَسْرَةِ في عِبْدانٍ ، أَوْ يُعْتَقَدُ أنَّ الكسْرَةَ في " قِنْوٍ " كالكسْرَةِ في " حِمْلٍ " ، وَالقِنْوُ : " العِذْقُ بِمَا عَلَيْهِ .

الرَّابعُ : قولُه : " العيدانُ " وَاحِدُهُ " عُودٌ " بضمّ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِيما اعتلّت عَينُه بالوَاوِ من " فُعْلٍ " بضمّ الأوّلِ وسكُونِ الثّاني نحو " حُوتٍ وَحِيتَانٍ ، وَغُولٍ وَغِيلاَنٍ ، وَنُونٍ وَنِينَانٍ " (٥) .

الخامسُ : " فَعَلٌ " بفتْحِ الفَاءِ والعَينِ لم يذكُرْهُ فِيمَا كُسِّر عَلَى " فِعْلان " بكَسْرِ الفَاءِ ، وَمِثالُهُ من خَرَبٍ وَخِرْبَانٍ " وَهِيَ ذَكَرُ الحُبَارَى ، وقَالُوا : " وَرَلٌ (٦) وِوِرْلاَنٌ " .

---

(١) لم أقف على قائله وهو في ابن القواس ١١٧٦ ، واللسان ، والتاج ، وأساس البلاغة ومجمل اللغة في " نغر " ، ومعجم مقاييس اللغة ٤٥٣/٥ ، غير منسوب ، ويروى :

يحملن أزقاق المدام كأنما يحملنها بأظافر النغران

(٢) وهو الذي يسميه أهل المدينة البلبل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " فإن " .

(٥) النون : الحوت .

(٦) الورل : دويبة تشبه الضب .

وأمّا مَا كُسّرَ على " فُعْلانَ " بضّم الأوّل فقد ذكر منه ثلاثة أبنيةٍ :

أوّلُهَا : " فَعلٌ " بفتْحِ الفاءِ وَالعينِ ومثالُهُ قولُهُ : " حُمْلاَن " واحدُهُ " حَمَلٌ "[1] بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ .

الثانى : قولهُ " ظُهْرَانٌ " وَاحِدُهُ " ظَهْرٌ " (بِوزْنِ " فعْلٍ " بفَتْح الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ .

الثَّالثُ : قولُهُ " ذُؤْبَان " وَاحِدُهُ ذِئْبٌ ")[2] بوزْن " فِعْلٍ " بكَسْرِ الفاءِ وَسكُون العَين .

وَأَمَّا [قوله] [3] " زُقّان " فَواحِدُهُ " زِقٌّ " وَإِنمّا مَثَّلَ بِهِ ؛ لأنَّه مُضاعَفُ " فِعْلٍ" المكسُورِ الفَاءِ السَّاكنِ العَينِ كَمَا مَثَّلَ بقَوْلِهِ " ثِيرَانٌ " مَعَ قَوْلِهِ : "عِبْدَان"؛لأنَّه مُعْتَلُّ " فَعْلٍ " بفتْحِ الأوّلِ وَسكُونِ العينِ [4] .

قَد جَاءَ كَالأجْمالِ [5] وَالأجْنَادِ وَجَاءَ كالأرْطَابِ وَالأزْنَادِ
وَجَاءَ كَالأعْنَاقِ وَالأعْضَادِ وَجَاءَ كالأضْلاعِ وَالأكْبَادِ
وَجَاءَ كَالآبَالِ وَالأحْمَالِ ثلاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوالِى

الثالثَ عَشَرَ مِنْ أَبْنِيَةِ التَّكْسِيرِ فى الثُّلاثيّ الأصُولِ " أفْعَالٌ " ، وَهُوَ أَعمُّ أَبْنِيَةِ الجُمُوعِ ؛ لشُمولِهِ أبْنِيَةَ الآحَادِ العَشَرَةِ التى تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا،وَنَذْكُرُهَا على التّرتيب الذى ذَكَرَهُ:

فَأَوَّلُهَا : " فَعَلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وَالعَينِ وَمِثالُه قَوْلُهُ : " الأجْمال " وَاحدُها : جَمَلٌ ، بفتْحِ الجيمِ وَالميمِ ، وَفِى المعتلّ العَينِ " قَاعٌ وَأَقْوَاعٌ " ، وقد استغنوا بِهِ عَن جَمْعِ الكَثْرةِ فى قَوْلِهِم : مَالٌ وَأَمْوالٌ ، وَباعٌ وَأَبْوَاعٌ ، وَمِنَ المعتلّ العَينِ

---

(١) الحمل : الخروف .
(٢) سقط فى (ف) .
(٣) تكملة للتوضيح .
(٤) هذا رد من الشارح على ابن الخباز الذى يقول : " تمثيله بذئب يغنيه عن زق فكرره .. "
(٥) فى الأصل " فى الأجمال " .

نحوُ " نَابٍ وَأَنيَابٍ " ، والمعتلّ اللّامِ قالُوا : صفاً وأصفاء ، وَرَجًا وَأرْجاء " للنَّاحِيَةِ .

الثاني : قولُه : " الأجناد " وَاحدُهُ " جُنْدٌ " ، وَوَزنُه " فُعْلٌ " بضمّ الأوَّل وَسُكُون الثَّاني نَحْوُ " بُرْدٍ وَأَبْرادٍ ، وَرُكْنٍ وأرْكانٍ " ، وَمضاعفُه "حُبٌّ وَأَحْبابٌ " ، وَمعتلٌّ العَينِ " عُودٌ وأعْوادٌ " ، وَفي معتلّ اللَّامِ " مُدْيٌ وَأَمْداء"[1] .

الثَّالثُ : قولُه : " الأرطَابُ " وَاحِدُهُ " رُطَبٌ " بضمّ الأوَّلِ وَفتْحِ الثاني ، وَمِنْهُ " رُبَعٌ وَأَرْبَاعٌ " وهُوَ شاذٌّ فيهِ - أيضاً - كَما شَذّ في " فَعْلٍ " بفتْحِ الفَاءِ وَسكُونِ العَينِ ، أَعْني جَمْعَهُ عَلَى " أَفعَالٍ " .

الرَّابِعُ : " فَعْل " بفتح الفاء وسكون العين ومثالُه قولُه : " الأزنَادُ " وَاحدُها " زَنْدٌ"، قالَ الأعشى :

وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا [2]

وَهُوَ شاذّ ؛ لأنّ بَابَ " فَعْلٍ " [3] المفتُوحِ الفَاءِ السَّاكِنِ العَينِ أن يُجْمَعَ في القلّةِ على " أَفْعُلٍ " لَكِن لَمَّا كَانت النّونُ مِن " زَنْدٍ " فِيهَا غنّة أشْبَهتْ حُرُوفَ المدّ نَحْوَ " سَوْطٍ وَأَسْوَاطٍ ، وَبَيْتٍ وَأَبيَاتٍ " ، وَالزّنْدُ : العُودُ الأعْلَى الّذِى تقْدَحُ بِهِ النّارُ .

وَقِيلَ : لأنَّ الزّنْدَ عِبَارةٌ عن العُودِ ، وَالْعُودُ يُجْمَعُ علَى " أَعْوَادٍ " ، وَقَالُوا : " أَرْآدٌ " فِي جَمْعِ " رَأْدٍ " وَهُوَ أَصْلُ اللّحْيَيْنِ ، فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الذّقْنِ ، وَقِيلَ : لِأنَّ

(١) المدي : مكيال لأهل الشام .

(٢) هذا عجز بيت ، وصدره :

وُجِدْتَ إذا اصطلحوا خيرهم

ينظر ديوانه ٧٣ ، والكتاب ٥٦٨/٣ ، والأصول في النحو ٤٣٦/٢ ، والعيني ٥٢٦/٤ ، وابن القواس ١١٧٨ .

(٣) (ف) " الفعل " .

الْهَمْزَةَ فى " رَأْدٍ " إِذَا خُفِّفَتْ صَارَتْ أَلِفاً فَعاملُوهَا مُعَامَلَةَ مَا ثَانِيهِ أَلِفُ نَحْوُ " ١٩٥ ب
بَابٍ وَأَبْوَابٍ ، وَنَابٍ وَأنيَابٍ " (١) .

الخامس : " فُعُلٌ " بِضمّ الفَاءِ وَالعَينِ وَمِثالهُ قولهُ : " الأعنَاق " وَاحدُهُ " عُنُقٌ "
وَمِنْهُ " طُنُبٌ وَأَطْنَابٌ " .

السَّادسُ : " فَعُلٌ " بفتح الفاءِ وَضمّ العَينِ ومثالهُ قولهُ : " الأعْضَادُ " وَاحدُهُ "
عَضُدٌ " ، وَقالُوا " عَجُزٌ وَأَعْجَازٌ " ولمْ يتَجاوزُوهُ فِيهمَا كَمَا لم يتَجَاوزُوا "
رِجَالاً، وَسِبَاعاً " [فى الكَثْرَةِ] (٢) .

[السَّابعُ](٣) : [" فِعَــلٌ " بكسْرِ الأوّلِ وَفتْحِ الثَّانى ، وَمِثالُهُ] (٤) : " الأضْــلاع
" وَاحِدُهَا " ضِلَعٌ " بكسْرِ الفَاءِ وَفتْحِ العَينِ " وقالُوا " ضِلْع " بوزْنِ " عِرْقٍ "
وَمِثْلُهُ " إِرَمٌ وَآرَامٌ " وَ " الإِرَمُ " العَلَمُ يُنْصَبُ فى الطُّرُقِ ، وَمِثْلُهُ " عِنَبٌ وأعْنَابٌ " ،
وَمِنَ المعْتَلّ " مِعًى وَأَمْعاءٌ " .

الثَّامنُ " فَعِلٌ " بفتْحِ الفاءِ وكسْرِ العَينِ فمثاُله قولُه :" الأكباد " فَالواحُد " كَبِدٌ "
بفتْحِ الأوَّلِ وَكَسْرِ الثانى .

التَّاسِعُ : " فِعِلٌ " بكَسْرِ أوْله وثانيهِ فمثاُله قولُه : " الآبالُ " الواحدُ " إِبِلٌ " بكسر
فائه وعينه ، وقالوا : " إِطِلٌ وَأَطالٌ " ، والإِطِلُ : الخاصرةُ ، استغنوا بـ
"أَفْعَالٍ " فى هذا المثالِ عن الكثرةِ .

العاشِر : " فِعْلٌ " بكَسْرِ فَائه وسكُونِ عَيْنهِ ومثاُله قولُه : " الأحْمَالَ " واحدُهَا
"حِمْلٌ " بكسر أوّله وسكُونِ ثانيه ، ومنه " شِبْرٌ وَأَشْبَارٌ "

وَلَمْ يذكُرْ " فِعْلَةٌ " بكسْرِ الفَاءِ وَسكُونِ العَيْنِ فى الثُّلاثي المجرّدِ (٥) وَذلك

---

(١) انظر هذا فى الكتاب ٥٦٨/٣ ، وابن يعيش ١٦/٥ .

(٢) تكملة يقتضيها المقام ، وانظر ابن القواس ١١٧٨ .

(٣) فى الأصل " الخامس " خطأ .

(٤) سقط فى الأصل .

(٥) هذا رد على ابن الخباز الذى يقول : " وقد فاته من أبنية جمع الثلاثى (فِعلَة) كجارٍ وجيرةٍ ينظر شرحه على الدرة الألفية فى هذا الموطن .

نحو " نارٍ ونيرَة ، وقاعٍ وقِيعَة ، وجارٍ وجيرَةٍ ، وأخٍ وإخْوَةٍ " وعُذْرُه في ذلك أنَّه سَبَقَ ذكْرُ أبنيَةِ القلّة في بابِ العَدد ، فإنَّه ذكَر " فعْلَةً " ثَمَّ [1].

فَإن قُلتَ : فقد ذَكَر ثَمَّ " أفْعُلاً " ، وَ " أفْعالاً " ثُمَّ ذَكَرَهُما هُنَا ! .

قُلتُ : إنمَّا ذكرَهُمَا لكثْرةِ اسْتِعْمالِهِمَا ، فأمّا " فِعْلَةٌ " فلَمْ يكسَّر عليها مِنَ الثلاثي المجرّدِ إلاّ القَليلُ .

وَقَدْ تَرَكَ " حِجْلَى " جَمْع " حَجَلٍ " [2] ، وَ " أنْجِدَةً " في جَمْعِ " نَجْدٍ " وعُذْرُه أنَّ " أنْجِدَةً " شاذّ ، وأمَّا " حِجْلَى " فقليلٌ .

قولُه : " ثلاثَ عَشْرَةَ على التّوالي " : يُريدُ أنَّ صِيَغَ الجَمْعِ من الثُّلاثي المجرّدِ مِنَ الزّيادة ثَلاثَ عَشَرَة ، وأنَّثَ العددَ ؛ لأنَّه أرادَ الصِّيغَةَ وَهِيَ مُؤنَّثةٌ، وَهَذا أَوْلَى مِمَّنْ رَوَاهُ " ثَلاثَ عشرةٍ " بإضافة " ثلاثٍ " إلى " عَشَرةٍ " [3] ؛ لأنَّ ذلك لا يجيزُه أحدٌ من البصريّينَ [4] ، فاعْرِفْهُ .

قولُه : " على التّوالي " يُريدُ على توالي مَا ذَكَرَهُ ابنُ السَّراجِ في الأصُولِ[5]، فَإنَّهُ أخَذَ ذَلِكَ التّرْتيبَ وَنَظَمَهُ عَلَى التّوالي الّذى ذَكرَهُ ابنُ السَّرّاج .

وَبَابُ فَعْلٍ أفْعُلٌ في الْقِلّهْ	ما لم يكُن ثانيه حَرْفَ علّهْ
وَالكثرةُ الفُعُولُ وَالْفِعَالُ	وغَيْرُهُ قِلّتُهُ الأفْعَالُ

---

(١) انظر ٢/٢٥٥ .

(٢) الحجل : القبج ، وقال ابن سيده : الحجل : الذكور من القبج ، الواحده (حجلة) ، وحجلان ، وَالحِجْلى اسم للجمع ، ولم يجئ الجمع على (فِعْلَى) إلا حرفان هذا ، والظربي جمع ظربان ، وهى دويبة منتنة الريح . ينظر هذا في اللسان « حجل » .

(٣) الذى روى هذا ابن الخباز فى شرحه لوحة ١١٠/أ حيث قال : " وقوله : " ثلاث عشرة " أضاف النيف إلى العشرة ، وهو مذهب الكوفيين " .

(٤) انظر الإنصاف ٣٠٩/١ ، المسألة (٤٢) .

(٥) انظر الأصول فى النحو ٤٣٦/٢ فما بعدها .

احترز بقوله: " بَابُ فَعْلٍ " عن بقيّةِ أوزانِ الثلاثي [1] المجرّدة من الزّيادة . وَيريدُ بقوله : " بَابُ فَعْلٍ أَفْعُلٌ في القلّةْ " قيَاسُ ما كَان من أمثلة الآحادِ على "فَعْلٍ "،مفتوح الفاء ساكن العين،أَن يُكسّرَ فى القلّةِ على " أَفْعُلٍ " إذا كانَ صَحِيحَ العَين وَذلكَ [2] نَحْوُ " فَلْسٍ وَأَفْلُسٍ " ، وَاحْترزَ بقوله " فى القلّة " عن جمْع الكثرة ، وَاحترزَ بقوله " ما لم يكن ثانيه حرفَ علّهْ " عن نحو "بيْتٍ ، وَصَوْتٍ " ؛ فإنّ جَمْعَهُ فى القلّة على " أَفْعَالٍ " نحو " أبيَاتٍ ، وَأَصْوَاتٍ " .

واحترزَ بقوله : " ثانيه " أيضاً عن لاَمِه وذلك نحو " دَلوٍ وَأَدْلٍ ، وظَبْيٍ وَأَظْبٍ " .

وَقَدْ جاءَ فيه : " أَفْعَالٌ " شاذًّا وقد تقدّم ذكرُهُ وتأويلُه [3] .

وقد قالُوا فى المعتلّ العين " بيتٌ وأَبْيُتٌ ، وَعَيْنٌ وَأَعْيُنٌ " وَهُوَ شَاذٌّ ، وكذَلكَ قولُهُم : " ثَوبٌ وَأَثْوُبٌ " قاَلَ الشّاعرُ :

لكُلِّ دَهرٍ قد لبستُ أَثْوُبَا [4] ١٩٦ أ

وَقَالُوا : " قَوْسٌ وَأَقْوُسٌ " ، وَإنمّا كَان مثلُ هَذا شاذًّا،لِثقَلِ الضّمةِ على حَرفِ العلّة ، فعلَى هذا إذَا وَجَدْنا اسْماً علَى مثال " فَعْلٍ " ـ بفتح الأوّلِ وسكُون الثاني ـ وهُو صَحِيحُ العَينِ وَلمْ نسمَعْ فيه جَمْعاً فَقِياسُهُ أَن نجمَعَهُ فى القلّة على " أَفْعُلٍ " كمَا لوْ سَمّينَا بِـ " فَضْلٍ " لقلنا فى جمعه : " أَفْضُلٌ " فى القلّة ،وفى الكثرة "فِضَالٌ " أو " فُضُولٌ " كقولهم : "كَعْبٌ وأَكْعُبٌ وكِعَابٌ ، أو كُعُوبٌ " .

قولُهُ :

والكثْرةُ الفُعولُ وَالفِعَالُ

---

(١) بعده فى (ف) " التسعة " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر٢/٣٤٤ فيما مضى .

(٤) قائل البيت معروف بن عبدالرحمن الراجز ، وقيل : حميد بن ثور .

انظر الكتاب ٣/٥٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٩٢ ، والمقتضب ١/٢٩ ، ٢/١٣٢، ٢٠/١٩٧ واللسان " ثوب " ، والعينى ٤/٥٢٢ ، وديوان حميد بن ثور ٦١ .

يريدُ جمعَ الكثرة فى " فَعْلٍ " المفتوح الفاء الساكن العين ، وذلك نحُو " كعْبٍ وكِعَابٍ وكُعُوبٍ ، وفَرْخٍ وفِراخٍ وفُروُخٍ ، "وقد يأتي على " فِعَالٍ " فقط نحو " كِلابٍ " ، وعلَى " فُعُولٍ " فقط نحو بطُونٍ ،

ويريدُ بقوله : " الكثرة الفعُولُ وَالفعَالُ " فى الغَالبِ .

وَيَختصُّ " فعَالٌ " بمَا عَينُهُ وَاوٌ نحُو " ثوبَ وثِيَابٍ " [1] ، وَ " فُعُولٌ " بما عينُهُ ياءٌ نَحْوُ : " بَيْتٍ وَبيُوت " إلاّ ما شَذّ علَى مَا تَقدّمَ ذكرُه ، وَيدخُلُ مثلُ هذَا فى قوله :

والكثرةُ الفُعُولُ وَالفعَالُ

لأنّ مَا عينُهُ " وَاو " بَابُهُ " فِعَالٌ " نحو "حَوضٍ وَحِيَاضٍ " ، ومَا عينُهُ " يَاءٌ " بابُهُ " فُعُولٌ " نحُو " بيتٍ وبيوُتٍ " .

وقد جُمعَ غَيْرُ " فَعْلٍ " على " أَفْعُلٍ " وذلك نحو " ذِئْبٍ وَأَذْؤُبٍ ، وَقِطْعٍ وَأَقْطُعٍ ، ورُكْنٍ وَأَرْكُنٍ ، وزَمَنٍ وَأزمُنٍ " ، وقالُوا : " عَصاً وَأَعْصٍ " .

قولُه : " وَغيرُه قلّتُهُ الأَفْعَالُ " يُريدُ غَيْرَ " فَعْلٍ " المفتوح الفاءِ والسَّاكنِ العَينِ من باقي الأبنيَة ، وَقَد تَقدَّمَتْ أمثلتُهُ فى قوله :

وَجاءَ أفعالٌ علَى أوزَانِ

فَخُذهَا من هُناكَ [2] ، وَإنمّا اختصّ " أَفْعُلُ ، وَأفْعَالُ " بجمع القلّةِ فى الثلاثيّ المجرّدِ ؛ لبُعْدِه عن أَبْنيةِ الآحَادِ فَلَمْ يَلْتَبِسْ بالْوَاحدِ ؛ لقلّتِه ، فافهمه .

[جمع التكسير للاسم الرباعى]

وَفي الرُّباعيِّ مَعَ الخُماسى ... يأتى فَعَالِلُ عَلى القِيَاسِ

نَحْوَ ضَفَادِعٍ وَفى سَفَرْجَلِ ... جَمْعاً سَفَارِجُ بحذفه قُلِ

وَإنْ تَشَا عَوِّضْ وَقُلْ سَفَارِيج ... فَصَارَ بالتّعويض كَالْهَمَاليجْ

أَمَّا الرُّباعيُّ فليْسَ لَهُ إلاَّ مثالٌ وَاحدٌ ؛ لأنّهم لمْ يَتصرَّفُوا [فيه] [3]

---

(١) يقول ابن القواس ١١٨٠ " فتقلب الواو ياء ؛ لضعفها بالسكون فى الواحد " .

(٢) انظر ٣٤٣/٢ .

(٣) تكملة يوجبها السياق ، وانظر ابن يعيش ٣٨/٥ .

تَصَرُّفِهِم في الثلاثيِّ ؛ لِثِقَلِه ، وَلذلك قَالَ : « يأتي فَعَالِلُ عَلَى القِيَاسِ » يُريدُ فَعَالِلَ مُطّرداً في أصلِه ، وَالأَصْلُ وَالمُلْحَقُ به في ذلك سَوَاءٌ ، مثالُ الأَصْلِ قولُه : "ضَفَادِعُ " جمعُ " ضِفْدَعٍ " ، وَمِثَالُ المُلْحَقِ بهِ " جَدْوَلٌ وجَدَاوِلُ ، وَصَيْرَفٌ وَصَيَارِفُ ، وأَجْدلٌ وأَجَادِلُ " ، وكذلكَ أَبنيةُ الرباعيِّ الخمسةِ الأصُولِ التى ذكرهَا كلُّها (يأتي جَمعُهَا) (١) علىَ " فَعَالِلَ " .

وَأمَّا الخماسيُّ فقَالَ سيبويه (٢) : لا يُكَسّرُ إلاّ عَلى اسْتِكْراهٍ ؛ لأنَّه في حَالِ إفْرادِهِ مستثقلٌ بكثرةِ حروفِهِ ، فلو جُمِعَ بجُملةِ حُروفِهِ ازدادَ ثقلاً وذلك مُستكْرَهٌ ، وإن حُذِفَ منه الحرفُ الخامسُ لزَمَ الخروجُ من وزن الخماسيّ إلى وزنٍ آخرَ وَهُو الرباعيّ وَذلك مُستكْرَهٌ ، لكن لو قيلَ : كَيفَ يُكسّرُ مثلَ فَرَزْدَقٍ ؟ فالقياسُ أن تحذفَ الحرْفَ الخَامِسَ ؛ لأنَّ الثّقلَ إنمّا يكُونُ (٣) به وَلأنّك لو أبقيتَ الحرْفَ الخَامسَ لبقِيَ عَجُزُ الكلمةِ أَثْقلَ من صَدْرِها ؛ لأنّ ألفَ التكسيرِ تَقعُ ثَالثةً وقبلَهَا حَرفَانِ هُمَا صَدْرٌ ، وَمَعَ بقاءِ الخَامسِ يكونُ عجُزُهَا ثَلاثةَ أحْرُفٍ ١٩٦/ ب فيزيدُ عجزُهَا على صَدرِهَا فَوجَبَ أن يُحذفَ الخامسُ وَيَصيرُ الاسمُ إلى وَزْنِ الرّباعيّ فتَقَعُ ألفُ التّكسيرِ مُتوسّطةً ، مَا قَبْلَهَا مُوازِنٌ لِمَا بَعْدَهَا .

قولُه :

وَإن تشا عَوّض فقُلْ سَفَارِيجْ

يُريدُ : إن شئتَ عوّضت من الحرْفِ المحذُوفِ مَدّةً سَاكنةً ؛ وكذلك تَفْعلُ في جميعِ أوزانِ الخماسيّ الأَرْبعَةِ .

قولُه :

فَصَارَ بالتّعويضِ كالهَماليجْ " (٤) يُريدُ : أنَّ الخماسِيَّ الذى عَوّضت من

---

(١) فى (ف) " تأتى بأجمعها " .

(٢) ينظر الكتاب ٤٤٤/٣ .

(٣) (ف) " كان " .

(٤) الهماليج : جمع هملاج ، والهملاج : حسن سير الدابة فى سرعة .

خامسه " الياءَ " قبل الطّرف صَارَ بالتّعويض فى زِنَة " الهماليج" لكن " الياء ": فى " الهماليج " ليست للتّعويض ، بل هي منقلبةٌ عن ألف "هِملاَجٍ" فقلبت الألفُ ياءً فى جَمْعه ، لانكسَارِ مَا قبلَهَا ، وكذلك " الْوَاوُ " إذا وقعت رابعةً تقلبُ فى الجمْع ياءً ؛ لانكسَارِ مَا قبلَها نحو " زُنْبورٍ وزَنَابِيرَ ، وإن كانَ الرّابعُ ياءً بقيت بحالِهاَ نَحْوُ : قنديل وقنَاديلَ . وَهَـذه الياءُ لازمـةٌ لا تحـذفُ إلاّ فـى الضّرورة ، وَأمّـا (اليـاءُ) فى " سفاريجَ " فغَيْرُ لازمةٍ بَلْ إن شِئْتَ حذفْتَها ، ولذلك قَـالَ : " وإن تَشَا عَوّض " ، وتقُولُ فى " جَحْمَرِشٍ " : " جَحامِـرُ " ، وفى " قِرْطَعْبٍ " : قَراطِعُ .

فإن قُلتَ : فإذا عوّضت من الحرف الخَامس ، لمْ يَحْصُلِ التَّخْفيفُ .

قلتُ : التّـخْـفيفُ حاصلٌ ؛ لأنّ (اليـاءَ) مَدّةٌ سَاكِنةٌ ، ومَعَ ذَلكَ فلَهُ نَظيرٌ وَهُوَ مَا رابعُه مدّةٌ ، وَلذلك يَجْعلُونَ التّعويضَ قَبلَ الأخيرِ لِتَقعَ اليَاءُ (⁽¹⁾المعوّضةُ مَوقعَ اليَاءِ المبدلَةِ من المدّة في موقع ياء قِنْديلٍ ، ولذلك قال :

فصَارَ بالتَّعْويضِ كَالهَماليجْ

أَيْ : صَارَت اليَـاءُ فِي سَفَارِيجَ غَيْرَ مُسْتَثْقَلةٍ كَمَا أَنَّ اليَاءَ فِي قَنَادِيلَ كَذلِكَ ، فأعْرِفْهُ)[1] .

[جمع تكسير الثلاثي المؤنث بالتاء]

وَفَعْلَةٌ كَالْجَفَنَات سُـلّمتْ ... وَكالجِفَانِ وَالمؤُونِ كُسِّرَتْ

وَفُعْلَةٌ كَـرُكُـبـاَتٍ وَعُـقَـدْ ... وكَالقِبـابِ وكَسرَاتٍ وَرَدْ

وَفِعْلَةٌ كالسِّدِراتِ والكِسَرْ ... .

قولُهُ :

وَفَعْلَةٌ كَالْجَفنَات سلّمَتْ

يَعْنِي فى جَمْعِ القلّةِ تكُونُ بالألفِ وَالتـاءِ ، وَقـدْ تقـدَّم بيَـانُهُ فـي الجَـمْعِ المصحّح .

قولُهُ :

وَكالجِفَانِ وَالمؤُونِ كُسِّرَتْ

(١) من قوله " المعوضة "إلى آخر الفقرة تأخر عن موضعه هذا فى الأصل بحوالى ستة أسطر ، والمثبت من (ف) حيث أقحم ناسخ الأصل حوالى ستة أسطر من شرح الأبيات الآتية ، وسيأتى التنبيه عليه فى موضعه إن شاء الله .

يعنى تكسيرَ " فَعْلَةٍ" فى الكثْرةِ ، وَ "المؤُونُ " جَمعُ " مَأْنةٍ " وَهُوَ أَسْفَلُ البطْنِ (١) .

ويريدُ بقوله : " وَفَعْلَةٌ كَالجَفَنَاتِ " مَا لحقَتْهُ " التَّاء " مِنْ أَبْنيةِ الثّلاثيّ غير الصّفَة .

وَ " فَعْلَةٌ " السّاكنُ العَينِ، إمَّا أَن تُضَمّ فَاؤُه، أَوْ تُفْتَح أَوْ تُكْسرَ، فذلك ثلاثةُ أَبْنيةٍ معَ سكُونِ العَينِ وقَدْ مثّلَ بهَا، وَبدَأَ بـ "فَعْلَة "؛ لخفّته بفتْحِ فائه وقَدْ ذكَرَ ١٩٧ أ لجمْعه مثاليْن، أَحدهُمَا: "فِعَالٌ" (٢) ، وَهوَ الذّى عَنَاهُ بقوله: "كَالْجفَانِ"

وَالثّانيَ: "فُعُولٌ" وَهُوَ الذّى عَنَاه بقوله: كَالمُؤُونِ"، وَ "فُعُولٌ "فى هذَا البَابِ قَليلٌ (٣).

وَقدْ كسّروُهُ عَلَى " فِعَلٍ " قَالُوا : " حَلْقَةٌ وَحِلَقٌ " ، وَفى المعتلّ " خَيْمَةٌ وَخِيَمٌ " ، وَكُسّرَ معتلّ العَينِ عَلَى " فُعَلٍ " بضمّ الأوّل وفتْحِ الثّاني نحو " نَوْبَةٍ وَنُوَبٍ " ، وَفي مُعتلّ اللاّمِ نحو " قَريَةٍ وَقُرًى " .

وَقِيلَ : إنَّ " خِيَمًا " مقْصُورةٌ من " خِيَامٍ " (٤) ، وَكَذلِكَ " حِلَقٌ " .

الثاني " فُعْلَةٌ " بضمّ الأوّلِ قولُه :" كَرُكُبَاتٍ " يعْني في القلّة .

قولُه :" وعُدَد " يعْني جمعَ الكثْرَة ، وَلَيْسَ له (٥) جَمْعُ قلّةٍ فى التّكْسير ، وَواحِدُ " عُدَد" " عُدَّةٌ " ، وَكَذلِكَ " رُكْبَةٌ " ، وقَدْ كَسّروه عَلَى " فِعَالٍ " نحْوُ "جُفْرَةٍ وَجِفَارٍ " (٦) ، وَتحْريكُ [الْعَيْنِ] (٧) فى نحْوِ " خُطُواتٍ " دليلٌ علَى أَنّ الضّمةَ فى العَينِ عارِضَةٌ في الجَمْعِ .

---

(١) وقيل : هى السرة وما حولها . أساس البلاغة (مأن) .
(٢) فى كلتا النسختين " قوله تعالى " بدل " فعال " ، وهو تحريف من الناسخين صوابه كما أثبت .
(٣) ينظر الكتاب ٥٧٨/٣ .
(٤) ينظر ابن يعيش ٢١/٥ .
(٥) سقط من (ف) .
(٦) الجفرة – بضم فسكون – : جوف الصدر ، وقيل : منحنى الضلوع .
(٧) فى النسختين " الواو ، سهو ، وليس تحريك العين فى " خطوات " بلازم فقد قال سيبويه ٣ /٥٨٠ « ومن العرب من يدع العين من الضمة فى " فُعْلة " فيقول : عُرْوات ، وخُطْوات " .

قَـولُـه : " وكَالقباب " يريدُ أنَّه قَدْ جَاءَ علَى " فعالٍ " .
قـولـُه : " وكَسُرَّاتٍ وَرَدْ " يعْني المضاعفَ في أدْنى العَدَدِ .
الثَّالثُ : " فعْلة " بكسْر الفاء قولـُه : " كَالسِّدْرات " يعْنى فى جَمْعِ القلَّةِ وَ" الْكِسَرُ " يعْني جمعَ الكثْرة ، الواحدُ " سِدْرَةٌ ، وكِسْرَةٌ " (١) .
وَكَذلكَ المعتلّ نحْوُ " لحْيَة وَلِحىً ، وَرِشْوَة وَرِشَىً " (٢) ، ولاَ تجمعُ " رِشْوة " بالألف وَالتّـاءِ عَلَى لغة من يكسـر العينِ إتْباعاً لكسْر الفَاءِ ؛ لئلاَّ تنقلبَ الواوُ ياءً(٣) ، بلْ على لُغـة مَنْ أسكنَ العينَ نحـوُ " رِشْوَاتٍ " ، وَقدْ جاءَ عَلَى " أَفْعُل " نحو " نِعْمَةٍ وأَنْعُمٍ " .

....	فَـعَلَـةٌ كَثَـمَـرات وثَمَرْ
وَكَالرِّحَــاب وكَنُـوقٍ وَقِيَـمْ	فُعَـلَة كَتُخَمَـات وَتُخَـــمْ
فُعُـلَـةٌ كَـثُمُرات وثُـمُـرْ	فُعُلَةٌ كَبُسُوَاتٍ وَبُـــسُرْ

وَقَدْ ذَكَرَ أَرْبعةَ أَبْنِية أُخَرَ مُتَحرّكةَ العَينِ :
أوَّلُها " فَعَلَـة " بفتحِ الفاءِ وَالعينِ قولُه " كَثَمَرَاتٍ وَثَمَرْ " أمَّا " ثَمَراتٌ " فَجَمعُ " ثَمَرةٍ " ، وَأمَّا " ثَمرٌ " فَهُو جِنْسٌ لاَ جَمْعٌ ، وَإنَّما جَمْعُه " ثمارٌ " ، فَثَمرةٌ وَثَمَرٌ كَبَقَرة وبَقَرٍ ، وَشجَرة وَشَجَرٍ .
قولُه : " وَكَالـرِّحَـاب " ، الرِّحـابُ " جَمعُ " رَحَبَـةٍ " (٤) بفتح الأوّل والثـاني مثل " رَقَبَة ورقَابٍ " .
قولُه : " وكَنُوقٍ " يعنى فى المعتلّ يقُالُ : " نَاقةٌ ونُوقٌ وَنيـاقٌ وأَنْيقٌ " ، وَقدْ تقلبُ فَتقدّمُ الياءُ على النّونِ – أَعْنى تُقَدّم العينُ على الفاءِ (٥) ، فَـ " نَاقـةٌ وَنوقٌ كَخَشبةٍ وخُشْبٍ " بضمّ الأوّل وَسكُونِ الثاني .

---

(١) الكسرة : القطعة من الشئ .
(٢) رشى : جمع رشوة ، وهى الجعل .
(٣) ينظر شرح الشافية ١٠٣/٢ ، والتكملة ١٥٧ ، والأصول فى النحو ٢/ ٤٤١ .
(٤) الرحبة : الأرض الواسعة المنبات المحلال ، وحكى أبو زيد (رحبة) بسكون الحاء ، والفتح أفصح .
(٥) فتصيير " أينق " :
قال ابن القواس فى " أينق " وأصله : أنوق ، فقدموا الواو ؛ هرباً من ثقل الضمة عليها ، فصار أونقاً ، ثم قلبت الواو ياء اتساعاً للتغير ، فوزنه (أعفل) ، وقيـل : حذفت العين التى هى الواو ، وعوض منها ياء زائدة ، فوزنه (أيفل) ، شرح ألفية ابن معطى ١١٨٤ ، وانظر اللسان فى " نوق "

قولُه : "وَقِيَمٌ" يريدُ أَنّ بِناءَ "فَعَلَة" في المعتلّ قَدْ جَاءَ تَكْسِيرُهُ (١) على "فِعَلٍ" بكسر الأوّلِ وفتح الثاني ، فَقِيَمٌ جمعُ "قَامَةٍ" ، وَمِثْلُه "تَارَةٌ وَتِيَرٌ (٢)" وقد جَاءَ عَلَىَ "فُعُول" نَحوُ "دَوَاةٍ وَدُوِيّ" (٣) وَصَفَاةٍ وَصُفِيٍّ" (٤)، وقَد جَاءَ عَلَى "فَعَلٍ" ، وَ"دَوًى" مقصُورٌ جَمعُ "دَوَاةٍ" مِثلُ "نَوَاةٍ وَنَوًى" (٥) .

الثّاني "فُعَلَةٌ" بضمّ الأول وفتح الثاني كقوله : "كَتُخَماتٍ" يُرِيدُ فِي جمع القِلّةِ وَ"تُخَمٌ" في جمعِ الكثرةِ ، وكذلك "تُهَمَةٌ وَتُهَمٌ" ، فأمّا "رُطَبَةٌ وَرُطَبٌ" فالرُّطبُ جنسٌ ليَسَ بجَمْعٍ ، ولذلك يذكّرُ فيقَالُ : هَذَا الرُّطَبُ طَيّبٌ ، كَالتّمرِ وَالشّعيرِ (٦) .

الثّالثُ "فَعُلَةٌ" بفتح الفاءِ وضمّ العين قَولُه : "كَثَمُراتٍ وَثَمُرْ" "ثَمُرَةٌ" بضمّ الميم [لُغةٌ] في "ثَمَرةٍ" بفتْحِهَا (٧) ، وكَذلِكَ "الثُّمُرُ" بضمّ الأوّل وَالثّاني لُغةٌ في "الثَمَرِ" بِفتْحِها (٨) .

وَأَمّا "سَمُرَةٌ وَسَمُرٌ" ـ لِشَجَرِ العَضَاةِ ـ فهِيَ جِنْسٌ أيْضاً بمنزلة "ثَمُرَةٍ وَثَمُرٍ" (٦) ، وَأَمّا جَمعُهُ فبالألفِ وَالتّاءِ نحو "سَمُرَاتٍ ، وصَدُقَةٍ وَصَدُقَاتٍ" .

الرّابعُ : "فُعُلَةٌ" بضمّ الفاءِ وَالعَينِ في قوله "كَبُسُرَاتٍ وَبُسُرٍ" (٩) ، أَمّا "بُسُرَاتٌ" فَجَمعُ قِلّةٍ ، وأمّا "بُسُرٌ" فَجِنْسٌ . ١٩٧/ب

(١) في الأصل "مكسر" ، ولعلها "مكسرا" .

(٢) التير – بكسر التاء وفتحها – : جمع تارة ، وهي المرة .

(٣) دوى : جمع دواة ، وهو ما يكتب منه ، وأصله دووى على (فعول) قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء في الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء .

(٤) الأصل في "صفى" : صفوى على "فعول" ثم فعل به ما تقدم في "دوى" .

(٥) النواة : عجمة التمر والزبيب وغيرهما .

(٦) ينظر الكتاب ٥٨٢/٣ .

(٧) الأصل "كفتحها" .

(٨) ينظر القاموس ، والتاج في (ثمر) .

(٩) البسرة – بضم فسكون ، وبضمتين – التمر قبل أن يصير رطباً .

وأمَّا مثَالُ " فعلَةٌ " فنَحْوُ " عِنَبةٍ وعِنَبٍ " ، فـ " عِنَبٌ " جنسٌ [١] ، وجَمْعُهُ "عِنَباتٌ " بالألف والتاء .

وأمَّا " فعِلَةٌ بكسْرِ الفَاءِ والعَينِ فنحْوُ " بِلِزةٍ وبِلِزَاتٍ " [٢] .

وأمَّا " فَعِلَةٌ " بفتْحِ الأولِ وكسْرِ الثّانى فنحْوُ " كَلِمَةٍ وكَلِمَاتٍ " ، وأمّا " كَلِمٌ " فَجِنْسٌ ، وكَذلِكَ " نَبِقَة ونَبِقَاتٌ ونَبِقٌ " .

ولَمْ يذكُرْ هذه الأمْثلةَ الثّلاثةَ فى الأرجُوزةِ مَعَ كَونِهَا مُتَحرّكَةَ العَينِ .

[جمع ما ثالثه حرف مد من الثلاثى]

وفي فِعَالٍ جَاءَ خُونٌ أخْونَهْ — وَعُيُنٌ أخِلَّةٌ وأصْوِنَهْ
وفي فَعَالٍ قُذُلٌ وأجْوِيَهْ — وفي فُعَالٍ جاءَ قُرْدٌ أغْرِيَهْ
وجَاءَ كَالغِرْبَانِ والذِّبَّانِ — وفي فَعِيلٍ جاءَ كالرُّغْفَانِ
أرْغِفَةٌ وأنْصِبَاءُ وسُرُرْ — وفي فَعُولٍ مثلُ خِرفَانٍ كُثُرْ

هَذهِ خمسةُ أبنيةٍ وهِيَ " فِعَالٌ " بكسْرِ الفَاءِ نحو " كِتَابٍ " ، وَ " فعَالٌ " نحو " خوَانٍ [٣] ، و" فُعَالٌ " بضمّها نحو " غُرَابٍ " ، وَ " فَعِيلٌ " مثل " رَغِيفٍ " ، وَ " فَعُولٌ " مثل : خَرُوفٍ .

وإنمّا كانت خمسةً ؛ لأنّ هَذه الأبنيةَ ثالثُهَا مدّةٌ ، فإن كَانَ ثالثُها ألفاً - والألفُ يَجبُ فتحُ ما قبلَهَا - فَيَجِيءُ الاخْتلافُ [في أوّلِ الكَلمةِ] [٤] فَكَان فيه ثلاثةُ أمْثلةٍ ، وهِيَ " فِعَال " بكسْرِ الأولِ ، وَ " فَعَالٌ " بفتْحهِ ، وَ " فُعَالٌ " بضَمهِ . وإن كانَ ثالثُهُ " وَاواً " وهِيَ إذَا كانتْ مدّةً لا تَكونُ إلاَّ بعْدَ مضمُومٍ يجبُ

---

(١) (ف) " جمع جنس " .

(٢) ليس فى المعاجم التى بين يدى " بلزة " وإنما " بلز " ، وهو المرأة الضخمة ، وقيل : القصيرة .

(٣) الخوان : ما يمد للطعام ويؤكل عليه ، قال الرازى فى مختار الصحاح (خون) : " والضم لغة فيه نقلها الفارابى وقال : والكسر أفصح " .

(٤) فى النسختين هكذا " فيه فأما الكلمة " ، فأثرت ما جاء فى ابن القواس ١١٨٥؛ لأن اتفاقهما كثير .

فَتحُ الأوّلِ ؛ لأَنَّ الكَسْرَ (١) لاَ يَأْتِي قَبْلَ الضَّمّ ، ولاَ يَجُوزُ ضمُّ أَوّلِه ، لأَنَّ الضَّمَّةَ تخرجهُ إِلَى مِثَالِ الجُمُوعِ نَحْوُ « فُلُوسٍ » أَوْ (٢) إِلَى مِثَالِ الْمَصَادِرِ نَحْوُ « خُرُوجٍ وَدُخُولٍ » فَتَعَيَّنَ الفَتْحُ .

وَإِن كَانَ ثَالثُهُ يَاءً نَحْوُ " فَعِيلٍ " فَالْيَاءُ يجبُ كسْرُ مَا قَبلَهَا فتعّينَ فَتحُ أَوَّلِه؛ لأنَّ الضَمّةَ تخرجُه إلى مثَالٍ لاَ يُوجدُ فى الأسْماءِ ،وَكَسرُهُ يلزمُ منه توالى أَرْبعِ (٣) كَسْرَاتٍ ، وَهِيَ كَسْرَةُ الفاءِ وَالعَينِ وَالياءُ بتَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ فَوَجبَ ٱلْفَتْحُ ، فَلِذَلك كَانَتْ ٱلأَمْثِلَةُ خَمْسَةً .

(وَلأَسْمَاءِ)(٤) هذه الأمثلة فى الجمْعِ أَحَدَ عَشَرَ مِثالاً ، وَإنمّا بدأ بـ : " فِعَالٍ" المكسُورِ الأوّلِ ؛ لأنّه أَكْثَرُ استعمالاً مَن بقيّةِ أخواتهِ وذلك نحو " حِمَارٍ وَأَحْمِرةٍ " فى القلّةِ ، وَفى الكثْرةِ " حُمُرٌ " .

قولُه :

وَفى فِعَال جَاءَ خُوُنٌ " (٥)

يُرِيدُ فى الكثْرةِ ، قولُه : " أَخْوِنَةٌ " يُرِيدُ في القلّةِ ، وَ " الخِوَانُ : مَا يُؤْكَلُ عَليهِ الطَّعامُ ، وَأَصْلُهُ " خُوُنٌ " بضمّ الواوِ لكن خفّفوُه ؛ لِثِقَلِ الضَّمّة عَلى الوَاوِ ، وَمِثلُه " رِوَاقٌ " (٦) وَرُوقٌ ، وَأَرْوِقَةٌ ، وَ "بِوَانٌ وَبُونٌ " لِعَمُودِ الخَيْمَةِ ، وَقَدْ جاءَ ضمّ الْواوِ فى الشِّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وفِي الأَكُفِّ اللاّمعاتِ سُوُرْ (٧)

---

(١) فى (ف) " الكسرة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " أربعة " .

(٤) سقط من (ف) ، وانظر ابن يعيش ٥/٤٠ .

(٥) فى الأصل هكذا " وفى خوان خون " .

(٦) الرواق : سقف فى مقدم البيت .

(٧) هذا عجز بيت لعدى بن زيد ، وصدره : [عن مبرقات بالبرين وَتَبْدُ] .

ينظر الديوان ١٢٧ ، والكتاب ٣٥٩/٤ ، والمقتضب ١١٣/١ ، وشرح الشافية ١٢٧/٢ ، البرين : الخلخال ، والسور : جمع سوار ، وهو ما تلبسه المرأة فى ساعدها .

بضَّم الوَاوِ فى جَمْع « سِوَارٍ » .

وقد جَاءَ (١) فيه " فَعائل " نحو " شِمالٍ " (٢) - لِلْيَدِ - وَ " شمائل " ، فهذه ثلاثةُ أمثلةٍ في جمع " فِعَالٍ " بكسر الأوّلِ .

وأمَّا قَوْلُه : " عُيُنٌ " فجمْعُ " عِيَانٍ " بكسر الأوّل فى المفْرِد ، وَضمِّ " الياء" فى الجمْع - وهِيَ : حَدِيدَةٌ تكُونُ فى متَاعِ الفَدَانِ - ، لأنّها أخفُّ مِنَ الوَاوِ فَاحْتملت الضّمة (٣) كمَا قالُوا : "دَجاجةٌ بَيُوضٌ وَدجَاجٌ بُيُضٌ " ، وقَالُوا: كَلْبٌ صَيُودٌ وكِلَابٌ صُيُدٌ " .

وَمَن قَالَ : " رُسْلٌ " بسكُون العَينِ (٤) فيقولُ : " بِيضٌ ، وَعِينٌ " فيكسرُ الأوّلَ ، لِتَسْلَمَ اليَاءُ السّاكِنةُ (٥) مِنَ القلْبِ .

وَأمَّا قولُه " أَخِلّةٌ " فَهُو جَمعُ " خِلَالٍ " - بالخاءِ المعجمَةِ (٦) ، وَهُوَ عُودٌ فى عُرْوَتَي (٧) الجَوَالِقِ - ، وَاقْتَصَرُوا فيهِ علَى " أَفْعِلَةٍ " فى القِلّةِ وَالكثْرةِ ؛ لِثِقَلِ التَّضْعيف (٨) لَوْ قَالُوا : " خُلُلٌ " . ١٩٨ أ

قولُهُ : " وأَصْوِنة " جمع " صِوَانٍ " وَهِيَ) (٩) : عَيْبَةُ الثِّيابِ .

قولُه : " وَفى فَعَالٍ قُذُلٌ " يُريدُ فى الكثْرةِ ، وَالقَذالُ : مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ ، ومَعْقِدُ العِذَارِ مِنَ الخيْلِ .

---

(١) من هنا إلى قوله " وأصونة جمع صوان ، وهى " ذكر فى الأصل فى لوحة ١٩٦/ب خطأ كما سبقت الإشارة إليه في ٢/٣٥٠ .

(٢) ذكرت فى الأصل هكذا " شمائيل " وهو سهو من الناسخ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) حكاها يونس عن بعض العرب كما قال سيبويه ٣/٦٠٢ .

(٥) فى الأصل " الساكن " ، وانظر اللسان فى " عين " .

(٦) قال صاحب الشرح المجهول فى لوحة ١٥٩ " وخلال بالخاء ، وجلال بالجيم فإنه يوجد بهما فى النسخ المعتبرة "

(٧) ذكر هنا هكذا " عروة " بالإفراد ، وذكر فى لوحة ١٩٦/ ب بالتثنية ، وهو الصواب .

(٨) مكانه فى الأصل بياض ، وسقط من (ف) . وأكملتها من لوحة ١٩٦/ ب فى الأصل فقد ذكرت هناك .

(٩) عند قوله " وهى " ينتهى التكرار السابق فى لوحة ١٩٦ب من الأصل .

قوله : " وَأَجْوِبَةٌ " يريدُ في القلّة ، أمّا " قُذُلٌ " فواحدُهُ " قَذالٌ " بفتْح الأوّل، و " أجْوبةٌ " جَمْعُ " جَوابٍ " . وجَاءَ فيه " فعْلاَنٌ" قالوا : " غَزَالٌ وَغزلاَنٌ "

قولُه : " وَفِي فُعالٍ " يريدُ بضمّ الفاء قوله : " جاءَ قُرْدٌ " يعْنى في الكثْرة ، وَ " قُرْدٌ " ـ بضمّ الأوَّلِ وسكُونِ الثاني›وَبضمّهما أيْضاً ـ جَمْعٌ واحدُهُ" قُرادٌ"(١)، وَقالُوا " غُلامٌ وَغِلْمَةٌ " فكَسَّروُه على " فعْلَة " ، وَهُوَ قليلٌ (٢) .

قولُه : " وجاء كَالغربَانِ " يعنى " فُعَالاً " بضمِّ الأوّل ، قَدْ جَاءَ عَلَى "فِعْلاَنٍ " بكسْرِ الفَاء .

قولُه: "الذِّبَّان "بكسرالأوّل جمع "ذُبَابٍ"، وقد جاء فيه " ذُبٌّ " وَهُوَ نادِرٌ(٣).

قولُه :

وَفى " فَعيلٍ " جَاءَ " كَالرُّغْفَانِ "

الرُّغْفَانُ ، فُعْلاَن بضمّ الأوّل فى جمْعِ الكثْرة ، وَالواحدُ " رَغيفٌ " ، وفى القِلّة " أَرْغفَةٌ " .

قولُه : " وَأَنْصِباء " جمعُ " نَصيبٍ " – وهُوَ القِسْمُ – فَجمعُوهُ عَلَى " أَفْعِلاَء " كَجمْعِ الصّفة نحو " صفيّ وأصْفياء " ، وقَالُوا : "خَميسٌ (٤) وَأَخْمِسَاءُ " وَقَد كَسَّرُوُه على " فعْلاَن " بكسر الأوّل قالُوا : " ظَلِيمٌ وَظِلْمَانٌ " (٥) .

قولُه: " وسُرُرٌ " جمعُ " سَريرٍ "،وَقالُوا : " أَفِيلٌ ـ لِولَدِ (النَّاقة)(٦) ـ وَ " أَفَائلُ ، وَإفَالٌ " ، وَ " يَمِينٌ وأَيْمَانٌ " .

وَأمّا قولُهُ (٧) :

---

(١) القراد : دويبة تعض الإبل .

(٢) انظر شرح الشافية ١٢٥/٢ ، ١٢٩ حيث قال الرضى : " وأما (غلمة) فنائب عن (أغلمة) ؛ لتشابههما فى كونهما للقلة فى اللفظ ... " ، وينظر الأصول فى النحو ٤٤٩/٢ .

(٣) انظر ابن يعيش ٤٣/٥ .

(٤) الخميس : الجيش ، والخميس : أحد أيام الأسبوع ، والخميس : الثوب .

(٥) الظليم : الذكر من النعام .

(٦) فى النسختين " الفيلة " سهو من الناسخين ، وانظر اللسان فى (أفل) ، والكتاب ٣/ ٦٠٥ ، وابن يعيش ٥/ ٤٣ .

(٧) فى الأصل " قولهم " .

وفى فَعُولٍ مِثلُ[1] خِرفَانٍ كَثُرْ

يَعْنى فى الكثْرةِ ، وَ " الْخِرْفَانُ " جَمْعُ (خَرُوفٍ) وَهُوَ وَلَدُ الضّأنِ إذَا قُطِعَ عن الرّضاعِ ، وَفى القِلّةِ " أَخْرِفَةٌ " ، وَقَدْ كَسّرُوهُ علَى " فَعَائِلَ " فَقالُوا للدّلْوِ : " ذَنُوبٌ وَذَنَائِبُ " وَقدْ كَسّرُوهُ فى القِلّةِ علَى " أفْعَالٍ " قَالُوا : " فَلُوٌّ " لِوَلَدِ الفَرَسِ ، وَ " أَفْلاَء " إذَا قُطِعَ عنْ أُمّهِ . وَقَدْ جَاءَ علَى " فِعَالٍ " قَالُوا : فَصِيلٌ وَفِصَالٌ [2] .

وَفاَعَـلٌ دَوَانِـقٌ وَفَـاعِلٌ جَـاءَ لَهُ الحيطَانُ وَالكوَاهِلُ

أَمَّا مثَالُ " فَاعَلٍ " بفتْح العين ، وَ " فَاعِلٍ " بكسرها فإنّه يُضَارِعُ الأبنيةَ الخمسةَ التى تَقدّمَ ذِكرُهَا بحرف المدِ الذى [3] فيه لكنَّ مدّتَهُ ثانيةٌ ، وَيُضَارِعُ أربعةَ أمثلةٍ من الرباعيّ (بسكُون) [4] ثانيهِ ، ولذلك يُجمعُ علَى زِنَةِ جَمْعِ الرُّباعيّ ، وَقِيلَ : لأنّه رباعيّ بالزّيادةِ .

وَقيلَ : شُبِّهَ بالملحَق بالرّباعيّ نحو " صَيْرَفٍ ، وَجَوْهرٍ " وَهُو الصّحيحُ ؛ لأنّه مِثْلُهُ عِدّةً وَزِيادَةً ، وَثانيهِ حرفُ مَدٍّ .

---

(١) فى الأصل " جاء " .

(٢) فى النسختين هكذا " فضل وفضال " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٥/ ٤٣ ، والكتاب ٣/ ٦٠٥ حيث قال سيبويه : " وقالوا : فصيل وفصال " ، شبهوه بظريف وظراف " ، وقال أيضا : " وسمعنا بعضهم يقول : فصيل وفصلان شبهوا ذلك بفعال " .
والفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن أمه .
ومن قوله : " وقد جاء على " فعال " إلى آخره ليس هذا موضعه ، وإنما موضعه عند قوله " وفى فعيل جاء كالرغفان .. " فيكون بعد قوله " ويمين وأيمان " ؛ لأن مفرده " فصيل " على وزن " فعيل " ولكن النسختين اتفقتا على هذا الموضع ، وانظر شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١١٨٨ .

(٣) (ف) " التى " .

(٤) فى النسختين " سيكون " تحريف .

قولُه : " وَفَاعَلٌ دَوَانِقٌ " بفتح النُّونِ [فى دانَقٍ] [١] ، وَإنمَّا قَلبُوا الألفَ من الوَاحدِ وَاواً فى الجمْعِ ؛ لأنّهم لَزِمَهُم تحريكُها؛ لسُكونِها وَسكُون ألفِ الجمْعِ التى بَعَدهَا ،وكانتِ الواوُ أولى للفرْقِ بين جمْعِ " فَيْعَلٍ " ، وَفَاعَلٍ،فَجَمَعُوا " فَيْعَلٌ " عَلَى " فَياعِلَ " قالُوا: " صَيْرَفٌ وَصَيارِفُ، وَدَانِقٌ وَدَوانِقٌ " ، فَلوْ قِيلَ : " دَيانِقٌ " لم يَبْقَ فرْقٌ بَيْنَ " فَيْعَلٍ وفَاعَلٍ " ، وَقَالُوا : " دَوانِيقٌ ، وَخاتمٌ وَخَواتِيمُ ، وَطابِقٌ وَطوابيقُ " .

وَلَمْ يأتِ فى مثَالِ " فَاعَلٍ " نَعْتٌ [٢] ، وكَأَنّ قولَهمُ " خَواتيمُ " جَمْعُ " خَاتَامٍ" لأنّهُمْ قالوا : " خَاتَمٌ وخَاتَامٌ " [٣] .

قولُه : " وَفاعِلٌ " يُرِيدُ [٤] بكسْرِ العَينِ ، وَلَهُ ثَلاثَةُ أمثلةٍ إذَا كَانَ اسماً " فَواعلُ " ، " وَفِعْلَانَ " بكسر الفاء ، وَ " فُعْلانَ " بضمّهَا .

قولُه :

جَاءَ لهُ الحيطَانُ وَالكواهِلُ

الضّميرُ فى " له " يرجعُ إلى "فَاعِلٍ" بكسرِ العَينِ ، وَالحيطانُ : جمْعُ حائطٍ [٥] ، وَاليَاءُ منقلبةٌ عن وَاوٍ ؛ لأنّه من "حَاطَ يحُوطُ " فَقُلبَتِ الواوُ ياءً ؛ ١٩٨ ب
لسكُونِهَا وَانكسَارِ مَا قبلهَا كمَا قَالُوا فى "مِيقَاتٍ" .

---

(١) تكملة يوجبها السياق ، والدانق - بفتح النون وكسرها - سدس الدرهم ، ينظر الصحاح ، واللسان فى (دنق) .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٩/٤ حيث قال سيبويه : " ولا نعلمه جاء صفة " .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٥/٣ حيث قال سيبويه : " غير أنهم قد قالوا : خاتام ، حدثنا بذلك أبو الخطاب "

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) الحائط : البستان .

وَقَالُوا : " حَاجِرٌ ، وَحُجْرَانٌ " بضمّ الفَاءِ ، وَهُوَ الحابسُ لِمَسِيلِ المَاء من شفّة الوَادِي ، من " الْحَجْرِ " وهُوَ : المَنْعُ (١) .

وَأَمَّا "الكواهِلُ " فجمعُ " كَاهِلٍ " وَهُوَ : مَغْرَزُ الْعُنُقِ من الظَّهْرِ ، و" فَاعِلٌ " لاَ يُجْمعُ على " فَوَاعِلَ " إلاَّ إذا كَانَ اسماً ، فَأَمَّا الصِّفةُ فلَهَا حكْمٌ سَيأتي ، وَالمَعْرِفةُ وَالنّكِرَةُ فيه سواءٌ ، قالُوا : " خَالدٌ وَخَوالِدُ ، وَخاتمٌ وَخوَاتمُ " .

وقالُوا : جَانٌّ (٢) وَجِنَّانٌ "

و " فُعْلاَن " - بضَمّ الفَاءِ فى جَمْعٍ " فَاعِلٍ " - أَكْثَرُ من " فِعْلاَن " بكَسْرِهَا ؛ لأنّه فى جَمْعِهِ علَى " فُعْلاَن " مَحْمُولٌ على " فَعيلٍ " ، وَ " فِعْلاَن " فى جَمْعِ " فَعِيلٍ " أَكْثَرُ من " فُعْلاَن " (٣) .

وقالُوا : " وَادٍ وَأَوْدِيَةٌ " فَجَمَعُوهُ علَى " أَفْعِلَةٍ " ؛ لأنّهُم لَوْ جَمَعُوهُ علَى " فَوَاعِلَ " (٤) لاجْتَمَعَ وَاوَانِ (٥) فَتقلبُ (الأُولى) (٦) هَمزةً فتصيرُ " أَوادٍ " ، وذَلِكَ مُسْتَثْقَلٌ ، وَلَوْ جمَعُوهُ علَى " فُعْلاَن " لجَازَ قَلْبُ الواوِ هَمزةً ؛ لإنضمَامِهَا (٧) .

---

(١) ينظر القاموس والتاج فى " حجر " ، وابن يعيش ٥/ ٥٣ .
(٢) " قال أبو عمرو : الجان : من الجن ، وجمعه جنّان مثل حائط وحيطان " ، ينظر اللسان فى (جنن).
(٣) ينظر ابن يعيش ٥/ ٥٣ .
(٤) فى النسختين " أفاعل " سهو من الناسخين .
(٥) أى : يكون " وواد " . ينظر ابن يعيش ٥/ ٥٣ .
(٦) فى النسختين " الثانية " وهو سهو من الناسخين .
(٧) ينظر ابن يعيش ٥/ ٥٣ ، وشرح الشافية ٢/ ١٥٤ .

وَفِي الإِنَاثِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعُ   وَأَعْقُبٌ وَأَيْمُنٌ مُتَّسِعُ

يُرِيدُ وَفِي جَمْعِ الإِنَاثِ مِمَّا ثَالِثُه حَرْفُ مَدٍ من الأَبْنِيَةِ الخَمْسةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

قولُه : " أَعْنُقٌ " يُرِيدُ فى جَمْعِ الْقِلّةِ ، وَالْواحِدُ " عَنَاقٌ " (١) ، وَفِي الكَثْرةِ "عُنُوقٌ" ، وَ " أَذْرُعٌ " جَمْع " ذِرَاعٍ " للقلّةِ وَالكثرة .

قولُه : " وَأَعْقُبُ " جَمعُ " عُقَابٍ " (٢) بضمّ الفاءِ .

قولُه : " وَأَيْمُنٌ " جَمعُ " يَمِينٍ " .

وَ " أَفْعُلٌ " فِي هَذَا البَابِ مُخْتَصٌّ بالمؤّنثِ إلاَّ ما شَذَّ مِن قَوْلِهم :"أَمْكُنٌ ، وَأَزْمُنٌ ، وَأَطْحُلٌ " (٣) .

وَمَنْ أَنّثَ " اللِّسَانَ " قَالَ : " أَلْسُنٌ " ، وَمَنَ ذَكَّرَ قَالَ : " أَلْسِنَةٌ " .

فَأَمَّا في الكثرة فجاءَ " فُعُولٌ " نحوُ " عُنُوقٍ " ، وقد تقَدَّمَ .

وَقالُوا : " سُمِيٌّ " للسّماءِ التى هِيَ المَطرُ ، وقالُوا : " فعائلٌ " نحوُ قَدومٍ(٤) وَقَدائِمَ " ، وجاءَ علَىَ " فُعُلٍ " نحو " قَدُومَ وَقُدُمٍ " ، وَجاءَ علَى « فِعَالٍ » نحو : قَلُوصٍ (٥) وَقِلاصٍ ، وَجاءَ علَى " فِعْلَانَ " نحوُ " عُقَابٍ وَعِقْبانٍ " ، وكُرَاعٍ وَكِرْعَانٍ " (٦) .

---

(١) العناق : الأنثى من أولاد المعز .

(٢) العقاب – بضم الفاء – : طائر .

(٣) جمع مكان ، وزمان ، وطحال : ينظر شرح الشافية ٢/ ١٢٥ .

(٤) القدوم : التى ينحت بها .

(٥) القلوص من الإبل : الشابة .

(٦) الكراع – كغراب – : وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، ومن الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب ، ينظر اللسان (كرع) .

وَجَمعُ فُعْلَى فُعَلٌ مثْلُ الُدنـــا وَجمعُ فِعْلَى معَ[1] فَعْلَى بُيّناَ
فى مِثْلِ ذِفْرَى كذَفَــارِ جَـــاءَ كَذَا فَعَالَى الجمـع[2] فى فَعْلاءَ
وَذَاكَ في الأسماءِ كالصّحراءِ فَقُلْ صَحَارٍ وَصَحَارَى جَائـــيِ

قولُه : " فُعَلٌ[3] مِثلُ الدُّناَ " يُرِيُد أنّ بِناءَ " فُعْلَى " إذَا كاَنَ صِفةً وَمَذكَّرُهُ " أَفْعَلُ " التّفْضيل كُسرِّ عَلَى " فُعَلٍ " ، فَـ : " الدُّنَا " جَمعُ " دُنْياَ " ، وَ" الدُّنيَا " تَأْنيثُ " الأَدْنىَ ، وَكَذلِكَ " الصُّغْرَى ، وَالصُّغَرُ " فَحذفُوا أَلِفَ التّأنيثِ فى التّكْسيرِ علَىَ " فُعَلٍ " [3] كَمَا حَذفُوا تَاءَهُ فى قَوْلِهِم " حُفْرَةٌ وَحُفَرٌ " ، وقَالَ اللَّهُ تعَالى : ﴿ إنّهاَ لإَحْدَى الْكُبَرِ ﴾ [4] فَهُوَ جَمْعُ " الكُبْرَى " وَتأْنيثُ " الأَكْبَرِ " ، ويُجمَعُ بالألفِ وَالتّاءِ فى الْقِلّةِ نحْوُ " الصّغريَاتِ ، وَالكُبريَاتِ " كَمَا جُمِعَ مُذكّرُهُ بِالْواوِ وَالنّونِ .

كاَلأكْبرُونَ ، قَالَ اللّه تَعَالى : ﴿ وَأَنْتُمُ الأعْلَوْنَ ﴾[5] .

فَإن كَانت " فُعْلَى " ليْسَتْ لِتَأنيثِ " أَفْعَل " التّفضيلِ نَحْوُ " حُبْلَى ، وَحَبَالَى " فَجَمْعُه علَىَ " فَعَالَى " وَلمْ يُحذَفْ أَلِفُ التأنيثِ فى الجمْعِ كَمَا حُذِفَتْ تَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ بُنِيَتْ عَلَيْهَا ، وَالأصْلُ فى " حَبَالَى " حَبَالِيُ بكسْرِ اللّامِ كَمَسَاجِدَ ، لَكِنّهم أَبْدلُوا[6] مِن كَسْـرَةِ اللّامِ فَتْحةً فصَارتْ أَلِـفاً لانْفِتاحِ مَا قبلَـهَا، فَعَلَـى هَـذَا

(١) فى الأصل " مثل " بدل " مع " .
(٢) فى الأصل " الاسم " بدل " الجمع " .
(٣) فى (ف) (فعلى) تحريف .
(٤) سورة المدثر ٣٥ .
(٥) سورة آل عمران ١٣٩ .
(٦) سقط من (ف) .

مُنِعَ " حَبالَى " من الصَّرفِ ، لأنَّهُ علَى نِهَايةِ الجمُوعِ لا لأجْلِ الألفِ ؛ لأنَّها منقلبةٌ عَن ياءٍ ؛ لَما بَيَّنّا ، وإنَّما فَعلُوا ذلك ليوافِقَ الجَمعُ وَاحِده فى فَتْحِ مَا قبل ألفِ التَّأنيثِ /فيه . ١٩٩/أ

فَإن كَانَ مثَالُ " فُعْلَى " اسماً نَحْوُ " سُعْدى " فَجمعُها بالألف والتَّاءِ ، قالُوا : " سُعْديات " ، وَلَوْ كَسَّرُوه لكانَ قياسُهُ أن يقولوا فيه : "سَعَادَى" كَحَبَالَى ، وقَالُوا : " أُنْثَى وإِنَاثٌ " ـ في الصِّفَةِ – فكسَّرُوه(على " فِعَالٍ " ، وَقَدْ كَسّرُوهُ علَى " فُعَلٍ "

قَالُوا : " رُؤْيَا ورُؤًى " (١).

قولُه : " وَجَمْعُ فِعْلَى مَعَ فَعْلَى بُيّنّا

يُريدُ أنَّ جمْعَ " فِعْلَى " بكسْرِ الفاءِ ، وَ " فَعْلَى " بفتح الفاءِ قد بّين فى مثل " ذِفْرَى وذَفارَى " يريدُ أنّ " فِعْلَى ، وَفَعْلَى " أختانِ وقَدْ بُيِّنَ جَمْعُ " فِعْلَى " بكسر الفاء فَجَمْعُ " فَعْلَى " مثْلُهُ ، وَالذِّفْرَى : العظمُ المرتفعُ خَلْفَ الأذُنِ ، وَلأجْل أنَّ الأصلَ ("فَعَالِيُّ " بكسر اللّامِ) (٢) وأنَّ الألفَ منقلبةٌ عن ياءٍ فى الجمْعِ، قَالَ بَعْضهُم : " ذَفَارٍ " بالتَّنْوينِ ، ولم (يُنَوِّنُوا) (٣) المفْرَدَ .

وأمَّا " فَعْلَى " بالفتحِ فنحو " فَتْوَى وَفَتَاوَى (٤) ، وكذلك " دَعْوَى وَدعَاوَى" بفتح الوَاوِ فى الجمْعِ منهما .

---

(١) قال ابن القواس : " و الاسم منها يكسر على (فُعَل) نحو : رؤيا ورؤى ، ولا يمتنع من جهة القياس أن يجمع على (فَعَالى) كسُعْدى وسَعَادى " لوحة (٢٤١ب) وقد سقط من المطبوع .

(٢) فى (ف) " فعال بكسر الفاء " تحريف .

(٣) فى (ف) " يصرفوا " ، وقد نقل أبو على الفارسى عن بعضهم " ذفرى ، وذفار " بالتنوين . ينظر التكملة ١٧١ ، ومن نون " ذفرى " جعل ألفها للإلحاق بدرهم ، ومن لم ينونها فألفها عنده للتأنيث .

(٤) بعده فى الأصل " وفتويات " .

ويحتمل أن يكُونَ قولُه : " وَجَمْعِ فِعْلَى مَعَ فُعْلى بيّناَ " يُرِيدُ وجمعُ "فِعْلى" بكسر الفاءِ بيِّنَ مع " فُعْلى " بضمّها ؛ لأنَّ " فِعْلَى ، وفُعْلَى " في هذا البَابِ سَوَاءٌ، تقولُ : " ذِفْرَى وذَفَارَى " كَما تقُولُ : " حُبْلَى وحَبَالَى " ، وَهُوَ الأَشْبهُ بمُرَادِهِ .

قولُه :

كذَا فَعَالَى الجَمعُ فى فَعْلاَءِ

يريدُ أَنّ مَا أَلفُ التّأنيث فيه خامسةٌ يجمَعُ على " فَعَالَى " كَما يجمعُ ما أَلفُهُ رابعةٌ ؛ لأنّهم حَذفُوا أَلفَ المدّ من "صحراء " في الجمْعِ ليكونَ أَخِرُ " صَحَارَى " كآخِرِ " حَبَالَى " (١) فَحَمَلُواهَا هُنَا أَلفَ التّأنيثِ الممدوَدةِ على المقصُورَةِ كَمَا حَملُوا المقصُورةَ عَلَى الممدُودَةَ فِي النَّسَبِ فقَالُوا فى " دُنْيا " : "دُنْيَاوِيّ " كمَا قالُوا : " صَحْرَاوِيّ " . وَالأَصْلُ في " صَحَارَى " : " صَحَارِيّ " بِيَاءٍ مشّددةٍ ؛ لأنَّ أَلفَ المدّ رَابعَةٌ فلاَ تحذَفُ في الجمْعِ كَما لاَ تُحذَفُ أَلفُ قِرطَاسٍ فيه لكن تقلبُ ياءً لانْكِسَارِ ما قبلَها كَما تقلبُ الألفُ في " قَرَاطِيسَ " فَصَارتِ (الهَمْزَةُ) (٢) أَلِفاً ؛ لزَوالِ مُوجِبِ الهمْزةِ ، ثُمّ قلبت الألفُ ياءً ؛ لأنَّ الألفَ لاَ تثبُتُ إلاّ بفتح ما قبلها وليس قبلَهَا هُنَاكَ إلاّ الياءُ الساكنةُ المنقلبةُ عن ألفِ المدّ ، ثمّ أُدْغِمَتِ الياءُ الأُولى فى اليَاءِ الثَّانيةِ فصارت " صحاريّ " .

وَمِنْهم مَنْ خفف بحذف اليَاء الأولى المبدلة من أَلفِ المدّ فصَار " صَحارٍ " ، وَالتَّنوينُ عِوَضٌ من اليَاءِ ، وإليه أشارة بقوله: " فَقُلْ صَحَارٍ " يعنى بالتّنوينِ .

---

(١) فى النسختين " حبارى " تحريف .

(٢) فى النسختين " الألف همزة " والصواب ما أثبت .
وانظر شرح الشافية للرضى ٢/ ١٦١ - ١٦٢ .

قوله : " وصَحَارَى جاء " يريد أنّ منهم مَنْ أبْدَلَ من كَسْـر الـرَّاءِ فَتْحةً ، وَمِنَ الْيَاءِ أَلِفاً (١) ؛ فصَارَ " صحَارَى " فإنّهُ أخَفُّ ، وليكُونَ آخرُ الجَمْعِ كآخرِ مُفْرده .

وَاحْترزَ بقوله : " وذَاكَ في الأسمَاءِ " عن الصّفَات ، فإن " فَعْلاَء " فيها تجمعُ على " فُعْلٍ " (٢) كحَمْراءَ ، وَحُمْرٍ ، وخَضْراءَ وخضْرٍ ، وقد جاء " فعَالَى " في الصّفاتِ قَالُوا : عَذْراءُ ، وعَذارَى (٣) ، وَلمْ يقولُوا فيه : " عذَراُء وعُذْرٌ " كَما قَالُوا: " حَمْراُء وَحُمْرٌ " ؛ لأنّهم أجْرَوْهُ مُجْرَى الأسماءِ حيْثُ كاَنَ للمؤنَّثِ حَسْبُ .

[جَمْعُ الصّفات]

وَفي الصّفَاتِ شيَخَةٌ خُلْقَـانُ ... كُثٌّ كُهُولٌ أجْلَفٌ حِسَـانُ
ومثلُ أبطَـالٍ صِعَـابٍ وَوَرَدْ ... فى أفْعَل بِيضٌ وحُمْرٌ فَاطَّرِدْ
وَصْفًا وَفِي الأسماءِ كَالأفاكِل ... فاعِلَةٌ تُجْمَعُ كَالْعَـــواذِلِ

يُرِيدُ بالصّفَاتِ هُـنَا الثلاثِيَّ المجرَّدَ من الزّيادةِ التى تَقدَّمَ جَمعُ أسمائه ، وهِيَ العشـرة الأبنيـةُ الّتي هِيَ أُصولُ الثّلاثِيّ ، وَإنّـما أَخّـرَ تكْسِيرَ الصِّـفةِ (٤) ؛ لأنَّه ضعيف ، وَحقُّها أن تُجْمعَ جَمعَ السّلاَمةِ ، وَوجْهُ ضعْفِ تكسيرِهَا أنَّها تشبـهُ الفـعلَ فى كونِها/ مُشْتَقةً وتَضمّنِها ضِمِيرَ الموصُوفِ ، وَعَمَلِها فى ١٩٩ب

---

(١) فى الأصل هكذا " ومن الياء فتحة " ، وفى (ف) " ومن التنوين ياء " والصواب ما أثبت ، وانظر شرح الشافية ٢/ ١٦٣ .

(٢) أى بضم الفاء وسكون العين .

(٣) ينظر التكملة ١٧٣ ، وقال ابن القواس فى شرحه ٢/ ١١٨٩ : " وقيل فيه : " عذرايّ " مشدداً ، و " عذارٍ " كالمنقوص " .

(٤) ينظر هذا الفصل فى الكتاب ٣/٦٢٦.

الظّاهرِ وَالمضمرِ ، والقياسُ ألاّ تُكَسَّر كَالفعْلِ ، وإنّما كَانَ حقُّها أن تُجمعَ جَمْعَ السّلامـةِ ؛ لأنّ عَلامَـةَ جَمْعِ السَّلامةِ تَجْرى مَجْرَى علاَمَـةِ الجمْعِ من الفعْلِ ، فقولُك : " ضَارِبُونَ " كقولِكَ : " يَضْرِبُون " فَجمْعُ السَّلامةِ فى الصّفةِ كجمع السّلامةِ فى الفعلِ ؛ لأنّه يأتي بَعْد سلاَمتهِ كَما يأتي الضّميرُ بعد الاسميّة .

قولُه : " شِيخَةٌ " بِكسر الأوّلِ بوزْنِ " فِعْلة " – هُوَ جمعُ " شَيْخٍ " ، وَقالُوا فيه : " أَشْيَاخٌ وَشِيخَانٌ ، وَشُيوخٌ " ، وَوَزنُ " شَيْخٍ " " فَعْلٌ " – بفتح الفاء وَسُكُونِ العَينِ – يقَالُ: " رَجلٌ كَثُّ اللّحْيَةِ [(١)]، وَقَوْمٌ كُثٌّ " ، وقالُوا : "رَجلٌ ثَطٌّ[(٢)] ، وَقَوْمٌ ثُطٌّ " ، وَ " ثَوبٌ سَحْلٌ ، أي : أَبْيَضُ ـ ، وَثِيَابٌ سُحْلٌ " وَهُو جَمْعُ "فَعْلٍ" أيضاً ـ بفتح الأوّل وسكُون الثّانى .

قولُه : "أَجْلَفٌ " الواحدُ " جِلْفٌ " بوَزنِ " فِعْلٍ " بكسر الفاء ، وَالجِلْفُ : الشّاةُ المْسلُوخةُ بغير رَأسٍ وَلاَ قوائِمَ [(٣)] ، وقالُوا : أَجْلاَفٌ .

قولُه : " حِسَان " جَمْع " حَسَنٍ " بفتح الأوّل والثاني .

قولُه : " أَبْطَالٌ " جمعُ " بَطَلٍ " .

فقد ذَكرَ لـ " فَعَلٍ " بفتح الفاء والعين ثلاثةَ أمثلةٍ فى التّكسير وهَي " خُلْقَانٌ ، وَحِسَانٌ ، وأَبْطالٌ " ، وَقَدْ جَاءَ فيه " فُعُلٌ " قَالُوا : " نَصَفٌ وَنُصُفٌ"[(٤)]

قولُه : " صِعَابٍ " جَمعُ " صَعْبٍ " بوزن " فَعْلٍ " بفتح الفَاءِ وسكُونِ العينِ .

---

(١) الكث : الكثير الشعر .

(٢) الثط : قليل شعر اللحية .

(٣) ينظر اللسان فى " جلف " .

(٤) امرأة نصف – بفتح الأول والثانى – إذا كانت بين الحديثة والمسنة ، وقيل : الكهلة .

وَقـد ذكَر لتكْسيرِ " فَعْـلٍ " أَربعـةَ أبنيةٍ ، وهـي " فِعْلَةٌ " نحـو " شيخَةٍ "، و "فُعْلٌ" نحو " كُثّ " ، وَ " فُعُولٌ " نحو " كُهولٍ " ، وَهُو جَمعُ " كَهْلٍ " ، وقد جاء فيه " فِعْلَانٌ " بكسر الفَاءِ نحو " ضِيفانٍ " ، و " فُعْلاَن " بضمّها نحو " وُغْدَان " جَمع " وَغْدٍ " وهو الرّذْلُ (١) .

وَأمَّا " فِعْلٌ " بكسْرِ الفاء وسكُون العَين نحـو " جِلْفٍ " فلم يذكـر له إلاّ مثالاً وَاحداً وَهُو " أَجْلفٌ " فى القلّةِ ، ويقَالُ : أجْلاَفٌ (٢) .

ولم يذكر " فُعُولاً " فيه استغنَاءً بذكره فى " فَعْلٍ " نحو " كُهُولٍ " ، ولم يذكر بَاقي أَمثلة الصّفَاتِ استغناءً عنها بذكر أمثلةِ الأسْمَاءِ ؛ لأنّ أمثلةَ الأسماءِ من الثلاثيّ المجرّدِ كأمثلةِ الصّفاتِ (٣) منْهُ .

قولُه :

فِي أَفعلٍ بيضٌ وَحُمْرٌ فاَطّرَدْ

يُريدُ " أفعلَ "صِفةً ولذلك قَيّدَ الكَلاَم فى آخره بقوله :"وَصْفاً " ،وكـاَن ينبغى أن يقُولَ : وصْفاً لِغيرِ التَّفْضيل (٤) لكنّه اكْتَفَى بالمثَال . وَهُوَ قولُهُ : "بِيضٌ وَحُمْرٌ " في جَمعِ " أَبْيضَ، وَأحمرَ" ، وكذلك كُلُّ " أَفْعَلَ "مُؤَنَّثُهُ " فَعْلاءُ " كَأحْمَر الَّذى مؤنثه " حَمراءُ " يُقَالُ فى جمعه : " فُعْلٌ " بضمّ الأوّلِ وسكُونه الثّاني ،(وَأصلُ " بِيضٍ " بُيْضٌ " بضمّ الأوّلِ لكن تقلبُ الياءُ واواً)(٥) ؛ لسكُونهَا وَانضمَامِ مَا قبلَهَا ، فيَلتبسُ بجمْعِ مَا عينُه وَاوٌ نَحْوُ " سُودٍ " فى جَمعِ " أسْوَدَ" فَأبْدَلُوا من الضّمةِ كَسْرةً لِتسلَمُ اليَاءُ مِنَ القلْبِ فقَالُوا : " بِيضٌ " .

---

(١) وقيل : الأحمق الضعيف ، وقيل : الذى يخدم القوم بطعام بطنه .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢٩ .

(٣) فى الأصل " الأسماء " تحريف .

(٤) فى (ف) " التمثيل " تحريف .

(٥) في النسختين « وأصل بيض (بُوضٌ) بضم الأول لكن تقلب الواو ياء » ولعل الصـواب ما أثبت ، وانظر اللسان والتاج في (بيض) .

قولُه [1] : " فاطّردْ " يعنى أنَّ ذلك قياسُهُ ، وقالُوا فيه : " فُعْلان " نحو: "أَسْوَدَ وَسُودانٌ " ، وَأَحْمَرُ وحُمْرَانٌ " ، وَلا يُجمَع بِالوَاوِ وَالنّونِ فَرْقاً بينه وَبَيْنَ أَفْعل " التّفضيل ، وَإِن كَانَ للّتفضيلِ قِيلَ[2] فى جمْعهِ : " أَفاضِلٌ" [وَ][3] بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، تَقُولُ : هُمُ الأفْضَلُونَ .

وَقولُه : " وفى الأسْماء كَالأفاكَل " احترزَ بقوله : " فى الأسْماءِ " عَن الصّفات .

قولُه : " كَالأفاكل " هُو جَمْعُ " أَفْكَلٍ " ، وَالْأَفْكَلُ : الرِّعْدَةُ .

قولُه : " فَاعلةٌ تجمعُ كَالعَواذِل " يُرِيُد أنّ مَا كَانَ فى وزَانِ " فَاعلٍ " وَفيهِ تاءُ التأنيثِ فَتكْسيرُهُ علَى مثَالِ " فَواعِلَ " اسْماً كَانَ أَوْ صِفَةً .

قولُه : " كالعَواذلِ " مثَالُ الصّفةِ وَهُو جمعُ " عَاذِلَةٍ " .

ويُروَى " كالفَواعِلِ [4]، لِعُمُومِ الوزْنِ فى الاسْمِ وَالصّفةِ ، وَمِثَالُ الاسْمِ "فاطمةُ ، وَفَواطمُ " .

وَقَد نَزَّلُوا مَا أُنّثَ بالهمزةِ مَنْزِلَةَ " فَاعلةٍ " فكَسَّروُه عَلَىَ " فَواعلَ " قالُوا :/ ٢٠٠(أ) قَاصِعَاءُ وَقَواصِعُ ، وَنَافِقَاءُ ونَوافِقُ ، وَدامّاءُ وَدَوامُّ " لِجَحَرَةِ الْيَرْبُوعِ[5]، وقَالُوا : " سَابِياءُ – لِلْغِشَاءِ الّذى يَكُونُ عَلَى المولُودِ حِين الوِلاَدَة [6] وَسَوَابّ " ؛ لأَنَّ الصّدَر مِنْهُ علَى مثَالِ " فَاعِلٍ "

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى (ف) " أقل " .

(٣) أضفت حرف العطف " الواو " ؛ لأن السياق يقتضى ذلك .

(٤) أى يروى بيت الناظم السابق هكذا .

(٥) قال ابن برى : " جحرة اليربوع سبعة " القاصعاء ، والنافقاء ، والداماء ، والراهطاء ، والعانقاء ، والحاثياء ، واللغز [بضم ففتح] وهى اللغيزى أيضاً " ينظر اللسان " نفق " .

(٦) انظر تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية ٥٤ .

. ألاَ تَرى أَنَّ " نَافقاءَ " صَدُره " نَافِقٌ " ، وَقَالُوا : " قُنْبَراءُ (١) وَقَنابِرُ " فِيمَا كَانَتْ ألِفُ التّأنيثِ فيهِ سادِسَة (٢) .

وَفَاعِلٌ كَشُهَّدِ حُلُولِ فَوَارِسِ رُكْبَانِ عُوذِ حُولِ
هَلْكَى وَأَشْهَادِ غَزِيّ وَنُزُلْ بَرَرَةٍ صَحْبِ وُلاَةٍ وَبُزُلْ

يُرِيدُ : وَفاعِلٌ إِذَا كانَ صِفَةً فيكسّرُ (٣) على مَا ذكرنا ، وَقَدْ ذَكَرَ لتكْسيرهِ اثْنَى عَشَرَ مِثَالاً .

أوَّلُها قولُه : " فُعَّلٌ " كقوله : " شُهَّدٌ " جَمعُ " شاهدٍ " وهُو الحاَضِرُ .

الثاني : " فُعُولٌ " نحو قوله : " حُلُولٌ " جَمعُ حَالٍّ ، من قولهم : " حَلَّ فُلانٌ مكَانَ كَذاَ ، فَهُو حالٌّ فيه .

الثالث : " فَواعِلُ " كقوله " فَوارِسُ " وَهُو شاذٌّ في صفةِ المُذَكَّر ، وإنَّما كَان " فَواعِلُ :" شاذًا ؛ لأنَّه مخصوصٌ بالمؤّنثِ ، فلو كسّرُوا عليه صفة المذكّرِ لَحصَلَ لبسٌ بَيْنَ تكسيرِ " فَاعِلٍ " وَ " فَاعِلةٍ " فأمَّا " فَوارِسُ " فمخصُوصٌ بوصف الذّكُورِ فلم يَقَعْ لَبْسٌ ، وَقَالُوا : هَالِكٌ في الْهَوالِكِ " (٤) ؛ لأنَّه مثَلُهُ ، قَالَ الشاعِرُ :

خُضُعَ الرّقابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ (٥)

وَالأَصْلُ أن يُقَالَ : " نُكُسٌ " .

---

(١) القنبراء : ضرب من الطير .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦١٨ ، وابن يعيش ٥/ ٥٤ ، وشرح الشافية ٢/ ١٥٥ .

(٣) في (ف) " فتكسيره " .

(٤) في الشرح المجهول لوحة ١٦٢ " لأنه مثل محكي ولم يغير " انظر شرح شواهد الشافية ١٤٢ .

(٥) القائل هو الفرزدق ، وصدره :
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
ينظر : الديوان ٣٧٦ (شرح) ، والكتاب ٣/ ٦٣٣ ، والمقتضب ١/ ١٢١ ، وابن يعيش ٥/ ٥٦ .

الرّابِعُ : قولُهُ " فُعْلانٌ " كقوله " رُكْبَانٌ " وَهُوَ جَمْعُ رَاكبٍ .

الخامِسُ: " فُعْلٌ " بضمّ الأوّلِ وَسكُونِ الثّاني ، وَمِثَالُه قولُهُ: " عُوذٌ حُولٌ " ، وَالعُوذُ : جَمْعُ عَائذٍ وَهِيَ الحَدِيثَةُ وَقْت (١) النّتَاجِ ، وَالحُولُ : جَمْعُ حَائلٍ ، وهِيَ الّتي لمْ تَحْمِلْ من ضِرَابِ الفَحْلِ ، وَقِيلَ : إنَّ أَصْلَ(٢) " عُوذٍ وَحُولٍ " عُوُذٌ ، وَحُوُلٌ - بضمّ الوَاوِ - فَأُسْكِنَتِ الْوَاوُ ؛ لِثِقَلِ الضَّمةِ عَلَيهَا .

السّادِسُ : " فَعْلَى " وَمِثالُهُ قولُه : " هَلْكَى " فى جَمعِ " هَالِكٍ " ، وَالأصْلُ فى مِثْلِ هذَا البِنَاءِ أَن يُجمَعَ عليه " فَعِيلٌ " بِمَعنَى " مَفعُولٍ " إذَا كَانَ به آفَـةٌ ، ولمّا كَانَ " الهَالكُ " به آفةٌ وَبليّةٌ جَمعُوهُ علَى " هَلْكَى " كَمَا قالُوا : جَرِيحٌ وَجَرْحَى .

السَّابِعُ : " أَفْعَالٌ " وَمِثَالُه قولُه : " أَشْهادٌ " جَمْعُ شَاهدٍ قَال اللّهُ تَعالَى : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ ﴾ (٣) .

الثّامِنُ : " فَعِيلٌ " كقوله : " غَزِيٌّ " هُوَ جَمْعُ " غَازٍ " ، وَ " غَزِيٌّ " عند أبى عليّ(٤) مُفْرَدٌ يقعُ على الجَمعِ فَهُوَ اسمٌ لِلْجَمْـعِ ، وَمِثْلُـهُ عَـازِبٌ وَعَزِيبٌ " (٥) ، فَـ "عَزِيبُ" اسْمٌ لِلجَمْعِ .

التاسعُ : " فُعُلٌ " - بضمّ الأوّلِ والثاني - كقوله : " نُزُلٌ " فى جمع " نَازِلٍ " .

العَاشِرُ : " فَعَلَةٌ " كقولِه : " بَرَرَةٌ " جَمعُ " بَارٍّ " .

الحَادِي عَشَرَ " فُعَلَةٌ " - بضمّ الفاء [وفتح العين] نحو " وُلاةٍ " جَمعُ "وَالٍ " ، وَأَصْلُهُ " وُلَيَةٌ " فقُلِبَت اليَاءُ أَلِفاً ؛ لتَحركُّها وانفتَاحِ مَا قبلَهَا .

---

(١) فى (ف) " عند " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة غافر ٥١ .

(٤) ينظر التكملة ١٧٩ ، وابن يعيش ٥/ ٨٠ .

(٥) العازب : الذى لا يروح عن الحى من الإبل ، وانظر المصدرين السابقين .

الثاني عشر: [فَعْلٌ ـ بفتْحِ الفاءِ وَسكُون العَين ـ نحو "صــاَحبٍ وَصَحْبٍ" ، وَرَاكبٍ ورَكْبٍ ، وَهُوَ لَيْسَ بجمْعٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ كَمَا تَبَيَّنَ فى صَدْرِ الكتَابِ خِلاَفاً للأَخْفَشِ "] (١) .

[وقولُه](٢) "بُزُلٌ" ، بضمّ الأوّل جَمْعُ " بَازِلٍ " ، وَهُوَ البَعِيرُ المُسِنُّ ، وَأَصْلُهُ "بُزْلٌ" بسكُونِ العَينِ لكنَّهُ حرّكَها لأَجْلِ الوزْنِ .

وقد جَاءَ علَى " فُعَّالٍ " كَشُهَّادٍ وكُتَّابٍ وقُيَّامٍ .

وَفي فَعِيلٍ أَنْبِيَــاءُ وَنُــذُر قَتْلَى وَخِصيَانٌ وَأَيْتَامٌ كَثُرْ

يُرِيدُ " وَفي فَعِيلٍ " صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَ لِتَكْسِيرِهِ خَمْسَةَ أَمْثِلَةٍ :

أحدُهَا "أَفْعِلاَءُ" فى قَوْلِه : " أَنْبِيَاءُ " جمعُ "نَبِيٍّ" ، وزَادُوا أَلِفَي (٣) التَّأْنيثِ فى آخرِه بإزَاءِ التَّأْنيثِ فى أَسْمَائِه نَحْو جَرِيبٍ (٤) وأَجْرِبَةٍ ، وَ " أَفْعِلاَءُ " فى الصّفَاتِ من " فَعِيلٍ " بإزاء " أَفْعِلَةٍ " فى الأسماءِ منْهُ .

الثَّــاني /" فُــعُلٌ " (٥) فــي قــوله : " نُذُرٌ " هُــوَ جَــمْعُ " نَذِيرٍ " ، مِــثْلُهُ "جَدِيدٌ ، وَجُدُدٌ" . ٢٠٠ب

الثالث : " فَعْلَى " كقوله : " قَتْلَى " وَهُوَ جَمْعُ " قَتِيلٍ " ، وَكَذَلِكَ كلُّ " فَعِيلٍ " بمعْنَى " مفعُولٍ " كَجَرِيحٍ وَجَرْحَى ، وَلاَ يُجْمعُ مِنْهُ عَلَى " فَعْلَى " (٦) إلاَّ مَا بِهِ

---

(١) سقط من النسختين ، وأكملته من شرح ابن القواس لوحه ٢٤٣ أ وهو فى بقيه شروح الدرة التى بين يدي، وانظر رأى سيبويه فى الكتاب ٦٢٤/٣ ، ورأى الأخفش فى شرح الشافية ٢٦٦/١

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) فى (ف) " ألف " .

(٤) فى النسختين " جراب " والصواب ما أثبت .

(٥) أى بضم الفاء والعين كما نص عليه كثير من شراح الدرة .

(٦) فى النسختين " فعل " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٥/ ٨١ .

آفةٌ أَوْ أَمْرٌ مَكْرُوهٌ وَقَعَ فيهِ الْحَيُّ ، فَأَمَّا قولُهُم :مَرِيض وَمَرْضَى فَهُو محمُولٌ على " جَرْحَى " ، وَإِن لمْ يكُن " فَعِيلٌ " فيه بمعْنَى " مفعُولٍ " ؛ لأنّه لازِمٌ لاَ مَفْعولَ لَهُ لكن لِمُشاركتهِ لَهُ فى وقُوعِهِ فيمَا يُكْرَهُ ، وَلِذَلك [لاَ] (١) يُقالُ : " امرأةٌ جَرِيحَةٌ "بَلْ يَسْتَوِي المذكّرُ وَالمؤنّثُ في" فَعِيلٍ "بمعْنَى"مفعُولٍ " ، وَيُقالُ :"مَرِيضاتٌ، وَمرِيضُونَ" وَلاَ يُقالُ : " جَرِيحَاتٌ وَجَرِيحُونَ " .

وكَذَا (٢) القولُ فى هَلْكَى ، وَمَوْتَى ، فاَعْرِفْهُ .

الرّابع : " فِعْلاَنٌ " بكسر الفاءِ كقولِهِ (٣) : " خِصْيَانٌ " وَاحِدُهُ " خَصِيٌّ " شبَّهوُه بِـ " ظَلِيمٍ وَظِلْمانٍ " فى الاسْمِ .

وجاء " فُعْلاَنٌ " بضمّ الفاء قَالُوا : " ثَنِيٌّ وَثُنْيَانٌ " (٤) ، شَبَّهُوُه بِـ " جُرْبَانٍ " جمع " جَرِيبٍ " فى الاسْمِ(٥).

الخامس : " أَفْعَالٌ " كقولِهِ : " أَيْتَامٌ " (٦) فى جمْعِ " يَتِيمٍ " ، وَمِثْلُه "شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ " .

قولُه :" كَثُرَ"يُرِيدُ مَا ذكرَهُ من الأمثلة كَثُرَ ، ولذلك لم يذكُرْ" فُعَلاَءَ" (٧) نحْوُ " فَقِيهٍ وَفُقَهاءَ " ، ولمْ يذكُرْ " فُعْلاَن " بضمّ الفَاءِ وقَدْ ذكرنَاهُ ، وَ " أَفْعِلَة " فى المُضاعَفِ نحْوُ " شَحِيحٍ وَأَشِحَّةٍ "، وَ " فِعَالٌ " نحو " لَئِيمٍ

---

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) فى (ف) " وكذلك " .

(٣) فى النسختين " كقولك " .

(٤) الثنى : البعير الطاعن فى السادسة .

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٦٣٥ .

(٦) سقط فى الأصل .

(٧) فى الأصل " فعيلاً " تحريف .

وَلِـئَـامٍ " ، وَقَـالُـوا : "ظُرُوفٌ " تكسير " ظَرِيفٍ " فحملُوه على " فُعُولٍ " .

فَعُولٌ الأُنْثَى عجَائِزٌ وَقُلْ   هُمْ وُدَدَاءُ ، وَ أَوِدَّاءُ رُسُلْ

يُرِيدُ " فَعُولٌ " إِذَا كَانَ صِفَةً ، أي " فَعُولُ " صِفَةُ الأُنْثَى منه "عَجَائِزٌ "

وَقَد ذَكَرَ لِـ " فَعُولٍ " أَرْبعةَ أَبْنيةٍ في التَّكسير :

الأوَّل " فَعَائِل " كقوله : " عجائز " جمْع " عَجُوزٍ " .

الثاني :" فُعَلاءُ " كقوله : " وُدَدَاءُ " في جمْعِ " وَدُودٍ " .

الثَّالث : " أَفِعَّلاَءُ " كقوله : " أَوِدَّاءُ " وَهُوَ جَمعُ " وَدُود " .

الرّابعُ :" فُعُلٌ " بضمّ الفاءِ وَالعينِ كقوله : " رُسُلٌ " جَمع " رَسُولٍ "، ومثله " غَفُورٌ ، وَغُفُرٌ ، وَصَبُورٌ ، وَصُبُرٌ " .

وَفِي فِعَالٍ دُلُثٌ هِجَانُ   وَجَمْعُ ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ

يُرِيدُ وَفي تكسير " فِعَالٍ " بكسْرِ الفَاءِ صِفَةً ، وَقَدْ ذكَر لتكسيره بنائَين :

أَحَدُهُمَا : " فُعُلٌ وَهُوَ " دُلُثٌ " وَاحِدُهُ " دِلاثٌ " [1] ، وهِـيَ النّاقةُ السَّريعةُ السَّيْرِ .

الثَّانِي" فِعَالٌ " وَهُوَ قولُهُ " هِـجَانٌ "عِندَ الخَـليلِ جَمْعٌ بمنزلة "ظِرافٍ"[2]، فَكَسَرُوا " هِجَاناً " الواحدَ على " هِجَانٍ " ، فلفْظُ الواحدِ كَلَفظِ الجَمْعِ ، فَهُوَ بمنزلةِ " فُلْكٍ " للواَحِدِ وَالجمْعِ ، لكن الألف في " هِجَانٍ " المُفْرَدِ بمنْزَلةِ الألفِ في " هِجَانٍ " الجمْعِ ، وَالكَسْرَةُ في المُفْرَدِ غَيْرُ الكسْرَةِ في الجَمْعِ [3] ، وَالألِفُ فِي

(١) في الأصل " دلث " تحريف .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٣٩ .

(٣) في الأصل " في الألف " تحريف .

" هِجَانٍ " المفرَدِ بمنْزلةِ الألفِ فى " كِتَابٍ " لِلْمَدِّ ، وَالألِفُ فى الجَمْعِ بِمنزلة ألفِ " رِجَالٍ " تُفِيدُ الجَمْعَ ، وَالكَسْرَةُ فيه كالكَسْرَةِ فى " رِجَالٍ " فلذلك قَالَ : " وَجمعُ ذَا بالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ " ، فَـ " ذَا " إشارةٌ إلى " هِجَانٍ " الذى لمْ يَتميَّزْ فى اللّفظ وَاحِدُهُ من جَمْعِهِ ، لَكِنْ فِى النّيّةِ وَالتّقْديرِ ، وَذلِكَ أمْرٌ وَهْمِيٌّ لاَ لَفْظِيٌّ ، وَمِثْلُهُ : " دِرْعٌ دِلاَصٌ ، (وَأدْرُعٌ دِلاَصٌ ") [1] .

والهِجَانُ : الكريمةُ الخَالصةُ مِنَ الإبلِ .

وَزَعَم أبُو الخطّابِ أنَّ " الشّمَالَ " ـ الَّتي هِيَ الخَلِيقَةُ وَالطَّبِيعَةُ ـ جَمْعٌ[2]،قَالَ جَرِيرٌ [3] :

وَمَا لَوْمِي أخِي مِنْ شِمَالِيَا

يُرِيدُ مِنْ شمائِلي .

وَفى " فَعَالٍ " صُنُعٌ نُورُ الخَفَرْ   وَ " فَيْعِلٌ " كَأهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرْ

يُرِيدُ فى تكسير " فَعَالٍ " بفتْحِ الفَاءِ صِفَةً ، وَقد ذَكرَ لتكسيره مثَالين : ٢٠١ / أ

أحَدهُمَا : " فُعُلٌ " وَهُوَ مِثْلُ [قولِهِ] [4] : " صُنُعٌ " وَهُوَ جَمْعُ " صَنَاعٍ " بفتْحِ الأوَّلِ ، يُقَالُ : " امرأةٌ صَنَاعٌ " للحاذِقَةِ المُصْلِحَةِ لِمَا تَصْنَعُهُ ، وَ " نسَاءٌ صُنُعٌ " .

---

(١) سقط في (في) .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٦٣٩ .

(٣) نسب الشارح هذا الشاهد لجرير تبعاً للفارسي في التكملة ١٨٧ ، وليس في ديوانه ، والشاهد كما في سر الصناعة ٦١٢/٢ قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثي ، وهو بتمامه :

ألم تعلما أن الملامة نفعها   قليل ، وما لومي أخي من شماليا

انظر : المفضليات ١٥٥ ـ ١٥٨ ، والمقتضب ٢٠٤/٢ ، والخزانة ٣١٢/١١ ، وابن يعيش ٥٠/٥ ، وشرح الشافية ٢ / ١٣٦ .

(٤) في الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم أجدها في (ف) ولعلها كما أثبت .

والثاني : " فُعْلٌ " بسكون الثانى فى المعتلِّ العينِ بالواو وَهُوَ قولُهُ : "نُورٌ" جمعُ " نَوَارٍ " وَهِيَ العَفِيفَةُ من النّساءِ [1] ، ولِذَلِكَ قَالَ : " نُورُ الخَفَرِ"، و"الخَفَرُ" : الحَيـاءُ ، وَمِـثْلُه " عَـوَانٌ ، وَعُـونٌ " وَهِيَ النَّصَفُ فى سِنِّهَا ، وقَـالُوا : رَجُلٌ جَوَادٌ ، ورِجَالٌ جُوْدٌ " .

وَقِيلَ : أَصْلُهُ بضمِّ الوَاوِ لَكِنْ حُذِفَت الضمّةُ ؛ لِثقلها عَلَى الوَاوِ .

وَقَدْ جَاء فيه " فُعَلاَءُ " قالُوا : " رجلٌ جَبَانٌ ، ورجالٌ جُبَناءُ " [2] .

قولُه :

وَفَيْعِلٌ كَأَهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرْ

هَذَا البناءُ لا يأتي إلاّ فى المعتلِّ العَيْنِ ، فَـ " أَهْوِنَاءُ " جَمعُ هَيِّنٍ ، وَ أَصْلُ " هَيِّنٍ " : " هَيْوِنٌ ، فاجْتمَعَتِ اليَاءُ وَالْوَاوُ وَالسّابِق سَاكِنٌ فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدْغِمت فيها الياءُ الأُولَى ، وَيُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامة نَحْوُ " هَيِّنُونَ ، وَهَيِّنَاتٌ " وَهُوَ الأَصْلُ فيهِ [3] .

قولُه : " قَد ظَهَرَ " يُرِيدُ العينَ المدغمَ فيهَا فى الوَاحدِ يَظهُرُ فى الجَمْعِ وَاواً كانت أوياءً [4] ، فَـمِـثَـالُ الوَاوِ قَـوْلُهُ : " أَهْوِنَاءُ " وَمِـثَـالُ اليـاءِ قَـوْلُهُم : " نبيٌّ وَأَنْبِياءُ " .

وَيحتَمِلُ أن يُرِيدَ بقوله : " قَد ظَهَر " يَعْنِي فى المعْتلِّ ، يُرِيدُ أنَّ هَذا البِنَاءَ الّذى هُوَ " فَيْعِلٌ " لم يَظْهَرْ إلاّ فى المعتلِّ ولَمْ يُعْرَفْ فى الصَّحِيحِ .

وَجَاءَ فيـه " فِعَالٌ " قَالُوا : " جَيّدٌ وَجِيـادٌ " ، وَ " أَفْعَالٌ " فقَـالُوا : مَيّتٌ وَأَمْوَاتٌ .

---

(1) وقيل : هي النفور من الريبة .

(2) ينظر الكتاب ٣ / ٦٣٩ .

(3) ينظر الكتاب ٣ / ٦٤٢ .

(4) وذلك لعدم الموجب لقلبها .

وَإِنّما لمْ يَذْكُر المثالين الآخرين ؛ لأنّه كَسّر عَليْهِماعلَى حَذْف الزّيادة فَكَأنّهم حَذفُوا اليَاءَ من " مَيّتٍ " فَصَار " مَوْتاً " فَكَسّروُه علَى " أَمْوَاتٍ " كَحَوْضٍ وَأَحْوَاضٍ ، وكَذلكَ الْقَولُ فى " فِعَالٍ " وَهُوَ كَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ ، فَافْهَمْهُ .

وَمَفْعَلٌ كَيفَ أَتَى مَفاعِلُ مَداعِسٌ مَنَاكِرٌ مُطافِلُ

يُرِيدُ بقوله : " مَفعَلٌ " مَا كانت الميمُ فى أوّله زَائدةً وَبعدَهَا ثَلاثَة أُصُولٍ .

قولُه : " كَيفَ أَتَى " يُرِيدُ على [أيّ] (١) حَرَكَةٍ أَتَى من ضَمّةِ ميمِهِ أو فَتْحِهِ أو كَسْرِهِ ، فَتِلْكَ ثلاثُ حَرِكَاتٍ ، وكَذَا حَركَةُ العَينِ لاَ تَخْلُو مِنْ أحدِ الثّلاث ، فَتضربُ ما للميم من الحركَاتِ فِيما لِلعَين فتكوُن تسعةُ أبنيةٍ ؛ وَلْنَذْكُرِ المُستَعمَلَ : أمّا " مَدَاعِسُ " فَوَاحِدُهُ " مِدْعَسٌ " بكسر الميم وَهُوَ:الرُّمْحُ الأصَمُّ .

وَأَمَّا : " مَنَاكِرُ " فَجَمْعُ " مُنْكَرٍ " بضمّ الأوّل وَفتْحِ الكَافِ " وَهُوَ (٢) اسْمُ المفعُولِ .

وأمّا : " مَطافِلُ : فَوَاحِدُها " مُطْفِلٌ " بضمّ الأوّل وكَسرِ العَينِ ، وَهِيَ الظّبْيَةُ (٣) التى لَهاَ طِفْلٌ .

قولُهُ : " كَيْفَ أَتَى مَفَاعِلُ " يُرِيدُ أنّه يُجمَعُ جَمعَ الرّباعّي علَى اختلاَفِ حركَاَتِ عَيْنِه وَمِيمِهِ ، وكذلك " مَفْعِلٌ " كَمَسْجِدٍ وَمَسَاجِدَ ، وكذلك " مَفعَلٌ " بفتح الميمِ وَالعينِ كَمَدْخَلٍ وَمدَاخِلَ ، وكذلك " مُفْعُلٌ " بضمّ الميمِ وَالعينِ كَمُنْخُلٍ وَمَنَاخِلَ ، وكذلك " مِفْعِلٌ " بكسْرِ الميمِ وَالعَينِ كَمِنْخِرٍ وَمَناخِرَ(٤) ، وَكذلك إِذَا

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) « الصبية » تحريف .

(٤) المنخر : ثقب الأنف واللغة المشهورة فيه بفتح الميم وكسر الخاء ، ولكنهم كسروا الميم إتباعاً للخاء . عن الشرح المجهول .

كَانَ الزَّائدُ في أوَّلِه هَـمزةٌ وليسَ بأفْعَـلَ فَعْلاءَ نحـو " أَجْدَلَ وأَجَادِلَ وأَصْـفَر وأَصَافِرَ (١) " ، وكَذَا(٢) إذَا كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ الهمْزَةِ نحْوُ " تنضُبٍ وتَناضُبَ " وَهُو : شَجرٌ ، وكَذَا (٢) إذَا كَانَ للإلْحاقِ بالرّباعيّ نحو " جَدْوَلٍ وجَدَاولَ ، وصَيْرَفٍ وَصَيارِفَ ، وَجُنْدُبٍ وجنادِبَ ، وَسُلّمٍ وَسَلالِمَ ، وَقَرْدَدٍ وَقَرَادِدَ " ، فاعرِفْه .

/ وَعَنْكَبُوتٌ جمعُهُ عَنَاكِبُ وَالجَمْعُ قَد يُجْمَعُ كَالأكَالِبُ ٢٠١/ب

" عَنْكَبُـوتٌ " وزنُهُ " فَـعْلَلُوتٌ " ، فَـالْوَاوُ ، وَالتَّـاءُ فِـيـهِ (زائِدتَانِ بدليل سُقُوطِهِما)(٣) فى قولهم : " عَنْكَبَاءُ " فتحذفهُما فى الجمْعِ فيَصيرُ " عَنْكَباً " فتكَسّره (٤) عَلَى " عَنَاكِبَ " كَمَا تقُولُ : " جَعفَرٌ وجَعَافِرُ " ، وكذلك تَفْعَلُ فى تكسير كُلِّ رباعيّ فيهِ زِيَادةٌ (٥) مَا لمْ يكُنْ حَرْفَ لينٍ رَابعَةً .

وَاحْترزْنَا بقولنا " رباعيّ " عن الثّلاثي ، تقولُ فى تكسير " مُدَحْرِجٍ " : دَحَارِجُ، فتحذفُ المِيمَ ، لأنَّها زائدةٌ فى الرُّباعيّ ، وتقُولُ فى " مَقْطَعٍ ": مَقَاطِعُ ، فلاَ تحْذِفُها وإنْ كَانَتْ زَائِدةً ؛ لأنَّـها زَائِدةٌ في الثُّلاثيّ ؛ لأنّه من القَطْعِ ، وكَذَا إذَا كَانَ الزّائـدُ ثانياً تقُولُ فى " كَنهْبُلٍ " اسْمُ شَجَرٍ : كَهَابِلُ ، أوْ ثالثةً نحو" فَـدَوْكسٍ ، وَسَـمَـيدعٍ"(٦) فَتَقُولُ فى جمعه : فَدَاكِسُ ، وَسَمادِعُ،

---

(١) في الأصل « الأصفر والأصافر » .

(٢) في (ف) « وكذلك »

(٣) في النسختين هكذا « زائد بدليل سقوطها » بصيغة الإفراد ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل « فتكسيره » .

(٥) في الأصل « رباعي » تحريف .

(٦) الفدوكس : الأسد ، والسميدع : السيد الموطأ الأكناف .

(وَتقولُ في " عَملَّسٍ " : " عَمالِسُ) (١) فتحذفُ اللَّامَ الثَّانيةَ المدغمَ فِيهَا الأُولَى وَإِن كَانتْ زَائِدةً رابعةً ، لأنَّها غَيْرُ مَدَّةٍ ، (وكذلك " بَلَهْوَرُ " اسمٌ للمَلِكِ مِن مُلُوكِ الهِنْدِ العظيم (٢) ، فتقُولُ فيه : بَلاَهِرُ ، فتحذفُ الوَاوَ وإِن كَانت زَائدةً رَابعةً ؛ لأنَّها غَيرُ مَدّةٍ) (٣) ، وتقُولُ في " عُصْفُورٍ " : عَصَافِير ، فلاَ تحذفُ الوَاوَ في الجمْعِ بلْ تقلِبُها ياءً ، وَفِي اسْتِقْصَاءِ هَذَا النَّوْعِ طُولٌ .

قولُهُ :

وَالجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالأكَالِبِ

الأكَالِبُ : جَمْعُ " أَكْلُبٍ " وَهُوَ جَمْعُ " كَلْبٍ " ، وكَذَلِكَ أَبْنِيةُ القلَّةِ قالُوا : " أَسْوِرَةٌ وَأَسَاوِرُ "(٤) ، وَالأَسْوِرَةُ : جَمْعُ سِوَارٍ ، وَجَمَعُوا " أَفْعَالاً " على "أَفَاعِيلَ" قَالُوا : " أَنْعَامٌ وَأَنَاعِيمُ " ، قَالَ سيبَوَيْهِ : وَلَيسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ كَمَا أَنَّه ليس كلُّ مَصدَرٍ يُجْمَعُ كَمَا جَمعُوا الأَشْغَالَ ، وَالحُلُومَ فَلذَلِك لَمْ يقُولُوا في جَمْعِ "بِرٍّ" : " أَبْرارٌ " وقَالُوا في "تَمْرٍ" : " تُمْرَانٌ "(٥)، وَأَبُو العَبَّاس يُجِيزُهُ قِياساً(٦) ، وَلَمْ تُسْمَع " الأكَالِبُ " من العَربِ وَقَدْ ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ (٧) .

---

(١) سقط في (ف) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٩١ ، واللسان والتاج في « بلهر » ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٢ .

(٣) من قوله « وكذلك بلهور » إلى هنا سقط في (ف) .

(٤) قال ابن يعيش ٥/٧٥ : « قال أبو عمرو بن العلاء : قد يكون أساور جميع إسوار ، فعلى هذا لا يكون من جمع الجمع ، ويكون أصله أساوير ، وحذفت الياء تخفيفاً .

(٥) ينظر الكتاب ٦١٩/٣ ، ونقل الشارح فيه تصرف .

(٦) ينظر المقتضب ٣٣٠/٣ ، والمذكر والمؤنث ١١٣ حيث قال المبرد : « والجمع يجمع إذا اختلف أنواعه » .

(٧) ينظر الصحاح في ٢١٣/١ (كلب) ، وابن يعيش ٥ / ٧٥ .

وقد جَمَعُوا " أَفْعِلَةً " بالألف وَالتَّاء فقَالوا: " أَعْطِيَةٌ وأَعْطِيَاتٌ " ، قَالَ ابنُ السَّراج : "وَكلُّ بناء من أبنيةِ الجُمُوعِ لَيْسَ عَلَى مِثَالِ " مَفاعِلَ "[1] أو "مَفَاعِيلَ " إِذَا اخْتلَفَتْ ضُرُوبُهُ فَجَمْعُهُ ـ عندي ـ جَائزٌ ، وَقياسُهُ أن تَنْظُرَ إِلَى مَا كَان على بنائه مِنَ الآحَادِ فَتُكسِّرُهُ [2] عَلَى مِثَالِ تَكْسِيرِهِ " [3] يُرِيدُ مِثَالَ تكْسِيرِ ذلك الوَاحِد، وَالقَصْدُ بجمْعِ الجَمْعِ إمَّا التَّكْثِيرُ كَأَنْعَامٍ ، وَأَنَاعِيَم ، وإمّا أن يُرَادَ به الضُّروبُ المختلِفَةُ ، وَقِيلَ : هذَا لاَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ جَمْعٌ ، كمَا يُثَنّى الجَمْعُ علَى معنَى الضَّرْبَيْنِ وَالنَّوْعَينِ ، فقَالُوا : إِبِلٌ وَإِبِلاَنِ ، وقَالُوا : جِمَالاَنِ ، فَلِذَلِكَ يُجْمعُ إِذَا أُرِيدَ بِهَ الضُّرُوبُ المختلفةُ .

وَفِي المُهَالَبَةِ هاءُ لاَحِقَهْ وَهْيَ للتَّعْوِيضِ كَالزَّنَادِقَهْ

وَاحِدُ " المهَالبَةِ " مُهَلَّبِيٌّ مَنسُوبٌ إلى المهلَّب بن أبى صُفرةَ [4] فحَذَفُوا أَحَدَ اللّامين من " المهلّبِيّ " ثم جَمعُوهُ جَمْعَ الرّباعيّ، فالهَاءُ للدّلاَلةِ على النِّسْبَةِ، فَالمرادُ بقولهم : المهالبَةُ [5] : " الْمُهَلَّبِيُّونَ " • وَقِيلَ : الهَاءُ عِوَضٌ من[6] ياءِ النَّسَبِ ، وَلذلك قَالَ :

وَهْيَ للتّعويضِ كَالزَّنَادِقَه

يُرِيُد أنَّ الهاءَ فى المهالبةِ عِوَضٌ من ياءِ النَّسَبِ كَما أَنَّ " التَاءَ " فى

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) (ف) « فتكسيره » .

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣ / ٣٢ ـ ٣٣ .

(٤) وهو أبو سعيد ، كانت له بنت اسمها صفرة وبها كان يكنى ، واسمه ظالم بن سراق الأزدى ، كان من أشجع الناس، وحمى البصرة من الخوارج. وله معهم وقائع مشهورة ، وتوفى في سنة ٨٣ هـ . ينظر ترجمته في وفيات الأعيان ٥ / ٣٥٠ ، والمعارف ٣٩٩ .

(٥) في الأصل « للمهالبة » .

(٦) سقط في (ف) .

الزَّنادقـةِ " عَـوضٌ من " الياء التى فى زَنَاديقَ (١) ، وَمَن لاَيَرى أَنَّ الهـاَء في " المهالبةِ " عِوَضٌ من ياءِ النّسب يكُونُ مَـعْنَى كَلامِ صَاحب الأرجُوزة : " وَفي المَهالِبَة هَاءُ لاَحِقَهْ " لِلدَّلالةِ علَى معْنَى النَّسَبِ ، ويكونُ قَولُه : " وَهْيَ للتَّعويضِ / ٢٠٢أ كالزّنادقة" بمعنَى أنّ الهاءَ اللاَّحِقَةَ للجمْعِ مشتركةٌ بين معنيين، فَهِيَ لاَحقةٌ ، للنَّسبِ وَهِيَ لاَحِقَةٌ أيضاً لمعْنىً آخَر (وَهُوَ) (٢) التَّعويضُ .

وَ " الزَّنَادِقَةُ " جَمْعُ " زِنْدِيقٍ " ، وَالأَصْلُ " زَنَاديقُ " فَحذَفُوا " الياءَ " التى قبْلَ القَافِ وَعوَّضُوهَا الْهاءَ ، وَلاَ يَجُوزُ الجَمْعُ بينَهُمَا ، قَالَ ابْنُ الجَوالِيقي (٣) فى "المُعرَّبِ " (٤) : الزِّنْدِيقُ لَيْسَ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ ،

وَلاَ الْـفَـرْزِينُ (٥) ، فَإذَا أَرادُوا مَا تَـعْنِي العَـامّةُ قَالُوا : مُلْحِدٌ وَدَهْـرِيٌّ – بفتْحِ الدَّالِ –، وَمِنَ السِّنِّ : دُهْرِيٌّ ، بضَمِّها ، وَالزِّنْدِيقُ : فارسِيٌّ مُعَرَّبٌ (٦)، وَأَصْلُهُ : زَنْدَهْ كَرْدْ ، أي : يَقُولُ بِدَوَامِ الدَّهْرِ ، أَي : الدُّنيَا زَنْدَهْ أَيْ : حَيَاةٌ فَقَطْ .

---

(١) في الأصل « زنادق » تحريف .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) هو أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي البغدادي اللغوي الأديب ، توفى رحمه الله سنة ٥٤٠ هـ على الأصح .

ينظر ترجمته في نزهـة الألبـاء في طبقات الأدباء ٤٧٣ ، ومعجم الأدباء ٧ / ١٩٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٨٧ .

(٤) ينظر المعرب ٢١٤ ـ ٢١٥ ، وفي التعريف والمعرب لابن بري ٩٨ .

(٥) الفرزين : هو الملك في اصطلاح الشطرنج ، وهو الذي يلي البياذقة وهم الرّجّالة ، ويقال له : الفرزان بكسر الفاء .

(٦) ينظر هذا في الجمهرة ٣ / ٥٠٤ ـ ٥٠٥ حيث نقله ابن دريد عن أبي حاتم .

وقد تدخُلُ الهاءُ لتأكيدِ تأنيثِ الجَمْعِ كَالّذكُورةِ ، وَالبُعُولةِ ، والملائكة ، وَتدخُلُ فى الجمْعِ لِلّدلالةِ على التّعريب كَمَوَازِجَةٍ ، والواحِدُ مَوْزَجٌ - وَهُو كَالجَوْرَبِ (١) ، وَكذَلكَ جَواربَة .

وقَدْ تدخُلُ للأمريْنِ (٢) وَهُمَا النَسَبُ وَالعجمةُ كالبَرابَرةِ ، والسّبَابَجة، يُرِيد الْبَرْبَرِيِّينَ ، وَالسَّبِيجِيِّينَ ، وَوَاحِدُ " السَّبَابَجةِ " سَبِيجِيٌّ ، وَهُمْ قَوْمٌ مِن السِّنْد كَانُوا يَتَوَلَّونَ السِّجْنَ بالْبصْرَةِ (٣) .

---

(١) في المعرب ٣٥٩ « والموزج : الخف ، فارسي معرب ، وأصله مُوزَهْ » .

(٢) في الأصل « الأمران » ، وفي (ف) « الأمرين » ، والصواب ما أثبت .

(٣) ينظر هذا في المعرب ٢٣١ ، واللسان والتاج في « سبج » .

"باب التصغير "

• القولُ في أبنية التَّصْغيرِ • أشْبَهُ شَيْءٍ هُوَ بالتَّكْسيرِ •
• عَلَى فُلَيْسٍ وَدُرَيْهِـمٍ بُنِي • ثُمَّ دُنَيْنِيرٍ بيَـاءٍ لَيِّـن •

التَّصْغيرُ وَالتَّحْقيرُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ مَصْدَرُ صَغَّرتَهُ إِذَا وَصَفْتَهُ بِالصِّغَرِ. وَفَائدتُهُ : الاخْتِصَارُ ؛ لأنَّهُ لَفْظٌ (١) وَاحِدٌ يُفْهَمُ مِنْهُ الصِّفةُ وَالموصُوفُ ؛ لأنَّ ياءَ التَّصْغِيرِ مَعَ تَغَيّرِ الحَرَكَةِ تُفِيدُ فَائدةَ وَصْفِ الشّيْءِ بالصِّغَرِ ، فإذَا قلتَ : "جَبَلٌ " احْتَمَلَ الصَّغيرَ وَالْكَبِيرَ ، فإِذَا أَردتَ البيانَ قُلْتَ: جَبَلٌ صَغِيرٌ ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْبَيَانَ مَعَ الاختصَارِ قُلتَ : " جُبَيْلٌ " ، ولذلك اختَّص بالاسْمِ ؛ لأنَّ الفعلَ لايُوصَفُ ، فَأمّا(٢) تَصْغيرُهُم فِعْلَ التَّعجّب فَالمرادُ بِهِ المصْدَرُ كَما أَضَافُوا (٣) إِلَى الفعْلِ وَالمرادُ المصدَرُ ، وَمِمّا يَدُلُّ عَلَى أنَّ التّصغيرَ بمنزلةِ الوصْفِ أَنَّهُم لايُعْمِلُون اسمَ الفَاعلِ إذَا صغّروهُ كَمَا لم يُعمِلُوهُ إذَا وَصَفُوهُ (٤) .

قولُهُ :

أَشْبَهُ شَيءٍ هُوَ بالتَّكْسيرِ

وَجْهُ شَبَهِ التّصْغيرِ بالتّكسيرِ من وجُوهٍ :

أَحدُهَا : أَنَّ صِيغَةَ المكبّرِ تتغيّرُ فيه كَماَ تتَغَيّرُ صِيغةُ الواَحدِ في التَّكْسيرِ.

وَالثّاني : أَنَّ الزّيادَةَ في التَّصْغيرِ ثَالِثةٌ كَمَا أَنَّ علامَةَ التكسيرِ في الرّباعيِّ وَالخُماسيّ وكَثيرٍ من الثُّلاثيّ كَذَلِكَ .

الثالثُ : الَّردُّ في المحذُوفِ اللّامِ مِنَ الثُّلاثيّ .

---

(١) في الأصل "لأن لفظه"

(٢) (ف) "لأن".

(٣) في الأصل "أضافوه"

(٤) "وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلا يقال : هذا ضويربٌ زيداً غداً ، كما لايقال : هذا ضاربٌ صغيرٌ زيداً غداً ، ولاهذا ضارب كريم زيداً غداً ؛ لأنه بالصفة خرج عن شبه الفعل، وكذلك اسم الفاعل المصغر " عن التعليقات الوفية للشريشي جـ ٢ لوحة ١٩١/ب

الرّابعُ : إبقاءُ الرَّابِعِ إذَا كَانَ مَدّةً وَحَذفُ الزّوَائدِ الّتى يُخِلُّ حَذفُهاَ بمعنىً فيهِ كَالتَّكسير .

الخامس : حَذْفُ الخَامسِ مِنَ الخُمَاسيِّ الأصُولِ [فيهمَا][1] .

السادس : أَنَّ مَاقبْلَ علاَمةِ التصغيرِ مفْتوحٌ [كَفَتْحِ مَاقبْلَ ألفِ الجمْعِ فى التَّكْسير] .[1]

السابع : أَنَّ مَابَعْدَ يَاءِ التَّصْغيرِ مَكْسُورٌ إذَا لَمْ يكُنْ حَرْفَ إعْرابٍ كَمَا أنَّ ماَ بعْدَ ألفِ التّكسيرِ كذلكَ ، فلذلك قَالَ : " أَشْبَهُ شَيءٍ هُوَ بالتَّكْسيرِ " يعْنى التَّصْغيرَ .

قولُه : " علَى فُلَيْسٍ " يُريدُ فى الثُّلاثيِّ الْمتُمكّن .

قولُه : " وَدُرَيْهم " يُريدُ فى الرّباعيّ .

قولُه : " ثم دُنَيْنِير " يُرِيدُ فِيمَا رَابعُهُ حَرفُ مَدٍّ [2]، وَفي الخُماسّىِ المحذُوفِ اللاّمِ[3].

قولُه : " بياءِ لَيِّنٍ " يُريدُ سَاكنةً مكسُوراً ما قَبلها فيمَا مثّل به كَدُنَيْنيرٍ . وَيَحْتمِلُ أن يُريدَ " بياءٍ لَيِّن " يَاءَ التَّصغِيرِ؛ لأَنَّها سَاكنةٌ ، [أَيْ][4] : بيَاءٍ سَاكنَةٍ .

أَوَّلُهاَ جَميعُهَا قَد ضُمَّا فَلِلثُّلاثيِّ [6] فُعَيْلٌ حَتْماَ .

---

(١) إضافة لزيادة التوضيح . وانظر شرح ابن القواس ١٢٠٣.

(٢) ذكر أن هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله فقيل له : لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار .

انظر المقتضب ٢/٢٣٤ وشرح الألفيه للمرادى ٥/٩٢، وابن يعيش ٥/١١٦.

(٣) وذلك نحو فريزيد فى فرزدق ، إذا عوض من المحذوف

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل "وللثلاثى"

"الـهاءُ" في " أَوَّلها " ضميرُ الأبنيةِ الثَّلاثَّةِ الـتّي ذكرَهَا من الثَّلاثِي ، وَالرّباعيّ ، وَالخُـماسيّ، يُريدُ أوّلُ الأبْنيَةِ الثَّـلاثةِ جميعُها مَضْمُومٌ ، وإنَما ضُمّ أوّلُ مثَالِ ٢٠٢ب التصْغيرِ لِيَمْتَازَ عَن المُكبّرِ ، وَاخْتصّ ذلك الامتيَازُ بضمّ الأوّلِ ؛ لأنَّ الضَّمّةَ تَنْضَمُّ مَعَها الشَّفَتَانِ ، وإذَا انضَمّتا صَغُرَ المَخْرَجُ بانْضِمَامِهِمَا فكَانَ فيهِ مُشَاكَلةٌ لِمعْنَى التَّصْغيرِ .

وَقيلَ : إنَّمَا ضُمّ أوّلُ المُصَغّرِ ؛ لأنّهُ لمَّا لزِمَ مِثَالاً وَاحِداً لاَ يَتَعدّدُ أُعْطِيَ أَقْوَى الحَركَاتِ فَهُوَ كالفَاعِلِ الذي لاَ يَتَعَدَّدُ .

وَقيلَ : إنّما اختَارَ الضَّمَّ ؛ لأنّ الفتْحَ قَد اخْتصّ بالجمْعِ كَمسَاجِدَ ، فلمْ يبْقَ إلاَّ الكَسْرُ وَالضّمّ ، فَلمْ يكْسرُوا أوّلَهُ لِثِقَلِ الكَسْرِ مَعَ الياءِ ، أو لِثِقَل اجْتماع كَسْرَتَينِ مَعَ الياء فِيمَا زَادَ علَى الثُّلاثيّ ،(فَتعيّنَ الضَّمُّ .

وَقِيلَ : لَمَّا اشْتَمَلَ المصغّرُ علَى الصّفةِ وَالموصُوفِ جَميعًا جَمعُوا فيه الحركَاتِ الثّلاثَ ، وَهِيَ الضّمةُ وَالفَتْحَةُ ، والكَسْرَةُ فِيمَا زَادَ على الثُّلاثِي)(١) وَلأنَّ الموصوفَ وَالصّفةَ أوّلٌ وثَانٍ ، فخصّوا المصغّرَ بحركة الأوّلِ وَهُو الفَاعِلُ ، وَبِحركَةِ الثاني وَهُوَ المفعُولُ ، فلذلك (٢) ضَمّوا أَوّلَهُ وَفتَحُوا ثَانِيَهُ ، وأَمّا كَسْرُ مَابعْدَ يَائِه (٣) فِيمَا زَادعلى الثَّلاثةِ فَلِحَمْلِهم له عَلى التَّكْسيرِ .

وَاخْتصَّ المصَغرُ بِتَغْيِيرَاتٍ أَرْبعٍ :

أوَّلُهَا : انضمَامُ أَوّله . وَالثَّاني : فَتْحُ ثانيهِ ؛ لأنّه لو ضمّ لتوالت ضَمّتان ، وَلوْ كُسِرَ لوقَعَ كَسرٌ بَعْدَ ضَمٍ في غَيرِ الأفعالِ وَذَلِكَ مخصُوصٌ بالأفعالِ

---

(١) سقط من (ف) انتقال نظر

(٢) فى (ف) "فكذلك "

(٣) فى الأصل "ثانية" تحريف

المبنيةِ للمفعولُ فلم يَبْق إلاَّ الفتْحُ ، ولَتوَالت أيضًا أَربْعُ كسرات ٍفيماَ زَادَ على الثُّلاثى ، وَهُوَ [الثّانى] [1] وَكَسرُ مابعد الياءِ وَاليَاءُ فى تقدير كسرتين فَتعيَّنَتِ الْفَتْحَةُ.

الثَّالِثُ : زِيَادَةُ الْيَاءِ ثَالِثةً ؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ الحَرَكَاتِ لاَيكْفى فى امْتِيَازِ المصغّرِ عن المكبّر، إِذْ فى المكبّرِ مَا هُوَ مضمومُ الأَولِ مَفْتوحُ الثاني كَجُمَّيْزٍ ، وَلُغَّيْزَى وَلَيْسَ مُصَغَّرًا ؛ (لأنَّ يَاءَهُ) [2] رَابعةً ، فزَادُوا الياءَ لِسُفْلِ مَخْرجِها وَانْخفَاضِه فنَاسَبَ معْنَى المصغّرِ وَهُوَ انْحِطاطُهُ عن المكبّرِ ، وَقيلَ: لَوْ زِيدَت [3] الألِفُ لصَارَ مثْلَ غُرابٍ فَلمْ يَخلُصْ للتَّصْغيرِ ، وَكَذَا لَوْ زِيدَت الواوُ لصَارَ " فُعَولاً " بضمّ الأوّلِ وفتْحِ الثّانى فَلَمْ يَخلصْ أَيضًا للتَّصْغيرِ [4] .

الرابع : كَسْرُ ما بعد الياءِ إذا [5] لمْ يَكُنْ حَرْفَ الإعرَابِ .

قولُه :

فللثّلاثيّ فُعَيلٌ حَتْمَا

يُرِيدُ أَنّ الثلاثىّ فيه التّغييراتُ الثّلاثُ إِذَا كاَن مُعرباً على سبيل الوجُوبِ ، ولذلك قَالَ : " حَتْمَا " ، وَنصَبَ " حَتْمًا " على المصَدرِ ، أَيّ : أحتم ذلك فيه حَتْمًا أَي : أُوجِبُه وُجُوبًا.

---

(١) سقط فى الأصل ، ويريد بقوله " الثانى" العين فى المصغر فلو جعلنا حركة العين فى نحو "جعيفر، ومصيبيح" كسرة لتوالت أربع كسرات كما ذكر الشارح.

(٢) فى الأصل " إلا زيادة " تحريف .

(٣) (ف) " زادت " .

(٤) فى الأصل " لتصغيره "

(٥) فى الأصل " إذ " ، وما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب على مقتضى العوامل نحو زبيد ، وأنه لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكسير إلا خمسة أشياء .

انظرها فى شرح الألفية للمرادي ٥ / ٩٧ .

فقُلْ مُمَثّـلاً لذاكَ رَاوِيـا أخشَى رُكَيْبًا أوْ رُجَيْلاً عَادِيَا

" ذَاكَ " مِن قَـوْلِهِ : " مُمَثّـلاً لِذَاك رَاوِيَـا " إشَـارةٌ إلَـى وَزْنِ الثُّـلاثيّ وَهُـوَ "فُعَيْلٌ" ، قولُهُ : " رَاوِيَا " يَعْنى بَيْتَ أُحَيْحَةَ بْنِ الجُلَاحِ (١) ، وَصدرُه :

بَنَيْتُـهُ بِعُصْبَـةٍ من مَالِيَـا أخْشَىٰ رُكَيْباً أوْ رُجَيْلاً عَادِيَا (٢)

فَـ " رُكَيْبٌ " تَصغِيرُ " رَكْبٍ " وهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ يَقَعُ عَلَى الجَمِيعِ ، وَ "رُجَيْلٌ" " تَصْـغِيـرُ " رَجْلٍ " بسكون الجيم وَفتْحِ الرّاءِ ـ يقـولون : " رَاجِـلاً ، ورَجْـلاً ، وَرَاكِبًا وَرَكْبًا " ، وَلوْ كَانَ جمْعَ " رَاجِلٍ ، ورَاكِبٍ " لما جَازَ تصـغيرُه على لفْظِهِ ؛ لأنّه ليس من أبنيـةِ جمُـوعِ القلّة فلمّـا صـغّروُه علـى لفْظِهِ دَلّ ذلك عَلَى أَنّه اسمُ الجمْعِ كقولهم فى "تمْرٍ" : "تُمَيْرٌ" ، وَفِى عَسَلٍ : " عُسَيْلٌ " .

وَفي الرُباعيّ فُعَيعِلٌ وَجَبْ وَفي الخُماسِيِّ الأصيلِ يُستَحبْ

يُرِيُد فى تَصْـغِيـر الرُّباعـيّ الأصلِ (والملحَقِ به) (٣) يجبُ تكريُر العـينِ [فيقَالُ] فى جَعْفَرٍ : جُعَيْفِرٌ ، بوزن " فُعَيْعِلٍ " ، وإنّما كُرّرَتْ فى هذَا المثَالِ العَينُ فَقِيلَ : " فَعَيعِلٌ "ولم يُقَل " فُعَيلِلٌ "(٤) بتكْريرِ اللّامِ (٥) ، لظهُورِ (المِثْلَيْنِ)(٦) فى الرُّباعيّ المُضَاعَفِ العَينِ نحْوُ " سلّمٍ ، وَسُلَيْلِمٍ " .

(١) أحيحة بن الجلاح شاعر جاهلي ، كان سيد قومه من الأوس ، وكان من دهاة العرب وشجعانهم ، وكان رجلاً صنعاً للمال ، شحيحا عليه ، يبيع بيع الربا بالمدينة ، ينظر ترجمته فى الأغانى ١٥/ ٣٧ .

(٢) انظر التكملة ١٧٨ ، والأغـانى ١٥/ ٤٨ ، والمنصف ٢/ ١٠١ ، وابن يعـيش ٥/ ٧٧ ، وشـرح الشافية ٢/ ٢٠٢ ،العصبة :دار بنى جحجبى بالمدينة ، والباء فى " بعصبة " بمعنى " فى".

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " فعيعل " ، وفى (ف) " فعيعيل " ، والصواب ما أثبت .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في النسختين (المثلان) .

وَتقولُ [فى] (١) الملحَقِ بالرُّباعيّ : " جَوْهرٌ ، وجُوَيْهِرٌ " ، وكذا الرّباعيّ بزائدٍ فى أوّلِهِ نحْوُ : أَجْدَلٍ وأُجَيْدِلٍ ، وأَفْكَلٍ وأُفَيْكَلٍ ، ومَدْخَلٍ ومُدَيْخَلٍ ، ومَجْلسٍ ومُجَيْلِسٍ " .

قولُه :

وفى الخُماسيّ الأصيلِ يُسْتَحَبْ

يُريدُ بالأصيلِ الخُمَاسِيَّ المجرَّدَ منَ الزّيادةِ نحْوُ " فَرزَدقٍ " تقُولُ فى تَصْغيرِه : " فَرَيْزِدٌ " (٢) .

قولُه : " يُسْتَحَب " مُستَحَبٌّ فيهِ " فُعَيْعِلٌ " دُونَ " فُعَيْعيلٍ " يُريدُ أنّ تَرْكَ التّعْويضِ منَ المَحْذُوفِ مُسْتَحَبٌّ فيهِ ؛ لأنّ القصْدَ بحَذْفِ الأخيرِ التّخْفيفُ ، فَإذَا عَوّضت لم يحصُل التّخْفيفُ الحاصلُ بغيرِ عوَضٍ .

إذْ كُنتَ تحذفُ الأخيرَ منْهُ ... نحوُ سُفَيْرِجٍ فَعَوِّضْ عَنْهُ

فَقُل : سُفَيْرِيجٌ وَطَوْرًا الْزِمَا ... نَحْوُ نُبَيْنِيرٍ بياءٍ حتْمَا

فى كُلِّ مَا الرابعُ مِنْهُ حَرْفُ مَدّ ... وبَعْدَ حَرْفِ المدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدْ

قولُهُ : " إذْ كُنْتَ تحْذِفُ الأخِيرَ " تعليلٌ لِتَصْغيرِ الخُماسيّ المجرّد من الزّيادة على " فُعَيْعِلٍ " ؛ لأنّه إذَا حُذِفَ منْه الحرْفُ الأخِيرُ صارَ رُباعِيّاً فصُغّر علَى مثالِ تَصْغيرِ الرّباعيّ ، فقَولُه : " نحو سُفَيْرِجٍ " تمثيلٌ لتصغير الخماسيّ بعدَ حَذفِ آخرِهِ ؛ فإنّ مكبّرَهُ " سَفَرْجَلٌ " ، فَـ " سُفَيْرِجٌ " فى الخماسيّ كَـ "جُعَيْفِرٍ " فى الرُّباعيّ ؛ لأنّك لمّا (٣) حَذفْتَ آخرَهُ صَارَ رُباعِيّاً ، وقد حكِيَ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى الأصل " فريزدق " .

(٣) فى (ف) " إذا " .

"سُفَيْرِجَلٌ " (١) وَهُوَ نَادِرٌ لا يُعَوَّلُ عليه .

قولُهُ : " وَعوِّضْ عنه " يُريدُ : وَعَوِّض (٢) الحرفَ الخامسَ المحذوفَ من "سَفَرْجَلٍ " إن شئتَ كماَ عوّضت فى الجَمْعِ نحو " سَفَارِيجَ " (٣) ؛ لأنّ التّصغيرَ وَالتَّكسيرَ من وَادٍ وَاحدٍ (٤)، أي : يتّفقَان فى أكثرِ الأمرِ .

قوله : " وَطوراً أَلزمَا " يعنى ألزم المصغّر " الياء " ثُمّ بَيّنَ مَوضعَ اللّزومِ فقَاَل : " فى كُلّ مَا رابعهُ حَرفُ مدّ " .

قولُه : " نحو دُنَيْنيرٍ " مثالٌ لِماَ رابعهُ حَرفُ مَدٍّ ، فَإنّ مُكَبَّرَهُ "دينَارٌ" ، وَالأَلِفُ فى مُكبّره رَابعةٌ ، ولذلك (٥) تقُولُ فى " عُصفُورٍ " : " عُصَيْفيرٌ" تقلبُ الواوَ ياءً ؛ لسكونِهَا وَانْكسارِ مَا قبلَها كما قلبتَ الألفَ فى " دينَارٍ "، ولهذا المعنى تقُولُ فى "مُنطلق" : "مُطَيْلِقٌ" (٦) بحذفِ النّون ، وإن عَوَّضتَ (قُلتَ :

---

(١) الذى حكاه الأخفش الأوسط ، يعنى بإثبات الحروف الخمسة ، وبإبقاء فتحة الجيم كما فى شرح الشافية ١/ ٢٠٥ ، وقال ابن يعيش ٥/ ١١٧ : " يعنى بتحريك الجيم ، وذكر بعضهم أن " سفيرجل " بكسر الجيم كما فى شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢/ ١٢٠٤، وشرحها لمجهول لوحة ١٦٦ أ، وقال سيبويه ٣/ ٤١٨ " وإنما منعهم أن يقولوا : سفيرجِلٌ أنهم لو كسروه لم يقولوا : سفارِجِلُ ولا فرازِدِقُ .. وهذا قول يونس . وقال الخليل : لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين ، لقلت : سُفَيْرِجِلْ كما ترى ، حتى يصير بزنة دنينير . فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب " .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) فى الأصل " سفارج " .

(٤) قال هذا سيبويه ٣ / ٤١٧

(٥) فى (ف) " وكذلك .

(٦) فى الأصل " مطيليق " .

مُطَيْلِيقٌ) (١) ولا تَحذِفُ المِيمَ ؛(٢) لأنَّها زَائِدةٌ لِمعنىً ، وهُوَ دَلالَتُها على اسمِ الفاعِل.

قولهُ :

وبَعْدَ حرفِ المدِّ حَرفٌ قد وَرَدْ

احترزَ بهِ من وقوعِ حرف المدِّ طَرفاً ، واحترزَ بقوله : " الرّابع منه حَرفُ مَدّ " عمّا الخامسُ منهُ مدّةٌ نَحْوُ "عَضْرَفُوطٍ" ، وهُوَ العظَايَةُ الضَّخْمَةُ العَرِيضَةُ (٣) ، فإنّ المدّةَ فيه تُحْذَفُ ، فيُقَالُ : "عُضَيْرِيفٌ" ، فَاليَاءُ (٤) فيه عِوَضٌ من لاَمِ الكلمَةِ وهِيَ (٥) ليْسَتْ هِيَ ؛ لأنّ الواوَ انقلبت ياءً (٦) لمجيئها قبلَ " الرّاء " ومحلُّ الواوِ بَعْدَ "الرَّاء" .

إلاَّ أُفَيْعَالاً فأثْبِتْ ألِفَهْ   كذَا فُعَيْلاَنُ في الاسمِ والصِّفَةْ ٢٠٣ب

كـذَا فُعَيْلاَءُ فَلاَ يُغَيَّرُ   من لفظه الألفُ إذْ يُصَغَّرُ

فقُلْ حُمَيْراءُ وقُلْ سُكَيرانْ   وقُلْ أُجَيْمَالٌ وقِسْ فَقَدْ بَانْ

قَوْلُهُ : " إلاّ أُفَيْعَالاً " ومَا بَعْدَهُ مِنَ الأبنيةِ الثّلاثةِ الّتي ذَكَرهَا اسْتِثْنَاءٌ مِن قَوْلِهِ :

فِي كُلِّ ماَ الرّابعُ منه حَرفُ مَدّ   وبَعْدَ حَرفِ المدِّ حَرفٌ قَدْ وَرَدْ

---

(١) في الأصل " فقلت : طيليق " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤٢٧ ، والمقتضب ٢/ ٢٤٩ ، والأصول ٣/ ٤٢ .

(٣) لم أجد في المعاجم – التي بين يدي – من وصفها بهذا الوصف ، وإنما وصفوها بأنها دويبة بيضاء ناعمة ، وقيل : هي ذكر العظاء ، وقيل : هي ضرب من العظاء ، وقيل : هي دويبة تسمى العسودة بيضاء ناعمة ، وتصغر على عضيرف أو عضيريف . انظر الصحاح ، والتهذيب واللسان، والتاج في مادة (عضرفط) ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٤٠ .

(٤) (ف) " فاللام " تحريف .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) (ف) " واواً " تحريف .

فإنّ الرابعَ من " أَفْعَالٍ وَفَعْلاَنَ وَفَعْلاَء " حَرفُ مّدٍ وَهُو الألفُ وَلمْ يلزّمْ إبدالُهُ ياءً فِي التّصغيرِ ، بَلْ وَلاَ يُجوُز تَغْيِيرُ ألفِ " فَعْلاَنَ " بحَالٍ ، أمَّا (١) "أُفَيْعَالٌ " فَتَصغِيرُ الجمْعِ ، وَمِثَاله قولُهُ : " أُجَيْمَالٌ " في تَصْغيرِ " أَجْمَالٍ " جَمْع " جَمَلٍ " .

قولُه : " فأثبتْ ألفَهْ " يعني في التّصغير ، وإنّما لم تقلب ألفُهُ ياءً (وإن)(٢) كانت مدّةً رَابعةً ؛ لأنَّها تدلُّ عَلَى الْجَمْعِ فَقلْبُهَا (٣) ياءً يُخِلُّ بمعنَى الجَمْعِ ، وَكَذلِكَ كلُّ جَمْعٍ كَانَ عَلى " أَفْعَالٍ " كَذَا تَصْغيُرُه ، وَلمْ يذكُرْ سِيبَوَيهِ "أُفَيْعَالاً " في أَمْثلةِ التّصْغيرِ (٤) ؛ لأنّ تَصْغيرَ الجَمْعِ يُنَافِي مَعْناه ؛ لأنّ التّصغيرَ يفيدُ التّقليلَ ، وَالجَمْعُ يُفيدُ التّكثِيرَ فَبيْنَهُمَا مُنافاةٌ ، وَالّذى سَوّغَ تَصْغِيرَهُ كَوْنُهُ مِنْ أَبْنيَةِ القِلّةِ ، وَلمْ يُضِفْ صَاحبُ الأرجُوزَةِ مِثَالَ " أُفَيْعَالٍ " إلَى الأَمثِلَةِ الثّلاثةِ الّتِي تَقدَّمَ ذكرُهَا اقْتِدَاءً بِسِيبَوَيْهِ ، لِمَا ذَكرنَاهُ .

وَأَمّا " فُعَيْلاَنُ ، وَفُعَيْلاءُ " فَصُدُورُهَا دَاخِلَةٌ في " فُعَيْلٍ " تَصْغِيرُ الثّلاثِيّ ، وَالزّيادةُ في آخرِهَا بمنزلَةِ تاءِ التّأنيثِ في طَلْحَةَ .

وَقيلَ : إنّمَا ثَبَتَتِ الألِفُ في " أُجَيْمَالٍ " ؛ لأنّهَا لوْ قُلِبَتْ ياءً لالْتَبَسَ تَصْغيرُ الجمْعِ بتَصْغيرِ المصْدَرِ ، فَإنّكَ (تقُولُ) (٥) في تَصْغيرِ " إجْمَالٍ " - بكسْرِ الهمزَةِ مَصْدرِ " أَجْمَلَ الرّجلُ يُجمِلُ إجْمَالاً " تَقُولُ (٦) : " أُجَيْمِيلٌ " .

---

(١) في (ف) " وأما " .

(٢) في النسختين " دون " والصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل " فظنها " تحريف .

(٤) نص عليه السيرافي بحاشية الكتاب ٣/ ٤١٥ .

(٥) في النسختين " قلت " والصواب ما أثبت .

(٦) هكذا في النسختين ، وهو توكيد لفظي لـ " تقول " الأولى .

قولُهُ : " كذَا فُعَيْلانُ " تصغيُر " فَعْلاَنَ " ، فأقُولُ : ما كَانَ عَلى زِنَةِ "فَعْلاَنَ" ، فإمّا أن يكُونَ علماً نحو " سلْمَانَ " ، وإمَّا صِفةً مؤنّثُها " فَعْلَى " نحو " سكْرَانَ " ، أوْلاَ يَكُونُ ، فإنْ كانت الألفُ وَالنّونُ فى " فَعْلاَنَ " عَلَمًا امتنع [الحذفُ[1]] كألفي [2] التّأنيثِ ، فتقولُ فى تحقير سَلْمَانَ : " سُلَيْمَانُ " بفتْحِ مَا بعدَ ياءِ التّصغيرِ لِتثبتَ الألِفُ التى قَبْلَ النّونِ كمَا تَثْبتُ الألِفُ التى قبلَ الهمزَةِ فى " حُمَيْراَء " .

وَإنْ كانت الألفُ والنّونُ فى الصّفةِ الّتى لهَا " فَعْلَى " فَكَذَلِكَ تَقُولُ فى سَكْرَانَ : سُكَيْرَانُ .

قولُه : " وَقِسْ فَقَدْ بَانْ " يُريدُ قِسْ " فَعْلاَنَ " عَلمًا على " فَعْلاَنَ فَعْلَى " النّكرةِ ، وَإلىَ " فَعْلاَن " عَلَماً و " فَعْلاَنَ فَعْلَى " أشَارَ بقوله : « فى الاسمِ والصّفَةِ » .

وَإن لم يكن " فَعْلاَنُ " عَلَمًا وَلاَ " فَعْلاَنُ فَعْلَى " فالضّابِطُ فيه أن ما قلبت ألفُهُ فى التكسير ياءً قلبت فى التّصغيرِ [3] وَإلاَّ فَلاَ ، تقُولُ فِي سِرْحَانَ : سُرَيْحِينُ لقولهم : سَرَاحِينُ في جَمْعِهِ ، وإن لم يُكسّر على " فَعَالِينَ " : ثبتت ألفه فى التّصغير تقولُ فى " سَعْدانٍ " لِضَرْبٍ من النّبْتِ : " سُعَيْدانٌ " بثُبُوتِ[4] الألفِ ، لعدمِ تكْسيره على " سَعَادينَ " .

وكذلك مَا ألفُه خَامسةٌ وبَعدَهَا نونٌ تثبتُ فى التّصغير نحو " زَعْفَران " تقولُ : زُعَيْفران .

---

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) فى (ف) " الفن " تحريف ، وفى الأصل هكذا " ألفى " والصواب ما أثبت .

(٣) فى الأصل " التكسير " تحريف .

(٤) فى الأصل " لثبوت " تحريف .

قولُه : " فقل حُمَيراءُ " يُريدُ أنَّ ألفَ ما قبلَ ألفِ المَدِّ التي قبلَ ألفِ التأنيث لاَ تُكْسَرُ فلا تقلبُ الألفُ ياءً بل يبقَى ما قبلَها مفتُوحاً كمَا يبقى ماَ قبلَ ٢٠٤أ
تاءِ التّأنيثِ كَذَلِكَ ، وَلأنّه لو كُسِر ما قبلَ الألفِ لصَارَ ياءً وانقلبت الهمزَةُ المبدلةُ من ألفِ التأنيث بعدهَا ياءً فتَصير " حُمَيْريّاً " كَماَ تقولُ : "حُرَيْبِيّ، وَعُلَيْبِيٌّ " في تصغير " حِرْباءٍ ، وَعِلْباءٍ " ممَّا ألفُهُ للإلحَاقِ ، فلم يَبْقَ فرقٌ بينَ الهمزةِ المنقلبةِ عن ألفِ التأنيثِ وَبيْنَ الهمزَةِ المنقلبةِ عن ياءِ الإلحَاقِ .

وَألفُ التَّأنيثِ مثلُ هَائِـه   تَثْبُتُ لا تَزُولُ عن بنائِــه

نَحوُ حُبَيْلَى ، وَمِثَالُ الهاءِ   طُلَيْحَةٌ فَقِسْ عليهِ الجَائِي

يُرِيدُ بألفِ التّأنيثِ المقصُوْرَةَ .

قولُه : " مثل هَائه " يُرِيدُ مثل هاءِ التّأنيث فيما يمكنُ بقاؤُهَا فيه ، ويُرِيدُ بألفِ التّأنيثِ الرّابعَةَ ، وتمثيلُه بـ " حُبَيْلَى " دلَّ على مُرَاده ، فَصارَ تحقيقُ كلامه : وَألفُ التّأنيثِ إذَا كَانت رَابعةً مِثْلُ هَائه ؛ فإنّ ألفَ التأنيثِ إذا كانت خامسةً تُحْذَفُ ، تقُولُ في " قَرْقَرَى " : " قُرَيْقِرُ " بحذف الألفِ - وَهُوَ اسْمُ مَوضعٍ - (١) ، و " جَحْجَبَى " - اسْمُ رَجُلٍ - (تقولُ فيه) (٢) : جُحَيجِبٌ " فَتحذفُ الألفَ خَامسةً للتّأنيثِ كانت أو لغيره كَمَا تحذفُ اللّامَ من " سَفَرْجَلٍ " في التّحقير؛ لتناهي مِثَالِ (٣) التّحْقيرِ دُونَها .

وَإنّما ثَبتَتْ رابعةً نحو " حُبَيْلَى " ؛ لأنّ الكلمَةَ بها على أَرْبعةِ أحْرفٍ ، ولاَ تحذفُ في التّصغيرِ من الأربعةِ شيئًا ؛ لأنّ الاسَم لم يخرجْ بكَونهِ رُبَاعيّاً عن

---

(١) انظر معجم البلدان ٤/ ٣٢٦ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) " مثل " .

بناءِ التّصغير ، وإنّما فَتحُوا مَا قبلَ ألفِ التّأنيث ، لئلاّ تنقلبَ ياءً إذا انكسَر مَا قَبلَها ؛ لأنَّ انقلاَبَها يُخِلُّ بدلاَلتَها على التّأنيثِ ، ولذلك تقُولُ في "مَرْمَى" : "مُرَيْمٍ، وفى "أَرْطَى : أُرَيطٍ ، فَتكْسُر مَا قبلَ الألفِ فتنقلبُ ياءً ؛ لأنَّها لغيرِ التّأنيثِ، ويَحْتَمِلُ (أن يكُون قَولُه) (١):"وَألِفُ التّأنيثِ مثلُ هائهِ"في انْفتاحِ ما قَبلَها .

وقولُه : " وَمِثَالُ الهَاءِ طُلَيْحَةٌ " يُرِيدُ المؤنّثَ بالتّاءِ وهي تثبتُ في الاسمِ قَلّتْ حروفُه أَمْ كَثُرَتْ ؛ وَلذلِكَ [تقُولُ] (٢) في " سَفَرْجَلَةٍ " : سُفَيْرِجَةٌ ، فتحذفُ اللاّمَ وَتبْقي الهَاءَ ، وإنّما فُتِحَ مَا قَبلَها ، لأنّها بمثابةِ اسمٍ ضُمّ إلى آخر فتفتحُ مَا قبلَها كَما تفْتَحُ مَا قبَل الاسمِ الثّاني إذَا ركّبتَهُ مع الأوّلِ(٣) .

قولُه : " فَقِس عليه الجَائِي " يُرِيدُ في المؤنّثِ الثّلاثي بغير عَلاَمَةٍ .

وَكُلُّ مَحْذُوفٍ إذَامَا صُغِّرَا يُرَدُّ للأصْلِ فقُلْ مُصَغِّرَا
وَعُيَيْدَةٌ يُدَيَّةٌ شُوَيْهَهْ ثُبَيَّةٌ عُضَيَّةٌ سُتَيْهَهْ
وَقُلْ أُبَيٌّ وَفُوَيْهٌ وَذُوَيْ وَفي غَضًى وَبَابِه فَقُلْ غُضَيْ
وَفي عَمٍ وَبَابِه فقُلْ عُمَيْ ....

قولُه : " وَكُلُّ مَحْذُوفٍ " يُرِيدُ من الثُّلاَثّي .

قولُه : " يُردُّ للأصْلِ " يُرِيدُ إلَى الأصْلِ الّذي هُوَ ثلاثةُ أَحْرُفٍ ، وَإنّما وَجَبَ رَدُّ المحذُوفِ في التّصْغيرِ(٤) ؛ لأنّ الاسمَ إذَا كَانَ علَى حرفين امتنع تَصْغِيرُهُ ؛ لأنّ ياءَ التّصغيرِ لاَ تقعُ إلاَّ ثالثةً ساكِنة ، فلو لم يردّ الحرفُ

(١) في (ف) " أن يريد بقوله " .
(٢) سقط في الأصل .
(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤١٩ .
(٤) انظر الكتاب ٣/ ٤٤٩ ، وشرح الشافية ١/ ٢١٧ .

المحذوفُ لوقعت ياءُ التّصغير طَرفاً إذْ لا تقع إلاّ ثالثةً كَألف التّكسير ، ولو ٢٠٤ب
وَقعتْ طَرفاً لَتَحَركَّتْ بحركَاتِ الإعرَابِ ، ووَضْعُها على السكُونِ ؛ لأنّها بمنزلةِ أَلفِ التّكسيرِ ، وَالياءُ فى " دُرَيْهِمٍ " كالألفِ فى " دَراهِمَ " وكانَ يؤدّى ذلك إلى قَلبِ ياء التّصغير أَلفاً ؛ لِتَحَرّكِهَا وَانفتَاحِ مَا قبْلَهَا ، وذلك يؤدّي إلى حذفِهَا ؛ لسكُونها وسكُونِ التّنوينِ بَعْدهَا فِيمَا يُنَوّنُ ، وذلك مخلٌّ بمعنَى التّصْغيرِ ، فوجَبَ رَدُّ الحرفِ المحذُوفِ ، لتقع ياءُ التّصغير ثَالثةً وبعْدَهَا حَرفُ الإعْراب .

ثُمّ المحذُوفُ على ثلاثة أضربٍ : تَارةً يكونُ بعوضٍ كَعِدَةٍ ، وتَارةً يكوُن بمُوجبٍ ، وهُو مَا حذف لالتقاء الساكنين كالمقصُورِ والمنقُوصِ المنوّنَيْنِ فى الثّلاثيّ ، وتَارةً يكوُن اعتبَاطًا لا لموجب كيَد ، وَدَمٍ .

وأمّا " وُعَيْدةٌ " فتصغيرُ " عِدَةٍ " وَهُو ما حُذِفَ فاؤُه ، فَلمّا صَغّروهُ ردُّوا الواوَ التى هى فَاءٌ . المحذُوف هُنا علَى ثلاثةِ أَضْربٍ ، ما حُذفَ فاؤُه ، ومَا حُذِفَ عينُه ، ومَا حُذفَ لامُه .

وَأَمّا " يُدَيَّة " فتصغيرُ " يَدٍ " ، وَأَصْلُه " يَدْيٌ " فلمّا صَغّروُه ردُّوا الياءَ الّتِي هِيَ لاَمُ الكلمةِ وَأَدْغَمُوا فِيهَا يَاءَ التّصْغيرِ ، وَهُوَ محذُوفُ اللّامِ .

وأمّا " شُوَيْهَةٌ " فتصغيرُ " شَاةٍ " وَأصْلُها "شَوْهَةٌ " ولاَمُهَا هاءٌ لقولهم : شِيَاهٌ ، فلمَّا صَغّروهُ رَدُّوا الهاءَ الّتِي هِيَ لاَمٌ .

فَإِن قُلتَ : فتَاءُ التّأنيثِ يَصيرُ بِهَا الاسمُ علَى ثلاثةِ أَحْرفٍ فَمَا الحَاجةُ إِلَى ردّ المحذُوفِ ؟

قلتُ : تاءُ التأنيثِ يَلْزمُ فَتْحُ ماَ قبلَها وَيَاءُ التَّصْغيرِ أَبداً سَاكِنةٌ ، وَلوْ فُتِحَتْ لَقُلِبَتْ أَلِفاً لِتحرّكِهَا وَانْفتَاحِ مَا قبلَها .

وَأَمَّا " ثُبَيَّةٌ " فَهِيَ الجماعةُ ، وَأصلُها " ثُبْوَةٌ " فلامُهَا وَاوٌ ، فلمّا صغّروها رَدُّوا اللّاَم وَقلبُوها ياءً ؛ لوقُوعِها بعدَ ياءٍ ساكنةٍ ، وأدغمُوا يَاءَ التَّصغيرِ فى الياءِ المبدلَةِ مِنَ الْوَاوِ .

وأمَّا " عُضَيَّةٌ " فتصغيرُ " عِضَةٍ " – وهِيِ شجرةٌ ذات شوكٍ – ، وأصلُه "عِضْوَةٌ " فلمَّا صغّروُها رَدُّوا الواوَ التى هِيَ لامُ الكلمةِ وَأَبْدلوها يَاءً لوقُوعِ ياءِ التصغير قبلها، وَأَدْغمُوا فِيها ياءَ التّصغيرِ .

وَقيِلَ: لَاَمُها هَاءٌ فعلَى هَذا يقالُ فى تصغيرِهَا: "عُضَيْهَةٌ " "كَشُوَيْهَةٍ "(١) .

وَأَمَّا " سُتَيْهَةٌ " فأَصْلُها " سَتَهَةٌ " ، وَفِي الحَديثِ " الْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ "(٢) وَهِيَ لغـةٌ في " الاسْتِ " ، وَيقـاَلُ : " سَتٌ " بحـذفِ اللّامِ (٣)، وَهَذا هُوَ الضَّـربُ الثّالثُ المحذُوفُ العَينِ ، وَأصلُ " سَهٍ " سَتَهٌ ، لقولهم فى التَّكْسِيرِ " أَسْتَاهٌ " فَلمّا صَغّرُوهَا ردُّوا (التَّاءَ) وَهِيَ العَينُ المحذُوفةُ .

وقَولُهُ : " وَقُل : أُبَيٌّ تصغير "أَبٍ " وَأَصلُه : " أَبَوٌ " لقولهم فى التَّثْنِيَةِ : أَبَوَانِ ، وَلاَمُهُ واوٌ فَردّوهَا فى التّصغيرِ وَقلبُوهَا ياءً وَأَدْغَمُوا فِيهَا يَاءَ التَّصْغيرِ .

وَأَمَّا " فُوَيْهٌ " فَتَصغيرُ [فَمٍ ، وَأَصْلُهُ] (٤) " فُوهٌ " فَلامُه هاءٌ ؛ لقولهم فى الجمعِ : " أَفْوَاهٌ " فَرَدّوا الهَاءَ التى هِيَ لامٌ ؛ لأجْلِ التَّصْغيرِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٤٥٢ .

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٤/ ٩٧ عن معاوية بلفظ " إن العينين وكاء السه ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء " .
وانظر النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢/ ٤٢٩ حيث قال ابن الأثير : " كنى بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح ، وهو من أحسن الكنايات وألطفها " .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤٥١ ، وشرح الشافية ١/ ٢١٩ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام وهى فى الشرح المجهول وصاحب هذا الشرح أفاد من النيلى كثيراً ونص على ذلك .

وَأَمَّا " ذُوَيٌّ " فَتَصغيرُ " ذُو "من قولك : " ذو مَالٍ " ، وَأَصْلُه " ذُوَيٌ " فَلامُهُ ياءٌ فى الأَصَحّ ؛ لِأنّ بَابَ " طَوَيْتُ ، وَحَوَيْتُ " أَكْثَرُ مِن بَاب "القُوَّةِ ، وَالْحُوَّةِ " ، أَعْنى مَا عَيْنُهُ وَاوٌ وَلامُه ياءٌ أَكْثَرُ مِمَّا عينُهُ ولامُهُ وَاوَانِ ، فَلمَّا صَغّروُه أَدْغَموا يَاءَ التَّصْغيرِ فى اليَاءِ الَّتِي هِيَ لامُ الكلمَةِ فى الأصْلِ .

وَأمّا " غضًى " فَهُو شجَرٌ ولامُه ياءٌ لقولهم : أَرْضٌ غَضْيَاءُ أَيْ : فِيهَا شَجَرُ الغَضَى ، ولامُه تحذفُ إذَا لَقِيَها سَاكنٌ بعْدَهَا كَالتَّنوينِ أوَ غيرِه ، فَإِذَا صَغّرتَه قَلبْتَ أَلِفَهُ ياءً ، وَأَدْغمْتَ فيه يَاءَ التَّصْغيرِ .

وَأَمَّا " عَمٍ " فَهُوَ منقوصٌ وَحُذِفتْ لامُه لسكُونِهَا وَسكُونِ التَّنوينِ بَعدَهَا ، فإِذَا صغّرتَه [1] قُلتَ :"عُمَيٌّ " فتَرُدّ اليَاءَ / وَتُدغِمُ فِيهَا يَاءَ التّصْغيرِ . ٢٠٥أ

.... وَمثْلُ نَحْوٍ ادْغِمَنْ فَقُل نُحَيْ

وَمثْلُ يَحْيَى قُلْ : يُحَيٍّ كاسِرَهْ فَصَارَ كَالقاضِي بياءٍ آخِرَهْ

قولُه : "وَمثْلُ نَحْوٍ ادْغمَنْ " ما آخِرُهُ وَاوٌ قبلَها سَاكنٌ .

قولُه : " ادْغِمَنْ "[2] يُرِيدُ أنّك إذَا حقّرتَهُ وَقعتْ ياءُ التّصغير ثالثةً وبَعدَهَا الواوُ فقلبت الواوُ ياءً ، وأدغمت فيها ياءُ التّصغير ، ولذلك قالُوا فى " دَلْوٍ : "دُلَيٌّ" .

وأمَّا مَا آخِرُهُ ياء قبلَهَا سَاكنٌ كَظَبْيٍ ، وَنِحْيٍ " فَتُدغمُ فيَها ياءَ التّصغير فتقولُ : " ظُبَيٌّ ، وَنُحَيٌّ " .

وقَولُهُ : " وَمِثْلُ يَحْيَى " يُرِيُد ما اجتمع فيه ثلاثُ ياءاتٍ مع ياءِ التّصغير بكسر مَا بعَدهَا فتقلبُ أَلِفَ " يَحيىَ " ياءً ؛ لانكسَارِ الياءِ الواقعةِ بعدَ ياء

---

(١) فى الأصل " صغرتها " .

(٢) ويروي « ادّغِمْ » بوزن افتعِلْ » .

التّصْغيرِ ، ولذلك قَالَ : " يُحَيٍّ كَاسِرهْ " أَي : كاسرَ الياء التى (١) أدْغَمْتَ فيها ياءَ التصغيرِ فَتَجْتَمِعُ(٢) ثلاثُ ياءاتٍ ، وَهِيَ ياءُ التّصغيرِ ، والياءُ التى قبلَ الألف ، وَالياءُ المنقلبةُ عن الألفِ، فتحْذفُ الأَخِيرَةَ لِدَلاَلة كَسْرةِ الياءِ التّى بَعدَ ياء التّصْغيرِ عليْهَا ، وَلِذلِكَ قالَ : " فَصَارَ كَالقَاضي بياءٍ آخرهْ " .

أَيْ : صَارَ منقُوصاً وكَانَ قبلَ التّصْغيرِ مَقصُوراً .

وَ " يَحْيَى " لاَ ينْصرِفُ للتّعريف وَوَزْنِ الفعْلِ ، وَفِي صَرْفهِ - مُصَغَّراً - خلاَفٌ (٣) ؛ لأَنَّ المحذُوفَ إذا كَان مُرَاداً فَهُو فى حُكْمِ الثّابتِ ، وَمَن نَوَّنَ فى الرّفْع وَالجرّ فَفِي التّنوينِ خلافٌ ، هَل هُوَ للصّرفِ لنُقْصَانِ الكلمَةِ بحذفِ الحرْفِ الأَخيرِ أَمْ هُوَ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ المحذُوفةِ كَالخَلافِ فى تَنْوينِ "جَوارٍ"، وَالصَّحيحُ أَنَّه غَيْرُ مُنْصَرِفٍ .

وَأَلِفُ الإلحَاقِ نحْو أَرْطَى ⁂ وَنَحْوُ مِعزًى يَسْتوِى بِمُعْطَى

فَقلْ : أُرَيْطٍ ، وَمُعَيْزٍ ثُمّ قُلْ ⁂ قُبَيْعِثٌ تعنى الْقَبَعْثَرى الجَمَلْ

وَفى حُبَارَى قُلْ " حُبَيّرٌ " حُذِفْ ⁂ وَإن تَشأ قُلتَ : " حُبَيْرَى " بالألِفْ

" أَرْطَى " مُلْحَقٌ بجَعْفرٍ إنْ جَعَلْتَ الهَمْزَةَ فيهِ أَصْلاً ، فَالأَلفُ فى " أَرْطَى " بإزَاءِ الرّاءِ من " جَعْفَرٍ " فَإِذَا صَغّرتَهُ قُلْتَ : " أُرَيْطٍ " (٤) ، فتَقلِبُ الأَلِفَ فيهِ [ياءً] ؛ لانْكِسَارِ مَا بَعْدَ ياءِ التّصغيرِ،وَتَحْذِفُهَا ؛ لسكُونِهَا وَسكُونِ التّنْوينِ ، فَتَبقى الكَسْرةُ قبلَها تَدلُّ عَليْهَا رَفْعاً وَجرّاً ، وَتثبتُهَا نَصْباً فتقُولُ : رَأَيْتُ أُرَيْطِياً .

---

(١) فى الأصل " الذى " .

(٢) بعده فى (ف) " فيها " .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٤٧١ ، وابن يعيش ٥/ ١٢٦ ، وشرح الشافية ١/ ٢٣٣ .

(٤) فى النسختين " أرياط " تحريف .

وَأمَّا " مِعْزًى " فَمُلْحَقٌ بدِرْهَمٍ ، وَهِجْرَعٍ " فتقولُ فى تصغيره : " مُعَيْزٍ " فتَقلِبُ ألِفَهُ ياءً لانكسَارِ مَا قَبلَها .

وإنّما أبدلْتَ الألفَ ياءً ؛ لأنَّها لغَيرِ التّأنيثِ بَلْ هِيَ للإلحَاقِ بدَليلِ تَنْوينِهَا ، وَبِدليل قَوْلِهِم : " أرْطَاةٌ " لِلْوَاحدَةِ (١) مِن شَجرِ الأرْطَى ، وَلوْ كَانتْ أَلِفُهُ للتَّأنيثِ لمْ تدخُلْ عَليهَا تَاءُ التّأنيثِ ، قَالَ الراجز (٢) :

مَالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ (٣)

وقَالُوا : " مِعْزًى " بالتّنوينِ ، وقَالُوا " مِعْزاةٌ "(٤) بالتّاءِ ، والألفُ فى "أرْطًى " زائدةٌ لقولهم : " أديمٌ مأرُوطٌ " أيْ : مدبُوغٌ بالأرطَى ، وقَالُوا [فى] مِعْزًى : مَعَزٌ ، ومَعِيزٌ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ علَى زِيَادَةِ الألف (٥) .

قولُه : " يستوى بِمُعْطَى " يُرِيدُ : ألفُ " أرْطًى ، وَمِعْزًى " تستَوِي هِيَ وَالألفُ الأصليّة فى قلبها يَاءً ؛ لأنَّها للإلحَاقِ ، وَالْمُلْحَقُ (٦) بمنزلَةِ الأصْليِّ ، فكَما أنَّ ألفَ " مُعْطًى " تقلبُ فى التّصْغيرِ ياءً فتقُولُ : " مُعَيْطٍ " فَكَذا ألفُ " أرْطًى ، وَمِعْزًى " .

وَأمَّا " عَلْقًى " فَمَن نَوَّنَهَا قَالَ /: " عُلَيْقٍ " (٧) يَقلبُ الألفَ ياءً ، وَمَن لمْ يُنَوِّنْهَا قَالَ : " عُلَيْقَى " كحُبَيْلَى . ٢٠٥ب

---

(١) فى الأصل " للواحد " تحريف .

(٢) هو منظور بن حبة الأسدى .

(٣) رجز ، وقبله :

لما رأى أن لادَعَهْ ولاَ شِبَعْ

ينظر الخصائص ١/ ٢٥٦٣ ، ٢/ ٣٥٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢٤ ، وشرح شواهد الشافية ٢٧٤ ، وابن يعيش ٩/ ٨٢ ، والعينى ٤/ ٥٨٤ ، والحقف : التل المعوج .

(٤) فى النسختين " معناه " تحريف .

(٥) ينظر الصحاح ، واللسان فى " معز " .

(٦) فى الأصل " الملحق " باسقاط واو العطف .

(٧) فى الأصل " علقى " تحريف . وانظر شرح الشافية ١/ ١٩٥ ، وابن يعيش ٥/ ١٢٩ .

فإن كانت الألفُ خَامسةً حُذفْت [1] نحو " حُبَارَى " فتقُولُ: حُبَيِّرٌ، ولذلك قَالَ : " قُلْ حُبَيِّرُ " ثمّ قَالَ "حُذِف " يَعني الألفَ ؛ لكونها خَامسةً ، فلمَّا حُذفَتِ الألفُ الأخيرَةُ صَارَ " حُبَارُ " بوزنِ " فُعَالٍ " فقلبت الألفُ ياءً ، لوقُوعِهَا بعدَ ياء التّصغير ، وأدغمت فيها ياء التّصغير فقلت [2] : " حُبَيِّرٌ " .

قولُه :

وإن تشأ قُلت حُبَيْرَى بِألف

يُرِيدُ : إن شئتَ حذفْتَ الألفَ الأولى فَتصِيرُ " حُبَرَى " بوزن " أُرَنَى ، وَشُعَبَى " [3] فتقُولُ : " حُبَيْرَى " فَتفتَحُ مَا قبلَ الألفِ ؛ لأنَّها للتّأنيثِ [4] ، وكذلك كُلُّ اسمٍ فيه زيادتان تحذفُ أيَّهما شئتَ ما لم يلزَمْ من حذفِ أحدِهما حَذفُ الآخرِ .

وَإنّما قدَّمَ " حُبَيِّر " عَلَى " حُبَيْرَى " ؛ لأنّ حذفَ الألفِ الأخيرةِ أَوْلى ؛ لأنَّ بها يخرجُ عن مثال التّحقير .

وأمَّا " قَبَعْثَرَى " فألفُهُ سَادسةٌ فلاَ بُدَّ من حذْفِها ، ثمّ تحذفُ (الرّاءَ) [5] كَماَ تحذفُ (اللّامَ) [6] من "سَفَرْجَلٍ" ؛ لأنّها خامسةٌ فتَبقَى " قَبَعْث " (فتَقولُ : "قُبَيْعِثٌ") [7] ، وَقَدْ فَسَّرَ " الْقَبَعْثَرَى " بقوله : " تعْنِي القَبَعْثَرَى الجَمَلْ" [8].

---

(١) سواء كانت للتأنيث أم لغير التأنيث . ينظر ابن يعيش ٥/ ١٢٩ .

(٢) فى (ف) " فقلبت " تحريف .

(٣) الأرنى : : جناة الضعة ، والضعة نبت وهو حب بقلة يقال لها الأرانى والأرنى والأرنة . قال ابن الأعرابى : وهو حب يطرح فى اللبن فينتفخ . عن المقصور والممدود لابن ولاد ١١ ، وشعبى : اسم موضع فى بلا بنى فزارة عن معجم البلدان ٣/ ٣٤٦ .

(٤) وأجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير " حبارى " : حُبَيِّرة ، فيأتى بهاء عوضاً من الألف المحذوفة . ينظر الكتاب ٣/ ٤٣٧ ، وشرح الألفية للمرادى ٥/ ١١٦ .

(٥) فى الأصل " الواو " تحريف .

(٦) فى النسختين " الراء " تحريف .

(٧) سقط فى (ف) .

(٨) ينظر شرح الشافية ١/ ٥٢ .

[تصغير الجمع]

وَارْدُدْ إلى الوَاحِدِ جَمْعاً كَثُرَا   فَاجْعَلْهُ جَمْعاً سَالِماً مُصَغَّرَا
نحـــو رُجَيْلِينَ ظُرَيِّفِينـــا   وَاجْمَعْ بتـــاءٍ غَيْرَ عَاقِلِينَـــا

القياسُ ألاّ يصغَّرَ الجَمْعُ ؛ للمنافاةِ التى بينَ الجمْعِ والتّصْغيرِ ؛ لأنّ الجمْعَ يُفيدُ التّكثيرَ ، وَالتَّصْغيرُ يفيدُ التّقليلَ ، لَكِن قَدْ يُرادُ تَقْلِيلُ عَددِ الجمْعِ فَيُحَقَّرُ .

وَاحْترزَ (١) بقولِهِ : " كَثُرَا " عن جَمْعِ القلّةِ ؛ فإنّه يُصغّرُ عَلَى بنائِه مِنْ غَيرِ تَغْيِيرٍ (٢) تقـولُ فى أَثْوَابٍ : " أُثَيِّـابٌ " ، وَفـى أَكْـلُبٌ : أُكَـيْـلِـبٌ ، وَفـى أَجْـرِبـةٍ : أُجَيْرِبَةٌ " ، وَفِى وِلْدةٍ " وُلَيْدَةٌ ، وَفِى غِلْمَةٍ : غُلَيْمَةٌ ، وجَاءَ : أُغَيْلمةٌ .

قولُه : " فَاجْعَلْهُ " يعنى جَمْعَ الكَثْرَةِ ، قولُه : " جَمعاً سَالِما مُصَغّرا "يعنى تَرُدُّ جَمْعَ الكثْرةِ إِلَى الواحدِ وَتُصَغِّرُهُ فيَصيرُ بالتّحْقيرِ وَصْفاً ، فإن كَانَ للعُقَلاءِ المذكّرِينَ جَمَعْتَهُ جَمْعَ السّلامةِ تَقُولُ : " رَجُيْلِينَ ظُرَيِّفِينَ " ، فَـ " رَجُيْلِينَ " تَصْغيرُ " رِجَالٍ " ، وَ " ظُرِيّفِينَ " تَصغيرُ " ظِرَافٍ " .

وَأَمّا قولُهُ :

فاجْعلْهُ جَمعاً سَالِماً مُصغَّرا

فليْسَ علَى إِطْلاقِهِ ، بلْ إِذَا لمْ يكُن لَهُ (٣) جَمْعُ قلّةٍ ، [فَإِن كَانَ لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ] (٤) فـأَنْتَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئتَ رَددْتَهُ إِلَى جَمْعِ القلّةِ ، وَإِنْ شِئْتَ رددْتَهُ إِلَى الوَاحِدِ وَجَمَعتَهُ جَمْعَ السَّلامةِ (مِثَالُه " غِلْمَانٌ " إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى جَمْعِ القِلّة

---

(١) فى الأصل " واحدة " تحريف .
(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٩ ،والمقتضب ٢/ ٢٧٨ .
(٣) (ف) " فيه " .
(٤) سقط فى الأصل .

فَيَصِيرُ " غِلْمَة " ثُمَّ تصغّره فتقولُ : " غُلَيْمَةٌ " ، وَإنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إلى الوَاحِدِ وَجَمعتَهُ جَمْعَ السّلامَة)[1] فتقولُ : " غُلَيِّمُونَ " لَكِنّه أَرَادَ مِنَ الجَمْعِ مَا لاَ قِلَّةَ لَهُ ، وَلذلِكَ مَثَّلَ بِه فِى قولِهِ : " رُجَيْلِينَ ظُرَيِّفِينَ " .

قولُه :

وَاجْمَعْ بتاءٍ غَيْرَ عَاقلينَا

مثَالُهُ قولُك فِى " قِصَاعٍ ، وَجِفَانٍ " :"قُصَيّعَاتٌ ، وَجُفَيِّنَاتٌ " ، فإنّما لم يصغّر جَمعُ الكثْرةِ علَى لفظه للمنَافَاة التى بيْنَ الكَثْرةِ التى يفيدُهَا (الجَمعُ وَالقلّة التى يُفيدُها) [1] التّصغيرُ ، فلذلك يُردُّ إلى جَمْعِ القلّةِ إن كَانَ له ذلك أوْ إلَى جَمْعِ السّلامة ؛ لأنّه لِلْقَليلِ أيْضاً .

وَأَمَّا قولُه :" واجْمَعْ بتاءٍ غير عَاقلِيَنا " فَصَحيحٌ لـكن يُفهم منْهُ أنّ مؤنثَ العُقَلاء لاَيجُمعُ بالألف وَالتّاءِ فتقولُ:"هذه نساءٌ ظُرَيِّفَاتٌ ، وَرِجَالٌ ظُرَيِّفُونَ . وَأَمّا جَمعُ التّصحيح فيصغّرُ علَى لفظِه ؛ لأنّه قلّةٌ فتقُولُ فى " زَيدُونَ " : " زُيَيْدُونَ " ، وفَى " هِنْدَاتٍ " : هُنَيْدَاتٌ .

[تصغير التَّرخيم]

وَشَذَّ قولُهم زُهَيْرٌ صُغِّرا مُرَخَّماً كذَا عُثَيْمٌ حُقِّرَا

الشَّاذُّ : هُوَ الَّذِى لاَ يُقاسُ علَيه ، بَلْ يُؤْخَذُ سَمَاعاً ، وَالنّحويُّونَ جَعَلُوا ٢٠٦أ
هذَا النَّوعَ من التّصْغيرِ قِياسًا [2] وَسمّوهُ " تَصْغِيرَ التّرخيم " [3] أَمّا الفَرَّاءُ [4] فَيُجيزُ هـذَا النّوْعَ من التّصْغيرِ فى الأعْلاَمِ خَاصّةً ، وقَالَ : إنَّ العربَ إنّما تَفْعلُ

---

(١) سقط فى (ف) سببه انتقال نظر الناسخ .

(٢) بعده فى الأصل " وسموه قياساً " ، وهو تكرار مع ما بعده .

(٣) وهو عبارة عن حذف زوائد الثلاثى والرباعى مطلقاً وتصغير ما بقى بعد الحذف طلباً للخفة ،وسمى بذلك لمشاركته الترخيم فى مطلق الحذف . عن شرح ابن االقواس ١٢١٦ .

(٤) ينظر شرح السيرافى بحاشية الكتاب ٣/ ٤٧٦ ، وشرح الشافية ١/ ٢٨٣ ،وشرح الألفية للمرادى ٥/ ١١٣ .

ذلكَ فى الأعلاَمِ كمَا كَانَ الترخيمُ فى النّداءِ غَالباً فى الأعْلاَمِ ، وَهُوَ فى غَيْرِ الأعلاَمِ شاذٌّ ، كَمَا كَانَ التَّرخِيمُ فى غَيرِ النَّدَاءِ شاذًّا ، فَتَقُولُ فى حَارث ـ عَلَماً ـ : " حُرَيْثٌ " ، وَلوْ كانَ صِفةً لم تقُلْ إلاَّ : " حُوَيْرِثٌ " ، وكَذَلكَ تقُولُ فى "أَسْوَدَ " عَلَماً : " سُوَيْدٌ " ، وَفى الصّفةِ لم تقلْ إلاّ " أُسَيِّدٌ " (١) . وَصاحبُ الأرجُوزةِ جعَلَ هَذَا النّوعَ مِنَ التّرْخيمِ شَاذّاً لِماَ فيهِ من كثْرةِ الحَذْفِ وَالْتِبَاسِ بعْضِ الأسْمَاءِ ببَعْضٍ ؛ لأنّ هذَا التّصْغيرَ تحْذِفُ فيهِ جَمِيعَ زوائدِ الكَلِمَةِ وَتَجعلُها علَى حرُوفِهَا الأصُولِ ثلاثَيَّةً كَانَتْ أَوْ رُباعيّةً ،إيثَاراً للتّخْفيفِ فَتَقُولُ فى تصغير "أحْمَدَ " تَصْغِيرَ التّرخِيم : " حُمَيْدٌ " فتحْذِفُ الهمْزَةَ ، وكَذَا تقولُ فى تصغيرِ "محْمُودٍ " : " حُمَيْدٌ " فتحذِفُ الميمَ الأُولى (وَالواَو ، وكَذَا تقولُ فى تصغيرِ "محمّدٍ " : " حُمَيْدٌ " فتحذِفُ المِيمَ الأُولى) (٢) ، وَالمِيمَ الثّانيَةَ من الميمِ المشدّدةِ ، وكانَ صاحبُ الأرجُوزةِ جعلَهُ شاذًّا ؛ لِماَ فيهِ من الالتباسِ .

قولُه : " زُهَيْرٌ " تصغير " أَزْهَرَ " فلمَّا حُذِفَتِ الهمَزةُ خَرجَ عن وزنِ الفعلِ فَصَرفَهُ فى التّصغير .

قولُه : " مُرَخَّمَا " يعنى بحذف الزّائد الَّذي فِيهِ ، و " عُثَيم " تَصْغيرُ "عُثْمَانَ " فلَّما حذفتَ الزَّائدَيْنِ صَرفتَهُ ؛ لأنّ امْتِنَاعَه من الصّرف إنَّمَا كَانَ بهِمَا ، وَتَقُولُ فى تصغير " غَلاَبِ ، وَحَذَامِ – اسم امرأةٍ – : " غُلَيْبَةُ حُذَيمَةُ " فتلحُق التّاءَ فيهِ كمَا تلحقُ مَا كاَن علَى ثلاثَةِ أحرفٍ ، وَذلِكَ دليلٌ علَى أنّه معدُولٌ عنْ " غَالبةٍ ، وَحازِمَةٍ " .

---

(١) فى الأصل " سَيِّدٌ " تحريف ، وقال ابن يعيش ١٣٧/٥ : « ولم يفرق أصحابنا بين هذين » .

(٢) سقط فى (ف) انتقال نظر .

وَتقُولُ فى تَحْقير نَاقَةٍ ضَامِرَةٍ تَحقِيرَ التَّرخيمِ :"ضُمَيْرٌ" بغَيْرِ تَاءٍ (١)، وَكَذلِكَ الرُّبَاعِيّ إِذَا حَقّرتَه هَذَا التَّحْقِيرَ، فَتقُولُ فِي تَحْقِيرِ"مُدَحْرِجٍ": "دُحَيرِجٌ" إِذَا رخَّمْتَ .

فَإِن قُلْتَ : فإِنّ تَصْغِيرَهُ بِغَيْرِ (٢) التَّرخيمِ كَذَلِكَ ، فمَا الفَرْقُ بَيْنَ التَّصْغيرَيْنِ فى الرّبَاعِيّ ؟

قُلْتُ : الفَرْقُ بينَهُمَا أَنَّك إِذَا لمْ ترخّمْهُ قُلتَ : "دُحَيرِيجٌ" (٣) بالتَّعْوِيضِ ، ولَمْ تَجُزْ زيادةُ اليَاءِ للتّعويضِ فى تَصْغيرِهِ مُرخّماً ، وَحكَى سِيبَوَيه عَن الخَليلِ أَنَّهُ سَمِعَ فِي " إِبْرَاهيمَ وَإِسْمَاعِيلَ : بُرَيْهٌ ، وَسُمَيْعٌ" (٤)، وَهُوَ شاذٌّ ، وَالقِيَاسُ : " أُبَيْرِهٌ ، وَأُسَيْمِعٌ " (٥) أَوْ بُرَيْهِمٌ ، وَسُمَيْعِلٌ (٦) .

كَمِثْلِ مَا شَذَّ مُغَيْرِبَانُ فِي مَغْرِبٍ ، كَذَا عُشَيْشِيَانُ

يُرِيدُ أَنّ الشُّذُوذَ فى تَحْقيرِ التَّرخيمِ بالحذْفِ كَمَا كَانَ هُنَا بالزِّيادَةِ ، فَزَادُوا فى المَغْرِبِ أَلِفاً وَنُوناً ، وَالقِياسُ " مُغَيْرِبٌ " فكَأنّهم صَغّروا" مَغْرِبَانٌ "(٧) بالزّيَادةِ ، يقولُونَ : آتِيكَ (٨) مُغَيْرِبَانَ الشَّمْسِ ،أَيْ : وَقْتَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٢ ، والتكملة ٢٠٩ .

(٢) فى الأصل " بعد " تحريف .

(٣) فى الأصل " دحيرج " .

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ .

(٥) وهذا اختيار المبرد كما فى الأصول فى النحو ٣/ ٦١ .

(٦) وهو اختيار صاحب الكتاب ٣/ ٤٤٦ ، وكان فى الأصل " بريهم وسميعل " ، و المثبت من (ف) والكتاب ٣/ ٤٤٦ .

(٧) فى النسختين " مغيربان " تحريف .

(٨) فى (ف) " أتيتك " ، وينظر الكتاب ٣/ ٤٨٤ .

غُرُوبِها ؛ لأنّ هذَا متّفقٌ علَى شذوُذِه ، وَأَمَّا (بَابُ التَّرخيمِ) (١) فسيبَويهِ وَمَن تابَعُه يجعلُونَه قيَاساً (٢)، أَعْني تَصْغيرَ التّرخيمِ .

وَأمّاَ (عُشَيْشِيَانُ) فَهُوَ تَحْقيرُ العشيّ ، وَالقِيَاسُ : عُشَيّ ، فتحذفُ الياءَ الأَخيـرَةَ من الياءين وتدغمُ ياءَ التّصـغير فِيمَا بعْدَهَا ، لكنّهم فصّلُوا بين ياء التّصغير والياءِ الأخرى بالشّين ، وَزادُوا أَلِفاً وَنُوناً . ومِنْهم من يحذفُ الشينَ وَيقُولُ :(عُشَيّان) فيزيد الألفَ والنّونَ [وقَالوُا فـي تَصْغير (عَشيّة) : عُشَيْشِيَةٌ ، فَزادُوا شيناً ، وَالقِيَاسُ عُشَيَّةٌ ، كما تقول فى تصغير [صَبِيّة) : صُبَيَّةٌ بحذْفِ اليَاءِ الأخيرةِ] (٣) .وَقالُوا فى (إنْسانٍ) : أُنَيْسِيانٌ (٤) ، وَفى (صِبْيَةٍ) – جَمْع صَبّيٍ – : أُصَيْبِيَةٌ (٥) .

[تصغير الأسماء المبهمة]

مِثْلَ شذُوذِ قَولِهم : هاذيّا ‏ ‏ ‏ ‏ تصغير هذا ، وكذا اللّذيّا (٦) ٢٠٦ب

كمثْل قول القائل المروىّ ‏ ‏ ‏ ‏ أَنّـى أبـو ذَيّالِك الصبِّـيّ

(مِثْلَ) هُنَا منصُوبٌ ؛ لأنّه صِفَةٌ لمصْدرٍ محْذوفٍ ، أيْ : شذّ مُغَيْرِبَانٌ (٧) عَن قِيَاسِ بَابِ التَّصْغيرِ شُذوذًا مِثْلَ شُذُوذِ قَوْلِهم : (هَاذيًّا) تَصْغيرُ (هَذَا) وَوَجْهُ شذُوذِ هَذهِ الأسْمَاءِ – أَعْني المبُهْمَةَ – وَمخالِفتِهَا لبَابِ التّصْغيرِ من جهةِ

---

(١) ما بين القوسين جملة فى الأصل لم أتبينها ، وهى غير واردة فى (ف) ، ولعل المثبت صواب ، أما ما فى (ف) فهو كالتالى " أما ما قال سيبويه فمن تابعه .. "، وهو كلام ركيك لا معنى له .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " أنيسـان " ، قال الرضى فى شرح الشافية ١/ ٢٧٤ :" قياس إنسان أنيسين كسريحين فى سرحان ، فزادوا الياء فى التصغير شاذا فصار كعقيربان .. ، ومن قال :إن إنساناً إفعان من نسى .. فأنسيان قياس عنده " .

(٥) فى الأصل (ظبية – جمع ظبى – أظيبية) تحريف .

(٦) (ف) " اللتيا " وهى رواية .

(٧) فى الأصل " مغربان " تحريف .

فَتْحِ أَوّلِها ، وَمِنْ شأْنِ المصغّر أن يُضمّ أوّله ، ومِنْ جِهَةِ وقوعِ ياء التَّصْغيرِ ثانيةً فى أكْثرِهَا ، لكن لمّا لمْ يُغيّروا [1] أوّلَهاَ بالضمّ غيّروُا أوَاخِرَهَا بزيادة الألف عِوَضاً من الضّمّة فى أوّلِها ، وَالقِياسُ ألاَّ تّصَغَّرَ الأسْماءُ المُبْهمةُ ؛ لِشَبَهِهَا بالحروفِ وَلَكِن لمَّا وُصِفتْ وَوُصِفَ بِهَا وَثُنّيتْ وَجُمِعتْ قوِيَ شبَهُهَا بالأسْماءِ المتمكّنَةِ ، فلمّا وُصِفَتْ صُغّرتْ ؛ لأنَّ التّصْغيرَ وَصْفٌ ، وَغيْرُهَا مِنَ (المبنيّاتِ) [2] لم تُوصَفْ فلم تُصَغّر .

فَإن قلتَ : فَكيفَ وقَعت ياءُ التّصغير ثانيةً ؟

قلْتُ : إنْ وَقَعت فى اللّفظِ ثانيةً فَهِيَ فى التّقدير ثالثةٌ ؛ لأنَّ وَضْعَ هَذهِ الأسماءِ بالأصالةِ ليسَ على حَرْفَيْنِ كَوضْعِ الحُروفِ نَحْوُ " مِنْ ، وَعَنْ " ، فأصْلُ "ذَا"ذَيٌّ" عَيْنُ الكلمةِ ، وَلامُهَا ياءٌ ، لأنّ سيبويه حكَىَ في ألفِ "ذَا" الإمَالةَ [3] ، وإذا كانت الألفُ ـ التى هِيَ [4] عَيْنُ الكلمةِ ـ ياءً وَجَبَ أن يكُونَ لامُهَا (ياءً إذْ لاَ يَجُوزُ أَن يكُونَ لامُها) [5] وَاواً ، إذْ ليْسَ فى كلامهم مِثْلُ " حَيَوْتُ "[6] أَي : مَا عَيْنُهُ ياءٌ وَلامُهُ وَاوٌ ، فتَعيّنَ أَن يكُونَ المحْذوفُ ياءً فلمّا صغّروه ردُّوا اللاّمَ التى هِيَ المحذوفةُ ، وقُلِبتِ الألف ـ التى قبلَ ياءِ التصغيرِ ـ ياءً ؛ لئلاّ يجبَ حذفُها لسكونِهَا وسكُونِ ياءِ التّصغيرِ فاجْتَمعَ ثلاثُ ياءاتٍ فَحُذِفت الياءُ الأولى

---

(١) فى الأصل " يغير " تحريف .

(٢) (ق) " الأسماء " .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٢٥ ، وهو مذهب الأخفش أيضاً كما فى الإنصاف ٢/ ٦٦٩ المسألة (٩٥) وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى (ذا) " ذوى " بفتح الواو ، لأن باب " شويت " أكثر من باب " حييت " .

(٤) (ق) " الذى هوى " .

(٥) سقط فى (ق) .

(٦) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٧٠ المسألة (٩٥) .

وأُدغمتْ ياءُ التّصغير فى الياء الأخيرة . ولا يجوزُ حَذْفُ الياءِ الأخيرةِ ؛ لأنَّ ياء التّصغيرِ ساكنةٌ ومَا قبْلَ الألفِ لَا يكونُ إلاَّ متحرّكاً ، ولاَ حذفُ ياءِ التّصغير ؛ لأنّها لمعنًى فحذفُها يخلُّ بذلك المعْنَى ، فلذلك كَانَ المحذُوفُ هُو (اليَاءُ) التى هِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ .

فإن قِيلَ : فلِمَ لا تكوُنُ الياءُ التى رددتَها فى التصغير زَائدةً مُجْتَلبةً لأجْل التّصغيرِ كماَ في " مِنْ ، وَعَنْ " لو سُمِّيَ بهمَا وَصُغّرا فَقُلْنَا : " مُنَيّ ، وَعُنَيّ " ؟

قِيلَ : لاَيجوزُ ذلِكَ ؛ لأنّ الأسْماءَ المبهمَةَ قَدْ قَوِيَتْ بوصْفِهَا وَالوصْفِ بِهَا وَتثْنيتهِا وجَمْعها ، ففَارقَتِ الحرُوفَ وقَارَبتِ التمكنّ بذَلِكَ .

وتَقولُ في تصغير " تَا " : " تيَّا " علَى مَا مضى في " ذَا " ، ولاَ يُصغّر من المؤنّث " ذِي " لئَلاّ يلتبسَ بِـ "ذَا " الذى للمذكّرِ (١) .

وتقولُ فى [تَصْغيرِ] (٢) " أُولَى " : " أُوليَّا " فهذَا لمْ تقعْ فيه ياءُ التّصغيرِ ثانيةً بل ثالثةً علَى بَابِهاَ وقلبت الألفُ الأخيرةُ ياءً ؛ لسكُونها وسكُونِ الألفِ التى هِيَ عِوَضٌ من الضّمةِ فى الأوّل ، وليست الضّمةُ فى " أُولَيَّا " للتّصْغيرِ بَلْ هِيَ الضّمةُ التى كانت فى المكبّرِ .

وتقولُ فى تَصْغيرِ : " أُولاءِ " الممْدُودِ : " أُولَيَّاءِ " فَتزيدُ أَلِفَ العِوَضِ قبْلَ الهمزَةِ وَتقْلِبُ أَلِفَ " أُولاَءِ " يَاءً (٢) وتدغمُ فيها ياءَ التّصغيرِ .

وَقَلْبُ الألفِ فى " أُولَى " ، وَ "أُولاءِ " ياءً وَإدْغامُ ياءِ التّصغيرِ فيهَا يَدلُّ علَى أَنّ ألفَ " ذَا " أَوْ " تَا " هِيَ المقلُوبَةُ ياءً ثم أُدْغِمَت ياءُالتّصْغيرِ فيهَا، وَوقُوع ياءِ التّصغيرِ فى أَوّلِ الأمْرِ ثَانِيَةً ، فَافْهَمْهُ .

---

(١) ينظر المقتضب ٢/ ٢٨٦ حيث قال المبرد :" فإن حقرت (ذه) أو (ذى) قلت : تَيَّا ، وإنما منعك أن تقول : ذَيَّا كراهة التباس المذكر بالمؤنث فقلت : تَيَّا ".

(٢) سقط من الأصل .

قـولُه :" اللَّذَيّا " يُريدُ : تَصـْغـيَر " الَّذِى " / بفـتح أوّله وَزِيادَةِ ألفٍ فى ٢٠٧أ
آخره عِوَضاً عن ضمٍّ أوّله وأُدْغمتْ ياءُ التَّصـغير فى " ياءِ« الّذى » ، وَتقعُ فيه
ياءُ التَّصْغير ثَالثةً ، وَ " الَّذى " تشاركُ أسماءَ الإشَارَةِ فى الإبْهَامِ وَالبناءِ وَلِذَلِكَ
صُغِّرتْ تَصْغيرَها ، ثُمَّ استَشْهَدَ بعدَ ذَلِكَ فى تَصْغير " ذَا " بقَولِ الشّاعرِ :

أنّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصبّي (١)

فَـ " ذَيَّالِكِ " تَصْغيرُ " ذَلِك " .

وَتَقُولُ فى تَصْغير " الَّتي " : " اللَّتَيَّا " .

وَتَقُولُ فى (تَحْقير) (٢) " الَّذينَ " : " اللَّذَيُّونَ " فَتحْذفُ الألفَ التى هِيَ
عِوَضٌ عن ضّم أوّلِه ، وكَذَا تَحذِفُـهاَ فى التَّثْنِيَـةِ تقُولُ : " اللَّذَيَّان " لسكُونِهـا
وسكُون علاَمَةِ الجمْعِ أَو التّثنيةِ ، وَأَبُو الحسَنِ يَرى أَنَّ الصّوابَ فى جَمْعِ "الَّذى
" مُصَغراً " : " اللَّذَيَّوْن " بفتْحِ " اليَاءِ " الَّتِى قَبْلَ الوَاوِ ؛ لأنَّ الألفَ مقدّرةٌ مُرَادةٌ
كَمَا فى جَمْعِ المقصُورِ (٣) . وَفِي النّصْبِ وَالجرّ لاَ فَرْقَ بيْنَ لفظي التّثنيةِ وَالجَمْعِ
إلاّ فَتْحُ النُّونِ وَكَسْرُهَا . وَأمَّا "اللَّاتي" فلاَ يُحقّرعَلَى لفْظِهِ ؛ لأنّه (٤) جَمْعُ كَثْرةٍ
فيردّ إلى الواحدِ فَيُقَالُ :" اللّتَيَّاتُ " (٥) ، فَاْعرِفْهُ .

---

(١) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، انظر ديوانه ١٨٨ ، والعينى ٢/ ٢٣٢ .

(٢) فى (ف) " تصغير " .

(٣) نص على مذهب الأخفش المبرد فى المقتضب ٢/ ٢٨٩ ، وعقب عليه بقوله : " وليس هذا القول بمرضي ، لأن زيادة التثنية والجمع ملحقة " ، وانظر شرح السيرافيّ بحاشية الكتاب ٣/ ٤٨٨ ، وشرح الشافية ١/ ٢٨٨ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٢١٩ .

(٤) فى الأصل " لأنها " .

(٥) وفى شرح الشافية ١/ ٢٨٨ " ، وقد صغرهما الأخفش على لفظهما ، قياسا لا سماعاً ، وكان لا يبالى بالقياس فى غير المسموع فقال فى تصغير (اللاتى : اللويتا .. ، وقال فى تصغير (اللائى): اللويئا ، بفتح اللام فيهما ... "

[تصغير الثلاثي المؤنث]

وَارْدُدْ إلى المؤنّثِ الثّلاثي ... هــاءً بـهِ عَلاَمــةُ الإنَــاثِ

فَقُلْ : قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقِدرَا ... وَبَعدَ هذَا البَابِ ذَاكَ يُدْرَى

احْتَـرزَ بقولهِ : " المؤنّث " عن المذكّرِ ، فإنّك لَوْ سَمّيْتَ رَجُـلاً " هندًا " ثُمَّ صَـغّرتَهُ لَمْ تَردْ الهاءَ ، فَأَمَّا قولُهُم : " أُذَيْنَةُ ، وعُيَيْنَةُ " عَلَمَيْنِ لمذكّرٍ ، فَإنَّهُما نُقِلاَ وسُمِّي بِهِمَا المذكّر بَعْدَ التّصْغِيرِ .

وَاحترزَ بقولهِ : " الثّلاثي " عن الرّباعّي ؛ فإنّك لَوْ صَغّرت عَقْرَباً قلتَ (١): " عُقَيْرِبٌ " بغَيْرِ(٢) هَاءٍ فى التّصْغيرِ ؛ لأنّ الحرْفَ الـرّابَع قَدْ قَامَ مَقـاَم الياءِ وَصَارَ عوضاً مِنْهَا ، فلم تجمَعْ بينَهُ وَبَيْنَها إلاّ فيمَا شَذّ ، وسَيأتِى إنْ شاءَ اللَّهُ تَعالَى .

قولُه : " هَاءً " يعْنى تاءَ التّأنيث المنقلبةَ فى الوقْفِ [هاءً] (٣) .

قـولُه :" علامـة الإناثِ " يعنى عـلامةَ التّأنيثِ ، وَينبغى أن يَزِيدَ علىَ هَذا قيداً آخرَ ، ويقُولَ : فــى التّـصغير ، لكنّه اكتفى بالمثَالِ ، ولأنّ البَابَ للتّصــغيرِ ، ولَوْ قَالَ : فى الأمرِ العَامّ لَكَانَ أَضْبَطَ ؛ لأنّ مِثل " حَرْبٍ ، وَعِرْسٍ " لاَ ترُدُّ إليه الهَاءُ .

وَيُفْهمُ من قوله : " وَارْدُدْ إلى المؤنّثِ الثلاثي هاءً" فى التّصغيرِ أنَّ المكبّرَ مؤنّثٌ وَلاَ عَلاَمةَ فيه للتّأنيثِ .

---

(١) فى الأصل " فقلت " .

(٢) (ف) " بعد " .

(٣) سقط من الأصل .

قولُهُ : " قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ القِدْرَا " يعْنى تُرِيدُ بقولِكَ " قُدَيْرَةٌ" بالتَّاءِ مُصَغَّرَ "القِدْرِ" الَّتى بغَيْرِ تاءٍ (١) ، وَالدَّليلُ علَى أَنَّ القِدْرَ مؤنثةٌ قولُ الشَّاعرِ :

إِذَا رَدَّ عَافي الْقِدْرِ مَنْ يَسْتَعيرُهَا(٢)

فالمُضْمَرُ في " يَسْتَعيرُهَا " مؤنثٌ ، وَهُوَ عائِدٌ إلى " القِدْرِ " .

وَإنّما وَجَبَ رَدُّ العلاَمةِ فى التّصغير ؛ لأنّ التّصغيرَ علَى خلاَفِ الأصْلِ [وَتقديرُ العلامَةِ أَيضًا عَلَى خِلافِ الأصْلِ] (٣) ، فَلَوْ (لَمْ تُرَدّ) (٤) العلاَمةُ فى التَّصغيرِ لَزِمَ مُخالفةُ الأصْلِ من جهةِ التّصغير وَمِن جهةِ التّقديرِ ، هذَا أَجْوَدُ من تعليلهم بأَنَّ التّصْغِيرَ بمنزلَةِ الصِّفَةِ ، وَيجبُ إلحَاقُ الهاءِ فى صِفَةِ المؤنّثِ فتَجبُ فى التّصْغيرِ ؛ لأنّ هَذَا لازمٌ لهم فى الرّباعّي ، فأَمَّا عَلَى قولنا: تقديرُ الهَاءِ عَلَى خلاَفِ الأصْلِ فلمْ يلزمْنا ذلكَ ؛لأنَّ الهاءَ (٥) فى الرباعّي غَيرُ مُقدّرة لاَ في المكبّرِ منْهُ وَلاَ فِي(٦) المُصَغّرِ. [وَقيلَ] (٧) لِأَنّ هَذا الاسْمَ موضوعٌ للمؤنّثِ ،

---

(١) ينظر الصحاح فى (قدر) حيث قال الجوهرى : " والقدر تؤنث ، وتصغيرها قدير بلا هاء ، على غير قياس " ، فعلى هذا لا يصلح للتمثيل .

(٢) هذا عجز بيت متنازع فى نسبته ينظر تحقيق ذلك فى حاشية المفضليات ١٧٦ حيث نسب إلى عوف ابن الأحوص ، وصدره :

فلا تسألينى واسألى عن خليقتى

وهو فى ديوان الأعشى ٣٧١ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ١٧٩٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى (ف) " لم يردوا " .

(٥) فى الأصل " هذا " تحريف .

(٦) " سقط من الأصل .

(٧) زيادة من (ف) .

وَلَمْ يَنُبْ فيهِ شَيْءٌ مَنابَ حرْفِ التّأنيثِ ، فَلَوْ لَمْ تظهرْ علامَةُ التّأنيثِ فى مُصغّرهِ لَمْ يَثبتْ لهُ من التّأنيثِ شَيءٌ .

قَولُه :

وَبعْدَ هذَا البَابِ ذَاك يُدْرَى

يَعْنِى المؤنّثَ بغيْرِ علاَمةٍ ؛ لأنّه قَدْ ذكَرهُ مُسْتَوفًى بعْدَ / بَابِ التّصْغيرِ . ٢٠٧ب

المملكة العربيـة السعودية
وزارة التعليم العالى
جامعة أم القرى
معهد البحـوث العلميـة
مركز إحياء التراث الاسلامي
مكة المكرمـــة

من التراث الإسلامي

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

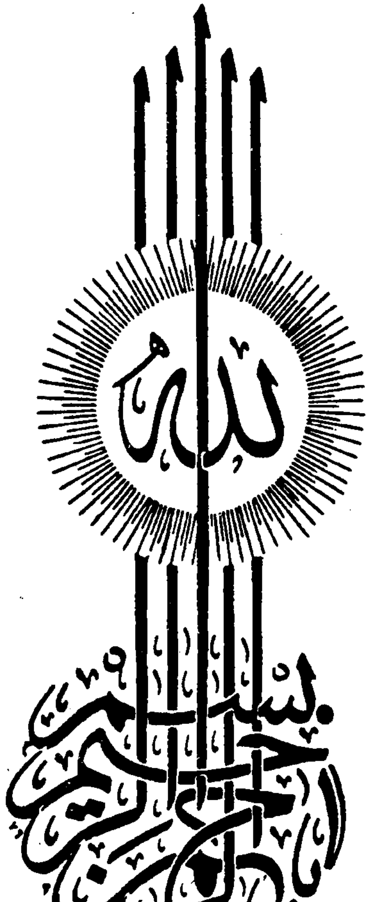
تحقيق الأستاذ الدكتور
محسن بن سالم العميـري
رئيس قسم الدراسات العليا العربيـة
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الثاني
(القسم الثاني مع الفهارس الفنية)

١٤٢٠ هـ

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .
الطائي ، إبراهيم بن الحسين
الصفوة الصفية بشرح الدرة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري
١٧٨٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (من التراث الإسلامي)
ردمك : ١ - ٩ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٥ - ٧ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)
ردمد ٣٧٥٩ - ١٣١٩
١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف
أ - العميري ، محسن سالم (محقق) ب - العنوان ج - السلسلة
ديوي ٤١٥,١ ١٤٠٥ / ١٥
رقم الايداع : ١٤٠٥ / ١٥
ردمك : ١ - ٩ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٥ - ٧ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)
ردمد : ١٤٠٥ - ١٣١٩

الطبعة الأولـــى


بسم الله الرحمن الرحيم

[باب التذكير والتأنيث]

القَوْلُ فى التّأنيثِ وَالْتّذكيرِ   تَذْكِيرُ الاسمِ الأصْلُ كَالتّنْكِيرِ

الـتّذكيـرُ وَالتّـأنيثُ مَـعْنـيَـانِ يُوصَفُ بهـمـا [1] الأسـمـاءُ دُونَ الأفـعَـالِ وَالحـرُوف ، وَدُخـولُه فى الفـعلِ لتَـأنيثِ الاسمِ ، وَإذَا كَـانَا من المعَـاني وَجَبَ أن يكون بإزائهما لفظٌ يدلُّ عليـهمـا كسَائرِ المعَـاني ، لكن لا َحاجةَ للتّذكير إلى[2] علامَـةٍ ؛ لكَونِهِ أَصـْلاً ، وَلَمَّا كَانَ التَّـأنيثُ فَرْعـاً احتَـاجَ إِلَى عـلاَمـةٍ ، وَلِذَلِكَ كَانَ عِلّةً[3] فى مَنْعِ الصَّرْفِ ، وَلِذَلكَ إذا نَظَرْتَ إِلَى شَبَحٍ لاَئحٍ من بُعْدٍ لَمْ تَدْرِ مَا هُوَ فتـقُولُ : مـاَ هَذا [الشَّىءُ] ؟[4] ولاَ تقـولُ : مَـا هَذهِ ؟ فَجرِّدْتَ السّؤالَ للتّذْكيـرِ حَتّى يَتحقّقَ الفرْقُ فتَؤنّث إنْ كَانَ المسؤُولُ عَنْهُ مؤنّثًا ، قالُوا : وَلأَنّ لَفْظَةَ " شَيْءٍ " تَقعُ علَى المذكّرِ وَالمؤنّثِ ، وَهِيَ صَحيحَةٌ ، ويَصْدُقُ [5] هذَا الاسْمُ علَى جَميعِ مَا يَصِحُّ أن يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ بِهِ ، فَهذَا مَعْنَى قولِه : " تذكيرُ الاسْمِ الأصْلُ " فلذلك لم يَفْتقِرْ إلى علامـةٍ ، كمَا أَنَّ التّنكيرَ لمّا كاَن أَصْلاً للتّعريفِ وَسابِقًا عليه لم يَحْتجْ إلى عَلامةٍ ، وَبابُ التّذكير وَالتّأنيثِ أَصْلٌ كبيرٌ ، وَقدْ صُنِّفَ فيه كتُبٌ مُفْرَدَةٌ[6]

---

(١) فى الأصل " بها " .

(٢) (ف) " فى " .

(٣) فى الأصل " عليه " .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام ، وهى فى التحفة الشافية لوحة ١٣٣ .

(٥) (ف) " ويصح " .

(٦) (ف) " متفرقة " .

مقصُورةٌ عليه (١) ؛ لأنّ الغالبَ عليه الُّلغةُ وفيهِ مَا يُؤَخذُ قِياسًا،لاسْتِمْرارِهِ ، فأمَّا قولُهم : " قَامتْ وَقعدَتْ " فَالتّاءُ لتَأنيثِ الفَاعِلِ (٢) .

فَإن قِيلَ : فكيفَ جازَ أن يكُونَ المعْنَى فى شيءٍ وعلامَتُهُ فى غَيْرِهِ ؟ .

قيلَ : إنّما جَازَ ذلك لأنّ الفعلَ قد جُعلَ مع الفاعل كالشّيءِ الوَاحدِ ، لعدم استغنائه عن الفَاعِلِ ، ولذلك سَكَنتْ هذه التّاءُ لاتصالها بالفعل كجزءٍ منهِ ، لِئَلاَّ تجتمَعَ أربعُ متحرّكَاتٍ ، كمَا إِذَا اتّصلَ ضميرُ الفَاعل بالفعلِ سَكَّنُوا آخِرَ الفعلِ لئلاّ تجتمع أربعُ متحركاتٍ إِذْ ليْسَ فى كلامهِم كَلِمَةٌ يتوالى فيها أربعُ متحركاتٍ من غير أن يَتَخلَّلَهَا ساكنٌ إمّا لَفظًا أَوْ تقديراً ، فلولاَ أنَّ الفاعلَ أشدُّ اتّصَالاً بالفعلِ من تاءِ التّأنيث بالاسمِ نحو " سَمَكةٍ ، وَحلَمةٍ " لَمَا لزِمَ تسكينُ لامِ الفعلِ ، ولِذلك قَلَّ وجُودُهَا فى الحَرْفِ ؛ لأنّ مرتبةَ الحَرْفِ من الفعلِ مرتبةُ الفعلِ من الاسمِ ، قَالَ ابنُ جنّي (٣) : التَّأنيثُ مَعْنًى وَالأفعَالُ أَحْداثٌ ، وَالأحْدَاثُ لاَ تحلّها المعَانِي - يعني بالأحْدَاثِ الأعْرَاضَ - قَالَ : فإن قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْباً شَديدًا " فتصفُ الضّربَ الذى هُو الحدَثُ بالشدّةِ وَهُوَ حدثٌ وَالشدّةُ مَعْنًى فقد حلّتِ المعَاني فى الأحْدَاثِ ، قَالَ : لَيْسَ بشيءٍ ؛ لأنّك فى الحَقِيقَةِ إنَّما تُخْبِرُ أنَّ هَذَا االضّربَ وَقعَ فى وجهٍ دُونَ وَجْهٍ ، لاَ أَنَّ الشّدّةَ قد حلّته علَى الحقيقَةِ ، فأمّا " ضَرْبَةٌ ، وَضَرْبٌ " فمِثلُ " تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ " فالتّاءُ لِتَخْليصِ الوَاحدِ لاَ لِلتّأنيثِ .

وَقيلَ : هُوَ تَأْنيثٌ لَفْظِيٌّ كغُرْفَةٍ ، وَظُلْمَةٍ (٤) .

---

(١) وذلك نحو المذكر والمؤنث للمبرد ، والمذكر والمؤنث للأنباري ، وهما مطبوعان ومشهوران بين طلاب العربية ، وغيرهما كثير .

(٢) (ف) " الفعل " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٨٩/٥

(٣) لم أعثر على هذا النص فى كتبه التى بين يدى .

(٤) انظر التكملة لأبي علي ٨٦ .

« بيان المؤنث الحقيقى وغير الحقيقى »

ثُـمَّ المُؤَنَّثُ الذي نُورِدُهُ إمَّا حَقِيقِيٌّ وإمَّا ضِدُّهُ

المؤنّثُ على ضربين : حقيقيّ وَغَيرُ حقيقيّ ، فالحقيقيُّ ما كَان من الحيَوانِ له فَرْجٌ بإزائه ذَكَرٌ ، وَقيل : مَا كَان لهُ نَسْلٌ .

قولهُ : " وَإِمَّا ضِدُّهُ " : يُرِيدُ ضِدَّ الحقيقيّ ، وَهُو مَا لَيس بحقيقيّ ، فالأوَّلُ "كامْرأَةٍ ، وَعَنَاقٍ (١) ، وَنـَاقةٍ " ، وَالثانى وَهوُ غيُر الحقيقيّ نحو " غُرْفةٍ ، وَظُلْمةٍ وَدَارٍ " .

غيرُ (٢) الحقيقيّ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوعٌ بِلاَ علاَمَةٍ كَالْعَيْنِ

/لمَّا كَانَ المؤنّثُ غَيرُ الحقيقيّ يَنْقَسِمُ إِلَى نَوعينِ :أحدُهُما بعلامةٍ ، وَالآخَر ٢٠٨أ بغَيرِ علامة [ذكرَ نَوْعَيْهِ ، ثُمَّ] (٣) بَدأَ بِمَا لاَ عَلاَمَةَ فيه ظَاهرةٌ لإشْكالِهِ .

وَقولهُ : " بِلاَ علاَمَةٍ " يعْنى ظاهرةً فى اللَّفْظِ لكن (٤) لهُ علامةٌ مقدَّرةٌ فى النّيّةِ ، وَلذلك تظهُر فى التّصغيرِ ، وهُوَ مُشْكِلٌ لِعُدُولهم بهِ عَنِ الأصْلِ الذى هُو التّذكيرُ ، وَيُعْرفُ هذَا النّوعُ بُطرُقٍ :

أَحدُها : عودُ الضّميرِ إِلَيْهِ مُؤنّثاً كمَا فِى الحَديثِ : " عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِى سَبِيلِ اللَّهِ " (٥) .

---

(١) العناق : الأنثى من أولاد المعز .

(٢) (ف) " ضد " .

(٣) سقط فى الأصل .

(٤) فى الأصل " لا " تحريف .

(٥) روى هذا الحديث فى سنن الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله ... "الحديث . ينظر سنن الترمذي ٩٦/٣ (باب ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله) .

الثاني : " وَصفُها بالمؤنّث نحو " عَيْنٌ حَسَنَةٌ ، وَعيْنٌ نجْلاءُ " .

الثالث : الإشَارَةُ نحو : هَذه عَيْنٌ .

الرابع : الإخبَار نحو " عينُ زَيدٍ حَسَنَةٌ " .

الخامسُ : إسقَاطُ (التَّاء) من عَدَده نَحو : ثَلاثُ أَعْيُنٍ .

السّادسُ : التصّغيرُ نحو " عُيَيْنَة " .

السّابعُ : جَمْعُه عَلى " أَفْعُلٍ " [1] فيمَا كَانَ ثَالثُ مفْرَده مَدّةً [2] نحو "عُقَابٍ وأَعْقُبٍ " .

وَعُنُقٍ ، وفَخِذٍ ، وَالأُذْنِ وَالرِّجْلِ وَالْعِقِبِ ثُمَّ السِّنّ

الْعنُقُ : بضمّ الثّاني ــ وَهُوَ النُّونُ ــ مُؤنّثةٌ ، وَبِسُكونِ النُّونِ مُذَكَّرٌ [3] ، وَيُقالُ فى تحقيرِهَا : " عُنَيْقَةٌ " .

قولهُ : " وَفخِذٌ " هِيَ مؤنثةٌ بدليل قولهم : " فُخَيْذَةٌ " ، وَفيهَا أربعُ لغَاتٍ :[4]:

أَحَدُهَا : بكسر الخاءِ مَع فتحِ الفاءِ .

الثانية : بكسر الفاءِ مَع الخاءِ .

الثالثة : إسكَانُ الخاء وَفتحُ الفاءِ .

الرابعة : بكسر الفاء مع إسكان الخاء .

قوْلُهُ : " وَالأُذْنُ " فيها لغُتانِ ضَمّ الذَّالِ ، وَإسكانُها ، قَالَ اللّهُ تَعَالى : ﴿ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾ [5] ، وَتقُولُ فى تصغيرها : " أُذَيْنَةٌ " .

---

(١) (ف) " أفعله " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر اللسان فى "عنق" ، والبلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٢ ، والمخصص ١٧ / ١١ ، ١٢ .

(٤) ينظر اللسان فى "فخذ" حيث لم ترد فيه اللغة الثانية وهى بكسر الفاء مع الخاء.

(٥) سورة الحاقة ١٢.

. قَوْلُه : " وَالرِّجْلُ " هى مؤنثةٌ ، قَالَ الشّاعرُ :"

وَكُنْتُ كذِى رِجلَينِ رِجْلٍ صَحيحَةٍ   ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمانُ فَشلَّتِ(١)

فوصفَها بالمؤنّثِ بقوله : "صحيحَةٌ " ،وأعادَ عليها الضّميرَ مؤنثاً بقوله: " رَمَى فيها الزّمانُ " .

و" الْعَقِبُ (٢) مُؤَنّثةٌ ، تقولُ فى تَصْغيرِهَا : "عُقَيْبَةٌ " ، قَالوا : مَا دَمِيَتْ لَهاَ عَقْبٌ (٣) ، بإلْحَاقِ التّاءِ فى فِعْلِهَا ، وتَسْكِينِ قافِهَا(٤) .

وَ" السِّنُّ "مُؤَنّثةٌ "، وَهِيَ واَحِدةُ الأسْنَانِ يقُاَلُ : " كَبُرَتْ (٥) سِنُّ زَيدٍ " ، وتُقُولُ فى تَصْغيرِهَا : "سُنَيْنَةٌ " .

وَالْيَدِ ، وَالْيَمِينِ ثمّ الإِصبَعِ   والقتْبِ ثُمّ الكِرْشِ ثُمّ الضِّلعِ

اليَدُ : مؤنثةٌ قَالَ اللّهُ تعالى : ﴿ واَضْمُمْ يَدكَ إِلى جنَاحِك تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾ (٦) فَأنّثَ الضّميرَ العَائدَ عليهَا ، وَأَنّثَ الحَالَ عنْهَا فقَالَ : (بيْضاَء) .

وَاليَمِينُ : مؤنثةٌ تقُولُ : " هَذِهِ يمِينُ زَيدٍ " ولأنهَّا يَدٌ ، والْيَدُ مُؤَنّثةٌ ، وَيدخُلُ عليهَا ألفُ التأنيثِ فيُقَالُ (اليُمْنَى) ، وكَذَا " اليَمِينُ " من الحَلفِ .

---

(١) البيت لكثير عزة وهو فى ديوانه ٩٩ ، والكتاب ١/٤٣٣، والمقتضب ٤/٢٩٠ ، والعينى ٤/٢٠٤.

(٢) العقب : مؤخر القدم.

(٣) قال الشريشى فى شرحه على ألفيه ابن معطى ٢/٩٢ " يقال فى المرأة التى لم تحض : مادميت لها عقب" .

(٤) فى (ف) "ثائها" تحريف.

(٥) فى (ف) "كسرت".

(٦) سورة طه ٢٢.

وَالإصْبَعُ : مؤنثةٌ تقولُ : [ذهَبَتْ (١)] بعْضُ أَصابعِهِ ، وَفِيهَا سَبْعُ لغات(٢): إذَا كَسَرْتَ [الهَمْزَةَ جازَ في](٣) الْبَاءِ ، الإتْبَاعُ ، وَفتحُهَا (٤) ، وَإذَا فتَحْتَ الهمزَةَ جَازَ فى الْبَاءِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ : الفتحُ وَالكسرُ وَالضمُّ ، وَإذا ضَمَمْتَ الهَمزَةَ فتَحْتَ الْبَاءَ ، وَجازَ ضَمُّهَا للإتْبَاعِ ، وَسُمِعَ فيها " إصْبُعٌ " بضمّ الْبَاءِ وَكَسْرِ الهمْزَةِ .

وَالقتْبُ ـ المِعىَ ـ [مُؤَنَّثةٌ] (٥) وَقالُوا فى تَصْغيرِهَا: " قُتَيْبَةٌ " وبِهِ سُمِّىَ " ابْنُ قُتَيبَةَ " .

وَالْكَرِشُ : مُؤَنثةٌ يُقَالُ : هِيَ الْكَرِشُ (٦) ، وَقَالُوا: "عَلَيْهِ كَرِشٌ مَنْثُورَةٌ "(٧) إذَا كنَوا عَن كَثْرةِ الْعيالِ ، فَوَصفُوهَا بالمؤنَّث . ٢٠٨ب

وَالضِّلَعُ : مؤَنّثةٌ قالَ (٨): هِىَ الضِّلَعُ العَوْجَاءُ ، فَوَصفَهَا بالمؤنَّثِ ، وَفى الحديث : "خُلِقَتِ المَرْأَةُ مِنْ ضِلَعٍ عَوْجَاءَ "(٩) ، وَيَجُوزُ فِيهَا تَسكِينُ اللاَّمِ (١٠) .

---

(١) تكملة يوجبها السياق ، ومكانها بياض في الأصل .

(٢) ينظر اللسان فى " صبع " .

(٣) إضافة يوجبها السياق ، ويدل عليها أسلوبه .

(٤) فتحها طلباً للخفة .

(٥) تكملة يدل عليها أسلوبه المتقدم ، أما القَتْبُ ـ الرحل الذي يوضع على سنام البعير ـ فيذكر ويؤنث .
انظر الصحاح واللسان فى (قتب) ، والبلغة ٦٩ .

(٦) أى الإخبار بها عن المؤنث دليل تأنيثها .

(٧) ينظر الأساس والقاموس فى (كرش) ، وهي لكل مُجْتَرٍ كالمعدة من الإنسان .

(٨) هكذا فى النسختين ، والأنسب " قالوا ...، فوصفوها بالمؤنث " .

(٩) الحديث ورد بلفظ الشارح فى المذكر والمؤنث للفراء ٧٨ ، والمذكر والمؤنث للأنبارى ٢٨٥ ، وورد فى صحيحي البخارى ومسلم ومسند الإمام أحمد بن حنبل بروايات آخر .

(١٠) ينظر اللسان والتاج فى " ضلع " .

وَالسَّاقِ وَالقَدمِ ثُمَّ العَضُدِ   وألكَفُّ وَالشمَّالِ ثُمَّ الكَبِدِ

دَلِيلُ تأنيث " السَّاقِ " قوْلُهُ تَعالَى : ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ (١) فأدخل التَّاءَ عَلَى الفعلِ المسْنَدِ إلِيَها .

وكذلك " القَدَمُ" لقوله تعالى : ﴿ فتَزِلَّ قدمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهاَ ﴾ (٢).

وَكَذا " العَضُدُ " أنشد سيبويه :

أَبني لُبَيْنَى لَسْتُم بِيَدٍ   إلاَّ يداً لَيْستْ لَهاَ عضُدُ (٣)

فَـ " عَضُدٌ " اسمُ " لَيْسَ " وَأَلْحقَ التَّاء بِـ " لَيْسَ " لتأنيث اسمِهاَ .

وأمّا " الكَفُّ " فمؤنثةٌ ، قَالَ الشَّاعرُ :

وَكَفُّ مكَارِمٍ خَضِلُ نَداَهاَ (٤)

فَأَعَادَ عليَها الضّميرَ مؤنّثاً ، وَأمَّا قَوْلُ الأعْشَى :

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أسِيفاً كَأنَّمَا   يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّباَ (٥)

[فَـ] قَالُوا : "مُخَضَبٌ " " نَعتٌ " لـِ " رَجُلٍ " أَيْ : أَرَى رَجُلاً مُخضَّباً كَأنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً ، وَيجُوز أَن يكُونَ ذكَّرَهُ حَملاً علىَ " العُضْوِ " (٦) .

---

(١) سورة القيامة ٢٩ .

(٢) سورة النحل ٩٤.

(٣) ينسب البيت إلى أوس بن حجر وهو فى ديوانه ٢١ ،ونسب إلى طرفة بن العبد . ينظر الكتاب ٢/ ٣١٧ ، والمقتضب ٤/ ٤٢١ ، وابن يعيش ٢/ ٩٠ .

(٤) هذا عجز بيت لبشر بن أبى خازم ، وصدره :

له كفَّانِ كفٌّ كفُّ ضَرٍ

ينظر ديوانه ٢٢٣ ، وفيه " وكف فواضل " ، واللسان (كفف) .

(٥) البيت فى ديوانه ١١٥ ، ومجالس ثعلب ١/ ٣٨ ، والمخصص ١٦/ ١٨٧ . والأسيف : الغضبان ، والكشحان : ما بين الخاصرة والضلوع ، ومخضباً : ملوناً .

(٦) قال ابن القواس فى شرحه ١٢٢٩ : « وقيل : هو حال إمَّا من الضمير فى (يضم) ، أو من الضمير فى (كشحيه) » والقائل أبو على الفارسى كما فى التكملة ١٣٥ ، وزاد " لأنهما " فى المعنى لرجلٍ المنكور " .

وَأَمَّا " الشِّمالُ " فمؤُنثةٌ لقولهم فى جَمْعِهَا : " أَشْمُلٌ " (١) كَما قالُوا : "عُقَابٌ" وَأَعْقُبٌ " " ، وَ« أَفْعُلٌ » قَالُوا : إنّه مُخْتص بمُؤَنّثٍ مَا ثالثُهُ حَرْفُ مَدٍّ ؛ وَلِأنها " يَدٌ " فِي الْمَعْنَى .

وَدَليلُ تَأنيث " الكَبْدِ " قَوْلُهُ عليه السَّلامُ : " عَلَى كُلِّ كَبِدٍ حَرَّى أَجْرٌ " (٢) فَوَصَفَهاَ بِمَا فيه (٣) التَّأنيثُ .

وَمِنْ سِوَى الأعْضَاءِ عَيْنٌ وَيَدُ وَالأُذْنُ وَالرِّجْلُ وَسَاقٌ تُخْضَدُ

قوْلُهُ : "وَمِنْ سِوَى الأعضاءِ عينٌ" [يُرِيدُ] (٤) المؤنّث مِنْ غَيرِ الأَعْضَاءِ، أَيْ : مِنْ غَيْرِ الحَيَوانِ – (٥) ، فَـ " عَيْنُ المَاءِ " مُؤَنثةٌ قَالَ اللّهُ تَعَالى : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾(٦) ، وَكَذلِكَ " عَيْنُ السَّحَابِ ، وَعَيْنُ الرُّكْبَةِ " (٧) ، وَكَذلِكَ " عَيْنُ الذَّهَبِ ، وَعَيْنُ المِيزَانِ " .

وَ " الْيَدُ " بمعْنَى النّعمةِ مُؤَنّثةٌ ، يقالُ : " لَهُ عِنْدِى يَدٌ مَشْكُورَةٌ " ، وَيُقَالُ فى تُصْغِيرِهَا : " يُدَيّةٌ " .

وَأُذُنُ الدَّلْوِ وَالْكوزِ مُؤَنّثةٌ ، أَنْشَدَ أَبُو زيدٍ فى وَصْفِ دَلْوٍ :

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) ورد الحديث فى صحيح البخارى – كتاب المساقاة ٣/ ٧٧ بلفظ " فى كل كبد رطبة أجر " ، وفى كتاب المظالم ١٠٣ بلفظ " فى كل ذات كبد رطبة أجر " ، وانظر مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٢٢ ، ٣٧٥ ، ٥١٧ ، وكبد حرى : شديدة العطش .

(٣) بعد كلمة " فيه " جاء فى الأصل لفظة " من " ، والواجب إسقاطها .

(٤) تكملة يوجبها سياق الكلام .

(٥) وهو ما يسمى بالمؤنث غير الحقيقى .

(٦) سورة الغاشية ١٢.

(٧) عين الركبة : نقرة فى مُقَدَّمها ، ولكل ركبة عينان ،وهما نقرتان فى مقدمها عند الساق : ينظر اللسان فى (عين) .

لهَاَ عِنَاجَانِ وَستٌّ آذَانْ (١)

فَحَذْفُ " التَّاءِ " مِنْ عَددِهَا دَلِيلٌ علَى تأْنيثِهَا .

وَأمَّا " الرِّجْلُ " فِي غيْرِ الجَارِحَةِ فَهِيَ القِطْعَةُ من الجَرَادِ يُقالُ : رِجْلٌ مِن جَرَادٍ ، وَرِجْلٌ مِن دبىً "(٢) ؛ لِأَنهَا بِمَعنَى قطْعَةٍ مِنْهُ .

وَالسَّاقُ من الشَّجَرِ مُؤنثةٌ ؛ لأَنَّها علَيْها يَقُومُ النبَّاتُ كمَا يقُومُ الإِنسانُ عَلَى سَاقِه .

وَمعْنَى " تُخْضَدُ " تُقْطَعُ ، قَالَ اللَّهُ تَعالَى: ﴿ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ﴾(٣) ، وَالْخَضدُ : قَطْعُ الشَّجَرِ (٤) .

وَالدَّارُ وَالعَرُوضُ وَالصَّعُودُ وَسَقَرُ جَهَنَّمَ وَالنُّوْدُ

أَمَّا تأنيثُ (الدَّارِ) فَظَاهِرٌ لِقولهم (٥) : " أَقْوَتِ الدَّارُ وَخَلَتْ " ، وَالدَّارُ : المَسْكَنُ ، وَالدَّارُ - أَيْضاً - البَلَدُ ، قَالَ سيبويه : " هَذه الدَّارُ نَعْمَتِ الْبَلَدُ " (٦) (فَأشَارَ) (٧) إِلَيْهَا باسْمٍ لاَ يُشارُ بِهِ إِلاَّ إِلَى مُؤنَّثٍ .

---

(١) أنشد هذا البيت أبو زيد الأنصارى فى نوادره ولم ينسبه وقبله :
لا دلو إلا مثل دلو أهبان
ينظر نوادر أبى زيد ١٢٩ (طبع بيروت) ، والتكملة ١٣٣ ، والمخصص ١٦/ ١٨٦ ، وفى الأصل " لها عينان " تحريف .
العناج فى الدلو العظيمة : حبل أو بطان يشد فى أسفلها ، ثم يشد إلى العراقى فيكون عوناً لها وللوذم ، فإذا انقطعت الأوذام أمسكها العناج ، أما إذا كانت الدلو خفيفة فعناجها خيط يشد فى إحدى آذانها إلى العرقوة . عن الصحاح « عنج » .

(٢) الدبى : الجراد قبل أن يطير الواحدة دباة .

(٣) سورة الواقعة ٢٨ .

(٤) ينظر اللسان والتاج فى " خضد " .

(٥) فى الأصل " لقوله " .

(٦) ينظر الكتاب ٢/ ١٧٩ ، فقد رواه سيبويه عن العرب .

(٧) فى الأصل " فأشاروا " .

وَالعَرُوضُ : النَّاحِيَةُ ، وَعرُوضُ الشِّعْرِ مؤنثةٌ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لكُلِّ أُنَاسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمَارَةٍ عَرُوضٌ إِليهَا يَلْجَؤُونَ وَجَانِبُ (١)

فالهاءُ في " إليها " ، ضميرُ " عُرُوضٍ " وَهِيَ ضَميرُ المؤنّثِ .

وَالصَّعُودُ : مؤنّثٌ ، وَهِيَ الأَرْضُ التَّي يُصْعَدُ فِيهَا لِارْتِفاعِها ، قَالُوا : " صَعُودٌ مُنْكَرَةٌ " (٢)، فوَصفُوهَا بِمَا فيهِ " التَّاءُ " .

وَأمَّا " سَقَرُ " فمؤنّثٌ / لعَدَمِ صَرْفِها مَعْرِفَةً ، وَقالَ اللّهُ تعالَى في ٢٠٩أ
وَصْفِها : ﴿ لاَ تُبْقِي وَلاَ تَذَرُ لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ ﴾(٣)

وَأَمَّا " جَهَنَّمُ " فمؤنثٌ قَالَ اللّه تعالَى : ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ التَّي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ (٤) ، فأَشَارَ إِليها بالمؤنّثِ ، وَوَصَفَهَا بقولِهِ (التَّي) وَهُوَ(٥) مؤنّثٌ؛ ، وَأَعَادَ الضّميرَ إِلَيْهَا مُؤَنّثًا وَهُوَ قولُهُ : (بِهَا) .

وَقِيلَ : هِيَ مَأْخُوذَةٌ مِنَ " الجِهِنَّامِ "، وَهِيَ : الْبِئْرُ البعيدةُ الْقَعْرِ (٦) .

وَأمّا الذَّوْدُ فمُؤَنّثٌ ، وَهِيَ الإِبلُ مِنَ الثَّلاثِ إِلَى العَشْرِ (٧) ، قَالَ الرَّاجِزُ:

---

(١) هذا البيت للأخنس بن شهاب التغلبي
ينظر المفضليات ٢٠٤ ، وإصلاح المنطق ٣٥٩ ، والتكملة ١٤٢ ، واللسان والتاج في (عرض ، وعمر) ، والمخصص ١٢/ ٥٨ ، وفي (ف) حاشية تقول : " العمارة : الحي العظيم ، و " عمارة " مجرورة نعت لكل ، وإن شئت جعلته وصفاً لأناس ، وعروض مبتدأ « لكل أناس »، خبره» .

(٢) قال الفراء في المذكر والمؤنث ٨٥ : " يُقَالُ : وَقَعوُا في صَعُودٍ مُنكَرَةٍ » .

(٣) سورة المدثر ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) سورة الرحمن ٤٣ .

(٥) (ف) " وهي " .

(٦) ينظر اللسان والتاج في " جهنم " .

(٧) وقيل غير ذلك ينظر اللسان في (ذود) .

إِنِّي وَإِنْ يسَقْ إِليَّ المَهْرُ   أَلْفٌ ؛ وَعَبْدَانِ وَنَوْدٌ عشْرُ[١] :

فَـأَسْـقَطَ التَّـاءَ من عَـدَدِهَـا وَذَلِكَ دَلِيلُ تَأْنِيثِـهَـا ، ولم تَلْحَقَ التَّـاءُ فى تَحْقِيرِهَا[٢] .

وَالْخَيْلِ وَالغنَمُ وَالْجَزُورُ   وَالْكَأْسُ وَالْقَلُوصُ وَالحَرُورُ

الْخَيْلُ : اسمُ جِنْسٍ وَهِيَ مؤنثةٌ قَالَ اللّهُ تَعَالى: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾[٣] فَوَصَفَهَا بمَا فِيهِ " التَّاءُ "، وَاشْتِقَاقُ اسْمِهَا مِنَ الخُيَلاَءِ ؛ لأَنَّ[٤] فِيهَا مَرَحاً وَنَشَاطاً " .

وَالْغَنَمُ : مُؤَنَّثةٌ وَهِيَ اسمٌ للضَّأْنِ وَالمَعَزِ ، قَالَ الشاعرُ :

وَإِذْ أَنْتُمْ لَيْستْ لَكُمْ غَنَمَانِ [٥]

فَـأَلْحَقَ تَاءَ التَّـأنيثِ بِـ " لَيْسَ " وَذَلَكِ دَلِيلٌ عَلَى تَأنيثِ اسْـمِـهَـا ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ؛ من الغَنِيمَةِ ، وَالْغُنْمِ ؛ لِكَثْرَةِ [٦] نَفْعِهَا .

---

(١) جاء بهامش (ف) حاشية تقول : " قائله عَقِيل بنُ علَّفه ، وكان رجلاً غيوراً ، روى أبو عمرو بن العلاء قال : حمل عقيل ابنة له وقال هذا الرجز " .

ولم أعثر على هذه النسبة عند غير المحشى ، أما عقيل بن علفة المرى فشاعر مجيد مقل ، من شعراء الدولة الأموية ،وله أخبار طويلة فى الأغانى ١٢ / ٢٥٤ ، والخزانة ٤/ ٤٨١ .

وفى (ف) " إنى وإن سيق ... " والبيت فى ليس فى كلام العرب ٣٠٧ غير منسوب .

(٢) قال الفراء فى المذكر والمؤنث ٨٧ " وتصغيرها " ذويد " بغير هاء ، لأنه فى الأصل مصدر " .

(٣) سورة آل عمران ١٤ .

(٤) فى الأصل " ولأن " .

(٥) هذا عجز بيت قائله عميرة بن جُعَل ، وهو شاعر جاهلى ، وصدره :

وإذ لهم ذَوْدٌ عِجَافٌ وصِبيةٌ

ينظر المفضليات ٢٦٠ ، وشرح المفضليات للتبريزى ٢/ ٩٣٦ .

(٦) فى الأصل " الكثرة " .

وَالْجَزُورُ : مؤنّثةٌ لقولهم : " عَشْرُ جُزُرٍ " (١) بحذفِ التَّاءِ مِنْ عددِهَا ، وسُمّيت جَزوراً ؛ لِأنها تُجزَرُ أَيْ : تُقْطَعُ أَعْضَاؤُهَا (٢) .

وَأمَّا " الْكَأْسُ " فمؤنَّثَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاها اليَمِينَا (٣)

فَأعَادَ الضّميرَ إليْهَا مُؤنّثاً (٤) ، قالُوا : لاَ تُسَمَّى كَأْساً إلاَّ إذَا كَانَ فِيهَا شَرَابٌ،فَإِذَا كَانتْ فارَغَةً فَهِيَ قَدَحٌ (٥) .

وأمَّا " الْقَلُوصُ " فمؤنّثٌ قَالَ الشاعرُ :

حنّتْ قَلُوصى حِينَ لاَحِينَ مَحَنٌّ (٦)

فَتأنيثُ فعْلها دَليلٌ على تأنيثها ، وَهِيَ الْفَتِيَّةُ مِنَ الإبلِ (٧) .

وأمَّا الحَدُورُ : فمؤنّثٌ ، وهِىَ عَكْسُ " الصّعُود " وَهِىَ (٨) ما يُنْحَدَرُ فِيهَا

---

(١) فى النسختين " جزور " .

(٢) ينظر اللسان والتاج فى (جزر) .

(٣) هذا عجز بيت من معلقة عمرو بن كلثوم ، وبعضهم ينسبه إلى عمرو بن عدى اللخمى ، وصدره :
صددت الكأس عنا أمَّ عمرو
ينظر : شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات لابن النحاس ٢/ ٩١ ،والكتاب ١/ ٢٢٢ ، والخزانة ٣/ ١٨٠ ، والدرر اللوامع ١/ ١٦٩ .

(٤) فى الأصل " مؤنثة " .

(٥) ينظر الصحاح واللسان فى (كأس) .

(٦) نسب هذا الشطر فى الكتاب ٢/ ٣٠٤ إلى العجاج ، وليس فى ديوانه ولا ملحقاته ، ونص البغدادى فى الخزانة ٢/ ٩٣ (بولاق) على أنه من الخمسين التى لا يعرف قائلها ولا تتمة لها . وانظر المقتضب ٤/ ٣٥٨ ، والمسائل المنثورة للفارسى ١٠٢ .

(٧) ينظر لمحكم ٦/ ١٢٦ ، واللسان فى (قلص) .

(٨) فى (ف) " وهو " .

من الأرضِ ، حُكِيَ : " حَدُورٌ سَهْلَةٌ (١) .

وَعُرُسٌ وَضَرَبٌ وَالطَّسْتُ وَالْمَنْجَنِيقُ وَلَظَى وَالْقَلْتُ

قولُهُ " وَعُرُسٌ " (٢) العُرُسُ : مؤنّثةٌ ، ويدلُّ عليها قولُ الراجزِ :

إنَّا وَجَدْنَا عُرُسَ الْحَنَّاطِ   لَئِيمَةً مَذْمُومَةَ الحُوَّاطِ (٣)

فقد أخْبرَ عَنْهَا بمؤنّثٍ .

وَأَمَّا " الضَّرَبُ " فَهُوَ مَا ابْيَضَّ مِنَ العَسَلِ وَاغْلَظَّ قَالُوا :

"ضَرَبٌ بَيْضَاءُ " فأَنثُوا صفتَها (٤) .

و" الطَّسْتُ " مُؤَنَّثةٌ ، وقَالُوا : طَسٌّ وَطِسَّةٌ (٥) ، وَجَمْعُهَا " طُسُوسٌ ، وَطِسَاسٌ ": قَالَ الشَّاعرُ :

أأَنْ رَأَيتِ هامتِي كالطَّسِّ   تُوقِدُها الشَّمْسُ ائْتِلاَقَ التُّرْسِ (٦)

فالْهَاءُ فِي "تُوقِدُهَا "ضَمِيرُ" الطّسِّ" ولاَ يجُوزُ أَن يكُونَ ضَمِيرَ الهَامةِ(٧) ؛

---

(١) قال الأزهرى فى تهذيب اللغة ٤٠٧/٤ " يقال : وقعنا فى حَدُورٍ منكرة ، وهى الهبوط" وانظر اللسان والتاج فى (حدر) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نسب هذا الرجز فى شرح الدرة لمؤلف مجهول إلى دُكين الراجز .

وهو من شواهد إصلاح المنطق ٣٥٨ ، وتهذيبه للتبريزى ٢/ ٢٣٥ ، وشرح الشافية ١/ ٢٤٢ ، واللسان فى (عرس ، حوط) .

العرس : طعام الزفاف الحناط : بائع الحنطة ، والحواط : جمع حائط .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٨٣، ولابن التسترى ٩٠ ، وللأنبارى ٣٧٦ ، والبلغة ٧٨ ، واللسان فى (ضرب) .

(٥) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ٩٤ ، ولابن التسترى ٩١ ، والأنبارى ٣١٦ ، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل ٦٠ ، والبلغة ٧٧ ، والطست : إناء كبير مستدير من نحاس ونحوه يغسل فيه ، وحكى بالشين المعجمة ، والتاء فيها بدل من السين .

(٦) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، ينظر ملحقات ديوانه ١٧٥ برواية " حتى رأتنى .. " ، وهو فى الصحاح ، واللسان فى (طسس) ، وشرح ابن القواس ١٢٣٥ . وائتلاق الترس : لمعانه .

(٧) فى الأصل " المهامه " تحريف .

لأنّ الشَّمْسَ لا تُوقِدُ الهَامَةَ ، وَقَالُوا فى تَصْغيرِهَا : " طُسَيْسَةٌ " ، و قَولُهُم "طَسَّةٌ ، وطَسْتٌ " بِمَعْنًى وَاحِدٍ (١) .

وَ " الْمَنْجَنِيقُ " (٢) مُؤنّثٌ لِجَمْعِهِم "مَنْجَنِيقات " .

وَ" لَظَى " مُؤَنّثةٌ لقوله تعالى : ﴿ كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾(٣) فوَصَفَها بقوله "نَزَّاعةً " .

وَ " الْقَلْتُ " نُقْرَةٌ فى الجَبَلِ يَجْتمِعُ فيهَا الْماءُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَلْتاً أَقَرَّتْ ماءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمِ (٤)

فأَعَاد الضّميرَ إليها مؤنّثاً مِنْ صِفَتِهَا ، وَهِيَ الجُمْلَةُ التِّي بَعْدَها .

وَالشّمسُ وَالأرضُ مَعَ السَّماءِ كذاكَ قُدَّامٌ مَعَ الْوَرَاءِ

/ أَمَّا " الشَّمْسُ " فَمُؤَنثةٌ لقولِه تعالى : ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ ﴾ (٥). ٢٠٩ / ب

وَأَمَّا " الأرضُ " فمؤنثةٌ لقولهِ تعالى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ (٦) .

وَأَمَّا " السَّمَاءُ " فمؤنثةٌ لقوله تعالى :﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ (٧).

---

(١) قال الفراء : " كلام العرب " الطَّسَّةُ " ، وقد يقال لها : " الطَّس " بغير الهاء ، وهى فى الوجهين مؤنثة ، وبعض أهل اليمين يقول : طَسْت " ، كما قالوا فى " اللص " : لصت " .، ينظر المذكر والمؤنث ٩٤.

(٢) المنجنيق : هى التى ترمى بها الحجارة ، وهى معربة . ينظر المعرب ٣٥٢ .

(٣) سورة المعارج ١٥ . ١٦ ، ولظى : علم على النار .

(٤) هذا عجز بيت نسبه القيسى فى إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٢٠ إلى الفرزدق ،وقال ابن برى : هو لمالك بن نويرة ، وليس للفرزدق يهجو قيس بن عاصم ، ولم أجده فى ديوانيهما ، وصدر البيت:

لحا الله أعلى تلعة حفشت به

وانظر التكملة ١٣٨ ،والمخصص ١٧/٦ ، والبلغة ٧٨ .

(٥) سورة الكهف ١٧ .

(٦) سورة الزمر ٦٩ .

(٧) سورة البروج ١ .

وَأمَّا " قُدَّامُ " فمؤنثةٌ ، قَال الشاعرُ :

قُدَيْدِيمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ(١) إِنَّنِي أَرَى غَفَلاَتِ العَيْشِ قَبْلَ التَجَارِبِ (٢)

فقولُهُ : " قُدَيْدِيمَةُ " تَصْغيرُ " قُدّام " فأَنثَّهَا فى التَّصْغيرِ ، وَهُوَ شَاذٌ ؛ لأنَّ الربَّاعيَّ لاَ تدخلُ (التَّاءُ) (٣) فى مُصَغَّرِهِ (٤) .

وَأَمَّا " الْوَرَاءُ " فَمُؤنّثةٌ لقولهم فى تَصْغيرِهَا : " وُرَيِّئَةٌ " بِوَزْن " وُرَيِّعَة "(٥) فتصغيرُها بالهَاءِ لمعنىً ، وَثبُوتُ الهمزَةِ فى التَّصغيرِ لمعنًى ، قَالَ ابنُ جنّى فى تَفْسيرِ شعر المتنبّي (فى قوله) (٦) :

تَكْبُو وَرَاءَكَ يَا ابْنَ أَحْمَدَ قُرَّحُ لَيْسَتْ قَوَائِمُهُنَّ مِنْ آلاَتِها (٧)

---

(١) فى الأصل " فى الحللم " .

(٢) قائل هذا البيت القطامى

انظر ديوانه ٤٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٧٣ ، ٤/ ٤١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٤ ، وللفراء ١٠٩ ، وللأنبارى ٣٧٣ ، والبلغة ٨٥

(٣) (ف) "الهاء" .

(٤) إنما لم تدخل الهاء فى مصغر الرباعى ؛ لأن الحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث فعاقبتها ، وقيل: لطوله ، وقد شذ فى الرباعى " قدام ، ووراء " فألحق بمصغرهما الهاء ، والقياس تركها ، قال السيرافى : " إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان ، لا يخبر عنهما ولا يوصفان ، ولا يوصف بهما حتى يتبين تأنيثهما بشئ من ذلك ، كما تقول : لسعت العقرب ، وعقرب لاسعة ، وهذه العقرب ، فأنثا تبييناً لتأنيثهما " .

عن شرح الشافية ١/ ٢٤٣ ، وانظر أسرار العربية ٣٦٥ .

(٥) انظر المذكر والمؤنث للفراء ١٠٩ ، وللمبرد ١٠٤ ، وللأنبارى ٣٧٧ ، ولابن التسترى ١١٠ ، ومختصر المذكر والمؤنث ٥٩ .

(٦) سقط فى (ف) .

(٧) البيت من قصيدة لأبى الطيب المتنبى ، يمدح أبا أيوب أحمد بن عمران .

انظر : شرح ديوان أبى الطيب المتنبى لأبى العلاء المعرى ٢/ ٣١٤ ، وبه نص ابن جنى المذكور ، ثم قال : " وقيل :" إن الهاء فى " آلاتها " ترجع إلى القرح ، يعنى أن القرح إذا اتبعتك وطلبت لحاقك كبت . فكان قوائمها ليست من آلاتها " ، والعرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب ١/ ١٩٢ .

: إنَّ الْهَاءَ في " آلاتها " ضَمِيرُ " وَراءكَ "؛ لأنها مُؤَنثةٌ [١]، أَيْ : لَيسَتْ قوائِمُهنَّ من آلات وَرائك .

فذي وَشِبهُهَا إِذَا صغَّرتَهَا ... رُدَّ إليْهَا الهاءَ إذْ نَوَيتْهَا
إلاَّ الرُّباعيّ مَعَ الخُماسيِ ... وربُمَّا شَذَّ عَنَ القِيَاسِ
قَالُوا : قُديْديمَةٌ في قُدَّامِ ... كَذَا وريْئَةٌ عَنْهُمُ نَامي
مِثلَ شُذُوذِ قولهم : قُوَيْسُ ... كَذَا دُرَيْعٌ ، وَكَذَا عُرَيْسُ
فَحَذفُوا التَّاء كَذَا نُيَيْبُ ... كَذَا عُرَيْبٌ وَكذا حُرَيْبُ

قَولهُ : " فَذِي " إِشَارةٌ إلى الأسْماءِ الَّتي ذكرَهَا من النَّوعِ الذى هُوَ مؤَنّثٌ بغيْرِ علَامةٍ ، أَيْ : فهذه الأسْماءُ الَّتي ذكرتُهَا وَهِيَ مؤَنّثةٌ بغيْرِ علَامةٍ إِذَا صَغَّرتَها رَددْتَ إليَها " الهاءَ " في التّصغير ، ثم عَلَّلَ رَدَّ " الهَاءِ " بقولهِ : إذْ نَوَيْتَهَا " يريدُ إِذْ نَويتْها في المكبَّرِ ، يَعْنِي : إِذَا رَددْتَهَا فكَانت منويّةً مُرادَةً في المكبّرِ فظَهَر في المصَغّرِ مَا كَانَ منويّاً مُرادَاً في المكَبَّرِ ؛ لأنَّ التّصْغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصولهَا ، وَقَدْ ذكرنَا علَّةَ ذلك في التَّصْغير [٢] .

وَقيلَ : إنمَّا وَجبَ رَدُّهَا ؛ لأنّ حذْفَها في المكبّرِ كانَ بمنزلةِ حَذفِ اللّامِ من " يدٍ، وَدمٍ " ، وَرُدَّ اللاّمُ في التّصْغيرِ ، فكَذَا رُدّ التَّاءُ .

قَولهُ : " وَشِبْهُهَا " (يُرِيدُ مَا لمْ يَذْكُرْهُ مِنَ المؤنّثِ بغيْرِ عَلَامةٍ .

قَولُهُ " إلاّ الرُّباعيّ مَعَ الخُمَاسي" اسْتِثْناءُ من قولهِ " فذِي وَشِبْهُها)[٣] ممَّا ليْسَ في مُكبّرهِ تاءُ التَّأنيث وَهُوَ (مُؤَنَّثٌ) [٤].

---

(١) انظر الفسر أو شرح ديوان أبى الطيب لابن جنى ٢/ ١٣٩ .
(٢) ينظر ٢ / ٣٩٣ .
(٣) سقط فى (ف) سبق نظر .
(٤) فى الأصل " المؤنث " .

فَإن قِيلَ : فَإنَّ تلك ثُلاثِيّةٌ فكيْفَ يَسْتَثْنى منْهُ الرُّباعيّ وَمَا زادَ عليه ؟

قلتُ : [فيهَا ثُلاثيٌّ وَ][1] فِيهَا رُباعِيّ وَهُوَ قوله : "مَعَ السَّماءِ" ، وَقَوْلُهُ :

" كذاكَ قُدّامُ معَ الورَاءِ " ولمْ تظهَرْ علامةُ التّأنيثِ فى تَصْغيرِ الرُّباعيّ ؛لأنَّ الحَرْفَ الرّابعَ منْه قامَ مَقَامَ التَّاءِ ، وَلَمْ تَكُن مَنْوِيَّةً فى مُكبّرِهِ ، فلم تَظْهَرْ فى مُصَغّرِه .

ثُمَّ قالَ :

وَرُبمّا شَذَّ عَنِ القِيَاسِ

يَعْنى رَدَّ الهَاءِ فى تَصْغيرِ الرُّباعيّ وَالخُماسيّ، ثم ذَكر مَا شَذَّ مِنْهُ [2] ، فقُدَيْديمَةٌ تصْغِيرُ " قُدّامٍ " وَهُوَ خُماسّي ، وَ " وُرَيِّئَةٌ " تَصْغيرُ " وَراءٍ " وَهُوَ رُباعيّ ؛ لأنّهُما ظَرْفَانِ ، وَالظُّروفُ مِنَ الجِهَاتِ السّتِّ مُذكّرةٌ،فَلوْ لمْ تَظْهَرْ علامَةُ التّأنيثِ / فِي مُصَغّرِه لمْ يكُنْ عَلَى تَأنيثِ وَاحدٍ منْ هَاتَيْنِ دَليلٌ . ٢١٠أ

فلوْ سمّيت مُذكّراً بِـ " قُدّامَ ، أو وَرَاءَ " لم تصرفْهُ،للتّعْريفِ وَالتّأنيثِ كمَا لوْ سمّيت رُجلاً بِـ " زَيْنَبَ " .

وَقِيلَ : إنما رُدّتِ الهَاءُ فى هاتَيْنِ الكَلمَتَينِ تَنْبيهاً عَلَى الأصْلِ المرفُوضِ ، وقَالُوا فى تَحْقيرِ " أَمَام " : " أُمَيِّمَة " [3] .

وَحكَى بَعْضُهم [4] " ذُرَيِّعَةٌ " فى تَحْقيرِ [5] ذِرَاعٍ ، لكثْرةِ استعمَالِ الذّرَاعِ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق ، وهي في ابن القواس ١٢٣٨ .

(٢) (ف) " عنه " .

(٣) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ١١٠ ، وللأنبارى ٣٧٧ ، وقال الرضى فى شرح الشافية ١/ ٢٤٣ : " حكى أبو حاتم " أميمة ، فى (أمام) ، وقال : ليس بثبت " .

(٤) قال ابن الخباز فى الغرة المخفية لوحة ١١٢ أ : " وحكى طاهر بن أحمد ذريعة فى تحقير ذراع ، وهو غريب " ، ولم أجده فى شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ .

(٥) فى (ف) " كثرة" تحريف.

مُذكّراً في قولهم : " هذَا ثَوْبٌ ذِرَاعٌ طُولُهُ" (١) .

قَولُهُ : "نَامِي " أَيْ : كَثُرَ عَنْهُمْ رَدُّ الهاءِ في تصغيرهما ، من قولك : "نَمَا المَالُ وَغَيرُهُ " : إِذَا زَادَ وكَثُرَ .

قولُهُ :

مثل شُذُوذِ قَوْلِهِم قُوَيْسُ

يُرِيدُ : شذّت أَسْمَاءٌ من الرُّباعيّ فَصُغّرت بالتّاءِ مِثْل شذوذِ أَسْماءٍ من الثّلاثيّ فُصغّرت بغيْرِ تَاءٍ .

أَمَّا "قُوَيْسٌ" فتصغيرُ "قَوْسٍ" وهِيَ مؤنثةٌ ، قَالَ الشَّنْفَرى (٢) :

إِذَا زَلَّ عَنْهَا السَّهْمُ أَنَّتْ كَأَنَّهَا   مُرزَّأَةٌ ثَكْلَى تَرِنُّ وتُعْوِلُ (٣)

فلم يقولوا في تصغيرها "قُوَيْسَةٌ" ؛ لأنهم ذهبوا بِهَا مَذْهَبَ " العُودِ " ؛ لأنهَّا في المعْنَى عُودٌ (٤) .

وأمّا "دُرَيْعٌ" فَهِيَ مُؤَنثةٌ ؛ لقولهم : " دِرْعٌ سابِغَةٌ " فكَأنّهم ذَهَبُوا بها مَذْهَبَ الثَّوْبِ أَوِ القَميصِ أَوِ المَلْبُوسِ ، لأِنهّا قَمِيصُ الحَرْبِ وَمَلْبُوسُهُ .

---

(١) قال الفراء في المذكر والمؤنث ٧٧: " الذراع أنثى ، وقد ذكر الذراع بعض بني عكل . وتصغيرها " ذريعة " ، وربما قالوا : " ذريع " ، والهاء في التصغير أجود وأكثر في الذراع " .

وانظر المذكر والمؤنث للأنباري ٣٠١ ، ولابن التستري ٧٦ ، والبلغة ٧٠ .

(٢) اختلف الرواة في اسمه ، فقيل الشنفرى اسمه ، وقيل : بل لقب عليه ، ومعناه عظيم الشفة ، وقيل غير ذلك ، وهو شاعر جاهلي من الشعراء الصعاليك . ينظر أخباره في الأغاني ٢١ / ١٧٩ ، والخزانة ٢/ ١٦ بولاق .

(٣) البيت من قصيدة الشنفرى المشهورة المسماة بلامية العرب .

ينظر : أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ومعه شرح منسوب للمبرد ٥٢ ، ومختارات ابن الشجري ٧٩ ، وشرح ابن القواس ١٢٣٨ .

ويروى " حنت " بدل " أنت " ، وزل السهم : خرج عنها ، والمرزأة : التي تعتادها الرزايا .

والمعنى أن هذه القوس كثيرة التصويت لكثرة الرمي عنها كأنها امرأة مصابة بالرزايا .

(٤) ينظر أسرار العربية ٣٦٦ .

وَأَمَّا (عُرَيسٌ) فتصغير عُرسٍ ، كأنَّهم ذهبُوا بِهَا مَذْهَبَ الفَرحِ وَالسُّرورِ أَوِ الوقْتِ ، لأَنَّ العُرْسَ وَقْتُ السُّرُورِ .

قولهُ : (فحذَفُوا التَّاء) يعْنى لِمَا ذَكَرنَا .

وأمّا (نُيَيْبٌ) فَتَصْغيرُ نابٍ ، وَهِيَ المُسِنَّةُ من الإبلِ ولم تُرَدّ التّاءُ ، لأَنَّها منقوُلَةٌ عن النّابِ من الأَسْنانِ وَهُوَ مذكَّرٌ ، وسُمّيت ناباً ، لطُولِ نابِهَا .

وَأمَّا (عُرَيْبٌ) (فتَصْغيرُ العَرَبِ ، وهِىَ مؤنثٌ قَالُوا : العَرَبُ العَارِبَةُ ، والعَرَبُ العَرْبَاءُ ، وَإنمّا لم يَردُّوا [1] التّاءَ فى تَصْغيرِهِ ، لأَنَّهم عَنَوا الجيلَ المخصُوصَ من النّاسِ .

وَأمَّا " حُرَيْبٌ " فتصغيرُ حَرْبٍ ، وَهُوَ مَصْدرٌ وُصِفَ بِهِ ، فَمَن ذَكَّرَهَا حَمَلَهَا على المصَدرِ وَهُوَ مُذكّرٌ، وَقَالُوا : " الحَرْبُ خُدْعَةٌ " [2] . فكَأَنّهم فى التَّصْغيرِ رَاعَوْا أَصلُهَا المنُقولةَ عَنْهُ ، وَهُوَ المْصَدرُ .

" ذكر المؤنث بالعلامة "

أَمَّا الَّذِى أُنِّثَ بالَعلاَمَةْ فالهَاءُ نَحْوُ غُرْفَةٍ وَرَامَهْ

لَمَّا ذَكَرَ المؤَنَّثَ بغيرِ عَلاَمةٍ أَخَذ فى ذكْرِ المؤنّثِ بالعلاَمةِ ، وقد ذَكَرَ للتَّأْنيثِ خَمْسَ علاَماتٍ ، أحدُهَا قولهُ : " فالهاءُ نَحْوُ غُرفةٍ " ، وثَانِيها قَولهُ : " وَأَلِفُ

---

(١) (ف) " ترد " .

(٢) فى القاموس " خدع " جاء :" والحرب خدعة " مثلثة ، وكهمزة ، وروى بهنَّ جميعاً : أى : تنقضى بخدعة " ، وروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " الحربُ خدعة " .

ينظر صحيح مسلم ٥/ ١٤٣ - كتاب الجهاد والسير - باب جواز الخداع فى الحرب ، ومسند الإمام أحمد ٢/ ٣١٢ عن أبى هريرة رضى الله عنه، وانظر مجمع الأمثال ١/ ٣٥٠ .

التَّأنيثِ " ، وثَالثُها قولُهُ : " وَالياءُ فى هَذِي " ، ورَابعُها التّاءُ السّاكنةُ فى قولِهِ : " وَتاء قَامَتْ " ، وَخَامِسُها قولُهُ : " وَنونُ قُمْنَ " (١) ، وَسَنُبَيّنُ كُلَّ وَاحِدةٍ منها فى الموضعِ الذّى ذكرَهَا فيهِ .

أَمَّا قولُه : " فَالَهاءُ " يُرِيدُ فأوَّلُهَا الهاءُ ، وإنمّا خَصَّ الهاءَ بالذّكر دُونَ التَّاءِ ؛ للفرْق بينَ التَّاءِ اللاّحقةِ للاسمِ وَالتَّاءِ (٢) اللاّحِقَةِ للفعلِ ، ولَذلك خَصّ تلك بلفظ التَّاء فى قوله : " وَتَاء قَامتْ " فيَصِيرُ تقديرُ الكلاَمِ : الذَّى أُنّثَ بالعَلاَمةِ فالْهَاءُ المُبدَلَةُ فى الوقْفِ عن التَّاءِ ، ولم يُرِدْ مَذْهَبَ الكوفيّين بقوله : « فالْهَاء » ، فَإنَّ الهاءَ عِندَهُم هِيَ الأصْلُ بدليل قوله (٣) فيما بَعدُ :

فَعَلَمُ التَّأنيثِ تَاءٌ وَأَلِفْ   وَالهاءُ عن تاءٍ تُنْشَا إِذْ تَقِفْ (٤)

وَلَمَّا كَانَ هَذَا تَحْقِيقَهُ فيمَا بَعْدُ وَجَبَ [حَمْلُ] (٥) كلامِهِ هُنَا حَيْثُ قَالَ(٦): «وَرَامَةْ » (٧) .

وَمَذْهبُ البصريّين أَنَّ التَّاءَ/ هِيَ الأصْلُ وَالْهاءُ بدَلٌ منْهَا هَهُنا (٨)، وَهُوَ الحَقُّ؛ ٢١٠ب/

---

(١) (ف) "قامت " تحريف.

(٢) فى (ف) " وبين التاء " ، ولا داعى لذكر (بين) الثانية ، لأن البينية بين اسميين ظاهرين فلا تتكرر ، والتاء اللاحقة للفعل لا تتغير وصلاً ووقفاً .

(٣) فى (ف) " قولهم " تحريف ؛ لأن القائل هو الناظم ، وهو مفرد ، وقد نص ابن يعيش فى شرح المفصل ٥/ ٨٩ على مذهب الكوفيين .

(٤) سيأتى هذا قريباً ٢/٤٣٧ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) بعده فى الأصل " بدل منها ، وهو الحق " ، وهو تكرار مع ما سيأتى بعده مباشرة .

(٧) رامة : اسم موضع ، وقيل : هضبة ،وقيل : جبل لبنى دارم " عن معجم البلدان ٣/ ١٨ .

(٨) ينظر الكتاب ٤/ ٢٣٨ ، والمقتضب ١/ ١٩٨ ، ١/ ٢٠١ .

لِأَنَّ الوَصْلَ (١) تَجْرِى فيه الأَشْيَاءُ علَى أُصُولِها، وَالوقْفُ من مَواضعِ التَّغْيِيرِ ، أَلاَ تَرَى [أَنَّ](٢) مَنْ شَدَّدَ الحَرفَ الأَخِيرَ فى الوقْفِ (٣) ، أَوْ نَقَلَ الضمَّةَ وَالكَسْرَةَ إِلىَ السَّاكنِ قَبلَهُمَا إِذَا وَصَلَ رَجَعَ إِلَى الأَصْلِ (٤) ، وَلاَ اعْتِبَارَ بإِجْرَاءِ الوقْفِ مُجْرَى الوصْلِ ؛ لِقلّتهِ (٥) وَإِنمَّا كَانَتِ التَّاءُ للتَّأنيثِ لِمَا فِيهَا مِنَ الهَمْسِ ـ وَهُوَ ضَعْفُ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا ـ فنَاسَبَ مَعْنَاهَا مَعْنَى التّأنيثِ الدّالّ علىَ الضّعفِ .

أَمَّا قولُه : " وَرَامَهْ " فَهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ (٦) .

[فوائد تاء التأنيث]

وَتاءُ التَّأْنيثِ تَدْخُلُ فى الكَلام عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَدُها : الفرْقُ بيْنَ المذكّرِ وَالمؤنّثِ فى الصّفاتِ كَضَارِبٍ وَضَاربةٍ .

الثانى : الفرْقُ بيْنَ المذكّرِ وَالمؤنّثِ فى الجِنْسِ نحْوُ امرئٍ ، وَامْرأَةٍ ، وَمَرْءٍ

(١) فى الأصل " الأصل " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نحو " هذا خالدّ " بتضعيف الدال فى الوقف ، أما إذا وصل فإنه يعود إلى الأصل ، وهو تخفيف الدال .

(٤) وذلك نحو هذا بَكُرْ ، ومررت بَبِكرْ " فى الوقف ، أما إذا وصل فإنه يعود إلى الأصل ،وهو إسكان الكاف .

(٥) قال ابن يعيش ٥/ ٨٩ :" على أن من العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقول : هذا طلحت ، وعليك السلام والرحمت .... " أي : لا يبدلونها هاء في الوقف .

(٦) ينظر معجم البلدان ٣/ ١٨ ، وقد سبق بيانه ..

وَمَرْأَةٍ ، وَبِرذَوْنٍ ،وبِرذَوْنةٍ (1) ، وَحِمَارٍ وَحِمَارةٍ .

الثّالثُ : الفرقُ بين الجنْسِ وَالواحدِ منهُ نحْوُ تمرٍ وتمْرَةٍ ، وَضربٍ وَضَرْبَةٍ.

الرّابعُ : الفـرقُ بينَ عَـددي المذكّـرِ والمؤنّثِ نـحـو " أربعـةِ رجَـالٍ وَأربعِ نسوةٍ".

الخامسُ : المبَالَغةُ فى الصّفةِ مثل " عَلاّمةٍ " فى الكثيرِ الْعِلْمِ ، وَرَجُلٌ مَلُولَةٌ للكثيرِ المْلاَلِ (2) .

السـادسُ : لتأكيدِ التّأنيثِ نحو " نَعْجَةٍ ، وَنَاقةٍ " ؛ لأنَّ النَّعْجَةَ مؤنّثةٌ من جهة المعْنَى ؛ لأنّها فى مُقابَلةِ " كَبْشٍ " ، وَ النَّاقةُ فِى مُقابَلةِ " جمَلٍ " فلم يُحْتجْ إلى عَلاَمةِ التَّأنيثِ لحصُولِه بدونِهَا ، فدخُولُها على سبيلِ التّأكيدِ .

السَّابُع : لِتَأكيدِ تَأْنيثِ الجمْعِ (3) ، إمَّا لازِمَةٌ كَأَحْمِرَةٍ (4) ، وَغِلْمَةٍ ، وَإمّا غيرُ لاَزمةٍ كذُكُورَةٍ ، وبُعُولَةٍ .

الثَّامنُ: لِمعْنَى (5) النَّسَبِ وَيختصُّ أَيْضاً بالجَمْعِ كَالْمهَالبَةِ وَالأشاعِثَةِ(6).

---

(1) البرذون : الدابة ، قال الكسائى : الأنثى من البراذين برذونة .
عن الصحاح (برذن ٥/ ٢٠٧٨) .

(2) مَلِلت الـشئ بالكسـر ، ومللـت منه أيضاً إذا سـئمتـه ، ورجل ملٌ ، وملولٌ ، وملولةٌ ، ومـالولة ، وملاَّلة ، وذو ملَّة .
ينظر اللسان فى (ملل) ، وابن يعيش ٥/ ٩٨ .

(3) لأن التكسير يحـدث فى الاسـم تأنيثـاً ولذلك يؤنث فعله نحو " قالت الأعراب " . عن ابن يعيش ٥/ ٩٨ .

(4) أحمـرة : جمـع حمـار ، والـتاء فى " أفعلة ، وفعلة " من بنية صيغـة الجمع فهى لازمـة ، أما " الذكورة ، والبعولة " فقد يقال فيهما الذكور والبعول بلا تاء فهى فيهما غير لازمة .

(5) فى (ف) " بمعنى " .

(6) الأصل : مهلبيّ ، وأشـعثيّ ، فلما لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضاً منها فأفادت النسب كما كانت تفيده الياء فى مهلبي ونحوه . عن ابن يعيش ٥ / ٩٨ .

التَّاسِعُ : النَّسَبُ وَالعُجْمَةُ نحو " السَّابِجَةِ وَالْبَرَابِرَةِ " مَنسُوبة (١) إِلَى "سبيجّي ، وبَرْبَرِيّ " (٢)

العاشِرُ : الدَّلالَةُ عَلَى التَّعْرِيبِ كَمُوَازَجَةٍ ، وَجَوَارِبَةٍ ، وَالْمُوَازَجَةُ : جَمْعُ مُوْزَجٍ ، وَأَصْلُه بالفَارِسِيَّةِ " مَوْزَهْ "(٣) ، وَالْجَوَارِبَةُ : جَمْعُ جَوْرَبٍ .

الحادى عشر : لِلْعِوَضِ مِنَ اليَاءِ فِي الْجَمْعِ أَيْضاً نَحْوُ " جَحَاجِحَةٍ " فَهُوَ عِوَضٌ عَن يَاءِ " جَحَاجِيحَ " .

الثانى عَشَرَ : لِفَصْلِ الجِنْسِ من الواحِدِ نَحْوُ " كَمْأَةٍ " للجِنْسِ ، وكَمْءٍ"(٤) لِلوَاحِدِ .

الثَّالثَ عَشَرَ : دُخولُهاَ فى الأَسْمَاءِ المفردَةِ لغَيرِ هَذهِ الوُجُوه ، وَمِثَالُه قَولُه: " نحو غُرْفَةٍ ورَامَهْ " ، وكَذَلَك " ظُلْمَةٌ ، وَشُقَّةٌ ، وَمَدِينَةٌ " (٥) .

وَالأَلِفُ المقصورُ نحو دُنْيَا ... وَنحو بُشْرَى وَكَذَاكَ طُغْيَا

وَأُدَمَى وَالقَهْقَرَى وَالْخَوْزَلَى ... وَأُرَبَى وَدَقَـــرَى وَنمَلَـــى

وَمِثْلُ دِفْلَى وَكَذَاكَ شَرْوَى ... وَمِثْلُ حِجْلَى وَكَذَاكَ دَعْوَى

الأَلِفُ المقصُورُ هُوَ العلاَمَةُ الثَّانِيَةُ من علامَاتِ التَّأنيثِ وَهُوَ مَعطُوفٌ على "

---

(١) لعل المقصود بقوله " منسوبة " أى : أنها جمع للمفرد المنسوب فهى جمع سبيجى وبربري ، وانظر ٣٨١/٢ فيما سبق فقد قال هناك : " وواحد السبابجة سبيجى " .

(٢) ينظر " السبابجة " فى المعرب ٢٣١ ، والبرابرة : قبيلة من السودان كما فى المعرب ١٢٤ .

(٣) ينظر المعرب ٥٥ ، ٣٥٩ .

(٤) الكمء : نبات ، وهى التى تميل إلى الغبرة والسواد ، ومثلها جبأة وجبأ ، لضرب من الكمأة أحمر.

(٥) ودخلت التاء هذه الألفاظ لتكثير الكلمة وتوفير لفظها .

ينظر أمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٨٩ .

الهاءِ " من قوله " فالهاء [نحوُ] (١) غُرفةٍ " .

وَاحترزَ بقوله : " المقصُورُ " عن ألف التأنيث الممدُودِ ، وَمُرَادُه بالألفِ المقصُورِ أن تكُونَ ألِفاً (٢) مُفردةً ليْس معَهَا ألِفٌ أُخْرَى فتُمَدّ بَلْ ساكِنةٌ فى جَمِيعِ الأحْوَالِ ؛ لحبْسِهَا عَنِ الإعْرابِ .

قولُه : " دُنْياَ " بوزنِ " فُعْلَى " – مضمومُ الفاء ساكنُ العينِ – وَهُو مثالٌ مُخْتصٌّ بالمؤنّث ، أَي : لاَ يكُونُ أَلِفُهُ إلاّ للتّأنيثِ (فلاَ يدخُلُ عَليها التَّاءُ) (٣) فأمَّا قولُهُم : " بُهْمَاةٌ " فى " البُهْمَى " – وَهُو نَبْتٌ – فإنَّ الألفَ فى " بُهْمَاةٍ " إذَا لحقتْهُ التّاءُ لاَ يجُوزُ أَن تكُونَ للتّأنيثِ بل للتّكْثيرِ (٤) ، لِتَعذّرِ أَن / يكُونَ للتّأنيثِ ؛ لدخُولِ التاّءِ عَلَيْهِ ، وَلاَ للإلْحاَقِ إذْ ليْسَ فى الكلاَمِ مِثْلُ " جُعْفَرٍ " بضَمّ الفاءِ إلاّ على رَأْيِ الأخْفَشِ ؛ فَإنّه يُثبتُ " فُعلَلٌ " كَجُنْدَبٍ فى الرُّباعيّ الأصلِ (٥)، فَأمَّا " بُهْمَى " فَألِفُهُ للتّأنيثِ ، ألاَ تَرَى أَنّ الألِفَ فى " دِفْلَى " (٦) فيمَن نوّنَ للإلْحَاقِ ، وَفِيمَن لمْ يُنَوّنّ لِلتّأنيثِ ؛ فَالألِفُ (٧) فى " دِفْلًى " منوّنةً غيرُ الألفِ فِيهَا غَيْرَ مُنوَّنةٍ ، فكَذلِكَ الألِفُ فى " بُهْمَاةٍ " غَيْرُ الأَلفِ فى " بُهْمَى " . ٢١١(أ)

وَهَذا البناءُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ – أعنى فُعْلَى – اسمٌ ، وَمصدرٌ، وَصِفةٌ .

فالصِّفَةُ قَوْلُه : " دُنْياَ " وهِيَ تَأنيثُ الأدْنَى ، وحَقُّها أن يُقَالَ " الدُّنْياَ " :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط في (ف) .

(٤) فى كلتا النسختين "للتنكير " تحريف .

(٥) ينظر المنصف ١/ ٢٧ ، وشرح الشافية ١/ ٤٧ ، وابن يعيش ٥/ ١٠٧ ، والسيرافى النحوى ٥٩٣ ، والتتمة في التصريف ٣٨ .

(٦) دفلىً : نبت مر .

(٧) فى الأصل " بالألف " تحريف .

بالألفِ واللاّمِ فَهِيَ كالفُضْلَى تَأْنيثِ الأفْضَلِ لَكِن قَدْ يُجْعلُ اسْماً بِالغَلَبَةِ (١) ، وَالصّفَةُ على ضَرْبَيْنِ :

تَأْنيثُ " أَفْعَل " التَّفْضيلِ كَالدُّنْيَا .

وَغيرُ تأنيث " أَفْعَل " التَّفضيلِ كَحُبْلَى .

وَالاسْمُ " طُغْيَا " اسمٌ للصَّغيرِ من بَقَرِ الوَحْشِ .(٢)، وَحكِيَ فِيهِ المصدرُ(٣) .

قولُه : " بُشْرَى " (٤) بمعنَى البِشَارَةِ .

قولُه : " وَأُدَمَى " بضمّ الاولِ وفتح الثانى مختصّ بالتّأنيثِ وَلذلك ذَكَرَهُ بَعْدَ " فُعْلَى " بضمّ الأول وسُكونِ الثّاني ؛ لمشاركتِهِ له فى الاختصاصِ بالمؤنّثِ ، وهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ (٥) .

وَالأُرَبَى : الدّاهِيَةُ .

قولُهُ : " وَالْقَهْقَرَى " وَزْنُهَا " فَعْلَلَى " بفتح الأوّل وسُكُونِ العَيْنِ ، وَهِى(٦) مصدَرٌ، ومَعناهُ: الرُّجُوعُ إلى خَلْفٍ ، وَقِيلَ : هِيَ صِفَةٌ ، أَيْ :الرَّجْعَةُ القَهْقَرَى .

وَالخَوْزَلَى : وَزنُهَا " فَوْعَلَى " فَالواوُ زَائدةٌ ، وَهِيَ ضَرْبٌ مِنَ المَشْيِ فِيهِ تَفكّكٌ ، وَهِيَ صِفةٌ كَأَنّه قَالَ : مَشَى المِشْيَةَ الْخَوْزَلَى .

---

(١) فيجرى مجرى الاسماء . ينظر التكملة ٩٥ ، وابن يعيش ٦/ ١٠٠ .

(٢) طُغيا - بضم الأول - حكاية الأصمعى ، أما ثعلب فحكاها بفتح أوّلها " طَغيا " . ينظر التكملة ٩٨ ، واللسان فى " طغى " .

(٣) انظر المصدرين السابقين .

(٤) فى (ف) " البشرى " .

(٥) أدمى : اسم موضع ، وقيل : اسم جبل . ينظر معجم البلدان ١/ ١٢٦ .

(٦) فى (ف) " وهو " .

قَولُه : " دَقَرَى " (١) اسم رَوضةٍ ، وَ " نَمَلَى " اسْمُ موَضِعٍ (٢) .

قَولهُ : " وَمثلُ دِفْلَى " بوزنِ " فِعْلَى " - بكسر الأوَّل وسكون الثّانى - يُريدُ فى لغةِ مَن لم يُنَوِّن ؛ فَإنَّ من نَوّنها جَعَلَ أَلِفَهاَ للإلحَاقِ . وَ " فِعْلَى " عَلَى أَرْبعةِ أَضْرُبٍ :

اسمٌ مُفَردٌ كَدِفْلَى ، وَجَمْعٌ كَقَوله "حِجْلَى " جمع حَجَلٍ ، وَهُوَ طَائِرٌ ، وَمَصْدرٌ نَحْوُ " ذِكْرَى " (٣) ، وَصِفَةُ نَحْوُ قَولِهم : " رَجلٌ كِيصَى " لِلَّذى يَأكُلُ وَحْدَهُ (٤) ، وَسِيبَوَيْهِ (مَنَعَ) (٥) أن تكُونَ " فِعْلَى " صفةً إذَا كَانَتْ أَلِفُهُ لِلتَّأنيث .

قولهُ : "وَكَذاكَ شَرْوَى " بِوزْنِ "فَعْلَى " بفتح الفَاءِ وَسكُونِ العَيْنِ ، وَالشَّرْوَى : المِثْلُ ، يُقالُ : هَذا شَرْوَاكَ ، أَى : مِثْلُكَ ، وَهُوَ عَلَى أَربعةِ أَضْرُبٍ :

أَحدُهَا : أن يكُونَ اسْمَ عَيْنٍ نَحْوُ " رَضْوَى "اسْم جَبَلٍ (٦) ، و" سَلمْىَ "اسم امرأةٍ .

الثَّانى : أن يكُونَ مَصْدراً كقوله : " دَعْوَى " .

---

(١) فى (ف) " ذفلى " تحريف ، وانظر معجم البلدان ٢/ ٤٥٩ .

(٢) ينظر معجم البلدان ٥/ ٣٠٥ .

(٣) أى:ذكرُتهُ ذِكْرَى ، بمعنى الذكر ، فامتناع تنوينه مع أنه نكرة دليل على أنَّ ألفه للتأنيث . ابن يعيش ٥/ ١٠٩ .

(٤) ينظر التكملة ١٠٤ ، واللسان فى (كيص) .

(٥) فى النسختين " جعل " ، والمثبت من ابن يعيش ٥/ ١٠٩ ، وانظر الكتاب ٤/ ٢٥٥ حيث قال سيبويه : " ويكون على (فِعْلَى) فى الأسماء نحو ذفرى وذكرى ، ولم يجئ صفة إلا بالهاء " .

(٦) يقع هذا الجبل فى المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، معجم البلدان ٣/ ٥١ .

الثالث : أن يكونَ صِفَةً نحو "سَكْرَى" مؤنّث "سَكْرَانَ" .

الرابع : أن يكونَ جَمعاً نحو "جَرْحَى ، وَغَرْقَى" جَمْعَ "فَعِيلٍ" ، بِمَعْنَى "مَفْعُولٍ" وهُوَ صِفَةٌ أيْضاً (١) . وَاعْلَمْ أنّ وَزْنَ "فَعْلَى" نَحْوُ "شَرْوَى" ، وَ "فِعْلَى" نَحْوُ "دِفْلَى" لَيْسَتْ (أَلِفُهُمَا) (٢) مُخْتَصَّةً بالمؤَنّثِ بَلْ تكُونُ ألِفُهُمَا لِلإلْحَاقِ تَارَةً ، وَلِلتَّأنيثِ أُخْرَى بخلافِ القِسْمين الأوّلَيْنِ ؛ فَإنّهما مُخْتَصَّانِ بالتّأنيثِ ، وَلِذلِك قَرَنَ المختصَّ بالمخْتَصِّ ، وَالمُشْتَرَكَ بالمشْتَرَكِ .

وَالألِفُ المَمْدُودُ كَالسَّرَّاءِ ... وَمِثْلُ عَلْيَاءَ وَسابِيَاءِ

فَعَلَمُ التَّأنِيثِ تَاءٌ وَأَلِفْ ... وَالهاءُ عَنْ تاءٍ تُنَشَّا إِذْ تَقِفْ

قَولُهُ : "والألفُ الممدودُ" (٣) هِيَ العَلاَمَةُ الثَّالِثَةُ من علامَاتِ التّأنيثِ ، ويُريدُ بالألفِ المَمْدُودِ الألِفَ الّذى وقَعَ قبْلَهُ مَدّةٌ ، وَهِيَ ألفٌ سَاكِنَةٌ فأبدِلَ هَمْزَةً ؛ لوقُوعِهِ طَرَفاً بعدَ ألِفٍ زَائدةٍ (٤) ، وَخَصّوا الألفَ الأخيرَ بالإبدَالِ ؛ لأنّ إبدَالَ الأوَّلِ يُبْطِلُ المدَّ وكذَا /حَذفُهُ ، وحَذْفُ الثانى إخلالٌ بعلَمِ التّأنيثِ ، وَإبقاؤُهُ غيْرَ مُبدَلٍ هَمْزَةً يُؤدّى إلى الجمْعِ بينَ ساكنين ، فتعيّنَ إبْدَالُ الثّانى . ٢١١ب

والمُؤَنّثُ بالهمزة على ضَرْبَيْنِ : اسمٌ ، وَصِفَةٌ :

فَالاسْمُ على ثلاثة أضْرُبٍ : اسمُ عينٍ كَالصّحراءِ ، واسْمُ مَعْنىً وَهُوَ

---

(١) ينظر التكملة ١٠١ - ١٠٢ حيث قال أبو على " وأما ما كان من ذلك جمعاً فإنه يكون جمعاً لما كان ضرباً من آفة أو داء " .

(٢) فى الأصل " فهما " تحريف ، ولم ترد فى (ف) .

(٣) (ف) " المدودة " .

(٤) يقول ابن الخباز : " ويدل عليه قولهم فى جمع صحراء : صحارى ، فزالت الهمزة وعاد حرف اللين الذى كان فى الواحد " ، الغرة المخيفة لوحة ١١٣/ أ .

المصدَرُ وَهُو قوله (١): " كالسَّرَّاءِ " بمعنَى المسَرَّةِ والرَّخاءِ ، - قيلَ : هِيَ اسمٌ للمصدَرِ (٢) - واسمُ الجمْعِ كالطَّرْفَاءِ والقَصْباءِ (٣) ، والحَلْفاءِ ، وأشْياءَ ، فإنَّها أَسْماءٌ مُفْرَدَةٌ تُفيدُ الجمْعَ لاَ واحِدَ لهَا من لفظِهَا ، وقيل: لهَا واحدٌ من لفظها(٤) ، فواحدُ الطَّرْفاءِ طَرَفَةٌ(٥) ووَاحِدُ القَصْباءِ قَصَبَةٌ ، وواحدُ الحَلْفاءِ حَلِفَةٌ فَـ « حلِفَةٌ » وَحْدَهُ مكْسُورُ العَيْنِ .

قَولُه : " عَلْيَاء " ليس بتأنيث " الأعْلَى " كالحمْراءِ والأحْمرِ ؛ لقولهم (٦) فى الأَعْلَى : الأَعْلَوْنَ ، ولم يُجْمعْ " أَفْعَلُ فَعْلاَءُ " كَأَحْمَرَ بالْوَاوِ وَالنُّونِ . وَ " العَلْيَاءُ " ليس بوصْفٍ ، ولو كانت صِفةً لصَحَّتِ الْوَاوُ الّتى هِىَ لاَمٌ من قولك : " عَلَوْتُ " كَمَا صَحَّتْ في الْقَنْواء والْعَشْواءِ (٧)وَلَيْسَ " الأعْلَى " كالأَحْمَرِ بَلْ هُوَ أَفْعَلُ التَّفْضيلِ،ولاَ يُستَعْمَلُ إلاَّ بالألفِ واللاَّمِ أَوْ بِمِنْ [أَوْ](٨) مُضَافاً، وَأَمَّا الصّفةُ فَنحْوُ " حَمْراءَ ، وَسَوْداءَ " .

وَأمَّا " سَابِيَاءُ " فهى المشِيَمةُ التى تَخْرُجُ على الوَلَدِ .

وأمَّا قولهُ :

« فَعلَمُ التَّأنيثِ تاءٌ وَألِف » .

---

(١) فى الأصل " قولك " .

(٢) القائل بذلك ابن يعيش فى شرح المفصل ٥/ ١١٠ .

(٣) سقط من (ف) .

الطرفاء : شجر والقصباء : نبات ذو أنابيب .

والحلفاء : نبت .

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٨١٢ المسألة (١١٨) ، وابن يعيش ٥/ ١١٠

(٥) سقط فى (ف) .

(٦) فى الأصل " كقولهم " .

(٧) أي لكان يقال فى " العلياء " : العلواء كما يقال : القنواء والعشواء فى تأنيث الأقنى والأعشى ، وانظر التكملة ١٠٦ .

(٨) سقط من الأصل .

يعنى (كُلَّ مَا ذكَرَهُ) [١] من المؤنّثِ بالعلامةِ ، والدَّليلُ عَلَى أنَّ الألفَ هى علامةُ التأنيثِ والهمزةُ بدلٌ منها أنَّ ألفَ المدِّ إذا زالت فى الجمعِ زالت الهمزةُ فتقولُ : " صَحارَى " فتَقْلبُ ألفَ المدِّ ياءً لانكسَارِ مَا قبلهَا، وصارت الهمزةُ ألفاً، لزوَالِ المدِّ ثم قلبت ياءً لعدمِ انفتَاحِ ما قبلَهَا ، وأدغمت فيها الياء المبدلة من ألف المدَّ فصارت " صَحارِىُّ " بياءٍ مُشَدَّدَةٍ .

قولُهُ :

والهاءُعن تاءٍ تُنَشَّا إذْ تَقِفْ

هَهُنَا بَيَّنَ أَنَّ الهاءَ اللَّاحِقَةَ للأسمَاءِ بَدَلٌ من التَّاء ، وَقَدْ تقدّمتْ عِلَّتُه [٢] ، وإنمّا أُبدلتْ هاءً فى الوقْفِ لِلْفَرق بينهَا وبينَ التَّاءِ التى فى الجمْعِ نحو" مُسلمَات " .

وَالياءُ فى هذِي وَتَاءُ قَامَتْ　　　وَنُونُ قُمْنَ وَيقُمْنَ بَانَتْ

اليَاءُ فى " هذِي " ليست للتَّأنيث إلاَّ عنَد الكوفيّين ؛ فإنّ اسمَ الإشارة عنَدهُم " الذَّالُ " وَحْدَهَا ، وأمَّا عنَد غيرهم فالياءُ عَيْنُ الكَلمةِ وَالتّأنيثُ مُستَفادٌ من نَفْسِ الصِّيغَةِ كَمَا أَنّ التَّذكيرَ فى " ذَا " مُستَفادٌ من نَفْسِ الكَلمةِ [٣] . وَقَدْ يكُونُ " اليَاءُ " فى " اضْربِي وَتَضْربينَ " [٤] وَيحْتَمِلُ أن يكُونَ أَرَدَ بقوله : " وَالياءُ فى هَذِى " أنَّ اليَاءَ دلّت عَلى أنَّ التّأنيثَ بالصِّيغةِ إذْ بوجُودِها تَتحَقّقُ هذه الصّيغةُ وتُعدَمُ بعدمِهَا .

وَأمَّا (التَّاءُ) [٥] فى " قَامَتْ " فهِى لتأنيثِ الفَاعلِ وَهِىَ ساكنةٌ فرْقاً بينَهَا وَبينَ التَّاءِ اللاّحقَةِ للأسماءِ .

---

(١) (ف) " فيما ذكره " .

(٢) انظر ٢/ ٤٣٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/ ٦٦٩ المسألة (٩٥) ، وابن يعيش ٥ / ٩١ .

(٤) أى : علامة للتأنيث ، وانظر ابن يعيش ٥/ ٩١ . فالشارح أفاد منه كثيرا رحم الله الجميع

(٥) فى (ف) " التأنيث " تحريف .

قَولُهُ : " وَنُونُ قُمْنَ " يَعنى فى الماضي ، وَ " يَقُمْنَ " يَعنى فى المضارِعِ ، وهذه النُّونُ يعنى فى مُقابلةِ الواوِ المفيدَةِ لجمْعِ التّذكيرِ فى قامُوا ، وَيَقُومُونَ .

قَوْلُهُ : بَانَتْ " يَعنى ظَهَرت النُّونُ إذْ كانت ضميرَ الجمْعِ وَبرزَتْ ، ولمْ يَبْرزْ ضَميرُ الواحدة نَحْوُ " هندٌ قَامتْ .

[المؤنث الحقيقى]

ثُمَّ المُؤَنَّثُ الحَقِيقيُّ عُرِفْ ... بخِلْقَةٍ خُصَّتْ به لاَ تَخْتَلِفْ
وَهْوَ عَلىَ ضربينِ ضَرْبٌ مِنْهُ ... بـلاَ علاَمـةٍ تُبِينُ عَنْـهُ
كَزَيْنَبٍ وَطَالِـقٍ وَجَيْئَلِ ... وَرخِلٍ وَحَائِلٍ وَمُطْفِلِ

المؤنَّثُ الحقيقيُّ يُعرَفُ بالْحِسِّ وَالعيَانِ ، وَهُوَ مَا كَانَ من الحيَوانِ له فرجٌ مُعَدٌ للنّسلِ (١) بِإزَائهِ ذَكَرٌ ، وَإليه أشَارَ بقوله : " بِخَلْقةٍ " لأَنَّ الفرْجَ خِلْقَةُ اللَّهِ تَعَالَى .

قولهُ : " خُصّت به " يعنى تلك الخلْقة ، وَهِيَ الفَرْجُ المعدُّ للنّسْلِ .

وَقُلْنا : " لَهُ فَرْجٌ مُعدٌّ للنّسلِ " لِيَخْرُجَ الخُنْثَى الّذى له فَرْجٌ وليْسَ مُعَداً للنَّسْلِ ؛ لأنَّ ذلك مخصوُص بالمؤنّثِ .

قولهُ : " لاَ تَخْتَلِفْ " يُرِيدُ أنَّ تلك الخِلْقَةَ المَخْصُوصَةَ بالمؤنّثِ لا اخْتِلاَفَ فيها، بَلْ فى جَميع أَصْنَافِ الحيَوانِ حَقيقتُها وَاحدةٌ (٢) .

---

(١) فى النسختين " لنسل " .

(٢) فى (ف) " واحد " تحريف .

قولُهُ : " وَهْوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ " يعنى المؤنَّث الحَقيقىَّ ، ثُمّ بَيَّنَ كُلَّ وَاحدٍ مِن الضَّربين وَقدَّمَ الذى بغير علاَمةٍ ؛ لإشْكاَلِهِ ، وَقَد بَيَّن وَجه إشكاَله بقوله :

« بلاَ علاَمةٍ تُبينُ عَنْهُ » .

يُرِيُد ليس فى لفظه علاَمةٌ تُبّينُ أَنَّ مَعْناهُ مؤنّثٌ .

فَإن قُلتَ : فإِذَا لَمْ تكن فيه علامةٌ تُبينُ عنْهُ فَبمَ يعُرُف تأنيُثهُ ؟

قُلتُ :بالإسَنادِ إليه ، وَالصّفةِ ، وعَوْدِ الضّميـرِ إليه ، وَبعْضِ الجُمـوعِ ، وَغيرِذلك .

ولاَ يقدّرُ من علامَاتِ التَّـأنيث إلاَّ التَّـاءُ وَحْدَهَا فى المؤنّثِ الثّلاثىِّ لثبُوتِ ردّهَا فى التّصغير .

أمَّا " زَيَنبُ " فَـهُوَ عَلَمٌ على امرأَةٍ " وَليْسَت تاءُ التـأنيثِ فيه مُقَدرةّ؛لعدَمِ ظهُورِهَا فى التّصغيرِ .

وَأمَّا " طَالقٌ " فَوصفٌ لمؤنّثٍ حقيقيّ ، أَمّا عند سيبويه فإنهَّا صفةٌ لمذكّرٍ(١) عَـامّ يَقَعُ عَلَى المذكّرِ وَالمؤنّثِ ، وَإذا قَـالَ : " أَنْتِ طَالقٌ " فكَأنّه قَـالَ : أنتِ شئٌ طَالقٌ ، أَو إنسَانٌ طَالقٌ ، وكذلك " حَائضٌ ، وَطَامِثٌ " .

وَأمَّا الخليلُ فَيَرى أَنّه مِنْ أَبْنِيَةِ النَّسَبِ كقولهم : " لاَبِنٌ ، وَتَامِرٌ " ؛ لأنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الفعْلِ (٢)، أَيْ : لَيْسَ من فعْلِهَا كقولك : قَامَتْ فَهِيَ قَائِمَةٌ "؛ لأنّ الطّلاَقَ يَقعُ عليْهَا من فعْلِ غَيْرِهَا ، وَكَذلِكَ " الحَيْضُ ، وَالطَّمْثُ " ، وَلوْ أَجْرَوْهُ علَى الفعْلِ لقَالوُا:" طالقةٌ ، وطَامِثةٌ ، وَحَائضةٌ " ، فإذَا قَالَ : " أَنْتِ طَالقٌ " فَالمعْنَى : أَنْتِ ذاتُ طَلاقٍ ، أَيْ : صَاحِبَةُ طَلاَقٍ ، فَأَمَّا قولهُ تَعالَى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَه عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾(٣) فَإنَّه أَجْرَاهُ علَى الفعْلِ، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَقَالَ : مُرْضِعٌ ، أَيْ : ذَاتُ إرْضَاعٍ .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر رأى سيبويه وشيخه الخليل فى الكتاب ٣/ ٣٨٣ .

(٣) سورة الحج ٢ .

وَأمَّـا " جَيْئَلُ " فَـعَـلَـمٌ علـى الضَّبُعِ ، وَ " الرَّخِـلُ " ولـدُ الضـّأنِ الأنْثَى ، وَالذّكَرُ " الْحَمَلُ " ، وَجَـمْعُهَا " رُخَالٌ " بضَمّ الرّاءِ (١) كَما قالوا : "تُؤَامٌ" فى جَمْعِ "تَوْأَمٍ " .

وَ " الحَائِلُ" النّاقةُ الّتى لمْ تَحْمِلْ فِى تِلْكَ السَّنَةِ .

وَ " المُطْفِلُ " ذَاتُ الطِّـفْلِ ، وَهِيَ صِـفَـةٌ لِمؤنّـثٍ وَليْـسَتْ بجَـارِيَةٍ عَلى الفِعْلِ ، فهِىَ مثلُ " طَالِقٍ " عَلى مَا تَقدّمَ من المَذهبَيْنِ .

وَضَرْبُهُ الثّانى لَهُ عَلامَـــةْ	فَالهاءُ كالمرأة وَالغُلامَـــه
وَالألفُ المقصُورُ وَزْنُ فُعْلَى	كَمِثْلِ سلْمَى وَمِثَالُ فُضْلَـى
وَمِثْلُ قُصْوَى وَمِثَالُ أُخْرَى	وَوَزْنُ فَعْلَى فى مِثَالِ سَكْرَى
وَالألفُ المَمْدُودُ كَالحَمْـراءِ	وَنُفَسَاءَ قِسْ عَلَيهَا الجَائِـى

يريدُ الصِّنْفَ الثَّانى من المؤنّثِ الحقيقي الّذى تأنيثُه بعلاَمةٍ ظَاهِرَةٍ ، وقد ذكرَ لَهُ عَلامَتينِ وَهِيَ التّاءُ ، وَالألفُ المقصُورةُ وَالممدُودَةُ . ٢١٢ب

وَبالجُملةِ فالعلاَمَاتُ التىّ ذكرَهَا فى غير الحقيقى مثْلُهاَ يكونُ فى الحقيقّي مَا خَلاَ النوُّنَ ؛ فإنهّا ضميرُ الجَماعةِ نَحْوُ : النّسَاءُ قُمْنَ ، وَتأنيثُ الجمَاعةِ غيرُ حَقيقيّ ، وَإن كَانَ تأنيثُ المفرَدِ مِنْهَا (٢) حَقِيقياً .

---

(١) وقيل بكسرها أيضاً ، واستغرب ابن الخباز ضم الراء في جمعها ، وانظر اللسان في (رخل) .

(٢) فى (ف) "منه"

قولُهُ " اْلمَرْأَةُ " مِثَالُ للضَّرْبِ المؤنّثِ بالتَّاءِ مِنَ الحَقيقِيّ ، وَ "الغُلاَمَةُ" تأنيثُ " الغُلاَمِ " ، قَالَ الشاعِرُ :

وَمُرْكِضةٌ صرِيحِيٌّ أَبُوهَا ... تُهَانُ لَهَا الغُلاَمَةُ وَالغُلاَمُ (١)

وَقَالَ (٢) : شَيْخٌ (وَشيَخْةٌ " ، قالَ عَبِيدٌ :

كَأَنَّهَا) (٣) شَيْخَةٌ رَقُوبُ (٤).

وَقَالَ (٢) : رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ

قولُهُ : وَالألِفُ المقصُوُر " يُرِيدُ اْلعَلاَمَةَ الثَّانيةَ لِلْحَقيّقي .

قولُهُ : " سُلْمَى " بضمّ السّين اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَمِنْهُ زُهَيرُ بنُ أَبى سُلْمَى وَهُوَ كُنيةُ أَبيهِ (٥)، وَلاَتضمُّ السّينُ إلاَّ فى هَذهِ الكُنْيَةِ .

وَأَمَّا " فُضْلَى " فتَأنيثُ " الأفضَلِ " أَفْعَل التّفضيلِ ، وَحَقُّهاَ أَن تُسْتَعْمَلَ بالألَفِ وَاللاَّمِ أَوِ الإضَافَةِ ، وَإنمّا لَمْ يدخُلْ عَلَيْهَا اْلألِفُ وَالّلامُ فى

---

(١) قائل البيت أوس بن غلفاء الهجيمى يصف فرساً .

انظر التكملة ١٢٠ ، والأمالى الشجرية ٢/ ٢٨٧ ، وابن يعيش ٥/ ٩٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦١٣ ، والمخصص ١/ ٣٦ ، واللسان فى " صرح " و " ركض "

ويروى " مركضة " - بضم الميم وكسر الكاف ، أى الذى يركض ولدها فى بطنها . ويروى بكسر الميم وفتح الكاف ومعناه السريعة ، كأنه جعلها آلة للسير . صريحى : شريف ، والياء فيه لتأكيد الصفة لا للنسب ، والصواب عند ابن برى فى التنبيه (صرح) رفع " مركضة " .

(٢) هكذا ، والأولى " قالوا " . (٣) سقط فى (ف) .

(٤) هذا عجز بين لعبيد بن الأبرص ، وصدره باتت على إرم رابئة .

ينظر ديوانه ١٨ ، والتكملة ١٢٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٠٨ .

(٥) واسمه ربيعة عن شرح ابن الخباز لوحة ١١٣ .

الأرجُوزة ؛ لأنهَّا لم يستعملها مُركّبَةً ؛ أي : لم يُخْبرْ عنها ، ولأنهّا لَو اسْتعملَهَا مركّبَةً أَي : في الإسنَادِ لمْ يكُن بُدٌّ من الألفِ والّلام (١) .

وَ " القُصْوَى " تَأنيثُ " الأقْصَى " ؛ فَإن جَعلتَها اسْماً (فالقُصْيَا باليَاءِ(٢)) بمعنَى القَاصيَةِ البَعيدَةِ كَالدُّنيا بِمَعْنَى الدَّانيَةِ الْقَريبَةِ .

وَ " أُخْرَى " تأنيثُ " أَخَر " كَالفُضْلَى كقولك : " مَررْتُ بهنْدٍ وَبالمرأةِ الأُخْرَىَ " .

وَهذه الّصفاتُ إن كَانَ تأنيثُ موصوفِهَا حَقِيقيّاً فَتَأنيثُهاَ حقيقيٌّ وَإلاَّ فهي من القسم الأوّلِ .

وَأمَّا "سَكْرَى " فمؤنّث " سَكْرَانَ " ، وَ " الحمراءُ " تأنيثُهُ بألفٍ ممدُودةٍ نحو " مررتُ بهندٍ الحمراءِ وَبالمرأةِ البيضاءِ "(٣)

وأمَّا " النّفسَاءُ " فوزنُهَا " فُعَلاَء " ، بضمّ الفَاء وَفتْحِ العَينِ ، وهى صِفَةٌ خاصَّةٌ بالمؤنّثِ الحَقيقيّ ؛ لأنَّ النُّفَساءَ هِيَ التّي وَضَعَتْ وَلَداً ، وَسُمّيت نُفَسَاءَ؛ إمَّا لأنّها خَرَجَ مِنهَا نَفسٌ ، أَوْ لأنَّه من التّنفّسِ وَهُوَ الاتّسَاعُ ، وَجَمْعُهَا "نُفَسَاوَاتٌ " ، وَحُكِيَ "نُفَّاسٌ " بضّم النّون وَتشْديدِ الفَاءِ (٤) .

قَولُهُ : " قِسْ عليه الجَانِي " يُريدُ قِسْ عَلَى مَا ذكرتُ ما جَاءَ مِنْه ولَمْ أَذْكرْهُ .

---

(١) هذا التعليل من الشارح رد على ابن الخباز الذى يقول : " وذكره إياها بغير لام خطأ " لوحة ١١٤ (باريس) .

(٢) فى الأصل " للقصايا " وفى (ف) " للقصايا بالياء " ، والصواب ما أثبته .

(٣) وقيل : الأجود أن يمثل الناظم في هذا القسم بمثل الحولاء ، والعوراء ؛ لأن قوله " كالحمراء " - بوزن - الفعلاء - صفة مشتركة بين الحقيقى وغير الحقيقى فيقال : امرأة حمراء ، وحلة حمراء . عن شرح ابن القواس ١٢٤٧ .

(٤) انظر اللسان فى " نفس " فقد حكاها ابن منظور عن اللحياني .

" النسب "

القَوْلُ في النِّسْبَةِ وَهْيَ ياءُ   زَائِدَةٌ تعزَى بهَا الأسَماءُ
إلى قَبِيلٍ أو أبٍ أو لِبَلَدْ   أَوْ لِصناعــةٍ وَيَاؤُهُ تُشَدّ

يُقَالُ: نِسْبَةٌ ـ بكسْرِ النُّونِ ـ، وَنُسْبَةٌ ـ بضمِّها ـ بمعْنَى الإضافةِ (١)، وَسِيبَوَيهِ يُعَبِّرُ عنْهُ بِبَابِ الإضَافةِ (٢)؛ لأنّ الغرَض من النّسبة تَخْصِيصُ المنسُوبِ وتَمْيِيزُهُ (بالمنسُوبِ إليْهِ ممّن ليْسَ من تلك القَبِيلَةِ كَتخْصِيصِ المضَافِ وَتمييزِهِ) (٣) عَنْ غَيْرِهِ بالمضَافِ إلَيْهِ، لَكِن النَّسَبُ إضافةٌ مَعْكُوسَةٌ؛ فَإنّ المضَافَ إليهِ مُقدّمٌ علَى المُضَافِ، فَإِذَا قُلتَ: " تَمِيمِيٌّ " فَـ "تَميمٌ" هُوَ المنسُوبُ إليهِ، وَالْيَاءُ المشدّدةُ قَائمةٌ مَقامَ المنسُوبِ إلى "تَميمٍ"، فالمضَافُ إليهِ (فى النَّسَبِ مُقَدّمٌ) (٤) كمَا تَرَى .

قولُهُ: " وَهْيَ يَاءُ " يعْنِى علامَتُهَا ياءٌ، واَحْترزَ بقوله: " زَائدةٌ ": عن ياء المتكلِّمِ، وعَن يَاءِ المنقُوصِ، أَوْ عَن ياء "حيّ"؛ فَإنهَّا ليْسَتْ زَائِدةً .

قولُهُ: "تُعْزَى بها الأسماءُ" لِيَخْرُجَ منه مِثْلُ " كُرسيّ، وعَارِيّةٍ "؛ فإنَّها ٢١٣أ
ياءٌ زَائدةٌ فى آخر الاسْمِ لكن لاَ تُعْزَى بِهَا الأسْمَاءُ، أَي: لا يُنْسبُ (٥) بِهَا إلَى شَئٍ .

---

(١) ينظر اللسان فى " نسب " .

(٢) قال سيبويه ٣/ ٣٣٥: " هذا باب الإضافة وهو باب النسبة " .

(٣) سقط فى (ف) .

(٤) فى (ف) " مقدم فى النسب " .

(٥) فى (ف) "لايناسب"

وَاحْترزَ بقوله : " الأسْماءُ " عَن الأفْعالِ وَالْحُرُوفِ ؛ فإنّ النّسْبَةَ لا مَدْخلَ لَهَا فيهَا ؛ لِأنّ النَّسَبَ بمعْنَى الإضَافةِ لإفادتِهَا التّخْصيصَ ، وَالأفعَالُ وَالحرُوفُ لاَ تقبلُ ذلكَ ، وَبيَانُهُ فى مَوْضعِهِ .

قولُهُ : " إلَى قَبيلٍ أَوْ أَبٍ أَوْ لبَلَدْ " بَيانٌ لِمَا يُعْزى إليْهِ الأسْماءُ ، أَى : احْتَرزَ بهَذهِ الثّلاثةِ عَن النّسبِ عَلَى " فَعَّالٍ " نحْوُ " بَزَّازٍ " ، وَعَطَّارٍ " وعَن مَا كَانَ بمعْنَى " ذي " – كَذى [مَالٍ] أيْ: صَاحِبُهُ – نحْوُ " لاَبنٍ " أَيْ : ذُو لَبَنٍ وَ " تامِرٍ : أَيْ : ذُو تَمْرٍ (١) ، فَهيَ كَطَالِقٍ (٢) ، بِمَعْنَى ذَاتِ طَلاَقٍ .

مِثَالُ النّسَبِ إلَى القَبيلِ " عَربِيٌّ ، وَعَجَمِيٌّ ، وَمَجُوسِيٌّ " ، وَمِثَالُ النَّسبِ إلَى الأَبِ " أَسَدِيّ " ، وَإلَى الْبلَدِ " كُوفِيٌّ " ، وَمِثَالُ الصِّنَاعَةِ " إبْرِيّ " لِصَانعِ الْإبَرِ ، أَوْ بَائِعِهَا .

قَولهُ : " وَيَاؤُهُ تُشَدّ " يَعْنى تُشَدَّدُ لِتَقْوى بالتَّشْديدِ عَلَى تَحَمُّلِ الحَرَكَاتِ ، وَلأنَّهَا لوْ كَانت خَفيفةً لأَشْبَهَتْ يَاءَ المتكلمِّ وَلاسْتُثْقِلَت الضَّمةُ وَالْكَسْرَةُ عَليهَا ، فَيلزَمُهَا السّكُونُ رَفْعاً وَجَراً ، وَإذَا سَكَنتْ وَجَبَ حَذْفُهَا إذَا لَقِيَهَا سَاكنٌ كَالتَّنوينِ وَغَيْرِهِ . وَإنمّا زِيدَت "اليَاءُ" دُونَ غَيْرِها ؛ لِأنَّ أُولَى مَا زِيدَ حُرُوفُ المدِّ ، فَلوْ زِيدَت الألِفُ لمنعت من ظهُورِ الإعرابِ (٣)، وَلوْ زِيدَتِ الْوَاوُ لَثَقُلَتْ ؛ إذْ لَيْسَ فى كَلاَمِهِم اسْمٌ آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمةٌ لاَزِمةٌ ؛ وَلأنّهُم قَدْ رَفَضُوا ذَلِكَ فى الوَاوِ الأصْلِيّةِ فَمَا ظَنُّكَ بِهَا زَائِدَةً ؟ فَتَعيّنتِ اليَاءُ .

---

(١) فرق ابن القواس بين " فَعَّال " و " فاعل " فقال : " والفرق بينهما : أن (فَعَّالاً) – لمبالغته – موضوع لما يكون صنعة وعلاجاً ، و (فاعل) موضوع لمن يلابس الشئ من غير دلالة على مبالغة" انظر شرح ابن القواس ١٢٥٠ .

(٢) فى عدم جريانه على الفعل .

(٣) أى : يصير الاسم مقصوراً فيمتنع من ظهور الإعراب ، انظر ابن يعيش ٥/ ١٤٢ .

وَقَبلهُ كَسْرٌ كَزَيدِيّ النَّسَبْ   وَحَذْفُ كُـلِّ تـاءِ (١) تأيثٍ وَجَبْ
لشَبهٍ بينَهُمَـــاَ وَهَرَبَــوُا   مِنْ جَمْعِ تَأْنِيثَيْنِ في اسْمٍ يُنْسَبُ

وَإنمّا كَسروُا مَا قبلَ ياءِ النّسبِ لتُجَانسَها ، ولأنهّا مَدّةٌ ساكنةٌ فوجَبَ أن تكُونَ حركةُ ما قبلَها من جِنْسِهَا ، وإنمّا ضُوعفَتْ خوفَ اللَّبْسِ ، ولأنّه لما كانت الياءُ الأولى سَاكنةً وَجَبَ تحريكُ مَا قبلهَا ؛ لأجل التقاء السَّاكنينِ ، وَلاَ يجوزُ الفتحُ لئَلاّ يلتبَس بالمثنّى المضَافِ إلى ياء المتكلّمِ ، وَالضَّم ثقيلٌ فتعَيَّنَ الكسْرُ .

وَياءُ النَّسَبِ حَرفٌ كتَاءِ التَّأنيثِ ، وَهِيَ عندَ الكوفيِّيَنَ اسْمٌ (٢) في مَوْضع جَرٍّ بإضَافةِ الأوّلِ إليهَا ، وَاحْتَجُّوا بِمَا يُحْكَى عَن العرب: " رَأَيتُ التّيْمِيَّ تَيمِ عَدِيٍّ " بجرِّ " تَيْمٍ " الثّاني علَى البَدَلِ من اليَاءِ فى " التَّيْمِيِّ " ولاَ يَصحُّ إبْدَالُ الاسْمِ منَ الحَرْفِ ، وَالثّاني اسْمٌ باتّفاقٍ ، فوَجَبَ أَن تكُونَ الياءُ اسْماً لِيَصحّ إبْدالُ الاسْمِ منْها ، وهَذَا فاسدٌ لأمُورٍ :

مِنْهَا : أَنَّ الأوَّلَ مُعَرَّفٌ بالألفِ وَاللّامِ فَلاَ تَصِحُّ إضافَتُهُ إلاَّ إذَا كَانَ اسْمَ فَاعِلٍ .

وَمِنْها : أَنّ هذه اليَاءَ لوْ كانَ لها موضِعٌ من الإعْرَابِ لمَا ظَهَرَ فيهَا إعْرابُ الاسْمِ المنْسُوبِ إليهِ .

وَأمَّا جَرُّ " تَيْمٍ " الثّاني فِيمَا حَكَوْهُ فَمَجْرُورٌ بإَضَافةِ اسْمٍ مَحْذُوفٍ إليْهِ كأنّه قَالَ : صَاحِبَ تَيْمِ عَدِيٍّ ؛ (لِأنَّهُ المنسُوبُ " فَحُذِفَ المضَافُ " (٣) وبَقِيَ المضافُ إلَيْهِ) (٤) علَى جَرِّهِ لِدلَالةِ النّسَبِ عَليْهِ ؛ لأنّ المنسُوبَ إلَى " تَيْمٍ " يكوُنُ مِنْ أصْحَابِهِ .

---

(١) في (ف) " هاء " ، وهى رواية أخرى .

(٢) انظر ابن يعيش ٥/ ١٤٢ ، وشرح ابن القواس ١٢٤٨/٢ .

(٣) ما بين االقوسين الصغيرين سقط من الأصل ، وكان فى (ف) هكذا " لأن المنسوب باق ، فحذف المضاف إليه " ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) " وبقى المضاف إليه " سقط من (ف) .

وانظر قول العرب فى التكملة ٥٠ ، وابن يعيش ٥/ ١٤٢ .

قولهُ : " وَقبلَه كسرٌ " يُريدُ وقبلَ الياءِ .

قولُهُ : " كَزَيدّي النّسبْ " احترز بالنّسبِ عن جمع السَّلامةِ المضَافِ إلى ياء المتكلمِ ؛ فإنّ لفْظَهُ كَلفظِ المنسوبِ فى الوقْفِ .

وَإنمَّا / وجَبَ حَذْفُ تاءِ التّأنيث فى النَّسبِ لمِاَ ذكَرَهُ وقد عَلّلَ الحذْفَ ٢١٣ب بأمرين :

أحَدُهُمَا قولُهُ : لَشبَهٍ بينَهُمَا " ووَجْهُ الشّبهِ بينَهُمَا أنَّ ياءَ النّسبِ تخلّصُ الواحدَ من الجنْسِ كما تَخلّصُهُ " التَّاءُ " فإذا أَردتَ تخْليصَ الواحدِ من " الرُّومِ " قلتَ : رُوميٌّ ، ومن الحَبشِ قلتَ : حبَشيّ ، كَمَا إذا أَردتَ تخْليصَ الوَاحدِ من " الْحمَامِ " قُلتَ : حمَامَةٌ ، ومن " التَّمْرِ " قُلتَ : تَمْرَةٌ .

[وَالثّانى] (١) : الهربُ من الجَمْعِ بين تأنيثين إذا نَسبتَ مؤنّثًا إلى مؤّنثٍ تقولُ فى النَّسَبِ إلَى الكوفَةِ: "كُوفَتِيَّةٌ " بتاءٍ قبلَ ياء(٢) النّسبِ وَ (بتاءٍ أُخْرى) (٣) بَعْدَهَا . وبَيانُه أنّك لوْ أبْقَيتَ التّاءَ لقَلتَ فى الرّجلِ [المنسُوبِ إلَى الكوُفَةِ : " كُوفَتِيٌّ "] (٤) وَذلِكَ غيرُ جَائزٍ ، فهذا معْنَى قولِهِ : " وَهَربُوا من جَمْعِ تَأنيثَيْنْ " .

فأَمَّا قولُهم : " دواتيٌّ " فى المنسُوبِ إلَى الدَّوَاةِ فَلحْنٌ، وصَوَابُهُ " ذَوَوِيٌّ "(٥)، وَكَذَا قولُهُم : " ذَاتِيٌّ " صَوَابُهُ : ذَوَوِيٌّ " (٦).

---

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى الأصل " وبأخرى " ، وانظر هذا فى ابن يعيش ٥/ ١٤٤ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر درة الغواص ١١ ، وتقويم اللسان لابن الجوزى ١٠٦ .

(٦) انظر التكملة ٥٣

وَالصّحِيحُ أَنهَّا لوْ ثبَتَتْ لفَسدَ المعْنَى بِثبَاتِهَا ؛ لأنَّك إذَا نَسَبْتَ اسْماً مذكّراً إلَى اسْمٍ مُؤنّثٍ انْتقَلَ مَدْلُولُ الاسْمِ المؤنّثِ إلَى المنُسوبِ المذكّرِ فتقُولُ فى البَصْرَةِ : بَصْرِيّ ، فَلَوْ أَبْقَيْتَ الْهَاءَ لَبَقِيَتْ فى صِفَةِ المذكّرِ .

وَفِـــي الثّلاثيّ إذا نَسَبْتَــا إلَى مِثَالِ "فَعِلٍ" فَتَحْتَــا
أَوْسَطَهُ قُلْ : نمَرِيٌّ ثُمّ قِسْ ذكَرَ أَوْ أُنثَ لَيسَ يَنْعَكِسْ
وَاكْـــسِرْ إِذَا زَادَ كَتَغْلِبِيٍّ وَزِبرْجِــــيٍّ وَقُذْعَمِلِــــيٍّ

احترزَ بقوله " الثّلاثىّ " عن الرُّباعيّ .

قولُهُ : " إلَى مِثَالِ فَعِلٍ " يعْنى بكسر العينِ ، واحترَزَ به عن المضمُومِ العَينِ كَـ " عَضُدٍ " ، وَمفتُوحِهَا كَـ " فَرَسٍ " ، وَسَاكِنِهَا كَـ " فلْسٍ " ؛ فإنَّ ذلك لا تُغيّرُ حَرَكَتُهُ وَلاَ سُكُونُهُ لمُخَالفته الكسْرَةَ وكَونِهِ [1] مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا .

قولُهُ " فَتحْتَا " يَعْنى تَجْعلُ مكَانَ كَسْرَةِ [2] العَيْنِ فَتْحَةً .

قولهُ : " أَوْسَطُه " بيَانٌ لموضعِ التَّغْيِيرِ .

قولُهُ : " نمَرِيٌّ " [3] مِثَالٌ لمكسورِ العَينِ الذى تبْدلُ كسرتُه فَتْحَةً ، وَإنّما فتحوُا العينَ المكسُورةَ ، لأنهّم لو أَبْقَوا عَيْنَ الكلمةِ مكسُورَةً ولاَمَهَا مكسُورةً لتوالت كسرَتَانِ وبعدَهُمَا يَاءَان كلُّ وَاحدةٍ مِنْهُما فى قُوّةِ كَسْرتين فتَتَوَالى ستُّ كسرَاتٍ مَع قِلّةِ حُروفِ الكَلِمَةِ وَلَيْسَ فيهَا حَرْفٌ غَيْر مكسُورٍ إلاَّ أوّلُهَا ، وَلَمَّا يَلْزَمُ [4] من استغْرَاقِ حُروفِ الكلمةِ بالكسَراتِ فى المكسُورِ الفاءِ نحو "إِبِلٍ" ،

(١) فى النسختين " وكونها " وصوابه ما أثبت .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى النسختين " كنمرى " ، وصوابه ما أثبت .

(٤) فى النسختين " ولما لم يلزم " والواجب إسقاط (لم) .

فَوَجَب الفتحُ لما ذكرنا . فأمَّا قولُهُم : " الصَّعِقُ " ففى النَّسب إليه ثلاثُ لُغَاتٍ : كَسْرُ الصّادِ وَالعَينِ ، وَفتْحُ العينِ وَكسْرِ الصّادِ ، وَفتْحُهُمَا ، أمَّا كسرُ الصّادِ فإتْبَاعٌ للعَينِ ؛ لأنّها حرفُ حَلْقٍ كَما كَسُر النّونِ فى " نِعِمَ " إتْبَاعاً لكسْرةِ العَينِ ، فلمّا كُسِرَ الصّادُ لأجل العَينِ امتنعَ فَتحُ العَينِ ؛ لأنّهم قد كَسَروا لأجلها حَرفاً آخَر ، فصَارتْ كسْرَةُ العَينِ لأجْلِ الصّادِ ، كَما أنَّ كَسْرَ الصّادِ لأجل العَينِ ، ولو سَمَّيْت رَجُلاً بِـ " ضُرِبَ " - فِعْلُ مَا لم يُسمَّ فَاعُله - لقلتَ : " ضُرَبِيٌّ " بإبْدَالِ كَسْرةِ الرَّاءِ فَتْحةً .

قولهُ :

ذكَرَ أو أُنِّثَ ليسَ ينعَكِسْ

يَعنى أنَّه يَجُب إبدَالُ كَسرةِ العَينِ فَتحةً فى الثّلاثيّ مذكراً كَان أو مؤنّثاً لاَ يختلفُ الحُكمُ فيه ، وَمثالُ المؤنّث قولك فى النّسبِ إلى " شَقِرَة " : " شَقَرِيٌّ " وَهُوَ اسْمُ قَبيلةٍ ، ويُقالُ : "أَرضٌ شَقِرَةٌ " أَي : ذَاتُ أَزهَارٍ مُخْتلفَةٍ .

/ قَولُهُ : " وَاكْسِرْ إذَا زَادَ " يعنَى على الثّلاثةِ . ٢١٤أ

قَوله " كَتَغلِبّى " مثالُ للزّائد على الثّلاثة بحرف وَاحدٍ ، وكذلك " زِبْرِجِيٌّ " .

ومَعنَى قوله " وَاكْسِرْ إذَا زَادَ " يرُيدُ أَقرَّ الكسْرَةَ ، ولم يُرد أنّك تكسِرُ مَا ليسَ بِمكْسُورٍ فى عَيْنِه (١) ولاَ تبدلُهَا ، وَهُوَ المختَارُ فِيمَا كانَ ثَانيِه سَاكِناً كَتغلِبِيٍّ ، وَزِبْرِجِيٍّ ؛ لأنَّ الكلمةَ قد قَوِيتْ بكثْرةِ حرُوفِهَالتخلّل الحرفِ السّاكنِ بينَ حُرُوفِها وَهُوَ الثّاني ، وَلأنَّ التّغيير خلافُ الأصلِ ، ولأنّ وَضْعَ [حَرَكةٍ](٢) مَوْضِعَ حَرَكةٍ لاَ يحصلُ به خِفَّةٌ مَع كَثْرةِ الحرُوفِ .

---

(١) فى الأصل غير واضح ، والزبرج : الزينة ، أو الذهب .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

ومن العرب مَن يَفتحُ العَينَ فى الرّباعىّ ؛ لأنّه لمَّا سكن ثاني الكلمةِ صَار كأنّه موقوفٌ عليه (١) ومَا بعدَهُ كأنّه مبتدأً به ومنفصلٌ ممّا قبلَه .

قَولهُ : " وَقُذَعْملِيّ " مثالٌ لما زَادَ على الثّلاثةِ بحرفين ، وهُو مُتّفقٌ علَى بقاءِ كَسْرتِه ؛ لكثرة حُرُوفِه بكونه خُماسِياً ، وكذلك إذا تحّرك الحرفُ الثَّاني من الرُّباعِيّ نحو " علَبِطٍ " فَهُوَ متّفقٌ على بقائِه مكسُورَ العَينِ (٢) .

وَمِنْ (٣) فُعَيْلَـةٍ مَـعَ الْفَعُولَـهْ ... تَحْذِفُ حَرْفَ اللّينِ كَالفعيلَـهْ

مِثْلُهُـا (٤) ثلاثـةٌ مَعْروفَـهْ ... قُرَيْظَـةٌ شَنَـوءَةٌ حَنيفَـهْ

تقولُ منها : حَنَفِيّ فَاتِحـاً ... أوْسَطَـه كَشقَرِيٍّ وَاضِحـا

إلاّ مُضاعفـاً أو المُعَلَّـلاَ ... فامنَعْهُمَا الحذفَ وَقُـل مُمَثِّلاَ

يُعْزَى عَزِيـزِيٌّ إلَـى عَزِيَـزَه ... كَذَا حُوَيْزِيٌّ إلَـى حُوَيـزَهْ

فَإنْ خَلَتْ من تاءِ (٥) تأنيثٍ فَلاَ ... تَحْذِفْ وَقُلْ : هَذَا قُرَيْشِيٌّ الوَلا

قولهُ : " ومِن فُعيْلةٍ " بضّم الفاءِ كقُرَيْظَةٍ .

قولهُ : " مع الفَعُولة " كَشَنُوءَةٍ .

قولهُ : " تحذفُ حَرفَ اللّينِ كَالَفعيلَهْ " من " فُعَيْلة » المضمُومَةَ الفاءِ .

قولُهُ : " كالْفَعِيلَة " (٦) يريدُ كما تحذفُ الياء (٧) من " حَنِيفة " فتقُولُ فى

---

(١) فى النسختين "موقوفاً " بالنصب ، والصواب ما أثبت .

(٢) فتقول فيه : " علَبطِيّ " ، والقذعمل : الشيء ، وقيل الضخم من الإبل .

(٣) فى الأصل " ومع " .

(٤) فى الاصل " ومثلها " بزيادة الواو .

(٥) (ف) " هاء " .

(٦) سقط فى (ف) .

(٧) (ف) " الفاء " خطأ .

النّسَبِ إلى " قُرَيْظَة " : " قُرظِيٌّ " فتحذفُ تاء التّأنيث لأجْلِ ياءِ النّسَب ، ثُمَّ تحذفُ الياءَ السّاكنةَ الّتى هِيَ حَرْفُ اللّين ، إمَّا للفرْقِ بينَ النّسَبِ إلى " فَعيلٍ " في المذكّرِ ، وَ " فَعِيلَةٍ " فى المؤنّث ، وإمّا لأنّك لمّا [١] حذفْتَ تاءَ التّأنيثِ منْها لأجْلِ النّسْبةِ كَانَ الحذْفُ الأوّلُ مُؤْنِساً بالحَذْفِ الثّاني .

كذلك [٢] الواوُ فى " فُعُولةٍ " [تقولُ فى] [٣] " شَنُوءَةٍ " : " شَنَئِيٌّ " مِثْلَ " شَفَهِيّ " لِلْفَرْقِ بَيْنَ " فَعُولٍ " فى المُذكّر ، وَ " فَعُولَةٍ " فى المؤنّثِ ، وكَانَ المؤنّثُ أَوْلَى بالحَذْفِ [٤] ؛ لِثِقَلِ التّأنيثِ ، وَتقولُ فى " رَكُوبَةٍ " : " رَكَبِيٌّ " بِحَذْفِ الوَاوِ، وَأبوُ العبّاسِ [٥] لاَ يحذِفُ الواوَ من " فَعُولةٍ " وَيحذفُ اليَاءَ من " فَعيلةٍ " فَيقُولُ : " حَنَفِيٌّ " كمَا يحذِفُ الياءَ من " عَدِيّ " يقولُ : " عَدَوِيٌّ " . ولا يحذفُونَ الواوَ من " عدُوٍّ " بلْ يُقرونّها عَلَى حَالتِها ويَقُولُونَ " عَدُوِّيّ " فَيُقرُّونَ الواوَ كما يُقرُّونَ الضّمّةَ في " عَضُدِيّ " . وَتُحذَفُ الياءُ كمَا تُحْذفُ الكسْرةُ من " نَمَرِيّ " .

وَمذهبُ أَبِي العبّاس قوِّي فى القِيَاسِ ، وَالنّصُّ مَعَ سيبويْهِ وَهُوَ قولُهُم " شَنَئِيٌّ " [٦] وَهُوَ نصٌّ فى مَحَلِّ النّزَاعِ .

قولُهُ : " تقولُ منْهَا حَنَفِيّ فاتِحاً أَوْسَطَهُ " يَعْنى أَنّك لمَاّ حذفتَ الياءَ من " حَنِيفَة " بعدَ حَذف تاء التّأنيثِ بَقِيَت الكَلِمَةُ / « حَنِفُ » بكسر الثّانى فصَارَ ٢١٤ب/ مثلَ " نَمِرٍ ، وَشَقِرٍ " بكسر الثانى فأبدلْتَ منْ كسْرتِهِ فَتْحةً كمَا فعلتَ فى " نَمَرِيّ ، وَشَقَرِيّ " [٥] .

---

(١) سقط من (ف)

(٢) (ف) « وكذلك » .

(٣) سقط من الأصل

(٤) فى الأصل "من الحذف".

(٥) انظر : شرح الشافية ٢/ ٢٣ ، وابن يعيش ٥/ ١٤٧ .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

قـولهُ : " َواضحاَ " يريدُ أنّه بعدَ حَذف اليـاء صـارَ ثُلاَثيـاًَ مكْسـوَر العينِ كشَقرَةِ (١) ، َففتحتَ أوسَطهُ وَذلِكَ فيه وَاضحٌ ، أَيْ : ظاهرٌ .

وَإذا حَذفتَ الواوَ من " فعُولةٍ " نحو " شَنُوءَةٍ " فتبدلُ ُضمّةَ النّونِ َفتْحةً كمَا أَبْدِلْتَ من كسْرةِ (٢) الثاني من " َنمرِيّ " َفتْحَةً .

َقوْلهُ : " إلاّ ُمضَاعفاً أو المُعَلّلا " هُوَ استثناءٌ ممَّا ثالثُه حرفُ لينٍ .

قُولهُ : " فامنعْهُمَا الحذْفَ " يُرِيدُ المُضَاعفَ (٣) وَالمُعْتلَّ العَينِ ولا يجوزُ حَذْفُ الياءِ ؛ لأنَّك لو حَذفْتَ اليـاءَ من " عَزيزَةٍ " لاَجْتَمعَ المِثْلاَنِ وذلك مستثقلٌ ، فأبقوا الياءَ لتفصلَ بين المثلين ، تقوُلُ فى " شَدِيدَةٍ " : " شَدِيدِيٌّ " ، ولو حَذفْتَ الياءَ لُقلتَ : " شَدَدِيّ ، َوعَزَزِيّ " فيثقلُ اجتمَاعُ المثلين .

وَكَذلِكَ (٤) " حَوِيزَةٌ " اسمُ قَبِيلَة ، فَلوْ حذفتَ الياءَ لبَقِيَت الْواوُ متحركةً ومَا قبلهَا فتحةٌ فَيجبُ قلْبُهَا َألِفًا فَتصِيرُ " حازِيّ " فَيلتبُس بَبابِ ما ُقلبت عَيْنُه َألفاً بمـاَ ليْسَ بَـعْدَه مَدّةٌ ، وَإن تَركُوهَا بحالِهَا لَزِمَ مُخَالفةُ القاعدَةِ ، فَوجَبَ بَقاءُ الياءِ ؛ لأنّها لسكونِها تَمْنعُ من قَلْبِ الواوِ التى قَبلهَا َألِفاً .

قولُهُ :

فإن خلتْ مِـن تاء تَأْنيثٍ فَلاَ تَحذفْ

يعــنى لاَتَحذِفِ الْيَاءَ ؛ لزوالِ الثقل بزوَال التَّأنيث ، فتقولُ فى النَّسَبِ إلى " قُرَيشٍ " : " ُقرَيْشِيّ " بإثْبـاتِ اليـاءِ فى الأَفْصحِ ،َوقالوُا فـي « عَمِيرَةِ كلْبٍ : عَمِيرِيٌّ »(٥) فلم يحذفُوا الياءَ مَعَ كَونِ الاسْمِ ُمؤَنثًا ، وَهُوَ شَاذٌّ .

(١) (ف) " كشقر " ، وهي اسم قبيلة .

(٢) (ف) " كسر " .

(٣) فى النسختين " للمضاعف " .

(٤) فى الأصل " وذلك " .

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٩ ، وابن يعيش ٦/ ١١ - ١٣ .

وَإن يكُنْ تأنيثُه بالألفِ مقصُورةً فإن نَسَبْتَ فاحْذِفِ

ألِفَها كالهاءِ قُلْ : حُبلِيٌّ وَإنْ مَدَدتَ قُلْتَ : صَحْرَاوِيٌّ

لَماَّ ذَكَر أَنَّه يَجبُ حَذْفُ كُلِّ تَاءِ تأنيثٍ أَخَذَ فى بَيانِ التَّأنيثِ ، فَإنْ كانَ التَّأنيثُ بالألِفِ المقصُورَةِ فَالْحَذْفُ واجِبٌ فى البَعْضِ علَى تَفْصيلٍ فيهِ ، وَاحْتَرزَ بقولهِ : " مقصُوَرة " عَنِ المدُودَةِ .

قَولُهُ : " فَإن نَسَبْتَ " احْتَرزَ به عَنْ غيرِ النِّسْبةِ ؛ فَإنّه لاَ حَذْفَ فيهِ ؛ لأنّ المُسَوِّغَ للحذْفِ هُوَ النَّسَبُ ؛ لِكَثْرةِ (١) التَّغْييرِ فيه .

قولُهُ :" فَاحْذف أَلِفَ كالهَاءِ " قَاسَ حَذْفَ الألفِ علَى حذْفِ الْهَاءِ ؛ لِكَونِهما للتَّأنيثِ ، وَقدْ وَجبَ الحَذْفُ فى الْهَاءِ فيَجِبُ فى الألِفِ .

قولُهُ :"قُلْ : حُبْلِيّ " مِثالٌ لحذفِ الألِفِ من "حُبلَى " فى النّسَبِ ، وَإنمّا

---

(١) فى الأصل " والكثرة " تحريف .

حُذفتْ لسكونها وَسُكُونِ ياءِ النّسبَ الأُولَى ، ولم يُحرّكُوهَا ويقلبُوهَا وَاواً للفرقِ بينَها وبَين المدوُدةِ ، ولم يقلبوُهَا ياءً؛ لئلاَّ يَجتمع ثلاثُ ياءاتٍ .

وَالمقْصُورُ إذَا كَانَ رُبَاعيًّا ، فَإنْ كان ثَانيهِ سَاكِناً فَحَذْفُ الألف منْهُ هُوَ المختَارُ ، ويجوزُ إثبَاتُها ، وَقلبُهَا وَاواً ؛ لالتقاءِ السَّاكنَينِ تشبيهاً لهَا بالألفِ الأصليّةِ نحو " مُـهَلّبِيّ " ، كَمَا يجوزُ حَذْفُ الألِفِ من " مَلْهًى " فى النّسَبِ/ تشبيهًا له بألفِ " حُبْلَى " .

فَإن [كَانَ] (١) الرُّباعيُّ متَحَرّكَ العَينِ وَجبَ الحَذْفُ (٢) فتقُولُ فى "جَمَزَى": "جمَزِيٌّ" ، وفِي « أُربَى » : « أُرَبِيٌّ » .

وَمنْهُم مَن يقُولُ فى السَّاكِنِ العَينِ : حُبْلاَوِيٌّ ؛ فَيَزيدُ أَلِفاً قبْلَ ألفِ التَّأنيثِ فَيصِيرُ المقصُورُ مَمْدُوداً ، وَالأَجْوَدُ الحذْفُ ، وَالأضْعَفُ المدُّ /، وَقلْبُ الألِفَ وَاواً مُتَوسِّطٌ بينَ الأرْدَا وَالأجْوَدِ . فإن كانت الألفُ خَامسةً فَصاعداً فالحذفُ لاَ غيرُ ، تقولُ فى « حُبَارَى » : حُبَارِيٌّ (٣) ، وَفِي « سُمَانَى » لِطيْرٍ : سُمَانِيٌّ . ٢١٥ / أ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) لتنزل الحركة منزلة الحرف الخامس ، والأربي : الداهية ، وحمار جمزى أي : سريع .

(٣) سقط فى (ف)

قـولهُ :« وإن مَددْتَ قُلتَ َصْحَـراويٌّ » يعنى تقلبُ الألفَ التى قَبلـها َمـدّةٌ وَاواً ولم تحذفْ كَمَا حَذفْتَ الألفَ المقصُورةَ ؛ لأنَّها قد قَوِيتْ بتحريكها ، وَإنمّا قُلِبَتْ ؛ لأنَّهَا لو أُقِرَّتْ هَمْزةً لوَقَعتْ علامَةُ التَّأنيثِ حَشْواً ، فلمَّا لمْ يجُز َحذفُها، وَلاَ إبْقاؤها هَمْزةً وَجَبَ تغْيِيرُهَا إمّا بقلْبِها واواً ، أَوْ ياءً ، ولاَ يجُوزُ قلبهُاَ ياءً ؛ لئلاَّ يَجْتمعَ ثلاثُ يَاءاتٍ هِيَ وياءُ النَّسَبِ ، فتَعّينَ قلْبُها وَاواً (١) .

وَإن يكُنْ عَلَى ثَلاَثٍ وَالأَلِفْ آخِرُه أَصْلٌ فليسَ يَنْحَذِفْ
تَقولُ : هَذَا رَحَوِيٌّ مُبْدِلاَ وَإِنْ يَزِدْ كَمَلْهَوِيَّ أَبْدِلاَ
وَإن تَشَأْ فَاحْذِفْ وقُلْ : مَلْهِيٌّ وَقُلْ بَحِتْمِ الحذْفِ : مُصْطَفِيٌّ

لمَّا َذكَر ألفَ التَّأنيثِ أَخَذَ يَذكُرُ حكمَ الألفِ المنقلبةِ عن حرفٍ أصليٍّ ، وهذه الألفُ – التى هُوَ بصددها – لاَ تخلوُ مِنْ أَن تكونَ ثالثةً ، أَوْ رَابعةً ، أوْ خَامسةً فَصاعداً ، وقَد ذكرَ الجميعَ .

واحترزَ بقوله : " علَى ثلاَثٍ " عن كون الألفِ رابعةً .

قولهُ : " وَالألفُ آخرُه أَصلٌ " يُرِيدُ بَدَلَ أَصْلٍ ، فَحذفَ المضَافَ ؛ لأنَّها قاعدةٌ معلومَةٌ أنَّ الألفَ فى الأَسْماءِ وَالأفْعالِ لاَ تكوُنُ أَصْلاً بل تكُونُ إِمَّا زائدةً ، أَوْ منقلبةً عَن حَرفٍ أَصْليّ .

وَاعْلَمْ أنَّ الألفَ فى الثلاثيّ لاَ تكونُ َزائدةً ، وَلاَ فَائدةَ فى قوله : " أَصْلٌ " اللَّهمَّ إلاّ أَن يَحْترزَ عن الألفِ الداخلةِ على الثّلاثيّ .

قَـوْلهُ : " فليس ينْحذِفْ " يعنى الألفَ الثَّالثَةَ التى هي لاَمٌ ، وإنمّا لم تُحذَف ؛ لئَلاَّ يبقى الاسمُ بعَد حَذفِها َعلى حَرفيْنِ .

قَوْله (٢) . : " هذَا رَحوِيّ مُبدِلاَ " تمثيلُ بالثلاثيّ ، ويُريُد بقوله : " مُبْدِلاَ "

---

(١) بعده فى (ف) " فاعرفه " ، وهى من لوازم الشارح .

(٢) فى الأصل " تقول " .

أنَّك تبـدِلُ الألفَ فى النّسَبِ وَاواً لسُكونِهـا وَسكونِ[اليَـاءِ](١) الأُولَى مِن يَاءِ النّسَبِ. وَإنمّا قلبَت الألفُ واوًا ولم تردّ إلى أصلِها؛ لئلاَّ يجتمع ثلاثُ ياءاتٍ . وَإنمّا مَثّلَ بِـ " رَحَوِيّ " ليُرِيكَ أنَّ الوَاوَ في " عَصَوِيّ " بدلٌ من الألفِ ؛ لأنَّ الألفَ رجَعَتْ إِلَى أَصلِهَا وَهوَ الواوُ إذْ لوْ كَانَ كَذلك لرجَعَتْ أَلِفُ " رَحًى " إِلَى أَصلِهَا وَهِيَ الياءُ ، فلمّا لَمْ يَجُزْ إِقْرارُ الألفِ ولم يَجُزْ قلبُها ياءً تَعيّنَ قلبُهَا وَاوًا .

فإن قِيلَ : فالألفُ إذا وَقعَ بعدَها حرفٌ مشدّدٌ جَازَ إقرارُهَا، وَهُوَ في النّسَبِ كَذلك .

قلتُ : ياءُ النَّسَبِ يجبُ كَسْرُ مَا قبلَها ، وَالألفُ لاَ تقْبلُ الحركةَ ، فَتَعيَّنَ القلْبُ .

قولهُ " وَإنْ يَزِد " يُرِيدُ على الثَّلاثةِ فتَكونُ ألِفُهُ رابعةً .

قوله : " كملهويّ " مثالٌ للرّباعيّ .

قولُهُ : " أُبْدِلاَ " يعنى يُبدَلُ من الألفِ واوٌ ، وَهذَا دليلٌ علَى أنَّ الواوَ لم تُرَدّ إلى أَصلِها ؛ لأنّ الألفَ الرَّابعةَ لاتقلبُ وَاواً .

قوله : " وَإنْ تَشأَ فَاحْذِفْ " يَعنى الألَف ، وَلاَ تُبْدِلْهَا وَاواً .

قولهُ :" فَقُلْ : مَلْهِيّ " تمثيلٌ بحذف الألفِ تشبيهاً بألفِ " حُبلَى " كمَا شبّهو ألفَ " حُبلَى " بألف " مَلْهَى " فأبدلُوهَا ، وتقولُ فى " مَغْزَى " : " مَغْزِيٌّ " بالحَذْفِ ، وَلَيْسَ هَذا على إطْلاقـهِ في الرّباعيّ بلْ (٢) فِيمَا كَانَ ثانيه سَاكنًا،

---

(١) فى الأصل " الهاء "

(٢) سقط فى (ف) .

فـأمّا ما كان ثانيه مُتَحَرّكاً فليّس فـيـه إلاّ الحَذْفُ تقُولُ فـى " بَشَـكَى" : "بَشَكِيٌّ " ، لأنَّ الحَرَكةَ قد ضارعَت الحْرَف الخَامِسَ . ٢١٥ ب

قَولهُ : " بِحَتْمِ الحذْفِ مُصْطَفِيّ " يرُيِدُ إذَا كَانت الألفُ خَامِسةً فصاعِداً وَجَبَ حَذفُها منقلبةً كانت كألف " مُصْطَفَى " أو زائدةً كألفِ " حُبَارَى " .

وَالألفُ الثَّالثةُ [١] يَلْزُم إبْدالُها ، وَفِي الخامِسَةِ فَصاعداً يَـجِبُ حَـذْفُها، وَفي الرَّابعةِ فيمَا ثَانيه سَاكِنٌ الأمْرانِ .

وَأَلِفُ الإلحَاقِ نَحوُ أرْطَى   تُبْدِلُهُ وَاحْذِفْهُ مِنْ حَبَنْطَى

الألفُ فى " أَ رْطىً " للإلحـاقِ بـ" جَعْفَرٍ " فـتبدلها وَاوًا إجرَاءً له مُجْرَى الألف المنقَلِبَةِ ، وَكذَلِكَ أَلِـفُ " مِعْـزىً " ؛ لأنَّهـا للإلحـاقِ بـِ " دِرْهَـمٍ " فتقُـولُ : " مِـعْزَوِيّ " ، وَإِن شِـئْتَ حَـذَفْتَ حَمْـلاً لهَا عَلى ألفِ التـأنيث؛ لأنهَّا زائـدةٌ مِـثْلُـها، فـتقُـولُ فى الإبْدالِ : "أَرطَوِيٌّ " ، وفـى الحَذْفِ " أَرْطِيٌّ " ، وَمِنْهم من يزيدُ أَلِفاً للمدِّ قبلَ ألفِ الإلحَاقِ فَيقُولُ : "أَرْطَاوِيٌّ " . وَالإبَدالُ فى " أَرْطَى " أَحَسنُ مِنْهُ فى " حُبْلَى " .

قولُهُ : " وَاحذِفْهُ مِنْ حَبَنْطىً " - وَهُو العَظِيمُ البطْنِ - والألفُ للإلحَاقِ بـ " سَفرْجَلٍ " - وَإنمَّا وجبَ الحذْفُ ؛ لأنَّها خَامِسةٌ وَقَدْ وَجَبَ حَذفُ الأصليّةِ خَامسةً فَالزَّائدةُ أَوْلَى ، وحَذفُها لالتقَاءِ السّاكنَينِ .

وَهَمْزُ قُرَّاءٍ أَصيلٌ بَاقِي   وَالهمزُ ذُو الابْدالِ وَالإلحَاقِ

كَهَمزَةِ الكَساءِ وَالحِرْبَاءِ   يُنْسَبُ كَالقُـرّاءِ وَالحَمـرْاءِ

---

(١) (ف) " الثانية"

قولهُ " وَهَمزُ قُراَّءٍ أَصِيلٌ " يَعنى أَنَّه أصْلٌ ليس بزائد ؛ لأنَّه يُوجَدُ فى جَميع تَصَاريف الكَلِمَة (١) .

قولُهُ " بَاقي " يُرِيدُ أنَّه ثابتٌ فى النّسَبِ لا يُبَدّلُ فى اللّغةِ الفَصِيحَة ، فتقولُ " قُراَّءِيٌّ " بإثْبَاتِ الهَمْزَةِ ، وكَذلكَ تقولُ فى " وُضَّاءٍ " : " وُضَّاءِيٌّ " .

وَاحْترزْنَا بقولنا " قَبْلَهَا ألفٌ " (٢) عن الهمْزَةِ التى ليْسَ قبلهَا ألفٌ نحْوُ " قارِئ ، وَمُبتَدِئى " وبقولنا " زَائِدةٌ "(٢) عن هَمْزَةِ " مَاءٍ " ؛ فإنَّ الألِفَ قبْلَها غَيرُ زَائِدَةٍ .

والهمزةُ التى قَبْلَهَا ألفٌ زَائدةٌ على أَربَعةِ أَقسَامٍ :

أَحدُها : أَصْلِيةٌ كَقُرَّاءٍ ، فَتقرّ هَمْزَتُهُ (٣) فى النّسبِ .

ـ وَمُبدَلَةٌ عنْ أَصْلٍ ، ففِيهَا وَجهانِ ، أَقْواهُمَا إِقْرارُهَا هَمْزَةً .

ـ وَمُلْحَقةٌ بالأصْليّ ، وقَدْ أشَار إلى هذين الضَّرْبَينِ بقوله :" وَالهمزُ ذو الإبْدالِ وَالإلحَاقِ " ، ثمّ مَثَّلَ لكُلِّ وَاحدٍ من الضّربَيْنِ فَقالَ : " كَهَمزةِ الكِساءِ وَالحِربَاءِ " ، فكَساءُ : مثالٌ لما همزتُه بَدلٌ من حرفٍ أصْليٍّ ، وهُو لامُ الكلمةِ ، وَالحِرْبَاءُ : مثالُ التّى لِلْإلْحَاقِ فإنّها بإزَاءِ السّينِ من " قِرطَاسٍ " .

---

(١) سيأتى فى كلام الشارح ما يفيد أنه يجب أن تكون هذه الهمزة الأصلية " قبلها ألف زائدة " وقد سقط ذلك من أصلينا .

(٢) لم يذكر فى النسختين فيما سبق ، وقد أشرت إليه فى الحاشية السابقة بلا فصل .

(٣) فى الأصل " همزة " .

ـ وَزَائدةٌ كَحَمْرَاءَ ..

قولُهُ " يُنسَبُ كالقُرَّاءِ وَالْحَمْراءِ " يُرِيدُ أَنّ فى النَّسَبِ إليه (١) وَجْهَيْنِ :

أحدُهُما : أن تقــرَّ همزتُــهُ كَمــا تَقرّ الهمزَة الأصليّةُ تقولُ " كِسَائِيٌّ ، وَحِرْبائِيٌّ " كَمَا تقُولُ " قُرّائِيٌّ " ، وَإِليْهِ أَشَارَ بقوله : " يُنسَبُ كَالقُرَّاءِ " ؛ لأنَّ الهَمْزَةَ فى " كِساءٍ " بَدلٌ من حَرْفٍ أصْلِيٍّ ، فَحُكْمُهَا (٢) حُكْمُ الأصلـيّ ، والهمزةُ فى " حِرْبَاءٍ " ملحقةٌ بالسِّين من " قِرْطَاسٍ " .

وَالثَّانِي : أن تبدلَ الهمزةَ فيهما وَاواً فتقُولُ : " كسَاوِيٌّ ، وَحِرْبَاوِيٌّ " كمَا تَقُولُ فى حَمَراءَ : " حَمْرَاوِيٌّ " ؛ لِأَنهّما غَيْرُ أَصْليّتَينِ ، وَإِليه أشَارَ بقوله : "وَالحمراءِ " .

فَأمَّا هَمْزَةُ التَّأنيثِ فليَس فِيهَا [إلاَّ] (٣) الإبْـدَالُ ، وَالإبْـدالُ (٤) فـى " حِرْبَاءٍ " أَقْوَى مِنْهُ فى " كَسَاءٍ " وَ " رِدَاءٍ " ؛ لأنهّا همزةٌ زائدةٌ ، وَالإبدالُ فى " كساءٍ " أَقْوَى مِنْهُ فى " قُراّءٍ " ، فالإبْدالُ فى " قُرّاءٍ " ضَعِيفُ جِدًّا،لكنّه تشبيهُ للهَمْزةِ الأصليّةِ بالزّائدةِ كمَا حَذفُوا الألفَ الأصليّةَ [الذي](٣) فى الرّباعِيّ الّذى ثالثُهُ ساكنُ حَمْلاً على الزّائدةِ للتّأنيثِ . ٢١٦أ

وَالحاصلُ من كَلامِهِ أنَّ الهمزةَ إمّا زائدةٌ أو غَيرُ زَائدةٍ ، وَغَيرُ الزّائدةِ إمّا مبُدلةٌ أو غيرُ مُبدلةٍ ، وَالزّائدِ إمّا للتَّأنيثِ وَإمّا للإلحَاقِ .

---

(١) الهاء فى "إليه " يعود إلى الملحق بالأصلى ،وهو شيئان :

(أ) ما همزته منقلبة عن حرف أصلى نحو : كساء ورداء .

(ب) ما همزته منقلبة عن حرف الإلحاق نحو : حرباء وعلباء .

(٢) فى الأصل " فحكمهما " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

وَالياءُ في المنقُوصِ وَاواً أُبْدِلَتْ ثالثـةً كَالعمَـويِّ مُثَلَّثْ
وَإن تزِدْ فاَحْذِفْ وَقُلْ : قاضيٌّ وَمِنْهُمْ مَنْ قالَ : قَاضَوِيٌّ
إذْ شَـذَّ عنْهُـم فتْـحُ تَغْلَبِـيّ وَاللاَّزِمُ الحَذْفِ كَمُشْتَرِيٌّ

احْتَرزَ بقوله : " فى المنقُوص " عن اليَاءِ السّاكنِ مَا قبلَهَا كَاليَاءِ فى "ظَبْيٍ، وَنِحْيٍ " ؛ فَإنَّها (١) لاتَقلبُ وَإنْ كَانت ثَالثةً .

وَاحْترزَ بقوله : " ثالثةً " عَن مجيئهَا رَابِعَةً .

قولهُ : " كَالْعَمَوِيِّ " مَثَالٌ للمنقُوصِ الذى ياؤُهُ ثالِثَةٌ .

قولُهُ " مُثلثْ " يعْنى اْليَاءَ الثَّالِثَةَ .

وَقولهُ "وَاواً أُبدِلَتْ" كلامٌ فيهِ تسَامحٌ بل " العمِى " مِثلُ " نَمِرٍ " فى كَونِه مكسُوَرَ العَينِ ، فأبدلُوا من كسرةِ العَينِ فَتحةً كمَا فَعلوُا فى "نَمِرٍ" . فَصَارت الياءُ أَلِفاً فصَارَ " عَمىً " بوزنَ فَتىً " ثمّ أَبدلوُا من الألفِ وَاواً كَما فَعلوُا فى المقصورِ الثّلاثِيّ فقَالُوا : " عَمَوِيٌّ " فى " عَمٍ " ، وَ " شجويٌّ " فِي " شَجٍ " .

قولُـهُ : " ، وَإن تَزِدْ " يُرِيدُ وَإن تزد الياءُ فى المنقُوصِ على الثّلاثةِ .

قولهُ : " فَاحذفْ " يريدُ فَاحذف الياءَ .

قـولهُ : " وَقلْ : قَـاضيٌّ " مـثَـالٌ لحـذْفِ اليـاءِ الرّابعـةِ ، وإنمّا حُـذفت ؛ لسكونُها وسُكُونِ الأولى من ياءي النّسَبِ .

قولهُ :

وَمِنهُـمَ من قَـالَ : قاضوِيٌّ

بإبَـدالِ الكسـرةِ التى قبلَ الياءِ فَتحةً ، كَما أبدلوُا من كَسرةِ الّـلامِ فى " تَغْلِبَ " فَتحةً ، وَقلـبَ اليَاءَ أَلفاً فَصَارَ " قَاضَـا " فَقلَبُـوا الألـفَ وَاواً ، وإليه أَشَـارَ بقوله :

« إذْ شَـذّ عنهـمُ فَتْحُ تَغْلَبِيٍّ » فمَن فَتَحَ اللّامَ في" تَغلبَ "فَتَـحَ الضّـادَ

(١) فى (ف) " فإنهما " .

فـى " قَـاضٍ " فصـارَت اليـاءُ أَلِفاً ، وَمَنْ أَبقى اللَّامَ فى " تَغْلِبَ " عَلَى كَسْـرِهَا أَبْقَى كَسْرَةَ الضّادِ في " قَاضٍ " فحذَف الياءَ .

قولهُ

وَاللَّازِمُ الحذْفِ كَمُشْتَرِيٍّ

يُرِيد أنَّ الياءَ إذا كانت خامسةً فصاعداً وَجَبَ حَذفُها ، كمَا وجَبَ حَذفُ الألف خَامسةً . وإن كانت ثالثةً وجَبَ إبْدالهُاَ ، وَإن كانت رَابعةً فَفيها الأمْرانِ ، أجودُهُمَا الحَذْفُ .

وَرُدَّ مَا تحذفُ مِـثْلَ أَخَـوِيْ ‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍ ‍‍‍‍‍‍‍‍ وَدَمَـوِيَّ إنْ تَشَـأْ وَشفَهِيْ
فِي شَفَةٍ ، وانْسُبْ إلىَ استٍ سَتَهِيٍّ ‍‍‍‍‍‍ ‍‍‍‍‍‍ كَذَا إلَى شَيَةٍ انسبْ وِشَـوِيٍّ
وَقَـدْ يقُـولُ بعضُهُـم : وِشْيِيٌّ ‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍ ‍‍‍‍‍‍ وَانسبْ لمثْـلِ عِـدَةٍ عِـدِيٌّ
وَانسُبْ إلَى شَـاةٍ فَقُـلْ : شَاهِـيٌّ ‍‍‍‍‍‍ ‍‍‍‍‍‍ أمَّا إلَى مَاءٍ فقُـلْ : مائِـيٌّ(١)
وَمِثْلُ " لاَ " إذَا نَسَبْـتَ مُـدَّهُ ‍‍‍‍‍‍‍‍ ‍‍‍‍‍‍‍‍ تقُولُ : لائِيٌّ كَالاسْـمِ رُدَّهُ

إذَا كَـانَ اسمٌ مـتـمكّنٌ علَى حَـرفَينٍ فـقد حُـذِفَ منه حَرفٌ إمَّـا لامُـه وَهُـو الأكثرُ ، وَإمَّا عَيْنُهُ ، وإمّا فاؤُه ، فـأمَّا مَا حُـذِفَ لاَمُهُ إمّا أن يكُونَ بعـوَضٍ أو لاَ /٢١٦ب يكُون بعوَضٍ ، فإن كَان بغير عَوِضٍ ، فإمّا أن يكُونَ فيه تاء التـأنيث أوْ لاَ ، فإن لم تكنْ فيه تاءُ التـأنيثِ ، فإمّا أن تقوى التَّثنيةُ علَى ردّ المحذُوفِ أَوْ لاَ ، فإن رُدَّ المحذُوفُ فـى التَّثْنيَـةِ وَجبَ ردّهُ فى النَّسبِ تقُولُ في أَبٍ : " أَبَوِيٌّ " ، وتقُـولُ في النّسَب إلى " فَمٍ " : " فَمِيٌّ " لقولهم : " فَمَانِ " ، وقَالُوا : " فَمَوِيٌّ " كما قَالُوا : " فمَوَانِ " ، وقَالُوا فـى النسبّ إلى قولك :" ذُو مَالٍ " : " ذَوَوِيٌّ " فَتردّ المحـذُوفَ فى النّسـب ، وإن لم يُرَدّ فى التَّـثنيـةِ من المذكّـرِ لكنهّم ردّوه فـى المؤنّـثِ وُجُـوباً ، فقَالُوا : ذَواتَا مَالٍ " ، فَالألِفُ التى بعدَ الْوَاوِ لامُ الكَلَمـةِ ، وَمَن قالَ فى " هَنُوكَ " : " هَنوَانِ " قال :" هَنَوِيٌّ " ، وَمَنْ قَالَ " هَنَانِ " قَالَ :" هَنِيٌّ " .

---

(١) فى (ف) " ماوى " تحريف .

وَأمَّا " دمٌ " فلاَ يجبُ ردُّ لامه ؛ لأنّه لايجبُ ردُّهَـا فى التّثنية ولذلـك قَـالَ " وَدمويّ إن تشأ " يُريـدُ إن تَشـأ رَدَدْتَ اللَّامَ فقلتَ : " دَمَوِيّ " فى النّسَبِ إلى " دَمٍ " ، وإن تشأ لاترد فقلت : " دَمِيٌّ " (١) لقولهم فى التّثْنيةِ : " دمَانِ ، ويدَانِ " من غير ردٍّ ، فأمّا قولهُم :" يديَانِ ، ودَمَيانِ " فلضرورَةِ الشّعرِ .

ووَجْهُ رَدِّ اللّامِ فى " دمَوِيّ " أنّ النّسبَ لمّا قوِيَ عَلَى حَذفِ لاَمٍ مَا كَثُرتْ حرُوُفهُ (مِنَ المُعْتَلّ قَوِيَ على رَدّ المحذوُفِ فيمَا قَلتَّ حُروفُه) (٢) ، وَخَرَجَ بالحذْفِ عمَّا عليه الأسماءُ .

فَإن قِيلَ : فأصلُ " دَمٍ " " دَمْيٌ " بسكُونِ العَينِ فَمِنْ أَيْنَ التّحريكُ ؟

قِيل : إنّهم (٣) أرادُوا بِرَدِّ الحرْفِ المحْذوفِ [جَبْرَ] (٤) ما لَقِيَ الاسْمُ من الجَهْدِ (٥) بالحذْفِ ، فلو حَذفُوا الحركةَ التى كانت (٦) عَلَى حَرفِ الإعْرابِ قَبلَ الرَّدِّ لكَانَ الرّدُّ فى مُقَابلةِ ما حُذِفَ منه قبلَ ذَلكَ ولم يكن جَبْراً لِمَا لَقِيَ الاسمُ من الجهْدِ (٧) بِقلّةِ الحرُوفِ .

وأمَّا " شَفَهِّي " فمنسُوبٌ إلى " شَفَةٍ " فردُّوا اللّامَ المحْذوفَة وهِيَ " هاءٌ " لقولهم فى الجَمْعِ :" شفَاهٌ " ، وفى التّصغيرِ : شُفَيْهةٌ ، ويجوزُ أن تقُولَ : " شَفِيٌّ " من غيرِ ردٍّ ، ولذلك لم يوجب الرَّدّ لقوله : " ودَمَوِيّ إن تشأ وشَفَهِي " ، وَإنمّا [لَمْ] (٤) يوُجب الرّدّ ، لِأنّ التّثنِيَةَ (٨) لمْ تردّه [كَذلِكَ] (٤) .

---

(١) فى الأصل " دم " .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) (ف) " لأنهم " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى النسختين " الجهل " تحريف ،

(٦) سقط من (ف) .

(٧) (ف) " الخفة " ، وانظر الكتاب ٣/ ٣٥٨ .

(٨) فى النسختين " الشبه " تحريف .

وكذلك تقُولُ فى " ثُبَةٍ " : "ثُبىّ ، وثُبَوِيّ " لقولهم " ثبُاتٌ " فى الجمْعِ ، وَقالوُا : " عَضَوِيّ " في " عِضَةٍ " لقولهم : " عِضَوَات " .

قولُهُ :

وَانْسبْ إلى استٍ ستهي

إذا حَذفت همزةَ الوصلِ المعَوضة من لاَمِ الكَلمةِ قلتَ : " سَتَهِيٌّ " ؛ لأنّ لاَمَها " هَاءٌ " لقولهم فى الجَمْعِ : أَسْتَاهٌ " فإن لم تحذِفْ هَمْزةَ الوصْلِ لم تردّ الهَاءَ لِمَا فيه مِنَ الجَمْعِ بينَ العِوضِ وَالمعوّضِ عَنْهُ فقلتُ : " اسْتِيٌّ " ، وكَذا تقُولُ فى " ابنٍ " : " ابْنيّ ، وَبنُوِيّ " .

وَوَجْهُ قَولِهم " بَنَوِيٌّ " أنّ النّسَبَ كَمَا يَقْوَى على رَدِّ المحذُوفِ مِنْ غَيرِ عِوَضٍ يَقْوَى عَلى حَذفِ الزّائد، (وَتقَولُ فى النَّسَبِ إلى " ابْنِمٍ " : " بَنَوِيّ " بردّ الأصْلِ (١) ، وَإن شئْتَ لَمْ تَحْذِفِ الزّوائَد فتقُولُ " ابْنميٌّ ") (٢) ، وَتقوُلُ فى " بِنْتٍ ": " بنَوَيّ " فتحذفُ التّاءَ - وَإن لَمْ تكُن للتَّأنيثِ - لحذفهَا (٣) فى الجَمْعِ نحو " بَنَاتٍ " ، وَلأنَّ هذه الكَلمَةَ بهذه التّاءِ لمْ تَقعْ إلاّ عَلَى مؤنّثٍ فأشبهت تاءَ التّأنيث ، وَيونُس (٤) يقولُ : " بِنْتِيٌّ " ؛ لأنّها لِغَيْرِ التّأنيثِ ، لسكُون مَا قَبلهَا ، وَيَلْزمُهُ أن يقُولَ فى " هَنْتٍ " - بسكُونِ النُّونِ - : " هَنْتِيٌّ " ؛ لأنّ التّاءَ فِيهَا بدَلٌ من الوَاوِ (٥) .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٦٢ .

(٢) فى (ف) « وتقول فى النسب إلى « اسم » : سموىّ ، برد الأصل ، وإن شئت لم تحذف الزائد فتقول : اسمىّ » .
ينظر شرح الشافية ٢/ ٦٧ .

(٣) فى الأصل " فى حذفها " .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٣ ، وفيه أثبت المحقق - رحمه الله - خلاف المراد فقد جاء فى المتن "وأما يونس فيقول : ثنتيّ " ثم أشار فى الحاشية إلى أن نسختين من الكتاب فيهما " بنتي " ، وهو الأولى بالإثبات فى المتن ، والله أعلم وأحكم .

(٥) انظر شرح الشافية ٢/ ٧٩ ،وشرح الألفية للمرادى ٥/ ١٤٥ ،

قولهُ :

كذا إلى شيَةٍ انْسُبْ وشَوِيّ

وَأمَّا «شيَةٌ » فالتّاءُ فيهَا عوَضٌ من الوَاوِ التى هِىَ فاءُ الكلمة ، فأصلُها " وِشْيَةٌ " فلمَّا حذَفتَ الواوَ عَوّضْتَ منْهاالتَّاءَ،فلمَّا نسَبْتَ حذفْتَ التَّاءَ فبَقِيَ على حَرْفينِ (الثّاني مِنْهُما) [١] حَرْفُ لِينٍ (وَلَيْسَ مِنَ الأسْمَاءِ اسْمٌ متمكّنٌ عَلَى حَرفينِ / ثَانيهمَا حَرفُ لينٍ)[٢] إنمّا ذلك فى الحروفِ نحو "كَيْ" ، وَ "فِي" ٢١٧أ فَرددْتَ الفاءَ وَتركْتَ الشّينَ علَى (حَرَكتِهَا)[٣] قبلَ الردِّ فقُلْتَ : " وِشَوِيّ " كمَا تركتِ الميمَ مِن " دَمٍ " بحركتِهَا لمّا رَددتَ اللاَّمَ ، وَالأصلُ" وِشْيَةٌ " فحذفْتَ الواوَ وَجعلْتَ كَسْرتَها علَى الشّين ، فلمّا رُدّت الْواوُ رددْتَها مكسُورةً وأَبدلْتَ من كسْرةِ الشّين فَتْحةً كمَا فى " نمَرٍ " فقُلْتَ : " وِشَوِيٌّ " بكَسْرِ الوَاوِ [٤] .

والأخْفَشُ يقُولُ : " وِشْيِيٌّ " بسكُونِ (الشّين) [٥]، فكأنّه نَسَبَ إلى "وِشْيَةٍ" كَمَا تنسبُ إلى "ظَبْيَةٍ " فَتَقُولُ " ظَبْيِيٌّ "، وَإلى قَوْلِ الأخْفَشِ أشَارَ بقوله: « وَقَدْ يقُولُ بعْضُهم : وِشْيِيٌّ » فلمّا [رَدّ الفاءَ][٦] ردَّ الشّينَ إلَى أصلْهَا ، وَهُوَ السّكونُ ، وَالواوُ مكسُورةٌ فى القَولينِ ، وَالشّينُ مَفْتوحةٌ عند سيبويْهِ[٤] ، وَكَذلِكَ تفعلُ فِيمَا كَانَ معتلّ الفاءِ وَاللّامِ من وجُوب الردّ فتقُول فى " دِيَةٍ " : "وِدَوِيٌّ" [٧] علَى قول سيبويه ، وَتقُولُ : " وِدْيِيٌّ " على قَوْلِ الأخفَش .

قولهُ : " وَانسُبْ لمثْلِ عِدةٍ عِدِيّ " يعنى مَن غير ردّ [٨] الفاءِ ؛ لأنَّ لامَهُ حَرْفُ

---

(١) (ف) "ثانيهما"

(٢) سقط فى (ف)

(٣) فى النسختين "فتحها"

(٤) انظر الكتاب ٣٦٩/٣

(٥) انظر المقتضب ١٥٦/٣ ، وابن يعيش ٤/٦ ، وشرح الشافية ٦٣/٢.

(٦) سقط من الأصل .

(٧) فى النسختين " ودي " .

(٨) سقط من (ف) .

صَحِيحٌ ، وَلَمْ تَقْو النِّسْبَةُ علَى رَدِّ الفاءِ ؛ لِبُعْدِهَا عَن مَحلّ التغْيير .

فقد ظَهرَ أَنَّ المحذوفَ الْفَاءِ علَى ضَرْبَيْنِ :

وَاجبٌ أَلاَّ يرَدّ فى مَوْضِعِهِ، وَهُو فِيمَا كَان لامُه (صَحِيحاً تقولُ فى "عِدَّةٍ ": " عِدِيٌّ " ، وفى " زِنَةٍ " : " زِنِيٌّ " .

وواجبٌ أَن يُرَدّ ، وَذَلِكَ فِيمَا كَانَ لامُه) [1] حَرْفَ عِلّةٍ كَـ " شِيَةٍ ، وَدِيَةٍ " .

وَاحْتَرَزْنَا بقولِنَا : " وَاجِبٌ أَلاَّ يُرَدّ فى مَوْضِعِهِ " عَن قَوْلِ مَن يقُولُ فى "عِدَّةٍ " : " عِدَوِيٌّ " بكَسْرِ الأوّلِ فَيَرُدّ الفَاءَ وَيَجْعَلُهَا أَخيراً فَيَصِيرُ مقلُوبَ " وِعْدِيّ " [2] .

قولهُ " وانْسبْ إلى شَاةٍ " يريُد إذا نسبَت إلى الوَاحدِ من " الشّاءِ " أعني التى فيها تاءُ التأنيث قلت : " شاهِيّ " [3] . فتردّ الهَاء التى هى لامُ الكلمةِ وُجُوباً ؛ لأنّ الاسمَ بقى بعَد حذفِ تاء التّأنيثِ علَى حرفين ثانيهما حرفُ علّةٍ فَيجُب ردُّ الّلامِ فتقُولُ : " شاهِيّ " ، وَلامُ "شَاةٍ " هَاءٌ لقولهم فى الجمع " شِيَاهٌ " ، وَ شُوَيْهَةٌ " فى التَّصغيرِ .

وإن نَسْبتَ إلى " شاء " جَمْع " شاةٍ " [4] قُلتَ : " شَاوِيٌّ " .

قَالَ سيبويه [5] : " كَذلَك [6] يَتَكَلَّمُونَ بِهِ " قَالَ [7] : وَإنْ سَميّتَ بِه رَجُلاً أَجْرَيْتَهُ علَى القِيَاسِ فقُلتَ : شَائِيٌّ " [5] ، قالَ سِيبَوَيهِ : وَتقُولُ فى الإضَافةِ إلَى

---

(١) سقط فى (ف) سبق نظر .

(٢) هذا هو رأى الفراء كما فى ابن يعيش ٦/٤ عن صاحب الصحاح ، وانظر الصحاح (وعد) .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٧ .

(٤) فى الأصل " شياه "

(٥) انظر اكتاب ٣/ ٣٦٧ .

(٦) فى (ف) " كذاك ".

(٧) سقط من (ف) .

" مَـاء " : " مَـائِيٌّ " فَـتَـدعُـهُ عَـلَى حَـالِهِ ، ومَـــن قَـالَ : " عطَاوِيٌّ " قَـالَ : " مَـاوِيٌّ ، وَقولُهُم (١) : " شاوِيٌّ " يُقَوِّى ذَا (٢) ، قَال ابنُ السّرّاج : " شَاءٌ " مثلُ " ماءٍ " ؛ لأنَّ الهمزةَ فِيهمَا بَـدَلٌ من " هَاءٍ " وَالألِـفُ فـيـهمَا غَيْـرُ زَائدةٍ بَـلْ هِيَ بدلٌ من وَاوٍ (٣) .

قَولهُ

ومثلُ " لا " إذا نَسَبْتَ مُدّهُ

يُرِيُد (إذا نسبْتَ إليه ، وَيُرِيدُ بمثلِ " لاَ " مَا كَانَ عَلىَ حَرفَينِ ثانيهما ألفٌ نحو : مَا ، ولا .

قولهَ" مُدَّهُ " يُرِيُد)(٤) زِدْ فى آخره ألفاً أُخْرى، فيجبُ إبَدالُ الثانيةِ هَمزةً ، وَإنّمَا فـعَلوُا ذلك ؛ لأنَّ الاسمَ المعربَ لا يكونُ على حـرفين ثانيـهمـا حَـرفُ مَدٍ ، فإذَا صَارَ على ثَلاثةِ أحُرفٍ قلبتَ الثّانيةَ هَمزةً ، ونسبْتَ إليه فتقولُ فى " لا " النّافيـةِ : " لاَئِيٌّ " ، وفى " ما " النّافيـةِ : " مَائِيٌّ " ، وكذلك تقُولُ فى " مـا " إذا كانت اسْماً ، وتقولُ فى " ذَا " اسْمِ الإشَارةِ : " ذائِيٌّ " ؛ لأنه أَشْبَـهَ الحرْفَ ، وَلذَلِكَ بُنِيَ .

قولهُ " كالاسْمِ رُدّهُ " أَي : رُدّهُ بالزّيادةِ على ثلاَثةٍ كَعدَّةِ أحْرُفِ الاسْمِ ، وَلأنّهم لَوْ لَمْ يَزيدُوا أَلِفاً أُخْرى وَيُبْدلونَها هَمْزةً لَوجَبَ حذْفُ الألف ، لسكُونِهَا وسكُونِ اليَاءِ الأُولَى مِن يَاءى النّسَبِ ، فَيصيرُ الاسمُ المعرَب علَى حَرفٍ وَاحدٍ .

وانسُبْ بواوٍ لِعَلِيّ عَلَـوِيْ   كَذَ ا إلى أُمَيّةَ انسبْ أُمَوِيْ ٢١٧ب

وَإن تشَأ قُلتَ : أُمَيِّيٌّ بِشَذْ   وَالأجُودُ الأوّلُ وَالثّاني وَرَدْ

---

(١) قبله في (ف) " وهو " .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٨ .

(٣) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٧٩ .

(٤) سقط فى (ف) انتقال نظر .

إذا نَسَبْتَ إلى اسمٍ على " فَعِيلٍ " بفتْحِ الفَاءِ ، أوْ بضَمِّها مُؤَنَّثاً كَانَ أوْ مُذكّراً وهُوَ معْتلُّ اللامِ نحْوُ " عَلِيّ ، وقُصَيّ، وأُمَيَّة " حَذفتَ الياءَ الأُولَى الزَّائِدَةَ ، ثمّ إنْ كَانَ مَا قبلَ الياءِ مكسُوراً أبدلْتَ الكسْرَةَ فتْحَةً كَمَا فعلْتَ في "نَمِرٍ" فتنقلبُ الياءُ الأُولى الَّتى هِيَ لامُ الكَلمَةِ أَلِفاً لتحرّكِهَا ، وَانْفتَاحِ مَا قبلَها فتصيرُ " عَلاً " بوزْنِ " عَصاً " ثمّ تبدلُ من الألفِ وَاواً كَمَا فَعلْتَ فى " عَصاً " (وَقَناً) [1] فتقولُ : " عَلَوِيٌّ " فى المنسُوب إلى " عَلِيّ " ، فَالوَاوُ في " عَلوِيّ "[2] مبدلةٌ من أَلِفٍ ، وَالألِفُ مُبْدلةٌ من يَاءٍ ، واليَاءُ مُبدَلَةٌ مِن وَاوٍ ؛ لأنّهُ مِن العُلوِّ ، وكَذَا تقُولُ فى " غَنِيّ " : " غَنَوِيٌّ " .

وَأَمَّا " أُمَيَّةُ " فَتصْغِيرُ " أَمَةٍ " ، وَأَصْلُها " أَمَوَةٌ " فلمَّا صَغّرتَهَا رَدَدْتَها إلَى الأصْلِ ، فَاجْتَمَعَت اليَاءُ وَالواوُ ، وَسَابقُهُمَا سَاكنٌ ، فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَت فِيهَا يَاءُ التَّصْغيرِ ، فلمَّا نسبْتَ إِلَيْها حَذفْتَ الياءَ الأُولَى ؛ لِأنهَّا زائدةٌ فَصَارَت أَلِفاً ، فَصَارَ (أُمَاً) بِوَزْنِ " هُدىً " [3] ثُمّ أَبْدلْتَ الألِفَ وَاواً فقلْتَ : أُمَوِيٌّ [4] (فِي المنسُوبِ) [5] إلَى "أُمَيّة " وَهِيَ قبيلةٌ من قُرَيْشٍ ، وَحُكِيَ فيها " أَمَوِيٌّ " بفتْحِ الهمزةِ ، وَهُوَ شاذٌّ [6] .

وَتقُولُ فى النّسبِ إلَى " قُصَيِّ بْنِ كِلَابٍ " : " قُصَوِيٌّ " ففعلْتَ بِهِ كَمَا فَعلْتَ فى " أُمَيّةَ " مِنْ حَذْفِ اليَاءِ الأُولَى ، وَالقلْبِ ، وَالإبْدَالِ [7] .

---

(١) قوله "وقناً" ليست فى(ف) ، وفى شرح ابن القواس ١٢٦٢" وقلب الألف واواً كما فعل في عصا ورحى"

(٢) فى الأصل "علي" .

(٣) قال سيبويه ٣/ ٣٤٢ : " تقول فى هُدىً : هُدَوِيٌّ " .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤ .

(٥) (ف) " منسوب " .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٠ .

(٧) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤

قولُه :

وَإن تَشَا قلتَ أُمَيِّيٌّ بِشَدْ

يُرِيدُ بتَشْديدِ اليَاءِ الأُولى ، فتقولُ "أُمَيِّيٌّ" ، وَهذاَ القولُ حكَاهُ سيبويه عن يُونسَ (١) ، قَالَ : لأنّ هذه اليَاءَ المُشدَّدَةَ لا يُستثْقَلُ عليهَا الإعْرابُ كمَا لاَ يستثقَلُ علَى اليَاءِ التى قبلَها سَاكنٌ نحو "ظَبْيٍ" ، فكمَا قالوُا في "ظَبْيٍ" : "ظَبْيِيٌّ" (٢) ، قالوُا فى "أُمَيَّةَ" : "أُمَيِّيٌّ" . قَالَ سِيبَوَيه : وَسألْتُهُ - يعنى الخليلَ - عَنِ الإضَافةِ إلَى "عَدُوٍّ" فقَالَ : "عَدُوِّيٌّ" (١) بِتَشْديدِ الوَاوِ وَاليَاءِ بعْدَهَا ، فَإِذَا نسبْتَ إلى "عَدوَّةٍ" بتَاءِ التَّأنيثِ حذفْتَ الواوَ الأُولَى عِنْدَ سِيبَوَيه فَقلْتَ : "عَدَوِيٌّ" كمَا تقُولُ فى "شنُوءَة" : "شَنَئِيٌّ" فتحذفُ الواوَ السّاكنَةَ من "عدُوَّةٍ" كمَا حذفتَهَا من "شنُوءةٍ" (٣) وَتقُولُ فى "تحيَّةٍ" : "تَحَوِيٌّ" (٤) كمَا قُلْتَ فى "عَدِيّ" (٥) ، وَغَنِيّ : "عدَوِيٌّ ، وَغَنَوِيٌّ" (٦) .

وَانْسُبْ أُسَيْدِيًا إلَى أُسَيِّدِ وفى مُهَيِّمِيٍّ اليَاءَ أرْدُدِ

"أُسَيِّدٌ" تصغيرُ "أَسْوَدٍ" فلمّا صغّرتَه (٧) أبدلْتَ الواوَ ياءً ؛ لوقُوعها بعَد ياءِ التّصغير (وَأدْغمَت فيها ياءَ التّصغيرِ) (٨) فلماّ نسبتَ إلَيْهِ حَذفتَ الياءَ الثّانِيةَ المتحرّكَةَ المنقلبَةَ ؛ لأنّ حذْفَها أبلَغُ فى التّخْفيفِ ، إذْ كانَ فى حذفه حَذفُ ياءٍ وكسْرةٍ ، وَلأنهّم إذا خفّفُوا ما كانَ قبلَ آخره ياءٌ مُشَدّدةٌ

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٥

(٤) (ف) "تحيى" .

(٥) فى الأصل "عدوى" ، وفى (ف) "عدو" والصواب ما أثبت .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤ .

(٧) على "أسيود" .

(٨) سقط فى (ف) .

خَفَّفُوا بحـذفِ المتحرّك نَحـو هَيِّنٍ ، وَمَيِّتٍ فيقولُون : " هَيْنٌ ، وَمَيْتٌ " (بَحذفِ اليَاءِ الثَّانيَةِ) [١]، فَفِي النّـسَبِ كَذَلِكَ [٢] ، وَكذَا تفعَلُ فى كُلِّ ما كَانَ قَبلَ آخِرِه يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، وَتَقُولُ فى النّسَبِ إِلَى "مَيِّتٍ" : "مَـيْتِيٌّ" بحذْفِ اليَاءِ الثَّانِيَةِ ، وَتقُـولُ فى النّسَبِ إلى " غُـزَيِّلٍ : تَصْـغِيـرِ " غَـزَالٍ " : غُـزَيْلِيٌّ، بحـذْفِ اليَـاءِ الأَخِيرَةِ . وَكَذَا إِذَا نَسَبْتَ إِلَى " طَيِّبٍ ، وَقَيِّمٍ.

وَأَمَّا " مُهَيِّمٌ " [٣] فإنّه وَإِنْ كَانَ قَبْلَ آخره ياءٌ مشدّدَةٌ ، فَإِن جَعلتَهُ مُصغّراً من " هَوَّمَ يُهَوِّمُ فَهُوَ مُهَوِّمٌ " إِذَا نَامَ ـ لأَنَّ التَّهْوِيمَ : النَّوْمُ [٤] ـ لم تُخفّفِ اليَاءَ المشـدّدَةَ بَلْ تزيدُ ياءً أُخْرَى للتَّعْويضِ[٥] ؛ لأنَّك لمَّا صَغَّرتَ " مُـهَوِّمـاً " حَـذفْتَ إِحْدَى الوَاوَيْنِ ؛ لأنـهَّا زَائدةٌ ، وَبِهَا يخرُجُ الاسْمُ عن مثَالِ التَّصْغيرِ، [قِيلَ : الثّانيةُ،لأَنَّ التّضْعِيفَ][٦] حَصَلَ بها ، وَقَدْ تُحذَفُ الأُولى السَّاكِنَةُ ، وَبِهَا يَخْرُجُ الاسمُ عن مِثَالِ التَّصْغيرِ ـ فَيَصِيرُ " مُهَيِّمٌ " بياءٍ مُشَـدَّدةٍ، ولَكَ أن تعوِّضَ من ٢١٨ أ

---

(١) فى النسختين هكذا " فحذف الياء الساكنة " .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٠ ،والتكملة ٥٨ ،وشرح الشافية ٢/ ٣٢ .

(٣) فى (ف) "مُهَيّمى " .

(٤) انظر اللسان " هوم " .

(٥) فتقول : " مُهَيّيمٌ " .

(٦) إضافة يلتئم بها الكلام ، وفى الشرح المجهول لوحة ١٨١ " وأمَّا " مهيم " فهو تصغير " مهوم " وهو النائم ، حذفت منه إحدى الواوين لتناهى مثال التصغير دونها ، قيل الثانية لأن التضعيف حصل بها وقيل الأولى فصار " مُهَيوم " ، فاجتمع الواو مع ياء التصغير والسابق ساكن فيعمل فيهما ما ذكر فصار (مُهَيماً) ، فإذا نسبت إليه لزم التعويض عن المحذوف ياء لتبعد بها الياء المشددة عن الطرف .. "

وهذا الشارح المجهول كثيراً ما كان ينقل عن النيلى فأكملت النقص منه ، والله أعلم .

أوّل المحذوف ياء ، ولك فى النسب (١) التعويض (٢) ، لتبعد الياء المشددة بياء التعويض عن الطرف ، ولذلك قال : " الياء اردد " يريد ياء التعويض فيجتمع خمس ياءات ، الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل من عين الكلمة ، وهذا يدل على أن المحذوفة من " مُهَوِّم " هي الأخيرة ، والثالثة ياء التعويض ، والياءان الأخيرتان للنسبة . ولو لم تعوض لم تبعد الياء المشددة عن الطرف ، فكان يجب حذف الياء المتحركة كما فعلت فى " «أُسَيْدِيّ " (٣) فيؤدى إلى حذف حرفين : أحدهما حذف إحدى الواوين من "مُهَوِّم " لتناهى مثال التصغير دونه ، والثانى حذف الياء المنقلبة عن الواو ، وذلك إجحاف بالكلمة .

وإن جعلته من " هَيَّمَهُ الحبُّ " (٤) فيجب حذف الياء المتحركة فتقول: "مُهَيْمِيٌّ " بحذف الياء المتحركة التى قبل الميم ، لئلا يجتمع ياءان مشددتان وكسرتان كما تقول فى "طيِّب " : "طَيْبِيٌّ " ، وفى "هَيِّن " : " هَيْنِيٌّ " .

[النسبة إلى الجمع والمثنى]

وارْدُدْ إلَى الفَرْدِ الجُمُوعَ في النَّسَبْ ... إلَى رَجالٍ رَجُلِّي قُلْ تُصِبْ
كَـــذا إلَى زَيْدِينَ زَيْـدِيٌّ انْسُـبِ ... وَمِثْلُ ذاكَ فى المُثَنَّى أوْجِـبِ
إلاَّ إذَا كَـــانَ اســـم جَمْعٍ عَلَمَـاَ ... فلاَ تُغَيِّرْهُ ؛ لِئَــــلاَّ يُبْهَمَـاَ
نَحـــــو كِلاَبــــيّ مُعَافِــرِيّ ... مدائنـــــيّ وكَــأبْنــــاوِيّ
وَانْسُـــبْ إلى يَبْـــرِينَ يَبْرِينِـيُّ ... وَقد يَقولُ بعضُهــــم : يَبْرِيٌّ
كَــــذَا نَصِيبِـــــينُ وَقِنَّسْرِيـــــنُ ... وَمِثْلُهَا بالوَاوِ مَا طَـرُونُ (٥)

---

(١) بعده فى لأصل كلمة غير واضحة والنص مستقيم دونها .

(٢) فتقول : " مُهَيِّمِيّ " .

(٣) (ف) " أسدى " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٥/ ١٤٧ .

(٤) هيمه الحب : جعله يذهب على وجهه عشقاً .

(٥) (ف) " ماطرين " .

إنَّمَا وَجَبَ رَدُّ الجَمْعِ إذَا نَسبْتَ [١] إِلَيْهِ [إِلَى الوَاحدِ] [٢] من لفْظِ ذَلِكَ الجَمْعِ ؛ لِأنَّ الغرَضَ من النّسْبةِ إِلَى الجَمْعِ الدّلالةُ علَى أَنَّ بَيْنَ المنسوبِ وبَيْنَ هَذَا الجنْسِ مُلابَسَةً ، وتِلْكَ الملابسَةُ يُحَصّلُها لفْظُ الواحدِ مَعَ خفّته [٣]، فتقُولُ فى النّسبِ إلَى " المسَاجدِ " لرجُلٍ يُلاَبِسهَا: مَسْجدِيٌّ " فتردّهُ إلى الواحِدِ ؛ لأنّ مَن يلازمُ الجِنْسَ فقَدْ لازمَ آحَادَهُ ، وتَقُولُ فى النّسَب إلى "جُمَعٍ"[٤]: "جَمْعَاوِيٌّ " [٥] ، وَتقُولُ في النّسبِ إِلَى " كُرَماءٍ " : كَرِيميٌّ .

وَقيلَ : (لِأنَّ النّسَبَ) [٦] ينقُلُ الاسْمَ إِلَى الوصْفيّةِ وَهذَا الوصْفُ لِوَاحدٍ فَلذلِكَ وَجَبَ [٧] إِفْرادُهُ .

قولهُ :

وارْدُدْ إلى الفَرْدِ الجمُوع فى [النّسَبْ

يُفْهَمْ] [٨] منْـهُ أَنَّ مَا كَانَ من الجمْعِ لاَ وَاحِدَ لَهُ مِن لفْظهِ لاَ يُردّ إِلَى الفَرْدِ ، فَتقولُ فى النّسَبِ إِلَى: "رهْطٍ " : " رَهْطِيٌّ " ، وَإِلَى "قوْمٍ " : " قَوْمِيٌّ " إذْ لَوْ جَازَ أَن يُقالَ فى النّسْبَةِ إِلَى " القَوْمِ " : " رَجُلِيٌّ " مِنْ غَيْرِ لفْظهِ لَجَازَ أَن يُقالَ

---

(١) فى (ف) " نسب " .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : " وضع الجمع المنسوب إليه لا يخلو إمّا أن يكون باقياً على معنى الجمعية فيه ، أو يصير عَلَماً بوضع أو غلبة ، فإذا نسب إلى الأول وجب رده إلى الواحد؛ لأن الغرض من النسب إلى الجمع الدلالة على أنّ بينه وبين هذا الجنس ملابسةً ، وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعًا ،وأما الثانى فيجب بقاؤه على لفظه .. " انظر الإيضاح فى شرح المفصل ٦٠٤/١ .

(٤) جمع : جمع جمعة ، بسكون الميم وضمها .

(٥) فى الكتاب ٣/ ٣٧٨ " جُمْعِيّ " .

(٦) فى النسختين " لأنها لست " تحريف .

(٧) (ف) "أوجب " ، والعلة فى رده إلى المفرد لئلا يؤدى إلى وصف المفرد بالجمع ، وهو باطل .

(٨) سقط من الأصل .

فى النّسبة إِلى " الجمْعِ " : " وَاحديٌّ " وهُوَ غيرُ جَائزٍ (١) إذ لاَ دليلَ فى الَواحِدِ علَى الجَمْعِ مِنْ غيْرِ لفْظِه ، وكَانَ ينْبغِي أن يقُولَ : وَارْدُدْ إلى الفردِ الجمُوعَ فى النّسب إذًا(٢) كَانَ لهَا وَاحِدٌ من لفْظِهَا ، لتخرُجَ [مِنْهُ] (٣) أَسْماءُ الجمُوعِ ، لكنّه اكتفَى بالمثَالِ وهُو قولهُ : " إِلَى رِجَالٍ رَجُليّ " فمَثَّلَ بالجمْعِ الَّذي لَهُ واحدٌ من لفْظِهِ فعُرِفَ (٤) بذلك مُرَادُهُ . ٢١٨ب

وكَذلِكَ تَفْعَلُ فى الجمْعِ المصحّح وَالمُثَنَّى، فتقُولُ فى النّسب إلى "زَيْدِينَ" : " زَيدِيٌّ " فتَحذِفُ علاَمَةَ الجَمْعِ (٥) وَالنُّون ، ولِذَلِك قَالَ :

كَذَا إلى زَيدِينَ زيدِيّ انْسبِ

يُرِيُد أنَّك تَردُّ الجمْعَ [إِلَى](٦) الوَاحدِ كَمَا تَردُّ [فِي] (٦)جَمْعِ التَّكْسيرِ .

وَإنمّا وَجَبَ الرّدُّ (إلى) (٧) الوَاحِدِ ؛ لأنّ عَلامَةَ الجمْعِ تفيدُ الإعْرَابَ ، وفى النَّسَبِ (تَصِيرُ) (٨) الياءُ المشدَّدةُ مُعتَقَبَ الإعْرابِ ، فيلزمُ من إبْقاءِ علامةِ الجَمْعِ اجتمَاعُ إعْرابَيْنِ فى كَلمةٍ وَاحدةٍ ، وكذلك جَمعُ المؤنّثِ السّالم، فتقُولُ فى عَبلاَتٍ " : " عَبْلِيّ " فتحذفُ الألفَ وَالتَّاءَ ؛ لئلاَّ يجتمعَ فى الاسمِ علاَمَتَا تأنيثٍ إذَا نسبْتَ إليهِ مُؤَنثًا .

وَالْقَوْلُ فى المثَنَّى كَالقَوْلِ فى الجَمْعِ ، وَلِذلك قَالَ :

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٨ .

(٢) فى الأصل " إذ " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " فتعرف " .

(٥) المقصود بها " الياء " .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٧) فى الأصل " على " تحريف .

(٨) فى النسختين " تصغير " .

ومثل ذَاكَ فى المثنّى أَوْجبِ

يُريدُ تُردُّ المثنَّى إلى الوَاحد وَتحْذِفُ علاَمةَ التَّثْنِيَة [١]، للعلّة الَّتى لأجْلِهَا حَذفْتَ علاَمةَ جمعِ السّلامَة ، فتقُولُ فى النّسبِ إلى " رَجُلاَن " : " رَجُلِيٌّ " .

قولُهُ إلاّ إذَا كَان اسْمُ جَمع عَلَماً

يُرِيدُ إذَا جعلْتَ الاسْمَ المجموُعَ[٢] عَلَماً علىَ وَاحدٍ، وَهُوَ استثناءٌ من قوله: وَارْدُدْ إلى الفَرْدِ الجُمُوعَ فى النّسبْ .

قوله : " فَلاَ تُغَيِّرْهُ " يريدُ لاَ تَرُدَّهُ إلى الَواحدِ ، ثم ذَكَر علّة أَنّه لا يُرَدُّ إلى الوَاحدِ بقوله " لئَلاَّ يُبْهَمَا " أى : لئَلاّ يَحْصُلَ فى الاسْمِ المنسُوبِ إبهَامٌ ، فَلاَ يُدْرَى أَهُوَ منسوبٌ إلَى الجَمْعِ أَمْ إلَى وَاحِدٍ مُسَمًّى بالجَمْعِ ؟ فلذلك يُترَكُ على لفظه ، أَىَّ جَمْعٍ كَانَ ، ما لم يكن بالألف والتّاء . فإنّك تحذفُ الألفَ والتَّاءَ كمَا تحذفُ من الواحدَة ؛ لأنَّهما جَميعاً يُفيدَانِ الجَمْعَ وَالتّأنيثَ دُفْعَةً واحدةً ، وَمَعَ ذلكَ لم تردّه إلى الوَاحدِ ، فَإِذَا نَسَبْتَ [إلى " جَفَنَاتٍ " اسْمَ رَجُلٍ] [٣] قلتَ : "جَفَنِيٌّ " بفتح العَينِ ؛ لأنّك لم تردُّهُ إِلَى الوَاحدِ ، فإذَا نسَبْتَ إلى الجمْعِ قُلتَ :" جَفْنِيٌّ " بسكوُنِ الْعَينِ ؛ ليكوُن ذلك فَرقاً بينَ الجمْعِ المسمَّى بهِ وَبينَ غَيرِ المسمَّى بهِ .

قولهُ " نحو كِلاَبِيٌّ " منسُوبٌ إلى رجُلٍ اسمه " كِلاَبٌ " ، وأمّا " مَعَافِرِيٌّ " بفَتْحِ الميمِ فَمنسوبٌ إلى " مَعَافِرِ بْنِ مُرٍّ " أَخِي [٤] تميمٍ وَ« مَعَافر »[٥] أيضاً بَلَدٌ باليمنِ [٦] .

---

(١) فى النسختين " التأنيث " .

(٢) فى (ف) " المسموع " تحريف .

(٣) فى النسختين هكذا " إلى الجمع قلت : جفنى ... " ولعل ما أثبته صواب.

(٤) فى النسختين " أخو " والأقرب ما ذكرت ، وانظر الكتاب ٣/ ٣٨ ، وابن يعيش ٦/٩ .

(٥) (ف) " مغاف " تحريف .

(٦) انظر معجم ما استعجم ٢/ ١٢٤١ .

وأمَّا " مَدَائنِيٌّ " فمنسُوبٌ إلى " المدائنِ " وَهُوَ عَلَمٌ على البلْدةِ الَّتى كَانَتِ الأكَاسِرَةُ تَسْكنُهَا [١] قَدِيماً [٢] ،وَكَذلِكَ " الأنْبَارِيُّ " منسُوبٌ إِلَى " الأنبَارِ " وَهُوَ عَلَمٌ عَلَى بَلَدٍ معْرُوفٍ [٣]

قولهُ " وكَأبْنَاوِيّ " وَهُوَ منسُوبٌ إِلَى " الأبْنَاءِ " وَهُم قَبائلُ مِن وَلَدِ [٤] سَعْدِ ابْنِ زيدِ مناة [٥] ،وَهُمْ خَمْسةٌ ، عبدُ شمسٍ ، وَجُشَمٌ ، وكعْبٌ ، وَعَوفٌ ، وَعُوَافَةُ ، فهَذا جَمعٌ بَاقٍ علَى جَمْعِهِ ، لكن غَلَبَ علَى قوْمٍ بأَعْيانِهم (فَصَارَ عَلماً لهم بالغَلبَةِ فَلاَ يُنظرُ فيـه إلَى الجمْعيّةِ ، فَلاَ يُردّ إلَى الوَاحدِ ، كَما قَالُوا : " أَنْصَارِيٌّ " لمَّا غَلَبَ هَذَا الجمْعُ عَلَى قَوْمٍ بأعْيَانِهم)[٦].

وَأمَّا قَولهُم " بَنَوِيٌّ " [٧] فمنسُوبٌ إلَى أَبْناءِ فَارسٍ ، وَهُم الَّذينَ استَصْحبَهم سَيْفُ بنُ ذى يزن إلَى الْيَمَنِ [٨]. فَأمّا جَمْعُ السَّلامةِ فَإن جَعلْتَهُ عَلَمًا لشيءٍ فإمّا أن تجعلَ النّونَ مُعْتَقبَ الإعْرابِ ، أَوْ تَحْكِي إعْرابَه الأصْلىّ ، فَإن جَعلتَ النُّونَ حرْفَ الإعْرابِ قلتَ فى " زَيْدِينَ " : " زَيْدِينِيٌّ " فَلاَ تحْذفُ عَلامَةَ الجمْعِ ، لأنَّك إذَا جَعلتَ [النُّونَ] [٩] حَرفَ إعْرابٍ ثَبَتَتْ ولم تُحْذَفْ ، وَلأنّ الجمْعَ قد زَالَ وَصَارَ لواحدٍ بعينهِ .

---

(١) (ف) " تسكنها الأكاسرة " .

(٢) انظر معجم البلدان ٥/ ٧٤ – ٧٥ .

(٣) انظر معجم البلدان ١/ ٢٥٧ .

(٤) بعده فى الأصل " ابن ".

(٥) انظر رجال بنى سعد بن زيد مناة فى الاشتقاق لابن دريد ٢٤٥ فما بعدها .

(٦) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٧) فى النسختين " أبناوى " تحريف ،وانظر ابن يعيش ٩/٦ .

(٨) والنسب إليهم بالرد إلى الواحد ، فتقول : " بَنَوِيّ " انظر الكتاب ٣/ ٣٧٨ ، وابن يعيش ٩/٦ .

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام .

وَإِذَا جَعلَت النُّونَ حَرفَ الإعَراب جَعلتَه فُى جميع أحَواله بالياء ، فَمَن قَال: " هذه يَبْرِينُ : (١) بضم النّون رَفْعاً ، وَفتْحِهَا نَصْباً قَال : " يَبْرِينِيٌّ" ٢١٩ أ بإثْبَاتِ النُّونِ ، وَمَن قَالَ " يَبْرُونَ " بالواوِ رَفْعاً ، والياءِ نَصْباً وَجَراً حَذَفَ النُّونَ معَ علاَمَةِ الجمْعِ فَقَالَ فى النَّسَبِ إِلَيْهَا : " يَبْرِيٌّ " (٢) . وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِب الأرجُوزةِ الوجْهَين.

قولُه " كَذَا نَصِيبِينُ وَقِنّسْرِينُ " (٣) يُرِيدُ على الوجهَينِ المذكُورينِ فى" يَبْرِينَ " ، فإن قلتَ : " هذه نَصِيبُونَ " قلت : " نَصِيبِيٌّ " (بحذف النّونِ ، وإن قلتَ : هَذه نِصيبِينُ بضمّ النّونِ قُلتَ : " نَصِيبِينِيٌّ " (٤) ، وكَذَا " قِنّسرينُ " .

وَهَذهِ الأسماء أعلاَمٌ عَلَى أمكِنَةٍ بعَينِهَا .

قولُه : " وَمِثْلُهَا بالْواوِ مَاطِرُونَ" (٥) يُرِيدُ أَنَّ " مَاطِرُونَ " مثلُ " يبَرِينَ" ، وَقِنّسْرِينَ " فى جَعلِ النُّونِ حرفَ الإعْرابِ ، ولذلك أَتى بها مضمُومةً كَمَا ضمّ النّون فى " نِصيبِينَ " ، وَقِنِّسرِينَ " إلاَ أَنَّهم جعَلُوها بالواوِ فى جميع أَحْوالِهَا ، وَمِنْ شَأْنِ جَمْعِ السَّلامَةِ إذَا جُعِلَ إعَرابُه فى النُّونِ أن يكُونَ باليَاءِ

(١) يبرين : اسم مكان بأعلى بلاد بنى سعد ، وقيل : اسم رجل معروف فى ديار بنى سعد من تميم ، وأبرين لغة فيه ، وبيرين : قرية من قرى حلب .
انظر معجم البلدان ٥/ ٤٢٧ ،ومعجم مااستعجم للبكرى ٢/ ١٣٨٧ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٣٧٢ ، وشرح الشافية ٢/ ١٠- ١٣.

(٣) نصيبين : اسم مدينة بينها وبين الموصل مسيرة ستة أيام ، وهى أيضا : قرية من قرى حلب .
انظر معجم البلدان ٥/ ٢٨٨ ، ومعجم ما استعجم ٢/ ١٣١٠ .
أما " قنسرين " فكورة بالشام منها حلب . ينظر معجم البلدالن ٤/٤٠٤ .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) ماطرون : موضع بالشام قرب دمشق . معجم البلدان ٥/ ٤٢ - ٤٣ .

فى جَميعِ أَحْوَاله ، وَإنّما جعلُوهُ باليَاءِ فى جميع الأحَوالِ لخفّةِ الياءِ ، فلذلك قَالَ " وَمثلُها بالواوِ " يريدُ وَمِثْلُهَا فى إعْرابِهَا بالحَركَات ثم قَال " بَالوَاو " ؛ ليدلّ (١) أَنَّها تخالِفُ " يبْرِينَ : فى لزُومِهَا الوَاوَ وَتمَاثلُهَا فى جَعْلِ إعْرَابِهَا فى نُونهَا .

وكَذَا حكْمُ المثنَّى إذا سُمّيَ به وَصَارَ علَماً ، ولذلك قَالُوا : " بَحْرانيّ " فى النّسَبِ إلى " البَحْرينِ ، ولو لم يُجعَلْ إعرابُهُ فى النّون لقَالَ : "بَحْرِيّ " بحذْفِ علاَمَةِ التّثنِيَة (٢)، وَكَأنَّه نَسَبَ إلَى قولك : " بَحْرانُ " بضمّ النُّونِ كَمَا تَنَسبُ إِلَى "بَحْرانِ " فتقُولُ : بَحْرَانِيٌّ " .

[النسبة إلى المضاف]

واحْذِفْ من المضَاف ثَاني اثْنينْ	مِثْلَ المركّبِ الّذى فى(٣) اسمينْ
تقُولُ : عَبْدِيٌّ وَبَعْلِيٌّ وَقِسْ	وَفي المضَافِ ذَاكَ طَوْراً يَنْعَكِسْ
فى كُلِّ مَا تعريفُهُ بالثاني	كَابنِ الزّبَيْرِ وَبَنِي شَيْبَانِ
فقُلْ : زُبَيْرِيٌّ وَشَيْبَانِيُّونْ	وَشذَّ فى المضَافِ عَبْقسيُّونْ
وَعَبْشَمِيٌّ ثُمّ عَبدَرِيٌّ (٤)	مِثْلَ شذُوذِ قولِهِم : حَارِيٌّ

يُريدُ بـ " ثَاني اثنين " الاسْمَ الثَّانيَ وَهُوَ المضَافُ إليه ، وَهذَا هُوَ القِيَاسُ - أَعْنى النّسْبَةَ إلَى الأوّلِ وَهُوَ المضَافُ دونَ المضَافِ إليه - ؛ لأنّ الثانيَ من الأوّل بِمَنْزلَةِ التّنْوينِ من الاسْمِ المفْردِ ، فلَمّا كَانَ الثاني وَاقِعاً مَوقِعَ التنّوين

---

(١) فى الأصل " وليدل " بزيادة الواو .

(٢) فيلتبس بالنسب إلى البحر .
انظر ابن يعيش ٦/١١ .

(٣) (ف) " من " .

(٤) فى بعض النسخ " وعبشمية وعبدري " .

كَانَ النّسَبُ إلى الأوَّلِ كذلك (١) ، ثمّ قَالَ : " مِثلَ المَركَّبِ " يُريدُ أنَّ القيَاسَ حَذفُ الثَّاني من المضَافِ كَمَا يحذفُ الثاني من المركَّب نحو " بَعلَبَكَّ " .

قوْلُه " عَبْدِيّ " مثالُ لِمَا حُذفَ منهُ المضَافُ إليه ، وَهُو منسُوبٌ إلى عبدٍ شَمْسٍ .

قولُهُ : " وبَعْلِيّ " مثالُ للنّسبة إلى " بَعلبَكّ " فَتحذفُ الثانِيَ وَتَنسِبُ إلى الصَّدْرِ . وَكذَلكَ كُلُّ اسمين رُكبَّا وَجُعِلاَ اسْماً وَاحداً عَلَماً عَلى مسمًّى بعَيْنِه يُنسبُ إلى الصّدرِ مَبْنِياً كانَ الاسْمُ المركّبُ أو مُعْرباً ، فتقُولُ فى " حَضْرَمَوْتَ " : " حَضَرِيٌّ " ، وفى " تَأَبَّطَ شَرَاً " : " تأَبطِيٌّ " ، وفي " بَرَقَ نَحرُهُ " : " بَرَقِيٌّ " .

وَإنّما نسبُوا إلى الأوَّلِ من المركّبِ وحَذفُوا الثَّانِيَ ؛ لِتَنزُّلِ الثَّاني (٢) مَنْزِلَةَ تَاء التّأنيثِ ، وَتقُولُ فى " حَيْصَ بَيْصَ " : " حَيْصِيٌّ " ، وَفى المسمَّى بخَمْسَةَ عَشَرَ : " خَمْسِيٌّ " ، وَفى " اثْنَىْ عَشَرَ " اسْمًا (٢) : " اثْنِيٌّ ، وَثَنَوِيٌّ " ، وَلاَ يُنسَبُ إليه وَهُوَ عَدَدٌ (٣) .

قولُهُ

وَفي المضَاف ذَاك طَوْراً يَنعكسْ

يُريدُ أنّه قد نُسِبَ إلى الثّاني وَهُوَ المضَافُ إليه ، ثمّ بّينَ ذلك /، فقَالَ " في ٢١٩ب كُلِّ مَا تعريفُهُ بالثَّانى " يُريدُ إذَا كَانَ المضَافُ يتعَرَّفُ بإضَافتِه إلَى الثَّاني فَالنَّسَبُ إلَى الثَّاني - وإن لمْ يتعرّف الأوّلُ بالثَّانى بَلْ كَانَ الأوَّلُ والثَّاني جَميعاً عَلَماً عَلَى شَيءٍ فَالنَّسَبُ إلَى الأوَّلِ كَامْرِىءِ القَيْسِ وَعَبْدِ القَيْسِ (٤) - كَقَوله : " كابْنِ الزُّبَيْرِ " فإنَّ " ابْنًا " يَتَعَرَّفُ بِإضافَتِه إلَى " الزُّبَيْرِ " وَيَتَخَصَّصُ بِهِ ، وكَذلكَ "بَنِي شَيْبَانَ" فَهذَا يُنسَبُ فيه إلَى الثَّاني(٣)، وكَذَا الكُنَى كَأَبي بَكْرٍ وَأبي مُسْلِمٍ.

---

(١) (ف) " لذلك " .

(٢) سقط من (ف) ، وقوله ، « وثنويّ » أي : بإعادة اللام .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٤ - ٣٧٥ ، شرح الشافية ٢/ ٧٣ .

(٤) فتقول فيهما : عبْدِيٌّ ، وامْرئِيٌّ ، ومَرَئِىٌّ ، انظر الكتاب ٣/ ٣٧٦ .

قولُهُ : " فَقلْ زُبَيرىّ وَشَيْبانيوُّن " مثالُ للنّسبَةِ إلَى الثّاني من ابْنِ الزُّبَيْرِ وَمن بَني شَيْبَان ، وكَذَلكَ تقُولُ في النَّسَبِ إلى أبي بكْرٍ : بَكْرِيٌّ ، فَتَنْسبُ إلَى الثَّاني لِتَخَصُّصِ الأوّل به ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذلك لأنَّ « الأبْنَاءَ » كُلَّها لفْظُ المُضَاف فيهَا وَاحِدُ ، وكَذلكَ « الكُنَى » فلا يَقعُ بَيْنَها امْتيَازٌ إلاَّ بالثَّاني ، فَلَوْ أَضَفْتَ إلَى الأول في الكُنَى لقُلتَ : أبَوِيٌّ في أبي بكْرٍ وَأبي مُسْلمٍ وَغيرِ ذَلكَ ، وكذلك في ابْنِ الزُّبَيرِ وَابْنِ كراعٍ وَابن الصَّعقِ لَوْ نسبْتَ إلى الأوَّلِ [لقُلْتَ : (٢-٢) ابْنِيٌّ ، فَلاَ يَتَميّزُ بعْضُها من بَعْضٍ ، فَلمَّا كَانَ النّسَبُ إلَى الأوَّلِ فيمَا هَذَا شَأْنُهُ يُوقِعُ لَبْساً رَفَضُوُه وَنَسَبُوا إلَى الثَّاني](٢) ، وَلِخَوْفِ اللَّبْسِ تقُولُ في (عَبْدِ مَنافٍ) : مَنافِيٌّ ، فَتَنسبُ إلَى الثَّاني ، وَإِن لَمْ يَتعرَّف الأوَّلُ به ؛ لأنّهمَا عَلَمٌ عَلَى شَخْصٍ بعَيْنه لِمَا حَصَلَ في الأوَّل منَ الاشتراكِ بَيْنَ قَوْلِهم : عَبدُ شَمسٍ وَعَبْدُ القيْسِ وعَبدُ الدَّارِ وَعَبدُ منَافٍ وَعبدُ اللَّه ، لَكن قولُه :«في كُلِّ مَا تَعْريفُهُ بالثَّاني»(يَبْطُلُ بالكُنَى ، فَإنَّ قَولَكَ « أبُو بكرٍ » المضَافُ وَالمضَافُ إليه عَلَمٌ عَلَى شَخْصٍ ، ولذلك يُكْنَى الطِّفْلُ ، وَلَوْ قالَ : « في كلّ ما يتَخَصّصُ الأوّلُ بالثّاني » لكاَن أقْرَبَ حَالاً) (٣) لكن قولُهُ : فِي كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بالثّانى " لا يَمْنعُ مِنْ غيرِ ذَلِكَ ؛ لأنّ إثْبَاتَ الحكْمِ لشَيءٍ لاَ يُنافي ثبوتَهُ لِغَيْرِه (٤).

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٣٧٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر ابن يعيش ٦/٨ فقد ذكر أن أصل هذا المذهب للمبرد " فإنه كان يقول : ما كان فى المضاف يعرف بالثانى وكان الثانى معروفاً فالقياس إضافته إلى الثانى نحو ابن الزبير وابن كراع ،وما كان منه غير معروف فالقياس الإضافة إلى الأول مثل عبدالقيس وامرئ القيس لأن القيس ليس بشئ معروف أضيف عبد وامرؤ إليه ، ويرد عليه الكنى لأن الثانى غير معروف كأبى مسلم وأبى بكر ،ألا ترى أنّ مسلماً وبكراً ليسا اسمين معروفين أضيف الأول إليهما فإنه قد يكنى الصغير المولود ولم يكن له ولد ، فبان أن القياس النسبة إلى الأول ، وإنما عدل إلى الثانى للّبس .. " .

[شواذ النسب]

قوله :

وَشَذَّ فِي المضَاف عَبْقَسِيُّونْ

يريد أنّه قد شذَّ أن يركب بعضُ حُرُوفِ الأَوّلِ مَعَ بَعْضِ حُرُوف الثَّاني ويُنسَبُ إلَيه ، ف « عَبْقَسِيٌّ » كَأَنَّهُ نَسَبَهُ إلَى «عَبْقَسٍ » من « عَبْدِ القَيْسِ »[(١)] ، وكَذلِكَ « عَبْشَمِيٌّ » فِي النَّسَبِ إلَى « عَبدِ شَمْسٍ » كأنَّه نَسَبَهُ إلى « عَبْشَمٍ » وَ «عَبْدَرِيٌّ » إلَى « عَبْدِ الدَّارِ » فكَأنَّه نَسَبَهُ إلَى « عَبْدَرٍ » ، وَهَذا يُؤْخَذُ سَمَاعاً ولاَ يقاسُ عَلَيهِ وَكأنَّهم فَعَلُوا ذلك خوفَ اللَّبْسِ ، ولم يُسْمَعْ ذَلِكَ في المضَافِ إلاَّ فِيمَا أَوَّلُهُ « عَبْدٌ » ، وَقَالُوا في المركَّبِ : حَضْرَمِيٌّ مِنْ حَضْرَمَوْتَ ، فَهُوَ كَعَبْدَرِيٍّ .

قولُهُ

مِثْلَ شذُوذِ قولهم حَارِيّ

يُرِيدُ في النّسبة إلى " الحيرَةِ " وَهُوَ شاذٌّ ، وَوجْهُ شذُوذِه أَنَّهم أَبْدلُوا الياءَ أَلِفاً ، وَقِياسُهُ أن يُقالَ: حِيرِيٌّ ، لكن أَبْدلُوا الياءَ أَلِفاً هَرباً من تَوَالِي الكَسْرَاتِ وَاليَاءَاتِ ، (فكأنّهم نَسبُوا إلى "حَارٍ" كَمَا (قَالُوا) [(٢)] فِي " زَبِينَةَ " [(٣)] : " زَبانِيٌّ ") [(٤)] كَأنّهم نَسبُوا إلَى "زَبَانٍ"[(٥)].

---

(١) وهو ما يعرف بالنحت قال ابن الخباز في شرحه « وقد أولع بعض المولدين بالنحت وهو مذهب مهجور» .

(٢) فى الأصل " قال " .

(٣) زبينة :اسم قبيلة من باهلة ،، انظر ابن يعيش ٦/١١ .

(٤) من قوله " فكأنهم نسبوا إلى " حار " إلى هنا سقط من (ف) .

(٥) فى شرح الشافية ٢/ ٤٨ " والقياس " زبني " كحنفي فى حنيفة " ، وانظر ابن يعيش فى الموطن السابق .

كَـذَا سَلِيقِيٌّ إِلَـى السَّلِيقَـهْ وَهُذَلِيٌّ خَالَـفَ الطَّرِيقَهْ
وَحذْفُ إِحْدَى يَاءَى النَّسبةِ فى مثلِ يمَانٍ عَوَّضُوا بِالألفِ

قولُـه : " كَذَا سَلِيقيٌّ " " ذَا " (١) إشَارةٌ إلى الشّذُوذِ الذى فى " حَارِيّ "(٢) فَكَأَنّهَ قَـالَ : وَسَلِيقِيٌّ (شَـاذّ كالشّذُوذِ الّذى فى " حَـارِيّ " ، ووَجْهُ شذوذه أنَّه منسُـوبٌ إلَى " سَلِيقَـةٍ ") (٣) ، وَالنَّسَبُ إلى " فَـعِيلةٍ " بحـذْفِ اليـاءِ ، وَإبدَالِ كسْرةِ العَينِ فَتْحـةً ، فَالقِيَاسُ أَن يُـقَـال " سَلَقِيٌّ " كَـحَنَـفِيٍّ . وَالسَّلِيقَـةُ : الـطَّبِيـعةُ، فَـالسَّلِيقيّ : الَّذى يَتكلّمُ مُـعْـرِبًا بِطَبِيـعَةٍ مِنْ غَـيْرِ تَعْلِيمٍ ، قـاَلَ الشّاعِرُ(٤) :

إنَّ السَّلِيقةَ للنّحوي إن جُمِعَا كالماءِ / فيهِ لحرٌ (٥) النّارِ إطْفاءُ ٢٢٠أ

وَأمَّـا " هُذَلِيٌّ " فَـعَكْسُ " سَلِيقِىّ " ، وَصَـوابُهُ أَن يُقَـالَ : " هُذَيْلِيٌّ " بِاليَـاءِ كَقَولِهِم فى " قُرَيشٍ " : " قُرَيْشِيٌّ " (٦) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بيَانُه (٧) .

وَ " هُذَيلِـيٌّ " (٨) منسُـوبٌ إِلَى " هُذَيْلٍ " ، وَهُوَ هُذَيلُ بنُ مُدْرِكَةَ بن إلياسٍ ابنُ مُضَرٍ . (٩) .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " حار " .

(٣) سقط فى (ف) .

(٤) لم أقف على قائله .

وهو فى شرح ابن القواس على ألفيةابن معطى ٢/ ١٢٧١ ، غير منسوب .

(٥) فى الأصل " لجري " تحريف .

(٦) قال ابن القواس : " لأن (فعيلا) إذا لم يكن فيه تاء التأنيث لا يحذف منه الياء كقريشي فى النسب إلى قريش " .

(٧) انظر ٤٥٣/٢

(٨) فى (ف) " وهذلي " .

(٩) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ١١ ، ١٩٦ .

وأمّا " يمَانٍ " فقياسُهُ " يمَنيٌّ " فى المنسُوب إلى " اليَمَنِ " فحذفُوا إحْدَى الياءيْنِ وعَوّضُوا منْهَا الألفَ (١) . وَكذلِكَ " شَآمٍ " ، وَالأصْلُ " شَأْمِيٌّ " بسكُون الهمْزةِ ، وَكذلِكَ " تَهَامٍ " : (٢) بفتحْ التَّاءِ ، وَمَن كَسَر التّاءَ فى(٣) " تِهَامَةَ " شَدّدَ اليَاءَ ، (ومِنْهم مَن شَدّدَ اليَاءَ) (٤) مَعَ الألفِ ، وَهُو شاذٌّ فَقَال: " شَامِيٌّ ، وَتَهَامِيّ " ، قَالَ أبوُ عَليّ (٥) : كأنّهم بَنَوْهُ عَلى " شَآمٍ ، وَتِهَامٍ " وَنسبُوا إلَيْهِ ، وَلَيْسَ منسُوبًا إلَى " شَأمٍ " المنسُوبِ إليْهِ ؛ [لأنه] (٦) لوْ كَانَ منسُوباً إلَى منسُوبٍ لَوَجَبَ حذْفُ الألِفِ ؛ لأنّها بَدَلٌ مِنْ إحْدى اليَاءَيْنِ ؛ لأنّهم إذَا نَسبُوا إلى شَئٍ منسُوبٍ حَذفُوا الياءين التى فى الاسمِ وأَتَوا بغيرهِمَا ، ولذلك قالوا فى النّسبِ إلى " بَخَاتِيّ " جَمْعِ " بُخْتِيٍّ " : " بَخَاتِيٌّ " فَصَرَفُوهُ ؛ (٧) لأنَّهم حَذفُوا الياءين الّلتَيْنِ (٨) كَانَتَا فيهِ وأَتَوْا بِيَاءَيْنِ غَيْرِهِمَا لِلنّسَبِ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٣٧

(٢) فى النسختين " تهامي " ، والتصويب من الكتاب ٣/ ٣٣٧ .

(٣) (ف) " من " .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) لم أعثر على رأى أبى علي فى كتبه التى بين يدي .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) قال ابن منظور فى اللسان (بخت) : " البُخْت والبختية دخيل فى العربية ، أعجمى معرب ،وهى الإبل الخراسانية .. ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي .. ، الواحد بُخْتيٌّ .. ، ويجمع على بُخْتٍ وبَخَاتٍ وقيل : الجمع بَخَاتيٌّ غير مصروف . ولك أن تخفف الياء فتقول البَخَاتِى . ، وقيل فى جمعها بَخَاتَى وبَخَاتٍ " .

(٨) (ف) " التى " تحريف .

" بَيَانُ المقصُورِ والممدُودِ "

القــولُ فــي المقصُـورِ وَالمـــــدُودِ يُعَرفُ بالقيَـاسِ وَالتَّعْديـــدِ
من القيَــاس أن تقُــولَ : المصْـــدَرُ لفَعِـلٍ يَعْتَـلُّ حَتْمـاً يُقْصَــرُ
مثل الصَّدَى وكَالطَّوى وَالْمُفْتَعَـــلْ يُقْصَرُ مثلَ المشترَى كَذَا الفُعَلْ
نَحوَ : الْقُرَى كَذَا الْمُشَى كَالْحَيكَى وَالمُرْطَى وَالخَوْزَلَى وَالْبَشَكَى

يُرِيدُ القَولَ فيما يُؤدّي إلى معرفةِ المقصُورِ والممدُودِ ، وَهُما ضَربان من الأسْماءِ المتمكّنةِ ، فَلَيْسَ فى المبْنيَّاتِ وَلَا فى المضَارعِ مقصُوُرٌ ، وقد تقدَّمَ بيانُ حَقيقةِ المقصُورِ فى صَدْرِ الكتابِ (١) .

وقـد ذكَـرَ أنَّ المقـصُـورَ وَالمــــمدُودَ يُعْرفَـانِ بطَرِيقَيْنِ (٢) : أَحَـدُهُـمَـا الـقيَاسُ ، وَالآخَرُ السَّمَاعُ (٣) . أمَّا السَّمَاعُ فيهما فَمأخذُه من كُتُبِ اللُّغةِ ، وقد صُنِّفَ فيهِ كُتُبٌ كثيرةٌ (٤)، إذ لَيس بيـانُهُ على النّحـوىِّ بلْ عَلَى اللُّغـويّ ، وَهُوَ الّذى أَرادَ بقـوله : " وَالتَّـعْديد " (٥)، يُريدُ وَيُعْرفُ بالتّعـديدِ ، أيِ : السَّمـاعُ ، ولذلك أَضـربَ عنه ولم يتـعـرّض لذكْره ، ثُمّ أخَذ في بيَـانِ المقـيسِ وَإعطـاءِ الضّابطِ فيهِ ، فلذلك قَالَ : " من القيَاسِ أَن تقُولَ : المَصدَرُ " .

قولُـه : " لِفَعِلٍ " يريدُ بكسْرِ العَينِ .

---

(١) انظر ١/ ٩٠ فيما مضى .

(٢) فى الأصل " بطرفين " تحريف .

(٣) انظر باب المقصور والممدود فى الكتاب ٣/ ٥٣٦ حيث قال السيرافى بهامشه : " ويقال للمقصور – أيضاً – منقوص ، فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها ، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها " ، وكذلك التكملة ٧٥ .

(٤) من هذه الكتب المقصور والممدود للفراء ، والمقصور والممدود لنفطويه ، والمقصور والممدود لابن ولاد ، وكلها محققة متداولة .

(٥) فى الأصل " بالتعديد "

قوله " يَعْتَلّ " فيه احترازٌ عن غير المعتلّ .

قولُهُ "حتمًا يُقْصَرُ " [يُرِيدُ] (١) وُجُوبًا ، وهَذَا الّذى ذَكَرَهُ طريقَةُ القِياسُ . وَاحْترزَ بالمصْدَرِ عن اسْمِ الفاعل ؛ فَإنّه منقُوصٌ .

فالمقيسُ هُوَ الّذى عُلِمَ بالحَمْلِ علَى مُماثِلِه من الصّحيحِ حَتّى لو لم يَرِدْ فيهِ نقلٌ بأنّهُ مقصُورٌ يُحكَمُ بِقَصْرِهِ .

قولُه " مثل الصّدَى ، والطَّوَى " هُمَا مَصدرَانِ لِـ « فَعِلَ » بكسرِ الثّاني ، وَ " فَعِلَ " المكسُورُ الثّاني فى الصّحيح يأْتِى مَصْدَرُهُ وقَبلَ آخرِهِ فتْحةٌ نَحْوُ: فَرِحَ ، فَرَحاً ، وَسَغِبَ سَغَبًا ، فإذَا كَانَ المصدرُ من المعتلّ ولاَمُهُ مُتَحرّكةٌ بحَرَكَةِ الإعْرابِ وَقبلَها فَتْحةٌ فيَجبُ قلبُهَا أَلِفاً فيَصيرُ مَقْصُوراً نحْوُ : طَوِيَ يَطْوَى طَوًى، وَصَدِيَ يَصْدَى صَدًى .

كمَا تقُولُ فى الصّحيح : " عَطِشَ / يَعطَشُ عَطَشاً ، وَسَغِبَ يَسْغَبُ سَغَباً" ، وَكذلِكَ كُلُّ مَا حَرْفُ إعْرابِهِ " ياءٌ " أَو " وَاوٌ " وَقبلَها فتْحةٌ . ٢٢٠ب/

وَبِالجُمْلَةِ فَكُلُّ (مَا مَاضِيه) (٢) " فَعِلَ " بكسْرِ عيْنِهِ ، وَاسْمُ فَاعلِه "أَفْعَلُ"، أَوْ " فَعْلاَنُ " ، [أو " فَعِلٌ "] (٣) ، وَحَرْفُ إعرابِهِ " وَاوٌ "، أَو " يَاءٌ " "فَهُوَ مَقْصُورٌ تقُولُ : طَوِيَ يَطْوَى طَوىً " " فَهُو طيَّانُ ، وَ " عَشِيَ يَعْشَى عَشًا "فَهُوَ أَعْشَى " ، وَ " عَمِيَ يَعْمَى عمىً فَهُوَ أَعْمَى " ، وَكَذلِكَ " صَدِيَ يَصْدَى صَدًى فَهُو صَدٍ " فَهُوَ بمنزلةِ " فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقاً فَهُو فَرِقٌ " ، وَلَمْ يَشِذَّ مِنْ هَذَا الضّابطِ إلاّ مَصدرُ « غَرِيَ » ـ إذَا أُولِعَ بِهِ ـ " يَغْرَى غَرَاءً " فَجَاءَ

(١) سقط من الأصل ، وفي (ف) « .... طريقة القياسِ » .

(٢) فى (ف) " ما كان ماضيه " .

(٣) سقط من الأصل ، وانظر الكتاب ٣/ ٥٣٧ – ٥٣٨ .

مَمــدُوداً (١) ، علَى أنّــه قَـدْ حَكَــى ابنُ السّكِّيتِ عن الأَصْـمَـعِيّ أنَّه سَـمِـعَـهُ مَقْصُوراً (٢) قَالَ : وَهُوَ أَشْبَهُ بالصّوابِ وأَجْرَى عَلى القِيَاسِ ، (وَيُفْتَحُ أوّلُهُ لاَ غيرُ)(٣).

قولُه : " وَالْمُفْتَعَلْ " بفتح العَينِ – يُريدُ اسمَ المفعُول من " افْتَعَلَ " .

قولُه " مثل المشتَرَى " تمثيلٌ لاسمِ المفعُولِ من " افتَعَلَ " (٤) نَحو "اشْتَرَاهُ فَـهُوَ مُـشْـتَرىً " ، فَـاسمُ الفَـاعـلِ من هَـذَا النّـحـوِ منقُوصٌ ، وَاسمُ المفـعُـول مـقـصُورٌ، وَالمـصـدَرُ مَمْدُودٌ ، وَهــو مُطّرِدٌ نحـو " اقْتَنَى يَقْـتنِي اقـتـنـاءً فَـهُـو مُقْـتَنٍ ، وَاسمُ المفعُولِ " مُقْتَنًى " .

قولُه " كَذا الفُعَلْ "بضمّ الفاءِ وَفتحِ العَينِ جَمع "فَعْلَةٍ " نَحْوُ " قَرْيَةٍ وَقُرىً ، أَوْ بضمِّها نَحْوُ : خُطْوَةٍ وَخُطًى .

وَكذَا (٥) " فِعَلٌ " بكسْرِ الأَوّلِ وَفتْحِ الثّانى جَمْعُ "فِعْلَةٍ "بكسْرِ الفاءِ نَحْوُ " جِزْيَةٍ وَجِزًى ؛ لأنَّ نَظيرَهُ مِنَ الصّحيحِ مفْتُوحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ (٦) فى المعتلِّ كَمَا انْفَتَحَ فى الصّحيحِ فَانقَلبَ حرفُ العِلّةِ أَلِفاً ، لِتَحرّكهِ وَانْفتاحِ مَا قَبلَهُ .

قولُه " كذَا الْمِشَى " هُو جَمْعُ " مِشْيَةٍ " وَهُوَ مِثَالٌ لجَمْعِ " فِعْلَةٍ " بكَسْرِ الفَاءِ ، وَإِنَّما مثّلَ بهِ ليجْمَعَ بَيْنَ أَمْرين :

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٣٨ ، وشرح السيرافى بحاشيته ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢٥ ، ٣٢٧ ،والمفصل ٢١٧ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٣٢٧ ، وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ٩٦ ، ١٠٧ .

(٣) فى (ف) " وأوله مفتوح لاغير " .

(٤) (ف) " افتعال " .

(٥) (ف) " وكذلك ".

(٦) نحو كِسْرَةٍ وكِسَرٍ ، وظُلْمةٍ وظُلَمٍ .

أَحدُهُما : التّمثيلُ بالفِعَلِ بكسْرِ الأوّلِ جَمْعِ " فِعْلَةٍ " ؛ لأنّه نظيرُ " قِرْبَةٍ وَقِرَبٍ " .

وَالثّاني : أَنّه أَتى بَعدَهُ (بِمَا هُوَ ضَرْبٌ) [١] من الْمَشْيِ .

أمّا " الحِيكَى " بكَسْرِ الحَاءِ وفتْحِ اليَاءِ [فَ] مَصْدَرٌ [٢] وهُوَ ضَرْبٌ من المشْيِ يَتَحَرَّكُ فيه المنكبَانِ ، وأمّا " المرَطَى " ، فَهُو ضَرْبٌ من العَدْوِ ، وكَذَلِكَ " البَشَكَى " وأَمّا " الخَوْزَلَى " فمِشْيَةٌ فِيهَا تَفكّكٌ .

كَذَاكَ فِعِّيلَى كَخِلِّيفَى قُصِرْ كَذَاكَ فَعْلَى ضِدّ فَعْلانَ الذّكَرْ

وَفَعَلٌ وَاحِدُ أَفْعَالٍ يُعَلْ تَقْصِرُهُ مِثْلُ رَحًى وَزْنُ فَعَلْ

قولُهُ " كَذَاكَ " يُرِيدُ كالمقصُورِ المقِيسِ [وَهُوَ] [٣] مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ " فِعِّيلَى " كَالْخِلِّيفَى ، وَهِيَ الْخِلافَةُ ، وَأَتَى بِهَا عَلَى هذَا المثَالِ للمُبالَغةِ وَالتّكثيرِ، وَعنْ عُمَرَ [رَضِيَ اللَّهُ عنْهُ] [٤] : " لَوْلاَ الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ " [٥] يُرِيدُ : لوْلاَ الخِلافةُ وَالاشْتِغَالُ بأَمْرِهَا عَن مُراعَاةِ أَوْقَاتِ الأذَانِ لأَذَّنْتُ ، وَالمرادُ إظهَارُ فَضِيلَةِ الأذَانِ ، وَمِنْهُ قولُهُم : " دِلِّيلَى " وَهُوَ كثْرَةُ العِلْمِ بالدّلالةِ وَالرّسوخِ فيهَا، وَمِنهُ مَا يُقالُ : " خصّه بالشّيْءِ خُصُوصاً وَخُصُوصيةً وَخِصِّيصَى"، وحكى الكسائيُّ " خِصِّيصَاء " ، وأَجَازَ المدَّ فى الجَمِيعِ [٦] ، وَخَالَفَهُ جَمِيعُ البصريّينَ فى ذَلِكَ ؛ وَلِذَلِكَ أَكّدَ صَاحبُ الأرجُوزةِ القصْرَ بقولِهِ : " قُصِرْ " .

---

(١) فى (ف) " لضرب " .

(٢) فى النسختين " مصدر " بدون فاء الربط .

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) تكملة يوجبها التأدب مع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) انظر : المقصور والممدود لابن ولاد ٣٧ .

(٦) انظر : المقصور والممدود للفراء ٤٣ ، وشرح الشافية ١/ ١٦٨ ، ٢/ ٣٢٨ .

قولُه :

كذَاكَ فَعْلَى ضدّ فَعْلاَنَ الذّكَرْ

يُريدُ بـ " ضدّ فَعْلاَنَ " مؤنّثَهُ وذلك نحو : غَضْبَى ، مؤنّث " غَضْبَانَ " .

قولُه "الذَّكَر " صِفَةُ تَوكيدٍ [إذ][1] فَعْلاَنُ " ـ الَّذى فى مُقابلةِ " فَعْلَى " ـ وَصفٌ يَخْتَصُّ بالمذكّرِ ، وهَذَا ومَا قبلَهُ كَخلِّيفَى ، وَ«المرَطَى » ، لاَ نظيرَ لَهُ حتَّى/ يُقَاسَ بَلْ هُوَ مُطّرِدٌ فِي بَابِه ؛ لأنّ أَلِفَهُ للتَّأنيث ، وَجميعُ ما جَاءَ من هذه الأمثلةِ معتلُّ اللاّمِ ، وكَذلِكَ " الفُعْلَى " تأنيثُ " أَفْعَلِ " التّفضيلِ كالصُّغْرَى تأنيثُ الأصغرِ ، وَالكُبْرَى تأنيثُ الأكبرِ . ٢٢١أ

قولُهُ " وَفَعَل " [2] بفتحِ الأوّل وَالثّانيِ احترَزَ بهِ عن مثلِ " حَيّ وَأَحْيَاءٍ" ، فإنّه " فَعْلٌ " بسكُونِ العَينِ .

قولُه " وأَحدُ أَفْعَالٍ " يريدُ نحو " رَحًى وَأَرْحَاء " .

قولُه " يُعَلّ " يُريدُ إذَا كَانَ فى آخرِه حَرفُ العلّةِ يقلبُ أَلفاً لتحرّكهِ وَانفتَاحِ ما قبلَهُ ، وَلذَا قَالَ " يُعلّ تقصرُهُ " أَيْ : تَقْلبُه أَلفاً .

قولُهُ " مثل رَحًى " تمثيلٌ بِفَعَلٍ مُعتلّ اللاّمِ ، وكذلك " رَجًا " لِوَاحدِ "الأرجَاءِ" .

(وقولُه)[3] : " وَزْنُ فَعل " تأكيدٌ لِمَا قبلَهُ [4] ؛ لأنّ مَا سَبَقَ يُغْنى عنه ، وَهُوَ منَ [5] المقيسِ ؛ لأنَّ " فَعَل "بفتح العَينِ يُجمعُ فى الصّحيح عَلَى " أَفْعَالٍ" نحو: طَلَلٍ وَأَطْلاَلٍ ، فنَظيرُهُ فى الصّحيح مَا قبلَ آخرِهِ مفتُوحٌ .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل يقرأ " وهو " وفى (ف) " وهى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) (ف) " لتأكيد ما قبله " .

(٥) سقط من (ف) .

وَمَفْعَلٌ (١) يُقْصَرُ إمّا مَصْدَرَا أو الزَّمَانَ أوْ مَكَاناً قُصِرَا

كَمِثْلِ مرمًى ، وكذاكَ مُفْعَلُ كَمِثْلِ مُعْطًى ، وَكَذَا مُسْتَفْعَلُ

كَمِثْلِ مُسْتَدْعًى ، كَذَاكَ فَعَلَى كَأَجَلَى ، وَبَرَدَى ، وَنَمَلَى

" مَفْعَلٌ " (٢) – بفتحِ الميم – يكُونُ – كَمَا ذَكَرَ – مَصْدَراً ، أَوْ زَمَاناً ،أَوْ مَكَاناً ، ومَعْتلُّ اللاَّمِ مِنْهُ المقيسُ المقصُورُ .

قولُهُ :" مَرمًى " مثَالٌ لِلْجَميعِ ، تقُولُ : " رَمَيْتُ رَمْيًا ، وَمَرْمًى " فَهذَا مَصدَرٌ ، وتقُولُ : دنَا المرمَى ، أي : وَقْتُ الرَّمْي كَمَا تقُولُ : دنَا المشْتَى"(٣)، وتقُولُ : وَقَفْتُ فى مَرْمَاكَ ، أَيْ : فى مَكَانِ (٤) رَمْيِكَ ؛ لأنَّ " مَرْمًى " بِمَنْزِلَةِ المذْهَبِ ، وَالمدْخَلِ ، وَالمخْرَجِ مِنَ الصَّحيحِ ، فكمَا أنَّ مَا قبلَ حرفِ الإعْرَابِ مِنَ الصَّحيحِ مَفتُوحٌ فكَذَا نَظِيرُ هَذَا البنَاءِ مِنَ المُعتلِّ ، وَإِذَا انفَتَحَ مَا قَبلَ حَرْفِ العلّةِ وَتحَرّكَ وَجَبَ قَلْبُهُ أَلفاً .

قولُهُ " وَكذَاكَ مُفْعَلٌ " بضمّ الميمِ وَفتْحِ العَينِ وَهُو اسمُ المفعُولِ ممَّا زَادَ علَى الثّلاثيّ ، قولُهُ "كَمِثْلِ مُعْطًى" مِثَالٌ لاسْمِ المفعُولِ الرُّباعيّ المعتلّ، ولفظُ المكَانِ وَالمَصدَرِ فيما كَانَ مَاضيه أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كَلَفْظِ المفعُول به، تقُولُ فى المفعُولِ : أَعطيتُ زَيداً فَهُو مُعْطًى ، وَفى المصدَرِ قوله تَعالى :

---

(١) فى الأصل " وفعل " تحريف .

(٢) (ف) " ومفعل " .

(٣) فى النسختين " المستثنى " .

(٤) فى الأصل " وقت " .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ (١) أَيْ : إِجْرَاؤُهَا وَإِرْسَاؤُهَا . وَتَقُولُ : هَذَا مُقَامُ زَيدٍ أَيْ : مكَانُ إقامَتِهِ .

[قولُهُ](٢) : " وكَذَا مُسْتَفْعَلُ " يُرِيدُ " مُسْتَفْعَل " - بضمِّ الأوّلِ وفَتْحِ العَينِ - مِنَ المعتلِّ يَكُونُ لِلْمفعُولِ وَالزّمانِ - أَيْضاً - وَالمكَانِ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ ؛ لأنَّ نَظِيرَهُ من الصّحيح مفتُوحٌ مَا قبل آخرِهِ نَحْوُ: " مُسْتَخْرَجٍ ، وَمُسْتَنْبَطٍ " .

وَإِذَا وَقَعَ مَا لامُهُ " وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ " كَذلِكَ قُلِبَتَا (٣) أَلِفاً ، لأجْلِ انفتاحِ مَا قَبلهُمَا .

قولُهُ " كذَاكَ فَعَلَى " يَعْنِى مَا كَانَ منه بفتح الفاءِ وَالعَينِ مثلُ قوله : " أَجَلَى ، وَبَرَدَى ، وَنملَى " وَهِيَ أسماءُ مَوَاضِعَ (٤) ، وهُوَ من (٥) المَقِيسِ ، ولم يأتِ من هَذا الوزْنِ ممدُوداً إلاَّ مَواضِعُ قَلِيلةٌ بمنزلة " الثَّأَدَاءُ " وهِيَ الأَمَةُ (٦) ، يُقَالُ : " هُوَ ابْنُ ثَأَدَاءٍ " أَىْ : ابْنُ أَمَةٍ ، ويُقَالُ : " ثَأْدَاءُ " بإسكانِ الهمْزَةِ الأُولَى (٧) .

وَإِنَّمَا قَدَّمَ المقصُورَ عَلَى الممدُودِ ؛ لأنَّهُ /الأصْلُ عِنْدَ البصريّينَ ، وَلِذلك ٢٢١ب

---

(١) سورة هود ٤١ ، فيقرأ بضم الميم وفتحها ، فمن ضم جعله مصدراً من أجرى ، ومن فتح جعله مصدراً من الثلاثى جرى .
انظر الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ١٦٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين " فقلبتا " .

(٤) انظر معجم البلدان أجلى ١/ ١٠٢ ، بردى ١/ ٣٧٨ ، نملى ٥/ ٣٠٥ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر أساس البلاغة فى " ثأد " ، والمقصود المدود لابن ولاد ٢١ .

(٧) انظر اللسان فى (ثأد) ، والمصدرين السابقين .

قُصرَ الممدُودُ دُونَ العَكْسِ ؛ لأنَّهُ رجُوعٌ إلَى الأصْلِ (١) .

وَيُعْرَفُ المَمْدُودُ بالقيَاسِ | كَمصدَرِ لاسْتفْعَلَ السُّدَاسي
كمثْلِ الاستلقاءِ وَالفِعَالِ | نَحْـوُ رِمَــاءٍ وكالافتِعَــالِ
أوْزِنةِ الافْعَالِ والأفْعَـالِ | وَزِنَـةِ الفِعْــلاءِ وَالفِعْــلاَلِ
كَمثْلِ إعطَاءٍ مَعَ الأرْجَاءِ | وَمثْلِ حربَـاءٍ مَعَ الزِّيــزَاءِ

المَمْـدُودُ : كُلُّ اسمٍ آخِـرُهُ (٢) هَمْزَةٌ قَبلَها أَلِفٌ زائدةٌ أَصْلاً كانتِ الهمزَةُ أَوْ زَائدةً أَوْمُنقَلِبةً ، وَقَدْ ذَكَر للممدُودِ المقيسِ سَبْعَةَ طُرُقٍ :

أَحدُها :مَصْدَرُ " استَفْعَلَ " ؛ لأَنَّ مَا قبلَ آخرِه فى الصّحيح ألفٌ زائدةٌ نحو (٣) " الاسْتِخْرَاجِ " فَيقعُ ما قبلَ حَرفِ العلّةِ من المعتلِّ منْهُ ألِفٌ فَتُبْدَلُ هَمزَةً ..

وَكَذلِكَ كُلُّ مَصْدَرٍ لِفعْلٍ مُعْتلٍّ فى أوّله هَمْزَةُ الوَصْلِ مثل " استَلْقَى استِلْقاءً " .

قولُـهُ " وكالافـتعَالِ " هُوَ ممَّـا فـيه هـمزةُ الوصْـلِ نحو " اشْتَرَى اشْتِراءً " ؛ لأنّ نَظيرهُ " اقْتَربَ اقْتِرَاباً " وَكَذلِكَ " الانْطوَاءُ " نَظِيرُهُ " الانْطلاَقُ " .

(وقدَ ذكَـرَ لمصَادرِ الفِعْلِ) (٤) الـزَّائدِ على الثَّـلاثةِ خَمْسَةَ أَمْثِلَةٍ (٥)، اثنَانِ منهـا فى أَوَّلِهَـا هَمْـزَةُ الوصْلِ ، وَهُمَـا " الاسْتِلْقَـاءُ ، وَالافْتِعَـالُ "

---

(١) وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين .

انظر الإنصاف ٤٠١ – ٤٠٦ المسألة ١٠٩ حيث مذهب كل من الفريقين وأدلته .

(٢) (ف) " آخرها " تحريف .

(٣) بعده فى (ف) كلمة " فى " ، ولا معنى لها هنا .

(٤) (ف) " وكذا المصادر الفعل " تحريف .

(٥) فى (ف) " أبنية " .

وَثَلاثَةٌ (١) مِنْهَا لَيْسَتْ (٢) فِى أَوّلِها هَمْزَةُ الوَصْلِ :

أحدُها : " الفِعَالُ " بكسر الفَاءِ مصدَرُ " فَاعلتُ " ، وَمِثالُه قولُه " نحو رِمَاءٍ " (٣) ؛ لأنَّ نظيرَهُ من الصّحيح " القِتَالُ " .

الثانى : قولُه " أَوْزنَة الإفْعَالِ " بكَسْرِ الهَمزةِ مَصدَرُ " أَفْعَلتُ " ، وَمِثالُه قولُه " كَمثْل إعطاءٍ " ؛ لأنّ نَظيرَهُ مِنَ الصّحيحِ " أَكْرَمْتُ إِكْرَاماً " .

الثَّالثُ :[قولُهُ] (٤) " الزِّيزَاءُ " وَهُو مَصْدرُ " زَوْزَى " إِذَا نَصَبَ ظَهْرَهُ وَأَسْـرَعَ و " زَوْزَيْتَ بهِ " إِذَا طَرَدْتَهُ ، قَـالَ ابنُ جِنّي : " زَوْزَى " إِذَا ارْتَفعَ فى سَيْرِه (٥) ، وكَذلكَ جَميعُ مصَادرِ الأفعَالِ المعتلّة الزّائَدة علَى الثّلاثة قِيَاسُهَا أَن تكُونَ ممدُودَةً ، لأنّ نظيرَهَا من الصّحيحِ قيَاسُهُ أَن يكُونَ قبلَ آخرِه أَلفٌ زَائِدَةٌ.

وكَذلِكَ مَا كَانَ من المصَادرِ صَوْتاً (كَالدُّعَاءِ) (٦)، وَالرُّغَاءِ ، وَالعُوَاءِ " ، لأَنّ نَظِيرهُ مِنَ الصّحيحِ " الهُتَافُ (٧) ، وَالصِّيَاحُ ، وَالنّباحُ " .

السَّادِسُ : – مِنَ القِسْمةِ الأُولَى – قولُه " الأفعَال " بفتْحِ الهَمْزَةِ ، وَمِثالُه قولُه " الأرجاءُ " جَمْعُ " رَجًا " وَهُوَ جَانِبُ البئْرِ ؛ لأنّ نظيرَهُ مِنَ الصّحيح " جَبَلٌ وَأَجْبالٌ " ، وَكذلِكَ " الفِعَالُ " فى جَمْعِ المعتلِّ نحْوُ " ظَبْي ، وَظِباءٍ ، وَدَلْوٍ وَدِلاَءٍ " لأنَّ نظيرَهُمَا من الصّحيح " كَلْبٌ وَكِلاَبٌ " .

---

(١) فى النسختين " ثلاث " .

(٢) فى (ف) " ليس " .

(٣) يقال : راميته رِمَاء .

(٤) إضافة يوجبها السياق .

(٥) انظر المنصف ٣/ ٨١ .

(٦) فى النسختين هكذا " كالوغاء " وهو تحريف .

(٧) فى (ف) " النهاق " .

السَّابعُ : قولُه " وَزِنَة (١) الفعْلاَء " وَمِثَالُه قولُه " حِرباءُ " وهوَ ملْحَقٌ بـِ " حِمْلاَقٍ " ، فَمَا قبلَ آخرِ الملْحَقِ بهِ أَلِفٌ ، وَكَذلِكَ " قُوبَاءُ " مُلْحَقٌ بـِ " قُرْطَاسٍ " عَلى لُغةِ مَن ضَمّ القَافَ مِنْ " قرطَاسٍ " .

أَمَّا السَّمَــاعُ فِيهِمَـا فَيكْثُرُ ... وَقَدْ يُمَدُّ تَـارةً مَـا يُقْصَـرُ

إمّا بمَعْنًى وَاحِدٍ أَوْ مُختلِفْ ... وَلَفظُهُ مُختَلِـفٌ أو مؤْتلِــفْ

نَحْوُ الزِّنَاءِ وَالبُكَــاءِ وَالرِّبَــا ... وَكَالصِّلاَءِ وَالفِدَاءِ وَالكِبَــا

الضَّميرُ فى قَوله " فِيهِمَا " يَعُودُ على المقصُورِ وَالْمَمْدُودِ . ٢٢٢أ

قَولُه : " فَيكْثُرُ " أَي : فَيكثُرُ أَن يَضبُطَهُ الضَّابِطُ ؛ لِتَنوّعِهِ .

قَولُه " وَقَد يُمَدُّ تَارةً مَا يُقْصَرُ " يُرِيدُ : أَنَّ مِنَ المَقْصُورِ مَا يُمَدُّ ، وذَلِكَ عَلَى أَرْبَعةِ أَضْرُبٍ ، إمَّا أَن يَتّفِقَ اللَّفْظُ وَالمعْنَى ، وإمَّا أن يَخْتَلِفَ اللّفْظُ وَالمَعْنَى ، وَإمّا أن يتّفقَ اللّفْظُ ويختَلفَ المعْنَى ، أوْ بالعكْسِ .

أمَّا الأوَّلُ وَهُو أن يتّفقَ اللّفظُ والْمَعْنَى ، وَهُوَ الّذى أَشَارَ بقوله " إمّا بِمَعْنًى وَاحِدٍ " فَهُوَ قولُهُ " الزِّنَاءُ " بكَسْرِ الأوّلِ ـ وَهُوَ الفُجُورُ ـ يَقْصُرُهُ أَهْلُ نَجْدٍ،ويَمُدُّهُ أَهْلُ الحِجَازِ (٢) ، وَإذَا قُصِرَ كُتبَ باليَاءِ ، وَكَذلكَ " الْبُكَاءُ " يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، (فَمَن مَدَّهُ حَمَلَهُ عَلَىَ " الصُّراخِ ، وَمَن قَصَرَهُ حَمَلَهُ عَلَى "الحُـزْنِ"(٣) ؛

---

(١) فى النسختين " أو زنة " .

(٢) قال ابن ولاد فى المقصور والممدود ٥٠ : " الزنا : يمد ويقصر فمن مده فلإنّه جعله فعلاً من اثنين كقولك : راميته رِمَاءً وزانيته زِنَاءً . ومن قصره ذهب إلى أن الفعل من أحدهما ،ومن قصره كتبه بالياء .. " ، وانظر اللسان فى (زنا) .

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٥ .

لأنَّ ما قبلَ الياءِ منه مفتُوحٌ كَمَا فــى الصَّحِيح ، فَقُلِبت الياءُ أَلِفاً ، وَيُكْتَبُ مقصُوراً بالـياءِ ، وَالمدُّ أَفْصَحُ ، وكـذلك الـفِدَاءُ " (١) بكَسْرِ الفَاءِ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ) (٢) بِمَعْنًى واحدٍ ، وَهُوَ مَا يَتّحِدُ لفْظُهُ وَمَعْنَاهُ .

وَأمَّا القِسْمُ الثَّاني – وَهُوَ أن يختلِفَ لفظُه وَمعنَاهُ – فَهُوَ (٣) " الرِّبا " بِكَسْرِ الأَوَّلِ مَقْصُورٌ ، ومَعنَاهُ : الزّيَادَةُ ، وَأَصْلُهُ الوَاوُ ، وَأَمَّا " الرَّباءُ " بفتحِ الأَوَّلِ فممدُودٌ ، وَهُوَ الفَخْرُ .

القسمُ الثَّالِثُ : مَا يختلِفُ لفظُهُ وَيتّفِقُ معناهُ وَهُو قولُه " وَكَالصِّلاءِ " بِكَسْرِ الأَوَّلِ مَمْدُودٌ لِحَرِّ النَّارِ ، وَبِفتْحِهَا مقْصُورٌ ، وَيُكتَبُ بالياءِ (٤) .

القسمُ الرّابعُ : مَا يتّفِقُ لفْظُه ويخْتلِفُ مَعنَاهُ وَهُو " الكِبَا " (٥) مقصُورٌ مكسُورُ الأوّلِ وَهُوَ : القُمَاشُ ، وَالكُنَاسَةُ (٦) ، وَجَمْعُهُ " أَكْبَاءٍ " ، وَالممدُودُ : البُخُورُ .

---

(١) انظر المصدر السابق نفسه ٨٤ .

(٢) من قوله " فمن مده " إلى هنا سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) فى الأصل " وهو " .

(٤) انظر المقصور والممدود ٦٤

(٥) فى (ف) "الكتاب" تحريف.

(٦) فسر أبو على "الكبا" بالكناسة فى التكملة ٢٢٤ ، وانظر اللسان في « كبا » .
والكناسة : التراب الذى يكنس من البيت ، انظر اللسان "كنس"

" بيان حروف الهجاء والإمالة "

القولُ فى الهجَاءِ والامالـةْ — اعلَـمْ بأنَّ الألــفَ المُمَالَـه
هِيَ التَّى قـد قلبت عَن يـاءِ — أو جَــاوَرَتْ لِكَسْـــرةٍ أوْرَاءِ
مَكْسُورةٍ نحو رَمَى ، وَمَرْمَى — وَبَاعَ واشتـرَى ونحــو أعْمَـى
وَهكــذَا إن قلبتْ عَــن وَاوِ — مكْسُورَةٍ كخَافَ خَوفَ الغَاوِى
وَالرَّاءُ نَحوَ كَافِــرٍ وَالنَّـــارِ — وَالكَسْرُ نحــو لعبَــادِ البَــارِي

الْهِجَاءُ : هُو ذِكْرُ أَسْماءِ حروفِ الـكَلِمَةِ الدّالَّةِ عليْـهَا مُرتَّبةً لَفْظاً أَوْ خَطًّا . وإنمَّا قُلنَا : " أَسْمَاءُ حُرُوفِ الكَلِمَةِ " ؛ لأنّ قولَكَ " جيمٌ " ، من " جَعْفرٍ " اسمٌ للحْرفِ لاَ نَفْسِ الحَرْفِ ، فَإِذَا نطقْتَ بنفْسِ " الجيمِ " قلْتَ : " جَهْ " ، كمَا يُنطقُ بهَا فى نَفْسِ " جَعْفرٍ " ، وَتزيدُ عليهَا هَاءَ السّكت .

وَإنمّا قرَنَ ذِكْرَ الإمَالة بالهجَاءِ ؛ لأنّ الإمَالَةَ قد يُعرفُ بها هِجَاءُ الألفِ فتكتَبُ يَاءً فيمَا أُميلتْ فيهِ غالباً ، وَتُكْتَبُ أَلِفاً فيمَا لم يُسْمَعْ إمالتُهَا فيهِ ، وَلِذَلِكَ تُثَنّى " مَتَى ، وبَلَى " ـ إِذَا سَميّتَ بِهمَا ـ باليَاءِ فتقُولُ : " مَتَيانِ ، وَبَليَانِ " وَتُثنّى " عَلَى ، وَإِلَى " بالوَاوِ ، لعدمِ الإمَالةِ فيهما فتقولُ : " عَلَوَانِ ، وَإِلَوانِ " .

وَالإمَـالَةُ فى الأصْلِ : مَـصْـدَرُ أَملْتُ الشَّئَ أُمِيلُهُ إِمَـالةً : إذَا أَزلْتَـهُ عن الاستقَامةِ ، وَمِنهُ " أَملْتُ الرُّمْحَ " إِذَا أزلتَهُ عَنِ اسْتِوَائهِ وَاسْتِقَامته .

فالإمَالةُ فى الاصطلاَحِ : عُدُولٌ بالألفِ عن استــوائهِ وجُـنوُحٌ / بهِ إلَـى ٢٢٢ب اليَاءِ ، فَيَصيرُ مَخْرجُهُ بَينَ مـخْرَجِ الألِفِ وَبَيْنَ مَخرجِ اليَاءِ (١) ، أَعْنــي لاَ يَاءٌ خَالِصَةٌ ، وَلاَ أَلفٌ خَالِصَةٌ .

---

(١) انظر ابن يعيش ٩ / ٥٤ .

وقِيلَ : مـأخُـوذةٌ مِنْ أَملْتُ الشّيَ إِلَى الشّيِ : إِذَا قـربْتَـه ، وكـذلِك هِيَ فى الاصْطلاحِ تَقْرِيبُ الأَلفِ مِنَ اليَاءِ ، فيُقصَدُ بها نَحْوَ اليَاءِ ويُقصَدُ بالفتْحة نَحْوَ الكَسْرةِ .

فَأمَّا الغرَضُ بالإمَالَة فتجانسُ الصّوتِ للْخفّةِ (١) ، وَالتَّنْبيهُ عَلى الأصْلِ غَالباً ؛ لأنّ جَرْيَ اللّسانِ فى طَريقٍ وَاحدٍ أخفُّ وأَسْهَلُ من جَرْيه فى طُرقٍ مُختَلِفَة ؛ لأنّ الأَلِفَ (٢) إذَا جَاورَتِ الكسْرَةَ تَقْتَضِى فَتْحَ الفَمِ (٣) ، وَالكسْرَةُ تَقْتَضِى خِلاَفَ ذَلكَ ، فَبِإمالَة الألِفِ يتَجانَسُ الصَّوْتُ وَتتَقارَبُ الحرُوفُ وَالحركَاتُ فيَخِفُّ النّطْقُ باللّفْظِ الّذى هذَا شَأْنُهُ .

وَالإمَالَةُ لغَةُ تَميمٍ ، وأسَدٍ وقَيْسٍ ، وَالتَّفخِيمُ لغَةُ أَهْلِ الحجَازِ (٤) .

وأسْبابُ الإمَالةِ المسوّغَةُ ستةُ أمُورٍ (٥) ، وقَد ذكَرَ مِنْها صَاحِبُ الأرجُوزةِ أَرْبعةً ، وإنّما لمْ يسْتوفِ جَميعَ الأسبَابِ لأمْرينِ :

أَحَدُهما : أنّ الإمَالَة غيرُ وَاجبةٍ بلْ كُلُّ مُمَالٍ بِسَبَبٍ (٦) مُسوّغٌ لَكَ ألاَّ (٧) تُميلَهُ مَعَ وُجُودِ السَّبَبِ ، كَمَا أَنّ الواوَ المضمُومةَ يجُوزُ هَمْزُهَا ولاَ يَجبُ ، قالَ سيبَوَيْهِ : " إِذَا رَأَيْتَ عَرَبيًا قَدْ أَمَالَ وَلَمْ يمِلْ نَظيرَه فَلاَ تُرَيَنَّهُ خَلَّطَ فى لُغَته(٨) ، لأنّ ذَلكَ جَائِزٌ .

---

(١) (ف) " بالخفة " .

(٢) فى (ف) " الألفاظ " تحريف .

(٣) فى الأصل " الهمز " تحريف ،

(٤) التفخيم : ضد الإمالة ،وهو لغة أهل الحجاز

انظر الكتاب ٤/ ١١٨ ، والأصول فى النحو ٣/ ١٦١ ، وابن يعيش ٩/ ٥٤ .

(٥) انظر التتمة فى التصريف لابن القبيصي ٢٦١، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش٢٦٨/١ .

(٦) فى (ف) " لسبب " .،

(٧) سقطت (أن) من الأصل .

(٨) انظر الكتاب ٤/ ١٢٥ ،ونقل الشارح فيه تصرف يسير .

وَالثَّانِي : فِي الأَسْبَابِ التَّي (١) ذَكَرهَا دلاَلَةٌ علَى مَا لَمْ يذكُرْهُ ، وَلِأَنَّ هذه الأَسْبَابَ راجعةٌ إِلَى أَصْلَيْنِ ، وَهُمَا الكسْرَةُ ، وَالْيَاءُ ، وَنُبَيِّنهُ إِن شَاءَ اللَّهُ تَعالَى.

فأَوَّلُ الأسبَابِ قولُهُ :

هِيَ الَّتِي قَدْ قُلبتْ عَن يَاءِ

يُرِيدُ أَنَّ الألفَ المنقلبةَ عن الياءِ يسُوغُ فيها الإمَالَةُ ، وقد مثَّلَ عليه بقوله : " رَمَى مَرْمَى " ... إلى آخر البيتِ ، لاَماً ، وَعَيناً ، وَثُلاَثياً فَصَاعداً ، فاللاَّمُ نحو قوله " رَمَى ومَرْمَى " ، والعينُ نحو قوله: "بَاعَ، وَمثلُه "نَابٌ وَعَابٌ" فى الاسْمِ (٢)، وَ " صَارَ ، وَهَابَ " فى الفعْلِ (٣) ، وَالزَّائدُ على الثلاثيّ نحو قولِهِ : " مَرْمَى ، وَاشْتَرَى، وَأَعْمَى " .

السَّببُ الثانى : أن تكُونَ الألفُ بمنزلةِ المنقلبةِ من الياءِ كَالألف فى "حُبْلَى" لكونها رَابعةً ، ولذلك تصيرُ ياءً فى التّثنيةِ نحو " حُبلَيَانِ " .

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ :

هِيَ الَّتِي قد قُلْبت عَن يَاءِ

ليسَ عَلَى إطلاقه بَلْ فيه تَفْصِيلُ :

فأقولُ : " الألفُ " إذا كانتْ متوسّطةً وهِيَ منقلبةٌ عن ياءٍ أُميلتْ مُطلقاً فى الأسماءِ والأفعَالِ ، وَإِن لم تكُن مُتوسِّطةً ، فإن لم تكن منقلبةً عن الياء بل عن الوَاوِ ، فإمَّا أن تكُونَ فى اسمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فإن كانت فى الاسْمِ لم تُمَلْ نحو

---

(١) فى (ف) " الذى " تحريف ،وانظر أسباب الإمالة فى الأصول فى النحو ٣/ ١٦٠ ، وابن يعيش ٩/ ٥٥ ، والتكملة ٢٢٣ .

(٢) قال ابن يعيش ٩/ ٥٨ : "« لأنهما من الياء لقولهم فى جمع ناب :أنياب ، وعاب بمعنى العيب »".

(٣) قال ابن يعيش ٩/ ٥٨ " وإنما أميلت هنا لتدل على أن العين من الياء ،ولأن ما قبلها ينكسر فى بت ، وصرت ، وهبت " .

"بَاب" ؛ فـإنّها منقلبـةٌ عن وَاوٍ لقـولـهم فى الجـمْع : " أَبْوابٌ " اللَّهم إلاَّ إذَا وَقَع بَعـدهَا " رَاءٌ " (١) مكْسُورَةٌ ، ولذلك أَمَالُوا " النَّار " مَجْرُورَةً وإن كانت ألفُـهَا عَنَ " وَاوٍ " ؛ لقـولهم فى تَصْغـيرها " نُوَيْرَهُ " ، وَإن كَـانَتْ فى فِعْلٍ نُظِرَ ذَلِكَ الفِعْلُ ، فَإِنْ كُسرَ أَوّلُ الفعْـلِ عنْدَ (٢) اتِّصـالِ ضَـميرِ المتكلمّ بهِ وَالمخَاطَبِ كَـ " خِفْتُ ، وَطِبْتُ " أُميلَ ،وإِليه أَشَارَ بقَولِهِ :

.... إن قلبت عن وَاوٍ مكسُورة كَخَافَ خَوفَ الغَاوِي

وَإن كَانتْ لاَمًا ، فَإِن كَـانتْ ثالِثـةً فَإِمَّا أَن تَكُونَ فى اسْمٍ أَو فِعْلٍ ، فَإِن كَانتْ فِي الفِـعْلِ أُمِيلَتْ مُطْلَقًا سَـواءً كَانتْ مُنْقلِبَةً عَن يَاءٍ أَوْ عَن واوٍ ؛ لأنّها قَدْ تَصيرُ يَاءً إِذَا بُنِيَ الفِعْلُ لِلْمَفعُولِ نحْوُ " غُزِيَ " ، وَفِي أَمْرِ المؤنّث نحْوُ " اغزِيْ " .

فَإِن قُلْتَ : فإِذَا كَانتْ عَيْناً فِي الفِعْلِ فَإنّها مُعَرضَةٌ للقَلْبِ إِذَا بُنِيَ الفِعلُ للمفعُولِ نحْوُ " قِيلَ فِيهِ قَوْلٌ ، وَقِيدَ الفَرَسُ " . فَمَا الفرْقُ؟ فَالجَوابُ عَنهُ مِن/ ٢٢٣أ/ وَجْهيْنِ :

أَحدُهُما : أَنَّ اليَاءَ فى " قيلَ " سَاكِنةٌ وَالكسْرةُ قبلَهَا قَدْ تَكونُ غيرَ خَالِصَةٍ بلْ يَجوزُ فِيهَا إِشْمامُ الضّمة وَيَجُوزُ جَعْلُهَا ضَمّةً صَرِيحَةً نحْوُ " قُولَ القَوْلُ " فَلمْ تكُـنِ الكسْرَةُ المـوُجبَةُ لقلْبِ الألفِ إِلَى اليَـاءِ لاَزمـةً بِخِـلاَفِ الكَـسْرةِ فى " غُزِيَ ، وَدُعِيَ " فَإنّها لازمةٌ .

وَالثَّاني : أَنَّ اللاّمَ متطرّفةٌ فَهِيَ أَقْبَلُ للتَّغْيِيرِ (٣) من الأَوْسَاطِ . ٢١٩ ب

فَإِن كَانَ الفعلُ فيه لُغتَانِ مِثل " كِدْتُ ، وَكُدْتُ " ـ بكسْرِ الكافِ وَضمّها ـ أُمِيلَ عَلَى لُغةِ مَن كَسَرَ .

وَإن كَانَتْ فى الاسْمِ ، فَإِنْ كَـانتْ ثالثـةً لَمْ تُمَلْ إلاَّ إِذَا كَـانتْ مُنْقلبَـةً عَن اليَاءِ ، وَإِن كَانتْ رَابعةً فَصَاعداً أُمِيلَتْ مُطْلقاً .

---

(١) فى النسختين "واو" تحريف .

(٢) فى النسختين " عن " والصواب ما أثبته .

(٣) فى (ف) " للتعب " تحريف من " التلعب " فيما أظن .

الثالث : قولـهُ " أَوْ جاوَرَتْ لِكَسْرةٍ" يعنى الألفَ ، وقَولُه : " جَاوَرَتْ " يَعُمُّ مَا قبلَ الألفِ ومَا بعدَهَا (مِنَ الكَسْرِ)[١]، وأَثَرُها مُتقدّمةً إِذَا تَقَدّمت على الألفِ بحرفٍ مثلُ قولهِ : " عِبَادِ البَارِي " ، أَوْ بحرفين ثانيهما ساكنٌ نحو "شِمْلالٍ"[٢]

واحترزنا بقولنا " ثانيهما ساكنٌ " عن المتّحرِّك ، لأنَّ السّاكنَ حَاجزٌ غيرُ حَصينٍ ، ولاَ تجُوزُ الإمالةُ فى قولك : "أَكَلْتُ عِنَبًا " لتقدّمِهَا على الألفِ بحرفين مُتحَرّكين ، فَأمَّا قولُهم : " يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " بالإمالَـةِ ، وإن كان بعد الزَّاءِ من "يَنْزِعُها " حَرْفَانِ مُتَحَرّكَان ، فَلِخفَاءِ الهَاءِ [٣] ، فَأُجْرِيتْ لخفائها مُجْرَى السّاكنِ أو مُجْرَى المعدُومِ ، وكَأَنّ الكسْرَ لم يتقدَّمْ إلاّ بحْرفٍ فَقَطْ [٤] .

وَإِن كَانت الكَسْرةُ بعد الألفِ فَشَرْطُهَا أن تَلِيَهُ بِلاَ حَاجزٍ ؛ لأنّها سابقةٌ أَقْوىَ فى إيجَاب الإمالةِ لاَ حِقةً ، بناءً كانت أو إعْرَاباً ، فالبناءُ كالكسرةِ فى "عَالِمٍ" والإعرابُ كقولك : أَخذْتُ من مَالهِ .

وَكَذلكَ اليَاءُ [٥] إذَا جَاورَتِ الألفَ نحـو " سُفْيَـانَ " ، وَإِن بَعُدتْ بحرفٍ وَاحدٍ فكذلكَ نَحْوُ " شَيْبَانَ " [٦]، وَإِن بَعُدَتْ بحَرْفَيْنِ [٧] لم تُؤَثِّرْ فِي جَوازِ الإمَالةِ إلاَّ أنّ يكُونَ أحدُهُمَا هَاءً [٨] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) يقال : ناقة شملال أى : سريعة .

(٣) انظر الكتاب ٤/ ١٢٣ ، وشرح ا لشافية ٣/٦ .

(٤) انظر التكملة ٢٢٤ . والأصول فى النحو ٣/ ١٦٣ ، كأنه قال : يريد أن ينزعا .

(٥) فى النسختين " البناء " تحريف .

(٦) فى الأصل " شيئان " تحريف .

(٧) نحو " خيزران ، وديدبان

(٨) نحو " جيبها " .

السّببُ[١] [الرَّابعُ : قولُهُ] [٢] : " أَوْ راءٍ مكْسُورةٍ " فاحترز بقوله : "المكسُورَةُ " عن المضمُومَةِ وَالمفتوُحةِ ؛ فإنّها تمنعُ الإمَالةَ معَ وجُود سببها منْعَ الحرُوفِ المستعلَيةِ [٣] لِمَا فيهَا من التكْريرِ ، والتّكريرُ يَجْرِى مَجْرَى راءَينِ مفتوُحتَينِ أو مضمُومَتَينِ ، فجرت لذلك مَجرىَ فتحتَين أو ضَمّتينِ فى حَرفٍ وَاحدٍ ، وذلك ينُافي الإمَالَة ، لِقوّةِ مَا يُضَادُّهَا ، فَمَنعتِ الإمَالةَ كمَا تمنعُها الحرُوفُ المستعليةُ ؛ لأنَّ فى مخرجها نَوْعَ ارتفاعٍ إلَى ظَهْرِ اللِّسانِ إلى مَخْرجِ النُّون فَوقَ الثّنَايَا فَأَشْبهت الحرُوفَ المُستْعلِيةَ فى الارتفاعِ ، ولذلك يقلبُها الأَلْثَغُ غَيْنًا[٤] ، وَذلِكَ يَدلُّ علَى قُرْبِ مخرجِهَا من مَخرجِ الغَينِ فمنعت الإمَالةَ مفتوُحةً مَضْمُومةً ، فَإذَا كُسِرَتْ (كَانَ أمرُهَا بالضدِّ مِنْ أمرِهَا) [٥] مفتُوحَةً أَوْ مضمُومةً حتَّى يُمَالَ مَعهَا مكسُورةً مَا لاَ يُمَالُ مَعَ غيرِهَا فيغلبُ الحرفَ المستعلِيَ ، فَلذلِكَ تُميلُ " طَاردٍ وَغارمٍ " [٦] مَعَ وجُودِ حَرفِ الاستعلاءِ فتزيلُ بكسرتِهَا [٧] حُكْمَ الحَرفِ المستعلى وتغلبُهُ كمَا تزيلُ حُكْمَ الكَسْرِ واليَاءِ وَنحوهِمَا من أسبَابِ الإمَالَةِ إِذَا كَانتْ مفْتُوحةً أَوْ مضمُومةً ، ولاَ تغلبُ الرّاءُ

(١) فى النسختين " السكت " تحريف .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) الحروف المستعلية سبعة (الصاد ، والضاد ،والطاء ، والظاء ، والغين ، والخاء ، والقاف) وسيأتى بيانها .

(٤) فى النسختين " عينا " تصحيف ، وهو فى الأصول ٣/ ١٦٨ ، وابن يعيش ٩/ ٦٢ يقلبها ياء فيقول فى بارك الله لك : بايك الله لك .

(٥) فى (ف) " كان أمرها بالصدق أمرها بالصدق أمرها " . تحريف وتكرار .

(٦) فى النسختين " غانم " تحريف لعدم وجود الراء ، وانظر الكتاب ٤ ١٣٦ .

(٧) فى الأصل " بكسرتهما " .

حَرفَ الاستعلاءِ مُتأخّراً بعدَهَا ، فلذلك أمَالُوا " قَارِبًا " (١) ولم يُميلُوا "سَارِقًا" ؛ لقوّةِ المستعلي متأخرًا وَضَعْفِهِ (٢) مُتقدّماً ؛ لأنَّه بتقدّمه تكُونُ الإمَالةُ كالإنحَدارِ مِنْ أعْلَى إلى أسفلَ ، وذلك أسهلُ من العَكْسِ ، فبتأخّرهِ تَكونُ كَالصُّعودِ من سَافلٍ إلى عَالٍ ، وَذلكَ لَيْسَ بالسّهلِ ، / ولهذَا قَال الشّاعرُ : ٢٢٣/ب

أَصابَ الْحَرُورُ (٣) السَّهْلَ فِي الْمُرتَقَى الصَّعْبِ (٤)

وَالرّاءُ المكسُورَةُ تغلبُ نفسَهَا مفتُوحةً ومضمُومةً نحْوُ " مِنْ قَرَارِكَ " فتميلُ الألفَ لأجلِ الرّاءِ المكسُورةِ بَعدَهَا (ولم تَقْوَ الرَّاءُ المفتوحةُ قبلهَا على المنعِ كمَا لم يَقْوَ الحْرفُ المستعلي [عَلَى] المنْعِ فى المكسُورة) (٥) . فَإن تَباعَدتْ عَنِ الألفِ بحرْفٍ فَفِي الإمَالة خِلافٌ ، فَفِى إمَالَةِ " كافرٍ " مرفُوعاً ومنصُوباً خلافٌ ، [وَلهذَا] مَثَّلَ به مَجْروراً وَهُو قولُه :" الرّاء نحو كَافِرٍ . وَقِيلَ : الإمالةُ فى " كَافِرٍ " لأجل كسْرَةِ الفَاءِ وَلاَ أَثَرَ للرَّاءِ ؛ لبُعدِهَا عن الألفِ ، ولذلك يمالُ مرفُوعاً [ومنصُوبًا ، أَىْ :] مَعَ ضمّ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا .

قولُه " والنّار " تمثيلٌ للرّاء المكسُورة مجاورةِ الألفِ ، وَأمالُوا " الرّبا " وَإن كانت الألفُ عن واوٍ ؛ لأجل الرّاءِ المكسُورة قَبْلَهَا ، وَإذَا لم تَكُنِ الألفُ مُتَقَدِّمةً لم تَمْنَع الإمَالَةَ .

(١) فى الأصل " قارئا " تحريف .

(٢) فى النسختين " وضعه " تحريف ،وانظر ابن يعيش ٩/ ٦٢ ، والتتمة في التصريف ٦٨ .

(٣) فى (ف) "أسال" بدل "أصاب"

(٤) هذا شطر بيت لم أقف على قائله ولاتتمته.

(٥) مابين القوسين فى النسختين هكذا " ولم تقو لو الراء المفتوحة قبلها على المنع كما لم تقولو الحرف المستعلى المنع فى المكسورة " ولعل الصواب ما أثبت ، وانظر ابن يعيش ٩/٦٢ ، والكتاب ٤/١٣٦، والأصول فى النحو ٣/١٦٧.

(السّببُ الخامسُ (١) : أن تكون الألفُ منقلبةً عن وَاوٍ مكسُورةٍ كَقَولِه "خَافَ خَوْفَ الغَاوِي " ؛ فإنّ الأصلَ فى " خَافَ " "خَوِفَ " بكسرِ الواوِ ولذلك يُقالُ فى مضارعهِ " يخَافُ " وَأصْلُه " يَخْوَفُ " بفتْح الواوِ ، فَقُلِبَتْ ألِفاً لتَحرّكِهَا وَانْفتَاحِ مَا قبلَها في الأصْلِ ، وَلَوْلاَ أنَّ الماضِي مِنْهُ مكْسُورُ العَينِ لَقَالُوا فيهِ : خَافَ يَخُوفُ كَقَامَ يَقُومُ ") (١) .

السَّببُ السادسُ : أن تمَال الألفُ لأجل إمالةِ ألفٍ قَبلَها نحو " رأيتُ عِمَادًا " فى الوقْفِ عليه منصُوباً فتميلُ الألفَ المبدلةَ من التّنوين تشبيهًا لهَا بالألفِ غَيرِ المبدَلَةِ منه لأجل الإمَالةِ السابقةِ ؛ لأنّ الألفَ الممالةَ ـ وَإن لمْ تكن ياءً خالصةً ـ فلم تَقْصُرْ عَنِ الكسْرَةِ (٢) فى تسويغِ إمَالةٍ أُخْرى بَعْدَهَا لتناسُبِ الأصْوَاتِ وتقَارُبِ بعْضِهَا مِن بعْضٍ .

وَالهَاءُ للتّأنيث قد أُمِيلتْ	**بَعدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قَدْ (٣) أُبِينَتْ**
فى نَوْدِ كَلْبٍ نَهزٍ شَمَسٌ جِئْتْ	**كَخِيفَةٍ وَقْفاً وقد تَبَيَّنَتْ (٤)**

إنمّا أُميلتْ هاءُ التأنيثِ بعدَ الحرُوفِ المذكُورةِ فيما بعدُ ؛ لأنّها تُشْبِهُ أَلِفَ التَّأنيثِ مِنْ وُجُوهٍ :

أحَدُها : إِفادتُها للتّأنيث ، كمَا تفيدُهُ الألفُ .

وَالثَّاني : أنّها (٥) تُشْبِهُ الألِفَ وَقْفاً مِنْ حَيْثُ سُكونُهَا .

الثّالثُ : انفتَاحُ مَا قبلَهَا فى الأكْثَرِ .

---

(١) السبب الخامس بكامله سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " الكسر " .

(٣) فى الأصل " ذا " .

(٤) فى بعض النسخ " وكلاً مثلت " .

(٥) سقط من (ف) .

الرّابعُ : أنَّها فى الوقفِ تصيرُ هاءً ، ففيها خَفاءٌ كمَا فى الألفِ ، ولذلك أمالُوا [(١)] الألفَ فى قولهم : " يُريدُ أن يضرِبَهَا " وَبَينَها وبَينَ الكسْرةِ (حرفَانِ مُتحرّكَانِ) [(٢)]؛ لخفاء الهاءِ .

الخامسُ : أنَّها زائدةٌ كمَا أنّ ألفَ التّأنيثِ [(٣)] زائدةٌ .

السادِسُ : أنّ الهاء تقاربُ الألفَ فى المخْرجِ ، ولذلك تبدلُ منْهَا ، فإذَا أَملْتَ الهاءَ ففى ذلك عمَلاَنِ :

أحدُهُمَا : تقريبُ هذه الهاءِ من الياءِ قيَاساً على الألفِ التى شُبِّهت بها .

وَقِيلَ : معْنَى إمالةِ الهاءِ تقريبُ فتْحِ مَا قبلْهَا من الكسْر لاَ غيْرُ ، وَتركُهَا عَلَى مَا كانت عليه ؛ لنقصها عن رُتْبةِ الألفِ [(٤)] .

قولُه :

بَعْدَ حُرُوفٍ بعْدُ قَدْ أُبِينَتْ

يُريدُ أُبينَتْ بعْدَ هذَا البيتِ ، وَالحروُفُ التى تُمَالُ معهَا هاءُ التّأنيث ثمانيةَ عَشَرَ حَرفاً قد ذَكرَ منها خَمْسةَ عَشَرَ ، وَتَمْتنِعُ إمالةُ الهَاء بعدَ عَشرةِ أَحْرُفٍ ، وهِيَ أَحرفُ الاستعلاءِ السَّبْعَةُ ، وَالألفُ ، وَالحَاءُ ، وَالعَينُ .

قَولُهُ : " فِي ذَودِ كَلْبٍ نَهزٍ شَمْسٌ " [جَثَتْ] [(٥)] مثالُ لما يَجْمعُ الحرُوفَ الخَمْسةَ عشَرَ ، فمثَالُ الذّالِ " لذّةٌ " ، وَ " الموقُوذَةُ " [(٦)] ، وَمثالُ الوَاوِ ٢٢٤ / ب

(١) سقط من (ف)

(٢) فى النسختين " حرفين متحركين ، وانظر الكتاب ٤/١٢٣ .

(٣) فى الأصل " الألف للتأنيث " .

(٤) وهذا هو العمل الثانى .

(٥) إضافة يوجبها المقام ،وهى من النظم السابق .

(٦) لا يخفى أن تمثيل الشارح بكلمات من القرآن الكريم فقوله " لذة " ٤٦ ، الصافات ، و " الموقوذة " ٣ / المائدة .

" قوّةٌ " (١) ، ومثالُ الـدّال " هَامدةٌ " (٢) ، وَمـثــالُ الكَـاف " التّهلُكـــةُ " (٣) " الأيكَةُ " (٤) ، ومَثالُ اللاّمِ " كَاملةٌ "(٥) ، ومِثَالُ الباءِ " حبّةٌ " (٦) ، ومِثَالُ النُّونِ " جنّـةٌ " (٧) ، ومَثالُ الهاءِ " وِجْهَةٌ " (٨) ، ومِثَـالُ الزّاءِ " بَارزةٌ " (٩) ، وَ (مثالُ الشِّين " فَاحِشَةٌ " (١٠)، ومِثالُ الميم " نعْمَةٌ " (١١) ، وَ " رحْـمَـةٌ " (١٢) ، وَمِثَالُ السِّينِ " المقـدَّسَـةُ " (١٣)) (١٤) ومـثـال الجيم " دَرَجَـةٌ " (١٥) ، ومـثـالُ الثاء "مبثوثة"(١٦)، ومثالُ التّاءِ " بَغْتَة " (١٧) ، فهذه أمثلـةُ ما ذَكرَهُ .

وبَقِيَ ثلاثةُ أحُـرفٍ وهِيَ اليَـاءُ نـحـو " رَاضِـيَـةٍ " (١٨) ، وَالـهَـمْزَةُ نَحْـوُ "النَّشْأَة"(١٩) ، وَأَمَّا الفَاءُ فَذَكَرَهَا فى التمثيل بقوله : " كخِيفَة "(٢٠) .

---

(١) ٦٣/ البقرة .

(٢) ٥/ الحج .

(٣) ١٩٥/ البقرة .

(٤) ٧٨/ الحجر .

(٥) ١٩٦/ البقرة .

(٦) ٢٦١/ البقرة .

(٧) ٢٦٥/ البقرة .

(٨) ١٤٨/ البقرة .

(٩) ٤٧/ الكهف .

(١٠) ١٣٥/ آل عمران .

(١١) ٢١١/ البقرة .

(١٢) ١٥٧/ البقرة .

(١٣) ٢١/ المائدة .

(١٤) فى الأصل هكذا " ومثال السين " المقدسة " .. ، ومثال الشين " فاحشة " ، وترتيب (ف) أحسن لمسايرته النظم .

(١٥) ٢٢٨/ البقرة .

(١٦) ١٦/ الغاشية .

(١٧) ٣١/ الأنعام .

(١٨) ٢١/ الحاقة .

(١٩) ٢٠/ العنكبوت .

(٢٠) ٢٠٥/ الأعراف ، والآية « تَضَرُّعاً وَخِيفَةً » .

واحترزَ بقوله " وقفًا " عن الوصْلِ ؛ فإنَّها لاَ تمالُ ؛ لأنَّها لا تكونُ فى الوصْلِ هَاءً بلْ هِيَ تاءٌ ، وتضعُفُ إمَالةُ هاءِ التَّأنيث بعدَ " الهَاءِ ، وَالكَافِ ، وَالرَّاءِ ، وَالهَمْزَةِ "إذَا كَانَ قبلَهُنّ ضمٌّ أو فتحٌ نَحْوُ " سَفَاهَةٍ " (١) وَالنَّشأةَ "(٢)، وَ" بَرَرَةٍ " (٣) ، و " ألأيْكَةِ " (٤) فى ألفَتْحِ ، وَفِي الضَّمِّ نحو "عُسْرة " (٥) . وَحفْرَة " (٦) ، وَ " مَحْشُورَةٍ " (٧) " وَالتَهْلُكَة " (٨) .

فَإن تَقَدَّمْ أحُرفُ مُستَعْلَية فَامْنَعْ (لَهَا الإمَالَةُ) (٩) المستولِيَةْ

قولُهُ :

فإن تُقَدَّمْ أَحْرُفُ مُسْتَعْلية

لَيْس عَلَى إطلاقهِ ، فَإنّها إن تَقدّمت فى الفعْلِ مكسُورةً عِندَ اتّصالِ الضّميرِ بهِ نَحْوُ " خِفْتُ ، وَطِبْتُ " أُميلَتِ الألِفُ ، وَكَذلِكَ إذَا كَانت لامُ الفعلِ

---

(١) ٦٦/ الأعراف .

(٢) ٦٢/ الواقعة .

(٣) ١٦/ عبس .

(٤) ٧٨/ الحجر .

(٥) ٢٨٠/ البقرة .

(٦) ١٠٣/ آل عمران .

(٧) ١٩/ص .

(٨) ١٩٥/ البقرة .

(٩) فى الأصل " بها الإضافة " تحريف .

ياءً نحْوُ "طَغَى، وبَغَى "فإنها تُمالُ مَعَ وجُودِ حرْفِ الاستِعْلاءِ (ولامعْنَى لِتخْصِيص حُروفِ الاستِعْلاءِ)[1] بالتَّقْديمِ بَلْ تَمْنعُ مُتَأخِّرةً نحْوُ "عاضِدٍ، وَعَاصِمٍ، وَباخِلٍ "، وَكذلِكَ إذًا تأخَّرتْ وَحَجَزَ بيْنَهَا وبيْنَ الألفِ [حرفٌ نَحْوُ] [2] " نَاشِصٍ – للسّحاب المرتَفِع[3]، وَعَارِضٍ "[4]، فَإنْ حَجَزَ بيْنَ هذهِ الأحرُفِ حَرْفَانِ نحْوُ "مَقارِيضَ ، وَمعَاريضَ " فالأفْصَحُ عَدَمُ الإمالَةِ ، وَقدْ أمَالهَا قومٌ، لِتَراخِي هَذهِ الأحرُفِ عَنِ الألفِ [5] .

وَإن تَقدّمتْ هذه الأحرُفُ مكسُورةً أَوْ سَاكِنَةً بعْدَ مكسُورٍ [6] نحْوُ " طِلَابٍ ، وَغِلَابٍ [7] ، وَمِصْبَاحٍ " لَمْ تُمْنَع الإمالةُ عِندَ الأكْثَرِ ، فَكانَ يَنْبغي أن يَقُولَ : وَإنّ تَقدّم حروفُ الاستِعْلاءِ مَفْتُوحةً .

قولُه " فَامْنَع لَهَا الإمَالةَ " يُرِيدُ فَامْنعِ الإمالَةَ لأجْلِهَا، ويُرِيدُ فَامْنع الإمالَةَ فِي جَمِيعِ مَا تَقدّمَ مِنَ الألفِ وَهاءِ التّأنيثِ .

وإنّمَا امْتَنَعتِ الإمالةُ لأجْلِ هذه الأحْرفِ ، وَهِيَ سَبْعَةٌ " الصّادُ والضّادُ ، وَالطّاءُ وَالظّاءُ ، والغَينُ ، والخاء ، وَالقَافُ "؛ لأنّ هذه تنافي

---

(١) سقط فى (ف)

(٢) سقط فى الأصل

(٣) انظر أساس البلاغة فى "نشص"

(٤) العارض : السحاب المعترض فى الأفق ، والعارض الناب والضرس الذي يليه " انظر ابن يعيش ٥٩/٩ واللسان فى "عرض".

(٥) انظر ابن يعيش ٦٠/٩.

(٦) فى (ف) "مكسورة"

(٧) فى (ف) "غلاف"

الإمَالَةَ ؛ لأنَّ الحـروفَ المستعلِيَةَ تطـلبُ الارتـفاعَ إلَـى الحَنَكِ الأعْـلَى وَالإمـالَة تطلبُ الانخفَاضَ وَالانحطاطَ ، فبينَهُمـا تضَادٌّ مَعَ أَنَّ الأصْلَ عَدمُ الإمَالةِ فرَجعَ إلى الأصلِ الذّى هُوَ الفَتْحُ ، وَلأنّ الألفَ تُساوِى هذه الأحرُفَ فى الارتفَاعِ ، فلوْ أُميلتْ لَنقَصَ ارْتِفَاعُهَا ، فلم يَجْرِ اللّفظُ عَلى نمَطٍ وَاحدٍ لتنافُرِ الصّوْتِ ، والإمَالةُ فَرْعٌ إذَا صَارَ الكَلامُ نَمطًا واحداً فكيفَ يُعدلُ إلى فَرعٍ يَبْطُلُ بهِ حُصُولُ الغرَضِ من تجانُسِ اللَّفْظِ عندَ وُجُودِ حُروفِ الاسْتِعْلاءِ.

وَأَربَعةٌ من هذه الأحرُفِ فِيهَا اسْتِعْلاءٌ مَعَ إطْبَاقٍ ، وهِيَ "الصّادُ والضّادُ، وَالطّاءُ، والظّاءُ" .

وَمعْنَى الإطباق أن يَرْتَفِعَ ظَهْرُ اللّسانِ إلى الحَنَكِ /الأعلَى فَيَنطَبِقُ عَليهِ وَيلْتَصِقُ بِه . ٢٢٤ب

وثلاثةٌ فيها استعلاءٌ بغير إطبَاقٍ وهي " الغينُ " ، والخَاءُ ، وَالقَافُ " .

وَالألفُ إذا خرجَت من موضعها اعتلت إلى الحنَكِ الأعلَى ، فإذا كانت مع هذه الأحرُفِ غَلَبت عليها لِطَلَبِ المُشَاكَلَةِ وذلك نحْوُ " صَاعدٍ ، وَظَالمٍ وَطَالبٍ وغَالبٍ " ، وَأمّا إمَالَتهُمْ " مررتُ بَقادرٍ " مَعَ حرفِ المستعلى (فى الجِّر فباعتبار الرّاءِ المكسُورة ، ومَنْ لَمْ [يُمِلْ] (١) - وَهُو الأصَحُّ - فَلِقُرْبِ (٢) المُسْتعلي) (٣) وبُعْدِ الرّاءِ المكسُورةِ (٤).

---

(١) بياض في الأصل بقدر كلمة ، وليست فى (ف).

(٢) فى الأصل "اقترب" تحريف.

(٣) من قوله "فى الجر" إلى هنا سقط فى (ف)

(٤) انظر السيرافى النحوى ٣٤٥ ، وابن يعيش ٦٢/٩.

" بيان الخط "

وكُلُّ مقصُــورٍ بيــاءٍ ثُنِّيَــا كَمَــاَ إذا أُميـلَ فاكتبْهُ بِيَــا
كَمِثْلِ حُبْلَى ورحَى فَقِس تُصِبْ كُـلُّ ذَوَاتِ اليــاءِ بالياءِ كُتِبْ

الخَطُّ : دَالٌّ عَلى اللّفظِ ، واللّفظُ دالٌّ على المعنَى الذّهنّي المطَابقِ لِمَا فى الخَارجِ ، فَالخَطُّ : دَالٌّ على اللَّفظِ بحُرُوف هِجَائه مَرْقُومَةً .

وَقِيلَ : الخَطُّ تَصْوِيرُ اللّفْظِ بحُرُوفِ هِجَائِه (١) .

وَالخَطُّ يَشْتَمِلُ عَلَى عَشَرَةِ أمُورٍ ، وهي " المهمُوزُ ، والمقصُورُ ، والممدُودُ ، والزّيادَةُ ، وَالحَذْفُ ، وَالبَدلُ ، وَمـا يكـتبُ مـوصُـولاً بغـيـرِهِ ، (٢) وَمـا يَكْتبُ مُنْفَصِلاً، وَالإعْجَامُ ، وَالشَّكْلُ " .

(وَاحتَرزَ بقولهِ : " المقصُور ")(٣) عن الممدُودِ ؛ فإنَّ له كتابةً تخُصُّهُ ، وَ (احْتَرزَ بقوله (٤)) : " بياءٍ ثُنِّيا " عَمَّا يُثنّى بالوَاوِ نحو " عَصَوَانِ " ؛ فإنّ مُفْرَدَهُ يُكْتَبُ بالألفِ .

وَإنّمَا ذكَرَ التّثْنيَةَ ؛ لأنَّها تَعمُّ ـ فى الرّباعيّ فصَاعداً ـ مَا أَلِفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ ، أَوْ يَاءٍ ، أَوْ غَيرُ منقلبةٍ فى كونه يُثنّي بالياءِ نحو : " مَغْزَيانِ ، وَمَلْهَيانِ " وَهُما [من] الغزْوِ ، وَاللّهْوِ " ، وَ " مُصطَفيَانِ " – من الـصَّفْوةِ " – وَ "حُبليَانِ وسُعدَيان " فِيما ألِفُهُ زائدةٌ .

---

(١) انظر شرح الشافية ٣/٣١٢.

(٢) فى (ف) " بغير " .

(٣) فى الأصل " واحترزنا بالمقصور " ، وفى (ف) " واحترزنا بقولنا : بالمقصور " ، ولعل الصواب ما أثبته بدليل ما سيأتى بعده .

(٤) فى الأصل " واحترزنا بقولنا " .

قولُهُ

كَما إذَا أُميلَ فَا كْتُبْهُ بيا

يُريدُ أنَّ كُلَّ مَا جَازتْ إمالتُه كُتِبَ بالياءِ غالباً ، ولذلك كَتبُوا " الرِّبَى " بالياءِ لوجُودِ الإمَالة (١) ، وَمنهم مَن زعَم أنَّ ألفَه منقلبةٌ عن ياءٍ (٢) ويقُولُ فى تثنيته : " رِبَيانِ " لما سُمِعَ فيه الإمَالةُ .

قولُهُ : وكُلُّ مقصُورٍ بياءٍ ثنُيّا فَاكْتُبْهُ بِيا " ليس مُتّفقًا عليه ؛ فإنّ قياسَ قَولِ سيبَوَيْه أن يكتبَ المنصُوبُ منه بالألفِ ؛ لأن الألفَ فى المقصُورِ المنّونِ (٣) حَالَ نَصْبِه بدَلٌ من التَّنوينِ ، وَالألفُ الأصْليّةُ محذُوفَةٌ ؛ لسكُونِهَا وسكُونِ الألفِ الَّتي بَعْدَهَا (٤) .

وَبالجُملَة فكُلُّ ألِفٍ رَابعَةٍ فصَاعدًا تكتبُ ياءً إلاَّ إذَا كانَ قَبلهَا ياءٌ كَالْمُحَيَّا ، وَالْحيَا (٥) ، إلاَّ " يَحْيَى وَرَيَّى " عَلَمَينِ فكتبُوهُمَا بيَاءَيْنِ للفرْقِ بينَ عَلَمَيْنِ وَنكِرَتينِ ، وَلِذَلِكَ إذَا أُضيفَ المقصُورُ إلى مُضْمرٍ [كُتِبَ] (٦) بالألفِ إلاَّ " كلاَ " .

قوْلُهُ " كمثل حُبْلَى وَرحَى " مثالٌ للمقصُورِ الّذى يُثَنّى بالياءِ ، فالأولُ ألفُه رابعةٌ ، والثّاني ثالثُهُ مِمَّا يُمَالُ أيضًا .

---

(١) ويكتب بالألف فى مذهب البصريين ، لأنه أصله من الواو من ربا يربو . عن المقصور والممدود لابن ولاد ٤٨ .

(٢) نسب هذا للكوفيين انظر المقصور والممدود للفراء ٥٧ ، وابن ولاد ٤٨ ، وابن الأنبارى ٢١ .

(٣) فى الأصل " النون " تحريف ، وهى ساقطة فى (ف) .

(٤) انظر شرح الشافية ٣/ ٣٣٢ .

(٥) فإنها تكتب بالألف كراهة اجتماع الياءين ، أما يحيى ، ورييًّ فقيل لئلاّ يلتبس يحيى بالفعْلِ ، وريَّى بالصفة .

(٦) سقط من الأصل ، وقيل : إن « كِلاَ » تكتب على الوجهين لاحتمالها . شرح الشافية ٣ / ٣٣٢ .

قولُهُ " كُلُّ ذَواتِ الياءِ بالياءِ كُتِبْ " يُرِيدُ عنَد البصريّينَ ، وَأمَّا الكوفيُّونَ فيكتبُونَ " فَتىً " بالألف نَظراً إلى اللّفظ(١) .

ثُمَّ الأمُورُ التى يُعرفُ بها كَونُ الألفِ المنقلبةِ هِيَ عَن وَاوٍ ، أَوْ عن ياءٍ تسعةُ أشياءَ :

أحدُها : التّثنيةُ نحو " فتَيانِ ، وقَنوانِ " .

الثانى : الجمعُ نحو " فتيَاتٍ ، وقنواتٍ " .

الثالث : الإمَالةُ وقَدْ ذكرَهَا صَاحبُ الأرجوزة .

الرابعُ : بالمرّةِ الواحدَةِ من المصدَر نحو " الرَّمْيَةِ ، والغَزْوَةِ " .

الخامس : بيانُ الهيْئَةِ نَحْوُ : " رِمْيَةٍ ، وَغِزْوَةٍ " بكسْرِ الأوّل .

السَّادسُ : بالمْضَارعِ نِحو " يَرمِي ، ويَغزُو " .

السابعُ : بإسناد الفعْلِ إلى ضمير المتكلّمِ أو المخَاطبِ نحو " رَمَيْتُ ، وَغَزَوتُ " . ١٢٢٥أ

الثامنُ : بِكَوْنِ فاءِ الفعْلِ وَاواً نحو " وَعَى " .

التاسعُ : بِكَوْنِ العَينِ وَاواً نحو : شَوَى ، وَطَوى ، وَحَوىَ ، إلاَّ ما شَذَّ نَحْوُ "الصَّوىَ " وَهِيَ الحِجارَةُ تنصَبُ عَلَماً فى الطَّريقِ .

فَإن جُهِلَ أَصلُها ، فَإِنْ سُمِعَ فِيهَا الإمَالةُ كُتِبتْ باليَاءِ نحو " مَتَى " فى الأسمَاءِ ، وَ " بَلَى " فى الحُرُوفِ ، وقد كَتبُوا " عَلَى ، وحتَّى " فى الحرُوفِ باليَاءِ ، وَأمَّا " كلاَ " فَيُكْتَبُ تَارَةً بالألف وتَارةً باليَاءِ نَظراً إلى الإمَالةِ فيه ، وَكَتبُوا " لَدَى " (٢) باليَاءِ لقَولهم : " لَديْكَ " .

وَاكْتُبْ ذَوَاتِ الْوَاوِ كُلاًّ بالألفْ وَالاسْمُ وَالفِعلُ بِذَا لاَ يخْتَلِفْ

هذَا عليهِ اصْطَلَحَ الكُتَّابُ يُبِينُ أصلَهُ (٣) لَكَ الخِطابُ

(١) انظر المقصور والممدود للفراء ١٧ .

(٢) فى النسختين " الذى " تحريف .

(٣) سقط فى (ف) .

" ذَا " من قوله " بِذَا " إشارةٌ إلى الكُتْبِ أو الكتَابةِ أى : وَالاسمُ والفعلُ إِذَا كَانَ من ذَواتِ الياءِ (١) لا يخْتَلفُ فى كَتْبه بالياء فتكتبُ " فتًى " بالياءِ، وكذلك " رَمَى " .

قولُهُ :

واكْتُبْ ذَواتِ الواوِ (٢) كُلاً بالألفْ

يُريدُ بقوله " كُلاً " الأَسْماءَ وَالأفعَالَ ، وَإنّما كَتبُوا ذواتِ الواو بالألفِ نحو " عَصاً " فى الأسماءِ ، وَ " غَزا " فى الأفعالِ ؛ لأنهم أَجْرَوا الكتَابَة مُجَرى اللّفظِ، وكما ليسَ فى اللّفظِ اسمٌ آخِرُهُ وَاوٌ قبلَهَا فتحةٌ فكَذلكَ (٣) الخَطُّ .

وَ " الهاءُ " فى " أَصْلِه " ضميرُ الفعْلِ الّذى يُرادُ بيَانُ أَصْلهِ بالخطَابِ لِعَدمِ صحّةِ ذلك فى الاسْمِ (٤) .

وَيَحْتَمِلُ أن يُريدَ بقوله « يُبِينُ أصْلَهُ لَكَ الخَطابُ " يُريدُ الأسماءَ والأفعَالَ؛ فَإنَّ الاسْمَ الثّلاثيّ الذى لاَمُهُ وَاوٌ لو اشْتَققْتَ منْهُ فعْلاً لَظَهَر عند اتّصَالِ الضّمير به (٥) أَنَّ لاَمَه واوٌ ، ولِذلكَ قَالُوا (٦) : " عَصَوْتُ بالعَصَا " أَىْ : ضَرَبْتُ بهَا ، ويُريدُ بالخطَابِ إذا اتَّصَلَ بالفعْلِ ضميرُ الفَاعلِ غيرُ الوَاوِ نحو "غَزَوْتُ" ، وَدَعَوَا " وَإنّماَ بَانَ أَصْلُهَا باتّصالِ الضّميرِ، لِفَواتِ المُوجبِ لقلبها إذا اتَّصَلَ بها ضَميرُ الفَاعلِ الذى من شأنه أن يسكنَ له آخرُ الفعلِ ، فالموجبُ لقلبها تحرُّكهَا وَانفَتاحُ مَا قبلَهَا ، وَقَد فَاتَ أَحدُ الشّرطين بسكُونها لَفظاً أو تقديراً فبقيت وَاواً فَبَانَ لَنا بذلك أنَّ أَصْلَ الألفِ فى " غَزَا " واوٌ لقولهم " غَزَوْتُ ، ويَغزُو " ولم يُرِدْ

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى الأصل " الياء " تحريف .

(٣) فى (ف) " فلذلك " تحريف .

(٤) بعده فى النسختين " والفعل " ولا معنى له هنا .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) فى الأصل " قال " .

بقوله " الخطاب " ضَمِيرَ المخاطَبِ (١) ؛ لأنَّ الخِطَابَ عَامٌّ فى " المخَاطِبِ وَالمخاطَبِ " جَمِيعًا ؛ لأنَّ الخِطَابَ مَصْدَرُ " خَاطَبَ يُخاطِبُ " فَمصدرُه " المخَاطَبَةُ ، وَالخِطَابُ " ، وَالمُفَاعَلَةُ لاَ تقعُ مِنَ وَاحدٍ (٢)، فافْهَمْهُ !

قولهُ " هذا عَليهِ اصْطَلَحَ الكتَّابُ " ، يُريدُ عَلَى رَأيِ أهْلِ البَصْرَةِ فى كتابةِ الألفِ المنقلبةِ عن اليَاءِ ياءً ، وَالمنقلبةِ عن الواوِ ألفاً ، وإنمّا فعلُوا ذلك ليفرّقُوا بينَ الألفِ التى أصلُهَا (ياءٌ ، وَبَينَ التى أَصْلُها) (٣) واوٌ فى الخَطِّ ؛ لتعذّرِ الفرْقِ بينَهُمَا فى اللَّفظ .

خَوفَ التباسٍ مثلَ ما قَد كَتَبُوا ... بالِفٍ من بَعْدِ وَاوَ ضَرَبُوا
وَشِبْهَهُ وَزيدَ وَأو عَمْرو ... لاَ عُمَرٍ فى رَفعِهِ وَالجرِّ

قولهُ " خوفَ التَباسٍ " تعليلُ لِاصْطلاحِ الكُتَّابِ عَلَى ما ذُكَر . ٢٢٥ب/

---

(١) هذا رد من الشارح على ابن الخباز الذى يقول فى شرحه لوحة ١٢١/ أ : " فتخصيصُهُ إبانةَ الأصل بضمير المخاطب لا معنى له " ، واعتذر الشريشي فى شرحه للناظم بقوله " ولكن حمله على ذلك قافية البيت ليكون على روى البيت الآخر وهو " الكتَّاب " . ينظر جـ ٢ لوحة ٢٣٥ .

(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ١٨٨ : " ابن الخباز حمل قوله " الخطاب " على أن المراد به ضمير المخاطب ثم قال : " لا معنى لتخصيصه إبانة الأصل بضمير المخاطب ... ، وأجاب النيلي عن ذلك بأن الخطاب مصدر كالمخاطبة فيشمل ضمير المتكلم والمخاطب لأن المخاطبة مفاعلة .. ، وهذا وإن كان محتملاً إلا أن الظاهر أن المصنف أراد أن يذكر بعض ما يبين به الأصل ولا يلزم من ذلك انتفاء غيره "

وذكر هذا ابن القواس فى شرحه ١٢٨٧ ، ولم يرتض تخريج النيليّ فعقب عليه بقوله : " وفى هذا الجواب نظر ، لأن الفعل إذا اتصل به ضمير يسكن له آخر الفعل متكلماً كان أو مخاطبا أو ضمير جماعة المؤنث رجع إلى أصله ، وكذلك إذا اتصل به ضمير الغائبين مطلقاً .. ، والحق أن مقصوده إبانة الأصل بالضمير الذى يسكن له لام الفعل مطلقاً فأي واحدٍ من أفراده ذكره حصل مقصوده " .

(٣) سقط من (ف) .

وهذه الفروقُ إنمَّا يحَتاجُ إليها الخطُّ العربّي ؛ فإنّ غَيْرَ العربىّ لكُلٌ حَرْفٍ صُورَةٌ تخصُّهُ ولا يعُرف له أَصلٌ يُردُّ إليه حتَّى يُقالَ : إنَّ فيه القلْبَ والإبدالَ والزّيادَة وغيرَ ذلك . ويُرِيد بقـوله : " خَوفَ التَباسٍ " من خَوفِ التِبَاسِ الألفِ المنقلبةِ عن الوَاوِ بالألفِ المنقلبَةِ عن اليَـاءِ ، ثُمَّ قَالَ : كَمَا كَتبَـوُا " ضَربُوا " بألفٍ بعَد الْوَاوِ ، وَإنمَّا زَادُوا هذه الألِفَ بعَد الْوَاوِ خَوفَ اللّبس فى بَعضِ الصُّـورِ ؛ فـإنّك إذا كَتَبتَ " ضَرَبوُهُمْ " بغير أَلفٍ كاَنَ " هُمْ " ضَميرَ المفعُولِ ، فإن زِدتَ الألفَ بعَد الوَاوِ كانَ " هُمْ " تـأكيداً للوَاوِ التى هـى ضـمِيرُ الفَاعِلِ ، ويكُونُ موضِعُ " هُمْ " رَفعْاً لاَ نَصْباً،فَلاَ سبِيلَ إلى الفرق بينَ ضَمِيرِ المفعُولِ وَضَميرِ الفَاعلِ إلاَّ بزيَادةِ هَذهِ الألفِ .

قولُه " وَشِبْهَهُ " يُرِيدُ : وَشِبْهَ وَاوِ الضَّمير وَهُوَ الوَاوُ الْحَرْفِيّةُ الدّاّلّةُ على الجَمعِ إذَا أُضيفَ إلى المظهر نحو قولك: ضَاربُوا زَيدٍ ، فإنَ قلتَ: ضَاربُوكَ " ، أَوْ ضَارِبُوهُ " لم تُكْتَبِ الألفُ؛ لأنَّ الضّميرَ المتّصلَ لا يُتَوَهَّمُ الوقْفُ عَلى ماقَبلهُ .

قُولُهُ : " وَزِيَدَ وَاوُ عَمْـرٍو " إنمَّا زَادُوا الواوَ فى " عَمْرٍو " للفرْق بِينَه وبَينَ "عُمَرَ " غَيرِ المنَصرفِ ، ولأنَّ صُورتَهما فى الخَطّ واحدةٌ ، وكانَ " عَمْروٌ " أَحْمَلَ للزّيادةِ ؛ لخفتّه بسكُونِ أَوْسَطهِ وبكَونه مُنْصَرِفاً ، فلذلك زَادُوا الواو فى " عَمْروٍ".

[قولُهُ] (١) : " لاَ عُمَرٍ " يُرِيدُ " لاَ فِي عُمَرَ " ؛ لثِقَلِ " عُمَرَ " بالسَّبَبَيْنِ اللَّذين أَشْبَه بهِمَا الفِعْلَ حَتىَّ مُنِعَ الصَّرفَ .

قـولُهُ " فِي رَفْـعهِ وَالجـرِّ " يُرِيدُ فى رفْع " عـمْروٍ " المنصـرفِ وَجَرّه دُونَ النّصْبِ ؛ لأنَّ الفَرْقَ بالنّصْب يحصُلُ بينهُمَا بإبْدالِ التّنوينِ أَلفاً ، فـأمَّا " عُمَرُ "

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

َفلاَ تنوين َفيه َفلاَ أَلِفَ فى نَصْبه فَحصَلَ الفرقُ بوجُودِهَا فى المنصَرِفِ وَعدمَها فى غَير المنصرفِ (١) .

[كتابة الهمزة]

وَكَتَبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ وَأَوَّلاً (٢) بِالأَلِفِ الْمَعْرُوفِ

هذا هُو القسمُ الثَّالثُ من أقسامِ الخطِّ ، وَهُو مَا لاَ صُورَةَ له تَخُصُّهُ فَمِنْهُ " الهَمْزَةُ " .

قولُهُ :

وكَتَبُوا الهَمْزَ على التَّخْفِيفِ [وَأَوَّلاً] بالألف

ليسَ عَلَى إطلاقه بَلْ إذَا خفّفت فَلاَ تكتبُ ألفاً إلاَّ إذَا انفتَحَ مَا قَبلهَا ساكنةً كانت أَوْ مُتحرّكةً ، فالسّاكنةُ نحو " رَأْسٍ ، وَيَأْكُلُ " ، وَالمتحرّكةُ نحو " سَأَلَ "؛ فإنهَّا تكتبُ ألفاً إذَا انفتَح مَا قبلهَا خُفّفت ، أَوْ لم تخفّفْ ، فَلاَ مَعْنَى لِتَقْيِيده بالتّخفيف ، اللَّهُمَّ إلاّ أَن يُريدَ أنّهـا (٣) إذَا انْفَتَحَ ما قبلَها صُوِّرت عَلَى لفظِ التّخفيفِ ، أَىْ : عَلَى لفظهَا مُخفّفةً ؛ لأنّها إذا خفّفت صَارتْ أَلِفاً - إِذَا انْفَتَحَ مَا قبلَهَا وَسَكنتْ - أَوْ قَرِيبةً من الألفِ إِذَا تَحَركتْ .

لا تخلُو الهمزَةُ من أن تَقعَ أَوّلاً ، أَوْ وَسَطاً ، أَوْ أَخيراً ، فإن وقَعتْ أَوّلاً (٤) صُوّرَتْ فِى الخطِّ أَلِفاً بأَيِّ حَركَةٍ كانت فى الاسمِ وَالفِعْلِ وَالحَرْفِ ،

---

(١) قال ابن القواس ٢/ ١٢٨٨ : " وزيدت الواو دون غيرها من حروف المد - إذهى أولى بالزيادة - لأن الألف يلتبس بالمنصوب والياء فى المضاف إلى ياء المتكلم ، فلم يبق إلا الواو " .

وقال صاحب الشرح المجهول : " وممّا زيد للفرق الألف فى " مائة " للفرق بينها وبين « مِنْهُ » ، ولذلك يحذف فى الجمع إذ لا لبس ، والواو فى " أولئك " للفرق بينها وبين " إليك " ، وزادوا هاء السكت فى الأوامر التى على حرف واحد إذ لابد من حرف يبتدأ به وآخر يوقف عليه " .

(٢) فى الأصل " وأول " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) (ف) " ألفا " تحريف .

وإنمّا صُــوّرت أَلِفاً ؛ لأنــهّا لاَ صُــوَرَةَ لهَــا تَخْتَصُّ بها فـاسـتـعَـارُوا لَــهَـا صُــورَةَ الألفِ ؛ لِقلْبِـهـا إِذَا خُفّفَتْ إِلَى الألفِ ، وَقلْب الألفِ إذا حُرِّكَتْ إليـهـا ، وَذلِكَ نحْوُ "أَحد ، وَأُحُدٍ [١]، وَإِبلٍ [٢] " فى الاسْمِ ، وَ " أَخَذَ ، وأُخِذَ " فِي الفِعْلِ ، وَ « إِنَّ » ، [وَأَنَّ] فِي الْحَرْفِ ، وَجَعَلَ الخَلِيلُ لها صورَةَ دَائِرَةِ العَيْنِ [٣] .

وَإِنَ وَقَعتْ وَسَطَاً فلا تخلُو من أَن تكونَ سـاكنةً أومتحـركـةً ، فَإِن كَانت ساكنةً صُوّرت بصُورةِ الحرْفِ الّذِي [٤] من جنْسِ الحَرَكَةِ التى قَبلَهَا/ فتكتُبهَا ٢٢٦أ أَلِفاً إِذَا انفتَحَ مـا قبلَهـا نحـو " رَأسٍ ، وَيَأْكُلُ " ، وَيـاءً إِذَا انكسَر مَا قَبلهـا نحْـوُ [٥] " بِئْرٍ ، وَبِئْسَ " ، وَ وَاواً إِذا انـضـمّ مَا قبلَهَا نحو " جُؤْنَةٍ " لوعـاءٍ كَالْخَرِيطَةِ ، وَ " يؤْمِنُ " . وَإِنْ كَانتْ مُتَحرّكَةً فلاَ يَخلُو مَا قبلَها إمّا أَن يكُونَ مُتحركًا أَوْ سَاكنًا ، فإن كان ساكنًا فَتصوّر بحركتِها فى نفْسِهَا ، فتكتبُ أَلفاً [٦] إذَا انفـتَـحتْ نحـو " يَسْـأَلُ " ، وَ واواً إذا انْضَـمّتْ نَحْـوُ " يَلْؤُمُ " ، وَياءً إِذَا انكَسَرتْ نحو " يَنْئِمُ " [٧].

وَمِنْهُمْ من يَحذِفُها خَطاًّ كَمَا يَحذِفُها من اللّفْظِ إِذَا خَفّفَهَا .

---

(١) أحد – بضم الهمزة – جبل مشهورة بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم .

(٢) قوله " وإبل " سقط من (ف) ، وانظر شرح الشافية ٣/ ٢١٩ .

(٣) قال فى شرح الشافية ٣/ ٣٢٠ : " هكذا (ء) ليتعين كونها همزة ، وإنما جعلت العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما " .

وقال ابن الخباز فى شرحه لوحة ١٢١/ أ : " وقالوا : وضع لها الخليل رحمه الله صورة عين صغيرة فلم يلتفت الناس إلى ذلك وجعلوا الصورة إعراباً لها " .

(٤) بعده فى الأصل " يصور " ولا معنى له هنا فاللفظ مستقيم دونه .

(٥) فى الأصل " ونحو " .

(٦) فى الأصل " الألف " تحريف .

(٧) نأم كضرب ومنع نئيما : أنَّ أو هو كالزحير ، أو صوت خفي .

وَإن كَانَ مُتَحَرّكاً (١) صُوّرتْ بحَركةِ مَا قبلَها تَارةً نحو " مُؤَجّل " كتبت بالوَاوِ ، وَنحْوُ " فِئَةٍ " بالياءِ ، وَصُوّرت بحركةِ نفسِها تَارةً وذلك نحو " سَأَلَ " بالألفِ ، وَ " لَؤُمَ ، وَ رؤُفَ " بالواوِ ، وَ " يَئِسَ ، وَسَئِمَ " بالياءِ ، وكذلك " مررتُ بمُقْرِئِكَ " ، وَأَمَّا " سُئِلَ " فَتَارةً تكتبُ وَاواً نَظراً إلى حَركَةِ مَا قبلَها ، وتَارةً تكتبُ ياءً نَظَراً إلَى حَركتِهَا فى نَفْسِها .

أَمّا إذَا وَقَعتْ أخيراً ، فإمّا أن يسكُنَ مَا قبلَها أو لاَ يَسْكُن ، فَإن سَكَنَ حُذِفَتْ (٢) خَطاًّ[نَحْوُ] (٣) : خَبْ ، وَدِفْ ، وَجُزْ ، إذَا وَقفَ عليهَا ، فإن اتَّصلَ بها ضَمِيرٌ صُوَّرتْ (٤) بحَركتِهَا فى نفسِهَا فتكتبُ " هذا جزؤُكَ " بالواو ، و " رأيتُ جزأَكَ " بالألفِ ، و " مررت بجزئِكَ " بالياءِ ، فإن تحرّكَ ما قبلَهَا كُتبتْ بحركَته نحْوُ " قَرأَ " تكتبُ بالألفِ ، و " يُقرِئُ " بالياءِ ؛ لانكسَارِ مَا قبلها ، وَ " رَدُؤَ ، وَ دَفُؤَ " بالواوِ ؛ لانضِمَامِ مَا قبلَها .

فَإن كَانَ قَبلَ الهمْزَةِ مَدَّةٌ (٥) ، فَإن وقَعَت طَرَفاً (فَلاَ تُكْتَبُ) (٦) لَهَا صُورةٌ فى الخطِّ ، وَإن كَانَتْ حَشْواً تكتبُ بصُورة حَركتِهَا فى نَفْسِهَا نحو "سَائِلٍ ، وتَساؤُلٍ " . وهذَا رِداؤُك ، ورأيتُ رِداأَكَ (٧) ، وَمَررتُ بردَائِكَ .

---

(١) أى الحرف الذى قبلها .

(٢) انظر الجمل فى النحو للزجاجى ٢٧٩ .

(٣) سقط فى الأصل ،

(٤) فى الأصل " صوت " تحريف .

(٥) فى الأصل " هذه " تحريف .

(٦) فى (ف) " فلا تثبت " .

(٧) ذكر الرضى فى شرح الشافية ٣/٣٢٤ أن الأكثرين يحذفون المفتوحة فقط بعد الألف ، نحو: ساءل

وَألفُ ابْنٍ وَابْنَةٍ وَصفًا حُذِفْ   كَحَذْفِ تَنْوِينٍ كَزَيدِ بْنِ خَلَفْ(١)

قولُهُ " و"صفًا " ليس على إطلاقه ، بَلْ إِذَا وقعَ وَصفًا بينَ علَمَيْنِ ، وتَمثيلُهُ بقوله : " كَزَيدِ بْنِ خَلَفْ " دلَّ علَى ذَلكَ ، فاكْتفَى بالتَّمثيل عن التَّقْييدِ .

وَاحتَرزَ بقولهِ " وَصفًا " عن مجيئـهِ خَبَرًا نحو قـولكَ " زَيدٌ ابنُ عَمْروٍ" ؛ فإنّ ألفه لاَ تُحذَفُ وإن وَقعَ بينَ عَلَمَينِ ، وعن مجيئه بَدَلاً كقول الشّاعِر:

جَارِيةٌ مِنْ قَيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ (٢)

فَلَمْ يَحْذِف التَّنوِينَ من " قَيْسٍ "وَلاَ الألِفَ من ابْنٍ "؛ لأنَّه بدلٌ من "قَيْسٍ " وَلَيْسَ وَصْفًا .

واحترزنَا بقولنا " بينَ علمين " عن مجيئه على خلاف ذلك نحو " قَامَ زيدٌ ابنُ أخينَا ، وقامت هندُ ابنةُ عَمِّنَا " ، بإثبَاتِ الألفِ فى " ابنٍ " والتَّنوينِ فى الموصُوفِ به .

وَإنمّا حُذف الألفُ من " ابنٍ " إذاَ وقعَ بَينَ عَلَمين صفَةً لأمرين :

أحدهما : كثرةُ لفظهِ .

وَالثَّانى : كثرة استعمَالهِ .

أمَّا كثْرةُ اللّفظِ (٣) فلأنّ قولك : « هذَا زَيدُ بنُ عَمْروٍ " ثلاثُ كَلمَاتٍ عِبَارةٌ عَن شَيءٍ وَاحدٍ ، فإنّ قولك :ابن عمروٍ عبارةٌ عن " زَيدٍ " .

---

(١) جاء في شرح الشريشي أن لهذا البيت رواية أخرى هي :

وألفُ ابن حالة الوصف حذف   كحذفهم تنوين ما به اتصفْ

والمعنى فيهما واحد .

(٢) قائله الأغلب العجلى ، وقد تقدم انظر ٦/١ فيما تقدم .

(٣) سقط من (ف) .

وَأمّا كثرتُه في الاستعمالِ فلأنّ كُلَّ واحدٍ من النّاسِ له اسمٌ عَلَمٌ وَلابنِه (١) أيضًا ، وليسَ كُلُّ واحدٍ له أخٌ وعَمٌّ ، فلذلك قَلَّ (٢) وجُودُ " هَذَا زيدُ ابنُ أَخِينَا " ، وَكَثُرَ وجُودُ " هذا زَيدُ بْنُ عَمروٍ " فصَارَ حَذْفُ الألفِ لمجمُوعِ الأمرين ، وهُمَا كثرةُ اللّفظِ ، وكَثْرةُ الاستعمَالِ ، فإن فُقِدَ أَحدُهُما لم تُحذفِ الألفُ من " ابنٍ " وَلاَ التّنوينُ من الموصُوفِ . ٢٢٦ ب

قولُهُ " كَحَذْفِ / تَنْوينٍ " يُريدُ أنّه لما حُذِفَ التّنوينُ من اللّفظِ في [الموصوف](٣) – كمَا ذكرنَا – حُذِفَ الألفُ من الصّفة لِتَتْبَعَ الصّفةُ الموصُوفَ في الحذْفِ كَمَا تَتْبعهُ في الإعْرابِ ، وَغيرِ ذَلِكَ ، لما ذكَرنا من مجمُوعِ الأمرَينِ .

وَقَد حَذفُوا الألفَ من " الرَّحمنِ" ، وَمِنَ " اللَّهِ " ، وَالحرثِ ، وَخَلدٍ " (٤) ، وَمِنْ ذلك " وَ " الثَّلثِ وَالثَّلثَين " ، وحَذفُوا الألفَ مِنْ " هَذَا " ، والألفَ مِنْ "إبرهيم" ، وَحَذفُوا الألفَ مِنْ " عُثْمنَ ، وَسَليمنَ ، وَمُعوية " (٥) ، وَحُذِفَ ألفُ " مَا " الاستفهاميّةِ إذَا وَقَعتْ بعْدَ حَرْفِ الجرِّ ، فَرْقاً بينَهُ وبَينَ الموصُولِ .

---

(١) في (ف) " ولأبيه " .

(٢) في الأصل " قال " تحريف .

(٣) في الأصل " المنصرف " .

(٤) في الشرح مجهول المؤلف " إذا كانا علمين بلا ألف للفرق بين كونهما علمين وبين كونهما وصفين ، وكان العلم بالحذف أولى ، لأنه أكثر استعمالا ، ومن شأنهم تخفيف ما كثر استعماله " .

(٥) انظر شرح الشافية ٣/٣٢٨-٣٣٢.

« بيان أبنية المصادر من المتعدى واللازم ومعانيها »

القَوْلُ فى أَبْنِيَةِ المصَادِرِ * وَفِعْلِهَا المُشْتَقّ مِنْهَا الصَّادِرِ

أمثلةُ الفِعْلِ الثّلاثى فَعَلاَ * وَاكْسِرْ وَقُلْ فَعِلَ وَاضْمُمْ فَعُلاَ

أَبْنِيةُ المصَادرِ : هِيَ أَمْثِلَتُهَا وَصِيَغُهَا ، وقُدّم المصدَرُ عَلى الفِعْلِ؛لأنّه الأصْلُ ، وَقَد تَقدّم بيَانُهُ(١) ، وَلِذلكَ [لَوْ](٢) لَمْ يكُن فِعْلٌ لم يتقدّم مصدَرٌ ، وقد يكُونُ مَصْدرٌ لَمْ يُشْتق مِنْهُ فِعْلٌ كَـ " وَيْحٍ " . وأمَّا " كَانَ " النّاقصةُ فالتّامّةُ هِيَ الأصْلُ ، وَلِذَلِكَ وَصفُوهَا بقولهم : " النَّاقِصَةُ " إِذِ النُّقْصَانُ لا يتصوُّر عَنْ غَيرِ تَمَامٍ ، فاعْرِفْهُ .

قولُهُ " المشتقّ منهَا " يُريدُ مِنَ المصَادرِ عَلَى رَأْى أهْلِ البصْرَةِ (١) .

قولُه " الصَّادر " صفةُ الفعلِ ، أَي : الصّادر عن المصدرِ ، وَالمصَدرُ محلٌّ لِصُدُورِ الفِعْلِ كَالْمَرْكَبِ لِمحلّ الرّكُوبِ ، وَالمقعَدِ لمحلِّ القُعُود ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ تعليلُ تَسْمَيةِ (٣) المصدَرِ بهذا الاسْمِ ، وَقَدَّمَ ذِكْرَ الفعْلِ عَلَى المصدَرِ ؛ لأنّ صِيَغَ الأفعَالِ مَحْصُورةٌ ، وَصِيَغَ المصَادرِ للثلاثىّ غيرُ مَحْصُورَةٍ ، وبَدأَ بالثّلاثىّ ، لأنه أَسْبقُ وُجُودًا منَ الرّباعىّ ، وَلخِفّتِهِ ، لقلّةِ (٤) حرُوفِه ، وَلِكَثْرَتِهِ فى الاستعمَالِ ، وَلِأنّ الغرَضَ بيَانُ المصَادرِ، ومَصَادرُ الثلاثىّ تُؤخَذُ سَماعاً،لكثْرةِ اختلافِهَا وتَعدُّدِ صِيغِهَا ، وهِىَ تَرْتقِى إلى اثْنينِ وَثَلاثين بناءً .

---

(١) انظر ٦١/١ فيما مضى .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " اسمية " .

(٤) (ف) " ولقلة " .

واحترزَ بقوله : " الثّلاثيّ " عن الربّاعي ، ولِلثُّلاثيّ ثلاثةُ أمثلةٍ وَهِيَ " فَعَلَ" بفتح العَينِ ، وَ " فَعِلَ " بكسرِهَا ، و " فَعُلَ " بضمِّهَا .

أمَّا " فَعَلَ " بفتح العينِ فيأتى مضارِعُهُ ـ ما لم يكن لامُه حَرفَ حَلْقٍ ـ علَى " يَفْعِلُ" بكسْرِ العينِ [١]، والكسرُ غيرُ ملتبسٍ ، وَلا يأتى مُضارعُه مفتُوحاً إلاّ إذَا كَان عَينُه ، أَوْ لامُه حَرفاً حَلْقياً ، وحُرُوفُ الحَلْقِ ستّةٌ وَهِيَ : الهمزةُ ، والهاءُ، والعينُ [وَالحاءُ][٢] والغينُ ،وَالخاءُ " ، وذَلِكَ نَحْوُ " قرأَ يقرَأُ ، سَأَلَ و يَسْأَلُ ، وَجَبَهَ يَجْبَه " [ووَهَبَ يَهَبُ] [٣] ، وسَمَحَ يسْمَحُ [وسَحَبَ يسْحَبُ] [٣] ، وركَعَ يركَعُ ، وذَعَر يذْعَرُ، (ودَمَغَ يَدْمَغُ ، وشَغَلَ يَشْغَلُ) [٤] ، وفَخَرَ يَفْخَرُ ، وملَخَ يملَخُ " فهذه أمثلةٌ بالأحُرفِ السّتَّةِ عَيْنَاتٍ ولاَمَاتٍ .

وَإنمّا فُتحتْ عَينُ المضارِعِ فيما فيه أَحدُ هذه الأحرف للمناسَبةِ بينَ حُروُفِ الحلق وَالفتْحَةِ ؛ لأنَّهمَا جَميعاً من الحَلْقِ ، وَليْسَ الفتْحُ بواجبٍ مَعَ هذه الأحرُفِ بلْ يجئُ على الأصْلِ نحو " دَخَلَ يدخُلُ ، ونَفَخَ ينفُخُ ، وَنَحتَ يَنْحُتُ " .

وَأَمَّا " فَعِلَ " بكَسْرِ العين فمضَارعُه بالفتْح غَالباً نحوُ " سَمِعَ يسمَعُ ، وفرِحَ يفرَحُ " [٥] ولم تكسر عينُ مضارعهِ إلاَّ فيما اعتلَّتْ فاؤهُ نحو "وَمِقَ يَمِقُ".

وهَذَا دليلٌ علَى أنَّ الأصْلَ فى مضَارعٍ " فَعَلَ " ـ بفتحِ العينِ ـ

---

(١) وذلك نحو ضرب يضربُ ،وجلس يجلِسُ ، ويأتى على " يفعُلُ " بضم العين سماعاً نحو : قتل يقتُل ، وخرج يخرُجُ .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) سقط فى الأصل .

(٤) فى الأصل " ودمع يدمع ، وسعل يسعل " تصحيف .

(٥) لمَّا كانَ يأتى متعديًا ولازمًا مثل له بالمتعدى وهو سمع ، وباللازم وهو فرح .

الكسْرُ ؛ لأنّه لمَّا كَانَ ماضيه " فَعَلَ " ـ بفتح العَين ـ كانَ أَصْلُ مُضارعه أَن يكسرَ لِتقَعَ المخالَفةُ بينَ عَيْنِ المَاضي وَعَيْنِ المضارعِ /فلمّا فتحُوا العَينَ فى ٢٢٧/ أ مُضارع " فَعِلَ " - بِكَسْرِ العَينِ ـ كَانَ الأولى أن يكُونَ مُضارِعُ " فَعَلَ " ـ بفتحِهَا - عكْسَهُ .

وَقَدْ جاءَ الضّمُّ فى مضارِع " فَعِلَ ـ بكسر العين ـ شاذًّا نحو "فَضِلَ يَفضُلُ " ، وقِيلَ : هُوَ من تداخُلِ اللّغتَين (١) .

وَأَمَّا " فَعُلَ " - بضمّ العينِ - فَلمْ يأتِ مُضَارِعُهُ إلاَّ " يَفْعُلُ " بضمّ العَينِ نحو " عَظُمَ يَعظُمُ ، وَكَثُرَ يكثُرُ " (٢) .

[مصادر الثلاثي]

فَعَلَ يَفْعِلُ من المُعَدّى ... له مَصَادرٌ تُعَدُّ عَدًّا

ضَرْبٌ ، وَقِيلٌ سَرِقٌ وَغَلَبُ ... سَرِقَةٌ غَلَبَةٌ وَكَذِبُ

وَحِمْيَةٌ حِمَايَةٌ لَيَّانُ ... وَمِثْلُهُ الحِرْمَانُ وَالغُفرَانُ

قولُه " فَعَلَ يَفْعِلُ " (٣) يريدُ بفتْح العَين فى الماضى وَكَسْرِهَا فى المضَارِع.

وَاحترزَ بقوله " يَفْعِلُ " (٤) عن " يَفْعُلُ " بضم العين نحو " شَكَرَ يشكُرُ " . وَاحْترزَ بقوله " من المعدىّ " عن الّلازم ؛ فإنّ له مَصَادرَ تختصُّ به .

قولُه " لَهُ مَصَادَر تُعدُّ عَدًّا " يريدُ لِـ " فَعَلَ يَفْعِلُ " الّذى ذَكَر ، وَإنمّا قَالَ

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٠ ، وشرح الشافية ١/١٣٤ ـ ١٣٦ .

(٢) وَهُوَ لازمٌ ؛ لأنه موضوع للطبائع والغرائز التى لا تتوقف إلا على فاعلها " عن شرح ابن القواس ١٢٩٣.

(٣) قوله " فعل يفعل " سقط من (ف) .

(٤) قبله فى الأصل كلمة " من " والواجب إطراحها .

" تُعَدُّ عَدًّا " ؛ لأنَّ معرفةَ مصَادِرِ الثلاثى تُؤخذُ من اللّغة لكثرة اختلافها ودخُولِ بعْضِهَا علَى بَعضٍ ، فمعرفتُها من الُّلغةِ أَبلغُ من معرفتِهَا من [1] النّحوِ ، لكن[2] حاصِلُ أَمْرِ النحوىّ أَن يبيّنَ أَنَّ المثَالَ الفلانيَّ من الفعْلِ يكثرُ فى مصدرِ[3] البناءِ الفلانيّ وَيقِلُّ مَعَ غيرهِ ، وَأَمّا الحَصْرُ فلاَ سبيلَ له عليه إلاّ من اللُّغَةِ ، وَقَد ذَكرَ لمصدَرِ هَذا المثَّالِ من الفعلِ اثنى عَشَر بناءً .

أَوَّلُها : " فَعْلٌ " ـ بفتح الفَاءِ وسكُونِ العينِ ـ نحو " ضَرْبٍ " وهو الأصْلُ فى المصَادِرِ؛ لرجوعِهَا إليه عندَ دُخولِ تاء التأنيث عليه نحو " ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ " ، وَالمرّةُ الواحدةُ هِيَ الأصْلُ ، ومَا زَادَ عليَها فَرْعٌ [4] .

وَالثَّانى " فِعْلٌ " ـ بكسر الفَاءِ مَع سُكون العينِ ـ وَمثَالُهُ " قِيلٌ " [5] حكَاهُ ابْنُ السَّراج [6] بكسر الفاءِ [7] ، وصاحبُ الأرجوزةِ – رحمه اللّهُ – قد نَظمَ لفْظَ ابنِ السّراجِ لفْظةً لفْظةً فى هذا البَابِ ، وَبابِ جَمْعِ التَّكسيرِ ، وفى غيرِهمَا أيضًا ، وهُوَ [مَصْدَرُ قَالَهُ] [8] البَيعَةَ ، وَلم أسمعْ فيه الكسْرَ من ثِقَةٍ ، وَالَّذِي أَعرِفُهُ " قَيْلٌ " [9] بفَتْحِ [10] الأوَّلِ .

---

(١) (ف) " إلى " تحريف .

(٢) فى (ف) " لأن " .

(٣) فى (ف) " المصدر " .

(٤) وزاد السيرافى " لأنه أخف الأبنية " .
انظر السيرافى النحوى ٦٤ .

(٥) مصدر قاله البيع بمعنى أقاله .

(٦) ينظر الأصول فى النحو ٣/ ٨٦ ، والمخصص ١٤/ ١٢٧ .

(٧) قال ابن القواس ١٢٩٤ : " وقد جاء الفتح فى أوله ، وهو الأعرف " .

(٨) مكانه فى الأصل بياض ، ولم أجده فى (ف) فأكملته من شرح ابن القواس

(٩) (ف) " كمل " تحريف .

(١٠) انظر المخصص ١٤/ ١٢٧ .

الثالث " فَعِلٌ " (١) بفتح الفاءِ وَكسْرِ العينِ نحو " سَرَقَ سَرِقاً " ، وَبفتْح عَينه أيضًا .

الرابعُ : " فَعَلٌ " بفتح الفاءِ وَالعَينِ نحو " غَلبَ غَلَباً " .

الخامس " فَعِلَةٌ " بفتح الفاء وكسرِ العين نحو " سَرِقَةٍ " .

السادس : " فَعَلَةٌ " بفتح الفاء وَالعين نحو " غَلَبَةٍ " .

السابع : " فَعِلٌ " بفتح الفاء وَكَسْرِ العَينِ نحو " كَذِبٍ " (٢) .

الثَّامِنَ " فِعْلَةٌ " بكسر الفاء وسكُونِ العين نحو " حَميتُ المرِيضَ حِمْيَةً " .

التاسِعُ " فِعَالَةٌ " بكسر الأوّلِ نحو " حَميتُ المكَانَ حِمَايَةً " ، فرَّقُوا بينهما لاختلاف البناءين (٣) لاتفاقهما فى المعنَى ، وَهُوَ : المنعُ .

العاشِرُ " لَيّانٌ " وَهُوَ المماطلةُ ، قَالَ الشاعرُ :

تُطيلِينَ لَيَّاني وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ ... وَأُحْسِنُ يَا ذاتَ الوِشَاحِ التَّقَاضِيا (٤)

وَوزنُه " فَعْلانُ " بفتح الفــاءِ وَســكُونِ العين ، وَأنكرَ المَبرّدُ (٥) هَذَا البنـاءَ فى المصدَرِ وَقَال : إنمّا يأتى مضمُوماً كَالغُفْرانِ ،/ أَوْ مكسُوراً كَالحِرْمَانِ ، وَقَدْ ٢٢٧ / ب رُوِىَ بكسْرِ الأوّلِ ، وَقِيلَ مَعَ أَصْلِهِ ، وَإِنَّما رَفَضُوهُ لثقله مع اليَاءِ المشدّدةِ ، قَالَ

---

(١) سقط فى (ف) .

وهو فى أصول ابن السراج (فَعَل) بفتح العين ، ومثل لمكسور العين بقوله " كذب " .

(٢) كتب أمامه فى الأصل بخط مغاير " السابع تكرار " ، وهو كذلك حيث تكرر مع الثالث ،والأولى أن يمثل لـ " فعال " نحو ضرب الفحل الناقة ضِرَابًا : أى : نكحها ، وقد تابع ابن القواس النيلي في هذا التكرار .

(٣) فى (ف) " التباين " تحريف .

(٤) البيت لذى الرمة

انظر ديوانه ٢/ ١٣٠٦ بلفظ " تسيئين " ، والاشتقاق ٢٥ ، وشرح القصائد السبع ٧٤ ، وابن يعيش ٤/ ٣٦ ، ٦/ ٤٥ .

(٥) نص عليه ابن يعيش ٦/ ٤٥ .

مَبْرمانُ (١) : أَصْلُه " فَعَلانٌ" بفتْحِ العَينِ ثُمَّ سُكِّن (٢) وأُدْغِم .

الحادي عشر : " فِعْلانٌ " بكسرِ الفاءِ وَسُكونِ العَينِ [نحْوُ](٣) " حَرَمْتُهُ عطَاءَهُ حِرْمَاناً " .

الثانى عشر " فُعْلانٌ " بضمّ الفاءِ وسكُونِ العَينِ نحو " غَفَر ذَنْبَهُ غُفْرَاناً " .

فَعَلَ يَفْعُلُ شُكُورٌ وَحَلَبْ (٤) قَتْلٌ وَكُفْــرٌ وَكِتَـــابٌ لِكَتَبْ
حِجٌّ وَنِشْدَةٌ وَشُكْرَانُ خَنِقْ فَعِلَ يَفعَلُ الْمُعــدَّى قَدْ نُطِـقْ
فيه بَحِمْدٍ وَسَمَاعٍ وَعَمَــلْ شُرْبٍ وَغِشْيَانٍ سِفَادٍ فَكَمَلْ (٥)

قَدْ ذَكَرَ لمصدَر " فَعَلَ " بفتْحِ العَينِ فى الماضى وَضَمِّها فى المضارِع تسعةَ أَبْنِيةٍ :

أَوَّلُها : " فُعُولٌ " نحْوُ " شُكُورٍ " ، وَهذَا البناءُ بَابُه (٦) اللاَّزِمُ نحو " دَخَلَ دُخُولاً " ، وَلِذلكَ قِيلَ : إِنَّ " شُكُوراً " جَمْعُ " شُكْرٍ "(٧) ، وَالصَّحيحُ أَنَّه مصدرٌ ذَكَرَهُ (ابنُ السَّرَّاجِ) (٨) ، وَصاحبُ الأرجُوزةِ ينظمُ (٩) لفظَـه بعيْنِـهِ مِنْ غير

---

(١) هو أبو بكر محمد بن على أخذ عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه الفارسى والسيرافى . له شرح كتاب سيبويه لم يتم ،وشرح كتاب الأخفش ، توفى سنة ٣٤٥ هـ .
انظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٨/ ٢٥٤ ، وبغية الوعاة ١ / ١٧٥ .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) سقط فى الأصل .

(٤) ويروى " جلب " بالجيم ، وسيذكرها الشارح .

(٥) يقول الشريشى فى شرحه جـ ٢ لوحة ٢٤٠ : " فقوله " فكمل " يريد به كمل الفعل المتعدى بمصادره واستوفاها إلاّ ما كان فيه حرف حلق وقد ذكره بعد " .

(٦) فى النسختين " بانه " تصحيف من الناسخين .

(٧) فى (ف) " شكور " تحريف .

(٨) فى النسختين " ابن الأنبارى " تحريف من الناسخين ، وقد مر قبل قليل أن الشارح ذكر أن الناظم قد نظم لفظ ابن السراج بعينه ، ثم أكد ذلك هنا ، وانظر الأصول فى النحو ٣/ ٨٧ .

(٩) فى (ف) " نظم " .

تغيرٌ ، وقد جاء في المتعدّى نحوُ " جَحَدتُه جُحُودًا " (١) ، يقالُ : " شَكَرَهُ يَشْكُرُه شُكُورًا " (٢) ، ويَحتَمِلُ أن يكُونَ المتعدّى بحرفِ الجرِّ نحو " شَكرتُ لهُ " .

الثانى : " فَعَلٌ " - بفتح الفاءِ والعَينِ - كقوله " حَلَبٌ " بالحاءِ غيرِ المعجَمَةِ يقالُ : " حَلَبَ النّاقَةَ وَالشّاةَ يَحلِبُهَا حَلَباً " ، وقد رواه قومٌ بالجيمِ (٣) يُقالُ : جَلَبْتُ الشّئَ ، إذَا جئتَ به [جَلَباً] .

الثالث : " فَعْلٌ " بِفتح الفاء وسُكون العين - نحو " قَتْلٍ " ، وَهُو الأصْلُ لرجُوع الكُلِّ في بنَاءِ (٤) المرَّة الواحدَةِ إليه نحو " حَلَبَ حَلْبَةً " .

الرابعُ : " فُعْلٌ " بضمّ الفاءِ وسُكون العين - نحو " كَفَرَ كُفْرًا " .

الخامسُ : " فِعَالٌ " - بَكسر الفَاء - نحو " كَتَبَ كِتَابًا - وكِتَابةً وَكَتْباً ، قولُه " وكِتابٌ لِكَتَبْ " يُريدُ : وَكِتَابٌ مَصدرٌ لـ " كَتَبَ " .

السَّادس : " فِعْلٌ " - بكَسْرِ الفَاء [وسكُونِ العَينِ] نحو " حَجَّ يَحُجُّ حِجاًّ " ، وجَاءَ بالفَتْحِ (٥) .

السَّابعُ : " فِعْلَةٌ " - بكَسرِ الفاءِ وسكُون العَينِ - كَنِشْدةٍ من قولهم: نشدْتُ الضَّالَةَ : إذَا طلَبتُهَا .

الثامن : " فُعْلاَن " - بضمّ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ - نحو " شَكَرَ شُكْرَانًا " .

التّاسعُ : " فَعِلٌ " - بفتح الأوّل وكسرِ الثانى - يقالُ: " خَنقَهُ يَخْنُقُهُ خَنِقًا ".

وَلمّا فرَغ من ذِكْرِ مَصَادرِ الْمُتَعَدّى من " فَعَلَ " - بفتْحِ العَينِ - أَخَذَ يَذْكُرُ

---

(١) الكتاب ٤/ ٥ .

(٢) انظر المخصص ٤/ ١٢٨ ،واللسان فى " شكر " .

(٣) منهم ابن الخباز فى شرحه ١٢٢ / أ .

(٤) فى النسختين " البناء المرة " والصواب ما أثبت .

(٥) انظر اللسان فى " حج " ، والبحر المحيط ٣/ ١٠

قال أبو حيان :"وهما لغتان ، والكسر لغة نجد ، والفتح لغة أهل العالية "

مصَادرَ المتعدّى من " فَعِلَ " بكسر العين فى الماضى وَفتحِها فى المضَارِع ، وقد ذَكرَ لمصدر المتعدّى منه ستةَ أبنيةٍ :

أولُها : " فَعْلٌ " ـ بِفتح الأول وسكون الثّاني ـ نحو " حَمِدَهُ حَمْدًا " وَهُو الأصْل ؛ لما ذكرنا .

الثانى : " فَعَالٌ " – بفتح الفَاءِ (١) نحو " سَمِعَ سَمَاعًا " ، والسَّمْعُ : الأُذُنُ ؛ لأنهَّا يُسمعُ بها ، وَالسَّمْعُ : القبُولُ .

الثالث :[" فَعَلٌ "](٢) – بفتح الأوّلِ والثانى – نحو " عَمِلَ عَمَلاً " .

الرابع : " فُعْلٌ " – بضمّ الفاء وسكون العين – تحو " شُرْبٍ وَشُغْلٍ " .

الخامس : " فِعْلان " – بَكسْرِ الفاءِ وَسُكون العَينِ نحو " غَشِيتُهُ (٣) غِشْيانًا " إِذا أَتيتَهُ وَجِئْتَهُ ، وَيكنى به عن الوقَاعِ .

السادسُ : " فِعَالٌ " – بكسر الفاء – نحو " سِفَادٍ " ، يقالُ : " سَفِدَ الذّكرُ الأنثَى سفَادًا " (٤)

وَلَمْ يذكر " فَعْلَة " – بَفتح الفاءِ وسكون العين – نحو " رَحِمَهُ رَحْمَةً " ولاَ يُرادُ بهِ /المرَّةُ الواحدةُ ، وَيقالُ فيه : " رَحَمَةً " بِتَحريكِ العَينِ (٥) ، وَيقالُ :لأجل ١٢٢٨أ/ حَرف الحَلْقِ " (٦)

وَ " فِعْلَة " بكسْرِ (٧) الفَاءِ وسكُون العَين نحو " خِلْتُهُ خِيلَةً ، وَ " خِفْتُهُ خِيفَةً ، ولم يذكر " فُعُولاً " نحُو " لزِمْتُهُ لُزُومًا " .

---

(١) (ف) " بفتح العين والفاء " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين " غشيه " والصواب ما أثبته ليتسق مع ما بعده .

(٤) أي : نكحها .

(٥) انظر الكتاب ٤/٩ .

(٦) قاله ابن الخباز فى شرحه لوحة ١٢٢ .

(٧) فى (ف) " بفتح " تحريف .

فَعَـــلَ يَفْعَلُ بحَـرْفِ الحلْـقِ * تَفْتَـــحُ مُسْتَقْبَلَـــهُ فــي النُّطْـــقِ
كَمثْـلِ يَسْأَلُ سُـؤَالاً ونَصَـحْ * نَصَاحَةً نَصِيحةً [1] نُصْحاً أصَحْ

هَهُنَا رَجَعَ إِلَى " فَعَلَ " بِفَتْحِ العَينِ فى المَـــاضِى وَعيْنُهُ أَوْ لامُـهُ حَـرْفُ حلْقٍ ، تَقدّمَ ذِكْرُ حرُوفِ الحلْقِ بِأَمْثلتِهَا، وَقدْ ذَكرْنَا علَّةَ فتْحِ عَيْنِ المسقْبلِ في صَدْرِ البَابِ لِلْمُشاكَلةِ الّتى بيْنَ الفـتْحةِ وحُروفِ الحلْقِ مِن جِـهَةِ اتّفـاقِـهمَا فى المخْرَجِ [2].

وَقولُه " تَفْتَحُ مُستَقْبَلَـهُ " يُرِيدُ عَيْنَ مُسْتَقْبَلِه ، فَحذَفَ المُضَافَ لِدَلَالةِ تمْثِيلِه بِقَولِه " يَسْأَلُ " علَيْهِ .

وَقدْ ذَكرَ لِمَصْدَرِ المتعدّى مِنْهُ أَرْبعَةَ أَمْثلةٍ ،وَلمْ يَقُلْ " فَعَلَ " بحـرْفِ الحلْقِ المتـعـدّى " ؛ لِأَنَّ كَلامَـهُ فى التـعـدّى مِن سَـائِرِ ضُـروبِ أَبْنِيَـةِ الأفْـعَـالِ الثّـلاثيّـةِ المجرّدةِ مِن الزّيادةِ .

فأوّلُ الأمثلةِ " فُعَالٌ " ـ بضم الفاءِ ـ كَسَأَلَهُ سُؤَالاً .

وَثانِيهما " فُعْلٌ " ـ بضمّ الفاءِ وسكُونِ العَينِ – كَنَصَحَهُ نُصْحاً .

وَثالثُها " فَعَالَـة " ـ بفتْحِ الْفَاءِ [3] ـ نحْوُ " نَصَحَهُ نَصَاحَةً" .

وَرَابعُـها " فَعِيلَةٌ " نحْوُ " نَصَحْتُهُ نَصِيحَـةً " ،وَأَكْثرُهَا قولُهم : نَصَحْتُهُ نُصْحًا ،وَلذِلِكَ أَشَارَ إِليْهِ بقوله : « أَصَحْ » [4] .

(١) فى معظم الشروح " نصيحة نصاحاً " .

(٢) انظر ٥١٩/٢ فيما تقدم .

(٣) فى النسختين " العين " تحريف .

(٤) في شرح ابن القواس ١٢٩٦ " وإنما لم يفتح إذا وقع حرف الحلق فاء نحو : أمر يأمر ، وعصب رأسه يعصبه ، لأن الفاء تقتضى الانتقال من [علو إلى سفل] وهو سهل ، بخلاف اللام ، فإن الانتقال من الضمة والكسرة إليه يقتضى الانتقال من سفل إلى علو ، على العكس من الفاء ، وفيه مشقة" .

مَصدرُ غيرِ المُتعدِّى أطرَدَا * فيهِ الفُعُـولُ كالجلُـوسِ وَرَدَا

فيهِ مُزَاحٌ ضَحِكٌ فِسْقٌ حَرَدْ * مُكْثٌ نَبَاتٌ نَدَمٌ (١) عَجْزٌ وَرَدْ

لمّا فَرَغَ من ذكرِ مَصَادرِ المُتَعدّى من الثّلاثي أَخذَ فى ذكرِ مصَادرِ غيرِ المُتَعَدّى ، وقد جَمَعَ فى غيرِ المتعدّى مصَادِر : " فَعَلَ " بفتح العَين ، وَ " فَعِلَ " بكَسْرِهَا،[أمَّا الأول وَهُوَ " فَعَلَ يفْعِلُ " بفتْحِ العَينِ فى الماضِى وكَسْرِهَا فى المضارع] (٢) فقد اطّردَ فى مصدرِه " الفعُولُ " كالجُلُوسِ وبَابهِ فى غيرِ المتعدّى .

الثانى " فَعْلٌ " بفتح الفاءِ وسكُون العَينِ نحو " عَجَزَ يَعجِزُ عَجْزًا " .

وَقَدْ جَاءَ علَى " فُعَلٍ " [نحوُ](٣): سَرَى يَسْرِى سُرًى ، وَهَدَى يَهْدِى هُدًى " ، وعَلَى " فَعَلٍ " بفتح الفَاءِ وَالعَينِ نحو " حَلَفَ يحْلِفُ حَلَفاً " - بوزن " سَرَقٍ " فى المتعدّى - ، و " فَعِيلٍ " كَالصَّهيلِ ، وَالضّجيج .

فَإن كَانَ المضَارِعُ منه علَى " يَفعُلُ " بضمّ العَينِ (٤) فَمصْدَرُهُ على ضُرُوبٍ :

أولُها " فُعُولٌ " كقعَد قُعُوداً ، وَ " يفعُلُ " بضمّ العين فى غَيرِ المتعدّى أَكْثرُ من " يَفعِلُ " بكسْرِهَا .

وَالثّانِي : " فَعَالٌ " كَنَبَت نَبَاتاً .

وَالثّالثُ : " فُعَالٌ " بضمّ الفَاءِ كَنَعَس يَنعُسُ نُعَاسًا " ، وَهُوَ كَثيرٌ فى الأصْوَاتِ كالصُّرَاخِ .

---

(١) فى الأصل " عدم " تحريف .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " النون " تحريف .

الرابع : " فَعْلٌ " بفتح الفاء وسكون العَين نحو " سَكَتَ يسكُتُ سكْتًا " .

الخامسُ : " فِعْلٌ " بكسْر الفاء وسكون العين نحو "فَسَق يَفْسُقُ فِسْقًا"، وجاء " يَفْسِقُ " بكسْر العينِ .

ولم يذكر صاحبُ الأرجوزة لـ " فَعَلَ يَفعُلُ " - بضمّ العين فى المضارِعِ (سِوَى ثلاثةِ أَبْنِيَةٍ) [1] وهِيَ[2] " فِسْقٌ ، ونَبَاتٌ ، ومُكْثٌ " نحو : مكثَ يمكُثُ مُكْثًا ، بضمّ الفاء وسكُون العينِ .

وأمَّا قولُه " وَردَ فيه مُزَاحٌ " يعنى فى " فَعَلَ " بفتح العينِ / فى الماضي ٢٢٨/ ب وفِي المضَارِعِ ؛ لأَجْل حَرفِ الحَلْقِ ، وجاءَ فيه " فَعَالٌ " بفتْح الفاءِ نحْوُ "ذَهَابٍ "، وعلَى " فُعُولٍ " كذُهُولٍ ونُهُوضٍ .

وأمّا " فَعِلَ " بكسْرِ العَينِ فى الماضِي وفتحِها فى المضَارِع فقد ذكرَ لمصْدرِه ثلاثةَ أَبْنِيةٍ :

أوّلُها : " فَعِلٌ " بفتح الفاء [3] وكسْرِ العَينِ نحو " ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكًا ".

الثانى " فَعْلٌ " بفتْحِ الفَاءِ وسكُونِ العَينِ نحو " حَرِدَ يَحْرَدُ حَرْدًا "[4]

وَإنَّما حَرّكَ صاحبُ الأرجُوزة عَينَه لإقَامَةِ الوزْنِ [5] .

الثالث " فَعَلٌ " بفتح الفاء والعَينِ نحو " نَدِمَ يَندَمُ نَدَمًا " .

وَيَحْتَمِلُ قَولُهُ : " مُكْثٌ " أن يكُونَ (من بَابِ " فَعُلَ ") [6] بضمّ العَينِ فى

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) (ف) " وهو " تحريف.

(٣) (ف) " الهاء " تحريف .

(٤) حرد - كسمع - : غضب .

(٥) قال ابن القواس ١٢٩٧ " وقيل جاء فيه " حردا " بفتح الراء " .

(٦) سقط فى (ف) .

المَاضي والمضارِع (١)، وَالصَّحيحُ هُوَ الأوّلُ ؛ لمجئ اسم الفَاعلِ منه علَى "فَاعلٍ" نحو " مَكَثَ فَهُوَ ماكِثٌ " ، فيَكونُ - عَلَى جَعْلِه من بَابِ " فَعُلَ " بضمّ العَينِ - قَدْ جَمعَ ضُرُوبَ المصَادرِ مِنْ أَبْنيةِ الثلاثيّ المجرّدِ من الزّيَادة .

وَيَأتى مَصدَرُ "فَعُلَ " بضمّ العين علَى تِسْعَةِ أَبْنيةٍ :

[الأول] : "فَعَالٌ" كَجَمُلَ (٢) جمَالاً "

وَ [الثَّاني] " فَعَالةٌ " ، كقَبَاحةٍ .

وَ [الثالث] : " فُعْلٌ " كحُسْنٍ .

و [الرابع] : " فَعْلٌ " بفتح الفَاءِ كَظَرْفٍ .

الخامسُ " فَعَلٌ " كَشَرَفٍ .

السادسِ : [فِعَلٌ] (٣) بكسر الفاءِ - كَالكِبَرِ ، وَالعِظَمِ .

السَّابعُ " فُعُولَةٌ" كَسهُولةٍ وَقُبُوحَةٍ .

الثَّامنُ : " فُعْلَةٌ " [نحْوُ] " كَثْرَةٍ " .

التَّاسِعُ : " فُعْلَةٌ " بضمّ الفاءِ وسكون العَينِ نحو " كَدُرَ الماءُ كُدْرَةً " .

[مصادر الرباعى]

وَللرُّبَاعِــي مِثَــالُ فَعْلَــلاَ * مصدَرُه فَعْلَلَــةٌ كَشَمْلَــلاَ

وَمِنْهُ مُلْحَقٌ بِــهِ كَجَهْــوَرَا (٤) * حَوْقَلَ مِثْلُهُ كَذَاكَ بَيْطَــرَا

وَمِنْهُ ذُو التَّضْعيفِ وَهْوَ فَعَّلاَ * مَصدرُهُ التَّفْعيلُ ثُمَّ أَفْعَـلاَ

مَصدرُهُ الإِفْعالُ ثُـمَّ قَالُـوا * فَاعَلَ مِنْهُ المَصْدَرُ الفِعَـالُ

(١) وهو ما ذكره ابن الخباز فى شرحه لوحة ١٢٢ .

(٢) فى الأصل " كجمال " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " كجوهر " .

لمّا انْقَضَى ذِكْرُ مسائِلِ الثلاثيّ أَخَذَ في بيَانِ مصَادرِ الرُّباعيّ وهِيَ قِياسيّةٌ بخلافِ مَصادرِ الثّلاثيّ ؛لأنَّ صِيَغَ الأفْعالِ فيمَا زَادَ على الثَّلاثةِ لَا تَخْتلفُ (كاخْتِلافِ الأفْعَالِ الثُّلاثيّةِ ، بَلْ يَجْرِي الماضِي والمضَارِعُ فيمَا زَادَ على الثَّلاثَةِ) (١) عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحدٍ .

قولُه : للرُّباعِيّ مِثالُ فَعْلَلاَ " يريدُ للرُّبَاعيّ الأصُولِ ، ولمّا كَانَ عَلى ضربينِ أَصْلٌ وَزَائدٌ مَثّلَ بالأمرَينِ ، وَلمّا كانَ الزّائدُ على ضربَينِ ملْحقٌ بالرُّباعيّ ، وَغيرُ مُلْحَقٍ مَثّلَ أَيضًا بالأمرَينِ .

فالرُّبَاعيُّ الأصُول " فَعْلَلَ " كـ « دَحْرَجَ » ، وَلهُ مَصْدرَانِ " فَعْلَلَةٌ " كَدَحْرَجَةٍ ، وَ " فِعْلالٌ " كَدِحْرَاجٍ (٢) .

قالَ أَبُو عليٍّ : وَهُوَ الأصْلُ (٣) ، وَ " الهَاءُ " في " دَحْرَجَةٍ " عِوَضٌ عن ألفِ " دِحْرَاجٍ " (٤) ، وَيأتِي في المضَاعَفِ الفَاءِ (٥) كَزِلْزَالٍ بِفتْحِ الفَاءِ وَكَسْرِهَا ، قَالَ الراجزُ :

سَرْهَفْتُه مَا شِئْتَ من سِرْهَافِ (٦)

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) وقيل : إن " الفعلال " لم يسمع فى مصدر " دحرج " ، انظر السيرافي النحوى ٢٢٤ ، وابن يعيش ٦/ ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) قال فى التكملة ٢٢٠ :" والأصل الكسر " .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٨٥ ، والسيرافى النحوى ٢٢٤.

(٥) فى الأصل " ألفا " تحريف .

(٦) قائله العجاج ، وقبله :

قنازعاً من زغب خِفَافِ . ديوانه ١١١ بلفظ :

سرعفته ما شئت من سرعاف .

وهو فى المنصف ١/ ٤١ ،وابن يعيش ٦/ ٥٠ ، والضمير فى البيت يعود إلى رؤبة .

وَمعْنَى " سَرْهَفْتَهُ " أَحْسَنْتَ غذَاءَهُ ونَعّمتَه (١) .

وأمّا " شَمْلَلَ " فَليسَ من الرُّباعيّ الأصْلِ بلْ هُوَ مُلْحَقٌ به (٢) ، وَإنّما مثّلَ بِـ " شَمْلَلَ " وَهُو مُلْحَقٌ بالأصْلِ ؛ لأنّ الحرْفَ الزّائدَ فيه (٣) للإلحَاقِ من جنْسِ الحَرْفِ الأصلي الَّذي هُوَ لاَمُ الفِعْلِ ، وَلِذَلكَ يُوزَنُ بلفظِ وَزْنِ الأصْلِ فيُقَالُ : وَزنِ " دَحْرَجَ " : " فَعْلَلَ " ، وَوَزنُ " شَمْلَلَ " " فَعْلَلَ " يقَالُ : " شَمْلَلْتُ الرَّجلَ " إذا أَلْبَسْتَهُ شَمْلَةً (٤) .

قولُهُ " وَمِنْهُ مُلْحَقٌ بهِ " يُريدُ بالرُّباعيّ ، وَالمُلْحَقُ بهِ ستّةُ أَبْنِيَةٍ ، وَقَد ذَكرَ منها أَرْبعةً :

[الأول] " فَعْلَلَ " كَشَمْلَلَ ، وَقد فَسّرنَاهُ . ٢٢٩ / أ

الثّانى " فَعْوَلَ " (٥) كَجَهْوَرَ ، وَهُو من الجَهْرِ ، وَهُوَ العُلُوّ والارْتِفَاعُ ، يُقَالُ : صَوْتٌ جَهْوَرِيٌّ : أَيْ : عَالٍ (٦) .

الثالث " فَوْعَلَ " كَحَوْقَلَ ، يُقَالُ : " حَوْقَلَ الرّجُلُ " إذا ضَعُفَ عن النّساء ، وقد يُسْتَعْمَلُ فى كلِّ مَا أَدبرَ ، قَالَ الراجزُ :

يا قَوْمُ قَدْ حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ
وَشَرُّ حِيقَالِ الرّجَالِ الْمَوْتُ (٧)

---

(١) انظر شرح الديوان ١١٢ .

(٢) فى الأصل " فيه " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) الشملة : كساء دون القطيفة يشتمل به ، وانظر المنصف ٣/ ١٣ .

(٥) فى النسختين " فعلل " تحريف .

(٦) ينظر المنصف ١/ ٣٩ ، واللسان فى (جهر) .

(٧) ينسب الرجز إلى رؤبة
انظر ملحقات ديوانه ١٧٠، وهو فى المقتضب ٢/ ٩٦ ،وشرح الملوكى ٦٦ ، والصحاح ، واللسان ، والتاج (حوقل) .

الرابع "فَيْعَلَ" كَبَيْطَرَ ، يُقَالُ: "بَيْطَرَ البيطَارُ الدَّابَّةَ "إذَا شَقَّ جِلْدَهَا لِيُداوِيَها[1] ، وَ " وبطَرتُ الجُرْحَ " إذا شققته ، وَ " البَطْرُ " : الشّقُّ .

الخامس [" فَعْلَى " كَسَلْقَى] [2] يقالُ : " سَلْقَيْتُهُ سَلْقَاةً " إِذَا أَلقيتَهُ على قَفَاهُ[3] .

السَّادسُ [" فَعْنَلَ " يُقَالُ] [4] : " قَلْنَسْتُهُ قَلْنَسَةً " إذَا جَعلتَ القَلَنْسُوةَ فِى[5] رأسِه ، وَقيلَ : " قَلْسيتُهُ قَلْسَاةً " [6] .

وَالدّليلُ أَنَّ هَذِهِ الأَمثلة ملحقةٌ بـ " دَحْرَجَ " مُوافَقَةُ مَصْدَرِهَا لمصدرِه ، وَهُوَ مجيئُهُ على " فَعْلَلَةٍ " ، يقال "جَهْورةٌ ، وَحَوْقَلَةٌ ، وشَمْلَلةٌ ، وبَيْطرَةٌ ، وَسَلْقَاةٌ ، وَقَلْسَاةٌ " ، وَأَصْلُ " قَلْسَاةٍ " "قَلْسَيَةٌ " فصَارَتِ اليَاءُ أَلِفاً ؛ لتحرّكهَا وَانْفِتَاحِ مَا قبلَهَا .

قولُهُ : " وَمِنْهُ ذُو التّضْعيفِ " .. إلى آخره يُرِيدُ وَمِنَ الرُّباعيّ بالزّيادةِ وَهُوَ غَيْرُ مُلْحَقٍ به لكنّه مُوازِنٌ للرّباعىّ فى الحَركَاتِ وَالسّكنات ، أَلاَ تَرَىَ أَنّ الثّانِيَ مِنْ " فَعَّلَ " سَاكِنٌ ، وَكَذَلِكَ " أَفْعَلَ " ، وَ " فَاعَلَ " كَمَا أَنَّ الثانِيَ من " دَحْرَجَ "

---

(١) فى النسختين " إذا شق جلده ليداويه " والصواب ما أثبته ، وانظر المنصف ١/ ٣٩ .

(٢) فى النسختين " سلقى " فقط .

(٣) انظر المنصف ١/ ٤١ ، ٣/ ١٤ .

(٤) إضافة للتوضيح ،

(٥) (ف) " على " .

(٦) البناء السادس فى النسختين هكذا " السادس قلسينه قلساة إذا .. ، وقيل : " قلنسته قلنسة " ، مع إسقاط المصدر الأخير من الأصل ، ولما كان توافق الشارح مع شرح ابن القواس كبيراً جداً تدخلت فى النص وأصلحته وفق ما فى شرح ابن القواس . ينظر ٢/ ١٣٠٠ ، والمنصف ١٣/٣٠ .

كَذَلِكَ ، وَالأوّلُ وَالثّالِثُ مَفْتوحَانِ ، وَهُمَا فى " دَحْرَجَ " كَذلِكَ ، وَهِيَ الأبْنِيَةُ الثَّلاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا .

قولُه " مَصدرُهُ التَّفْعِيلُ " يَعْني مَصْدَرَ المضاعَف العَينِ وَهُو مُطَّرِدٌ فيه ، وجاءَ له مَصدرَانِ - كَالرُّبَاعىّ المجرَّدِ - ، وَهُمَا " التَّفْعِيلُ وَالتَّفْعِلَةُ " نحو " كَرَّمَ تكريمًا وَتَكْرِمَةً " ، وَالأصْلُ أن يُقالَ فيه : " فِعَّالٌ " بتشْديدِ العَينِ ، وقد جاءَ ذلك فى قَوْلِه تَعَالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ (١) بتَشْديدِ العَينِ فى المصدَرِ كمَا كانت فى الفِعْلِ ، لكن زَادُوا التاءَ فى أوّلِه عِوَضاً من تضْعيفِ العَينِ ، وَالياءَ عِوَضًا من ألفِ " فِعَّالٍ " وَلأنَّ " فِعَّالاً " أَشْبَهُ بِدَحْرَاجٍ مَصْدَرِ الرُّبَاعيِّ المجرَّدِ من التَّضْعيفِ (٢) ، لأنَّ ثانيَهُ ساكِنٌ ومَا قبلَ آخره ألِفٌ ، وأمَّا قولهُم " تَكْلِيمًا " فَمُوازِنٌ لـ " دِحْرَاجٍ " فى أَنَّ ثانِيَهُ وَمَا قبلَ آخره ساكِنٌ .

وَأَمَّا "التَّفْعِلَةُ" فيكْثُرُ فى المعتلِّ ، وَيَقِلُّ فِيهِ " التَّفْعِيلُ " نحو " سَمَّى تَسْمِيَةً" ، وَ " عَزَّى تَعْزِيَةً ، لثقلِ اجتمَاعِ اليَاءَيْنِ فى " التّفعيلِ " إذَا قِيلَ : " عَزَّى تعزيًّا (٣) " ، وقد جاءَ :

فَهْيَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا (٤)

وَالبَابُ " تَنْزِيَةٌ " .

قولُهُ " ثم أَفْعَلَ " مَصْدَرُهُ الإفعَالُ " أَقُولُ : "إفْعَالٌ " كَإِكْرَامٍ مُوَازِنٌ لِـ "فِعْلَالٍ " كَـ " دِحْرَاجٍ " كَما أَنّ " أَفْعَلَ " موازنٌ " فَعْلَلَ " .

---

(١) سورة النبأ ٢٨ .

(٢) فى النسختين " التفعيل " .

(٣) فى (ف) " تعزية " تحريف

(٤) لم أقف على قائل هذا الرجز ، وبعده .

كما تُنَزّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

انظر الخصائص / ٣٠٢ ، والمنصف ٢/ ١٩٥ ، وشرح الشافية ١/ ١٦٥ .

قولُهُ :

فَاعَلَ منْهُ المصْـدرُ الفعَالُ

هذا البناءُ قد اَطَّرَدَ بِهِ الفِعَالُ ، وَالمفُاَعَلةُ " نَحْوُ " قَاتَلِ قِتَالاً وَمُقَاتَلَةً " ، وَالأصْلُ " فِيعَالُ " بقلْبِ الألِف التى فى الفعْلِ ياءً ، فَيُقَالُ " قِيتَالاً " لِيكونَ بوزْنِ "دِحْرَاجٍ " وَأمَّا « المُقَاتَلَةُ » ، فَهِيَ بلفْظِ المفعُولِ ؛ لأنّ المصدَرَ مفعُولٌ ، قَالَ سِيَبَويْهِ: جَعَلُوا المِيَم عَوضًا مِنْ ألفِ " قَاتلَ "،وَالْهَاءُ (١) عَوِضٌ (٢) من الألِفِ الَّتي قَبْلَ الَّلامِ ، وهَذا دليلٌ على أنّ الأصْلَ فى مصدَرِ « ضَارَبَ » "ضِيرَابٌ" ؛ لأنَّ العِوَضَ لاَ يكوُنُ إلاّ ممّا هُوَ الأصْلُ فى الاسْتِعْمَالِ .

---

(١) فى النسختين " والياء " تحريف صوابه من الكتاب ٤/ ٨٠ قال سيبويه : " وأمَا (فاعلت) فإن المصدر منه الذى لا ينكسر أبداً " مفاعلة " ، جعلوا الميم عوضًا من الألف التى بعد أول حرف منه، والهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف " ، وأنكر السيرافي عليه هذا ، ينظر حاشية الكتاب ٤/ ٨٠ .

(٢) (ف) " عوضًا " .

[مصادر الخماسِي]

وَلِلْخُماسِيِّ تَفعْلَلَ انْفَعَلْ تفَعَّلَ افعلَّ تَفاعَلَ افْتَعَلْ
تمثيلُ كُلِّهَا تَدَحْرَجَ انكَسَرْ تَكبَّرَ اربَدَّ (١) تعَاظَمَ اقْتَدَرْ
مَصدَرُهَا التَّدحْرُجُ انكِسَارُ تَكبُّرٌ اربِدَادُ اقْتِدَارُ

يُرِيدُ بالخُماسِيِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِالزِّيادةِ التى فيه ، إِذْ لا خُماسِيَّ فى الفِعْلِ أَصْلٌ ، وَقَدْ ذكَر لَهُ سِتَّةَ أَبْنِيَةٍ (٢) ، ثلاثةٌ مِنْهَا أَوَّلُهَا التّاءُ ، وثَلاثةٌ فى أولها هَمْزَةُ الوصْلِ .

فَالأَوّلُ مِمَّا فى أوّلِه التَّاءُ " تَفَعْلَلَ " وَهُوَ رباعيٌّ زِيدت فى أوّلِه التَّاءُ، وَكَذلكَ المُلحَقُ به نحو " تَجَلْبَبَ " إِذَا لَبِسَ الجِلْبَابَ ، وهِيَ المُلحَقَةُ ، ومنه " تَجَوْرَبَ " إذا لبس الجَوْرَبَ ، وَمِنهُ " تَشَيْطَنَ " إِذَا تَكَلَّفَ ذلك ، وَمِنهُ " تَسَهْوَكَ الشّيءُ " إِذَا أَدبَرَ وَهَلَكَ (٣) ، وَمِنْهُ " تَسَلْقَى " وَهُوَ مُطَاوِعُ(٤) [فَعْلَى ، نَحْوُ : سَلْقَيْتُهُ"] (٥) فَتَسَلْقَى " ، وَكَذلِكَ " تَقَلْنَسَ " .

---

(١) معنى (اربد) صار لونه إلى الغبرة
ينظر القاموس فى (ربد) .

(٢) ينظر شرح الشافية ١/ ٩٩ .

(٣) ينظر اللسان فى (سهك) .

(٤) قال ابن القواس فى شرحه لوحة ٢٧٨/ أ " والمطاوعة عبارة عن قبول المفعول أثر الفاعل وحصوله فيه نحو : كسرت الإناء فانكسر ولا يكون إلا حيث يقع علاج وتأثير الجوارح ، ولهذا لايقال: علمته فانعلم ، ولا : عدمته فانعدم ، لامتناع تحقق المطاوعةفيهما ، وأما قلته فانقال ، فجوازه بالنظر إلى تحريك اللسان " وانظر المطبوع من ١٣٠٤ بتحريفاته ..

(٥) مكانه فى الأصل بياض ، ولم أجده فى (ف) .

وَأَمَّا " تَفَعّلَ " فَمِثلُ " تَكَلَّمَ " .

وَأَكْثَـرُ مَا يَجِيُ فِيمَا يَتَـكَلفَهُ الإنْـسَانُ نـحْوُ " تَشَجَّعَ ، وَتَحَلَّمَ " ، وَكَذلكَ " تَكَبَّرَ " فى غَيْرِ صفَات اللّه تعَالى ، وَيَأْتي مُطاوِعًا لـ " فَعَّلْتُ " نحْوُ " قَطَّعتُهُ فَتَقَطَّعَ " ، وَبِمَعْنَى " أَفْعَلتُ " نحْوُ" تَيَقّنْتُ " بِمعْنَى " أيقَنْتُ " .

وَأَمَّا " تَفاعَلَ "[(١)] فَنحْوُ " تَمارَضَ " إِذَا أَظْهَرَ [(٢)] ذَلكَ ، وَمِثْلُه " تَجَاهَلَ " .

وَبَاقِي الأَمثِلَة فِيمَا لاَيَقَعُ إلاَّ مِن اثْنَيْن نحْوُ [تَقَاتَلَ] [(٣)] الرّجُلاَنِ " .

وَأَمَّا الثّلاثةُ التى فى أَوَّلِهَا هَمْزَةُ الوصلْ :

فَأولُهَا : " انْفَعَلَ " [(٤)] وَيَأتى مُطاوِعَ " فَعَلَ " نحْوُ كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ .

وَثَانِيهَا : . "افْعَلَّ " نحو " ارْبَدَّ " .

وَالثّالثُ : " افْتَعَلَ " نحو " اقْتَدَرَ " .

فَأَمَّا مَصادِرُ الثّلاثِة التى فى أَوّلِهَا التّاءُ فَعَلَى زِنَة أَفْعَالِهاَ لاَ فرْقَ بينَهُما إلاَّ ضَـمُّ عَيْنَاتِ المصادَرِ وَفَتْحُ عَيْنَاتِ الفعْلِ مَاضِيةً وَمُضَارِعةً وَالأمْرِ مِنْهُ ، فَعلوا ذلك ليحصُلَ الفرقُ بين المصدَرِ وَفعله إلاّ فيمَا كَانَ مُعتَلاًّ [(٥)].

وَأَمَّا الثّلاثةُ التى أَوائلهَا (هَمْزَةُ الوصلِ فَالفَرْقُ فِيهَا بينَ المصْدَرِ والَفعْلِ زِيَادةُ الألف قبلَ الآخرِ فى المصْدَرِ) [(٦)] .

قولهُ " التّدحْرُجُ " مَصَدرُ " تَفَعْلَلَ " .

---

(١) انظر شرح الشافية ١/ ٩٩ .

(٢) (ف) " أضمر " تحريف ،

(٣) إضافة يوجبها السياق ، وفى مكانها بياض بقدر كلمة فى الأصل .

(٤) فى الأصل " افتعل " تحريف ، وانظر شرح الشافية ١/ ١٠٨ .

(٥) وذلك نحو " التسلقى ، والتعدى " فإنه ينحى به نحو المنقوص ، عن الشرح مجهول المؤلف لوحة ١٩٤

(٦) سقط فى (ف) .

قولهُ " تَكَبُّرٌ " مَصدرُ " تَفعَّلَ " بتضعيف العَينِ .

وَأمَّا مَصدرُ " تَفَاعَلَ " فلمْ يذْكُرْهُ استغناءً عِنْهُ بِمَصْدَرِ " تَفَعْلَلَ ، وَتَفَعَّلَ " لموافقته لهما فى ضمّ عينه .

وَأمَّا قولهُ " انكسَارُ " فَمَصْدَرُ " انْفَعَلَ " .

وَأمَّا قولـهُ " اربِدادُ " فمصدرُ " افْعَلَّ " .

وَأمَّا قوله " اقْتِدارُ " فَمصدرُ " افْتَعَلَ " .

[مصادر السداسى]

وَللسُّداسيِ استفعَلَ افْعَنْلَى افعـالْ ... افْعَوْعَـلَ افْعَـوَّلَ مِنْهُ افْعِـوَّالْ (١)

كَاجْلَوَّذَ استَعْطَفَ وَاسلَنْقَى(٢) اشْهَابّْ ... وَاغْدَوْدَنَ اسحَنْكَكَ فَانْقَضَى البَابْ

يُرِيدُ بالسُّداسِيِّ : مَا كَانَ علَى سِتَّةِ (أحْرُفٍ) (٣) كُلُّها مِنَ الثُّلاثيِّ المزَيدِ فيهِ ، فَفي جَميعِهَا ثلاثُ زَوائد (٤) ، وَمَصادرُ هَذه الأَبْنِيَةِ ـ أَعْني مصَادرَ هَذه الأفعالِ ـ تُفَارِقُ الماضِيَ بِأَمْرينِ :

أَحَدُهُمَا : تَـغْـيِيرُ الحركَةِ، [وَهُوَ](٥) كَسْرُ(٦) الثَّـالثِ مِنَ المصـدَرِ.

---

(١) فى بعض الشروح " افعيعال " .

(٢) فى النسختين " واستلقى " تحريف .

(٣) فى النسختين " أمثلة " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) فى الأصل " وزائد " تحريف .

(٥) إضافة يوجبها السياق ، وهي فى شرح ابن القواس ١٣٠٦ .

(٦) فى (ف) " فليس " تحريف ، وفى الأصل " فكسر " والصواب ما أثبت .

[وَالثَّانِي: زِيَادَةُ الألفِ قَبْلَ آخرِهَا] ، نحو " اسْتِعْطَافٍ ، وَاسْتِلْقاءٍ وَاشْهِيبَابٍ ، وَاغْدِيدَانٍ ، واسْحِنْكَاكٍ ، وَاجْلِوَّاذٍ " .

وَيَأْتِي " اسْتَفْعَلَ " مع مَعَانٍ [1] :

أحدُهُما: الطَّلَبُ وَالاستدعاءُ نَحْوُ " استعْطَيْتُهُ " أَي : سَأَلْتهُ العَطيّةَ .

وَالثَّانِي : بِمَعْنَى [2] الإصَابَةِ نحْوُ " استعظمته " أَيْ: وَجدتُه عظيماً .

وَالثالث : بمعنى تَعَاطَى ذلك نحو " اسْتَكْبَرَ " بمعَنى تَكَبرَّ .

وَالرَّابعُ : أن يكوُنَ بمعنَى "أَفْعَلَ " نحو " اسْتَيْقَنَ " بمعنَى " أَيْقَنَ" .

الخامسُ : للتَّنَقُّل [3] مِنْ حَالٍ إلى حالٍ نَحْوُ "اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، وَاسْتَنْوَقَ / ٢٣٠/أ الجَملُ" إِذَا أَشْبَهَتْ حَالهُ حالَ النَّاقة .

وَقَدْ يَجِيءُ ولاَ يُرادُ بِهِ شيءٌ من هذه المعاني نَحْوُ " اسْتَرْجَعَ " [4] .

وَأمَّا " افْعَنْلَى " فنحو " اسْلَنْقَى " [5] [إِذَا اسْتَلْقَى] [6] على قَفاهُ .

وَأمَّا " افْعَالَّ " فَنحْوُ " اشْهَابَّ " فَأُدغِمَ الباءُ الأولى فى الثَّانِيَة؛ لاجْتماعِ المِثْلين ؛ لأنهّا زَائِدةٌ [لاَ] [7] لِلإِلْحَاقِ ، وَمعْنَى " اشْهَابّ " إِذَا أَخَذَ فى الشُّهْبَةِ وَلم يَقِفْ بَلْ هُوَ فى التَّزايُدِ ، وَالأَمْرُ مِنْهُ بِنونِ التَّأكيد " اشْهَابَّنَّ يا رجُلُ ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ " افْعَالَّ " (فــى الأَلْوَانِ نحْوُ " اشــهابَّ " ؛ وَ [مِنْهُ] قولُــهُ تَعالى :

(١) انظر معانى " استفعل " فى المنصف ١/ ٧٧ ،وشرح الشافية ١/ ١١٠ ، والكتاب ٤ / ٧٠ .

(٢) سقط من (ف).

(٣) فى (ف) " التنقل " .

(٤) إذا قال :إنا لله وإنا إليه راجعون .

(٥) فى النسختين " استلقى " تحريف .

(٦) سقط من الأصل

(٧) إضافة يوجبها السياق ، لأن الزائد للإلحاق يجب إظهاره ليدل على أنه ملحق،ينظر المنصف ١/ ٩٠ .

﴿ مُدْهَامّتَانِ ﴾ (١) من "ادهَــامَّ" ، وَقُــرِئَ ": ﴿ يَـوْمَ تَبْيَـاضُّ وُجُوهٌ وَتَسْـوادُّ وُجُـوهٌ ﴾(٢)، وقَدْ جاءَ "افْعَالّ" (٣) في غيرِ اللَّوْنِ كما في الحَديثِ : " إنَّهُ سَارَ لَيْلةً حتَّى ابْهَارَّ " (٤) أيْ : ذَهبَ أَكثُرُه وبَقِي نَحْوٌ مِنْ ثُلثُه (٥) ، ويُقَالُ : اشْعَاثَّ شَعْرُهُ : إذَا تَفَرَّقَ .

وَأَمَّـا " افْـعَـوْعَـلَ " فَنحْـوُ " اغْـدَوْدَنَ النَّبْتُ "إذَا طَالَ واسْتَـرْخَى ، قَـالَ الشّاعِرُ :

فَقَامَتْ تُرائِيكَ مُغْدَوْدِنًا ... إذَا ما تَنوءُ بِهِ آدَهَا (٦)

وَيَجِيءُ هَذَا البناءُ للمُبَالَغَةِ فَقولُكَ : اعْشَوْشَبَ المكَانُ أَبْلَغُ مِنْ قَولِكَ : "أَعْشَبَ" ، وَيَكُونُ لازِماً كَمَا مرَّ ، وَمُتَعَدّياً نَحْوُ " اعْرَوْرَيْتُ الفَرسَ إذَا ركِبتَهُ عُرْياناً " .

وَأَمَّـا " افْعَـوَّلَ " فَنحْوُ " اجْلَوَّذَ اللَّيْلُ " إذَا ذَهَبَ ، وَقِيلَ :إذا أَسْرَعَ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَيا حَبَّذَا بَرْدُ أَنْيابِهَا ... إذَا أظْلَمَ اللَّيْلُ وَاجْلَوَّذَا (٧)

---

(١) سورة الرحمن ٦٤ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٦ ، وهي قراءة الحسن والزهري وغيرهما .
ينظر البحر المحيط ٣/ ٢٢ ، والكشاف ١ / ٤٥٣ .

(٣) من قوله " في الألوان إلى هنا " سقط من الأصل سبق نظر .

(٤) ينظر الفائق في غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١٣٦ ،والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٦٥ ، وغريب الحديث لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ١/ ٩٢ .

(٥) ينظر : اللسان في (بهر) .

(٦) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه .
ينظر ديوانه ١٠٢ ، والمنصف ٣/ ١٣ .
المغدودن : الشعر الكثير الطويل . وتنوء به : تنهض . آدها : يثقلها .

(٧) قال المبرد في الكامل ٤/ ٧٠ : " أنشدني الزيادي لرجل من أهل الحجاز ، أحسبه ابن أبي ربيعة " ثم ذكر البيت وبيتا قبله ،وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٦٣ على أنه مما نسب إليه ، ونسب السيوطي في بغية الوعاة ١/ ٤١٤ البيتين إلى أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي ، وانظر المنصف ١/ ٨٢ ، والمخصص ٧/ ١٠٥ .

وَأمَّا " افْعَنْلَلَ " فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ وَزْنًا ، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى المِثْلِ الفِعْلِيّ ، وَهُوَ قوله " اسْحَنْكَكَ " يُقَالُ : " اسْحَنْكَكَ اللّيلُ " إذا اشْتَدَّ سَوَادُهُ .

فَهَـٰذِهِ الأَمْثِلَةُ السُّداسيّةُ المزيدُ فيها مِنَ الثّلاثيّ .

وَأمّا الرّباعيّ المزيدُ فلهُ مِثالانِ :

أَحَدُهُما : " احْرَنْجَمَ " إِذا اجْتَمَعَ ، قَالَ الرّاجِزُ

عَايَنَ حَيّاً كالحِرَاجِ نَعَمُهْ يَكُونُ أَقْصَى شَلِّهِ مُحْرَنْجِمُهْ[1]

يَقُولُ : " أَقْصَى طَرْدِهِ - الَّذى هُوَ شَلُّهُ - [2] خَشْيَةَ الغَارَةِ أن يُجْمَعَ وَيُبَرَّكَ وَيُقَاتَلَ عَنْهُ لِعزّةِ أَهْلِهِ "[3] .

وَالثّاني " افْعَلَلَّ " نحو " اقْشَعَرَّ ، وَاكْفَهَرَّ " [4] ، وَأَكْثَرُ مَا يَجيءُ فى مَعْنَى مَا يَحْدُثُ فيهِ تغيرٌ وَتَنَكُّرٌ كَـ " اقْشَعَرَّ " .

---

(١) نسب هذان البيتان إلى العجاج وهو فى ديوانه ٤٣٤ ، ونسب إلى ابنه رؤبة وهو فى ملحقات ديوانه ١٨٦ وهو فى المنصف ٣/ ١٤ .

(٢) (ف) " مثله " تحريف .

(٣) ينظر المنصف ٣/ ١٤ فقد أفاد منه الشارح .

(٤) يقول ابن جنى فى المنصف ١/ ٩٠ : " اعلم أن أصل " افْعَلَلَّ افْعَلَّلَ " فعلى هذا ينبغى أن يكون أصل " اطْمَأَنَّ : اطْمَأْنَنَ " فَكَرِهُوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمت اللام الثانية فى اللام الثالثة فصار " اطمأنَّ " .
ثم قال فى ١/ ٩١ " ولا يكون "افعلل" متعديا فى كلام العرب البتة " .

[همزة الوصل]

وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَلِفَـاتِ الوَصْـلِ ... تَدْخُلُ فِى الأمرِ الثُّلاثى الأصْلِ

تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ أَوْ فُتِحْ ... وَالضَّمُّ إن يُضَـمّ ثَـانٍ مُتَّضِـحْ

هَمْـزَةُ الوصْلِ [تَدْخُلُ] (١) فى الكَلِمِ الثَّـلاثِ ، الاسْمِ ، وَالْفِـعْـلِ ، وَالْحَرْفِ(٢)، وسُمّيتْ همزةَ وَصْلٍ ، إمَّا لأنَّهُم تَوصلُّوا بِهَا إلى النَّطْقِ بالسّاكنِ ، أوْ لأنهَّا تُحْذَفُ فى الدّرْج وَيتّصلُ مَا بَعْدَها بمَا قَبلَها ، وَهمْزةُ القطْعِ تَثْبتُ فى الدَّرجِ وتَقْطَعُ مَا بَعْدَهَا ممَّا قَبلها ، أيْ : تَفْصِلُهُ عَنْهُ نَحْوُ "قَامَ أَخُوكَ " .

وَإنّما بَدَأ من الأضْرُبِ الثّلاثة بالْفعْلِ ؛ لأنّه هُوَ الذى يَعْرِضُ فيهِ ما يُوجِبُ سُكُونَ أوّلِه فيتعذّرُ الابتداءُ بِهِ ، فَيَحْتَاجُ إلى ألف الوَصْلِ ليمكن النّطقُ بالسّاكنِ، وبيانُه : أَنَّ الثُّلاثيّ المجَرَّدَ إذَا دَخَلَهُ حَرْفُ المضارعة توالتْ فيه متحركاتٌ أربعٌ فَأُسْكِنَ الثّاني لِيَخفَّ ، فإذا أُمِرَ بِهِ حُذِفَ حَرفُ المضَارعِ فبقِيَ أَوَّلُهُ سَاكناً فَوجبَ اجْتلابُ هَمزةِ الوَصْلِ .

وَاحْترزَ بقوله : " فى الأَمْرِ " عن الماضي وَالمضارعِ ، وبقوله : " الثُّلاثيّ " عن الرّباعي ، وَبقَوله" الأصْلِ " [عن الثّلاثيّ المزيدِ] (٣) فيهِ ، وأمَّا [إذا كانَ] (٤) مُرْتقياً بالزّيادَةِ إلى خمسةِ أحرفٍ أو ستّةٍ [فالهَمْزةُ] (٤) فيهِ غَيْرُ مُختصّةٍ بالأمْرِ ، لوجُودِهَا فى الماضي منْهُ إذَا لَمْ يكُنْ أَوَّلُه تَاءً .

قولُهُ " تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثانٍ " كَأنَّه يُشيرُ إلَى أنَّها زِيدَتْ ساكنةً ثُمّ حُرّكتْ لالتقاء السّاكنين هِيَ وَمَا دخلتْ عليه ؛ لأنّ فى زيادتهَا مُتحرّكةً تكْثيراً للزّيادَةِ لِمَا فيهِ من زيادة حَرْفٍ وَحركةٍ ، وَزيادتُهَا ساكنةً تقليلٌ للزّيادة ، وَلأنَّها يلزمُها الكسرُ إذَا كُسِرَ ثاني الفعْلِ أو فُتِحَ ، وَالكَسْرُ أَصْلٌ فيما الْتقَى فيه سَاكِنَانِ (٥). ٢٣٠/ب

(١) إضافة يوجبها السياق ، وانظر المنصف ١/ ٦٥ .

(٢) وذلك نحو اسم ، وانطلق ، والرجل وكذا همزة القطع نحو إبراهيم ، وأصلح ، وإنَّ .

(٣) إضافة يوجبها السياق ، وهى فى شرح ابن القواس ١٣٠٧ .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٥) (ف) " ساكنا " تحريف .

وَقِيلَ : زيدتْ مُتَحَرِّكَةً ؛ لأنَّ من المحُالِ التّخلُّصَ من السّاكنِ بالسّاكن ، ولأنهّا لَوْ زِيدَتْ سَاكنةً لم يمكن الابتداءُ بها فَيحْتَاجُ إلى هَمزةٍ أُخْرى ، وكَذلك القولُ فى الأُخْرى إِلَى غيْرِ النّهَايةِ، وَيدُلُّ كلاُم سِيبَويهِ عَلَى أَنهَّا زِيدتْ مُتَحّركةً (فى الأَصْل ، فَإنّه قالَ : " وَقدَّمْتَ الزِّيادَةَ مُتَحرّكةً) [1] لِتَصلَ إلى التَّكَلُّمِ بِهَا" [2] .

وَقِيلَ : إِنَّمَا كُسِرَتْ لِلْفَرْقِ بينَهـا وبَينَ هَمْزةِ القطْعِ الَّتى فى الأَمْـرِ من الرُّباعيّ (الَّذى) [1] فى مَاضيهِ هَمْزةٌ نَحْوُ " أَكْرِمْ " .

وَأَمَّا ضَمُّهَا إذَا انْضَمَّ ثاني الفعلِ فَلِلإتْبَاعِ ، أَوْ لِأَنَّ الخرُوجَ من كَسْرٍ إِلَى ضَمّ لازمٍ غَيْر مَعْهُودٍ فى لُغَتِهِم .

وَقَوْلُه " تُكْسَرُ إنْ كُسِرَ ثَانٍ " لَيْسَ عَلَى إطْلاقِه ؛ فَإنَّك تقولُ : أُغْزِي[4] بضّم[5] الهَمْزَةِ مَعَ كَسْرِ ثَاني الفعْلِ ، بلِ المرُادُ ": الكَسْرُ اللّازمُ وَالكَسْرُ فى " أُغْزِي " لأجْلِ اليَاءِ ، وكَذلكَ القولُ فى الضّمِّ ، فإنّكَ تقُولُ " ارْمُوا " بكَسْرِ الهَمزةِ مَعَ ضمّ الثّاني ، فإنَّ الضَّمَّ فيهِ عَارِضٌ لأجْلِ الْوَاوِ [6] .

وَأَلِفُ الوَصْلِ مَعَ الخُماسِي	**يلْحَقُ مكْسُوراً كَذا السُّداسِي**
فى الأمْرِ وَالمَاضي وفى المصَادرِ	**كالانْطِلاقِ وَاصْطَفَى وَاستَأثِرِ**

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ١٤٤ ، وكتاب فى التصريف للجرحانى ٣٨ ، أما ابن جنى فقد ذهب فى المنصف ١/ ٥٣ إلى أنها فى الأصل زائدة ساكنة ،وإنما حركت لسكونها وسكون ما بعدها .
وانظر نزهة الطرف ١٩٧ ، وشرح الألفية للمرادى ٤/ ٢٧٤ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٦١ فما بعدها .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) أى فى خطابك للمرأة – ينظر التكملة ١٧ .

(٥) (ف) " بعضهم " تحريف .

(٦) انظر المنصف ١/ ٥٥ .

أَلِفُ الوصْلِ تدخلُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ من الفعل :

الأوَّلُ : الأمْرُ مِن الثّلاثي المجرّد إذَا لم تَعْتَلَّ عيْنُهُ .

وَالثَّانِي : الماضِي الذي عِدّتُهُ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ ، وهِيَ الأبنيةُ الثَّلاثةُ التى ذكرَهَا فى أَبْنيةِ الخُماسِيّ وهِيَ " افْتَعلَ ، وَافْعلَّ ، وانْفَعلَ " (١) .

وَتَدْخُلُ (٢) الماضِيَ من السُّداسِيّ وهِيَ ألْأبنيةُ السّتةُ التى ذكرَهَا فى أَبْنيَةِ (السُّداسِيّ)(٣) فَهَذِهِ تسْعَةُ أَبْنيةٍ من الثّلاثيّ المزيد فيه نَحْوُ " انطَلَقْتُ انطلاقًا ، وَاقْتَدرْتُ اقْتِدَاراً، وَاحمَرَّ احْمِرَاراً ، واستَخْرَجَ استِخْراجاً ، واسْلَنْقى اسْلِنْقاءً " (٤) .. إلى آخرَها ، وَقَدْ تَقَدَّمتْ أَمْثَلَتُها (٥) .

وَاثْنَانِ من الرّباعِّي المزيدِ فيهِ ، وَهُمَا : احْرَنْجَمَ ، وَاقْشَعرَّ .

فَألِفُ الوصْلِ تلْحَقُ هذهِ الأحدَ عَشَر بناءً ، فى الماضِي منها وَالأمْرِ ، والمصدَرِ .

قولُه " كَالانْطِلاقِ ، وَاْصطفَى ، وَاسْتَأثِر " تمثيلُ بالثّلاثةِ ، فالأوّلُ بالمصدَرِ، والثّاني بالماضِي ، والثّالثُ بالأمرِ ، وَهُوَ الموضعُ الثالث الذى تلحق فيه هَمْزَةُ الوصْلِ .

قولُه " يُلحَقُ مَكْسُوراً " كَأنّه يُشيرُ إلى مذْهبِ مَن يرى أَنهَّا زيدت فى أوّل أمرِهَا متحرّكةً ، وكَانَ ينْبغِي أن يقُولَ : فى الأمرِ لِلْمُواجِهِ ، لَكِنْ تمثيلُهُ بأمْرِ

(١) انظر ٢/٥٣٦ ، والتكملة ١٦ .

(٢) هذا هو الضرب الثالث .

(٣) فى النسختين " الخماسّي " تحريف ، وانظر ٢/٥٣٨ .

(٤) فى النسختين " واستلقى استلقاء " تحريف .

(٥) ينظر التكملة ١٧ ،والمنصف ١/ ٨٨ فما بعدها ،وشرح الشافية ٢/ ٢٦٠ .

المواجهِ دَلَّ عَلى مُرادِه ،وكانَ يَنْبـغِي أَن يقولَ : يكسـر فى الماضي غَيـرِ المبنيِّ للمفْعُول ؛ فإنّ الهمزةَ فيه تضمٌّ ، لكنّه اكتفى بالتَّمثيلِ [١] لِمَا بُنِيَ للفَاعلِ وَهُوَ قوله " اصْطَفَى " .

وَإنَّمَا دخلـتْ هَمْزَةُ الوصْلِ فى الأَبْنِيَةِ الأحَد عَشَرَ ؛ لأنّهم أَسكنُوا أَوائلَهَا؛ لئلاّ يَتَوالى فيها أَربَعُ متحرّكَاتٍ ، ولحقت فى مَصادرِهَا كما لحقت فى أفعَالِها طلباً للمشاكَلَةِ ، لأنّ المصدَرَ يَتْبَعُ الفعْلَ صحّةً وَاعْتلالاً ، ويَعْملُ عملَه ، وينُوبُ ذِكْرُ أَحَدِهما عَن الآخرِ فى قولك : " سَقْياً لكَ ، وَمَن كَذَبَ كَانَ شَراً [لَهُ][٢] .

[الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل]

وَأَلِـفُ الوصْـلِ أتَىَ فى الاسْـمِ … فى امْرَأةٍ وَاثْنَيْنِ وَابْنٍ وَاسْمِ
وَاسْتٍ وَفي امْرِئٍ وفى الحَرفِ كَأَلْ … لكنَّـهُ يُفْتَحُ كَايْمُـنٍ جُعِـلْ ٢٣١ / أ
وَأَلِفُ الوَصْلِ مَتى يوصَـلْ حُـذِفْ … كَلَيْمُنِ اللهِ وَبِاسمِـهِ حلِـفْ

اعْلَمْ أَنَّ أَلَفَاتِ الوصْلِ فى دُخولِها الأسْماءَ علَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُما : غيرُ مُنْحَصِرٍ ، وهُو كُلُّ مَصْدَرٍ لفعْلٍ تثبتُ فيه همزةُ الوصْلِ فى ماضيِه ، وَقَدْ تقدّمَ ذكرُه .

وَالثّانى : مُنْحَصِرٌ [٣] ، وَهِيَ الأَسْمَاءُ العشرةُ .

فَإنْ قُلتَ : فَمـا الفـائِدَةُ فى قَـوْلِهِ هُنَا : " فى الاسْمِ " ، وقـد دَخلتْ عَلَى المصَادرِ وَهِيَ أَسْماءٌ ؟

---

(١) (ف) "إنما " تحريف .

(٢) إضافة يوجبها المقام ، وهى فى شرح ابن القواس . ١٣٠٩ .

(٣) فى الأصل " منحصرة " .

قلتُ : يَحْتَمِلُ (١) أمْرَيْنِ :

أَحَدُهُما : أنّ همْزَةَ الوصلِ إنمّا لحقت المصَادِرَ تَبعاً لأفعَالها لا بالنّظر إلى المصَادرِ فى أنفُسِهَا ، ولذلك لاتدخلُ فى مَصْدَرٍ ليس فى فعلهِ همزُةَ وَصْلٍ .

الثّاني : أنّ هذه الأسماءَ العشرةَ أسْمَاءُ عَيْنٍ فَهِيَ أَحَقُّ بهذا اللّقبِ (٢) من المصْدَرِ ، وَلِذلِكَ سِيَبَويهِ يُسمّى المصْدَرَ فِعْلاً (٣) ، ولا يُسمَّى اسْمَ العَيْنِ فِعْلاً ، وَإِنمَّا احتاجَتْ هذه الأسماءُ إلى هَمْزَةِ الوصْلِ لِبَنَاءِ أوائِلهَاعلَى السّكُونِ .

فَإن قِيلَ : ولِمَ سكّنُوا أوَائِلَهاَ حتَّى احتاجُوا إلى هَمْزَةِ الوصْلِ ؟

قلتُ : لأنَّ هذه الأسْمَاءَ محمولَةٌ على الأفْعَالِ لاعْتلالِ أوَاخرِهَا وَسُقُوطِهَا للاعْتلالِ مَعَ كثْرةِ استِعْمَالِهَا فَسكَّنُوا أوَائِلَهَا ليكونَ ألفُ الوصْلِ عِوَضاً من حذْفِ آخرِهَا .

فإن قُلتَ : فَامْرُؤٌ ، وَامرأَةٌ لَيسَ فيه حَذْفٌ ؟ .

قلتُ : الْهمزةُ فيهِ مُعَرّضَةٌ للتّخْفيفِ بإلقَاءِ حَركتِهَا علَى الرّاءِ وحَذْفِهَا ، إذَا قُلْتَ : " المَرُ " بالألَفِ وَاللّامِ ، وكذلك " المَرةُ "(٤) فلمَّا تَحرّكتِ الرّاءُ بحَركَةِ الإعْرابِ وَحُذفَت الهمْزَةُ الّتى هِيَ لاَمٌ أسْكَنُوا أوّلَهُ فاحَتاجُوا (٥)

---

(١) بعده فى الأصل بياض بقدر كلمة ، وليست فى (ف) ، والكلام مستقيم بدونها ويمكن وضع كلمة " هذا " فتكون العبارة " قلت يحتمل [هذا] أمرين " .

(٢) فى النسختين " القلب " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٥١ هارون . وقد نص عليه ابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ١١٠ ، والرضى فى شرح الكافية ٢/ ١٩٢ ، ١٩٨ .

(٤) فى الأصل " المرأة " تحريف .

(٥) فى الأصل " فاحتاج " بالإفراد .

إلى هَمْزةِ الوصْلِ (١) ، فقد دَخَلها الإعْلالُ مَعَ كَثرْةِ الاستِعْمَالِ (٢) ؛ لِأنّ هَاتَيْنِ الكَلِمَتَينِ – أَعْني امْرأً ، وامْرَأةً – صَارتَا عِبَارةً عن كُلِّ ذَكرٍ وأُنْثَى مِنَ النَّاسِ .

وَأمّا " اثنانِ " فأصْلُهُ " ثِنْيَان " فلامُهُ ياءٌ ، (٣) ، وَأمّا " ابنٌ " فأصلهُ " بَنَوٌ " بفتْحِ الفاءِ وَالعَينِ كَجَملٍ (٤) ؛ لقولهم فى جمعه : " أَبْناءٌ " ، ولايجُوُزُ أن تكُونَ فاؤُهُ مَضْمُومَةً ولامَكْسُورَةً (٥) ، لِقَولهم فى جَمْعِ السَّلامةِ (٦) " بَنُونَ " بفَتْحِ الأوَّل.

وَأَمَّا " اسمٌ "فَأصْلُهُ " سِمْوٌ " بكسْرِ الفَاءِ وسُكونِ العَينِ كَحِنْوٍ (٧)، فحذفت لامُه تَخْفيفاً عَلى طَريق حَذْفِهَا فى " ابْنٍ " فصارتْ هَمْزَةُ الوصْلِ عِوَضاً مِنْها .

وَأمّا " اسْتٌ " فلامُه هاءٌ ، وأصلُهُ " سَتَهٌ " بِفتْحِ الفاءِ وَالعَينِ لِقَولهم فى جَمْعِه : " أَستَاهٌ " (٨) .

فَإنْ قيلَ : فَهَلاَّ كانَ أَوّلُهُ مَضمُوماً كَقُفْلٍ ، أو مَكْسُورًا كَحِمْلٍ ؛ فإنهّما يُجْمَعَانِ على " أَفْعَالٍ " ؟

---

(١) فى (ف) " الوصف " تحريف .

(٢) انظر المنصف ١/ ٦٢ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٥٩ .

(٤) المصدر نفسه ١/ ٥٨ .

(٥) ذهب الزجاج إلى أن أصله " بِنْوٌ " بكسر الفاء وسكون العين كجذع ، بدليل كسر الهمزة . انظر شرح الألفية لابن القواس ٢/ ١٣٠٩ .

(٦) سقط فى (ف) .

(٧) الحنو : اسم موضع ،والحنو : واحد الأحناء وهى الجوانب ، انظر اللسان في (حنا) .

(٨) انظر المنصف ١ / ٦١ .

قُلتُ : لِقَـوْلِهِمْ "سـهُ " (١) بفتْحِ الفَاءِ إذَا حَذفُوا العَيْنَ ، وفى الحـديث " وَالْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ " (٢) .

وأمّا قولهُ : " وفى امرئٍ " فَقَدْ تقَدَّمَ القولُ فيه عنَد قوله " وَفى امْرَأةٍ " .

فإنْ قُلتَ : فهذه الأسماءُ عشرةٌ ولم يذكُرْ مِنْها إلاَّ سِتَّةً ؟

قلتُ : أمَّا " ايْمَن " فقد ذكَرَهُ فى البيت الذى يَلِي البيتَ الذى ذَكرَ فيه "استًا ، وَامْرأً "، وأمّا الثَّلاثةُ الأُولَى فإنّه اكْتَفَى [بذكْرِ ابْنٍ](٣) عن ذكْرِ "ابنةٍ "، وعن ذكْرِ " ابْنُمٍ " ؛ لأنَّ المِيمَ فيه زائدةٌ كَمَا فى " زُرْقُمٍ " ، وَهُوَ الأَزْرق ، وَاكتفى بذكرِ " اثنين " عن " اثنتين " ؛ لأِنَّ الكَلامَ عليهما وَاحِدٌ .

فهذه الأسماءُ العشرةُ تسكن أوائلُهاَ لِما ذكرنا فتحتاجُ إلى هَمْزةِ الوصْلِ .

/قولهُ " وَفى الحَرف كَألْ " يعنى لامَ التَّعريف ؛ فإنّها - أعنى لاَمَ التعريف ٢٣١ /ب - حَرفٌ سَاكِنٌ لا يُمكِنُ الابتداءُ به فاحتَاجَ إلى هَمْزَةِ الوصْلِ نحو " الرَّجُلِ ، وَالْفرَسِ " (٤) ، وإنمّا أسكنُوا لاَمَ التّعريفِ ؛ لقُوّةِ عِنايَتِهم بمعنَى التَّعريفِ ؛ لأنّ الحرْفَ السّاكنَ لا يُفْصلُ فَيلْزمُ ويختلطُ بما دَخلَ (٥)عليه كجُزءٍ مِنْهُ ، ولقوّة عِنايَتِهِم بحرْفِ التَّعريفِ جعَلُوهُ أَوَّلاً صَوْناً لهُ عَن مَحلّ التَّغْيِيرِ، وَهُو آخرُ الكَلِمَةِ، وَهَذا هُوَ المحلُّ الثَّالثُ الذى تدخلهُ هَمْزَةُ الوصْلِ .

---

(١) فى الأصل " سته " تحريف .

(٢) سبق تخريجه انظر ٢ / ٣٩٥ .

(٣) إضافة يوجبها السياق ، وفى شرح ابن القواس ١٣١٠ " واحترز [صوابه واجتزأ] بذكر ابن عن ذكر ابنة ،وعن ذكر ابنم ،لأن الميم فيه زائدة " .

(٤) انظر : المنصف ١/ ٦٥ .

(٥) فى (ف) " يدخل " .

قولهُ : "لكنَّهُ يُفتَح" يعنى ألفَ الوصْلِ يُفتحُ مَعَ لاَمِ التّعريف ، وإنمّا فُتِحَ للفرقِ بَيْنَ حَركتِها مَعَ الاسْمِ (١) وَحركتِهَا مع الفعْلِ ، وَخصّوا الحرَف بالفتْحِ لكثرة استعمَالِ لامِ التّعريف طَلَباً للتّخفيفِ .

قولهُ : " كَايْمُنٍ جُعلْ " يُريدُ [أنَّ] (٢) ألفَ الوصْلِ جُعِلَ (٣) مَعَ لامِ التّعريفِ مفْتوُحاً كما جُعِلَ مِنْ "أَيْمُنٍ" مفتوُحاً ، وَإنمّا فُتحَ مَعَ " ايْمُنٍ " لأنَّهُ أَشْبَهَ الحرْفَ فى لزُومِه مَحَلاًّ واَحِداً ، وَهُوَ الْقسَمُ فلمْ يُستَعملْ إلاَّ فيهِ ، وَقَدْ كَسرَهَا قَومٌ (٤) فقالوُا : " إيمُ اللّه " (٥) .

وَإنّمَا لَحِقَتْ هَمزةُ الوصْلِ في " ايمُنٍ " لِمَاَ يلْحَقهُ مِنَ التَّغْييرِ بَالحذْفِ (٦) فى قَوْلِهم " إيمُ اللَّهِ " فلاَمُهُ مُعَرَّضَةٌ للحذْفِ فأَشْبهَ مَا تَقدَّمَ مِنْ هذه الأسماءِ فى حذفِ لاَمهِ وَإسْكَانِ فَائه فَاحتاجَ إلَى هَمْزةِ الوصْلِ .

قولهُ :

وَأَلفُ الوصلِ مَتَى يوُصلْ حُذِفْ

يُريدُ مَتَى يوُصَلُ (مَا بعدهُ بمَا قبلَهُ) (٧) استغْنِيَ عنهُ، لأنَّه قد توّصل إلى النّطقِ بالساكن بغيرهِ ، فقد حَصلَ الغَرضُ الّذى لأجله أَتَوْا بألفِ الوصْلِ . وَهَذهِ الهَمْزَةُ لاتثبتُ فى غَيرِ الابتدَاءِ ، فَأَمَّا إثباتُهَا فى الوصْلِ فَلَحْنٌ وخروجٌ عن كلاَمِ العربِ ، فَأمَّا قولُ قيسِ بن الخَطِيمِ :

---

(١) بعده فى الأصل " والفعل " وهو تكرار يجب إسقاطه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) بعده فى (ف) "مع أيمن " .

(٥) فى (ف) " أيمن الله " .

(٦) فى الأصل " والحذف " تحريف .

(٧) (ف) " ما قبله بما بعده " .

إذَا جَاوزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فَإنَّه   بِنَثٍّ وَإفْشاءِ الْحَدِيثِ قَمِينُ (١)

فَمِنْ ضَرورَاتِ الشّعْرِ(٢) ؛ لأنّـه أَثْبتَ هَمْزَةَ الْوَصْـلِ فى الـدَّرْجِ ، وسُمّى " خَطيماً " بضَرْبَةٍ كَانتْ بِأَنْفِه (٣) .

[وَكانَ يَنْبَغِي أن يقُولَ] (٤) حَذْفُ مَا لمْ يُؤَدِّ حذْفُهُ إلَى لَبْسٍ ؛ فَإنَّ الهمْزَةَ الّتى هِىَ لاَمُ التّعريفِ لا تُحْذفُ إذَا دَخَلتْ عليها هَمزَةُ الاستفهَامِ خَوْفَ التَباسِ الخَبَرِ بالاسْتِفْهامِ ؛ لاستوائِهمَا فى الحركَةِ بَلْ تبْدَلُ أَلِفـاً ، قَـالَ اللّـهُ تعالـى : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ حَـرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ (٥) ،وكَذلِكَ هَمْزَةُ " ايْمُنٍ "مَعَ الاستِفْهامِ تبدَلُ أَلِفاً ولاَ تُحْذفُ (٦) للبّسِ النّاشئِ من كونِهمَا مفتُوحَتينِ .

فأمّا سائرُ همَزاتِ الوصْلِ إذَا دَخلتْ عليها همزةُ الاستفهام حُذفَتْ تَقُولُ : " أبْنُ زَيدٍ عندك ؟ بحذْفِ همزَةِ الوصْلِ ؛ لأنّ همزةَ الاستفْهَامِ قدْ أَغنَتْ [عَنْها] وَلا لَبْسَ ، إذْ قَدْ دَلَّ فَتْحُ الهمزَةِ عَلَى أنَّها للاستفْهَامِ ، وَلَوْ كَانَتْ همزةَ الوصْلِ لَكَانتْ مكْسورَةً ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

(١) انظر ديوان قيس بن الخطيم ١٦٢ ،ونسبه المبرد فى الكامل ٢/ ٣١٣ إلى جميل بن عبدالله العذرى ، وهو فى ديوانه ٢٠٢ ، والتحقيق بحاشية ديوان قيس بن الخطيم ١٦٢ فما بعدها ، ويروى " ببث " والنث أو البث : النشر ، وانظر كذلك ابن يعيش ٦/ ١٩ ،وشرح الشافية ٢/ ٢٦٥ .

(٢) وقد رواه بعضهم " إذا جاوز الخلين " ليتخلص من قطع همزة اثنين .

(٣) انظر المبهج فى تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جنى ٢١ .

(٤) سقط فى الأصل .

(٥) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٦) نحو آيمن الله يمينك ؟

أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَراً   أَمْ عَاوِدَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ (١)

قولهُ " كَلَيْمُنِ اللَّهِ " تمثيلٌ بحذفِهَا ؛ لأنّ لاَمَ الابتداء قَدْ أَغنتْ عَنْهَا ، ويُرْوَى فى بَعْضِ النّسَخِ " كَـأَيْمُنِ اللَّهِ " (٢) بِغَيرِ لاَمٍ ، ووَجْهُهُ أَنَّها (٣) هَمْزَةُ الاستفهَامِ دَخَلَتْ عَلَى " اَيْمُنٍ " فَأُبْدِلتْ هَمْزَةُ الوصْلِ أَلِفاً ؛ لاجتمَاعِ هَمْزتَينِ ، وَلأَداءِ حذْفِهَا إلى اللّبسِ ، فلاَبُدّ من همَزةٍ بعدَها أَلفٌ .

قَوْلهُ " وَباسْمِهِ حلِفْ " مِثالٌ آخَرُ لحذْفِ الهمزةِ ، لوصلِهَا بالبَاءِ ، فَأغْنتِ البَاءُ فى " باسْمِهِ " عَنْهَا .

فَإِنْ أَتى مِنْ قبله مُسكَّنُ   فَكَسْرُهُ أو ضَمُّهُ مُعيَّنُ ١٢٣٢أ

نَحْوُ " قُلُ ادْعُوا " ، وَقُمِ اللَّيلَ وَقِسْ   وَفَتْحُ " مِنْ " نَحوُ مِنَ اللَّهِ اقْتَبِسْ

لماَّ ذَكَرَ حكْمَ أَلِفَ الوصْلِ إِذَا تَحَرَّكَ ماَ قبلَهُ أَخَذَ يذكرُ حُكْمَهُ إِذَا سكَنَ مَاقَبْلَهُ .

قولُهُ " فَكسْرُهُ " يُرِيدُ فكَسْرُ المسكّنِ الَّذى قبلَ أَلفِ الوَصْلِ ؛ لأنّ هَمْزَةَ الوصْلِ حُذفت فى الدّرجِ فالتقى السّاكنُ الذى قَبلهَا ، والسَّاكنُ الذى بعدَهَا فَوجَبَ التَّحريكُ فى الأوّلِ؛ لأنهّما فى كلمتين ، « أَوْ ضَمُّهُ » إذا كَانَ ما بعْدَ السَّاكنِ الثانى مَضْمُوماً للإتْبَاعِ كَقَولِهِ [تعالى] ﴿ قُلُ ادْعُوا ﴾ (٤) بضمّ اللاّمِ للإتْباعِ ؛ لأنَّ الثَّانِىَ مَضْمومٌ ضَمًّا لاَزماً ، وَيجوزُ الكَسْرُ على أَصْلِ التقاءِ

---

(١) انظر ديوانه ١/ ١٣ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٦٨ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٦٨

(٣) (ف) " أنَّ " .

(٤) سورة الأسراء ١١٠ .

السَّاكنين ، فَإِن لَمْ يَكُن الثَّـاني مِنْ كَلِمَـة [هَمْزة الوصْلِ][1] مضمُوماً تَعَيَّن الكسرُ كقوله [تعَالى] ﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾[2] هذَا إذا كَانَ السَّاكِنُ الأوّلُ صَحِيحًا ، فَإِن كَانَ حَرْفَ علّةٍ ، فَإِن كَانَ حَرَكَةُ ما قبله مِنْ جِنْسه حُذف حَرْفُ العلّة لالتقَاء السَّاكِنَيْنِ نَحْوُ "أَغْزُو الْقَوْمَ " ، وَ : " أَرْمِي الجَيْشَ " ، وَ " هُوَ يَخْشَى اللَّهَ " ، وَلَمْ يَجُزِ التّحْرِيكُ ؛ لِثِقَلِهِ عَلَى حَرْفِ اللِّينِ، وكَذلِكَ وَاوُ الضّمير وألِفُهُ وياؤهُ [3] نَحْوُ " لم يضْرِبُوا الْيَوْمَ " ، وَ " اضْرِبَا الْيَوْمَ " ، وَ " اضْرِبِي " [الْيَوْمَ] [4] يَا هِنْدُ" .

فَإِن كَانَ حركَةُ ما قبلَ اليَاءِ وَالْوَاوِ فَتْحةً لم يَجُزْ حَذْفُهُمَا [5] ، بل تحرّكُ الواوُ بالضّم إذَا كَانت ضميراً ، أَوْ علامَةَ الجمْع فى الأفْصَحِ ، وَالياءُ بالكَسْرِ نَحْوُ " اخْشَوُ اللَّهَ ، وَاخْشَي اللَّهَ " ، وَإِن لمْ تكُنِ الواوُ ضَميراً حُرِّكتْ بالكَسْرِ فى الأفْصَحِ كقوله تعالى : ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا ﴾ [6] .

قولُهُ : " وَفَتْحُ " مِنْ " نَحْوُ " مِنَ اللَّهِ " [7] يُرِيدُ وَفتْحُ نونِ " مِنْ "إِذَا وَلِيهَا ساكِنٌ ؛ لئَـلاّ يتَوالى كسْرَتَـانِ ، كَسْرَةُ الميم وَكَسْرَةُ النُّونِ [ففرُّوا] [8] إلَى

(١) فى النسختين بياض بقدر كلمتين ، وقد أكملت النقص من شرح ابن الخباز الذى يقول فيه : " إن كان قبلها ساكن صحيح كسر كقوله تعالى : "قُمِ اللَّيْلَ ، وخُذِ الكتاب ؛؛ لأن الأصل هو الكسر فى التقاء الساكنين ،ويجوز ضمه إذا كان ما بعد السّاكن الثانى من الكلمة التى فيها همزة الوصل مضمـوماً ضمة لازمـة كقـوله تعالى : "وَقَالَتِ أُخْرُجْ عليهن " ، ينظر لوحة ١٢٤ / ب

(٢) سورة المزمل ٢ .

(٣) فى (ف) " وواوه " تحريف .

(٤) تكملة يوجبها السياق .

(٥) فى (ف) " حذفها " .

(٦) سورة التوبة ٤٢ .

(٧) سورة البقرة ١٢٠ .

(٨) سقط من الأصل .

الَفتْحِ ، َولذلِكَ لــمْ يأتِ فى نوُنِ "َعنْ" إلاّ الكسْـرُ ، لفتْحِ أَوَّلِـهَـا ، وَمـثْلُ قولـهِ :
﴿ مِنَ الـلّهِ ﴾(١) بالتّـحريكِ بالفتْحِ َقولُه َتعَالَى :"آلمَ * اللّهُ" (٢) فـحرّكوُا الميمَ منْ
﴿ المَ * اللّـهُ ﴾(٢) بالْفَتْحِ ؛ لأَنَّهم لوْ كَسَرُوا لَجَمعُوا بـينَ كَسْرتَينِ بَيَنهُمَا ياءٌ ،
وَهُمَا كسْرَةُ الميمِ الأُولى من " مِيم " وكَسْرةُ الميم الثّانِيَة ، وذلك مُسْتَثْقَلُ ؛ لأَنّ
اليَاءَ الَّتى بينَهُما فى تَقْديرِ كَسْرتَيْنِ ، فَتَجْتمعُ أَرْبعُ كَسرات ٍ متوالية ، فلذلك
حَرَّكُوا بالفتْحِ ؛ لسُكونِه وَسُكوُنِ الألفِ الأُولَى .

---

(١) سورة البقرة ١٢٠ .

(٢) سورة آل عمران ١ . ٢ .

[باب التَّصْرِيفِ]

القَولُ فى التَّصْرِيفِ وَهُوَ يَشْتَمِلْ   عَلَى زِيادةٍ وَحَذْفٍ وَبَدَلْ

التَّصْرِيفُ فى الُّلغَةِ : مَصْدَرُ صَرَّفْتُ الشّيءَ ، إذَا جَعَلْتَهُ مُتنقّلاً فى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ قَالَ اللّهُ تعالى : ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ ﴾ (١) أَيْ : جَعْلُهَا مُتَنَقِّلَةً فى جِهَاتٍ مُخْتلفةٍ باختلاَفِ مَهَابِّهَا .

وأَمَّا فيِ الاصْـطِلاَحِ فَهُوَ: تَغْيِيرُ حُرُوفِ الكَلِمَةِ الأصُولِ إمَّا لإفَادَة مَعْنىً ، وَإمَّا لأمْرٍ (٢) يَرْجِعُ إلى اللّفْظِ.

فَيَدخُلُ فى هذَا التّعْرِيفِ : الزِّيَادَةُ ، والحذْفُ ، وَالبَدلُ ، والإدْغَامُ ، وَالتَّحرِيكُ لالتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَالوَقْفُ ؛ لأنّ كُلَّ ذلك تَغْيِيرٌ .

وَقِيلَ فى تَعْرِيفِهِ (٣): هُوَ عِلْمٌ بِأُصولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ الّتي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ .

وَهذَا التَّعْرِيفُ أَشْمَلُ مِنْ غَيرِهِ ؛ لدخُولِ مَا تحرّكَ لالتقَاءِ السَّاكِنَين فيه ، وَالْوَقْفِ ، وَالإدْغَامِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ فإنّ كُلَّ ذَلِكَ مِنَ " التَّصْرِيفِ " وَهُوَ حَالٌ مِنْ أَحْوَالِ الكَلِمِ الطَّارِئَةِ عَلَيْهَا دُونَ الإِعْرَابِ ، فَإِنَّ عِلْمَهُ لَيسَ مِنَ التَّصْرِيفِ ، فَلِذَلِكَ اسْتَثْنَاهُ مِنْهَا .

قولهُ " وَهُوَ/ يُشتَمِلْ" يعنى يَحْتَوِى عَلَى الأمُورِ الثَّلاثةِ الَّتى ذَكَرهَا ، وَهِيَ ٢٣٢/ ب الزّيَادَةُ ، وَالحَذْفُ ، والْبَدَلُ ، قَالَ ابنُ السَّراج : " وَهُوَ خَمْسةُ أَقْسَامٍ : الزّيَادَةُ ،

---

(١) سورة البقرة ١٦٤.

(٢) فى الأصل " أو لأمر " .

(٣) القائل ابن الحاجب ينظر : متن شرح الشافية للرضى ١/ ١ .

والبَدلُ ، وَالحَذْفُ ، وَالْحركَةُ والسُّكُونُ ، وَالإدْغَامُ " (١) ، وَهذهِ الخَمْسةُ تَنْدَرِجُ فِي الثَّلاثَةِ الَّتي ذَكَرَها (٢) ، لأنَّ الحَرَكَةَ مِنْ قَبيلِ الزِّيَادَةِ وَالسُّكُونَ مِنْ قَبيلِ الحَذْفِ ، فَدخَلاَ فِي قَوْلِهِ "زيادةٍ وَحذْفٍ " وَأَمَّا الإدْغَامُ فَإمَّا أَن يكوُنَ في المِثْلَين ، أَوْ في المتُقَارِبَيْنِ ، فَإن كَانَ في المِثْلَين فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الإسْكَانِ ، وَهُو حَذْفُ الحركَةِ ، وَإنْ كانَ في المتُقَارِبَيِنِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ البَدَلِ ، وَلَيْسَ البَدَلُ هُنَا كالبدَلِ فِي الإعْرَابِ بلْ هُوَ : إقامةُ حَرْفٍ مُقَامَ حَرْفٍ آخرَ في مَوْضِعِه بَعْدَ حَذْفِه .

وَخَرجَ (بِقَوْلِنَا)(٣) : " بَعْدَ حَذْفهِ في مَوْضِعِهِ " العِوَضُ فَإنّه يكُونُ فِي غَيرِ مَوْضِعِ المعَوَّضِ مِنْهُ كَالهَمْزةِ في أَوَّلِ " ابْنٍ " عَوضٌ من لامِهِ .

وَقَوْلُنا : " بَعْدَ حَذْفِهِ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ انْقِلاَبُ حُرُوفِ اللّينِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ كالْواوِ إِلَى الألِفِ ، وَالألِف إِلَى اليَاءِ ، وَغير ذَلكَ .

[الفَرْقُ بيْنَ القَلْبِ والبَدَلِ]

وَالْفَرْقُ بَيْنَ القَلْبِ وَالْبدلِ أَنَّ الْقَلْبَ لاَ يكُونُ إلاَّ فِى حُرُوفِ العِلَّةِ لاَ غَيْرُ ، وَقيلَ : فَى الهَمْزةِ أَيضاً ، وأمّا الْبَدَلُ فيكُونُ فى حُرُوفِ العلّةِ وَغيْرِهَا ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْقَلْبِ .

أَمّا قَوله " عَلَى زَيادةٍ " فإنَّ الزّائدَ لا يُعرفُ إلاّ بعْدَ معَرفةِ الأصْلِ ، وَقَدْ تَقدّمَ ذِكْرُ الأَبْنيَةِ الْأُصُولِ من الأسْمَاء وَالأفعالِ (٤) ، فَمَا خَرجَ عَن تِلْكَ الأبْنِيَةِ فَفِيهِ زَائِدٌ ، وَيُعبّرُ عَنِ الأصُولِ بالفَاءِ وَالعَينِ وَاللاّمِ فى الثُّلاثيّ ،

(١) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٢٣١ ، والموجز في النحو لابن السراج ١٤٤ .

(٢) فى (ف) " ذكرناها " .

(٣) فى النسختين " بقوله " .

(٤) انظر ٢/٣٢٣ فيما تقدم .

وَمَا زادَ عليه يُكَرَّرُ اللَّامُ مَرَّتَيْنِ فِي الرباعّي وَثَلَاثَةً في الْخُمَاسِيّ ، وَإنَّما قَابَلُوا الحُرُوفَ (١) الْأُصُـولَ بِالفَاءِ وَالْعَينِ وَالَّلامِ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لأَنَّ التّصْريفَ فى الأصْلِ للفعْلِ فَجَعلُوا حُرُوفَهُ ميزَانًا (لِمَا سواهُ تَنْبيهاً) (١) عَلَى أَنّ الأصْلَ فى ذَلك لِلْفِعْلِ . وَيُوزَنُ الزَّائِدُ بِلَفْظِه مَا لَمْ يَكُن مِن تَاءِ الافْتِعَالِ نَحْوُ " ازْدَجَرَ ، فَوَزْنُهُ " افْتَعَلَ ، وَكَذَلِكَ إِذا كَانَ الزَّائِدُ بلَفْظِ الأصْلِ وَكُرِّرَ للإلحَاقِ نَحْوُ " شَمْلَلَ " فَوَزْنُهُ " فَعْلَلَ " ، وَكَذلِكَ الْعَينُ إِذَا [كُرِّرتْ](٢) نَحْوُ " عَلَّمَ " فَيُوزَنُ بلفْظ الأصْلِ لاَ بِلَفْظِهِ (٣) ، وَكذلِكَ الْمُبْدلُ مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيّ فتقُولُ : وَزْنُ " عَصَا " " فَعَلٌ " تزنُه بلفظِ الأصْلِ لاَ بِلَفْظِه (٤) .

وَيُعْرفُ الزّائدُ مِنَ الْأَصْلِيّ بثلَاثِ طَرَائِقَ (٥) :

الأولى : أن يَلْزَم مِن الْحُكْمِ بأَصَالةِ الحَرْفِ إِثْبَاتُ مَا لاَ نَظيرَ لهُ فى كلامِهِم كَقَولِهِم فى اسْمِ عَلَمٍ رَجُلٍ : " حَسْنُونَ " فَلَوْ جَعَلُوا النُّونَ أَصْلاً مُكرَّراً لأَدَّى إِلَى إِثْبَاتِ " فَعْلُولٍ " (٦) بفتْحِ الفَاءِ ، وَلَمْ يَثْبُت فِي كَلَامِهم ذَلِكَ .

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ : الاشْتِقَاقُ ، وَهُوَ أَقْوَاهَا ، وَمَعْنَى الاشْتِقاقِ هُوَ تَغْيِيرُ لَفْظِ الأصْلِ لإِفَادَةِ مَعْنًى لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ مَعَ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْمُشْتَقِّ وَالْمُشْتَقّ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم أجدها فى (ف) ، ولعلها كما أثبت .

(٣) أى : أن وزنه " فَعَّلَ " لا " فَعْلَمَ " .

(٤) وذهب بعضهم إلى مقابلته بلفظه فيقول : وزنه " فعاً " .
انظر شرح ابن القواس ١٣١٤ .

(٥) فى (ف) " طرق " . وانظر هذه فى شرح الشافية ٢/ ٣٣٣ .

(٦) فى الأصل " فعللول " تحريف .

مِنْهُ فى الْحُروفِ الأصْلِيّةِ وَالمعْنَى الأصْلِيّ ، فَالميمُ فى " مَوْعدٍ " زَائدةٌ؛ لأنَّه منَ "الوَعْدِ" ، وكَذلكَ الْوَاوُ في " جَـهْوَرٍ " زَائِدَةٌ " ؛ لأنَّه من " الْجَـهْرِ " وَهُوَ ارْتِفَاعُ الصَّوْتِ ، قَالُوا : " صَوْتٌ جَهْوريٌ " أَيْ : عَالٍ ، وَمِنْهُ " كَوْثَرٌ " مِنَ الكَثْرةِ .

وَالطّريقةُ الثَّالثةُ : كثرَةُ زِيَادَةِ الحُروفِ فى ذَلكَ المحلِّ ، فَيُحْملُ مَا لَمْ يُعْرَفِ اشْتِقَاقُهُ عَلَى مَاعُرِفَ إِلْحَاقاً لِذَلكَ الْفَرْدِ بالأعمِّ الأغْلبِ مَالَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ كَالهَمْزَةِ فِي " أَفْكَلٍ " ، وَهُوَ الرّعْدَةُ (١) ، حكَمُوا بِزِيَادتِهَا [لِكَثْرةِ زيادَتِها] (٢) أَوَّلاً.

وَاعْلَمْ أنَّ الْغَرَضَ بالزّيَادةِ أُمُورٌ .

أَحدُهَا : لإِفَادَةِ مَعْنًى كَحُرُوفِ المضَارعَةِ ، وَعَلامَةِ التّثْنِيةِ /، وَالْجَمْعِ ، وَألفِ ٢٣٣ / أ التَّكْسيرِ ، وَيَاءِ التَّصْغير ، وَألفِ " فَاعِلٍ " .

الثَّانِي : الزّيادَةُ لِلْمَدّ كَألفِ " رسَالَةٍ "، وَيَاءِ " صَحِيفةٍ "، وَالوَاوِ في "عَجُوزٍ".

الثّالثُ : زيادَةُ العِوَضِ كَالسّينِ فى " يُسْطِيعُ " ، وَالميم فى " اللَّهُمَّ " .

الرَّابعُ : الزّيادةُ للتَّكْثِيرِ كَالْمِيمِ فى " زُرْقُمٍ " ، وَالألفِ فى " قَبَعْثَرَى " .

الخامسُ : الزّيادةُ لِبَيَانِ الحَرْفِ أَوِ الْحَرَكَةِ كالهَاءِ فى " يا غلامَاهْ ، وَياغُلَامِيَهْ " .

السَّادِسُ : الزّيادةُ لِلإلْحَاقِ كَالْوَاوِ فى " كَوْثَرٍ " .

وَأَمَّا " الحَذْفُ " فَقَدْ يَجِبُ كَالْحَذْفِ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، وَلأُمُورٍ أُخَرَ تُذْكَرُ بَعْدُ .

وَأَمَّا " البَدَلُ " فَالْغَرَضُ بِهِ تَسْهِيلُ اللَّفْظِ .

---

(١) انظر سفر السعادة ١/ ٨٢ ، واللسان (فكل) .

(٢) سقط من الأصل .

[أحرف الزيادة]

*** وَأحْرُفُ الزِّيادَةِ المُنْحَصِرَهْ * آوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ هِجَاءُ العَشَرَهْ ***

هَذِهِ الأَحْرُفُ الَّتي تُزَادُ مِنْ غَيْرِ جِنْس مَا قَبْلَهَا ، أَيْ [١]: لَيْسَ بِتكْرِيرِ اللَّامِ وَالعَيْنِ، وَقَدْ جَمَعَهَا فى قوله « آويتُ مِنْ سَهْلٍ »، وَجَمعَهَا قَـوْمٌ فـي قولك : « مَا سَأَلْتَ يَهُونُ» وَ « أمَانٌ وَتَسْهِيلُ ».

قَالَ الشَّاعِرُ:

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَن اسْمِهَا فَقَالتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وتَسْهِيلُ [٢]

وَلَيْسَ المرادُ بكَونِ هَذهِ الحروفِ زَوائِدَ أَنَّها كَيْفَمَا وقَعتْ لاَ تكُونُ إلاّ زَائدةً، بَلْ إنْ وقعَ فى الكَلاَمِ زائدٌ فلا يكُونُ إلاَّ مِنْهَا، ألاَ تَرَى أنَّ قوْلَكَ : « سَهْلٌ ، ونَوْمٌ ، وَأَوَى، وَسَلاَ» لاَ زائِدَ فيها وإنْ كَانَ تركيبُها مِنْ حُرُوفِ الزِّيادة.

وَالأَصْلُ مِنْ هَذه الحُرُوفِ العَشرةِ هِيَ حُرُوفِ المدِّ وَاللّينِ ؛ لسُكُونها وَلِينِهَا وعُذُوبةِ النُّطْقِ بِهَا حَتَّى قيلَ : إنَّ النُّطْقَ بكلمةٍ لَيْسَ فيهَا شيءٌ مِنْها[١] مُسْتَكْرَهٌ، وَلأنَّها لَمْ تَخْلُ كَلِمَةٌ مِنْهَا أَوْ مِنْ أَبْعَاضِهَا[٣] ، وَهِيَ الحَرَكَاتُ ، وَالسَّبْعَةُ البَاقِيَةُ لَهَا بِهَا شَبَهٌ، فالهَمْزَةُ تشبهُ الألِفَ؛ لأنَّها مِنْ مَخْرجِهَا،ولِذلكَ تُحولُّ إِليَها وتُصوّرُ فى الخطِّ صُورتَهَا بأَيّ حَرَكَةٍ كانتْ إذَا كَانَتْ أَوّلاً .

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) لم أعثر على قائل هذا البيت الذى جمع فيه صاحبه أحرف الزيادة .

قال الرضى فى شرح الشافية ٢/ ٣٣١ : " وقد جمع ابن خروف منها نيفاً وعشرين تركيباً محكياً وغير محكي ، قال : وأحسنها لفظاً ومعنىً قوله : " سألت الحروف الزائدات ... البيت " .

وانظر : المنصف ١/ ٩٨ ، والممتع ٢٠١ ، وابن يعيش ٩/ ١٤١ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٣١٨، ٣٣٩

وَأمَّا النّونُ فَتُشْبِهُ الْوَاوَ ؛ لِقُربِ مَخْرَجِهَا مِنْهَا،ولَذْلك تُدْغَمُ فيهَا نَحْوُ ﴿ مِن وَّاقٍ ﴾(١) وَفِيهَا غُنَّةٌ تُشْبِهُ المدَّ الَّذِي فِي الْوَاوِ .

وَالْهَاءُ تُشْبِهُ الأَلِفَ ، لِخَفَائِهَا ، وَالسِّينُ فِيهَا صَفِيرٌ ، وَهُوَ كَالْمَدِّ فِي حرُوفِ الْمَدِّ ، وَالتَّاءُ مِن مَخْرَجِ السِّينِ ، وَأَمَّا اللَّامُ فَتُشْبِهُ النُّونَ فِي انْبِسَاطِهَا وَتقْرُبُ مِن مَخْرجِهَا (٢) .

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هذه الحُروفِ أَقْوَى شَبَهاً بِحُروفِ(٣) المدِّ كَانَ أَكْثَرَ زِيَادةً مِنْ غَيْرِه .

[زيادةُ الهمزَةِ]

* فَالْهَمْزُ نَحْوُ أَفْكَلٍ وَأَوَّلِ * وَأَوْرَقٍ حُطَائِطٍ وَشَمْأَلِ *

* مَا لم يكن بِناؤُهُ كَأَيْقَقِ * أَوْ بَانَ(٤) أَصْلاً كَاشْتِقَاقِ أَوْلَقَ *

يُرِيدُ : فَزِيادةُ الهَمْزَةِ ، فَحَذفَ المضَافَ .

قولُه : " نحو أَفْكَلٍ وَأَوَّلِ " يُرِيدُ أَنَّ الهَمْزَةَ إِذَا وقَعتْ أَوَّلاً وبَعْدَهَا ثلاثةُ أَصُولٍ كَمَا مَثَّلَ فَهِيَ زائدةٌ؛ لِكَثْرَةِ مَا عُلِمَ فِيهِ زِيَادتُهَا بالاشْتِقَاقِ ، فَـ " أَفْكَلٌ " لاَ يُعْرَفُ لهُ اشْتِقَاقٌ ، إِذْ لَمْ يُسمَعْ أَنَّ العربَ اسْتَعْمَلَتْ مِنْهُ فِعْلاً ، وَالأَفْكَلُ :

---

(١) سورة الرعد ٣٤ .

(٢) لم يذكر النيلى " الميم " هنا ؛ لأنه يعدها كالهمزة كما سيأتى ، أما ابن القواس فقد ذكر مخرجها هنا فقال : " وأما الميم فلأنها من مخرج الواو ، وهو من الشفة ، ولأن فيه غنة تمتد إلى الخيشوم كالمد الذى فى حروف اللين " ينظر شرحه ١٣١٥ .

(٣) (ف) " لحروف " .

(٤) فى الأصل "كان" ، وهى رواية ، والمثبت من (ف) لأنها رواية أكثر الشروح التى بين يدي.

الرِّعْدَةُ، وَلَوْ سَمَّيْتَ به لَمْ تَصْرِفْهُ مَعْرِفَةً (١) ، وَكَـذلِكَ " أَيْدَعٌ " – وَهُوَ (اسْمُ طَائِرٍ ، وَقِيلَ : الزَّعْفَرَانُ ، وَقِيلَ)(٢) : دَمُ الأَخَوَيْنِ(٣) – لَمْ يُعْرَفْ لَهُ اشْتِقَاقٌ .

وَقَوْلُنَا : إِذَا وَقَعَتِ الهمْزَةُ أَوَّلاً " احْتِرَازٌ من وقُوعِهَا غيرَ أَوَّلٍ ؛ فإِنَّها إِذا ٢٣٣ / ب وَقَعَتْ أَوَّلاً حُكِمَ بزيادتِهَا مَا لَمْ يمنَعْ مانعٌ ، وإِذا وَقَعَتْ غيرَ أَوَّلٍ حُكِمَ بأَصالتِها حَتَّى يقُومَ دَليلٌ على زيادتِهَا كَـ " إِمَّعَةٍ ، وإِمَّرَةٍ(٤) " ، قَالَ أَميرُ المؤْمنينَ(٥) – عَليهِ السَّلامُ – : " الإِمَّعَةُ الَّذِي يقُولُ : مَنْ يَذْهَبُ حَتَّى أَذْهَبَ مَعَهُ ؟ قَالَ الشَّاعِرُ:

مَعِي صَاحِبٌ غَيْرُ مِلْوَاعَةٍ ... وَلاَ إِمَّعِيِّ الْهَوَى مُودَنُ(٦)

المُودَنُ : القَصِيرُ ، فَوَزْنُ " إِمَّعَةٍ " " فِعَّلَةٌ " وَهُوَ صِفَةٌ ، وَلَيْسَ في الصِّفَاتِ " إِفْعَلَةٌ " بِكسْرِ الهمْزَةِ ، وَفِيهاَ " فِعَّلَةٌ "(٧) ، كَما أَنَّ الهَمْزَةَ فى " إِمَّرَةٍ " أَصْلٌ ؛ لأَنَّه الَّذِى يَأْتَمِرُ لكُلِّ وَاحِدٍ(٨) فَهُوَ مَأْخُوذٌ من الأَمْرِ .

---

١) انظر الصحاح واللسان فى " فكل " .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) انظر المنصف ٣/ ١٦ .

(٤) فى النسختين " واى مرة " تحريف .

(٥) هو على بن أبى طالب رضى الله عنه كما فى المنصف ٣/ ١٨ .

(٦) أنشد هذا البيت ابن الأعرابى ولم ينسبه
ينظر المنصف ٣/ ١٩ ، واللسان فى (ودن) .

(٧) وذلك نحو قولهم للقصير : زِنَّمَةٌ . انظر سفر السعادة ١ / ٩٠، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٦٣ .

(٨) قال السخاوى فى سفر السعادة ١/ ٩١ : " هو الضعيف الذى يأتمر لكل من يأمره ، .. ، والإمرة أيضاً الأنثى من ولد الضأن "
وانظر اللسان فى (أمر) .

فإن قيلَ : فَإمّعةٌ مشتقٌ مِنْ " مَعَ " ؛ لأنَّه الذى يكُوُن مَعَ كُلّ وَاحدٍ .

قيلَ : إنَّ " مَعَ " اسمٌ جَامِدٌ لاَ يُشْتَقّ منْهُ وخُصُوصاً عنْدَ مَن يَرَى أَنَّها حَرْفٌ ، لَكِنْ قُرْبُ اللَّفْظ [من اللَّفْظِ] وَالمعْنَى منَ الْمَعْنَى لاَيدُلُّ علَى الاشْتِقَاقِ ، وكَذَلِكَ " سَبْطٌ ، وَسِبَطْرٌ " بمعنًى وَاحِدٍ[١] ولا يُحكَمُ بزيادَةِ الرّاءِ مَعَ تقارُبِ اللَّفْظَيْنِ ، وكَذَلكَ " دَمِثٌ ، وَدِمَثْرٌ "[٢] .

وَقَولُنَا : " إذَا وَقعَ بعْدَهَا ثلاثةُ أَحرُفٍ أُصُول " ليخرُجَ ما بَعْدَه ثلاثةُ أَحْرُفٍ لَيْسَتْ كُلُّهَا أُصُولاً[٣] مثْلُ " إزَارٍ " فالهَمْزةُ أَصْلٌ وَالألِفُ زائدةٌ ، فلو حُكِمَ بزيادةِ الهمْزَة لَنقصَ الاسمُ عن الأصُول ، وَسَواء كانت[٤] الثلاثةُ الأحرُفِ الأصُول متواليةً أَوْ تَخلَّلَ بينَهُم زَائِدٌ نحو " أُسْلُوبٍ "[٥] من " السَّلْبِ " ، وَكَذلِكَ " إصْلِيتٌ "[٦] ، وكَذلكَ إذَا وَقَعَ بعْدَهَا أَرْبعَةُ أَحْرفٍ أُصُولٌ كَإِصْطَبْلٍ حُكِمَ بِأَصَالتهَا ؛ لِأَنَّ الزّائدَ لاَ يلْحَقُ ذَوَاتِ الأَرْبَعة مِنْ أَوّلِهَا إلاَّ فى الصّفات الجَارِيةِ علَى أَفْعَالِها كَمُدَحْرِجٍ ، فَأَمَّا قَولُهم : " يَوْمٌ أَرْوَنَانٌ " - أَي : شَدِيدُ الحَرِّ - فَمِنَ " الرّوْنِ " وَهُوَ : الشّدَّةُ ، قَالَ الشاعرُ :

فَظَلَّ لِنسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا ... عَلَى سَفْوَانَ يَومٌ أَرْوَنَانِي[٧]

---

(١) السبط : الطويل ، ومثله " سبطر " المنصف ٣/٤ .

(٢) مكان دمث ودمثر : لين سهل .

(٣) فى (ف) " أصول " .

(٤) (ف) " كان " .

(٥) الأسلوب : الطريق ، والفن أيضاً .
سفر السعادة ١/ ٦١ ، واللسان (سلب) .

(٦) يقال : سيف إصليت ، أى : صقيل .

(٧) البيت للنابغة الجعدى ، برواية " وظل " ، ينظر ديوانه ١٦٣ ، والكتاب ٢٤٨/٤ ، والمنصف ١٧٩/٢ .
وسفوان : ماء على قدر مرحلة من باب المربد بالبصرة .

وَٱلْقَوافِي مَجْرُورَةٌ ، وَ " أَرْوَنَانٌ " نَعْتٌ " يَومٍ " يُرِيدُ " أَرْوَنَانِيٌّ " فحَذَفَ إحْدَى اليَاءَيْنِ(١) .

وَأَمَّا " أَوّلُ " فَوَزْنُهُ ـ عند البصريِّينَ ـ "أَفْعلُ " ، فَفاؤُهُ وعَيْنُه وَاوٌ ، وَهُوَ أَفْعَلُ التَّفْضيلِ ؛ لقولهم فى تَأْنِيثِهِ : " الأُولَى " ، وَلأَنَّها تُصْحَبُها " مِنْ " قالُوا : "هَذَا أَوَّلُ مِنْ هَذَا " قَالَ الراجزُ :

أَوْ هُزِلَتْ من جَدْبِ عَامٍ أَوَّلاَ(٢)

فَلَمْ يَصْرِفْهُ للوصْفِ ووَزْنِ الفِعْلِ ، ولاَ سَبِيلَ إلى إثْبَاتِ مَنْعِ الصِّرفِ إلاَّ بِوَزْنِ الفِعْلِ ، ولاَ سبِيلَ إلى وَزْنِ الفعْلِ إلاَّ بزِيَادةِ الهمْزَةِ ، وَالتَّقديرُ " أَوَّلُ مِنْ هَذَا العَامِ " فَـ " مِنْ " بعدَهُ مقدّرةٌ مُرادَةٌ ، ولا يَجُوزُ أن يكُونَ " فَوْعَلاً " (وَلاَ "فَعَّلاً")(٣) ؛ لأنَّ هَذَيْنِ البِنَاءينِ ليسَا للتَّفْضيلِ (٤) . وَقَالَ الكُوفيُّونَ : أَصْلُهُ "أأْوَلُ"(٥) بِوَزْنِ " فَعْوَلٍ " فَأَبدَلُوا الهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ وَاواً وأَدْغمُوهَا فى الْوَاوِ(٦)

---

(١) انظر : المنصف ٢/ ١٧٩ ، والصحاح واللسان فى (رون) .

(٢) لم يعرف قائل هذا الرجز ، وقبله :

يا ليتها كانت لأهلى إبلا

انظر الكتاب ٣/ ٢٨٩ ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٨٦٢ ، وابن يعيش ٦/ ٣٤ ، ٩٧ ، واللسان (وأل) .

(٣) سقط فى (ف) .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٨٨ ، والمقتضب ٣/ ٣٤٠ ، والمنصف ٢/ ٢٠١ ، وسفر السعادة ١/ ١١٩ ، وشرح الكافية ٢/ ٢١٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٤٠ .

(٥) فى (ف) " أول " تحريف ، وانظر المنصف ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

(٦) فى (ف) " الفاء " تحريف .

الزّائدَةِ بَعدَها ، وقَالُوا أَيضًا : أَصْلُه " أَوْ أَلُ " بوَزْنِ " فَوْعَلٍ " فأبدلُوا الهَمْزَةَ التى بعَد الواوِ [وَاوًا] ثُمَّ أَدْغمُوا فِيهَا الواوَ الأولى(١) .

وَالْقَولُ الأَوَّلُ فَاسِدٌ ؛ لأَنَّ حُكْمَ الهمزَةِ السّاكنةِ الواقعةِ بعد هَمزةٍ مفتوحةٍ أَن تُقلَبَ أَلفاً كمَا فى " آدَمَ " .

وَالقولُ الثاني أَيضاً فَاسِدُ ؛ لأَنَّ حُكمَ الهمزةِ المفتُوحةِ إذا خفّفت أنَ تُلقى حركتُهَا على السّاكن قَبلهَا لاَ أَن تُبدَلَ وَاواً .

فَإِن قِيلَ : فَالإمَّعَةُ(٢) إِنَّما فَرُّوا من زيادَةِ الهَمْزةِ فيهِ مَعَ صَحّةِ الاشْتِقَاقِ مِن لَفْظِ " مَعَ " ؛ لأَنَّ فاءَهُ وَعيْنَهُ من مَوضعٍ وَاحدٍ ، وَ " أَوَّلُ " كَذلِكَ ، فهَلاَّ كَانَ [مِثْلَ](٣) إمّعَةٍ؟

قُلتُ : قَدْ دَلَّ الدّليلُ على زيادَةِ هَمزَةِ " أَوّل " بِمَا ذَكرنَا ، ثمّ ما ذكرُوه من إِبْدالِ الهمزَةِ لَمْ يُعْهَدْ ، وَالتَّكْرِيرُ مَعْهُودٌ ـ وَإِنْ قَلَّ ـ مِثلُ " كَوْكَبٍ ، وَدَدنٍ "(٤).

وأمّا " أَوْرَقُ " فَمِنَ " الوُرْقَةِ " وَهُوَ لَوْنٌ(٥) فيهِ غُبْرَةٌ ، فَالهمزةُ زَائدةٌ . ٢٣٤/أ

(وَأَمَّا " حُطَائِطُ " فوزْنُهُ " فُعَائِلُ " هَمْزَتهُ زَائدةٌ)(٦) دَلَّ عَلَيْهَا الاشتِقَاقُ؛

---

(١) قال ابن جنى فى المنصف ٢/ ٢٠٢ : " وحكى ثعلب عن الفراء أن " أول " يجوز أن يكون من " وألتُ " ويجوز أن يكون من " ألت " ، فإذا كان من " وألت " فهو فى الأصل : " أَوْأَل " ، وإذا كان من " ألت " فهو فى الأصل : " أأْوَلُ " . والقياس يحظر أن يجوز فيه شئ من هذين المذهبين .. "

(٢) فى (ف) « فإن إمعة»

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الددن – بالتحريك – اللهو واللعب .

(٥) (ف) " كون " تحريف .

(٦) سقط فى (ف) .

لأنَّ الحُطائِطَ : الشَّيْءُ الصَّغِير ، فَهُوَ من الحَطِّ؛ لأنَّه مَحْطُوطٌ عَمَّا عَظُمَ وزَادَ عَلَيْه[١] .

وَأمَّا " شَمْأَلٌ " فالهَمْزَةُ (فيهِ زَائدةٌ)[٢] ؛ لسقُوطَهِا فى قَولِكَ " شَمَلت الرِّيحُ "[٣] .

قولُهُ :

ما لم يكن بِنَاؤُهُ كَأَيْقَق

يُريدُ مَا اجْتَمعَ فيه مِثْلانِ ، وَلمْ يُدْغَمْ أَحدُهُما فى الثَّاني ، وَمِثْلُ " أَيْقَق " " أَكْلَلٌ " ، فَإنّ " أَيْقَقًا " وَزنُهُ " فَعْلَلٌ " وقَدْ تَكَرّرتْ لامُهُ ، وَلَمْ تُدغمْ ، فَهَمزتُهُ أَصلٌ ، إِذْ لَوْ كَانتْ زَائدةً لقالُوا " أَيَقٌّ ، وَأَكَلٌّ " بالإدْغَامِ كَمَا يقُولُون : " هَذَا أَكَلُّ مِنْ هَذَا " فالهَمْزةُ فى " أَكَلّ " زَائدةٌ ؛ لأنّه مِنَ " الكَلاَلِ " وَهُوَ التَّعَبُ ، وَالهمْزَةُ فى " أَكْلَلٍ " أَصْلٌ ؛ للإظْهَارِ[٤] فى المِثْلَين ، وَكذَلكَ " أَيْقَقٌ " ، وَلَوْ كانتْ هَمْزتُهُ زائدةً لَقِيلَ : " أَيَقٌّ " بإدغامِ القَافِ الأُولى فى الثَّانيةِ .

قَوْلُهُ :

أَوْ بَانَ[٥] أَصْلاً كاشتقَاقِ أَوْلَق

أَمَّا " أَوْلَقُ " فَتحْتَمِلُ هَمْزَتُهُ الزّيادةَ وَالأصَالَةَ ، وَالأَوْلَقُ : الجُنُونُ[٦] ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَعَمْرِي بي[٧] من حُبِّ أَسْماء أَوْلَقُ [٨]

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٣٢٥ ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٥٣ .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) شملت الريح : هبت شمالاً ، وانظر الكتاب ٤/ ٣٢٦ .

(٤) فى الأصل " الإظهار " تحريف .

(٥) فى الأصل " أو كان " ، وقد سبق الحديث عنه عند النظم في ٢ / ٥٥٨ .

(٦) فى (ف) " المجنون " تحريف ، وانظر الكتاب ٤/ ٣٠٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٤٣ ، وسفر السعادة ١/ ٩٤ ، وابن يعيش ٩/ ١٤٥ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) لم أقف على قائله ولا تتمته . وهو فى الشرح المجهول ، واللسان (ولق) غير منسوب .

أَيْ : جُنُونٌ ، وَلِتجْويزِ الأَمْرين قَالَ: " أَوْ بَانَ أَصْلاً(١) كاشْتِقَاقِ أَوْلَقِ "

وَمعْنَى بيَانِ كَونهَا أَصْلاً ثبُوتُها فَاءً في (مَفعُولٍ) فى قولهم : " رَجُلٌ مَأْلُوقٌ "(٢) ، فالهَمْزَةُ فاءٌ ، وَالواوُ هِيَ الزّائِدَةُ ، فلو سمّيتَ بهِ علَى هَذا لَصَرفتَهُ لأنّ وَزنَهُ " فَوْعَلٌ " ، وَإن أَخَذْتَهُ من قولهم :" وَلَقَ يَلِقُ " إذَا أَسْرَعَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ(٣)

أَيْ : تَسْرِعُ ، فتكُونُ فَاؤُهُ وَاوًا ، ووَزْنُهُ " أَفْعَلُ " ، فلوْ سمّيتَ به عَلَى هَذَا لمْ تصرِفْهُ ـ لِلتَّعْريفِ ووَزْنِ الفعْلِ ، وَقيلَ : أَصْلُهُ " وَوْلَقٌ " بوَاوَينِ فَهُوَ " فَوْعَلٌ " من " وَلَقَ " فَهمُزَتِ الْوَاوُ الأُولَى هَرَباً من تَوالِي الواويْن كَمَا فى " أَوَاصِلٍ " .

وَالصَّحِيحُ هُو الأَوَّلُ ؛ لظُهُورِ الهَمْزِ(٤) فى اسْمِ المفعُولِ ، وَهُوَ قَوْلُهم " مَأْلُوقٌ " ، وَلَوْ كَانَتْ فاؤُهُ واوًا لقَالُوا : " مَوْلُوقٌ " كَمَوْعُودٍ .

[زيادة الألف]

وَالأَلِفُ السَّاكِنُ نحو فاعِلِ ... وفى الفِعَالِ زيدَ وَالفَوَاعِلِ
وزِيدَ للتَّأْنِيثِ أمَّا أرطَـى ... فَزِيدَ إلحَاقاً كذَا حَبَنْطَى

---

(١) فى الأصل " أو كان " .

(٢) فى النسختين " ما أوق " تحريف .

(٣) نسب هذا الرجز إلى القلاخ بن حزن يهجو جليداً الكلابى ، ونسب فى اللسان " ولق " إلى الشماخ، ورجح محقق ديوان الشماخ أن البيت للقلاخ ، ينظر ديوان الشماخ ٤٥٢ – ٤٥٣ مع الهامش ، وتهذيب الألفاظ ٢٩٩ ، والخصائص ١/ ٩ ، ٣/ ٢٩١ ، والمخصص ٣/ ٤٥ ، ٧/ ١٠٩ ، وما ينصرف للزجاج ١٥ ، وبصائر ذوى التمييز ٥/ ٢٨٠ ، وسفر السعادة ١/ ٩٥ .

(٤) فى (ف) " الهمزة "

قولُه " السَّاكنُ " صفةُ توكيدٍ ؛ لأنَّ الألفَ لاتكُونُ إلاّ ساكنةً فهُوَ مثلُ قولهم : أَمْسِ الدَّابرُ ، ويَحْتَمِلُ أن يكُونَ أَتَى بقوله " السَّاكن " تَنْبيهًا عَلى علّةٍ امتناعِ زيادَةِ الألف أوّلاً ، لتعذّر الابتداءِ بالسّاكن[١] ، وإذَا امْتَنَعَ زيادتُهَا أوّلاً[٢] فمتَى وقعَتْ غيْرَ أوَّلٍ ومعَهَا ثلاثةُ أحْرُفٍ أصُولٌ ، فهِيَ زائدةٌ .

وقَدْ زيدَتْ بعدَ الفاءِ نحو " فَاعِلٍ " كَ " ضَارِبٍ " وفَاعَلَ كَ " ضَارَبَ " من أَبنيَةِ المُفَاعَلَةِ ، وكَقَوله " الفواعِل " كَضَوارِبَ " [وَ][٣] بَعْدَ العَينِ كقوله : " وفِي الفِعَالِ " نحْوُ " كِتَابٍ ، وَحِمَارٍ ، وَطلابٍ " ، وَبعدَ اللَّامِ نحو " سِرْدَاحٍ "[٤]، فَوزْنُهُ " فِعْلالٌ " ، فَالألِفُ فيه زائدةٌ للمدِّ بعدَ اللاّمِ الأولى .

قولُهُ " وَزيدَ – للتَّأنيثِ " بيَانٌ لِزيادتِهَا بَعْدَ اللامِ نَحْوُ " حُبْلَى " .

قولُهُ " أمَّا – أَرْطَى فَزيدَ إلْحَاقًا " بيَانٌ أنَّ الألفَ (لاَ تُزَادُ للإلحَاقِ إلاّ أَخيرًا)[٥] وَالدّليلُ على أنهَّا للإلحَاقِ[٦] قولُهُم : " أَديمٌ مَأْرُوطٌ " إِذَا دُبِغَ بالأَرْطى، وَهُو شَجرٌ ، فَوَزْنُهُ " مَفْعُولٌ " وَالهمَزْةُ فاءٌ ، وَلذلكَ قَالُوا : أَرْطَاةٌ ، فَلَوْ أنَّ الأَلِفَ فِي " أَرْطَى " لِلتَّأنيثِ لَمْ يَجْمَعُوا فيهَا بَيْنَ حَرفَيْ تَأْنيثٍ . ٢٣٤/ب

وَمَنْ قَالَ : " أَديمٌ مَرْطِيٌّ " جَعَلَ الألفَ أَصْلاً وَالْهمْزَةَ زَائِدَةً[٧] .

---

(١) انظر سر الصناعة ٢/ ٦٨٧ .

(٢) فى الأصل " أول " .

(٣) سقط الواو من الأصل .

(٤) السرداح : الناقة الطويلة .

(٥) فى (ف) تزاد للإلحاق أخيراً " .

(٦) أى للإلحاق بجعفر ، انظر المنصف ١/ ٣٦ ، وسفر السعادة ١/ ٤٩ .

(٧) حكى هذا أبو الحسن الأخفش عن العرب ، وعليه ينبغى أن يكون " أرطى " أفعلاً ، تنون : انظر المنصف ١/ ٣٧ ، وسر الصناعة ٢/ ٦٩١ .

وَأمَّا " حَبَنْطًى " فمثالٌ لزيادتها خامسةً لِلْإلحَاقِ بِـ " سَفَرْجَلٍ " ، وَالحَبَنْطَى : المنتَفخُ البَطْنِ[1] ، فَالنُّونُ وَالألِفُ زَائِدتَانِ ، وَهِيَ فى " حُبَارَى " خَامسةٌ للتَّأنيثِ لاَ غَيْرُ [2] .

وَتزَادُ سادِسَةً [3] للتَّكْثيرِ نَحْوُ " قَبَعْثَرَى " لِلْعَظِيمِ الْخَلْقِ ، ولَيْستْ للتَّأنيثِ لانْصِرَافِ الكَلِمَةِ ، وَلَيْسَتْ [4] لْلإلحَاقِ لِعَدمِ أَصْلٍ عَلَى هَذه العِدَّةِ يُلْحَقُ بهِ ، فَتعيَّنَ أنَّها زائدةٌ للتَّكْثِيرِ[5] ، وَكَذَا « كُمَّثرَى ، وَسُمَّانَى »[6] . وَقَدْ جَاءَتْ سَادِسَةً للتَّأنيثِ كَمَكْوَرَّى[7].

وَسَابِعاً للتَّأنيثِ كَبَرْدَرَايَا[8] ، لِمَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ .

---

(١) وقيل : هو الممتلئ غضباً أو بطنة ، وقيل : هو القصير البطين ، ووزنه " فعنلى " . ينظر : الصحاح ، واللسان فى (حبط) ، وسفر السعادة ١/ ٢١٨ .

(٢) انظر سر الصناعة ٣/ ٦٩٣ ، و فى الصحاح ٢/ ٦٢١ (حبر) « وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما بنى الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة ، لا تنصرف فى معرفة ولا فى نكرة ، أى : لا تنون » والصواب أن ألفها للتأنيث كما ذكر الشارح .

(٣) فى الأصل " بسادسة " تحريف .

(٤) فى الأصل " وليس " .

(٥) انظر سر الصناعة ٢/ ٦٩٤ .

(٦) السمانى : طائر ، قال الجوهرى : " ولا يقال : سُمَّانَى بالتشديد .. الواحدة سُمَانَاة ، والجمع سُمَانَيات " الصحاح " سمن " .

(٧) المكورى : عيب فى الدواب ، وقيل : العظيم روثة الأنف من الرجال . انظر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ١٦١ ، واللسان (كور) .

(٨) بَرْدَرايا : بفتح الدال والراء ، وبين الألفين ياء : موضع ، قال ياقوت : " أظنه بالنهروان من أعمال بغداد" ، معجم البلدان ١/ ٣٧٧ .

[زيادة الواو]

وَالوَاوُ زِيدَ[1] ثانيًا كَجَوْهَرِ ... وَكَوْثَرٍ وَثَالِثًا كَجَهْوَرِ
وَزِيدَ رَابعًا كمثلِ تَرْقُوَهْ ... وَخَامِسًا مثالُه قَلَنْسُوَهْ

احترزَ بقوله " ثانياً " عن زيادتها أوّلاً[2]، وإنمّا لم تزد أوّلاً[2]؛ لأنهَّا لو زيدت أوّلاً[2] في اسمٍ لَضُمَّت ضَمّاً لازماً في التّصغيرِ فتقلبُ هَمزةً فلم يُدْرَ مَا الزَّائدُ ؟ هَلْ هُوَ الهمزةُ أَمِ الواوُ؟ بلْ يترجّحُ جَانبُ الهمزَةِ ؛ لكثْرة زيادَتِها أوّلاً، وكَمَا أنّ الأسماءَ معرّضةٌ للتَّصْغيرِ ـ فَالأَفْعَالُ مُعَرّضةٌ للبناءِ للمفعُولِ ، فتقلبُ هَمْزةً كمَا في ﴿ وُقِّتَتْ ﴾[3] وَ ﴿ أُقِّتَتْ ﴾ ، وكَمَا في " وُرَيْدَةٍ "[4] ، وَ " أُرَيْدَةٍ " في الأَسْمَاءِ ، فلمّا كانت زيادتُها أَوّلاً يلزمُ منها القلْبُ وَاللَّبْسُ رُفِضَ ذَلِكَ .

وَمَتَى وَقَعَتْ غيرَ أوَّلٍ ومعَها ثلاثةُ أحرُفٍ أُصُولٌ[5] ، حُكمَ بزيادتِها مَا لَمْ تَكُنِ الكَلِمَةُ مُضَاعَفَةً ، نحْوُ : " وَسْوَسَةٍ " .

أمّا قوْلُه " كَجَوهرٍ ، وكَوْثَرٍ " فمِثَالٌ لزيادتها ثانيًا ، وهِيَ زائدةٌ في المثالَيْنِ[5] لِلْإِلحَاقِ بِ " جَعْفَرٍ " ، ويُؤيّدُ ذلك الاشتقَاقُ فإنّ " الجَوْهَرَ " مُشْتَقٌّ من " الجَهَارَةِ " وَهِيَ[6]: الجمالُ، سُمّيَ بذلك لحُسْنِه ، فَعَدمُ الوَاوِ في " الجهَارةِ " دليلٌ عَلَى زَيادتها في " جَوْهرٍ " ، وَأَمَّا " كَوْثَرٌ " فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الكَثْرَةِ .

(١) في الأصل " زيدت " .

(٢) في الأصل " أول " .

(٣) سورة المرسلات ١١ .

(٤) وردية : تصغير وردة .

(٥) في الأصل مطموس بسبب الرطوبة .

(٦) في (ف) " وهو " .

وَأَمَّا قولُه " جَهْوَرٌ " فَمثالٌ لزيَادتها ثَالثةً ، وهُوَ مُشْتقٌّ من " الجَهْرِ " وَهُوَ الإظْهارُ ، فَعَدَمُ الواو فيه دليلٌ عَلَى زيادتها فى " جَهْوَرٍ " يُقالُ : صَوْتٌ جَهْوَرِيٌّ " أيْ : عَالٍ مُرتَفِعٌ .

وَقَدْ زِيدَتْ ثالثةً للمدِّ نحو " عَجوزٍ " ، وَلِلْجمْعِ نحو " طُلُولٍ " .

وَأمّا قَولُه " تَرْقُوَةٌ " فمثالٌ لزيادتها رابعةً ، ووَزْنُها " فَعْلُوَةٌ "(١) ، وَهُوَ العَظْمُ الَّذى يَصِلُ بينَ ثُغْرَةِ النَّحْرِ وَالعَاتقِ من الجَانِبَيْنِ(٢) ، وَيدلُّ عَلَى زِيادَةِ الْوَاوِ فى " تَرْقُوَةٍ " أمْرانِ :

أَحدُهُما : أَنّ جَعْلَها أَصْلاً يؤدّي إلى أن يكُونَ وَزْنُهَا : " فَعْلُلَةٌ " بضم اللاّمِ الأوُلى ، وَلاَ نظيرَ لهُ فى الأَبْنِيَةِ الأُصُولِ .

وَالثَّاني : أن يكُونَ مَعَها ثلاثةُ أُصُولٍ .

وَأَمَّا مِثْلُ " زُنْبُورٍ " فَهِيَ زَائدُةٌ للمدِّ ، وأَمَّا " بَلَهْوَقٌ "(٣) فهِيَ فيهِ للإلحَاقِ بَسفَرْجَلٍ .

وَأمَّا " قَلَنْسُوَةٌ " فمثالٌ لزيادتِهَا خَامِسَةً لقولهم : قَلْنَسُوهُ فَتَقَلْنَسَ ؛ وَلأَنَّ النُّونَ فيهَا زَائدَةٌ (فَبقِيَ الْوَاوُ)(٤) ومَعَهَا ثلاثةُ أُصُولٍ ، فَوَجَبَ الحكْمُ بزيادتِهَا ، وَإِذَا فَتَحْتَ القَافَ ضَمَمْتَ السِّينَ ، وَإذَا ضَمَمْتَ القَافَ كَسَرْتَ السّينَ فصَارَت الواوُ يَاءً(٥) ، وكَذلِكَ الْواوُ فِي " قَمَحْدُوَةٍ " (٦) زَائِدةٌ ، وَوَزْنُها " فَعَلُّوَةٌ "(٧).

---

(١) فى النسختين : " فَعْوُلَة " تحريف ، صوابه من الكتاب ٤ / ٢٧٥ .

(٢) انظر شرح أمثلة سيبويه ٦١ ، وشرح أبنية سيبويه ٥٤ ،والمنصف ٣ / ٧٠ ،وسفر السعادة ١ / ١٨٥ .

(٣) البَلَهْوَق : الحسن المضيئ ، شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٤٩ ، وشرح أمثلة سيبويه للجواليقى ٥٢ .

(٤) سقط من (ف)

(٥) فتقول : " قُلَنسية " .

(٦) القمحدوة : فأس الرأس المشرفة على النقرة . عن المنصف ٣ / ٦٩ .

(٧) قال سيبويه ٤/ ٢٩٢ : " وهو قليل فى الكلام " .

وَزِيدتْ خَامِسةً للمدّ نحْوُ " عَضْرَفُوطٍ " لِلْعَظِيم من العظاء(١) .

[زيادة الياء]

* وَاليــاءُ زِيـدَ أوَّلاً كَيَعْمَلِ * وَثَـانِـيًا كَزَيْنَب وَجَيْـئَـلِ * ٢٣٥/أ

* وَثَالِثًا مِثْلَ قَضِيبٍ اطَّرَدْ * وَخامِسًا كَمَنْجَنِيقٍ قَدْ وَرَدْ *

إذَا صَاحَبَتِ اليَاءُ ثَلاَثَةً(٢) مِنَ الأُصُولِ حُكِمَ بزيَادتِهَا أيْنَ(٣) وَقَعَتْ .

أَمَّـا " يَعْمَلُ " فَـوَزْنُهُ " يَفْعَلُ " وَهُوَ مِـثَـالٌ لِزيادَتِهَـا أَوَّلاً (٤) دَلّ عَلَـى ذَلِكَ الاشتِقَاقُ ، وَاليَعْمَلُ : البَعِيرُ القَوِيُّ عَلَى العَمَلِ(٥) .

أَمَّا " يَأْجَجُ " ـ اسْمُ مَوْضِعٍ ـ (٦) فَيَاؤُهُ أَصْلٌ لظهُورِ الْمِثْلَيْنِ كَمَا مرَّ في "أَيْقَقٍ ، وأَكْلَلٍ "(٧) ، وَوَزْنُهُ " فَعْلَلٌ " .

وَأَمَّا " يَسْتَعُورُ "(٨) – اسـمُ بَلَدٍ –(٩) فالياءُ فيـهِ أَصْـلٌ وَالْوَاوُ هِيَ الزَّائدةُ ، " وَوَزْنُه " فَعْلَلُولٌ"(١٠) كَعَضْرَفُوطٍ ، فَقَدْ صَارَ مَعَ اليَاءِ أَرْبعةُ أَحْرُفٍ

---

(١) وقيل : الذكر من العظاء ، انظر تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية لأبى حاتم ٤٠ ، وشرح أمثلة سيبويه ١٤٠ .

(٢) فى (ف) " ثلاثة " مكررة .

(٣) فى (ف) " أن " وانظر زيادة الياء فى الأصول فى النحو ٣/ ٢٣٤ .

(٤) فى الأصل " أول " .

(٥) انظر شرح أبنية سيبويه ، وشرح أمثلة سيبويه ١٧٥ ، وسفر السعادة ١/ ٥٢٦ .

(٦) قال عنه الجواليقى فى شرح أمثلة سيبويه ١٧٦ : " موضع فى طريق مكة عند التنعيم حيث يجئ المعتمرون " ، وانظر معجم البلدان ٥/ ٤٣٢ .

(٧) انظر ٢ / ٥٦٣ .

(٨) فى النسختين " يسعود " تحريف .

(٩) انظر معجم البلدان ٥/٤٣٦ ، وقيل فيه غير ذلك ، راجع شرح أمثلة سيبويه ١٧٦ ، والمنصف ٣ /٢٣

(١٠) فى النسختين " فعلول " تحريف .

كُلُّها أُصُولٌ فَوجَبَ القَوْلُ بِأَصالتِهَا ؛ لأَنَّ الزيادَةَ لاَ تلْحقُ أوّل ذَواتِ الأربعةِ من الأسْماءِ إلاَّ فى الصّفاتِ الجَاريةِ علَى أَفْعالِهاَ .

كَمُدَحْرِجٍ ، ولاَ يجُوزُ أن تكونَ الثّلاثةُ الأول بأَجْمعِهَا زَوائِدُ ؛ لأَنَّ الْواوَ قَدْ تبَيّنتْ أَنَّها زَائِدَةٌ كَوَاوِ " عَضْرَفُوطٍ " ؛ لئَلاَّ تَبْقى الكَلِمَةُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، ولاَ يجوُز زيادةُ السّينِ وَالتّاءِ مَعاً ؛ لأنَّ ذلِكَ مَخْصوصٌ بِـ " اسْتَفْعَلَ " ، وَلاَ يجُوزُ زيادَةُ التاء وَحْدَهَا ؛ لأنّ ذلِكَ (1) مَخْصُوصٌ بـ " افْتَعلَ " ، ولاَ يجُوزُ زيادة السّينِ وَحْدَهَا ؛ لأنّ ذَلكَ)(1) إنَّما كَانَ (جَبْراً)(2) [وَ] (عِوَضًا من ذَهابِ حركةِ العَينِ نَحْوُ " أَسْطَاعَ " (3) بمعنَى " أَطَاعَ " ؛ وَكَذَلكَ الياءُ فى " يَهْيَاهٍ " (4) أَصْلٌ ؛ لِلتَّضْعيفِ .

وَأَمَّا " يَهْيَرٌّ " ـ وَهُوَ الباطِلُ ـ (5) فَالْيَاءُ الأَوْلَى فِيهِ زَائِدَةٌ ؛ لأنَّهم قَالُوا فيه : " يَهْيَرٌ " بِتَخْفيفِ الرَّاءِ فَصَارَ كَـ " يَعْمَلٍ " .

قولُهُ " كَزَيْنَبٍ وَجَيْألٍ " مِثَالٌ لزيادتها ثانياً لِلْإلحَاقِ بِجَعْفَرٍ ، وَلَمْ يُعْرَفْ

---

(1) سقط من (ف) سبق نظر .

(2) الكلمة فى الأصل هكذا " خَراً " وفى (ف) هكذا " جرّا " ، ولعل الصواب ما أثبته علماً بأنه يمكن الاستغناء عنها .

(3) فى (ف) " استطاع " تحريف ، وأسطاع : أصله (أطاع) والسين زائدة ، ينظر الممتع ١/ ١٧١ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٧٩ .

(4) تقول : يهيهت بالإبل ، إذا قلت : ياه ، ياه ، وهو من كلام الرعاء ، انظر تهذيب اللغة ٦/ ٤٨٦ ، واللسان فى " يهيا " ، والمنصف ١/ ١٤٠ .

(5) وقيل فيه غير ذلك ، انظر المنصف ٣/ ٢٣ ، وسفر السعادة ١/ ٥٢٥ .

لِهَذينِ المثالَيْنِ اشتِقاقٌ (١) ، وَلكِن لمَّا كَانَتْ فِي عُرْفِ اشْتقاقهِ ـ متَى حَصَلَ معَها ثلاثةُ أَحْرُفٍ أُصُولٌ لَمْ تَقَعْ إلاَّ زائدةً ـ حُمِلَ ما جُهِلَ أَمْرُهُ عَلَى مَا عُلِمَ .

فَأَمَّا " صِيصِيَةٌ " فالياءُ فِيها أَصْلٌ ، وَهُوَ من مُضَاعَفِ الرُّباعىّ ، وَوَزْنُها فِعْلِلَةٌ " (٢) ، وَلاَ يكُونُ الواوُ وَالياءُ أَصْلاً فى الرُّباعيّ إلاّ فى المضَاعفِ نحْوُ : صِيصِيَةٌ ، وَوَشْوَشَة(٣) ، يدلّ علَى ذَلِكَ أَنـّه لاَ يجُوزُ زيادة اليـاءَين لبقَاءِ الكَلِمَةِ عَلَى حَرْفَينِ ، ولاَ يجُوزُ زيادةُ الأُولى منهُمَا،لِمَا يَلْزمُ من أَن تَكُونَ فَاءُ الكَلِمَةِ وَعَيْنهَا حَرفاً وَاحداً،لقلّته مثل " كَوْكَبٍ " ولاَ يجُوزُ زيادةُ اليَاءِ الأخيرةِ لما يلزمُ مِنْ أَن يكُونَ (٤) اللاَّمُ وَالفاءُ حَرْفاً واحِداً،لقلّتهِ ؛ فإِنَّ بابَ " قَلْقَلَ ، وزَلْزَلَ " فى المُضَاعفِ أَكْثَرُ من بَابِ «سَلسَ ، وَقَلقَ » (٥) فوَجبَ القضَاءُ بِعَدَمِ الزّيادةِ فى مُضَاعَفِ الرُّباعيّ (٦) ، وَالصِّيصِيَةُ : قَرْنُ البقَرَةِ (٧) .

قولُه :

وَثالثًا مِثلَ قَضيبٍ اطّرِدْ

---

(١) انظر سفر السعادة ١/ ٢٩٣ – ٢٩٥ ،وجيأل فى ١/ ٢١١ منه ، وهي : الضبع .

(٢) فى الأصل غير واضح ، وانظر شرح أمثلة سيبويه ١١٧ .

(٣) هكذا فى الأصل بالشين المعجمة ، ومعناه : الكلام المختلط الذى لا يكاد يفهم ، وفى (ف) بالسين المهملة ، ومعناه : الصوت الخفي ، وصوت الحلي ، وحديث النفس .
ينظر اللسان فى (وسوس) ، و (وشوش) .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) فى (ف) " قلقل ، وزلزل ، وسلس ، وقلق " على اعتبار أنه اسم .

(٦) انظر المتمع ١/ ٥٩٤ .

(٧) وقيل غير ذلك . انظر شرح أمثلة سيبويه ١١٧ ،وسفر السعادة ٣٣٠ ، والمنصف ٣/ ٧٨ ، والصحاح (صيص) .

يعنى اطّردَ زيادَةُ اليَاءِ للمدّ فى " فَعِيلٍ " كَقَضِيبٍ ، وَللإلحَاقِ نحو "عِثْيَرٍ " وَهُوَ الغُبَارُ - مُلْحَقٌ بدِرْهَمٍ ، وكَذَا " زِبْنِيَةٌ - " مِثْلُ " عِفْرِيَةٍ " [1] - لِواحِدِ الزَّبانِيَةِ ، من " الزّبْنِ "[2] .

قَولُه " وَخَامِسًا كَمَنْجَنِيقٍ " زِيدَتْ للمدّ ، وهَوُ الذى تُرْمَى بهِ الحِجَارَةُ ؛ لأنَّ اليَاءَ لاَ تكُونُ أَصْلاً فى بنَاتِ الأَرْبَعَةِ إلاّ فى المضاعَفِ ، وكَذَا اليَاءُ فى "سِلَحْفِيَةٍ " وَهُوَ دُوَيْبَّةٌ ، يَدُلُّ علَى زِيادتِهَا حَذْفُهَا فِى الجَمْعِ نَحْوُ " سَلاَحِفَ " .

[زيادةُ التَّاء]

وَالتَّاءُ زِيدَ[3] أَوّلاً كَتَتْفُلا * وَتُرْتُبٍ وَثَانِيًا كَافْتَعَلا *

وَآخِرًا كَعَنْكَبُوتٍ يَكْثُرُ * وَزِيدَ للتَّأنيثِ وَهْوَ الأَكْثَرُ *

أَمَّا " تَتْفُلُ " فهُو وَلَدُ الثَّعلَبِ ، مُشْتَقٌّ من " التَّفْلِ " وَهُو رَمْيُ الرِّيقِ [4] سُمِيّ ولدُ الثّعلب بذَلِكَ ؛ لِصِغَرِه وَضَعْفِهِ ، وَأَرادَ [5]، " تَتْفُلَة " للأُنثي ، فحَذَفَ تاءَ

---

(١) الياء فى " زبنية " مزيدة رابعة للإلحاق . والعفرية : العفريت ، وهو أيضا الشعر الذى على الرأس ، وقيل : هو من الانسان شعر الناصيه ، ومن الدواب شعر القفا ، وهو عرف الديك ، ينظر شرح أمثلة سيبويه ١٢٥ ، وسفر السعادة ١/ ٣٣٧ .

(٢) وهو : الدفع ، كما في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ٩١ .

(٣) فى الأصل " زيدت " .

(٤) ينظر اللسان والتاج فى " تفل " ، وقال السخاوى فى سفر السعادة ١/ ١٧٣ : " وكأنه مأخوذ من التفل ، يقال : رجل تفل : غير متطيب " ، وانظر كذلك شرح أمثلة سيبويه ٥٦ .

(٥) أراد الشارح بقوله : " وأراد تتفلة ... الخ ، تعليل فتح اللام فى قول المصنف : " كتتفلا " وهو مصروف ، فالتمس أن أصله تتفلة ، قال صاحب الشرح المجهول : " وقوله : " كتتفلا " يحتمل أنه أراد تتفلة بالتاء ثم حذف التاء فنشأت الألف من الفتحة التى قبلها ، ويجوز أن يكون قد وقف على التاء بالهاء ثم أبدل الألف من الهاء كما تبدل الهاء من الألف فى مثل أنه وحيهله ، ويجوز أن يكون قد اعتد بالسبب الواحد وهى الوزن فى (تتفل) فلم يصرفه " .

التأنيثِ ، وَالألفُ نشـأَتْ مِنْ إشباعِ الفتْحةِ ، أَوْ يكُون لمَّا وَقفَ علَى التّاءِ صَـارَتْ هـاءً ، فَـأبدَلَ مِنْـهـا أَلِفـاً كَمَـا أَبْدلُوا فى الوقْفِ من الألف هاءً نحـو " أَنهْ [١]، وَحَيَّهَلَهْ " فى " حَيّهلاَ " .

فَـقَـدْ دَلَّ الاشْـتِـقَـاقُ عَلَى زِيادَةِ " التَّـاء "[٢] ، وَأيضًـا عَدمُ النَّظِيـرِ فى الأصُولِ ؛ فَإنّه ليْسَ فى الأصُولِ مثل " جَعْفُرٍ " بضمّ الثَّالثِ ، وَمَن ضمَّ الأوّلَ وَالثّالثَ فهِيَ أَيضًا زَائدةٌ[٣] كَمَا كَانت فى لُغَةٍ مَن يَفْتحُ [٤] التُّـاءَ الأُولى ؛ لأَنَّ المعْنَى فى اللُّغَتين وَاحِدٌ [٥] .

وأَمَّا " تُرْتَبُ " فَهُوَ من " الرُّتُوبِ " وَهُوَ الثُّبُوتُ [٦] ، فهِيَ زَائِدةٌ[٧] لأمرين :

أَحدُهُما : الاشْتِقاقُ ؛ لأَنَّه من " رَتَبَ " إذَا ثَبَتَ .

وَالثَّانِى : أنّه ليسَ فى الأصُول مثل " جُعْفَرٍ " بضمّ الْجِيمِ .

وَقَـدْ زِيدَ أَوَّلاً مُطّرداً فى " التَّـفْـعِيلِ ، وَالتّـفْـعَـالِ " ، وكَـذَلِكَ " التَـفَـاعُلِ " وَفِعْلِه[٨] .

---

(١) فى الأصل " أنا " تحريف .

(٢) فى النسختين (الفاء) تحريف ، وانظر زيادة التاء فى الأصول فى النحو ٣/ ٢٤١ .

(٣) (ف) " زيادة " تحريف .

(٤) (ف) " فتح " .

(٥) انظر سفر السعادة ١/ ١٧٢ - ١٧٣ .

(٦) انظر اللسان والتاج فى (رتب) وسفر السعادة ١/ ١٧٦ ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٨ .

(٧) أي : التاء الأولى .

(٨) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٢٤١ - ٢٤٣ .

قولُهُ " وَثَانيًا كَافْتَعَل "[1] [نَحْـوُ " اقْـتَطَعَ " يَدلُّ عَلَـى [الزّيَادةِ][2] الاشْتِقَاقُ ، وَهُوَ مُطَّردٌ فيه .

قولُهُ " كَعنْكبُوتٍ " التَّاءُ فيه زائدةٌ ، لقولهم فى معناه : " العَنْكَبُ "][3] ، وَوَزْنُهُ " فَعْلَلُوتٌ "[4] ، وَكذَلكَ " رَحَمُوتٌ "من الرّحْمَةِ ، و "جَبرُوتٌ "من الجَبْرِ ، وأَمَّا " طَاغُوتٌ " فوزْنُهُ " فَلَعُوتٌ "[5] وَهُوَ مَقْلُوبٌ ؛ لأنَّه مِنْ " طَغَى " فَقُدِّمَ اللاّمُ على العَينِ .

قولُهُ :

وَزِيدَ للتَّأنيثِ وَهُوَ الأَكْثَرُ

يريدُ وَهُوَ الأَكْثَرُ فى زيادَةِ التَّاءِ ؛ لأنَّها زِيادةٌ بِإِزَاءِ مَعْنًى مَقْصُودٍ إليه في المفْرَدِ وَالجَمْعِ نحو " مُسْلمةٍ ، وَمُسْلِمَاتٍ " .

[زيادة الميم]

وَالميمُ زِيدَ أَوّلاً كَمُكْرِمِ * وَآخِراً كَزُرْقُمٍ وَسُتْهُمِ

وَشَذّ حَشْوًا لَبَنٌ قُمَارِصُ * وَمِن دِلاَصٍ قَولُهم دُلاَمِصُ

الميمُ كالهَمْزةِ فَاقْضِ بزيادتِهَا حَيْثُ قَضَيْتَ بزيادَةِ الهَمْزَةِ[6] .

قولُهُ " كَمُكْرِمٍ " مِثَالٌ لزيادتِهَا أَوّلاً إِذَاَ وقعَ بعدَهَا ثلاثةُ أُصُولٍ ، وَذَلِكَ

(١) فى الأصل " فى افتعل " .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) من قوله " نحو اقتطع "إلى هنا سقط من الأصل .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٣١٥ ، والمنصف ٣/ ٢٣ ، وسفر السعادة ١/ ٣٨٩ .

(٥) فى النسختين " فعلوت " تحريف بدليل ما بعده ،وانظر المسائل البصريات لأبى على ٢/٧٦٩ .

(٦) أي : متى وقعت أولاً ، وبعدها ثلاثة أصول ، ولم يعارض دليل على أصالتها ، حكم بزيادتها ، كما سيذكره الشارح رحمه الله ، وانظر الأصول فى النحو ٣/٢٣٧ - ٢٣٨ ، والممتع ١/ ٢٣٩ - ٢٥٦.

مُطّردٌ فى [اسْمِ] " الفَاعِل " الزّائِد فعْلُهُ عَلَى الثّلاثَةِ ، وفى اسْمِ المفعُولِ من جميع الأفْعَالِ ، وَفِي الْمَصْدَر ، وَاسْمِ الزّمانِ وَالمكَانِ ، والآلةِ [كمِقْرَاضٍ][1] ، وَمِقَصٍّ ، وَمِقْيَاسٍ ، وَفِي "مِفْعَالٍ" للمبالغةِ كَمِطْعَامٍ ، كُلُّ ذلك عُرِفَ بالاشْتقاقِ .

وَأَمَّا " مَنْبِجٌ " – اسْمُ بَلدٍ –[2] فَمِيمُهُ زَائِدَةٌ لأمْرَيْنِ :

أَحدُهُما : أنّ بعدَهَا ثلاثةَ أصُولٍ .

وَالثَّانِي :أَنَّه ليْسَ فى الأُصُولِ مِثْلُ " جَعْفِرٍ " بكَسْرِ الثَّالثِ .

فَأمَّا " مَعَدٌّ " فَمِيمُهُ أَصْلٌ ، ووَزْنُهُ " فَعَلٌّ " ؛ لقَولِهم : " تَمَعْدَدُوا " أي : كُونُوا عَلَى[3] أَخْلاقِ معدّ بن عدنانٍ[4] ، وهُو أَبُو العَرَبِ ، وَيُقال : تمعددَ الرّجُلُ : إِذَا تَزَيَّا بزيّ مَعدٍّ وتكلّمَ بكلامهم، ووَزْنُهُ " تَفَعْلَلَ " ، فكَمَا أنَّ الميمَ فى " تَمَعْدَدَ " فاءٌ فهِيَ فى " مَعَدٍّ " كَذلِكَ ، وكَذلِكَ " مَهْدَدُ " اسْمُ امرأةٍ ، وَ " مَأْجَجٍ "[5] الميمُ فيهِ أَصْلٌ ؛ لظهُورِ التَّضْعيفِ[6] .

وَأمَّا " المَنْجَنُونُ " وَهُوَ الدُّولاَبُ[7] فَالمِيمُ فيهِ أَصْلٌ ، وَكَذلِكَ "المَنْجَنِيقُ"[8] ؛

---

(١) سقط من الأصل ، والمقراض :ما يقرض به ، والقرض : القطع .

(٢) ينظر معجم البلدان ٥/ ٢٠٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر المنصف ٣/ ٢٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٣٥ .

(٥) مأجج : اسم موضع : ينظر معجم البلدان ٥/ ٣٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٩٤ حيث ذكر الرضى : أنه يجوز فيه " مفعل " ، لأن فيه شبه الاشتقاق ، و " فعلل " لئلا يلزم إظهار شاذ .

(٦) انظر : ابن يعيش ١٥٢/٩ .

(٧) انظر : المنصف ٣/ ٢٤ ، وسفر السعادة ١/ ٤٨٠ .

(٨) وهو الذى يرمى عنه ، كما فى المنصف ٣/ ٤ ،وانظرسفر السعادة ١/ ٤٧٧ ،

لأنَّ الميمَ لاَ تزادُ فى ذَواتِ الأربعةِ فَصاعداً أَوَّلاً إلاَّ فى الصّفاتِ الجاريَةِ علَى الأفْعالِ كَمُدَحْرِجٍ ومُسْتَخْرِجٍ .، ومُحْرَنْجِمٍ ، ومُقْشعرٍّ(١) .

وَأَمَّا " زُرْقُمٌ " ـ بِضَمِّ الزَّاي(٢)، وَهُوَ الأَزْرَقُ ـ فَالميمُ فيهِ زَائدَةٌ ، وكَذَلِكَ " سُتْهُمٌ " بمعْنَى الأسْتَه وَهُوَ العَظيمُ العَجُزِ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ (٣) :

لَيْسَتْ(٤) بِكَحْلاَءَ وَلَكِنْ زُرْقُمِ   وَلاَ برسْحاءَ ولكن سُتْهُمِ(٥)

قولُه :

وَشَذَّ حَشْوًا لَبَنُ [قُمارِصُ](٦)

[أَيْ](٧) : وَشَذّ زيادةُ الميمِ حَشْوًا ، أَيْ : وَسَطَ الكَلِمَةِ ، فَمتَى وَقَعَتِ الميمُ حَشْوًا قُضِيَ بأصالتِهَا حَتَّى يقُومَ دليلٌ على زيادتِها ، فَمِن ذَلِكَ قولُهُم : « لَبَنٌ قُمَارِصٌ » ، وزْنُهُ " فُمَاعِلُ "(٨) ، وَهُوَ اللَّبَنُ الجَامِدُ؛ لأنَّه من القَرْصِ(٩)، وَلِقَولِهم: " لَبَنٌ قَرِيصٌ " .

---

(١) (ف) " وأما مقشعر " سهو من الناسخ .

(٢) (ف) " الزاء " بالهمزة .

(٣) لم أوفق فى العثور على موطن إنشاده فى كتب ثعلب التى بين يدى ، وقد عزاه إلى ثعلب ابن جنى فى المنصف ٣/ ٢٥ ، والشارح متأثر به ، أما ابن الخباز فقد عزا إنشاده إلى ابن خالويه ولم أعثر عليه كذلك فى كتب ابن خالويه التي رجعت إليها .

(٤) فى الأصل " لست " .

(٥) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وهو شاهد على زيادة الميمي أخيراً .
وهو من شواهد المنصف ٣/ ٢٥ ، وسر الصناعة ١/ ٤٣٢ ، وكفاية المتحفظ ١٥٢ ، والممتع ٢٤١ مع اختلاف يسير فى بعض الألفاظ ، والصحاح (خدل ، زلل ، كرى) واللسان (زرق ، وخدل) .
الكحلاء : التى تراها كأنها مكحولة . والرسحاء : قليلة لحم العجز والفخذين .

(٦) إضافة يوجبها السياق .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر سر الصناعة ١/ ٤٢٩ ، وشرح الملوكى ١٦٠ .

(٩) فى النسختين " القريص " ، والصواب ما أثبت لأن الاحتكام يكون إلى المصدر ، ثم إنه تكرار مع ما بعده

أَمَّا " دُلاَمِصٌ " فَهُوَ الدِّرْعُ البَرَّاقُ ، فالمِيمُ زائدةٌ لقولهم: " دِرْعٌ دِلاَصٌ ، وَدَلِيصٌ "(١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ " وَمِن دِلاَصٍ قولُهُم دُلاَمِصٌ " ففيهِ (٢) تَبْيِينٌ لِزِيَادةِ المِيمِ ؛ لعَدَمِهَا فى " دِلاصٍ "، وَلا تَزادُ " المِيمُ " فى الفعْلِ ، ولذلك حكَمُوا بِأَصَالَةِ مِيمِ ": مَعَدٍّ " لقولهم : " تَمَعْدَدُوا " ، وَأَمَّا قولُهم : تَمَسْكَنَ ، وَتَمَدْرَعَ وَتَمَنْدَلَ ، فَرَدِئٌ (٣) .

[زِيادةُ النُّونِ]

وَالنُّونُ زِيدَ أَوَّلاً كَنَرْجِسِ وَثَانِيًا كَعُنْصُلٍ وَعَنْبَسِ
وَزِيدَ فى القِنْفَخْرِ وَالكَنَهْبُلِ كَذَاكَ فى الضَّيْفَنِ وَالجَحَنْفَلِ

النُّونُ فى " نَرْجِسٍ " زائدةٌ فوَزْنُهُ " نَفْعِلٌ " مِثْلَ " نَضْرِبُ " ، فلَوْ سُمِّيَ بِهِ لم يَنْصرِفْ مَعْرِفةً ؛ للتَّعريفِ ووَزْنِ الفِعْلِ .

وَزِيدَ أَيضًا للمُضَارعةِ نحو " نَقُومُ " إذا كَانَ للجمَاعةِ المتكلِّمِينَ ، كمَا زِيدتْ آخِراً لِلْجَمَاعةِ فى " قُمْنَا ، وَضَرَبْنَا "(٤) زِيدَتْ أَوَّلاً لذلك المعْنَى ، وَلأَنَّ

---

(١) انظر المقتضب ١ / ١٩٧ ، والتكملة ٢٣٧ ، والمنصف ١/ ١٥١ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٣٤ .

(٢) فى النسختين " فيه " .

(٣) انظر شرح الشافية ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٧ ، وشرح ابن القواس ١٣٢٣ حيث قال : " وأما تمسكن وتمدرع وتمندل فالأجود فيه تسكّن وتدرّع وتَنَدَّلَ " .

(٤) فى (ف) " قمن ، وضربن " بنون النسوة .

بعدَهَا ثلاثةَ أصُولٍ (١) ، ولأنّه لَيْسَ فى الأصُولِ مِثلُ " جَعْفِر " بكسْرِ الثَّالِث ، وَكَذلكَ مَن كَسَرَ النُّونَ ؛ لأنَّه قَدْ ثَبتَ زيادتُها فى لُغةِ مَن فَتَحَ فهِيَ فى الأُخْرى كَذلِكَ ، (فَهُمَا)(٢) فى المعْنَى وَاحِدٌ .

(وَزِيدَتْ للمُطَاوَعَة(٣) فى الفعْلِ نحو " كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ " وَإنمَّا زِيدَت النُّونُ للمطَاوَعةِ ؛ لأنّ فِيهَا غُنَّةً وَسُهُولةً وَامْتدَادًا فنَاسَبَ لفظُهَا مَعْنَى المطاوَعةِ فى السُّهولَةِ .

وأَمَّا قَولُهُ : " عُنْصُلٌ وَعَنْبَسٌ "(٤) فَمِثَالٌ لزِيَادتِهَا ثانِيًا ، فَـ« عَنْبَسٌ » معلُومٌ بالاشْتِقَاقِ ؛ لأنّه مِنَ " العبُوسِ " ، فَأَمَّا " عُنْصُلٌ "(٤) فلِعَدَمِ النَّظِير فى الأصُولِ إِذْ لَيْسَ فيهَا مِثْلُ " جَعْفُرٍ " بضمّ الثَّالثِ .

والنُّونُ فى " قِنْفَخْرٍ " زَائِدةٌ لسُقوطِها فى قَولِهم : " امْرَأَةٌ قُفَاخِريّةٌ " وَهِيَ الغَلِيظَةُ الجِسْمِ "(٥) .

---

(١) فى الأصل " ولأنه بعد ثلاثة أصول " ، والشارح رجع هنا إلى الحديث عن " نرجس " ، والنرجس : من الرياحين ، أعجمي معرب . المعرب ٣٧٩ ، واللسان فى (نرجس) .

(٢) سقط من (ف) ، وفى الأصل " فهى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) ليست واضحة فى الأصل .

(٤) العنصل : نبت يشبه البصل البري . والعنبس : الأسد ، وقال أبو حاتم : العنبس من نعت الأسد ، وهو " فنعل " من العبوس ، ينظر كتابه تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه ٦١ .

(٥) انظر شرح أمثلة سيبويه ١٥٤، وسفر السعادة ٤٣٧/١، وتفسير غريب مافى كتاب سيبويه من الأبنيه ١٤٧.

وأَمَّا " الكَنَهْبُلُ "[(١)] بضمِّ الْبـاءِ ، فنُونُه زَائِدَةٌ[(٢)] إِذْ ليس له نَظيـرٌ فى الأصُولِ ، فَلا يُقالُ : " سَفَرْجُلٌ " بضمّ الجيمِ ، وَمَن فَتحَ الباءَ فكَذلِكَ ؛لأنّه قَدْ ثَبَتَ زِيادَتُها مَعَ ضمّ الباءِ ، فَمَنْ فتحَهَا كَذلِكَ ، إذ المعْنَى فى اللُّغَتَيْنِ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الشَّجرُ العِظَامُ .

وَأَمَّا " الجَحَنْفلُ " فَمِثَالٌ لِزيادتِهَا ثالثةً ، وَهُوَ الغليظُ الشَّفَةِ ، دلَّ الاشْتِقاقُ علَى زِيَادتِهَا ؛ لسقُوطِهَا فى قولهم" الجَحْفَلَةُ " وَهِيَ : الشَّفَةُ .

وَمتَى وقَعتِ النُّونُ ثالثةً حُكِمَ بزَيادتِها ؛ لأَنَّهُ مَحَلٌّ كَثُرَتْ زيادتُها فيهِ ، وَلأَنَّها قد وَقَعَتْ مَوْقِعَ مَا لاَ يكُونُ إلاَّ زَائِداً ، وَهُوَ أَلِفُ التَّكْسِيرِ نَحْوُ : جَحَافِلَ تَكْسِير جَحَنْفَلٍ ، وكذلك " شَرَنْبَثٌ ، وشُرابِث لِلخَشِنِ الكَفَّيْنِ .

وَأَمّا " الضَّيْفَنُ " ، وَهُوَ ضَيْفُ الضَّيْفِ ، وَقِيلَ : الطُّفَيْلِيّ ، فَمِثَالٌ لِزيادَةِ النُّون أَخِيراً ، وَقِيلَ : النُّونُ فيه أَصْلٌ ، وَالياءُ زائدةٌ، فوزنُهُ عَلَى القَوْلِ الأَوَّلِ : " فَعْلَنٌ " ، وَعلَى الثَّانِي " فَيْعَلٌ " كَصَيْرَفٍ[(٣)] ، وَقَد كَثُر زِيادتُها آخراً بعد الألفِ إِذَا تقدَّمَهَا ثلاثةُ أَحْرُفٍ أُصُولٌ نحْوُ " سَكْرَانَ " ، وَفِي التثنِيَةِ وَجَمْعِ السَّلاَمةِ [للمذكَّرِينَ][(٤)] وزِيدَتْ ساكنةً فى آخرِ الأسماءِ للصَّرْفِ ، وَفِي آخرِ الأفْعَالِ للتَّأكيدِ.

---

(١) الكنهبل – بضم الباء وفتحها – : شجر ، ووزنه " فَنَعْلُلٌ " .
انظر شرح أمثلة سيبويه ١٥٨ ، وسفر السعادة ١/ ٤٥١ .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٣٢٤ .

(٣) (ف) " كيصرف " تحريف .

(٤) مكانه فى الأصل بياض بقدر كلمتين ، والكلام فى (ف) متصل ،وقد أكملتها من الشرح مجهول المؤلف لوحة ٢٠٢ ، وجاء فى شرح ابن القواس ١٣٢٦ ما يلى " وتزاد أخيراً للدلالة على الصرف فى الأسماء المتمكنة ، وبعد ألف التثنية والجمع عوضاً من الحركة والتنوين ، وللتوكيد فى الأفعال المضارعة والأمر ، وفى الأمثلة الخمسة من المضارع " ، وانظر كذلك سر الصناعة ٢/ ٤٤٩ . حيث قال ابن جنى : " وتلحق التثنية والجمع الذى على حد التثنية عوضاً مما منع الاسم من الحركة والتنوين ، وذلك نحو الزيدان والعمران ، والزيدون والعمرون " .

[زيادة السين]

وَالسِّينُ فى اسْتَفْعَلَ كَاسْتَطَاعَا   وَزِيدَ للتَّعْوِيضِ في أَسْطَاعَا

قَدِ اطّردتْ زِيادةُ السِّينِ فى " اسْتَفْعَلَ " وَما تَصرّفَ منه ، وَمَعَ كَافِ الضّميرِ فى خِطَابِ المؤنّثِ وَقْفًا فى لغةِ بَكْرٍ ؛ لبيَانِ كَسْرةِ كَافِ الضّميرِ المؤنّثِ[1] فيقولُون : " مَررتُ بِكِسْ يا امْرَأَةُ " .

أمَّا " اسْتطَاعَ " ففيها لُغاتٌ ثَلاثٌ[2] :

إحْدَاهَا : مَا ذَكَرَ .

الثَّانيةُ : " اسْطَاعَ " بِوَصْلِ الهَمزَةِ ، فحذفُوا التّاءَ لمجانستِها الطَّاءَ ؛ لأنهّما من مَخْرَجٍ وَاحدٍ فَثَقُلَ اجتماعُهُما .

الثَّالِثَةُ : " اسْتَاعَ " بوصْلِ الهَمْزَةِ وحَذفِ الطَّاءِ ؛ لما ذكرنا فى حذفِ التَّاءِ ، وَقيلَ : حَذَفُوا التَّاءَ وَأبدلُوا من الطَّاءِ تَاءً .

قولُه

وَزِيدَ للتَّعويضِ فى أَسْطَاعَا

يُريدُ : وَزِيدَ غَيرَ مُطّردٍ في "أَسْطَاعَ " بِقَطْعِ الهَمْزَةِ في المَاضِى ، وَضمِّ حَرْفِ المُضَارعَةِ فى المُضَارعِ ، فَزِيدَتِ السّينُ عِوَضاً من حَركةِ عَيْنِ الفِعْلِ ، وَالمُرادُ " أَطَاعَ ، يُطِيعُ " ، وَالأصْلُ " أَطْوَعَ " - بفَتْحِ الْوَاوِ - فَنُقِلَت الفتْحَةُ مِنَ الْوَاوِ - الَّتي هِيَ عَيْنُ الفعْلِ - إلى الطّاءِ - الَّتى هِيَ فَاءُ الفعْلِ - إرَادةً لِلإعلاَلِ حَمْلاً علَى الثّاني المجردِ الَّذي هُوَ " طَاعَ يَطُوعُ " ، فلوْلاَ

(١) فى (ف) " كسر كاف الضمير للمؤنث " ، وعد النيلي سين الكسكسة من حروف الزيادة تبعاً للزمخشرى ، وقال ابن الحاجب فى الشافية " وعد سين الكسكسة غلط ، لاستلزامه شين الكشكشة " انظر شرح الشافية ٢/ ٣٧٦.

(٢) انظر : شرح الملوكى ٢٠٨

ذَلكَ لما اعْتلَّتِ الْوَاوُ لسكُون مَا قبلَها ، ثُمَّ قلبت الواوُ ألفاً ؛ لِتَحرُّكِهَا في الأصْلِ وَانْفتَاحِ مَا قبلَها الآنَ ، (وزَادُوا)[1] السِّينَ عِوَضًا من حَركَةِ عَيْنِ الفعْلِ . وردَّ المبردُ هذَا القَولَ ـ أَعْنى قَوْلَ سِيبَوَيْهِ[2] ـ وقَالَ [3] : إنَّمَا يُعوّضُ (من الشّئِ إذَا لَمْ يَكُنْ)[1] موجُودًا وَالفتْحَةُ هُنا مَوْجُودَةٌ فِي الكَلِمَةِ ، وَإنمَّا نُقلتْ من العَينِ إلى الفَاءِ ، فيكُوُن هذَا جَمعاً بَيْنَ العوَضِ وَالمُعوَّض منْهُ ، وَهُوَ قَبِيحٌ ، قَالَ المُنتَصِرُ لِسِيبَوَيْهِ[4] : إنَّ التَّعوِيضَ إنّمَا حَصَلَ من ذَهَابِ حَركَةِ عَيْنِ الفعْلِ عَنْها لاَ مِن ذَهَابِ الحَركَةِ عَن نَفْسِ الكَلِمَةِ ، فَصَارَتِ العَيْنُ (مُعَرَّضَةً لِلحَذْفِ)[5] إذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ نحْوُ قولِكَ فى الأمْرِ : " أَطِعْ " ، وَفِي النَّهْى " لاَ تُطِعْ " ، وَذلِكَ إنمَّا كَانَ لِذَهابِ حَركةِ العَيْنِ وَنَقْلِهَا إلَى الفَاءِ ، وَهَذا التَّعوِيضُ جَائزٌ لا وَاجِبٌ .

[زيادة الهاء]

وَالهاءُ فى هِرْكَوْلَةٍ إذْ أصلُهَا رَكْلٌ ، وَهَاءُ أُمّهَاتٍ مِثْلُهَا

زيادةُ " الْهَاءِ " أوّلاً ليس بقيَاسٍ ، فَالْهِرْكَوْلَةُ : المرأةُ الجسِيمةُ ، فالهاءُ

---

(١) غير واضح فى الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٥ ، ٤٨٣ .

(٣) قال المبرد فى المقتضب ١/ ١٩٨ : " وأما السين فلا تلحق زائدة إلا فى موضع واحد ، وهو " استفعل " وما تصرف منه " وانظر شرح الشافية ٢/ ٣٨٠ ، وسر الصناعة ١/ ١٩٧، والممتع ٢٢٤، وشرح الملوكى ٢٠٧ حيث نص على رأي المبرد .

(٤) ينظر هذا فى شرح الملوكى ٢٠٧ – ٢٠٨ ، وشرح المفصل ١٠/ ٦ .

(٥) فى الأصل " معوضة للحرف " تحريف .

فِيهَا زَائِدَةٌ ، حكَاهُ الأَخْفَشُ [1] ، قَالَ : لأَنَّه من الرَّكْلِ ، وَكذلكَ قَالَ صاحبُ الأرجُوزة : " إذْ أَصْلُها رَكْلٌ " يُرِيدُ أَنَّ الاشْتِقَاقَ قَدْ دَلّ عَلَى زِيادَةِ الهَاءِ في " الهِرْكَوْلَةِ " . وَوَزْنُها " هِفْعَوْلَةٌ " [2]؛ لِأَنَّها من " الرَّكْلِ " لأَنّ المرأةَ السَّمينة لِثِقلِهَا[3] تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا ، أَيْ : تَرْفَعُ رِجلَهَا وَتحُطُّهَا بقُوّةٍ كَالرَّفْسِ .

وَقِيلَ : إنَّ " الهاءَ " زائدةٌ كـ " هِبْلَعٍ " ؛ لأَنَّه من " البَلْعِ " ، وَ " هِجْرَعٍ "[4] لأَنَّه من " الجَزَعِ " ، وَكَذلِكَ " هِلْقَامةٌ " ؛ لأَنّه من " اللَّقْمِ " .

وَقَدْ زِيدَتِ " الهاءُ " فى أَهْرَاقَ ـ يُهْرِيقُ ، بقَطْعِ الهمْزَةِ فِي الماضى وَضَمّ حَرْفِ المضَارعةِ فى المستقْبَلِ ، وَ (زِيدَتِ)[5] الهَاءُ فِيهَا عِوَضًا مِنْ حَرَكةِ العَيْنِ ، فَهِيَ كالسِّينِ فى " أَسْطَاعَ " . ٢٣٧ / أ

---

(١) حكاها الأخفش عن الخليل ، انظر سر الصناعة ٢/ ٥٦٩ ، وشرح الملوكى ٢٠٤ .

(٢) فى النسختين " مفعولة " تحريف ، وانظر شرح الملوكى ٢٠٤ ، وابن يعيش ١٠/٥ ، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٩ ، والتتمة في التصريف ٥٤ ، وسفر السعادة ١/٥٠٣ .

(٣) فى (ف) " لسمنها "

(٤) الهجرع : الرجل الطويل الأحمق ، كأنه من " الجرع " وهو المكان السهل المنقاد ، فهو من معنى الطول .

انظر شرح الملوكى ٢٠٤ ، وسر الصناعة ٥٦٩/٢ ، وسفر السعادة ١/ ٤٩٩ .

(٥) فى النسختين " فتح " ولعل الصواب ما أثبت ؛ لأن فتح الهاء فى أَهْرَاقَ يُهَرِيقُ عوضا من حركة العين غير معروف بل المعروف أن الهاء هي التى جئ بها عوضاً عن نقل حركة العين كالسين فى " أسطاع وسيذكره الشارح في ص ٦١١ ، فأما (هَراق يهَريق) بفتح الهاء فليس فيها تعويض وإنما هى لغة ثالثة إذ أصل الفعل " أراق " ثم أبدلت الهمزة هاء فأصبحت (هَرَاقَ) ، ودخل حرف المضارعة أهريق ، يُهَرِيقُ ، وراجع شرح الشافية للرضى ٣٨٤/٢ - ٣٨٥ ، وابن يعيش ١٠/ ٥، وشرح الملوكي ٢٠٨ .

قَـوْلُه " وهَاءُ أُمَّـهَات مِـثلهـا " أَيْ : مِـثْلُ هَاء " هِرْكَـوْلَـةٍ " فى الزّيادةِ وفى كونـها غَيرَمُطّرِدةٍ لقولهم : " أُمَّاتٌ " قَال الشاعرُ :

فَرَجْـتَ الظّـــلاَم بأمَّاتِكَـــا [1]

وَاسْتِعْمَـالُ " الأُمَّهَاتِ " [فى النَّاسِ أَغْلَبُ ، والأُمَّاتُ] [2] في الْبَهائمِ أَغْلَبُ وَوَزْنُ "أُمّ " فُعْلٌ " مِثْلُ " حُبّ " ، وَدُرّ " فَعينُهَا ولاَمُهَا حَرفٌ واحدٌ ، وَالهمْزَةُ فاؤُهَا ، فأمَّا قَـوْلُهم : " تَأَمَّهْتُ " [3] فَهُو رَدِيٌّ ، وقَالَ الآخَرُ :

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي [4]

فَعَلَى هذَا يكُونُ " الهاءُ " أَصْلاً ، ووزْنُ " أُمَّهةٍ " "فُعَّلَةٌ " [5] مِثْلُ " أُبَّـهَةٍ " ، وَوزنُ " أُمَّـهاتٍ " فُعَّلاَتٌ ، ووَزْنُ " تَأَمّهْتُ " " تَفَعَّلْتُ " ، فَالْهاءُ لامٌ . وَالصَّحيحُ الأوّلُ ، وهُوَ زيادةُ الهَاءِ ، لسقُوطِهَا فى المصْدَرِ الَّذى هُوَ الأَصْلُ ، حكَى ثعلبٌ : "أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَةِ " [6] ، وَأيضًا فَزِيـادَةُ الهَـاءِ فى " أُمَّهاتٍ " أَيْسَرُ مِنْ حذْفِهَا فى

---

(١) هذا عجز بيت لمروان بن الحكم ،وصدره :

إذا الأمهـــات قبحـــن الوجـــوه

وهو من شـواهـد الصـحـاح ، واللسـان فى " أمم " ، والمفصل ٣٥٩ ، وشرح الملوكى ٢٠٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٨٣ ،وابن يعيش ١٠/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٠٨ .

(٢) إضافة يوجبها السياق وهو فى الشرح المجهول المعتمد صاحبه على شرح النيلى .

(٣) معنى " تأمهت فلانة " : اتخذتها أماً ، والمشهور تأممتها بالميم .

(٤) قائل هذا الرجز هو قصي بن كلاب جد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

انظر : المفصل ٣٥٩ ، وابن يعيش ١٠/٤ ، والممتع ١/ ٢١٧ ،وشرح الشافية ٢/ ٣٨٢ ، وشرح الملوكى ٢٠٣ .

(٥) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٣٣٦ .

(٦) انظر الفصيح ٢٨٢ (ت/ د. عاطف مدكور) .

" أمّات " لِكَثْرةِ الزّيادةِ فى الكَلامِ وَقِلّةِ الحذْفِ فيهِ ، ووَزْنُ " أُمَّهاتٍ " "فُعْلَهَاتٌ "[1] فى الصَّحِيح .

وَقَدْ زِيدَتِ الْهَاءُ فى الوقْفِ زِيادةً مُطّرِدَةً نحو " غُلامِيَهْ ، ولِمَهْ ؟ ".

[زيادةُ اللّامِ]

وَاللامُ نَحْوُ عَبْدَلٍ ، وَذلكا كذَاك لِلْبَعيدِ قُلْ هُنَالِكا

اللّامُ فى " عَبْدَلٍ " زائدةٌ ؛ لسقوطها فى قولهم " عَبْدٍ " ، وكذلك " زَيْدَلٌ ، وفَحْجَلٌ " لقولهم : " زيدٌ ، ورَجُلٌ أَفْحَجُ " للّذى تتَدانَى صُدُورُ قدَمَيْهِ وَيَتباعَدُ عقبَاهُ . وَاللّامُ فى " ذَلِكَ " زائدةٌ لبُعْدِ الْمُشَارِ إليهِ ، وَ " هُنَالِكَ" إشارةٌ إِلَى ما بَعُدَ مِنَ الأمكِنَةِ ، وَلذلك لا يُجْمعُ بينَ اللّامِ وَحَرْفِ التّنبيه فلَا يقالُ : " هَاذَلِكَ " وَلاَ " هَهُنَالِكَ " ؛ لأنَّ حرفَ التّنبيهِ يُفِيدُ قُرْبَ المُشَارِ إليهِ وَاللّامُ يفيدُ بُعدَهُ ، فبينَهُمَا تَنَافٍ .

وفي " هَيْقَلٍ " ـ وَهُوَ[2] ذَكَرُ النَّعامِ ـ احْتِمالٌ ، فَمَن جَعَلَ الياءَ زَائِدَةً فاللّامُ أَصْلٌ ، لئَلاّ تَبْقَى الكلِمَةُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، ووَزْنُهُ « فَيْعلٌ » مِثْلُ « صَيْرَفٍ » لقولهم : « هِقْلٌ » ، وَهُوَ الفَتَى من النَّعامِ ، وَمَنْ قَالَ « هَيْقٌ » ـ وَهُوَ ذَكَرُ النَّعامِ ـ فاللّامُ زَائِدَةٌ وَاليَاءُ أصْلٌ وَوَزْنُه « فَعْلٌ » ، وَاللّامُ في « فَيْشَلَةٍ »[3] زَائِدةٌ لسقُوطِهَا في « فَيْشَةٍ » ، وَالمعنَى وَاحِدٌ .

---

(١) فى النسختين " فعلات " تحريف ، وانظر شرح ابن القواس ١٣٢٧ ، والأصول فى النحو ٣/ ٣٣٦ .

(٢) (ف) " وفى " تحريف .

(٣) الفيشلة : رأس الذكر .

[الميزان الصرفى]

وَكُلُّ حَرفٍ زِيدَ لاَ تُغَيِّرُهْ   بِلَفْظِهِ إذَا وَزَنْتَ تَذْكُرُهْ

وَالأحْرُفُ [الَّتِي][1] تكُونُ أَصْلاَ   قَابِلْ بِهَا إذَا وَزَنْتَ فِعْلاَ

الْحَرْفُ الزَّائِدُ يوُزَنُ بِلَفْظِهِ مَالمْ يَكُنْ أَصْلاً مُكَرَّرًا إمّا لِلإلحَاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ ، وَكَذلِكَ المبْدَلُ مِن تَاءِ " افْتَعَلَ " وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ [2] ، فَتقُولُ فى وَزْن "ضَارَبَ " [3] « " فَاعَلَ » فَتَأْتِي فى الوزْنِ [4] بِلَفْظِ الألفِ ؛ لأنَّه زَائِدٌ ، وَفِي «مَضْرُوبٍ » : «مَفْعُولٌ» فَتَأْتِي بلفْظِ الميمِ ، وَفِي " الدِّقْعِمِ " ـ بكسْرِ الفاءِ وَاللاَّمِ ـ وَهُوَ التُّرَابُ [5] : « فِعْلِمٌ » فتَأتِي بلفْظِ الميمِ ، (وَفِي " دُلاَمِصَ ") [6] : "فُعَامِلٌ" ؛فَتَقابِلُ الزَّائِدَ بِالزَّائدِ، وَالأصْلَ(بِالأصْلِ)[7] ، وَهُوَ الفَاءُ وَالعَينُ وَاللاَّمُ ، وَأَمَّا المكرَّرُ فَيوُزَنُ بِلَفْظِ الأصْلِ ، وَهُوَ عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَدُها : تَكْرِيرُ الفَاءِ وَالعَينِ نحْوُ " مَرْمَرِيسٍ " وَهُو الأمْلَسُ [8] ، وَهُوَ صِفَةٌ لاَ اسْمٌ، وَوَزْنُهُ " فَعْفَعِيلٌ " .

الثَّانِي : تَكْرِيرُ العَينِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

---

(١) فى النسختين " اللاتى " ، والتصويب من سائر الشروح .

(٢) انظر ٢/٥٥٥ .

(٣) (ف) " ضارب : فاعل " بالاسم .

(٤) فى (ف) " بالوزن " .

(٥) فى الأصل " الشراب " تحريف ، وانظر سفر السعادة ١/ ٢٧٢ .

(٦) فى الأصل " ولا دلامص " تحريف .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) وقيل : الداهية . ينظر سفر السعادة ١/ ٤٥٩ ، واللسان فى (مرسى) .

أحدُهُما : بِغَير فَاصِلٍ نَحْو " حُمُرٍّ " (طَائِرٌ) [1] ، وَصِفَةٌ نَحْوُ "زُمَّلٍ" [2] ، وَهُوَ الضَّعِيفُ ، وَوَزْنُهُ " فُعُلٌّ " .

وَالثَّاني : تَكْرِيرُ العَينِ [مَعَ] [3] فاصِلٍ ، وَهُوَ عَلَى " فَعَوْعَلٍ " نَحْوُ ٢٣٧ب "غَدَوْدَنٍ"، وَقَطَوْطًى " ، فَالْغَدَوْدَنُ : الطَّوِيلُ المُسْتَرْخِي ، وَالقَطَوْطَى : الحِمَارُ القَصِيرُ الظَّهْرِ .

الثَّالِثُ : المُضَاعَفُ اللاَّمِ وَالعَينِ نَحْوُ " دَمَكْمَكٍ [4] ، وصَمَحْمَحٍ " [5] في الصِّفَةِ ، و" بَرَهْرَهَةٍ " ، وَفِي الاسْمِ نَحْوُ " حَبَرْبَرٍ " [6] .

فَالدَّمَكْمَكُ ، وَالصَّمَحْمَحُ : الشَّدِيدُ ، وَوَزْنُهُ « فَعَلْعَلٌ » [7] ، وَالبَرَهْرَهَةُ : النَّاعِمَةُ من النِّسَاءِ ، وَوَزْنُهَا " فَعَلْعَلَةٌ " [8] ، وَالحَبَرْبَرُ : الشَّئُ القَلِيلُ [9] .

الرَّابِعُ : تَكْرِيرُ اللاَّمِ ، وَهُوَ على ضَرْبَين :

---

(١) سقط فى (ف) ، انظر معناه فى شرح أمثلة سيبويه ٨٢ ، وسفر السعادة ١/ ٢٣٣ ، واللسان فى (حمر) .

(٢) ويقال فيه : زُمَّيل ، وزمَّال . ينظر شرح أمثلة سيبويه ١٠١ ، وتفسير غريب ما فى كتاب سيبويه ٩٣ ، وشرح الشافية ٢/ ١٧٩ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى الأصل " دمكمكى " ومعناه : شديد كما سيذكره قريباً . ينظر شرح أمثلة سيبويه ٩٥ ، وسفر السعادة ١/ ٢٧٤ .

(٥) قال عنه الجواليقى فى شرح أمثلة سيبويه ١١٦ :" الغليظ القصير " ، وكذا فى تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية ١١٤ ، وسفر السعادة ١/ ٣٢٤ .

(٦) فى (ف) " خنزير " تصحيف .

(٧) فى الأصل " فعلل " تحريف .

(٨) فى الأصل " فعلعة " تحريف .

(٩) انظر شرح أمثلة سيبويه ٨٣ ، وسفر السعادة ١/ ٢٢١ ، واللسان فى (حبر) .

أَحدُهُمَا : بغيرِ فَاصلٍ نَحْوُ " قَرْدَدٍ ، وَمَهْدَدَ " (١) ، وَ " فِلِزٍّ " لِجَوْهَرِ الأَرْضِ ، وَ " طِمِرٍّ " لطويل القَوَائمِ من الخَيْلِ الخَفيفِ الْوَثْبِ .

وَالثَّاني : بِفَاصلٍ نَحْوُ " جِلْبَابٍ ، وَشِمْلالٍ " ، وَهُوَ النَّاقَةُ الخَفيفَةُ ، و "سِنْدَادٍ " اسمُ مَوْضِعٍ (٢) ، قالَ الأَسْوَدُ (٣) :

وَالْقَصْرُ ذِي الشُّرُفَاتِ مِنْ سِنْدَادِ (٤)

ووَزْنُه " فِعْلالٌ " .

وَيُقَابَلُ الأَصْلُ بالفَاءِ وَالعَينِ واللامِ فى الثُّلاثيّ ، وَالأَصْلُ : هُوَ الَّذي يَثْبُتُ فى جَميعِ تَصارِيفِ الكَلِمَةِ لا لِعَارضٍ يَعْرُضُ لَهُ من اعْتِلالٍ ، أَوْ جَمْعٍ إِنْ كَانَ خُماسياً لاَ زَائِدَ فيهِ .

قَوْلُهُ : "قابلْ بهاَ إِذَا وَزَنْتَ فِعْلاَ " (٥) " الفِعْلُ " منصُوبٌ . بِـ " قَابلْ " . أَي : قَابِلْ بِها الفعْلَ إذا وَزَنتَ الأَصْلَ ، يُرِيدُ بالْفِعْلِ " الفَاءَ ، وَالْعَيْنَ، وَاللاّمَ" ، وَقَدْ ذَكَرنا لأىّ سَبَبٍ كَانَ الْمِعْيارُ الذى توزنُ به حرُوفُ لَفْظِ الفعلِ في أوّلِ

---

(١) القردد : الأرض الغليظة الواسعة ، ينظر شرح أبنية سيبويه ١٣٨ ، وسفر السعادة ٤٢٤/١، مهدد : اسم امرأة . عن شرح أمثلة سيبويه ١٦٣ .

(٢) انظر شرح أمثلة سيبويه ١٠٥ ، وفيه هو قصر بالعذيب كانت العرب تحجه ، ومعجم البلدان ٢٦٥/٣ .

(٣) الأسود بن يعفر شاعر فحل متقدم من شعراء الجاهلية .

ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤٧ ، والأغانى ١١/ ١٢٨ .

(٤) هذا عجز بيت صدره :

أهل الخورنق والسدير وبارق .

انظر ديوانه ٢٦ - ٢٧ ، والمفضليات ٢١٧ ، وشرحها للتبريزى ٢/ ٧٩٤ ، والمعارف ٦٤٧ ، وسفر السعادة ١/ ٣٠٩ .

(٥) فى النسختين " الفعلا " والتصويب من النظم السابق .

الكلاَمَ فى التّصْرِيفِ (١) ، فَإِن كَانَ فى الموزُون قلْبُ قَلبْتَ فى الزّنَة فتقُولُ : وَزْنُ " أَشْيَاءَ " لَفْعَاءُ (٢) ؛ لأنّ أَصلَها " شَيْئَاءُ "بوزْنِ " فَعْلاءَ ، فَقَدَّمُوا اللاَّمَ عَلى الْفَاءِ ، وَعَكْسُهُ " حَادِى " وَزْنُه " عَالِفٌ " فأخّروا الفَاءَ بَعْدَ اللاَّمِ .

وَكَذَا إِذَا كَانَ فى الْمَوْزُونِ حَذْفُ حَذَفْتَ فِى الزّنة فتقُولُ فى وَزْنِ "يَدٍ ، وَدَمٍ " : " فَعٌ " ، وَوَزْنُ " اسْمٍ " " افْعٌ " .

وَإِن يَزد عَلى ثلاَثٍ كَرِّرِ اللاَّمَ نحو فَعْلَلٍ في جَعْفَرِ

يُرِيدُ : وَإِن يَزدِ الأصْلُ على الثّلاثةِ كَرِّرِ اللاَّمَ فى الوزْنِ ،(فَتقُولُ فى وَزْنِ " جَعْفَرٍ " :" فَعْلَلٌ " بِلاَمَيْنِ فى الرّباعِيّ ، وَثلاَثةٍ في الخماسِيّ ، فتقُولُ فى وَزْنِ " جَحْمَرِشٍ " : " فَعْلَلِلٌ " .

وَإنمّا كررّتَ اللاّمَ فِيمَا زَادَ علَى الثّلاثيّ ؛ لأنّ الثّلاثيّ قَدِ اسْتَوْفَى(٣) الفَاءَ وَالعَينَ وَاللاّمَ ، وَإنمّا كَانَ الزّائدُ عَلَى الثّلاثَة بلفْظِ "اللاَّمِ " ؛ لِكَوْنِهِ قَدْ لاَصَقَهَا وَبَعُدَ عَن الفَاءِ وَالعَينِ ، لِفَصْلِ اللاَّمِ الأُولى بَينَهُ وَبيْنَ العَينِ ، وَهُوَ من الفَاءِ أَبْعَدُ .

---

(١) ينظر ٢ / ٥٥٥ .

(٢) فى الأصل " أفعاء " تحريف من الناسخ .

(٣) (ف) " اشتق " تحريف .

[مَسَائِلُ التَّمْرِينِ]

وَإِن بَنَيْتَ فَعْلَلاً مِن ضَرَبَـا   تُلْحِقُـهُ بِجَعْفَرٍ قُـلْ : ضَرْبَبَا

وَإِن بَنَيتَ مِنْ وَأَى كَمَفْعَلِ   مَوْأًى عَلَى مِثَالِ مَرْمًى يُجْعَلِ

القَصْدُ بقولِـهم : ابْنِ كَذَا مِثْلَ كَذَا : إِتْقَانُ عِلْمِ التَّصْرِيفِ بالرِّيَاضَةِ فيهِ ، وَحصُولِ الدُّرْبَةِ بالعَملِ (١) ، فَمَعْنَى قولهم : (ابْنِ مِنْ كَذَا مِثْـلَ كَذَا) أَى: ركِّب مِن لفْظِ كَذَا مِثْلَ زِنَةِ لَفْظِ كَذَا مُستَعْمِلاً فى ذَلِكَ مَا يَقْتَضِيـه القِياسُ لِمُمَاثَلةِ البِنَاءِ المطْلُوبِ مُمَاثَلتُهُ ، فتَأخذُ الحُرُوفَ الأصْلِيّةَ مِنَ الكَلِمَةِ فَتُقابِلُ بها الفَاءَ ، وَالعَينَ وَاللاّمَ من الكَلِمَةِ المطْلُوبِ مِثالُـهَا مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ ، وتَأْتِى بالزّائِدِ على لفْظِهِ ، وَتَبْنِي من الثُّلاثيّ مَا زَادَ عَلَيْهِ لاَ مَا نَقصَ عَنْهُ (٢) ، ويجُوزُ أن تَبْنِيَ من الثُّلاثيّ ثُلاثيًا يُخَالِفُه فى البنَاءِ ، ولاَيجُوزُ أن تَبْنِىَ من " رَمَى " مثلَ " ضَرَبَ " ؛ لأنّ صِيَغةَ " رَمَى " (٣) مَبْنِيّةٌ عَلى ذَلِكَ المِثَالِ ، وَيجُوزُ أَن تبنِيَ من " ضَرَبَ "مِثْلَ ٢٣٨ / أ " سَمِعَ " ، فَإِذَا فَعلْتَ ذَلِكَ كَسَرْتَ الرَّاءَ ، وَإِذَا قِيلَ لَكَ : ابنِ مِنْهُ مِثْلَ " عَظُمَ " ضَمَمْتَ الرَّاءَ مِـنْ " ضَـرَبَ " ، فَـإِن بَنَيْتَ من " ضَرَبَ " مِثْـلَ " زِبْرِجٍ " قلتَ : " ضِرْبِبٌ " فـتكَرّر (٤) البَاءَ وَتكْسِرُ أَوَّلَهُ وَثَالِـثَهُ ، وَإن بَنيْتَ مِنْ " ضَرَبَ "مِثْلَ "

(١) انظر شرح الشافية ٣/ ٢٩٤ .

(٢) (ف) " منه " ، وزاد ابن القواس فى شرحه ١٣٣١ : " وإلاّ لكان ذلك هدماً لا بناء " .

(٣) (ف) " مرمى" تحريف .

(٤) (ف) " فتكرير " تحريف

سِبَطْرٍ " قُلتَ : "ضِرَبٌّ " بكسر الضّاد وإدغام الباءِ الأولى ـ لسكونها ـ فى الثَّانيةِ (١) ، ومِثْلَ " قِرْطَعْبٍ " (٢) : " ضِرْبَبٌّ ، " فتدغِمُ البَاءَ السَّاكنَةَ فيما بَعْدَهَا ، وعلَى هذَا القياسِ فى الصَّحيح .

وأَمَّا المعْتَلُّ وَالْمهمْوُزُ فَفيهِ الصُّعُوبَةُ وَالإشْكَالُ ، وَأَمَّا المعتَلُّ فكقوله : "وَإِن بَنيْتَ من وَأَى " .

اعْلَمْ أَنّ " وَأى يَئِي " (٣) بمعْنَى " وَعَدَ " وَهُوَ مُعْتَلُّ الفَاءِ وَاللاَّمِ ، فَفَاؤُه وَاوٌ ، وَلامُه ياءٌ ، فإذَا بَنَيْتَ منْهُ مثَالَ " مَفْعَلٍ " قُلتَ : " مَوْأًى " بِوَزْنِ " مَوْهَبٍ " ، وَأَصلُهُ " مَوْأَىٌ " بياءٍ بعدَ الهمْزَةِ ، لكن قُلبَت الياءُ ألِفاً ؛ لتحركها وَانفتَاحِ مَا قبلهَا كمَا قُلبَت الياءُ (في " مَرْمًى ") (٤) ألفاً ؛ لِذَلِكَ ، وَإِنْ شِئتَ أَلقيْتَ حَركَةَ الهَمزَةِ على الْوَاوِ السَّاكِنَةِ قبلهَا وَحَذفْتَهَا فتقُولُ : " مَوًى " (٥) .

وَإن بَنَيْتَ مِنْ " وَأَى " مِثْلَ " جَعْفَرٍ " قُلْتَ : " وَأْيًا " بسكُونِ الهمزة ؛ لأَنَّهَا فى مُقَابلةِ العَينِ من جَعْفَرٍ ، وَتَقْلِبُ الياءَ الأخيرَةَ ألِفاً ؛ لتحرّكها وَانفتاحِ مَا قبلهَا . وَيجُوزُ إِبْدالُ الهمْزَةِ ألِفاً ؛ لسكُونها وَانفتَاحِ مَا قبلهَا كمَا فى " رَاسٍ "(٦) .

---

(١) فى الأصل " الثالثة " تحريف .

(٢) قرطعب : دابة ، وقيل : الخرقة ، وقيل : السحاب .
ينظر سفر السعادة ١/ ٤٢٤ ، واللسان (قرطعب) .

(٣) بعده فى (ف) " وأياً " .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) زاد ابن القواس فى شرحه ١٣٣٢ : "ولا يلزم منه قلب الواو ألفاً ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع إعلالين" .

(٦) فتكون حينئذ " وايً " .

وإن بَنيتَ منْ " وَأى " مِثْلَ " سَفَرْجَلٍ " قلت : " وَأَيًّا " (١) فَتبدلُ اليَاءَ الثّالثَةَ ألِفاً ؛ لِتَحرّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قبلها ، وَتُدغِمُ اليَاءَ الأولى فِي الثَّانيةِ ؛ لسكُونِهَا .

وَإن بَنَيْتَ منْ " وأى " مِثْلَ " إصْبَعٍ " بكَسْرِ الهمْزةِ وفتْحِ البَاءِ قلتَ : "إِيْأًى"(٢) بقلْب الوَاوِ ياءً ؛ لسكُونِهَا (وَانْكِسَارِ) (٣) ما قَبْلَهَا (وتبدلُ اليَاءَ(٤) لِتَحَرّكِهَا وَانْفَتَاحِ مَا قَبْلهَا)(٥) ألفاً ، وَإِنْ أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ الهَمْزةِ عَلى اليَاءِ وَحَذَفْتَهَا قُلْتَ : " إِيًا " بفَتْحِ اليَاءِ وحذْفِ الهَمزَةِ .

وَإن بَنَيْتَ من " وَأى " مِثْلَ " أُبْلُمٍ " (٦) قُلْتَ : " أُوْءٍ " (٧) بضمّ الهَمزَةِ وَسُكُونِ الوَاوِ وكسْرِ الهَمزَةِ التى هِيَ عَينُ الكَلِمَةِ ، وَالأصْلُ " أُوْأُىٌ " فَأَبدلْتَ من ضمّةِ العَينِ كَسْرةً ؛ لأجْلِ اليَاء (٨) ، ثم حَذفْتَ اليَاءَ ؛ لسكُونِهَا وسُكونِ التّنْوينِ بَعْدَهَا (٩) ، وَبَقِيَتِ الكَسْرةُ قبلهَا تَدلُّ عليَها فصَارَ كَقَاضٍ .

---

(١) والعمل فيه كما يلى " وَأَيْيَيٌ " ثم " وَأَيْيَا " ثم " وَأَيًّا " ؛ لأنه قد اجتمع فى هذا البناء ثلاث ياءات ، فأبدلت الأخيرة ألفاً ، ثم أدغمت الياء الأولى فى الثانية لوجود المقتضى للإدغام ، وهو اجتماع المثلين مع سكون الأول منهما .

(٢) سقط فى (ف) .

(٣) فى النسختين " وانفتاح " تحريف ، لأن الأصل فيه " إوْأَىٌ " بكسر الهمزة الأولى .

(٤) أى : الياء الأخيرة .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) الأبلم : جمع أبلمة ، وهى خوصة المقل .

انظر المنصف ٣/ ٩٠ ، وشرح أمثلة سيبويه ٢٩ .

(٧) (ف) " أوى " تحريف .

(٨) فتصير على " أُوْئِي " .

(٩) فتصير على " أُوءٍ " .

فَإِن بَنَيْتَ مِنْ " وَأَى " مِثْلَ "إِصْبِعٍ " بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَالبَاءِ قُلْتَ :"إِيءٍ "(١) ، تُبدِلُ الواوَ ياءً ؛ لسُكونِها وانكسَارِ ما قبلهَا ، وتحذفُ الياءَ الأخيرةَ ؛ لسكونها وَسُكون التّنوين بعدَهَا ، وَتَبْقَى كَسْرَةُ الهَمْزَةِ تَدُلُّ عَلَيْهَا .

وَلَوْ ذَهَبْنَا نستَقْصِي جَمِيعَ الأَبْنِيَةِ مِنْ " وَأَيْتُ " وَحدَهُ لَحَصَلَ مِنْ ذَلكَ كِتَابٌ بَسِيطٌ (٢) فَمَا ظَنُّك بالبِنَاءِ مِنْ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الأَفْعَالِ ، وَكَيْفَ لاَ يَطُولُ ذَلِكَ وَالأَبْنِيَةُ الَّتى ذكَرهَا سِيبَوَيْهِ (٣) تَقْرُبُ من ثَلاثِمَائةِ بنَاءٍ ، فِي أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ وَحْدَهَا !

وَاعْلَمْ أَنَّ المُعْتَلَّ عَلَى ضُرُوبٍ ، مُعْتَلُّ الفَاءِ (٤) كَوَعَدَ ، [وَمُعْتَلُّ العَينِ كَقَالَ](٥) ، وَمُعْتَلُّ اللاَّمِ كَرَمَى ، وَغزَا ، وَمُعْتَلُّ الفَاءِ وَالعَينِ نَحْوُ " يَوْمٍ ، وَيَيْنَ"(٦)، ومعتلّ الفاءِ واللاّمِ نحو " وَأَيْتُ " ، وَمُعْتَلّ العَينِ واللاّمِ نَحْوُ " طَوَى ، وَحَيِيتُ " ، وَمُعْتَلّ الفاءِ والعَينِ وَاللاّمِ كَالْوَاوِ فى حُرُوفِ التَّهَجِّي .

---

(١) والأصل " إِوْئِيٌ " ثم " إِيئِيٌ " ثم " إِيءٍ " .

(٢) (ف) " كتابا بسيطا " بالنصب خطأ .

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٢٤٢ ، والمزهر ٢/ ٤ .

(٤) فى النسختين " العين " خطأ .

(٥) أكملت هذا السقط من الشرح المجهول وشرح ابن القواس ١٣٣٢ ، فكلاهما أفاد من النيلي .

(٦) يين : قال عنه ياقوت فى معجم البلدان ٥/ ٤٥٤ : " بالفتح ثم السكون ، وآخره نون ، وليس فى كلامهم ما فاؤه وعينه ياء غيره ، قال الزمخشرى : يين : عين بواد يقال له : حورتان .. ، وقال غيره: يين اسم واد " ، وانظر كذلك سر الصناعة ٢/ ٧٢٩ حيث قال ابن جنى " وليس له فى الأسماء نظير "" .

[الحذف] (١)

وَالْحَذْفُ في وَاوٍ وَيَاءٍ وَأَلِفْ ... فمِنْهُ مَا لِغَيْرِ عِلَّةٍ حُذِفْ
كَالأبِ وَالْيَدِ اعْتِبَاطاً عُرِفَا (٢) ... وَمِنْهُ مَا لِعِلَّةٍ قد حُذِفَا (٣)
كَالْحَذْفِ لالتقَاءِ سَاكِنَيْن ... وَالحذفِ لالتقاءِ هَمْزَتَيْنِ ٢٢٨/ب
نَحْوُ فَتًى وَصِلاً وَنَحْوُ أُكْرِمُ ... أَوْ مُلْحَق بِهِ كَمِثْلِ يُكْرِمُ

لمَّا ذَكَر حُرُوفَ الزِّيادَةِ شَرَعَ فى ذِكْرِ الْحَذْفِ ؛ لأَنَّه مُقَابِلُ الزِّيَادةِ ، والْحرُوفُ الَّتى تُحْذَفُ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفاً (٤) ، وَقَدْ ذَكَر صاحِبُ الأرجوزةِ مِنْها أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ ، وَهِيَ [الوَاوُ] (٥) ، وَاليَاءُ ، وَالألفُ ، وَالْهَمْزَةُ ، وَنحْنُ نَذْكُرُ الجميعَ إِن شَاءَ اللَّهُ تَعالَى .

وَقَدْ قَسَّمَ الحذْفَ إِلَى نَوْعَين :

أَحدُهُما : بِغَيْرِ عِلَّةٍ ، وَهُوَ غَيْرُ مَقيسٍ ، وَيُقْتَصَرُ فيهِ علَى السّماعِ .

وَالثَّاني : ما حُذِفَ لعلّةٍ تُوجِبُ حذْفَهُ ، وَهُوَ مَقيسٌ .

فَالأَوَّلُ يُسَمَّى اعْتِبَاطاً أَيْ : حُذِفَ لِغَيْرِ عِلَّةٍ اقْتَضَتْ حذْفَهُ ، مِنْ قَولِهِم : عَبَطْتُ الشَّاةَ : إِذَا ذَبَحْتَهَا ولاَ عِلَّةَ بِهَا تدْعُو إِلَى ذَبْحِهَا (٦) ، ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) جاء بحاشية الأصل " بيان الحروف المحذوفة " .

(٢) فى النسختين "حذفا " والمثبت من بقية الشروح .

(٣) فى الأصل " عرفا " .

(٤) قال ابن القواس فى شرحه ١٣٣٣ : " يجمعها قولك : " يَخفْنَ حائط وهب " .

(٥) إضافة يوجبها السياق .

(٦) انظر اللسان والتاج فى (عبط) .

وَمَن لَـمْ يُعتَبَطْ يَهرَمْ ويُسْأَمْ   وَتسلمْهُ المَنُونُ إلى انْقِطاعِ [1]

أَيْ : مَن لَمْ[2] يمتْ شاباًّ أو قَتْلاً بِغَيرِ علـةٍ .

قولُه : "كَالأبِ وَالْيَدِ " مِثالٌ لِمَا حُذِفَ اعتبَاطًا ، وقد ذكَر ذَلكَ فى قولـه : " اعْتِباطاً عُرِفَا " [3] ، أمَّا " الأبُ " فأَصلُه " أَبَوٌ " بفتح الفَاءِ والعَينِ ؛ لردّ الوَاوِ فى التَّثْنِيَةِ نَحْوُ " أَبَوَانِ " ، وَفِي الجَمْعِ قَالُوا : " آباءٌ " ، فالهمزةُ بَدَلٌ من الوَاوِ ، وَفِي التَّصْغيرِ نَحْوُ " أُبَيٍّ " ، وقَالُوا : " مَا لَهُ أبٌ يَأْبُوهُ " [4] . وكَذَلِكَ " أَخٌ " أصلُهُ " أَخَوٌ " ؛ لِمَا ذكَرْنا في " الأب " .

وَمِثْلُ " أَبٍ " [5] "هَنٌ ، وغَدٌ ، وَحَمٌ ، وَقُلَةٌ ، وَثُبَةٌ ، وَبَابُهُ [6] ، وَ" سَفْ أَفْعَلُ " فى " سَوْفَ أَفْعَلُ " .

وَأمَّا " الْيَدُ " فلامُهُ ياءٌ ؛ لظهُورِهَا فى الفِعْلِ قَالُوا : " يَدَيْتُ إليهِ يَداً " إذَا أَنْعَمْتَ ، وَسُمِّيت النِّعْمَةُ يَداً ؛ لأنَّ العطاءَ إنَّما يكُونُ باليَدِ ، ولأنَّ الْيَدَ ــ الَّتى هِيَ الجارِحَةُ ــ نِعْمَةٌ منَ اللّهِ تعَالَى ، لأنَّ بها يَدْفَعُ الإنسَانُ عَن نَفْسِهِ الضَّرَرَ ، وَبِهَا يَجْلِبُ إِلَى نَفْسِهِ النَّفْعَ غَالِباً ، وَلِقَولِهِم في التَّثْنِيَةِ : " يَدَيَانِ " ، وَلِقَولِهِم فى الجَمْعِ " أَيْدٍ " ، وَذلك يَدلُّ عَلَى سكُونِ عَيْنِ الكَلِمَةِ فى الأصْلِ ؛ لأنَّ " أَفْعُلاً " فى

---

(١) قائل البيت قطرى بن الفجاءة .وهو فى الحماسة ١/ ١٦١ ، والأشباه والنظائر للخالدين ١/ ١١٦، وأمالى المرتضى ١/ ٦٣٧ ، ومقدمة فى النحو للذكى ٨٧ ، والعينى ٣/ ٥٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين " حذفا " والمثبت من بقية الشروح .

(٤) أى : يغذوه ويربيه . عن اللسان (أبى) .

(٥) فى الأصل " ابن " خطأ .

(٦) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٣٢٧ .

القلَّـةِ مَخْصُوصٌ ببـابِ " فَعْلٍ " السَّاكـنِ العَينِ ممّـا صحّـت عينُهُ ، ومِثلُ " يدٍ " " دمٌ " ، فلامُهُ ياءٌ لقولهم فى التّثنيةِ : " دمَيَانِ " فى الأصحِّ ، ومِنْهُ " مائَةُ " [وأصْلُهُ] (١) " مِئْيَةٌ " فحذفُوا الياءَ ، وحكى الأخفشُ " أخَذْتُ مِئْيَةً " على الإتمامِ (٢) .

وَمِمّا حُذِفَ لِغَيرِ علّةٍ الهَاءُ فِي قَوْلِهم " فُوكَ " أصلهُ [فَوْهٌ] (١) بِوزْنِ " سَوْطٍ " .

قَولُهُ : " كالحَذْفِ لالتقاءِ ساكنَيْنِ " نحو " عَصًا يَا فتًى " حُذِفَت الألفُ ؛ لِسُكُونِها وَسُكُونِ التَّنوينِ ، وكَذلكَ كلُّ حَرْفِ علّةٍ لَقِيَهُ سَاكِنٌ بَعْدَهُ غَيرُ مُدْغَمٍ فَإنّه يُحْذَفُ نَحْوُ " قُمْ ، وبِعْ ، وخَفْ " سواءً كَانَ السَّاكِنُ الذى يَلْقَى حَرْفَ العِلّةِ(٣) مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ كمَا مَثّلنا أَوْ من كَلِمَتيْنِ نَحْوُ " يَرمِي القَوْمَ ، ويَغزُو الجَيْشُ .

قولُهُ : " نحو فَتًى وَصْلاً " مثالٌ للحذْفِ لالتقاءِ السّاكنَينِ (٤) ، وَاْحتَرزَ بِقَولِهِ : " وَصْلاً " عَنِ (٥) الوَقْفِ ؛ فَإنّه لاَ حَذْفَ فيه ، إذْ لمْ يلْتقِ سَاكِنَانِ .

قولُه « وَالحَذْفِ لالتِقَاءِ هَمْزَتَينِ » يُرِيدُ في مُضَارعِ « أَفْعَلَ » وَقدْ مَثّلَ به في قَولِهِ « وَنَحو أُكْرِمُ » فإنَّ «أَكْرَمَ » المَاضِيَ مِثْلُ «دَحْرَجَ » فَمضَارِعُ « دَحْرَجَ » «أُدَحْرِجُ » فالهمْزَةُ في « أَكْرَمَ » مَاضِيًا – بإزاءِ الدَّالِ في «دَحْرَجَ » فَكَمَا أَنَّ

---

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) انظر فى سر الصناعة ٢/ ٦٠٤ ، والممتع ٢/ ٦٢٤ ، واللسان فى (مأى) .

(٣) فى الأصل " علة " .

(٤) (ف) " ساكنين " .

(٥) (ف) " من " .

هَمْـزَةَ المتكلّمِ تدخُلُ على/ الدَّالِ من «دَحْـرَجَ » فكَذلكَ يجبُ أن تدخُلَ هَمـزَةُ ٢٣٩ / أ
المتكلِّمِ عَلَى الهمْزَةِ مِن « أَكْرَمَ » فتَصييرُ « أَأَكْرِمُ » مثلُ « أُدَحْرِجُ » فَاستثْقَلُوا
الْجَمْعَ بين الهَمْزَتَيْنِ فَحَذفُوا الثَّانيَةَ ؛ لأنَّ بِهَا حَصلَ الثِّقَلُ ، ولأنّ الأُولى تَدُلُّ
علَى المضَارعَةِ وَعَلى فَاعِلِ الفِعْلِ . وَأَمَّا حَذْفُ الهَمـزَةِ مَعَ « اليَاءَ » وَالنُّونِ ،
وَالتَّاء " فإنمّا حُذِفَتْ وَإِن لَمْ يَجْتَمِعْ فيهِ هَمْزَتَانِ لِتكُونَ صيغَةُ الْمُضَارِعِ عَلَى
طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أو مُلْحَقٌ بهِ كَمِثْلِ يُكْرِمُ " يُرِيدُ [١] : أَوْ مُلْحَقٌ بِمَا
الْتقَى فيهِ هَمْزَتَانِ ، [ثُمَّ][٢] مثَّلَ بقَولهِ " يُكْرِمُ " ، وَهُوَ مَا لَمْ يلتقِ فِيهِ هَمْزَتَانِ ،
فَإِنْ كَانت الهَمْزَةُ الثَّانيَةُ أَصْلاً ـ أَيْ : فَاءَ الفِعْلِ ـ لَمْ تحْذَفْ بَلْ تُخَفّفْ بإبدَالِهَا
وَاوًا مَعَ هَمْـزةِ الْمُتَكَلّمِ نحْـوُ " أَدَّيْتُ ، أُوَدِّي " ، أَوْ أَلِفـاً إذا كَـانَتْ هَمْـزَةُ المتكلّمِ
مَـفْتُـوحَـةً نَحْـوُ " آخُذُ " ، فَـإِنْ ضَـمَمْتَ هَمْـزَةَ المتكلّمِ أَبدلْتَ الثّانيةَ وَاواً نَحْـوُ "
وَاخَذْتُ زَيْداً فَـأَنَا أُوَاخِذُهُ " ، وَقَوْلُهُم " وَاخَذْتُ زَيداً " يدُلُّ على أَنَّ الْهَمـزَةَ في
" أَخَذَ " بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ [٣] ، فَأَفْهَمْهُ ! .

وَقَدْ حُذِفَت الهمزةُ لِغَيـرِ عِلّةٍ فـى " أُناسٍ " ، وفى " إلَـهٍ " ، وَفِي " خُذْ ،
وَمُرْ ، وَسَلْ ، وَكُلْ " [٤] .

وَلاَ تُحْـذَفُ فى الأَمْـرِ مِنْ " أَسَنَ المَاءُ ، وَأَجَنَ " إِذَا تَغَيَّـرَ بَلْ تقلبُ واواً
فتقُولُ " أُوسُنْ ، أُوجُنْ " فى لُغَةِ مَن ضمّ عَيْنَهَا فى المستقْبَلِ . وَتُحْذَفُ مِنْ [٥]

(١) فى الأصل " ويريد " .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) انظر هذا فى التاج فى مادتى (تخذ) و (وخذ) ، فإنهما لغتان فى (أخذ) .
(٤) انظر الممتع ٢/ ٦١٩ .
(٥) (ف) " فى " .

قَوْلِهم " تِ زَيْدًا " ، وَالأصْلُ " إيتِ زَيْدًا " ، فَحَذفُوهَا تَشْبِيهاً لهَا بالوَاوِ من " وَقَى يَقِي " (إذْ) [1] كَانتْ تُقْلَبُ وَاواً فى " صِحْرَاوَاتٍ " كمَا تقلبُ الواوُ إلَى الْهَمْزَةِ فى نحْوِ " أُجُوهٍ " [2] ، وَ "أُقِّتَتْ " ، وَقِيلَ : تَشْبِيهاً بهمَزَةِ " خُذْ ، وَكُلْ " .

وَتُحْذَفُ فى " يَرَى " وَهُوَ عَيْنُ الفِعْلِ ، وَأَصلُه " يَرْأَى " فَنُقلتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ ، وَحُذِفَتْ ، فَوزْنُ " يَرَى " " يَفِلُ " [3] ، وَقَدْ أَتَى الشَّاعِرُ بالأصْلِ فى الضَّرورَةِ فقَالَ [4] :

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ   كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ [5]

وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَلذَلِكَ امتَنَعَ فى مُضَارِعِ : " نَأَى ، وَشَأَى .

[حَذْفُ الوَاوِ]

وَالْوَاوُ بيْنَ الكَسْرِ وَاليَاءِ حُذِفْ   مُطَّرِدًا كَيَعِدُ الحُكْمُ عُرِفْ

إذَا وَقعَت الْواوُ فى المضارِعِ بيْنَ يَاءٍ مفتُوحَةٍ ، وَعَيْنٍ مَكْسُورَةٍ إمَّا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا حُذِفَتْ حَذْفاً مُطَّرِدًا [6] ، أَيْ:قِيَاسًا لِمَجْمُوعِ [7] الشَّرْطَيْنِ .

---

(١) فى النسختين " إذا " ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) فى الأصل " آخر " ، وفى (ف) " أحره " ، ولعل ما أثبته هو الصواب ، وانظر المنصف ١/ ٢١٢ .

(٣) فى الأصل " يعل " تحريف ، وفي (ف) " يفعل " خطأ ، والصواب ما أثبته ،وانظر شرح الشافية للرضى ٣/ ٣٨ .

(٤) فى (ف) " فقال البارقى " ، والنسبة من الناسخ غالباً .

(٥) القائل سراقة البارقى .

انظر ديوانه ٧٨ ، ودقائق التصريف ٤٢٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٤١ . وقيل : قائله عبيدالله بن قيس الرقيات ، وهو فى ديوانه ١٧٨ على أنه مما نسب إليه .

(٦) انظر حذف الواو فى الممتع ٤٢٦ ، والوجيز فى علم التصريف ٣٧ ، وشرح الشافية ٣/ ٨٧ .

(٧) فى (ف) " بمجموع " .

واحترزَ بقوله : " الْوَاوُ " عن اليَاءِ ؛ فإنهَا لاَ تُحْذَفُ لمجانستِهَا لما قَبْلَهَا ، وهُوَ اليَاءُ وَمَا بعْدَهَا وَهُو كَسْرَةُ العَيْنِ نحو " يَنَعَ يَيْنِعُ " ، وَ " يَعَرَ الجدْيُ يَيْعِرُ يَعَارًا " إِذَا صَاحَ [١] ، وَ " يَسَرَ النّاقةَ يَيْسِرُهَا " إذَا قَسَّمَ لَحْمَهَا أَجْزَاءً [٢].

وَأَرَادَ بيْنَ اليَاءِ المفتُوحةِ وَالكَسْرِ ؛ لأَنَّ مثالَهُ بالْياءِ المفتُوحةِ وهُو قولهُ : " يَعِدُ " دَلَّ علَى مُرادِهِ ، وَفيهِ احترازٌ عن اليَاءِ المضمُومةِ كمَا فى الرُّبَاعيّ ، وَمَا لَمْ يُسمّ فاعِلُهُ نحو " أَوْعَدَ يُوعِدُ " لِسُهُولة [٣] النُّطْقِ بالْوَاوِ بَعْدَ الضمّ ؛ لمجانسته إِيَّاهَا قوِيَتْ فَلَمْ تُحذَفْ لِفواتِ أَحَدَ الشَّرْطَينِ ، وَهُو فَتْحُ اليَاءِ ، وَثُبُوتُ الوَاوِ فيمَا لم يُسَمّ فاعلُهُ [٤] ؛ لِفواتِ الشَّرْطَينِ جَمِيعاً ، وَهُمَا : كَسْرُ العَينِ [٥] وَفَتْحُ اليَاءِ .

وَاحْتَرزَ بقوله : " الكَسْرُ " عَن فَتْحِ العَينِ أَوْ ضَمِّها ، أَمّا فَتْحُها ففِيمَا كَانت عَينُهُ مكسُورَةً فى الماضِى مفتُوحةً فى المُضَارع لا لأجْل حَرْفِ الحَلْقِ فَيَجِبُ إِثْبَاتُ الوَاوِ لِفَواتِ أَحَدِ الشَّرْطَينِ نحْوُ " وَحِلَ يَوحَلُ " إذا وَقَعَ / فى الوَحَلِ ، وَهُوَ الطّينُ ، وكَذَلِكَ " وَجِلَ يَوْجَلُ " إِذَا خَافَ ، فأَمَّا قولُهُم : " وَسِعَ يَسَعُ " [٦] فَلَيسَ الفتْحُ فى " يَسَعُ " لأنَّ مَاضِيَهُ على " فَعِلَ " بكَسْرِ العَينِ ،إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوجبَ إِثْبَاتُ الوَاوِ بلْ لأجْل حَرْفِ الحلْقِ ، فَالفتْحَةُ عَارضةٌ ٢٣٩ / ب

---

(١) انظر : الصحاح ، وأساس البلاغة فى " يعر " .

(٢) انظر : الصحاح ، والقاموس المحيط ، واللسان فى " يسر " ، وذكر ابن يعيش (١٠ / ٦٢) أن سيبويه حكى عن بعضهم " يسر يسر " بحذف الياء كما حذفت الواو ، وانظر الكتاب ٤ / ٥٤ .

(٣) (ف) " بسهولة " تحريف .

(٤) نحو " يُوعَدُ " .

(٥) فى النسختين " وهما من كسر العين " ، والواجب اطراح (من).

(٦) فى النسختين " يوسع " تحريف.

[حَيْثُ] (١) كانت الكسْرَةُ مُقَدّرَةً (٢)، وكَذلِكَ " وَطِئَ يَطَأُ "وهِيَ مِثلُ "وَرِمَ يَرِمُ " ، وَ " وَمِقَ يَمِقُ " (٣) لكن فُتِحَ لأجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، قَالَ سيبويه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ : " أمَّا " وَطِئَ يطَأُ ، ووَسِعَ يَسَعُ " فَمِثْلُ " وَرِمَ يرِمُ ، ووَمِقَ يمِقُ " (٤) يعنى بِكَسْرِ الثَّانِي (٥) فى المُضَارِعِ ، لَكِنْ فُتِحَ ؛ لِمَا ذكَرْنا .

وَأَمَّا ضَمُّ العَينِ فَنحْوُ " وَضُؤَ يَوْضُؤُ فَهُو وَضِيءٌ " إذا كَانَ حَسَنَ الوجْهِ(٦).

ثمَّ هَهُنَا تَفْصِيلٌ ، فَأَقُولُ : إنَّ " فَعَلَ " المعتلَّ الفَاءِ علَى ضُرُوبٍ :

أَحُدها : بفَتْحِ العَيْنِ (٧) فى الماضي وكَسْرِهَا فى المُضَارِعِ [فَلاَ يَجُوزُ فيهِ إلاَّ الحذْفُ ، لِمَا مَرَّ نَحْوُ " وَعَدَ يَعِدُ " ....

الثَّانِي : كَسْرُ العَيْنِ فى الماضِي وَفَتْحِهَا فِي المُضَارِعِ] (٨) لِغيْرِ حَرْفِ الحَلْقِ فَيجِبُ الإثباتُ نَحْوُ " وَجِلَ يَوْجَلُ " .

---

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) يقول ابن الأنبارى فى الوجيز ٣٨ " : " فلما كانت الفتحة عارضة بني الحكمُ على الأصل ، فحذفت كما حذفت مع الأصل نحو وَعَدَ يَعِدُ " ، وانظر كذلك المنصف ١/ ٢٠٦ ، والممتع ٤٣٤ ، وشرح الشافية ٣/ ٩١ .

(٣) وَمِقَهُ يمقه بكسر الميم فيهما بمعنى أحبّه.
انظر الصحاح ومختاره فى " ومق " .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٥٥ ، ١١١ .

(٥) فى الأصل " الماضي " وفي (ف) " الماضى والمضارع " ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر القاموس ، واللسان فى " وضؤ " .

(٧) فى النسختين " الفاء " تحريف .

(٨) ما بين القوسين تكملة يوجبها السياق ، وهى بلاشك ساقطة من الناسخين بسبب انتقال النظر ، وقد أكملتها من شرح ابن القواس لوحة ٢٨٩ ؛ لأنه كثير الموافقة للنيلي حتى إننا لا نكاد نجد فرقاً بين شرحيهما فى بعض الأحيان ، فرحم الله الجميع ، وانظر شرح ابن القواس المطبوع ١٣٣٧ .

الثَّالثُ : كَسْرُ العَينِ فى الماضي وَالمضَارِع فيجبُ الحذفُ نَحْوُ : وَثِقَ يَثِقُ .

الرَّابِعُ : بالعَكْسِ ، وَهُوَ فَتْحُ العَينِ فيهما نَحْوُ " وَضَعَ يَضَعُ " فَيَجِبُ الحذفُ ؛ لأنّ الفتْحَ عَارِضٌ ، لأجْلِ حَرْفِ الْحلْقِ .

الخامسُ : بضمّ العَينِ فيهما نحو " وَسُمَ يَوْسُمُ وَسَامَةً ، ووَضُؤ يَوْضُؤُ وَضاءةً " فَيَجِبُ الإثبَاتُ .

وَلَيْسَ لهمُ فى المعْتلّ الفَاءِ " فَعَلَ " بفتْحِ العَينِ فى الماضى وضمّها فى المضَارِع إلاَّ كَلِمَةً وَاحِدَةً وَهِيَ "وَجَدَ يَجُدُ " ، وحكَاهُ سيبَوَيهِ فَهُوَ شَاذٌ نَادِرٌ [١] ، وَوَجْهُهُ إنمَّا ضمّت الجيمُ فى الْمُضارِعِ بعْدَ اسْتِقْرَارِ الحذْفِ . وَإِنّما حُذِفت الْواوُ إذا تَوسَّطت بينَ الياءِ وَالكَسْرِ [٢] فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ؛ لأنّ الياءَ فى تَقْدِيرِ الكسْرَةِ ، وَالْوَاوَ فى تَقْدِيرِ الضّمّةِ ، والْخروجُ من كسْرٍ إلى ضمّةٍ ثَقِيلٌ فَقَدْ حَصَلَ فيهِ [٣] خُروُجُ مِنْ كسْرٍ إلى ضمّ ٍ ، لوقُوعِ الوَاوِ بعدَ الياءِ ، وَخروجٌ من ضمّ إِلَى كسْرٍ أَيضاً ؛ لوجُودِ الكَسْرِ [٢] بعْدَ الواوِ ، وَكانت الواوُ أوْلَى بالحذْفِ من اليَاءِ لأمرين :

أَحدُهُما : لِضَعْفِهَا بالسُّكُونِ ، وَقُوّةِ الْيَاءِ بالحركَةِ .

وَالثَّانِي : أنَّ العَيْنِ تُجَانسُ الياءَ بالكسْرِ فَقَوِيَتِ اليَاءُ بِمَا تُجَانِسُهَا ، ولذلك ثَبَتَتِ الواوُ إذَا ضمّت العَيْنُ أَوْ فُتِحَتْ لِغَيرِ حَرْفِ الحلْقِ ، وَإِذَا ضُمّت الْياءُ

---

(١) انظرالكتاب ٤/ ٥٣ قال سيبويه : " وقد قال ناس من العرب : " وجد يجد ، كأنهم حذفوها من يَوْجُدُ، وهذا لا يكاد يوجد فى الكلام " .

(٢) (ف) " الكسرة "

(٣) سقط من (ف) .

أيضًا لقوتها بما يُجانِسهَا وَهُوَ الضَّمُّ (١) . وَقِيلَ : حَذْفُ الياءِ مُمْتَنِعٌ؛ لأَنَّهُ (٢) حَرْفُ الْمُضَارعَةِ ، وَلعَدمِهَا تُعْدَمُ صيغَةُ المضَارِع ، وَحَذْفُ الكسْرَةِ مُمْتَنِعٌ أَيْضًا ؛ لأَنّ وَزْنَ الكَلِمَةِ بها يُعرَفُ فَتعَيّنَ حَذفُ الوَاوِ ، لأَنَّ حَذْفَها أَبْلَغُ في التّخْفيفِ مَعَ أَنَّها ضَعُفَتْ بالسُّكُونِ ، ثمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ مَعَ بَاقي حُروفِ المضَارَعةِ غَيرِ " الياءِ " حَمْلاً علَى " اليَاءِ " ، ليكُونَ مضارِعُ مُعتلِّ الفَاءِ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ في تَصْرِيفِهِ (٣).

[تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ]

وَخَفَّفُوا الهمزةَ بالحَذْف كَخَبْ   في الخَبْءِ إِذْ سُكُونُ (٤) قَبلهَا وَجَبْ

يقُولُ : إذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الهمزَةِ وَهُوَ حَرْفٌ صَحِيحٌ وَأُرِيدَ تَخْفِيفُهَا تَحْذِفُهَا (٥) ؛ لأَنَّ تَخْفِيفَ الهمْزَةِ عَلَى ثَلاثةِ أَضْرُبٍ :

إِمّا جَعْلُها بيْنَ بيْنَ ، أَيْ : بَيْنَ الحرْفِ الّذى منْهُ حَركَتُها وبَيْنَ الْهمزَةِ ، فَإِن كَانت مفتُوحةً جُعِلَتْ بيْنَ الهمزَةِ وَالألف نحْوُ " سَأَلَ " ، وَبينَ الهمْزَةِ وَالياءِ إن كَانت مَكْسُورةً نَحْوُ " قائِلٍ " ، وَبيْنَ الهمْزَةِ وَالواوِ إن كَانَت مَضمُومةً نحو " لَؤُمَ " ، وَإِمَّا بإِبدَالِهَا حَرْفَ لِينٍ (٦) .

---

(١) (ف) " الضمير " تحريف .

(٢) (ف) " لأنها ".

(٣) انظر شرح الشافية ٣/ ٨٩ ، والممتع ٤٢٦ .

(٤) فى النسختين " تسكين " ، وفى بعض الشروح " سكن " ، وفى أغلبها " سكون " فأثبت الغالب .

(٥) فى الأصل " وتحذفها " .

(٦) كأن تقول فى الكلمات السابقة : سال ، وقايل ، ولوم .

وَإِمَّا بحذْفِهَا ، وَالحذْفُ / أَبْلَغُ فى التَّخْفِيفِ مَعَ مَا فيه من بقَاء غَرَضٍ مِنْ ٢٤٠ / أ
أغْراضِهَا يدُلُّ عليهَا وَهُوَ حركَتُهَا المنقُولةُ إلى السَّاكِنِ قبلهَا .

فَإِذَا سكَنَ مَا قبلهَا وَأُلقيتْ حركتُهَا علَيه [١] وَجَبَ حَذفُها،لامتِنَاعِ[٢] جعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ ، وَامْتنَاعِ إِبْدالِهَا ، فأمَّا امتناعُ جعْلِها بَينَ بينَ لما فيه من الجمْعِ بَينَ ساكنَينِ ـ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا ـ لأنَّ ذلك يُقَرِّبُها مِنَ السَّاكنِ وَلِذلكَ لَمْ تُجْعَلْ بَيْنَ بَيْنَ أَوَّلاً [٣] ، وأَمَّا امتناعُ إبدَالِها حَرْفَ لينٍ لِمَا فيهِ من الجَمْعِ بَيْنَ ساكِنَينِ أَيْضاً ، فتَعيَّنَ الْحَذْفُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " وَجَبْ " أَيْ : وَجَبَ حَذْفُها ، ثم نَقُولُ : إذَا سكَنَ ما قبْلَ الهَمْزَةِ ، فإمَّا أَن يكُونَ صَحيحًا كمثاله أو مُعْتلاً ، فالصَّحيحُ تُلْقَى حَرَكَتُها علَيهِ وتُحْذَفُ قَوْلاً وَاحِداً إِذَا أُرِيدَ تَخْفِيفُها ، وسواء كَان السَّاكِنُ الذى قبلَهَا من كَلمتِهَا أَوْ من كَلمَةٍ أُخرَى ، فالَّذي قبلَها من كَلمَتِهَا " كَالْخَبْءِ ، وَالكمْأَةِ ، وَالمرْأَة ، وَالمسْأَلةِ " [٤] ، وَالَّذى من كلمةٍ أُخرَى نَحْوُ " مَنَ بُوك " ؟ فى قولك : مَنْ أَبُوكَ " ؟ .

وَإِن كانَ السَّاكِنُ الذى قبلَ الهمزةِ حَرفَ علَّةٍ فلاَ يخلُو مِنْ أَن يكُونَ أَلِفاً ، أَوْ ياءً ، أَوْ وَاوًا ، فَإِن كَانَ أَلِفًا جُعلت بَينَ بَينَ البَتَّةَ ، وَإِن كَانَ وَاوًا أو ياءً ، [فَإِنْ][٥] كَانَا زَائِدَينِ قَلَبْتَهُمَا إِلَى الحَرْفِ الذى قبلَهُمَا ، فتبدلُها وَاوًا مَعَ الواوِ وَياءً مَعَ الياءِ ، وَذلِكَ نحْوُ " مَقرُوَّةٍ ، وَخَطِيَّةٍ " [٦] ، وَإنمَّا لم تُلْقِ حركَتَهَا علَى مَا

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) (ف) " بالامتناع " تحريف .

(٣) فى الأصل " أول " بالبناء على الضم .

(٤) تقول فيها بعد التخفيف : الخبُ ، والكمةُ ، والمرةُ ، والمسلَةُ .

(٥) تكملة يوجبها السياق ، ومكانها فى الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم تأت فى (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٧ .

قبلها هُنَا ؛ لأنَّ ذلك يُبطِلُ المدَّ الَّذِي فيهمَا ؛ لأنّهمَا زِيدَا للمدِّ فأشبهَا الألفَ ؛ لمدّهما ، وكَونِ حَركةِ مَا قبلهما من جنسِهمَا ، وكَذلكَ يَاءُ التَّصغيرِ لشبهها بألفِ التَّكْسيرِ ، فَإِذَا وَقَعَتْ بعْدَهَا [١] هَمْزةٌ قلبتَهَا ياءً وأَدغَمْتَ فِيهَا ياءَ التّصغيرِ فتقُولُ فى تَصْغيرِ سَائلٍ : سُوَيِّلٌ .

فَإِنْ كَانَ الواوُ وَالياءُ أَصليَّينِ ، أَوْ زَائِدَيْنِ للإلحاقِ ، أَو اسْمَيْنِ [٢] ، أو إعْرَاباً فى الأسْماءِ السّتّةِ ، وَالتّثنيةِ وَالجمعِ السَّالمِ أَلْقَيْتَ حَرِكَةَ الهمْزةِ علَيهما وَحَذفْتَهَا .

مِثَالُ الواوِ وَالياءِ الأَصْلِيّيْنِ نحو " يَغْزُوَ بُوكَ " فى " يَغزُو أَبُوك " ، وَ " يَرْمِيَ بُوكَ " فى " يَرْمِي أَبُوك " ، وَ "قَاضِيَ خيكَ " فى " قَاضِي أَخِيك " وَمثالُهُمَا اسْمَيْنِ فى قولك : " ضَرَبُوَ خَاكَ " فى " ضَرَبُوا أَخَاكَ " ، وَ " اضْرِبِيَ خَاهُ " فى " اضْرِبي أَخَاهُ " ، ومثالُهُما إعْرابًا قولُكَ : " أَبُوَ يوبَ " فى " أَبُو أَيُّوبَ " .

وَفِي التَّثْنِيَةِ " مَرَرْتُ بِغُلَامَيَ بِيكَ " في " غُلَامَيْ أَبِيكَ " ، وَ " قَاضُوَبِيك " فِي " قَاضُو أَبِيكَ " [٣] .

وَمِثَالُ المزيدَةِ للإلحَاق بِجَعْفَرٍ قَولُكَ فى " الْحَوْءَبِ " ـ وَهُوَ المكَانُ المتّسعُ : " حَوَبٌ " ؛ لأنَّ الواوَ فيه زائدةٌ للإلحاق بِجَعْفَرٍ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرهُ مِنَ الحذْفِ مَقِيسٌ ، وقَدْ ذَكرنَا فِيمَا سَبَقَ طَرَفًا من حَذْفِهَا غَيْرِ المقيسِ علَيهِ [٤] .

---

(١) (ف) " بعدهما " تحريف .

(٢) يعنى ضميرى رفع كما فى ضربوا أخاك ، واضربي أخاه ، كما سيأتي البيان .

(٣) فى الأصل " قاضيو أبيك " .

(٤) انظر ٥٩٣/٢ ، ويعنى بالحذف غير المقيس حذف الهمزة من غير إلقاء حركتها على ما قبلها .

وأَمَّا السَّبْعةُ الأحْرُفُ الَّتِي [1] لَمْ يذْكُرْهَا :

فأَحَدُهَا " الَهـاءُ " حُذِفَت مـن " فُـوكَ " ، أَصْلُه " فَوْهٌ " بـوزن " سَوْطٍ " ، وَمِنْ « شـاة » أَصْلُهُ " شَـوْهَةٌ " ، وَمِن " شَـفةٍ " أَصْلُها " شَـفَـهَـةٌ " ، وَمِن " استٍ " أَصْلُـها " سَتَهَةٌ " تَشْبِيهاً لها بالألف ؛ لمَا فيها من الْخَفَاءِ .

الثَّانى : حَذْفُ النُّونِ من " مُنْذُ " ، وفي " لَكِنْ " قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِ اسْقِني إنْ كَا نَ ماؤُكِ ذَا فَضْلٍ [2]

الثَّـالِثُ : الخَـاءُ فى قـولهم : " بَخْ بَـخْ " بسكُون الخَـاءِ فى " بَخٍّ بَخٍّ " وهِيَ كَلمِةٌ تقَالُ عند استعظَامِ الأمْرِ [3] .

الرَّابِعُ : حَذْفُ الحَاءِ فى " حرٍ " لقولهم فى الجَمْعِ : " أَحْرَاحٌ " ، وَفِي التَّصْغِير : " حُرَيْحٌ " .

الخامِسُ : الْفَاءُ قَالُـوا : " سَوْ أَفْعَلُ " فى " سَوْفَ أَفْعَلُ " ، وَقَالُوا فى " : " أُفٍّ : « أُفْ " بِتَخْفِيفِ الفَاءِ .

السَّادِسُ : البَاءُ حُذِفَتْ من " رُبَّ " إِذَا خُفِّفَتْ . ٢٤٠ / ب

السَّـابِعُ : الطّاءُ حُـذِفَتْ فى " قَطْكَ " بمعنى "حَسْبُك " وهِيَ مُخَفَّفَةٌ من " قَطٌّ " المشـدّدة ؛ لأنَّـها بِمعْنَاها ؛ لأنَّ الاكـتـفـاءَ يَنْقطعُ مَـعـهُ الطَّلَبُ ، وَ " قطٌّ " المشدّدةُ من قَطَطْتُ الشّيْءَ إِذَا قَطَعْتَهُ .

---

(١) (ف) " الذى " تحريف .

(٢) هذا عجز بيت قاله النجاشى الحارثى ، وصدره :

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٧ ، والخصائص ١/ ٣١٠ ، والمنصف ٢/ ٢٢٩ ، وسر الصناعة ٢/ ٥٤١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٣ .

(٣) وفى الصحاح ١/ ٤١٨ (بخخ) " بَخْ : كلمة تقال عند المدح والرضا بالشئ ، وتكرر للمبالغة فيقال : بَخْ بَخْ ، فإن وصلتَ خَفَضْت ونونتَ فقلت : بَخٍ بَخٍ . ربما شددت كالاسم " .

« بيان حروف الإبدال »

وَأَحْرُفُ الإِبْدَالِ يَأْتِي التَّبْيِينْ بِحَصْرِهَا فى أَجَهِدْتُمْ طَاوِينْ

البَدَلُ : هُوَ إقَامَةُ الحَرْفِ المُبْدَلِ فى مَحَلِّ الحَرْفِ المبدَلِ مِنْهُ (١) ، وَقَدْ ذَكَرنَا الفرْقَ بَينَ البَدَلِ ، وَالعِوَضِ ، (وَبَيْنَ البدلِ) (٢) فى الإعْرَابِ وَبدَلَ الحَرْفِ منِ الحَرْفِ .

وَقَد ذَكرَ (٣) لِلْبدَلِ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفاً ، وَهِيَ حُرُوفُ الزيَادَةِ أَسْقَطَ مِنْهَا السِّينَ وَاللاَّمَ فَبقِيَتْ ثَمَانِيةٌ فَزَادَ عَليهَا ثَلاثَةَ أَحْرُفٍ ، وَهِيَ " الجيمُ ، وَالطَّاءُ ، وَالدَّالُ " ، وإِنَّما أَسْقَطَ السِّينَ ، لأَنَّ حرُوفَ البَدَلِ إِنِّما يَعنى بهَا البدَلَ لاَ المبدَلَ مِنْهُ ،[أَلاَ تَرَى أَنَّ " البَاءَ " فى " الثّعَالِبِ ، وَالأرَانب " فِيمَن قَالَ : " الثَّعَالي، وَالأرَاني " قَدْ أُبدِلَتْ ياءً ، وَلَمْ يذْكُرِ البَاءَ فى حروُفِ البَدَلِ ، كَذَلِكَ " العَيْنُ " فى " الضَّفَادعِ " فِيمَنْ قَالَ : " الضَّفَادِي " قد أُبدِلتْ أيضًا ياءً وَلَمْ يُذْكُرْ فى حرُوفِ البَدَلِ] (٤) بالاَتفَاقِ (٥) .

فالسِّينُ قد أُبْدلَتْ صَادًا وَزَايًا فى " السِّرَاط " (٦) ، وَصَقَبَ في سَقَبَ ، وَصَوِيق ، فى " سَوِيقٍ " ، و " تَصْوِيق " (٧) فى " تَسْوِيقٍ " .

---

(١) انظر : شرح الشافية ٣/ ١٩٧ .

(٢) سقط من (ف)

(٣) فى الأصل " ذكرنا " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٣ .

(٦) في الأصل " الصراط " .

(٧) في (ف) " تسويق " .

وَلَمْ تُكَ هِيَ بدَلاً من شَيْءٍ ، إلاّ أنّه قَدْ حكَى ابْنُ جنّي " سُدِهَ الرَّجلُ فَهُوَ مَسْدُوهٌ " (١) بالسِّينِ المهملَةِ فَيَنْبغِي أَن تكُونَ السِّينُ المهملَةُ بَدَلاً مِنَ الشّينِ ؛ لِعُمُومِ تَصرّفُ الشِّينِ المعْجَمة (٢) .

وَالْفرْقُ بينَ البَدَلِ وَ (٣) الْعِوَضِ أَنَّ البَدَلَ فِي مَحَلِّ المبدَلِ منْهُ، وَالعِوَضُ(٤): إقَامَةُ حَرْفٍ [مُقَامَ حَرْفٍ](٥) في غَيْرِ مَوْضعِ الحرْفِ المعوّضِ عنَهُ ؛ لأنَّ بَدَلَ الشَّيْءِ مَا قَامَ مَقَامَهُ وَسَدَّ مَسدّهُ فى المُمَاثَلَةِ ، وَأَمَّا العِوَضُ فلا يلْزَمُ أن يكُونَ مثْلَ المعوّضِ عنْهُ فَلاَ يَكُونُ فى مَحلّهِ ؛ ولأنّ العِوضَ جَزاءُ الشَّئِ بشئٍ آخَرَ ، فَلاَ يكُونُ العِوَضُ فى مَحَلِّ الْمُعوَّضِ عنْهُ ؛ لأنّه حِينَئِذٍ لاَ يكُونُ عِوَضًا ، وَكذلك الأَعْوَاضُ مِنَ اللَّهِ تَعَالى فى مُقَابلةِ الآلاَمِ ، وَالأَعْوَاضُ (٦) لاَ تكُونُ فى وقْتِ الآلاَمِ بَلْ فى غَيْرِ ذَلكَ الوقْتِ ، إذْ لَوْ كَانَتْ فِي وَقْتِ الألَمِ لَمْ يكُنْ ألمٌ ، وَإذَا لم يكُنْ أَلَمٌ لَمْ يَكُنْ عِوَضٌ عنْهُ ؛ لأنّ جزاءَ الشّئِ لايَقَعُ فِي مَحَلِّ (٧) ذَلكَ الوَقْتَ .

وَمُرادُهُ بحرُوفِ (٨) البَدلِ الَّتِي ذَكرهَا الحرُوفُ التى كَثُرَ إبدَالُها وَاشْتُهِرَ وَاطَّرِدَ لاَ غيْرُ ؛ فإنّهم قَدْ قَالُوا : بَاسْمُك ؟ فى : مَا اسْمُكَ ؟ (٩) فَأَبْدلُوا الميمَ

---

(١) فى الأصل " مسدود " تحريف ،وفى اللسان (شده) "شُدِهَ الرُّجلُ شَدَهاً وشَدْهاً : شغل وتحير ".

(٢) انظر سر الصناعة ١/ ١٩٩ ، والممتع ١/ ٤١٠ .

(٣) فى الأصل " فى " بدل واو العطف " .

(٤) فى (ف) " والغرض " تحريف ،

(٥) سقط من الأصل ، وانظر شرح الملوكى ٢١٣ .

(٦) فى النسختين " والأمراض " والصواب ما أثبت .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) فى الأصل " بحرف " ،وفى (ف) " كحروف " والصواب ما أثبت .

(٩) شرح الشافية ٣/ ٢٠٠ ، وفيه " ما اسبك " ؟ أى : ما اسمك ؟

باءً ، وقالُوا فى " مُعْكُوكَةٍ "[1] : بُعْكُوكَةٌ ، " فالميمُ أصلٌ ؛ لأنَّه من " ألْمَعْكِ " . وَمنهُ إبْدالُهَم الكَافَ التى للمخَاطبِ شيناً قالُوا : " إيَّاشِ " فى " إيَّاكِ " ، وَالتَّاءَ سيناً [2] فى " اسْتَخَذَ " وَأصلُهُ " اتَّخَذَ " في قَوْلٍ [3] ، وَقَالُوا : " عنَّ زيداً جَالسٌ " فى " إنَّ زيدًا جالسٌ " فأَبْدلُوا الهَمْزَةَ عَيْنًا [4] . وَلمْ يُرِدْ أنَّ هَذه الأحْرُفَ كَيْفَ وَقَعَت لاَ تَكُونُ إلاَّ بَدَلاً ، بَلْ إنْ وُجد بدَلٌ فى الأكْثَرِ فَهُوَ منْهَا .

وَالبَدَلُ علَى ضُرُوبٍ ، وَالطَّرِيقُ إلى مَعْرفَةِ كَوْنِ الحرْفِ بَدَلاً من حَرفٍ آخرَ يَكُونُ بأمُورٍ :

أحَدُهَا : الاشتِقَاقُ كَتُخَمَةٍ وَتُهَمَةٍ ؛ فإنَّهما من الوخَامةِ ، والْوَهمِ .

الثانى : قِلّةُ الاستعمَالِ كَالسَّادي فى " السَّادسِ " .

الثَّالِثُ : أَن يكونَ البناءُ فرْعًا وَالحْرفُ المبدلُ منْهُ فى البنَاءِ الأصلِ زَائدٌ نحو " فوارِسَ " فَالْوَاوُ بدَلٌ من الألفِ الزّائد فى " فَارِسٍ " .

الرَّابِعُ : أَن يظهَرَ الأصلُ فى الفَرْعِ كَأمْوَاهٍ ، وَمُوَيْهٍ ، فدلَّنا ذَلِكَ على أَنَّ الهمزةَ فى " مَاءٍ " بدَلٌ من " الهاءِ " .

---

(١) المعكوكة : الجلبة والاختلاط ، وقيل : الرهج والغبار .
انظر : سر الصناعة ١/ ١١٩ ، واللسان فى (معك) ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٢ ، وابن يعيش ٧/١٠ ، وشرح الملوكى ٢١٥ .

(٢) فى الأصل بالشين المعجمة تصحيف .

(٣) انظر القول الآخر فى الكتاب ٤/ ٤٨٤ ، والأصول فى النحو ٣/ ٤٣٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٠٣ ، وشرح الملوكى ٢١٥ ،. وهو أن يكون « استفعل » فحذف التاء للتضعيف .

(٤) انظر الممتع ١/ ٤١٣ ، وشرح الملوكي ٢١٦ .

الخامسُ : بعدم الإطّراد فيمَا لاَ يَظْهَرُ الأصلُ فيه الْبَتَّةَ ؛ للزوُمِ البَدلِ نحو " عِيدٍ ، وَعُيَيْدٍ ، وَأَعْيَادٍ " فعُلِمَ أنّ اليَاءَ بَدلٌ من الوَاوِ بالاشتِقَاقِ ؛ لأنّه من " عَادَ يَعُودُ " ، وَعدمُ اطّرادِ [1] لزومِ البَدلِ/ فى نَظيرهِ نَحوِ " رِيحٍ " ؛ فإنّهم قالُوا فى تكسيره : " أَرْوَاحُ " ولم يقولُوا : " أَعْوَادٌ " فى تَكْسِير " عِيدٍ " . ٢٤١ / أ

السَّادِسُ : أن يلْزَمَ مِنْ [عَدَمِ] [2] اعْتِقَادِ كَوْنِه بدَلاً إثباتُ بناءٍ لم يُعْهَدْ نَحْوُ " اصْطَنَعَ " [3]. [أمَّا] [2] قَوْلُه تَعالَى : ﴿ اثَّاقَلْتُم ﴾ [4] فَالثَّاءُ بدلٌ من التَّاءِ في (تَثَاقَلْتُم) فَلَمّا أَدْغَمُوا التَّاءَ فى(الثَّاءِ) [5] اجْتَلَبُوا [6] – لأجلِ سُكُونِها – هَمْزَةَ الوصْلِ ، قَالَ اللّهُ تَعَالى : ﴿ يَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ [7] فَلَيْسَ فِى أَبْنِيَةِ الأفْعالِ " إِفَّاعَلَ " وَلاَ " افْطَعَلَ " [8] ، فَعُلِمَ البدَلُ بذلك .

---

(١) فى (ف) " وعدم لزوم اطراد .. " .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وانظر شرح الشافية ٣/ ١٩٧ – ١٩٩ .

(٣) يقدر أن الطاء فيه بدل من التاء إذ ليس فى الكلام (افطعل) كما سيأتى .

(٤) سورة التوبة ٣٨ .

(٥) فى النسختين " الدال " تحريف .

(٦) في النسختين " واجتلبوا " .

(٧) سورة المدثر ١ . وأصله " المتدثر " فأبدلت التاء دالاً ثم أدغمت الدال فى الدال ، ويظهر لى أن فى النص سقطاً لم تفصح عنه النسختان اللتان بين يدي ، والله أعلم .

(٨) فى النسختين " أفعل " تحريف .

[إبدال الهمزة من أحرف المد]

فَالْهمزُ قَد يُحذَفُ إذْ يُخَفَّفُ ... يُبْدَلُ منهُ مثْلُ رأسٍ أَلِفُ
وَمِثْلُ مُؤمنٍ بواوٍ يُبْدَلُ ... وَمِثْلُ بِئْرٍ مَحْضٍ ياءٍ يُجْعَلُ
وإن فَتَحْتَهَا وَضَمٌّ أو كَسرٌ ... مَا قبلَها كَمُؤَنٍ أو كَمِئَرْ
أَبْدَلْتَهَا للضمّ واواً فُتِحتْ ... كذَا لِكَسرٍ صَارَ يَاءً حُرِّكَتْ

قَدْ تَقدَّمَ الكَلامُ علَى أنَّ (الهَمْزَةَ تُخَفَّفُ) (١) ، ويَجْمَعُهُ "الْحَذْفُ ، وَالإبْدَالُ ، وجَعْلُهَا بيْنَ بَيْنَ ، فى شَرْحِ قولِهِ : " وَخَفَّفُوا الهَمْزَةَ بالحَذْفِ كَخَبْ "(٢) فَإِعَادتُه هُنَا تَطْوِيلٌ مِنَ غَيرِ فَائِدَةٍ ، لكنِ القصدُ هُنَا إِلَى بيانِ الحَرْفِ الَّذى يُبدَلُ من الهَمْزةِ فقَالَ : إنَّ أَحْرُفَ المدِّ الثَّلاثَةَ يُبْدلْنَ مِنَ الهَمْزَةِ ، ولَمَّا تَعيّنَ ذكْرُ البدَلِ تَعيَّنَ ذكْرُ المُبدلِ مِنْهُ .

أَمّا الألفُ فَتُبدلُ من [الهَمْزَةِ] (٣) بشَرْطَينِ :

أَحدُهُمَا : أن تكُونَ الهمزةُ سَاكِنَةً .

وَالثَّانِى : أن يكُونَ مَا قبلَهَا مفتوحاً .

وَذلكَ عَلَى ضَرْبَينِ جائزٌ ، وواجِبٌ .

فَالوَاجِبُ [إِذَا اجْتَمَعَ هَمْزتَانِ] (٤) نَحْوُ " آدَمَ ، وآخَرَ " ، وإِنَّمَا وَجَبَ إبْدَالُ الثَّانيةِ ؛ لِثِقَلِ اجْتمَاعِ الهَمْزتَينِ ، ومَعْنَى الوجُوبِ : أَنَّه لاَ يجُوزُ أن تَنْطِقَ بالأصلِ .

---

(١) فى النسختين " تخفف الهمزة " .

(٢) ينظر ٢ / ٦٠١ .

(٣) مكانه فى الأصل بياض .

(٤) فى الأصل مكانه بياض ، ولم أجده فى (ف) فأكملته من الشرح مجهول المؤلف لوحة ٢٠٨ ، لأنه كثير الأخذ من النيلي . بل معتمد فى شرحه على شرح النيلي رحم الله الجميع .

وَأَمَّا الجَائِزُ فَفِي نَحْوِ " رَأْسٍ [1] ، وَبأْسٍ ، وَفأْسٍ " ، وَإِنَّمَا لَم يَجِبْ ؛ لانتفَاءِ المُوجَبِ ، وَهُوَ اجْتِمَاعُ الهَمْزَتَيْنِ ، وَمَعْنَى الجَوَازِ : أَنَّه يُجوزُ أَن تَنْطِقَ [2] بالأَصْلِ .

وَأمّا الوَاوُ فَتُبْدَلُ من الهَمْزَةِ إِذَا انْضَمّ مَا قبلَها مُطْلَقاً تَحَرّكَتِ الهمزةُ أو سَكَنَتْ ، فَالسَّاكنَةُ نحو " مُؤْمِنٍ ، ومُؤْتَمَنٍ " ، وَالمتحَرّكَةُ نحو "جُؤَنٍ ، وَمُؤَنٍ" ، وَكَذَلكَ المنفَصِلَةُ تقُولُ فى " نِضْرِبُ أَبَاكَ " : "نَضْرِبُ وَبَاكَ " فتُبدَلُ الهمزةَ وَاواً ؛ لانْضِمَامِ البَاءِ قَبلَهَا [3] .

وَكَذلكَ اليَاءُ تُبدلُ من الهمْزَةِ إذا انْكَسَر مَا قبلَهَا تحرّكتِ الهَمزهُ أو سَكَنَتْ، فَالسَّاكنةُ نَحْوُ " بِئْرٍ " ، وَالمتحرّكةُ " نَحْوُ « مِئَرٍ » " [4] ، وَإِبدالُ السَّاكِنَةِ يَنْقَسِمُ إلى وَاجبٍ ، وَجَائِزٍ .

فالوَاجبُ :إِذَا وقَعَ قبلهَا هَمْزةٌ مكْسُورةٌ ، نحْوُ " إِيلَافٍ ، وَإِيمانٍ " وَالأَصْلُ " إِأْلَافٌ ، وَإِأْمانٌ " فَوجَبَ الإِبْدَالُ ؛ لاجْتمَاعِ هَمْزتين ، وَإِذَا تَحرَّكت الهمزةُ وَتَحَرّك ما قَبلها فَأَنْواعُ حركتِها ثلاثةٌ :الضمُّ ، وَالفتحُ ، والكسْرُ ، وكذلك مَا قبلهَا فَيكُونُ ذَلكَ تِسْعَةً [5] ، مثالُ فَتْحِها معَ ما قبلَهَا " سَأَلَ " ، وَمثالُ فَتْحِها مَعَ كسْرِ ما قبلها " مِائَةٌ " ، وَمثَالُ فتْحِهَا مَع ضم ّمَا قبلَها " مُؤَجّلٌ وَمُؤَخّرٌ " ، وَمثالُ كَسْرِهَا وَفتْحِ مَا قبلَها "سَئِمَ " ، وَبَضمّ ماقبلهَا "سُئِلَ"، وَبِكَسْرِ مَا قَبلها "المُسْتَهْزِئِينَ" . وَمثالُ ضَمِّها وَفَتْح مَاقبلها " رَؤُوفٌ " ، وَمثالُه بضمّ مَاقبلهَا "رُؤُوسٌ ، وكُؤُوسٌ ، وَمِثالُهُ بِكَسْرِ قَبلَها "المُسْتَهزِئُونَ"[6] .

---

(١) بعده فى الأصل " ألف " وهى تكملة لبيت ابن معط .

(٢) فى الأصل (يتعلق) تحريف .

(٣) فى (ف) " لانضمام ما قبلها " .

(٤) المئر : جمع مئرة ، وهى العداوة والذحل والنميمة .

(٥) انظر شرح الشافية ٣/ ٤٤ - ٥٠ .

(٦) انظر شرح الشافية ٣/٤٤ ـ ٥٠ .

[إبدال الهمزة هاءً]

وَأبْدَلُوا الهَمْزَةَ فى أرَقْتُ   هاءً وَإِيَّاكَ وَفِي أنَرْتُ (١)

هَذَا هُوَ الحرْفُ الرَّابعُ الَّذِى يُبْدلُ من الهمْزَةِ بَعْدَ حُروُفِ المدِّ وَهُوَ "الهاءُ"، وَإنَّما أُبْدِلَت الهمْزةُ هاءً – فِيمَا ذُكِرَ – طَلَباً للخفّة ؛ لأنّ الهاءَ حرفٌ مَهْمُوسٌ وَالهَمْزَةُ حرفٌ مَجْهُورٌ فَهِىَ تخالفُها خفّةً وَتُوافقُها مَخْرَجاً ؛ لأنّهما حَلْقِيَّانِ - أَعْنى الهَمْزَةَ ، وَالهَاءَ - . أَمَّا " هَرَقْتُ " فَأبدلُوا الهَاءَ من الهمْزَةِ الزّائِدَة فقَالُوا (٢) : " هَرقْتُ الماءَ " إذا صَبَبْتَهُ ، وأمّا قولُهم " أَهْرَقْتُ "(٣) بالهمْزَة مَعَ الْهَاءِ ، فَهَاؤُهَا زَائِدةٌ عِوضاً من حَرَكَةِ العَيْنِ ، فَهِىَ كَالسّين فى "أَسْطَاعَ " (٤) .

وَأمَّا " هَنَرْتُ الثَّوْبَ " فالأصْلُ " أَنَرْتُ الثَّوبَ " إِذَا جعلتَ له نِيراً : أىْ : عَلَماً (٥) ، وَهُو " أَفْعَلْتُ " من " النِّيرِ " ، فالهاءُ بَدَلٌ من الهمزَةِ الزَّائدة .

وَ " هيَّاكَ " الهاءُ فيه بدلٌ من الهمزةِ فى " إيَّاكَ " ، وَمِنْهُ قولُهم : " هَرَحْتُ الدَّابَّةَ " : أَىْ : أَرَحْتُهَا مِنَ التَّعَبِ ، وَكَذلِكَ " هَرَدْتُ الشَّئَ " بمعْنَى أَرَدْتُهُ (٦) ، وَمِنْهُ قولُ الشاعرِ :

---

(١) فى النسختين " هنرت " ، والتصويب من بقية الشروح .

(٢) فى الأصل " فقال " .

(٣) (ف) " أهرقته " .

(٤) فى النسختين " استطاع " تحريف ، وانظر ٥٨٢/٢ فيما تقدم مع الحاشية .

(٥) سقط من (ف) ، وانظر لذلك أساس البلاغة (نير) .

(٦) انظر سر الصناعة ٢/ ٥٥٤ .

لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ (١)

بِفَتْحِ اللاّمِ وَكَسْرِ الهَاءِ ، أَي " لإنّك " فَأَبْدلَ الهَمْزَةَ هاءً ، وَ« مِن بَرْقٍ » في مَحَلِّ الخَبرِ (٢) ، وَمِنْهُ قولُهُم " هَمَا وَاللّـه لَقَدْ كَانَ كَذَا "يُرِيدُونَ: أَمَا وَاللّه ، وَمِنْهُ (٣) " هِنْ فَعَلْت فَعَلْتُ " الأَصلُ " إِنْ فَعَلْتَ فعَلْتُ " ، وَحُكِىَ عن قُطْرُبٍ (٤) : هَزَيدٌ مُنَطلِقٌ ؟ يُرِيدُونَ : أَزَيدٌ مُنطلِقٌ ؟ فَأَبْدلُوا الهاءَ مِنْ هَمْزَةِ الاستِفْهَامِ .

[إبدالُ الألفِ هَمْزةً]

وَأَبْدَلُوا الأَلِفَ هَمْزًا لِيصحْ فِي مِثْلِ حَمْراءَ ، وَصَحْراءَ يَضِحْ
كَذَاكَ مَعْ شُذُوذِهِ شَـأَبَّةْ مِـثْلُ الـضَّأَلّينَ رَوَوْا دَأَبَّةْ

قد ذَكرَ لإبدَالِ الألفِ من الهمزةِ وَجْهَين :

أَحَدُهُما وَاجِبٌ ، والثّانى شَاذٌّ .

فَالْوَاجِبُ : إِبْدَالُها مِنْ أَلفِ التَّأنيثِ عِندَ سِيبَوَيْهِ (٥) ؛ لأنّ حَرْفَ التّأنيثِ

---

(١) هذا عجز بيت قيل لرجل من نمير ، وقيل لغلام من بنى كلاب ، ونسبه صاحب اللسان إلى محمد ابن سلمة خطأ لأنه من الرواة ، وصدره :

ألا يا سنا برق على قلل الحمى

وانظر : مجالس ثعلب ١/ ٩٣ ، وابن يعيش ٨/ ٦٣ ، والخصائص ٢/ ١٩٥ ، واللسان (قذى) ، وسر الصناعة ١/ ٣٧١ ، ٢/ ٥٥٢ ، والممتع ٣٩٨ .

(٢) هكذا فى النسختين ، وفى الخزانة ١٠/ ٣٥٣ " من برق : تمييز مجرور بمن وكريم : خبر لهنك . وعليّ : متعلق به " ، وهو الصحيح .

(٣) فى الأصل " ومن " .

(٤) انظر شرح الشافية للرضى ٣/ ٢٢٣ فقد نص على حكاية قطرب .

(٥) إذا وقعت بعد ألف زائدة . انظر الكتاب ٣/ ٢١٣ - ٢١٤ .

عندَهُ فى الحَقِيقَةِ هُوَ الألفُ أَوِ التّاءُ ، وَمثالُهُ فى [1] قَولِهِ " فِي مثْلِ حمراءَ وَصحْراءَ " فالأصْلُ أَن يقالَ " حَمْرا ، وَصَحْرَا " بألفٍ وَاحدةٍ ولذلك إذَا اضْطَرُّوا رَجعُوا إلى الْقَصْرِ ، قالَ الشاعرُ :

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافًا عيابُهُم [2]

لَكنَّهُم زَادُوا قَبْلَ أَلفِ التَّأنيثِ أَلِفاً أُخْرَى للمدِّ لِضَربٍ من التَّوسُّعِ فى اللُّغَةِ وَتَكْثِيراً لأَبْنِيَةِ التَّانيثِ لِيصيرَ[3] لَهُ بناءَانِ مَقْصُورٌ ، وَممْدُودٌ ، فلمّا اجْتَمعَتِ أَلفُ المدّ وَأَلفُ التَّأنيثِ [4] تَعذّرَ النّطْقُ بِهمَا ، لسُكونِهِما [5] ، فتَعَيّنَ الحذْفُ أَوِ التَّحْرِيكُ ، أَمّا الحذْفُ فَمُمتَنِعٌ ؛ لأنَّك إمّا أَن تحذفَ الأخيرةَ التى للتّأنيثِ أو الألفَ الأُولى التى للمَدِّ ، أمّا حَذفُ أَلفِ التّأنيثِ فَمُمتنعٌ إذْ لَوْ حَذَفْتَها [6] لَمْ يَبْقَ دليلٌ على التَّأنيثِ ، وَأَمّا حَذْفُ أَلفِ المدِّ فَمُمْتَنِعٌ أيضًا لبُطْلانِ الغَرَضِ المقْصُودِ الَّذى لأجْلِه [7] أَتَوا بِهاَ ، وَهُوَ المدُّ ، فتعَيّنَ التّحْرِيكُ ، وَتحْرِيكُ الأُولى مُمْتَنِعٌ لِبُطْلانِ المدِّ ، فَتعيّنَ تَحْرِيكُ الثَّانِيَةِ فَأُبدِلَتْ هَمْزَةً ، وَلاَ يجُوزُ إبْدالُهَا وَاوًا ، وَلاَ ياءً ؛ لِأَنّ كلَّ وَاحدةٍ مِنْهُما إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلفٍ زَائدةٍ قُلِبَتْ هَمْزَةً .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) هذا صدر بيت قيل لأعشى همدان ، وهو فى ديوانه ٩١ ، وقيل للأحوص ، وهو فى شعره ٢١٥ ، وعجزه :

ويخرجن من دارين بجر الحقائب

وهو من شواهد الكتاب ١/ ١١٥ ، والكامل ١/ ١٨٤ ، والإنصاف ١/ ١٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤ ، والحماسة البصرية ٢ / ٢٦٢ .

(٣) فى الأصل " ليصر " .

(٤) مكانه فى الأصل بياض .

(٥) سقط فى (ف) .

(٦) فى الأصل " حذفها " .

(٧) فى (ف) " لأجلها " .

وَأَمَّا " الشَّاذُّ " (١) فقولُهُ " شَأَبَّةٌ .. إلَى آخره ، وَالأصْلُ " شَابَّةٌ ، وَدَابّةٌ" بِأَلف سَاكِنَة لَكنِ البَاءُ الأُولى مِنْ " شَابّة " ساكنةٌ فَهمَزَ الألفَ فِرارًا من الْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، وكَذلكَ قَرَاءَةُ عَمْرو بْنِ عُبَيد (٢) : ﴿ وَلاَ الضّألّينَ ﴾(٣) / بإبْدَالِ ٢٤٢أ الألِفِ هَمْزة ؛ لسكُونِهَا وسُكُونِ اللاَّمِ الأُولى من " الضّالّينَ "، وَمِثْلُهُ "ادهَأَمَّ (٤) وَابْيَأَضَّ " في : ادْهَامَّ ، وَابْيَاضَّ (٥)

وَمِنْهُم مَن يقُولُ : إنّ هذَا الإبدالَ مُطّردٌ عِنْدَ مَنْ لُغَتُهُ كَذَلكَ .

قولُهُ " يَضِحْ " من قولِهم : " وَضَحَ الشَّيْءُ " إذا ظَهرَ . أَيْ : يظهَرُ إبْدَالُ الهمْزَةِ مِنَ الألِف في مِثْلِ " حَمْرَاءَ ، وَصحْرَاءَ " ظُهُورًا جَلِيًّا ، وَقَدْ تقدَّمَ بيانُه .

قولُهُ " لِيَصِحْ " يَعْني أَلِفَ التَّأنيثِ إذَا أُبْدلَ هَمْزَةً صَارَ حَرفًا صَحِيحًا يَقْبَلُ جَمِيعَ الحركَاتِ .

---

(١) **الشاذ** : هو الذي لا يطرد وإنما يتوقف على السماع ، نحو إبدال الهمزة من الألف قبل الحرف **المشدد نحو** : شأبّة ، وقد أبدلت من الألف وإن لم يكن بعدها حرف مشدد كما في قول العجاج:

فخندف هامة هذا العألم

انظر ديوانه ٢٩٩ ، شرح الشافيه ٣/٢٠٥

(٢) في (ف) " قراءة ابن عامر " تحريف ، هذا ولم أجد – فيما بين يدي من كتب – من أسند قراءة " ولا الضألين " بالهمز إلى عمرو غير صاحب الشرح المجهول ، وإنما الجميع – فيما أعلم – ينسبونها إلى أيوب السختياني ، وغير ممتنع نسبتها إلى عمرو بن عبيد كما صنع النيلي هنا ، لأنهم قد نسبوا إليه قراءة " فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن" بالهمز في " جان" ، وعمرو المذكور هو أبو عثمان البصري المتوفى سنة ١٤٤ هـ كما في غاية النهاية لابن الجزري ١/٦٠٢ .

وانظر كذلك المحتسب ١/ ٤٦ ، وسر الصناعة ١/ ٧٢ ، ٧٣ ، ومختصر في شواذ القراءات ١٤٩ ، والبحر المحيط ١/ ٣٠ ، والخصائص ٣/ ١٤٧ .

(٣) سورة الفاتحة ٧

(٤) ادهامَّ الشيءُ :اسْوَدَّ .

(٥) سقط من (ف) ، وكان في الأصل " ادهمام وابيضاض "

[إبدال الألف من الواو والياء]

وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ إِذَا تَحَرَّكَا ... مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لَازِمٍ فَلْيُشْرِكَا
فِي الانْقِلَابِ أَلِفًا نَحْوُ رَمَى ... وَنَحْوُ مَرْمَى ، وَدَعَا وَكَالْعَمَى
مَا لَمْ يَجِيئَا فِي مِثَالِ الْخَوَنَهْ ... وَمَيَلٍ وَدَعَوَاتٍ بَيِّنَهْ

هذه الأَبْيَاتُ بيانٌ لإبدَالِ الألفِ مِنْ أُخْتَيهَا ، وهُما الواوُ والياءُ ، وَالأُخُوَّةُ بَيْنَ هذه الحرُوفِ الثّلاثةِ اتّفَاقُها فى المدِّ ، وَالحذْفِ ، وَالقلْبِ .

وَاحْترزَ بقوله : " إذَا تَحرَّكَا " من سكونِهما نَحْوُ " حَوْضٍ ، وبَيْتٍ " فلَمْ يُبدلاَ مَعَ انفتَاحِ مَا قبلهما ؛ لِفَوَاتِ حَرَكَتِهِمَا ، وَيَنْبغِي أَن يقُولَ : إِذَا تحَرّكَا حَرَكَةً لازِمَةً ؛ لِيخْرُجَ منْهُ مَا تَحرّكَا فيهِ بحركَةٍ عَارِضَةٍ [نَحْوُ][1] : ﴿ لَـوِ اسْتَطَعْنَا ﴾[2] ، وَلَوَانَّكَ" ، بِإِلْقَاءِ حَرَكَةِ هَمْزَةِ "أَنَّ" عَلَى الوَاوِ ، فإِنَّ ذَلكَ عَارِضٌ ، وَكَذلكَ اليَاءُ فى قَوْلهم : " اخْشَيِ القَوْمَ يَا هِنْدُ " ؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ عارِضَةٌ،لالتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

فَإِن قُلْتَ : فَحَرَكَةُ الإِعْرَابِ عَارِضَةٌ وَقَدْ قُلِبَتا لأَجْلِهَا نحو "عَصًا ، وَرحًى " [3] .

قُلْتُ : بَلْ هِيَ لازِمَةٌ ، وَحَذْفُها فى الوقْفِ عَارِضٌ بِخِلاَفِ حَرَكَةِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيِن ؛ فإِنَّ الأَصْلَ عدمُها ، ووُجُودُهَا عَارِضٌ .

قولُه : " مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لاَزِمٍ " هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الثَّانِي فِي وجُوبِ إِبْدَالِ [الوَاوِ] [1] وَاليَاءِ ، وَإِذَا انْفتَحَ ما قبلَ اليَاءِ وَالواوِ قُلِبَا أَلِفًا ، فإن فَاتَ الفتْحُ

---

(١) سقط فى الأصل .

(٢) سورة التوبة ٤٢ .

(٣) والأصل فيهما " عصو ورحي " لقولهم : عصوان ، ورحيان .

قبلَـهُما لم يُبدلاَ وَتحرّكَا نحو " عوَضٍ[(١)] ، وَطُوَلٍ "

واحْـترزَ بقـوله " لاَزمٍ" عَنِ الفَـتْحِ العَـارضِ فى نَحْـوِ " حَولَ وَعَـورَ " ؛ لأنّه بمعنَى " احْوَلَّ ، وَاعْوَرَّ " فالفتحُ عارضٌ لحذْفِ الزَّوائد .

وَقَالَ بَعْضُ مَن شَرحَ هذه الأرجُوزةَ (٢) : " إنَّ قَـوْلَـهُ " فـتْحٍ لاَزمٍ " يحـترزُ بهِ عَن مِـثْلِ دَعَوَاتٍ ؛ فـإنَّ الفتْحَ فـيه عـارضٌ فى الجمْـعِ ، فإنَّ العينَ فى المفَردِ سَاكنةٌ نحـو " دَعْوَةٍ " ، وكَذلكَ ظَبَيـاتٌ فى جَمْعِ ظَبْيةٍ " (٢) وَهَذَا قَـولُ مَنْ لم يَعْرِفِ الأصُولَ ؛ فَإنَّ الحرْفَ السَّاكِنَ بَعْدَ الوَاوِ يَمْنَعُ من إبْدَالِ الْوَاوِ ألفاً ، ألاَ تَرى أَنَّ قولَهم " قَطَواتٌ ، وَفتَيَاتٌ " العَيْنُ مفـتوحَـةٌ فى مُفْردهِ وَلذَلكَ (٣) أُعلّت الْوَاوُ فى قَطَاةٍ ، وَاليَـاءُ فِي " فَـتَـاةٍ " (٤) ، ومَعَ ذَلِكَ لم تُعلّ فى الجَـمْـعِ ، لأجْلِ الألفِ السَّاكِنَة .

قـولُهُ : " فَلْيُـشْـركـا فِي الانْقـلاب أَلِفـاً " يَعْنِى أَنَّ الواوَ وَاليَـاءَ إذَا وُجِـدَ الشَّرطَانِ اللَّـذانِ ذَكَرَهُمَا اسْـتَويَا فى الإبْدَالِ ألِـفاً ، وإنَّما وَجَبَ القلْبُ ، لأنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ ـ عِنْدَهُم (٥) ـ كُلُّ وَاحدةٍ مِنْهُمَا مُقَدَّرَةٌ بحَركَتَينِ وَقَدْ تحـرّكتَا مَعَ ذلك، وَقَبلَـهُما مُـتحرّكٌ فيكُونُ قَدِ اجْتَمَعَ في التَّقديرِ أَرْبعُ حَركَاتٍ مُتَواليةٌ فِي كَلِمةٍ وَاحدةٍ ، وَذلِكَ مَـهْجورٌ في كَلاَمِـهم فَقَلَبُوهمَـا إِلَـى حَرْفٍ لاَ يَقْبلُ الحـركَةَ بِحَالٍ ، وَهُوَ « الألفُ » .

---

(١) فى الأصل " عرض " تحريف .

(٢) يقصد النيلي بهذا ابن الخبـاز ، وانظر الغرة المخفيـة فى شرح الدرة الألفية لابن الخبـاز لوحة ١٣١/ ب (باريس) .

(٣) فى (ف) " وكذلك " تحريف .

(٤) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

(٥) سقط من (ف) .

قولُهُ : " نَحْوُ رَمَى " بَدأَ بالمثَالِ بالفعْلِ ؛ لأنّه الأصْلُ فى الاعْتلالِ ، ألا ٢٤٢ ب
تَرَى أنَّ " الجَوَلاَنَ ، وَالغَلَيَانَ " لم يُقْلَبِ الْيَاءُ والْوَاوُ فِيهِمَا ، وَإن وُجد المُقْتَضي للإبْدَالِ ، وَهُوَ الحركةُ وَفتْحُ مَا قَبْلَـها ؛ لِبُعْدِهما عَنْ أَبْنِيَةِ الأفْعَالِ .

قولُه " وَنحْوُ مَرْمَى " تَمْثِيلٌ بالاسْمِ ، والألفُ فيه مُبْدلةٌ من " ياءٍ " ، وَكذلِكَ " رَمَى " .

قولُه " وَدَعَا " مثالٌ لما الألفُ فيه مبدلةٌ من " وَاوٍ " ، فإن كَانَ الْوَاوُ وَاليَاءُ عَيْنًا فكَذلِكَ نَحْوُ " قَالَ وبَاعَ " فى الفعْلِ ، و " بَابٍ ، وَنَابٍ " فى الاسْمِ .

قولُهُ :

ما لم يجيئا فى مثَالِ الخَوَنَهْ

يَعْنِي الواوَ وَاليَاءَ ، أمَّا " الخَوَنَةُ " فَحَقُّهُ أَن يُقَالَ فِيهِ : " الخَانَةُ " كَالقَادَةِ وَالعَادَةِ ، لِكنَّهم تَركُوهُ [١] مُنبّهًا على أنَّ الأصْلَ فى " قَادةٍ " قَوَدَةٌ ، وَفِي " عَادَةٍ " عَوَدَةٌ كمَا جاء ﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾ [٢] مُنبّهًا عَلَى أن الأصْلَ فى " اسْتَقَامَ " اسْتَقْوَمَ ، وكَذلِكَ " مَيَلٌ " جَاءَ منبهاً على أنَّ الأصْلَ فى " نَابٍ " نَيَبٌ .

وأمَّا قولُه : " دَعَوَات " [فَقَدْ مَنَعَ] [٣] من الإعْلالِ مَانِعٌ ، وَهُوَ إذَا كَانَ بَعْدَهُمَا[٤] سَاكِنٌ نَحْوُ " رَمَيَا ، وغَزَوَا " ؛ لأنّ قَلْبَهما [٥] يُؤدّي إلى الحذْفِ فَيقعُ اللَّبْسُ بَينَ فِعْلِ الوَاحِدِ وَفِعْلِ الاثْنينِ ، وكَذلكَ نحو " دَعَوَاتٍ ، [وَظبَيَاتٍ "][٦].

---

(١) قوله " تركوه " ليس بدقيق ، فقد نص ابن القواس فى شرحه على أن منهم من يعلها ويقول : خانة ، لتحقق الشرطين فيها ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ، ومنهم من لم يعلها ، وهو الأكثر".

انظر شرح ألفية ابن معطى ٢/ ١٣٤٧ ، وانظر أيضا المنصف ١/ ٣٣٢ .

(٢) سورة المجادلة ١٩ .

(٣) مكانه فى الأصل بياض ، ولم أجده فى (ف) ، ولعل المثبت صواب .

(٤) (ف) " بينهما " تحريف .

(٥) (ف) " قبلهما " تحريف .

(٦) فى الأصل "وطويل " بدل " وظبيات " .

وأمَّا " الهَوَى ، وَالنَّوَى " فَالْقلبُ فيه يُؤدّي إِلَى الجَمْع بَينَ إِعْلاَلِ العَينِ وَاللاَّمِ ، وكذَا إِذَا كَانَ البِنَاءُ بِمَعْنَى بِنَاءٍ آخَرَ نَحْوُ " افْتَعَلَ " بِمعْنَى " تَفَاعَلَ " كَاعْتَوَنُوا بِمَعْنَى تَعَاوَنُوا ، وَحَوِلَ بمعْنَى " احْوَلَّ " لم يُبْدَلاَ وإِن وُجِدَ المُقْتَضِي للإِبْدَالِ .

[قلبُ الواوِ ياء]

وَالواوُ إن يَسْكُنَ وَقبلَهُ انكسَرْ فَاقْلِبْهُ ياءً نَحْوُ مِيزَانٍ اشْتَهَرْ

احْتَرَزَ بقولهِ " يَسْكُن " عَنِ الْوَاوِ [1] المتحرّكةِ فى نحْوُ " عِوَضٍ " فلم تُقْلَبْ ياءً [2] ؛ لِفَواتِ أَحَدِ الشّرطَينِ ، وَهُوَ السُّكُونُ ، وكَان يَنبْغِي أن يقُولَ : ما لَمْ [تَكُنْ] [3] مُدْغَمَةً نحو " اجْلِوَّاذٍ " [4] فلم تُقْلَبْ ، وَقد وُجِدَ الشّرطَانِ وَهُما كَسْرُ مَا قبلَهَا وَسُكونُها ؛ لِتَحَصُّنِهَا بالإِدْغَامِ .

قولُهُ : " نَحْوُ مِيقَاتٍ " [5] مثالٌ لِمَا وَاوُهُ فاءٌ ؛ لأنّه من الوقْتِ ، وكذَلِكَ إذا كَانَتْ عَيْناً نَحْوُ " عِيدٍ ، وَرِيحٍ [6]، وكذَا إذا كانت لاَمًا نحو "دَاعٍ ، وَغَازٍ " [7] .

---

(١) في الأصل " واو " تحريف .
(٢) (ف) " واو " تحريف .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) فى النسختين " اجلوذ " .
(٥) هكذا فى النسختين ، وهو صحيح غير أن الوارد فى النظم هو " ميزان " فكان هو الأولى بالذكر .
(٦) لأنهما من العود ، والروح .
(٧) لأنهما من الدعوة ، والغزو .

[إبدالُ الواو والياءِ هَمزةً فى " فَاعلٍ "]

وَيُبْدلاَنِ هَمْزَةً فى فَاعِلِ وَجَمْعِهِ كَبَائعٍ وقَائلِ

كَانَ يَنْبَغِي أَن يقُول : يُبْدلاَنِ هَمْزةً فى " فَاعلٍ " غيرِ مُعتَلِّ اللاَّمِ ؛ لِيُخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ " عَاوٍ ، وطَاوٍ ، وحَاوٍ " لكنَّ تَمْثِيلَهُ بِتَصْحِيحَ اللاَّمِ دَلَّ على مُرادهِ ، وكَذَا إِذَا صَحّتاَ فى الفِعْلِ نحْوُ " حَولَ ، وعَورَ " لم يُبدلاَ هَمزةً فى اسْمِ الفَاعِـلِ نَحْوُ " حَاولٍ ، وعَاورٍ " ويُرِيدُ أَنَّ الْوَاوَ واليَاءَ يُبْدَلاَنِ هَمْزَةً ، وَقَصْدُهُ أَنَّ الهَمْزَة تُبدَلُ مِنَ اليَاءِ وَالوَاوِ .

وَيُرِيدُ بِـ " فَاعلٍ " الصِّفَةَ المُشتقّةَ كمَا مثّلَ به في قوله : " كَبَائعٍ ، وقَائِلٍ " ، أَمَّا " بَائعٌ " فعَينُه ياءٌ ، وأَمَّا " قَائلٌ " فعينُهُ وَاوٌ ، فالهَمْزَةُ فى " بائع " بَدلٌ من الأَلِـف الَّتي فى " بَاعَ " المبـدلَةِ من الْيَـاءِ ، وبيَـانُـه أَنّ أَلفَ " باعَ " لَمّا وَقَعَ قَبلَـها ألفُ " فَاعلٍ " اجْتَمَعَ أَلِفَانِ فـتعذّرَ النُّطْقُ بهمَـا ، وحَذْفُ إِحْدَى الأَلفَينِ مُمْتَنِعٌ خَوْفَ التبَاسِ [1] اسْمِ الفَـاعلِ بالفِـعْلِ المَاضِي إذَا وُقِفَ عَلَيْـهِ ، فـتَـعَّينَ التَّحريكُ فحُرّكتِ الأَلفُ الثَّانيةُ الّتِي هِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : فمَا المُوجِبُ لإِعْلالِ [2] اليَـاءِ فـى " بَائعٍ " ، وَالوَاوِ فـى " قَـائِلٍ " مَعَ سُكونِ ما قبلَـهما وهُوَ الأَلفُ ؟

قُلتُ : لإِعْتِـلالِـهمَـا في الفِـعْلِ بإِبْدَالِـهِمَـا أَلفَينِ أُعِـلاَّ فى اسْمِ الفَـاعلِ ٢٤٣ أ
بإِبْدالِهمَا هَمْزَتَينِ ، أَلاَ تَرَى أَنّهم قَالُوا : " عَورَ الرّجُلُ فَهُو عَاوِرٌ " ، وَ " حَولَ فَهُوَ حَاوِلٌ " بِتَصْحِيحِ الْوَاوِ لصِحّتِهَا فى الفِعْلِ ، وكَذلِكَ قَالُوا : " صَيِدَ الرّجلُ فَهُوَ صَايِدٌ " [3] باليَاءِ مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ ؛ لصِحّةِ اليَاءِ فى قولهم " صَيِدَ " .

---

(١) فى الأصل " اللبس " .

(٢) فى الأصل " فما الواجب للأعلال " والمثبت من (ف)

(٣) صيد الرجل : رفع رأسه كبراً ، أو صار به صيد ، وهو ميل فى العنق .

قـولُـهُ " ويُبـدَلاَن هَمـزةً " يعنى الواوَ واليـاءَ وَفيـه تَسامُحٌ ، وَالصَّحيحُ أَنَّ الواوَ والياءَ [1] يُبْدلاَنِ أَلِفًا [2] ، ثُمَّ يُبْدَلُ الألِفُ هَمْزةً .

وتَصْحِيحُ اليَاءِ فى اسْمِ الفَاعلِ إذَا اعْتلّتْ فى فِعْله خَطَأٌ ولَحْنٌ [3]، لكِن يَجُوزُ جَعْلُهَا بَيْنَ بيْنَ .

قولُـهُ " وَجَمْعه " يُريدُ جَمْعَ اسْمِ الفَاعلِ نَحْوُ " قَائِلَةٍ وَقَوَائِلَ ، وَبَائِعَةٍ وَبوائِعَ " ؛ لأنَّ الْموُجِبَ للإبْدَالِ [4] فى المفْرَدِ هَمْزةً مَوْجُوُد فى الجَمِيعِ [5] ، وَهُوَ وُقُـوعُ الْوَاوِ وَاليَاء بَعدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ .

وَقيلَ : إنمَّا أُبدِلَت [6] الياءُ وَالْوَاوُ فى اسْمِ الفَاعلِ ؛ لوُقُوعهما [7] بَعدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ ، وَهُما مُجَاوِرَتَانِ لِطَرَفِ الكَلِمَةِ (فَقُلِبَا كمَا قُلِبَا مُتَطَرِّفَيْنِ) [8] فـى " كِسَاءٍ ، ورِدَاءٍ " ، ألاَ تَرى أنَّ العَينَ - الّتِى هِيَ الْوَاوُ المشَدَّدَةُ - فى "صُيَّمٍ ، وَقُيَّمٍ " [9] قَلبُوهَا يَاءً ؛ تشبِيهًا لهَا باللاَّمِ فى مثْلِ " عُصِيّ ، وَحِقِيّ " فى جَمْعِ عَصًا ، وحَقْوٍ " [10] .

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " الألف " تحريف ، وأبدلتا ألفاً ؛ لتحركهما بعد ألف زائدة ، قريبة من الطرف ، ثم يبدل الألف همزة ، ومنهم من يبدلهما همزة من أول وهلة ، ولا حاجة إلى إبدالهما ألفاً ،وهو ما ذهب إليه الناظم .

وانظر : المنصف ١/ ١٨٠ ، وشرح الملوكى ٤٩٤ ، وكتاب فى التصريف للجرجانى ٨٦ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فى الأصل " للإفراد " تحريف .

(٥) (ف) " الجمع " .

٦) فى الأصل "أبدلنا " .

(٧) فى الأصل " لوقوعها " تحريف .

(٨) (ف) " فقلبتا كما قلبتا متطرفتين " بالتأنيث ، وكلاهما جائز .

(٩) فى (ف) " صم وقم " تحريف .

(١٠) فى الأصل " حقى " تحريف ، والحقو : الإزار ، أو الخصر ، وانظر الأصول فى النحو ٣/ ٢٥٦ .

[إبدالُ حروفُ المدّ في الجَمْع هَمْزةً]

كـذَاك يُبـدَلاَنِ فـي فَـعيلَـهْ مثـلُ فِعَالةٍ مَعَ الفَعُولَـهْ

هَمْزًا فقُلْ جَامِعَهَا : صَحَائِفُ كَذَا رَسَائِلُ كَذَا تَنَائِفُ

أمـّا مَعَايِشُ فَـلاَ تَـهْمِزْهَـا لأنـهـا مَـفَـاعِلٌ فَـمَـزْهَـا

قولُهُ " كَذَاكَ يُبْدَلاَنِ " يعنى اليَاءَ وَالْوَاوَ .

قولُهُ " في فَعِيلَةٌ " يعني فى جَمْعِ " فَعِيلة ، وَفَعُولَة " .

قَولُه : " مثلُ فِعالةٍ " يُريدُ مِثْلَ إبدَالِ الألف فى جَمْع " فِعَالةٍ " ، وإنمّا شبّه اليَاءَ فى " فَعِيلةٍ " ، وَالْواوَ فى " فَعُولةٍ " بالألفِ فى " فِعَالةٍ " لأنّ أَصْلَ البَابِ فى الهَمْزِ (١) إِنَّمَا هُوَ للألف (٢) ؛ لأنهَّا أَقْعَدُ فى المدِّ مِنهُمَا إِذْ لاَ يُمكِنُ تحرِيكُهَا بِحَالٍ ، وَهِيَ بَاقيةٌ عَلَى صُورتِها ، أَعْني عَلَى كَونِهَا ألفاً .

قولُهُ :

فَقُلْ جامعَهَا صَحَائِفُ كذَا رَسَائِلُ كَذَا تَنَائِفُ

بإبدَالِ حُروفِ المدِّ هَمْزةً ؛ لوقُوعِ أَلفِ الجمْعِ قبلَ أَلفِ " رِسَالةٍ " فَالتَقتْ أَلفَانِ فتعذّرَ النُّطْقُ بِهِمَا ، وَالحذْفُ مُمْتَنِعٌ ؛ لأنَّك لو حَذَفْت إحْداهُمَا فَإِمَّا أن تَحذفَ الأُولى أَوِ الثَّانِيَةَ ، ولاَ يجُوزُ حَذفُ الأولى ؛ لبُطْلاَنِ ما يُفيدُ الجَمْعَ ، ولاَ يجُوزُ حذْفُ الثَّانِيَةِ ؛ لأنَّ حَذْفَهَا مُخِلٌّ ببِنَاءِ هـذَا الجَمْعِ المخصُوصِ الذى بَعْدَ أَلِفه حَرْفَانِ ، الأَوّلُ منْهمَا مَكْسُورٌ ، فَبقِيَ التَّحريكُ ، فلم يَجُزْ أيضًا تَحْريكُ الألفِ الأُولى ؛ لزوَالِ دَلاَلَتِها عَلَى الجَمْعِ بزوَالها بالحركَةِ عَن كونِها أَلفاً ، لأنهَّا إنّما تُفيدُ الجمْعَ مَا دامتْ أَلفًا ، وَالألفُ لاَ تكُونُ إلاَّ سَاكنةً ، فَتعَيَّنَ تحريكُ الألفِ الثَّانيةِ بالكَسْرِ ليكُونَ كَعَينِ " مَفَاعِلَ " فلمّا حُرّكَتْ (٣) أَبْدَلُوهَا هَمْزةً ،

(١) فى (ف) " الهمزة .

(٢) فى (ف) " الألف " .

(٣) فى (ف) " حركوها " .

فَصَارَتْ " رَسَائِلَ " ، ثم شُبِّهتِ الْيَاءُ فِي " صَحِيفَةٍ " ، وَالواوُ (١) في " تَنُوفَةٍ " (٢) بالَفِ " رِسَالَةٍ " ؛ لأنّ [مَا] قَبْلَ كُلِّ واحِدَةٍ مِنْهُما مِنْ جِنْسِهَا كَما أنَّ مَا قَبلَ الألف لا يَكُونُ إلاَّ كَذلِكَ .

وإنمّا أَبدلُوا هذه الأحُرفَ الثَّلاثَةَ فى الجمْعِ هَمزةً ؛ لأَنَّهُنَّ فى الإِفْرَادِ(٣) زَوَائِدُ سَواكِنُ وَلَمْ يَتَحركْنَ قَطُّ في المفْرَدِ فلم يَتَحرّكْنَ في الجَمْعِ ، وَلذَلِكَ (٤) لم يَجُزْ إلقاءُ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ فى " خَطِيئَةٍ ، وشَنُوءَةٍ " عَلَى اليَاءِ وَالواوِ ؛ لأنهّما / ٢٤٣ ب زِيدَا لِلْمَدِّ ، فَلوْ أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ الهمْزَةِ عليْهِمَا لَبطَلَ المدُّ فيهِمَا فلم يتَحرَّكْ فى الجمْعِ ، فلمّا اضْطَرّهم الجمْعُ إلى تَحْرِيكهنّ أَبْدلُوهُنَّ هَمْزَاتٍ وَحرّكُوهُنَّ .

قولهُ " أمَّا مَعايِشُ فلاَ تَهْمِزْهَا " أَيْ : لاَ تُبْدِلِ اليَاءَ فى " مَعِيشَةٍ " هَمْزَةً فى الجَمْعِ ، بَلْ تُقرُّها يَاءً مكسُورَةً ، ثم علّلَ ذلك بقولِه : " لأنّها مَفَاعِلُ " يُرِيدُ لِأنَّ اليَاءَ عَيْنٌ .

وَوَزْنُ " مَعِيشَةٍ " " مَفْعِلَةٌ " بسكُونِ الفَاءِ وَكسْرِ العَيْنِ ، وَإِنَّما أَعلُّوا اليَاءَ فى " مَعِيشَةٍ " بالإسْكَانِ وَنقْلِ حركتِها إلى مَا قبلَها حَمْلاً على الفِعْلِ ؛ لأنَّ " مَعِيشَ " بِوَزْنِ " يَبِيعُ " ، فكَمَا أُعِلّ الفِعْلُ أُعِلَّ مَا كَان على وَزْنِهِ ، قَالَ رُؤْبَةُ :

إِلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ المَعِيشِ (٥)

يُرِيدُ " المعَاشَ " ، فلمَّا جَمعُوهُ ذَهَبَ شَبَهُهُ من الفِعْلِ ، أَيْ : بَعُدَ بناؤُه عن الفِعْلِ بالجَمْعِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ لاَ يَصِحُّ فيهِ الجَمْعُ ، فَلمَّا ذَهَبَ البِنَاءُ الذى ضَارعَ

---

(١) فى (ف) " والياء " تحريف .

(٢) التنوفة : المفازة ، أو الأرض الواسعة البعيدة الأطراف ، أو الفلاة لا ماء بها ولا أنيس وإن كانت معشبة .

(٣) فى (ف) " إفرادهن " .

(٤) فى (ف) " وكذلك " .

(٥) انظر ديوانه ٧٨ برواية (أشكو إليك) وبعده :(دهراً تنقّى المخَّ بالتمشيش) .
وهو في المنصف ٣٠٨/١

الفعْلَ بالجَمْعِ صحّت العينُ فظَهرتِ الْيَاءُ فى الجَمْعِ (١) " مَعَايِشَ " مَكْسُورَةً غير مَهْمُوزَةٍ ، وَهَمْـزُهُ لحنٌ (٢) ، وكَذلكَ " مقَامَـةٌ ، وَمَنَامَـةٌ " (٣) تقُولُ فى جَمْعِـه : " مَقَاوِمُ ، ومنَاوِمُ " ، لأنَّ عيْنَهُ وَاوٌ فصحّتْ فِى الجَمْعِ ؛ لِبُعده عن مَضَارعَة بِنَاءِ الفعْلِ ؛ لأنَّ أصلَ " مقَامٍ " " مقْوَمٌ " فَهُـو بِـوَزْنِ " يَفْعَـلُ " فَـ " مقَـامٌ " مِثْـلُ " يَخَافُ " ، قَالَ الأخْطَلُ (٤) :

وَإنّـى لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَم يكُنْ جَرِيرٌ ولاَ مَوْلَـى جَرِيرٍ يَقُومُها (٥)

فَصَحَّحَ (٦) العَينَ فى " مَقَاوِمَ " ولَمْ يُبْدِلْها .

فَأمَّـا قولُ العَرب " مَصَائِبُ " بالهمْزِ ـ وَقيَاسُها " مَصَاوِبُ " ـ فَقَالَ الأخْفَشُ (٧) : الَّذِي شَجَّعهُم عَلَى ذَلكَ أَنَّهم رَأَوا عَيْنَهَا قَدِ اعْتلّت فى الواحدِ ؛ فإنَّ أَصْلَهَا " مَصْوِبَةٌ " فَنُقِلَتْ حَركَةُ العَينِ إلى الفَاءِ ، وَأَبْدَلُوا [الْوَاوَ] ياءً ، وَأَنْكَروُا عَليهِ ، وقَالُوا : يَلْزمُهُ الهمْزُ فى " مَقَاوِمَ " للإعْلاَلِ فى " مَقَامَهٍ " ، وقَالَ

---

(١) فى الأصل " جمع " .

(٢) انظر المنصف ١/ ٣٠٦ - ٣١٠ .

(٣) فى الأصل " منارة " .

(٤) ونسبه المبرد فى المقتضب ١/ ٢٦٠ إلى الفرزدق ، وكذا أبو على الفارسى وابن سيده فى المخصص ١٤/ ٢١ ، وصحح الشنقيطى نسبته إلى الأخطل .

(٥) انظر شعر الأخطل ١/ ٣٢٠ ، وفيه أنّ جريراً لما بلغه هذا البيت قال : " نعم والله إن له مقاوم لا أقومها ، يقوم بين يدي السلطان يؤدي الجزية ، ويقوم بين يدى القس يأخذ القربان "
وهو من شواهد المقتضب ١/ ٢٦٠ ، والمنصف ١/ ٣٠٦ ، وابن يعيش ١٠/ ٩٠ ، والمخصص ١٤ /٢١، ودقائق التصريف ٢٧٧ .

(٦) (ف) " فصح " تحريف .

(٧) (ف) " فأما قول العرب " مصائب " بالهمز فقياسها " مصاوب " قال الأخفش .. " ، وانظر قول الأخفش فى المنصف ١/ ٣٠٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٢١ .

أَبُو إسْحاقٍ (١) : شَبّهَ الواوَ فى " مَصَاوِبَ " بالوَاوِ فى " وِسَادةٍ " فَهَمزَهَا كَمَا قَالُوا : إِسَادةٌ .

[إبدالُ الهمزَة من الوَاوِ وَاليَاءِ]

وَأَبْدِلاَ هَمْزًا لأَجْلِ أَلِفِ ... زَائِدَةٍ قبلَهُما فى الطَّرَفِ

نحْوُ كِسَاءٍ وَرِداءٍ ، أَمَّا ... شَقَاوَةٌ عَبَايَةٌ (٢) فَحَتْمَا

يُصَحَّحَانِ فِيهِمَا لِلْهَاءَيْنْ ... تَصْحِيحَ مِذْرَوَيْنِ والثّنَايَيْنْ

يُرِيدُ أنَّ الواوَ وَاليَاءَ يُبْدَلاَنِ هَمْزَةً ، وَالْقَصْدُ : إبدالُ الهَمزَةِ من اليَاءِ وَالْوَاوِ .

قولُهُ : " لأَجْلِ أَلِفٍ " فيه احترازٌ عَنْ أَلاَّ يَكون قَبلَهُمَا أَلِفٌ ؛ فإنهّمَا لا يُبْدلاَنِ هَمْزَةً كمَا فى " عصًا ، وفَتىً " .

وَقَولُهُ " زَائِدةٍ " فيه احترازٌ عن مَجِيئها عَنْ أَلِفٍ أَصْلِيّةٍ نحْوُ " رَايٍ " (٣) قَالَ الرَّاجِزُ :

رَاىٌ إذَا أَوْرَدَهُ الأَمْرُ صَدَرْ (٤)

---

(١) ينظر رأيه فى معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٢٠ ، والمنصف ١/ ٣٠٩ حيث أنكره أبو على فقال : " إن الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة " ، أما ابن عصفور فقد رجح مذهب أبى اسحاق الزجاج لأن له نظيراً ، وهو " أقائيم " ، وأصله " أقاويم " .
انظر الممتع ٣٤٠ ، ٥٠٨ .

(٢) فى الأصل " عماية " تحريف .

(٣) (ف) " أرى " تحريف .
وراىٌ : جمع راية ، وهى العَلَمُ ، جاء فى اللسان (ريا) ، " لا تهمزها العرب ، والجمع رايات وراىٌ وأصلهما الهمز " .

(٤) البيت للعجاج من أرجوزة قالها فى مدح عمر بن عبيدالله بن معمر ، وكان عبدالملك – رحمه الله – وجهه إلى أبى فديك الحرورى فقتله وأصحابه .
انظر ديوانه ٣٨ برواية " الطعن " بدل " الأمر " ، وهى رواية أخرى ، وقبله :
وخطرت أيدى الكماة وخطر
وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٥٩٦ ، والمقتضب ١/ ٢٩١ ، والمنصف ٢/ ١٤٤ .

قولُهُ " فى الطّرفِ " فيه احترازٌ عن مجيئها فى غَيْرِ الطَّرفِ كَالْعَوَاوِرِ جَمْعِ " عُوَّارٍ " قَالَ الرَّاجزُ :

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بالْعَوَاوِرِ (١)

وَطَرَفُ الكلمة آخِرُهَا .

أَمَّا " كِسَاءٌ " فلامُه وَاوٌ ، وَهُوَ " فِعَالٌ " من " الكِسْوَةِ " ، وَأَمَّا " رِدَاءٌ " فَلاَمُه يَاءٌ ؛ لأنَّه " فِعَالٌ " من " الرِّدْيَةِ " فَوَقَعَا طَرَفًا بعدَ أَلفٍ زَائدةٍ ، فَأبْدِلاَ أَلِفَينِ ، وَفى الإبدَالِ قَوْلاَنِ :

أَحَدُهُمَا : أنهمَا أُبْدِلاَ أَلِفًا،لأجْلِ الفَتْحةِ التى قَبْلَ الألف ، وَلاَ اعْتِدَادَ بالألِفِ الزَّائِدَةِ (٢) ، فَلَمَّا صَارَا أَلِفَينِ تَعيَّنَ الحذفُ أَوِ التّحريكُ (٣) ، فلم يَجُزْ حذفُ أَحَدِهما ؛ لئلاّ يصيرَ المَمْدُودُ مقصُوراً ، فَتَعّيَنَ التّحريكُ ، ولاَ يَجُوزُ تحريكُ الأُولَى ؛ كَيْلاَ يَبْطُلَ المدُّ ، فتعيَّنَ تحريكُ الثانيةِ فَصَارتْ هَمْزَةً ؛ لأنَّ ذَلكَ من شَأنِ الألفِ .

وَقِيلَ :إِذَا قُلبتِ الياءُ والْوَاوُ أَلِفًا بَعدَ الفتْحَةِ فَقَلْبهُمَا بَعْدَ الألِفِ أَوْلَى؛ ٢٤٤ أ لأنَّها عِنْدَهُم فى تَقْدِيرِ فَتْحَتيْنِ ، وَأَيضًا فقد أَجْرَوا الألفَ مُجْرَى الفتْحَةِ فَجَمَعُوا " فَعَالاً " علَى " أَفْعَالٍ " نحْوُ " جَوَادٍ وَأَجْوَادٍ " كَمَا جمعُوا " فَعَلاً "

---

(١) البيت لجندل بن المثنى الطهوى كما فى شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩ ، والعينى ٤/ ٥٧١ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٧٤ ، ونسب إلى العجاج فى الخصائص ٣/ ٣٢٦ ، وضرائر الشعر ١٣١ ، وليس فى ديوانه .

وانظر الكتاب ٤/ ٣٧٠ ، والمنصف ٢/ ٤٩ ، ٣/ ٥٠ ، والممتع ٣٣٩ .

والعواور : جمع عوار ، وهو القذى فى العين ،وقيل : هو الرمد ، يريد أن الدهر جعل فى عينيه القذى والرمد بدل الكحل ، عن شرح شواهد شرح الشافية ٣٧٦ .

(٢) أى : لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن الألف حاجز غير حصين ، لسكونها وزيادتها .

(٣) وذلك لاجتماع ساكنين ، الألف المبدلة مع الألف الزائدة . الممتع ٣٢٦ .

على ذلك نحو " بَطَلِ ، وَأَبطَالٍ " ، وكذلك [1] أجْرَوا اليَاءَ فى " فَعِيلٍ " مُجْرَى الكَسْرةِ فقَالُوا : " يَمِينٌ وَأَيْمَانٌ " كَمَا قَالُوا " كَبِدٌ وأَكْبَادٌ " .

قولُهُ : " أَمَّا شَقَاوَةُ عَبَايَةُ فَحتْمًا يُصحّحَانِ فِيهما " يَعْنِي : اليَاءَ فى " عبَايَة " ، وَالواوَ فى " شَقَاوَةٍ " .

قولُه " لِلْهَاءَينِ " تعليلٌ لِصِحّتِهمَا [2] ، يُريدُ : إنَّما صَحّتَا ؛ لأجْلِ تَاءِ التَّأنيثِ ، فكأَنَّهم بَنَوا الْكَلِمَةَ فى أَوَّلِ أَمْرِهَا مُتّصلَةً بتَاءِ التَّأنيثِ ، فَلَمْ يقَعا طَرَفَيْنِ ، إذْ لم تقدّر تاءُ التّأنيثِ مُنفصلَةً ، فَأمَّا قولُهُم : " عَظَاءَةٌ [3] ، وعَبَاءَةٌ - بالْهَمْزِ - فكَأنهَّم بَنَوا الكَلِمَةَ علَى الجَمْعِ ، فَأَعلّوا فقَالُوا : " عَباءٌ ، وَعَظَاءٌ " ثمّ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا تَاءَ التَّأنيثِ بَعْدَ ثبُوتِ الإعْلاَلِ [4] .

قولُه : " تَصْحِيحَ مِذْرَوَيْنِ وَالثّنَايَيْنْ " يُرِيدُ أنَّ الواوَ وَاليَاءَ صَحَّتا فى " شَقَاوةٍ ، وَعَبَايَةٍ " كَمَا صَحّت الواوُ وَاليَاءُ فى المثنّى وَهُو " الْمِذروَانِ وَالثّنَايَانِ " ؛ لأنهّما وُضِعَا فى أَوّلِ أَمْرِهِمَا مُثَنَّيَيْنِ ، أَيْ : لَمْ يُنْطَقْ بِمفْرَدِهمَا ، وَلَوْ ثُنّيَ " مِذْروانِ " علَى " مِذْرًى " - وَهُوَ المفْردُ - لَوَجَبَ قلبُ الْوَاوِ - التى هِىَ لامُه - [يَاءً] لكونِهَا رابعةً [5] ، وكَذلكَ كَانَ يَجِبُ قلْبُ الْيَاءِ فى " الثَّنَايَيْنِ " هَمْزَةً فى قَوْلِهم : " عَقَلْتُهُ بِثنايَيْنَ " [6] - وهُمَا طَرَفَا الحَبْلِ - لَوْ نُطِقَ بمفْرَدِه [7] .

---

(١) فى الأصل " ولذلك " .

(٢) فى النسختين " لصحتها " بالإفراد ، والصواب ما أثبت .

(٣) العظاءة : دويبة أكبر من الوزغة ، و يقال فيها (العظاية) بالياء .

(٤) انظر : المنصف ٢/ ١٢٨ فما بعدها .

(٥) انظر شرح الشافية للرضى ٣/ ١٦٦ .

(٦) وهو أن يعقل يدي البعير جميعاً بطرفي حبل . عن الأساس (ثنى) .

(٧) انظر المنصف ٢/ ١٣٢ فما بعدها ، وشرح الشافية ٣/ ١٧٣ فما بعدها

[جواز إبدال الهمزة من الواو المضمومة]

وَتَهْمِزُ الوَاوَ إذَا ضَمَمْتَهُ ... وَالْوَاوَ أَوَّلاً إذَا كَسَرْتَهُ

كَوُقِّتَتْ وَكَوِشَاحٍ وَأُحُدْ ... وَأَثْوُبٍ مثل [1] قُوُوسٍ اطَّرَدْ

قَصْدُهُ أَن يُبَيِّنَ إِبْدَالَ الهمْزَةِ من الواوِ المضمُومةِ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَاز دُوْنَ الوُجُوبِ ، وَاحْتَرَزَ بقَولِهِ : " ضَمَمْتَهُ " عن كونه مكسُورًا أَوْ مَفْتُوحًا ، فَإِنَّ هَمْزَهُ لاَ يَطَّرِدُ ، وَيُرِيدُ بقوله : " إذَا ضَمَمْتَهُ " الضمَّ اللاَّزمَ ، لِيَخْرُجَ منْهُ وُقُوعُ الوَاوِ لامًا [2] ؛ لأنّ ضَمَّةَ الإعْرَابِ غَيْرُ لاَزِمَةٍ ، وَعنْ حركةِ إلتقاء السَّاكنين نحو : اخْشَوُا اللَّهَ . وَإنمَّا جَازَ هَمزُ الوَاوِ إذَا انضمّت ضَمًّا لازمًا ، لأَنَّ الضّمةَ عِنْدَهُم بمنزلةِ بَعْضِ الْوَاوِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ قدمَاءُ النَّحْوِيّين يُسمّون الضَّمَّةَ الْوَاوَ الصَّغِيرة [3] ، فلمّا أَشْبَهت الضَّمّةُ الْوَاوَ ، وَالْوَاوُ تُشبِهُ الضمّةَ ، وَلَذلكَ تُحْذَفُ في الجَزْمِ نحْوُ " لم يَغزُ " [4] كَمَا تَقُولُ " لَمْ يَضْرِبْ " فلمَّا كَانَ اجتمَاعُ الْوَاوَيْنِ عَلَى حَدِّ أَوَاصِلَ ، وَ (أَوَاقٍ) [5] مُوجبًا لِلْهمْزِ كَانَ اجْتِمَاعُ الْوَاوِ مَعَ الضَّمّةِ ـ الّتي هِيَ بعْضُ الواوِ ـ مُسوّغًا لِلْهَمْزِ لاَ مُوجبًا لَهُ .

قولُه : " كَوُقّتَتْ " مِثَالٌ لوقُوعِ المضمُومة فاءً ، وَهُوَ من (الْوَقْتِ) مَبْنِيٌّ لِلْمفْعُولِ ، وكَذلكَ " أُحُدٌ " - بضَمّ الهمْزَةِ - أصلُهُ " وُحُدٌ " ؛ لأنّه مِنَ الوحْدَةِ ، وَهُوَ جَبَلٌ بالمَدِينَةِ [6] .

---

(١) في الأصل " ثم ".

(٢) نحو : هذه دلو ، وانظر المنصف ١/ ٢١٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٠/ ١١ .

(٤) في الأصل " لم يصرف " تحريف .

(٥) في النسختين غير واضحة ولعلها كما أثبت .

وانظر : المنصف ١/ ٢١٨ ، وابن يعيش ١٠/ ٨ ، ١٢ ، وشرح الملوكى ٤٨٢ ، والممتع ٣٣٢ ، والأصل في (أواصل) : وواصل ، فقلبت الواو الأولى همزة كراهية اجتماع الواوين في أول الكلمة ، وأصل (أواق) : وواق ، ففعل بها كسابقه .

(٦) كانت فيه غزوة أحد المشهورة ، ينظر معجم البلدان ١ / ١٠٩ .

قولُهُ " وَأَثْؤُبٌ مِثْلُ [1] قُؤُوسٍ" مِثَالٌ لوقُــوع الــوَاوِ المضمُومَةِ عَيْنًــا ، فَ " أثْؤُبٌ " جَمْعُ " ثَوْبٍ " ، وَأمَّا " قُؤُوسٌ " فَمِثَالٌ لِلْوَاوِ المضمُومةِ المشفُوعَةِ بوَاوٍ أُخْرى ؛ لئلاَّ يتَوهّم مُتَوهّمٌ أنَّ الهمْزَ وَاجِبٌ ؛ لاجتمَاعِ الْوَاوَيْنِ ؛ لأنَّ الثَّانِيةَ زائدَةٌ وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ سَاكِنَةٌ ، وَأَنْتَ فى مِثْلِ هَذا بالخِيَارِ بَيْنَ الهَمْزِ وَتَرِكْهِ ، وكانَ يَنْبغِي أَن يُقيّدَ ويَقُولَ : إذَا لَمْ يكُن مُدْغماً فِيهِ نَحْوُ " التَّطوُّلِ ، والتَّجَوُّلِ " ، أَوْ تكُون الضّمةُ فى الوَاوِ للفَرْقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الفِعْلِ ؛ فَإنَّهَا لاَ تُهْمَزُ زَائِدَةً كَانتِ الْوَاوُ ٢٤٤ ب
كَالتَّرَهْوُكِ مَصْدَرِ " تَرَهْوَكَ " [2] ، أَوْ أَصْلِيّةً كَالتَّقَاوُلِ مَصْدَر " تَقَاوَلَ " .

وَأمَّا قَوْلُه " وَالوَاو أوّلاً إذَا كَسرتَهُ " [3] إنمَّا قيّدهَا بالأَوّليّة ؛ ليخرجَ منه مَا كَانَت فيه غَيْرَ أوّلٍ نَحْوُ " طَوِيلٍ " كَمَا همزْتَ فى " أَثْؤُبٍ " إلاَّ عند أبي إسْحاَق [4] ؛ فَإنَّ الهمْزَةَ فى " مَصَائِبَ " عِنْدَهُ فى لُغَةِ مَن هَمزَهَا بدَلٌ من الوَاوِ المكسُورَةِ ، قَالَ ابنُ جنّى [5] : قلتُ لأبي عليّ : هلاّ أَجَزْتَ أن يكُونَ " وِشَــاحٌ

---

(١) فى الأصل " مع " .

(٢) ترهوك فى مشيته : تموج فيها .

(٣) وذلك نحو قولهم : إشاح فى وشاح ، حملاً على حكم المضمومة ، والوشاح : سير ، أو ما يضفر من السير ، ويرصع بالجوهر ، وتشد به المرأة وسطها ، ابن يعيش ١٠/ ١٤ .

(٤) قال ابن جنى فى المنصف ١/ ٢٣٠ : " فلذلك لم يجز همزها مكسورة غير أول على وجه . وأجاز أبو إسحق فى قولهم " مصائب " أن تكون الهمزة بدلاً من الواو المقدرة فى مصاوب ، وخالف النحويين أجمعين فى أن " مصائب " من الشاذ وقال : ليس كما ذهبوا إليه ، بل الهمزة فى " مصائب " بدل من الواو فى " مصاوب " . انتهى ، وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٢٠ .

(٥) انظر المنصف ١ / ٢٣٠ .

وَإِشَاحٌ " لُغَتَيْنِ كَمَا فى قولهم : " أَكَّدْتُ العَهْدَ ، ووَكَّدْتُ " ؟ فَقَالَ : إِجْمَاعُهم عَلَى قَوْلِهم : " مُوشّحٌ " بالْوَاوِ دَلِيلٌ عَلى أنَّ الواَو هِيَ الأَصْلُ .

وَإِنَّما لَمْ يَطّرِدْ هَمْزُ المَكْسُورةِ (١) ؛ لأنّ الواوَ المكسُورةَ بِمَنْزلةِ وَاوٍ ويَاءٍ ، وَاجْتِماعُ الواوِ وَاليَاءِ لاَ يُوجِبُ الهَمْزَ فى نَحْوُ " وَيْحٍ (٢) ، وَيَوْمٍ ، وَوَيْلٍ " (٣) كمَا يُوجِبُ اجْتِماعُ الْوَاوَيْنِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَطّرِدْ هَمْزُ الوَاوِ المَكْسُورَةِ كما اطَّرَدَ فى المضْمُومة .

وَأَمَّا هَمزُ الْوَاوِ المفْتُوحَة فَشَاذٌ (٤) ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ " أَحَدٍ " أَصْلُه "وَحَدٌ"؛ لأَنَّهُ من الوَحْدةِ ، وَ " أَنَاةٌ "؛ لأنـه من " الْوَنَى " ، وَهُو : الضّعْفُ وَالفُتُورُ(٥) .

---

(١) كما يقول أبو عثمان المازنى ، ينظر المصدر السابق ١/ ٢٢٨ ، وابن يعيش ١٠/ ١٤ .

(٢) فى النسختين " يح " سهو من الناسخين .

(٣) فى النسختين " وقيل " ، والصواب ما أثبت . المصدران السابقان .

(٤) وذلك لخفة الفتحة .

(٥) قال ابن يعيش ١٠/ ١٤ : " وهو مما يوصف به النساء ؛ لأن المرأة إذا عظمت عجيزتها ثقلت عليها الحركة " .

[إبدال التاء من الواو]

وَأَبدلَتْ تاءً صَرِيحاً نَحْوَا   بِنْتٍ وَأخْتٍ وَاتَّزِنْ وَتَقْوَى

قولُه " وَأُبدلت تَاءً " يعني الوَاوَ ، وَمُرادُه : بيَانُ [إبدالِ] (١) التَّاءِ من الوَاوِ.

أمَّا بِنْتٌ فَلامُهَا واوٌ ، فأصلُهَا " بَنَوَةٌ " ؛ لقولهم : " البُنُوَّةُ " .

وقِيلَ : لاَ دَلِيلَ (٢) فى " البُنُـوَّة " عَلَى أنَّ لاَمَـها واوٌ ؛ لقولهـم : " الْفُتُـوَّةُ " وَهِيَ من اليَاء ، فَما تَنْكِرُ أَن يُقالَ " البُنُـوَّة " وهِيَ منَ الْيَاءِ ؟

فَأَقُولُ (٣) : إبــدَالُ التَّـاءِ من اليَـاء قَلِيــلٌ ؛ وَإبدالُهَـا من الوَاوِ أَكْـثَـرُ وأَوْسَعُ ، وَالْحَمْلُ يَنْبغِي أن يكونَ علَى الأَكْثَرِ دُون الأقلِّ .

وَأمّا " أُخْتٌ " فإبدَالُ التَّاءِ فِيهَا من الواوِ ظاهرٌ لقولهِم : " أَخَواتٌ " فى الجَمْعِ .

وليست هذه التَّاءُ فى " بِنْتٍ ، وَ أُخْتٍ " للتَّأنيث .

فلذلك قالوُا : إنهّا بدَلٌ (٤) ، وَالدّليلُ على أنَّها ليست للتأنيث أمُورٌ :

أحدُهَا : سكوُنُ مَا قبلَهَا ، وَتاءُ التأنيث يَجبُ فتْحُ مَا قبلَها مَا لم يكُنْ ألِفاً .

الثَّانى : أنّها لا تُبْدَلُ هاءً فى الوْقف .

الثَّالثُ : ما قَالَهُ سِيبَوَيْهِ (٥) : لوْ سَمَّيت [رَجُلاً] (١) بِأُخْتٍ وَبِنْتٍ لَصَرفْتَهُ مَعْرِفةً ، ولوْ كانت التَّـاءُ للتّأنيثِ لم تَصرِفْهُ .

فَإنِ قُلتَ : فَقد قَالَ سيبويه فى بعْضِ أَلفَاظهِ (٦) : إنَّ التَّـاءَ فِي " بِنْتٍ ، وَأُخْتٍ " للتأَنيثِ ، فَكَيْفَ الجَمْعُ بين القَوْلَيْنِ ؟

---

(١) سقط من الأصل .
(٢) فى الأصل " دليل " بدون " لا " .
(٣) القائل هو ابن جنى كما فى سر الصناعة ١/ ١٥٠ ، وقد تصرف الشارح فى النقل .
(٤) انظر : المنصف ١/ ٥٩ .
(٥) انظر الكتاب ٣/ ٢٢١ .
(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٣٦٢ ، ٤/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

قُلْتُ : الجَوابُ عنْهُ مَا قَالَهُ ابنُ جنِّي (١) : لمَّا كانت التَّاءُ لا تُبْدَلُ في هَاتَين الكلِمَتيْن إلاَّ مَعَ المؤنَّثِ صَارَت كأَنَّها عَلامَةُ التأنيثِ ، فَإن قِيلَ : فَما عَلامَةُ التَّأنيث فيهما؟

قلتُ : الصِّيغَةُ ، وَأَعْنى بالصِّيغة بِنَاءَ " أُخْتٍ " على مِثَال " قُفْلٍ " ، وَبناءَ " بِنْتٍ " عَلَى بناء " جِذْعٍ " ، وكَانَ أَصْلُهما " فَعَلٌ " بفتْحِ الفاء وَالعين ، فَنقُلاَ إلى هذه الصِّيغة ، وَالذى يُحَقِّقُ أَنَّ الصِّيغَةَ فيهِمَا للتَّأنيث امتنَاعُ دخُول تاء التَّأنيث ، مَا دَامت هَذه الصِّيغةُ باقِيَةً ، وَإن زَالتْ هذه الصِّيغةُ دخَلَها تاءُ التَّأنيث فقلتَ : " ابْنَةٌ " (٢)

وَأَمَّا قولُهُ " وَاتَّزنْ " فَهُوَ " افْتَعلْ " من الوزْنِ ، فأَصْلُهُ " إوْتَزِنْ " فَأَبْدلُوا منَ الوَاوِ تَاءً ، وَأَدْغَمُوهَا فى تَاءِ " أفْتَعَل " ، وهَذَا البَدلُ لازمٌ مُطَّردٌ ، وَأعْنى بالَّلازم : أَنَّه فى جَميع تَصَرُّفاتِ الكَلِمَةِ نحو: اتَّزنَ يَتَّزِنُ " اتّزاناً ، فَهُوَ مُتَّزِنٌ ، وَذاك (٣) مُتَّزَنٌ (٤) ، وَأَعْنى بالمطَّرِد : أَنَّهَا تُبْدَلُ من كُلِّ وَاوٍ وَقَعَتْ فَاءً فى " افْتَعَلَ " نحْوُ " اتَّعَدَ ، وَاتَّصَلَ " ، وإنمّا لَزِمَ الإبْدالُ ؛ لأنَّهُم لَوْ لم يُبْدلوا لَقُلِبَتْ ياءً فى الماضي وُجوُبًا ؛ لسكُونها وَانكسَارِ هَمْزَةِ الوصْلِ قَبْلَها ، وَكَذَا إذَا حُذِفَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ وَاتّصلَت بمكْسُورٍ من كَلِمةٍ أُخْرَى نحْوُ " قَالَت اتّعد " ، وَوَاوًا إذَا انْضَمَّ مَا قبلَهَا ؛ لسكُونهَا وَانْضِمَام ما قَبْلَهَا نحْوُ " مُوتَعِد(٥) " ويَجُوزُ قَلْبُهَا أَلِفاً إذَا انْفَتَحَ مَا قبلَهَا(٦) نحو " يَا تَعِدُ " ، وكَرِهُوا كَثْرَةَ(٧) التَّغْيير النَّاشِئِ من بقَاءِ الوَاوِ ، فَعَدلُوا إِلَى التَّاءِ(٨) ؛ لأنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ لاَ يَقبلُ

---

(١) انظر : سر الصناعة ١/ ١٤٩ .

(٢) انظر هذا فى سر الصناعة ١/ ١٥٠ .

(٣) (ف) " وذلك " .

(٤) (ف) " متزرن " تحريف .

(٥) فى (ف) " اتعد موتعد " ، وانظر سر الصناعة ١/ ١٤٧ فما بعدها .

(٦) وذلك عند من يرى الاكتفاء بجزء العلة .

(٧) فى النسختين " أكثر " ، والصواب ما أثبت .

(٨) فى النسختين " الفاء " تحريف .

التَّغْيِيرَ ، وَإِنّما خَصُّوا إِبدالَ الواوِ هُنا بالتَّاء ؛ لأنَّ التاءَ تُنَاسِبُ المدَّ الذى فى الوَاوِ بالهَمْسِ[١] الّذى فيها ، ولقُربِهَا من مخْرَجِ الواوِ مَعَ مُوافقةِ لفظْها لَفْظَ ما بَعْدَهَا ، ليصحّ الإدْغَام فيَقعُ النُّطْقُ بالتَّاءَيْن[٢] دُفْعةً واحِدَةً .

وَأَمَّا " تَقْوَى " فوزْنُها " فَعْلَى " ، وَأَصْلُها " وقْوَى "[٣] ، وكَذلكَ " تَقيَّةٌ "[٣] أَصلُها " وَقِيَّةٌ " ؛ لأنَّه من " وَقيْتُ " ، ووزْنُهَا (" فَعيلَةٌ " ، فأَبدلُوا من الواوِ تاءً ، وكَذلكَ [تُقَاةٌ][٤] ، ووَزْنُها)[٥] " فعَلَةٌ "[٦] (بفتْحِ العَينِ ، وَأَصلُهَا " وُقَيةٌ "[٧] ١٢٤٥أ/ فأَبْدَلُوا الياءَ أَلفاً ؛ لتحرّكهَا وَانْفِتاحِ ما قبلَهاَ ، وَأَبْدلوُا الواوُ - التى هِىَ فاءُ الكَلمةِ - تاءً ؛ لِمَا ذكرْنا .

[إبْدالُ تاءِ افتَعَلَ دالاً]

وَيُبْدِلُونَ التَّاءَ دَالاً قَالُوا ازْدَانَ يَـزْدَانُ لهُ مِثَالُ

فأمَّا " افْتَعَلَ " إذَا كَانت [فَاؤُهُ][٨] زَاءً أُبْدلتْ تاؤُهُ دَالاً فى المَاضي ، وَالمضَارعِ ، وَاسْمِ المفعُولِ ، وَالمصْدَرِ ، وَالأمْرِ ، وَالنَّهي ، وَلِذلك صَرَّفَهُ إِلَى الماضي والمضَارعِ بقوله : " ازْدَانَ يَزدَانُ " ؛ لأنَّ هذه الزَّاءَ مجْهُورةٌ ، وَالتَّاء مَهْمُوسَةٌ ، وَالمجْهُورُ فى غَايَةِ القُوَّةِ ، وَالمهْمُوسُ فى غَايَةِ الضَّعْفِ وَالخَفاءِ قَالَ اللَّهُ تَعالَى : ﴿ وَخَشَعَتِ الأَصْوَاتُ لِلرَّحمَنِ فَلاَ تَسْمعُ إلاَّ هَمْساً ﴾[٩] ، فلمَّا

---

(١) (ف) " بالهمز " تحريف .

(٢) فى (ف) " بالناس " تحريف .

(٣) وذلك بعد قلب اللام - وهى ياء - واواً ، لأن الأصل الأول " وقيا " ، وانظر شرح الشافية ٣/ ١٧٧ .

(٤) مكانها فى الأصل بياض ، وهى ساقطة من (ف) ، فلعل المثبت صواب .

(٥) من قوله " فعيلة " إلى هنا سقط فى (ف) سبق نظر .

(٦) ينظر سر الصناعة ١/ ١٤٥ .

(٧) سقط من (ف) ، وفى الأصل : تقية " بدل " وقية " تحريف .

(٨) سقط فى الأصل .

(٩) سورة طه ١٠٨ .

حَصَلَ بينَ التَّاءِ وَالزَّاءِ من التَّبَايُنِ وَالتَّنافُرِ مَا ذَكَرْنَا ثَقُلَ النُّطْقُ بهما ، فَأَبدلوُا التَّـاءَ حَرفاً يناسَبُ الزَّاءَ فى الجْـهرِ وَيـنُاسبُ التَّاء فى المَخْـرَجِ ، وَهُو " الدَّالُ " قالوُا في " افْتَـعَلَ " من " الزّينَة " : ازْدَانَ " [(١)] والأصْـلُ " ازْتَانَ " فَـأَبْدَلُوا منَ التَّاء دَالاً ؛ لتَجانُسِ الحُرُوفِ [فالدَّالُ] فى " ازْدَانَ ")[(١)] بدلٌ من تَاء . وكَذلكَ إذَا كَانَت فاءُ " افْتَـعَلَ " دَالاً نَحْـوُ " ادَّعَى " [(٢)] من " الدَّعْـوَى " ، أَوْ ذَالاً نَحْـوُ " ادَّكَرَ "[(٣)] من " الذّكْر " ؛ لمَا ذَكَرْنَا من طَلَب المُناسَبة ، وكَرَاهَة المُنافرَة .

وَلَوْ أَبْدلتَ التَّـاءَ زَاءً فقُلْتَ : " ازَّاَنَ " بزاء مُشَـدَّدة جَازَ ، ، وكذلك " ازَّادَ " فى " أزدَادَ " من الزّيَادة ، ولاَ يجُوزُ العَكْسُ ، وهُوَ إبَدالُ الزَّاءِ تَاءً ؛ لئـلاَّ يذهَب ما فى الزَّاءِ من الجَهْريّة وَالصَّفير [(٤)] .

قوَلُهُ : " لَهُ مَثَالٌ " يُرِيدُ أَنَّـه مثالٌ لمـا أَبْدلـوُا فيه التَّاءَ دَالاً ، وَهُو قوله : " ازدَانَ " فى الماضي ، و " يَزْدَانُ " فى المُضَارعِ .

[إبدال تاء افتعل طاءً]

وَالتَّاءَ طَاءً فِي[(٥)] فَحَصَطْ ، وَاضْطَجِعْ وَالنُّونَ ميماً مثل عَنْبَرٍ سمُعْ

إذَا كَـانَ فَـاءُ " افْتَعَــلَ " حَرْفــاً منْ حروُف الإطْبَاق ، وَهيَ [(٦)] الصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطّاءُ ، وَالظَّاءُ " أبدلوُا التَّـاءَ طاءً ؛ لأنّ حُروفَ الإطْبَاق[(٧)] مُسْتَعلية مَجْهُورَةٌ ، وَالتَّاءُ مَـهْمُوسَــةٌ ، وَالجَمْـعُ بَيْنَهُمـا مُتَنَاف فى النُّطْقِ ، فَأَبْدَلوُا التَّاءَ [طاءً ، وَالتَّـاءُ] [(٨)] شبْـهُ الطَّاء مَخْرَجاً ؛ وَالطَّاءُ منْ حُرُوف الإطْبَاقِ فَحَصلَت المناسبَة بينَ الحرُوفِ .

---

(١) سقط فى (ف) .

(٢) والأصل فيه " ادتعى " ، فأبدلت التاء دالاً .

(٣) والأصل فيه " اذتكر " فأبدلت التاء دالاً فصار " اذدكر " فقلبت الذال دالاً ، وأدغمت الأولى فى الثانية على الأظهر .

(٤) (ف) " الصفة " .

(٥) أى : ويبدلون التاء طاء .. الخ .

(٦) فى الأصل " وهو " .

(٧) فى (ف) " الحلق " تحريف .

(٨) سقط من النسختين فيما يبدو من انتقال النظر .

أمَّا قولهُ : " فَحَصْطُ " مثَالٌ لإبْدَال التَّاء طَاءً بَعْدَ الصَّاد فَقَالُوا : "فَحَصْطُ" ؛ لأنَّ الطَّاءَ أخْتُ الصَّادِ فى الإطْبَاقِ ، وَأُخْتُ التَّاء فى المَخْرَجِ ، وَهُوَ شَاذٌ ؛ لأنَّ هذه التَّاءَ اسمٌ ، وهَيَ ضميرُ الفَاعل / لكن لمّا وَقَعَت[١] بَعْدَ صادٍ ٢٤٥ / ب ساكنة أَشْبَهتْ تَاءَ " افْتَعَل " نَحْوُ " اصْطَبَر " ؛ لأنّ تَاءَ الضَّمير كالجُزْء من الفعْلِ كمَا أنَّ تاءَ " فْتَعَل " جُزءٌ ممَّا هِيَ فيه فأَشْبهت الصَّادُ فى " فَحَصْطُ " الصَّادَ فى " افْتَعَل " نَحْوُ " اصْطَبَر " من جهَةِ كَوْنهَا صاداً ، وَمِنَ جَهة كَونهَا سَاكنَةً ، فأبْدَلُوا التَّاءَ طَاءً ؛ فِراراً من التّنَافي وَطلَب التَّوافُق ، يُقَالُ : " فَحَص برجْلِه الأرْضَ " أَي : ضَربَ بِهَا ، وكَذَلكَ " خَبَطٌ برجْلي "وأَصْلُهُ " خَبَطْتُ "[٢] فأبدلوا التَّاء طاءً ؛ لأنَّها تُشْبِهُ مَا قبلَهَا فى الإطبَاقِ ، وتُشْبهُ التَّاءَ ؛ لأنَّها من مخْرجِهَا .

ويُقالُ : " أصطَبَرَ " بإبْدالِ التَّاء طاءً ، وَ " اصَّبرَ "[٣] بإبدَالِ التَّاء صَادًا .

وكَذلكَ مَتَى كَانت فاءُ " افْتَعَل " صَاداً ففيه لُغتان أَيْضاً .

قولُهُ " واضْطَجعْ " مثَالٌ لـ " افْتَعل " وَفَاؤُه ضَادٌ مُعْجَمَةٌ ، فأبدَلُوا من التَّاء طَاءً ؛ لمَا ذَكرْنَا ، وَيجُوزُ " اضَّجعْ "[٤] بإبْدال التَّاء إلَى ما قبلهَا وإدغامُ الأُولى فِيهَا ؛ لسكونِهَا ، وَلا يَجُوزُ إبدالُ الضَّاد طاءً ؛ [لِئَلاَّ] [٥] يذهَبَ تفشّي الضَّادِ وَاستطالتُهَا ، ويُقالُ : " الْطَجعَ " [٤] بإبدَال الضَّاد لاَماً ، قَالَ الرَّاجزُ :

لَمّا رَأى أنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ   مَالَ إلى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجعْ [٦]

---

(١) فى الأصل " وقع " .

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٤٧١ ، ٤٧٢ حيث قال سيبويه : " وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلبها طاء ؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار ، وإنما تجئ " لمعنى".

(٣) فى الأصل " اصطبر " تحريف .

(٤) فى الأصل " اضطجع " تحريف ،وانظر الكتاب ٤/ ٤٧٠ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) قائل الرجز هو منظور بن حبة الأسدى .

انظر إصلاح المنطق ٩٥ ، والخصائص ٢/ ٣٥٠ ، ومعانى القرآن ١/ ٣٨٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢٤ ، والعينى ٤/ ٥٨٤ .

فَإن كَانت الفَاءُ من " افْتَعَـل " طاءً ـ غَيرَ معْجمةٍ ـ لم يكن فيه إلاّ لُغةٌ وَاحِدةٌ ، وَهُوَ إبدَالُ التَّاء طاءً لاَ غَيْرُ نَحْوُ " اَطَّلَبَ " (١)

وَإن كَانت فَاؤُهُ ظاءً ـ مُعْجَمةً ـ فَفيه ثلاثُ لُغات : نحو " اْظَطَلَمَ "(٢) بإبدَال التّاء طاءً ، وَيقَالُ : " اظَّلَمَ " بإبْدَال الطَّاء المبدَلة من التَّاء (٣) ظاءً مُعْجَمةً ، وَتُدغمُ فيه الظَّاءُ المعْجَمةُ التى هِيَ فاءٌ ، ومِنْهُم مَن يقُولُ : " اطَّلَمَ " بإبدَال الظَّاء المعجمة طَاءً غَيْرَ مُعْجَمة ثم الإدغامُ كَمَا مَرَّ .

قَولهُ " وَالنُّـــونَ ميمـاً مثـل عَنْبَرٍ " يُريدُ النُّونَ السّاكنةَ إذَا وَقعتْ قَبْلَ البَاء ، وَمثَالُهُ بالنُّون السَّاكنَة فى قَوله " مثل عَنْبَرٍ " أَغْنى عن تَقْييده ، وكَذلك "شَنْبَاء"(٤) فتقُولُ : شَمْبَاءُ بإبدَال النُّون ميمًا ، فإن تَحَرّكَت النُّونُ لم تُبْدَلْ(٥) كَما إذَا صَغرّتَ "عَنْبراً " أو جَمعْتَهُ فقلت : "عَنَابِرُ، أو عُنَيْبِرٌ" .

وَهذَا الإبَدالُ مطّردٌ فى كُلّ نُونٍ سـاكنةٍ وقـعَتْ قـبلَ البـاءِ ، لأنّ النّونَ السّاكنَة حرْفٌ ضَعيفٌ [رخْوٌ](٦) فيه غنّـةٌ فتّتصلُ غُنّتُهَا بمخْرَجِ البَاءِ ، وَهُوَ حَرفٌ شديدٌ مجْهورٌ ، فَيثقُلُ إخْراجُهَا ساكنةً قبلَ الباءِ ؛ لِضَعْفِها وشّدةِ البَاءِ ، فَأبدلُوهَا ميماً ؛ لأنَّ الميمَ توافقُ البَاءَ مَخْرَجاً (٧) ، وَتُوَافقُ النّونَ (٨) غنّـةً ، فَهِيَ مُتَوسّطةٌ بينَهُمَا ، ولذلك تدغَمُ النُّونُ فيهَا نحو : مَن مّعَكَ ؟ ، وَهذَا البَدلُ يكونُ فى الّلفظِ دُونَ الخَطّ ، تقُولُ : " أَخَذتُ العِلمَ عن بكرٍ " فَتُبدِلُ نُونَ " عَنْ " ميمًا لَفْظًا لاَخَطاً .

---

(١) وذلك لوجود المثلين ، وسكون الأولى منهما .

(٢) والأصل فيه " اظتلم " .

(٣) فى الأصل " الظاء " تحريف .

(٤) فى الأصل" سبنا "تحريف ، والشنباء : العذبة الفم ، ذات الأسنان البيض .

(٥) وذلك لقوتها بالحركة ، ولحجز الحركة بينها وبين الباء نحو الشنب والعنب .

(٦) فى الأصل بياض بقدر كلمة ولم أجدها فى (ف) ، فأكملتها من الشرح المجهول ، فإنه يعد نسخة ثالثة لاعتماد صاحبه على النيلي .

(٧) لأن كل واحد منهما من الشفة .

(٨) فى الأصل " الميم " تحريف .

[إبدَالُ اليَاء جيمًا]

وَالياءَ جيماً فيه للمحتَجّْ خَالي عُوَيفٌ وَأبو عَلِجّْ

الجيمُ تبَدلُ من اليَاء فى الوقْف ؛ لأنّهم كَرِهُوا[1] الوقْفَ علَى اليَاءِ ، إمَّا لخفَائِهَا فَأبدَلُوا مِنْها الجيمَ ، لأنهَّا من مَخرجِهَا ، وهِيَ أَظْهَرُ منْهَا ، وإِمّا لأنَّ اليَاءَ تشبهُ الحركَةَ ،ولذَلكَ تُحْذَفُ فى الجَزْم[2] كَمَا تُحْذَفُ الحركَةُ ، فَلَمْ يُوقَفْ عَليهَا كَمَا لَمْ يُوقَفْ عَلَى الحَرَكَة ، قَالَ أبو عَمْرو[3] : قُلتُ لرجُلٍ من بني حنظلةَ : ممّنْ أَنْتَ ؟ فَقَالَ : فُقَيمِجّ ، فقلتُ : منْ أيّهم؟ فقالَ: مُرّجّ ، يُريدُ فُقَيمياً ، ومُرِّياً فأبَدلَ من يَاءِ النّسب جيمًا مُشَدَّدةً ؛ لأنهُما حَرفَان أُبْدلاَ منْ حَرْفَينِ ، وقد أَجْرَى الوصْلَ مُجَرى الوَقْف ؛ لقصَر الزّمانِ الفَاصل بينهُمَا ، مَنْ قَالَ :

خَالِي عُويْفٌ / وَأبوُ عَلجّ المُطْعمَان اللّحْمَ[4] بالعَشجّ ٢٤٦/أ

وبالْغَداة كُتَلَ البَرْنـجّ يُقْلَعُ بِالـوَدِّ وَبِالصِّيصجّ[5]

لأنَّ الوقْفَ هُنا عَلَى اليَـاء الَّتي هيَ حَـرْفُ الإطلاقِ ، وَهِيَ بَعْدَ الْجِيم ، فَالجْيمُ قبلَهَا حَشْوٌ غيرُ مَوْقُوف عليْهَا[6] .

وَأمَّا " أبو عَلجّ " فأصْلُه " أَبُو عليٍّ " ، وأَمَّا " العَشجّ " فأصْلُهُ " العَشِيّ " ، وأمَّا " البَرنجّ " فأصْلُهُ " البَرْنيّ " وَهُوَ نَوْعٌ من التَّمْر ، وَأَمَّا " الصِّيصَجِّ " فأصْلُهُ " الصِّيصِيُّ " وهُوَ قَرْنُ الثَّوْر ، أَو الودُّ[7] الذى يُقْلَعُ به التَّمْرُ .

يَصِفُ الرّاجزُ كَرَمَ خَالَيْه ، وَأنهمّا يُطْعِمانِ الطَّعامَ غُدْوَةً وعَشيّةً .

---

(١) فى الأصل " لزموا " تحريف .

(٢) فى الأصل " الحركة " تحريف ، وحذفها فى الجزم نحو لم يرم .

(٣) انظر : الإبدال لابن السكيت ٢٨ ، والممتع ٣٥٣ ، والوجيز فى علم التصريف ٥٧ ، وابن يعيش ١٠/ ٥٩ .

(٤) فى الأصل " العيش " .

(٥) على الرغم من كثرة دوران هذه الأشطر فى كثير من المصادر ، فإننى لم أعثر على من عزاها لقائل معين وهى من شواهد الكتاب ٤/ ١٨٢ ، والتكملة ٢٢ ، والأصول فى النحو ٣/ ٢٧٤ ، والمنصف ٢/ ١٧٨ . ويروى بدل " كتل " " فلق " جمع فلقة ، وهى القطعة .

(٦) انظر شرح شواهد الشافية ٢١٣ ، فقد نبه البغدادى على أن الزمخشرى هو القائل بأنه قد أجرى فيه الوصل مجرى الوقف .

(٧) الود أى : الوتد ، قلبت تاؤه دالاً ثم أدغمت .

" الإدغــــام "

القَوْلُ فى الإدْغَامِ باخْتِصَارٍ وَبعْـدَهُ ضَرَائـرُ الأشْعَـــارِ

الإدغَـامُ : هُوَ أَن تَصل حَـرْفًـا سَـاكناً ـ لاَ لِلوقْف ـ بمثْله أَوْ بمُقَـاربه مُتَحرِّكاً ؛ فَيَصيرَانِ ـ لشدّة اتّصَالِهِمَا ـ كَحرْفٍ وَاحدٍ يَرتفعُ اللّسَانُ بهما ارْتفَاعَةً واحدةً [1] .

وَالغَـرَض به : التَّخْـفيفُ فى النُّطْق ، إذْ يَثْـقُلُ عَلى اللّسَانِ أن يتحّرك بحرْفٍ ثُمَّ يَعودُ فى الحَالِ إلى تلْكَ الحركَة بعَينها إذَا عَادَ إلى الحَركَة بمثل ذَلكَ الحَرف ، وَلذلك شَبّهُوهُ بالمشْي فى القَيْد ؛ فإنَّ المقَيَّدَ يَرْفَعُ [قدمَهُ][2] ثُمَّ يَضَعُهَا فى مَوْضعهَا[3] ، وَلذَلكَ أدْغَمُوا أحَدَ الحَرْفَين المُتَماثلَين فى الآخَرِ ؛ ليَرْتَفعَ اللّسَانُ بهمَا ارْتفَاعةً واحِدةً وَصوْناً لَهُ منَ الرّجُوع بتَكْرِير الحرف إلَى تلْكَ الحَركَة بعَيْنها عَلَى الفَوْر .

وَأَمَّا مَعْنَى الإدغَام ـ لُغَةً ـ فَقيلَ : الإخْفَاءُ ، وَهُوَ كَذلكَ فى الصّنَاعَة ؛ لأنّ الحرْفَ المُدْغَمَ صَارَ كَالْمُسْتَهْلَك فى المدغم فيه .

وَقيلَ : مَعْنَاهُ الإدْخَالُ ؛ لقولهم : " أَدْغَمْتُ اللّجَامَ " إذا أَدْخَلْتَهُ فى فَمِ الدَّابّة ، وَأَدغَمْتُ الثَّوْبَ فى الصِّوَانِ[4] إذَا أَدْخلْتَهُ فيه ، وَهُوَ فى الصّناعة كَذَلكَ ، لأنّ الحَرْفَ الأوَّلَ كَأنّه (قدْ دَخَلَ فى الثَّانى وَغَابَ فيه)[5] لشدّة امتزاجه به ، وَكَذلكَ قَالُوا للْحمَارِ الّذى لَوْنُهُ بَينَ الخُضْرَة وَالزُّرْقَة : " أَدْغَمُ " ؛ لأنهما لَوْنَانِ قَد امْتَزجَا[6] .

---

(١) انظر : الممتع ٦٣١ ، وابن يعيش ١٠/ ١٢٠ ،وشرح الشافية ٣/ ٢٣٣ - ٢٣٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نسب هذا التشبيه إلى الخليل بن أحمد فى شرح الملوكى فى التصريف ٤٥١ - ٤٥٢ ، ونسبه مكي ابن إبى طالب - رحمه الله - إلى النحويين فى كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/١٣٤، وزاد " وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع " .
وانظر كذلك لطائف الإشارات للقسطلانى ١/ ٢٣٢ .

(٤) الصوان - بضم الصاد وكسرها :- وعاء الثوب الذى يصان فيه.عن اللسان والتاج فى (صون) .

(٥) فى (ف) " غاب فى الثانى " .

(٦) ينظر ابن يعيش ١٠/ ١٢١ ، واللسان (دغم) .

وَيُقَالُ : الإِدْغَامُ بالتَّخْفيف كَالإِكْرَامِ ، وَهِيَ عِبَارَةٌ كُوفِيَّةٌ ، وَالادِّغَامُ بتَشْديد الدَّال ، وَهِيَ عبارةٌ بَصْرِيَّةٌ [١] ، وَقَد اسْتَعْمَلَ صَاحِبُ الأرجُوزة العِبَارَتينِ معاً .

قَوْلُهُ " وَبعْدَهُ " يُرِيدُ وَبعْدَ الإدْغَام .

قولُهُ " ضَرَائِرُ الأشْعارِ " [ضَرَائِرُ] [٢] هُنا جَمْعُ ضَرُورَةٍ كَالركائِبِ فى جَمعِ رَكُوبَة .

أمَّا إدِّغَامُ الحَرْفِ فى مَثِيله ... كالدال فى الدال فمن تَمْثِيله
شَدَّ يَشُدُّ شُدَّ يَدُ دَاوُدَا ... مُحَرَّكاً أو سَاكِنًا مَوْجُودَا

هَهُنَا اسْتَعْمَلَ عِبَارَةَ البَصْرِيِّين فى قَوله " ادِّغَامُ " بتَشْديد الدَّال .

[قَوْلُهُ] [٣] : " فى مَثيلِهِ " يُرِيدُ فى مِثْلِه مَخْرجاً وَلَفْظاً ، ثُمَّ بَيَّنَ ذلك بقَوْلِه "كَالدَّال فى الدَّال " فَإذا الْتَقَى المِثْلانِ فَلا يخلُو من ثلاثة أَضْرُبٍ :

الأَوَّلُ : أن يُسكَّنَ الأَوَّلُ وَيتَحرَّكَ الثَّاني فَيَمْتَنِعُ [٤] تَرْكُ الإدغَامِ ؛ لأنَّهُمَا يَزْدَحِمَانِ فى المَخْرَجِ فَلاَ يقْدرُ اللّسانُ على بَيانِ الأَوَّل ؛ لِعدَمِ الحركَةِ التى تَنْقلُ اللّسانَ مِن مَوْضعٍ إِلَى مَوْضعٍ سَوَاءً كَانَا مِنْ كَلِمَتين ، أَوْ من كَلمةٍ وَاحدة نحْوُ " قَد دَّخَلَ " ، وَرجلٌ خِدَبٌّ ، لِلغَليظ ، إلاَّ فى نحْو قوله تَعَالى : ﴿ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَات ﴾ [٥] ؛ لأنَّ الواوَ ضَمِيرٌ ، وَهِيَ تَامَّةُ المدِّ ، فالمدُّ فيها كالحَرَكَة الفَاصِلَة بيْنَ الحَرْفَين ، وكَذلكَ قَولُهُ تعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ﴾ [٦] ؛ لبُطْلاَنِ المدِّ ، وكَذَا فى الهَمْزَتينِ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِهما ، إلاَّ نَحْوُ سَأَّلٍ ، وَلأَّلٍ لبائعِ اللُّؤْلُؤِ ، وكَذَا [٧] إِذَا أَدَّى الإدْغَامُ إِلَى الْتِبَاسِ [٨] بناءٍ ببناءٍ نحْوُ " : قُووِلَ " ، فلَوْ ٢٤٦ب

(١) انظر شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٣٦٣ ، وابن يعيش ١٠/ ١٢١ .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) مكانه فى الأصل بياض .
(٤) فى الأصل " فممتنع " .
(٥) ورد ذلك فى مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، من ذلك سورة البقرة ٢٥ ، ٨٢ .
(٦) سورة يوسف ٧ .
(٧) في الأصل غير واضح.
(٨) فى (ف) «التباين» تحريف.

أدَغْمتَ الواوَ الأُولى فِى الثَّانيةِ لالْتَبسَ " فُوعِلَ " بـ " فُعَّلَ " من المضَاعفِ الْعَينِ ، وَكَذَا قولُهُ تعَالى : ﴿ مَا أَغْنَى عَنيِّ مَالِيَه ْ هَلَكَ ﴾[1] المختارُ فيه تركُ الإدغَامِ ؛ لأنَّها " هَاءُ " الوقْف .

وَالثَّاني : بالعكْسِ ، وَهُوَ أَن يَتحَّركَ الأَّولُ وَيُسكَّنَ الثّانى فَيَمْتَنِعُ الإدغَامُ نَحْوُ " ظَنَنْتُ " ، وَ " وَدِدْتُ " [2] ، وَ " سُرِرْتُ " .

الثَّالثُ : أنَ يكونَا مُتَحرّكَيْنِ فى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، (وكَانَ)[3] الثَّاني للإلحَاقِ نَحْوُ " قرْدَد[4] ، وجَلْبَبَ " ؛ لِأَنَّ الإدغامَ مُخِلٌّ بالإلْحَاقِ لبُطلانِ مُوازَنَتِه للمُلْحَقِ به؛ لسكوُنِ الحرْفِ المدغَمِ وَتَحْرِيكِ الحرْفِ السّاكنِ قبْلَهُ بنقْلِ الحركَةِ منْهُ إليه[5].

وكَذلكَ إذَا أَدَّى الإدغامُ إلى لبْسِ مَثالٍ بمثَالٍ وَذلِكَ نحْوُ " طَلَلٍ ، وَشَرَرٍ " فَلَوْ أُدغمَ لاَلْتَبَسَ " طَلَلٌ " (بـ " طلٍّ "[6] ، وَ " شَرَرٌ " بـ " شَرٍّ " [7] ، فإذَا انْتفَى الأوَّلاَنِ وَجبَ الإدغامُ غَالباً ، وَذلِكَ لِيَخِفَّ النُّطْقُ للزُومِ الْحرْفَينِ للكَلمَةِ الوَاحِدَةِ)[8] كَقَوله[9] : " شدَّ يَشُدُّ " بالإدْغامِ فى أكْثرِ تَصاريفِ الكَلمَةِ من الماضي وَالمضارعِ ، وَالمَصْدَرِ ، وَالأَمْرِ ، وَالنَّهْي ، وَاسْمِ الفاعل ، وَلذلكَ ذَكَرَ صَاحبُ الأرجُوزةِ " شَدَّ يَشُدُّ شُدَّ " مُتَصرِّفاً بالمَاضِى ، وَالمضُارِعِ ، وَالأمْرِ .

وَقَولُنَا " فى أَكْثرِ تصَارِيفِ الكَلِمَةِ " فيهِ احْترازٌ من اسْمِ المفعُولِ .

---

(١) سورة الحاقة ٢٨ ، ٢٩ .
(٢) فى الأصل " ودت " تحريف .
(٣) فى النسختين " ولم يكن " تحريف .
(٤) القردد : الأرض الغليظة الواسعة . شرح أبنية سيبويه ١٣٨ .
(٥) انظر : الممتع ٢٠٧ .
(٦) الطلل : ما شخص من آثار االدار . والطل : أضعف المطر .
(٧) الشرر : جمع شرار ، وهو ما تطاير من النار . والشر : ضد الخير . وانظر فى سر الصناعة ٢٩/١ فما بعدها .
(٨) من قوله " بطل " إلى هنا سقط من (ف) .
(٩) فى النسختين " بقوله " ، والصواب ما أثبت .

والأصْلُ فى " شَدَّ " شَدَدَ ، وَفِي " يَشُدُّ " يَشْدُدُ ، فَحُذِفَتْ حَرِكَةُ الّدالِ الأوْلَى ، ونُقِلتْ إلى الشّينِ ، وَأَدْغَمَهَا فى الثّانيةِ ، وكَذلكَ الأَصْلُ فى " شُدَّ " أُشْدُدْ ، فَنُقِلَت[1] حركةُ الّدالِ إِلَى الشّينِ فتحرّكَتْ، فَاسْتُغْنِيَ عنْ هَمْزَةِ الوْصلِ .

وَإنمَّا حُذِفَت الحَركةُ فى الماضِي ، وَنُقِلَتْ فى المضَارِعِ ؛ ليمكنَ الإدغَامُ ؛ لأنّ الحركةَ إمّا بعْدَ الحْرفِ فتقعُ فَاصِلَةً بيْنَ المثْلَينِ ، وإمّا أنَّ الحرْفَ فى نَفْسِه مُتحرّكٌ ، وَليْسَتِ الحَركةُ بَعْدَه بَلْ فيهِ فَيَقْوَى بِهَا وَينْبُو عَنِ الإدْغَامِ .

وَاحترزْنا بقولنا " وَجبَ الإدغامُ غَالباً " عن مثل " حَيِيَ ، وَعَيِيَ "[2] فإنّه جَائِزٌ لاَ واجبٌ ؛ لأنَّ اليَاءَ التى هِيَ لامُ [الفعْلِ][3] تعْتلّ فى المضارع بأن تُبْدلَ أَلِفاً ، وَتُحْذفَ فى الجزْمِ ، فَلَمْ تلزمْهَا الحركَةُ ،وَكَذلِكَ " اقْتَتَلُوا "[4] إذْ لاَ يَلْزمُ أَن يكُونَ بعْدَ تاءِ الافْتعَالِ تَاءٌ أُخْرَى ، وَمَنْ أَدْغَم قَال " قِتَّلُوا " بكسْرِ القَافِ وَفَتْحِهَا ؛ فَمَن فَتحَ نَقَلَ فَتْحَ التَّاءِ الأُولى إِلَى القَافِ ، وَمَن كَسَرَ لمْ ينقُلْ ، بَلْ حَذَفَ الحركَةَ وَأَدْغَمَ ، ثُمّ كَسَر القَافَ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَين .

قولُهُ " يدُ دَاوُدَا : مثالٌ لالتقَاء المِثْلَين من كَلمَتَين ، وَالإدْغَامُ جائزٌ لاَ واجُب مَا لمْ يمنعْ مَانِعٌ ، وَإنمّا لَمْ يَجِبْ ؛ لأنَّ الكَلمَةَ الثَّانيةَ لَا تلزُم الأُولى ، فَلَمْ يلزَمِ الْتِقَاءُ المِثْلَين .

وَقَوْلُنا : " مَا لمْ يَمْنَعْ مانِعٌ :" فيه احتْرازٌ منْ أَن [يكُونَ][3] الحْرفُ الَّذى قبْلَ الأَّول مِن المِثْلَينِ سَاكنًا غيْرَ مَدَّةٍ نحو " قِسْمُ مالكٍ ، وَغَزْوُ وَائلٍ " ؛ لأنَّ

---

(١) فى الأصل " فنقل " .

(٢) فى النسختين " حتى ، وعتى " تصحيف .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر : الأصول فى النحو ٣/ ٤٠٨ ، والمنصف ٢/ ٣٣٦ حيث يجوز فى قولهم : " اقتتلوا ، ويقتتلون " البيان ، والإدغام مع أنه اجتمع فيه حرفان من جنس واحد متحركان .

(الأوّلَ يسكنُ للإدغـام)[١] وَقبلَهُ سـاكنٌ فيلتقِى ساكنَانِ ، وَلَيْسَ المثْلانِ من كَلِمَتينِ بِلاَزمَيْنِ[٢] فيتحرَّكُ السّاكِنُ قبلهما ؛ لأجْلِ الإدْغَامِ .

وَقولُنَا " غيرَ مَدّة " احترازٌ من مثل " دَابَّة " ، وشَابَّة ، وَثَوْبِ بكرٍ " . ٢٤٧ / أ

أمـا إدْغـامُ المتَقَاربَيـن كالذَّالِ فى الدَّالِ مُلاَصقَيْن
كَإِذْرَى وَقَد نَرَى فقسْ تُصِبْ القولُ فى ذِكْرِ المخَارِجِ يَجِبْ

يُريدُ بالْمُتَقَارِبَيْنِ مَا تَقاربَا فى المخْرَجِ ، أَوْ في الصِّـفَة .

وَاحْتَرزَ بقوله " المتقاربين " عَن المتباعدِينِ مَخْرَجاً أَوْ صِفَةً ؛ فَليسَ كُلُّ مُتَقاربين إذَا اتّصلاَ يُدْغمانِ ؛ فلذلك اشْتَرطْنَا التّقارُبَ فى الصِّفَة مَعَ القُرْبِ فى المخْرَجِ ؛ فَإِنَّ الشّينَ لا تدغَمُ فى الجيمِ مَعَ تَقارُبِهِمَا فى المَخْرَجِ ؛ لأنَّ فى الشِّين تَفَشّياً وَاسْتِرخَاءً فى الفَمِ لَيْسَ فِي الجيمِ ، وذلك زيَادةُ صَوتٍ ، فَإدْغامهُ يُذْهِبُ بذلك ، فلمْ يَمْتَنِع الإدْغَامُ لعَدمِ المقْتَضِى لَهُ ، بل لوُجُود المَانع . وَتُدْغَمُ الجيمُ فى الشِّينِ ، وَلاَ تُدغمُ الميمُ فى البَاءِ نحْوُ " أَكْرِمْ بَكْراً " ؛ لأن فى الْميمِ غُنَّةً لَيْستْ فى البَاءِ ، وَيجوزُ إدغَامُ البَاءِ فى الميم نحْوُ " اضْرب مَّارداً " .

وَلاَ تُدغمُ الفَاءُ فى البَاءِ نحـو " اعْـرِفْ بَكْراً " ؛ لأنَّك إذَا أَدْغمْتَ هذه الأحْرُفَ أَبْدلْتَهنّ إلى لفظ ما بَعْدَهُنّ فَيَزولُ مَا فِي هذه الحُروف من الزّيَادات ؛ لأنَّ فى الفَاء تَأْفيفاً ـ وَالتّأفيفُ هُوَ : الصّوتُ الذى يَخرُجُ مِنَ الفَمِ كَالنّفْخِ عَقِيبَ النُّطْقِ ـ لَيسَ مَوْجُوداً فى البَاءِ ، فَتُدغمُ الحرْفَ فى مُقَاربِه ، بشَرْطِ أَلاَّ يكُونَ فيـه زيادةٌ عليـه ، فتَدغِمُ الأضْعَفَ فى الأقْوَى دُونَ العكْسِ ، فَحُرُوفُ " ضَوى مَشفُر " [٣] لاتُدْغَمُ فِيمَا قارَبَهُنَّ ، وَكَذلكَ حُرُوفُ الْحَلْق لاَ تُدْغَمُ فى الهمْزَة ، فلَا يدُغمُ ما كَانَ أَقْرَبَ إِلىَ الفَمِ فِيماً كَانَ أَدْخَلَ فى الحَلْق ، وَقدْ يَتَّفِقُ للحرْفَينِ

---

(١) فى الأصل " الواو يسكن الإدغام " تحريف .

(٢) فى الأصل " بلامين " تحريف .

(٣) انظر ابن يعيش ١٠/ ١٣٣ ، وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢/ ١٣٦٧ ، وضوى : هزل ، والمشفر : الشفة ، وهو خاص بالبعير .

المتباعدَين فى المخْرَج أَنْ يتقاربَا فى الصِّفَةِ فَيُدغَمُ أَحدُهُما فى الآخرِ ، وإنمَّا قُدِّمَ إدغَامُ المتَماثليْن عَلىَ المتُقَاربَين لأمْرين :

أَحَدُهُما : أَنَّ الإدْغَامَ فى الحَقِيقَةِ لِلْمتُماثِلَيْن ، ولذلكَ يُبْدَلُ أَحُد المتُقاربَين إلَى الآخَرِ لِيَصيراَ [١] مُتَماثِلَين .

وَالثَّاني : أنَّ العَمَلَ فى المتُماثِلَين أَقَلُّ ، وهُوَ الإدغَامُ وحَذْفُ الحَرَكَة من الأوّل إنْ كَانَ مُتحرِّكاً ، وَأَمَّا العَمَلُ فى المتقَاربَيْن بالتّغْيير فيكْثُرُ ؛ لأَنّ فيه إبْدَالاً ، وإدْغاماً ، وحَذْفَ حركَةِ إنْ كَانَ الأوّلُ منهُما متحرّكاً ، وقَدْ يكُونُ الإدْغَام فى المتقاربَينْ واجباً ، وجَائزاً ، ومُمْتَنِعاً .

فَالجائزُ رَاجِحٌ وَمرْجُوحٌ ، وقَدْ ذكَرْنَا المُمْتَنِعَ [٢] .

وَأَمَّا الرّاجحُ فهُوَ فى حُروفِ الفَمِ ؛ لأنّ أَكثَرَ الحُروفِ مَخْرجُهَا مِنَ الفَمِ ، فَهُوَ فى مَحَلّ ازْدحامِ الحُروف ، فناسَبَهُ التَّخْفيفُ بالإدّغَامِ .

قولُهُ " كَالذّالِ فى الدَّال " أَيْ : كَالّذالِ المعْجَمة فى الدّال المهْمَلَة .

قولُهُ : مُلاَصِقَين " فيه احْترازٌ من الفصْلِ بينهما بفَاصِلٍ ، أو بوقْفٍ عليه .

قولُهُ " اذَّرَى " أَصْلَهُ " اذْتَرَى " وَهُوَ " افْتَعَلَ " من " ذَرَت الرِّيحُ التَّرابَ وغَيرَهُ تَذْروهُ " فأَبدَلوُا من تاءِ " افْتَعَلَ " دَالاً ، فاجْتَمعَ الذَّالُ المعْجَمةُ وَالَّدالُ المبدَلةُ من التّاءِ ، فأُبدِلَ الذَّالُ دالاً ، وأَدْغمْتَهُ فيمَا بعْدَهُ .

وَقيلَ : أُبْدِلَ[٣] الدَّالُ إلى لفْظِ مَا قَبلَهُ ، وَأَدْغَمُوا مَا قبلَه فيهِ كَمَا قَالوُا : "اّذكَرَ " من " الذّكْرِ "[٤] .

قولُهُ " وَقد ذَّرَى " مثالٌ لالتقَاءِ المتُقارِبْينِ من كَلمتَينِ ، وَالعَملُ فيهما وَاحدٌ .

وَلاَبُدّ فِى المتُقارِبَيْنِ من الإبْدالِ ثُمّ الإدْغَام ؛ لعدَمِ صِحّةِ امْتزاجِ أَحَدِ الحَرْفَينِ بالآخرِ مَعَ تَبايُنِ الصَّوْتَينِ ، وَالمتقَارِبَانِ إمّا أَن يكونا من كَلمةٍ واحدةٍ ، أَوْ من كَلمَتَيْنِ ، فَإن كانَا من كلمةٍ واحدةٍ ، فإمّا أن يكونَ الأوَّلُ منْهُما سَاكناً أَوْ

---

(١) فى (ف) " فيصيرا " .

(٢) انظر ٢/٦٤٠ .

(٣) فى الأصل " إبدال " تحريف .

(٤) فى (ف) " المذكر " .

مُتَحرّكاً ، فَإن كانَ ساكناً ولم يؤدّ الإدغامُ إلى لَبْسِ بناء ببَناء وَجَبَ الإدْغامُ، ٢٤٧ / ب
وَإلاَّ امْتَنَعَ ، فتقولُ فى " انْفَعَلَ " (١) منَ " الْمَحْوِ " : " امَّحَى " فَتُدغمُ النُّونَ فى
الميم (٢) ؛ لأنّه ليْسَ فى المَضاعَفِ مثالٌ " أَفَّعَلَ " (٣) ، قالَ سيبويه : " سمعتُ
الخَليلَ يقولُ فى " انْفَعَلَ " من " وَجِلْتُ " : اوَّجَلَ ، بإدغامِ النُّونِ فى الوَاوِ ؛
لأنهّا زيدَت فى مَثالٍ لاَ تُضاعَفُ فيهِ الْوَاوُ " (٤) ، وَقالُوا [في](٥) « هَنْمَرِشٍ »(٦)
-وَهِيَ العَجُوزُ المُسِنّةُ (٧)- : " هَمَّرِشٌ " (٨) بإدْغَامِ النُّونِ فى الميمِ ؛ لعدَمِ
اللَّبسِ ؛ لأنهَّ لمْ يكُنْ فى بَناتِ الأرْبَعَةِ شيءٌ مُضاعَفُ الْعَينِ نَحْوُ " فَعَّلٌ " ، ولَذَلك
لمْ تُدْغَم النُّونُ السَّاكنَةُ منْ " كُنيْةٍ " فى اليَاءِ ، خَوْفَ اللَّبْسِ بـ " كَيَّةِ النَّارِ " فى
الخطّ ، وَكَذَلكَ " شَاةٌ زَنْمَاءُ (٩) ، وَشِيَاهٌ زُنْمٌ " فَلَمْ يقولُوا : " زَمَّاءُ " ، ولاَ "
زُمٌّ " بالإدْغَامِ ، وكَذلكَ " قَنْوَاءُ " (١٠) ، ولاَ فِي اليَاءِ منْ " قِنْيَةٍ " (١١) خَوْفَ
اللَّبْسِ بالمضَاعَفِ(١٢).

وَإن كَانَ الحرْفُ الأوّلُ من المتقاربَين متحرّكاً لم يُدغَمْ ؛ لضَعْفِ الإدغامِ
فى المتقاربَينِ ؛ لأنّه يَصيُر بمنزلةِ مَا يَتَوالى فيه إعْلالاَنِ ، وَهُما الإسْكَانُ،

---

(١) فى (ف) " الفعل " تحريف .
(٢) فى (ف) " فتدغم الميم فى النون " تحريف ، حيث الأصل فيه " انمحى " .
(٣) انظر المتع ٧١٥ .
(٤) انظر الكتاب ٤/ ٤٥٥ ، والأصول فى النحو ٣/ ٤١٩ .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) فى الأصل " همرش " بالإدغام .
(٧) انظر : شرح أمثلة سيبويه ١٧٣ ، وشرح أبنية سيبويه ١٦٢ .
(٨) انظر الكتاب ٤/ ٣٠٢ .
(٩) الشاة الزنماء : هى التى قطع شئ من أذنها ، وترك معلقاً .
(١٠) القنواء : مؤنث الأقنى ، والقنى : ارتفاع فى أعلى الأنف واحديداب فى وسطه ،وقيل : هو نتوء وسط القصبة وضيق المنخرين . اللسان (قنا) .
(١١) يقال : شياه قنية - بكسر القاف وضمها - لما يتخذها الإنسان لنفسه لا للتجارة والربح ، ويقال فيها " القنوة " ، فهى واوية يائية . اللسان (قنا) .
(١٢) انظر الكتاب ٤/ ٤٥٥ ، والأصول فى النحو ٣/ ٤١٩ ، والمتع ٧١١ .

وَالقلبُ ، فَإِن سكَن الحرْفُ الأَولُ للتَّخفيف لاَ للإدَغام ـ بأن يكوُنَ مكْسُوراً أَوْ مَضْموماً على حّد الإسْكَان فى "كَتف ، وعَضُد " ، فتقولُ فى " وَتد " : وَتْدٌ ، بإسْكَانِ التَّاء ـ جَازَ الإدْغامُ[1] ، وَهُوَ ضَعيفٌ مرجُوحٌ ، وَهُوَ القِسْمُ الذى أَشَرْنا إليهِ فى التَّقْسيم عندَ قولنا " رَاجحٌ ومَرْجُوحٌ "[2] .

قَولهُ " القَوْلُ فى ذِكْرِ المخارَج يَجبْ " يُريدُ يَجبُ ذكْرهُ هَهُنَا ، إذْ لاَ يُعْرَفُ مُتَبَاعِدُ الحرُوفِ مِن متقاربها إلاّ بمعْرفة مخَارجِهَا ، ولاَ قُوَّةُ بعْضِهَا علَى بَعْضٍ إلاَّ بذكْرِ صِفَاتِهَا ، فَلذَلكَ وَجبَ بَيانُ مخْرَجِهَا وَصِفاتِهَا[3] .

[مخارجُ الحرُوف]

حَلْقِـيَةٌ لَهَوِيَـةٌ شجْرِيَــةٌ وَأَسَلِيَّةٌ مَعَ النِّطْعِيَــهْ
وَلَثَوِيَّةٌ مَــعَ الـذلْقِيَــةْ وَشَفَهِيَّةٌ مَــعَ اللِّينِيَّــــهْ

المَخَارِجُ : جَمْعُ مَخْرَجٍ، وَالمخْرَجُ هُوَ المكَانُ[4] الذى يَنْقَطِعُ فيهِ جَرْسُ[5] الحَرْفِ مِنَ الفَمِ وَالحلْقِ وَالشَّفَتَيْنِ • وَقِيلَ : المخْرَجُ : هُوَ المَوْضِعُ الذى يَنْشأُ مِنْه الحرْفُ[6] .

وَالطَّريقُ إِلَى مَعْرِفَة مَخْرَج الحرْف أَن تُسَكّنَهُ وتُدْخلَ عليه هَمْزَة الوصْلِ مكْسُورَةً ، وَتنطقُ بهِ ساكناً فَحيْثُ انْقطَعَ الصَّوْتُ فَهُنَاكَ مَخْرجُهُ،فَتَقولُ مثَلاً : " اِمْ ، اِبْ " فتَجدُ مخرَجَ الميمِ وَالبَاء من الشَّفَتَينِ ، وَلهذَا قيلَ : ليْسَ للألفِ مَخْرَجٌ [7] ؛ لأَنَّ صَوْتَهَا لاَ يَنْقَطِعُ عنْدَ [8] حَدٍّ ، بَلْ يَجْرِى مَعَ النَّفَسِ ، ويَسْتَطيلُ إلَى حَيْثُ يَنْتَهِي النَّفَسُ ، وَالصَّحيحُ أَنَّ لهُ مَخْرَجاً ، لكنَّ مَخْرَجَهُ مُتّسعٌ فى هَواءِ

(١) فتقول : وَدٌّ .
(٢) انظر ٢/٦٤٢ فيما مضى .
(٣) قال ابن القواس " ولما كان ذكر المخارج أهم من ذكر الصفات قدم المخارج عليها " ، شرحه على الألفية ١٣٦٧ .
(٤) سقط من (ف) .
(٥) (ف) " جرى " .
(٦) قال ذلك ابن الخباز . انظر شرحه على الدرة فى لوحة ١٣٤/ب .
(٧) قال بذلك أبو الحسن بن شريح الرعينى ، وقد روى عن الخليل " انظر : ارتشاف الضرب ١/ ٥ ،وشرح الشافية ٣/ ٢٥١ .
(٨) فى النسختين " عن " والصواب ما أثبت .

الفَمِ ، ولذلك قِيلَ لَهُ : " هاوٍ وهَوائيٌّ "(١) ؛ لأنّه يَهْوِي من الفَمِ حتّى يَتّصلَ بالحَلْقِ ثُمَّ يَنْقَطِع مَخْرَجُهُ ، فنُسِبَ مَخْرجُهُ إلَى الحَلْقِ ؛ لأنّ فيهِ مَقْطَعَهُ ، فبالنَّظرِ إلَى مقْطَعِه لَهُ مَخْرَجٌ ، وبالنَّظرِ إلى مَنْشَئِه وَابْتداءِ خُرُوجِه لاَ مَخْرَجَ لَهُ ؛ لأنَّه صَوْتٌ هَوائيٌّ يَخْرُجُ مِنَ هَواءِ (٢) الصَّدْرِ مُتّصِلاً بهَواءِ الفَمِ ، لاَ يَعْتَمِدُ عَلَى مَخْرَجٍ مُعَيّنٍ .

وَقَد اخْتُلفَ فى المَخَارِجِ .

فَمَذْهَبُ سِيبَوَيْه(٣) وَمَنْ تَابعَهُ أَنَّها ستّةَ عشَر مَخْرَجاً ، فى الحلْقِ منْهَا ثَلاثةُ مَخَارِجَ ، وللفَم ثَلاَثَةَ عشَر مَخْرَجاً(٤) .

أَمَّا الجَرْمِيُّ وَمَن تابَعَهُ فيقُولُ : إنَّها أَرْبَعَةَ عَشَر مَخْرَجاً(٥) ، ثَلاَثَةٌ مِنَ الحَلْقِ ، وأَحَد عَشَر مَخْرَجاً من الفَمِ ؛ لأَنه جَعَل " اللاّمَ ، والنُّونَ ، والرَّاءَ " من مَخْرَجٍ وَاحدٍ(٦) ، وَجعَلَ لهَا سيبَوَيْه ومَن تَابعهُ مَخارِجَ مُتقَارِبَةً ، قَالَ ابنُ كَيْسَانَ(٧) مُحْتجّاً لسيبَوَيْه : النُّونُ أَدْخَلُ فى اللّسانِ من الرَّاء ، وَفى الرَّاءِ تكْرِيرٌ لَيسَ فى النُّونِ ، وَارتعادُ طَرَفِ اللِّسانِ بالرّاء لتكْريرِهَا مُخَالِفٌ لمخْرجِ النُّونِ ، فَهمُا مَخْرَجَانِ مُتَقارَبانِ ، وَأَمَّا اللاّمُ فمَائلةٌ إلى حَافَةِ اللِّسَانِ عن مَوْضعِ النُّونِ، ٢٤٨/أ تَنْحَرِفُ (٨) عَنِ الضَّاحِكِ وَالنَّابِ وَالرُّباعيّةِ حتَّى تُخالطَ الثَّنَايَا ، فمَخْرجُها مَخْرجٌ ثَالثٌ .

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٤٣٥ فما بعدها ، والرعاية لمكي ١٦٠ ، والتتمة في التصريف ٢٤٧ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٤٣٣ .

(٤) " عشرة فى اللسان ، واثنان فى الشفة ، وواحد فى الخيشوم " عن شرح ابن القواس ١٣٦٨ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٤/١ ، والنشر ١/ ١٩٨ ، والمساعد ٤/ ٢٤٢ ، والرعاية لمكى ٢٤٣ ، والنكت لحسان ٢٧٥ ، والهمع ٦/ ٢٩١ .

(٦) وهو : طرف اللسان .

(٧) انظر هذا النص فى الرعاية لمكى ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٨) فى النسختين " يتحرر " تحريف ، وانظر الرعاية ٢٤٤ .

فَإنْ قِيلَ : المخْرَجُ وَاحِدٌ ، ولكنَّ الزّيادَةَ الَّتِي فى " الَّراء [١] ، وَالّلام كَالزَّيادَة التى فى النُّونِ - الغُنّة الخارجَة من الخَياشيم - ألاَ تَرَى أنَّ " التَّاءَ ، وَالطَّاءَ ، وَالَّدال "[٢] مَخْرَجُهَا وَاحدٌ وَهِيَ مُخْتلفاتٌ فى أَنْفُسهَا ، لِجَهْرِ الدَّالِ ، وَإطْباقِ الّطاء[٣] ، وَهَمْسِ التَّاء ، وَلاَ قَائلَ بأَنَّ لهذه الأحْرُف ثلاَثةَ[٤] مَخَارِجَ .

وَالجَوابُ : أَنَّ ابْتِداءَ هذه الثَّلاَثةَ من مَخْرجٍ وَاحدٍ ، وَإنمّا اخْتَلفَتْ في أَنْفُسِهَا .

وَالصَّحيحُ مَا ذَهَبَ إليه سيبَوَيه مِنْ[٥] أَنَّها ستَّةَ عَشَرَ .

وَعددُ الحروُفِ العربيّة تسعةٌ وَعشرُونَ حَرفًا :

الهمزةُ ، وَالألفُ ، وَالْهاءُ ، وَالعينُ ، وَالحَاءُ ، وَالغينُ ، والخَاءُ ، والقافُ ، والكَافُ ، والضّادُ[٦] ، وَالْجِيمُ ، وَالشّينُ ، وَاليَاءُ ، وَالَّلامُ ، وَالَّراءُ ، والنُّونُ ، وَالطّاءُ ، وَالدّالُ ، وَالتَّاءُ ، والصّادُ ، وَالزَّاي ، وَالسّينُ ، والظّاءُ ، وَالثَّاءُ[٧] ، وَالذَّالُ ، وَالْفاءُ ، وَالبَاءُ ، وَالميمُ ، وَالْوَاوُ .

وزَادوُا عَلَى هَذه الْعدَّةِ ستّةَ أَحْرُفٍ[٨] ، وَهِيَ فروُعٌ مُسْتَحْسَنةٌ[٩] ، وَإنَّما كانت فُرُوعاً ؛ لِقُرْبِهَا من الأصُولِ وَامْتِزاجِهَا بِهَا ، وَإنمّا كَانتْ مُسْتَحْسَنَةً؛ لاسْتِعْمالِهَا فى فَصِيحِ الْكلاَمِ ، وَهِيَ :

---

(١) فى النسختين " الواو " تحريف ، والنص مستفاد من الرعاية ٢٤٤ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) النص فى (ف) مضطرب ، وفيه سقط .

(٤) فى النسختين " ثلاث " .

(٥) سقط فى (ف) .

(٦) فى (ف) جاء (الضاد) بعد (الياء) ، ومثله فى سر الصناعة ١/ ٤٥ ، والمثبت من الأصل ، وهو موافق للكتاب ٤/ ٤٣١ ، والأصول فى النحو ٣/ ٣٩٩ .

(٧) فى المصادر السابقة " الذال " المعجمة مقدمة على (الثاء) المثلثة .

(٨) انظرها فى شرح الشافية ٣/ ٢٥٤ ، وابن يعيش ١٠/ ١٢٥ ، ولطائف الإشارات لفنون القراءات ١/ ١٨٤ .

(٩) قال سيبويه ٤/ ٤٣٢ : " وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهى كثيرة يؤخذ بها وتستحسن فى قراءة القرآن والأشعار ، وهى النون الخفيفة ..." .

النونُ السَّاكنةُ[1] الَّتي هيَ التَّنْوينُ وَنُونُ التَّوكيدِ .

وَالألفُ المُمَالَةُ : وهِيَ أَلِفٌ بَينَ الألفِ وَالْياءِ ، لاَ هِيَ أَلِفٌ خَالِصَةٌ وَلاَ ياءٌ خَالِصَةٌ .

والألفُ المفخَّمةُ : وهِيَ أَلِفٌ[2] يُمازِجُ لفظَهَا (تَفْخيمٌ)[3] يقرِّبُها من لفظ الْوَاوِ ـ كَمَا قَرُبتِ الألفُ الممالةُ بالتَّرقيق إلى لفظ الياءِ[4] ـ كألف " الصلَوَاة " ، وَهُوَ فَاشٍ فى لُغَةَ الحجَازِ[5] ، وَإنمّا دَعَاهُم إِلَى [ذَلكَ][6] شَأنُ بَيَانِ جوَازِ الإمَالَة فيهَا ، وَلذلكَ كتبُوهَا بالواوِ ـ أَعْني الصَّلَوةَ[7] .

وَالصَّادُ : التى قد أُشْرِبَتْ صَوْتَ الزّاي نحو ﴿ الصِّرَاطِ ﴾[8] ، وَ ﴿ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾[9] ؛ لأنَّ الزَّايَ تزيدُ على الصَّاد بالجَهْرِ الموافقِ للطَّاءِ في ﴿ الصِّرَاطِ ﴾[8] ، وَالدَّالِ فى ﴿ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾[9] .

وَهمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ :ـوهِيَ مُسْتعملةٌ فى كَلاَم العَرَبِ وَالْقُرآنِ .

وَالسَّادِسُ : هُوَ الشِّينُ المشمَّةُ صَوْتَ الجيمِ[10] وَلَمْ يُستعمَلْ هذَا فى القرآنِ[11] .

فَهذه خَمْسَةٌ وثَلاثُونَ حَرْفاً ، وَلْنَعُدْ إِلَى ذِكْرِ المخَارجِ .

---

(١) يقصد بها : النون الخفيفة نحو : منك وعنك ، فهذه النون مخرجها من الخيشوم عند ملاقاتها حروف الإخفاء ، ومنهم من يقول : النون الخفية .

انظر سر الصناعة ١/ ٤٦ ، وابن يعيش ١٠/١٢٦ ، والممتع ٦٦٥ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٥٤ .

(٢) فى (ف) " التى " .

(٣) فى النسختين " تفخيماً " بالنصب تحريف ،وانظر الرعاية ١٠٩ ، فالشارح قد أفاد منه .

(٤) فكتبوا "إحديهما ، وسويهن " بالياء . سر الصناعة ١/ ٥٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٥٥ .

(٦) تكملة يوجبها السياق ، وانظر الرعاية ١٠٩ .

(٧) قال القسطلانى فى لطائف الإشارات ١/١٨٤ : " وأما قول بعض النحاة : ولذلك رسمت واواً ، فإنه غلط ؛ لأنها إنما رسمت لتدل على أصلها ، بدليل الزكواة " .

(٨) سورة الفاتحة ٦ ، وهى قراءة حمزة كما فى المصدر السابق ،والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٤ .

(٩) سورة النحل ٩ ، وهى قراءة منسوبة إلى حمزة كما فى المصدرين السابقين ،وانظر البحر المحيط ٥/١ .

(١٠ وذلك كقولهم فى أشدق – واسع الفم – : أجدق .

(١١) انظر الرعاية ١١١ .

فثَلاثةٌ منْهَا فى الحلْق ، وَهِيَ " الهمزةُ ، وَالهاءُ ، وَالألفُ "[١] منْ أَقْصَاهُ ، وَ " العَينُ والحَاءُ " مِنْ أَوْسَطِه ، وَ " الغَينُ والخاءُ " أَقْربها إِلَى الفَمِ ، فهَذِهِ ثلاثةُ مَخارِجَ للحلْق .

الرَّابعُ : مَخْرجُ القَاف : منْ أَقْصى اللّسانِ وَما فوقَه منَ الحنَك [٢] .

الخامسُ : مَخْرجُ الكَاف : وَهُوَ دُونَ[٣] مَخْرَجِ القَافِ وَمَا يليه منَ الحنَكِ .

السَّادس : مَخْرجُ الجيمِ ، وَالشّينِ ، وَالياءِ " من وسَطِ اللّسَانِ وَمَا يُحَاذيه مِنَ الحَنكِ الأَعْلى وَهُوَ وسَطُهُ أيضًا ،وَمَخْرَجُ هذه الثلاثةِ بعْدَ مَخْرَجِ " الكَاف " .

السَّابعُ : مَخْرجُ الضَّادِ ـ مِنَ المخْرَجِ الرَّابعِ مِن مخَارجِ الفَمِ ـ وَذَلكَ مِنْ أوّلِ حَافَةِ[٤] اللّسَانِ وَمَا يَليها منَ الأَضْرَاسِ .

الثّامنُ : مَخْرَجُ اللاّمِ – وَهُوَ المخرَجُ الخَامسُ من الفمِ بعْدَ مَخرَجِ الضَّادِ[٥] ـ وَذَلكَ منْ حَافَةِ اللّسَانِ منْ أَدناهَا إِلَى مُنْتَهى طرَفه مَا بَيْنَهَا وَبيْنَ ما يَليهَا مِنَ الحَنكِ الأَعْلَى مِمّا فُوَيْقَ[٦] الضّاحِكِ [وَالنَّابِ] وَالرُّبَاعيَّةِ وَالثَّنيَّةِ[٧] .

التَّاسِعُ : مَخْرَجُ النُّونِ – وَهُوَ السَّادسُ مِن مخَارجِ الفَمِ[٨] قَالَ سِيبَوَيْه:

---

(١) فى الكتاب ٢/ ٢٥٣ ، ٤٠٤ (بولاق) " الهمزة ، والألف ،والهاء " ، ومثله فى سر الصناعة ١/ ٤٦، ومخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان ٨٠ ، هذا والدراسة الحديثة تنفى أن تكون الألف من حروف الحلق ،وإنما تنسب إلى اللسان ، وطبيعة وضعه وضعاً معيناً يسمح بخروج الهواء أثناء النطق حراً طليقاً لا يقف فى طريقه عائق . ينظر البحث اللغوى عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ٨٤ ، والتطور النحوى ١١ ، والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ١١٥ .

(٢) فى (ف) " وما فوق الحنك " ،وفى الكتاب ٤/ ٤٣٣ " وما فوقه من الحنك الأعلى " .

(٣) فى (ف) " فوق " .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) فى الأصل " اللام " تحريف ،وانظر الرعاية ١٨٨ .

(٦) فى (ف) " فوق " .

(٧) هو كذلك عند سيبويه ٢/ ٤٠٥ بولاق ، وقد اختلط مخرج اللام مع مخرج النون فى طبعة الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله .
ينظر ٤/ ٤٣٣ .

(٨) انظر الرعاية ١٩٣

مَخْرجُها منْ طَرَف اللّسان بيْنَهُ وبيْنَ ما فُويْق الثّنَايَا[١] ، وَقيلَ :

مَخْرَجُها فَوْقَ اللاَّمِ قليلاً أَوْ تحتَهَا قليلاً على / الخلاَف فيه[٢] . ٢٤٨ / ب

العاشِرُ : مخرجُ الرَّاء ـ وَهُو سابعُ مخارج الفَمِ ـ مِن مَخَرَجِ النُّونِ غَيْرَ أَنّها أَدْخَلُ إلى ظَهْرِ اللّسان قَليلاً ؛ لانْحِرَافِهَا إِلَى اللاّمِ [٣] .

الحَادى عَشَرَ : مَخْرَجُ " الَّطاءِ ، وَالَّدالِ ، وَالتَّاءِ " ـ وَهُوَ ثَامِنُ المخارِجِ ـ مِنْ طَرفِ اللّسانِ وَأُصُولِ الَّثنَايَا[٤] .

الثَانِي عَشَرَ : وَهُوَ تاسِعُ مَخَارِجِ الفَمِ ـ مَخْرَجُ " الزَّاي ، وَالسِّين ، وَالصَّاد " وَهُوَ ما بَيْنَ طَرَف اللّسانِ وَفُوقَ الثّنايا السُّفْلى[٥] .

فَمَخْرَجُ هذه الثلاثة وَاحدٌ ، لكنَّ السَّينَ أَضْعَفُ من الزّاي ؛ لأنَّ الزَّاي حَرْفٌ مجْهورٌ ، والسِّينُ مَهْمُوسٌ ، وَلَوْلاَ الهَمْسُ الّذى فى السِّينِ لَكَانَ زاياً ، وَلَوْلاَ الجَهْرُ الَّذي فى الزَّاي لَكَانَ سِيناً ، [إِذْ][٦] قد اشْتَركا فى المخْرَجِ وَالصَّفير ، وَالرّخاوة ، وَالانْفتَاحِ ، وَالتّسَفّلِ[٧] ، وَإِنّما اخْتَلفا فى الجَهْرِ وَالهَمْسِ لا غَيْرُ ، وَبذَلكَ افْتَرقَا .

وَالسِّينُ تُواخِي الصَّادَ فِي المخْرَجِ ، وَالصَّفِيرِ ، وَالْهَمْسِ ، وَالرّخَاوَة ، وَلَوْلاَ الإِطْبَاقُ وَالاسْتعْلاءُ اللّذانِ فى الصّادِ ـ وَلَيْسا فى السّينِ ـ لكانت الصّادُ سِيناً ، وكذلك لولاَ التَّسَفُّلُ وَالانْفِتاحُ اللّذانِ فى السّينِ ـ وَلَيْسَا فى الصّادِ ـ لَكَانتِ السِّينُ صَاداً ، فالمخْرَجُ وَاحِدٌ وَالصّفَاتُ مُخْتَلفةٌ[٨] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٤٠٥ (بولاق) ، أما فى طبعة (هارون) فمتداخل مع مخرج اللام .

(٢) انظر : الرعاية ١٩٣ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١٩٥ ، والكتاب ٤/ ٤٣٣ ، والتتمة في التصريف ٢٤٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٣ ، والرعاية ١٩٨ ، ٢٠١١ ، ٢٠٤ .

(٥) انظر الكتاب ٤/ ٤٣٣ ،وسر الصناعة ١/ ٤٧ ، والرعاية ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، والتطور النحوى ١٢، والتتمة في التصريف ٢٣٩ .

(٦) إضافة من الرعاية ٢١١ ، حيث الشارح قد أفاد من هذا الكتاب .

(٧) هذه الصفات سيأتى شرحها وبيان معانيها قريبا إن شاء الله .

(٨) انظر الرعاية ٢١١ ، والكتاب ٤/ ٤٣٦ .

الثَّالثَ عَشَرَ : ممَّا بَيْنَ طرف اللّسانِ وَأطْرافِ الثَّنايا العُلْيَا مَخْرَجُ " الظّاءِ ، وَ الثّاء ، وَالذّال ، وَهُوَ عاشرُ مخارجِ الفمِ[١] .

وَصِفَاتُ الضّاد صفاتُ الظّاء ؛ لأنَّهُما مجْهُورانِ قَويّان مُسْتَعْلِيَانِ مُطْبَقَانِ ، ولَوْلاَ رَخَاوَةُ ما في الظّاء ، وَاسْتطَالَةُ مَا فى الضّاد ، وَاخْتلافُ المخْرَجَيْنِ لكَانَ لفظُهُما وَاحداً ، ولَوْلا الإطْباقُ [الَّذى][٢] فِي الظّاءِ[٣] لصَارَتْ ذَالاً ، فَلوْ زِدْت لفْظَ الإطْباقِ فى الذَّالِ صارَتْ ظاءً .

الرَّابِعَ عَشَرَ : من باطنِ الشّفةِ السّفلى وَأطْرافِ الثّنايَا العُلْيَا مَخرَجُ الفاءِ[٤] ، وَهُو حَادى عَشَرَ مخارجِ الفَمِ .

الخامسَ عَشَر: ممَّا بَيْنَ الشّفَتَيْنِ [مَخْرجُ][٥] " الْبَاءِ ، وَالميمِ ، وَالْوَاوِ "[٦] ، وَهِيَ ثاني عَشَرِ مَخارجِ الفَمِ .

السّادسَ عَشَرَ : مِنَ الخَياشيمِ مَخْرَجُ النُّونِ الْخَفِيفَةِ ، أَي السَّاكِنَةُ وَهِيَ الَّتى فيها غُنَّةٌ كَالتّنوين ، وَهُوَ الثَّالثَ عَشَر من مخارجِ الفمِ .

قَولُهُ " حَلْقِيّهْ " هِيَ حُرُوفُ الحَلْقِ السّتّةِ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ عِنْدَ ذِكْرِ مَخْرَجِهَا[٧] .

قولُهُ " لَهْوِيَّة " وَهِيَ " القَافُ ، وَالكَافُ " ؛ لأنَّ مَبْدأَهُمَا من " اللَّهَاةِ " [٨] .

الصّفةُ الثّالثةُ قولهُ " شَجْرِيه " وَهِيَ الشّينُ ، وَالجِيمُ ، وَالضّادُ سَمَّاهُنَّ "

---

(١) انظر الرعاية ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى (ف) " الضاد " تحريف ، يقول مكي فى الرعاية ٢٢٠ " فإذا أزلت لفظ الإطباق من الظاء ، صارت ذالاً ، كذلك لو زدت لفظ الإطباق فى الذال لصارت ذالاً " .
وقال فى الذال ٢٢٤ " ولولا الرخاوة التى فى الذال مع الجهر لكانت ثاء ، كذلك لولا الهمس الذى فى الثاء مع الشدة لكانت ذالاً كذلك لولا الانفتاح الذى فى الذال لكانت ظاء ، فَاعْرِفْهُ " .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٤٣٣ ، والرعاية ٢٢٧ .

(٥) إضافة يوجبها المقام ،وانظر الكتاب ٤/ ٤٣٣ .

(٦) انظر : الرعاية ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ .

(٧) انظر ٦٤٨/٢ .

(٨) فى النسختين " الحلق " بدل " اللهاة " تحريف ، والتصويب من العين للخليل ١ / ٦٥ ، أو لعل فى عبارة الشارح سقطاً ، فهى عند ابن القواس هكذا " لأن مبدأهما من اللهاة ، وهو ما بين الفم والحلق " ، ولكننى أثرت إثبات ما فى العين ، لأن المصطلح للخليل كما سيذكر قريباً .

الخَلِيلُ بَذَلِكَ ، لأنَهَّ نَسَبَهُنَّ إلَى المَوْضِعِ الَّذي يَخْرُجْنَ مِنْهُ ، وَهُوَ مَفْرَجُ الفَمِ ، قَالَ الخَلِيلُ : الشَّجْرُ : مَفْرَجُ (١) الفَمِ (٢) ، وَهُوَ مُفْتَتَحُهُ ، وَقَالَ غَيرُهُ : الشَّجْرُ : مُجْتَمَعُ (٣) اللَّحْيَيْنِ عِنْدَ العَنْفَقَة (٤) .

وَالصِّفَةُ الرَّابعَةُ " الأَسَلِيَّةُ " وَهِيَ ثلاثَةٌ " الصَّادُ ، وَالسِّينُ ، وَالزَّايُ " .

سَمَّاهُنّ الخَلِيلُ بِذَلِكَ ؛ لأنّهُ نَسَبَهُنَّ إلَى مَخْرَجِهِنَّ وَهُوَ طَرَفُ اللّسَانِ وَمُسْتَدَقُّهُ (٥) ، وَذَلِكَ أَسَلَةُ اللّسَانِ .

الخامِسَةُ " النَّطْعِيَّةُ " وَهِيَ ثلاثَةٌ " الطَّاءُ ، وَالتَّاءُ ، وَالدَّالُ " لأَنَّها تَبْتَدِئُ في مَخْرَجِها مِن نَطْعِ الْغَارِ الأعْلَى(٥) ، وَهُوَ سَقْفُهُ .

السَّادسَةُ " اللّثوِيّة " وَهِيَ ثلاثَةٌ " الظَّاءُ ، وَالثَّاءُ ، والذَّالُ " نَسَبَهُنّ [الخليلُ] إلَى " اللِّثَةِ ، وَهِيَ اللَّحْمُ الَّذي تُنْبتُ فيهِ الأَسْنَانُ .

السَّابعةُ : " الذَّلْقيَّةُ " بِإسْكَانِ اللَّامِ وَتَحْرِيكهِ ، وَيُقالُ : " الذَّوْلقيَّةُ "(٥) .

وَهِيَ ثلاثَةٌ " الرَّاءُ ، وَاللَّامُ ، وَالنُّونُ " نَسَبَهُنّ الخليلُ إلَى المَوْضِعِ الَّذي يخرُجْنَ مِنْهُ ، وَمَخْرَجُهنّ مِنْ طَرفِ اللّسانِ ، وَطَرَفُ كلّ شَيْءٍ : ذَلْقُهُ .

رُوِيَ أَنّهُ وُجِدَ في بَعْضِ نُسخِ كتَابِ العَينِ للخليل بن أحمد - رَحِمَهُ اللّهُ - حروفُ الذَّلَقِ : " ر - ل - ن - ف - ب - م " وَهِيَ سِتَّةٌ وَيجْمَعُهَا " فَرَّ مِنْ لَبَّ " ٢٤٩ / أ

(١) في (ف) " مخرج " تحريف .

(٢) انظر : العين ١/٦٥ تحقيق د / درويش رحمه الله .

(٣) في (ف) " مفتتح " تحريف .

(٤) العنفقة : شعيرات بين الشفة السفلى والذقن . عن تهذيب اللغة ٣/٢٩٩ .
وانظر : الرعاية ١٤٠ ، ولطائف الإشارات ١/١٩١ ، والهمع ٦/٢٩٢ .

(٥) انظر العين ١/٦٥ ، والرعاية ١٤٠ .

وَفِي هذهِ الحُرُوفِ حِكْمَةٌ ، وَذلِك أَنَّهُ لا تُوجَدُ كَلِمَةٌ خُمَاسِيَّةٌ من كَلامِ العَرَبِ إلاَّ وَفِيها مِنْ هذه الحُرُوفِ، فَإن لمْ يَكُنْ فيهَا شَيْءٌ مِنْهَا فَلَيْسَتْ مِن كَلامِ العَرَبِ[(١)] .

الثَّامِنَةُ: "الشَّفهِيّة " ويُقَالُ : " الشّفويّة " وَهِيَ (ثَلاثَةٌ)[(٢)]: الفَاءُ ، وَالباءُ ، وَالمِيمُ ، سَمَّاهُنَّ الخَلِيلُ بذلك ؛ لأنَّهُ نَسَبَهنّ إلَى مَخْرجهِنَّ ، وَهُوَ الشّفَةُ [(٣)] .

التَّاسِعُ " اللِّينِيَّةُ " وَهِيَ " الواوُ ، وَالْيَاءُ " (السَّاكِنَانِ المفتوحُ)[(٤)] ما قَبْلَهُمَا ، سُمِيّتَا بِذَلِكَ ؛ لأنَّهُما يَخْرُجَانِ في لِينٍ وَقِلّةِ كُلْفَةٍ عَلَى اللّسانِ ، لكنّهُمَا نَقَصَا عَن مُشَابَهةِ " الألفِ " لتغيرّ حَركَةِ ما قبلَهُمَا عن مُجَانَستِهما ، فَنَقَصَا الْمَدَّ الّذي في "الألفِ" وَبقِيَ فيهمَا اللِّينُ ؛ لسُكُونِهما ، فَسُمِّيا بحَرْفَي اللّينِ [(٥)] .

[صِفاتُ الحرُوفِ]

مَهْمُوسَةٌ مَجْهُورَةٌ مُسْتَرخِيَهْ   شَدِيدةٌ بينهما مُسْتَعْلِيَـهْ
مُطْبَقَـةٌ مُنْحَـرِفٌ مُكَـرَّرُ   هَاوٍ أغنَّانِ طَوِيلٌ صُـفَّرُ

(١) انظر العين ١/٥٧ ، والرعاية ١٤١.
(٢) في النسختين " ثلاث " ، والأولى ما أثبت .
(٣) انظر : العين ١/٦٥ ، والرعاية ١٤٢ ، وارتشاف الضرب ١/١٢ .
(٤) في الأصل " الساكن المفتوحة " وفي (ف) " الساكنة المفتوح ما قبلها " ، والمثبت من ابن القواس ١٣٧١ ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٠ .
(٥) المصدران السابقان ، والجميع متأثر بما في الرعاية ١٢٦ .

ذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ المقرئُ القَيْسيُّ (١) للحروفِ التِّسْعَةِ وَالْعِشْرِينَ أَرْبَعَةً وَأَرْبعينَ صِفَةً ، في كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ " الرِّعَايَةِ لِتَجْوِيدِ (٢) القِرَاءَةِ وَتَحْقِيقِ لَفْظِ التِّلاوة " (٣) ، وَرُبَّمَا اجْتمعَ لِلْحَرْفِ الْوَاحدِ صِفتَانِ وَثلاثٌ وَأَكْثَرُ ، وَالحُرُوفُ قَدْ تُشْتَرَكُ في بَعْضِ الصِّفَاتِ (٤) ، وَتخْتلِفُ في بَعْضٍ ، وَالمخرجُ واحِدٌ ، وَتَتَّفِقُ في بَعْضِ الصِّفَاتِ وَالمَخْرَجُ مُخْتلِفٌ ، فَلَوْلاَ اخْتِلافُ المخارِجِ مَعَ اتِّفاقِ الصِّفَاتِ ، أَوِ اخْتِلافُ الصِّفَاتِ مَعَ اتِّحَادِ المخارِجِ (٥) لا تَّحَدَتْ في اللَّفْظِ ، فَلاَ يُفْهَمُ الخِطَابُ لاتِّحادِ أَجْرَاسِهَا (٦) فِي السَّمْعِ فَلاَ تدُلُّ عَلَى مَعْنًى ، وَذَلِكَ تَقْدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ .

---

(١) هو مكي بن أبي طالب ، النحوي المقرئ ، ولد في شعبان سنة ٣٥٥ هـ بالقيروان ، وتوفي سنة ٤٣٧هـ بقرطبة .

انظر : بغية الوعاة ٢٩٨/٢ ، ومقدمة كتابه الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، للدكتور أحمد حسن فرحات .

(٢) في الأصل " لتجريد " تحريف .

(٣) انظر الكتاب المذكور ١١٥ .

(٤) الصفات : جمع صفة ، وهي لفظ يدل على معنى في موصوفه ، إما باعتبار محله أو باعتبار نفسه ، وهو معنى قول الجعبري : لفظ يدل على معنى في موصوفه ذاتي أو خارجي ، فالأول كحروف الحلق ، والثاني : كالجهر والهمس .

وفائدتها : تمييز الحروف المتشاركة في المخرج ، إذ لولاها لا تحدّت ، فالمخرج يبين كمية الحرف كالميزان ، والصفة تبين كيفيته كالناقد » انتهى من كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ١٩٦/١ .

(٥) (ف) " المخرج " .

(٦) (ف) " إجرائها " تحريف .

الوصفُ الأوّلُ " المهموسَةُ " وَهِيَ عَشرةٌ يجمَعُها قولُك " سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ " ، وقِيلَ في جَمْعِها أَيْضاً " ستحثّه كَفٌّ شَخْصٍ " (١) .

وسُمّيتْ مَهْمُوسَةً ؛ لضعْفِها وَضَعْفِ الاعْتمادِ عليْها عِنْدَ خُروجِهَا ، وَلِضعْفِ اعْتمادِهَا عِنْد النُّطْقِ بهَا جَرَى النَّفَسُ مَعَهَا (٢) ، وَالهَمْسُ : الْحِسُّ الخفّي قَال اللّهُ تعَالى : ﴿ فَلاَ تَسْمَعُ إِلاَ هَمْساً ﴾ (٣) ، قِيلَ:هُوَ حِسُّ الأَقْدَامِ ، وَبعْضُها [أَقْوَى](٤) مِن بعْضٍ ، فَالصَّادُ ، وَالخاءُ أَقْوَى من غيرِهما ، أَمَّا الصَّادُ فللإطْبَاقِ الَّذي فيهَا ،وَالاسْتعْلاَءِ ، وَالصُّفِيرِ ، وَهَذهِ من صِفَاتِ القُوّةِ ، وَفي الخَاءِ اسْتعلاءٌ ، فَالْخَاءُ أَقْوَى مِنْ غيرِهَا ، وَالصَّادُ أَقْوَىَ من الخَاءِ(٥) .

الْوَصْفُ الثَّانِي : " المجْهُورَةُ " وَهِيَ مَاعَدا العَشرَةَ المهموُسَةَ ، وَهِيَ تَسْعَة عَشَرَ حَرْفاً ، سُميّت مَجْهُورَةً من الجَهْرِ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الشَّديدُ ؛ لأنَّ هَذهِ الحروُفَ قَوِيَ الاعْتِمَادُ عَلَيْهَا ، فَمَنعَ النَّفَسُ أَن يَجْرِيَ مَعَهَا عِنْدُ النُّطْقِ بهَا ، وَبَعْضُهَا أَقْوَى من بَعْضٍ ، باعْتِبَارِ مَا فِيها من الصِّفَاتِ القويّةِ غَيرِ "الجَهْرِ"(٦) .

الوصْفُ الثَّالِثُ " المُسْتَرْخِيَةُ " وَتُسَمَّى " الرِّخْوة " أَيضاً ، وَهِيَ ثلاَثَة عَشَرَ حَرْفاً ، وَيَجْمعُهَا قَولُكَ : " ثخذٌ ظغشٌ زحف صَه ضس " (٧) .

---

(١) وقيل غير ذلك انظر الرعاية ١١٦ .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٤/٤ ، والرعاية ١١٦ .

(٣) سورة طه ١٠٨ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الرعاية ١١٦ ، فالشارح متأثر به .

(٦) انظر الكتاب ٤٣٤/٤ ، والرعاية ١١٦ ، وسر الصناعة ٦٠/١ .

(٧) انظر الرعاية ١١٩ .

وَالحرُوفُ الْمُسْترخِيَةُ : هِيَ التي يَجْرى مَعَها الصَّوتُ (عند النّطق بها ؛ لِضَعْفِ الاعْتماد عَليْها ، أَلاَ تَرَى أنَّك تقُولُ : " انقضَّ " فَيَجْرى الصَّوْتُ وَالنَّفَسُ مَعَ الضَّاد إِنْ شِئْتَ ، وَالرَّخَاوَةُ : اللِّينُ ، وَهُوَ ضِدُّ الشّدَّة)[١] .

الوصْفُ الرَّابِعُ " الشّدِيدَةُ وهِيَ ثَمانِيَةُ أَحْرُفٍ ، وَيَجْمعُهَا قَوْلك : " أجَدْتَ طَبَقَكَ " [٢] ، وسمِّيّت شدِيدَةً ؛ لأنَّ الشّدَّةَ : الْقُوَّةُ ، وَهِيَ [٣] حُروفٌ قويّةٌ ؛ لأنَّها قَوِيَتْ فِي مَوْضِعِهَا ولزِمَتْهُ ، فَمنَعَتِ الصَّوتَ أن يجرِيَ مَعهَا حِينَ النُّطْق بها ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلى الشّدَّة : في الحَرْفِ إطباقٌ وَجَهْرٌ واستعلاءٌ كَالطَّاءِ كَانَ في / ٢٤٩/ب غَايَةِ القُوَّةِ ؛ لأنَّ هذه الصِّفَاتِ [٤] مِنْ علاَمَاتِ قُوّةِ الحرْفِ ، كَمَا أَنَّ الهَمْسَ وَالرّخاوَةَ وَالخفَاء مِنْ عَلاَمات ضَعْفِه [٥] .

الوصْفُ الخامِسُ قولهُ " بَيْنَهُمَا " يُرِيدُ بَيْنَ الرِّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ [٦] وَهِيَ ثمانيةُ أَحْرفٍ ، وَيجمَعُهاَ " لَمْ يَرْوِ عَنَّا " ، وَقِيلَ : هِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ يَجْمعُها " لَمْ يَرُعْ " [٧] ، وَسُمِيّتِ هَذهِ الأَحْرُفُ بَيْنَ الرّخْوَةِ وَالشّدِيدَةِ [٦] ؛ لأَنَّ الصَّوْتَ لاَ يَجْرِي مَعَها جرَيانَهُ مَعَ الرِّخوَةِ ؛ ولاَ يَنْحَصِرُ انْحِصَارَهُ مَعَ الشّدِيدَةِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ [العَيْنَ] لِشَبَهِهَا بالحَاءِ كَأَنَّها تَتَّصِلُ ـ عِنْدَالوقْفِ عَلَيها ـ إِلَى الحَاءِ [٨]، فَلَيْسَ

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر سر الصناعة ٦١/١ .

(٣) في (ف) " وهذه " .

(٤) في الأصل " الطبقات " تحريف .

(٥) انظر : الرعاية ١١٧ ، ١١٨ .

(٦) في الأصل " الشدة |" تحريف .

(٧) وقيل : جمعوها في " لن عمر " انظر : سر الصناعة ٦١/١ ، ولطائف الإشارات ١٩٨/١ ، والنشر ٢٠٢/١ ، وجمعها صاحب التتمة في التصريف ٢٤٤ في (من رعل) .

(٨) قال ابن الخباز في شرحه لوحة ١٥٠ / ب " ألا تراك تقول : دع فتجد العين منسلة إلى الحاء بعض الإنسلال " .

وانظر : إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ٧٥٢ .

لصوتِهَا انْحِصَارٌ تَامٌّ،ولاَ جَرْىُ الرِّخْوَةِ ، فَهِيَ بينَهُمَا (١) ، فَإذَا وَقَفْتَ عَلَى " الحَجّ ، وَالطَّس [وَالرَّفْعِ] " (٢) وَجَدْتَ الصَّوْتَ محْصُوراً مَعَ الجيمِ لاَ تَقدرُ علَى مَدهِ ، وَجَارِياً مَعَ السِّين تَمُدُّهُ ، مَا شِئْتَ ، وَمُتَوَسّطاً مَعَ العَيْنِ (٣) .

الوَصْفُ السَّادسُ " المُستعْليةُ " ، وَهِيَ سبعةُ أَحْرُفٍ يَجْمَعُهَا " قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ " (٤) ، وَ " قِظْ " أَمْرٌ من " القيْظِ " ، وَالاسْتعْلاءُ : ارْتفَاعُ اللّسَانِ إلَى (٥) الحَنَكِ ، أُطْبِقَ أَوْ لَمْ يُطبقْ .

وَالانْخِفاضُ (٦) : مُخَالِفُهُ ، وَلاَ يَنْطبِقُ اللّسَانُ بالحَنَكِ مَعَ ثلاثة مِنْهَا ، وَهِيَ " الغينُ ، وَالخَاءُ ، والقَافُ " بل يَسْتَعْلِي فَقَطْ .

الوصْفُ السَّابِعُ " المطْبَقَةُ " وَهِيَ أَرْبعَةٌ من حرُوفِ الاستِعْلاءِ وَهِيَ " الطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، وَالصَّادُ ، وَالضَّادُ " .

وَسُميّت بحُروفِ الإطْبَاقِ ؛ لأَنَّ الحَنكَ الأعْلَى يَنطَبِقُ علَى مَخْرجِ هذهِ الأحْرُفِ مِنَ اللّسَانِ ، وَبَعْضُهَا أَقْوَى في الإطْبَاقِ من بَعْضٍ ، فَـ " الطَّاءُ "

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٣٥ .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وهي موجودة في الشرح مجهول المؤلف .

(٣) في الأصل " المعنى " تحريف .

(٤) الذي جمعها هكذا الإمام الشاطبي ينظر : إبراز المعاني ٧٥٢ ، والرعاية ١٢٣ .

(٥) (ف) " من " تحريف .

(٦) وتسمى أيضا " المستقلة " ، وهي ما عدا الحروف المستعلية المذكورة ، ولم يذكرها الشارح هنا ؛ لأن الناظم لم يذكرها ، ولكن انظر الرعاية ١٢٣ ، وسر الصناعة ١/٦٠ ، ولطائف الإشارات ١/١٩٨ والمساعد ٤/٢٤٧ .

أَقْوَاهَا وَأَمْكَنُهَا ؛ (لِجَهْرِهَا) (١) وَشِدَّتِهَا ، وَ " الظَّاءُ " أَضْعَفُهَا ؛ لِرَخَاوَتِهَا وَانْحِرَافِهَا إِلَى طَرَفِ اللِّسَانِ مَعَ أُصُولِ الثَّنَايَا العُلْيَا ، وَالصَّادُ ، [والضَّادُ] (٢) مُتَوسِّطَانِ بينهُمَا فيهِ (٣) .

الوصْفُ الثَّامنُ " المنحَرِفُ " وهُوَ اللّامُ (٤) ، وَسُمّيَ بذلك لانْحِرَافِهِ إِلَى نَاحيَةِ طَرَفِ اللِّسَانِ ، وَقِيلَ : لانْحِرَافِهِ إِلَى مَخْرَجِ " الضَّادِ "(٥) .

وَ " الرَّاءُ " أَيْضاً فيهَا انْحِرَافٌ إِلَى " اللّامِ " (٦) .

الوصْفُ التَّاسِعُ " المكرّرُ " وَهُوَ " الرَّاءُ " (٧) ، وسَمّي مُكَرَّراً ؛ لأَنَّهُ إِذَا وُقِفَ عَلَيْهِ يتَحَرَّكُ طَرَفُ اللّسانِ ، فَتَصِيرُ الرَّاءُ كَأَنَّها رَاءَانِ (٨) .

الوَصْفُ العاشِرُ " الهَاوِي " وَهُوَ " الألفُ " ، وَيُقالُ لَهُ : " الهَوائِيّ " ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ اتّسعَ مَخْرَجُهُ أَشَدَّ من اتّساعِ الواوِ وَالياءِ ؛ لأَنّكَ تَضُمُّ شفَتَيْكَ بالوَاوِ ، وتَرفعُ لسَانَكَ باليَاءِ قِبَلَ الحَنَكِ (٩) .

---

(١) في النسختين " لمخرجها " تحريف ، وانظر الرعاية ١٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظرالرعاية ١٢٣ ، ولطائف الإشارات ١٩٨/١ .

هذا ولم يذكرالنيلي " الحروف المنفتحة " تبعا للناظم ، وهي خسمة وعشرون حرفاً ، وهي ما عدا حروف الإطباق المذكورة ، وسميت بالمنفتحة ؛ لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها بل ينفتح ما بين اللسان والحنك ويخرج الريح عند النطق بها " .

المصدران السابقان ، والكتاب ٤٣٦/٤ ، وسر الصناعة ٦١/١ .

(٤) هذا هو مذهب سيبويه ومن وافقه ، ينظر : الكتاب ٤٣٥/٤ ، وسر الصناعة ٦٣/١، والهمع ٢٩٨/٦ .

(٥) قال بذلك ابن الخباز في شرحه ١٣٦ /ب .

(٦) انحراف الراء قال به الكوفيون ، وتبعهم مكي القيسي : ينظر : ارتشاف الضرب ١١/١ ، والرعاية ١٣١ ، والهمع ٢٩٨/١ ، والنشر ٢٠٤/١ .

(٧) الكتاب ٤٣٥/٤ ، وسر الصناعة ٦٣/١ ، والرعاية ١٣٠ ، والهمع ٢٩٨/٦ .

(٨) في النسختين " راين " ، والصواب ما أثبت ، ولهذا احتسب في الإمالة بحرفين .

(٩) ينظر الكتاب ٤٣٥/٤ ، والممتع ٦٧٤ .

وَالهَاوِي : مُشْتَقٌّ مِنَ " الْهُوِيّ " ـ بضمّ الهَاءِ ـ وَهُوَ الصُّعُودُ وَالارْتِفاعُ ؛ لأَنَّ " الأَلِفَ " يخرُجُ من أَقْصَى الحلْقِ صَاعِداً إِلَى الحَنَك ، وَ " الْهَوِيّ " ـ بفَتْحِ الهَاءِ ـ وَهُوَ الانْخِفَاضُ (١) .

[الوصْفُ] الحَادي عَشَرَ : قولُهُ " أَغَنَّانِ " وهُمَا " النُّونُ " وَ " المِيمُ " (٢) ، وَالأَغَنَّانِ : تَثْنِيَةُ " أَغَنّ " سُمِّيَا بِذَلِكَ ؛ لأنّ فيهِمَا غُنَّةً (٣) إِذَا سَكَنا ، وَلِذَلِكَ إِذَا أَمْسَكْتَ أَنْفَكَ عِنْدَ النُّطْقِ بهِمَا زَالَتْ (٤) غُنَّتُهُ .

[الوصْفُ] الثَّاني عَشَر (٥) قَولُهُ : " طَوِيلٌ " وَهُوَ الْمُسْتَطِيلُ ، وَهُوَ " الضَّادُ " (٦) سُمِيّ بذلك ؛ لأنّه استطَالَ عند النُّطْق بِهِ عَلَى الفَمِ حتَّى اتّصلَ بمَخْرَجِ " اللَّامِ " ، وَلذلِكَ يُخالِطُ غَيْرَهُ مِنَ الحروفِ بعْدَ خروُجِهِ للاسْتِطَالَةِ .(٧) .

الوصْفُ الثّالِث عَشَر : " الصَّفِيريَّةُ " وَهِيَ قولُهُ : " صُفْرٌ " وَهِيَ ثلاثة : " الزَّايُ ، وَالصَّادُ ، وَالسِّينُ " (٨) سُمِّيتْ بذلك ؛ لأنّها يُسْمَعُ لَهَا صَفِيرٌ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا ، فَهُوَ مَأْخُوذٌ من الصَّفيرِ لِلْفَرسِ .

---

(١) يقال : هَوَى السَّهمُ هُوِياً ، وهَوِياً ـ بضم الهاء وفتحها ـ إذا سقط من علو إلى أسفل ، وعن أبي زيد أن « الهوى » ـ بفتح الهاء ـ إلى أسفل ، وبضمها إلى فوق ، وقيل بالعكس ، ينظر اللسان في (هوى) .

(٢) انظر الكتاب ٤/٤٣٥ ، والممتع ٦٧٨ .

(٣) والغُنَّة : صوت يخرج من الخيشوم ؛ وتُوصَف به الظِّباء كثيراً .

(٤) جاء في النسختين بعد " زالت " عبارة " ألف الوصل " ، وأعتقد ـ والله أعلم ـ أنها مقحمة والصواب ما أثبت ، قال صاحب الشرح المجهول " ولذلك إذا أمسك الأنف زالت الغنة " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) ينظر " الرِّعاية ١٣٤ ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٢ ، والنشر ١/٢٠٥ .

(٧) في (ف) " لاستطالته " .

(٨) انظر : الرعاية ١٢٤ ، والنشر ١ / ٢٠٣ ..

[الإدغَامُ الشَّاذُّ]

وَمِنْ شُذُوذِ مُدْغَمٍ عَلْماءِ ... مِلْعِبْءِ بِأَلحَارِثِ مِنْهُ جَائِي

يُرِيدُ وَمِن شُذُوذِ الإدغَامِ حَذْفٌ حَصَلَ لِتَعَذُّرِ مُدغَمٍ (١) .

قَولُهُم : عَلْمَاءِ " الأَصْلُ " عَلَى الْمَاءِ " فَحُذِفَتِ الألفُ لِسكُونِهَا وَسكُونِ لاَمِ التَّعْرِيفِ بَعْدَهَا ، فَالتقَى المِثْلاَنِ لاَمُ " عَلَى " وَلاَمُ التَّعْرِيفِ الَّتِي في " الْمَاءِ "(٢) ٢٥٠ / أ وَالإدْغَامُ مُتَعذِّرٌ ؛ لسكُونِ الثَّانِي إذَا صَارَ اللّفْظُ عَلَلْمَاءِ " (٣) ، فَاسْتَثْقَلُوا اجْتِمَاعَ المثلَيْنِ ، فَحذَفُوا الحرْفَ المتحَرِّكَ وَهُوَ لاَمُ " عَلَى " حَذْفاً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَما قَالُوا : " مَسْتُ ، وَظَلْتُ ، " وَأَحَسْتُ " (٤) في " مَسِسْتُ وَظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ " فَحذَفُوا الحرْفَ الأَوّلَ ، وَإِن كَانَ مُتحَرّكاً ، عَلَى غَيرِ قِيَاسٍ ، كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ المِثْلَيْنِ . وَلاَ يَفْعلُونَ ذَلِكَ في قَولِهم : " عَلَى النَّهْرِ ، وَعَلَى السَّاقِيَةِ " ـ أَعْنِي إِذَا أَدْغَمْتَ لاَمَ التَّعرِيفِ فِيمَا بَعْدَهَا ـ لِئَلاَّ يَجْمَعُوا بَيْنَ إِعْلاَلَيْنِ ، وَهُمَا إِعْلاَلُ الإدغَامِ ، وَإِعْلاَلُ الحَذْفِ لَكِن يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِيمَا يَظهَرُ فِيهِ لامُ التَّعريف إِذَا اجْتَمَعَ المِثْلاَنِ أَوِ المتقَارِبَانِ (٥) .

---

(١) ومدغم فيه ، كما في شرح ابن لاقواس ١٣٧٨ ، فهو إذاً ليس من الإدغام ، وإنما هو حذف على غير قياس تخفيفاً .

وانظر ابن يعيش ١٠/١٥٥ .

(٢) في الأصل " الفاء " تحريف .

(٣) في النسختين " علماء " ، والمثبت من ابن يعيش ١٠/١٥٥ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٨٢ ، والتتمة في التصريف ١٧٣ .

(٥) انظر الكتاب ٤/٤٨٤ .

وَلاَمُ التَّعرِيفِ تُدغَمُ في ثلاثةَ عَشَرَ حَرْفاً مِنْ حروفِ طَرَفِ اللّسَانِ ، وَهِيَ " التَّـاءُ ، والثَّـاءُ ، وَالّدالُ ، وَالذّالُ ، وَالرَّاءُ (١) ، وَالزَّاي ، وَالسِّينُ ، وَالشِّينُ ، وَالصّـادُ ، وَالضّـادُ ، وَالطّاءُ ، وَالظّاءُ ، وَالنّونُ " (٢) ، وَعِلّةُ ذَلِكَ مُقَاربتُهَا لِهذه الحروفِ ؛ فَإِنَّ جَمِيعَهَا مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ اللّسانِ إلاَّ " الضَّادَ " ، وَ " الشَّينَ " ، لكنَّ التَّفشّيَ الذي في " الشّينِ " وَالانتشَارَ يقرِّبُهـاَ من طَرَفِ اللّسـانِ ، وَكَذلِكَ " الضَّادُ " اسْتطالتْ لرَخَاوتِها حَتَّى طَالَتْ (إِلَى) (٣) طَرَفِ اللّسانِ ، وَمَا عَدَا هَذِهِ الحرُوفَ يَظْهَرُ مَعَهُ " اللاَّمُ " ، وَلاَ يُدْغَمُ فيهِ ، فَإِذَا جَاءَ مَعَ لاَمِ التَّعْرِيفِ مُمَاثِلٌ لَهُ أَوْ مُتقارِبٌ مَع الحروفِ الَّتي يَظْهَرُ مَعها حُذِفَ ذَلِكَ المِثْلُ أَوِ المتقارِبُ حَذْفاً عَلَى غَيرِ قِياسٍ ، قَالَ الشاعِرُ :

فَمَا سُبِقَ ٱلْقَيْسِيُّ مِنْ سوُءِ سِيرَةٍ   وَلَكِنَ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ (٤) خَالِدِ (٥)

يُرِيُد " عَلَى الْمَاءِ " ، فَحُذِفَ كَمَا مَرّ ، ويُروى هَذَا البيتُ :

فَمَا غُلِبَ القَيْسِيُّ من ضَعَفِ قُوّةٍ (٥) .

قولُهُ : " مِلْعبْءِ " يُرِيُد "مِنَ الْعبْءِ " ، فَاجْتَمعَ المتقارَبانِ ، وهُمَا نُونُ " مِنْ " وَلاَمُ التَّعْرِيفِ ، وَتَعَذَّرَ الْإِدغَامُ في اللّامِ لِسكُونِهَا ، فَحَذفُوا النُّونَ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّـاكِنَيْنِ ، وَهُوَ خِـلاَفُ الأَصْلِ ؛ لإِمْكَانِ (٦) التَّحْرِيكِ ، وَوَجْهُهُ تَشْبِيهُ النُّونِ السّاكِنَةِ بحروُفِ المدّ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْغُنَّةِ .

---

(١) في الأصل " الواو " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٤٥٧/٤ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ .

(٣) مكانه في الأصل بياض .

(٤) في الأصل " عرة " تحريف .

(٥) نسب أبو عمرو هذا البيت إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه (طبع بيروت) ، وهو من شواهد المقتضب ٣٨٦/١ ، والكامل ٣٩٩/٣ ، وابن يعيش ١٥٥/١٠ ، وابن الشجري ٤/٢ .

(٦) في النسختين " بإمكان " ، والصواب ما أثبت .

قَولُهُ : " بِلَحارث " يُرِيُد " بَنِي الحَارثِ " فَحذفُوا الياءَ ؛ لسكُونِهَا وسكُونِ لاَمِ المعْرفَةِ ، فاجْتَمعَ النُّونُ ولاَمُ التَّعريفِ وَهُمَا مُتَقاربَانِ ، وَالإدْغَامُ مُمْتَنِعٌ ؛ لِسكُونِ الثَّانِي ، فَكَرِهُو اجْتِماعَ المتَقارِبَيْنِ ، كَمَا كَرِهُوا اجْتِماعَ المِثْلَيْنِ ، فحَذفُوا النُّونَ ، وَهِيَ مُتَحرِّكَةٌ عَلَى غَيرِ القِيَاس ، وَلاَ يُفْعَلُ ذلكَ مَعَ شُذُوذِهِ إلاَّ مَعَ " اللاَّمِ " وَحْدَهَا إِذَا لَمْ تُدغَمْ فِيمَا بَعْدَهَا . فَلاَ تقُولُ في " بَنِي النَّجارِ : بِنجَارِ " ؛ لأنَّ لامَ المعرفَةِ صَارَتْ نُوناً ، وَأُدغِمَت في النُّونِ بَعْدَهَا ، فلوْ حُذِفَ [1] النُّونُ لَجمَعُوا بَينَ إعْلاَلَيْن ، حَذْفُ الأوّلِ ، وَإدْغَامُ الثَّانِي ، وَلَيْسَ كَذلِكَ " بِلْعَنْبَرِ " إذا لَيْسَ فيهِ إلاَّ إعْلالٌ وَاحِدٌ ، وَهُمْ لاَ يَجْمَعُونَ بَيْنَ إعْلاَلَينِ في القَلْبِ ، فَمَا ظَنُّكَ بالحذْفِ الَّذي يَزولُ مَعُه الحرْفُ بِالْكُلّيّةِ !

(فَإن قِيلَ)[2] : الإعْلاَلاَنِ لاَ يَجْتَمعَانِ ـ غَالِباً ـ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَأمَّا في الكَلِمَتينِ فَلِمَ لاَ يَجُوزُ ؟

فَأَقُولُ : إنَّما جَازَ مِثْلُ ذَلكَ في المضَافِ وَالمضَافِ إليهِ ـ وهُمَا كَالْكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ ـ لأنَّ الثانِيَ بِمَنْزلةِ الجُزْءِ من الأوّلِ ، أمَّا في المضَافِ فَالثَّاني يَتنزَّلُ مِنْهُ مَنزِلَةَ التَّنْوينِ .

وَأمَّا فِي قَوْلِهم [3] : " مِلْعِبِءِ " فَالْجَارُ وَالمجرُورُ ـ أَيضًا ـ كجُزْءٍ وَاحِدٍ ، فَاعْرِفْهُ .

---

(١) في (ف) " حذفت " .

(٢) في النسختين « فأقول » والصواب ما أثبت .

(٣) (ف) " وأما قولهم " .

[الضَّرُورَاتُ الشِّعْرِيَة]

وَفِي اضْطِرَارِ الشِّعْرِ جَازَ صَرْفُ ... مَا ليسَ مَصْرُوفاً وَجَازَ الحَذْفُ

حَذْفُ الحروفِ وَانْحِذَافُ الْحَرَكَهْ ... كَمَا أَتَتْ سَوَاكِنٌ مُحرّكَهْ

الشِّعْرُ ، مَوْزُونٌ بِأَفَاعِيلَ مَحْصورَةٍ فِي عَدَدٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الحُرُوفِ وَالحَركَاتِ وَالسّكُونِ ، فَيَخْرُجُ بالزِّيادَةِ أَوْ بالنُّقْصَانِ عن ذلك الوَزْنِ المقصُودِ ، فَالنَّاظمُ لَهُ غيرُ مُختَارٍ في جَميعِ أَحْوالهِ بَلْ يَضْطَرُّ إلى زِيَادةٍ في اللَّفْظِ أَوْ نُقْصانٍ أَوْ غيرِ ذَلِكَ .

وَحَصَرُوا (١) ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ في سَبْعَةِ أَبْوابٍ (٢) ، أَحَدُهَا : الزِّيَادةُ .

الثَّاني : النُّقْصانُ . الثَّالِثُ : التَّقديمُ وَالتَّأخِيرُ ، الرَّابعُ : الإبْدَالُ .

الخامِسُ : تَغْيِيرُ الأعْرَابِ عَن وَجْهِهِ ، السَّادِسُ : تَذْكِيرُ المؤنَّثِ . السَّابعُ : تأْنيثُ المذكَّرِ .

وَلاَ يَجُوزُ فيه رَفْعُ مَجْرُورٍ وَلاَ جَرُّ مرفُوعٍ ، وَلاَ غيرُ ذلك مِمّا يُعَدُّ المُتَكَلِّمُ به لاَحِناً ، أَمَّا صَرْفُ مَا لاَ ينصَرِفُ فَمِن بَابِ الزِّيادة ؛ لأَنَّ فيهِ زيادَةَ حَرْفٍ ، وَهُوَ

---

(١) في الأصل حصروا بدون واو العطف .

(٢) انظر : ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ٣٤ .

التَّنوينُ ، فَإذَا اضطرّ الشّاعِرُ كَانَ له مُرَاجَعةُ الأَصْلِ ؛ لأنَّ الأصْلَ في الأسمَاءِ الصَّرْفُ ؛ لأنَّها نَوْعٌ واحِدٌ ، والصَّرفُ ثابتٌ لبعْضِها بحقّ الاسميّةِ فَوَجَبَ أن يَثْبُتَ للبَاقِي ؛ لأنَّ ما جَازَ عَلَى بعْضِ أَفْرَادِ النّوعِ جَازَ على الجَميعِ ، أوْ قِيَاساً للبَعْضِ عَلَى البَعْضِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ سِيبَوَيْه (١) : لأنها أَسْماءٌ كَمَا أنَّها أَسْماءٌ .

قَوْلُهُ" جَازَ صَرْفُ ما لَيْسَ مَصْرُوفاً " لَيْسَ عَلى إطْلاقِه ؛ فَإنَّ مَا آخِرُهُ أَلِفُ التَّأنيثِ المقْصُورَةُ(٢) لاَ يَجُوزُ صَرفُهُ بالاتّفَاقِ ؛ لأنَّ التَّنْوِينَ يُسْقِطُ أَلِفَ التَّأْنيثِ فَلاَ تَحْصُلُ زِيادَةٌ في الوَزْنِ ، وَفِي " أَفْعَلَ " [خِلاَفٌ] (٣) ، ومَا عَدا ذَلِكَ يَجُوزُ صَرفُهُ للضّرُورَةِ ، حُكِيَ عن الأخفَشِ أَنَّ مَن العرَبِ مَن يَصْرِفُ جَمِيعَ الأسمَاءِ المعربَةِ الّتِي يمنعُهَا غَيرُهُمُ الصَّرفَ .

وَأَمَّا الزّيَادةُ فَعلَى أَرْبَعة (٤) أَضْرُبٍ :

أحدُهَا : زِيَادَةُ حَرْفٍ فَصَاعداً كزيادَةِ حُرُوفِ المدِّ الّتِي في القَوَافِي للإطْلاَقِ ، وَكَقَوْلِهم : « الصَّيَاريفُ ، وَالدَّراهِيم » (٥) .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٦/١ ، وضرورة الشعر ٣٣ .

(٢) في الأصل " المقصور " .

(٣) إضافة يوجبها المقام وبها يلتئم الكلام ، قال ابن القواس : ١٣٨١ : « وقسم فيه خلاف ، وهو (أفعل منك) فالبصرى يجيز صرفه ، لإفادة زيادة التنوين قيام الوزن ، ومنعه الكوفيّ : للزوم " منك " . وانظر : ضرورة الشعر ٤١ .

(٤) في (ف) " ثلاثة " تحريف .

(٥) هاتان الكلمتان من بيت للفرزدق ، وهو بتمامه : =

وَثانيهَا : زيادُة الحَركَةِ كتَصْحيح المعتلِّ ، قَالَ الشّاعرُ :

لاَ بَارَك اللَّهُ فِي الغَوَانِي هَلْ (١)

بتحْرِيكِ اليَاءِ ، وَهُوَ ـ أَيضاً ـ مُراجَعةُ الأصْلِ .

الثَّالثُ : إِظْهَارُ مُدْغَمٍ كَقَوْلِ الشّاعرِ :

إنّي أجوُدُ لأقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا (٢)

وَهُوَ رَاجعٌ إِلَى زيادَةِ الحَرَكَةِ ، لكن حركةٌ مُقدَّرة .

[الرَّابِعُ : قَطْعُ] (٣) أَلفِ الوَصْلِ كقَولِ الشّاعرِ :

= تنفى يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

وهو في ديوان ٥٧٠ (الصاوي) ، والكتاب ١ /٢٨ ، وضرورة الشعر ٧٣ حيث زيد الياء فيهما لإقامة الوزن .

(١) هذا صدر بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وعجزه :

يُصْبِحْنَ إلا لهنَّ مطلب .

ينظر : ديوان ٣ برواية " في الغوانى فما " ، وعليه فلا ضرورة .

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٤ ، والكامل ٤/٤٥ ، والمنصف ٢/٦٧ ، وابن يعيش ١٠/١٠١ ، وضرورة الشعر ٥٩ .

(٢) هذا عز بيت لقعنب بن أم صاحب ، وصدره :

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خُلقي

انظر : الكتاب ١/٢٩ ، والمنصف ١/٢٣٩ ، ٢/٦٩ ، وضرورة الشعر ٥٨ حيث أراد " ضنّوا " فأظهر التضعيف ضرورة ، وسيذكره الشارح .

(٣) سقط في الأصل .

لانسبَ اليومَ ولا خُلّةٌ   إتّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)

لأنَّ تَنْوِينَ " خُلّة " يدلُّ على وَصْلِهَا بِمَا بَعْدَهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الآخرِ :

إذَا جَاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌّ فَإنّه   بِبَثٍّ وَتَشْيِيعٍ (٢) الحَدِيثِ قَمِينُ(٣)

الثَّانِي : الحَذْفُ في قَوْلِهِ " حَذْفُ الحروفِ وَانْحِذَافُ الحرَكَهْ " ، وَهُوَ عَلَى ثلاثة أَضْرُبٍ :

أَحدُها : حَذفُ حَرْفٍ فَصَاعداً كَقولِ لَبِيد :

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ (٤)

أرَادَ " المَنَازِلَ " فَحذَفَ حَرْفَينِ ، وَكَقَولِ علقمة :

مُفَدَّمٌ بِسَبَا الكَتَّانِ مَلْثُومُ (٥)

---

(١) البيت لأنس بن العباس السلمي .

انظر : الكتاب ٢/٢٨٥ ، ٣٠٨ ، والكامل ٣/٧٥ ، وابن يعيش ٩/١٣٨ ، وضرائر الشعر ٥٤ حيث قطع الشاعر ألف " اتَّسَعَ " وهي ألف وصل ضرورة .

(٢) في (ف) " تضييع " وهي رواية في البيت .

(٣) سبق تخريجه ينظر ٢/٥٤٩ .

وقد اضطر الشاعر إلى قطع همزة الوصل في " الاثنين " .

(٤) هذا صدر بيت للبيد ، وعجزه :

وتقادمت بالحُبْس فالسّوبَانِ

ينظر : ديوان ١٣٨ (الكويت) وضرورة الشعر ٨٨ ، والعيني ٤/٢٤٦ .

(٥) هذا عجز بيت لعلقمه الفحل ، وصدره :

كأنّ إبريقهم ظبيٌ على شرف .

وانظر : ديوانه ٧٠ ، وشرح المفضليات للبتريزي ٣/١٣٤٤ ، وضرورة الشعر ٨٩ ، والمنتخب من غرب كلام العرب لكراع النمل ٢/٧١١ ، قال كراع : "أراد بسبائب ، واحدتها سبيبة ، وهي الثياب الرقاق " .

أَراد " بِسَبَائِبَ " فَحَذَفَ حَرْفَيْنِ .

وَأَمَّا حَذْفُ وَاحدٍ فَكقول الشَّاعِرِ :

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِن وُرْقِ الحَمِى [(١)]

أَرَادَ " الْحَمَامَ " فحذَفَ المِيمَ ، وَأَبْدَلَ مِنَ الألفِ ياءً [(٢)] .

وَقِيلَ : حَذَفَ (الألفَ)[(٣)] فَبقِيَ " الحَمَمَ " فَأبْدلَ من أَحَدِ حَرْفَي التَّضعيفِ [ياءً][(٤)] كَمَا قَالُوا : " قَصَّيْتُ أَظْفاري " وَالأَصْلُ " قَصَّصْتُ " .

وَقِيلَ : أرَادَ " الحَميّ " ـ بتشْديد اليَاءِ ـ بِمَعْنى " المَحْمِي " [(٥)] فَهُوَ " فَعِيلٌ " بِمَعنى " مَفْعُولٍ " .

وَكَيْفَمَا قدَّرُوه فَفِيهِ حَذْفُ حَرْفٍ ؛ لأنَّ فِيهِ عَلَى هذا القَولِ حَذْفَ إحْدى اليَاءَينِ .

وَأَبْعَدُ مِنْ هَذَا الاكْتِفَاءُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ من الكَلِمَةِ وَحَذْفُ جَمِيعِ حُروفِها، وَمِنهُ قَولُ الشَّاعِرِ :

بِالخَيرِ خَيْراتٍ وَإن شرّاً فَا

وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إلاَّ أَنْ تَا [(٦)] .

---

(١) سبق تخريجه في ٦٩٥/١ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ٤٥٩/٣ .

(٣) في الأصل " اللام " تحريف .

(٤) اضافة يوجبها السياق ، وهي في الأصول في النحو ٤٥٩/٣ .

(٥) في (ف) " الحمى " تحريف .

(٦) نسب هذان البيتان في نوادر أبي زيد الأنصاري ١٢٦ إلى لقيم بن أوس يجيب بهما امرأته ، وفي العمدة ٢١٣/١ عن نوادر أبي زيد أن القائل نعيم بن أوس يخاطب بهما امرأته ، يقول الدكتور / رمضان عبدالتواب بحاشية ضرورة الشعر ٩٠ : " فلعل أحد الاسمين تحريف عن الآخر ؛ وهما لحكيم بن معية التميمي في المحكم لابن سيده ١٩٣/٢ ، ونسبهما القرطبي ١٥٥/١ لمن سماه : " زهيراً " وانظر شرح أبيات سيبويه ٢٢٠/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٦٢/٤ .

أَرَادَ بِقَوله " فَا " فَأَفعَلْ " فَاكْتَفَى بالفَاءِ والهَمْزِ ، وَأَطْلَقهَا بألفٍ بَعْدَهَا ؛ لأنَّ الهَمْزَةَ مَفْتُوحَةٌ . ٥١ أ

وَأَرَادَ بقَولِهِ : " إلاَّ أن تَا " إلاَّ أَن تَشَاءَ ، فاكْتَفَى بالتَّاءِ والهمَزْةِ ، وَأَطْلَقَ بِالْهَمْزةِ .

وَمِنَ ذَلِكَ (١) قَصرُ المدودِ ، وَالرُّمَّانِيّ يُجيزُ الحذْفَ في حُرُوفِ العِلّةِ .

الثَّاني : حَذْفُ الحَرْفِ وَالْحَركَةِ مَعًا كَقَولِ الرَّاجِزِ :

قَالتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنا سَوِيقاً (٢) .

فَحَذَفَ اليَاءَ وَكَسْرَةَ الرَّاءِ ، وَمِثْلُهُ قولُ الآخرِ :

لَوْ أَنَّ قَومِي حِينَ أَدْعُوهُم حَمَلْ عَلَى الْجِبالِ [الصُّمِّ] (٣) لارْفَضَّ الجَبَلْ (٤)

أَرَادَ " حَمَلُوا " فحذفَ وَاوَ الضَّمِيرِ ، وَأَسْكَنَ اللاَّمَ ، وَقِيلَ : أرادَ(٥) : لَوْ أَنَّ جَمْعَ (٦) قَوْمِي ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَوَحَّدَ الضَّمِيرَ حَمْلاً على لَفْظِ المحْذُوفِ .

وَأَمَّا حَذْفُ الحركَةِ فمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

---

(١) أي : ومن الحذف ، وانظر ضرورة الشعر ٩٢ ، وضرائر الشعر ١١٦ .

(٢) قائله العذافر الكندي كما في نوادر أبي زيد ٣٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢٥/٤ ، وانظر : ضرورة الشعر ١٢٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ورد هذان البيتان في ضرورة الشعر ١١٢ ، وابن يعيش ٨٠/٩ بغير نسبة .

(٥) قبل قوله " أراد " في الأصل كلمة " لو " والواجب إسقاطها .

(٦) في النسختين " جميع " ، وهو تحريف ، وانظر ضرورة الشعر ١١٢ حيث أفاد منه النيلي دون عزو .

أُوْطَنْتُ وَطْناً لَمْ يكُنْ مِن وَطَنِي(١)

وَكَقَولِ الشَّاعِرِ :

ثُمَّ انْصَرَفتْ وَهِي مِنّي عَلَى بَالِ (٢)

فَحَذفَ حَرَكَةَ اليَاءِ من " هِيَ " ، وَمِنهُ قَولُ الآخَرِ :

وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المئزَرِ (٣)

فَحَذَفَ ضمَّةَ النُّونِ مِنْ " هَنِكِ "، شَبَّهَ ضَمَّةَ الإِعْرابِ بِضمّةِ " عَضُدٍ " ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلى قُوّةِ اتّصالِ الضمّيرِ المجْرورِ بجَارّهِ ، وَمِنْهُ قَولُ امْرِىءِ القَيْسِ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مَسْتَحْقِبٍ (٤)

وَقيلَ : أمَـرَ نَفْسَـهُ ثُمَّ حَذفَ " اللَّامَ " ضَرُورَةً ، وَقَدْ قُرِئَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ ﴾ (٥) بإسْكَانِ " الرَّاءِ " اسْتِثْقالاً للجَمْعِ بَينَ ثَلاثِ ضَمَّاتٍ مُتَوالِيَةٍ .

قَولُه :

كَما أَتَتْ سَواكِنٌ مُحَرّكَهْ

---

(١) هذا البيت من أرجوزة لرؤبة يمدح فيها بلال بن أبي بردة الأشعري ، وروايته :

أوطنت أرضاً لم تكن من وطني .

ينظر : ديوانه ١٦٣ ، والمخصص ٥/١١٩ حيث حذف الراجز حركة (الطاء) للضرورة .

(٢) لم أعثر على قائله ولا تتمته .

(٣) هذا عجز بيت للأقيشر الأسدي ، وصدره :

رُحتِ وفي رجليك ما فيهما .

انظر : الكتاب ٤/٢٠٣ ، وضرورة الشعر ١٢٠ ، والعيني ٤/٥١٦ .

(٤) انظر : ديوانه ١٢٢ ، ورواية البيت فيه :

فاليوم أسقى غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

وانظر : ضرورة الشعر ١١٩ ، وضرائر الشعر ٩٤ .

(٥) سورة البقرة ٦٧ ، وهي قراءة أبي عمرو .

انظر : ا لبحر المحيط ١/٢٤٩ .

يَقولُ : كَما زَادوُا الحركَةَ ، مِثالُ زِيادَةِ الْحَركَةِ فِيمَا أَصْلُه السُّكونُ قَولُ رؤْبة :

مُشْتَبِهِ الأعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقْ (١)

أَرَادَ " الْخَفْقَ " بِسُكُونِ الوَسَطِ ، وَمِنهُ قَولُ زُهَيرٍ :

فَلَمْ يُنْظَرْ بهِ الْحَشَكُ (٢) .

بِفَتْحِ الشّينِ ، وَالأَصْلُ " الحَشْكُ " ، وَهُوَ : امْتِلاَءُ الضَّرْعِ (٣) .

وَالفَصْلُ والْقَلْبُ وَقَصْرُ مَا يُمَدّْ وَشَدُّ مَا خَفَّ وَفَكُّ مَا يُشَدّْ

الفَصْلُ : رَاجِعٌ إِلَى التَّأْخِيرِ(٤) ؛ لأنَّه إِذَا فُصِلَ بينَ المضَافِ وَالمضَافِ إِليهِ فَقَدْ تَأَخَّرَ المضَافُ إِليهِ عَن مَحَلّهِ الَّذي يَسْتَحِقُّهُ ، وَالفَصْلُ يَقعُ في الكَلاَمِ على ضُرُوبٍ :

أَحَدُهَا : الفصْلُ بينَ المضَافِ والمضَافِ إليهِ بالظّرفِ كَمَا فَصَلُوا بهِ بَيْنَ " إِنَّ " وَاسْمِهَا ، فَمِن ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

كما خُطَّ الكتَابُ بكفِّ يوماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يَزِيلُ (٥)

---

(١) انظرر : ديوانه ١٠٤ ، وقبله :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

وهو في الكتاب ٢١٠/٤ ، وضرورة الشعر ٥٣ .

(٣) هذا بعض بيت لزهير ، وهو بتمامه :

كما استغاث بسيءٍ فَزُّغيطلةٍ خلف العيون فلم ينظر به الْحَشَكُ

انظر : ديوانه ١٧٧ (بشرح ثعلب) ، وضرورة الشعر ٥٤ ، واللسان في (حشك) .

الفز : ولد البقرة ، الغيطلة : الشجر الملتف .

(٣) جاء في اللسان (حشك) : " شدة الدّرة في الضرع ، وقيل : سرعة تجمع اللبن فيه .

(٤) في بقية الشروح التي بين يدي أن الفصل راجع إلى التقديم والتأخير . انظر ابن القواس ١٣٨٨ .

(٥) قاله أبو حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع توفى سنة بضع وثمانين ، وهو في الكتاب ١٧٩/١ ، وضرورة الشعر ١٧٩ ، والعيني ٤٧٠/٣ ، والخزانة ٤١٩/٤ ، والإنصاف ٤٣٢ المسألة (٦٠) .

فجرَّ " يَهُوديًّا " بإضَافةِ " كفّ " إليه، وَفصلَ بينَهُ وبَينَ المضَافِ بالظّرفِ وَهُوَ " يَوْماً " ؛ لأجْلِ الضَّرُورةِ ، ولاَ يُجيزُ البَصْريُّون هَذا الفصْلَ إلاَّ في الظّرُوفِ(١) . فَأمَّا الفَصْلُ بغَيْرِ الظرّفِ فَهُوَ قَبيحٌ جداً ، إلاَّ أنَّهم قَدْ أَنشَدُوا :

تَمرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقدْ شَفَتْ   غَلاَئِلَ عَبْدَ القَيسِ مِنهَا صُدُرِهَا(٢)

أَرَادَ : وَقَدْ شَفَتْ عَبْدُ القَيسِ مِنْها غَلاَئِلَ صُدُورِهَا ؛ فَـ " صدُورُهَا " مَجْرورٌ بإضَافةِ " غَلاَئِلَ " إليهِ ، وَقَدْ فصَلَ بينَهُ وبَينَ المضافِ بغَيرِ الظّرفِ ، وَهُوَ " عَبْدُ القَيسِ " الذي هُوَ فَاعِلُ " شَفَتْ " .

وَقَدْ جاءَ الفصْلُ بَينَ الفعْلِ وَفاعله قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ـ   أَسِنّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ ولاَ عُزْلِ(٣)

فَـ " أَسِنَّةُ " فَاعِلُ " أَدْرَكَتْنِي " وَقَدْ فَصَلَ بينَهُما بالمبتدأِ وَالخَبَرِ ، وَقَدْ جَاءَ بَيْنَ الصلّةِ وَالمَوْصُولِ كَقولِ الآخَرِ .

ذَاكَ الذِيَ ـ وَأَبِيكَ ـ يَقْتُلُ مَالِكاً   وَالْحَقُّ يَدْفعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ(٤)

---

(١) ينظر : ضرورة الشعر ١٨٠ ، والإنصاف ٤٢٧ المسألة (٦٠) .

(٢) قيل إن هذا البيت مصنوع ، وقي : إن قائله مجهول .
وهو في ضرورة الشعر ١٨١ ، والإنصاف ٤٢٨ ، والخزانة ٤/٤١٣ ، وجاء في الأصل " سرورها " بدل « صدورها » تحريف .

(٣) ينسب هذا البيت إلى جويرية بن زيد ، وقيل : جويرية بن بدر ، وقيل : حويرثة ، وقيل : لرجل من بني دارم .
انظر : النقائض ١/٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، وشرح أبيات المغنى ٦/١٨٣ ، وشرح شواهد المغنى ٨٠٧ .
وهو في الحلبيات ١٤٦ ، وسر الصناعة ١/١٤٠ ، والأمالي الشجرية ١/٢١٥ ،
والعزل : جمع أعزل ، وهو الذي لا رمح معه .

(٤) هذا البيت من مقطوعة لجرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوى والفرزدق ، ويريد بمالك قبيلة مالك بن حنظلة من تميم . ينظر : ديوان جرير ٥٨٠ (نعمان طه) ، والخصائص ١/٢٣٦ ، والمسائل الحلبيات ١٤٤ ، وشرح شواهد المغنى ٨١٧ ، واللسان (تره) .
والرواية في المصادر السابقة " يعرف مالك " .

أرادَ : ذاكَ الَّذي يَقْتُلُ مالكاً وأَبيكَ، ففَصلَ بالقَسَمِ بَينَ الصلّةِ والموصُول ، وحَسَّنَ ذلك كَونُ القَسَمِ مؤكّداً ومُقوّياً لَهُ ، وَمن الفَصلِ بَينَ الفِعْلِ والفاعلِ قولُ الفرزْدَقِ :

هَيْهاتَ قَدْ سَفِهتْ أُمَيَّةُ رَأْيَها وَاسْتَجْهَلَتْ حُلَماؤُها سُفَهاؤُها

حَرْبٌ جَرتْ مَا بَيْنَهم بتَشَاجرٍ قَــدْ كفَّرَتْ آبَاؤُهَا أبْنَاؤُهَا (١) ٢٥١ / ب

قيلَ : إنَّ " حلَماءها "رَفعَهُ علَى البدَلِ منْ " أُميّةَ " ، وَ "سُفَهاؤُهَا " فَاعِلُ " استجْهلتْ " فَفَصلَ بِـ " حلَمائِها " الّذي هُوَ بَدلٌ منْ " أُميّة " بَينَ "استجهلت" وَفَاعِلِه ، وَ " أَبْناؤُهَا " في البَيْتِ الثّاني مَرفُوعٌ بـ " تشاجُرٍ " ؛ لأنَّهُ مَصْدرٌ ، وَ " آباؤُهَا " فاعِلُ " كَفَّرَتْ " ، ومَعْنَى " كَفَّرْت " : تَغَطّتْ بالسّلاحِ ، فَفَصلَ بالفِعْلِ وَالفَاعلِ بَيْنَ المصْدَرِ وَفاعِلِه .

وَأمَّا المُبَرّدُ (٢) فَيتحَاشَى منْ قُبحِ الفصْلِ فَيَجعلُ الكَلامَ تامًّا عِنْدَ قولِه " فَاسْتَجْهَلَتْ " ويَجْعَلُ " حُلماؤُها " مبتدأً ، وسُفَهاؤُهَا " خبرُهُ : أَيْ : حُلماؤُها بِمنْزلةِ سُفَهائِهَا كَمَا تقولُ : " زَيدٌ عَمْروٌ شِدَّةً (٣) ، وَأَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفةَ فِقْهاً " وَكَذلكَ يَسْتَأْنِفُ في البَيْتِ الثّاني ، أَيْ : آباؤُها مِثْلُ أَبْنائِهَا في لُبْسِ السّلاحِ .

وَمنَ الفصْلِ أيضًا الفَصْلُ بَينَ الصِّفَةِ وَالموصُوفِ كَقولِ الفرزْدَقِ :

---

(١) البيتان للفرزدق في ضرورة الشعر ١٨٧ ، واللسان (كفر) ، وشرح ابن القواس ١٣٨٩ ، وضرائر الشعر ٢١٤ ، ولم أجدهما في ديوانه (طبع بيروت) .

(٢) لم أعثر على رأى المبرد في كتبه التي بين يدي ، وقد نسب هذا الرأي بحاشية ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٠ ـ زيادة في إحدى النسخ ـ إلى أبي العباس ثعلب ، ورأى المبرد في ضرورة الشعر ١٩١ دون عزو ، وكذا في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٥ .

(٣) في الأصل « أسد » »

وَمَامِثْلُهُ في النَّاسِ إلاَّمُمَلَّكاً أَبوُ أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يقارِبُهْ (١)

يَمْدَحُ في هَذَا(٢) البَيت إبْراهِيمَ بنَ إسْمَاعِيلَ (٣)، وَهُوَ خَالُ هِشَام بْنِ عَبدالمَلك ، وَأَبُو أُمّ هشَامٍ : أَبُو إبْرَاهِيمَ . فَقَوْلُهُ " وَمَا مِثْلُهُ " يُرِيد : ومَا مِثْلُ إبْرَاهِيمَ الْمَمْدُوح " حَيٌّ يُقَارِبُهُ " أي : أَحدٌ يُشبِهُهُ ، إلاَّ مُمَلَّكاً يعنى إلاَّ خَلِيفَةً . " أَبُو أُمّه " يَعني أَبَا أُمِّ الخَلِيفَةِ " أَبُوهُ " يَعْنِي أَبَا الْمَمْدُوح ، فالهَاءُ في " أبو أُمّه " عائدةٌ عَلَى " الْمُمَلَّك " وَهُوَ هشامُ بنُ عَبد الملك ، والهَاءُ فى " أَبُوهُ " عائدةٌ إلى " إبْراهِيمَ " فَفِي هَذا البيْتِ ثلاَثةُ فُصُولٍ :

أَحَدُهَا : الفصلُ بيَن الصّفةِ وَالموصُوفِ ، فالموصُوفُ " « حَيٌّ » وَالصّفةُ " يُقارِبُه " وَفرّقَ بينَهُمَا بقوله : [أَبُوهُ(٤)] ، وَهُوَ خَبَرُ " أَبوُ أُمّه" ، وَالمبْتَدأُ - الذّى هُوَ " أَبُو أُمّه(٥) ، وَخَبُرُه - الَّذى هُوَ أَبُوُه - فى مَوْضِعِ نَعْتٍ للْمُمَلَّكِ ، وَفَصَلَ بينَهُما بقوله " حيّ " ، وَهُوَ خَبَرُ " مِثْلُه " وَالاسْتِثْناءُ هُنا مُقَدَّمٌ ، لأَنَّ التّقْدِيرَ : وَمامِثْلُه فى النَّاسِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ إلاَّ مُمَلّكاً ، وَترتِيبُ اللَّفظِ مَعَ تقْديم الاسْتثناءِ أَن يُقالَ: وَمَا مِثلُهُ فى النّاسِ إلاَّ مُمَلّكاً (٦) أَبُو أُمّه أَبُوهُ حيٌّ يقارِبُه " ، وَمَعَ عَدمِ التّقديمُ " وَمَا مِثْلُهُ في النّاسِ حَيٌّ يقارِبُهُ إلاَّ مملّكاً أَبوُ أُمّه أَبُوهُ " (٧) .

---

(١) انظر : ديوانه ١٠٨ (الصاوى) والكامل ٢٨/١ ، وضرورة الشعر ١٨٦، والعمدة ٧٨/٢، ودلائل الاعجاز ٨٣،وضرائر الشعر ٢١٣

(٢) (ف) " بهذا "

(٣) فى ضرورة الشعر ١٨٦ " مدح إبراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومى ، خال هشام بن عبدالملك "

(٤) إضافة يوجبها المقام ، وهى فى ضرورة الشعر ١٨٧.

(٥) فى الأصل " أمه " تحريف .

(٦) فى الأصل " مملك " بالرفع .

(٧) انظر ضرورة الشعر ١٨٦ ـ ١٨٧ .

قَولُهُ : " وَالقَلْبُ " يُرِيد : قَلْبَ المعْنَى ، وَالفَرْقُ بَينَ القَلْبِ ، وَالتَّقديمِ وَالتَّأخيرِ أَنَّ القلْبَ يكُوُن فى المعْنَى ، وَالتَّقديمُ وِالتَّأخِيرُ يكُونَانِ[1] فى اللّفْظِ ، قَالَ الأخْطَلُ :

مِثْلُ القَنَافذِ هَدَّاجُونَ قدْ بلغتْ نجرَانُ أو بلَغَتْ سَوْآتهم هَجَرُ [2]

وَالمعْنَى : بلَغتْ سَوْآتُهمْ هَجَرَ ؛ لأنَّ السَّوْآتِ هِيَ الموصُوفةُ بالانتِقَالِ ، وَمِنْه قولُهُ تعَالَى : ﴿ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ ﴾ [3] ، وإنَّما العُصْبَةُ تنُوءُ بالمفَاتِيح ،[4] وَليْسَ (بقَلْبٍ عِنْدَ الفَرَّاءِ [5]) لأنّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ أَنَّ المفاتِيحَ تُثْقِلُ العُصْبَةَ وَتُميلُهُم بِثِقَلِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الآخر :

شَمْأَلُ هَبّ أَمْ شمُولُ فَأذهَلَ طِيبَ مَسْرَاهُ العُقُولُ [6]

وَالْمَعْنَى: فَأَذْهَلَ طِيبُ مَسْرَاهُ العُقُولَ ؛ لأنّ العُقُولَ هِيَ الّتِي تُوصَفُ بالذُّهُولِ ، وَمِنْهُ قولُ امْرِئِ القَيْسِ :

---

(١) فى الأصل " يكون" .

(٢) انظر : شعر الأخطل ٢٠٩/١ (صنعة السكرى) برواية :

على العيارات هدَّاجون قد بلغت نجرانَ أو حُدّثت سوآتهم هجر

وروى فى الأصل " قد علمت " بدل " قد بلغت "

والبيت فى مجاز القرآن ١١٠/٢، وتأويل مشكل القرآن ١٤٩ ، وضرورة الشعر ١٧٣ ، وضرائر الشعر٢٦٨ ، وشرح شواهد المغنى ٣٢٨ .

(٣) سورة القصص ٧٦

(٤) انظر مجاز القرآن ١١٠/٢ ، وتفسير القرطبى ٣١٢/١٣ .

(٥) فى الأصل " يقلب عند القراءة " تحريف ، وانظر معانى القرآن للفراء ٣١٠/٢ .

(٦) لم اعثر على قائل هذا البيت ، وصدره غير مستقيم عروضيا .

كَمَا زلّتِ الصَّفْواءُ بالمتَنَزّلِ (١)

وَالْمُتُنزّلُ : هُوَ الَّذِى يَزِلُّ .

قولُهُ " وَقَصْرُ مَايُمدّ " يدخُلُ فى قِسْمِ النُّقْصَانِ فَيجُوزُ للّشاعرِ إذا اضطرّ قَصْرُ المَمدُودِ دُونَ العَكْسِ ؛ لِأنَّ قَصْرَ المدُودِ رُجُوعُ إلى الأصْلِ ، وَلاَيَجُوزُ له أَن يَمُدَّ المقصوُرَ كَمَا لاَيجُوزُ لَه تَرْكُ صَرْفِ مَا ينصَرِفُ (٢) ، لأنّ ذَلِكَ خرُوجُ عن الأصْلِ لارجُوعُ إِلَيْه (٣) ، قَالَ الشّاعِرُ :

لاَبُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ الـسَّفَرْ (٤)

وَمِثْلُهُ قَولُ الآخَرِ :

يَمُرُّوُنَ بالدَّهنَا خِفافاً عِيَابُهم (٥)

/ يُريدُ بالدَّهْناءِ ، فَقَصَرَ . ٢٥٢ أ

---

(١) هذا عجز بيت ، وصدره :

كُمَيْتٌ يزلّ اللِّبْدُ عن حَالِ مَتْنِه

وهو فى ديوانه ٢٠ ، والصحاح واللسَانَ فى (صفا) ، والخزانة ٢٤٢/٣ .

الصفواء : الصخرة الملساء . المتنزل : النازل عليها .

(٢) فى (ف) " مالاينصرف " تحريف .

(٣) فى الأصل "له"

(٤) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وبعده : وإن تحنى كُلُّ عود وَدَبَرْ

انظر : ضـرورة الشعـر ٩٢ ، والمقصور والممدود للفراء ٤٥ ، والمقـصور والممدود لابن ولاد ٦٥ ، ١٥١ ، والعينى ٥١١/٤ .

(٥) هذا صدر بيت لأعشى همدان ، وقد تقدم تخريجه في ٦١٣/٢ .

قـولُه " وَشَـدُّ مـاخَفّ " هُـوَ راجعٌ إلى الزّيادةِ ؛ لأنَّ تَشْـديدَ الحـرْفِ إنَّمـا يكُونُ بزيادَةِ حَرفٍ آخرَ مثْلِه علَيْه كَقولِ الآخر :

بِبَازلٍ وَجْنَاَءَ أَوْ عَيْهَلِّ . (١)

وَقَوْلُهُ :

خَوارِجاً من لَغَطِ الْقَسْطَلِّ (٢)

وَوَجْـهُه : أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَن يُضَـعِّفُ آخِـرَ الكَلِمَـةِ ؛ ليدُلّ بِالتَّشـديدِ علَى التَّحْـريكِ فى الوصْلِ ، ثُم أَجْرَى الْوَصْلَ مُـجْرَى الوقْفِ فَـشَدّدَ مَعَ التَّـحْريك ، وَعَكْسُ هَذا تَخْفيفُ الحَرْفِ المشددِ، وَهُوَ رَاجعٌ إلَى الحذْفِ كَقول الشَّاعرِ :

لاَيَدَّعي القومُ أنّي أفرْ (٣)

يرُيدُ : أفرُّ ، فَخُفّفَ بحذْفِ " الرَّاء " الثَّانيَة (٤).

قولُهُ : "وَفكُّ مَايشدّ " أَقُولُ : إنهّ رَاجعٌ إِلَى زيادَةِ الحـرَكَةِ المقَدَّرةِ فَيدخُلُ فى قَـوْلِهِ : « كَـمَـا أَتَت سـواكنُ مُـحَرّكهْ » وَيَحْـتَـملُ أَن يُريدَ بقَـوله : " سَـوَاكِنِ

---

(١) هذا البيت منسوب الى منظور بن مرثد الأسدى .

انظر : الكتـاب ١٧٠/٤ ، وشـرح أبيـاته للسيـرافى ٣٧٦/٢ ، ومـجـالس ثعلب ٥٣٥ ، وضـرائر الشعر ٣٢ ، ٥١ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٤٦-٢٥١ .

(٢) لم أقف على قائل هذا البيت صراحةً ، ولعله من الأرجوزة المنسوبة الى منظور السابق بدليل قول الشارح : " وقوله"

وهو فى ضرورة الشعر ٤٩ ضمن أرجوزة نسب بعضـها إلى أبى الخضر اليربوعى ، أما هذا البيت فلم ينص على قائله .

(٣) هذا عجز بيت لأمرئ القيس ، وصدره :

لاوأبيك أبنة العامرىّ

انظر : ديوانه ١٥٤ ، وضرورة الشعر ٧٩ ، وبهامشه مصادر أخرى .

(٤) انظر سبب التخفيف فى ضرورة الشعر ٨٠ ، وضرائر الشعر ١٣٣ .

مُحَرّكَهْ " أَنَّها سَواكنُ في أَصْلِ البِنَاءِ ، فَلاَ يدخُلُ فيه هَذَا ، وَيُرِيدُ بهِ فَكَّ الحَرْفِ المدغَمِ بإظْهَارِه مَنْطُوقاً بهِ عَلَى انفراده كَقول الشّاعِرِ :

مَهْلاً أَعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خُلقِي   أَنّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإِن ضَننُوا (١)

يُرِيدُ : "ضَنُّوا" فَفَكَّ الإدْغَامَ للضَّرُورَةِ ، ولَمْ يدْخُلْ (فيمَا ذكرَهُ(٢))

منَ الضَّرُورَاتِ [إلاَّ] (٣) الزّيادَةُ ، وَالحَذْفُ ، وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأخيرُ .

الرَّابِعُ : البَدَلُ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُما : إِبْدَالُ حَرْفٍ بحَرْفٍ لاَيُبدَلُ مِثْلُهُ فِي الاخْتِيارِ(٤) كَإبْدَالهِمِ الثَّاءَ تَاءً (٥)، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القَليلُ من الرِّزْ   قِ وَلاَ يَنْفعُ الكَثيرُ الخَبيتُ (٦)

سَأَلَ الخَليلُ [الأَصْمَعِيَّ](٧) فَقَالَ : لِمَ قَالَ :الخَـبِيتُ ؟ فـقَالَ :هَـذهِ لُغَتُهُ ، فَقَاَلَ له : فَـهَلاَّ قَالَ : الكثيرُ ؟ بالتَّاءِ المعجَمَةِ منْ أَعْلَى بنُقْتَطَتينِ ، فَأَمْسَكَ ، وقَبلَهُ:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إذَامَا   قَرَّبُوهَا مَنْشُورةً وَدُعِيتُ (٨)

---

(١) سبق تخريجه انظر ٢/٦٦٤.

(٢) سقط في (ف) .

(٣) في الأصل " إلى " تحريف

(٤) انظر : ضرورة الشعر ١٣٣ .

(٥) نسب في ضرورة الشعر ١٥٤ إلى خيبر والنضير .

(٦) البيت للسموأل بن عادياء اليهودى
انظر : ديوانه ١٢ ، والاصمعيات ٨٦ ، وقواعد الشعر لثعلب ٧٠ ، وضرورة الشعر ١٥٤ ، والمخصص ٣/٩٥ .

(٧) تكملة يوجبها السياق ، وجاء في ضرورة الشعر ١٥٤ " يروى أن الخليل قال للأصمعي .." ، وإنظر المخصص ٣/٩٥.

(٨) انظر : ديوان السموأل ١٢ ، وعجزه فيه :
قيل اقرأ عنوانها وقريت
وكذا ضرورة الشعر ١٥٥ ، وضرائر الشعر ١٥٧.

وَالثَّانى: [إِبْدَالُ][(١)] اسْم باسْمٍ ، قَالَ الشاعرُ :

فِيهِ الرِّمَاحُ وَفيهِ كُلُّ سابغةٍ   بيضَاءَ مُحْكَمَةٍ من نَسْجِ سَلَّامِ[(٢)]

يُرِيدُ : " سُلَيْمَانَ " ، وَيُرِيدُ بسُليمانَ : سليمانَ بن داود [عليهما السَّلامُ] لأنّ " سُلَيْمانَ" وَسَلاَّماً يَرْجِعَانِ فى الاشْتِقَاقِ إلى أَصْلٍ وَاحدٍ وهُو " السّلاَمَة"، وَقَالَ الآخرُ،

وَالشَّيْخُ عُثْمَانُ أَبوُ عَفّانْ [(٣)]

يُرِيدُ " ابنَ عفّانَ " [(٤)] ، وقَالَ الآخرُ :

مِثْلُ النَّصَارَى قَتَلُوا المَسِيحَا [(٥)]

وَإنّما قَتَلهُ اليهودُ [(٦)] ، وَيَحْتَمِلُ أنَ يَكُونَ المرادُ أَنَّ النصَّارَى حكَموُا بقتلِه.

الخامِسُ : تَغْيير الإعْرَابِ عَن وَجْهِهِ كقول الشّاعر :

سَأَتْرُكُ منزلي لبني تميمٍ   وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحاَ [(٧)]

الوجْهُ : الرَّفْعُ بالعطْفِ علَى " أَلْحَقُ " لَكِن لمّا كَانتِ الرَّاحةُ مَطْمُوعاً [(٨)]

---

(١) إضافة يلتئم بها الكلام ، وهى فى ضرورة الشعر ١٤٤.

(٢) هذا البيت للحطيئة . ينظر : ديوانه ١٢٨ ، وعجزه فيه :

جدلاء مبهمة من صنع سلاَّم

وهو فى ضرورة الشعر ١٤٤ ، والمعرب ١٩١ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٢

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت

وهو فى ضرورة الشعر ١٤٦ ، وجمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٢٧٠، وضرائر الشعر ٢٤٦ بلا نسبة .

(٤) فى ضرورة الشعر ١٤٦ ، وضرائر ٢٤٦ :كنى الشاعر عثمان بأبى عفان على وجه الغلط ، لأن اسم ابيه " عفان " ، وإنما كنيته أبو عمرو ".

(٥) البيت فى ضرورة الشعر ١٤٦ ، وتأويل مشكل القرآن ١٥٥ بلانسبة .

(٦) على ماقالت اليهود والنصارى ،وقد أكذبهم الله تعالى . انظر ضرورة الشعر ١٤٦ ، وضرائر الشعر ٢٤٦ ، والآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٧)البيت للمغيرة بن حبناء التميمى

انظر : ضرورة الشعر ١٩٥ ، وشرح شواهد المغنى ١٦٩ ، والعينى ٣٩٠/٤ وشعره جمع الدكتور نورى القيسي . بمجلة المورد م ١٠ ، ع ٣ ،٤ ص ١٨٦ .

(٨) فى الأصل " مطموع " تحريف .

فِيهاَ وَمَرجُوّةً ، وَهِيَ مُتَوقّفةٌ على اللّحاقِ بالحجَازِ صَارَ اللُّحُوق - أَيْضاً - مَرْجُوًّا ؛ ؛ لِأنَّ المرجُوَّ إِذَا تَوقَّفَ حصُولُه على شَيْءٍ كَانَ ذلكَ الشَّيْءُ مَرجُوًّا، فكَانَ فى الكلامِ مَعْنى الطَّمَعِ تَقْدِيراً لاَ لفْظًا ، أَي : لَعلّي أَلْحَقُ بالحجَاز فَأَستريحَا .

السادسُ : تَذْكِيرُ المؤنّثِ ، وَهُوَ أَقْيَسُ من تَأْنيثِ المذكّرِ ؛ لأنّه ردٌّ إِلَى الأصْلِ كقول الشاعر

وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (١)

يُرِيدُ بالأرضِ : المكَانَ وَالموضعَ ، ومِنهُ قَوْلُ الآخَرِ :

فَإِنَّ الحَوادثَ أَوْدَي بهَا (٢)

يُرِيدُ : الحدَثَانَ ، وَمِنهُ قَوْلُ الأخر :

وَالْعَيْنُ بالإثْمِد الحَارِيِّ مَكْحُولُ (٣).

عَلَى تَأْوِيلِ " الطَّرْفِ "(٤) ، وكَذَلكَ ما أَشْبَهَهُ ممَّا لَهُ اسْمَانِ مُتَرَادِفَانِ ، أَحَدُهما : مؤنّثٌ ، وَالآخرُ : مُذَكَّرٌ .

السَّابعُ : تَأْنيثُ المذكَّرِ (كَقَولهم (٥)) : " جَاءَتْهُ كِتَابي " عَلَى تَأْوِيلِ " الصَّحِيفَةِ " ، وكَقَوله :

---

(١) هذا عجز بيت نسب إلى عامر بن جوين الطائى ، وصدره : فلامزنة ودقت ودقها .

انظر : الكتاب ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمقرب ٣٠٣/١ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٠ ، وضرورة الشعر ٢١٠

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ، وصدره : فإن تعهدينى ولي لِمَّةٌ

انظر : ديوانه ١٧١ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٦١ ، وضرورة الشعر ٢١١ ، والإنصاف ٧٦٤ ، والتكملة ٩٠ .

(٣) هذا عجز بيت لطفيل الغنوى ، وصدره

إذْهِيَ أحوى من الرِّبْعَيِّ حاجبُهُ

انظر : ديوانه ٤٩ ، والكتاب ٤٦/٢ ، وضرورة الشعر ٢١٢ ، والتكملة ٨٨ ، وضرلئر الشعر ٢٧٧ ،ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٢ ، ابن يعش ١٨/١٠، والإنصاف ٧٧٥ .

(٤) وقال ابن الإنبارى فى الإنصاف ٧٧٦ : " لَم يقل مكحولة " لأن العين فى المعنى عضو " .

(٥) فى النسختين " قولهم " والصواب ما أثبت ، وانظر الخصاص ٤١٦ ، وشرح ابن القواس ١٣٩٧ حيث جاء فيه " وأماتأنيث المذكر فضعيف ، لأنه رد أصل إلى فرع» وفيه " إلى فعلٍ" تحريف .

.... وكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إذَا [هِيَ] عَرَّدَتْ إقْدَامُهاَ (١)

فَأَلْحق تاءَ التَّأنيثِ الفعْلَ ، لِأَنَّهُ علَى تَأْويلِ " التَّقْدِمَةِ " ،

وَأَمَّا قولُ الآخر :

كَماَ شَرِقَتْ (٢) صَدْرُ القَناَةِ من الدَّمِ (٣).

وَقَوْلُ الآخر :

تَوَاضَعَتْ سُوُر المْدِينَةِ (٤)

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾(٥)

---

(١) هذا بعض بيت للبيد العامرى ، وهو بتمامة :

فمضى وقدمها ، وكانت عادة ؞ منه إذا هى عَرَّدت إقْدَامُهاَ

انظر : ديوانه ٣٠٦ ، والأنصاف ٧٧٢ ، وضرائر الشعر ٢٧٣ ، والخصائص ٢/٤١٥ .

فمضى أى : الحمار ، وقدم الأتان ، عردت : حادت عن الطريق ، قال شارح الديوان : " وعند النحويين جدل حول تأنيث الفعل " كانت" مع أن اسمها – وهو " إقدامها " – مذكر ، فقال الكوفيون : توهم فأنث لمجاورة المؤنث " عادة" للفعل ، وقال غيرهم : بل أَنَّثَ لأنه بنى الكلام " وكانت عادة تقدمتها " ، و" التقدمة" مؤنث ، غير أن القافيه اضطرته إلى استعمال " إقدام " بدلاً منها " وانظر سر الصناعة ١/١٣ ، والخصائص ٢/٤١٥ وضرائر الشعر ٢٧٣.

(٢) فى (ف) " أشرقت " تحريف .

(٣) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ، وصدره:

وتشرقُ بالقول الذى قد اذعته

انظر ديوانه ١٢٣ ، وقد تقدم في ١ / ٧٠١ .

(٤) هذا بعض بيت لجرير ، وهو بتمامة :

لمّا أتى خبر الزبير تواضعت سُورُ المدينة والجبال الخشّعُ

انظر : ديوانه ٩١٣، والكتاب ١ / ٥٢ ، والخصائص ٢ / ٤١٨ .

(٥) سورة يوسف ١٠ ، فيمن قرأها بالتاء بنقطتين من فوق ،وهى قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبى رجاء .

انظر : البحر المحيط ٥/٢٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٦ ، والقراءات الشاذة للقاضى ٥٤

فَقَدْ قَالُوا : أُنِّثَ المضَافُ ؛ لتأنيثِ المضَاف إِلَيه ، فَاكْتَسى الأوَّلُ من الثَّانِي التَّأْنيثَ كَمَا يَكْتَسِي التَّعْريفَ إذَا كَانَ(١) مَعْرِفَةً ، أَوِ البِنَاءَ فى بَعْضِ الصُّوَرِ(٢) ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إطْلاَقِه فَلاَ يُقَالُ : " قَامَتْ غُلاَمُ هِنْدٍ " بَلْ يُشْتَرطُ أَنْ يكونَ الأَوَّلُ مِن الثَّانِي كَصَدْرِ القَنَاةِ ؛ فَإِنَّه مِنَ القَنَاةِ ، وَسُورُ المَدِينَةِ مِنْهَا، وَبَعْضُ السَّيَّارةِ مِنْهُمْ ، أَوْ يَصْدُقُ علَى الأوَّلِ اسمُ الثَّانِي كَبَعْضِ السَّيارةِ ، فإنّه يَصْدَقُ عَلَيهِ لفْظُ السَّيَّارَةِ. وَبِالجُمْلَةِ : فَكُلُّ مَوْضعٍ يَصِحُّ فيهِ حَذْفُ المضَافِ وَنِسْبَةُ الفِعْلِ إلَى المضَافِ إليهِ ، وَالمعْنَى لَا يَتغَيَّرُ ، فَإِنّهُ يَجُوزُ فيهِ تَأْنيثُ المَضافِ [لتأنيثِ المضَافِ(٣)] إِلَيْهِ ، فَإِنَّه يَصِحُّ : شَرِقَتِ القَنَاةُ ، وَالْتَقَطَتْهُ السَّيارَةُ ، وَلذلك امْتَنَعَ قامَتْ غُلامُ هِنْدٍ ، لِأَنَّ فِعْلَ الغُلامِ لَايصِحّ إسْنادُهُ إِلَى هِنْدٍ ، إِذْ لَايصِحُّ أَن يُقالَ : قَامتْ هِندٌ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ قَامَ غُلاَمُ هِنْدٍ (٤).

• تَحْوِيه أشْعَارُهُم المرويَّهْ   هَذا تَمَامُ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّهْ .
• نَظَمَهَا يَحيى بنُ مُعط المغربِى   تَذْكِرَةً وَجيزَةً لِلْمُغْرِبِ .
• وَفْقَ مُرَادِ المنتهى وَالنَّشْأهْ   فى الْخَمْسِ وَالتِّسْعِينَ وَالخمْسِ المَائَهْ(٥).
• وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهِ أعْتَصِمُ   ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ أُسَلِّمُ .

" تَحْوِيه " : أَيْ : تَجْمَعُهُ ، أَيْ : تَحْوِي أَشْعَارُهُم الإضْطِرَارَ المتَنَوِّعَ إلى الأَنْواعِ السَّبْعَةِ(٦) .

---

(١) (ف) " كانت" .

(٢) انظر ٧٠٢/١ فيما مضى .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر : مغنى اللبيب ٦٦٦ – ٦٦٧، ٧٠٢/١ فيما تقدم .

(٥) (ف) " الخمسمائة "

(٦) انظر ٦٦٢/٢ فيما تقدم .

المرويَّة " : المنقولَةُ عنهمُ المسنَدةُ إليهم . وتَمامُ الشَّيءِ (١). كَمَالُهُ وَانتهاؤه (٢). وَالدُّرَّةُ : اللّؤلؤةُ النّفيسةُ (٣) الثّمينَةُ .

الأَلفيَّةُ : نِسبَةٌ إلى الألْف ، وَهُوَ عَدَدُ الأرجُوزَةِ ، وَعَدَدُ هذه الأرجُوزةِ فى التّحقِيقِ أَلْفَانِ (٤)؛ لأنَّ مَشْطُورَ الرَّجَزِ كُلُّ مِصْرَاعٍ منه يُعَدُّ بَيتاً ذَهَبَ شَطْرهُ ، أَيْ : نِصفُهُ ، وَفِي نَعْتِ الدُّرَّةِ بقوله " الألفيّة" تَخْيِيلٌ لقولهم : دُرَّةٌ نَفِيسةٌ قِيمتُها أَلْفُ ، وتَصرِيحُ بكَمِّيتِهَا ، أَيْ : بكمِيّةِ الأرجُوزَةِ .

قَولُه : " نَظَمَها" أي : أَلَّفَها فى نِظَامٍ ، وَجَمعَهَا فيهِ ، وحَذَفَ التّنوينَ من " مُعْطٍ " ؛ لالتقاء السّاكِنَين.

وَالتَّذكِرةُ : مَا يُذْكَرُ بهِ الشَّيءُ ، لِئَلايُنْسَى(٥) .

وَجيزَة : قَصِيرة قليلة الألفَاظِ كثيرةُ المعَاني .

المُعْرِبُ : المُفصِحُ (٦) بما يَعْلَمُ المُبَيِّنُ لِما فِي نَفْسِهِ ،

وَالْوفْقُ : الملائِمُ لِلْمُرادِ .

وَالنّشَأَةُ : جَمْعُ(٧) نَاشِيءٍ ، وَهُوَ القَرِيبُ العهْدِ بالشُّرُوعِ فى العِلْمِ .

---

(١) فى الأصل " عدد تمام الشئ ...".

(٢) فى الأصل " واشتهارة" .

(٣) غير واضح فى الأصل .

(٤) فى الأصل "ألفين "

(٥) وفى الشرح المجهول " وكذلك هى هذه الدرة فانّها مذكرة للعارف بها معظم أصول هذا الفن "

(٦) فى النسختين " الفصيح " والصواب ما أثبت ، وفى شرح ابن القواس ١٣٩٩ " المعرب : المبين لما فى نفسه ، المفصح عنه" ، وفى شرح الشريشى جـ٢ لوحة ٢٨٩ " المعرب : من طلب العربية ، وقصد تعلمها من قولهم : أنجد ، وأعرق أى : طلب نجداً والعراق وقصدهما " ، وفى الشرح المجهول " والمعرب" : المتكلم بلغة العرب ".

(٧) غير واضح فى الأصل .

وَيُوجَدُ فى كَثِيرٍ من النُّسَخِ " وَالْخَمْسمائةِ" بتعريـف " الخمس "وَتَنْكِير " المائةِ "(١) ، وَهُوَ قَبِيحٌ من جِهَةِ إِضَافةِ المعْرِفَةِ إلى النَّكِرَةِ ، وَقَدْ حَكَى الأَخْفَشُ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْهُم(١) : النِّصْـفُ دِرْهَـمٍ ، والثُّلْثُ دِرْهَمٍ ، وَالرُّبْعُ دِرْهَمٍ ، فى كِتَابِ " المسَائِلِ الكَبِيرِ (٢)"

تَمَّ شرحُ الألفيَّةِ بِحَمْدِ اللّهِ تعَالَى وَحُسْنِ تَوْفِيقهِ عَلَى يدِ الفَقِيرَ إِلَى اللَّه تَعَالَى عليّ بن أحمد بن (؟)(٣) ، نَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْحَمْدُ للَّهِ وَحْدَهَ وَصَلّى اللَّهُ عَلَىَ سَيِدِنَا مُحَمدٍ النّبيّ وَآلهِ وسَلَّم تَسْليماً كَثِيراً .

نَجَزَ فى أواخرِ ربيع الأوَّلِ من سنة ثمَانٍ وسبعمائة .(٤)

---

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " الكبيرة"

(٣) كلمة غير واضحه فى الأصل تقرب من كلمتى " المرينى أو المريتى " . والله أعلم .

(٤) وجاء فى خاتمة (ف) مايلى :

" تم الكتاب والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله الطيبين الطاهرين وسلَّم وكَّرم وفضَّل ومَّجد وزاد وأنعم ، والحمد لله وحده . فى سنة ٩٩٧ (هـ) قد فرغ من كتابته على يدى أفقر عباد الله وأحقرهم عند الله العبد نعمت الله بن حمزة العميدى الحسينى النجفى ، وذلك لأجل المولى الأعظم صاحب الأخلاق المرضيه والأيادى الحاتمية أعلم العلماء المتبحرين وأفضل الفضلاء المتقدمين من نسل خير المرسلين سلالة آل طه وياسين سيدنا ومولانا ومقتدانا وغاية رجائنا سيدنا السيد محمد أفندى القاضى بالبغداد والمشهدين الشريفين والمفتى بالعراقين المنوّرين . وذلك فى شهر صفر ختم بالخير والظفر من شهور سنة سبعة وتسعين وتسمائة من الهجرة النبوية على واضعه ألف ألف صلاة وألف ألف تحيه وذلك فى مشهد أمير المؤمنين علّي رابع الخلفاء رضى الله تعالى عنهم اجمعين آمين يارب العالمين ، والحمد لله وحده".

قال محققه : قد فرغت من نسخ هذا السفر العظيم وتحقيقه والتعليق عليه في صبيحة يوم الثلاثاء ١٤١٨/١٠/١٣هـ من هجرة سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم إلى يوم الدين ، وكتبه أضعف عباد الله وأفقرهم إلى عفوه ورحمته : محسن بن سالم العميري الهذلي بمكة المشرفة حماها الله وحرسها ، وزادها أمناً وتشريفاً .

مسرد الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ ملة إبراهيم ﴾	١٣٥	٤٥٧/١
﴿ قولوا آمنا بالله وما أنزل ... صبغة الله ﴾	١٣٦، ١٣٧، ١٣٨	٥٦٤/١، ٤٥٧
﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطًا ﴾	١٤٣	٦٧٦/١
﴿ ولئن أتيت الذين أوتو الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ﴾	١٤٥	٢٠٠/١
﴿ وجهة ﴾	١٤٨	٥٠٣/٢
﴿ رحمة ﴾	١٥٧	٥٠٣/٢
﴿ وتصريف الرياح ﴾	١٦٤	٥٥٣/١
﴿ فعدة من أيام أخر ﴾	١٨٤	٣٥٠/١
﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾	١٨٧	٢٨٥/١
﴿ ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾	١٩٥	٢٩٩/١، ١٠٢/٢
﴿ التهلكة ﴾	١٩٥	٥٠٣/٢، ٥٠٤
﴿ عشرة كاملة ﴾	١٩٦	٧٢٣/٢، ٥٠٣/٢
﴿ نعمة ﴾	٢١١	٥٠٣/٢
﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾	٢١٩	٦٤٣/١
﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾	٢٢١	٧٨٩/١
﴿ درجة ﴾	٢٢٨	٥٠٣/٢
﴿ ثلاثة قروء﴾	٢٢٨	٢٥٦/١
﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾	٢٣٣	٢٠٩/١، ٧٢/٢
﴿ فإذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم مالم تكونوا تعلمون ﴾	٢٣٩	٥١٩/١

الجزء والصفحة	رقمها	الآيـــــــــة
		سورة الجن
١ / ١٩٨	١٣	﴿ فمن يؤمن بربه فلايخاف بخسًا ولا رهقًا ﴾
٢ / ٥٢	١٩	﴿ كادوا يكونون عليه لبدا ﴾
٢ / ٨٠	٢٣	﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نارجهنم ﴾
		سورة المزمل
١ / ٥٥١	٢	﴿ قم الليل ﴾
١ /٦٨١ ، ٦٨٢	١٥،١٦	﴿كمـا أرسلنا إلى فـرعـون رسـولاً فـعـصى فرعون الرسول ﴾
٢ / ٧٢ ، ٢٠٩	٢٠	﴿علم أن سيكون ﴾
		سورة المدثر
١ / ٦٠٨	١	﴿ يا أيها المدثر ﴾
١ / ٣٦٢	٣٥	﴿ إنها لإحدى الكبر ﴾
١ / ٤٢٠	٢٨،٢٩	﴿ لاتبقى ولاتذر لواحة للبشر ﴾
١ / ٢٩٦	٣٢	﴿كلاوالقمر ﴾
		سورة القيامة
١ / ٤١٧	٢٩	﴿ والتفت الساق بالساق ﴾
		سورة الإنسان
١ / ٣٠١	١	﴿هل أتى على الإنسان﴾
١ / ٣٢٨	١٠	﴿ يوما عبوسًا قمطريرًا ﴾
١ / ٧٥٣	٢٤	﴿ ولاتطع منهم آثمًا أو كفورًا ﴾

الآيـــــــة	رقمها	الجزء والصفحة
سورة الإخلاص		
﴿ قل هو الله أحد ﴾	١	١/٣٨٣، ٥٩٤، ٧٩٩
﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾	٤	٢ / ٢٨

* * *

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية

- اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وترحمت وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم . ١/٥٩٩

- من أشراط الساعة . ١/٨٣١

- الناس هالكون إلاّ العالمون ، والعالمون هالكون إلاّ العاملون ، والعاملون هالكون إلاّ المخلصون . ١/٥٣٠

- يامعشر الشباب من استطاع [منكم] الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم . ١/١٨١

* * *

٣ ـ فهرس الأمثال والحكم والأقوال المأثورة

* * *

٤- فهرس الأشعار والأرجاز

أ- الشعر

(أ)

(ب)

ولخم ملوك الناس يجبى إليه	إذا قال منهم قائل ذهو واجب	٦٠٧/١
أتهجر ليلى للفراق حبيبها	وما كان نفسًا بالفراق تطيب	٥١٠/١
وما مثله في الناس إلا مملكًا	أبو أمه حي أبوه يقاربهْ	٦٧٢/٢
كذاك أدبت حتى صار من أدبي	أني وجدت ملاك الشيمة الأدب	٤٣٠/١
اردد حمارك لا يرتع بروضتنا	إذن يرد وقيد العير مكروب	٢١٣/٢
إلا من هوى ليلى وتركي	زيارتها فإني لا أتوب	٥٢٥/١
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نشب	٤١٨/١
إذا كنت ربًا للقلوص فلا تدع	رفيقك يمشي خلفها غير راكب	٤٩٥/١
فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيرًا في عراض المواكب	٣٠٩/٢
سراة بني أبي بكر تسامى	على كان المسومة العراب	١٥/٢
يمرون بالدهنا خفافًا عيابهم	ويخرجن من دارين بجر الحقائب	٦١٣/٢ ، ٦٧٤
قديديمة التجريب والحلم إنني	أرى غفلات العيش قبل التجارب	٤٢٥/٢
كليني لهم يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكب	٢٣٥/٢
وكمتًا مدماة كأن متونها	جرى فوقها واستشعرت لوْن مذهب	٦٠٢/١
أولئك أولى من يهود بمدحة	إذا أنت يومًا قلتها لم تؤنب	٣٧٩/١
لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد ولم تسق دعد في العلب	٣٧٠/١
فلما دخلناها أضفنا ظهورنا	إلى كل حاري جديد مشطب	٦٨٩/١
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب	٧٧٠/١
ولم أقل مثلك أعني به	سواك يا فردًا بلا مشبه	٢٨٨/١

فإما تريني ولي لمة	فإن الحوادث أودى بها	٢٥٣/١
		٦٧٨/٢
ليس الفتى كل الفتى	إلا الفتى في أدبه	٧٠٨/١

(ت)

يا أيها الراكب المزجي مطيته	سائل بني أسد ما هذه الصوت	١٥٧/١
ينفع الطيب القليل من الرزْ	قِ ولا ينفع الكثير الخبيت	
ليت شعري وأشعرن إذا ما	قربوها منشورة ودعيت	٦٧٦/٢
فإن الماء ماء أبي وجدي	وبئري ذو حفرت وذو طويت	٦٤٣/١
		٧١٤،
فلو أن الأطبا كانُ حولي	وكان مع الأطباء الشفاة	١٦٩/١
ربما أوفيت في علم	ترفعن ثوبي شمالات	٢٥٤/١
		٣١٠ ،
أبلغ أمير المؤمنيـ	ـن أخا الرسول إذا أتيتا	
إن العراق وأهله	عنق إليك فهيت هيتا	٣٢٠/٢
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة	ورجل رمى فيها الزمان فشلت	٤١٥/٢
تكبو وراءك يا بن أحمد قرح	ليست قوائمهنّ من آلاتها	٤٢٥/٢
حنت نوار ولات هنا حنت	وبدا الذي كانت نوار أجنت	٤٥/٢
ألا إن قتلي الطف من آل هاشم	أذلت رقاب المسلمين فذلت	٦٩٣/١
أري عيني ما لم ترأياه	كلانا عالم بالترهات	٥٩٧/٢

(جـ)

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا	تجد حطبًا جزلاً ونارًا تأججا	٧٨٤/١
أومت بعينيها من الهودج	لو لاك هذا العام لم أحجج	٢٧٠/١

(ح)

سأترك منزلي لبني تميم	وألحق بالحجاز فأستريحا	٦٧٧/٢
يا ليت زوجك في الوغى	متقلداً سيفًا ورمحا	٤١٠/٢
وأحب ذا الوجهين وجهًا في الندى	ندبًا ووجهًا في الحروب وقاحا	٧٧٤/١
أبيت على مي كئيبًا وبعلها	على كالنقا من عالج يتبطح	٢٩١/١
إذا غير النأي المحبين لم يكد	رسيس الهوى من حب مية يبرح	٥٣/٢
من صد عن نيرانها	فأنا ابن قيس لا براح	٤٤/٢
يا بؤس للحرب التي	وضعت أراهط فاستراحوا	٩٣/٢
ألا رب من قلبي له الله ناصح	ومن قلبه لي في الظباء السوانح	٣٢٨/١
ألستم خير من ركب المطايا	وأندى العالمين بطون راح	٥١٣/١
يا لعطّافنا ويا لرياح	وأبي الحشرج الفتى النفاح	٢١٨/٢
أخو بيضات رائح متأوب	رفيق بمسح المنكبين سبوح	١٥٤/١
فتى ما ابن الأغر إذا شتونا	وحب الزاد في شهري قماح	٨٢٠/١
تغيرت البلاد ومن عليها	وقل بشاشة الوجه الصبيح	٦٩١/١

(د)

ألا بكر الناعي بخيري بني أسد	بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد	١٤/١
عاضها الله غلامًا بعدما	شابت الأصداغ والضرس نَقَدْ	٣١٢/٢

أن تقرآن على أسماء ويحكما	مني السلام وأن لا تشعرا أحدا	٢١٠/١ ٧٢/٢،
معاوي إننا بشر فأسجح	فلسنا بالجبال ولا الحديدا	٣٩/٢
تزود مثل زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيك زادا	١١٦/٢
فبت والهم تغشاني طوارقه	من خوف رحلة بين الظاعنين غدا	١٣١/٢
فما كعب بن مامة وابن سعدى	بأجود منك يا عمر الجوادا	٢٠٥/٢
دعاني من نجد فإن سنينه	لعبن بنا شيبًا وشيبننا مردًا	١٥٨/١
يديان بيضاوان عند محلم	قد تمنعانك أن تضام وتضهدا	١٣١/١
مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم	قال الذي سألوا أمسى لمعمودا	٦٠/٢
فقلت لا هائي فقالت براحة	ترى زعفرانًا في أسرتها وردا	١٦٦/٢
فقامت ترائيك مغدودنًا	إذا ما تنوء به آدها	٥٣٩/٢
على الحكم المأتي يومًا إذا قضى	قضيته أن لا يجور ويقصد	٢٣٣/١
أشلى سلوقية باتت وبات بها	بوحش إصمت في أصلابها أود	٥٧٩/١
فلا حسبًا فخرت به لتيم	ولا جدًا إذا ازدحم الجدود	٨٣٣/١ ٨٣٥،
أبني لبينى لستم بيد	إلا يدًا ليست لها عضد	٤١٧/٢
فإن تجمع أوتاد وأعمدة	وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا	٥٣/٢
يلومونني في حب ليلى عواذلي	ولكنني من حبها لعميد	٥٩/٢
ومن فعلاتي أنني حسن القرى	إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها	٢٠/٢
فإن تمس مهجور الفناء فربما	أقام به بعد الوفود وفود	٣٠٣/١

ولأرى فاعلاً في الناس يشبهه	ولا أحاشي من الأقوام من أحد	٥٤٢/١
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا	بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد	٨١٩/١
فما سبق القيسي من سوء سيرة	ولكن طفت علماء غرلة خالد	٦٦١/٢
أهل الخورنق والسدير وبارق	والقصر ذي الشرفات من سنداد	٥٨٧/٢
فلا والله لا يلقاه ناس	فتًى حتاك يابن أبي يزيد	٢٧٥/١
فآليت لا أنفك أحذو قصيدة	تكون وإياها بها مثلاً بعدي	٦٢٣/١
وقتيل مرة أثأرن فإنه	فرع وإن أخاكم لم يُقصد	٣٣٧/١
من النفر الرسول الله منهم	لهم دانت رقاب بني معد	٦٥٣/١
إليك أبيت اللعن كان	إلى الماجد القرم الجواد المحمد	٥٧٦/١
كلالهافكأنه لهق السراة كأنه	ما حاجبيه معين بسواد	٧٧٣/١
فعد عما ترى إذ لاارتجاع له	وأنم القتود على عيرانة أجد	١٣/١
لا تقذفني بركن لا كفاء له	ولو تأثفك الأعداء بالصفد	٢٩٢/١
إذا ماصنعت الزاد فالتمسي له	أكيلاً فإني لست آكله وحدي	١٣٧/٢
بالله ربك إن قتلت لمسلمًا	وجبت عليك عقوبة المتعمد	٦٨/٢
يمشي فلا تكلم البطحاء وطأته	كأنه ثمل يمشي على رود	١٦١/٢
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم	وزندك أثقب أزنادها	٣٤٤/٢

(ذ)

فيا حبذا برد أنيابها	إذا أظلم الليل واجلوذا	٥٣٩/٢

(ر)

شئز جنبي كأني مهدأ	جعل القين على الدف إبرْ	١٠٨/١

مـــا أقلت قـــدم ناعلهـــا	نعم الســارون في الأمـر المبـر	١١٤/٢
وقــد رابني قــولهــا يا هنا	ه ويحك ألحــقت شــراً بشــر	٢٣٩/٢
لا وأبيك ابنـة العـــامــــريّ	لا يدعي القـــوم أني أفـــر	٦٧٥/٢
تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما	وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر	٧٥٣/١
عن مــبـرقـــات بالبـرين وتبْــ	ـدو في الأكف اللامعات سُوُرْ	٣٥٥/٢
ونحن إذا قتلنا الأزد أزد شنوءة	فما شربوا بعد على لذة خمرا	٤٧٤/١
فهن أيام صدق قد عرفت بها	أيام واسط والأيام من هجــرا	٣٨١/١
حـراجيج مـا تنفك إلا مناخـة	على الخسف أو يرمي بها بلداً قفرا	٢٢/٢
فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه	إذا هـو بـالمجــد ارتدى وتـأزرا	٩٦/٢
أو راعيان لبعران لنا شردت	كي لا يحسان من بعراننا أثرا	٣١٣/٢
فــقلت له لا تبك عــينك إنما	نحـاول ملكًا أو نموت فنعـذرا	٢٣٩/١
أحل به الشـــيب أثقـــاله	وما اغتره الشيب إلا اغترارا	٣٢/٢
وأصـغر من ضـرب دار الملوك	يلوح على وجـهــه جـعــفـرا	٢٥٣/٢
أبوك حباب سارق الضيف برده	وجدي يا حجاج فارس شمرا	٥٧٩/١
أصـــاح أريك برقًــا هب وهنًا	كنار مجوس تستعر استعارا	٣٧٩/١
أبالأرجـيـر بابن اللؤم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور	٤٣٠/١
نرضى عن الله إن الناس قد علموا	أن لا يدانينا من خلقــه بشــر	٤٣٦/١
إن يقـتلوك فـإن قـتلك لم يكن	عـــاراً عليك ورب قـــتل عـــار	٢٦٥/١
إذا ابن أبي موسى بلالاً أتيته	فـقـام بفـأس بين وصليك جـازر	٢٩٨/٢
وقلن على الفردوس أول مشرب	أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره	٣١١/٢

ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر	١٣٨/٢
فإنك لا تبالي بعد حول	أظبيٌ كان أمك أم حمار	٢٥/٢
فأبت إلى فهم وكا كدت آئبا	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	١٨٠/١،
		٥١ ، ٤٧/٢
أفي الحق أني مغرم بك هائم	وأنك لا خل هواك ولا خمر	٧٦/٢
فبح باسم من تهوى ودعني من الكنى	فلا خير في اللذات من دونها ستر	٥٨٩/١
ويشكر تشكر من ضامها	ويشكر لله لا تشكر	٣٤٨/١
أتتني لسان لا أسر بها	من علو لا عجب ولا سخر	١٦/١
ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج حولهن المهار	٣١٠/١
إنا وجدنا بني خولات قاطبة	كساعد الضب لا طول ولاقصر	٧٧٥/١
يا لبكر أنشروا لي كليباً	يا لبكر أين أين الفرار	٧٢٠/١
لئن كان إياه لقد حال بيننا	عن العهد والإنسان قد يتغير	٦٢٣/١
ثم أضحوا كأنهم ورق جفَّ	فألوت به الصبا والدبور	٢٠/٢
فلا تسأليني واسألي عن خليقتي	إذا رد عافي القدر من يستعيرها	٤٠٩/٢
مثل القنافذ هداجون قد بلغت	نجران أو بلغت سوآتهم هجر	٦٧٣/٢
ولكن أجراً لو فعلت بهين	ولا ينكر المعروف في ذاك والأجر	٢٩٩/١
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	٣٦/٢
ولقد أعطفها كارهة	حين للنفس من الموت هرير	٧٣٩/١
من معشر عبدوا الصليب ضلالة	حاشاي إني مسلم معذور	٥٤٢/١
ومن أنتم إنا نسينا من أنتم	وريحكم من أي ريح الأعاصر	٥٩٠/١

(ض)

(ع)

ومـــا المال والأهلون إلا ودائع	ولا بد يومًـــا أن ترد الودائع	٥٤٦/١
لئن تك قد ضاقت علي بيوتكم	ليـــعلم ربي أن بيـــتي أوسع	٣٣٦/١
ولقـد تركت صبـيـة مرحـومـة	لم تدر مـا جـزع عليك فـتجـزع	٢٢٤/١
جزعت غداة البين لما تحملوا	وحق لمثلي يا بثـــينة يجـــزع	١٥٩/٢
لما أتى خبـر الزبيـر تواضـعت	ســور المدينة والجبـال الخـشّع	٦٧٩/٢
تذكرت أيامًا مضين من الصبا	فـهيـهات هيـهاتٍ إليك رجوعـها	٣١٧/٢
يعـثـرن في حـد الظبـاة كـأنما	كـسـيت برود بني يزيد الأذرع	٥٨٤/١
ومن لم يعـتـبط يهـرم ويسـأم	وتسلمـــه المنون إلى انقطا ع	٥٩٤/٢
أطـوف مـــــا أطوف ثـم آوي	إلى بيت قـــعـــيـــدته لكا ع	٢٣٩/٢
لا نسب اليـــــوم ولا خلة	اتسـع الخـــرق على الراقع	٦٦٥/٢
أراد لكيمـا أن يطيـر بقربتي	فـيـتـركـهـا شنًا ببـيـداء بلقع	٢١٦/١
لا تجـزعي إن منفسًـا هلكتـه	وإذا هلكت فـعند ذلك فـاجزعي	٨٣١/١

(ف)

لعمري لقد أحببتك الحب كله	وزدتك حبًـا لم يكن قط يعرف	٤٥٠/١
الحـافظو عـورة العـشـيـرة لا	يـأتيـــــهـم من ورائـهـم وكـف	١٣٢/٢
أقـاضـيـنا هـذا الذي أنت أهـله	غلطت ولا الثلثـان هذا ولا النصف	٧٨٥/١
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهيم تنقاد الصياريف	٦٦٣/٢
للبس عـبـــاءة وتقـــر عـــيني	أحب إلي من لبس الشـفـوف	٢١٩
كـفى بالنأي من أسـمـاء كـاف	وليس لحـبـهــا إذ طال شـــاف	٤٩٥/١

(ل)

ولي دونكم أهلون سيد عملس	وأرقط زهلول وعرفاء جيأل	١٥٠/١
أتنتهون ولن ينهى ذوو شطط	كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل	٢٩٠/١
وأنت ما أنت في غبراء مظلمة	إذا دعت ألليها الكاعب الفضل	٥٩٠/١
كم نالني منهم فضلاً على عدم	إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل	٢٨٣/٢
فقلت للركب لما أن علا بهم	من عن يمين الحبيا نظرة قبل	٣١٨/١
ولا أبيك خير منك إني	ليؤذيني التحمحم والصهيل	٧٧٤/١
أستغفر الله ذنبًا لست محصيه	رب العباد إليه الوجه والعمل	٤١٩/١
أملت خيرك هل تأتي مواعده	فاليوم قصر عن تلقائك الأمل	٤٦٩/١
شمأل هب أم شمول	فأذهل طيب مسراه العقول	٦٧٣/٢
إذا ما أتيت بني مالك	فسلم على أيهم أفضل	٦٤٤/١
ليت التحية لي فأقبلها	مكان يا جملاً حييت يا رجل	١٩٣/٢
إذ هي أحوى من الربعي حاجبه	والعين بالإثمد الحاري مكحول	٦٧٨/٢
كما خط الكتاب بكف يومًا	يهودي يقارب أو يزيل	٦٧٠/٢
إذا زل عنها السهم أنت كأنها	مرزاة ثكلى ترنّ وتعول	٤٢٨/٢
لمية موحشًا طلل	يلوح كأنه خلل	٤٩١/١
إذا لسعته النحل لم يرج لسعها	وحالفها في بيت نوب عوامل	٣/١
أريد لأنسى ذكرها فكأنما	تمثل لي ليلى بكل سبيل	٤٠٣/١
أنا الذائد الحامي الذمار وإنما	يدافع عن أحسابكم أنا أو مثلي	٤٠٧/١
وأهلة ود قد تبريت ودهم	وألبستهم في الحمد جهدي ونائلي	١٢١/١
أبت ذكر عودن أحشاء قلبه	خفوقًا ورفضات الهوى في المفاصل	١٤٩/١

(م)

قالت بنو عامر خالوا بني أسد	يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام	٤٨٨/١ ١٨٨/٢
فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام	١٥/٢
فيه الرماح وفيه كل سابغة	بيضاء محكمة من نسج سلام	٦٧٧/٢
أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً	فقد عرضت أحناء حق فخاصم	٢٠٦/٢
ولقد نزلت فلا تظني غيره	مني بمنزلة المحب المكرم	٤٣٢/١
اردد وديعتك التي استودعتها	يوم الأحارب إن وصلت وإن لمِ	١٨٥/١
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الحميمِ	٤٧٣/١
على حالة لو أن في القوم حاتماً	على جوده لضن بالماء حاتم	٧٧٥/١
ألا ياسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي	ثلاث تحيات وإن لم تكلمي	٧٣٦/١
وتشرق بالقول الذي إن أذعته	كما شرقت صدر القناة من الدم ٧٠١/١، ٧٠٢، ٦٧٩/٢	
هما نفثا في فِيّ من فمويهما	على الناتج العاوي أشد رجام	١٣٠/١
تناوله بالرمح ثم اثّنى له	فخر صريعًا لليدين وللفم	٢٩٤/١
أماوي مهمن تسمعي في صديقنا	أقاويل هذا الناس ماوي تندمي	١٩٣
أهان لها الطعام فأنقذته	غداة الروع إذ أزمت أزام	١٧٦/٢
أفاطم هاء السيف غير مذمم	فلست برعديد ولا بلئيم	١٦٥/٢
يمينًا لنعم السيدان وجدتما	على كل حال من سحيل ومبرم	١١٧/٢
حتى شآها كليل موهنًا	باتت طرابًا وبات الليل لم ينم	١٣٦/٢

(ن)

فـمـا إن طبنا جبن ولكن	منايانا ودولة آخرينا	٥٧/١
وابذل سوام القدر إنْ	نَ سواءها ذهمًا وجونا	٤٠/١
إذا صعبها جاش مع ذلها	تمد بلهزميتها الوتينا	٣١٧/١
إذا ما علا المرء رام العلاء	وبالدون يقنع من كان دونا	٤٧٠/١
فلما تسمعن أصواتنا	بكين وفدينا بالأبينا	١٠٦/١
فقدمت الأديم لراهشيه	وألفى قولها كذبًا ومينا	٧٤٥/١
وأيام لنا غر طوال	عصينا الملك فيها أن ندينا	١٢/١
أجهالاً تقول بني لؤي	لعمر أبيك أم متجاهلينا	٨٢/٢
صددت الكأس عنا أم عمرو	وكان الكأس مجراها اليمينا	٤٢٢/٢
أما الرحيل فدون بعد غد	فمتى تقول الدار تجمعنا	٨٢/٢
كيف يخفى عنك ما حل بنا	أنا أنت القاتلي أنت أنا	٨١٣/١
كأنا يوم قرى إنْـ	نَما نقتل إيانا	٦٢٥/١
وقائلة أسيت فقلت جير	أسي إنني من ذاك إنّه	٢٩٠/٢
إذا جاوز الإثنين سر فإنه	بنث وتكثير الوشاة قمين	٥٤٩/٢
		٦٦٥ ،
معي صاحب غير هلواعة	ولا إمعيّ الهوى مودن	٥٥٩/٢
رويد عليًا جدّ ما ثدي أمّهم	إلينا ولكن بغضهم متماين	١٦٢/٢
إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحًا	عني وما سمعوا من صالح دفنوا	١٩٧/١

مـهـلاً أعـاذل قـد جـربت من خلقي	إنـي أجــود لأقــوام وإن ضـنـوا	٦٦٤/٢ ، ٦٧٦
داويت عين أبي الدهـيق بمطله	حـتى المصيف ويغلو القـعدان	٢٢١/١
سـريت بهم حـتى تكل مطيـهم	وحتى الجياد ما يقدن بـأرسان	٣٠٧/٢
سـألت الفتى المكي ذا العلم مـا الذي	يحل من التقـبيل في رمضـان	٤٢/٢
فقـال الفـتى المكي أمـا لزوجـة	فــسبع وأمــا خلة فــثـمــان	٤٢/٢
درس المنا بمتـــالـع فـــأبان	وتقـادمت بالحـبس فـالسـويان	٦٦٥/٢
وإذ لهم ذود عـجـاف وصـبـيـة	وإذ أنتم ليــست لكم غنمــان	٤٢١/٢
يحـملن أوعـيـة المدام كـأنهـا	قــد علقت بأكــارع النغــران	٣٤٢/٢
فظل لنسـوة النعـمــان منا	على ســفـــوان يوم أروناني	٥٦١/٢
وكل أخ مــفـــارقـــه أخـــوه	لعــمــر أبيك إلا الفــرقــدان	٥٣٢/١
فـقلت ادعي وأدعـو إن أندى	لصــوت أن ينادي داعـيــان	٢٢٩
فلو أنا على حــجـــر ذبحنا	جرى الدميان بالخبـر اليقين	١٣٢/١
ومـاذا تبـتـغي الشـعـراء مني	وقــد جــاوزت حــد الأربعين	١٥٩/١
هناك ربك ما أعطاك من حسن	وحـيـثمـا يك أمـر صـالح يكن	١٩٤/١
ونحـــر مـــشـــرق اللون	كـــأن ثدياه حـــقـــان	٧٤/٢

(هـ)

له كـــفـــان كف ضــــر	وكف مكارم خــضـل نداها	٤١٧/٢
لاهت فما عرفت يومًا بخارجة	يا ليتها خرجت حتى عرفناها	١٠/١

ب- الرجز

جـ- أنصاف الأبيات

٥ - فهرس الأعلام

* * *

٦ـ فهرس القبائل والأمم والطوائف والمدارس النحوية

* * *

٧ ـ فهرس الأماكن والبلدان

(ر)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

* * *

٨ ـ فهرس الأمثلة الواردة في الجزء الثاني

«ء»(١)

(١) سواء كانت همزة وصل أم قطع .

« ت »

« غ »

« ف »

« ك »

* * *

٩ ـ فهرس الكتب الواردة في الأصل

* * *

١٠ ـ فهرس مصطلحات العروض والقافية

* * *

١١ - فهرس المصطلحات البلاغية

* * *

١٢ ـ فهرس لغات العــرب

* * *

١٣ ـ فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- الأغفال لأبي علي الفارسي ، رقم (٢٩٧) مصورة الزميل غنيم غانم الينبعاوي .
- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء المكبري ر/م/ت/ عبدالرحمن العثيمين ـ كلية الشريعة جامعة أم القرى (١) .
- التحفة الشافية في شرح الكافية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي (أ) نسخة يكي جامع رقم (١٠٧٨) مصورتي .
(ب) نسخة شيستربتي بدبلن رقم (٣٦٣١) مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- التنبيه في شرح مشكلات أبيات الحماسة لابن جني مخطوط دار الكتب المصرية رقم (٤٤) أدب .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، المكتبة الأحمدية رقم (٨٩٩) مصورة مركز البحث العلمي جامعة أم القرى (١) .
- الإرشاد إلى علم العربية لشمس الدين محمد بن أحمد الكيشي ، مكتبة أحمد الثالث رقم (٢٢٤٤) مصورتي (١) .
- جمال الدين أبوبكر الشريشي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه « التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية » ، ر/د/ت/ محمد محمد سعيد بكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف رقم (١٢٩٧) .
والجزء الثاني من التعليقات الوفية مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن شيستربتي رقم (٣٤٥٦) .

---

(١) قد طبع هذا الكتاب أخيراً

- الدرة الألفية في علم العربية لابن معط ، المكتبة التيمورية (١٩٢) نحو مصورتي .
- الدُّرّة الألفية في شرح الدرة الألفية لمجهول - شهيد على باشا رقم (٢٤٠٥) مصورتي .
- دستور الأعلام بمعارف الأعلام لشمس الدين محمد بن عزم التونسي - مخطوط بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم (١٩٤٢) مصورة الزميل الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني « رحمه الله تعالى » .
- شرح الألفية في علم العربية لابن القواس ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن مصورة معهد المخطوطات رقم (٦٣) نحو عن مكتبة الاسكوريال رقم (٥٨٨) ، وهو المقصود بالإحالات في الأصل (١) .
- شرح ابن الخباز = الغرة المخفية .
- شرح الرعيني على الألفية ، مخطوط برلين رقم (٦٥٥٤) مصورتي .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي نسخة عبد اللطيف البغدادي بدار الكتب المصرية رقم (١٣٧) نحو - مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح اللمع لابن الدهان ، مخطوط بمكتبة قليج علي بالسليمانية بتركيا ، رقم (٩٤٩) مصورتي .
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، مخطوط برلين رقم (٦٤٦٥) (٢) .

---

(١) قد نسبت هذا الشرح في أثناء التحقيق إلى ابن القواس والصواب أن الشارح هو القواس لا ابن القواس ، وقد طبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور على الشوملي ، نشر مكتبة الخريجي بالرياض ١٤٠٥هـ ، أرجو من محققه أن يعيد النظر في تحقيقه مرة ثانية .

(٢) قد طبع هذا الكتاب أخيراً ، أولاً بتحقيق الأستاذ الدكتور / حسن هنداوي ، وثانياً بتحقيق الأستاذ الدكتور محمود الطناحي .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله محمد السلسيلي ر/د/ت/الشريف عبد الله علي الحسيني (١) .
- طبقات الشافية لابن قاضي شهبة ، مخطوط رقم (١٥٦٨) تاريخ - ميكروفيلم لدى الزميل الدكتور عبدالله علي الشريف « رحمه الله رحمة واسعة » .
- طبقات النحاة واللغويين لتقي الدين ابن قاضي شهبة رقم (٧٣٠) ميكروفيلم لدى الزميل الدكتور الشريف عبدالله الحسيني « رحمه الله » .
- أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ، ر / م/ محسن سالم العميري ، كلية الشريعة جامعة أم القرى ١٣٩٩هـ .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز ، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم (٦٥٠٩) .
- المغنى لابن فلاح اليمني ،، مخطوط المتحف البريطاني رقم (٧٦٩٥) مصورتي .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي ، ر/ د/ ت / عبدالواحد عبدالحافظ سليم بمكتبة كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف .
- ابن كيسان النحوي . ر / م / محمد الدعجاني - كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، ر/ م / عبدالله علي الحسيني ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى(٢) .

---

(١) طبع هذا الكتاب أخيراً بتحقيق زميلنا الدكتور / عبدالله علي الحسيني « يرحمه الله » .

(٢) قد طبع أخيراً ، رحم الله مؤلفه .

ثانيًا : المطبوعات :

- الاتباع والمزاوجة لابن فارس ، ت ، كمال مصطفى ، مطبعة السعادة بمصر ، نشر مكتبة الخانجي ومكتبة المثنى ببغداد ١٣٦٦ هـ .
- كتاب الإبل للأصمعى صمن الكنز اللغوي في اللسن العربي ت . د . أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٠٣م .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأستاذ الدكتور/ أحمد مكى الأنصارى ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون ١٣٨٤ هـ .
- الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار . ت د . سامي مكي العاني ، مطبعة العاني - بغداد (بدون) .
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ت . طه محمد الزيني وعبد المنعم خفاجه - البابي الحلبي ط . الأولي القاهرة ١٣٧٤ هـ .
- الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر . ت د . فخر الدين قباوة ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
- كتات الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ، ت . عبد المعين الملوحي . طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .
- أساس البلاغة للزمخشري ، طبع مطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٠م .
- أسرار البلاغة للجرجاني ، ت . د . محمد خفاجي . ط . الثالثة ، مكتبة القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، ت . محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ .
- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية للدكتور محمد عبدالواحد جبر ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م .

- أسماء المغتالين لمحمد بن حبيب . ت الأستاذ عبدالسلام هارون ضمن (نوادر المخطوطات) ، البابي الحلبي ١٩٧٣م .
- كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة لعلى بن فضال المجاشعي ، ت . د . حسن شاذلي فرهود - ط ، الأولى . دار العلوم الرياض ١٤٠٢هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي . ت . طه عبدالرؤوف سعد .مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ .
- الاشـــتقاق لابن دريد ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨م .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلم الشنتمري ، ط . الأولى - دار الأفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٩م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تأليف عبدالله بن السيد البطليوس ، ت . د . حـمـزة عـبـدالله النشـرتـي ، ط . الأولى . دار المريخ / الرياض ١٣٩٩هـ .
- إصلاح المنطق لابن الســكيت ، ت . أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون . ط . الثالثة ، دار المعارف ١٩٧٠م .
- الأصمعيات لأبي سعيد عبدالملك الأصمعي ، ت . أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون . ط . الخامسة ، دار المعارف ١٣٨٧هـ .
- الأصول في النحو لابن السراج . ت د . عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٣م .
- الأضـــداد للأصمعي ، نشر د . أوغست هفنر . المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩١٢م .
- الأضـداد لابن السكيت ، نشر د . أوغست هنفر ، بيروت ١٩١٢م
- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري ، ت ، محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت ١٩٦٠م .

- أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ، ط الأولى . دار الوراقة بيروت ١٣٩٢هـ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ نشر دار الحكمة بدمشق (بدون) .
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري ، ت عبدالإله نبهان ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ١٣٩٧ .
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، ت . د . رشيد العبيدي ط . الأولى دار الفكر ١٩٧٠م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، ت . د . زهير غازي زاهد . مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، ت . إبراهيم الأبياري . المطبعة الأميرية بمصر ١٣٨٤هـ .
- الأعلام لخير الدين الزركلي ، ط . الرابعة ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩م .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . ت . جماعة بإشراف محمد أبي الفضل إبراهيم . طبع دار الكتب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ت . سعيد الأفغاني - دار الفكر - بيروت - ط . الثانية ١٣٩١هـ .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن الفارقي ، ت . سعيد الأفغاني ، ط ، الثالثة - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٠هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي .
  أ) ت . أحمد صبحي فرات - استنبول ١٣٩٥هـ .
  ب) ت . أحمد محمد قاسم ط الأولى - السعادة بمصر .

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م .
- ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم بأمه لأبي جعفر محمد بن حبيب ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون (نوادر المخطوطات) ، البابي الحلبي ١٩٧٣م.
- كتاب الأم للإمام الشافعي ، ط . الثانية - دار المعرفة - بيروت ١٣٩٣هـ
- الأمالي لأبي عبدالله اليزيدي ، عالم الكتب - بيروت (بدون) .
- الأمالي لأبي علي القالي . الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥م .
- أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي ، ت . عبدالسلام هارون ط . الأولى - المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٣٨٢هـ .
- الأمالي الشجرية لأبي السعادات ابن الشجري ، دار المعرفة - بيروت (بدون) .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى العلوي . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط . الثانية - بيروت - ١٣٨٧هـ .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ت . د . عبدالمجيد قطامش - ط . الأولى - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - طبع دار المأمون بدمشق ١٤٠٠هـ
- الأمثال لأبي عكرمة الضبي ، ت . د . رمضان عبدالتواب - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ويسمى (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري تصحيح إبراهيم عطوه - مطبعة البابي الحلبي ط . الثانية ١٣٨٩هـ .
- إنباه الرواة على انباء النحاة لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .

- الأنساب لأبي سعيد السمعاني
(أ) ت . عبدالرحمن المعلمي ـ طبعة حيدر آباد ١٩٦٣م .
(ب) الزنكوغراف ـ لندن ١٩١٢م .
- الأنساب المتفقة لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني ، مكتبة المثنى ـ بغداد ـ (بدون) .
- أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي ، ت . أحمد زكي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد ـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر ـ ط . الرابعة ـ مطبعة السعادة ١٣٨٠هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ، ط . الرابعة ١٣٧٥هـ .
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ت . د . حسن شاذلي فرهود ـ ط . الأولى ـ مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، ت . د . مازن المبارك . ط . الثانية ـ بيروت ١٣٩٣هـ .
- إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون لإسماعيل البغدادي ـ البهية ١٣٦٦هـ .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، ت . محي الدين عبد الرحمن رمضان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ .
- بدائع الفوائد لشيخ الإسلام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، عناية إدارة الطباعة المنيرية ـ نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت (بدون) .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ، القاهرة ١٣٤٨هـ .
- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط .
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، كمال الدين عبدالواحد الزملكاني ، ت . د . خديجة الحديثي ، و د . أحمد مطلوب - مطبعة العاني - بغداد - ط . الأولي ١٣٩٤هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ، ت . محمد ابو الفضل إبراهيم - ط . الأولى - مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤هـ .
- بلغة الظرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء لأبي الحسن علي الروحي، ط . الأولى - مطبعة النجاح بمصر ١٣٢٧هـ .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة لمجد الدين الفيروزبادي ، ت . محمد المصري - دمشق ١٩٧٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري ، ت . د. طه عبدالمجيد طه - دار الكتاب العربي - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر١٣٦٩هـ .
- البيان والتبيين لأبي عثمان الجاحظ ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون - ط . الثالثة - مطبعة لجنة التأليف والنشر بمصر ١٣٨٨هـ .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، ت . السيد أحمد صقر - طبعة عيسى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، ت . عبدالستار فراج وجماعة من العلماء - طبعة الكويت ١٣٨٥هـ ، ومصورة بولاق .
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان . الجزء الخامس ، نقله إلي العربية د. رمضان عبد التواب ، وراجعه د. السيد يعقوب بكر ، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .

- تاريخ الأدب العربي في العراق من سنة (٦٥٦ - ٩٤١هـ) للمحامي عباس العزاوي - طبع المجمع العلمي العراقي ١٣٨٠هـ .
- تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي ، دار الفكر - بيروت ١٩٧٤م .
- تاريخ الخلفاء لأبي عبدالله محمد بن يزيد ، ت . محمد مطيع الحافظ - ط . الأولى مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ .
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي ، ت . د . عبدالفتاح الحلو - إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد الصيمري ، ت . د . فتحي أحمد علي الدين - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط ، الأولى - دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري - هامش كتاب سيبويه - طبعة بولاق ١٣١٦هـ .
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية ، تأليف / محمد بن عبد الرحمن العبيدي - ت . د. عبدالله االجبوري ، الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس ١٩٨١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ت . د . محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ .
- التصاريف تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه ليحيى ابن سلام ، ت . هند شلبي - الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٩م .
- التعازي والمراثي لأبي العباس المبرد ، ت . محمد الديباجي - مجمع اللغة العربية بدمشق - مطبعة زيد بن ثابت ١٩٧٦م .
- التعريف والأعلام بما أبهم من القرآن ممن الأسماء والأعلام للحافظ عبد الرحمن السهيلي ، تصحيح الشيخ محمود ربيع . ط . الأولى - مطبعة الأنوار ١٣٥٦هـ .

- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريض الفضل بن الربيع صنعة أبي الفتح ابن جني ـ ت . محمد بهجة الأثري ـ ط . الثانية ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٦ هـ .
- تفسير أسماء الله الحسنى لأبي إسحاق الزجاج ، ت . أحمد يوسف الدقاق ـ مطبعة محمد هاشم الكتبي ١٣٩٥هـ .
- تفسير البحر المحيط لأبي حيّان ، ط . الثانية ـ دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ.
- تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت . السيد أحمد صقر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٨هـ .
- تفسير غريب القرآن لأبي بكر محمد السجستاني ، دار التراث ـ القاهرة (بدون) .
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني ، ت . د. محسن بن سالم العميري ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ، نشر المكتبة التجارية بمكة المكرمة .
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- التكملة لوفيات النقلة لزكي الدين عبد العظيم المنذري ، ت . د. بشار عواد معروف ـ ط . الثانية مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠١هـ .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصاغاني ، ت . عبدالعليم الطحاوي ـ مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م .
- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي ، ت . د. مصطفى جواد ، دمشق ١٩٦٢م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ، ت . أحمد ناجي القيسي وآخرين . ط . الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٢م .
- التتمة في التصريف لابن القبيصي . ت . أ . د . محسن بن سالم العميري ، طبع نادي مكة الثقافي الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

- التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني ، ت . محمد أسعد طلس - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٨م .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد عبدالله بن بري ت . مصطفى حجازي . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، ت . د. عبدالرحمن سليمان - ط . الأولى - مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م .
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري . مطبعة عيسى الحلبي بمصر (بدون) .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، ت . يوسف المطوع - دار التراث العربي للطبع والنشر - القاهرة ١٩٧٣م .
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، ت . مجموعة من الأساتذة - الدار المصرية للتأليف والنشر - ١٣٨٤هـ .
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، ت . أوتو برتزل - استانبول ١٩٣٠م .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، طبع دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون) .
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام ، ت . أحمد الهرميل - مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ .
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ، دار المعارف العثمانية - حيدر أباد ١٩٥٢م .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي ، ت . د . محمد علي الهاشمي - مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
- جمهرة الأمثال للعسكري ، ت . محمد أبي الفضل إبراهيم ، د . عبدالمجيد قطامش - المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤هـ .

- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي ، ت . الأستاذ عبدالسلام هاون ـ دار المعارف ـ ط . الرابعة ١٣٨٢هـ .
- جمهرة اللغة لابن دريد ، طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد ١٣٥١هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، ت . د . فخر الدين قباوة ـ المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ .
- الجيم لأبي عمرو الشيباني ، ت . إبراهيم الأبياري وزميله ـ الهيئة العامة للمطابع الأميرية ـ القاهرة ١٣٩٤ هـ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ، الطبعة الأخيرة ـ مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٥٩هـ .
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف ، بحاشية الكشاف ـ انتشارات أفتاب تهران (بدون) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، رتبه مصطفى حسين أحمد ـ دار الفكر ـ بيروت (بدون) .
- حاشية الشيخ يس العليمي علي شرح التصريح ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة (بدون) .
- حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، ت . سعيد الأفغاني ، ط . الثانية ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٣٩٩هـ .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، ت . د . عبد العال سالم مكرّم ـ ط . الثانية دار الشرق ١٣٩٧هـ .
- الحروف لأبي نصر الفارابي ، ت . محسن مهدي ـ دار المشرق ـ بيروت ١٩٦٩م .
- حسن المحاضرة لجلال الدين السيوطي . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط . الأولي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٧هـ .

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ، ت . د . مصطفى إمام - مطبعة الدار المصرية للطباعة ١٩٧٩م .
- الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس ، ت . د . عبدالله عبدالرحيم عسيلان طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
- الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري ، ت . د . عادل جمال سليمان - ط . الأولى - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧٨م .
- حياة الحيوان الكبرى ، كمال الدين الدميري - المكتبة التجارية الكبرى بمصر (بدون) .
- الحيوان لأبي عثمان الجاحظ ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون - مطبعة البابي الحلبي بمصر - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية لعبد القادر البغدادي :

(أ) طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .

(ب) طبعة الأستاذ عبدالسلام هارون - مطابع الهيئة العامة ١٣٩٩هـ .

- الخصائص لابن جني ، ت . محمد علي النجار - ط . الثانية دار الهدى للطباعة والنشر - بيرت ١٩٥٢م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، للدكتور فاضل السامرائي - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٠هـ .
- درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي - ت . محمد الأحمدي - مطبعة الجزيرة بمصر ١٣٩٢هـ .
- درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٥م .
- الدرة الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، تصحيح محمد سيد جاد لحق - القاهرة ١٩٦٨م .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، ط . الثانية - دار المعرفة بيروت ١٣٩٣هـ .
- الدرر المبثثة في الغرر المثلثة لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي ، ت . د . علي حسين البواب - ط . الأولى - دار اللواء بالرياض ١٤٠١هـ .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني للإمام عبدالقاهر الجرجاني ، تصحيح الشيخين محمد عبده ، ومحمد محمود الشنقيطي - ط . السادسة ١٣٨٠هـ .
- ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي . ت . محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩ .
- ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، ت . د . أحمد مختار عمر - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة أبي سعيد السكري ، ت . محمد حسين آل ياسين - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٧٤م .
- ديوان أعشى همدان وأخباره ، ت . د . حسن عيسى أبو ياسين . ط . الأولى - دار العلوم بالرياض ١٤٠٣هـ .
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) شرح وتعليق . د . محمد حسين مكتبة الأداب بالجماميز (بدون) .
- ديوان امرئ القيس :
(أ) ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - ط . الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .
(ب) نسخة الشيخ ابن أبي شنب - الشركة الوطنية التونسية للنشر والتوزيع ١٣٩٤هـ .
- ديوان أوس بن حجر ، ت . محمد يوسف نجم - دار صار - بيروت ط . الثانية ١٣٨٧هـ .

- ديوان بشار بن برد ، ت . الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - نشر الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٦م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، ت . د . عزة حسن - ط . منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٣٩٢هـ .
- ديوان جران العود النميري - رواية أبي سعيد السكري ، ط . الأولى - دار الكتب المصرية ١٣٥٠هـ .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، ت . د . نعمان محمد أمين طه - مطابع دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- ديوان جميل بن شاهر الحب العذري ، ت . د . حسين نصار - دار مصر للطباعة ١٩٧٧م . .
- ديوان حاتم الطائي - صنعة يحيى بن مدرك الطائى ، رواية هشام الكلبي - ت ، عادل سليمان جمال - مطبعة المدني ١٣٩٥هـ .
- ديوان الحارث بن حلزة ، ت . هاشم الطعان - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٩. .
- ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري ، تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي - مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣هـ .
- ديوان الحماسة لأبي تمام شرح التبريزي ، ط . الأولى - دار القلم - بيروت (بدون) .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة عبدالعزيز الميمني - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي ، ت . غوستاف فون غرنباوم (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي) بيروت ١٩٥٩م .
- ديوان أبي دهبل الجمحي - رواية أبي عمرو الشيباني ، ت . عبدالعظيم عبد المحسن - ط . الأولى - طبع القضاء بالنجف الأعلى - بغداد ١٣٩٢هـ.

- ديوان ذي الرمة ـ شرح الإمام أبي نصر الباهلي ، ت . د . عبدالقدوس أبو صالح ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ مطبعة طربين ١٣٩٢هـ .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، بعناية وليم بن الورد البروسي ليبزج ١٩٠٣م .
- ديوان الصمة بن عبدالله القشيري ، ت . د . عبدالعزيز الفيصل ـ النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت ، ت . د . حسن بن محمد باجودة ـ دار الكتاب الجديد ـ بيروت ـ ط . الأولى ١٩٧٣م .
ديوان طفيل الفنوي ـ ت . محمد عبدالقادر أحمد ـ دار الكتاب الجديد بيروت ـ ط . الأولى ١٩٦٨م .
- ديوان عبيد بن الأبرص ، ت . د . حسين نصار ـ ط . الأولى ـ البابي الحلبي ١٣٧٧هـ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، ت . د . يوسف محمد نجم ـ دار صادر بيروت ١٣٧٨هـ .
- ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه ، ت . د . عزة حسن . مكتبة دار الشرق ـ بيروت ١٩٧١م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، ت . محمد جبار المعيد ـ بغداد ١٩٦٥م .
- ديوان عروة بن الورد ـ نشر كرم البستاني ، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٤ هـ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .
- ديوان عنترة ، ت . محمد سعيد مولوي . المكتب الإسلامي ـ بيروت (بدون) .
- ديوان الفرزدق ، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٥هـ ، (وهي الطبعة المقصودة بالاحالات إلا إذا أشرت إلى الطبعة الأخرى) .

- ديوان القطامي ، ت . د . إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - ط . الأولى - بيروت ١٩٦٠م .
- ديوان قيس بن الخطيم ، ت . د . ناصر الدين الأسدي - مطبعة المدني ١٣٨٠هـ .
- ديوان كثير عزة ، جمع وشرح د . إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت ١٣٩١هـ .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، دار صادر - بيروت ١٣٨٦هـ .
- ديوان أبي الطيب المتنبي .
(أ) شرح العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، ت . مصطفى السقا وزميله - ط . الأخيرة - البابي الحلبي ١٣٩١هـ .
(ب) شرح ناصف البازجي المسمى بالعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب (بدون) .
(جـ) شرح البرقوقي . دار الكتاب العربي - بيروت (بدون) .
- ديوان شعر المثقب العبدي ، ت . حسن كامل الصيرفي - معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ .
- ديوان مجنون ليلى ، ت . عبد الستار فراج - دار مر للطباعة ١٩٧٩م .
- ديوان النابغة الذبياني ، ت . د . شكري فيصل - دار الفكر - بيرت (بدون) .
- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه وشرحه علاء الدين أغا - النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ .
- ديوان نصيب بن رباح (أو شعره) ، ت . د . داود سليم - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٨م .
- ديوان أبي نواس ، ت . أحمد عبد المجيد الغزالي - دار الكتاب العربي - بيروت (بدون) .

- ديوان الهذليين (نسخة مصورة) ، طبعة دار الكتب - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥هـ .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، ت . د . عبدالقدوس أبو صالح - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٥ .
- أبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره ، نورة الشملان - ط . الأولى - مطبوعات جامعة الرياض (جامعة الملك سعود الآن) ١٤٠٠هـ .
- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ، ت . د . عائشة بنت الشاطئ - دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعرى ت . د . عائشة بنت الشاطئ - دار المعارف بمصر - ط . السادسة ١٩٧٧م .
- رسالة الملائكة لأبي العلاد المعرى ، ت . لجنة من العلماء - ط . الثانية - المكتب التجاري - بيروت ١٩٧٧م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، ت . أحمد الخراط . مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥هـ .
- الزاهر لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، ت . د . حاتم الضامن - وزارة الثقافة الأعلام العراقية - ١٣٩٩هـ .
- الزمخشري لغوياً ومفسراً لمرتضى آيه الله زاده - دار الثقافة بالقاهرة ١٩٧٧م .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي ، ت د . محمد الأخضر - ط . الأولى - دار الثقافة - الدار البيضاء ١٤٠١هـ .
- السبعة ففي القراءات لابن مجاهد ، ت . د . شوقي ضيف - دار المعارف بمصر ١٩٧٢م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، ت . مصطفى السقا وجماعة - ط . الأولى - البابي الحلبي ١٣٧٤هـ .

- سرور النفس بمدارك الحواس الخمس للتيفاشي ، تهذيب ابن منظور ، ت د . إحسان عباس - ط . الأولى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٤٠٠هـ .
- سنن ابن ماجه ، ت . محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٩٥هـ .
- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي ، ط . الأولى - المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٨هـ .
- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي ، ت عبدالرحمن محمد عثمان - ط . الأولى - دار الفكر - بيروت ١٤٠٠هـ .
- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث ، ت . محمد محمي الدين عبدالحميد - دار إحياء السنة النبوية (بدون) .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، ط . (١٧) م . مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٨هـ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - دار الأفاق الجديدة . بيروت (بدون) .
- شراب الراح فيما يتوصل به للعزي والمراح للشيخ عمر الطرابيشي ، ت د . البدراوي زهران . ط . الأولى - دار المعارف ١٩٨١م .
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، ت . أحمد خطاب - المكتبة العربية بحلب ١٩٧٤م .
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ، ت . عبدالعزيز رباح ، وأحمد دقاق - دار المأمون بدمشق ١٣٩٨هـ .
- شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي ، مكتبة القدس ١٣٥٠هـ .
- شرح أسماء الله الحسنى لفخر الدين الرازي ، ت . طه عبدالرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٠هـ .

- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، ت . عبد الستار فرج . مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨٤هـ ..
- شرح الأشموني على الألفية = منهج السالك .
- شرح ألفية ابن مالك الناظم ، منشورات ناصر خسرو . بيروت (مصورة عن طبعة ١٣١٢هـ)
- شرح المرادي على الألفية = توضيح المقاصد .
- شرح أمثيلة سيبويه للعطار تلخيص الجواليقي ، ت . د . صابر أبو السعود - مكتبة الطليعة بأسيوط ١٣٩٩هـ .
- شرح التسهيل لابن مالك ، ت . د . عبدالرحمن السيد . مطابع سجل العرب ١٩٧٤م .
- شرح التسهيل لابن عقيل = المساعد .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت . د . صاحب أبو جناح - طبع دار الكتب - جامعة الموصل - العراق ١٩٨٠م .
- شرح ديوان أمية بن أبي الصلت ، تعليق سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب - دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٨٠م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشر . أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون - الطبعة الثانية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٧م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه أبي العباس ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - نشر الدار القومية بالقاهرة ١٣٨٤هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، ومعه شرح شواهد الشافية للبغدادي - ت . محمد نور الحسن وزميله - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد م . السعادة بمصر (بدون) .
- شرح شواهد شرح التحفة الوردية لعبدالقادر البغدادي ، ت . نظيف محرم خواجه - مطبعة كلية الآداب جامعة استانبول ١٣٩٨هـ .
- شرح شواهد شروح الألفية للعيني = المقاصد النحوية .
- شرح شواهد ابن عقيل للألفية للجرجاني ، ط . الثانية م . الحلبي ١٩٣٧م .
- شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي ، انتشارات أفتاب تهران - دار الفكر - بيروت (بدون) .
- شرح شواهد المغنى لجلال الدين السيوطي ، تصحيح الشنقيطي - مكتبة الحياة - بيروت (بدون) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ت . محمد محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي - بيروت ط . (١٤) . ١٩٦٤م .
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ لابن مالك ، ت . عدنان الدوري - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ، ت . عبدالسلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- شرح القصائد العشر للتبريزي ، ت . د . فخر الدين قباوة - دار الأصمعي - حلب ١٣٩٣هـ .
- شرح قصيدة كعب بن أبي زهير للتبريزي ، ت . ف . كرنكو . دار الكتاب الجديد - بيروت ١٣٨٩هـ .
- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية - بيروت (بدون) .

- شـــرح الكوكب المنير (في أصــول الفقه) لابن النجـار الحـنـبلي ، ت . د . محمد الزحيلي ، و د . نزية حماد - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام ، ت . د . هادي نهر - مطبعة الجامعة المستنصرية - بغداد ١٩٧٧م .
- شرح المعلقات السبع للزوزني ، ط . الثانية بمكتبة المعارف - بيروت ١٩٧٥م .
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، طبع عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المثنى بالقاهرة (بدون) .
- شرح المفضليات للتبريزي ، ت ، علي البجاوي - دار نهضة مصر ١٩٧٧م
- شـرح المقدمـة المحسبـة لابن بابشـاذ ، ت خـالد عبـد الكريم - المطبعة العصرية بالكويت ١٩٧٧م .
- شرح المقصور والممدود لابن دريـد ، ت . مـاجد الذهبي وزميله - دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ .
- شرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفذ ضمن كتاب : (ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب) ، ت . محمد حجي - دار المغرب للتأليف - الرباط ١٩٧٦م .
- شـعـر أبي زيد الطائي ، ت د . نوري القـيـسي . طبع المعـارف - بغداد ١٩٦٧م .
- شـعـر الأحـوص الأنصـاري ، ت . د . عـادل سليـمـان جمـال - الهـيئـة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .
- شـعـر الأشـهب بن رمـيلة ، ت . نوري القـيـسي ضـمن مـجلة مـعـهـد المخطوطات العربية بالكويت ، المجلد الأول ١٤٠٢هـ .
- شـعـر خـفـاف بن ندبة السـلمي ، ت . نوري القـيـسي - طبع المعـارف - بغداد ١٩٦٧م .

- شعر الراعي النميري ، ت . نوري القيسي ، وهلال ناجي - م . المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠هـ .
- شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمرى ، ت د . فخر الدين قباوة . ط . الثالثة - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠هـ .
- شعر عبدالله بن الزبعري للدكتور يحيى الجبوري ، ط . الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ .
- شعر عروة بن أذينة للدكتور يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس - بغداد ١٣٩٠هـ .
- شعرعمرو بمن معديكرب الزبيدي ، ت . مطابع الطرابيشي - مطبوعات مجمع اللغة العربية يدمشق ١٣٩٤هـ .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع د . داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد ١٩٦٩م .
- شعر النابغة الجعدي ، جمع عبدالعزيز رباح - المكتب الإسلامي - بيروت ط . الأولى (بدون) .
- شعر النمر ين تولب ، صنعه د . نوري القيسي - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٩م .
- شعر يزيد بن معاوية ، ت صلاح الدين المنجد - دار الكتاب الجديد - بيروت ط . الأولى ١٩٨٢م .
- الشعر الأموي في خراسان والبلاد الإيرانية ، تأليف د . الهادي حموده الغزى - الدار التونسية للنشر - تونس ١٣٩٦هـ .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ت . أحمد محمد شاكر - دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
- شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي ، جمع د . عبدالعزيز الفيصل - مطبعة البابي الحلبي ١٣٩٨هـ .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، ت . محمد فؤاد عبدالباقي - عالم الكتب - بيروت ١٣٧٦هـ .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور خالد عبدالكريم جمعة ، ط . الأولى - مكتبة دار العروبة بالكويت ١٤٠٠هـ .
- الصاحبي لأبي الحسن أحمد بن فارس ، ت . السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ، ت . الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩٩هـ .
- صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول ١٣١٥هـ .
- صحيح مسم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، دار المعرفة - بيروت - مصورة عن طبعة المطبعة العامرة ١٣٣٤هـ .
- ضحي الإسلام لأحمد أمين ، ط . الأسعة - مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٧م .
- ضرائر الشعر لابن عصور الإشبيلي ، ت . السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - بيروت ١٩٨٠م .
- ضرائر الشعر لأبي عبد الله القيرواني ،د. محمد زغلول سلام و د. محمد مصطفى هدارة - منشاة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٣م.
- الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر محمود شكرى الألوسى - المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوى القاهرة ١٣٥٥هـ .
- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطى ، على محمد عمر - ط. الأولى - مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٩٣هـ .

- طبقات الشافعية لأبى بكر بن هدية الله الحسينى ، عادل نويهض ط. الثانية - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٩م.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب السبكى ، د. محمود الطناحى وعبد الفتاح الحلو - ط . الأولى - مطبعة عيسى البابى الحلبى ١٣٨٣ هـ .
- طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ، عبد الله الجبورى - دار العلوم بالرياض ١٤٠١ هـ .
- طبقات الفقهاء لأبى إسحاق الشيرازى الشافعى ، د. إحسان عباس - دار الرائد العربى - بيروت ١٩٧٠م .
- طبقات القراء للجزرى = غاية النهاية .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ، محمود محمد شاكر . مطبعة المدنى ١٩٧٤م .
- طبقات المفسرين لشمس الدين الداودى ، على محمد عمر - مطبعة الاستقلال الكبرى بمصر ١٣٩٢هـ .
- طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطى ، على محمد عمر- مطبعة الحضارة العربية بمصر ١٣٩٦ هـ .
- طبقات النحويين لأبى بكر الزبيدى . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
- الطرائف الأدبية ، عبد العزيز الميمنى - دار الكتب العلمية - بيروت (بدون) .
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغانى . ت . محمد حسن آل ياسين - مطبعة المعارف - بغداد ١٣٩٧هـ .

- عبث الوليد لأبي العلاء المعرى ، ط. الثامنة ـ مكتبة النهضة المصرية (بدون).
- العبر في خبرمن غبر لشمس الدين الذهبى ، صلاح الدين المنجد - طبع حكومة الكويت ١٩٦٠ م .
- أبوعثمان المازنى ومذاهبه في الصرف والنحو ، د . رشيد عبد الرحمن العبيدى - مطبعة سلمان الأعظمى - بغداد ١٣٨٩هـ .
- العقد الفريد لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى شرح وضبط أحمد أمين وزميليه - ط . الثانية - مطبعة لجنة التأليف ١٣٩٣هـ .
- علل التثنية لابن جنى ؛ عبد القادر المهيرى - ضمن حوليات الجامعة التونسية العدد الثانى ١٩٦٥م .
- أبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى - دار نهضة مصر للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيروانى ، محمد محى الدين عبد الحميد - دار الجيل - بيروت ١٩٧٢م.
- عيسى بن عمر الثقفى نحوه من خلال قراءاته صباح السالم - مؤسسة الأعلمي - بيروت ١٣٩٥هـ .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى ، د.عبد الله درويش . مطبعة العانى - بغداد ١٣٨٦هـ .
- عيون الأخبار لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .
- العيني = المقاصد النحوية .
- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن الجزرى ، عنى بنشره ج. برجستراسر - ط. الأولى - مكتبة الخانجى بمصر ١٣٥١هـ .

- الغيث المسجم في شرح لامية العجم لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م .

- الفائق في غريب الحديث لجارالله الزمخشرى ، على البجاوى ، ومحمد أبوالفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابى الحلبى - ط. الثانية ١٩٧١م .

- الفاخر لأبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم ، ت . عبد العليم الطحاوى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .

- الفاضل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ، ت . عبد العزيز الميمني. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥ هـ .

- فحولة الشعراء للأصمعى ، ت . ش . تورى - ط. الأولى - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٣٨٩ هـ

- فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابى الملقب بالأسود الغند جاني ، ت . د. محمد على سلطاني - دار قتيبة للطباعة والنشر - دمشق ١٤٠١هـ

- الفروق في اللغة لأبى هلال العسكرى ، ط . الأولى - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٣٩٣هـ .

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبى عبيد البكرى ، ت. د . إحسان عباس ، و عبد المجيد عابدين - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩١هـ

- الفصول الخمسون لابن معط ، ت . د. محمود محمد الطناحى - مطبعة عيسى البابى الحلبى ١٩٧٧م.

- الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٣٩٨هـ

- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز ابادى ، مطبعة البابى الحلبى - ط . الثانية - ١٣٧١ هـ .

- القطع والائتناف لابى جعفر النحاس ، ت . د . أحمد خطاب العمر - ط . الأولى - مطبعة العانى بغداد ١٣٩٨ هـ .

- القلب والابدال لابن السكيت :

(أ) طبعة (ضمن الكنز اللغوى) بعناية أوغست هفنر - بيروت ١٩١٣ م .

(ب) تحقيق ، د . حسين محمد شرف - الهيئة العامة لمطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٨هـ .

- قواعد الشعر لأبي العباس ثعلب . ت . د. محمد عبد المنعم خفاجى - مطبعة البابى الحلبى - ط . الأولى ١٣٦٧ هـ .

- القوافى وما اشتقت ألقابها منه لأبى العباس المبرد ت ، د. رمضان عبد التواب - مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٢م .

- القوافى لأبى يعلى التنوخى ، ت . عونى عبد الرؤوف - مكتبة الخانجى بمصر ١٩٧٥ م .

- الكافى فى العروض والقوافى للتبريزى ، ت . الحسانى حسن عبد الله . دار الكتاب العربى للطبعة والنشر - القاهرة ١٩٦٩م .

- الكامل لأبى العباس المبرد ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاته - مطبعة نهضة مصر (بدون).

- الكتاب لأبى بشر عمرو المشهور بسيبويه :

(أ) ط. الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر ١٣١٦ هـ .

(ب) طبعة الأستاذ عبد السلام هارون - دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ.

- كشاف إصطلاحات الفنون لمحمد على الفاروقى التهانوى (الجزء الرابع) ، ت . د. لطفى عبد البديع - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى دار الفكر - بيروت (بدون) .
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجي خليفة أعادت طبعه بالأوفست - مكتبة المثنى - بغداد
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكى بن أبي طالب ، ت . محى الدين رمضان - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ.
- كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ للتبريزى، ضبطه الأب لويس شيخو اليسوعى - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٨٩٥م .
- كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه لأبى جعفر محمد بن حبيب، ت . عبد السلام هارون ضمن (نوادر المخطوطات) - البابى الحلبى ١٩٧٣م.
- اللامات لأبى الحسن الهروى ، ت . يحيى علوان - الكواكب ١٤٠٠هـ
- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزرى ، مكتبة المثنى - بغداد (بدون) .
- لسان العرب لجمال الدين ابن منظور دار صادر - بيروت ١٣٨٨هـ .
- لطائف الاشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلانى ، ت . عامر عثمان ، ود . عبد الصبور شاهين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٩٢هـ .
- اللمع في العربية لابن جنى ، ت . د. حسين محمد محمد شرف - عالم الكتب بالقاهرة ط . الاولى ١٣٩٩ هـ .
- لمع الأدلة في أصول النحو لأبى البركات الأنبارى ، ت . سعيد الافغانى (مطبوع مع الإغراب في جدل الاعراب) .

- ليس في كلام العرب لا بن خالويه ، ت . أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٣٩٩.

- ما تلحن فيه العامة لأبى الحسن على بن الكسائى ، ت . د . رمضان عبد التواب ـ ط. الأولى ـ مكتبة الخانجي ، ودار الرفاعى بالرياض ١٤٠٣ هـ .

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، ت . هدى قراعة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١هـ .

- المؤتلف والمختلف لأبى القاسم الحسن بن بشر الأمدى ، ت . عبد الستار أحمد فراج ـ عيسى البابى ١٣٨١هـ.

- مبادئ اللغة للإمام أبي عبد الله الإسكافى ، ت . السيد محمد النعسانى ـ ط. الأولى ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥هـ

- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جنى ـ مطبعة الترقى ـ دمشق ١٣٤٨ هـ .

- مجاز القرآن لأبى عبيدة ، ت . محمد فؤاد سزكين ـ مكتبة الخانجى بمصر ١٣٧٤ هـ .

- مجالس ثعلب لأبى العباس ثعلب ، ت . عبد السلام هارون ط. الثانية ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

- مجالس العلماء للزجاجى ، ت . عبد السلام هارون ـ الكويت ١٩٦٢م.

- المجتنى لابن دريد . ط. الأولى ـ دار الفكر بدمشق ١٣٩٩هـ .

- مجمع الأمثال للميدانى ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى البابى الحلبى ١٩٧٧ م ،

- المحاجاة بالمسائل النحوية ، ت . د. بهجة الحسينى ـ مطبعة أسعد ـ بغداد ١٩٧٣م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جنى ، ت . على النجدى ناصف وزميليه - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١-٧) ، ت . مجموعة من الأساتذة - مصطفى البابى الحلبى ١٣٧٧هـ .

- مختارات شعراء العرب لابن الشجرى ، ت . على محمد البجاوى - مطبعة نهضة مصر- القاهرة ١٩٧٥م .

- مختار الصحاح للإمام الرازى عناية محمود خاطر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ م .

- المخصص لابن سيّده . دار الفكر - بيروت (بدون)

- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمى ، ت . د. حاتم صالح الضامن . ضمن (مجلة المورد المجلد العاشر العددان ٣ - ٤) - دار الحرية للطباعة - بغداد ١٤٠٢ هـ .

- المدارس النحوية ، ت . الدكتور شوقى ضيف - ط . الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .

- مدرسة البصرة النحوية ، ت . عبد الرحمن السيد - ط ، الاولى - سجل العرب ١٩٦٨ م .

- مدرسة الكوفة ، ت . د . مهدى المخزومى - ط . الثانية ، مصطفى البابى الحلبى ١٣٧٧هـ .

- المذكر والمؤنث لأبى بكر الأنبارى ، ت . د. طارق الجنابى، مطبعة العانى - بغداد ١٩٧٨ م .

- المذكر والمؤنث لأبى العباس المبرد ، ت . د. رمضان عبد التواب ، و د . صلاح الدين الهادى - مطبعة ، دار الكتب ١٩٧٠م .

- مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوي ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر ١٣٩٤ هـ .

- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفى الدين عبد المؤمن البغدادى (وهو مختصر معجم البلدان)، ت . على محمد البجاوى - ط. الأولى - دار المعرفة - بيروت ١٣٧٣هـ .

- المرتجل لابن الخشاب ، ت . علي حيدر - دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ .

- المرصع لمجد الدين ابن الأثير ، ت . د. إبراهيم السامرائى - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩١هـ .

- المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطى ، ت . محمد أبوالفضل إبراهيم وزميليه . مطبعة البابى الحلبى (بدون) .

- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبرى ، ت . د. محمد خير الحلوانى - ط. الثانية - دار المأمون للتراث بدمشق (بدون).

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت . د. محمد كامل بركات - مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى١٤٠٠هـ.

- المستقصى في أمثال العرب لجار الله محمود الزمخشرى، ط. الثانية - دار الكتاب العلمية - بيروت ١٣٩٧هـ .

- المسلسل في غريب لغة العرب لأبى طاهر التميمى، ت . محمد عبد الجواد - وزارة الثقافة والإرشاد القومى بمصر ١٣٧٧ هـ

- مسند الإمام أحمد بن حنبل (وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) ، ط. الثانية - المكتب الاسلامى - بيروت ١٣٩٨ هـ .

- المشترك اللغوى نظريةً وتطبيقًا . للدكتور توفيق محمد شاهين - ط. الأولى - مطبعة الدعوة الإسلامية بالقاهرة ١٤٠٠هـ

- المشترك وضعا والمفترق صقعا لياقوت الحموى ، ت. فستنفيلد - طبع في جوتنجن ١٨٤٦م .

- مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب ، ت . د. حاتم الضامن - دار الحرية - بغداد ١٣٩٥هـ .

- المصطلح النحوي ، عوض القوزي . مطبوعات جامعة الرياض، (جامعة الملك سعود حاليًا) ١٤٠١هـ .

- المعارف لابن قتيبة . ت . د . ثروت عكاشة - ط . الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .

- معني الحروف للرماني . ت . د . عبدالفتاح شلبي . مطبعة العالم العربي - القاهرة ١٩٧٣م .

- معاني القرآن للأخفش الأوسط . ت . د . فائز فارس - ط . الثانية ١٤٠١هـ .

- معاني القرآن للفراء . ت . أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (الجزء الأول) ، ط . الأولى مطبعة دار الكتب ١٩٥٥م ، والجزء الثاني . ت . محمد على النجار - مطابع سجل العرب - القاهرة ١٩٦٦م . والجزء الثالث . د . عبد الفتاح شلبي - مطابع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م .

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت . د . عبدالجليل عبده شلبي - المكتبة العصرية - صيدا ١٩٧٣م .

- معاهد التنصيص للشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي . ت . محمد محي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٧م .

- معجم شواهد العربية ، عبد السلام هارون - ط . الأولى - مكتبة الخانجي ١٣٩٢هـ .

- معجم المؤلفين ، وضع عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٧٦هـ .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي - مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٥م .

- المعجم المفهرس للألفاظ الحديث . نشرة : د . أ . ي . ونسنك - ليدن ١٩٣٦م .

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس . ت . عبد السلام هارون - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .

- المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي . ت . أحمد محمد شاكر . مطبعة دار الكتب المصرية - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي . ت . محمد سيد جاد الحق - ط . الأولى - دار الكتب الحديثة بمصر (بدون) .

- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان . ت . د . محمد إبراهيم البنا - ط . الأولى - دار الاعتصام - القاهرة ١٤٠٠هـ .

- المعيار في أوزان الأشعار لأبي بكر محمد الشنتريني الأندلسي . ت . د . محمد رضوان الداية - ط . الأولى - دار الأنوار - بيروت ١٣٨٨هـ .

- المغنى في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كني الرواة وألقابهم وأنسابهم للشيخ محمد طاهر الهندي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٩هـ .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، ت . د . مازن المبارك وزميله . ط . الأولى - دار الفكر - دمشق ١٣٨٤هـ .

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده . مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ١٩٦٨م .

- المفصل في علم العربية للزمخشري . ط . الثانية - دار الجيل - بيرت (بدون) .

- المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة ، وضعه د . صلاح الدين المنجد، انتشارات بنياد فرينك إيران - ط . الأولى ١٣٩٨هـ .

- المفضليات للمفضل الضبي ، ت . أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، ط . السادسة - دار المعارف ١٩٧٩م .

- المقاصد لنحوية في شرح شواهد شروح الألفية للبدر العيني بحاشية خزانة الأدب - طبعة بولاق ١٣٩٩هـ .

- المقتضب لأبي العباس المبرد . ت . محمد عبدالخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩هـ .

- المقرب لابن عصفور . ت . أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩١هـ .

- المقصور والممدود لنفطويه . ت . د . حسن شاذلي فرهود - المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة ١٤٠٠هـ .

- الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء . ت . د . رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٩م .

- منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلي بن حسام الدين الشهير بالهندي بهامش مسند الإمام أحمد بن حنبل . ط . الثانية - المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٨هـ .

- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري . ت . د . حاتم الضامن - ضمن (مجلة المورد - المجلد العاشر العدد ٣) - دار الحرية - بغداد ١٤٠١هـ .

- المنجد في اللغة لأبي الحسن الهنائي المشهور بكراع . ت . د . أحمد مختار عمر وضاحي عبدالباقي - مطبعة الأمانة بالقاهرة - عالم الكتب ١٣٩٦هـ .

- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازني . ت . إبراهيم مصطفى ، وعبدالله الأمين - ط . الأولى - البابي الحلبي ١٣٧٣هـ .

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، عبد الأمير محمد أمين الورد - ط . الأولى - مؤسسة الأعلمي - بيروت ١٣٩٥هـ .

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني . مطبعة عيسى الحلبي (بدون) .

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان . ت . سدني جليزر - أمريكا ١٩٤٧م .

- الموشى أو الظرف والظرفاء لأبي الطيبّ الوشاء ، دار بيروت ١٤٠٠هـ .

- الموجز في النحو لابن السراج . ت . مصطفى الشويمي ، وبن سالم دامرجي . مطابع بدران - بيروت ١٣٨٥هـ .

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردي . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٨هـ .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة المدني ١٣٨٦هـ .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري . مطبعة مصطفى محمد بمصر (بدون) .

- نصرة الثائر على المثل السائر لصلاح الدين خليل الصفدي . ت . محمد علي سلطاني - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون) .

- نظام الغريب في اللغة للأديب عيسى بن إبراهيم الربعي . ت . محمد الأكوع - دار المأمون للتراث - بيروت ١٤٠٠هـ .

- نقائض جرير والأخطل . ت . انطون صالحاني - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٢٢م .

- النقائض : نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى . مطبعة بريل في مدينة ليدن ١٩٠٩م .

- النهر الماد من البحر لأبي حيان بهامش البحر المحيط . ط . الثانية . دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٨هـ .

- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري . ت . د . محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق - بيروت ١٤٠١هـ .

- هدية العارفين - إسماعيل بن محمد البغدادي . طبعة المعارف الجليلة باستانبول ١٩٥١م .

- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي . طبع بعناية السيد محمد بدر الدين النمساني - دار المعرفة - بيروت (بدون) .

- الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي . ت . د . أمين علي السيد دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .

- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي . ت . مجموعة من العلماء - يطلب من دار النشر فرانز شتايز بفسبادن ١٣٨١هـ .

- الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد . ت . د . علي حسين البواب - نشر دار العلوم بالرياض ١٩٨٢م .

- الورقة لابن الجراح . ت . د . عبدالوهاب عزام وعبدالستار أحمد فراح ، ط . الثانية - دار المعارف بمصر (بدون) .

- الوسيط في الأمثال لأبي الحسن الواحدي . ت . د . عفيف محمد عبدالرحمن - الويت ١٣٩٥ .

- الوفيـــات لابن قنفـذ القسنطيني . ت . عادل نويهض ـ ط . الثانية ـ دار الأفاق الجديدة ـ بيروت ١٩٧٨م .

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان . ت . د . إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٩٨ .

* * *

١٤ ـ فهرس الدراسة

الصفحة

* * *

١٥ ـ فهرس الموضوعـــات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

فهرس الجزء الثاني من الصفوة الصفية

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

١٦ـ فهرس الفهارس

الصفحة

* * *